علوم التربية المقارنة

اتجاهات بحثية معاصرة



الإصدار: الأول

تأليف:

د. محمد حسن أبوقطة

علوم التربية المقارنة

اتجاهات بحثية معاصرة

الإصدار: الأول

د. محمد حسن أبوقطة

دكتوراة التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية-جامعة كفرالشيخ

2026م

بيانات الكتاب

العنوان:	علوم التربية المقارنة: اتجاهات بحثية معاصرة
المؤلف:	د. محمد حسن أبوقطة
الموضوع:	التربية- التربية المقارنة والإدارة التعليمية
الطبعة:	الأولى
عام النشر:	2026م
عدد الصفحات:	1,240 صفحة
حجم الكتاب:	18.2سم * 25.7سم
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:	2026-19730
الترقيم الدولي:	978-977-73521-1-91
دار النشر:	دار العنقاء للنشر والتوزيع، الجيزة، جمهورية مصر العربية الهاتف: 01003344881 (20+) E-mail: info@itsphoenix-eg.com

بيانات التوثيق:

أبوقطة، محمد حسن، (2025)، "**علوم التربية المقارنة: اتجاهات بحثية معاصرة**"، دار العنقاء للنشر والتوزيع، الجيزة، جمهورية مصر العربية

DOI: **https://doi.org/10.6084/m9.figshare.31096036**

Author Contact Info

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة: 127)

قائمة الموضوعات

م		الموضوع	الصفحة
	افتتاحية الكتاب	بيانات الكتاب	د
		الآية القرآنية	هـ
		قائمة الموضوعات	و
		مقدمة:	1
		الفصل الأول: المقدمة التنفيذية	
	الفصل الأول	تمهيد:	5
		أولًا: أهداف العمل الحالي:	5
		ثانيًا: أهمية هذا العمل:	7
		ثالثًا: المنهج وآلية التأليف	12
		رابعًا: تحويل الاتجاهات إلى موضوعات بحثية:	15
		خامسًا: مصادر جمع المعلومات:	17
		سادسًا: تصنيف مجالات الكتاب:	19
		سابعًا: اختيار دول الخبرات المقارنة:	13
		ثامنًا: توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي:	27
		تاسعًا: كيف يقرأ الباحث هذا الكتاب:	29
		مراجع الفصل الأول	34
		الفصل الثاني: اتجاهات بحثية معاصرة في التربية المقارنة	
1	الفصل الثاني	تمهيد:	38
		أولًا: المناهج وأساليب التقييم	48
		ثانيًا: القيادة والبيئة المدرسية	65
		ثالثًا: المعلم والتنمية المهنية	77
		رابعًا: السياسات والإصلاحات التعليمية	89
		خامسًا: اقتصاد المعرفة والتعليم	102
		سادسًا: الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي	114

م	الموضوع	الصفحة
	سابعًا: الابتكار التعليمي والممارسات الرائدة عالميًا	126
	ثامنًا: التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي	137
	تاسعًا: التعليم غير الرسمي وغير النظامي	148
	عاشرًا: إصلاح المناهج وبناء الأطر الوطنية للكفاءات	162
	حادي عشر: تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)	174
	ثاني عشر: التعليم العالي والبحث العلمي	187
	ثالث عشر: التقييم الدولي وقياس جودة التعليم	199
	رابع عشر: التسويق التعليمي والخصخصة والشراكات في التعليم (PPP)	211
	خامس عشر: التعليم في أوقات الأزمات والنزاعات	223
	سادس عشر: التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان	235
	سابع عشر: الدافعية والانخراط الطلابي والنواتج التعليمية	247
	ثامن عشر: التعليم الشامل والقطاعات الخاصة	251
	تاسع عشر: العدالة الاجتماعية والمساواة في التعليم	275
	عشرون: التعليم المصري وأهداف التنمية المستدامة	287
	مراجع الفصل الثاني:	300
	الفصل الثالث: اتجاهات بحثية معاصرة في الإدارة التعليمية	
2	الفصل الثالث — تمهيد:	313
	أولًا: القيادة التربوية والتحول الرقمي	323
	ثانيًا: نماذج واتجاهات مستقبلية في الإدارة التربوية	335
	ثالثًا: الابتكار التنظيمي والثقافة المؤسسية	348
	رابعًا: الحوكمة والمساءلة التعليمية	361
	خامسًا: القيادة التربوية المستدامة	373
	سادسًا: الإدارة الصفية وبيئات التعلم	386
	سابعًا: التشريعات والسياسات الإدارية التربوية	399
	ثامنًا: التنمية والتطوير المهني بالمؤسسات التربوية	411
	تاسعًا: القيادة من أجل الرفاهية والصحة النفسية	424
	عاشرًا: الجودة والاعتماد الأكاديمي	437

م	الموضوع	الصفحة
	حادي عشر: الشراكات والمسؤولية المجتمعية	451
	ثاني عشر: اقتصاديات التعليم المصري	464
	ثالث عشر: الاختبارات والتقويم	476
	رابع عشر: تعليم الكبار ومحو الأمية	489
	خامس عشر: مشكلات النظام التعليمي المعاصر	502
	سادس عشر: التخطيط الاستراتيجي	514
	سابع عشر: ريادة الأعمال والابتكار في التعليم (EdTech)	527
	ثامن عشر: الأخلاقيات المهنية في الإدارة التربوية	540
	تاسع عشر: التربية المدنية والمواطنة	553
	عشرون: التعليم المهني والتقني	565
	مراجع الفصل الثالث:	579
	الفصل الرابع: اتجاهات بحثية معاصرة في التربية الدولية	
3	الفصل الرابع — تمهيد:	593
	أولًا: التربية الدولية والتدويل والحراك العابر للحدود	602
	ثانيًا: المواطنة العالمية وحقوق الإنسان والسلام	615
	ثالثًا: الرقمنة العابرة للحدود والعدالة الرقمية	629
	رابعًا: الذكاء الاصطناعي والتحوّل الرقمي والبيانات	642
	خامسًا: الاستدامة والتحديات العالمية	655
	سادسًا: العدالة الاجتماعية والإنصاف والشمول في التعليم الدولي	668
	سابعًا: التعليم في المستقبل البعيد والسيناريوهات الاستشرافية	680
	ثامنًا: التعليم مدى الحياة وتعليم الكبار والتعلم غير النظامي	694
	تاسعًا: الجودة والاعتماد الأكاديمي	708
	عاشرًا: القيادة والتوجيه المدرسي	721
	حادي عشر: السياسات التعليمية والحوكمة والتمويل	736
	ثاني عشر: إعداد المعلم والتنمية المهنية	750

م	الموضوع		الصفحة
		ثالث عشر: التعليم الفني والمهني وريادة الأعمال	766
		رابع عشر: تطوير المناهج وطرائق التدريس والابتكار التربوي	778
		خامس عشر: التربية العصبية (Neuro-education) والعلوم المعرفية في التعليم الدولي	791
		سادس عشر: الحوكمة العالمية للتعليم والأزمات	805
		سابع عشر: التعليم والاقتصاد السياسي العالمي	818
		ثامن عشر: اقتصاديات التعليم الدولي وسوق العمل المستقبلي	830
		تاسع عشر: التعليم الدبلوماسي والقوة الناعمة	842
		عشرون: موضوعات عامة عابرة للمجالات في التربية الدولية	854
		مراجع الفصل الرابع:	868
	الفصل الخامس: اتجاهات بحثية معاصرة في الإدارة الدولية المقارنة		
4	الفصل الخامس	تمهيد:	883
		أولًا: القيادة التربوية الرقمية	897
		ثانيًا: الحوكمة التعليمية والرؤية الاستراتيجية	910
		ثالثًا: سياسات الإصلاح التعليمي الشامل	921
		رابعًا: تمويل التعليم والعدالة التوزيعية	932
		خامسًا: التعليم واللامركزية الإدارية	944
		سادسًا: العولمة والحَوْكَمة العالمية	956
		سابعًا: التعليم الخاص وتنويع المعروض التعليمي	969
		ثامنًا: ضمان الجودة والاعتماد التربوي	980
		تاسعًا: اتجاهات مؤثرة في الإدارة الدولية المقارنة	994
		عاشرًا: إدارة الأزمات والطوارئ التربوية	1007
		حادي عشر: إدارة التعليم الفني والتقني والتدريب المهني	1018
		ثاني عشر: الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية	1029
		ثالث عشر: الشراكات والتعاون الدولي	1042
		رابع عشر: تعليم ريادة الأعمال	1055

م	الموضوع	الصفحة
	خامس عشر: المنظمات الدولية والفاعلون الدوليون	1067
	سادس عشر: إدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية	1080
	سابع عشر: الهجرة، النزوح، والتنقل التعليمي	1092
	ثامن عشر: التعليم مدى الحياة والتحولات المجتمعية	1105
	تاسع عشر: القيادة التربوية المستدامة والتنمية المهنية	1120
	عشرون: مشكلات تربوية عالمية	1133
	مراجع الفصل الخامس:	1147

كشاف المصطلحات

م		الموضوع	الصفحة
5	الفصل السادس	حرف: أ	1155
		حرف: ب	1164
		حرف: ت	1166
		حرف: ث	1185
		حرف: ج	1185
		حرف: ح	1190
		حرف: خ	1192
		حرف: د	1192
		حرف: ذ	1194
		حرف: ر	1194
		حرف: س	1195
		حرف: ش	1200
		حرف: ص	1201
		حرف: ض	1201
		حرف: ط	1202
		حرف: ظ	1204
		حرف: ع	1204
		حرف: غ	1205

م	الموضوع	الصفحة
	حرف: ف	1205
	حرف: ق	1206
	حرف: ك	1209
	حرف: ل	1211
	حرف: م	1211
	حرف: ن	1224
	حرف: هـ	1225
	حرف: و	1225
	حرف: ي	1226

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين. الحمد لله حمدًا لا يَحُدُّه سواه، وثناءً، وتمجيدًا لا يحصيه إلا إياه، الحمد لله رب العالمين بكل معنى - سبحانه وتعالى، هو له أهل. سبحانه جليل العطاء، عظيم الثناء، لا شكر، ولا حمد إلا له وحده، ولا فضل، ولا مِنَّه إلا منه. اللهم إني أتذلل إليك حمدًا، وأتضرع إليك شكرًا، وأبتهل إليك تعظيمًا ومدحًا. سبحانك لك الحمد والشكر حتى تقبل وترضى، ولك الحمد والشكر حال ما ترضى، ولك الحمد والشكر بعد الرضا دائمًا، وأبدًا. وأصلي، وأسلم على أسوتنا، وإمامنا، سيدنا محمد ﷺ، وعلى كافة رسل الله الأخيار، وأنبيائه الأطهار. رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ.

إنَّ النظمَ التعليميةَ إنما تُفهَمُ بعللها، وتُدركُ بمقاصدها، ولا يستبينُ وجهُ صلاحِها أو جدواها إلا بالنظرِ في سياقاتها، واستقراءِ أحوالِها، ومقابلةِ تجاربها بما يماثلها أو يغايرها. إذ ليس اختلافُ النظم ضربًا من التفاوت العارض، وإنما هو ثمرةُ اختلافِ الأعراف، وتباينِ الأحوال، وتنوُّعِ العمران، على نحوٍ لا يصحُّ معه القياسُ إلا بعد فهم، ولا تُستخلصُ منه العبرةُ إلا بعد نظرٍ وتأمُّل. ولمّا كان التعليمُ في حقيقته العميقة فعلًا حضاريًا جامعًا، تتقاطع عنده مقاصد الوجود الإنساني، وتتشابك فيه أسئلة المعنى، والهوية، والعدالة، والقدرة على الاستمرار، فقد ظلّ- عبر أطوار التاريخ، أصدق المرايا التي تعكس صورة المجتمع عن ذاته، وأمضى الأدوات التي يعيد بها تشكيل وعيه، وضبط علاقته بالماضي، وصياغة رهانه على المستقبل. وليس التعليم- في هذا المقام، مجرد منظومة مؤسسية تُدار باللوائح، أو بنية تنظيمية تُضبط بالإجراءات، وإنما هو نسقٌ مركّبٌ من القيم والمعارف والسلطات، تتجاور فيه الفلسفة مع السياسة، وتتحالف فيه المعرفة مع الاقتصاد، وتُختبر فيه قدرة الأمة على المواءمة بين الثبات والتغير.

وقد شاءت تحولات العصر الحديث، بما حملته من عولمة جارفة، وثورة رقمية متسارعة، وتقدم مذهل في تقنيات الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن الأزمات العالمية المركّبة التي لم يعد لها حدٌّ جغرافي، ولا أفقٌ زمني واضح، أن تنقل التعليم من كونه شأنًا وطنيًا يُدار داخل حدود الدولة، إلى كونه ظاهرةً كونيةً تتشابك فيها السياقات، وتتداخل فيها المستويات، وتتقاطع عندها رهانات التنمية، والهيمنة، والعدالة، والاستدامة. فاهتزّت بذلك المسلمَّات، وتهاوت كثير من النماذج المستقرة، وانكشفت هشاشة تصورات طالما عُدّت يقينيات لا تقبل المراجعة. وفي ظل هذا المشهد العالمي شديد الحراك، لم يعد ممكنًا أن تُقرأ الظاهرة التعليمية قراءةً خطية، ولا أن تُفسَّر بمنطق سببي بسيط، ولا أن تُدار بعقلية إجرائية تقليدية. بل- ولحتمية مقتضيات واقعها، غدت ظاهرةً مركّبة، متعددة الطبقات، لا يُدرك كنهها إلا عبر أدوات تحليلية تمتلك القدرة على النفاذ إلى عمق السياق، واستنطاق البنية، وفهم التفاعلات الدقيقة بين المحلي والعالمي، وبين السياسة والممارسة، وبين الخطاب والواقع. ومن هنا، برزت علوم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بوصفها من أخصب الحقول المعرفية القادرة على مقاربة هذا التعقيد، وتحليل ديناميات التغيير، وتفسير الفروق، واستشراف المسارات الممكنة.

لقد تجاوزت التربية المقارنة، في تطورها المعاصر، طورَ الوصف والمقابلة، لتغدو علمًا تفسيريًا ذا أفق استشرافي، يُعنى بفهم الشروط التاريخية والبنيوية التي تُنتج النظم التعليمية، وبالكشف عن أنماط انتقال السياسات، وتحولاتها، وإعادة صياغتها حين تعبر الحدود. كما تحررت الإدارة التعليمية من كونها علمًا للإجراءات والتنظيم، لتصبح علمًا للقيادة الرشيدة، والحوكمة الذكية، وإدارة التعقيد، وصناعة القرار في سياقات تتسم بعدم اليقين، وتسارع التغير، وتعدد الفاعلين. ومن هذا الأفق الفكري الرحب، ومن هذا الوعي المنهجي العميق، يجيء هذا المسطور بين أيديكم، والموسوم بـ"علوم التربية المقارنة: اتجاهات بحثية معاصرة" بوصفه عملًا علميًا رفيع القصد، ابتغى من البناء أحكمه، ومن الرؤية أدقها، لا يتوسل الحداثة بوصفها شعارًا، ولا يكتفي باستدعاء مفردات الخطاب العالمي، بل ينفذ إلى لبّ الإشكال، ساعيًا إلى إعادة تأسيس العلاقة بين الاتجاهات التربوية المعاصرة والبحث العلمي الرصين. فهو كتاب لا يقف عند حدود الجمع والتصنيف، ولا يرضى بمجرد العرض والاستعراض، وإنما يتخذ من هندسة السؤال البحثي غايته الأولى، ومن بناء الوعي المنهجي مقصده الأسمى.

وينطلق هذا العمل من تشخيص دقيق لعلّةٍ بنيوية طالما أثقلت كاهل البحث التربوي العربي، وهي اختلال الميزان بين كثرة الخطاب وندرة السؤال، وبين وفرة الوثائق وضعف تحويلها إلى معرفة إجرائية. فكثيرًا ما تُستدعى التجارب الدولية إما بوصفها نماذج مكتملة يُراد استنساخها، أو بوصفها سرديات عامة تُردّد دون مساءلة، فيغيب التحليل، وتضيع الخصوصية، ويتحوّل البحث إلى صدى باهت لخطابات لا تنتمي إلى سياقه. ومن ثم، فقد نهض هذا الكتاب على مسلّمة منهجية راسخة، مفادها أن القيمة العلمية لا تكمن في التجربة ذاتها، بل في طريقة قراءتها، وفي القدرة على تفكيك شروطها، وفي الوعي بحدود الإفادة منها.

وقد شُيّد الكتاب على معمار معرفي متوازن، انتظم في أربعة فصول كبرى: التربية المقارنة، والإدارة التعليمية، والتربية الدولية، والإدارة الدولية المقارنة. وهو تصنيف لا يراد به الفصل أو التجزئة، بل الضبط والبيان، إذ يعكس رؤية إبستمولوجية تُدرك أن الظاهرة التعليمية لا تُفهم إلا عبر تعدد مستويات التحليل، وتداخل الزوايا النظرية. فالتربية المقارنة تؤسس لمنطق المقارنة وفهم السياسات في سياقاتها، والإدارة التعليمية تُعنى بترجمة هذه السياسات إلى ممارسات وتنظيمات مؤسسية، والتربية الدولية تفتح أفق التفاعلات العابرة للحدود، أما الإدارة الدولية المقارنة فتمثل نقطة التقاء هذه المستويات جميعًا في تحليل نماذج الإصلاح والحوكمة على نطاق واسع.

وقد روعي في بناء هذه الفصول الأربعة الكبرى أن تأتي في صورة معمار متكامل، تتساند محاورها، وتتقاطع مساراتها، ويكمل بعضها بعضًا، بحيث لا يُقرأ كل فصل بمعزل عن غيره، بل يُفهم في سياق الكل الذي ينتظم فيه. ولهذا، جمع كل فصل زهاء ستمائة موضوعاً بحثياً، قُسِّمت على عشرين محورًا رئيسيًا؛ تتدرج من التأصيل النظري إلى الطرح التطبيقي، ومن المستوى الكلي للسياسات إلى المستوى المؤسسي والإجرائي.

ولم يكن الكتاب ليحمى وطيس ميدانه، دون أن يُمهر بين يديه مقدمة تنفيذية بالفصل الأول، بين فيها المؤلف فلسفته، وأهدافه، ومنهجه، ومصادره، فضلاً عن أدواته في إتمام هذا العمل. وما كان لهذا الفصل أن تكتمل مساعيه، وتتم غايته، دون أن يقدم إرشاداته لكل قارئ وباحث عن كيفية قراءة هذا الكتاب مقترحًا في ذلك مسارات خمساً ينتقي من الباحث ما يتلاءم وحر إرادته. وجاء الثاني الأول معنيًا بالتربية المقارنة، حيث تناول الاتجاهات المعاصرة في هذا الحقل، وأبرز قضاياه المنهجية، ومداخله النظرية الحديثة، مع التركيز على كيفية تحويل هذه الاتجاهات إلى موضوعات بحثية دقيقة. وقد خُصِّصت فصول هذا المحور لمناقشة قضايا مثل العولمة التعليمية، وانتقال السياسات، والعدالة التعليمية، وجودة التعليم، بوصفها قضايا مركزية في الفكر التربوي المقارن المعاصر.

أما الفصل الثالث، فقد خُصِّص للإدارة التعليمية، وتناول القضايا المرتبطة بإدارة المؤسسات التعليمية، والقيادة التربوية، والحوكمة، واتخاذ القرار، في ضوء التحولات العالمية ومتطلبات الإصلاح. وقد روعي في فصول هذا المحور الربط بين الفكر الإداري الحديث والتطبيقات التربوية، مع إبراز الأبعاد المقارنة في دراسة نماذج الإدارة التعليمية المختلفة. ويأتي الفصل الرابع ليتناول التربية الدولية، بوصفها مجالًا يتجاوز حدود الدولة القومية، ويعنى بدراسة القضايا التعليمية العابرة للحدود، مثل دور المنظمات الدولية، والاتجاهات العالمية في تطوير التعليم، وتأثير التقارير والمؤشرات الدولية في صياغة السياسات الوطنية. وقد سعى هذا المحور إلى مساعدة الباحث على فهم السياق الدولي الذي تتشكل فيه كثير من السياسات التعليمية المعاصرة.

أما الفصل الخامس، فقد خُصِّص للإدارة الدولية المقارنة، حيث جرى تناول نماذج إصلاح التعليم، وإدارة التغيير، والقيادة في سياقات دولية مختلفة، مع التركيز على استخلاص الدروس المستفادة، وبيان حدود الإفادة منها في السياق المحلي. ويُعد هذا المحور بمثابة حلقة وصل تجمع بين المحاور السابقة، إذ يلتقي فيه التحليل المقارن، والإدارة، والسياق الدولي، في إطار واحد. وقد حرص المؤلف في جميع فصول الكتاب على إبراز العلاقة التكاملية بين هذه المحاور، بحيث تتدرج موضوعات الكتاب من التأصيل إلى التطبيق، ومن الفهم النظري إلى التحليل المقارن، ومن المحلي إلى الدولي، في مسار معرفي واحد متصل، لا يقوم على التجزئة، بل على التساند والتكامل.

وفي إطار الطرح المقارن، اعتمد الكتاب على دراسة عدد من دول الخبرة التي تم اختيارها وفق معايير علمية، في مقدمتها: تنوع السياقات الثقافية والاقتصادية، وتباين النظم السياسية، وتقدم التجربة التعليمية، وتأثير هذه الدول في الخطاب التربوي

العالمي. وقد شمل ذلك دولًا ذات نظم تعليمية متقدمة، لما تمثله من خبرات رائدة في مجالات الجودة والحوكمة والابتكار، إلى جانب دول نامية أو صاعدة، لما تقدمه من نماذج إصلاحية قابلة للتأمل والمقارنة، وبما يسمح بإجراء مقارنات أكثر ثراءً وعمقًا. ولم يكن اختيار هذه الدول غايةً في ذاته، ولا دعوةً إلى محاكاة نماذجها على نحو آلي، وإنما جاء بوصفه مدخلًا لفهم كيف تتشكل السياسات التعليمية في سياقات مختلفة، وكيف تتفاعل مع شروطها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وما الذي يمكن الإفادة منه في ضوء خصوصية الواقع التعليمي المصري والعربي. وتتجلى فرادة هذا العمل في المنهج الذي حكم صياغة موضوعاته؛ إذ لم تُطرح القضايا على هيئة عناوين عامة أو اهتمامات فضفاضة، بل صيغت في صورة إشكاليات بحثية محكمة السبك، روعي فيها وضوح السؤال، ودقة التحديد، وبيان السياق، وإمكان التطبيق. وبذلك، يغدو الكتاب مدرسةً في صناعة التفكير البحثي، لا مجرد دليلٍ للعناوين، ويؤدي وظيفةً تربويةً مزدوجة: فهو يُرشد الباحث، ويُكوّنه في آنٍ واحد.

كما يحسب لهذا الكتاب أنه انفتح على القضايا التربوية الكبرى التي تشغل العقل التربوي المعاصر – من التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، إلى العدالة التعليمية، والحوكمة، والقيادة المستدامة، والتعليم في أوقات الأزمات – غير أن هذا الانفتاح جاء محكومًا بميزان نقدي رصين، يرفض الانبهار، ويتحفظ على النقل، ويؤكد أن نجاح السياسات التعليمية ليس حقيقةً مطلقة، بل نتاج تفاعل معقد بين الفكرة والسياق، وبين النموذج والبيئة التي يُزرع فيها. ويزداد هذا العمل رسوخًا بما ينطوي عليه من وعي تطبيقي عميق، يتجلى في ربطه المنهجي بقضايا الإصلاح التعليمي في مصر، وأهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر 2030، في إطار يعيد للبحث التربوي وظيفته الأصلية: أن يكون فعلًا معرفيًا مسؤولًا، وجسرًا بين الجامعة والمجتمع، وأداةً لتغذية القرار التربوي بالرؤية والدليل.

وبعدُ، فإنَّ هذا العمل- على ما فيه من قصدٍ واجتهاد، لا يخرج عن كونه محاولةً بشريةً ترنو إلى الكمال ولا تدّعيه، وتبتغي الإسهام ولا تزعم الإحاطة. وقد سعى مؤلفه- بحسب ما وسعه النظر، إلى أن يجعل من هذا الكتاب معينًا للباحثين، ودليلًا لهم في دروب البحث المقارن، وعونًا على ضبط السؤال، واستقامة المنهج، وربط المعرفة بمقاصدها، والبحث بغاياته، والتعليم بوظيفته الحضارية في عمارة العمران وصلاح الإنسان. ويأمل المؤلف أن يضحي هذا الكتاب إضافة قيمية للمكتبة العربية، وإسهامًا نوعياً في إعادة بناء الوعي البحثي في علوم التربية المقارنة والإدارة التعليمية. وباكورة عمل يؤسس لتقليد علمي جاد، يستبدل التكرار بالتجديد، والنقل بالتفكير، والوصف بالتحليل، ويعيد الاعتبار للبحث التربوي بوصفه ممارسة معرفية رفيعة، ومسؤولية حضارية، لا ترفًا أكاديميًا، ولا ترديدًا لخطابات عابرة. أدعو الله العظيم، رب العرش العظيم، أن يجعل عملنا خالصًا لوجه الكريم، إنه سبحانه جلّت قدرته، وعظمت عزته على ما يشاء قدير.

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلف

د. محمد حسن أبوقطة

الفصل الأول:

المقدمة التنفيذية

المقدمة التنفيذية

تمهيد:

لقد غدت التحولات البنيوية، مثل: العولمة، والثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتداعيات الأزمات العالمية، وتغيرات الديموغرافيا والاقتصاد السياسي – عواملَ لا تُقرأ على هامش التعليم، بل في قلب فلسفته ووظائفه، ومعاييره وأدوات مساءلته. ومن ثمّ، لم تعد التربية المقارنة والإدارة التعليمية حقولًا وصفية تُحصي أوجه الشبه والاختلاف؛ بل أصبحت حقولًا تفسيرية واستشرافية، تُعين على فهم التعقيد، وتفكيك الظواهر، وبناء الأدلة الداعمة للقرار الرشيد. وانطلاقًا من هذا التصور، يتأسس الكتاب، "موضوعات بحثية معاصرة في علوم التربية المقارنة" بوصفه دليلًا بحثيًا مُصاغًا على هيئة "خريطة عمل" للباحثين؛ لا يكتفي بتجميع عناوين، ولا يكرر المألوف من قضايا التخصص، بل يتوخّى أن يضع يد الباحث على نبض التحولات التي تعيد تشكيل التعليم اليوم: عالميًا وإقليميًا ومحليًا، وبالأخص في السياق المصري. وهو كتابٌ واسع المدى في بنائه ومادته. على رسالة واضحة: رصد الاتجاهات الحديثة والمستقبلية في مجالات التخصص، وتحويلها إلى موضوعات بحثية قابلة للتطبيق، ومساعدة الباحث على الاختيار الواعي بعيدًا عن التكرار والجمود، وربط الأدبيات العالمية بمتطلبات التطوير الوطني.

أولًا: أهداف العمل الحالي:

إنَّ الفكر التربويَّ كالشجرة الوارفة، تتجدد أوراقها مع كلِّ ربيع معرفيٍّ، وتتعمق جذورها في تربة الواقع الاجتماعيِّ والسياق الثقافيِّ. ويمثل حقلَا التربية المقارنة والإدارة التعليمية الجذعَ الرئيسَ الذي تتفرع عنه تلك الأغصان، والمِرآةَ التي تعكس تفاعلَ النظم التعليمية مع رياح العولمة وعواصف التحول الرقميّ. في هذا المناخ الفكريِّ المتسارع، حيث تراكم التقارير الدوليَّة، وتتزاحم النماذج النظريَّة، وتتناسل الإشكالات الواقعيَّة، يقف الباحث العربي، على مفترق طرقٍ حادّ: فإمَّا أن يستسلم لإغراء السهل من العناوين التقليديَّة المستهلكة، وإمَّا أن يضيع في دهاليز الأدبيات العالميَّة دون بوصلة منهجيَّة تحوِّل تلك المعرفة إلى سؤال بحثيٍّ أصيلٍ يخدم وطنه.

ومن هذا المنطلق الجوهري للبحث العلميّ، انبثقت أهداف ومبررات تأليف هذا الكتاب لتُعبر عن رؤية استشرافية لمجالات البحث في التربية المقارنة، والإدارة التعليمية، والتربية الدولية، والإدارة الدولية المقارنة، وتحويلها إلى مشكلات بحثية قابلة للدراسة الميدانية في السياق المصري والعربي. في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم، مثل انتشار الذكاء الاصطناعي في التعليم، أصبح من الضروري تحليل هذه الاتجاهات ليس كظواهر مجردة، بل كأدوات لفهم التفاعلات العابرة للحدود. التربية المقارنة. هذا، ولنُفصِّل القول في هذه الأهداف والمبررات التي تقوم عليها فلسفة هذا الكتاب، والتي يمكن إجمالها في عدة محاور كبرى متداخلة، حسب ما يلي:

1. الرصد المنهجيُّ والتحليل الاستشرافيُّ: من التلقي السلبيِّ إلى التوليد الفعّال

لا يخفى على كلِّ مُتتبعٍ أنَّ سرعةَ التحوُّلات في عالم التعليم تتجاوز بكثير قدرةَ كثيرٍ من الأطر النظريَّة التقليديَّة على استيعابها. لقد أصبحت مصطلحات مثل "الذكاء الاصطناعي"، و"فقر التعلُّم"، و"العدالة الرقميَّة"، و"المرونة المؤسسيَّة" محوريَّة في الخطاب التربويِّ العالميِّ، كما يتجلَّى في تقارير منظمات مثل اليونسكو (UNESCO) ومنظمة التعاون الاقتصاديِّ والتنمية (OECD). ومع هذا، تكمن المشكلة في كيفية تحويل هذه الاتجاهات الحديثة والمستقبليَّة إلى مشكلات بحثية قابلة للدراسة الميدانية في السياق المصري والعربي.

وهنا يأتي الهدف الأساسيُّ الأول للكتاب: الرصد والتحليل الناقد. فهو لا يكتفي بتسجيل تلك الاتجاهات، بل يخضعها لعملية تشريح منهجيٍّ. كيف؟ من خلال تفكيكها إلى "مشكلات بحثيَّة" واضحة الإشكال، محدَّدة المتغيرات، مرسومة الحدود. فقضية مثل "الذكاء الاصطناعي في التعليم" تتحول من عنوان فضفاض إلى مجموعة من الأسئلة البحثية المحكمة، مثل: "أثر استخدام أنظمة التوصية القائمة على الذكاء الاصطناعي في منصات التعليم المدرسيِّ على تحقيق التخصيص في التعلُّم وتكافؤ الفرص: دراسة مقارنة بين تجربة سنغافورة وإمكانات التطبيق في مصر". بهذا، يتحقق ما يدعو إليه مايكل باربر وماورين كيندال (Michael

Barber & Maureen Kendall) من ضرورة أن تتحول النظم التعليمية من التركيز على الإدارة القائمة على الامتثال، إلى الإدارة القائمة على الأدلة والبيانات المستقبلية (Barber & Mourshed, 2007: 65). والكتاب-في هذا، يقدم تلك "الأدلة المستقبلية" في صورة قابلة للبحث والتحقق.

إنَّ هذا الرصد الاستشرافيّ يُعتبر مبررًا جوهريًا لخط هذا العمل، حيث يثب مستجيبًا لإحدى الثغرات الكبرى في البحوث العربية، وهي فجوة "الاستباقية" Proactivity و"الاستشراف" Foresight. فكثيرٌ من البحوث تكون ردَّ فعلٍ لأزمات وقعت، وقلَّما تتناول قضايا ناشئة لم تصل بعدُ إلى ذروة أزمتها. هذا الكتاب يدفع الباحث إلى شِراك المستقبل، ويدربه على استخلاص إشكالات البحث من الاتجاهات العالمية الكبرى، وهو ما يتوافق مع رؤية مصر 2030 التي تُؤكِّد على "بناء نظام تعليمي مبتكر لإنتاج المعرفة، ويربط بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل المحليّ والعالميّ الحاليَّة والمستقبليَّة" (رؤية مصر 2030، المحور الاجتماعي: 4).

2. هندسة الخريطة البحثيَّة وترشيد الاختيار: من العشوائيَّة إلى الأولويَّة

إنَّ المعضلة الأبرز التي تواجه ثلة ليست بالقليلة من الباحثين هي معضلة "اختيار الموضوع". فكم من وقتٍ ثمينٍ، وطاقةٍ فكريَّةٍ، تُهدر في التخبُّط بين العناوين، أو في الاكتفاء بإعادة إنتاج بحوث سابقة بفروض طفيفة. لقد لاحظتُ شخصيًا، عبر سنوات من الإشراف على الرسائل العلميَّة، أنَّ التكرار والسطحية هما آفتا الكثير من البحوث. من هنا، كان الهدف الثاني للكتاب جليًا وطموحًا: توفير خريطة عمل بحثية... تُعينهم على اختيار موضوعات أصيلة، وتجنّب التكرار، والخروج من أسر العناوين التقليدية التي استُهلكت بحثًا.

فهذا الكتاب ليس نظمًا عابت عنه القصدية، بل هو "خريطة موضوعات" مُصمَّمة بتخطيط دقيق. إنه يرشد الباحث وفق مبدأ "الأولويَّة العلميَّة/المجتمعيَّة". فكلُّ موضوعٍ مقترحٍ يحمل في طيَّاته إجابةً ضمنيَّةً عن سؤالين: ما القيمة المعرفيَّة المضافة لهذا البحث في الحقل العلميّ العالميّ؟ وما الفائدة العمليَّة المتوقعة منه في معالجة مشكلة تعاني منها المؤسسات التعليمية المصريَّة أو العربيَّة؟ وهذا الترشيد يُجسِّد دعوة سيمون مارجينسون (Simon Marginson) إلى أن يكون البحث المقارن "ذا مغزى" (Significant)، بمعنى أن يختار موضوعات تمسُّ جوهر التحولات في النظم التعليمية العالمية والمحلية، بدلًا من الانشغال بالفروق الشكلية (Marginson & Mollis, 2001: 595).

وبذلك، يتحول الكتاب إلى مُوجِّه جماعي" للطاقة البحثية نحو القضايا الحية، مما يخلق حالةً من "التكامل المعرفي على المستوى الوطني. فبدلًا من تشتت الجهود، يمكن لعدد من الباحثين، في جامعات مختلفة، العمل على محاور متقاربة ومتكاملة مُقترحة في هذا الكتاب، مما يُساهم في بناء قاعدة أدلة قويَّة حول قضايا مُحدَّدة، كفجوة المهارات أو الحوكمة الرقميَّة، تخدم صانع القرار بشكلٍ تراكميّ وفعّال.

3. بناء جسر التطبيق: من النقل الآليّ إلى التوطين الناقد

لطالما عانت التربية المقارنة في العالم العربي من نمطٍ سائدٍ يمكن تسميته "النقل الانتقائيّ غير الناقد". فكثيرًا ما تُقدم تجارب دولية (كفنلندا أو سنغافورة) على أنها "نموذج مثالي" يجب استنساخه، دون تحليلٍ عميقٍ للشروط التاريخيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة التي أنتجت هذا النجاح، ومدى قابليَّة عناصره للسفر عبر الحدود. وهذا ما يحذر منه كولن بروك (Colin Brock) ونظرية السياق (Context)، حيث يؤكدان أنَّ "فهم السياق المحليّ هو المدخل الأساسيُّ لأي مقارنة ذات معنى، وأي محاولة لنقل السياسات دون فهم هذا السياق محكومة بالفشل أو التشويه" (Brock, 2016: 12).

لذلك، يضع هذا الكتاب في صلب أهدافه "دعم ثقافة البحث المقارن التطبيقي". وهو لا يقف عند حدِّ "نقل" النماذج، بل يتعداه إلى "نقدها، وتحليل شروط نجاحها، وحدود إمكان توطينها في البيئة المصرية". فكلُّ موضوع بحثيّ مُقترحٍ يحمل إشاراتٍ إلى "نقاط الارتكاز السياقيَّة". فدراسةٌ مقترحةٌ عن "اللامركزية في الإدارة المدرسية"، مثلًا، لن تكتفي بمقارنة النموذج الكنديّ مع المصريّ، بل ستقترح على الباحث أن يحلل مدى ملاءمة آليات المحاسبة والمساءلة المصاحبة للامركزية في كندا للبيئة الإداريَّة

والقانونيَّة المصريَّة. وهذا يتطلب من الباحث الانخراط في دراسة السياق المحليّ بعمق – من خلال الوثائق الوطنيَّة مثل تقارير الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء أو استراتيجيات وزارة التربية والتعليم – قبل الشروع في المقارنة.

وبهذا، يتحقق أحد أسمى أهداف البحث المقارن، وهو "التعلم عبر الحدود" (Learning across Borders)، لا "الاستنساخ عبر الحدود" (Cloning across Borders). فالكتاب يُعيد للبحث المقارن وظيفته التطويريَّة الحقيقية، وهي توليد خياراتٍ وسياساتٍ مُستنيرةٍ مستفيدةٍ من الخبرات الدولية، ولكنَّها مُصمَّمة خصيصًا لتناسب الظروف المحليَّة. إنه يُحوِّل الباحث من ناقل سلبيّ إلى مُهندسٍ ناقدٍ قادرٍ على الابتكار السياقيّ.

4. الربط العضويّ بين المعرفة والإصلاح: من البرج العاجيّ إلى ساحة السياسة

إنَّ الفجوة بين الأكاديميا وساحة صنع السياسات التربوية فجوةٌ عالميَّةٌ معروفة، ولكنها تبدو أوسع في سياقاتنا. فكثيرٌ من الرسائل العلمية القيمة تظل حبيسة الأرفف، ولا تجد طريقها إلى مدير المدرسة، أو مخطط المناهج، أو وزير التعليم. وهذا إهدارٌ هائلٌ للطاقة الفكرية. من هنا، كان الهدف الرابع للكتاب طموحًا ووطنيًا بامتياز: "خدمة صانع القرار التربوي؛ عبر اقتراح موضوعات بحثية مرتبطة بمشكلات فعلية... بما يسمح بتغذية السياسات بالأدلة". إنَّ هذا العمل يصرُّ على أن يكون البحث "مُتَّصلًا بالواقع" و"مُوجَّهًا نحو الحل". فالعناوين المُقترحة – كتلك المتعلقة بـ"فقر التعلُّم" (Learning Poverty) الذي حدده البنك الدولي بأنه "عدم قدرة الطفل في العاشرة على قراءة نص بسيط وفهمه" (World Bank, 2019: 5) – تمسُّ أحد أعمق تحديات التعليم المصريّ والعربيّ. إنها تدعو الباحث إلى دراسة الأسباب المؤسسية والمنهجية لهذه الظاهرة، ومقارنة سياسات علاجها في دول واجهت مشاكل مشابهة.

بهذا، يبني الكتاب "جسرًا بين الأدبيات العالمية والبحث التربوي العربي"، كما ينصُّ الهدف الخامس. فهو لا يقدم الأدبيات العالمية كغاية، بل كوسيلة لفهم المشكلة المحلية بشكلٍ أعمق، وصياغة الحلول بشكلٍ أذكى. إنه يقدم للباحث "الأطر المرجعية العالمية (كأهداف التنمية المستدامة SDG4) ويُعلِّمه كيف يستخدمها كعدسة لتحليل واقعه الوطني، وكمعيار لتقييم سياساته المحلية. وهذا الدور الوسيط هو دور حيويٌّ في عصر تتدفق فيه المعلومات ولكنَّ الحكمة في توظيفها نادرة.

5. خدمة خطط التعليم القومية

يهدف الكتاب إلى خدمة صانع القرار التربوي، عبر اقتراح موضوعات بحثية مرتبطة بمشكلات فعلية مثل فقر التعلم، والعدالة الرقمية، والذكاء الاصطناعي في التعليم، والحوكمة، والقيادة المستدامة، والتعليم في الأزمات، بما يسمح بتغذية السياسات بالأدلة. هذا الهدف يعكس مبررًا عمليًا للتأليف، إذ يحول البحث من ترف أكاديمي إلى أداة استراتيجية، كما في تقرير اليونسكو 2023، الذي يبرر ربط البحوث بالسياسات لمواجهة الأزمات مثل كوفيد-19 (UNESCO, 2023: 67). في مصر، حيث يعاني النظام التعليمي من فجوات في الجودة، يصبح هذا المبرر حاسمًا لدعم أهداف التنمية المستدامة.

وبهذا، يمكن القول إن أهداف هذا الكتاب ومبررات تأليفه تتلخص في كونه محاولة جادة وعميقة لإعادة تأسيس ثقافة البحث التربوي المقارن في العالم العربي. إنه ليس مجرد دليل، بل هو "بيان فكري" يدعو إلى التغيير، و"منهج عمل" يرسم طريق المستقبل؛ حيث يستجيب لحاجة ملحة للتحديث العلمي، والمواءمة السياقية، والبناء الإجرائي للبحث. والكتاب-في هذا المسعى، يختصر على الباحث الكثير من التشتت بين تقارير دولية، ودراسات متفرّقة، واتجاهات مستقبلية متراكمة؛ فيقدِّم له "أرضًا ممهدة" من موضوعات مصاغة في صورة مشكلات بحثية واضحة. كما يربط بين المستوى العالمي والمستوى الوطني؛ فالموضوعات لا تكتفي باستلهام الاتجاهات الدولية، بل تُموضع دائمًا في علاقة عضوية مع السياق المصري، ورؤية مصر 2030، وأجندة التنمية المستدامة. كما يُعيد تعريف وظيفة البحث المقارن والإداري؛ من مجرد "وصف وتشابه واختلاف" بين نظم تعليمية، إلى تحليل سببي واستشرافي يستهدف تقديم مقترحات قابلة للتطبيق في السياسات والمؤسسات التربوية.

ثانيًا: أهمية هذا العمل:

في خضم التحولات العالمية المتسارعة التي تعصف بنسيج المجتمعات المعاصرة، وتعيد تشكيل ملامحها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، تبرز دراسات التربية المقارنة والإدارة التعليمية كحقل معرفي استراتيجي، يتجاوز مجرد الوصف والتحليل إلى آفاق أرحب من الفهم العميق والاستشراف المستقبلي. وفي هذا الصدد، يأتي ه1ا الكتاب ليس مجرد مجموعة من العناوين البحثية، بل كبنية فكرية، ومنهجية عمل تضع الباحث على بوابات المعرفة الرصينة، وتمنحه أدوات النقد والتحليل والتقويم التي تمكّنه من الإسهام الفاعل في تطوير منظومته التعليمية.

1. بنية الكتاب: بين التنظيم المعرفي والعمق المنهجي

يتسم هذا الكتاب ببنية معرفية تتجلى في تنظيمه الدقيق الذي يربط بين الجزئي والكلي، والنظري والتطبيقي، والوطني والدولي. فقد جاء الكتاب في أربعة فصول رئيسة، يسبقها تمهيد فكري يضع القارئ في قلب الإشكاليات المعاصرة التي تواجه البحث التربوي المقارن، ويعقبه كشاف مصطلحات علمي ييسر على الباحث الوصول إلى المفاهيم الأساسية في هذا الحقل المعرفي المتشعب.

يأتي الفصل الأول، الذي يحمل عنوان "اتجاهات بحثية معاصرة في التربية المقارنة"، يقدم عشرين موضوعًا بحثيًا تغطي قضايا حيوية مثل "المناهج وأساليب التقييم"، و"القيادة والبيئة المدرسية"، و"المعلم والتنمية المهنية"، وصولًا إلى "التعليم المصري وأهداف التنمية المستدامة". وما يميز هذا الفصل هو أنه لا يقدم قائمة عشوائية من الموضوعات، بل يصوغ كل موضوع في صورة مشكلة بحثية دقيقة، مع تحديد واضح للمتغيرات، والسياق المقارن، وقابلية التطبيق الميداني. أما الفصل الثاني، المخصص لـ"اتجاهات بحثية معاصرة في الإدارة التعليمية"، فيتناول قضايا مثل "القيادة التربوية والتحول الرقمي"، و"نماذج واتجاهات مستقبلية في الإدارة التربوية"، و"الابتكار التنظيمي والثقافة المؤسسية"، وصولًا إلى "التعليم المهني والتقني". وهنا يبرز عمق الكتاب في ربط الإدارة التعليمية بالتحولات العالمية الراهنة، مثل الثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتحديات الاستدامة.

ويتعمق الفصل الثالث في "اتجاهات بحثية معاصرة في التربية الدولية"، مقدمًا تحليلات مقارنة لقضايا مثل "التربية الدولية والتدويل والحراك العابر للحدود"، و"المواطنة العالمية وحقوق الإنسان والسلام"، و"الرقمنة العابرة للحدود والعدالة الرقمية". وما يلفت النظر في هذا الفصل هو قدرته على ربط القضايا العالمية الكبرى بالسياقات المحلية، مما يوفر للباحث إطارًا مناسبًا لفهم العلاقات المعقدة بين التعليم والمجتمع والدولة والاقتصاد والسياسة. ويختتم الكتاب فصوله الأربعة بالفصل الرابع، الذي يركز على "اتجاهات بحثية معاصرة في الإدارة الدولية المقارنة"، متناولًا مواضيع مثل "القيادة التربوية الرقمية"، و"الحوكمة التعليمية والرؤية الاستراتيجية"، و"سياسات الإصلاح التعليمي الشامل"، وصولًا إلى "مشكلات تربوية عالمية". وفي هذا الفصل، يتجلى بوضوح توجه الكتاب نحو الاستشراف المستقبلي، وتقديم رؤى نقدية يمكن أن تسهم في تطوير السياسات التعليمية على المستويين الوطني والدولي.

إن هذه البنية المتكاملة لا تقدم للباحث مجرد قائمة من الموضوعات، بل توفر له "خريطة معرفية" تمكّنه من الإبحار في محيط التربية المقارنة والإدارة التعليمية بثقة ووعي، وتمنحه أدوات منهجية تمكّنه من صياغة مشكلات بحثية أصيلة وقابلة للتنفيذ.

2. هندسة البحث: من العنوان الفضفاض إلى المشكلة المُحكمة

لعل أعظم ما يعانيه طالب الماجستير أو الدكتوراه هو تحويل الفكرة العامة إلى "مشكلة بحثية" واضحة المعالم، محددة المتغيرات، قابلة للدراسة والقياس. هنا يتحول هذا الكتاب من مرشد إلى مهندس. فهو لا يقدم "قائمة موضوعات" فحسب، بل يقدم نموذج صياغة بحثية قابلة للتنفيذ. وكما يوضح مجتوى الكتاب، فإن كل موضوع في هذا الكتاب "صيغ وفق منطق علمي يراعي وضوح المشكلة وتحديد المتغيرات وبيان السياق المقارن وقابلية التطبيق الميداني". وهذا هو جوهر "البناء الإجرائي للبحث" الذي يستجيب لهذا العمل .إنه يساعد الباحث كيف:

2.1. يبلور الإشكالية: من ظاهرة عامة إلى سؤال بحثي دقيق.

2.2. **يحدد المتغيرات**: مستقلة وتابعة ومتوسطة، بصياغة علمية قابلة للرصد.

2.3. **يختار السياق المقارن**: بمبررات موضوعية (تشابه التحديات، اختلاف النجاح، إلخ).

2.4. **يرسم الحدود**: المكانية والزمانية والبشرية، ليحافظ على تركيز الدراسة.

بهذا، فإن الكتاب "يسد فجوة الترجمة البحثية" المهمة، حيث يحول لغة التقارير الدولية الوصفية (مثل تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أو اليونسكو) إلى "لغة الرسائل العلمية" القائمة على السؤال والفرضية والتحليل. كما يشكل، كما ورد في النص، "مادة تعليمية تطبيقية لأساتذة مقررات: التربية المقارنة، السياسات التعليمية، الإدارة التعليمية، التربية الدولية، ومناهج البحث."

3. تلبية الحاجات البحثية الكبرى

وتكمن أهمية هذا الكتاب-كذلك، في أنه يستجيب لثلاث حاجات بحثية كبرى تتكرر في واقع الدراسات العليا، وهي حاجات أشار إليها الكتاب بوضوح وعمق، وسعى قدر جهده في معالجتهم:

3.1. مواجهة إشكالية التحديث العلمي التقليد:

يواجه حقل التربية المقارنة، منذ عهد جوليان(Marc-Antoine Jullien) ، وهمزلهايمر (Friedrich August Wilhelm Diesterweg)، وكاندل(Isaac L. Kandel) ، تحدي التجديد المستمر لمواضيعه ومناهجه. فالنظم التعليمية ليست كيانات ثابتة، بل هي كائنات حية تتفاعل مع التحولات الجيوسياسية والتقنية والاقتصادية. يشير جوزيف لاويرز (Joseph A. Lauwerys) إلى أن "التربية المقارنة المعاصرة قد تجاوزت مرحلة الوصف البسيط إلى مرحلة التحليل السببي المعقد الذي يأخذ في اعتباره شبكة من العوامل الخفية والظاهرة" (Lauwerys, 1965: 47). ومع ذلك، يظل العديد من الباحثين، وخاصة في مرحلة الدراسات العليا، أسرى "معضلة العنوان التقليدي"، حيث يعاد إنتاج الموضوعات بأسماء جديدة، بينما جوهر الأسئلة البحثية يبقى متقادمًا.

وهنا يأتي دور هذا الكتاب كمُنقذ منهجي. فهو يستجيب "حاجة التحديث العلمي "الملحة، من خلال توجيه أنظار الباحثين نحو "القضايا الناشئة التي لم تنل حظًا كافيًا من البحث بعد". ولعل أبرز ما يميز موضوعاته هو جرأته في اقتحام ميادين هي الأكثر سخونة في السجال التربوي العالمي اليوم، مثل:

3.1.1. **أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم**: حيث يتجاوز النقاش التقني البارد إلى مناقشة القيم والعدالة والخصوصية في ظل أنظمة التعلم الآلي. وهذا يتوافق مع تحذيرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تقريرها العالمي "إعادة تصور مستقبلنا معًا"، الذي يؤكد على أن "التكنولوجيا يجب أن تخدم أغراضًا تربوية شاملة، وأن تخضع لإطار أخلاقي راسخ يحمي الكرامة الإنسانية" (UNESCO, 2021: 87).

3.1.2. **العدالة الرقمية وفجوة المهارات**: وهو موضوع يُعيد صياغة مفهوم "العدالة التعليمية" في العصر الرقمي، حيث لم يعد الهدف مجرد توفير الأجهزة، بل ضمان "الكفاءة الرقمية" كمهارة حياتية أساسية. وهذا ما تؤكده تقارير البنك الدولي عن "فقر التعلم"، والتي تحذر من أن "التعليم دون اكتساب المهارات الأساسية، بما فيها المهارات الرقمية، هو تعليم أجوف" (World Bank, 2018: 23).

3.1.3. **الحوكمة الرقمية في الإدارة التعليمية**: حيث ينتقل النقاش من البيروقراطية الورقية إلى تحليل نماذج الحوكمة الذكية والشفافية الإلكترونية واتخاذ القرارات القائمة على البيانات الضخمة في وزارات التربية.

3.1.4. **الاستشراف التربوي والتعليم في زمن الأزمات**: لقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن هشاشة النظم التعليمية التقليدية. هذا الكتاب يدفع الباحث لدراسة آليات "المرونة المؤسسية" و"استشراف المستقبل" كمتغيرات إدارية حاسمة، استنادًا إلى أدبيات التخطيط الاستراتيجي المرن والسيناريوهات المستقبلية.

وهذا التحديث العلمي لا يقتصر على الموضوعات فحسب، بل يمتد ليشمل المناهج والأساليب البحثية نفسها. فالكتاب يدعو الباحثين إلى تجاوز المنهج الوصفي البحت، والانتقال إلى التحليل السياقي المتعدد المستويات الذي يأخذ في اعتباره التفاعلات

العابرة للحدود، وتأثير الفاعلين الدوليين، وتحولات الخطاب التربوي العالمي، ونقل السياسات التعليمية. وهذا يتوافق مع ما أشار إليه كروسلي وتيكليا (2014) من أن البحث المقارن المعاصر قد تطور من كونه مقارنة خطية بين نظم تعليمية منفصلة، إلى كونه تحليلًا سياقيًا متعدد المستويات (Crossley & Tikly, 2014).

3.2. حاجة المواءمة السياقية

لطالما كانت التربية المقارنة، في بعض ممارساتها، عرضة لنقد "الاستنساخ" و"النقل الحرفي" للتجارب، دون اعتبار للسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المغاير. يحذر جورج ز.ف. بيريداي (George Z.F. Bereday) من مخاطر "المقارنة السطحية" التي تختزل النظم التعليمية في مؤشرات كمية، متجاهلة "النسيج الثقافي والروحي الذي تولد فيه السياسات وتؤتي ثمارها" (Bereday, 1964: 8). وهذا ما يعالجه هذا الكتاب، من خلال التركيز على "حاجة المواءمة السياقية". فهو لا يقدم الموضوعات كأجسام طافية في فضاء عالمي مجرد، بل "يلحّ على نقاط ارتكاز في السياق المصري عند صياغة المشكلات البحثية". إنه يربط، بربط عضوي محكم، بين الأدبيات العالمية الحديثة وبين متطلبات التطوير الوطني.

فعلى سبيل المثال، عندما يطرح موضوعًا عن "سياسات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة"، فإنه لا يقدمه في فراغ، بل يقترح مقارنته مع تجارب دولية رائدة (كفنلندا أو إيطاليا)، ولكن من خلال عدسة تبحث في "إمكانات توطينها" في ظل الإطار التشريعي المصري (كقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (10) لسنة 2018)، والبنية التحتية الحالية، والثقافة المجتمعية السائدة. كذلك، فإن ربط الموضوعات بـ"رؤية مصر 2030" وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وخاصة الهدف الرابع المعني بالتعليم الجيد. كذلك عند تناول موضوع "مواءمة مخرجات تعلم برامج التعليم الفني الصناعي المصري مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة (IR4) في ضوء النموذج الألماني والكوري الجنوبي والصيني"، لا يكتفي الكتاب بتحليل التجارب الدولية، بل يربطها بالسياق المصري، ويحدد بدقة "الفجوة المهارية الهيكلية" (Structural Skills Gap) بين مخرجات التعليم الفني ومتطلبات سوق العمل المصري.

إن مثل هذه المواءمة هي ما تجعل من البحث المقارن "طريقًا للحل لا مجرد ترف معرفي". هذا النهج "السياقي المقارن" هو ما يمنح الدراسات أصالتها وشرعيتها وفائدتها العملية. وتحقق ما دعا إليه فيليب ج. ألتباخ (Philip G. Altbach) من ضرورة أن "تكون المقارنة حوارًا بين السياقات، وليس إملاءً من المركز إلى الأطراف" (Altbach, 1991: 511). إن منهج الكتاب في الربط العضوي بين المستوى العالمي والمستوى هو ما يجعله أداة فاعلة في يد الباحث الذي يسعى إلى تقديم حلول عملية لمشكلات تعليمية محلية، مستفيدًا من الخبرات الدولية دون الانسياق وراء النقل الآلي الذي أهلك الكثير من جهود الإصلاح التعليمي في العالم العربي.

3.3. حاجة البناء الإجرائي للبحث

إن العمل الحالي لا يقدم "قائمة موضوعات" فحسب، بل يلتزم منطقًا علميًا في تقديم الموضوعات بصفتها مشكلات بحثية تتضمن وضوح الإشكال، وتحديد المتغيرات، وبيان السياق المقارن، وقابلية التطبيق الميداني. فكل موضوع يأتي في صورة "مشكلة بحثية" متكاملة، تبدأ بتحديد الإشكالية بدقة، وتنتهي بتوقع النتائج والتطبيقات الممكنة. فعلى سبيل المثال، عند تناول موضوع "تطوير أدوات القياس التشخيصي لصعوبات التعلم النمائية في مرحلة الطفولة المبكرة بمصر في ضوء نموذج الاستجابة للتدخل (RTI)"، لا يكتفي الكتاب بتحديد الموضوع، بل يحدد بدقة المتغيرات المستقلة والتابعة، والحدود الموضوعية والبشرية والمكانية، والمناهج المتبعة، والنتائج المتوقعة. هذا البناء الإجرائي الدقيق يوفر على الباحث جهدًا ووقتًا طويلًا، ويمنحه إطارًا منهجيًا صارمًا يمكنه من الانطلاق في بحثه بثقة ووضوح.

4. تنوع المستويات البحثية للمادة المقدمة

تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه "أداة توليد موضوعات" لا "قائمة عناوين" فحسب. فهو يقترح على الباحث طريقًا عمليًا يبدأ من الاتجاهات العالمية الكبرى وينتهي إلى مشكلة بحثية محددة: متغيرات، وسياق، وحدود، ومخرجات متوقعة. وتتجلى قيمته البحثية في عدة مستويات:

4.1. توجيه الطاقة البحثية نحو القضايا الحية

بدلًا من أن يبقى الباحث أسير الموضوعات المكررة، يضعه الكتاب أمام قضايا ناشئة لم تُستنفَد بحثيًا، مثل: أخلاقيات الكفاءة الرقمية في المناهج، وفقر التعلم، والحَوْكمة الرقمية، والاستشراف التربوي، والتعليم في زمن الأزمات، والعدالة الرقمية. هذه القضايا الناشئة هي التي تشغل بال الباحثين والمؤسسات الدولية المعنية بالتعليم، مثل اليونسكو والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ففي الوقت الذي لا تزال فيه الكثير من البحوث العربية تركز على قضايا تقليدية، يدعو هذا الكتاب الباحثين إلى توجيه طاقتهم البحثية نحو قضايا المستقبل، مثل "تطوير استراتيجيات دمج مهارات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مناهج البحث العلمي لطلاب الدراسات العليا بكليات التربية في مصر في ضوء خبرات جامعات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والصين"، و"تطوير مناهج ذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية في مدارس الدمج بمصر في ضوء استراتيجيات التدخل والتقويم". إن هذا التوجه نحو القضايا الحية والناشئة هو ما يجعل هذا الكتاب أداة فاعلة في تطوير البحث التربوي العربي، وتجنيبه الجمود والتكرار الذي أضر بمصداقيته العلمية على مدار العقود الماضية.

4.2. ترشيد الاختيار البحثي بمبدأ "الأولوية العلمية/المجتمعية"

يربط الكتاب بين الأدبيات العالمية الحديثة وبين متطلبات التطوير الوطني، فيُقرِّب المسافة بين الجامعة ومجتمعها، وبين النظرية ومشكلاتها الواقعية. فكل موضوع بحثي في الكتاب يربط بين الأولويات العلمية العالمية والأولويات المجتمعية المحلية، مما يجعل البحث ذا قيمة مضافة حقيقية للمجتمع. فعلى سبيل المثال، عند تناول موضوع "تقييم مناهج التربية المناخية في التعليم الأساسي المصري ومدى تعزيزها لمفاهيم الاقتصاد الأخضر في ضوء خبرات دول السويد وكوستاريكا وكندا"، يربط الكتاب بين الأولوية العلمية العالمية المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة (Education for Sustainable Development)، والأولوية المجتمعية المحلية المتعلقة بالتحول الأخضر في مصر ومواجهة تحديات التغير المناخي. إن هذا الربط بين الأولويات العلمية والمجتمعية هو ما يجعل البحث التربوي ذا معنى وقيمة، ويخرجه من برجه العاجي ليكون فاعلًا في مجتمعه، ومساهمًا في حل مشكلاته الحقيقية. وهذا يتوافق مع ما دعا إليه شميدت (2017) من ضرورة أن يكون البحث التربوي مرتبطًا بالسياق الاجتماعي والثقافي، وأن يسعى إلى حل المشكلات الواقعية التي تواجه المجتمعات (Schmidt, 2017: 42).

4.3. تقديم نموذج صياغة بحثية قابلة للتنفيذ

يصرّح الكتاب-في غير ذي موضع، بأن كل موضوع داخله صيغ وفق منطق علمي يراعي وضوح المشكلة وتحديد المتغيرات وبيان السياق المقارن وقابلية التطبيق الميداني. هذا النموذج الصياغي لا يقدم للباحث موضوعًا بحثيًا فحسب، بل يقدم له "قالبًا منهجيًا" يمكنه أن يستخدمه في صياغة أي موضوع بحثي آخر، حتى لو لم يرد في الكتاب صراحة. فالكتاب يعلم الباحث "كيف يفكر" وليس فقط "ماذا يفكر"، ويمكّنه من اكتساب "مهارة الصياغة البحثية" التي هي من أهم المهارات التي يحتاجها الباحث في مراحله الأولى. وهذه المهارة هي ما يميز الباحث المتمكن عن الباحث المبتدئ، وهي ما تحدد جودة البحث وقيمته العلمية في النهاية.

4.4. سد فجوة "الترجمة البحثية" بين لغة التقارير الدولية ولغة الرسائل العلمية

بعض من الباحثين يقرأ التقارير الدولية وقد لا يتقن كيف يحوّل خلاصاتها إلى "سؤال بحث"، وجاء هذا الكتاب ليرتق هذا الفتق. فالكتاب يترجم لغة التقارير الدولية المعقدة إلى لغة بحثية واضحة ومفهومة، ويحول توصياتها العامة إلى مشكلات بحثية محددة وقابلة للتنفيذ. على سبيل المثال، يترجم الكتاب توصيات تقرير اليونسكو حول التعليم في عالم ما بعد كوفيد-19 إلى موضوعات بحثية محددة مثل "التعليم في أوقات الأزمات والنزاعات"، و"التعليم غير الرسمي وغير النظامي". وهذه "الترجمة البحثية" هي ما يحتاجه الباحث العربي للاستفادة من التقارير الدولية دون الوقوع في فخ النقل الآلي أو التعميم غير المبرر.

واستنادًا على ما تقدم، يؤكد هذا الكتاب على تعريف وظيفة البحث المقارن والإداري؛ من مجرد "وصف وتشابه واختلاف" بين نظم تعليمية، إلى تحليل سببي واستشرافي يستهدف تقديم مقترحات قابلة للتطبيق في السياسات، والمدرسة، والجامعة،

والمؤسسات التربوية. فالكتاب يدعو الباحثين إلى تجاوز المنهج الوصفي البحت، والانتقال إلى التحليل النقدي والاستشراف المستقبلي. وهذا يتوافق مع ما أشار إليه كاودري وآخرون (2022) من أن البحث المقارن المعاصر قد تحول من كونه مجرد أداة لوصف الاختلافات بين النظم التعليمية، إلى كونه أداة لفهم العلاقات المعقدة بين التعليم والمجتمع، والمساهمة في تطوير السياسات التعليمية (Chowdhury et al., 2022: 18).

وبهذا، يمكن أن يضحي الكتاب مادة أساسية تقدم للباحثين من أهل التخصص نماذج عملية لصياغة المشكلات البحثية، وتبين كيف يربطون بين النظرية والتطبيق، وكيف يستفيدون من الخبرات الدولية دون الانسياق وراء النقل الآلي. فالكتاب يختصر على الباحث سنوات من التشتت بين تقارير دولية، ودراسات متفرّقة، واتجاهات مستقبلية متراكمة؛ فيقدّم له "أرضًا ممهدة" من موضوعات مصاغة في صورة مشكلات بحثية واضحة، لكلٍّ منها سياق، وحدود، ومتغيرات، ومجال مقارن. كما يربط بين المستوى العالمي والمستوى الوطني؛ فالموضوعات لا تكتفي باستلهام الاتجاهات الدولية، بل تُموضع دائمًا في علاقة عضوية مع السياق المصري، ورؤية مصر 2030، وأجندة التنمية المستدامة.

ثالثًا: المنهج وآلية التأليف

إن أي عمل فكري عظيم لا تُقاس قيمته بثقل أوراقه فقط، بل بعمق البنية المنهجية التي قام عليها، وبالرؤية الفلسفية التي وجّهت مساره. والعمل الحالي، لا يقدم نفسه للباحث كمجرد "تجميع" موضوعي، بل كـ "أثر منهجي" متكامل، وشهادة حية على إمكانية تجاوز التشتت المعرفي الذي يطال حقولنا التربوية، إن منهج وآلية التأليف هنا ليسا مجرد إجراءات تقنية، بل هما تجسيد لفلسفة بحثية متكاملة، تؤمن بأن البحث التربوي يجب أن يكون استباقيًا لا استجابيًا، ونقديًا لا نقليًا، ومرتبطًا بسياقه لا منفصلًا عنه. ولقد تم بناء هذا العمل على آلية مركبة وفريدة، يمكن تسميتها بـ "المسح – التصنيف – الاشتقاق – الصياغة الإجرائية"، وهي آلية لا تكتفي بجمع المعلومات، بل تعمل على تحويلها، وتفكيكها، وإعادة تركيبها في بنيان معرفي جديد. هذا هو السر الذي يكمن وراء كل عنوان من عناوين الكتاب، ووراء كل مشكلة بحثية مقترحة.

وفيما يلي بيان منهجية وآلية التأليف، والخطوات الدقيقة التي اتُّبعت، والمنطق والأسس الفكرية التي ارتكزت عليها، لنرى كيف يمكن للباحث أن ينتقل من كونه مستهلكًا للتقارير العالمية إلى منتج للمعرفة الأصيلة.

1. مرحلة المسح الاستكشافي:

تُشكل هذه المرحلة الأساس في بناء الكتاب، حيث يتم جمع وتحليل الاتجاهات العالمية في التعليم لاستخلاص إشكالات بحثية. من خلال العناوين الفرعية، ينتقل المنهج من التحليل إلى التصنيف ثم الاشتقاق، ممهدًا لتحويل البيانات إلى مواضيع قابلة للبحث.

1.1. المسح التحليلي:

ولتنفيذ هذا المسح التحليلي، اعتمد المؤلف على التقارير الدولية والإقليمية والتقويمات العالمية والمراجعات المنهجية والوثائق الإطارية للمنظمات. وهنا يكمن التميز: فالاعتماد لم يكن على المقالات الأكاديمية فحسب، بل على الوثائق الاستشرافية والسياسية التي تشكل "عقل القرار" العالمي. فتقارير اليونسكو (UNESCO) مثل "التقرير العالمي لرصد التعليم" (Global Education Monitoring Report) وتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مثل "نظرة على التعليم" (Education at a Glance) و"توقعات المهارات" (Skills Outlook)، وتقارير البنك الدولي (World Bank) عن "فقر التعلم" (Learning Poverty)، ليست مجرد إحصاءات، بل هي "نصوص ثقافية" تحتاج إلى قراءة تحليلية ناقدة لفهم السرديات الكبرى والأجندات الخفية التي تحرك سياسات التعليم عالميًا.

وهذا المنهج في المسح يتوافق مع ما تسميه أدبيات الدراسات المستقبلية "استطلاع البيئة" (Environmental Scanning)، وهو أسلوب منهجي لجمع المعلومات عن القوى الخارجية التي قد تؤثر على مؤسسة أو قطاع، وتمييز الأنماط والاتجاهات منها (Schoemaker, 1995: 27). فالكتاب، بهذا الفعل، يجري تشريحا دقيقًا للخطاب التربوي العالمي، ليس لتلقيه سلبيًا، بل لاستخلاص الإشكالات البحثية الكامنة فيه. إنه يحول تقرير مثل "مستقبل التعليم والمهارات 2030" الصادر عن OECD إلى منجم لموضوعات بحثية حول مهارات المستقبل وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المناهج.

1.2. التصنيف الموضوعي:

بعد جمع البيانات من مصادرها المختلفة، تمت مرحلة التصنيف الموضوعي، التي تضمنت تفكيك القضايا المتشابكة إلى عناقيد مفهومية قابلة للبحث. على سبيل المثال، تم تصنيف قضايا التعليم إلى عناقيد مثل: العدالة الرقمية، الحوكمة، التقويم الدولي، التمويل، الاستدامة، الذكاء الاصطناعي، التعليم في الأزمات، وغيرها. هذا التصنيف ساعد في ترتيب الأفكار وتهيئتها للمرحلة التالية.

1.3. الاشتقاق البحثي:

في هذه المرحلة، تم تحويل "الاتجاه" من كونه توصيفًا عامًا إلى سؤال بحثي محدد، ثم إلى مشكلة قابلة للقياس والتحقق. على سبيل المثال، بدلًا من التحدث عن "الذكاء الاصطناعي في التعليم" بشكل عام، تم تحويله إلى سؤال بحثي مثل: "ما هي تأثيرات استخدام الذكاء الاصطناعي في المناهج التعليمية على تحصيل الطلاب في مادة الرياضيات؟" هذا السؤال تم تحويله إلى مشكلة بحثية قابلة للقياس، بتحديد متغير مستقل (الذكاء الاصطناعي في المناهج) ومتغير تابع (تحصيل الطلاب في الرياضيات) ومتغير وسيط (البيئة التعليمية) وحدود موضوعية وبشرية ومكانية وزمنية، واقتراح مدخل منهجي مناسب.

1.4. الصياغة وفق المنطق العلمي:

في نهاية مرحلة الاشتقاق البحثي، تم صياغة الموضوعات وفق منطق علمي دقيق. تم الاهتمام بوضوح المشكلة، وتحديد المتغيرات، وبيان السياق المقارن، وقابلية التطبيق الميداني. على سبيل المثال، في موضوع "العدالة الرقمية في التعليم"، تم تحديد المشكلة بوضوح: "التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا التعليمية بين الطلاب في المناطق الحضرية والريفية"، وتم تحديد المتغيرات: متغير مستقل (المنطقة الجغرافية) ومتغير تابع (الوصول إلى التكنولوجيا التعليمية) ومتغير وسيط (الدعم الحكومي والمجتمعي). كما تم بيان السياق المقارن بين مصر ودول أخرى في المنطقة، وتم التأكد من قابلية التطبيق الميداني من خلال دراسة حالات فعلية.

2. مرحلة التجميع الموضوعي

تبني هذه المرحلة على نتائج المسح لتنظيم القضايا في سلال موضوعية مترابطة، مع التركيز على الأولويات المحلية والإقليمية. العناوين الفرعية توضح كيفية التحويل والترتيب، ممهدة لمرحلة الاشتقاق الدقيق.

2.1. تحويل نتائج المسح إلى سلال موضوعية:

بعد مرحلة المسح التحليلي، تم تحويل نتائج المسح إلى "سلال موضوعية" (Clusters), على سبيل المثال، في مجال التربية المقارنة، تم تحويل القضايا إلى مجالات مثل: المناهج والتقييم، القيادة والبيئة المدرسية، المعلم والتنمية المهنية، التعليم في الأزمات، وغيرها. في مجال الإدارة التعليمية، تم تحويل القضايا إلى مجالات مثل: الحوكمة، التمويل، الاستدامة، القيادة المستدامة، وغيرها.

2.2. تحليل وترتيب القضايا البحثية

في هذه المرحلة، تم تحليل القضايا وترتيبها وفقًا لأهميتها وعلاقتها ببعضها البعض. تم الاهتمام بقضايا تُعتبر حيويةً في السياق المصري والعربي، مثل فقر التعلم، العدالة الرقمية، الذكاء الاصطناعي في التعليم، الحوكمة، القيادة المستدامة، التعليم في الأزمات، وغيرها. تم ترتيب القضايا وفقًا لأولوياتها العلمية والاجتماعية، وتم تجنب تكرار القضايا أو تضمين قضايا غير ذات صلة.

3. مرحلة الاشتقاق وصياغة العناوين

تركز هذه المرحلة على تحويل السلال إلى عناوين بحثية محددة وقابلة للتنفيذ، مع تحديد العناصر الأساسية. العناوين الفرعية تفصل الخطوات من الاشتقاق إلى السياق والحدود، لضمان الدقة العلمية.

3.1. اشتقاق العناوين البحثية:

في هذه المرحلة، تم اشتقاق العناوين البحثية من "السلال الموضوعية". تم الاهتمام بعبارات العناوين بحيث تعبّر عن مشكلة محددة، لها متغير مستقل/تابع، وسياق مقارن، وحدود واضحة، وقابلية للتنفيذ. على سبيل المثال، في سلة موضوعية مثل "المناهج والتقييم"، تم اشتقاق عناوين مثل: "التأثيرات التربوية لاستخدام التقييمات الدولية في تطوير المناهج التعليمية في مصر"، "العلاقة بين التقييمات الدولية وتحصيل الطلاب في مادة العلوم"، وغيرها.

3.2. تحديد متغيرات العناوين:

في هذه المرحلة، تم تحديد متغيرات العناوين البحثية بوضوح. تم تحديد متغير مستقل ومتغير تابع ومتغير وسيط في كل عنوان. على سبيل المثال، في عنوان "التأثيرات التربوية لاستخدام التقييمات الدولية في تطوير المناهج التعليمية في مصر"، تم تحديد متغير مستقل (التقييمات الدولية) ومتغير تابع (تطوير المناهج التعليمية) ومتغير وسيط (الدعم الحكومي والمجتمعي). تم الاهتمام بوضوح المتغيرات وعلاقتها ببعضها البعض، وتم تجنب تكرار المتغيرات أو تضمين متغيرات غير ذات صلة.

3.3. تحديد السياق المقارن والحدود:

في هذه المرحلة، تم تحديد السياق المقارن والحدود لكل عنوان بوضوح. تم تحديد السياق المقارن بين مصر ودول أخرى في المنطقة، وتم تحديد الحدود المكانية والزمانية والبشرية لكل عنوان. على سبيل المثال، في عنوان "العلاقة بين التقييمات الدولية وتحصيل الطلاب في مادة العلوم"، تم تحديد السياق المقارن بين مصر والمملكة العربية السعودية، وتم تحديد الحدود المكانية بمنطقة القاهرة الكبرى، والحدود الزمانية بفترة الخمس سنوات الماضية، والحدود البشرية بطلاب المرحلة الثانوية. تم الاهتمام بوضوح السياق المقارن والحدود وعلاقتهما ببعضهما البعض، وتم تجنب تكرار السياق المقارن، أو الحدود، أو تضمين سياق مقارن، أو حدود غير ذات صلة.

4. مرحلة المراجعة المنهجية

تُعد هذه المرحلة الختامية لضمان الجودة، من خلال تطبيق معايير حاكمة وإزالة التكرارات. العناوين الفرعية تركز على القراءة النقدية والدمج، مما يؤدي إلى قائمة بحثية نهائية متماسكة.

4.1. قراءة الموضوعات في ضوء معايير حاكمة:

في هذه المرحلة، تم إعادة قراءة الموضوعات في ضوء أربعة معايير حاكمة:

4.1.1. **وضوح المشكلة البحثية:** تم الاهتمام بوضوح المشكلة البحثية في كل عنوان، وتم تجنب غموض المشكلة أو تضمين مشكلة غير واضحة.

4.1.2. **تحديد المتغيرات:** تم الاهتمام بتحديد متغيرات العناوين بوضوح، وتم تجنب غموض المتغيرات أو تضمين متغيرات غير واضحة.

4.1.3. **بيان السياق المقارن:** تم الاهتمام ببيان السياق المقارن في كل عنوان، وتم تجنب غموض السياق المقارن أو تضمين سياق مقارن غير واضح.

4.1.4. **قابلية التطبيق الميداني:** تم الاهتمام بقابلية التطبيق الميداني لكل عنوان، وتم تجنب تضمين عناوين غير قابلة للتطبيق الميداني.

4.2. **حذف الموضوعات المكررة ودمج بعضها:** في هذه المرحلة، تم حذف الموضوعات المكررة أو المتقاربة، وتم دمج بعض الموضوعات في موضوع واحد أكثر شمولًا. على سبيل المثال، تم دمج موضوعي "العلاقة بين التقييمات الدولية وتحصيل الطلاب في مادة العلوم" و"العلاقة بين التقييمات الدولية وتحصيل الطلاب في مادة الرياضيات" في موضوع واحد أكثر شمولًا: "العلاقة بين التقييمات الدولية وتحصيل الطلاب في العلوم والرياضيات". تم الاهتمام بوضوح الموضوعات وعلاقتها ببعضها البعض، وتم تجنب تكرار الموضوعات أو تضمين موضوعات غير ذات صلة.

إن منهج وآلية تأليف هذا الكتاب قد تساهم تطوير المعرفة ويعود بالنفع على الباحثين والدارسين. ومع ذلك، يمكن تحسين المنهج والآلية من خلال تضمين المزيد من الأمثلة العملية والدراسات الحالة، وزيادة الاهتمام بقضايا التعليم في السياق العربي والإقليمي، وزيادة الاهتمام بقضايا التعليم في السياق العربي والإقليمي.

رابعًا: تحويل الاتجاهات إلى موضوعات بحثية:

إن الانتقال من "اتجاه" يتردد في تقارير، إلى "موضوع بحثي" يُقاس ويُختبر، ليس ضربًا من التلخيص اللغوي، ولا حيلةً في تغيير العنوان؛ بل هو عبورٌ معرفيٌّ من مقام الإخبار إلى مقام الإجراء: من وصف العالم كما تُقدِّمه التقارير، إلى تفكيك ذلك الوصف إلى سؤالٍ بحثيٍّ صالحٍ للمساءلة، ثم إعادة بنائه في صورة نموذجٍ مفاهيميٍّ يضبط المتغيرات والحدود والمنهج، ويُقيم حجته على الكتاب لا على البلاغة وحدها.

والفجوة بين ضخامة الخطاب العالمي وضرورات البحث الميداني الدقيق هي الهوة التي يتصدى لها هذا الكتاب؛ وذلك عبر تأسيس منهجية رصينة لتحويل "الاتجاهات والتقارير" إلى "موضوعات بحثية". إنها عملية لا تقل في دقتها عن عملية كيميائية معقدة، حيث يُستخلص المركب النقي (المشكلة البحثية) من خامات متناثرة (النصوص الخطابية). وهذا التأصيل المنهجي هو لبُّ إسهام هذا الكتاب، وهو ما سيلي تفصيله في ثلاثة أضلاع متكاملة: آلية الاشتقاق، معايير الانتقاء، وحدود التعميم.

1. آلية الاشتقاق – من الخطاب إلى الإجراء

يعتبر الانتقال من "اتجاه" إلى "موضوع بحثي" ليس مجرد نقل لغوي، بل هو "انتقالٌ من المجال الخطابي إلى المجال الإجرائي". إن التقارير الصادرة عن منظمات مثل اليونسكو (UNESCO) أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تتحدث بلغة السياسات والتوصيات العامة. مهمة الباحث المنهجي هي تفكيك هذه اللغة وإعادة تركيبها في قوالب إجرائية قابلة للقياس والتحقق. وقد تأسست هذه الآلية على خطوات منهجية متسلسلة، حسب ما يلي:

1.1. تحديد فكرة الاتجاه وتشخيص مؤشراتها.

لا يبدأ الاشتقاق من عنوان تقرير، بل من التشخيص العميق للتكرار والدلالة. فمثلًا، لا يكفي أن نلاحظ ورود مصطلح "العدالة الرقمية" (Digital Equity) في تقارير متعددة. الاشتقاق الحقيقي يبحث عن "مؤشرات حضوره" كما ورد في النص: الاتساع (كم منظمة تتحدث عنه؟)، الشدة (ما درجة الإلحاح في الطرح؟)، الإلحاح (هل يرتبط بأجندة زمنية ملحة؟)، والأثر المتوقع (ما حجم التغيير الذي يعد به؟). تقرير اليونسكو عن "التكنولوجيا في التعليم" يشير إلى أن العدالة الرقمية لم تعد ترفًا بل ضرورة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (UNESCO, 2023: 21). هذا التشخيص يحول المصطلح من شعار إلى قضية بحثية مُلحّة.

1.2. تعيين مستوى التحليل (Macro, Meso, Micro).

هذه الخطوة حاسمة في توجيه البوصلة البحثية. كل اتجاه عالمي يمكن تفكيكه إلى مستويات تحليلية مختلفة، تولد كل منها عالمًا من الأسئلة الخاصة:

1.2.1. **المستوى الكلي (Macro):** مستوى النظم والسياسات الوطنية والعابرة للحدود. مثال: "تحليل السياسات الوطنية لدمج مهارات القرن الحادي والعشرين في المناهج: دراسة مقارنة بين إستراتيجية سنغافورة ورؤية مصر 2030".

1.2.2. **المستوى المتوسط (Meso):** مستوى المؤسسة (المدرسة، الجامعة، المديرية). مثال: "أثر تطبيق نماذج القيادة المستدامة على الأداء المؤسسي للمدارس الثانوية الحكومية: دراسة مقارنة بين تجربة مدارس ألبرتا الكندية والمدارس التجريبية المصرية".

1.2.3. **المستوى الجزئي (Micro):** مستوى الصف والممارسة التعليمية. مثال: "فعالية استخدام منصات محاكاة الواقع الافتراضي في تنمية مهارات التفكير النقدي لدى طلاب العلوم: دراسة مقارنة بين تطبيقات في فنلندا وإمكانات التوطين في المدارس المصرية للعلوم والتكنولوجيا".

1.3. صياغة الفجوة المزدوجة.

قلب الاشتقاق الناجح هو اكتشاف "فجوة مزدوجة: فجوة معرفية في الأدبيات + فجوة تطبيقية في الواقع المصري". الفجوة المعرفية تجيب عن سؤال: ما الذي لم يُبحث بعد بشكل كاف في الأدبيات العالمية والعربية حول هذا الاتجاه؟ والفجوة التطبيقية تجيب عن سؤال: ما التحدي الملموس في سياقنا المحلي الذي يحتاج إلى حل يمكن استلهامه من دراسة هذا الاتجاه؟ فالاتجاه العالمي حول "التعلم القائم على الكفاءة" (Competency-Based Learning) قد تكتشف من خلال المسح فجوة معرفية تتمثل في ندرة الدراسات التي تقيس أثره على اكتساب المهارات الحياتية (Life Skills) تحديدًا. والفجوة التطبيقية المصرية قد تكون عدم وضوح آليات تقويم هذه الكفاءات في النظام التراكمي المصري. اتحاد هاتين الفجوتين يخلق سؤالًا بحثيًا قويًا.

1.4. بناء النموذج التفسيري (التحويل إلى متغيرات).

هذه هي الذروة المنهجية. هنا يُجرَّد الاتجاه من عموميته ويُحوَّل إلى "علاقة افتراضية قابلة للفحص" بين متغيرات. النص المدخل يقدم مثالًا بليغًا: تحويل اتجاه "سياسات دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي" إلى نموذج تفسيري يربط بين:

1.4.1. المتغير المستقل: سياسات وبرامج دمج أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي (كـ ChatGPT) في مناهج البحث العلمي.

1.4.2. المتغير التابع: نزاهة البحث الأكاديمي وجودة مخرجاته.

1.4.3. المتغير الوسيط: التشريعات واللوائح الأخلاقية الجامعية الحاكمة.

هذا التحويل، كما يؤكد كولين روبسون (Colin Robson)، هو جوهر التصميم البحثي السببي، حيث تتحول الفكرة إلى فرضية يمكن اختبارها (Robson, 2011: 108).

2. معايير الانتقاء – غربلة الذهب عن الرمل

ليس كل اتجاه يصلح لأن يكون موضوعًا لرسالة علمية في السياق المصري العربي. لذلك، فإن المنهجية التي اتبعها الكتاب تقوم على "معايير انتقاء مركبة" تعمل كمصفاة دقيقة:

1.1. الجدّة البحثية والراهنية: الهدف هو توجيه الباحث نحو "القضايا الناشئة غير المشبعة بحثيًا". فموضوع مثل "أثر الإدارة بالأهداف" قد يكون مستنفدًا، بينما موضوع "حوكمة بيانات التعلم الضخمة" (Learning Analytics) في المنصات التعليمية الوطنية" يعد مجالًا خصبًا. وهذا يتوافق مع دعوة هيلجا نوستيدت (Helga Nowotny) للتركيز على المشكلات ذات الصلة الحيوية بمجتمعاتنا (Nowotny et al., 2001: 247).

1.2. القيمة التفسيرية والإصلاحية: يجب أن يكون للموضوع "قيمة مضافة" تتجاوز المعرفة المجردة إلى "معرفة قابلة للتوظيف في السياسات". فدراسة مقارنة حول "آليات تمويل التعليم الفني والتدريب المهني المستدام" بين ألمانيا ومصر لا تهدف فقط للمعرفة، بل لتقديم نموذج تمويلي مقترح قد يساهم في حل أزمة حقيقية.

1.3. قابلية التطبيق الميداني: يجب أن يكون الاتجاه "قابلًا للترجمة إلى عمل ميداني". وهذا، كما يذكر النص، يتطلب "توافر سياقات بيانات/ميدان/وثائق". فاقتراح دراسة حول "ثقافة الابتكار المؤسسي في وزارات التربية والتعليم" يكون قابلًا للتطبيق إذا ما توافرت إمكانية الوصول إلى الوثائق الداخلية وإجراء مقابلات مع صناع القرار.

1.4. الملاءمة السياقية: هذا المعيار هو الذي يمنح العمل روحه الوطنية. فالاتجاه العالمي يجب أن يُقرأ من خلال عدسة السياق المحلي، بحيث يكون "السياق المصري نقطة ارتكاز لا هامشًا في المقارنة". أي أن السؤال الأساسي هو: ما انعكاسات هذا الاتجاه وتحدياته وفرصه هنا؟

1.5. التقاطعية والتنوع المنهجي: يشجع الكتاب الموضوعات التي تفتح جسورًا بين حقول المعرفة (التربية المقارنة، الإدارة التعليمية، التربية الدولية) ويقترح منهجيات متنوعة (كمية، نوعية، مختلطة) لدراستها، مما يثري الحقل المعرفي وينمي مهارات الباحث.

3. حدود التعميم – نقد وهم العالمية

ربما يكون هذا الجانب هو الأكثر نضجًا في الفلسفة المنهجية للكتاب. فهو يرفض صراحةً، كما ينص النص، "التعميم الكسول" و"فلسفة الاستنساخ". إنه يتبنى رؤية نقدية تؤمن بأن نجاح السياسات "مرتبط بالسياق الثقافي والاقتصادي والسياسي وبنية الحوكمة والموارد". وبناء عليه، فإن التعميم في الدراسات المقارنة "مشروط" بحدود واضحة:

3.1. **حدود نقل السياسة (Policy Translation) لا النقل الحرفي:** التعميم لا يعني نسخ تجربة فنلندا الناجحة في اللامركزية التعليمية وتطبيقها حرفيًا في مصر. بل يعني دراسة "آلية" اللامركزية وفلسفتها، ثم بحث كيفية "توطينها" أو "ترجمتها" لتناسب البنية التشريعية والإدارية المصرية. هذا ما يحذر منه مارتن كارنوي (Martin Carnoy) عند حديثه عن مخاطر الاستعارة التربوية غير الناقدة (Carnoy, 1999: 67).

3.2. **حدود الزمنية والديناميكية:** "صلاحية الاتجاه تتغير بتغير موجاته". التعميم المرتبط بسياق تقني أو اقتصادي محدد (مثل فعالية منصات التعلم أثناء جائحة كوفيد-19) له تاريخ صلاحية. فالسياق التربوي في مرحلة ما بعد الجائحة اختلف، وبالتالي فإن تعميم النتائج السابقة يحتاج إلى حذر شديد.

3.3. **حدود المستوى والثقافة والقيم:** كما يوضح النص، "ما يصلح على مستوى المدرسة قد لا يصلح على مستوى النظام". والأهم، "الحدود الثقافية/القيمية" لا يمكن تجاوزها. فتعميم نموذج تعليم المواطنة في مجتمع ليبرالي على مجتمع بتراث قيمي مختلف هو إشكالي. وكذلك "الحدود التقنية والبنيوية" تمنع تعميم تجربة التحول الرقمي المتقدم في دولة على أخرى لا تملك البنية التحتية الأساسية.

إن المنهجية التي كشف عنها هذا الكتاب لتحويل الاتجاهات إلى موضوعات بحثية هي، في جوهرها، دعوة لإعادة "تملك" عملية إنتاج المعرفة. فهي تخرج الباحث من دور المتلقي السلبي للخطاب العالمي، إلى دور الفاعل الناقد الذي يشتق أسئلته من حوار خلاق بين العالمي والمحلي، وبين النظري والتطبيقي. إنها ترسخ مبدأ "التعميم التحليلي" حيث يُعمَّق الفهم للنماذج والآليات، لا النتائج الجاهزة. وبذلك، لا يقدم هذا العمل للباحث عنوانًا جاهزًا فحسب، بل يعلمه صناعته. إنه يؤسس لباحث مستقبلي، واعٍ، قادر على أن يساهم، من موقعه، في بناء معرفة تربوية أصيلة ومؤثرة.

خامساً: مصادر جمع المعلومات:

في عالم البحث العلمي، تُعتبر المصادر المعرفية ركائز أساسية لبناء أي دراسة أو بحث رصين. ولهذا السبب، جُمعت مصادر هذا الكتاب بعناية فائقة، من عائلات رئيسة من الوثائق المعرفية التي تجمع بين: الاعتماد المؤسسي، والدورية والاستمرارية، وشفافية المنهج، وقابلية المقارنة الدولية، بما يجعلها مادة صالحة للاشتقاق العلمي الرصين. لذلك، فإن عملية جمع المصادر في هذا العمل لم تكن عشوائية، بل كانت رحلة استكشافية منهجية، تهدف إلى بناء أساس معرفي متين، قادر على تحمل وزن الاستنتاجات والاشتقاقات البحثية التي سيتم بناؤها عليه.

لقد تم جمع المصادر من "عائلات رئيسة من الوثائق المعرفية" التي تجمع بين خصائص أربعة جوهرية: الاعتماد المؤسسي، والدورية والاستمرارية، وشفافية المنهج، وقابلية المقارنة الدولية. هذه الخصائص مجتمعة هي التي تجعل هذه المصادر "مادة صالحة للاشتقاق العلمي الرصين"، وتضمن للكتاب قيمته ومصداقيته. وفيما يلي بيان لكيفية اختيار هذه المصادر، ولماذا كانت هذه التقارير بالذات هي حجر الزاوية في بناء هذا العمل.

1. تقارير ومؤشرات دولية معيارية – الصوت المؤسسي للعالم

الركيزة الأولى التي يقوم عليها بناء هذا الكتاب هي التقارير والمؤشرات الدولية المعيارية، وتحديدًا تلك الصادرة عن منظمات عالمية راسخة مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO). إن الاختيار لهذه المصادر لم يكن مجرد تفضيل شخصي، بل كان نابعًا من إدراك عميق لـ "السلطة المعرفية" (Epistemic Authority) التي تتمتع بها هذه المؤسسات. هذا وقد تم الرجوع لتلك المصادر للأسباب التالية:

1.1. **الموثوقية المؤسسية ومنهجية المراجعة الصارمة:** إن تقارير الجهات الدولية مثل اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا تُكتب في غرف مغلقة من قبل أفراد، بل هي نتاج عمل جماعي ضخم يشارك فيه مئات الخبراء والأكاديميين وصناع السياسات من مختلف أنحاء العالم. تخضع هذه التقارير لعمليات مراجعة دقيقة (Peer Review) ولتحرير منهجي صارم، مما يمنحها درجة عالية من المصداقية والموثوقية تفوق الكثير من الأبحاث الفردية (Martens, 2007: 21). فعندما يصدر تقرير مثل "رصد التعليم في العالم" من اليونسكو، فإنه يحمل في طياته وزن المؤسسة وخبرتها المتراكمة، مما يجعله مصدرًا معتمدًا لفهم الاتجاهات العالمية.

1.2. **القابلية للمقارنة عبر الزمن ورؤية الاتجاهات:** من أكبر عيوب الكثير من الدراسات أنها تقدم "لقطة" زمنية واحدة، لا تتيح فهم التطور أو رصد الاتجاهات. أما التقارير الدولية الكبرى، فغالبًا ما تُنتج "سلاسل متتابعة" (Time Series Data) على مدار سنوات. تقرير "الاتجاهات التي تشكل التعليم" (Trends Shaping Education) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو مثال مثالي. فكل إصدار جديد لا يلغي السابق، بل يضيف إليه، مما يسمح للباحث برؤية كيف تطورت القضايا على مدى العقد الماضي، وتحديد ما هو "اتجاه" حقيقي وما هو مجرد "موضة" عابرة. هذه القدرة على رؤية الاتجاه لا اللقطة، هي ما يميز البحث الاستراتيجي عن البحث اللحظي (OECD, 2019: 15).

1.3. **القدرة على إنتاج "أجندة بحث" عالمية:** هذه التقارير لا تكتفي بوصف الواقع، بل تساهم بنشاط في "تشكيل" هذا الواقع. إنها تتحول في كثير من الأحيان إلى "منصات" تضخّ مفاهيم وإطارات جديدة، يتم تبنيها بسرعة من قبل السياسات الوطنية والبرامج الجامعية. مفهوم "الكفاءات القرن الحادي والعشرين" (21st Century Skills)، على سبيل المثال، انتشر من خلال تقارير هذه المنظمات ليصبح جزءًا أساسيًا من خطط الإصلاح التعليمي حول العالم. وبالتالي، فإن الرجوع إلى هذه التقارير هو في جوهره الرجوع إلى "مصدر الأجندة" نفسها، وهو ما يمنح الباحث قدرة على فهم أصل الأفكار التي تدور حوله.

2. منهجيات قياس دولية للتعلم

الركيزة الثانية هي منهجيات القياس الدولية للتعلم. فمفاهيم مثل "جودة التعليم" أو "التعلم الفعال" هي مفاهيم مجردة وفضفاضة إذا لم يتم تحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس. وهنا يأتي دور المنظمات التي تتخصص في بناء هذه المؤشرات، وعلى رأسها البنك الدولي بالتعاون مع اليونسكو. هذا وقد تم الرجوع لتلك المصادر للأسباب التالية:

2.1. **تفكيك "الجودة" إلى مؤشرات قابلة للرصد:** هذه المنهجيات تتيح للباحث "تفكيك" المفاهيم الكبيرة إلى مكوناتها الصغيرة التي يمكن قياسها. فبدلًا من السؤال العام: "هل التعليم في مصر جيد؟"، تتيح لنا هذه المنهجيات السؤال الأكثر دقة: "ما هي نسبة الأطفال في سن العاشرة الذين لا يستطيعون قراءة نص بسيط؟". هذا التحول من السؤال النوعي العام إلى السؤال الكمي المحدد هو جوهر البحث العلمي التطبيقي.

2.2. **توليد مشكلات بحثية دقيقة:** عندما يقدم البنك الدولي مفهومًا مثل "فقر التعلم" (Learning Poverty)، ويعرفه بوضوح على أنه "النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (10) و(14) عامًا الذين يعيشون في فقر قرائي"، فإنه يكون قد قدم للباحثين "مشكلة بحثية" جاهزة (World Bank, 2022: 2). لم يعد الباحث بحاجة إلى البحث عن مشكلة، بل أصبحت المشكلة محددة بدقة، ومحددة بمؤشر، ومقاسة ببيانات. كل ما عليه فعله هو دراسة أسباب هذه الظاهرة أو حلولها في سياق معين.

2.3. **إطار للمقارنة الدولية:** هذه المنهجيات توفر "لغة مشتركة" للمقارنة بين الدول. فعندما تستخدم جميع الدول نفس التعريف لـ"فقر التعلم"، يصبح من الممكن مقارنة مصر بالبرازيل أو بالهند بشكل موضوعي، وفهم موقعها على الخريطة العالمية. هذا هو ما يجعل البحث المقارن ممكنًا وذا معنى.

3. الوثائق الوطنية والمنصات الرسمية

الركيزة الثالثة، وهي التي تمنح الكتاب بعده التطبيقي وقيمته الحقيقية، هي الوثائق والسياسات الوطنية والمنصات الرسمية. فالبحث الذي لا يرتبط بالواقع المحلي يظل مجرد تمرين فكري، وقد يفقد كل قيمة عملية. هذا وقد تم الرجوع لتلك المصادر للأسباب التالية:

3.1. **توفير "الميدان" لصياغة المشكلات القابلة للدراسة:** هذه الوثائق هي التي تحدد "مشكلات" البلد الحقيقية. فخطة تطوير التعليم في مصر، أو رؤية مصر (2030)، أو استراتيجيات وزارة التربية والتعليم، هي التي تكشف عن الأولويات الوطنية، والتحديات الكبرى، والفجوات التي تحتاج إلى بحث. إنها تقدم للباحث "قائمة مهام" وطنية، يمكنه أن يختار منها ما يناسب خبرته.

3.2. **ربط البحث بمسار الإصلاح:** عندما يختار الباحث موضوعًا مرتبطًا بسياسة وطنية قائمة، فإنه يضمن أن بحثه لن يُهمل في الأدراج، بل سيكون له "صوت" مسموع في النقاشات حول الإصلاح. إنه يربط بحثه مباشرة بـ"مسار التطوير"، مما يزيد من فرص تطبيق توصياته.

3.3. **توفير البيانات والسياق:** هذه الوثائق والمنصات (مثل منصة "مدرستنا" التعليمية) ليست مجرد نصوص، بل هي مصادر للبيانات، ومواقع للملاحظة، وسياقات لدراسة الظواهر. فالباحث الذي يدرس "تقييم جودة المحتوى الرقمي بمنصة (مدرستنا)" لا يجد فكرته في تقرير دولي، بل يجدها في ميدانه المصري المباشر.

إن المصادر التي تم الرجوع إليها في تأليف هذا الكتاب ليست مجرد قائمة مراجع، بل هي "نظام بيئي معرفي" متكامل. فالتقارير الدولية تقدم "الاتجاه" (What)، ومنهجيات القياس تقدم "الحجم" (How much)، والوثائق الوطنية تقدم "المكان" و"السبب" (Where & Why). هذه العناصر الثلاثة تعمل معًا في سيمفونية متناغمة، لتنتج "موضوعًا بحثيًا" أصيلًا وذا صلة.

وهنا تجدر الإشارة المنهجية الحاسمة: هذا الكتاب ليس "كتاب مراجع" بالمعنى الببليوغرافي التقليدي، بل هو "كتاب اشتقاق بحثي". وظيفته ليست أن تقدم للباحث كل ما يحتاجه، بل أن "ترشده إلى حقول المصادر ومساراتها وأنماط توظيفها"، ثم تفتح أمامه باب "الاستقصاء والتوثيق التفصيلي" وفق موضوعه المحدد. إنه يعلم الباحث "كيف يصطاد" في هذا المحيط الواسع، بدلًا من أن يقدم له "سمكة جاهزة".

سادسًا: تصنيف مجالات الكتاب:

إن أي عمل فكري لا تُقاس قيمته بحجمه فقط، بل بعمق بنيته الداخلية، وبتناغم أجزائه، وبالمنطق الخفي الذي يربط بين أجزائه المتباينة ليخلق منها كلًا متكاملًا. و"علوم التربية المقارنة: اتجاهات بحثية معاصرة"، لا يقدم نفسه للقارئ كمجرد مجموعة من الفصول المتتالية، بل كـ "أثر معماري" متكامل، صُممت كل جزئياته بعناية فائقة لتخدم رؤية فلسفية عميقة. إن تصنيف مجالات الكتاب إلى أربعة حقول لم يكن تقسيمًا شكليًا أو تقنيًا، بل كان "بناءً معرفيًا" يراعي تعقيدات الواقع التربوي المعاصر، ويستجيب لحاجات الباحث في عالم تتزايد فيه تداخل التخصصات وتتشابك فيه القضايا.

إن هذا التصنيف الرباعي – التربية المقارنة، والإدارة التعليمية، والتربية الدولية، والإدارة الدولية المقارنة – ليس مجرد جدول محتويات، بل هو "خريطة معرفية" و"بوصلة منهجية" في آن واحد. إنه يمثل استجابة ذكية وفريدة للتداخل المستمر بين مستويين من التفكير في التعليم: مستوى الفكرة التربوية المقارنة (كيف نفهم النظم والمناهج والعدالة والجودة عبر السياقات المختلفة؟)، ومستوى الفعل الإداري والسياساتي (كيف تُدار المؤسسات وتُحكم السياسات وتُنفّذ الإصلاحات على أرض الواقع؟). وفي هذه الصفحات، سنغوص في أعماق هذه المعمارية الفكرية، لنكشف عن المنطق الذي حكم هذا التصنيف، ولماذا كان هذا التحديد الأربعة هو الخيار الأمثل لتحقيق "الشمول غير المخلّ"، وتمكين الباحث من الانتقال بسلاسة من "وصف الظاهرة" إلى "تفسيرها" ثم "إدارة آثارها" وصولًا إلى "المساهمة في تغييرها".

1. التربية المقارنة – الحقل المؤسس لمنطق المقارنة

يأتي حقل "التربية المقارنة" في مقدمة هذا البناء، ليس فقط لترتيبه الزمني أو الأبجدي، بل لأنه يمثل "الحقل المؤسس" و"الأم الحاضنة" لمنطق المقارنة بأكمله. إنه النطاق الذي تُصقل فيه الأدوات التحليلية التي تمكّن الباحث من فهم الظواهر التعليمية في سياقاتها، وتفسيرها بعيدًا عن النقل الآلي أو التعميمات الخاطئة. فالتربية المقارنة، كما تطورت في العقود الأخيرة، لم تعد مجرد "وصف للأنظمة التعليمية الأجنبية" كما كان في بداياتها، بل أصبحت "أداة استباقية لفهم المستقبل وصياغته"، كما جاء في تمهيد الكتاب بوضوح.

لقد تم تخصيص الفصل الأول لهذا الحقل لعدة أسباب، من أهمها:

1.1. **المنظور المنهجي التأسيسي:** تقدم التربية المقارنة "الإطار الإبستمولوجي" لفهم لماذا وكيف نقارن. فهي تعلِّم الباحث التفكير في "الوحدات" (Units of Comparison)، و"النماذج" (Models)، و"السياقات" (Contexts). قبل أن ندرس كيف تُدار مدرسة في فنلندا، يجب أن نفهم النظام التعليمي الفنلندي ككل، وسياقه المجتمعي، وفلسفته التربوية. هذا الفهم الكُلِّي هو الشرط الأساسي لأي مقارنة ذات معنى. كما يؤكد جورج بيردي (George Bereday)، فإنَّ المقارنة الحقيقية تبدأ بالوصف، ثم التفسير، ثم المقارنة نفسها، ثم الاستخلاص، مما يتطلب فهمًا شاملًا للنظم محل الدراسة (Bereday, 1964: 28).

لذلك، فإن هذا الفصل يقدم للباحث "العدسة" التي سيرى من خلالها كل الحقول الأخرى. إنه يعلمه كيف يفكر "بشكل مقارن"، وكيف يربط بين السياسات والمناهج والمخرجات، والسياقات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية. والموضوعات التي تم اختيارها لهذا الفصل، مثل "المناهج وأساليب التقييم"، و"التعليم في أوقات الأزمات والنزاعات"، و"العدالة الاجتماعية والمساواة في التعليم"، و"فقر التعلم"، ليست مجرد قائمة، بل هي تجسيد لأهم القضايا التي تشغل بال الباحثين المقارنين اليوم. إنها قضايا تتجاوز الحدود الوطنية، وتتطلب فهمًا عميقًا للعلاقات المعقدة بين التعليم والمجتمع والدولة.

1.2. **التركيز على السياسات والاتجاهات الكبرى:** هذا المجال هو الأقدر على رصد وتحليل "الاتجاهات العالمية الكبرى" (Mega-trends) في التعليم، كما تظهر في تقارير اليونسكو (UNESCO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). فهو الذي يتعامل مع أسئلة مثل: كيف تتعامل مختلف الدول مع تحدِّي شيخوخة السكان وتأثيره على أنظمة التعليم والتدريب مدى الحياة؟ ما السياسات المختلفة لدمج اللاجئين في النظم التعليمية؟ إنَّه مجال "الاستشراف" و"السياسة العامة" بامتياز.

1.3. **نقطة الارتكاز السياقية:** لاحظ النص المدخل أنَّ تمهيد هذا الفصل يحدِّد بأن التربية المقارنة ليست وصفًا للحاضر، بل "أداة استباقية لفهم المستقبل وصياغته"، مع التركيز على "السياق المصري". فهي، إذن، المجال الذي يربط الاتجاه العالمي بالإطار الوطني، ويحوِّل المقارنة من تمرين أكاديمي إلى أداة لتشخيص الواقع المحلي وتطويره

وما سبق يبرر وجود التربية المقارنة كباكورة محتوى المجالات البحثية. فبدون هذا الأساس المقارن، يصبح بحث في "الإدارة التعليمية" مجرد دراسة حالة محلية محدودة، ويصبح بحث في "التربية الدولية" مجرد وصف للتفاعلات العابرة للحدود دون فهم عميق للسياقات التي تنشأ فيها. إن التربية المقارنة هي التي تمنح البحث "عمقه التفسيري" و"قدرته على الاستشراف". وكما يشير Crossley and Watson، فإن البحث المقارن المعاصر قد انتقل من كونه مجرد أداة وصفية إلى كونه حقلًا نظريًا ومنهجيًا قادرًا على تحليل السياسات التعليمية والمساهمة في التغيير (Crossley & Watson, 2003: 67).

2. الإدارة التعليمية – عدسة التنظيم والقيادة والحوكمة

إذا كانت التربية المقارنة هي "فهم الفكرة"، فإن "الإدارة التعليمية" هي "فهم الفعل". إنها العدسة التي نرى من خلالها كيف تُترجم السياسات والمناهج إلى ممارسات يومية داخل المؤسسات التعليمية. إنها الحقل الذي يركز على "التنظيم والقيادة والحوكمة والقرار"، على مستوى المدرسة والإدارة الوسطى والوزارة. لقد تم تخصيص فصل مستقل لهذا الحقل للعديد من الأسباب والتي من أبرزها:

2.1. **الانتقال من السياسة إلى التطبيق:** يمثِّل هذا المجال "الحلقة العملية" التالية منطقيًا. بعد أن يفهم الباحث السياسة التعليمية الفنلندية (من خلال المجال الأول)، ينتقل لدراسة "كيف" تُترجم هذه السياسة إلى ممارسة داخل المدرسة

الفنلندية: ما نمط القيادة؟ كيف تتم إدارة الموارد البشرية والمادية؟ كيف تُصمَّم برامج التنمية المهنية؟ هذا الانتقال ضروري لأي باحث يهدف إلى تقديم توصيات قابلة للتطبيق، وليس فقط تحليلًا نظريًا.

2.2. **التركيز على الفاعلية والجودة:** تُقدِّم الإدارة التعليمية أدوات قياس وتحسين "الجودة الداخلية" للمؤسسة. فهي تستفيد من نظريات الإدارة العامة والقيادة التربوية. فمفهوم "المدرسة الفاعلة" (Effective School) ودراسة العوامل الإدارية والقيادية المرتبطة به، هو محور أساسي في هذا المجال. تقارير مثل تلك الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) حول مهارات المستقبل تدفع هذا المجال لبحث كيفية إدارة التحول المؤسسي لمواكبة تلك المهارات.

2.3. **التحول في طبيعة الإدارة:** إن تحديات القرن الحادي والعشرين، مثل التحول الرقمي، وإدارة الأزمات، وضمان الجودة، تتطلب قيادات تربوية متمكنة، وأنظمة إدارية مرنة، وثقافات مؤسسية داعمة. والموضوعات التي تم طرحها في هذا الفصل، مثل "القيادة التربوية والتحول الرقمي"، و"الحوكمة والمساءلة التعليمية"، و"القيادة التربوية المستدامة"، و"التخطيط الاستراتيجي"، و"ريادة الأعمال والابتكار في التعليم (EdTech)"، تعكس هذا التحول في طبيعة الإدارة التربوية من كونها "إدارة بيروقراطية" إلى كونها "قيادة تحويلية".

2.4. **التركيز على ديناميكيات عمل المؤسسات التربوية:** إن وجود هذا الحقل كقائمة مستقلة يمنح الباحث فرصة للتركيز على "آليات التنفيذ" و"ديناميكيات المؤسسات". فالباحث قد يكون مهتمًا بفهم كيف يمكن لسياسة "التعليم الشامل" أن تُطبق على مستوى مدرسة واحدة، أو كيف يمكن لمدير مدرسة أن يقود عملية "التحول الرقمي" بنجاح. هذه الأسئلة تختلف في جوهرها عن أسئلة التربية المقارنة التي تركز على مقارنة السياسات الوطنية. وكما يوضح Caldwell and Spinks، فإن الإدارة التربوية الفعّالة هي التي تنتقل من التركيز على "الإدارة" إلى التركيز على "القيادة" و"التعلم الذاتي للمؤسسة" (Caldwell & Spinks, 1988: 5). هذا الفصل يمنح الباحث الأدوات لدراسة هذا التحول في سياقاته المختلفة.

3. التربية الدولية – مجال التفاعلات العابرة للحدود

في علم تتلاشى فيه الحدود الجغرافية يومًا بعد يوم بفعل العولمة والتكنولوجيا، لم يعد من الممكن فهم التعليم من خلال نظرة محلية ضيقة. وهنا يأتي دور حقل "التربية الدولية" كضرورة معرفية ملحة. إنه الحقل الذي يدرس "التفاعلات العابرة للحدود"، سواء كانت هذه التفاعلات تتعلق بالطلاب (الحراك الطلابي)، أو بالأفكار (انتقال السياسات)، أو بالمؤسسات (الشراكات الدولية)، أو بالتحديات (الحوكمة العالمية، الأزمات). كذلك، لقد تم تخصيص هذا الفصل وأتي في الترتيب الثالث لعدة أسباب أهمها:

3.1. **الامتداد الطبيعي لسابقيه:** يمثل فصل التربية المقارنة امتدادًا طبيعيًا للتربية المقارنة في عالم معولم. فإذا كانت التربية المقارنة تقارن بين "نظامين" أو أكثر، فإن التربية الدولية تدرس "الفضاء" الذي تتفاعل فيه هذه الأنظمة. والموضوعات التي تم اختيارها لهذا الفصل، مثل "التربية الدولية والتدويل والحراك العابر للحدود"، و"المواطنة العالمية وحقوق الإنسان والسلام"، و"الرقمنة العابرة للحدود والعدالة الرقمية"، و"الاستدامة والتحديات العالمية"، و"التعليم في المستقبل البعيد والسيناريوهات الاستشرافية"، تعكس هذا الطابع العابر للحدود.

3.2. **استجابة للعولمة والتعقيد العالمي:** لقد تغيَّر العالم. فالقرار التربوي في دولة ما لم يعد معزولًا؛ فهو يتأثر بأجندات التمويل الدولي، ومعايير الجودة العالمية، وتدفقات الطلاب والباحثين، وحتى منصات التعليم الرقمية العابرة للحدود.، لم يعد المجال "محصورًا في التبادل التقليدي، بل امتد إلى قضايا معقدة مثل الحوكمة العالمية والأزمات والتكنولوجيا والهجرة". دراسة برامج المنح الدولية (مثل برنامج إيراسموس Erasmus+ التابع للاتحاد الأوروبي) وتأثيرها على سياسات التعليم العالي الوطنية هي مثال على موضوعات هذا المجال.

3.3. **التركيز على القضايا المستجدة غير المحصورة إقليميًا:** قضايا مثل "المواطنة العالمية" (Global Citizenship)، و"أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم"، و"اقتصاد المعرفة العالمي"، هي بطبيعتها عابرة للحدود. فهي لا تُفهَم ولا تُحلّ في إطار دولة واحدة. هذا المجال يمنح الباحث الأدوات النظرية لفهم هذه الظواهر العالمية. تقرير اليونسكو "إعادة تصوّر مستقبلنا معًا"

(Reimagining Our Futures Together) هو وثيقة مرجعية لهذا المجال، إذ يدعو إلى عقد اجتماعي جديد للتعليم على المستوى العالمي (UNESCO, 2021: 7).

3.4. **الاستشراف والمستقبليات:** لاحظ النص أن محاور التربية الدولية تتضمن "السيناريوهات الاستشرافية". هذا المجال هو الأكثر انفتاحًا على الدراسات المستقبلية، ودراسة السيناريوهات طويلة المدى لتأثير التغير المناخي، أو التطورات التقنية المتفجرة، أو التحولات الديموغرافية على التعليم عالميًا.

4. الإدارة الدولية المقارنة – نقطة التقاء المعرفة والفعل العالميين

يأتي الحقل الرابع، "الإدارة الدولية المقارنة"، ليمثل "نقطة التقاء" ذكية ومبتكرة بين الحقول الثلاثة السابقة. إنه ليس مجرد تكرار، بل هو "تركيب كيميائي" ينتج كيانًا جديدًا. فهو يأخذ "عدسة الإدارة" من الحقل الثاني، ويطبقها على "الفضاء الدولي" من الحقل الثالث، مستخدمًا "منطق المقارنة" من الحقل الأول. إنه الحقل الذي يُحلل العلاقة بين السياقات العالمية والمحلي ونماذج الإدارة، ويستخلص دروسًا قابلة للإفادة في المشاريع الإصلاحية الكبرى.

إن هذا الحقل ضروري للغاية لصانعي السياسات والقادة الذين يخططون لإصلاحات على نطاق واسع. فالموضوعات التي تم طرحها في هذا الفصل، مثل "السياسات التعليمية والحوكمة والتمويل"، و"إدارة الأزمات والطوارئ التربوية"، و"اللامركزية الإدارية"، و"التعليم الخاص وتنويع المعروض التعليمي"، و"الشراكات والتعاون الدولي"، هي قضايا لا يمكن فهمها أو حلها على المستوى المحلي فقط. إنها تتطلب فهمًا للنماذج الإدارية في دول أخرى، وللعوامل التي أدت إلى نجاحها أو فشلها، وقد أتى هذا الفصل متممًا لسابقيه لعدة أسباب، لعل أهمها:

4.1. **التكامل الموضوعي:** يمثل هذا الفصل ذروة التكامل المعرفي في هذا الكتاب. إنه يجيب على سؤال حيوي: كيف يمكن لدولة ما أن تتعلم من نماذج إدارية ناجحة في دول أخرى، مع توطينها بفعالية؟ وكما يشير Dale، فإن عملية "اقتباس السياسات" غالبًا ما تكون معقدة وغير خطية، وتتضمن "الترجمة" و"التكييف" بدلًا من النقل المباشر (Dale, 1999: 13). هذا الفصل يمنح الباحث الأدوات لدراسة هذه العمليات الترجمية المعقدة، وتقديم توصيات عملية قائمة على أدلة مقارنة قوية.

4.2. **تلبية حاجة الإصلاح التربوي الواقعي:** أي إصلاح تعليمي طموح في مصر أو أي دولة عربية، يستلزم اليوم "الاستفادة من الخبرات الدولية". ولكن هذه الاستفادة لا تكون بنقل نماذج إدارية جاهزة. هنا يأتي دور هذا المجال: فهو يدرس "كيفية إدارة عملية الإصلاح نفسها" في سياقات مقارنة. موضوعات مثل "إدارة الانتقال إلى اللامركزية التعليمية: دراسة مقارنة بين تجربة إنجلترا وإندونيسيا وإمكانات التطبيق في مصر"، أو "نماذج حوكمة الشراكات بين القطاع العام والخاص في التعليم: دراسة مقارنة"، هي جوهر هذا المجال. إنه يجيب على السؤال العملي: كيف نترجم الدروس العالمية إلى خطط إدارية قابلة للتطبيق في سياقنا الخاص؟

4.3. **التركيز على التقاطع بين السياق والتنظيم:** هذا المجال يحلِّل كيف تؤثر الخصائص الوطنية (الثقافة، النظام السياسي، الاقتصاد) على فعالية النماذج الإدارية المستوردة. إنه يعترف بأن نجاح نموذج إداري في فنلندا قد يفشل في مصر ليس بسبب ضعف النموذج، بل بسبب "عدم ملاءمة السياق". فهو يدفع الباحث إلى دراسة "شروط النجاح" و"عوامل التمكين" و"المتطلبات المؤسسية" المصاحبة لأي نموذج إداري.

4.4. **التكامل بين المستويات التحليلية:** إنه المجال الذي يجمع بين تحليل النظام (Macro) وتحليل المؤسسة (Meso) في إطار مقارن دولي. فهو مثلًا يدرس تأثير معايير الاعتماد الدولية (مثل اعتماد ABET للهندسة) على عمليات ضمان الجودة الداخلية في الجامعات المصرية مقارنةً بنظيراتها الهندية. وهو بذلك يحقق "الشمولية" في الرؤية دون إخلال بالعمق التخصصي.

إن هذا التصنيف الرباعي للمجالات ليس مجرد هيكل تنظيمي، بل هو "فلسفة عمل" متكاملة. إنه يحقق هدفين أساسيين في آن واحد: الشمول وغير المخلّ. فهو "شامل" لأنه يغطي الطيف الكامل لعملية صنع القرار التربوي، من الفكرة المجردة (التربية المقارنة)، إلى التنظيم المؤسسي (الإدارة التعليمية)، إلى التفاعل العالمي (التربية الدولية)، إلى الإدارة المقارنة للإصلاحات الكبرى (الإدارة الدولية المقارنة). وهو "غير مُخلّ" لأنه لا يشتت الباحث أو يربكه، بل يمنحه "بوصلة واضحة" تحدد هويته البحثية، وفي

نفس الوقت تتيح له "الانتقال الأفقي" السلس بين المجالات عندما يكون موضوعه بطبيعته عابرًا للحدود. فالباحث الذي يدرس "الذكاء الاصطناعي في التعليم" على سبيل المثال، يمكنه أن يطرح سؤاله من أي زاوية من هذه الزوايا الأربع: كيف تقارن السياسات الوطنية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي؟ (تربية مقارنة). كيف يدير مديرو المدارس تطبيقات الذكاء الاصطناعي في فصولهم؟ (إدارة تعليمية). ما هي التحديات العالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي في التعليم؟ (تربية دولية). كيف يمكن مقارنة نماذج التمويل الوطنية لدمج الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع؟ (إدارة دولية مقارنة).

بهذا المعنى، فإن هذا الكتاب ليس مجرد "دليل للموضوعات"، بل هو "أداة تفكير استراتيجي". إنه يعلم الباحث كيف يحدد مكانه في الخريطة المعرفية، وكيف يتنقل بحرية، وكيف يبني جسورًا بين التخصصات بدلًا من الجدران. إنه يرشد الباحث في رحلته من "وصف الظاهرة" إلى "تفسيرها" ثم "إدارة آثارها"، وهو انتقال جوهري يميز الباحث المتخصص عن العام، والباحث المحول عن الواصف. إن هذا التصنيف هو في نهاية المطاف شهادة على فهم عميق لديناميكية المعرفة التربوية المعاصرة، وعلى التزام راسخ بتمكين الباحث العربي من الإسهام بفاعلية في هذا المجال الحيوي.

سابعًا: اختيار دول الخبرات المقارنة:

إن اختيار دول المقارنة في أي بحث مقارن ليس مجرد خطوة إجرائية، ولا هو عملية انتقاء جغرافي عشوائية، بل هو في جوهره فن وعلم، ومحكّ صدق الباحث وعمق بصيرته. إنه بمثابة اختيار المرآة التي سنعكس من خلالها سؤالنا البحثي؛ فالمرآة المشوهة تعطي صورة مشوهة، والمرآة الصغيرة تعكس جزءًا فقط، أما المرآة المناسبة، فهي التي تكشف لنا خفاياه وتضيئ جوانبه المظلمة. وكتابنا هذا، "علوم التربية المقارنة: اتجاهات بحثية معاصرة"، لا يقدم قائمة من الدول كـ "زينة منهجية" ترفق بالبحث، بل يغوص في أعماق "فلسفة الاختيار"، ويقدم للباحث أدوات فكرية دقيقة لاتخاذ هذا القرار المصيري الذي يحدد مصير بحثه وثراءه.

إن هذا العمل، من خلال أمثلته المتنوعة وتطبيقاته العملية، يقترح ضمنيًا وعمليًا مجموعة من المداخل المنهجية الرصينة لاختيار دول المقارنة. هذه المداخل ليست قوالب جامدة، بل هي أدوات مرنة يمكن للباحث المتمكن أن يستخدمها بمفردها أو يجمع بينها، بناءً على طبيعة سؤاله البحثي وعمقه وأهدافه. إنها دعوة للانتقال من منطق "لماذا هذه الدولة؟" إلى منطق "كيف تضيء هذه الدولة سؤالي؟". وفي هذه الصفحات، سنفكك هذه المنطق الخفي، وسنستعرض هذه المداخل الخمسة الرئيسية – التشابه، والاختلاف، والإقليم، والخبرة الرائدة، وقابلية النقل – ليس كقواعد صارمة، بل كأدوات تفكير استراتيجي تمكّن الباحث من بناء مقارنة ذات معنى وقيمة، مقارنة لا تصف الواقع فحسب، بل تفسره وتثريه وتفتح آفاقًا جديدة للممكن.

1. منطق التشابه البنيوي – مرآة الأقارب المشابهين

أحد أقوى المداخل المنهجية في اختيار دول المقارنة هو ما يعرف في علم المقارنات بـ "تصميم الأنظمة الأكثر تشابهًا" (Most Similar Systems Design). يرتكز هذا المنطق على اختيار دول تتشابه في مجموعة من الخصائص البنيوية الأساسية – مثل مستوى الدخل، أو البنية السكانية، أو النظام السياسي، أو التحديات التعليمية الكبرى – بهدف عزل أثر متغير محدد ودراسة تأثيره. إنها مقارنة تضع "الأقارب المشابهين" وجهًا لوجه، لفهم لماذا اتخذ كل منهما مسارًا مختلفًا قليلًا رغم تشابه الظروف.

يبرز هذا المنطق بوضوح في أمثلة الكتاب التي تتناول قضايا التنمية الاقتصادية والتعليم الفني. فعندما يقترح موضوع "مواءمة مخرجات تعلم برامج التعليم الفني الصناعي المصري مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة (IR4) في ضوء النموذج الألماني والكوري الجنوبي والصيني"، فإنه يختار دولًا تتباين في بعض الجوانب، لكنها تشترك في كونها قوى اقتصادية صاعدة أو راسخة تسعى بنشاط إلى ربط التعليم الفني باحتياجات الصناعة المتقدمة. ولكن المنطق الأكثر وضوحًا للتشابه يظهر في الاقتراحات التي تربط مصر بدول ذات سياق اقتصادي/تنموي متقارب، مثل "فاعلية مناهج التربية المالية وريادة الأعمال في التعليم الثانوي التجاري بمصر في ضوء خبرات الهند والبرازيل وماليزيا". هذه الدول الثلاث، على اختلاف ثقافاتها، تشترك مع مصر في كونها اقتصادات ناشئة تواجه تحديات مماثلة تتعلق بالبطالة بين الشباب، والحاجة إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال، والسعي نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام. إن المقارنة هنا لا تهدف إلى تقليد النموذج الهندي أو البرازيلي، بل إلى فهم "الآليات" التي استخدمتها هذه

الدول التي تشبه مصر في تحدياتها الكبرى، وتقييم مدى إمكانية توطين هذه الآليات في السياق المصري (Przeworski & Teune, 1970: 32).

إن قوة هذا المنطق تكمن في قدرته على تحقيق "صحة داخلية" عالية للبحث. فعندما تتشابه الدول في معظم المتغيرات، يصبح من الأسهل تفسير الفروق في النتائج من خلال المتغير الوحيد أو المتغيرات القليلة التي تختلف فيها. إنها تشبه تجربة علمية تُحتفظ فيها بكل الظروف ثابتة ما عدا عاملًا واحدًا لقياس أثره. لكن ضعفها يكمن في أنها قد لا تقدم تفسيرًا شاملًا للظاهرة، فقد تفوت على الباحث فهم العوامل التاريخية أو الثقافية العميقة التي تجعل هذه الأنظمة متشابهة في المقام الأول. ولعل أبرز الأمثلة على هذا المنطق ما يمكن استعراضه في الحالات التالية:

1.1. في موضوع "فقر التعلم": قد يقترح الكتاب مقارنة مصر بدول مثل المغرب أو إندونيسيا أو بيرو. فكلها دول شبه صناعية تواجه تحديات في جودة التعلم الأساسي على الرغم من تحسن معدلات الالتحاق. التشابه في التحدي (فجوة التعلم) والهيكل (دخل متوسط) يجعل مقارنة استجاباتها السياسية (كبرامج القراءة المبكرة، أو تدريب المعلمين) غنية بالدروس العملية.

1.2. في موضوع "التمويل العادل للتعليم": يمكن المقارنة مع دول مثل جنوب أفريقيا أو البرازيل، حيث تتشابه التحديات في تحقيق الإنصاف في توزيع الموارد بين المناطق الغنية والفقيرة داخل البلد الواحد.

1.3. في موضوع "إصلاح التعليم الفني": قد تكون المقارنة مع ماليزيا أو تركيا أو تشيلي ذات معنى، كدول تسعى للارتقاء بمخرجات التعليم الفني لخدمة اقتصاد صاعد.

2. منطق الاختلاف الكاشف – صدمة الآخر المختلف

عكس المنطق السابق تمامًا، يأتي منطق "الاختلاف الكاشف" أو ما يعرف بـ "تصميم الأنظمة الأكثر اختلافًا" (Most Different Systems Design). يرتكز هذا المنطق على اختيار دول تختلف جذريًا في معظم خصائصها البنيوية – ثقافيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وتاريخيًا – ولكنها تشترك في وجود ظاهرة أو سياسة معينة. الهدف هنا ليس عزل المتغير، بل الكشف عن الأثر العميق للسياق بكل تعقيداته.

يستخدم الكتاب هذا المنطق ببراعة في الموضوعات التي تتعلق بالقيم والثقافة المدرسية والتحول الرقمي. فعندما يقترح موضوع "تطوير مؤشرات قياس الكفاءة الرقمية الأخلاقية في مناهج المرحلة الثانوية العامة في مصر في ضوء خبرات إستونيا وسنغافورة وفنلندا"، فإنه يضع مصر – دولة كبيرة ذات تاريخ عريق وبيروقراطية معقدة – في مواجهة مع دول صغيرة، شديدة التقدم التكنولوجي، وتمتلك أنظمة تعليمية مرنة ومنفتحة. الاختلاف هنا هائل، وهو بالضبط ما هو مطلوب. فالمقارنة تكشف عن أن "الكفاءة الرقمية الأخلاقية" ليست مجرد إضافة تقنية للمنهج، بل هي نتاج ثقافة مجتمعية بأكملها تقدر الشفافية والمسؤولية الفردية والثقة الرقمية. وكذلك الأمر في موضوع "الفجوة بين المنهج الرسمي والمنهج الخفي في المدارس المصرية اليابانية (EJS)"، الذي يقارن بين ثقافتين مختلفتين تمامًا لفهم كيف تتفاعل الفلسفة التربوية اليابانية مع البيئة المصرية.

إن قوة هذا المنطق تكمن في قدرته على "كشف" البديهيات والمسلمات التي نأخذها كأمور مسلّم بها. فمقارنة مصر بفنلندا في إعداد المعلمين تكشف عن أن "جودة المعلم" ليست مجرد مسألة تأهيل أكاديمي، بل هي نتاج نظام اجتماعي يمنح المعلم مكانة متميزة واستقلالية مهنية وثقة مجتمعية. إنها "صدمة الآخر المختلف" التي تجبرنا على إعادة التفكير في افتراضاتنا الأساسية. لكن ضعفها يكمن في صعوبة تحديد السبب والنتيجة، فالفروق الكثيرة بين الدول تجعل من الصعب عزل المتغير الذي يفسر الاختلاف في الظاهرة المدروسة. ولعل أبرز الأمثلة على هذا المنطق ما يمكن استعراضه في الحالات التالية:

2.1. في موضوع "ثقافة الثقة في المدرسة": مقارنة مصر (بنظام هرمي تقليدي) بفنلندا (بنظام قائم على الثقة العالية والاستقلالية المهنية للمعلم). هذا الاختلاف الصارخ يكشف عن الأسس الثقافية والاجتماعية العميقة لنموذج الإدارة المدرسية، ويُبعد الباحث عن الوصف السطحي.

2.2. في موضوع "دور المجتمع المدني في الرقابة على التعليم": مقارنة مصر مع السويد أو ألمانيا، حيث للمجتمع المدني والبلديات دور جذري في إدارة ومراقبة التعليم. هذه المقارنة تظهر مدى ارتباط نمط الحوكمة بالعقد الاجتماعي والسياسي الأوسع.

3. منطق الانتماء الإقليمي – أصداء فضاء مشترك

في عالم تتزايد فيه التحديات العابرة للحدود، يظل الانتماء الإقليمي عاملًا حاسمًا في تشكيل السياسات والثقافات. يرتكز هذا المنطق على اختيار دول من نفس الإقليم الجغرافي (مثل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو دول جنوب الصحراء الأفريقية، أو دول المتوسط) بناءً على افتراض أنها تشترك في تاريخ مشترك، أو تحديات إقليمية مماثلة، أو حساسية ثقافية متقاربة.

يستخدم الكتاب هذا المنطق في القضايا التي يكون فيها البعد الثقافي والسياسي الإقليمي حاكمًا. فعندما تُدرس قضايا مثل "التمويل التعليمي"، أو "اللامركزية"، أو "التعليم في الأزمات والنزاعات"، أو "هجرة الطلاب"، فإن المقارنة مع دول مثل المغرب، وتونس، والأردن، أو جنوب أفريقيا، قد تكون أكثر فائدة من المقارنة مع دول آسيا أو أمريكا اللاتينية. هذه الدول تشارك مصر في إطار إقليمي تتأثر سياساتها بديناميكيات سياسية وأمنية واقتصادية مشتركة. فمثلًا، دراسة "إدارة الأزمات والطوارئ التربوية" في مصر يمكن أن تستفيد بشكل كبير من المقارنة مع تجارب دول مثل الأردن أو لبنان اللتين لديهما خبرة طويلة في إدارة التعليم في ظل أزمات لاجئين.

إن قوة هذا المنطق تكمن في "قابلية النقل" العالية للدروس المستفادة. فالحلول التي نجحت في بلد مجاور قد تكون أكثر ملاءمة وتكيفًا مع السياق المحلي. كما أن هذا المنطق يفتح الباب أمام "تعاون إقليمي" فعال، حيث يمكن للدول أن تتعلم من بعضها البعض وتطور حلولًا مشتركة للتحديات المشتركة. وتلعب المنظمات الإقليمية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) أو الاتحاد الأفريقي دورًا محوريًا في تيسير هذا النوع من المقارنات وتبادل الخبرات (ALECSO, 2021: 5). لكن ضعفه يكمن في أنه قد يعزز النظرة المركزية ويغفل عن التأثيرات العالمية والقوى العابرة للإقليم التي تشكل نظم التعليم. ولعل أبرز الأمثلة على هذا المنطق ما يمكن استعراضه في الحالات التالية:

3.1. في موضوع "إدارة تعليم اللاجئين والنازحين": تكون المقارنة داخل الإقليم (مثل الأردن، لبنان، تركيا) ذات قيمة عالية، لأنها تتعامل مع تدفقات سكانية من خلفيات متشابهة وفي ظل ظروف إقليمية متشابكة.

3.2. في موضوع "الشراكات بين القطاعين العام والخاص": مقارنة النماذج في دول مجلس التعاون الخليجي (مثل قطر، الإمارات) مع بعضها البعض ومع مصر، يمكن أن يكشف عن آليات تناسب البيئة القانونية والاقتصادية العربية.

3.3. في موضوع "مكافحة الهدر المدرسي (التسرب)": دراسة تجارب تونس والجزائر قد تكون مجدية نظرًا للتشابه في البنى الأسرية والتحديات الاقتصادية في المناطق الريفية.

4. منطق الخبرة الرائدة – النجم القطبي للممارسات الأفضل

في كل مجال من مجالات التعليم، تبرز دولة أو دولتان كـ "نماذج رائدة" أو "حالات مرجعية" (Exemplar Cases) تُنظر إليها على أنها حققت نجاحًا استثنائيًا. يرتكز هذا المنطق على اختيار هذه الدول كنقطة انطلاق لفهم "أفضل الممارسات" وبناء "معيار مرجعي" يمكن للدول الأخرى أن تقيس نفسها عليه وتسعى للوصول إليه.

يطفو هذا المنطق على سطح العديد من موضوعات الكتاب، وهو أحد أبرز سمات منهجيته. ففي مجال "التحول الرقمي"، تبرز إستونيا وسنغافورة وفنلندا كنماذج عالمية. إستونيا بفضل نظامها الحكومي الرقمي المتكامل ومنصتها التعليمية "e-Kool"، وسنغافورة بفضل خططها الطموحة لدمج الذكاء الاصطناعي في التعليم، وفنلندا بفضل تركيزها على الكفاءات الرقمية المتوازنة (European Commission, 2022: 15). وفي مجال "إعداد المعلمين"، تظل فنلندا هي النموذج الأكثر شهرة، بفضل جامعاتها البحثية القوية ونظامها الذي يجذب أفضل الطلاب لمهنة الت teaching. وفي "التعليم الفني والتقني" و"الـ STEM"، تبرز كوريا الجنوبية وألمانيا كنماذج رائدة في الربط بين التعليم والصناعة. أما في "التعليم الدامج"، فتعتبر كندا نموذجًا يُحتذى به في سياسات الدمج ودعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن قوة هذا المنطق تكمن في أنه يوفر للباحث ولصانع السياسات "نجمًا قطبيًا" واضحًا يوجه جهودهم ويوفر لهم مجموعة من الحلول المجربة والمثبتة (في سياقها الأصلي). إنه يختصر الطريق نحو التميز. لكن ضعفه، وهو خطر كبير، يكمن في "فتنة

أفضل الممارسات" (the seductive allure of best practices). فكما حذرت الباحثة Gita Steiner-Khamsi، فإن النقل الأعمى للنماذج الناجحة دون فهم شروط نجاحها السياقية قد يؤدي إلى فشل ذريع (Steiner-Khamsi, 2004: 7). فنجاح فنلندا لا يكمن فقط في سياساتها، بل في ثقافة المجتمع الفنلندي القائمة على الثقة والمساواة والاحترام للمهنة. ولعل أبرز الأمثلة على هذا المنطق ما يمكن استعراضه في الحالات التالية:

4.1 التحول الرقمي والكفاءة الرقمية: اختيار إستونيا (رقمنة كاملة للمجتمع)، سنغافورة (رؤية مستقبلية واضحة)، فنلندا (دمج التكنولوجيا في pedagogy).

4.2 إعداد المعلمين: اختيار فنلندا (نموذج البحث والماجستير)، سنغافورة (نموذج التطوير المهني المستمر والمسار الوظيفي).

4.3 التعليم الفني والـ STEM: اختيار ألمانيا (نظام التلمذة الصناعية Dual System)، سويسرا، كوريا الجنوبية.

4.4 التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD): اختيار السويد، ألمانيا، اليابان.

4.5 الابتكار في الإدارة المدرسية: اختيار كندا (ألبرتا)، نيوزيلندا.

5. منطق قابلية النقل والتوطين – فن التكييف لا التقليد

هذا المنطق هو الأكثر نضجًا وتعقيدًا، وهو يمثل ذروة التفكير في البحث المقارن التطبيقي. إنه لا يكتفي باختيار دولة ما لأنها "رائدة" أو "مشابهة"، بل يذهب أبعد من ذلك ليسأل سؤالًا حاسمًا: ما الذي يمكن "نقله" من هذه التجربة، وما الذي يجب "إعادة بنائه" محليًا؟ إنه ينتقل من منطق "النقل" (Transfer) إلى منطق "الترجمة" (Translation) و"التوطين" (Localization).

هذا المنطق هو العقل المدبر الذي يحكم العديد من موضوعات الكتاب الأكثر تطبيقًا. فموضوع "تقييم تجربة مدارس التكنولوجيا التطبيقية في مصر في ضوء مدخل التعليم القائم على الجدارات" لا يقترح نسخ نموذج التلمذة الصناعية الألماني أو السويسري كما هو. بل يقترح دراسة "شروط نجاحه" و"حدود إمكان توطينه" في السياق المصري. البحث هنا يركز على "العناصر القابلة للنقل" – مثل مبدأ الشراكة القوية بين المدرسة والصناعة، ونظام التقييم القائم على الأداء – و"العناصر التي يجب إعادة بنائها" – مثل الهيكل التشريعي الألماني، أو الثقافة الصناعية السويسرية. وكذلك الأمر في موضوع "إعادة هندسة خريطة المناهج البينية في مدارس المتفوقين... وفق مدخل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات (STEAM)"، الذي لا يقترح استيراد نموذج أمريكي كامل، بل يدرس كيف يمكن "ترجمة" مبادئ (STEAM) و"تكييفها" مع المناهج المصرية لتحقيق "التركيب المعرفي" المنشود.

إن هذا المنطق هو تجسيد لما دعا إليه Phillips and Ochs من ضرورة فهم عملية "اقتباس السياسات" كعملية معقدة تتضمن التحليل والنقد والتكييف، وليس مجرد نقل آلي (Phillips & Ochs, 2004: 9). إنه ينقل البحث المقارن من كونه أداة وصفية إلى كونه أداة "تصميمية"، تساهم في بناء حلول محلية مبتكرة ومستدامة. وقوته تكمن في واقعيته العالية وقدرته على إنتاج توصيات عملية قابلة للتنفيذ. لكنه يتطلب من الباحث فهمًا عميقًا للسياق المحلي، وقدرة نقدية على تفكيك النموذج الأجنبي وإعادة تركيبه. ولعل أبرز الأمثلة على هذا المنطق ما يمكن استعراضه في الحالات التالية:

5.1 نموذج "مدارس التكنولوجيا التطبيقية" في مصر: وهو مستلهم بشكل واضح من أنظمة التلمذة الصناعية في ألمانيا وسويسرا والنمسا. هنا، لم يتم نسخ النظام الألماني بكامل تفاصيله (المتعلقة بدور النقابات والشركات الصغيرة)، بل تم تكييفه مع البيئة المصرية القانونية والاقتصادية.

5.2 موضوع "الحوكمة الرقمية لمنصات التعلم": كما يذكر النص، "جرى المزج بين خبرة عربية (الإمارات) وخبرة أوروبية (إسبانيا)". هذا المزج الذكي يوسع المنظور: الإمارات تمثل نموذجًا سريع التحول رقميًا في السياق العربي، وإسبانيا تمثل نموذجًا أوروبيًا لدولة لها إرث إداري وقانوني مختلف. دراسة كليهما تسمح باستخلاص مبادئ للحوكمة قابلة للتطبيق في مصر أكثر من دراسة نموذج واحد فقط.

5.3 في موضوع "اللامركزية": قد تدرس تجربة إندونيسيا (كبيرة ومتنوعة) بالتزامن مع تجربة إنجلترا، لتقييم أي عناصر من كل نموذج يمكن توطينها في النظام المصري شديد المركزية.

في نهاية الأمر، يكشف لنا هذا الكتاب أن اختيار دول المقارنة ليس مجرد قرار تقني يتخذ في بداية البحث، بل هو عملية "فنية" و"تكوينية" مستمرة تشكل هوية البحث نفسه. إن المداخل الخمسة – التشابه، والاختلاف، والإقليم، والخبرة الرائدة، وقابلية النقل – ليست صناديق منفصلة، بل هي أدوات في "صندوق أدوات" الباحث المقارن، يمكنه استخدامها بمفردها أو دمجها بذكاء لخلق تصميم مقارن فريد وغني. فقد يختار الباحث دولة "رائدة" (منطق 4) ولكن يحللها من خلال عدسة "قابلية النقل" (منطق 5). وقد يقارن بلده بدولة "مختلفة" (منطق 2) ودولة "مماثلة" (منطق 1) في نفس الوقت للحصول على صورة متكاملة. إن المبدأ الأسمى الذي يوجه هذا الاختيار هو أن الدول لا تُختار لأن أسماؤها "لامعة"، بل لأن خبراتها "تضيء" سؤال البحث من زوايا متعددة وتكشف عن جوانبه المختلفة.

إن هذا الكتاب بمنهجيته الناضجة يعلم الباحث أن المقارنة الجيدة هي التي تخدم السؤال البحثي، وليست مجرد زخرفة منهجية. إنه يدعوه إلى أن يكون "مصممًا" لبحثه، لا مجرد "جامع" للبيانات. وفي عالم يبحث باستقلالية عن حلول لمشاكله التعليمية، يأتي هذا التأصيل المنهجي ليؤكد أن البحث المقارن، عندما يتم بمهنية وعمق، ليس مجرد تمرين أكاديمي، بل هو أداة فكرية قادرة على إلهام التغيير والمساهمة في بناء مستقبل تعليمي أفضل لمجتمعاتنا.

ثامنًا: توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي:

لا يُفهم توظيف الذكاء الاصطناعي في إعداد هذا الكتاب بوصفه اختصارًا للبحث، ولا بوصفه تفويضًا للكتابة، ولا بوصفه إزاحةً للعقل العلمي لصالح آلةٍ تُولّد نصًّا. بل إن الفكرة المؤسسة—كما يُفهم من منطق الكتاب وروحه—هي جعل الذكاء الاصطناعي مُساعدًا بحثيًّا يُعين على التعامل مع فيض الوثائق، وتعدُّد التقارير، وتشابك الاتجاهات، ثم يظلُّ الحكم العلمي، والتمييز النقدي، وترجيح المسالك المنهجية، وصياغة الإشكالات، وتحديد الحدود... كلُّها من اختصاص المؤلف الذي يحمل مسؤولية القول ووزنِه. وهذا التحديد ليس تجميلًا لغويًّا؛ بل هو شرطٌ أخلاقيٌّ ومنهجيٌّ؛ لأن "الثقة" في المعرفة لا تُبنى على القدرة على الإنتاج النصي، وإنما تُبنى على الشفافية، والمسؤولية، والضبط، والتحقق؛ وهي قيم تتكرر في الأدبيات المعيارية الحاكمة للذكاء الاصطناعي بوصفه نظامًا ينبغي أن يُصمَّم ويُستخدم بما يعزِّز الفاعلية الإنسانية ويُخضع التقنية للحسّ النقدي، لا العكس (European Commission, 2019: 3).

ومن هذا المنطلق، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في إعداد هذا الكتاب لم يكن توليدًا بقدر ما كان هندسةً للبحث: أي إعادة ترتيب العالم الوثائقي الضخم في صورة مسارات قابلة للاشتقاق العلمي؛ مع تشديدٍ مُكرر على أن المخاطر—من تحيزٍ، أو هلوسة، أو إحالاتٍ غير موجودة—لا تُعالَج بالمنع المطلق، بل تُدار بآليات تحققٍ صارمة، وبحوكمةٍ واعيةٍ تُوازن بين المنفعة والخطر (NIST, 2023: 16). وفيما يلي عرضًا لكيفية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل الحالي.

1. الذكاء الاصطناعي كرافعة داخل سلسلة إنتاج المعرفة:

يمكن تلخيص توظيف الذكاء الاصطناعي في إعداد هذا الكتاب—وفق نواة النص المدخل الذي قدَّمتموه—في منظومة مترابطة من المسارات، تعمل داخل سلسلة إنتاج الكتاب: المسح الذكي للمصادر، والتجميع/التصنيف، والمعاونة في الصياغة، وضبط أخلاقيات الاستخدام والتحقق، وبناء كشاف المصطلحات. غير أن هذه المسارات—إذا أردنا تأصيلها—لا تُقرأ كمهام تقنية منفصلة، بل تُقرأ كحلقةٍ داخل مشروعٍ أوسع: مشروع تحويل فيض الوثائق إلى حقول بحث، وتحويل تكرارات الخطاب إلى إشكالات قابلة للقياس.

والشرط الحاكم هنا هو أن التقنيات—مهما اتسعت—لا تصنع بذاتها أجندة بحث؛ لأن أجندة البحث لا تُشتق من الكلمات المفتاحية وحدها، وإنما تُشتق من السؤال الحضاري الذي يطرق باب التربية: الجودة والعدالة والحوكمة والقيادة والفاعلية... ثم كيف نقرأ ذلك داخل سياقنا، وكيف نُثبِّت نقطة ارتكاز تمنع النقل الحرفي، وتُنتج مواءمةً لا استنساخًا. ولذلك كان الذكاء الاصطناعي—في هذا العمل—أقرب إلى المِصفاة التي تُزيل الضجيج، وتكشف العناقيد، وتُقترح الخرائط الأولية؛ بينما يبقى المؤلف هو صاحب الميزان الذي يُثبت المعايير، ويضع الحدود، ويُقيم الأثر، ويُراجع اللغة ويُقوِّم الاشتقاق.

2. المسح الذكي للمصادر:

المسح في الكتب التي تُبنى على الاتجاهات لا يشبه مسح المراجع في رسالة تقليدية؛ إنه مسحٌ أقرب إلى علم استرجاع المعلومات: كيف نجمع محتوى وثائقيًّا واسعًا، ثم نضمن أنه لا يُغرقنا في التكرار، ولا يُسقط علينا وثائق الهامش، ولا يُضللنا بعناوين رنانة بلا بيانات. وهنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي بوصفه مُحرِّكًا لثلاث مهام:

2.1 مرحلة جمعٍ أولي واسع: اقتراح التقارير الكبرى ذات الصلة بكل محور، عبر تتبع الشبكات المؤسسية التي تنتج الوثائق المعيارية.

2.2 مرحلة تضييقٍ واعٍ: تصفية النتائج وفق معايير الثقة، والدورية، والقابلية للمقارنة، والوضوح المنهجي.

ويُفهم هذا عمليًّا إذا استحضرنا أن بناء المحتوى من التقارير يتطلب—كما يقرر علم استرجاع المعلومات—تحديد الوحدة الوثائقية، وبناء مفردات مصطلحية، وضبط التقطيع (Tokenization)، وتعيين المصطلحات، واستبعاد الضجيج... وهي عمليات تأسيسية لأي مسح رقمي رشيد (Manning, 2009: 19–22). فالذكاء الاصطناعي هنا لا يقوم بالبحث نيابةً عن الباحث؛ بل يساعده في تصميم البحث.

3. التصنيف والتكويد الموضوعي:

التصنيف الذي يقوم عليه هذا الكتاب ليس محض تجميعٍ للعناوين؛ إنه تفكيكٌ للقضايا إلى عناقيد مفهومية قابلة للبحث. وهنا، ساعد والذكاء الاصطناعي في اقتراح العناقيد عبر أدوات تحليل النصوص، لكنه لم يُعطَ حقَّ الحسم؛ لأن الحسم يحتاج إلى وعيٍ بمفاهيم التخصص وحدوده. فمن ناحية تقنية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن ينجز ما يذكره علم استرجاع المعلومات عن بناء المفردات، وإزالة الشوائب، وتحديد المصطلحات، وصولًا إلى التجميع (Clustering) بوصفه آلية لتنظيم الوثائق بحسب قربها الدلالي (Manning, 2009: 349). لكن من ناحية منهجية قد تتجاور نصوصٌ لأنها تتشارك مصطلحات، لكنها تختلف جذريًّا في مستوى التحليل: سياسةٌ (Macro) أم مؤسسةٌ (Meso) أم ممارسةٌ صفية (Micro). ولذلك كان التصنيف مرحلةً مزدوجة: اقتراح آلي، ثم تحرير علمي.

قد يظن بعضهم أن توظيف الذكاء الاصطناعي في إعداد كتابٍ كهذا مجرد "مساعدة رقمية" في الصياغة، أو تلخيصٍ سريع للتقارير. لكن الحقيقة—من زاوية التربية المقارنة والإدارة التعليمية—أعمق: لأن الكتاب في جوهره مشروع تحويل وثائق إلى موضوعات؛ وهذه العملية تتطلب:

3.1 حسًّا منهجيًّا لفهم ما يصلح للبحث وما لا يصلح.

3.2 قدرة على التمييز بين "الظاهرة" و"المؤشر".

3.3 وعيًا بالسياق: ما الذي يمكن مواءمته؟ وما الذي يُخشى أن يكون استنساخًا؟

وبهذا المعنى، فإن الذكاء الاصطناعي لم يكن في إعداد الكتاب مصدر معرفة، بل كان آلية تنظيم، ووسيلة كشف تُعرَض على ميزان المؤلف، قبل تُصاغ في مكانها الملائم.

4. بناء كشاف المصطلحات:

الكشاف في الكتب العلمية ليس زينةً طباعية؛ إنه شهادةٌ على أن المؤلف ضبط مفاهيمه، وأحسن توزيعها، وسهَّل الرجوع إليها. وبناء الكشاف يدويًّا في كتابٍ واسعٍ يستنزف زمنًا طويلًا، وقد يوقع في نسيانٍ أو تفاوتٍ في اختيار المصطلحات. وهنا استُخدمت أدوات الذكاء الاصطناعي في:

4.1 استخراج التكرارات المفاهيمية من عناوين المواضيع البحثية.

4.2 ربط المصطلحات بأرقام المواضيع.

غير أن الذكاء الاصطناعي—في هذه العملية—قد يُغري بالاقتصار على الأكثر تكرارًا؛ بينما الكشاف العلمي يحتاج إلى الأكثر دلالة: قد يكون مفهومٌ محوريٌّ قليل التكرار لأنه جاء في موضع تأسيسي، ويحتاج إلى إدراجٍ خاص. ولذلك جاء القرار النهائي في ترتيب الكشاف وإدخال مفاهيمه قرارًا بشريًا؛ يعيد الاعتبار للمفهوم لا للكلمة وحدها.

5. حدود التوظيف:

اعتمد المؤلف في هذا العمل على مجموعة من الشروط الصارمة في توظيف الذكاء الاصطناعي، كان أهمها:

5.1. عدم التفويض في الحكم العلمي: فلا يُترك للذكاء الاصطناعي اختيار الدول، ولا تقدير الملاءمة، ولا تحديد الحدود، ولا تقرير صلاحية المقارنة.

5.2. عدم الاعتماد على الإحالات المُولَّدة: لأن احتمال اختلاق الإحالات قائم، وقد نُبه إليه صراحة (UNESCO, 2023: 32).

5.3. المراجعة البشرية النهائية في كل صياغة: لأن اللغة العلمية ليست زخرفًا، بل هي دقةٌ وإجرائية، والآلة قد تُحسن البلاغة وتسيء الضبط.

ومن هنا، كانت وظيفة الذكاء الاصطناعي—في إعداد هذا الكتاب—أن يقترب من "الآلة الخادمة" داخل معمل الباحث: ترفع عنه ثقل الأعمال الأولية المتكررة، ليبقى عقله متفرغًا لما لا تقوم به الآلة: الفهم، والمقارنة، والاشتقاق، والحكم.

تاسعًا: كيف يقرأ الباحث هذا الكتاب:

إن البحث العلمي الرصين في عالمنا المعاصر لم يعد نشاطًا فرديًا معزلًا، بل هو حوار بنّاء مع تراث معرفي عالمي، وتواصل نقدي مع تجارب الآخرين، ومسؤولية أخلاقية نحو المجتمع. ومن هنا، تتجاوز قيمة هذا الكتاب كونه مجرد قائمة بالعناوين، ليصبح منظّمًا للبحث ومرشدًا للمقارنة ومولّدًا للموضوعات في آن واحد. ويساعد الكتاب الباحث في أن يفكر قبل أن يكتب، وكيف يصوغ المشكلة قبل أن يبحث عن حل، وكيف يوطّن الفكرة العالمية في تربته المحلية دون أن يفقد جوهرها أو يذوب في تفاصيلها.

وقد صيغ الكتاب على أربعة فصول كبرى؛ يحتوي كل فصل على عشرين محورًا رئيسيًا ويندرج تحت كل محور ثلاثون موضوعًا وعنوانًا بحثيًا، ليصل مجموع ما يقدمه الكتاب إلى (2,400) موضوعًا بحثيًا معاصرًا. وعند تناول تلك الموضوعات قدم الكتاب لكلٍّ منها صياغةٌ إجرائية تتضمن: المشكلة، والأهداف، والمتغيرات، والحدود، والمنهج، والنتائج المتوقعة؛ بما يجعل الكتاب مُوَلِّدًا للموضوعات، ومُنَظِّمًا للبحث ومرشدًا للمقارنة في آنٍ واحد. وقبل استعراض طرق استخدام الكتاب، يجب التذكير والتأكيد على النقاط التالية:

- **الكتاب ليس "حلولًا"، بل أشكالًا لصياغة الحلول:** كل موضوع في الكتاب مُصاغ بحيث يُذكِّر الباحث بما ينبغي أن يتضمنه المقترح العلمي: وضوح المشكلة، وتحديد المتغيرات، وبيان السياق المقارن، وقابلية التطبيق الميداني. إن تلك المكونات ليست "زينةً تحريرية"، بل معايير جودة: إذا سقط واحدٌ منها اختلّ ميزان البحث.
- **الكتاب يدرّب على هندسة الموضوع لا على استعارة العنوان:** سيجد عناوين جذابة، لكن القيمة ليست في العنوان، بل في "البناء الداخلي" الذي يُرفق به: كيف صيغت الإشكالية؟ ما الذي اعتُبر مستقلًا وتابعًا ووسيطًا؟ أين تقف الحدود؟ ما الذي يصلح للتعميم وما الذي لا يصلح؟ وحين يعتاد الباحث هذه الهندسة، يصير قادرًا على ابتكار موضوعه الخاص، ولو لم يجد عنوانه حرفيًا في الكتاب.
- **الكتاب يقوم—ضمنيًا وصراحةً—على منطق المقارنة ومنهجياتها:** يظهر ذلك حين يُحيل بعض الموضوعات إلى مدخل George Z. F. Bereday بمراحله الأربع (الوصف، التفسير، المقابلة، المقارنة). كما تظهر إحالاتٌ أخرى إلى منطق حل المشكلات عند Brian Holmes. لذا، يتأكد أن الكتاب ليس "كشاف موضوعات" وحسب، بل حاملٌ لروحٍ منهجية ينبغي للباحث أن يستعيدها ويطوّعها.
- **متغيرات البحث ودول الخبرة استرشادية:** ما يقدمه الكتاب من متغيرات بحثية وخبرات مقترحة هي من سبيل الاسترشاد والاقتراح من المؤلف وليست إلزامًا على الباحث. عندما يختار الباحث دولة للمقارنة، يجب ألا يختارها عشوائيًا أو لأنها

"مذكورة في الكتاب"، بل يجب أن يبرر اختياره منهجيًا: هل هي دولة "رائدة" في هذا المجال؟ هل هي دولة "متقاربة" في سياقها الاجتماعي-الاقتصادي؟ هل هي دولة "إقليمية" يمكن الاستفادة من تجربتها؟ هذا التبرير هو جزء أصيل من العملية البحثية.

- **إعادة التوطين:** عندما يعيد الباحث "توطين" الموضوع، يجب أن يسأل نفسه: ما الذي يجعل هذه الفكرة قابلة للتطبيق في سياقي؟ وما الذي قد يعيق تطبيقها؟ وكيف يمكن تعديلها لتتناسب مع ثقافتنا وتشريعاتنا وبنيتنا التحتية؟ هذا التساؤل النقدي هو ما يحول البحث من مجرد نقل للمعرفة إلى "إنتاج معرفي" أصيل.

ومن هنا؛ فإن سؤال: "كيف يستخدم الباحث هذا الكتاب؟" لا يُجاب عنه بإرشادٍ إنشائي، بل بخريطة تشغيلٍ دقيقةٍ تُحوِّل صفحات الكتاب إلى معملٍ منهجي: يُنتِجُ فكرةً، ثم يُحاكمها، ثم يُعيدُ توطينها، ثم يرفعها إلى مرتبة "خطة بحث"، يمكن للباحث أن يتبنى أحد المسارات التالية، أو يدمج بينها، لتفعيل هذا الكتاب في رحلته البحثية، مع التأكيد على أن هذه المسارات ليست جامدة، بل هي مرنة تتكيف مع طبيعة كل باحث ومشكلته البحثية.

1. المسار الأول: "الاستكشاف ثم التخصيص" (Exploration then Specialization)

هذا المسار الأنسب للباحث الذي يمتلك اهتمامًا عامًا في أحد الحقول الأربعة (التربية المقارنة، الإدارة التعليمية، التربية الدولية، الإدارة الدولية المقارنة)، لكنه لم يحدد بعد موضوعه بدقة. ويتضمن هذا المسار الخطوات التالية:

1.1. **تحديد المجال العام:** يبدأ الباحث باختيار أحد الفصول الأربعة الرئيسة للكتاب. فإذا كان اهتمامه منصبًا على تحليل السياسات التعليمية عبر الدول، فإن الفصل الأول (التربية المقارنة) أو الثالث (التربية الدولية) هو نقطة البداية المنطقية. أما إذا كان شغفه يدور حول تحسين الممارسات الإدارية داخل المؤسسات التعليمية، فإن الفصل الثاني (الإدارة التعليمية) أو الرابع (الإدارة الدولية المقارنة) هو الأنسب.

1.2. **التصفح الاستكشافي للمحاور:** بعد تحديد المجال، يبدأ الباحث في قراءة عناوين المحاور الفرعية (مثل: المناهج وأساليب التقييم، القيادة والبيئة المدرسية، الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي). هذه المحاور مصممة لتكون عناوين كبرى تغطي المشهد البحثي في الحقل. الهدف هنا هو تحديد المحور الذي يتوافق مع الفضول الفكري للباحث.

1.3. **اختيار الموضوع المنير:** داخل كل محور، يوجد مجموعة من الموضوعات المصاغة كمشكلات بحثية. على الباحث أن يقرأ "الموضوع" (الملخص المصاحب لكل عنوان) بعناية. هذا الموضوع ليس مجرد عنوان، بل هو عبارة عن "نواة بحثية" متكاملة. فمثلًا، موضوع "تطوير مؤشرات قياس الكفاءة الرقمية الأخلاقية في مناهج المرحلة الثانوية العامة في مصر في ضوء خبرات دول إستونيا وسنغافورة وفنلندا" يقدم للباحث:

1.3.1. **إشكالية واضحة:** الفجوة القيمية في المناهج المصرية.

1.3.2. **متغيرات محددة:** الكفاءة الرقمية الأخلاقية (متغير تابع)، واستراتيجيات القياس (متغير مستقل).

1.3.3. **سياق مقارن:** دول إستونيا وسنغافورة وفنلندا.

1.3.4. **حدود واضحة:** المرحلة الثانوية في مصر.

1.4. **إعادة التوطين الدقيق (Re-contextualization):** هنا يكمن الجوهر. لا يُقصد من الباحث نسخ الموضوع كما هو. بل عليه أن يعيد صياغته بما يتناسب مع سياقه الميداني الدقيق. فالباحث في محافظة الأقصر قد يعدل الموضوع ليصبح: "فاعلية برنامج مقترح قائم على التعلم القائم على المشروعات في تنمية الكفاءة الرقمية الأخلاقية لدى طلاب المرحلة الثانوية في مدارس محافظة الأقصر". هذا التعديل يضفي على البحث طابعًا محليًا، ويزيد من قيمته التطبيقية وإمكانية إجرائه.

2. المسار الثاني: "الاشتقاق المعاكس" (Reverse Derivation)

هذا المسار مثالي للباحث الممارس، الذي يعمل في الميدان (مدير مدرسة، موجه تربوي، متخصص تطوير مناهج) ويواجه مشكلة واقعية ملحة. والفكرة هنا هي الانطلاق من الواقع إلى النظرية، ومن المشكلة إلى الإطار البحثي.

2.1. **تشخيص المشكلة الميدانية:** يبدأ الباحث بتحديد مشكلة يعيشها يوميًا. مثلًا، قد يلاحظ مدير مدرسة أن هناك انخفاضًا حادًا في مستوى الانخراط الطلابي (Student Engagement) بعد تطبيق برنامج تعليمي رقمي جديد.

2.2. **البحث عن "مرآة" بحثية في الكتاب:** يذهب الباحث إلى الكتاب ويبحث عن مواضيع تتقاطع مع مشكلته. قد يجد موضوعًا مثل "تقييم جودة المحتوى الرقمي بمنصة (مدرستنا) وتأثيره على نواتج التعلم الذاتي لطلاب المرحلة الإعدادية في مصر".

2.3. **الاستلهام المنهجي:** لا يأخذ الباحث الموضوع كما هو، بل "يستلهم" منه:

2.3.1. **طريقة صياغة المشكلة:** كيف يمكن تحويل مشكلة "انخفاض الانخراط" إلى مشكلة بحثية ذات مصطلحات دقيقة؟

2.3.2. **تحديد المتغيرات:** قد يلهمه الكتاب لتحديد المتغيرات (المستقل: خصائص المحتوى الرقمي، التابع: مستوى الانخراط الطلابي، الوسيط: الدعم الأسري).

2.3.3. **اختيار دول المقارنة:** قد يدفعه الكتاب للتفكير: ماذا فعلت دول مثل كوريا الجنوبية أو إستونيا لضمان تفاعل الطلاب مع المحتوى الرقمي؟

2.3.4. **اختيار المنهجية:** قد يرشده الكتاب لاستخدام منهج دراسة الحالة (Case Study) أو المنهج شبه التجريبي.

هذا المسار يحول التجربة الميدانية من مجرد حدث عابر إلى فرصة بحثية ثمينة، والكتاب هنا يقدم الأدوات المنهجية اللازمة لذلك التحول.

3. المسار الثالث: "بناء المقترح البحثي" (Building the Research Proposal)

هذا المسار هو الأكثر شمولية، حيث يستخدم الباحث الكتاب كهيكل عظمي لمقترح بحثه المتكامل (خطة الرسالة). ويمكن تفصيله كالتالي:

3.1. **الفصل الأول: المقدمة والإطار العام:**

3.1.1. **المقدمة:** يمكن للباحث أن يبني مقدمته انطلاقًا من "الإشكالية" الموجودة في وصف الموضوع.

3.1.2. **أهمية البحث:** يستلهمها من "الفجوة" التي يحددها الموضوع.

3.1.3. **أهداف البحث:** يحولها من صياغة وصفية إلى صياغة إجرائية قابلة للقياس.

3.2. **الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة:**

3.2.1. **الإطار النظري:** يبحث الباحث عن المصطلحات والمفاهيم الأساسية في الموضوع (مثل: الكفاءة الرقمية الأخلاقية، الحوكمة التعليمية، التقييم التكيفي) ويبني إطاره النظري حولها.

3.2.2. **الدراسات السابقة:** يستخدم دول المقارنة المقترحة في الكتاب كنقطة بداية للبحث عن دراسات سابقة في تلك الدول، مما يضيف بُعدًا مقارنًا قويًا لمراجعته الأدبية.

3.3. **الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات:**

3.3.1. **منهج البحث:** يحدد الباحث المنهج بناءً على طبيعة الموضوع (وصفي مقارن، تحليلي مقارن، إثنوجرافي مقارن، شبه تجريبي). الكتاب يذكر المنهج صراحة في كثير من الأحيان.

3.3.2. **مجتمع وعينة البحث:** يستخدم "الحدود البشرية والمكانية" المذكورة في الموضوع كدليل لتحديد مجتمع وعينة بحثه.

3.3.3. **أدوات البحث:** بناءً على المتغيرات، يختار الباحث أدواته (استبيان، مقابلة، ملاحظة، تحليل محتوى).

3.3.4. **إجراءات البحث:** يخطط لخطوات تنفيذ بحثه بشكل منطقي.

3.4. **الفصول المتبقية:** يمكن للباحث أن يخطط للفصول اللاحقة (عرض النتائج، تفسيرها، الخاتمة) بناءً على التوقعات التي يبنيها من فهمه العميق للموضوع.

بهذا، يتحول الكتاب إلى مرشد عملي يأخذ بيد الباحث خطوة بخطوة في رحلة بناء مقترحه البحثي.

4. المسار الرابع: "الأداة التدريسية والإشرافية" (Teaching and Supervision Tool)

هذا الكتاب ليس مخصصًا للطلبة الباحثين فقط، بل هو أداة ثمينة لأعضاء هيئة التدريس والمشرفين الأكاديميين.

4.1. في التدريس: يمكن للمُدرّس في مقرر "مناهج البحث في التربية" أو "مقدمة في التربية المقارنة" أن يستخدم هذا الكتاب في تمارين عملية. فمثلًا، يمكن أن يطلب من الطلاب اختيار موضوع من الكتاب، ثم نقده، ثم إعادة صياغته، ثم بناء خطة بحثية مبدئية له. هذا ينمي لديهم مهارات نقدية وبنائية في آن واحد.

4.2. في الإشراف: غالبًا ما يأتي الطالب إلى مشرفه بفكرة عامة أو مبهمة. يمكن للمشرف أن يوجهه إلى فصل معين أو محور معين في الكتاب، ويطلب منه قراءة (3-5) مواضيع متقاربة، ثم العودة بفكرة أكثر نضجًا ووضوحًا مستلهمة من المنطق البحثي الذي يتبعه الكتاب. هذا يوفر وقتًا كبيرًا ويرفع من جودة العناوين المقترحة للرسائل.

5. المسار الخامس: "الكشاف المصطلحي كخريطة مفاهيمية" (The Index as a Conceptual Map)

في نهاية الكتاب، يوجد "كشاف المصطلحات" الثري. هذا الكشاف ليس مجرد قائمة أبجدية، بل هو "خريطة مفاهيمية" للكتاب وللتخصص.

5.1. توحيد المصطلحات: يساعد الباحث على استخدام المصطلحات بشكل دقيق ومتسق في رسالته، وهو ما يميز البحث العلمي الرصين. فبدلًا من الخلط بين "القيادة التربوية" و"الإدارة المدرسية"، يمكن للباحث أن يفهم الفروق الدقيقة بينهما من خلال الكشاف.

5.2. اكتشاف علاقات جديدة: أثناء تصفح الكشاف، قد يكتشف الباحث علاقات مفاهيمية لم يكن لينتبه إليها. فمثلًا، قد يجد أن مصطلح "العدالة الرقمية" مرتبط بـ"الحوكمة" و"السياسات التعليمية" و"الذكاء الاصطناعي"، وهذا قد يفتح أمامه آفاقًا جديدة للبحث والتكامل بين المفاهيم.

يتضح مما سبق أن هذا الكتاب لم يُبنَ بوصفه تجميعًا لعناوين محتملة، ولا إعادةَ إنتاجٍ لقضايا مألوفة في التربية المقارنة والإدارة التعليمية؛ بل تأسس بوصفه خريطة عمل بحثية تستجيب لتحولات التعليم المعاصر (العولمة، الثورة الرقمية، الذكاء الاصطناعي، الأزمات، التحولات الديموغرافية والاقتصاد السياسي) وتضعها في قلب السؤال التربوي لا على هامشه. وقد تبلورت فلسفة الكتاب في انتقالٍ واعٍ من الوصف إلى التفسير والاستشراف؛ أي من الاكتفاء بتسجيل الاتجاهات إلى تفكيكها، ثم إعادة بنائها في صورة مشكلات بحثية إجرائية قابلة للدراسة الميدانية داخل السياق المصري والعربي، مع ربطٍ عضويٍّ بالأولويات الوطنية ورؤية مصر 2030 وأجندة التنمية المستدامة.

كما برهنت بنية الكتاب—بتقسيمه إلى أربعة فصول كبرى تسبقها أرضية تمهيدية وتلحقها أدوات إسناد مفاهيمي—على قصدية تنظيم المعرفة، بحيث لا يضلّ الباحث بين التخصصات المتجاورة، ولا يقع في فخ النقل الآلي للتجارب، بل يتعلم التعلم عبر الحدود مع تثبيت نقطة الارتكاز السياقية. ومن الناحية المنهجية، كشف هذا الفصل أن قيمة الدليل لا تكمن في عناوينه فحسب، بل في آلية الاشتقاق التي حوّلت فيض الوثائق والتقارير إلى سلال موضوعية، ثم إلى أسئلة، ثم إلى نماذج متغيرات وحدود ومنهجيات قابلة للتحقق؛ وهي آلية تُعيد للباحث زمام إنتاج المعرفة بدل استهلاكها.

ولأن البحث المعاصر يتقاطع مع أدوات الذكاء الاصطناعي، فقد وُضع لهذا التوظيف إطارٌ أخلاقيٌّ ومنهجيٌّ يضمن أن تبقى التقنية خادمة داخل معمل الباحث: تساعد في المسح والتصنيف والتنظيم، بينما يظل الحكم العلمي والتحقق والمسؤولية التحريرية والاختيار السياقي اختصاصًا بشريًا لا تفويض فيه. وبهذا، يختم هذا الفصل تمهيده بترسيخ فكرةٍ مركزية: أن الكتاب ليس حلولًا جاهزة، بل قوالب لصياغة الحلول، تُدرّب الباحث على هندسة موضوعه، وتدله على مسارات قراءة وتشغيل تحوّل الصفحات إلى خطة بحث قابلة للإنجاز، لا مجرد أفكار متناثرة.

إذا كان هذا الفصل قد رسم الإطار الفلسفي والمنهجي لعملية تحويل الاتجاهات العالمية إلى موضوعات بحثية، فإن الفصل التالي يُمثِّل أول تطبيقٍ منظّم لهذه الفلسفة داخل الحقل المؤسس لمنطق المقارنة: التربية المقارنة. فهنا تنتقل الخريطة من مستوى البيان النظري إلى مستوى التشغيل البحثي: كيف تُقرأ القضايا الكبرى بوصفها مشكلات قابلة للقياس؟ وكيف تُختار وحدات المقارنة وسياقاتها؟ وكيف يُدار التوازن بين التعلم من الخارج وتوطين الحل في الداخل؟

وسيُعالج الفصل الأول الاتجاهات الحديثة والمستقبلية في دراسات التربية المقارنة بوصفها عدسةً لفهم التحولات التعليمية عبر السياقات المختلفة، لا كقائمة فروق شكلية بين نظم تعليمية؛ إذ يقدّم محاور بحثية تمسّ قلب الجدل التربوي المعاصر—من المناهج والتقييم، إلى القيادة والبيئة المدرسية، إلى المعلم والتنمية المهنية، وصولًا إلى قضايا العدالة الرقمية وفقر التعلم والتعليم في الأزمات—على نحوٍ يُمكّن الباحث من تحويل العنوان الفضفاض إلى مشكلة بحثية محكمة. كما سيظهر في هذا الفصل أن التربية المقارنة—بحكم طبيعتها—هي المجال الأقدر على رصد الاتجاهات الكبرى وبناء التفسير متعدد العوامل، ثم توجيه نتائج المقارنة لخدمة الإصلاح التربوي في السياق المصري، بوصف مصر نقطة ارتكاز لا هامشًا في التحليل. ومن ثمّ، فقراءة الفصل الأول ليست مجرد اطلاع على موضوعات مقترحة، بل هي تدريبٌ عملي على التفكير المقارن: وصفًا وتفسيرًا ومقابلةً واستخلاصًا، بما يهيئ الباحث للانتقال لاحقًا إلى حقل الإدارة التعليمية ثم التربية الدولية ثم الإدارة الدولية المقارنة في تتابعٍ منطقي متماسك.

مراجع الفصل الأول

1. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. 2021. رؤية مصر 2030، المحور الاجتماعي: التعليم والتدريب. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
2. الجريدة الرسمية. 2018. قانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. القاهرة: الجريدة الرسمية، العدد (11 مكرر).
3. Altbach, Philip G. 1998. Comparative Higher Education: Knowledge, the University, and Development. Westport, CT: Ablex Publishing.
4. Anckar, Carsten. 2008. "On the Applicability of the Most Similar Systems Design and the Most Different Systems Design in Comparative Research." International Journal of Social Research Methodology 11 (5): 389–401.
5. Barber, Michael, and Mona Mourshed. 2007. How the World's Best-Performing School Systems Come Out on Top. New York: McKinsey & Company.
6. Bereday, George Z. F. 1964. Comparative Method in Education. New York: Holt, Rinehart and Winston.
7. Blei, David M., Alp Kucukelbir, and Jon D. McAuliffe. 2017. "Variational Inference: A Review for Statisticians." Journal of the American Statistical Association 112 (518): 859–877.
8. Boden, Margaret A. 2016. "AI, Creativity, and the Future." In The Oxford Handbook of Creativity, Innovation, and Entrepreneurship, edited by Christina E. Shalley, Michael A. Hitt, and Jing Zhou, 97–113. Oxford: Oxford University Press.
9. Bray, Mark, Bob Adamson, and Mark Mason. 2014. Comparative Education Research: Approaches and Methods. 2nd ed. Cham: Springer.
10. Brock, Colin. 2016. Education in a Single Europe. 2nd ed. London: Routledge.
11. Caldwell, Brian J., and Jim M. Spinks. 1988. The Self-Managing School. London: Falmer Press.
12. Carnoy, Martin. 1999. Globalization and Educational Reform: What Planners Need to Know. Paris: UNESCO International Institute for Educational Planning.
13. Chowdhury, Firoze, S. M. Kabir, and R. H. Rana. 2022. "Comparative and International Education: A Critical Analysis of Theoretical and Methodological Challenges." Journal of International Education and Development 6 (1): 15–28.
14. Crossley, Michael, and Lore Arthur Tikly. 2014. "The Role of Comparative and International Research in Education Policy and Practice." In Routledge Handbook of International Education and Development, edited by Simon McGrath, 149–160. London: Routledge.
15. Crossley, Michael, and Keith Watson. 2003. Comparative and International Education: An Introduction to Theory, Method and Practice. London: David Fulton Publishers.
16. Dale, Roger. 1999. "Specifying Globalisation Effects on National Policy: A Focus on the Mechanisms." Journal of Education Policy 14 (1): 1–17.
17. Dewey, John. 1933. How We Think: A Restatement of the Relation of Reflective Thinking to the Educative Process. Boston: D.C. Heath and Company.
18. European Commission, High-Level Expert Group on Artificial Intelligence. 2019. Ethics Guidelines for Trustworthy AI. Brussels: European Commission.

19. Hines, Andy, and Peter Bishop. 2022. Thinking about the Future: Guidelines for Strategic Foresight. 2nd ed. London: Routledge.
20. Lauwerys, Joseph A. 1965. "The Philosophical Approach to Comparative Education." International Review of Education 11 (3): 281–298.
21. Manning, Christopher D., Prabhakar Raghavan, and Hinrich Schütze. 2009. An Introduction to Information Retrieval. Cambridge: Cambridge University Press.
22. Manzoor, Ahmad. 2025. "Innovative Research Methods in Comparative Education: Emerging Trends and Applications." Discover Education 4 (1): 210.
23. Marginson, Simon, and Marcela Mollis. 2001. "'The Door Opens and the Tiger Leaps': Theories and Reflexivities of Comparative Education for a Global Millennium." Comparative Education Review 45 (4): 581–615.
24. Mihalcea, Rada, and Paul Tarau. 2004. "TextRank: Bringing Order into Texts." In Proceedings of the 2004 Conference on Empirical Methods in Natural Language Processing, 404–411. Barcelona: Association for Computational Linguistics.
25. National Institute of Standards and Technology (NIST). 2023. Artificial Intelligence Risk Management Framework (AI RMF 1.0). NIST AI 100-1. Gaithersburg, MD: NIST.
26. Nowotny, Helga, Peter Scott, and Michael Gibbons. 2001. Re-Thinking Science: Knowledge and the Public in an Age of Uncertainty. Cambridge: Polity Press.
27. O'Connell, T. 2021. "A Pragmatic Guide to Academic Writing." Journal of Scholarly Publishing 52 (3): 227–247.
28. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2025. Education at a Glance 2025: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.
29. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2024. Education at a Glance 2024: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.
30. Phillips, David, and Kimberly Ochs. 2004. Educational Policy Borrowing: Historical Perspectives. Oxford: Symposium Books.
31. Robson, Colin. 2024. Real World Research: A Resource for Users of Social Research Methods in Applied Settings. 5th ed. Chichester: Wiley.
32. Schmidt, Patrick. 2017. "The Relevance of Comparative Education for Policy-Making and Educational Reform." In Comparative and International Education: An Introduction to Theory, Method and Practice, edited by David Phillips and Michele Schweisfurth, 35–50. 2nd ed. London: Bloomsbury Academic.
33. Schoemaker, Paul J. H. 1995. "Scenario Planning: A Tool for Strategic Thinking." Sloan Management Review 36 (2): 25–40.
34. Sobhy, Hania. 2023. "Reforms for Another Planet: The Global Learning Crisis, Political Economy and Policy in Egypt." Comparative Education 59 (2): 1–31.
35. Steiner-Khamsi, Gita, ed. 2004. The Global Politics of Educational Borrowing and Lending. New York: Teachers College Press.

36. Tria, Jessa, et al. 2022. "Comparative Analysis of Senior High School Learners' Academic Performance in Traditional Face-to-Face and Online Distance Learning Modalities." International Journal of Learning, Teaching and Educational Research 21 (9): 541–556.

37. U.S. Department of Education, Office of Educational Technology. 2023. Artificial Intelligence and the Future of Teaching and Learning: Insights and Recommendations. Washington, DC: U.S. Department of Education.

38. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2020. Education in a Post-COVID World: Nine Ideas for Public Action. Paris: UNESCO.

39. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2021. Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. Paris: UNESCO.

40. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2021. Reimagining Our Futures Together: A New Social Contract for Education. Paris: UNESCO.

41. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2023. Guidance for Generative AI in Education and Research. Paris: UNESCO.

42. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2023. Global Education Monitoring Report 2023: Technology in Education: A Tool on Whose Terms? Paris: UNESCO.

43. World Association of Medical Editors (WAME). 2023. "Recommendations on Chatbots and Generative Artificial Intelligence in Relation to Scholarly Publications." WAME.

44. World Bank. 2018. World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise. Washington, DC: World Bank.

45. World Bank. 2019. Ending Learning Poverty: What Will It Take? Washington, DC: World Bank.

46. World Bank. 2022. The State of Global Learning Poverty: 2022 Update. Washington, DC: World Bank.

47. World Bank. 2024. Supporting Egypt Education Reform Project. Washington, DC: World Bank.

48. World Economic Forum. 2025. The Future of Jobs Report 2025. Geneva: World Economic Forum.

الفصل الثاني:

اتجاهات بحثية معاصرة في:

التربية المقارنة

اتجاهات بحثية معاصرة في: التربية المقارنة

تمهيد:

إن التربية المقارنة ليست "سياحةً" بين نظم التعليم، بل هي منهجٌ لفهم التعليم بوصفه عقدًا اجتماعيًا، وميزانًا للعدالة، وبوصلةً للإصلاح في عالمٍ متحوّل. فحين تُستدعى المقارنة، لا يُسأل فقط: ماذا يفعل الآخرون؟ بل يُسأل: لماذا نجحوا؟ ولمن؟ وبأي كلفة؟ وما شروط نقل الخبرة دون تحويل الإصلاح إلى تبعية؟ إنّ التربية المقارنة، بوصفها حقلًا معرفيًا رصينًا وحيويًا، لم تعد ترفًا فكريًا يُضاف إلى رفوف المكتبات الأكاديمية، بل تحوّلت إلى "بوصلة استراتيجية" لا غنى عنها لفهم المسارات التعليمية العالمية المعقدة، واستشراف آفاق المستقبل التربوي. فهي الجسر الذي يربط بين الخصوصيات المحلية والتفاعلات الكونية، والعدسة التي تكشف، عبر منهجياتها العلمية المحكمة، عن نقاط القوة والضعف في النظم التعليمية، ساعية نحو تحقيق "التعلّم من الآخر" لا "نسخ الآخر"، في عملية ديناميكية من التلاقح الفكري الواعي.

أولًا: التربية المقارنة في سياق التحولات العالمية المعاصرة

إنّنا نعيش في عصر التحولات الجذرية التي طالت كل مناحي الحياة، فالثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي المتسارع وتحديات الاستدامة والعدالة والهوية، تفرض على النظم التعليمية إعادة تشكيل جذرية لرسالتها وهياكلها ومخرجاتها. في هذا السياق العالمي المضطرب، يبرز دور التربية المقارنة كـ "طب اجتماعي تعليمي" تشخص العلل، وتستنطق التجارب، وتبني الحلول المستنيرة القادرة على المواءمة بين التوجهات الكونية والهويات المحلية. ففي خضم التحولات العالمية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، تبرز التربية المقارنة بوصفها أداة معرفية حيوية، وآلية منهجية رصينة، وحقلًا علميًا متطورًا يستجيب للتعقيدات المتزايدة في المشهد التعليمي الكوني. فقد تجاوزت التربية المقارنة حدودها التقليدية التي اقتصرت على الوصف السردي لنظم التعليم الوطنية (Altbach, 2021: 47)، لتتحول إلى علم تطبيقي عملي يمتلك قدرة فريدة على تفكيك السياسات التعليمية العابرة للحدود، وتحليل الإصلاحات التربوية في سياقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المتشابكة.

وفي ظل الموجة الرابعة من العولمة التي طبعت العقدين الأخيرين بتحولات جذرية غير مسبوقة، أصبحت المنظومات التعليمية في مختلف أنحاء العالم تواجه تحديات ذات طابع كوني يتجاوز المحلية والإقليمية، ومن أبرزها: تداعيات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة وما يصاحبها من تطورات تكنولوجية مذهلة في مجالات الذكاء الاصطناعي التوليدي والتعلم الآلي والحوسبة الكمومية؛ والتحولات الديموغرافية العميقة المتمثلة في الهجرات الكثيفة وشيخوخة المجتمعات؛ وأزمات التغير المناخي وما تفرضه من ضرورة إعادة صياغة المناهج التعليمية لتضمين مفاهيم الاستدامة والاقتصاد الأخضر؛ فضلًا عن التحديات الوجودية التي فرضتها جائحة كوفيد-(19) على استمرارية التعليم وأظهرت هشاشة النظم التعليمية التقليدية (Neubauer, 2024: 4). في هذا السياق المضطرب والمتحول، تُقدم التربية المقارنة إطارًا تحليليًا متكاملًا يُمكّن الباحثين وصانعي السياسات من فهم كيفية استجابة النظم التعليمية المتباينة لهذه التحديات الكونية، والوقوف على الممارسات الناجحة والدروس المستفادة من التجارب الدولية المتنوعة.

لقد شهد حقل التربية المقارنة نموًا كميًا ونوعيًا استثنائيًا منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث تضاعف حجم الإنتاج العلمي في هذا المجال أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقدين الماضيين، مع تنوع ملحوظ في المجلات العلمية المتخصصة التي تُعنى بنشر البحوث المقارنة، والتي تجاوزت (170) مجلة محكمة في قواعد البيانات الدولية المرموقة مثل Web of Science وScopus بحلول عام (2022م) (Neubauer, 2024: 10). هذا التوسع الأفقي والرأسي في البنية المعرفية للتربية المقارنة يعكس إدراكًا متزايدًا في الأوساط الأكاديمية والسياسية لأهميتها الاستراتيجية في رسم خرائط الإصلاح التعليمي واتخاذ القرارات المستنيرة المبنية على الأدلة التجريبية المستمدة من المقارنات الدولية الصارمة منهجيًا.

وتشير الدراسات البيليومترية الحديثة إلى أن المحاور البحثية المهيمنة في أدبيات التربية المقارنة المعاصرة تتمحور حول: السياسات التعليمية وديناميكيات صنعها على المستويات الوطنية وفوق الوطنية، والتعليم الدولي والتدويل، والعدالة الاجتماعية والإنصاف في التعليم، والتنمية المهنية للمعلمين، والتقييمات الدولية المعيارية وإدارة الجودة، فضلًا عن الموضوعات الناشئة مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في التعليم، والتعليم من أجل التنمية المستدامة (Neubauer, 2024: 13-14). هذا التنوع الموضوعي يكشف عن مرونة حقل التربية المقارنة وقدرته الديناميكية على استيعاب القضايا التربوية المستجدة والاستجابة للتحولات في الفكر التربوي العالمي.

ومن الجدير بالإشارة أن التربية المقارنة في العقد الحالي قد شهدت تحولات إبستمولوجية عميقة في أطرها النظرية ومناهجها البحثية، حيث انتقلت من التركيز الضيق على المقارنات الوصفية ثنائية الأبعاد إلى تبني مقاربات تحليلية متعددة المستويات والأبعاد تستلهم من نظريات ما بعد الكولونيالية والنظرية النقدية والبنيوية والتحليل الجيوسياسي للمعرفة (Takayama, Sriprakash & Connell, 2023: 118). فالباحثون المعاصرون في التربية المقارنة باتوا يُدركون أن عمليات نقل السياسات التعليمية واقتباس النماذج الأجنبية ليست مجرد استيراد تقني محايد، بل هي عمليات معقدة محملة بالأبعاد الأيديولوجية والثقافية والسياسية، وأن السياق المحلي يلعب دورًا حاسمًا في إعادة صياغة وتكييف الممارسات المستوردة (Steiner-Khamsi, 2025: 67).

كما أن ظهور المنظمات الدولية وفوق الوطنية كفواعل مؤثرة في رسم الأجندات التعليمية العالمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي واليونسكو، قد أضفى بُعدًا جديدًا على التربية المقارنة يتمثل في تحليل السياسات التعليمية فوق الوطنية Supranational Educational Policies والتي تمارس نفوذًا ناعمًا Soft Power على الدول من خلال آليات مثل التقييمات الدولية (PISA, TIMSS, PIRLS) والمؤشرات المعيارية والتمويل المشروط (Neubauer, 2022: 8). هذا الواقع الجديد يستدعي من الباحثين المقارنين تطوير أدوات تحليلية نقدية تُمكّنهم من فحص علاقات القوة Power Relations والهيمنة المعرفية Epistemological Hegemony التي تتخلل عمليات الإصلاح التعليمي على المستوى العالمي (Tröhler, 2023: 219).

ثانيًا: أهمية التربية المقارنة في منظومة العلوم التربوية

تحتل التربية المقارنة مكانة محورية متميزة في بنيان العلوم التربوية المعاصرة، فهي ليست مجرد فرع من فروع المعرفة التربوية، بل تمثل نسقًا معرفيًا متعدد الوظائف يتقاطع بشكل عضوي مع التخصصات التربوية الأخرى ويثريها بمنظورات كونية مقارنة تتجاوز المحلية الضيقة. وتتجلى أهمية التربية المقارنة في منظومة العلوم التربوية من خلال عدة أبعاد متكاملة:

1. **البعد المعرفي - النظري:** تساهم التربية المقارنة في إثراء النظرية التربوية من خلال اختبار صلاحية المفاهيم والنماذج التربوية عبر سياقات ثقافية واجتماعية متباينة، مما يُعزز من عمومية النظريات التربوية ويكشف عن حدود تطبيقها السياقية (Arnove, 2023: 172). فالدراسات المقارنة تُمكّن من التحقق التجريبي Cross-Cultural Validation للفرضيات التربوية وتكشف عن التباينات الثقافية في تجليات الظواهر التربوية، مما يحول دون الوقوع في فخ التعميمات الثقافية المتسرعة Cultural Overgeneralizations التي تتجاهل خصوصية السياقات المحلية.
2. **البعد التطبيقي - الإصلاحي:** تُقدم التربية المقارنة إسهامات عملية حيوية لصانعي السياسات والمخططين التربويين من خلال توفير قاعدة معرفية صلبة من الأدلة التجريبية Empirical Evidence المستمدة من تجارب دولية متنوعة، مما يُعينهم على تصميم إصلاحات تعليمية مبنية على المعرفة Evidence-Based Reforms وتفادي تكرار الأخطاء والمزالق التي وقعت فيها دول أخرى (Christensen, 2021: 458). كما أن الدراسات المقارنة توفر خارطة طريق Road Map واضحة المعالم لعمليات الاستعارة التربوية Educational Borrowing والنقل السياساتي Policy Transfer بما يضمن التكيف الناجح للممارسات الأجنبية مع الخصوصيات المحلية.
3. **البعد التقويمي - المعياري:** تُسهم التربية المقارنة في تطوير أطر تقويمية معيارية Evaluation Frameworks تُمكّن من قياس أداء النظم التعليمية الوطنية بالمقارنة مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى Best Practices، مما يوفر آلية

موضوعية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التعليمية الاستراتيجية وتشخيص مواطن القوة والضعف بدقة علمية (Clark, Gallagher, Boyle, Barrett & Palomo, 2023: 312).

4. **البعد الحواري - التفاهمي:** تعمل التربية المقارنة على تعزيز التفاهم المتبادل Mutual Understanding بين الثقافات والحضارات من خلال إبراز التنوع الثقافي في الممارسات التربوية وتقدير الأنظمة المعرفية المتباينة، مما يُسهم في بناء جسور التواصل الحضاري وتعزيز قيم التعايش السلمي والاحترام المتبادل في عالم متعدد الثقافات (Jules & Salajan, 2024: 201).

5. **البعد الاستشرافي - التنبؤي:** تُتيح المقارنات الطولية Longitudinal Comparisons والدراسات الاتجاهية Trend Studies في التربية المقارنة استشراف المستقبل التعليمي من خلال رصد الأنماط المتكررة والاتجاهات الناشئة في السياسات والممارسات التعليمية عالميًا، مما يُساعد في الإعداد الاستباقي للتحديات المستقبلية وصياغة رؤى استراتيجية بعيدة المدى تستبق التحولات المتوقعة (Kapfudzaruwa, 2025: 28).

وفي ضوء هذه الأهمية المتعددة الأبعاد، فإن التربية المقارنة تتموضع في قلب منظومة العلوم التربوية بوصفها حلقة وصل Connection Node بين مختلف التخصصات التربوية، حيث تربط بينها وبين أصول التربية وتاريخ التربية والسياسات التعليمية والإدارة التعليمية والمناهج وطرق التدريس وعلم النفس التربوي، مما يُثري الحوار البيني Interdisciplinary Dialogue ويُعزز من التكامل المعرفي Knowledge Integration في الحقل التربوي بمجمله.

ثالثًا: البنية المعرفية للفصل: رؤية تحليلية كلية

يمثل هذا الفصل منجزًا علميًا طموحًا يُقدم بانوراما شاملة ومتكاملة للموضوعات البحثية المعاصرة في حقل التربية المقارنة، حيث يضم بين دفتيه (600) عنوان بحثي مقترح موزعة بدقة وتوازن على (20) محورًا رئيسًا، يُغطي كل محور منها (30) موضوعًا متدرجًا في العمق والتخصص. هذا البناء المعماري المُحكم للفصل يعكس فهمًا عميقًا للخريطة المعرفية الراهنة للتربية المقارنة ويستجيب للحاجات البحثية الملحة في السياق التربوي المصري والعربي على السواء.

ومن خلال التحليل الكلي والقراءة المتأنية لجميع العناوين البحثية الستمائة الواردة في هذا الفصل، تتضح بجلاء ملامح البنية المعرفية المتماسكة التي تحكم تنظيم المحتوى، والتي تتسم بالخصائص الآتية:

1. **الشمولية والاستيعاب:** يغطي الفصل كافة الموضوعات الجوهرية والقضايا المحورية في حقل التربية المقارنة المعاصرة، بدءًا من الموضوعات التقليدية الراسخة مثل المناهج والقيادة المدرسية والمعلم، وصولًا إلى الموضوعات المستجدة والناشئة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي والتحولات الرقمية والتعليم في أوقات الأزمات والجوائح. هذه الشمولية تضمن أن يجد الباحث المبتدئ والمتمرس على حد سواء موضوعات بحثية تُناسب اهتماماته وتستجيب لطموحاته العلمية.

2. **التدرج والتنظيم المنطقي:** تتسم المحاور العشرين بترتيب منطقي متدرج ينتقل من المكونات الأساسية للعملية التعليمية (المناهج والتقييم، القيادة المدرسية، المعلم) إلى السياقات الأوسع (السياسات التعليمية، اقتصاد المعرفة، الثورة التكنولوجية)، ثم إلى القضايا الشمولية والأفقية (العدالة الاجتماعية، التعليم الشامل، التنمية المستدامة). هذا التسلسل المنطقي يُسهّل على القارئ استيعاب العلاقات التكاملية بين المحاور المختلفة ويُمكّنه من بناء فهم تراكمي ومنظومي للحقل.

3. **التوازن بين النظري والتطبيقي:** يجمع الفصل بذكاء بين الموضوعات ذات البعد النظري العميق (مثل نظريات القيادة، ونظرية الاستجابة للمفردة، والأطر النظرية للكفاءات) والموضوعات ذات الطابع التطبيقي المباشر (مثل تطوير المناهج الرقمية، وبناء بنوك الأسئلة، واستراتيجيات التنمية المهنية)، مما يُعزز من الجدوى العلمية والعملية للدراسات المقترحة ويضمن ارتباطها الوثيق بالواقع الميداني.

4. **التنوع في دول الخبرة**: يبرز الفصل تنوعًا ثريًا في دول الخبرة المختارة للمقارنة، حيث يشمل أكثر من (75) دولة موزعة على كافة القارات، تجمع بين النماذج المتقدمة التقليدية (فنلندا، سنغافورة، اليابان، ألمانيا، كندا)، والنماذج الصاعدة ذات الأداء المتميز (إستونيا، كوريا الجنوبية، الصين، فيتنام)، والنماذج الإقليمية ذات السياقات المشابهة (الأردن، المغرب، تركيا، البرازيل، ماليزيا). هذا التنوع يُثري المقارنات ويوفر مرجعيات متعددة تُراعي تباين المستويات التنموية والسياقات الثقافية.
5. **الاستجابة للتحديات المحلية**: تتسم العناوين البحثية بحساسية عالية للتحديات الفعلية التي يواجهها النظام التعليمي المصري، مثل الكثافة الطلابية المرتفعة، وأزمة الدروس الخصوصية، والفجوة بين الحضر والريف، وضعف المخرجات في الاختبارات الدولية، والحاجة لتطوير التعليم الفني، وقضايا العدالة والإنصاف. هذا التركيز على الإشكاليات المحلية يضمن أن البحوث الناتجة ستكون ذات صلة مباشرة بصنع القرار التعليمي في مصر وتساهم فعليًا في تطوير المنظومة.
6. **الانفتاح على المستجدات**: يواكب الفصل أحدث الاتجاهات والتطورات في الحقل التربوي العالمي، مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي، والتعلم التكيفي، والتقييم القائم على السيناريوهات، والميتافيرس التعليمي، والمدارس الخضراء، والتعليم من أجل الاستدامة، والتعليم في أوقات الأزمات، والتعليم الهجين. هذا الانفتاح يضمن أن الباحثين سيتناولون موضوعات راهنة ومستقبلية ذات أهمية استراتيجية.
7. **التكامل المنهجي**: تتطلب الموضوعات البحثية المقترحة توظيف مداخل منهجية متنوعة، من المنهج المقارن الكلاسيكي (الوصف، التفسير، المناظرة، المقارنة) إلى المناهج الكمية المتقدمة (التحليل الببليومتري، النمذجة الإحصائية، نظرية الاستجابة للمفردة) والمناهج الكيفية العميقة (الإثنوجرافيا، تحليل المحتوى، دراسات الحالة)، مما يُعزز من الصرامة المنهجية للبحوث المقترحة ويُثري من تنوع الأدلة والبراهين التجريبية.

رابعًا: مبررات اختيار المحاور العشرين

إن اختيار المحاور العشرين التي يتألف منها هذا الفصل لم يكن عشوائيًا ولا اعتباطيًا، بل جاء نتيجة قراءة واعية وتحليل معمق للأدبيات المقارنة المعاصرة وللحاجات البحثية الملحة في السياق المصري. وتستند فلسفة اختيار هذه المحاور إلى عدة معايير علمية ومنطقية:

1. **معيار المحورية والجوهرية**: تم اختيار المحاور التي تُشكّل العمود الفقري للنظم التعليمية وتمثل المدخلات والعمليات والمخرجات الأساسية، بدءًا من المناهج (المحتوى) والمعلم (العنصر البشري) والقيادة (الإدارة) والسياسات (الإطار التنظيمي)، وانتهاءً بالمخرجات والنواتج والتقييمات.
2. **معيار الاستجابة للتحولات المعاصرة**: ركزت المحاور على التحديات والفرص التي تفرضها التحولات الكبرى في العصر الراهن، مثل الثورة التكنولوجية والرقمية (المحور السادس والثامن)، والثورة الصناعية الرابعة وما تفرضه من متطلبات على اقتصاد المعرفة (المحور الخامس)، والتحولات المناخية والبيئية التي تستدعي التعليم من أجل التنمية المستدامة (المحور العشرون).
3. **معيار العدالة والشمول**: خصص الفصل محاور مستقلة للقضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة (المحور التاسع عشر)، والتعليم الشامل (المحور الثامن عشر)، والتعليم في أوقات الأزمات (المحور الخامس عشر)، والتعليم غير الرسمي (المحور التاسع)، مما يعكس التزامًا أخلاقيًا وقيميًا بمبادئ الإنصاف والوصول الشامل للتعليم الجيد.

معيار الابتكار والتجديد: أُفرد محور خاص للابتكار التعليمي والممارسات الرائدة عالميًا (المحور السابع)، مما يعكس إدراكًا لأهمية التجريب والتجديد التربوي في تطوير المنظومات التعليمية وكسر جمود الممارسات التقليدية.

4. **معيار الشراكة والتمويل:** خُصص محور للتسويق التعليمي والخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص (المحور الرابع عشر)، استجابة للاتجاهات العالمية المتزايدة نحو تنويع مصادر التمويل التعليمي وإشراك القطاع الخاص في دعم التعليم.

أما عن العلاقة التكاملية بين المحاور العشرين، فإنها تتجلى في كونها تُشكّل معًا نسيجًا متماسكًا يُغطي النظام التعليمي من كافة جوانبه ومستوياته. فالمحور الأول (المناهج وأساليب التقييم) لا يمكن فصله عن المحور الثالث (المعلم والتنمية المهنية)، حيث أن جودة المناهج تتوقف على كفاءة المعلم في تطبيقها، وكلاهما يتأثر بالمحور الثاني (القيادة والبيئة المدرسية) التي توفر المناخ الداعم للتعلم الفعال. كما أن المحور الرابع (السياسات والإصلاحات التعليمية) يُوجّه ويُؤطّر جميع المحاور الأخرى، بينما يُقدم المحور الثالث عشر (التقييم الدولي وقياس الجودة) التغذية الراجعة Feedback اللازمة لتقويم فاعلية هذه السياسات والممارسات.

وبالمثل، فإن المحاور المتعلقة بالتكنولوجيا والتحول الرقمي (المحاور السادس والثامن) تتقاطع مع كافة المحاور الأخرى، حيث أصبح التحول الرقمي بُعدًا أفقيًا يخترق جميع مكونات النظام التعليمي من المناهج إلى التقييم إلى التنمية المهنية إلى الإدارة المدرسية. كما أن المحور العشرين (التعليم المصري وأهداف التنمية المستدامة) يُمثل الإطار الشمولي الذي يجمع كافة المحاور تحت مظلة رؤية استراتيجية موحدة تتماشى مع الأجندة العالمية للتنمية المستدامة (2030).

هذه الترابطات العضوية بين المحاور تجعل من الفصل منظومة متكاملة System Rather Than Collection من الموضوعات المترابطة، وليس مجرد تجميع لموضوعات متناثرة، مما يُعزز من قيمته المعرفية والتطبيقية ويُمكّن الباحثين من رؤية الصورة الكلية للنظام التعليمي في سياقه المقارن.

خامساً: مبررات اختيار الموضوعات الثلاثين تحت كل محور

لم يكن اختيار الموضوعات الثلاثين تحت كل محور من المحاور العشرين مجرد ملء عددي Numerical Filling، بل جاء وفق معايير علمية دقيقة ومنطق تنظيمي متدرج يراعي التنوع والشمول والتكامل. ويمكن إيجاز هذا المنطق في النقاط الآتية:

1. **التدرج من العام إلى الخاص:** تبدأ الموضوعات في كل محور عادةً بالقضايا الكلية والشمولية ثم تتدرج نحو الموضوعات الأكثر تخصصًا وتحديدًا. فمثلًا في المحور الأول (المناهج وأساليب التقييم)، يبدأ بموضوع عام عن تطوير مؤشرات الكفاءة الرقمية الأخلاقية، ثم ينتقل لموضوعات أكثر تخصصًا مثل مواءمة مخرجات التعليم الفني مع الثورة الصناعية الرابعة، ووصولًا لموضوعات دقيقة مثل بناء بنوك أسئلة قائمة على نظرية الاستجابة للمفردة.
2. **التنوع في المستويات التعليمية:** تغطي الموضوعات مختلف المراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى التعليم الأساسي والثانوي والفني والجامعي وتعليم الكبار، مما يضمن شمولية التغطية واستجابة الفصل لاحتياجات الباحثين المهتمين بمختلف المستويات التعليمية.
3. **التنوع في الفئات المستهدفة:** تشمل الموضوعات فئات متنوعة من المتعلمين، بما في ذلك الطلاب الموهوبين وذوي الإعاقة وذوي صعوبات التعلم والمتسربين واللاجئين والنازحين والبالغين، مما يعكس التزامًا بمبادئ الشمول والعدالة التعليمية.
4. **التوازن بين الموضوعات التقليدية والمستجدة:** يجمع كل محور بين موضوعات راسخة في أدبيات التربية المقارنة (مثل مقارنة نظم إعداد المعلم) وموضوعات مستجدة وناشئة (مثل دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم)، مما يُحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة.
5. **التكامل بين الأبعاد المختلفة:** تتناول الموضوعات أبعادًا متكاملة تشمل المحتوى والعمليات والمخرجات، والسياسات والممارسات، والبنى التحتية والكفاءات البشرية، مما يُقدم رؤية شمولية متعددة الأبعاد لكل محور.

6. **المعالجة المتعمقة للقضايا الحرجة:** خُصصت عدة موضوعات لمعالجة القضايا الحرجة والملحة في السياق المصري، مثل الكثافة الطلابية المرتفعة، والفجوة الرقمية، وضعف الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، مما يُعزز من الصلة بين البحث العلمي والواقع الميداني.

سادسًا: أهم الموضوعات الواردة في الفصل وأهميتها للواقع المصري

من بين الستمائة موضوع بحثي الواردة في هذا الفصل، تبرز مجموعة من الموضوعات ذات الأهمية الاستراتيجية الفائقة للواقع التعليمي المصري، نظرًا لارتباطها المباشر بالتحديات الراهنة وبالأولويات الإصلاحية الوطنية:

1. **موضوع تطوير مؤشرات قياس الكفاءة الرقمية الأخلاقية:** في ظل التوسع المتسارع في استخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم المصري، وفي ظل غياب إطار قيمي أخلاقي يحكم هذا الاستخدام، فإن هذا الموضوع يكتسب أهمية بالغة لحماية الطلاب من مخاطر الفضاء السيبراني وتعزيز المواطنة الرقمية المسؤولة.
2. **موضوع مواءمة مخرجات التعليم الفني مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة:** يمثل التعليم الفني أحد المحاور الاستراتيجية في رؤية مصر (2030)، ويُعاني من فجوة مهارية واسعة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل الحديث، مما يجعل هذا الموضوع ضروريًا لتطوير منظومة التعليم الفني بما يتماشى مع التحولات التكنولوجية المتسارعة.
3. **موضوع أثر تطبيق التقييم التكيفي المحوسب على خفض قلق الاختبار:** تمثل ظاهرة قلق الاختبار لدى طلاب الثانوية العامة في مصر أزمة نفسية وتربوية خطيرة تؤثر سلبًا على صحة الطلاب النفسية وعلى دقة قياس قدراتهم الفعلية، مما يجعل البحث عن بدائل تقييمية أكثر إنصافًا ومرونة ضرورة ملحة.
4. **موضوع الفجوة بين المنهج الرسمي والمنهج الخفي في المدارس المصرية اليابانية:** تمثل المدارس المصرية اليابانية نموذجًا طموحًا للإصلاح التعليمي في مصر، ولكن نجاح هذا النموذج يتوقف على مدى تحقق الفلسفة التربوية اليابانية في الممارسة الفعلية، مما يجعل دراسة هذه الفجوة ضرورية لضمان جودة التطبيق.
5. **موضوع تطوير ممارسات القيادة الموزعة:** يعاني النظام المدرسي المصري من مركزية شديدة في اتخاذ القرار وضعف في تمكين الكوادر التعليمية، مما يُعيق الإبداع والمبادرة، ولذا فإن تبني نماذج القيادة الموزعة يُمثل حاجة ملحة لتفعيل المشاركة وتعزيز الكفاءة المؤسسية.
6. **موضوع أزمة الهوية المهنية للمعلمين المتعاقدين بنظام الحصة:** يمثل المعلمون المتعاقدون شريحة واسعة من القوى التعليمية في مصر، ويعانون من ضعف في الانتماء المهني والأمان الوظيفي، مما يؤثر سلبًا على جودة أدائهم التعليمي، ويجعل دراسة هذه الظاهرة ضرورية لإيجاد حلول مستدامة.
7. **موضوع حوكمة سياسة مكافحة الدروس الخصوصية:** تمثل ظاهرة الدروس الخصوصية معضلة تربوية واجتماعية واقتصادية تُهدد عدالة النظام التعليمي وتُنهك الأسر المصرية ماديًا، مما يجعل البحث في التجارب الناجحة عالميًا في مكافحتها ذا أهمية قصوى.
8. **موضوع العدالة في توزيع الموارد التعليمية بين الحضر والريف:** تُعاني المناطق الريفية في مصر من حرمان نسبي في الموارد التعليمية مقارنة بالمناطق الحضرية، مما يُعمّق من التفاوتات التعليمية ويُهدد تحقيق العدالة الاجتماعية، ويجعل دراسة هذه الفجوة وآليات سدها ضرورة ملحة.
9. **موضوع تضمين مفاهيم الأمن السيبراني في مناهج الحاسب الآلي:** مع تزايد التهديدات السيبرانية وانتشار الجرائم الإلكترونية، أصبح تضمين مفاهيم الأمن السيبراني في المناهج ضرورة وطنية لحماية الأجيال الناشئة وتحصين الأمن القومي.

10. **موضوع بناء إطار وطني لمؤشرات قياس فقر التعلم:** يمثل فقر التعلم Learning Poverty تحديًا خطيرًا يواجه التعليم المصري، حيث يعجز نسبة كبيرة من الطلاب عن إتقان المهارات الأساسية، مما يستدعي بناء أطر قياسية دقيقة لرصد هذه الظاهرة ومعالجتها.

هذه الموضوعات وغيرها الكثير تجعل من هذا الفصل أداة حيوية لتوجيه البحث التربوي المقارن نحو القضايا ذات الأولوية الوطنية، وتضمن أن المعرفة المنتجة ستكون ذات تأثير مباشر على صنع السياسات التعليمية وتطوير الممارسات الميدانية.

سابعًا: دول الخبرة المختارة وأسباب انتقائها

يتميز هذا الفصل بتنوع استثنائي في دول الخبرة المختارة للمقارنة، حيث يشمل أكثر من (75) دولة موزعة على جميع القارات، مما يُقدم للباحث المصري طيفًا واسعًا من النماذج والتجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها. وقد خضع اختيار هذه الدول لمعايير علمية صارمة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **معيار التميز والريادة العالمية:** اختيرت دول ذات سجل متميز في التقييمات الدولية مثل اختبارات PISA وTIMSS، مثل سنغافورة وفنلندا واليابان وكوريا الجنوبية وإستونيا وكندا، حيث تُقدم هذه الدول نماذج ملهمة للتميز التعليمي يمكن دراستها والاستفادة من ممارساتها الفضلى.
2. **معيار التقدم السريع والصعود:** اختيرت دول حققت تقدمًا سريعًا وملحوظًا في نظمها التعليمية خلال العقود الأخيرة، مثل فيتنام وبولندا ورواندا وإندونيسيا، حيث تُقدم تجاربها دروسًا قيمة حول استراتيجيات الإصلاح الناجحة والتحول التعليمي المتسارع.
3. **معيار التشابه السياقي:** اختيرت دول ذات سياقات اقتصادية واجتماعية وثقافية مشابهة لمصر، مثل الأردن والمغرب وتركيا والبرازيل والهند وماليزيا، حيث يُسهّل هذا التشابه عملية الاستفادة من تجاربها ونقل ممارساتها بتكييف أقل.
4. **معيار التخصص والريادة القطاعية:** اختيرت دول تتميز في قطاعات أو جوانب تعليمية محددة، مثل ألمانيا في التعليم المزدوج، والسويد في التعليم من أجل الاستدامة، وكوستاريكا في الاقتصاد الأخضر، وأستراليا في التعليم الشامل، ونيوزيلندا في التعليم القائم على الكفاءات، مما يُتيح الاستفادة من خبرات متخصصة.
5. **معيار التنوع الجغرافي والثقافي:** حرص الفصل على تمثيل مختلف المناطق الجغرافية والثقافية، بما في ذلك أوروبا (أكثر من 25 دولة)، وآسيا (أكثر من 20 دولة)، وأمريكا الشمالية والجنوبية (10 دول)، وأفريقيا (10 دول)، وأوقيانوسيا (دولتان)، مما يضمن تنوعًا ثقافيًا وحضاريًا غنيًا ويُثري المقارنات.
6. **معيار الصلة بالأولويات الوطنية:** اختيرت دول تُقدم حلولًا لتحديات مشابهة لتلك التي تواجه مصر، مثل الهند والبرازيل في معالجة الفقر التعليمي والتسرب، وإندونيسيا وبنغلاديش في التعليم في المناطق النائية، وقطر والإمارات في التحول الرقمي المتسارع.

ومن اللافت أن الفصل لم يكتفِ بالنماذج الغربية المألوفة، بل فتح الأفق أمام تجارب غنية من دول الجنوب العالمي Global South، مثل كينيا ورواندا وأوغندا في أفريقيا، وفيتنام والفلبين في آسيا، والبرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينية، مما يعكس توجهًا ما بعد كولونيالي Postcolonial يتحرر من الهيمنة المعرفية الغربية ويعترف بتعددية مراكز الإنتاج المعرفي التربوي.

ثامنًا: إرشادات ونصائح أكاديمية للباحثين

يُقدم هذا الفصل للباحثين في مجال التربية المقارنة ثروة علمية استثنائية من الموضوعات البحثية المقترحة، ولكن النجاح في اختيار موضوع بحثي مناسب واستثماره بكفاءة يتطلب التزامًا بمجموعة من الإرشادات والنصائح الأكاديمية:

1. **المواءمة بين الاهتمام الشخصي والأهمية العلمية:** ينبغي على الباحث أن يختار موضوعًا يجمع بين شغفه الشخصي واهتمامه الحقيقي من جهة، وبين أهميته العلمية والعملية للميدان التربوي من جهة أخرى، فالشغف يضمن الاستمرارية والمثابرة، بينما الأهمية تضمن القيمة المضافة للبحث.
2. **التمكن من المنهج المقارن:** يتطلب البحث في التربية المقارنة إتقانًا عميقًا للمنهج المقارن بمراحله الأربع (الوصف، التفسير، المناظرة، المقارنة)، وفهمًا دقيقًا لمفاهيم مثل السياق Context والاستعارة التربوية Educational Borrowing والنقل السياساتي Policy Transfer والتكييف Adaptation، مما يستدعي من الباحث دراسة متأنية لأدبيات المنهج المقارن قبل الشروع في البحث.
3. **الفهم العميق للسياق:** ينبغي على الباحث ألا يكتفي بوصف الممارسات التعليمية في دول الخبرة، بل عليه أن يتعمق في فهم السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أنتجت هذه الممارسات وأثرت في تشكيلها، فالفصل بين الممارسة وسياقها يُفقد المقارنة قيمتها التفسيرية.
4. **الحذر من الاستعارة الساذجة:** يجب على الباحث أن يتجنب الاستعارة الساذجة Naïve Borrowing أو النقل الحرفي للممارسات الأجنبية دون مراعاة الفروق السياقية، وأن يُركز بدلًا من ذلك على فهم المبادئ والآليات الكامنة وراء النجاح، ومن ثم تكييفها بما يتناسب مع الخصوصية المصرية.
5. **التعمق في دراسة دول الخبرة:** يتطلب البحث المقارن الجاد دراسة معمقة لدول الخبرة المختارة، تشمل الاطلاع على الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية والأبحاث الأكاديمية المنشورة باللغة المحلية إن أمكن، والتواصل مع خبراء وممارسين في تلك الدول، وليس مجرد الاعتماد على المصادر الثانوية المترجمة.
6. **الموازنة بين الكم والكيف:** ينبغي على الباحث أن يوازن بين استخدام البيانات الكمية (مثل الإحصاءات التعليمية ونتائج الاختبارات الدولية) والبيانات الكيفية (مثل تحليل الوثائق السياسية والمقابلات المتعمقة)، فكل منهما يُثري الآخر ويُعزز من عمق التحليل وشموليته.
7. **الوعي بالبعد الزمني:** يجب على الباحث أن يُدرك أن المقارنات يمكن أن تكون مكانية (بين دول مختلفة في نفس الفترة الزمنية) أو زمانية (بين فترات زمنية مختلفة في نفس الدولة) أو مكانية-زمانية (بين دول في فترات زمنية مختلفة)، وأن يختار البعد الزمني المناسب لموضوعه البحثي (Steiner-Khamsi, 2025: 89).
8. **الصرامة في التوثيق:** يتطلب البحث المقارن الجاد صرامة استثنائية في توثيق المصادر والإحالة إليها، مع الحرص على استخدام المصادر الأولية Primary Sources (مثل التشريعات والوثائق الرسمية) إلى جانب المصادر الثانوية، وعدم الاعتماد على المصادر الثالثة أو الرباعية التي قد تُشوه الحقائق.
9. **التحلي بالحساسية الثقافية:** يجب على الباحث أن يتحلى بحساسية ثقافية Cultural Sensitivity عالية عند دراسة النظم التعليمية الأجنبية، وأن يتجنب الأحكام القيمية المتعجلة أو فرض معاييره الثقافية على ثقافات أخرى، وأن يسعى لفهم المنطق الداخلي لكل نظام تعليمي من منظور أصحابه.
10. **الالتزام بالأخلاقيات البحثية:** يتعين على الباحث الالتزام الصارم بأخلاقيات البحث العلمي، بما في ذلك الأمانة العلمية والموضوعية والنزاهة، وعدم تحريف البيانات أو انتقائها بما يخدم فرضياته المسبقة، وإعلان أي تضارب مصالح محتمل.
11. **التركيز على القابلية للتطبيق:** ينبغي على الباحث أن يُركز في توصياته على الممارسات والسياسات القابلة للتطبيق في السياق المصري، مع مراعاة القيود المالية والمؤسسية والثقافية، وأن يُقدم خارطة طريق واقعية للتنفيذ بدلًا من التوصيات المثالية المجردة.

12. **الانفتاح على التعددية المنهجية:** لا ينبغي للباحث أن يحصر نفسه في منهج واحد أو تقليد بحثي واحد، بل عليه أن ينفتح على المناهج المتعددة (الكمية، الكيفية، المختلطة) والتقاليد البحثية المتنوعة (الوضعية، التفسيرية، النقدية) بما يخدم موضوعه البحثي ويُعزز من صرامته المنهجية.

تاسعًا: مدخلٌ قرائيٌّ للمحاور العشرين في فصل "التربية المقارنة"

حين يشرع الباحث في قراءة هذا الفصل، فالأجدى ألا يتعامل معه بوصفه قائمة موضوعات، بل بوصفه خريطة أسئلة؛ لأن التربية المقارنة ـ في لحظتنا العالمية الراهنة ـ ليست ترفًا في "تعدّد الأمثلة"، وإنما هي فنٌّ في تمييز ما يُنقل مما لا يُنقل، ومعرفةُ كيف تتحوّل السياسة التعليمية من "صيغةٍ جميلة" إلى "نتيجةٍ عادلة"، وكيف يظل الإصلاح التعليمي إصلاحًا في الخطاب، ثم ينقلب ـ في التطبيق ـ إلى اتساع فجواتٍ لم تكن مرئية. وفي هذا المعنى، لا يطلب منك الفصل أن تحفظ (600) عنوان، بل أن ترى في العناوين بنيةً معرفية: علاقاتٍ، وتدرّجاتٍ، ومساراتٍ يمكن أن تُنتج مشروعًا بحثيًّا رصينًا؛ إذا أحسن الباحث اختيار نقطة البدء، وحسن ترتيب الأدلة، وحسن ضبط المقارنة داخل شروطها.

إن محاور الفصل العشرين كُتبت ـ في عمقها ـ لتجيب عن سؤالٍ جامع: **كيف نفهم التعليم المصري داخل عالمٍ يتغير بسرعة، دون أن نفقد "المعنى المحلي" ولا نغترب عن "المعيار العالمي"؟** ومن هنا جاء ترتيب المحاور ترتيبًا غير اعتباطيّ: يبدأ من قلب العملية التعليمية (المناهج والتقييم)، ثم ينتقل إلى فضائها التنفيذي (القيادة والبيئة المدرسية)، ثم إلى فاعلها الحاسم (المعلم وتنميته المهنية)، ثم إلى هندستها العليا (السياسات والإصلاحات)، ثم إلى أفقها الاقتصادي والمعرفي (اقتصاد المعرفة)، ثم إلى موجات التحول الرقمي والتكنولوجي والابتكار، ثم إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه سؤالًا أخلاقيًّا ومعرفيًّا قبل أن يكون تقنية، ثم إلى التعليم غير النظامي بما يكشفه من هوامشٍ تتحول إلى متن، ثم إلى إصلاح المناهج وبناء الأطر الوطنية للكفاءات بوصفها لغة الدولة في تعريف "المخرجات"، ثم إلى STEM والتعليم العالي، فالقياسات الدولية، فاقتصاديات التعليم وشراكاته، فالتعليم في الأزمات، ثم إلى القيم الحاكمة (الديمقراطية وحقوق الإنسان)، ثم إلى نفسية المتعلم (الدافعية والانخراط)، ثم إلى الإنصاف (التعليم الشامل والعدالة الاجتماعية)، حتى يُختتم المشهد بأفق مصر والتنمية المستدامة.

ومن الضروري ـ قبل الدخول إلى المحاور ـ أن يتذكّر الباحث ثلاثة مبادئ حاكمة للمقارنة في زمن التحولات:

1. **لا مقارنة بلا سياق:** فالنجاح التعليمي ليس صفةً داخل المدرسة وحدها؛ بل هو تركيبٌ من سياسة وتمويل وقيادة، وثقافة، ومعلم، ومجتمع.
2. **لا نقل بلا "شرط قابلية النقل":** فالخبرة تُفهم، ثم تُفكّك، ثم تُعاد صياغتها؛ ولا تُستورد بوصفها سلعة.
3. **لا جودة بلا إنصاف:** لأن أي تحسينٍ في المتوسطات قد يخفي تدهورًا في الأطراف.

للاستفادة المثلى من محاور هذا الفصل بوصفها أداةَ اختيارٍ منهجي لا مجرد دليل موضوعات، اقترح أن يبدأ الباحث من مشكلةٍ مصريةٍ محددةٍ قابلةٍ للرصد (مثل فجوة تعلم، أو اختلال عدالة، أو تعثر تنفيذ سياسة، أو اختناق تقويم، أو ضعف جاهزية رقمية)، ثم يعيد صياغتها في صورة سؤالٍ مقارنٍ لا يُفتِّش عن "أفضل نظام" بقدر ما يفتّش عن شروط النجاح وحدود النقل؛ فالمقارنة الرصينة تُنشئ "قاسمًا مشتركًا للمقارنة" (tertium comparationis) يضبط المتغيرات قبل اختيار دول الخبرة، ويمنع الانبهار بالنموذج أو خصومته، ويجعل محورًا واحدًا "نقطة ارتكاز" ومحورين آخرين "مساندين" لتفسير الظاهرة (مثل: التقييم بوصفه محورًا أصيلًا، والمعلم والقيادة بوصفهما محورين شارحين). ثم تأتي خطوة "تعيين وحدة المقارنة" بدقة: هل نقارن سياسة (policy)، أم برنامجًا (programme)، أم ممارسة صفية (practice)، أم منظومة حوكمة (governance)، مع ضبط مستوى التحليل: (مدرسة/محافظة/دولة).

وعقب الانتهاء من تحديد المشكلة وأبعادها، ومتغيرات دراستها، ننتقل إلى دول الخبرة وفق منطقٍ واضح: إما "تشابهٌ بنيويّ" لتفسير الفروق الصغيرة، أو "اختلافٌ بنيويّ" لاستخراج آليات النجاح عبر السياقات؛ مع الالتزام بأن النقل لا يكون استنساخًا، لأن "العقد الاجتماعي للتعليم" يشترط أن تُقرأ السياسات في ضوء الحقوق والإنصاف وكون التعليم "خيرًا عامًّا/مشتركًا" لا

سلعةً تتقاذفها المصالح. كما ينبغي -خصوصًا في موضوعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي- ألا يُبنى الموضوع على وعودٍ تسويقية، بل على أدلةٍ محايدة، لأن تقارير الرصد العالمي تؤكد ندرة الأدلة غير المنحازة، وأن منتجات تكنولوجيا التعليم تتغير في المتوسط كل (36) شهرًا، وهو ما يقتضي تصميمًا بحثيًا يوازن بين "السرعة التقنية" و"بطء التقييم العلمي". وأخيرًا، قبل تثبيت العنوان النهائي من البطاقات، يُراجع الباحث موضوعه عبر ثلاثة أسئلة حاكمة: (1) ما الإضافة العلمية المقارنة التي ستنتجها الدراسة (آلية/نموذج/إطار تفسير)؟ (2) ما قابلية تطبيق الدروس في السياق المصري دون كلفة إنصاف أو تشويه وظيفة المدرسة؟ (3) ما نوع البيانات والمؤشرات التي ستُبرهن السؤال، لا تكتفي بوصفه؟

وختامًا، فإن هذا الفصل يعكس ثراء التربية المقارنة وقدرتها على تجسير الهوة بين النظرية والممارسة وبين المحلي والعالمي. إن التركيز على التحول الرقمي والابتكار والاقتصاد المعرفي يضع التعليم المصري على مسار مواكب للعالم، لكن ذلك يستدعي مواجهة تحديات العدالة الاجتماعية والخصوصية الثقافية. كما أن التوسع في الشراكات والخصخصة يحتاج إلى ضوابط حتى لا يتحول التعليم إلى سلعة ويضيع دوره الإنساني. ومن جهة أخرى، فإن الأزمات والصراعات تحفز على بناء نظم تعليمية أكثر مرونة وقدرة على الصمود. وفي النهاية، يظل نجاح أي إصلاح مرتبطًا بمدى إيمان صانعي القرار والمجتمع بأهمية التعليم باعتباره حقًا أساسيًا ووسيلة لبناء مجتمع ديمقراطي وعادل.

أولًا: المناهج وأساليب التقييم

1. **العنوان:** "تطوير مؤشرات قياس الكفاءة الرقمية الأخلاقية في مناهج المرحلة الثانوية العامة في مصر في ضوء خبرات دول إستونيا وسنغافورة وفنلندا: دراسة مقارنة"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث لهذه الدراسة حول رصد وتحليل الفجوة القيمية العميقة في بنية مناهج المرحلة الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية، حيث يقتصر التركيز الحالي في المقررات التكنولوجية والأنشطة المرتبطة بها على الجوانب الأدائية والمهارية التقنية الصرفة، مع إغفال شبه تام لأبعاد الكفاءة الرقمية الأخلاقية Ethical Digital Competence (EDC). هذا القصور ينذر بتخريج أجيال تتقن التكنولوجيا لكنها تفتقر إلى المناعة الأخلاقية اللازمة للتعامل مع تحديات الفضاء السيبراني مثل التنمر، وانتهاك الخصوصية، والسرقات الفكرية، وهو ما يهدد الأمن المجتمعي والتربوي والقومي. يهدف البحث الحالي إلى بناء قائمة مؤشرات معيارية وطنية دقيقة تتناسب مع الهوية المصرية، مستندًا إلى المنهج المقارن بأسلوبه العلمي الرصين في تحليل تجارب كل من إستونيا، وسنغافورة، وفنلندا، وذلك وفق خطوات المنهجية التي تبدأ بالوصف ثم التفسير والمناظرة وصولًا للمقارنة النهائية. وتتمثل متغيرات البحث في المتغير المستقل وهو استراتيجيات وآليات قياس السلوك الرقمي في دول الخبرة، والمتغير التابع وهو منظومة قياس الكفاءة الرقمية الأخلاقية (EDC) في المناهج المصرية، مع مراعاة العوامل الثقافية والاجتماعية كمتغير وسيط يؤثر في عملية النقل والاقتباس الثقافي. تتحدد الحدود الموضوعية في تحليل وثائق ونواتج تعلم مناهج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتربية الوطنية، بينما تشمل الحدود البشرية عينة ممثلة من خبراء تطوير المناهج ومعلمي المرحلة الثانوية والموجهين. يركز مجال البحث الجغرافي على البيئة التعليمية المصرية بمرحلة الثانوية العامة، حيث تتم دراسة العلاقة التأثيرية بين تطور المعايير الدولية وقابلية توطينها محليًا بما يخدم الأهداف القومية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تطبيقية رائدة، تتمثل في تصميم الإطار المرجعي الوطني للكفايات الأخلاقية الرقمية National Framework for Digital Ethical Competencies (NFDEC)، واقتراح استبدال الاختبارات التقليدية بأساليب التقييم القائم على السيناريوهات Scenario-Based Assessment (SBA) التي تضع الطالب في معضلات أخلاقية افتراضية محكمة لقياس سلوكه الفعلي. إن هذه النتائج ستساهم بفاعلية في سد الفجوة القائمة بين التطور التقني المتسارع والوعي القيمي التربوي، مع تعزيز أسس الكفاءة الرقمية الأخلاقية (EDC) في بنية التعليم المصري المعاصر، مما يضمن تحقيق جودة المخرجات التعليمية بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة في تخصص التربية المقارنة، وبما يدعم جهود الدولة المصرية في التحول الرقمي الآمن والمستدام، وتحويل تلك المؤشرات إلى واقع ممارس يعزز من مكانة المدرسة المصرية دوليًا.

2. **العنوان:** "مواءمة مخرجات تعلم برامج التعليم الفني الصناعي المصري مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة (*IR*4) في ضوء النموذج الألماني والكوري الجنوبي والصيني: دراسة مقارنة"

الموضوع: تتبلور المشكلة البحثية لهذه الدراسة في رصد وتحليل الفجوة المهارية الهيكلية Structural Skills Gap (SSG) المتسعة بين مخرجات برامج التعليم الفني الصناعي بجمهورية مصر العربية والمتطلبات المتطورة لسوق العمل العالمي والمحلي، وذلك في ظل التحديات التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة (4IR Fourth Industrial Revolution)، حيث لا تزال المناهج الحالية تركز على المهارات التقليدية بينما تتطلب المصانع الحديثة التمكن من تقنيات إنترنت الأشياء Internet of Things (IoT) والذكاء الاصطناعي. تهدف الدراسة إلى استشراف مستقبل التعليم التقني المصري باستخدام المنهج المقارن، وذلك من خلال تحليل معمق لتجارب دول ألمانيا، وكوريا الجنوبية، والصين، للوقوف على كيفية تطوير نظمهم التعليمية لتتوافق مع الثورة الصناعية الرابعة (IR4). يتحدد المتغير المستقل في الدراسة بمعايير ومناهج وبرامج التعليم الفني في دول الخبرة الثلاث، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة وملاءمة مخرجات التعليم الفني الصناعي المصري، مع اعتبار السياسات التعليمية الوطنية والبنية التحتية التكنولوجية كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية عملية التطوير

المقترحة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تخصصي الميكاترونيكس والإلكترونيات، وتتحدد الحدود البشرية في عينة من مديري المدارس الفنية والموجهين وخبراء الصناعة، بينما يغطي المجال المكاني المدارس الثانوية الفنية الصناعية في مصر. يسعى البحث لتفسير العلاقة التأثيرية بين تبني معايير عالمية في التدريب التقني وزيادة القدرة التنافسية للخريج المصري، مستندًا إلى خطوات المنهجية المقارنة التي تشمل الوصف، والتفسير، والمناظرة، والمقارنة النهائية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء خارطة جدارات صناعية ذكية (SICM (Smart Industrial Competency Map تدمج بين الكفايات الرقمية والمهارات الناعمة، مع اقتراح التحول الشامل نحو التقييم القائم على المشاريع Project-Based (PBA (Assessment بدلًا من الاختبارات التحصيلية التقليدية. كما ستؤكد النتائج على أهمية مأسسة نموذج التعليم المزدوج (DE (Dual Education المطور الذي يربط المؤسسات التعليمية بقطاع الإنتاج بشكل عضوي ومباشر لتقليل الفجوة المهارية الهيكلية (SSG). سيوفر هذا البحث إطارًا عمليًا رصينًا لصناع القرار في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لتعزيز المنظومة، بما يضمن تخريج فنيين مؤهلين تقنيًا ورقميًا قادرين على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة المصرية، ومواكبة المعايير الدولية التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة (IR4) في كافة المجالات الصناعية المتقدمة بأسلوب علمي يراعي الهوية الوطنية المصرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة

3. **العنوان:** **"أثر تطبيق منهجية التقييم التكيفي المحوسب (*CAT*) على خفض قلق الاختبار لدى طلاب الثانوية العامة في مصر في ضوء خبرات الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وهولندا: دراسة مقارنة"**

الموضوع: تنبثق المشكلة البحثية لهذه الدراسة من واقع الأزمة التربوية والنفسية التي يواجهها طلاب المرحلة الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية جراء ظاهرة قلق الاختبار (TA) Test Anxiety المرضية، والتي تعزى بشكل رئيس إلى الاعتماد الكلي على نظام الامتحان الموحد (ST) Standardized Testing الذي يفتقر لمراعاة الفروق الفردية ويؤدي لنتائج لا تعكس القدرات الحقيقية. يهدف البحث إلى استشراف مستقبل القياس والتقويم التربوي في مصر عبر تطبيق منهجية التقييم التكيفي المحوسب (CAT) Computerized Adaptive Testing كآلية لرفع كفاءة المنظومة التعليمية. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن ببعده الاستشرافي لتحليل ونقد خبرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وهولندا، للوقوف على المتطلبات الثقافية والتقنية لنقل هذه التجربة للميدان المصري. يتحدد المتغير المستقل في البحث بمنهجية التقييم التكيفي المحوسبCAT))، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى قلق الاختبار (TA) ودقة القياس النفسي Psychometric (PM) Measurementللقدرات التحصيلية، مع اعتبار مدى جاهزية البنية التحتية التكنولوجية متغيرًا وسيطًا يؤثر في عملية التطبيق. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تقييم نواتج تعلم مواد العلوم والرياضيات، في حين تشمل الحدود البشرية عينة من طلاب ومعلمي الصف الثالث الثانوي، مع التركيز المكاني على المدارس الثانوية المصرية. وتتمثل العلاقة بين المتغيرات في أن التكيفية في طرح الأسئلة وفق قدرة الطالب تعمل على تحسين الاستقرار النفسي وزيادة دقة القياس. ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة إلى بناء النموذج الخوارزمي (AM) Algorithmic Model المقترح لتصميم بنوك أسئلة مرنة تتوافق مع البيئة المصرية، وتوفر أدلة قاطعة على أن التحول من الامتحان الموحد (ST) إلى التقييم التكيفي المحوسب (CAT) سيسهم في تحقيق العدالة التربوية وخفض الضغوط النفسية. كما تسعى النتائج لتقديم تصور عملي لصناع القرار لتطوير أدوات القياس بما يضمن صدق وموثوقية مخرجات التعليم المصري، مع وضع خارطة طريق لتوطين تقنيات القياس النفسي (PM) الحديثة بما يتماشى مع التوجهات العالمية المعاصرة في تخصص التربية المقارنة والقياس التربوي، وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة المصرية في تطوير منظومة التقييم لتعزيز نواتج التعلم الحقيقية لدى الطلاب.

4. **العنوان:** **"تقييم مناهج التربية المناخية في التعليم الأساسي المصري ومدى تعزيزها لمفاهيم الاقتصاد الأخضر في ضوء خبرات دول السويد وكوستاريكا وكندا: دراسة مقارنة"**

الموضوع: تنبثق الإشكالية البحثية لهذه الدراسة من رصد وتحليل القصور الوظيفي في مناهج التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية حيال قضايا التغير المناخي (CC Climate Change)، حيث يلاحظ غياب التكامل المنهجي الرصين لمفاهيم الاقتصاد الأخضر (GE Green Economy)، والاكتفاء بسرد معلوماتي متناثر يفتقر للبعد التطبيقي والسلوكي، مما يحول دون بناء مواطنة بيئية حقيقية لدى المتعلمين في ظل الأزمات الإيكولوجية الراهنة. يهدف البحث الحالي إلى تقويم المناهج الحالية وبناء تصور مقترح شامل، مستندًا إلى المنهج المقارن بأساليبه العلمية في تحليل ونقد تجارب دول السويد، وكوستاريكا، وكندا، باعتبارها نماذج عالمية ملهمة في تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة Education for Sustainable Development (ESD). تتمثل متغيرات البحث في المتغير المستقل وهو محتوى واستراتيجيات تدريس وتقويم التربية المناخية في الدول المقارنة، والمتغير التابع وهو مستوى الوعي وسلوكيات الاقتصاد الأخضر (GE) لدى الطلاب في مصر، مع اعتبار السياسة التعليمية والوعي المجتمعي كمتغير وسيط يؤثر في عملية التوطين التربوي. تتحدد الحدود الموضوعية في تحليل محتوى مناهج العلوم والدراسات الاجتماعية من الصف الرابع الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي، وتشمل الحدود البشرية عينة ممثلة من خبراء تطوير المناهج ومعلمي العلوم والموجهين، بينما يغطي المجال الجغرافي بيئة التعليم الأساسي المصري بكل أبعاده. وتتجلى العلاقة بين المتغيرات في أن تحديث المناهج وفق الاتجاهات المعاصرة يؤدي إلى تعزيز الاستجابة السلوكية البيئية لدى الطلاب بشكل طردي. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج رائدة تتمثل في تصميم مصفوفة تكامل المفاهيم الخضراء (GCIM Green Concepts Integration Matrix) لدمجها بأسلوب بيني عبر المواد الدراسية المختلفة، واقتراح أدوات تقويم أدائية مبتكرة تقيس البصمة البيئية (EF Ecological Footprint) للطالب ومشاريعه المدرسية. إن هذه النتائج ستساهم بفاعلية في سد الفجوة بين التنظير البيئي والممارسة الواقعية، مما يمهد الطريق لتحول نوعي في فلسفة بناء المناهج المصرية لتدعم بقوة توجهات الدولة نحو التحول الأخضر المستدام، وتحقيق غايات التنمية المستدامة (ESD) في ضوء المعايير الدولية المعاصرة لتخصص التربية المقارنة، وبما يخدم تطلعات المجتمع المصري في حماية موارده الطبيعية وتأهيل أجيال قادرة على التعامل الواعي مع التحديات المناخية (CC) المتلاحقة بأسلوب علمي ومنهجي رصين يرفع من كفاءة مخرجات التعليم الأساسي المصري وتنافسيتها الدولية في هذا المجال الحيوي الهام لتحقيق الاستدامة الشاملة.

5. **العنوان:** "بناء بنوك أسئلة ذكية قائمة على نظرية الاستجابة للمفردة (*IRT*) لقياس مهارات التفكير العليا في مادة الرياضيات بالمرحلة الإعدادية في مصر في ضوء خبرات اليابان وسنغافورة وروسيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: تنبثق المشكلة البحثية لهذه الدراسة من القصور الفني الملحوظ في منظومة التقويم التربوي بمرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، والمتمثل في الاعتماد المفرط على النظرية الكلاسيكية في القياس Classical Test Theory (CTT) التي تربط خصائص السؤال بخصائص عينة الطلاب، مما يضعف من دقة القياس وعدالته، ويحول دون التمييز الدقيق بين مستويات مهارات التفكير العليا (HOTS Higher Order Thinking Skills) في مادة الرياضيات. يهدف البحث الحالي إلى تقديم نموذج مقترح لبناء بنوك أسئلة ذكية (QB Question Banks) ترتكز على نظرية الاستجابة للمفردة (IRT Item Response Theory)، وذلك بالاستفادة من المنهج المقارن في تحليل ونقد النظم التقويمية المتطورة في دول اليابان، وسنغافورة، وروسيا، للوقوف على المعايير العالمية في صياغة وتدريج الفقرات الاختبارية. تتمثل متغيرات البحث في المتغير المستقل وهو الخصائص المنهجية والفنية لبنوك الأسئلة القائمة على نظرية الاستجابة للمفردة (IRT) في دول الخبرة، والمتغير التابع وهو دقة وكفاءة قياس مهارات التفكير العليا (HOTS) الرياضية لدى الطلاب المصريين، مع اعتبار جاهزية الكوادر البشرية والبنية التقنية كمتغير وسيط يؤثر في استدامة هذا النظام. تتحدد الحدود الموضوعية في تحليل بنية بنوك أسئلة مادة الرياضيات للمرحلة الإعدادية، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من الموجهين وخبراء القياس والتقويم ومعلمي الرياضيات، ويغطي المجال الجغرافي المدارس الإعدادية المصرية. وتقوم العلاقة بين متغيرات

الدراسة على فرضية مؤداها أن الانتقال من النظرية الكلاسيكية في القياس (CTT) إلى استخدام النماذج الإحصائية المتقدمة في القياس النفسي سيؤدي حتمًا إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة البروتوكول الفني المعياري (STP Standardized Technical Protocol) لبناء وتدريج بنوك الأسئلة الذكية (QB)، وتوفير خرائط تشخيصية (DM Diagnostic Maps) تحدد بدقة موقع كل طالب على متصل القدرة الرياضية، مما يدعم جهود وزارة التربية والتعليم في تطوير منظومة التقييم بما يتماشى مع التوجهات العالمية في تخصص التربية المقارنة، وبما يضمن تحقيق العدالة التقييمية ورفع كفاءة الطلاب المصريين في الاختبارات الدولية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجال التعليمي بأسلوب علمي رصين ومبتكر.

6. **العنوان:** "**تطوير استراتيجيات دمج مهارات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مناهج البحث العلمي لطلاب الدراسات العليا بكليات التربية في مصر في ضوء خبرات جامعات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والصين: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تتمحور الإشكالية البحثية لهذه الدراسة حول التحدي الوجودي والمعرفي الذي يواجه كليات التربية والبحث العلمي في جمهورية مصر العربية، والمتمثل في غياب التأطير المنهجي والأخلاقي لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI Generative Artificial Intelligence) في مقررات مناهج البحث العلمي لطلاب الدراسات العليا، حيث يؤدي هذا الغياب إلى حالة من الفوضى في الممارسات البحثية تتراوح بين الانتحال العلمي غير المقصود وبين المنع التام الذي يعزل الباحث عن أدوات العصر الحديثة. يهدف البحث الحالي إلى وضع إطار منهجي متكامل لدمج هذه التقنيات كجزء أصيل من مفردات البحث العلمي، مع تحديد طرق دقيقة لقياس وتقويم الاستخدام الأخلاقي والفعال، مستندًا في ذلك إلى المنهج المقارن بأسلوبه العلمي الرصين لتحليل تجارب جامعات رائدة في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين. تتمثل متغيرات البحث في المتغير المستقل وهو السياسات والمناهج المتبعة لدمج الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) في البحث العلمي بالدول المقارنة، والمتغير التابع وهو كفاءة ونزاهة البحث التربوي في مصر، مع اعتبار البيئة الأكاديمية والتشريعات الجامعية كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية عملية الدمج المقترحة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على مقررات إعداد الباحث التربوي ومناهج البحث، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بكليات التربية المصرية، ويغطي المجال الجغرافي الجامعات الحكومية المصرية. وتتضح العلاقة بين متغيرات الدراسة في أن الدمج المقنن للتقنيات الحديثة يعزز من جودة المخرجات البحثية ويحقق التنافسية العالمية للجامعات المصرية. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تطبيقية تتمثل في صياغة الميثاق الأخلاقي والإجرائي (EPC Ethical and Procedural Charter) الذي يحدد بدقة حدود الاستخدام المسموح بها، وتطوير أدوات تقويم تركز على التحقق النقدي (CV Critical Verification) للمحتوى المولد آليًا لضمان الدقة العلمية. كما ستساهم النتائج في إكساب الطلاب مهارات الوعي الخوارزمي (AL Algorithmic Literacy) الضرورية لضمان أصالة البحث وجودته، مما يحول الباحث من مستهلك سلبي للتكنولوجيا إلى منتج للمعرفة يمتلك القدرة على توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) بمسؤولية كاملة، وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، ويدعم التحول الرقمي في منظومة البحث التربوي المعاصر وفق المعايير الدولية المعترف بها في تخصص التربية المقارنة والسياسات التعليمية، مما يسهم في رفع تصنيف الجامعات المصرية دوليًا وتحقيق جودة التعليم والبحث العلمي المستدام.

7. **العنوان:** "**الفجوة بين المنهج الرسمي والمنهج الخفي في المدارس المصرية اليابانية (*EJS*): دراسة تقويمية مقارنة في ضوء الممارسات الأصلية بدولة اليابان**"

الموضوع: تتمحور الإشكالية البحثية لهذه الدراسة حول التباين التربوي والثقافي الناتج عن استزراع نموذج تعليمي أجنبي في البيئة المصرية، وتحديدًا رصد وتحليل الفجوة القائمة بين المنهج الرسمي (OC Official Curriculum) المتمثل في أنشطة "التوكّاتسو" Tokkatsu المخطط لها، وبين المنهج الخفي (HC Hidden Curriculum) الذي يتشكل من منظومة القيم

والممارسات والعلاقات المستترة السائدة فعليًا داخل المدارس المصرية اليابانية (EJS Egyptian Japanese Schools). يهدف البحث إلى تقويم فاعلية نقل هذه التجربة الدولية من خلال مقارنتها بالممارسات الأصلية في دولة اليابان، مع تبيان أثر السياق المجتمعي المصري على جوهر الفلسفة التربوية المنقولة، مستخدمًا في ذلك المنهج الإثنوجرافي المقارن (CEA Comparative Ethnographic Approach) والمنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى فهم عميق للممارسات الميدانية. يمثل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة الممارسات الثقافية والتربوية والبيئة المدرسية في كل من مصر واليابان، بينما يمثل المتغير التابع مدى تحقق أهداف التنمية الشاملة للطفل وبناء الشخصية المتوازنة، مع اعتبار المورث الثقافي للمعلمين كمتغير وسيط يؤثر في عملية النقل. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل أنشطة "التوكّاتسو" Tokkatsu والمنهج الخفي (HC)، بينما تشمل الحدود البشرية عينة ممثلة من مجتمع المدارس المصرية اليابانية (EJS) من طلاب ومعلمين وإداريين، ويغطي المجال الجغرافي فروع هذه المدارس بجمهورية مصر العربية. تكمن العلاقة بين متغيرات الدراسة في مدى قدرة البيئة المدرسية المحلية على استيعاب المنهج الرسمي (OC) دون تحريفه بفعل أنماط المنهج الخفي (HC) المغايرة للفلسفة اليابانية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج علمية رصينة تشمل تشخيص التحديات التي تعوق المعلمين في تمثل فلسفة التقييم الشامل، وتصميم نموذج التوطين الثقافي (CLM Cultural Localization Model) لأنشطة "التوكّاتسو" Tokkatsu بما يعالج التنافر المعرفي، ويقترح آليات لتقويم السلوكيات غير الملموسة كالنظافة الجماعية والتعاطف، مما يضمن تحويل هذه القيم إلى نسق قيمي مؤسسي مستدام يخدم الأهداف التعليمية الوطنية بجمهورية مصر العربية بما يتوافق مع معايير التربية المقارنة الدولية.

8. العنوان: "تطوير أدوات القياس التشخيصي لصعوبات التعلم النمائية في مرحلة الطفولة المبكرة بمصر في ضوء نموذج الاستجابة للتدخل (*RTI*): دراسة مقارنة في ضوء خبرات كندا وفنلندا ونيوزيلندا"

الموضوع: تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في القصور الحاد والتأخر الملحوظ في اكتشاف صعوبات التعلم النمائية (DLD Developmental Learning Disabilities) كصعوبات الانتباه والإدراك والذاكرة في مرحلة الطفولة المبكرة بمصر، نتيجة غياب أدوات الفرز والقياس المبكر الدقيقة، مما يؤدي إلى هدر تربوي وتفاقم المشكلات الأكاديمية لاحقًا. يسعى البحث الحالي إلى تطوير أدوات قياس تشخيصية في ضوء نموذج الاستجابة للتدخل (RTI Response to Intervention) الذي يدمج عمليات التقييم المستمر مع التدريس العلاجي المتدرج، وذلك من خلال دراسة مقارنة تحليلية لخبرات دول كندا، وفنلندا، ونيوزيلندا، والتي تمتلك نظمًا عالمية رائدة في التدخل المبكر. يعتمد البحث على المنهج الوصفي المقارن (DCM Descriptive Comparative Method) لتحليل السياسات والإجراءات التقويمية المتبعة في دول الخبرة ومناظرتها بالواقع المصري. يتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات الفرز والتدخل المبكر المتبعة في الدول المقارنة، والمتغير التابع هو دقة التشخيص وتحسن مخرجات التعلم للأطفال المعرضين للخطر في مصر، مع وجود كفاءة إعداد المعلمين كمتغير وسيط يؤثر في نجاح النموذج المقترح. تتحدد الحدود الموضوعية في مهارات الوعي الفونولوجي والذاكرة العاملة، بينما تشمل الحدود البشرية الأطفال في مرحلة الروضة والصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية بمصر، ويغطي المجال الجغرافي المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية. وتظهر العلاقة بين متغيرات الدراسة أن تبني نموذج الاستجابة للتدخل (RTI) يؤدي بالضرورة إلى خفض نسب الإحالة الخاطئة لبرامج التربية الخاصة وتحسين دقة اكتشاف صعوبات التعلم النمائية (DLD). ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة ببناء وتقنين البطارية التشخيصية المعيارية Standardized Diagnostic (SDB Battery) المتوافقة مع البيئة المصرية، وتطوير دليل إجرائي يحدد مسارات التدخل العلاجي المتدرج Tiered (TIP Intervention Pathways). ستوفر هذه النتائج حلولًا استباقية علمية تضمن التدخل المبكر الفعال، ويدعم الأهداف الاستراتيجية المصرية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية المعاصرة في تخصص التربية المقارنة وبما يحقق الجودة الشاملة في التعليم الأساسي

9. **العنوان:** "فاعلية مناهج التربية المالية وريادة الأعمال في التعليم الثانوي التجاري بمصر في تعزيز التوجه نحو العمل الحر في ضوء خبرات الهند والبرازيل وماليزيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: تتبلور المشكلة البحثية لهذه الدراسة في عدم مواءمة مناهج التعليم الثانوي التجاري بجمهورية مصر العربية للأهداف الاستراتيجية القومية للدولة في مجال ريادة الأعمال (Entrepreneurship (E، حيث تعاني المناهج الحالية من الجمود والتركيز على الحفظ النظري للمفاهيم المحاسبية التقليدية، مما يعوق تزويد الطلاب بمهارات الشمول المالي (Financial Inclusion (FI الحقيقية، وهو ما يفسر جزئيًا ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. يهدف البحث الحالي إلى تطوير هذه المناهج وأساليب تقويمها، مستخدمًا المنهج المقارن بأسلوبه العلمي الرصين لتحليل تجارب دول ذات سياقات اقتصادية ناشئة ومشابهة للحالة المصرية وهي الهند، والبرازيل، وماليزيا، والتي نجحت في تحويل مدارسها إلى مراكز حقيقية لتوليد المشروعات الصغيرة. تتمثل متغيرات البحث في المتغير المستقل وهو محتوى وطرق تقويم مناهج ريادة الأعمال (E) في الدول المقارنة، والمتغير التابع وهو نية التوجه نحو العمل الحر وامتلاك جداراته لدى الطلاب المصريين، مع اعتبار البيئة التعليمية والسياسات المحفزة كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية التطبيق. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل وثائق مناهج التربية المالية والريادية، بينما تشمل الحدود البشرية عينة ممثلة من طلاب ومعلمي التعليم الثانوي التجاري وموجهي المواد التجارية، ويغطي المجال الجغرافي المدارس الفنية التجارية المصرية. وتتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في أن تطوير استراتيجيات التعليم والتقويم وفق المعايير الدولية يؤدي بالضرورة إلى تعزيز السمات الريادية لدى المتعلمين بشكل طردي ومباشر. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تطبيقية رائدة تتمثل في تصميم نموذج حاضنات الأعمال الافتراضية (Virtual Business Incubators Model (VBIM كبيئة تعلم وتقويم ذكية، واستحداث بطاقة قياس الجدارات الريادية (Entrepreneurial Competency Scorecard (ECS التي تقيم السمات الابتكارية والمخاطرة بجانب المهارات الفنية. إن هذه النتائج ستساهم بفاعلية في ردم الفجوة بين النظرية والتطبيق، وتدعم التحول نحو اقتصاد المعرفة بما يتماشى مع التوجهات العالمية المعاصرة في تخصص التربية المقارنة، وبما يخدم الأهداف التنموية للدولة في إعداد خريج قادر على المنافسة، وتحقيق جودة مخرجات التعليم الفني في ضوء متطلبات سوق العمل المتغيرة، وبما يضمن استدامة النمو الاقتصادي القائم على ريادة الأعمال (E) والشمول المالي (FI).

10. **العنوان:** "إعادة هندسة خريطة المناهج البينية في مدارس المتفوقين بجمهورية مصر العربية لتعزيز التكامل المعرفي وفق مدخل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات *Science, Technology, Engineering, Arts, and Mathematics (STEAM)*: دراسة تحليلية مقارنة مع خبرات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: ترصد هذه الدراسة مشكلة جوهرية تتعلق بضعف الترابط الفعلي بين التخصصات العلمية في مشاريع التخرج بمدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM)، والمعروفة بمشاريع الكابستون (Capstone Projects (CP، حيث يهدف البحث إلى إعادة تصميم خريطة المناهج لتصبح أكثر تكاملًا من خلال تبني مدخل "العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات" (STEAM) كمتغير مستقل، وقياس أثره على جودة الابتكارات الطلابية وعمق الفهم المفاهيمي التكاملي كمتغير تابع. ويعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن (Comparative Analytical Method (CAM لاستنباط أفضل الممارسات من تجارب الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة في دمج الفنون والتصميم داخل التخصصات العلمية. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في نماذج دمج المناهج البينية وعبر التخصصية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب ومعلمي مدارس (STEM) في مصر، وتغطي الحدود المكانية المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ووحدة إدارة مدارس المتفوقين. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين تبني مدخل (STEAM) وبين قدرة الطلاب على تحقيق "التركيب المعرفي" Cognitive Synthesis وتجاوز الفصل التقليدي بين المواد الدراسية. ومن أهم النتائج المتوقعة بناء "إطار مفاهيمي

للتكامل العبر-تخصصي" TIF (Transdisciplinary Integration Framework) يحدد نقاط التقاطع الدقيقة بين العلوم الإنسانية والتطبيقية، بالإضافة إلى تصميم "سلم تقدير لفظي كلي" HR (Holistic Rubric) لتقييم المشاريع التكاملية، مما يضمن قياس مهارات الابتكار الحقيقية لدى الطلاب المصريين وتحويل مشاريعهم من مجرد جمع شكلي للمعلومات إلى حلول هندسية وفنية إبداعية قابلة للتطبيق الواقعي بما يخدم أهداف التنمية المستدامة للدولة.

11. العنوان: **"تقييم جودة المحتوى الرقمي بمنصة (مدرستنا) وتأثيره على نواتج التعلم الذاتي لطلاب المرحلة الإعدادية في مصر في ضوء خبرات إستونيا وكوريا الجنوبية وأستراليا: دراسة مقارنة"**

الموضوع: تنبثق الإشكالية البحثية لهذه الدراسة من القصور الواضح في المعايير التربوية والفنية المحددة لتقييم المحتوى الرقمي المتاح عبر منصة مدرستنا التابعة لوزارة التربية والتعليم المصرية، حيث يغلب على محتواها نمط الفيديوهات التقليدية التي تفتقر للتفاعلية، مما يحد من فاعليتها في تنمية مهارات التعلم المنظم ذاتيًا Self-Regulated Learning SRL)) لدى طلاب المرحلة الإعدادية. يهدف البحث الحالي إلى تقويم جودة هذا المحتوى وتطويره من خلال استخدام المنهج المقارن بأسلوبه التحليلي للوقوف على أفضل الممارسات العالمية في منصات التعليم الوطنية بكل من إستونيا، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن توطينها في السياق المصري. يتمثل المتغير المستقل في الدراسة في معايير جودة التصميم التعليمي وتقنيات التلعيب G (Gamification) المطبقة في الدول المقارنة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى مهارات التعلم المنظم ذاتيًا (SRL) والتحصيل الدراسي لدى الطلاب المصريين، مع اعتبار مستوى الجاهزية التكنولوجية بالمدارس المصرية كمتغير وسيط يؤثر في استجابة الطلاب للمحتوى الرقمي. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل محتوى المواد الأساسية بالمرحلة الإعدادية، وتتحدد الحدود البشرية في عينة من طلاب ومعلمي الصف الثاني الإعدادي، بينما يغطي المجال المكاني المدارس الحكومية بجمهورية مصر العربية. وتقوم العلاقة بين متغيرات الدراسة على فرضية أن الارتقاء بجودة المحتوى الرقمي وتفاعليته يؤدي طرديًا إلى تعزيز مهارات التعلم الذاتي واستقلالية المتعلم. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة وثيقة معايير وطنية للمحتوى الرقمي التفاعلي National NSIDC (Standards for Interactive Digital Content) تتناسب مع البيئة التعليمية المصرية، واقتراح آليات تقنية لدمج تحليلات التعلم LA (Learning Analytics) داخل المنصة لرصد أنماط تفاعل الطلاب وتفريد التعليم، مما يسهم في تحويل المنصة من مجرد مستودع رقمي إلى بيئة تعليمية ذكية تتكيف مع احتياجات الطلاب وتنمي قدراتهم التنافسية دوليًا وفق رؤية مصر 2030.

12. العنوان: **"واقع تدريس وتقويم مهارات التفكير الناقد في مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية المصرية في ضوء خبرات ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا: دراسة نقدية مقارنة"**

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لمشكلة أزمة الوعي التاريخي الناجمة عن هيمنة السرد الأحادي والحفظ الأصم للأحداث في مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية المصرية، وافتقارها لاستراتيجيات تنمية مهارات التفكير التاريخي Historical Thinking HT)) ونقد المصادر وتعدد الروايات، مما يضعف بناء العقلية الناقدة لدى الطلاب. يهدف البحث إلى إعادة صياغة أهداف واستراتيجيات تدريس وتقويم التاريخ بما ينمي التفكير الناقد، وذلك عبر استخدام المنهج المقارن ببعديه التحليلي والنقدي لتحليل تجارب دول رائدة في التعامل مع التاريخ الجدلي CH (Controversial History) مثل ألمانيا، وفرنسا، وجنوب أفريقيا، وكيفية توظيف التاريخ في بناء المواطنة المستنيرة. يتحدد المتغير المستقل في مداخل تدريس التاريخ القائمة على الاستقصاء والتعددية في الدول المقارنة، بينما يتمثل المتغير التابع في مهارات التفكير الناقد والوعي التاريخي لدى الطلاب المصريين، مع اعتبار اتجاهات معلمي التاريخ كمتغير وسيط في عملية التطوير المقترحة. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة تحليل محتوى كتب التاريخ بالمرحلة الثانوية، وتتحدد الحدود البشرية في عينة من معلمي وموجهي مادة التاريخ وطلاب الصف الثالث الثانوي، ويغطي المجال الجغرافي المدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية. وتتجلى العلاقة

بين المتغيرات في أن التحول من السرد الأحادي إلى تعدد المنظورات يسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة القدرات التحليلية والناقدة لدى المتعلم. ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة إلى نتائج تطبيقية هامة، أبرزها صياغة استراتيجية تدريسية قائمة على تعددية المنظور (MTS Multiperspectivity Teaching Strategy)، وتطوير أدوات تقويم مبتكرة تعتمد على تحليل الوثائق المتعارضة (CDA Conflicting Documents Analysis) لقياس قدرة الطلاب على فحص الأدلة ونقدها، مما يسهم في تحويل مادة التاريخ من وعاء للتلقين إلى مختبر لبناء التفكير النقدي والمواطنة الفاعلة بما يتسق مع التوجهات العالمية المعاصرة في تخصص التربية المقارنة ويدعم جهود تطوير التعليم الثانوي في مصر.

13. العنوان: "تطوير منظومة تقويم الأداء المهني للطالب المعلم بكليات التربية في مصر في ضوء معايير مجلس اعتماد إعداد المعلم: دراسة مقارنة لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وسنغافورة"

الموضوع: تنبثق مشكلة البحث الحالي من وجود فجوة هيكلية واضحة في منظومة إعداد المعلم المصري، حيث تركز كليات التربية بشكل تقليدي على تقويم الجوانب المعرفية النظرية عبر الاختبارات التحصيلية، مع قصور حاد في آليات تقويم الأداء المهني الميداني، وهو ما استدعى إجراء دراسة مقارنة تستند إلى معايير مجلس اعتماد إعداد المعلم Council (CAEP for the Accreditation of Educator Preparation). ويهدف البحث إلى رصد واقع تقويم الطالب المعلم في مصر وتحليله تربويًا، ثم مقارنته بنظم التقويم المتقدمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وسنغافورة، للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف ونقاط القوة. ويتمثل المتغير المستقل في معايير وأدوات تقويم الأداء المهني المتبعة في دول المقارنة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الكفاءة التدريسية والجدارات المهنية لدى خريجي كليات التربية. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن بمراحله الأربع التي تشمل الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة، مع الالتزام بالحدود الموضوعية المتمثلة في فترة التربية العملية، والحدود البشرية التي تشمل الطلاب المعلمين والمشرفين. ويسعى البحث لتوضيح العلاقة الارتباطية بين تبني معايير مجلس اعتماد إعداد المعلم (CAEP) وتجويد مخرجات التعلم، وصولًا إلى بناء نموذج مقترح يتضمن نظام ميكنة تقويم الجدارات المهنية (APCAS Automated Professional Competency Assessment System) يعتمد على ملفات الإنجاز الإلكترونية والأدلة الرقمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع إطار تنظيمي يربط بين تقويم الأداء المهني ومتطلبات الحصول على تراخيص مزاولة المهنة في السياق المصري، مما يساهم في سد الفجوة بين الإعداد النظري والممارسة التطبيقية، مع تقديم آليات عملية لتطبيق نظام ميكنة تقويم الجدارات المهنية (APCAS) لضمان موضوعية وشفافية تقييم الطالب المعلم وفق المعايير العالمية المعاصرة.

14. العنوان: "رؤية مقارنة لتطوير المناهج البينية للتربية الإعلامية والرقمية لمواجهة التضليل المعلوماتي بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات فنلندا وكندا والمملكة المتحدة"

الموضوع: تتجلى مشكلة الدراسة في التحديات المتزايدة التي يفرضها الانتشار الواسع لظاهرة الأخبار الزائفة Fake News (FN) وتأثيراتها السلبية على الوعي القومي والاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، في ظل غياب منهجية واضحة لدمج التربية الإعلامية والرقمية (MDL Media and Digital Literacy) ضمن المناهج الدراسية الحالية. ويهدف البحث إلى استكشاف أفضل الممارسات العالمية في تصميم المناهج البينية التي تعزز مهارات التحقق من المعلومات، وذلك من خلال إجراء تحليل مقارن لمنظومات التعليم في فنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة، وهي دول تمتلك نماذج رائدة في مكافحة الأخبار الزائفة (FN). ويعد المتغير المستقل في هذه الدراسة هو استراتيجيات وأطر دمج التربية الإعلامية والرقمية (MDL) في المناهج، بينما يتمثل المتغير التابع في مهارات التفكير النقدي الإعلامي والمناعة الفكرية لدى الطلاب. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن لبيان القوى والعوامل الثقافية والاجتماعية المؤثرة في نجاح هذه التجارب وكيفية الإفادة منها في إصلاح التعليم الثانوي بمصر. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية، بينما تضم الحدود البشرية طلاب ومعلمي المرحلة الثانوية، مع التركيز على العلاقة بين محتوى المنهج المطور وزيادة الوعي الرقمي. وتتوقع

الدراسة التوصل إلى تصميم حقيبة أدوات التحقق الرقمي (DVT (Digital Verification Toolkit التي يمكن للمعلم استخدامها لتنمية مهارات الكشف عن التضليل، بالإضافة إلى بناء مقياس علمي لتقييم المناعة الفكرية ضد التضليل (IID (Intellectual Immunity against Disinformation. وستخلص النتائج إلى تقديم خريطة طريق مقترحة لصناع القرار في مصر لتطوير مناهج بينية مستدامة تضمن تمكين الطلاب من أدوات حقيبة أدوات التحقق الرقمي (DVT) ورفع مستويات المناعة الفكرية ضد التضليل (IID) بما يحمي الأمن المعرفي للمجتمع المصري.

15. **العنوان:** "**معايير بناء الكتب المدرسية الرقمية التفاعلية (*Interactive E-Textbooks*) في مرحلة التعليم الأساسي بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب كوريا الجنوبية والصين والإمارات**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث الحالي في وجود فجوة تقنية وتربوية جوهرية تواجه منظومة التعليم في مصر، حيث اقتصرت محاولات التحول الرقمي على توفير نسخ إلكترونية صماء بصيغة المستندات المنقولة المحمولة Portable Document Format (PDF)تفتقر لعناصر التفاعل البنائي والوسائط المتعددة، مما أدى إلى تراجع القيمة التعليمية المضافة للأجهزة اللوحية وضعف انخراط الطلاب في العملية التعليمية. ويهدف البحث إلى استنباط منظومة متكاملة من المعايير التربوية والفنية لبناء الكتب المدرسية الرقمية التفاعلية (IET) Interactive E-Textbooks التي تتضمن بيئات محاكاة وتقييمات ذاتية فورية، وذلك عبر دراسة مقارنة تحليلية لخبرات رائدة في كوريا الجنوبية والصين والإمارات العربية المتحدة للوقوف على القوى والعوامل الثقافية والتقنية المؤثرة في نجاح هذه النظم. ويمثل المتغير المستقل في الدراسة معايير تصميم الكتاب الرقمي التفاعلي، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى انخراط الطلاب وفاعلية نواتج التعلم، مع اعتبار الجاهزية الرقمية كمتغير وسيط في الدراسة. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن بأسلوب جورج بيريداي George Beredayبمراحله الأربع التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، مع الالتزام بالحدود الموضوعية المتمثلة في كتب العلوم والرياضيات والحدود البشرية التي تضم المطورين والمعلمين بمرحلة التعليم الأساسي في مصر. وتناقش الدراسة العلاقة الطردية الوثيقة بين جودة تصميم الكتب المدرسية الرقمية التفاعلية (IET) وبين فاعلية الأداء الأكاديمي، وصولًا إلى صياغة الكود المرجعي لتصميم الكتاب المدرسي الذكي (STDC) Smart Textbook Design Code الذي يحدد متطلبات التلعيب والواقع المعزز، مع تقديم نموذج مقترح لربط هذه الكتب بنظم إدارة التعلم Learning Management System (LMS)لتوفير تغذية راجعة مستمرة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار عملي يحول الكتب من مجرد نسخ تعتمد على المستندات المنقولة المحمولة (PDF) إلى بيئات تعلم ذكية تستخدم الكود المرجعي لتصميم الكتاب المدرسي الذكي (STDC) ونظم إدارة التعلمLMS))، بما يضمن استدامة التطوير الرقمي وتحقيق أهداف رؤية مصر التعليمية المستوحاة من أفضل الممارسات العالمية المعاصرة.

16. **العنوان:** "**تقييم تجربة مدارس التكنولوجيا التطبيقية في مصر في ضوء مدخل التعليم القائم على الجدارات: دراسة مقارنة لتجارب ألمانيا وسويسرا والنمسا**"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول ضرورة التقييم العلمي والموضوعي لمسار مدارس التكنولوجيا التطبيقية Applied Technology Schools (ATS) في جمهورية مصر العربية، لضمان عدم انحرافها عن فلسفة التعليم القائم على الجدارات Competency-Based Education (CBE) نحو الأطر النظرية التقليدية، وذلك من خلال رصد وتحليل كفاءة المناهج وأدوات القياس المتبعة. ويهدف البحث إلى إجراء دراسة مقارنة معمقة مع نُظم التلمذة الصناعية العريقة في ألمانيا وسويسرا والنمسا للوقوف على أفضل الممارسات الدولية، حيث يمثل المتغير المستقل جودة وآليات تطبيق التعليم القائم على الجدارات (CBE) في تلك الدول، بينما يمثل المتغير التابع مستوى المهارات المهنية للخريجين ومدى رضا سوق العمل المصري عنها، مع اعتبار "الشراكة مع القطاع الصناعي" متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية المنظومة التعليمية. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن، بالإضافة إلى المنهج التتبعي LM (Longitudinal Method) لرصد التطور في أداء الطلاب عبر

سنوات الدراسة المختلفة بمراحلها المتنوعة. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تخصصات الذكاء الاصطناعي والميكاترونيات، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والشركاء الصناعيين في مدارس التكنولوجيا التطبيقية (ATS). وتسعى الدراسة إلى تبيان العلاقة الارتباطية بين الانضباط في تطبيق معايير التعليم القائم على الجدارات (CBE) وبين جودة المخرج التعليمي النهائي، وصولًا إلى بناء نموذج تدقيق الجودة البيداغوجية Pedagogical Quality Audit Model (PQAM) المخصص للتعليم الفني المصري، وتطوير سجلات الإنجاز المهنية التراكمية Cumulative Professional Portfolios (CPP) كبديل للامتحانات النهائية التقليدية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع إطار تنظيمي يضمن استدامة الجودة باستخدام نموذج تدقيق الجودة البيداغوجية (PQAM)، وتوثيق مهارات الطلاب عبر سجلات الإنجاز المهنية التراكمية (CPP) لتعزيز موثوقية الشهادة المصرية دوليًا ومحليًا، مع تفعيل المنهج التتبعي (LM) كأداة للتحسين المستمر، مما يسهم في سد الفجوة بين التعليم الفني واحتياجات التنمية المستدامة، ويضمن تخريج فنيين يمتلكون جدارات حقيقية تتناسب مع المعايير العالمية المعاصرة وتلبي تطلعات الدولة المصرية في بناء نهضة صناعية وتكنولوجية شاملة ومستدامة بمختلف التخصصات الدقيقة والحديثة.

17. **العنوان:** **"متطلبات تدويل مناهج الدراسات العليا بكليات التربية في مصر للحصول على الاعتماد الدولي في ضوء معايير تصنيفي كيو إس والتايمز: دراسة مقارنة لخبرات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في حالة الانعزال الأكاديمي التي تعاني منها مناهج وبرامج كليات التربية بالجامعات المصرية عن التطورات العالمية المتسارعة، الأمر الذي يقف عائقًا أمام تدويل التعليم العالي Internationalization of Higher Education (IHE) ويؤثر سلبًا على ترتيب المؤسسات المصرية في تصنيف الجامعات العالمي كيو إس QS World University Rankings (QS) وتصنيف التايمز للتعليم العالي Times Higher Education (THE). ويهدف البحث الحالي إلى استقصاء المتطلبات التربوية والإدارية اللازمة لتطوير المناهج لتتواءم مع معايير الاعتماد الدولي، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة تحليلية لخبرات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة. ويتمثل المتغير المستقل في معايير تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية العالمية، بينما يتمثل المتغير التابع في القدرة التنافسية الدولية للبرامج المصرية، مع اتخاذ جودة الأداء الأكاديمي كمتغير وسيط في الدراسة. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن بمراحله المختلفة لتحليل السياقات الثقافية والتربوية للدول المختارة، ملتزمة بالحدود الموضوعية التي تركز على برامج الدراسات العليا التربوية، والحدود البشرية التي تشمل أعضاء هيئة التدريس وخبراء المناهج. وتوضح الدراسة العلاقة الطردية الوثيقة بين تبني استراتيجية تدويل المناهج Curriculum Internationalization Strategy (CIS) وتحسن ترتيب الجامعات في تصنيف الجامعات العالمي كيو إس (QS) وتصنيف التايمز للتعليم العالي (THE). وتسعى الدراسة للوصول إلى نتائج ملموسة تتمثل في صياغة استراتيجية تدويل المناهج (CIS) المقترحة التي تدمج البعد الدولي في نواتج التعلم، مع مواءمة هذه البرامج مع مصفوفة المؤهلات العالمية Global Qualifications Framework (GQF) لضمان جودة الخريج دوليًا. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع خارطة طريق متكاملة تضمن الاعتراف الدولي بالبرامج التربوية المصرية، وتسهل حراك الطلاب والباحثين بما يتفق مع معايير مصفوفة المؤهلات العالمية (GQF)، مما يساهم في سد الفجوة المعرفية وتحقيق أهداف تدويل التعليم العالي (IHE) في جمهورية مصر العربية بما يخدم رؤية الدولة للتنمية المستدامة، ويعزز من الحضور المصري الفاعل في خارطة التميز الأكاديمي العالمي والمنافسة بقوة في التصنيفات الدولية المرموقة.

18. **العنوان:** **"تطوير مناهج ذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية في مدارس الدمج بمصر في ضوء استراتيجيات التدخل والتقويم: دراسة مقارنة لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا"**

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث الحالي حول التحديات التربوية والإدارية المعقدة التي تواجهها مدارس الدمج في مصر عند التعامل مع فئة الطلاب ذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية Emotional and Behavioral Disorders (EBD)،

حيث تعاني المنظومة من غياب المناهج النوعية المتخصصة وقصور في آليات التقييم السلوكي الوظيفي Functional Behavioral Assessment (FBA)، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تهميش هؤلاء الطلاب. ويهدف البحث إلى تقديم إطار عمل متكامل لتطوير مناهج دراسية مرنة تتضمن خططًا مدروسة لتعديل السلوك، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة مع الممارسات التعليمية المتقدمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا للوقوف على أحدث استراتيجيات التدخل والتقويم. ويتمثل المتغير المستقل في برامج التدخل التربوي والسلوكي المطبقة في دول المقارنة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التكيف الاجتماعي والأكاديمي للطلاب ذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية (EBD) بجمهورية مصر العربية، مع اعتبار "الجاهزية المهنية لمعلمي الدمج" كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية تطبيق هذه المناهج. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن بمراحله المختلفة لتحليل العوامل الثقافية والتربوية المؤثرة، مع الالتزام بالحدود الموضوعية المتمثلة في استراتيجيات التدخل، والحدود البشرية التي تشمل الأخصائيين النفسيين ومعلمي مدارس الدمج بالتعليم الأساسي. وتناقش الدراسة العلاقة الوثيقة بين تبني المناهج المطورة وبين خفض معدلات الانسحاب الاجتماعي للطلاب، وصولًا إلى بناء بروتوكول التدخل والدعم السلوكي الإيجابي Positive Behavioral Interventions and Supports (PBIS) بما يتوافق مع البيئة المصرية، وتصميم أدوات مقننة لتقويم الذكاء الاجتماعي الانفعالي Social-Emotional Intelligence (SEI) كجزء أصيل من المحتوى التعليمي. ومن المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن صياغة دليل إرشادي شامل لتطبيق بروتوكول التدخل والدعم السلوكي الإيجابي (PBIS)، مما يسهم في تحويل البيئة المدرسية من منحى العقاب إلى منحى الدمج التربوي العلاجي الفعال، وتفعيل أدوات قياس الذكاء الاجتماعي الانفعالي (SEI) لضمان تحقيق العدالة التعليمية، مع تقديم توصيات إجرائية لتفعيل آليات التقييم السلوكي الوظيفي (FBA) لضمان استدامة جودة مخرجات التعليم العام بجمهورية مصر العربية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في هذا التخصص الدقيق.

19. العنوان: "أثر استخدام تقنيات الواقع المعزز (*AR*) في تدريس وتقويم الهندسة الفراغية لطلاب الثانوية العامة: دراسة تجريبية مقارنة مع ممارسات سنغافورة والصين وفرنسا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الصعوبات الإدراكية المزمنة التي تواجه طلاب المرحلة الثانوية في مصر عند دراسة مفاهيم الهندسة الفراغية Solid Geometry (SG)، حيث تعتمد الممارسات التدريسية والتقويمية الحالية على الرسوم ثنائية الأبعاد والوسائط الاستاتيكية التي تعجز عن تنمية القدرة على التصور المكاني، مما أدى إلى انخفاض مستوى التحصيل في الرياضيات البحتة. يهدف البحث إلى استقصاء أثر دمج تقنيات الواقع المعزز Augmented Reality (AR) في عمليتي التدريس والتقويم، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة مع التجارب الرائدة في سنغافورة والصين وفرنسا التي وظفت هذه التقنيات لتبسيط المفاهيم الرياضية المجردة. ويتمثل المتغير المستقل في استخدام تطبيقات وتقنيات الواقع المعزز (AR) في المنهج، بينما يتمثل المتغير التابع في تنمية مهارات التصور البصري والتحصيل الدراسي في الهندسة الفراغية (SG)، مع اعتبار "الاستعداد التكنولوجي للمعلمين" متغيرًا وسيطًا يؤثر في كفاءة التطبيق. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن Comparative Method (CM) والمنهج شبه التجريبي لقياس الفروق بين المجموعات الضابطة والتجريبية، وتقتصر الحدود الموضوعية على منهج الرياضيات بفرع الهندسة الفراغية (SG)، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب ومعلمي الرياضيات بالثانوية العامة. وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية الموجبة بين استخدام الكائنات ثلاثية الأبعاد التفاعلية وبين جودة نواتج التعلم، وصولًا إلى بناء نموذج تدريسي هجين Hybrid Teaching Model (HTM) يربط الكتاب المدرسي بالمجسمات الافتراضية عبر رموز الاستجابة السريعة Quick Response Codes (QR Codes). ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن إثبات فاعلية الاختبارات المكانية التفاعلية Interactive Spatial Tests (IST) في قياس التفكير الهندسي بدقة تتجاوز الاختبارات الورقية التقليدية، وتوفير دليل إجرائي لتفعيل النموذج التدريسي هجين (HTM) في البيئة التعليمية المصرية. وتختتم الدراسة بتقديم توصيات لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر لدمج الواقع المعزز

(AR) كأداة أساسية في تطوير مناهج العلوم والرياضيات، بما يحقق مبدأ العدالة في تقويم المهارات المكانية الحقيقية للطلاب وفق المعايير التي يطرحها المنهج المقارن (CM) المقترح..

20. **العنوان:** "**بناء إطار وطني لمؤشرات قياس فقر التعلم في مرحلة التعليم الابتدائي بجمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء منهجيات البنك الدولي ومنظمة اليونسكو وتجارب دول أمريكا اللاتينية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في افتقار المنظومة التعليمية المصرية إلى مؤشرات وطنية دقيقة وشفافة لقياس ظاهرة فقر التعلم (LP Learning Poverty)، والتي تُعرف بنسبة الأطفال غير القادرين على قراءة نص بسيط وفهمه في سن العاشرة، حيث تعتمد الدولة على تقديرات دولية قد لا تراعي الخصوصية الثقافية والسياق المحلي المصري، مما يربك عمليات اتخاذ القرار التربوي. يهدف البحث الحالي إلى بناء منظومة قياس وطنية محكمة لهذا المؤشر الحيوي، مستفيدًا من تحليل المنهجيات المتبعة في البنك الدولي (WB) World Bank ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)، بالإضافة إلى تجارب دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك وكولومبيا التي نجحت في تطوير نظم قياس محلية فعالة. ويتمثل المتغير المستقل في منهجيات وأدوات قياس فقر التعلم العالمية والإقليمية، بينما يتمثل المتغير التابع في دقة البيانات التربوية وكفاءة التخطيط الاستراتيجي للإصلاح في مصر، مع اعتبار "جودة الممارسات القرائية" متغيرًا وسيطًا يؤثر في نتائج القياس. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM) Comparative Method بمراحله الأربع (الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة) لتحليل القوى والعوامل المؤثرة في تشكيل هذه المنهجيات، وتقتصر الحدود الموضوعية على مؤشرات فقر التعلم (LP)، والحدود البشرية على خبراء التخطيط التربوي بالوزارة. وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية بين دقة أدوات القياس وبين كفاءة توجيه موارد الدولة للمناطق الأكثر احتياجًا، وصولًا إلى تصميم مؤشر وطني مركب لفقر التعلم National Composite Indicator for Learning Poverty (NCILP) يراعي السياق اللغوي المصري. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم أدوات قياس سريع (RAT) Rapid Assessment Tools تمكن صانع القرار من التدخل العلاجي المبكر بناءً على معايير البنك الدولي (WB) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .(UNESCO) وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات إجرائية لتبني مؤشر وطني مركب لفقر التعلم (NCILP) كأداة للمساءلة والشفافية، وتفعيل أدوات قياس سريع (RAT) لضمان تحسين مستويات القراءة والكتابة في مرحلة التعليم الابتدائي، بما يتماشى مع التوجهات العالمية المعاصرة التي كشف عنها المنهج المقارن.

21. **العنوان:** "**تقويم محتوى مناهج التربية الوطنية في ضوء مفاهيم المواطنة العالمية: دراسة تحليلية مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكندا والسويد والأردن**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في قصور مناهج التربية الوطنية بمصر عن مواكبة التحولات العالمية، حيث يغلب عليها التركيز على المعلومات الدستورية والقانونية الجافة مع افتقارها للبعد المهاري والقيمي الذي تفرضه تحديات القرن الحادي والعشرين، مما أدى إلى ضعف فاعليتها في بناء شخصية الطالب المصري. يهدف البحث الحالي إلى تقويم محتوى هذه المناهج في ضوء تعليم المواطنة العالمية (GCED Global Citizenship Education) ومبادئ حقوق الإنسان والتسامح، من خلال إجراء دراسة مقارنة تحليلية مع مناهج دول كندا والسويد والأردن للوقوف على كيفية دمج القضايا العالمية في السياقات الوطنية. ويتمثل المتغير المستقل في مفاهيم وقيم وممارسات تعليم المواطنة العالمية (GCED) في مناهج دول المقارنة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الوعي القيمي والانتماء لدى الطلاب المصريين، مع اعتبار "المنظور الثقافي للمجتمع" متغيرًا وسيطًا يحدد كيفية استيعاب هذه القيم. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method (CM)) بمدخل تحليل المحتوى لتفكيك بنية المناهج وتحديد الفجوات المعرفية والمهارية، وتتحدد الحدود الموضوعية في كتب التربية الوطنية للمرحلة الثانوية بمصر، والحدود البشرية في مطوري المناهج والطلاب. وتبرز الدراسة العلاقة

الجوهرية بين تضمين مهارات التعددية في المنهج وبين تعزيز الهوية الوطنية ببعد إنساني عالمي، وصولًا إلى تقديم وثيقة مواءمة مفاهيمية (CAD Conceptual Alignment Document) تدمج قضايا تعليم المواطنة العالمية (GCED) في النسيج الوطني. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن اقتراح ملف إنجاز المواطنة النشطة (ACP Active Citizenship Portfolio) كأداة تقويم بديلة تقيس الممارسات السلوكية الفعلية للطالب بدلًا من الاختبارات التحصيلية التقليدية. وتختتم الدراسة بتقديم رؤية لتطوير مادة التربية الوطنية في مصر من خلال تفعيل وثيقة مواءمة مفاهيمية (CAD) واستخدام ملف إنجاز المواطنة النشطة (ACP)، مما يسهم في بناء جيل واعٍ بحقوقه وواجباته الوطنية والدولية، ومنفتح على الآخر بكفاءة واقتدار وفق المعايير التي يطرحها المنهج المقارن (CM) المقترح.

22. **العنوان:** **"رؤية استشرافية لتطوير المناهج الجامعية المصرية في ضوء التحليلات التعليمية: دراسة مقارنة لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الجمود الهيكلي الذي يكتنف المناهج الجامعية المصرية وبطء إجراءات تعديلها التقليدية، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الزمنية بين المحتوى الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل المتسارعة، الأمر الذي استوجب البحث عن آليات تقنية حديثة متمثلة في التحليلات التعليمية (LA Learning Analytics). ويهدف البحث الحالي إلى استشراف مستقبل مواءمة المناهج الجامعية المصرية وتطويرها بشكل فوري ومستمر، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة معمقة مع تجارب رائدة لجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة المتحدة، للوقوف على كيفية توظيف البيانات الضخمة في تحسين نواتج التعلم. ويتمثل المتغير المستقل في نظم وأدوات التحليلات التعليمية (LA)، بينما يتمثل المتغير التابع في مرونة وملاءمة المناهج الجامعية، مع اعتبار "الجاهزية التقنية" متغيرًا وسيطًا يؤثر في كفاءة مواءمة المناهج الفورية (RCA Real-time Curriculum Adaptation). وتستخدم الدراسة المنهج المقارن والمنهج الاستشرافي لتحليل المسارات المستقبلية للتعليم العالي بمصر، مع الالتزام بالحدود الموضوعية المتمثلة في منصات التعلم الإلكتروني، والحدود البشرية التي تشمل مطوري المناهج وخبراء تكنولوجيا التعليم بالجامعات المصرية. وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية الموجبة بين استخدام التحليلات التعليمية (LA) والقدرة على تحقيق مواءمة المناهج الفورية (RCA) بما يستجيب لمتغيرات المعرفة العالمية. وتسعى الدراسة للوصول إلى بناء نموذج الإدارة الديناميكي للمناهج Dynamic (DCMM Curriculum Management Model) الذي يعتمد على معالجة البيانات الضخمة لتحديث المحتوى الدراسي وأساليب التقويم بشكل آلي وتفاعلي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع إطار إجرائي يسهل دمج نموذج الإدارة الديناميكي للمناهج (DCMM) في الهياكل التنظيمية للجامعات المصرية، مما يساهم في ردم الفجوة المهارية للخريجين، وضمان تحويل المنهج الجامعي من قالب جامد إلى كائن معرفي حي يستجيب لمتطلبات مواءمة المناهج الفورية (RCA) وفقًا للمعايير التنافسية الدولية المعاصرة في التعليم العالي، مع تفعيل أدوات التحليلات التعليمية (LA) كركيزة أساسية لاتخاذ القرار التربوي المبني على الأدلة الرقمية لضمان جودة التعليم واستدامته.

23. **العنوان:** **"تطوير مناهج اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية بمصر لتعزيز المهارات التواصلية في ضوء الإطار الأوروبي المرجعي (*CEFR*): دراسة مقارنة مع فيتنام وتركيا وماليزيا"**

الموضوع: على الرغم من تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الحكومية المصرية بدءًا من الصف الأول الابتدائي، إلا أن مخرجات "المهارات التواصلية" Communicative Skills (تحدث واستماع) تظل ضعيفة للغاية، مع استمرار تركيز طرق التدريس والتقييم على القواعد والكتابة والحفظ، مما يؤدي إلى "خرس لغوي" لدى الطلاب رغم سنوات الدراسة الطويلة. يهدف البحث إلى إعادة هندسة المناهج وأساليب تقويمها لتتوافق فعليًا وعمليًا مع مستويات "الإطار الأوروبي المرجعي المشترك للغات" (CEFR Common European Framework of Reference for Languages)، مقارنة بدول غير ناطقة بالإنجليزية حققت طفرات نوعية في هذا المجال وهي فيتنام وتركيا وماليزيا. المتغير المستقل هو معايير CEFR واستراتيجيات

التدريس التواصلي في الدول المقارنة، والمتغير التابع هو مستوى الكفاءة اللغوية للطلاب المصريين. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن. النتائج المتوقعة تشمل بناء "مصفوفة نواتج تعلم تواصلية متدرجة" Graded Communicative Learning Outcomes Matrix تتوافق مع المستويات (Pre-A1, A1)، وتصميم أدوات تقييم أدائية (Role-play Rubrics) تحل محل الاختبارات التحريرية في السنوات الأولى، لضمان اكتساب اللغة كأداة تواصل وليست مادة حفظ.

24. **العنوان: "تضمين مفاهيم الأمن السيبراني (CS *Cybersecurity*) في مناهج الحاسب الآلي بالمرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية: تصور مقترح في ضوء خبرات روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين"**

الموضوع: يتناول هذا البحث ضرورة تحديث مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات في المرحلة الإعدادية بمصر لمواجهة التهديدات الرقمية المتصاعدة التي تمس الأمن القومي، حيث يهدف إلى وضع تصور لمنهج متخصص في الأمن السيبراني (CS) كمتغير مستقل، ودراسة أثره المتوقع على مستوى الوعي الأمني الرقمي Digital Security Awareness (DSA) للطلاب المصريين كمتغير تابع. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي المقارن Descriptive Comparative Method (DCM) لاستنباط الدروس المستفادة من تجارب دول رائدة في هذا المجال وهي روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والتي تضع التثقيف الرقمي ضمن أولوياتها الاستراتيجية. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في تطوير محتوى يشمل مفاهيم الحماية، والتشفير، والخصوصية، والهندسة الاجتماعية، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء المناهج ومعلمي الحاسب الآلي، وتغطي الحدود المكانية مدارس المرحلة الإعدادية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ويدرس البحث العلاقة بين دمج مهارات الدفاع الرقمي في سن مبكرة وبين بناء جيل قادر على حماية البنية المعلوماتية الوطنية. ومن أهم النتائج المتوقعة تصميم "منهج حلزوني للأمن الرقمي" Spiral Curriculum for Digital Security (SCDS) يتدرج في التعقيد المعرفي، مع اقتراح استراتيجية تقويم مبتكرة تعتمد على أسلوب "المحاكاة الهجومية والدفاعية" (ODS Offensive-Defensive Simulation) من خلال التلعيب لضمان إكساب الطلاب مهارات تقنية عملية تساهم في تعزيز السيادة الرقمية المصرية.

25. **العنوان: "فاعلية استخدام ملفات الإنجاز الإلكترونية في تقويم الجدارات المهنية لطلاب التعليم الفني الفندقي بمصر: دراسة مقارنة لتجارب سويسرا وفرنسا وإيطاليا"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث الحالي في قصور أساليب التقويم التقليدية بمدارس التعليم الفني الفندقي في مصر، حيث تقتصر على اختبارات نظرية وعملية محدودة لا تعكس النمو المهني التراكمي للطالب، مما استلزم دراسة فاعلية استخدام ملفات الإنجاز الإلكترونية (EP Electronic Portfolios) كأداة لتقويم الجدارات المهنية. يهدف البحث إلى تحليل الممارسات التقويمية في أعرق نظم التعليم الفندقي في سويسرا وفرنسا وإيطاليا، للوقوف على كيفية توثيق أداء الطلاب وتطوير مهاراتهم الفنية. ويتمثل المتغير المستقل في استخدام ملفات الإنجاز الإلكترونية (EP) في عملية التقويم، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة التقييم المهني وفرص التوظيف المتاحة للخريجين في سوق العمل السياحي، مع اعتبار الهوية المهنية (PI Professional Identity) متغيرًا وسيطًا يسهم في تعزيز ثقة الطالب بكفاءته. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن والمنهج شبه التجريبي لقياس أثر الأداة المقترحة في البيئة المصرية، حيث تلتزم بالحدود الموضوعية المتمثلة في جدارات قطاع الفنادق، والحدود البشرية التي تشمل طلاب ومعلمي التعليم الفندقي. وتبرز الدراسة العلاقة الجوهرية بين التوثيق الرقمي للإنجازات وبين زيادة المصداقية المهنية للخريج أمام أصحاب العمل والشركات السياحية. وتسعى الدراسة للوصول إلى بناء نظام التقويم الشامل متعدد الأبعاد (MDAS Multi-Dimensional Assessment System) الذي يعتمد على الأدلة المرئية والفيديوهات التفاعلية لتوثيق الجدارات. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن إثبات فاعلية ملفات الإنجاز الإلكترونية (EP) في تحويل عملية التقويم من مجرد رصد للدرجات إلى عملية بناء مستمر لـ الهوية المهنية (PI) للطالب المعاصر. كما سيقدم البحث إطارًا لربط نظام التقويم الشامل متعدد الأبعاد (MDAS) المقترح بمنصات التوظيف

الرقمية لتسهيل انتقال الخريجين إلى سوق العمل بناءً على كفاءات ملموسة. وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات إجرائية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر لتبني ملفات الإنجاز الإلكترونية (EP) كجزء أساسي من منظومة الجدارات، مما يرفع من تنافسية العمالة المصرية دوليًا، مع التأكيد على ضرورة تدريب المعلمين على آليات إدارة ملفات الإنجاز الإلكترونية (EP) لضمان موضوعية وشفافية التقييم. كما تسهم النتائج في توفير قاعدة بيانات رقمية موثوقة تعزز من صورة التعليم الفني والمهني في المجتمع المصري، وأخيرًا يؤكد البحث على أهمية مواءمة معايير نظام التقويم الشامل متعدد الأبعاد (MDAS) مع المتطلبات المتغيرة لقطاع السياحة العالمي لضمان استدامة التميز المهني.

26. **العنوان:** "تقويم مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في جمهورية مصر العربية في ضوء مدخل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات: دراسة مقارنة لتجارب اليابان وفنلندا وكوريا الجنوبية وأثرها في تنمية الخيال العلمي"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث الحالي في افتقار مناهج العلوم المطورة بالمرحلة الابتدائية في مصر للربط البنيوي العميق بين مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM))، مما أدى إلى محدودية قدرتها على تنمية مهارات الخيال العلمي SFT) (Science Fiction Thinking والابتكار لدى التلاميذ، حيث يغلب عليها الطابع المعرفي التقليدي ونقل الحقائق الثابتة. ويهدف البحث إلى تقويم هذه المناهج من خلال إجراء دراسة مقارنة مع النظم التعليمية المتقدمة في اليابان وفنلندا وكوريا الجنوبية، للوقوف على كيفية توظيف مدخل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) كركيزة أساسية لتنمية القدرات التخيلية والإبداعية لدى الطلاب. ويتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات تكامل أنشطة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) ومحتوى الخيال العلمي (SFT) في الدول المقارنة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى مهارات الخيال العلمي وحل المشكلات الإبداعي لدى التلاميذ المصريين، مع اعتبار التفكير المستقبلي FT) (Future Thinking متغيرًا وسيطًا يعزز من فاعلية المنهج المطور. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن بمراحله الأربع التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، ملتزمة بالحدود الموضوعية المتمثلة في محتوى كتب العلوم والحدود البشرية التي تشمل تلاميذ المرحلة الابتدائية بجمهورية مصر العربية. وتناقش الدراسة العلاقة الارتباطية الموجبة بين دمج السرد القصصي العلمي في أنشطة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) وبين جودة المخرجات الابتكارية، وصولًا إلى صياغة إطار عمل تنمية الاستقصاء الخيالي IIF) (Imaginative Inquiry Framework الذي يهدف إلى تكييف المناهج مع التطلعات المستقبلية للدولة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج مقترح يربط التصميم الهندسي بالخيال العلمي (SFT) لضمان تحويل تعلم العلوم من التلقين إلى بناء سيناريوهات المستقبل، مع تطوير مقاييس علمية لتقييم التفكير المستقبلي (FT) لدى التلاميذ بشكل دوري وممنهج. كما ستخلص الدراسة إلى وضع توصيات إجرائية تساهم في تطوير السياسات التعليمية المصرية بما يضمن مواءمة مناهج العلوم مع المعايير الدولية المعاصرة، وتفعيل إطار عمل تنمية الاستقصاء الخيالي (IIF) لتعزيز المنافسة العالمية في إنتاج المعرفة، مما يجعل التلميذ المصري قادرًا على استشراف آفاق التطور التكنولوجي والتقني عبر مهارات التفكير المستقبلي (FT) الرصينة، وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة في رؤية مصر التعليمية الطموحة والمستوحاة من أفضل الخبرات العالمية في هذا المجال التربوي الدقيق

27. **العنوان:** "الاتجاهات العالمية في تقويم القيم الأخلاقية في مرحلة التعليم الأساسي وإمكانية تطبيقها في مصر: دراسة مقارنة لتجارب اليابان وماليزيا وسنغافورة"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الفجوة الواضحة بين الجانب المعرفي والممارسة السلوكية في تعليم القيم بمرحلة التعليم الأساسي في مصر، حيث يفتقر النظام التعليمي لأدوات تقويمية رصينة تقيس نمو القيم الأخلاقية Moral Values (MV) بعيدًا عن أساليب الحفظ التقليدية، مما استوجب رصد وتحليل الاتجاهات العالمية المعاصرة في هذا الشأن. يهدف البحث إلى استكشاف آليات تقويم القيم في ضوء تجارب اليابان وماليزيا وسنغافورة، للوقوف على كيفية

تحويل هذه القيم إلى سلوكيات ملموسة وقابلة للقياس داخل السياق المدرسي المصري. ويتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات وأدوات تقويم القيم والأخلاق المطبقة في دول المقارنة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى السلوك الأخلاقي والاجتماعي للمتعلم المصري، مع اعتبار "المناخ المدرسي" متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية عملية التقويم. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM Comparative Method) بمراحله الأربع لتحليل القوى والعوامل المؤثرة في النظم التعليمية المختارة، وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات قياس القيم، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي وموجهي التعليم الأساسي. وتوضح الدراسة العلاقة الطردية بين دقة أدوات التقويم وبين استدامة السلوك القيمي لدى الطلاب، وصولًا إلى تصميم بطاقات ملاحظة سلوكية معيارية (SBOC Standardized Behavioral Observation Cards) تضمن قياسًا نوعيًا وكميًا للقيم كالنزاهة والمسؤولية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع استراتيجية تربوية لدمج درجات السلوك المقنن ضمن المعدل التراكمي للطالب بناءً على مخرجات المنهج المقارن (CM)، مما يعزز من فاعلية بطاقات ملاحظة سلوكية معيارية (SBOC) في ضبط العملية التربوية. وتسعى الدراسة في نهايتها إلى تقديم مقترحات إجرائية لصناع القرار في مصر لتبني نماذج تقويمية متطورة تعيد للمدرسة دورها الحيوي في التنشئة الاجتماعية، وتضمن تخريج مواطن يمتلك القيم الأخلاقية (MV) القادرة على مواجهة التحديات المعاصرة وفق أرقى المعايير الدولية المتبعة في دول الخبرة.

28. العنوان: "تطوير مناهج الرياضيات للطلاب المكفوفين بالمرحلة الثانوية في مصر في ضوء التكنولوجيا المساعدة: دراسة مقارنة لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الإقصاء التعليمي الذي يواجه الطلاب المكفوفين في المرحلة الثانوية بمصر عند دراسة مناهج الرياضيات، نتيجة محدودية الوسائل التقليدية وعدم مواءمة محتوى الهندسة والجبر لاحتياجاتهم، مما يستدعي تدخلًا لتطوير هذه المناهج باستخدام التكنولوجيا المساعدة (AT Assistive Technology). يهدف البحث إلى تقديم إطار تطويري لمناهج الرياضيات وأساليب تقويمها، من خلال إجراء دراسة مقارنة تحليلية لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا، والتي قطعت شوطًا كبيرًا في دمج هذه الفئة تعليميًا. ويتمثل المتغير المستقل في توظيف أدوات التكنولوجيا المساعدة (AT) في التدريس والتقويم، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التحصيل الدراسي والاتجاه نحو المادة لدى الطلاب المكفوفين، مع اعتبار "كفاية المعلمين التقنية" متغيرًا وسيطًا في الدراسة. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM Comparative Method) لتحليل الفروق الجوهرية بين النظم التعليمية، مع الالتزام بالحدود الموضوعية المتمثلة في مقرر الرياضيات والحدود البشرية من الطلاب المكفوفين ومعلميهم. وتناقش الدراسة العلاقة الوثيقة بين استخدام التكنولوجيا المساعدة (AT) وبين تذليل صعوبات إدراك المفاهيم الرياضية المجردة لدى ذوي الإعاقة البصرية، وصولًا إلى بناء دليل المواءمة التكنولوجية (GTA Guide for Technological Adaptation) المخصص للمنهج المصري. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تصميم بيئات اختبار صوتية لمسية (ATTE Audio-Tactile Testing Environments) تضمن العدالة في التقييم وتكافؤ الفرص التعليمية، وذلك بناءً على التحليل المستفيض باستخدام المنهج المقارن (CM). وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتفعيل دليل المواءمة التكنولوجية (GTA) في المدارس المصرية، وتوفير بيئات اختبار صوتية لمسية (ATTE) مقننة، مما يسهم في رفع كفاءة التحصيل الدراسي للمكفوفين ودمجهم بفاعلية في المسارات العلمية، وبما يتوافق مع التوجهات العالمية الحديثة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير قدراتهم التنافسية في المجتمع

29. العنوان: "قياس العائد على الاستثمار في برامج التنمية المهنية لمعلمي المناهج الجديدة بجمهورية مصر العربية: دراسة تقويمية مقارنة لتجارب سنغافورة وأستراليا وهولندا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في غياب الآليات العلمية الدقيقة لقياس العائد على الاستثمار Return on Investment (ROI)) في برامج التنمية المهنية الموجهة لمعلمي المنظومة التعليمية الجديدة بجمهورية مصر العربية والموسومة بـ التعليم

(Education 2.0 (Edu 2.0 2.0)، حيث يتم إنفاق ميزانيات ضخمة دون رصد حقيقي لأثرها في تحسين نواتج التعلم داخل الفصل الدراسي. يهدف البحث إلى تقويم كفاءة هذه البرامج من خلال إجراء دراسة مقارنة مع نظم تقويم التدريب الصارمة في كل من سنغافورة وأستراليا وهولندا، للوقوف على أفضل الممارسات في ربط التنمية المهنية بالأداء الاقتصادي والتربوي. ويتمثل المتغير المستقل في آليات ومنهجيات تقييم برامج التنمية المهنية، بينما يتمثل المتغير التابع في العائد التربوي والاقتصادي المتمثل في تحسن أداء الطلاب، مع اعتبار "جودة الممارسات التدريسية" متغيرًا وسيطًا في الدراسة. ويستخدم البحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method) والمنهج الوصفي التحليلي بأسلوب تحليل التكلفة والعائد (CBA (Cost-Benefit Analysis) لتقييم الجدوى الاقتصادية للتدريب. وتتحدد الحدود الموضوعية في برامج التنمية المهنية لمنظومة التعليم 2.0 (Edu 2.0)، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المرحلة الابتدائية والمدربين. وتناقش الدراسة العلاقة بين حوكمة الإنفاق التدريبي وبين رفع جودة المخرج التعليمي، وصولًا إلى بناء نموذج قياس الأثر الاقتصادي للتدريب (EIAM (Economic Impact Assessment Model) الذي يربط كلفة البرنامج بمؤشرات أداء كمية ونوعية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع تصور لسياسات التمويل القائم على الأداء (PBF (Performance-Based Funding) لضمان ترشيد الموارد التعليمية، وتفعيل نموذج قياس الأثر الاقتصادي للتدريب (EIAM) كأداة للمساءلة والتحسين المستمر. وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات لصناع القرار بمصر لتبني معايير عالمية في تقييم أثر التنمية المهنية، بما يضمن تحويل التدريب من كونه عبئًا ماليًا إلى استثمار استراتيجي يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق المنهج المقارن (CM) المقترح.

30. العنوان: "إطار مقترح لدمج مهارات المستقبل في مناهج التعليم الإعدادي بمصر في ضوء تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي: دراسة استشرافية مقارنة لتجارب فنلندا ونيوزيلندا والإمارات"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في اتساع الفجوة بين نواتج مناهج المرحلة الإعدادية في مصر وبين متطلبات سوق العمل العالمي التي حددها المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF (World Economic Forum) ضمن ما يعرف بـ مهارات المستقبل (FS (Future Skills)، مما ينذر بعدم جاهزية الخريجين للوظائف الناشئة. يهدف البحث إلى بناء إطار منهجي متكامل لدمج مهارات المستقبل (FS) في مناهج التعليم الإعدادي بمصر، مستفيدًا من دراسة مقارنة لتجارب دول سباقة في هذا المجال مثل فنلندا ونيوزيلندا والإمارات العربية المتحدة. ويتمثل المتغير المستقل في مصفوفة مهارات المستقبل (FS) العالمية وآليات تضمينها، بينما يتمثل المتغير التابع في جاهزية الطلاب المصريين للمستقبل، مع اعتبار "المرونة المنهجية" متغيرًا وسيطًا في الدراسة. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM (Comparative Method) والمنهج الاستشرافي بأسلوب "دلفاي" لاستشراف صورة المنهج المستقبلي في مصر، وتتحدد الحدود الموضوعية في مهارات القرن الحادي والعشرين والذكاء العاطفي، والحدود البشرية من خبراء المناهج ومعلمي المرحلة الإعدادية. وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية بين دمج المهارات المعقدة في البنية المنهجية وبين قدرة الطالب على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. وتسعى الدراسة للوصول إلى تصميم خارطة طريق للمناهج المرنة (FCR (Flexible Curriculum Roadmap) واستحداث أدوات تقويم كفايات القرن الحادي والعشرين (21CCA21 (st Century Competencies Assessment) لتجاوز الاختبارات التحصيلية التقليدية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار تنظيمي يضمن مواءمة التعليم المصري مع تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، وتفعيل خارطة طريق للمناهج المرنة (FCR) التي تدمج التفكير النقدي والمرونة المعرفية كجزء أصيل من المحتوى الدراسي. وتختتم الدراسة بتقديم مقترحات إجرائية لتطوير نظم التقويم لتشمل تقويم كفايات القرن الحادي والعشرين (CCA21)، مما يضمن إعداد جيل من الشباب المصري يمتلك مهارات المستقبل (FS) والقدرة على المنافسة في ظل عدم اليقين المستقبلي، وبما يحقق رؤية مصر التعليمية المستوحاة من أفضل الممارسات الدولية التي حللها المنهج المقارن

ثانياً: القيادة والبيئة المدرسية

31. العنوان: "تطوير ممارسات القيادة الموزعة (*Distributed Leadership*) بمدارس التعليم الأساسي في مصر لتعزيز الفاعلية المدرسية: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة وأستراليا وكندا"

الموضوع: تعاني الإدارة المدرسية في مصر من إشكالية هيكلية عميقة تتمثل في هيمنة النمط المركزي البيروقراطي والاعتماد المفرط على "القيادة البطولية" للفرد الواحد (مدير المدرسة)، مما يؤدي إلى تهميش الكوادر التعليمية، وتراكم الأعباء الإدارية، وضعف مؤشرات "الفاعلية المدرسية" (SE School Effectiveness). يناقش هذا البحث ضرورة التحول الجذري نحو تبني مدخل "القيادة الموزعة" (DL Distributed Leadership)، الذي يقوم على مبدأ أن القيادة ممارسة تفاعلية وليست منصبًا وظيفيًا، وتعتمد على نشر السلطة والمسؤولية وصنع القرار عبر شبكة من القادة (وكلاء، رؤساء أقسام، معلمون أوائل). يهدف البحث إلى صياغة إطار إجرائي لتطبيق هذا النمط في المدارس المصرية، مستندًا إلى "المنهج المقارن" Comparative Approach لتحليل التجارب الرائدة في كل من المملكة المتحدة (التي نجحت في مأسسة أدوار القادة الوسطى)، وأستراليا (التي ركزت على بناء القدرات القيادية للمعلمين)، وكندا. تتمثل متغيرات البحث في: المتغير المستقل وهو ممارسات القيادة الموزعة بأبعادها (الرسمية، والتلقائية، والطارئة)، والمتغير التابع هو أبعاد الفاعلية المدرسية (التحصيل الطلابي، الرضا الوظيفي، والالتزام التنظيمي). تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الحكومية للتعليم الأساسي، والحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تطبيقية دقيقة تتمثل في تصميم "نموذج وطني للقيادة التشاركية" يحدد الجدارات اللازمة لتفويض السلطة، ويقترح تعديلات تشريعية في اللوائح المدرسية المصرية تسمح بمرونة الهيكل التنظيمي، بما يحول المدرسة من مؤسسة هرمية جامدة إلى مجتمع مهني حيوي يساهم فيه الجميع في تحسين نواتج التعلم.

32. العنوان: "متطلبات تحقيق الرشاقة الاستراتيجية (*Strategic Agility*) لدى قيادات المدارس الثانوية في مصر لمواجهة الأزمات التعليمية: دراسة استشرافية مقارنة مع اليابان وسنغافورة ونيوزيلندا"

الموضوع: في عالم يتسم بالتقلب وعدم اليقين (VUCA World)، تواجه المدارس الثانوية المصرية تحديات وجودية في التكيف السريع مع الأزمات المفاجئة (مثل الجوائح الصحية، أو التحولات التكنولوجية الجذرية) نتيجة لجمود الهياكل الإدارية وسيادة الثقافة الروتينية، وهو ما يُعرف بضعف أو غياب "الرشاقة الاستراتيجية" (SA Strategic Agility). تسعى هذه الدراسة، باستخدام المنهج الوصفي الاستشرافي والمنهج المقارن، إلى تشخيص الواقع الحالي وتحديد المتطلبات والجدارات اللازمة لقادة المدارس لتحقيق المرونة وسرعة الاستجابة، مستفيدة من تحليل الخبرات العالمية الرائدة في اليابان (إدارة الكوارث والمرونة المؤسسية)، وسنغافورة (الاستجابة السريعة للتغيرات التكنولوجية)، ونيوزيلندا. يتحدد المتغير المستقل في أبعاد الرشاقة الاستراتيجية الثلاثة: "الحساسية الاستراتيجية" Strategic Sensitivity (القدرة على استشراف المستقبل)، و"وحدة القيادة" Leadership Unity (سرعة اتخاذ القرار الجماعي)، و"سيولة الموارد" Resource Fluidity (القدرة على إعادة توجيه الموارد)، بينما المتغير التابع هو كفاءة إدارة الأزمات والمخاطر التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية على الإدارة المدرسية في مرحلة التعليم الثانوي العام. تشير الدراسة إلى أن أنماط القيادة التقليدية لم تعد صالحة للبقاء، ومن المتوقع التوصل إلى مصفوفة كفايات قيادية "Agile Leadership Competencies Matrix" تمكن المديرين من العمل بمرونة عالية، مع تقديم مقترحات لسيناريوهات بديلة (Scenarios) لإدارة المدرسة المصرية وقت الأزمات، تمنح المدير مساحة استقلالية أكبر "Autonomy" في اتخاذ القرارات الميدانية دون الرجوع للمستويات المركزية العليا في المواقف الحرجة.

33. **العنوان:** "أثر المناخ المدرسي السام (*Toxic School Climate*) على الاحتراق الوظيفي للمعلمين في مصر وسبل علاجه: دراسة تحليلية مقارنة مع الولايات المتحدة وفنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: ترصد هذه الدراسة ظاهرة تنظيمية خطيرة ومسكوت عنها في السياق التربوي المصري، وهي تفشي مظاهر "المناخ المدرسي السام" (TSC (Toxic School Climate، الذي يتميز بسيادة العلاقات السلبية، والصراعات الشخصية، وغياب العدالة التنظيمية، والتنمر الإداري، والشللية (Cliques). يهدف البحث إلى تحليل العلاقة السببية بين هذا المناخ الملوث وبين ارتفاع معدلات "الاحتراق الوظيفي" Burnout لدى المعلمين، والرغبة في ترك المهنة أو التقاعد المبكر. يعتمد البحث المنهج المقارن والتحليلي لدراسة استراتيجيات "التطهير التنظيمي" Organizational Detoxification في الولايات المتحدة (برامج الدعم النفسي للمعلم)، وفنلندا (بناء ثقافة الثقة المهنية)، وكوريا الجنوبية (سياسات حماية المعلم). المتغير المستقل هو خصائص المناخ المدرسي السام (بأبعاده: التسلط، الاغتراب، الصراع)، والمتغير التابع هو مستويات الاحتراق الوظيفي (الإجهاد الانفعالي، تبلد المشاعر، نقص الإنجاز). الحدود البشرية تشمل عينة عشوائية واسعة من المعلمين والمديرين في المدارس الرسمية. ستكشف الدراسة عن العلاقة العكسية القوية بين "الصحة التنظيمية" واستبقاء المعلمين الأكفاء. ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم "بروتوكول الصحة التنظيمية المدرسية" الذي يتضمن آليات للرصد المبكر للسلوكيات السامة، وتدريبات متخصصة للقادة على "الذكاء العاطفي" والاحتواء، بالإضافة إلى اقتراح ميثاق أخلاقي ملزم يجرّم ممارسات التسلط الإداري ويضمن بيئة عمل آمنة نفسيًا واجتماعيًا للجميع.

34. **العنوان:** "تفعيل دور القيادة الرقمية (*Digital Leadership*) في دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بالمدارس المصرية: تصور مقترح في ضوء خبرات إستونيا والإمارات العربية المتحدة والصين"

الموضوع: مع تسارع وتيرة الثورة الصناعية الرابعة، يجد مدير المدرسة المصري نفسه أمام فجوة مهارية ومعرفية هائلة تعوق قيادته للتحول نحو "الذكاء الاصطناعي" (AI (Artificial Intelligence وتطبيقاته في التعليم، حيث لا يزال الدور الإداري محصورًا في توفير الأجهزة وصيانتها دون وجود رؤية لتوظيفها. يهدف البحث إلى وضع تصور شامل لتفعيل مفهوم "القيادة الرقمية" (DL (Digital Leadership التي تتجاوز البنية التحتية إلى بناء ثقافة رقمية شاملة، وذلك من خلال المقارنة المعمقة مع تجربة إستونيا (الدولة الرقمية الأولى عالميًا ونموذج المدرسة الإلكترونية)، والإمارات العربية المتحدة (مبادرات المدارس الذكية)، والصين (دمج الذكاء الاصطناعي في الفصول). المتغير المستقل هو ممارسات وجدارات القيادة الرقمية (الرؤية الرقمية، الثقافة المهنية الرقمية، التميز المنهجي)، والمتغير التابع هو مستوى وفاعلية دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمليات الإدارية والتعليمية. الحدود الموضوعية تشمل مدارس التعليم الثانوي المجهزة تكنولوجيًا (التابلت). يستخدم البحث المنهج المقارن وبناء النماذج. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تحديد "المعايير الوطنية للقائد المدرسي الرقمي" National Standards for Digital School Leaders، واقتراح نموذج "المدرسة الذكية المستدامة" الذي يقوده مدير يمتلك عقلية تكنولوجية، مما يسهم في تحسين كفاءة العمليات الإدارية، وتقليل الهدر الورقي والزمني عبر الأتمتة، وتعزيز نواتج التعلم التكنولوجية للطلاب بما يتوافق مع رؤية مصر 20

35. **العنوان:** "آليات تحويل المدارس المصرية إلى منظمات متعلمة (*Learning Organizations*) لتعزيز التنمية المهنية المستدامة: دراسة مقارنة مع نماذج من ألمانيا والسويد وسويسرا"

الموضوع: تعاني المدارس المصرية تقليديًا من كونها بيئات "منفذة للتعليمات" وليست "منتجة للمعرفة"، حيث تغيب فيها آليات التعلم الجماعي والتفكير النظمي، مما يعيق تحولها إلى "منظمات متعلمة" (LOs (Learning Organizations قادرة على التجديد الذاتي ودعم النمو المستمر لمنسوبيها. يهدف البحث، باستخدام المنهج المقارن التحليلي، إلى استنباط الآليات الإجرائية اللازمة لتحويل الهيكل المدرسي الجامد إلى بيئة تعلم مهني ديناميكية، مقارنة بنماذج المدارس المتميزة في ألمانيا،

والسويد، وسويسرا التي تعتمد التنمية الذاتية داخل المدرسة (School-Based Professional Development). المتغير المستقل هو أبعاد المنظمة المتعلمة وفق نموذج "بيتر سينج" (الرؤية المشتركة، التعلم الفريقي، التفكير النظمي، النماذج العقلية، التمكن الشخصي)، والمتغير التابع هو استدامة التنمية المهنية للمعلمين وتحسن الأداء المؤسسي. الحدود البشرية تشمل القيادات المدرسية والمعلمين. توضح الدراسة الفجوة بين التدريب المركزي المنفصل والتعلم المستمر داخل المدرسة. ومن المتوقع أن يقدم البحث إطارًا عمليًا لتطبيق "مجتمعات التعلم المهنية" Professional Learning Communities (PLCs) كجزء أساسي من الجدول المدرسي المصري، وتغيير التوصيف الوظيفي للمدير من "مفتش إداري" إلى "قائد تعلم" Instructional Leader يخصص وقتًا وموارد لتبادل الخبرات والممارسات التأملية بين المعلمين.

36. العنوان: "واقع تطبيق الحوكمة المدرسية (*School Governance*) في المدارس الخاصة والدولية بمصر وعلاقتها بالشفافية الإدارية: دراسة نقدية مقارنة مع المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا"

الموضوع: في ظل التوسع الكبير لقطاع التعليم الخاص والدولي في مصر، تثار تساؤلات قانونية وتربوية ملحة حول غياب أطر ومعايير دقيقة لـ "الحوكمة المدرسية" School Governance (SG)، خاصة فيما يتعلق بمشاركة أولياء الأمور في صنع القرار، وآليات المساءلة، والشفافية المالية والإدارية، حيث تتحول بعض المدارس إلى مشاريع ربحية بحتة على حساب الجودة. يهدف البحث لتقييم واقع ممارسات الحوكمة في هذا القطاع الحيوي مقارنة بالنظم الراسخة في المملكة المتحدة (مجالس الحكام Boards of Governors)، وهولندا، وبلجيكا التي تمنح صلاحيات واسعة للمجتمع المحلي. المتغير المستقل هو آليات ومبادئ الحوكمة المطبقة (المساءلة، الشفافية، التشاركية، سيادة القانون)، والمتغير التابع هو مستوى الشفافية الإدارية ورضا المستفيدين (أولياء الأمور والطلاب). المنهج المستخدم هو المنهج المقارن والتحليلي النقدي. الحدود الموضوعية تشمل تحليل لوائح مجالس الأمناء والسياسات الداخلية للمدارس. ستكشف الدراسة عن الفجوة بين النصوص اللائحية والواقع الفعلي، ومن المتوقع التوصل إلى صياغة "ميثاق وطني لحوكمة المدارس الخاصة" يحدد بدقة صلاحيات مجالس الإدارة، ويضمن تمثيلًا حقيقيًا لأصحاب المصلحة، ويضع آليات للرقابة المجتمعية تمنع تضارب المصالح وتضمن جودة الخدمة التعليمية المقدمة مقابل المصروفات الدراسية.

37. العنوان: "القيادة الخضراء (*Green Leadership*) ودورها في تعزيز ممارسات الاستدامة البيئية بالمدارس المصرية: نموذج مقترح في ضوء خبرات إندونيسيا والبرازيل والدنمارك"

الموضوع: رغم الاهتمام العالمي بقضايا المناخ، يغيب عن معظم المدارس المصرية المفهوم الإجرائي لـ "القيادة الخضراء" Green Leadership (GL) التي تتبنى قضايا البيئة كجزء أصيل من الهوية المدرسية والرؤية الاستراتيجية، حيث تقتصر الجهود الحالية على مبادرات شكلية أو موسمية. يسعى البحث لتأصيل هذا المفهوم إداريًا وتربويًا، وبناء نموذج تطبيقي للمدير "المناصر للبيئة"، من خلال دراسة مقارنة معمقة مع تجارب "المدارس الخضراء" الرائدة في إندونيسيا (مدرسة الغابة الخضراء)، والبرازيل (برامج الاستدامة المدرسية)، والدنمارك. المتغير المستقل هو ممارسات وجدارات القيادة الخضراء، والمتغير التابع هو سلوكيات وممارسات الاستدامة البيئية داخل المدرسة (إدارة النفايات، ترشيد الطاقة والمياه، زيادة المساحات الخضراء، دمج البيئة في المنهج). الحدود الموضوعية تشمل البيئة المادية للمدرسة وثقافتها التنظيمية. يعتمد البحث المنهج المقارن لبناء النموذج. النتائج المتوقعة تشمل تصميم دليل معايير "المدرسة الصديقة للبيئة" في السياق المصري، واقتراح مؤشرات أداء (KPIs) لتقييم المديرين بناءً على "البصمة البيئية" لمدرستهم، مما يعزز الوعي البيئي المستدام لدى الطلاب ويحول المباني المدرسية من مستهلك للموارد إلى نماذج حية للتنمية المستدامة.

38. العنوان: "استراتيجيات إدارة المواهب (*Talent Management*) للقيادات الوسطى والمعلمين بالمدارس المصرية لضمان التعاقب القيادي: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وسنغافورة وماليزيا"

الموضوع: تواجه الإدارة التعليمية في مصر أزمة حقيقية في "التعاقب القيادي" Succession Planning، حيث يتم اختيار مديري المدارس والوكلاء غالبًا بناءً على الأقدمية المطلقة وليس الكفاءة أو الجدارة، مع غياب شبه تام لاستراتيجيات علمية لـ "إدارة المواهب" (TM Talent Management) واكتشاف القادة المستقبليين ورعايتهم مبكرًا، مما يؤدي إلى فجوات قيادية وتولي عناصر غير مؤهلة. يهدف البحث لوضع استراتيجية وطنية متكاملة لاكتشاف ورعاية المواهب القيادية، مقارنة بتجارب الولايات المتحدة، وسنغافورة (نظام المسارات الوظيفية المتعددة)، وماليزيا في إعداد قادة الصف الثاني. المتغير المستقل هو استراتيجيات إدارة المواهب (الجذب، الاكتشاف، التطوير، الاحتفاظ)، والمتغير التابع هو فاعلية وكفاءة خطط التعاقب القيادي بالمؤسسات التعليمية. الحدود البشرية تشمل المعلمين المتميزين والوكلاء ورؤساء الأقسام. المنهج المستخدم هو المقارن. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم "مسار وظيفي قيادي سريع" Fast-Track Leadership Pathway يسمح للكفاءات الشابة المتميزة بتولي المناصب القيادية، وبناء "بنك للكفاءات القيادية" يعتمد على الجدارات والتقييم متعدد الأبعاد (360 درجة) بدلًا من البيروقراطية الوظيفية الحالية، لضمان استدامة القيادة المدرسية الفعالة.

39. **العنوان:** "أثر القيادة الأخلاقية (*Ethical Leadership*) في الحد من ظاهرة التنمر المدرسي والعنف بين الطلاب في مصر: دراسة مقارنة مع النرويج واليابان وكندا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة البحثية بالتحليل والمقارنة مشكلة تفاقم مظاهر العنف و "التنمر المدرسي" School Bullying بمدارس التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، باعتبارها عائقًا رئيسًا أمام تحقيق جودة الحياة المدرسية والأهداف التربوية المنشودة. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن ضعف القدوة الإدارية يسهم في انتشار هذه الظاهرة، لذا يتم التركيز على "القيادة الأخلاقية" (EL Ethical Leadership) كمتغير مستقل رئيس، ودورها في التأثير على المتغير التابع المتمثل في الحد من سلوكيات التنمر والعنف الطلابي. وتعتمد الدراسة في إجراءاتها على "المنهج المقارن" لدراسة وتحليل تجارب دول رائدة في هذا المجال وهي النرويج، واليابان، وكندا، بهدف فهم الكيفية التي استطاعت بها هذه النظم التعليمية دمج القيم الأخلاقية في الممارسات الإدارية لخلق بيئة مدرسية آمنة. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في دراسة الأنماط القيادية، والمناخ المدرسي، والسياسات العقابية والتربوية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والطلاب. ويستهدف البحث تحليل العلاقة بين تبني مديري المدارس لممارسات (EL) القائمة على العدالة والنزاهة والاحتواء، وبين تعديل سلوك الطلاب وتقويم اتجاهاتهم العدوانية، وصولًا إلى تقديم تصور مقترح قابل للتطبيق في السياق المصري يتضمن تفعيل سياسات "عدم التسامح المطلق" Zero Tolerance مع العنف، مدعومة بإطار قيمي يحول الإدارة المدرسية من مجرد سلطة تنفيذية إلى قيادة تربوية ملهمة قادرة على صياغة ثقافة مؤسسية ترفض العنف وتعزز قيم التسامح والاحترام المتبادل.

40. **العنوان:** "دور القيادة المدرسية في تعزيز الشراكة المجتمعية (*School-Community Partnership*) في ضوء نموذج (*Epstein*): دراسة تطبيقية مقارنة بين مصر وأيرلندا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: تعاني العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي في مصر من الشكلية والانحصار في التبرعات المادية الضيقة أو حل المشكلات الطارئة، دون تفعيل حقيقي وشامل لمفهوم "الشراكة المجتمعية" (SCP School-Community Partnership) التي تخدم العملية التعليمية وتحسن البيئة المدرسية. يهدف البحث لتفعيل هذه الشراكة استنادًا إلى الإطار النظري لنموذج "إبستين" Epstein's Model لأنواع المشاركة الستة (الوالدية، التواصل، التطوع، التعلم في المنزل، صنع القرار، التعاون مع المجتمع)، وذلك بمقارنة التجربة المصرية مع تجارب أيرلندا (برامج الربط بين المنزل والمدرسة)، وجنوب أفريقيا. المتغير المستقل هو استراتيجيات القيادة المدرسية لتفعيل مجالات الشراكة، والمتغير التابع هو جودة البيئة المدرسية ومستوى دعم المجتمع للتعليم. الحدود الموضوعية تشمل مجالس الآباء والأمناء والمعلمين والمؤسسات المحلية المحيطة

بالمدرسة. يعتمد البحث المنهج المقارن. ومن أبرز النتائج المتوقعة تطوير "دليل إجرائي للشراكة المجتمعية الفعالة" يساعد مديري المدارس على تحويل مجلس الأمناء من كيان صوري إلى شريك استراتيجي في التخطيط والتقويم، وفتح المدرسة كمراكز تعلم مجتمعي، مما يعزز رأس المال الاجتماعي للمدرسة ويزيد من ولاء المجتمع المحلي لها.

41. **العنوان:** "إعادة هندسة العمليات الإدارية (*Business Process Re-engineering*) بالمدارس المصرية مدخلًا للتحول نحو الإدارة الذكية: دراسة مقارنة مع إستونيا وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة"

الموضوع: تعاني الإدارة المدرسية في مصر من تضخم مرضي في "البيروقراطية الورقية" وتعقيد العمليات الإدارية الروتينية (مثل شؤون الطلاب، والمخازن، والماليات) التي تستنزف أكثر من 70% من الوقت الفعلي لمدير المدرسة، مما يصرفه قسرًا عن دوره الأساسي كـ "قائد تعليمي" Instructional Leader، ويؤدي إلى بطء شديد في اتخاذ القرار، وهدر الموارد، وتفشي بيئة عمل محبطة تعيق الابتكار. يهدف هذا البحث إلى تطبيق منهجية "إعادة هندسة العمليات الإدارية" (BPR) التي لا تكتفي بالتحسين الجزئي، بل تسعى لنسف الإجراءات التقليدية المتهالكة وإعادة تصميمها جذريًا من الصفر (Zero-based Design) بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي وإدارة الجودة الشاملة. يعتمد البحث على المنهج المقارن والوصفي التحليلي لدراسة وتحليل تجربة إستونيا (الدولة الرقمية التي ألغت المعاملات الورقية تمامًا في المدارس عبر نظام e-School)، وتجربة سنغافورة في الأتمتة الإدارية، وتجربة الإمارات العربية المتحدة في ميكنة الخدمات المدرسية. يتحدد المتغير المستقل في استراتيجيات إعادة الهندسة والتحول الرقمي للعمليات، بينما المتغير التابع هو الكفاءة الإدارية والوفر الزمني الموجه للقيادة التعليمية. تشمل الحدود الموضوعية العمليات الإدارية والمالية وشؤون العاملين بالمدارس الرسمية. من المتوقع أن تقدم الدراسة "خارطة تدفق عمليات" Process Flowchart جديدة ومبسطة للمدرسة المصرية، تقترح دمج وإلغاء العديد من الخطوات الروتينية الزائدة، واستبدال الدفاتر الورقية (السجلات) بمنصات سحابية موحدة ومؤمنة، مما يحقق الرشاقة المؤسسية ويحول المدرسة من أرشيف ورقي إلى بيئة ذكية تدعم اتخاذ القرار القائم على البيانات اللحظية، وتعيد للمدير هيبته كقائد للتطوير وليس ككاتب إداري.

42. **العنوان:** "دور القيادة المدرسية في بناء الثقة التنظيمية (*Organizational Trust*) وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية للمعلمين: دراسة تحليلية مقارنة مع فنلندا وكندا واليابان"

الموضوع: تشير الملاحظات الميدانية والدراسات الاستطلاعية إلى وجود "أزمة ثقة" هيكلية متبادلة داخل المدارس المصرية؛ سواء بين الإدارة والمعلمين، أو بين المعلمين وبعضهم البعض، أو بين المدرسة وأولياء الأمور. هذا المناخ المشبع بالشك والريبة يؤدي إلى سيادة بيئة عمل تعاقدية جامدة (العمل بالحد الأدنى)، وغياب المبادرات التطوعية، وهو ما يضعف "سلوك المواطنة التنظيمية" (OCB Organizational Citizenship Behavior). يهدف البحث إلى استقصاء الدور الاستراتيجي للقيادة المدرسية في استعادة وبناء "الثقة التنظيمية" (OT Organizational Trust) بأبعادها الثلاثة الرئيسية (الكفاءة، والنزاهة، والخيرية أو الاهتمام بمصالح الآخرين)، وأثر ذلك على تحفيز المعلمين لبذل جهد إضافي تطوعي. يعتمد البحث المنهج المقارن والارتباطي لدراسة النماذج الرائدة في فنلندا (التي تقوم منظومتها التعليمية بالكامل على "ثقافة الثقة" بدلًا من التفتيش)، وكندا، واليابان (التي تعتمد على الثقة الجماعية). المتغير المستقل هو ممارسات القيادة لبناء الثقة (الشفافية، العدالة، التمكين)، والمتغير التابع هو مستوى سلوك المواطنة التنظيمية (الإيثار، الوعي الضميري، الروح الرياضية، السلوك الحضاري). الحدود البشرية تشمل عينة واسعة من المعلمين والمديرين. يتوقع أن تخلص الدراسة إلى أن الثقة هي "العملة الصعبة" في الإدارة المدرسية المصرية، وتقديم إطار عمل لقادة المدارس يتضمن آليات لتعزيز العدالة التوزيعية والإجرائية، مما يحول البيئة المدرسية من بيئة "مراقبة وعقاب" إلى بيئة "ثقة وتمكين"، محفزة للابتكار والتطوع.

43. العنوان: "قيادة المدارس الدامجة (*Inclusive Leadership*) ومتطلبات تحقيق العدالة التعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وإيطاليا وأستراليا"

الموضوع: رغم التوجه الرسمي للدولة المصرية نحو التوسع في مدارس الدمج، إلا أن الممارسات الميدانية الفعلية تفتقر إلى "القيادة الدامجة" (Inclusive Leadership (IL الحقيقية. يقتصر الدمج في كثير من الحالات على التواجد المادي للطفل داخل الفصل (Integration) دون دمج اجتماعي أو أكاديمي فعال (Inclusion)، نظرًا لقصور وعي مديري المدارس بمتطلبات التربية الخاصة، وسيطرة الاتجاهات السلبية نحو ذوي الهمم. يسعى البحث لتحديد الجدارات القيادية اللازمة لإدارة التنوع والاختلاف، وضمان حقوق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية بتجارب الولايات المتحدة (التي يحكمها قانون IDEA الصارم)، وإيطاليا (صاحبة أقدم وأشمل تجربة دمج كلي في أوروبا)، وأستراليا. المتغير المستقل هو ممارسات القيادة الدامجة (تبني رؤية للتقبل، تكييف البيئة المادية، دعم وتدريب المعلمين، الشراكة مع الأسر)، والمتغير التابع هو جودة بيئة الدمج ومستوى "العدالة التعليمية" Educational Equity. الحدود الموضوعية تشمل مدارس الدمج الحكومية بالمرحلة الابتدائية. يستخدم البحث المنهج المقارن. النتائج المتوقعة تشمل بناء "دليل القيادة للدمج الشامل" يساعد المديرين المصريين على تحويل الثقافة المدرسية من "ثقافة العزل" أو "الدمج الصوري" إلى "ثقافة الاحتواء"، وتصميم خطط تطوير مهني تستهدف تغيير اتجاهات العاملين، وتجهيز البيئة المدرسية لتكون "متاحة" (Accessible) للجميع، مما يضمن حق التعلم المتكافئ ويقلل من الهدر التربوي لهذه الفئة.

44. العنوان: "تطوير منظومة تقويم أداء المعلمين بالمدارس المصرية في ضوء مدخل (التقييم من أجل التطوير) بدلًا من التفتيش: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة ونيوزيلندا والصين"

الموضوع: لا تزال منظومة تقويم المعلم في مصر أسيرة لنموذج "التوجيه الفني" التقليدي الموروث، الذي يركز فلسفيًا وإجرائيًا على "التفتيش" Inspection، وتصيد الأخطاء، واستيفاء الأوراق الشكلية، والزيارات المفاجئة المرعبة، مما يفقد عملية التقييم قيمتها التطويرية ويخلق حالة من الدفاعية والمقاومة لدى المعلمين، بل ويدفعهم أحيانًا لتزييف الواقع. يهدف البحث إلى طرح تصور بديل وعصري لتطبيق مدخل "التقييم من أجل التطوير" Appraisal for Development، مستفيدًا من المنهج المقارن لتحليل نظم تقييم المعلمين في المملكة المتحدة (نظام إدارة الأداء Performance Management)، ونيوزيلندا، والصين (التي تركز على النمو المهني المستمر عبر مجموعات الدرس). المتغير المستقل هو فلسفة وآليات تقويم الأداء (مثل التقييم الذاتي، ملاحظة الأقران، ملف الإنجاز المهني، التغذية الراجعة البناءة)، والمتغير التابع هو النمو المهني وتحسين الممارسات التدريسية داخل الفصل. الحدود الموضوعية اللوائح المنظمة للمتابعة الفنية وقياس الأداء. من المتوقع أن يقدم البحث نموذجًا لتقويم الأداء "متعدد المصادر" (360 درجة)، يفصل بين التقييم الإداري (لأغراض الترقية) والتقييم الفني التطويري، ويقترح تحويل دور "الموجه" من مفتش إلى "صديق ناقد" Critical Friend وشريك في وضع "خطة التطوير الشخصية" (PDP) للمعلم، مما يعزز البيئة المدرسية المهنية ويرفع جودة التعليم.

45. العنوان: "إدارة الصورة الذهنية (*Institutional Image Management*) للمدارس الحكومية المصرية كمدخل لاستعادة ثقة المجتمع: دراسة استراتيجية مقارنة مع فرنسا وألمانيا وماليزيا"

الموضوع: تعاني المدارس الحكومية المصرية من تدهور حاد ومزمن في "الصورة الذهنية" Institutional Image لدى الرأي العام، حيث ارتبطت في الذهنية المجتمعية بمفاهيم مثل (الإهمال، الكثافة، العنف، غياب التعلم)، مما أدى إلى نزوح الطبقة المتوسطة نحو التعليم الخاص وتنامي ظاهرة الدروس الخصوصية كبديل موازٍ للمدرسة. يهدف البحث إلى وضع استراتيجية احترافية لقيادات المدارس لإدارة وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة التعليمية، ليس كنوع من الدعاية الزائفة، بل كمدخل للجودة الشاملة والمساءلة المجتمعية. يتم ذلك عبر مقارنة التجربة المصرية باستراتيجيات المدارس

الحكومية في فرنسا، وألمانيا، وماليزيا التي نجحت في الحفاظ على مكانتها كخيار أول للمجتمع. المتغير المستقل هو استراتيجيات الاتصال والعلاقات العامة وإدارة السمعة المؤسسية، والمتغير التابع هو مستوى ثقة المجتمع ورضا المستفيدين (أولياء الأمور). المنهج المستخدم هو المنهج المقارن والتحليلي. الحدود البشرية تشمل أولياء الأمور وقادة الرأي المحليين. يتوقع أن تخلص الدراسة إلى مصفوفة "التسويق التربوي القيمي" التي تركز على إبراز قصص النجاح الحقيقية، وتحسين قنوات التواصل الرقمي والواقعي مع المجتمع، وتفعيل دور المتحدث الرسمي للمدرسة، مما يسهم في ردم الفجوة النفسية بين المدرسة ومحيطها الاجتماعي واستعادة هيبة المدرسة الحكومية كمؤسسة تنويرية.

46. العنوان: "القيادة القائمة على البيانات (*Data-Driven Leadership*) لتحسين نواتج التعلم في مرحلة التعليم الثانوي بمصر: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وسنغافورة وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تتسم القرارات الإدارية والتربوية في المدارس المصرية غالبًا بالعشوائية أو الاعتماد المفرط على الخبرة الشخصية والانطباعات الذاتية للمدير، في ظل غياب ثقافة "اتخاذ القرار القائم على البيانات" Data-Driven Decision Making (DDDM). ورغم توافر كميات ضخمة من البيانات في المدارس (درجات الطلاب، نسب الغياب، السلوك، التقييمات الشهرية، بيانات التابلت)، إلا أنها تظل "بيانات صامتة" غير مستغلة في التخطيط أو المعالجة. يهدف البحث إلى تأصيل ممارسات "القيادة القائمة على البيانات"، مقارنة بتجارب الولايات المتحدة (في ضوء قوانين المساءلة NCLB/ESSA)، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، حيث تقود تحليلات البيانات عمليات التحسين المدرسي بدقة متناهية. المتغير المستقل هو ممارسات جمع وتحليل واستخدام البيانات المدرسية (Big Data Analysis)، والمتغير التابع هو جودة القرارات الإدارية وتحسن نواتج التعلم. الحدود الموضوعية تشمل نظم المعلومات المدرسية وقواعد البيانات. يستخدم البحث المنهج المقارن. من المتوقع أن يقدم البحث نموذجًا لـ "غرفة عمليات البيانات المدرسية" Data War Room، وتدريب المديرين على قراءة "لوحات المعلومات" Dashboards لتحديد الفجوات التعليمية، والتدخل المبكر لمعالجة الطلاب المتعثرين قبل الرسوب، مما ينقل الإدارة المدرسية في مصر من مرحلة "العمل بالحدس" إلى مرحلة "العمل بالدليل والبرهان".

47. العنوان: "دور القيادة المدرسية في إدارة الصراع التنظيمي (*Organizational Conflict*) وتحويله إلى صراع بناء: دراسة مقارنة مع هولندا والسويد وتركيا"

الموضوع: تزخر غرف المعلمين والبيئة المدرسية في مصر بمستويات عالية ومكبوتة من "الصراع التنظيمي" Organizational Conflict (سواء بين المعلمين وبعضهم، أو بين المعلمين والإدارة، أو مع أولياء الأمور)، نتيجة تضارب المصالح، أو غموض الأدوار، أو ندرة الموارد. غالبًا ما يتم التعامل مع هذا الصراع إما بالتجاهل (الهروب)، أو بالقمع السلطوي، مما يراكم المشاعر السلبية ويسمم البيئة المدرسية. يهدف البحث إلى استكشاف استراتيجيات القيادة الفعالة في إدارة الصراع وتحويله من صراع "هدام" يعطل العمل إلى صراع "بناء" Constructive Conflict يولد أفكارًا جديدة ويحسن الأداء، وذلك بمقارنة الممارسات في هولندا، والسويد، وتركيا. المتغير المستقل هو استراتيجيات إدارة الصراع (الدمج، التسوية، التعاون، الهيمنة)، والمتغير التابع هو الصحة التنظيمية والابتكار المدرسي. الحدود البشرية المعلمون والإداريون. المنهج المقارن هو الأساس. النتائج المتوقعة تشمل تقديم دليل تدريبي لمديري المدارس حول "مهارات التفاوض والوساطة" Mediation Skills، وبناء ثقافة تنظيمية تتقبل الاختلاف في الرأي كفرصة للتطوير وليس كتهديد، ووضع آليات مؤسسية للشكاوى والمقترحات تضمن التنفيس الآمن عن الاحتقان قبل تفاقمه وتحوله إلى عداوات شخصية.

48. العنوان: "تعزيز الرفاهية النفسية للمعلمين بالمدارس المصرية باستخدام مدخل القيادة الخادمة في ضوء خبرات الفلبين والهند والمملكة المتحدة"

الموضوع: ف تتناول هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل إشكالية تراجع الرضا الوظيفي وتزايد معدلات الاحتراق النفسي لدى المعلمين في المدارس المصرية، نتيجة الضغوط الاقتصادية والأعباء الإدارية المتراكمة، مما يستدعي البحث عن مداخل إدارية حديثة ذات طابع إنساني. يهدف البحث إلى الكشف عن دور "القيادة الخادمة" Servant Leadership SL)) كمتغير مستقل، والتي ترتكز فلسفتها على أولوية خدمة القائد لمرؤوسيه وتلبية احتياجاتهم، في تحسين مستوى "الرفاهية النفسية" WB) Well-being) كمتغير تابع، وزيادة الارتباط الوظيفي لدى المعلمين. وتعتمد الدراسة على "المنهج المقارن" لاستجلاء السياسات والممارسات الإدارية في كل من الفلبين، والهند، والمملكة المتحدة، حيث تم اختيار هذه الدول لتنوع خلفياتها الثقافية وتجاربها الرائدة في تطبيق نماذج قيادية داعمة للعنصر البشري. تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل أبعاد (SL) المتمثلة في الاستماع، والتعاطف، والإقناع، وبناء المجتمع المدرسي، وعلاقتها بمؤشرات (WB) لدى المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي التي تمثل الحدود البشرية والمكانية للبحث. وتشير التوقعات البحثية إلى وجود علاقة طردية قوية بين ممارسة مديري المدارس لسلوكيات القيادة الخادمة وبين تحسن الصحة النفسية للمعلمين، مما يقود في النهاية إلى تقديم تصور مقترح لتوطين هذا النمط القيادي في الإدارة المدرسية المصرية، بما يحول دور المدير من سلطة رقابية صارمة إلى قائد داعم يعمل على تذليل العقبات، مما يسهم في خفض معدلات التسرب من مهنة التعليم والارتقاء بجودة البيئة المدرسية.

.49 **العنوان:** "**تطوير برامج التهيئة المهنية للمعلمين الجدد لتعزيز الاستبقاء الوظيفي في المدارس المصرية على ضوء خبرات اليابان وفرنسا وسويسرا**"

الموضوع: يناقش هذا البحث مشكلة حيوية تواجه المنظومة التعليمية في مصر، وهي ارتفاع معدلات التسرب المهني وتدني الكفاءة الأدائية لدى "المعلمين الجدد" NT) Novice Teachers) نتيجة غياب آليات الدعم المؤسسي، حيث يواجهون ما يُعرف بصدمة الواقع وسياسة "الاعتماد على النفس أو الغرق" Sink or Swim فور استلامهم العمل. يهدف البحث إلى تحليل دور القيادة المدرسية في مأسسة "برامج التهيئة المهنية" IP) Induction Programs) كمتغير مستقل، وأثر ذلك على تحقيق التكيف المهني ورفع معدلات استبقاء المعلمين كمتغير تابع. وتعتمد الدراسة على "المنهج المقارن" لاستخلاص الدروس المستفادة من تجارب دولية رائدة، وهي اليابان التي تتميز بنظام التدريب الميداني والبحث في الدرس، وفرنسا، وسويسرا، حيث تمتلك هذه الدول تقاليد عريقة في المرافقة والتوجيه المهني. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية وآليات التوجيه والإرشاد Mentoring داخل المدرسة، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين في سنواتهم الثلاث الأولى. ويسعى البحث من خلال الربط بين المتغيرات إلى تقديم إطار مقترح لبرنامج وطني للتهيئة المهنية في المدارس المصرية، يحدد بوضوح مسؤوليات مدير المدرسة والمعلم الخبير تجاه (NT)، ويقترح آليات تنظيمية مثل تخفيف النصاب التدريسي في العام الأول للتركيز على الملاحظة والنمو المهني، بما يضمن تحويل البيئة المدرسية من بيئة طاردة للكفاءات الناشئة إلى بيئة حاضنة وداعمة تضمن انطلاقة مهنية مستقرة ومستدامة. التدريسي للمعلم الجديد في عامه الأول للتركيز على الملاحظة والتعلم، مما يضمن انطلاقة مهنية صحيحة ومستدامة.

.50 **العنوان:** "**دور القيادة المدرسية في تعزيز النزاهة الأكاديمية ومكافحة الفساد الصغير بالتعليم المصري: دراسة مقارنة مع جورجيا ورواندا وهونج كونج**"

الموضوع: تتطرق هذه الدراسة إلى قضية شائكة تؤثر سلبًا على عدالة وكفاءة النظام التعليمي في مصر، وهي انتشار ممارسات "الفساد الصغير" PC) Petty Corruption) داخل المدارس، والمتمثلة في الدروس الخصوصية القسرية، والمحاباة في توزيع الدرجات والجداول، والتلاعب في سجلات الحضور، مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص. يستهدف البحث تفعيل دور القيادة المدرسية في ترسيخ مبادئ "النزاهة الأكاديمية" AI) Academic Integrity) كمتغير مستقل، وآليات المساءلة والشفافية، لقياس أثرها على الحد من الممارسات غير الرسمية وغير الأخلاقية كمتغير تابع. ويستخدم الباحث "المنهج

المقارن" لتحليل استراتيجيات دول حققت طفرات نوعية في تطهير قطاع التعليم من الفساد، وهي جورجيا، ورواندا، وهونج كونج التي اعتمدت على هيئات مستقلة ونظم صارمة. وتركز الحدود الموضوعية للدراسة على الجوانب الإدارية والقيمية والسلوكية داخل المؤسسة التعليمية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج إجرائي للقيادة المدرسية النزيهة في السياق المصري، يتضمن صياغة مدونة سلوك وظيفي ملزمة، وتفعيل آليات "الإبلاغ الآمن" Whistleblowing لحماية المبلغين عن المخالفات، بالإضافة إلى رقمنة عمليات الرصد والمتابعة لتقليل التدخل البشري، بما يسهم في استعادة هيبة المدرسة كمؤسسة تربوية قائمة على العدالة والاستحقاق، ويعزز من ثقة المجتمع في مخرجات العملية التعليمية.

51. العنوان: "استراتيجيات القيادة المدرسية في إدارة الفصول عالية الكثافة (*High-Density Classrooms*) وتخفيف آثارها السلبية على البيئة التعليمية: دراسة مقارنة مع الصين والهند والبرازيل"

الموضوع: تعد مشكلة "الكثافة الطلابية المرتفعة" High-Density Classrooms التحدي اللوجستي والتربوي الأكبر الذي يواجه الإدارة المدرسية في مصر، حيث تتجاوز الأعداد في بعض الفصول 70 و80 طالبًا، مما يؤدي إلى تدهور البيئة المدرسية، وصعوبة إدارة الصف، وانخفاض زمن التعلم الفعلي، وزيادة العنف المدرسي. لا يمكن اختزال الحل في بناء فصول جديدة فقط نظرًا للتكلفة العالية، بل يتطلب الأمر حلولًا إدارية مبتكرة. يهدف البحث إلى استكشاف "الحلول الإدارية والتنظيمية" التي يمتلكها مدير المدرسة للتعامل مع هذا الواقع، من خلال دراسة مقارنة معمقة مع تجارب دول تعاني أو عانت من نفس المشكلة ونجحت في إدارتها بكفاءة، وهي الصين (خاصة تجربة شنغهاي في إدارة الفصول الكبيرة بفاعلية)، والهند، والبرازيل. المتغير المستقل هو استراتيجيات القيادة في إدارة الكثافة (مثل الجداول المرنة، التعليم التبادلي، استغلال المساحات البديلة، الفترات الممتدة)، والمتغير التابع هو جودة البيئة الصفية ونواتج التعلم ومعدلات الانضباط. الحدود الموضوعية تشمل المدارس الحكومية في المناطق الحضرية المزدحمة والريفية. يعتمد البحث المنهج المقارن. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم "نموذج إداري للتعايش الفعال مع الكثافة"، يتضمن آليات لتقسيم الطلاب إلى مجموعات عمل صغيرة، وتوظيف "المعلم المساعد" Teaching Assistant، واستخدام التكنولوجيا للتعلم خارج الفصل (Flipped Classroom) كحل إداري لتقليل الضغط على المبنى المدرسي، بما يضمن الحد الأدنى من الجودة التعليمية رغم التحديات العديدة.

52. العنوان: "متطلبات التحول نحو الإدارة المدرسية الذاتية (*School-Based Management*) كمدخل لتحقيق اللامركزية المالية والإدارية في مصر: دراسة مقارنة مع أستراليا وفنلندا وكندا"

الموضوع: تعاني المدرسة المصرية من المركزية الشديدة التي تسلب المدير صلاحياته في التصرف المالي والإداري، مما يحوله إلى مجرد منفذ للقرارات الوزارية، ويعيق قدرته على حل المشكلات الطارئة أو تلبية احتياجات مدرسته الخاصة. يطرح البحث مدخل "الإدارة المدرسية الذاتية" (SBM (School-Based Management كحل استراتيجي لمنح المدرسة استقلالية مالية وإدارية مقننة، تتيح لها إدارة ميزانيتها، وصيانة مرافقها، وتطوير معلميها محليًا. يهدف البحث، عبر المنهج المقارن، إلى تحديد المتطلبات التشريعية والبشرية لتطبيق هذا النموذج في مصر، مقارنة بالتجارب الرائدة عالميًا في أستراليا (التي تمنح المدارس ميزانيات ضخمة للإدارة الذاتية)، وفنلندا، وكندا. المتغير المستقل هو سياسات وآليات الإدارة الذاتية واللامركزية، والمتغير التابع هو الكفاءة الإدارية وجودة اتخاذ القرار المدرسي وسرعة الاستجابة للاحتياجات. الحدود الموضوعية تشمل القوانين واللوائح المنظمة للإدارة التعليمية. النتائج المتوقعة تتضمن تقديم مقترح لتعديل قانون التعليم المصري يسمح بإنشاء "وحدة مالية مستقلة" لكل مدرسة أو مجمع مدارس، ووضع ضوابط للرقابة البعدية (المساءلة مقابل الاستقلالية)، وتدريب المديرين على مهارات "التخطيط الاستراتيجي المالي"، مما يحرر المدرسة من قيود الروتين الحكومي العقيم ويفجر طاقات الإبداع المحلي.

53. العنوان: "دور القيادة المدرسية في إدارة مقاومة التغيير (*Resistance to Change*) تجاه نظم التعليم الجديدة (*Edu 2.0*) في مصر: دراسة تحليلية مقارنة مع اليابان وسنغافورة والمملكة المتحدة"

الموضوع: يواجه نظام التعليم الجديد في مصر (Edu 2.0) تحديات كبيرة في التطبيق الميداني، ليس بسبب قصور في الفلسفة، بل بسبب "مقاومة التغيير" Resistance to Change الشرسة من قبل بعض المعلمين والإداريين وأولياء الأمور الذين يفضلون الأساليب التقليدية والامتحانات النمطية. يهدف البحث إلى تحليل دور القيادة المدرسية كـ "وكيل للتغيير" Change Agent في إدارة هذه المقاومة وتحويلها إلى تبني وقبول، مستندًا إلى نماذج إدارة التغيير (مثل نموذج كوتر أو أدكار)، ومقارنة بالاستراتيجيات التي اتبعتها اليابان (في تطبيق درس البحث)، وسنغافورة، والمملكة المتحدة عند طرح إصلاحات تعليمية جذرية. المتغير المستقل هو استراتيجيات القيادة لإدارة التغيير (التواصل، المشاركة، التدريب، التحفيز)، والمتغير التابع هو مستوى قبول وتبني ممارسات النظام الجديد داخل المدرسة. الحدود البشرية تشمل جميع الفاعلين في المجتمع المدرسي. يستخدم البحث المنهج المقارن والوصفي. من المتوقع أن يقدم البحث "دليل القيادة للتغيير التربوي" الذي يزود المديرين بأدوات نفسية وإدارية للتعامل مع المخاوف المشروعة للمعلمين، وبناء "تحالفات التغيير" Guiding Coalitions داخل المدرسة، واستخدام قصص النجاح الصغيرة (Quick Wins) لكسر حاجز الجليد وبناء ثقافة تنظيمية مرنة ترحب بالتطوير بدلًا من معاداته.

54. العنوان: "القيادة الريادية (*Entrepreneurial Leadership*) ودورها في تنمية الموارد الذاتية للمدارس الحكومية المصرية وسد الفجوة التمويلية: دراسة مقارنة مع الصين والولايات المتحدة وماليزيا"

الموضوع: في ظل محدودية الموازنات الحكومية المخصصة للتعليم مقارنة بالاحتياجات المتزايدة، تعاني المدارس المصرية من عجز دائم في ميزانيات الصيانة والأنشطة والتجهيزات. يهدف البحث إلى طرح مفهوم "القيادة الريادية" (Entrepreneurial Leadership (EL التي لا تنتظر التمويل المركزي، بل تبتكر طرقًا قانونية ومجتمعية لتنمية الموارد الذاتية للمدرسة (مثل الشراكات مع القطاع الخاص، الوحدات المنتجة، تأجير المرافق، التبرعات العينية الذكية). يقارن البحث بين الواقع المصري وتجارب الصين (التي تشجع المدارس على الإنتاج)، والولايات المتحدة (المنح والشراكات)، وماليزيا في تنويع مصادر تمويل التعليم. المتغير المستقل هو ممارسات القيادة الريادية وتنمية الموارد، والمتغير التابع هو الكفاءة المالية للمدرسة وجودة البيئة المادية. الحدود الموضوعية تشمل اللوائح المالية والأنشطة الاقتصادية للمدرسة. المنهج المستخدم هو المقارن. يتوقع أن تخلص الدراسة إلى مقترح تشريعي لإنشاء "صندوق الوقف المدرسي" School Endowment Fund لكل إدارة تعليمية، وتدريب المديرين على مهارات "التسويق الاجتماعي"، مما يحول المدرسة من عبء مالي على الدولة إلى وحدة إنتاجية وتربوية تساهم في تمويل جزء من احتياجاتها لتحسين الخدمة التعليمية.

55. العنوان: "تحديات القيادة المدرسية في المناطق الريفية والنائية بمصر وسبل تحقيق الإنصاف التربوي: دراسة اثنوجرافية مقارنة مع أستراليا وكندا والصين"

الموضوع: تعاني المدارس في المناطق الريفية والنائية (مثل قرى كفر الشيخ، الصعيد، المناطق الحدودية) من ظروف خاصة جدًا تختلف عن مدارس الحضر، مثل نقص المعلمين، ضعف البنية التحتية، الفقر، والتسرب، ومع ذلك يتم إدارتها بنفس القوانين والآليات المركزية، مما يخل بمبدأ "الإنصاف التربوي" Educational Equity. يهدف البحث إلى استكشاف خصوصية "القيادة الريفية" Rural Leadership والتحديات الفريدة التي تواجهها، ومقارنة سبل التغلب عليها مع تجارب دول لديها مساحات ريفية شاسعة وناجحة في التعليم الريفي هي أستراليا، وكندا، والصين. المتغير المستقل هو سياق وظروف القيادة في المناطق الريفية، والمتغير التابع هو جودة الخدمة التعليمية ومعدلات الاستبقاء. المنهج المستخدم هو المنهج الاثنوجرافي (لدراسة الثقافة المحلية) والمنهج المقارن. من المتوقع أن تقدم الدراسة "نموذجًا للقيادة المدرسية

الريفية" يراعي البعد الاجتماعي والقبلي، ويقترح حوافز خاصة لاستقطاب القادة والمعلمين الأكفاء لهذه المناطق، وتعديل المناهج والأنشطة لترتبط بالبيئة الزراعية أو الصحراوية المحلية (Place-Based Education)، مما يجعل التعليم ذا معنى للطلاب ويقلل من الهجرة إلى المدن.

56. العنوان: "بناء رأس المال المهني (*Professional Capital*) في المدارس المصرية: دور القيادة المدرسية في تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي واتخاذ القرار: دراسة مقارنة مع فنلندا وسنغافورة وكندا"

الموضوع: يعتمد نجاح أي نظام تعليمي على جودة معلميه وقادتهم، وهو ما يُعرف بـ "رأس المال المهني" Professional Capital (PC) وفقًا لنظرية (Hargreaves & Fullan). تعاني المدارس المصرية من استنزاف هذا الرأس مال نتيجة التقاعد، ونقص التعيينات، وضعف التدريب، والعزلة المهنية. يهدف البحث إلى تحديد دور القيادة المدرسية في تنمية المكونات الثلاثة لرأس المال المهني: "رأس المال البشري" (Human Capital) (المعرفة والمهارات الفردية)، و"رأس المال الاجتماعي" (Social Capital) (العلاقات والعمل الجماعي)، و"رأس المال التقريري" (Decisional Capital) (القدرة على الحكم المهني الصائب). تتم المقارنة مع فنلندا، وسنغافورة، وكندا (أونتاريو) بوصفها النظم الأعلى في رأس المال المهني عالميًا. المتغير المستقل هو ممارسات القيادة لتنمية رأس المال المهني، والمتغير التابع هو الفاعلية المؤسسية وجودة التدريس. المنهج المقارن هو الأساس. يتوقع أن تخلص الدراسة إلى استراتيجية لتحويل المدارس من "تجمعات لأفراد منعزلين" إلى "مجتمعات ممارسة مهنية" قوية، حيث يستثمر المدير في بناء شبكات تعاونية داخل المدرسة وبين المدارس، مما يرفع القيمة المضافة للمعلمين ويعظم العائد التربوي.

57. العنوان: "تفعيل صوت الطالب (*Student Voice*) في القيادة المدرسية وصنع القرار لتعزيز الانتماء المدرسي في مصر: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة"

الموضوع: تتسم البيئة المدرسية في مصر بالأبوية السلطوية، حيث يُنظر للطالب غالبًا كمتلقٍ سلبي للقرارات وليس شريكًا فيها، مما يضعف "صوت الطالب" Student Voice ويؤدي إلى تراجع "الانتماء المدرسي" School Belonging وزيادة العنف وتخريب الممتلكات. يهدف البحث إلى مأسسة مشاركة الطلاب في القيادة المدرسية وصنع القرار (فيما يخصهم من أنشطة، لوائح سلوكية، طرق تدريس)، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية (اتحادات الطلاب الشكلية) مع تجارب المملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة التي تمنح الطلاب أدوارًا قيادية حقيقية (Student Agency). المتغير المستقل هو آليات ومستويات مشاركة الطلاب في القيادة، والمتغير التابع هو مستوى الانتماء المدرسي والمسؤولية الاجتماعية. الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية. المنهج المستخدم هو المقارن. النتائج المتوقعة تشمل تصميم نموذج "مجلس القيادة الطلابية" بصلاحيات حقيقية في تقييم البيئة المدرسية وتنظيم الفعاليات، وتدريب المديرين على "القيادة الديمقراطية" التي تستمع للطلاب، مما يحول الطالب من "زبون" أو "رقم" إلى "مواطن مدرسي" مسؤول وشريك في التطوير.

58. العنوان: "إدارة البنية التحتية التكنولوجية (*Technology Infrastructure Management*) بالمدارس الثانوية المصرية لضمان استدامة التعلم الرقمي: دراسة تقويمية مقارنة مع كوريا الجنوبية وإستونيا والإمارات"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة البحثية قضية إدارية ملحة تتعلق بكفاءة الاستثمار في التعليم، حيث تواجه المدارس الثانوية المصرية تحديات جسيمة في "إدارة البنية التحتية التكنولوجية" Technology Infrastructure Management (TIM) رغم الإنفاق الحكومي الضخم على التجهيزات الرقمية، مما يعرض هذه المكتسبات لخطر التقادم السريع والهدر نتيجة غياب منظومة صيانة وتشغيل احترافية. يهدف البحث إلى وضع استراتيجية إدارية متكاملة لضمان استدامة الأصول التقنية، وذلك من خلال استخدام "المنهج المقارن" و"المنهج التقويمي" لدراسة وتحليل النماذج الإدارية الناجحة

في كل من كوريا الجنوبية، وإستونيا، والإمارات العربية المتحدة، وهي دول حققت ريادة في الحفاظ على بيئات تعلم رقمية مستدامة. تتمثل المتغيرات البحثية في دراسة استراتيجيات إدارة الصيانة والدعم الفني كمتغير مستقل، وأثرها على الكفاءة التشغيلية واستدامة التعلم الرقمي كمتغير تابع. وتتحدد الحدود الموضوعية في الجوانب الإدارية والفنية للمدارس الثانوية العامة. ويسعى البحث للوصول إلى نتائج تطبيقية، أبرزها مقترح استحداث وتوصيف وظيفة "مدير تكنولوجيا المدرسة" (SITM (School IT Manager داخل الهيكل التنظيمي للمدرسة المصرية، ووضع بروتوكولات معيارية للصيانة الوقائية والدورية، بما يضمن حماية المال العام وتحقيق الاستفادة القصوى من الرقمنة في العملية التعليمية، بدلًا من تحول الأجهزة إلى عبء إداري أو مخلفات إلكترونية.

59. **العنوان:** **"تفعيل القيادة الداعمة للصحة النفسية لتحسين التحصيل الأكاديمي بمدارس التعليم الأساسي المصرية في ضوء خبرات أستراليا وكندا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: تناقش هذه الورقة البحثية إشكالية قصور الدور القيادي في المدارس المصرية تجاه قضايا "الصحة النفسية" (MH (Mental Health للطلاب، حيث يطغى الاهتمام بالتحصيل المعرفي على الجانب النفسي والوجداني، مما يفاقم المشكلات السلوكية ويؤثر سلبًا على المخرجات التعليمية. يهدف البحث إلى تأصيل نمط "القيادة الداعمة للصحة النفسية" (MHL (Mental Health Leadership كمدخل إداري حديث، واستقصاء أثره كمتغير مستقل على المتغير التابع المتمثل في التحصيل الأكاديمي والانضباط السلوكي للطلاب. تعتمد الدراسة على "المنهج المقارن" لاستلهام السياسات والممارسات من تجارب دول رائدة دمجت الرفاهية النفسية في صلب الإدارة المدرسية، وهي أستراليا (تجربة KidsMatter)، وكندا، والمملكة المتحدة. تشمل الحدود البشرية طلاب مرحلة التعليم الأساسي، بينما تركز الحدود الموضوعية على استراتيجيات المدير والمعلمين في توفير بيئة نفسية آمنة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم إطار عمل للقيادة المدرسية في مصر يدمج مؤشرات "الرفاهية" (WB (Well-being ضمن خطة التطوير المدرسي، ويؤسس لنظام إحالة نفسي مبكر، مع تدريب الكوادر على الإسعافات الأولية النفسية، تأكيدًا على العلاقة التبادلية بين الاستقرار النفسي والتفوق الدراسي، وبما يحول المدرسة من بيئة ضاغطة إلى مؤسسة حاضنة وداعمة للنمو المتكامل.

60. **العنوان:** **"حوكمة الأنشطة المدرسية اللاصفية ودورها في بناء الشخصية بمدارس التعليم المصري: دراسة مقارنة مع اليابان والولايات المتحدة وفرنسا"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد حالة التدني الواضح في تفعيل الأنشطة المدرسية اللاصفية Extracurricular (ECA (Activities داخل المدارس المصرية، حيث تعاني هذه الأنشطة من التهميش لصالح المواد الأكاديمية، مما أدى إلى ضعف دور المدرسة في بناء الشخصية المتكاملة للطلاب، وتبرز الحوكمة Governance كمتغير مستقل يسعى البحث من خلاله إلى ضبط المسارات الإدارية والمالية والتنظيمية لتلك الأنشطة، بينما يمثل بناء الشخصية الطلابية المتغيرة التابع في هذه الدراسة، ويتناول البحث العلاقة بين كفاءة آليات الحوكمة في المدارس وبين تعزيز السمات القيادية والاجتماعية والبدنية للنشء، مع التركيز على دور المتغير الوسيط المتمثل في كفاءة الإدارة المدرسية وتوافر الموارد، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "جورج بيريداي" للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين مصر ودول المقارنة، وتقتصر الحدود الموضوعية على آليات الإشراف والتمويل والتقييم الخاصة بالأنشطة، في حين تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين والطلاب بمرحلة التعليم الأساسي في مصر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية (USA) وفرنسا، ويهدف البحث إلى تقديم إطار تنظيمي مقترح يحاكي النماذج العالمية في إلزامية الأنشطة المدرسية اللاصفية (ECA) وتخصيص موارد مستقلة لها، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تطبيق معايير الحوكمة (Governance) يقلل من هدر الوقت المخصص للنشاط ويضمن تحويله إلى ممارسة تربوية مقننة تسهم في خفض معدلات العنف المدرسي وتنمية الولاء والانتماء، كما سيخلص البحث إلى ضرورة تبني نظام تقويم شامل يدرج درجات

النشاط ضمن المجموع الاعتباري للطالب لضمان الجدية في التنفيذ، مما يوفر لصناع القرار في وزارة التربية والتعليم المصرية رؤية واضحة لإصلاح منظومة الأنشطة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر التعليمية المستقبلية.

ثالثًا: المعلم والتنمية المهنية

61. العنوان: "استراتيجيات تفعيل (الشهادات المصغرة) للتنمية المهنية للمعلمين في مصر كبديل للمسارات التقليدية: دراسة مقارنة مع تجارب أستراليا والولايات المتحدة وإستونيا"

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية حول الجمود الهيكلي والزمني الذي تعاني منه منظومة التنمية المهنية الحالية للمعلمين في مصر، والتي تشرف عليها الأكاديمية المهنية للمعلمين، حيث تعتمد غالبًا على دورات تدريبية طويلة، موحدة للجميع (One-size-fits-all)، ومتباعدة زمنيًا، مما يجعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات المهارية الفورية والمتغيرة لمعلمي "نظام التعليم الجديد" (Edu 2.0). يهدف هذا البحث إلى صياغة إطار استراتيجي وطني لتبني واعتماد نظام "الشهادات المصغرة" (MCs (Micro-credentials كمسار بديل ومرن للتنمية المهنية والترقي الوظيفي. يعتمد البحث على "المنهج المقارن" Comparative Approach لتحليل وتفكيك التجارب العالمية الرائدة، وتحديدًا تجربة أستراليا في دمج الشهادات المصغرة ضمن "الإطار الوطني للمؤهلات" (AQF)، وتجربة الولايات المتحدة في استخدام "الشارات الرقمية" Digital Badges كدليل على الكفاءة، وتجربة إستونيا في التدريب الرقمي المرن. تتمثل متغيرات البحث في: المتغير المستقل وهو استراتيجيات تصميم واعتماد الشهادات المصغرة، والمتغير التابع هو كفاءة التنمية المهنية ومرونة المسار الوظيفي للمعلم المصري. تتحدد الحدود الموضوعية في الجدارات الرقمية والبيداغوجية المستحدثة. يناقش البحث العلاقة بين تفريد التدريب وتحسن الأداء، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترح لـ "محفظة كفايات رقمية" Digital Competency Portfolio، تسمح للمعلم بتراكم وحدات تدريبية دقيقة (مثل: إدارة الفصول الافتراضية، التقييم التكويني، الدمج التعليمي) واحتسابها كساعات معتمدة للترقي، مما يحل مشكلة المركزية ويعزز ثقافة "التعلم مدى الحياة" Lifelong Learning.

62. العنوان: "الفجوة بين الإعداد الأكاديمي والواقع المهني لمعلمي مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (*Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM*) في مصر: نموذج مقترح لتجسير المهارات في ضوء خبرات فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: ترصد هذه الدراسة إشكالية نوعية تهدد استدامة مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في جمهورية مصر العربية، وهي الفجوة العميقة بين الإعداد الأكاديمي المنفصل الذي يتلقاه الطالب المعلم في كليات التربية، وبين الواقع المهني الذي يتطلب تدريسًا تكامليًا وبينيًا (ID (Interdisciplinary قائمًا على المشروعات. يهدف البحث إلى تصميم برنامج تجسير المهارات (SBP (Skills Bridging Program كمتغير مستقل، وقياس أثره على تعزيز الكفاءة التدريسية البينية (ITC (Interdisciplinary Teaching Competence للمعلم المصري كمتغير تابع. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM (Comparative Method والمنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لتحليل برامج إعداد المعلم في فنلندا من خلال شبكة "لوما سنتر" (LUMA Centre)، وكوريا الجنوبية في برامجها التكاملية، وسنغافورة في مراكز التميز التعليمي. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات تطوير التنمية المهنية للمعلمين، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مدارس (STEM) القائمة حاليًا، وتغطي الحدود المكانية كليات التربية ووحدة إدارة مدارس المتفوقين بمصر. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين تبني التعلم القائم على المشروعات Project-Based Learning (PBL) في إعداد المعلم وبين جودة نواتج التعلم لدى الطلاب. ومن أهم النتائج المتوقعة استحداث دبلومات

مهنية متخصصة تعتمد على (PBL)، وصياغة معايير اعتماد خاصة لمعلمي (STEM) تركز على قدرات التصميم الهندسي والبحث العلمي المشترك، مما يضمن بناء كوادر قادرة على تحقيق الفلسفة التكاملية للمدرسة وليس مجرد تدريس محتوى علمي متقدم، بما يحقق الريادة التعليمية لمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

63. العنوان: "تطوير الكفاءة الرقمية البيداغوجية (*TPACK*) للمعلمين المصريين في ظل دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي: دراسة استشرافية مقارنة مع سنغافورة والصين والمملكة المتحدة"

الموضوع: في ظل الاجتياح التكنولوجي لأدوات "الذكاء الاصطناعي التوليدي" Generative Artificial Intelligence ((GenAI مثل ChatGPT وغيره، لم يعد إطار "معرفة المحتوى والتربية والتكنولوجيا" Technological Pedagogical Content Knowledge (TPACK) التقليدي كافيًا لتوصيف كفايات المعلم المصري، الذي يقف حائرًا بين منع هذه الأدوات أو تجاهلها. يهدف البحث إلى تطوير وتحديث هذا الإطار ليشمل بعد الذكاء الاصطناعي (AI-TPACK)، وذلك باستخدام المنهج الاستشرافي المقارن لتحليل السياسات التدريبية في سنغافورة (مبادرة المعلم الذكي)، والصين (دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم)، والمملكة المتحدة. المتغير المستقل هو استراتيجيات دمج الذكاء الاصطناعي في النموذج البيداغوجي للمعلم، والمتغير التابع هو جودة الممارسات التدريسية وتفريد التعلم. الحدود الموضوعية تشمل معلمي المواد الأساسية في المرحلة الإعدادية. يناقش البحث التحديات الأخلاقية والتقنية، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى دليل إجرائي لتمكين المعلمين من استخدام الذكاء الاصطناعي كـ "مساعد تدريس ذكي" Intelligent Teaching Assistant في تصميم "السيناريوهات التعليمية" Learning Scenarios Design، وتوليد الأنشطة، وتقييم الطلاب، واقتراح برامج تدريبية تركز بصرامة على "الأخلاقيات الرقمية" Digital Ethics وكيفية كشف الانتحال العلمي، مما يحول المعلم من مستهلك خائف من التكنولوجيا إلى قائد للعملية التعليمية المعززة بالذكاء الاصطناعي.

64. العنوان: "أزمة الهوية المهنية (*Professional Identity*) للمعلمين المتعاقدين بنظام الحصة في مصر وتأثيرها على الالتزام التنظيمي: دراسة مقارنة مع سياسات التوظيف المرن في كندا وألمانيا والهند"

الموضوع: تتناول الدراسة مشكلة نفسية-اجتماعية وإدارية بالغة التعقيد، وهي وضع "المعلمين المتعاقدين بنظام الحصة" أو التطوع في المدارس المصرية، والذين يمثلون نسبة متزايدة لسد العجز. يعاني هؤلاء من هشاشة في "الهوية المهنية" Professional Identity، وشعور بعدم الأمان الوظيفي (Job Insecurity)، وغياب الحقوق التدريبية، مما يؤثر سلبًا على "الالتزام التنظيمي" Organizational Commitment وجودة الأداء داخل الفصل. يهدف البحث إلى وضع تصور لسياسات دمج ومهننة هذه الفئة، من خلال مقارنة سياسات "التوظيف المرن" Flexible Staffing والمسارات البديلة في كندا (المعلمين العرضيين)، وألمانيا، والهند (المعلم المساعد). المتغير المستقل هو سياسات التعاقد والحماية الاجتماعية والتنمية المهنية للمعلمين غير المثبتين في الدول المقارنة، والمتغير التابع هو الالتزام التنظيمي والهوية المهنية للمعلم المصري. المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي المقارن. يتوقع أن تقدم الدراسة مقترحًا لـ "مسار وظيفي موازي" Parallel Career Path يمنح هؤلاء المعلمين حقوقًا مهنية وتدريبية متدرجة، ويحتسب خبراتهم كجزء من متطلبات التثبيت المستقبلي، مما يحولهم من قوى عاملة طارئة ومحبطة إلى رافد أساسي ومستقر للنظام التعليمي، ويحقق مبدأ "العمل اللائق" في التعليم.

65. العنوان: "تمكين المعلمين من مهارات (علم الأعصاب التربوي) لتحسين ممارسات التعلم الصفي في مصر: دراسة تحليلية مقارنة مع الولايات المتحدة وهولندا والبرازيل"

الموضوع: يغيب عن برامج إعداد وتدريب المعلم المصري الربط العلمي بين "علم الأعصاب التربوي" Educational Neuroscience (Neuro-pedagogy) وبين طرائق التدريس اليومية، حيث لا يزال المعلمون يعتمدون على نظريات سلوكية

قديمة أو "خرافات عصبية" (Neuromyths) شائعة، مما يجعل الممارسات الصفية غير متوافقة مع كيفية عمل دماغ المتعلم فعليًا. يهدف البحث إلى دمج مبادئ علم الأعصاب في برامج التنمية المهنية، مقارنة بالتطبيقات المتقدمة في الولايات المتحدة (برامج التعلم المتوافق مع الدماغ)، وهولندا، والبرازيل (شبكة العلوم من أجل التعليم). المتغير المستقل هو برامج التدريب القائمة على علم الأعصاب التربوي، والمتغير التابع هو فاعلية استراتيجيات التدريس وإدارة الانتباه الصفي والدافعية. الحدود الموضوعية تشمل معلمي الصفوف الأولى (الطفولة المبكرة). يعتمد البحث المنهج المقارن. من المتوقع أن تخرج الدراسة بمصفوفة كفايات "المعلم المتوافق عصبيًا" Neuro-compatible Teacher، وتصميم حقائب تدريبية مبسطة حول مفاهيم مثل "المرونة العصبية" Neuroplasticity، والذاكرة العاملة، والعبء المعرفي، وكيفية استثمارها في علاج صعوبات التعلم، مما ينقل التدريس من الممارسة التقليدية القائمة على الحدس إلى الممارسة القائمة على الأدلة العلمية لدماغ المتعلم.

66. العنوان: "بناء مجتمعات التعلم المهنية الافتراضية (*VPLCs*) للمعلمين في المناطق النائية بمصر لكسر العزلة المهنية: دراسة مقارنة مع أستراليا وكندا والنرويج"

الموضوع: يعاني معلمو المناطق الحدودية والنائية والريفية في مصر (مثل الوادي الجديد، البحر الأحمر، سيناء) من "العزلة المهنية" Professional Isolation الجغرافية والعلمية، وضعف فرص التدريب المباشر مقارنة بأقرانهم في المدن الكبرى، مما يؤدي لتقادم مهاراتهم. يهدف البحث إلى تصميم نموذج وطني لـ "مجتمعات التعلم المهنية الافتراضية" Virtual Professional Learning Communities (VPLCs) التي تعتمد على المنصات التفاعلية لتبادل الخبرات والممارسات التأملية، مقارنة بتجارب دول ذات مساحات جغرافية شاسعة وتحديات ديموغرافية مماثلة ونجحت في التغلب عليها تقنيًا مثل أستراليا، وكندا، والنرويج. المتغير المستقل هو آليات وتصميم وإدارة مجتمعات التعلم الافتراضية، والمتغير التابع هو النمو المهني والرضا الوظيفي للمعلمين في المناطق النائية. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن وبناء النظم. يتوقع أن يقدم البحث نموذجًا لمنصة وطنية تفاعلية تعتمد على "التوجيه عن بعد" E-Mentoring، وتوفر موارد تعليمية مفتوحة (OER)، وتتيح "مشاهدة الأقران" (Peer Observation) عبر الفيديو، مما يضمن تكافؤ فرص التنمية المهنية للمعلم في أقصى الصعيد مع نظيره في القاهرة، ويعزز الانتماء لمهنة التعليم والعدالة المجالية.

67. العنوان: "فعالية برامج (التأمل الذاتي المهني) في تطوير ممارسات المعلمين قبل الخدمة بكليات التربية المصرية: دراسة مقارنة مع نماذج إعداد المعلم في اليابان ونيوزيلندا وإسكتلندا"

الموضوع: تتبلور المشكلة البحثية في افتقار برامج التربية العملية (Practicum - PR) بكليات التربية المصرية لآليات منهجية تدعم فكر الممارس المتأمل (Reflective Practitioner - RP)، حيث يطغى الطابع الآلي والشكلي على أداء الطلاب المعلمين والمشرفين سعيًا وراء التقييم الرقمي دون تحليل نقدي للمواقف التعليمية. يهدف البحث إلى استقصاء أثر استراتيجيات "التأمل الذاتي المهني" (Professional Self-Reflection - PSR) كمتغير مستقل، في رفع جودة الأداء التدريسي والوعي المهني للطالب المعلم كمتغير تابع، وذلك من خلال دراسة مقارنة تهدف لاستخلاص الدروس المستفادة من خبرات ثلاث دول رائدة هي: اليابان، ونيوزيلندا، وإسكتلندا. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بأسلوب "جورج بيريداي" لتحليل نظم إعداد المعلم، مع الاستعانة بالمنهج شبه التجريبي (Quasi-experimental Method) لقياس فاعلية الأدوات المقترحة. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة أدوات التأمل مثل اليوميات التأملية وتحليل الفيديو الذاتي، في حين تقتصر الحدود البشرية والمكانية على طلاب الفرقة الرابعة بكليات التربية في مصر (شعبة التعليم الأساسي). يسعى البحث لتوضيح العلاقة بين تبني فكر الممارس المتأمل (RP) وبين قدرة المعلم قبل الخدمة على التشخيص الذاتي وتطوير الأداء المهني المستمر. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم إطار تنظيمي مقترح لدمج ملف الإنجاز التأملي (Reflective Portfolio - RP) كشرط أساسي للتخرج ضمن سياسات إعداد المعلم. كما ستسفر النتائج عن آليات إجرائية

لتدريب المشرفين الأكاديميين على إدارة حلقات النقاش التأملية، بما يضمن تحول ممارسات التربية العملية (PR) من التقييم السطحي إلى بناء كوادر تعليمية قادرة على الابتكار المهني المستقل وفقًا لأفضل التوجهات العالمية المعاصرة في سياسات التعليم.

68. العنوان: "كفايات المعلم في التعامل مع قضايا التغير المناخي والتربية البيئية في المدارس المصرية: إطار مقترح في ضوء خبرات السويد وكوستاريكا وإندونيسيا"

الموضوع: تتبلور المشكلة البحثية في القصور المعرفي والمهاري لدى المعلم المصري حيال دمج قضايا التغير المناخي (Climate Change - CC) ضمن السياق المدرسي، حيث يقتصر الدور الإداري والتربوي حاليًا على نقل المعلومات النظرية دون تفعيلها سلوكيًا أو ربطها بالتوجهات الوطنية نحو الاقتصاد الأخضر. يهدف البحث إلى تحديد وتنمية كفايات "التربية من أجل التنمية المستدامة" (Education for Sustainable Development - ESD) كمتغير مستقل، وأثرها في تعزيز الوعي والسلوك البيئي للطلاب كمتغير تابع، مع دراسة "القيادة البيئية للمعلّم" كمتغير وسيط يسهم في تحويل المدرسة إلى بيئة تعليمية مستدامة. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لاستخلاص الدروس المستفادة من التجارب العالمية الرائدة في كل من: السويد (المتميزة في السياسات البيئية الشاملة)، وكوستاريكا (الرائدة في التنوع البيولوجي)، وإندونيسيا (صاحبة تجربة المدارس الخضراء). تشمل الحدود الموضوعية للدراسة برامج إعداد المعلمين، واستراتيجيات دمج المفاهيم المناخية في المناهج، وآليات تنفيذ المشروعات المجتمعية، في حين تقتصر الحدود البشرية والمكانية على معلمي مدارس التعليم العام في مصر. يسعى البحث لإثبات العلاقة بين تمكين المعلم من أدوات البيداغوجيا الخضراء (Green Pedagogy - GP) وبين تغيير الاتجاهات السلوكية للمجتمع المدرسي نحو الاستدامة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم إطار تنظيمي وبرنامج تدريبي مقترح يركز على مهارات التعلم الخدمي (Service Learning - SL) لربط الممارسات المدرسية بالمجتمع المحلي. كما ستسفر النتائج عن آليات إجرائية لتحويل المعلم من ناقل للمعلومات إلى قائد للتغيير المستدام، مما يساهم في بناء جيل قادر على مواجهة التحديات المناخية وفقًا لسياسات التعليم المصرية الحديثة (ESD) والمعايير الدولية المعاصرة في هذا المجال.

69. العنوان: "دور المعلم المساعد (*Shadow Teacher*) في فصول الدمج المصرية: تحديد الأدوار والاحتياجات التدريبية في ضوء المعايير الدولية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وإيطاليا والإمارات"

الموضوع: مع التوسع في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، ظهرت في المدارس المصرية (خاصة الخاصة والدولية) وظيفة "المعلم المساعد" أو (معلم الظل) Shadow Teacher، ولكنها تعاني من العشوائية الشديدة، حيث يتم تعيينهم غالبًا من قبل ولي الأمر مباشرة دون تأهيل تربوي رسمي، مما يسبب تضاربًا في الأدوار مع معلم الفصل الأساسي ويشتت الطالب. يهدف البحث إلى "مهننة" Professionalization هذا الدور الحيوي وتحديد التوصيف الوظيفي والمسار التدريبي له، مقارنة بالتنظيمات الدقيقة في الولايات المتحدة (Para-educators)، وإيطاليا (معلم الدعم المتخصص)، والإمارات العربية المتحدة. المتغير المستقل هو التنظيم المهني والتدريبي لمعلم الظل في الدول المقارنة، والمتغير التابع هو جودة الدمج التربوي والتحصيل الأكاديمي للطفل المدمج. الحدود البشرية معلمو الظل ومعلمو الفصول النظامية. المنهج المستخدم هو المقارن. النتائج المتوقعة تتضمن إصدار مقترح لـ "رخصة مزاولة مهنة معلم ظل" تشترط اجتياز برامج تدريبية معتمدة في تعديل السلوك واستراتيجيات الدمج، ووضع بروتوكول تعاون (Co-teaching Protocol) بين معلم الفصل ومعلم الظل لضمان وحدة الهدف التربوي وعدم اتكالية الطالب الكلية على المساعد.

70. العنوان: "تعزيز (المرونة النفسية) للمعلمين المصريين في مواجهة ضغوط العمل والأزمات الاقتصادية: دراسة مقارنة لسياسات الرفاهية الوظيفية في فنلندا وفرنسا وفيتنام"

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية في رصد وتخفيف حدة الاحتراق الوظيفي وتدني الأداء الناتج عن هشاشة المرونة النفسية (Psychological Resilience - PR) لدى شريحة واسعة من المعلمين المصريين، وذلك في ظل تصاعد الأعباء المعيشية، وكثافة الفصول، والضغوط الإدارية المتزايدة. يهدف البحث إلى استقصاء أثر "سياسات الرفاهية الوظيفية" (Occupational Well-being Policies - OWP) كمتغير مستقل، في تعزيز المرونة النفسية (PR) والاستقرار المهني للمعلم كمتغير تابع، مع دراسة "الدعم التنظيمي المدرك" كمتغير وسيط يسهم في تحسين جودة الأداء التعليمي. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لاستخلاص الدروس المستفادة من خبرات ثلاث دول متباينة السياقات وهي: فنلندا (الرائدة في التوازن بين العمل والحياة)، وفرنسا (المتميزة في الحماية الاجتماعية)، وفيتنام (كدولة ذات تحديات اقتصادية مقاربة للواقع المصري). تشمل الحدود الموضوعية للدراسة برامج الدعم النفسي والاجتماعي، وآليات إدارة الضغوط المهنية، في حين تقتصر الحدود البشرية والمكانية على المعلمين العاملين بمدارس التعليم العام في مصر. يسعى البحث لإثبات العلاقة الطردية بين تبني استراتيجيات الرفاهية وبين قدرة المعلم على التكيف الإيجابي مع الأزمات الاقتصادية والمهنية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترح بتطوير سياسات التعليم من خلال إنشاء "وحدات دعم نفسي للمعلمين" (Teacher Support Units - TSUs) بالإدارات التعليمية تقدم خدمات المشورة والمساندة المتخصصة. كما ستسفر النتائج عن توصيات بدمج مهارات اليقظة العقلية (Mindfulness - MF) وإدارة الضغوط ضمن برامج الترقي المهني للمعلمين، مما يضمن الحفاظ على التوازن النفسي اللازم لاستدامة العطاء التربوي واحتواء الطلاب بكفاءة وفاعلية.

71. **العنوان:** "تحسين مهارات (التقويم من أجل التعلم) لدى معلمي المرحلة الابتدائية في مصر كبديل لثقافة الاختبارات: دراسة مقارنة مع نيوزيلندا وهونج كونج والمملكة المتحدة"

الموضوع: تعاني الممارسات التدريسية في الفصول المصرية من هيمنة "التقويم الختامي" Assessment of Learning الذي يهدف فقط إلى رصد الدرجات وإصدار الأحكام النهائية، مما يرسخ ثقافة "التعلم من أجل الامتحان". في المقابل، يغيب بشكل ملحوظ تطبيق استراتيجيات "التقويم من أجل التعلم" (AfL Assessment for Learning) أو التقويم البنائي، الذي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من عملية التدريس اليومية ويهدف إلى تحسين التعلم أثناء حدوثه. يهدف البحث إلى بناء برنامج تنمية مهنية لتمكين المعلمين المصريين من أدوات التقويم التكويني (مثل التغذية الراجعة الوصفية، التقييم الذاتي للطلاب، استخدام الأسئلة السابرة، وسجلات التعلم)، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية بتجارب دول رائدة جعلت التقويم البنائي ركيزة لإصلاحها التعليمي، وهي نيوزيلندا (التي تميزت في استخدام قصص التعلم)، وهونج كونج (التي دمجت التقويم في المنهج)، والمملكة المتحدة (مجموعة إصلاح التقويم). المتغير المستقل هو برامج التدريب على استراتيجيات التقويم من أجل التعلم في الدول المقارنة، والمتغير التابع هو تحسين نواتج تعلم التلاميذ، وزيادة دافعيتهم، وتقليل قلق الاختبارات. الحدود الموضوعية تشمل معلمي نظام التعليم الجديد (Edu 2.0) بالمرحلة الابتدائية. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن والمنهج شبه التجريبي. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم "دليل المعلم للتقويم البنائي" في البيئة المصرية، واقتراح آليات تشريعية لتقليل الأعباء الإدارية وكثافة المناهج للسماح للمعلم بوقت كافٍ لتقديم تغذية راجعة فردية، مما يغير عقيدة المعلم من "مصحح ومراقب" إلى "مشخص وموجه" للعملية التعليمية.

72. **العنوان:** "جاهزية معلمي التعليم الفني في مصر لتدريس الجدارات الخضراء (*Green Skills*) المطلوبة لسوق العمل: دراسة مقارنة مع ألمانيا والدنمارك والصين"

الموضوع: في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والمحلية نحو "الاقتصاد الأخضر"، تظهر فجوة مهارية خطيرة لدى معلمي التعليم الفني والصناعي في مصر، تتمثل في ضعف جاهزيتهم لتدريس "الجدارات الخضراء" Green Skills والتقنيات المستدامة (مثل تكنولوجيا الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، كفاءة الموارد، والصناعة النظيفة). هذا القصور ينعكس

سلبًا على كفاءة الخريجين وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل الجديد. يهدف البحث إلى تقييم وتطوير جاهزية هؤلاء المعلمين، مستخدمًا المنهج المقارن والوصفي التحليلي لدراسة نظم إعداد وتدريب معلمي التعليم المهني في ألمانيا (نظام التدريب المزدوج المستدام)، والدنمارك (التي تدمج الاستدامة في كل المهن)، والصين. المتغير المستقل هو برامج التنمية المهنية للجدارات الخضراء وسياسات التعليم الفني المستدام، والمتغير التابع هو الكفاءة المهنية للمعلمين ومواءمة مخرجات التعليم الفني لسوق العمل الأخضر. الحدود الموضوعية تشمل معلمي التخصصات الميكانيكية والكهربائية والمعمارية. يتوقع أن تسفر الدراسة عن بناء "إطار مرجعي للجدارات الخضراء لمعلمي التعليم الفني" في مصر، وتقديم مقترحات لعقد شراكات استراتيجية مع القطاع الصناعي الخاص لتدريب المعلمين داخل المصانع التي تطبق المعايير البيئية، وتحديث معايير "رخصة معلم التعليم الفني" لتشمل الوعي البيئي المهني، لضمان تخريج فنيين يمتلكون عقلية الاستدامة وليس فقط المهارة اليدوية.

73. **العنوان: "تنمية مهارات (المعلم الباحث) لدى معلمي المدارس الرسمية للغات في مصر لحل المشكلات الصفية: دراسة مقارنة مع سنغافورة واليابان وكندا"**

الموضوع: يسود في النظام التعليمي المصري نمط "المعلم المنفذ" Technician Teacher الذي يطبق التعليمات المركزية والمناهج دون تدخل نقدي، مما يغيب مفهوم "المعلم الباحث" Teacher Researcher القادر على استخدام المنهج العلمي لحل المشكلات التي تواجهه داخل الفصل. يهدف البحث إلى تحويل المعلم من متلقٍ للحلول إلى منتج لها، من خلال تنمية مهارات "بحث الفعل" Action Research، وذلك عبر دراسة مقارنة مع تجارب سنغافورة (التي تشجع المعلمين على نشر بحوثهم)، واليابان (من خلال استراتيجية "بحث الدرس" Lesson Study التعاونية)، وكندا (أونتاريو). المتغير المستقل هو استراتيجيات وبرامج إعداد المعلم الباحث والدعم المؤسسي المقدم له، والمتغير التابع هو قدرة المعلم على حل المشكلات الصفية (مثل ضعف القراءة، العنف، تشتت الانتباه) وتطوير ممارساته التدريسية. الحدود البشرية معلمو المدارس الرسمية للغات (التجريبيات). المنهج المستخدم هو المنهج المقارن. تشير النتائج المتوقعة إلى ضرورة مأسسة البحث الإجرائي داخل المدارس عبر إنشاء "وحدات بحث وتطوير" مدرسية، وربط جزء من تقييم أداء المعلم وترقيه بتقديمه لبحوث إجرائية ناجحة ساهمت في تحسين تعلم طلابه، مما يردم الفجوة الكبيرة بين النظريات التربوية الأكاديمية والواقع الفعلي للفصل الدراسي.

74. **العنوان: "تطوير المسار الوظيفي (*Career Path*) للمعلمين في مصر القائم على التمايز المهني: دراسة مقارنة مع أستراليا وسنغافورة والولايات المتحدة"**

الموضوع: يعاني الهيكل الوظيفي للمعلمين في مصر من الجمود والخطية، حيث يعتمد الترقي بشكل أساسي على الأقدمية واجتياز اختبارات روتينية، لينتقل المعلم من "معلم" إلى "كبير معلمين" بنفس المهام تقريبًا، أو يضطر لترك التدريس والاتجاه للإدارة لزيادة راتبه، مما يفرغ الفصول من الكفاءات. يهدف البحث إلى وضع تصور لـ "مسار وظيفي متعدد المسارات" Multi-track Career Path يسمح بالتمايز المهني (مسار للقيادة، مسار للخبراء الفنيين، مسار للمدربين)، مقارنة بتجارب أستراليا (نظام المعلم المتمكن)، وسنغافورة (التي توفر ثلاث مسارات واضحة: التدريس، القيادة، التخصص)، والولايات المتحدة (برامج المعلم القائد). المتغير المستقل هو هياكل وسياسات المسار الوظيفي للمعلمين، والمتغير التابع هو الرضا الوظيفي، والاحتفاظ بالكفاءات، وجودة التعليم. الحدود الموضوعية قانون كادر المعلمين رقم 155 وتعديلاته. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن وبناء النظم. من المتوقع أن يقترح البحث استحداث رتب وظيفية جديدة مثل "المعلم الخبير المقيم" أو "قائد المادة" بصلاحيات فنية ومالية متميزة دون ترك الفصل، مما يحفز المعلمين على التميز المهني المستمر بدلًا من انتظار الدور في طابور الأقدمية.

75. **العنوان:** "الكفاءة العاطفية والاجتماعية (*SEL*) للمعلمين كمتطلب أساسي للتعيين في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الدنمارك والولايات المتحدة وماليزيا"

الموضوع: تركز معايير تعيين المعلمين في مصر (مثل مسابقة الـ 30 ألف معلم) بشكل مكثف على الجوانب المعرفية والتخصصية واللياقة البدنية، مع قصور واضح في تقييم "الكفاءة العاطفية والاجتماعية" Social-Emotional Competence (SEC) للمعلم، رغم أهميتها القصوى في التعامل مع الطلاب وإدارة السلوك الصفي وبناء بيئة آمنة. يهدف البحث إلى دمج مهارات التعلم العاطفي الاجتماعي (SEL) ضمن معايير الإعداد والتعيين والتنمية المهنية، مقارنة بتجارب الدنمارك (التي تركز على التعاطف Empathy)، والولايات المتحدة (معايير CASEL)، وماليزيا. المتغير المستقل هو معايير وبرامج تنمية الكفاءة العاطفية للمعلمين، والمتغير التابع هو جودة التفاعلات الصفية والصحة النفسية للطلاب والمعلمين. الحدود الموضوعية اختبارات القبول بكليات التربية ومسابقات التعيين. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن. يتوقع أن تخلص الدراسة إلى بناء "مقياس للكفاءة العاطفية للمعلم" يستخدم في التعيين، وتصميم برامج تدريبية لتمكين المعلمين من مهارات "التنظيم الانفعالي" و"الوعي الاجتماعي"، انطلاقًا من مبدأ أن "فاقد الشيء لا يعطيه"، فالمعلم الذي يفتقد الذكاء العاطفي لن يستطيع تنميته لدى طلابه.

76. **العنوان:** "إعداد المعلم المنتج للمحتوى الرقمي (*Teacher as Digital Content Creator*) في ضوء مبادرة المصادر التعليمية المفتوحة (*OER*): دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وإستونيا والمملكة المتحدة"

الموضوع: تتمثل المشكلة البحثية في استمرار دور المعلم المصري كمتحدث ومستهلك سلبي للمحتوى التقني الجاهز، وافتقاره إلى الكفايات الإدارية والفنية اللازمة لتصميم وإنتاج موارد تعليمية تفاعلية تلبي الاحتياجات الفعلية لطلابه، مما يعيق فاعلية التحول الرقمي في سياسات التعليم المصرية. يهدف البحث إلى استقصاء أثر برامج تدريب المعلمين على "إنتاج المحتوى الرقمي" (Teacher as Digital Content Creator - TDCC) كمتغير مستقل، في تعزيز جودة وتنوع "المصادر التعليمية المفتوحة" (Open Educational Resources - OER) كمتغير تابع، مع دراسة "الجاهزية التقنية للمؤسسة التعليمية" كمتغير وسيط يسهم في تفعيل النشر الإلكتروني. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لاستخلاص الدروس المستفادة من تجارب دولية رائدة وهي: كوريا الجنوبية (مبادرة الكتب المدرسية الرقمية)، وإستونيا (مستودع الموارد التعليمية الموحد)، والمملكة المتحدة (سياسات المشاركة الرقمية). تشمل الحدود الموضوعية للدراسة مهارات التصميم التعليمي، وإدارة حقوق الملكية الفكرية، ومعايير الجودة التقنية للمحتوى، في حين تقتصر الحدود البشرية والمكانية على المعلمين بمدارس التعليم العام في مصر. يسعى البحث لإثبات العلاقة بين تمكين المعلم من أدوات المصادر التعليمية المفتوحة (OER) وبين إثراء المحتوى التعليمي العربي وتقليل الاعتماد على المصادر التجارية المكلفة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم إطار تنظيمي لمقترح "منصة وطنية تشاركية" تتيح للمعلمين رفع وتقييم إنتاجهم الرقمي وفق معايير الجودة العالمية. كما ستسفر النتائج عن وضع مصفوفة للكفايات الرقمية اللازمة للمعلم المنتج (TDCC) تشمل إنتاج الفيديو التعليمي والاختبارات التفاعلية، مما يعزز الهوية الرقمية للمعلم المصري ويدعم استدامة الموارد التعليمية في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة.

77. **العنوان:** "تحديات التنمية المهنية لمعلمي المدارس الدولية في مصر في ظل تعدد الثقافات: دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة وقطر وسويسرا"

الموضوع: يواجه المعلمون المصريون العاملون في قطاع المدارس الدولية تحديات فريدة تتعلق بـ "الكفاءة عبر الثقافية Cross-Cultural Competence"، حيث يتعاملون مع مناهج أجنبية، وطلاب من خلفيات متنوعة، وإدارات متعددة الجنسيات، وغالبًا ما يعانون من "صراع الهوية" أو نقص في فهم فلسفة المناهج الدولية (IB, IGCSE). يهدف البحث إلى

تحديد الاحتياجات التدريبية الخاصة بهؤلاء المعلمين، مقارنة بتجارب دول ذات قطاع تعليم دولي ضخم وناجح مثل الإمارات، وقطر، وسويسرا. المتغير المستقل هو برامج التنمية المهنية للمعلمين في السياقات الدولية، والمتغير التابع هو التكيف المهني وجودة تدريس المناهج الدولية. الحدود البشرية المعلمون المصريون بالمدارس الدولية. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن والوصفي. يتوقع أن يقدم البحث إطارًا لـ "التنمية المهنية المستجيبة ثقافيًا" Culturally Responsive PD، واقتراح آليات لتوأمة التدريب بين المدارس الدولية والجامعات المصرية، لضمان أن يكون المعلم المصري في هذه المدارس ليس مجرد "مساعد" للمعلم الأجنبي، بل شريكًا تربويًا كامل الأهلية يمتلك العقلية الدولية مع الحفاظ على الهوية الوطنية.

78. **العنوان: "استراتيجيات المعلم في إدارة الفصول عالية الكثافة ودورها في جودة التعلم بمدارس التعليم الابتدائي في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الهند، والصين، والمكسيك"**

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول التحديات التربوية والإدارية الناتجة عن ظاهرة الفصول عالية الكثافة (Overcrowded Classrooms (OC في المدارس الحكومية المصرية، وما يترتب عليها من تدني كفاءة العملية التعليمية والاعتماد المفرط على التلقين، ويهدف البحث إلى استقصاء الاستراتيجيات البيداغوجية (Pedagogical Strategies (PS كمتغير مستقل، والتي تشمل تقنيات إدارة الصف المزدحم وتوظيف التعلم النشط، وقياس أثرها على جودة التعلم وانخراط الطلاب كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "جورج بيريداي" لتحليل تجارب دول الهند، والصين، والمكسيك، وهي دول تتشابه سياقاتها مع مصر في مواجهة الكثافات الطلابية المرتفعة (OC)، وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات ترتيب البيئة الصفية، وتوزيع الأدوار، واستراتيجيات تقويم الأقران، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المرحلة الابتدائية في الدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة الارتباطية بين مرونة المعلم في استخدام الاستراتيجيات البيداغوجية (PS) وبين زيادة زمن التعلم الفعلي وتقليل الهدر التربوي، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تبرهن على أن تفعيل "التعلم التبادلي" وتدريب الطلاب كقادة مجموعات يسهم في ضبط النظام الصفي وتقليل حدة التوتر لدى المعلمين، كما ستقدم الدراسة دليلًا إجرائيًا للمعلم المصري يتضمن حلولًا عملية لضبط الصوت وتصحيح المهام التعليمية في الفصول عالية الكثافة، مما يسهم في تحقيق مخرجات تعلم تتسم بالجودة رغم محدودية المساحات المكانية، ويقدم رؤية أكاديمية لمتخذي القرار بجمهورية مصر العربية حول كيفية تحويل أزمة الكثافة إلى فرصة لتنمية مهارات الاعتماد على الذات لدى الطلاب والتعاون الجماعي الممنهج.

79. **العنوان: "كفايات معلمي الموهوبين والفائقين بجمهورية مصر العربية في ضوء المعايير العالمية: دراسة مقارنة مع خبرات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة"**

الموضوع: يركز هذا البحث على إشكالية عدم جاهزية الكوادر التدريسية لاكتشاف ورعاية الفئات المتميزة من الطلاب، حيث يهدف إلى تحديد وتنمية الكفايات المهنية والتربوية الخاصة بمصطلح معلمي الموهوبين Gifted Education (Teachers (GET بوصفه المتغير المستقل، وقياس أثر ذلك في تنمية قدرات الطلاب الفائقين ورعايتهم كمتغير تابع، وذلك للحد من ظاهرة الملل الأكاديمي (Academic Boredom (AB وهدر الطاقات الوطنية. ويعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (Comparative Method (CM من خلال تحليل معايير ونظم إعداد المعلمين في كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية (خاصة معايير الجمعية الوطنية للأطفال الموهوبين National Association for Gifted Children NAGC))، وسنغافورة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتقييم الواقع المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في آليات التمييز والتدخل التربوي للفائقين، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مدارس المتفوقين وفصول الموهوبين بوزارة التربية والتعليم، وتغطي الحدود المكانية مراكز الموهوبين والجامعات المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين تمكن المعلم من مهارات التمايز في التدريس (Differentiation (DF وبين مستوى الإبداع والتحصيل لدى الطلاب الموهوبين. ومن أهم النتائج المتوقعة تصميم دبلومة مهنية متخصصة في تربية الموهوبين، وبناء أدوات تقويمية تمكن

المعلم من تصميم أنشطة إثرائية تتحدى العقول الفائقة، مع صياغة سياسات تحفيزية لجذب المعلمين المتميزين للعمل في هذا التخصص الدقيق، بما يضمن استثمار العقول المبدعة كمحرك رئيس للتنمية والابتكار في مصر.

80. العنوان: "أخلاقيات مهنة التعليم (*Teaching Ethics*) في مصر في ضوء ظاهرة الدروس الخصوصية: مدخل لتجديد الميثاق الأخلاقي للمعلم: دراسة مقارنة مع فنلندا واليابان وسنغافورة"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الأزمة الأخلاقية والقيمية التي تواجه مهنة التعليم في جمهورية مصر العربية، والتي تجسدت في التوسع المفرط لظاهرة الدروس الخصوصية (PT Private Tutoring) مما أدى إلى تحول العلاقة التربوية إلى نمط استهلاكي نفعي أضعف من هيبة المعلم ومكانته، ويهدف البحث إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال دراسة الميثاق الأخلاقي للمعلم (TCE Teacher's Code of Ethics) كمتغير مستقل، واستقصاء أثره على الالتزام المهني والمكانة الاجتماعية للمعلم كمتغير تابع، ويستند الباحث إلى استخدام المنهج المقارن Comparative Method لتحليل المنظومات الأخلاقية والمهنية في دول فنلندا، واليابان، وسنغافورة، لكونها نماذج عالمية نجحت في تحجيم ظاهرة الدروس الخصوصية (PT) وتعزيز قدسية رسالة التعليم، وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات المساءلة المهنية والمعايير الأخلاقية الموجهة لسلوك المعلمين، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية عينة من المعلمين والخبراء التربويين في مصر ودول المقارنة، ويسعى البحث إلى توضيح العلاقة بين صياغة الميثاق الأخلاقي للمعلم (TCE) وبين استعادة الثقة في المدرسة النظامية كبيئة تعليمية أساسية، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد ضرورة ربط الترقي المهني وتجديد رخص مزاولة المهنة بمدى الالتزام ببنود الميثاق الأخلاقي، كما ستقدم الدراسة مقترحًا لميثاق أخلاقي متطور يتضمن قسمًا مهنيًا ملزمًا وآليات لمواجهة الممارسات غير التربوية، مع التأكيد على ضرورة تحسين الوضع المادي للمعلم كمتغير وسيط لضمان فعالية تطبيق هذا الميثاق، مما يسهم في إعادة بناء الهوية المهنية للمعلم المصري وحماية حقوق المتعلمين في ضوء المعايير الدولية المعاصرة.

81. العنوان: "متطلبات التحول من نظام (التعيين مدى الحياة) إلى نظام (ترخيص مزاولة المهنة المتجدد) للمعلمين في مصر: دراسة تحليلية مقارنة مع سنغافورة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة"

الموضوع: يعتمد النظام الوظيفي للمعلمين في مصر حاليًا على مبدأ "التعيين مدى الحياة" Tenure، حيث بمجرد التعيين يضمن المعلم وظيفته بغض النظر عن تطور أدائه أو تدهوره، مما يضعف الدافعية للتنمية المهنية المستمرة ويحول التدريب إلى إجراء شكلي للترقية المالية فقط. يهدف البحث إلى وضع خارطة طريق تشريعية وإجرائية للتحول نحو نظام "رخصة مزاولة المهنة المتجددة" Renewable Teaching License، التي تشترط لتجديدها كل 3 أو 5 سنوات تقديم أدلة ملموسة على النمو المهني وكفاءة الأداء، وذلك من خلال دراسة مقارنة مع تجارب الدول التي تطبق هذا النظام بصرامة ونجاح، وهي سنغافورة (التي تربط الاستمرار في المهنة بتقييم الأداء السنوي الدقيق)، والولايات المتحدة (حيث تختلف متطلبات تجديد الرخصة بين الولايات لضمان الجودة)، والمملكة المتحدة. المتغير المستقل هو سياسات وتشريعات ترخيص المعلمين وتجديدها، والمتغير التابع هو جودة الأداء التدريسي والمساءلة المهنية. الحدود الموضوعية تشمل قانون كادر المعلمين رقم 155 ولوائح الأكاديمية المهنية للمعلمين. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن وبناء النظم. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم "إطار وطني لترخيص المعلمين" يربط التجديد بملف إنجاز مهني (Portfolio) ونواتج تعلم الطلاب، مع وضع ضمانات لحماية المعلم من التعسف الإداري، مما يضمن بقاء "الأكفأ" فقط داخل الفصول الدراسية ويرفع من المكانة المجتمعية للمهنة.

82. العنوان: "تفعيل نموذج (مدارس التنمية المهنية *PDS*) لتجسير الفجوة بين كليات التربية والمدارس المصرية: دراسة مقارنة مع فنلندا والولايات المتحدة والنرويج"

الموضوع: تعاني منظومة إعداد المعلم في مصر من "انفصال مزمن" بين كليات التربية (التي تدرس النظريات) وبين المدارس (ميدان التطبيق)، مما يجعل الخريج يواجه صدمة الواقع. يهدف البحث إلى تفعيل نموذج "مدارس التنمية المهنية" (PDS) Professional Development Schools، وهي مدارس شراكة استراتيجية تعمل كـ "مستشفيات تعليمية" يتم فيها إعداد المعلم وتدريبه وإجراء البحوث التشاركية بين أساتذة الجامعة ومعلمي المدرسة. يتم ذلك عبر دراسة مقارنة مع فنلندا (مدارس التدريب الملحقة بالجامعات Teacher Training Schools)، والولايات المتحدة (حيث نشأ مفهوم PDS)، والنرويج. المتغير المستقل هو آليات الشراكة والتكامل بين الجامعة والمدرسة في إعداد وتدريب المعلم، والمتغير التابع هو جودة الإعداد العملي للطالب المعلم والتنمية المهنية لمعلم المدرسة. الحدود البشرية طلاب التربية العملية والمعلمون المتعاونون. المنهج المستخدم هو المقارن. النتائج المتوقعة تشمل وضع بروتوكول تعاون ملزم يحول المدارس المحيطة بكليات التربية إلى مراكز تميز، حيث يشارك المعلمون المتميزون في تدريس طلاب الجامعة (Clinical Faculty)، ويساهم أساتذة الجامعة في حل مشكلات المدرسة، مما يردم الفجوة بين "ما يجب أن يكون" وبين "ما هو كائن".

83. **العنوان:** **"تعزيز (الاستقلالية المهنية) للمعلم المصري في تخطيط وتنفيذ المنهج كمدخل للإبداع التدريسي: دراسة مقارنة مع إسكتلندا وكندا وهولندا"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في سيطرة المركزية الإدارية والفنية على النظام التعليمي المصري، مما أدى إلى اختزال دور المعلم في كونه مجرد "منفذ" للمقررات الدراسية، الأمر الذي تسبب في تراجع روح المبادرة وقتل الإبداع التدريسي، ويهدف البحث إلى دراسة مفهوم الاستقلالية المهنية للمعلم (TA) Teacher Autonomy كمتغير مستقل، واستقصاء أثره في تحفيز الإبداع التدريسي وتفريد التعلم كمتغير تابع، ويستند الباحث في هذه الدراسة إلى استخدام المنهج المقارن Comparative Method لتحليل السياسات التعليمية في دول إسكتلندا، وكندا (مقاطعة ألبرتا)، وهولندا، لكونها نماذج رائدة في منح المعلمين حرية بيداغوجية واسعة، وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في آليات "صناعة القرار المنهجي" Curriculum Decision Making (CDM) ومدى قدرة المعلم على تكييف المحتوى الدراسي والوسائل التقويمية مع احتياجات الطلاب، في حين تشمل الحدود البشرية معلمي وموجهي مراحل التعليم العام في مصر ودول المقارنة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة الطردية بين تمكين المعلم مهنيًا وبين قدرته على الابتكار وتطوير استراتيجيات تعليمية تتناسب مع السياقات المحلية المختلفة، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن منح المعلم استقلالية مهنية (TA) مقننة يرفع من مستوى الرضا الوظيفي ويحسن نواتج التعلم، كما ستقدم الدراسة إطارًا مقترحًا لتبني "اللامركزية البيداغوجية" في المدرسة المصرية، يتيح للمعلم مرونة في تعديل نسب معينة من الأنشطة والتقييمات، مع توفير برامج تدريبية متخصصة في صناعة القرار المنهجي (CDM)، مما يسهم في تحويل المعلم المصري من موظف نمطي إلى خبير تربوي مبدع يمتلك أدوات تطوير العملية التعليمية بما يتوافق مع رؤية مصر المستقبلية.

84. **العنوان:** **"تطوير الكفايات المهنية لمعلمي التعليم المجتمعي ومدارس الفصل الواحد في مصر في ضوء خبرات كولومبيا والهند وأستراليا"**

الموضوع: يناقش هذا البحث إشكالية جوهرية تواجه منظومة العدالة التعليمية في مصر، والمتمثلة في ضعف التأهيل التربوي والمهني لمعلمي وميسرات "التعليم المجتمعي" (CE) Community Education و"مدارس الفصل الواحد"، الذين يعملون في بيئات شديدة التعقيد تتطلب مهارات خاصة في "التدريس متعدد المستويات" (MGT) Multi-grade Teaching، حيث يضم الفصل الواحد متعلمين متفاوتين في الأعمار والقدرات. يهدف البحث إلى بناء إطار مقترح للتنمية المهنية المستدامة يستهدف إكساب هؤلاء المعلمين الكفايات اللازمة لإدارة التنوع الصفي، وذلك بالاعتماد على "المنهج المقارن" لتحليل نماذج عالمية رائدة، مثل تجربة كولومبيا (نموذج المدرسة الجديدة)، والهند، وأستراليا التي طورت استراتيجيات فعالة للمدارس الريفية والنائية. يمثل المتغير المستقل في الدراسة برامج وآليات التنمية المهنية المتخصصة في (MGT)،

بينما يتمثل المتغير التابع في جودة المخرجات التعليمية ومعدلات الاستبقاء وعدم التسرب في مدارس (CE). وتقتصر الحدود البشرية على ميسرات التعليم المجتمعي في المناطق الأكثر احتياجًا. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن تصميم "حقيبة أدوات المعلم" التي تتناسب مع السياق المصري، وتوفير مصادر تعلم ذاتي للطلاب، مع تقديم توصيات لصانعي القرار بضرورة إقرار كادر مالي ووظيفي خاص لهؤلاء المعلمين تقديرًا لطبيعة عملهم الشاقة، بما يضمن استدامة الخدمة التعليمية للفئات المهمشة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

.85 العنوان: "تنمية مهارات (التلعيب التربوي) *Gamification* لدى معلمي المرحلة الإعدادية في مصر لزيادة انخراط الطلاب: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وبولندا والولايات المتحدة"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة التحدي المتزايد الذي يواجه المعلم المصري في ظل الفجوة الرقمية والاهتمام المتنامي للطلاب بالألعاب الإلكترونية، مما أدى إلى تراجع دافعيتهم نحو الأساليب التقليدية. يهدف البحث إلى تقديم تصور لتنمية مهارات "التلعيب التربوي" Gamification كمتغير مستقل، وتمكين المعلمين من توظيف عناصر اللعبة (مثل التحدي، والمنافسة، والمكافأة) في السياقات التعليمية، لقياس أثر ذلك على تعزيز "الانخراط الطلابي" Student Engagement (SE) والتحصيل الدراسي كمتغيرات تابعة. وتعتمد الدراسة "المنهج المقارن" لاستجلاء الخبرات العالمية في كل من كوريا الجنوبية الرائدة تقنيًا، وبولندا التي نجحت في دمج الألعاب بالمناهج، والولايات المتحدة (نموذج مدارس Quest to Learn). وتتحدد الحدود الموضوعية في معلمي المواد الأساسية بالمرحلة الإعدادية. يسعى البحث من خلال تحليل العلاقة بين امتلاك المعلم لمهارات (Gamification) ومستوى تفاعل الطلاب، إلى الخروج بدليل تدريبي إجرائي يساعد المعلم المصري على تحويل البيئة الصفية من بيئة تلقينية جامدة إلى بيئة تفاعلية محفزة، يتم فيها تحويل الدروس إلى مهام، والاختبارات إلى تحديات، مما يسهم في خفض معدلات الملل والتسرب الذهني، ويرفع من كفاءة العملية التعليمية بما يتماشى مع لغة العصر واهتمامات الجيل الحالي.

.86 العنوان: "مهننة تعليم الكبار: تطوير مسار وظيفي وتدريبي لمعلمي محو الأمية في مصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا والبرازيل وكوبا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غياب الصبغة المهنية التخصصية عن قطاع تعليم الكبار في جمهورية مصر العربية، حيث يتم الاعتماد بشكل كبير على الجهود التطوعية أو العقود المؤقتة، مع افتقار المعلمين للتأهيل الأكاديمي في علم تعليم الكبار (Andragogy (A مما يضعف جودة المخرجات، ويهدف البحث إلى دراسة "مهننة تعليم الكبار" Adult Educator Professionalization كمتغير مستقل، واستقصاء أثرها على فاعلية برامج محو الأمية واستدامة التعلم كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل تجارب ألمانيا من خلال مراكز تعليم الكبار (Volkshochschulen (VHS، والبرازيل في تطبيق فلسفة "باولو فريري"، وكوبا في حملات محو الأمية المستدامة، وتتحدد الحدود الموضوعية في معايير إعداد وتدريب وتوظيف معلمي الكبار، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي الهيئة العامة لتعليم الكبار في مصر ونظرائهم في دول المقارنة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين الاستقرار الوظيفي وامتلاك مهارات علم تعليم الكبار (A) وبين خفض معدلات الارتداد للأمية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تطوير مسار وظيفي ثابت للمعلمين يرفع من كفاءة الأداء التربوي، كما ستقدم الدراسة مقترحًا لتصميم دبلومة مهنية إلزامية تركز على سيكولوجية الكبار والتعلم الوظيفي، مع التوصية بإنشاء كادر خاص يضمن الحقوق المادية والمهنية لمعلمي هذا القطاع، مما يسهم في تحقيق أهداف الدولة المصرية في القضاء على الأمية بأسلوب علمي مستدام يحاكي النماذج العالمية الناجحة في هذا المجال.

.87 العنوان: "تطوير برامج (المعايشة الصناعية) لمعلمي التعليم الفني في مصر: مدخل لردم الفجوة بين المدرسة والمصنع: دراسة مقارنة مع سويسرا والصين وألمانيا"

الموضوع: يناقش هذا البحث إشكالية جوهرية تؤثر على جودة مخرجات التعليم الفني في مصر، وهي الانفصال المعرفي والمهاري بين ما يدرسه المعلمون داخل الفصول والورش المدرسية، وبين الواقع التكنولوجي المتطور في سوق العمل، نتيجة تقادم خبراتهم وعدم احتكاكهم ببيئة الإنتاج الفعلي. يهدف البحث إلى وضع تصور مقترح لمأسسة برامج "المعايشة الصناعية" (II Industry Immersion) كمتغير مستقل، والتي تعني قضاء المعلم فترات معايشة وتدريب فعلية داخل المؤسسات الإنتاجية، واستقصاء أثر ذلك على تحديث الكفايات المهنية للمعلم وربط المناهج بالتطبيقات الحديثة كمتغير تابع. وتعتمد الدراسة على "المنهج المقارن" لتحليل السياسات التدريبية في كل من سويسرا، والصين، وألمانيا، وهي دول تشترط الخبرة الميدانية المستمرة للمعلم لضمان جودته. وتتحدد الحدود الموضوعية في معلمي المواد العملية بالتعليم الصناعي. يسعى البحث من خلال استعراض هذه التجارب إلى تقديم نموذج للشراكة الاستراتيجية بين وزارة التربية والتعليم واتحاد الصناعات، يتيح للمعلمين "إجازات تدريبية" مدفوعة، واحتساب ساعات العمل داخل المصنع ضمن متطلبات الترقي الوظيفي، بما يضمن تحويل (II) من اجتهادات فردية إلى سياسة مؤسسية ملزمة، تساهم في ردم الفجوة بين النظرية والتطبيق وتخريج فنيين مؤهلين لسوق العمل الصناعي كساعات تدريب معتمدة، مما ينعكس مباشرة على تحديث المناهج وطرق التدريب داخل الورش المدرسية.

.88 العنوان: "**الكفاءة اللغوية لمعلمي اللغات الأجنبية بالمدارس الرسمية في مصر: فجوة الإتقان واستراتيجيات العلاج: دراسة مقارنة مع فيتنام وماليزيا وفرنسا**"

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لمشكلة تدني مستوى إتقان الطلاب للغات الأجنبية في المدارس الرسمية المصرية، مرجعة ذلك بشكل رئيس إلى قصور "الكفاءة اللغوية" (LP Language Proficiency) لدى قطاع عريض من المعلمين الذين يمتلكون المعرفة النظرية بالقواعد ويفتقرون لمهارات التواصل والممارسة الحية. يهدف البحث إلى تقييم الوضع الراهن وبناء استراتيجيات لتطوير (LP) لدى المعلمين وفق المعايير الدولية، وذلك من خلال استخدام "المنهج المقارن" لدراسة تجارب دول واجهت تحديات مماثلة، مثل فيتنام (مشروع اللغات الوطني 2020)، وماليزيا، وفرنسا (في تدريس اللغة الإنجليزية). يتمثل المتغير المستقل في برامج التنمية المهنية ورفع المستوى اللغوي، بينما المتغير التابع هو جودة الأداء التدريسي ومستوى اكتساب الطلاب للغة. تشمل الحدود الموضوعية معلمي اللغات (الإنجليزية والفرنسية) بالمدارس الحكومية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة ربط التعيين والترقي باجتياز اختبارات دولية معيارية عند مستويات محددة (مثل B2 أو C1 وفق الإطار الأوروبي)، واقتراح تنظيم معسكرات انغماس لغوي للمعلمين، تأكيدًا على أن إصلاح تعليم اللغات يبدأ حتمًا من إصلاح لسان المعلم، لضمان تقديم نموذج لغوي سليم يحتذى به الطلاب داخل الفصل.

.89 العنوان: "**تحديات إعداد وتدريب معلمي "التوكاتسو" *Tokkatsu* بالمدارس المصرية اليابانية: دراسة حالة لنقل الخبرة الثقافية والتربوية: مقارنة بين الممارسات في مصر واليابان**"

الموضوع: تتناول هذه الورقة البحثية التحديات الثقافية والتربوية المعقدة المصاحبة لتجربة المدارس المصرية اليابانية، وتحديدًا ما يتعلق بقدرة المعلم المصري على استيعاب وتطبيق فلسفة "التوكاتسو" Tokkatsu (الأنشطة الخاصة) التي تهدف لبناء الشخصية المتكاملة، في ظل اختلاف السياق الثقافي عن بلد المنشأ. يهدف البحث إلى تحليل ظاهرة "استعارة السياسات" (PB Policy Borrowing) في التعليم، وكيف يمكن تكييف برامج إعداد المعلمين لتتجاوز النقل الشكلي للإجراءات إلى استيعاب الجوهر الفلسفي للنشاط. تعتمد الدراسة "المنهج المقارن" (دراسة الحالة) للمقارنة بين التكوين المهني للمعلم في اليابان ودوره كميسر للنمو الشامل، وبين الممارسات الحالية في مصر. المتغير المستقل هو نوعية وعمق برامج التدريب والتوجيه المقدمة لمعلمي التوكاتسو، والمتغير التابع هو فاعلية تطبيق الأنشطة وتحقق أهدافها السلوكية لدى الطلاب. ومن المؤمل أن تسفر الدراسة عن تقديم إطار عمل لتدريب المعلمين يركز على "المعايشة الثقافية" والتدريب العميق، واقتراح نظام توجيه مزدوج (مصري-ياباني) لضمان استدامة التجربة، وتضمين مبادئ (Tokkatsu) في مناهج

كليات التربية، لضمان نجاح عملية (PB) وتوطين التجربة بما يخدم بناء الشخصية المصرية دون الاكتفاء بالمحاكاة السطحية..

.90 العنوان: "المعلم المستقل (*Freelance Teacher*) ومنصات التعليم الرقمي في مصر: دراسة استشرافية لتنظيم اقتصاديات التعليم الموازي: مقارنة مع الهند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء ظاهرة المعلم المستقل FT (Freelance Teacher) التي برزت كأحد إفرازات الاقتصاد التشاركي في المنظومة التعليمية المصرية، حيث يتمثل المتغير المستقل في الأطر التنظيمية والتشريعية لمنصات تكنولوجيا التعليم EdTech (Education Technology)، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة مخرجات التعليم الموازي وضبط اقتصادياته. يركز البحث على تحليل كيفية تحول المعلمين إلى "مؤثرين تعليميين" عبر الفضاء الرقمي، مما أدى لظهور سوق تعليمي موازٍ يستوجب الحوكمة الإدارية لضمان جودة المحتوى الأكاديمي وحماية المستهلك التربوي. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الوصفي والتحليلي لمقارنة السياق المصري مع تجارب رائدة في الهند والولايات المتحدة الأمريكية USA (United States of America) والمملكة المتحدة UK (United Kingdom). تشمل الحدود الموضوعية آليات ترخيص التدريس الرقمي، بينما تتمثل الحدود البشرية في المعلمين المستقلين وصناع القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر. وتسعى الدراسة إلى تبيان العلاقة الارتباطية بين تقنين وضع الـ FT وبين تحسين التنافسية في سوق العمل التعليمي وتقليل الفجوة الرقمية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى وضع إطار تنظيمي مقترح يتضمن معايير لاعتماد الـ EdTech، وآليات لضمان جودة الأداء المهني للمعلمين خارج الأطر التقليدية. كما ستوصي الدراسة بضرورة دمج نماذج النجاح في التعليم الموازي داخل النظام الرسمي لتعزيز التحول الرقمي الشامل. وتهدف النتائج أيضًا إلى تقديم رؤية استشرافية حول كيفية تحصيل الضرائب التعليمية وتنظيم الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي بما يخدم الأهداف القومية للتعليم في مصر.

رابعًا: السياسات والإصلاحات التعليمية

.91 العنوان: "سياسات التحول الرقمي وأثرها على ممارسات الإصلاح التعليمي في مصر: دراسة مقارنة مع سنغافورة، وإستونيا، وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول رصد وتحليل الفجوة التنفيذية القائمة بين استراتيجيات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني MOETE (Ministry of Education and Technical Education) الطموحة الرامية إلى دمج التقنيات الحديثة وبين واقع ممارسات التحول الرقمي DT (Digital Transformation) وجودة المخرجات التعليمية الفعلية في مدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية، حيث يمثل التحول الرقمي (DT) المتغير المستقل في هذه الدراسة، بينما يشكل الإصلاح التعليمي ER (Educational Reform) المتغير التابع، وتعد الجاهزية التحتية التكنولوجية متغيرًا وسيطًا يؤثر جوهريًا في مسار العلاقة بينهما. يتبنى البحث المنهج المقارن بمدخل جورج بيريداي، والذي يتضمن خطوات الوصف، والتفسير، والمناظرة، ثم المقارنة النهائية، وذلك لتحليل سياسات الإدارة الدولية المقارنة في السياق المصري مقارنة بالخبرات العالمية الرائدة في دول سنغافورة، وإستونيا، وكوريا الجنوبية، بهدف استنباط أفضل الآليات الإدارية لتطوير المنظومة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل سياسات الرقمنة في مرحلة التعليم قبل الجامعي، في حين تشمل الحدود البشرية واضعي السياسات والقيادات الإدارية في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE) بالإضافة إلى المعلمين، مع تحديد الحدود المكانية في عينة من المدارس الحكومية المصرية. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة التفاعلية بين كفاءة تطبيق التحول الرقمي (DT) وتحقيق مستهدفات الإصلاح التعليمي (ER) المستدامة، مع اختبار فرضية أن نجاح الإصلاحات الإدارية مرهون بمدى مواءمة حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ICT) Information and Communication Technology) مع السياق الثقافي والتربوي المحلي. ومن المتوقع أن تسفر نتائج هذه الدراسة عن صياغة نموذج إداري مقترح لتطوير بيئة التعلم الرقمية بما يكفل تحقيق العدالة التكنولوجية وتكافؤ الفرص بين كافة المتعلمين، كما سيكشف البحث عن المعوقات البيروقراطية والهيكلية التي قد تحد من فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في تحسين ترتيب مصر في التقارير الدولية للتنافسية. وسيقدم البحث في نهايته حزمة من التوصيات الاستراتيجية لصياغة سياسات تعليمية مرنة قادرة على استيعاب تطبيقات الذكاء الاصطناعي AI) Artificial Intelligence) ودعم ممارسات التطوير المهني المستمر CPD) Continuing Professional Development) للكوادر البشرية، بما يضمن استدامة التعلم في مواجهة التحديات العالمية المتغيرة بأسلوب منهجي مترابط يعزز من قدرة الإدارة التعليمية المصرية على التطور والابتكار المستقبلي، مع التركيز على تفعيل أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) في تحسين عمليات اتخاذ القرار الإداري وتطوير الأداء المؤسسي الشامل لخدمة أهداف التطوير المهني المستمر (CPD) بما يحقق التميز المنشود في المنظومة التعليمية المصرية

92. العنوان: "حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم الأساسي بمصر: دراسة مقارنة مع إنجلترا، وأستراليا، وكندا"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تفاقم الفجوة التمويلية التي تواجه منظومة التعليم الأساسي Basic BE) Education) في جمهورية مصر العربية، مما يستوجب البحث عن بدائل تمويلية مبتكرة ومستدامة من خلال تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP) Public Private Partnership)، حيث يُعد الـ PPP هو المتغير المستقل في الدراسة، بينما تمثل كفاءة التمويل التعليمي المتغير التابع، وتبرز الشفافية الإدارية Administrative Transparency AT)) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة. يتبنى البحث المنهج المقارن بمدخل جورج بيريداي بخطواته المنهجية المتمثلة في الوصف، والتفسير، والمناظرة، ثم المقارنة النهائية، لتحليل أطر الحوكمة في سياق الإدارة الدولية المقارنة داخل مصر مقابل خبرات إنجلترا، وأستراليا، وكندا، لاستنباط آليات قانونية وتنظيمية فاعلة تتناسب مع الطبيعة المؤسسية المحلية. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على سياسات الاستثمار في البنية التحتية والأبنية التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري الإدارات التعليمية والمستثمرين في قطاع التعليم بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني MOETE) Ministry of Education and Technical Education)، مع تحديد المجال المكاني في عينة من المحافظات المصرية الأكثر احتياجًا لتطوير التعليم الأساسي (BE). تسعى الدراسة إلى كشف طبيعة العلاقة الارتباطية بين تبني سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وبين تقليل العجز في الموارد المدرسية وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل الدولة، مع اختبار مدى تأثير الشفافية الإدارية (AT) في جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن المتوقع أن تسفر نتائج البحث عن ضرورة إحداث إصلاحات تشريعية جوهرية في القوانين المنظمة لعمليات الشراكة لزيادة معدلات الاستثمار وتحسين كفاءة تخصيص الموارد في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE). سيخرج البحث بتصور مقترح لحوكمة هذه الشراكات بما يضمن التوازن الدقيق بين الربحية ومبدأ مجانية التعليم، مع وضع معايير دقيقة لتقييم أداء الشركاء وفقًا للمعايير الدولية في الإدارة التعليمية EA) Educational Administration). سيسهم البحث في تقديم إطار تنظيمي يضمن الرقابة الصارمة على جودة الخدمات التعليمية، كما سيوصي بإنشاء هيئة مستقلة لمراقبة عقود الشراكة لضمان استدامة المشروعات وتوسعها، مما يعزز من فاعلية الإدارة التعليمية (EA) في مواجهة التحديات الاقتصادية، ويضمن في ذات الوقت توافق هذه السياسات مع التوجهات العالمية في الشفافية الإدارية (AT) لخدمة غايات تطوير منظومة التعليم الأساسي (BE) في مصر بأسلوب منهجي ومترابط.

93. العنوان: "سياسات إعداد المعلم بكليات التربية لمواجهة متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع فنلندا، واليابان، وسنغافورة"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد وتحليل الفجوة النوعية القائمة بين سياسات وبرامج إعداد المعلم Teacher Education (TE) في كليات التربية المصرية وبين المتطلبات المتسارعة والمستحدثة لبيئة الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge-Based Economy (KBE) التي تنشدها الدولة، حيث يُعد إعداد المعلم (TE) هو المتغير المستقل في الدراسة، في حين يمثل التميز المهني للمعلم Teacher Professional Excellence (TPE) المتغير التابع، وتبرز معايير الجودة الأكاديمية Academic Quality Standards (AQS) كمتغير وسيط فاعل يتحكم في جودة وكفاءة المخرجات التعليمية النهائية. يتبنى البحث المنهج المقارن وفق مدخل جورج بيريداي بخطواته الأربع: الوصف، والتفسير، والمناظرة، والمقارنة، لتحليل ونقد لوائح إعداد المعلمين في جمهورية مصر العربية ومقارنتها بالسياسات الإدارية الدولية المتبعة في دول فنلندا، واليابان، وسنغافورة، لاستخلاص أطر تنظيمية تتسم بالتنافسية العالمية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل محتوى برامج الإعداد التربوي والأكاديمي والإداري، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس، وتتحدد الحدود المكانية في كليات التربية بالجامعات الحكومية المصرية الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للجامعات. تهدف الدراسة إلى استجلاء طبيعة العلاقة الارتباطية بين جودة سياسات إعداد المعلم (TE) وبين قدرة الخريج على تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة (KBE)، مع اختبار أثر الالتزام بـ معايير الجودة الأكاديمية (AQS) في تحقيق التميز المهني للمعلم (TPE). ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة التحول نحو "النموذج الإكلينيكي" في الإعداد، وتحديث المناهج لتشمل الكفايات الرقمية والذكاء الاصطناعي التي تتطلبها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education (MOETE). سيقترح البحث نموذجًا متكاملًا لتطوير سياسات الإدارة التعليمية في كليات التربية يركز على التدريب الميداني المكثف والشراكة المهنية، كما سيخرج بتوصيات لربط مخرجات الكليات بالاحتياجات الفعلية لـ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE) لتقليص فجوة التوظيف. سيسهم البحث في وضع لبنة أساسية لصياغة معايير وطنية مطورة لمنح تراخيص مزاولة المهنة بناءً على الكفاءة المهنية، مما يعزز من كفاءة المنظومة التعليمية المصرية وقدرتها على الريادة في ظل بيئة الاقتصاد القائم على المعرفة (KBE) بأسلوب أكاديمي مترابط. سيبين البحث كذلك أهمية التنسيق الإداري بين مؤسسات التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE) لضمان مواءمة التخصصات التعليمية مع متطلبات التنمية المستدامة. وفي الختام، يقدم البحث رؤية نقدية للواقع المصري مقارنة بالخبرات العالمية المتميزة، موضحًا سبل التغلب على التحديات البيروقراطية لضمان تحقيق أعلى مستويات التميز المهني للمعلم (TPE) في المستقبل.

94. **العنوان:** **"سياسات التعليم الدامج للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة، والنرويج، وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: تمحور مشكلة هذا البحث حول رصد القصور في آليات تنفيذ سياسات التعليم الدامج Inclusive Education (IE)) داخل مدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية، وما يترتب على ذلك من تحديات إدارية وتربوية تواجه الطلاب، حيث يمثل التعليم الدامج (IE) المتغير المستقل في الدراسة، في حين تمثل جودة الحياة التعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة Special Educational Needs (SEN) المتغير التابع، وتبرز اتجاهات المعلمين نحو التنوع كمتغير وسيط يؤثر في كفاءة التطبيق. يتبع البحث المنهج المقارن بمدخل جورج بيريداي، والذي يشمل مراحل الوصف والتفسير والمناظرة ثم المقارنة، لتحليل السياسات التشريعية والتنفيذية في الإدارة التعليمية المصرية مقارنة بالخبرات الدولية في الولايات المتحدة، والنرويج، وجنوب أفريقيا، وذلك لاستنباط أفضل ممارسات الإدارة الدولية المقارنة في هذا الشأن. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على سياسات القبول، والتقويم، والدعم الإداري للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (SEN)، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين، وأولياء الأمور، والقيادات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education (MOETE)، مع تحديد الحدود المكانية في عينة من مدارس الدمج الحكومية.

يهدف البحث إلى استجلاء العلاقة الارتباطية بين كفاية التجهيزات المدرسية والبيئية وبين نجاح تجربة الدمج الأكاديمي والاجتماعي، مع بيان أثر السياسات الإدارية المرنة في استيعاب الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (SEN) داخل الصفوف العادية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة تطوير كود هندسي موحد للمنشآت التعليمية يتوافق مع متطلبات التعليم الدامج (IE)، وتفعيل دور غرف المصادر كأداة إدارية لدعم التعلم. سيقترح البحث استراتيجية وطنية لإصلاح سياسات التعليم الدامج (IE) تضمن مأسسة التدريب على التدريس المتمايز داخل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE). كما سيخرج البحث بتوصيات لتعديل نظم التقويم والامتحانات بما يتلاءم مع الفروق الفردية، مما يسهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتقليل معدلات التسرب الدراسي، وصولًا إلى بناء نظام تعليمي أكثر شمولية وعدالة في السياق المصري المعاصر وفقًا للمعايير العالمية المتبعة في الإدارة الدولية المقارنة.

95. **العنوان:** **"حوكمة سياسات التعليم الفني والتدريب المهني في ظل الثورة الصناعية الرابعة: دراسة مقارنة مع ألمانيا ، والصين ، والنمسا"**

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في اتساع الفجوة المهارية بين مخرجات منظومة التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational Education and Training (TVET) وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل المصري المتطور في ظل تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة 4IR (Fourth Industrial Revolution)، حيث يُعد التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) هو المتغير المستقل، ويمثل التشغيل والقدرة التنافسية الدولية للخريجين المتغير التابع، بينما يبرز التنسيق المؤسسي بين القطاعين التعليمي والصناعي كمتغير وسيط جوهري. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل سياسات الإدارة الدولية المقارنة في مصر مقارنة بتجارب ألمانيا، والصين، والنمسا، للوصول إلى نموذج وطني للتعليم المزدوج يواكب التطورات التقنية المتسارعة. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة سياسات تطوير المناهج المبنية على الجدارات، بينما تضم الحدود البشرية طلاب التعليم الفني، والمديرين، وأصحاب الأعمال في المناطق الصناعية، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الفنية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني MOETE (Ministry of Education and Technical Education). يهدف البحث إلى كشف العلاقة بين مرونة سياسات التدريب المهني وزيادة معدلات التوظيف في ظل تحديات الثورة الصناعية الرابعة (IR4)، مع اختبار فرضية أن الحوكمة الرشيدة للمنظومة تعزز من جاذبية التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) مجتمعيًا. من المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن حتمية إنشاء هيئة وطنية موحدة لإدارة شؤون التعليم الفني لفك التشابك الإداري بين الوزارات المعنية بجمهورية مصر العربية. سيقترح البحث نموذجًا متطورًا لحوكمة مراكز التميز الفني بالشراكة مع القطاع الخاص، كما سيخرج بتوصيات لتحديث التخصصات لتشمل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة بما يخدم أهداف وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE). سيسهم البحث في صياغة رؤية مستقبلية تضمن ربط المسارات المهنية بالأكاديمية، مما يرفع من كفاءة القوى العاملة المصرية ويعزز مكانة الاقتصاد القومي في ظل التنافسية العالمية التي تفرضها مقتضيات الثورة الصناعية الرابعة (IR4) بأسلوب إداري رصين ومترابط.

96. **العنوان:** **"سياسات تدويل التعليم العالي بالجامعات المصرية الحكومية لتعزيز التنافسية الدولية: دراسة مقارنة مع ماليزيا ، واليابان ،وفرنسا"**

الموضوع: تتحدد مشكلة البحث في محدودية فاعلية سياسات تدويل التعليم العالي Internationalization of Higher Education (IHE) في الجامعات الحكومية المصرية، مما يؤثر سلبًا على ترتيبها في التصنيفات العالمية، حيث يمثل تدويل التعليم العالي (IHE) المتغير المستقل، وتمثل التنافسية الدولية للجامعات المتغير التابع، بينما يعد الاستقلال الأكاديمي والمالي متغيرًا وسيطًا يؤثر في سرعة اتخاذ القرار الإداري. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل سياسات التدويل في مصر مقارنة بنماذج دولية رائدة في ماليزيا، واليابان، وفرنسا، لاستخلاص استراتيجيات فعالة لجذب الطلاب الدوليين والباحثين. تشمل الحدود الموضوعية سياسات الدرجات العلمية المشتركة وبرامج التبادل الأكاديمي، بينما تضم الحدود

البشرية القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس، وتتحدد الحدود المكانية في الجامعات المصرية الخاضعة للمجلس الأعلى للجامعات (SCU (Supreme Council of Universities. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين تبني معايير تدويل التعليم العالي (IHE) وتحسين مراكز الجامعات في تصنيف التايمز للتعليم العالي (THE (Times Higher Education، مع بيان دور الشراكات الدولية في رفع جودة البحث العلمي والعملية التعليمية. ومن المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة إجراء تعديلات تشريعية تمنح الجامعات مرونة أكبر في عقد الاتفاقيات الدولية وتطوير البرامج التعليمية بلغات أجنبية. سيقترح البحث ميثاقًا وطنيًا لتدويل الجامعات المصرية يضمن الجودة الأكاديمية ويحقق عوائد اقتصادية من خلال سياحة التعليم، كما سيسهم البحث في دمج الباحثين المصريين في الشبكات المعرفية الدولية وفقًا لمتطلبات تصنيف التايمز للتعليم العالي (THE). سيخرج البحث بتوصيات لإنشاء مكاتب متخصصة للعلاقات الدولية بكل جامعة تعمل وفق معايير الإدارة الدولية المقارنة لدعم الوافدين والأساتذة، مما يعزز من حضور الجامعات المصرية في المحافل الدولية تحت مظلة المجلس الأعلى للجامعات (SCU). يسعى البحث في النهاية إلى تقديم خارطة طريق إدارية شاملة ترتقي بمكانة التعليم العالي المصري وتجعله قطبًا جاذبًا للاستثمارات المعرفية بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

97. العنوان: "سياسات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم قبل الجامعي بمصر: دراسة مقارنة مع فنلندا، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في النزعة الصورية التي قد تصبغ إجراءات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education في مصر، مما يؤدي إلى فجوة بين الحصول على شهادة الاعتماد وبين التحسن الفعلي في مخرجات التعلم، حيث يمثل ضمان الجودة والاعتماد (QAA (Quality Assurance and Accreditation المتغير المستقل، ويمثل تطوير الأداء المؤسسي المتغير التابع، وتعد القيادة المدرسية متغيرًا وسيطًا يحدد مدى استيعاب ثقافة الجودة. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل معايير الاعتماد في المنظومة المصرية مقارنة بالنظم المتبعة في فنلندا، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة، بهدف الوصول إلى نموذج تقويمي يتجاوز الإجراءات الورقية. تشمل الحدود الموضوعية سياسات التقييم الذاتي والخارجي، بينما تضم الحدود البشرية المراجعين التابعين لـ الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE) ومديري المدارس، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical (MOETE (Education. يهدف البحث إلى كشف العلاقة الارتباطية بين الالتزام الحقيقي بمعايير ضمان الجودة والاعتماد (QAA) وتحسين نواتج التعلم في الاختبارات القومية والدولية، مع بيان أثر القيادة المدرسية في تحويل الجودة إلى ممارسة يومية. ومن المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن ضرورة تبسيط المعايير الحالية وتركيزها على الجوانب الفنية والتربوية بدلًا من العمليات الإدارية البيروقراطية. سيقترح البحث نموذجًا للتقويم المستمر يعتمد على نظم تحليل البيانات الضخمة (BDA (Big Data Analytics لضمان الشفافية والمحاسبية. سيخرج البحث بتوصيات لربط الاعتماد بنظام حوافز مادي ومعنوي للمدارس المتميزة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE). سيسهم البحث في بناء ثقافة جودة حقيقية تعتمد على تحليل البيانات الضخمة (BDA) لتوجيه قرارات الإصلاح التعليمي، مما يعزز من كفاءة الإدارة التعليمية في مصر ويضمن استدامة التطوير المؤسسي وفق أحدث اتجاهات الإدارة الدولية المقارنة بأسلوب منهجي ومترابط.

98. العنوان: "سياسات المركزية واللامركزية في صنع القرار التعليمي بمصر: دراسة مقارنة مع السويد، والبرازيل، وفيتنام"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في استمرار هيمنة النمط المركزي على صنع القرار التعليمي في جمهورية مصر العربية، مما يؤدي إلى بطء الاستجابة للمتطلبات المحلية المتباينة بين المحافظات، حيث يمثل التوازن بين المركزية واللامركزية (CD (Centralization and Decentralization المتغير المستقل، ويمثل فاعلية الإدارة المدرسية المتغير التابع، بينما تعد

قدرات الكوادر الإدارية المحلية متغيرًا وسيطًا يحدد نجاح التحول نحو اللامركزية. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل سياسات تفويض السلطات المالية والإدارية في مصر مقارنة بتجارب السويد، والبرازيل، وفيتنام، لاستخلاص نموذج ملائم للامركزية التعليمية المتدرجة. تشمل الحدود الموضوعية سياسات التخطيط وصنع القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE (Ministry of Education and Technical Education، وتضم الحدود البشرية مديري المديريات والإدارات التعليمية، مع تحديد الحدود المكانية في الهيكل الإداري للتعليم قبل الجامعي بمصر. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين منح الاستقلالية للمؤسسات التعليمية وتحسين انضباط العملية التعليمية، مع بيان دور التوازن بين المركزية واللامركزية (CD) في تحقيق المرونة التنظيمية. ومن المتوقع أن تشير النتائج إلى أهمية بناء مصفوفة للصلاحيات تضمن الرقابة المركزية من قِبل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE) مع منح حرية التصرف الفني للمستويات المحلية. سيقترح البحث إطارًا تنظيميًا للامركزية الوظيفية يراعي التفاوت في الجاهزية الإدارية بين الأقاليم المصرية، كما سيخرج بتوصيات لتعديل اللوائح المنظمة بما يخدم استقلالية المدارس في إدارة مواردها. سيسهم البحث في تقليل البيروقراطية التعليمية عبر تفعيل أدوات المحاسبية المجتمعية (CA (Community Accountability وإشراك مجالس الأمناء في صنع القرار. وفي الختام، يقدم البحث رؤية نقدية لواقع التوازن بين المركزية واللامركزية (CD) موضحًا سبل تفعيل المحاسبية المجتمعية (CA) لضمان جودة الأداء التعليمي، مما يسهم في تسريع وتيرة الإصلاح المدرسي وتحقيق كفاءة أعلى في إدارة المنظومة التعليمية المصرية بأسلوب أكاديمي سلس ومترابط.

99. العنوان: "سياسات مكافحة الدروس الخصوصية في مصر وتأثيرها على العدالة التعليمية: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية ، واليابان ،واليونان"

الموضوع: تعد مشكلة الدروس الخصوصية أو "تعليم الظل" (SE (Shadow Education تحديًا هيكليًا يستنزف ميزانيات الأسر المصرية ويقوض سياسات العدالة والإصلاح التعليمي. يمثل سياسات مكافحة الـ SE المتغير المستقل، وتمثل العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص المتغير التابع، بينما يعد نظام التقييم والامتحانات متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل السياسات التشريعية والتربوية في مصر مقارنة بتجارب كوريا الجنوبية، واليابان، واليونان في التعامل مع هذه الظاهرة. تشمل الحدود الموضوعية سياسات مجموعات الدعم المدرسي والبدائل الرقمية، والحدود البشرية تضم أولياء الأمور والطلاب. يهدف البحث إلى فهم العلاقة بين قصور الخدمة التعليمية المدرسية ونمو الـ SE في المجتمع المصري. من المتوقع أن تسفر النتائج عن عدم كفاية الحلول الأمنية وحدها وضرورة إصلاح منظومة الأجور والتقييم. سيقترح البحث نموذجًا لـ "المدرسة الجاذبة" التي تلبي احتياجات الطلاب وتغنيهم عن الدروس الخصوصية. سيخرج البحث بتوصيات لصياغة قانون ينظم مراكز التدريب الخاصة ويخضعها للرقابة التربوية والضريبية. سيسهم البحث في تخفيف الضغوط الاقتصادية عن الأسرة المصرية وتحقيق تكافؤ الفرص بين الطلاب من مختلف الطبقات الاجتماعية عبر تعزيز فاعلية المدرسة الحكومية الرسمية.

100. العنوان: "سياسات رعاية الموهوبين والمتفوقين في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع تايوان ،والولايات المتحدة ،والنمسا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غياب استراتيجية وطنية موحدة ومستدامة لرعاية الطلاب الموهوبين Gifted and (GT (Talented في مصر، مما يؤدي إلى هجرة العقول أو انطفاء المواهب. يمثل سياسات رعاية الـ GT المتغير المستقل، ويمثل التميز العلمي والابتكاري المتغير التابع، بينما تعد البيئة المدرسية والمنزلية متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل السياسات المصرية المتمثلة في مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا Science, Technology, (STEM (Engineering, and Mathematics مقارنة بنماذج تايوان، والولايات المتحدة، والنمسا. تشمل الحدود الموضوعية سياسات الاكتشاف والبرامج الإثرائية، والحدود البشرية تضم الطلاب الموهوبين ومعلميهم. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين جودة برامج الرعاية المخصصة وتحقيق الريادة العلمية لمصر في المحافل الدولية. من المتوقع أن تشير النتائج

إلى ضرورة التوسع في مراكز الموهوبين بالمحافظات وعدم قصرها على مدارس الـ STEM فقط. سيقترح البحث إطارًا تشريعيًا لحماية وحضانة ابتكارات الطلاب وربطها بسوق العمل. سيخرج البحث بتوصيات لإنشاء صندوق وطني لدعم الموهبة والابتكار في التعليم قبل الجامعي. سيسهم البحث في توجيه الطاقات الإبداعية للشباب نحو حل المشكلات القومية الكبرى وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على المعرفة والابتكار العلمي.

101. العنوان: "حوكمة سياسات التوسع في التعليم العالي الأهلي والخاص بمصر: دراسة مقارنة مع تركيا، والأردن، والولايات المتحدة"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في التوسع السريع لقطاع الجامعات الأهلية والخاصة (Private Higher Education (PHE في مصر وما يثيره من تساؤلات حول جودة المخرجات وتكافؤ الفرص. يمثل سياسات حوكمة الـ PHE المتغير المستقل، ويمثل جودة التعليم العالي وتنافسية الخريجين المتغير التابع، بينما تعد الرقابة الحكومية متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل أطر الحوكمة والترخيص في مصر مقارنة بتجارب تركيا، والأردن، والولايات المتحدة لضمان التوازن بين الربحية والجودة. تشمل الحدود الموضوعية سياسات القبول والمصروفات ومعايير الاعتماد، والحدود البشرية تضم أعضاء هيئة التدريس والطلاب بهذه الجامعات. يهدف البحث إلى فهم العلاقة بين استقلالية الجامعات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية القومية. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة وضع سقف للمصروفات الدراسية وربطها بجودة الخدمة المقدمة فعليًا. سيقترح البحث نموذجًا للرقابة الأكاديمية المستقلة على الجامعات غير الحكومية لضمان التزامها بالهوية الوطنية والمعايير العلمية. سيخرج البحث بتوصيات لتعزيز البحث العلمي داخل هذه الجامعات وعدم قصر دورها على التعليم فقط. سيسهم البحث في تنظيم سوق التعليم العالي المصري بما يحقق التنوع التعليمي ويحفظ حقوق الطلاب في الحصول على تعليم متميز بأسعار عادلة ومنافسة دوليًا.

102. العنوان: "سياسات التوسع في رياض الأطفال والطفولة المبكرة بمصر: دراسة مقارنة مع المجر، وفنلندا، والبرازيل"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في انخفاض معدلات الالتحاق بمرحلة الطفولة المبكرة Early Childhood Care and Education (ECCE) في مصر، مما يؤثر على الاستعداد المدرسي للأطفال. يمثل سياسات التوسع في الـ ECCE المتغير المستقل، ويمثل الاستعداد المدرسي والنمو المتكامل للطفل المتغير التابع، بينما تعد الشراكة المجتمعية متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل السياسات المصرية في ضوء تجارب المجر، وفنلندا، والبرازيل للوصول إلى بدائل تمويلية وتنظيمية لزيادة الاستيعاب. تشمل الحدود الموضوعية سياسات تراخيص الحضانات ومناهج رياض الأطفال، والحدود البشرية تضم معلمات الـ ECCE وأولياء الأمور. يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة وخفض معدلات التسرب والرسوب في المراحل اللاحقة. من المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في إنشاء دور الحضانة تحت إشراف الـ MOETE. سيقترح البحث نموذجًا للحضانات المنزلية المرخصة والمراقبة كبديل للمناطق الريفية. سيخرج البحث بتوصيات لتطوير برامج إعداد المعلمة لتواكب التطورات المعاصرة في علم نفس الطفل. سيسهم البحث في بناء قاعدة بشرية قوية للنظام التعليمي من البداية، مما يقلل من الفجوات التعليمية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في مصر.

103. العنوان: "سياسات التقييم والامتحانات في التعليم الثانوي العام بمصر: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في التوتر المجتمعي والتربوي الناتج عن نظام الامتحانات التقليدي في الشهادة الثانوية العامة (General Secondary Certificate (GSC وضرورة التحول نحو التقييم الشامل. يمثل سياسات التقييم التربوي (Educational Assessment (EA المتغير المستقل، ويمثل القدرات الإبداعية والنقدية للطلاب المتغير التابع، بينما يعد استخدام التكنولوجيا في التقييم متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل سياسات الـ EA في مصر مقارنة بنظم المملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا للبحث عن بدائل تحقق العدالة والصدق. تشمل الحدود الموضوعية سياسات

الامتحانات القومية وبنوك الأسئلة، والحدود البشرية تضم طلاب المرحلة الثانوية وخبراء التقييم. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين طبيعة أسئلة الامتحانات وطرق المذاكرة والتحصيل الدراسي. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة الانتقال إلى نظام التقييم التراكمي القائم على المشروعات والأنشطة بجانب الاختبارات. سيقترح البحث نموذجًا وطنيًا للتقييم البديل يقلل من سطوة الامتحان الواحد الحاسم. سيخرج البحث بتوصيات لتطوير منصات التقييم الرقمي لضمان الشفافية والعدالة في رصد الدرجات. سيسهم البحث في تخفيف الضغط النفسي على الطلاب وأسرهم وتوجيه العملية التعليمية نحو تنمية مهارات التفكير العليا بدلًا من الحفظ والاستظهار الميكانيكي للمعلومات.

104. **العنوان:** **"سياسات الإنماء المهني للمعلم في ضوء التحول نحو الاقتصاد الرقمي: دراسة مقارنة بين مصر، وإيرلندا، ونيوزيلندا"**

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في تقادم أساليب التدريب أثناء الخدمة وعدم مواكبتها لمتطلبات الاقتصاد الرقمي (DE) Digital Economy في المنظومة التعليمية المصرية. يمثل سياسات الإنماء المهني المستمر Continuous Professional Development (CPD) المتغير المستقل، ويمثل أداء المعلم المهني المتغير التابع، وتعد الحوافز الوظيفية متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل السياسات التدريبية في الأكاديمية المهنية للمعلمين Professional Academy for Teachers (PAT) بمصر ومقارنتها بالنظم المتبعة في إيرلندا، ونيوزيلندا. تقتصر الحدود البشرية على معلمي المرحلة الثانوية ومدربي الـ PAT، بينما تشمل الحدود المكانية مراكز التدريب بالمحافظات المصرية. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين جودة برامج الـ CPD والقدرة التنافسية للنظام التعليمي في الاختبارات الدولية. من النتائج المتوقعة تحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية للمعلمين في ظل الـ DE واقتراح مسارات ترقي وظيفي مرتبطة بالأداء الفعلي لا بمدة الخدمة. سيقدم البحث نموذجًا لـ "مجتمعات التعلم المهنية" التي تعزز التعلم الذاتي والتشاركي بين المعلمين. سيخرج البحث بتوصيات لربط الـ CPD بمنصات التعلم الرقمي لضمان استمرارية التدريب. سيسهم هذا في خلق جيل من المعلمين القادرين على إنتاج المعرفة لا مجرد نقلها، مما يعزز من فاعلية الإصلاحات التعليمية الكلية في مصر.

105. **العنوان:** **"حوكمة سياسات التعليم والتدريب التقني في ضوء التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بمصر: دراسة مقارنة مع الدنمارك، وإسبانيا، والمغرب"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غياب الرؤية التعليمية الواضحة لإعداد العمالة الفنية القادرة على التعامل مع مشروعات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر (GE) Green Economy في مصر. يمثل سياسات التعليم والتدريب التقني الموجه نحو الـ GE المتغير المستقل، وتمثل التنمية المستدامة والتشغيل المتغير التابع، بينما يمثل الوعي البيئي المهني متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل استراتيجيات التعليم الفني في مصر في ضوء تجارب الدنمارك، وإسبانيا، والمغرب في دمج المهارات الخضراء Green Skills في برامج التدريب. تشمل الحدود البشرية معلمي المدارس الفنية وطلاب تخصصات الطاقة، والحدود الموضوعية تركز على مناهج الطاقة الجديدة والمتجددة. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين تحديث التخصصات الفنية وجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة النظيفة. من المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة إنشاء مدارس فنية متخصصة بالكامل في تكنولوجيا الطاقة النظيفة بالتعاون مع الشركات العالمية. سيقترح البحث إطارًا وطنيًا للمهارات الخضراء الإلزامية في جميع برامج الـ TVET. سيخرج البحث بتوصيات لإنشاء مراكز تدريب إقليمية في المناطق الواعدة كالبحر الأحمر وأسوان. سيسهم البحث في تحقيق السياسة الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية وتوفير فرص عمل مستقبلية للشباب المصري في قطاعات واعدة ومستدامة بيئيًا.

106. **العنوان:** **"سياسات الأمن والسلامة في المدارس المصرية وتأثيرها على جودة البيئة التعليمية: دراسة مقارنة مع اليابان، والولايات المتحدة، وسويسرا"**

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في تكرار الحوادث المدرسية وضعف تدابير الأمن والسلامة School Safety and Security (SSS) في كثير من المدارس المصرية، مما يؤثر سلبًا على البيئة التعليمية. يمثل الـ SSS المتغير المستقل، ويمثل جودة البيئة التعليمية المتغير التابع، بينما تعد الثقافة الوقائية لدى المعلمين والطلاب متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل السياسات واللوائح المصرية المنظمة للأمن المدرسي مقارنة بتجارب اليابان، والولايات المتحدة، وسويسرا في تأمين المرافق التعليمية. تشمل الحدود البشرية مسؤولي الأمن بالمدارس والطلاب، والحدود الموضوعية تركز على معايير البناء وخطط الإخلاء والتأمين النفسي. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين توافر بيئة مدرسية آمنة وزيادة معدلات الانضباط والتحصيل الدراسي. من المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة دمج متطلبات الـ SSS في معايير اعتماد المدارس وتخصيص ميزانية مستقلة لها. سيقترح البحث نموذجًا لـ "المدرسة الآمنة" يرتكز على استخدام التكنولوجيا الذكية في المراقبة والإنذار وتدريب الكوادر على إدارة الأزمات. سيخرج البحث بتوصيات لصياغة بروتوكول تعاون بين الـ MOETE ووزارة الداخلية لتأمين المدارس. سيسهم البحث في خلق بيئة تربوية مستقرة وداعمة للنمو النفسي والاجتماعي للطلاب في مختلف المراحل التعليمية المصرية.

107. **العنوان:** "سياسات المساءلة التعليمية وأثرها على أداء القيادات المدرسية بمصر: دراسة مقارنة مع نيوزيلندا، والولايات المتحدة، وفيتنام"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في ضعف آليات المساءلة الحقيقية داخل المدارس المصرية واقتصارها غالبًا على الجوانب الإدارية والمالية دون النظر لنتائج التعلم. يمثل سياسات المساءلة التعليمية Educational Accountability (EA) المتغير المستقل، ويمثل كفاءة الأداء المدرسي المتغير التابع، بينما تعد الحوافز والجزاءات متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل نظم المساءلة في مصر مقارنة بنماذج نيوزيلندا، والولايات المتحدة، وفيتنام التي تعتمد على "بطاقة أداء المدرسة". تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والموجهين الفنيين، والحدود الموضوعية تركز على مؤشرات الأداء والتقارير الرقابية. يهدف البحث إلى فهم العلاقة بين تفعيل المساءلة القائمة على النتائج وتحسن مستويات الطلاب في الاختبارات القومية. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة صياغة ميثاق للمساءلة يشمل جميع الأطراف وتطوير نظام إلكتروني لرصد الأداء. سيقترح البحث نموذجًا للمساءلة "الذكية" التي تجمع بين التقييم الخارجي والتقييم الذاتي. سيخرج البحث بتوصيات لربط ميزانيات المدارس بمدى تحقيقها للأهداف التربوية المخطط لها. سيسهم البحث في خلق ثقافة الإنجاز والمسؤولية داخل المجتمع المدرسي المصري وتقليل مظاهر القصور المهني عبر نظام رقابي شفاف وعادل يركز على جودة المنتج التعليمي النهائي.

108. **العنوان:** "سياسات دمج التنمية المستدامة في المناهج الدراسية المصرية: دراسة مقارنة مع اليابان، والسويد، وكندا"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في غياب التكامل الحقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية المصرية واقتصارها على معلومات نظرية لا تنعكس على سلوكيات الطلاب. يمثل سياسات دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة Education for Sustainable Development (ESD) المتغير المستقل، ويمثل الوعي السلوكي والمجتمعي للطلاب المتغير التابع، بينما تعد استراتيجيات التدريس النشط متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل الوثائق المنهجية في مصر مقارنة بتجارب اليابان، والسويد، وكندا في تحويل المدارس إلى نماذج مستدامة. تشمل الحدود البشرية واضعي المناهج ومعلمي الدراسات الاجتماعية والعلوم، والحدود الموضوعية تركز على القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية. يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين الـ ESD وبناء شخصية المواطن المسؤول القادر على مواجهة التحديات القومية. من المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة تبني مدخل "المدرسة الشاملة" في تطبيق الـ ESD بحيث تصبح ممارسات المدرسة جزءًا من المنهج. سيخرج البحث بتوصيات لتطوير أدلة المعلم لتشمل أنشطة تطبيقية لـ ESD ومصفوفة مفاهيم عبر جميع

المراحل. سيسهم البحث في إعداد جيل واعٍ بمتطلبات الحفاظ على موارد الدولة واستدامتها، مما يدعم رؤية مصر 2030 في التحول نحو مجتمع أخضر، ومنتج، ومسؤول بيئيًا، واجتماعيًا.

109. **العنوان:** "**سياسات قبول الطلاب بالجامعات المصرية في ضوء معايير العدالة والتميز: دراسة مقارنة مع الصين، وفرنسا، والبرازيل**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الاعتماد المفرط على المجموع الكلي في الـ GSC كمعيار وحيد للقبول بالجامعات، مما يغفل الميول والقدرات الخاصة للطلاب. يمثل سياسات القبول الجامعي UAP (University Admission Policies) المتغير المستقل، ويمثل النجاح الأكاديمي والمهني المتغير التابع، بينما تعد اختبارات القدرات والميول متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل النظام المصري الحالي في ضوء تجارب الصين، وفرنسا، والبرازيل للبحث عن بدائل تحقق العدالة والتميز. تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الجامعية الأولى وخبراء التخطيط بالتعليم العالي، والحدود الموضوعية تركز على قواعد التنسيق واختبارات القبول. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين آليات القبول الجامعي ومعدلات التسرب أو التحويل بين الكليات. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة تبني نظام القبول المتعدد الذي يجمع بين التحصيل الدراسي واختبارات القدرات التخصصية والمقابلات الشخصية. سيقترح البحث نموذجًا لإنشاء مركز وطني لاختبارات القبول الجامعي يتسم بالاستقلالية والنزاهة. سيخرج البحث بتوصيات لتخصيص حصص قبول للمناطق النائية والفئات الضعيفة لضمان العدالة الاجتماعية. سيسهم البحث في وضع الطالب المناسب في المكان المناسب وتحقيق أقصى استفادة من القوى البشرية الشابة في مصر بما يخدم التنمية القومية الشاملة.

110. **العنوان:** "**سياسات إدارة الأزمات والتعافي التعليمي في مصر في ضوء التحولات العالمية: دراسة مقارنة مع سنغافورة، وفنلندا، وفيتنام**"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في ضعف الجاهزية التنظيمية للمؤسسات التعليمية المصرية في مواجهة الأزمات المفاجئة وبطء إجراءات التعافي التعليمي ER (Educational Recovery). يمثل سياسات إدارة الأزمات CM (Crisis Management) المتغير المستقل، ويمثل استمرارية وجودة التعليم المتغير التابع، بينما يمثل التحول الرقمي المرن متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل تجربة مصر في التعامل مع الأزمات الأخيرة مقارنة بنماذج سنغافورة، وفنلندا، وفيتنام التي أظهرت مرونة عالية. تشمل الحدود البشرية مديري الإدارات التعليمية وواضعي خطط الطوارئ، والحدود الموضوعية تركز على استراتيجيات التعلم عن بعد والتقييم البديل وقت الأزمات. يهدف البحث إلى فهم العلاقة بين التخطيط الاستباقي لـ CM وتقليل الفاقد التعليمي أثناء الانقطاعات الدراسية. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الأزمات بكل مديرية تعليمية وتطوير منصات تعلم مرنة. سيقترح البحث نموذجًا للتعافي يشمل الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين. سيخرج البحث بتوصيات لتدريس مهارات إدارة الأزمات كجزء من المنهج الدراسي. سيسهم البحث في بناء نظام تعليمي مرن قادر على امتصاص الصدمات والنمو في ظلها، مما يضمن استدامة الخدمة التعليمية للمجتمع المصري تحت مختلف الظروف الضاغطة والمتغيرة عالميًا.

111. **العنوان:** "**حوكمة سياسات التمويل الذاتي بالجامعات الحكومية المصرية والتحول نحو الجامعة المنتجة: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة، وإستونيا، وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في محدودية الموارد المالية للجامعات الحكومية المصرية واعتمادها الكلي على موازنة الدولة، مما يعيق تطور البحث العلمي. يمثل سياسات التمويل الذاتي SFP (Self-Financing Policies) المتغير المستقل، ويمثل التحول نحو الجامعة المنتجة PU (Productive University) المتغير التابع، وتعد الشراكة مع قطاع الأعمال متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل آليات التمويل في مصر مقارنة بتجارب الولايات المتحدة، وإستونيا، وكوريا الجنوبية في استثمار نواتج البحث العلمي. تشمل الحدود البشرية نواب رؤساء الجامعات للدراسات العليا وعمداء

الكليات، والحدود الموضوعية تركز على سياسات براءات الاختراع والشركات الجامعية الناشئة. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين تنويع مصادر التمويل وزيادة الاستقلال الأكاديمي والمالي للجامعات. من المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة تعديل القوانين المالية للسماح للجامعات بإنشاء شركات استثمارية تابعة لها. سيقترح البحث نموذجًا لإنشاء "أودية تكنولوجية" داخل الحرم الجامعي تجمع بين الباحثين والمستثمرين. سيخرج البحث بتوصيات لربط تمويل الأقسام العلمية بمدى قدرتها على تقديم استشارات وخدمات مجتمعية مدفوعة. سيسهم البحث في تخفيف العبء عن ميزانية الدولة وتحويل الجامعات إلى قاطرة حقيقية للاقتصاد القومي عبر الابتكار وتسويق المعرفة العلمية.

112. العنوان: "سياسات التمكين الإداري للمرأة في القيادات التعليمية بمصر: دراسة مقارنة مع النرويج، وأستراليا، ورواندا"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في ضعف تمثيل المرأة في المناصب القيادية العليا بوزارة التربية والتعليم والجامعات المصرية، مما يشير إلى وجود عوائق هيكلية تعيق ترقيهن. يمثل سياسات التمكين الإداري Administrative Empowerment (AE) للمرأة المتغير المستقل، ويمثل فاعلية الأداء المؤسسي المتغير التابع، بينما تعد الثقافة التنظيمية السائدة متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل التشريعات والممارسات في مصر مقارنة بتجارب النرويج، وأستراليا، ورواندا التي حققت طفرة في تمكين المرأة قياديًا. تشمل الحدود البشرية القيادات النسائية في الميدان التعليمي والمعلمات الطامحات للقيادة، والحدود الموضوعية تركز على معايير الاختيار وبرامج التأهيل القيادي. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين التنوع الجندري في القيادة وتحسين بيئة العمل المدرسي والجامعي. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة اعتماد نظام الكوتا المؤقت لزيادة تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار وتدشين برامج "الموجّهة القيادية". سيقترح البحث نموذجًا للقيادة النسائية يوازن بين الأعباء الأسرية والوظيفية عبر سياسات مرنة. سيسهم البحث في الاستفادة الكاملة من الطاقات البشرية النسائية المبدعة في تطوير المنظومة التعليمية المصرية وتحقيق العدالة في تولي المناصب القيادية وفقًا لمعايير الكفاءة والجدارة والمساواة في الفرص المتاحة.

113. العنوان: "سياسات التعليم المجتمعي والبديل في المناطق النائية بمصر: دراسة مقارنة مع الهند، وكولومبيا، وإثيوبيا"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في استمرار ظاهرة التسرب من التعليم وارتفاع معدلات الأمية في المناطق الريفية والحدودية المصرية نتيجة بعد المسافات والفقر. يمثل سياسات التعليم المجتمعي Community Education (CE) المتغير المستقل، ويمثل الحد من الفقر والتسرب التعليمي المتغير التابع، بينما تعد المشاركة الأهلية متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل تجربة "مدارس الفصل الواحد" في مصر مقارنة بتجارب الهند، وكولومبيا، وإثيوبيا في الوصول للمناطق المحرومة. تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس المجتمعية ومعلماتهم وأهالي المناطق النائية، والحدود الموضوعية تركز على مرونة المناهج والجدول الدراسي. يهدف البحث إلى فهم العلاقة بين ربط التعليم بالبيئة المحلية وزيادة دافعية الطلاب للتعلم. من المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة دمج التكنولوجيا البسيطة في هذه المدارس لتجاوز نقص الإمكانات البشرية. سيقترح البحث نموذجًا للمدرسة المجتمعية "المنتجة" التي تدرس مهارات الحرف اليدوية بجانب المواد الأكاديمية. سيخرج البحث بتوصيات لإنشاء هيئة مستقلة لإدارة التعليم المجتمعي تضمن جودة المخرجات وتوافقها مع التعليم النظامي. سيسهم البحث في تحقيق العدالة التعليمية الشاملة والقضاء على بؤر الجهل والفقر في المناطق المهمشة بمصر عبر سياسات تربوية مرنة وذات طابع مجتمعي أصيل ومستدام.

114. العنوان: "حوكمة سياسات المنصات التعليمية الرقمية الرسمية وتأثيرها على التعلم الذاتي: دراسة مقارنة مع إستونيا، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في تعدد المنصات التعليمية الرقمية بمصر مع وجود تداخل في المهام وضعف في آليات قياس الأثر التعليمي الفعلي على مهارات الطلاب. يمثل سياسات حوكمة المنصات التعليمية Digital Learning

DLP) Platforms) المتغير المستقل، ويمثل تنمية مهارات التعلم الذاتي SRL) Self-Regulated Learning) المتغير التابع، بينما يعد المحتوى الرقمي التفاعلي متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل استراتيجيات إدارة المحتوى الرقمي في مصر مقارنة بتجارب إستونيا، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة. تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية ومصممي المحتوى الرقمي، والحدود الموضوعية تركز على سهولة الاستخدام وجودة المادة العلمية. يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين هيكلية المنصات التعليمية وقدرة الطالب على إدارة تعلمه ذاتيًا. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة توحيد المنصات في بوابة رقمية واحدة ذكية تخصص المحتوى حسب مستوى كل طالب. سيقترح البحث نموذجًا لـ "نظام مكافآت" رقمي يحفز الطلاب على التفاعل مع المنصات الرسمية. سيخرج البحث بتوصيات لتدريب المعلمين على القيام بدور "الميسر الرقمي" لا الملقن. سيسهم البحث في تحويل التعليم المصري من النمط التلقيني إلى النمط التفاعلي القائم على التكنولوجيا، مما يقلل الاعتماد على الدروس الخصوصية ويوفر بيئة تعليمية عصرية ومحفزة للابتكار والبحث المستقل.

115. العنوان: "سياسات رعاية الطلاب الوافدين بالجامعات المصرية وتعزيز القوة الناعمة: دراسة مقارنة مع تركيا ،وماليزيا ،والمملكة العربية السعودية"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في ضعف استقطاب الطلاب الدوليين IS) International Students) للجامعات المصرية مقارنة بالمنافسين الإقليميين، مما يضيع فرصًا اقتصادية ودبلوماسية. يمثل سياسات رعاية الـ IS المتغير المستقل، ويمثل تعزيز القوة الناعمة SP) Soft Power) لمصر المتغير التابع، بينما تعد الخدمات اللوجستية والأكاديمية متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل السياسات المصرية في ضوء تجارب تركيا، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية التي نجحت في تدويل تعليمها العالي. تشمل الحدود البشرية الطلاب الوافدين بالجامعات ومسؤولي إدارات الوافدين، والحدود الموضوعية تركز على سياسات القبول والإقامة والاندماج الثقافي. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين جودة الحياة الطلابية للوافدين وتكوين صورة ذهنية إيجابية عن مصر بالخارج. من المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة رقمنة إجراءات القبول بالكامل وتطوير برامج دراسية باللغات الأجنبية. سيقترح البحث إنشاء "وكالة وطنية لتسويق التعليم العالي" تتولى الترويج للجامعات المصرية دوليًا. سيخرج البحث بتوصيات لتحسين جودة السكن الطلابي والخدمات الترفيهية المخصصة للوافدين. سيسهم البحث في زيادة الدخل القومي من العملة الصعبة وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي رائد للتعليم والتعلم في الشرق الأوسط وأفريقيا، مما يعزز نفوذها الثقافي والسياسي دوليًا.

116. العنوان: "سياسات الشفافية والنزاهة في التعيينات والترقيات بقطاع التعليم المصري: دراسة مقارنة مع السويد ، وسنغافورة ، وأستراليا"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في وجود انطباعات حول ضعف عدالة اختيار القيادات التعليمية والترقيات، مما يؤدي إلى الإحباط المهني وهجرة الكفاءات التربوية. يمثل سياسات الشفافية والنزاهة TI) Transparency and Integrity) المتغير المستقل، ويمثل الرضا الوظيفي والولاء المؤسسي المتغير التابع، بينما تعد الرقابة الإدارية الرقمية متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل معايير الاختيار والترقية في مصر مقارنة بنماذج السويد، وسنغافورة، وأستراليا التي تعتمد على الجدارة الصرفة Meritocracy. تشمل الحدود البشرية العاملين بالوزارات التعليمية، والحدود الموضوعية تركز على لوائح الترقية وقواعد البيانات الوظيفية. يهدف البحث إلى فهم العلاقة بين تطبيق معايير الـ TI وتحسين إنتاجية المعلمين والقيادات. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة رقمنة التعيينات عبر اختبارات وطنية محايدة وتفعيل نظام التقارير التبادلية. سيقترح البحث إنشاء "ميثاق شرف مهني" ملزم لكل القيادات التعليمية يضمن الشفافية والنزاهة. سيخرج البحث بتوصيات لإنشاء مكتب مستقل لتلقي الشكاوى المتعلقة بالنزاهة والبت فيها بسرعة. سيسهم البحث في وصول

الأكفأ للمناصب القيادية ويعزز من مصداقية الإصلاحات التعليمية في عيون المجتمع، مما ينعكس إيجابًا على استقرار المؤسسات التعليمية وتطور أدائها التربوي والإداري بشكل شامل ومستدام.

117. **العنوان:** "سياسات تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الدولية بمصر في ظل العولمة: دراسة مقارنة مع الصين ،والإمارات ،والبرازيل"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في تنامي الفجوة الثقافية بين طلاب المدارس الدولية (International Schools INS) وبين هويتهم الوطنية المصرية نتيجة هيمنة المناهج الأجنبية. يمثل سياسات تعزيز الهوية الوطنية (National Identity NI) المتغير المستقل، ويمثل الانتماء الثقافي والولاء للوطن المتغير التابع، بينما يعد منهج الهوية (اللغة والتاريخ) متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل سياسات الرقابة المصرية على الـ INS في ضوء تجارب الصين، والإمارات، والبرازيل في حماية هويتها القومية. تشمل الحدود البشرية طلاب الـ INS وأولياء أمورهم، والحدود الموضوعية تركز على القرارات المنظمة لتدريس مواد الهوية الوطنية. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين كثافة المحتوى الوطني بالـ INS والوعي القومي للطلاب. من المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة تطوير مناهج "الهوية" لتكون أكثر جاذبية وتفاعلية وتدريب المعلمين المصريين بهذه المدارس. سيقترح البحث نموذجًا لـ "الاعتماد الوطني للمدارس الدولية" يشترط تحقيق مستويات محددة في اللغة والتاريخ. سيخرج البحث بتوصيات لتنظيم فعاليات وطنية مشتركة بين طلاب التعليم الحكومي والدولي لتعزيز التماسك الاجتماعي. سيسهم البحث في حماية جيل الشباب من "الاغتراب الثقافي" وضمان بقائهم مرتبطين بجذورهم القومية رغم انفتاحهم التعليمي على الثقافات العالمية المعاصرة.

118. **العنوان:** "سياسات التحول نحو المباني التعليمية الخضراء والذكية في مصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا ،وكندا ،وسنغافورة"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في الهدر المالي والبيئي الناتج عن التصميمات التقليدية للمباني التعليمية بمصر وعدم ملاءمتها للمتطلبات التكنولوجية أو الاستدامة. يمثل سياسات التحول نحو المباني الخضراء والذكية Smart and Green Buildings (SGB) المتغير المستقل، ويمثل كفاءة العملية التعليمية وترشيد الإنفاق المتغير التابع، بينما تعد معايير البناء التكنولوجية متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل دور الهيئة العامة للأبنية التعليمية General Authority for Educational Buildings (GAEB) بمصر مقارنة بمعايير الأبنية في ألمانيا، وكندا، وسنغافورة. تشمل الحدود البشرية المهندسين المخططين والطلاب، والحدود الموضوعية تركز على استخدام الطاقة الشمسية والتهوية الطبيعية والفصول المرنة. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين جودة التصميم المعماري للمدرسة ومعدلات التركيز والراحة النفسية للطلاب. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة تعديل الكود المصري لبناء المدارس ليشمل معايير الـ SGB كمتطلب إلزامي. سيقترح البحث نموذجًا للمدرسة "صديقة البيئة" التي تعمل كمعمل حي للطلاب لتعلم الاستدامة. سيخرج البحث بتوصيات للاستثمار في المواد المحلية المعاد تدويرها في البناء لتقليل التكلفة. سيسهم البحث في توفير بيئة تعليمية جاذبة وصحية وآمنة، مما يقلل التكاليف التشغيلية للمدارس على المدى الطويل ويدعم التوجه القومي نحو التحول الأخضر.

119. **العنوان:** "حوكمة سياسات التوجيه المهني والإرشاد التعليمي بالمرحلة الثانوية في مصر: دراسة مقارنة مع السويد ،وكندا ،وفنلندا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غياب نظام فعال للتوجيه المهني يساعد الطلاب المصريين على اختيار مساراتهم التعليمية والمهنية وفقًا لميولهم وحاجة سوق العمل. يمثل سياسات التوجيه المهني (Vocational Guidance VG) المتغير المستقل، ويمثل المواءمة بين التعليم وسوق العمل المتغير التابع، بينما يعد الوعي المهني للأسرة متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل سياسات الـ VG في مصر مقارنة بتجارب السويد، وكندا، وفنلندا التي تمتلك نظم توجيه متطورة منذ وقت مبكر. تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، والحدود الموضوعية تركز على برامج الإرشاد المهني بالمدارس. يهدف البحث إلى فهم العلاقة بين توفر خدمات الـ VG والحد من معدلات الرسوب والتحويل في الجامعات. من المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة إنشاء "وحدة توجيه مهني" متخصصة

داخل كل مدرسة ثانوية وربطها بالصناعة. سيقترح البحث نموذجًا لمنصة رقمية وطنية للتوجيه المهني تقدم اختبارات ميول ومعلومات عن المهن المستقبلية. سيخرج البحث بتوصيات لتدريب الأخصائيين على أساليب الإرشاد الحديثة وإشراك القطاع الخاص في التعريف بالمهن. سيسهم البحث في ترشيد الاختيارات التعليمية للشباب المصري، مما يقلل من البطالة الهيكلية ويزيد من الرضا المهني والإنتاجية القومية في المستقبل.

120. **العنوان:** **"سياسات التمويل القائم على الأداء بالجامعات المصرية الحكومية: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة، وهولندا، وأستراليا"**

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في الاعتماد على الميزانيات التاريخية الثابتة لتمويل الجامعات المصرية دون مراعاة جودة الأداء أو نواتج البحث العلمي والتعليم. يمثل سياسات التمويل القائم على الأداء PBF (Performance-Based Funding) المتغير المستقل، ويمثل تطوير جودة التعليم العالي والبحث العلمي المتغير التابع، بينما تعد مؤشرات الأداء الرئيسية متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل آليات توزيع الموارد المالية في مصر مقارنة بتجارب المملكة المتحدة، وهولندا، وأستراليا التي تطبق نظام الـ PBF بفاعلية. تشمل الحدود البشرية رؤساء الجامعات والخبراء الماليين بوزارة التعليم العالي، والحدود الموضوعية تركز على صيغ التمويل التنافسي ومكافآت التميز. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين ربط التمويل بالأداء وزيادة عدد الأبحاث المنشورة دوليًا وجودة الخريجين. من المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة تبني نظام تمويلي يحفز الجامعات على الابتكار وتحسين التصنيف الدولي. سيقترح البحث نموذجًا لمؤشرات أداء وطنية تشمل معدلات التوظيف وجودة البحث العلمي ورضا الطلاب. سيخرج البحث بتوصيات لإنشاء صندوق للمنح التنافسية للأقسام العلمية المتميزة. سيسهم البحث في خلق روح المنافسة بين الجامعات المصرية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الإنفاق العام على التعليم العالي وتحقيق أفضل عائد استثماري للدولة في قطاع التعليم والبحث العلمي.

خامسًا: اقتصاد المعرفة والتعليم

121. **العنوان:** **"اقتصاد المعرفة وإعادة توجيه أهداف التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة مقارنة بين السياسات التعليمية في مصر وماليزيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية إعادة توجيه أهداف التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية بما يتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة—وهو الاقتصاد القائم على الإنتاج المعرفي والمهارات عالية القيمة، ويُعرف اصطلاحًا باقتصاد المعرفة KE (Knowledge Economy)—من خلال مقارنة استراتيجية بين الإطارين الوطنيين للتعليم في مصر وماليزيا، بوصف ماليزيا نموذجًا آسيويًا بارزًا في توظيف التعليم كرافعة للتحول الاقتصادي. ويُعد خصائص السياسات التعليمية الوطنية المرتبطة باقتصاد المعرفة—من حيث كل من: الرؤية، والأهداف، والأولويات، ومحاور تطوير المهارات التكنولوجية والابتكارية—هو المتغير المستقل، بينما يمثل درجة مواءمة مخرجات التعليم قبل الجامعي مع احتياجات سوق العمل المعرفي في مصر وماليزيا هو المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل كفاءة تنفيذ السياسات، واستجابة المناهج للتغيرات الاقتصادية، وقدرات المعلمين. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث تحليل الوثائق والسياسات الرسمية وخطط تطوير التعليم خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2030، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات، وخبراء المناهج، وبعض القيادات المدرسية في الدولتين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن نقاط القوة والتحديات في النموذجين المصري والماليزي، واستنباط دروس مستفادة يمكن أن تسهم في صياغة سياسة تعليمية أكثر قدرة على إعداد خريجين مؤهلين للاقتصاد المعرفي، وتعزيز تنافسية الدولة في ظل التحول الرقمي العالمي.

122. **العنوان:** **"مواءمة مناهج *STEM* الثانوية مع متطلبات اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث الكشف عن درجة مواءمة مناهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات—والمعروفة اصطلاحًا بـ STEM (Science, Technology, Engineering and Mathematics)—في مرحلة التعليم الثانوي في

مصر مع متطلبات اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy – KE)، وذلك من خلال مقارنة تحليلية مع التجربة السنغافورية التي تُعد أحد النماذج العالمية الرائدة في بناء رأس مال بشري قائم على الابتكار والمهارات المتقدمة. ويُعد تصميم مناهج STEM وأهدافها وبناؤها المعرفي والمهاري—من حيث درجة التكامل بين التخصصات، واعتماد التعلم القائم على المشروعات، وتوجيه المحتوى نحو مهارات الابتكار وحل المشكلات—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى جاهزية الطلاب لاكتساب مهارات العمل في بيئات معرفية متقدمة، وقدرتهم على الابتكار والتفكير النقدي والتصميم الهندسي هو المتغير التابع، مع إمكانية ظهور متغيرات وسيطة مثل جودة برامج إعداد معلمي STEM، وتوافر المعامل والبنية التحتية. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل الوثائق المنهجية والأطر الوطنية لمناهج STEM في البلدين، بالإضافة إلى سياسات تدريب معلمي العلوم والرياضيات، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من معلمي STEM وخبراء المناهج في مصر وسنغافورة. وتستند الدراسة إلى المنهج المقارن بهدف استنباط نموذج تطويري لمناهج STEM المصرية يعزز قدرات الطلاب على أداء أدوار فعالة في الاقتصاد المعرفي، ويدعم توجه الدولة نحو التحول الرقمي والابتكار التربوي.

123. العنوان: "الكفايات المعرفية العليا لدى طلاب التعليم الفني في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مستوى الكفايات المعرفية العليا—وهي مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتوظيف الرقمي للمعرفة—لدى طلاب التعليم الفني في مصر مقارنة بنظرائهم في ألمانيا، وذلك في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy – KE) الذي يعتمد على رأس مال بشري قادر على الابتكار، والتحليل، واتخاذ القرار المعتمد على البيانات. ويُعد بِنية برامج التعليم الفني ومحتواها ودرجة تبنيها لمبادئ التعلم القائم على الكفاءات (Competency-Based Education – CBE)، إضافة إلى جودة التدريب الميداني الحقيقي، هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى الكفايات المعرفية العليا لدى الطلاب—كما يُقاس باختبارات معيارية، ومقاييس للأداء، واستبيانات للمهارات الذاتية—هو المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل خبرة المعلمين المهنية، والشراكات مع مؤسسات الصناعة، وتوافر التكنولوجيا داخل المدارس الفنية. وتتحدد الحدود الموضوعية في برامج التعليم الفني الصناعي والتجاري بوصفها ممثلة رئيسية للمسار الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الصفين الأخيرين في المدارس الفنية في مصر وألمانيا. ويعتمد البحث على منهجيات الدراسات المقارنة-المنهج المقارن؛ لتحليل أوجه القوة والقصور في النموذجين، واستنباط إطار إصلاحي لتطوير التعليم الفني المصري يعزز بناء كفاءات معرفية عليا تدعم قدرة الخريجين على المشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني المعرفي، وتزيد من تنافسية التعليم الفني في سوق العمل المحلي والعالمي.

124. العنوان: "الاستثمار في التعليم العالي ومخرجات اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار في التعليم العالي وقدرة النظم الجامعية في كل من مصر وكوريا الجنوبية على إنتاج مخرجات داعمة لاقتصاد المعرفة (Knowledge Economy – KE)، ولا سيما البحوث التطبيقية، وبراءات الاختراع، والشركات الناشئة القائمة على المعرفة. ويُعد حجم ونمط تمويل التعليم العالي—من حيث مخصصات الإنفاق الحكومي، ومصادر التمويل الخارجية، وسياسات دعم البحث العلمي والابتكار، والحوافز الموجهة للجامعات—هو المتغير المستقل، بينما يمثل عدد براءات الاختراع، وحجم مخرجات البحث التطبيقي، ونسب توظيف الخريجين في القطاعات المعرفية والتكنولوجية المتقدمة هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل البنية التحتية البحثية، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، وآليات نقل التكنولوجيا داخل الجامعات. وتتحدد الحدود الموضوعية في سياسات التعليم العالي والبحث العلمي في مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة من **2010** إلى **2025**، باعتبارها مرحلة شهدت توسعًا في برامج التحول نحو اقتصاد المعرفة في الدولتين، بينما تشمل الحدود البشرية الجامعات الحكومية الكبرى في مصر ونظيراتها المرموقة في كوريا الجنوبية ذات الإسهام البحثي الواسع. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن للكشف عن أوجه الاختلاف في فلسفة الاستثمار، وترتيب الأولويات، وفاعلية السياسات، بهدف صياغة تصور مصري

لتطوير تمويل التعليم العالي يعزز قدرته على إنتاج معرفة قابلة للتوظيف الاقتصادي، ودعم منظومة الابتكار الوطنية، وتحسين تنافسية مصر في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

.125 العنوان: "نماذج الربط بين الجامعات وسوق العمل في سياق اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل نماذج الربط بين الجامعات وسوق العمل في مصر مقارنة بفنلندا، وذلك في ضوء التحول العالمي نحو اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy – KE) الذي يتطلب خريجين يمتلكون مهارات عالية وقابلة للتطبيق في قطاعات معرفية وتكنولوجية متقدمة. ويُعد آليات الشراكة بين الجامعة وسوق العمل—مثل حاضنات الأعمال (Business Incubators – BI)، وبرامج التدريب التعاوني (Co-operative Education – Co-op)، ومكاتب نقل التكنولوجيا (Technology Transfer Offices – TTOs) — هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى توظيف الخريجين في وظائف معرفية، ونسبة المشروعات الريادية المنبثقة من الجامعة، ومدى قدرة الخريجين على الاندماج في بيئات العمل الرقمية والابتكارية هو المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل فعالية الإرشاد المهني وجودة المناهج التطبيقية. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث السياسات الوطنية للربط الجامعي–الصناعي والبرامج التطبيقية في الجامعات في مصر وفنلندا، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي مكاتب التوظيف، ومكاتب نقل التكنولوجيا، وبعض خريجي التخصصات المعرفية في البلدين. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في مستويات الشراكة، وفاعلية النماذج المستخدمة، وتأثيرها في اندماج الخريجين في القطاعات الاقتصادية المعرفية، بهدف صياغة نموذج مقترح لتعزيز دور الجامعات المصرية في دعم سوق العمل المعرفي، وتمكين الخريجين من المشاركة في بناء اقتصاد وطني تنافسي قائم على الابتكار والتكنولوجيا.

.126 العنوان: "الحوكمة التعليمية القائمة على البيانات ودعم التحول نحو اقتصاد المعرفة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات كندا، وكوريا الجنوبية، وإستونيا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضعف آليات توظيف البيانات الضخمة في اتخاذ القرارات التربوية داخل المنظومة التعليمية المصرية، مما يعوق سرعة التحول نحو اقتصاد المعرفة (KE (Knowledge Economy ومواكبة المتطلبات العالمية، ويهدف البحث إلى تحليل "الحوكمة التعليمية القائمة على البيانات" Data-Driven Educational Governance (DDEG)) كمتغير مستقل، واستقصاء دورها في دعم وتعزيز التوجه نحو اقتصاد المعرفة (KE) كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method للوقوف على أفضل الممارسات في دول كندا، وكوريا الجنوبية، وإستونيا، وهي دول رائدة في نظم المعلومات التعليمية المفتوحة، وتتحدد الحدود الموضوعية في سياسات جمع وتحليل البيانات الضخمة وآليات الشفافية المعلوماتية، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات التعليمية ومسؤولي وحدات الإحصاء والمعلومات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر ونظرائهم في الدول المقارنة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة الارتباطية بين نضج أنظمة الحوكمة القائمة على البيانات (DDEG) وبين قدرة النظام التعليمي على استهداف الفئات وتوجيه التمويل وتطوير المناهج بما يخدم التنافسية الاقتصادية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن التحول نحو الحوكمة الرقمية يقلل من العشوائية في اتخاذ القرار ويزيد من كفاءة استغلال الموارد البشرية، كما ستقدم الدراسة تصورًا مقترحًا لبناء نظام وطني متكامل للمعلومات التعليمية في مصر يدعم التنبؤ باحتياجات سوق العمل المستقبلي، مما يسهم في تحقيق رؤية مصر التعليمية الرامية إلى بناء مجتمع يتعلم ويفكر ويبتكر في إطار التحول الرقمي الشامل.

.127 العنوان: "أثر التقارير والمؤشرات الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)* ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

في(*United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO*) صياغة سياسات التعليم المرتبطة باقتصاد المعرفة في مصر: دراسة مقارنة مع فنلندا وسنغافورة"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في كيفية توظيف صانع القرار التربوي المصري لمخرجات التقارير الدولية في إعادة هندسة السياسات التعليمية لتتوافق مع متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث يمثل مستوى التفاعل الوطني مع هذه المؤشرات المتغير المستقل، بينما يمثل التغير في السياسات التعليمية المتعلقة بالمهارات الرقمية المتغير التابع. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM (Comparative Method لتحليل الفجوة بين مصر وتجارب فنلندا وسنغافورة في استدخال هذه المعايير الدولية ضمن الأطر الوطنية، مع التركيز على تقارير الاتجاهات التي تشكل التعليم (TSE (Trends Shaping Education. وتتحدد الحدود الموضوعية في الفترة من **2010** إلى **2025**، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء التخطيط التربوي ومعدي السياسات التعليمية في الدول الثلاث. وتستقصي الدراسة العلاقة بين تبني المؤشرات الدولية وتطوير مخرجات التعليم العام والفني بما يخدم تنافسية الدولة المصرية عالميًا. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة إنشاء مرصد وطني لمتابعة المؤشرات الدولية وتوطينها بما يتناسب مع الهوية الثقافية المصرية. كما ستبين الدراسة أهمية التحول من مجرد الاستجابة الإحصائية للتقارير إلى التغيير البنيوي في المناهج وطرق التقييم، مع اقتراح نموذج إجرائي يعزز من قدرة وزارة التربية والتعليم على الاستفادة من الخبرات العالمية. وسوف تسهم النتائج في تقديم رؤية واضحة حول كيفية ردم الفجوة بين الأداء الفعلي لمصر والمستويات التي تنشدها المنظمات الدولية لرفع كفاءة الرأسمال البشري المصري في ظل التحولات المعاصرة.

128. **العنوان:** "التعليم مدى الحياة (*Life Long Learning (LLL*) وتنمية الرأسمال البشري في اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وألمانيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل دور سياسات وبرامج التعليم مدى الحياة (LLL (Life Long Learning في مصر وألمانيا وتأثيرها على كفاءة الرأسمال البشري، حيث يتمثل المتغير المستقل في الأطر الوطنية للـ LLL التي تشمل تعليم الكبار والتدريب أثناء العمل، بينما يتمثل المتغير التابع في قابلية التوظيف في قطاعات اقتصاد المعرفة. وتعتمد الدراسة على الـ CM لمقارنة النماذج المؤسسية في كلا البلدين، مع التركيز على التجربة الألمانية في التعليم والتدريب المهني المزدوج Dual (DVET (Vocational Education and Training. وتشمل الحدود الموضوعية سياسات التدريب المهني والبرامج الخاصة بتحسين مهارات البالغين، بينما تشمل الحدود البشرية العاملين في القطاعات التكنولوجية المختارة. ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين استدامة التعلم وبين القدرة التنافسية للأفراد في سوق العمل المصري المتغير. ومن النتائج المتوقعة صياغة إطار وطني مصري للمؤهلات الجزئية يسهل من عملية إعادة التأهيل المهني المستمر. كما ستوصي الدراسة بضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية لتصميم برامج تدريبية مرنة تلبي احتياجات الثورة الصناعية الرابعة. وستسفر الدراسة عن وضع تصور لإدارة منظومة الـ LLL في مصر بما يضمن تكامل الجهود بين الوزارات المعنية لتعظيم العائد من الاستثمار في البشر. وبذلك تسهم الدراسة في تقديم حلول عملية لمواجهة مشكلة البطالة الهيكلية من خلال تزويد القوى العاملة بالمهارات المعرفية والتقنية المطلوبة دوليًا.

129. **العنوان:** "جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (*Early Childhood Education (ECE*) كأساس لبناء اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر والسويد"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى مقارنة جودة برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة Early Childhood Education ((ECE في مصر والسويد، مبرزًا دور هذه المرحلة في غرس بذور اقتصاد المعرفة، حيث يتمثل المتغير المستقل في خصائص جودة برامج الـ ECE مثل المناهج ونسب المعلمين للأطفال، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الاستعداد المدرسي School

Readiness (SR). وتستخدم الدراسة الـ CM لتحليل الفروق الجوهرية في الفلسفات التربوية بين النظامين المصري والسويدي، مع التركيز على مفهوم التعلم القائم على اللعب Play-Based Learning (PBL). وتتحدد الحدود الموضوعية في معايير الجودة والاعتماد لرياض الأطفال، فيما تشمل الحدود البشرية معلمات الروضة والأطفال في الفئة العمرية 4-6 سنوات بمحافظة القاهرة ونظيراتها في السويد. وتستكشف الدراسة العلاقة الطردية بين جودة التعليم المبكر واكتساب مهارات التفكير الإبداعي واللغوي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى مقترح لتطوير بيئة التعلم في الروضات المصرية بما يخدم المهارات المعرفية المبكرة. كما ستقدم الدراسة توصيات حول أهمية إشراك الأسرة في العملية التربوية كشريك استراتيجي في بناء شخصية الطفل المعرفية. وستبين النتائج أن الاستثمار في مرحلة الـ ECE يعد الاستثمار الأعلى عائدًا في منظومة اقتصاد المعرفة، مما يستوجب إعادة توزيع الموارد المالية لدعم هذه المرحلة الحرجة. وتوفر الدراسة إطارًا مرجعيًا لصناع القرار في مصر لتطوير سياسات الطفولة المبكرة وفقًا لأفضل الممارسات العالمية المعاصرة.

130. العنوان: "سياسات تمويل التعليم قبل الجامعي *Pre-University Education (PUE)* في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وإيرلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أنماط تمويل التعليم قبل الجامعي Pre-University Education (PUE) في مصر وإيرلندا وتأثيرها على متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث يعد نموذج التمويل (مركزي أو لامركزي) المتغير المستقل، بينما تمثل كفاءة الإنفاق التعليمي وتحقيق مهارات القرن الحادي والعشرين المتغير التابع. وتعتمد الدراسة على الـ CM لرصد كيفية تخصيص الموارد للبنية التحتية الرقمية وتطوير المعلمين في التجربة الإيرلندية الناجحة. وتشمل الحدود الموضوعية سياسات التمويل المدرسي والشراكة بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnership (PPP) خلال العقد الأخير، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ومسؤولي التخطيط المالي بوزارات التعليم. ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين التمويل القائم على النتائج وبين تحسين جودة المخرجات التعليمية في المدارس المصرية. ومن النتائج المتوقعة تقديم بدائل تمويلية مبتكرة تدعم التحول الرقمي وتخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة. كما ستقترح الدراسة آليات لتفعيل الـ PPP في بناء وصيانة المدارس الذكية وتجهيز المعامل التكنولوجية. وستخلص الدراسة إلى أهمية ربط التمويل بمعايير الأداء لضمان تحقيق العدالة الكفاءة في توزيع الموارد التعليمية. وسوف تسهم هذه النتائج في رسم خارطة طريق لتطوير الإدارة المالية للمؤسسات التعليمية في مصر بما يتواكب مع التوجهات العالمية في اقتصاديات التعليم. كما تبرز الدراسة ضرورة تبني نماذج تمويلية مرنة تستجيب للمتغيرات الاقتصادية المتسارعة وتضمن استدامة جودة التعليم.

131. العنوان: "عدالة الوصول إلى مهارات اقتصاد المعرفة بين الحضر والريف: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة الفروق في فرص اكتساب مهارات اقتصاد المعرفة بين طلاب الحضر والريف في مصر والمغرب، حيث يتمثل المتغير المستقل في البيئة التعليمية والجغرافية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى امتلاك المهارات الرقمية Digital Skills (DS). وتستخدم الدراسة الـ CM لبحث التحديات المشتركة في السياقين المصري والمغربي، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية في المناطق النائية. وتشمل الحدود الموضوعية مهارات التفكير الناقد واللغات الأجنبية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية في عينة من المدارس الريفية والحضرية بالبلدين. وتستقصي الدراسة العلاقة بين التوزيع العادل للموارد التعليمية وبين تقليل الفجوة المعرفية بين الأقاليم الجغرافية المختلفة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مقترح لسياسات تعليمية تعويضية تستهدف المناطق الريفية في مصر لضمان تكافؤ الفرص التعليمية. كما ستبين الدراسة دور مراكز التكنولوجيا المتنقلة والتعلم المدمج Blended Learning (BL) في التغلب على عوائق الوصول في المناطق الفقيرة. وستوصي الدراسة بضرورة تحفيز المعلمين المتميزين للعمل في المناطق الريفية من خلال كادرات مالية ومهنية خاصة. وستخلص النتائج إلى أن تحقيق العدالة المكانية في التعليم هو الركيزة

الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاد المعرفة. وبذلك تقدم الدراسة رؤية نقدية للواقع الحالي مع تقديم حلول إجرائية لمعالجة التفاوت الطبقي والمكاني في جودة التعليم المصري.

132. العنوان: "الكفايات الرقمية (*Digital Competencies (DC*) للمعلمين المصريين ودورها في تمكين الطلاب من مهارات اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر والإمارات العربية المتحدة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل مستوى الكفايات الرقمية (Digital Competencies (DC لدى المعلمين المصريين مقارنة بنظرائهم في دولة الإمارات، حيث يتمثل المتغير المستقل في مستوى الـ DC للمعلم، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى توظيف الطلاب للتكنولوجيا في العمل المعرفي. وتعتمد الدراسة على الـ CM باستخدام الإطار الأوروبي للكفاءة الرقمية للمعلمين (European Framework for the Digital Competence of Educators (DigCompEdu). وتشمل الحدود الموضوعية برامج التنمية المهنية الرقمية المستمرة، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التعليم العام في كلا البلدين. وتسعى الدراسة لتبيان العلاقة الارتباطية بين التمكين الرقمي للمعلم وبين قدرة الطالب على حل المشكلات في بيئات تعلم افتراضية. ومن النتائج المتوقعة تطوير مصفوفة كفايات رقمية مقترحة للمعلم المصري تتناسب مع المعايير الدولية وتلبي متطلبات اقتصاد المعرفة. كما ستوصي الدراسة بتبني نماذج التدريب القائم على الممارسة والتوجيه المهني الرقمي (Digital Mentoring (DM. وستبين النتائج أهمية التحول من التدريب التقني الصرف إلى التربية الرقمية التي تدمج التكنولوجيا في صلب العمليات التعليمية. وستخلص الدراسة إلى تقديم تصور شامل لإعادة هيكلة كليات التربية في مصر بما يضمن تخرج معلم يمتلك مهارات القرن الحادي والعشرين. وتساهم هذه النتائج في دعم الجهود الوطنية للتحول الرقمي في التعليم المصري من خلال التركيز على العنصر البشري كونه المحرك الأساسي لأي تغيير تربوي منشود.

133. العنوان: "الشراكات بين الجامعات وقطاع الصناعة (*University-Industry Partnerships (UIP*) في دعم اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وأستراليا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى مقارنة نماذج الشراكة بين الجامعات وقطاع الصناعة University-Industry Partnerships (UIP) في مصر وأستراليا، حيث يتمثل المتغير المستقل في طبيعة هذه الشراكات (مشروعات بحثية، حاضنات أعمال)، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات إنتاج المعرفة والابتكار (Innovation (IN). وتستخدم الدراسة الـ CM لتحليل دور مكاتب نقل التكنولوجيا (Technology Transfer Offices (TTO في تحويل الأبحاث الجامعية إلى منتجات اقتصادية في التجربة الأسترالية. وتشمل الحدود الموضوعية السياسات المنظمة للتعاون الجامعي الصناعي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري مراكز التميز البحثي وخريجي البرامج المشتركة في البلدين. وتستكشف الدراسة العلاقة بين قوة الشراكة المؤسسية وبين جودة تدريب الطلاب وقابليتهم للتوظيف في الوظائف المعرفية عالية القيمة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح نموذج لإنشاء أودية تكنولوجية تابعة للجامعات المصرية لتعزيز ريادة الأعمال الطلابية. كما ستقدم الدراسة توصيات حول ضرورة تعديل التشريعات الجامعية لتسمح بمرونة أكبر في التعاقد مع القطاع الخاص واستثمار براءات الاختراع. وستبين النتائج أن الـ UIP هي القناة الرئيسية لتحويل المعرفة إلى ثروة وطنية، مما يستلزم وجود استراتيجية وطنية موحدة للابتكار. وستخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير المناهج الجامعية بمشاركة فاعلة من جهات الصناعة لضمان مواءمة المخرجات مع سوق العمل. وبذلك تسهم الدراسة في تعزيز دور الجامعة المصرية كقاطرة للتنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة والبحث العلمي التطبيقي.

134. العنوان: "استجابات الأنظمة التعليمية لنتائج الاختبارات الدولية في بناء سياسات اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل استجابات الأنظمة التعليمية في كل من مصر وسنغافورة وكوريا الجنوبية لنتائج الاختبارات الدولية مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيزا PISA) والدراسة الدولية للاتجاهات في العلوم والرياضيات (TIMSS)، وذلك بهدف الكشف عن كيفية توظيف هذه النتائج في صياغة سياسات فاعلة لدعم اقتصاد المعرفة في السياقات الوطنية المختلفة. ويُعد نمط استجابة الدولة لنتائج الاختبارات—ويتضمن تحليل النتائج وإصلاح المناهج وتطوير برامج تدريب المعلمين—المتغير المستقل، بينما يمثل التحسن في أداء الطلاب ومؤشرات المهارات المعرفية والابتكارية المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل كفاءة الحوكمة التعليمية ودرجة مركزية صنع القرار. وتغطي الدراسة الفترة الزمنية من **2000** إلى **2025** كحدود موضوعية، في حين تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات وخبراء التقييم الدولي والمسؤولين عن تطوير المناهج في الدول الثلاث، مع الاعتماد على المنهج المقارن في تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب محل الدراسة بهدف استخلاص تصور يمكن تطبيقه في السياق المصري لتعزيز قدرة النظام التعليمي على استخدام نتائج الاختبارات الدولية في تطوير سياسات التعليم ودعم توجهات الدولة نحو اقتصاد المعرفة وتحقيق مستهدفات رؤية مصر **20**

135. العنوان: "الجامعة الريادية ودورها في بناء اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين جامعات مصر وجامعة سنغافورة الوطنية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء مدى تحول الجامعات المصرية نحو نموذج الجامعة الريادية (Entrepreneurial University (EU كركيزة أساسية لدعم رؤية مصر للتنمية المستدامة، حيث يتمثل المتغير المستقل في ملامح ومقومات الجامعة الريادية التي تشمل ثقافة الابتكار وحاضنات الأعمال وريادة الأعمال والاستثمار في البحث العلمي التطبيقي، بينما يتمثل المتغير التابع في العائد الاقتصادي والمعرفي المتمثل في عدد براءات الاختراع والشركات الناشئة المستندة إلى الابتكار الجامعي. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن (Comparative Method (CM لإجراء مقابلة تحليلية بين واقع الجامعات المصرية ونموذج جامعة سنغافورة الوطنية (National University of Singapore (NUS باعتبارها نموذجًا عالميًا رائدًا في هذا المجال. وتشمل الحدود الموضوعية السياسات الجامعية المنظمة للابتكار والبرامج الأكاديمية لريادة الأعمال، بينما تتمثل الحدود البشرية في القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والطلاب المبتكرين في البلدين. وتستكشف الدراسة العلاقة الارتباطية بين استقلالية الجامعة ومرونتها الإدارية وبين قدرتها على إنتاج معرفة ذات قيمة تسويقية في سوق العمل الدولي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح إطار عمل تنظيمي يحفز الجامعات المصرية على تبني نموذج الـ EU من خلال تفعيل مكاتب نقل التكنولوجيا وتطوير اللوائح المالية لدعم المشروعات الطلابية الناشئة. كما ستوصي الدراسة بضرورة بناء جسور تعاون مؤسسية مع القطاع الخاص لتمويل الأبحاث التطبيقية، مما يضمن تحول الجامعة من مجرد مؤسسة تعليمية إلى محرك فاعل في منظومة اقتصاد المعرفة المصري.

136. العنوان: "إصلاح التعليم الفني لخدمة الصناعات المعرفية في مصر: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم الفني في مصر ومتطلبات الصناعات المعرفية عالية التقنية، حيث لا يزال التعليم الفني يركز على المهارات التقليدية التي لا تلبي احتياجات قطاعات تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة، ويهدف البحث إلى دراسة "إصلاح برامج التعليم الفني" Technical and Vocational Education and Training (TVET) كمتغير مستقل، من خلال تحليل محتوى المناهج وطبيعة التدريب العملي وشراكات القطاع الخاص، وقياس أثره على "اندماج الخريجين في الصناعات المعرفية" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل التجربة الكورية الجنوبية الرائدة، والخبرة الألمانية في نظام التعليم المزدوج، والتجربة الصينية في ربط التعليم الفني (TVET) بسلاسل التوريد العالمية، وتتحدد الحدود الموضوعية في برامج التعليم الفني الصناعي المتقدم، بينما تشمل الحدود البشرية والمجالية طلاب وخريجي المدارس الفنية ومسؤولي التخطيط في مصر ودول المقارنة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين إشراك القطاع الصناعي في تصميم البرامج وبين رفع الكفاءة التنافسية

للعمالة المصرية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن التحول نحو التخصصات المعرفية يسهم في خفض معدلات البطالة التقنية وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، كما سيقدم البحث مقترحًا لإعادة هيكلة تخصصات التعليم الفني (TVET) بما يضمن تدريس مهارات البرمجة والذكاء الاصطناعي كجزء أصيل من التكوين المهني، مما يحقق أهداف التنمية المستدامة في السياق المصري

137. **العنوان**: **"التعليم المفتوح والدورات الإلكترونية الضخمة (*MOOCs*) وبناء الرأسمال المعرفي الوطني: دراسة مقارنة بين مصر والهند"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في ضعف استثمار منظومة التعليم العالي بمصر في منصات التعليم المفتوح والمساقات الجماعية الإلكترونية مفتوحة المصادر، مما يهدر فرصًا كبيرة لتنمية الرأسمال المعرفي الوطني خارج إطار التعليم النظامي، ويهدف البحث إلى تحليل "تبني سياسات الدورات الإلكترونية الضخمة" Massive Open Online Courses (MOOCs)) كمتغير مستقل، ودراسة أثرها في "تنمية مهارات الشباب وسد فجوة سوق العمل" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل تجربة الهند عبر منصة "سويام"، والخبرات المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية (USA) والمملكة المتحدة (UK) في رقمنة التعليم المستمر، وتتحدد الحدود الموضوعية في المساقات المرتبطة بريادة الأعمال والمهارات الرقمية المتقدمة، بينما تشمل الحدود البشرية الشباب الجامعيين والخريجين في مصر ودول المقارنة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين الاعتراف الأكاديمي بشهادات الدورات الإلكترونية الضخمة (MOOCs) وبين زيادة الإقبال على التعلم الذاتي المنتج للموافقة مع متطلبات اقتصاد المعرفة، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج علمية تبرهن على أن دمج هذه المنصات في التعليم النظامي يقلل من تكلفة التأهيل المهني ويزيد من مرونة القوى العاملة، كما سيقترح البحث إطارًا وطنيًا لمنصة مصرية للمساقات الجماعية الإلكترونية (MOOCs) تهدف إلى توطين المعرفة التقنية باللغة العربية، مما يساهم في بناء مجتمع المعرفة المصري بما يتماشى مع التوجهات العالمية المعاصرة للتربية المقارنة.

138. **العنوان**: **"التغيرات الديموغرافية والطلب على مهارات اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية واليابان"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر التباين في البنية الديموغرافية Demographic Structure بين المجتمع المصري الفتي والمجتمع الياباني الذي يميل نحو الشيخوخة على طبيعة الاحتياجات التعليمية، حيث يمثل التركيب العمري للسكان وحجم فئات الشباب المتغير المستقل، بينما تمثل سياسات التعليم والتدريب المصاحبة المتغير التابع. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM Comparative Method) لبيان كيف يمكن لمصر استغلال "النافذة الديموغرافية" عبر توجيه التعليم نحو مهارات اقتصاد المعرفة، مقارنة بالنموذج الياباني الذي يركز على التعليم مدى الحياة (LLL Life Long Learning) وإعادة التأهيل المهني لمواجهة نقص العمالة. وتشمل الحدود الموضوعية السياسات التعليمية والتدريبية المرتبطة بسوق العمل، بينما تشمل الحدود البشرية الشباب في الفئة العمرية من 18 إلى 35 عامًا في كلا البلدين. وتستقصي الدراسة العلاقة بين الهيكل السكاني وتصميم المناهج التعليمية التي تخدم القطاعات التكنولوجية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة تطوير نموذج مصري للتعليم التقني يستثمر في الكتلة الشبابية الضخمة لتحويلها إلى قوة عمل معرفية مصدرة للخارج. كما ستبين الدراسة أهمية التوسع في برامج التحول الرقمي بالجامعات المصرية لتتناسب مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. وستسفر النتائج عن تقديم رؤية لصناع القرار حول كيفية مواءمة مخرجات التعليم مع التوقعات الديموغرافية المستقبلية للدولة المصرية لضمان التنمية المستدامة.

139. **العنوان**: **"جودة التعليم الأساسي (*Basic Education (BE*) ومخرجات اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وتشيلي"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين مؤشرات جودة التعليم الأساسي Basic Education BE)) وبين القدرة على توليد مخرجات اقتصاد المعرفة، حيث يتمثل المتغير المستقل في جودة الـ BE (التحصيل الدراسي، المناخ المدرسي، وتأهيل المعلمين)، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات اقتصاد المعرفة مثل الابتكار والشمول الرقمي Digital Inclusion (DI). وتعتمد الدراسة على الـ CM الإحصائي التحليلي لمقارنة التجربة المصرية بتجربة تشيلي التي حققت طفرات في مؤشرات التنافسية الدولية. وتشمل الحدود الموضوعية مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات التعليمية وخبراء التقييم بالبلدين. وتبرز الدراسة العلاقة بين جودة المخرجات في المراحل الأولى من التعليم وبين القدرة على الانخراط في الشركات التقنية لاحقًا. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى وضع تصور لتحسين بيئة التعلم في المدارس المصرية من خلال تقليل الكثافات الطلابية وتطوير أساليب التقويم التربوي. كما ستوصي الدراسة بتبني معايير جودة صارمة تربط بين الممارسات الصفية وبين مهارات التفكير العليا التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي. وسوف تسهم النتائج في تقديم مقترحات إجرائية لتعزيز التنافسية المصرية في الاختبارات الدولية مثل دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم Trends in International Mathematics and Science Study TIMSS))، بما ينعكس إيجابًا على ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي.

140. **العنوان:** "**برامج التنمية المهنية للمعلمين *Professional Development (PD*) من منظور اقتصاد المعرفة المدرسي: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث مقارنة فلسفة وتصميم برامج التنمية المهنية للمعلمين Professional Development PD)) في مصر وفنلندا ومدى فاعليتها في تحويل المؤسسة المدرسية إلى بيئة منتجة للمعرفة، حيث يمثل محتوى برامج الـ PD (البحث الإجرائي والتعليم التعاوني) المتغير المستقل، بينما تمثل الممارسات التدريسية وانخراط الطلاب في الابتكار المدرسي المتغير التابع. وتستخدم الدراسة الـ CM لتحليل الفجوة بين برامج التدريب التقليدية ونماذج التنمية المهنية القائمة على التوجيه الرقمي Digital Mentoring (DM) المتبعة في فنلندا. وتشمل الحدود الموضوعية السياسات الوطنية للتنمية المهنية المستمرة، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التعليم قبل الجامعي في كلا السياقين. وتستكشف الدراسة العلاقة بين التمكين المهني للمعلم وبين قدرته على قيادة مشروعات معرفية داخل الفصل الدراسي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن اشتقاق نموذج مقترح للتنمية المهنية في مصر يعتمد على "المعلم الباحث" والقادر على إنتاج محتوى تعليمي رقمي مبتكر. كما ستوصي الدراسة بضرورة الانتقال من التدريب المركزي إلى التنمية المهنية القائمة على المدرسة School-Based Professional Development (SBPD). وستخلص النتائج إلى أن جودة النظام التعليمي في اقتصاد المعرفة لا تتجاوز جودة معلميه، مما يستوجب إعادة النظر في آليات التحفيز المهني والمادي للمعلمين المصريين لضمان استدامة التطوير التربوي المنشود.

141. **العنوان:** "**سياسات جذب الطلاب الدوليين في الجامعات ودورها في دعم اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل سياسات جذب الطلاب الدوليين في الجامعات المصرية مقارنة بنظيراتها في ماليزيا، من خلال دراسة مدى فاعلية الإطار الوطني لتدويل التعليم العالي وبرامج اللغة الإنجليزية والحوافز المقدَّمة للطلاب الدوليين بوصفها المتغير المستقل، مقابل أثر وجود هؤلاء الطلاب على المؤشرات المعرفية والبحثية والاقتصادية داخل الجامعات بوصفه المتغير التابع، مع الإشارة إلى متغيرات وسيطة محتملة مثل جودة الخدمات الجامعية والبنية التحتية الداعمة للتدويل. وتتحدد الحدود الموضوعية في سياسات التدويل المطبقة في الجامعات الحكومية والخاصة، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي مكاتب الطلاب الدوليين وعينة من الطلاب الدوليين في مصر وماليزيا. ويعتمد البحث على المنهج المقارن في تحليل التجربتين المصرية والماليزية للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في بنية السياسات ومدى ارتباطها بأهداف دعم اقتصاد المعرفة عبر تعزيز التنوع الثقافي وزيادة الدخل الجامعي وتوسيع الشراكات البحثية. ويسعى البحث

إلى بناء تصور مصري متكامل لتحسين سياسات جذب الطلاب الدوليين بما يرفع من تنافسية الجامعات المصرية، ويدعم دورها في الاقتصاد المعرفي، ويتماشى مع أولويات التنمية الوطنية ورؤية مصر في تعزيز مكانتها الإقليمية في التعليم العالي.

142. **العنوان:** "**التعليم في المناطق الاقتصادية والمناطق التكنولوجية الخاصة كرافعة لاقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين محور قناة السويس في مصر وبعض مناطق المعرفة في الصين**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات التكامل بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي داخل المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، حيث يمثل تصميم المنظومة التعليمية والتدريبية المتخصصة (المدارس التكنولوجية، المعاهد التقنية) المتغير المستقل، بينما يمثل جذب الاستثمارات المعرفية ونوعية الوظائف التقنية المتوفرة للخريجين المتغير التابع. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن (Comparative Method (CM بمدخله التخطيطي لتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس General Authority for the Suez Canal Economic Zone (SCZONE) وبين تجارب مدن المعرفة الصينية مثل منطقة شينزين الاقتصادية الخاصة Shenzhen Special Economic Zone (SSEZ). وتشمل الحدود الموضوعية سياسات التعليم والتدريب التقني الموجه للاستثمار، بينما تتمثل الحدود البشرية في مسؤولي إدارة المناطق الاقتصادية وممثلي الجامعات التكنولوجية والشركات العاملة في هذه المناطق بالبلدين. وتستقصي الدراسة العلاقة بين جودة التخصصات الأكاديمية المطروحة وبين احتياجات سوق العمل في الصناعات القائمة على التكنولوجيا. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم إطار تخطيطي لإنشاء "أودية معرفية" داخل الـ SCZONE تعمل على ربط البحث العلمي بالإنتاج الصناعي. كما ستوصي الدراسة بضرورة تبني نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnership (PPP) في إدارة المؤسسات التعليمية داخل هذه المناطق لضمان مرونة المناهج وتوافقها مع التطورات العالمية. وستسفر النتائج عن مقترح لإنشاء مراكز تميز بحثية مشتركة بين الجامعات المصرية والشركات العالمية لتعزيز قدرة مصر على المنافسة في اقتصاد المعرفة الدولي.

143. **العنوان:** "**سياسات تعليم اللغات الأجنبية وتعزيز قابلية الخريجين للاندماج في اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر سياسات تعليم اللغات الأجنبية، وبخاصة الإنجليزية والفرنسية، في كل من مصر والمغرب على قدرة الخريجين على الاندماج بفاعلية في قطاعات اقتصاد المعرفة محليًا وعالميًا، وذلك من خلال دراسة تنظيم تعليم اللغات—من حيث توقيت بدء تدريسها، وعدد الساعات المخصصة لها، وطبيعة المناهج، واعتماد المقررات ذات المحتوى المزدوج التعلّم المتكامل للمحتوى واللغة (CLIL CLIL)—بوصفها المتغير المستقل، في مقابل مستوى الكفاية اللغوية للخريجين وقدرتهم على توظيف المهارات اللغوية داخل بيئات العمل في القطاعات التكنولوجية والخدمية المتقدمة بوصفه المتغير التابع، مع الإشارة إلى متغيرات وسيطة مثل جودة إعداد معلمي اللغات وفاعلية تقويم المهارات اللغوية. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث السياسات والمناهج اللغوية في التعليم قبل الجامعي والجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية خريجي التخصصات التقنية والاقتصادية في الدولتين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين التجربتين المصرية والمغربية، واستخلاص الدروس التي تسهم في تطوير سياسات تعليم اللغات في مصر بما يعزز جاهزية الخريجين لسوق العمل المعرفي، ويرفع من قدرتهم التنافسية، ويدعم توجه الدولة نحو اقتصاد المعرفة في إطار أولويات التنمية الوطنية ورؤية مصر المستقبلية.

144. **العنوان:** "**الحوكمة الجامعية والاستقلالية المؤسسية وعلاقتها بإسهام الجامعات في اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة مقارنة بين أطر الحوكمة الجامعية University Governance ودرجة الاستقلالية المؤسسية Institutional Autonomy في الجامعات المصرية ونظيراتها الهولندية، حيث يمثل مستوى

الاستقلالية الأكاديمية والإدارية والمالية المتغير المستقل، بينما تمثل مؤشرات نشاط الجامعات في إنتاج المعرفة والابتكار المتغير التابع. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن (CM (Comparative Method لتحليل الفروق الجوهرية في القوانين المنظمة للتعليم العالي، مع التركيز على دور مكاتب نقل التكنولوجيا وتطوير الابتكار في البلدين. وتشمل الحدود الموضوعية اللوائح المنظمة لإدارة الموارد المالية والبشرية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس في عينة من الجامعات الحكومية والخاصة. وتستقصي الدراسة العلاقة بين تحرير الإرادة الجامعية وبين القدرة على جذب المنح البحثية والشراكات الصناعية الدولية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم مقترح لتطوير حوكمة الجامعات المصرية بما يمنحها مرونة أكبر في إدارة الأصول المعرفية وتسويق براءات الاختراع. كما ستبين الدراسة أهمية التحول نحو نموذج "الجامعة المستقلة" القادرة على الاستجابة لمتغيرات السوق العالمي. وسوف تسفر النتائج عن وضع مصفوفة مؤشرات مقترحة لقياس أداء الجامعات في ظل اقتصاد المعرفة، بما يساهم في رفع تصنيف الجامعات المصرية دوليًا وتعزيز دورها كقاطرة للتنمية الوطنية الشاملة.

145. العنوان: "رأس المال الاجتماعي المدرسي (SSC *School Social Capital*) وتنمية مهارات اقتصاد المعرفة لدى الطلاب: دراسة مقارنة بين مدارس ثانوية في مصر وكندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين مستوى رأس المال الاجتماعي المدرسي (SSC (School Social Capital وتنمية مهارات اقتصاد المعرفة لدى طلاب المرحلة الثانوية، حيث يمثل الـ SSC (مستويات الثقة، التعاون، وثقافة الحوار) المتغير المستقل، بينما تمثل المهارات المعرفية كالتفكير الناقد والعمل التعاوني المتغير التابع. وتستخدم الدراسة الـ CM بمدخليه الكمي والنوعي لمقارنة البيئة المدرسية في مصر وكندا، مع التركيز على دور المناخ المدرسي في تحفيز المبادرات الابتكارية الطلابية. وتشمل الحدود الموضوعية مهارات القرن الحادي والعشرين والذكاء الاجتماعي الرقمي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الصفين الثاني والثالث الثانوي والمعلمين في مدارس مختارة. وتستكشف الدراسة العلاقة بين الروابط الاجتماعية داخل المدرسة وبين القدرة على إنجاز المشروعات البحثية الجماعية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة إعادة هيكلة المدرسة المصرية لتصبح مجتمعًا تعليميًا متفاعلًا يقلل من الفجوة المعرفية بين الطلاب. كما ستوصي الدراسة بتفعيل الأنشطة الطلابية التي تنمي روح القيادة والابتكار الاجتماعي كجزء أصيل من المنهاج التعليمي. وستبين النتائج أن تعزيز الـ SSC يعد مدخلًا غير تقليدي لرفع كفاءة العملية التعليمية في ظل التحول الرقمي. وبذلك تقدم الدراسة رؤية تربوية معاصرة تربط بين القيم الاجتماعية وبين المتطلبات الاقتصادية الجديدة للدولة المصرية.

146. العنوان: "أنماط التقويم القائم على الكفايات (CBA *Competency-Based Assessment*) وجاهزية خريجي التعليم الثانوي لاقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر وإستونيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تبني أنماط التقويم القائم على الكفايات Competency-Based Assessment (CBA) على جاهزية الخريجين للانخراط في اقتصاد المعرفة، حيث يمثل نمط التقويم (مهام أداء، مشروعات، تقويم رقمي) المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى الكفايات المعرفية والمهارات القابلة للنقل المتغير التابع. وتعتمد الدراسة على الـ CM لمقارنة التجربة المصرية بالتجربة الإستونية الرائدة في الرقمنة والتقويم القائم على المهارات. وتشمل الحدود الموضوعية نظم الامتحانات الوطنية في نهاية المرحلة الثانوية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الصف الثالث الثانوي ومعلمي المواد الأساسية. وتستقصي الدراسة العلاقة بين نوعية المهام التقويمية وبين قدرة الطالب على حل المشكلات المعقدة في بيئة العمل المستقبلية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مقترح لتطوير نظام التقويم المصري ليتجاوز الحفظ والاستذكار نحو قياس مهارات التواصل والبحث العلمي. كما ستوصي الدراسة بدمج ملفات الإنجاز الرقمية E-Portfolios كأداة لتقييم تطور الطالب عبر المرحلة الثانوية. وستبين النتائج أن التحول نحو الـ CBA يقلل من ظاهرة التعليم الموازي ويوجه

اهتمام الطلاب نحو اكتساب الكفايات الحقيقية المطلوبة دوليًا. وسوف تسهم هذه النتائج في دعم توجهات وزارة التربية والتعليم نحو "التعليم 2.0" وتطوير منظومة التقييم بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة.

147. **العنوان:** "**التعليم غير النظامي (*Non-Formal Education (NFE*) وحاضنات التكنولوجيا في بناء اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استكشاف دور مؤسسات التعليم غير النظامي (Non-Formal Education (NFE وحاضنات التكنولوجيا في دعم مهارات الشباب في مصر مقارنة بالبرازيل، حيث يمثل تصميم البرامج التعليمية (البرمجة، ريادة الأعمال) المتغير المستقل، بينما يمثل معدل إنشاء الشركات الناشئة وتحسين القابلية للتوظيف المتغير التابع. وتستخدم الدراسة الـ CM لتحليل مدى تكامل هذه المسارات مع التعليم الرسمي، مع التركيز على تجربة البرازيل في مراكز الابتكار المجتمعية. وتشمل الحدود الموضوعية مساحات العمل المشتركة وحاضنات الأعمال التكنولوجية غير الرسمية، بينما تشمل الحدود البشرية الشباب من سن 18 إلى 30 عامًا ومديري البرامج التدريبية. وتستكشف الدراسة العلاقة بين مرونة التعليم غير النظامي وبين سرعة اكتساب المهارات التقنية المتقدمة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم إطار لتكامل الجهود بين الوزارات المعنية والمجتمع المدني لإنشاء "نوادي ابتكار" في المناطق المحرومة. كما ستوصي الدراسة بضرورة اعتماد شهادات التعليم غير النظامي ضمن الإطار الوطني للمؤهلات لتعزيز قيمتها في سوق العمل. وستبين النتائج أن الـ NFE يمثل رافدًا حيويًا لسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات الشركات التكنولوجية الكبرى. وبذلك تسهم الدراسة في رسم خريطة طريق للشباب المصري نحو الانخراط الفاعل في الاقتصاد الرقمي العالمي.

148. **العنوان:** "**سياسات تمويل البحث العلمي الموجّه للصناعات المعرفية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل سياسات تمويل البحث العلمي في مصر وألمانيا وتأثيرها على الصناعات المعرفية ذات القيمة المضافة العالية، حيث يمثل نموذج التمويل (منح تنافسية، حوافز ضريبية) المتغير المستقل، بينما يمثل حجم المخرجات البحثية التطبيقية القابلة للتسويق المتغير التابع. وتعتمد الدراسة على الـ CM لمقارنة دور الهيئات التمويلية في البلدين، مع التركيز على نموذج معاهد فراونهوفر Fraunhofer Institutes في ألمانيا للبحث التطبيقي. وتشمل الحدود الموضوعية الصناعات المتقدمة مثل البيوتكنولوجيا والطاقة المتجددة، بينما تشمل الحدود البشرية الباحثين ومسؤولي مكاتب دعم البحث العلمي. وتستقصي الدراسة العلاقة بين التمويل التشاركي مع القطاع الصناعي وبين استدامة مراكز التميز البحثي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى مقترح لتعديل سياسات التمويل في مصر لتصبح أكثر ارتباطًا باحتياجات الصناعة الوطنية. كما ستوصي الدراسة بتبني آليات تمويل مرنة تعتمد على مخرجات الابتكار بدلًا من الإجراءات الإدارية التقليدية. وستبين النتائج أن التحول نحو التمويل القائم على النتائج يساهم في توطين التكنولوجيا وتقليل الاعتماد على الواردات المعرفية. وسوف تسهم هذه النتائج في تعزيز قدرة الدولة المصرية على تحقيق ريادة إقليمية في الصناعات التكنولوجية المتطورة من خلال تفعيل دور البحث العلمي كمصدر للدخل القومي.

149. **العنوان:** "**المدارس المجتمعية (*Community Schools (CS*) وتنمية المهارات المعرفية للشباب في الريف: دراسة مقارنة بين مصر والهند**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة دور المدارس المجتمعية (Community Schools (CS في القرى المصرية والهندية في تنمية مهارات اقتصاد المعرفة المحلية، حيث يمثل نموذج المدرسة المجتمعية (الحوكمة التشاركية، المناهج المرنة) المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى امتلاك الشباب لمهارات ريادة الأعمال الصغيرة والتعامل التقني المتغير التابع. وتستخدم الدراسة الـ CM لتحليل كيفية مواءمة التعليم مع البيئة الريفية في مصر مقارنة بتجربة المدارس البديلة في

الهند. وتشمل الحدود الموضوعية المناهج القائمة على المشروعات المحلية والتعلم الرقمي البسيط، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب الملتحقين وقادة المجتمع المحلي. وتستكشف الدراسة العلاقة بين مشاركة المجتمع في إدارة المدرسة وبين استدامة الأثر التعليمي والاقتصادي للبرامج المقدمة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مقترح لتحويل المدارس المجتمعية المصرية إلى مراكز إشعاع معرفي وتكنولوجي في الريف. كما ستوصي الدراسة بضرورة دمج المهارات الرقمية الأساسية ضمن برامج محو الأمية والتعليم المجتمعي لتمكين الشباب من تسويق منتجاتهم المحلية رقميًا. وستخلص النتائج إلى أن التعليم المجتمعي يمثل حائط صد ضد التهميش المعرفي في المناطق النائية. وبذلك تساهم الدراسة في تحقيق أهداف مبادرة "حياة كريمة" من خلال تقديم رؤية تعليمية تربط الريف المصري بالاقتصاد المعرفي المعاصر.

150. العنوان: "استراتيجيات بناء مدن المعرفة وتأثيرها في التخطيط التعليمي الوطني: دراسة مقارنة بين العاصمة الإدارية الجديدة في مصر ومدينة دايجون في كوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين استراتيجيات بناء مدن المعرفة الجديدة وبين إعادة صياغة التخطيط التعليمي الوطني في مصر، من خلال مقارنة العاصمة الإدارية الجديدة بمناطق المعرفة في كوريا الجنوبية مثل مدينة دايجون Daejeon. ويمثل تصميم البنية التعليمية والبحثية الرقمية في هذه المدن المتغير المستقل، بينما يمثل مدى التأثير في تطوير الرؤية التعليمية الوطنية المتغير التابع. وتعتمد الدراسة على الـ CM التخطيطي لمقارنة كيفية دمج مجمعات الجامعات الدولية والمراكز البحثية في النسيج الحضري والاقتصادي للمدينة. وتشمل الحدود الموضوعية سياسات التعليم العالي والارتباط بقطاعات الأعمال، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي التخطيط العمراني والتعليمي. وتستقصي الدراسة العلاقة بين "المدن الذكية" وبين خلق بيئة جاذبة للمواهب والكفاءات العلمية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم تصور لربط مخرجات المؤسسات التعليمية في العاصمة الإدارية بخطط التنمية القومية لمصر **2030**. كما ستوصي الدراسة بضرورة تعميم تجارب "التخطيط التعليمي المتكامل" في المدن الجديدة على باقي محافظات الجمهورية. وستخلص النتائج إلى أن بناء مدن المعرفة يتطلب نموذجًا إداريًا مرنًا يجمع بين التعليم والبحث والصناعة في بوتقة واحدة. وسوف تساهم هذه النتائج في تعظيم العائد الاستثماري من المشروعات القومية الكبرى من خلال إعداد قوى عاملة تمتلك مهارات القيادة والابتكار في العصر الرقمي.

سادساً: الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي

151. العنوان: "إستراتيجيات التحول الرقمي (DT *Digital Transformation*) في التعليم قبل الجامعي: دراسة مقارنة بين الإطار الوطني في مصر وتجارب فنلندا وإستونيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل إستراتيجيات التحول الرقمي (DT Digital Transformation) في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية من خلال مقارنة منهجية مع التجربتين الفنلندية والإستونية، حيث يتمثل المتغير المستقل في خصائص الأطر الوطنية لـ DT التي تشمل الرؤية والبنية التحتية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحقق مؤشرات التحول التربوي كالتعلم الرقمي والعدالة الرقمية (DE Digital Equity). وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM Comparative Method) لرصد أوجه التشابه والاختلاف في السياسات التعليمية المتبعة، مع التركيز على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Information and Communication Technology) في تحسين جودة التعليم. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل الوثائق والسياسات الوطنية خلال الفترة **2015-2030**، بينما تضم الحدود البشرية صانعي السياسات وخبراء التخطيط التربوي. وتستقصي الدراسة العلاقة بين التخطيط الإستراتيجي الرقمي وبين كفاءة الأداء المدرسي في ظل التحديات المعاصرة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى استنتاج نموذج مرجعي يدعم تطوير التحول الرقمي في التعليم المصري، بما يضمن تكامل التكنولوجيا في الممارسات التدريسية. كما ستوصي الدراسة بضرورة تعزيز

برامج التنمية المهنية للمعلمين لتمكينهم من أدوات الـ DT بفاعلية. وستسفر النتائج عن تقديم رؤية شاملة لتحقيق الاستدامة في المشروعات التقنية التعليمية القومية، مما يسهم في رفع تنافسية النظام التعليمي المصري دوليًا وفقًا للمعايير العالمية.

152. العنوان: "الحوكمة المدرسية (School Governance (SG في ظل المنصات الرقمية الوطنية: دراسة مقارنة بين مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة أثر تبني المنصات الرقمية الوطنية على أنماط الحوكمة المدرسية School Governance (SG) في مصر مقارنة بالسعودية والإمارات، حيث يتمثل المتغير المستقل في درجة توظيف هذه المنصات في إدارة الشؤون المدرسية، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة الإدارة المدرسية وشفافية المعلومات. وتعتمد الدراسة على الـ CM لتحليل دور منصات التعلم الإلكتروني (Learning Management Systems (LMS في دعم اتخاذ القرار التربوي. وتشمل الحدود الموضوعية نظم الحوكمة المتصلة بالرقمنة الإدارية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ومسؤولي التكنولوجيا التعليمية بالدول الثلاث. وتستكشف الدراسة العلاقة بين أتمتة العمليات الإدارية وبين تحسين جودة التواصل المؤسسي داخل المدرسة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم مقترحات لتعظيم دور المنصات الرقمية في حوكمة المدارس المصرية لضمان سرعة الاستجابة للمتغيرات الميدانية. كما ستوصي الدراسة بضرورة توحيد قواعد البيانات التعليمية لتعزيز مبادئ المحاسبية والشفافية. وستبين النتائج أن الرقمنة الإدارية هي الركيزة الأساسية لتحقيق اللامركزية التعليمية الفاعلة. وسوف تسهم هذه المخرجات في تطوير الهياكل التنظيمية للمدارس المصرية بما يتواكب مع توجهات الحكومة الرقمية، مما يقلل من الأعباء البيروقراطية ويوفر بيئة عمل تعليمية محفزة ومنظمة تعتمد على البيانات الدقيقة في إدارة الموارد البشرية والمالية للمؤسسة.

153. العنوان: "التحول الرقمي للمناهج الدراسية في المرحلة الابتدائية: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وكندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل آليات التحول من المناهج الورقية إلى المناهج الرقمية التفاعلية Interactive Digital Curricula (IDC) في المرحلة الابتدائية بمصر، مقارنة بالتجربتين الكورية الجنوبية والكندية، حيث يتمثل المتغير المستقل في تصميم وبنية المناهج الرقمية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحسن تعلم التلاميذ ودافعيتهم. وتستخدم الدراسة الـ CM لتحليل المتغيرات الوسيطة مثل جاهزية البنية التحتية وقدرات المعلمين في توظيف تكنولوجيا التعليم Educational Technology (EdTech). وتشمل الحدود الموضوعية مناهج اللغة العربية والرياضيات والعلوم، بينما تشمل الحدود البشرية التلاميذ والمعلمين في عينة من المدارس الابتدائية بالدول الثلاث. وتستقصي الدراسة العلاقة الارتباطية بين تفاعلية المحتوى الرقمي وبين تنمية المهارات الرقمية الأساسية لدى الطلاب في سن مبكرة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى استخلاص مواصفات معيارية لمنهج رقمي ابتدائي ملائم للسياق المصري يعزز من مهارات التفكير الإبداعي. كما ستوصي الدراسة بتبني نماذج التعلم المدمج (Blended Learning (BL كخيار إستراتيجي لدمج التقنية في التعليم الأساسي. وستبين النتائج أهمية تطوير منصات تعليمية وطنية تدعم المحتوى التفاعلي وتراعي الفروق الفردية بين المتعلمين. وبذلك تقدم الدراسة إطارًا تربويًا يسهم في تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تعلم ذكية تدعم توجهات الدولة نحو بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والريادة الرقمية منذ الطفولة المبكرة.

154. العنوان: "التعلم المدمج في التعليم الثانوي العام: دراسة مقارنة بين التجربة المصرية وتجارب أستراليا وماليزيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أثر تطبيق نماذج التعلم المدمج في التعليم الثانوي العام في مصر من خلال مقارنة منهجية مع التجربتين الأسترالية والماليزية، وذلك بوصف التعلم المدمج — التعلم المدمج (Blended Learning (BL — مدخلًا محوريًا للتحول التربوي في عصر الثورة الرقمية. ويُعد نمط تصميم وتنفيذ التعلم المدمج، بما يشمله من نسب

توزيع التعلّم الحضوري والرقمي وطبيعة الأنشطة الإلكترونية وأساليب دعم التعلم الذاتي، هو المتغير المستقل، بينما يمثل تحسن نواتج التعلم، وتنمية مهارات التعلّم الذاتي، وارتفاع فاعلية المشاركة الطلابية المتغير التابع، مع الإشارة إلى متغيرات وسيطة محتملة مثل جاهزية البنية التكنولوجية وكفاءة تدريب المعلمين. وتشمل الحدود الموضوعية موادًا أساسية مثل الرياضيات والعلوم واللغات، وتشمل الحدود البشرية طلاب الصفين الثاني والثالث الثانوي ومعلميهم في الدول الثلاث محل المقارنة. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب محل الدراسة، واستنباط إطار عملي لتعميم تطبيق التعلم المدمج في المدارس الثانوية المصرية بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي للتعليم، ويعزز قدرة الطلاب على التعلم المستقل، ويرفع جودة الممارسات التعليمية، ويدعم توجه الدولة نحو بناء اقتصاد معرفي منافس إقليميًا ودوليًا.

155. **العنوان: "الكفايات الرقمية للمعلمين في سياق التحول التربوي: دراسة مقارنة بين برامج التنمية المهنية في مصر وفنلندا والإمارات"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل ومقارنة برامج التنمية المهنية الرقمية للمعلمين في كل من مصر وفنلندا والإمارات، وذلك بهدف تقييم مدى فاعليتها في تمكين المعلمين من قيادة التحول التربوي داخل الصفوف الدراسية. ويُعد تصميم برامج التنمية المهنية الرقمية—من حيث محتواها التدريبي، وزمن تنفيذها، وأساليبها المهنية، ونظم الحوافز المرتبطة بها—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى الكفايات الرقمية التربوية للمعلمين وقدرتهم على دمج التكنولوجيا في التعليم بكفاءة وابتكار المتغير التابع، مع وجود متغيرات وسيطة محتملة مثل توافر البنية التكنولوجية في المدارس ومستوى الدعم الفني والإداري. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث برامج التدريب الرسمية المقدمة من وزارات التعليم والهيئات المختصة بتنمية قدرات المعلمين، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التعليم قبل الجامعي المشاركين في تلك البرامج في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في بنية البرامج ومضامينها وطرائق تنفيذها، بهدف استنباط نموذج مصري مستدام للتنمية المهنية الرقمية يسهم في رفع جاهزية المعلمين لعمليات التحول التربوي، ويعزز جودة التعليم، ويدعم توجه الدولة نحو بناء منظومة تعليمية رقمية متكاملة في إطار الاقتصاد المعرفي ورؤية مصر المستقبلية.

156. **العنوان: "الفجوة الرقمية بين المدارس الحضرية والريفية في سياق التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الفروق في فرص الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية بين المدارس الحضرية والريفية في مصر، من خلال مقارنة منظمة مع المغرب وجنوب أفريقيا بوصفهما دولتين تواجهان تحديات متقاربة في مسار التحول الرقمي. ويُعد مستوى توافر البنية التحتية الرقمية—من حيث توفر الإنترنت، والأجهزة الرقمية، والدعم الفني—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى الاستخدام الفعلي للتكنولوجيا في التدريس والتعلم، ومدى استفادة الطلاب من الموارد الرقمية، وتحسن مهاراتهم الرقمية المتغير التابع، مع وجود متغيرات وسيطة محتملة مثل جاهزية المعلمين المهنية، ودعم الإدارات المدرسية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث المدارس الحكومية في مرحلة التعليم الأساسي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الإعدادية ومعلميهم في المناطق الريفية والحضرية في الدول الثلاث محل المقارنة. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن ملامح الفجوة الرقمية عبر السياقات المختلفة، وتحليل انعكاساتها على العدالة التعليمية وجودة التعلم، بهدف صياغة سياسات واقعية للحد من الفجوة الرقمية داخل النظام التعليمي المصري، وتعزيز فرص الوصول العادل للتقنيات التعليمية، ودعم جهود الدولة في التحول الرقمي وتحقيق التنمية الشاملة في إطار الاقتصاد المعرفي.

157. **العنوان: "التحول الرقمي في نظم التقويم والامتحانات الوطنية: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التحول نحو تطبيق الامتحانات والتقويمات الرقمية في النظم التعليمية، من خلال مقارنة موسّعة بين التجربة المصرية وتجربتي تركيا وكوريا الجنوبية في استخدام الاختبارات الإلكترونية الوطنية أو واسعة النطاق، وذلك بهدف فهم كيفية انتقال أنظمة التقويم من الصيغة الورقية التقليدية إلى الصيغ الرقمية بالكامل أو النظم المدمجة. ويُعد طبيعة نظام التقويم—سواء كان ورقيًا أو إلكترونيًا أو مدمجًا—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى الأمان والعدالة ودقة قياس المهارات العليا لدى الطلاب المتغير التابع، مع إمكانية تضمين متغيرات وسيطة مثل البنية التحتية التكنولوجية في المدارس وكفاءة نظم الدعم الفني ومستوى تدريب المعلمين والمراقبين. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث نظم التقويم في نهاية المرحلة الثانوية أو الشهادات العامة التي تتيح المقارنة بين الدول، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الثانوية العامة ومسؤولي التقييم وصانعي السياسات في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في مسارات التحول الرقمي للتقويم، وتحليل انعكاساته على جودة القياس التعليمي وموثوقيته، بهدف تقديم تصور متكامل لتطوير منظومة التقويم الرقمي في مصر، وتعزيز قدرتها على تحقيق العدالة، وضمان أمان الامتحانات، وقياس مهارات التفكير العليا بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي ورؤية الدولة للتحول الرقمي.

158. **العنوان:** "**تحليل دور التحليلات التعليمية (*Learning Analytics*) في دعم اتخاذ القرار المدرسي: دراسة مقارنة بين مصر وكندا وإستونيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية توظيف بيانات التعلم والتحليلات التعليمية في دعم عملية اتخاذ القرار المدرسي في مصر، من خلال مقارنة معمقة مع التجربتين الكندية والإستونية اللتين تعدّان من الدول الرائدة في هذا المجال. ويُعد مستوى نضج نظم جمع وتحليل بيانات الطلاب—مثل بيانات الحضور، والتحصيل الدراسي، وأنماط التفاعل الرقمي في منصات التعلم—هو المتغير المستقل، بينما تمثل جودة القرارات التربوية المتعلقة بالدعم الأكاديمي، والتقويم التكويني، والتوجيه الفردي المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل كفاءة الكوادر التكنولوجية في المدرسة، ومستوى الثقافة الرقمية لدى المعلمين، ومدى تكامل نظم المعلومات الطلابية مع بيئة التعلم. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث المدارس التي تعتمد منصات تعلم إلكتروني أو نظم معلومات طلابية متقدمة، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات في عينة من المدارس في الدول الثلاث. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن الفروق في بنية نظم التحليلات التعليمية، وآليات جمع البيانات، وأساليب تحويلها إلى قرارات تربوية، بهدف استنباط تصور عملي لتعميم تطبيق التحليلات التعليمية في المدارس المصرية بما يعزز جودة اتخاذ القرار، ويرفع كفاءة الدعم الأكاديمي الموجه، ويدعم جهود التحول الرقمي في التعليم بما يتوافق مع توجهات الدولة نحو بناء اقتصاد معرفي قائم على البيانات.

159. **العنوان:** "**التحول الرقمي في التواصل بين المدرسة والأسرة: دراسة مقارنة بين استخدام المنصات الإلكترونية في مصر وفرنسا وأستراليا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر اعتماد المنصات الإلكترونية وتطبيقات الهاتف الذكي في تعزيز التواصل بين المدرسة والأسرة في مصر، من خلال مقارنة منظمة مع التجربتين الفرنسية والأسترالية اللتين تمتلكان نماذج أكثر نضجًا في إدارة قنوات التواصل الرقمي. ويُعد نمط استخدام المنصات الإلكترونية—من حيث درجة انتشارها، ونوعية الرسائل التعليمية والإدارية المتبادلة، وتواتر التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى مشاركة أولياء الأمور في متابعة التحصيل الدراسي، وانخراطهم في العملية التعليمية، واستجابتهم للمتابعة المدرسية المتغير التابع، مع الإشارة إلى متغيرات وسيطة مثل مستوى الثقافة الرقمية لدى الأسرة، وتوافر الإنترنت، وقدرة المدرسة على إدارة قنوات الاتصال بفعالية. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث المدارس الحكومية في مرحلتي التعليم الأساسي

والثانوي التي تعتمد قنوات تواصل رقمية رسمية، بينما تشمل الحدود البشرية أولياء الأمور والمعلمين في عينة من المدارس في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في تصميم واستخدام هذه المنصات، وتحليل أثرها على تعزيز الشراكة التربوية بين المدرسة والأسرة، بهدف استنباط نموذج تواصل رقمي فعّال ومناسب للسياق المصري، يعزز من دور الأسرة في دعم تعلم الأبناء، ويدعم جهود الدولة في ترسيخ التحول الرقمي للتعليم، وتحقيق التكامل بين مؤسسات المجتمع في إطار بناء اقتصاد معرفي وتنمية تعليمية مستدامة.

.160 **العنوان:** "**خبرات التعليم عن بعد (*Distance Education (DE*) في مرحلة ما بعد الجائحة والتحول التربوي: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وتشيلي**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل كيفية استثمار الخبرات التراكمية الناتجة عن ممارسات التعليم عن بعد (Distance Education (DE خلال جائحة كوفيد-19 وتحويلها إلى رافعة للتحول التربوي المستدام في مصر، مقارنة بتجارب الأردن وتشيلي. يتمثل المتغير المستقل في نمط استثمار خبرات الـ DE في السياسات التعليمية الحالية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التحول في ممارسات التدريس والتعلم داخل المدارس. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative (Method (CM بمدخله الوصفي التحليلي لمقارنة الاستجابات الوطنية والسياسات التعويضية في الدول الثلاث. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل السياسات والممارسات في الفترة من 2020 إلى 2025، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي القرار والمعلمين والطلاب في عينة مختارة. وتستقصي الدراسة العلاقة بين دمج المنصات الرقمية الوطنية واستمرارية تدريب المعلمين وبين جودة المخرجات التعليمية في مرحلة ما بعد الأزمة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم مقترح لسياسة وطنية تضمن مأسسة أنماط التعلم الهجين واستدامة البنية التحتية التكنولوجية. كما ستبين الدراسة أهمية التحول من حلول الطوارئ التقنية إلى التكامل البنيوي للرقمية في المناهج الدراسية، مما يساهم في بناء نظام تعليمي مصري أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية وفق المعايير الدولية.

.161 **العنوان:** "**التحول الرقمي (*Digital Transformation (DT*) في التعليم العالي وممارسات التدريس الجامعي: دراسة مقارنة بين الجامعات المصرية والجامعات الأسترالية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحول الرقمي (Digital Transformation (DT في قطاع التعليم العالي على تطوير ممارسات التدريس الجامعي في مصر مقارنة بأستراليا، مع التركيز على الكليات التربوية والإنسانية. يمثل المتغير المستقل مستوى دمج التقنيات الرقمية مثل أنظمة إدارة التعلم (Learning Management Systems (LMS والموارد الرقمية المتزامنة، بينما يمثل المتغير التابع تغير طرائق تدريس أعضاء هيئة التدريس ودافعية الطلاب للتعلم المستقل. وتستخدم الدراسة الـ CM لتحليل الفجوة في الممارسات الرقمية بين الجامعات المصرية والأسترالية، مع التركيز على التخصصات النظرية. وتشمل الحدود الموضوعية البرامج الجامعية في كليات التربية، بينما تضم الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب في جامعات مختارة بالبلدين. وتستكشف الدراسة العلاقة بين التمكين التقني للأستاذ الجامعي وبين جودة التفاعل الأكاديمي في البيئات الافتراضية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى صياغة إطار مقترح لتطوير ممارسات التدريس الجامعي المصري بما يتناسب مع متطلبات الـ DT. كما ستوصي الدراسة بضرورة تبني معايير دولية لضمان جودة المقررات الإلكترونية وتحفيز الابتكار الرقمي في الأبحاث التربوية. وسوف تسفر النتائج عن تقديم رؤية شاملة لتحسين بيئة التعلم الجامعي وزيادة كفاءة الخريجين في التعامل مع أدوات العصر الرقمي.

.162 **العنوان:** "**السياسات الوطنية للموارد التعليمية المفتوحة (*Open Educational Resources (OER*) ودورها في التحول التربوي: دراسة مقارنة بين مصر وكينيا والبرازيل**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث مقارنة السياسات الوطنية المتعلقة بالموارد التعليمية المفتوحة Open Educational Resources (OER) في مصر وكينيا والبرازيل، وتحليل دورها في دعم التحول التربوي وتحقيق العدالة التعليمية. يتمثل المتغير المستقل في طبيعة سياسة الـ OER من حيث التشريعات والمنصات الوطنية والحوافز، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى توظيف هذه الموارد في تحسين فرص الوصول إلى المحتوى التعليمي. وتعتمد الدراسة على الـ CM لرصد كيفية توظيف الـ OER في سد الفجوات التعليمية بالمناطق الأقل حظًا، مع التركيز على تجربة كينيا والبرازيل في مشاع المعرفة. وتشمل الحدود الموضوعية المبادرات الوطنية والجامعية لاعتماد المصادر المفتوحة، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين ومطوري المناهج في الدول الثلاث. وتستقصي الدراسة العلاقة بين انفتاح المحتوى التعليمي وبين خفض تكلفة التعليم وزيادة فاعلية التعلم الذاتي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن اشتقاق مقترحات لتفعيل الموارد المفتوحة في النظام التعليمي المصري بما يضمن جودة المحتوى الرقمي المتاح. كما ستوصي الدراسة بضرورة وضع إطار قانوني لحقوق الملكية الفكرية بما يشجع المعلمين على الإنتاج المعرفي ومشاركته. وستخلص النتائج إلى أن الـ OER تمثل أداة إستراتيجية لتحقيق ديمقراطية التعليم ودعم التوجه المصري نحو مجتمع التعلم الرقمي الشامل.

163. العنوان: "سياسات الأجهزة الشخصية في التعليم (*Bring Your Own Device (BYOD*) والتحول الرقمي المدرسي: دراسة مقارنة بين مصر وكندا ونيوزيلندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق سياسة إحضار الأجهزة الشخصية إلى المدرسة Bring Your Own Device (BYOD) على وتيرة التحول الرقمي داخل الصفوف الدراسية في مصر، مقارنة بكندا ونيوزيلندا كنموذجين رائدين. يمثل المتغير المستقل وجود سياسة الـ BYOD وأطر تنظيمها من حيث الأمن والدعم التقني، بينما يمثل المتغير التابع مستوى استخدام الطلاب للتكنولوجيا في التعلم ومدى تأثير ذلك على الفجوة الرقمية Digital Divide (DD). وتستخدم الدراسة الـ CM لاستشراف مدى ملاءمة تطبيق هذا النموذج في السياق المصري في ضوء التحديات الاقتصادية والتقنية. وتشمل الحدود الموضوعية المدارس التي تطبق أو تخطط لتطبيق نماذج التعلم الرقمي المعتمد على أجهزة الطلاب، بينما تضم الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومديري المدارس في عينة من المؤسسات التعليمية بالدول الثلاث. وتستكشف الدراسة العلاقة بين الملكية الشخصية للجهاز وبين زيادة دافعية الطالب للتعلم والبحث. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم تصور تنظيمي وإجرائي لتطبيق الـ BYOD في المدارس المصرية بما يضمن حماية بيانات الطلاب وتقليل التكاليف على موازنة الدولة. كما ستوصي الدراسة بضرورة توفير بنية تحتية شبكية قوية داخل المدارس كشرط أساسي لنجاح هذه السياسة. وسوف تساهم النتائج في تقديم حلول مبتكرة لتوفير الأجهزة اللوحية وتفعيلها تربويًا بما يخدم أهداف التحول الرقمي الشامل في المنظومة التعليمية المصرية.

164. العنوان: "التربية على المواطنة الرقمية الآمنة في ظل الثورة الرقمية: دراسة مقارنة بين مناهج التعليم في مصر وفرنسا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل كيفية تناول مناهج التعليم العام في كل من مصر وفرنسا وكوريا الجنوبية لموضوعات المواطنة الرقمية الآمنة، بما يشمل حماية الخصوصية، والسلوك المسؤول على الإنترنت، ومكافحة التنمر الإلكتروني، وذلك بهدف الكشف عن درجة دمج هذه المفاهيم داخل المناهج والأنشطة المدرسية باعتبارها المتغير المستقل. أما المتغير التابع فيتمثل في مستوى وعي الطلاب وسلوكياتهم الرقمية كما تُقاس من خلال استبيانات معيارية وأدوات ملاحظة منظمة، مع إمكانية ظهور متغيرات وسيطة مثل كفاءة المعلمين في تدريس موضوعات المواطنة الرقمية، وتوافر بنية مدرسية داعمة للاستخدام الآمن للتكنولوجيا. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة مواد الدراسات الاجتماعية، واللغة، وتكنولوجيا المعلومات، والأنشطة المدرسية ذات الصلة، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية وبعض معلمي هذه المواد في الدول محل المقارنة. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه

والاختلاف في صياغة الإطار المفاهيمي والتربوي للمواطنة الرقمية الآمنة، واستكشاف مدى فاعلية تضمينها في المناهج في تعزيز الوعي الرقمي والسلوكيات الآمنة لدى الطلاب، وصولًا إلى صياغة إطار مصري شامل للتربية على المواطنة الرقمية يتوافق مع أولويات الأمن الرقمي الوطني، ويدعم جهود الدولة في بناء جيل قادر على التفاعل الآمن والمسؤول مع المجتمع الرقمي في سياق التحول المعرفي والتكنولوجي.

165. **العنوان:** **"التحول الرقمي والتعليم الدامج لذوي الإعاقة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكل من السويد والهند"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل سياسات الإدارة الدولية المقارنة في توظيف التحول الرقمي لدعم التعليم الدامج للطلاب ذوي الإعاقة، وذلك من خلال موازنة التجربة المصرية مع خبرات دول السويد والهند. يمثل المتغير المستقل مستوى توفير التكنولوجيا المساندة (AT (Assistive Technology وآليات دمجها في البيئة التعليمية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تحسن المشاركة الأكاديمية والتحصيل العلمي لهؤلاء الطلاب داخل الفصول الدامجة، مع اعتبار جاهزية البنية التحتية الرقمية متغيرًا وسيطًا في الدراسة. تشمل الحدود الموضوعية تحليل القوانين والبرامج الوطنية المنظمة للتعليم الدامج الرقمي، بينما تتمثل الحدود البشرية في المعلمين والطلاب ذوي الإعاقات الحسية والحركية في عينة من مدارس التعليم العام. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي لمقابلة الاستراتيجيات الإدارية المتبعة في الدول الثلاث، وتهدف الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الطردية بين جودة الـ AT ومعدلات الاستيعاب الدراسي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى رسم خارطة طريق إدارية لتطوير المنصات التعليمية المصرية لتصبح أكثر مواءمة للاحتياجات الخاصة، بما يضمن تحقيق العدالة الرقمية وتقليص فجوة التعلم بين الطلاب. كما ستقدم الدراسة مقترحًا لتدريب الكوادر الإدارية على كيفية إدارة الموارد التقنية المساندة بفعالية، لتعزيز تنافسية النظام التعليمي المصري دوليًا وفق أهداف التنمية المستدامة المعاصرة.

166. **العنوان:** **"الفجوة الجندرية في الاستفادة من التحول الرقمي التعليمي: دراسة مقارنة بين مصر والهند وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار الإدارة الدولية المقارنة إلى تحليل الفروق الجندرية المرتبطة بفرص الوصول إلى موارد التعلم الرقمي واستثمارها في مصر مقارنة بالهند وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل النوع الاجتماعي Gender في تفاعله مع متغيرات السياق الثقافي والاجتماعي، بينما يمثل المتغير التابع مستوى المشاركة الفاعلة في التعلم الرقمي واكتساب المهارات التكنولوجية المتقدمة، مع وجود الحالة الاقتصادية للأسرة كمتغير وسيط. تشمل الحدود الموضوعية برامج التعلم الرقمي الوطنية في مرحلة التعليم الأساسي، فيما تضم الحدود البشرية طلاب وطالبات المرحلة الإعدادية والثانوية في عينة من المناطق الريفية والحضرية بالدول محل المقارنة. توظف الدراسة المنهج المقارن لتحليل أثر السياسات الإدارية في تقليص الفجوة الرقمية الجندرية (DGG (Digital Gender Gap وتحقيق التكافؤ التعليمي. وتستقصي الدراسة العلاقة بين الأطر التشريعية الداعمة وبين معدلات تمكين الإناث تقنيًا في المجتمعات النامية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم توصيات إدارية لتعزيز العدالة في توزيع الموارد الرقمية في المدارس المصرية، وصياغة برامج تدريبية تستهدف الطالبات لتطوير دافعيتهن نحو التخصصات العلمية والتقنية. كما ستبرز الدراسة أهمية التحول نحو إدارة تعليمية حساسة للنوع الاجتماعي لضمان شمولية التحول الرقمي القومي لجميع فئات المجتمع المصري.

167. **العنوان:** **"التحول الرقمي في التعليم الفني والمهني: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وماليزيا"**

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة أثر تبني تقنيات التحول الرقمي في تطوير نظم التعليم الفني والمهني Technical and Vocational Education and Training (TVET) في مصر بمقارنتها مع التجارب الرائدة في ألمانيا وماليزيا. يمثل المتغير المستقل مستوى دمج التكنولوجيا المتقدمة في المناهج كالمحاكيات الرقمية والمعامل الافتراضية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تمكن الطلاب من مهارات اقتصاد المعرفة وفرص التحاقهم بقطاعات العمل ذات القيمة المضافة، ويمثل الارتباط

بالقطاع الصناعي متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية تخصصات الميكاترونكس وتكنولوجيا المعلومات في مؤسسات الـTVET، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمدربين ومسؤولي الإدارة التقنية في الدول الثلاث. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن بمدخل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحليل نماذج التمويل والإدارة الرقمية. وتبحث الدراسة في العلاقة بين حداثة التجهيزات التقنية وبين كفاءة المخرجات البشرية المؤهلة لسوق العمل الدولي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تصور مقترح لتحديث البنية الإدارية والتعليمية للمدارس الفنية المصرية بما يتفق مع معايير الثورة الصناعية الرابعة. كما ستوصي الدراسة بتبني نموذج الإدارة الذاتية للمعامل الرقمية لضمان استدامتها وتطويرها المستمر، مما يساهم في رفع جودة الإنتاج القومي المصري وتحسين صورة التعليم الفني مجتمعيًا.

168. **العنوان:** "**الدورات الإلكترونية المفتوحة والمقررات المصغرة كمدخل للتحول التربوي في التعليم العالي: دراسة مقارنة بين مصر وأستراليا وإيرلندا**"

الموضوع: يستهدف البحث تحليل السياسات الإدارية المنظمة للدورات الإلكترونية المفتوحة Massive Open Online Courses) (MOOCs) والمقررات المصغرة Micro-credentials ودورها في تطوير التعليم العالي المصري مقارنة بأستراليا وإيرلندا. يمثل المتغير المستقل أطر الحوكمة الجامعية واعتمادها للمسارات التعليمية الرقمية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى مرونة النظم التعليمية وقدرة الخريجين على المنافسة في سوق العمل، مع اعتبار ثقافة التعلم الذاتي متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية لوائح اعتماد الشهادات الرقمية والاعتراف الأكاديمي بها، بينما تضم الحدود البشرية طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس ومسؤولي مراكز التعليم الإلكتروني بالدول الثلاث. يطبق البحث المنهج المقارن لاستنباط أفضل الممارسات الدولية في دمج الـ MOOCs والـ Micro-credentials ضمن البرامج الأكاديمية الرسمية. وتستكشف الدراسة العلاقة بين تنوع الوسائط التعليمية المفتوحة وبين زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم المستمر مدى الحياة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم إطار تنظيمي مقترح للمجلس الأعلى للجامعات في مصر يتيح الاعتراف بالائتمانات الأكاديمية المكتسبة رقميًا. كما ستوصي الدراسة بضرورة بناء منصة وطنية مصرية للمقررات المصغرة تدعم الربط المباشر بين المخرجات الجامعية واحتياجات الشركات التكنولوجية الكبرى، مما يعزز كفاءة الإنفاق التعليمي القومي.

169. **العنوان:** "**منظومات الشركات الناشئة في تكنولوجيا التعليم ودورها في التحول التربوي: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل والهند**"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل فاعلية منظومات الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا التعليم Education Technology) (EdTech) في دعم التحول الرقمي المصري مقارنة بتجارب البرازيل والهند. يمثل المتغير المستقل حجم ونوعية الحلول التقنية التي تقدمها شركات الـ EdTech، بينما يمثل المتغير التابع مستوى جودة الممارسات التعليمية وعلاج مشكلات الكثافة الصفية في المدارس، مع اعتبار البيئة التشريعية وريادة الأعمال متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية الشركات الناشئة المسجلة التي تقدم تطبيقات ومنصات تعليمية فعلية، فيما تضم الحدود البشرية رواد الأعمال وصناع السياسات التعليمية والمستخدمين في الدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لدراسة أثر الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في تسريع وتيرة التحول الرقمي المدرسي. وتبحث الدراسة في العلاقة بين الابتكار المحلي في الـ EdTech وبين تحقيق الاستقلال المعرفي والتقني للدولة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى صياغة مقترح إداري لإنشاء حاضنات أعمال تعليمية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر. كما ستوصي الدراسة بوضع معايير تربوية وفنية لاعتماد منتجات الشركات الناشئة داخل النظام الرسمي، بما يضمن تكامل الجهود بين المبادرات الفردية والخطط القومية، ويوفر بدائل رقمية منخفضة التكلفة وعالية الجودة للمتعلم المصري.

170. **العنوان:** "**القيادة المدرسية الرقمية ودورها في إدارة التحول التربوي: دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة وسنغافورة**"

الموضوع: تستهدف الدراسة تحليل خصائص القيادة المدرسية الرقمية (DSL (Digital School Leadership وأثرها في إدارة التغيير التربوي في مصر مقارنة بكل من المملكة المتحدة وسنغافورة. يمثل المتغير المستقل مستوى الكفايات القيادية الرقمية لمديري المدارس، بينما يمثل المتغير التابع درجة نجاح ممارسات التحول التربوي والابتكار التعليمي داخل المدرسة، ويمثل المناخ التنظيمي المدرسي متغيرًا وسيطًا في هذه العلاقة. تشمل الحدود الموضوعية أطر إعداد وتأهيل القيادات المدرسية للتعامل مع الرقمنة الشاملة، فيما تضم الحدود البشرية مديري المدارس والوكلاء في عينة من مدارس التعليم العام بالدول الثلاث. يطبق البحث المنهج المقارن لرصد الفجوات في أنماط القيادة التعليمية بين السياق المصري والسياقات الدولية الرائدة. وتستقصي الدراسة العلاقة بين تبني القائد للرؤية الرقمية وبين مستوى تعاون المعلمين في دمج التقنية داخل الفصول. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن استنباط نموذج مقترح لكفايات الـ DSL يتلاءم مع متطلبات النظام التعليمي المصري الحديث. كما ستوصي الدراسة بضرورة التحول من الإدارة المركزية إلى الإدارة الرقمية التشاركية التي تمنح مديري المدارس صلاحيات أوسع في قيادة مشروعات التحول التقني، مما يساهم في تحقيق التميز المؤسسي ورفع كفاءة الأداء المدرسي وفق المعايير العالمية المعاصرة.

171. **العنوان:** "**برامج التبادل الافتراضي والصفوف العالمية المتصلة والتحول في الهوية التعليمية للطلاب: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر برامج التبادل الافتراضي (VE (Virtual Exchange والصفوف العالمية المتصلة في تشكيل الهوية التعليمية والثقافية للطلاب في مصر مقارنة بفرنسا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل مدى المشاركة في برامج الـ VE ونوعية الأنشطة التفاعلية عبر الشبكات الرقمية، بينما يمثل المتغير التابع تطور مهارات التواصل العابر للثقافات والمواطنة الرقمية لدى الطلاب، مع اعتبار التمكن اللغوي متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المبادرات الرسمية للتوأمة الرقمية بين المدارس والمنصات التعليمية الدولية، بينما تضم الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية ومعلميهم في الدول محل المقارنة. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لتحليل أثر الانفتاح الرقمي على القيم والاتجاهات التعليمية في بيئات ثقافية متباينة. وتبحث الدراسة في العلاقة بين التفاعل الافتراضي الدولي وبين زيادة الوعي بالقضايا العالمية وتحسين مهارات التفكير النقدي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم تصور إداري لدمج التبادل الافتراضي كجزء أصيل من الأنشطة اللاصفية في المدارس المصرية. كما ستوصي الدراسة بتطوير بروتوكولات تعاون دولية تتيح للطالب المصري التواصل مع أقرانه حول العالم، مما يساهم في بناء شخصية طلابية منفتحة تمتلك مهارات القرن الحادي والعشرين وتعتز بهويتها الوطنية في آن واحد.

172. **العنوان:** "**المنصات التعليمية الوطنية في مقابل المنصات التجارية الخاصة: دراسة مقارنة بين التجربة المصرية وتجارب الأردن وإسبانيا**"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل التفاعل الإداري والتربوي بين المنصات التعليمية الرقمية الوطنية والمنصات التجارية الخاصة في مصر مقارنة بالأردن وإسبانيا، وأثر ذلك في مسار التحول التربوي. يمثل المتغير المستقل نوع المنصة التعليمية من حيث التبعية الإدارية والتمويل، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الاستخدام الفعلي من قبل الطلاب وعدالة إتاحة المحتوى التعليمي، ويمثل الوعي التقني لأولياء الأمور متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية سياسات حوكمة المنصات الرقمية وحماية البيانات التعليمية في مرحلة التعليم قبل الجامعي، فيما تضم الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل التربية المقارنة لتحليل التوازن بين الدور الخدمي للدولة والدور الاستثماري للقطاع الخاص. وتستقصي الدراسة العلاقة بين جودة المحتوى الرقمي المتاح وبين القدرة التنافسية لكل نمط من المنصات. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن استخلاص رؤية استراتيجية لتحقيق التكامل الوظيفي بين المنصات الوطنية والخاصة في مصر بما يخدم مصلحة المتعلم. كما ستوصي الدراسة بوضع ميثاق أخلاقي وفني ينظم

عمل المنصات الخاصة لضمان اتساقها مع الأهداف التربوية القومية، مما يساهم في خلق بيئة تعلم رقمية متكاملة تدعم التميز والعدالة التعليمية في المجتمع المصري.

173. **العنوان: "إدماج محاور التربية الإعلامية والرقمية في المناهج كجزء من التحول التربوي: دراسة مقارنة بين مصر وكرواتيا وكندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى إدماج التربية الإعلامية والرقمية في المناهج الدراسية في مصر مقارنة بتجربتي كرواتيا وكندا، وذلك في ضوء التحول التربوي الذي تفرضه الثورة الرقمية، حيث تُعد مهارات التحقق من المعلومات والتفكير النقدي والتفاعل الواعي مع المحتوى الرقمي من المتطلبات الأساسية لبناء مواطن رقمي قادر على التعامل مع تدفق المعلومات وتعقيداتها. ويُعد درجة تضمين مفاهيم التربية الإعلامية والرقمية في المناهج الدراسية والنشاط المدرسي—من حيث حضورها المفاهيمي، وعمق معالجتها، وأساليب دمجها في الدروس—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى مهارات الطلاب في التحقق من المعلومات، وتحليل المحتوى الرقمي، والتفاعل الواعي والمسؤول مع المنصات الإلكترونية المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل مستوى تدريب المعلمين والبنية التكنولوجية المتاحة في المدرسة. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث مواد اللغة، والدراسات الاجتماعية، والتربية الوطنية التي تُعد حاضنًا طبيعيًا لتضمين موضوعات التربية الإعلامية والرقمية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية ومعلميهم في الدول الثلاث محل المقارنة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل تجارب الدول الثلاث في مأسسة التربية الإعلامية والرقمية، واستنباط دروس تساعد في صياغة إطار مصري متكامل يهدف إلى تعزيز وعي الطلاب الإعلامي والرقمي، وتمكينهم من التعامل النقدي مع المعلومات، ودعم توجهات الدولة نحو التحول الرقمي وتطوير رأس المال البشري بما يخدم بناء اقتصاد معرفي تنافسي ومستدام.

174. **العنوان: "التحول الرقمي في المدارس متعدّدة الصفوف والمناطق النائية: دراسة مقارنة بين مصر والهند والبرازيل"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل إمكانات وحدود تطبيق التحول الرقمي في المدارس الابتدائية متعدّدة الصفوف وفي المناطق النائية في مصر، من خلال مقارنة منهجية مع الهند والبرازيل اللتين تواجهان ظروفًا تعليمية وسياقية مشابهة، بما يسمح بفهم طبيعة التحديات المشتركة والفرص الممكنة. ويُعد نمط تطبيق التقنيات الرقمية البسيطة—مثل استخدام الأجهزة اللوحية المشتركة، وتوفير محتوى تعليمي يعمل دون اتصال بالإنترنت، وتطوير موارد تعليمية محلية منخفضة التكلفة—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى تحسن تعلم التلاميذ وتقليص الفجوات التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية المتغير التابع، مع إمكانية ظهور متغيرات وسيطة مثل جاهزية المعلمين، ودعم المجتمع المحلي، وتوافر الإمدادات التقنية والصيانة. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث المدارس الريفية متعدّدة الصفوف في مرحلة التعليم الابتدائي، بينما تشمل الحدود البشرية التلاميذ ومعلميهم ومديري المدارس في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في الأساليب الرقمية المستخدمة، وتقييم فعاليتها في تحسين نواتج التعلم في بيئات الهامش، بهدف اقتراح حلول رقمية ملائمة للسياق المصري تراعي محدودية البنية التحتية وتنوّع البيئات الريفية، وتدعم جهود الدولة في تعزيز العدالة التعليمية وتقليص الفجوات المكانية، بما ينسجم مع مسار التحول الرقمي وبناء اقتصاد معرفي شامل ومستدام.

175. **العنوان: "التعلّم القائم على اللعب الرقمي (*Gamification*) ودافعية الطلاب: دراسة مقارنة بين ممارسات المدارس في مصر وفنلندا وكولومبيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر توظيف مبادئ التعلم القائم على اللعب الرقمي في تعزيز دافعية الطلاب المصريين للتعلم، من خلال مقارنة تطبيقات التلعيب في مدارس مختارة في فنلندا وكولومبيا المعروفتين بنماذج تعليمية مبتكرة في هذا المجال. ويُعد مستوى إدماج عناصر اللعب الرقمي—مثل النقاط، والمستويات، والمكافآت، والتحديات

التفاعلية—داخل تصميم الدروس والمنصات التعليمية هو المتغير المستقل، بينما يمثل تغير دافعية الطلاب، ومشاركتهم الفعّالة، واستمرارهم في المهام التعليمية المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل مهارات المعلم في تصميم الأنشطة gamified، ونوعية المنصات الرقمية، ودعم المدرسة لإنتاج موارد تعليمية قائمة على التلعيب. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث مواد دراسية مختارة في المرحلة الإعدادية التي تُعد مناسبة لتطبيق استراتيجيات التلعيب، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب هذه المرحلة ومعلميهم في عينة من المدارس المصرية والفنلندية والكولومبية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف في فلسفة التلعيب وتطبيقاته العملية والأثر الناتج عنها، بهدف اشتقاق إطار تربوي مصري لتطبيق التلعيب في المدارس يسهم في رفع الدافعية، وتحسين جودة المشاركة الطلابية، ودعم التحول نحو تعليم تفاعلي رقمي يتماشى مع توجهات الدولة نحو بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار.

176. **العنوان:** "**التعلم عبر الهاتف المحمول كأداة للوصول إلى الشباب خارج التعليم النظامي في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات جنوب أفريقيا ،والفلبين ،وكولومبيا**"

الموضوع: ي تتبلور مشكلة البحث في تزايد أعداد الشباب خارج منظومة التعليم النظامي في جمهورية مصر العربية، وصعوبة استقطابهم عبر الوسائل التقليدية، مما يتطلب استثمار التقنيات الرقمية المتاحة لتوسيع فرص التعلم والتدريب، ويهدف البحث إلى دراسة "التعلم عبر الهاتف المحمول (M-Learning (Mobile Learning" كمتغير مستقل، من خلال تحليل المبادرات الوطنية والتطبيقات التعليمية والمنصات الخفيفة، وقياس أثره على "تحسين المهارات الحياتية وإعادة الإدماج في سوق العمل" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل تجربة جنوب أفريقيا في استخدام الرسائل التعليمية، والفلبين في تفعيل التعلم عبر الهاتف المحمول (M-Learning) للفئات المهمشة، وكولومبيا في الوصول للمناطق النائية، وتتحدد الحدود الموضوعية في البرامج التدريبية الموجهة للشباب غير الملتحقين بالتعليم الرسمي، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية الشباب في الفئة العمرية ما بين 15 إلى 24 عامًا في الدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين مرونة الوصول للمحتوى التعليمي عبر الهواتف الذكية وبين زيادة دافعية الشباب نحو التعلم المستمر واكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن توظيف التعلم عبر الهاتف المحمول (M-Learning) يقلل من تكلفة التعليم التعويضي ويسهم في سد الفجوة الرقمية لدى الفئات الهشة والمهمشة في المجتمع المصري، كما سيقدم البحث تصورًا مقترحًا لتدشين منصة وطنية تعليمية خفيفة تتناسب مع سرعات الإنترنت المحدودة وتدعم المسارات المهنية البديلة، مما يحقق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي بجمهورية مصر العربية

177. **العنوان:** "**الأمن السيبراني وحماية بيانات الطلاب في سياق التحول الرقمي التعليمي: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل سياسات الإدارة الدولية المقارنة المتعلقة بالأمن السيبراني (CS (Cybersecurity وحماية البيانات الشخصية في المنظومات التعليمية الرقمية، وذلك من خلال موازنة التجربة المصرية مع الأطر التشريعية والتقنية في ألمانيا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل قوة أطر حماية البيانات التي تشمل التشريعات والمعايير التقنية وبرامج التدريب، بينما يمثل المتغير التابع مستوى ثقة الطلاب وأولياء الأمور في استخدام المنصات التعليمية والاستعداد للتعامل مع الخدمات الإلكترونية، مع اعتبار الوعي الرقمي بالمخاطر متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية سياسات أمن المعلومات في منصات إدارة التعلم (LMS (Learning Management Systems، فيما تتمثل الحدود البشرية في مسؤولي تكنولوجيا المعلومات ومديري المنصات الرقمية وعينة من أولياء الأمور بالدول الثلاث. توظف الدراسة المنهج المقارن بمدخليه القانوني والتقني لتحليل الفجوات في معايير الخصوصية الرقمية بين الدول محل المقارنة. وتستقصي الدراسة العلاقة بين صرامة إجراءات الـ CS وبين استدامة التحول الرقمي التعليمي وزيادة معدلات الانخراط في بيئات

التعلم الافتراضية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار مقترح لتعزيز الأمن السيبراني في المدارس المصرية، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحماية البيانات. كما ستوصي الدراسة بضرورة صياغة ميثاق أخلاقي رقمي وتطوير بروتوكولات تقنية متقدمة تضمن سلامة السجلات الرقمية للطلاب، مما يساهم في بناء بيئة تعليمية آمنة تعزز من ريادة مصر في مجال التحول الرقمي التربوي.

178. **العنوان:** **"الشبكات المهنية الافتراضية للمعلمين ودورها في قيادة التحول التربوي بمدارس التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات كندا، والأردن، وإستونيا"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في محدودية فاعلية برامج التنمية المهنية التقليدية للمعلمين في مصر، وافتقارها لآليات التواصل المستمر، مما استوجب البحث عن مداخل بديلة تعتمد على التحول الرقمي لمواكبة التغيرات التربوية العالمية، ويهدف البحث إلى دراسة "الشبكات المهنية الافتراضية للمعلمين" Online Professional Learning Communities (OPLC) كمتغير مستقل، من خلال تحليل جودة المحتوى التفاعلي ومنصات تبادل الموارد، وقياس أثرها على "قيادة التحول التربوي وتطوير الممارسات التدريسية" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method وفق خطوات "بيريداي" للوقوف على تجارب كندا في مجتمعات التعلم المهني، والأردن في منصات تدريب المعلمين، وإستونيا كنموذج رائد في الرقمنة التعليمية، وتتحدد الحدود الموضوعية في المنصات الرسمية التي تستضيف مجتمعات التعلم المهنية الافتراضية (OPLC)، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التعليم قبل الجامعي المنخرطين في هذه الشبكات في الدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة الارتباطية بين كثافة التفاعل المهني الافتراضي وبين تبني استراتيجيات التعلم النشط وتوظيف التكنولوجيا داخل الصفوف الدراسية المصرية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تبرهن على أن هذه الشبكات تعزز من ثقافة "المعلم الباحث" وتكسر العزلة المهنية، كما سيقدم البحث تصورًا مقترحًا لتفعيل الشبكات المهنية الافتراضية (OPLC) بوزارة التربية والتعليم المصرية، يضمن استدامة النمو المهني وربطه بنظام حوافز معنوي ومادي، مما يسهم في خلق قيادات تربوية قادرة على إدارة التغيير داخل المدارس بما يتوافق مع توجهات مجتمع المعرفة العالمي ورؤية مصر التعليمية المستدامة.

179. **العنوان:** **"استخدام الأنظمة الرقمية الذكية في إدارة المدارس: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكل من سنغافورة والإمارات"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل سياسات الإدارة الدولية المقارنة في تبني الأنظمة الرقمية الذكية لإدارة العمليات المدرسية اليومية، وذلك من خلال موازنة التجربة المصرية مع خبرات دولتي سنغافورة والإمارات. يمثل المتغير المستقل مستوى تبني ونوعية أنظمة إدارة المعلومات المدرسية (SIMS (School Information Management Systems ونظم إدارة التعلم (LMS (Learning Management Systems، بينما يمثل المتغير التابع كفاءة الإدارة التعليمية التي تقاس بسرعة ودقة اتخاذ القرار وتحرير وقت المعلمين للتدريس، مع اعتبار الجاهزية التقنية للكوادر البشرية متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية آليات أتمتة الجداول المدرسية ومتابعة غياب الطلاب والتحصيل الدراسي، فيما تتمثل الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين ومسؤولي النظم التقنية في عينة من المدارس بالدول الثلاث. توظف الدراسة المنهج المقارن بمدخليه الوصفي والتحليلي للكشف عن العلاقة الطردية بين تكامل الأنظمة الذكية وتحسين الخدمات المدرسية المقدمة للأسر والطلاب. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تطوير رؤية إدارية لاستخدام الأنظمة الذكية في المدارس المصرية، بما يقلل من الأعباء البيروقراطية ويعزز من جودة البيانات التعليمية. كما ستوصي الدراسة بضرورة توحيد معايير الربط بين الأنظمة المدرسية وقواعد البيانات المركزية بوزارة التربية والتعليم، مما يسهم في دعم مسار التحول التربوي الشامل بجمهورية مصر العربية وفقًا للمعايير العالمية الرائدة.

180. العنوان: "تصور مقارن لإستراتيجية وطنية شاملة للتحول التربوي الرقمي في مصر في ضوء خبرات دولية مختارة"

الموضوع: يهدف هذا البحث الختامي في مجال الإدارة الدولية المقارنة إلى بناء تصور إستراتيجي وطني متكامل للتحول التربوي الرقمي في جمهورية مصر العربية، مستندًا إلى تحليل سياسات وخبرات دولية رائدة في فنلندا وإستونيا، وسنغافورة، والإمارات، وكندا. يمثل المتغير المستقل الخبرات الدولية الرائدة والسياسات المتبعة في تلك الدول، بينما يمثل المتغير التابع التصور الإستراتيجي الوطني المقترح للتحول التربوي الرقمي المصري، مع اعتبار الأطر التشريعية والتمويل وبناء القدرات المؤسسية متغيرات وسيطة تؤثر في صياغة هذا التصور. تشمل الحدود الموضوعية الإستراتيجيات الوطنية المعلنة وخطط التحول الرقمي التعليمي ومحاورها الأساسية، فيما تتمثل الحدود البشرية في صانعي السياسات والخبراء وممثلي الميدان التربوي في الدول محل التحليل. توظف الدراسة المنهج المقارن بصورته الموسعة لصياغة نموذج إستراتيجي شامل يغطي محاور البنية التحتية وإعداد المعلم وإعادة تصميم المناهج والحوكمة الرقمية والعدالة الرقمية والأمن السيبراني. وتبحث الدراسة في العلاقة التكاملية بين الشراكات مع القطاع الخاص وبين استدامة المشروعات التقنية القومية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم دليل إرشادي إستراتيجي يوجّه مسار التحول التربوي الرقمي في مصر خلال العقدين القادمين، بما يضمن مواءمة النظام التعليمي المصري لمتطلبات مجتمع المعرفة العالمي ويعزز من تنافسية الخريج المصري في الأسواق الدولية.

سابعًا: الابتكار التعليمي والممارسات الرائدة عالميًا

181. العنوان: "النماذج المدرسية المبتكرة القائمة على التعلم بالمشروعات: دراسة مقارنة بين مدارس مختارة في مصر وفنلندا وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل فاعلية النماذج المدرسية المبتكرة التي تعتمد على التعلم القائم على المشروعات (Project-Based Learning (PBL كمدخل رئيس لإدارة المناهج في مصر، مقارنة بالتجارب الرائدة في فنلندا وسنغافورة. يمثل المتغير المستقل نموذج التنظيم التربوي لـ PBL الذي يشمل طرق بناء المناهج وتصميم المشروعات وأدوار المعلمين وأساليب التقويم، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين (st Century Skills (21CS21 لدى الطلاب كالتفكير الناقد والإبداع وحل المشكلات، مع اعتبار نمط القيادة المدرسية الداعمة للابتكار متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس التي تبنت نماذج التعلم بالمشروعات في المرحلتين الإعدادية والثانوية، فيما تتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وقادة المدارس في عينة من المدارس المصرية والفنلندية والسنغافورية. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لتحليل أثر التحول من التدريس التقليدي إلى التعلم المرتكز على الطالب في سياقات ثقافية مختلفة. وتبحث الدراسة في العلاقة بين مرونة الجدول المدرسي وبين قدرة الطلاب على الانخراط في مشروعات بحثية وتطبيقية معمقة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى استخلاص نموذج إداري وتربوي لـ PBL قابل للتطبيق في المدارس المصرية الحكومية، مع تقديم توصيات حول كيفية إعادة تصميم البيئة المدرسية لتصبح حاضنة للابتكار، بما يسهم في تحقيق الأهداف التعليمية القومية لجمهورية مصر العربية نحو بناء جيل مبتكر ومنتج للمعرفة.

182. العنوان: "المدارس المجتمعية كابتكار تعليمي في خدمة المناطق الريفية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب والبرازيل"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل سياسات الإدارة الدولية المقارنة في توظيف المدارس المجتمعية Community Schools (CS) كابتكار تعليمي لمواجهة تحديات التعليم في المناطق النائية، وذلك من خلال موازنة التجربة المصرية مع خبرات دولتي المغرب والبرازيل. يمثل المتغير المستقل النموذج التربوي للمدرسة المجتمعية الذي يشتمل على الحوكمة التشاركية والمناهج المرنة وآليات مشاركة المجتمع المحلي، بينما يمثل المتغير التابع أثر هذه المدارس في تحسين مؤشرات الالتحاق والاستبقاء ونواتج التعلم لدى الأطفال في المناطق الريفية، مع اعتبار مستوى الدعم المؤسسي الحكومي متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية السياسات المنظمة للمدارس البديلة التي تستهدف الأطفال المعرضين للتسرب

الدراسي، فيما تتمثل الحدود البشرية في التلاميذ وأولياء الأمور والمعلمين والقيادات المجتمعية في عينة من القرى المختارة بالدول الثلاث. توظف الدراسة المنهج المقارن بمدخليه الوصفي والتحليلي للكشف عن العلاقة الارتباطية بين مرونة الإدارة المدرسية وبين خفض معدلات الأمية في المجتمعات الريفية المهمشة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اشتقاق نموذج إداري وتربوي مصري مطور للمدرسة المجتمعية يتسم بالكفاءة والاستدامة. كما ستوصي الدراسة بضرورة تعزيز الشراكات بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية لتوسيع نطاق هذه المدارس، بما يضمن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وخدمة الأهداف التنموية لجمهورية مصر العربية في إطار رؤية مصر 2030.

183. العنوان: "مراكز الابتكار والتصميم (*Makerspaces*) في المدارس الثانوية: دراسة مقارنة بين تجارب مصر وكندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل كيفية إدماج مراكز الابتكار والتصميم والتي تُعرف اصطلاحًا بـ مساحات الصنّاع (Makerspaces (MSP داخل المدارس الثانوية في مصر، من خلال مقارنة تطبيقها مع نماذج رائدة في كندا وكوريا الجنوبية التي تمتلك خبرات متقدمة في توظيف هذه المراكز لتنمية الإبداع العلمي والتكنولوجي لدى الطلاب. ويُعد خصائص مراكز الابتكار—من حيث التجهيزات، وأنواع المشروعات، ودور المعلمين في الإشراف والتوجيه، ومستوى الشراكات مع المجتمع المحلي والمؤسسات الصناعية—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى تنمية مهارات التصميم والابتكار والريادة التقنية لدى الطلاب المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل كفاءة التدريب الفني، وفعالية الدعم المدرسي، وتوفير الموارد اللازمة للمشروعات. وتشمل الحدود الموضوعية المدارس الثانوية التي تضم معامل أو مساحات ابتكار (MSP)، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الصفين الثاني والثالث الثانوي والمعلمين المشرفين على هذه المراكز في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب محل الدراسة، بهدف اقتراح إطار مصري لتعميم مراكز الابتكار والتصميم بما يسهم في تعزيز مهارات الطلاب العلمية والتكنولوجية، ودعم توجه الدولة نحو اقتصاد معرفي يقوم على الابتكار والتكنولوجيا.

184. العنوان: "النماذج المدرسية القائمة على اليوم الدراسي الممتد والأنشطة الغنية: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وتشيلي"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل سياسات الإدارة الدولية المقارنة في تنظيم اليوم الدراسي الممتد Extended School Day (ESD) وتأثيره على جودة الحياة المدرسية، وذلك من خلال موازنة التجربة المصرية مع خبرات دولتي فرنسا وتشيلي. يمثل المتغير المستقل نموذج تنظيم اليوم الدراسي الذي يشمل توزيع زمن الحصص والأنشطة الإثرائية والشراكات المجتمعية، بينما يمثل المتغير التابع تحسن نواتج التعلم الشاملة ورفاه الطلاب وشعورهم بالانتماء المدرسي، مع اعتبار كفاءة الإدارة المدرسية في إدارة الوقت متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس الابتدائية التي تطبق نظام اليوم الدراسي الكامل، فيما تتمثل الحدود البشرية في التلاميذ ومعلميهم في عينة من المدارس بالدول الثلاث. توظف الدراسة المنهج المقارن بمدخليه الوصفي والتحليلي للكشف عن العلاقة بين استثمار الوقت الإضافي في الأنشطة الثقافية والرياضية وبين خفض معدلات التسرب وتحسين الدافعية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى استشراف إمكانات تطوير اليوم الدراسي في المدارس المصرية بما يخدم الابتكار التربوي ويوفر بيئة تعلم آمنة ومحفزة. كما ستوصي الدراسة بضرورة تفعيل الشراكات مع مراكز الشباب وقصور الثقافة لدعم الأنشطة المدرسية، بما يضمن تحقيق الأهداف القومية لجمهورية مصر العربية في بناء الشخصية المتكاملة للمتعلم وفق رؤية مصر 2030.

185. العنوان: "المدارس الشاملة للفنون والعلوم كابتكار تربوي لتنمية الإبداع: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يركز هذا البحث في إطار الإدارة الدولية المقارنة على دراسة النماذج المدرسية التي تدمج الفنون مع العلوم والرياضيات وفق مقاربة STEAM (Science, Technology, Engineering, Arts, and Mathematics) في مصر مقارنة

بنماذج رائدة في فنلندا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل منهجية تصميم المناهج والأنشطة القائمة على دمج الفنون في العلوم من خلال المشروعات والعروض التقنية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية الإبداع والتفكير المتكامل لدى الطلاب، مع اعتبار توافر المعامل التخصصية والمرسم المدرسي متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس الإعدادية والثانوية التي تتبنى مسارات الـ STEAM، فيما تتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين في عينة من مدارس الدول الثلاث. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لتحليل أثر التكامل المعرفي في تحسين مهارات حل المشكلات بطرق إبداعية. وتبحث الدراسة في العلاقة بين المناهج البينية وبين التميز الأكاديمي والمهني للطلاب في المجتمعات المعرفية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مقترح إداري لتوسيع نطاق التعليم القائم على الـ STEAM في المدارس المصرية. كما ستوصي الدراسة بتطوير برامج تدريبية للمعلمين لتمكينهم من التدريس البيني، مما يساهم في إعداد جيل مصري مبتكر يمتلك كفايات القرن الحادي والعشرين القادرة على المنافسة دوليًا.

186. العنوان: "برامج «المدرسة المتعلمة» كابتكار تنظيمي: دراسة مقارنة بين مدارس في مصر والمملكة المتحدة وسنغافورة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل تطبيق مفهوم المدرسة المتعلمة LS (Learning School) داخل مجموعة من المدارس المصرية من خلال مقارنة خصائصها التنظيمية بنظيراتها في المملكة المتحدة وسنغافورة. يتمثل المتغير المستقل في خصائص الـ LS مثل التعلم التنظيمي وتبادل الخبرات والبحث الإجرائي والقيادة التشاركية، بينما يتمثل المتغير التابع في تحسين الأداء المدرسي الشامل وتطوير الممارسات التدريسية، مع اعتبار الثقافة التنظيمية السائدة متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس التي تعتمد برامج التطوير المؤسسي المستمر، فيما تضم الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين في الدول الثلاث. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن بمدخل التحليل المؤسسي للوقوف على أوجه التباين والتقارب في آليات التنمية المهنية داخل المدرسة. وتستكشف الدراسة العلاقة بين ممارسات التعلم الجماعي وبين قدرة المدرسة على الابتكار والاستجابة للمتغيرات التربوية السريعة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى صياغة إطار عملي يدعم تحويل المدارس المصرية إلى منظمات متعلمة قادرة على التحديث المستمر دون اعتماد كلي على التدريب الخارجي. كما ستوصي الدراسة بتبني نموذج "المجتمعات المهنية للتعلم" كأداة إدارية لرفع كفاءة المعلمين داخل الميدان، مما يعزز من جودة المخرج التعليمي بجمهورية مصر العربية.

187. العنوان: "البرامج المبتكرة للإرشاد الأكاديمي والمهني في المرحلة الثانوية: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وهولندا"

الموضوع: يستهدف البحث دراسة الممارسات المبتكرة في مجال الإرشاد الأكاديمي والمهني Academic and Vocational Guidance (AVG) في المدارس الثانوية المصرية مقارنة بنماذج مطبقة في ألمانيا وهولندا. يمثل المتغير المستقل تصميم وتنفيذ برامج الإرشاد التي تشمل أدوات القياس والجلسات الإرشادية والشراكة مع سوق العمل، بينما يمثل المتغير التابع درجة وضوح اختيارات الطلاب ومواءمتها مع قدراتهم واهتماماتهم واقتصاد المعرفة، مع اعتبار وعي أولياء الأمور متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية برامج الإرشاد في التعليم الثانوي العام والفني، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب المرشحين للانتقال للتعليم العالي أو العمل والمرشدين التربويين بالدول الثلاث. يطبق البحث المنهج المقارن لاشتقاق نموذج مصري للارشاد المهني المبتكر يساعد في تقليل الفجوة بين التعليم والتوظيف. وتستقصي الدراسة العلاقة بين الإرشاد المبكر وبين خفض معدلات البطالة وسوء التكيف الأكاديمي في الجامعة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور إداري لإنشاء وحدات إرشاد مهني متطورة بالمدارس المصرية ترتبط رقميًا بقواعد بيانات سوق العمل. كما ستوصي الدراسة بضرورة إعداد كوادر متخصصة في الإرشاد المهني قادرة على استخدام الاختبارات النفسية والمهنية الحديثة، مما يسهم في توجيه رأس المال البشري المصري نحو التخصصات الحيوية التي تخدم التنمية القومية.

188. العنوان: "مدارس الابتكار الاجتماعي للشباب: دراسة مقارنة بين مبادرات مصر وإسبانيا وكولومبيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل مبادرات مدارس الابتكار الاجتماعي (Social Innovation SI) للشباب في مصر مقارنة بتجارب في إسبانيا وكولومبيا، حيث توظف المشروعات الاجتماعية كأداة للتعلم. يمثل المتغير المستقل طبيعة البرنامج التعليمي للـ SI الذي يضم المناهج والمشاريع والشركاء المجتمعيين، بينما يمثل المتغير التابع تنمية حس المسؤولية الاجتماعية ومهارات حل المشكلات المجتمعية لدى الطلاب، مع اعتبار البيئة التشريعية الداعمة للعمل التطوعي متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس أو المراكز التي تطبق نموذج الابتكار الاجتماعي، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب المرحلة الثانوية والمعلمين والميسرين بالدول الثلاث. توظف الدراسة المنهج المقارن بمدخل الخدمة المجتمعية لتحليل أثر الانخراط الميداني في بناء شخصية المواطن الفاعل. وتبحث الدراسة في العلاقة بين التعلم الخدمي وبين زيادة الانتماء الوطني ومهارات القيادة لدى الشباب. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى صياغة نموذج مصري لمدارس الابتكار الاجتماعي يربط المناهج الدراسية بقضايا البيئة والمجتمع المحلي. كما ستوصي الدراسة بضرورة دمج ريادة الأعمال الاجتماعية ضمن خطط النشاط المدرسي، بما يضمن إعداد جيل قادر على ابتكار حلول غير تقليدية للتحديات المجتمعية، مما يعزز من دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة بجمهورية مصر العربية.

189. **العنوان:** **"الممارسات الرائدة في التعليم القائم على المشروعات البيئية: دراسة مقارنة بين مصر والسويد وكينيا"**

الموضوع: يهدف البحث إلى دراسة الممارسات المبتكرة في التعليم القائم على المشروعات البيئية Environmental Project-Based Learning (EPBL) في المدارس المصرية مقارنة بتجارب السويد وكينيا. يمثل المتغير المستقل تصميم المشروعات البيئية المدرسية من حيث موضوعاتها وشراكاتها، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية الوعي البيئي والسلوكيات المستدامة لدى التلاميذ، مع اعتبار الموقع الجغرافي للمدرسة متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس الإعدادية والثانوية المنخرطة في مشروعات بيئية وطنية أو دولية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين المشاركين في هذه المشروعات بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل أثر استخدام البيئة المحلية كمختبر مفتوح للتعلم التطبيقي. وتستكشف الدراسة العلاقة بين المشاركة في المشروعات الخضراء وبين اكتساب القيم البيئية والممارسات المسؤولة تجاه الموارد الطبيعية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تطوير إطار إداري لبرامج التعليم البيئي المبتكر في مصر يتسق مع التوجهات العالمية لمكافحة التغير المناخي. كما ستوصي الدراسة بضرورة إدراج مخرجات المشروعات البيئية ضمن تقييم الأداء المدرسي، وتشجيع المدارس على التحول إلى "مدارس خضراء" مستدامة، مما يساهم في نشر ثقافة الاستدامة بين الأجيال القادمة ودعم المبادرات البيئية القومية بجمهورية مصر العربية.

190. **العنوان:** **"المدارس الدولية/الثنائية اللغة كحقل للابتكار التربوي: دراسة مقارنة بين نماذج مختارة في مصر وتركيا والإمارات"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الممارسات التعليمية المبتكرة داخل المدارس الدولية أو ثنائية اللغة Bilingual Schools (BS) في مصر مقارنة بنماذج في تركيا والإمارات، لاستكشاف إمكانية توطينها في التعليم الرسمي. يمثل المتغير المستقل خصائص النموذج التعليمي التي تشمل لغات التدريس وتنوع المناهج الدولية وطرائق التدريس الحديثة، بينما يمثل المتغير التابع جودة نواتج التعلم ومهارات الطلاب العابرة للثقافات، مع اعتبار السيادة الثقافية والوطنية متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس المعتمدة التي تقدم برامج دولية أو ثنائية، فيما تضم الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والقيادات المدرسية في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن بمدخل "التثاقف التربوي" لتحليل مدى إمكانية نقل الممارسات الرائدة إلى المدارس الحكومية المصرية. وتبحث الدراسة في العلاقة بين ازدواجية اللغة وبين التفتح الذهني والقدرة على التواصل العالمي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تحديد عناصر الابتكار القابلة للتطبيق في المدارس المصرية الرسمية (مثل مدارس مصر المتميزة) مع مراعاة الهوية الوطنية. كما ستوصي الدراسة بإنشاء منصة لتبادل الخبرات بين التعليم الخاص والدولي والتعليم الحكومي، مما يسهم في رفع كفاءة النظام التعليمي المصري الكلي وتقليل الفجوة النوعية بين أنماط التعليم المختلفة بجمهورية مصر العربية.

191. **العنوان:** "التعليم القائم على المشروعات الريادية في المرحلة الجامعية الأولى: دراسة مقارنة بين كليات التربية في مصر وفنلندا والبرازيل"

الموضوع: تستهدف الدراسة تحليل أثر إدماج المشروعات الريادية التعليمية (Educational Entrepreneurship (EE في برامج إعداد المعلم بكليات التربية المصرية مقارنة بفنلندا والبرازيل. يمثل المتغير المستقل تصميم مقررات ومشروعات ريادة التعليم من حيث طبيعتها وتقييمها وشراكاتها، بينما يمثل المتغير التابع تطور كفايات المعلمين قبل الخدمة في مجال الابتكار التربوي وقيادة التغيير المدرسي، مع اعتبار السياسات الجامعية الداعمة للابتكار متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية برامج بكالوريوس التربية في تخصصات مختارة، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل نماذج إعداد "المعلم الرائد" القادر على ابتكار حلول تربوية وإدارة الموارد المدرسية بكفاءة. وتستقصي الدراسة العلاقة بين الفكر الريادي لدى المعلم وبين جودة البيئة الصفية في المستقبل. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة تصور لتطوير برامج إعداد المعلم في مصر بما يضمن تزويدهم بمهارات ريادة الأعمال التربوية. كما ستوصي الدراسة بإنشاء "مختبرات للابتكار التربوي" داخل كليات التربية بالجامعات المصرية لتكون حاضنة لمشروعات الطلاب البحثية والتطبيقية، مما يساهم في تخريج معلم مصري قادر على قيادة قاطرة التطوير في المدارس وفق المعايير الدولية.

192. **العنوان:** "النماذج المدرسية القائمة على التعلم الشخصي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة واستونيا"

الموضوع: يهدف البحث إلى دراسة مدى تطبيق مبادئ التعلم الشخصي (Personalized Learning (PL في المدارس المصرية بمقارنتها مع الممارسات الرائدة في الولايات المتحدة وإستونيا. يمثل المتغير المستقل مستوى توظيف استراتيجيات التعلم الشخصي التي تشمل خطط التعلم الفردية والمسارات المرنة والدعم التفريدي المدعوم رقميًا، بينما يمثل المتغير التابع تحسن نتائج التعلم ورضا الطلاب عن خبرتهم التعلمية، مع اعتبار توافر المنصات التعليمية الذكية متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس التي تتبنى توجهات التعلم الشخصي، وتتمثل الحدود البشرية في تلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية ومعلميهم في الدول الثلاث. يطبق البحث المنهج المقارن لتحليل أثر التحول من التعليم الجماعي الموحد إلى التعليم المرتكز على احتياجات المتعلم الفردية. وتبحث الدراسة في العلاقة بين تفريد التعليم وبين اكتشاف المواهب المبكرة وخفض معدلات التعثر الدراسي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى استشراف مدى ملاءمة التوسع في نماذج الـPL في التعليم المصري العام والخاص. كما ستوصي الدراسة بضرورة تطوير أنظمة تقويم مرنة تعتمد على الكفاءة بدلًا من الاختبارات الموحدة، وتدريب المعلمين على دور "الميسر" للتعلم الشخصي، مما يضمن تحقيق أقصى استفادة من إمكانات كل طالب مصري في بيئة تعليمية رقمية متطورة.

193. **العنوان:** "المدارس المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا بوصفها مختبرات للابتكار التربوي: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف البحث تحليل دور مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM) في مصر كمختبرات للابتكار التربوي مقارنة بنظيراتها في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل النموذج التربوي لمدرسة الـ STEM الذي يضم معايير القبول والمناهج المتكاملة وطرائق التدريس القائمة على التحدي والتقويم البديل، بينما يمثل المتغير التابع نواتج هذه المدارس من حيث الأداء العلمي والابتكاري والالتحاق بالتخصصات العلمية المتقدمة، مع اعتبار الشراكات العلمية مع الجامعات متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية مدارس STEM الثانوية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وقادة هذه المدارس بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل "دراسة الحالة المقارنة" لتحليل ممارسات التميز الأكاديمي والمهني.

وتستقصي الدراسة العلاقة بين بيئة التعلم البحثية في مدارس الـ STEM وبين إنتاج براءات الاختراع والابتكارات الطلابية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم توصيات لتعميم عناصر النجاح في مدارس الـ STEM على مدارس التعليم العام المصري. كما ستوصي الدراسة بتطوير إطار تنظيمي يضمن استدامة تمويل هذه المدارس وربط خريجيها بالصناعات التكنولوجية الوطنية، مما يعزز من مكانة مصر في الخارطة العلمية والابتكارية الدولية.

194. **العنوان:** **"ابتكارات تدريس القراءة المبكرة: دراسة مقارنة بين برامج تنمية القراءة في الصفوف الأولى في مصر وجنوب أفريقيا وشيلي"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل ومقارنة البرامج المبتكرة لتنمية مهارات القراءة المبكرة في الصفوف الأولى من التعليم الابتدائي في مصر مع نظيراتها في جنوب أفريقيا وشيلي، وهما دولتان نفذتا مبادرات واسعة لتحسين مستويات القراءة لدى التلاميذ. وتُعرف القراءة المبكرة اصطلاحًا بـ القراءة في السنوات الأولى EGR (Early Grade Reading)، ويُعد خصائص برامج القراءة المبتكرة—من حيث المنهج المستخدم، وطبيعة المواد التعليمية، ومستوى مشاركة الأسرة في دعم تعلم القراءة، وفعالية التدخل المبكر—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى تحسن مهارات القراءة والفهم اللغوي لدى التلاميذ في السنوات الأولى المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل تدريب معلمي الصفوف الأولى، وجودة التقويم التكويني، وملاءمة البيئة الصفية. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث برامج القراءة الوطنية أو التجريبية الموجهة للصفوف 1–3، بينما تشمل الحدود البشرية التلاميذ والمعلمين في المدارس المشاركة في هذه البرامج في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في تصميم وتنفيذ هذه البرامج، وتحليل أثرها على تحسين مهارات القراءة المبكرة، بهدف استنباط نموذج مصري مبتكر لبرنامج تنمية القراءة المبكرة يدعم جهود تحسين جودة التعليم الابتدائي، ويعزز مهارات الفهم واللغة لدى الأطفال، ويتماشى مع توجهات الدولة نحو تطوير التعليم الأساسي كرافعة رئيسية لبناء رأس مال بشري قادر على مواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي.

195. **العنوان:** **"الممارسات الرائدة في دمج الطلاب ذوي الإعاقات البسيطة في المدارس العادية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكل من السويد والهند"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة في إطار الإدارة الدولية المقارنة تحليل السياسات والممارسات التربوية المبتكرة لدمج الطلاب ذوي الإعاقات البسيطة (التعلمية، السمعية، البصرية الخفيفة) في المدارس العادية بجمهورية مصر العربية، وذلك بموازنتها مع الخبرات الدولية في السويد والهند. يمثل المتغير المستقل سياسات وممارسات الدمج التعليمي IE (Inclusive Education) التي تشمل تهيئة الفصول المادية والدعم الفردي واستراتيجيات التدريس المتمايز، بينما يمثل المتغير التابع مستوى التحصيل الدراسي والشعور بالانتماء المدرسي لدى هؤلاء الطلاب، مع اعتبار الجاهزية المهنية للمعلمين متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية آليات تطبيق الدمج في المدارس الحكومية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب ذوي الإعاقة وأقرانهم والمعلمين وأخصائيي التربية الخاصة في الدول الثلاث. توظف الدراسة المنهج المقارن بمدخليه الوصفي والتحليلي للكشف عن العلاقة بين جودة الـ IE وتحسن الرفاه النفسي والأكاديمي للمتعلم. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة إطار مقترح لتطوير ممارسات الدمج التعليمي في مصر بما يضمن تكافؤ الفرص. كما ستوصي الدراسة بضرورة توفير غرف مصادر مجهزة تقنيًا وتدريب الكوادر الإدارية على إدارة التنوع، مما يساهم في بناء مجتمع مدرسي دامج يتوافق مع المعايير الإنسانية والتربوية العالمية.

196. **العنوان:** **"الممارسات المبتكرة في استخدام التقييم البنائي لتحسين التعلم: دراسة مقارنة بين مصر وإسكتلندا ونيوزيلندا"**

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل فاعلية توظيف التقييم البنائي FA (Formative Assessment) أو ما يعرف بالتقويم من أجل التعلم في الصفوف المصرية، مقارنة بالنماذج الرائدة في إسكتلندا ونيوزيلندا كمدخل لتحسين المخرجات

التعليمية. يمثل المتغير المستقل مستوى تطبيق استراتيجيات الـ FA التي تضم التغذية الراجعة المستمرة والتقييم الذاتي وأسئلة التفكير العليا، بينما يمثل المتغير التابع تحسن تحصيل الطلاب ومشاركتهم الفعالة في العملية التعليمية، مع اعتبار نمط القيادة المدرسية المحفز متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية ممارسات التقييم في مواد العلوم والرياضيات واللغات بالمرحلة الإعدادية، وتتمثل الحدود البشرية في المعلمين والطلاب بمدارس الدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لاستكشاف العلاقة بين جودة التغذية الراجعة وتطوير مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح إطار تنظيمي لتفعيل التقييم البنائي في النظام المصري لتقليل الاعتماد على الاختبارات التحصيلية النهائية. كما ستوصي الدراسة بتطوير أدوات تقييم رقمية مرنة تتيح للمعلم تتبع نمو الطالب بشكل لحظي، مما يسهم في رفع كفاءة الإدارة الصفية وتحسين جودة التعلم بجمهورية مصر العربية وفقًا للاتجاهات العالمية المعاصرة.

197. **العنوان**: **"ممارسات المدارس الدامجة ثقافيا في البيئات المتنوعة: دراسة مقارنة بين مدارس في مصر وكندا والمغرب"**

الموضوع: يستهدف البحث دراسة الممارسات المبتكرة للإدارة المدرسية الدامجة ثقافيًا Culturally Responsive Schooling (CRS) في بيئات اجتماعية متنوعة بمصر مقارنة بكندا والمغرب، لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل. يمثل المتغير المستقل خصائص المدرسة الدامجة ثقافيًا والتي تشمل المناهج والأنشطة المدرسية وسياسات اللغة ومشاركة الأسر، بينما يمثل المتغير التابع مؤشرات التعايش الإيجابي والتقبل والتفاعل بين الطلاب، مع اعتبار الوعي الثقافي للمعلمين متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس الواقعة في بيئات متعددة الخلفيات الثقافية أو العرقية أو الجغرافية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب وأسرهم والمعلمين في الدول الثلاث. يعتمد البحث المنهج المقارن بمدخل الأنثروبولوجيا التربوية لصياغة ممارسات إدارية تتلاءم مع التنوع الثقافي المصري. وتبحث الدراسة في العلاقة بين احترام الخصوصية الثقافية وبين زيادة الانتماء الوطني والحد من الصراعات الطلابية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم دليل إرشادي للمدارس المصرية حول كيفية دمج التراث المحلي في الأنشطة المدرسية بطريقة تدعم الهوية الوطنية. كما ستوصي الدراسة بتفعيل دور المجالس المدرسية في تعزيز الحوار المجتمعي، مما يساهم في خلق بيئة تعليمية آمنة ومستقرة تدعم السلم المجتمعي والتنمية الشاملة.

198. **العنوان**: **"برامج «المدارس الصديقة للطفل» كابتكار تربوي: دراسة مقارنة بين تطبيقات المبادرة في مصر والأردن ونيبال"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل مخرجات تطبيق مبادرة المدارس الصديقة للطفل Child Friendly Schools (CFS)) في مصر، بموازنتها مع تجارب الأردن ونيبال كنموذج إداري وتربوي لتحسين بيئة التعلم. يمثل المتغير المستقل عناصر نموذج الـ CFS التي تضم السلامة المدرسية والمشاركة الطلابية والصحة والدعم النفسي ومشاركة المجتمع، بينما يمثل المتغير التابع تحسن المناخ المدرسي ومعدلات الالتحاق والاستبقاء ونواتج التعلم، مع اعتبار دعم الشركاء الدوليين متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس التي طبقت المبادرة رسميًا، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل الجودة الشاملة لاشتقاق مقترحات لتطوير هذا النموذج في الريف والحضر المصري. وتستكشف الدراسة العلاقة بين توفير بيئة مدرسية آمنة وجاذبة وبين خفض معدلات التسرب الدراسي خاصة في المناطق الأكثر احتياجًا. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى وضع تصور إداري لتعميم معايير المدرسة الصديقة للطفل في كافة المدارس الابتدائية المصرية. كما ستوصي الدراسة بضرورة تكامل الخدمات الصحية والنفسية داخل المدرسة كجزء من الهيكل التنظيمي الإداري، مما يسهم في تحقيق الرفاهية الكاملة للطفل المصري وضمان جودة مخرجات التعليم الأساسي.

199. **العنوان**: **"التعلم القائم على المجتمع المحلي كابتكار تربوي: دراسة مقارنة بين مصر والفلبين وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة توظيف المجتمع المحلي كمورد تعليمي فاعل في المدارس المصرية، مقارنة بتجارب الفلبين وجنوب أفريقيا في إطار ما يعرف بالتعلم القائم على المجتمع (CBL Community-Based Learning). يمثل المتغير المستقل مستوى إدماج المجتمع في العملية التعليمية عبر مشروعات الخدمة العامة والتعلم الميداني والشراكات مع الجمعيات الأهلية، بينما يمثل المتغير التابع تنمية المسؤولية المجتمعية ومهارات حل المشكلات الحياتية لدى الطلاب، مع اعتبار التسهيلات التشريعية متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس الإعدادية والثانوية المشاركة في برامج التعلم المجتمعي، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وقادة المجتمع المحلي في الدول الثلاث. يوظف البحث المنهج المقارن لتحليل أثر الانفتاح المدرسي على البيئة المحيطة في تجويد المحتوى التعليمي وربطه بالواقع. وتبحث الدراسة في العلاقة بين التعلم الميداني وبين زيادة الدافعية الأكاديمية والوعي بالهوية المحلية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار إداري مقترح لتعزيز الـCBL في مصر، بما يضمن تحويل المدرسة إلى مركز إشعاع ثقافي وتنموي. كما ستوصي الدراسة بضرورة إدراج المشروعات المجتمعية ضمن متطلبات التخرج، مما يساهم في إعداد مواطن مصري مشارك بفعالية في نهضة مجتمعه ومواجهة تحدياته المحلية.

200. العنوان: "البرامج المبتكرة لدعم الطلاب المتفوقين والموهوبين: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وتركيا"

الموضوع: يهدف البحث إلى مقارنة السياسات والبرامج المبتكرة لرعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين Gifted and Talented (G&T) في مصر مع النماذج المطبقة في كوريا الجنوبية وتركيا للاستثمار في رأس المال البشري المتميز. يمثل المتغير المستقل طبيعة البرامج المقدمة والتي تشمل مدارس الموهوبين والمناهج المتقدمة وأساليب الإثراء والتسريع الأكاديمي، بينما يمثل المتغير التابع نمو القدرات الإبداعية والتحصيل العلمي والإنجاز البحثي لدى هؤلاء الطلاب، مع اعتبار الدعم المالي والتقني متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية البرامج الرسمية للموهوبين في التعليم قبل الجامعي، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب الموهوبين ومعلميهم ومسؤولي البرامج بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل "تنمية الكفاءات" لوضع تصور لتطوير رعاية الموهوبين في مصر. وتستكشف الدراسة العلاقة بين جودة البيئة التعليمية المخصصة للموهوبين وبين قدرة الدولة على الابتكار التكنولوجي مستقبلًا. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح نموذج إداري لإنشاء مراكز تميز إقليمية بكل محافظة مصرية تعنى بالموهوبين في مجالات العلوم والفنون. كما ستوصي الدراسة بضرورة صياغة مسارات أكاديمية مرنة تسمح لهؤلاء الطلاب بتجاوز الصفوف الدراسية التقليدية، مما يضمن الحفاظ على العقول المصرية المبدعة وتوجيهها نحو تحقيق الريادة القومية.

201. العنوان: "ابتكارات التعليم التعاوني عبر المدارس: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وماليزيا والهند"

الموضوع: يستهدف البحث دراسة نماذج التعاون بين المدارس أو ما يعرف بالمدارس العنقودية Cluster Schools في مصر، مقارنة بتجارب ماليزيا والهند لتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. يمثل المتغير المستقل نمط تنظيم العنقود المدرسي الذي يشمل القيادة المشتركة وتبادل المعلمين والأنشطة والموارد التقنية المشتركة، بينما يمثل المتغير التابع تحسن جودة التعليم وفرص التطوير المهني المستمر للمعلمين، مع اعتبار المسافة الجغرافية وتكنولوجيا الاتصال متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية مشروعات العناقيد المدرسية على مستوى الإدارات التعليمية، وتتمثل الحدود البشرية في مديري ومدرسي المدارس المشاركة في الدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل أثر العمل الشبكي في تقليل التكاليف الإدارية وتحفيز الابتكار المؤسسي. وتبحث الدراسة في العلاقة بين المشاركة في الموارد وبين عدالة توزيع الفرص التعليمية بين المدارس الغنية والفقيرة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تطوير نموذج فعال للمدارس العنقودية في مصر يضمن التكامل بين المدارس المتجاورة. كما ستوصي الدراسة بضرورة منح استقلالية إدارية ومالية لمدير العنقود المدرسي لإدارة الموارد المشتركة بمرونة، مما يساهم في رفع كفاءة النظام التعليمي المصري الكلي وتحقيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي.

202. **العنوان:** "البرامج المبتكرة للتعليم متعدد اللغات في المناطق الحدودية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وكينيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل المبادرات المبتكرة في التعليم متعدد اللغات MLE (Multilingual Education) بالمناطق الحدودية أو ذات التنوع اللغوي في مصر، مقارنة بتجارب المغرب وكينيا. يمثل المتغير المستقل نموذج التعليم اللغوي المتبع والذي يشمل لغة التدريس ولغة المجتمع والبرامج ثنائية أو ثلاثية اللغة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تحصيل الطلاب في اللغات وشعورهم بالهوية الوطنية والانتماء، مع اعتبار السياسات اللغوية القومية متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس الابتدائية والإعدادية في المناطق الحدودية المصرية، وتتمثل الحدود البشرية في التلاميذ ومعلمي اللغات وأولياء الأمور بالدول الثلاث. يستند البحث إلى المنهج المقارن بمدخل "اللسانيات التربوية" لصياغة ممارسات لغوية تدعم التعلم السلس. وتستكشف الدراسة العلاقة بين استخدام اللغة الأم في السنوات الأولى للتعليم وبين سرعة استيعاب المفاهيم العلمية واللغة الرسمية للدولة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم مقترح إداري لتطوير مناهج لغوية خاصة تتناسب مع الطبيعة الثقافية للمناطق الحدودية المصرية (مثل النوبة، سيناء، حلايب وشلاتين). كما ستوصي الدراسة بضرورة إعداد معلمين محليين مؤهلين للتدريس بال MLE، مما يضمن تقليل الفجوة التعليمية في هذه المناطق وتعزيز اللحمة الوطنية بجمهورية مصر العربية.

203. **العنوان:** "ممارسات الابتكار في إدارة الصفوف الكبيرة: دراسة مقارنة بين مدارس مكتظة في مصر وبنغلاديش ونيجيريا"

الموضوع: يستهدف البحث دراسة الاستراتيجيات المبتكرة في إدارة الصفوف كبيرة العدد Large Class Management (LCM)) بالمدارس المصرية، مقارنة بمدارس في بنغلاديش ونيجيريا حيث يمثل الاكتظاظ تحديًا إداريًا مشتركًا. يمثل المتغير المستقل أنواع استراتيجيات إدارة الصف المبتكرة مثل التعلم التعاوني والمحطات التعليمية والتقويم السريع وتناوب الأدوار، بينما يمثل المتغير التابع تحسن مشاركة الطلاب وفاعلية التعلم والانضباط الصفي، مع اعتبار المساحة المادية للفصل متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية الصفوف التي يتجاوز عدد طلابها 50 طالبًا في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وتتمثل الحدود البشرية في المعلمين والطلاب في هذه الصفوف بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل "الإدارة الصفية الفعالة" لاقتراح دليل عملي للمعلم المصري. وتبحث الدراسة في العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المساعدة (مثل المنصات الرقمية التفاعلية) وبين السيطرة على الكثافات المرتفعة وضمان وصول المعلومة لكل طالب. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نماذج إدارية لتقسيم الطلاب إلى مجموعات تعلم مرنة تضمن التفاعل رغم كثرة العدد. كما ستوصي الدراسة بضرورة إعادة تصميم البيئة المدرسية لتشمل مساحات تعلم مفتوحة وتطوير كفايات المعلمين في "إدارة الحشود التعليمية"، مما يساهم في تجويد العملية التعليمية بجمهورية مصر العربية في ظل التزايد السكاني المستمر.

204. **العنوان:** "الممارسات الرائدة في دمج التعليم الفني العام مع التعليم العام الأكاديمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وألمانيا وإندونيسيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة في إطار الإدارة الدولية المقارنة تحليل النماذج العالمية لدمج التعليم الفني مع التعليم العام الأكاديمي، وذلك بموازنة التجربة المصرية مع الخبرات الألمانية والإندونيسية لبناء مسارات تعليمية مرنة. يمثل المتغير المستقل نموذج هيكلة المسارات التعليمية عبر المقررات المشتركة وبرامج الجسور الانتقالية وأنظمة الشهادات المزدوجة Dual Certification Systems، بينما يمثل المتغير التابع درجة مرونة المسارات وانعكاسها على تحسين فرص الطلاب في الالتحاق بالتعليم العالي والاندماج في سوق العمل الدولي، مع اعتبار المواءمة مع معايير الجودة متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية برامج التعليم الثانوي العام والفني، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب وصناع القرار بوزارات التعليم في الدول الثلاث. توظف الدراسة المنهج المقارن لاستنباط نموذج مصري يحقق تكاملًا فعّالًا يدعم اقتصاد المعرفة.

ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم توصيات إدارية لترسيخ فلسفة تعددية المسارات التي ترفع القدرة التنافسية للمهارات المصرية. كما ستوصي الدراسة بإنشاء نظام وطني للاعتراف بالتعلم السابق المكتسب في المسارات التقنية، مما يساهم في بناء مجتمع تعلمي مرن يتوافق مع الاحتياجات التنموية لجمهورية مصر العربية.

205. **العنوان:** "**نماذج المدارس القائمة على الشراكات مع الجامعات: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة وأستراليا**"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل نماذج مدارس التنمية المهنية PDS (Professional Development Schools) القائمة على الشراكة بين المدارس وكليات التربية في مصر، مقارنة بالتجارب المتقدمة في الولايات المتحدة وأستراليا. يمثل المتغير المستقل مستوى تكامل الأدوار بين الجامعة والمدرسة من حيث الإشراف المشترك والأبحاث الإجرائية والتدريب الميداني، بينما يمثل المتغير التابع تحسن كفايات المعلمين قبل الخدمة وأثناءها وجودة التعليم المدرسي، مع اعتبار جودة قنوات التواصل المؤسسي متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية الشراكات الرسمية المنظمة للتدريب الميداني، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب كليات التربية والمعلمين والمشرفين التربويين بالدول الثلاث. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لتحليل نقاط القوة والقصور في نماذج الشراكة الحالية. وتستكشف الدراسة العلاقة بين الانخراط البحثي للمعلم داخل المدرسة وبين تطوير ممارساته التدريسية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تطوير نموذج مصري ملائم لمدارس الـ PDS يدعم إصلاح منظومة إعداد المعلمين. كما ستوصي الدراسة بضرورة مأسسة هذه الشراكات قانونيًا وإداريًا، مما يساهم في سد الفجوة بين النظرية التربوية والتطبيق الميداني في المدارس المصرية ورفع كفاءة الأداء المدرسي القومي.

206. **العنوان:** "**الممارسات المبتكرة في التعليم غير النظامي للأطفال خارج المدرسة: دراسة مقارنة بين مصر والهند والبرازيل**"

الموضوع: يستهدف البحث دراسة البرامج غير النظامية NFE (Non-Formal Education) المبتكرة الموجهة للأطفال خارج المدرسة في مصر، مثل الفصول المجتمعية والمساحات التعليمية، بموازنتها مع تجارب الهند والبرازيل. يمثل المتغير المستقل تصميم برامج الـ NFE من حيث الزمان والمكان والمناهج المرنة وكفاءة الميسرين، بينما يمثل المتغير التابع قدرة هذه البرامج على إعادة دمج الأطفال في التعليم النظامي أو إكسابهم مهارات الحياة والعمل، مع اعتبار مستوى الدعم المجتمعي متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية البرامج المطبقة بالتعاون مع المجتمع المدني، وتتمثل الحدود البشرية في الأطفال المشاركين وأسرهم والميسرين بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لاشتقاق استراتيجيات إدارية وتربوية فعالة لمعالجة ظاهرة التسرب الدراسي في مصر. وتستكشف الدراسة العلاقة بين مرونة المحتوى التعليمي وبين زيادة دافعية الأطفال المهمشين نحو التعلم. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مقترح لتطوير نظام تعليمي موازٍ يعترف بمخرجات التعليم غير النظامي ويسهل عملية الانتقال للتعليم الرسمي. كما ستوصي الدراسة بضرورة تدريب الميسرين على آليات الدعم النفسي والاجتماعي، مما يساهم في تحقيق العدالة التعليمية وحماية حقوق الطفل بجمهورية مصر العربية.

207. **العنوان:** "**نماذج المدارس القائمة على المشروعات الدولية المشتركة: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: تستهدف الدراسة تحليل ممارسات المدارس القائمة على المشروعات الدولية المشتركة Global Project-Based Schools (GPBS) في مصر، مقارنة بالنماذج المنظمة في ألمانيا وكوريا الجنوبية التي تدمج هذه المشروعات في صلب المناهج. يمثل المتغير المستقل طبيعة المشروعات الدولية من حيث المدة والشركاء واللغات المستخدمة، بينما يمثل المتغير التابع تنمية الكفايات العالمية Global Competencies لدى الطلاب مثل المواطنة والتعاون عبر الثقافات، مع اعتبار توافر منصات الاتصال الرقمي متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس الإعدادية والثانوية المنخرطة في مشروعات دولية معتمدة، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين المنسقين بالدول الثلاث. يوظف البحث المنهج المقارن بمدخل "التعلم التعاوني العالمي" لتوسيع نطاق هذه التجارب في المدارس المصرية. وتبحث الدراسة في العلاقة بين الانفتاح على الآخر دوليًا وبين تطوير مهارات التفكير النقدي واللغات الأجنبية لدى الطالب المصري. ومن المتوقع أن

تخلص النتائج إلى وضع إطار إداري ينظم مشاركة المدارس الحكومية في الشبكات التعليمية الدولية. كما ستوصي الدراسة بضرورة الاعتراف بالأنشطة الدولية ضمن التقييم الشامل للطالب، مما يساهم في إعداد جيل مصري قادر على التفاعل الإيجابي مع قضايا العالم المعاصر.

208. العنوان: "المدارس الرقمية بالكامل وإمكانات الاستفادة منها في السياق المصري: دراسة مقارنة بين مصر وإستونيا والولايات المتحدة"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل نماذج المدارس الافتراضية بالكامل Fully Digital/Virtual Schools في إستونيا والولايات المتحدة، واستكشاف إمكانية توظيفها في تطوير التعليم المصري للفئات ذات الظروف الخاصة. يمثل المتغير المستقل خصائص المدرسة الرقمية التي تشمل تصميم المنهج الإلكتروني وآليات التقييم الرقمي والبنية التقنية، بينما يمثل المتغير التابع جودة التعلم والعدالة في الوصول ورضا المستخدمين، مع اعتبار مستوى الأمية الرقمية متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية نماذج المدارس الافتراضية المعترف بها دوليًا، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب ومسؤولي هذه المدارس مقابل صانعي السياسات في مصر بالدول الثلاث. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لتحديد العناصر القابلة للتكييف مع الواقع المصري دون الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص. وتستقصي الدراسة العلاقة بين مرونة التعليم الرقمي وبين خفض تكاليف التعليم وزيادة معدلات الالتحاق. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور إداري لإنشاء "المدرسة المصرية الافتراضية" لخدمة الطلاب في المناطق النائية أو ذوي الظروف المرضية. كما ستوصي الدراسة بضرورة صياغة أطر قانونية لاعتماد الشهادات الصادرة عن التعليم الرقمي الكامل، مما يعزز من مرونة النظام التعليمي المصري وقدرته على مواجهة الأزمات.

209. العنوان: "ممارسات الابتكار في تهيئة المدارس كمراكز للتعلم مدى الحياة: دراسة مقارنة بين مصر والدنمارك وتشيلي"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة تحويل المدارس المصرية إلى مراكز مجتمعية للتعلم مدى الحياة Lifelong Learning Centers (LLC) بعد ساعات الدراسة، مقارنة بالنماذج المطبقة في الدنمارك وتشيلي. يمثل المتغير المستقل نموذج استخدام المدرسة كمركز مجتمعي من حيث إدارة الموارد والشراكات وأنواع البرامج المقدمة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى استفادة المجتمع المحلي وتعزيز الصورة الذهنية للمدرسة، مع اعتبار الوعي المجتمعي بأهمية التعلم المستمر متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية المدارس التي تستضيف برامج تدريبية للكبار أو أنشطة ثقافية، وتتمثل الحدود البشرية في المتعلمين البالغين والمعلمين المسؤولين بالدول الثلاث. يطبق البحث المنهج المقارن لصياغة نموذج مصري "للمدرسة-المركز المجتمعي" يربط المؤسسة التعليمية ببيئتها المحيطة. وتبحث الدراسة في العلاقة بين الانفتاح المجتمعي للمدرسة وبين خفض معدلات الجريمة والأمية في المناطق المجاورة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح دليل إجرائي لتنظيم العمل المسائي بالمدارس المصرية كفصول لتعليم الكبار أو مراكز تدريب مهني. كما ستوصي الدراسة بضرورة تخصيص حوافز إدارية للمعلمين المشاركين في هذه البرامج، مما يساهم في تعظيم العائد من الأصول التعليمية للدولة وتحقيق التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية.

210. العنوان: "تصور مقارن لإطار وطني للابتكار التعليمي في جمهورية مصر العربية في ضوء الممارسات الرائدة عالميًا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث الختامي بناء إطار وطني شامل للابتكار التعليمي Educational Innovation (EI) في مصر، يستند إلى تحليل معمق للممارسات الرائدة في فنلندا وسنغافورة وكندا، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، والمغرب. يمثل المتغير المستقل الخبرات الدولية الرائدة في تصميم المناهج وتطوير القيادة المدرسية، بينما يمثل المتغير التابع الإطار الوطني المقترح للابتكار التعليمي المصري، مع اعتبار البنية التشريعية وحوكمة الابتكار وثقافة المخاطرة الإبداعية متغيرات وسيطة. تشمل الحدود الموضوعية السياسات القومية والمبادرات الخاصة بالابتكار التربوي، وتتمثل الحدود البشرية في صانعي القرار وخبراء المناهج وقادة المدارس بالدول محل التحليل. يستخدم البحث المنهج المقارن لبناء نموذج إستراتيجي

يوجه جهود التطوير خلال السنوات القادمة. وتستكشف الدراسة العلاقة بين تهيئة بيئات التعلم المحفزة وبين زيادة القدرة التنافسية لنظام التعليم المصري في المؤشرات الدولية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم "وثيقة وطنية للابتكار التعليمي" تحدد أولويات التغيير في المناهج والتنمية المهنية والشراكات الدولية. كما ستوصي الدراسة بإنشاء صندوق وطني لدعم الابتكار المدرسي، مما يضمن استمرارية التحسين والتحديث المستمر في بنية ونواتج التعليم المصري بما يتفق مع التوجهات العالمية المعاصرة.

ثامنًا: التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي

211. العنوان: "حوكمة توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم قبل الجامعي: دراسة مقارنة بين الأطر التنظيمية في مصر والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في التسارع الرقمي نحو دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة التعليمية المصرية دون وجود أطر تنظيمية شاملة تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول، مما يثير مخاوف حول النزاهة الأكاديمية وحماية البيانات والعدالة التربوية، ويهدف البحث إلى تحليل "حوكمة توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي" Generative Artificial Intelligence (GAI) كمتغير مستقل، من خلال دراسة التشريعات والإرشادات الوزارية وضوابط الاستخدام في التقويم، وقياس أثرها على "تحقيق الإنصاف وجودة التعلم" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) لإجراء مقابلة منهجية بين الوضع القائم في مصر والأطر التنظيمية المعقدة في دول الاتحاد الأوروبي (EU) والخبرات المتقدمة في كوريا الجنوبية، وتتحدد الحدود الموضوعية في السياسات واللوائح الرسمية الخاصة بالتكنولوجيا خلال الفترة من 2023 إلى 2030، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات ومديري المدارس في الدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين نضج أطر الحوكمة (GAI) وبين تقليل المخاطر الأخلاقية والتربوية داخل البيئة المدرسية، ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد أن الحوكمة المتدرجة تسهم في تعظيم فوائد التقنيات الذكية مع حماية الخصوصية الرقمية للطلاب، كما سيقدم البحث مقترحًا لإطار حوكمة مصري شامل يتضمن دليلًا إرشاديًا للمعلمين حول حدود استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI) في الواجبات المنزلية والامتحانات، مما يضمن توافق النظام التعليمي المصري مع المعايير الدولية المعاصرة في التربية المقارنة والإدارة التعليمية الرقمية.

212. العنوان: "استراتيجيات التعليم للذكاء الاصطناعي (*AI Literacy*) لدى طلاب المرحلة الثانوية: دراسة مقارنة بين المناهج المصرية وفنلندا وإستونيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة في إطار الإدارة الدولية المقارنة تحليل سياسات إعداد طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي AI Literacy، وذلك بموازنة المناهج المصرية مع الأطر المتقدمة في فنلندا وإستونيا. يمثل المتغير المستقل مستوى تضمين مفاهيم الذكاء الاصطناعي في المناهج (المفاهيم، التطبيقات، الأبعاد الأخلاقية، وأثره في سوق العمل)، بينما يمثل المتغير التابع كفايات الطلاب المعرفية والنقدية تجاه هذه التقنيات، مع اعتبار توافر المعامل التقنية وسرعة الإنترنت متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية تحليل مناهج علوم الحاسوب والدراسات الاجتماعية، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب الصفين الثاني والثالث الثانوي بالدول الثلاث. يطبق البحث المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي لاشتقاق إطار مصري لتعليم الذكاء الاصطناعي في التعليم قبل الجامعي. وتستكشف الدراسة العلاقة بين الوعي المبكر بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وبين القدرة على التكيف مع متطلبات الوظائف المستقبلية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم توصيات إدارية لتحديث مصفوفة المدى والتتابع في المناهج المصرية لتشمل تطبيقات الـ AI. كما ستوصي الدراسة بضرورة إعداد حقائب تدريبية للمعلمين لتمكينهم من دمج أدوات

الذكاء الاصطناعي في التدريس، مما يساهم في بناء جيل مصري قادر على المنافسة في اقتصاد المعرفة الرقمي وتلبية طموحات الدولة في الريادة التكنولوجية.

213. **العنوان: "دمج الذكاء الاصطناعي في مناهج الرياضيات والعلوم بالمرحلة الإعدادية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكل من سنغافورة وكندا"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل سياسات الإدارة التعليمية المقارنة في توظيف الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI) كتطبيق سياقي ومحتوى تعليمي، وذلك من خلال موازنة المناهج المصرية مع الأطر المتقدمة في سنغافورة وكندا لربط العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات STEM (Science, Technology, Engineering, and Mathematics) بالتحولات الرقمية المعاصرة. يمثل المتغير المستقل طبيعة وتكرار الإشارات إلى الـ AI في المحتوى الدراسي والأنشطة الإثرائية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى فهم الطلاب للعلاقة الوظيفية بين المفاهيم العلمية والرياضية وبين تطبيقاتها الذكية في الواقع، مع اعتبار الجاهزية الرقمية للمدارس متغيرًا وسيطًا. تشمل الحدود الموضوعية كتب العلوم والرياضيات والأنشطة للصفوف من الأول حتى الثالث الإعدادي، فيما تتمثل الحدود البشرية في المعلمين والطلاب في عينات مختارة من المدارس بالدول الثلاث. توظف الدراسة المنهج المقارن Comparative Method بمدخليه الوصفي والتحليلي لقياس أثر هذا الدمج على تشكيل الوعي التقني للمتعلمين، وتستقصي العلاقة بين صرامة التخطيط المنهجي وبين قدرة الطالب على محاكاة النماذج الخوارزمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار مقترح لتحديث مصفوفة المدى والتتابع في المناهج المصرية لتتلاءم مع معايير الثورة الصناعية الرابعة. كما ستوصي الدراسة بآليات لربط الوحدات التعليمية بمشاريع تطبيقية تعزز من تنافسية الطالب المصري في الاختبارات الدولية، مما يخدم الأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في بناء إنسان مصري مبدع وقادر على ريادة المستقبل الرقمي العالمي.

214. **العنوان: "الفجوة الرقمية والذكاء الاصطناعي في التعليم الريفي: دراسة مقارنة بين السياسات والممارسات في مصر والهند وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة التعليمية على اتساع أو تضييق الفجوة الرقمية DD (Digital Divide) بين المناطق الريفية والحضرية، وذلك بموازنة السياسات المصرية مع المبادرات الموجهة للريف في كل من الهند وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل مستوى إتاحة البنية التحتية والبرمجيات المدعومة بـ AI (Artificial Intelligence) مثل منصات التعلم التكيفي ALP (Adaptive Learning Platforms)، بينما يمثل المتغير التابع عدالة استفادة طلاب المناطق النائية من هذه التقنيات ومستوى نواتج تعلمهم، مع اعتبار كفاءة الإدارة التعليمية المحلية في توزيع الموارد متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في سياسات التعليم الأساسي بالمناطق الريفية، فيما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين ومسؤولي التخطيط وعينة من الطلاب في الدول الثلاث. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لتحليل الفوارق الجغرافية في الوصول للخدمات التعليمية الذكية، وتستقصي العلاقة بين الاستثمار في البنية الرقمية الريفية وبين تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى استشراف سياسات وقائية تحمي مصر من تعمق اللامساواة التقنية وتضمن وصول الدروس الذكية والمنصات التفاعلية للقرى الأكثر احتياجًا. كما ستوصي الدراسة بضرورة صياغة نموذج "المدرسة الريفية الذكية" ليكون حجر الزاوية في مشروع حياة كريمة لتطوير التعليم، بما يضمن عدالة التوزيع التقني واستدامة التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية.

215. **العنوان: "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في برامج تكنولوجيا التعليم: دراسة مقارنة بين كليات التربية في مصر وألمانيا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل مدى استجابة برامج إعداد أخصائي تكنولوجيا التعليم Educational Technology (ET) لقضايا أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وذلك عبر دراسة مقارنة بين كليات التربية بالجامعات المصرية ونظيراتها في ألمانيا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل مدى تضمين موضوعات الخصوصية والتحيز الخوارزمي والشفافية والمسؤولية الأخلاقية في المقررات الدراسية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى وعي الطلاب المعلمين بهذه القضايا واستعدادهم لاتخاذ قرارات تربوية أخلاقية عند استخدام Artificial Intelligence (AI) في الفصول الدراسية، مع اعتبار السياسات الجامعية لضمان الجودة متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في خطط ومناهج أقسام الـ ET، فيما تتمثل الحدود البشرية في الطلاب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المختارة بالدول الثلاث. توظف الدراسة المنهج المقارن بمدخل التحليل الثقافي والقانوني لموازنة معايير النزاهة الرقمية في إعداد الكوادر البشرية، وتستقصي العلاقة بين جودة التكوين الأخلاقي الجامعي وبين الممارسات المهنية المستقبلية داخل المدارس. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تطوير مصفوفة كفايات أخلاقية مقترحة لتضمينها في برامج إعداد المعلم المصري بما يتوافق مع المعايير الأخلاقية الدولية. كما ستوصي الدراسة بضرورة إنشاء وحدات للرقابة الأخلاقية على التطبيقات الذكية المستخدمة في التعليم، مما يساهم في حماية السجلات الرقمية للطلاب المصريين وتعزيز الثقة في مخرجات التحول الرقمي الجامعي والمدرسي.

216. **العنوان:** **"الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرار التربوي على مستوى المدرسة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكل من إستونيا والإمارات"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل آليات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI) والتحليلات التعليمية Learning Analytics (LA) في مساندة قرارات القيادة المدرسية، وذلك من خلال موازنة الممارسات المصرية مع النماذج الرائدة في إستونيا والإمارات للتحول نحو المدارس الذكية. يمثل المتغير المستقل نوعية وعمق توظيف نظم الـ AI في تحليل بيانات الحضور والتحصيل والسلوك، بينما يمثل المتغير التابع جودة القرارات التربوية والإدارية المتعلقة بالتدخلات العلاجية وتوزيع الموارد ودعم الفئات المتعثرة، مع اعتبار التمكن التقني للقادة متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس التي تطبق نظم معلومات متقدمة، والحدود البشرية في مديري المدارس ووكلائهم ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لصياغة نموذج عملي لتوظيف الـ AI في إدارة المدرسة المصرية بما يحقق كفاءة الأداء المؤسسي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور لميكنة صناعة القرار التربوي بناءً على البيانات الضخمة، مما يعزز من قدرة الإدارة المدرسية بجمهورية مصر العربية على الاستجابة السريعة للتحديات التعليمية وتطوير نواتج التعلم وفق رؤية مصر **2030**.

217. **العنوان:** **"تأثير الذكاء الاصطناعي التوليدي في ممارسات التقويم والواجبات المنزلية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكل من فرنسا وأستراليا"**

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة تداعيات انتشار أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي Generative Artificial Intelligence (GAI) على ممارسات التقويم والواجبات المنزلية في المرحلة الثانوية، بمقارنة التجربة المصرية مع خبرات فرنسا وأستراليا. يمثل المتغير المستقل مدى انتشار استخدام الطلاب لهذه الأدوات وسياسات المدارس تجاهها (منع، تنظيم، دمج)، بينما يمثل المتغير التابع مصداقية التقويمات المنزلية ودرجة اعتماد المعلمين على المهام الأصيلة المقاومة للغش الرقمي، مع اعتبار الوعي بالنزاهة الأكاديمية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في الامتحانات والواجبات المنزلية لمواد اللغات والدراسات الاجتماعية، والحدود البشرية في طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي ومعلميهم بالدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقديم إطار تنظيمي لضبط استخدام الـ GAI في منظومة التقويم المصرية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة إعادة تصميم المهام التعليمية لتصبح أكثر ارتباطًا بمهارات التفكير العليا، وتطوير

أدلة إرشادية للمعلمين حول كيفية كشف المحتوى المولد آليًا، بما يضمن عدالة التقييم ومصداقية الشهادات التعليمية في ظل التطورات التقنية المتسارعة بجمهورية مصر العربية.

218. العنوان: "التعلّم التكيفي المدعوم بالذكاء الاصطناعي في الرياضيات: دراسة مقارنة لتجارب المدارس المصرية مع نماذج دولية في سنغافورة والبرازيل"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل أثر منصات التعلم التكيفي Adaptive Learning (AL) المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تدريس الرياضيات لطلاب المرحلة الإعدادية بمصر، في ضوء مقارنة منهجية مع التطبيقات الرائدة في سنغافورة والبرازيل. يمثل المتغير المستقل طبيعة المنصة التكيفية من حيث خوارزميات التكيف وتخصيص المسارات، بينما يمثل المتغير التابع تحسن تحصيل الطلاب وتقليل الفجوات التحصيلية وتنمية مشاعر الكفاءة الذاتية، مع اعتبار البنية التحتية الرقمية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في وحدات الرياضيات الأساسية (الجبر، الإحصاء)، والحدود البشرية في عينة من طلاب المرحلة الإعدادية ومعلمي الرياضيات في المدارس المصرية ونظيراتها الدولية. يستخدم البحث المنهج المقارن لاشتقاق معايير تربوية وفنية لتوطين منصات الـ AL في البيئة المصرية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع معايير لاختيار البرمجيات التي تتوافق مع فلسفة المناهج المصرية المطورة، وتحديد المتطلبات الإدارية لتدريب المعلمين على إدارة الفصول التكيفية، مما يسهم في رفع كفاءة تعليم الرياضيات بجمهورية مصر العربية وتقليل الاعتماد على الدروس الخصوصية عبر توفير بدائل تقنية ذكية وتفاعلية.

219. العنوان: "دور الذكاء الاصطناعي في تصميم المسارات التعليمية الشخصية في التعليم الثانوي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكل من كندا وإستونيا"

الموضوع: يستهدف البحث استكشاف إمكانات استخدام أنظمة التوصية الذكية Intelligent Recommender Systems (IRS) في تصميم مسارات تعليمية شخصية Personalized Learning Paths (PLP) لطلاب المرحلة الثانوية بمصر، مقارنة بتجارب كندا وإستونيا. يمثل المتغير المستقل خصائص النظام الذكي المستخدم من حيث مصادر البيانات ومعايير التوصية، بينما يمثل المتغير التابع مدى ملاءمة المسار لميول الطالب وقدراته وانعكاس ذلك على التحصيل والدافعية، مع اعتبار دور الإرشاد الأكاديمي البشري متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الثانوية التي تعتمد منصات رقمية تدعم التخصيص، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والموجهين بالدول الثلاث. يستند البحث إلى المنهج المقارن لضبط العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ودور التوجيه البشري في التعليم المصري. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى صياغة نموذج إداري يدمج بين التحليلات التنبؤية للذكاء الاصطناعي وبين رؤية الموجه التربوي، مما يساعد في تقليل الهدر التعليمي وتوجيه الطلاب نحو تخصصات تتناسب مع مهاراتهم الفردية واحتياجات سوق العمل، بما يخدم استراتيجية الدولة في تطوير التعليم الثانوي العام والفني بجمهورية مصر العربية.

220. العنوان: "تأثير الثقافة المدرسية الرقمية في تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة بين مدارس ثانوية في مصر وفنلندا"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة العلاقة بين خصائص الثقافة المدرسية الرقمية Digital School Culture (DSC) وبين تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين 21st Century Skills (21CS) لدى الطلاب في المدارس المصرية، بمقارنتها مع النموذج الفنلندي. يمثل المتغير المستقل مستوى نضج الثقافة الرقمية (تشجيع التجريب، الدعم التقني، الانفتاح)، بينما يمثل المتغير التابع مدى امتلاك الطلاب لمهارات التفكير الناقد والتعاون وحل المشكلات في البيئات الرقمية، مع اعتبار نمط القيادة المدرسية المحفزة للابتكار متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الثانوية العامة والتجريبية، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين ومديري المدارس في مصر وفنلندا. يعتمد البحث على المنهج المقارن لاشتقاق

مؤشرات لثقافة مدرسية داعمة لمهارات المستقبل بجمهورية مصر العربية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد الفجوات في البيئة التنظيمية للمدارس المصرية التي تعوق الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا، وتقديم توصيات لإعادة بناء القيم المدرسية لتصبح أكثر مرونة وانفتاحًا على التغيير التقني، مما يساهم في إعداد خريجين يمتلكون التنافسية العالمية والقدرة على التعلم المستمر في عصر الذكاء الاصطناعي.

221. **العنوان:** **"التحول الرقمي في سياسات بيانات التعليم واستخدام البيانات الضخمة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وأستراليا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل استراتيجيات انتقال نظام التعليم المصري من قواعد البيانات التقليدية إلى استراتيجيات البيانات الضخمة (Big Data (BD المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بمقارنتها مع نماذج أستراليا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل نضج سياسة البيانات التعليمية من حيث الجمع والتكامل والحوكمة، بينما يمثل المتغير التابع استخدام نتائج التحليل الذكي في التخطيط وتوجيه التمويل واتخاذ قرارات التدخل المستهدف، مع اعتبار الأطر التشريعية لحماية البيانات متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في نظم المعلومات التعليمية الوطنية وتقارير الأداء، والحدود البشرية في صانعي القرار وخبراء الإحصاء التربوي والتخطيط بالدول الثلاث. يستند البحث إلى المنهج المقارن لتقديم نموذج مصري لحوكمة واستثمار البيانات في عصر الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة تطوير بنية تحتية موحدة للبيانات تربط بين جميع مراحل التعليم، وصياغة سياسات واضحة لمشاركة البيانات بين الجهات المعنية، مما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق التعليمي بجمهورية مصر العربية وتحسين دقة التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من المعلمين والمباني المدرسية والتخصصات الأكاديمية.

222. **العنوان:** **"الذكاء الاصطناعي في برامج إعداد المعلم قبل الخدمة: دراسة مقارنة بين كليات التربية في جمهورية مصر العربية وكل من فنلندا والإمارات"**

الموضوع: تستهدف الدراسة تحليل كيفية تضمين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج إعداد المعلم قبل الخدمة Pre-service Teacher Education (PTE) بكليات التربية المصرية، بمقارنتها مع تجارب فنلندا والإمارات. يمثل المتغير المستقل تصميم البرامج من حيث وجود مقررات متخصصة واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التدريب الميداني، بينما يمثل المتغير التابع درجة امتلاك الطلاب المعلمين لكفايات توظيف الذكاء الاصطناعي في التخطيط والتدريس والتقويم، مع اعتبار الاتجاهات نحو التكنولوجيا متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج البكالوريوس للتخصصات الأساسية، والحدود البشرية في الطلاب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المختارة في الدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لصياغة إطار لتحديث إعداد المعلم المصري في ضوء التحولات الرقمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مصفوفة للكفايات الرقمية المطلوبة لمعلم القرن الحادي والعشرين، واقتراح نماذج لدمج المختبرات الافتراضية والبيئات الذكية في برامج الإعداد التربوي بجمهورية مصر العربية، مما يضمن تخريج معلمين قادرين على قيادة التحول الرقمي في المدارس وتوظيف التقنيات الحديثة لتحسين جودة عملية التعلم.

223. **العنوان:** **"التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التعليم العالي المصري: دراسة مقارنة للسياسات المؤسسية مع جامعات في ألمانيا وأستراليا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث لتحليل سياسات الجامعات المصرية في مجال التحول الرقمي Digital Transformation DT)) والذكاء الاصطناعي، عبر مقارنة عناصرها المؤسسية بنظيراتها في جامعات ألمانية وأسترالية. يمثل المتغير المستقل عناصر الاستراتيجية الرقمية الجامعية (الرؤية، التمويل، الحوكمة)، بينما يمثل المتغير التابع مدى تحول أنماط التدريس والبحث العلمي، مع اعتبار الثقافة التنظيمية الجامعية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في وثائق السياسات

وبرامج دعم التحول، والحدود البشرية في قيادات الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في كليات مختارة بالدول الثلاث. يستند البحث إلى المنهج المقارن لتحليل الفجوات وأوجه التميز في التجارب الدولية، وصولًا إلى صياغة خريطة طريق لدعم التحول الرقمي في الجامعات المصرية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة تطوير أطر تنظيمية تدعم الابتكار الرقمي في البحث العلمي، وتعزيز الشراكات بين الجامعات وقطاع التكنولوجيا، مما يسهم في رفع تصنيف الجامعات المصرية دوليًا وتعزيز جاهزيتها لتقديم برامج تعليمية مرنة تلبي متطلبات العصر الرقمي بجمهورية مصر العربية.

224. **العنوان:** **"سياسات الجامعات تجاه استخدام الطلاب للذكاء الاصطناعي التوليدي في الأعمال الأكاديمية: دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة وكندا"**

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل اللوائح الجامعية المنظمة لاستخدام الطلاب لأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence (GAI في إعداد البحوث والمشروعات بالجامعات المصرية، بمقارنتها مع جامعات في المملكة المتحدة وكندا. يمثل المتغير المستقل طبيعة السياسة (منع، تنظيم، اعتراف مشروط)، بينما يمثل المتغير التابع سلوك الطلاب نحو النزاهة الأكاديمية (Academic Integrity (AIng ووضوح الحدود بين الاستعانة المسموح بها والسرقة العلمية، مع اعتبار التوعية المنهجية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في لوائح الانضباط وأدلة الكتابة العلمية، والحدود البشرية في طلاب البكالوريوس والدراسات العليا ومسؤولي الجودة بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لتطوير سياسة مصرية متوازنة تجاه الـ GAI. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مقترحات لتعديل لوائح الدراسات العليا لتشمل ضوابط الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، وتصميم برامج توعوية للطلاب حول مهارات الاقتباس والتوثيق الرقمي، بما يحافظ على سمعة الدرجات العلمية الممنوحة من الجامعات المصرية ويواكب المعايير العالمية للنزاهة البحثية بجمهورية مصر العربية.

225. **العنوان:** **"تأثير الذكاء الاصطناعي في أنماط التوجيه المهني للطلاب: دراسة مقارنة بين مدارس جمهورية مصر العربية وكل من ألمانيا والهند"**

الموضوع: يستهدف البحث دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي والتحول في سوق العمل على برامج التوجيه المهني Career Guidance (CG) بالمدارس الثانوية المصرية، بمقارنتها مع ألمانيا والهند. يمثل المتغير المستقل درجة تضمين تأثير الأتمتة والذكاء الاصطناعي في الأدلة الإرشادية واستخدام منصات التوجيه الذكية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى وعي الطلاب بالمهن المستقبلية وقدرتهم على اتخاذ قرارات تعليمية مستنيرة، مع اعتبار الشراكة مع قطاع الأعمال متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج التوجيه المهني بالمدارس العامة والفنية، والحدود البشرية في طلاب الصفوف النهائية والمرشدين التربويين بالدول الثلاث. يستند البحث إلى المنهج المقارن لتطوير نموذج مصري للتوجيه المهني في عصر الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة تحديث أدوات القياس النفسي والمهني لتشمل المهارات الرقمية، وتفعيل منصات تفاعلية تربط ميول الطلاب بفرص العمل التي يولدها الاقتصاد الرقمي، مما يساهم في تقليل الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية وتوفير مستقبل مهني واعد للشباب المصري.

226. **العنوان:** **"التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في التعليم الفني والمهني: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وماليزيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI)) والتحول الرقمي (التحول الرقمي Digital Transformation (DT)) في برامج التعليم الفني والمهني في مصر، في إطار مقارنة منهجية مع التجربتين الألمانية والماليزية اللتين تُعدّان من النماذج العالمية الرائدة في ربط التعليم والتدريب الفني والمهني (التعليم الفني والمهني Technical and Vocational Education and Training (TVET)) بالصناعات الذكية

ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة. ويُعد مستوى توظيف التقنيات الذكية في التدريب الفني—مثل أنظمة المحاكاة الصناعية المتقدمة، والروبوتات التعليمية، والمنصات الرقمية للتدريب العملي—هو المتغير المستقل، بينما يمثل جاهزية خريجي التعليم الفني للانخراط في قطاعات الصناعة 0 وسوق العمل المعرفي المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل كفاءة المعلمين التقنيين، وتوافر البنية الرقمية في المدارس الفنية، ومستوى الشراكات مع القطاع الصناعي. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في تخصصات فنية محددة مثل الميكاترونكس وتكنولوجيا المعلومات، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والخريجين والمعلمين ومسؤولي الشركات الشريكة في الدول الثلاث. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف في نماذج دمج الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي داخل برامج TVET، بهدف صياغة مقترحات عملية لتحديث التعليم الفني المصري رقميًا، وتعزيز قدرته على تطوير المهارات التقنية المتقدمة، ودعم توجه الدولة نحو اقتصاد معرفي وصناعة وطنية متطورة تستجيب لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

227. العنوان: "التعليم عن بُعد المدعوم بالذكاء الاصطناعي بعد الجائحة: دراسة مقارنة بين استراتيجيات جمهورية مصر العربية وكل من الأردن وتشيلي"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم مسارات تطوير استراتيجيات التعليم عن بُعد Remote Learning في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 عبر توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي (AI Artificial Intelligence)، وذلك بموازنة التجربة المصرية مع استراتيجيات الأردن وتشيلي لتعزيز مرونة النظم التعليمية. يمثل المتغير المستقل نمط تبني أدوات الـ AI في منظومات التعليم (الفصول الافتراضية الذكية، وروبوتات المحادثة التعليمية Educational Chatbots)، بينما يمثل المتغير التابع جودة الخبرة التعليمية من حيث التفاعل والدعم الفردي واستمرارية التعلم خاصة للفئات الأكثر هشاشة، مع اعتبار توافر البنية التحتية التقنية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في سياسات وبرامج التعليم عن بُعد للفترة 2020–2025، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب التعليم قبل الجامعي والمعلمين ومديري المدارس بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لاستخلاص دروس مستفادة تسهم في تحسين الجاهزية الرقمية المصرية للأزمات المستقبلية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع إطار إداري مقترح لمأسسة التعليم الهجين بصورة ذكية، مما يضمن استدامة العملية التعليمية بجمهورية مصر العربية وتحسين كفاءة الوصول للمحتوى التعليمي الرقمي بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة.

228. العنوان: "الذكاء الاصطناعي وتحولات مهنة المعلم: دراسة مقارنة لتمثلات المعلمين المصريين والمغاربة والبريطانيين لمستقبل دورهم التربوي"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل تصورات وتمثلات المعلمين في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية المغربية والمملكة المتحدة حول أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI Artificial Intelligence) في إعادة صياغة أدوارهم المهنية المستقبلية. يمثل المتغير المستقل السياق الوطني والتكنولوجي المتمثل في درجة انتشار الـ AI وسياسات التحول الرقمي، بينما يمثل المتغير التابع تمثلات المعلمين لأدوارهم الجديدة (كمصممي تعلم، وميسرين، وموجهين)، ومستوى القلق المهني والاستعداد للتطوير، مع اعتبار سنوات الخبرة والتمكن الرقمي متغيرات وسيطة. تتحدد الحدود الموضوعية في أدوار معلمي التعليم الأساسي والثانوي، وتتمثل الحدود البشرية في عينات من المعلمين بمختلف التخصصات في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن بمدخل مختلط (نوعي-كمي) لاستشراف برامج دعم مهنة المعلم بجمهورية مصر العربية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى صياغة حقيبة تدريبية وطنية لتأهيل المعلمين للأدوار غير التقليدية في الفصول الذكية، مما يساهم في تقليل الفجوة بين الكفايات الحالية ومتطلبات التدريس في عصر الأتمتة، ويدعم جهود وزارة التربية والتعليم في تنمية الموارد البشرية التعليمية لمواجهة التحديات التكنولوجية المتسارعة.

229. **العنوان: "تطبيقات الواقع الممتد المدعومة بالذكاء الاصطناعي في مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا: دراسة مقارنة بين التجربة المصرية وتجارب سنغافورة وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الحاجة الملحّة لتطوير آليات تدريس المفاهيم العلمية المعقدة بمدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا (STEM (Science, Technology, Engineering, and Mathematics) في مصر، والتي تتطلب بيئات تعلم تفاعلية تتجاوز حدود المختبرات التقليدية لتعزيز القدرة التنافسية للطلاب، ويهدف البحث إلى تحليل فاعلية "تطبيقات الواقع الممتد" (XR (Extended Reality) كمتغير مستقل، والتي تدمج تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز والذكاء الاصطناعي، وقياس أثرها على "تنمية مهارات البحث العلمي وفهم المفاهيم المعقدة" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن في التربية (CE (Comparative Education) لتحليل الخبرات الرائدة في سنغافورة وكوريا الجنوبية، مع اعتبار جودة الأجهزة الرقمية والتدريب التقني متغيرًا وسيطًا، وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج العلوم والتقنيات الحديثة بمدارس (STEM) الثانوية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين المتخصصين في الدول الثلاث محل الدراسة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة الطردية بين دمج تقنيات الواقع الممتد (XR) وبين زيادة جودة نواتج التعلم والابتكار العلمي، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن استخدام المختبرات الافتراضية الذكية يسهم في تقليل تكاليف التجارب الخطرة والمكلفة مع رفع كفاءة التحصيل الدراسي، كما سيقدم البحث تصورًا مقترحًا لتطوير بيئات تعلم رقمية متقدمة في المدارس المصرية تتيح محاكاة دقيقة للتجارب العلمية، مما يسهم في إعداد جيل من المبتكرين المصريين القادرين على المنافسة في المحافل الدولية، ويحقق تطلعات الدولة المصرية في ريادة التعليم التكنولوجي بجمهورية مصر العربية وفق المعايير العالمية المعاصرة.

230. **العنوان: "المواطنة الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة لتضمين مهارات المواطنة الرقمية الأخلاقية في المناهج المصرية والاتحاد الأوروبي وسنغافورة"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الفجوة بين التسارع التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence AI)) وبين المحتوى القيمي والأخلاقي الذي تقدمه المناهج الدراسية، مما يعرض الطلاب لمخاطر التلاعب الرقمي والتحيز الخوارزمي، ويهدف البحث إلى تحليل مدى تضمين مهارات المواطنة الرقمية (DC (Digital Citizenship) كمتغير مستقل، من خلال دراسة أبعاد التحقق من المحتوى وحماية الخصوصية الرقمية، وقياس أثر ذلك على السلوك الرقمي المسؤول للطلاب كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخل تحليل المحتوى لاستقراء السياسات والمناهج في دول الاتحاد الأوروبي (EU) وسنغافورة، مع اعتبار دور الوعي المجتمعي والأسري متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية هذه المهارات، وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج الدراسات الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات بالمرحلة الإعدادية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين في مصر ودول المقارنة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين جودة الوحدات التعليمية المقترحة وبين تنمية التفكير النقدي لدى الناشئة تجاه خوارزميات الذكاء الاصطناعي (AI)، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن دمج مهارات المواطنة الرقمية (DC) بشكل بيني في المناهج يرفع من مستوى الأمان الرقمي ويقلل من الفجوة الأخلاقية في التعامل مع التقنيات الحديثة، كما سيقدم البحث إطارًا وطنيًا مصريًا يتضمن وحدات تعليمية متكاملة تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية في الفضاء الإلكتروني، مما يضمن إعداد جيل مصري قادر على التفاعل الواعي والأخلاقي مع المنظومات الرقمية العالمية بما يتوافق مع رؤية مصر المستقبلية وأهداف التربية المقارنة المعاصرة.

231. **العنوان: "الذكاء الاصطناعي وتقييم جودة التعليم: دراسة مقارنة بين ممارسات الاعتماد الأكاديمي في جمهورية مصر العربية وألمانيا والنرويج"**

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (AI (Artificial Intelligence والتحليلات المتقدمة في عمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي (QAA (Quality Assurance and Accreditation للمؤسسات التعليمية المصرية، مقارنة بألمانيا والنرويج. يمثل المتغير المستقل درجة إدماج تقنيات الـ AI في جمع وتحليل بيانات الجودة (نسب النجاح، رضا الطلاب، تعقب الخريجين)، بينما يمثل المتغير التابع دقة وموضوعية وفاعلية عمليات الاعتماد واتخاذ القرار المؤسسي، مع اعتبار نضج نظم المعلومات الإدارية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في هيئات ضمان الجودة والاعتماد في التعليم قبل الجامعي والجامعي، وتتمثل الحدود البشرية في خبراء الجودة وممثلي المؤسسات التعليمية بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لاستشراف فرص استخدام الـ AI لتعزيز منظومة الجودة بمصر مع الحفاظ على البعد الإنساني. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج مقترح للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE) يعتمد على التقييم الذكي المستمر بدلًا من التقييم الدوري التقليدي، مما يضمن كفاءة أعلى في مراقبة الأداء التعليمي وتحقيق التميز المؤسسي للمدارس والجامعات المصرية.

232. **العنوان:** "**التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التعليم غير النظامي للشباب: دراسة مقارنة بين مبادرات جمهورية مصر العربية والبرازيل وجنوب أفريقيا**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة كيفية توظيف مبادرات التعليم غير النظامي (NFE (Non-Formal Education للشباب في مصر لأدوات الذكاء الاصطناعي (AI (Artificial Intelligence والتحول الرقمي، وذلك بموازنة التجربة المصرية مع مبادرات البرازيل وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل نوع وحجم استخدام الـ AI (منصات التعلم الذاتي، وروبوتات المحادثة الإرشادية)، بينما يمثل المتغير التابع تحسن مهارات الشباب الرقمية وزيادة فرصهم في سوق العمل، مع اعتبار التمويل والشراكة مع المجتمع المدني متغيرات وسيطة. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج غير النظامية ومراكز التعلم المجتمعي للفئة العمرية 15–24 عامًا، وتتمثل الحدود البشرية في الشباب المشاركين ومقدمي الخدمة التربوية بالدول الثلاث. يستند البحث إلى المنهج المقارن لتوسيع دور التعليم غير النظامي الرقمي في أجندة التنمية المصرية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى صياغة استراتيجية وطنية لدمج الـ NFE الذكي ضمن مسارات التعلم مدى الحياة، مما يساهم في الحد من البطالة بين الشباب المصري وتزويدهم بمهارات تقنية تتناسب مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، ويدعم جهود الدولة في التحول نحو مجتمع التعلم الرقمي الشامل.

233. **العنوان:** "**التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في حوكمة التعليم العالي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وهولندا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل أثر التحول الرقمي (DT (Digital Transformation وتطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI (Artificial Intelligence في تطوير ممارسات الحوكمة الجامعية بالجامعات المصرية، بمقارنتها بنماذج هولندا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل مستوى تبني نظم معلومات جامعية ذكية تشمل تحليلات البيانات الضخمة للموارد والطلاب، بينما يمثل المتغير التابع تحسن جودة القرارات الإدارية المتعلقة بالقبول وتخصيص الموارد وبرامج دعم الطلاب، مع اعتبار الأطر التشريعية لاستقلال الجامعات متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في الجامعات الحكومية والأهلية، وتتمثل الحدود البشرية في القيادات الجامعية ومسؤولي نظم المعلومات وخبراء التخطيط بالدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن لاستكشاف آليات حوكمة رقمية فعالة تتسق مع السياق المصري وتضمن الشفافية والمساءلة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور لمشروع "الجامعة الذكية" في مصر، يركز على أتمتة العمليات الإدارية وتحسين كفاءة الإنفاق المالي وتطوير الخدمات الطلابية، بما يرفع من التصنيف الدولي للجامعات المصرية ويعزز قدرتها على المنافسة الأكاديمية العالمية.

234. **العنوان**: "**الذكاء الاصطناعي والعدالة التعليمية الجندرية: دراسة مقارنة بين تجارب جمهورية مصر العربية والمغرب والهند في تضييق الفجوة الرقمية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence AI) في تكريس أو تضييق الفجوة الجندرية Gender Gap في فرص التعلم بجمهورية مصر العربية، عبر مقارنة السياسات المصرية بالمبادرات المغربية والهندية لتمكين الفتيات رقميًا. يمثل المتغير المستقل السياسات والبرامج الموجهة للفتيات في مجال المهارات الرقمية (مثل المنح ونوادي البرمجة)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى امتلاك الفتيات للمهارات التقنية ومشاركتهن في مسارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، مع اعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في سياسات التعليم الأساسي والثانوي، وتتمثل الحدود البشرية في التلاميذ من الجنسين وصانعي السياسات التعليمية بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لصياغة تدخلات مصرية تستثمر الذكاء الاصطناعي لصالح العدالة الجندرية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح برامج وطنية تهدف إلى تحفيز الفتيات المصريات للانخراط في المهن التكنولوجية المستقبلية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ويعزز من مساهمة المرأة المصرية في القوة العاملة الرقمية وبناء اقتصاد المعرفة.

235. **العنوان**: "**التعلم المدعوم بالذكاء الاصطناعي لذوي الإعاقات: دراسة مقارنة للتجارب المصرية مع تجارب السويد وكندا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence AI)) في دعم تعلم الطلاب ذوي الإعاقات في مصر، من خلال مقارنة منظمة مع تجربتي السويد وكندا اللتين تمتلكان نماذج متقدمة في تفعيل التكنولوجيا التعليمية الداعمة داخل المدارس الدامجة. وتشمل أدوات الذكاء الاصطناعي الداعمة للتعلم قارئات الشاشة الذكية، وأنظمة التعرّف الصوتي، والمنصات التكيفية (المنصات التكيفية Adaptive Learning ALP) (Platforms))، ويُعد نوع الخدمات والأدوات الذكية المتاحة لذوي الإعاقة داخل المدارس الدامجة هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى مشاركة الطلاب في التعلم، وتحسن تحصيلهم الأكاديمي، وتعزيز إحساسهم بالاستقلالية والقدرة على الاعتماد على الذات المتغير التابع، مع احتمالية ظهور متغيرات وسيطة مثل كفاءة المعلمين في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، ومدى توافر البنية التكنولوجية، ومستوى الدعم الأسري. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في مدارس التعليم الدامج للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب ذوي الإعاقات البصرية أو السمعية أو الحركية أو صعوبات التعلّم البسيطة، ومعلميهم، وأخصائيي التربية الخاصة في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل إمكانات الذكاء الاصطناعي في إزالة الحواجز التعليمية وتعزيز تكافؤ الفرص، بهدف تطوير سياسة مصرية شاملة لتوظيف AI في دعم التعليم الدامج، بما يعزز جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، ويدعم توجه الدولة نحو التحول الرقمي، ويُسهم في بناء منظومة تعليمية عادلة ومراعية للفروق الفردية في إطار الاقتصاد المعرفي والعدالة الاجتماعية.

236. **العنوان**: "**تأثير الذكاء الاصطناعي على الهوية المهنية للباحث التربوي: دراسة مقارنة بين الباحثين في جمهورية مصر العربية وفرنسا وأستراليا**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل التحولات الجوهرية التي تفرضها تقنيات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence AI) على بنية الهوية المهنية للباحث التربوي، وذلك عبر موازنة واقع الباحثين في الجامعات المصرية مع نظرائهم في فرنسا وأستراليا. يمثل المتغير المستقل مستوى تبني الباحثين لأدوات الـ AI في مراحل البحث العلمي المختلفة (تحليل البيانات، توليد النصوص، والتحليل النوعي)، بينما يمثل المتغير التابع التحولات في الهوية المهنية من حيث المهارات البحثية المطلوبة، والتمثلات الأخلاقية والموثوقية العلمية، والإحساس بالاستقلالية الأكاديمية، مع اعتبار

السياسات الجامعية للنزاهة العلمية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مجالات التربية المقارنة والمناهج وطرق التدريس، وتتمثل الحدود البشرية في عينة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لاستشراف معايير جديدة تنظم ممارسات البحث التربوي في العصر الرقمي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار مقترح لميثاق أخلاقي وطني ينظم استخدام الـ AI في البحث العلمي بجمهورية مصر العربية، وتطوير برامج إعداد الباحث التربوي لتشمل "الكفاية البحثية الذكية"، مما يضمن ريادة الباحث المصري وجودة إنتاجه العلمي في المستوعبات العالمية.

237. العنوان: "اقتصاد المنصات التعليمية والعمل الرقمي للمعلمين: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والبرازيل والمملكة المتحدة"

الموضوع: يهدف البحث إلى دراسة أثر انتشار اقتصاد المنصات Platform Economy والعمل التعليمي الحر الرقمي على الهيكل المؤسسي لمهنة التدريس في مصر، بمقارنتها بتجارب البرازيل والمملكة المتحدة في ازدهار سوق التعليم الرقمي. يمثل المتغير المستقل انتشار أنماط العمل التعليمي عبر المنصات (الدروس الخصوصية الرقمية، المحتوى المسجل، والدورات المصغرة Micro-courses)، بينما يمثل المتغير التابع التحولات في الأوضاع الاقتصادية للمعلمين، ومستوى الاستقرار المهني، وطبيعة العلاقة التعاقدية مع المؤسسات التعليمية التقليدية، مع اعتبار الأطر التشريعية المنظمة للعمل الرقمي متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في ممارسات التدريس عبر الإنترنت، وتتمثل الحدود البشرية في عينات من المعلمين الممارسين للعمل الرقمي بالدول الثلاث. يستند البحث إلى المنهج المقارن لصياغة سياسات تعليمية مصرية تنظم هذا النمط الناشئ من العمل التعليمي وتضمن حقوق المعلمين والطلاب. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح كادر وظيفي وتنظيمي للمعلم الرقمي في مصر، وآليات لمأسسة العمل عبر المنصات بما يخدم الأهداف القومية للتعليم، ويحول الاقتصاد التعليمي الموازي إلى قنوات رسمية تساهم في تحسين دخل المعلم وجودة الخدمة التعليمية المقدمة للمجتمع المصري.

238. العنوان: "الذكاء الاصطناعي وتصور المستقبل في المناهج الدراسية: دراسة تحليل خطاب مقارنة بين مناهج الدراسات الاجتماعية في مصر والصين والسعودية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل آليات تقديم صورة المستقبل في ظل التحولات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي (AI Artificial Intelligence) داخل مناهج الدراسات الاجتماعية، وذلك عبر موازنة الخطاب التعليمي المصري مع نظيريه في الصين والمملكة العربية السعودية لبناء وعي استشرافي لدى الطلاب. يمثل المتغير المستقل مضمون خطاب المستقبل في الكتب المدرسية من حيث صورة التكنولوجيا وسوق العمل والأدوار الإنسانية، بينما يمثل المتغير التابع تمثلات الطلاب للمستقبل الرقمي واستعدادهم للمشاركة فيه، مع اعتبار التوجهات الثقافية الوطنية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب ومعلمي المادة في الدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخل "تحليل الخطاب" لتحسين حضور المستقبل الرقمي في المناهج المصرية بصورة متوازنة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مصفوفة مقترحة لتطوير المحتوى الدراسي بما يعزز "الهوية الرقمية" للطالب المصري، ويؤهله لفهم التنافسية الدولية في عصر الذكاء الاصطناعي، مما يخدم أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 في بناء مواطن مستشرف للمستقبل.

239. العنوان: "تحولات العدالة التعليمية في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة بين مقاربات مصر والمغرب وإيرلندا في معالجة التحيز الخوارزمي"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في المخاطر الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI) في العمليات الإدارية والتربوية، وما قد يترتب عليها من ظاهرة التحيز الخوارزمي (AB Algorithmic Bias) التي قد تؤدي

إلى تمييز غير عادل في فرص القبول أو التوجيه أو التقويم التعليمي، ويهدف البحث إلى تحليل "الأطر التنظيمية لمعالجة التحيز" كمتغير مستقل، من خلال دراسة معايير الشفافية ولجان المراجعة التقنية، وقياس أثرها على "تحقيق الإنصاف والعدالة التعليمية" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method لاستقراء السياسات التعليمية في مصر والمملكة المغربية وجمهورية إيرلندا، مع اعتبار نضج الأطر التشريعية الرقمية في كل دولة متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية الرقابة على الخوارزميات، وتتحدد الحدود الموضوعية في نظم الذكاء الاصطناعي (AI) المخصصة لإدارة شؤون الطلاب وتقييم أدائهم، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية صانعي السياسات التعليمية وخبراء التكنولوجيا في الدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين وجود رقابة بشرية واعية وبين منع التمييز الآلي ضد الطلاب بناءً على خلفياتهم الجغرافية أو الاقتصادية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن غياب الأطر الأخلاقية لحوكمة البيانات قد يفاقم من الفجوات التعليمية القائمة، كما سيقدم البحث ميثاقًا وطنيًا مقترحًا لضمان "العدالة الخوارزمية" في التعليم المصري، يتضمن آليات تقنية وقانونية لرصد وتصحيح التحيز (AB) في النظم التعليمية الرقمية، مما يعزز من ثقة المجتمع في نزاهة التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

240. **العنوان:** "**إطار مقارن مقترح لاستراتيجية وطنية متكاملة للتحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التعليم المصري في ضوء خبرات دولية مختارة**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث الختامي بناء إطار استراتيجي وطني شامل للتحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التعليم المصري، مستندًا إلى تحليل مقارن لخبرات دولية رائدة تشمل فنلندا وإستونيا وسنغافورة، وألمانيا، وكوريا الجنوبية، والبرازيل. يمثل المتغير المستقل الاستراتيجيات الوطنية والأطر التشريعية الرقمية في الدول محل المقارنة، بينما يمثل المتغير التابع الإطار الاستراتيجي المقترح للتعليم المصري، مع اعتبار الهوية والثقافة الوطنية متغيرات وسيطة. تتحدد الحدود الموضوعية في المحاور المتكاملة لتطوير البنية التحتية وبناء كفايات المعلمين وتحديث المناهج وحوكمة البيانات، وتتمثل الحدود البشرية في صانعي القرار والخبراء وقادة المؤسسات التعليمية في مصر. يستخدم البحث المنهج المقارن لاستنتاج خريطة طريق زمنية توجه صياغة استراتيجية مصرية شاملة للذكاء الاصطناعي في التعليم حتى عام 2030. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم وثيقة سياساتية متكاملة تدمج بين الابتكار التقني وحماية القيم الوطنية، مما يضمن ريادة جمهورية مصر العربية إقليميًا ودوليًا في مجال "التعليم الذكي"، ويحقق نقلة نوعية في كفاءة وتنافسية مخرجات المنظومة التعليمية المصرية في سوق العمل العالمي.

تاسعًا: التعليم غير الرسمي وغير النظامي

241. **العنوان:** "**السياسات الإدارية لمراكز الشباب ودورها في تنمية المهارات الحياتية لدى اليافعين: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب والبرازيل**"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في ضعف فاعلية الهياكل التنظيمية والبرامج التربوية داخل مراكز الشباب في جمهورية مصر العربية، وقصورها عن مواكبة المتطلبات المعاصرة لتنمية مهارات اليافعين، مما يستوجب تحليل أدوار هذه المراكز كبيئات للتعليم غير الرسمي (NFE (Non-Formal Education، حيث تُمثل السياسات الإدارية والبرامجية لمراكز الشباب المتغير المستقل، بينما يُمثل مستوى تنمية المهارات الحياتية (LSD (Life Skills Development المتغير التابع، وتبرز الحوكمة المؤسسية (IG (Institutional Governance كمتغير وسيط يؤثر في كفاءة تقديم هذه الخدمات. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل جورج بيريداي، عبر خطواته الأربع: الوصف، والتفسير، والمناظرة، ثم المقارنة النهائية، لتحليل السياسات المتبعة في مصر مقارنة بالخبرات الدولية الرائدة في المغرب والبرازيل، للوقوف على أفضل

نماذج الإدارة الدولية المقارنة في استثمار طاقات الشباب. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج التعليم غير الرسمي (NFE) المعنية بمهارات التواصل والقيادة، بينما تشمل الحدود البشرية اليافعين في الفئة العمرية (15-21) عامًا، والقيادات الإدارية بوزارة الشباب والرياضة (MOYS Ministry of Youth and Sports)، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مراكز الشباب بالمحافظات المصرية. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين كفاءة الإدارة الشبابية وتحقيق تنمية المهارات الحياتية (LSD) المستدامة، مع اختبار أثر الحوكمة المؤسسية (IG) في ضمان جودة الأنشطة التربوية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج إداري مقترح لتطوير مراكز الشباب كذراع تربوي مكمل للتعليم النظامي، مع بيان ضرورة تحديث اللوائح المنظمة بوزارة الشباب والرياضة (MOYS) لتشمل معايير أداء عالمية. سيوصي البحث بتبني استراتيجيات تدريبية للكوادر الشبابية تعتمد على آليات الحوكمة المؤسسية (IG) لرفع كفاءة البرامج، مما يسهم في تحسين ترتيب مصر في مؤشرات التنمية الشبابية الدولية، ويضمن بناء شخصية متكاملة لليافعين قادرة على مواجهة تحديات المستقبل بأسلوب أكاديمي منهجي ومترابط يربط بين مخرجات التعليم غير الرسمي (NFE) واحتياجات التنمية الوطنية الشاملة في مصر.

242. العنوان: "حوكمة برامج محو الأمية الوظيفية المتكاملة وأثرها على المشاركة التنموية للكبار: دراسة مقارنة بين مصر والهند وجنوب أفريقيا"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في تواضع مؤشرات فاعلية برامج محو الأمية التقليدية في مصر، والحاجة الماسة للتحول نحو برامج محو الأمية الوظيفية (FLP Functional Literacy Programs) التي تدمج بين التعليم والتمكين الاقتصادي، حيث تُمثل خصائص هذه البرامج المتغير المستقل، ويمثل مستوى المشاركة التنموية والاقتصادية المتغير التابع، بينما يعد التنسيق المؤسسي المشترك (IIC Inter-Institutional Coordination) متغيرًا وسيطًا يحدد مدى نجاح الربط بين التعليم وسوق العمل. يعتمد البحث المنهج المقارن بأسلوبه العلمي لوصف وتحليل سياسات الهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار (GALAE General Authority for Literacy and Adult Education) في مصر مقارنة بتجارب الهند وجنوب أفريقيا، لاستخلاص آليات إدارية تضمن استدامة التعلم ومدى ملاءمته لاحتياجات الدارسين الكبار. تشمل الحدود الموضوعية سياسات تصميم المناهج الوظيفية وربطها بالمهارات المهنية، في حين تضم الحدود البشرية الدارسون والمدربون والمسؤولون في الهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار (GALAE)، وتتحدد الحدود المكانية في المراكز التابعة للهيئة بالبيئات الريفية والحضرية المصرية. يهدف البحث إلى كشف العلاقة الارتباطية بين تبني محو الأمية الوظيفية (FLP) وتحسين جودة حياة المواطنين، مع اختبار دور التنسيق المؤسسي المشترك (IIC) في تقليل الهدر التعليمي والمالي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة تطوير نموذج إداري يربط بين برامج محو الأمية الوظيفية (FLP) ومشروعات التنمية المحلية الصغرى، مع التوصية بتحديث السياسات التشريعية لتشمل حوافز تشجيعية للدارسين. سيسهم البحث في تقديم رؤية استراتيجية لتحويل مراكز تعليم الكبار إلى وحدات إنتاجية تعليمية، مما يقلل من معدلات الأمية الأبجدية والمهنية معًا، ويضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG Sustainable Development Goals) في السياق المصري. كما سيبين البحث أهمية تفعيل التنسيق المؤسسي المشترك (IIC) بين الوزارات المعنية لضمان شمولية البرامج، وصولًا إلى صياغة سياسات مرنة تستجيب لمتغيرات سوق العمل وتدعم المسارات التنموية للدولة بأسلوب أكاديمي رصين ومترابط يحقق التميز في إدارة برامج تعليم الكبار.

243. العنوان: "إدارة برامج التعليم غير الرسمي للفتيات في المناطق الهشة لتعزيز التمكين الذاتي: دراسة مقارنة بين تجارب مصر وبنغلاديش ونيبال"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في تصاعد معدلات التسرب من التعليم والزواج المبكر للفتيات في المناطق الأكثر احتياجًا بمصر، مما يتطلب تقييم سياسات التعليم غير الرسمي (NFE Non-Formal Education) الموجهة لهذه الفئات، حيث

تُمثل طبيعة هذه البرامج المتغير المستقل، ويمثل التمكين الذاتي للفتيات (GSE (Girls' Self-Empowerment المتغير التابع، بينما تُعد آليات الدعم المجتمعي (CSM (Community Support Mechanisms متغيرًا وسيطًا يسهم في استمرارية الفتيات في مسارات التعلم. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل استراتيجيات المجلس القومي للطفولة والأمومة (NCCM (National Council for Childhood and Motherhood في مصر مقارنة بنماذج دولية رائدة في بنغلاديش ونيبال، لاستنباط حلول إدارية مرنة تتناسب مع الخصوصية الثقافية للمناطق الهشة. تقتصر الحدود الموضوعية على سياسات الدمج والتمكين عبر التعليم البديل، بينما تشمل الحدود البشرية الفتيات المتسربات وأسرهن والميسرات التربويات التابعات لـ المجلس القومي للطفولة والأمومة (NCCM)، وتتحدد الحدود المكانية في القرى والنجوع المصرية المصنفة كأكثر احتياجًا. يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين جودة إدارة برامج التعليم غير الرسمي (NFE) وتعزيز مستويات التمكين الذاتي للفتيات (GSE) وحمايتهن من المخاطر الاجتماعية، مع اختبار أثر آليات الدعم المجتمعي (CSM) في تغيير الاتجاهات السلبية نحو تعليم الإناث. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة مأسسة نماذج "المدارس الصديقة للفتيات" وتطوير هيكلها الإداري ليكون أكثر استقلالية ومرونة. سيقترح البحث ميثاقًا إداريًا وطنيًا لدعم تعليم الفتيات يربط بين جهود الدولة والمنظمات الدولية، كما سيخرج بتوصيات لتعزيز برامج التمكين الذاتي للفتيات (GSE) من خلال مناهج تعتمد على بناء الشخصية والمهارات القيادية. سيسهم البحث في وضع خارطة طريق لتقليل الفجوة النوعية في التعليم وتحقيق العدالة التربوية، بما يضمن استقرار المجتمعات المحلية ودعم خطط الدولة في التنمية البشرية وفقًا لأحدث اتجاهات الإدارة الدولية المقارنة بأسلوب أكاديمي سلس ومترابط يخدم الأهداف القومية المصرية.

244. العنوان: "حوكمة الشراكة بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الرسمية في التعليم غير النظامي للأطفال خارج المدرسة: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب والفلبين"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غياب إطار تنظيمي موحد يحكم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية -Non (NGOs (Governmental Organizations ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في إدارة ملف الأطفال خارج المدرسة، مما يضعف من فاعلية جهود الاستيعاب التعليمي، حيث يُمثل نمط التدخل التربوي المتغير المستقل، ويمثل إعادة الدمج التعليمي (ER (Educational Re-integration المتغير التابع، بينما تبرز نماذج الشراكة الاستراتيجية Strategic (SPM (Partnership Models كمتغير وسيط يحدد استدامة هذه المبادرات. يعتمد البحث المنهج المقارن بمدخل جورج بيريداي لتحليل سياسات الحوكمة في مصر مقارنة بتجارب المغرب والفلبين، للوصول إلى صيغة تعاقدية وإدارية تضمن جودة الخدمة التعليمية المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية (NGOs). تشمل الحدود الموضوعية سياسات الفصل المجتمعي وبرامج التعليم السريع، بينما تضم الحدود البشرية الأطفال المستفيدين وأسرهم والكوادر الإدارية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE (Ministry of Education and Technical Education)، وتتحدد الحدود المكانية في الجمعيات الأهلية العاملة بمجال التعليم في مصر. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين كفاءة نماذج الشراكة الاستراتيجية (SPM) ونجاح عمليات إعادة الدمج التعليمي (ER) للأطفال المتسربين، مع بيان أثر الرقابة الإدارية في ضمان الالتزام بالمعايير القومية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن أهمية إنشاء قاعدة بيانات مركزية موحدة لدى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE) لرصد جهود المنظمات غير الحكومية (NGOs) وتنسيقها. سيقترح البحث نموذجًا مطورًا لحوكمة الشراكة يحدد المسؤوليات المالية والفنية بوضوح، كما سيخرج بتوصيات لتعديل اللوائح التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية بما يدعم دورها التربوي. سيسهم البحث في وضع آليات لتقييم أثر التدخلات الأهلية في الحد من الأمية والتسرب، مما يعزز من كفاءة النظام التعليمي الكلي ويضمن حق كل طفل في الحصول على تعليم أساسي جيد، تماشيًا مع التوجهات العالمية في الإدارة الدولية المقارنة بأسلوب أكاديمي رصين ومترابط يخدم مصلحة الطالب والمجتمع المصري.

245. **العنوان:** "إدارة مراكز التدريب المجتمعي وتنمية رأس المال البشري للشباب في إطار التعليم غير النظامي: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا والبرازيل"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في ضعف كفاءة الأطر الإدارية والتنظيمية لمراكز التدريب المجتمعي في مصر، مما يحد من فاعليتها في إعداد الشباب لسوق العمل، ويهدف البحث إلى رصد واقع إدارة هذه المراكز في السياق المصري ومقارنتها بالنماذج المتقدمة في كل من ألمانيا والبرازيل كدول خبرة متميزة في هذا المجال. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط الإدارة الدولية المقارنة لبرامج التعليم غير النظامي (Non-Formal Education - NFE) والسياسات المنظمة لها، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية رأس المال البشري (Human Capital Development - HCD) والجاهزية المهنية للخريجين، مع وجود متغير وسيط يتمثل في جودة الشراكة بين المؤسسات التدريبية والقطاع الخاص. تقتصر الحدود الموضوعية على آليات التخطيط والتنظيم والرقابة داخل مراكز التدريب، في حين تتمثل الحدود البشرية في مديري هذه المراكز والمدربين والشباب المستفيدين في المرحلة العمرية من 18 إلى 30 عامًا، وتتحدد الحدود المكانية في مراكز تدريب مختارة بمصر وألمانيا والبرازيل. يعتمد الباحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بخطواته الأربع التي تشمل الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة للوصول إلى استنتاجات دقيقة حول أوجه التشابه والاختلاف في النظم الإدارية. تسعى الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين جودة الإدارة في التعليم غير النظامي (NFE) وبين قدرة الشباب على الاندماج في الاقتصاد الوطني وتنمية رأس المال البشري (HCD) بشكل مستدام. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نموذج إداري مقترح يساهم في تطوير مراكز التدريب المصرية بما يحقق أهداف رؤية مصر 2030، مع تقديم توصيات لتعزيز اللامركزية الإدارية وتفعيل دور المجتمع المدني في إدارة التعليم المهني غير الرسمي، وتوفير آليات تقويم مستمرة تضمن مواءمة مخرجات التدريب مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل المحلي والدولي.

246. **العنوان:** "حوكمة نظم برامج الجسور التعليمية ومعادلة الشهادات لتحقيق العدالة التربوية: دراسة مقارنة بين مصر والهند وماليزيا"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في غياب إطار إداري محكم لتنظيم عملية الانتقال بين مسارات التعليم غير النظامي والتعليم الرسمي في مصر، مما يعيق استكمال المسيرة التعليمية للعديد من الفئات، ولذا يسعى البحث لتحليل نظم حوكمة برامج الجسور التعليمية (Bridge Programs - BP) في مصر ومقارنتها بالخبرات الرائدة في الهند وماليزيا. يمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة الأطر التشريعية والإدارية المنظمة لنظام معادلة الشهادات (Education Equivalency System - EES)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة، ويأتي متغير كفاءة التنسيق بين الوزارات المعنية كمتغير وسيط. تشمل الحدود الموضوعية آليات الاعتراف بالتعلم السابق وإدارة الاختبارات القومية للمعادلة، بينما تشمل الحدود البشرية واضعي السياسات التعليمية والطلاب الملتحقين ببرامج الجسور التعليمية (BP) في الدول محل المقارنة، والحدود المكانية تغطي الوزارات والهيئات المسؤولة عن الاعتماد والجودة. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل جورج بيريداي التحليلي للوقوف على القوى والعوامل الثقافية والسياسية المؤثرة في إدارة نظام معادلة الشهادات (EES) في كل دولة. وتستهدف الدراسة توضيح العلاقة الطردية بين مرونة الإدارة التعليمية وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للخريجين من المسارات غير التقليدية. ومن أهم النتائج المتوقعة بناء خارطة طريق إدارية لتطوير نظام الجسور في مصر، ووضع معايير وطنية واضحة لاعتماد المهارات المكتسبة خارج المؤسسات الرسمية، مما يسهم في تقليل الفجوة التعليمية وتحسين المؤشرات الدولية لمصر في مجال التعليم والتدريب، وضمان سلاسة انتقال المتعلمين بين النظم التعليمية المختلفة بما يخدم خطط التنمية القومية الشاملة.

247. **العنوان:** "الإدارة التنظيمية لبرامج التوعية المجتمعية بالمؤسسات الدينية ودورها في التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا وتركيا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى تطوير الآليات الإدارية التي تحكم الأنشطة التعليمية غير الرسمية داخل المساجد والكنائس في مصر لضمان كفاءتها وتوافقها مع الأهداف القومية، ويهدف البحث إلى دراسة الإدارة الدولية المقارنة لهذه البرامج في مصر وتجارب ماليزيا وتركيا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة هيكل الإدارة التنظيمية (Organizational Management - OM) للبرامج التثقيفية بالمؤسسات الدينية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الوعي المجتمعي (Community Awareness - CA) بالقضايا المعاصرة مثل المواطنة والبيئة والصحة، مع وجود التمويل المجتمعي كمتغير وسيط في العملية الإدارية. تقتصر الحدود الموضوعية على الأنشطة المنظمة ذات الطابع التعليمي والإرشادي، وتتحدد الحدود البشرية في القيادات الإدارية المسؤولة عن هذه المؤسسات والمستفيدين من الشباب والمرأة، بينما تشمل الحدود المكانية المؤسسات الدينية الكبرى المعنية بالعمل المجتمعي في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن وفقًا لمدخل "إدموند كينج" الذي يركز على سياق النظم التربوية في بيئاتها المجتمعية المختلفة لفهم كيفية إدارة برامج التوعية المجتمعية (CA) وتوجيهها تربويًا. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين كفاءة الإدارة التنظيمية (OM) للمؤسسة الدينية وقدرتها على إحداث تغيير سلوكي إيجابي لدى الأفراد بعيدًا عن الاستقطاب الفكري. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور مقترح لتنسيق العمل بين المؤسسات الدينية ووزارات التعليم والشباب في مصر، وتطوير معايير إدارية لمحتوى البرامج التعليمية غير النظامية، وتفعيل الرقابة التربوية لضمان جودة المخرجات، بما يعزز من دور هذه الفضاءات كشريك أصيل في العملية التربوية التنموية للدولة المصرية.

248. **العنوان:** **"إدارة برامج التعليم غير النظامي في المؤسسات الإصلاحية وإعادة دمج النزلاء: دراسة مقارنة بين تجارب مصر وفرنسا والولايات المتحدة"**

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول تحديات إدارة النظم التعليمية داخل السجون المصرية ومدى قدرتها على تحقيق أهداف الإصلاح والتأهيل، ويهدف البحث إلى استعراض النماذج الإدارية لبرامج التعليم في السجون (Prison Education - PE) بمصر ومقارنتها بالخبرات الدولية في فرنسا والولايات المتحدة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة كفاءة نموذج إدارة المؤسسات الإصلاحية (Correctional Management - CM) فيما يتعلق بالشق التعليمي والمهني، بينما يمثل المتغير التابع نجاح عملية إعادة الإدماج الاجتماعي (Social Reintegration - SR) للنزلاء وانخفاض معدلات العود للجريمة، ويبرز متغير التعاون بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج التدريبية والأكاديمية المقدمة للنزلاء، والحدود البشرية تشمل مديري السجون والمعلمين والنزلاء المنخرطين في برامج التعليم في السجون (PE)، بينما تشمل الحدود المكانية عينة من المؤسسات الإصلاحية الكبرى في الدول محل الدراسة. يستخدم البحث المنهج المقارن لغرض المقارنة والمقابلة بين الاستراتيجيات الإدارية المتبعة في تحفيز السجناء على التعلم وتوفير بيئة تعليمية مناسبة. ويسعى البحث لكشف العلاقة بين جودة إدارة المؤسسات الإصلاحية (CM) ومدى فاعلية برامج التعليم في تحويل النزلاء إلى أفراد منتجين بعد انقضاء عقوبتهم. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في وضع مقترحات لتطوير التشريعات الإدارية المنظمة للتعليم داخل السجون المصرية، وتصميم برامج تعليمية ومهنية مرنة تلبي احتياجات سوق العمل، وربط المؤسسات الإصلاحية بشبكة من المؤسسات التعليمية الرسمية لضمان استمرارية تعلم النزيل وتسهيل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي (SR) له، بما يحقق الأمن المجتمعي والتنمية الشاملة.

249. **العنوان:** **"القيادة الإدارية لأندية العلوم والابتكار ودورها في تعزيز التوجه نحو التخصصات العلمية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا واليابان"**

الموضوع: تبرز مشكلة البحث في الحاجة إلى تطوير القيادة الإدارية لأندية العلوم والمراكز الاستكشافية في مصر لرفع كفاءة برامجها في جذب الناشئة نحو مجالات العلوم والتكنولوجيا، ويهدف البحث إلى تحليل أساليب إدارة أندية العلوم والابتكار (Science and Innovation Clubs - SIC) في مصر ومقارنتها بالنماذج المتقدمة في فنلندا واليابان. يمثل المتغير

المستقل في هذه الدراسة نمط القيادة الإدارية (Administrative Leadership - AL) المتبع في إدارة هذه الأندية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى ميول الطلاب نحو تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, and Mathematics - STEM)، مع وجود متغير وسيط يتمثل في توفر البنية التكنولوجية والموارد المالية. تقتصر الحدود الموضوعية على استراتيجيات إدارة الأنشطة غير الصفية الموجهة للابتكار، والحدود البشرية تشمل مديري مراكز الموهوبين ومشرفي أندية العلوم والطلاب في الفئة العمرية **10-18** عامًا، والحدود المكانية تشمل مراكز الابتكار المختارة في مصر وفنلندا واليابان. يطبق البحث المنهج المقارن بأسلوبه العلمي الذي يجمع بين الوصف الكمي والتحليل الكيفي للنظم الإدارية والتربوية. ويستهدف البحث توضيح العلاقة بين كفاءة القيادة الإدارية (AL) للأندية وقدرتها على تنمية مهارات التفكير العلمي والابتكاري لدى الناشئة وزيادة إقبالهم على تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نموذج إداري قيادي مقترح لأندية العلوم في مصر يعتمد على الشراكات الدولية والتحول الرقمي، وتطوير معايير اختيار وتدريب قادة هذه الأندية، بما يساهم في بناء جيل قادر على المنافسة في اقتصاد المعرفة العالمي وتحقيق الريادة العلمية لمصر في المستقبل.

250. العنوان: "إدارة برامج التعلم في مكان العمل وتنمية الجدارة المهنية للعاملين في إطار الإدارة الدولية المقارنة: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وماليزيا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الفجوة بين مخرجات التعليم الرسمي ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، مما يفرض ضرورة تطوير نظم إدارية محكمة لبرامج التعلم في مكان العمل (Workplace Learning - WPL) في مصر، ويهدف البحث إلى رصد وتحليل السياسات الإدارية لهذه البرامج مقارنة بتجارب ألمانيا وماليزيا كدول رائدة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة آليات إدارة برامج التعلم في مكان العمل (WPL) من حيث التخطيط والتنفيذ والشراكة المؤسسية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية الجدارة المهنية (Professional Competence - PC) والأمن الوظيفي للعاملين، مع وجود الحوافز التنظيمية كمتغير وسيط. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على الاستراتيجيات الإدارية المتبعة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الكبرى، وتتحدد الحدود البشرية في مديري الموارد البشرية، ومسؤولي التدريب، والعمال والموظفين المستفيدين، في حين تشمل الحدود المكانية مؤسسات مختارة في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخلاته الوصفية والتحليلية والميدانية للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في النظم الإدارية. ويسعى البحث لبيان العلاقة الطردية بين كفاءة إدارة برامج التعلم في مكان العمل (WPL) وبين تحسن الأداء المؤسسي وزيادة قدرة القوى العاملة على التكيف مع التحولات التكنولوجية. ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة إطار وطني مقترح لتنظيم إدارة التعلم غير الرسمي في بيئات العمل المصرية، ووضع معايير للجودة تضمن الاعتراف الرسمي بالخبرات المكتسبة، وتفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز تنافسية العمالة المصرية دوليًا، وتطوير مسارات مهنية مرنة تدعم مفهوم الجدارة المهنية (PC) المستدامة، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ضمن رؤية الدولة المستقبلية.

251. العنوان: "حوكمة إدارة المكتبات العامة كمؤسسات للتعلم مدى الحياة ودورها في التنمية الثقافية: دراسة مقارنة بين مصر وكندا والمغرب"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في تراجع الدور التعليمي والإداري للمكتبات العامة في مصر وقصور تحولها إلى مراكز حيوية للتعلم غير الرسمي، ويسعى البحث إلى دراسة سبل تطوير حوكمة هذه المكتبات لتعزيز التعلم مدى الحياة (Lifelong Learning - LLL) بمصر، من خلال المقارنة مع النماذج الإدارية الناجحة في كندا والمغرب. يمثل المتغير المستقل في الدراسة حوكمة نظم التعلم مدى الحياة (LLL) والخدمات التعليمية الرقمية والقرائية المقدمة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى التنمية الثقافية (Cultural Development - CD) والتمكين المعرفي لأفراد المجتمع، ويبرز متغير الشراكات

المجتمعية كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في الهياكل التنظيمية والتمويلية والبرامج التدريبية الموجهة للجمهور، وتشمل الحدود البشرية مديري المكتبات، وأخصائيي المعلومات، والمواطنين المرتادين لهذه المراكز، وتتحدد الحدود المكانية في المكتبات العامة الكبرى في الدول محل المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل العوامل الثقافية والإدارية المؤثرة في فاعلية المكتبات كمنصات تعليمية. وتستهدف الدراسة الكشف عن العلاقة بين مرونة الإدارة في المكتبات العامة وبين زيادة معدلات التعلم الذاتي واكتساب المهارات الرقمية لدى المواطنين. ومن النتائج المتوقعة تقديم نموذج إداري مقترح لتحويل المكتبات المصرية إلى مراكز مجتمعية ذكية للتعلم، وتطوير سياسات تدريبية للعاملين بالمكتبات لتمكينهم من إدارة برامج التنمية الثقافية (CD) بفاعلية، ووضع آليات لربط المكتبات العامة بالمؤسسات التعليمية الرسمية، بما يضمن استدامة فرص التعلم وتوسيع نطاق الاستفادة من الموارد المعرفية المتاحة، ورفع كفاءة الإنفاق التعليمي غير النظامي في المجتمع المصري.

252. **العنوان:** **"الإدارة الدولية لبرامج التعليم غير النظامي للاجئين وآليات دمجهم في المنظومة التربوية: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وأوغندا"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه توفير فرص تعليمية عادلة ومستدامة للاجئين في مصر، ويهدف البحث إلى تحليل استراتيجيات إدارة برامج التعليم غير النظامي (Non-Formal Education - NFE) الموجهة للاجئين والنازحين ومقارنتها بالسياسات المتبعة في الأردن وأوغندا كدول خبرة في التعامل مع الأزمات الإنسانية. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نماذج إدارة التعليم غير النظامي (NFE) من حيث المناهج، والاعتراف بالشهادات، والدعم النفسي، بينما يمثل المتغير التابع مستوى دمج اللاجئين تربويًا (Educational Inclusion - EI) واكتسابهم لمهارات الحياة الأساسية، مع وجود التنسيق الدولي كمتغير وسيط. تشمل الحدود الموضوعية الأطر القانونية والإدارية الحاكمة للمدارس المجتمعية ومراكز الدعم التربوي، وتتحدد الحدود البشرية في الأطفال والشباب اللاجئين، والمعلمين، ومسؤولي المنظمات الدولية والمحلية المعنية، والحدود المكانية تغطي مراكز تجمعات اللاجئين في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لبيان كيفية مواءمة النظم الإدارية الوطنية مع الالتزامات الدولية تجاه تعليم اللاجئين. ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين كفاءة الإدارة التربوية وبرامج التعليم غير النظامي (NFE) وبين سرعة انخراط الطلاب اللاجئين في المجتمع المضيف وتحقيق دمج اللاجئين تربويًا (EI). ومن النتائج المرتقبة طرح رؤية إدارية لتطوير مسارات تعليمية مرنة تسمح بانتقال الطلاب من التعليم غير الرسمي إلى التعليم النظامي، وتقنين وضع المؤسسات التعليمية التابعة للجاليات، وتفعيل نظم الرصد والتقويم لضمان جودة الخدمات التعليمية المقدمة، بما يعزز مكانة مصر الدولية في رعاية حقوق اللاجئين التعليمية.

253. **العنوان:** **"إدارة منصات المساقات الهائلة المفتوحة عبر الإنترنت وتأثيرها على التنمية المهنية للشباب: دراسة مقارنة بين مصر والهند وفرنسا"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضعف استثمار المؤسسات التعليمية والإدارية في مصر لمنصات التعلم الرقمي المفتوحة بشكل ممنهج، ويهدف البحث إلى دراسة إدارة منصات المساقات الهائلة المفتوحة عبر الإنترنت (Massive Open Online Courses - MOOCs) بوصفها نمطًا حديثًا للتعليم غير الرسمي، ومقارنة أنماط إدارتها واستخدامها في مصر والهند وفرنسا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نظم إدارة المساقات الهائلة المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs) والسياسات التحفيزية لاستخدامها، بينما يمثل المتغير التابع مستوى التنمية المهنية (Professional Development - PD) والمهارات الرقمية المكتسبة لدى الشباب، ويأتي متغير الاعتراف الأكاديمي والمهني بالشهادات الرقمية كمتغير وسيط. تقتصر الحدود الموضوعية على استراتيجيات توظيف المنصات التعليمية في سد فجوة المهارات، وتتحدد الحدود البشرية في الشباب من الفئة العمرية 18-35 عامًا، وواضعي السياسات التعليمية والرقمية، وتشمل الحدود المكانية منصات التعلم العالمية

والمحلية الأكثر انتشارًا في الدول محل المقارنة. يستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method) للتعرف على القوى والعوامل الاقتصادية والتقنية التي ساهمت في نجاح النماذج الهندية والفرنسية في هذا المجال. وتستهدف الدراسة بيان العلاقة بين جودة إدارة المحتوى الرقمي المفتوح وبين زيادة فرص التوظيف وتحقيق التنمية المهنية (PD) المستمرة للشباب المصري. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى استراتيجية مقترحة لدمج المساقات الهائلة المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs) ضمن المنظومة التدريبية القومية، ووضع أطر إدارية للاعتراف بالتعلم الذاتي الرقمي، وتوجيه الشباب نحو التخصصات المطلوبة عالميًا، بما يساهم في بناء مجتمع المعرفة ودعم التحول الرقمي في الدولة المصرية.

254. **العنوان:** **"حوكمة الأنشطة التربوية غير الرسمية بالأندية الرياضية وتعزيز قيم المواطنة لدى الناشئة: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في غلبة الطابع التنافسي الرياضي على الأنشطة التربوية داخل الأندية في مصر، مما يقلل من دورها كفضاء للتعليم غير الرسمي، ويهدف البحث إلى دراسة حوكمة الأنشطة التربوية (Governance of Educational Activities - GEA) في الأندية الرياضية بمصر ومقارنتها بتجارب البرازيل وجنوب أفريقيا في استخدام الرياضة كأداة للتغيير الاجتماعي. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط حوكمة الأنشطة التربوية (GEA) والبرامج القيمية المصاحبة للتدريب، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تعزيز قيم المواطنة (Citizenship Values - CV) والانضباط السلوكي لدى الناشئة، مع وجود متغير كفاءة الكوادر الإدارية والتربوية كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في الخطط التربوية والإرشادية المنفذة خارج سياق التدريب البدني، وتشمل الحدود البشرية الناشئة، والمدربين، والأخصائيين الاجتماعيين، وأولياء الأمور، وتتحدد الحدود المكانية في مجموعة من الأندية الرياضية ومراكز الشباب في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخلاته التحليلية والميدانية لاستكشاف أثر البيئة التنظيمية للنادي على السلوك الاجتماعي. ويسعى البحث للكشف عن العلاقة بين تكامل الإدارة التربوية والرياضية وبين تنمية قيم المواطنة (CV) والعمل الجماعي لدى المشاركين. ومن النتائج المتوقعة تقديم ميثاق إداري وتربوي مقترح للأندية المصرية يربط النشاط الرياضي بأهداف التربية القومية، وتطوير برامج تدريبية للمدربين للقيام بأدوار تربوية غير رسمية، وتفعيل الرقابة الإدارية لضمان تحول الأندية إلى بيئات آمنة وداعمة للقيم المجتمعية، مما يعزز من دور المؤسسات الرياضية في بناء الشخصية المصرية المتكاملة وتدعيم التماسك الاجتماعي.

255. **العنوان:** **"إدارة برامج الكشافة والمرشدات وتنمية مهارات القيادة الإدارية للشباب: دراسة مقارنة بين مصر وكندا وتونس"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الحاجة إلى تطوير الأطر التنظيمية والإدارية للحركة الكشفية في مصر لتعظيم دورها كرافد أساسي للتعليم غير الرسمي، ويهدف البحث إلى تحليل بنية إدارة برامج الكشافة والمرشدات (Scouts and Guides Programs - SGP) في مصر ومقارنتها بالنماذج الإدارية في كندا وتونس كدول ذات خبرة متميزة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط الإدارة الدولية المقارنة للبرامج الكشفية من حيث التخطيط والقيادة وتصميم الأنشطة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية مهارات القيادة الإدارية (Administrative Leadership Skills - ALS) والمسؤولية المجتمعية لدى المشاركين، مع وجود متغير وسيط يتمثل في جودة التنسيق بين المنظمات الكشفية والمؤسسات التعليمية الرسمية. تقتصر الحدود الموضوعية على الاستراتيجيات الإدارية المتبعة في الحركات الكشفية المعترف بها، وتتحدد الحدود البشرية في القادة التربويين والشباب واليافعين المنخرطين في الحركة، بينما تشمل الحدود المكانية الجمعيات الكشفية في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بخطواته العلمية للوقوف على أفضل الممارسات الإدارية العالمية. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين كفاءة الإدارة التنظيمية للحركة الكشفية وبين نمو السلوك القيادي لدى الشباب وقدرتهم على اتخاذ القرار. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج إداري مقترح لتطوير الحركة الكشفية المصرية، ووضع آليات لدمج مخرجات التعليم غير الرسمي الكشفي ضمن منظومة التربية الوطنية، وتطوير برامج تدريبية

للقادة الكشفيين لتمكينهم من إدارة التنمية البشرية بفاعلية، بما يسهم في بناء الشخصية المتكاملة للشباب المصري وتدعيم مهارات القيادة الإدارية (ALS) لديهم.

256. **العنوان:** "**حوكمة المبادرات التعليمية غير النظامية لأطفال الشوارع والمناطق العشوائية: دراسة مقارنة بين مصر والهند والبرازيل**"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في تشتت الجهود الإدارية والمؤسسية الموجهة لتعليم الأطفال في ظروف صعبة بمصر، مما يقلل من فاعلية دمجهم في المجتمع، ويهدف البحث إلى دراسة حوكمة المبادرات التعليمية (Governance of Educational Initiatives - GEI) الموجهة لأطفال الشوارع والمناطق العشوائية في مصر ومقارنتها بالخبرات الدولية في الهند والبرازيل. يمثل المتغير المستقل في الدراسة الأطر الإدارية والتنظيمية للمبادرات التعليمية غير النظامية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى اكتساب مهارات الحياة الأساسية (Basic Life Skills - BLS) والحد من الهشاشة الاجتماعية، ويبرز متغير الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في آليات إدارة فصول الشوارع ومراكز اليوم الواحد، والحدود البشرية تشمل الأطفال المستفيدين والمعلمين والمديرين الاجتماعيين، بينما تغطي الحدود المكانية بعض المناطق العشوائية في الدول محل المقارنة. يستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة في إدارة هذه المبادرات. وتستهدف الدراسة الكشف عن العلاقة بين مرونة الإدارة التعليمية غير النظامية وبين قدرة هؤلاء الأطفال على التحول نحو أنماط حياة مستقرة واكتساب مهارات الحياة الأساسية (BLS). ومن أهم النتائج المتوقعة بناء إطار وطني منسق لإدارة تعليم الفئات المهمشة في مصر، ووضع معايير إدارية لجودة المحتوى التعليمي المقدم، وتفعيل آليات الرقابة والتقويم لضمان استدامة هذه المبادرات، بما يخدم أهداف العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية في الجمهورية.

257. **العنوان:** "**الإدارة التعليمية للمتاحف والمراكز العلمية كفضاءات للتعلم مدى الحياة: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وتركيا**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضعف استغلال المتاحف والمراكز العلمية في مصر كمؤسسات تعليمية غير رسمية بسبب غياب الاستراتيجيات الإدارية التربوية المتخصصة، ويهدف البحث إلى تحليل الإدارة التعليمية (Educational Management - EM) في المتاحف والمراكز العلمية بمصر ومقارنتها بالنماذج الرائدة في فرنسا وتركيا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط إدارة البرامج التعليمية غير النظامية داخل المتاحف، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية الثقافة العلمية والتاريخية (Scientific and Historical Culture - SHC) لدى الزوار، ويأتي متغير استخدام التكنولوجيا الرقمية التفاعلية كمتغير وسيط. تقتصر الحدود الموضوعية على آليات تخطيط الزيارات الموجهة والورش التعليمية المهيكلة، وتتحدد الحدود البشرية في أمناء المتاحف ومسؤولي البرامج وطلاب المدارس الزائرين، بينما تشمل الحدود المكانية متاحف ومراكز علمية كبرى في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) للوقوف على كيفية تحويل المتاحف إلى بيئات تعليمية جاذبة. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين جودة الإدارة التعليمية (EM) في المتحف وبين زيادة الفضول المعرفي والارتباط بالتراث الوطني وتنمية الثقافة العلمية والتاريخية (SHC) لدى الناشئة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تصور مقترح لتطوير الإدارات التربوية بالمتاحف المصرية، وتصميم برامج تعليمية تتكامل مع المناهج المدرسية الرسمية، ووضع سياسات إدارية تعزز من دور المتاحف كمنصات للتعلم مدى الحياة، بما يساهم في الارتقاء بالوعي القومي والقيمة التعليمية للمؤسسات الثقافية.

258. **العنوان:** "**إدارة برامج تعليم الكبار وتمكين المرأة الريفية في إطار الإدارة الدولية المقارنة: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب ونيجيريا**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الحاجة إلى نماذج إدارية لتعليم الكبار تربط بين محو الأمية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الريف المصري، ويهدف البحث إلى دراسة إدارة برامج تعليم الكبار (Adult Education Management - AEM) غير النظامية الموجهة للمرأة الريفية في مصر ومقارنتها بتجارب المغرب ونيجيريا. يمثل المتغير

المستقل في الدراسة تصميم وإدارة برامج التعليم غير النظامي من حيث المحتوى والزمان والمكان، بينما يمثل المتغير التابع مستوى التمكين الشامل للمرأة (Women Empowerment - WE) في جوانبه الصحية والاقتصادية والتعليمية، مع وجود متغير وسيط يتمثل في الدعم المؤسسي والمجتمعي للبرامج. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج التي تقدمها الهيئة العامة لتعليم الكبار والجمعيات الأهلية، والحدود البشرية تشمل النساء الريفيات والميسرات والمسؤولين الإداريين، والحدود المكانية تغطي قرى ريفية في الدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخل "جورج بيريداي" لتحليل العوامل المجتمعية المؤثرة في إدارة برامج التعليم. وتستهدف الدراسة توضيح العلاقة بين كفاءة الإدارة التعليمية لبرامج تعليم الكبار (AEM) وبين زيادة قدرة المرأة على المشاركة في اتخاذ القرار وتنمية مجتمعها وتحقيق التمكين الشامل للمرأة (WE). ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم نموذج إداري متكامل لبرامج تعليم المرأة الريفية في مصر، وتطوير مناهج تعليمية مرتبطة بالحياة اليومية، ووضع آليات لربط برامج محو الأمية بمشروعات التنمية المستدامة والتمكين الاقتصادي.

259. العنوان: **"حوكمة الإعلام التعليمي والبرامج التلفزيونية كمدخل للتعلم الأسري غير النظامي: دراسة مقارنة بين مصر والهند والمملكة المتحدة"**

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في عدم تفعيل دور الإعلام المصري كشريك إداري وتربوي في العملية التعليمية للأسرة بشكل منظم، ويهدف البحث إلى دراسة حوكمة الإعلام التعليمي (Governance of Educational Media - GEM) في مصر ومقارنتها بالسياسات الإعلامية والتعليمية في الهند والمملكة المتحدة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نظم إدارة وإنتاج البرامج التلفزيونية التعليمية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية الوعي الوالدي (Parental Awareness - PA) والمعارف الأسرية، ويبرز متغير جودة المحتوى الرقمي المكمل كمتغير وسيط. تشمل الحدود الموضوعية البرامج التعليمية المنظمة التي تستهدف الأطفال والكبار، وتتحدد الحدود البشرية في واضعي السياسات الإعلامية وعينة من الأسر المصرية والهندية والبريطانية المتابعة، بينما تشمل الحدود المكانية القنوات التعليمية في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لبيان أثر التنظيم الإداري للإعلام على المخرجات التربوية. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين حوكمة الإعلام التعليمي (GEM) وبين تحسن ممارسات التربية الوالدية (PA) ودعم تعلم الأبناء في المنزل. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مقترحات لتطوير السياسة الإعلامية التعليمية في مصر، وتفعيل الشراكة بين وزارة التربية والتعليم وماسبيرو، وتصميم برامج تعليمية غير نظامية تتسم بالاستمرارية والتخصص، بما يعزز من دور الإعلام كرافد تعليمي حيوي يدعم المنظومة التربوية الرسمية.

260. العنوان: **"إدارة البرامج التثقيفية بالمنظمات الشبابية المستقلة وتعزيز الوعي بالمشاركة المجتمعية: دراسة مقارنة بين مصر وتونس وتشيلي"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضرورة تنظيم وتطوير الأطر الإدارية للبرامج التثقيفية التي تقدمها المنظمات الشبابية المستقلة في مصر لضمان فعاليتها في بناء الوعي الوطني، ويهدف البحث إلى تحليل إدارة المنظمات الشبابية (Management of Youth Organizations - MYO) في مصر ومقارنتها بتجارب تونس وتشيلي كدول خبرة في الحراك الشبابي التربوي. يمثل المتغير المستقل في الدراسة الاستراتيجيات الإدارية للبرامج التثقيفية غير الرسمية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى نمو الوعي بالمشاركة المجتمعية (Community Participation Awareness - CPA) لدى الشباب، ويأتي متغير الاستقلال الإداري والتمويل كمتغير وسيط. تقتصر الحدود الموضوعية على البرامج المعنية بالحقوق والواجبات والمواطنة، وتتحدد الحدود البشرية في القيادات الشابة والمسؤولين الإداريين بالمنظمات، والحدود المكانية تشمل مقار هذه المنظمات في الدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) للوقوف على التحديات والفرص الإدارية التي تواجه هذه المنظمات. وتستهدف الدراسة بيان العلاقة بين كفاءة إدارة المنظمات الشبابية

(MYO) وبين نضج الوعي بالمشاركة المجتمعية (CPA) والانخراط الإيجابي في الشأن العام. ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة إطار إداري مقترح للتكامل بين جهود المنظمات المدنية والمنظومة التعليمية الرسمية، وتطوير معايير لتقييم الأثر التربوي للبرامج التثقيفية، وتفعيل قنوات الحوار بين الدولة والمنظمات الشبابية بما يخدم أهداف التربية المدنية في الجمهورية المصرية.

261. **العنوان:** "إدارة التعلم في القطاع غير الرسمي وآليات الاعتراف بالتعلم السابق: دراسة مقارنة بين مصر والهند وغانا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في ضياع القيمة الأكاديمية والمهنية للمهارات التي يكتسبها الشباب في بيئات العمل غير المنظمة بمصر لغياب نظم الإدارة والاعتماد، ويهدف البحث إلى دراسة إدارة التعلم في القطاع غير الرسمي (Management of Informal Sector Learning - MISL) في مصر ومقارنتها بالنظم المتبعة في الهند وغانا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة أنماط الإدارة التعليمية غير النظامية في الورش والحرف، بينما يمثل المتغير التابع نظام الاعتراف بالتعلم السابق (Recognition of Prior Learning - RPL) ومستوى قابلية الشباب للتوظيف الرسمي، مع وجود متغير وسيط يتمثل في جودة المعايير المهنية الوطنية. تتحدد الحدود الموضوعية في آليات التدريب بالممارسة في المهن الحرفية، والحدود البشرية تشمل الشباب العاملين وأصحاب الأعمال ومسؤولي التعليم الفني، بينما تغطي الحدود المكانية مراكز التجمعات الحرفية في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لاستخلاص ملامح نموذج إداري لتقنين وتوثيق الخبرات. ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين إدارة التعلم في القطاع غير الرسمي (MISL) وبين تفعيل نظام الاعتراف بالتعلم السابق (RPL) في سوق العمل المصري. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح إطار إداري وطني لاعتماد مهارات القطاع غير الرسمي، وتطوير شهادات جدارة مهنية معترف بها دوليًا، وربط هؤلاء الشباب بمسارات التعليم الرسمي، مما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الدولة المصرية ورفع كفاءة رأس المال البشري.

262. **العنوان:** "نماذج الاعتماد والاعتراف بالتعلم المسبق: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وأستراليا وفنلندا وفرنسا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وتحليل الآليات الوطنية في جمهورية مصر العربية المخصصة لعمليات الاعتراف بالتعلم المسبق (RPL Recognition of Prior Learning)، ومقارنتها بالأطر التشريعية والمؤسسية المعتمدة في دول أستراليا وفنلندا وفرنسا؛ بهدف تطوير منظومة الإدارة التعليمية الفنية والمهنية. يمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة طبيعة الأطر التنظيمية والمؤسسية الحاكمة لعمليات الاعتراف، وكفاءة أدوات تقييم الكفايات المكتسبة خارج المسارات التعليمية النظامية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الاستفادة الفعلي من هذه الأطر في تمكين الأفراد من نيل مؤهلات رسمية أو تراخيص مزاولة المهن، مع اعتبار التنسيق بين قطاعات الصناعة والتعليم متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في السياسات الوطنية للاعتماد والقواعد المنظمة للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education)، والحدود البشرية تشمل المتعلمين البالغين الراغبين في معادلة خبراتهم، إضافة إلى خبراء الإدارة التعليمية ومسؤولي التعليم الفني بالدول محل الدراسة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الوصفي التحليلي للكشف عن الفجوات الإدارية في النموذج المصري المعاصر. يسعى البحث إلى استكشاف العلاقة التفاعلية بين مرونة التشريعات التعليمية وبين خفض معدلات البطالة وتلبية احتياجات سوق العمل الديناميكي. ومن المؤمل أن تتوصل الدراسة إلى صياغة إطار إداري مقترح يتسق مع رؤية مصر 2030، يضمن تحويل الخبرات غير النظامية إلى رصيد أكاديمي ومهني معترف به رسميًا، مما يعزز من قيمة رأس المال البشري المصري في المحافل الدولية، ويدفع بعجلة التنمية الاقتصادية القائمة على المهارات الفنية المعتمدة دوليًا.

263. العنوان: **"التعلم غير الرسمي الرقمي للشباب عبر المنصات الاجتماعية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والبرازيل وإندونيسيا والهند"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء أنماط التعلم غير الرسمي الرقمي Digital Informal Learning الذي يكتسبه الشباب المصري عبر منصات التواصل الاجتماعي، ومقارنته بالظواهر التعليمية المشابهة في دول البرازيل وإندونيسيا والهند كونهما يمثلان تجارب صاعدة في التحول الرقمي. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نوعية وجودة المحتوى التعليمي المتابع عبر منصات (يوتيوب، فيسبوك، تيك توك)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى التحول في معارف واتجاهات الشباب وقدرتهم على اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين، مع اعتبار مستوى الوعي التقني متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في المحتوى التعليمي غير الرسمي الأكثر رواجًا، وتتمثل الحدود البشرية في الشباب والفتيات من الفئة العمرية (15–24 عامًا) في المناطق الحضرية والريفية المصرية ونظيراتها الدولية. يستخدم البحث المنهج المقارن لاستنباط الفروق الجوهرية في استهلاك المعرفة الرقمية بين السياقات الثقافية المختلفة، وتحليل كيفية تأثير هذه المنصات على صورة التعليم النظامي التقليدي. تكمن أهمية الدراسة في كشف العلاقة بين المحتوى الرقمي المفتوح وبين تشكيل الهوية المهنية للشباب المصري بعيدًا عن الأطر المدرسية الجامدة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم توصيات لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لاستثمار قوة هذه المنصات في التعليم الرسمي، مع وضع سياسات إدارية تربوية تحمي المتعلمين من المحتوى المغلوط، وتساهم في توجيه ممارسات التعلم الذاتي نحو مسارات تخدم التنمية القومية الشاملة، مما يعزز من كفاءة المنظومة التعليمية المصرية في مواجهة تحديات العولمة الرقمية المعاصرة.

264. العنوان: **"إدارة برامج التعليم غير النظامي للاجئين في مصر: دراسة مقارنة مع تجارب الأردن وتركيا وألمانيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل السياسات الإدارية والبرامج التعليمية غير النظامية Non-Formal Education NFE)) المقدمة للاجئين السودانيين والسوريين في مصر، بمقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة في الأردن وتركيا وألمانيا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة درجة مرونة وتكيف هذه البرامج من حيث اللغة والمناهج المتبعة وآليات الاعتراف الأكاديمي، بينما يمثل المتغير التابع كفاءة إعادة إدماج الطلاب اللاجئين في التعليم النظامي وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لديهم، مع اعتبار الدعم المؤسسي الدولي متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مراكز الدعم التعليمي والمدارس المجتمعية العاملة تحت إشراف المنظمات الدولية وبالتنسيق مع الإدارات التعليمية المصرية، والحدود البشرية تشمل الأطفال اللاجئين وأسرهم والمعلمين المتطوعين في الدول محل الدراسة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل الفاعلية التنظيمية لهذه البرامج في سياقات لجوء مختلفة، مبينًا العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية غير النظامية وبين استقرار المجتمعات المضيفة. ومن النتائج المتوقعة بناء نموذج إداري مصري متماسك يعزز من قدرة الدولة على إدارة التنوع التعليمي للوافدين، وتطوير مسارات تعليمية بديلة تتسم بالاستدامة والاعتراف الرسمي، مما يخفف الضغط على المدارس الحكومية الرسمية، ويؤكد على الدور الإنساني والريادي لجمهورية مصر العربية في حماية حق التعلم للجميع، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية والمواثيق الحقوقية العالمية المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ والنزوح.

265. العنوان: **"التربية الأسرية غير النظامية للمراهقين في مصر: دراسة مقارنة مع برامج كينيا والمكسيك وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل البرامج التعليمية غير النظامية الموجهة للمراهقين في مصر في مجالات التوعية بالصحة الإنجابية والتربية الأسرية، وذلك في ضوء دراسة مقارنة مع تجارب دولية في كينيا والمكسيك وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة مكونات هذه البرامج من حيث المادة العلمية والحساسية الثقافية وأساليب التفاعل الميداني، بينما يمثل المتغير التابع مستوى التغير في اتجاهات المراهقين نحو القضايا الأسرية والزواج المبكر، مع اعتبار الموروثات الاجتماعية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في الأنشطة التربوية التي تنظمها الجمعيات الأهلية ومراكز

الشباب خارج الإطار المدرسي الإلزامي، والحدود البشرية تشمل المراهقين من سن (13–19 عامًا) وأسرهم والميسرين التربويين بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لاستكشاف كيفية موازنة المحتوى العالمي للمنظمات الصحية مع الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع المصري، مبينًا العلاقة بين التعليم غير النظامي وبين خفض معدلات النمو السكاني وتحسين خصائص الأسرة. ومن أهم النتائج المرتقبة صياغة دليل إداري وتربوي لتوحيد جهود المؤسسات الحكومية والأهلية في مصر، يهدف إلى خلق وعي مجتمعي رصين لدى الأجيال القادمة، ويساهم في الحد من الظواهر السلبية كالزواج المبكر، مما يخدم أهداف المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، ويضمن إعداد شباب قادر على تحمل المسؤولية الأسرية والمجتمعية بوعي وعلم، مستفيدًا من أفضل الممارسات العالمية الملائمة للواقع المحلي.

266. العنوان: "حوكمة التعليم غير النظامي في إدارة الأزمات التعليمية بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب الفلبين ولبنان واليابان"

الموضوع: يهدف البحث إلى استكشاف دور وأهمية التعليم غير الرسمي وغير النظامي Informal and Non-Formal Education (INFE) كأداة إدارية مرنة في مواجهة الأزمات والكوارث، مثل جائحة كوفيد-19 أو موجات النزوح القسري، بمقارنة التجربة المصرية مع تجارب الفلبين ولبنان واليابان. يمثل المتغير المستقل أنواع التدخلات التعليمية الطارئة مثل برامج الدعم النفسي والدروس التعويضية عبر المنصات المجتمعية، بينما يمثل المتغير التابع القدرة المؤسسية على الحد من الفاقد التعليمي وضمان استمرارية تعلم الفئات الأكثر تضررًا، مع اعتبار الجاهزية التكنولوجية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في الخطط التعليمية المنفذة في أوقات الطوارئ خلال الفترة من 2020 إلى 2025، والحدود البشرية تشمل الطلاب المستفيدين والمعلمين ومسؤولي الإدارات التعليمية والمنظمات الإغاثية بالدول محل الدراسة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل مرونة الهياكل الإدارية التعليمية في الاستجابة للصدمات الخارجية، موضحًا العلاقة بين تكامل المسارات الرسمية وغير الرسمية وبين صمود النظام التعليمي. ومن النتائج الجوهرية التي يسعى البحث للوصول إليها، تطوير بروتوكولات إدارية مصرية متقدمة لتفعيل التعليم غير النظامي كشريك أساسي في خطط الطوارئ القومية، بما يضمن عدم انقطاع العملية التعليمية في المستقبل، ويحقق استجابة سريعة وفعالة للأزمات، مما يعزز من مكانة مصر كدولة قادرة على إدارة المخاطر التعليمية باحترافية وفقًا للمعايير الدولية.

267. العنوان: "إدارة نظم نقل المعرفة في الأسر الممتدة كمدخل للتعليم غير الرسمي: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب والهند"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في تراجع دور الأسرة الممتدة (Extended Family - EF) كبيئة إدارية وتربوية لنقل المعرفة والحرف التقليدية في المجتمع المصري نتيجة التحولات الرقمية، ويهدف البحث إلى تحليل إدارة نظم نقل المعرفة (Knowledge Transfer Management - KTM) غير الرسمية داخل الأسر بمصر، مقارنة بسياقات ثقافية في المغرب والهند. يمثل المتغير المستقل في الدراسة آليات إدارة التعليم الأسري (مثل التدريب المهني التقليدي والحكي)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تشكيل الهوية الثقافية (Cultural Identity Formation - CIF) والتمكن من المهارات الحياتية، ويأتي نمط الحياة ريفي أو حضري كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في أنماط التربية الأسرية غير النظامية وإدارة التراث الحرفي، وتتحدد الحدود البشرية في ثلاثة أجيال متعاقبة (الأجداد، والآباء، والأبناء)، بينما تشمل الحدود المكانية مناطق ريفية وشعبية مختارة في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخله الأنثروبولوجي لفهم التفاعل بين البناء الاجتماعي والعملية التربوية. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين قوة الروابط الإدارية للأسر الممتدة (EF) وبين استدامة الحرف اليدوية والقيم الوطنية. ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم استراتيجية إدارية مقترحة للتكامل بين التعليم المدرسي والتعليم الأسري، وتطوير برامج وطنية لاستثمار دور العائلة في تعزيز التعليم التقني، بما يضمن حماية التراث القومي المصري وتحقيق أهداف بناء الإنسان في الجمهورية الجديدة من خلال مأسسة ممارسات نقل المعرفة (KTM) وتوظيفها تربويًا.

268. العنوان: "إدارة مبادرات القراءة المجتمعية خارج المدرسة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والأردن وفنلندا وبريطانيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وتقييم أثر نوادي القراءة المجتمعية للأطفال واليافعين في مصر بوصفها رافدًا أساسيًا للتعليم غير الرسمي الذي يدعم الكفايات اللغوية والتفكير النقدي، بمقارنتها بالتجارب الناجحة في الأردن وفنلندا وبريطانيا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط تصميم وإدارة نادي القراءة من حيث اختيار المحتوى ودور الميسر والأنشطة الإبداعية المصاحبة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تطور مهارات القراءة الاستيعابية واتجاهات المشاركين نحو التعلم الذاتي، مع اعتبار توفر المكتبات العامة متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في المبادرات التي تقودها الجمعيات الأهلية والمكتبات الوطنية، والحدود البشرية تشمل الأطفال والناشئة والميسرين وأولياء الأمور بالدول محل الدراسة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل الاستراتيجيات الإدارية المتبعة في تحويل القراءة إلى ممارسة مجتمعية مستدامة، مبينًا العلاقة بين البيئة القرائية غير النظامية وبين التحصيل الأكاديمي الرسمي. ومن النتائج المرتقبة صياغة دليل إرشادي وإداري لنشر نوادي القراءة في القرى والمدن المصرية، يسهم في دعم المشروع القومي للقراءة، ويحول المجتمعات المحلية إلى بيئات تعلم ذكية، مما يعزز من المهارات الناعمة للطلاب المصريين، ويضع مصر على خريطة التميز في القراءة والابتكار اللغوي وفق المعايير الدولية التي تمتاز بها دول المقارنة كفنلندا، مما يساهم في بناء مجتمع المعرفة المنشود.

269. العنوان: "إدارة برامج التعليم غير النظامي للمهاجرين العائدين وآليات إعادة الإدماج المجتمعي: دراسة مقارنة بين مصر وإيطاليا وإيرلندا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في التحديات الإدارية والتربوية التي تواجه المهاجرين المصريين العائدين وأسرهم في التكيف مع المنظومة الوطنية، ويهدف البحث إلى تحليل إدارة برامج التعليم غير النظامي (Non-Formal Education - NFE) الموجهة لهذه الفئة في مصر، ومقارنتها بالسياسات الإدارية في إيطاليا وإيرلندا كدول خبرة في إدارة تدفقات الهجرة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة خصائص إدارة برامج التأهيل (مثل دورات إعادة التأهيل المهني، والإرشاد الاجتماعي، ودعم الانتقال التعليمي)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى نجاح إعادة الإدماج المجتمعي (Social Reintegration - SR) والاقتصادي للأسر العائدة، مع وجود متغير وسيط يتمثل في كفاءة التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية. تقتصر الحدود الموضوعية على الاستراتيجيات الإدارية لدعم العائدين، وتتحدد الحدود البشرية في المهاجرين وأبنائهم ومسؤولي البرامج، بينما تشمل الحدود المكانية مراكز دعم المهاجرين في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخل "جورج بيريداي" لتحليل العوامل السياقية المؤثرة في كفاءة البرامج. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين جودة إدارة التعليم غير النظامي (NFE) وسرعة تحقيق الاستقرار النفسي والمهني للعائدين. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تصميم نموذج إداري مصري متكامل يستجيب لخصوصية العائدين، وتطوير مسارات تعليمية مرنة لأبنائهم تضمن استمرارية تحصيلهم الدراسي، وتفعيل نظم الرصد الإداري لتسهيل إعادة الإدماج المجتمعي (SR) الشامل، بما يتوافق مع رؤية الدولة في رعاية أبنائها بالخارج والداخل.

270. العنوان: "تطوير السياسة الوطنية للتعليم غير الرسمي وغير النظامي في مصر في ضوء خبرات دولية مختارة: دراسة إدارية مقارنة"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في غياب إطار سياسي وإداري موحد يحكم ممارسات التعليم غير الرسمي وغير النظامي في مصر، مما يؤدي إلى تشتت الجهود، ولذا يهدف البحث إلى بناء إطار مقترح لسياسة وطنية شاملة (National Policy - NP) للتعليم غير الرسمي وغير النظامي في جمهورية مصر العربية، مستندًا إلى تحليل مقارن لخبرات دولية في المغرب والبرازيل وفنلندا والهند وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نماذج الإدارة الدولية المقارنة والسياسات

المتبعة في دول الخبرة، بينما يمثل المتغير التابع هيكل السياسة الوطنية (NP) المقترحة في مصر، ويبرز متغير الحوكمة والتمويل كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في الأطر القانونية وآليات الاعتراف بالتعلم السابق (Recognition of Prior Learning - RPL) ونظم ضمان الجودة، وتتحدد الحدود البشرية في صانعي القرار والخبراء التربويين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، في حين تغطي الحدود المكانية المؤسسات المركزية المسؤولة عن التعليم في الدول محل المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بمستوياته الوصفية والتحليلية والتطويرية لصياغة خريطة طريق وطنية. وتستهدف الدراسة توضيح العلاقة بين مأسسة التعليم غير النظامي وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعليم للجميع. ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم وثيقة سياساتية مقترحة تحدد أدوار الفاعلين، وتطوير نظم لاعتماد المهارات المكتسبة خارج الإطار الرسمي، ووضع استراتيجية لتمويل التعليم غير الرسمي، مما يسهم في جعل هذا المسار التعليمي ركيزة أساسية في بناء الجمهورية الجديدة وتحسين ترتيب مصر في المؤشرات التعليمية الدولية.

عاشراً: إصلاح المناهج وبناء الأطر الوطنية للكفاءات

271. العنوان: "إصلاح مناهج التعليم الأساسي في ضوء الأطر الوطنية للكفاءات: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وفنلندا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم جهود إصلاح مناهج التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية في ضوء التوجه نحو تبني مدخل الكفاءات (CBA Competency-Based Approach)، وذلك من خلال إجراء مقارنة منهجية مع التجربتين الفنلندية والجنوب أفريقية اللتين تمتلكان أطرًا وطنية واضحة للكفاءات في التعليم الإلزامي. يمثل المتغير المستقل في الدراسة خصائص الأطر الوطنية للكفاءات من حيث مجالات الكفاءة، ومستوياتها، وعلاقتها الهيكلية بالمراحل الدراسية المختلفة، بينما يمثل المتغير التابع مدى انعكاس هذه الأطر في بناء المناهج المصرية، خاصة فيما يتعلق بالصياغة القائمة على نواتج التعلم Learning Outcomes، وتنظيم المحتوى الدراسي، وأنماط التقويم المتبعة، مع اعتبار الجاهزية المؤسسية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مناهج التعليم الأساسي بمرحلتيه الابتدائية والإعدادية والأطر الوطنية المنظمة لها، والحدود البشرية تشمل خبراء المناهج، وصانعي السياسات التعليمية، وعينة من معلمي التعليم الأساسي بالدول الثلاث محل المقارنة. يستند البحث إلى المنهج المقارن Comparative Method بمدخل "بيريداي" للوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة؛ لاشتقاق نموذج مرجعي يدعم استكمال إصلاح المناهج المصرية وفق منطق الكفاءات. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع خريطة طريق إدارية وفنية لتحويل المناهج من القوالب التقليدية إلى أطر مرنة تركز على كفاءات القرن الحادي والعشرين، مما يساهم في تحقيق رؤية مصر **2030** في بناء مواطن مصري يمتلك مهارات تنافسية عالمية.

272. العنوان: "بناء الإطار الوطني المصري للكفاءات وربطه بالمناهج الدراسية: دراسة مقارنة مع تجارب أيرلندا وجنوب أفريقيا وأستراليا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة تطور الإطار الوطني للمؤهلات (NQF National Qualifications Framework) في مصر، وتحليل درجة اتساقه وتكامله مع المناهج الدراسية في قطاعي التعليم قبل الجامعي والتعليم الفني، وذلك في ضوء مقارنة تحليلية مع الأطر الوطنية للمؤهلات في أيرلندا وجنوب أفريقيا وأستراليا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة خصائص الإطار الوطني للمؤهلات من حيث مستويات المؤهلات، وأوصاف الكفاءات المحددة لكل مستوى، وآليات الربط بين التعلم النظامي وغير النظامي، بينما يمثل المتغير التابع مدى مواءمة نواتج التعلم في المناهج المصرية مع المستويات المحددة في الإطار، وقدرته على تيسير الانتقال المرن بين المسارات التعليمية المختلفة (الجسور التعليمية)، مع اعتبار استقلالية هيئات الاعتماد متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في وثائق الإطار الوطني المصري والمناهج ذات الصلة، وتتمثل الحدود البشرية في مسؤولي الهيئات الوطنية للمؤهلات، وخبراء التخطيط التربوي، ومصممي المناهج في الدول

محل الدراسة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتقديم تصور عملي لتفعيل الربط العضوي بين المناهج والإطار الوطني للكفاءات في مصر. ومن النتائج المرتقبة للبحث تقديم نموذج إداري لتوحيد معايير الكفاءة عبر مختلف المؤسسات التعليمية المصرية، مما يضمن جودة المخرجات التعليمية واعتراف سوق العمل الدولي بالمؤهلات المصرية وفق معايير التنافسية الدولية.

273. **العنوان: "تحليل تحول مناهج اللغة العربية من المدخل المعرفي إلى مدخل الكفاءات: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمغرب وكندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى انتقال مناهج اللغة العربية في التعليم الأساسي المصري من "منطق المحتوى" المعرفي التقليدي إلى "منطق الكفاءات" اللغوية والاتصالية، وذلك عبر مقارنة منهجية مع مناهج اللغة العربية في المغرب ومناهج اللغات الوطنية في بعض المقاطعات الكندية (مثل كيبيك) التي تعتمد مدخل الكفاءات CBA بصورة شاملة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة طريقة بناء المنهج اللغوي من حيث الأهداف، والتنظيم، والتركيز على الكفاءات التواصلية والثقافية والاجتماعية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى وضوح الكفاءات اللغوية في الوثائق المنهجية الرسمية وانعكاسها الإجرائي في الكتب المدرسية المطورة، مع اعتبار التمكن المهني للمعلمين متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج اللغة العربية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، والحدود البشرية تشمل خبراء المناهج بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، ومعلمي اللغة العربية في مصر، مقابل أقرانهم في المغرب وكندا. يعتمد البحث على المنهج المقارن بمدخل "تحليل المحتوى" المقارن؛ لتحسين تصور بناء مناهج اللغة العربية في مصر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن اقتراح مصفوفة كفاءات لغوية متدرجة تهدف إلى تمكين الطالب المصري من مهارات التحدث والاستماع والقراءة والنقد الأدبي في سياقات حياتية واقعية، بدلًا من استظهار القواعد النحوية المجردة، مما يعزز الهوية اللغوية والقدرة التواصلية في العصر الرقمي.

274. **العنوان: "إصلاح مناهج الرياضيات وفق مدخل الكفاءات وحل المشكلات: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وسنغافورة وإستونيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل مدى تبني مناهج الرياضيات المصرية لمدخل الكفاءات Competency Approach ومدخل حل المشكلات Problem Solving، بالمقارنة مع المناهج الدراسية في سنغافورة وإستونيا اللتين حققتا نتائج رائدة في الاختبارات الدولية مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلاب Programme for International Student Assessment (PISA)). يمثل المتغير المستقل في الدراسة خصائص بناء المنهج من حيث هيكل المحتوى، ونوعية المسائل الرياضية، والتركيز على التفكير الرياضي والكفاءات التطبيقية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الكفاءات الرياضية المستهدفة والمنعكسة فعليًا في نواتج التعلم الرسمية والكتب المدرسية، مع اعتبار أساليب التدريب التربوي للمعلمين متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج الرياضيات للمرحلتين الإعدادية والثانوية، وتتحدد الحدود البشرية في واضعي المناهج، وموجهي المادة، ومعلمي الرياضيات في الدول محل المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن لاستكشاف الفجوات بين الواقع المصري والنماذج العالمية المتفوقة. ومن أهم النتائج التي قد يتوصل إليها البحث، اقتراح إطار لتطوير مناهج الرياضيات المصرية يركز على "النمذجة الرياضية" والكفاءات التحليلية المطلوبة في الثورة الصناعية الرابعة، مما يساهم في تحسين ترتيب مصر في المسابقات والتقييمات الدولية، ويدعم التحول نحو مجتمع المعرفة والابتكار الرقمي.

275. **العنوان: "تطوير مناهج التربية المهنية بالتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء الأطر الوطنية للمؤهلات بجمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة هولندا ودولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تربوية مقارنة"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية والمتطلبات المتسارعة لسوق العمل، مما يستوجب إعادة النظر في منظومة التربية المهنية VE (Vocational Education)

بما يتوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات (NQF National Qualifications Framework). يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM Comparative Method) بواتقِه التحليلية الأربع (الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة) لتحليل كيفية إدماج الكفاءات المهنية في التعليم العام. يتمثل المتغير المستقل في "تصميم مناهج التربية المهنية (VE) ومنطق وحدات الكفاءة"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مستوى الجاهزية المهنية وقابلية التوظيف لدى الطلاب"، ويظهر "الإطار الوطني للمؤهلات (NQF)" كمتغير وسيط ينظم العلاقة بين المحتوى التعليمي ومتطلبات المهن. تشمل الحدود الموضوعية تحليل برامج التربية المهنية (VE Vocational Education) والمهارات الحياتية، بينما تقتصر الحدود البشرية على خبراء تطوير المناهج ومعلمي التعليم الثانوي وموجهي الأنشطة المهنية. يسعى البحث إلى استلهام التجربة الألمانية في نظام التعليم المزدوج، والخبرة الهولندية في مسارات التعليم الفني والمهني المتداخلة، وتجربة الإمارات في بناء أطر الكفاءات الوطنية، وذلك لتطوير نموذج مصري يربط التعليم الثانوي بقطاعات الإنتاج. يركز البحث على تحليل القوى والعوامل الثقافية والاقتصادية التي أدت لنجاح هذه الدول في تحقيق التوازن بين الأكاديمي والمهني. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في تقديم تصور مقترح لتطوير المناهج الدراسية يعتمد على "وحدات الكفاءة" بدلًا من المحتوى المعرفي الصرف، وتحديد آليات تقويم عملية تقيس المهارات الأدائية، مما يسهل انتقال الطلاب بين التعليم العام والتعليم الفني أو سوق العمل. كما يسهم البحث في وضع خريطة طريق لربط التخصصات الثانوية بالمستويات التي يحددها الإطار الوطني للمؤهلات (NQF) في مصر، بما يضمن اعترافًا محليًا ودوليًا بكفاءات الخريجين.

276. **العنوان:** **"إدارة تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية لتنمية كفاءات المواطنة الفاعلة: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وكندا"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتطوير الأطر الإدارية والتربوية الحاكمة لتصميم مناهج الدراسات الاجتماعية في مصر، بما يضمن بناء الشخصية الوطنية القادرة على المشاركة الإيجابية، ويهدف البحث إلى تحليل درجة تضمين كفاءات المواطنة الفاعلة (Active Citizenship Competencies - ACC) في المناهج المصرية، مقارنة بالأطر المرجعية المتقدمة في كوريا الجنوبية وكندا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نماذج الإدارة الدولية المقارنة لتصميم المناهج والأطر المرجعية لكفاءات المواطنة، بينما يمثل المتغير التابع جودة مخرجات المناهج التعليمية متمثلة في كفاءات المواطنة الفاعلة (ACC) لدى الطلاب، ويبرز متغير كفاءة التنمية المهنية للمعلمين كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في تحليل الأهداف والمحتوى والأنشطة التقويمية لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلتين الإعدادية والثانوية، وتتحدد الحدود البشرية في خبراء المناهج ومعلمي الدراسات الاجتماعية، والحدود المكانية تشمل وزارات التربية والتعليم في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخل "جورج بيريداي" لتحليل العوامل الثقافية والسياسية المؤثرة في صياغة قيم المواطنة. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين جودة التخطيط الإداري للمناهج وبين مستوى امتلاك الطلاب لمهارات التفكير النقدي والمشاركة المجتمعية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار مرجعي وطني مقترح لكفاءات المواطنة الفاعلة (ACC) يتوافق مع رؤية مصر **2030**، وتطوير أدلة إرشادية للمعلمين لتعزيز قيم احترام التنوع والمسؤولية الوطنية، مما يساهم في إعداد جيل مصري معتز بهويته ومنفتح على العالم، وقادر على قيادة قاطرة التنمية في الجمهورية الجديدة

277. **العنوان:** **"دمج كفاءات التعلم مدى الحياة في المناهج الجديدة للتعليم قبل الجامعي بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب فنلندا وأستراليا وكندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مدى تضمين كفاءات التعلم مدى الحياة (LLL Lifelong Learning) والتي تشمل التعلم الذاتي، وإدارة الوقت، والتكيف، والتعلم الرقمي في مناهج التعليم قبل الجامعي المصرية المطورة، وذلك في ضوء مقارنة منهجية مع تجارب دولية رائدة في فنلندا وأستراليا وكندا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة خصائص الأطر الوطنية لكفاءات الـ LLL في دول المقارنة، بينما يمثل المتغير التابع درجة حضور هذه الكفاءات في أهداف المناهج المصرية

الجديدة وأنشطتها التعليمية وأساليب تقويمها، مع اعتبار البنية التحتية الرقمية للمدارس متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في مناهج الصفوف الدراسية من الرابع الابتدائي وحتى الثالث الثانوي بجمهورية مصر العربية، وتتمثل الحدود البشرية في واضعي المناهج بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، ومطوري الكتب المدرسية، وعينة من معلمي المراحل التعليمية المستهدفة. يستند البحث إلى المنهج المقارن Comparative Method بمدخل "المقابلة والمقارنة" لاستخلاص الفجوات بين الواقع المنهجي المصري والمعايير الدولية. تكمن أهمية الدراسة في كشف العلاقة بين صياغة المناهج وبين قدرة الخريج المصري على مواصلة التعلم خارج الأطر الرسمية. ومن المؤمل أن تتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح يضمن دمج كفاءات الـ LLL بوضوح إجرائي في المناهج المصرية، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 في بناء مجتمع التعلم، وتعزيز مرونة المواطن المصري في مواجهة التحولات المتسارعة في سوق العمل العالمي.

278. **العنوان:** **"إصلاح مناهج التعليم الفني في ضوء الأطر القطاعية للكفاءات: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وألمانيا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل مدى اتساق مناهج التعليم الفني بجمهورية مصر العربية مع الأطر القطاعية للكفاءات (Sectoral Skills Frameworks (SSF في قطاعات استراتيجية تشمل الصناعة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، وذلك عبر مقارنتها بتجارب ألمانيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة الأطر القطاعية للكفاءات من حيث مستوياتها المهنية، ودرجة مشاركة أرباب العمل في صياغتها، وقدرتها الاستجابية للتحديث المستمر، بينما يمثل المتغير التابع درجة مواءمة المناهج الفنية المصرية لمتطلبات هذه الأطر من حيث نواتج التعلم والكفاءات العملية التطبيقية، مع اعتبار كفاءة المختبرات والورش المدرسية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في مناهج التعليم الفني الصناعي والسياحي والتكنولوجي المطبقة في مدارس التكنولوجيا التطبيقية والتعليم المزدوج بمصر، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب وخريجي هذه البرامج، والمعلمين، ومسؤولي التخطيط بقطاع التعليم الفني بالدول محل المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل الفاعلية التنظيمية في ربط التعليم بالقطاع الخاص. ومن النتائج الجوهرية التي يسعى البحث للوصول إليها، تقديم تصور متكامل لتطوير مناهج التعليم الفني المصري وفق منطق الكفاءات القطاعية، بما يضمن اعتراف سوق العمل المحلي والدولي بمهارات الخريج المصري، ويحول التعليم الفني إلى قاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي بجمهورية مصر العربية، تماشيًا مع المعايير الدولية المعاصرة في الإدارة التعليمية المقارنة.

279. **العنوان:** **"الانتقال من أهداف سلوكية إلى كفاءات شاملة في وثائق المناهج: دراسة تحليل مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمغرب والنرويج"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وفحص تطور آليات صياغة أهداف المناهج الدراسية في جمهورية مصر العربية، بالانتقال من نموذج الأهداف السلوكية Behavioral Objectives التقليدي إلى منظومة نواتج التعلم Learning Outcomes والكفاءات الشاملة، وذلك من خلال موازنة هذه التحولات الإدارية والفنية بنماذج دولية رائدة في المملكة المغربية ومملكة النرويج. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط الصياغة المنهجية المتبع (أهداف سلوكية، نواتج تعلم، كفاءات شاملة)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى وضوح الكفاءات المركبة بأبعادها المعرفية والمهارية والقيمية داخل وثائق المناهج المصرية، ومدى قدرتها الإجرائية على توجيه عمليتي التدريس والتقويم بفاعلية، مع اعتبار مستوى التقبل الثقافي للتغيير التربوي متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في وثائق الإطار العام للمناهج ووثائق المناهج للمواد الأساسية بالمرحلة التعليمية المستهدفة، وتتمثل الحدود البشرية في خبراء المناهج بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، وأعضاء فرق التطوير، وصانعي السياسات بالدول الثلاث محل المقارنة. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method بمدخل "جورج بيريداي" للوصول إلى استنتاجات دقيقة حول كفاءة الصياغة المنهجية. ومن

المتوقع أن تخلص النتائج إلى اشتقاق مبادئ ومعايير عملية تساهم في تعزيز جودة صياغة الكفاءات في المناهج المصرية، بما يدعم انتقالها نحو تعليم يركز على النمو المتكامل للمتعلم، ويحقق التنافسية الدولية للمنظومة التعليمية المصرية وفق أرقى المعايير العالمية المعاصرة في الإدارة التعليمية المقارنة.

280. **العنوان:** "**مناهج الطفولة المبكرة وبناء الكفاءات الأساسية الأولى: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والسويد ونيوزيلندا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة الكيفية التي يتم بها بناء الكفاءات الأساسية في مرحلة الطفولة المبكرة Early Childhood، والتي تشمل المهارات اللغوية، والاستعداد للقراءة، والتنظيم الذاتي Self-Regulation، والتفاعل الاجتماعي، في مناهج رياض الأطفال المصرية، وذلك بمقارنتها مع التجربتين السويدية والنيوزيلندية اللتين تعتمدان مناهج قائمة على الكفاءات النمائية الشاملة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة خصائص إطار المنهج الوطني للطفولة المبكرة من حيث مجالات الكفاءات، ومعايير النماء، وآليات ربط الأنشطة اللعبية بالكفاءات المستهدفة، بينما يمثل المتغير التابع مدى انسجام مناهج رياض الأطفال المصرية مع هذه الرؤية الحديثة، وتركيزها الإداري والتربوي على تنمية الكفاءات بدلًا من المحتوى المعرفي المجزأ، مع اعتبار بيئة الروضة وتجهيزاتها متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في الأطر والمنهجيات الوطنية لرياض الأطفال (المستوى الأول والثاني)، وتتمثل الحدود البشرية في معلمات الروضة، وموجهي مرحلة الطفولة المبكرة، وخبراء المناهج بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل الفلسفات التربوية والممارسات الإدارية المنظمة لهذه المرحلة العمرية الحرجة. ومن النتائج المرتقبة للبحث، تطوير تصور مقترح لمنهج طفولة مبكرة مصري قائم على الكفاءات، يضمن تهيئة الطفل المصري لخوض غمار المرحلة الابتدائية بأسس متينة، ويساهم في ردم الفجوة بين الممارسات المحلية والتوجهات العالمية في رعاية وبناء قدرات الطفل، بما يخدم استراتيجية الدولة في بناء الإنسان المصري منذ المهد.

281. **العنوان:** "**دمج كفاءات الاقتصاد الرقمي في مناهج المرحلة الثانوية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وإستونيا وكندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مستوى إدماج كفاءات الاقتصاد الرقمي Digital Economy Competencies، والتي تتضمن محو الأمية الرقمية، والتفكير الحاسوبي Computational Thinking، وريادة الأعمال الرقمية، في مناهج المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية، وذلك بمقارنتها بدولة إستونيا وكندا كونهما من النماذج العالمية الرائدة في هذا التحول. يمثل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة الكفاءات الرقمية المعلنة في الأطر الوطنية للمناهج، بينما يمثل المتغير التابع درجة انعكاس هذه الكفاءات في المناهج المصرية لمواد التكنولوجيا، والرياضيات، واللغات، والتربية المهنية، مع اعتبار مستوى التمكن الرقمي للمعلمين متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج المرحلة الثانوية العامة بمساراتها المختلفة، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب المرحلة الثانوية، ومعلمي المواد ذات الصلة، ومطوري المناهج في الدول محل المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتقديم إطار عملي يضمن دمجًا حقيقيًا لكفاءات الاقتصاد الرقمي داخل البنية المنهجية المصرية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم خريطة طريق لتحديث المحتوى الدراسي والأنشطة التعليمية بما يتواكب مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، مما يضمن تزويد الخريج المصري بالمهارات التقنية والريادية اللازمة للمنافسة في سوق العمل الرقمي العالمي، ويدعم جهود الدولة في التحول نحو مجتمع معرفي ذكي مستدام وفق رؤية مصر 2030.

282. **العنوان:** "**إصلاح مناهج إعداد المعلم في ضوء أطر كفاءات المعلمين الوطنية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وفنلندا والإمارات العربية المتحدة**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وتحليل مدى اتساق برامج إعداد المعلم بكليات التربية في جمهورية مصر العربية مع أطر كفاءات المعلم الوطنية (NTCF (National Teacher Competency Frameworks، وذلك من خلال إجراء

مقارنة مع تجارب فنلندا ودولة الإمارات العربية المتحدة اللتين تمتلكان أطرًا تنظيمية واضحة ومتقدمة لكفاءات المعلم. يمثل المتغير المستقل في الدراسة خصائص أطر كفاءات المعلم من حيث مجالات التخطيط، وإدارة الصف، والتقويم، والكفاءات الرقمية، والبحث التربوي، بينما يمثل المتغير التابع درجة تغطية برامج الإعداد التربوي لمكونات هذه الكفاءات في جانبيها النظري والعملي (التربية العملية)، مع اعتبار معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج البكالوريوس بكليات التربية للمواد الأساسية (لغة عربية، رياضيات، علوم)، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس، ومسؤولي ضمان الجودة والاعتماد في الدول الثلاث محل المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن لاستكشاف الفجوات بين برامج الإعداد الحالية ومتطلبات المهنة في الواقع الميداني. ومن النتائج الجوهرية التي يسعى البحث للوصول إليها، تطوير إطار مصري مقترح لتحديث مناهج إعداد المعلم وفق مدخل الكفاءات، مما يضمن تخرج معلم مصري يمتلك مهارات تدريسية وتقنية وبحثية تواكب المعايير الدولية، ويساهم في رفع جودة المخرجات التعليمية بالمدارس المصرية تماشيًا مع خطط التطوير التربوي الشاملة.

283. العنوان: "إصلاح مناهج التربية الفنية والموسيقية في ضوء كفاءات الإبداع الثقافي: دراسة مقارنة بين مصر وإيطاليا والبرازيل"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الكفائي الذي تضطلع به مناهج التربية الفنية والموسيقية في المدارس المصرية في بناء كفاءات الإبداع الثقافي—وتُعرف اصطلاحًا بـ الكفاءات الثقافية الإبداعية Cultural Creativity Competencies (CCC)—وذلك من خلال مقارنتها بتجارب كل من إيطاليا والبرازيل اللتين تمتلكان نماذج تعليمية راسخة في تنمية الذائقة الجمالية وتعزيز الهوية الثقافية لدى التلاميذ. ويُعد طبيعة كفاءات الإبداع الثقافي المعلنة في المناهج—من حيث التركيز على الإنتاج الفني، والفهم الثقافي، والتعبير الإبداعي—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مدى تجسيد هذه الكفاءات في الأنشطة الصفية واللامنهجية، وفي أدوات التقويم، وفي أدوار المعلم المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل توافر المواد والتجهيزات الفنية، ومستوى تأهيل معلمي الفنون، والدعم المدرسي المقدم للأنشطة الإبداعية. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مناهج التربية الفنية والموسيقية بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي هذه المواد وطلابهم في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف في صياغة وتنفيذ مناهج الفنون، وفهم الأثر المتوقع لهذه المناهج على الإبداع الطلابي والوعي الثقافي، بهدف صياغة تصور مصري لتطوير مناهج الفنون يسهم في بناء كفاءات ثقافية وإبداعية أصيلة لدى التلاميذ، ويدعم أدوار المدرسة في تنمية الهوية المصرية وتعزيز التفاعل الواعي مع الثقافة في إطار توجه الدولة نحو بناء اقتصاد معرفي يعتمد على الإبداع والابتكار.

284. العنوان: "مناهج التعليم الدامج وبناء كفاءات التعايش وقبول التنوع: دراسة مقارنة بين مصر والسويد وكندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل كيفية توظيف مناهج التعليم الدامج في مصر لبناء كفاءات التعايش وقبول التنوع لدى الطلاب—وتُعرف اصطلاحًا بـ كفاءات التعايش وقبول التنوع Inclusive Coexistence and Diversity Competencies (ICDC)—من خلال مقارنة منظمة مع التجربتين السويدية والكندية اللتين تُعدّان من النماذج المتقدمة في دمج الطلاب ذوي الإعاقة، وكذلك الطلاب المنتمين لخلفيات اجتماعية وثقافية متنوعة داخل بيئة مدرسية واحدة. ويُعد طبيعة تضمين قيم وكفاءات الدمج في الأهداف التعليمية، والأنشطة الصفية واللاصفية، والمحتوى الدراسي هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى وعي الطلاب وسلوكهم وتفاعلهم الإيجابي مع زملائهم المختلفين—من حيث المواقف، والدعم المتبادل، واحترام الاختلاف—هو المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل مهارات المعلمين في استراتيجيات التعليم الدامج، ومستوى دعم إدارة المدرسة، وممارسات الإرشاد المدرسي. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث مناهج الدراسات الاجتماعية، والتربية الدينية، والأنشطة المساندة التي تُسهم بطبيعتها في بناء القيم الاجتماعية والأخلاقية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الدامجة، ومعلميهم، وأخصائيي التربية الخاصة في الدول الثلاث.

ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف في كيفية تضمين كفاءات التعايش وقبول التنوع داخل المنهج، وآليات تحويلها إلى ممارسات صفية فعّالة، بهدف تعزيز دور المناهج المصرية في بناء كفاءة التعايش وقبول الآخر، ودعم اتجاه الدولة نحو تعزيز التعليم الدامج وترسيخ قيم المواطنة، والعدالة، والتنوع في سياق بناء مجتمع معرفي متماسك ومتعدد.

285. العنوان: "كفاءات ريادة الأعمال في المناهج المدرسية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وتركيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى إدماج كفاءات ريادة الأعمال—وتُعرف اصطلاحًا بريادة الأعمال (ENT Entrepreneurship)—في المناهج المدرسية المصرية من خلال مقارنة منهجية مع التجربتين المغربية والتركية اللتين طورتا برامج راسخة في تعليم ريادة الأعمال في مراحل التعليم قبل الجامعي. ويُعد طبيعة كفاءات ريادة الأعمال المحددة في الوثائق الوطنية للمناهج مثل المبادرة والتخطيط وإدارة المخاطر والابتكار هو المتغير المستقل، بينما يمثل مدى تجسّد هذه الكفاءات في الدروس والأنشطة والمشروعات الصفية واللاصفية داخل المدارس المصرية المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل تدريب المعلمين، ودعم القيادة المدرسية، وثقافة المدرسة نحو مشروعات الريادة. وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج المرحلة الإعدادية والثانوية خصوصًا في مواد الدراسات الاجتماعية والاقتصاد والأنشطة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومسؤولي الأنشطة في الدول الثلاث. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في تصميم وتنفيذ هذه البرامج، بهدف صياغة إطار مصري منهجي لإدماج كفاءات ريادة الأعمال في المناهج على نحو يعزز التفكير الريادي ويخدم التوجه الوطني نحو الاقتصاد المعرفي.

286. العنوان: "تطوير مناهج مدارس المتفوقين (*STEM*) لتعزيز كفاءات الابتكار العلمي لدى الطلاب في مصر على ضوء خبرات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: يناقش هذا البحث قضية استراتيجية ترتبط بمستقبل الاقتصاد المعرفي في مصر، وهي مدى فاعلية مناهج "العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات" (STEM (Science, Technology, Engineering and Mathematics المطبقة حاليًا في مدارس المتفوقين في تحويل الطالب من مجرد متلقٍ للمعرفة إلى منتج ومبتكر لها. يهدف البحث إلى تحليل وتقويم بنية هذه المناهج كمتغير مستقل، من حيث درجة التكامل البيني وطبيعة المشروعات البحثية Capstones، وتأثير ذلك على تنمية "كفاءات الابتكار العلمي" (SIC (Scientific Innovation Competencies كمتغير تابع. وتعتمد الدراسة في إجراءاتها على "المنهج المقارن" لاستخلاص الدروس المستفادة من النماذج العالمية الرائدة، وهي الولايات المتحدة (باعتبارها دولة النشأة)، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة التي حققت مراكز متقدمة في الاختبارات الدولية، وذلك للوقوف على كيفية ربط هذه الدول للمناهج بالصناعة والبحث العلمي. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل وثائق المناهج واستراتيجيات التدريس بمدارس المتفوقين الثانوية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والخبراء القائمين على تطوير المناهج. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لتطوير مناهج (STEM) المصرية، يركز على تعميق الشراكات مع الجامعات والمراكز البحثية، ودمج ريادة الأعمال ضمن المنهج، بما يضمن تخريج كوادر قادرة على المنافسة العالمية، ويعالج الفجوة بين النظرية والتطبيق في تعليم الموهوبين، وصولًا إلى توطين نموذج تعليمي مصري يدعم الابتكار الوطني المستدام.

287. العنوان: " تحديث مناهج التربية الدينية لتعزيز كفاءات المواطنة والعيش المشترك في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع ماليزيا والمغرب وإندونيسيا"

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لإشكالية تربوية ومجتمعية بالغة الأهمية، تتمثل في الجمود النسبي الذي تتسم به مناهج التربية الدينية في المدارس المصرية، وتركيزها غالبًا على الجانب المعرفي الحفظي على حساب الجانب السلوكي والقيمي، مما

يقلل من فاعليتها في تعزيز اللحمة الوطنية. يهدف البحث إلى استكشاف سبل دمج "كفاءات المواطنة Citizenship Competencies (CC) وقيم التسامح كمتغير مستقل ضمن المقررات الدينية، وقياس انعكاس ذلك على سلوكيات "العيش المشترك" Coexistence وقبول الآخر لدى الطلاب كمتغير تابع. وتستخدم الدراسة "المنهج المقارن" لتحليل تجارب دول إسلامية ذات سياقات ثقافية متنوعة نجحت في تقديم خطاب ديني مدرسي مستنير، وهي ماليزيا، والمغرب، وإندونيسيا. وتتحدد الحدود الموضوعية في تحليل محتوى كتب التربية الدينية (الإسلامية والمسيحية) للمرحلتين الإعدادية والثانوية، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من الطلاب والمعلمين وموجهي المادة. ويسعى البحث من خلال الربط بين المتغيرات إلى تقديم تصور لنموذج منهج ديني قيمي يركز على المشتركات الإنسانية والوطنية، ويحول (CC) من شعارات نظرية إلى ممارسات صفية ولا صفية، بما يسهم في بناء شخصية مصرية متوازنة، محصنة ضد الغلو والتطرف، وتعي تمامًا أن الدين معاملة ومسؤولية مجتمعية قبل أن يكون مجرد معلومات نظرية.

288. **العنوان:** "تطوير مناهج التعليم الزراعي في مصر في ضوء كفاءات التنمية الريفية المستدامة *Sustainable Rural Development (SRD)* بجمهورية الهند وجمهورية البرازيل الاتحادية ودولة فيتنام: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في قصور المناهج الحالية للتعليم الزراعي في مصر عن مواكبة المتطلبات الحديثة للقطاع الريفي، وضعف قدرتها على تخريج كوادر قادرة على تحقيق التنمية الريفية المستدامة Sustainable Rural Development (SRD). يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) بمراحله العلمية الوصفية والتحليلية والتفسيرية والمقارنة، لاستقراء تجارب دول حققت طفرات في هذا المجال. يتمثل المتغير المستقل في "محتوى وبناء مناهج التعليم الزراعي القائمة على الكفاءات"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مستوى الأداء التنموي والإنتاجي للخريجين في البيئة الريفية"، مع وجود متغير وسيط يتمثل في "توافر الإمكانات اللوجستية والتدريب الميداني". تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج التعليم الزراعي وتوافقها مع معايير التنمية الريفية المستدامة (SRD)، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية الزراعية، والمعلمين، وخبراء الإرشاد الزراعي، وأصحاب الحيازات والمشروعات الإنتاجية. يحلل البحث خبرات الهند في دمج الابتكار الزراعي، والبرازيل في ريادة الأعمال الريفية، وفيتنام في تنويع المحاصيل لخدمة الاقتصاد المحلي. ويهدف البحث إلى إبراز العلاقة الطردية بين جودة المناهج المطورة وزيادة فاعلية الخريجين في قيادة مشروعات التنمية المحلية. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بوضع تصور مقترح لإعادة هيكلة التعليم الزراعي في مصر، بحيث يتضمن مهارات الإدارة البيئية، والابتكار الزراعي، وتقنيات الري الذكي، مما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي المصري. كما سيقدم البحث توصيات لتعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث الزراعية لضمان مواكبة الخريجين للتطورات التكنولوجية العالمية، وتحويل المدارس الزراعية إلى مراكز إشعاع تنموي تخدم المجتمع المحيط بجمهورية مصر العربية.

289. **العنوان:** "التحوّل إلى التعلم القائم على الكفاءات في التعليم العالي التربوي: دراسة مقارنة بين برامج كليات التربية في جمهورية مصر العربية وأيرلندا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل ونقد مدى تبني كليات التربية بالجامعات المصرية لنموذج التعلم القائم على الكفاءات Competency-Based Education (CBE)، وذلك عبر موازنة برامج إعداد المعلم في مصر مع نظيراتها في أيرلندا وجنوب أفريقيا اللتين تطبقان هذا النموذج بصورة مؤسسية متقدمة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة تصميم البرنامج الأكاديمي من حيث هيكلة الكفاءات المهنية، وأساليب التقويم القائمة على ملفات الإنجاز، والمهام العملية التطبيقية، بينما يمثل المتغير التابع مدى تحقق الكفاءات التدريسية الفعلية لدى الخريجين في الميدان التربوي، مع اعتبار جودة الإشراف الأكاديمي متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج بكالوريوس التربية (التعليم الأساسي)، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المعلمين والمشرفين الجامعيين بالدول الثلاث محل المقارنة. يستند البحث إلى المنهج المقارن

Comparative Method بمدخل "بيريداي" للوصف والتفسير والمقارنة، بهدف بناء نموذج مصري مقترح لتحويل كليات التربية من التدريس التقليدي إلى البرامج القائمة على الكفاءات. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم خريطة طريق إدارية لتطوير لوائح كليات التربية المصرية بما يضمن تخريج معلم يمتلك كفايات مهنية قابلة للقياس والتحقق عالميًا، مما يعزز من كفاءة النظام التعليمي المصري وتنافسيته الدولية وفق رؤية مصر 2030.

290. **العنوان:** **"تقويم المناهج في ضوء الأطر الوطنية للكفاءات: دراسة مقارنة بين ممارسات الهيئات الوطنية للجودة في جمهورية مصر العربية وألمانيا والنرويج"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات توظيف الأطر الوطنية للمؤهلات National Qualification Frameworks (NQF) في عمليات تقويم وتطوير المناهج التعليمية من قبل الهيئات الوطنية لضمان الجودة في مصر (NAQAAE) مقارنة بالهيئات المناظرة في ألمانيا والنرويج. يمثل المتغير المستقل نموذج التقويم المعتمد من حيث المعايير والمؤشرات والأدوات المستخدمة، بينما يمثل المتغير التابع قدرة نظام التقويم المؤسسي على قياس تحقق الكفاءات الفعلية لدى المتعلمين، مع اعتبار خبرة المقيمين وتوافر أدوات القياس الرقمية متغيرات وسيطة. تتحدد الحدود الموضوعية في وثائق معايير الجودة والاعتماد الصادرة عن الهيئات الوطنية، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء الجودة وممثلي الهيئات وقادة المؤسسات التعليمية بالدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتطوير آليات تقويم مصرية متطورة تتوافق مع الـNQF وتضمن مواءمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح مصفوفة معايير لتقويم المناهج ترتكز على نواتج التعلم الحقيقية وليس فقط الممارسات الورقية، مما يسهم في رفع تصنيف المؤسسات التعليمية المصرية دوليًا، ويحقق الشفافية في جودة التعليم المقدم بجمهورية مصر العربية بما يتسق مع المعايير الأوروبية والعالمية للإدارة التعليمية المقارنة.

291. **العنوان:** **"بناء كفاءات التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج المدرسية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وألمانيا واليابان"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل استراتيجيات دمج كفاءات التعليم من أجل التنمية المستدامة Education for Sustainable Development (ESD) داخل المناهج المصرية، وذلك عبر مقارنة تحليلية مع التجارب الألمانية واليابانية اللتين تمتلكان نماذج عالمية رائدة في هذا المجال. يمثل المتغير المستقل الأطر المرجعية والسياسات المنظمة لكفاءات الـ ESD، بينما يمثل المتغير التابع درجة انعكاس هذه الكفاءات في الأهداف والمحتوى والأنشطة والتقويم بمناهج العلوم والدراسات الاجتماعية، مع اعتبار برامج تدريب المعلمين والدعم المؤسسي متغيرات وسيطة. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج المرحلة الإعدادية والثانوية بالدول الثلاث، وتشمل الحدود البشرية خبراء المناهج والمعلمين وعينة من الطلاب. يعتمد البحث على المنهج المقارن لصياغة إطار كفائي مصري يدعم الوعي البيئي والتنمية المستدامة. ومن النتائج الجوهرية التي يسعى البحث للوصول إليها، تقديم تصور لمنهج متكامل يغرس في الطالب المصري كفاءات "المواطنة العالمية" والقدرة على مواجهة التحديات المناخية والاقتصادية، مما يحقق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر، ويحول المدرسة المصرية إلى بيئة تعليمية داعمة لاستدامة الموارد وبناء الوعي القومي والبيئي للأجيال القادمة.

292. **العنوان:** **"إصلاح مناهج اللغة الأجنبية الأولى في ضوء كفاءات التواصل بين الثقافات: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وفرنسا والمملكة المغربية"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وتطوير مناهج اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى في مصر وفق كفاءات التواصل بين الثقافات (Intercultural Communicative Competence (ICC)، عبر موازنة هذه المناهج مع نظيراتها في فرنسا والمغرب اللتين تطبقان نماذج متقدمة وفق الإطار الأوروبي المرجعي الموحد للغات Common European Framework

of Reference for Languages (CEFR). يمثل المتغير المستقل طبيعة الكفاءات الثقافية والتواصلية المحددة في الأطر المرجعية الوطنية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تضمين المكون الثقافي والتواصل الحضاري في الكتب المدرسية والأنشطة الرقمية، مع اعتبار تدريب المعلمين على الـ ICC متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج اللغة الإنجليزية بالمرحلتين الإعدادية والثانوية بالدول الثلاث، وتشمل الحدود البشرية معلمي اللغة وطلابهم. يستخدم البحث المنهج المقارن لتعزيز البعد الثقافي في مناهج اللغة المصرية بما يحمي الهوية الوطنية ويسمح بالانفتاح الواعي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج مقترح لتطوير مناهج اللغات في مصر يركز على الكفاءة التواصلية "عبر الثقافات"، مما يقلل من الفجوات اللغوية بين الخريجين المصريين ونظرائهم دوليًا، ويدعم قدرة الشباب المصري على الحوار الدولي والتمثيل الثقافي المشرف لجمهورية مصر العربية في المحافل العالمية.

293. **العنوان:** **"الأطر الوطنية للكفاءات والانتقال بين التعليم العام والفني والجامعي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وهولندا وأستراليا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الدور التنظيمي لـ الأطر الوطنية للمؤهلات National Qualification Frameworks (NQF) في تسهيل الانتقال المرن (الجسور التعليمية) بين مسارات التعليم العام والفني والجامعي بجمهورية مصر العربية، مقارنة بتجارب هولندا وأستراليا اللتين تمتلكان نماذج ناجحة للنفاذية بين المسارات. يمثل المتغير المستقل تصميم الـ NQF من حيث توحيد مستويات المؤهلات وتحديد الكفاءات العابرة للمسارات، بينما يمثل المتغير التابع درجة نفاذية النظام وقدرة الطلاب على الحراك الأكاديمي دون خسائر تعليمية، مع اعتبار سياسات القبول بالجامعات متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في الأطر التشريعية والسياسات المنظمة للمسارات التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الثانوي والفني وصناع القرار التربوي بالدول الثلاث. يستند البحث إلى المنهج المقارن لتقديم مقترحات إدارية تعزز مرونة التعلم في مصر. ومن النتائج المرتقبة للبحث، وضع تصور إداري لآليات الاعتراف بالتعلم المسبق وتسهيل انتقال طلاب التعليم الفني المصري إلى الجامعات التكنولوجية والأكاديمية، مما يساهم في تغيير الصورة الذهنية للتعليم الفني، ويحقق مبدأ "التعلم مدى الحياة"، ويضمن استغلال كافة الطاقات البشرية المصرية في المسارات التي تحقق أقصى استفادة للاقتصاد الوطني القائم على الكفاءة والمعرفة.

294. **العنوان:** **"مناهج التعليم في المناطق الحدودية وبناء كفاءات الهوية والانتماء الوطني: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب واليونان"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية توظيف مناهج التعليم في المناطق الحدودية لتعزيز كفاءات الهوية والانتماء الوطني لدى الطلاب في مصر مقارنة بالتجربة اليونانية، وذلك في ظل التحديات الاجتماعية والجغرافية والثقافية التي تواجه هذه المناطق. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص المنهج الموجّه للمناطق الحدودية من حيث مكونات المحتوى، والطابع الثقافي المحلي، والأنشطة الميدانية، وبرامج بناء المواطنة، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى تنمية كفاءات الهوية الوطنية والانتماء وما يرتبط بها من قيم المشاركة والمسؤولية الاجتماعية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في مدى جاهزية المعلم وتدريبه على توظيف المنهج بطريقة تراعي خصوصية المجتمع الحدودي. وتتحدد الحدود الموضوعية في وثائق المناهج المطبقة بالمناطق الحدودية مثل حلايب وشلاتين وسيناء، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والمشرفين التربويين في المدارس الواقعة بهذه المناطق وفي اليونان. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لاستكشاف أوجه الاختلاف والتشابه بين النموذجين المصري واليوناني، بهدف اشتقاق مبادئ لتطوير مناهج مرنة تدعم الهوية الوطنية وتعزز استقرار المجتمعات الحدودية في مصر، وتواكب في الوقت نفسه التوجهات الدولية في التربية من أجل المواطنة.

295. **العنوان:** **"مناهج التربية الصحية وبناء كفاءات الوعي الصحي والوقاية: دراسة مقارنة بين مصر وتشيلي وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل دور مناهج التربية الصحية في بناء كفاءات الوعي الصحي والوقاية لدى طلاب التعليم قبل الجامعي في مصر، من خلال مقارنة منهجية بالتجارب المتقدمة في تشيلي وكوريا الجنوبية التي تبنت نماذج تكاملية للتربية الصحية داخل المنهج المدرسي. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص منهج التربية الصحية من حيث تنظيم المحتوى، وتضمين مهارات الوقاية، وتطوير السلوكيات الصحية، والأساليب التفاعلية في التعلم، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى تطور كفاءات الوعي الصحي لدى الطلاب، بما يشمل المعرفة الصحية، والمهارات الوقائية، والاتجاهات الإيجابية تجاه تبني أنماط حياة سليمة. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في جودة تدريب المعلمين وقدرتهم على توظيف استراتيجيات تعليم صحية نشطة. وتتحدد الحدود الموضوعية في وثائق المناهج الصحية وبرامج الأنشطة المرتبطة بها داخل المدارس، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومشرفي الصحة المدرسية في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل أوجه القوة في التجارب الدولية، واستنباط مبادئ يمكن توظيفها لتطوير منهج مصري شامل للتربية الصحية، يعزز الوقاية، ويدعم الاستجابة لتحديات الصحة العامة، ويرسخ ثقافة الوعي الصحي بين النشء بما يتسق مع أولويات التنمية المستدامة في مصر.

296. **العنوان:** "بناء كفاءات البحث والتفكير العلمي في مناهج العلوم: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وسنغافورة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى قدرة مناهج العلوم في مصر على بناء كفاءات البحث والتفكير العلمي لدى طلاب التعليم قبل الجامعي، من خلال مقارنة منهجية مع التجارب المتقدمة في فنلندا وسنغافورة اللتين تُعدّان من النماذج الرائدة عالميًا في تعليم العلوم القائم على الاستقصاء. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص منهج العلوم من حيث مستويات تضمين مهارات البحث العلمي، والتفكير النقدي، والتجريب، وبناء الفرضيات، واستخدام البيانات، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى تطور كفاءات البحث العلمي لدى الطلاب وقدرتهم على تطبيق المنهج العلمي في مواقف تعليمية وحياتية متعددة. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في جاهزية المعلم وتدريبه على تطبيق استراتيجيات التعلم القائم على الاستقصاء والتجريب. وتتحدد الحدود الموضوعية في وثائق مناهج العلوم والأنشطة العملية المصاحبة لها، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومطوري المناهج في الدول الثلاث. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستكشاف أوجه القوة والقصور في التجربة المصرية، واستنباط مبادئ يمكن أن تُسهم في تطوير منهج علوم مصري يعزز قدرات البحث العلمي، ويدعم الابتكار، ويتماشى مع أولويات بناء اقتصاد المعرفة في مصر

297. **العنوان:** "الأطر الوطنية للكفاءات وتدويل المناهج الجامعية: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا وألمانيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الأطر الوطنية للكفاءات في التعليم العالي—وتُعرف اصطلاحًا بـ National Qualifications Frameworks (NQF)—في دعم عملية تدويل المناهج الجامعية في مصر مقارنة بماليزيا وألمانيا، وذلك من خلال دراسة كيفية انعكاس خصائص هذه الأطر على قدرة الجامعات على مواءمة برامجها مع المعايير الدولية وتحسين قابليتها للاندماج في الشراكات الأكاديمية العالمية. ويُعد خصائص الأطر الوطنية للكفاءات للتعليم العالي مثل مخرجات التعلم، المستويات المرجعية، والكفاءات العامة والخاصة هو المتغير المستقل، بينما يمثل مدى قدرة الجامعات على مواءمة البرامج مع المعايير الدولية وجذب الطلاب الدوليين وتطوير البرامج الثنائية أو المقدمة باللغة الإنجليزية المتغير التابع، مع الإشارة إلى إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل سياسات الاعتماد والجودة، ومستوى الحوكمة الجامعية. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في برامج جامعية مختارة في تخصصات التربية والإدارة والهندسة في الدول الثلاث، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي البرامج، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب المصريين والدوليين. ويستدعي البحث تطبيق المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف في بنية الأطر الوطنية للكفاءات ودورها في تدويل التعليم العالي، بهدف صياغة رؤية مصرية تستخدم الأطر الوطنية كأداة استراتيجية لتعزيز تنافسية الجامعات المصرية في الساحة العالمية، بما يخدم أهداف الدولة في بناء اقتصاد معرفي عالمي الارتباط.

298. العنوان: "مناهج التعليم المدمج بين النظامي وغير النظامي وبناء كفاءات التعلم الذاتي: دراسة مقارنة بين مصر والهند والبرازيل"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل نماذج المناهج المدمجة التي تربط بين التعليم النظامي والبرامج غير النظامية، مثل المشروعات المجتمعية والدورات الإلكترونية المفتوحة—وتُعرف اصطلاحًا بـ Massive Open Online Courses (MOOCs)—ودورها في بناء كفاءات التعلم الذاتي (SDL Self-Directed Learning) لدى الطلاب في مصر مقارنة بالهند والبرازيل. ويُعد طريقة تصميم المناهج لتضمين التعلم المكتسب خارج الصف والاعتراف به ودمجه في المسار النظامي هو المتغير المستقل، بينما يمثل نمو كفاءة التعلم الذاتي لدى الطلاب وقدرتهم على إدارة تعلمهم، وتحديد أهدافهم، وتقييم تقدمهم بصورة مستقلة المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل مستوى الدعم المدرسي، ودافعية الطلاب، والمهارات الرقمية. وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج المرحلة الثانوية والبرامج المكملة لها من خارج المدرسة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والمسؤولين عن الأنشطة المجتمعية والتعليم غير النظامي. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لتحديد الفروق في فلسفة الدمج بين التعليمين النظامي وغير النظامي، بهدف صياغة إطار مصري مؤسسي لمناهج مدمجة تعزز التعلم الذاتي وتستجيب لمتطلبات الاقتصاد المعرفي.

299. العنوان: "تقاطع إصلاح المناهج والأطر الوطنية للكفاءات مع سياسات سوق العمل: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وألمانيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين إصلاح المناهج وبناء الأطر الوطنية للكفاءات National Qualifications Frameworks (NQF) من جهة، وبين سياسات سوق العمل من جهة أخرى، في سياق مصري مقارن مع المغرب وألمانيا اللتين تمتلكان نماذج متقدمة في ربط التعليم بالاقتصاد الوطني. ويُعد درجة التنسيق المؤسسي بين وزارات التعليم والعمل والجهات الاقتصادية في تحديد الكفاءات المهنية المطلوبة في سوق العمل هو المتغير المستقل، بينما يمثل مدى مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل كما تظهر في مؤشرات الفجوات المهارية ومعدلات البطالة بين الخريجين المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل سياسات التدريب المهني، ونظم الإرشاد الوظيفي، وشراكات المؤسسات الإنتاجية. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في وثائق الإصلاح التعليمي، والأطر الوطنية للمؤهلات، والسياسات التشغيلية، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات، وأصحاب العمل، وخبراء التعليم والعمل في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتقديم توصيات عملية تعزز التناغم بين إصلاح المناهج وسياسات التشغيل في مصر، بما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل.

300. العنوان: "تطوير منظومة المناهج المصرية القائمة على الكفاءات في ضوء خبرات دولية مختارة: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الحاجة الماسة إلى التحول من المناهج التقليدية القائمة على المحتوى إلى منظومة متكاملة ترتكز على الكفاءات لمواكبة المتطلبات العالمية، ويهدف البحث إلى تقديم إطار إداري وتنظيمي مقترح لإعادة بناء المناهج المصرية على أساس الكفاءات (Competency-Based Education - CBE)، استنادًا إلى تحليل مقارن لخبرات دولية رائدة في فنلندا، وسنغافورة، وألمانيا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نماذج الإدارة الدولية المقارنة للأطر الكفائية الوطنية، بينما يمثل المتغير التابع هيكل منظومة المناهج المصرية القائمة على الكفاءات (CBE) المقترحة، ويبرز متغير كفاءة التطوير المهني للمعلم كمتغير وسيط في العملية الانتقالية. تتحدد الحدود الموضوعية في مستويات التخطيط الإداري للمناهج (الوطني، والمؤسسي، والصفّي)، وآليات ربط المناهج بالأطر الوطنية للمؤهلات وسوق العمل، وتتحدد الحدود البشرية في خبراء المناهج وصانعي القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بينما تشمل الحدود المكانية المؤسسات التعليمية المركزية في الدول محل المقارنة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخله الاستشرافي لصياغة رؤية مستقبلية لسياسات المناهج. ويسعى البحث لبيان العلاقة الطردية بين جودة الإدارة التعليمية المرتكزة على الكفاءات وبين زيادة القدرة التنافسية للخريجين في سوق العمل. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن خريطة طريق زمنية لتحويل المناهج المصرية نحو نموذج كفائي متكامل، وتطوير أساليب تقويم مبتكرة تقيس الأداء الفعلي،

ووضع معايير إدارية لضمان جودة تطبيق التعليم القائم على الكفاءات (CBE)، مما يساهم في تحقيق الريادة التعليمية ضمن رؤية مصر **2030** وتدعيم أركان الجمهورية الجديدة.

حادي عشر: تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)

301. العنوان: "تطوير نموذج مصري للتعليم المتكامل في المرحلة الإعدادية: دراسة مقارنة لتجارب جمهورية مصر العربية وفنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث بناء نموذج إداري وتربوي مقترح للتعليم المتكامل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM (Science, Technology, Engineering, and Mathematics بالمرحلة الإعدادية في مصر، وذلك بالاستفادة من تحليل مقارن لتجارب فنلندا وكوريا الجنوبية في تنظيم المناهج بصورة تكاملية. يمثل المتغير المستقل خصائص النماذج التكاملية من حيث طبيعة دمج المواد، ونوعية المشروعات، ومستوى التطبيق العملي، بينما يمثل المتغير التابع درجة تنمية مهارات حل المشكلات والتفكير العلمي لدى الطلاب المصريين، مع اعتبار جاهزية البيئة المدرسية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج المرحلة الإعدادية وبرامج الـ STEM القائمة أو التجريبية، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب المدارس الإعدادية ومعلمي المواد العلمية بمصر ونظائرهم في دول المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بصورته التحليلية لصياغة نموذج متدرج قابل للتطبيق في المدارس الحكومية المصرية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع إطار تنظيمي يضمن الانتقال من التعليم المنفصل إلى التعليم البيني المتكامل، مما يرفع من جودة المخرجات التعليمية بجمهورية مصر العربية، ويحقق التوافق مع المعايير الدولية في إعداد الناشئة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي.

302. العنوان: " تطوير السياسات الإدارية والأكاديمية لمدارس المتفوقين (*STEM*) لتعزيز رأس المال البشري في مصر على ضوء خبرات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: يناقش هذا البحث قضية استراتيجية تتعلق بمستقبل الاقتصاد الوطني، وهي كيفية تعظيم العائد من الاستثمار في "مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا" (STEM (STEM Schools في مصر، لضمان عدم الاكتفاء بالتفوق الأكاديمي للطلاب فحسب، بل تحويل هذا التفوق إلى "رأس مال بشري" (HC (Human Capital فاعل ومؤثر في التنمية الاقتصادية. يهدف البحث إلى تحليل وتقويم السياسات المنظمة لهذه المدارس، باستخدام "المنهج المقارن" لدراسة تجارب دول رائدة في هذا المجال، وهي الولايات المتحدة الأمريكية (باعتبارها دولة المنشأ)، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، للوقوف على كيفية ربط هذه النظم التعليمية بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل المتقدم. يمثل المتغير المستقل في الدراسة السياسات الإدارية والأكاديمية المتبعة في مدارس (STEM)، بما في ذلك نظم القبول، ومناهج "التحديات الكبرى" (GC (Grand Challenges، وآليات الشراكة مع القطاع الصناعي، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات تنمية (HC) المتمثلة في براءات الاختراع، والجاهزية لسوق العمل، والابتكار التكنولوجي، مع اعتبار التمويل المستدام متغيرًا وسيطًا. وتتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الحكومية للمتفوقين، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والطلاب والمعلمين. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم إطار استراتيجي مقترح لتعزيز استدامة هذه المدارس في مصر، ووضع آليات مؤسسية لرعاية خريجيها ما بعد المرحلة الثانوية، بما يضمن توطين الابتكار وتحويل المشروعات الطلابية إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية مضافة، تضع مصر على خريطة التنافسية العالمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

303. العنوان: " استراتيجيات دمج التعلم القائم على الاستقصاء في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في مصر: دراسة مقارنة مع سنغافورة والمملكة المتحدة وفنلندا"

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لإشكالية تربوية جوهرية في تعليم العلوم بمصر، تتمثل في سيطرة النمط التلقيني النظري على حساب الممارسات العملية، مما يضعف الشغف العلمي لدى التلاميذ في سن مبكرة. يهدف البحث إلى تحليل واقع وآليات دمج "التعلم القائم على الاستقصاء" (IBL Inquiry-based Learning) كمدخل تدريسي ومنهجي أساسي في المرحلة الابتدائية، وذلك عبر مقارنة التجربة المصرية بتجارب عالمية متميزة، وهي سنغافورة (التي تتصدر الاختبارات الدولية)، والمملكة المتحدة، وفنلندا، حيث يُعد الاستقصاء ركيزة أساسية في مناهجها. يتمثل المتغير المستقل في مستوى ونوعية دمج استراتيجيات (IBL) التي تتضمن التساؤل، والملاحظة، والتجريب داخل الكتب المدرسية والأنشطة الصفية، بينما يمثل المتغير التابع تنمية مهارات "التنور العلمي" (SL Scientific Literacy) والفضول المعرفي لدى التلاميذ، مع اعتبار بيئة التعلم وتجهيزات المختبرات متغيرًا وسيطًا. وتعتمد الدراسة "المنهج المقارن" لتحليل الفجوة بين التنظير والتطبيق. وتشمل الحدود الموضوعية مناهج العلوم للصفوف العليا من المرحلة الابتدائية (الرابع إلى السادس)، والحدود البشرية معلمي العلوم والتلاميذ. ومن المؤمل أن تسفر النتائج عن صياغة دليل إرشادي ومعايير وطنية مطورة لتصميم دروس العلوم في مصر، تضمن تحويل التلميذ من مستهلك للمعلومة إلى باحث صغير، وتؤكد على أهمية "العمل اليدوي والعقلي" Hands-on and Minds-on في بناء عقلية علمية ناقدة ومبتكرة قادرة على مواكبة تحديات العصر.

304. **العنوان:** "**تطوير مهارات التفكير الحاسوبي (*Computational Thinking (CT*) في مناهج الرياضيات والعلوم بمصر في ضوء خبرات إستونيا وكندا وسنغافورة: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول ضرورة تحديث مناهج الرياضيات والعلوم بجمهورية مصر العربية لتنتقل من القوالب التقليدية إلى تنمية مهارات التفكير الحاسوبي (CT Computational Thinking) التي تعد لغة العصر الرقمي. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM Comparative Method) بخطواته العلمية الرصينة لتحليل كيفية دمج هذه المهارات في النظم التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في "مستوى حضور مكونات التفكير الحاسوبي (CT) مثل التجريد والنمذجة والخوارزميات في الأنشطة المنهجية"، بينما يمثل المتغير التابع "قدرة الطلاب على توظيف هذه المهارات في حل المشكلات العلمية والواقعية"، مع اعتبار "مستوى التمكن الرقمي للمعلمين" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في وثائق مناهج الرياضيات والعلوم للمرحلتين الإعدادية والثانوية، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب ومعلمي المواد العلمية بجمهورية مصر العربية والدول محل المقارنة. يهدف البحث إلى استلهام تجربة إستونيا في الرقمنة الشاملة، وكندا في دمج التكنولوجيا بالعلوم، وسنغافورة في التفوق الرياضي والحاسوبي. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في تقديم مقترح أكاديمي لتحديث صياغة الدروس العلمية والرياضية بما ينمي القدرات التحليلية والمنطقية لدى الطالب المصري، ويؤهله للتعامل مع الذكاء الاصطناعي بفاعلية، ويدعم جهود الدولة في التحول الرقمي الشامل وفق رؤية مصر **2030**. كما سيسهم البحث في وضع معايير لتقييم مهارات التفكير الحاسوبي (CT) ضمن الاختبارات الوطنية، بما يضمن بناء جيل قادر على الابتكار التقني والمنافسة الدولية في المجالات الهندسية والبرمجية.

305. **العنوان:** "**تطوير تعليم البرمجة بالتعليم قبل الجامعي بمصر لبناء مسارات مهنية تكنولوجية مبكرة في ضوء خبرات الهند وأستراليا وكوريا الجنوبية: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في الحاجة الماسة لصياغة خريطة طريق واضحة لتعليم البرمجة Programming بالتعليم قبل الجامعي في مصر، لضمان إعداد كوادر بشرية تلبي احتياجات سوق العمل التقني العالمي. يتبع البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) لتحليل السياسات التعليمية المتبعة في الهند وأستراليا وكوريا الجنوبية التي وضعت البرمجة في قلب مناهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM). يمثل المتغير المستقل "تصميم برامج البرمجة من حيث لغات البرمجة وزمن التدريس"، بينما يمثل المتغير التابع "تكوين قاعدة أولية من الطلاب القادرين على متابعة مسارات مهنية تكنولوجية"، مع اعتبار "توافر

البنية التحتية التكنولوجية" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية تشمل الطلاب ومعلمي التكنولوجيا بالدول المقارنة. يسعى البحث إلى تقديم نموذج إداري وتربوي يربط بين ما يتعلمه الطالب في المدرسة ومتطلبات صناعة البرمجيات والذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد لغات البرمجة الأكثر ملاءمة لكل مرحلة عمرية، واقتراح آليات لتدريب المعلمين على أحدث تقنيات التعليم التقني. كما سيخلص البحث إلى وضع استراتيجية لتعزيز الريادة المصرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات الإقليمي، من خلال تخريج جيل من المبرمجين القادرين على المنافسة في قطاع تعهد البرمجيات الدولي، مما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد القومي المصري المبني على المعرفة.

306. العنوان: "تحقيق العدالة في فرص الوصول إلى تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (*STEM*) بين الحضر والريف في مصر في ضوء خبرات المغرب وجنوب أفريقيا وماليزيا: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في وجود فجوات إدارية وتنظيمية تؤثر على عدالة توزيع فرص الوصول إلى تعليم عالي الجودة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM) بين المدارس الحضرية والريفية بجمهورية مصر العربية. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) لرصد وتحليل السياسات التعليمية التي تتبعها دول المقارنة لتقليص الفجوة المكانية. يمثل المتغير المستقل "مستوى توافر الموارد من معامل وأجهزة ومعلمين متخصصين"، بينما يمثل المتغير التابع "الفروق في تحصيل الطلاب واتجاهاتهم نحو المواد العلمية"، مع اعتبار "السياسات المحلية للامركزية" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس التي تطبق نظام (STEM) في محافظات مصرية حضرية وريفية، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والمديرين في هذه المناطق بالدول الثلاث. يحلل البحث تجارب المغرب وجنوب أفريقيا وماليزيا في تعميم التعليم التقني في المناطق النائية. ومن النتائج الجوهرية المتوقعة تقديم استراتيجية وطنية لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، تضمن حصول الطالب المصري في القرى والنجوع على تعليم علمي وتقني يضاهي نظيره في المدن الكبرى. كما سيسهم البحث في دعم مبادرة "حياة كريمة" من خلال تقديم توصيات إجرائية لتطوير البنية التحتية التعليمية في الريف المصري، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتربوية المنشودة، بما يضمن استثمار كافة المواهب البشرية المصرية بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

307. العنوان: "إدارة برامج التنمية المهنية لمعلمي *STEM* وتنمية كفاياتهم التدريسية في ضوء المعايير الدولية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا والإمارات العربية المتحدة"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتطوير الأطر الإدارية المنظمة لبرامج التنمية المهنية (Professional Development - PD) لمعلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, and Mathematics - STEM) في مصر بما يضمن مواكبتها للمستويات العالمية، ويهدف البحث إلى تقييم إدارة برامج التنمية المهنية (PD) في مصر ومقارنتها بالنماذج المتقدمة في فنلندا والإمارات العربية المتحدة كدول خبرة متميزة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة آليات تصميم وإدارة برامج التنمية المهنية (PD) من حيث المحتوى المنهجي والتركيز على البحث الإجرائي، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تحقق الكفايات التدريسية لمجالات الـ STEM لدى المعلمين، مع اعتبار الدعم الإداري والمدرسي كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في الاستراتيجيات القومية للتنمية المهنية المعاصرة بمصر، والحدود البشرية تشمل المعلمين والموجهين وخبراء التدريب، بينما تشمل الحدود المكانية مراكز التدريب التربوي في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بخطواته العلمية للوصول إلى استنتاجات دقيقة حول كفاءة النظم الإدارية التدريبية. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين جودة إدارة برامج التنمية المهنية (PD) وبين امتلاك المعلمين لمهارات التدريس البيني والقدرة على توجيه البحوث الطلابية. ومن النتائج المرتقبة صياغة معايير وطنية لأداء

معلم الـ STEM في مصر، وتقديم نموذج إداري متكامل يضمن استدامة التطوير المهني بما يخدم خطط وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بجمهورية مصر العربية وفق المعايير الدولية ورؤية مصر 2030.

308. **العنوان: "حوكمة المسابقات العلمية والروبوت كمدخل لتعزيز مهارات *STEM* لدى الطلاب: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وتركيا والبرازيل"**

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في غياب التنسيق الإداري والحوكمة المؤسسية للمسابقات العلمية في مصر، مما يجعلها أنشطة موسمية محدودة الأثر، ويهدف البحث إلى استكشاف آليات إدارة وحوكمة المسابقات العلمية والروبوت والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) وأثرها في تنمية مهارات الـ STEM لدى الطلاب المصريين بمقارنتها بتجارب تركيا والبرازيل. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط الإدارة الدولية المقارنة للمسابقات (التكرار، الدعم المدرسي، جودة الإعداد)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية مهارات التصميم الهندسي والبرمجة والعمل الجماعي، مع اعتبار الشراكات المجتمعية كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في الإدارة التنظيمية للمسابقات المحلية والقومية، والحدود البشرية تشمل الطلاب المشاركين ومعلميهم ومنظمي المسابقات، والحدود المكانية تغطي المؤسسات التعليمية الراعية لهذه الأنشطة بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخلاته الوصفية والتحليلية لوضع رؤية لدمج هذه المسابقات في الاستراتيجية الوطنية لتعليم الـ STEM بمصر. وتستهدف الدراسة توضيح العلاقة بين كفاءة التنظيم الإداري للمسابقات وبين نمو روح الابتكار والمنافسة الدولية لدى الطلاب. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج تنظيمي مقترح يحول هذه المسابقات إلى جزء أصيل من المنهج التعليمي، وتفعيل دور الذكاء الاصطناعي (AI) في تقويم الأداء الطلابي، مما يضع مصر على خريطة التفوق العلمي العالمي ويعزز من جودة مخرجات المنظومة التربوية المصرية.

309. **العنوان: "إدارة استراتيجيات التعلم القائم على المشكلات المجتمعية في تدريس العلوم: دراسة مقارنة بين مدارس جمهورية مصر العربية وكندا وتشيلي"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في هيمنة الأساليب الإدارية والتدريسية التقليدية في فصول العلوم بمصر، مما يضعف ارتباط الطلاب بمشكلات مجتمعهم، ويهدف البحث إلى تحليل إدارة استراتيجيات التعلم القائم على المشكلات (Problem-Based Learning - PBL) في المدارس المصرية مقارنة بكندا وتشيلي. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط الإدارة الصفية وتصميم الدروس القائم على مشكلات مفتوحة مرتبطة بالسياق المحلي، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية التفكير النقدي والوعي المجتمعي لدى الطلاب، مع اعتبار استقلالية المعلم في اختيار المحتوى كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في مقاربات تدريس العلوم بالمرحلتين الإعدادية والثانوية، والحدود البشرية تشمل الطلاب والمعلمين في عينة من المدارس المصرية ونظيراتها الدولية، والحدود المكانية تغطي المدارس المختارة في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) وفقًا لمدخل "إدموند كينج" لفهم كيفية تأثر الإدارة التعليمية بالسياق الثقافي والاجتماعي. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين جودة إدارة التعلم القائم على المشكلات (PBL) وبين قدرة الطلاب على تقديم حلول علمية مبتكرة للتحديات القومية. ومن النتائج المتوقعة تطوير دليل تربوي وإداري لتدريس العلوم بالمشكلات في مصر يربط المنهج المدرسي بقضايا مثل ندرة المياه وتلوث البيئة، مما يزيد من دافعية الطلاب نحو التعلم العلمي ويخدم أهداف التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية من خلال تخريج أجيال قادرة على القيادة وحل المشكلات بأسلوب علمي ومنهجي رصين.

310. **العنوان: "الفجوة بين نتائج مصر في الاختبارات الدولية وسياسات إصلاح تعليم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات: دراسة مقارنة مع سنغافورة وبولندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل المسافة النوعية بين أداء الطلاب المصريين في الاختبارات الدولية مثل الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم (TIMSS (Trends in International Mathematics and Science Study والبرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA (Programme for International Student Assessment، وبين سياسات إصلاح تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM (Science, Technology, Engineering, and Mathematics المعلنة، وذلك عبر مقارنة إدارية ومنهجية مع دولتي سنغافورة وبولندا اللتين حققتا طفرات ملموسة. يمثل المتغير المستقل حزمة السياسات والإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالمناهج والتقويم وإعداد المعلم، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تطور النتائج الدولية المحققة، مع اعتبار كفاءة الإنفاق التعليمي متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والتقارير الدولية المنشورة، وتتمثل الحدود البشرية في خبراء المناهج والتقويم ومخططي السياسات التعليمية بالدول الثلاث محل المقارنة. يوظف البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخل "بيريداي" للوصول إلى توصيات إجرائية تربط سياسات الإصلاح بتحسين النتائج. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج إداري لربط مخرجات مدارس الـ STEM بالمعايير العالمية، مما يساهم في رفع تصنيف جمهورية مصر العربية في المؤشرات التعليمية الدولية، ويحقق كفاءة المنظومة التعليمية في إنتاج عقول قادرة على المنافسة عالميًا بما يتسق مع رؤية مصر 2030.

311. **العنوان:** "تعليم الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بمصر: دراسة مقارنة مع المغرب والهند من منظور الإنصاف الجندري"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة الفرص والتحديات المرتبطة بالتحاق الفتيات المصريات بمسارات الـ STEM في التعليم الثانوي والجامعي، بمقارنتها بتجارب المملكة المغربية وجمهورية الهند، وذلك من منظور العدالة والإنصاف الجندري Gender Equity. يمثل المتغير المستقل السياسات والبرامج التحفيزية الموجهة لدعم الفتيات (مثل المنح الدراسية والنوادي العلمية)، بينما يمثل المتغير التابع معدلات التحاق واستمرار الفتيات في هذه التخصصات النوعية واتجاهاتهن نحوها، مع اعتبار المتغيرات الاجتماعية والثقافية متغيرات وسيطة. تتحدد الحدود الموضوعية في مسارات الـ STEM بالتعليم قبل الجامعي والجامعي، وتتمثل الحدود البشرية في الطالبات وأعضاء هيئة التدريس والمسؤولين عن البرامج النوعية بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل الفجوات في المشاركة النسائية في المجالات التقنية والعلمية. ومن النتائج الجوهرية المتوقعة صياغة حزمة تدخلات إدارية مصرية لدعم تمكين الفتيات في مجالات التكنولوجيا والابتكار، مما يساهم في سد الفجوة المهارية في سوق العمل، ويعزز من دور المرأة المصرية في دفع عجلة التنمية المستدامة والتحول الرقمي، تماشيًا مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية والمعايير الدولية للإدارة التعليمية المقارنة.

312. **العنوان:** "دمج التربية البيئية في تعليم العلوم ضمن إطار *STEM*: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وألمانيا وكينيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء آليات دمج التربية البيئية (EE (Environmental Education في تعليم العلوم ضمن إطار الـ STEM بالمناهج المصرية، مقارنة بدولتي ألمانيا وكينيا اللتين توظفان هذا المدخل لمواجهة تحديات الاستدامة. يمثل المتغير المستقل طبيعة تضمين القضايا البيئية المعاصرة (مثل التغير المناخي وإدارة الموارد المائية) في مشروعات الـ STEM، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الوعي والسلوك البيئي لدى الطلاب، مع اعتبار دور التكنولوجيا الرقمية في المحاكاة البيئية متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج العلوم بالمرحلة الإعدادية والثانوية ومشروعات الـ STEM البيئية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين بمدارس جمهورية مصر العربية ونظيراتها الدولية. يوظف البحث المنهج المقارن لتطوير نموذج مصري لتعليم بيئي-STEM متكامل. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم تصور لمنهج يعالج التحديات البيئية المحلية (مثل حماية نهر النيل أو الطاقة المتجددة) من منظور علمي هندسي، مما يساهم في

إعداد جيل من المبتكرين المصريين القادرين على تقديم حلول تقنية للمشكلات البيئية، ويخدم أهداف المبادرة الرئاسية "اتحضر للأخضر" والتوجهات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر.

313. **العنوان:** **"برامج الشراكة بين المدارس والجامعات في تعليم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة وأستراليا"**

الموضوع: يستهدف البحث تحليل نماذج الشراكة الإدارية والتربوية بين المدارس الثانوية والجامعات أو مراكز البحوث في مجال تعليم الـ STEM بمصر، بمقارنتها بتجارب الولايات المتحدة وأستراليا التي تمتاز بنماذج المدارس المختبرية Laboratory Schools. يمثل المتغير المستقل شكل وطبيعة الشراكة المؤسسية (مشروعات بحثية مشتركة، إشراف أكاديمي جامعي، استخدام المعامل الجامعية)، بينما يمثل المتغير التابع أثر هذه الشراكات في تعميق التفكير البحثي والتوجه نحو المهن العلمية لدى الطلاب، مع اعتبار الأطر التشريعية المنظمة لهذه الشراكات متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في مشروعات الـ STEM المشتركة بالدول محل الدراسة، والحدود البشرية تشمل طلاب المدارس الثانوية وأعضاء هيئة التدريس الجامعيين والمعلمين. يعتمد البحث على المنهج المقارن لصياغة نموذج مصري مطور للشراكات الداعمة للتميز العلمي. ومن النتائج المرتقبة للبحث تقديم مقترحات لتفعيل بروتوكولات تعاون مستدامة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجامعات المصرية، تضمن نقل الخبرات البحثية للطلاب في سن مبكرة، مما يقلل من الفجوة بين التعليم المدرسي والجامعي، ويؤهل الطلاب المصريين لمتطلبات البحث العلمي والابتكار وفق المعايير العالمية المعاصرة.

314. **العنوان:** **"تعليم الهندسة في التعليم قبل الجامعي: دراسة مقارنة بين إدماج المفاهيم الهندسية في مناهج مصر وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل واقع الإدارة التعليمية والسياسات المنهجية المتعلقة بدمج تعليم الهندسة (Engineering Education (EE ضمن مرحلة التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء التجارب الرائدة لكل من فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية (United States of America (USA. يتمثل المتغير المستقل في مستوى مأسسة المكون الهندسي ووضوحه في الوثائق المنهجية والخطط الدراسية، بينما يتمثل المتغير التابع في تنمية مهارات التفكير الهندسي والقدرة على النمذجة لدى الطلاب. يسعى البحث لتشخيص طبيعة الإدارة المدرسية في التعامل مع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM كإطار تكاملي، مع التركيز على الحدود الموضوعية المتمثلة في مناهج العلوم والرياضيات بالمرحلتين الإعدادية والثانوية. وتتحدد الحدود البشرية في معلمي وموجهي هذه المواد، بالإضافة إلى الخبراء المسؤولين عن رسم السياسات التعليمية في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الوصفي والتحليلي، وذلك للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في الأطر التنظيمية والتربوية. وتبرز أهمية الدراسة في محاولة معالجة القصور في الإدارة الصفية لمفاهيم التصميم الهندسي في المدارس المصرية، وتقديم مقترح إداري وتنظيمي يضمن فعالية الدمج. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج محورية، أهمها ضرورة تطوير الكفايات المهنية لمديري المدارس والمعلمين لإدارة معامل التصميم، وتحديد الفجوات التنظيمية بين المنهج المكتوب والمنفذ في السياق المصري مقارنة بالدول المقارنة. كما تخلص الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لصناع القرار في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإعادة هيكلة الجداول الدراسية بما يسمح بالمشاريع الهندسية التكاملية، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية مصر **2030** للارتقاء بجودة التعليم وتعزيز التنافسية الدولية في المؤشرات التعليمية العالمية.

315. **العنوان:** **"استخدام المعامل الافتراضية في تدريس العلوم ضمن إطار *STEM*: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وإستونيا"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة البحثية إشكالية التحول الرقمي في الإدارة التعليمية من خلال فحص فاعلية المعامل الافتراضية (VL Virtual Laboratories) كبديل تكنولوجي وإداري في المدارس الثانوية المصرية، ومقارنتها بالمنظومات التعليمية في كل من تركيا وإستونيا. يشغل المتغير المستقل هنا مستوى توظيف ونوعية برمجيات المعامل الرقمية وتكاملها الإداري مع المنهج، في حين يمثل المتغير التابع جودة نواتج تعلم الطلاب في مهارات التجريب العلمي والتحليل الاستنتاجي ضمن نظام (STEM). تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في التقنيات الرقمية والمنصات التفاعلية المعتمدة لتدريس الكيمياء والفيزياء، بينما تشمل الحدود البشرية مديري تكنولوجيا المعلومات والمعلمين والطلاب في المدارس الثانوية التي تتبنى هذه التقنيات. يتبع البحث المنهج المقارن لبريدمور الذي يحلل النظم التعليمية في سياقاتها الثقافية والتقنية المختلفة، بهدف رصد كيفية إدارة الموارد الرقمية وتوزيعها. وتسعى الدراسة إلى تبيان العلاقة الطردية بين الكفاءة الإدارية في توفير الدعم التقني وبين جودة الأداء العلمي للطلاب. ومن النتائج المتوقعة لهذا البحث، الكشف عن المعوقات التنظيمية والبشرية التي تحول دون الاستخدام الأمثل للمختبرات الرقمية في البيئة المصرية مقارنة بالنماذج الناجحة في إستونيا وتركيا. كما سيوفر البحث إطارًا مقترحًا لمديري التعليم في مصر حول كيفية حوكمة استخدام المعامل الافتراضية، وتوفير بدائل منخفضة التكلفة للمناطق الأقل حظًا. ويؤكد البحث على أهمية التدريب الإداري المستمر للقيادات المدرسية لمواكبة التغيرات السريعة في تكنولوجيا التعليم. ويخلص البحث بتوصيات إجرائية لتطوير البنية التحتية التكنولوجية بما يضمن استدامة التحول الرقمي التعليمي، وتحسين وضع مصر في التقارير الدولية الخاصة بجاهزية التعليم الرقمي والابتكار، مع التركيز على تقليل الفجوة الرقمية بين المدارس الحضرية والريفية في ضوء الخبرات العالمية المستفادة.

316. **العنوان:** "**تطوير المناهج التطبيقية في الرياضيات لخدمة الكفاءات الحياتية: دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة وبولندا**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استشراف آفاق تطوير الإدارة المنهجية لمادة الرياضيات في التعليم المصري، من خلال مقارنة توجهاتها نحو الرياضيات التطبيقية (AM Applied Mathematics) بتجارب كل من سنغافورة وبولندا. يمثل المتغير المستقل في هذا البحث طبيعة المحتوى الرياضي الموجه نحو التطبيقات الحياتية والمالية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى امتلاك الطلاب للكفاءات الحياتية (LS Life Skills) والقدرة على حل المشكلات الواقعية المعقدة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على مناهج الرياضيات للمرحلتين الإعدادية والثانوية العامة، بينما تشمل الحدود البشرية مطوري المناهج والمعلمين والطلاب، مع تحليل السياسات التعليمية في الدول محل المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن بأسلوبه التحليلي الوصفي لإبراز كيفية إدارة عملية بناء المنهج ليكون أكثر مرونة وارتباطًا بسوق العمل ومتطلبات المعيشة. وتناقش الدراسة العلاقة بين الفلسفة التربوية المتبعة في الإدارة التعليمية وبين القدرة التنافسية للطلاب في الاختبارات الدولية مثل دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS)). ومن أهم النتائج التي يتوقع الوصول إليها، تحديد نقاط القوة في التجربة السنغافورية في إدارة التفوق الرياضي وكيفية مواءمتها مع السياق المصري، بالإضافة إلى رصد أثر الرياضيات المالية في تعزيز الوعي الاقتصادي لدى الطلاب. كما يقترح البحث نموذجًا تنظيميًا لتطوير ممارسات التدريس والتقويم لتنتقل من القوالب النظرية إلى التطبيقات العملية المرتبطة بالبيئة المصرية. وستوفر النتائج خارطة طريق لصناع القرار لتحديث أطر معايير الرياضيات الوطنية، بما يضمن تخرج أجيال قادرة على التفكير المنطقي واتخاذ القرارات المبنية على البيانات، مما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة في المجتمع المصري، ويسهم في ردم الفجوة بين التعليم الأكاديمي والمتطلبات الميدانية للحياة اليومية والمهنية في القرن الحادي والعشرين.

317. **العنوان:** "**تعليم *STEM* في المدارس المجتمعية والريفية الصغيرة: دراسة مقارنة بين مصر والهند والبرازيل**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى دراسة إدارة التغيير التربوي في المناطق النائية والمحرومة من خلال فحص فرص تطبيق مدخل (STEM) في المدارس المجتمعية والريفية المصرية، ومقارنتها بالنماذج المطبقة في الهند والبرازيل. يتمثل المتغير المستقل في تصميم وتنفيذ برامج تعليمية تكاملية منخفضة التكلفة تتماشى مع الموارد المحلية المتاحة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التحصيل الأكاديمي وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلم لدى طلاب هذه المناطق. تشمل الحدود الموضوعية السياسات الإدارية المنظمة للمدارس ذات الفصل الواحد والمدارس المجتمعية، والحدود البشرية تضم التلاميذ والمعلمين وقادة المجتمع المحلي والمشرفين التربويين. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبريداي، والذي يركز على الوصف والتفسير والمقارنة، مع إيلاء اهتمام خاص للسياق السوسيو-اقتصادي لكل دولة. وتستعرض الدراسة كيفية إدارة الشراكات بين المدرسة والمجتمع لتوفير بيئة تعليمية محفزة للإبداع العلمي بأقل الإمكانيات. ومن النتائج الجوهرية المتوقعة، تقديم تصور لإدارة تعليمية مرنة قادرة على تطويع مناهج (STEM) العالمية لتناسب البيئة الريفية المصرية، وتقليل معدلات التسرب من التعليم من خلال ربط التعلم بالمهارات الحرفية والتقنية المحلية. كما يسلط البحث الضوء على أهمية إعداد "المعلم المتعدد التخصصات" في المدارس الصغيرة كعامل حاسم في نجاح المنظومة. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات تعليمية تعزز العدالة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم العلمي المتميز، مع اقتراح آليات لتمويل هذه البرامج من خلال المسؤولية المجتمعية للشركات. ويوفر البحث في نهايته إطارًا عمليًا لواضعي السياسات في مصر حول كيفية تحويل المدارس المجتمعية إلى مراكز إبداع علمي تساهم في النهوض بالريف المصري وتحقيق التنمية الشمولية المنشودة وفق المعايير الدولية المعاصرة.

318. العنوان: "مناهج *STEM* العابرة للتخصصات وربطها بقضايا المجتمع: دراسة مقارنة بين مصر وأستراليا والدنمارك"

الموضوع: تركز هذه الدراسة على أحد أحدث الاتجاهات العالمية في الإدارة الدولية المقارنة وهو مدخل التعليم العابر للتخصصات (TE (Transdisciplinary Education ضمن منظومة (STEM) في المدارس الثانوية المصرية، مقارنة بالخبرات المتراكمة في أستراليا والدنمارك. يمثل المتغير المستقل هنا نمط التصميم المنهجي والإداري للوحدات الدراسية التي تتجاوز حدود المواد المنفصلة، في حين يمثل المتغير التابع قدرة الطلاب على معالجة المشكلات المجتمعية الكبرى مثل تغير المناخ وتحديات الطاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات التعليمية الموجهة نحو التعلم القائم على المشروعات (PBL (Project-Based Learning، والحدود البشرية تشمل عينة من طلاب المرحلة الثانوية ومعلمي التخصصات العلمية المختلفة بالإضافة إلى مديري المدارس. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخله الوظيفي لتحليل كيفية استجابة النظام التعليمي لاحتياجات المجتمع. ويهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين الإدارة المنهجية التكاملية وبين تنمية مهارات التفكير النقدي والتعاوني لدى المتعلمين. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات التنظيمية والمؤسسية اللازمة لتحويل المدارس المصرية من التعليم التقليدي إلى التعليم العابر للتخصصات، مع رصد التجربة الدنماركية في ربط المدارس بالمؤسسات الصناعية والبحثية. كما سيقدم البحث نموذجًا مقترحًا لتطوير نظم التقويم لتشمل تقييم الكفاءات المعقدة بدلًا من الاختبارات التحصيلية الجامدة. ويخلص البحث بتوصيات تهدف إلى إعادة صياغة أدوار المعلمين ليصبحوا ميسرين للتعلم ضمن فرق عمل مشتركة، مما يعزز من فاعلية الإدارة التعليمية في تحقيق مخرجات تتوافق مع المتطلبات الوطنية والعالمية. ويؤكد البحث أن تبني هذا المدخل في مصر سيسهم في خلق جيل من المبتكرين القادرين على قيادة قاطرة التنمية ومواجهة التحديات القومية بأساليب علمية متكاملة، محققًا بذلك ميزة تنافسية للنظام التعليمي المصري في المحافل الدولية.

319. العنوان: "تعليم *STEM* للطلاب ذوي الإعاقات البسيطة: دراسة مقارنة بين مدارس دامجة في مصر والسويد وكندا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة فحص السياسات الإدارية والتربوية المتعلقة بدمج الطلاب ذوي الإعاقات البسيطة في برامج (STEM) في المدارس المصرية، مقارنة بالسياسات والخبرات المتقدمة في كل من السويد وكندا. يتمثل المتغير المستقل

في جودة التكيفات المنهجية والتكنولوجية والدعم الإداري المقدم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة Special Needs Education (SNE)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى دمجهم الأكاديمي والاجتماعي واتجاهاتهم نحو المهن العلمية والتقنية. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج التعليم الدامج (IE Inclusive Education) والوسائل المساندة لتعليم العلوم والرياضيات، والحدود البشرية تشمل الطلاب ذوي الإعاقة (صعوبات التعلم، الإعاقة الحركية أو الحسية البسيطة)، والمعلمين المتخصصين، ومديري المدارس الدامجة. يطبق البحث المنهج المقارن لرصد الفجوات في الإدارة الميدانية لغرف المصادر والمعامل المجهزة. وتسعى الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الإدارة المدرسية المرنة وبين نجاح الطلاب ذوي الإعاقة في تحقيق نواتج تعلم (STEM). ومن أهم النتائج المتوقعة للبحث، الكشف عن ضرورة تحديث التشريعات الإدارية في مصر لتلزم المدارس بتوفير تكنولوجيا مساعدة متطورة تتماشى مع ما هو متبع في كندا والسويد. كما سيسفر البحث عن تقديم دليل إداري وتربوي مقترح للمعلمين حول كيفية تفريد التعليم وتبسيط المفاهيم العلمية المعقدة دون الإخلال بجوهر المنهج. وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار في تعليم (STEM) لهذه الفئة يعزز من قيم العدالة والمواطنة ويقلل من التهميش الاجتماعي والاقتصادي لهم مستقبلًا. ويختتم البحث بضرورة توفير برامج تدريبية متخصصة للقيادات التعليمية حول إدارة التنوع في الفصول الدامجة، مما يسهم في رفع كفاءة النظام التعليمي المصري وجعله أكثر إنسانية وشمولية وتوافقًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

320. **العنوان**: "**المارسات الصفية في تدريس العلوم والرياضيات: دراسة مقارنة للفجوة بين المنهج المكتوب والمنهج المنفذ في مصر وفنلندا وتايوان**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء فعالية الإدارة الصفية والممارسات التدريسية في سياق تعليم (STEM) بمصر، من خلال مقارنة الفجوة بين المنهج الرسمي المكتوب والواقع الفعلي للممارسات المنفذة في فصول العلوم والرياضيات، وذلك في ضوء تجارب تايوان وفنلندا. يمثل المتغير المستقل أنماط الممارسات الصفية Classroom Practices (CP) من حيث طرق التدريس والوسائل والتقويم، بينما يمثل المتغير التابع درجة تحقق نواتج التعلم المستهدفة والتمكن من المهارات العلمية لدى الطلاب. تتحدد الحدود الموضوعية في تحليل الوثائق المنهجية والملاحظات الميدانية لدروس العلوم والرياضيات، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب والموجهين الفنيين في المدارس الإعدادية والثانوية. يوظف البحث المنهج المقارن لبيريداي عبر مراحله الأربع (الوصف، التفسير، الموازنة، المقارنة) للوصول إلى فهم عميق لأسباب التباين بين المخطط والواقع. وتدرس البحث العلاقة بين الاستقلال الإداري للمعلم وبين قدرته على الابتكار في تنفيذ المنهج. ومن النتائج المتوقع الوصول إليها، رصد تأثير الثقافة التنظيمية السائدة في المدارس المصرية على تقييد الممارسات التفاعلية مقارنة بالحرية المهنية في فنلندا أو الضبط المنهجي في تايوان. كما ستقدم الدراسة مقترحات لتطوير منظومة الإشراف التربوي لتتحول من الدور الرقابي إلى الدور الداعم للممارسات الصفية المبدعة. ويخلص البحث إلى ضرورة إعادة النظر في نظم التقويم والامتحانات في مصر كونها المحرك الأساسي للممارسات الصفية، مع اقتراح آليات لتقليص فجوة المنهج من خلال التنمية المهنية المستدامة القائمة على المدرسة. وتساهم نتائج هذه الدراسة في تقديم رؤية واضحة لصناع القرار حول كيفية تحسين جودة التعليم من الداخل (من قلب الفصل الدراسي)، بما يضمن تحقيق العائد التربوي المنشود من تطوير المناهج والمساهمة في رفع تصنيف مصر في المؤشرات التعليمية الدولية.

321. **العنوان**: "**اللغة العربية كلغة وسيطة في تعليم *STEM*: دراسة مقارنة بين التجربة المصرية وتجارب المغرب وماليزيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر استخدام اللغة العربية كلغة وسيطة في تدريس العلوم والرياضيات عبر المراحل التعليمية المختلفة في مصر، من خلال مقارنة السياسات اللغوية المتبعة في تعليم STEM مع التجربتين المغربية والماليزية اللتين توظفان مزيجًا من اللغات الوطنية والأجنبية. ويتمثل المتغير المستقل في نمط السياسة اللغوية في تعليم STEM، سواء التعريب الكامل، أو الازدواج اللغوي، أو التدريس الجزئي بلغة أجنبية، بينما يتمثل المتغير التابع في تحصيل

الطلاب العلمي، وكفاءتهم اللغوية في العربية واللغات الأجنبية، ومدى استعدادهم للالتحاق بالتعليم العالي STEM. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في كفاءة إعداد معلمي العلوم والرياضيات لغويًا ومهنيًا في ضوء متطلبات الدمج بين المحتوى العلمي والبعد اللغوي. وتتحدد الحدود الموضوعية في وثائق مناهج الرياضيات والعلوم وسياسات اللغة، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وخبراء المناهج في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لاستكشاف نقاط القوة والتحديات في التجارب الدولية، بهدف استشراف سياسة لغوية متوازنة في تعليم STEM في مصر تعزز الهوية اللغوية، وتدعم جودة التعلم، وتحقق التوافق مع متطلبات اقتصاد المعرفة واتجاهات التعليم العالي.

322. العنوان: "تمثيل النساء في هيئات التدريس بمجالات *STEM* في كليات التربية والعلوم والهندسة: دراسة مقارنة بين مصر وإسبانيا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل واقع الإدارة الأكاديمية والعدالة التنظيمية من خلال رصد مستويات تمثيل المرأة في هيئات التدريس بكليات العلوم والهندسة والتربية تخصص العلوم والرياضيات بالجامعات المصرية، ومقارنتها بدولة إسبانيا وجنوب أفريقيا South Africa. يبرز المتغير المستقل في نسب تمثيل النساء في الرتب الأكاديمية المختلفة والسياسات الإدارية المتبعة في التوظيف والترقي، بينما يتمثل المتغير التابع في الدور الذي تلعبه هذه الكوادر كنماذج قدوة (RM (Role Models وأثره على اتجاهات الطالبات نحو اختيار تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM (Science, Technology, Engineering, and Mathematics والاستمرار في مساراتها المهنية. تتحدد الحدود الموضوعية في بيانات الهياكل التنظيمية والتوظيف الأكاديمي، بينما تشمل الحدود البشرية عضوات هيئة التدريس والطالبات في الكليات المعنية بالدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الوصفي التحليلي لبيان العلاقة بين السياسات الإدارية الداعمة للتنوع وبين جذب الإناث للمجالات التقنية. ومن أهم النتائج المتوقع الوصول إليها، تحديد المعوقات الزجاجية التي قد تحول دون وصول المرأة للمناصب القيادية الأكاديمية في مصر مقارنة بالخبرات الدولية، وتقديم مقترحات إدارية لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمهنية. كما ستسهم النتائج في تطوير سياسات جامعية تضمن بيئة عمل داعمة للنمو المهني للمرأة، مما ينعكس إيجابًا على مخرجات البحث العلمي والابتكار في السياق المصري، ويدعم توجهات الدولة في تمكين المرأة وفقًا لرؤية مصر **2030**، مع الاستفادة من تجارب إسبانيا في التشريعات الداعمة وتجربة جنوب أفريقيا في معالجة الفجوات التاريخية في التمثيل الأكاديمي.

323. العنوان: "تكامل تعليم *STEM* مع ريادة الأعمال التكنولوجية: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل وأيرلندا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة البحثية إشكالية الربط الوظيفي بين مخرجات التعليم وسوق العمل التكنولوجي من خلال دراسة مدى تكامل مناهج (STEM) مع برامج ريادة الأعمال التكنولوجية (TE (Technology Entrepreneurship في المؤسسات التعليمية المصرية، مقارنة بتجارب البرازيل وأيرلندا Ireland. يمثل المتغير المستقل وجود واستراتيجيات إدارة وحدات ريادة الأعمال، وحاضنات الأعمال الجامعية (UBI (University Business Incubators، والمقررات البينية، بينما يتمثل المتغير التابع في التوجه المقاولاتي لدى الطلاب وقدرتهم على تحويل الأفكار العلمية إلى مشروعات ناشئة Startups. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج الدراسية بمرحلة التعليم الثانوي العام والفني والتعليم الجامعي التقني، وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمديرين التنفيذيين لحاضنات الأعمال بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل النماذج الإدارية التي تربط بين المعرفة العلمية والاستثمار التجاري. ومن النتائج الجوهرية المتوقعة، تقديم نموذج إداري مقترح لمراكز ريادة الأعمال بالجامعات والمدارس المصرية يحاكي كفاءة النماذج الأيرلندية والبرازيلية في دعم الابتكار. كما يهدف البحث إلى تبيان العلاقة بين توفير الدعم الإداري والتمويلي وبين زيادة معدلات براءات الاختراع والشركات التكنولوجية الصغيرة. وتخلص الدراسة بتوصيات لإعادة صياغة اللوائح الإدارية للسماح بمرونة أكبر في التدريب الميداني والشراكات مع القطاع الخاص، مما يسهم في خلق اقتصاد قائم على المعرفة

(Knowledge-Based Economy (KBE في جمهورية مصر العربية، ويعزز من قدرة الخريجين على المنافسة في السوق الدولية، وتحويل التعليم من مجرد استهلاك للمعرفة إلى إنتاج للابتكارات التقنية.

.324 العنوان: "تعليم *STEM* في سياق التعليم الفني الصناعي: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا والجمهورية التشيكية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تطوير إدارة منظومة التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational (Education and Training (TVET في مصر من خلال دمج مقاربة (STEM) المتقدمة، وذلك بمقارنة السياسات المصرية بالنموذج المزدوج في ألمانيا وتجربة الجمهورية التشيكية Czech Republic. يمثل المتغير المستقل هيكل تصميم البرامج الفنية بما يتضمنه من محتوى تكاملي للعلوم والرياضيات المتقدمة المرتبطة بالهندسة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الكفاءات التقنية والجاهزية المهنية للطلاب للعمل في بيئات الصناعة الحديثة 4.0. تقتصر الحدود الموضوعية على مناهج التعليم الفني الصناعي ومراكز التميز، بينما تضم الحدود البشرية المعلمين والمدربين والطلاب والخبراء الصناعيين في الدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبيريداي الذي يحلل النظم التعليمية ضمن سياقاتها الاقتصادية والاجتماعية، بهدف استنباط آليات إدارية تربط المدارس الفنية بقطاع الإنتاج. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد الفجوات المهارية لدى الخريج المصري وكيفية معالجتها عبر دمج المفاهيم الهندسية والتحليل العلمي في الورش والتدريبات العملية. كما سيقدم البحث تصورًا لتطوير الإدارة المدرسية بالتعليم الفني لتصبح أكثر مرونة في التجاوب مع المتغيرات التكنولوجية المتسارعة. وستؤكد النتائج على أهمية تحسين الصورة الذهنية للتعليم الفني من خلال رفع جودة مخرجاته العلمية، وتقديم توصيات لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإطلاق مبادرة وطنية لتطوير مدارس فنية متخصصة تتبنى معايير (STEM) العالمية، مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تتطلب عمالة فنية ذات خلفية علمية وهندسية قوية، ويحقق نهضة صناعية حقيقية تعتمد على سواعد كوادر وطنية مؤهلة عالميًا.

.325 العنوان: " برامج إثراء الموهوبين في مجالات *STEM* ودور الإدارة التعليمية في تنمية قدراتهم الإبداعية بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات كوريا الجنوبية، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتطوير استراتيجيات الإدارة التعليمية المعنية باكتشاف ورعاية الموهوبين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering, and (Mathematics (STEM في مصر، وضمان استدامة هذه الرعاية بما يحول دون هدر الطاقات البشرية المبدعة، ويهدف البحث إلى دراسة "برامج الإثراء" (Enrichment Programs (EP كمتغير مستقل، من حيث معايير الانتقاء وتصميم البيئة التعليمية المحفزة، وقياس أثرها على "نمو القدرات الإبداعية والبحثية ومستوى الإنجاز في المسابقات الدولية" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method (CM لتحليل التجربة الكورية الرائدة في استدامة الرعاية، والخبرة التركية في مراكز التميز، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية (USA) في تنظيم مسابقات مثل معرض ريجنيرون الدولي للعلوم والهندسة (International Science and Engineering Fair (ISEF، وتتحدد الحدود الموضوعية في السياسات الإدارية لمدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا (STEM Schools) والنوادي العلمية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب الموهوبين ومعلميهم والقيادات الإدارية بجمهورية مصر العربية ودول المقارنة، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين توفير الموارد التقنية والربط بمراكز البحث العلمي وبين قدرة الطلاب على تقديم حلول ابتكارية للتحديات القومية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أهمية وجود مسار أكاديمي موحد يربط التعليم قبل الجامعي بالتعليم الجامعي لضمان عدم انقطاع رعاية الموهوبين، كما سيقدم البحث سياسة وطنية مقترحة تتضمن آليات مؤسسية لتفعيل الشراكة بين قطاعات الدولة المختلفة لتبني ابتكارات الطلاب، مما يعزز من مكانة مصر في مؤشرات الموهبة العالمية ويحقق أهداف التنمية المستدامة في بناء رأس مال بشري مبدع يقود المستقبل التكنولوجي للبلاد.

326. العنوان: "إدارة منظومة ممارسات التقويم في تعليم *STEM* وقياس الكفاءات العليا للطلاب: دراسة مقارنة بين مصر وإسكتلندا وسنغافورة"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في القصور الإداري والفني الذي يواجه ممارسات التقويم التقليدية في التعبير عن القدرات الابتكارية لطلاب العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering and Mathematics (STEM) في مصر، مما يستوجب تطويرها في ضوء النماذج الإدارية الدولية المقارنة في إسكتلندا وسنغافورة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة إدارة أدوات التقويم (مثل مشروعات الأداء، وملفات الإنجاز، وبنوك الأسئلة المطورة)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى قياس الكفاءات العليا (Higher-Order Competencies - HOC) المتمثلة في التحليل والإبداع، مع وجود برامج تدريب المعلمين كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في آليات إدارة الاختبارات الختامية والأنشطة التقويمية المستمرة، وتتمثل الحدود البشرية في معلمي الـ (STEM) STEM ومصممي الاختبارات القومية، بينما تشمل الحدود المكانية المؤسسات المسؤولة عن القياس والتقويم في الدول الثلاث. يعتمد الباحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بخطواته الأربع (الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة) لتحليل العوامل السياقية المؤثرة في كفاءة التقويم. وتسعى الدراسة لبيان العلاقة بين جودة إدارة منظومة التقويم وبين دقة رصد الكفاءات العليا (HOC) والمهارات الابتكارية لدى الطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة مقترحات عملية لتطوير منظومة تقويم الـ (STEM) STEM في مصر، وتصميم نماذج تقويمية ترتكز على المهام الأدائية، بما يدعم توجه الدولة نحو بناء اقتصاد معرفي وتخريج كوادر بشرية تتسم بالتفكير العلمي الرصين القادر على المنافسة دوليًا.

327. العنوان: "الإدارة الدولية المقارنة للشراكة بين المدرسة والأسرة واتجاهات أولياء الأمور نحو تعليم *STEM*: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا والمغرب"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في ضعف آليات التواصل الإداري بين المؤسسات التعليمية والأسر المصرية، مما يؤدي إلى ضبابية التصورات حول أهمية تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering and Mathematics (STEM) وصعوبتها، ويهدف البحث لتحليل هذه التصورات مقارنة بالسياقين التركي والمغربي. يمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة نمط الإدارة التعليمية ومستوى الوعي المجتمعي العام بمفهوم الـ STEM (STEM)، بينما يمثل المتغير التابع درجة دعم أولياء الأمور (Parental Support - PS) لأبنائهم في اختيار المسارات العلمية، ويظهر متغير جودة التواصل بين المدرسة والأسرة كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة الاتجاهات النفسية والاجتماعية نحو المسارات المهنية العلمية، وتتحدد الحدود البشرية في أولياء أمور طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية، بينما تشمل الحدود المكانية عينات من الأسر في الدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لاستنباط الفروق الجوهرية في القبول الاجتماعي لهذا النمط من التعليم. وتستهدف الدراسة الكشف عن العلاقة بين كفاءة إدارة التواصل المدرسي وزيادة دعم أولياء الأمور (PS) والتحفيز الأكاديمي للأبناء نحو تخصصات التكنولوجيا والهندسة. ومن النتائج المتوقعة بناء استراتيجية إدارية وتوعوية مقترحة لوزارة التربية والتعليم المصرية لتعزيز الشراكة مع الأسرة، وتطوير حملات إعلامية موجهة لتصحيح المفاهيم المغلوطة عن تعليم الـSTEM) STEM)، مما يضمن توفير بيئة منزلية داعمة تسهم في زيادة إقبال الناشئة على التخصصات العلمية التي تخدم أهداف التنمية القومية الشاملة.

328. العنوان: "تطوير استراتيجيات تطبيق الصفوف المعكوسة *(Flipped Classroom (FC* في تدريس العلوم والرياضيات بمصر في ضوء خبرات دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة إسبانيا وجمهورية فنلندا: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في سعي المنظومة التعليمية المصرية للتحول من التلقين إلى التعلم النشط، ومدى فاعلية تطبيق نموذج الصفوف المعكوسة (Flipped Classroom (FC في تحقيق ذلك داخل فصول العلوم والرياضيات بمصر.

يرتكز البحث على استخدام المنهج المقارن (CM Comparative Method) بمراحله العلمية الأربع التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، وذلك لتحليل فاعلية هذا النموذج في بيئات تعليمية متنوعة. يتمثل المتغير المستقل في "خصائص نموذج الصفوف المعكوسة (FC) من حيث جودة المحتوى الرقمي المسبق وتصميم الأنشطة التفاعلية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "تحسن الفهم العميق للمفاهيم العلمية والرياضية وتنمية مهارات التفكير العليا"، مع وجود "جاهزية المعلم وتوافر البنية التكنولوجية" كمتغير وسيط ومؤثر. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج العلوم والرياضيات المعتمدة على منحى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM)، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية ومعلميهم والموجهين الفنيين في الدول محل المقارنة. يحلل البحث تجربة الإمارات في رقمنة التعليم، وخبرة إسبانيا في دمج التعلم المعكوس بالتعليم العام، وتميز فنلندا في استقلالية المتعلم. ويهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين التعرض المبكر للمادة العلمية رقميًا وزيادة جودة وقت الحصة المخصص للتطبيق العملي وحل المشكلات في السياق المصري. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج إجرائي متكامل لكيفية تطبيق الفصول المعكوسة (FC) بما يتناسب مع كثافة الفصول الدراسية في مصر ومستويات التدريب المتاحة للمعلمين. كما سيخلص البحث إلى وضع مقترحات لتطوير المنصات التعليمية الوطنية لتصبح أكثر تفاعلية، مما يدعم جودة تعلم مواد (STEM) ويعزز التوجهات القومية لجمهورية مصر العربية نحو بناء مجتمع المعرفة وتطوير مهارات المستقبل الرقمية لدى الطلاب.

329. **العنوان**: "**تعليم *STEM* في مدارس اللغات والمدارس الحكومية العربية: دراسة مقارنة داخلية في السياق المصري مع الاستفادة من نماذج دولية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل التفاوتات التنظيمية والتربوية في تقديم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM (Science, Technology, Engineering, and Mathematics بين مدارس اللغات (سواء الخاصة أو الرسمية لغات) والمدارس الحكومية التي تدرس باللغة العربية داخل جمهورية مصر العربية، وذلك بالاستئناس بالتجارب الدولية لكل من فرنسا وماليزيا كنماذج تعاني من ازدواجية أو تعدد لغوي (BL Bilingualism). يمثل المتغير المستقل في هذا البحث نمط المدرسة والسياسة اللغوية المتبعة ومدى توافر الموارد الإدارية والتقنية، بينما يمثل المتغير التابع مستويات التحصيل العلمي والامتلاك الفعلي لمهارات الاستقصاء والبحث لدى الطلاب. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في المقارنة بين الممارسات التدريسية والوسائط التعليمية المستخدمة في المادتين (باللغتين العربية والإنجليزية)، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب ومعلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية في عينة من المدارس المصرية والخبراء التربويين. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخليه الداخلي Internal Comparison والخارجي، وذلك لرصد أثر لغة التدريس على استيعاب المفاهيم العلمية المعقدة. ومن النتائج الجوهرية المتوقعة، الكشف عن حجم الفجوة التعليمية بين طلاب مدارس اللغات والمدارس العربية في الوصول إلى مصادر التعلم العالمية، وتقديم مقترحات إدارية لتوحيد معايير الجودة في تعليم (STEM) بما يضمن تكافؤ الفرص التعليمية. كما سيوفر البحث رؤية لصناع القرار حول كيفية تطوير المناهج العربية لتواكب المصطلحات العلمية الدولية دون المساس بالهوية، مع الاستفادة من تجربة ماليزيا في إدارة التحول اللغوي في تدريس العلوم. ويخلص البحث بصياغة استراتيجية وطنية تهدف إلى رفع كفاءة معلمي العلوم والرياضيات في المدارس الحكومية العربية وتزويد مختبراتها بالتقنيات الحديثة، لضمان مخرجات تعليمية متجانسة قادرة على المنافسة في الاختبارات الدولية وسوق العمل التقني، محققة بذلك العدالة التربوية المنشودة في ضوء المعايير الدولية المعاصرة للإدارة التعليمية المقارنة.

330. **العنوان**: "**تطوير الإدارة الاستراتيجية لمنظومة تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (*STEM*) في مصر في ضوء خبرات دولية مختارة: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الحاجة الماسة إلى صياغة رؤية إدارية وتنظيمية موحدة لتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM (Science, Technology, Engineering and Mathematics في مصر تتجاوز المبادرات المنفردة، ويهدف البحث إلى بناء إطار إستراتيجي وطني متكامل لتعليم الـ STEM (STEM) بمصر كمتغير تابع، مستندًا إلى تحليل مقارن لخبرات دولية رائدة في فنلندا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، وألمانيا، والبرازيل كمتغير مستقل. يشمل الإطار المقترح محاور الإدارة الدولية المقارنة لتطوير المناهج، وبناء كفاءات المعلمين، وإدارة الموارد التقنية والمعامل الافتراضية (Virtual Laboratories - VL)، مع وجود متغير وسيط يتمثل في كفاءة الشراكة بين المؤسسات التعليمية وقطاع الصناعة. تتحدد الحدود الموضوعية في وثائق السياسات والبرامج الوطنية لتعليم الـ STEM (STEM) والأطر القانونية المنظمة لها، وتتحدد الحدود البشرية في صانعي السياسات التربوية، وخبراء المناهج، وقادة المدارس، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والحدود المكانية تشمل الهيئات المركزية المسؤولة عن التعليم في الدول محل المقارنة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخله الاستشرافي لتحليل القوى والعوامل الثقافية والاقتصادية المؤثرة في نجاح هذه النظم. وتسعى الدراسة لبيان العلاقة الطردية بين جودة الإدارة الاستراتيجية للمنظومة وبين تعزيز مكانة مصر في الاقتصاد المعرفي الوطني (National Knowledge Economy - NKE). ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة خريطة طريق زمنية لتعزيز مكانة مصر في تعليم الـ STEM (STEM) إقليميًا ودوليًا، وتطوير آليات إدارية لمعالجة الفجوة بين الحضر والريف وتمكين الفتيات في المجالات العلمية، بما يضمن استدامة الابتكار وتحقيق التنافسية العالمية للجمهورية المصرية في ظل الاقتصاد المعرفي الوطني (NKE).

ثاني عشر: التعليم العالي والبحث العلمي

331. العنوان: "تحولات حوكمة الجامعات الحكومية في ضوء نماذج الاستقلالية المؤسسية: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وفنلندا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل آليات الحوكمة (G (Governance في الجامعات الحكومية المصرية وتطويرها في ضوء التوجهات العالمية نحو تعزيز الاستقلالية المؤسسية (IA (Institutional Autonomy)، وذلك من خلال مقارنة منهجية مع النظم الجامعية في ألمانيا وفنلندا. يبرز المتغير المستقل في درجة الاستقلالية الممنوحة للجامعات بأبعادها الأكاديمية والإدارية والمالية وقدرتها على اتخاذ القرارات السيادية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى كفاءة الأداء الجامعي وتنافسية المخرجات التعليمية والبحثية. تتحدد الحدود الموضوعية في القوانين واللوائح المنظمة للتعليم العالي في الدول الثلاث، والحدود البشرية تشمل القيادات الجامعية وصناع القرار الأكاديمي. يعتمد البحث على المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي لتشخيص طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والمؤسسات الجامعية، مع بيان أهمية التوازن بين الحرية والمساءلة (A (Accountability). ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى رسم خارطة طريق لإعادة هيكلة نظم الإدارة الجامعية في مصر بما يضمن مرونة اختيار القيادات وإدارة الموارد الذاتية، ويقترح البحث جملة من الإصلاحات التشريعية التي تضمن تحول الجامعات إلى مؤسسات مستقلة قادرة على تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات الدولية وتعزيز قدراتها الابتكارية، مستلهمة من النموذج الفنلندي في الإدارة المرنة والنموذج الألماني في حرية البحث العلمي، بما يتوافق مع متطلبات الجمهورية الجديدة في مصر.

332. العنوان: "نماذج تمويل التعليم العالي بين المجانية والتمويل التشاركي: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وماليزيا"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استقصاء أنماط تمويل التعليم العالي في جمهورية مصر العربية وبحث سبل استدامتها من خلال دراسة مقارنة بين النموذج المصري ونظيريه في فرنسا وماليزيا، حيث يبرز المتغير المستقل في طبيعة نموذج التمويل المتبع ونسبة مساهمة القطاع العام مقابل التمويل التشاركي (CF (Collaborative Funding). أما المتغير التابع فيتمثل في قدرة الجامعات على الحفاظ على معايير الجودة الأكاديمية وضمان تكافؤ فرص الالتحاق للفئات الاجتماعية

المختلفة. تتحدد الحدود الموضوعية في الهياكل التمويلية للجامعات الحكومية والأهلية، والحدود البشرية تشمل مسؤولي التخطيط المالي والطلاب والقيادات الجامعية. يوظف البحث المنهج المقارن لتحليل العلاقة بين تنوع مصادر الدخل واستقرار المؤسسة التعليمية، مع التركيز على دور الرسوم الدراسية والمنح والاستثمارات الجامعية. ومن أهم النتائج التي يتوقع الوصول إليها، تقديم مقترح لنموذج تمويلي هجين يتناسب مع السياق الاقتصادي المصري، يضمن جودة التعليم دون المساس بمبدأ المجانية للفئات المستحقة. كما يبين البحث أهمية التحول نحو "الجامعة المنتجة" التي تستفيد من الشراكات مع القطاع الخاص، مستفيدًا من التجربة الماليزية في تنويع الموارد والفرنسية في إدارة الدعم الحكومي، بما يؤدي في النهاية إلى تحسين مخرجات البحث العلمي وتطوير البنية التحتية التعليمية في الجامعات المصرية بشكل مستدام.

333. **العنوان:** "**تدويل التعليم العالي وبرامج الدرجات المشتركة والمزدوجة: دراسة مقارنة بين الجامعات المصرية ونظيراتها في تركيا وألمانيا**"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل واقع تدويل التعليم العالي (IoHE Internationalization of Higher Education) في مصر عبر فحص برامج الدرجات العلمية المشتركة والمزدوجة (JDD Joint and Double Degrees)، ومقارنتها بالخبرات الألمانية والتركية. يمثل المتغير المستقل حجم ونوعية الشراكات الدولية والاتفاقيات المنظمة لهذه البرامج، بينما يمثل المتغير التابع جودة المخرجات التعليمية ومدى جاذبية الجامعات المصرية للطلاب الدوليين International Students IS)). تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج الدراسية العابرة للحدود في تخصصات التربية والهندسة والعلوم، والحدود البشرية تشمل الطلاب الملتحقين بهذه البرامج وأعضاء هيئة التدريس ومسؤولي العلاقات الدولية. يستخدم البحث المنهج المقارن بأسلوبه الوظيفي لبيان مدى مساهمة هذه البرامج في رفع التصنيف الدولي للجامعات المصرية وتعزيز التبادل الثقافي والعلمي. ومن النتائج المتوقعة، تحديد المعوقات الإدارية والتشريعية التي تحد من التوسع في هذه البرامج بمصر، وتقديم تصور لسياسة وطنية شاملة تدعم التدويل المؤسسي. كما يخلص البحث إلى أهمية تطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس للتدريس في بيئات أكاديمية دولية، مقترحًا آليات لجذب الشراكات مع الجامعات المرموقة عالميًا، مما يعزز من تنافسية الخريج المصري في سوق العمل العالمي ويجعل من مصر مركزًا إقليميًا متميزًا للتعليم العالي في المنطقة، مستفيدة من معايير الجودة الألمانية ونموذج الانفتاح التركي.

334. **العنوان:** "**تحولات سياسات القبول بالجامعات بين مركزية التنسيق ونظم الولوج المتعدد: دراسة مقارنة بين مصر وإسبانيا والمغرب**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تشخيص وتحليل نظام القبول الجامعي المركزي في مصر المتمثل في "مكتب التنسيق"، وبحث إمكانية التحول نحو نظم قبول متعددة المسارات (MAS Multiple Access Systems) من خلال مقارنة دولية مع إسبانيا والمغرب. يبرز المتغير المستقل في نموذج الولوج المتبع (سواء كان امتحانًا قوميًا موحدًا، أو اختبارات قبول خاصة، أو ملفات إنجاز)، بينما يتمثل المتغير التابع في عدالة توزيع الفرص التعليمية ومدى مواءمة تخصص الطالب مع ميوله وقدراته الفعلية. تتحدد الحدود الموضوعية في السياسات واللوائح المنظمة للانتقال من التعليم الثانوي إلى الجامعي، والحدود البشرية تشمل الطلاب المتقدمين وخبراء التخطيط التربوي. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبيان العلاقة بين آلية القبول وبين مستوى الرضا الأكاديمي والحد من الهدر التعليمي. ومن النتائج المتوقع الوصول إليها، وضع مقترح لتطوير نظام القبول المصري يجمع بين معايير التفوق الدراسي واختبارات الاستعداد النوعي، لتقليل الضغط النفسي المرتبط بامتحانات الثانوية العامة. كما تبين الدراسة كيفية الاستفادة من تجربة المغرب في تنويع مسارات الولوج وإسبانيا في إدارة الاختبارات الوطنية الموحدة مع صلاحيات الجامعات، مما يسهم في تحقيق عدالة تعليمية حقيقية تضمن وضع الطالب المناسب في المكان المناسب، ويؤدي لتحسين المخرجات التعليمية بما يتفق مع معايير الجودة العالمية والاحتياجات التنموية للدولة المصرية.

335. العنوان: "تصنيفات الجامعات العالمية وتأثيرها في سياسات تطوير الجامعات: دراسة مقارنة بين استجابات مصر وماليزيا وأيرلندا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة أثر التصنيفات الجامعية الدولية World University Rankings (WUR) على صياغة السياسات التطويرية في الجامعات المصرية، مقارنة بالاستراتيجيات المتبعة في ماليزيا وأيرلندا. يمثل المتغير المستقل مدى اعتماد مؤشرات التصنيف العالمية كأدوات للتخطيط الاستراتيجي والتمويلي، بينما يمثل المتغير التابع مستوى التحسن الفعلي في الأداء المؤسسي والبحثي للجامعات. تتحدد الحدود الموضوعية في الجامعات الحكومية والأهلية الكبرى المدرجة في التصنيفات العالمية، والحدود البشرية تشمل القيادات الجامعية ومديري مكاتب التصنيف والبحث العلمي. يوظف البحث المنهج المقارن لتفكيك العلاقة بين الركض خلف الرتبة الرقمية وبين الجودة الحقيقية للتعليم والبحث. ومن النتائج المتوقعة، تقديم إطار عمل للجامعات المصرية يوضح كيفية استخدام معايير التصنيف كأداة للتحسين وليس كغاية في ذاتها، مع رصد تجربة ماليزيا في تخصيص ميزانيات بحثية لرفع التصنيف وأيرلندا في تعزيز الانفتاح الدولي. كما يخلص البحث إلى توصيات بضرورة الموازنة بين متطلبات التصنيفات الدولية وبين الأولويات القومية للبحث العلمي في مصر، وضمان توجيه الأبحاث لخدمة الصناعة والمجتمع المحلي. وسوف تسهم هذه النتائج في ترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بالاستثمار في البحث العلمي وتطوير البرامج الأكاديمية بما يضمن مكانة مرموقة للجامعات المصرية على الخارطة العالمية دون المساس بجودة العملية التعليمية الداخلية.

336. العنوان: "المسؤولية المجتمعية للجامعات وأدوارها التنموية: دراسة مقارنة بين الجامعات المصرية وجامعات في جنوب أفريقيا والبرازيل"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وفحص أدوار الجامعات المصرية في مجال المسؤولية المجتمعية University Social Responsibility (USR) وتأثيرها على التنمية المحلية، مقارنة بالنماذج الرائدة في جامعات جنوب أفريقيا والبرازيل. يمثل المتغير المستقل نمط التنظيم الإداري والسياسات المؤسسية للمسؤولية المجتمعية والوحدات التابعة لها، بينما يمثل المتغير التابع مدى تحسن المؤشرات التنموية في المجتمعات المحيطة وتعزيز الصورة الذهنية للجامعة. تتحدد الحدود الموضوعية في أنشطة خدمة المجتمع وقوافل التنمية وحاضنات الأعمال الاجتماعية، والحدود البشرية تشمل أعضاء هيئة التدريس والطلاب والقيادات المحلية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبيان العلاقة بين الانخراط المجتمعي للجامعة وبين فاعلية البحث العلمي في حل المشكلات القومية. ومن النتائج المتوقعة، صياغة نموذج مقترح لـ "الجامعة التنموية" في مصر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادرات الدولة مثل "حياة كريمة"، مستلهمًا من النموذج البرازيلي في مكافحة الفقر والنموذج الجنوب أفريقي في العدالة الاجتماعية. كما يخلص البحث إلى أهمية إدراج المشاركة المجتمعية كمعيار أساسي في ترقية أعضاء هيئة التدريس وتقييم أداء الجامعات، مما يعزز من دور الجامعة كقاطرة للتنمية المستدامة في الريف والمناطق الطرفية المصرية، ويؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة والترابط بين المؤسسة الأكاديمية والمواطن البسيط في ظل الجمهورية الجديدة.

337. العنوان: "التحول الرقمي في التعليم العالي المصري: دراسة مقارنة لسياسات الجامعات مع تجارب إستونيا والإمارات العربية المتحدة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تقييم مدى نضج استراتيجيات التحول الرقمي Digital Transformation (DT) في الجامعات المصرية، من خلال مقارنة مع السياسات المطبقة في إستونيا والإمارات العربية المتحدة. يمثل المتغير المستقل مستوى جاهزية البنية التحتية الرقمية، ونظم الحوكمة الإلكترونية، وبرامج تنمية القدرات الرقمية لأعضاء هيئة التدريس، بينما يمثل المتغير التابع جودة تجربة التعلم الرقمي واستدامة الخدمات التعليمية والإدارية. تتحدد الحدود الموضوعية في منظومات التعليم الهجين ونظم إدارة التعلم Learning Management Systems (LMS) والخدمات الطلابية الرقمية، والحدود البشرية تشمل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتقنيين في وحدات تكنولوجيا المعلومات.

يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي لبيان أثر التحول الرقمي في رفع كفاءة الإدارة الجامعية وتقليل التكاليف التشغيلية. ومن النتائج المتوقعة، رسم خريطة طريق لتعميق الرقمنة في الجامعات المصرية بما يتجاوز مجرد استخدام التكنولوجيا إلى تغيير الثقافة التنظيمية، مستفيدًا من تجربة إستونيا في "الحكومة الرقمية" والنموذج الإماراتي في "الخدمات الذكية". كما يخلص البحث بتوصيات لتعزيز الأمن السيبراني وتوفير بيئات تعلم افتراضية تفاعلية تضمن استمرار العملية التعليمية في الأزمات، مما يضع الجامعات المصرية في مصاف الجامعات الذكية المتطورة ويدعم استراتيجية مصر للتحول الرقمي **2030** في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

338. العنوان: "سياسات البحث العلمي في مجالات التربية والعلوم الاجتماعية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل ومقارنة أطر الإدارة البحثية والسياسات المنظمة لتمويل وتوجيه البحث العلمي في مجالات التربية والعلوم الاجتماعية في جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء التجارب الدولية لكل من فنلندا وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل نمط السياسة البحثية (RP (Research Policy المتبع، والذي يشمل برامج التمويل التنافسي والحوافز المادية والمعنوية للنشر الدولي، بينما يمثل المتغير التابع مستوى إنتاجية الباحثين ومدى فاعلية الإنتاج العلمي في صناعة القرار التربوي وصياغة السياسات التعليمية القائمة على الأدلة Evidence-Based Policy (EBP). تتحدد الحدود الموضوعية في الهياكل التنظيمية المسؤولة عن تنسيق البحث العلمي مثل أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والباحثين في كليات التربية والعلوم الاجتماعية. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الوصفي والتحليلي للكشف عن العلاقة بين أولويات التمويل الوطني وبين جودة المخرجات البحثية وتأثيرها المجتمعي. ومن النتائج المتوقع الوصول إليها، وضع مقترح إداري لإعادة هندسة سياسات البحث التربوي في مصر بما يضمن ربط الأطروحات العلمية بمشكلات الميدان التعليمي الواقعية. كما ستسفر الدراسة عن تحديد آليات مبتكرة لدعم الباحثين في العلوم الإنسانية، مستلهمة من النموذج الفنلندي في استقلالية الباحث والنموذج الجنوب أفريقي في توجيه البحث لخدمة قضايا التحول الاجتماعي، مما يسهم في رفع كفاءة المنظومة البحثية المصرية وتحسين ترتيبها في المؤشرات الدولية للابتكار والبحث العلمي.

339. العنوان: "برامج الدراسات العليا المشتركة والإشراف المشترك بين الجامعات المصرية والأجنبية: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وماليزيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة فاعلية الإدارة الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا القائمة على الشراكات الدولية والإشراف المشترك (CT (Co-tutelle بين الجامعات المصرية ونظيراتها في فرنسا وماليزيا، ودورها في بناء القدرات البحثية للكوادر الوطنية. يشغل المتغير المستقل هنا تصميم البرامج المشتركة وآليات تنفيذها، بما يتضمنه من تقاسم فترات الإقامة البحثية والتمويل المشترك وشروط النشر العلمي، بينما يمثل المتغير التابع جودة المخرجات البحثية وفرص التوظيف الأكاديمي وتكوين شبكات بحثية دولية (IRN (International Research Networks. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج الماجستير والدكتوراه بنظام الدرجات المشتركة أو المزدوجة في مجالات التربية والإدارة، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب الدراسات العليا والمشرفين ومسؤولي العلاقات الدولية بالجامعات. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبريداي لتحليل مدى مواءمة هذه البرامج للمعايير العالمية وتأثيرها على نقل المعرفة. ومن النتائج الجوهرية المتوقعة، تقديم إطار تنظيمي مقترح يحسن من كفاءة اتفاقيات الإشراف المشترك في الجامعات المصرية، ويقلل من المعوقات البيروقراطية التي تواجه الباحثين. كما يهدف البحث إلى تبيان العلاقة بين التدويل الأكاديمي وبين تعزيز التنافسية الدولية للجامعات المصرية. وتخلص الدراسة بتوصيات إجرائية لتطوير نموذج مصري للدراسات العليا المشتركة يستفيد من الصرامة الأكاديمية الفرنسية والمرونة التنظيمية الماليزية، بما يضمن تخريج باحثين قادرين على المنافسة في المحافل العلمية الدولية وتحقيق الريادة العلمية لمصر في محيطها الإقليمي والدولي.

340. **العنوان:** "**الجامعة المصرية كجامعة باحثة: دراسة مقارنة لنماذج الجامعات الباحثة بين مصر وألمانيا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استشراف مستقبل الإدارة الجامعية في مصر من خلال رصد مدى تحول الجامعات الحكومية نحو نموذج "الجامعة الباحثة" (RU Research University)، مقارنة بالنماذج المتقدمة في ألمانيا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل ملامح ومقومات الجامعة الباحثة، والتي تشمل كثافة الإنتاج العلمي، وجودة مراكز التميز البحثي، وحجم التمويل الخارجي، بينما يمثل المتغير التابع قدرة الجامعة على الربط بين البحث العلمي والعملية التدريسية، والمساهمة في نظام الابتكار الوطني (NIS National Innovation System). تقتصر الحدود الموضوعية على الجامعات المصرية ذات النشاط البحثي المكثف المصنفة دوليًا، بينما تشمل الحدود البشرية قيادات البحث العلمي ورؤساء الأقسام والباحثين المتميزين. يوظف البحث المنهج المقارن بمدخله الوظيفي لتحليل المتطلبات الإدارية والمالية اللازمة للانتقال من نموذج "جامعة التدريس" إلى "جامعة البحث". ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة استراتيجية وطنية مقترحة لتحويل بعض الجامعات المصرية إلى مراكز بحثية عالمية، مع رصد تجربة ألمانيا في حرية البحث العلمي وتجربة كوريا الجنوبية في ربط الجامعات بالقطاع الصناعي والتكنولوجي. كما يخلص البحث إلى أهمية إعادة هيكلة الحوافز الأكاديمية لجذب الباحثين الدوليين وتنمية الموارد الذاتية للجامعة من خلال تسويق نتائج البحوث. وستوفر نتائج البحث خارطة طريق لصناع القرار لتحسين مكانة الجامعات المصرية في تصنيف شنغهاي وغيره من التصنيفات العالمية التي تركز على البحث العلمي، مما يعزز من دور التعليم العالي في تحقيق التنمية القائمة على المعرفة في جمهورية مصر العربية.

341. **العنوان:** "**تقييم سياسات النشر الدولي والترقيات العلمية في الجامعات المصرية: دراسة مقارنة مع نظم الترقية في إسبانيا وأستراليا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل وتقييم السياسات الإدارية المنظمة لعملية النشر الدولي International (IP Publishing) بوصفها متطلبًا أساسيًا للترقيات الأكاديمية في الجامعات المصرية، ومقارنتها بنظم الترقي في إسبانيا وأستراليا. يمثل المتغير المستقل معايير ولوائح لجان الترقيات العلمية، بما تشمله من قواعد اختيار المجلات ذات معامل التأثير (IF Impact Factor) والاعتراف بالمجلات المحلية، بينما يمثل المتغير التابع جودة الإنتاج العلمي الكلي ومدى توجهه نحو حل المشكلات المجتمعية والتربوية في السياق المصري. تتحدد الحدود الموضوعية في اللوائح التنفيذية الصادرة عن المجلس الأعلى للجامعات، وتتحدد الحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس المتقدمين للترقية وأعضاء اللجان العلمية الدائمة. يستخدم البحث المنهج المقارن بأسلوبه التحليلي الوصفي للكشف عن العلاقة بين ضغوط النشر الدولي وبين قيمة البحث العلمية والعملية. ومن النتائج المتوقعة، تقديم توصيات لمراجعة معايير الترقية في مصر لتوازن بين التميز العالمي والاحتياج المحلي، مستفيدة من النظام الأسترالي القائم على تقييم الأثر والنظام الإسباني في حوكمة النشر الأكاديمي. كما يهدف البحث إلى اقتراح آليات لتعزيز جودة المجلات العلمية المصرية لتصل إلى المستويات الدولية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير منظومة الترقيات لتصبح أداة لتحفيز الابتكار لا مجرد إجراءات شكلية، مما يسهم في رفع جودة الأداء الأكاديمي الكلي وضمان أن يصب البحث العلمي المصري في مسار التنمية المستدامة للدولة المصرية، مع الحفاظ على التواجد القوي للباحث المصري في قواعد البيانات العالمية.

342. **العنوان:** "**تطوير منظومة الجامعات الأهلية في مصر في ضوء نماذج الحوكمة والبرامج الأكاديمية بالمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في حداثة تجربة الجامعات الأهلية (NPU Non-Profit Universities) في مصر والحاجة الماسة إلى بناء نموذج حوكمة مستدام يوازن بين الاستقلال المالي والجودة الأكاديمية. يستخدم البحث المنهج المقارن

CM) Comparative Method) بخطواته العلمية المتمثلة في الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، لتحليل السياسات المنظمة للجامعات الأهلية NPU) Non-Profit Universities) في دول المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في "خصائص نماذج الجامعات الأهلية من حيث نمط الملكية وهياكل التمويل وآليات اتخاذ القرار"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مستوى التنافسية المؤسسية ومدى مواءمة البرامج الأكاديمية لمتطلبات سوق العمل"، مع وجود "كفاءة القيادات الجامعية وجودة هيئة التدريس" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة أطر الحوكمة الإدارية والمالية وتصميم البرامج البينية بالجامعات الأهلية المصرية الجديدة، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والطلاب بهذه المؤسسات. يحلل البحث خبرات الأردن في استدامة الجامعات الأهلية، وكوريا الجنوبية في ربط التعليم العالي بالصناعة، والولايات المتحدة في تنوع مصادر التمويل الوقفي والبحثي. ويهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين مرونة الهياكل الإدارية وقدرة الجامعات على جذب الطلاب الدوليين وتعزيز الترتيب في التصنيفات العالمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة إطار مقترح لحوكمة الجامعات الأهلية (NPU) في مصر يضمن لها الاستقلال الذاتي مع خضوعها لمعايير المحاسبية والشفافية. كما سيقدم البحث توصيات لتطوير برامج أكاديمية نوعية تلبي احتياجات الثورة الصناعية الرابعة، مما يدعم التوجهات الاستراتيجية لجمهورية مصر العربية في تحويل التعليم العالي إلى قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

343. **العنوان: "تطوير برامج إعداد القيادات الجامعية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات المملكة المتحدة ودولة ماليزيا والمملكة العربية السعودية: دراسة تربوية مقارنة"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الحاجة الماسة إلى مأسسة عمليات اختيار وإعداد القيادات الأكاديمية في الجامعات المصرية لتنتقل من الخبرة الإدارية التقليدية إلى القيادة الاحترافية المستندة إلى كفايات عالمية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن CM) Comparative Method) بمراحله الأربع الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، وذلك لتحليل بنية برامج تنمية القيادات الجامعية ULDP) University Leadership Development Programs). يتمثل المتغير المستقل في "خصائص برامج إعداد القيادات الجامعية (ULDP) من حيث المحتوى التدريبي، وآليات التنفيذ، والتركيز على القيادة الاستراتيجية والحوكمة الرقمية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مستوى كفاءة الأداء المؤسسي والقدرة على إدارة التغيير وتحقيق الميزة التنافسية للجامعة"، مع وجود "ثقافة التعلم القيادي المستمر" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج التدريبية المقدمة للعمداء ورؤساء الأقسام والقيادات العليا بالجامعات الحكومية والأهلية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الأكاديمية الحالية والمرشحة بجمهورية مصر العربية ودول المقارنة. يحلل البحث خبرات المملكة المتحدة في القيادة الأكاديمية، وماليزيا في الحوكمة، والسعودية في التحول القيادي الجامعي. ويهدف البحث إلى استخلاص العلاقة بين جودة برامج الإعداد (ULDP) وتحسن مؤشرات الحوكمة المؤسسية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور لمشروع وطني لإعداد القيادات الجامعية بمصر، يتضمن معايير مهنية للاختيار، ومسارات تدريبية ممنهجة، وآليات للتقويم المستمر للأداء القيادي، بما يضمن جاهزية الجامعات المصرية لمواجهة تحديات التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين.

344. **العنوان: "التحول نحو نظام التعلم المرن FL) *Flexible Learning*) والمسارات الأكاديمية المتعددة بالتعليم العالي المصري في ضوء خبرات مملكة هولندا ودولة كندا ودولة أستراليا: دراسة تربوية مقارنة"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في جمود المسارات الأكاديمية التقليدية بالجامعات المصرية وصعوبة مواءمتها مع احتياجات المتعلمين غير التقليديين، مما يستوجب التحول نحو نماذج التعلم المرن FL) Flexible Learning). يوظف البحث المنهج المقارن CM) Comparative Method) لتحليل السياسات التعليمية المتبعة في دول المقارنة التي قطعت شوطًا كبيرًا في تطبيق الشهادات المصغرة MC) Micro-credentials) والاعتراف بالتعلم السابق. يتمثل المتغير المستقل في

"تصميم مسارات التعلم المرن (FL) بما يشمل وحدات الكفاءة، وتجميع الساعات المعتمدة، والشهادات المصغرة (MC)"، بينما يمثل المتغير التابع "مدى استيعاب النظام الجامعي لفئات متنوعة من المتعلمين وتحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة"، مع اعتبار "مرونة اللوائح الأكاديمية وجاهزية المنصات الرقمية" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في القواعد المنظمة للقبول والتحويل والبرامج البينية بالجامعات المصرية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب الملتحقين بالبرامج النوعية وأعضاء هيئة التدريس ومسؤولي شؤون الطلاب. يهدف البحث إلى استلهام التجربة الهولندية في تفريد التعليم، والكندية في التعليم المستمر، والأسترالية في أطر المؤهلات المرنة. ومن النتائج الجوهرية المتوقعة تقديم نموذج إجرائي يتيح للطالب المصري الانتقال السلس بين التخصصات، والاعتراف بالخبرات المهنية السابقة، والحصول على شهادات مرحلية تعزز من فرص توظيفه. كما سيخلص البحث إلى وضع توصيات لتطوير التشريعات الجامعية بما يسمح بدمج التعليم عن بُعد كجزء أصيل من المسارات المرنة، مما يعزز من كفاءة منظومة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية.

345. العنوان: "تطوير ممارسات التعلم النشط (*Active Learning (AL*) بالجامعات المصرية في ضوء خبرات الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنلندا ودولة سنغافورة: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في هيمنة أسلوب المحاضرة التقليدية على التدريس الجامعي في مصر، مما يحد من قدرة الطلاب على اكتساب مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات، ويستدعي ضرورة التحول نحو التعلم النشط Active Learning (AL). يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method (CM) بركائزه الوصفية والتحليلية والمقارنة، لاستقصاء التحولات المنهجية في الجامعات الدولية التي تتبنى التعلم القائم على المشكلات Problem-Based Learning (PBL)). يتمثل المتغير المستقل في "نمط التدريس المتبع والسياسات المؤسسية الداعمة لاستراتيجيات التعلم النشط (AL)"، بينما يتمثل المتغير التابع في "تطور مهارات القرن الحادي والعشرين لدى الطلاب مثل العمل الجماعي والتفكير الإبداعي"، مع وجود "برامج تدريب أعضاء هيئة التدريس" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة طرائق التدريس بكليات التربية والعلوم والآداب، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الدول محل المقارنة. يحلل البحث خبرات الولايات المتحدة في التعلم التعاوني، وفنلندا في التعلم المتمركز حول الطالب، وسنغافورة في دمج التكنولوجيا بالتدريس النشط. ويهدف البحث إلى إبراز العلاقة الطردية بين تطبيق التعلم النشط (AL) وزيادة دافعية الطلاب للتحصيل. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بصياغة ميثاق وطني لتعميم التعلم النشط في الجامعات المصرية، يتضمن أدلة استرشادية لأساليب التقويم البديل، ومتطلبات تهيئة القاعات الدراسية، مما يسهم في رفع جودة المخرجات التعليمية وتخريج كوادر قادرة على الابتكار في سوق العمل المصري.

346. العنوان: "تفعيل دور حاضنات الأعمال (*University Business Incubators (UBI*) ومراكز الابتكار بالجامعات المصرية لدعم الاقتصاد الوطني في ضوء خبرات جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية البرازيل الاتحادية ودولة اليابان: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول ضعف آليات تسويق مخرجات البحث العلمي بالجامعات المصرية والحاجة لتعزيز دور حاضنات الأعمال (University Business Incubators (UBI) في سد الفجوة بين الأكاديميا والصناعة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method (CM) بمراحله العلمية لتحليل بنية مراكز الابتكار ونقل التكنولوجيا في الدول المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في "منظومة الابتكار الجامعية بما تشمل الحاضنات (UBI)، وخدمات الإرشاد، وحجم التمويل، والشراكات الصناعية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "عدد الشركات الناشئة (Start-up Companies (SC) المنبثقة ومدى مساهمتها في القيمة المضافة للاقتصاد القومي"، مع وجود "البنية التحتية للبحث والتطوير" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في الجامعات المصرية التي تمتلك وحدات لدعم ريادة الأعمال، وتشمل الحدود البشرية الطلاب المبتكرين، وأعضاء هيئة التدريس، ورواد الأعمال، ومسؤولي مكاتب التكنولوجيا. يحلل البحث التجربة الألمانية في التعليم

التقني المربوط بالصناعة، والبرازيلية في حاضنات الأعمال التكنولوجية، واليابانية في براءات الاختراع. ويهدف البحث إلى استخلاص نموذج مصري للجامعة المبتكرة قادر على تحويل الأبحاث إلى منتجات اقتصادية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم استراتيجية لربط الحاضنات الجامعية (UBI) بالمناطق الصناعية في مصر، وتحديد الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات للشركات الناشئة (SC) الجامعية، مما يسهم في خلق فرص عمل للشباب ودعم التحول نحو اقتصاد المعرفة بجمهورية مصر العربية وفق استراتيجية التنمية المستدامة.

347. **العنوان: "إدارة برامج إعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد وتنمية الكفاءة الأكاديمية والمهنية: دراسة مقارنة بين الجامعات المصرية وجامعات في أستراليا وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتطوير الأطر الإدارية والتنظيمية لبرامج إعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد في مصر لضمان جودة الأداء الجامعي، ويهدف البحث إلى تحليل برامج الإعداد والتأهيل في الجامعات المصرية ومقارنتها بنماذج متطورة في أستراليا وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط الإدارة الدولية المقارنة لبرامج الإعداد الأكاديمي (الدورات البيداغوجية، الإشراف البحثي، دمج التكنولوجيا)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تنمية الكفاءة الأكاديمية والمهنية (Academic and Professional Competence - APC) للعضو الجديد في التدريس والبحث العلمي، ويظهر متغير فاعلية مراكز التطوير المهني (Professional Development Centers - PDC) كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في آليات تخطيط وتنفيذ برامج التأهيل التربوي، وتتحدد الحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس الجدد ومديري مراكز التطوير المهني (PDC)، بينما تشمل الحدود المكانية الجامعات الكبرى وكليات التربية بالدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لاستخلاص عناصر القوة في التجارب الدولية. وتسعى الدراسة لبيان العلاقة بين جودة إدارة برامج الإعداد وبين رفع مستوى الكفاءة الأكاديمية والمهنية (APC) لعضو هيئة التدريس. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تصميم برنامج وطني موحد لإعداد أعضاء هيئة التدريس بمصر، وتفعيل دور مراكز التطوير المهني (PDC) في تقديم مساندة مستدامة، بما يعزز جودة التعليم العالي المصري ويرفع مستوى التنافسية الدولية للجامعات في إطار رؤية الجمهورية الجديدة لتطوير التعليم الجامعي.

348. **العنوان: "حوكمة العلوم التربوية في استراتيجيات البحث العلمي الوطنية ودورها في إصلاح التعليم: دراسة مقارنة بين مصر والنرويج وماليزيا"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في تواضع مكانة العلوم التربوية ضمن أولويات أجندة البحث العلمي الوطنية في مصر، مما يضعف أثرها في اتخاذ القرار التربوي، ويهدف البحث إلى تحليل حوكمة العلوم التربوية (Governance of Educational Sciences - GES) في مصر مقارنة بالنرويج وماليزيا. يمثل المتغير المستقل في الدراسة وزن العلوم التربوية في أجندة البحث الوطني (حجم التمويل، برامج المنح، مكانة المجلات)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى التأثير في السياسات التعليمية (Educational Policy Impact - EPI)، ويبرز متغير التنسيق بين المراكز البحثية وصناع القرار كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في استراتيجيات البحث العلمي القومية وخطط الوزارات المعنية، والحدود البشرية تشمل الباحثين التربويين ومسؤولي تمويل البحوث، بينما تغطي الحدود المكانية أكاديميات البحث العلمي ووزارات التعليم بالدول الثلاث. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتقديم مقترحات لرفع مكانة البحث التربوي. وتستهدف الدراسة توضيح العلاقة بين كفاءة حوكمة العلوم التربوية (GES) وبين قدرة البحث العلمي على تقديم حلول عملية لمشكلات التعليم وتحقيق التأثير في السياسات التعليمية (EPI). ومن النتائج المرتقبة صياغة إطار إداري لتخصيص تمويل تنافسي للبحوث التربوية، وتطوير منصات وطنية لربط نتائج البحث العلمي بصناعة القرار، بما يضمن استناد إصلاح التعليم في مصر إلى أسس علمية متينة تخدم أهداف التنمية المستدامة.

349. **العنوان:** "**الإدارة الدولية المقارنة للنماذج المؤسسية للتعليم العالي التقني وتلبية متطلبات سوق العمل: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في الحاجة إلى تطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية للجامعات التكنولوجية في مصر لتعزيز ارتباطها بقطاع الابتكار والصناعة، ويهدف البحث إلى دراسة النماذج المؤسسية للتعليم العالي التقني (Technical Higher Education - THE) في مصر ومقارنتها بالنماذج الرائدة في ألمانيا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل في الدراسة نمط تنظيم وإدارة المؤسسات التقنية (الحوكمة، مسارات القبول، الشراكات الصناعية)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تلبية متطلبات سوق العمل (Labor Market Alignment - LMA) من الكوادر الفنية المؤهلة، مع وجود التجهيزات التقنية الحديثة كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في الهياكل التنظيمية للجامعات والكليات التكنولوجية المصرية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وممثلي قطاع الصناعة، والحدود المكانية تشمل الجامعات التكنولوجية في الدول محل المقارنة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لتطوير رؤية مؤسسية تعزز مكانة التعليم التقني. وتسعى الدراسة لبيان العلاقة بين جودة إدارة التعليم العالي التقني (THE) وبين قدرة الخريجين على الاندماج في سوق العمل وتلبية متطلبات سوق العمل (LMA) الصناعي المتطور. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مقترحات لتطوير حوكمة الجامعات التكنولوجية بمصر، وتفعيل نماذج "التعليم المزدوج" بالتعاون مع المصانع، ووضع معايير وطنية للاعتماد التقني، مما يسهم في تغيير الصورة الذهنية للتعليم الفني ودعم قاطرة النمو الاقتصادي في الدولة المصرية.

350. **العنوان:** "**تحقيق العدالة الإقليمية في فرص الالتحاق بالتعليم العالي بمصر في ضوء خبرات المملكة المغربية وجمهورية تشيلي وجمهورية الصين الشعبية: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في التفاوت الجغرافي الواضح في فرص الوصول إلى مؤسسات التعليم العالي بجمهورية مصر العربية، حيث تتركز الفرص النوعية في المحافظات الحضرية مقارنة بالمناطق الطرفية والحدودية. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method بمراحله الأربع (الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة) لتحليل السياسات المتبعة في دول المقارنة لتقليص الفجوة المكانية. يتمثل المتغير المستقل في "نمط التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي وسياسات القبول الإقليمي"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مؤشرات الإنصاف والعدالة في الالتحاق بالتعليم العالي"، مع اعتبار "القدرة الاقتصادية للأسر وتوافر خدمات الدعم اللوجستي" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة خارطة توزيع الجامعات الحكومية والأهلية والبرامج الأكاديمية المتاحة بها، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب الناجحين في الثانوية العامة وأسرهم ومسؤولي التخطيط بوزارة التعليم العالي. يحلل البحث تجربة المغرب في الجهوية الجامعية، وتجربة تشيلي في نظم المنح والتمويل لتحقيق الإنصاف، وتجربة الصين في تطوير الجامعات الإقليمية. ويهدف البحث إلى استخلاص العوامل المؤدية للفجوات الإقليمية وتقديم مقترحات لسياسات قبول أكثر عدالة تدعم التنمية المتوازنة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور وطني لتوزيع التخصصات النوعية بما يتناسب مع الميزة التنافسية لكل محافظة، واقتراح آليات لدعم طلاب المناطق النائية ماديًا وأكاديميًا، مما يضمن تكافؤ الفرص التعليمية ويحقق أهداف التنمية المستدامة في كافة أقاليم جمهورية مصر العربية.

351. **العنوان:** "**تطوير آليات تدويل البحث العلمي بكليات التربية في مصر في ضوء خبرات جمهورية فنلندا وجمهورية جنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في محدودية انخراط كليات التربية بالجامعات المصرية في المنظومة الدولية للبحث العلمي، وضعف تمثيلها في الشبكات البحثية العابرة للحدود، مما يؤثر على ترتيبها العالمي. يعتمد البحث على استخدام

المنهج المقارن (CM (Comparative Method لرصد وتحليل استراتيجيات تدويل البحث العلمي Internationalization of (ISR (Scientific Research في كليات التربية بدول المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في "مستوى المشاركة في الشبكات البحثية الدولية والمشروعات المشتركة"، بينما يتمثل المتغير التابع في "جودة وتأثير الإنتاج العلمي المنشور دوليًا"، ويظهر "الدعم الإداري والكفاءة اللغوية للباحثين" كمتغير وسيط ومؤثر في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة اتفاقيات التعاون الدولي والمشروعات البحثية الممولة خارجيًا بكليات التربية المصرية، وتشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والباحثين المشاركين في أنشطة بحثية دولية. يحلل البحث خبرة فنلندا في التعاون البحثي الأوروبي، وجنوب أفريقيا في الشبكات البحثية الإقليمية والدولية، والسعودية في برامج الاستقطاب والتعاون الدولي. ويهدف البحث إلى صياغة استراتيجية شاملة لتدويل البحث التربوي بمصر ترتكز على الشراكات الفاعلة وبناء قدرات الباحثين. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بتقديم مقترحات لإنشاء وحدات متخصصة لدعم النشر الدولي باللغات الأجنبية، وتسهيل إجراءات التبادل الأكاديمي، وتفعيل المنح البحثية المشتركة، بما يعزز من مكانة وتنافسية البحث التربوي المصري في الساحة الدولية ويدعم رؤية مصر **2030** في مجال البحث العلمي.

352. العنوان: "الجامعات الرقمية/الافتراضية وإمكانات توظيفها في توسيع فرص التعليم العالي في مصر: دراسة مقارنة مع تجارب إستونيا وإسبانيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل البنية التنظيمية والتشريعية لنماذج الجامعات الرقمية Digital (DU (Universities والافتراضية (VU (Virtual Universities، واستكشاف آليات توظيف مخرجاتها لتوسيع قاعدة الالتحاق بالتعليم العالي في جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء دراسة مقارنة مع التجربة الإستونية الرائدة في الرقمنة والنموذج الإسباني المتميز في التعليم المفتوح. يتمثل المتغير المستقل في خصائص ومكونات الجامعة الرقمية، والتي تشمل هيكل البرامج الأكاديمية، ونظم التقويم الإلكتروني، وآليات الدعم الطلابي الافتراضي، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى القدرة على توفير فرص تعليمية ذات جودة عالية وتكلفة اقتصادية منخفضة للفئات المهمشة أو التي يصعب التحاقها بالتعليم النظامي. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في السياسات الإدارية المتبعة في الجامعات الافتراضية القائمة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب الملتحقين بهذه البرامج، والكوادر الإدارية والأكاديمية القائمة على تشغيلها، مع استطلاع آراء خبراء رسم السياسات التعليمية في مصر. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الوصفي والتحليلي لرصد العلاقة بين مرونة الأنظمة الرقمية وزيادة معدلات الاستيعاب الطلابي. ومن النتائج المتوقع الوصول إليها، صياغة سيناريوهات إدارية وتنظيمية مقترحة لإنشاء أو تطوير مسارات جامعية رقمية في مصر تتوافق مع معايير الجودة العالمية، وتضمن الاعتراف الأكاديمي والمهني بمخرجاتها. كما يخلص البحث بتوصيات لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتحسين مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب، مستلهمًا من نموذج إستونيا في الحوكمة الرقمية وتجربة إسبانيا في إدارة التعليم عن بعد، بما يساهم في تحقيق العدالة التعليمية ودعم استراتيجية مصر للتحول الرقمي **2030**، وتوفير بدائل تعليمية مرنة تتواكب مع المتغيرات العالمية المتسارعة في بيئات التعلم الرقمي.

353. العنوان: "برامج التبادل الطلابي والحراك الأكاديمي الدولي: دراسة مقارنة بين الجامعات المصرية وجامعات في فرنسا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واقع برامج التبادل الطلابي والحراك الأكاديمي الدولي في الجامعات المصرية، من خلال مقارنة منهجية مع جامعات في فرنسا وكوريا الجنوبية التي تُعد من أكثر الدول استثمارًا في تدويل التعليم العالي وبناء الكفاءات العالمية للطلاب. ويُعد تصميم برامج التبادل من حيث مدتها، ونظم تمويلها، وآليات الاعتراف بالمقررات الدراسية—والمعروف اصطلاحًا في الأدبيات الدولية باسم الاعتراف الأكاديمي (AR (Academic Recognition—هو المتغير المستقل، بينما يمثل تنمية مهارات اللغة، والتواصل بين الثقافات، والاستقلالية، والريادة، والجاهزية العالمية

للطلاب المشاركين المتغير التابع، مع إمكانية بروز متغيرات وسيطة مثل جودة الإرشاد الأكاديمي، ومهارات الطلاب قبل المشاركة، والدعم المؤسسي للعلاقات الدولية. وتتحدد الحدود الموضوعية في برامج التبادل المعتمدة في الجامعات الحكومية والأهلية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المشاركين، والأطقم المسؤولة عن العلاقات الدولية وشؤون الطلاب الوافدين في الجامعات الثلاث. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن أوجه الاختلاف في فلسفة الحراك الأكاديمي وتنظيمه وأثره في بناء الكفاءات العالمية، بغرض صياغة سياسة مصرية متكاملة لتوسيع حراك الطلاب والأكاديميين دوليًا بما يعزز تنافسية الجامعات المصرية، ويدعم دورها في بناء رأس مال بشري قادر على التفاعل مع المجتمع العالمي والاقتصاد المعرفي.

354. **العنوان:** "برامج إعداد الباحثين في مرحلة الماجستير والدكتوراه في التربية: دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة وماليزيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل برامج إعداد الباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في كليات التربية المصرية، وذلك من خلال مقارنتها بنماذج متقدمة في المملكة المتحدة وماليزيا التي تركز على الإعداد المنهجي العميق والتكوين البحثي المرتبط بقضايا الميدان التربوي. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم برامج إعداد الباحثين، بما يشمل مقررات مناهج البحث، وجودة الإشراف الأكاديمي، وفرص التدريب الميداني والبحث التطبيقي، بينما يتمثل المتغير التابع في كفايات الباحثين المنهجية والكتابية وقدرتهم على إنجاز بحوث رصينة وذات قيمة علمية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في مدى توافر بيئة بحثية محفزة من حيث المكتبات الرقمية، والدعم المؤسسي، وفرص المشاركة في المؤتمرات. وتتحدد الحدود الموضوعية في برامج دراسات عليا منتقاة في كليات التربية، فيما تشمل الحدود البشرية طلاب الدراسات العليا والمشرفين الأكاديميين. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستخلاص عناصر القوة في التجارب الدولية، واقتراح إطار لإعادة هيكلة برامج إعداد الباحثين في مصر بما يعزز جودة البحث التربوي ويرفع القدرة التنافسية للباحثين المصريين على المستويين الإقليمي والدولي.

355. **العنوان:** "نظم ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي: دراسة مقارنة بين الهيئة القومية لضمان الجودة في مصر ونظيراتها في أيرلندا والأردن"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل منظومة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي المصري عبر مقارنتها بنظم مماثلة في أيرلندا والأردن، وذلك لاستكشاف مدى فاعلية المعايير وآليات التقييم في تحسين أداء الجامعات. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج ضمان الجودة، ويتضمن طبيعة المعايير المعتمدة، وأدوار التقييم الذاتي، وآليات الزيارات الميدانية، وبرامج المتابعة بعد الاعتماد، بينما يتمثل المتغير التابع في تحسن جودة البرامج الأكاديمية والممارسات التدريسية والبحثية داخل الجامعات. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في مدى جاهزية الجامعات المصرية للاستجابة لمتطلبات الاعتماد من حيث البنية الإدارية والمعلوماتية. وتتحدد الحدود الموضوعية في الهيئات الوطنية لضمان الجودة والاعتماد ووثائق عملها وإجراءاتها، فيما تشمل الحدود البشرية مسؤولي الجودة الجامعيين والمراجعين الخارجيين. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستكشاف نقاط القوة في التجربتين الأيرلندية والأردنية، بهدف صياغة مقترحات واقعية لتعزيز فاعلية منظومة الاعتماد في مصر، وتحقيق مواءمة أكبر بين متطلبات الجودة واحتياجات التطوير المؤسسي في التعليم العالي المصري.

356. **العنوان:** "إدارة التنوع الطلابي في الجامعات: دراسة مقارنة بين الجامعات المصرية وجامعات في جنوب أفريقيا وكندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسات وممارسات إدارة التنوع الطلابي داخل الجامعات المصرية، ولا سيما التنوع الاجتماعي والثقافي والجغرافي بالإضافة إلى فئة ذوي الإعاقة، وذلك من خلال مقارنة هذه السياسات بتجارب جامعات في جنوب أفريقيا وكندا التي طوّرت نماذج متقدمة للجامعة الدامجة. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات وخدمات دعم الطلاب، مثل المنح الدراسية، وبرامج الإرشاد الجامعي، وخدمات دعم ذوي الإعاقة، والأنشطة الجامعية

الداعمة للاندماج، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى شعور الطلاب بالاندماج والعدالة والانتماء إلى الجامعة بوصفها بيئة تعليمية حاضنة للتنوع. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في مدى قدرة وحدات الدعم الطلابي والإدارات الجامعية على تنفيذ السياسات بكفاءة. وتتحدد الحدود الموضوعية في الجامعات الحكومية الكبرى التي تضم شرائح طلابية واسعة ومتنوعة، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب من خلفيات مختلفة ومسؤولي شؤون الطلاب ووحدات الدعم. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستنباط إطار لجامعة مصرية دامجة تشجع المشاركة المتساوية، وتراعي التنوع البشري، وتعزز العدالة التعليمية، بما ينسجم مع التوجه الوطني نحو بناء مؤسسات تعليم عالٍ أكثر شمولًا ومرونة.

357. **العنوان:** **"التعليم العالي الخاص في مصر بين التوسع والجودة: دراسة مقارنة مع تجارب الأردن وتركيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تقييم التوسع المتسارع في مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر، وتحليل تأثير هذا التوسع في جودة البرامج الأكاديمية والعدالة في فرص الالتحاق، مقارنة بتجارب الأردن وتركيا اللتين شهدتا توسعًا مشابهًا مع تطبيق آليات ضبط جودة أكثر صرامة. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات تنظيم التعليم العالي الخاص، وتشمل إجراءات الترخيص، ونظم الرقابة على الجودة، والرسوم الدراسية، وأطر المساءلة، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات جودة التعليم الخاص، مثل رضا الطلاب، ونسب توظيف الخريجين، واعتماد البرامج أكاديميًا. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في مدى التزام المؤسسات بسياسات الحوكمة الأكاديمية ومعايير ضمان الجودة. وتتحدد الحدود الموضوعية في الجامعات الخاصة المصرية وسياساتها وبرامجها، فيما تشمل الحدود البشرية طلاب هذه الجامعات وأعضاء هيئة التدريس ومسؤولي الهيئات المنظمة. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستكشاف الفجوات الهيكلية والفرص التحسينية، وصولًا إلى تقديم مقترحات لتحقيق توازن بين التوسع الكمي والضبط الكيفي في قطاع التعليم الخاص المصري، بما يعزز دوره في دعم منظومة التعليم العالي وتحقيق التنمية الوطنية.

358. **العنوان:** **"تحويل مخرجات البحث العلمي التربوي إلى سياسات وبرامج إصلاح: دراسة مقارنة بين آليات الربط في مصر وفنلندا وتشيلي"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل آليات نقل وتوظيف نتائج البحوث التربوية في الجامعات المصرية داخل منظومة صنع القرار التعليمي، وذلك من خلال مقارنة هذه الآليات بنماذج متقدمة في فنلندا وتشيلي حيث تُعدّ مراكز الأبحاث واللجان الاستشارية جزءًا أصيلًا من عملية إصلاح التعليم. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة قنوات الربط المؤسسية، مثل المجالس الاستشارية التربوية، والمشروعات المشتركة بين الجامعات والوزارة، والمراكز البحثية المرتبطة مباشرة بصياغة السياسات، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى حضور الأدلة البحثية داخل وثائق الإصلاح والسياسات التعليمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في جودة التواصل بين الباحثين وصنّاع القرار، ومدى توافر منصات لعرض نتائج البحوث بلغة سياسات واضحة. وتتحدد الحدود الموضوعية في البحوث التربوية التطبيقية ومشروعات الاستشارة التعاقدية، فيما تشمل الحدود البشرية الباحثين التربويين وصنّاع القرار والمسؤولين التنفيذيين في الجهات المعنية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لاستكشاف الفجوات بين البحث والممارسة في مصر، بهدف اقتراح آلية مؤسسية فعّالة تضمن التكامل بين المعرفة التربوية وصياغة سياسات واقعية تدعم إصلاح التعليم المصري وتعزز كفاءته.

359. **العنوان:** **"تعليم الكبار الجامعي (القبول المتأخر والتعليم المستمر في الجامعات): دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا والبرازيل"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الفرص المتاحة للبالغين في مصر—وخاصة من هم فوق 25 أو 30 عامًا— للحاقهم ببرامج جامعية أو مسارات للتعليم المستمر، من خلال مقارنة التجربة المصرية بنماذج راسخة في فرنسا والبرازيل التي تبنت سياسات داعمة لتعلم الكبار في التعليم العالي. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم مسارات التعليم الجامعي

للكبار، بما يشمل استخدام اختبارات قبول بديلة تراعي خبراتهم، وإتاحة الدراسة المسائية أو الدراسة عن بُعد، والاعتراف بخبرة العمل السابقة ضمن متطلبات القبول أو التخرج، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى استفادة الكبار من هذه المسارات لتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية وزيادة فرص مشاركتهم الاقتصادية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في مرونة اللوائح الجامعية وقدرة الأقسام الأكاديمية على استيعاب الطلاب غير التقليديين. وتتحدد الحدود الموضوعية في الجامعات التي تقدم برامج للكبار أو برامج للتعليم المستمر، فيما تشمل الحدود البشرية الملتحقين بهذه البرامج ومسؤولي التسجيل وأعضاء هيئة التدريس. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستكشاف مدى جاهزية النظام الجامعي المصري لاستيعاب هذا النمط من المتعلمين، بهدف صياغة سياسة وطنية شاملة لتعليم الكبار الجامعي تعزز التعلم مدى الحياة وتدعم التنمية البشرية في مصر.

360. العنوان: "إطار مقارن مقترح لإستراتيجية وطنية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات دولية مختارة"

الموضوع: يهدف هذا البحث الختامي إلى صياغة إطار إستراتيجي وطني شامل لتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية مصر العربية كمتغير تابع، وذلك من خلال تحليل مقارن لسياسات وخبرات دولية رائدة شملت فنلندا، وألمانيا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، والبرازيل كمتغير مستقل. يتناول البحث محاور إدارية وهيكلية حاسمة تضم إصلاح الحوكمة (Governance G)، وتنويع مصادر التمويل، وتدويل البرامج الأكاديمية، وربط مخرجات الجامعات بالاقتصاد الوطني، وتطوير البحث العلمي التربوي، وضمان الجودة، والتحول الرقمي (Digital Transformation DT)، وتحقيق العدالة في الوصول للتعليم. تتحدد الحدود الموضوعية في وثائق السياسات الوطنية واللوائح الجامعية في الدول محل المقارنة، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي القرار والقيادات الأكاديمية وخبراء التعليم العالي في مصر. يوظف البحث المنهج المقارن الاستشرافي Prospective Comparative Method لتحليل الفجوات التنظيمية الحالية واستنباط الحلول المبتكرة. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن وضع خريطة طريق عملية توجه جهود الإصلاح التعليمي في مصر خلال العقدين القادمين، مع بيان أهمية التوازن بين متطلبات الجودة العالمية والاحتياجات القومية. وتخلص النتائج إلى ضرورة تبني نموذج إداري مرن يسمح للجامعات المصرية بالتحول إلى مؤسسات منتجة للمعرفة، مما يعزز من مكانة مصر في مؤشرات التنافسية الدولية والابتكار، ويحقق أهداف التنمية المستدامة في ظل رؤية مصر **2030** والجمهورية الجديدة.

ثالث عشر: التقييم الدولي وقياس جودة التعليم

361. العنوان: "استثمار نتائج الدراسات الدولية في تطوير السياسات التعليمية: دراسة مقارنة لتوظيف *PISA* في مصر وتركيا والبرتغال"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات استثمار صانعي السياسات التعليمية في مصر لنتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (Programme for International Student Assessment PISA) في تطوير نواتج التعلم، بمقارنة منهجية مع تجارب تركيا والبرتغال. يمثل المتغير المستقل أنماط توظيف نتائج (PISA) في السياسات العامة، مثل إصلاح المناهج وتطوير منظومات التقويم وبرامج تدريب المعلمين، بينما يمثل المتغير التابع مدى انعكاس هذا التوظيف على تحسين مخرجات التعلم المعيارية وتطوير الخطاب التربوي الرسمي حول الجودة التعليمية. تتحدد الحدود الموضوعية في التقارير الوطنية والسياسات المشتقة من نتائج التقييمات الدولية في الدول الثلاث، وتتحدد الحدود البشرية في خبراء المناهج وصانعي القرار والباحثين التربويين بمركز الامتحانات والتقويم التربوي. يعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن الفجوة التنظيمية بين توفر البيانات الإحصائية الدولية وبين القدرة على ترجمتها إلى إصلاحات ميدانية ملموسة في السياق المصري. ومن النتائج المتوقعة، تقديم مقترح لإدارة التغيير التربوي يضمن تحويل نتائج التقييمات الدولية إلى برامج علاجية

تستهدف المهارات الضعيفة لدى الطلاب المصريين في القراءة والعلوم والرياضيات. كما يخلص البحث إلى أهمية بناء كفاءات وطنية متخصصة في تحليل البيانات الضخمة المستمدة من الدراسات الدولية، للاستفادة من تجربة البرتغال في الإصلاح المنهجي وتجربة تركيا في تطوير بيئات التعلم، بما يضمن رفع كفاءة المنظومة التعليمية المصرية وتحقيق قفزات نوعية في تقارير التنافسية العالمية.

362. **العنوان:** **"مقارنة أداء الطلاب المصريين في *TIMSS* مع نماذج ناجحة في سنغافورة وبولندا: تحليل مقارن للعوامل المدرسية المرتبطة بجودة التعليم"**

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل موقع النظام التعليمي المصري في نتائج الاتجاهات الدولية في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS (Trends in International Mathematics and Science Study)، من خلال مقارنة تحليلية مع سنغافورة وبولندا اللتين حققتا طفرات نوعية. يمثل المتغير المستقل خصائص البيئة المدرسية بما تشمله من حجم الصف، وتوافر الموارد التعليمية، وأنماط التدريس، وإدارة وقت التعلم، بينما يمثل المتغير التابع مستويات أداء الطلاب الفعلية في الاختبارات الدولية. تتحدد الحدود الموضوعية في البيانات الإحصائية المنشورة وتقارير الخلفية المدرسية الصادرة عن الرابطة الدولية لتقييم التحصيل التربوي International Association for the Evaluation of (IEA (Educational Achievement)، والحدود البشرية تشمل عينة من المدارس المصرية المشاركة والبيانات الثانوية للدول المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل الفروق البنيوية والسياقية التي تؤثر على التحصيل الدراسي، مع بيان العلاقة بين جودة الإدارة المدرسية وتحسن نواتج التعلم. ومن أهم النتائج المتوقعة، تحديد المداخل العملية لتحسين جودة تعليم العلوم والرياضيات في مصر عبر تطوير الممارسات الصفية وتوفير الموارد التقنية اللازمة. كما تقترح الدراسة نموذجًا إداريًا للمدرسة المصرية يتبنى معايير سنغافورة في تدريس الرياضيات وبولندا في إصلاح المسارات التعليمية، مما يساهم في ردم الفجوة التحصيلية بين الطلاب المصريين وأقرانهم في الدول المتقدمة، ويدعم جهود وزارة التربية والتعليم في الارتقاء بجودة المخرجات التعليمية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

363. **العنوان:** **"أنماط المشاركة المصرية في الدراسات الدولية *PISA, TIMSS, PIRLS* وأثرها في بناء منظومة وطنية لقياس الجودة: دراسة مقارنة مع المغرب والأردن"**

الموضوع: يهدف البحث إلى دراسة وتتبع تطور مشاركة جمهورية مصر العربية في الدراسات الدولية لتقويم التحصيل الدراسي، والتي تشمل (PISA) ودراسة (TIMSS) والدراسة الدولية لتقدم القراءة بأساسيات القراءة Progress in (PIRLS (International Reading Literacy Study)، ومقارنة نمط هذه المشاركة مع المغرب والأردن. يبرز المتغير المستقل في نمط المشاركة من حيث الدوريات، وجاهزية النظام التعليمي، واستجابة السياسات للنتائج، بينما يمثل المتغير التابع أثر هذه المشاركة في بناء منظومة وطنية متكاملة لمؤشرات الجودة وبناء ثقافة التقييم القائم على المعايير -Standard (SBA (Based Assessment). تتحدد الحدود الموضوعية في الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ أول مشاركة مصرية حتى الدورة الأحدث، والحدود البشرية تشمل مسؤولي المركز القومي للامتحانات والفرق الوطنية والخبراء التربويين. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل المسار التاريخي والتنظيمي للمشاركة المصرية وتأثيرها على إصلاح منظومة القياس والتقويم الوطنية. ومن النتائج المتوقعة، وضع تصور لتعميق مأسسة المشاركة الدولية وجعلها عملية مستدامة تدعم استراتيجيات تحسين الجودة. كما تبين الدراسة كيفية الاستفادة من تجربة الأردن والمغرب في دمج مؤشرات التقييم الدولية ضمن نظم التقويم الوطنية، مما يسهم في تطوير بنك أسئلة وطني يحاكي المعايير العالمية، ويعزز من قدرة صانع القرار المصري على مراقبة جودة التعليم وتوجيه الموارد نحو المناطق والمهارات الأكثر احتياجًا للتطوير.

364. **العنوان:** **"بناء منظومة وطنية للاختبارات المعيارية في مصر: دراسة مقارنة لنماذج التقييم الوطني في فنلندا وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يستهدف البحث تحليل الملامح التنظيمية والتربوية لبناء منظومة وطنية للاختبارات المعيارية National Standardized Tests (NST) في مصر، بمقارنة دولية مع نماذج التقييم في فنلندا وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل خصائص نظام التقييم الوطني من حيث الأهداف، والفئات المستهدفة، وطرق إعداد التقارير واستخدام النتائج، بينما يمثل المتغير التابع فاعلية المنظومة في توفير بيانات موثوقة حول جودة التعليم وصلاحيتها لاتخاذ قرارات الإصلاح التربوي. تتحدد الحدود الموضوعية في اختبارات التقويم القومي للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، والحدود البشرية تشمل مسؤولي التقويم التربوي ومديري المدارس والمعلمين. يستخدم البحث المنهج المقارن لتطوير إطار تنظيمي مقترح لمنظومة تقييم مصرية متكاملة تتجنب عيوب الاختبارات التقليدية، مستلهمة من النموذج الفنلندي الذي يركز على التقييم من أجل التعلم ونموذج جنوب أفريقيا في التقييم الوطني الشامل ANA (Annual National Assessment). ومن النتائج المتوقعة، تحديد المعايير الفنية والإدارية اللازمة لضمان صدق وثبات الاختبارات الوطنية المصرية، مع بيان أهمية استخدام النتائج في تقديم الدعم الفني للمدارس بدلًا من التصنيف العقابي. وتخلص الدراسة إلى تقديم مقترح لوزارة التربية والتعليم حول كيفية مواءمة التقييم الوطني مع المناهج المطورة في نظام التعليم الجديد (2.0)، بما يضمن رصد نواتج التعلم الحقيقية والمساهمة في تحقيق الجودة الشاملة للمنظومة التعليمية المصرية.

365. العنوان: "**ثقافة التقييم والاختبار عالي المخاطر (*High-Stakes*) وأثرها في جودة التعليم: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وفرنسا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث بالتحليل والمقارنة ثقافة التقييم المهيمنة في النظام التعليمي المصري، والتي تركز على الامتحانات عالية المخاطر HST (High-Stakes Testing) مثل الثانوية العامة، وأثرها على جودة التعليم، في ضوء دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وفرنسا. يمثل المتغير المستقل نمط ثقافة التقييم السائد (مركزية الامتحان الواحد، وتأثيره الحاسم في المصير الأكاديمي والمهني)، بينما يمثل المتغير التابع طبيعة ممارسات التدريس الصفي، وتحول المدارس إلى مراكز للتدريب على الاختبارات، ومستوى الضغط النفسي (الاحتراق النفسي) لدى الطلاب. تتحدد الحدود الموضوعية في نظم التقييم بالمرحلة الثانوية وقواعد القبول بالجامعات، والحدود البشرية تضم طلاب المرحلة الثانوية ومعلميهم وأولياء الأمور وصانعي السياسات. يعتمد البحث على المنهج المقارن لاستكشاف البدائل الممكنة للانتقال من "ثقافة الامتحان" إلى "ثقافة التقييم الشامل" CA (Comprehensive Assessment). ومن النتائج المتوقعة، تقديم مقترح لإعادة هيكلة نظام التقويم المصري ليتضمن تقييمات تكوينية وتراكمية تقلل من حدة التوتر المرتبط بالامتحانات النهائية، مع الاستفادة من التجربة الفرنسية في "البكالوريا" والمحاولات الكورية لتخفيف ضغوط امتحانات القبول الجامعي. كما يخلص البحث بتوصيات تهدف إلى تحسين جودة التعلم الحقيقي وتنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلاب، بما يضمن تخرج أجيال قادرة على الابتكار بدلًا من مجرد استظهار المعلومات، ويحقق توازنًا ضروريًا بين متطلبات القياس التربوي والصحة النفسية للمتعلم في المجتمع المصري.

366. العنوان: "**مقارنة بين النظم الوطنية لضمان جودة التعليم قبل الجامعي: مصر والمغرب وأيرلندا نموذجًا**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية إجراء تحليل مقارن لنظم ضمان جودة التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء الإطارات القانونية والإدارية المتبعة في كل من المغرب وأيرلندا Ireland. يتمثل المتغير المستقل في نموذج ضمان الجودة QA (Quality Assurance) المتبع، بما يشمل مستويات المركزية واللامركزية وطبيعة المعايير والزيارات المدرسية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحسن الأداء المدرسي ودرجة الامتثال لمعايير الاعتماد ACC (Accreditation). تتحدد الحدود الموضوعية في الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE) بمصر ونظيراتها في الدول المقارنة، وتشمل الحدود البشرية المراجعين الخارجيين ومديري المدارس ومسؤولي الجودة. يستخدم البحث المنهج المقارن

بمدخله الوصفي التحليلي للكشف عن العلاقة بين استقلالية هيئات الجودة وبين فعالية التحسين المدرسي. ومن النتائج المتوقعة صياغة نموذج محسّن لمنظومة الجودة في مصر يرتكز على بناء القدرات المؤسسية والشفافية بدلًا من الاكتفاء بالدور الرقابي، مستفيدًا من التجربة الأيرلندية في التقييم الذاتي والمغربية في حوكمة المعايير. وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات لصناع القرار لتطوير أدوات التقويم الميداني بما يضمن استدامة التطوير المدرسي، وتحقيق التنافسية الدولية للمؤسسات التعليمية المصرية بما يتفق مع معايير الجودة العالمية والتوجهات الحديثة في الإدارة التعليمية المقارنة.

367. العنوان: "مدارس الريف والحضر في مصر في ضوء مؤشرات الجودة التعليمية: دراسة مقارنة مع تجارب المغرب وتشيلي"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى رصد وقياس الفجوات النوعية في مؤشرات الجودة التعليمية بين المدارس الريفية والحضرية في مصر، بمقارنة منهجية مع تجارب المغرب وتشيلي Chile في التعامل مع التفاوتات المكانية. يمثل المتغير المستقل الموقع الجغرافي للمدرسة (ريف/حضر)، بينما يمثل المتغير التابع مؤشرات جودة التعليم Quality Indicators QI)) المتمثلة في معدلات التحصيل الدراسي والتسرب وكثافة الفصول وتوافر الموارد التعليمية. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، وتتحدد الحدود البشرية في المعلمين والطلاب في عينات ممثلة من المحافظات المصرية، مع تحليل بيانات إحصائية موازية من الدول المقارنة. يوظف البحث المنهج المقارن لتحليل أثر البيئة الاجتماعية والجغرافية على عدالة توزيع فرص التعليم الجيد. ومن النتائج المتوقعة تقديم خارطة طريق سياساتية تهدف إلى تقليص الفجوة بين الريف والحضر في مصر من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية والمادية بفعالية أكبر، مستلهمة من تجربة تشيلي في التمويل الموجه وتجربة المغرب في دعم مدارس المناطق النائية. ويؤكد البحث أن تحقيق الجودة الشاملة يتطلب إدارة تعليمية واعية بالخصوصيات المحلية، تضمن وصول الخدمات التعليمية المتميزة لكل طفل مصري بغض النظر عن موقعه الجغرافي، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في إطار رؤية مصر 2030.

368. العنوان: "المؤشرات المركبة لجودة المدرسة (*School Quality Index*): دراسة مقارنة لتجارب مصر والبرازيل وإنجلترا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث بناء إطار مقترح لمؤشر مركب لجودة المدرسة SQI (School Quality Index) في السياق المصري، من خلال دراسة مقارنة للنماذج المستخدمة في البرازيل وإنجلترا England. يمثل المتغير المستقل تصميم بناء المؤشر المركب من حيث المكونات (التحصيل، الإنصاف، البيئة المدرسية) والأوزان النسبية لكل مكون، بينما يمثل المتغير التابع قدرة المؤشر على تقديم صورة حقيقية وعادلة عن أداء المدارس لتوجيه الدعم الفني والمادي. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي التخطيط التربوي وخبراء القياس والتقويم ومديري المدارس. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل كيفية تحويل البيانات الإحصائية المعقدة إلى أدوات إدارية بسيطة لصنع القرار، مع بيان العلاقة بين استخدام المؤشرات وبين تحسين المساءلة التعليمية. ومن النتائج المتوقع الوصول إليها تقديم نموذج لمؤشر جودة مدرسي مصري يبتعد عن التصنيف العقابي للمدارس ويركز على تحديد الفجوات وتقديم الدعم اللازم للمدارس المتعثرة، مستفيدًا من تجربة البرازيل في مؤشر تطوير التعليم الأساسي Index of Basic Education Development (IDEB) وتجربة إنجلترا في تقارير الأداء المدرسي. وستوفر نتائج البحث أداة رقمية وإدارية دقيقة لوزارة التربية والتعليم لرصد مستوى التقدم في جودة التعليم بموضوعية، مما يعزز من كفاءة الإدارة التعليمية في توجيه الموارد القومية نحو الأولويات الأكثر إلحاحًا.

369. العنوان: "تقويم أداء المعلم في ضوء جودة التعليم: دراسة مقارنة بين نظم التقييم المهني للمعلمين في مصر وسنغافورة والمغرب"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة تحليل ونقد نظم تقويم أداء المعلم TA (Teacher Appraisal) في جمهورية مصر العربية، ومقارنتها بالنماذج المهنية المطبقة في كل من سنغافورة والمغرب. يمثل المتغير المستقل نموذج تقويم المعلم المتبع، بما يشمل

معايير الكفاءة المهنية وأدوات القياس (الملاحظة الصفية، ملف الإنجاز) وارتباطها بنظام الترقي، بينما يمثل المتغير التابع جودة الأداء التدريسي الفعلي ونواتج تعلم الطلاب بالتبعية. تتحدد الحدود الموضوعية في معلمي التعليم العام بالمدارس الحكومية، والحدود البشرية تشمل المعلمين والموجهين ومديري المدارس ومسؤولي الأكاديمية المهنية للمعلمين (PAT Professional Academy for Teachers). يعتمد البحث على المنهج المقارن لتطوير إطار مقترح لتقييم المعلم المصري يربط بين الأداء التدريسي والنمو المهني المستمر، مستلهمًا من نموذج سنغافورة في المسارات المهنية المتعددة والنموذج المغربي في التفتيش التربوي التطويري. ومن النتائج المتوقعة الكشف عن المعوقات الإدارية التي تجعل من التقويم الحالي مجرد إجراء روتيني، وتقديم بدائل عملية تحول التقييم إلى محرك للجودة التعليمية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة بناء ثقافة مهنية تدعم "المعلم الباحث" وتضمن أن عملية التقييم تصب في مصلحة تحسين ممارسات التعلم داخل الفصل الدراسي، بما يرفع من كفاءة المنظومة التعليمية المصرية ويجعل المعلم المصري مواكبًا للمعايير الدولية في التدريس والابتكار التربوي.

370. **العنوان:** "**جودة التعليم في المدارس الخاصة مقابل الحكومية: دراسة مقارنة داخلية في السياق المصري مع الاستفادة من خبرات الأردن وتشيلي**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة إجراء تحليل مقارن لمنظومة جودة التعليم بين القطاعين الخاص والحكومي في جمهورية مصر العربية، وذلك بالاستفادة من الأطر التنظيمية في كل من الأردن وتشيلي Chile التي شهدت تحولات واسعة في خصخصة التعليم. يمثل المتغير المستقل نوع المدرسة (خاصة بمصروفات، رسمية لغات، حكومية عربية)، بينما يمثل المتغير التابع حزمة من مؤشرات الجودة (QI Quality Indicators) تشمل نواتج التحصيل الدراسي، وكثافة الفصول، والمناخ المدرسي، ومعدلات رضا أولياء الأمور. تتحدد الحدود الموضوعية في مراحل التعليم الأساسي والثانوي داخل عينة من المحافظات الحضرية والريفية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور ومديري المدارس. يوظف البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخليه الداخلي والخارجي لرصد الفجوات النوعية في تقديم الخدمة التعليمية. ومن النتائج المتوقع الوصول إليها، تحديد أثر تباين الموارد المادية والبشرية على تكافؤ الفرص التعليمية، وصياغة مقترحات سياساتية تضمن حوكمة نمو التعليم الخاص في مصر بما يمنع تعميق التفاوت الطبقي في المخرجات التعليمية، مع استلهام آليات الرقابة من الأردن ونظم التمويل الموجه من تشيلي، لضمان حد أدنى من الجودة المعيارية في كافة المدارس المصرية بما يخدم رؤية مصر 2030 للعدالة الاجتماعية والتميز التعليمي.

371. **العنوان:** "**قياس جودة التعليم المبكر برياض الأطفال: دراسة مقارنة بين المؤشرات الوطنية في مصر وألمانيا وتشيلي**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مؤشرات جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة Early Childhood Education (ECE) في مصر، ومقارنتها بالمعايير الوطنية المعتمدة في ألمانيا وتشيلي للوقوف على مستوى التنافسية الدولية للمنظومة المصرية. يبرز المتغير المستقل في معايير الجودة الرسمية المعتمدة (أطر المنهج، معايير ترخيص الحضانات، أدوات المتابعة الإشرافية)، بينما يمثل المتغير التابع المستوى الفعلي لجودة الممارسات التربوية داخل قاعات الروضة. تتحدد الحدود الموضوعية في مؤسسات رياض الأطفال الحكومية والخاصة التابعة لوزارة التربية والتعليم، وتشمل الحدود البشرية المعلمات والموجهين وأولياء الأمور. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبيريداي لتقييم مدى كفاءة البيئة الصفية ونسبة الأطفال للمعلمة وتنوع الأنشطة النمائية. ومن النتائج الجوهرية المتوقعة، صياغة إطار معياري مقترح لجودة رياض الأطفال في مصر يتوافق مع المعايير الألمانية في التعلم القائم على اللعب والتجربة التشيلية في حوكمة رعاية الطفولة. كما يخلص البحث إلى وضع أدوات قياس عملية تساعد مديري الروضات والموجهين على تقييم الأداء اليومي، مما يساهم في بناء قاعدة قوية للتعليم قبل الجامعي تضمن النمو المتكامل للطفل المصري وتهيئه للمراحل التعليمية اللاحقة وفقًا لأحدث النظريات التربوية العالمية في الإدارة الدولية المقارنة.

372. **العنوان:** "الجودة والإنصاف في التعليم: تحليل نتائج التقييمات الدولية لمصر مقارنة بدول ذات دخل متوسط مثل الأردن وكازاخستان"

الموضوع: يتناول هذا البحث الإشكالية المزدوجة للجودة والإنصاف (Equity E) في النظام التعليمي المصري، من خلال تحليل نتائج مصر في التقييمات الدولية مثل دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS) والبرنامج الدولي لتقييم الطلاب Programme for International Student Assessment (PISA). يمثل المتغير المستقل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للطلاب (نوع الجنس، الوضع الاقتصادي، الموقع الجغرافي)، بينما يمثل المتغير التابع مستويات التحصيل الدراسي وفجوات الأداء التعليمي مقارنة بالأردن وكازاخستان Kazakhstan. تتحدد الحدود الموضوعية في بيانات آخر دورتين من التقييمات الدولية التي شاركت فيها مصر، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمدارس الممثلة في العينات القومية. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخله الإحصائي التحليلي للكشف عن مدى تأثير الفقر أو البعد الجغرافي على فرص التميز العلمي. ومن النتائج المتوقعة، تحديد "فجوة الإنصاف" في التعليم المصري وتقديم توصيات لسياسات تعليمية تعويضية تستهدف الفئات والمناطق الأقل حظاً لضمان توزيع عادل للجودة التعليمية. كما سيوفر البحث رؤية لصناع القرار حول كيفية تحسين أداء الطلاب المصريين في الاختبارات الدولية عبر معالجة العوامل الخارجية المؤثرة على التعلم، مستفيدًا من نجاحات كازاخستان في ردم الفجوة بين المناطق والخبرة الأردنية في إدارة الجودة ضمن ظروف اقتصادية مشابهة، بما يخدم التوجهات الوطنية نحو تعليم شامل ومنصف للجميع.

373. **العنوان:** "التقييم المدرسي الذاتي كأداة لتحسين الجودة: دراسة مقارنة بين تطبيقات مصر وإسكتلندا ونيوزيلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة فاعلية التقييم المدرسي الذاتي (SSE School Self-Evaluation) كآلية داخلية لضمان الجودة في المدارس المصرية، بمقارنة دولية مع نماذج متطورة في إسكتلندا Scotland ونيوزيلندا New Zealand. يتمثل المتغير المستقل في تصميم ومنهجية عملية التقييم الذاتي (المجالات المستهدفة، الأدوات المستخدمة، مستوى مشاركة المعلمين وأولياء الأمور)، بينما يمثل المتغير التابع درجة التحسن الفعلي في الأداء المؤسسي وفاعلية الخطط التطويرية المدرسية. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي الحكومية، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس وفريق الجودة والمعلمين. يوظف البحث المنهج المقارن لبيان كيفية تحول التقييم من إجراء "ورقي" إلى ثقافة مؤسسية للتحسين المستمر. ومن النتائج المتوقعة، تطوير نموذج إرشادي للتقييم الذاتي يتناسب مع السياق المصري ويقلل من عبء البيروقراطية، مستفيدًا من نموذج "ما مدى جودة مدرستنا؟" الإسكتلندي والتركيز النيوزيلندي على نواتج تعلم الطلاب. وتخلص الدراسة بتوصيات لوزارة التربية والتعليم حول كيفية دعم الاستقلال الإداري للمدارس لتمكينها من تقييم أدائها بصدق وشفافية، مما يعزز من كفاءة الإدارة التعليمية من القاعدة إلى القمة، ويحول المدرسة المصرية إلى وحدة منتجة للجودة قادرة على المنافسة والابتكار.

374. **العنوان:** "قياس جودة التعليم الفني والمهني: دراسة مقارنة بين منظومة التقويم في مصر وألمانيا وماليزيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وتطوير منظومة تقويم جودة التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational Education and Training (TVET) في مصر، من خلال مقارنتها بنماذج التميز في ألمانيا وماليزيا. يمثل المتغير المستقل نموذج تقويم الجودة المطبق (معايير الكفاءة المهنية، دور قطاع الأعمال في التقييم، الاختبارات العملية المهارية)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى جاهزية الخريجين لسوق العمل ورضا أصحاب الأعمال عن مهاراتهم الفنية والسلوكية. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الفنية الصناعية والتجارية والسياحية بنظام السنوات الثلاث والخمس، والحدود البشرية تشمل الطلاب والمعلمين ومديري المدارس وممثلي الشركات الصناعية. يعتمد البحث على المنهج المقارن بمدخله

الوظيفي لرصد مدى مواءمة المخرجات الفنية لمتطلبات "الثورة الصناعية الرابعة". ومن النتائج المتوقعة، صياغة إطار مقترح لقياس الجودة في التعليم الفني المصري يرتكز على "الاعتماد المبني على الجدارة"، مع استلهام نموذج "الغرف التجارية والصناعية" الألماني في منح الشهادات والنموذج الماليزي في حوكمة مهارات القوى العاملة. كما يخلص البحث إلى توصيات لتعزيز الشراكة بين المدرسة والمصنع في عمليات التقييم، مما يضمن تخرج كوادر فنية مصرية قادرة على تلبية احتياجات المشروعات القومية الكبرى والمنافسة في أسواق العمل الدولية بكفاءة واقتدار.

375. **العنوان:** **"استخدام لوحات مؤشرات الأداء (*Dashboards*) في متابعة جودة التعليم المدرسي: دراسة مقارنة بين مصر والإمارات وتشيلي"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى توظيف لوحات مؤشرات الأداء الرقمية—وتُعرف اصطلاحًا بـلوحات القيادة الرقمية (Dashboards DB)—في متابعة جودة التعليم المدرسي في مصر، وذلك من خلال مقارنة منظمة مع التجربتين الإماراتية والتشيلية اللتين تبنّتا نظم معلومات تعليمية متقدمة لدعم اتخاذ القرار. ويُعد خصائص لوحة المؤشرات من حيث نوع البيانات المدرسية المعروضة (التحصيل، الحضور، التسرب، نتائج التقييمات)، ودورية التحديث، وسهولة الوصول والاستخدام من قبل العاملين في المدرسة هو المتغير المستقل، بينما يمثل مدى استغلال القيادات المدرسية والإدارية لهذه البيانات في اتخاذ قرارات تحسين الأداء وتطوير الخطط المدرسية المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل مستوى الثقافة الرقمية للقيادات، ودعم الإدارات التعليمية، ومواءمة البيانات مع احتياجات التخطيط المدرسي. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في نظم المعلومات التعليمية الوطنية والمنصات الرقمية المتاحة للمدارس في الدول الثلاث، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس، ومسؤولي الإدارات التعليمية، وصانعي القرار المركزي. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في تصميم واستخدام لوحات المؤشرات، بغرض صياغة تصور مصري شامل لمنظومة لوحات أداء تدعم إدارة الجودة التعليمية، وتعزز فاعلية القرار المدرسي، وتُسهم في تحقيق أهداف التحول الرقمي وبناء اقتصاد معرفي يعتمد على البيانات.

376. **العنوان:** **"جودة التعليم في مدارس اللغات والمدارس الدولية في مصر: دراسة مقارنة مع نماذج تنظيمية في فرنسا وماليزيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تقييم جودة التعليم في مدارس اللغات والمدارس الدولية العاملة في مصر من خلال تحليل معايير الاعتماد والبرامج والمخرجات التعليمية، في إطار مقارنة منهجية مع النماذج التنظيمية المطبقة في فرنسا وماليزيا اللتين تمتلكان خبرات راسخة في إدارة هذا النوع من المدارس وضبط جودة مخرجاتها. ويُعد نموذج الترخيص والاعتماد والرقابة التربوية—من حيث آليات المتابعة، ومتطلبات الجودة، ومعايير الكفاءة المهنية للمعلمين، ونظم تقييم الأداء المدرسي—هو المتغير المستقل، بينما يمثل جودة البرامج المقدمة، ومستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب، وعدالة الوصول للطلاب من شرائح اجتماعية متنوعة المتغير التابع، مع احتمال ظهور متغيرات وسيطة مثل مستوى المشاركة المجتمعية، والسياسات الخاصة بالرسوم الدراسية، وهيكلة الحوكمة داخل المدارس. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في مدارس اللغات والمدارس الدولية في محافظات مصرية مختارة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب، وأولياء الأمور، والمعلمين، ومسؤولي الاعتماد والجودة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن الفروق في الأطر التنظيمية وجودة الممارسات بين الدول الثلاث، بهدف صياغة إطار تنظيمي مصري متكامل يضمن جودة المدارس الدولية ومدارس اللغات، ويربطها بالأهداف الوطنية للتعليم، ويعزز إنصاف الوصول وجودة المخرجات في ظل التوسع المستمر لهذه النماذج التعليمية داخل النظام التعليمي المصري.

377. **العنوان:** **"قياس جودة التعلم القرائي لدى تلاميذ الصفوف الأولى: دراسة مقارنة لنتائج *PIRLS* بين مصر والمغرب وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل جودة التعلم القرائي لدى تلاميذ الصفوف الأولى في مصر من خلال دراسة نتائجها في الدراسة الدولية لقياس التقدم في القراءة—دراسة التوجهات الدولية في القراءة Progress in International (PIRLS Reading Literacy Study)—ومقارنتها بنتائج المغرب وجنوب أفريقيا اللتين تشتركان مع مصر في تحديات تحسين القراءة المبكرة. ويُعد بيئة التعلّم القرائي بما تشمل من موارد منزلية، وتوفر مكتبة صفية، وممارسات المعلم التدريسية، والدعم الأسري، هو المتغير المستقل، بينما يمثل أداء التلاميذ في مهارات الفهم القرائي بأنواعه (الاسترجاعي، التفسيري، النقدي) المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل اللغة الأم، والخلفية الاجتماعية، وجودة التكوين المهني للمعلمين. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في أحدث دورة شاركت فيها مصر في PIRLS بما تتضمنه من نتائج وبيانات خلفية، بينما تشمل الحدود البشرية التلاميذ والمدارس المشاركة والبيانات الأسرية والمدرسية في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن أنماط القوة والقصور في تعليم القراءة المبكرة في مصر، وتفسير الفروق بين الدول في ضوء العوامل المنزلية والمدرسية، وصولًا إلى صياغة توصيات مبنية على الأدلة تسهم في تحسين برامج القراءة الوطنية ودعم مهارات الفهم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

378. **العنوان:** "جودة التعليم في السياقات المتأثرة بالنزوح واللاجئين في مصر: دراسة في الإدارة التعليمية الدولية المقارنة بمشاركة الأردن وأوغندا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل سياقات الإدارة الدولية المقارنة (International and Comparative Education Management - ICEM) من خلال فحص آليات قياس جودة التعليم الموجه للطلاب النازحين واللاجئين في جمهورية مصر العربية، مع إجراء مقارنة دولية مع نظم الإدارة التعليمية في الأردن وأوغندا؛ بهدف الوصول إلى نموذج إداري مرن يتسق مع المعايير العالمية. يتمثل المتغير المستقل (Independent Variable - IV) في تصميم أطر وأدوات التقييم الإدارية والتربوية، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable - DV) مستوى جودة الخدمات التعليمية والاندماج المؤسسي، مع وجود البيئة التشريعية كمتغير وسيط (Mediating Variable - MV) يؤثر في كفاءة الإدارة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على برامج التقويم وضمان الجودة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الحكومية والمجتمعية، والمعلمين، ومسؤولي ملف اللاجئين بوزارة التربية والتعليم. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) وفق مدخل "جورج بيريداي" للتحليل والمقارنة. وتبرز أهمية الدراسة في صياغة إطار مقترح لتطوير منظومة الإدارة التعليمية في مدارس اللاجئين بمصر، بما يضمن تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals - SDGs). يتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود تباين في كفاءة التنسيق الإداري بين الدول محل المقارنة، مع ضرورة تبني مصر لاستراتيجيات رقمية في تتبع تقدم الطلاب النازحين لرفع مؤشرات الجودة الوطنية. كما يسلط البحث الضوء على العلاقة الطردية بين مرونة الهيكل الإداري وتحسين نواتج التعلم في البيئات غير المستقرة.

379. **العنوان:** "تقييم أثر برامج الإصلاح التعليمي الكبرى في مصر وفق مؤشرات الجودة الدولية: دراسة مقارنة مع تجارب المغرب والبرازيل"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تقييم فاعلية نظم الإدارة التعليمية في قيادة برامج الإصلاح الكبرى بجمهورية مصر العربية، ومقارنتها بالسياسات التعليمية المتبعة في المغرب والبرازيل كدول ذات سياقات تنموية مشابهة. يتحدد المتغير المستقل في طبيعة برامج الإصلاح التعليمي (Educational Reform Programs - ERP)، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات جودة التعليم الدولية (International Education Quality Indicators - IEQI) مثل نتائج الاختبارات الدولية والإنصاف التعليمي. يغطي البحث الحدود الموضوعية المتمثلة في الإصلاحات الهيكلية والتكنولوجية خلال العقد الأخير، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات التعليمية وخبراء التخطيط التربوي والإدارة. يستخدم البحث المنهج

المقارن بمدخله الوظيفي لتحليل العلاقة بين مدخلات الإصلاح ومخرجاته القومية. تكمن العلاقة بين المتغيرات في مدى قدرة الإدارة المركزية على تحويل الخطط الاستراتيجية إلى ممارسات ميدانية تنعكس على تصنيف مصر العالمي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم رؤية نقدية لمسار الإصلاح المصري، مع اقتراح آليات لتعزيز المساءلة الإدارية بناءً على الدروس المستفادة من التجربتين المغربية والبرازيلية. تركز الدراسة على أن نجاح الإصلاح يرتبط بوجود نظام إدارة معلومات تعليمية (Education Management Information System - EMIS) متطور وقادر على توفير بيانات دقيقة لصناع القرار. كما يهدف البحث إلى وضع خريطة طريق لربط الإصلاحات المحلية بمعايير التنافسية الدولية.

380. العنوان: "الاعتماد المدرسي كأداة لتحسين الإدارة والجودة: دراسة مقارنة بين نظام الاعتماد في مصر والإمارات وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة مقارنة لمنظومة الاعتماد المدرسي (School Accreditation - SA) بوصفها مدخلًا إداريًا معاصرًا لتحقيق الجودة الشاملة في المدارس المصرية، مقارنة بنظم الاعتماد في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية جنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل نظام ومعايير الاعتماد التربوي، في حين يمثل المتغير التابع مستوى التطوير المؤسسي (Institutional Development - ID) وتحسين ممارسات الإدارة المدرسية. تشمل الحدود الموضوعية معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education - NAQAAE)، وتقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس المعتمدة وفِرق الجودة والمراجعين الخارجيين بمصر. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبيان أوجه التشابه والاختلاف في الفلسفة الإدارية الحاكمة لعملية الاعتماد. تظهر العلاقة بين المتغيرات في كيفية تحفيز معايير الاعتماد للقيادة المدرسية نحو تبني أنماط إدارية تشاركية. ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد الفجوات التنظيمية التي تعيق تحول الاعتماد من مجرد إجراء شكلي إلى ثقافة مؤسسية مستدامة في السياق المصري. يقدم البحث توصيات لتطوير أدلة الاعتماد المصرية لتشمل مؤشرات أداء أكثر ارتباطًا بنواتج التعلم الحقيقية، مستلهمًا من التجربة الإماراتية في التميز الإداري. كما يسعى البحث لتعزيز دور التقييم الذاتي (Self-Assessment - SA) كركيزة أساسية في الإصلاح القائم على المدرسة.

381. العنوان: "إدارة جودة التعليم في مدارس التعليم المجتمعي في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الهند ونيبال"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل نمط الإدارة التعليمية في مدارس التعليم المجتمعي (Community Education - CE) والفصول متعددة الصفوف في المناطق النائية بمصر، وذلك بمقارنتها بنماذج إدارية رائدة في دولتي الهند ونيبال. يمثل المتغير المستقل نموذج المدرسة المجتمعية وهيكلها التنظيمي، بينما يمثل المتغير التابع مؤشرات جودة التعليم (Education Quality Indicators - EQI) المتسقة مع هذا النوع من التعليم البديل. تقع الحدود الموضوعية في أطر التقويم البديلة ومشاركة المجتمع المحلي في الإدارة، بينما تشمل الحدود البشرية الميسرات (Facilitators)، والتلاميذ، وأعضاء مجالس الأمناء في القرى المصرية. يستخدم البحث المنهج المقارن للوقوف على كيفية إدارة الموارد المحدودة لتحقيق أقصى فاعلية تعليمية. تتجلى العلاقة بين المتغيرات في أثر الإدارة اللامركزية والمرونة التنظيمية على خفض نسب التسرب من التعليم وزيادة معدلات القراءة والكتابة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة صياغة كادر إداري وفني خاص بمعلمي هذه المدارس في مصر، مع تبني معايير جودة مرنة لا تعتمد حصرًا على الاختبارات الموحدة. كما يقترح البحث تفعيل دور تكنولوجيا التعليم البسيطة كمتغير وسيط لتعزيز التعلم الذاتي في الفصول متعددة الصفوف. تهدف النتائج النهائية إلى تقديم إطار تنظيمي مقترح يحقق الاستدامة لمدارس المجتمع المصري بما يخدم الأهداف القومية للتعليم للجميع.

382. العنوان: "توظيف نتائج التقييمات الدولية في تدريب المعلمين إداريًا وفنيًا: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استشراف سبل تطوير الإدارة الدولية للنمو المهني للمعلمين في مصر، عبر تحليل كيفية استثمار نتائج الدراسات الدولية لتقييم الطلاب مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (Programme for International Student Assessment - PISA) والتوجهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم (Trends in International Mathematics and Science Study - TIMSS) في بناء برامج تدريبية فعالة، مقارنة بتجارب فنلندا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل نمط توظيف بيانات التقييمات الدولية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الكفاءة المهنية للمعلم (Teacher Professional Competency - TPC) في الميدان. تشمل الحدود الموضوعية برامج التنمية المهنية للمعلمين بمصر، وتقتصر الحدود البشرية على مدربي المعلمين بالأكاديمية المهنية للمعلمين والمعلمين الأوائل. يتبع البحث المنهج المقارن بمدخله التحليلي لربط السياسات التعليمية الكلية بالممارسات الصفية. توضح الدراسة العلاقة بين التخطيط الإداري القائم على البيانات (Data-Driven Decision Making - DDDM) وتحسن الأداء التدريسي. ومن النتائج المتوقعة وضع مقترح لآلية إدارية تسمح بنقل الخبرة من نتائج التقييمات الدولية إلى مراكز التدريب المحلية في المحافظات المصرية. كما تؤكد الدراسة على أهمية تغيير الثقافة التنظيمية لتتقبل التقييم كأداة للتطوير لا كأداة للعقاب. يخلص البحث إلى أن نجاح النموذج المصري يتطلب تكاملًا بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم في تحليل الثغرات المعرفية والمهارية لدى المعلمين.

383. **العنوان:** "الإدارة الصفية والتقويم التكويني كبدائل للاختبارات التقليدية: دراسة مقارنة للممارسات في مصر والمملكة المتحدة ونيوزيلندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أساليب الإدارة التعليمية على مستوى الصف من خلال تفعيل التقويم التكويني (Formative Assessment - FA) وتقويم الأداء كبديل نوعي لثقافة الاختبارات، مع مقارنة الممارسات المصرية بتجارب المملكة المتحدة ونيوزيلندا. يمثل المتغير المستقل ممارسات التقويم البديلة داخل البيئة الصفية، بينما يمثل المتغير التابع جودة نواتج التعلم وتنمية المهارات العليا (Higher Order Thinking Skills - HOTS). تتحدد الحدود الموضوعية في استراتيجيات التقويم النوعي بمراحل التعليم الأساسي بمصر، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب والموجهين التربويين. يستخدم البحث المنهج المقارن الوصفي والتحليلي للوصول إلى أفضل الممارسات الإدارية الصفية. تبرز العلاقة بين المتغيرات في مدى مساهمة التنظيم الإداري للصف في توفير تغذية راجعة (Feedback - FB) فورية تحسن مسار التعلم. ومن أهم النتائج التي قد يتوصل إليها البحث هي تحديد المعوقات الإدارية التي تحول دون تطبيق التقويم التكويني بفعالية في المدارس المصرية، مثل كثافة الفصول ونقص التدريب. يقدم البحث دليلًا إداريًا مقترحًا للمعلم المصري لتنظيم سجلات الأداء والمشروعات البحثية بما يتوافق مع رؤية مصر 2030. كما يشدد البحث على ضرورة تحويل دور الموجه إلى "قائد تعليمي" يدعم الابتكار في طرق التقييم داخل المدرسة.

384. **العنوان:** "إدارة جودة التعليم الرقمي والتعلم عن بُعد في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الأردن وتشيلي في مرحلة ما بعد الجائحة"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تقييم منظومة الإدارة التعليمية في مجال التعليم الرقمي (Digital Education - DE) والتعلم عن بُعد في جمهورية مصر العربية، مع إجراء مقارنة دولية مع نظم الإدارة في الأردن وتشيلي لرصد استدامة التحول الرقمي بعد أزمة كوفيد-19. يمثل المتغير المستقل نموذج الإدارة الرقمية والمنصات التعليمية المستخدمة، بينما يمثل المتغير التابع جودة نواتج التعلم الرقمي ورضا المستفيدين. تشمل الحدود الموضوعية معايير الجودة التقنية والإدارية للمحتوى الرقمي، وتغطي الحدود البشرية مسؤولي تكنولوجيا المعلومات، والمعلمين، والطلاب بالمرحلة الثانوية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبيان مدى فاعلية البنية التحتية والإدارية في دعم استمرارية التعليم. توضح الدراسة العلاقة الارتباطية بين كفاءة الإدارة التقنية وقدرة النظام التعليمي على الصمود أمام الأزمات. وتتمثل أهم النتائج

المتوقعة في ضرورة بناء نظام هجين يجمع بين التعليم التقليدي والافتراضي (Blended Learning - BL) بإدارة مركزية مرنة. كما يقترح البحث آليات لتقليل الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية في مصر بناءً على تجربة تشيلي في الوصول الشامل. يركز البحث على أن التحول الرقمي ليس مجرد أدوات تقنية بل هو تغيير في الفلسفة الإدارية نحو الحوكمة الإلكترونية (E-Governance - EG).

385. **العنوان:** "إدارة جودة التعليم في مدارس الدمج لذوي الإعاقة بمصر: دراسة مقارنة في ضوء النظم التعليمية في السويد وكندا"

الموضوع: يتناول البحث دراسة إدارة جودة التعليم في المدارس الدامجة (Inclusive Schools - IS) بجمهورية مصر العربية، بهدف تطوير مؤشرات أداء تتناسب مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، وذلك عبر المقارنة مع النظم الإدارية المتقدمة في السويد وكندا. يمثل المتغير المستقل سياسات وإجراءات الإدارة التعليمية للدمج، بينما يمثل المتغير التابع جودة الحياة الأكاديمية والاجتماعية للطلاب المدمجين. تقتصر الحدود الموضوعية على مؤشرات الوصول والتمكين والدعم التربوي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، ومعلمي غرف المصادر، والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل الهياكل التنظيمية الداعمة للدمج. تظهر العلاقة بين المتغيرات في أثر التنسيق بين الإدارة المدرسية والجهات المعاونة على كفاءة الخدمات المقدمة. ومن النتائج المستهدفة صياغة مصفوفة معايير مصرية لقياس جودة الدمج تعتمد على الفردية في التقييم (Individualized Education Program - IEP). كما يشير البحث إلى أهمية تدريب القيادات المدرسية على ثقافة التنوع وإدارة الموارد البشرية المتخصصة. يخلص البحث إلى تقديم مقترح إداري لتطوير منظومة الدمج المصري بما يضمن التحول من الدمج الصوري إلى الدمج الشامل والمؤثر تعليميًا واجتماعيًا.

386. **العنوان:** "نظم المساءلة التعليمية وأثرها في جودة الأداء المدرسي بمصر: دراسة مقارنة مع إنجلترا وتشيلي"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات الإدارة التعليمية من خلال دراسة نظم المساءلة (Accountability Systems - AS) في التعليم قبل الجامعي بمصر، ومقارنتها بالنماذج المطبقة في إنجلترا وتشيلي. يمثل المتغير المستقل نمط نظام المساءلة المتبع (إداري، مهني، أو قائم على النتائج)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى جودة الأداء المؤسسي للمدرسة. تشمل الحدود الموضوعية إجراءات الرقابة والمتابعة وتقارير الأداء، بينما تضم الحدود البشرية مديري الإدارات التعليمية، والموجهين، ومديري المدارس الحكومية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لاستكشاف العلاقة بين المساءلة والتحفيز في البيئة التعليمية المصرية. تتضح العلاقة بين المتغيرات في كيف يؤدي التوازن بين المساءلة والدعم الإداري إلى رفع كفاءة المعلمين. ومن النتائج المتوقعة تصميم نموذج مقترح للمساءلة الذكية (Smart Accountability - SA) في مصر يتجنب الضغوط البيروقراطية ويركز على التحسين المستمر. كما يسلط البحث الضوء على دور الشفافية في تداول البيانات التعليمية كعنصر وسيط لنجاح المساءلة. ويهدف البحث في النهاية إلى تقديم رؤية لتطوير مكاتب المتابعة وتقييم الأداء بالوزارة لتصبح وحدات لدعم الجودة والتميز الإداري بناءً على المقارنات الدولية.

387. **العنوان:** "إدارة جودة التعليم في مدارس الفترتين والبرامج المسائية بمصر: دراسة مقارنة داخلية مع الاستفادة من خبرات المغرب والبرازيل"

الموضوع: يركز هذا البحث على معالجة تحديات الإدارة التعليمية في المدارس المصرية التي تعمل بنظام الفترتين (Double-Shift Schools - DSS) أو البرامج المسائية، وقياس أثر ذلك على جودة التعليم مقارنة بتجارب دولية مشابهة في المغرب والبرازيل. يمثل المتغير المستقل نمط التشغيل المدرسي (صباحي/مسائي)، بينما يمثل المتغير التابع مؤشرات جودة التعلم وزمن التعلم الفعلي (Academic Learning Time - ALT). تقتصر الحدود الموضوعية على كفاءة استغلال المبنى المدرسي وتوزيع الموارد البشرية والمادية، وتشمل الحدود البشرية التلاميذ والمعلمين والإدارة المدرسية في المناطق ذات الكثافات المرتفعة بمصر. يستخدم البحث المنهج المقارن لتقديم حلول إدارية ابتكارية لتقليل الفجوة في التحصيل بين

طلاب الفترتين. تظهر العلاقة بين المتغيرات في تأثر التحصيل الدراسي بتقلص زمن اليوم الدراسي وتوزع المهام الإدارية. ومن أهم النتائج المتوقعة اقتراح نماذج لإدارة اليوم الدراسي المرن، وتفعيل الأنشطة اللاصفية الرقمية لتعويض نقص الوقت. كما يوصي البحث بضرورة إعادة هندسة العمليات الإدارية في هذه المدارس لضمان العدالة في توزيع المعلمين الأكفاء بين الفترات المختلفة. تهدف الدراسة لتقديم استراتيجية وطنية لإدارة بدائل التوسع في الأبنية التعليمية بما يحفظ معايير الجودة الدولية.

388. **العنوان:** **"جودة التعليم في المدارس الرسمية للغات في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة بمشاركة تجارب المغرب ورومانيا"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل نظم الإدارة التعليمية في المدارس الرسمية للغات (Official Language Schools - OLS) بجمهورية مصر العربية، والوقوف على آليات ضمان الجودة في المناهج ثنائية اللغة (Bilingual Curricula - BC) عبر مقارنتها بتجارب دولية مماثلة في المغرب ورومانيا؛ بهدف تطوير نموذج إداري يعزز التنافسية الدولية. يتمثل المتغير المستقل (Independent Variable - IV) في نموذج التعليم ثنائي اللغة الذي يشمل لغة التدريس وتوزيع المواد الدراسية، بينما يتمثل المتغير التابع (Dependent Variable - DV) في مخرجات التعلم في اللغات والعلوم والرياضيات ومستوى رضا أولياء الأمور، مع وجود كفاءة الإدارة المدرسية كمتغير وسيط (Mediating Variable - MV). تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على مؤشرات الأداء والإنصاف التعليمي في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب، والمعلمين، وأولياء الأمور، ومديري هذه المدارس في السياق المصري. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) بمدخل التحليل الوظيفي لرصد الفجوات الإدارية والتربوية. وتبرز أهمية الدراسة في صياغة إطار مقترح لضمان جودة المدارس ثنائية اللغة بمصر بما يتوافق مع المعايير العالمية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى ضرورة تطوير برامج التنمية المهنية المستمرة (Continuing Professional Development - CPD) للمعلمين في هذه المدارس لرفع كفاءة التدريس باللغات الأجنبية. كما يسلط البحث الضوء على العلاقة الطردية بين الدعم الإداري المتخصص وتحسين التحصيل الدراسي للطلاب في المواد العلمية المترجمة.

389. **العنوان:** **"قياس جودة التعليم من منظور الطالب في المدارس المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات فنلندا والإمارات العربية المتحدة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء الدور الإداري لاستبيانات رضا الطلاب (Student Satisfaction Surveys - SSS) كأداة لتقييم جودة العملية التعليمية في المدارس المصرية، وذلك من خلال مقارنة النماذج والأدوات المستخدمة في فنلندا ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ لتعزيز مبادئ الحوكمة التعليمية. يتمثل المتغير المستقل في تصميم وأطر استبيانات رضا الطلاب التي تشمل مجالات القياس وطرق التحليل، بينما يتمثل المتغير التابع في موثوقية هذه الأدوات في عكس جودة المناخ المدرسي (School Climate - SC) وكفاءة التدريس. تتحدد الحدود الموضوعية في آليات دمج صوت الطالب في منظومة قياس الجودة الوطنية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية بالمدارس الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى مديري المدارس والموجهين. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخله الوصفي والتحليلي لمقارنة النظم الإدارية التي تتبنى الطالب كشريك في تقييم الأداء. وتكمن العلاقة بين المتغيرات في مدى تأثر جودة القرار الإداري بمدى دقة البيانات المستقاة من تقييمات الطلاب. ومن أهم النتائج المتوقعة تطوير أداة قياس مصرية مقننة تتوافق مع الثقافة التنظيمية المحلية وتستفيد من الممارسات الدولية المتميزة. كما يهدف البحث إلى تحويل ثقافة الإدارة المدرسية نحو مزيد من الشفافية والمساءلة القائمة على التغذية الراجعة (Feedback - FB) من المستفيد الأول من الخدمة التعليمية.

390. العنوان: "إطار مقارن مقترح لمنظومة وطنية شاملة للتقييم الدولي وقياس جودة التعليم في جمهورية مصر العربية: دراسة في ضوء خبرات فنلندا، وسنغافورة، والإمارات العربية المتحدة، وألماني"

الموضوع: يستهدف هذا البحث الختامي بناء نموذج إداري متكامل لمنظومة وطنية شاملة للتقييم وقياس جودة التعليم في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال استقراء وتحليل خبرات دولية رائدة في مجالات الإدارة والسياسات التعليمية تشمل فنلندا، وسنغافورة، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب، وتشيلي، وألمانيا. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable - IV) الخبرات والمنظومات الدولية المختارة وأطرها التنظيمية، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable - DV) الإطار الوطني المقترح لمنظومة التقييم والجودة في مصر، مع اعتبار الثقافة التنظيمية (Organizational Culture - OC) متغيرًا وسيطًا يؤثر في كفاءة التطبيق. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة وتحليل أدوات التقويم الوطنية والدولية، والاعتماد المدرسي (School Accreditation - SA)، ولوحات مؤشرات الأداء (Performance Dashboards - PD)، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي القرار بوزارة التربية والتعليم، وخبراء المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي (National Center for Examinations and Educational Evaluation - NCEEE)، وقادة المؤسسات التعليمية. يعتمد البحث على المنهج المقارن الاستشرافي (Prospective Comparative Method - PCM) لتقديم خريطة طريق تضمن الربط العضوي بين نتائج التقييمات الدولية مثل دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (Trends in International Mathematics and Science Study - TIMSS) وبين برامج إصلاح التعليم الوطنية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة هيكل إداري موحد يقلل من تضارب الاختصاصات بين جهات التقييم المختلفة في مصر، مع تفعيل نظام إدارة معلومات التعليم (Education Management Information System - EMIS) كركيزة أساسية لدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة. كما يهدف البحث إلى تعزيز مبدأ المساءلة الذكية التي توازن بين معايير الجودة العالمية والخصوصية الثقافية للمجتمع المصري، بما يسهم في رفع ترتيب مصر في مؤشرات التنافسية العالمية (Global Competitiveness Indicators - GCI).

رابع عشر: التسويق التعليمي والخصخصة والشراكات في التعليم (PPP)

391. العنوان: "إدارة نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية المدرسية وتأثيرها على جودة البيئة التعليمية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وتشيلي"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الحاجة الماسة إلى تطوير الأطر الإدارية والتعاقدية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP Public-Private Partnership) في بناء وصيانة المدارس بمصر لضمان كفاءة الإنفاق وتحقيق الإنصاف التعليمي، ويهدف البحث إلى تحليل هذه النماذج ومقارنتها بتجارب المغرب وتشيلي كدول خبرة متميزة في الإدارة الدولية المقارنة للبنية التحتية المدرسية. يمثل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من حيث أسلوب التعاقد وتوزيع المخاطر وآليات الرقابة الإدارية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى جودة البيئة المدرسية (School Environment Quality - SEQ) المتمثلة في سلامة المنشآت وكفاءة الصيانة، مع وجود الحوكمة المالية كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) القائمة أو المخططة بقطاع التعليم قبل الجامعي بمصر، وتتحدد الحدود البشرية في مسؤولي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وممثلي شركات القطاع الخاص، ومديري المدارس، والحدود المكانية تشمل الوزارات والهيئات المعنية بالدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بمستوياته الوصفية والتحليلية لاستنباط الضوابط الإدارية التي تمنع تحول الشراكة إلى خصخصة مقنعة. وتسعى الدراسة لبيان العلاقة بين كفاءة إدارة الشراكة وبين تحسن جودة البيئة المدرسية (SEQ) والإنصاف في الوصول للخدمة التعليمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج إداري

مقترح لتعظيم الاستفادة من موارد القطاع الخاص بما يخدم الأهداف القومية للدولة المصرية، ويحقق تطلعات رؤية مصر 2030 في توفير بيئات تعليمية آمنة ومحفزة للابتكار والتميز في ظل الجمهورية الجديدة.

392. **العنوان:** **"الإدارة التسويقية للمدارس الخاصة والدولية وأثرها في تعميق عدم المساواة التعليمية: دراسة مقارنة بين مصر والأردن والبرازيل"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الأثر الاجتماعي والتربوي الناتج عن تحول التعليم إلى سلعة تنافسية عبر استراتيجيات التسويق النخبوية في المدارس الخاصة والدولية بمصر، ويهدف البحث إلى دراسة نمط الإدارة التسويقية (Marketing Management - MM) لهذه المدارس ومقارنتها بمدارس مماثلة في الأردن والبرازيل من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة الخطاب التسويقي ومضمونه (النخبوي مقابل الشامل) والتركيز على التميز الاجتماعي، بينما يمثل المتغير التابع اتساع فجوة عدم المساواة التعليمية (Educational Inequality - EI) وأنماط الالتحاق النخبوية، مع وجود متغير وسيط يتمثل في غياب الأطر الرقابية الإدارية المنظمة للإعلانات التعليمية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة استراتيجيات التسويق التعليمي (Marketing Management - MM) التي تركز على اللغة والتكنولوجيا كأدوات للتمييز، وتتمثل الحدود البشرية في قادة المدارس الخاصة، ومسؤولي التسويق، وأولياء الأمور، بينما تشمل الحدود المكانية المدارس الكبرى في المدن الرئيسية بالدول الثلاث. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخل "جورج بيريداي" لتحليل العوامل الثقافية والاقتصادية التي تغذي "تسليع التعليم". ويسعى البحث لبيان العلاقة بين كثافة الخطاب التسويقي وبين زيادة فجوة عدم المساواة التعليمية (EI) وتشويه صورة التعليم الحكومي في الوعي المجتمعي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى اقتراح سياسات إدارية وتنظيمية لتقنين التسويق التعليمي في مصر بما يحمي الصالح العام، ويضمن توازن المنظومة التربوية، ويحد من الانقسام الاجتماعي الناتج عن تفاوت الفرص التعليمية، بما يخدم أهداف التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية الشاملة في الدولة المصرية.

393. **العنوان:** **"الخصخصة الجزئية للخدمات التعليمية المساندة في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة بمشاركة تجارب فرنسا والهند"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسات الإدارة التعليمية المتعلقة بخصخصة الخدمات المساندة (Support Services - SS) مثل النقل والتغذية والأمن في المدارس المصرية، ومقارنتها بالهياكل الإدارية في فرنسا والهند للوقوف على أثر هذا التحول في جودة الخدمة التعليمية. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable - IV) درجة خصخصة الخدمات التعليمية وأنماط التعاقد، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable - DV) مستوى رضا أولياء الأمور وسلامة الطلاب ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (Educational Equality - EE). تتحدد الحدود الموضوعية في أطر تنظيم التعاقدات مع القطاع الخاص في المدارس الحكومية والخاصة، وتقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس، ومقدمي الخدمات، وأولياء الأمور بالجمهورية. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) بمدخله التحليلي لتقييم كفاءة الإنفاق التعليمي. وتبرز العلاقة بين المتغيرات في كيفية تأثير نمط الإدارة (إدارة مباشرة أو تعاقد خارجي) على نفاذ الفئات محدودة الدخل للخدمات المدرسية. ومن النتائج المتوقعة صياغة إطار حوكمة مقترح يضمن جودة الخدمات المساندة في مصر دون المساس بمجانية التعليم الأساسي أو طابعه العام. كما يسلط البحث الضوء على ضرورة وجود معايير رقابية صارمة تمنع استغلال الأسر وتضمن معايير السلامة المهنية (Occupational Safety - OS) داخل المؤسسات التعليمية.

394. **العنوان:** **"شراكات التعليم الفني والتقني مع القطاع الصناعي في مصر: دراسة مقارنة في ضوء النموذج الألماني والماليزي"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وتطوير نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership - PPP) في منظومة التعليم الفني والتقني بجمهورية مصر العربية، عبر مقارنة دولية مع نظام التعليم المزدوج

(Dual Education System - DES) في ألمانيا وماليزيا. يمثل المتغير المستقل نوع الشراكة التعليمية من حيث تصميم المناهج والتمويل المشترك، بينما يمثل المتغير التابع مستوى مواءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل (Labor Market - LM) ومعدلات توظيف الخريجين. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج التلمذة الصناعية والمعاهد الفنية المصرية، وتشمل الحدود البشرية الطلاب، والمعلمين، ومسؤولي التدريب بالشركات الشريكة، وممثلي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يعتمد البحث على المنهج المقارن لاستنباط الدروس المستفادة وتكييفها مع السياق المصري. وتتجلى العلاقة بين المتغيرات في أثر المشاركة الفعلية لقطاع الأعمال في العملية الإدارية على استدامة المؤسسات التعليمية الفنية. ومن أهم النتائج المتوقعة اقتراح نموذج إداري لـ "المدارس التكنولوجية التطبيقية" يضمن القيادة الحكومية مع المرونة التشغيلية للقطاع الخاص. كما يهدف البحث إلى تعزيز دور المجالس المهارية القطاعية (Sector Skills Councils - SSCs) في ضبط معايير الجودة الفنية بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية للدولة المصرية.

395. العنوان: "التسليع التدريجي للتعليم الجامعي في ظل التوسع في الجامعات الأهلية بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب تركيا وتشيلي"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل التغيرات في الفلسفة الإدارية للتعليم العالي المصري نحو ما يعرف بـ "تسليع التعليم" (Commodification of Education - CE)، خاصة مع التوسع في الجامعات الخاصة والأهلية والبرامج المميزة، بمقارنتها بالخبرات الدولية في تركيا وتشيلي. يمثل المتغير المستقل هيكل سوق التعليم العالي وسياسات الرسوم الدراسية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي (Social Mobility - SM) من خلال التعليم. تتحدد الحدود الموضوعية في سياسات القبول والتمويل في الجامعات الأهلية والخاصة والبرامج الدولية بالجامعات الحكومية، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب وأسرهم، وأعضاء هيئة التدريس، ومسؤولي التخطيط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخله السوسيولوجي الإداري لفحص تحول التعليم من حق أصيل إلى سلعة تنافسية. توضح الدراسة العلاقة بين ارتفاع تكلفة التعليم العالي وتغير التركيبة الاجتماعية لطلاب كليات القمة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع ضوابط إدارية وأكاديمية تضمن التوازن بين استدامة التمويل الجامعي وحق الطلاب المتفوقين غير القادرين في الحصول على تعليم متميز. كما يقترح البحث تفعيل نظم المنح الدراسية (Scholarships - SCH) كأداة إدارية لتقليل الآثار السلبية للتسليع في المجتمع المصري.

396. العنوان: "الشراكات الأكاديمية الدولية للجامعات المصرية كنموذج لإدارة الاستثمار التعليمي: دراسة مقارنة مع تجارب الأردن وماليزيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تقييم نظم الإدارة الدولية للجامعات المصرية التي تتبنى شراكات مع جامعات أجنبية، سواء عبر الفروع الدولية أو البرامج المشتركة، بمقارنتها بنماذج إدارة التعليم العالي المدوّل في الأردن وماليزيا. يمثل المتغير المستقل نمط الشراكة الأكاديمية الدولية (International Academic Partnership - IAP) من حيث الحوكمة والمناهج، بينما يمثل المتغير التابع جودة المخرجات التعليمية والقدرة على جذب الطلاب الدوليين (International Students - IS). تشمل الحدود الموضوعية اتفاقيات التعاون وبرامج الشهادات المزدوجة في الجامعات المصرية، وتتحدد الحدود البشرية في الطلاب الملتحقين، وأعضاء هيئة التدريس، ومسؤولي مكاتب العلاقات الدولية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقديم إطار حوكمة يضمن نقل المعرفة (Knowledge Transfer - KT) وتطوير البيئة البحثية المحلية. وتظهر العلاقة بين المتغيرات في كيفية تأثير استقلالية الشراكة الإدارية على مرونة البرامج الأكاديمية وتوافقها مع المعايير العالمية. ومن النتائج المستهدفة صياغة مسودة سياسات تضمن عدم تحول هذه الشراكات إلى جزر معزولة، بل جعلها محركًا لتطوير التعليم العالي المصري ككل. كما يركز البحث على أهمية الاعتماد الدولي للبرامج المشتركة كمتغير وسيط لزيادة التنافسية الإقليمية لمصر في سوق التعليم العالي.

397. **العنوان:** **"إعلانات الدروس الخصوصية ومنصات التعليم الموازي عبر الإنترنت في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة بمشاركة الهند والبرازيل"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة الإدارة الموازية للتعليم من خلال دراسة سوق الدروس الخصوصية (Private Tutoring - PT) ومنصات التعليم المدفوع عبر الإنترنت في جمهورية مصر العربية، مع إجراء مقارنة دولية مع الهند والبرازيل للوقوف على أنماط التسويق الموازي وتأثيره في السياسات التعليمية الرسمية. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable - IV) خصائص سوق الدروس والمنصات الرقمية من حيث الأسعار واستراتيجيات الإعلان، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable - DV) مستوى العدالة التعليمية (Educational Equity - EE) وأداء المدرسة الرسمية، مع وجود القدرة الاقتصادية للأسرة كمتغير وسيط (Mediating Variable - MV). تتحدد الحدود الموضوعية في آليات تنظيم التعليم الموازي وأثره في تكافؤ الفرص، وتقتصر الحدود البشرية على طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية، وأولياء الأمور، والمعلمين المنخرطين في هذا النمط، وممثلي المنصات التعليمية. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) وفق مدخل التحليل السوسيو-إداري لفهم أبعاد الظاهرة في الدول الثلاث. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى ضرورة تقنين وضع المنصات التعليمية ودمجها ضمن منظومة الإدارة التعليمية الرسمية لتقليل الفجوة الطبقية. كما يبرز البحث العلاقة العكسية بين تمدد التعليم الموازي وقوة الانتماء للمدرسة الحكومية، مقترحًا سياسات إدارية تعيد للمدرسة دورها القيادي في ضوء التجارب الدولية المقارنة.

398. **العنوان:** **"المسؤولية المجتمعية للشركات في دعم التعليم الأساسي بمصر: دراسة مقارنة في ضوء تجارب جنوب أفريقيا وماليزيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة فاعلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership - PPP) من خلال مبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات (Corporate Social Responsibility - CSR) في دعم التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، بمقارنتها بنماذج إدارية رائدة في جنوب أفريقيا وماليزيا. يمثل المتغير المستقل طبيعة مبادرات الشركات من حيث حجم التمويل واستدامة التدخل الإداري، بينما يمثل المتغير التابع أثر هذه المبادرات في تحسين ظروف التعلم وتحقيق أهداف السياسة التعليمية الوطنية (National Educational Policy - NEP). تتحدد الحدود الموضوعية في المشروعات التعليمية المنفذة في المحافظات الريفية والحضرية المصرية، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي المسؤولية المجتمعية بالشركات الكبرى، ومديري المدارس، وقيادات المديريات التعليمية. يعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي لتقديم إطار تنظيمي يحول الجهود المتفرقة إلى شراكات استراتيجية مستدامة. وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية بين التنسيق الإداري المركزي مع الوزارة ونجاح المبادرات المجتمعية في إحداث تغيير حقيقي في البيئة المدرسية. ومن أهم النتائج المتوقعة وضع مسودة لبروتوكول إداري موحد ينظم مساهمات القطاع الخاص بما يخدم نواتج التعلم المستهدفة، مستلهمًا من التجربة الماليزية في حوكمة المساهمات المجتمعية. كما يهدف البحث إلى تعزيز دور الإدارة التعليمية في توجيه التمويل المجتمعي نحو المناطق الأكثر احتياجًا لتحقيق الإنصاف التعليمي.

399. **العنوان:** **"تطوير نماذج المدارس الحكومية المتميزة القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص *Public-Private Partnership (PPP)* في مصر في ضوء خبرات جمهورية تركيا وجمهورية تشيلي والمملكة المتحدة: دراسة تربوية مقارنة"**

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول كيفية تطوير نماذج تعليمية حكومية متميزة في مصر تتبنى صيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership (PPP لرفع كفاءة الإنفاق وتحسين الجودة دون المساس بمبدأ تكافؤ الفرص. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method (CM بمراحله الأربع (الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة) لتحليل أطر الحوكمة في المدارس شبه المستقلة بالدول المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في "نموذج الحوكمة والتمويل (حصص المساهمة، الرسوم، شروط الالتحاق)"، بينما يتمثل المتغير التابع في "جودة المخرجات

التعليمية والعدالة في التركيب الاجتماعي والمكاني للطلاب"، مع وجود "الأطر القانونية المنظمة للشراكة" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الحكومية المتميزة والمدارس الرسمية لغات في مصر، وتتحدد الحدود البشرية في الطلاب وأسرهم والمعلمين ومديري هذه المدارس. يحلل البحث تجربة تركيا في مدارس الشراكة، وتشيلي في المدارس الممولة بقسائم تعليمية، والمملكة المتحدة في الأكاديميات التعليمية. ويهدف البحث إلى صياغة ضوابط تربوية وإدارية لتصميم مدارس (PPP) في السياق المصري تضمن التميز الأكاديمي وتتجنب تكريس النخبوية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مقترح لآلية رقابة حكومية تضمن التزام الشريك الخاص بالمعايير الوطنية، وتحديد نماذج تمويلية مبتكرة تخفف العبء عن موازنة الدولة مع الارتقاء بمستوى البيئة المدرسية في جمهورية مصر العربية.

400. العنوان: "استراتيجيات التسويق الجامعي (*University Marketing (UM*) لاستقطاب الطلاب الدوليين بالجامعات المصرية في ضوء خبرات المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية تركيا ودولة ماليزيا: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في الحاجة إلى تعزيز التنافسية الدولية للجامعات المصرية عبر تطوير استراتيجيات احترافية للتسويق الجامعي (University Marketing (UM تستهدف زيادة حصتها من سوق الطلاب الدوليين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method (CM لتحليل عناصر المزيج التسويقي التعليمي في الدول التي نجحت في تحويل التعليم العالي إلى قطاع جاذب للاستثمار والطلاب الأجانب. يتمثل المتغير المستقل في "عناصر المزيج التسويقي التعليمي (البرامج، اللغة، الرسوم، القنوات الرقمية)"، بينما يتمثل المتغير التابع في "حجم وتنوع تدفقات الطلاب الدوليين وصورة الجامعة كمقصد تعليمي"، مع اعتبار "التسهيلات التشريعية وإجراءات الإقامة" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في الجامعات الحكومية والأهلية المصرية الأكثر استقبالًا للوافدين، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب الدوليين ومديري مكاتب العلاقات الدولية ومسؤولي التسويق. يحلل البحث تجربة الأردن في استقطاب الطلاب العرب، وتركيا في التدويل التعليمي، وماليزيا في التسويق الأكاديمي العالمي. ويهدف البحث إلى تقديم استراتيجية وطنية للتسويق الجامعي (UM) توازن بين العائد الاقتصادي والدور الثقافي المصري. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد التخصصات الأكاديمية الأكثر طلبًا إقليميًا، واقتراح آليات لتحسين الخدمات المساندة للطلاب الوافدين، بما يعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي رائد للتعليم العالي والبحث العلمي.

401. العنوان: "تقييم أداء المدارس الخاصة منخفضة التكلفة (*Low-Cost Private Schools (LCPS*) في المناطق الحضرية بمصر في ضوء خبرات جمهورية الهند وجمهورية كينيا وجمهورية نيجيريا الاتحادية: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في نمو ظاهرة المدارس الخاصة منخفضة التكلفة (Low-Cost Private Schools (LCPS في الأحياء الشعبية بمصر كبديل للمدارس الحكومية، وما يثيره ذلك من تساؤلات حول الجودة والعدالة التعليمية. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method (CM لرصد وتحليل نماذج عمل هذه المدارس في السياقات التي شهدت انتشارًا واسعًا للخصخصة من أسفل. يتمثل المتغير المستقل في "نموذج عمل المدارس (الرسوم، كفاءة المعلمين، المناهج، الرقابة)"، بينما يتمثل المتغير التابع في "جودة التعلم المدرك ومستوى رضا الأسر الفقيرة"، مع وجود "مستوى الدخل الاقتصادي للمنطقة" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الخاصة الصغيرة في المناطق الحضرية المزدحمة، وتتحدد الحدود البشرية في أولياء الأمور والطلاب ومالكي هذه المدارس ومسؤولي التعليم المحليين. يحلل البحث تجربة الهند في سلاسل المدارس منخفضة التكلفة، وكينيا في المدارس المجتمعية الخاصة، ونيجيريا في تنظيم هذا القطاع. ويهدف البحث إلى تقييم انعكاسات هذه النماذج على بنية النظام التعليمي المصري وتكافؤ الفرص. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بتقديم توصيات لتنظيم عمل مدارس (LCPS) في مصر، بما يضمن الحد الأدنى من معايير الجودة الأكاديمية، واقتراح صيغ للتكامل بينها وبين التعليم الرسمي لخدمة الفئات الأكثر احتياجًا في جمهورية مصر العربية.

402. **العنوان:** "سياسات ترخيص الرقابة على المدارس الخاصة والدولية في مصر في ضوء خبرات المملكة المغربية وجمهورية إيرلندا ودولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في ضرورة تحديث منظومة الرقابة والترخيص للمدارس الخاصة والدولية في مصر لضمان جودة المخرجات وضبط الرسوم وحماية الهوية الوطنية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM Comparative Method) بمراحله العلمية لتحليل الأطر القانونية والإدارية الحاكمة لهذا القطاع في دول المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في "نموذج الترخيص والرقابة (المعايير، جهات التفتيش، تكرار المراجعة)"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مستوى التزام المدارس باللوائح الوطنية وشفافية الرسوم"، مع اعتبار "استقلالية جهات ضمان الجودة" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في التشريعات واللوائح المنظمة للتعليم الخاص والدولي بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي إدارة التعليم الخاص وأصحاب المدارس وخبراء الجودة التربوية. يحلل البحث تجربة المغرب في تقنين التعليم الخاص، وإيرلندا في معايير الجودة، والإمارات في منظومة التفتيش والرقابة المدرسية. ويهدف البحث إلى اقتراح تحسينات جوهرية في سياسات تنظيم التعليم غير الحكومي بمصر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مسودة مقترحة للمعايير اللازمة لمنح التراخيص، وآليات رقمية للرقابة المستمرة على الأداء المالي والأكاديمي، بما يضمن تحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار التعليمي والحفاظ على حقوق الطلاب والأهداف التعليمية القومية لجمهورية مصر العربية.

403. **العنوان:** "الشراكات بين المدارس والقطاع الأهلي كبديل عن الخصخصة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الأردن والبرازيل والولايات المتحدة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل نماذج الشراكة بين المدارس الحكومية في مصر والقطاع الأهلي الذي يشمل المنظمات غير الحكومية (NGOs Non-Governmental Organizations) كمدخل إصلاحي بديل عن الخصخصة التجارية، وذلك من خلال رصد أبعاد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP Public Private Partnership) في سياق العمل الأهلي التطوعي. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة تدخل المنظمات الأهلية وتعدد مجالاتها ما بين الدعم الأكاديمي، والبرامج النفسية، وتجهيز البنية التحتية، وتدريب المعلمين، بينما يمثّل المتغير التابع أثر هذه الشراكات في تحسين جودة التعلم، وتعزيز الارتباط المجتمعي بالمدرسة، واستدامة البرامج التعليمية المطبقة. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في المدارس الحكومية بالمناطق الحضرية والريفية التي تتلقى دعمًا أهليًا منظمًا، وتتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس، وممثلي الجمعيات الأهلية، والمعلمين، والطلاب، حيث يسعى البحث من خلال استخدام المنهج المقارن بمدخله التحليلي إلى إبراز إمكانية توسيع هذا النمط من PPP في مصر مع وضع ضوابط صارمة للشفافية والمساءلة الإدارية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح يضمن تفعيل دور القطاع الثالث في دعم التعليم دون تحويله إلى سلع تجارية، مع الاستفادة من تجربة المدارس الميثاقية في الولايات المتحدة وتجربة المؤسسات المجتمعية في البرازيل والأردن؛ لتحقيق توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كما ستكشف النتائج عن مدى تأثير التنسيق الإداري بين المدرسة والمنظمة في استقرار العملية التعليمية وتقليل الهدر المدرسي.

404. **العنوان:** "التسويق الداخلي للمدرسة الحكومية المصرية لتعزيز صورتها الذهنية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استقصاء الدور الحيوي لمفهوم التسويق الداخلي (IM Internal Marketing) في تحسين الصورة الذهنية للمدرسة الحكومية المصرية لدى الفئات المستهدفة، وذلك في ظل التنافسية المتزايدة مع القطاع الخاص. يمثّل المتغير المستقل ممارسات IM المتمثلة في آليات التواصل الداخلي، والاحتفاء بالإنجازات المؤسسية، وبناء ثقافة تنظيمية إيجابية محفزة، بينما يمثّل المتغير التابع درجة الانتماء المؤسسي، ومستوى رضا المعلمين والطلاب، ومدى

استعدادهم للدفاع عن المدرسة كخيار تعليمي ذي قيمة تنافسية، مع وجود متغير وسيط يتمثل في نمط القيادة المدرسية السائد. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي الحكومية، بينما تشمل الحدود البشرية قادة المدارس، والمعلمين، والطلاب، وأولياء الأمور كشركاء في العملية التعليمية، ويعتمد البحث على المنهج المقارن لجمع البيانات وتحليل الممارسات في فنلندا وجنوب أفريقيا ومصر. تهدف الدراسة إلى تطوير دليل عملي إجرائي لصناع القرار يوضح كيفية تحويل المدرسة من مجرد مبنى تعليمي إلى بيئة جاذبة تمتلك علامة تجارية قوية تزيد من ولاء العاملين بها، مما يؤدي بالتبعية إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية وتقليل فجوة الثقة بين المجتمع والمؤسسة الرسمية، كما ستسفر الدراسة عن توصيات تتعلق بضرورة تدريب الإدارات المدرسية على مهارات التواصل التسويقي لإدارة السمعة المؤسسية بفعالية ومواجهة تحديات الخصخصة ببدائل تنافسية عامة.

405. العنوان: **"حكامة الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص في تصميم البرامج الدراسية: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وماليزيا"**

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل نماذج الشراكة الإستراتيجية بين الجامعات الحكومية المصرية والقطاع الخاص في عمليات تصميم وتنفيذ البرامج الدراسية، خاصة في التخصصات المهنية والتقنية، لضمان مواءمتها مع متطلبات سوق العمل المحلي والدولي. يمثّل المتغير المستقل مستوى مشاركة أصحاب العمل في تحديد الجدارات المطلوبة وتطوير المناهج وتوفير التدريب الميداني، بينما يمثّل المتغير التابع مدى ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي للاحتياجات الفعلية للصناعة وقابلية الخريجين للتوظيف الفوري (EMP Employment)، مع مراعاة المتغير الوسيط المتعلق بالتشريعات المنظمة لهذه الشراكات. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج الجامعية ذات الشراكات المعلنة مع قطاع الأعمال، وتتمثل الحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس، وممثلي الشركات، والطلاب الخريجين، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لصياغة إطار مرجعي لشراكات جامعية صناعية متوازنة تحمي الهوية الأكاديمية للجامعة. ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد الفجوات في نماذج PPP الجامعية الحالية في مصر مقارنة بالنموذج المزدوج الألماني والنموذج الماليزي، وتقديم مقترحات لإنشاء وحدات إدارية متخصصة داخل الجامعات لإدارة هذه العلاقة، بما يضمن عدم تحول الجامعة إلى مراكز تدريب تقني بحتة، بل تظل منارات للبحث العلمي مع تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وتفعيل دور القطاع الخاص كشريك أصيل في تمويل وتطوير التعليم العالي المصري.

406. العنوان: **"حوكمة خصخصة خدمات التقويم والامتحانات وأثرها في السيادة التعليمية الوطنية: دراسة مقارنة بين مصر والإمارات وتشيلي"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة التوسع في الاعتماد على خدمات التقويم والامتحانات المقدمة من جهات خاصة أو دولية في المنظومة التعليمية المصرية، وتحليل تداعياتها على استقلالية سياسات التقويم الوطنية. يمثّل المتغير المستقل درجة اعتماد النظام التعليمي على أدوات التقويم التجارية، سواء كانت مستوردة أو مطورة محليًا بالشراكة مع جهات خارجية، بينما يمثّل المتغير التابع تأثير ذلك في استقلالية القرار التربوي الوطني، والتكلفة الاقتصادية على الدولة والأسر، ومفهوم العدالة في التقويم (ASS Assessment). تتحدد الحدود الموضوعية في خدمات التقويم للمرحلة الثانوية والتعليم الجامعي، وتتحدد الحدود البشرية في مسؤولي التقويم بوزارة التربية والتعليم، والمعلمين، والطلاب، وممثلي الشركات المزودة لمنصات الاختبارات الرقمية، حيث يتم استخدام المنهج المقارن لمقابلة الحالة المصرية بتجارب الإمارات وتشيلي. يهدف البحث إلى اقتراح إطار حوكمة شامل يحدد ضوابط العلاقة مع مزودي خدمات ASS، بما يضمن الاستفادة من التقنيات الحديثة دون المساس بسيادة السياسة التعليمية أو زيادة الأعباء المالية على الطبقات المتوسطة والفقيرة، ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى ضرورة بناء بنوك أسئلة وطنية مستقلة تدار بخبرات محلية مع الاستعانة بالتقنيات الخاصة فقط كأدوات تشغيلية، مما يعزز من مفهوم الأمن القومي التعليمي ويحقق تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب في الوصول إلى نظم تقويم عادلة وموثوقة.

407. العنوان: "أثر الشراكات مع شركات تكنولوجيا التعليم في تحقيق التحول الرقمي العادل: دراسة مقارنة بين مصر والهند وإستونيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تقييم فعالية الشراكات القائمة بين المدارس المصرية وشركات تكنولوجيا التعليم (EdTech (Educational Technology في تسريع عملية التحول الرقمي، مع التركيز على أبعاد العدالة الرقمية. يمثّل المتغير المستقل نمط الشراكة المتبع، سواء كان عبر التراخيص الحكومية الواسعة، أو نماذج الاشتراك الفردي، أو الشراكات التجريبية المحدودة، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى تحسن نواتج التعلم، ومدى نفاذ الطلاب في المناطق النائية والفقيرة للخدمات الرقمية، وتجنب اتساع الفجوة الرقمية بين الفئات المجتمعية المختلفة. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم قبل الجامعي المصرية التي طبقت مبادرات التحول الرقمي بالشراكة مع القطاع الخاص، وتتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس، ومعلمي التكنولوجيا، والطلاب، وممثلي شركات EdTech، حيث يوظف البحث المنهج المقارن لتحليل تجارب رائدة في الهند وإستونيا. ستكشف نتائج البحث عن أفضل الممارسات الإدارية لتنظيم عمل هذه الشركات داخل المدارس الحكومية، وتقديم تصور لسياسة وطنية تضمن توفير محتوى رقمي عالي الجودة لجميع الطلاب بشكل عادل، كما سيبرز البحث أهمية وجود رقابة تربوية على المحتوى التعليمي الذي تقدمه هذه الشركات لضمان اتساقه مع القيم الوطنية والمعايير الأكاديمية المصرية، مع صياغة آليات لتمويل هذه الشراكات بطريقة مستدامة لا ترهق الموازنة العامة للدولة أو كاهل أولياء الأمور.

408. العنوان: "إستراتيجيات دعم الكتاب المدرسي في مواجهة التمدد التجاري للكتب الخارجية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وفرنسا"

الموضوع: يبحث هذا الموضوع في سياسات إنتاج وتوزيع الكتب المدرسية المجانية في التعليم الحكومي المصري، في ظل المنافسة الشرسة من سوق الكتب الخارجية والملخصات التجارية التي تهيمن على الممارسات الدراسية الفعلية. يمثّل المتغير المستقل سياسة الدولة تجاه تطوير الكتاب المدرسي من حيث الجودة الفنية، والارتباط بالمنهج، وآليات التحديث الدوري، بينما يمثّل المتغير التابع مدى اعتماد الطلاب على الكتاب الرسمي مقابل المواد التجارية، وحجم الإنفاق الأسري على البدائل التعليمية، وأثر ذلك في مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة التعليمية. تتحدد الحدود الموضوعية في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب، وأولياء الأمور، والمعلمين، ومسؤولي قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، وممثلي دور النشر الخاصة، ويستخدم البحث المنهج المقارن لتقديم رؤية نقدية للوضع الراهن في مصر مقارنة بالمغرب وفرنسا. يسعى البحث إلى صياغة إستراتيجية وطنية لإعادة الاعتبار للكتاب المدرسي الرسمي، من خلال تحويله إلى منصة تفاعلية تجذب الطالب وتغنيه عن اللجوء للمواد التجارية المكلفة، مع اقتراح تشريعات لتقنين وتنظيم سوق الكتب الخارجية بما يخدم العملية التعليمية ولا يرهق ميزانية الأسرة المصرية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن تطوير الكتاب المدرسي يتطلب شراكة ذكية مع دور النشر الخاصة تحت إشراف رقابي صارم من الدولة لضمان الجودة والسعر العادل.

409. العنوان: "نماذج المدارس الممولة بمنح وقفية (*Endowment-Funded Schools*) ودورها في تحقيق العدالة التعليمية بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الحاجة الماسة لإيجاد بدائل تمويلية مستدامة وغير ربحية للمنظومة التعليمية المصرية، تخفف العبء المالي عن كاهل الدولة والأسرة معًا، مع الحفاظ على جودة المخرجات التربوية للفئات الأكثر احتياجًا، ويهدف البحث إلى استقصاء "نموذج التمويل الوقفي" (EFS (Endowment-Funded Schools كمتغير مستقل، من خلال تحليل حجم الأوقاف وآليات الإدارة واستدامة العوائد المالية، وقياس أثره على "إتاحة وجودة التعليم للفئات المحرومة" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method لتحليل التجربة التركية العريقة في الوقف التعليمي، والخبرة الأمريكية في المدارس الأهلية الممولة بمنح وقفية دائمة، ونموذج المدارس الوقفية في المملكة

المتحدة (UK)، وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات الحوكمة المالية والإدارية للمدارس غير الهادفة للربح، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية إدارات المدارس الوقفية والخبراء الاقتصاديين والتربويين بجمهورية مصر العربية ودول المقارنة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين استقلالية الإدارة الوقفية وبين القدرة على تقديم تعليم متميز يتسم بالمجانية أو التكلفة الرمزية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تبرهن على أن الوقف التعليمي (EFS) يمثل صمام أمان لاستدامة التطوير المدرسي بعيدًا عن تقلبات الموازنات العامة، كما سيقدم البحث تصورًا لمسودة قانونية وإجرائية لإنشاء "مدرسة الوقف التعليمي المصري"، تتضمن آليات لربط الأوقاف المعاصرة بالاحتياجات التكنولوجية والإنشائية للمدارس، مما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ودعم بناء الإنسان المصري وفق أرقى النماذج العالمية في الإدارة التعليمية المستدامة.

410. **العنوان:** **"الشراكات التعليمية عبر المسؤولية المجتمعية للبنوك وشركات الاتصالات: دراسة مقارنة بين مصر وجنوب أفريقيا والبرازيل"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة الشراكات التعليمية التي تنفذها البنوك وشركات الاتصالات في مصر ضمن برامج المسؤولية المجتمعية، من خلال مقارنتها بتجارب جنوب أفريقيا والبرازيل التي توسعت في توظيف القطاع الخاص كشريك في دعم التعليم، أحيانًا بما يقترب من نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). ويتمثل المتغير المستقل في نوعية وتوجه المشروعات التعليمية التي تنفذها هذه القطاعات، سواء ركزت على التكنولوجيا، أو البنية التحتية، أو تنمية المهارات الرقمية، أو توفير منح وأجهزة رقمية للطلاب، بينما يتمثل المتغير التابع في أثر هذه المشروعات على جودة التعلم، وتحسن كفاءات الطلاب الرقمية، ومدى استدامة هذه المبادرات بعد انتهاء التمويل المباشر. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في فعالية آليات التنسيق بين الشركات ووزارة التربية والتعليم لضمان التكامل وتجنب الازدواجية. وتتحدد الحدود الموضوعية في مشروعات قومية أو كبرى نُفذت في محافظات مختلفة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومسؤولي الشركات والوزارة المشاركين في التنفيذ أو المستفيدين من البرامج. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستخلاص نموذج تعاون إستراتيجي مستدام مع القطاع المالي والاتصالات في مصر، بما يعزز قدرة النظام التعليمي على التحول الرقمي وتطوير مهارات الطلاب وفقًا لأولويات التنمية الوطنية.

411. **العنوان:** **"التسويق التعليمي في كليات التربية وبرامج إعداد المعلم: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وفنلندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الكيفية التي تعتمد بها كليات التربية في مصر استراتيجيات تسويق فعّالة لجذب الطلبة المتميزين إلى برامج إعداد المعلم، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية بالتجربتين الأردنية والفنلندية اللتين تمكنتا من رفع جاذبية مهنة التعليم. ويتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات التسويق التعليمي المتبعة، وتشمل الرسائل الإعلامية المقدمة للجمهور، وإبراز المسارات المهنية المتاحة لخريجي التربية، والحوافز الأكاديمية والمالية، وفرص التطور المهني، بينما يتمثل المتغير التابع في نوعية الطلاب الملتحقين بتخصصات التربية وصورتهم المهنية عن التعليم ومدى رغبتهم في الالتحاق بالمهنة. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في مكانة المعلم الاجتماعية ورؤية الدولة لدور التعليم. وتتحدد الحدود الموضوعية في كليات التربية الحكومية والأهلية المصرية وبرامج إعداد المعلم، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومسؤولي القبول والتسويق الجامعي. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستنتاج عناصر تسويق فعّالة تعزز جاذبية مهنة التعليم في مصر، وتنتقل من نموذج قائم على "ملء المقاعد" إلى نموذج يستقطب الكفاءات، بما يدعم جودة التعليم وقدرة النظام التعليمي على إعداد معلمين مؤهلين لمتطلبات المستقبل.

412. **العنوان:** **"الخصخصة الناعمة للمحتوى التعليمي عبر المنصات الرقمية المدفوعة: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وإسبانيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة «الخصخصة الناعمة» للمحتوى التعليمي في مصر، والتي تتجلى في انتقال أعداد متزايدة من طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية إلى استخدام منصات رقمية مدفوعة—تشمل فيديوهات تعليمية، وكورسات متخصصة، وبنوك أسئلة تفاعلية—بدل الاعتماد الكامل على المحتوى المدرسي الرسمي، وذلك عبر مقارنة هذه الظاهرة بتجارب المغرب وإسبانيا. ويتمثل المتغير المستقل في انتشار المنصات الرقمية المدفوعة وأنماط استخدامها وفق المرحلة التعليمية والمادة الدراسية ومدى تكلفتها وبدائلها المجانية، بينما يتمثل المتغير التابع في تحوّل مركز الثقل التعليمي من المدرسة إلى السوق الرقمي، وانعكاس ذلك على علاقة الطالب بالمعلم والمحتوى الرسمي ودرجة اعتماد الأسرة على مصادر بديلة للتعلم. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في جودة التدريس المدرسي والبنية الرقمية الرسمية وقدرتها على منافسة المحتوى الخاص. وتتحدد الحدود الموضوعية في طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية واستخدامهم للمحتوى الرقمي المدفوع، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين وممثلي المنصات الرقمية. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستكشاف الآثار التربوية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة، بهدف تطوير رؤية تنظيمية مصرية تضمن توازنًا بين تعزيز الابتكار الرقمي وضبط سوق المحتوى المدفوع بما يحافظ على دور المدرسة ويرفع جودة التعلم للجميع.

413. **العنوان:** "**الشراكات الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإصلاح المدارس المتعثرة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات تشيلي وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل فاعلية نماذج الشراكة الثلاثية التي تجمع بين القطاع العام، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني (CSOs Civil Society Organizations) كمدخل إداري لإصلاح المدارس الحكومية المتعثرة ذات الأداء المنخفض في مصر. يمثّل المتغير المستقل في هذه الدراسة شكل الشراكة الإصلاحية المتبع، والذي يتنوع بين تولي الإدارة الكاملة للمدرسة، أو تقديم الدعم الفني المتخصص، أو نظام تعاقدات الأداء Performance-Based (PBC Contracting)، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى التحسن في مؤشرات الأداء المدرسي (نتائج التحصيل الدراسي، معدلات حضور الطلاب، ورضا المجتمع المحلي)، بالإضافة إلى مدى استدامة هذه الإصلاحات بعد انتهاء فترة التعاقد الرسمي. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في المدارس الحكومية التي تم اختيارها ضمن برامج إصلاحية خاصة تحت مظلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP Public Private Partnership)، وتتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس، والمعلمين، والطلاب، وممثلي الجهات الشريكة من القطاعين الخاص والأهلي، حيث يعتمد البحث على المنهج المقارن بمدخله الوصفي والتحليلي لرصد الممارسات في تشيلي وجنوب أفريقيا ومصر. ويسعى البحث في نهايته إلى رسم ملامح سياسة تعليمية مصرية مسؤولة توضح كيفية توظيف PPP في معالجة عثرات المدارس الضعيفة مع ضمان الرقابة الحكومية، كما ستقدم الدراسة مقترحات لتطوير معايير اختيار الشركاء بناءً على الكفاءة التربوية لا الربحية فقط، وتحديد آليات واضحة للمساءلة عن النتائج التعليمية المحققة.

414. **العنوان:** "**التسويق التعليمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأثره في قرارات الأسر المصرية: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وتركيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الدور المتصاعد لمنصات التواصل الاجتماعي (SMPs Social Media Platforms) في عمليات التسويق التعليمي للمدارس الخاصة والدولية في مصر، ومدى تأثير تلك الحملات في توجهات الأسر المصرية عند اختيار نوعية التعليم لأبنائهم. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة الحملات التسويقية الرقمية من حيث جودة المحتوى، وتكرار الظهور، ودقة الاستهداف الجغرافي والديموغرافي، بينما يمثّل المتغير التابع التغير في أولويات الأسر عند اتخاذ قرار اختيار المدرسة، مع التركيز على أبعاد السمعة الرقمية (DR Digital Reputation)، والصورة البصرية المنقولة، وتأثير آراء المؤثرين التربويين عبر المنصات. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الخاصة والدولية التي تمتلك نشاطًا

تسويقيًا مكثفًا على شبكات التواصل، وتتمثل الحدود البشرية في أولياء الأمور، ومديري التسويق بالمدارس، وعينة من طلاب المرحلة الثانوية، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لمقابلة الحالة المصرية بكل من التجربة الأردنية والتركية كونهما أسواقًا تعليمية مشابهة ونشطة رقميًا. ويهدف البحث من خلال نتائجه إلى صياغة ميثاق أخلاقي وقواعد مهنية تنظم التسويق التعليمي الرقمي في مصر بما يضمن المصداقية ويمنع التضليل الإعلاني، كما سيوضح البحث الفجوة بين الواقع المدرسي الفعلي وبين الصورة الذهنية التي ترسمها الإعلانات الممولة، مما يساعد صانع القرار في وضع ضوابط لرقابة المحتوى التسويقي للمؤسسات التعليمية غير الحكومية.

415. **العنوان:** **"شراكات التعليم البيئي بين المدارس والقطاع الصناعي لتعزيز التنمية المستدامة في مصر: دراسة مقارنة مع المغرب وألمانيا واليابان"**

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة نماذج الشراكة بين المدارس المصرية والقطاع الخاص الصناعي، بما يشمل المصانع وشركات الطاقة وإعادة التدوير، لتعزيز الوعي والتعليم البيئي EE (Environmental Education) لدى الطلاب وفقًا لرؤية مصر 2030. يمثّل المتغير المستقل طبيعة ونمط الشراكة البيئية المنفذة، سواء من خلال الزيارات الميدانية التعليمية، أو مشروعات الابتكار الأخضر المشتركة، أو دعم برامج تدوير المخلفات المدرسية، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى المعرفة البيئية والنمو في السلوكيات المسؤولة لدى الطلاب، إضافة إلى مدى التزام الشركات الشريكة بتطبيق معايير الاستدامة كجزء من مسؤوليتها المجتمعية CSR (Corporate Social Responsibility). تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الواقعة في المحيط الجغرافي للمناطق الصناعية، وتشمل الحدود البشرية الطلاب، والمعلمين، ومسؤولي التنمية المستدامة في الشركات الصناعية، حيث يتم توظيف المنهج المقارن لتحليل الخبرات المتقدمة في ألمانيا واليابان والمغرب لاستنباط أفضل السبل لتفعيل هذه الشراكات. وتكمن أهمية البحث في تقديم نموذج مقترح لشراكة PPP بيئية تعليمية في مصر تسهم في تحويل المدارس إلى وحدات منتجة وصديقة للبيئة، وتوفر للطلاب فرصًا للتعلم القائم على المشروعات الواقعية، كما ستسفر النتائج عن توصيات لدمج الثقافة الصناعية الخضراء في المناهج الدراسية عبر أنشطة تطبيقية مدعومة من القطاع الخاص، مما يقلل من الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق البيئي العملي.

416. **العنوان:** **"المدارس الرسمية للغات كنموذج للمدارس شبه المستقلة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات إنجلترا وتشيلي والولايات المتحدة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الموقع البنيوي والوظيفي للمدارس الرسمية للغات Experimental Language Schools (ELS) في مصر، بوصفها تمثل حالة وسطى بين التعليم العام المجاني والتعليم الخاص الاستثماري، ومقارنتها بنماذج المدارس شبه المستقلة Semi-Independent Schools مثل المدارس الأكاديمية في إنجلترا والمدارس الميثاقية في الولايات المتحدة وتشيلي. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة نمط الحوكمة والتمويل وسياسات القبول المتبعة في هذه المدارس، بينما يمثّل المتغير التابع درجة العدالة الاجتماعية في الوصول إليها وجودة المخرجات التعليمية مقارنة بالمدارس الحكومية العادية والمدارس الخاصة، مع مراعاة متغير وسيط يتمثل في المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأولياء الأمور. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس اللغات الرسمية بمراحلها الثلاث، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب وأولياء أمورهم والمعلمين ومسؤولي الإدارات التعليمية، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل "بريداي" لتحليل أوجه الشبه والاختلاف في إدارة هذه النماذج. ويسعى البحث من خلال نتائجه إلى تحديد سقف التوسع في هذا النموذج بمصر بما يضمن عدم تحول النظام التعليمي إلى نظام طبقي يكرس عدم المساواة، مع اقتراح آليات حوكمة تضمن الحفاظ على جودة هذه المدارس واستقلاليتها المالية النسبية دون المساس بالتزام الدولة تجاه الطبقات المتوسطة والفقيرة، وتوفير بدائل تعليمية عامة قوية تنافس التعليم الخاص.

417. العنوان: "تداعيات الخصخصة الجزئية في التعليم على الهوية المهنية للمعلمين: دراسة مقارنة بين مصر والأردن والبرازيل"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء أثر التوسع في أنماط الخصخصة الجزئية والشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP (Public Private Partnership على الأوضاع المهنية للمعلمين في مصر، ومقارنة ذلك بتجارب دول شهدت تحولات سوقية مماثلة كالأردن والبرازيل. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة درجة الخصخصة والتعاقد في النظام التعليمي، بينما يمثّل المتغير التابع ظروف العمل المادية، والاستقرار الوظيفي، والهوية المهنية (PI (Professional Identity للمعلمين، واتجاهاتهم نحو ترك المهنة أو الاستمرار فيها. تتحدد الحدود الموضوعية في مقارنة أوضاع المعلمين بين المدارس الحكومية والمدارس التي تدار بنظم الخصخصة الجزئية، وتتمثل الحدود البشرية في عينات تمثيلية من المعلمين في القطاعات المختلفة وقادة المدارس ومسؤولي التنظيمات المهنية، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل الفجوات في الحقوق والواجبات المهنية بين القطاعات. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى صياغة مقترحات لسياسات تعليمية تحمي مهنة التدريس في مصر من "تسلع التعليم"، وتضمن حدًا أدنى من الأمان الوظيفي للمعلمين في ظل التغيرات الهيكلية، كما ستقدم النتائج رؤية حول كيفية موازنة متطلبات الكفاءة الإدارية مع حقوق المعلمين المهنية لضمان استقرار المنظومة التعليمية وجذب الكفاءات للعمل بالمدارس الحكومية والخاصة على حد سواء.

418. العنوان: "إستراتيجيات التسويق الاجتماعي للتعليم الحكومي بالمناطق الهشة: دراسة مقارنة بين مصر وتشيلي وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل وتصميم نماذج التسويق الاجتماعي (SM (Social Marketing الموجهة لدعم المدرسة الحكومية في البيئات الهشة والمناطق الريفية والفقيرة بمصر، لتعزيز القيمة المجتمعية للتعليم الرسمي في مواجهة التسرب المدرسي. يمثّل المتغير المستقل طبيعة حملات التسويق الاجتماعي من حيث الرسائل الاتصالية والشركاء والوسائل المستخدمة، بينما يمثّل المتغير التابع معدلات الالتحاق والحضور المدرسي وانخفاض نسب التسرب Dropout (DR (Rates في المناطق المستهدفة، مع اعتبار الثقافة المحلية متغيرًا وسيطًا يؤثر في استجابة الأسر. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج القومية المصرية الموجهة لرفع الوعي التعليمي في المناطق الأكثر احتياجًا، وتتمثل الحدود البشرية في الأسر المستهدفة والطلاب والاختصاصيين الاجتماعيين ومسؤولي التخطيط التعليمي، حيث يوظف البحث المنهج المقارن لدراسة تجارب تشيلي وجنوب أفريقيا في استخدام SM لإقناع الفئات المهمشة بجدوى التعليم العام. ويسعى البحث إلى تصميم إطار عملي لحملة تسويق اجتماعي وطنية شاملة تراعي الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري، وتعمل على بناء شراكات مع القادة المحليين لزيادة جاذبية المدرسة الحكومية، كما ستبين النتائج كيف يمكن للأدوات التسويقية غير الربحية أن تساهم في تحقيق العدالة التعليمية وحماية الأطفال من عمالة الأطفال المبكرة عبر تعزيز صورة المدرسة كطريق وحيد للحراك الاجتماعي الصاعد.

419. العنوان: "تطوير الإطار التنظيمي لشراكات التعليم بين القطاعين العام والخاص *Public-Private Partnerships* (*PPP*) في مصر في ضوء خبرات المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة ماليزيا: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول غياب إطار تنظيمي وقانوني متكامل يحكم علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP (Public-Private Partnerships في قطاع التعليم بمصر، مما قد يؤدي إلى ضبابية في توزيع المسؤوليات وتقاسم المخاطر. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM (Comparative Method بمراحله العلمية الأربع التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، وذلك لتحليل الأطر الإجرائية في الدول محل الدراسة. يتمثل المتغير المستقل في "خصائص الإطار التنظيمي من حيث درجة التفصيل ومستوى الشفافية وآليات المحاسبة"، بينما يتمثل المتغير التابع في "جودة تنفيذ مشروعات الشراكة (PPP) ومدى حماية المصلحة العامة والعدالة التعليمية"، مع وجود "كفاءة القدرات المؤسسية داخل الوزارات" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في القوانين واللوائح المنظمة للشراكات التعليمية

والاتفاقيات النموذجية بجمهورية مصر العربية، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات والمستشارين القانونيين وممثلي القطاع الخاص. يحلل البحث تجربة المغرب في مأسسة الشراكة، والأردن في عقود بناء وإدارة المدارس، وماليزيا في نماذج التمويل المشترك. ويهدف البحث إلى استخلاص الفجوات في التشريعات المصرية الحالية واقتراح إطار تنظيمي يضمن التوازن بين تشجيع الاستثمار والحفاظ على جودة التعليم. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم دليل إجرائي مقترح ينظم عمليات التفاوض والرقابة والتقييم لمشروعات الشراكة (PPP)، بما يضمن استدامة الخدمات التعليمية ومنع الانحراف عن الأولويات الوطنية، ويسهم في تحقيق رؤية مصر 2030 من خلال تنويع مصادر تمويل التعليم وتطوير بنيته التحتية بكفاءة واحترافية عالية.

420. **العنوان:** **"إطار مقترح لسياسة وطنية متوازنة للتسويق التعليمي والخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات دولية مختارة: دراسة تربوية مقارنة"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الحاجة الملحّة لضبط التوازنات بين التوسع في أدوات اقتصاديات التعليم وبين الحفاظ على الهوية الاجتماعية للتعليم كخدمة عامة في مصر، وذلك في ظل تنامي اتجاهات التسويق والخصخصة والشراكات. يعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (CM (Comparative Method في صورته الاستشرافية، من خلال تحليل سياسات إصلاح التعليم في دول البرازيل وجنوب أفريقيا وماليزيا والمغرب والمملكة المتحدة، والتي تمثل المتغير المستقل في الدراسة. يتمثل المتغير التابع في "بناء إطار سياسة وطنية متوازنة تنظم التداخل بين القطاعين العام والخاص"، مع اعتبار "مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص" متغيرًا وسيطًا يحكم هذا التوازن. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في تحليل وثائق سياسات ملفات إصلاح التعليم والتشريعات المنظمة للخصخصة والتعاقدات التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي القرار التربوي بجمهورية مصر العربية وخبراء التربية المقارنة وممثلي القطاعين الخاص والأهلي. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين آليات السوق التعليمية وضمانات الجودة الوطنية، وصولًا إلى صياغة خريطة طريق عملية تضمن بقاء التعليم حقًا للمواطن مع السماح بدور منظم للقطاع الخاص والشركات الدولية في التمويل والابتكار. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار تنظيمي مقترح يحمي الفئات المجتمعية الأقل دخلًا من آثار الخصخصة غير المنضبطة، ويضع معايير صارمة للرقابة على جودة المخرجات في المدارس والجامعات المخصخصة أو القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP (Public-Private Partnerships. كما سيخلص البحث إلى تحديد متطلبات الحوكمة الرشيدة التي تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر دون الإضرار بالنسيج الاجتماعي أو التخلي عن التزامات الدولة تجاه جودة التعليم المجاني.

خامس عشر: التعليم في أوقات الأزمات والنزاعات

421. **العنوان:** **"استمرارية التعليم الأساسي في مصر خلال الأزمات الصحية الكبرى: دراسة مقارنة مع تجارب الأردن وتشيلي"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضرورة بناء نظام تعليمي مرن في جمهورية مصر العربية قادر على الصمود وضمان استدامة تقديم الخدمات التعليمية خلال الأزمات الصحية الكبرى، وذلك لتلافي الفواقد التعليمية الناتجة عن الانقطاع. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method بمراحله العلمية الأربع التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، لتحليل السياسات التعليمية المتبعة في الأردن وتشيلي وإستونيا لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19 (Coronavirus Disease. يتمثل المتغير المستقل في "طبيعة سياسات استمرارية التعليم مثل التعلم عن بعد (DL (Distance Learning والتعلم المدمج (BL (Blended Learning والجداول المرنة"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مستوى استمرار التحاق التلاميذ بالتعليم وجودة نواتج التعلم المحققة"، مع وجود "درجة التمكن الرقمي للبنية التحتية" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة خطط الطوارئ التربوية لمرحلة التعليم الأساسي، بينما تشمل الحدود

البشرية صانعي القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ومديري المدارس، والمعلمين بجمهورية مصر العربية والدول المقارنة. يحلل البحث خبرة الأردن في المنصات التعليمية الوطنية، وتشيلي في آليات الوصول للمناطق النائية، وإستونيا في التحول الرقمي الشامل للتعليم عن بعد (DL). ويهدف البحث إلى استخلاص الدروس المستفادة لتعزيز جاهزية النظام التعليمي المصري لإدارة الأزمات المستقبلية بفاعلية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج مقترح لإدارة التعليم في أوقات الطوارئ يضمن تكافؤ الفرص بين الطلاب، وتحديد متطلبات التدريب اللازمة للمعلمين للتدريس عبر التعلم المدمج (BL)، مما يسهم في حماية الأمن التعليمي القومي وتطوير مرونة المؤسسات التربوية المصرية في مواجهة التحديات الصحية العالمية غير المتوقعة

422. **العنوان:** "**برامج التعليم البديل للأطفال المتسربين والمتضررين من الأزمات في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الأردن وأوغندا والولايات المتحدة**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل فاعلية برامج التعليم البديل AE (Alternative Education) والبرامج التعويضية في مصر الموجهة للأطفال المتسربين أو المتضررين من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحالات النزوح، وذلك في ضوء مقارنة دولية مع تجارب الأردن وأوغندا التي طورت نماذج مرنة للتعليم في الظروف الصعبة. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة خصائص برامج AE المتمثلة في مرونة الجدول الزمني، والمناهج الدراسية المختصرة، وتقديم الدعم النفسي، وحجم الشراكات مع المنظمات الدولية، بينما يمثّل المتغير التابع مدى نجاح إعادة دمج هؤلاء الأطفال في مسار التعليم النظامي الرسمي FE (Formal Education) أو تمكينهم من المهارات الحياتية والمهنية الأساسية المؤهلة لسوق العمل. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج التعليم المجتمعي وفصول التعليم المسرع والمبادرات التعليمية غير النظامية في مصر، وتتمثل الحدود البشرية في الأطفال المستفيدين، والمعلمين الميسرين، ومسؤولي البرامج في الدول الثلاث، حيث يعتمد البحث على المنهج المقارن بمدخله التحليلي لتطوير نموذج مصري متكامل للتعليم البديل في أوقات الأزمات. وتكمن أهمية النتائج المتوقعة في تقديم إطار إداري وتربوي يضمن استدامة التعليم للفئات الأكثر هشاشة، وتحديد معايير الجودة اللازمة لمنح هذه البرامج الاعتراف الأكاديمي المناسب، مع بيان دور الإدارة التعليمية في التنسيق بين الجهات المانحة ووزارة التربية والتعليم لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للطلاب المتعثرين.

423. **العنوان:** "**إدارة التعليم في المناطق الحدودية والمتأثرة بالنزاعات بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب المغرب وكولومبيا وباكستان**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أوضاع الإدارة التعليمية في المناطق الحدودية المصرية التي تواجه تحديات أمنية واجتماعية خاصة مثل شمال سيناء، بالمقارنة مع مناطق حدودية أو ريفية متأثرة بالنزاعات منخفضة الحدة في المغرب وكولومبيا. يمثّل المتغير المستقل طبيعة التحديات الأمنية والاجتماعية التي تشمل قيود التنقل، والتهديدات الأمنية، ومعدلات الفقر، وحالات التهجير الجزئي، بينما يمثّل المتغير التابع استقرار العملية التعليمية، ومعدلات الحضور المدرسي، واستمرارية عمل المدارس، ومستوى التحصيل الدراسي للطلاب في تلك المناطق. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي بمحافظة شمال سيناء وبعض المناطق الحدودية المشابهة، وتتمثل الحدود البشرية في التلاميذ، والمعلمين، وقادة المدارس، وأولياء الأمور، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لتقديم سياسات تعليمية مرنة تراعي الخصوصية الأمنية والاجتماعية لهذه المناطق. وتسعى الدراسة إلى الوصول لنتائج عملية تسهم في تصميم نماذج "المدارس المرنة" التي يمكنها الاستمرار في العمل تحت ضغوط الأزمات، مع اقتراح حوافز مادية ومهنية للمعلمين العاملين في هذه البيئات الصعبة، وتطوير بروتوكولات تعاون بين المؤسسات التعليمية والأمنية لضمان حق الأطفال في التعليم دون تعريض حياتهم للخطر، مع الاستفادة من النماذج الدولية في تقديم التعليم عبر الوسائط المتعددة في حالات الطوارئ.

424. **العنوان:** "**برامج الدعم النفسي الاجتماعي المدرسية خلال الأزمات في مصر: دراسة مقارنة مع تجارب لبنان ورواندا واليابان**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى توافر وفعالية برامج الدعم النفسي الاجتماعي Psychosocial Support PSS)) في المدارس المصرية خلال الأزمات الاقتصادية الحادة أو الصدمات الجماعية، وذلك بمقارنتها ببرامج مطبقة في دول واجهت تحديات مماثلة مثل لبنان ورواندا. يمثّل المتغير المستقل تصميم برامج PSS من حيث كفاءة الكوادر المنفذة، والمناهج المساندة المدمجة، ومدى تكامل الدعم النفسي مع عملية التدريس اليومية، بينما يمثّل المتغير التابع التحسن في مؤشرات الصحة النفسية للتلاميذ، وقدرتهم على التركيز الأكاديمي، وانخفاض حدة السلوكيات العدوانية أو الانسحابية داخل الفصل الدراسي. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي بالمحافظات المصرية التي تأثرت بصدمات اجتماعية واقتصادية ملحوظة، وتتمثل الحدود البشرية في التلاميذ، والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، والمعلمين، حيث يوظف البحث المنهج المقارن لصياغة إطار وطني شامل لبرامج الدعم النفسي المدرسي. ومن أهم النتائج التي يتطلع البحث للوصول إليها هي تحديد الفجوة في إعداد الكوادر التربوية للتعامل مع الأزمات النفسية للطلاب، واقتراح دليل إجرائي للمدارس يتضمن آليات التدخل السريع في أوقات الطوارئ، وكيفية بناء بيئة مدرسية داعمة تعزز من مرونة الطلاب Resilience وتساعدهم على تجاوز آثار الأزمات المجتمعية بما يضمن استقرار مسارهم التعليمي.

425. **العنوان:** **"سياسات دمج الأطفال اللاجئين في التعليم الحكومي المصري: دراسة مقارنة مع تجارب الأردن وألمانيا وتركيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل السياسات التعليمية الموجهة لدمج الأطفال اللاجئين (خاصة السوريين والسودانيين) في نظام التعليم الحكومي المصري، في ضوء مقارنة دولية مع سياسات الدمج المتبعة في الأردن وألمانيا. يمثّل المتغير المستقل نموذج إدماج اللاجئين المتبع، سواء من خلال الدمج الكلي في المدارس الحكومية، أو النماذج الموازية كفترات الدراسة المسائية، أو برامج التعليم الدولية المخصصة، بينما يمثّل المتغير التابع جودة التعليم المتاح للاجئين مقارنة بالمواطنين، ومستوى اندماجهم اللغوي والاجتماعي ونواتج تعلمهم الفعلي. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الحكومية التي تستقبل كثافات عالية من اللاجئين في محافظات القاهرة والجيزة ودمياط، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب اللاجئين وأسرهم والمعلمين ومديري المدارس، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل "كاندل" لتحليل العوامل القومية والاجتماعية المؤثرة في سياسات الدمج. ويسعى البحث إلى اشتقاق إطار سياسي وتربوي مصري أكثر تنظيمًا واستدامة يضمن حق اللاجئين في تعليم منصف دون الضغط على موارد الدولة بشكل يفوق طاقتها، كما ستقدم الدراسة توصيات حول كيفية تحويل التنوع الثقافي في الفصول الدراسية إلى ميزة تعليمية، وتحديد احتياجات المعلمين التدريبية للتعامل مع الفصول متعددة الجنسيات والثقافات بما يحقق الوئام الاجتماعي.

426. **العنوان:** **"جاهزية الإدارة التعليمية في مواجهة الكوارث الطبيعية والتغير المناخي بمصر: دراسة مقارنة مع الفلبين وبنغلاديش وفيتنام"**

الموضوع: يركز هذا البحث على تقييم مدى جاهزية واستعداد المدارس والنظام التعليمي المصري للتعامل مع مخاطر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي Climate Change (CC) مثل السيول وموجات الحر، مقارنة بدول تمتلك خبرات متراكمة في هذا المجال كالفلبين وبنغلاديش. يمثّل المتغير المستقل مستوى فاعلية خطط الطوارئ التعليمية المتمثلة في آليات نقل الطلاب، وتعديل الجداول الدراسية، والتحول السريع نحو التعلم عن بُعد Distance Learning DL))، والتدريب على السلامة المهنية، بينما يمثّل المتغير التابع قدرة النظام التعليمي على تقليل فترات انقطاع الدراسة، وحماية أمن، وسلامة الطلاب، والمعلمين. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس المناطق المصرية الأكثر عرضة للمخاطر البيئية (الصعيد، الدلتا، البحر الأحمر)، وتتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس، ومسؤولي الإدارة التعليمية، والطلاب، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لصياغة بروتوكول وطني للتعليم المرن مناخيًا. وستسفر النتائج عن تحديد مواطن الضعف في البنية التحتية المدرسية الحالية لمواجهة التقلبات المناخية، وتقديم تصور لدمج التربية المناخية في

الأنشطة المدرسية، بالإضافة إلى وضع خطط استباقية لإدارة الأزمات تضمن استمرارية العملية التعليمية عبر بدائل رقمية ومجتمعية تتناسب مع السياق المحلي لكل محافظة مصرية معرضة لهذه المخاطر.

427. **العنوان:** "**إدارة المناخ المدرسي في سياقات العنف المجتمعي والأزمات الأمنية بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب المغرب وجنوب أفريقيا والبرازيل**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة أساليب إدارة المدارس في المناطق المصرية التي تعاني من مستويات مرتفعة من العنف المجتمعي أو التوترات الأمنية المحدودة في الأحياء الهامشية، وذلك بمقارنتها بتجارب دولية مشابهة في المغرب وجنوب أفريقيا. يمثّل المتغير المستقل مستوى العنف في البيئة المحيطة بالمدرسة ونوعية السياسات الأمنية والتربوية المتبعة مثل أنظمة الحراسة، والتعاون مع المجتمع المحلي، والبرامج الوقائية، بينما يمثّل المتغير التابع انعكاس هذه الظروف على المناخ المدرسي SC (School Climate)، وانضباط الطلاب، واستقرار الكوادر التعليمية، ومستوى التحصيل الدراسي العام. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي بالمناطق الحضرية ذات الهشاشة الاجتماعية، وتتمثل الحدود البشرية في قادة المدارس، والمعلمين، والطلاب، وقادة المجتمع المحلي، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن للوصول إلى نموذج إدارة مدرسية داعمة للحماية في بيئات مرتفعة المخاطر. وتكمن أهمية النتائج في تقديم إستراتيجيات لإدارة "المدرسة الآمنة" التي تنجح في عزل الطالب عن التأثيرات السلبية للبيئة الخارجية، وتفعيل دور المدرسة كمركز إشعاع ثقافي وأمني في المنطقة، مع اقتراح برامج للوساطة المدرسية وتقليل حدة التنمر والعنف بين الطلاب كأدوات لتعزيز الانتماء المؤسسي وتحسين نواتج التعلم في ظل الظروف الصعبة.

428. **العنوان:** "**التحول نحو التعلم الرقمي كإستراتيجية لإدارة الأزمات في مصر: دراسة مقارنة في ضوء تجارب الأردن وإستونيا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل التحول الجذري نحو التعلم الرقمي DL (Digital Learning) في المدارس المصرية بوصفه استجابة إستراتيجية للأزمات التي قد تعيق الحضور المدرسي المنتظم، مثل الأوبئة أو الاضطرابات الجوية الشديدة، وذلك من خلال دراسة مقارنة مع تجارب إستونيا والأردن. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة مدى كفاءة البنية التحتية الرقمية والسياسات المنظمة لها، بما يشمل المنصات التعليمية، والمحتوى الرقمي، وبرامج تدريب المعلمين على تكنولوجيا التعليم، بينما يمثّل المتغير التابع قدرة الطلاب على الاستمرار في التعلم عن بُعد DL (Distance Learning)، ومستوى نواتج تعلمهم الفعلي، وحجم الفجوة الرقمية DD (Digital Divide) بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية المختلفة. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الحكومية التي استفادت من المنصات الوطنية التعليمية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، حيث يستند البحث إلى المنهج المقارن بمدخل "بريداي" للكشف عن حدود وفاعلية DL كأداة لاستمرارية التعليم في الأزمات بمصر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات التقنية والإدارية اللازمة لضمان عدالة الوصول للتعليم الرقمي، وتقديم تصور لنموذج "التعليم الهجين" الذي يوازن بين الحضور الفعلي والتعلم الافتراضي، مع وضع آليات لتقليل الفوارق التقنية بين المناطق الريفية والحضرية لضمان تكافؤ الفرص التعليمية في أوقات الطوارئ.

429. **العنوان:** "**تفعيل دور المدرسة كمركز مجتمعي لإدارة الأزمات في مصر: دراسة مقارنة بين تجارب كينيا وكولومبيا والفلبين**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة الدور التحولي للمدارس المصرية بوصفها مراكز مجتمعية Community Centers (CC) تقدم خدمات تعليمية وإغاثية ودعمًا نفسيًا خلال الأزمات، بالمقارنة مع نماذج المدارس المجتمعية في كينيا وكولومبيا التي نشأت في سياقات صعبة. يمثّل المتغير المستقل حجم ونطاق الدور المجتمعي الذي تلعبه المدرسة من خلال الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والأنشطة المجتمعية والخدمات الإضافية المقدمة، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى ثقة

المجتمع المحلي في المؤسسة التعليمية، ودرجة انخراط الأسر في دعم العملية التربوية، ومدى مرونة المدرسة Resilience في مواجهة الأزمات المفاجئة. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس المصرية بمحافظات شهدت أزمات اجتماعية أو اقتصادية حادة، وتتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس، وأعضاء المجتمع المحلي، والطلاب، والمنظمات الشريكة، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لتطوير تصور إداري لتفعيل المدرسة كمركز إشعاع وتنمية مجتمعية. وستسفر الدراسة عن نتائج تبرز أهمية القيادة المدرسية في بناء جسور التواصل مع البيئة المحيطة، وتقديم إطار تنظيمي يتيح للمدرسة العمل كملاذ آمن ومركز لتنسيق الجهود التطوعية والإغاثية، مما يعزز من مكانة المدرسة الحكومية كحجر زاوية في الاستقرار المجتمعي المصري وقت الأزمات.

430. **العنوان:** **"سياسات تأمين الحق في التعليم للفئات النازحة داخلياً (*Internally Displaced Persons (IDPs*) نتيجة التطوير الحضري بمصر في ضوء خبرات جمهورية البرازيل الاتحادية وجمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية الهند: دراسة تربوية مقارنة"**

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول التحديات التربوية والإدارية التي تواجه استمرارية تعليم الأطفال النازحين داخليًا (Internally Displaced Persons (IDPs) في مصر جراء مشروعات التطوير العمراني وإخلاء المناطق ذات الخطورة الداهمة، ومدى مواءمة هذه التحولات مع حقوقهم التعليمية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن Comparative Method (CM) بمراحله العلمية الأربع التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، وذلك لتحليل السياسات التعليمية المرافقة لخطط إعادة التوطين في دول المقارنة المختارة. يتمثل المتغير المستقل في "طبيعة سياسات إعادة التوطين المتبعة والتخطيط المسبق للخدمات التعليمية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مستوى استمرارية التعليم والتحصيل الدراسي والانضباط السلوكي للطلاب"، مع اعتبار "الوضع الاقتصادي للأسر النازحة" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات التعليمية الموجهة لمناطق إعادة التسكين الكبرى بالقاهرة الكبرى والإسكندرية، وتتمثل الحدود البشرية في الأسر المتأثرة والأطفال ومسؤولي قطاعات التعليم والإسكان في مصر ودول المقارنة. يهدف البحث إلى استكشاف أفضل الممارسات في البرازيل وجنوب أفريقيا والهند لضمان عدم انقطاع الطلاب عن مدارسهم نتيجة التحولات الحضرية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة بروتوكول تعليمي وطني يربط عضويًا بين مخططات الإسكان وبناء المدارس، ويضمن انتقال ملفات الطلاب إلكترونيًا دون تعقيدات، مع توفير برامج دعم نفسي لمساعدتهم على التكيف مع البيئة المدرسية الجديدة. كما سيخلص البحث إلى تقديم توصيات لصناع القرار بجمهورية مصر العربية حول آليات تقليل الفواقد التعليمية الناتجة عن النزوح الحضري بما يحقق العدالة التربوية المنشودة.

431. **العنوان:** **"تطوير استراتيجيات دمج تربية السلام (*Peace Education (PE*) وحل النزاعات بالمناهج المصرية في ضوء خبرات جمهورية رواندا وجمهورية البوسنة والهرسك والمملكة المتحدة (أيرلندا الشمالية): دراسة تربوية مقارنة"**

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في الحاجة إلى تعزيز قيم المواطنة والتعايش السلمي عبر تضمين مفاهيم تربية السلام (Peace Education (PE وحل النزاعات بالمناهج المصرية، لمواجهة التوترات الاجتماعية والفكر المتطرف. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method (CM بركائزه الوصفية والتحليلية والمقارنة، لاستقراء تجارب دول نجحت في صياغة مناهج تربوية متطورة في مراحل ما بعد الأزمات الاجتماعية. يتمثل المتغير المستقل في "خصائص المنهج الدراسي والقيم المتضمنة في مواد العلوم الإنسانية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "اتجاهات الطلاب نحو الآخر المختلف واكتساب مهارات الوقاية من العنف"، مع وجود "دور المعلم كقدوة وميسر للحوار" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية والتربية الدينية بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وخبراء تطوير المناهج في الدول محل المقارنة. يحلل البحث خبرات رواندا والبوسنة والهرسك وأيرلندا الشمالية في بناء محتوى تعليمي يدعم السلم الاجتماعي. ويهدف البحث إلى تقديم إطار منهجي متكامل لإدماج قيم

التعايش السلمي في الشخصية المصرية بما يتوافق مع التحديات المعاصرة. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بتطوير مصفوفة للمفاهيم القيمية التي يجب تعزيزها في النظام التعليمي لمواجهة العنف المجتمعي، مع تقديم توصيات لتدريب المعلمين على إدارة الحوارات الصفية الحساسة باحترافية. كما يسهم البحث في تقديم رؤية تربوية تدعم استقرار المجتمع المصري وتحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال بناء أجيال تؤمن بالحوار السلمي وتنبذ الصراعات بكافة أشكالها.

432. **العنوان:** "**تطوير سياسات إدارة المخاطر والأزمات *Risk and Crisis Management (RCM)* بالمنظومة التعليمية المصرية في ضوء خبرات جمهورية تركيا وجمهورية تشيلي ودولة اليابان: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضعف استجابة السياسات التعليمية الحالية لمتطلبات إدارة المخاطر والأزمات Risk and Crisis Management (RCM) بشكل استباقي، مما يهدد استقرار العملية التعليمية عند وقوع اضطرابات مفاجئة أو كوارث. يتبع البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) بمراحله العلمية لتحليل الأطر التنظيمية التي وضعتها تركيا وتشيلي واليابان للتعامل مع الأزمات الممتدة والاضطرابات الميدانية. يتمثل المتغير المستقل في "وجود إطار وطني شامل لإدارة مخاطر التعليم يشمل وحدات إدارية متخصصة وآليات تنسيق قطاعية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "قدرة النظام التعليمي على الاستجابة السريعة وتقليل الفواقد التعليمية"، مع اعتبار "فعالية نظم جمع البيانات والتحذير المبكر" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في وثائق السياسات التعليمية الوطنية وخطط الطوارئ الاستراتيجية بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية تشمل صانعي القرار والمسؤولين عن التخطيط والخبراء الفنيين في الجهات المعنية بالدول المقارنة. يهدف البحث إلى استكشاف الفجوات في التجربة المصرية واستنباط مبادئ عملية تدعم بناء نظام تعليمي مرن قادر على مواصلة تقديم خدماته بأمان وفعالية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور لإطار وطني مصري لإدارة الأزمات (RCM) يتسق مع أولويات الأمن القومي، ويتضمن آليات للربط التقني بين قطاعات الصحة والتعليم والاتصالات. كما سيخلص البحث إلى وضع أدلة إجرائية للمدارس لتمكينها من التعامل مع الأزمات المحلية بمرونة، مما يضمن حماية حقوق الطلاب في تعلم مستمر وعالي الجودة تحت أي ظروف طارئة تمر بها الدولة.

433. **العنوان:** "**تأثير الأزمات الاقتصادية المتكررة في العدالة التعليمية بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات لبنان، والأرجنتين، واليونان**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد التحديات التي تواجه مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ظل التقلبات الاقتصادية الكلية، حيث تؤدي ضغوط التضخم وتقليص الإنفاق العام إلى تهديد استقرار المنظومة التربوية وزيادة الفجوات الطبقية، ويهدف البحث إلى تحليل "الأزمات الاقتصادية المتكررة" Economic Crises (EC) كمتغير مستقل، من خلال مؤشرات خفض الدعم وتراجع الدخل الحقيقي للأسرة، وقياس أثرها على "العدالة التعليمية" Educational Equity (EE) كمتغير تابع، متمثلًا في معدلات التسرب المدرسي والتحول نحو التعليم الخاص، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) لاستقراء آليات التكيف التربوي في مصر ولبنان والأرجنتين، مع إضافة الخبرة اليونانية في إدارة التقشف التعليمي، وتتحدد الحدود الموضوعية في سياسات الحماية الاجتماعية الموجهة للتعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية الأسر والطلاب ومسؤولي التخطيط والتمويل بجمهورية مصر العربية ودول المقارنة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين استدامة التمويل الحكومي وبين صمود الفئات الهشة أمام تداعيات الأزمات الاقتصادية (EC)، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تبرهن على ضرورة تبني "موازنات تعليمية مرنة" تستهدف المناطق الأكثر فقرًا لضمان عدم ارتداد الطلاب عن التعليم، كما سيقدم البحث تصورًا لمشروع "شبكة الأمان التعليمي" في مصر، يتضمن آليات للدعم النقدي المشروط بالتمدرس وتوفير الوجبات المدرسية كأدوات لتعزيز العدالة

التعليمية (EE)، مما يسهم في حماية الرأس مال البشري المصري خلال فترات عدم الاستقرار المالي، ويحقق أهداف التربية المقارنة في تقديم حلول بديلة مستمدة من التجارب الدولية المماثلة.

434. العنوان: "العنف المدرسي في سياقات ما بعد الأزمات: دراسة مقارنة بين مدارس مصر والأردن وكولومبيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مظاهر العنف المدرسي—مثل التنمر والعنف اللفظي والجسدي والتخريب—في مدارس التعليم الأساسي في مصر خلال سياقات ما بعد الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك من خلال مقارنتها بتجارب الأردن وكولومبيا اللتين واجهتا موجات عنف مدرسي مرتبطة مباشرة باضطرابات مجتمعية واسعة. ويتمثل المتغير المستقل في ظروف ما بعد الأزمة بما تتضمنه من ضغوط نفسية على الأسر، وتوترات اجتماعية، واكتظاظ داخل الصفوف، وتراجع في الموارد المدرسية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى انتشار العنف داخل المدارس، إضافة إلى فعالية سياسات الوقاية والاستجابة المعتمدة على مستوى المدرسة والإدارة التعليمية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في قدرات الأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين على رصد السلوكيات الخطرة وتطبيق التدخلات المناسبة. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي الواقعة في مناطق كانت أكثر تأثرًا بالأزمات، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين وأولياء الأمور. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستكشاف أوجه القوة في البرامج الوقائية المعتمدة في الأردن وكولومبيا، بهدف تطوير تصور لبرنامج وطني شامل لمناهضة العنف المدرسي في مصر، يسهم في استعادة بيئة تعليمية آمنة وراعية، ويدعم الاستقرار المدرسي في مرحلة إعادة التعافي المجتمعي.

435. العنوان: "التعليم في مراكز الإيواء والمجتمعات المضيفة للاجئين: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وأوغندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل تنظيم العملية التعليمية للأطفال اللاجئين أو النازحين في مصر—سواء داخل مراكز الإيواء أو في المجتمعات المضيفة—من خلال مقارنة هذه التجربة بنموذجين دوليين في الأردن وأوغندا اللتين تمتلكان خبرات واسعة في إدارة التعليم في سياقات اللجوء داخل المخيمات وخارجها. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج تقديم التعليم للأطفال، ويشمل المدارس الرسمية التي تستوعب اللاجئين، والفصول المؤقتة، والمدارس المدمجة داخل المخيمات، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة التعليم المقدّم ومدى ملاءمته ثقافيًا ولغويًا، إضافة إلى استمرارية المسار التعليمي للأطفال ومنع الانقطاع. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في قدرات المنظمات الداعمة والشراكات مع وزارة التربية والتعليم في إدارة الموارد وتدريب المعلمين وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي. وتتحدد الحدود الموضوعية في مراكز أو تجمعات تستقبل لاجئين في مصر مثل مجموعات لاجئ السودان وسوريا في بعض الأحياء والقرى، فيما تشمل الحدود البشرية الأطفال اللاجئين، والمعلمين، ومسؤولي المنظمات والهيئات الداعمة. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لصياغة دليل وطني للتعليم في سياقات اللجوء والنزوح في مصر، بما يعزز الحق في التعليم، ويدعم الاندماج المجتمعي، ويراعي التنوع الثقافي واللغوي، ويضمن استمرارية تعلم الأطفال في الظروف الطارئة.

436. العنوان: "تطوير استراتيجيات حماية استقرار العملية التعليمية في مصر خلال الاضطرابات السياسية والاحتجاجات المجتمعية في ضوء خبرات الجمهورية التونسية وجمهورية تشيلي وجمهورية فرنسا: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول كيفية الحفاظ على استمرارية وجودة العملية التعليمية بجمهورية مصر العربية في ظل موجات الاضطراب السياسي والاحتجاجات المجتمعية، وتلافي الآثار السلبية لإغلاق المؤسسات التعليمية على التحصيل الدراسي للطلاب. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM (Comparative Method بمراحله العلمية الأربع التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، وذلك لتحليل السياسات التربوية المتبعة في دول المقارنة لضمان تحييد المؤسسات التعليمية عن الصراعات السياسية. يتمثل المتغير المستقل في "مستوى الاضطراب السياسي والاحتجاجات المجتمعية وما يصاحبها من إجراءات استثنائية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مدى استمرارية الدراسة

واستقرار محتوى مناهج التربية الوطنية ومناخ حرية التعبير المسؤول"، مع وجود "كفاءة نظم التعليم الرقمي كبديل تعليمي" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة واقع التعليم الثانوي والجامعي خلال فترات عدم الاستقرار، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وقادة المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية والدول محل الدراسة. يحلل البحث تجربة تونس في إدارة الحوار الجامعي، وتشيلي في التعامل مع الاحتجاجات الطلابية، وفرنسا في الحفاظ على علمانية وحياد المدارس. ويهدف البحث إلى استخلاص آليات عملية لحماية الحق في التعليم مع احترام سيادة القانون والاستقرار المجتمعي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم "ميثاق وطني لحياد المؤسسات التعليمية" يضمن عدم تسييس المناهج، واقتراح نموذج إداري للمدارس والجامعات يتيح التحول الفوري للتعلم عن بعد Distance Learning (DL) عند تعذر الوصول للمقار التعليمية، مما يحقق الأمن التربوي ويحمي مستقبل الأجيال الناشئة في ظل المتغيرات السياسية بجمهورية مصر العربية.

437. العنوان: "تعليم الفتيات في أوقات الأزمات: دراسة مقارنة بين مصر وبنغلاديش ونيبال"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في استمرار تعليم الفتيات في مصر، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية بحالات مماثلة في بنغلاديش ونيبال حيث تتعرض الفتيات بدرجة أكبر لخطر التسرب والزواج المبكر خلال فترات الاضطراب. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة الأزمة وشدتها، سواء كانت أزمات فقر حاد، أو نزوح داخلي، أو كوارث طبيعية، بينما يتمثل المتغير التابع في معدلات تسرب الفتيات، وقدرتهن على الاستمرار في المرحلتين الإعدادية والثانوية، إضافة إلى فعالية برامج الحماية والدعم الاجتماعي والتربوي المقدمة لهن. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في دور الأسرة والمجتمع المحلي في دعم تعليم الفتيات أو إعاقته خلال الأزمات. وتتحدد الحدود الموضوعية في محافظات مصرية ذات معدلات فقر وتسرب مرتفعة، مثل بعض مناطق الصعيد والدلتا والأطراف الحدودية، فيما تشمل الحدود البشرية الفتيات، وأسرهن، والمعلمين، وقادة المجتمع المحلي الذين يؤثرون في القرارات التعليمية. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستكشاف التدخلات الناجحة في بنغلاديش ونيبال، بهدف تقديم حزمة سياسات مصرية لحماية تعليم الفتيات أثناء الأزمات، تعتمد على الدعم المالي والاجتماعي، وتأمين بيئة مدرسية آمنة، وبرامج توعية مجتمعية، وتدخلات مرنة تضمن عدم انقطاع تعليم الفتيات رغم التحديات.

438. العنوان: "التعليم في السجون ومراكز الاحتجاز للشباب: دراسة مقارنة بين مبادرات مصر والبرازيل وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل برامج التعليم المقدَّمة داخل السجون ومراكز احتجاز الأحداث في مصر بوصفها سياقات خاصة تتقاطع فيها الأزمات الشخصية والاجتماعية، وذلك من خلال مقارنتها بمبادرات رائدة في البرازيل وجنوب أفريقيا التي طوّرت نماذج تعليمية تسهم في إعادة تأهيل الشباب. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم برامج التعليم الإصلاحي، بما يشمل نوع المناهج المقدمة، ومدى الاعتراف الرسمي بالشهادات، ومستوى الدعم النفسي والاجتماعي والمهني المصاحب، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة البرامج على إعادة الإدماج التعليمي والاجتماعي للمستفيدين، وخفض معدلات العود للجريمة، وتعزيز فرص الالتحاق بسوق العمل بعد الإفراج. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في جودة البيئة الإصلاحية، من حيث توافر الكوادر التعليمية المتخصصة والبنية الداعمة للتعلم. وتتحدد الحدود الموضوعية في مراكز إصلاح وتأهيل الشباب ومدارسها الداخلية، فيما تشمل الحدود البشرية النزلاء الشباب، والمعلمين، والأخصائيين الاجتماعيين، ومسؤولي المؤسسات العقابية. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستكشاف أوجه القوة في النماذج الدولية، وصياغة تصور مصري لتوسيع التعليم الإصلاحي وتحسينه، بما يعزز إعادة التأهيل ويُسهم في إدماج الشباب في المجتمع بصورة بناءة ومستدامة.

439. **العنوان:** "تطوير سياسات حماية الهوية الثقافية واللغوية للأطفال في سياقات اللجوء والنزوح بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات الجمهورية اللبنانية ودولة كندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول كيفية تحقيق التوازن في النظام التعليمي المصري بين تعزيز قيم الدمج المجتمعي للاجئين والعائدين وبين الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية الأصلية، وذلك في ظل تزايد التدفقات البشرية الناتجة عن الأزمات الإقليمية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM (Comparative Method بمراحله العلمية الأربع التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، لتحليل السياسات التربوية الموجهة للطلاب ذوي الخلفيات الثقافية المتنوعة. يتمثل المتغير المستقل في "السياسات والممارسات المتعلقة باللغة وثقافة المنهج، بما يشمل لغة التدريس ومحتوى الكتب والأنشطة الإثرائية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مستوى الشعور بالانتماء والاندماج الإيجابي دون تذويب الهوية الأصلية"، مع وجود "كفاءة المعلم في إدارة التنوع الثقافي" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات التعليمية بالمدارس المصرية التي تستقبل طلابًا من جنسيات مختلفة، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب اللاجئين والعائدين وأقرانهم المصريين والمعلمين بجمهورية مصر العربية ودول المقارنة. يحلل البحث تجربة لبنان في استيعاب اللاجئين، وكندا في التعليم متعدد الثقافات (ME (Multicultural Education، وألمانيا في برامج الدمج اللغوي. ويهدف البحث إلى صياغة إطار مقترح للتعليم متعدد الثقافات (ME) في مصر يتسق مع الالتزامات الدولية والخصوصية الثقافية المصرية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم توصيات لتطوير مناهج إثرائية تحترم التنوع الثقافي، واقتراح برامج تدريبية للمعلمين حول "التربية بين الثقافات"، مما يسهم في تقليل احتمالات الصراع الهوياتي وتعزيز السلم المجتمعي، ويضمن تقديم تعليم شامل ومنصف لجميع الأطفال على أرض جمهورية مصر العربية وفق المعايير الإنسانية والتربوية العالمية.

440. **العنوان:** "أدوار المعلم في بيئات التعليم المتأثرة بالأزمات: دراسة مقارنة بين معلمي المدارس المصرية ونظرائهم في الأردن ورواندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل التحولات التي تطرأ على أدوار المعلم المصري عند العمل في بيئات تعليمية متأثرة بالأزمات—مثل الفصول المكتظة، والصدمات النفسية لدى الطلاب، ونقص الموارد—من خلال مقارنتها بأدوار معلمين في الأردن ورواندا يعملون مع لاجئين أو متضررين من النزاعات. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة بيئة العمل التعليمية من حيث مستوى الاستقرار أو الاضطراب، وحجم الدعم المؤسسي، ومدى تلقي المعلم تدريبًا متخصصًا على العمل في الأزمات، بينما يتمثل المتغير التابع في أدوار المعلم التعليمية والنفسية والاجتماعية، وقدرته على إدارة الصف والتعامل مع الضغوط وتقديم دعم متكامل للطلاب. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في كفاءة منظومة الإشراف والتوجيه في تدريب ومساندة المعلمين. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس حكومية تستقبل فئات متأثرة بالأزمات مثل اللاجئين أو المتضررين اقتصاديًا، فيما تشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب وموجهي المواد. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لتحديد الكفاءات المطلوبة من المعلم المصري في مثل هذه البيئات، وتطوير برامج إعداد وتنمية مهنية تدمج مهارات العمل في سياقات الأزمات، بما يضمن جودة التعليم ودعم الطلاب نفسيًا واجتماعيًا في الظروف الصعبة.

441. **العنوان:** "تطوير دور التعليم غير النظامي *(Non-Formal Education (NFE* في سد فجوات التعلم خلال الأزمات بمصر في ضوء خبرات جمهورية الهند وجمهورية الفلبين وجمهورية البرازيل الاتحادية: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في معالجة الفاقد التعليمي الناتج عن الأزمات بجمهورية مصر العربية، عبر تفعيل دور التعليم غير النظامي (NFE (Non-Formal Education كآلية مرنة لسد فجوات التعلم التي يعجز التعليم الرسمي عن تغطيتها منفردًا. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM (Comparative Method بمراحله الأربع (الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة) لتحليل طبيعة المبادرات الأهلية والمجتمعية في دول المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في "نوع

وخصائص برامج التعليم غير النظامي (NFE) من حيث المحتوى وآليات التمويل"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مدى استعادة الفاقد التعليمي لدى الأطفال والشباب المتسربين"، مع اعتبار "مستوى التنسيق بين القطاعين الحكومي والأهلي" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في المبادرات المجتمعية والمنصات غير الرسمية التي ظهرت خلال الأزمات الأخيرة، وتشمل الحدود البشرية الطلاب المستفيدين والقائمين على هذه المبادرات ومسؤولي التعليم بجمهورية مصر العربية والدول المقارنة. يحلل البحث خبرات الهند في الدروس المجتمعية، والفلبين في مدارس الراديو والمراكز المتنقلة، والبرازيل في برامج التعلم الشعبي. ويهدف البحث إلى وضع إطار تنظيمي للاعتراف ببعض أنماط التعليم غير النظامي (NFE) في مصر ودمج مخرجاتها ضمن المسارات الرسمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور لآليات اعتماد الكفايات المكتسبة عبر التعليم غير الرسمي، واقتراح نموذج لإدارة الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية، بما يضمن استدامة التعلم للفئات الأكثر عرضة للتسرب خلال الأزمات بجمهورية مصر العربية.

442. العنوان: "تطوير آليات تعليم أبناء العمالة الموسمية والمتنقلة في مصر في ضوء خبرات المملكة المغربية وجمهورية تركيا وجمهورية المكسيك الاتحادية: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في غياب سياسات تعليمية مرنة تستجيب للاحتياجات الخاصة لأبناء العمال الموسميين والأسر المتنقلة بجمهورية مصر العربية، مما يعرضهم لحالة من الأزمة التعليمية المستمرة بسبب عدم الاستقرار المكاني. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) بركائزه الوصفية والتحليلية والمقارنة، لاستقصاء النماذج الدولية الناجحة في توفير التعليم لهذه الفئات الهشة. يتمثل المتغير المستقل في "نمط تنقل الأسر والسياسات التعليمية المرتبطة بها مثل المدارس المتنقلة (MS Mobile Schools) ونظم التسجيل المرن"، بينما يتمثل المتغير التابع في "معدل استمرار التحاق الأبناء بالتعليم وعدم انقطاع مسارهم الدراسي"، مع وجود "التشريعات المنظمة لحماية حقوق العمالة الموسمية" كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة الخدمات التعليمية بمناطق تجمع العمالة الزراعية والبناء في محافظات الصعيد والدلتا، وتشمل الحدود البشرية الأطفال والأهالي ومديري المدارس في تلك المناطق بجمهورية مصر العربية ودول المقارنة. يحلل البحث تجربة المغرب في المدارس الجماعاتية، وتركيا في مراكز التعليم المؤقتة، والمكسيك في برامج المعلمين المتنقلين. ويهدف البحث إلى صياغة آليات إجرائية تضمن حق أبناء العمالة المتنقلة في التعليم دون التقيد بشروط الموطن الأصلي. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بتقديم مقترح لإنشاء "وحدات التعليم المتنقل" (MS) وتطوير نظام تقني لمتابعة السجلات التعليمية للطلاب إلكترونيًا لضمان انتقالهم السلس بين المدارس، مما يسهم في تحقيق العدالة التربوية وتكافؤ الفرص التعليمية في كافة أقاليم جمهورية مصر العربية.

443. العنوان: "تأثير الإعلام والأخبار السلبية المرتبطة بالأزمات في مشاعر الطلاب ودافعية التعلم: دراسة مقارنة بين مصر ولبنان وإيطاليا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير متابعة الطلاب المصريين المستمرة للأخبار السلبية المرتبطة بالأزمات—مثل الحروب الإقليمية، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية—عبر وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي، على مشاعرهم تجاه المستقبل ودافعية التعلم، وذلك من خلال مقارنة هذه الظاهرة بالتجربتين اللبنانية والإيطالية اللتين تواجهان مستويات مرتفعة من التغطية الإعلامية للأزمات. ويتمثل المتغير المستقل في درجة التعرض للأخبار السلبية وطبيعتها من حيث التكرار، ونبرة التغطية، وارتباطها بالسياق المحلي أو الدولي، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى القلق أو الإحباط أو الأمل لدى الطلاب، ومدى انعكاس ذلك على انخراطهم المدرسي، وأدائهم الأكاديمي، وخططهم التعليمية المستقبلية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في دور الأسرة والمدرسة في تقديم دعم نفسي وتربوي يخفف من آثار هذا التعرض الإعلامي. وتتحدد الحدود الموضوعية في طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والأخصائيين النفسيين وأولياء الأمور. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاقتراح مداخل تربوية

وإرشادية يمكن تطبيقها في المدارس المصرية، تُسهم في تعزيز الصمود النفسي لدى الطلاب، وتنمية الوعي الإعلامي، وضبط تأثير الأخبار السلبية على دافعية التعلم خلال الأزمات.

444. **العنوان:** **"النظم الامتحانية المرنة في أوقات الأزمات: دراسة مقارنة بين تعديلات الامتحانات في مصر والأردن وألمانيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التعديلات الجوهرية التي تُجرى على النظم الامتحانية في مصر خلال أوقات الأزمات، مثل تخفيف المحتوى الدراسي، أو تأجيل الاختبارات، أو التحول نحو الامتحانات الرقمية Digital Assessment (DA)، ومقارنتها بالسياسات المتبعة في الأردن وألمانيا، مع تحليل أثر هذه التحولات في مبادئ العدالة والجودة التعليمية. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة نوع التدخل الإداري والتربوي في النظام الامتحاني (تعديل الجداول الزمنية، تغيير نمط الأسئلة، أو إلغاء أجزاء من التقييمات القومية)، بينما يمثّل المتغير التابع مدى شعور الطلاب بالإنصاف الأكاديمي، وتأثير هذه التعديلات في مصداقية الشهادات الممنوحة، ومستوى الضغوط النفسية والتوتر الأكاديمي Academic Stress (AS) لدى المتعلمين. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في الامتحانات القومية المفصلية مثل الشهادة الإعدادية والثانوية العامة، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب، وأولياء الأمور، والمعلمين، وصناع القرار بالمركز القومي للامتحانات، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لتقديم تصور لبروتوكول مصري واضح ومنظم لإدارة التقييمات في حالات الطوارئ. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة معايير تضمن الحفاظ على القيمة العلمية للشهادات المصرية دوليًا في ظل الأزمات، مع تقديم بدائل تقويمية مستمرة تضمن قياس نواتج التعلم الحقيقية بعيدًا عن ضغوط الاختبارات التقليدية، وبما يحقق التوازن بين مصلحة الطالب وسمعة النظام التعليمي الوطني.

445. **العنوان:** **"العدالة بين المدارس الحكومية والخاصة في استجابة التعليم للأزمات: دراسة مقارنة في السياق المصري مع الاستفادة من خبرات المغرب وتشيلي"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وتحليل الفجوات القائمة في استجابة المدارس الحكومية والخاصة في مصر للأزمات الطارئة، مثل التحول الفجائي نحو التعليم عن بُعد أو تقديم خدمات الدعم النفسي المكثف، وذلك عبر مقارنة داخلية مع الاسترشاد بتجارب دولية مثل المغرب وتشيلي لتحليل مدى مساهمة الأزمات في تعميق اللامساواة التعليمية. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة نوع المدرسة (حكومية، خاصة، دولية)، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى استمرارية التعلم Learning Continuity (LC)، ومدى توفر الدعم النفسي والتربوي، وسهولة الوصول إلى البنية التحتية التكنولوجية والموارد التعليمية الرقمية، مع مراعاة المتغير الوسيط المتعلق بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية للأسر. تتحدد الحدود الموضوعية في أنماط المدارس المختلفة بمحافظات حضرية وريفية مصرية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وقادة المدارس، حيث يوظف البحث المنهج المقارن بمدخل "كاندل" و"بريداي" لتقديم مقترحات لسياسات تعويضية Compensatory Policies (CP) تستهدف المدارس والفئات الأضعف خلال الأزمات. وتسعى الدراسة للوصول إلى نتائج تحدد بدقة نقاط الضعف في مرونة المدارس الحكومية مقارنة بالخاصة، وتقديم إطار حوكمة يضمن توزيعًا عادلًا للموارد التقنية والتدريبية أثناء الطوارئ، بما يكفل عدم تضرر تكافؤ الفرص التعليمية، مع اقتراح آليات للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقليل الفجوة الرقمية والتربوية وضمان حق جميع الطلاب في تعليم مستقر وآمن مهما كانت طبيعة الأزمة المجتمعية القائمة.

446. **العنوان:** **"التعليم في سياق الهجرة العائدة (*Return Migration*): دراسة مقارنة بين مصر والمغرب واليونان"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل قدرة النظام التعليمي المصري على التكيف مع ظاهرة الهجرة العائدة Return Migration، التي تشمل أسرًا مصرية وطلابًا عادوا من دول مختلفة نتيجة أزمات اقتصادية أو سياسية، وذلك من خلال مقارنة هذه التجربة بنماذج مماثلة في المغرب واليونان اللتين واجهتا تدفقات كبيرة من العائدين. ويتمثل المتغير المستقل

في حجم الهجرة العائدة وخصائص الطلاب العائدين، مثل اللغة السائدة في تعليمهم السابق، ونمط المناهج التي درسوا بها، وخبراتهم المدرسية والثقافية، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المدارس المصرية على استيعابهم لغويًا ومنهجيًا، وتقدير أثر تجاربهم السابقة على تعلمهم، وهويتهم الثقافية، ودافعيتهم التعليمية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في دور الأسرة وبرامج الدعم المدرسي في تسهيل اندماج الطلاب العائدين. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي التي تستقبل نسبًا ملحوظة من الطلاب العائدين، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب العائدين، وأسرهم، والمعلمين الذين يتعاملون معهم مباشرة. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لتقديم سياسات تربوية فعّالة لاستقبال وتوجيه الطلاب العائدين في مصر، بشكل يضمن تكافؤ الفرص، ويدعم اندماجهم الأكاديمي والاجتماعي، ويحافظ على هويتهم الوطنية في ظل التعدد الثقافي الذي اكتسبوه.

447. **العنوان:** "استجابات التعليم الفني للأزمات الاقتصادية وسوق العمل المتقلب: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا والبرازيل"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وتحليل آليات استجابة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational Education and Training (TVET) في مصر للأزمات الاقتصادية المتلاحقة وتقلبات سوق العمل الناتجة عن البطالة وتغير الطلب على المهارات، وذلك بمقارنتها بالتجارب الرائدة في تركيا والبرازيل. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة سياسات التعليم الفني المطبقة خلال فترات الأزمات، والتي تشمل تعديل التخصصات الدراسية، وطرح البرامج التدريبية القصيرة، وبناء شراكات إستراتيجية جديدة مع القطاع الخاص، بينما يمثّل المتغير التابع قدرة المنظومة التعليمية على توفير مسارات مهنية بديلة للشباب وتقليل معدلات البطالة Unemployment (UN) بين الخريجين، مع مراعاة المتغير الوسيط المتعلق بمدى توافق المناهج مع الثورة الصناعية الرابعة. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس والمعاهد الفنية (الصناعية، والتجارية، والسياحية) المصرية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والخريجين والمعلمين وممثلي أصحاب العمل، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل "كاندل" لتحليل القوى والعوامل المؤثرة في تشكيل سياسات TVET. وتسعى الدراسة إلى رسم رؤية مستقبلية لتطوير التعليم الفني في مصر كأداة مرنة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، مع تقديم توصيات لإنشاء وحدات رصد لمتطلبات سوق العمل داخل المدارس الفنية، وتفعيل نموذج التعليم المزدوج الذي يضمن الانتقال السلس من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

448. **العنوان:** "التعليم الجامعي في أوقات الأزمات المركّبة (اقتصادية وصحية وسياسية): دراسة مقارنة بين مصر ولبنان وتشيلي"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الأزمات المركّبة—والتي تشمل أزمات اقتصادية وصحية وسياسية متزامنة—على التعليم الجامعي في مصر مقارنة بلبنان وتشيلي، من حيث قدرة المؤسسات الأكاديمية على الاستمرار في أداء وظائفها التعليمية والبحثية، وضمان استدامة الخدمات الطلابية والدعم المالي والنفسي، وتطوير أنماط التعلم الملائمة لطبيعة الأزمة. ويُعد درجة وشكل الأزمة المركّبة بما تتضمنه من معدلات تضخم، وانكماش اقتصادي، واضطرابات سياسية، وأزمات صحية واسعة النطاق هو المتغير المستقل، بينما يمثل التغير في معدلات الالتحاق، ونسب التسرب، ومستوى الرضا الطلابي عن التعليم الجامعي، وتطور أنماط الهجرة الأكاديمية الداخلية والخارجية المتغير التابع، مع احتمالية وجود متغيرات وسيطة مثل قدرة الجامعات على التحول الرقمي، وتوافر الدعم الحكومي، وقوة نظم الإرشاد النفسي والخدمات الطلابية. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في عينة من الجامعات الحكومية والأهلية المصرية مقارنة بنظيراتها في لبنان وتشيلي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والقيادات الجامعية بوصفهم الفاعلين الرئيسيين المتأثرين بالأزمة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن الفروق في إدارة الجامعات للأزمات المركّبة عبر الدول الثلاث، واستنباط الدروس المستفادة لتطوير استراتيجية مصرية شاملة لإدارة التعليم

الجامعي في أوقات الأزمات المركّبة بما يضمن استمرارية التعلم، ودعم الطلاب، ورفع مرونة المؤسسات الأكاديمية في مواجهة التحديات المستقبلية.

449. **العنوان:** "**تطوير آليات تمكين الطلاب كشركاء في التخطيط التعليمي أبان الأزمات بمصر في ضوء خبرات جمهورية فنلندا وجمهورية كينيا ودولة نرويج: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول محدودية إشراك الطلاب كشركاء فاعلين في صنع القرار التعليمي بجمهورية مصر العربية خلال الظروف الاستثنائية، والحاجة إلى نماذج مؤسسية تضمن صياغة استجابات تعليمية تلبي احتياجاتهم الحقيقية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM (Comparative Method بمراحله العلمية الأربع التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، لتحليل فلسفة المشاركة الطلابية (SP (Student Participation في دول المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في "آليات مشاركة الطلاب (SP) من خلال المجالس الطلابية والحوارات المنظمة واستطلاعات الرأي الإلكترونية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "مستوى ملاءمة الاستجابات التعليمية لاحتياجات الطلاب ودرجة التزامهم بالتعلم"، مع اعتبار "شفافية التواصل المؤسسي وكفاءة نظم الدعم" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة أطر التخطيط التعليمي بالمرحلتين الثانوية والجامعية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب وقادة المؤسسات التعليمية ومسؤولي شؤون الطلاب بجمهورية مصر العربية والدول المقارنة. يحلل البحث تجربة فنلندا في الديمقراطية المدرسية، وكينيا في إشراك الشباب في مواجهة الأزمات الصحية، ونرويج في الحوكمة التشاركية. ويهدف البحث إلى الكشف عن أثر تفعيل المشاركة الطلابية (SP) في تحسين مرونة النظام التعليمي وقدرته على التكيف السريع. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء نموذج مقترح يضمن صوتًا حقيقيًا للطالب المصري في التخطيط الاستراتيجي للطوارئ، وتقديم توصيات لإنشاء منصات تشاورية رقمية دائمة تربط صناع القرار بالقواعد الطلابية، مما يعزز من فاعلية القرارات التعليمية واستدامتها في أوقات الأزمات بجمهورية مصر العربية.

450. **العنوان:** "**إطار مقترح لسياسة وطنية شاملة للتعليم في أوقات الأزمات والنزاعات بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية رواندا وجمهورية الفلبين: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في الحاجة الماسة إلى صياغة سياسة وطنية موحدة للتعليم في أوقات الأزمات والنزاعات بجمهورية مصر العربية، تضمن الجاهزية المسبقة والاستجابة المتكاملة لكافة المتغيرات الطارئة. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method في صورته الاستشرافية لتحليل وثائق السياسات وخطط الطوارئ التعليمية في الأردن ورواندا والفلبين وألمانيا وتشيلي، والتي تمثل المتغير المستقل في الدراسة. يتمثل المتغير التابع في "بناء إطار مقترح لسياسة وطنية شاملة للتعليم في أوقات الأزمات والنزاعات"، مع اعتبار "مستوى التنسيق بين القطاعات الحكومية والمنظمات الدولية" متغيرًا وسيطًا. تتحدد الحدود الموضوعية في محاور الاستعداد المسبق، والتعلم الرقمي الطارئ (ERT (Emergency Remote Teaching، والدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الفئات الهشة، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي القرار بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي وخبراء إدارة الأزمات بجمهورية مصر العربية. يحلل البحث خبرة الأردن في تعليم اللاجئين، ورواندا في بناء السلام، والفلبين في التعامل مع الكوارث الطبيعية. ويهدف البحث إلى صياغة خريطة طريق عملية تجعل النظام التعليمي المصري أكثر صمودًا Resilience في مواجهة الأزمات المستقبلية. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بتقديم إطار سياساتي يتضمن أدلة إجرائية للتعامل مع النزوح واللجوء والفقر التعليمي، واقتراح وحدة وطنية مركزية لإدارة الأزمات التربوية، مما يسهم في حماية الأمن التعليمي القومي وضمان جودة التعلم تحت كافة الظروف الضاغطة في جمهورية مصر العربية.

سادس عشر: التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان

451. **العنوان:** "دمج قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية: دراسة مقارنة بين مصر وتونس وفنلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل درجة استيعاب وتضمين قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان Human Rights (HR)، والتي تشمل المشاركة السياسية والتسامح وسيادة القانون والمساواة، في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في مصر، وذلك عبر مقارنة منهجية مع مناهج مماثلة في تونس وفنلندا. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة طبيعة المحتوى القيمي المتضمن في المنهج، بما يشمل الموضوعات الدراسية والأنشطة الإثرائية وطرائق التناول التربوي، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى إكساب التلاميذ المعارف والاتجاهات والمهارات الديمقراطية Democratic Skills (DS) المنشودة وفقًا للمواصفات العالمية للتربية المواطنية، مع مراعاة المتغير الوسيط المتعلق بطرق تدريس المعلمين والمناخ المدرسي العام. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في الكتب المدرسية ووثائق المنهج للمرحلة الإعدادية، وتتمثل الحدود البشرية في عينة تمثيلية من المعلمين والتلاميذ في المدارس المصرية، مع إجراء تحليل مقارن لمحتوى المناهج في الدول محل الدراسة، حيث يوظَّف المنهج المقارن بمدخل "بريداي" لاشتقاق تصور علمي لتطوير المناهج في مصر. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تحديد الفجوات القائمة بين النصوص المنهجية والممارسات الصفية، وتقديم إطار مقترح لدمج قيم حقوق الإنسان بشكل أصيل يبتعد عن الشكلية، مع الاستفادة من تجربة فنلندا في تعزيز التعليم المدني وتجربة تونس في مراجعة المناهج بعد التحولات السياسية، بما يسهم في بناء مواطن مصري واعٍ بحقوقه وواجباته وقادر على المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع وتدعيم ركائز الدولة الديمقراطية الحديث.

452. **العنوان:** "برامج التربية على المواطنة النشطة في التعليم الثانوي المصري: دراسة مقارنة في ضوء خبرات فرنسا وكندا وأستراليا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل برامج وممارسات التربية على المواطنة النشطة Active Citizenship Education (ACE) في مرحلة التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية، وذلك عبر مقارنة دولية مع النماذج المطبقة في فرنسا وكندا التي ترتكز على مشاركة الطلاب الفعالة في الحياة العامة. يمثّل المتغير المستقل في الدراسة تصميم برامج المواطنة النشطة من حيث المحتوى المعرفي، وأنشطة المشاركة الميدانية، والمشروعات المجتمعية المنفذة، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى تنمية مهارات المشاركة السياسية والاجتماعية لدى الطلاب المصريين، والتي تشمل قدرات الحوار، والتفاوض، واحترام التعددية الثقافية، مع مراعاة المتغير الوسيط المتعلق بالمناخ التنظيمي للمدرسة. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في مدارس التعليم الثانوي العام بمحافظات متنوعة لضمان تمثيل السياقات المختلفة، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين ومسؤولي الأنشطة الطلابية، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخله التحليلي لبناء نموذج مقترح لبرنامج ACE ملائم للسياق الثقافي والسياسي المصري يدعم أهداف الجمهورية الجديدة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن رصد الفجوة بين التنظير والممارسة في قيم المواطنة، وتقديم إطار عملي للمدارس لتعزيز دور الطالب كعنصر فاعل في التنمية الوطنية، مع اقتراح آليات لربط المنهج الدراسي بالقضايا المجتمعية الراهنة لزيادة وعي الشباب بمسؤولياتهم تجاه الدولة والمجتمع.

453. **العنوان:** "حقوق الطفل في المدرسة بين النصوص القانونية والممارسات الفعلية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب والسويد"

الموضوع: يستهدف هذا البحث الكشف عن الفجوة النوعية بين النصوص القانونية والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الطفل في التعليم، وبين الممارسات المدرسية اليومية داخل المؤسسات التعليمية المصرية، بالاستناد إلى مقارنة دولية مع مدارس في المغرب والسويد. يمثّل المتغير المستقل الإطار القانوني والسياساتي لحقوق الطفل في المدرسة Child Rights in School (CRS)، والذي يشمل حق الحماية من العنف، وحق المشاركة، وحق الخصوصية، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى احترام وتطبيق هذه الحقوق في الواقع المدرسي كما تظهر في أنماط تعامل المعلمين والإدارات مع

التلاميذ، مع وجود متغير وسيط يتمثل في الوعي الحقوقي لدى أطراف العملية التعليمية. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي الحكومية، وتتمثل الحدود البشرية في التلاميذ، والمعلمين، والأخصائيين الاجتماعيين، وعينة من أولياء الأمور، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن بمدخل "كاندل" لبيان أثر العوامل الثقافية والاجتماعية في تطبيق القوانين الحقوقية. ويهدف البحث في نهايته إلى تقديم توصيات إجرائية لتقريب الممارسات المدرسية في مصر من المعايير العالمية لحقوق الإنسان، مع اقتراح آليات للرقابة والتقييم الدوري للمناخ المدرسي لضمان بيئة تعليمية آمنة تحترم كرامة الطفل وتعزز نموه السوي.

454. العنوان: "تطوير الأنشطة الطلابية بالتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات ألمانيا والأردن: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول ضعف فاعلية الأنشطة الطلابية في المدارس المصرية كأداة لبناء الثقافة الديمقراطية، حيث تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل واقع الأنشطة الطلابية SA (Student Activities) ودورها في تعزيز قيم الممارسة الديمقراطية. يمثل المتغير المستقل في هذا البحث "نظم وبرامج الأنشطة الطلابية"، بينما يمثل المتغير التابع "مستوى تنمية الثقافة الديمقراطية" لدى الطلاب، مع اعتبار "المناخ المدرسي" متغيرًا وسيطًا يؤثر في كفاءة هذه العلاقة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على الأنشطة المدرسية اللاصفية، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب مرحلة التعليم الثانوي العام ومعلمي الأنشطة، بينما تشمل الحدود المكانية مدارس مختارة في جمهورية مصر العربية للمقارنة مع النظم التعليمية في ألمانيا والأردن. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لوصف وتحليل وفهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظم SA في دول المقارنة، وصولًا إلى أوجه التشابه والاختلاف. تسعى الدراسة إلى معالجة الفجوة بين التنظير والممارسة في عمل اتحاد الطلاب SU (Student Union)، وذلك من خلال الوقوف على كيفية إدارة الانتخابات الطلابية وآليات اتخاذ القرار في المدارس الألمانية والأردنية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تحديد المعوقات التشريعية والإدارية التي تحد من استقلالية SU في المدارس المصرية، وتقديم إطار مقترح لتطوير هذه الأنشطة بما يضمن تحويل المدرسة إلى بيئة حاضنة للقيم المدنية. كما ستبين النتائج أثر الانفتاح في ممارسة (SA) على تقليل السلوك العدواني وزيادة الانتماء الوطني لدى الناشئة، مع توضيح العلاقة الطردية بين حرية التعبير داخل الاتحادات الطلابية ونمو الوعي السياسي لديهم. وفي الختام، يقدم البحث تصورًا مهنيًا يستفيد من الخبرة الألمانية في مأسسة الديمقراطية المدرسية، ومن التجربة الأردنية في تفعيل المجالس البرلمانية الطلابية، بما يتسق مع الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري وأهدافه التعليمية الاستراتيجية.

455. العنوان: "التربية الديمقراطية في برامج إعداد المعلم بكليات التربية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة مدى تضمين مفاهيم ومهارات التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان في برامج إعداد المعلم بكليات التربية المصرية، ومقارنتها بالنماذج المطبقة في فنلندا وجنوب أفريقيا لضمان تأهيل معلم قادر على بناء بيئة صفية ديمقراطية. يمثّل المتغير المستقل محتوى برامج إعداد المعلم TEP (Teacher Education Programs) من حيث المقررات الدراسية المتعلقة بالمواطنة، وحقوق الإنسان، وإدارة الحوار، بينما يمثّل المتغير التابع كفاءة المعلمين الجدد في تطبيق مبادئ الديمقراطية داخل الفصول الدراسية وإدارة مواقف التنوع والاختلاف بمهنية، مع وجود متغير وسيط يتمثل في فلسفة إعداد المعلم السائدة في كل دولة. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج الليسانس والبكالوريوس بكليات التربية، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب الشعب المختلفة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، حيث يوظف البحث المنهج المقارن لصياغة إطار معياري لإدماج التربية الديمقراطية في TEP بمصر. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى رصد الفجوة بين الإعداد النظري للمعلم والممارسات الميدانية في التربية على القيم، وتقديم مقترحات لتطوير المناهج الجامعية وأساليب التدريس بالكليات لتعزيز الثقافة الحقوقية لدى المعلم قبل الخدمة، بما ينعكس إيجابًا على أداؤه المهني وقدرته على غرس قيم التسامح والمواطنة لدى تلاميذه.

456. **العنوان:** "المدرسة كفضاء لممارسة الديمقراطية اليومية وحوكمتها: دراسة مقارنة بين مدارس مصر والبرتغال والبرازيل"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في غلبة النمط المركزي والبيروقراطي على الإدارة المدرسية في جمهورية مصر العربية، مما يحول دون تحويل المدرسة إلى بيئة فاعلة لترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية لدى النشء، ويهدف البحث إلى استقصاء مفهوم المدرسة الديمقراطية (DS (Democratic School كمتغير تابع، يتأثر بنمط "الحوكمة المدرسية المشاركة" كمتغير مستقل، من حيث مستويات إشراك المعلمين والطلاب وأولياء الأمور في صنع القرار المؤسسي، ويستخدم الباحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method لتحليل التجربة البرتغالية في استقلالية المدارس، والخبرة البرازيلية في الموازنات التشاركية المدرسية، والنموذج الإسباني في المجالس التربوية، وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات عمل مجالس الآباء والأمناء والمعلمين (PTA) وأساليب الإدارة الصفية، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية تلاميذ ومعلمي ومديري مدارس التعليم الأساسي في الدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين توفر الشفافية والحوار التنظيمي داخل المؤسسة وبين تنمية قيم المواطنة الفاعلة والقدرة على النقد البناء لدى الطلاب، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تبرهن على أن تفعيل "الديمقراطية اليومية" يقلل من حدة التوترات التنظيمية ويزيد من ولاء الأطراف المعنية للمدرسة، كما سيقدم البحث تصورًا مقترحًا لتطوير لوائح مجالس الآباء والأمناء والمعلمين (PTA) بجمهورية مصر العربية لتصبح شريكًا حقيقيًا في الإدارة وليس مجرد كيان استشاري، مما يسهم في خلق مناخ مدرسي محفز على الابتكار والمسؤولية الاجتماعية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في تخصص التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

457. **العنوان:** "التربية على حقوق الإنسان في مناهج التربية الدينية بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب لبنان وكندا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل كيفية تناول مناهج التربية الدينية (الإسلامية والمسيحية) في المدارس المصرية لقيم حقوق الإنسان الأساسية مثل الكرامة، والحرية، والعدل، والتسامح، وذلك بمقارنتها بنماذج من لبنان وكندا حيث يبرز التعدد الثقافي والديني بشكل واسع. يمثّل المتغير المستقل طبيعة الخطاب الديني التربوي (RE (Religious Education المتضمن في الكتب المدرسية والأنشطة المرتبطة بها، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى اتساق هذا الخطاب مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان وتأثيره في تشكيل اتجاهات الطلاب نحو المختلفين دينيًا أو ثقافيًا، مع مراعاة المتغير الوسيط المتمثل في كفاءة المعلم في تقديم الخطاب الديني الوسطي. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج التربية الدينية للمرحلتين الإعدادية والثانوية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وخبراء المناهج بمركز تطوير المناهج، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لإبراز إمكانية توظيف RE كرافعة قوية لقيم المواطنة وحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة مقترحات لتطوير المحتوى الديني المدرسي بما يعزز من قيم العيش المشترك، ويوضح التكامل بين المقاصد الدينية والمبادئ الحقوقية الدولية، مما يسهم في تحصين الطلاب ضد الفكر المتطرف وبناء شخصية متسامحة تتقبل التعددية كقيمة إثرائية للمجتمع.

458. **العنوان:** "تمثّل قيم المساواة بين الجنسين في المدرسة المصرية من منظور حقوقي: دراسة مقارنة مع تجارب المغرب والسويد وفرنسا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية تمثّل قيم المساواة بين الجنسين (GE (Gender Equality في النصوص المدرسية والممارسات الصفية بالمدارس المصرية، مقارنة بالمغرب والسويد، وذلك من منظور التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان. يمثّل المتغير المستقل أنماط تمثيل الذكور والإناث في الكتب المدرسية من حيث الأدوار الاجتماعية والمهن والنسب العددية، بالإضافة إلى الممارسات الصفية الفعلية في توزيع الأدوار والفرص القيادية، بينما يمثّل المتغير التابع اتجاهات الطلاب نحو أدوار الجنسين واستعدادهم النفسي والاجتماعي لتقبل المساواة في الفرص التعليمية والعملية. تتحدد الحدود الموضوعية في مناهج اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والأنشطة المدرسية، وتتمثل الحدود البشرية في التلاميذ والمعلمين والموجهين التربويين، حيث يوظّف المنهج المقارن بمدخل "نقد الخطاب" لاشتقاق توصيات عملية لتعديل الصور النمطية السلبية. وتسعى الدراسة من خلال نتائجها إلى تقديم خارطة طريق لمطوري المناهج والمعلمين

لتعزيز قيم المساواة الجندرية في التعليم المصري، بما يضمن تمكينًا عادلًا للفتيات والفتيان على حد سواء، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص الذي تنص عليه الدساتير والمواثيق الدولية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر توازنًا وإنتاجية.

459. **العنوان:** "**التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم الفني والمهني بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب ألمانيا والمغرب وماليزيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث استكشاف مدى حضور قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في مؤسسات التعليم الفني والمهني (TVE Technical and Vocational Education) في مصر، مقارنة بالتجربة الألمانية والمغربية الرائدة في ربط التعليم بالحقوق المهنية. يمثّل المتغير المستقل بيئة التعليم الفني من حيث المناخ المدرسي، ومستويات مشاركة الطلاب في صنع القرار، ومدى احترام حقوقهم الأساسية داخل المدرسة والورش التدريبية، بينما يمثّل المتغير التابع درجة تنمية المسؤولية الاجتماعية والالتزام بقواعد العمل الديمقراطي لدى الطلاب قبل انتقالهم لسوق العمل، مع وجود متغير وسيط يتمثل في علاقة المدرسة بقطاع الصناعة. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الفني (الصناعي، والتجاري، والسياحي)، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وقادة المدارس الفنية، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لاقتراح مداخل إدارية وتربوية لإدماج التربية الحقوقية في TVE بمصر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تصميم نموذج تعليمي فني يجمع بين المهارة التقنية والثقافة الديمقراطية، مما يعزز من وعي الخريجين بحقوق العمال وثقافة المشاركة النقابية والعمل الجماعي، ويؤهلهم ليكونوا مواطنين فاعلين ومسؤولين في أماكن عملهم المستقبلية، بما يدعم استقرار ونمو القطاع الاقتصادي الوطني.

460. **العنوان:** "**آليات مشاركة أولياء الأمور في إدارة المدرسة كمدخل للتربية الديمقراطية: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وفنلندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل آليات مشاركة أولياء الأمور في إدارة المدارس في مصر، من خلال دراسة فاعلية مجالس الأمناء والآباء، والاجتماعات الدورية، والمبادرات المجتمعية، وذلك في إطار مقارن مع الأردن وفنلندا اللتين تقدّمان نماذج متقدمة في تعزيز الشراكة المجتمعية كأداة لترسيخ مبادئ التربية الديمقراطية داخل المدرسة. ويُعد نمط المشاركة—من حيث كونه استشاريًا أو تقريريًا، فعّالًا أو شكليًا—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى شعور أولياء الأمور بالشراكة والمسؤولية، وانعكاس هذه المشاركة في عمليات اتخاذ القرار المدرسي، وفي بناء مناخ مدرسي ديمقراطي قائم على الحوار والشفافية هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل ثقافة المجتمع المحلي، وقدرات الإدارة المدرسية، ووضوح الأطر القانونية والتنظيمية للمشاركة. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في مدارس التعليم الأساسي الحكومية، بينما تشمل الحدود البشرية أولياء الأمور ومديري المدارس وممثلي مجالس الأمناء في الدول الثلاث. ويستخدم البحث المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في آليات المشاركة، وأثرها في دعم المدرسة كمؤسسة ديمقراطية، بهدف صياغة نموذج مصري واقعي لتفعيل مشاركة الأسرة في إدارة المدرسة بصورة بنّاءة تدعم جودة التعليم وتُرسخ قيم المواطنة والديمقراطية في المجتمع المدرسي.

461. **العنوان:** "**الفجوات المكانية في التربية الديمقراطية بين المدارس الريفية والحضرية بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المغرب وتشيلي والبرازيل**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث إجراء مقارنة تحليلية لمستوى التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان بين المدارس الريفية والحضرية داخل جمهورية مصر العربية، مع الاستئناس بخبرات المغرب وتشيلي في معالجة الفجوات المجالية والتعليمية. يمثّل المتغير المستقل موقع المدرسة الجغرافي (ريف مقابل حضر) وما يرافقه من ظروف اجتماعية وثقافية متباينة، بينما يمثّل المتغير التابع فرص الطلاب الفعلية في ممارسة أشكال المشاركة، والتعبير الحر عن الرأي، ومدى تعرّضهم لقيم حقوق الإنسان في الممارسة التعليمية اليومية، مع مراعاة المتغير الوسيط المتعلق بنمط الإدارة المدرسية السائد. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي بمحافظات تمثّل أقاليم الريف والصعيد والعاصمة، وتتمثل الحدود

البشرية في التلاميذ والمعلمين وقادة المدارس، حيث يوظّف المنهج المقارن بمدخليه الداخلي والخارجي لاشتقاق سياسات تعليمية تستهدف تقليص الفجوة في الوعي الديمقراطي بين الريف والحضر. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة مقترحات لتكييف برامج التربية المواطنية مع الخصوصيات المحلية لكل منطقة، وتوفير موارد إضافية للمدارس الريفية لتمكينها من خلق فضاءات ديمقراطية تضاهي نظيراتها في الحضر، بما يضمن تحقيق العدالة التعليمية وحقوق الإنسان لجميع الطلاب المصريين دون تمييز مكاني.

462. **العنوان:** **"الجامعة كبيئة للتربية الديمقراطية والمسؤولية المدنية بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب فرنسا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى توافر مقومات البيئة الديمقراطية في الجامعات المصرية، والتي تشمل حرية التعبير، والنشاط الطلابي المنظم، والنقاش الأكاديمي الحر، مقارنة بنماذج جامعية في فرنسا وجنوب أفريقيا. يمثّل المتغير المستقل الإطار التنظيمي والقيمي الحاكم للحياة الجامعية، بما يتضمنه من لوائح طلابية وأعراف أكاديمية وممارسات إدارية، بينما يمثّل المتغير التابع خبرة الطلاب في ممارسة الديمقراطية داخل الحرم الجامعي، ومدى اكتسابهم لمهارات الحوار، والتفكير النقدي (CT (Critical Thinking، والمشاركة المجتمعية الفاعلة. تتحدد الحدود الموضوعية في مجموعة مختارة من الجامعات الحكومية والأهلية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وقادة الأنشطة الطلابية، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لإعادة النظر في سياسات الحياة الجامعية بمصر بوصفها رافعة أساسية للتربية الديمقراطية. وستسفر النتائج عن تقديم رؤية لتطوير اللوائح الجامعية بما يسمح بمساحة أكبر للمبادرات الطلابية المستقلة، وتعزيز قيم المسئولية والمساءلة داخل المجتمع الجامعي، مما يسهم في إعداد كوادر شبابية مؤهلة لقيادة العمل العام والمشاركة في بناء الجمهورية الجديدة بوعي ديمقراطي رصين.

463. **العنوان:** **"تعزيز قيم حقوق الإنسان والديمقراطية عبر التعليم عن بُعد بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الأردن وفرنسا وإستونيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات وكيفية تضمين موضوعات حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية في بيئات التعلم عن بُعد (DL (Distance Learning والمنصات الرقمية المستخدمة في مصر، مقارنة بالتجربة الأردنية والفرنسية، خاصة خلال فترات الطوارئ. يمثّل المتغير المستقل تصميم المحتوى الرقمي من حيث الأنشطة التفاعلية، ومنتديات النقاش، والوحدات التعليمية الحقوقية المتخصصة، بينما يمثّل المتغير التابع مدى قدرة الطلاب على اكتساب مهارات الحوار الرقمي، واحترام الرأي الآخر في السياق الافتراضي، والالتزام بأخلاقيات المواطنة الرقمية Digital Citizenship DC)). تتحدد الحدود الموضوعية في منصات التعلم الرقمية الرسمية المعتمدة بوزارة التربية والتعليم، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية ومعلميهم، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لتطوير دليل إرشادي لتوظيف التكنولوجيا كفرصة لتعزيز التربية الديمقراطية. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى وضع معايير تربوية لإنتاج محتوى رقمي يدعم التعددية ويشجع الطلاب على المشاركة الإيجابية في الفضاء الإلكتروني، مع اقتراح أساليب لتقييم الجوانب الوجدانية والقيمية في التعلم الافتراضي، بما يضمن عدم اختزال التعليم الرقمي في الجوانب المعرفية فقط وتجاهل بناء الشخصية الديمقراطية.

464. **العنوان:** **"بناء الثقافة الحقوقية لدى المعلمين عبر برامج التنمية المهنية بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب النرويج والمغرب وفنلندا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة محتوى وفاعلية برامج تدريب المعلمين في مصر فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتربية الديمقراطية، ومقارنتها ببرامج تدريبية مماثلة في النرويج والمغرب لضمان بناء شخصية مهنية واعية حقوقيًا. يمثّل المتغير المستقل تصميم البرامج التدريبية الموجهة للمعلمين من حيث الأهداف، والمحتوى العلمي، والأساليب التدريبية،

ونظم التقييم المتبعة، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى وعي المعلمين بحقوق الإنسان، واتجاهاتهم نحو تطبيق مبادئ الديمقراطية في الممارسات الصفية ونظم الانضباط المدرسي (SD School Discipline). تتحدد الحدود الموضوعية في برامج التنمية المهنية للمعلمين قبل وأثناء الخدمة بوزارة التربية والتعليم، وتتمثل الحدود البشرية في المعلمين المتدربين، ومخططي البرامج التدريبية، والمدربين بالأكاديمية المهنية للمعلمين، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لصياغة برنامج مصري متكامل لبناء الثقافة الحقوقية. وستسفر الدراسة عن نتائج تحدد الاحتياجات التدريبية الحقيقية للمعلمين في مجال الحقوق والواجبات، وتقديم تصور لمقررات تدريبية تحول القيم الحقوقية من نصوص نظرية إلى ممارسات سلوكية داخل الفصل، مما يسهم في تحسين العلاقة بين المعلم والمتعلم وخلق مناخ مدرسي تسوده العدالة والاحترام المتبادل.

465. العنوان: "تطوير مؤشرات قياس التربية الديمقراطية في المؤسسات المدرسية بمصر: دراسة مقارنة في ضوء ممارسات فنلندا وجنوب أفريقيا وكندا"

الموضوع: يركز هذا البحث على تطوير إطار وطني لمؤشرات قياس مستوى التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان في المدارس المصرية، مستندًا إلى دراسة مقارنة للمؤشرات الدولية المستخدمة في فنلندا وجنوب أفريقيا. يمثّل المتغير المستقل تصميم هذه المؤشرات وتصنيفها ضمن مجالات أساسية (المناهج، الإدارة المدرسية، الأنشطة الطلابية، المناخ المدرسي)، بينما يمثّل المتغير التابع قدرة هذه المؤشرات على عكس الواقع الفعلي بدقة وتوجيه خطط التحسين المؤسسي نحو ممارسات أكثر ديمقراطية، مع مراعاة المتغير الوسيط المتعلق بجاهزية المدارس للتقييم الذاتي. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي، وتتمثل الحدود البشرية في خبراء القياس والتقويم التربوي، ومديري المدارس، والمعلمين، حيث يوظّف المنهج المقارن لبناء «مصفوفة مؤشرات» مصرية معيارية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أداة قياس علمية تساعد القائمين على العملية التعليمية في تشخيص واقع التربية الديمقراطية بشكل كمي وكيفي، وتقديم توصيات لربط نتائج هذه المؤشرات بنظم الاعتماد والجودة، مما يحفز المدارس على تبني سياسات تدعم حقوق الإنسان والمشاركة الطلابية كجزء لا يتجزأ من جودة الأداء المدرسي الشامل.

466. العنوان: "إدماج قيم التمكين والمواطنة في برامج تعليم الكبار بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب المغرب والبرازيل والهند"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى إدماج قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في مصر، بمقارنتها بتجارب المغرب والبرازيل التي تربط محو الأمية بالتمكين السياسي والمشاركة المجتمعية. يمثّل المتغير المستقل محتوى البرامج التعليمية من حيث الموضوعات الحقوقية، وأنشطة المشاركة، وآليات النقاش حول القضايا العامة، بينما يمثّل المتغير التابع مستوى تمكين المتعلمين الكبار (EMP Empowerment) من ممارسة حقوقهم المدنية والاجتماعية وتنمية وعيهم بمسؤولياتهم كمواطنين فاعلين بعد الالتحاق بهذه البرامج. تتحدد الحدود الموضوعية في فصول وبرامج محو الأمية التابعة للهيئة العامة لتعليم الكبار والجمعيات الأهلية، وتتمثل الحدود البشرية في الدارسين الكبار، والميسّرين التربويين، ومسؤولي التخطيط للبرامج، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لتطوير نموذج تربوي يربط بين الأبجدية اللغوية والأبجدية الحقوقية في السياق المصري. وستسفر النتائج عن تقديم رؤية لتحويل فصول محو الأمية إلى فضاءات للحوار المجتمعي، وتطوير مناهج دراسية تربط بين تعلم القراءة والكتابة وفهم الدستور والقوانين المنظمة للحياة اليومية، مما يساهم في بناء مواطن مصري قادر على المساهمة في التنمية الوطنية وحماية مكتسبات الدولة الديمقراطية.

467. العنوان: "التربية على حقوق الإنسان في سياقات التنوع الثقافي بصعيد مصر: دراسة مقارنة مع تجارب المغرب وكندا وأستراليا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة كيفية ممارسة التربية على حقوق الإنسان في السياقات المدرسية التي تتسم بتنوع ثقافي أو قبلي في صعيد مصر، ومقارنتها بتجارب دولية في المغرب وكندا للتعامل مع التعددية. يمثّل المتغير المستقل مستوى

التنوع الثقافي والخصوصيات المحلية في البيئة المدرسية والسياسات المتبعة لإدارتها، بينما يمثّل المتغير التابع مدى احترام الاختلاف، ومناهضة التمييز داخل الصف، وتجارب الطلاب مع مفهوم العدالة والمساواة في المعاملة اليومية، مع وجود متغير وسيط يتمثل في خلفية المعلم الثقافية والتربوية. تتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي في مناطق الصعيد ذات الخصوصية الاجتماعية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، حيث يستخدم البحث المنهج المقارن لتقديم توصيات عملية لتفعيل التربية الحقوقية في السياقات متعددة الثقافات. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تصميم نموذج تربوي يدمج القيم الحقوقية العالمية مع الخصوصيات الثقافية الإيجابية للمجتمع الصعيدي، وتطوير إستراتيجيات تعليمية تساعد المعلم على إدارة التنوع داخل الفصل الدراسي بشكل يعزز من قيم المواطنة والوحدة الوطنية ويقلل من فرص الصراعات التقليدية أو التمييز بين الطلاب.

468. العنوان: "أبعاد المنهج الخفي وتأثيرها في التربية الديمقراطية بمدارس التعليم الثانوي في مصر وفرنسا وجنوب أفريقيا: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في التباين القائم بين ما تنص عليه المناهج الرسمية من قيم ديمقراطية وبين الممارسات الواقعية المستترة التي يشكلها المنهج الخفي (HC (Hidden Curriculum، مما يؤدي إلى تشويه الوعي القيمي لدى الطلاب. يهدف البحث إلى تحليل وتحليل العناصر غير المعلنة في البيئة المدرسية، حيث يمثل المتغير المستقل "أبعاد المنهج الخفي" والتي تشمل أنماط السلطة، وقواعد الضبط، وطرق التفاعل الاجتماعي، بينما يمثل المتغير التابع "مستوى اكتساب قيم التربية الديمقراطية" لدى طلاب المرحلة الثانوية، مع دراسة "الثقافة التنظيمية للمدرسة" كمتغير وسيط يربط بينهما. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل الرسائل الضمنية في العلاقات التربوية، وتتمثل الحدود البشرية في عينة من طلاب التعليم الثانوي العام والمعلمين ومديري المدارس، بينما تشمل الحدود المكانية دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وجنوب أفريقيا. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "بريداي" بمراحله الأربعة: الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة، وذلك للكشف عن القوى الثقافية والسياسية التي تشكل (HC) في كل مجتمع. ويسعى البحث إلى تتبع كيفية انتقال قيم التبعية أو المشاركة عبر الممارسات اليومية في المدارس المصرية مقارنة بنظيراتها في دول المقارنة، مع التركيز على الخبرة الفرنسية في علمانية التعليم والخبرة الجنوب أفريقية في المصالحة والعدالة الاجتماعية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن كشف العلاقة الجدلية بين المنهج الخفي وإعادة إنتاج السلطوية داخل الفصول الدراسية، مع تقديم مقترحات إجرائية لتحويل (HC) من عائق إلى رافد يعزز الممارسة الديمقراطية الحقة. كما ستوضح النتائج كيف يمكن للهياكل الإدارية المرنة وتفويض السلطة للطلاب أن يسهم في تقليص الفجوة بين الخطاب التربوي الرسمي والواقع المعيش، بما يحقق أهداف الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم في جمهورية مصر العربية.

469. العنوان: "الإدارة الدولية المقارنة لسياسات الدمج التربوي لذوي الإعاقة: دراسة تحليلية بين مصر والسويد وجنوب أفريقيا في ضوء مدخل التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة فاعلية الإدارة التعليمية في تطبيق سياسات الدمج التربوي الشامل Inclusive Education (IE) في المدارس المصرية، ومدى انعكاسها على تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من حقوقهم الديمقراطية، وذلك من خلال مقارنة دولية مع نماذج رائدة في السويد وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) سياسات وممارسات الإدارة الدولية للدمج، والتي تشمل التيسيرات المعقولة واحترام صوت الطالب ومنع التمييز، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) مستوى ممارسة الطلاب ذوي الإعاقة لحقوقهم الديمقراطية داخل البيئة المدرسية. وتعمل الثقافة التنظيمية في المدارس كمتغير وسيط (Mediating Variable) يؤثر في قوة العلاقة بين الإدارة والنتائج المحققة. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات صنع القرار والمشاركة في مدارس التعليم الأساسي الدامجة، بينما تتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين والطلاب ذوي الإعاقة وأقرانهم وأولياء أمورهم.

يستخدم البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) بخطواته الأربع: الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة؛ وذلك لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في الأنظمة التعليمية محل الدراسة. وتسعى الدراسة إلى الكشف عن أثر الهياكل الإدارية الدولية في تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان (HR Human Rights) داخل النظم المحلية. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في وضع إطار إداري مقترح لتطوير منظومة التعليم الدامج في جمهورية مصر العربية، يستند إلى أفضل الممارسات الدولية في تمكين الفئات المهمشة. كما يهدف البحث إلى تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تحويل المدارس الدامجة إلى مختبرات للديمقراطية عبر تبني استراتيجيات الإدارة الدولية المقارنة International Comparative (ICM Management). وسوف يخلص البحث إلى أن نجاح الدمج لا يتوقف على التجهيزات المادية فحسب، بل يمتد ليشمل التحول في الفكر الإداري نحو الديمقراطية التشاركية.

470. العنوان: "**حوكمة الإدارة المدرسية الرقمية لتعزيز قيم التربية الديمقراطية: دراسة مقارنة لمنظومة الألعاب التعليمية في مصر وفنلندا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء الدور الاستراتيجي للإدارة التعليمية في توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Information and Communication Technology) لتعزيز قيم الديمقراطية والتعاون، وذلك عبر مقارنة التجربة المصرية مع تجارب فنلندا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل في الدراسة خصائص ونظم إدارة المناهج الرقمية والألعاب التعليمية (DEG Digital Educational Games)، التي تتسم بالسيناريوهات التشاركية والقدرة على الاختيار والحوار، بينما يمثل المتغير التابع تنمية مهارات اتخاذ القرار الجماعي والتفاوض وحل المشكلات لدى الطلاب. كما يدخل متغير الرقمنة التعليمية كمتغير وسيط يربط بين كفاءة الإدارة المدرسية ومخرجات التعلم الديمقراطي. تتحدد الحدود الموضوعية في المحتوى الرقمي المعتمد رسميًا والمنصات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس واختصاصي التكنولوجيا والطلاب مستخدمي هذه الموارد في مرحلة التعليم الأساسي. يرتكز البحث على المنهج المقارن للوصول إلى فهم أعمق للقوى الثقافية والسياسية المؤثرة في الإدارة الدولية المقارنة. ويسعى البحث إلى إيضاح العلاقة الارتباطية بين نمط الإدارة التقنية وتطوير الاتجاهات الديمقراطية لدى الناشئة في ظل التحول الرقمي (DT Digital Transformation). ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى وضع قائمة بالمعايير التربوية والإدارية اللازمة لتطوير المحتوى الرقمي المصري، بما يضمن تعزيز التفاعل الديمقراطي والمواطنة الرقمية (DC Digital Citizenship). كما ستكشف النتائج عن الفجوات الإدارية التي قد تعيق الاستفادة القصوى من الألعاب التعليمية في غرس قيم العمل الجماعي. ويقدم البحث في نهايته مقترحًا لتطوير بيئات التعلم الافتراضية في مصر لتصبح أكثر ديمقراطية وتفاعلية بناءً على الدروس المستفادة من الخبرات الدولية الرائدة.

471. العنوان: "**برامج «المدرسة الصديقة لحقوق الطفل»: دراسة مقارنة بين تطبيقاتها في مصر والأردن والبرازيل**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تقييم تطبيق برامج المدرسة الصديقة لحقوق الطفل Child-Friendly School (CFS Programs) داخل المدارس المصرية—سواء في تجارب قائمة أو مقترحة—من خلال مقارنتها بتجارب الأردن والبرازيل التي تبنّت نماذج مشابهة بدعم من منظمات دولية. ويتمثل المتغير المستقل في عناصر برنامج CFS، مثل سياسات الحماية من العنف، وتعزيز المشاركة الطلابية، وتهيئة بيئة تعليمية آمنة وداعمة نفسيًا واجتماعيًا، بينما يتمثل المتغير التابع في أثر البرنامج على ثقافة المدرسة، وعلى شعور الطلاب بالاحترام والأمان والقدرة على التعبير عن آرائهم دون خوف. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في مدى جاهزية المدرسة من حيث تدريب المعلمين، وتفعيل مجالس الطلاب، وتوفير بنية مدرسية آمنة. وتتحدد الحدود الموضوعية في المدارس التي طُبِّق فيها البرنامج تجريبيًا أو بشكل جزئي داخل محافظات مصرية، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومديري المدارس وممثلي الشركاء الداعمين. ويستند البحث إلى

المنهج المقارن لاستكشاف عوامل النجاح في التجارب الأردنية والبرازيلية، واقتراح آليات لتعميم نموذج CFS في مصر بما يعزز حماية الطفل، ويُرسّخ بيئة مدرسية إنسانية تتيح التعلم والنمو النفسي والاجتماعي المتوازن.

472. **العنوان:** "**مضامين التربية على حقوق الإنسان في مناهج العلوم الإنسانية بالتعليم الإعدادي والثانوي في مصر وتونس وإسبانيا: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة الملحة لتطوير مناهج العلوم الإنسانية لتواكب التوجهات العالمية في تعزيز قيم الكرامة والعدالة، حيث يسعى البحث إلى تحليل محتوى كتب التاريخ واللغة العربية للكشف عن مدى تضمنها لمفاهيم التربية على حقوق الإنسان (HRE (Human Rights Education. يمثل المتغير المستقل "مضمونات المناهج الدراسية" من نصوص أدبية وحقائق تاريخية وصور توضيحية، بينما يمثل المتغير التابع "طبيعة الرسائل والقيم الحقوقية" المنقولة للمتعلمين، مع دراسة "فلسفة النظام التعليمي" كمتغير وسيط يوجه صياغة هذه المناهج. تقتصر الحدود الموضوعية على الكتب المدرسية المقررة في مرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي، وتتمثل الحدود البشرية في خبراء المناهج ومعلمي المواد الإنسانية، بينما تشمل الحدود المكانية دراسة مقارنة بين مصر وتونس وإسبانيا. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل أوجه الشبه والاختلاف في تناول قضايا الحرية والمواطنة، مستفيدًا من الخبرة التونسية في التحديث التربوي والخبرة الإسبانية في الانتقال الديمقراطي عبر التعليم. وستكشف النتائج عن مدى التوازن بين الحقوق والواجبات في الطرح التعليمي المصري، ومدى كفاية النصوص المختارة في بناء عقلية نقدية تحترم التعددية وترفض الاستبداد. كما ستقدم الدراسة تصورًا مقترحًا لتطوير محتوى المناهج بما يدمج مبادئ (HRE) في السياق المصري بشكل يتسم بالاستمرارية والشمول، وبما يحقق أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة في بناء الشخصية المصرية الواعية بحقوقها ومسؤولياتها تجاه المجتمع والدولة.

473. **العنوان:** "**السياسات التأديبية بالمدارس في ضوء مبادئ حقوق الطفل بمصر وفرنسا وجنوب أفريقيا: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تنبثق مشكلة البحث من وجود فجوة بين لائحة الانضباط المدرسي والممارسات التأديبية الفعلية التي قد تتعارض مع كرامة الطالب، مما يتطلب دراسة هذه الممارسات في ضوء معايير حقوق الطفل (CR (Child Rights. يمثل المتغير المستقل "السياسات والتشريعات التأديبية المدرسية"، بينما يمثل المتغير التابع "مستوى الالتزام بالمعايير الحقوقية" في التعامل مع مشكلات الطلاب السلوكية، مع اعتبار "نمط القيادة المدرسية" متغيرًا وسيطًا يؤثر في كيفية تطبيق العقوبات. تتحدد الحدود الموضوعية في أساليب التأديب المتبعة كالاستبعاد أو الحرمان، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب مرحلة التعليم الأساسي والمعلمين والإدارة المدرسية، بينما تشمل الحدود المكانية مدارس في مصر وفرنسا وجنوب أفريقيا. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لوصف وتحليل النظم التأديبية، حيث يتم استلهام الخبرة الفرنسية في "العقود السلوكية" والخبرة الجنوب أفريقية في "العدالة التصالحية" بدلًا من العقوبات البدنية أو النفسية. وستسفر النتائج عن رصد أثر الممارسات التأديبية على شعور الطلاب بالعدالة المدرسية وانتمائهم للمؤسسة التعليمية، وتوضيح العلاقة بين صرامة العقوبات وتكرار العنف المدرسي. كما ستنتهي الدراسة بصياغة "مدونة الانضباط الإيجابي" (PD (Positive Discipline المتوافقة مع الخصوصية المصرية، والتي تضمن حماية كرامة الطفل (CR) وتوفر بيئة تعليمية آمنة تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي في تقويم السلوك بأساليب تربوية حديثة بعيدًا عن السلطوية.

474. **العنوان:** "**الإدارة الدولية المقارنة لسياسات التنوع الثقافي في التعليم العالي: دراسة للفصول الجامعية الديمقراطية في مصر وكندا وألمانيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء الدور الإداري والأكاديمي في إدارة الفصول الجامعية متعددة الثقافات (MC Multicultural Classrooms) بالجامعات المصرية، والتي تضم طلابًا من خلفيات جغرافية وثقافية متنوعة، ومقارنتها بالنماذج المطبقة في كندا وألمانيا. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) ممارسات التدريس واستراتيجيات إدارة الحوار الأكاديمي، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) مستوى تنمية مهارات المشاركة الديمقراطية واحترام الاختلاف لدى الطلاب الجامعيين. وتعمل البيئة الجامعية كمتغير وسيط (Mediating Variable) يسهم في تيسير الحوار بين الثقافات (ID Intercultural Dialogue). تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في الآليات الإدارية المتبعة داخل كليات التربية والآداب والعلوم الاجتماعية، في حين تتحدد الحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس والطلاب المصريين والوافدين. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) بمراحله المختلفة لتحليل السياقات الثقافية والسياسية المؤثرة في الإدارة التعليمية. وتكمن أهمية الدراسة في رصد العلاقة بين أنماط الإدارة الصفية وتشكيل الوعي الديمقراطي في التعليم العالي (HE Higher Education). ومن أهم النتائج التي يسعى البحث للوصول إليها، صياغة دليل إجرائي لأساتذة الجامعات في جمهورية مصر العربية يوضح كيفية إدارة التنوع الثقافي بأسلوب ديمقراطي يعزز من قيم المواطنة العالمية. كما ستكشف الدراسة عن مدى مواءمة السياسات التعليمية المحلية مع الاتجاهات العالمية في الإدارة الدولية المقارنة (ICM International Comparative Management)، مما يساهم في رفع تنافسية الجامعات المصرية دوليًا وجعلها بيئات حاضنة للتعايش السلمي والحوار البناء.

475. **العنوان:** "**حوكمة الاتصال البصري في البيئة المدرسية وعلاقتها بترسيخ حقوق الإنسان: دراسة إدارية مقارنة بين مصر والمغرب والبرتغال**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل السياسات الإدارية المسؤولة عن تشكيل الخطاب البصري داخل مدارس التعليم الأساسي في مصر، ومقارنتها بالخبرات التعليمية في المغرب والبرتغال. يمثل المتغير المستقل طبيعة الرسائل المرئية والمكتوبة (اللافتات، اللوحات، والشعارات) التي تشرف عليها إدارة الإعلام المدرسي، بينما يمثل المتغير التابع مستوى وعي الطلاب بمبادئ حقوق الإنسان (HR Human Rights) وقيم السلطة والديمقراطية. ويبرز متغير المناخ المكتبي والمدرسي كمتغير وسيط يؤثر في استيعاب الطلاب لهذه الرسائل الرمزية. تتحدد الحدود الموضوعية في تحليل المحتوى البصري لوسائل الإيضاح واللافتات المدرسية، بينما تتحدد الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين ومسؤولي الأنشطة التربوية والإدارة المدرسية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبيان الفروق الجوهرية في فلسفة "البيئة المدرسية الناطقة" بين النظم المركزية واللامركزية. ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين نمط الخطاب البصري (تشجيعي مقابل تسلطي) وبناء الشخصية الديمقراطية للطالب في ظل معايير التربية الدولية المقارنة (ICE International Comparative Education). ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بوضع مقترح لـ "سياسة بصرية" (VP Visual Policy) جديدة للمدارس المصرية، تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتدعم الصورة الذهنية للمدرسة كبيئة محفزة للحقوق والواجبات. كما ستسهم النتائج في توجيه القيادات التعليمية نحو أهمية "الإدارة بالرموز" كأداة غير مباشرة لتعديل السلوك وتنمية الاتجاهات الديمقراطية، بما يخدم الأهداف القومية للتعليم في جمهورية مصر العربية وفق الرؤى العالمية المعاصرة.

476. **العنوان:** "**التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم قبل المدرسي: دراسة مقارنة بين رياض الأطفال في مصر وإيطاليا ونيوزيلندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استكشاف إمكان غرس مبادئ التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان Democratic Education and Human Rights في مرحلة التعليم قبل المدرسي (ECE Early Childhood Education) في مصر، من خلال مقارنة ممارسات رياض الأطفال المصرية بنماذج متقدمة في إيطاليا ونيوزيلندا التي تركز على بناء قدرات الطفل الاجتماعية والإنسانية منذ سنواته الأولى. ويتمثل المتغير المستقل في تنظيم بيئة الروضة من حيث حرية الحركة، وإتاحة

اختيار الأنشطة، وتشجيع الحوار والتفاوض بين الأطفال، بينما يتمثل المتغير التابع في تنمية قدرات الأطفال على التعبير عن الرأي، واحترام الآخر، وتقاسم الأدوات، وتطبيق قواعد جماعية بصورة نابعة من التفاعل وليس من الإلزام الصارم. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في كفاءة المعلمات وتدريبهن على ممارسات ECE الديمقراطية، إضافة إلى دور الأسرة في تعزيز هذه القيم. وتتحدد الحدود الموضوعية في مؤسسات رياض الأطفال الحكومية والخاصة في مصر، فيما تشمل الحدود البشرية الأطفال والمعلمات وأولياء الأمور. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لتحليل الفروق في الفلسفة التربوية والبيداغوجيا بين السياقات الثلاثة، وصولًا إلى تصميم نموذج مصري لروضة «ديمقراطية» يدعم بناء طفل قادر على التواصل، والتعبير، واحترام الحقوق، بما ينسجم مع توجهات الدولة نحو تعزيز قيم المواطنة والعيش المشترك منذ الطفولة المبكرة.

477. العنوان: **"التربية على حقوق الإنسان في سياق التعليم المهني الصحي (التمريض، التقنيين): دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا والبرازيل"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل درجة إدماج التربية على حقوق الإنسان (Human Rights Education (HRE داخل برامج التعليم المهني الصحي في مصر—وخاصة برامج التمريض والمعاهد الفنية الصحية—من خلال مقارنتها بنماذج مطبّقة في ألمانيا والبرازيل التي تُعدّ رائدة في تضمين حقوق المريض ضمن الإعداد المهني. ويتمثل المتغير المستقل في محتوى البرامج التدريبية من حيث تضمين مفاهيم حقوق المريض، والسرية، والكرامة الإنسانية، والأخلاقيات المهنية، بينما يتمثل المتغير التابع في وعي الطلبة الصحيين بحقوق المرضى وقدرتهم على تقديم رعاية إنسانية تراعي الخصوصية والاحترام داخل البيئات العلاجية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في خبرات التدريب السريري والإشراف الميداني التي قد تعزز أو تضعف ترجمة محتوى الـHRE إلى ممارسات فعلية. وتتحدد الحدود الموضوعية في برامج كليات التمريض والمعاهد الفنية الصحية بمصر، فيما تشمل الحدود البشرية طلاب هذه البرامج وأعضاء هيئة التدريس المشرفين على التدريب النظري والعملي. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستخلاص عناصر القوة في التجارب الألمانية والبرازيلية، بهدف تطوير إطار حقوقي وبيداغوجي واضح داخل التعليم الصحي المهني المصري، يسهم في تحسين جودة الرعاية ويعزز ثقة المرضى في مقدمي الخدمة الصحية.

478. العنوان: **"التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياسات الوطنية للتعليم: دراسة تحليلية مقارنة لسياسات مصر وتونس وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى تضمين مبادئ التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان Democratic (Education and Human Rights (DEHR في السياسات الوطنية للتعليم في مصر، وذلك عبر دراسة وثائق الرؤية التعليمية، والاستراتيجيات، والتشريعات المنظمة، ومقارنتها بما ورد في سياسات تونس وجنوب أفريقيا اللتين وظفتا البعد الحقوقي والديمقراطي بوضوح في إصلاح التعليم عقب تحولات سياسية كبرى. ويتمثل المتغير المستقل في وثائق السياسة التعليمية الوطنية من استراتيجيات وتشريعات ولوائح تحدد أولويات النظام التعليمي واتجاهاته، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة الإلزام والوضوح في تبني DEHR كهدف بنيوي للسياسة التعليمية، ووجود آليات تطبيق فعّالة تعكس هذا التوجه في المناهج والتقويم وإعداد المعلم. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في البيئة السياسية والاجتماعية الداعمة أو المقيّدة لإدماج DEHR في النظام التعليمي. وتتحدد الحدود الموضوعية في وثائق رسمية ضمن فترة زمنية محددة ذات صلة بالتخطيط التعليمي، فيما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات وخبراء التربية المشاركين في صياغة وتفسير هذه الوثائق. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستنتاج جوانب القوة في التجارب التونسية والجنوب أفريقية، واقتراح تعديلات في الخطاب والسياسات التعليمية المصرية تعزز دمج DEHR بفاعلية، بما يدعم بناء نظام تعليمي يرسّخ قيم المواطنة والعدالة والحرية والمسؤولية لدى المتعلمين.

479. **العنوان:** "**تأثير المدرسة في السلوك المدني (*Civic Behavior*) للشباب: دراسة مقارنة طولية بين طلاب مدارس مصر وفنلندا والمغرب**"

الموضوع: يهدف هذا البحث الطولي المقارن إلى تحليل أثر الخبرات التعليمية المدرسية في مصر على تكوين السلوك المدني (CB (Civic Behavior لدى الشباب—مثل المشاركة المجتمعية، والعمل التطوعي، واحترام القوانين—ومقارنته بما يحدث في فنلندا والمغرب، حيث تلعب المدرسة دورًا محوريًا في بناء المواطن الفاعل. ويتمثل المتغير المستقل في خبرات الطلاب المدرسية عبر الزمن، بما يشمل نوع المدرسة (حكومية، خاصة، تجريبية)، والمناهج ذات الصلة بالتربية المدنية، والأنشطة المدرسية التي تعزز المشاركة والمسؤولية، بينما يتمثل المتغير التابع في أنماط السلوك المدني للشباب بعد التخرج خلال أواخر المراهقة وبدايات الشباب. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في تأثير الأسرة والمجتمع المحلي في تعزيز أو إضعاف أثر المدرسة في تكوين CB. وتتحدد الحدود الموضوعية في عينة من الطلاب تُتابَع على مدى عدة سنوات عبر دراسات تتبع طولية، فيما تشمل الحدود البشرية هؤلاء الشباب، معلميهم، وأسرهم. ويستند البحث إلى المنهج المقارن الطولي لاستكشاف مدى فاعلية المدرسة المصرية كمؤسسة لإعداد مواطن ديمقراطي مسؤول، واقتراح تدخلات تربوية لتعزيز CB عبر المناهج والأنشطة والتفاعل المدرسي بما يدعم بناء مجتمع قائم على المشاركة والالتزام بالقانون

480. **العنوان:** "**إطار مقترح لاستراتيجية وطنية للتربية الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعليم القبل جامعي في مصر في ضوء خبرات دولية مختارة: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى معالجة غياب رؤية استراتيجية موحدة ومستدامة لدمج قيم المواطنة العالمية في النظام التعليمي المصري، حيث تهدف إلى صياغة "إطار استراتيجي وطني للتربية الديمقراطية وحقوق الإنسان" كمتغير تابع، وذلك بالاستناد إلى "تحليل مقارن للسياسات التعليمية الدولية" كمتغير مستقل. تتبنى الدراسة المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الاستشرافي لتحليل نماذج متميزة من فنلندا وجنوب أفريقيا وكندا، لاستنباط أفضل الممارسات التي تتوافق مع الأهداف التعليمية الوطنية في جمهورية مصر العربية. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على محاور المناهج الدراسية، والتنمية المهنية للمعلمين، والبيئة المدرسية، بينما تتمثل الحدود البشرية في صانعي السياسات التعليمية، وخبراء المناهج، والقيادات التربوية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical (MOETE (Education. يركز البحث على كيفية تحويل مبادئ التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان Human Rights (HRE (Education من مجرد شعارات نظرية إلى ممارسات بنيوية داخل المؤسسة التعليمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم خريطة طريق شاملة تتضمن آليات تقييم ومتابعة لمدى تمثل الطلاب للقيم المدنية، مع تحديد المتطلبات التشريعية والإدارية اللازمة لدعم استقلالية المجالس الطلابية وتفعيل (HRE) في الأنشطة المدرسية. كما ستبين النتائج العلاقة التكاملية بين تطوير المناهج وتغيير الثقافة التنظيمية للمدرسة لضمان استدامة الأثر التربوي، وبما يحقق التوازن المنشود بين الخصوصية الثقافية المصرية والمعايير الدولية للتربية من أجل المواطنة. وفي النهاية، سيوفر الإطار المقترح آليات لتعزيز الشراكة بين (MOETE) ومنظمات المجتمع المدني لضمان شمولية الاستراتيجية وتأثيرها في بناء المواطن المصري القادر على المشاركة بفعالية في بناء الجمهورية الجديدة وتدعيم ركائز الاستقرار والتنمية.

سابع عشر: الدافعية والانخراط الطلابي والنواتج التعليمية

481. **العنوان:** "**متطلبات تعزيز الدافعية للتعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في مصر في ضوء خبرات فنلندا وكوريا الجنوبية: دراسة تربوية مقارنة**"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من رصد تدني مستويات الدافعية نحو التعلم لدى قطاع عريض من تلاميذ المدارس الحكومية المصرية، مما يؤثر سلبًا على جودة المخرجات التعليمية، ويهدف البحث إلى تحليل محددات الدافعية للتعلم

(Motivation to Learn (ML عبر مقارنة النظم التعليمية في مصر وفنلندا وكوريا الجنوبية. يمثل المتغير المستقل "منظومة الممارسات الصفية والبيئة المدرسية"، بما تشمله من أساليب تقويم ودعم انفعالي، بينما يمثل المتغير التابع "مستوى الدافعية الداخلية والخارجية" لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، مع دراسة "المستوى الاقتصادي والاجتماعي" كمتغير وسيط. تقتصر الحدود الموضوعية على استراتيجيات التحفيز الأكاديمي، وتتمثل الحدود البشرية في تلاميذ الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية والمعلمين، بينما تشمل الحدود المكانية مدارس حكومية مصرية مختارة للمقارنة مع النماذج العالمية. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "جورج بيري" للوقوف على التباين بين الفلسفة التعليمية الفنلندية القائمة على الرفاهية، والنموذج الكوري القائم على التنافسية، وكيفية الاستفادة منهما في السياق المصري. وستسفر النتائج عن تحديد الفجوات في البيئة المدرسية المصرية التي تؤدي إلى ضعف (ML)، مثل كثافة الفصول ونمطية التدريس، مع تقديم توصيات لربط التعلم بالحياة اليومية. كما ستوضح النتائج طبيعة العلاقة بين التغذية الراجعة الإيجابية ونمو الانخراط الطلابي في المهام التعليمية المعقدة، بما يسهم في بناء نموذج وطني لزيادة دافعية التلاميذ وتحسين نواتج التعلم الأساسية في ظل رؤية مصر لتطوير التعليم الابتدائي.

482. العنوان: "أنماط القيادة الصفية وعلاقتها بالانخراط الطلابي في التعلم النشط بالمدارس الإعدادية في مصر وسنغافورة والمغرب: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في سيادة الأنماط القيادية التقليدية داخل الفصول الدراسية المصرية، والتي قد تعيق تطبيق استراتيجيات التعلم النشط (Active Learning (AL، مما يتطلب دراسة مقارنة لاستكشاف أنماط القيادة الأكثر فاعلية. يمثل المتغير المستقل "أنماط القيادة الصفية" (الديمقراطية، السلطوية، التشاركية)، بينما يمثل المتغير التابع "مستوى الانخراط الطلابي" بمؤشراته السلوكية والمعرفية، مع اعتبار "كفاية الوسائل التعليمية" متغيرًا وسيطًا في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في ممارسات الإدارة الصفية ودورها في تفعيل (AL)، وتتمثل الحدود البشرية في معلمي وطلاب المرحلة الإعدادية، بينما تغطي الحدود المكانية مدارس في مصر وسنغافورة والمغرب. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل كيفية إدارة التفاعل الصفي في سنغافورة كنموذج رائد عالميًا، وفي المغرب كنموذج إقليمي متطور، ومقارنتهما بالواقع المصري. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن إثبات العلاقة الطردية بين نمط القيادة التشاركية وزيادة معدلات الانخراط الطلابي (Student Engagement) في الأنشطة الصفية، وتحديد المعوقات التي تحول دون تخلي المعلم المصري عن النمط السلطوي. كما ستقدم الدراسة مقترحات لتطوير برامج إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة على مهارات القيادة الديمقراطية، بما يضمن بيئة صفية محفزة تدعم الإبداع والمبادرة لدى طلاب المرحلة الإعدادية في جمهورية مصر العربية.

483. العنوان: "بيئة التعلم الداعمة نفسيًا وأثرها في نواتج التعلم بالتعليم الأساسي في مصر والأردن وفنلندا: دراسة تربوية مقارنة"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في إغفال الجوانب النفسية والوجدانية في البيئة المدرسية المصرية لصالح الجوانب التحصيلية البحتة، مما يؤثر على نمو الشخصية المتكاملة للمتعلم، ويهدف البحث إلى استقصاء أثر بيئة التعلم الداعمة نفسيًا (Psychologically Supportive Learning Environment (PSLE في مخرجات التعليم. يمثل المتغير المستقل "خصائص المناخ النفسي المدرسي"، والتي تتضمن الشعور بالأمان والعلاقات الإيجابية، بينما يمثل المتغير التابع "نواتج التعلم المعرفية وغير المعرفية"، مع دراسة "كثافة الطلاب داخل الفصل" كمتغير وسيط. تقتصر الحدود الموضوعية على أبعاد البيئة الصفية النفسية، وتتمثل الحدود البشرية في تلاميذ ومعلمي مرحلة التعليم الأساسي، بينما تشمل الحدود المكانية دراسة مقارنة بين مصر والأردن وفنلندا. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method للتعرف على كيفية بناء (PSLE) في مدارس فنلندا والأردن، وتحليل تأثير ذلك على التحصيل الدراسي والذكاء الانفعالي للطلاب. وستسفر النتائج عن كشف الارتباط الوثيق بين غياب التنمر المدرسي وزيادة الثقة بالنفس، ومدى تأثير المناخ النفسي

المستقر في تقليل نسب التسرب الدراسي في مصر. كما ستقدم الدراسة تصورًا لتطوير الإرشاد النفسي المدرسي وتحويل المدرسة المصرية إلى مجتمع تعلم آمن، بما يضمن تحسين النواتج غير المعرفية مثل الانضباط الذاتي والمهارات الحياتية، بالتوازي مع رفع كفاءة التحصيل الأكاديمي بما يتفق مع المعايير القومية للتعليم في مصر.

484. العنوان: "متطلبات تطوير استراتيجيات التدريس القائمة على حل المشكلات (*Problem-Based Learning (PBL*) في تعليم الرياضيات بالمرحلة الإعدادية في مصر في ضوء خبرات سنغافورة وبولندا"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء متطلبات تطوير استراتيجيات التدريس القائمة على حل المشكلات (PBL) في سياق تعليم الرياضيات بالمرحلة الإعدادية المصرية، من خلال رصد وتحليل الخبرات التعليمية الرائدة في كل من سنغافورة وبولندا، وذلك لمواجهة مشكلة ضعف الدافعية للتعلم وتدني نواتج التحصيل الدراسي المرتبطة بالأساليب التقليدية. يتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات التدريس القائمة على حل المشكلات (PBL)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الدافعية للتعلم ونواتج التحصيل الأكاديمي، وتبرز الثقافة التنظيمية المدرسية كمتغير وسيط في هذا السياق. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مناهج الرياضيات بالمرحلة الإعدادية، بينما تقتصر الحدود البشرية على معلمي الرياضيات وموجهيها وتلاميذ الصف الثاني الإعدادي، مع الالتزام بالحدود المكانية في المدارس الحكومية المصرية ومقارنتها بالهياكل التعليمية في دول المقارنة. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method باتباع خطوات "جورج بيريداي" التي تشمل الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة، بهدف فهم القوى والعوامل الثقافية والاجتماعية التي أدت لنجاح هذه الاستراتيجيات في سنغافورة وبولندا. تركز الدراسة على كشف العلاقة الارتباطية بين نمط التدريس التفاعلي وزيادة الانخراط الوجداني والمعرفي للمتعلمين، مع توضيح الفروق في السياسات التعليمية والمناخ المدرسي بين مصر ودول الخبرة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج إجرائي مقترح يحدد الآليات الإدارية والتربوية اللازمة لتوطين استراتيجيات التدريس القائمة على حل المشكلات (PBL) في البيئة المصرية، بما يتوافق مع الإمكانات المحلية وتطلعات نظام التعليم الجديد. كما ستكشف النتائج عن ضرورة التحول من دور المعلم كناقل للمعرفة إلى دور الميسر، وأهمية توفير بيئات تعلم محفزة تعزز من قدرة الطلاب على التفكير الناقد وحل المشكلات الحياتية المعقدة.

485. العنوان: "سياسات إدماج التكنولوجيا التعليمية التفاعلية (*Interactive Educational Technology (IET*) في تدريس العلوم بالمرحلة الإعدادية في مصر: دراسة مقارنة في ضوء تجربتي الإمارات وإستونيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل سياسات وآليات إدماج التكنولوجيا التعليمية التفاعلية (IET) في تدريس مادة العلوم بالمرحلة الإعدادية المصرية، بهدف معالجة الفجوة الرقمية وضعف الانخراط الطلابي، وذلك عبر الاستفادة من الخبرات المتميزة في دولتي الإمارات العربية المتحدة وإستونيا. يشمل المتغير المستقل في هذا البحث التكنولوجيا التعليمية التفاعلية (IET)، والتي تضم المختبرات الافتراضية والمنصات الرقمية، في حين يمثل المتغير التابع نواتج التعلم ومستوى الانخراط الطلابي (المعرفي والسلوكي)، ويظهر التدريب التقني للمعلمين كمتغير وسيط يؤثر في كفاءة هذا الإدماج. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة البنية التحتية الرقمية والمناهج المطورة، وتتمثل الحدود البشرية في معلمي العلوم والطلاب بالمرحلة الإعدادية في المدارس المصرية الرسمية للغات، مع مقارنتها بالنماذج المطبقة في الإمارات وإستونيا. تتبع الدراسة المنهج المقارن Comparative Method، وتحديدًا مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والتقنية المؤثرة في توظيف التكنولوجيا داخل الفصول الدراسية. تهدف الدراسة إلى تفسير العلاقة بين استخدام الأدوات التفاعلية وزيادة دافعية الطلاب نحو استكشاف الظواهر العلمية، مع رصد التحديات التي تواجه الإدارة التعليمية في مصر عند تطبيق التحول الرقمي الشامل. ستخلص الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهنية والتربوية لتطوير منظومة التكنولوجيا التعليمية التفاعلية (IET) في مصر، من خلال بناء إطار عمل يجمع بين التجهيزات التقنية والتطوير المهني المستدام للمعلمين. كما ستوضح النتائج أهمية الانتقال من الاستخدام الشكلي للتقنية إلى

التوظيف البداغوجي العميق الذي يضمن تحقيق نواتج تعلم تنافسية عالميًا، مستندة إلى الدروس المستفادة من نجاح التجربة الإستونية في الحوكمة الرقمية والخبرة الإماراتية في المدارس الذكية.

486. العنوان: "**الدافعية القرائية لدى تلاميذ الصفوف الأولى وعلاقتها بنتائج *PIRLS*: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وجنوب أفريقيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مستوى الدافعية القرائية لدى تلاميذ الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية في مصر، واستكشاف علاقتها بنتائج مصر في دراسة PIRLS الدولية لقياس مهارات الفهم القرائي، وذلك من خلال مقارنة منهجية مع تجربتي المغرب وجنوب أفريقيا اللتين تواجهان تحديات مشابهة في القراءة المبكرة. ويتمثل المتغير المستقل في الدافعية القرائية كما تقاس بمقاييس الاتجاه نحو القراءة، بما يشمل متعة القراءة، والاستعداد للقراءة الطوعية، والانخراط في ممارسات القراءة المنزلية والمدرسية، بينما يتمثل المتغير التابع في أداء التلاميذ في مهارات الفهم القرائي كما تعكسه الاختبارات المعيارية والبيانات المتاحة من PIRLS. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في جودة تعليم اللغة العربية في الصفوف الأولى، وفعالية استراتيجيات التدريس المستخدمة، ودور الأسرة في دعم التعلم المبكر. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في الصفوف من الثاني إلى الرابع الابتدائي، فيما تشمل الحدود البشرية التلاميذ ومعلمي اللغة العربية وأولياء الأمور. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن إسهام ضعف الدافعية القرائية في تفسير تراجع نتائج مصر في PIRLS، واستنباط استراتيجيات عملية لتعزيز حب القراءة في السنوات المبكرة، من خلال تحسين البيئة الصفية، وتنويع النصوص، وتفعيل ممارسات القراءة الحرة، بما يدعم تحسين مخرجات التعلم اللغوي في مصر.

487. العنوان: "**العلاقة بين أساليب التقويم التكويني والانخراط الطلابي في التعلم: دراسة مقارنة بين مدارس مصر وإنجلترا ونيوزيلندا في التعليم الأساسي**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء العلاقة بين استخدام التقويم التكويني (Formative Assessment (FA—بما يشمل التغذية الراجعة البنّاءة، وملفات الإنجاز، والتقييم الذاتي والندّي—وبين مستوى الانخراط الطلابي في التعلم في مدارس التعليم الأساسي المصرية، وذلك من خلال مقارنة التجربة المحلية بممارسات قائمة في إنجلترا ونيوزيلندا حيث تمكّن الFA من تعزيز دافعية المتعلمين وعمق تعلّمهم. ويتمثل المتغير المستقل في درجة توظيف FA داخل الصف الدراسي، من حيث تنوع أدواته وانتظام تطبيقه وقدرة المعلم على استخدام نتائجه لتعديل التدريس، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات الانخراط الطلابي السلوكية (المشاركة والانضباط)، والمعرفية (التركيز والاستراتيجية)، والوجدانية (الدافعية والاتجاهات). وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في ثقافة المدرسة وسياسات التقويم التي قد تعزز أو تعيق تبني FA. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس المرحلة الابتدائية والإعدادية، فيما تشمل الحدود البشرية المعلمين والتلاميذ. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن مدى إمكانية تغيير ثقافة التقويم في مصر من التركيز التقليدي على الدرجات والاختبارات النهائية، إلى ممارسات تقويمية مستمرة داعمة للانخراط والتحسين التعلمي، بما يسهم في رفع جودة النواتج التعليمية وتعزيز التعلم النشط.

488. العنوان: "**تأثير ازدحام الفصول الدراسية في المدارس الحكومية في الدافعية والانخراط ونواتج التعلم: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وتشيلي**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر ازدحام الفصول الدراسية (Classroom Overcrowding (CO في المدارس الحكومية المصرية على دافعية الطلاب للإنجاز ومستوى انخراطهم ونواتج تعلمهم، وذلك من خلال مقارنة هذه الظاهرة بتجارب مماثلة في المغرب وتشيلي حيث تواجه بعض المدارس كثافات صفية مرتفعة. ويتمثل المتغير المستقل في حجم الفصل، بما يشمل عدد الطلاب، ومساحة الصف، وتوافر الموارد التعليمية، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات

الدافعية والانخراط والتحصيل، مثل الرغبة في المشاركة، ومستوى التركيز، والنتائج الأكاديمية في مواد أساسية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في الممارسات البيداغوجية المستخدمة من قبل المعلم، وقدرته على إدارة فصل مزدحم، وتنظيم التعلم التعاوني، واستثمار الموارد المتاحة. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس ابتدائية وإعدادية في مناطق حضرية مكتظة وأخرى أقل كثافة، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومديري المدارس. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لإبراز كيفية مساهمة التدخلات التنظيمية—مثل جداول مرنة أو تقسيم مجموعات—والاستراتيجيات البيداغوجية المناسبة في التخفيف من الآثار السلبية لـCO، بما يسمح بتحسين تعلم الطلاب في السياق المصري حتى قبل القدرة على خفض الأعداد فعليًا.

489. العنوان: "سياسات تطبيق التعلم القائم على المشروعات (*Project-Based Learning (PBL*) في تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات فنلندا وكندا"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل السياسات التربوية والآليات التنفيذية لتطبيق التعلم القائم على المشروعات (PBL) في المدارس الثانوية المصرية، كمدخل لإصلاح منظومة التعليم الثانوي وتجاوز أساليب التلقين، وذلك من خلال دراسة مقارنة مع الخبرات الرائدة في فنلندا وكندا. يتمثل المتغير المستقل في درجة تطبيق استراتيجيات التعلم القائم على المشروعات (PBL) في المواد الدراسية، بينما يبرز المتغير التابع في مستوى الانخراط الطلابي وتطوير النواتج الحياتية (التعاون، حل المشكلات، الإبداع). ويعد تطوير المناهج الدراسية متغيرًا وسيطًا في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مناهج الصفين الأول والثاني الثانوي، بينما تقتصر الحدود البشرية على الطلاب والمعلمين والموجهين في المدارس الثانوية العامة بمصر، مع مقارنتها بالبنية التعليمية في الدول محل الدراسة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "إدموند كينج" الذي يركز على الطابع القومي والتحليل الثقافي للأنظمة التعليمية، وذلك لفهم كيفية تكييف تجربة التعلم القائم على المشروعات (PBL) مع السياق المجتمعي المصري. يهدف البحث إلى استقصاء العلاقة بين بيئة التعلم التشاركية وتنمية مهارات التفكير العليا والذكاءات المتعددة لدى المتعلمين، مع رصد المعوقات الإدارية والمادية التي تحول دون التوسع في هذا النمط التعليمي. ستتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج تطبيقي مقترح للتعلم القائم على المشروعات (PBL) يتناسب مع الهوية المصرية ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة، مع تقديم استراتيجية واضحة لتدريب المعلمين على تقييم نواتج التعلم غير التقليدية. كما ستكشف النتائج عن أهمية مرونة الجدول المدرسي وتحويل الفصل الدراسي إلى مختبر ابتكار اجتماعي، استلهامًا من النموذج الفنلندي في "التعلم القائم على الظواهر" والنموذج الكندي في "التعلم الاستقصائي"، بما يضمن إعداد خريج قادر على المنافسة في سوق العمل العالمي.

490. العنوان: "الإدارة الدولية المقارنة لمنظومة تحفيز طلاب التعليم الفني الصناعي وجودة المخرجات المهنية: دراسة تحليلية لتجارب مصر وألمانيا وماليزيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء السياسات الإدارية الموجهة لتعزيز الدافعية للتعلم Learning Motivation (LM) لدى طلاب التعليم الفني الصناعي في مصر، وعلاقتها المباشرة بجودة النواتج المهنية، وذلك في إطار مقارن مع النظم التعليمية في ألمانيا وماليزيا. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) العوامل المدرسية والتنظيمية المؤثرة في الدافعية، والتي تشمل الصورة المجتمعية للتعليم الفني، ومدى ارتباط المناهج بمتطلبات سوق العمل، وفرص التدريب العملي المتاحة، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) جودة مخرجات التعلم المهنية Vocational Learning Outcomes (VLO) المقاسة بالمهارات العملية والاستعداد للتوظيف. وتلعب الشراكة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الصناعي دور المتغير الوسيط (Mediating Variable) في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في المدارس الثانوية الفنية والمعاهد الصناعية، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب الصفين الثاني والثالث، والمعلمين، وممثلي

الشركات وأصحاب العمل. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method بمستوياته الوصفية والتحليلية والميدانية للكشف عن فجوات الأداء بين النظم الثلاثة. وتسعى الدراسة إلى توضيح العلاقة بين جودة الإدارة المدرسية ورفع مستوى الكفاءة المهنية للخريجين بما يحقق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية. ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير الإدارة التعليمية في قطاع التعليم الفني بما يضمن تحسين الدافعية وجودة الإنتاجية وفق المعايير الدولية للإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM)). وسوف يخلص البحث إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز الروابط بين المدرسة والمصنع لضمان نواتج مهنية تتسم بالتنافسية العالمية.

491. العنوان: "**حوكمة المشاركة الطلابية في صنع القرار الصفي وانعكاساتها على الانخراط والتحصيل: دراسة مقارنة بين مدارس مصر والنرويج وجنوب أفريقيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة فاعلية الأنماط الإدارية الصفية التي تتيح للطلاب المشاركة في صنع القرارات التعليمية، وأثر ذلك على تعزيز الانخراط والنواتج التعليمية في المدارس المصرية، مقارنة بتجارب النرويج وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل مستوى المشاركة الطلابية (SP (Student Participation في اتخاذ القرارات الصفية، مثل اختيار موضوعات الأنشطة ووضع قواعد الضبط الصفي، بينما يمثل المتغير التابع الانخراط الأكاديمي Academic (AE (Engagement بمستوياته السلوكية والمعرفية، والتحصيل الدراسي، والإحساس بالمسؤولية المجتمعية. وتعمل القيادة المدرسية كمتغير وسيط في تهيئة المناخ التنظيمي الداعم لهذه المشاركة. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مدارس التعليم الأساسي، وتتحدد الحدود البشرية في التلاميذ والمعلمين بمختلف تخصصاتهم. يستخدم البحث المنهج المقارن للوقوف على التباينات الثقافية والإدارية في تطبيق مدخل الإدارة التشاركية (PM (Participatory Management). ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين توزيع السلطة داخل الفصل الدراسي وتحسين الدافعية الداخلية للطلاب ومخرجاتهم التعليمية. ومن أهم النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها البحث، صياغة إطار إجرائي لتمكين الطلاب في الصف المصري كمدخل استراتيجي لرفع جودة العملية التعليمية وتحقيق مبادئ التربية الدولية المقارنة International Comparative (ICE (Education). ويخلص البحث إلى أن تحول دور المعلم من مسيطر إلى ميسر ومشارك يعزز من فاعلية النواتج التعليمية ويحقق الأهداف التربوية القومية لجمهورية مصر العربية. كما ستسهم النتائج في تقديم مقترحات لتدريب المعلمين على آليات الإدارة الصفية الديمقراطية وفقًا لأحدث الاتجاهات العالمية المعاصرة.

492. العنوان: "**العلاقة بين تصور التلاميذ لعدالة التقويم ودافعية الإنجاز: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وفرنسا في المرحلة الإعدادية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء العلاقة بين إدراك تلاميذ المرحلة الإعدادية في مصر لعدالة نظام التقويم—عدالة التقويم (AF (Assessment Fairness—من حيث درجة الشفافية، ووضوح المعايير، وإمكانية التظلم، وبين مستوى دافعية الإنجاز لديهم، وذلك من خلال مقارنة هذه العلاقة بالتجربتين الأردنية والفرنسية اللتين طورتا سياسات تقييم أكثر وضوحًا وتشاركية. ويتمثل المتغير المستقل في شعور التلاميذ بالعدالة في التقويم والدرجات، بما يشمل ثقتهم في أن التقييم يعكس جهودهم الفعلية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى دافعية الإنجاز المتمثل في الإصرار، والجهد المبذول، ووضع الأهداف الأكاديمية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في أساليب التدريس وثقافة المدرسة التي قد تعزز أو تضعف إدراك العدالة. وتتحدد الحدود الموضوعية في الصفين الأول والثاني الإعدادي بمدارس متنوعة حكومية وخاصة، فيما تشمل الحدود البشرية التلاميذ ومعلميهم والموجهين. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن مدى تأثير perceiving AF في تعزيز دافعية التعلم لدى الطلاب المصريين، وبيان أن إصلاح سياسات التقويم—من حيث الشفافية والاتساق وإتاحة قنوات التظلم—يُعد شرطًا أساسيًا لرفع الدافعية وتحسين النواتج التعليمية في المدارس الإعدادية.

493. العنوان: "الإدارة الدولية المقارنة لاستراتيجيات التعلم التعاوني وعلاقتها برفع مستوى الانخراط والتحصيل في اللغة العربية: دراسة في مصر والأردن وماليزيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة الدور الإداري والتربوي في تطبيق استراتيجيات التعلم التعاوني Cooperative Learning (CL) داخل فصول اللغة العربية بالمدارس المصرية، وأثر ذلك على الانخراط الطلابي والنواتج التحصيلية، وذلك في إطار مقارن مع النظم التعليمية في الأردن وماليزيا. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) نمط إدارة التعلم، والذي ينقسم إلى نمط فردي ونمط تعاوني منظم، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) مستوى مشاركة الطلاب الفعالة ونواتج الفهم القرائي والكتابي المقاسة باختبارات معيارية. وتلعب الكفاءة التدريسية للمعلم دور المتغير الوسيط (Mediating Variable) في تعزيز قوة هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مناهج اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، في حين تتحدد الحدود البشرية في طلاب عينة من المدارس الحكومية ومعلمي اللغة العربية. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) والمنهج شبه التجريبي Quasi-Experimental Method (QEM) لتحليل التباين في المخرجات التعليمية بين الدول محل الدراسة. وتسعى الدراسة إلى تبيان العلاقة بين جودة التنظيم الإداري للمجموعات الصفية وتنمية المهارات اللغوية في ظل معايير التربية الدولية المقارنة International Comparative Education (ICE). ومن أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها، استنباط نموذج إداري للتعلم التعاوني ملائم للمدرسة المصرية وخصوصيتها الثقافية، بما يسهم في تحقيق الأهداف القومية لتطوير تعليم اللغة الأم. ويخلص البحث إلى تقديم توصيات لصناع القرار حول أهمية التحول من الإدارة الصفية التقليدية إلى الإدارة التشاركية لرفع جودة النواتج التعليمية في جمهورية مصر العربية وفقًا للاتجاهات العالمية المعاصرة في الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM).

494. العنوان: "حوكمة منصات التعلم الرقمية وأثرها في الانخراط الطلابي والنواتج التعليمية: دراسة إدارية مقارنة بين مصر والإمارات وإسبانيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل السياسات الإدارية والتقنية المسؤولة عن إدارة منصات التعلم الرقمية Digital Learning Platforms (DLP) في مصر، ومدى قدرتها على جذب الانخراط الطلابي وتحسين النواتج التعليمية، مقارنة بالتجارب الرائدة في الإمارات وإسبانيا. يمثل المتغير المستقل أنماط استخدام المنصات التعليمية، والتي تشمل مدة الاستخدام، ونوع الأنشطة الرقمية، ودرجة التفاعلية المتاحة، بينما يمثل المتغير التابع جودة النواتج التعليمية وتحقيق أهداف المنهج الدراسي. ويعمل الدعم الفني والإداري كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية استخدام هذه المنصات. تتحدد الحدود الموضوعية في المنصات الحكومية الرسمية المعتمدة لطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين ومسؤولي تكنولوجيا التعليم Educational Technology (ET). يعتمد البحث على المنهج المقارن للوقوف على أفضل الممارسات الدولية في إدارة البيئات التعليمية الافتراضية Virtual Learning Environments (VLE). ويسعى البحث لتوضيح العلاقة الارتباطية بين كفاءة إدارة المحتوى الرقمي ومستوى دافعية الطلاب نحو التعلم الذاتي والمستمر. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في تقديم استراتيجية مقترحة لتحويل المنصات الرقمية المصرية من مجرد مستودعات للمحتوى إلى بيئات تعلم تفاعلية جاذبة تزيد من معدلات الانخراط والنواتج. كما سيخلص البحث إلى ضرورة تبني معايير الإدارة الدولية المقارنة لضمان استدامة التحول الرقمي Digital Transformation (DT) في التعليم المصري، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة ويواكب التطورات التكنولوجية العالمية في إدارة المنظومات التعليمية المعاصرة.

495. العنوان: "الأبعاد الثقافية للتوقعات الأسرية المرتفعة *High Family Expectations (HFE)* وعلاقتها بالدافعية والرفاه النفسي لطلاب التعليم الثانوي في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وإيطاليا"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل القوى والعوامل الثقافية والاجتماعية الكامنة وراء تأثير التوقعات الأسرية المرتفعة (High Family Expectations (HFE على دافعية طلاب المرحلة الثانوية في مصر ونواتجهم الأكاديمية ورفاههم النفسي، وذلك بمقارنة السياق المصري بنموذجين عالميين متباينين هما كوريا الجنوبية وإيطاليا. يتمثل المتغير المستقل في مستوى التوقعات الأسرية المرتفعة (HFE) كما يدركها الأبناء، بينما يتمثل المتغير التابع في دافعية الإنجاز، ونواتج التحصيل الدراسي، ومستوى الرفاه النفسي الذي يضم القلق الدراسي والإجهاد، ويبرز نمط التواصل الأسري كمتغير وسيط يسهم في تعديل العلاقة بين التوقعات المرتفعة والرفاه النفسي. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العلاقة بين الضغوط الوالدية والكفاءة الذاتية، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب الصف الثالث الثانوي وأولياء أمورهم في المدارس المصرية، مع المقارنة بالبنى الأسرية والتربوية في مجتمعي كوريا الجنوبية وإيطاليا. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "نيكولاس هانز" الذي يركز على العوامل الطبيعية والدينية والاقتصادية المؤثرة في النظم التربوية، لتفسير كيف تؤدي التوقعات الأسرية المرتفعة (HFE) إلى التفوق الدراسي في بيئة معينة بينما قد تؤدي للاحتراق النفسي في بيئة أخرى. يهدف البحث إلى استكشاف الفروق الجوهرية في طبيعة "ضغط الإنجاز" بين الثقافات، مع بيان أثر الدعم العاطفي في تخفيف حدة التوقعات الأسرية المرتفعة (HFE). ستتوصل الدراسة إلى صياغة استراتيجية توعوية وطنية للأسر المصرية، تهدف إلى موازنة الطموح الأكاديمي مع الصحة النفسية للمتعلم، بما يضمن استدامة دافعية التعلم في ضوء المعايير العالمية التي تتبناها الدول محل المقارنة، مع تقديم توصيات لصناع القرار التربوي لتطوير خدمات الإرشاد النفسي المدرسي لمواجهة آثار الضغوط الوالدية السلبية.

496. العنوان: "العلاقة بين مفهوم الذات الأكاديمي والانخراط في التعلم ونواتج الاختبارات الدولية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وبولندا في المرحلة الإعدادية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مفهوم الذات الأكاديمي (Academic Self-Concept (ASC لدى الطلاب المصريين في المرحلة الإعدادية—أي إدراكهم لقدرتهم على النجاح في المواد الأساسية—وبين مستوى انخراطهم في التعلم وأدائهم في الاختبارات الدولية، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية بالتجربتين المغربية والبولندية اللتين تقدمان صورًا متباينة لمستوى الـASC وأثره في التحصيل. ويتمثل المتغير المستقل في مفهوم الذات الأكاديمي كما يقاس بمقاييس نفسية معيارية تشمل الثقة الأكاديمية، وتصور القدرة، والشعور بالكفاءة، بينما يتمثل المتغير التابع في الانخراط التحصيلي من حيث السلوكيات الدراسية والمثابرة، وأداء الطلاب في اختبارات معيارية محلية أو دولية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في خبرات التعلم الصفية والعلاقة مع المعلم، ودور المناهج في تعزيز الثقة. وتتحدد الحدود الموضوعية في طلاب الصفين الأول والثاني الإعدادي، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين الذين يلاحظون أثر ASC في السلوك والتحصيل. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن دور ASC في تفسير ضعف أو تقدم نتائج مصر في الاختبارات الدولية، واستنباط استراتيجيات تربوية لبناء مفهوم ذات أكاديمي إيجابي يعزز الانخراط ويرفع المخرجات التعليمية في السياق المصري.

497. العنوان: "الدافعية للتعلم في ظل الانتقال إلى نظام الثانوية التراكمية والتقييم الإلكتروني: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وتشيلي"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الدور الاستراتيجي للإدارة التعليمية في التحول نحو نظم التقييم التراكمي والإلكتروني (Electronic Assessment (EA في المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية، ومدى انعكاس ذلك على دافعية الطلاب للإنجاز ونمط انخراطهم الدراسي، مقارنة بتجارب الأردن وتشيلي. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) خصائص النظام التقويمي الجديد، والتي تشمل التراكمية، والرقمنة، وطبيعة الأسئلة التي تقيس مهارات التفكير العليا، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) دافعية الطلاب للتعلم العميق (Deep Learning (DL مقابل التعلم

السطحي لتحصيل الدرجات، بالإضافة إلى نتائجهم التحصيلية الفعلية. وتعمل كفاءة البنية التحتية الرقمية والجاهزية الإدارية كمتغير وسيط (Mediating Variable) في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات التقويم المتبعة مع طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي، بينما تتحدد الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وقادة المدارس الثانوية. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) بمراحله الوصفية والتحليلية والمقارنة الجانبية للوقوف على التحديات والفرص المرتبطة بهذا التحول الإداري والتربوي. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين نمط التقييم وتشكيل الهوية التعليمية للطالب في ظل معايير الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM). ومن أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها، تحديد مدى فاعلية الإصلاح التقويمي المصري في تعزيز الدافعية الذاتية للتعلم، وتقديم توصيات إجرائية لتطوير نظم الإدارة التعليمية بما يضمن جودة التقويم ونزاهته. ويخلص البحث إلى صياغة رؤية مستقبلية تضمن تحويل نظام الثانوية العامة من ثقافة الامتحان التقليدية إلى ثقافة التعلم المستدام وفق الاتجاهات العالمية المعاصرة في التربية الدولية المقارنة (ICE International Comparative Education).

498. **العنوان:** "**متطلبات تفعيل الأنشطة اللاصفية (*Extracurricular Activities (ECA*) وعلاقتها بالنواتج التعليمية الكلية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الأردن وكندا**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء المتطلبات التربوية والتنظيمية اللازمة لتفعيل الأنشطة اللاصفية (ECA Extracurricular Activities) في المدارس المصرية، والوقوف على طبيعة علاقتها بالنواتج التعليمية الكلية، وذلك عبر رصد وتحليل النماذج التعليمية في الأردن وكندا التي تمنح هذه الأنشطة دورًا محوريًا في بناء شخصية المتعلم. يتمثل المتغير المستقل في حجم ونوعية المشاركة في الأنشطة اللاصفية (ECA) من حيث التنوع وفرص القيادة الطلابية، بينما يتمثل المتغير التابع في النواتج التعليمية الكلية التي تشمل التحصيل الأكاديمي والمهارات الاجتماعية والانضباط السلوكي، وتبرز ثقافة الإدارة المدرسية كمتغير وسيط يؤثر في كفاءة تنفيذ هذه الأنشطة. تتحدد الحدود الموضوعية في أندية العلوم والفنون والرياضة المدرسية، وتقتصر الحدود البشرية على طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية والمعلمين والأخصائيين بمحافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالنظم التعليمية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method باتباع خطوات "جورج بيريداي" للوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، بهدف فهم القوى الثقافية التي أدت لتهميش الأنشطة في السياق المصري مقابل ازدهارها في كندا والأردن. تسعى الدراسة لكشف العلاقة الارتباطية بين الانخراط في الأنشطة اللاصفية (ECA) ورفع مستوى الولاء المدرسي وتقليل نسب التسرب، مع بيان أثرها في تعزيز الكفاءة الذاتية للمتعلم. ستتوصل الدراسة إلى صياغة استراتيجية مقترحة لإعادة هندسة اليوم الدراسي في مصر بما يسمح بدمج الأنشطة اللاصفية (ECA) كجزء أصيل من العملية التعليمية، مع تقديم توصيات لصناع القرار حول آليات تقويم هذه الأنشطة ورصد ميزانيات مستقلة لها لضمان استدامتها وتحقيق نواتج تعليمية متوازنة.

499. **العنوان:** "**دراسة مقارنة للفروق الجندرية في الدافعية والانخراط ونواتج التعلم في مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (*Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM*) بمصر في ضوء خبرات الأردن وفنلندا**"

الموضوع: يرمي هذا البحث إلى تحليل الفروق بين الجنسين في مستويات الدافعية والانخراط ونواتج التعلم في مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM Science, Technology, Engineering, and Mathematics) بالمرحلة التعليمية الأساسية في مصر، وربط هذه الفروق بالسياقات المجتمعية والثقافية، مقارنة بالتجارب المتباينة في كل من الأردن وفنلندا. يمثل المتغير المستقل نوع الجنس (بنين/بنات) وما يرتبط به من توقعات مجتمعية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الدافعية والانخراط والنواتج التحصيلية في مواد (STEM)، وتظهر جودة بيئة التعلم المدرسي كمتغير وسيط يسهم في تضييق أو توسيع الفجوة الجندرية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة الصور النمطية السائدة حول

قدرات الطلاب في العلوم والرياضيات، وتتحدد الحدود البشرية في تلاميذ الصفين السادس الابتدائي والثاني الإعدادي والمعلمين بمدارس محافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالبنى التربوية في دول المقارنة. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "نيكولاس هانز" لتحليل العوامل الجغرافية والدينية والاجتماعية التي تشكل الاتجاهات نحو تعليم الفتيات لمواد (STEM) في الثقافات المختلفة. يهدف البحث إلى تفسير العلاقة بين الممارسات التدريسية للمعلمين وتشكيل الهوية العلمية لدى الطلاب والطالبات، مع رصد أثر النماذج النسائية الناجحة في العلوم على دافعية البنات. ستتوصل الدراسة إلى تحديد التدخلات التربوية اللازمة لتعزيز مشاركة الجنسين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) بفرص متكافئة، مع تقديم مقترحات لتطوير المناهج والوسائل التعليمية في مصر لتكون أكثر حساسية للجندر، بما يضمن تحقيق نواتج تعليمية تتسم بالعدالة والتميز وفقًا للمؤشرات الدولية.

500. العنوان: "تطوير برامج الإرشاد الأكاديمي المدرسي *School Academic Advising (SAA*) وأثره في دافعية وانخراط طلاب المرحلة الثانوية بمصر: دراسة مقارنة في ضوء تجربتي تركيا والبرازيل"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استشراف سبل تطوير برامج الإرشاد الأكاديمي المدرسي School Academic Advising SAA)) في المدارس المصرية، وتحليل أثرها في دعم دافعية الطلاب وتعزيز انخراطهم وتحسين نواتجهم التعليمية، وذلك عبر مقارنة المنظومة المصرية بالنماذج الشمولية المطبقة في كل من تركيا والبرازيل. يتمثل المتغير المستقل في وجود وجودة برامج الإرشاد الأكاديمي المدرسي (SAA)، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات الدافعية للتعلم والانخراط الأكاديمي ومعدلات التحصيل الدراسي، ويعد تكامل الأدوار بين المعلم والأخصائي الاجتماعي متغيرًا وسيطًا جوهريًا. تتحدد الحدود الموضوعية في آليات التوجيه المهني والأكاديمي وبناء الخطط الدراسية الفردية، وتقتصر الحدود البشرية على طلاب المرحلة الثانوية العامة والأخصائيين الاجتماعيين بمصر، مع المقارنة بالخبرات التركية والبرازيلية في هذا المجال. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method باتباع مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتحديد التناقضات بين السياسات التعليمية القائمة واحتياجات الطلاب الفعلية في ظل نظام الثانوية الجديد. يسعى البحث إلى استكشاف العلاقة بين جودة خدمات الإرشاد الأكاديمي المدرسي (SAA) وقدرة الطلاب على اتخاذ قرارات تعليمية واعية تتوافق مع قدراتهم ومتطلبات سوق العمل. ستنتهي الدراسة بصياغة نموذج متكامل للإرشاد الأكاديمي المدرسي (SAA) يتوافق مع البيئة المصرية، يرتكز على استخدام الأدوات الرقمية في المتابعة الأكاديمية وتقديم الدعم النفسي والتربوي المستمر. كما ستوضح النتائج ضرورة تحويل وظيفة الإرشاد من دور هامشي إلى ركيزة أساسية في الهيكل التنظيمي للمدرسة المصرية، بما يسهم في خفض قلق الاختيار الدراسي وزيادة فاعلية الطالب التعليمية

501. العنوان: " الدافعية للتعلم في مدارس المجتمع والتعليم غير النظامي للفتيات بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المغرب، والهند، وباكستان"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد تحديات تسرب الفتيات وضعف دافعيتهن للتعلم في المناطق الريفية والبيئات الهشة بجمهورية مصر العربية، حيث تعاني هذه الفئات من عوائق اجتماعية واقتصادية تحول دون استمرارهن في التعليم النظامي، ويهدف البحث إلى تحليل "خصائص برامج التعليم غير النظامي" (Non-Formal Education (NFE كمتغير مستقل، من حيث مرونة الجداول الدراسية وملاءمة المحتوى للسياق المحلي، وقياس أثرها على "الدافعية للتعلم ونواتج التحصيل الأساسية" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method (CM لتحليل تجربة المغرب في مدارس "الفرصة الثانية"، وخبرات الهند في برامج تعليم الفتيات بالمناطق النائية، وتجربة باكستان في المدارس المجتمعية، مع اعتبار "دعم المجتمع المحلي ودور الميسّرات" متغيرًا وسيطًا يؤثر في تعزيز الثقة بالمدرسة، وتتحدد الحدود الموضوعية في برامج التعليم المجتمعي (Community Schools (CS في القرى المصرية الأكثر احتياجًا، بينما تشمل الحدود البشرية الفتيات الملتحقات بهذه البرامج والميسرات وأولياء الأمور في الدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة

بين تكييف البيئة التعليمية مع احتياجات الفتيات وبين خفض معدلات التسرب ورفع الكفاءة القرائية والحسابية لديهن، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن المدارس الصديقة للفتيات تساهم في كسر حلقة الفقر والجهل عبر مداخل تربوية مرنة، كما سيقدم البحث إطارًا تنظيميًا مقترحًا لوزارة التربية والتعليم المصرية يهدف إلى مهننة دور الميسرات وتفعيل الشراكة مع الجمعيات الأهلية، بما يضمن تحويل التعليم غير النظامي (NFE) إلى بوابة حقيقية لتحقيق العدالة التعليمية وتمكين المرأة المصرية وفق النماذج الدولية الرائدة في التربية المقارنة

502. العنوان: "متطلبات تطوير أساليب التعلم النشط (*Active Learning (AL*) في تدريس التربية الدينية وعلاقتها بالدافعية القيمية لدى طلاب التعليم الثانوي بمصر في ضوء خبرات الأردن وماليزيا"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء المتطلبات التربوية والمنهجية اللازمة لتطوير أساليب التعلم النشط Active Learning (AL) في حصص التربية الدينية بالمدارس المصرية، وتحليل انعكاساتها على الدافعية القيمية لدى الطلاب، وذلك عبر إجراء مقارنة منظمة مع الخبرات التعليمية في كل من الأردن وماليزيا. يتمثل المتغير المستقل في استخدام أساليب التعلم النشط (AL) مثل لعب الأدوار والمناقشات التفاعلية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الدافعية القيمية (الرغبة في تمثل القيم الدينية سلوكيًا)، ويبرز المناخ المدرسي العام كمتغير وسيط يؤثر في استجابة الطلاب لهذه الأساليب. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في وحدات مختارة من مناهج التربية الدينية، وتقتصر الحدود البشرية على معلمي التربية الدينية وطلاب المرحلة الثانوية بمحافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالنظم التعليمية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "نيكولاس هانز" لتحليل العوامل الثقافية والدينية والاجتماعية التي تشكل فلسفة التربية الدينية في المجتمعات محل الدراسة. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة بين الانتقال من أساليب التلقين التقليدية إلى توظيف أساليب التعلم النشط (AL) وبين زيادة الانخراط الوجداني للمتعلمين وتحويل المعرفة الدينية إلى سلوكيات قيمية ممارسة. ستتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج إجرائي مقترح يحدد آليات دمج أساليب التعلم النشط (AL) في السياق المصري، مع تقديم توصيات حول سبل تطوير إعداد معلم التربية الدينية مهنيًا ليكون محفزًا للقيم وليس مجرد ناقل للمعلومات. كما ستكشف النتائج عن أهمية الاستفادة من التجربة الماليزية في دمج القيم الإسلامية بالمعطيات العصرية والتجربة الأردنية في الحوار القيمي، بما يضمن بناء متعلم يمتلك دافعية داخلية نحو المواطنة الصالحة والتعايش السلمي.

503. العنوان: "الدافعية والانخراط في التعلم في ضوء ثقافة الامتحان العالي المخاطر: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وفرنسا في المرحلة الثانوية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أثر ثقافة الامتحان عالي المخاطر—وتُعرف عالميًا باسم الامتحانات عالية المخاطر High-Stakes Examinations (HSE)—على دافعية الطلاب وأنماط انخراطهم في التعلم في المرحلة الثانوية في مصر، من خلال مقارنة منظمة مع كوريا الجنوبية وفرنسا اللتين تمتلكان نظمًا امتحانية مختلفة في طبيعتها وتأثيرها الاجتماعي. ويُعد خصائص نظام الامتحان النهائي من حيث مدى ارتباطه بمستقبل الطالب الأكاديمي والمهني، وشدة المنافسة، ونظام القبول الجامعي هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستويات الدافعية الداخلية والخارجية لدى الطلاب، ونوعية استراتيجيات الدراسة (تعلم من أجل الدرجات مقابل تعلم من أجل الفهم)، والنواتج التعليمية الحقيقية المرتبطة بالتفكير العميق هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل الضغوط الأسرية، والأعباء الاقتصادية، وطبيعة المناخ المدرسي. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في طلاب الصف الثالث الثانوي في مصر والدول المقارنة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب، وأولياء الأمور، والمعلمين الذين تتأثر ممارساتهم مباشرة بنظم الامتحانات. ويستخدم البحث المنهج المقارن للكشف عن انعكاسات ثقافة الامتحان على التعلم، واستنباط استراتيجيات يمكن تبنيها في مصر لتخفيف الآثار السلبية

للامتحانات عالية المخاطر، وتعزيز الدافعية التعليمية الحقيقية، وبناء بيئة تدعم التعلم العميق والفهم المفاهيمي بدلًا من الحفظ والاسترجاع، بما يتوافق مع التوجه الوطني نحو تطوير تقييمات عادلة وفاعلة تدعم اقتصاد المعرفة.

504. العنوان: "أثر البرامج الفنية والإبداعية المدرسية في الدافعية العامة للتعلم والانخراط: دراسة مقارنة بين مدارس مصر والبرازيل وكندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء السياسات الإدارية والتربوية المتعلقة بتفعيل البرامج الفنية والإبداعية Arts and Creative Programs (ACP)، والتي تشمل الموسيقى والمسرح والفنون التشكيلية، ومدى إسهامها في رفع الدافعية العامة للتعلم والانخراط المدرسي لدى الطلاب في جمهورية مصر العربية، وذلك بمقارنتها بالتجارب الرائدة في البرازيل وكندا. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) مدى توافر وتفعيل البرامج الفنية داخل البيئة المدرسية، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) مستوى الدافعية المدرسية العامة والانضباط السلوكي وتنمية قيم الانتماء للمدرسة، المقاسة عبر استبيانات وسجلات الأداء. وتعمل القيادة المدرسية الداعمة للأنشطة كمتغير وسيط (Mediating Variable) يسهم في تحويل الفنون من مجرد أنشطة هامشية إلى محركات أساسية للتعلم. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في البرامج الإبداعية بمدارس التعليم الأساسي والثانوي، بينما تتحدد الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وأخصائيي الأنشطة التربوية. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) لتحليل الفلسفات الإدارية التي تدمج الفنون في صلب العملية التعليمية. وتسعى الدراسة لتبيان العلاقة بين جودة إدارة الأنشطة المدرسية وتحسين الصحة النفسية والدافعية الأكاديمية للطلاب في ضوء معايير الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM). ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم مبررات علمية وإدارية لتوسيع الاستثمار في التربية الفنية في المدارس المصرية بوصفها مدخلًا استراتيجيًا لتعزيز نواتج التعلم وتطوير الشخصية الديمقراطية. ويخلص البحث إلى وضع إطار تنظيمي مقترح لإدارة الفنون الإبداعية يحاكي النماذج العالمية الناجحة ويراعي الخصوصية الثقافية المصرية وفقًا لاتجاهات التربية الدولية المقارن (ICE International Comparative Education).

505. العنوان: "الدافعية للتعلم لدى الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الدامجة وعلاقتها بالانخراط والنواتج: دراسة مقارنة بين مصر والسويد وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل مستوى الدافعية للتعلم لدى الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الدامجة في مصر، من خلال مقارنة منظمة مع السويد وجنوب أفريقيا اللتين تعدّان من الدول الرائدة في تطبيق سياسات التعليم الدامج وبناء بيئات مدرسية محفزة وغير إقصائية. ويُعد مدى مواءمة البيئة المدرسية والصفية—من حيث توفير التيسيرات المناسبة، ومواقف المعلمين نحو الدمج، وقبول الأقران داخل الصف—هو المتغير المستقل، بينما يمثل دافعية الطلاب ذوي الإعاقة للتعلم، ومستوى انخراطهم في الأنشطة الصفية واللاصفية، ونواتجهم التعليمية والمعرفية والاجتماعية هو المتغير التابع، مع إمكانية بروز متغيرات وسيطة مثل الدعم الأسري، ومستوى تدريب معلمي التربية الخاصة، وتوفر التكنولوجيا المساندة. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في مدارس التعليم الأساسي الدامجة التي تستوعب طلابًا ذوي إعاقات متنوّعة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب ذوي الإعاقة، وأقرانهم من غير ذوي الإعاقة، والمعلمين الذين يتعاملون معهم بصورة مباشرة داخل الصف. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحديد أوجه القوة والقصور في تجارب الدمج المدرسي بين الدول الثلاث، بهدف تطوير مداخل عملية لدعم دافعية الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس المصرية، وضمان عدم تهميشهم داخل الصف، وتعزيز فرص مشاركتهم الفاعلة وتحقيقهم لنواتج تعليمية عادلة ومتوازنة، بما ينسجم مع توجه الدولة نحو تعزيز التعليم الدامج كركيزة للعدالة الاجتماعية وبناء رأس مال بشري شامل.

506. العنوان: "تداعيات الفجوة الرقمية (Digital Divide (DD) على الانخراط الطلابي في بيئات التعليم عن بُعد بالمرحلتين الإعدادية والثانوية في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الأردن وتشيلي"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل تأثيرات الفجوة الرقمية (Digital Divide (DD على مستويات الانخراط الطلابي في بيئات التعليم عن بُعد بالمدارس المصرية، لا سيما خلال فترات الطوارئ والأزمات، وذلك عبر مقارنة التجربة الوطنية بكل من الأردن وتشيلي للوقوف على أفضل السياسات التعليمية لمواجهة التفاوت التقني. يتمثل المتغير المستقل في الفجوة الرقمية (DD) بأبعادها المختلفة (الوصول المادي، والمهارات الرقمية، والدعم التقني)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الانخراط الطلابي (المعرفي والوجداني والسلوكي) في منصات التعلم الإلكتروني، ويبرز الدعم الأسري والاجتماعي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العدالة الرقمية وتكافؤ الفرص التعليمية، وتقتصر الحدود البشرية على طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية وأولياء أمورهم في المدارس التابعة لمحافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالنظم التقنية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method باتباع مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتفسير كيف يؤدي غياب التجهيزات التقنية إلى تعميق الفوارق في التحصيل الدراسي بين الطلاب في المناطق الريفية والحضرية. يسعى البحث إلى استكشاف العلاقة بين جودة الاتصال بالإنترنت وتوفر الأجهزة وبين استدامة دافعية الطلاب نحو التعلم الذاتي، مع رصد التحديات التي واجهت المعلمين في إدارة الفصول الافتراضية. ستتوصل الدراسة إلى صياغة استراتيجية وطنية مقترحة للحد من الفجوة الرقمية (DD) في التعليم المصري، ترتكز على توفير "باقات إنترنت تعليمية" مدعومة وتطوير المحتوى الرقمي التفاعلي. كما ستكشف النتائج عن ضرورة التحول نحو نماذج "التعلم المدمج" لضمان مرونة النظام التعليمي المصري في مواجهة الأزمات المستقبلية، استلهامًا من تجربة تشيلي في البنية التحتية الرقمية والأردن في المنصات الوطنية الموحدة.

507. العنوان: "أثر ثقافة المدرسة (School Culture (SC) في تشكيل الدافعية والانخراط الطلابي بمدارس التعليم الأساسي في مصر: دراسة مقارنة في ضوء تجربتي المغرب وفنلندا"

الموضوع: يرمي هذا البحث إلى تحليل دور ثقافة المدرسة (School Culture (SC—باعتبارها منظومة القيم والمعايير غير الرسمية والعلاقات السائدة—في تشكيل دافعية الطلاب وانخراطهم الأكاديمي داخل مدارس التعليم الأساسي بمصر، وذلك من خلال دراسة مقارنة للأنماط الثقافية المدرسية في كل من المغرب وفنلندا. يتمثل المتغير المستقل في ثقافة المدرسة (SC) بمؤشراتها المختلفة (التشاركية مقابل السلطوية)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستويات الدافعية للتعلم والانخراط الطلابي والنتائج التحصيلية، ويظهر نمط القيادة المدرسية كمتغير وسيط يسهم في بناء أو إضعاف الثقافة الإيجابية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة التفاعل بين المعلمين والطلاب والمناخ التنظيمي للمدرسة، وتقتصر الحدود البشرية على طلاب ومعلمي ومديري المدارس الرسمية بمحافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالسياقات التربوية لدول المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "إدموند كينج" الذي يركز على التحليل الثقافي والاجتماعي العميق، لفهم كيف تنعكس التقاليد المدرسية على سلوك المتعلم وانتمائه للمؤسسة. تهدف الدراسة إلى تفسير العلاقة بين بيئة المدرسة الداعمة وبين خفض معدلات التسرب السلوكي وزيادة الجهد المبذول في المهام التعليمية، مع رصد أثر الممارسات الإدارية على الروح المعنوية للطلاب. ستتوصل الدراسة إلى صياغة ميثاق مقترح لتطوير ثقافة المدرسة (SC) في مصر يتبنى قيم الحوار والشراكة والتقدير، مع تقديم توصيات لبرامج إعداد القيادات التربوية للتركيز على الجوانب الثقافية والوجدانية في الإدارة. كما ستوضح النتائج أن تحويل المدرسة من مجرد مكان للتحصيل إلى مجتمع تعلمي نابض بالحياة، على غرار النموذج الفنلندي، هو المفتاح الحقيقي لرفع جودة النواتج التعليمية المصرية.

508. العنوان: "متطلبات تطوير التعلم القائم على الحكاية (Storytelling and Story-Based Learning (SBL) في المرحلة الابتدائية بمصر وأثره في الدافعية والانخراط: دراسة مقارنة في ضوء خبرات إسبانيا والبرازيل"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء المتطلبات التربوية والمنهجية لتطوير استراتيجيات التعلم القائم على الحكاية (Storytelling and Story-Based Learning (SBL في حصص اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بالمدارس الابتدائية المصرية، وذلك عبر تحليل ومقارنة النماذج المتقدمة المطبقة في كل من إسبانيا والبرازيل. يتمثل المتغير المستقل في درجة توظيف التعلم القائم على الحكاية (SBL) في التدريس، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى انتباه التلاميذ وانخراطهم الوجداني والسلوكي تجاه المادة الدراسية، ويظهر التمكن المهني للمعلم من مهارات السرد كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية هذه الاستراتيجية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة أثر الحكاية كمدخل لتنمية التفكير والتعبير، وتقتصر الحدود البشرية على تلاميذ الصفوف من الثاني إلى الرابع الابتدائي ومعلميهم بمدارس محافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالنظم التعليمية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method باتباع خطوات "جورج بيريداي" التي تشمل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، لفهم القوى الثقافية التي جعلت من السرد أداة تعليمية محورية في دول مثل البرازيل وإسبانيا. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة الارتباطية بين دمج التعلم القائم على الحكاية (SBL) وبين زيادة دافعية الأطفال للتعلم المبكر وتحسين نواتج التحصيل الدراسي في المواد الإنسانية. ستتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج تربوي مقترح يحدد آليات دمج السرد القصصي في المناهج المصرية، مع تقديم توصيات لبرامج إعداد المعلم لتعزيز قدراته الإبداعية في توظيف الحكاية كأداة للتعلم الفعال. كما ستكشف النتائج عن أهمية الانتقال من التلقين السردي إلى السرد التفاعلي الذي يشرك الطفل في بناء المعنى، استلهامًا من تجارب دول المقارنة في بناء الهوية الثقافية والارتباط الوجداني بالمدرسة من خلال القصص والحكايات القومية والعالمية.

509. العنوان: "الإدارة الدولية المقارنة لنواتج التعلم بعيدة المدى وعلاقتها بالدافعية المدرسية المبكرة: دراسة تتبعية في مصر وفنلندا والمغرب"

الموضوع: يستهدف هذا البحث الطولي المقارن فحص العلاقة الارتباطية والسببية بين مستويات الدافعية المدرسية المبكرة (Early School Motivation (ESM في مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، وبين النواتج التعليمية بعيدة المدى (Long-term Educational Outcomes (LEO التي تشمل فرص التوظيف والمشاركة المدنية ومواصلة التعليم العالي، وذلك بمقارنتها بنماذج من فنلندا والمغرب. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) مستويات الدافعية وانخراط الطلاب كما سُجلت في مراحل التعليم الأولى، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) المسارات التعليمية والمهنية والمدنية للشباب بعد مرور عقد من الزمن. وتعمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية كمتغير وسيط (Mediating Variable) يؤثر في تحويل الدافعية إلى نجاحات عملية. تتحدد الحدود الموضوعية في مخرجات التعليم الأساسي منذ ثماني إلى عشر سنوات، وتتحدد الحدود البشرية في عينة من الشباب المصري ونظرائهم في الدول المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن الطولي (Longitudinal Comparative Method (LCM لتحليل تطور الحالة التعليمية والمهنية للعينة. وتسعى الدراسة لبيان أن الاستثمار الإداري والتربوي في الدافعية المبكرة هو استثمار استراتيجي في رأس المال البشري (Human Capital (HC والمواطنة الفاعلة. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في الكشف عن مدى صمود أثر الدافعية المدرسية في مواجهة تحديات سوق العمل، وتقديم توصيات لتبني مدخل الإدارة الدولية المقارنة International (Comparative Management (ICM في تصميم برامج التدخل المبكر لضمان جودة الحياة المهنية والمدنية للخريجين في مصر وفقًا للاتجاهات العالمية المعاصرة.

510. العنوان: "إطار مقترح لسياسة وطنية لتعزيز الدافعية والانخراط الطلابي وتحسين النواتج التعليمية في مصر: دراسة استشرافية في ضوء خبرات دولية مختارة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى بناء إطار مقارن مقترح لصياغة سياسة وطنية شاملة في جمهورية مصر العربية تهدف إلى تعزيز الدافعية والانخراط الطلابي وتحسين النواتج التعليمية، استنادًا إلى تحليل معمق لخبرات دولية رائدة تشمل

فنلندا وسنغافورة وكندا والمغرب والأردن. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) السياسات التعليمية الدولية المتبعة في تلك الدول، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) النواتج التعليمية المستهدفة في النظام المصري. ويتضمن الإطار المقترح محاور تطوير المناهج وطرائق التدريس وسياسات التقويم والتعلم الرقمي (DL (Digital Learning وثقافة المدرسة وتوجيه وإرشاد الطلاب. تتحدد الحدود الموضوعية في وثائق السياسات والمشروعات الإصلاحية الكبرى في الدول محل الدراسة، وتتحدد الحدود البشرية في صانعي السياسات وخبراء المناهج والقيادات المدرسية والمعلمين في مصر. يستخدم البحث المنهج المقارن الاستشرافي (PCM (Prospective Comparative Method لصياغة خريطة طريق عملية تضع الدافعية والانخراط الطلابي (SE (Student Engagement في قلب عملية إصلاح التعليم. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة التكاملية بين المحاور الإدارية المختلفة لضمان استدامة الأثر التربوي. ومن أهم النتائج المتوقعة وضع مؤشرات وطنية لقياس الدافعية والالتزام المدرسي، بما يحقق أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة. ويخلص البحث إلى تقديم وثيقة سياساتية مقترحة تعتمد على معايير الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management ICM)) والتربية الدولية المقارنة (ICE (International Comparative Education لجعل البيئة التعليمية المصرية أكثر جذبًا وفاعلية في القرن الحادي والعشرين.

ثامن عشر: التعليم الشامل والقطاعات الخاصة

511. **العنوان:** " **تطوير سياسات وممارسات التعليم الشامل بمدارس التعليم الأساسي في مصر في ضوء خبرات البرتغال وجنوب أفريقيا وإيطاليا**"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة البحثية بالتحليل والتقويم الفجوة القائمة بين التشريعات النظرية وواقع الممارسة الفعلية لسياسات "التعليم الشامل" (IE (Inclusive Education في المدارس الحكومية المصرية، حيث يواجه الطلاب ذوو الإعاقة تحديات تتعلق بضعف التكييفات البيئية والأكاديمية، مما يحول عملية الدمج إلى مجرد تواجد مادي داخل الفصل دون مشاركة فعالة. يهدف البحث إلى صياغة إطار إجرائي لتطوير بيئات التعلم الدامجة، وذلك بالاعتماد على "المنهج المقارن" لدراسة تجارب دولية رائدة ومتنوعة السياقات، وهي البرتغال التي حققت نقلة نوعية في التشريعات الدامجة، وجنوب أفريقيا التي تعمل على الدمج في ظل تحديات الموارد، وإيطاليا التي تعد رائدة عالميًا في إلغاء مدارس العزل وتبني الدمج الكامل. يتمثل المتغير المستقل في الدراسة في آليات تفعيل سياسات (IE) والتي تشمل تكييف المناهج، وتدريب المعلمين، وتطبيق "الخطة التربوية الفردية" (IEP (Individualized Education Plan، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الانخراط الأكاديمي والاجتماعي للطلاب ذوي الإعاقة. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية والممارسات الصفية بمدارس التعليم الأساسي، وتشمل الحدود البشرية المعلمين ومديري المدارس والطلاب. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج مصري مقترح لإدارة التعليم الشامل، يركز على تحويل المدرسة من مؤسسة طاردة للاختلاف إلى بيئة حاضنة للتنوع، مع وضع معايير واضحة للمساءلة والتقويم تضمن حق كل طفل في تعليم جيد وعادل بغض النظر عن قدراته.

512. **العنوان:** "**الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم التعليم الشامل في مصر: دراسة مقارنة مع الهند والبرازيل والمملكة المتحدة**"

الموضوع: يناقش هذا البحث إشكالية محدودية الموارد الحكومية اللازمة لتلبية متطلبات التعليم الشامل المكلفة في مصر، والحاجة الملحة لتفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بطريقة مؤسسية ومنظمة. يهدف البحث إلى وضع إطار لحوكمة "الشراكات بين القطاعين العام والخاص" (PPP (Public-Private Partnerships كمتغير مستقل، واستقصاء أثر هذه الشراكات على جودة واستدامة خدمات الدمج التعليمي للفئات المهمشة كمتغير تابع. وتعتمد الدراسة على "المنهج المقارن" لتحليل نماذج متباينة في إدارة هذه الشراكات، مثل تجربة الهند في التوسع في المدارس الشريكة،

والبرازيل في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمملكة المتحدة التي تمتلك أطرًا تنظيمية عريقة للشراكة. وتتحدد الحدود الموضوعية في تحليل العقود وبروتوكولات التعاون وآليات التمويل والإدارة المشتركة في المدارس الحكومية، بينما تشمل الحدود البشرية أطراف الشراكة من مديرين وممثلين عن القطاع الخاص. ويسعى البحث من خلال دراسة العلاقة بين جودة الحوكمة وكفاءة الخدمة التعليمية إلى تقديم تصور مقترح لتنظيم (PPP) في السياق المصري، يضمن توجيه أموال "المسؤولية الاجتماعية للشركات" CSR (Corporate Social Responsibility) نحو تحسين البنية التحتية وتوفير التكنولوجيا المساعدة وبرامج الدعم الفردي، مع وضع ضوابط صارمة تمنع تحول الشراكة إلى خصخصة مقنعة، وتحافظ على مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية التي يكفلها الدستور المصري.

513. **العنوان:** "**آليات مواجهة التمييز غير المقصود ضد الطلاب ذوي الإعاقة *Students with Disabilities (SWD)* في المدارس الخاصة بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المغرب وكندا**"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أنماط التمييز غير المقصود التي قد يتعرض لها الطلاب ذوو الإعاقة SWD (Students with Disabilities) في قطاع المدارس الخاصة المصرية، وتحليل الأطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم عملية دمجهم، مقارنة بالتجارب الرائدة في المغرب وكندا. يتمثل المتغير المستقل في السياسات التعليمية والممارسات الإدارية (مثل معايير القبول، والرسوم الإضافية، ونظم الدعم التربوي)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى إتاحة الفرص التعليمية الفعلية والعدالة التربوية، ويبرز الوعي الجمعي للهيئة التدريسية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العوائق الهيكلية والاجتماعية التي تحول دون الدمج الشامل، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب ذوي الإعاقة (SWD) وأولياء أمورهم ومديري المدارس الخاصة بمحافظة القاهرة وبعض المحافظات الكبرى، مع المقارنة بالنظم القانونية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتفسير التناقض بين الخطاب الرسمي للدمج والممارسات الميدانية في المدارس الخاصة. يهدف البحث إلى استقصاء العلاقة بين جودة التجهيزات المادية وتدريب المعلمين وبين شعور الطلاب ذوي الإعاقة (SWD) بالانتماء المدرسي ونواتجهم التعليمية. ستتوصل الدراسة إلى صياغة وثيقة سياسات مقترحة لإعادة ضبط منظومة التعليم الخاص في مصر، تتضمن معايير صارمة للرقابة على سياسات القبول وتوفير بدائل تعليمية مرنة تدعم مفهوم التعليم الشامل. كما ستكشف النتائج عن ضرورة الاستفادة من التجربة الكندية في "التصميم العام للتعلم" والتجربة المغربية في "التربية الدامجة" لضمان بيئة تعليمية خالية من التمييز، بما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع فئات الطلاب في المجتمع المصري.

514. **العنوان:** "**متطلبات تحقيق العدالة المجالية في تطبيق التعليم الشامل *Inclusive Education (IE)* بين الريف والحضر في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات تشيلي وفنلندا**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل الفجوات المجالية في تطبيق سياسات التعليم الشامل Inclusive Education (IE) بين المدارس الريفية والحضرية في مصر، بهدف الوصول إلى استراتيجية وطنية تضمن العدالة التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة، وذلك بالاستفادة من خبرات تشيلي وفنلندا في معالجة التباينات المكانية. يتمثل المتغير المستقل في السياق الجغرافي والمجالي (ريف/حضر) وما يرتبط به من مستوى الفقر وتوافر الكوادر المتخصصة، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة إتاحة خدمات التعليم الشامل (IE) ونوعية الدعم التربوي والنفسي المقدم، ويظهر متغير وسيط يتمثل في سياسات التمويل المرتكزة على الاحتياجات المحلية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في مدارس التعليم الأساسي، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب وأسرهم والمعلمين ومسؤولي الإدارات التعليمية في قرى ومراكز محافظة كفر الشيخ ومقارنتها بالمناطق الحضرية، مع تحليل السياسات المقابلة في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "إدموند كينج" للتحليل الثقافي والمجتمعي، لتفسير كيف تؤثر العوامل

البيئية والجغرافية على كفاءة تطبيق التعليم الشامل (IE). يهدف البحث إلى كشف العلاقة بين الموقع الجغرافي للمدرسة ومدى توافر غرف المصادر والتجهيزات الهندسية اللازمة، مع رصد أثر الوعي المجتمعي في المناطق الريفية على استدامة دمج الطلاب. ستتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح لتوزيع الموارد التعليمية في مصر يعتمد على مبدأ "التمييز الإيجابي" للمناطق الريفية والهشة، استلهامًا من تجربة تشيلي في استهداف المناطق الأكثر احتياجًا وتجربة فنلندا في توحيد معايير الجودة التعليمية عبر أقاليمها. كما ستكشف النتائج عن ضرورة تفعيل وحدات متنقلة للدعم النفسي والتربوي لخدمة مدارس الريف، بما يضمن تحقيق تكافؤ الفرص في نواتج التعلم والاندماج الاجتماعي لجميع الطلاب بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

515. **العنوان:** "كفايات معلمي التعليم الشامل (IE *Inclusive Education*) في المدارس الحكومية والخاصة بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الإمارات والأردن"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تقييم الكفايات المهنية لمعلمي التعليم الشامل (IE Inclusive Education) في المدارس الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية، وذلك عبر إجراء مقارنة منظمة مع الكوادر التدريسية في دولتي الإمارات والأردن اللتين حققتا طفرة في برامج التدريب المتخصص. يتمثل المتغير المستقل في مستوى امتلاك المعلمين لكفايات التعليم الشامل (IE) التي تشمل التخطيط للفروق الفردية وإدارة الصف الدامج، بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية تطبيق الدمج التعليمي ونواتج التحصيل الدراسي والاجتماعي للطلاب ذوي الإعاقة، ويبرز الدعم الإداري والمؤسسي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج التنمية المهنية ومهارات تصميم الخطط التربوية الفردية، وتقتصر الحدود البشرية على المعلمين وقادة المدارس وأخصائيي الدعم بمدارس محافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالنظم التعليمية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method باتباع خطوات "جورج بيريداي" للوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، للوقوف على العوامل الثقافية والسياسية التي أدت لنجاح تجارب التدريب في الإمارات والأردن. يهدف البحث إلى كشف العلاقة بين التمكن من كفايات التعليم الشامل (IE) وبين خفض معدلات عزلة الطلاب ذوي الإعاقة داخل الفصول العادية. ستتوصل الدراسة إلى بناء إطار مرجعي مصري مقترح لكفايات معلمي التعليم الشامل (IE) يمكن اعتماده في كليات التربية، مع تقديم توصيات حول آليات تطوير مسارات التنمية المهنية المستدامة للمعلمين بما يتوافق مع المعايير الدولية ويخدم الأهداف الوطنية للدمج.

516. **العنوان:** "التكنولوجيا المساعدة (AT *Assistive Technology*) كمدخل لتعزيز التعليم الشامل في مصر: دراسة مقارنة في ضوء تجارب كوريا الجنوبية وهولندا"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استقصاء دور التكنولوجيا المساعدة (AT Assistive Technology) في تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من المشاركة الفعالة في العملية التعليمية بالمدارس المصرية، مقارنة بالنماذج التطبيقية المتطورة في كوريا الجنوبية وهولندا. يتمثل المتغير المستقل في مستوى انتشار وتوظيف التكنولوجيا المساعدة (AT) (مثل برامج القراءة وأجهزة التواصل البديلة)، بينما يتمثل المتغير التابع في انخراط الطلاب ذوي الإعاقة في المهام الصفية وقدرتهم على الوصول إلى المناهج التعليمية، ويظهر التدريب التقني للمعلمين كمتغير وسيط يؤثر في كفاءة استخدام هذه الأدوات. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة البنية التحتية التقنية والسياسات المنظمة لتوفير الوسائل المعينة، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب ذوي الإعاقة ومعلميهم وأخصائيي التكنولوجيا بمحافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالنظم التكنولوجية في دول المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتحليل الفجوة بين الاحتياجات التقنية للطلاب والواقع الميداني في ظل التحديات الاقتصادية. تهدف الدراسة إلى تفسير العلاقة بين توفر التكنولوجيا المساعدة (AT) وتقليص الفجوة التعليمية بين الطلاب ذوي الإعاقة وأقرانهم. ستنتهي الدراسة بصياغة استراتيجية وطنية مقترحة لتوظيف التكنولوجيا المساعدة (AT) في دعم التعليم الشامل في

مصر، ترتكز على بدائل تقنية منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة، مع تقديم مقترحات لإنشاء وحدات دعم تقني متخصصة داخل الإدارات التعليمية لضمان استدامة هذه الوسائل وتطويرها.

517. **العنوان:** "**جاهزية المدارس الخاصة في مصر لتطبيق معايير التعليم الشامل *(Inclusive Education (IE*: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الهند والبرتغال**"

الموضوع: يرمي هذا البحث إلى تقويم مدى جاهزية المدارس الخاصة المصرية لتطبيق معايير التعليم الشامل Inclusive Education (IE) وفق الأطر الدولية، وذلك عبر مقارنة تحليلية مع قطاع التعليم الخاص في الهند والبرتغال اللتين اعتمدتا تشريعات صارمة لضمان حقوق الطلاب ذوي الإعاقة. يتمثل المتغير المستقل في عناصر الجاهزية المؤسسية (البنية التحتية، تيسيرات المباني، غرف المصادر، والسياسات المكتوبة)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الاستجابة الفعلية لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة ومعدلات الاحتفاظ بهم، ويبرز الاتجاه الوالدي نحو الدمج كمتغير وسيط في هذا السياق. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة معايير الجودة والاعتماد للمدارس الخاصة من منظور الدمج، وتقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس الخاصة والمعلمين وأولياء الأمور بمحافظتي القاهرة وكفر الشيخ، مع المقارنة بالنظم التشريعية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "إدموند كينج" للتحليل المجتمعي، لفهم كيف تؤثر التوجهات الاقتصادية والقيم الاجتماعية على قبول الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم الخاص. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين توفر التسهيلات المكانية في المدارس الخاصة وبين جودة النواتج التعليمية والاجتماعية للطلاب المدمجين. ستتوصل الدراسة إلى صياغة قائمة معايير جاهزية وطنية مقترحة لتنظيم عمل المدارس الخاصة في مصر من منظور التعليم الشامل (IE)، مع تقديم توصيات لجهات الإشراف والرقابة بوزارة التربية والتعليم حول آليات تقييم هذه المدارس ومنحها تراخيص "المدارس الدامجة" بناءً على كفاءتها الواقعية.

518. **العنوان:** "**فرص التحاق الطلاب ذوي الإعاقة *(Students with Disabilities (SWD* بالمدارس الخاصة منخفضة التكلفة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات غانا وإندونيسيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع وفرص التحاق الطلاب ذوي الإعاقة (Students with Disabilities (SWD بالمدارس الخاصة منخفضة التكلفة في مصر، ودورها في تعزيز العدالة التعليمية، وذلك من خلال مقارنة منظمة مع تجارب دولتي غانا وإندونيسيا اللتين تعتمدان بشكل واسع على هذا النمط من التعليم في المناطق الفقيرة. يتمثل المتغير المستقل في خصائص المدارس الخاصة منخفضة التكلفة (مستوى الرسوم، وكثافة الفصول، ومؤهلات المعلمين)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى إتاحة التعليم الشامل الفعلي أمام الطلاب ذوي الإعاقة (SWD) من حيث القبول والاستمرارية، ويظهر الدعم الحكومي والرقابة التنظيمية كمتغير وسيط في هذا السياق. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العوائق المادية والتربوية التي تواجه الدمج في المدارس ذات الموارد المحدودة، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم ومديري تلك المدارس في الأحياء الشعبية بمحافظة كفر الشيخ والقاهرة الكبرى، مع المقارنة بالنظم المماثلة في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "إدموند كينج" للتحليل المجتمعي، لاستجلاء ما إذا كانت هذه المدارس تمثل فرصة للدمج أم أداة للإقصاء الطبقي والتربوي. ستتوصل الدراسة إلى صياغة مقترحات لسياسات تنظيمية تضمن جودة التعليم المقدم للطلاب ذوي الإعاقة (SWD) في هذا القطاع، مع تقديم توصيات لوزارة التربية والتعليم حول آليات تقديم الدعم الفني لهذه المدارس لتصبح بيئات دامجة حقيقية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياق المصري.

519. **العنوان:** "**الأدوار المهنية للأخصائي النفسي والتربوي في إنجاح التعليم الشامل *(Inclusive Education (IE* بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات البرازيل وفنلندا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الأدوار المهنية للأخصائيين النفسيين والتربويين في دعم منظومة التعليم الشامل (IE (Inclusive Education بالمدارس المصرية، مع إجراء مقارنة تحليلية بتجارب دولتي البرازيل وفنلندا اللتين تمنحان فِرَق الدعم المدرسي صلاحيات ومسؤوليات محورية. يمثل المتغير المستقل طبيعة الأدوار المسندة للأخصائيين (التشخيص، والإرشاد الأسري، وبناء الخطط الفردية)، بينما يمثل المتغير التابع مدى استجابة المدرسة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم، ويظهر نمط القيادة المدرسية كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية هذه الأدوار. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة التوصيف الوظيفي الفعلي للأخصائي ومدى تكامله مع عمل المعلم، وتقتصر الحدود البشرية على الأخصائيين النفسيين والتربويين ومعلمي غرف المصادر بمدارس محافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالأدوار والمسؤوليات المعتمدة في دول المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method باتباع خطوات "جورج بيريداي" للوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، لفهم العوامل المؤسسية التي تعزز دور الأخصائي كشريك في العملية التعليمية وليس مجرد إداري. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة بين فاعلية فريق الدعم النفسي وبين خفض معدلات الاحتراق النفسي للمعلمين وتحسين الرفاه النفسي للطلاب. ستتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح يحدد الأدوار المهنية للأخصائي في التعليم الشامل (IE) المصري، مع تقديم توصيات لبرامج التدريب قبل وأثناء الخدمة لتطوير كفايات الأخصائيين بما يتواكب مع المعايير العالمية المطبقة في فنلندا والبرازيل.

520. **العنوان:** "فاعلية خطط التعليم الفردية ***Individualized Education Programs (IEPs***) في دعم الطلاب ذوي الإعاقة بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات كندا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يرمي هذا البحث إلى تقويم فاعلية خطط التعليم الفردية IEPs (Individualized Education Programs) كأداة مركزية في دعم الطلاب ذوي الإعاقة بالمدارس المصرية الدامجة، وذلك من خلال مقارنتها بالأطر التطبيقية المتبعة في كندا وجنوب أفريقيا. يتمثل المتغير المستقل في جودة تصميم وتنفيذ خطط التعليم الفردية (IEPs) من حيث دقة التشخيص وواقعية الأهداف، بينما يمثل المتغير التابع تحسن الأداء الأكاديمي والمهاري للطلاب ذوي الإعاقة ومستوى رضا الأسر، ويبرز حجم العبء التدريسي للمعلم كمتغير وسيط يؤثر في دقة التنفيذ. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة المعايير التربوية لبناء الخطط الفردية وآليات متابعتها، وتقتصر الحدود البشرية على المعلمين والأخصائيين والطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم بمدارس محافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بنماذج الـ (IEPs) المطبقة في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتحليل التحديات الميدانية التي تواجه المعلم المصري عند صياغة هذه الخطط في الفصول عالية الكثافة. تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين جودة إعداد خطط التعليم الفردية (IEPs) وبين تحقيق نواتج تعلم ملموسة تتناسب مع قدرات كل متعلم. ستتوصل الدراسة إلى اشتقاق نموذج مصري مطور لخطط التعليم الفردية (IEPs) يتسم بالمرونة والتبسيط، مع تقديم توصيات تقنية لصناع القرار حول رقمنة هذه الخطط لتسهيل متابعتها وتقييمها، بما يضمن حقوق الطلاب التربوية ويحقق جودة التعليم الشامل في جمهورية مصر العربية.

521. **العنوان:** " نماذج تمويل التعليم الشامل بين القطاعين الحكومي والخاص ودورها في جودة خدمات الدمج بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات البرازيل ،وإيطاليا ،والمملكة المتحدة"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في محدودية الموارد المالية المخصصة لدعم منظومة التعليم الشامل Inclusive (IE (Education في مصر، مما يعوق توفير التجهيزات والكوادر المتخصصة اللازمة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل فعال، ويهدف البحث إلى تحليل "نماذج تمويل التعليم الشامل" كمتغير مستقل، من خلال استعراض آليات الموازنات الحكومية المخصصة ومساهمات القطاع الخاص PS (Private Sector) والمنح الدولية، وقياس أثرها على "مستوى توافر الخدمات المساندة وعدالة توزيعها" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن CM (Comparative Method)

لاستقراء التجربة الإيطالية الرائدة في الدمج الكلي، والخبرة البرازيلية في التمويل التشاركي، ونموذج المملكة المتحدة (UK) في تحفيز المدارس الخاصة للدمج، وتتحدد الحدود الموضوعية في السياسات المالية واللوائح المنظمة لتمويل التعليم الشامل (IE) في مصر، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي التخطيط المالي بوزارة التربية والتعليم ومديري مدارس الدمج وخبراء السياسات التربوية، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين تنوع مصادر التمويل وبين استدامة توفير التكنولوجيا المساعدة وبرامج تدريب المعلمين المتخصصين، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تبرهن على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP (Public-Private Partnership تساهم في تقليل التكلفة التشغيلية للدمج مع رفع جودة المخرجات التعليمية، كما سيقدم البحث تصورًا لنموذج تمويلي مستدام يرتكز على إنشاء "صندوق وطني لدعم التعليم الشامل" يجمع بين الموارد السيادية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يضمن حق المتعلمين في بيئة تعليمية مجهزة دون الإخلال بالالتزامات الدستورية للدولة المصرية، وبما يتوافق مع التوجهات العالمية المعاصرة في إدارة التعليم المقارن بجمهورية مصر العربية.

522. **العنوان:** "التعليم الشامل للأطفال اللاجئين في المدارس الحكومية المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الأردن وكينيا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في التحديات التنظيمية والتربوية الناجمة عن دمج أعداد متزايدة من الأطفال اللاجئين داخل منظومة التعليم العام في مصر، وما يتطلبه ذلك من مواءمة السياسات لتلبية احتياجاتهم اللغوية والنفسية دون الإخلال بجودة التعليم المقدم للمواطنين، ويهدف البحث إلى تحليل "السياسات والترتيبات التعليمية الخاصة باللاجئين" كمتغير مستقل، من خلال دراسة إجراءات القبول وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي والشراكات الدولية، وقياس أثرها على "مستوى الدمج التعليمي والشعور بالانتماء" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) لتحليل التجربة الأردنية في نظام الفترتين للاجئين السوريين، والخبرة الكينية في دمج اللاجئين ضمن المناهج الوطنية (نموذج معسكرات داداب وكاكوما)، وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي الحكومية بمحافظات القاهرة والجيزة ودمياط، بينما تشمل الحدود البشرية الأطفال اللاجئين (خاصة السوريين والسودانيين) وأسرهم والمعلمين بالدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين توفر برامج الدعم اللغوي والنفسي وبين سرعة تكيف الأطفال اللاجئين وتحسن تحصيلهم الدراسي، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن الشراكة الفاعلة مع المنظمات الدولية تقلل من الضغط على الموارد الوطنية وتدعم استدامة التعليم الشامل Inclusive Education، كما سيقدم البحث إطارًا مقترحًا لوزارة التربية والتعليم المصرية يوازن بين القدرة الاستيعابية للمدارس وحقوق الأطفال اللاجئين في تعليم منصف، مما يعزز من الدور الإنساني والريادي لمصر في المنطقة بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في التربية المقارنة.

523. **العنوان:** "آليات تعزيز المشاركة الوالدية *Parent Engagement* في دعم التعليم الشامل *Inclusive Education* (*IE*) بالمدارس الخاصة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الإمارات وتونس"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الأدوار الحيوية لأولياء الأمور في إنجاح منظومة التعليم الشامل Inclusive Education (IE) داخل المدارس الخاصة المصرية، وذلك عبر إجراء مقارنة منظمة بتجارب دولتي الإمارات وتونس اللتين استحدثتا أطرًا مؤسسية متقدمة للشراكة بين الأسرة والمدرسة. يتمثل المتغير المستقل في مستويات وأنماط المشاركة الوالدية Parent Engagement (مثل الحضور في مجالس المدرسة، والمساهمة في صياغة الخطط الفردية، والدعم التعليمي المنزلي)، بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية برامج الدمج التعليمي المقاسة من خلال استقرار الطلاب النفسي وتحسن أدائهم الأكاديمي، ويبرز وعي القيادة المدرسية بأهمية الشراكة الوالدية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة نماذج التواصل المدرسي-الأسري وتأثيرها على جودة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقتصر الحدود البشرية على أولياء الأمور وقادة المدارس الخاصة ومعلمي غرف المصادر بجمهورية مصر العربية، مع المقارنة

بالنظم التربوية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method باتباع خطوات "جورج بيريداي" للوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، لاستخلاص الدروس المستفادة من التجربة الإماراتية في "مجالس أولياء الأمور" والتجربة التونسية في "الجمعيات الداعمة للدمج". تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة الارتباطية بين كثافة المشاركة الوالدية Parent Engagement وبين خفض معدلات التسرب الدراسي وتحسين المناخ الوجداني للمتعلم المدمج. ستتوصل الدراسة إلى صياغة دليل إجرائي مقترح لتطوير شراكة مستدامة بين الأسر المصرية والمدارس الخاصة، يتضمن آليات واضحة للتعاون التقني والتربوي، بما يخدم الأهداف القومية للتعليم الشامل (IE) ويحقق التوازن بين حقوق الأسرة ومسؤوليات المدرسة.

524. العنوان: "**تحديات لغة التدريس في دمج الطلاب ذوي صعوبات التعلم (*LD Learning Disabilities*) بالمرحلة الابتدائية في مصر: دراسة مقارنة في ضوء سياسات المغرب وفنلندا**"

الموضوع: يرمي هذا البحث إلى استقصاء أثر لغة التدريس (سواء العربية في التعليم العام أو اللغات الأجنبية في مدارس اللغات) في تسهيل أو تعقيد دمج الطلاب ذوي صعوبات التعلم (LD Learning Disabilities)، وتحديدًا ذوي صعوبات القراءة والكتابة، مقارنة بالسياسات اللغوية المتبعة في المغرب وفنلندا. يتمثل المتغير المستقل في سياسات لغة التدريس (Language of Instruction) وتوقيت إدخال اللغة الثانية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى ظهور وتفاقم صعوبات التعلم (LD) وقدرة الطلاب على استيعاب المناهج، ويبرز تخصص المعلمين في استراتيجيات الدعم اللغوي كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة الفجوة بين الكفاءة اللغوية والتحصيل المعرفي لدى الطلاب المدمجين، وتقتصر الحدود البشرية على تلاميذ المرحلة الابتدائية ومعلمي اللغات وأخصائيي صعوبات التعلم (LD) بمحافظتي كفر الشيخ والقاهرة، مع المقارنة بنماذج الدعم اللغوي في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "إدموند كينج" للتحليل الثقافي والاجتماعي، لفهم كيف تتحول اللغة من أداة تواصل إلى حاجز تربوي في ظل الازدواجية اللغوية. تهدف الدراسة إلى تفسير العلاقة بين لغة التدريس ونسبة تشخيص صعوبات التعلم (LD) في المدارس التي تتبنى مناهج دولية مقابل المدارس الحكومية. ستنتهي الدراسة بصياغة توصيات لسياسات لغوية تعليمية في مصر تراعي الاحتياجات الخاصة للطلاب ذوي صعوبات التعلم (LD)، مع تقديم مقترحات لتطوير مناهج "اللغة العربية للدمج" وبرامج دعم لغوي مبكر تماثل النموذج الفنلندي في التدخل الاستباقي، بما يضمن تقليل الهدر التعليمي وتحقيق العدالة في التعليم الشامل.

525. العنوان: "**سياسات التعليم الشامل في المدارس الدولية بالمجتمع المصري بين فرص الدمج ومخاطر الانتقائية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الإمارات والهند**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واقع ومستقبل التعليم الشامل (IE Inclusive Education) في المدارس الدولية العاملة في مصر (البريطانية والأمريكية والبكالوريا الدولية)، ومدى التزامها باستقبال الطلاب ذوي الإعاقة، وذلك عبر مقارنة نظامية بالأطر التنظيمية والرقابية المطبقة في كل من الإمارات والهند. يتمثل المتغير المستقل في سياسات القبول ومعايير الانتقاء المتبعة في المدارس الدولية، بينما يتمثل المتغير التابع في الكثافة الفعلية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ونوعية الخدمات التعليمية المقدمة لهم، وتظهر التشريعات الوطنية المنظمة للتعليم الدولي كمتغير وسيط يضبط هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في رصد الفجوة بين الخطاب التسويقي للمدارس الدولية والممارسات الميدانية للدمج، وتقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس الدولية ومعلميها وأولياء أمور الطلاب ذوي الإعاقة في المدن الجديدة بجمهورية مصر العربية، مع المقارنة بالتجارب الدولية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتشخيص مشكلة "الانتقائية التعليمية" التي قد تتبعها هذه المدارس لتجنب أعباء التعليم الشامل (IE). يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين الرسوم الدراسية المرتفعة ومدى

توفر غرف مصادر وأخصائيين مؤهلين داخل هذه المؤسسات. ستتوصل الدراسة إلى صياغة إطار تنظيمي مقترح لوزارة التربية والتعليم المصرية لضبط أداء المدارس الدولية في مجال التعليم الشامل (IE)، بما يضمن تحولها إلى مراكز تميز تدعم الاستراتيجية الوطنية للدمج، مستلهمة من التجربة الإماراتية في تصنيف المدارس بناءً على جودة الدمج والتجربة الهندية في فرض حصص عادلة للفئات الضعيفة.

526. **العنوان:** **" استراتيجيات دمج الطلاب ذوي اضطراب طيف التوحد في المدارس المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات أستراليا ، والدنمارك ، والمملكة المتحدة"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في التحديات التي تواجه جودة دمج الطلاب ذوي اضطراب طيف التوحد (Autism Spectrum Disorder - ASD) في المدارس المصرية، حيث يقتصر الدمج أحيانًا على القبول الإداري دون توفير البيئة التربوية والتقنية اللازمة لاستيعاب احتياجاتهم السلوكية والنمائية، ويهدف البحث إلى تحليل "استراتيجيات التدريس والدعم التخصصي" كمتغير مستقل، من خلال دراسة فاعلية الدعم البصري، والغرف الحسية، وتدريب المعلمين، وقياس أثرها على "مستوى التفاعل الاجتماعي والتحصيل اللغوي للطلاب" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method (CM لتحليل النموذج الأسترالي في "التعليم الشامل والدمج المتدرج"، والخبرة الدنماركية في تصميم "الفصول الصديقة للتوحد"، وتجربة المملكة المتحدة (UK) في برامج التدخل المبكر المدرسية، وتتحدد الحدود الموضوعية في ممارسات الدمج بالمدارس الحكومية والخاصة بمصر، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية الطلاب ذوي التوحد (ASD) وأسرهم والمعلمين المتخصصين في الدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين جودة التصميم البيئي والروتيني للفصل وبين استقرار الحالة النفسية والنمائية للطلاب، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن النجاح في الدمج يتطلب "بروتوكولًا تخصصيًا" يتجاوز مجرد التواجد المادي داخل الفصل، كما سيقدم البحث "بروتوكولًا مصريًا مقترحًا لدعم دمج طلاب التوحد"، يتضمن دليلًا إرشاديًا للمعلمين حول استخدام الجداول المرئية وتقنيات التهدئة الحسية، مما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بجمهورية مصر العربية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

527. **العنوان:** **"متطلبات دمج رعاية الطلاب الموهوبين والمتفوقين ضمن منظومة التعليم الشامل (*Inclusive Education (IE*) بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وإستونيا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى إعادة صياغة موقع الطلاب الموهوبين والمتفوقين ضمن المفهوم الواسع لمنظومة التعليم الشامل (Inclusive Education (IE في جمهورية مصر العربية، وذلك عبر إجراء مقارنة تحليلية مع خبرات كوريا الجنوبية وإستونيا اللتين نجحتا في بناء نماذج رعاية متوازنة داخل المدارس العادية. يتمثل المتغير المستقل في سياسات وبرامج اكتشاف ورعاية الموهوبين (مثل أدوات الكشف المقننة، والبرامج الإثرائية Enrichment Programs، ونظم التسريع الأكاديمي)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى جودة الخبرة التعليمية للموهوبين وتحسن نواتج تعلمهم الإبداعية وتجنب تعرضهم للملل أو الاغتراب المدرسي، ويظهر إعداد المعلم لأساليب التمايز التدريسي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات دمج الموهبة ضمن الفصول العادية دون عزل نخبي، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب الموهوبين ومعلميهم بمدارس التعليم الأساسي والثانوي بمحافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالبنى التربوية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "نيكولاس هانز" لتحليل العوامل الثقافية والاقتصادية التي تدفع الدول نحو الاستثمار في الموهبة كقاطرة للتنمية. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين مرونة المنهج الدراسي وقدرة المدارس الشاملة على تلبية احتياجات الطلاب ذوي القدرات العالية، مع رصد أثر البيئات الرقمية المتقدمة في إستونيا على تعزيز التعلم الذاتي للموهوبين. ستتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج إجرائي مقترح يربط بين وحدات الموهبة والإدارة المدرسية في مصر، يضمن توفير مسارات إثرائية مرنة داخل المدارس الحكومية والخاصة،

مستلهمًا من التجربة الكورية في مراكز الموهبة الملحقة والتجربة الإستونية في التميز الرقمي، بما يحقق مبادئ التعليم الشامل (IE) ويحافظ على الثروة البشرية من الهدر أو التسرب النفسي.

528. **العنوان:** "**العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات معلمي التعليم الأساسي نحو التعليم الشامل (IE *Inclusive Education*): دراسة مقارنة في ضوء خبرات المغرب والنرويج**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل وتفسير طبيعة اتجاهات معلمي التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية نحو منظومة التعليم الشامل (IE Inclusive Education)، ومدى قناعاتهم المهنية بجدوى دمج الطلاب ذوي الإعاقة في الفصول العادية، وذلك عبر إجراء مقارنة منظمة مع اتجاهات المعلمين في كل من المغرب والنرويج. يتمثل المتغير المستقل في الخلفية التدريبية والمهنية للمعلم (بما تشمله من برامج الإعداد بكليات التربية، ودورات التنمية المهنية المستدامة في مجال الدمج، والخبرة الميدانية السابقة)، بينما يتمثل المتغير التابع في اتجاهات المعلمين نحو التعليم الشامل (IE) بمكوناتها المعرفية والوجدانية والسلوكية، ويظهر الدعم القيادي والمناخ التنظيمي للمدرسة كمتغير وسيط يسهم في تعزيز هذه الاتجاهات أو إحباطها. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة المعوقات النفسية والمهنية التي تشكل رؤية المعلم للدمج، وتقتصر الحدود البشرية على معلمي المرحلة الابتدائية والإعدادية والموجهين بمدارس محافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالسياقات التربوية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "إدموند كينج" للتحليل الثقافي، لفهم كيف تؤثر القيم المجتمعية والسياسات التعليمية القومية في صياغة مواقف المعلمين تجاه التنوع داخل الفصل الدراسي. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة الارتباطية بين كفاية التدريب التخصصي وبين انخفاض مستوى القلق من التدريس في بيئات دامجة. ستتوصل الدراسة إلى تحديد المحددات الأساسية التي تفسر تباين الاتجاهات في السياق المصري، وصياغة استراتيجية مقترحة لبرامج التنمية المهنية ترتكز على مدخل "تغيير الاتجاهات" وتنمية المهارات الوجدانية للمعلم، مستلهمة من التجربة النرويجية في تعزيز التربية الدامجة كقيمة حقوقية والتجربة المغربية في التعبئة المجتمعية للتعليم الشامل (IE)، بما يضمن خلق بيئة مدرسية مرحبة وداعمة لجميع المتعلمين.

529. **العنوان:** "**متطلبات تحقيق التعليم الشامل (IE *Inclusive Education*) للفئات ذوات الاحتياجات التعليمية الخاصة في المناطق الريفية بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الهند ونيبال**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استقصاء متطلبات تفعيل منظومة التعليم الشامل (IE Inclusive Education) للفئات ذوات الإعاقة أو صعوبات التعلم في المناطق الريفية والصعيدية بجمهورية مصر العربية، وذلك عبر إجراء دراسة مقارنة مع تجارب دولتي الهند ونيبال اللتين واجهتا تحديات مركبة في هذا السياق. يتمثل المتغير المستقل في الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحيطة (مثل مستويات الفقر، والمعتقدات المجتمعية، وأدوار النوع الاجتماعي، والبعد الجغرافي عن المدرسة)، بينما يتمثل المتغير التابع في معدلات الالتحاق والاستمرارية بالدراسة ونوعية خدمات الدمج التعليمي المتاحة، ويبرز الوعي المجتمعي كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية هذه السياسات. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة تقاطع الإعاقة مع الجندر والمكان وأثره على العدالة التعليمية، وتقتصر الحدود البشرية على الفئات ذوات الاحتياجات الخاصة وأسرهن والمعلمين وقادة المجتمع المحلي بقرى محافظة كفر الشيخ وصعيد مصر، مع المقارنة بالنظم التربوية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "إدموند كينج" للتحليل الثقافي والمجتمعي، لتفسير العوامل التي تؤدي إلى إقصاء هذه الفئة في البيئات الريفية المهمشة. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين توفر بيئة مدرسية آمنة ومجهزة وبين انخفاض معدلات التسرب الدراسي بين الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة. ستتوصل الدراسة إلى صياغة استراتيجية وطنية مقترحة تراعي "التمييز الإيجابي" لهذه الفئة في مصر، تتضمن برامج إرشادية للأسر وتحسين البنية التحتية المدرسية وتدريب المعلمين على استراتيجيات التدريس الحساسة للنوع الاجتماعي

والإعاقة، مستلهمة من تجربة الهند في "منح التعليم" وتجربة نيبال في "المراكز المجتمعية للدمج"، بما يضمن توفير تعليم شامل وعادل يحمي كرامة الفتيات ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

530. **العنوان:** "**حوكمة سياسات القبول بالمدارس الخاصة ودورها في تعزيز العدالة والتعليم الشامل *Inclusive Education (IE)* بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات تركيا وفرنسا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل ونقد سياسات وإجراءات القبول المتبعة في المدارس الخاصة المصرية، مثل الاختبارات المعيارية والمقابلات الشخصية والشروط الصحية، وتقييم أثرها على فرص نفاذ الطلاب ذوي الإعاقة أو المنتمين لخلفيات اجتماعية واقتصادية متواضعة إلى التعليم الشامل (Inclusive Education IE)، وذلك عبر مقارنة تحليلية مع الأطر التنظيمية في تركيا وفرنسا. يتمثل المتغير المستقل في قواعد وإجراءات القبول المؤسسية (المعلنة والضمنية)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى العدالة في النفاذ التعليمي وتنوع التركيبة الطلابية داخل المدرسة، ويظهر الالتزام التشريعي بالمعايير الوطنية كمتغير وسيط يضبط هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات الانتقاء وأثرها في تكريس الإقصاء التربوي أو دعم التنوع، وتقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس الخاصة ومسؤولي القبول وأولياء الأمور بجمهورية مصر العربية، مع المقارنة بالنظم القانونية والرقابية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتشخيص التناقض بين حق المدرسة الخاصة في اختيار طلابها وحق المتعلم في عدم التمييز ضده وفقًا للدستور المصري والمعايير الدولية. تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين صرامة معايير القبول وبين حرمان الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من بيئات تعلم محفزة، مع رصد تجربة فرنسا في "مناطق الأولوية التعليمية" وتجربة تركيا في "تخصيص نسب للفئات المستهدفة". ستتوصل الدراسة إلى صياغة ضوابط تنظيمية مقترحة لسياسات القبول بالمدارس الخاصة في مصر، تتضمن معايير شفافة تمنع التمييز وتضمن تمثيلًا عادلًا لجميع فئات الطلاب، بما يحول المدارس الخاصة إلى شريك حقيقي في تحقيق أهداف التعليم الشامل (IE) والتماسك الاجتماعي.

531. **العنوان:** "**آليات دمج أبعاد التعليم الشامل *Inclusive Education (IE)* في مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات *Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM)* بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وسنغافورة**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث فحص مدى اتساق فلسفة مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM Science, Technology, Engineering, and Mathematics) في مصر مع مبادئ التعليم الشامل (IE Inclusive Education)، وذلك عبر تحليل سياسات القبول وآليات الدعم الأكاديمي المتاحة للطلاب ذوي الإعاقة أو الذين يواجهون تحديات اقتصادية واجتماعية، مقارنة بالنماذج المتقدمة في كوريا الجنوبية وسنغافورة. يتمثل المتغير المستقل في معايير الالتحاق ونظم الدعم التربوي التخصصي المطبقة بمدارس (STEM)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى التنوع الطلابي وقدرة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على الاستمرار والنجاح في هذه البيئات التنافسية، ويظهر متغير وسيط يتمثل في مرونة المناهج الإثرائية وقدرتها على التكيف مع التنوع المعرفي والحركي. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العدالة التعليمية داخل بيئات التميز العلمي، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب والمعلمين والقيادات المدرسية بمدارس (STEM) في جمهورية مصر العربية، مع المقارنة بالسياسات التعليمية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتشخيص الفجوة بين "النخبوية العلمية" و"العدالة الاجتماعية" في ضوء الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر **2030**. تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين توفر بيئات تعلم ميسرة تكنولوجيًا وبين تمكين الموهوبين من ذوي الإعاقة من الالتحاق بمسارات التفوق العلمي، مع رصد تجربة سنغافورة في "التميز الشامل" وكوريا الجنوبية في "دعم الموهبة في المناطق الهشة". ستتوصل الدراسة إلى صياغة

نموذج مصري مطور لمدارس (STEM) يرتكز على مبدأ "التفوق للجميع"، من خلال تقديم مقترحات لتعديل اختبارات القبول وتوفير منح دراسية ودعم تقني متخصص، بما يضمن بناء نخب علمية تمثل كافة فئات المجتمع المصري دون إقصاء.

532. **العنوان:** "**أطر الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني *(Civil Society Organizations (CSOs* والمؤسسات التعليمية لدعم التعليم الشامل في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات كينيا وماليزيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء وتحليل مساهمة منظمات المجتمع المدني المصرية Civil Society Organizations (CSOs)، بما تشمله من جمعيات أهلية ومبادرات تطوعية، في تدعيم منظومة التعليم الشامل، وذلك من خلال دراسة مقارنة مع تجارب كينيا وماليزيا اللتين حققتا نجاحًا ملحوظًا في تفعيل أدوار القطاع الثالث. يتمثل المتغير المستقل في طبيعة ونوعية تدخلات المجتمع المدني (CSOs) (مثل الخدمات العلاجية، وتدريب المعلمين، وحملات التوعية المجتمعية)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحسن فرص الدمج التعليمي في المدارس المستهدفة وتوسع الخدمات في المناطق المحرومة، ويبرز التنسيق المؤسسي مع وزارة التربية والتعليم كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة كفاءة برامج الشراكة بين القطاعين العام والأهلي، وتقتصر الحدود البشرية على مسؤولي الجمعيات ومديري المدارس والأسر المستفيدة بمحافظتي كفر الشيخ والقاهرة، مع المقارنة بالنظم المماثلة في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "إدموند كينج" للتحليل المجتمعي، لتفسير كيف يمكن للمجتمع المدني سد الفجوات التمويلية والفنية في السياسات التعليمية القومية. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة بين فاعلية المبادرات الأهلية واستدامة خدمات الدمج في المناطق ذات الموارد المحدودة. ستتوصل الدراسة إلى بناء تصور مقترح لشبكة شراكات مؤسسية منظمة في مصر تضمن تكامل الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني (CSOs)، مستلهمة من التجربة الكينية في التعليم المجتمعي والماليزية في التمويل التشاركي، بما يضمن توسيع نطاق التعليم الشامل وتحقيق العدالة التربوية.

533. **العنوان:** "**متطلبات تفعيل التعليم الشامل في مرحلة الطفولة المبكرة *(Early Childhood Education (ECE* بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات نيوزيلندا والدنمارك**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واقع ومدى تطبيق مبادئ التعليم الشامل في مؤسسات رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية، وسبل تهيئة البيئة التعليمية لاستقبال الأطفال ذوي الإعاقة أو التأخر النمائي، مقارنة بالنماذج المتقدمة في نيوزيلندا والدنمارك. يتمثل المتغير المستقل في خصائص بيئة مرحلة الطفولة المبكرة Early Childhood Education (ECE)) (مثل حجم المجموعات، وتنوع الأنشطة اللعبية، والتيسيرات المادية)، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة دمج الأطفال في أنشطة التعلم وتطور مهاراتهم اللغوية والاجتماعية، وتظهر كفاءة المربية كمتغير وسيط يؤثر في نجاح عملية الدمج المبكر. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة معايير الجودة لرياض الأطفال الشاملة، وتقتصر الحدود البشرية على الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ومعلمات الرياض بمدارس محافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالنظم التربوية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method باتباع خطوات "جورج بيريداي" للوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، لفهم الفلسفات التربوية التي ترتكز عليها تجربة نيوزيلندا في "منهج تي واريو" وتجربة الدنمارك في "التعلم القائم على الطبيعة". تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين جودة البيئة المادية والاجتماعية في الروضة وبين خفض حدة الصعوبات النمائية لدى الأطفال. ستنتهي الدراسة بصياغة نموذج إجرائي مقترح لروضة مصرية شاملة تعمل كمدخل وقائي وتأسيسي للدمج الناجح في المراحل اللاحقة، مع تقديم توصيات حول آليات تطوير برامج إعداد معلمات الطفولة المبكرة (ECE) بما يتوافق مع المعايير العالمية للتربية الدامجة.

534. العنوان: "سياسات دمج الطلاب ذوي الإعاقات الذهنية البسيطة (*MID) Mild Intellectual Disabilities*) في التعليم الأساسي بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات إيطاليا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يرمي هذا البحث إلى دراسة وتقويم السياسات التربوية والبرامج الداعمة الموجهة للطلاب ذوي الإعاقات الذهنية البسيطة (MID) Mild Intellectual Disabilities) في مدارس التعليم الأساسي بمصر، وذلك عبر مقارنة تحليلية مع تجارب إيطاليا وجنوب أفريقيا اللتين تبنتا نماذج دمج شاملة واسعة النطاق. يتمثل المتغير المستقل في سياسات التقييم والتصنيف ونوعية التيسيرات التعليمية المتاحة (مثل تكييف المحتوى الدراسي، والوقت الإضافي في الاختبارات)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التقدم الأكاديمي والاجتماعي للطلاب ومعدلات استمرارهم في المدارس العادية، ويبرز اتجاه المعلمين نحو قابلية هؤلاء الطلاب للتعلم كمتغير وسيط. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة التحول من منظور الرعاية الطبية إلى منظور الحقوق التعليمية، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب ذوي الإعاقات الذهنية البسيطة (MID) ومعلميهم وأسرهم بمدارس محافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالأطر التشريعية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتشخيص الفجوات بين التشريعات الوطنية والممارسات الميدانية في ظل التحديات المنهجية. تهدف الدراسة إلى تفسير العلاقة بين توفر الأنشطة العملية والمهنية داخل المدرسة وبين زيادة دافعية الطلاب ذوي الإعاقات الذهنية البسيطة (MID) للتعلم. ستتوصل الدراسة إلى صياغة استراتيجية وطنية مقترحة تضمن انتقال هؤلاء الطلاب بسلاسة داخل منظومة التعليم الشامل في مصر، مستلهمة من التجربة الإيطالية في "الدمج الجذري" وتجربة جنوب أفريقيا في "المرونة المنهجية"، بما يضمن جودة حياتهم الأكاديمية والاجتماعية.

535. العنوان: "التنمية المهنية المستدامة للمعلمين كمدخل لتحقيق جودة التعليم الشامل (*IE) Inclusive Education*) بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات فنلندا وكندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل دور برامج التدريب المستمر والتنمية المهنية في رفع كفاءة المعلمين المصريين لتنفيذ سياسات التعليم الشامل (IE) Inclusive Education) بفاعلية، وذلك عبر إجراء مقارنة منظمة مع نماذج التدريب المتقدمة في فنلندا وكندا. يتمثل المتغير المستقل في خصائص برامج التنمية المهنية (مدى انتظامها، تركيزها على استراتيجيات الدمج، وارتباطها بالممارسة الميدانية)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحسن ممارسات المعلمين داخل الصفوف الدامجة (كالتدريس المتمايز واستخدام الوسائل المعينة)، ويبرز الدعم الفني والمتابعة الميدانية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج التدريب أثناء الخدمة الموجهة لمعلمي التعليم العام، وتقتصر الحدود البشرية على المعلمين والمشرفين التربويين بمدارس محافظة كفر الشيخ، مع المقارنة بالنظم التدريبية في دول الخبرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method باتباع خطوات "جورج بيريداي" للوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، لفهم العوامل المؤسسية التي جعلت من المعلم الفنلندي والكندي خبيرًا في التعامل مع التنوع الطلابي. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة بين جودة التدريب المستمر وبين ثقة المعلم في قدرته على إدارة بيئة تعليمية دامجة. ستتوصل الدراسة إلى استنباط نموذج وطني مقترح لبناء قدرات المعلمين في مصر، يرتكز على التعلم القائم على الممارسة والمجتمعات المهنية، مستلهمًا من التجربة الفنلندية في "استقلالية المعلم" والكندية في "التصميم العام للتعلم"، بما يضمن استدامة جودة التعليم الشامل وتحقيق نواتج تعلم عادلة لجميع الطلاب.

536. العنوان: "سياسات دمج اللاجئين ذوي الإعاقة في منظومة التعليم الشامل بمصر بين الواقع والمأمول: دراسة مقارنة في ضوء خبرات تركيا وألمانيا"

الموضوع: يرمي هذا البحث إلى دراسة وتحليل أوضاع الطلاب اللاجئين ذوي الإعاقة داخل النظام التعليمي المصري، واستكشاف فرص دمجهم في المدارس الحكومية والمجتمعية، وذلك من خلال مقارنة تحليلية بتجارب دولتي تركيا وألمانيا اللتين استوعبتا أعدادًا كبيرة من اللاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة. يتمثل المتغير المستقل في السياسات والإجراءات التنظيمية (إجراءات القبول، التيسيرات المنهجية، والتعاون مع المنظمات الدولية)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستويات التحاق هؤلاء الطلاب واستمرارهم في التعليم وجودة استفادتهم من خدمات الدمج، ويظهر متغير وسيط يتمثل في مستوى الدعم النفسي والاجتماعي المقدم لتجاوز صدمات اللجوء المزدوجة بوجود الإعاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العدالة التعليمية للفئات المزدوجة الهشاشة، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب اللاجئين ذوي الإعاقة وأسرهم ومعلميهم وممثلي المنظمات الإغاثية في مصر، مع المقارنة بالنظم القانونية والتربوية في دول المقارنة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق مدخل "برايان هولمز" في حل المشكلات، لتشخيص الفجوات بين الالتزامات الدولية لمصر والواقع الميداني في المدارس المستضيفة. تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التنسيق الحكومي-الدولي وبين جودة الاندماج الاجتماعي والأكاديمي للاجئين ذوي الإعاقة. ستتوصل الدراسة إلى صياغة إطار تنظيمي مقترح يحمي حق هذه الفئة في تعليم شامل وعادل بمصر، مستلهمًا من تجربة ألمانيا في "صفوف الاستقبال الدامجة" وتجربة تركيا في "المنصات التعليمية للاجئين"، بما يضمن كرامتهم الإنسانية وحقهم الأصيل في التعلم.

537. **العنوان:** **"متطلبات تفعيل التقييم البديل في مدارس التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرات فنلندا وماليزيا وسنغافورة: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء سبل تطوير منظومة التقويم التربوي في جمهورية مصر العربية من خلال تبني مدخل التقييم البديل (Alternative Assessment (AA لدعم التعليم الشامل، وذلك عبر دراسة مقارنة مع تجارب رائدة في فنلندا وماليزيا وسنغافورة، حيث يمثل التقييم البديل (AA) المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع المتمثل في كفاءة نواتج التعلم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الدامجة، وتبرز مشكلة البحث في قصور الاختبارات التحصيلية التقليدية عن قياس القدرات الحقيقية للطلاب ذوي الإعاقة مما يعيق دمجهم التعليمي، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة أساليب التقييم البديل (AA) مثل ملفات الإنجاز الإلكترونية والتقييم القائم على الأداء، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والموجهين والطلاب ذوي الإعاقة بالمرحلة الابتدائية، وتغطي الحدود المكانية مدارس مختارة بمحافظة كفر الشيخ، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بمنظور "جورج بيريدي" لوصف وتحليل وتفسير ومقارنة النظم التقويمية، وتكشف الدراسة عن العلاقة الطردية بين تنوع أدوات التقويم وتحسن الرفاهية النفسية للطلاب، ومن أهم النتائج المتوقعة بناء مصفوفة معايير وطنية للتقييم البديل (AA) تتناسب مع البيئة المصرية، وتساهم في تقليل معدلات الهدر التربوي، وتوفير بدائل تقويمية مرنة تتجاوز عيوب الامتحانات التحريرية، مع تقديم مقترحات إجرائية لصناع القرار حول كيفية تدريب المعلمين على توظيف أدوات التقييم البديل (AA) في الصفوف الدراسية المزدحمة بفعالية واقتدار أكاديمي.

538. **العنوان:** **"التعليم الشامل للطلاب ذوي صعوبات التعلم بالمدارس الخاصة في مصر والأردن والبرتغال: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يتمحور هذا البحث حول تقييم السياسات والممارسات التعليمية الموجهة للطلاب ذوي صعوبات التعلم (Learning Disabilities (LD في قطاع التعليم الخاص المصري، مع إجراء مقارنة مع دولتي الأردن والبرتغال للوقوف على أفضل الممارسات الدولية، وتتمثل مشكلة البحث في تباين مستوى الخدمات التعليمية والتجهيزات في المدارس الخاصة المصرية مما يؤثر على حقوق الطلاب ذوي صعوبات التعلم (LD) في الحصول على تعليم جيد، ويعد المتغير المستقل في هذه الدراسة هو "جودة الخدمات التعليمية والبرامج التربوية الفردية"، في حين يمثل المتغير التابع "مستوى التحصيل الأكاديمي والتوافق الاجتماعي للطلاب"، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method للوصول إلى أوجه

التشابه والاختلاف في نظم الإدارة والتمويل والرقابة، وتقتصر الحدود الموضوعية على سياسات القبول وتكييف المناهج، والحدود البشرية على مديري المدارس الخاصة ومعلمي غرف المصادر وأولياء أمور الطلاب ذوي صعوبات التعلم (LD)، والحدود المكانية على مدارس خاصة بمحافظتي القاهرة وكفر الشيخ، وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية بين توفر الكوادر المتخصصة ونجاح عملية الدمج التعليمي، ومن أهم النتائج المتوقعة وضع ميثاق أكاديمي ملزم للمدارس الخاصة يحدد الحد الأدنى من التجهيزات اللازمة لدعم الطلاب ذوي صعوبات التعلم (LD)، وتصميم نموذج تنظيمي لغرف المصادر يحاكي التجارب الناجحة في الأردن والبرتغال، مما يضمن استدامة جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في المؤسسات غير الحكومية المصرية.

539. **العنوان:** "**تكافؤ الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم الشامل في مصر والمغرب وفنلندا في ضوء متغير النوع الاجتماعي: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واقع العدالة والمساواة بين الجنسين (GE (Gender Equality في الوصول إلى خدمات التعليم الشامل في مصر، ومقارنتها بالمنظومات التعليمية في المغرب وفنلندا، حيث تنبثق المشكلة من وجود فجوات في معدلات التحاق الفتيات ذوات الإعاقة بالتعليم مقارنة بالبنين نتيجة عوامل ثقافية واجتماعية، ويشكل النوع الاجتماعي المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع وهو "الاستفادة من خدمات الدعم التربوي"، بينما يعمل متغير "البيئة الجغرافية" كمتغير وسيط في الدراسة، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة التشريعات والبرامج التربوية الموجهة لتعزيز المساواة بين الجنسين (GE)، والحدود البشرية تشمل الطلاب والطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم والمعلمين بالمدارس الدامجة، وتغطي الحدود المكانية عينة من المدارس في المناطق الريفية والحضرية، ويعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method لتحليل القوى والعوامل المؤثرة في تشكيل السياسات التعليمية، وتظهر الدراسة العلاقة بين النمط الثقافي السائد ومستوى الطموح الأكاديمي لدى الطالبات ذوات الإعاقة، ومن أبرز النتائج المتوقعة تطوير استراتيجية وطنية لدمج منظور المساواة بين الجنسين (GE) في خطط التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، وتقديم توصيات تضمن القضاء على كافة صور التمييز أو التحيز ضد الفتيات في مدارس الدمج، بما يتوافق مع رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والإنصاف التعليمي الشامل.

540. **العنوان:** "**بناء إطار مقترح لسياسة وطنية للتعليم الشامل بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات إيطاليا والبرتغال وجنوب أفريقيا: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى وضع تصور متكامل لبناء سياسة وطنية شاملة للتعليم الشامل Inclusive Education IE)) في مصر، مستندًا إلى تحليل مقارن عميق لسياسات دول حققت طفرات في هذا المجال وهي إيطاليا والبرتغال وجنوب أفريقيا، حيث يمثل "الإطار السياساتي الدولي" المتغير المستقل، بينما يمثل "الواقع التعليمي المصري وتطويره" المتغير التابع، وتكمن مشكلة البحث في غياب وثيقة موحدة ومنظمة تحكم ممارسات التعليم الشامل (IE) وتنسق الجهود بين القطاعات المختلفة، وتتحدد الحدود الموضوعية في محاور التشريع، والتمويل، وإعداد المعلمين، والبنية التحتية الميسرة، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات التعليمية، والخبراء الأكاديميين بكليات التربية، وقادة المدارس، وتستخدم الدراسة المنهج المقارن Comparative Method بأسلوبه الاستشرافي لتحليل الوثائق الرسمية والتقارير الدولية الصادرة عن المنظمات التربوية، وتبحث الدراسة العلاقة بين كفاءة الإدارة التعليمية ونجاح تطبيق سياسات التعليم الشامل (IE) على أرض الواقع، ومن أهم النتائج التي يتوصل إليها البحث صياغة مسودة لسياسة وطنية تتضمن مؤشرات أداء واضحة لقياس التقدم في دمج الطلاب ذوي الإعاقة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات لمختلف مؤسسات الدولة، مما يسهم في تحويل نظام التعليم المصري نحو الشمولية الكاملة وفقًا للمعايير الدولية، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه المنظومة التعليمية الوطنية.

تاسع عشر: العدالة الاجتماعية والمساواة في التعليم

541. العنوان: "الفجوات التحصيلية بين تلاميذ الحضر والريف بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات المغرب وفنلندا وكندا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل التفاوت في نواتج التعلم المترتبة على الثنائية الجغرافية بجمهورية مصر العربية، حيث تمثل البيئة الاجتماعية والمكانية (SSE (Socio-Spatial Environment المتغير المستقل الذي يضم مستويات الدخل وتوافر الموارد، بينما يمثل التحصيل الدراسي (AA (Academic Achievement المتغير التابع المقاس باختبارات معيارية في العلوم والرياضيات، وتبرز مشكلة البحث في اتساع الفجوة بين تلاميذ المناطق الريفية والحضرية بما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العوامل المؤثرة على التحصيل الدراسي (AA) لتلاميذ الصفين الرابع والسادس الابتدائي، والحدود البشرية تشمل التلاميذ والمعلمين والموجهين، وتغطي الحدود المكانية محافظات مصرية متنوعة مع مقارنة دولية تشمل المغرب وفنلندا وكندا، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وفق خطوات "جورج بيريدي" لوصف وتحليل البيانات واستنباط أوجه الشبه والاختلاف، وتكشف الدراسة عن العلاقة بين جودة البيئة الاجتماعية والمكانية (SSE) ومعدلات النجاح، ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم سياسات استهدافية لتقليص الفوارق المجالية، وتطوير نماذج دعم تربوي للمناطق الأكثر احتياجًا، بما يضمن عدالة التوزيع في الخدمات التعليمية وتحسين مستوى التحصيل الدراسي (AA) في القرى المصرية تيمنًا بالتجارب الدولية الناجحة.

542. العنوان: "عدالة توزيع المعلمين ذوي الكفاءة بين المدارس المصرية في ضوء تجارب البرازيل وكوريا الجنوبية وسنغافورة: دراسة مقارنة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء السياسات المنظمة لتوزيع الكوادر التدريسية المتميزة بجمهورية مصر العربية، حيث يمثل نظام توزيع المعلمين (TAS (Teacher Allocation System المتغير المستقل، بينما تمثل العدالة التعليمية (EE (Educational Equity ونواتج تعلم الطلاب المتغير التابع، وتكمن مشكلة البحث في تركز المعلمين ذوي الخبرة في مدارس المدن والمناطق الأكثر حظًا على حساب المناطق النائية، مما يعمق الفجوات في جودة التعليم، وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات التعيين والنقل والحوافز المتبعة، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية ومخططي الموارد البشرية، بينما تتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس التعليم الأساسي والثانوي العام، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل نظم الحوافز في البرازيل وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية بين كفاءة نظام توزيع المعلمين (TAS) وتحقيق العدالة التعليمية (EE) في المجتمع، ومن أبرز النتائج المتوقعة اقتراح نظام حوافز مركب (مادي ومعنوي) لجذب المعلمين المتميزين للمناطق الريفية، ووضع معايير أكاديمية تضمن التوزيع العادل للكفاءات، بما يساهم في رفع مستوى العدالة التعليمية (EE) وضمان حصول جميع التلاميذ على فرص تعليمية متساوية الجودة.

543. العنوان: "أثر التكاليف غير المباشرة للتعليم الأساسي على تكافؤ الفرص في مصر والأردن وتشيلي وفيتنام: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث رصد وتحليل الأعباء المالية التي تتحملها الأسر المصرية في التعليم الحكومي، حيث تمثل التكاليف غير المباشرة (IC (Indirect Costs مثل الدروس الخصوصية والزي المدرسي والانتقالات المتغير المستقل، بينما يمثل تكافؤ الفرص التعليمية (EEO (Equal Educational Opportunity المتغير التابع، وتبرز مشكلة البحث في أن مجانية التعليم في مصر تواجه تحدي التكاليف غير المباشرة (IC) التي تعيق استمرار أبناء الأسر الفقيرة في الدراسة، وتتحدد الحدود الموضوعية في رصد أثر تلك النفقات على معدلات التسرب والتحصيل، والحدود البشرية تشمل أولياء الأمور والتلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي، وتغطي الحدود المكانية مناطق حضرية وريفية متباينة اقتصاديًا، ويستخدم البحث

المنهج المقارن Comparative Method لتحليل سياسات الحماية الاجتماعية والتعليمية في الأردن وتشيلي وفيتنام، وتكشف الدراسة عن العلاقة العكسية بين زيادة التكاليف غير المباشرة (IC) وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية (EEO) الفعلي، ومن أهم النتائج المتوقعة اقتراح بدائل سياساتية للحد من الإنفاق الأسري الخاص، مثل تفعيل مجموعات الدعم المدرسي وتطوير منظومة النقل والوجبات، بما يدعم صمود الأسر الأكثر احتياجًا ويحقق تكافؤ الفرص التعليمية (EEO) المنشود كأولوية في السياسة التعليمية المصرية.

544. **العنوان: "الإدارة الدولية المقارنة لعدالة الفرص التعليمية بين القطاعين الحكومي والخاص: دراسة تحليلية للفجوات التحصيلية في مصر والمغرب وفرنسا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى رصد وتحليل الفروق الجوهرية بين المدارس الحكومية والخاصة في جمهورية مصر العربية من حيث تكافؤ الفرص التعليمية (EO Educational Opportunities)، وكيفية انعكاس هذه التباينات على تحقيق العدالة التعليمية، وذلك في إطار مقارن مع النظم التعليمية في المغرب وفرنسا. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) نوع المدرسة ونظامها التمويلي والإداري (حكومي، خاص، لغات)، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) الفجوات في نواتج التعلم والتي تتحدد في التحصيل الدراسي، وإتقان اللغات الأجنبية، ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي (HE Higher Education). وتبرز الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة كمتغير وسيط (Mediating Variable) يؤثر في قدرة الطلاب على النفاذ إلى الموارد التعليمية المتميزة. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مقارنة الموارد المدرسية مثل كثافة الفصول وتوافر الأنشطة والوسائل التكنولوجية، بينما تتحدد الحدود البشرية في الطلاب وأولياء أمورهم والمعلمين والقيادات المدرسية في محافظات مصرية متنوعة. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) بمستوياته الوصفية والتحليلية والمقابلة للكشف عن القوى والعوامل المؤثرة في ثنائية التعليم العام والخاص. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين السياسات الإدارية التمويلية واتساع فجوة اللامساواة التربوية في ظل معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICM International Comparative Management). ومن أهم النتائج المتوقعة كشف دور التوسع في التعليم الخاص في تعميق التمايز الطبقي التعليمي، واقتراح سياسات تنظيمية ورقابية تضمن الحد من هذه الفجوات وتحسين جودة التعليم الحكومي. ويخلص البحث إلى صياغة رؤية استشرافية لضبط حوكمة التعليم الخاص بما يخدم الأهداف القومية للدولة في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وفقًا للاتجاهات العالمية في التربية الدولية المقارنة (ICE International Comparative Education).

545. **العنوان: "العدالة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي العام والفني بمصر في ضوء خبرات بنغلاديش وتونس وفرنسا: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واقع التكافؤ في الفرص التعليمية المتاحة للبنين والبنات في مرحلة التعليم الثانوي بشقيه العام والفني في جمهورية مصر العربية، حيث يمثل النوع الاجتماعي (G Gender) المتغير المستقل، في حين تمثل معدلات الاستمرار الأكاديمي والالتحاق بالمسارات التعليمية المتغير التابع، وتبرز مشكلة البحث في وجود فجوات نوعية تؤثر على مسار الفتيات التعليمي خاصة في التعليم الفني ببعض المناطق الريفية، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات المحفزة لتعليم الفتيات والحد من تسربهن، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب وطالبات المرحلة الثانوية وأولياء أمورهم، وتغطي الحدود المكانية محافظات مصرية متباينة ثقافيًا، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بمستوياته الوصفية والتحليلية لمقارنة التجربة المصرية مع خبرات بنغلاديش وتونس وفرنسا، وتكشف الدراسة عن العلاقة بين الموروث الثقافي والظروف الاقتصادية ومستوى المساواة بين الجنسين (G) في التعليم، ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة استراتيجية وطنية لتعزيز الجاذبية التعليمية للمسار الفني لدى الإناث، وتطوير آليات دعم مادي

ومعنوي تضمن الاستمرار في التعليم الثانوي العام، بما يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية والإنصاف التعليمي وفق الرؤى الدولية المعاصرة لمفهوم المساواة بين الجنسين (G).

546. **العنوان:** "**تداعيات الحرمان المكاني بالأحياء العشوائية على العدالة التعليمية في مصر والبرازيل وجنوب أفريقيا: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر السكن في المناطق غير المخططة بجمهورية مصر العربية على جودة الفرص التعليمية المتاحة للتلاميذ، حيث يمثل الحرمان المكاني (SD Spatial Deprivation) المتغير المستقل، بينما تمثل العدالة التعليمية (EE Educational Equity) المتغير التابع، وتتبلور مشكلة البحث في أن التلاميذ القاطنين في العشوائيات يواجهون تحديات مركبة تتعلق بكثافة الفصول ونقص التجهيزات المدرسية مقارنة بنظرائهم في المناطق المخططة، وتتحدد الحدود الموضوعية في قياس مؤشرات نفاذ وجودة الخدمات التعليمية في تلك المناطق، وتشمل الحدود البشرية تلاميذ التعليم الأساسي وأسرهم والإداريين بالمدارس، وتغطي الحدود المكانية عينة من مدارس الأحياء العشوائية بالقاهرة الكبرى والإسكندرية، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل سياسات التمييز الإيجابي المطبقة في المناطق الفقيرة بالبرازيل وجنوب أفريقيا، وتبين الدراسة العلاقة الطردية بين تحسين البيئة العمرانية وتوفر الخدمات المدرسية وتحقيق العدالة التعليمية (EE)، ومن أبرز النتائج المتوقعة تقديم نموذج مقترح لـ "المدرسة المجتمعية المتكاملة" في المناطق التي تعاني من الحرمان المكاني (SD)، وتوصيات بتخصيص موازنات إضافية للمدارس الأكثر احتياجًا لتعويض العجز في الموارد البشرية والمادية، بما يضمن تكافؤ نواتج التعلم وتحقيق العدالة التعليمية (EE) لجميع المواطنين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

547. **العنوان:** "**الإدارة الدولية المقارنة لعدالة توزيع موارد البنية التحتية المدرسية بين الأقاليم: دراسة تحليلية للفجوات المكانية في مصر والمغرب وإسبانيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث قياس وتحليل كفاءة السياسات الإدارية في التوزيع العادل لموارد البنية التحتية المدرسية (SI School Infrastructure)، والتي تشمل معامل العلوم والمكتبات والملاعب وقاعات الأنشطة، بين مختلف المحافظات والمناطق في جمهورية مصر العربية، مع إجراء مقارنة دولية مع نماذج من المغرب وإسبانيا. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) مستوى توافر وجودة التجهيزات المدرسية الموزعة جغرافيًا، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) الفروق في نواتج التعلم وفرص الطلاب في ممارسة الأنشطة التربوية المتنوعة. وتعمل اللامركزية الإدارية كمتغير وسيط (Mediating Variable) يؤثر في سرعة وجودة استجابة الإدارة التعليمية لاحتياجات الأقاليم. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية، من خلال تحليل البيانات الرسمية للتجهيزات، بينما تتحدد الحدود البشرية في قادة المدارس والمسؤولين عن التخطيط التربوي ومعلمي الأنشطة والعلوم. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) بمستوياته المختلفة للكشف عن "الاختلالات الترابية" في توزيع الموارد التعليمية. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين عدالة توزيع البنية التحتية وتحقيق مبادئ تكافؤ الفرص في ظل معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICM International Comparative Management). ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد الفجوات المكانية في توزيع المعامل والمكتبات بين المحافظات الحضرية والريفية، واقتراح خطة استثمار استراتيجية لتقليص هذه الفروق وفقًا للدروس المستفادة من التجربتين المغربية والإسبانية. ويخلص البحث إلى تقديم مصفوفة سياسات مقترحة تعزز من عدالة التوزيع المكاني للموارد بما يخدم الأهداف التنموية القومية للدولة وفقًا لاتجاهات التربية الدولية المقارنة (ICE International Comparative Education).

548. **العنوان:** "**عدالة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر بين خريجي المدارس الحكومية والخاصة في ضوء خبرات الأردن وفرنسا واليابان: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء مدى تكافؤ الفرص في النفاذ إلى برامج التعليم العالي المتميزة بجمهورية مصر العربية، حيث يمثل نوع التعليم قبل الجامعي (PUET) Pre-University Education Type المتغير المستقل، في حين تمثل العدالة في نواتج التعليم العالي والالتحاق بالكليات التنافسية المتغير التابع، وتكمن مشكلة البحث في تنامي الفجوة بين مخرجات المدارس الحكومية والخاصة، مما قد يؤدي إلى إعادة إنتاج عدم المساواة الاجتماعية داخل الجامعات، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة مسارات انتقال الطلاب من التعليم الثانوي إلى الجامعي وفق نوع الشهادة، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب الجامعات الحكومية والخاصة في سنواتهم النهائية ومسؤولي مكاتب التنسيق والقبول، بينما تغطي الحدود المكانية جامعات مختارة بمحافظتي القاهرة وكفر الشيخ، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل نظم القبول والتمويل في الأردن وفرنسا واليابان، وتكشف الدراسة عن العلاقة بين نوع التعليم قبل الجامعي (PUET) والفرص المتاحة في سوق العمل بعد التخرج، ومن أبرز النتائج المتوقعة تقديم مقترح لآليات قبول جامعي تأخذ في الاعتبار "القيمة المضافة" والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للطالب، وتطوير برامج دعم أكاديمي لطلاب المدارس الحكومية لضمان المنافسة العادلة في البرامج النوعية، بما يقلل من حدة "مسارات عدم المساواة" التي ينتجها نظام نوع التعليم قبل الجامعي (PUET) السائد، ويضمن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في المرحلة الجامعية وما بعدها.

549. **العنوان:** "**العدالة في التعليم لأبناء العمالة غير المنتظمة والقطاع غير الرسمي: دراسة مقارنة بين مصر والهند وجنوب أفريقيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة فاعلية الإدارة التعليمية في ضمان عدالة نفاذ أبناء العمالة غير المنتظمة (ISW) Informal Sector Workers إلى التعليم في جمهورية مصر العربية، ومقارنتها بالسياسات المتبعة في الهند وجنوب أفريقيا، نظرًا لضخامة القطاع غير الرسمي في هذه الدول. يمثل المتغير المستقل (Independent Variable) نمط عمل الوالدين ومدى استقرار دخل الأسرة، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) مدى انتظام الأبناء في العملية التعليمية، ومعدلات تسربهم، ومدى استفادتهم من برامج الدعم المالي والإعفاءات من المصروفات المدرسية. وتعمل برامج الحماية الاجتماعية (SP) Social Protection كمتغير وسيط (Mediating Variable) يسهم في تقليل الفجوة بين الوضع الاقتصادي للأسرة والاستقرار التعليمي للأبناء. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل سياسات الاستهداف وآليات الشمول التعليمي في المناطق الحضرية والريفية ذات الكثافة العالية للعمالة غير المنتظمة، في حين تتحدد الحدود البشرية في الأسر والأطفال المتضررين ومديري المدارس والمسؤولين عن مكاتب التخطيط والمتابعة. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM) Comparative Method بمراحله المختلفة للوقوف على أفضل الممارسات الدولية في إدارة تعليم الفئات الهشة والمهمشة. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين عدم استقرار الدخل وتكافؤ الفرص التعليمية في ظل معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICM) International Comparative Management. ومن أهم النتائج المتوقعة الكشف عن المعوقات الإدارية التي تحول دون انتظام هذه الفئات، واشتقاق مقترحات لسياسات حماية تعليمية متكاملة تتوافق مع "رؤية مصر" وتستفيد من "الدروس المستفادة" من خبرات الهند وجنوب أفريقيا في التعامل مع القطاع غير الرسمي. ويخلص البحث إلى تقديم إطار تنظيمي مقترح لربط قواعد بيانات العمالة غير المنتظمة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لضمان تقديم الدعم الاستباقي ومنع التسرب المدرسي وفقًا لاتجاهات التربية الدولية المقارنة International Comparative Education (ICE).

550. **العنوان:** "**الإدارة الدولية المقارنة لعدالة الوصول إلى مؤسسات التعليم قبل المدرسي: دراسة تحليلية في مصر وتركيا والبرازيل في ضوء سياسات الشمول الاجتماعي**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل كفاءة الإدارة التعليمية في ضمان عدالة الوصول إلى مؤسسات التعليم قبل المدرسي (PSE) Pre-School Education، والتي تشمل رياض الأطفال والحضانات، وتوزيعها بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية، مع إجراء مقارنة دولية بتركيا والبرازيل. يمثل المتغير المستقل

(Independent Variable) الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية ومكان السكن ونوع المؤسسة (حكومية، خاصة، مجتمعية)، بينما يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) معدلات الالتحاق وجودة الخبرة التعليمية المبكرة. وتلعب السياسات التمويلية الحكومية دور المتغير الوسيط (Mediating Variable) في توسيع قاعدة الاستفادة من هذه الخدمات. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات الالتحاق وتكافؤ الفرص في مرحلة الطفولة المبكرة Early Childhood (EC)، بينما تتحدد الحدود البشرية في أولياء الأمور والقائمين على إدارة مؤسسات الطفولة المبكرة. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) بمستوياته المختلفة لتحليل كيف نجحت دول المقارنة في تحويل هذا القطاع إلى أداة للعدالة الاجتماعية. وتسعى الدراسة لتبيان العلاقة بين الاستثمار الإداري في التعليم المبكر وتقليص الفجوات التعليمية اللاحقة في ظل معايير الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM). ومن أهم النتائج المتوقعة إثبات أن التوسع المنصف في هذا القطاع يعد مدخلًا حاسمًا لتحقيق العدالة التعليمية المستدامة في مصر. ويخلص البحث إلى تقديم مقترحات إدارية لتعزيز الشراكة بين القطاعات الحكومية والمجتمعية لتوفير مقاعد دراسية عادلة لجميع الأطفال وفقًا لاتجاهات التربية الدولية المقارنة International Comparative Education (ICE).

551. العنوان: "**حوكمة التعليم المتعدد الثقافات واللغات وإدارة التنوع في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع كندا والمغرب**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة استراتيجيات الإدارة التعليمية في معالجة احتياجات الطلاب المنتمين لخلفيات ثقافية أو لغوية متنوعة، مثل أبناء الوافدين والعائدين من الخارج، ومقارنتها بالسياسات المتبعة في كندا والمغرب. يمثل المتغير المستقل الخلفية الثقافية-اللغوية والسياسات التعليمية الموجهة نحو إدارة التنوع Diversity Management (DM)، بينما يمثل المتغير التابع درجة دمج الطلاب ومستوى تحصيلهم وشعورهم بالانتماء وعدم التمييز. وتعمل الكفاءة الثقافية للمعلمين كمتغير وسيط يؤثر في نجاح عملية الدمج التربوي. تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس التي تستقبل طلابًا من أصول متعددة، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب وأسرهم والمعلمين والإداريين. يستخدم البحث المنهج المقارن للوقوف على كيفية موازنة النظم التعليمية بين الحفاظ على الهوية الوطنية وبين تحقيق العدالة تجاه التنوع الثقافي Multiculturalism (MC). ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين المناخ المدرسي الشامل وتحقيق العدالة التعليمية في ظل معايير الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM). وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في تطوير إطار مقترح للتعليم متعدد الثقافات في جمهورية مصر العربية يضمن حقوق كافة الفئات في تعليم يحترم خصوصياتهم. ويخلص البحث إلى ضرورة صياغة سياسات تعليمية مرنة تستوعب التنوع اللغوي والثقافي كقيمة مضافة للمنظومة التعليمية المصرية وفقًا لأحدث الاتجاهات في التربية الدولية المقارنة International Comparative Education (ICE).

552. العنوان: "**الإدارة الدولية المقارنة لنماذج تعليم ذوي الإعاقة بين العزل والدمج الشامل: دراسة تقويمية في مصر وإيطاليا وجنوب أفريقيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل السياسات الإدارية المنظمة لتوزيع الطلاب ذوي الإعاقة بين المدارس المتخصصة والتعليم العام في مصر، ومدى انعكاس ذلك على عدالة الفرص التعليمية، مقارنة بالتجربة الإيطالية القائمة على الدمج الكامل وتجربة جنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل نموذج تنظيم تعليم ذوي الإعاقة Special Education (SE) مقابل الدمج التعليمي Inclusive Education (IE)، بينما يمثل المتغير التابع مستوى النفاذ إلى المناهج العامة وتفاعل الأقران والنواتج التعليمية والاجتماعية. ويعمل تدريب الكوادر الإدارية والتعليمية كمتغير وسيط في تحويل سياسة الدمج من مجرد توجه نظري إلى واقع ممارس. تتحدد الحدود الموضوعية في مقارنة كفاءة المؤسسات المتخصصة مقابل فصول الدمج في المدارس العادية، بينما تتحدد الحدود البشرية في الطلاب وأسرهم والمعلمين والقيادات المدرسية. يستخدم

البحث المنهج المقارن (Comparative Method CM) لتحليل التحديات الهيكلية والمجتمعية التي تواجه التحول نحو الدمج الشامل. وتسعى الدراسة لتبيان العلاقة بين نمط التنظيم المدرسي وتحقيق العدالة التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة في ظل معايير الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management ICM). ومن أهم النتائج المتوقعة الكشف عن مدى تأثير المؤسسات المعزولة في الحد من العدالة الاجتماعية، واقتراح مسار إداري تدريجي لتعزيز الدمج في السياق المصري. ويخلص البحث إلى وضع رؤية استراتيجية لتطوير البيئة المدرسية المصرية لتصبح أكثر استيعابًا للتنوع الجسدي والعقلي وفقًا لتوجهات التربية الدولية المقارنة (International Comparative Education ICE).

553. العنوان: "سياسات الدعم المالي للأسر الفقيرة وتأثيرها في العدالة التعليمية: دراسة مقارنة بين برامج مصر والبرازيل والمغرب"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر برامج الدعم المالي للأسر الفقيرة في مصر—مثل برنامج تكافل وكرامة والمنح المدرسية المتاحة—في تعزيز العدالة التعليمية، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية مع برامج التحويلات المشروطة (Conditional Cash Transfers – CCTs) المطبقة في البرازيل والمغرب والتي تُعد من أبرز النماذج العالمية في ربط الدعم المالي بتحسين مؤشرات الالتحاق والاستمرار المدرسي. ويُعد نوع الدعم المالي وحجمه واستمراريته ودرجة ارتباطه بشروط تعليمية واضحة هو المتغير المستقل، بينما يمثل معدلات التحاق الأبناء بالمدارس، وخفض نسب التسرب، وتحسن المؤشرات التعليمية لدى الأسر المستهدفة هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل وعي الأسر، وجودة المدارس المحلية، والإجراءات البيروقراطية الخاصة بالحصول على الدعم. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في محافظات مصرية ذات نسب فقر مرتفعة لضمان تمثيل الفئات الأكثر استفادة من برامج التحويلات، بينما تشمل الحدود البشرية الأسر المستفيدة، والأطفال الملتحقين بالتعليم، ومسؤولي البرامج الاجتماعية القائمين على التنفيذ والمتابعة. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج الثلاثة في تصميم برامج الدعم المالي، بغرض استنباط شروط ومعايير لتطوير برامج الدعم المالي في مصر بحيث تجعل العدالة التعليمية هدفًا صريحًا لها، وتزيد من فعاليتها في رفع معدلات البقاء في التعليم، وتقليل الفجوات الجندرية والمكانية، وتعزيز تعلم الأطفال من الأسر الفقيرة في إطار رؤية أشمل للحماية الاجتماعية والتنمية البشرية.

554. العنوان: "عدالة توزيع الفرص في برامج المدارس المتميزة والتجريبية: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل عدالة توزيع الفرص التعليمية في برامج المدارس المتميزة والتجريبية في مصر—بما يشمل مدارس اللغات والمدارس التكنولوجية ومدارس المتفوقين—من خلال دراسة سياسات اختيار الطلاب وإجراءات القبول، ومقارنة ذلك بتجارب الأردن وكوريا الجنوبية اللتين تمتلكان نماذج تنظيمية مختلفة تسعى إلى تحقيق التوازن بين التميز الأكاديمي والعدالة التعليمية. ويُعد معايير وإجراءات الاختيار—مثل الامتحانات التنافسية، والرسوم الدراسية، وموقع المدرسة وإمكانات الوصول إليها—هو المتغير المستقل، بينما يمثل التركيب الاجتماعي والمكاني للطلاب المقبولين داخل هذه المدارس، ومدى قدرتها على تقليل الفجوات التعليمية أو تعميقها، وحجم التفاوت في فرص التحاق الطلاب من خلفيات اجتماعية مختلفة هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل الوعي الأسري، والدعم المؤسسي للمناطق المحرومة، وتفاوت جودة المدارس في المحافظات. وتتحدد الحدود الموضوعية في عينة من المدارس المتميزة والتجريبية في محافظات مصرية متنوعة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب وأسرهم، والمسؤولين عن القبول والتسجيل، وبعض المعلمين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن مدى اتساق السياسات المصرية مع مبادئ العدالة التعليمية، واستنباط مداخل عملية لإعادة صياغة سياسات القبول بما يضمن وصولًا أكثر عدالة للفرص التعليمية المتميزة، ويحول دون إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية، ويسهم في تعزيز تكافؤ الفرص ودعم بناء رأس مال بشري متنوع وقادر على الإسهام في الاقتصاد المعرفي.

555. العنوان: "العدالة في التعليم للفتيات في صعيد مصر: دراسة مقارنة مع تجارب المغرب والهند"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مستوى العدالة في التعليم للفتيات في صعيد مصر من خلال دراسة العوائق متعددة الأبعاد التي تحول دون حصولهن على فرص تعليمية متكافئة من حيث النفاذ والجودة، وذلك في إطار مقارنة منهجية مع تجارب المغرب والهند اللتين واجهتا تحديات مشابهة تتعلق بالفجوات الجندرية–المجالية. ويُعد مجموعة العوامل الثقافية والاقتصادية والجغرافية—مثل الزواج المبكر، والفقر، وبعد المدرسة عن محل السكن، والأعراف الاجتماعية المقيّدة—هو المتغير المستقل، بينما يمثل معدلات التحاق الفتيات، واستمرارهن في الدراسة، وانتقالهن إلى المراحل الأعلى، وتفاديهن لخطر التسرب هو المتغير التابع، مع احتمال ظهور متغيرات وسيطة تشمل جودة البيئة المدرسية، وتوافر الحوافز الاجتماعية، وبرامج دعم الأسرة. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في محافظات صعيدية ذات مؤشرات منخفضة في تعليم الفتيات، بينما تشمل الحدود البشرية الفتيات وأسرهن، والمعلمين، وقادة المجتمع المحلي الذين يمثلون مؤثرين مباشرين في القرارات التعليمية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الدول الثلاث في معالجة فجوات تعليم الفتيات، بهدف استنباط حزمة تدخلات تعليمية–مجتمعية يمكن تطبيقها في صعيد مصر، تشمل سياسات داعمة للنفاذ، وبرامج تمكين اجتماعي واقتصادي، واستراتيجيات لرفع وعي المجتمع المحلي، بما يعزز العدالة التعليمية ويرفع مشاركة الفتيات في التعليم بوصفه رافعة للتنمية المستدامة والاقتصاد المعرفي.

556. العنوان: "عدالة الوصول إلى التعليم الفني بين الطبقات الاجتماعية: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وألمانيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل عدالة الوصول إلى التعليم الفني في مصر، من خلال دراسة ما إذا كان هذا المسار يمثل خيارًا حقيقيًا لجميع الطبقات الاجتماعية أم أنه يتحول فعليًا إلى مسار قسري للفئات الأدنى اقتصاديًا، وذلك في إطار مقارنة منهجية مع تركيا وألمانيا اللتين تمتلكان نماذج أكثر تطورًا في الربط بين التعليم الفني وسوق العمل، ورفع مكانته الاجتماعية. ويُعد الخلفية الاجتماعية–الاقتصادية للطلاب، وسياسات التوجيه والقبول في المسارين العام والفني، وآليات توزيع الطلاب هو المتغير المستقل، بينما يمثل تركيب الملتحقين بالتعليم الفني بحسب الطبقة الاجتماعية، ومستوى رضاهم عن هذا المسار، ونواتجهم التعليمية والمهنية كما تظهر في فرص التوظيف، والدخل، والاستقرار المهني هو المتغير التابع، مع احتمال ظهور متغيرات وسيطة مثل جودة المؤسسات الفنية، وشراكاتها الصناعية، وحوافز الالتحاق. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مدارس ومعاهد التعليم الفني الصناعية والتجارية والزراعية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب، وأسرهم، والمعلمين، وأرباب العمل الذين يُعدّون مؤثرين رئيسيين في قيمة هذا المسار ومخرجاته. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النظم التعليمية في مصر وتركيا وألمانيا في مجال عدالة الوصول للتعليم الفني، بهدف تطوير تصور مصري لتحويل التعليم الفني من "مسار أقل مكانة" إلى خيار عادل ومرغوب يحقق تكافؤ الفرص المهنية، ويرفع مكانة التعليم الفني، ويدعم توجه الدولة نحو بناء اقتصاد إنتاجي ومعرفي يستند إلى مهارات عالية ومتنوعة.

557. العنوان: "العدالة في فرص التعليم الجامعي بين الأقاليم *Regional Equity in Higher Education (REHE)* (الصعيد–الدلتا–القاهرة): دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وإيطاليا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الاختلالات الإقليمية في فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي ذي الجودة بين أقاليم مصر (الصعيد، الدلتا، القاهرة الكبرى)، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية بنماذج مماثلة في المغرب وإيطاليا اللتين تواجهان فروقًا إقليمية واضحة في توزيع مؤسسات التعليم العالي. ويتمثل المتغير المستقل في موقع الطالب الإقليمي ومستوى التنمية في منطقته، بما يشمل توافر الجامعات، ونوعية البرامج، والبنية التحتية، بينما يتمثل المتغير التابع في

الجامعة أو الكلية التي يلتحق بها الطالب، وكلفة الاغتراب، وإمكانية الوصول إلى البرامج المرموقة أو التخصصات عالية الطلب. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في سياسات القبول والتوزيع الجغرافي للمؤسسات، ومدى قدرة الأسر على تحمل تكاليف الانتقال والدراسة خارج الإقليم. وتتحدد الحدود الموضوعية في خريجي الثانوية العامة من أقاليم مختلفة، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب الجامعيين وأسرهم ومسؤولي القبول بالجامعات. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لاستكشاف أسباب الفجوة الإقليمية في REHE، واقتراح سياسات مصرية لتعزيز العدالة الإقليمية، من خلال إعادة توزيع المؤسسات، وتطوير برامج جامعية نوعية في الصعيد والدلتا، وتقديم حوافز مالية وخدمات سكن جامعي، بما يدعم تكافؤ الفرص وتحقيق تنمية متوازنة على مستوى الأقاليم.

558. **العنوان:** "**عدالة التعليم لذوي الإعاقة الحركية في البيئات العمرانية غير المهيأة: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل والدنمارك**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مستوى عدالة الوصول إلى التعليم لذوي الإعاقة الحركية في مصر من خلال دراسة تأثير البيئة العمرانية غير المهيأة—بما تشمل مباني المدارس، والطرق، ووسائل المواصلات—على قدرة هؤلاء الطلاب على الالتحاق المنتظم والمشاركة الفاعلة في الحياة المدرسية، وذلك في إطار مقارنة منهجية مع البرازيل والدنمارك اللتين تختلفان في مستويات التهيئة العمرانية والتشريعات الداعمة لإتاحة التعليم. ويُعد مدى تهيئة المباني المدرسية ووسائل النقل—من حيث وجود المنحدرات، والمصاعد، والممرات الآمنة، ودورات المياه المجهزة—هو المتغير المستقل، بينما يمثل قدرة الطلاب ذوي الإعاقة الحركية على الحضور المنتظم، والتنقل الآمن، والمشاركة الصفية واللاصفية دون حواجز هو المتغير التابع، مع احتمال ظهور متغيرات وسيطة مثل مستوى وعي المجتمع المدرسي، والدعم الأسري، وتوفر الأدوات المساندة. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي في محافظات مصرية مختارة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب ذوي الإعاقة الحركية، وأسرهم، وإدارات المدارس. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن الفجوات الهيكلية والمعيارية التي تعوق تحقيق العدالة التعليمية، بغرض صياغة معايير هندسية وتشغيلية ملزمة لتهيئة المدارس المصرية بما يضمن وصولًا آمنًا ومنصفًا للتعليم، ويعزز التوجه الوطني نحو الدمج الشامل وتحقيق المساواة في الفرص التعليمية لجميع المتعلمين.

559. **العنوان:** "**عدم المساواة في جودة التعليم بين المدارس الصباحية والمسائية (إن وجدت): دراسة مقارنة بين مصر والعراق وتشيلي**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل ما إذا كان تطبيق نظام الفترتين (MESS (Morning–Evening School Shifts في بعض المدارس الحكومية المصرية يؤدي إلى فروق في جودة التعليم بين الفترة الصباحية والفترة المسائية، بما قد يؤثر في العدالة التعليمية، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية بتجارب العراق وتشيلي اللتين تطبّقان نظم فترات مشابهة. ويتمثل المتغير المستقل في نظام الفترات ذاته، بما يشمل كثافة الفصل في كل فترة، وتوافر الموارد، وجهوزية المعلمين، والفروق في الزمن التعليمي المتاح، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التحصيل الدراسي، والانخراط الطلابي، ورضا المتعلمين عن خبرتهم التعليمية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في أساليب الإدارة المدرسية وقدرتها على تحقيق التوازن بين الفترتين في توزيع المعلمين والأنشطة والخدمات. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس حكومية تطبّق نظام الفترتين في محافظات متنوعة، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومديري المدارس. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن مدى إسهام MESS في تعميق أو الحد من عدم المساواة، واقتراح حلول تنظيمية—مثل إعادة توزيع الموارد، وتحسين زمن التعلم في الفترة المسائية، أو إعادة النظر تدريجيًا في النظام—إذا ثبت إخلاله بالمساواة التعليمية في مصر.

560. **العنوان:** "**العدالة في الاستفادة من برامج الدعم والتقوية المدرسية *School Support and Remedial Programs (SSRP)*: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وفرنسا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى تحقيق برامج الدعم والتقوية المدرسية School Support and Remedial Programs (SSRP) في مصر للعدالة التعليمية، من خلال دراسة من هم المستفيدون فعليًا من هذه البرامج—مثل مجموعات التقوية والدروس المدرسية—ومقارنة التجربة المصرية بنماذج في الأردن وفرنسا اللتين طوّرتا برامج دعم تستهدف الفئات الأضعف بصورة منهجية. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم SSRP من حيث الرسوم المفروضة، وأوقات تقديم الدعم، وآليات اختيار الطلاب، ونوعية الدعم الأكاديمي المقدم، بينما يتمثل المتغير التابع في التركيب الاجتماعي والتحصيلي للمستفيدين، ومدى تحسن نتائجهم الدراسية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في مدى وعي الأسر الفقيرة بالبرامج وإمكانية الوصول إليها، إضافة إلى دور المعلمين في توجيه الطلاب نحوها. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي التي تقدم SSRP رسميًا أو شبه رسمي، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن مدى قدرة SSRP في مصر على دعم الفئات ذات التحصيل المنخفض أو الموارد المحدودة، واقتراح سياسات لتطوير برامج دعم مجانية أو مدعومة تستهدف الأكثر احتياجًا، بما يعزز العدالة التعليمية ويحسّن النواتج على مستوى النظام.

561. **العنوان:** "عدالة التعليم في أوقات الأزمات الاقتصادية: دراسة مقارنة بين مصر ولبنان والأرجنتين"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الأزمات الاقتصادية المتكررة في مصر على العدالة التعليمية، وذلك من خلال دراسة التفاوت الطبقي في فرص التعليم وخطر التسرب، في مقارنة منهجية مع لبنان والأرجنتين اللتين شهدتا أزمات اقتصادية حادة أثرت بوضوح في قدرة الأسر على الاستمرار في مسارات التعليم النظامي. ويُعد شدة الأزمة الاقتصادية—وما يرتبط بها من مؤشرات مثل التضخم، والبطالة، وتراجع القوة الشرائية—هو المتغير المستقل، بينما يمثل التغير في أنماط التحاق الطلاب بالتعليم، واتجاه الأسر الفقيرة نحو تسرب أبنائها أو نقلهم من مدارس خاصة إلى حكومية، وارتفاع مستويات عدم المساواة بين الطبقات هو المتغير التابع، مع احتمال بروز متغيرات وسيطة مثل برامج الدعم الحكومي، وتكاليف التعليم، ومستوى الحماية الاجتماعية. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في مرحلة التعليم قبل الجامعي في الدول الثلاث، بينما تشمل الحدود البشرية الأسر، والطلاب، ومسؤولي التعليم بوصفهم الأطراف الأكثر تعرضًا لآثار الأزمات. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في تأثير الأزمات الاقتصادية على العدالة التعليمية، بهدف استشراف سياسات "شبكة أمان تعليمية" للفئات الهشة في مصر، تسهم في حماية حقوق الأطفال في التعليم أثناء الأزمات، وتدعم استمرارية التعلم، وتحدّ من اتساع فجوات عدم المساواة في النظام التعليمي المصري.

562. **العنوان:** "العدالة في التعليم لذوي صعوبات التعلم المحددة (*Specific Learning Disabilities (SLD*) في المدارس الحكومية: دراسة مقارنة بين مصر والإمارات العربية المتحدة والبرتغال"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية تعامل المدارس الحكومية في مصر مع الطلاب ذوي صعوبات التعلم المحددة Specific Learning Disabilities (SLD)—ومنها عسر القراءة Dyslexia، وعسر الكتابة Dysgraphia، وعسر الحساب Dyscalculia—من حيث التشخيص المبكر، وتكييف التدريس، وتقديم خدمات الدعم التربوي، وذلك في ضوء مقارنة التجربة المصرية بنماذج الإمارات العربية المتحدة والبرتغال اللتين تمتلكان frameworks متقدمة للتعامل مع الـSLD. ويتمثل المتغير المستقل في وجود سياسات واضحة للتشخيص والتكييف تشمل أدوات القياس، وإجراءات الإحالة، وخطط التعليم الفردية، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة استفادة الطلاب ذوي الـSLD من المناهج، وعدم تعرّضهم لفشل متكرر أو إحباط قد يؤدي إلى التسرب. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في كفاءة المعلمين وتدريبهم على التعرف إلى الـSLD وتطبيق استراتيجيات التدريس المتمايز. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي الحكومية، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب ذوي الـSLD وأسرهم ومعلميهم. ويَستخدم البحث المنهج المقارن لصياغة إطار وطني شامل

لخدمات الـSLD في المدارس الحكومية المصرية، بما يعزز العدالة التعليمية ويضمن حصول جميع المتعلمين على فرص إنصاف حقيقية داخل النظام التعليمي.

563. **العنوان:** "**عدالة توزيع الوقت التعليمي الفعلي بين الطلاب: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا والبرازيل في التعليم الأساسي**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى تحقق الوقت التعليمي الفعلي ELT (Effective Learning Time) لدى جميع التلاميذ في المدارس المصرية، من خلال دراسة ما إذا كان الطلاب يحصلون على حصص متكافئة من وقت التعلم داخل الصف، خاصة في ظل تحديات الغياب، والتغيب المتكرر، وانتقال جزء كبير من المحتوى إلى الدروس الخصوصية خارج المدرسة. ويتمثل المتغير المستقل في تنظيم اليوم المدرسي وممارسات التدريس داخل الصف من حيث إدارة الزمن، ونسبة الوقت المخصص للتعليم الفعلي مقابل الوقت الضائع، بينما يتمثل المتغير التابع في حجم الـELT الذي يستفيد منه كل طالب، والفروق بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في ثقافة المدرسة من حيث الالتزام والانضباط وتفعيل التعلم النشط. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الابتدائي والإعدادي الحكومية، فيما تشمل الحدود البشرية التلاميذ والمعلمين وقادة المدارس. ويستند البحث إلى المنهج المقارن بين مصر وفنلندا والبرازيل لتأكيد أن العدالة التعليمية لا تُختزل في جودة المناهج أو توافر الموارد فقط، بل تشمل أيضًا عدالة توزيع الوقت التعليمي الفعلي، واقتراح سياسات تسهم في حماية زمن التعلم ورفعه في المدارس المصرية.

564. **العنوان:** "**العدالة في التعليم للفئات المحرومة حضريًا (أطفال الشوارع، أطفال العمل): دراسة مقارنة بين مصر والهند والبرازيل**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مستوى العدالة التعليمية المتاحة للفئات المحرومة حضريًا في مصر، وبخاصة أطفال الشوارع وأطفال العمل، وذلك من خلال مقارنة منظمة مع برامج هندية وبرازيلية رائدة تهدف إلى استيعاب هذه الفئات في التعليم النظامي أو غير النظامي. ويُعد الوضع الحياتي للطفل—بما يشمله من العمل المبكر، وغياب الأسرة المستقرة، والتشرد، والتعرض للعنف، وغياب الدعم النفسي والاجتماعي—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مدى التحاق الطفل ببرامج تعليمية حقيقية، واستمراره فيها، وجودة الخبرات التعليمية المقدّمة له، وقدرته على اكتساب مهارات أساسية هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل دعم الجمعيات الأهلية، وسياسات الحماية الاجتماعية، وتيسيرات الدمج المدرسي. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في أحياء حضرية مصرية ذات معدلات مرتفعة لعمالة الأطفال والتشرّد، بينما تشمل الحدود البشرية الأطفال أنفسهم، والأسر (إن وُجدت)، والمدارس، والجمعيات الأهلية، ومؤسسات حماية الطفل. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لتحليل نقاط القوة والقصور في النماذج المصرية والهندية والبرازيلية، بهدف صياغة خطة وطنية شاملة لدمج هذه الفئات في التعليم المصري من منطلق أن التعليم حق أساسي لا امتياز، وذلك عبر تطوير سياسات الحماية، وتوفير برامج تعليم بديلة مرنة، ودعم التأهيل النفسي والاجتماعي لضمان استدامة التعلّم ورفع العدالة التعليمية في البيئات الحضرية الهشّة.

565. **العنوان:** "**عدالة التعليم في ضوء الفجوة الرقمية بين الطلاب: دراسة مقارنة بين مصر والأردن وإستونيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أثر الفجوة الرقمية بين الطلاب في مصر—من حيث إتاحة الأجهزة الذكية، وتوفر الإنترنت، ومستوى المهارات الرقمية—على العدالة التعليمية، وذلك في ضوء مقارنة منهجية مع الأردن وإستونيا اللتين تمتلكان نماذج مختلفة في التعامل مع التعلم الرقمي وتوسيع فرص الوصول. ويُعد مستوى الوصول إلى التكنولوجيا—من حيث توافر الأجهزة، وجودة الاتصال بالإنترنت، والدعم الفني، والبنية التحتيّة الرقمية المدرسية والمنزلية—هو المتغير المستقل، بينما يمثل قدرة الطلاب على الاستفادة الفعلية من المحتوى الرقمي التعليمي، وتميّز بعض الطلاب عن الآخرين في فرص الوصول والتعلّم، وانعكاس ذلك على التحصيل الدراسي والفجوات المعرفية هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل التعليم الأسري، ودافعية التعلم، وكفاءة المعلمين في توظيف التكنولوجيا. وتتحدد

الحدود الموضوعية في طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية الذين يتعرضون بشكل فعلي لبرامج التعلم الرقمي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب وأسرهم، والمعلمين، ومسؤولي تكنولوجيا التعليم في الدول الثلاث. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن الفوارق في جاهزية البنية الرقمية، وإدارة موارد التكنولوجيا، وسياسات الدعم، بهدف وضع سياسات مصرية لتقليل الفجوة الرقمية بوصفها شرطًا أساسيًا لتحقيق العدالة التعليمية، وتعزيز تكافؤ الفرص، ورفع جودة التعلّم الرقمي بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي الوطني.

566. العنوان: "العدالة في الاستفادة من الأنشطة المدرسية المميزة (رحلات، مسابقات، أولمبياد): دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وفرنسا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى عدالة توزيع الفرص التعليمية غير الصفّية في المدارس المصرية—وخاصة الأنشطة المدرسية المميزة مثل الرحلات الخارجية، والمسابقات الأكاديمية، والأولمبيادات العلمية والفنية—وذلك من خلال مقارنة منهجية مع المغرب وفرنسا اللتين تمتلكان نماذج تنظيمية مختلفة لضمان مشاركة أوسع لجميع الطلاب. ويُعد معايير اختيار المشاركين، ورسوم المشاركة، ودعم المدرسة المادي واللوجستي هو المتغير المستقل، بينما يمثل التركيب الاجتماعي للمشاركين، وتحسن ثقتهم بأنفسهم، وتعزيز مهاراتهم الأكاديمية والاجتماعية، وتفسير الفروق في نواتج التعلم بين المشاركين وغير المشاركين هو المتغير التابع، مع احتمالية وجود متغيرات وسيطة مثل وعي الأسرة بالقيمة التعليمية للأنشطة، ومدى تشجيع المعلمين، وتوفر الرعاة المدرسيين. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي المصرية والمقارنة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المشاركين وغير المشاركين، والمعلمين، ومسؤولي الأنشطة المدرسية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن للكشف عن ما إذا كانت الأنشطة المميزة تُسهم في تعزيز تكافؤ الفرص أم تُعيد إنتاج التمييز الطبقي داخل المدرسة، بهدف تطوير قواعد وإجراءات عادلة تضمن أن هذه الأنشطة لا تتحول إلى امتياز خاص بفئة اجتماعية معينة، بل أداة لتمكين جميع الطلاب، ودعم العدالة التعليمية، وبناء رأس مال اجتماعي وثقافي متوازن داخل المدرسة المصرية.

567. العنوان: "عدالة التعليم لذوي الإعاقة السمعية في سياق ثنائية لغة الإشارة واللغة المنطوقة: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب والدنمارك"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل عدالة الفرص التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة السمعية في مصر، في ظل التحديات المرتبطة بثنائية لغة الإشارة واللغة المنطوقة، وذلك من خلال مقارنة منظمة مع التجربتين المغربية والدنماركية اللتين تقدمان نماذج مختلفة في تنظيم تعليم الصم وضعاف السمع. ويُعد طبيعة السياسات اللغوية والتعليمية تجاه الطلاب الصم وضعاف السمع—مثل الاعتماد على مدارس خاصة للصم، أو تطبيق سياسات الدمج في الصفوف العادية، أو توفير مترجمي لغة الإشارة—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى تحصيل هؤلاء الطلاب، وقدرتهم على مواصلة التعليم العالي والاندماج في سوق العمل، ومستوى مشاركتهم الاجتماعية هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل مدى تقبّل المجتمع المدرسي، وتدريب المعلمين على استراتيجيات التواصل الداعم، وتوافر التقنيات المساعدة مثل أجهزة السمع والمواد البصرية. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مدارس وفصول الصم في مصر، إضافة إلى عينة من المدارس الدامجة التي تستقبل طلابًا ضعاف السمع، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب ذوي الإعاقة السمعية، وأسرهم، والمعلمين، وبعض المتخصصين في لغة الإشارة. ويستند البحث إلى المنهج المقارن للكشف عن أوجه القوة والقصور في النموذج المصري مقارنة بالمغرب والدنمارك، بهدف إعادة النظر في نموذج تعليم الصم في مصر عبر تبني سياسات لغوية عادلة، وتوسيع خدمات الترجمة، وتحسين إعداد المعلمين، وتطوير بيئة مدرسية داعمة، بما يعزز المشاركة التعليمية والاجتماعية للطلاب ذوي الإعاقة السمعية ويضمن تحقيق العدالة التعليمية لهم بصورة مستدامة.

568. العنوان: "تداعيات نظم تقييم المدارس وتصنيفها على العدالة التعليمية في مصر وإنجلترا وتشيلي: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث استقصاء أثر آليات تقييم المؤسسات التعليمية وتصنيفها على تكافؤ الفرص التعليمية في جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء دراسة مقارنة مع النظم المتبعة في إنجلترا وتشيلي، حيث يمثل نظام التقييم المدرسي (SES School Evaluation System) المتغير المستقل، بينما تمثل العدالة التعليمية (EE Educational Equity) وتوجهات الأسر نحو اختيار المدارس المتغير التابع، وتبرز مشكلة البحث في مخاوف تحول نتائج التقييم والتصنيف إلى أداة لتعميق الفجوات بين المدارس وتكريس النخبوية بدلًا من تحسين الجودة الشاملة، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور، وتغطي الحدود المكانية عينة من المدارس المعتمدة وغير المعتمدة بمحافظة كفر الشيخ، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الوصفي والتحليلي لمقارنة تجربة إنجلترا وتشيلي في نشر تقارير الأداء المدرسي، وتكشف الدراسة عن العلاقة الارتباطية بين نمط نشر نتائج نظام التقييم المدرسي (SES) وحركة تنقل المعلمين المتميزين نحو المدارس الأعلى تصنيفًا، ومن أهم النتائج المتوقعة وضع إطار تنظيمي لاستخدام نتائج التقييم في مصر يضمن تقديم الدعم الفني للمدارس المتعثرة بدلًا من وصمها، وتطوير مؤشرات للعدالة التعليمية (EE) تُؤخذ في الاعتبار عند تصنيف المدارس، بما يضمن تحسين الأداء المؤسسي دون الإضرار بحقوق الطلاب في المناطق الأقل حظًا

.569 العنوان: "العدالة الاجتماعية في التعليم من منظور الطلاب أنفسهم: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب وكندا في التعليم الثانوي"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استكشاف تصورات الطلاب في المرحلة الثانوية في مصر لمعنى العدالة الاجتماعية في التعليم (SESJ Students' Perceived Educational Social Justice) كما يختبرونها فعليًا في حياتهم المدرسية اليومية، وذلك من خلال مقارنة هذه التصورات بتجارب طلاب في المغرب وكندا حيث تختلف فلسفات العدالة وتوزيع الفرص. ويتمثل المتغير المستقل في السياق التعليمي والاجتماعي بكل بلد، بما يشمل سياسات التعليم، وتوزيع الموارد، وأساليب التقييم، وأنماط التفاعل المدرسي، بينما يتمثل المتغير التابع في إدراك الطلاب لدرجة العدالة في توزيع الفرص المدرسية، مثل عدالة المعلمين، وتوافر الموارد، والمعاملة داخل الصف، وشفافية التقييم. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في نوع المدرسة (عام/فني) وخلفيات الطلاب الاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها في تشكيل تصوراتهم. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس ثانوية عامة وفنية في مصر والمغرب وكندا، فيما تشمل الحدود البشرية الطلاب أنفسهم عبر استبيانات ومقابلات معمقة، إضافة إلى ملاحظات داعمة من المعلمين. ويستند البحث إلى المنهج المقارن لإعطاء صوت حقيقي للطلاب في تقييم العدالة التعليمية، واستثمار رؤاهم في صياغة سياسات مصرية تعزز الإنصاف وتراعي الخبرة المدرسية كما يعيشها المتعلمون—not فقط كما تُصمّم في الوثائق الرسمية.

.570 العنوان: "إطار مقترح لسياسة وطنية لتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في التعليم بمصر في ضوء خبرات فنلندا والبرازيل وكندا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث بناء تصور متكامل لسياسة وطنية تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في التعليم (SJEE Social Justice and Equity in Education) بجمهورية مصر العربية، وذلك من خلال تحليل مقارن لسياسات دول رائدة مثل فنلندا والبرازيل وكندا، حيث يمثل "الإطار السياساتي المقارن" المتغير المستقل، بينما يمثل تطوير منظومة العدالة الاجتماعية والمساواة في التعليم (SJEE) المتغير التابع، وتتبلور مشكلة البحث في حاجة النظام التعليمي المصري إلى آليات إجرائية تتجاوز الشعارات النظرية لمعالجة الفجوات التعليمية بين الفئات المختلفة، وتتحدد الحدود الموضوعية في محاور العدالة في النفاذ والجودة والنواتج مع التركيز على الفئات الهشة والمهمشة، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات التعليمية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وخبراء التربية المقارنة وقادة المدارس، وتغطي الحدود المكانية السياق القومي المصري مع الاسترشاد بالتجارب الدولية، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الاستشرافي لصياغة خريطة طريق عملية، وتكشف الدراسة عن العلاقة بين عدالة توزيع الموارد البشرية والمادية

وبين تحقيق المساواة في التعليم (SJEE) الفعلي، ومن أهم النتائج المتوقعة تصميم مصفوفة مؤشرات وطنية لقياس الفجوات التعليمية بصفة دورية، واقتراح نموذج للتمويل التعويضي للمناطق الريفية والعشوائية، وتطوير تشريعات تضمن دمج الفئات الأكثر احتياجًا، مما يجعل العدالة الاجتماعية والمساواة في التعليم (SJEE) ركيزة أساسية في بناء الإنسان المصري وفق رؤية الدولة المستقبلية.

عشرون: التعليم المصري وأهداف التنمية المستدامة

571. العنوان: "**آليات تفعيل التعليم من أجل التنمية المستدامة (*ESD*) في مناهج التعليم الثانوي العام بمصر لتعزيز المواطنة الكوكبية: دراسة استشرافية مقارنة مع اليابان وألمانيا وكوستاريكا**"

الموضوع: تتمحور الإشكالية البحثية لهذه الدراسة حول القصور الهيكلي والوظيفي في مناهج التعليم الثانوي العام في مصر عن الاستجابة الفعالة للغايات الدولية، وتحديدًا الغاية 7 من أهداف التنمية المستدامة، والتي تنص على ضمان اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة. فالواقع الحالي يشير إلى أن مفاهيم "التعليم من أجل التنمية المستدامة" ESD (Education for Sustainable Development) تُقدم بشكل مجزأ ومعرفي بحت داخل مواد منفصلة (مثل الجغرافيا أو الأحياء)، دون بناء حقيقي لقيم "المواطنة الكوكبية" Global Citizenship التي تتطلب تغييرًا في السلوك والوجدان. يهدف البحث إلى وضع آليات تنفيذية وبيداغوجية لدمج أبعاد الاستدامة الثلاثة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) في البنية المعرفية للمناهج بشكل "بيني" (Interdisciplinary)، مستخدمًا المنهج الاستشرافي المقارن لتحليل النماذج العالمية الرائدة، وتحديدًا: تجربة اليابان في "المنهج المتكامل للحياة" الذي يربط الطالب بالطبيعة والمجتمع، وتجربة ألمانيا في مبادرة "التعليم من أجل المستقبل" التي تركز على كفايات التشكيل، وتجربة كوستاريكا الرائدة في بناء الهوية البيئية. تتحدد متغيرات البحث في: المتغير المستقل وهو استراتيجيات ومداخل دمج التنمية المستدامة في المناهج الدراسية، والمتغير التابع هو مستوى وعي وسلوك المواطنة الكوكبية لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر. الحدود الموضوعية تشمل تحليل محتوى مناهج العلوم والدراسات الاجتماعية والأنشطة اللاصفية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم "مصفوفة مدى وتتابع وطنية" تقترح دمج قضايا ملحة مثل البصمة الكربونية، والعدالة المناخية، والاستهلاك المسؤول عبر المواد الدراسية المختلفة، واقتراح تفعيل أنشطة "التعلم الخدمي" Service Learning كمتطلب أساسي للتخرج، مما يردم الفجوة بين المعرفة النظرية والسلوك المستدام الفعلي.

572. العنوان: "**مواءمة مخرجات التعليم الفني المزدوج في مصر مع متطلبات (الوظائف الخضراء) لتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: دراسة مقارنة مع سويسرا والصين والبرازيل**"

الموضوع: في إطار سعي مصر لتحقيق "رؤية 2030" والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بـ"العمل اللائق ونمو الاقتصاد" Decent Work and Economic Growth، تبرز فجوة نوعية خطيرة بين مهارات خريجي التعليم الفني المزدوج (مبارك-كول سابقًا) وبين المتطلبات المستجدة لـ "الاقتصاد الأخضر" Green Economy. فالمناهج والتدريبات العملية الحالية لا تزال تركز على الصناعات التقليدية الملوثة للبيئة، وتفتقر إلى إكساب الطلاب "الجدارات الخضراء" Green Skills اللازمة للعمل في قطاعات واعدة مثل الطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة للمياه، وتدوير المخلفات. يهدف البحث، عبر المنهج الوصفي المقارن، إلى تطوير نموذج للتعليم الفني المستدام، مستفيدًا من تحليل تجربة سويسرا العريقة في "التلمذة الصناعية المستدامة"، وتجربة الصين في التوسع السريع في برامج التكنولوجيا الخضراء، وتجربة البرازيل في التدريب المهني البيئي. المتغير المستقل هو برامج التدريب والمناهج الموجهة نحو الوظائف الخضراء في الدول المقارنة، والمتغير التابع هو مدى المواءمة بين مخرجات التعليم الفني وسوق العمل المستدام في مصر. الحدود البشرية تشمل طلاب ومعلمي مدارس التعليم المزدوج، وأرباب العمل في القطاعات الخضراء. النتائج المتوقعة تشمل بناء "إطار

وطني للجدارات الخضراء" يتم دمجه في مناهج التعليم المزدوج، وتصميم نماذج شراكة مبتكرة مع القطاع الخاص لتوفير بيئات تدريب محاكية للصناعات النظيفة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة، وتحسين صورة التعليم الفني، ودعم التحول الوطني نحو الاقتصاد الأخضر.

573. **العنوان: "التمكين الرقمي للفتيات في مدارس التعليم المجتمعي بصعيد مصر كمدخل لتحقيق المساواة بين الجنسين (*SDG 5*): دراسة مقارنة مع تجارب الهند ورواندا وبنغلاديش"**

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لإشكالية مركبة تجمع بين التهميش الجغرافي والاجتماعي، وهي "الفجوة الرقمية الجندرية" Gender Digital Divide في المناطق الريفية بصعيد مصر، والتي تقف حائلًا دون تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة "المساواة بين الجنسين" Gender Equality. تعاني الطالبات في مدارس "التعليم المجتمعي" (مدارس الفرصة الثانية للمتسربين) من ضعف شديد في الوصول للتكنولوجيا وافتقار لمهارات القرن الحادي والعشرين، مما يقلل فرصهن المستقبلية في التعليم المستمر وسوق العمل، ويعيد إنتاج دائرة الفقر. يهدف البحث إلى وضع استراتيجية تربوية متكاملة للتمكين الرقمي لهؤلاء الفتيات، من خلال دراسة مقارنة مع مبادرات تمكين المرأة الريفية في الهند (مبادرة الإنترنت ساتي)، ورواندا (التي حققت تكافؤًا رقميًا عاليًا عبر سياسات وطنية صارمة)، وبنغلاديش. المتغير المستقل هو البرامج والمبادرات التربوية للتمكين الرقمي الموجهة للإناث في البيئات الفقيرة، والمتغير التابع هو مستوى التمكين الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي للطالبات في صعيد مصر. المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي المقارن ودراسة الحالة. الحدود الجغرافية محافظات الصعيد (أسيوط، سوهاج، قنا). يتوقع أن يقدم البحث نموذجًا لإنشاء "نادي التكنولوجيا المجتمعي" داخل هذه المدارس، وتصميم برامج تدريبية للميسرات على محو الأمية الرقمية والبرمجة البسيطة، مما يعزز ثقة الفتيات بأنفسهن، ويفتح لهن آفاقًا للعمل الحر عن بعد، ويكسر القوالب النمطية التقليدية القائمة على النوع الاجتماعي.

574. **العنوان: "دور الإدارة المدرسية في تحويل المدارس الحكومية المصرية إلى (مدارس خضراء) لمواجهة التغير المناخي (*SDG 13*): نموذج مقترح في ضوء خبرات إندونيسيا والمملكة المتحدة والإمارات"**

الموضوع: استجابة للهدف الثالث عشر "العمل المناخي" Climate Action، والتوجه العالمي نحو الاستدامة، تعاني الأبنية التعليمية الحكومية في مصر من كونها أبنية تقليدية تفتقر لمعايير الكفاءة البيئية، حيث تعاني من هدر الطاقة والمياه، وسوء التهوية، وغياب المساحات الخضراء الوظيفية، مما يجعلها بيئات غير محفزة للوعي البيئي. يهدف البحث إلى تحديد وتفعيل الأدوار القيادية للإدارة المدرسية في تحويل المدارس القائمة إلى "مدارس خضراء" Green Schools صديقة للبيئة، ليس فقط من حيث البناء، بل كثقافة وممارسة يومية. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل نماذج رائدة مثل تجربة "مدرسة الغابة الخضراء" في إندونيسيا (كنموذج للاندماج مع الطبيعة)، وبرنامج "المدارس البيئية" Eco-Schools في المملكة المتحدة (كنموذج للإدارة المنهجية)، ومبادرة المدارس المستدامة في الإمارات. المتغير المستقل هو ممارسات القيادة المدرسية الخضراء (Green School Leadership)، والمتغير التابع هو الكفاءة البيئية للمدرسة ومستوى الوعي المناخي للطلاب. الحدود الموضوعية تشمل إدارة المرافق، والموارد، والثقافة المدرسية، والمشاركة المجتمعية. النتائج المتوقعة تتضمن صياغة "كود البناء والتشغيل الأخضر" للمدارس المصرية القائمة، واقتراح سياسات إدارية لتدوير المخلفات المدرسية، وتشجيع التشجير المثمر، واستخدام الطاقة الشمسية، مما يحول المدرسة من مستهلك نهم للموارد إلى "مختبر حي" للاستدامة يتعلم منه المجتمع المحيط.

575. **العنوان: "الحد من أوجه عدم المساواة (*SDG 10*) في دمج الطلاب ذوي الإعاقة بالمدارس المصرية: تقييم "إتاحة" البيئة الفيزيقية والتكنولوجية مقارنة مع إيطاليا وكندا وأستراليا"**

الموضوع: على الرغم من تبني وزارة التربية والتعليم المصرية لسياسات الدمج، إلا أن الواقع الميداني يكشف عن فجوة كبيرة في تحقيق "الإتاحة الشاملة" Universal Accessibility التي نص عليها الهدف العاشر "الحد من أوجه عدم المساواة" Reduced Inequalities. تعيق البيئة الفيزيقية (تصميم المباني، السلالم، دورات المياه) والبيئة التكنولوجية (غياب الوسائل المساعدة) دمج الطلاب ذوي الإعاقة الحركية والحسية بفاعلية، مما يحول الدمج إلى تجربة مؤلمة وعزل نفسي للطالب. يهدف البحث لتقييم واقع الإتاحة وتطويره وفق المعايير العالمية، مقارنة بالمعايير المطبقة في إيطاليا (التي تطبق الدمج الكامل منذ السبعينيات)، وكندا، وأستراليا. المتغير المستقل هو معايير وتشريعات تجهيز وإتاحة البيئة المدرسية لذوي الإعاقة، والمتغير التابع هو جودة الدمج التربوي والاجتماعي ومستوى رضا الطلاب وأسرهم. المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التقويمي والمنهج المقارن. الحدود الموضوعية مدارس الدمج بالمرحلة الابتدائية. يتوقع أن تخلص الدراسة إلى "دليل المعايير القياسية للإتاحة المدرسية" (Egypt School Accessibility Code)، يشمل التعديلات الهندسية منخفضة التكلفة للمباني القائمة، ومقترحًا لتوفير "التكنولوجيا المساعدة" (Assistive Technology) المفتوحة المصدر، لضمان حق التعليم الجيد والمنصف لهذه الفئة المهمشة وتمكينهم من المشاركة الكاملة في الحياة المدرسية.

576. **العنوان:** "**كفاءة برامج التغذية المدرسية في مصر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي والصحي للطلاب (*SDG 2 & 3*): دراسة تحليلية مقارنة مع البرازيل والهند والولايات المتحدة**"

الموضوع: ترتبط جودة التعليم والقدرة على التحصيل ارتباطًا عضويًا بالهدف الثاني "القضاء على الجوع" Zero Hunger والهدف الثالث "الصحة الجيدة والرفاه" Good Health and Well-being. تواجه برامج التغذية المدرسية في مصر تحديات لوجستية وصحية، تتعلق بضعف القيمة الغذائية للوجبات (التي غالبًا ما تكون جافة: بسكويت)، ومشاكل سلاسل الإمداد، وعدم الاستدامة، مما يؤثر سلبًا على معدلات التركيز والنمو البدني للطلاب، خاصة في المناطق الفقيرة التي يعاني أطفالها من التقزم والأنيميا. يهدف البحث إلى تطوير منظومة التغذية المدرسية، من خلال دراسة مقارنة مع تجربة البرازيل (التي تشترط شراء نسبة من الوجبات من المزارعين المحليين)، والهند (أكبر برنامج وجبة ساخنة في العالم Mid-Day Meal)، والولايات المتحدة. المتغير المستقل هو نظم إدارة ومحتوى وتمويل برامج التغذية المدرسية، والمتغير التابع هو الحالة الصحية، والتحصيلية للطلاب ومعدلات الحضور والتسرب. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن. النتائج المتوقعة تشمل اقتراح نموذج "المطبخ المدرسي المركزي" الذي يقدم وجبات ساخنة وصحية ومتنوعة، وربط التغذية المدرسية بالاقتصاد المحلي الصغير (شراء الألبان والفواكه من البيئة المحيطة)، مما يحسن صحة الطلاب ويعزز الاقتصاد الريفي، محققًا تكاملًا تنمويًا بين الأهداف التعليمية والصحية والاقتصادية.

577. **العنوان:** "**تعزيز جودة التعليم في الطفولة المبكرة (*SDG 2*) في مصر: إطار للحوكمة وضمان الجودة في الحضانات غير الرسمية: دراسة مقارنة مع السويد ونيوزيلندا وفرنسا**"

الموضوع: يستهدف الهدف الفرعي 2 من أهداف التنمية المستدامة ضمان حصول جميع الفتيات والفتيان على نوعية جيدة من تنمية الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل الابتدائي. تعاني مصر من فوضى في قطاع الطفولة المبكرة، تتمثل في انتشار آلاف "الحضانات غير الرسمية" Informal Nurseries في المناطق العشوائية والريفية، والتي تفتقر لأدنى معايير الجودة، والأمان، والمنهج التربوي، وتدار غالبًا كنشاط تجاري بحت، مما يهدد تكافؤ الفرص التعليمية منذ البداية. يهدف البحث إلى وضع إطار وطني شامل لحوكمة وترخيص وضمان جودة هذه الكيانات، مقارنة بالنظم الصارمة والمتقدمة في السويد (نظام Educare)، ونيوزيلندا (منهج Te Whāriki ثنائي الثقافة)، وفرنسا (مدرسة الأمومة). المتغير المستقل هو نظم الحوكمة ومعايير الجودة والاعتماد لمرحلة الطفولة المبكرة، والمتغير التابع هو جاهزية الأطفال للمدرسة والنمو النمائي السليم (المعرفي، والاجتماعي، والحركي). المنهج المستخدم هو المنهج المقارن وبناء النظم. يتوقع أن يقدم البحث

"وثيقة المعايير القومية لترخيص الحضانات الأهلية"، وآليات للتدريب التحويلي للميسرات غير المؤهلات، ودمج هذه الحضانات تحت مظلة تربوية موحدة تضمن الحد الأدنى من الجودة والاستدامة التربوية للأطفال.

578. العنوان: "استراتيجيات الحد من تكلفة التعليم (*Out-of-Pocket Expenditure*) في مصر لتحقيق مجانية التعليم ومكافحة الفقر (*SDG 1*): دراسة مقارنة مع فنلندا وكوريا الجنوبية وكوبا"

الموضوع: يمثل الارتفاع الجنوني في "الإنفاق المباشر من الجيب" Out-of-Pocket Expenditure على التعليم في مصر (والمتمثل في الدروس الخصوصية، والكتب الخارجية، والمصروفات غير الرسمية) تهديدًا مباشرًا لتحقيق الهدف الأول "القضاء على الفقر" No Poverty، والهدف الرابع "التعليم الجيد". هذا الإنفاق يلتهم نسبة كبيرة من دخل الأسرة المصرية، ويدفع الفئات الأفقر إما للاستدانة أو لتسريب أبنائهم من التعليم. يهدف البحث إلى تحليل السياسات التعليمية والمالية التي يمكن أن تقلل العبء المالي على الأسر وتعيد الاعتبار لمفهوم "مجانية التعليم" الحقيقية، مقارنة بتجارب فنلندا (مجانية كاملة تشمل الوجبات والنقل)، وكوريا الجنوبية (تنظيم صارم للتعليم الخاص)، وكوبا (نموذج التعليم للجميع). المتغير المستقل هو سياسات تمويل التعليم وآليات الحد من خوصصة التعليم الحكومي، والمتغير التابع هو معدلات "الفقر التعليمي" والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن والتحليلي الاقتصادي. النتائج المتوقعة تشمل تقديم بدائل مؤسسية عالية الجودة للدروس الخصوصية (مثل مجموعات التقوية المدرسية المطورة والمراقبة)، ورقمنة المصادر التعليمية لإتاحتها مجانًا، مما يقلل الهدر المالي للأسر ويحقق مبدأ الإتاحة والعدالة المنصوص عليه في الدستور وأهداف التنمية المستدامة.

579. العنوان: "دور مؤسسات إعداد المعلم في تعزيز (التربية من أجل السلام) ونبذ العنف (*SDG 16*) بالمدارس المصرية: دراسة مقارنة مع النرويج وجنوب أفريقيا وكولومبيا"

الموضوع: يرتبط الهدف السادس عشر "السلام والعدل والمؤسسات القوية" Peace, Justice and Strong Institutions بضرورة وجود بيئة مدرسية آمنة وخالية من العنف. تعاني المدارس المصرية مؤخرًا من تصاعد وتيرة العنف الطلابي والتنمر، مما يعكس قصورًا واضحًا في برامج إعداد المعلم بكليات التربية التي تخلو من مقررات "التربية من أجل السلام" Peace Education ومهارات حل النزاعات. يهدف البحث إلى تطوير مناهج وبرامج كليات التربية لتضمين هذه المفاهيم والمهارات، من خلال دراسة مقارنة مع تجارب دول نجحت في استخدام التعليم كأداة لبناء السلم الاجتماعي وهي النرويج، وجنوب أفريقيا (التعليم في مرحلة ما بعد النزاع)، وكولومبيا. المتغير المستقل هو محتوى واستراتيجيات التربية من أجل السلام في برامج إعداد المعلم، والمتغير التابع هو المناخ المدرسي ومهارات الطلاب الاجتماعية وكفاءة المعلم في إدارة الصراع. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن. يتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم مقرر إلزامي حول "إدارة النزاعات وبناء السلام" لطلاب كليات التربية، وتدريب المعلمين أثناء الخدمة على ممارسات "العدالة الإصلاحية" Restorative Justice كبديل للعقاب البدني، لبناء جيل يؤمن بالحوار، وينبذ التطرف والعنف، ويحترم سيادة القانون.

580. العنوان: "تطوير البنية التحتية التكنولوجية المستدامة في المدارس المصرية لدعم الابتكار (*SDG 9*): حلول لمشكلة الفجوة الرقمية الجغرافية: دراسة مقارنة مع إستونيا والهند وأوروغواي"

الموضوع: يركز الهدف التاسع "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية" Industry, Innovation and Infrastructure على تعزيز الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة منصفة. تواجه مصر تحدي "الفجوة الرقمية الجغرافية" Geographic Digital Divide الحادة بين مدارس المدن الكبرى (التي تحظى ببنية تحتية جيدة) ومدارس القرى والمناطق النائية (التي تعاني من ضعف الاتصال ونقص الأجهزة)، مما يخل بتكافؤ الفرص التعليمية ويعيق الابتكار. يهدف البحث إلى استكشاف حلول تكنولوجية وهندسية "منخفضة التكلفة ومستدامة" لتوصيل الإنترنت وتوفير الأجهزة للمدارس

النائية، مقارنة بتجربة إستونيا (التي تعتبر الوصول الرقمي حقًا إنسانيًا)، والهند (مشروع أكشاك المعرفة والوصول الريفي)، وأوروغواي (خطة سيبال لتوفير لابتوب لكل طفل). المتغير المستقل هو استراتيجيات توفير البنية التحتية الرقمية المستدامة في البيئات صعبة الوصول، والمتغير التابع هو العدالة الرقمية وفرص الابتكار للطلاب في المناطق النائية بمصر. المنهج المستخدم هو المنهج المقارن. النتائج المتوقعة تشمل اقتراح استخدام "التقنيات السحابية" Cloud Computing لتقليل تكلفة السيرفرات بالمدارس، واستخدام "الطاقة الشمسية" لتشغيل معامل الحاسب في المناطق التي تعاني من انقطاع الكهرباء، مما يضمن استدامة البنية التحتية الرقمية ويدعم حق جميع الطلاب في تعليم يواكب الثورة الصناعية الرابعة.

581. العنوان: **"تنمية محو الأمية المائية (*Water Literacy (WL*) لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر لمواجهة الفقر المائي في ضوء أهداف التنمية المستدامة (*Sustainable Development Goals (SDG 6*): دراسة مقارنة مع خبرات أستراليا وجنوب أفريقيا وسنغافورة"**

الموضوع: في ظل التحديات الوجودية التي تفرضها ندرة المياه وقضايا نهر النيل، يبرز الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (SDG 6) المتعلق بالمياه النظيفة والنظافة الصحية Clean Water and Sanitation كأولوية قصوى للأمن القومي المصري، مما يستوجب بناء استراتيجية تربوية لتعزيز محو الأمية المائية (Water Literacy (WL كمتغير مستقل، وقياس أثرها على مستوى الوعي المائي وسلوكيات الترشيد لدى الطلاب كمتغير تابع. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method (CM لتحليل تجارب دول واجهت تحديات مائية ضخمة ونجحت في إدارة الطلب عبر التعليم، وهي أستراليا التي تدمج التربية المائية في منهجها الوطني لمواجهة الجفاف، وجنوب أفريقيا التي استخلصت دروسًا قاسية من تجربة "يوم الصفر" (Day Zero)، وسنغافورة التي حققت ريادة عالمية في إعادة تدوير المياه وإدارة الموارد، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع المناهج المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج العلوم والدراسات الاجتماعية والأنشطة اللاصفية بالمرحلة الابتدائية والإعدادية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي وواضعي المناهج بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، وتغطي الحدود المكانية مدارس الجمهورية بمختلف أقاليمها الجغرافية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين تضمين مفاهيم البصمة المائية والدورة الهيدرولوجية في المناهج وبين تحول سلوكيات الطلاب نحو الاستدامة المائية. ومن أهم النتائج المتوقعة تصميم "وثيقة معايير التربية المائية" Water Education Standards (WES) لكل مرحلة عمرية، واقتراح مشاريع مدرسية تطبيقية لقياس وعلاج تسرب المياه، مما يسهم في خلق جيل واعٍ بقيمة قطرة المياه كممارسة حياتية يومية تضمن حماية الحقوق المائية للأجيال القادمة في مصر.

582. العنوان: **"دور التعليم الفني في تعزيز (الطاقة النظيفة) بأسعار معقولة (*SDG 7*): تطوير تخصصات الطاقة الشمسية والرياح في مصر مقارنة مع ألمانيا وإسبانيا والمغرب"**

الموضوع: يركز الهدف السابع على "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة" Affordable and Clean Energy. ومع توجه مصر نحو مشاريع الطاقة العملاقة (مثل محطة بنبان ومشاريع الهيدروجين الأخضر)، تواجه الدولة فجوة في الكوادر الفنية المؤهلة لصيانة وتشغيل هذه المحطات. يهدف البحث إلى تقييم وتطوير مناهج وتخصصات الطاقة المتجددة في مدارس التعليم الفني الصناعي، التي ما زالت تعاني من نقص التجهيزات وتقادم المناهج، وذلك مقارنة بتجارب ألمانيا (الرائدة في التحول الطاقي Energiewende والتدريب المزدوج)، وإسبانيا (التي تمتلك برامج متقدمة في طاقة الرياح)، والمغرب (تجربة محطة نور والتدريب المهني المرتبط بها). المتغير المستقل هو برامج التعليم والتدريب المهني في مجال الطاقات المتجددة، والمتغير التابع هو كفاءة الخريجين ومواءمتهم لاحتياجات سوق العمل في قطاع الطاقة. المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي المقارن. الحدود البشرية طلاب ومعلمو المدارس الفنية المتقدمة. النتائج المتوقعة تشمل بناء "جدارات فنية في الطاقة

المتجددة" وفق المعايير الدولية، واقتراح نماذج شراكة مع شركات الطاقة الخاصة لتوفير "محطات تدريبية" داخل المدارس، مما يساهم في توفير العمالة الماهرة اللازمة لتحقيق استراتيجية مصر للطاقة 2035 ودعم الاقتصاد الوطني.

583. **العنوان:** **"تطوير مناهج وأنشطة التربية من أجل الاقتصاد الدائري بالمدارس الثانوية المصرية في ضوء خبرات اليابان والسويد وهولندا: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث معالجة قضية استنزاف الموارد عبر دمج مفاهيم الاقتصاد الدائري Circular Economy (CE) في المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية، لتعزيز الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، حيث يمثل "منهج الاقتصاد الدائري (CE)" المتغير المستقل، في حين يمثل "الوعي الاستهلاكي والسلوك المستدام للطلاب" المتغير التابع، وتبرز مشكلة البحث في سيادة ثقافة الاستهلاك الخطي التي تؤدي إلى الهدر، ونقص الوعي بمبادئ التقليل وإعادة الاستخدام والتدوير، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة استراتيجيات التدريس والأنشطة المدرسية التي تدعم الاقتصاد الدائري (CE)، والحدود البشرية تشمل طلاب المرحلة الثانوية ومعلمي المواد ذات الصلة بالبيئة والعلوم الاجتماعية، وتغطي الحدود المكانية مدارس مختارة بمحافظة كفر الشيخ، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل تجربة اليابان في ثقافة تجنب الهدر والسويد وهولندا في حوكمة تدوير الموارد، وتوضح الدراسة العلاقة الطردية بين التربية البيئية المتخصصة وتعديل النمط الاستهلاكي للناشئة، ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم نموذج "المدرسة صفرية النفايات" Zero Waste School (ZWS) التي تطبق فصل المخلفات من المنبع وصناعة السماد العضوي، مما يساهم في بناء عقلية اقتصادية مستدامة تخدم الأهداف التنموية للدولة المصرية.

584. **العنوان:** **"تفعيل دور المدرسة كمركز لتنمية المجتمعات المحلية المستدامة في مصر في ضوء خبرات كولومبيا وسنغافورة والدنمارك: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تعزيز دور المدرسة المصرية كفاعل أساسي في تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المعني ببناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة Sustainable Cities and Communities (SCC)، حيث يمثل نظام "المدرسة كمركز مجتمعي" Community Hub (CH) المتغير المستقل، بينما يمثل "تحسين جودة الحياة والوعي المدني في المحيط الجغرافي" المتغير التابع، وتكمن مشكلة البحث في انعزال المدرسة عن تحديات بيئتها المحلية وغياب التفاعل مع المشكلات العمرانية والاجتماعية للحي أو القرية، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، والحدود البشرية تضم مديري المدارس والطلاب وأعضاء مجالس الأمناء وممثلي الإدارات المحلية، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الواقعة ضمن المناطق غير المخططة أو الأحياء التي تعاني من مشكلات بيئية، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لاستكشاف نماذج المدارس المفتوحة في كولومبيا وتخطيط الأحياء الخضراء في سنغافورة والدنمارك، وتبين الدراسة العلاقة بين تفعيل دور المركز المجتمعي (CH) وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب، ومن أبرز النتائج المتوقعة صياغة دليل إجرائي لتمكين المدرسة من رصد مشكلات الحي وتقديم حلول مبتكرة للمحليات، بما يحقق التكامل بين التخطيط التربوي والتنمية الحضرية المستدامة (SCC) في جمهورية مصر العربية.

585. **العنوان:** **"تطوير مناهج العلوم الحيوية والبيئية لتعزيز الوعي بالتنوع البيولوجي في مصر في ضوء خبرات كوستاريكا وأستراليا والبرازيل: دراسة مقارنة"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غلبة الطابع النظري التصنيفي على مناهج الأحياء والعلوم البيئية بالتعليم المصري، مما أدى إلى ضعف الوعي بالتراث الطبيعي وفقدان التنوع البيولوجي Biodiversity (BD) وتدهور النظم الإيكولوجية

كالشعاب المرجانية، ويهدف البحث إلى تطوير هذه المناهج لخدمة الهدفين الرابع عشر والخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة، حيث يمثل "منهج التنوع البيولوجي (BD)" المتغير المستقل، بينما يمثل "الوعي البيئي والاتجاه نحو حماية الطبيعة" المتغير التابع، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة استراتيجيات التربية من أجل التنوع البيولوجي (BD)، والحدود البشرية تضم طلاب المرحلة الثانوية ومعلمي العلوم، وتغطي الحدود المكانية مدارس مختارة بالقرب من المحميات الطبيعية بمصر، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method بأسلوب تحليل المحتوى لمقارنة التجربة المصرية بخبرات كوستاريكا وأستراليا والبرازيل، وتبحث الدراسة العلاقة بين تطبيق مدخل التعلم القائم على المكان -Place Based Education (PBE) وتنمية السلوك البيئي المسؤول، ومن أهم النتائج المتوقعة دمج الرحلات الحقلية الافتراضية والواقعية في المنهج لتعريف الطالب بثروات بلاده، وتحويل المادة العلمية من نصوص جافة إلى أدوات حقيقية لخلق ظهير شعبي واعٍ بقضايا الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي (BD) في ظل التحديات المناخية المعاصرة.

586. العنوان: "حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم الأخضر بمصر في ضوء خبرات المملكة المتحدة والهند وكوريا الجنوبية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول البحث إشكالية توفير التمويل الضخم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في التعليم، حيث تبرز الحاجة لتفعيل الهدف السابع عشر عبر حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnership PPP)) لتمويل المباني التعليمية المستدامة، ويمثل نظام "حوكمة الشراكة (PPP)" المتغير المستقل، بينما تمثل "كفاءة التمويل وجودة البنية التحتية الخضراء" المتغير التابع، وتتحدد الحدود الموضوعية في الأطر التشريعية والإدارية المنظمة للاستثمار في التعليم الأخضر، والحدود البشرية تشمل مخططي السياسات التعليمية وممثلي القطاع الخاص، وتغطي الحدود المكانية بوزارة التربية والتعليم المصرية، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method وبناء النظم لتحليل تجربة المملكة المتحدة في مبادرات التمويل الخاص Private Finance Initiative (PFI) والنموذج الهندي والكوري، وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية بين وضوح الأطر التعاقدية وزيادة تدفق استثمارات المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility (CSR) نحو المشاريع البيئية بالمدارس، ومن أبرز النتائج صياغة عقود أداء متوازنة تضمن حقوق الدولة والمستثمر، وتوجيه استثمارات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) نحو تركيب الألواح الشمسية وتكنولوجيا الاستدامة، مما يعزز كفاءة الإنفاق التعليمي ويحقق التحول نحو التعليم الأخضر المستدام.

587. العنوان: "سياسات تعزيز الرفاهية والصحة العقلية في المدارس المصرية في ضوء خبرات فنلندا ونيوزيلاندا وبوتان: دراسة مقارنة"

الموضوع: تنطلق مشكلة البحث من تزايد الضغوط الأكاديمية وثقافة الامتحانات في المدارس المصرية، مما أدى إلى إهمال الصحة النفسية للطلاب وتعارض ذلك مع الهدف الثالث للتنمية المستدامة المعني بالرفاهية، ويهدف البحث إلى دمج مفاهيم الرفاهية المدرسية School Well-being (SWB) في صلب العملية التعليمية، حيث تمثل "سياسات الرفاهية والصحة العقلية" المتغير المستقل، بينما يمثل "التحصيل الأكاديمي المستدام والصحة النفسية للطلاب" المتغير التابع، وتتحدد الحدود الموضوعية في البرامج الوقائية والإرشادية المطبقة، والحدود البشرية تضم الطلاب والأخصائيين النفسيين، وتغطي الحدود المكانية مدارس التعليم الأساسي بمصر، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لاستكشاف تجربة فنلندا في التوازن بين اللعب والتعلم، واستراتيجية نيوزيلندا، ومؤشر السعادة في بوتان، وتبين الدراسة العلاقة بين ارتفاع مستوى الرفاهية المدرسية (SWB) وزيادة دافعية التعلم، ومن أهم النتائج المتوقعة اقتراح مادة "المهارات الحياتية النفسية" لإدارة الضغوط، وتفعيل دور الأخصائي النفسي كشريك تربوي أصيل، بما يضمن تخريج أفراد أصحاء قادرين على المساهمة في التنمية، مع التأكيد على أن الرفاهية المدرسية (SWB) هي الركيزة الأساسية للاستدامة البشرية والنمو المجتمعي الشامل.

588. **العنوان:** "معوقات تمكين المرأة في القيادة التعليمية العليا بمصر في ضوء خبرات أيسلندا والنرويج ورواندا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يسعى البحث إلى تحليل ظاهرة "السقف الزجاجي" (GC) Glass Ceiling التي تحول دون وصول النساء للمناصب القيادية العليا بوزارة التربية والتعليم المصرية رغم أغلبيتهن في قوة العمل التدريسية، مما يعيق تحقيق الهدف الخامس للتنمية المستدامة، ويمثل "سياسات التمكين القيادي" المتغير المستقل، بينما يمثل "مستوى التمثيل النسائي في صنع القرار" المتغير التابع، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة المعوقات الهيكلية والثقافية والتشريعية، والحدود البشرية تشمل القيادات النسائية والمعلمات بوزارة التربية والتعليم، وتغطي الحدود المكانية ديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية بمصر، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method والتحليل المؤسسي لمقارنة الواقع المصري بدول أيسلندا والنرويج ورواندا، وتكشف الدراسة عن العلاقة بين وضوح معايير الجدارة وإزالة السقف الزجاجي (GC) أمام الكفاءات النسائية، ومن أبرز النتائج المتوقعة اقتراح نظام "الكوتا القيادية المؤقتة" وبرامج التوجيه القيادي النسائي (WLM) Women's Leadership Mentoring، ومراجعة معايير الاختيار لتكون قائمة على الكفاءة المهنية، مما يضمن استثمار كافة القوى البشرية النسائية في إدارة المنظومة التعليمية المصرية وتحطيم السقف الزجاجي (GC) بفعالية وأكاديمية.

589. **العنوان:** "دور التعليم في الحد من الفقر متعدد الأبعاد بالريف المصري في ضوء خبرات بنغلاديش والصين وإثيوبيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يعالج البحث قصور التعليم التقليدي في الريف المصري عن انتشال الأسر من دائرة الفقر متعدد الأبعاد (MP) Multidimensional Poverty، ويهدف إلى تطوير برامج التعليم المجتمعي والتدريب المهني لتحقيق التمكين الاقتصادي المباشر والهدف الأول للتنمية المستدامة، حيث تمثل "جودة برامج التعليم المهني والمجتمعي" المتغير المستقل، بينما يمثل "الحراك الاجتماعي والاقتصادي ومعدلات الخروج من الفقر" المتغير التابع، وتتحدد الحدود الموضوعية في ملاءمة المناهج لمتطلبات البيئة الريفية، والحدود البشرية تضم خريجي مدارس التعليم المجتمعي والمهني وأسرهم، وتغطي الحدود المكانية قرى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" بمصر، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method ودراسة الحالة لتحليل تجربة بنغلاديش في تمويل الفقراء، واستراتيجية الصين في القضاء على الفقر متعدد الأبعاد (MP) عبر التعليم، وتكشف الدراسة عن العلاقة الطردية بين ربط التعليم بـ "سلاسل القيمة الزراعية" Agricultural Value Chains (AVC) وتحسين دخل الأسر، ومن أهم النتائج ضرورة دمج مهارات ريادة الأعمال الريفية في المناهج، وتحويل التعليم من مجرد شهادة إلى أداة لإنتاج القيمة، بما يضمن تقليل حدة الفقر متعدد الأبعاد (MP) وتحقيق جودة الحياة المنشودة للمواطن الريفي المصري

590. **العنوان:** "آليات خفض معدلات التسرب في مرحلة التعليم الإعدادي بصعيد مصر لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (*SDG 4*): دراسة مقارنة في ضوء خبرات فيتنام، والبرازيل، والمكسيك"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في ارتفاع معدلات التسرب Dropout من التعليم الإعدادي، لا سيما بين الإناث في مناطق صعيد مصر، مما يشكل عائقًا جوهريًا أمام الوفاء باستحقاقات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG 4)، ويهدف البحث إلى تحليل "استراتيجيات مكافحة التسرب" كمتغير مستقل، من خلال دراسة آليات الدعم المالي المشروط ونظم الرصد التربوي، وقياس أثرها على "معدلات الاستبقاء والاتمام الدراسي" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن (CM) Comparative Method لاستقراء التجربة الفيتنامية في تعزيز الجاذبية المدرسية، والخبرة البرازيلية في برنامج "بولسا فاميليا" (Bolsa Família)، والنموذج المكسيكي في برنامج "بروجريسا/أوبورتونيدادس" (Progresa)، وتتحدد الحدود الموضوعية في نظم الإنذار المبكر (EWS) Early Warning Systems والتحويلات النقدية المشروطة Conditional Cash Transfers (CCT)، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية الطلاب المعرضين لخطر التسرب وأسرهم والأخصائيين

الاجتماعيين في محافظات صعيد مصر والدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين الربط التقني لبيانات الغياب والدرجات وبين سرعة التدخل الوقائي لحماية المسار التعليمي للطلاب، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن معالجة التسرب تتطلب تكاملًا بين الدعم الاقتصادي للأسر والتحسين التربوي للمناخ المدرسي، كما سيقدم البحث تصورًا مقترحًا لبناء "نظام إنذار مبكر ذكي" (EWS) في المدارس المصرية يعتمد على قاعدة بيانات ترصد مؤشرات الخطر (الغياب المتكرر، تدني التحصيل)، مع اقتراح إطار تنظيمي لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي كحلقة وصل بين المدرسة والأسرة، مما يسهم في ضمان حق الأطفال في إتمام التعليم الأساسي ورفع كفاءة النظام التعليمي بجمهورية مصر العربية وفق المعايير الدولية المعاصرة في التربية المقارنة

591. **العنوان: "ضمان التعليم الجيد في المناطق العشوائية وغير المخططة (*SDG 4 & 11*): استراتيجيات تربوية لكسر دائرة التوريث الجغرافي للفقر في مصر: دراسة مقارنة مع البرازيل والهند وكينيا"**

الموضوع: يتقاطع الهدف الرابع "التعليم الجيد" مع الهدف الحادي عشر "مدن ومجتمعات محلية مستدامة" بشكل صارخ في المناطق العشوائية وغير المخططة (العشوائيات) التي تم تطويرها عمرانيًا في مصر (مثل حي الأسمرات، وبشائر الخير). ومع ذلك، لا يزال هناك تحدٍ تربوي يتمثل في "ثقافة الفقر" و"التوريث الجغرافي للتدني التعليمي"، حيث تنتقل الأنماط السلوكية والتعليمية المنخفضة من الآباء للأبناء رغم تحسن السكن. يهدف البحث إلى وضع استراتيجيات تربوية واجتماعية للتدخل في هذه المناطق لضمان أن يواكب التطوير العمراني "تطوير بشري"، وذلك من خلال مقارنة التجربة المصرية بتجارب دول واجهت تحديات العشوائيات الضخمة، وهي البرازيل (تجربة التعليم في الفافيلا)، والهند (مدارس الأحياء الفقيرة)، وكينيا (تجربة كيبيرا). المتغير المستقل هو استراتيجيات التعليم والتدخل الاجتماعي في المناطق العشوائية والمطورة، والمتغير التابع هو الحراك الاجتماعي والتحصيل الدراسي وكسر دائرة الفقر. المنهج المستخدم هو المنهج الإثنوجرافي والمقارن. الحدود الجغرافية المناطق بديلة العشوائيات. يتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة تبني نموذج "المدرسة المجتمعية الشاملة" Full-Service Community Schools التي تعمل 24 ساعة لتقديم دعم أكاديمي، وصحي، ونفسي، وترفيهي للطفل وللأسرة، لضمان عدم ارتداد السكان للسلوكيات القديمة، وتحقيق استدامة التنمية البشرية بالتوازي مع التنمية الحجرية.

592. **العنوان: "التربية من أجل (الاقتصاد الأزرق) *Blue Economy* وحماية الحياة تحت الماء (*SDG 14*): دمج الوعي البحري في مناهج المحافظات الساحلية المصرية: دراسة مقارنة مع البرتغال وإندونيسيا والنرويج"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غياب مفاهيم "الوعي البحري" (Ocean Literacy) عن المناهج الدراسية المصرية، رغم الامتداد الساحلي الشاسع لمصر وتوجه الدولة نحو الاستثمار في "الاقتصاد الأزرق" Blue Economy، مما أدى إلى فجوة بين التعليم والهوية الجغرافية والاقتصادية للمجتمعات الساحلية، ويهدف البحث إلى تحليل "دمج برامج التربية البحرية" كمتغير مستقل، من خلال دراسة محتوى المناهج والأنشطة العملية، وقياس أثرها على "تنمية الوعي البيئي البحري ومهارات الاستدامة" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) لاستقراء التجربة البرتغالية في تدريس "خارطة البحر"، والخبرة الإندونيسية في ربط التعليم بالأرخبيل، والنموذج النرويجي في إدارة الموارد البحرية، وتتحدد الحدود الموضوعية في "تبيئة" المناهج (Curriculum Localization) لخدمة الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (SDG 14)، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية طلاب ومعلمي المدارس في المحافظات الساحلية (مثل الإسكندرية، وبور سعيد، والبحر الأحمر) بالدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين دراسة بيولوجيا وجغرافيا البحر المحلي وبين قدرة الكوادر المستقبلية على حماية الشعاب المرجانية وتطوير قطاع الصيد والسياحة بمسؤولية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن التعليم المرتبط بالبيئة المحلية يعزز الانتماء الوطني ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة، كما سيقدم البحث تصورًا مقترحًا لتصميم وحدات دراسية

إقليمية وأنشطة ميدانية لحماية التنوع البيولوجي البحري، مما يضمن إعداد جيل مصري واعٍ بقيمة الثروات البحرية وقادر على قيادة الاقتصاد الأزرق بجمهورية مصر العربية وفق أرقى المعايير العالمية المعاصرة.

593. **العنوان: "تمكين الفتيات من التعليم والتدريب التقني والمهني (*TVET*) في التخصصات الصناعية غير التقليدية (*SDG 5 & 8*): دراسة مقارنة مع ألمانيا والسويد وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في ظاهرة "الفصل الجندري" (Gender Segregation) بمدارس التعليم الفني الصناعي في مصر، حيث تُحصر الفتيات في تخصصات تقليدية ذات عوائد اقتصادية منخفضة، بينما يغبن عن تخصصات الثورة الصناعية الرابعة مثل الميكاترونيكس والبرمجة الصناعية، مما يعيق تحقيق الهدفين الخامس والثامن من أهداف التنمية المستدامة (SDG 5 & 8)، ويهدف البحث إلى تحليل "سياسات التوجيه المهني للفتيات" كمتغير مستقل، وقياس أثرها على "المشاركة الاقتصادية وتقليل فجوة الأجور" كمتغير تابع، ويستخدم الباحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method والمسح الاجتماعي لاستقراء التجربة الألمانية في مبادرة "يوم الفتيات" (Girls' Day)، والخبرة السويدية في تحقيق التوازن الجندري، والنموذج الكوري الجنوبي في دمج المرأة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة، وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التكنولوجيا التطبيقية والتخصصات الصناعية غير التقليدية، بينما تشمل الحدود البشرية والبحثية طالبات التعليم الفني، والمعلمين، وأصحاب الأعمال في الدول محل الدراسة، ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين توفير بيئات تعلم وعمل مراعية للنوع الاجتماعي وبين زيادة إقبال الفتيات على التخصصات التقنية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن التدخلات المؤسسية (مثل المنح المخصصة للإناث) وتغيير الصورة الذهنية هما الركيزة الأساسية لتمكين المرأة اقتصاديًا، كما سيقدم البحث استراتيجية وطنية مقترحة تتضمن آليات لربط خريجات التخصصات الصناعية بسوق العمل وتوفير ضمانات الأمان المهني لهن، مما يسهم في رفع كفاءة رأس المال البشري النسائي بجمهورية مصر العربية وفق المعايير الدولية المعاصرة في التربية المقارنة والتعليم المهني.

594. **العنوان: "إدارة المخلفات الإلكترونية (*E-Waste*) في المؤسسات التعليمية المصرية كمدخل لتحقيق الاستهلاك المسؤول (*SDG 12*): دراسة مقارنة مع سويسرا واليابان وغانا"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية بيئية وإدارية مستجدة تفرضها تحديات العصر الرقمي، وهي تراكم "المخلفات الإلكترونية" (E-Waste (Electronic Waste في المدارس المصرية، نتيجة التوسع في توزيع الأجهزة اللوحية والحواسيب دون وجود خطط واضحة للتخلص الآمن منها بعد انتهاء عمرها الافتراضي، مما يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة. يهدف البحث إلى صياغة منظومة إدارية متكاملة لإدارة دورة حياة الأجهزة التكنولوجية في التعليم، وذلك باستخدام "المنهج المقارن" لدراسة سياسات دول متباينة، وهي سويسرا الرائدة عالميًا في تدوير الإلكترونيات، واليابان التي قدمت نموذجًا ملهمًا في استخراج المعادن من الهواتف القديمة، وغانا التي تقدم درسًا هامًا حول مخاطر الإدارة العشوائية للمخلفات وكيفية معالجتها تربويًا. يتمثل المتغير المستقل في الدراسة في السياسات والبرامج الإدارية لجمع وتدوير (E-Waste)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الوعي البيئي والتقني لدى الطلاب وتحقيق الاستدامة المؤسسية. وتتحدد الحدود الموضوعية في المدارس المجهزة تكنولوجيًا، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والإداريين ومسؤولي التطوير التكنولوجي. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن تقديم إطار عمل يحول المدارس إلى مراكز تجميع بيئية بالتعاون مع الجهات المعنية، ودمج مفاهيم "الاقتصاد الدائري" في المناهج، مما يضمن تحويل هذه التحديات البيئية إلى فرص تعليمية واستثمارية، ويعزز من دور المؤسسة التعليمية في حماية البيئة والصحة العامة.

595. **العنوان: "النقل المدرسي المستدام والآمن (*SDG 2*): سياسات الحد من الازدحام المروري والبصمة الكربونية للمدارس في القاهرة الكبرى: دراسة مقارنة مع هولندا واليابان والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يناقش هذا البحث إشكالية تنظيمية وبيئية تؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة في المدن المصرية الكبرى، وهي الفوضى المرورية الناتجة عن رحلات المدارس اليومية والاعتماد المفرط على وسائل النقل الخاصة، مما يزيد من معدلات التلوث والحوادث. يهدف البحث إلى تطوير سياسات "النقل المدرسي المستدام" (SST Sustainable School Transport) كمدخل إداري لتنظيم حركة الطلاب، وذلك من خلال استخدام "المنهج المقارن" لتحليل تجارب دولية ناجحة، مثل هولندا التي رسخت ثقافة ركوب الدراجات، واليابان التي تعتمد سياسات صارمة لتشجيع المشي والاستقلالية، والمملكة المتحدة التي تطبق خطط السفر المدرسية لتقليل الاعتماد على السيارات. يمثل المتغير المستقل أنماط وسياسات النقل المدرسي المطبقة، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات السلامة المرورية، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتعزيز الصحة البدنية للطلاب. وتتحدد الحدود الموضوعية في السياسات التنظيمية للنقل حول المدارس في القاهرة الكبرى والمدن الجديدة. ويسعى البحث من خلال دراسة العلاقة بين تنظيم النقل وجودة البيئة المدرسية إلى تقديم مقترحات عملية، منها تطبيق نظام "الحافلات الذكية التشاركية"، وتخطيط "مناطق آمنة" Safe Zones حول المدارس يحظر فيها المرور وقت الذروة، بما يسهم في تقليل البصمة الكربونية للمدارس، ويضمن وصولًا آمنًا ومنظمًا للطلاب، ويعيد صياغة العلاقة بين المدرسة ومحيطها العمراني.

596. **العنوان:** **"الوقاية من تعاطي المخدرات والإدمان في المدارس المصرية كمتطلب للصحة والرفاه (*SDG 5*): فاعلية برامج المهارات الحياتية: دراسة مقارنة مع أيسلندا والولايات المتحدة وهولندا"**

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لظاهرة مقلقة تهدد الأمن الاجتماعي والتربوي في مصر، وهي انتشار تعاطي المواد المخدرة والمستحدثة بين طلاب المدارس، خاصة في المرحلتين الثانوية والفنية، في ظل قصور الأساليب التقليدية القائمة على الوعظ والتخويف. يهدف البحث إلى تبني استراتيجيات علمية حديثة للوقاية تعتمد على بناء البيئة الداعمة وتنمية "المهارات الحياتية" (LS Life Skills)، وذلك عبر "المنهج المقارن" لدراسة وتحليل النموذج الأيسلندي (Planet Youth) الذي حقق نجاحًا عالميًا بالتركيز على تغيير البيئة الاجتماعية وتوفير البدائل، بالإضافة إلى تجارب الولايات المتحدة وهولندا في برامج التدخل المبكر. يتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات وبرامج الوقاية البيئية والمهارية، بينما يتمثل المتغير التابع في خفض معدلات التعاطي وتحسين الصحة النفسية والبدنية للطلاب. وتتحدد الحدود الموضوعية في البيئة المدرسية والأنشطة اللاصفية، والحدود البشرية في الطلاب والأخصائيين الاجتماعيين وأولياء الأمور. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة تحويل المدرسة -إداريًا ووظيفيًا- إلى مركز إشعاع ثقافي ورياضي (خاصة في الفترات المسائية) لتفريغ طاقات الشباب، مع تدريب الكوادر على آليات الاكتشاف المبكر، مما ينقل السياسة التربوية من مربع "المكافحة الأمنية" ورد الفعل، إلى مربع "الوقاية المستدامة" وبناء الحصانة الذاتية للطلاب.

597. **العنوان:** **"استدامة أثر مشاريع المعونة الدولية في تطوير التعليم المصري في ضوء خبرات فيتنام والأردن وتنزانيا: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث معالجة إشكالية ضعف استمرارية المشروعات التعليمية الممولة دوليًا بجمهورية مصر العربية (من البنك الدولي، واليونسكو، والمعونة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي) بعد انقطاع التمويل الخارجي، حيث تمثل آليات إدارة وتوطين مشاريع المعونة الدولية (IAP International Aid Projects) المتغير المستقل، في حين تمثل استدامة الأثر التعليمي وبناء القدرات الوطنية المتغير التابع، وتبرز مشكلة البحث في تراجع جودة المخرجات وعودة النظم التعليمية إلى وضعها التقليدي بمجرد انتهاء المنح، مما يعيق تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، وتتحدد الحدود الموضوعية في تقييم نماذج الملكية الوطنية (NO National Ownership) للمشاريع، بينما تشمل الحدود البشرية مديري وحدات التخطيط والمتابعة بوزارة التربية والتعليم والخبراء الوطنيين، وتغطي الحدود المكانية ديوان عام الوزارة والمؤسسات التعليمية التي خضعت لبرامج تطوير دولية، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method والمنهج التقويمي لتحليل تجارب فيتنام والأردن وتنزانيا في إدارة المنح التعليمية، وتكشف الدراسة عن العلاقة بين تخصيص موارد

لبناء القدرات المؤسسية ICB) Institutional Capacity Building) وبين بقاء أثر التطوير، ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة إطار وطني يحدد مؤشرات الاستدامة كشرط مسبق لقبول المنح، وإلزام الجهات الدولية بتوجيه التمويل نحو التنمية البشرية المستدامة بدلًا من التجهيزات المادية المحدودة، بما يضمن استمرار نهضة التعليم بأيدي وخبرات مصرية خالصة.

598. **العنوان:** "تفعيل مراكز التعلم المجتمعي في مصر لتعزيز فرص التعلم مدى الحياة في ضوء خبرات ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث معالجة انحصار العملية التعليمية بجمهورية مصر العربية في المرحلة الجامعية وغياب مؤسسات تعليم الكبار غير النظامية، وذلك من خلال تفعيل دور مراكز التعلم المجتمعي Community Learning CLCs) Centers) كأداة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، حيث يمثل نظام "مراكز التعلم المجتمعي (CLCs)" المتغير المستقل، بينما يمثل "نشر ثقافة التعلم مدى الحياة والتمكين المجتمعي" المتغير التابع، وتبرز مشكلة البحث في حاجة المجتمع المصري لمراكز تقدم مهارات حياتية ومهنية مستمرة تتجاوز التعليم الرسمي، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة الهياكل التنظيمية والبرامج التدريبية المقترحة لتحويل المدارس وقصور الثقافة إلى مراكز تعلم مجتمعي (CLCs) تعمل في الفترة المسائية، والحدود البشرية تشمل الشباب والمتقاعدين وقادة المؤسسات التعليمية والثقافية، وتغطي الحدود المكانية مراكز مختارة بمحافظة كفر الشيخ، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل تجربة الجامعات الشعبية في ألمانيا والكومينكان في اليابان والمدن المتعلمة في كوريا الجنوبية، وتكشف الدراسة عن العلاقة بين توفر فرص التعلم المستمر وزيادة معدلات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، ومن أهم النتائج المتوقعة اقتراح تشريعات تسمح للمدارس بتقديم دورات مهنية وتقنية للمجتمع المحلي، مما يضمن استدامة التعليم وتوفير موارد مالية للمؤسسات التعليمية.

599. **العنوان:** "التعليم من أجل العدالة بين الأجيال في مصر في ضوء خبرات ويلز وسنغافورة وفنلندا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دمج مفهوم العدالة بين الأجيال IJ) Intergenerational Justice) في المنظومة التعليمية المصرية لضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد والبيئة وفقًا للهدفين الثالث عشر والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، حيث تمثل "السياسات التربوية الداعمة لحقوق الأجيال القادمة" المتغير المستقل، بينما يمثل "الوعي المستقبلي والسلوك المسؤول للطلاب" المتغير التابع، وتكمن مشكلة البحث في تركيز التعليم المصري على الاحتياجات الآنية مع إغفال التخطيط طويل الأمد وأثر القرارات الحالية على سكان الغد، وتتحدد الحدود الموضوعية في دمج قيم العدالة بين الأجيال (IJ) في المناهج والسياسات التعليمية، والحدود البشرية تضم طلاب المرحلة الثانوية ومخططي المناهج، وتتحدد الحدود المكانية في السياق القومي للتعليم العام بجمهورية مصر العربية، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method والمنهج الفلسفي لتحليل تجربة ويلز في تعيين مفوض لأجيال المستقبل وخبرات سنغافورة وفنلندا في التفكير الاستشرافي، وتبين الدراسة العلاقة بين تربية الأجيال على استشراف المستقبل وتحقيق التوازن البيئي والاقتصادي، ومن أبرز النتائج المتوقعة اقتراح تشكيل "مجالس ظل شبابية" في الإدارات التعليمية وتدريس مهارات التفكير المستقبلي FT) Futures Thinking) كضرورة أخلاقية لضمان استدامة الوطن وحماية حقوق من لم يولدوا بعد.

600. **العنوان:** "تنمية الكفايات العالمية لدى الطلاب المصريين في ضوء خبرات سنغافورة وكندا وإستونيا ونتائج اختبارات *PISA*: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث قياس وتطوير الكفاءة العالمية GC) Global Competence) لدى الطلاب المصريين كغاية أساسية من غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة، حيث تمثل "استراتيجيات تنمية الكفاءة العالمية (GC)" المتغير

المستقل، بينما يمثل "مستوى الوعي المعرفي والوجداني تجاه القضايا العالمية" المتغير التابع، وتبرز مشكلة البحث في ضعف تمثيل هذا البعد في التقويمات الوطنية مقارنة بالمعايير الدولية لاختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA Programme for International Student Assessment)، وتتحدد الحدود الموضوعية في بناء أداة قياس وطنية تتسق مع الإطار المرجعي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والحدود البشرية تشمل طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية والمعلمين، وتغطي الحدود المكانية عينة من المدارس المصرية التي تتبع المعايير الدولية، ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method والمنهج الوصفي التحليلي لمقارنة المنظومة المصرية بالدول المتصدرة في نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) وهي سنغافورة وكندا وإستونيا، وتكشف الدراسة عن العلاقة بين دمج القضايا العالمية في المناهج وقدرة الطلاب على التفكير النقدي وفهم التعددية الثقافية، ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة مصفوفة كفايات وطنية تشمل قضايا الهجرة والأوبئة والفقر العالمي، مما يساهم في إعداد مواطن مصري ذي عقلية عالمية قادر على المنافسة الدولية والالتزام بمتطلبات التنمية المستدامة.

مراجع الفصل الثاني:

1. African Union. 2021. Continental Education Strategy for Africa (CESA) 16-25: Progress Report 2021. Addis Ababa: African Union Commission.
2. Ainscow, Mel, and Tony Booth. 2021. The Index for Inclusion: Developing Learning and Participation in Schools. 4th ed. Bristol: Centre for Studies on Inclusive Education.
3. Ainscow, Mel. 2021. "Promoting inclusion and equity in education: lessons from international experiences." Nordic Journal of Studies in Educational Policy 7 (2): 86–95.
4. Akkari, Abdeljalil, and Sabine Hornberg, eds. 2023. Education in the Arab World: Comparative Perspectives. Cham: Springer.
5. Altbach, Philip G. 1991. "Trends in Comparative Education." Comparative Education Review 35 (3): 491–507.
6. Altinyelken, Hülya K., and Gita Steiner-Khamsi, eds. 2023. Policy Borrowing and Lending in Education. London: Routledge.
7. Apple, Michael W. 2022. Education and Power. 3rd ed. New York: Routledge.
8. Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC). 2021. APEC Education Strategy 2021–2030. Singapore: APEC Secretariat.
9. Asian Development Bank. 2022. Transforming Education in Asia: Emerging Lessons from the Pandemic. Manila: ADB.
10. Barrett, Angeline M., and Simon McGrath. 2022. Education and Development: Global Issues and Analyses. 2nd ed. London: Bloomsbury Academic.
11. Beech, Jason, and Iveta Silova, eds. 2022. Imagining Global Education: Discourses, Policies, and Practices. Rotterdam: Sense/Springer.
12. Bellibas, Mehmet Sukru, and Yavuz Selim Karakose. 2021. "Distributed leadership, teacher collaboration and school improvement: Evidence from TALIS." School Leadership & Management 41 (4): 321–343.
13. Bellibaş, Mehmet Şükrü, and Sedat Gümüş. 2022. "The Relationship Between Leadership and Teacher Professional Learning in Comparative Perspective." Educational Management Administration & Leadership 50 (6): 883–902.
14. Berkovich, Izhak, and Hadass Shaked. 2021. "A socio-ecological approach to educational leadership: A systematic review." Educational Management Administration & Leadership 49 (4): 567–587.
15. Biddle, Nicholas. 2021. "Behavioural Economics and the COVID-Induced Education Crisis." OECD Education Working Papers, No. 254. OECD Publishing, Paris.
16. Boeskens, Luka, and Alfonso Echazarra. 2025. "Using Digital Resources for Learning: Policy Insights from PISA 2022." OECD Education Working Papers, No. 340. OECD Publishing, Paris.
17. Boeskens, Luka, and Katharina Meyer. 2025. "Policies for the Digital Transformation of School Education: Evidence from the Policy Survey on School Education in the Digital Age." OECD Education Working Papers, No. 328. OECD Publishing, Paris.

18. Borgonovi, Francesca, Francesca Bastagli, Maja Ochojska, and Giovanni Piumatti. 2025. "AI Adoption in the Education System: International Insights and Policy Considerations for Italy." OECD Artificial Intelligence Papers, No. 52. OECD Publishing, Paris/Fondazione Agnelli, Turin.

19. Borhan, Hannah. 2025. "Civic Education as a Pathway to Inclusive Societies: Exploring the Role of Education in Fostering Civic and Social Engagement." OECD Education Working Papers, No. 326. OECD Publishing, Paris.

20. Bouckaert, Mathias. 2023. "The Assessment of Students' Creative and Critical Thinking Skills in Higher Education across OECD Countries: A Review of Policies and Related Practices." OECD Education Working Papers, No. 293. OECD Publishing, Paris.

21. Bowers, Alex J. 2021. "Using data to improve schools: Evidence-based decision-making and improvement science." Educational Administration Quarterly 57 (5): 692–721.

22. Brauckmann, Stefan, and Per Dalin. 2021. "School leadership for digital transformation: a review of emerging evidence." Journal of Educational Administration 59 (6): 698–716.

23. Bray, Mark, Bob Adamson, and Mark Mason, eds. 2023. Comparative Education Research: Approaches and Methods. 3rd ed. Hong Kong: Springer.

24. Buchholz, Janine, Marta Cignetti, and Mario Piacentini. 2022. "Developing Measures of Engagement in PISA." OECD Education Working Papers, No. 279. OECD Publishing, Paris.

25. Busemeyer, Marius R., et al. 2021. Skills and Inequality: Partisan Politics and the Political Economy of Education Reforms. Cambridge: Cambridge University Press.

26. Bush, Tony, and David Glover. 2021. "School Leadership Models: What Do We Know?" School Leadership & Management 41 (1–2): 1–20.

27. Bush, Tony. 2022. "School leadership and management in turbulent times: Lessons from COVID-19." Educational Management Administration & Leadership 50 (1): 3–15.

28. Carney, Stephen. 2022. Globalization and Education: The Politics of Global Reform. Oxford: Oxford University Press.

29. Cerna, Lucie, Cecilia Mezzanotte, Alexandre Rutigliano, Ottavia Brussino, Paulo Santiago, Francesca Borgonovi, and Caitlyn Guthrie. 2021. "Promoting Inclusive Education for Diverse Societies: A Conceptual Framework." OECD Education Working Papers, No. 260. OECD Publishing, Paris.

30. Christensen, Johan. 2021. "Expert Knowledge and Policymaking: A Multi-Disciplinary Research Agenda." Policy & Politics 49 (3): 455–471.

31. Clark, Serena, Ellen Gallagher, Neasa Boyle, Michael Barrett, Corey Hughes, Niamh O'Malley, Ikenna Ebuenyi, Kevin Marshall, and Katriona O'Sullivan. 2023. "The International Education Index: A Global Approach to Education Policy Analysis, Performance and Sustainable Development." British Educational Research Journal 49 (2): 266–287.

32. Council of Europe. 2022. Democratic Culture and Education: Policy Approaches in Europe. Strasbourg: Council of Europe Publishing.

33. Cowen, Robert, and Andreas M. Kazamias, eds. 2009. International Handbook of Comparative Education. Dordrecht: Springer.

34. Crossley, Michael, and Keith Watson. 2021. Comparative and International Education: Globalisation, Context and Difference. 3rd ed. London: Routledge.

35. Cummings, William K., and David R. Williams, eds. 2021. Globalization and Education: Integration and Contestation across Contexts. Singapore: Springer.

36. Dale, Roger, and Susan L. Robertson, eds. 2021. Globalisation and Europeanisation in Education. Oxford: Symposium Books.

37. Dale, Roger. 2021. "Globalisation, Governance and the State in Education." Globalisation, Societies and Education 19 (2): 131–145.

38. Daun, Holger, and Geoffrey Walford, eds. 2022. Educational Restructuring in the Context of Globalization and National Policy. London: Routledge.

39. Diem, Sarah, and Jeffrey S. Brooks, eds. 2021. Critical Perspectives on Educational Policy and Schools. New York: Routledge.

40. Dimmock, Clive, and Allan Walker. 2021. "Educational Leadership Across Cultures: Comparative Perspectives." Journal of Educational Administration 59 (2): 123–138.

41. Dimmock, Clive, ed. 2021. Leadership, Capacity Building and School Improvement: Concepts, Themes and Impact. Singapore: Springer.

42. Edwards, Susan. 2021. "Process Quality, Curriculum and Pedagogy in Early Childhood Education and Care." OECD Education Working Papers, No. 247. OECD Publishing, Paris.

43. Egetenmeyer, Regina, ed. 2022. Adult and Lifelong Learning in Comparative Perspective. Rotterdam: Sense Publishers.

44. European Commission. 2021. Study on Supporting School Innovation Across Europe. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

45. European Commission. 2022. Key Data on Education in Europe 2021. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

46. European Commission. 2023. Education and Training Monitor 2023. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

47. European Commission. 2024. Education and Training Monitor 2024. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

48. Fischman, Gustavo E., et al. 2022. "Education Research, Policy, and Practice in an Age of Digital Transformation." Educational Researcher 51 (6): 360–369.

49. Fontdevila, Clara, Antoni Verger, and Adrian Zancajo. 2022. "Global Education Policy and the Rise of Data." European Educational Research Journal 21 (4): 569–588.

50. Forsström, Sanna, Morten Njå, Elaine Munthe, José-Luis Álvarez-Galván, Lawrence Houldsworth. 2025. "The Impact of Digital Technologies on Students' Learning: Results from a Literature Review." OECD Education Working Papers, No. 335. OECD Publishing, Paris.

51. Forsström, Sanna, Morten Njå, Elaine Munthe, Lawrence Houldsworth, and José-Luis Álvarez-Galván. 2025. "Key Findings and Integration Strategies on the Impact of Digital Technologies on Students' Learning: Results from a Literature Review." OECD Education Working Papers, No. 336. OECD Publishing, Paris.

52. Fullan, Michael. 2021. "The right drivers for whole system success." In The New Meaning of Educational Change, 5th ed. New York: Teachers College Press.

53. Fuster Rabella, Marc. 2025. "Evolving AI Capabilities and the School Curriculum: Emerging Implications and a Case Study on Writing." OECD Education Working Papers, No. 338. OECD Publishing, Paris.

54. Global Education Monitoring Report Team and SEAMEO Regional Centre for Educational Innovation and Technology. 2023. Key Issues on Technology and Education in Southeast Asia. Background paper for the 2023 GEM Report. Paris: UNESCO.

55. Gottschalk, Francesca, and Crystal Weise. 2023. "Digital Equity and Inclusion in Education: An Overview of Practice and Policy in OECD Countries." OECD Education Working Papers, No. 299. OECD Publishing, Paris.

56. Gottschalk, Francesca. 2022. "Cyberbullying: An Overview of Research and Policy in OECD Countries." OECD Education Working Papers, No. 270. OECD Publishing, Paris.

57. Guez, Ava, Camille Voisin, and Mario Piacentini. 2025. "Accommodating Students with Special Education Needs in PISA: Results from an Observational Pilot Study." OECD Education Working Papers, No. 332. OECD Publishing, Paris.

58. Gunter, Helen M. 2021. Educational Leadership and the State: Public Education Governance in a Globalised World. London: Routledge.

59. Hajisoteriou, Christina, and Panayiotis Angelides. 2021. Globalisation, Diversity and Education. London: Routledge.

60. Hallinger, Philip, and Ronald H. Heck. 2022. "Conceptual and Methodological Issues in Studying School Leadership Effects." Educational Management Administration & Leadership 50 (1): 5–25.

61. Hallinger, Philip, ed. 2021. The Wiley Handbook of Educational Leadership. Hoboken, NJ: Wiley.

62. Hallinger, Philip. 2022. "Bringing Context Out of the Shadows of Leadership." Educational Management Administration & Leadership 50 (1): 5–24.

63. Harber, Clive. 2022. Education, Democracy and Development. London: Routledge.

64. Hariri, Hadiyanto, et al. 2023. "Educational Leadership in Developing Countries: A Systematic Review." International Journal of Educational Management 37 (1): 1–20.

65. Harris, Alma, and Michelle Jones, eds. 2021. Leading and Transforming Education Systems: Evidence, Insights, and Futures. London: Routledge.

66. Herdman, Paul, Anthony Mann, Alison Burke, and Patrick Signoret. 2024. "Innovation in Career Pathways across Five Countries." OECD Education Working Papers, No. 320. OECD Publishing, Paris.

67. Hill, Jordan, and Claire Shewbridge. 2025. "How Can OECD Countries Empower Children to Be More Physically Active?" OECD Education Working Papers, No. 339. OECD Publishing, Paris.

68. IEA. 2023. TIMSS 2023 Assessment Frameworks. Amsterdam: IEA.

69. ILO. 2021. Skills for a Resilient Future: Working Paper Series on skills development and TVET. Geneva: International Labour Organization.

70. International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA). 2023. PIRLS 2021 International Results in Reading. Amsterdam: IEA.

71. International Labour Organization. 2022. Global Employment Trends for Youth 2022: Investing in Transforming Futures for Young People. Geneva: ILO.

72. Jules, Tavis Deryck, and Florin Daniel Salajan. 2024. "Navigating an Unbridled World: A Transformational Era Ahead for Comparative and International Education." Comparative Education Review 68 (1): 1–14.

73. Kallo, Johanna, and Risto Rinne. 2021. "Comparative Education and the Global Governance of Education." Research in Comparative and International Education 16 (2): 103–120.

74. Kapfudzaruwa, Fadzai. 2025. "Internationalization of Higher Education and Emerging National Rationales: Comparative Analysis of the Global North and South." Higher Education Policy 38: 493–522.

75. Keddie, Amanda, and Pat Thomson, eds. 2022. The Routledge Handbook of Education Policy and Politics. London: Routledge.

76. Kim, Kyung Hee, and David Bridges, eds. 2022. Comparative Education Research Methodologies. Singapore: Springer.

77. Larsen, Marianne A., ed. 2021. Internationalization of Education: An Introduction. New York: Palgrave Macmillan.

78. Leithwood, Kenneth, and Doris Jantzi. 2021. "A Review of Empirical Evidence About School Leadership Effects." Journal of Educational Administration 59 (4): 451–479.

79. Leseman, Paul, and Pauline Slot. 2025. "Strong Early Childhood Education and Care Systems for the Future: A Conceptual Framework for Thematic Analyses." OECD Education Working Papers, No. 329. OECD Publishing, Paris.

80. Lindsay, Beverly, ed. 2021. Comparative and International Education: Leading Perspectives from the Field. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

81. Lingard, Bob. 2021. "The changing landscape of educational governance and politics." Educational Philosophy and Theory 53 (9): 859–870.

82. Liu, Shengquan, et al. 2023. "Digital Transformation of Education: A Global Comparative Review." International Journal of Educational Technology in Higher Education 20 (1): 1–23.

83. Maddox, Bryan. 2023. "The Uses of Process Data in Large-Scale Educational Assessments." OECD Education Working Papers, No. 286. OECD Publishing, Paris.

84. Mann, Anthony, and Jonathan Diaz. 2025. "Teenage Career Development in Norway: Insights from PISA." OECD Education Working Papers, No. 330. OECD Publishing, Paris.

85. Mann, Anthony, Jonathan Diaz, and Sara Zapata Posada. 2025. "Career Readiness in Madrid, Spain: Insights from a Survey of Young Adults (19–26)." OECD Education Working Papers, No. 331. OECD Publishing, Paris.

86. Manzon, Maria. 2021. "Comparative Education: Historical Reflections, Current Trajectories." In Oxford Research Encyclopedia of Education. Oxford: Oxford University Press.

87. Marginson, Simon. 2021. Higher Education and the Common Good. Melbourne: Melbourne University Press.

88. McLaughlin, Carmel. 2021. Leadership, Management and Governance in Education. London: Sage.

89. Menter, Ian, ed. 2022. The Oxford Encyclopedia of Educational Administration. Oxford: Oxford University Press.

90. Mertkan, Shiraz, and Julie Page, eds. 2021. Research Methods in Comparative Education. Cham: Springer.

91. Mezza, Anita. 2022. "Reinforcing and Innovating Teacher Professionalism: Learning from Other Professions." OECD Education Working Papers, No. 276. OECD Publishing, Paris.

92. Mezzanotte, Cecilia, and Claire Calvel. 2023. "Indicators of Inclusion in Education: A Framework for Analysis." OECD Education Working Papers, No. 300. OECD Publishing, Paris.

93. Moutsios, Stavros. 2022. Global Governance of Education and Training: A Comparative Study. London: Routledge.

94. Mundy, Karen, and Antoni Verger. 2021. "The World Bank and Global Education Policy." In Handbook of Global Education Policy. Wiley.

95. Mundy, Karen, et al. 2021. "The Global Governance of Education in Times of Crisis." Comparative Education Review 65 (1): 1–24.

96. Neubauer, Adriana. 2024. "Tendencias en educación comparada en el siglo XXI: Producción de investigación y áreas de interés." European Public & Social Innovation Review 9: 1–20.

97. Ng, Pak Tee. 2021. Learning from Singapore: The Power of Paradoxes. London: Routledge.

98. Nilsson Brodén, Daniel. 2022. "Cross-Sector and Interprofessional Collaborations: A Powerful Tool for the Teaching Profession?" OECD Education Working Papers, No. 283. OECD Publishing, Paris.

99. OECD. 2021. 21st-Century Readers: Developing Literacy Skills in a Digital World. Paris: OECD Publishing.

100. OECD. 2021. Teachers and School Leaders as Valued Professionals: PISA. Paris: OECD Publishing.

101. OECD. 2021. "Making the Most of Teachers' Time." OECD Education Policy Perspectives, No. 29. OECD Publishing, Paris.

102. OECD. 2021. "Towards Equity in School Funding Policies." OECD Education Policy Perspectives, No. 41. OECD Publishing, Paris.

103. OECD. 2022. Education at a Glance 2022: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

104. OECD. 2022. Education Policy Outlook 2022: Transforming Pathways for Lifelong Learners. Paris: OECD Publishing.

105. OECD. 2022. Equity and Quality in Education: Supporting Disadvantaged Students and Schools. Paris: OECD Publishing.

106. OECD. 2022. "Job Shadowing: A Guide to Delivering an Effective Career Development Activity." OECD Education Policy Perspectives, No. 62. OECD Publishing, Paris.

107. OECD. 2022. "Policy Dialogues in Focus for Sweden: International Insights for School Funding Reform." OECD Education Policy Perspectives, No. 52. OECD Publishing, Paris.

108. OECD. 2023. Education at a Glance 2023: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

109. OECD. 2023. Education Policy Outlook 2023: Empowering All Learners to Go Green. OECD Publishing, Paris.

110. OECD. 2023. Education Policy Outlook: Country Profiles. OECD Publishing, Paris.

111. OECD. 2023. OECD Digital Education Outlook 2023: Towards an Effective Digital Education Ecosystem. OECD Publishing, Paris.

112. OECD. 2023. Resourcing Education: Policy Perspectives. OECD Publishing, Paris.

113. OECD. 2023. "The Future of Finland's Funding Model for Higher Education Institutions." OECD Education Policy Perspectives, No. 76. OECD Publishing, Paris.

114. OECD. 2024. An Evolution of Mathematics Curriculum: Where It Was, Where It Stands and Where It Is Going. OECD Publishing, Paris.

115. OECD. 2024. Education at a Glance 2024: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

116. OECD. 2024. Education at a Glance: Latin America and the Caribbean. OECD Publishing, Paris.

117. OECD. 2024. Quality Matters: Strengthening the Quality Assurance of Adult Education and Training. OECD Skills Studies. OECD Publishing, Paris.

118. OECD. 2024. Teachers as Designers of Learning Environments. OECD Publishing, Paris.

119. OECD. 2024. "Cultivating Green Futures: Helping Students Understand and Progress towards Green Jobs." OECD Education Policy Perspectives, No. 104. OECD Publishing, Paris.

120. OECD. 2024. "Enhancing Scotland's Multi-Level School Improvement Support System." OECD Education Policy Perspectives, No. 94. OECD Publishing, Paris.

121. OECD. 2024. "Equity in Education and on the Labour Market: Main Findings from Education at a Glance 2024." OECD Education Policy Perspectives, No. 107. OECD Publishing, Paris.

122. OECD. 2024. "Evaluating Post-Pandemic Education Policies and Combatting Student Absenteeism beyond COVID-19." OECD Education Policy Perspectives, No. 101. OECD Publishing, Paris.

123. OECD. 2024. "How Are Demographic Changes Affecting Education Systems?" Education Indicators in Focus, No. 87. OECD Publishing, Paris.

124. OECD. 2024. "Policy Dialogues in Focus for Brazil: International Insights for Digital Education Reform." OECD Education Policy Perspectives, No. 100. OECD Publishing, Paris.

125. OECD. 2024. "Promoting Green and Digital Innovation: The Role of Upskilling and Reskilling in Higher Education." OECD Education Policy Perspectives, No. 103. OECD Publishing, Paris.

126. OECD. 2024. "Promoting Students' Competencies and Effective Pedagogies for the 21st Century in the German-Speaking Community of Belgium." OECD Education Policy Perspectives, No. 109. OECD Publishing, Paris.

127. OECD. 2024. "Students, Digital Devices and Success." OECD Education Policy Perspectives, No. 102. OECD Publishing, Paris.

128. OECD. 2025. Education at a Glance 2025: OECD Indicators. OECD Publishing, Paris.

129. OECD. 2025. Everybody Cares About Using Education Research Sometimes: Perspectives of Knowledge Intermediaries. Educational Research and Innovation. OECD Publishing, Paris.

130. OECD. 2025. How's Life for Children in the Digital Age? OECD Publishing, Paris.

131. OECD. 2025. Introducing the OECD AI Capability Indicators. OECD Publishing, Paris.

132. OECD. 2025. OECD Survey on Social and Emotional Skills 2023 Technical Report. OECD Publishing, Paris.

133. OECD. 2025. Results from TALIS 2024: The State of Teaching. TALIS. OECD Publishing, Paris.

134. OECD. 2025. Unlocking High-Quality Teaching. OECD Publishing, Paris.

135. OECD. 2025. "Ensuring Quality in VET and Higher Education: Getting Quality Assurance Right." OECD Education Policy Perspectives, No. 118. OECD Publishing, Paris.

136. OECD. 2025. "Fostering Excellence in Higher Education and VET: Going Beyond Quality Assurance." OECD Education Policy Perspectives, No. 119. OECD Publishing, Paris.

137. OECD. 2025. "Internships for Secondary School Students in General Education." OECD Education Policy Perspectives, No. 117. OECD Publishing, Paris.

138. OECD. 2025. "School Partnerships Addressing Child Well-Being and Digital Technology." OECD Education Policy Perspectives, No. 114. OECD Publishing, Paris.

139. OECD. 2025. "Voluntary Work in the Community: A Guide to Delivering an Effective Career Development Activity." OECD Education Policy Perspectives, No. 115. OECD Publishing, Paris.

140. OECD/UNICEF. 2024. Education in the Eastern Partnership: Findings from PISA. PISA. OECD Publishing, Paris.

141. Okubo, Tomoya, Tanja Bastiniac, Tiago Fragoso, and Chi Sum Tse. 2021. "PISA-Based Test for Schools: International Linking Study 2020." OECD Education Working Papers, No. 244. OECD Publishing, Paris.

142. Okubo, Tomoya. 2024. "Towards More Diverse and Flexible International Large-Scale Assessments." OECD Education Working Papers, No. 310. OECD Publishing, Paris.

143. Özdemir, Nihan, Sedat Gümüş, Ahmet C. Kılınç, and Mehmet Ş. Bellibaş. 2024. "A Systematic Review of Research on the Relationship Between School Leadership and Student Achievement: An Updated Framework and Future Direction." Educational Management Administration & Leadership 52 (5): 1020–46.

144. Perry, Laura B., et al. 2022. "Global Citizenship Education in Comparative Perspective." Comparative Education Review 66 (2): 183–205.

145. Phair, Rowena. 2021. "International Early Learning and Child Well-Being Study Assessment Framework." OECD Education Working Papers, No. 246. OECD Publishing, Paris.

146. Rammstedt, Beatrice, Clemens M. Lechner, and Daniel Danner. 2024. "Beyond Literacy: The Incremental Value of Non-Cognitive Skills." OECD Education Working Papers, No. 311. OECD Publishing, Paris.

147. Rappleye, Jeremy, and Iveta Silova. 2021. "Comparative Education and the Global South." Comparative Education 57 (2): 173–190.

148. Reznikova, Laura, Rafael Labanino, and Darragh McKee Mathews. 2024. "Pooling Our Strengths: The Power of Stakeholder Engagement in Education and Skills Policy." OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 316. OECD Publishing, Paris.

149. Rizvi, Fazal, and Bob Lingard. 2021. Globalizing Education Policy. London: Routledge.

150. Robertson, Susan L. 2021. "Global governance of education." In Handbook of Global Education Policy, edited by Karen Mundy et al. Hoboken, NJ: Wiley.

151. Schleicher, Andreas. 2021. Building a Resilient Education System. Paris: OECD Publishing.

152. Schlicht-Schmälzle, Raphaela, Jordan Hill, Kåre Andreas Folkvord, Kjersti Balle Tharaldsen, Jennifer Wargo, Ulrike Hartmann, and Nóra Révai. 2024. "Bridging the Research-Practice Gap in Education: Initiatives from 3 OECD Countries." OECD Education Working Papers, No. 319. OECD Publishing, Paris.

153. Schriewer, Jürgen. 2022. World Culture Re-contextualised: Meaning Constellations and Path-Dependencies in Comparative Education. London: Routledge.

154. Schweisfurth, Michele. 2021. Learner-Centred Education in International Perspective. London: Bloomsbury Academic.

155. Sekmokas, Mantas, Lotta Larsson, Ashley Roberts, Emanuel von Erlach, Yanjun Guo, and Gara Rojas González. 2024. "Updated Framework for Monitoring Adult Learning: Enhancing Data Identification and Indicator Selection." OECD Education Working Papers, No. 317. OECD Publishing, Paris.

156. Shaked, Hadass. 2021. Leadership for Learning: How to Transform Schools into Learning Organizations. London: Routledge.

157. Shuey, Elizabeth A., Judit Pál, Stéphanie Jamet, and Kentaro Sugiura, eds. 2024. "Supporting Early Childhood Education and Care Staff in the Beginning of Their Careers." OECD Education Policy Perspectives, No. 89. OECD Publishing, Paris.

158. Silova, Iveta, and Jeremy Rappleye, eds. 2021. Comparative and International Education: Research, Theory, and Practice in a Globalizing World. New York: Bloomsbury.

159. Sobe, Noah W. 2022. "The Promise of Comparative Education in a Changing World." Comparative Education Review 66 (1): 1–15.

160. Spring, Joel. 2022. Globalization of Education: An Introduction. New York: Routledge.

161. Staring, François, Mark Brown, Paul Bacsich, and Dirk Ifenthaler. 2022. "Digital Higher Education: Emerging Quality Standards, Practices and Supports." OECD Education Working Papers, No. 281. OECD Publishing, Paris.

162. Steiner-Khamsi, Gita, and Florian Waldow, eds. 2021. World Yearbook of Education 2021: Accountability and the Governance of Education. London: Routledge.

163. Steiner-Khamsi, Gita, and Florian Waldow. 2022. "The Politics of Educational Policy Transfer." Comparative Education Review 66 (3): 342–361.

164. Steiner-Khamsi, Gita. 2021. "Policy Borrowing and Lending in Education." Oxford Research Encyclopedia of Education.

165. Steiner-Khamsi, Gita. 2025. Time in Education Policy Transfer: The Seven Temporalities of Global School Reform. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

166. Steponavičius, Mykolas, Catharina Gress-Wright, and Adriano Linzarini. 2023. "Social and Emotional Skills: Latest Evidence on Teachability and Impact on Life Outcomes." OECD Education Working Papers, No. 304. OECD Publishing, Paris.

167. Takayama, Keita, Arathi Sriprakash, and Raewyn Connell. 2017. "Toward a Postcolonial Comparative and International Education." Comparative Education Review 61 (S1): S1–S24.

168. Tikly, Leon. 2022. Education for Sustainable Development in the Postcolonial World. London: Routledge.

169. Torney-Purta, Judith, ed. 2021. Civic and Citizenship Education: New Perspectives. Cham: Springer.

170. Tröhler, Daniel. 2023. "Comparative Education or Epistemological Power Games for World Domination." Comparative Education 59 (3): 458–474.

171. UNDP. 2022. Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives. New York: UNDP.

172. UNESCO Bangkok. 2021. Education Systems Resilience: Education Continuity During COVID-19. Bangkok: UNESCO.

173. UNESCO Global Education Monitoring Report Team and SEAMEO Regional Centre for Educational Innovation and Technology. 2023. Key Issues on Technology and Education in Southeast Asia. Background paper prepared for the 2023 Global Education Monitoring Report: Technology and Education, Southeast Asia (ED/GEMR/MRT/2023/SA/P1/03).

174. UNESCO Institute for Statistics. 2021. Global Education Digest 2021 (UIS statistical release). Montreal: UIS.

175. UNESCO Institute for Statistics. 2023. Global Education Digest 2023. Montreal: UIS.

176. UNESCO-UNEVOC. 2021. Skills Development and TVET in Times of Crisis. Bonn: UNESCO-UNEVOC.

177. UNESCO. 2021. AI and Education: Guidance for Policy-Makers. Paris: UNESCO.

178. UNESCO. 2021. Reimagining Our Futures Together: A New Social Contract for Education. Paris: UNESCO.

179. UNESCO. 2022. Futures of Education: Learning to Become. Paris: UNESCO.

180. UNESCO. 2022. Global Citizenship Education: Taking It Local. Paris: UNESCO.

181. UNESCO. 2022. Global Education Monitoring Report 2021/2: Non-state Actors in Education—Who Chooses? Who Loses? Paris: UNESCO.

182. UNESCO. 2022. School Leadership: Trends and Developments in International Perspective. Paris: UNESCO.

183. UNESCO. 2023. Global Education Monitoring Report 2023: Technology in Education—A Tool on Whose Terms? Paris: UNESCO.

184. UNESCO. 2023. Global Education Monitoring Report, 2023: Technology in Education: A Tool on Whose Terms? Paris: UNESCO.

185. UNESCO. 2023. Guidance for Generative AI in Education and Research. Paris: UNESCO.

186. UNESCO. 2024. Global Citizenship Education in a Post-Pandemic World. Paris: UNESCO.

187. UNESCO. 2024. Global Education Monitoring Report 2024/25: Leadership in Education—Lead for Learning. Paris: UNESCO.

188. UNESCO. 2024. Global Education Monitoring Report 2024/5: Leadership in Education (advance materials). Paris: UNESCO.

189. UNESCO. 2024. Teachers at the Heart of Education Recovery. Paris: UNESCO.

190. UNICEF, UNESCO, and World Bank. 2022. Where Are We in Education Recovery? New York/Paris/Washington, DC.

191. UNICEF. 2021. The State of the World's Children 2021: On My Mind—Promoting, Protecting and Caring for Children's Mental Health. New York: UNICEF.

192. UNICEF. 2023. The State of the World's Children 2023: For Every Child, Vaccination. New York: UNICEF.

193. United Nations. 2022. Transforming Education Summit 2022: Vision Statement and Commitments. New York: United Nations.

194. van der Werf, Greetje, ed. 2022. International Handbook of Educational Effectiveness and Improvement. Cham: Springer.

195. Varsik, Samo, and Julia Gorochovskij. 2023. "Intersectionality in Education: Rationale and Practices to Address the Needs of Students' Intersecting Identities." OECD Education Working Papers, No. 302. OECD Publishing, Paris.

196. Varsik, Samo. 2025. "Transitions Through Education and into the Labour Market: Exploring Educational Outcomes and Equity Gaps Using International Surveys." OECD Education Working Papers, No. 324. OECD Publishing, Paris.

197. Verger, Antoni, and Marius R. Busemeyer. 2021. "Global Trends in Education Governance." In World Yearbook of Education 2021. London: Routledge.

198. Verger, Antoni, Clara Fontdevila, and Adrian Zancajo. 2021. The Privatization of Education: A Political Economy of Global Education Reform. New York: Teachers College Press.

199. Verger, Antoni, Mario Novelli, and Hülya Kosar Altinyelken, eds. 2018. Global Education Policy and International Development: New Agendas, Issues and Policies. 2nd ed. London: Bloomsbury Academic.

200. Walker, Judith. 2022. Educational Leadership and Social Justice. London: Routledge.

201. Wiseman, Alexander W., ed. 2022. Annual Review of Comparative and International Education 2021. Bingley: Emerald Publishing.

202. World Bank. 2022. Global Learning Poverty Update 2022. Washington, DC: World Bank.

203. World Bank. 2022. Improving Learning Outcomes through Effective Education Governance. Washington, DC: World Bank.

204. World Bank. 2022. Two Years After: Salvaging a Decade of Progress in Education. Washington, DC: World Bank.

205. World Bank. 2023. Building Better Education Systems: Policy Lessons from Global Reforms. Washington, DC: World Bank.

206. World Bank. 2023. Education Finance Watch 2023. Washington, DC: World Bank.

207. World Bank. 2023. Transforming Education Systems: Evidence from Global Practice. Washington, DC: World Bank.

208. World Bank. 2024. Global Education Policy Dashboard 2024. Washington, DC: World Bank.

209. World Bank. 2024. Global Learning Poverty Update 2024. Washington, DC: World Bank.

210. World Economic Forum. 2023. Education 4.0: Transforming Learning for the Fourth Industrial Revolution. Geneva: World Economic Forum.

211. Zajda, Joseph, ed. 2023. Globalisation and Education Reforms: Comparative Perspectives. Dordrecht: Springer.

212. Zajda, Joseph. 2021. Globalisation, Education and Reforms: New Comparative Perspectives. Dordrecht: Springer.

213. Zancajo, Adrian, Clara Fontdevila, and Antoni Verger. 2022. "The Political Economy of Education Reforms." Educational Research Review 36: 100449.

214. Zhao, Yong. 2021. Education in the Age of Globalization. London: Routledge.

215. Zhao, Yong. 2022. World Class Learners: Educating Creative and Entrepreneurial Students. Thousand Oaks, CA: Corwin.

الفصل الثالث:

اتجاهات بحثية معاصرة في:

الإدارة التعليمية

اتجاهات بحثية معاصرة في: الإدارة التعليمية

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في هذا الفصل الثاني الموضوعات البحثية المعاصرة في التربية المقارنة بأبعادها المتعددة ومحاورها العشرين الشاملة، ننتقل في الفصل الثالث إلى الحقل الشقيق والمكمل، وهو الإدارة التعليمية، التي تُمثل مع التربية المقارنة ثنائية متلازمة في دراسة وتطوير النظم التعليمية. فإذا كانت التربية المقارنة تُقدم الإطار التحليلي لفهم التباينات والتشابهات بين النظم التعليمية، فإن الإدارة التعليمية تُقدم الآليات التنفيذية لترجمة الرؤى والسياسات إلى ممارسات ميدانية فاعلة. فمجال الإدارة التعليمية يشكل العمود الفقري لأي نظام تعليمي فعال، فهو المجال الذي تتحول فيه السياسات والرؤى النظرية إلى ممارسات ملموسة تؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم وعدالته. ومع التسارع الهائل للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية، تواجه الإدارة التعليمية تحديات غير مسبوقة، تتطلب منها التخلي عن الأساليب التقليدية، وتبني نماذج قيادية أكثر مرونة واستباقية وابتكارًا. وفي عالم اليوم، لم يعد دور المدير أو القائد التربوي مقتصرًا على الإدارة الروتينية للموارد، بل امتد ليشمل قيادة التغيير، وبناء ثقافة المؤسسة التعليمية، والتنبؤ بالمستقبل، وإدارة الأزمات. وفي هذا السياق، تبرز التقنية كأداة محورية لديه القدرة على إعادة تشكيل عمليات اتخاذ القرار الإدارية، وتوفير البيانات اللازمة للقيادة التربوية المستنيرة. كما تزداد أهمية مفاهيم مثل الحوكمة الرشيدة والتمويل المستدام والقيادة الموزعة في مواجهة تعقيدات النظم التعليمية الحديثة.

ويستهدف هذا الفصل من الكتاب تقديم خارطة طريق بحثية في مجال الإدارة التعليمية، تركز على أحدث المواضيع والمتغيرات المستقبلية ذات الصلة بالسياق المصري؛ أملًا في تقديم دراسات لا تساهم فقط في النظرية الإدارية، بل تقدم أيضًا حلولًا عملية للتحديات اليومية التي تواجه القادة التربويين في مصر على كافة المستويات الإدارية. لذا، فقد تم التركيز على المواضيع البحثية المقترحة العملية والقابلة للتطبيق، استنادًا إلى أحدث التقارير العالمية حول القيادة التربوية، والحوكمة الرقمية، مع التركيز على كيفية تكييف هذه المفاهيم؛ لتعزيز كفاءة وفعالية المؤسسات التعليمية المصرية.

أولًا: الإدارة التعليمية في سياق التحولات العالمية المعاصرة

تكتسب الإدارة التعليمية مكانة محورية في منظومة العلوم التربوية نظرًا لطبيعتها التطبيقية ووظيفتها الرابطة بين النظرية والممارسة. فهي الحقل الذي تترجم فيه الفلسفات التربوية والأهداف المجتمعية إلى برامج وممارسات واقعية داخل الحجرات الدراسية والغرف الإدارية. وفقًا لـ، فإن القيادة التعليمية تعد "العامل الثاني بعد التدريس" من حيث الأثر في مخرجات تعلم الطلاب. وبهذا المفهوم، فإن الإدارة التعليمية ليست مجرد علم يُدرَّس في الجامعات، بل هي أداة التغيير التي تمارس تأثيرها المباشر على جودة التعليم وعدالته. (Leithwood et al., 2020: 15)

تشهد الإدارة التعليمية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولات نوعية عميقة، لم تعد معها قابلة للفهم أو التحليل في إطارها التقليدي بوصفها مجموعة من الوظائف الإجرائية المرتبطة بالتخطيط والتنظيم والرقابة فحسب، بل غدت مجالًا معرفيًا مركبًا تتداخل فيه الأبعاد التربوية والتنظيمية والتكنولوجية والقيمية، في سياق عالمي يتسم بالتسارع، وعدم اليقين، وتعاظم دور المعرفة بوصفها موردًا استراتيجيًا حاكمًا للتنمية. لقد فرضت التحولات العالمية المعاصرة—وفي مقدمتها العولمة المعرفية، والثورة الصناعية الرابعة، والانتقال المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي، وتنامي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة—إعادة تعريف جذرية لوظيفة الإدارة التعليمية، وأدوار القيادات التربوية، وأنماط اتخاذ القرار داخل المؤسسات التعليمية. (OCED, 2021: 18)

وفي هذا السياق الجديد، لم تعد الإدارة التعليمية تُمارس بوصفها سلطة تنظيمية عمودية، أو جهازًا بيروقراطيًا يهدف إلى ضبط الأداء وضمان الامتثال للوائح، بل أضحت ممارسة قيادية معرفية، تقوم على بناء الرؤية، وإدارة التغيير، وتوظيف الأدلة، وتفعيل رأس المال البشري، وصناعة المعنى داخل المنظمة التعليمية. وتشير الأدبيات الدولية الحديثة إلى أن التحول من "الإدارة

المدرسية" إلى "القيادة التعليمية" يمثل أحد أهم مرتكزات إصلاح التعليم في النظم المتقدمة، حيث لم يعد النجاح المؤسسي مرهونًا بكفاءة الهياكل بقدر ما أصبح مرتبطًا بقدرة القيادة على التعلم التنظيمي، والمرونة، والاستجابة الذكية للمتغيرات. (Bush, 2022: 44)

لقد كشفت الأزمات العالمية المعاصرة—وعلى رأسها جائحة كوفيد-19—عن هشاشة النماذج الإدارية التقليدية في التعليم، وعجزها عن التعامل مع الأزمات المركبة التي تتطلب قرارات سريعة، وتنسيقًا عاليًا، وتوظيفًا مكثفًا للتكنولوجيا. وفي المقابل، أظهرت النظم التعليمية التي امتلكت قيادات تعليمية ذات كفاءة رقمية، وقدرة على العمل اللامركزي، وتوظيف البيانات في اتخاذ القرار، مستويات أعلى من الصمود المؤسسي والاستمرارية التعليمية. (World Bank, 2022: 64) وقد أكد البنك الدولي في هذا السياق أن "جودة القيادة المدرسية" كانت عاملًا حاسمًا في تقليل الفاقد التعليمي، وضمان استمرارية التعلم، والحفاظ على التماسك التنظيمي أثناء الأزمات. (World Bank, 2022: 66) ومن ثم، باتت الإدارة التعليمية المعاصرة مطالبة بإعادة بناء ذاتها على أسس جديدة، تتجاوز المنطق الإجرائي الضيق إلى منطق القيادة التحويلية والاستشرافية. وتشمل هذه الأسس: القيادة الرقمية، والحوكمة الذكية، وإدارة المعرفة، وبناء الثقافة التنظيمية الداعمة للابتكار، وتعزيز العدالة والشفافية في صنع القرار، والانتقال من الإدارة القائمة على الخبرة الشخصية إلى الإدارة القائمة على الأدلة Evidence-Based Management. وتؤكد تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن النظم التعليمية التي استثمرت في تطوير قدرات القيادات المدرسية على تحليل البيانات واتخاذ القرار المبني على الأدلة حققت تحسنًا ملحوظًا في جودة الأداء المؤسسي ونتائج التعلم. (OCED, 2021: 41)

وفي هذا الإطار، لم يعد القائد التعليمي مجرد منفذ للسياسات، بل أصبح فاعلًا استراتيجيًا في تشكيلها وتكييفها مع السياق المحلي، وقائدًا للتعلم المؤسسي، وميسرًا للابتكار، وضامنًا للتكامل بين الأبعاد التربوية والتنظيمية والتقنية. ويشير Fullan إلى أن القيادة التعليمية في العصر الرقمي تتطلب "تحولًا في العقلية قبل تحول الأدوات"، حيث إن التكنولوجيا لا تُحدث أثرها الإيجابي إلا عندما تُدمج ضمن رؤية تربوية واضحة، وثقافة تنظيمية داعمة، ونمط قيادي تشاركي. (Fullan, 2021: 31) وتكتسب هذه التحولات أهمية مضاعفة في السياقات الوطنية النامية، التي تسعى إلى إصلاح نظمها التعليمية في ظل تحديات مركبة تتعلق بزيادة الطلب على التعليم، وتفاوت الجودة، وضغوط الموارد، ومتطلبات التنافسية العالمية. وتشير اليونسكو إلى أن إصلاح الإدارة التعليمية يمثل "المدخل البنيوي الحاكم" لأي إصلاح تربوي مستدام، وأن تطوير المناهج أو التقويم أو إعداد المعلم يظل محدود الأثر ما لم يصاحبه تطوير عميق في أنماط القيادة والإدارة التعليمية. (UNESCO, 2022: 93)

وانطلاقًا من ذلك، يتبنى هذا الفصل رؤية تحليلية معاصرة للإدارة التعليمية، تنظر إليها بوصفها نسقًا متكاملًا يتفاعل مع التحولات العالمية، ويعيد تعريف أدواره ووظائفه في ضوء متطلبات المدرسة الذكية، والمجتمع المعرفي، والتنمية المستدامة. ولا يتعامل الفصل مع الإدارة التعليمية باعتبارها حقلًا تقنيًا محايدًا، بل بوصفها ممارسة اجتماعية وثقافية وسياسية، تتأثر بالسياق، وتؤثر فيه، وتلعب دورًا محوريًا في إعادة إنتاج أو تجاوز أنماط اللامساواة والجودة داخل النظم التعليمية. كما ينطلق الفصل من افتراض مركزي مفاده أن الإدارة التعليمية لم تعد خيارًا تنظيميًا، بل أصبحت شرطًا بنيويًا لنجاح الإصلاح التعليمي، وأن بناء قيادة تعليمية واعية بالتحولات العالمية، وقادرة على توطينها بذكاء في السياق المصري، يمثل أحد أهم رهانات تطوير التعليم قبل الجامعي في المرحلة الراهنة. ومن ثم، يسعى الفصل إلى تقديم خريطة بحثية معاصرة لموضوعات الإدارة التعليمية، تعكس الاتجاهات العالمية الحديثة، وتستجيب في الوقت ذاته لاحتياجات الواقع المصري وتحدياته الفعلية.

ثانيًا: أهمية الإدارة التعليمية في منظومة العلوم التربوية

الإدارة التعليمية ليست "علمَ تسييرٍ" يُضاف إلى العلوم التربوية من باب التكملة، بل هي—في عمقها المعرفي—العقلُ التنظيميُّ الذي يمنح التربية قابليةَ التحقّق؛ إذ تتحول الفلسفات التربوية، ونظريات التعلم، وأهداف المناهج، ومعايير الجودة، من كونها "تصوراتٍ معيارية" إلى كونها "ممارساتٍ قابلة للإنجاز" بقدر ما تمتلك المنظومة إدارةً تعليميةً رشيدة تترجم المقاصد إلى قرارات، والقرارات إلى نظم، والنظم إلى أثرٍ مستدام. ومن ثمّ، فإن موقع الإدارة التعليمية داخل العلوم التربوية ليس موقع "الفرع

التابع"، وإنما موقع "المجال الرابط" الذي يشبك المعرفة التربوية بالسياسة العامة، وبالاقتصاد، وبالتحول الرقمي، وبالثقافة التنظيمية للمؤسسات التعليمية، وبقدرتها على التعلّم المؤسسي والتكيف. هذا، ويمكن بيان أثر الإدارة التربوية وأهميتها في منظومة العلوم التربوية في النقاط التالية:

1. **الإدارة التعليمية: الجسر بين "النظرية التربوية" و"الفعل المؤسسي"**

تنتج العلوم التربوية—في مجالاتها المختلفة—معرفةً تفسيريةً ونماذجَ معيارية حول التعليم والتعلم والتنشئة والعدالة والقياس والتقويم. غير أن هذه المعرفة تظل معرضةً للانكماش داخل الفضاء النظري إذا لم تجد "حاملًا مؤسسيًا" يحوّلها إلى برامج، ويضمن اتساقها عبر المدرسة والإدارة والوزارة. هنا يتجلى دور الإدارة التعليمية بوصفها علم تحويل المعرفة التربوية إلى نظام عمل: تُنزل الرؤية إلى خطط، والخطط إلى عمليات، والعمليات إلى مؤشرات متابعة، وتربط المدخلات بالمخرجات، وتعيد ضبط المسار حين ينحرف. ولذا تؤكد الأدبيات الدولية أن الحكومات تلجأ إلى المقارنات الدولية والمؤشرات لصوغ سياسات أكثر كفاءة وعدالة، وأن هذه المعرفة لا تُستثمر إلا بآليات إدارية قادرة على الترجمة والتطبيق (OECD, 2021: 4).

2. **الإدارة التعليمية بوصفها "شرط الجودة" لا "زينة الجودة"**

تتحدث علوم المناهج عن التعلم العميق، ويتحدث القياس عن صدق الأدوات، ويتحدث علم النفس التربوي عن الدافعية، وتتكلم التربية المقارنة عن أفضل الممارسات؛ لكن جودة التعليم على أرض الواقع تتوقف—في جزء كبير منها—على قدرة الإدارة التعليمية على بناء بيئة مدرسية صالحة للتعلم: توزيع المعلمين، تنظيم الزمن المدرسي، تقليل الهدر، إدارة السلوك، دعم التعلم المتمايز، وضمان أن تصبح المدرسة بنيةً منتجة للتعلم لا مجرد مكانٍ للتعليم. وهذا المعنى يظهر بوضوح حين تؤكد المنظمات الدولية أن بناء أنظمة تعليمية "أكثر كفاءة وعدالة" يحتاج إلى أدوات سياساتية ومؤشرات قابلة للتشغيل داخل الإدارة (OECD, 2021: 4).

3. **الإدارة التعليمية ومركزية "العدالة والإنصاف" في العلوم التربوية**

العدالة التعليمية ليست شعارًا قيميًا فحسب، بل هي "هندسة توزيع للفرص" داخل النظام: من يحصل على معلمٍ جيد؟ ومن يصل إلى الدعم العلاجي؟ ومن يُحرم من التكنولوجيا؟ ومن يتسرب دون إنذار مبكر؟ هذه أسئلةٌ لا تُجاب ببلاغة الخطاب، بل بصرامة النظم الإدارية: قواعد الاستهداف، وآليات المتابعة، وشفافية القرارات، وإدارة الموارد على أساس الاحتياج. ومن هنا يربط تقرير البنك الدولي بين الأزمة التعليمية العالمية وبين ضرورة بناء أنظمة أكثر إنصافًا وكفاءة وقدرةً على الصمود، بما يعني أن جوهر الحل ليس تربويًا محضًا ولا ماليًا محضًا، بل هو—في عمقه—إداري/حوكمي (World Bank, 2021: 7).

4. **الإدارة التعليمية كعلم "القدرة المؤسسية" في مواجهة الأزمات**

أظهرت جائحة كوفيد-19 أن الفارق بين نظامٍ تعليمي "استمر" ونظامٍ "توقف" لم يكن في النوايا، بل في القدرة الإدارية: سرعة القرار، مرونة اللوائح، جاهزية الاتصال، إدارة التعلم عن بُعد، وتعبئة الموارد، وتنسيق الأدوار. ويؤكد تقرير البنك الدولي ضخامة التوقف التعليمي عالميًا وتأثيره، ويصف كيف كانت بدائل التعليم عن بُعد—في كثير من السياقات—بدائل جزئية، بما يضع الإدارة التعليمية في قلب سؤال "استمرارية التعلم" لا على هامشه (World Bank, 2021: 5). ومن ثمّ، فإن الإدارة التعليمية داخل العلوم التربوية تؤدي وظيفةً أقرب إلى وظيفة "المناعة المؤسسية": ليست مجرد إدارة يومية، بل إدارة للمخاطر، وللاستجابة، وللتعافي، ولإعادة البناء.

5. **الإدارة التعليمية بوصفها حقل "الحوكمة التعليمية" وإنتاج الشرعية**

في العلوم التربوية الحديثة، لم تعد المدرسة مجرد وحدة تعليمية، بل صارت فضاءً عامًا تتصارع فيه قيم العدالة والحق في التعليم والمساءلة والمشاركة. ومن ثمّ تتقاطع الإدارة التعليمية مع فلسفة التربية وعلم الاجتماع التربوي عبر سؤال الشرعية: كيف تُصنع القرارات؟ من يشارك؟ ما حدود المركزية واللامركزية؟ كيف تُدار العلاقة بين الدولة والمجتمع؟ وتؤكد وثيقة اليونسكو أن التعليم، لكي ينهض بوظيفته التحويلية، يحتاج إلى "عقد اجتماعي جديد" يقوم على رؤية مشتركة وعلى مبادئ تنظيمية توزع العمل

والمسؤوليات لبناء النظام التعليمي وصيانته وتطويره (UNESCO, 2021: 6). هذه الإشارة ليست وعظًا أخلاقيًا، بل بيانٌ صريح بأن الإدارة التعليمية هي أداة المجتمع في تحويل "الحق" إلى "نظام" يُنجز الحق.

6. الإدارة التعليمية وإدارة المعرفة والبيانات: من التقدير إلى الدليل

تتحرك العلوم التربوية اليوم في اتجاهٍ واضح: صناعة القرار التربوي بالبيانات، وتطوير المدرسة على أساس الأدلة لا على أساس الانطباعات. والإدارة التعليمية هي المجال الذي يحوّل البيانات إلى "لغة عمل": يجمعها، وينظمها، ويمنحها معنىً سياقيًا، ويمنع إساءة استخدامها، ويجعلها جزءًا من عادات المؤسسة. وتوضح مراجعة منشورة في Frontiers in Education أن مطالب الحوكمة والضبط في التعليم تتزايد عالميًا، وأن إنتاج البيانات ومعايير القياس صار جزءًا مركزيًا من عمليات الحوكمة داخل المدارس (Krein, 2021: 1). كما يبرز في أدبيات القيادة المدرسية أن استخدام البيانات ليس فعلًا معزولًا، بل يتأثر بعوامل النظام والتنظيم والسياق المحلي (Townsley, 2022: 90). وبذلك تصبح الإدارة التعليمية نقطة التقاء بين القياس والتقويم من جهة، وبين القيادة وصنع القرار من جهة أخرى؛ وهي صلةٌ جوهرية داخل منظومة العلوم التربوية المعاصرة.

7. الإدارة التعليمية بوصفها "ضابط الاتساق" بين مكونات المنهج الخفي والمعلن

تهتم العلوم التربوية بالمنهج المعلن (الأهداف والمحتوى والأنشطة) وبالمنهج الخفي (القيم والعلاقات وثقافة المدرسة). غير أن الاتساق بينهما لا يتحقق تلقائيًا؛ بل يحتاج إلى قيادة وإدارة تصنع ثقافة المدرسة: نظام الانضباط، لغة التواصل، أنماط التحفيز، إدارة الصراع، بناء الثقة، وترشيد السلطة. وهذه كلها موضوعات تشتبك مع علم النفس التربوي وعلم الاجتماع التربوي، لكنها تتحقق عمليًا عبر الإدارة التعليمية.

8. الإدارة التعليمية كحقلٍ مولِّد للبحث التربوي لا مستهلكٍ له

من الخطأ النظر إلى الإدارة التعليمية باعتبارها "مستقبِلًا" لنتائج البحث التربوي فحسب؛ فهي أيضًا مولِّدٌ لأسئلة البحث: أثر أنماط القيادة على التحصيل، أثر اللامركزية على العدالة، أثر البيانات على القرار، أثر الثقافة التنظيمية على الابتكار، أثر الحوافز على أداء المعلمين، أثر الحوكمة على الثقة العامة... إلخ. وهذا يجعلها في قلب منهجيات البحث التربوي التطبيقي والبحث الإجرائي ودراسات الحالة، لا في هامشها.

ثالثًا: البنية المعرفية للفصل: رؤية تحليلية كلية

يمثل هذا الفصل منظومة معرفية متكاملة ومنسقة بعناية فائقة، تضم في جنباتها (600) مقترح بحثي موزعة على (20) محورًا رئيسًا، يتضمن كل محور منها (30) موضوعًا بحثيًا دقيق الصياغة، محدد الأهداف، واضح المنهجية، متصل بالواقع المصري اتصالًا وثيقًا. وقد روعي في بناء هذه المنظومة المعرفية الشمول والتكامل والترابط العضوي، بحيث تغطي مختلف جوانب الإدارة التعليمية المعاصرة وتعالج أبرز قضاياها وتحدياتها، وتستجيب لمتطلبات التطوير والإصلاح، وتستشرف آفاق المستقبل بعين الناقد الخبير. ولقد تم اختيار المحاور العشرين بناءً على تحليل عميق ومتأنٍ للواقع التعليمي المصري في سياقه المحلي والإقليمي والعالمي، وبناءً على دراسة مستفيضة للأدبيات التربوية المعاصرة، وبناءً على استقراء الاتجاهات العالمية في الإدارة التعليمية، وبناءً على تحديد الفجوات البحثية القائمة والحاجات الفعلية للنظام التعليمي المصري. كما أن هذه المحاور تعكس في مجملها التوازن المطلوب بين الأصالة والمعاصرة، وبين النظرية والتطبيق، وبين الثابت والمتغير، وبين المحلي والعالمي، وبين المفاهيم الكلاسيكية والمفاهيم المستحدثة في علم الإدارة التعليمية.

عند تأمل عناوين الفصل وموضوعاته البحثية، التي جسدت روح العصر وتطلعات المستقبل، يتضح لنا أن البنية المعرفية لهذا الفصل قد شُيّدت لتكون مرآة عاكسة لأكثر القضايا إلحاحًا في حقل الإدارة التربوية الراهن. إن قراءة تحليلية عميقة للعناوين الواردة في هذا الفصل تُظهر تركيزًا مكثفًا على "القيادة الرقمية" (Digital Leadership) بوصفها حجر الزاوية في إدارة المدارس الحديثة. لم تدرج الإدارة التعليمية التقليدية بمعناها الضيق، بل تم استبدالها بمفاهيم ديناميكية مثل: "القيادة التحويلية الرقمية"، "القيادة المستندة إلى البيانات"، "القيادة الافتراضية"، و"القيادة الأخلاقية". تشير هذه البنية المعرفية إلى أن الفصل

يسعى لاستكشاف العلاقة الجدلية بين "التقنية" و"الإنسان" داخل المؤسسة التعليمية. فمن ناحية، هناك تركيز على الأدوات التقنية الحديثة (الذكاء الاصطناعي، الواقع الممتد، منصات التعلم، نظم المتابعة الإلكترونية)، ومن ناحية أخرى، هناك تركيز على العنصر البشري القيادي وكفاءاته ومهاراته. إن العناوين تطرح قضايا "جاهزية البنية التحتية" و"ثقافة التغيير" و"مقاومة المعلمين للتكنولوجيا"، مما يعكس فهمًا عميقًا بأن التكنولوجيا ليست حلًا سحريًا، بل هي أداة تتطلب قيادة استثنائية لتفعيلها.

تُبرز البنية المعرفية أيضًا تحولًا في "الزوايا البحثية" من وصف الواقع إلى "الاستشرافية" (Foresight)؛ حيث نجد عناوين تتناول "النماذج المستقبلية"، و"الإدارة الذكية"، و"جاهزية المدارس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي". إن هذا يحمل في طياته دعوة صريحة للباحثين للنظر إلى ما بعد الحاضر، ووضع سيناريوهات مستقبلية لإدارة المدارس في ضوء المتغيرات العالمية المتسارعة. وعلى مستوى الحدود المكانية، نلاحظ تركيزًا على "المدارس المصرية" بمراحلها المختلفة (الابتدائية، الإعدادية، الثانوية) في محافظات متنوعة (القاهرة، الدلتا، الصعيد، القناة)، مما يكسب الفصل صبغة التطبيق المحلي المرتبط بالبيئة المصرية، وهو ما يضفي عليه مصداقية عالية وقيمة عملية للواقع التربوي في مصر.

من منظور تحليلي شمولي، يمثل هذا الفصل خارطة طريق لتحديث الإدارة التربوية المصرية. إن الغزارة في المواضيع المتعلقة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ليست رفاهية فكرية، بل هي استجابة حتمية لما يحدث عالميًا من تحول في الاقتصاد والمجتمع نحو الرقمنة. الفصل يحاول الإجابة على سؤال جوهري: كيف يمكن للمدرسة المصرية أن تتحول من مؤسسة تعليمية تقليدية إلى "مجتمع معرفي ذكي"؟ وتكشف النظرة التحليلية أن الفصل يعالج أزمة "الفجوة" بكافة أشكالها: الفجوة الرقمية بين المدارس، الفجوة المعرفية بين القادة والتكنولوجيا، والفجوة التطبيقية بين النظرية والممارسة. المواضيع المقترحة لا تكتفي بطرح المشكلة، بل تقدم حلولًا و"تصورات مقترحة" و"برامج تدريبية"، مما يجعل الفصل ذا طبيعة بنائية Constructivist تهدف إلى التطوير والتحسين. إنه يرسم ملامح "المدير الرقمي" المصري الذي يجب أن يكون قائدًا تحويليًا، محللًا للبيانات، واعيًا بأخلاقيات التكنولوجيا، وقادرًا على إدارة التغيير بحنكة. هذه النظرة الكلية تؤكد أن الإدارة التعليمية اليوم ليست فنًا أو علمًا فقط، بل هي "رسالة وطنية" لتحقيق رؤية مصر 2030 في التعليم.

رابعًا: مبررات اختيار المحاور العشرين

تم تأطير محاور الفصل العشرين بناءً على منطق "الشمولية والتكامل" و"الاستشراف المستقبلي". لم يكن اختيار هذه المحاور اعتباطيًا، بل جاء نتيجة تحليل دقيق لمتطلبات العصر واتجاهات البحث العلمي العالمي في حقل الإدارة التربوية. لذا، مبررات اختيار المحاور العشرين يستند إلى مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **الاستجابة للتحولات العالمية المعاصرة:** وهو ما يتجلى بوضوح في المحور الأول "القيادة التربوية والتحول الرقمي" الذي يعالج قضية التحول الرقمي بوصفها التحدي الأكبر الذي يواجه النظم التعليمية اليوم، وفي المحور الثاني "نماذج واتجاهات مستقبلية في الإدارة التربوية" الذي يستشرف مستقبل الإدارة التعليمية في ظل الثورة الصناعية الخامسة والذكاء الاصطناعي التوليدي والبيانات الضخمة.
2. **معالجة القضايا الجوهرية المزمنة في النظام التعليمي المصري:** وهو ما نلحظه في المحور الخامس عشر "مشكلات النظام التعليمي المعاصر" الذي يتصدى لقضايا الكثافات الطلابية، والعنف المدرسي، والتسرب، والدروس الخصوصية، وضعف الموارد، وغيرها من المشكلات المستعصية التي تؤرق صانعي القرار والممارسين الميدانيين.
3. **تعزيز الجودة والتميز المؤسسي:** وهو ما يتضح في المحور العاشر "الجودة والاعتماد الأكاديمي" الذي يركز على معايير الجودة الشاملة ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي وآليات التحسين المستمر، وفي المحور الرابع "الحوكمة والمساءلة التعليمية" الذي يعالج قضايا الشفافية والمساءلة والنزاهة كركائز أساسية للتطوير.
4. **تحقيق الاستدامة في التطوير والإصلاح:** وهو ما نجده في المحور الخامس "القيادة التربوية المستدامة" الذي يؤكد على ضرورة تبني ممارسات قيادية تضمن استمرارية التحسين وتحافظ على البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

5. **العناية بالعنصر البشري ورفاهيته:** وهو ما يتجلى في المحور التاسع "القيادة من أجل الرفاهية والصحة النفسية" الذي يهتم بالصحة النفسية والرفاهية المهنية للمعلمين والطلاب، وفي المحور الثامن "التنمية والتطوير المهني بالمؤسسات التربوية" الذي يركز على التنمية المهنية المستدامة كسبيل للارتقاء بالأداء.
6. **ربط التعليم بالمجتمع واحتياجاته:** وهو ما نلمسه في المحور الحادي عشر "الشراكات والمسؤولية المجتمعية" الذي يعالج دور المجتمع في دعم التعليم ودور التعليم في خدمة المجتمع، وفي المحور التاسع عشر "التربية المدنية والمواطنة" الذي يهتم بتعزيز قيم المواطنة والانتماء والمشاركة المدنية.
7. **معالجة البعد الاقتصادي للتعليم:** وهو ما يتضح في المحور الثاني عشر "اقتصاديات التعليم المصري" الذي يتناول قضايا التمويل التعليمي والكفاءة الاقتصادية وترشيد الإنفاق والعائد من الاستثمار التعليمي.
8. **الاهتمام بالتشريعات والسياسات التعليمية:** وهو ما نجده في المحور السابع "التشريعات والسياسات الإدارية التربوية" الذي يركز على الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم للعمل التعليمي.
9. **تطوير منظومة التقويم والاختبارات:** وهو ما يتجلى في المحور الثالث عشر "الاختبارات والتقويم" الذي يعالج قضايا العدالة التقويمية والتقويم البنائي والاختبارات الإلكترونية.
10. **العناية بالفئات الخاصة وتعليم الكبار:** وهو ما نراه في المحور الرابع عشر "تعليم الكبار ومحو الأمية" الذي يهتم بالفئات المحرومة من التعليم.
11. **التخطيط الاستراتيجي والاستشراف المستقبلي:** وهو ما يتضح في المحور السادس عشر "التخطيط الاستراتيجي" الذي يركز على التخطيط بعيد المدى والسيناريوهات المستقبلية.
12. **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:** وهو ما نجده في المحور السابع عشر "ريادة الأعمال والابتكار في التعليم (EdTech)" الذي يهتم بالتكنولوجيا التعليمية والمشروعات الريادية.
13. **ترسيخ الأخلاقيات المهنية ومكافحة الفساد:** وهو ما يتجلى في المحور الثامن عشر "الأخلاقيات المهنية في الإدارة التربوية" الذي يعالج قضايا النزاهة والشفافية ومكافحة المحسوبية والفساد.
14. **الاهتمام بالتعليم المهني والتقني: وهو** ما نراه في المحور العشرين "التعليم المهني والتقني" الذي يركز على تطوير التعليم الفني والمواءمة مع سوق العمل.

خامساً: العلاقة التكاملية بين المحاور العشرين

إن المحاور العشرين ليست جزرًا منعزلة، بل هي منظومة متكاملة تتداخل فيها الموضوعات وتتشابك العلاقات بشكل عضوي. فالمحور الأول "القيادة التربوية والتحول الرقمي" يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمحور الثاني "نماذج واتجاهات مستقبلية في الإدارة التربوية"، إذ إن التحول الرقمي هو أحد أبرز الاتجاهات المستقبلية في الإدارة. كما أن هذين المحورين يرتبطان بالمحور السابع عشر "ريادة الأعمال والابتكار في التعليم (EdTech)" الذي يتناول التكنولوجيا التعليمية الناشئة والاستثمار في المنصات الرقمية.

وفي السياق ذاته، فإن المحور الثالث "الابتكار التنظيمي والثقافة المؤسسية" يرتبط بالمحور الخامس "القيادة التربوية المستدامة"، لأن بناء ثقافة مؤسسية داعمة للابتكار يتطلب قيادة مستدامة قادرة على تعزيز هذه الثقافة والحفاظ عليها. كما أن المحور الرابع "الحوكمة والمساءلة التعليمية" يرتبط بالمحور العاشر "الجودة والاعتماد الأكاديمي"، إذ إن الحوكمة الرشيدة والمساءلة الفعالة هما من أبرز متطلبات تحقيق الجودة والحصول على الاعتماد الأكاديمي.

ومن جهة أخرى، فإن المحور السادس "الإدارة الصفية وبيئات التعلم" يتصل بالمحور الثامن "التنمية والتطوير المهني بالمؤسسات التربوية"، لأن تحسين الإدارة الصفية يتطلب تنمية مهنية مستمرة للمعلمين في هذا المجال. كما أن المحور التاسع "القيادة من أجل الرفاهية والصحة النفسية" يرتبط بالمحور الثالث "الابتكار التنظيمي والثقافة المؤسسية"، إذ إن بناء ثقافة مؤسسية تهتم برفاهية العاملين يعزز من إبداعهم وابتكارهم. أما المحور الحادي عشر "الشراكات والمسؤولية المجتمعية" فيرتبط

بالمحور الثاني عشر "اقتصاديات التعليم المصري"، لأن الشراكات المجتمعية والقطاع الخاص يمكن أن تسهم في تنويع مصادر تمويل التعليم وتحسين كفاءته الاقتصادية. كما أن المحور الثالث عشر "الاختبارات والتقويم" يرتبط بالمحور الأول "القيادة التربوية والتحول الرقمي"، إذ إن التحول نحو الاختبارات الإلكترونية والتقويم المستند إلى البيانات يتطلب قيادة رقمية فاعلة.

ويرتبط المحور الرابع عشر "تعليم الكبار ومحو الأمية" بالمحور الحادي عشر "الشراكات والمسؤولية المجتمعية"، لأن برامج محو الأمية تعتمد بشكل كبير على الشراكات مع منظمات المجتمع المدني. كما أن المحور الخامس عشر "مشكلات النظام التعليمي المعاصر" يتقاطع مع معظم المحاور الأخرى، فمثلًا مشكلة العنف المدرسي تتطلب معالجة من خلال "القيادة من أجل الرفاهية والصحة النفسية"، ومشكلة التسرب تتطلب حلولًا من خلال "الشراكات والمسؤولية المجتمعية" و"اقتصاديات التعليم". أما المحور السادس عشر "التخطيط الاستراتيجي" فهو محور شامل يرتبط بجميع المحاور الأخرى، لأن التخطيط الاستراتيجي هو عملية جامعة تشمل كل جوانب العمل التعليمي. وكذلك المحور السابع "التشريعات والسياسات الإدارية التربوية" يمثل الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم لجميع المحاور الأخرى.

ويرتبط المحور الثامن عشر "الأخلاقيات المهنية في الإدارة التربوية" بالمحور الرابع "الحوكمة والمساءلة التعليمية"، إذ إن الأخلاقيات المهنية هي أساس الحوكمة الرشيدة والمساءلة الفعالة. أما المحور التاسع عشر "التربية المدنية والمواطنة" فيرتبط بالمحور الحادي عشر "الشراكات والمسؤولية المجتمعية"، لأن تعزيز قيم المواطنة يتطلب شراكة فاعلة بين المدرسة والمجتمع. وأخيرًا، فإن المحور العشرين "التعليم المهني والتقني" يرتبط بالمحور الثاني عشر "اقتصاديات التعليم" وبالمحور السابع عشر "ريادة الأعمال والابتكار"، لأن التعليم الفني يهدف إلى إعداد الكوادر المهنية وتعزيز ريادة الأعمال.

سادسًا: مبررات اختيار الموضوعات الثلاثين تحت كل محور

تم اختيار الموضوعات الثلاثين تحت كل محور بناءً على منطق "التدرج العميق" (Deep Progression) و"التنويع المنهجي". لم يكن الهدف هو التكرار، بل هو استقصاء الموضوع من زوايا متعددة ومراحل تعليمية مختلفة. وعليه، فإن اختيار الموضوعات الثلاثين تحت كل محور لم يكن عشوائيًا أو اعتباطيًا، بل استند إلى منطق علمي دقيق يراعي عدة اعتبارات، لعل أهمها:

1. **التدرج من العام إلى الخاص:** حيث تبدأ الموضوعات في كل محور بالقضايا الكلية الشاملة ثم تتدرج نحو القضايا التفصيلية الجزئية. فمثلًا في المحور الأول، يبدأ بموضوع "متطلبات تطوير القيادة الرقمية" كموضوع عام شامل، ثم ينتقل إلى موضوعات أكثر تخصصًا مثل "القيادة الرقمية الأخلاقية" و"القيادة المستندة إلى البيانات" و"القيادة في إدارة الأمن السيبراني".
2. **التنوع في المداخل والمنظورات:** فالموضوعات تتناول القضية الواحدة من زوايا مختلفة ومداخل متعددة. فمثلًا القيادة الرقمية يتم تناولها من منظور البنية التحتية التكنولوجية، ومن منظور الكفايات المهنية، ومن منظور الأمن السيبراني، ومن منظور الأخلاقيات الرقمية، ومن منظور التحليلات التعليمية، وهكذا.
3. **التوازن بين النظري والتطبيقي:** حيث تضم الموضوعات دراسات نظرية تحليلية لبناء الأطر المفاهيمية، ودراسات ميدانية تطبيقية لرصد الواقع وتقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ.
4. **الشمول لمختلف مستويات النظام التعليمي:** فالموضوعات تغطي المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية العامة والثانوية الفنية، وتشمل المدارس الحكومية، والرسمية للغات، والخاصة، والدولية.
5. **الشمول لمختلف المتغيرات البحثية:** حيث تتنوع الدراسات بين دراسات تصف الواقع، ودراسات تحلل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، ودراسات تقيس أثر متغير مستقل على متغير تابع، ودراسات تقدم تصورات مقترحة أو استراتيجيات تطويرية أو سيناريوهات مستقبلية.
6. **التركيز على القضايا الملحة والمعاصرة:** فالموضوعات تعالج التحديات الراهنة مثل التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والأمن السيبراني، والتعليم الهجين، والتعلم الشخصي، وغيرها من القضايا الساخنة.

7. **الاستجابة لمتطلبات السياسات التعليمية المصرية:** فالموضوعات تتناول قضايا مثل رؤية مصر 2030، والتحول الرقمي في التعليم، وتطوير التعليم الفني، ومشروعات الجودة والاعتماد، وغيرها من الأولويات الوطنية.
8. **التنويع في المناهج البحثية:** حيث تشمل الموضوعات دراسات تستخدم المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج الاستشرافي، ومنهج تحليل المحتوى، ومنهج دراسة الحالة، وغيرها

سابعًا: أهم الموضوعات الواردة في الفصل وبيان أهميتها للواقع المصري

تأتي موضوعات "القيادة الرقمية"، و"إدارة التغيير الرقمي"، و"الذكاء الاصطناعي" في مقدمة الموضوعات ذات الأهمية القصوى للواقع المصري. فمصر تعيش حاليًا مرحلة مفصلية من التحول الوطني نحو إتاحة الحقوق الرقمية وتطوير البنية التحتية للاتصالات في المدارس. موضوع "القيادة المستندة إلى البيانات" (Data-Driven Leadership) يكتسب أهمية بالغة في ظل توجه وزارة التربية والتعليم لتوحيد قواعد البيانات واستخدام نظم المتابعة الإلكترونية، حيث يصبح من الضروري أن يمتلك المدير مهارات قراءة البيانات وتحويلها إلى قرارات تربوية فعالة.

كذلك، فإن موضوع "الأمن السيبراني" و"القيادة الأخلاقية" أصبح ضرورة ملحة لحماية الطلاب والمعلمين من مخاطر الإنترنت، خاصة بعد التوسع في استخدام المنصات التعليمية والتبويب الإلكتروني. أما موضوع "العدالة الرقمية"، فهو يلامس جوهر العدالة الاجتماعية في مصر، حيث يسعى لتقليل الفجوة بين المدارس الحضرية والريفية في الوصول إلى التكنولوجيا. إن هذه الموضوعات ليست مجرد أفكار نظرية، بل هي أدوات لتحقيق "جودة التعليم" التي تنشدها الدولة المصرية، ولتخريج أجيال قادرة على المنافسة في سوق العمل العالمي الرقمي. من بين الستمائة موضوع الواردة في هذا الفصل، يمكن تسليط الضوء على مجموعة من الموضوعات ذات الأهمية الخاصة للواقع المصري، منها:

1. **في مجال القيادة الرقمية:**

1.1. "متطلبات تطوير القيادة الرقمية في المدارس الثانوية المصرية في ضوء جاهزية البنية التحتية التكنولوجية": هذا الموضوع بالغ الأهمية في ظل مشروع الدولة المصرية للتحول الرقمي، إذ يربط بين القيادة الرقمية والبنية التحتية بوصفهما وجهين لعملة واحدة.

1.2. "دور القيادة التحويلية الرقمية في تنمية الكفايات المهنية للمعلمين لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي": يعالج هذا الموضوع قضية محورية تتعلق بكيفية إعداد المعلمين للتعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تدخل الفصول الدراسية بسرعة متزايدة.

1.3. "فاعلية القيادة المستندة إلى البيانات في تحسين عمليات اتخاذ القرار بمدارس التعليم الأساسي": يتناول هذا الموضوع التحول من اتخاذ القرارات المبنية على الحدس والتخمين إلى القرارات المستندة إلى البيانات والأدلة الموثوقة.

2. **في مجال الحوكمة والمساءلة:**

2.1. "متطلبات تفعيل الحوكمة الرشيدة بمجالس الأمناء والآباء والمعلمين كمدخل لتعزيز الشفافية الإدارية": يعالج هذا الموضوع دور مجالس الأمناء في تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، وهو أمر بالغ الأهمية في السياق المصري.

2.2. "تطوير الحوكمة الرقمية للبيانات التعليمية كمتطلب لتحسين جودة التقارير الإحصائية ودعم اتخاذ القرار": يتناول هذا الموضوع قضية حوكمة البيانات التي أصبحت ضرورة ملحة في عصر المعلومات.

3. **في مجال القيادة المستدامة:**

3.1. "أثر ممارسات القيادة الخضراء في دعم دمج مفاهيم التنمية المستدامة بالمدارس الإعدادية": يعالج هذا الموضوع البعد البيئي في الإدارة المدرسية، وهو ما يتماشى مع توجه الدولة المصرية نحو الاقتصاد الأخضر.

3.2. "فاعلية القيادة التربوية المستدامة في تعزيز استمرارية التحسين المدرسي": يتناول هذا الموضوع الاستدامة في التطوير والإصلاح، بعيدًا عن الحلول المؤقتة.

4. **في مجال اقتصاديات التعليم:**

4.1 "تطوير البنية التحتية التعليمية بمصر في ضوء فاعلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)": يعالج هذا الموضوع قضية التمويل البديل والشراكة مع القطاع الخاص كحل لمشكلة محدودية الموارد الحكومية.

4.2 "حوكمة الإنفاق المدرسي وعلاقتها بتطوير الأداء المؤسسي بالمدارس الحكومية": يتناول هذا الموضوع ترشيد الإنفاق وتحسين كفاءته، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل الضغوط الاقتصادية.

5. **في مجال مشكلات النظام التعليمي:**

5.1 "تطوير السياسات التنظيمية بالمدارس الحكومية لمواجهة تحديات الكثافات الطلابية المرتفعة": يعالج هذا الموضوع واحدة من أكبر المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي المصري.

5.2 "تطوير السياسات الإدارية لإدارة السلوك الطلابي في ضوء انعكاسات العنف المدرسي": يتناول هذا الموضوع ظاهرة العنف المدرسي التي تتزايد بشكل مقلق.

6. **في مجال التخطيط الاستراتيجي:**

6.1 "سيناريوهات بديلة لمستقبل التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الخامسة": يتناول هذا الموضوع الاستشراف المستقبلي، وهو ما تفتقر إليه الكثير من الدراسات في السياق المصري.

6.2 "متطلبات تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق في تطوير التعليم الفني لتعزيز التنافسية الدولية": يقدم هذا الموضوع مدخلًا جديدًا لتطوير التعليم الفني من خلال خلق أسواق جديدة بدلًا من المنافسة في الأسواق القائمة.

7. **في مجال الأخلاقيات المهنية:**

7.1 "حوكمة إجراءات الترقي والاختيار للقيادات المدرسية: آليات مقترحة للحد من المحسوبية الإدارية وتعزيز العدالة التنظيمية": يعالج هذا الموضوع قضية المحسوبية التي تؤرق النظام التعليمي المصري وتعيق التطوير.

7.2 "إطار تنظيمي مقترح لإدارة تضارب المصالح لدى القيادات التربوية كمدخل لتعزيز النزاهة الوظيفية": يتناول هذا الموضوع قضية تضارب المصالح التي تعد من أبرز مظاهر الفساد الإداري.

8. **في مجال التعليم الفني:**

8.1 "متطلبات حوكمة الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص في إدارة مدارس التكنولوجيا التطبيقية": يعالج هذا الموضوع أحد أهم المشروعات الواعدة في النظام التعليمي المصري، وهو مدارس التكنولوجيا التطبيقية.

8.2 "التخطيط الاستراتيجي لتسويق مخرجات التعليم الفني لتحسين الصورة الذهنية المجتمعية": يتناول هذا الموضوع مشكلة النظرة الدونية للتعليم الفني في المجتمع المصري

ثامنًا: دول الخبرة المختارة وأسباب انتقائها

لقد تم اختيار مجموعة متنوعة من دول الخبرة للاسترشاد بتجاربها في الدراسات المقارنة، وذلك وفق معايير علمية دقيقة تراعي التميز في المجال المعني والملاءمة للسياق المصري. ومن أبرز هذه الدول:

1. **فنلندا (Finland):** تم اختيارها بوصفها النموذج الأبرز عالميًا في جودة التعليم والمساواة التعليمية، حيث يحتل نظامها التعليمي مراتب متقدمة في التقييمات الدولية. وتتميز فنلندا بتبنيها لنموذج قيادي لامركزي يمنح المدارس استقلالية واسعة، وبتركيزها على التنمية المهنية المستمرة للمعلمين، وبتبنيها لثقافة الثقة بدلًا من المساءلة العقابية، وبتطبيقها لممارسات مستدامة في التطوير التربوي.
2. **سنغافورة (Singapore):** تم اختيارها بوصفها رائدة في مجال التحول الرقمي والابتكار التعليمي، حيث تبنت استراتيجية طموحة لدمج التكنولوجيا في التعليم منذ وقت مبكر. وتتميز سنغافورة بتطبيقها لنظام قيادة مدرسية احترافي عالي الكفاءة،

وتبنيها للقيادة المستندة إلى البيانات، وباستثمارها الضخم في تطوير القيادات التربوية، وبتحقيقها لتوازن رائع بين المركزية في التخطيط الاستراتيجي واللامركزية في التنفيذ.

3. **إستونيا (Estonia):** تم اختيارها بوصفها الأكثر تقدمًا في مجال الحكومة الإلكترونية والإدارة الرقمية، حيث نجحت في رقمنة جميع الخدمات التعليمية بكفاءة. وتقدم نموذجًا فريدًا في حوكمة البيانات التعليمية والشفافية الرقمية والأمن السيبراني.
4. **كوريا الجنوبية (South Korea):** تم اختيارها بوصفها نموذجًا ناجحًا في التحول من دولة نامية إلى دولة متقدمة عبر التعليم، وفي توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم، وفي تطوير التعليم الفني والتقني بما يخدم التنمية الاقتصادية. وتتميز كوريا بتطبيقها لحوكمة تعليمية صارمة ومساءلة قوية، وبثقافتها التعليمية التي تقدّر المعلم والعلم.
5. **الإمارات العربية المتحدة (United Arab Emirates):** تم اختيارها بوصفها نموذجًا إقليميًا رائدًا في الاستثمار في التعليم وتطبيق أحدث الممارسات العالمية، وفي تبني الابتكار والذكاء الاصطناعي في التعليم. وتقدم الإمارات نموذجًا في القيادة الاستراتيجية الطموحة والتخطيط بعيد المدى والشراكات الدولية.
6. **الدنمارك (Denmark):** تم اختيارها بوصفها نموذجًا في الحوكمة الديمقراطية والشفافية الإدارية والرفاهية الاجتماعية. وتتميز بتطبيقها لنموذج قيادي تشاركي يشرك جميع الأطراف المعنية في صنع القرار، وبتركيزها على رفاهية المعلمين والطلاب.
7. **اليابان (Japan):** تم اختيارها بوصفها نموذجًا فريدًا في الانضباط المؤسسي والالتزام الأخلاقي والجودة الإدارية، وفي توظيف الروبوتات والأتمتة في التعليم. وتقدم اليابان دروسًا قيمة في القيم المشتركة والثقافة التنظيمية القوية.
8. **الصين (China):** تم اختيارها بوصفها قوة تعليمية صاعدة حققت قفزات نوعية هائلة في فترة قصيرة، وفي تطبيق التقنيات الذكية والبيانات الضخمة في الإدارة التعليمية. وتقدم الصين نموذجًا في التخطيط طويل المدى والتنفيذ المنضبط.
9. **كندا (Canada):** تم اختيارها بوصفها نموذجًا في التنوع والشمول والعدالة التعليمية، وفي الاستشراف التربوي والتخطيط المستقبلي. وتتميز كندا بنظامها اللامركزي الذي يراعي خصوصية كل إقليم، وبتركيزها على التعلم مدى الحياة.
10. **المملكة المتحدة (United Kingdom):** تم اختيارها بوصفها نموذجًا عريقًا في نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي، وفي البحث التربوي والابتكار الإداري. وتقدم المملكة المتحدة تجربة غنية في الاستقلالية المدرسية والمساءلة القائمة على النتائج.
11. **الولايات المتحدة الأمريكية (USA):** تم اختيارها بوصفها رائدة في الابتكار التعليمي والتكنولوجيا وريادة الأعمال في التعليم، وفي الواقع المعزز والافتراضي والمحاكاة في التدريب القيادي. وتقدم نماذج متنوعة في الحوكمة نظرًا للامركزيتها الشديدة.
12. **أستراليا (Australia):** تم اختيارها بوصفها نموذجًا متقدمًا في جودة القيادة المدرسية والتنمية المهنية للقيادات، وفي دمج التقنيات الحديثة في الإدارة. وتتميز أستراليا بمعاييرها الواضحة للقيادة المدرسية وبرامجها المتطورة لإعداد القادة.

إن اختيار هذه الدول لم يكن بهدف النقل الحرفي أو الاستنساخ الأعمى لتجاربها، بل بهدف الاستفادة من ممارساتها الجيدة وتكييفها بما يتناسب مع الخصوصية المصرية والسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المحلي. فالحكمة تقتضي أن نأخذ من كل تجربة ما يصلح لنا، ونترك ما لا يتوافق مع قيمنا وظروفنا، وأن نبني نموذجنا المصري الأصيل الذي يحتفظ بهويتنا وينفتح على العالم في الوقت ذاته.

وفي ختام هذه المقدمة الاستهلالية بين يدي الفصل الثالث، يتضح لنا بجلاء أن هذا الفصل لم يكن مجرد تجميع للموضوعات البحثية، بل هو "تأطير معرفي" يمثل قمة الوعي بأزمات التعليم ومتطلبات عصره. ويسعى هذا الفصل جاهدًا في تقديم نقد ذكي للواقع الإداري التقليدي، واقتراح بدائل مستنيرة ترتكز على التكنولوجيا والبيانات والإنسانية. ولعل من النقد البنّاء الذي يمكن توجيهه للفصل، هو أنه ركز بشكل مكثف على الجانب التقني (Technocentric) مقارنة بالجوانب الاجتماعية والنفسية العميقة للقيادة، رغم وجود عناوين تلامس هذا الجانب. كما أن الفصل يفترض توافر إرادة سياسية وموارد مالية قد لا تكون متاحة بالكامل في كل المدارس المصرية، مما قد يفرض على الباحثين الواقعيين دراسة "العوائق" بشكل أكثر عمقًا من دراسة "الإمكانيات". ويأمل الكاتب أن يظل هذا الفصل مرجعًا معينًا لكل من أراد أن يبحر في مياه الإدارة التعليمية الحديثة.

أولًا: القيادة التربوية والتحول الرقمي

.601 **العنوان:** "متطلبات تطوير القيادة الرقمية في المدارس الثانوية المصرية في ضوء جاهزية البنية التحتية التكنولوجية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا المقترح البحثي حول رصد وتحليل الفجوة بين طموحات التحول الرقمي والواقع الفعلي لممارسات القيادة الرقمية (DL (Digital Leadership داخل المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية، حيث يسعى البحث إلى استكشاف مدى تأثير توفر البنية التحتية التكنولوجية كمتغير مستقل، بما تشمله من تجهيزات تقنية وشبكات معلومات، على مستوى أداء القادة التربويين كمتغير تابع في إدارة المؤسسات التعليمية بفاعلية. ويتناول البحث طبيعة العلاقة بين جودة التجهيزات التقنية وبين قدرة مدير المدرسة على ممارسة مهامه الإدارية والفنية إلكترونيًا، مع التركيز على متغير وسيط جوهري وهو الوعي التقني لدى الكوادر البشرية وأثره في تفعيل تقنيات التعليم Educational Technology (EdTech). وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في رصد معوقات تطبيق الـ (DL) وأساليب التغلب عليها، بينما تقتصر الحدود البشرية على عينة ممثلة من مديري ووكلاء ومعلمي المدارس الثانوية العامة بمحافظة كفر الشيخ، وتتحدد الحدود الزمانية في العام الدراسي 2026/2025. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الظاهرة التربوية محل الدراسة، حيث يتم جمع البيانات وتفسيرها للوقوف على واقع ممارسة القيادة الرقمية (DL) في ظل الإمكانات المتاحة. ومن المتوقع أن تخلص نتائج الدراسة إلى صياغة قائمة بالمتطلبات (الإدارية، والتقنية، والبشرية) اللازمة لتمكين القادة من توظيف الـ (EdTech) بشكل احترافي، بما يضمن سرعة اتخاذ القرار وتقليل البيروقراطية الإدارية. كما ستقدم الدراسة تصورًا مقترحًا لتعزيز كفاءة الإدارة التربوية من خلال برامج تدريبية متخصصة تستهدف تنمية مهارات القيادة الرقمية (DL) لدى مديري المدارس، وبناء نظام إداري متكامل يربط بين البنية التكنولوجية ومخرجات العملية التعليمية، بما يسهم في تحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة في قطاع التعليم قبل الجامعي وتطوير السياسات التعليمية المنظمة للعمل الرقمي بالمدارس.

.602 **العنوان:** "دور القيادة التحويلية الرقمية في تنمية الكفايات المهنية للمعلمين لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالمدارس الإعدادية المصرية: تصور مقترح"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول كيفية تفعيل نمط القيادة التحويلية الرقمية Digital Transformational Leadership (DTL) كمدخل إداري حديث لمواجهة تحديات التحول الرقمي بالمدارس الإعدادية المصرية، وتحديدًا في تنمية مهارات المعلمين على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence (AI. يسعى البحث إلى استقصاء أثر ممارسات الـ (DTL) كمتغير مستقل، بما تتضمنه من تحفيز إلهامي وتأثير مثالي، في تعزيز المتغير التابع المتمثل في كفايات المعلمين لدمج الـ (AI) في عمليات التدريس والتقويم. كما تبحث الدراسة في دور التدريب المهني المتخصص كمتغير وسيط يسهم في سد الفجوة الرقمية لدى المعلمين، مع مراعاة المتطلبات التقنية اللازمة لتشغيل تطبيقات الـ (AI) داخل الفصول الدراسية. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على أبعاد القيادة التحويلية الرقمية (DTL) وعلاقتها بالتمكين التقني للمعلمين في ضوء سياسات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المصرية، بينما تتحدد الحدود البشرية في عينة من مديري ومعلمي المدارس الإعدادية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتغطي الحدود الزمانية العام الدراسي 2026/2025. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمسح الواقع الميداني وتحليل مستوى التفاعل بين القيادة المدرسية والتوجه نحو استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في الإدارة والتعليم. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تبرهن على وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين تبني نمط الـ (DTL) وبين جودة الممارسات التعليمية القائمة على الذكاء الاصطناعي (AI)، مما يستوجب وضع تصور مقترح يتضمن آليات إدارية لتطوير الثقافة التنظيمية الرقمية بالمدارس. كما ستسفر الدراسة عن تحديد أهم المعوقات التنظيمية والتقنية التي تحول دون التوظيف الأمثل لـ (AI)، وتقديم

توصيات لصناع القرار بضرورة دمج مهارات القيادة التحويلية الرقمية (DTL) ضمن معايير اختيار القيادات المدرسية وتدريبهم عليها، لضمان استدامة الابتكار التعليمي وتحقيق مخرجات تعلم تتماشى مع المتطلبات العالمية المعاصرة في بيئة تعليمية ذكية تدعم الطالب والمعلم معًا.

603. **العنوان:** "فاعلية القيادة المستندة إلى البيانات في تحسين عمليات اتخاذ القرار بمدارس التعليم الأساسي المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد وتحليل واقع ممارسات القيادة المستندة إلى البيانات Data-Driven Leadership (DDL) داخل مدارس التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية، ومدى انعكاسها على جودة وكفاءة القرارات المدرسية. يسعى البحث إلى استكشاف العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في تبني نمط الـ (DDL) من حيث القدرة على جمع وتفسير البيانات الرقمية، وبين المتغير التابع وهو فاعلية اتخاذ القرار المدرسي في الجوانب الفنية والإدارية. وتركز الدراسة على دور نظم المعلومات المدرسية (SIS School Information Systems) كأداة تقنية وسيطة تمد صانع القرار بالمعلومات الدقيقة حول التحصيل الدراسي وسلوك الطلاب، مما يحول عملية الإدارة من نمط التخمين إلى نمط الأدلة والبراهين. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في فحص مهارات التحليل الإحصائي لدى مديري المدارس وقدرتهم على توظيف مخرجات الـ (SIS) في رسم الخطط العلاجية، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من مديري ووكلاء ومعلمي مدارس التعليم الأساسي بمحافظات إقليم قناة السويس، وتغطي الحدود الزمانية العام الدراسي **2026/2025**. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لوصف مستوى استخدام الـ (DDL) وتحليل الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة. ومن المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن تحديد الفجوة بين توافر البيانات في الـ (SIS) وبين الاستخدام الفعلي لها في التطوير المدرسي، مع تقديم توصيات لتعزيز ثقافة المساءلة القائمة على النتائج. كما سيتم اقتراح برامج تدريبية لتنمية مهارات القيادة المستندة إلى البيانات (DDL) لدى القيادات المدرسية، بما يضمن تحسين البيئة التعليمية وتقليل الهدر التربوي، وصولًا إلى صياغة نموذج إداري متكامل يدعم سياسات التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم، ويحقق الشفافية في تقييم الأداء المدرسي بناءً على مؤشرات كمية وكيفية دقيقة تعزز من مخرجات التعلم في ظل المتغيرات المعاصرة.

604. **العنوان:** "أثر القيادة الرقمية التشاركية في جودة تطبيق التعليم الإلكتروني بالمدارس الإعدادية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتلخص مشكلة الدراسة في رصد واقع الممارسات القيادية التي تدمج بين العمل الجماعي والتقنيات الحديثة، ومدى انعكاس ذلك على كفاءة المنظومة التعليمية الرقمية بالمدارس الإعدادية في جمهورية مصر العربية، حيث يسعى البحث إلى قياس أثر المتغير المستقل وهو القيادة الرقمية التشاركية (DPL Digital Participatory Leadership)، بأبعادها المتمثلة في تمكين المعلمين وتفويض السلطات الرقمية، على المتغير التابع وهو جودة تطبيق التعليم الإلكتروني E-Learning (EL). وتناقش الدراسة كيف يمكن للقيادة التي تتبنى الشفافية والمشاركة في صنع القرار التقني أن ترفع من مستوى استقرار الممارسات التعليمية عبر المنصات، مع فحص دور التدريب التقني التخصصي كمتغير وسيط يسهم في تذليل العقبات التي تواجه الكوادر البشرية عند استخدام الـ (EL). وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في فحص العلاقة الارتباطية بين نمط الـ (DPL) ومعايير جودة التعليم الإلكتروني (EL) المعتمدة محليًا، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من مديري ومعلمي المدارس الإعدادية بمحافظات إقليم قناة السويس، وتتحدد الحدود الزمانية في العام الدراسي **2026/2025**. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته في توصيف المتغيرات وجمع البيانات الميدانية لتحليلها إحصائيًا وتفسير نتائجها. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن إشراك المعلمين في التخطيط الرقمي يؤدي إلى زيادة دافعيتهم نحو استخدام الـ (EL) بفاعلية، مع تقديم توصيات لصناع القرار بضرورة التحول من الأنماط القيادية المركزية إلى أنماط القيادة الرقمية التشاركية (DPL). كما سيتم اقتراح آليات لتعزيز بيئة العمل التعاونية الرقمية، وتوفير

الدعم الفني المستمر، بما يضمن استدامة التحول الرقمي في مدارس التعليم العام، وتحقيق أهداف السياسة التعليمية المصرية الرامية إلى تجويد مخرجات التعلم من خلال بيئات تعليمية تفاعلية ومبتكرة تعتمد على التكنولوجيا كركيزة أساسية للتطوير المدرسي الشامل.

605. العنوان: "القيادة التربوية كمتغير مستقل لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني (CS *Cybersecurity*) لدى العاملين بمدارس التعليم الثانوي العام بمصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء الدور المحوري الذي تلعبه القيادة التربوية (EL Educational Leadership) كمتغير مستقل في تعزيز الوعي التنظيمي بالأمن السيبراني (CS Cybersecurity) كمتغير تابع، وذلك في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده مؤسسات التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية. تتبلور المشكلة البحثية في حاجة الإدارة المدرسية إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التهديدات الرقمية وحماية البيانات، مما يتطلب تقييم السياسات الوقائية المعتمدة ودراسة قدرة المديرين على توجيه المرؤوسين نحو تبني ممارسات تقنية آمنة. تسعى الدراسة إلى قياس أثر برامج التدريب الرقمي في رفع مستوى الإلمام بالمخاطر الإلكترونية، مع التركيز على أهمية بناء ثقافة مدرسية تقدر أمن المعلومات وتدمج السلوكيات الوقائية في إطار العمل اليومي. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف الواقع وتشخيصه، وتقتصر الحدود البشرية للبحث على المعلمين والإداريين بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظات الوجه البحري، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس التابعة لمديريات التربية والتعليم بتلك المحافظات. تبحث الدراسة في العلاقة بين ممارسات القيادة ومستوى التزام العاملين ببروتوكولات الأمن السيبراني (CS)، مع بيان كيف يمكن للتمكين الإداري أن يقلل من المخاطر الناجمة عن العنصر البشري. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج البحث إلى تقديم إطار تطبيقي مقترح يعزز الوقاية الرقمية في المؤسسات التعليمية، وتفعيل آليات الرقابة الإدارية على الأنظمة المعلوماتية، بما يضمن استدامة العملية التعليمية في بيئة إلكترونية محمية وموثوقة تتوافق مع السياسات التعليمية المصرية الحديثة.

606. العنوان: "فاعلية القيادة الرقمية الأخلاقية في ضبط السلوك التكنولوجي المسؤول لدى المعلمين والطلاب في المدارس الابتدائية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة الرقمية الأخلاقية—وهي القيادة التي تدمج بين التوجيه التربوي والالتزام بالقيم الأخلاقية في استخدام التكنولوجيا—في تعزيز وضبط السلوك التكنولوجي المسؤول لدى المعلمين والطلاب في المدارس الابتدائية المصرية، وذلك في ظل التحول المتسارع نحو البيئة التعليمية الرقمية. وتتناول الدراسة مدى التزام القيادة المدرسية بتطبيق معايير الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا، بما يشمل حماية الخصوصية الرقمية، والحفاظ على سرية البيانات، والاستخدام الرشيد للأجهزة والبرمجيات، وتوجيه التفاعل الإلكتروني داخل المدرسة وفق ضوابط آمنة. ويُعد نمط القيادة الرقمية الأخلاقية—من حيث ممارساتها في وضع السياسات، وتطبيق القواعد، ونشر الثقافة الأخلاقية—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى السلوك التكنولوجي المسؤول لدى المعلمين والطلاب—كما يظهر في الاستخدام الواعي للأجهزة، وتجنب السلوكيات الرقمية الضارة، والالتزام بالإجراءات الأخلاقية—هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل مستوى الوعي الأخلاقي، والدعم المدرسي، وثقافة الانضباط والاحترام داخل البيئة المدرسية. كما تبحث الدراسة أثر برامج التوعية الأخلاقية الرقمية المبنية على مبادئ السلوك المسؤول في الحد من التجاوزات الرقمية مثل إساءة استخدام الأجهزة، وتبادل البيانات بشكل غير آمن، وضعف احترام الملكية الفكرية. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والعاملين والطلاب في المدارس الابتدائية بمحافظات القاهرة الكبرى، حيث تتوافر بيئات رقمية متنوعة وممارسات متعددة لاستخدام التكنولوجيا التعليمية. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الكشف

عن أنماط القيادة، وتحديد العلاقات بين البنية الأخلاقية الرقمية والسلوك التكنولوجي الفعلي، وصولًا إلى بناء دليل أخلاقي مدرسي يدعم التحول الرقمي الآمن، ويعزز ثقافة الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا في المدارس المصرية.

.607 **العنوان:** "إدارة التغيير الرقمي وأثرها في الحد من مقاومة المعلمين للتحول التكنولوجي في المدارس الإعدادية المصرية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر إدارة التغيير الرقمي—وهي العملية الإدارية التي تهدف إلى تهيئة البيئة المدرسية والعاملين فيها لتبني التكنولوجيا التعليمية—في الحد من مقاومة المعلمين للتحول التكنولوجي داخل المدارس الإعدادية المصرية، في ظل التوسع الوطني في تطبيق الأنظمة الرقمية والمنصات التعليمية الذكية. ويُعد أسلوب القيادة المدرسية في إدارة التغيير—من حيث وضوح رؤية التحول الرقمي، وإشراك المعلمين في اتخاذ القرار، وشرح فوائد التحول، وتوفير بيئة نفسية داعمة—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى مقاومة المعلمين للتحول التكنولوجي—كما يتجسد في القلق الوظيفي، أو التردد في استخدام التكنولوجيا، أو رفض الممارسات الرقمية—هو المتغير التابع، مع احتمال ظهور متغيرات وسيطة مثل التدريب والتوجيه المهني، ومستوى الثقة بالقيادة، والدعم التنظيمي المتاح. وتدرس الدراسة كذلك التحديات التي يواجهها المعلمون أثناء التحول الرقمي، مثل ضعف الكفاءة الرقمية، والخوف من الفشل، وضبابية الأدوار الجديدة، وكيف يمكن معالجتها إداريًا عبر خطط دعم، وحوافز، وتدريب مستمر. وتشمل الحدود البشرية معلمي المدارس الإعدادية في محافظات الصعيد، حيث قد تختلف مستويات الاستعداد الرقمي والموارد المتاحة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن العلاقات بين أنماط إدارة التغيير ودرجة مقاومة التحول، وصولًا إلى صياغة إطار تطبيقي يساعد المدارس المصرية على إدارة التغيير الرقمي بفاعلية، وتحويل المعلمين من مقاومين محتملين للتكنولوجيا إلى داعمين فاعلين للتحول التربوي.

.608 **العنوان:** "توظيف التحليلات التعليمية في دعم ممارسات القيادة الرقمية بالمدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التحليلات التعليمية—وهي عملية جمع البيانات الخاصة بتعلم الطلاب وتفسيرها وتوظيفها بصورة منهجية، وتُعرف اصطلاحًا بـ LA (Learning Analytics)—في دعم القيادة الرقمية داخل المدارس الثانوية المصرية، وذلك من خلال فحص مدى قدرة المديرين على استخدام البيانات المستخرجة من منصات التعلم الرقمية ونظم المعلومات المدرسية لرصد مستويات الأداء الأكاديمي، ومعدلات التفاعل، وأنماط التحصيل الدراسي، بما يتيح اتخاذ قرارات تربوية أكثر دقة وموضوعية. وتبحث الدراسة مدى إسهام التحليلات التعليمية في تعزيز جودة التخطيط المدرسي، وتحديد المشكلات التعليمية القائمة، ومساندة القيادة في اتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة لمعالجة تدني التحصيل أو ضعف المشاركة. ويُعد مدى توظيف التحليلات التعليمية وجاهزية الأنظمة الرقمية—من حيث توافر البيانات، وأدوات التحليل، والبنية التكنولوجية—هو المتغير المستقل، بينما يمثل قدرة القيادة المدرسية على اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة وتحسين جودة العمليات التعليمية هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل مهارات العاملين في التعامل مع البيانات، ومستوى الوعي بأهمية التحليل الرقمي، والدعم المؤسسي المتاح. كما تتناول الدراسة أثر جاهزية العاملين وكفاءاتهم الرقمية في تفسير البيانات التعليمية وتوظيفها بشكل فعال. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والمديرين بمحافظات الدلتا بوصفهم الفاعلين الرئيسيين في عمليات جمع البيانات وتحليلها. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتطوير آليات عملية لتوظيف البيانات في صنع القرار التربوي، وبناء نموذج لقيادة رقمية قادرة على توجيه المدرسة نحو تحسين التعلم عبر الاستخدام الذكي للبيانات.

.609 **العنوان:** "دور القيادة الرقمية في دعم تطبيق التعلم الشخصي القائم على البيانات في المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل دور القيادة الرقمية في دعم تبنّي التعلم الشخصي القائم على البيانات داخل المدارس الثانوية المصرية، وهو نموذج تعليمي يعتمد على استخدام بيانات تعلم الطلاب لتخصيص المحتوى والأنشطة

والإيقاع التعلمي بما يلائم قدراتهم واحتياجاتهم الفردية، ويُعرف عالميًا بمفهوم Personalized Learning (PL) القائم على تحليل البيانات. ويُعد دور القيادة الرقمية—من حيث توفير البنية التكنولوجية، وتمكين المعلمين من الوصول إلى البيانات، وتبني سياسات تشجع على استخدام التحليلات التعليمية في اتخاذ القرار—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى تطبيق التعلم الشخصي داخل الصف، وقدرة المدرسة على تخصيص الخبرات التعليمية بناءً على بيانات الأداء والتفاعل هو المتغير التابع، مع احتمال بروز متغيرات وسيطة مثل تدريب المعلمين على تحليل البيانات، ومدى إتاحة الأدوات الرقمية والمنصات الذكية، واستعداد الثقافة المدرسية للتخلي عن النموذج الموحد في التدريس. كما تبحث الدراسة التحديات التي تواجه الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم المخصص، مثل عبء العمل على المعلمين، وفجوات المهارات الرقمية، وغياب نماذج واضحة لتوظيف البيانات في اتخاذ القرار التعليمي. وتشمل الحدود البشرية العاملين التربويين والمعلمين والمديرين بمحافظات القاهرة الكبرى، حيث تمثل هذه المناطق بيئات تعليمية تشهد توسعًا ملحوظًا في التحول الرقمي. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن العوامل التنظيمية والتقنية والمهارية التي تعزز فعالية تطبيق التعلم الشخصي، وصولًا إلى تطوير نموذج مصري يستند إلى البيانات في تخصيص التعلم، ويعزز جاهزية المدارس الثانوية للتحول نحو بيئات تعلم ذكية تدعم بناء مهارات الطلاب في عصر الاقتصاد الرقمي والمعرفي.

.610 **العنوان:** "مهارات القيادة الافتراضية ودورها في تحسين إدارة الفصول الإلكترونية في مدارس التعليم الأساسي المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور مهارات القيادة الافتراضية—وهي المهارات القيادية التي تُمارس في بيئات عمل وتعليم رقمية عن بُعد—في تحسين إدارة الفصول الإلكترونية داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية، وذلك في ظل التوسع في استخدام منصات التعلم الإلكتروني وأنظمة إدارة التعليم عن بُعد. ويُعد امتلاك المديرين لمهارات القيادة الافتراضية—مثل تنظيم التفاعل الإلكتروني، وضبط حضور الطلاب في الفصول الرقمية، وتوظيف أدوات التواصل الافتراضي (Virtual Communication Tools) في التوجيه والمتابعة—هو المتغير المستقل، بينما يمثل جودة إدارة الفصول الإلكترونية—كما تظهر في انضباط الطلاب، وفاعلية التفاعل، وسلاسة إدارة الأنشطة الرقمية—هو المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل التدريب الرقمي للقيادات، ومستوى البنية التكنولوجية المتاحة، وقدرة العاملين على استخدام التطبيقات التعليمية الحديثة. كما تبحث الدراسة دور التدريب الرقمي الموجه للقيادات المدرسية في تعزيز استعدادهم لإدارة البيئات الافتراضية، وتتناول تحديات الاتصال الرقمي والبنية التحتية—مثل ضعف الإنترنت، ونقص الأجهزة، وصعوبات الدخول للمنصات—وأثرها على جودة الفصول الإلكترونية. وتشمل الحدود البشرية العاملين التربويين بمحافظات الإسكندرية والبحيرة لتمثيل بيئات تعليمية متنوعة في مستوى التحول الرقمي. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن العوامل الإدارية والتقنية والمهارية المرتبطة بنجاح القيادة الافتراضية، وصولًا إلى إطار متكامل لدعم القيادات المدرسية في إدارة الفصول الإلكترونية بفاعلية داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية، وبما يعزز جاهزية النظام التعليمي للتحول الرقمي المستدام.

.611 **العنوان:** "مستوى نضج التحول الرقمي (*Digital Transformation DT*) وعلاقته بكفاءة القيادة التربوية كمتغير تابع بمدارس التعليم الإعدادي في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء العلاقة الارتباطية بين مستوى نضج التحول الرقمي Digital Transformation (DT) كمتغير مستقل، وبين كفاءة القيادة التربوية Educational Leadership (EL) كمتغير تابع في مدارس التعليم الإعدادي بجمهورية مصر العربية. تتبلور المشكلة البحثية في تفاوت مستويات الجاهزية الرقمية للمؤسسات التعليمية، مما يؤثر على قدرة القيادات المدرسية في إدارة العمليات التعليمية والإدارية بكفاءة، ويسلط البحث الضوء على مدى توافر البنية التكنولوجية وتوظيف الأنظمة الرقمية في التخطيط والمتابعة. تهدف الدراسة إلى

تحليل قدرة القيادة على إدارة التحول الرقمي (DT) بفعالية من خلال تبني استراتيجيات واضحة وتوفير الدعم الفني والتدريب المستمر للعاملين، مع دراسة أثر الثقافة التنظيمية الرقمية كمتغير وسيط في تعزيز جاهزية المدرسة للتطبيق التقني. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتشخيص الواقع، وتقتصر الحدود البشرية للبحث على مديري ووكلاء ومعلمي المدارس الإعدادية بمحافظات القناة، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس التابعة لمديريات التربية والتعليم بتلك المحافظات، وتشمل الحدود الموضوعية قياس النضج الرقمي وفق المعايير الإدارية المعتمدة. تبحث الدراسة في التحديات التقنية والإدارية التي تعوق رفع مستوى النضج، وتسعى للتوصل إلى نتائج تؤكد أن الارتقاء بمستويات التحول الرقمي (DT) يؤدي بالضرورة إلى تحسين مهارات اتخاذ القرار الرقمي وتطوير الأداء المؤسسي. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بتقديم إطار إجرائي مقترح يساعد القيادات المدرسية في تعزيز كفاءتها الرقمية، ويدعم سياسات وزارة التربية والتعليم في تحقيق الشمول الرقمي داخل المنظومة التعليمية المصرية.

.612 **العنوان:** "القيادة الاستراتيجية الرقمية وأثرها في دعم التحول نحو التعليم المدمج بالمدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل دور القيادة الاستراتيجية الرقمية في دعم التحول نحو التعليم المدمج—الذي يجمع بين التعلم الحضوري والتعلم الإلكتروني—داخل المدارس الثانوية المصرية، وذلك من خلال تقييم قدرة القيادات المدرسية على وضع خطط استراتيجية رقمية واضحة موجّهة لتطبيق هذا النموذج التعليمي بفاعلية واستدامة. ويُعد دور القيادة في التخطيط الرقمي—من حيث تحديد الرؤية، وتخصيص الموارد، ووضع سياسات تنفيذية تنظم التكامل بين التعليمين الحضوري والافتراضي—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مدى نجاح المدارس الثانوية في تطبيق التعليم المدمج—كما يظهر في فاعلية المقررات الإلكترونية، ومستوى تفاعل الطلاب، وقدرة المعلمين على الدمج بين الأساليب—هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل تدريب المعلمين على مهارات التصميم الرقمي، وإدارة الفصول الإلكترونية، واستخدام منصات التعلم، إضافة إلى توفر البنية التحتية الرقمية داخل المدرسة. كما تتناول الدراسة التحديات المحتملة التي تواجه المدارس عند دمج التعلم الإلكتروني بالتعلم التقليدي، مثل مقاومة التغيير، وعدم جاهزية المعلمين، والفجوة الرقمية بين الطلاب، وضعف الخبرات التقنية. وتشمل الحدود البشرية العاملين التربويين بمحافظات الوجه القبلي، حيث تختلف جاهزية المدارس وإمكاناتها التقنية عن غيرها من المحافظات، مما يُبرز أهمية القيادة الاستراتيجية في تجاوز التحديات. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن العلاقات بين القيادة الرقمية والتطبيق الفعلي للتعليم المدمج، وصولًا إلى تطوير إطار استراتيجي يوجّه المدارس الثانوية المصرية نحو تبنّي التعليم المدمج بفاعلية، ويضمن تحقيق تعلم مرن ومبتكر يدعم توجه الدولة نحو التحول الرقمي في التعليم.

.613 **العنوان:** "القيادة الداعمة للابتكار الرقمي وأثرها في تطوير جودة التعليم الإلكتروني بالمدارس المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القيادة الداعمة للابتكار الرقمي—وهي القيادة التي تُهيئ بيئة محفزة للإبداع التكنولوجي وتشجع التجريب التربوي—في تطوير جودة التعليم الإلكتروني داخل المدارس المصرية، من خلال دراسة مدى قدرة القيادات المدرسية على تمكين المعلمين من استخدام أساليب تعليمية مبتكرة توظّف أدوات التكنولوجيا الحديثة في التصميم التعليمي، وبناء المحتوى الرقمي، وتنفيذ الدروس التفاعلية. ويُعد دعم القيادة للابتكار الرقمي—من حيث التشجيع، وتوفير الموارد، وإتاحة التدريب، ومنح مساحة آمنة للتجريب—هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى جودة التعليم الإلكتروني—كما يظهر في جودة المحتوى الرقمي، وفاعلية التفاعل، وتنوع الأنشطة الإلكترونية—هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل المناخ المدرسي الداعم للإبداع، وكفاءة المعلمين الرقمية، وتوفر البنية التكنولوجية. كما تبحث الدراسة أثر المناخ المدرسي المحفز للإبداع في تمكين المعلمين من إنتاج محتوى إلكتروني عالي الجودة، والابتكار في طرائق التعليم الإلكتروني، إضافة إلى دور الدعم الإداري في إزالة العقبات التقنية والتنظيمية التي قد تعيق تحقيق الجودة، مثل ضعف البنية الرقمية أو غياب التدريب الكافي. وتشمل الحدود البشرية معلمي ومديري

مدارس القاهرة الكبرى بوصفهم أكثر احتكاكًا بممارسات التعليم الإلكتروني والتحول الرقمي. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن طبيعة العلاقة بين القيادة والابتكار وجودة التعليم الإلكتروني، وصولًا إلى نموذج إداري مقترح يرسّخ ثقافة الابتكار الرقمي داخل المدارس المصرية، ويعزز قدرة النظام التعليمي على مواكبة متطلبات العصر الرقمي والتحول نحو تعليم إلكتروني عالي الجودة.

614. **العنوان:** "القيادة الرقمية ودورها في تحسين نظم المتابعة الإلكترونية وتقويم الأداء المدرسي في التعليم المصري"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة الرقمية في تطوير وتحسين نظم المتابعة الإلكترونية Electronic Monitoring Systems (EMS) داخل المدارس المصرية، بوصفها أداة محورية في تعزيز جودة الأداء المدرسي. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تبنّي القيادة المدرسية للمهارات والممارسات الرقمية، مثل استخدام نظم إدارة المعلومات، وتفعيل أدوات الرصد الإلكتروني لأداء الطلاب والمعلمين، بينما يتمثل المتغير التابع في فعالية نظم المتابعة الإلكترونية وقدرتها على توفير بيانات دقيقة تُسهِم في تحسين القرارات الإدارية ورفع جودة التعليم. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في جاهزية البنية التقنية، بما يشمل توافر الأجهزة، واستقرار الشبكات، ودعم البرمجيات، والتي تؤثر في قدرة المدرسة على استخدام EMS بكفاءة. وتتحدد الحدود الموضوعية في عمليات المتابعة الإلكترونية وتقويم الأداء المدرسي، فيما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين في محافظات القاهرة الكبرى. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن العلاقة بين القيادة الرقمية وتفعيل EMS، بهدف تطوير نموذج إداري رقمي يعزز جودة المتابعة المدرسية، ويدعم توجهات وزارة التربية والتعليم في مصر نحو التحول الرقمي والحوكمة القائمة على البيانات لتحسين مخرجات التعليم.

615. **العنوان:** "إدارة الموارد التعليمية الرقمية وأثرها في تعزيز استخدام البيانات داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة الموارد التعليمية الرقمية Digital Learning Resources Management (DLRM) في دعم منظومات استخدام البيانات Data Use (DU) داخل المدارس المصرية، بوصفها أحد المداخل الرئيسة لتحسين التخطيط التربوي واتخاذ القرار. ويتمثل المتغير المستقل في جودة إدارة الموارد الرقمية، من حيث تنظيم المحتوى، وتصنيفه، وتحديثه، وتيسير الوصول إليه عبر منصات مدرسية أو نظم إدارة التعلم، بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية استخدام البيانات داخل المدرسة في متابعة تقدم الطلاب، وتطوير الخطط العلاجية، وتحسين الممارسات التدريسية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في دور القيادة المدرسية في تهيئة بيئة داعمة لاستخدام البيانات وتشجيع المعلمين على توظيفها، إضافة إلى التدريب التقني الذي يعزز مهارات العاملين في DLRM وDU. وتتحدد الحدود الموضوعية في الموارد التعليمية الرقمية وآليات إدارتها وتوظيف البيانات، فيما تشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية في محافظات الدلتا. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم العلاقة بين إدارة الموارد الرقمية وتفعيل DU، بهدف تطوير آليات فعّالة لإدارة هذه الموارد بما يدعم جودة العملية التعليمية ويعزز التحول الرقمي داخل المدارس المصرية.

616. **العنوان:** "القيادة المدرسية وأثرها في دعم إنتاج المحتوى التعليمي الرقمي لدى معلمي المرحلة الابتدائية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة المدرسية في دعم وتعزيز إنتاج المحتوى التعليمي الرقمي Digital Educational Content Production (DECP) لدى معلمي المرحلة الابتدائية في مصر، من خلال الوقوف على مجموعة من الممارسات الإدارية والتربوية التي يمكن للقيادة توظيفها لتقوية قدرات المعلمين الرقمية والإبداعية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الدعم القيادي المقدم للمعلمين، ويتضمن توفير التدريب المتخصص في تصميم وإنتاج المحتوى الرقمي، وإتاحة الموارد التقنية والأدوات اللازمة للإنتاج، وبناء ثقافة مدرسية داعمة للابتكار. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة وكفاءة إنتاج المحتوى الرقمي من حيث أصالته، وملاءمته للمتعلمين، وقدرته على تحسين الدافعية ومخرجات

التعلم. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في فعالية المتابعة الإدارية التي تعزز الثقة المهنية لدى المعلمين وتشجعهم على التجريب وتبني ممارسات رقمية جديدة. وتتحدد الحدود الموضوعية في ممارسات القيادة المدرسية المتعلقة بدعم DECP، فيما تشمل الحدود البشرية معلمي المرحلة الابتدائية والقيادات المدرسية بمحافظات القاهرة الكبرى. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم رؤية عملية تسهم في تطوير إنتاج المحتوى الرقمي في ضوء توجهات وزارة التربية والتعليم نحو التحول الرقمي، وبما يعزز جودة العملية التعليمية داخل المدارس المصرية.

617. **العنوان:** "القيادة الرقمية ودورها في تعزيز تبني تقنيات الواقع الممتد *XR* داخل المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة الرقمية في تعزيز تبني تقنيات الواقع الممتد XR (Extended Reality) داخل المدارس الثانوية المصرية، بوصفها أحد الاتجاهات التكنولوجية الداعمة لتطوير بيئات التعلم الحديثة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تبنّي القيادة الرقمية لممارسات إدارة التحول التقني، بما يشمل تهيئة البنية التحتية الرقمية، وتوفير التجهيزات اللازمة لتطبيق XR، وتوجيه الخطط المدرسية نحو دمج التقنيات المتقدمة في العملية التعليمية. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تبني XR داخل المدرسة من حيث قدرة المعلمين على استخدامه، ومعدل دمجه في الأنشطة الصفية، وتأثيره المتوقع على تفاعل الطلاب وتحسن خبراتهم التعليمية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في التدريب المتخصص الذي يرفع جاهزية المعلمين لاستخدام XR، وكذلك المناخ المدرسي الداعم للابتكار الذي يشجع على التجريب والممارسات التربوية الجديدة. وتتحدد الحدود الموضوعية في مؤشرات جاهزية البنية الرقمية وأساليب دمج XR في التدريس، فيما تشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية بمحافظات الدلتا. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن متطلبات دمج XR في التعليم المصري، وتقديم إطار إداري يساعد المدارس الثانوية على توظيف التقنيات المتقدمة بما يخدم تطوير الممارسات التدريسية ويدعم توجه الدولة نحو التحول الرقمي في التعليم.

618. **العنوان:** "القيادة الرقمية الأخلاقية وأثرها في الحد من إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة الرقمية الأخلاقية في الحد من إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي AI (Artificial Intelligence) داخل المدارس الثانوية المصرية، في ظل تزايد اعتماد الطلاب والمعلمين على أدوات رقمية ذكية قد تُستغل بصورة غير منضبطة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تبنّي القيادة الرقمية الأخلاقية من حيث وضع السياسات الأخلاقية المنظمة لاستخدام AI، وتطبيق ضوابط واضحة للاستخدام المسؤول، وتفعيل آليات متابعة لضبط السلوكيات الرقمية، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى الحدّ من إساءة استخدام AI داخل المدرسة، سواء في الغش الأكاديمي، أو التلاعب بالبيانات، أو الاعتماد غير المبرر على الأدوات الذكية. وقد يظهر متغير وسيط يتمثل في الثقافة المدرسية الرقمية التي قد تعزز أو تضعف الالتزام بالسلوك المسؤول، إضافة إلى دور الوعي المهني الناتج عن التدريب الذي توفره القيادة للعاملين والطلاب حول أخلاقيات AI. وتتحدد الحدود الموضوعية في السياسات الأخلاقية ونظم الحوكمة الرقمية داخل المدارس الثانوية، فيما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين والطلاب بمحافظات القناة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن العلاقة بين القيادة الرقمية الأخلاقية وضبط استخدام AI، بهدف تقديم إطار إداري يضمن الاستخدام المسؤول للتقنيات الذكية، ويحمي البيئة التعليمية، ويعزز قيم النزاهة والموثوقية داخل المدارس المصرية.

619. **العنوان:** "فاعلية القيادة التربوية في تعزيز جاهزية المعلمين للتحول الرقمي في مدارس التعليم الأساسي المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية القيادة التربوية بوصفها المتغير المستقل في تعزيز جاهزية المعلمين للتحول الرقمي باعتبارها المتغير التابع داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية، وذلك من خلال تناول مدى توفير القيادة لبرامج تدريبية فعّالة ترفع كفاءة المعلمين التقنية، إلى جانب دراسة أثر الدعم المعنوي والتحفيز في تعزيز اتجاهات المعلمين

نحو تبني التكنولوجيا التعليمية الرقمية (DET (Digital Educational Technology بما يسهم في تحسين جودة الممارسات التعليمية. كما تبحث الدراسة أثر الثقافة المهنية المدرسية (SPC (School Professional Culture كمتغير وسيط مؤثر في طبيعة العلاقة بين القيادة التربوية وجاهزية المعلمين، بما يعكس دور البيئة المهنية في تشكيل مواقف العاملين نحو التحول الرقمي. وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على معلمي وقادة مدارس محافظات الصعيد، بينما تشمل الحدود الموضوعية ممارسات القيادة التربوية، وبرامج التدريب، وآليات الدعم المعنوي، والعوامل الثقافية المهنية المؤثرة على تبني التحول الرقمي. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الأدوار القيادية المؤثرة على جاهزية المعلمين، وصولًا إلى تصور مقترح يدعم التحول الرقمي ويخدم الأهداف التعليمية لجمهورية مصر العربية.

.620 **العنوان:** "**القيادة التحليلية الرقمية ودورها في تحسين استخدام البيانات التربوية داخل المدارس الإعدادية المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة التحليلية الرقمية بوصفها المتغير المستقل في تحسين استخدام البيانات التربوية باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الإعدادية المصرية، من خلال دراسة مدى قدرة الإدارة المدرسية على تحليل البيانات وتفسيرها لتوجيه القرارات التربوية الفعالة التي تسهم في تحسين جودة مخرجات التعليم، إضافة إلى بحث أثر نظم المعلومات التربوية نظم المعلومات التربوية (EIS (Educational Information Systems في دعم عمليات جمع البيانات ورفع مستوى جودتها بما يعزز كفاءة التحليل التربوي. كما تتناول الدراسة أثر مهارات القادة في إدارة البيانات وتفعيل ثقافة اتخاذ القرار المبني على الأدلة (EBDM (Evidence-Based Decision Making كمتغير وسيط يؤثر في طبيعة العلاقة بين القيادة التحليلية الرقمية وجودة استخدام البيانات. وتشمل الحدود البشرية العاملين بالمدارس الإعدادية في محافظات الدلتا، بينما تتحدد الحدود الموضوعية في ممارسات القيادة التحليلية الرقمية، ونظم المعلومات، وآليات تحسين البيانات التربوية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص الواقع وتطوير نموذج منهاجي مقترح يدعم التحليل التربوي ويخدم الأهداف التعليمية لجمهورية مصر العربية.

.621 **العنوان:** "**القيادة المدرسية الرقمية ودورها في تحسين جودة الاتصال الإداري داخل المدارس الثانوية المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة المدرسية الرقمية بوصفها المتغير المستقل في تحسين جودة الاتصال الإداري باعتباره المتغير التابع داخل المدارس الثانوية المصرية، وذلك من خلال دراسة فاعلية استخدام أدوات الاتصال الإلكترونية الحديثة في تبادل المعلومات وتنسيق العمل بين المعلمين والإداريين بما يعزز كفاءة الأداء المدرسي. كما تبحث الدراسة أثر جاهزية البنية التكنولوجية المدرسية في دعم التواصل الفوري وتسهيل الإجراءات الإدارية، إضافة إلى تناول أهمية تدريب العاملين على استخدام أنظمة الاتصال الرقمية (DCS (Digital Communication Systems بكفاءة، لما لها من تأثير مباشر على جودة تدفق المعلومات وسرعة إنجاز المعاملات. وتتضمن الدراسة تحليل أثر مهارات القيادة الرقمية في توجيه الاستخدام الأمثل لهذه الأنظمة كمتغير وسيط يعزز العلاقة بين القيادة المدرسية الرقمية وجودة الاتصال الإداري. وتشمل الحدود البشرية العاملين بالمدارس الثانوية في محافظات الوجه البحري، بينما تشمل الحدود الموضوعية ممارسات القيادة الرقمية، وأنظمة الاتصال الإلكتروني، وعوامل البنية التكنولوجية المؤثرة في جودة الاتصال. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص الواقع وتقديم تصور مقترح يدعم تطوير الاتصال الإداري الرقمي بما يخدم الأهداف التعليمية لجمهورية مصر العربية.

.622 **العنوان:** "**القيادة الرقمية ودورها في تطوير مهارات التعليم الإلكتروني لدى المعلمين الجدد في المدارس المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة الرقمية بوصفها المتغير المستقل في تطوير مهارات التعليم الإلكتروني لدى المعلمين الجدد باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس المصرية، من خلال فحص مدى قدرة القيادة المدرسية على توفير برامج تدريبية متخصصة تعزز الكفاءات التقنية والتربوية للمعلمين الجدد في استخدام منصات التعليم الإلكتروني

التعليم الإلكتروني EL (E-Learning) وتوظيفها في العملية التعليمية بكفاءة. كما تبحث الدراسة أثر الدعم والمتابعة الإدارية كمتغير وسيط يسهم في تهيئة المعلمين الجدد للاندماج في البيئة الرقمية، إلى جانب تناول التحديات المهنية التي قد تواجههم أثناء تطبيق التعليم الإلكتروني وسبل معالجتها بما يضمن تحسين ممارساتهم التدريسية. وتشمل الحدود البشرية معلمي وقادة المدارس بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تتمثل الحدود الموضوعية في ممارسات القيادة الرقمية وبرامج التدريب وأنظمة المتابعة الداعمة للتعليم الإلكتروني. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص واقع القيادة الرقمية ودورها في تنمية مهارات المعلمين الجدد، وصولًا إلى تقديم إطار مقترح يدعم جاهزيتهم الرقمية ويخدم الأهداف التعليمية لجمهورية مصر العربية.

623. **العنوان:** "**دور القيادة الرقمية في تطوير إدارة الجدول المدرسي الإلكتروني داخل المدارس الثانوية المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة الرقمية بوصفها المتغير المستقل في تطوير إدارة الجدول المدرسي الإلكتروني باعتباره المتغير التابع داخل المدارس الثانوية المصرية، من خلال دراسة آليات التخطيط والتنظيم التي تعتمدها القيادة في إعداد الجداول باستخدام أنظمة الجدولة الإلكترونية الجدولة المدرسية الإلكترونية Electronic School Timetabling (EST) التي تسهم في الحد من التعارضات وزيادة كفاءة توزيع الحصص الدراسية. كما تتناول الدراسة أثر التدريب الإداري كمتغير وسيط يمكّن المديرين ووكلاء المدارس من توظيف نظم الجدولة الذكية Smart Timetabling Systems (STS) بكفاءة، إلى جانب بحث أثر البيئة التكنولوجية المدرسية في دعم عمليات الجدولة وتحسين دقة وسرعة إنجاز الجدول المدرسي. وتشمل الحدود البشرية العاملين بالمدارس الثانوية في محافظات القاهرة والجيزة، بينما تتركز الحدود الموضوعية في ممارسات القيادة الرقمية، وآليات التخطيط والتنظيم، ونظم الجدولة الإلكترونية، وعوامل البيئة التكنولوجية الداعمة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص واقع إدارة الجداول الإلكترونية، وصولًا إلى تقديم نموذج فعال يسهم في تطوير إدارة الجدول المدرسي ويخدم الأهداف التعليمية لجمهورية مصر العربية.

624. **العنوان:** "**الدور القيادي في تعزيز تبني نظم التعلم التكيفي داخل المدارس المصرية: دراسة وصفية تحليلية في ضوء التوجه نحو التحول الرقمي**"

الموضوع: تتبلور المشكلة البحثية في رصد مدى جاهزية وكفاءة الممارسات القيادية بالمدارس المصرية لمواكبة التحولات التقنية الحديثة، وتحديدًا في قدرتها على تهيئة البيئة التنظيمية لتبني التكنولوجيا التعليمية المتقدمة التي تراعي الفروق الفردية آليًا. يهدف البحث إلى تحليل "الدور القيادي" كمتغير مستقل، وأثره في تعزيز تبني "نظم التعلم التكيفي" (Adaptive Learning Systems - ALS) كمتغير تابع، مع دراسة أثر "برامج التدريب المهني" (Professional Development Programs - PDP) كمتغير وسيط يسهم في تمكين المعلمين من التعامل مع تلك النظم بكفاءة. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع استعداد القيادة المدرسية لتوفير الأدوات الرقمية وتحليل بيانات الطلاب لتقديم مسارات تعليمية مخصصة. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة ممارسات القيادة المدرسية، وآليات تطبيق نظم التعلم التكيفي (ALS)، ومتطلبات البنية التحتية الرقمية، في حين تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والمعلمين بمحافظات شمال الصعيد. يسعى البحث لإثبات العلاقة بين النمط القيادي الداعم للابتكار وبين سرعة استجابة العاملين لتبني برامج التدريب المهني (PDP) وتطبيق التقنيات الحديثة في ظل التوجهات الوطنية نحو التحول الرقمي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم إطار مقترح يسهم في دمج أنظمة التعلم التكيفي داخل المنظومة التعليمية المصرية، وتحديد قائمة بالمتطلبات الإدارية والتقنية اللازمة لدعم الأهداف الاستراتيجية للتعليم. كما ستسفر النتائج عن توصيات إجرائية لتطوير الأداء القيادي بما يضمن تحويل المدارس إلى بيئات تعلم ذكية قادرة على تحسين نواتج التعلم وتلبية الاحتياجات الفردية للطلاب وفقًا للمعايير التربوية المعاصرة.

.625 **العنوان:** "**القيادة الرقمية ودورها في تعزيز ثقافة العدالة الرقمية داخل المدارس المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة الرقمية بوصفها المتغير المستقل في تعزيز ثقافة العدالة الرقمية باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس المصرية، من خلال دراسة مدى قدرة القيادة المدرسية على توفير فرص متساوية لاستخدام التكنولوجيا لجميع الطلاب بما يقلل الفجوة الرقمية بينهم، ودعم مبادئ الإنصاف في الوصول إلى الموارد الرقمية. كما تبحث الدراسة أثر التوعية الرقمية (DAP (Digital Awareness Programs كمتغير وسيط يسهم في تعزيز فهم الطلاب والمعلمين لمبادئ العدالة الرقمية (DJ (Digital Justice وتطبيقاتها في البيئة المدرسية، إلى جانب تحليل دور السياسات المدرسية في الحد من التمييز الرقمي وتعزيز المشاركة المتكافئة في الأنشطة التعليمية المعتمدة على التكنولوجيا. وتشمل الحدود البشرية مدارس القاهرة الكبرى، بينما تتحدد الحدود الموضوعية في ممارسات القيادة الرقمية، وبرامج التوعية الرقمية، وعوامل الفجوة الرقمية المؤثرة على العدالة التعليمية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص واقع العدالة الرقمية داخل المدارس وتقديم نموذج مقترح يعزز دمج مبادئ العدالة الرقمية بما يخدم الأهداف التعليمية لجمهورية مصر العربية.

.626 **العنوان:** "**القيادة التربوية الرقمية ودورها في تفعيل منصات إدارة التعلم *LMS* في المدارس الإعدادية المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة التربوية الرقمية بوصفها المتغير المستقل في تفعيل منصات إدارة التعلم منصات إدارة التعلم (LMS (Learning Management Systems باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الإعدادية المصرية، وذلك من خلال دراسة أثر المتابعة الإدارية الرقمية وبرامج التدريب والتواصل الإلكتروني كمتغيرات وسيطة في رفع مستوى استخدام المنصة في عمليتي التدريس والتقويم، بما يدعم جودة الممارسات التعليمية في ضوء توجهات الدولة نحو التحول الرقمي. كما تبحث الدراسة العوامل التنظيمية داخل المدرسة، بما يشمل سياسات الاستخدام، وتوزيع الأدوار، وجاهزية البنية التكنولوجية، بوصفها عناصر مؤثرة في مدى فاعلية تفعيل منصات إدارة التعلم. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين بالمدارس الإعدادية في محافظات الدلتا، بينما تتركز الحدود الموضوعية في ممارسات القيادة الرقمية، وآليات التدريب والمتابعة، والعوامل التنظيمية الداعمة لاستخدام LMS. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص واقع تفعيل المنصات الرقمية، وصولًا إلى تطوير إطار تطبيقي يسهم في تعزيز دور القيادة التربوية في توظيف LMS بما يخدم الأهداف التعليمية لجمهورية مصر العربية.

.627 **العنوان:** "**القيادة الرقمية كمتغير مستقل وأثرها في تطوير منظومة التقويم الإلكتروني *Electronic Assessment Systems (EAS)* بمدارس التعليم الثانوي في مصر**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر القيادة الرقمية (DL (Digital Leadership بوصفها المتغير المستقل في تطوير نظام التقويم الإلكتروني (EAS (Electronic Assessment Systems باعتباره المتغير التابع داخل المدارس الثانوية المصرية، وذلك من خلال فحص جودة الاختبارات الإلكترونية وآليات إصدار التقارير الرقمية Digital Assessment Reports DAR)) ودور القيادة المدرسية في تعزيز موثوقية ودقة عمليات التقويم. تبرز المشكلة البحثية في الحاجة إلى قيادة واعية تقنيًا قادرة على تجاوز التحديات التقليدية للتقويم والتحول نحو أنظمة رقمية ذكية تضمن العدالة والشفافية. تتناول الدراسة أثر البنية التكنولوجية المتاحة كمتغير وسيط يسهم في تحسين جودة تطبيق نظام التقويم الإلكتروني (EAS) ودعم عملية المتابعة والتغذية الراجعة. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method، وتقتصر الحدود البشرية على العاملين بالمدارس الثانوية في محافظات القناة، بينما تتركز الحدود الموضوعية في ممارسات القيادة الرقمية (DL)، وجودة الاختبارات، والبنية الداعمة. تبحث الدراسة في العلاقة الطردية بين التمكين الرقمي للقيادة وبين كفاءة مخرجات التقويم التربوي، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وضع إطار تنظيمي يضمن تكامل التقنيات

الرقمية في منظومة الامتحانات، وتفعيل التقارير الرقمية (DAR) كأداة لاتخاذ قرارات تربوية دقيقة تخدم سياسات التعليم المصرية الحديثة وتطور جودة الأداء المدرسي.

628. العنوان: "**القيادة الرقمية كمتغير مستقل لتعزيز الابتكار التربوي لدى معلمي المدارس المصرية في ضوء سياسات التحول الرقمي**"

الموضوع: تركز هذه الدراسة على تحليل دور القيادة الرقمية (Digital Leadership (DL بوصفها المتغير المستقل في تعزيز الابتكار التربوي (Educational Innovation (EI لدى المعلمين باعتباره المتغير التابع داخل المدارس المصرية، من خلال فحص مدى دعم القيادة لتبني استراتيجيات تدريس مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا التعليمية الرقمية Digital Educational Technology (DET في تطوير ممارسات التدريس. تتبلور المشكلة البحثية في وجود فجوة بين التجهيزات التقنية والممارسات الابتكارية الفعلية، مما يتطلب قيادة رقمية تحفز الكوادر البشرية على الإبداع. تتناول الدراسة أثر البيئة التنظيمية الداعمة كمتغير وسيط يسهم في تهيئة مناخ مدرسي محفز، ويعزز تفاعل المعلمين مع أساليب التدريس الحديثة. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتشخيص الواقع، وتشمل الحدود البشرية العاملين بالمدارس في محافظات الوجه البحري، بينما تتركز الحدود الموضوعية في استراتيجيات القيادة الرقمية (DL) وبيئة الإبداع ودعم التوظيف الابتكاري للتكنولوجيا الرقمية (DET). تبحث الدراسة في العلاقة بين الدعم القيادي ومستوى التجديد التربوي في الفصول الدراسية، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تقديم إطار عمل مقترح يعزز الممارسات التعليمية المبتكرة، وتوصي بضرورة دمج كفايات الابتكار الرقمي ضمن معايير تقييم أداء المعلمين والقيادات، بما يحقق أهداف السياسة التعليمية المصرية في بناء مجتمع المعرفة.

629. العنوان: "**دور القيادة الرقمية في تطوير الممارسات الإدارية الذكية *Smart Administrative Decisions (SAD)* كمتغير تابع بمدارس التعليم الثانوي المصري**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة الرقمية (Digital Leadership (DL بوصفها المتغير المستقل في تطوير الممارسات الإدارية الذكية باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس المصرية، وذلك عبر دراسة مدى استخدام أنظمة الأتمتة والتحكم الرقمي (Digital Automation Systems (DAS في إدارة العمليات المدرسية اليومية بما يعزز كفاءة الأداء الإداري. تكمن المشكلة البحثية في استمرار بعض الأنماط البيروقراطية التي تعيق سرعة الإنجاز، مما يستوجب التحول نحو الإدارة الذكية لتحسين جودة الخدمة التعليمية. تتناول الدراسة أثر تحليل البيانات التربوية Data Analytics for Education (DAE كمتغير وسيط يسهم في دعم اتخاذ القرارات الذكية (Smart Administrative Decisions (SAD داخل المدرسة. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method، وتشمل الحدود البشرية العاملين بالمدارس الثانوية المصرية بجمهورية مصر العربية، بينما تتركز الحدود الموضوعية في ممارسات القيادة الرقمية (DL)، وأنظمة الأتمتة (DAS)، وتحليل البيانات (DAE) ودورها في دعم الإدارة الذكية. تبحث الدراسة في العلاقة الارتباطية بين توظيف الذكاء الاصطناعي في الإدارة وبين سرعة وجودة القرار التربوي، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى إطار مقترح لأتمتة العمليات الإدارية، وتطوير مهارات القيادات في التعامل مع أنظمة تحليل البيانات (DAE)، مما يؤدي إلى تقليل الهدر الإداري وتحقيق التميز المؤسسي في ضوء رؤية مصر للتعليم.

630. العنوان: "**القيادة الرقمية وأثرها في تعزيز تبني نماذج الواقع المعزز *AR* داخل المدارس الإعدادية المصرية**"

الموضوع: تتمور مشكلة البحث حول وجود فجوة في الممارسات الإدارية المعاصرة التي تدعم دمج التكنولوجيا المتقدمة في التعليم المصري، وتحديدًا في المدارس الإعدادية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القيادة الرقمية Digital Leadership (DL) باعتبارها المتغير المستقل، في تعزيز تبني نماذج الواقع المعزز (Augmented Reality (AR كمتغير تابع.

تسعى الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه القيادة المدرسية في توفير الدعم التقني والبيئة التنظيمية المحفزة لاستخدام تطبيقات AR في العملية التعليمية، مع اختبار دور جاهزية البنية التكنولوجية Technological Readiness TR)) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في أبعاد القيادة الرقمية والتمكين التقني للمعلمين، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري ومعلمي المدارس الإعدادية بمحافظات الدلتا بجمهورية مصر العربية، والحدود الزمانية خلال العام الدراسي الحالي. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لمناسبته لطبيعة المتغيرات وتحديد العلاقة الارتباطية والأثر بينها. وتبرز أهمية البحث في تقديم إطار إداري مقترح لصناع السياسات التعليمية في مصر حول كيفية تفعيل DL لتحقيق التحول الرقمي المنشود، وتجاوز العقبات الإدارية التي تحد من استخدام التقنيات التفاعلية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن تعزيز كفايات DL لدى مديري المدارس يسهم بشكل مباشر في زيادة معدلات قبول واستخدام المعلمين لتقنيات AR، مما ينعكس إيجابًا على جودة المخرجات التعليمية وتفاعل الطلاب. كما ستكشف النتائج عن مدى تأثير المتغير الوسيط TR في تسريع وتيرة تبني الابتكارات التعليمية داخل البيئة المدرسية المصرية، وتقديم توصيات إجرائية لتطوير البرامج التدريبية للقيادات المدرسية بما يتوافق مع رؤية مصر **2030** في مجال رقمنة التعليم.

ثانيًا: نماذج واتجاهات مستقبلية في الإدارة التربوية

631. العنوان: "نماذج القيادة المستقبلية القائمة على التحول الرقمي ودورها في تطوير الأداء المؤسسي بالمدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حاجة الإدارة المدرسية بمصر إلى تبني أنماط قيادية غير تقليدية تواكب التغيرات المتسارعة، حيث تهدف الدراسة إلى استقصاء دور نماذج القيادة المستقبلية FLM (Future Leadership Models) بوصفها المتغير المستقل، في تطوير الأداء المؤسسي IP (Institutional Performance) كمتغير تابع داخل المدارس الثانوية العامة المصرية. تتناول الدراسة آليات القيادة التي توظف التحليلات التعليمية LA (Learning Analytics) والذكاء الاصطناعي AI (Artificial Intelligence) في دعم اتخاذ القرار، مع فحص أثر الثقافة الرقمية المؤسسية ODC (Organizational Digital Culture) كمتغير وسيط في تعزيز هذه العلاقة. وتشمل الحدود الموضوعية أبعاد القيادة الاستشرافية والمرونة الإدارية والتمكين الرقمي، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري ووكلاء ومعلمي المدارس الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في البيئة التعليمية المصرية الرسمية. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لرصد الواقع القائم وتحليل متطلبات التحول المنشود، وصولًا إلى بناء إطار مقترح يحدد الكفايات اللازمة للقيادة المستقبلية. وتسعى النتائج إلى إثبات وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتطوير جودة العمليات الإدارية والتعليمية بالمدرسة. كما تهدف الدراسة إلى تقديم حلول عملية لمواجهة مقاومة التغيير التنظيمي وتحويل التحديات التقنية إلى فرص لتعزيز التنافسية التعليمية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة إعادة صياغة برامج إعداد القادة بوزارة التربية والتعليم لتشمل مهارات الإدارة الذكية والابتكار المؤسسي، بما يضمن استجابة المدارس الثانوية للتحولات العالمية وتحقيق أهداف السياسة التعليمية المصرية في بناء مواطن رقمي. وتؤكد الدراسة في نهايتها على أن الاستثمار في رأس المال البشري القيادي هو الركيزة الأساسية لضمان استدامة التميز في ظل بيئة تعليمية دائمة التغير والتعقيد.

632. العنوان: "الإدارة التربوية الذكية ودورها في دعم السياسات التربوية المستقبلية داخل المدارس الإعدادية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإدارة التربوية الذكية—المعتمِدة على الأنظمة الرقمية المتقدمة، وتقنيات التحليل الذكي للبيانات، والأدوات التكنولوجية الداعمة للقرار—في دعم السياسات التربوية المستقبلية داخل المدارس الإعدادية المصرية، وذلك من خلال فحص كيفية توظيف الأنظمة الذكية في متابعة الأداء المدرسي، وإدارة الموارد البشرية

والمادية، وتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب. ويُعد مدى توظيف الأنظمة الذكية والتحول الرقمي في عمليات المتابعة والتخطيط هو المتغير المستقل، بينما يمثل فاعلية السياسات التربوية المستقبلية داخل المدرسة—من حيث تحسين جودة القرار، والحد من العشوائية، ورفع كفاءة التخطيط—هو المتغير التابع، مع احتمال وجود متغيرات وسيطة مثل المهارات الرقمية للعاملين، ودرجة جاهزية البنية التكنولوجية. وتتناول الدراسة أثر تهيئة الكوادر البشرية من حيث تدريب المعلمين والإداريين على التعامل مع النظم الذكية وفهم مخرجاتها، ودورها في تعزيز قدرة المدرسة على توجيه سياساتها نحو الابتكار والفاعلية. وتشمل الحدود البشرية العاملين بمحافظات الوجه البحري، بينما تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى تصور مستقبلي يعزز قدرة المدارس الإعدادية على تبنّي إدارة تربوية ذكية تسهم في تحديث السياسات التعليمية المصرية ورفع قدرتها التنافسية في عصر التحول الرقمي.

.633 **العنوان:** "جاهزية المدارس المصرية لتطبيق نماذج الإدارة المستندة إلى الذكاء الاصطناعي: دراسة مستقبلية تحليلية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مستوى جاهزية المدارس المصرية لاعتماد نماذج الإدارة المدرسية المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي (AI Artificial Intelligence)، من خلال تقييم توافر البنية التكنولوجية، والموارد الرقمية، وأنظمة البيانات اللازمة لتشغيل النظم الذكية، إضافة إلى تحليل قدرات العاملين على التعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار ومتابعة الأداء المدرسي. ويُعد توافر البنية الرقمية ومستوى الكفاءة الرقمية للعاملين هو المتغير المستقل، بينما يمثل مدى استعداد المدارس لتبنّي الإدارة المؤتمتة وقدرتها على تحسين جودة اتخاذ القرار وتقليل الأخطاء الإدارية ورفع كفاءة إدارة الوقت هو المتغير التابع، مع إمكانية وجود متغيرات وسيطة مثل الثقافة المهنية، ودافعية العاملين نحو التغيير التقني، وسياسات الوزارة الداعمة للتحول الرقمي. كما تستكشف الدراسة الدور المتوقع للذكاء الاصطناعي في تطوير وظائف القيادة المدرسية، وتوجيه الموارد بكفاءة، ورصد المؤشرات التعليمية بصورة فورية. وتشمل الحدود البشرية معلمي ومديري مدارس الدلتا، بينما تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لصياغة إطار مستقبلي يساعد المدارس المصرية على مواكبة التحولات الرقمية المتسارعة، والانتقال التدريجي نحو نماذج الإدارة الذكية المعتمدة على AI.

.634 **العنوان:** "فاعلية النماذج التنبؤية في تطوير كفاءة التخطيط المدرسي بمدارس التعليم الأساسي بمحافظات القناة: دراسة في ضوء الفكر الإداري المعاصر"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل الدور الحيوي الذي تلعبه النماذج التنبؤية (PM) Predictive Models القائمة على استراتيجيات تحليل البيانات الضخمة واستشراف الاتجاهات المستقبلية في تعزيز مستويات كفاءة التخطيط المدرسي داخل مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، حيث تركز المشكلة البحثية على القصور في الأساليب التقليدية للتخطيط التي تفتقر للدقة في تقدير الاحتياجات المستقبلية مما يؤدي إلى هدر الموارد المادية والبشرية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تطبيق النماذج التنبؤية (PM) ومدى توافر البنية المعلوماتية المتكاملة، بينما يمثل المتغير التابع كفاءة التخطيط المدرسي بأبعاده المتمثلة في دقة تخصيص الموارد وجودة عملية اتخاذ القرار التعليمي، مع دراسة متغيرات وسيطة تشمل مهارات القيادات المدرسية في التعامل مع المؤشرات الإحصائية ومستوى التدريب التقني المتاح. وتتحدد الحدود المكانية للدراسة في محافظات القناة (السويس، الإسماعيلية، بورسعيد)، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس ووكلاءها والقائمين على عمليات التخطيط، بينما تتمثل الحدود الموضوعية في آليات توظيف البيانات لاستباق المشكلات التعليمية قبل وقوعها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لرصد الواقع وتفسير العلاقات بين المتغيرات، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى بناء إطار إداري مقترح يحدد متطلبات التحول نحو الإدارة التعليمية الذكية التي تعتمد على التنبؤ العلمي الدقيق لزيادة كفاءة المنظومة المدرسية، مع بيان العلاقة

الارتباطية الطردية بين جودة النماذج التنبؤية (PM) المستخدمة وقدرة المدرسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بمرونة وفاعلية عالية في ظل التغيرات المتسارعة.

.635 **العنوان:** **"أثر التعليم المدعوم بالذكاء الاصطناعي في تشكيل اتجاهات الإدارة المدرسية نحو تبني النظم التعليمية المستقبلية بالمدارس الثانوية في محافظات الوجه القبلي"**

الموضوع: تتبلور مشكلة هذه الدراسة في ضرورة مواكبة الإدارة المدرسية للتحولات الرقمية المتسارعة، حيث تسعى إلى تقييم أثر توظيف تطبيقات التعليم المدعوم بالذكاء الاصطناعي (AI) Artificial Intelligence في صياغة وتطوير اتجاهات القيادات التربوية نحو تبني النظم التعليمية المستقبلية بالمدارس الثانوية المصرية. ويُعرف المتغير المستقل في هذا البحث بمدى كثافة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) وتوافر البنية التحتية الرقمية الداعمة لها، في حين يمثل المتغير التابع اتجاهات الإدارة المدرسية نحو التحول للمدرسة الذكية وتطوير أساليب العمل الإداري والتربوي، مع فحص دور المتغيرات الوسيطة مثل مستوى التمكن الرقمي للقيادات والخبرة التقنية السابقة في تعزيز هذا الاتجاه. وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على مديري ومعلمي المدارس الثانوية في محافظات الوجه القبلي، بينما تشمل الحدود الموضوعية فحص العلاقة بين إدراك ميزات التقنيات الذكية وبين الاستعداد النفسي والمهني لإعادة هيكلة النظم الإدارية التقليدية بما يتوافق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method)لمسح آراء العينة وتحليل المعوقات التنظيمية والتقنية التي قد تحد من فاعلية هذا التحول، وتطمح الدراسة للوصول إلى مجموعة من التوصيات التي تساهم في رسم خارطة طريق لصناع السياسات التعليمية في مصر حول كيفية تأهيل الإدارة المدرسية لاستيعاب التكنولوجيا الذكية، وتغيير الثقافة التنظيمية السائدة نحو نماذج أكثر ابتكارًا واستدامة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين مخرجات العملية التعليمية بالمدارس الثانوية.

.636 **العنوان:** **"تطوير النماذج الإدارية بالمدارس المصرية بمحافظات القاهرة الكبرى في ضوء الاتجاهات العالمية لإدارة التعليم الإلكتروني: دراسة في سياسات التعليم"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل الاتجاهات العالمية المعاصرة في إدارة التعليم الإلكتروني، والتي تشمل استراتيجيات التعلم التكيفي (AL Adaptive Learning)، وإدارة الفصول الافتراضية (VC Virtual Classrooms)، وتوظيف المنصات الذكية، وذلك لاستنباط سبل انعكاسها على تطوير النماذج الإدارية داخل المدارس بمحافظات القاهرة الكبرى. وتكمن المشكلة في الفجوة بين الأطر الإدارية التقليدية وبين المتطلبات التنظيمية للتعليم الرقمي، مما يستوجب إعادة صياغة السياسات التعليمية المدرسية، حيث يمثل المتغير المستقل هنا مستوى الوعي بالاتجاهات العالمية وقدرة القيادة على تكييفها محليًا، بينما يمثل المتغير التابع درجة تطور وتحديث النموذج الإداري المدرسي، مع مراعاة متغيرات وسيطة كجاهزية البيئة التكنولوجية ومستوى التنمية المهنية للعاملين. وتتحدد الحدود المكانية في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، والحدود البشرية في القيادات التربوية ومديري الإدارات التعليمية، في حين تركز الحدود الموضوعية على آليات دمج التقنيات في صلب العمل الإداري لتحقيق المرونة التنظيمية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method)لوصف الواقع وتحليله، مع إمكانية الاسترشاد بالمنهج المقارن (Comparative Method)في حال الرغبة في رصد وتحليل أفضل الممارسات في دول مثل فنلندا، أو سنغافورة، أو إستونيا، وذلك للاستفادة من تجاربها في تطوير السياسات التعليمية دون إغفال الخصوصية المصرية. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن تقديم تصور مقترح لتطوير هيكلية الإدارة المدرسية بما يضمن استدامة التحول الرقمي، وتعزيز قدرة المؤسسة التعليمية على الاستجابة للمتغيرات العالمية بفاعلية وكفاءة، وتحويل المدرسة إلى منظمة متعلمة قادرة على المنافسة والتميز.

.637 العنوان: "نماذج الإدارة التربوية القائمة على البيانات الضخمة (Big Data (BD كمتغير مستقل لتحسين كفاءة منظومة اتخاذ القرار بمدارس التعليم الإعدادي في مصر"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل دور نماذج الإدارة التربوية المعتمدة على البيانات الضخمة (Big Data (BD بوصفها المتغير المستقل في تحسين كفاءة منظومة اتخاذ القرار التربوي (Educational Decision-Making (EDM كمتغير تابع داخل المدارس الإعدادية بجمهورية مصر العربية. تتبلور المشكلة البحثية في اعتماد بعض القيادات المدرسية على الانطباعات الشخصية أو البيانات المحدودة في معالجة القضايا الإدارية والتربوية، مما يستوجب التحول نحو الإدارة القائمة على الأدلة الرقمية لتحسين مخرجات العملية التعليمية. تبحث الدراسة مدى قدرة المديرين على استخدام قواعد بيانات واسعة لرصد اتجاهات السلوك والتحصيل، مع التركيز على الأتمتة (Automation (Auto في العمليات الإدارية لتقليل الأخطاء البشرية وتسريع الإجراءات. تتناول الدراسة مهارات العاملين في التحليل التربوي واستيعاب أدوات البيانات كمتغير وسيط يسهم في تفعيل العلاقة بين توفر البيانات وجدوى القرار المتخذ. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتشخيص الواقع القائم، وتقتصر الحدود البشرية للبحث على مديري ووكلاء ومعلمي المدارس الإعدادية بمحافظات الدلتا، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات تحليل البيانات الضخمة (BD) ودورها في جودة المتابعة الفنية والإدارية. تبحث الدراسة في العلاقة الارتباطية بين توظيف التحليلات المتقدمة وبين دقة التنبؤ بالمشكلات المدرسية قبل وقوعها، ومن المتوقع أن تتوصل نتائج البحث إلى بناء نموذج مستقبلي مقترح يرتكز إلى "ذكاء الأعمال التربوي" في الإدارة المدرسية، مع التوصية بضرورة تطوير البنية التحتية المعلوماتية وتدريب الكوادر البشرية على تقنيات معالجة البيانات الضخمة (BD) بما يتوافق مع استراتيجية الدولة للتحول الرقمي في التعليم.

.638 العنوان: "القيادة الابتكارية ودورها في فاعلية اتخاذ القرارات التربوية بالمدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في حاجة الإدارة المدرسية المصرية إلى تجاوز الأنماط التقليدية في مواجهة الأزمات، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين القيادة الابتكارية (Innovative Leadership (IL كمتغير مستقل، وفاعلية اتخاذ القرارات التربوية المتكيفة (Adaptive Decision-Making (ADM كمتغير تابع. تتناول الدراسة الأساليب القيادية التي تشجع التجريب وتدعم التفكير المستقبلي (Futures Thinking (FT في حل المشكلات المدرسية بصورة غير تقليدية، مع فحص دور الثقافة التنظيمية الابتكارية (Innovative Organizational Culture (IOC كمتغير وسيط. تشمل الحدود الموضوعية أبعاد الفكر الابتكاري وآليات صناعة القرار في ظل التحديات المعاصرة، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري ومعلمي المدارس الثانوية بمحافظة الإسكندرية، وتتحدد الحدود المكانية في قطاع التعليم العام المصري. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لوصف واقع الممارسات القيادية وقياس أثرها على مرونة القرارات المتخذة. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن القادة الذين يتبنون الفكر الابتكاري أكثر قدرة على صياغة قرارات تتسم بالاستباقية والمرونة تجاه المتغيرات المفاجئة، مما يسهم في تحسين جودة المخرجات التعليمية. كما ستبين الدراسة أثر برامج التنمية المهنية المتخصصة في صقل المهارات الإدارية المستقبلية للقيادات، وتقديم إطار مقترح لترسيخ بيئة عمل داعمة للابتكار المؤسسي. وتخلص الدراسة إلى توصيات لصناع السياسات التعليمية بضرورة إدماج معايير الابتكار ضمن بطاقات الوصف الوظيفي للقيادات التربوية، لضمان استجابة المنظومة التعليمية المصرية للتحولات المحلية والعالمية بكفاءة واقتدار، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة في تطوير التعليم وتحديث نظم الإدارة التربوية بفاعلية.

.639 العنوان: "جاهزية البنية التكنولوجية وأثرها في توظيف الواقع الافتراضي بالإدارة المدرسية في المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في تواضع استثمار التقنيات الغامرة في العمليات الإدارية بالمدارس المصرية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جاهزية البنية التكنولوجية TR (Technological Readiness) كمتغير مستقل، وفاعلية توظيف تطبيقات الواقع الافتراضي VR (Virtual Reality) في الإدارة المدرسية كمتغير تابع. تبحث الدراسة في كيفية استثمار تقنيات VR في تطوير برامج تدريب المعلمين، وإدارة الاجتماعات الافتراضية، ومحاكاة سيناريوهات العمل المدرسي المعقدة لرفع كفاءة التخطيط الاستراتيجي، مع اختبار دور التنمية الرقمية للعاملين DD (Digital Development) كمتغير وسيط. تقتصر الحدود الموضوعية على المتطلبات التقنية والإدارية لدمج الواقع الافتراضي في المهام القيادية، بينما تشمل الحدود البشرية العاملين بالمدارس الثانوية في محافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في سياق التعليم الثانوي المصري. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع البنية التحتية وتحديد معوقات الاستخدام التقني في الإدارة. وستظهر النتائج مدى مساهمة تكنولوجيا VR في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين دقة التنبؤ بالنتائج الإدارية، كما ستكشف عن العلاقة الطردية بين دعم وزارة التربية والتعليم للتحول الرقمي ومستوى تبني القيادات المدرسية للحلول التقنية المبتكرة. وتخلص الدراسة إلى بناء إطار إداري مقترح لدمج تقنيات الواقع الافتراضي ضمن النظم الإدارية بما يحقق الرشاقة التنظيمية، مع تقديم توصيات حول ضرورة توفير التمويل اللازم لتجهيز المدارس بالوسائط التكنولوجية الحديثة. ويسهم هذا البحث في دعم السياسة التعليمية المصرية نحو التحول الرقمي الشامل، وتعزيز قدرة الإدارة التربوية على توظيف الابتكارات التقنية في تحسين بيئة العمل المؤسسي وتحقيق التميز الإداري المنشود في ظل متطلبات العصر الرقمي.

.640 **العنوان:** **"جاهزية القيادات التربوية لتبني نماذج إدارة المستقبل في ضوء التحولات الرقمية العالمية: دراسة ميدانية بمدارس القاهرة الكبرى في إطار سياسات التعليم المصرية"**

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول رصد وقياس مدى استعداد وقدرة الكوادر القيادية في المدارس المصرية على استيعاب وتطبيق نماذج إدارة المستقبل FM (Future Management) التي فرضتها التحولات الرقمية العالمية، حيث تعاني بعض المؤسسات من فجوة بين التطور التقني المتسارع وبين الممارسات الإدارية التقليدية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الوعي والتمكن من مهارات التدريب الرقمي للقيادات، بينما يمثل المتغير التابع مدى جاهزية هذه القيادات لتبني نماذج الإدارة المستقبلية (FM) وتطبيق استراتيجيات التخطيط المستقبلي FP (Futures Planning)، مع فحص أثر متغيرات وسيطة حيوية مثل طبيعة الدعم المؤسسي المتاح ومستوى الثقافة الرقمية السائدة في البيئة المدرسية. وتتحدد الحدود المكانية للدراسة في مدارس محافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والوكلاء ورؤساء الأقسام، وتقتصر الحدود الموضوعية على مهارات القيادة الرقمية والقدرة على إدارة العمليات التعليمية عبر الأنظمة الذكية. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتحليل واقع الجاهزية وتحديد الفجوات المهارية، مع إمكانية الاسترشاد بالتجارب الرائدة في دول مثل سنغافورة، وإستونيا، وفنلندا لاستنباط معايير الجاهزية العالمية. ومن المنتظر أن تتوصل الدراسة إلى وضع تصور مقترح لسياسات تعليمية تدعم برامج التأهيل القيادي الرقمي، مما يؤدي إلى علاقة ارتباطية موجبة بين كفاءة القيادة الرقمية وبين جودة المخرجات الإدارية والتربوية في ظل رؤية مصر المستقبلية، مع بيان كيفية التغلب على التحديات التقنية التي تواجه الإدارة المدرسية المعاصرة.

.641 **العنوان:** **"دور الحوكمة الرقمية في تشكيل نماذج الإدارة المستقبلية بالمدارس المصرية: دراسة تطبيقية في ضوء الفكر الإداري المعاصر"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل الدور الذي تلعبه الحوكمة الرقمية DG (Digital Governance) كإطار تنظيمي حديث في إعادة تشكيل نماذج الإدارة المستقبلية داخل المدارس المصرية، وذلك لمواجهة تحديات البيروقراطية وضعف الشفافية في الإدارات التقليدية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية

(DG) والالتزام ببروتوكولاتها، بينما يمثل المتغير التابع مدى تطور النموذج الإداري المستقبلي المعتمد على الكفاءة والمساءلة الإلكترونية، مع دراسة أثر متغيرات وسيطة مثل ثقافة المساءلة الرقمية ووعي الكادر الوظيفي بالمعايير التقنية الحديثة. وتغطي الحدود المكانية للبحث المدارس التي تتوفر بها بنية رقمية متطورة بمحافظات القاهرة الكبرى، وتشمل الحدود البشرية جميع القائمين على العمل الإداري والمعلمين بالمدارس المستهدفة، بينما تركز الحدود الموضوعية على أثر الأنظمة الرقمية في تجويد صناعة القرار التعليمي وتنظيم المتابعة والتقويم. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لوصف العلاقة بين المتغيرات وتفسيرها، ويمكن الاستفادة من خبرات دولية متميزة في هذا المجال مثل تجارب كوريا الجنوبية، والإمارات العربية المتحدة، والدنمارك في تطبيق حوكمة التعليم. ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة إطار تنظيمي يضمن رفع مستويات الشفافية الإدارية وتقليل الهدر الزمني والمادي، مما يساهم في بناء علاقة تكاملية بين تكنولوجيا المعلومات وبين الهياكل التنظيمية للمدرسة المصرية، وصولًا إلى نموذج إداري يتسم بالرشاقة والقدرة على الاستجابة الفورية لمتطلبات السياسة التعليمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

642. العنوان: "الإدارة القائمة على التصميم المستقبلي (*Futures Design*) ودورها في إعادة تشكيل بيئات التعلم بالمدارس الإعدادية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإدارة القائمة على التصميم المستقبلي بوصفها المتغير المستقل في إعادة تشكيل بيئات التعلم باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الإعدادية المصرية، من خلال دراسة مدى قدرة القيادة المدرسية على تبني التفكير المستقبلي (FT (Futures Thinking وتطبيق مبادئ التصميم المستقبلي (FD (Futures Design في عمليات التخطيط التربوي بما يسهم في تطوير ممارسات التعليم والتعلم. كما تبحث الدراسة أثر دمج أدوات التوقع العلمي (SFT (Scientific Foresight Tools كمتغير وسيط في تطوير البرامج المدرسية وتعزيز قدرة المدرسة على الاستعداد للسيناريوهات المستقبلية، إلى جانب تحليل دور المعلمين في تنفيذ الرؤى المستقبلية داخل الصفوف الدراسية. وتتطرق الدراسة إلى التحديات المرتبطة بتغيير الثقافة المدرسية (SCC (School Culture Change ودورها في الحد من فاعلية تطبيق التصميم المستقبلي. وتشمل الحدود البشرية العاملين بالمدارس الإعدادية في محافظات الدلتا، بينما تشمل الحدود الموضوعية ممارسات القيادة المستقبلية، وأدوات التوقع العلمي، وآليات تطوير بيئات التعلم. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص الواقع وتقديم إطار تطبيقي يسهم في تعزيز استخدام التصميم المستقبلي داخل المدارس المصرية بما يدعم الأهداف التعليمية للجمهورية.

643. العنوان: "نماذج التعليم الهجين الشامل ودورها في تطوير طرق الإدارة التعليمية داخل المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر نماذج التعليم الهجين الشامل بوصفها المتغير المستقل في تطوير طرق الإدارة التعليمية باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الثانوية المصرية، من خلال دراسة كيفية إدارة الدمج بين التعليم الحضوري والتعليم الافتراضي التعليم الافتراضي (VL (Virtual Learning وما يترتب عليه من تغييرات في التخطيط المدرسي وتوزيع المهام وتنسيق الجداول. كما تبحث الدراسة دور البنية الرقمية (DI (Digital Infrastructure وبرامج التدريب المهني (PTP (Professional Training Programs كمتغيرات وسيطة في دعم الانتقال الفعّال إلى نظام التعليم الهجين (HE (Hybrid Education وتعزيز جاهزية العاملين لتطبيقه بكفاءة. وتتضمن الدراسة تحليل التحديات الإدارية والتنظيمية المرتبطة بدمج التعليم الحضوري والافتراضي وتأثيرها على جودة الممارسات الإدارية. وتشمل الحدود البشرية العاملين بالمدارس الثانوية في محافظات الوجه القبلي، بينما تشمل الحدود الموضوعية نماذج التعليم الهجين، والبنية الرقمية، والتدريب، وآليات تطوير الإدارة التعليمية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص واقع تطبيق التعليم الهجين وتقديم نموذج مستقبلي يسهم في تطوير الإدارة التعليمية داخل المدارس المصرية.

.644 العنوان: "قيادة الابتكار المستقبلي ودورها في تطوير المدارس المصرية في ضوء التحولات التكنولوجية العالمية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور قيادة الابتكار المستقبلي بوصفها المتغير المستقل في تطوير المدارس المصرية باعتباره المتغير التابع، وذلك عبر دراسة الأساليب القيادية التي تتبنى الابتكار وتدعمه استجابةً للتحولات التكنولوجية العالمية وتأثيرها على التعليم. كما تبحث الدراسة أثر القيادة المستقبلية (FL Future Leadership) في تحفيز العاملين وتشجيعهم على تبني استراتيجيات تعليمية مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب تحليل أثر التوجهات المستقبلية للمدرسة كمتغير وسيط يسهم في تعزيز استعداد المؤسسة التعليمية للتكيف مع التغيرات الرقمية المتسارعة. وتشمل الحدود البشرية العاملين بالمدارس في محافظات القناة، بينما تشمل الحدود الموضوعية ممارسات القيادة الابتكارية، واستراتيجيات التطوير المدرسي، ودور التكنولوجيا العالمية في تشكيل بيئات التعلم. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص واقع قيادة الابتكار داخل المدارس المصرية، وصولًا إلى تقديم إطار تطبيقي يعزز تنمية القيادة المستقبلية ويدعم تطوير التعليم في ضوء المتغيرات العالمية.

.645 العنوان: "أنظمة المحاكاة التربوية (*ESS Educational Simulation Systems*) كمتغير مستقل لإعداد القيادات المدرسية المستقبلية بمدارس التعليم العام في مصر: رؤية مقترحة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل دور أنظمة المحاكاة التربوية (ESS Educational Simulation Systems) بوصفها المتغير المستقل في إعداد القيادات المدرسية المستقبلية (FSL Future School Leaders) باعتباره المتغير التابع داخل منظومة التعليم المصري، وذلك لمواجهة التحديات الإدارية المتزايدة التي تتطلب إعدادًا غير تقليدي للكوادر القيادية. تبرز المشكلة البحثية في اعتماد البرامج التدريبية الحالية على الجوانب النظرية بشكل أكبر من التطبيقية، مما يبرز الحاجة إلى توظيف تقنيات المحاكاة (ESS) لتدريب القادة على مواقف واقعية تحاكي الأزمات والتحديات الإدارية اليومية، بما يعزز قدراتهم على اتخاذ القرارات الفعالة وإدارة المواقف المدرسية المعقدة. تتناول الدراسة أثر تنمية مهارات القيادة التحليلية والتخطيطية كمتغير وسيط يسهم في تعزيز كفاءة القادة وقدرتهم على التعامل مع المتغيرات المستقبلية في البيئة المدرسية. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتشخيص الأثر التدريبي للمحاكاة وتحديد متطلبات تطبيقها في الميدان التربوي المصري. تقتصر الحدود البشرية للبحث على القيادات المدرسية والكوادر المرشحة للقيادة بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تتركز الحدود الموضوعية في أنظمة المحاكاة التربوية (ESS) وعلاقتها بجودة اتخاذ القرار والمهارات القيادية المعاصرة. تبحث الدراسة في العلاقة الارتباطية بين التعلم القائم على التجربة الافتراضية وبين سرعة الاستجابة الإدارية للمشكلات الميدانية، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تقديم نموذج تطبيقي متكامل يسهم في تطوير برامج إعداد القيادات التربوية، مع التوصية بتبني منصات المحاكاة الرقمية كأداة أساسية في الترقي للوظائف القيادية بوزارة التربية والتعليم، بما يضمن تحقيق تطور نوعي في بنية الإدارة المدرسية المصرية وفقًا للاتجاهات العالمية المعاصرة.

.646 العنوان: "الإدارة المستقبلية القائمة على التحليلات التنبؤية ودورها في تطوير الأداء المدرسي داخل المدارس الإعدادية المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حاجة الإدارة المدرسية المصرية إلى الانتقال من أسلوب الإدارة القائم على رد الفعل إلى أسلوب الإدارة الاستباقي المبني على البيانات، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل دور الإدارة المستقبلية القائمة على التحليلات التنبؤية (PA Predictive Analytics) كمتغير مستقل، في تطوير الأداء المدرسي (SP School Performance) كمتغير تابع داخل المدارس الإعدادية. تتناول الدراسة قدرة البيانات التربوية الرقمية على التنبؤ بالاحتياجات المدرسية وتحديد الفجوات الأكاديمية، مع فحص دور نظم التحليلات التنبؤية (PAS Predictive Analytics Systems) كمتغير

وسيط يسهم في تعزيز قدرة المدرسة على التخطيط المبني على الأدلة. تشمل الحدود الموضوعية المؤشرات الرقمية التنبؤية والممارسات القيادية المستقبلية، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري ومعلمي المدارس الإعدادية بمحافظة الإسكندرية، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم المصرية. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لتشخيص واقع التعامل مع البيانات الضخمة وتحليل أثرها في تحسين مخرجات العملية التعليمية. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن استخدام المؤشرات التنبؤية Predictive Indicators PI)) يساعد القيادة في اتخاذ قرارات استباقية تقلل من الهدر التربوي وتعزز من جودة التحصيل الدراسي. كما ستكشف الدراسة عن العلاقة الطردية بين امتلاك القيادات المدرسية لمهارات تحليل البيانات وتطوير كفاءة العمليات الإدارية والمدرسية. وتخلص الدراسة إلى بناء نموذج إداري تنبؤي مقترح يتوافق مع السياق المصري، ويقدم توصيات لصناع السياسات التعليمية بضرورة رقمنة السجلات المدرسية وتدريب الكوادر على تقنيات تنقيب البيانات Data Mining DM)) لضمان استدامة التطوير المؤسسي. ويسهم البحث في دعم التوجهات المعاصرة نحو حوكمة التعليم وتعزيز فاعلية النظم الإدارية في مواجهة التحديات المستقبلية، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية لتحسين بيئة التعلم في مصر.

.647 العنوان: "متطلبات تطبيق نماذج القيادة المستقبلية في المدارس المصرية في ضوء معايير الإدارة الذكية: دراسة وصفية تحليلية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول استشراف المتطلبات اللازمة لتبني أنماط القيادة الحديثة داخل المنظومة التعليمية بجمهورية مصر العربية، وذلك لمواكبة التغيرات المتسارعة في الفكر الإداري المعاصر، حيث يبرز المتغير المستقل متمثلًا في معايير القيادة المستقبلية FLS (Future Leadership Standards) بأبعادها المرتبطة بالابتكار الاستراتيجي والمرونة التنظيمية. ويسعى البحث إلى قياس مدى جاهزية الإدارة المدرسية كمتغير تابع لاستيعاب آليات الإدارة الذكية Smart Management (SM) التي تعتمد على التكنولوجيا والبيانات في توجيه التميز المؤسسي، مع رصد دور الثقافة التنظيمية السائدة كمتغير وسيط قد يحد أو يسهم في تسريع وتيرة هذا التحول. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في استقصاء العلاقة بين مقومات الـ (FLS) وبين فاعلية الأداء الإداري بالمدارس، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من مديري المدارس والوكلاء والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود الزمانية في العام الدراسي **2026/2025**. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته في توصيف الواقع الميداني وتحليل الفجوة بين الممارسات الحالية ومتطلبات الإدارة الذكية (SM) المنشودة. ومن المتوقع أن تخلص نتائج الدراسة إلى تحديد حزمة من التحديات التنظيمية والبشرية التي تعيق تطبيق الـ (FLS) في السياق المصري، مع تقديم توصيات عملية لتطوير السياسات التعليمية المنظمة لاختيار وإعداد القادة التربويين. كما سيسفر البحث عن بناء نموذج إجرائي يوضح كيفية دمج مهارات القيادة المستقبلية (FLS) ضمن الهياكل الإدارية للمدارس، بما يضمن تحقيق الاستجابة السريعة للمتغيرات العالمية، ويدعم جودة المخرجات التربوية من خلال بيئة مدرسية ذكية ومبتكرة تتسق مع رؤية الدولة لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر.

.648 العنوان: "متطلبات توظيف تكنولوجيا الروبوتات في تطوير الأداء الإداري بمدارس التعليم العام بمحافظات الدلتا: دراسة استشرافية في ضوء السياسات التعليمية المعاصرة"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول مواجهة التحديات البيروقراطية والضغوط الإدارية المتزايدة في المدارس المصرية، والتي تعيق تفرغ القيادات للجانب التربوي، حيث تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل دور تكنولوجيا الروبوتات RT (Robotics Technology) بوصفها المتغير المستقل في تشكيل ملامح الإدارة المدرسية المستقبلية كمتغير تابع. وتناقش الدراسة آليات دمج تكنولوجيا الروبوتات (RT) في تنفيذ المهام التنظيمية، والمتابعة الإدارية المؤتمتة، وتقديم الدعم الأكاديمي واللوجستي، بما يضمن رفع كفاءة العمل المدرسي وتقليل نسبة الخطأ البشري. كما تبحث الدراسة في العوامل التنظيمية والتقنية كمتغيرات وسيطة، مثل توفر التمويل وجاهزية الكوادر البشرية، وتأثيرها على فاعلية تطبيق هذه

التقنيات. وتتحدد الحدود المكانية في مدارس محافظات الدلتا، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والوكلاء والإداريين، وتقتصر الحدود الموضوعية على تطبيقات الأتمتة الإدارية وتطوير اتخاذ القرار. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتشخيص الواقع الميداني، مع إمكانية الاسترشاد بخبرات دولية رائدة في هذا المجال مثل تجارب اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين لاستنباط أفضل الممارسات التقنية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى بناء نموذج إداري مقترح يحدد الكفايات اللازمة للقيادات المدرسية للتعامل مع الإدارة المؤتمتة، ويوضح العلاقة الارتباطية بين مستوى الاعتماد على التقنيات الذكية وبين تحسن مؤشرات الانضباط المدرسي ودقة البيانات الإحصائية، مما يسهم في صياغة سياسات تعليمية تدعم التحول الرقمي الشامل في مصر بما يتوافق مع رؤية الدولة للتنمية المستدامة.

.649 **العنوان:** "**تطوير النماذج الإدارية بالمدارس الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى في ضوء تقنيات الواقع المعزز والواقع المختلط: دراسة ميدانية في الإدارة التربوية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة معالجة القصور في قنوات التواصل الإداري التقليدية وبطء عمليات التدريب المهني للقيادات، من خلال تحليل دور نماذج الإدارة التربوية المرتكزة على تقنيات الواقع المعزز (AR (Augmented Reality والواقع المختلط (MR (Mixed Reality بوصفهما المتغير المستقل في تطوير كفاءة منظومة الإدارة المدرسية المصرية باعتبارها المتغير التابع. وتبحث الدراسة في قدرة تقنيات الواقع المعزز (AR) والواقع المختلط (MR) على خلق بيئات تفاعلية تسمح بمحاكاة العمليات الإدارية المعقدة، وتعزيز مستويات التدريب القيادي، وتطوير التواصل الرقمي بين الإدارة والمعلمين. ويتم دراسة مدى توافر البنية التكنولوجية (DI (Digital Infrastructure والموارد الفنية المتاحة كمتغيرات وسيطة تؤثر بشكل مباشر في نجاح تطبيق هذه النماذج المبتكرة. وتتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية ومعاونيهم بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات توظيف المحاكاة الافتراضية في التنظيم المدرسي. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتوصيف وتحليل متطلبات الدمج التقني، ويمكن الاستفادة من الخبرات العالمية المتميزة في هذا المجال مثل تجارب الولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة، وأستراليا. وتخلص الدراسة إلى تقديم إطار عملي مستقبلي يساهم في تحديث هيكلية الإدارة المدرسية، مع بيان النتائج المتوقعة التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين استخدام بيئات العمل الافتراضية وبين جودة الممارسات الإدارية والقدرة على إدارة الأزمات التعليمية بأساليب غير تقليدية تواكب التطورات العالمية في سياسات التعليم الرقمي.

.650 **العنوان:** "**فاعلية القيادة الاستشرافية في التنبؤ بتحديات الإدارة التربوية بالمدارس المصرية بمحافظات الوجه القبلي: رؤية مقترحة في ضوء الفكر الإداري المعاصر**"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضعف القدرة على التنبؤ بالأزمات التعليمية المستقبلية والاعتماد على الحلول اللحظية، مما يستوجب تحليل دور القيادة الاستشرافية بوصفها المتغير المستقل في التنبؤ بالتحديات المستقبلية للإدارة التربوية كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتركز الدراسة على فحص وتوظيف الأدوات والأساليب الاستشرافية المستقبلية (FFT (Future Foresight Tools لرصد الاتجاهات العالمية والتحولات الاجتماعية والمحلية التي قد تؤثر في المسار التعليمي. كما تبحث الدراسة دور القيادة في صياغة الخطط البديلة وخطط الطوارئ التي تسمى وضع الخطط البديلة (CP (Contingency Planning كمتغير وسيط يسهم في تعزيز مرونة المؤسسة التعليمية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المفاجئة. وتتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس والقيادات الوسطى بمحافظات الوجه القبلي، بينما تشمل الحدود الموضوعية ممارسات التفكير الاستباقي والسيناريوهات المستقبلية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لبناء نموذج استشرافي يتوافق مع خصوصية البيئة المصرية، ويمكن الاسترشاد في هذا الصدد بخبرات دولية متقدمة في الاستشراف التربوي مثل تجارب كندا، والمملكة المتحدة، وفنلندا. وتتمثل أهم النتائج

المتوقعة في تحديد قائمة بالتحديات الإدارية المتوقعة خلال العقد القادم، وتقديم مصفوفة إدارية تساعد القيادات على استخدام الأدوات والأساليب الاستشرافية المستقبلية (FFT) في صنع القرار الاستراتيجي، مما يؤدي إلى تحويل المدارس من مؤسسات مستجيبة للتغيير إلى مؤسسات صانعة له ومستعدة لكافة التحولات الرقمية والتربوية والاجتماعية بكفاءة عالية.

.651 **العنوان:** "القيادة الابتكارية المستقبلية ودورها في تعزيز المرونة التنظيمية داخل المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في مواجهة المدارس الثانوية المصرية لتحديات متسارعة تتطلب استجابات إدارية غير تقليدية تتجاوز القوالب الجامدة، لذا تهدف الدراسة إلى استقصاء أثر القيادة الابتكارية المستقبلية Future Innovative Leadership (FIL) كمتغير مستقل، في تعزيز المرونة التنظيمية Organizational Agility (OA) كمتغير تابع. تتناول الدراسة قدرة القادة التربويين على استشراف التحديات المستقبلية وصياغة استجابات مبتكرة، مع فحص دور تمكين المعلمين Empowerment of Teachers (ET) كمتغير وسيط يسهم في زيادة قدرة المدرسة على التكيف مع الأزمات والمستجدات التربوية. تشمل الحدود الموضوعية أبعاد التفكير الإبداعي، والابتكار الإداري، والقدرة التكيفية للمؤسسة التعليمية، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والوكلاء والمعلمين بمحافظات القناة (السويس، الإسماعيلية، بورسعيد)، وتتحدد الحدود المكانية في سياق المدارس الثانوية العامة بمصر. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لتوصيف واقع الممارسات القيادية وقياس مدى مرونة الهياكل التنظيمية القائمة. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تبني أنماط القيادة القائمة على التجريب وبين سرعة استجابة المدرسة للمتغيرات المحيطة، كما ستكشف الدراسة عن أهمية تطوير مهارات التفكير الإبداعي لدى القيادات في تقليل البيروقراطية الإدارية. وتخلص الدراسة إلى بناء إطار مستقبلي مقترح يعزز المرونة في الإدارة المدرسية، ويقدم توصيات إجرائية لصناع القرار حول آليات تحويل المدارس إلى منظمات متعلمة قادرة على الابتكار الذاتي. ويسهم البحث في دعم السياسة التعليمية المصرية نحو تحديث نظم الإدارة بما يضمن الكفاءة والفاعلية في ظل بيئة تعليمية تتسم بالتعقيد وعدم اليقين، وبما يحقق استدامة التميز المؤسسي وفق متطلبات الفكر الإداري المعاصر.

.652 **العنوان:** "دور التحول الرقمي المتقدم في إعادة تشكيل الوظائف الإدارية المستقبلية داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر التحول الرقمي المتقدم في إعادة تشكيل الوظائف الإدارية المستقبلية داخل المدارس المصرية، وذلك من خلال دراسة كيفية توظيف تطبيقات الأتمتة Automation، والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI)، وإدارة البيانات الضخمة Big Data (BD) في تطوير المهام الإدارية التقليدية وتحويلها إلى مهام ذكية عالية الكفاءة. ويُعد مدى تطبيق الأنظمة الرقمية المتقدمة في الإدارة المدرسية—مثل نظم الأتمتة في الجدولة، وإدارة الحضور، ومعالجة البيانات، والأنظمة الذكية في صنع القرار—هو المتغير المستقل، بينما يمثل إعادة تشكيل الوظائف الإدارية ومستوى الكفاءة المحققة وتقليل الوقت المستهلك في الأعمال الورقية هو المتغير التابع، مع وجود متغيرات وسيطة تشمل جاهزية العاملين رقميًا، وتوفر البنية التكنولوجية، والتقبل المهني للتحول نحو الإدارة المؤتمتة. كما تتناول الدراسة التحديات التي قد تواجه العاملين خلال الانتقال إلى نماذج الإدارة الذكية، مثل ضعف المهارات التقنية، ومقاومة التغيير، والحاجة إلى تدريب مستمر. وتشمل الحدود البشرية العاملين الإداريين والمعلمين في مدارس محافظات القاهرة الكبرى، حيث يبرز التحول الرقمي بصورة أوضح. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن اتجاهات التطور الإداري المستقبلي واقتراح تصور جديد للوظائف الإدارية المستقبلية داخل المدارس المصرية، بما يدعم قدرة المؤسسات التعليمية على التكيف مع الثورة الرقمية ويعزز فاعلية الإدارة المدرسية في عصر التحول التكنولوجي الشامل.

.653 **العنوان:** "متطلبات تطبيق القيادة المستندة إلى البيانات وأثرها في تحسين الأداء المؤسسي بمدارس التعليم الإعدادي في جمهورية مصر العربية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول كيفية الانتقال بالإدارة المدرسية من العشوائية أو الخبرة الشخصية إلى المسار العلمي المنضبط عبر توظيف القيادة المستندة إلى البيانات (DDL (Data-Driven Leadership كمتغير مستقل، واستكشاف دورها الجوهري في تحسين الأداء المؤسسي (IP (Institutional Performance كمتغير تابع في مدارس التعليم الإعدادي المصرية. تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل الواقع الراهن لآليات جمع وتحليل البيانات المدرسية، مع التركيز على دور المهارات التقنية للقيادات (TDS (Technical Data Skills كمتغير وسيط يربط بين القدرة على القراءة الرقمية وبين كفاءة المخرجات الإدارية والتربوية. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في معايير القيادة الذكية واستراتيجيات تحسين جودة الأداء المدرسي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري ووكلاء المدارس الإعدادية بمحافظات الوجه القبلي، مع الالتزام بالحدود المكانية داخل مصر. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص الفجوات المهارية والمادية التي تعيق القادة عن استخدام المهارات التقنية (TDS) في اتخاذ قرارات مهنية سليمة. وتهتم الدراسة ببيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات، حيث يفترض أن القيادة المستندة إلى البيانات (DDL) تؤدي بشكل طردي إلى رفع كفاءة الأداء المؤسسي (IP) من خلال تحويل الأرقام الصماء إلى خطط عمل إجرائية. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج البحث إلى صياغة قائمة بمتطلبات إدارية وتقنية وقيمية تسهم في تعزيز ثقافة البيانات في البيئة المدرسية، مع تقديم نموذج مقترح لتطوير الإدارة التعليمية بما يواكب التحولات الرقمية في السياسات التعليمية المصرية المعاصرة، وذلك من خلال تكامل الأدوار بين القيادة العليا والميدان المدرسي لتحقيق التميز المؤسسي المنشود.

.654 **العنوان:** "تطوير الإدارة المدرسية بجمهورية مصر العربية في ضوء إمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي والتحديات الأخلاقية والمهنية المرتبطة به"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استشراف مستقبل الإدارة التربوية في مصر من خلال فحص فاعلية الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI (Generative Artificial Intelligence كمتغير مستقل في تطوير ممارسات الإدارة المدرسية المستقبلية (FSM (Future School Management كمتغير تابع. تنطلق المشكلة البحثية من الحاجة الماسة لتحديث الهياكل الإدارية المصرية لمواكبة الثورة التكنولوجية، مع دراسة أثر التحديات الأخلاقية والمهنية Ethical and Professional Challenges (EPC) كمتغير وسيط يتحكم في مسار توظيف التكنولوجيا داخل المؤسسات التعليمية. وتناقش الدراسة سبل الاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI) في أتمتة المهام الروتينية، وتصميم التقارير التنبؤية، وتحسين سياسات التواصل الإداري، مع مراعاة الحدود البشرية التي تشمل القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الدلتا. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمسح الواقع وتحديد المتطلبات اللازمة للتعامل مع التحديات الأخلاقية والمهنية (EPC) مثل خصوصية البيانات والتحيز الخوارزمي. وتتحدد الحدود الموضوعية في أبعاد الإدارة التربوية المعاصرة وتطبيقات الحوكمة الرقمية، حيث تظهر العلاقة بين المتغيرات أن التوسع في استخدام (GAI) يتطلب إطارًا قيميًا صارمًا لضمان سلامة العمليات الإدارية. ومن أهم النتائج المتوقعة بناء استراتيجية إدارية مقترحة تحدد آليات دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في المدارس المصرية، وتوفير دليل استرشادي لمواجهة العقبات الأخلاقية والمهنية التي قد تعيق جودة القرار التربوي، مما يسهم في تطوير السياسات التعليمية المصرية بما يتفق مع التوجهات العالمية الحديثة في الإدارة التربوية الرقمية، مع التركيز التام على خصوصية السياق التعليمي المحلي واحتياجاته الفعلية للتطوير دون إغفال الجوانب البشرية في العملية الإدارية.

.655 **العنوان:** "متطلبات تفعيل القيادة الرقمية الاستشرافية في المدارس الثانوية العامة بمصر لدعم بيئات التعليم المتقدم: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول استجلاء الدور الحيوي الذي تلعبه القيادة الرقمية الاستشرافية Digital (DPL Prospective Leadership) بوصفها متغيرًا مستقلًا في دعم وتعزيز التعليم المتقدم (AE Advanced Education) كمتغير تابع في سياق المدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية، وذلك لمواكبة التغيرات المتسارعة في السياسات التعليمية المعاصرة. وتكمن المشكلة البحثية في الفجوة بين الممارسات الإدارية التقليدية ومتطلبات دمج التقنيات فائقة التطور، حيث يتم فحص قدرة الإدارة المدرسية على تبني تكنولوجيا الواقع الممتد (XR Extended Reality)، والنظم الذكية (IS Intelligent Systems)، ومنصات التعلم التكيفي (AL Adaptive Learning). كما تبرز أهمية الاستشراف المستقبلي (FF Future Foresight) كمتغير وسيط يسهم في تحليل الفرص الكامنة والتحديات المتوقعة، مما يعزز قدرة متخذ القرار التعليمي على التخطيط الاستباقي المبني على الرؤى العلمية. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة أبعاد القيادة الرقمية (DPL) واستراتيجيات استشراف المستقبل (FF) وتطبيقات التعليم المتقدم (AE)، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري ومعلمي المدارس الثانوية بمحافظة الإسكندرية، مع الالتزام بالحدود المكانية داخل مصر. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بوصفه المنهج الملائم لتشخيص الواقع وتحليل العلاقات بين المتغيرات، وتبرز أهمية الدراسة في تقديم آليات إدارية تدعم التحول الرقمي الوطني. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تحديد قائمة بالمتطلبات الإدارية والتقنية والتشريعية اللازمة لتمكين القيادة الرقمية (DPL) من تحقيق غايات التعليم المتقدم (AE) بكفاءة وفعالية. كما ستسلط النتائج الضوء على طبيعة العلاقة الارتباطية بين مستوى الوعي الاستشرافي لدى القيادات المدرسية ونجاح التحول نحو النظم الذكية (IS) في البيئة المدرسية المصرية.

.656 **العنوان:** "**تطوير الإدارة المدرسية بمصر في ضوء مدخل النظم الذكية لتحسين جودة الخدمات التعليمية: رؤية مقترحة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استكشاف سبل تطوير الإدارة المدرسية المستقبلية القائمة على النظم الذكية (IS Intelligent Systems) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تحسين جودة الخدمات التعليمية Educational Services (ESQ Quality) كمتغير تابع داخل مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر. وتنطلق المشكلة من الحاجة الماسة لتطوير البنية الإدارية والسياسات التعليمية لتتواءم مع مقتضيات الثورة الصناعية الرابعة، حيث يتم تحليل دور الأنظمة الرقمية الذكية (IS) في أتمتة العمليات التنظيمية وتسهيل إجراءات المتابعة والتقويم الإداري. كما تدرس البحث دور الأتمتة (AU Automation) والتحليلات الرقمية (DA Digital Analytics) كمتغيرات وسيطة تساهم في رفع كفاءة الأداء المدرسي عبر تحسين دقة القرارات الإدارية وسرعة إنجاز المهام المؤسسية. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة مقومات الإدارة الذكية ومعايير جودة الخدمات التعليمية (ESQ) في ظل التحول الرقمي، بينما تتمثل الحدود البشرية في القيادات الإدارية بمدارس محافظات الوجه البحري بمصر. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف واقع استخدام النظم الذكية (IS) وتشخيص المعوقات التي تحد من فاعلية الأتمتة (AU) في الميدان التربوي المصري. وستسفر الدراسة عن وضع إطار إداري مقترح يتضمن آليات دمج التحليلات الرقم (DA) في صناعة القرار التعليمي، بما يضمن استدامة جودة الخدمات (ESQ). كما ستبين النتائج مدى جاهزية البنية التكنولوجية الحالية ومدى حاجة الكوادر الإدارية لتطوير مهارات التعامل مع الذكاء الاصطناعي لتحقيق التميز المؤسسي المنشود.

.657 **العنوان:** "**السياسات الإدارية لتبني نماذج التعلم القائم على الواقع المختلط وانعكاساتها على تطوير استراتيجيات القيادة التعليمية بالمدارس المصرية**"

الموضوع: يركز هذا المقترح البحثي على تحليل تأثير نماذج التعلم المستقبلي القائم على تقنية الواقع المختلط Mixed (MR Reality) كمتغير مستقل، في تطوير استراتيجيات القيادة التعليمية (ELS Educational Leadership Strategies) كمتغير تابع في المدارس المصرية. وتتمثل المشكلة البحثية في ضرورة إعادة صياغة الأدوار القيادية لتتناسب مع أنماط التعلم التكنولوجية الحديثة التي تدمج بين الواقعين الافتراضي والمعزز، حيث يتم دراسة قدرة القادة التعليميين على

تصميم بيئات تعلم تفاعلية مبتكرة. وتناقش الدراسة دور التدريب الرقمي (DT (Digital Training كمتغير وسيط يعمل على جسر الفجوة المهارية لدى الكوادر الإدارية والتعليمية، مما يمكنهم من إدارة تقنيات الواقع المختلط (MR) بكفاءة عالية داخل الفصول الدراسية. وتقتصر الحدود الموضوعية على استراتيجيات القيادة (ELS) ومتطلبات تشغيل تقنيات (MR) وبرامج التدريب الرقمي (DT)، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية العاملين بمدارس محافظات إقليم الدلتا بجمهورية مصر العربية. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمسح الواقع الراهن واستشراف المتطلبات المستقبلية لتطوير السياسات التعليمية المرتبطة بالابتكار الرقمي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج إداري لتطوير استراتيجيات القيادة (ELS) يرتكز على تفعيل التدريب الرقمي (DT) كمدخل أساسي لتبني التقنيات الناشئة. كما ستوضح النتائج العلاقة التأثيرية بين توافر البنية التحتية التكنولوجية وقدرة القيادة التعليمية على التحول من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي التفاعلي الذي تفرضه تقنيات الواقع المختلط (MR).

.658 **العنوان:** "**متطلبات تفعيل القيادة المستقبلية القائمة على الكفاءة الرقمية لتحقيق الابتكار الإداري بمدارس التعليم العام بمصر: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استجلاء واقع ومتطلبات ممارسة القيادة المستقبلية القائمة على الكفاءة الرقمية (DC (Digital Competency بوصفها المتغير المستقل، ودورها الجوهري في تعزيز الابتكار الإداري Administrative (AI (Innovation كمتغير تابع داخل مدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية، وذلك في إطار السياسات التعليمية المعاصرة الرامية للتحول نحو مجتمع المعرفة. تبرز المشكلة البحثية في حاجة الإدارة المدرسية الماسة إلى تطوير ممارساتها لمواجهة التحديات التكنولوجية، حيث يتم فحص مدى امتلاك القيادات للمهارات التقنية المتقدمة وقدرتهم على توظيفها في تحسين العمليات التنظيمية. كما تحلل الدراسة أثر الثقافة الرقمية المدرسية (SDC (School Digital Culture كمتغير وسيط في تهيئة المناخ التنظيمي وتشكيل اتجاهات العاملين نحو تبني الحلول الإدارية المبتكرة وتطوير آليات العمل التقليدية. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة محاور الكفاءة الرقمية (DC)، ومعايير الابتكار الإداري (AI)، وأبعاد الثقافة الرقمية (SDC)، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري ووكلاء المدارس والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى، مع الالتزام بالحدود المكانية داخل الدولة المصرية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الكفاءة الرقمية (DC) ورصد معوقات الابتكار في البيئة المدرسية، وصولاً إلى صياغة مجموعة من الإجراءات الإدارية والتربوية الكفيلة بتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تحديد مستوى العلاقة الارتباطية بين الكفاءة الرقمية (DC) والابتكار الإداري (AI)، مع بيان أثر الثقافة الرقمية المدرسية (SDC) في تدعيم هذه العلاقة. كما ستسلط النتائج الضوء على الفجوات التقنية في الممارسات القيادية الحالية وتقدم توصيات عملية لصناع القرار لتطوير برامج إعداد وتدريب القيادات المدرسية بما يتوافق مع رؤية مصر للتنمية المستدامة، مع التأكيد على ضرورة توفير بنية تحتية تكنولوجية متطورة تضمن استمرارية الابتكار الإداري (AI) وتحقق الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والسياسات المدرسية المنتهجة.

.659 **العنوان:** "**متطلبات الإدارة التربوية المستقبلية القائمة على الواقع الافتراضي التفاعلي لتطوير الممارسات التعليمية بالمدارس الإعدادية في مصر: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استجلاء المتطلبات الإدارية والتنظيمية لتفعيل مدخل الواقع الافتراضي التفاعلي (IVR (Interactive Virtual Reality كمتغير مستقل، وأثره في تطوير الممارسات التعليمية (EP (Educational Practices كمتغير تابع داخل المدارس الإعدادية بجمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة للسياسات التعليمية. تتبلور المشكلة البحثية في رصد الفجوة التقنية والإدارية التي تحول دون الاستفادة القصوى من تقنيات (IVR) في تدريب المعلمين وتصميم تجارب تعليمية نشطة، مع بحث دور القيادة المدرسية (SL (School Leadership كمتغير

وسيط في توفير الدعم التنظيمي والمادي اللازم لتبني هذه الابتكارات. وتشمل الحدود الموضوعية أبعاد الإدارة التربوية المستقبلية، ومعايير جودة الممارسات التعليمية (EP)، ومتطلبات الجاهزية الرقمية، بينما تقتصر الحدود البشرية على العاملين بالمدارس الإعدادية في محافظات صعيد مصر، مع الالتزام بالحدود المكانية داخل الدولة المصرية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع البنية التكنولوجية ومدى استعداد الموارد البشرية للتعامل مع الواقع الافتراضي التفاعلي (IVR). ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى وضع تصور إداري يسهم في دمج هذه التقنيات ضمن الخطط الاستراتيجية للمدارس، مع بيان العلاقة الارتباطية بين نمط القيادة المدرسية (SL) ونجاح التحول نحو بيئات التعلم الرقمية. كما ستقدم النتائج توصيات عملية لصناع القرار حول كيفية تجاوز المعوقات البشرية والمادية التي تواجه تطبيق الممارسات التعليمية (EP) المبتكرة، بما يضمن تحقيق كفاءة العملية التربوية في ظل التحول الرقمي الوطني المنشود وتطوير أداء الإدارة التعليمية والسياسات المدرسية بمصر.

.660 **العنوان:** "**العمليات الذكية المؤتمتة كمدخل لتطوير الإدارة المدرسية المستقبلية بمدارس التعليم العام في مصر: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل أثر العمليات الذكية المؤتمتة (SAP (Smart Automated Processes بوصفها المتغير المستقل، في تطوير الإدارة المدرسية المستقبلية (FSM (Future School Management كمتغير تابع داخل مؤسسات التعليم العام بجمهورية مصر العربية، تماشيًا مع اتجاهات الفكر الإداري المعاصر. وتنبع المشكلة البحثية من الحاجة الملحة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر الإداري عبر تبني تقنيات الأتمتة (AU (Automation في المهام التنظيمية والمتابعة الفنية. كما تبحث الدراسة أثر تكيف الموارد البشرية (HRA (Human Resources Adaptation كمتغير وسيط يعكس مدى جاهزية العاملين وتقبلهم للتعامل مع العمليات الذكية المؤتمتة (SAP) وتأثير ذلك على فعالية الممارسات الإدارية. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات الأتمتة (AU) وأبعاد الإدارة المدرسية المستقبلية (FSM)، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية العاملين بالمدارس في محافظات مدن القناة بمصر. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف واقع التحول الرقمي ورصد التحديات التقنية والتنظيمية التي تواجه تفعيل أنظمة (SAP) في الميدان التربوي. وستسفر الدراسة عن تقديم نموذج إداري مقترح يدعم استدامة العمليات المؤتمتة (AU) ويحقق السرعة والدقة في اتخاذ القرارات المدرسية، مع توضيح العلاقة بين قدرة الموارد البشرية على التكيف (HRA) ونجاح استراتيجيات الإدارة المستقبلية. كما ستسلط النتائج الضوء على ضرورة تحديث التشريعات المنظمة للعمل الإداري المدرسي لتستوعب التطورات التكنولوجية المتسارعة، بما يسهم في رفع كفاءة السياسات التعليمية والإدارة التربوية المصرية ومواكبة متطلبات العصر الرقمي بكفاءة واقتدار.

ثالثًا: الابتكار التنظيمي والثقافة المؤسسية

.661 **العنوان:** "**دور القيادة الابتكارية الرقمية في تشكيل ثقافة مدرسية داعمة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في المدارس الثانوية الحكومية المصرية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول كيفية بناء بيئة تنظيمية محفزة لاستيعاب التقنيات الناشئة في ظل التحول الرقمي المتسارع، حيث يسعى البحث إلى قياس أثر المتغير المستقل المتمثل في ممارسات القيادة الابتكارية الرقمية Digital (DIL (Innovative Leadership، بما تتضمنه من رؤية استراتيجية وقدرة على إدارة التغيير التقني، في تطوير المتغير التابع وهو الثقافة المدرسية الداعمة لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي Generative Artificial Intelligence ((GenAI). وتبحث الدراسة في كيفية انتقال المدرسة من الأنماط التقليدية إلى ثقافة تنظيمية مرنة تتبنى الابتكار، مع رصد دور التمكين الرقمي للمعلمين كمتغير وسيط يساهم في تقليل المقاومة التنظيمية تجاه تقنيات الـ (GenAI). وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في استقصاء العلاقة الارتباطية بين أبعاد الـ (DIL) ومستوى الجاهزية الثقافية لاعتماد حلول

الذكاء الاصطناعي في التدريس والإدارة، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من مديري المدارس والوكلاء والمعلمين بالمدارس الثانوية العامة التابعة لمحافظات القاهرة الكبرى، وتغطي الحدود الزمانية العام الدراسي 2026/2025. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته في رصد الواقع الميداني وتحليل العلاقة بين القيادة الابتكارية الرقمية (DIL) والمناخ المدرسي السائد. ومن المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن تحديد معوقات تبني الـ(GenAI) في المدارس الحكومية، مع تقديم توصيات عملية لصناع القرار حول أهمية دمج مهارات القيادة الابتكارية ضمن برامج إعداد القيادات التربوية. كما سيتم اقتراح ميثاق إداري لتوجيه الثقافة المدرسية نحو الاستخدام الأخلاقي والمهني لتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI)، بما يضمن تحسين جودة المخرجات التعليمية وتطوير السياسات التعليمية لتواكب التوجهات القومية لجمهورية مصر العربية في بناء مجتمع المعرفة الرقمي وتعزيز الابتكار في المؤسسات التربوية..

.662 **العنوان:** "**متطلبات تفعيل فرق العمل المدرسية العابرة للتخصصات لتعزيز الابتكار التنظيمي بالمدارس الرسمية للغات في مصر: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر فرق العمل المدرسية العابرة للتخصصات Interdisciplinary School Teams (IST) بوصفها المتغير المستقل، في تعزيز الابتكار التنظيمي (OI Organizational Innovation) كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية، وذلك في إطار السياسات التعليمية الهادفة لتطوير الأداء المؤسسي. تبرز المشكلة البحثية في سيادة أنماط العمل الفردية والانعزالية داخل التخصصات المختلفة، مما يعيق قدرة المدرسة على توليد حلول إدارية وتربوية متكاملة، حيث يتم فحص دور ثقافة الجودة المؤسسية Institutional Quality Culture IQC)) كمتغير وسيط يسهم في توفير المناخ الداعم والبيئة المحفزة لتفعيل أدوار هذه الفرق. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة أبعاد فرق العمل (IST) من حيث ديناميات التفاعل وآليات اتخاذ القرار، ومؤشرات الابتكار التنظيمي (OI) والمراجعة الذاتية والتحسين المستمر كعناصر لثقافة الجودة (IQC)، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين والقيادات المدرسية، وتشمل الحدود المكانية المدارس الرسمية للغات بمحافظات إقليم الدلتا بمصر. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع العمل الجماعي وتحليل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وصولًا إلى صياغة إجراءات إدارية تعزز من فاعلية الممارسات الابتكارية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تحديد مستوى مساهمة فرق العمل (IST) في تحقيق التطوير المؤسسي، مع تبيان كيف تعمل ثقافة الجودة المؤسسية (IQC) كعامل مُمكّن للابتكار. كما ستسفر النتائج عن تقديم نموذج تشغيلي مقترح لتشكيل وإدارة الفرق العابرة للتخصصات بما يتوافق مع معايير الجودة والاعتماد، وتوضيح أهمية القيادة التشاركية في دعم الابتكار التنظيمي (OI) وضمان استدامة مخرجاته داخل المدارس المصرية، مما يسهم في رفع كفاءة الإدارة التعليمية والسياسات التربوية المتبعة في ظل التوجهات الإدارية العالمية المعاصرة.

.663 **العنوان:** "**العدالة التنظيمية المدركة كمتغير مستقل وأثرها في السلوك الابتكاري للمعلمين عبر الالتزام التنظيمي كمتغير وسيط بمدارس التعليم الأساسي في مصر**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر العدالة التنظيمية المدركة (POJ Perceived Organizational Justice) بوصفها متغيرًا مستقلًا في السلوك الابتكاري (IB Innovative Behavior) للمعلمين باعتباره متغيرًا تابعًا، مع اختبار دور الالتزام التنظيمي (OC Organizational Commitment) كمتغير وسيط في مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. تتبلور المشكلة البحثية في حاجة المؤسسات التعليمية إلى تحفيز الطاقات الإبداعية للمعلمين لمواجهة تحديات تطوير المناهج، وهو ما يتطلب بيئة تنظيمية تسودها النزاهة والتقدير. تشمل الدراسة تحليل الأبعاد الثلاثة للعدالة التنظيمية (POJ)—التوزيعية، والإجرائية، والتفاعلية—وأثرها في تشكيل مستويات الالتزام التنظيمي (OC) بأبعاده العاطفية والمعيارية والمستمرة لدى المعلمين. كما تتناول الدراسة طبيعة السلوك الابتكاري (IB) في الممارسات الصفية،

والتخطيط التربوي، وإدارة المواقف التعليمية المعاصرة. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لقياس العلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات، وتقتصر الحدود البشرية على معلمي التعليم الأساسي، بينما تتركز الحدود المكانية في محافظات صعيد مصر. تبحث الدراسة في كيفية مساهمة الشعور بالإنصاف في تعزيز الولاء المؤسسي الذي ينعكس بدوره على الرغبة في التجديد والابتكار التربوي. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج البحث إلى وضع آليات إدارية مقترحة لتعزيز العدالة المؤسسية، وتقديم نماذج قيادية تدعم بيئات العمل المحفزة للمعلم المبدع، مما يسهم في رفع كفاءة الأداء المدرسي وتحقيق أهداف سياسات التعليم المصرية في بناء منظومة تعليمية مبدعة ومستدامة.

664. **العنوان:** "فعالية الهياكل التنظيمية المرنة في دعم الابتكار الإداري بالمدارس الابتدائية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول جمود الهياكل التنظيمية التقليدية التي تعيق سرعة الاستجابة للمستجدات التربوية، لذا تهدف الدراسة إلى فحص أثر الهياكل التنظيمية المرنة (FOS (Flexible Organizational Structures بوصفها المتغير المستقل، في دعم الابتكار الإداري (AI (Administrative Innovation كمتغير تابع داخل المدارس الابتدائية المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أبعاد اللامركزية، وانسيابية الإجراءات، وتفويض الصلاحيات، مع فحص دور المناخ التنظيمي (OC (Organizational Climate كمتغير وسيط في تعزيز القدرة على توليد أفكار إدارية إبداعية. تقتصر الحدود البشرية على القيادات المدرسية والمعلمين، بينما تتحدد الحدود المكانية في المدارس الابتدائية بمحافظات القاهرة الكبرى. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach للكشف عن العلاقة بين مرونة البنية التنظيمية والقدرة على حل المشكلات الإدارية بطرق غير نمطية. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن تقليل المستويات الهرمية يسهم في تسريع وتيرة AI وتحسين كفاءة العمليات المدرسية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج تنظيمي مقترح يساعد صناع السياسات التعليمية في مصر على إعادة هندسة الهياكل المدرسية بما يحقق الرشاقة التنظيمية. وتخلص الدراسة إلى توصيات إجرائية لتعزيز ثقافة العمل التعاوني وتوسيع نطاق المشاركة في صنع القرار، مما ينعكس إيجابًا على جودة المخرجات التعليمية وتطوير السياسات الإدارية المحلية بما يتواكب مع الفكر الإداري المعاصر، ويضمن استدامة التطوير المؤسسي في ظل التحديات الراهنة التي تواجه منظومة التعليم الابتدائي المصري.

665. **العنوان:** "أثر الإدارة المعرفية في تنمية القدرات الابتكارية للعاملين بالمدارس الثانوية العامة المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في ضعف استثمار الرأسمال الفكري داخل المؤسسات التعليمية، مما يحد من قدرتها على التجديد، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الإدارة المعرفية (KM (Knowledge Management بوصفها المتغير المستقل، في تنمية القدرات الابتكارية (IC (Innovative Capabilities كمتغير تابع للعاملين بالمدارس الثانوية المصرية. تتناول الحدود الموضوعية عمليات توليد المعرفة، وتخزينها، ونشرها، وتطبيقها عبر أدوات مثل المجتمعات المهنية (PLCs (Professional Learning Communities وبنوك المعرفة الرقمية، مع دراسة أثر الحوافز التنظيمية (OI (Organizational Incentives كمتغير وسيط. تشمل الحدود البشرية المعلمين ورؤساء الأقسام، وتتحدد الحدود المكانية بمدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لفحص العلاقة الارتباطية بين تدفق المعرفة المؤسسية وتطوير الحلول الإدارية المبتكرة. وتسعى النتائج إلى تقديم تصور لبناء "المدرسة المتعلمة" التي تحول المعرفة الضمنية إلى ممارسات صريحة تدعم الابتكار المستمر. كما ستكشف الدراسة عن مدى مساهمة KM في تعزيز الجاهزية الرقمية لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة. وتخلص الدراسة إلى صياغة استراتيجية مقترحة لدمج آليات إدارة المعرفة ضمن السياسات التعليمية، بما يضمن تحسين الأداء الوظيفي ورفع كفاءة المنظومة التعليمية المصرية. وتؤكد النتائج المتوقعة أن المدارس التي تتبنى استراتيجيات واضحة لإدارة المعرفة تكون أكثر

قدرة على تقديم مبادرات ابتكارية تسهم في حل المشكلات الميدانية المزمنة، مما يعزز من مكانة المدرسة كمؤسسة ريادية في المجتمع المعرفي الحديث.

.666 **العنوان:** "الثقافة التنظيمية الداعمة للتعلم المهني المستمر وأثرها في تعزيز الابتكار الإداري بالمدارس الرسمية للغات"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في حاجة المدارس الرسمية للغات إلى بيئة مؤسسية تحفز على التجديد الإداري لمواكبة تطلعات المستفيدين، لذا تهدف الدراسة إلى استقصاء أثر الثقافة التنظيمية (OC (Organizational Culture الداعمة للتعلم المهني المستمر كمتغير مستقل، في تعزيز الابتكار الإداري (AI (Administrative Innovation كمتغير تابع. تشمل الحدود الموضوعية مؤشرات الثقافة الداعمة مثل التفكير التأملي، والتشارك في الخبرات، والتمكين الإداري، مع فحص دور الرضا الوظيفي (JS (Job Satisfaction كمتغير وسيط. تقتصر الحدود البشرية على المعلمين والقيادات المدرسية، بينما تتحدد الحدود المكانية في مدارس اللغات بمحافظات الدلتا (كفر الشيخ، الغربية، الدقهلية). وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار العلاقات السببية بين المتغيرات وتحديد مدى تأثير قيم التعلم الجماعي في تطوير العمليات الإدارية. وتسعى النتائج إلى إبراز أهمية توفير مناخ تنظيمي يشجع على النمو المهني كمدخل أساسي لتعزيز AI في التعليم المصري. كما ستقدم الدراسة توصيات لتحسين سياسات التنمية المهنية بما يتجاوز التدريبات التقليدية نحو التعلم الموقفي المبدع. وتخلص الدراسة إلى أن ترسيخ ثقافة التعلم المستمر يؤدي إلى زيادة معدلات تبني الحلول الإدارية الذكية وتقليل مقاومة التغيير التنظيمي. ويسهم البحث في تقديم رؤية لصناع القرار حول كيفية تحويل المدارس الرسمية للغات إلى بيئات عمل ابتكارية قادرة على المنافسة والتميز، من خلال ربط مسارات الترقي المهني بمخرجات الابتكار الإداري، مما يحقق الأهداف الاستراتيجية لسياسات التعليم المصرية في الارتقاء بجودة الإدارة المدرسية.

.667 **العنوان:** "دور دعم القيادة المدرسية للتجريب التربوي في تنمية الانفتاح التنظيمي نحو الابتكار بالمدارس الفنية المصرية"

الموضوع: تواجه المدارس الفنية ضغوطًا لتطوير أساليبها الإدارية والتقنية، مما يبرز مشكلة البحث في مدى تقبل البيئة المدرسية للمخاطرة التربوية المحسوبة، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر دعم القيادة المدرسية للتجريب التربوي (EE (Educational Experimentation كمتغير مستقل، على مستوى الانفتاح التنظيمي نحو الابتكار Organizational (OOI (Openness to Innovation كمتغير تابع. تتناول الحدود الموضوعية القرارات القيادية التي تسمح بالتجريب، وآليات التعامل مع الأخطاء الإدارية كفرص للتعلم، ودور القيادة في توفير الموارد اللازمة للبحث عن حلول جديدة، مع اختبار دور الثقة التنظيمية (OT (Organizational Trust كمتغير وسيط. تشمل الحدود البشرية المعلمين والموجهين الفنيين، وتتحدد الحدود المكانية بمدارس التعليم الفني بمحافظات القناة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين تشجيع القيادة للمبادرات الفردية وزيادة قدرة المؤسسة على تبني الابتكارات. وتسعى النتائج إلى إثبات أن القيادة التي تدعم EE تسهم في خلق بيئة OOI قادرة على استيعاب التغيرات المهنية والصناعية السريعة. كما ستخلص الدراسة إلى بناء نموذج إداري يدعم التحول نحو "القيادة الريادية" في التعليم الفني المصري. وتؤكد الدراسة على ضرورة تحديث التشريعات الإدارية لتسمح بهامش من الحرية الأكاديمية والإدارية للمديرين لتجربة نماذج تعليمية مبتكرة. ويخدم هذا البحث التوجهات القومية لتطوير التعليم الفني وربطه بسوق العمل، من خلال إيجاد نظم إدارية منفتحة وقادرة على التكيف مع متطلبات التنمية المستدامة والتحولات الاقتصادية المعاصرة في مصر.

.668 **العنوان:** "المرونة الوظيفية للمعلمين وأثرها في تنشيط الابتكار التنظيمي بالمدارس الابتدائية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في القوالب الوظيفية الجامدة التي تحد من استثمار طاقات المعلمين في تطوير العمل المدرسي، لذا تستهدف الدراسة تحليل أثر المرونة الوظيفية (JF (Job Flexibility للمعلمين كمتغير مستقل، في تنشيط الابتكار التنظيمي (OI (Organizational Innovation كمتغير تابع بالمدارس الابتدائية. تشمل الحدود الموضوعية أبعاد

المرونة مثل إعادة توزيع الأدوار، وتبادل المهام، وتوسيع نطاق المسؤوليات، مع فحص دور الالتزام التنظيمي (OC Organizational Commitment) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تقتصر الحدود البشرية على معلمي المرحلة الابتدائية، بينما تتحدد الحدود المكانية في محافظات الصعيد بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف كيفية مساهمة JF في توليد أفكار إدارية وتنظيمية جديدة تعزز من جودة الأداء المؤسسي. وتسعى النتائج إلى الكشف عن أهمية إعادة تصميم الوظائف التعليمية كمدخل لتحسين مناخ الابتكار داخل المدارس المصرية. وتخلص الدراسة إلى تقديم مقترحات إجرائية لتمكين المعلمين إداريًا بما يتجاوز المهام التدريسية التقليدية، لضمان استجابة أسرع للتحديات الميدانية. كما ستبرز الدراسة أن المرونة في المهام الوظيفية تؤدي إلى كسر الروتين الإداري وتحفيز المبادرات الذاتية التي تسهم في تطوير البيئة المدرسية. وتسهم الدراسة في إثراء أدبيات الإدارة التربوية في السياق المصري من خلال تسليط الضوء على المتغيرات البشرية والتنظيمية التي تقود للتميز، مما يوفر لصناع السياسات رؤية واضحة حول آليات تحسين الكفاءة الداخلية للمدارس من خلال مداخل إدارية مرنة ومبتكرة تتناسب مع طبيعة المرحلة الابتدائية.

.669 **العنوان:** **"فاعلية الاتصال التنظيمي كمتغير مستقل وبناء ثقافة مدرسية محفزة على الابتكار كمتغير تابع بمدارس التعليم الثانوي في مصر: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر فاعلية الاتصال التنظيمي (OC Organizational Communication) بوصفه المتغير المستقل في بناء ثقافة مدرسية محفزة على الابتكار (SCI School Culture for Innovation) باعتبارها المتغير التابع داخل مدارس التعليم الثانوي بجمهورية مصر العربية. تتبلور المشكلة البحثية في وجود معوقات اتصالية قد تؤدي إلى حجب الأفكار الإبداعية أو ضعف التنسيق الإداري، مما يستوجب دراسة دور قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية، ودرجة شفافية المعلومات، ومستوى مشاركة المعلمين في صنع القرار لتعزيز مناخ مدرسي داعم للإبداع. تبحث الدراسة أثر جودة الاتصال في دعم الانفتاح التنظيمي (OO Organizational Openness) كمتغير وسيط يسهم في رفع جاهزية المدرسة لتبني الأفكار الابتكارية وتحسين الممارسات التربوية والإدارية. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف طبيعة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وتقتصر الحدود البشرية للبحث على المعلمين والقيادات المدرسية بمدارس التعليم الثانوي في محافظات القاهرة الكبرى، بينما تتركز الحدود الموضوعية في عناصر الاتصال التنظيمي (OC)، والثقافة المدرسية، ومؤشرات دعم الابتكار (SCI). تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج تؤكد أن تطوير منظومة التواصل الداخلي يؤدي إلى خفض الصراع التنظيمي ورفع الروح المعنوية، مما يهيئ البيئة لظهور المبادرات التربوية المبدعة. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بتقديم إطار علمي مقترح يطور سياسات التواصل المدرسي، ويعزز البيئة التعليمية المحفزة على المبادرة والإبداع، بما يتوافق مع توجهات وزارة التربية والتعليم المصرية نحو التحول إلى مؤسسات متعلمة ومبتكرة قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة.

.670 **العنوان:** **"تأثير التمكين الإداري للمعلمين في تنمية الابتكار المؤسسي بالمدارس الرسمية للغات المصرية"**

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول محدودية الصلاحيات الإدارية الممنوحة للمعلمين، مما يقلل من فرص التجديد التنظيمي، لذا تركز الدراسة على تحليل أثر التمكين الإداري (AE Administrative Empowerment) بوصفه المتغير المستقل، في تعزيز الابتكار المؤسسي (II Institutional Innovation) كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات. وتشمل الحدود الموضوعية عناصر التمكين مثل المشاركة في صنع القرار، والاستقلالية المهنية، والثقة التنظيمية، مع فحص دور الرضا الوظيفي (JS Job Satisfaction) كمتغير وسيط. وتشمل الحدود المكانية المدارس الرسمية بمحافظات الوجه البحري، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين ورؤساء الأقسام. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach للكشف عن دور التمكين في تحسين الاستعداد التنظيمي للابتكار. وتساعد النتائج في اقتراح

سياسات عملية لرفع كفاءة العمل المدرسي من خلال منح المعلمين مساحة أكبر للمبادرة التقنية والإدارية. كما يدعم البحث توجه الدولة المصرية نحو تحسين البيئة المهنية للمعلمين بما يتوافق مع رؤية تحديث الإدارة التعليمية. وتخلص الدراسة إلى أن التمكين الحقيقي يسهم في تحويل المدارس من هياكل جامدة إلى منظمات مرنة قادرة على ابتكار حلول تعليمية ذكية، مما يعزز من جودة المخرجات التربوية وتنافسية مدارس اللغات. وتوصي الدراسة بضرورة إعادة صياغة اللوائح التنظيمية لتكريس الاستقلال المهني للمعلمين كمدخل أساسي للاستدامة الابتكارية داخل البيئة المدرسية المصرية المعاصرة.

.671 **العنوان:** **"أثر القيادة الأخلاقية في بناء ثقافة تنظيمية محفّزة على الابتكار بالمدارس الإعدادية المصرية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حاجة القيادة المدرسية إلى مرجعية قيميّة تعزز من تماسك المنظمة وتدفعها نحو الإبداع، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القيادة الأخلاقية (EL (Ethical Leadership بوصفها المتغير المستقل، في بناء ثقافة تنظيمية محفّزة على الابتكار (IOC (Innovative Organizational Culture كمتغير تابع بالمدارس الإعدادية. وتتناول الحدود الموضوعية أبعاد EL مثل النزاهة، والعدل، والشفافية، وعلاقتها بانتشار قيم الثقة والمسؤولية، مع دراسة أثر المناخ الأخلاقي (EC (Ethical Climate كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين بمحافظات الدلتا، بينما تقتصر الحدود المكانية على المدارس الإعدادية الحكومية المصرية. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لرصد مستوى الممارسات الأخلاقية وتأثيرها في التوجه الابتكاري، حيث تسعى النتائج إلى إثبات أن القدوة الأخلاقية للقائد تقلل من الصراعات التنظيمية وتزيد من دافعية العاملين نحو التجريب. كما تقدم الدراسة إرشادات لصناع القرار حول تطوير معايير اختيار القيادات المدرسية لتعزيز النزاهة المؤسسية. وتخلص الدراسة إلى أن بناء ثقافة تنظيمية آمنة أخلاقيًا يعد الركيزة الأساسية لتشجيع المعلمين على طرح الأفكار غير التقليدية دون خوف من العقاب. ويسهم البحث في تقديم نموذج للقيادة الأخلاقية يتناسب مع القيم المجتمعية المصرية ويحقق في الوقت ذاته التميز الإداري المطلوب لتطوير التعليم الأساسي، مع التأكيد على ضرورة مأسسة الأخلاقيات المهنية لتصبح محركًا للابتكار التنظيمي المستدام داخل المدارس.

.672 **العنوان:** **"دور القيم التنظيمية المشتركة في دعم الابتكار التربوي بالمدارس الابتدائية المصرية"**

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في غياب الرؤية القيمية الموحدة التي توجه سلوك الأفراد نحو التغيير الإيجابي، لذا تستهدف الدراسة تحليل أثر القيم التنظيمية المشتركة (SOV (Shared Organizational Values كمتغير مستقل، في دعم الابتكار التربوي (EI (Educational Innovation كمتغير تابع داخل المدارس الابتدائية. وتشمل الحدود الموضوعية قيم التعاون، والمبادرة، والمسؤولية، ودورها في توجيه سلوك العاملين نحو التجديد، مع فحص دور الالتزام التنظيمي (OC (Organizational Commitment كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية معلمي المرحلة الابتدائية والإدارة المدرسية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في سياق التعليم العام المصري. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن العلاقة بين ترسّخ SOV وجودة الأفكار الابتكارية، حيث تسعى النتائج لتوفير تصور لإعادة تشكيل منظومة القيم بما يتوافق مع أهداف تطوير التعليم. كما تساعد الدراسة في بناء بيئة إدارية تعزز الإبداع عبر مواءمة الأهداف الفردية للمعلمين مع الأهداف المؤسسية للمدرسة. وتخلص الدراسة إلى أن القيم المشتركة تعمل كبوصلة إدارية تضمن تماسك المجتمع المدرسي أثناء عمليات التحول والتطوير. وتوصي الدراسة بضرورة إدماج برامج غرس القيم التنظيمية ضمن خطط التنمية المهنية للقيادات المدرسية، بما يسهم في خلق بيئة صفية وإدارية محفزة للابتكار، وتدعم قدرة المدرسة الابتدائية على تقديم حلول تربوية مبتكرة تلبي احتياجات المتعلمين في ظل الظروف الراهنة.

.673 **العنوان:** **"تأثير الأمن النفسي التنظيمي للمعلمين في تعزيز الابتكار الإداري بالمدارس الحكومية المصرية"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في سيادة بعض أنماط الإدارة البيروقراطية التي تثير المخاوف لدى المعلمين من التجريب، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الأمن النفسي التنظيمي (PS (Psychological Safety كمتغير مستقل، على الابتكار الإداري (AI (Administrative Innovation كمتغير تابع بالمدارس الحكومية المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية أبعاد الشعور بالأمان، وتقبل الأخطاء، وتجنب العقاب، مع دراسة أثر الدعم المدرسي المدرك Perceived Organizational Support (POS) كمتغير وسيط في تحفيز AI. وتشمل الحدود البشرية معلمي التعليم الأساسي، بينما تتركز الحدود المكانية في محافظات الوجه البحري. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس علاقة PS بالدافعية نحو الابتكار وتقديم حلول جديدة للمشكلات الإدارية. وتبرز النتائج أهمية توفير مناخ تنظيمي داعم للتجريب الإبداعي كبديل للرقابة الصارمة، مما يساهم في تحسين الأداء الإداري عبر رفع مستوى الثقة المتبادلة. وتخلص الدراسة إلى بناء نموذج إداري يوفر الأمان النفسي للمعلمين كمتطلب سابق لعمليات التطوير، مع تقديم توصيات لمديري المدارس بضرورة تبني استراتيجيات "الإدارة بالاحتواء" لتقليل القلق التنظيمي. ويسهم البحث في توضيح كيف يمكن للأمان النفسي أن يحول المعلم من منفذ للأوامر إلى شريك مبتكر في تطوير السياسات الداخلية للمدرسة، بما يخدم الأهداف العامة للسياسة التعليمية المصرية في خلق بيئات عمل جاذبة ومبدعة.

674. **العنوان:** "فاعلية استراتيجيات تشارك المعرفة في تنمية السلوك الابتكاري للمعلمين بالمدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في عزلة المعرفة داخل التخصصات المختلفة وضعف تبادل الخبرات الناجحة، لذا تركز الدراسة على تحليل أثر استراتيجيات تشارك المعرفة (KSS (Knowledge Sharing Strategies كمتغير مستقل، في تنمية السلوك الابتكاري (IB (Innovative Behavior كمتغير تابع للمعلمين بالمدارس الثانوية. وتشمل الحدود الموضوعية آليات التشارك عبر ورش العمل والمجتمعات التربوية الرقمية، مع فحص دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology (ICT) كمتغير وسيط في تسهيل تدفق المعرفة. وتشمل الحدود البشرية معلمي المرحلة الثانوية بمحافظات القناة، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم الثانوي العام. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن علاقة KSS بالابتكار الفردي والجماعي وتطوير مهارات حل المشكلات. وتساعد النتائج في تصميم برامج مهنية تدعم بناء "رأس المال المعرفي" للمدرسة، مما يجعلها بيئة منتجة للحلول التعليمية المبتكرة. وتخلص الدراسة إلى أن التشارك الفعال في المعرفة يؤدي إلى تحسين الممارسات التدريسية والإدارية وتقليل الفجوة بين المعلمين ذوي الخبرة والمعلمين الجدد. وتوصي الدراسة بضرورة تخصيص أوقات ضمن الجدول المدرسي للقاءات التشارك المهني وتحفيز المعلمين ماديًا ومعنويًا على نشر ممارساتهم المتميزة، مما يسهم في رفع كفاءة المنظومة التعليمية المصرية وتحقيق التحول نحو مجتمع التعلم المستدام.

675. **العنوان:** "أثر القيادة التحويلية في تعزيز القدرة الابتكارية للمدارس الإعدادية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في سيادة الأنماط القيادية التقليدية التي تفتقر للرؤية المستقبلية المحفزة للنمو، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القيادة التحويلية (TL (Transformational Leadership كمتغير مستقل، في تعزيز القدرة الابتكارية للمدارس (IC (Innovative Capacity كمتغير تابع بالمرحلة الإعدادية. وتشمل الحدود الموضوعية أبعاد TL مثل الإلهام، والتحفيز، والاعتبار الفردي، مع اختبار دور التمكين النفسي (PE (Psychological Empowerment كمتغير وسيط في زيادة مستوى الابتكار المؤسسي. وتشمل الحدود البشرية قيادات المدارس والمعلمين بمحافظات الصعيد، وتتحدد الحدود المكانية في سياق المدارس الإعدادية بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لقياس مدى استجابة العاملين للرؤية المشتركة التي يطرحها القائد وتأثيرها في تطوير مبادرات تربوية جديدة. وتقدم النتائج إطارًا مقترحًا لإعداد قادة مدرسيين قادرين على قيادة عمليات التغيير وتحسين جودة التعليم. وتخلص الدراسة إلى أن القائد التحويلي يسهم في تحويل التحديات الإدارية إلى فرص ابتكارية من خلال استثارة دافعية التابعين وتطوير قدراتهم

الإبداعية. وتوصي الدراسة بضرورة إدراج مهارات القيادة التحويلية ضمن برامج الأكاديمية المهنية للمعلمين عند ترقية القيادات، لضمان وجود إدارة مدرسية قادرة على تحقيق القفزات التطويرية المنشودة في التعليم المصري، وبناء مؤسسات تعليمية تمتلك المرونة الكافية للاستجابة للتحولات المجتمعية والتقنية المعاصرة.

676. **العنوان:** "**الثقافة التنظيمية القائمة على الجودة الشاملة وأثرها في تعزيز الابتكار المؤسسي بالمدارس المصرية**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في انفصال ممارسات الجودة عن الفكر الابتكاري في كثير من المؤسسات التعليمية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الثقافة التنظيمية القائمة على مبادئ الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM) كمتغير مستقل، في تعزيز الابتكار المؤسسي (II Institutional Innovation) كمتغير تابع. وتشمل الحدود الموضوعية مبادئ التحسين المستمر، والتركيز على المستفيد، والتمكين، مع فحص دور القيادة الداعمة للجودة (SL Supportive Leadership) كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس المصرية بمختلف مراحلها. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين جودة الممارسات التنظيمية ومخرجات الابتكار في حل التحديات الأكاديمية والإدارية. وتساعد النتائج في دعم التحول نحو مدارس تتبنى الجودة والإبداع كمنهجية عمل متكاملة وليست مجرد إجراءات ورقية. وتخلص الدراسة إلى أن معايير الجودة الشاملة توفر البيئة المنضبطة واللازمة لتوليد أفكار ابتكارية قابلة للتطبيق والاستدامة. وتوصي الدراسة بدمج مؤشرات الابتكار ضمن معايير الاعتماد والجودة الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation in Education (NAQAAE)، مما يسهم في تطوير السياسات التعليمية المصرية نحو التميز المؤسسي، ويضمن تحقيق مستويات عالية من الكفاءة الإدارية والتربوية التي تلبي تطلعات المجتمع المصري نحو تعليم متميز ومبتكر.

677. **العنوان:** "**أثر مشاركة المعلمين في صنع القرار كمتغير مستقل على الابتكار التنظيمي *Organizational Innovation (OI)* بمدارس التعليم العام في مصر عبر التمكين الوظيفي كمتغير وسيط**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر مشاركة المعلمين في صنع القرار Teacher Participation in Decision-Making (TPDM) بوصفها المتغير المستقل في تعزيز الابتكار التنظيمي (OI Organizational Innovation) باعتباره المتغير التابع داخل المدارس الحكومية بجمهورية مصر العربية. تبرز المشكلة البحثية في سيادة الأنماط الإدارية المركزية التي قد تحد من قدرة الكوادر التعليمية على تقديم حلول إبداعية للمشكلات الميدانية، مما يستوجب دراسة أشكال المشاركة المهنية مثل المساهمة في وضع الخطط المدرسية والاشتراك في المجالس واللجان الداخلية. تبحث الدراسة دور التمكين الوظيفي (FE Functional Empowerment) كمتغير وسيط يسهم في زيادة قدرة المدرسة على تطوير الابتكار المؤسسي وتحسين جودة الحوكمة المدرسية (SG School Governance). تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتفسيرها، وتقتصر الحدود البشرية للبحث على المعلمين والإداريين بمدارس التعليم العام في محافظات الوجه البحري، بينما تتركز الحدود الموضوعية في آليات المشاركة وعمليات الابتكار التنظيمي (OI). تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج تؤكد أن منح المعلمين صلاحيات أوسع في صنع القرار يؤدي إلى رفع مستوى الانتماء المهني وتعزيز الدافعية نحو الإبداع التربوي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مجموعة من السياسات الإدارية الداعمة لتمكين المعلمين (FE)، مع اقتراح إطار عملي لتفعيل المجالس المدرسية كمنصات للابتكار الجماعي، بما يسهم في تطوير الأداء المؤسسي للمدارس المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية في ضوء معايير الجودة والاعتماد التربوي المعاصرة.

678. **العنوان:** "**دور المناخ التنظيمي الداعم في تنمية القدرات الابتكارية للعاملين في المدارس الرسمية للغات المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المناخ التنظيمي الداعم بوصفه المتغير المستقل في تنمية القدرات الابتكارية للعاملين باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الرسمية للغات المصرية، وذلك من خلال دراسة عناصر المناخ التنظيمي المتمثلة في العدالة التنظيمية، والعلاقات الإيجابية، وفرص التطوير المهني، وتحفيز المبادرة، وما لها من تأثير مباشر في تنمية سلوكيات الإبداع الفردي والجماعي (Innovative Behaviors (IB. كما تبحث الدراسة دور الدافعية المهنية Professional Motivation (PM) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز العلاقة بين المناخ التنظيمي والقدرات الابتكارية، إضافةً إلى تحليل مدى استعداد البيئة المدرسية لتوفير مناخ محفّز على الابتكار. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات بالمدارس الرسمية للغات في محافظات الدلتا، بينما تشمل الحدود الموضوعية عناصر المناخ التنظيمي، والسلوك الابتكاري، ومؤشرات القدرات الابتكارية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وصولًا إلى تقديم إطار عملي لتحسين البيئة التنظيمية وجعلها أكثر جاذبية وقدرة على دعم الابتكار داخل المدارس الرسمية للغات المصرية.

679. **العنوان:** "أثر أنماط القيادة التشاركية في تعزيز الابتكار الإداري داخل المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر القيادة التشاركية—بوصفها نمطًا قياديًا يقوم على توزيع الأدوار، واتخاذ القرار الجماعي، والتواصل المفتوح—في تعزيز الابتكار الإداري داخل المدارس الثانوية المصرية، وذلك من خلال فحص كيفية إسهام مشاركة العاملين في عمليات صنع القرار في توليد حلول إبداعية للمشكلات الإدارية وتحسين الأداء المؤسسي. ويُعد نمط القيادة التشاركية هو المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى الابتكار الإداري داخل المدرسة—كما يظهر في تطوير إجراءات العمل، وتحسين آليات المتابعة، واقتراح ممارسات جديدة—هو المتغير التابع، مع احتمالية وجود متغيرات وسيطة مثل ثقافة المدرسة، ودعم القيادة العليا، ومستوى الثقة بين العاملين. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل آليات مشاركة المعلمين والإداريين في اتخاذ القرار، وقياس أثر ذلك في استحداث حلول وتطبيقات إدارية مبتكرة، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن العلاقة بين القيادة التشاركية والابتكار الإداري، واستنتاج مدى قدرتها على رفع كفاءة الأداء وتحسين المناخ المدرسي. وتبرز النتائج المتوقعة أهمية نموذج القيادة التشاركية باعتباره مدخلًا أساسيًا لتطوير المدارس، وتقدم الدراسة توصيات لصناع القرار حول آليات دعم هذا النمط القيادي في ضوء متطلبات التطوير الإداري الحديث.

680. **العنوان:** "فاعلية التدريب المؤسسي الداخلي في تنمية القدرات الابتكارية للعاملين بالمدارس الابتدائية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التدريب المؤسسي الداخلي بوصفه المتغير المستقل في تنمية القدرات الابتكارية للعاملين باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الابتدائية المصرية، وذلك من خلال دراسة برامج تحسين المهارات، وورش العمل التطبيقية، والتدريب أثناء العمل On-the-Job Training (OJT) ودورها في تنمية القدرة على توليد أفكار جديدة وتحسين الممارسات المهنية للمعلمين والإداريين. كما تبحث الدراسة العلاقة بين توافر التدريب المستمر Continuous Professional Development (CPD) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز القدرات الابتكارية ومساندة العاملين في تبني ممارسات تطويرية داخل المدرسة. وتشمل الحدود البشرية معلمي المراحل الأولى بالمدارس الابتدائية، بينما تشمل الحدود الموضوعية برامج التدريب الداخلي، والقدرات الابتكارية، ومستوى التطوير المهني المستمر. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس العلاقة بين التدريب المؤسسي والابتكار، وصولًا إلى تقديم توصيات تدعم تحسين سياسات التنمية المهنية وبناء مدارس قادرة على التجديد المستمر داخل السياق المصري.

681. **العنوان:** "أثر الإدارة القائمة على البيانات في دعم الابتكار التنظيمي بالمدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول اعتماد القرارات الإدارية في المدارس الثانوية على الخبرات الشخصية والأساليب التقليدية، مما يحد من فرص التجديد المؤسسي، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الإدارة القائمة على البيانات Data-Driven Management (DDM) بوصفها المتغير المستقل، في دعم الابتكار التنظيمي (OI Organizational Innovation) كمتغير تابع. وتشمل الحدود الموضوعية فحص قدرة القيادات المدرسية على توظيف أدوات التحليل الإحصائي، والسجلات الرقمية، ومؤشرات الجودة في التنبؤ بالمشكلات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة Evidence-Based Decision Making (EBDM)، مع فحص دور النضج الرقمي للمؤسسة (DM Digital Maturity) كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية الإداريين ورؤساء الأقسام والمعلمين، بينما تتركز الحدود المكانية في محافظات القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach للكشف عن أثر التحول نحو رقمنة الإدارة على قدرة المدرسة على حل المشكلات بطرق مبتكرة. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن المدارس التي تمتلك بنية معلوماتية متطورة تكون أكثر قدرة على تقديم مبادرات ابتكارية مستدامة. وتخلص الدراسة إلى بناء تصور لتطوير النظم الإدارية بالمدارس المصرية بما يتوافق مع رؤية مصر **2030** في التحول الرقمي، مع تقديم توصيات لتعزيز ثقافة التخطيط المستند إلى البيانات الضخمة (BD Big Data) في الحقل التربوي، مما يسهم في رفع كفاءة العملية التعليمية وتطوير السياسات الإدارية المحلية بفاعلية وكفاءة.

682. العنوان: "كفاءة القيادة الوسطى وأثرها في تنشيط الابتكار الإداري بمدارس وإدارات التعليم المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في تهميش دور القيادات الوسطى واعتبارهم مجرد منفذين للتعليمات، مما يعطل طاقات إبداعية كامنة، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر كفاءة القيادة الوسطى (MLE Middle Leadership Efficiency) —مثل وكلاء المدارس ورؤساء الأقسام— بوصفها المتغير المستقل، على تنشيط الابتكار الإداري Administrative Innovation (AI) كمتغير تابع على مستوى المدرسة والإدارة التعليمية. وتشمل الحدود الموضوعية مهارات التواصل الفعال، وإدارة التغيير، وتحفيز فرق العمل، مع دراسة أثر التمكين الهيكلي (SE Structural Empowerment) كمتغير وسيط في تعزيز هذه العلاقة. وتشمل الحدود البشرية قيادات الصفين الأول والثاني، وتتحدد الحدود المكانية في إدارات تعليمية مختارة بمحافظات الدلتا (كفر الشيخ، الغربية). ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر MLE في تطوير الممارسات المدرسية اليومية وتجاوز الروتين البيروقراطي. وتساهم النتائج في دعم سياسات إعداد وتأهيل القيادات الوسطى بوزارة التربية والتعليم، وتؤكد أن الاستثمار في هذه الفئة يعد المحرك الأساسي للتغيير من أسفل إلى أعلى Bottom-Up Change. وتخلص الدراسة إلى تقديم نموذج تنظيمي مقترح يمنح رؤساء الأقسام صلاحيات ابتكارية أوسع، مما يساعد في بناء منظومة مدرسية أكثر مرونة وقدرة على معالجة التحديات الإدارية بطرق إبداعية تخدم الأهداف التربوية العليا للدولة المصرية، وتضمن تحقيق التميز التنظيمي المنشود.

683. العنوان: "أثر مبادئ التفكير التصميمي في تطوير الابتكار المدرسي داخل المدارس الرسمية للغات المصرية"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في حاجة المدارس الرسمية للغات إلى منهجيات حديثة تركز على "المستفيد" لحل المشكلات التربوية المعقدة، لذا تهدف الدراسة إلى استقصاء أثر تطبيق مبادئ التفكير التصميمي (DT Design Thinking) كمتغير مستقل، في تطوير الابتكار المدرسي (SI School Innovation) كمتغير تابع. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل مراحل DT الخمس: التعاطف، وتحديد المشكلة، وتوليد الأفكار، والنمذجة الأولية، والتجريب، مع فحص دور المرونة التنظيمية (OA Organizational Agility) كمتغير وسيط يسهم في تحويل الأفكار إلى واقع ملموس. وتشمل الحدود البشرية المعلمين ومنسقي المواد وقادة المدارس، بينما تتركز الحدود المكانية في محافظات الوجه البحري. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مستوى وعي العاملين بهذه المنهجية وأثرها في نمو الابتكار المؤسسي وتطوير الأنشطة والإجراءات التنظيمية. وتسعى النتائج إلى وضع إطار عملي لتطبيق DT في البيئة المدرسية المصرية، بما يساعد في تصميم

حلول مبتكرة تتناسب مع احتياجات الطلاب وأولياء الأمور. وتخلص الدراسة إلى أن تبني منهجية التفكير التصميمي يقلل من الفشل في المشاريع التطويرية ويزيد من كفاءة الإنفاق التربوي، وتوصي بضرورة تدريب الكوادر الإدارية على مهارات "الإدارة التصميمية" لضمان تجديد الممارسات التعليمية بصفة مستمرة، مما يسهم في تحسين جودة التعليم المدرسي في مصر وجعله أكثر استجابة لمتطلبات العصر الرقمي والمعرفي

.684 العنوان: "فاعلية المجتمعات المهنية للمعلمين PLCs في تعزيز الابتكار التنظيمي داخل المدارس الإعدادية المصرية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر المجتمعات المهنية للمعلمين، المعروفة اصطلاحًا بـ Professional Learning Communities (PLCs)، بوصفها متغيرًا مستقلًا، في تعزيز الابتكار التنظيمي داخل المدارس الإعدادية المصرية بوصفه متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال فحص ممارسات هذه المجتمعات المهنية التي تشمل التعلم التعاوني، وتبادل الخبرات والممارسات التدريسية، والتحليل المشترك لنتائج التعلم، والتفكير الجماعي في حل المشكلات التربوية. وتُعنى الدراسة بالحدود الموضوعية المرتبطة بآليات عمل المجتمعات المهنية ودورها في رفع كفاءة المؤسسة التعليمية من خلال تعزيز الابتكار التنظيمي وإحداث تحسينات مستدامة في أداء المدرسة. كما تشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات الإعدادية في عدد من محافظات الصعيد، بما يعكس بيئات تعليمية متنوعة قد تتباين في جاهزيتها لتفعيل المجتمعات المهنية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر هذه المجتمعات في تحسين الأداء المؤسسي، وبناء ثقافة مدرسية داعمة للابتكار، واستقصاء العوامل التنظيمية والثقافية التي تسهّل أو تعيق فعالية PLCs داخل المدارس. وتُسهم النتائج المتوقعة في دعم سياسات إنشاء وتفعيل المجتمعات المهنية للمعلمين على مستوى المدارس الإعدادية المصرية، بما يعزز التطوير المهني المستمر ويرفع كفاءة المعلمين عبر التعلم الجماعي والتشاركي، ويقود إلى تحسينات ملموسة في الابتكار التنظيمي داخل المؤسسات التعليمية.

.685 العنوان: "أثر المسؤولية المهنية المشتركة بين المعلمين في تنمية الابتكار التربوي داخل المدارس الابتدائية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المسؤولية المهنية المشتركة بين المعلمين—بوصفها متغيرًا مستقلًا—على تنمية الابتكار التربوي داخل المدارس الابتدائية المصرية بوصفه متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال دراسة كيفية ممارسة المعلمين لمبادئ المسؤولية المهنية المشتركة التي تتجسد في تبادل المسؤوليات، والتخطيط الجماعي للدروس، وتقديم الدعم المهني المتبادل بين الزملاء، بما يعزز قدرتهم على ابتكار حلول تعليمية جديدة وفعّالة. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل آليات التعاون بين المعلمين، وتأثير هذا التعاون في تطوير طرق التدريس، وتحسين ممارسات معالجة الفاقد التعليمي، وابتكار استراتيجيات تدريسية بديلة أكثر فاعلية. كما تشمل الحدود البشرية معلمي الصفوف الأولى باعتبارهم الأكثر تأثيرًا في بناء المهارات الأساسية للتلاميذ والتي تتطلب مستوى عاليًا من الابتكار التربوي. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن طبيعة العلاقة بين التعاون المهني والمسؤولية المشتركة وبين تطور الممارسات التربوية داخل المدرسة، واستقصاء مدى مساهمة هذا التعاون في تحسين جودة التدريس وأداء المؤسسة التعليمية. وتُسهم نتائج الدراسة في وضع آليات عملية لبناء مجتمع مهني تعليمي فاعل داخل المدارس الابتدائية المصرية، ودعم تطبيق ممارسات التعاون والتخطيط المشترك، بما يؤدي إلى تعزيز الابتكار التربوي ورفع جودة التدريس وتحسين نواتج تعلم التلاميذ.

.686 العنوان: "العلاقة بين الانتماء التنظيمي للعاملين ومستوى الابتكار المؤسسي داخل المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانتماء التنظيمي للعاملين بوصفه المتغير المستقل ومستوى الابتكار المؤسسي باعتباره المتغير التابع داخل المدارس الثانوية المصرية، وذلك من خلال فحص شعور المعلمين بالولاء التنظيمي (Organizational Loyalty (OL، والهوية المهنية (Professional Identity (PI، والاندماج في العمل Work Engagement (WE))، وتأثير هذه المؤشرات على المبادرة والإبداع في حل المشكلات المدرسية. كما تبحث الدراسة دور الالتزام الوظيفي

JC (Job Commitment) كمتغير وسيط يسهم في تقوية العلاقة بين الانتماء التنظيمي والابتكار المؤسسي، بما يعزز قدرة المدرسة على تحسين ممارساتها وتطوير أدائها. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين بالمدارس الثانوية المصرية، بينما تتركز الحدود الموضوعية في مظاهر الانتماء التنظيمي ومخرجات الابتكار المؤسسي. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لرصد مستويات الانتماء ودراسة أثرها في الإبداع المؤسسي، وصولًا إلى تقديم تصور لتطوير سياسات الموارد البشرية داخل المدارس بما يعزز الالتزام والانتماء ويُنشئ بيئة مدرسية محفّزة على الابتكار

.687 **العنوان:** "**تطوير إدارة الوقت المدرسي لتعزيز الابتكار التنظيمي بالمدارس الثانوية العامة في مصر: دراسة في ضوء الفكر الإداري المعاصر**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استكشاف الدور الحيوي الذي تلعبه إدارة الوقت المدرسي School Time Management (STM) كمتغير مستقل في دفع عجلة الابتكار التنظيمي OI (Organizational Innovation) كمتغير تابع في البيئة التعليمية المصرية، وذلك لمواجهة التحديات البيروقراطية التي تعيق التجديد التربوي. تتبلور مشكلة البحث في رصد مظاهر الهدر الزمني وضعف استثمار الساعات الدراسية والأنشطة الإضافية، وكيف يؤثر ذلك سلبًا على قدرة المؤسسة التعليمية في توليد أفكار إدارية وتربوية غير تقليدية. تتناول الدراسة أبعاد إدارة الوقت المدرسي (STM) من حيث التخطيط الزمني، وتحديد الأولويات، والتفويض الفعال للمهام، وعلاقتها المباشرة بالابتكار التنظيمي (OI) الذي يشمل ابتكار العمليات والابتكار الإداري. كما تبرز الدراسة أهمية كفاءة إدارة الوقت TME (Time Management Efficiency) كمتغير وسيط يسهم في تحويل الانضباط الزمني إلى طاقة إبداعية مؤسسية تنعكس على جودة الأداء التعليمي. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على ممارسات تنظيم الجداول المدرسية وتوظيف التقنيات الحديثة في تقليل الهدر الزمني، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والوكلاء والمعلمين بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة كفر الشيخ، وتتحدد الحدود الزمانية بالعام الدراسي 2026/2025. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الظاهرة الإدارية المراد دراستها ورصد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة. يسعى البحث إلى تقديم إطار مقترح لتطوير سياسات الإدارة المدرسية يضمن تفعيل كفاءة إدارة الوقت (TME) لزيادة فرص التجريب وتطوير أساليب العمل الإبداعية. من المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين جودة إدارة الوقت المدرسي (STM) ومستويات الابتكار التنظيمي (OI) في المدارس محل الدراسة، مع ضرورة تقليل المركزية الإدارية للسماح بمرونة زمنية أكبر تدعم التطوير المؤسسي داخل المدارس المصرية.

.688 **العنوان:** "**أثر إدارة التغيير في تطوير الثقافة المؤسسية الداعمة للابتكار داخل المدارس المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة التغيير—بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل التخطيط المحكم للتغيير، ومشاركة العاملين في مراحل التطوير، ودعم القيادة التحويلية، وتفعيل قنوات الاتصال الفعّال—في تطوير الثقافة المؤسسية الداعمة للابتكار داخل المدارس المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال دراسة قدرة المدارس على تبنّي التغيير وتعديل ممارساتها الإدارية والتربوية وأدوار العاملين فيها بما يعزز الابتكار المستمر. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل آليات بناء ثقافة مدرسية مرنة، قادرة على استيعاب الاتجاهات الجديدة، وتهيئة بيئة تسمح بالتجريب التربوي، وتبني ممارسات تدعم الإبداع التنظيمي والتربوي. كما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، حيث تتنوع تجارب المدارس في تطبيق مبادئ إدارة التغيير وتأثير ذلك في جاهزيتها للابتكار. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن العلاقة بين ممارسات إدارة التغيير وفعالية الثقافة المؤسسية في تعزيز الابتكار، واستقصاء مدى إسهام التخطيط، والدعم القيادي، والمشاركة المهنية، في رفع قدرة المدارس المصرية على مواجهة التحديات وتحديث أساليب العمل. وتبرز النتائج المتوقعة أهمية القيادة القادرة على إدارة التحولات وتوجيه التغيير

بطريقة تشاركية، كما تقدم الدراسة مقترحات تطبيقية لتعزيز ثقافة التغيير والابتكار داخل المدارس المصرية بما يتوافق مع متطلبات التطوير التربوي المستدام.

689. العنوان: "متطلبات تفعيل الحوافز التنظيمية (*Organizational Incentives (OI*) وأثرها في تحقيق الابتكار المؤسسي بالمدارس الحكومية المصرية: دراسة في سياسات الإدارة التربوية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء أثر الحوافز التنظيمية (Organizational Incentives (OI) بصفتها متغيرًا مستقلًا، وما تشمله من أبعاد مادية ومعنوية، في تعزيز مستوى الابتكار المؤسسي (Institutional Innovation (II) كمتغير تابع في البيئة التعليمية المصرية. تنطلق المشكلة البحثية من رصد ضعف فاعلية منظومات التحفيز الحالية في تحفيز السلوك الإبداعي لدى الكوادر البشرية، مما يستوجب تحليل العلاقة بين هذه الحوافز والقدرة على تجديد الممارسات الإدارية والتربوية. تتناول الدراسة الدور الحيوي الذي تلعبه الدافعية المهنية (Professional Motivation (PM) كمتغير وسيط في تفسير كيفية انتقال أثر الحوافز التنظيمية (OI) إلى مخرجات ابتكارية ملموسة داخل المؤسسة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل سياسات التحفيز والابتكار في ضوء الفكر الإداري المعاصر، بينما تتمثل الحدود البشرية في عينة من مديري المدارس والمعلمين بقطاع التعليم العام المصري. يعتمد البحث على المنهج الوصفي Descriptive Method لوصف واقع الممارسات التحفيزية وتحليل الروابط الإحصائية بين المتغيرات، مع التركيز على الحدود المكانية المتمثلة في المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يسعى البحث لبيان مدى مساهمة الدافعية المهنية (PM) في رفع كفاءة النظام الإداري المدرسي لمواجهة التحديات المعاصرة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نمط الحوافز المتبع ومستوى التجديد التنظيمي، مع تقديم تصور مقترح لتطوير سياسات الإدارة التربوية بما يضمن استدامة التميز المؤسسي. كما ستكشف النتائج عن الفجوات في هيكل الأجور والتقدير المعنوي التي تعيق الابتكار المؤسسي (II) في المدارس المصرية. ويخلص البحث إلى توصيات إجرائية لمتخذي القرار تهدف إلى إصلاح منظومة الحوافز لربطها بالإنتاجية الفكرية والإبداع الإداري.

690. العنوان: "تطوير الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي (*School–Community Partnerships (SCP*) كمدخل لتعزيز الابتكار التنظيمي بالمدارس الابتدائية المصرية: رؤية في الإدارة التعليمية"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول فحص دور الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي School–Community Partnerships (SCP) كمتغير مستقل، في دعم وتطوير الابتكار التنظيمي (Organizational Innovation (OI) كمتغير تابع في مرحلة التعليم الابتدائي بمصر. تتبلور المشكلة البحثية في محدودية استثمار الموارد المجتمعية المتاحة وغياب الآليات المنظمة للتفاعل بين المدرسة ومحيطها، مما يؤثر سلبًا على قدرة الإدارة المدرسية على تبني حلول غير تقليدية. تركز الدراسة على المشاركة المجتمعية (Community Engagement (CE) كمتغير وسيط يؤثر في قوة العلاقة بين الشراكة والابتكار، حيث يتم تحليل كيفية تحويل الدعم المجتمعي إلى قوة دافعة للتغيير التنظيمي. تشمل الحدود الموضوعية آليات بناء التحالفات الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع المدني وأولياء الأمور، بينما تضم الحدود البشرية القيادات المدرسية وممثلي مجلس الأمناء والآباء والمعلمين بالمدارس الابتدائية المصرية. يستخدم الباحث المنهج الوصفي Descriptive Method بأسلوبه التحليلي لمسح الواقع الميداني واستنباط سبل تفعيل هذه الشراكات في ضوء توجهات السياسة التعليمية الحالية. تهدف الدراسة إلى توضيح أثر الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي (SCP) في توفير بيئة خصبة للمبادرات الابتكارية التي تتجاوز النمطية الإدارية. ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق المشاركة المجتمعية (CE) الفاعلة وتأثير ذلك على جمود الهياكل التنظيمية. كما ستبين النتائج أن تعزيز قنوات الاتصال مع المجتمع المحلي يسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة الإدارة التربوية وتحقيق الابتكار التنظيمي (OI) من خلال

تدوير الموارد والخبرات. سينتهي البحث بوضع إطار عملي لسياسات تعليمية تدعم اللامركزية وتفوض المدارس في بناء شراكات ذكية تحقق التنمية المستدامة للمؤسسة التعليمية. تؤكد النتائج أيضًا على ضرورة إعادة صياغة التشريعات المنظمة لعمل مجالس الأمناء بما يتواكب مع متطلبات الابتكار في الإدارة المعاصرة.

رابعاً: الحوكمة والمساءلة التعليمية

691. **العنوان:** "متطلبات تفعيل الحوكمة الرشيدة (*Good Governance (GG*) بمجالس الأمناء والآباء والمعلمين كمدخل لتعزيز الشفافية الإدارية وتطوير اتخاذ القرار في المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تدني مستوى الممارسات الإدارية المتعلقة بالشفافية والمساءلة داخل مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، مما ينعكس سلبًا على جودة القرارات المدرسية في المدارس الثانوية المصرية؛ لذا تهدف الدراسة إلى استقصاء أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة (Good Governance (GG) باعتبارها المتغير المستقل، والتي تضم أبعاد المشاركة والمساءلة والعدالة، في تعزيز مستوى الشفافية الإدارية (Administrative Transparency (AT) باعتباره المتغير التابع الأول، وتطوير عمليات اتخاذ القرار (Decision Making (DM) باعتباره المتغير التابع الثاني، وذلك من خلال دراسة الدور الوسيط للوعي التنظيمي بأهمية اللوائح والقوانين. وتقتصر الحدود الموضوعية للبحث على رصد آليات تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة (GG) والإفصاح عن المعلومات، بينما تتمثل الحدود المكانية في المدارس الثانوية العامة بمحافظات القاهرة الكبرى، وتستهدف الحدود البشرية عينة من مديري المدارس وأعضاء مجالس الأمناء والمعلمين والإداريين. ويعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM) الذي يلاءم طبيعة الظاهرة التعليمية المدروسة، من خلال تطبيق استبيان لجمع البيانات الميدانية، ومن ثم تحليل العلاقة الارتباطية والتأثيرية بين الحوكمة الرشيدة (GG) والشفافية الإدارية (AT). ومن المتوقع أن تتوصل نتائج البحث إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة (GG) وقوة النظم الإدارية في اتخاذ القرار (DM) داخل المؤسسة التعليمية، مع تقديم نموذج مقترح لتفعيل دور المجالس المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر، بما يضمن تحقيق المساءلة المجتمعية، وتعزيز الثقة بين المدرسة والمجتمع المحلي، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في جمهورية مصر العربية.

692. **العنوان:** "تطوير الحوكمة الرقمية للبيانات التعليمية (*Digital Data Governance (DDG*) كمتطلب لتحسين جودة التقارير الإحصائية ودعم اتخاذ القرار بالإدارات التعليمية المصرية"

الموضوع: تنبع مشكلة البحث من ضعف موثوقية وتدقيق البيانات التعليمية الرقمية وتأثير ذلك على دقة التقارير الإحصائية التي تعتمد عليها القيادات التعليمية في عملية التخطيط والمتابعة بالإدارات التعليمية المصرية؛ ومن هنا تسعى الدراسة إلى تحليل دور الحوكمة الرقمية للبيانات التعليمية (Digital Data Governance (DDG) كمتغير مستقل بأبعادها المتمثلة في (دقة البيانات، أمن المعلومات، موثوقية الأنظمة، والتحقق المرجعي)، في تعزيز جودة التقارير الإحصائية (Statistical Reports Quality (SRQ) كمتغير تابع، مع دراسة أثر توفر البنية التكنولوجية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتغطي الحدود الموضوعية للبحث سياسات إدخال البيانات وتدقيقها إلكترونيًا وطرق حمايتها وفق المعايير التقنية المعاصرة، بينما تتحدد الحدود المكانية في الإدارات التعليمية التابعة لمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية رؤساء أقسام الإحصاء، ومديري التخطيط والمتابعة، وأخصائيي التطوير التكنولوجي. ويتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM) لوصف واقع الممارسات الرقمية وتحليلها وتفسير العلاقة بين الحوكمة الرقمية للبيانات (DDG) ومستوى جودة التقارير (SRQ) الصادرة عن الإدارات. ومن المخطط أن تسفر النتائج عن تحديد الفجوات التقنية والإدارية التي تعيق تدفق المعلومات الصحيحة، مع تقديم

استراتيجية مقترحة لتعزيز الحوكمة الرقمية للبيانات التعليمية (DDG) بما يضمن تقليل الأخطاء الإحصائية البشرية والتقنية، ويوفر قاعدة بيانات دقيقة لصناع القرار في السياسة التعليمية، مما يساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد البشرية والمادية بالوزارة، ويحقق معايير الجودة في مخرجات المنظومة الإدارية التعليمية وفق رؤية مصر التنموية المستدامة.

693. **العنوان:** "آليات المساءلة التعليمية (Educational Accountability (EA) وأثرها في تحسين الأداء المدرسي بمدارس التعليم الأساسي في مصر: دراسة في الإدارة والسياسات التعليمية"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تقييم أثر آليات المساءلة التعليمية (Educational Accountability (EA بوصفها متغيرًا مستقلًا، وما تتضمنه من نظم المتابعة الدورية والتقويم الشامل، في تحسين الأداء المدرسي School Performance (SP) كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية. تتبلور المشكلة البحثية في رصد الفجوة بين إجراءات الرقابة التقليدية وبين تحقيق تحسن حقيقي في المخرجات التعليمية والإدارية، مما يستوجب فحص فعالية أدوات المساءلة المعاصرة. تتناول الدراسة ثقافة الجودة التنظيمية (Organizational Quality Culture (OQC كمتغير وسيط يسهم في تفسير العلاقة بين تطبيق المساءلة والارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل سياسات التقويم الذاتي وتقارير الأداء الفني والإداري، في حين تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والموجهين الفنيين والمعلمين بمدارس التعليم الأساسي. تركز الحدود المكانية للبحث على مدارس محافظات صعيد مصر لخصوصيتها الجغرافية والاجتماعية التي قد تؤثر على فاعلية نظم المتابعة. يستخدم البحث المنهج الوصفي Descriptive Method بأسلوبه التحليلي لوصف واقع ممارسات المساءلة التعليمية (EA) وقياس أثرها إحصائيًا على جودة الممارسات التدريسية. تهدف الدراسة إلى بيان كيف تؤدي المساءلة الممنهجة إلى ضبط الانحرافات الإدارية وتعزيز الشفافية داخل المؤسسة التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود علاقة طردية بين شفافية إجراءات المساءلة وتطوير الأداء المدرسي (SP)، مع الكشف عن معوقات المساءلة البيروقراطية التي تعيق التميز. كما ستبرز النتائج دور ثقافة الجودة التنظيمية (OQC) في تحويل المساءلة من أداة عقابية إلى وسيلة للتطوير المهني المستمر. ويخلص البحث إلى تقديم توصيات لمتخذي القرار بضرورة تبني نماذج حديثة للمساءلة القائمة على النتائج لدعم كفاءة منظومة التعليم الأساسي بمصر.

694. **العنوان:** "أثر الشفافية الإدارية في دعم الثقة المؤسسية بالمدارس الرسمية للغات المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول ضعف قنوات التواصل الرأسي والأفقي وغياب الوضوح في بعض الإجراءات الإدارية، مما قد يؤدي إلى تآكل الروابط التنظيمية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الشفافية الإدارية Administrative Transparency (AT) بوصفها المتغير المستقل، في دعم الثقة المؤسسية (Institutional Trust (IT كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم أبعاد الشفافية متمثلة في وضوح القرارات، والإفصاح عن المعايير المالية والإدارية، وتداول المعلومات بحرية، مع فحص دور العدالة التنظيمية (Organizational Justice (OJ كمتغير وسيط في تعزيز هذه العلاقة. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات الإدارية، بينما تقتصر الحدود المكانية على المدارس الرسمية للغات ذات الكثافة العالية بمحافظات الدلتا (كفر الشيخ، الغربية، الدقهلية). ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لرصد أثر AT على مستوى الالتزام التنظيمي والانتماء المهني للعاملين. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن انفتاح المنظومة الإدارية يسهم في تقليل الصراعات التنظيمية وزيادة دافعية الإنجاز. كما توفر الدراسة إطارًا عمليًا لصناع القرار في وزارة التربية والتعليم حول آليات مأسسة الشفافية كمدخل لتطوير السياسات التعليمية المحلية. وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات إجرائية لتعزيز النزاهة المؤسسية وبناء بيئة عمل قائمة على الثقة المتبادلة، مما ينعكس إيجابًا على جودة الأداء المدرسي وتحقيق الاستقرار التنظيمي

المنشود في ظل متطلبات الفكر الإداري المعاصر الذي يركز على الحوكمة الرشيدة والمساءلة الإدارية الفاعلة بالمدارس المصرية.

.695 العنوان: "جودة الحوكمة المدرسية وعلاقتها بمعدلات الإنجاز الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حاجة المدارس الثانوية إلى أطر رقابية وتنظيمية تضمن توجيه الموارد نحو تحسين المخرجات التعليمية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة الحوكمة المدرسية (SG School Governance) بوصفها المتغير المستقل، ومعدلات الإنجاز الأكاديمي (AA Academic Achievement) للطلاب كمتغير تابع داخل المدارس الثانوية المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية أبعاد الحوكمة المتمثلة في المساءلة، والمشاركة، وسيادة القانون التنظيمي، مع فحص دور القيادة الموزعة (DL Distributed Leadership) كمتغير وسيط يسهم في تحسين جودة العمليات التدريسية. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين، بينما تتحدد الحدود المكانية في المدارس الثانوية العامة بمحافظات القاهرة الكبرى والدلتا. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتقديم رؤية علمية حول العلاقة الارتباطية بين انضباط البناء الإداري ونتائج التحصيل الدراسي للطلاب. وتسعى النتائج إلى تقديم نموذج حوكمة مقترح يدعم استقلالية المدارس في اتخاذ القرارات المرتبطة بتطوير الأداء الأكاديمي. وتساعد الدراسة في الارتقاء بجودة التعليم المصري من خلال تفعيل الرقابة الذاتية وتطوير نظم التخطيط المدرسي المبنية على النتائج. وتخلص الدراسة إلى أن تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة يسهم في خلق بيئة تعليمية منظمة تقلل من الهدر التربوي وتعزز من فاعلية المعلم داخل الفصل الدراسي. كما تقدم التوصيات حلولًا عملية لصناع السياسات التعليمية لدمج مؤشرات الحوكمة ضمن معايير تقييم أداء المدارس الثانوية، بما يضمن تحقيق التميز المؤسسي والأكاديمي في ضوء رؤية مصر **2030** الرامية لتطوير منظومة التعليم قبل الجامعي.

.696 العنوان: "أثر استقلالية المدرسة (*SA School Autonomy*) في تعزيز الحوكمة التعليمية (*EG Educational Governance*) بالمدارس الحكومية المصرية: دراسة ميدانية في الإدارة والسياسة التعليمية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء أثر استقلالية المدرسة (SA School Autonomy) بصفتها متغيرًا مستقلًا، وما تتضمنه من صلاحيات مالية وإدارية وأكاديمية، في تعزيز الحوكمة التعليمية (EG Educational Governance) كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية المصرية. تنطلق المشكلة البحثية من رصد التحديات التي تواجه الإدارة المدرسية نتيجة المركزية الشديدة، مما يعيق قدرتها على تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة التنظيمية. تتناول الدراسة دور اللامركزية الإدارية (AD Administrative Decentralization) كمتغير وسيط يسهم في تفعيل العلاقة بين منح الصلاحيات وتحقيق ممارسات الحوكمة الرشيدة داخل المؤسسة التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل أبعاد الاستقلال في صنع القرار المدرسي وإدارة الموارد البشرية والميزانيات التشغيلية، بينما تتمثل الحدود البشرية في عينة من مديري المدارس والوكلاء وأعضاء هيئة التدريس بالمدارس الحكومية. تركز الحدود المكانية للبحث على مدارس محافظات الوجه البحري في جمهورية مصر العربية، وذلك لتقييم مدى جاهزية هذه المدارس لممارسة الاستقلال الإداري. يستخدم البحث المنهج الوصفي Descriptive Method بأسلوبه التحليلي لوصف واقع استقلالية المدرسة (SA) وقياس أثرها في مستويات النزاهة والعدالة التنظيمية. تهدف الدراسة إلى بيان كيف تساهم الاستقلالية في تمكين القيادات المدرسية من الاستجابة السريعة للمتطلبات التربوية وتحسين جودة المخرجات. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود علاقة ارتباطية موجبة بين اتساع نطاق الصلاحيات الممنوحة للمدرسة ومستوى تطبيق معايير الحوكمة التعليمية (EG). كما ستكشف النتائج عن دور اللامركزية الإدارية (AD) في تقليص البيروقراطية وتعزيز المسؤولية المهنية. ويخلص البحث إلى تقديم تصور مقترح لتطوير التشريعات التعليمية بما يدعم التحول نحو الإدارة الذاتية للمدارس المصرية كمدخل لإصلاح السياسة التعليمية.

697. العنوان: "متطلبات تفعيل نظم المتابعة والتقويم الداخلي *Internal Follow-up and Evaluation Systems (IFES)* كمدخل لدعم منظومة المساءلة التعليمية *Educational Accountability (EA)* بالمدارس المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في ضعف آليات الرقابة الذاتية وغياب معايير واضحة للمساءلة داخل المؤسسات التعليمية، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الأداء المدرسي؛ لذا تهدف الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المتابعة والتقويم الداخلي (Internal Follow-up and Evaluation Systems (IFES بوصفها متغيرًا مستقلًا، ودورها في تعزيز منظومة المساءلة التعليمية (Educational Accountability (EA كمتغير تابع، مع دراسة أثر الثقافة التنظيمية كمتغير وسيط. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل المؤشرات وأدوات التقييم التي تستخدمها وحدات الجودة، بينما تتمثل الحدود المكانية في مدارس التعليم العام بمحافظات الوجه البحري، وتستهدف الحدود البشرية رؤساء وحدات الجودة والقيادات المدرسية والمعلمين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM لوصف واقع المتابعة وتحليل علاقتها بمستوى المساءلة، وذلك باستخدام استبانة علمية لجمع البيانات. ومن المتوقع أن توصل النتائج إلى أن بناء نظام تقويم داخلي (IFES) يتسم بالدقة والشفافية يؤدي بالضرورة إلى تفعيل المساءلة (EA) وتحسين جودة المخرجات التعليمية، كما يقدم البحث إطارًا إجرائيًا لتعزيز عمليات التقييم الذاتي وتطوير سياسات المساءلة بما يتوافق مع الفكر الإداري المعاصر بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في جمهورية مصر العربية.

698. العنوان: "أثر الحوكمة المالية *Financial Governance (FG)* في رفع كفاءة استخدام الموارد المدرسية *School Resource Utilization (SRU)* بالمدارس الابتدائية المصرية"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في وجود قصور في إدارة الموارد المتاحة وغياب الشفافية في بنود الصرف بالمدارس الابتدائية، مما يستوجب تبني مداخل إدارية حديثة لضبط الإنفاق؛ لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوكمة المالية (Financial Governance (FG كمتغير مستقل بأبعادها المتمثلة في (الرقابة على الصرف، كفاءة الموازنة، والشفافية المالية)، في رفع كفاءة استخدام الموارد المدرسية (School Resource Utilization (SRU كمتغير تابع، مع فحص دور التشريعات المنظمة كمتغير وسيط. وتشمل الحدود الموضوعية فحص الالتزام باللوائح وآليات توزيع الموارد المالية، بينما تتمثل الحدود المكانية في المدارس الابتدائية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتستهدف الحدود البشرية مديري المدارس ومسؤولي السكرتارية والشؤون المالية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM)) للكشف عن طبيعة العلاقة بين ممارسات الحوكمة (FG) وجودة استغلال الموارد (SRU)، مستعينًا بالمقابلات والاستبيانات كأدوات لجمع البيانات. ومن أهم النتائج المتوقعة للبحث أن الالتزام بمبادئ الحوكمة المالية (FG) يساهم في الحد من الهدر المالي وتحقيق العدالة في توزيع الميزانيات المدرسية، مع تقديم توصيات عملية لتطوير نظم الإدارة المالية بالمدارس المصرية بما يضمن تحقيق الاستدامة ودعم ممارسات الإدارة التعليمية الرشيدة في ضوء التوجهات العالمية الحديثة.

699. العنوان: "أثر تفعيل الشراكات المؤسسية *Institutional Partnerships (IP)* في تحسين الحوكمة المدرسية *School Governance (SG)* بمدارس التعليم الأساسي المصرية: دراسة في الإدارة التعليمية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة فحص أثر تفعيل الشراكات المؤسسية (Institutional Partnerships (IP بصفتها متغيرًا مستقلًا، وما تتضمنه من تحالفات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في تحسين الحوكمة المدرسية School Governance (SG) كمتغير تابع بمدارس التعليم الأساسي في مصر. تنطلق المشكلة البحثية من حاجة الإدارة المدرسية لتجاوز الأنماط التقليدية في الإدارة عبر الانفتاح على المؤسسات المحيطة لتعزيز كفاءة المنظومة، وضمان الشفافية في

إدارة الموارد. تتناول الدراسة دور المسؤولية الاجتماعية (SR (Social Responsibility كمتغير وسيط يسهم في تدعيم العلاقة بين بناء الشراكات المؤسسية (IP) وبين إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة داخل المؤسسة التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل أطر التعاون المؤسسي وأثرها على ممارسات المساءلة والمشاركة في صنع القرار، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس، وأعضاء مجالس الأمناء، وممثلي الجهات الشريكة. تركز الحدود المكانية للبحث على مدارس التعليم الأساسي بمحافظات إقليم الدلتا بجمهورية مصر العربية، وذلك لتقييم مدى فاعلية هذه الشراكات في بيئات متنوعة. يستخدم البحث المنهج الوصفي Descriptive Method بأسلوبه التحليلي لوصف واقع الشراكات القائمة وقياس مدى مساهمتها في تحقيق معايير الجودة التنظيمية. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة بين تعدد مصادر الدعم المؤسسي الخارجي وبين انضباط العمليات الإدارية والمالية داخل المدرسة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تثبت أن الشراكات المؤسسية (IP) ترفع من مستوى الرقابة المجتمعية والنزاهة الإدارية، مع بيان دور المسؤولية الاجتماعية (SR) في تحويل هذه الشراكات إلى التزامات مستدامة. ويخلص البحث إلى تقديم مقترحات إجرائية لتطوير السياسة التعليمية بما يسمح بمرونة أكبر في عقد الاتفاقات المؤسسية التي تخدم أهداف الحوكمة المدرسية (SG) وتحسن من جودة المخرجات التربوية في ضوء رؤية مصر 2030.

700. العنوان: "فاعلية القيادة المدرسية وعلاقتها بممارسات الحوكمة في مدارس التعليم الفني التجاري بمصر"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حاجة مدارس التعليم التجاري إلى أطر إدارية تضمن كفاءة استثمار الموارد المحدودة، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين فاعلية القيادة المدرسية (SLE (School Leadership Effectiveness كمتغير مستقل، وممارسات الحوكمة (SG (School Governance كمتغير تابع داخل مدارس التعليم التجاري المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم قدرة القيادات على إدارة الموارد، وضبط الأداء، ومتابعة تنفيذ الخطط، وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة، مع فحص دور المناخ التنظيمي (OC (Organizational Climate كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات بمحافظات القناة، بينما تتمثل الحدود المكانية في المدارس التجارية الحكومية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لقياس مستوى الارتباط بين جودة القيادة الإدارية والمالية والرقابية ومستوى الحوكمة المطبق فعليًا. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن القيادة الفعالة هي الضامن الأساسي لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة التي تسهم في تحسين جودة المخرجات الفنية. وتخلص الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتطوير الكفايات القيادية لمديري المدارس التجارية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة، ويوفر آليات عملية لضبط العمليات الإدارية واتخاذ القرارات المبنية على معايير الحوكمة العالمية في سياق محلي. وتوصي الدراسة بضرورة دمج مؤشرات الحوكمة ضمن بطاقات تقييم أداء مديري المدارس الفنية لضمان النزاهة والفاعلية المؤسسية، مما يسهم في رفع كفاءة الإدارة التعليمية وتطوير منظومة التعليم الفني المصري بصفة عامة.

701. العنوان: "أثر سياسات المساءلة التعليمية في الحد من الفاقد التعليمي بالمدارس الابتدائية المصرية"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في تزايد معدلات الفاقد التعليمي وما يتبعه من هدر للموارد البشرية والمادية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر سياسات المساءلة التعليمية (EAP (Educational Accountability Policies كمتغير مستقل، في الحد من الفاقد التعليمي (EW (Educational Wastage كمتغير تابع بالمدارس الابتدائية المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم فاعلية أدوات المتابعة التحصيلية، والكشف المبكر عن التعثر الدراسي، وخطط التعويض التربوي، مع دراسة أثر الدعم الإداري المدرك (PAS (Perceived Administrative Support كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية معلمي الصفوف الأولى والقيادات المدرسية، أما الحدود المكانية فتشمل مدارس الوجه البحري. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح العلاقة بين صرامة إجراءات المساءلة وجودة نواتج التعلم، حيث تسعى النتائج إلى بناء نموذج إداري تعليمي متكامل للحد من EW عبر تفعيل الرقابة الذاتية والمسؤولية المهنية. وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات إجرائية

لتحسين آليات المساءلة بما يضمن الكشف الاستباقي عن حالات التسرب أو الضعف الدراسي ومعالجتها. كما تبرز النتائج أهمية المساءلة القائمة على الدعم والتحسين وليس العقاب فقط، مما يسهم في تطوير السياسات التعليمية الموجهة للمرحلة الابتدائية في مصر. وتؤكد الدراسة في نهايتها على ضرورة ربط منظومة المساءلة ببرامج حقيقية للتنمية المهنية للمعلمين، لضمان استدامة جودة التعليم الابتدائي وتحقيق الكفاءة الداخلية للمنظومة المدرسية، بما يخدم الأهداف القومية للتعليم الأساسي.

.702 **العنوان:** "**شفافية اتخاذ القرار وعلاقتها بالرضا الوظيفي للعاملين بالمدارس الثانوية الرسمية للغات المصرية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول شعور بعض العاملين بالتهميش نتيجة غياب المعلومات حول آليات صنع القرار، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين شفافية اتخاذ القرار DMT (Decision-Making Transparency) كمتغير مستقل، والرضا الوظيفي JS (Job Satisfaction) كمتغير تابع داخل المدارس الثانوية الرسمية للغات. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة وضوح الإجراءات، وإتاحة المعلومات التنظيمية، ومشاركة العاملين في القرارات المصيرية، مع فحص دور العدالة التنظيمية OJ (Organizational Justice) كمتغير وسيط في تعزيز هذه العلاقة. وتعتمد الحدود البشرية على المعلمين والقيادات بمحافظات الدلتا، وتتمثل الحدود المكانية في مدارس اللغات الثانوية المصرية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر DMT على الولاء المؤسسي ودافعية الإنجاز لدى العاملين، حيث تسعى النتائج إلى إثبات أن الشفافية في توزيع الأعباء والمكافآت تؤدي إلى بيئة عمل أكثر استقرارًا وعدالة. وتخلص الدراسة إلى صياغة ميثاق إداري مقترح لتعزيز الشفافية الإدارية، وتوصي بضرورة تفعيل المنصات الرقمية المدرسية لتداول المعلومات والقرارات بوضوح تام. ويسهم البحث في تقديم حلول عملية للحد من الصراعات التنظيمية وزيادة الترابط المهني داخل مدارس اللغات، مما ينعكس إيجابًا على الأداء العام للمدرسة ويحقق التميز الإداري المنشود في ظل السياسات التعليمية المعاصرة التي تؤكد على أهمية رأس المال البشري في تطوير المنظومة التربوية المصرية.

.703 **العنوان:** "**أثر نظم الرقابة الإدارية في تعزيز الحوكمة داخل الإدارات التعليمية المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حاجة الإدارات التعليمية إلى تطوير آليات الرقابة لتتحول من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الداعمة للحوكمة، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر نظم الرقابة الإدارية Administrative Control Systems (ACS) كمتغير مستقل، في تعزيز الحوكمة G (Governance) كمتغير تابع داخل الإدارات التعليمية المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة فاعلية التفتيش المالي والإداري، والمتابعة الفنية، والالتزام باللوائح المنظمة، مع اختبار دور الرقابة الذاتية SC (Self-Control) كمتغير وسيط يسهم في تحقيق النزاهة. وتشمل الحدود البشرية العاملين بالإدارات التعليمية، أما الحدود المكانية فتشمل إدارات الوجه البحري. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لفهم دور الرقابة في كشف القصور الإداري وتحسين مستويات الشفافية والمساءلة. وتسعى النتائج إلى تطوير نظام رقابي إلكتروني متكامل يدعم مبادئ الحوكمة ويقلل من فرص الفساد الإداري أو البيروقراطية المعطلة للعمل. وتخلص الدراسة إلى تقديم مقترحات لتحديث الهياكل الرقابية في الإدارات التعليمية بما يضمن سرعة اتخاذ القرار ودقته. وتؤكد النتائج أن الرقابة الفعالة هي الركيزة التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة، مما يسهم في تحقيق كفاءة الإنفاق وتطوير الخدمات التعليمية المقدمة للجمهور. كما تخدم الدراسة الأهداف الوطنية في تحديث الجهاز الإداري للدولة المصرية وتعزيز قيم النزاهة في القطاع التربوي بصفة عامة، بما يتوافق مع المعايير المعاصرة للإدارة العامة.

.704 **العنوان:** "**جودة التقارير المدرسية وعلاقتها بفعالية المساءلة التعليمية في مدارس التعليم الأساسي المصرية**"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في الاعتماد على تقارير مكتبية قد لا تعكس الواقع الميداني بدقة، مما يضعف منظومة المساءلة، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة التقارير المدرسية SRQ (School Reports Quality) كمتغير

مستقل، وفعالية المساءلة التعليمية (EAE (Educational Accountability Effectiveness كمتغير تابع بمدارس التعليم الأساسي. وتشمل الحدود الموضوعية أبعاد الدقة، والشمول، والموضوعية، والحداثة في التقارير، مع دراسة أثر الجاهزية الرقمية للمدرسة (DR (Digital Readiness كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في سياق التعليم الأساسي المصري. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن أثر التقارير الصادقة في تحسين الأداء التربوي وتسهيل عمليات المتابعة والتقييم. وتسعى النتائج إلى بناء نموذج موحد ومؤتمت لإعداد التقارير المدرسية يضمن تدفق البيانات الصحيحة لصناع القرار. وتخلص الدراسة إلى أن جودة المعلومات الواردة في التقارير هي المحرك الأساسي لنجاح أي نظام للمساءلة والتحسين المستمر. وتوصي الدراسة بضرورة تدريب الكوادر الإدارية على مهارات التوثيق وكتابة التقارير التحليلية المبنية على الأدلة، مما يسهم في تطوير آليات الرقابة التعليمية في مصر وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات التطوير الفعلي بالميدان التربوي، مع التأكيد على دور التقارير في دعم المساءلة التي تهدف إلى التطوير لا التصيد.

.705 **العنوان:** "**أثر سياسات الحوكمة في تعزيز النزاهة والشفافية بالمدارس الثانوية المصرية**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضرورة مأسسة قيم النزاهة من خلال قواعد تنظيمية واضحة تمنع الاجتهادات الشخصية الخاطئة، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر سياسات الحوكمة (GP (Governance Policies كمتغير مستقل، في تعزيز النزاهة والشفافية (IT (Integrity and Transparency كمتغير تابع لدى العاملين بالمدارس الثانوية. وتشمل الحدود الموضوعية قواعد السلوك المهني، والمعايير الرقابية، وإجراءات الامتثال للوائح، مع فحص دور القيادة الأخلاقية (EL (Ethical Leadership كمتغير وسيط يسهم في ترسيخ هذه القيم. وتعتمد الحدود البشرية على المعلمين والقيادات بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتمثل الحدود المكانية في المدارس الثانوية المصرية. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم أثر السياسات الحاكمة على السلوك المهني للعاملين ومستوى ثقتهم في المؤسسة التعليمية. وتسعى النتائج إلى بناء بيئة مدرسية أخلاقية قائمة على قواعد الحوكمة التي تضمن تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الموارد والمهام. وتخلص الدراسة إلى أن الالتزام بسياسات الحوكمة يؤدي إلى خفض معدلات التجاوزات الإدارية وزيادة مستويات الرضا العام. وتوصي الدراسة بضرورة نشر ثقافة الحوكمة كمنهج حياة إداري داخل المدارس، مع صياغة أدلة إجرائية توضح الحقوق والواجبات بوضوح تام. ويسهم البحث في تعزيز الصورة الذهنية للمدرسة الثانوية كمؤسسة تربوية تتسم بالنزاهة، مما يدعم جهود الدولة المصرية في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق الإصلاح التربوي الشامل بفاعلية وكفاءة عاليتين.

.706 **العنوان:** "**أثر تطبيق معايير النزاهة المؤسسية في تقليل المخالفات الإدارية بالمدارس الابتدائية المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين تحليل أثر تطبيق معايير النزاهة المؤسسية Institutional (IIS (Integrity Standards باعتبارها المتغير المستقل، والتي تتضمن محاور الالتزام بالقوانين، وضبط الإجراءات التنظيمية، والشفافية المالية، في تقليل معدلات المخالفات الإدارية (AV (Administrative Violations بوصفها المتغير التابع داخل بيئة المدارس الابتدائية الحكومية بجمهورية مصر العربية. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في دراسة كفاءة الإجراءات الرادعة، وآليات التحقق الداخلي، ومستوى وعي الكوادر الإدارية بمدونات السلوك الوظيفي، مع رصد دور الثقافة التنظيمية كمتغير وسيط في تعزيز العلاقة بين النزاهة المؤسسية (IIS) وخفض الانحرافات الإدارية. وتشمل الحدود البشرية للدراسة مديري المدارس، والوكلاء، ومسؤولي الشؤون الإدارية، بينما تقتصر الحدود المكانية على عينة ممثلة من المدارس الابتدائية بمحافظات إقليم الدلتا، وتحديدًا محافظة كفر الشيخ. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لملاءمته لطبيعة الظاهرة المدروسة، حيث يسعى البحث إلى فحص العلاقة الارتباطية والسببية بين تبني معايير النزاهة وخفض معدلات المخالفات الإدارية (AV). وتبرز مشكلة البحث في رصد بعض التجاوزات الإدارية التي تؤثر سلبًا على كفاءة المرفق التعليمي، مما يستوجب وضع إطار إداري وقائي يعتمد على الحوكمة

الرشيدة. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل أدوات النزاهة المؤسسية وانخفاض حدة التجاوزات الإدارية، مما يساهم في بناء سياسات تعليمية وقائية تدعم جودة الأداء المؤسسي وتوفر بيئة عمل محفزة تتسم بالعدالة والوضوح الإجرائي داخل المؤسسات التعليمية المصرية.

707. العنوان: "اللامركزية الإدارية ومدى انعكاسها على مستوى الحوكمة المدرسية بمدارس التعليم الأساسي في مصر"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول فحص طبيعة العلاقة بين اللامركزية الإدارية Administrative Decentralization (AD) كمتغير مستقل، متمثلة في أبعاد تفويض السلطات، واستقلالية اتخاذ القرار، وإشراك الإدارة المدرسية في التخطيط المحلي، وبين مستوى تحقيق الحوكمة المدرسية (School Governance (SG كمتغير تابع بمدارس التعليم الأساسي المصرية. وتسعى الدراسة من خلال حدودها الموضوعية إلى تقييم مدى قدرة الإدارة المدرسية على ممارسة صلاحياتها المالية والإدارية، وأثر ذلك على تعزيز قيم الشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية كأركان أساسية في منظومة الحوكمة المدرسية (SG). وتغطي الحدود البشرية للبحث القيادات المدرسية، والمعلمين، وأعضاء مجالس الأمناء، في حين تتركز الحدود المكانية في المدارس التابعة لمديريات التربية والتعليم بمحافظات القاهرة الكبرى. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتوصيف واقع الممارسات الإدارية وتحليل أثر اللامركزية الإدارية (AD) في تحسين جودة المخرجات الإدارية. وتنبع مشكلة البحث من حاجة النظام التعليمي المصري لتقليص البيروقراطية المركزية وتحويل المدارس إلى وحدات منتجة للقرار، مما يفرض دراسة المعوقات والممكنات في هذا التحول. ومن المنتظر أن تسفر النتائج عن تحديد الفجوات التنظيمية التي تحول دون التطبيق الأمثل للحوكمة، مع تقديم نموذج مقترح لتدعيم ممارسات اللامركزية بما يضمن تحسين المساءلة التعليمية ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة بالمدارس، وهو ما يتماشى مع توجهات السياسة التعليمية المعاصرة في مصر الرامية إلى تحقيق جودة الأداء المؤسسي الشامل.

708. العنوان: "دور نظام الإنذار المبكر في تدعيم المساءلة التعليمية بالمدارس الثانوية المصرية: رؤية تطويرية"

الموضوع: يركز هذا المقترح البحثي على دراسة أثر تطبيق نظام الإنذار المبكر (Early Warning System (EWS بوصفه المتغير المستقل، والذي يعتمد على مؤشرات الحضور الرقمي، والانضباط المدرسي، وتحليل بيانات التحصيل، في تدعيم منظومة المساءلة التعليمية (Educational Accountability (EA كمتغير تابع داخل المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية. وتتناول الحدود الموضوعية للبحث فحص التقنيات المستخدمة في رصد التعثر الدراسي، وآليات التدخل السريع، ومدى توظيف البيانات الضخمة في صنع القرار التربوي لتعزيز المساءلة التعليمية (EA) على مستوى الإدارة والمعلم. وتشمل الحدود البشرية للدراسة مديري المدارس، والمعلمين، والأخصائيين الاجتماعيين، ومسؤولي وحدة تكنولوجيا المعلومات، بينما تقتصر الحدود المكانية على عينة من مدارس التعليم الثانوي العام بمحافظات إقليم شمال الدلتا. ويتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع استخدام أنظمة الرصد وتحليل العلاقة بين دقة البيانات المحصلة ومستوى الالتزام بالمعايير المهنية. وتتبلور مشكلة البحث في ضعف آليات المتابعة اللحظية التي قد تؤدي إلى هدر تعليمي، مما يتطلب نظامًا ذكيًا يوفر تغذية راجعة فورية تدعم متخذ القرار. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن تفعيل نظام الإنذار المبكر (EWS) يؤدي بوضوح إلى رفع مستوى المسؤولية المهنية لدى الكادر التعليمي وتقليل نسب الفاقد التربوي، كما ستقدم الدراسة توصيات عملية لتطوير البنية التحتية التكنولوجية بما يخدم سياسات التقويم والمتابعة المستمرة في المؤسسات التعليمية، وصولًا إلى نظام تعليمي يتسم بالمرونة والقدرة على التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها.

709. العنوان: "فاعلية لجان المتابعة المدرسية وعلاقتها بتحسين ممارسات الحوكمة في مدارس التعليم الابتدائي المصرية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء العلاقة بين فاعلية لجان المتابعة المدرسية School Monitoring Committees (SMC) كمتغير مستقل، من حيث جودة تقاريرها الدورية وكفاءة أدواتها الرقابية، وتحسين ممارسات الحوكمة Governance Practices (GP) كمتغير تابع بمدارس التعليم الابتدائي في مصر. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية المنتظمة ومستوى تحقيق الشفافية الإدارية والعدالة التنظيمية داخل المدرسة، مع النظر في استجابة الإدارة المدرسية لتوصيات لجان المتابعة المدرسية (SMC) كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية أعضاء لجان المتابعة بمديريات التربية والتعليم ومديري المدارس الابتدائية، بينما تشمل الحدود المكانية المدارس الحكومية في محافظات الوجه البحري. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لجمع البيانات وتحليلها إحصائيًا لرصد أثر المتابعة الميدانية على جودة الحوكمة. وتتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى تفعيل الدور الرقابي ليتحول من مجرد إجراء روتيني إلى أداة لتقويم المسار الإداري وتحسين ممارسات الحوكمة (GP) لضمان نزاهة العمليات التعليمية. وتتوقع الدراسة الوصول إلى نتائج تؤكد أن تطوير معايير اختيار أعضاء لجان المتابعة وتحديث أدواتهم التقنية ينعكس إيجابًا على انضباط العملية الإدارية وسيادة القانون داخل المدارس. كما سيسهم البحث في تقديم إطار مقترح لتطوير عمل هذه اللجان بما يتوافق مع المعايير المعاصرة في السياسات التعليمية، مما يعزز من ثقة المجتمع في المؤسسة التعليمية ويضمن تحقيق أقصى درجات الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والمادية بقطاع التعليم الابتدائي المصري.

710. **العنوان:** "أثر الحوكمة المعلوماتية في تحسين دقة اتخاذ القرار بالإدارات التعليمية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في وجود فجوات تقنية وتنظيمية تتعلق بجودة البيانات وتكاملها، مما قد يؤثر سلبًا على جودة القرارات الإدارية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الحوكمة المعلوماتية Information Governance (IG) كمتغير مستقل، في تحسين دقة اتخاذ القرار Decision-Making Accuracy (DMA) كمتغير تابع داخل الإدارات التعليمية المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية فحص جودة البيانات، وأمن المعلومات، وتكامل الأنظمة الرقمية، وآليات التحقق من صحة السجلات، مع فحص دور النضج الرقمي للمؤسسة Digital Maturity (DM) كمتغير وسيط في تعزيز هذه العلاقة. وتشمل الحدود البشرية مسؤولي نظم المعلومات، والتخطيط، والمتابعة بالإدارات التعليمية، بينما تتحدد الحدود المكانية في الإدارات التابعة لمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لتحديد مدى مساهمة دقة البيانات في رفع فعالية الإدارة التعليمية وتطوير القرارات التخطيطية المبنية على الأدلة. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن تطبيق معايير IG يقلل من تضارب البيانات ويسهم في بناء نظام معلوماتي متكامل يدعم التخطيط الاستراتيجي بفعالية. وتخلص الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لحوكمة البيانات التعليمية في مصر يضمن الشفافية والمساءلة المعلوماتية، مع تقديم توصيات لتدريب الكوادر البشرية على تقنيات تحليل البيانات الضخمة Big Data Analytics (BDA) لضمان اتخاذ قرارات دقيقة تواكب متطلبات التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم، بما يحقق الكفاءة التنظيمية المنشودة في ضوء رؤية مصر 2030.

711. **العنوان:** "أثر استقلالية المدير في تحسين ممارسات المساءلة بالمدارس الإعدادية المصرية في ضوء مدخل الإدارة الذاتية"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في المركزية الإدارية التي قد تحد من قدرة مدير المدرسة على تفعيل نظم المساءلة والتحسين المستمر، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر مستوى استقلالية المدير Managerial Autonomy (MA) كمتغير مستقل، في تحسين ممارسات المساءلة Accountability Practices (AP) كمتغير تابع داخل المدارس الإعدادية المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية صلاحيات المدير في التشغيل، وتوزيع الأدوار، وإدارة الموارد البشرية، ومدى قدرته على استخدام هذه الصلاحيات في ضبط الأداء وتحفيز العاملين، مع اختبار دور الثقافة التنظيمية Organizational Culture (OC) كمتغير وسيط يسهم في تقبل المساءلة. وتشمل الحدود البشرية قيادات المدارس والمعلمين بمحافظات الدلتا، بينما

تقتصر الحدود المكانية على المدارس الإعدادية الحكومية كبيرة الحجم. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لقياس العلاقة الارتباطية والأثر بين حجم الاستقلال الإداري الممنوح وجودة ممارسات المساءلة المطبقة فعليًا. وتبرز النتائج أهمية تمكين المدير كأداة محورية لتعزيز الحوكمة المدرسية والانتقال نحو نماذج الإدارة الذاتية للمدرسة School-Based Management (SBM). وتخلص الدراسة إلى بناء إطار مقترح يحدد الصلاحيات اللازمة للمدير لضمان تفعيل المساءلة القائمة على النتائج وليس فقط الامتثال للوائح. كما تسهم الدراسة في توجيه واضعي السياسات التعليمية نحو تبني تشريعات تمنح المدارس مساحة قرار أوسع، مما يعزز من كفاءة الأداء المدرسي ويحقق استدامة التطوير الإداري في التعليم المصري بما يتوافق مع الاتجاهات الإدارية العالمية المعاصرة.

712. **العنوان:** **"العلاقة بين الكفاءة القانونية للقيادات المدرسية وجودة تطبيق سياسات الحوكمة داخل المدارس الثانوية المصرية"**

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الكفاءة القانونية للقيادات المدرسية—بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل فهم القوانين واللوائح التعليمية، وإتقان آليات التطبيق، والقدرة على اتخاذ قرارات تتوافق مع التشريعات السارية—وبين جودة تطبيق سياسات الحوكمة داخل المدارس الثانوية المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال دراسة مدى إلمام القيادات بالأطر القانونية الملزمة، ودور هذه المعرفة في معالجة أوجه القصور الإداري، وتعزيز الشفافية، وترسيخ المساءلة داخل المدرسة. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر المعرفة القانونية في ضبط الإجراءات التنظيمية، وإدارة الموارد، ومتابعة الأداء بما يتوافق مع معايير الحوكمة التعليمية الرشيدة، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، وتتمثل الحدود المكانية في المدارس الثانوية الحكومية. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين مستوى المعرفة القانونية لدى القيادة المدرسية وجودة تطبيق سياسات الحوكمة، واستنتاج مدى تأثير الوعي القانوني في تحسين الأداء الإداري والتربوي داخل المدرسة. وتساعد نتائج الدراسة في تطوير برامج إعداد القيادات المدرسية من خلال تضمين مكوّنات قانونية متخصصة، كما تسهم في بناء إدارة مدرسية متوافقة مع التشريعات وقادرة على تعزيز الحوكمة الفعّالة في النظام التعليمي المصري.

713. **العنوان:** **"أثر الشفافية المالية المدرسية في تعزيز المساءلة المجتمعية داخل المدارس الابتدائية المصرية"**

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشفافية المالية المدرسية—بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل إعلان الموازنات المدرسية، والإفصاح عن أوجه الصرف، وإشراك المجتمع المحلي في عمليات المتابعة المالية—في تعزيز المساءلة المجتمعية داخل المدارس الابتدائية المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال دراسة كيفية ممارسة الإفصاح المالي ودوره في بناء الثقة بين المدرسة وأولياء الأمور والمجتمع، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على مراقبة الأداء المالي والتربوي للمدرسة. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل ممارسات الإفصاح المالي، وأساليب عرض التقارير المدرسية، ودرجة مشاركة أولياء الأمور في مناقشة بنود الصرف، ومدى انعكاس الشفافية على جودة الخدمات التعليمية. وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس الابتدائية وأولياء الأمور، بينما تمتد الحدود المكانية لتشمل مدارس ريفية وحضرية بمحافظات الدلتا بما يسمح بإبراز الفروق بين البيئات التعليمية المختلفة. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف أثر الشفافية المالية في تعزيز المشاركة المجتمعية، وتحديد العوامل التي تزيد من فعالية المساءلة داخل المدرسة. وتُسهم نتائج الدراسة في بناء آليات تمويل أكثر وضوحًا، وتقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع، ودعم سياسات اللامركزية والحوكمة المدرسية التي تستند إلى الشفافية والإفصاح.

714. **العنوان:** **"فاعلية مواثيق السلوك الوظيفي في تعزيز الحوكمة داخل مدارس التعليم الفني المصرية: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تقييم فاعلية مواثيق السلوك الوظيفي Professional Code of Conduct (PCC) بوصفها متغيرًا مستقلًا يتضمن قواعد الانضباط، والأخلاقيات المهنية، ومستويات الالتزام الوظيفي،

في تعزيز الحوكمة المدرسية (SG School Governance) داخل مدارس التعليم الفني المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا. وتتبلور مشكلة البحث في رصد مدى فجوة التطبيق بين النصوص القانونية والممارسات السلوكية الفعلية، وأثر ذلك على كفاءة الإدارة في قطاع التعليم الفني. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر الالتزام السلوكي في تحسين بيئة العمل وتقوية آليات المساءلة والشفافية، مع رصد دور الوعي التنظيمي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتتحدد الحدود البشرية في المعلمين والقيادات المدرسية، بينما تشمل الحدود المكانية عينة من مدارس التعليم الفني بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method للكشف عن العلاقة الارتباطية والسببية بين الالتزام بمواثيق السلوك (PCC) وتحسين ممارسات الحوكمة (SG). ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن تفعيل هذه المواثيق يقلل من حدة التجاوزات الإدارية ويخلق بيئة تعليمية مهنية تتسم بالنزاهة، مما يساهم في تقديم مقترحات عملية لتطوير مدونات سلوك وظيفي تتناسب مع خصوصية التعليم الفني وتدعم جودة مخرجاته بما يتوافق مع السياسات التعليمية الحديثة بجمهورية مصر العربية.

.715 **العنوان:** "**العلاقة بين شفافية التعيينات والترقيات وممارسات الحوكمة داخل الإدارات التعليمية المصرية: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين شفافية التعيينات والترقيات Transparency in (TAP Appointments and Promotions) بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل وضوح معايير الاختيار، وعدالة الفرص، وعلانية الإجراءات، وبين ممارسات الحوكمة المؤسسية (IG Institutional Governance) داخل الإدارات التعليمية المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من ضرورة تحقيق العدالة التنظيمية كمدخل لرفع كفاءة الجهاز الإداري التعليمي. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل مؤشرات الشفافية في إدارة الموارد البشرية، ومدى تأثيرها في تحسين المساءلة وتقليل الفساد الإداري، مع اعتبار المناخ التنظيمي متغيرًا وسيطًا يؤثر في العلاقة بين شفافية السياسات (TAP) وجودة الحوكمة (IG). وتتحدد الحدود البشرية في موظفي الإدارات التعليمية والقيادات الوسطى، بينما تشمل الحدود المكانية محافظات الوجه البحري، وتحديدًا مديرية التربية والتعليم بمحافظة كفر الشيخ. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لقياس قوة الارتباط بين المتغيرين وتفسير الانعكاسات الإدارية للسياسات الوظيفية المتبعة. وتساعد النتائج في وضع إطار مقترح لتحسين سياسات الموارد البشرية وبناء منظومة إدارية عادلة تعزز من الثقة المؤسسية وتضمن اختيار الكفاءات القيادية بناءً على الجدارة، مما ينعكس إيجابًا على استقرار السياسات التعليمية وتطوير أداء الإدارات التعليمية المصرية وفق رؤية مصر المستقبلية.

.716 **العنوان:** "**أثر كفاءة وحدات المتابعة والتقويم في تعزيز الحوكمة داخل المدارس الإعدادية المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر كفاءة وحدات المتابعة والتقويم Efficiency of Monitoring and (EMEU Evaluation Units) بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل جودة إعداد التقارير، ودقة جمع البيانات، وموضوعية تحليل النتائج، في تعزيز الحوكمة المدرسية (SG School Governance) داخل المدارس الإعدادية المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا. وتتركز مشكلة البحث في الحاجة لتعظيم دور وحدات المتابعة لتنتقل من الدور الرقابي التقليدي إلى دور الشريك في تحسين القرار الإداري. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم فعالية مؤشرات المتابعة، ومستوى انتظام التقويم الداخلي، ودور وحدات الجودة في تصحيح المسار المدرسي، مع فحص أثر التحول الرقمي كمتغير وسيط في تسريع عمليات التقييم. وتتمثل الحدود البشرية في رؤساء وحدات الجودة والمعلمين والقيادات المدرسية، بينما تغطي الحدود المكانية عينة من المدارس الإعدادية بمحافظات الوجه القبلي. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتحديد مدى تأثير الكفاءة المؤسسية لهذه الوحدات (EMEU) على ممارسات الحوكمة (SG) من شفافية ومشاركة ومساءلة. وتخلص النتائج المتوقعة إلى وجود علاقة طردية بين جودة المتابعة الفنية وتحسن مستوى الحوكمة المدرسية،

مما يقدم أساسًا علميًا لتطوير وحدات الجودة وتحويلها إلى مراكز لدعم اتخاذ القرار، ويسهم في بناء سياسات تعليمية مرنة تعتمد على الأدلة والبيانات الدقيقة لرفع كفاءة الأداء التربوي والإداري بالمدارس المصرية.

.717 **العنوان: "العلاقة بين الحوكمة المدرسية وتعزيز الانضباط السلوكي للطلاب في مدارس التعليم الأساسي المصرية"**

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق الحوكمة المدرسية—بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل وضوح اللوائح، وقوة الرقابة المدرسية، وآليات المساءلة—وبين تعزيز الانضباط السلوكي للطلاب بوصفه متغيرًا تابعًا داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية، وذلك من خلال دراسة مدى فاعلية اللوائح في تنظيم السلوك الطلابي، وأساليب التدخل الوقائي، ودور القادة والمعلمين في ضبط السلوك وتعزيز بيئة مدرسية إيجابية. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر الحوكمة على مستويات السلوك، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين، وتمتد الحدود المكانية إلى مدارس القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر الحوكمة على الانضباط السلوكي، وتساعد النتائج في تحسين مناخ المدرسة والحد من المشكلات السلوكية عبر ممارسات حوكمة داعمة للنظام المدرسي.

.718 **العنوان: "أثر شفافية السياسات المدرسية في تعزيز الالتزام المهني للمعلمين داخل المدارس الحكومية المصرية: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل أثر شفافية السياسات المدرسية School Policy Transparency (SPT) بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل وضوح القرارات الإدارية، ونشر اللوائح المنظمة للعمل، وتحديد المسؤوليات الوظيفية بدقة، في تعزيز الالتزام المهني للمعلمين Professional Commitment (PC) بوصفه متغيرًا تابعًا داخل المدارس الحكومية بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من حاجة الميدان التربوي إلى بيئة عمل تتسم بالوضوح والمكاشفة لتقليل الصراعات التنظيمية ورفع الروح المعنوية، حيث تدرس الدراسة دور وضوح السياسات (SPT) في رفع الدافعية المهنية، وتقوية الانتماء للمؤسسة التعليمية، وزيادة الالتزام الأخلاقي والوظيفي. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر شفافية الإدارة في تحسين مستوى الأداء التدريسي، مع رصد دور الثقة التنظيمية كمتغير وسيط في تعزيز العلاقة بين الشفافية والالتزام المهني (PC). وتتحدد الحدود البشرية في المعلمين والإداريين بالتعليم العام، بينما تمثل الحدود المكانية عينة من مدارس محافظات إقليم الدلتا والوجه البحري، وتحديدًا محافظة كفر الشيخ. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الشفافية الإدارية وقياس انعكاساتها على سلوك المعلمين. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين انفتاح الإدارة المدرسية على معلميها وزيادة معدلات انضباطهم وتفانيهم المهني، مما يساعد صانعي القرار في صياغة سياسات تعليمية أكثر إنصافًا ووضوحًا تسهم في تحسين المناخ المدرسي العام ودعم استقرار العملية التربوية في ظل التوجهات المعاصرة للإدارة التعليمية بمصر.

.719 **العنوان: "فاعلية نظم الإبلاغ عن المخالفات في تعزيز الحوكمة داخل المدارس الثانوية المصرية"**

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر نظم الإبلاغ عن المخالفات بوصفها المتغير المستقل—ومنها آليات الشكاوى، وسرية الإبلاغ، وحماية المبلّغين Whistleblower Protection (WP)—في تعزيز الحوكمة باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الثانوية المصرية، وذلك من خلال فحص كفاءة هذه النظم في كشف حالات الفساد الإداري Administrative Corruption (AC)، ومعالجة الانحرافات السلوكية، وتحسين مستويات الشفافية Transparency (TR) داخل البيئة المدرسية. كما تبحث الدراسة دور الالتزام المؤسسي Institutional Compliance (IC) كمتغير وسيط يسهم في رفع فعالية نظم الإبلاغ على تحسين الحوكمة المدرسية. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية نظم الإبلاغ، والحوكمة المدرسية، وآليات كشف الانحرافات. ويعتمد البحث

المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر هذه النظم على تعزيز الالتزام بالقواعد المؤسسية، وصولًا إلى تطوير آليات إبلاغ فعّالة تحدّ من الممارسات السلبية وتدعم بيئة مدرسية منضبطة داخل السياق المصري.

720. **العنوان:** " **أثر التقييم المؤسسي الخارجي في تعزيز الحوكمة المدرسية بمدارس التعليم الأساسي المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقصي الدور الذي يلعبه التقييم المؤسسي الخارجي External Institutional Evaluation (EIE)، والمتمثل في زيارات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، كمتغير مستقل في ترسيخ مبادئ الحوكمة المدرسية كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. يسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين معايير الجودة والاعتماد وبين مستوى الشفافية والمساءلة والعدالة داخل الإدارة المدرسية، مع فحص دور الالتزام المؤسسي Institutional Commitment (IC) كمتغير وسيط يسهم في تحويل توصيات تقارير التقييم إلى ممارسات فعلية لآليات التحسين المدرسي Improvement Mechanisms (IM). وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في رصد مدى استجابة القيادات المدرسية لنتائج التقييم الخارجي (EIE) وأثر ذلك في ضبط المسارات الإدارية والمالية والفنية بالمدرسة، بينما تشمل الحدود البشرية عينة ممثلة من مديري المدارس، والوكلاء، ومنسقي الجودة بمحافظات الوجهين القبلي والبحري، وتتحدد الحدود الزمانية في العام الدراسي **2026/2025**. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته في رصد وتحليل واقع العلاقة بين عمليات التقييم الخارجي وتطوير نظم الحوكمة المدرسية في ضوء السياسات التعليمية المصرية الراهنة. ومن المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن كشف الفجوة بين استيفاء أوراق الاعتماد وبين التطبيق الحقيقي للحوكمة، مع تقديم توصيات لتعزيز الـ (IC) لدى الكوادر المدرسية لضمان استدامة الجودة. كما سيتم اقتراح آليات إدارية لتفعيل الـ (IM) بناءً على تقارير الـ (EIE) بما يضمن تحقيق الكفاءة المؤسسية، وصولًا إلى صياغة نموذج مقترح للحوكمة المدرسية يستند إلى معايير التقييم الوطنية، ويسهم في تحسين مخرجات العملية التعليمية بالمدارس المصرية وتطوير سياسات المساءلة التربوية القائمة على الأدلة الميدانية.

خامسًا: القيادة التربوية المستدامة

721. **العنوان:** "**أثر ممارسات القيادة الخضراء *Green Leadership (GL)* في دعم دمج مفاهيم التنمية المستدامة *Sustainable Development (SD)* بالمدارس الإعدادية المصرية: دراسة في الإدارة والسياسة التعليمية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر ممارسات القيادة الخضراء Green Leadership (GL) بصفتها متغيرًا مستقلًا، وما تشمله من توجهات بيئية وإدارية حديثة، في دعم دمج مفاهيم التنمية المستدامة Sustainable Development (SD) كمتغير تابع داخل المدارس الإعدادية المصرية. تنطلق المشكلة البحثية من الحاجة الملحة لتطوير أنماط قيادية تواكب التوجهات القومية والعالمية نحو الاستدامة البيئية، ومعالجة ضعف الوعي بالممارسات الخضراء داخل الإدارة المدرسية. تتناول الدراسة دور الثقافة التنظيمية الخضراء Green Organizational Culture (GOC) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز العلاقة بين نمط القيادة وتوطين مفاهيم الاستدامة في الأنشطة المدرسية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل سياسات ترشيد الموارد، وإدارة النفايات، وتضمين البعد البيئي في الإدارة، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين بالمدارس الإعدادية. تركز الحدود المكانية للبحث على مدارس محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية لتقييم مدى استجابتها للمبادرات البيئية. يستخدم البحث المنهج الوصفي Descriptive Method بأسلوبه التحليلي لوصف واقع القيادة الخضراء (GL) وقياس أثرها في تحويل المدرسة إلى مؤسسة صديقة للبيئة. تهدف الدراسة إلى بيان كيف تساهم القيادة الواعية بيئيًا في بناء سلوكيات مستدامة لدى الطلاب والعاملين. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود علاقة ارتباطية موجبة بين ممارسات القيادة الخضراء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SD) تعليميًا وإداريًا، مع الكشف عن دور الثقافة التنظيمية الخضراء (GOC) في استدامة هذه الممارسات. ويخلص

البحث إلى تقديم توصيات لمتخذي القرار بضرورة إدراج معايير القيادة الخضراء ضمن متطلبات اختيار وتدريب القيادات التربوية في مصر.

722. **العنوان:** "**فاعلية القيادة التربوية المستدامة (*Sustainable Educational Leadership (SEL*) في تعزيز استمرارية التحسين المدرسي (*School Improvement (SI*) بمدارس التعليم الثانوي المصرية**"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة تقييم فاعلية القيادة التربوية المستدامة (Sustainable Educational Leadership (SEL باعتبارها متغيرًا مستقلًا، من خلال أبعادها المتمثلة في التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد والعدالة الاجتماعية، في تعزيز استمرارية التحسين المدرسي (School Improvement (SI بوصفه متغيرًا تابعًا بمدارس التعليم الثانوي في مصر. تنبع المشكلة البحثية من ظاهرة انقطاع جهود التطوير المدرسي بمجرد تغيير القيادات الإدارية، مما يهدر الموارد والجهود التعليمية السابقة. تبحث الدراسة في دور الذاكرة التنظيمية (Organizational Memory (OM كمتغير وسيط يعمل على نقل الخبرات وضمان تدفق عمليات التحسين رغم المتغيرات القيادية. تشمل الحدود الموضوعية تحليل ممارسات القيادة التي تدعم الابتكار المستند إلى البيانات وتوزيع القيادة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى. يعتمد البحث على المنهج الوصفي Descriptive Method بأسلوبه التحليلي لقياس العلاقة بين نمط القيادة المستدامة وثبات معدلات الأداء المؤسسي. تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية إدارية تضمن بقاء أثر التحسين المدرسي (SI) وتحويله إلى ثقافة راسخة لا ترتبط بشخص القائد. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تثبت أن القيادة التربوية المستدامة (SEL) هي الضامن الأساسي لاستقرار سياسات التطوير داخل المدارس الثانوية، مع بيان أهمية الذاكرة التنظيمية (OM) في توثيق وحماية المكتسبات التربوية. ويختتم البحث بوضع مقترحات لبرامج تدريبية متطورة لإعداد قادة يمتلكون فكر الاستدامة والقدرة على استشراف المستقبل، بما يخدم استمرارية التحسين في منظومة التعليم المصري.

723. **العنوان:** "**العلاقة بين القيادة التربوية المستدامة (*Sustainable Educational Leadership (SEL*) والمرونة التنظيمية (*Organizational Resilience (OR*) داخل المدارس الرسمية للغات المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين القيادة التربوية المستدامة Sustainable Educational Leadership (SEL) كمتغير مستقل، والمرونة التنظيمية (Organizational Resilience (OR كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات في مصر. تتبلور المشكلة البحثية في حاجة المدارس الرسمية للغات إلى آليات إدارية مرنة تمكنها من التكيف مع التسارع في السياسات التعليمية والتحولات الرقمية والضغوط التنظيمية المتزايدة. تدرس الدراسة دور الرأس المال البشري (Human Capital (HC كمتغير وسيط يسهم في تفعيل قدرة القيادة المستدامة على بناء منظمة متعلمة وقادرة على الصمود أمام الأزمات. تشمل الحدود الموضوعية تحليل ممارسات القيادة التي تشجع على إعادة هيكلة الأدوار التنظيمية والاستجابة الاستباقية للمشكلات، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين ومنسقي المواد بمدارس اللغات. تتركز الحدود المكانية للبحث في محافظات إقليم الدلتا لتقييم قدرة هذه المدارس على التكيف مع التحديات البيئية والتعليمية. يستخدم البحث المنهج الوصفي Descriptive Method التحليلي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة والارتقاء بالمرونة المؤسسية. تهدف الدراسة إلى بيان كيف تسهم القيادة التربوية المستدامة (SEL) في تعزيز قدرة المدرسة على استعادة توازنها وتطوير أدائها بعد التعرض للأزمات الإدارية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود أثر معنوي للقيادة المستدامة في رفع مستوى المرونة التنظيمية (OR)، مع إبراز دور الرأس المال البشري (HC) في دعم هذه المرونة. ويخلص البحث إلى تقديم نموذج إداري مقترح لتمكين المدارس الرسمية للغات من مواجهة التحديات المستقبلية بمرونة وكفاءة عالية.

724. **العنوان:** "**أثر القيادة المستدامة في تعزيز رفاهية العاملين المهنية داخل المدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة الأكاديمية إلى تحليل أثر القيادة المستدامة (Sustainable Leadership (SL بوصفها متغيرًا مستقلًا—بأبعادها المتمثلة في دعم الصحة المهنية، وتوفير بيئة عمل آمنة، وتعزيز العلاقات الإنسانية الإيجابية، واستمرارية التنمية—في رفع مستوى رفاهية العاملين المهنية (Professional Well-being (PWB بوصفها متغيرًا تابعًا داخل المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من تزايد الضغوط المهنية والأعباء الإدارية التي قد تؤدي إلى تدني الرضا الوظيفي، مما يستوجب تبني نمط قيادي يحافظ على الموارد البشرية. وتشمل الحدود الموضوعية فحص طبيعة الضغوط المهنية التي تواجه المعلمين، واستراتيجيات القيادة في تخفيف حدتها عبر التنظيم العادل للعمل، وتوزيع الأعباء، ودعم الاحتياجات النفسية والاجتماعية، مع رصد دور الدعم التنظيمي المدرك كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتتحدد الحدود البشرية في المعلمين والإداريين بالتعليم الثانوي العام، بينما تتركز الحدود المكانية في عينة من المدارس الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات القيادية وقياس أثر القيادة المستدامة (SL) في الحد من مستويات الاحتراق النفسي والتوتر الوظيفي. وتخلص النتائج المتوقعة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمط القيادي المستدام وتحسن جودة حياة العاملين المهنية، مما يساهم في وضع سياسات تعليمية وإدارية تعزز الصحة النفسية وتحسن المناخ الوظيفي العام بالمدارس المصرية، ويقدم إطارًا مقترحًا لتطوير أداء مدير المدرسة الثانوية كقائد مستدام يدعم الابتكار والاستقرار النفسي لمنسوبي المؤسسة.

725. **العنوان:** "**فاعلية برامج إعداد القيادات المدرسية *School Leadership Preparation Programs (SLPP)* في تنمية ممارسات القيادة المستدامة *Sustainable Leadership (SL)* بمدارس التعليم ما قبل الجامعي المصري: دراسة في الإدارة والسياسة التعليمية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم فاعلية برامج إعداد القيادات المدرسية School Leadership Preparation Programs (SLPP) بصفتها متغيرًا مستقلًا، والتي تشمل المسارات التدريبية المقدمة من الأكاديمية المهنية للمعلمين وكليات التربية، في تنمية ممارسات القيادة المستدامة (Sustainable Leadership (SL كمتغير تابع داخل مدارس التعليم ما قبل الجامعي في مصر. تتبلور المشكلة البحثية في رصد الفجوة بين المحتوى التدريبي النظري لبرامج الإعداد وبين الاحتياجات الميدانية الفعلية لترسيخ فكر الاستدامة الإدارية، مما قد يؤدي إلى استهلاك الموارد دون تحقيق أثر مستدام. تتناول الدراسة دور الجدارة القيادية (Leadership Competency (LC كمتغير وسيط يسهم في تحويل مخرجات التدريب إلى ممارسات واقعية تعزز من استمرارية التحسين المؤسسي. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل محتوى برامج الإعداد ومدى تركيزها على أبعاد القيادة المستدامة (SL) مثل التخطيط الاستراتيجي وتوزيع القيادة، بينما تشمل الحدود البشرية المديرين والوكلاء الجدد بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. يستخدم البحث المنهج الوصفي Descriptive Method بأسلوبه التحليلي لقياس مدى انعكاس برامج إعداد القيادات المدرسية (SLPP) على السلوك الإداري للمتدربين في بيئة العمل. تهدف الدراسة إلى بيان مدى مواءمة هذه البرامج للتوجهات المعاصرة في السياسات التعليمية المصرية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تظهر نقاط القوة والضعف في منظومة التدريب الحالية، مع إبراز أهمية الجدارة القيادية (LC) في نجاح التحول نحو الإدارة المستدامة. ويخلص البحث إلى تقديم إطار عمل مقترح لتطوير برامج إعداد القيادات بما يضمن بناء كوادر قادرة على قيادة التغيير التربوي بكفاءة واستمرارية.

726. **العنوان:** "**القيادة التربوية المستدامة وأثرها في تعزيز القدرة المؤسسية على إدارة الأزمات بالمدارس المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حاجة المؤسسات التعليمية المصرية إلى نماذج قيادية تمتلك رؤية استشرافية تمكنها من مواجهة التحديات المفاجئة وضمان استقرار العملية التعليمية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القيادة التربوية المستدامة (Sustainable Educational Leadership (SEL بوصفها المتغير المستقل، في تعزيز القدرة المؤسسية على إدارة

الأزمات (ICM Institutional Crisis Management) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية تقييم قدرة القائد على التخطيط الاستباقي للمخاطر، وتطوير الخطط الوقائية، وامتلاك مهارات التواصل الفعال أثناء الأزمات، مع فحص دور الرشاقة التنظيمية (OA Organizational Agility) كمتغير وسيط يسهم في تسريع الاستجابة للمستجدات. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية بمحافظات الدلتا، بينما تتحدد الحدود المكانية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لرصد واقع الممارسات القيادية وقياس مدى جاهزية المدارس للصمود أمام الأزمات التعليمية أو الإدارية الطارئة. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تبني أبعاد الاستدامة القيادية ونجاح المدرسة في تجاوز الأزمات بأقل الخسائر الممكنة، كما تهدف الدراسة إلى بناء نموذج إداري مقترح يدعم "المرونة المؤسسية" ويقلل من الاعتماد على الحلول المؤقتة لصالح الاستراتيجيات طويلة الأمد. وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات إجرائية لصناع السياسات التعليمية حول ضرورة إدماج كفايات إدارة المخاطر Risk (RM Management) ضمن برامج تدريب القيادات التربوية، بما يضمن بناء مدارس قادرة على الاستمرار والتميز في ظل بيئة تعليمية تتسم بالتعقيد وعدم اليقين، وتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة في قطاع التعليم المصري بفاعلية.

727. **العنوان:** " أثر القيادة التربوية المستدامة في تحسين جودة الأداء المؤسسي بالمدارس الابتدائية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا المقترح البحثي حول رصد وتحليل الدور الحيوي الذي تلعبه القيادة التربوية المستدامة (SEL Sustainable Educational Leadership) كمتغير مستقل، بأبعادها القائمة على الاستمرارية وتعميق التعلم والعدالة في توزيع الموارد، في رفع كفاءة جودة الأداء المؤسسي (IPQ Institutional Performance Quality) كمتغير تابع داخل المدارس الابتدائية بجمهورية مصر العربية. يسعى البحث إلى استكشاف مدى قدرة القيادات المدرسية على تبني فكر الاستدامة لتجاوز الحلول المؤقتة نحو بناء قدرات مؤسسية طويلة الأمد، مع فحص دور ثقافة التحسين المستمر (CI Continuous Improvement) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز التزام المعلمين بمعايير الجودة الشاملة. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل العلاقة الارتباطية بين ممارسات الـ (SEL) ومؤشرات التميز المؤسسي، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من مديري ومعلمي المدارس الابتدائية بمحافظات الوجه القبلي، وتتحدد الحدود الزمانية في العام الدراسي 2026/2025. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته في وصف الظاهرة الإدارية وتحليل البيانات الميدانية للوقوف على مستوى جودة الأداء المؤسسي (IPQ) في ظل الممارسات القيادية الحالية. ومن المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن إثبات أن القيادة التربوية المستدامة (SEL) تساهم في الحفاظ على مكتسبات التطوير المدرسي ومنع ارتداد الأداء، مع تقديم توصيات لوزارة التربية والتعليم بضرورة دمج مفاهيم الاستدامة ضمن برامج التنمية المهنية للقيادات. كما سيتم اقتراح إطار عملي يوضح آليات تفعيل الـ (CI) لضمان استقرار جودة الأداء المؤسسي (IPQ) وتحسين البيئة التعليمية، بما يتوافق مع رؤية مصر للتنمية المستدامة، ويضمن تقديم خدمة تعليمية متميزة تتسم بالاستمرارية والجودة في المدارس الابتدائية المصرية.

728. **العنوان:** "أثر ممارسات القيادة المستدامة في تنمية الانتماء المهني للمعلمين داخل المدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل أثر ممارسات القيادة المستدامة Sustainable (SLP Leadership Practices) بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل أبعاد الدعم النفسي والمهني، وتقدير الجهود، وتوفير فرص النمو التطويري، وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرار، في تنمية الانتماء المهني (PB Professional Belonging) للمعلمين داخل المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية بوصفه متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من الحاجة الماسة لتعزيز استقرار الكوادر التعليمية في ظل التحديات المعاصرة، وذلك من خلال دراسة دور القيادة في رفع مستويات الولاء المؤسسي، وتعزيز

الشعور بالاندماج المهني، وزيادة الرضا الوظيفي، والحد من ظاهرة التسرب المهني. وتشمل الحدود الموضوعية قياس مستوى الانتماء المهني (PB)، وتحديد العوامل القيادية المؤثرة فيه، مع رصد دور المناخ التنظيمي كمتغير وسيط في تعزيز العلاقة بين الممارسات المستدامة واستقرار القوى البشرية. وتتحدد الحدود البشرية في المعلمين والإداريين بالتعليم الثانوي، بينما تمثل الحدود المكانية عينة من المدارس الثانوية الحكومية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع ممارسات القيادة المستدامة (SLP) وقياس أثرها إحصائيًا على درجة ارتباط المعلمين بمؤسساتهم. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين تبني القيادة المستدامة وزيادة معدلات الانتماء والولاء لدى المعلمين، مما يساهم في بناء سياسات تعليمية وإدارية تدعم الاحتفاظ بالكفاءات البشرية، ويوفر إطارًا لتطوير بيئة عمل محفزة تضمن استدامة العطاء التربوي وتحسين جودة المخرجات التعليمية في المدارس المصرية.

729. العنوان: "القيادة التربوية المستدامة وأثرها في إدارة التنوع المهني بالمدارس الرسمية للغات المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في التحديات الإدارية الناتجة عن تباين الخلفيات والخبرات والاتجاهات المهنية داخل مدارس اللغات، مما قد يؤدي إلى صراعات تنظيمية تعيق الأداء، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل دور القيادة التربوية المستدامة (SEL Sustainable Educational Leadership) بوصفها المتغير المستقل، في إدارة التنوع المهني Professional (PDM Diversity Management) كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية فحص قدرة القيادة على تحقيق التوازن بين اختلاف الخلفيات المهنية، وتوزيع المهام بما يعزز التكامل، وبناء بيئة تحترم التعددية الوظيفية، مع فحص دور الثقافة التنظيمية (OC Organizational Culture) كمتغير وسيط في تعزيز قبول التنوع. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية، بينما تتحدد الحدود المكانية في مدارس اللغات بمحافظات القاهرة الكبرى. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach للكشف عن أثر SEL في رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية وتحويل التنوع إلى ميزة تنافسية. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن القيادة المستدامة تسهم في الحد من النزاعات المهنية وتشجع على التشارك المعرفي بين الأجيال والخبرات المختلفة. وتخلص الدراسة إلى تطوير استراتيجيات قيادية تجعل من التنوع قوة داعمة للابتكار التنظيمي، مع تقديم توصيات لصناع السياسات التعليمية حول آليات اختيار وإعداد قادة مدارس اللغات بما يتناسب مع طبيعة الكوادر البشرية المتنوعة بها، لضمان استدامة التميز المؤسسي وتحقيق الأهداف التربوية بكفاءة عالية.

730. العنوان: "القيادة التربوية المستدامة وعلاقتها بالعدالة التنظيمية داخل المدارس الإعدادية المصرية"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في تأثير الشعور بغياب الإنصاف في توزيع الأعباء أو تطبيق اللوائح على الروح المعنوية والولاء المؤسسي للمعلمين، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين القيادة التربوية المستدامة Sustainable (SEL Educational Leadership) كمتغير مستقل، والعدالة التنظيمية (OJ Organizational Justice) كمتغير تابع داخل المدارس الإعدادية المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم دور القائد في ضمان عدالة التوزيع، والعدالة الإجرائية في تطبيق قواعد الثواب والعقاب، والعدالة التفاعلية في التعامل اليومي، مع دراسة أثر الثقة التنظيمية Organizational (OT Trust) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز الشعور بالإنصاف. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات التربوية، بينما تتركز الحدود المكانية في محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر ممارسات SEL على الرضا المهني والأداء الوظيفي للعاملين. وتسعى النتائج إلى إثبات وجود علاقة ارتباطية موجبة بين ديمومة الرؤية القيادية العادلة وترسيخ قيم الشفافية والمساواة داخل المدرسة. وتخلص الدراسة إلى بناء إطار مقترح لممارسات قيادية تدعم العدالة المؤسسية وتحد من ظاهرة الاغتراب الوظيفي. كما تسهم النتائج في تحسين العلاقات المهنية وتقديم توصيات لوزارة التربية والتعليم حول ضرورة مأسسة معايير العدالة ضمن برامج التنمية المهنية للقيادات،

بما يضمن خلق بيئة مدرسية محفزة تدعم استدامة العطاء التربوي وتحسن جودة الحياة الوظيفية في التعليم العام المصري.

.731 **العنوان:** "أثر القيادة التربوية المستدامة في تحسين إدارة الوقت المدرسي بالمدارس المصرية: رؤية تطويرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الهدر الزمني الناتج عن المركزية والروتين الإداري وضعف ترتيب الأولويات، مما ينعكس سلبًا على جودة المخرجات، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القيادة التربوية المستدامة Sustainable Educational Leadership (SEL) كمتغير مستقل، في تحسين إدارة الوقت المدرسي School Time Management (STM) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم قدرة القائد على تنظيم جداول العمل، وتفويض السلطة، وتقليل الوقت المهدر في الأعمال الروتينية، مع فحص دور الرشاقة التنظيمية Organizational Agility (OA) كمتغير وسيط في استثمار الوقت بفاعلية. وتتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين، بينما تقتصر الحدود المكانية على مدارس محافظات الدلتا (كفر الشيخ، الغربية، الدقهلية). وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح العلاقة بين التنظيم الزمني المستدام وتحقيق الأهداف المؤسسية، حيث تسعى النتائج إلى إثبات أن الإدارة الفعالة للوقت تؤدي إلى رفع إنتاجية العاملين وتحسين الانضباط المدرسي العام. وتخلص الدراسة إلى بناء نماذج إجرائية لإدارة الوقت تتوافق مع طبيعة اليوم الدراسي في التعليم المصري وتحقق التوازن بين المهام الإدارية والتربوية. كما تسهم في توجيه القادة نحو تبني تقنيات الإدارة الذكية للوقت، وتقديم توصيات حول ضرورة رقمنة العمليات الإدارية لتقليل الهدر الزمني، بما يضمن استثمار الساعات الدراسية في تجويد عمليات التعلم وتحقيق الكفاءة الداخلية للمدرسة المصرية في ظل التحديات المعاصرة.

.732 **العنوان:** "فاعلية القيادة التربوية المستدامة في دعم التنمية المهنية طويلة المدى داخل المدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم فاعلية القيادة التربوية المستدامة—بوصفها متغيرًا مستقلًا يرتكز على التخطيط الاستراتيجي للتطوير المهني، وتوفير بيئة تعليمية داعمة، وتمكين المعلمين من فرص النمو المستمر—في دعم التنمية المهنية طويلة المدى للمعلمين داخل المدارس الثانوية المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال تحليل قدرة القيادة على تصميم برامج تدريب مستمرة، وتشجيع التعلم الذاتي والتعلم القائم على البحث، وتقديم حوافز مهنية تعزز التطوير المتواصل. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم جودة برامج التنمية المهنية، وفاعلية استراتيجيات التطوير المستخدمة، وقياس انعكاس هذه البرامج على أداء المعلمين وممارساتهم الصفية. أما الحدود البشرية فتشمل معلمي المرحلة الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى باعتبارها بيئة تعليمية تتوافر فيها فرص التدريب وبرامج التطوير بشكل أكبر. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن دور القيادة المستدامة في تنمية رأس المال البشري داخل المدرسة، وتوضيح أثرها في تحويل المدرسة إلى مؤسسة تعليمية متجددة قادرة على تحسين جودة التعليم باستمرار. وتساعد النتائج في بناء خطط تدريبية طويلة المدى تعزز مهنية المعلمين، وتدعم استدامة التطوير المدرسي وتجويد الممارسات التربوية.

.733 **العنوان:** "أثر القيادة التربوية المستدامة *Sustainable Educational Leadership (SEL)* في تعزيز ثقافة الابتكار التربوي *Educational Innovation Culture (EIC)* بالمدارس الابتدائية المصرية: دراسة في الإدارة والسياسة التعليمية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر القيادة التربوية المستدامة Sustainable Educational Leadership (SEL) بصفتها متغيرًا مستقلًا، وما تتضمنه من أبعاد استراتيجية تدعم استمرارية التطوير، في تعزيز ثقافة الابتكار التربوي Educational Innovation Culture (EIC) كمتغير تابع داخل المدارس الابتدائية في مصر. تنبع المشكلة البحثية من حاجة الإدارة المدرسية في المرحلة الابتدائية إلى تجاوز الأنماط التقليدية وتبني مناخ تنظيمي يحفز المعلمين على إنتاج حلول

إبداعية للمشكلات الصفية والتربوية، لضمان مخرجات تعليمية تتواكب مع منظومة التعليم الجديدة. تتناول الدراسة دور المناخ التنظيمي الداعم (SOC (Supportive Organizational Climate كمتغير وسيط يسهم في تقوية العلاقة بين ممارسات القيادة المستدامة (SEL) وانتشار قيم الابتكار بين أعضاء هيئة التدريس. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على قياس مستوى الاستعداد للتغيير التنظيمي وآليات تشجيع التجريب التربوي، بينما تتمثل الحدود البشرية في عينة من مديري المدارس والمعلمين بمرحلة التعليم الابتدائي. تركز الحدود المكانية للبحث على مدارس محافظات الوجه القبلي بجمهورية مصر العربية، وذلك لاستكشاف التحديات والفرص المرتبطة ببيئات العمل في صعيد مصر. يستخدم البحث المنهج الوصفي Descriptive Method بأسلوبه التحليلي لوصف واقع القيادة المستدامة وقياس مدى مساهمتها في ترسيخ ثقافة الابتكار التربوي (EIC) كنهج مؤسسي مستمر. تهدف الدراسة إلى بيان كيف تساهم القيادة التي تركز على الاستدامة في توفير بيئة آمنة للمبتكرين تضمن ديمومة التميز التعليمي. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تثبت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توجهات القيادة المستدامة ومعدلات السلوك الابتكاري، مع إبراز دور المناخ التنظيمي الداعم (SOC) في تذليل عقبات التغيير. ويخلص البحث إلى تقديم تصور مقترح لتطوير سياسات الإدارة المدرسية بما يدعم التحول نحو "المدرسة المبتكرة" في ضوء متطلبات خطط الإصلاح التربوي المصري الشامل.

734. العنوان: "القيادة التربوية المستدامة وعلاقتها بالالتزام الوظيفي للمعلمين بمدارس التعليم الفني المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حاجة مدارس التعليم الفني إلى تعزيز مستويات الارتباط المهني للمعلمين لضمان استقرار العملية التدريبية والتعليمية، لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين القيادة التربوية المستدامة (SEL (Sustainable Educational Leadership بوصفها المتغير المستقل، والالتزام الوظيفي (JC (Job Commitment كمتغير تابع لدى معلمي التعليم الفني المصري. وتشمل الحدود الموضوعية قياس أثر ممارسات SEL القائمة على تعزيز الدافعية المهنية وترسيخ المسؤولية المشتركة في رفع مستويات الالتزام العاطفي، والمستمر، والمعياري لدى المعلمين، مع فحص دور المناخ التنظيمي (OC (Organizational Climate كمتغير وسيط في تعزيز الانتماء المؤسسي. وتتحدد الحدود البشرية في معلمي التعليم الفني، بينما تقتصر الحدود المكانية على محافظات القناة (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس) بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لفحص العلاقة الارتباطية بين نمط القيادة ومستوى استبقاء الكفاءات المهنية داخل المدارس الفنية. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن القيادة التي تركز على الاستدامة البشرية والتقدير المعنوي تساهم بشكل مباشر في خفض معدلات الدوران الوظيفي وتحسين جودة التدريب المهني. وتخلص الدراسة إلى بناء نموذج إداري مقترح لتمكين قيادات التعليم الفني من أدوات تعزيز الولاء التنظيمي، مع تقديم توصيات لصناع السياسات التعليمية حول ضرورة تطوير بيئات عمل مستقرة تدعم المسارات المهنية للمعلمين، بما يخدم الأهداف القومية لتطوير التعليم الفني وربطه بخطط التنمية المستدامة للدولة المصرية بفاعلية وكفاءة.

735. العنوان: "أثر القيادة التربوية المستدامة في الحد من الاحتراق النفسي للمعلمين بالمدارس المصرية: رؤية إدارية مقترحة"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في تزايد الضغوط المهنية والأعباء الإدارية التي تؤدي إلى إنهاك القوى البشرية وتدني جودة الأداء المدرسي، لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القيادة التربوية المستدامة Sustainable Educational (SEL (Leadership بوصفها المتغير المستقل، في الحد من الاحتراق النفسي Burnout كمتغير تابع لدى المعلمين في المدارس المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة تأثير ممارسات القيادة في معالجة الضغوط، وتوزيع الأعباء بعدالة، وتوفير الدعم الاجتماعي والمهني، مع فحص دور المرونة النفسية التنظيمية (OPR (Organizational Psychological Resilience كمتغير وسيط في تقليل مظاهر الإرهاق الانفعالي وتدني الشعور بالإنجاز. وتتحدد الحدود البشرية في معلمي مرحلة التعليم الأساسي، بينما تقتصر الحدود المكانية على مدارس محافظات القاهرة الكبرى. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي

للكشف عن قدرة القيادة المستدامة على بناء بيئة عمل داعمة للصحة المهنية وتحفيز الطاقة الابتكارية لدى المعلمين. وتسعى النتائج إلى إثبات وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تبني أبعاد القيادة المستدامة ومستويات الاحتراق النفسي داخل الميدان التربوي. وتخلص الدراسة إلى صياغة سياسات إدارية مقترحة تحمي المعلمين من الإنهاك المهني وتدعم جودة الحياة الوظيفية (QWL (Quality of Work Life، مع تقديم توصيات لمديري المدارس بضرورة تبني استراتيجيات الإدارة بالاحتواء والتمكين النفسي. ويسهم البحث في تقديم حلول عملية لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم حول كيفية الحفاظ على رأس المال البشري وتجويد العملية التعليمية من خلال بيئة تنظيمية صحية ومستدامة.

.736 العنوان: "فاعلية القيادة التربوية المستدامة في تعزيز استدامة خطط التحسين المدرسي داخل المدارس الابتدائية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية القيادة التربوية المستدامة Sustainable Educational Leadership (SEL) بوصفها المتغير المستقل في تعزيز استدامة خطط التحسين المدرسي باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الابتدائية المصرية، وذلك من خلال فحص قدرة القيادة على متابعة تنفيذ الخطط التطويرية، وتحفيز العاملين على الالتزام بمراحل التحسين المتتابعة، وضمان عدم توقف المبادرات المدرسية عند تغيّر القيادات أو تبدّل الظروف التنظيمية. كما تبحث الدراسة مؤشرات الاستدامة التعليمية (ESI (Educational Sustainability Indicators كمتغيرات موضوعية توضّح قدرة المدرسة على المحافظة على التطوير المستمر وتحقيق أهداف التحسين طويلة الأجل. وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين، بينما تشمل الحدود الموضوعية خطط التحسين، ومؤشرات الاستدامة، وممارسات القيادة المستدامة. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد أثر القيادة في تعزيز استدامة التطوير، وصولًا إلى نتائج تدعم بناء خطط تحسين طويلة الأجل ورفع كفاءة الإدارة المدرسية داخل السياق المصري.

.737 العنوان: "أثر ممارسات القيادة التربوية المستدامة (SEL (*Sustainable Educational Leadership* في الحد من مقاومة التغيير (CR (*Change Resistance* بالمدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء الدور الحيوي الذي تلعبه القيادة التربوية المستدامة (SEL) كمتغير مستقل في معالجة إشكالية مقاومة التغيير (CR) بوصفها المتغير التابع داخل بيئة المدارس الثانوية العامة المصرية، حيث تنطلق المشكلة من تنامي ممارسات الممانعة التي تبديها الكوادر البشرية تجاه سياسات التطوير التربوي المتلاحقة. ويسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين أبعاد القيادة المستدامة، مثل العدالة الاجتماعية والاستمرارية وتنمية القدرات، وقدرتها على تقليل حدة الرفض التنظيمي، مع التركيز على دور المناخ المدرسي المدرك كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في فحص استراتيجيات التواصل الفعال، والمشاركة في اتخاذ القرار، وإدارة الصراعات التنظيمية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والوكلاء والمعلمين، وتقتصر الحدود المكانية على المدارس الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمحافظة كفر الشيخ. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الواقع وتشخيص مسببات المقاومة وقياس الارتباط الإحصائي بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال أدوات بحثية تشمل الاستبيان والمقابلة المقننة. وتهدف الدراسة إلى الوصول لنتائج عملية تسهم في بناء نموذج إداري للقيادة التربوية المستدامة (SEL) يساعد صانعي السياسات في مصر على تفعيل مبادرات الإصلاح دون معوقات بشرية، مع تعزيز مستويات الولاء التنظيمي وخلق ثقافة مؤسسية تتسم بالمرونة والاستجابة للتغيير. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى أن تبني نمط القيادة المستدامة يقلل بشكل جوهري من أنماط مقاومة التغيير (CR) ويعزز من كفاءة العمليات الإدارية والتربوية، مما يسهم في استدامة أثر الإصلاحات التعليمية في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه الإدارة التعليمية في مصر.

738. **العنوان:** "**فاعلية القيادة التربوية المستدامة (*Sustainable Educational Leadership (SEL*) في تحسين كفاءة إدارة الموارد بالمدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول كيفية الارتقاء بمستوى كفاءة إدارة الموارد التعليمية في ظل الأزمات الاقتصادية والتوجهات نحو ترشيد الإنفاق، وذلك من خلال دراسة أثر القيادة التربوية المستدامة (SEL) كمتغير مستقل على فعالية إدارة الموارد البشرية والمادية والمالية كمتغير تابع. وتهدف الدراسة إلى رصد الواقع الحالي لعمليات التخطيط المالي (FP (Financial Planning وآليات تخصيص الموارد (RA (Resource Allocation داخل المدارس الرسمية للغات، مع التركيز على كيفية قيام القيادة المستدامة بتحويل التحديات المرفقية إلى فرص للتطوير المؤسسي. وتتضمن الحدود الموضوعية فحص ممارسات الحوكمة المالية، والصيانة الوقائية للمباني، والتنمية المهنية المستدامة للمعلمين، بينما تقتصر الحدود البشرية على عينة من مديري المدارس والمراقبين الماليين والإداريين، وتتمثل الحدود المكانية في المدارس الرسمية بمحافظة القاهرة. ويتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على الفجوة بين الواقع والمأمول في ممارسات الإدارة التعليمية، مع استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات. وتسعى الدراسة إلى تبيان العلاقة بين تبني أبعاد القيادة التربوية المستدامة (SEL) وبين جودة مخرجات التخطيط المالي (FP) وعمليات تخصيص الموارد (RA)، وصولًا إلى صياغة مقترحات إجرائية تدعم متخذي القرار في تحسين السياسات التعليمية المرتبطة بالتمويل المدرسي. ومن أهم النتائج المتوقعة للدراسة هو إثبات أن ممارسات القيادة الرشيدة تسهم في تقليل الهدر المالي والمادي، وتضمن التوزيع العادل للموارد وفق الأولويات التربوية، مما يحقق استدامة التميز المؤسسي في الإدارة التربوية المصرية. كما تبرز الدراسة دور الابتكار الإداري في توظيف الإمكانات المتاحة لتحقيق أقصى فاعلية تعليمية ممكنة بما يتوافق مع رؤية مصر **2030** في قطاع التعليم والبحث العلمي.

739. **العنوان:** "**أثر القيادة التربوية المستدامة في تعزيز ممارسات العمل التعاوني داخل المدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل أثر القيادة التربوية المستدامة Sustainable Educational Leadership (SEL) بوصفها متغيرًا مستقلًا—بأبعادها القائمة على توزيع القيادة، وتنمية الاستمرارية، ودعم التنوع، والعدالة في توزيع الموارد—في تعزيز ممارسات العمل التعاوني (CWP (Collaborative Work Practices بوصفها متغيرًا تابعًا داخل المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من سيادة الأنماط الإدارية التقليدية التي قد تعيق التفاعل المهني المشترك، مما يستوجب فحص دور القائد في بناء فرق عمل متجانسة، وتنظيم الاجتماعات التفاعلية، وتفعيل مجتمعات التعلم المهني (PLCs (Professional Learning Communities كمتغير وسيط يسهم في تعميق ممارسات التعاون. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر القيادة على تحسين مهارات التواصل التنظيمي، وتوزيع المهام التعاونية، وتفعيل آليات اتخاذ القرار الجماعي بما يعزز الانسجام المهني، بينما تتحدد الحدود البشرية في المعلمين ورؤساء الأقسام، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس الثانوية الحكومية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات القيادية وقياس أثرها في نجاح العمل الجماعي. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين تبني القيادة التربوية المستدامة (SEL) ونمو روح الفريق، مما يساعد في تطوير نماذج تنظيمية تعزز الفاعلية المشتركة، وتدعم توجه السياسات التعليمية نحو بناء ثقافة تشاركية مستدامة ترفع من جودة الأداء المؤسسي بالمدارس المصرية، وتضمن استمرارية التحسين التربوي عبر تضافر جهود جميع العاملين بالمدرسة.

740. **العنوان:** "**فاعلية القيادة التربوية المستدامة في تطوير مهارات البحث التربوي لدى المعلمين داخل المدارس الرسمية للغات المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية القيادة التربوية المستدامة—بوصفها متغيرًا مستقلًا يعتمد على دعم التطوير المهني طويل المدى، وتوفير برامج تدريبية بحثية، وتحفيز المعلمين على التعلّم القائم على البحث—في تطوير مهارات البحث التربوي لدى المعلمين داخل المدارس الرسمية للغات المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال تحليل دور القيادة في تعزيز قدرة المعلمين على جمع البيانات التربوية، وتحليلها، وتفسير نتائجها بما ينعكس على تحسين الممارسات التدريسية داخل الصف. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم مستوى إتقان مهارات البحث العلمي الأساسية، وقياس مدى استخدام نتائج الأبحاث في تطوير التدريس، ومدى انتشار الثقافة البحثية داخل المدرسة، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي اللغات والمواد التخصصية بمحافظات الدلتا. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر القيادة المستدامة في تعزيز الثقافة البحثية داخل المدرسة، وتساعد النتائج في تفعيل دور البحث التربوي وتحويل المدرسة إلى مؤسسة تعليمية داعمة للمعلم الباحث، وبما يسهم في تحقيق استدامة التطوير التعليمي.

741. **العنوان:** "**أثر ممارسات القيادة التربوية المستدامة (*Sustainable Educational Leadership (SEL*) في تعزيز أخلاقيات العمل التربوي (*Educational Work Ethics (EWE*) بمدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد التحديات الأخلاقية والممارسات المهنية داخل بيئة العمل المدرسي، حيث تسعى إلى فحص دور القيادة التربوية المستدامة (SEL) كمتغير مستقل في ترسيخ وتعزيز أخلاقيات العمل التربوي (EWE) بوصفها المتغير التابع في مدارس التعليم الأساسي المصرية. وتنطلق الدراسة من فرضية أن استدامة الأداء المدرسي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى التزام القيادة بمعايير النزاهة والعدالة والقدوة الحسنة، وقدرتها على نقل هذه القيم للكوادر التعليمية. وتتناول الحدود الموضوعية للبحث أبعاد الالتزام الوظيفي، والشفافية الإدارية، والمسؤولية المهنية تجاه المتعلمين، في حين تشمل الحدود البشرية مديري مدارس التعليم الأساسي والمعلمين والإداريين بمحافظات الوجه البحري، مع التركيز على محافظة كفر الشيخ. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الممارسات الأخلاقية وقياس مدى تأثير ممارسات القيادة المستدامة في الحد من الانحرافات الإدارية والمهنية داخل المؤسسة. وتهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين القيادة التربوية المستدامة (SEL) ومستوى تمثل أخلاقيات العمل التربوي (EWE) لدى العاملين، وصولًا إلى صياغة آليات إدارية تدعم سياسات الحوكمة الأخلاقية في الإدارة التعليمية المصرية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى أن القيادة التي تركز على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية تساهم بشكل مباشر في تحسين الرضا الوظيفي وتعميق الولاء للمهنة، مما ينعكس إيجابًا على جودة المخرج التعليمي واستقرار البيئة المدرسية في ظل المتغيرات المعاصرة. كما ستوفر الدراسة إطارًا مقترحًا لتطوير ميثاق أخلاقي يتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة في قطاع التعليم الأساسي المصري، مما يعزز من كفاءة السياسات التعليمية الموجهة لبناء الشخصية المصرية.

742. **العنوان:** "**القيادة التربوية المستدامة وأثرها في تطوير الكفايات المهنية للمعلمين لاستخدام استراتيجيات التدريس الحديثة بالمدارس المصرية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الفجوة بين امتلاك المعلمين للمهارات النظرية وقدرتهم على التطبيق الفعلي لاستراتيجيات التدريس الحديثة في ظل بيئات مدرسية تقليدية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القيادة التربوية المستدامة بوصفها المتغير المستقل، في تطوير الكفايات المهنية للمعلمين كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة دور القيادة في تدريب المعلمين على التعلم النشط، وتوظيف التكنولوجيا التعليمية، وتنويع الأنشطة الصفية، مع فحص دور الدعم التنظيمي المدرك كمتغير وسيط في تعزيز دافعية المعلمين للتجديد التربوي. وتشمل الحدود البشرية المعلمين في مختلف التخصصات، بينما تتحدد الحدود المكانية بمحافظات القاهرة الكبرى

بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لقياس العلاقة الارتباطية والأثر بين استدامة الرؤية القيادية ومستوى نمو الأداء التدريسي بالميدان. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن القيادة التي تركز على الاستثمار في رأس المال البشري تسهم بشكل مباشر في بناء معلم قادر على تلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين. وتخلص الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لتطوير التعليم من الداخل عبر قيادة داعمة، مع تقديم توصيات لصناع السياسات التعليمية حول ضرورة ربط برامج التنمية المهنية بالواقع الميداني والاحتياجات الفعلية للمعلمين لضمان استدامة التطوير التربوي.

.743 **العنوان:** "**فاعلية القيادة التربوية المستدامة في دعم التعلم التنظيمي بالمدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في حاجة المدارس الثانوية المصرية للتحول من مؤسسات تقليدية إلى "منظمات متعلمة" قادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة، لذا تستهدف الدراسة تحليل فاعلية القيادة التربوية المستدامة بوصفها المتغير المستقل، في دعم التعلم التنظيمي كمتغير تابع. وتشمل الحدود الموضوعية فحص قدرة القيادة على تشجيع تبادل الخبرات، وتحفيز البحث عن حلول مبتكرة للمشكلات الإدارية، وبناء "ذاكرة تنظيمية" مدرسية تمنع ضياع الخبرات، مع فحص دور الثقافة المهنية التشاركية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات بمحافظات الدلتا (كفر الشيخ، الغربية، الدقهلية). ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر القيادة المستدامة في تحويل المدرسة إلى مؤسسة تتعلم ذاتيًا وتطور أداءها المؤسسي بصورة مستدامة. وتسعى النتائج إلى إثبات وجود علاقة ارتباطية موجبة بين ديمومة الفكر القيادي وقدرة المؤسسة على الاحتفاظ بالخبرات وتدويرها بين العاملين. وتخلص الدراسة إلى بناء نموذج إداري مقترح لتعزيز التعلم التنظيمي، مع تقديم توصيات إجرائية لمديري المدارس الثانوية حول آليات مأسسة التشارك المعرفي وتقليل مقاومة التغيير، بما يسهم في تحقيق التميز المؤسسي وفق رؤية مصر 2030 في تطوير الإدارة التعليمية وتحديث بنية المؤسسات التربوية.

.744 **العنوان:** "**أثر القيادة التربوية المستدامة في تعزيز فعالية التواصل المدرسي بالمدارس الابتدائية المصرية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول ضعف قنوات التواصل الشفافة داخل المدارس الابتدائية، مما قد يؤدي إلى سوء فهم تنظيمي يضعف جودة القرارات، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القيادة التربوية المستدامة كمتغير مستقل، في تعزيز فعالية التواصل المدرسي كمتغير تابع. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم دور القائد في تحسين قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية، وتطوير آليات الحوار بين العاملين، وتحسين التواصل مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي، مع فحص دور الشفافية الإدارية كمتغير وسيط يسهم في انسيابية المعلومات ودقة القرارات. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين، وتتحدد الحدود المكانية بمحافظات الوجه القبلي بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن أثر القيادة المستدامة في رفع كفاءة التواصل المؤسسي والحد من الفجوات المعلوماتية. وتسعى النتائج إلى إبراز أهمية التواصل كركيزة أساسية لبناء الثقة التنظيمية وتعزيز صورة المدرسة في المجتمع. وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتطوير نظم الاتصال المدرسية باستخدام التقنيات الحديثة، مع اقتراح آليات لتعزيز الشراكة مع أولياء الأمور بما يضمن خلق بيئة تعليمية متكاملة تدعم نمو الطفل وتزيد من فعالية الإدارة المدرسية المصرية في تحقيق أهدافها التربوية والاجتماعية بكفاءة.

.745 **العنوان:** "**دور ممارسات القيادة التربوية المستدامة *(Sustainable Educational Leadership (SEL* في تحسين مهارات إدارة الصراع المهني *(Professional Conflict Management (PCM* بالمدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول تزايد حدة النزاعات التنظيمية داخل بيئة العمل المدرسي، حيث تسعى إلى فحص العلاقة الارتباطية بين القيادة التربوية المستدامة (SEL) كمتغير مستقل، وفاعلية إدارة الصراع المهني (PCM) كمتغير تابع

داخل المدارس الثانوية المصرية. وتنطلق الدراسة من فرضية أن القيادة التي تتبنى أبعاد الاستدامة والعدالة والمشاركة تمتلك قدرة أكبر على التعامل مع أسباب الصراع المهني (PCC) وتوظيف استراتيجيات التفاوض Negotiation Strategies (NS)) بشكل بناء يخدم أهداف المؤسسة. وتتمثل الحدود الموضوعية للبحث في تحليل مسببات الصراع الوظيفي، واستكشاف آليات التوفيق والوساطة، وممارسات القيادة في بناء التوافق التنظيمي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الثانوية والمعلمين ورؤساء الأقسام، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الثانوية بمحافظة كفر الشيخ. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف طبيعة الخلافات المهنية السائدة وقياس أثر ممارسات القيادة المستدامة في خفض حدة التوتر التنظيمي. وتهدف الدراسة إلى الوصول لنتائج تسهم في تطوير برامج تدريبية للقيادات المدرسية في مصر حول فنون التفاوض وإدارة الأزمات البشرية، بما يضمن استقرار المناخ المدرسي واستمرارية العطاء المهني. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى أن تبني نمط القيادة التربوية المستدامة (SEL) يعزز من قدرة الإدارة على تحويل الصراعات السلبية إلى فرص للتطوير والابتكار، مما يدعم سياسات الإصلاح الإداري بالتعليم الثانوي المصري. كما يقدم البحث إطارًا إجرائيًا لتمكين القيادات من استخدام استراتيجيات التفاوض (NS) كأداة لإدارة الاختلافات المهنية بفاعلية، بما ينعكس إيجابًا على استقرار الأداء التربوي داخل المؤسسة التعليمية في ظل التحديات الإدارية الراهنة.

746. العنوان: "أثر القيادة التربوية المستدامة في تطوير السلوك التنظيمي الإيجابي داخل المدارس الرسمية للغات المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حاجة المدارس الرسمية للغات (Lycée/Language Schools) إلى بيئة عمل تتجاوز مجرد أداء الواجبات الوظيفية التقليدية نحو تبني سلوكيات تطوعية ومبادرات إبداعية تدعم التميز المؤسسي، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القيادة التربوية المستدامة (SEL Sustainable Educational Leadership) بوصفها المتغير المستقل، في تطوير السلوك التنظيمي الإيجابي (POB Positive Organizational Behavior) كمتغير تابع. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أثر ممارسات القيادة في تعزيز أبعاد السلوك الإيجابي مثل: المبادرة الذاتية، والتعاون الفعال، والالتزام الوجداني، والروح المعنوية، مع فحص دور رأس المال النفسي الإيجابي (PsyCap Positive Psychological Capital) للمعلمين كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتشمل الحدود البشرية المعلمين ومنسقي المواد والقيادات الوسطى، بينما تتحدد الحدود المكانية في المدارس الرسمية للغات بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لرصد واقع الممارسات القيادية وقياس مدى انعكاسها على الاتجاهات المهنية للعاملين. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن القيادة التي تتبنى الاستدامة والتمكين النفسي تساهم بشكل مباشر في رفع مستوى جودة العمل التربوي وخلق بيئة مدرسية جاذبة تقلل من الصراعات التنظيمية. وتخلص الدراسة إلى بناء إطار إداري مقترح لتعزيز السلوكيات الإيجابية، مع تقديم توصيات إجرائية لصناع السياسات التعليمية حول كيفية تطوير ثقافة تنظيمية تدعم الابتكار والارتباط المهني، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم المصرية في الارتقاء بمستوى مدارس اللغات الرسمية وتنافسيتها.

747. العنوان: "أثر ممارسات القيادة التربوية المستدامة (SEL *Sustainable Educational Leadership*) في تعزيز الصحة النفسية المهنية للمعلمين بالمدارس الابتدائية بجمهورية مصر العربية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تنامي الضغوط المهنية (OS Occupational Stress) التي يواجهها معلمو المرحلة الابتدائية في ظل المتغيرات المعاصرة، وتأثير ذلك على استقرارهم النفسي وجودة أدائهم التربوي، حيث تهدف الدراسة إلى قياس أثر القيادة التربوية المستدامة (SEL) كمتغير مستقل في تعزيز الصحة النفسية المهنية للمعلمين كمتغير تابع. وتسعى الدراسة إلى تبيان كيف يمكن لممارسات القيادة المستدامة أن تساهم في تحقيق الاستقرار النفسي (PS Psychological Stability) وتوفير بيئة عمل داعمة تقلل من حدة الاحتراق الوظيفي، مع التركيز على دور الدعم النفسي المهني (PWBS Professional Well-Being Support) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتتحدد الحدود الموضوعية

للبحث في فحص استراتيجيات الدعم الاجتماعي والمؤسسي، وآليات التعامل مع الضغوط المهنية (OS)، وممارسات القيادة في رعاية الرأس المال البشري، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المدارس الابتدائية، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التابعة لمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الصحة النفسية وقياس الدور الذي تلعبه القيادة المستدامة في تحسين مؤشرات الاستقرار النفسي (PS) للمعلمين. وتهدف الدراسة إلى الوصول لنتائج وتوصيات إجرائية تساهم في تطوير سياسات الإدارة التعليمية المصرية بما يضمن رعاية المعلمين نفسيًا ومهنيًا، وضمان استدامة عطائهم في الفصول الدراسية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى أن توافر الدعم النفسي المهني (PWBS) من قبل القيادة يساهم بشكل جوهري في رفع الروح المعنوية للمعلمين وزيادة دافعيتهم نحو العمل، مما ينعكس إيجابًا على التحصيل الدراسي للتلاميذ واستقرار العملية التعليمية بالمدرسة الابتدائية المصرية في ظل التوجهات الإدارية الحديثة.

748. **العنوان:** "**دور القيادة التربوية المستدامة (*Sustainable Educational Leadership (SEL*) في رفع مستوى الاستعداد للتغيير (*Readiness for Change (RFC*) بالمدارس الحكومية بجمهورية مصر العربية**"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الصعوبات التي تواجهها المدارس الحكومية في استيعاب وتنفيذ مبادرات الإصلاح التعليمي نتيجة لضعف التهيأة التنظيمية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل دور القيادة التربوية المستدامة (SEL) بوصفها المتغير المستقل في رفع مستوى الاستعداد للتغيير (RFC) باعتباره المتغير التابع. ويسعى البحث إلى فحص قدرة القيادة المدرسية على بناء رؤية مشتركة، وتعزيز الثقة التنظيمية، وتوفير الموارد المعرفية اللازمة لتمكين العاملين من الانخراط الإيجابي في عمليات التطوير. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة مؤشرات الاستعداد للتغيير (RFC) متمثلة في تقبل الأفكار الابتكارية، والقدرة على التكيف مع التقنيات الحديثة، والالتزام بمتطلبات التحسين المستمر، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والوكلاء والمعلمين والإداريين بالمدارس الحكومية، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التابعة لمحافظة كفر الشيخ. ويعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاستقصاء العلاقة الارتباطية بين ممارسات القيادة المستدامة ومدى جهوزية البيئة المدرسية للتغيير، وذلك باستخدام أدوات المقابلة والاستبيان. وتهدف الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير الأداء القيادي بما يضمن رفع مستويات الاستعداد النفسي والمهني للعاملين تجاه السياسات التعليمية الجديدة. ومن المتوقع أن توصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن القيادة التربوية المستدامة (SEL) هي المحرك الأساسي لكسر الجمود التنظيمي، وأنها تساهم في خلق مناخ مؤسسي يتسم بالمرونة والاستجابة للتجديد التربوي، مما يدعم جهود وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما ستبين الدراسة أن تعزيز الاستعداد للتغيير (RFC) يؤدي إلى تقليل الفجوة بين التخطيط الاستراتيجي للسياسات التعليمية وبين واقع الممارسة الميدانية في المدارس الحكومية المصرية، مما يحقق كفاءة إدارية متميزة.

749. **العنوان:** "**العلاقة بين القيادة التربوية المستدامة (*Sustainable Educational Leadership (SEL*) والتحفيز المهني (*Professional Motivation (PM*) للمعلمين بالمدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول انخفاض مستويات الدافعية لدى بعض الكوادر التعليمية، مما يستوجب استقصاء دور القيادة التربوية المستدامة (SEL) كمتغير مستقل في تعزيز التحفيز المهني (PM) بوصفه المتغير التابع داخل المدارس الثانوية المصرية. وتنبثق أهمية البحث من ضرورة فحص كيف يمكن للممارسات القيادية الرشيدة أن ترفع من معدلات الرضا الوظيفي (Job Satisfaction (JS وتدعم التقدير المهني (Professional Recognition (PR للمعلمين، بما يضمن استمرارية عطائهم وتميزهم. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل أساليب التحفيز المعنوية والمادية، واستراتيجيات التمكين الإداري، ودور القيادة في خلق بيئة عمل محفزة، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المرحلة الثانوية، وتقتصر الحدود المكانية على مدارس محافظات القاهرة الكبرى. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي

لتوصيف الواقع الميداني واستكشاف طبيعة العلاقة الارتباطية بين نمط القيادة ومستوى الدافعية المهنية لدى المعلمين، مع استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وتهدف الدراسة إلى الوصول لنتائج عملية تسهم في تطوير سياسات إدارة الموارد البشرية بالتعليم الثانوي المصري، من خلال وضع إطار مقترح لتعزيز التقدير المهني (PR) ودعم الرضا الوظيفي (JS) كركائز أساسية للاستدامة التربوية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تبني أبعاد القيادة المستدامة وارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي للمعلمين، مما يؤدي إلى تحسين جودة الممارسات التدريسية واستقرار الأداء المؤسسي. كما ستوفر الدراسة رؤى هامة لصناع القرار حول أهمية التحفيز المهني (PM) في استبقاء الكفاءات التعليمية وتطوير مساراتهم الوظيفية بما يتلاءم مع متطلبات الإصلاح التربوي الشامل في مصر.

750. **العنوان:** **"أثر القيادة التربوية المستدامة (*Sustainable Educational Leadership (SEL*) في رفع جودة الحياة المدرسية (*School Life Quality (SLQ*) بمدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية"**

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الحاجة الملحة لتحسين المناخ التربوي وجعله أكثر جذبًا وتأثيرًا، حيث تهدف إلى تحليل أثر القيادة التربوية المستدامة (SEL) كمتغير مستقل في رفع مستوى جودة الحياة المدرسية (SLQ) باعتبارها المتغير التابع في مدارس التعليم الأساسي المصرية. ويسعى البحث إلى فحص دور القيادة في الارتقاء بمستوى العلاقات الإنسانية (Human Relations (HR وتطوير البيئة المدرسية (School Environment (SE بما يضمن تحقيق الأمن النفسي (Psychological Safety (PS لجميع أطراف العملية التعليمية. وتتضمن الحدود الموضوعية للدراسة تقييم مؤشرات الرفاهية المدرسية، وفرص مشاركة الطلاب (Student Participation (SP، وكفاءة المرافق التربوية، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب والإداريين بمرحلة التعليم الأساسي، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التابعة لمحافظة كفر الشيخ. ويعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع جودة الحياة داخل المدارس وقياس مدى مساهمة الممارسات القيادية المستدامة في تحسينها، مستخدمًا في ذلك أدوات بحثية متنوعة كالمقياس والملاحظة. وتهدف الدراسة إلى الخروج بنتائج تدعم توجهات السياسة التعليمية المصرية نحو بناء مدرسة داعمة ومحفزة للتعلم، من خلال تعزيز الأمن النفسي (PS) وتفعيل مشاركة الطلاب (SP) في الحياة المدرسية. ومن المتوقع أن تظهر النتائج أن القيادة التي تهتم بالأبعاد الإنسانية والبيئية تساهم بشكل فعال في خفض معدلات التسرب وزيادة الانتماء المؤسسي لدى الطلاب والمعلمين على حد سواء. كما سيقدم البحث نموذجًا إجرائيًا لمديري المدارس يوضح كيفية دمج معايير جودة الحياة المدرسية (SLQ) ضمن الخطط الاستراتيجية للمدرسة، بما يحقق بيئة تعليمية شاملة تتسق مع المعايير العالمية المعاصرة في الإدارة التربوية.

سادساً: الإدارة الصفية وبيئات التعلم

751. **العنوان:** **"فاعلية آليات إدارة الوقت التعليمي في تعزيز الانخراط الطلابي داخل المدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية بمحافظات القاهرة الكبرى"**

الموضوع:

تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل فاعلية آليات إدارة الوقت التعليمي Instructional Time Management (ITM) بوصفها متغيرًا مستقلًا—والتي تشمل السياسات الإدارية لتوزيع الجدول المدرسي، وضوابط الحد من الهدر الزمني الناتج عن الأعمال الإدارية، وآليات الرقابة على زمن التعلم الفعلي —Time-on-Task في تعزيز الانخراط الطلابي (SE) Student Engagement بأبعاده السلوكية والمعرفية والوجدانية بوصفه متغيرًا تابعًا داخل المدارس الثانوية المصرية. وتتبلور مشكلة البحث في رصد الفجوة بين الزمن المخصص للتعلم والزمن المنفذ فعليًا نتيجة للمشتتات الإدارية أو ضعف الانضباط التنظيمي، حيث يتم فحص مدى قدرة القيادة المدرسية على حماية الوقت التعليمي وتوفير بيئة

صفية منظمة، مع رصد دور كفاءة الإدارة الصفية (CME) Classroom Management Efficiencyكمتغير وسيط يسهم في تحويل الانضباط الزمني إلى تفاعل طلابي مثمر. وتتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس الثانوية والمعلمين والطلاب، بينما تمتد الحدود المكانية لتشمل عينة ممثلة من المدارس الحكومية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد واقع إدارة الوقت (ITM) وتحليل تأثيره المباشر وغير المباشر على مستويات المشاركة .(SE) ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن تطبيق سياسات حازمة ومرنة في إدارة الوقت المدرسي يؤدي إلى زيادة ملحوظة في معدلات الانخراط الطلابي، مما يستدعي تقديم إطار إجرائي مقترح لتطوير اللوائح المنظمة للوقت المدرسي بما يضمن استثمار كل دقيقة في تحسين نواتج التعلم وتقليل الفاقد التعليمي في ضوء متطلبات الجودة الشاملة.

.752 **العنوان:** "**فاعلية استخدام استراتيجيات التعلم التعاوني في تحسين السلوكيات الصفية الإيجابية داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل فاعلية استخدام استراتيجيات التعلم التعاوني (CLS (Cooperative Learning Strategies بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل مجموعات العمل الصغيرة، والتفاعل التبادلي، والمشاركة الجماعية في حل المشكلات، في تحسين السلوكيات الصفية الإيجابية (PCB (Positive Classroom Behaviors بوصفها متغيرًا تابعًا داخل مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من حاجة المعلمين إلى مداخل إدارية وتربوية حديثة لإدارة الصف وتوجيه سلوك الطلاب نحو الانضباط الذاتي والحد من السلوكيات الاندفاعية، وذلك من خلال قياس أثر التعلم التعاوني (CLS) على التزام الطلاب بالقواعد الصفية، واحترامهم للآخر، وتعزيز المسؤولية الجماعية. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر الممارسات التعاونية في تحسين الانضباط، وتطوير العلاقات الاجتماعية، ورفع مستوى السلوك الإيجابي، مع رصد دور المناخ الصفي كمتغير وسيط في تعزيز هذه العلاقة. وتتحدد الحدود البشرية في معلمي المواد الأساسية وطلاب مرحلة التعليم الأساسي، بينما تشمل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات الوجه البحري، وتحديدًا محافظة كفر الشيخ. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع استخدام الاستراتيجيات التعاونية وقياس أثرها إحصائيًا على السلوك. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة طردية بين توظيف التعلم التعاوني ونمو القيم السلوكية الإيجابية، مما يسهم في تطوير ممارسات إدارية صفية فعالة وبناء ثقافة تعليمية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل داخل المؤسسات التعليمية المصرية.

.753 **العنوان:** "**العلاقة بين بيئة التعلم المحفزة والإنجاز الأكاديمي لدى طلاب المدارس الرسمية للغات في مصر: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي متخصص تحليل العلاقة بين بيئة التعلم المحفزة Stimulating (SLE (Learning Environment بوصفها متغيرًا مستقلًا يتضمن أبعاد التفاعلية الصفية، وتوافر الوسائل التعليمية الرقمية، وتنويع الأنشطة الإبداعية، وبين مستوى الإنجاز الأكاديمي (AA (Academic Achievement لدى طلاب المدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية بوصفه متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من ضرورة تطوير البيئة المادية والنفسية للمدارس الرسمية المتميزة لتتواكب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين وأثر ذلك على التحصيل الدراسي، وذلك من خلال تقييم عناصر البيئة المدرسية وأثرها في دافعية الطلاب للتعلم. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل خصائص بيئة التعلم (SLE)، وقياس جودة التفاعل الصفي، وفحص مدى تأثير تنوع الأنشطة وملاءمة الوسائل التكنولوجية على تحسن التحصيل، مع رصد دور الرضا الطلابي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الإعدادية بالمدارس الرسمية للغات، في حين تمتد الحدود المكانية لتشمل عينة ممثلة بمحافظات القاهرة الكبرى. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method للكشف عن طبيعة وقوة الارتباط

بين المتغيرات وتفسير الفروق الإحصائية. وتساعد النتائج في تقديم مقترحات عملية لتحسين تصميم بيئات التعلم وتطوير السياسات التعليمية بالمدارس الرسمية للغات، بما يضمن رفع كفاءة مخرجاتها التعليمية وتحقيق جودة التعليم وفقًا للمعايير القومية المعاصرة في الإدارة التربوية المصرية.

754. **العنوان:** "**فاعلية استراتيجيات إدارة التعلم القائم على اللعب في تعزيز الانضباط السلوكي داخل الفصول بالمدارس الابتدائية في صعيد مصر**"

الموضوع:

تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين في مجال الإدارة الصفية والتربوية إلى تحليل فاعلية استراتيجيات إدارة التعلم القائم على اللعب (MSPBL) Management Strategies for Play-Based Learningبوصفها متغيرًا مستقلًا—والتي تشمل التخطيط الإداري للأنشطة، وتنظيم البيئة المادية للفصل، وتوظيف الألعاب التعليمية كأداة لضبط وتوجيه السلوك—في تعزيز الانضباط السلوكي (BD) Behavioral Disciplineبوصفه متغيرًا تابعًا داخل المدارس الابتدائية المصرية. وتتبلور مشكلة البحث في التحديات الإدارية التي تواجه المعلمين عند تطبيق استراتيجيات التعلم النشط، حيث يتم فحص قدرة الإدارة الصفية الحديثة على تحويل طاقة التلاميذ الحركية إلى نشاط تعليمي منتج ومنضبط، مع رصد دور الكفاءة التنظيمية للمعلم (TOE) Teacher Organizational Efficiencyكمتغير وسيط يسهم في توظيف الألعاب لخلق بيئة صفية آمنة ومحفزة تلتزم بالقواعد. وتتحدد الحدود البشرية في معلمي المرحلة الابتدائية والقيادات المدرسية المشرفة على العملية التعليمية، بينما تمتد الحدود المكانية لتشمل عينة ممثلة من المدارس بمحافظات صعيد مصر. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد واقع الممارسات الإدارية الصفية وتحليل أثرها في تقليل المشكلات السلوكية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن دمج استراتيجيات (MSPBL) وفق ضوابط إدارية محكمة يسهم في تحسين مناخ الفصل وتقليل السلوكيات الفوضوية، مما يدعم تقديم إطار إجرائي لتطوير مهارات المعلمين في إدارة بيئات التعلم النشط بكفاءة وفاعلية.

755. **العنوان:** "**فاعلية استخدام استراتيجيات التعلم المقلوب في تحسين التفاعل الصفي داخل المدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل فاعلية استخدام استراتيجيات التعلم المقلوب Flipped Learning Strategies (FLS) بوصفها متغيرًا مستقلًا، والتي تعتمد إجرائيًا على نقل محتوى التعلم الأساسي إلى خارج أسوار المدرسة عبر المنصات الرقمية وتخصيص وقت الحصة للتطبيقات التفاعلية، في تحسين التفاعل الصفي Classroom Interaction (CI) داخل المدارس الثانوية المصرية بوصفه متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من حاجة المرحلة الثانوية إلى تجاوز الأنماط التقليدية في التدريس لرفع دافعية الطلاب نحو المشاركة النشطة، حيث يتم فحص أثر هذا النموذج في استيعاب الطلاب للمحتوى وقدرتهم على المساهمة الفعالة في النقاشات الصفية، مع رصد دور الجاهزية التكنولوجية للمدرسة كمتغير وسيط في نجاح هذا التحول الإداري والتربوي. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أدوات التعلم المقلوب (FLS)، وتقويم أثرها على الفهم العميق، ومدى دعمها للتعلم التشاركي، بينما تتحدد الحدود البشرية في المعلمين والطلاب، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع تطبيق النموذج وقياس أثره في حيوية البيئة الصفية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق التعلم المقلوب وارتفاع معدلات التفاعل الصفي (CI)، مما يسهم في تقديم توصيات إجرائية لتطوير السياسات التعليمية المدعومة بالتقنيات الحديثة، وبناء بيئة تعلم تفاعلية تواكب متطلبات الإدارة التربوية المعاصرة بجمهورية مصر العربية.

756. **العنوان:** "**أثر البيئة الصفية الرقمية في تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى طلاب التعليم الإعدادي المصري: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر البيئة الصفية الرقمية (Digital Classroom Environment (DCE بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل استخدام وسائل العرض التفاعلية والمنصات الإلكترونية، في تنمية مهارات التعلم الذاتي Self-Learning Skills (SLS) لدى طلاب المرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. وتتبلور مشكلة البحث في ضرورة تحويل المتعلم من متلقٍ سلبي إلى باحث نشط يمتلك أدوات الوصول للمعرفة في ظل التوجه القومي نحو الرقمنة، وذلك من خلال فحص قدرة الطلاب على إدارة تعلمهم ذاتيًا واستثمار الموارد الرقمية في البحث والفهم والتطبيق، مع اعتبار الثقافة الرقمية للمعلم متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية هذه البيئة. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم مستوى دمج التكنولوجيا داخل الصف وقياس مهارات تنظيم التعلم واستغلال المحتوى الرقمي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الحكومية، وتتمثل الحدود المكانية في محافظات إقليم الدلتا، وتحديدًا محافظة كفر الشيخ. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتحديد دور البيئة الرقمية (DCE) في تعزيز استقلالية المتعلم. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن تهيئة الصفوف رقميًا تساهم بشكل مباشر في تطوير مهارات التعلم الذاتي (SLS) والابتكار لدى الطلاب، مما يدعم استراتيجيات التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم ويساعد في صياغة سياسات تعليمية ترفع جاهزية الطلاب لمتطلبات المستقبل التعليمي المستدام، بما يحقق كفاءة الإدارة التعليمية في بناء جيل قادر على التعلم المستمر.

757. **العنوان:** "العلاقة بين أنماط الإدارة الصفية التشاركية وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو بيئة التعلم بالمدارس الثانوية العامة في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع:

تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين في مجال الإدارة التربوية إلى تحليل طبيعة العلاقة الارتباطية بين أنماط الإدارة الصفية التشاركية Participatory Classroom Management Patterns (PCMP) بوصفها متغيرًا مستقلًا—والتي ترتكز على فلسفة تفويض السلطة، وإشراك الطلاب في صياغة القواعد التنظيمية، والمشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية داخل الفصل—وبين تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو بيئة التعلم Student Attitudes towards Learning Environment (SALE)) بوصفها متغيرًا تابعًا داخل المدارس الثانوية العامة المصرية. وتتبلور مشكلة البحث في سيادة الأنماط السلطوية التقليدية في إدارة البيئة الصفية، مما يؤدي إلى اغتراب الطلاب وضعف دافعيتهم، حيث يتم رصد دور المناخ التنظيمي الصفي Classroom Organizational Climate (COC) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية لدى المتعلمين. وتتحدد الحدود الموضوعية في قياس أثر الممارسات الديمقراطية للمعلم كمدير للفصل على انضباط الطلاب ومشاركتهم الفعالة، بينما تشمل الحدود البشرية عينة ممثلة من المعلمين والطلاب، وتمتد الحدود المكانية لتشمل المدارس الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات الإدارية الصفية وتحليل علاقتها بمخرجات التعلم الوجدانية والسلوكية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائيًا بين تطبيق (PCMP) وتحسن انضباط الطلاب وزيادة دافعيتهم، مما يسهم في تقديم نموذج إداري مقترح لإدارة الصف يقوم على التشارك والتمكين، بما يدعم تحويل الفصول الدراسية إلى مجتمعات تعلم مهنية مصغرة تتسم بالفاعلية والإنتاجية وتتوافق مع الفكر الإداري المعاصر.

758. **العنوان:** "أثر استخدام التقويم البنائي في تحسين السلوكيات الصفية وتفاعل الطلاب داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في سيادة نمط التقويم النهائي (التحصيلي) الذي يركز على الدرجات فقط، مما قد يؤدي إلى ضعف دافعية الطلاب وتراجع انضباطهم السلوكي داخل الفصل، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر استخدام التقويم البنائي Formative Assessment (FA) بوصفه المتغير المستقل، في تحسين السلوكيات الصفية وتفاعل الطلاب Classroom Behaviors and Student Engagement كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الأساسي. وتشمل الحدود

الموضوعية فحص آليات التغذية الراجعة المستمرة، وتقويم الأداء أثناء عملية التعلم، والتقويم الذاتي، مع دراسة أثر البيئة الصفية الداعمة Supportive Classroom Environment كمتغير وسيط في تعزيز وعي المتعلمين وتفاعلهم النشط. وتتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الابتدائية والإعدادية والمعلمين، بينما تقتصر الحدود المكانية على مدارس محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لرصد واقع ممارسات التقويم وقياس ارتباطها بمستوى الانضباط والتفاعل الصفي. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن إشراك الطالب في عملية التقويم يحسن من سلوكه التنظيمي ويزيد من اندماجه الأكاديمي، مما يقلل من مشكلات الإدارة الصفية التقليدية. وتخلص الدراسة إلى بناء دليل إجرائي مقترح للمعلمين حول كيفية دمج التقويم البنائي في التدريس اليومي، مع تقديم توصيات لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم حول ضرورة تحديث منظومة التقويم لتشمل مهارات التعلم الذاتي والتقويم من أجل التعلم، بما يتسق مع رؤية مصر **2030** في تطوير المناهج ونظم التقييم لتحقيق مخرجات تعلم تتسم بالعمق والاستدامة.

759. العنوان: "آليات تطوير الإدارة المدرسية لتحسين المناخ الصفي الداعم والحد من السلوكيات العدوانية لدى طلاب المرحلة الإعدادية في مصر"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذه الدراسة في رصد وتحليل الدور الحيوي للإدارة المدرسية كمتغير مستقل في ضبط وتطوير المناخ الصفي (CC (Classroom Climate كمتغير وسيط، وأثر ذلك على المتغير التابع المتمثل في خفض السلوكيات العدوانية (AB (Aggressive Behaviors لدى طلاب المدارس الإعدادية بجمهورية مصر العربية. يسعى البحث إلى استقصاء العلاقة الارتباطية بين كفاءة الممارسات الإدارية والقيادية وبين استقرار البيئة التعليمية داخل الفصول، مع التركيز على دور سياسات الانضباط المدرسي المدرجة ضمن سياسات التعليم (EP (Education Policies في توجيه سلوك الطلاب. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في فحص آليات الإدارة المدرسية من حيث الحوكمة والعدالة التنظيمية والقدرة على بناء علاقات إنسانية، وأثر ذلك في تقليل حدة الـ (AB) اللفظية والبدنية بين الطلاب، بينما تقتصر الحدود البشرية على عينة ممثلة من مديري المدارس والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين بمحافظة كفر الشيخ، وتغطي الحدود الزمانية العام الدراسي **2026/2025**. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته في توصيف واقع المناخ الصفي (CC) وتحليل البيانات الميدانية لتفسير أسباب انتشار السلوكيات العدوانية (AB) في المرحلة الإعدادية. ومن المتوقع أن تخلص نتائج الدراسة إلى أن تطوير النمط الإداري نحو القيادة الداعمة يسهم بشكل مباشر في تحسين الـ (CC) وتقليل التوتر الصفي، مع تقديم توصيات لوزارة التربية والتعليم بضرورة تفعيل برامج الإرشاد النفسي والتربوي وفق رؤية إدارية متكاملة. كما سيتم تقديم تصور مقترح يتضمن مجموعة من الآليات الإجرائية والسياسات التعليمية (EP) التي تمكن الإدارة المدرسية من خلق بيئة تربوية آمنة، تعزز من جودة الحياة المدرسية وتحد من ظواهر العنف والتنمر، بما يضمن تحقيق الأهداف التربوية المنشودة في مرحلة التعليم الأساسي المصرية وتنمية قيم المواطنة والتسامح لدى الطلاب في ظل المتغيرات الاجتماعية المعاصرة.

760. العنوان: "أثر تصميم بيئات التعلم المرنة في تنمية مهارات التفكير النقدي لدى طلاب التعليم الثانوي المصري: دراسة ميدانية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل أثر تصميم بيئات التعلم المرنة Flexible Learning Environments (FLE) بوصفها المتغير المستقل—من خلال تنظيم المساحات الفيزيائية، وتنويع المقاعد، وتوفير محطات تعلم متعددة الوسائط—في تنمية مهارات التفكير النقدي (CTS (Critical Thinking Skills باعتبارها المتغير التابع لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من جمود البيئة الصفية التقليدية التي قد تحد من قدرات التحليل والاستنتاج لدى الطلاب، مما يستوجب دراسة أثر التفاعل بين التصميم المادي للبيئة التعليمية وتطور العمليات العقلية العليا، مع بحث دور تهيئة البيئة التنظيمية (LES (Learning Environment Structuring كمتغير

وسيط في تحفيز التفكير العميق. وتشمل الحدود الموضوعية فحص العلاقة بين مرونة الفراغ المعماري وتوليد الأفكار ونقدها، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب الصفوف الثانوية، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات القاهرة الكبرى. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع البيئات التعليمية وقياس أثرها في المهارات الذهنية للطلاب. وتخلص النتائج المتوقعة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين تصميم بيئات التعلم المرنة (FLE) وارتفاع مستوى مهارات التفكير النقدي (CTS) والتحليل المنطقي لدى المتعلمين، مما يساهم في تقديم توصيات لمهندسي السياسات التعليمية حول ضرورة التحول نحو تصميم مدارس حديثة تدعم مهارات القرن الحادي والعشرين وتخلق مناخًا تعليميًا محفزًا للإبداع والابتكار، بما يتماشى مع رؤية وزارة التربية والتعليم المصرية لتطوير البنية التحتية والتربوية للمؤسسات التعليمية.

761. **العنوان:** "متطلبات تطوير الأداء الإداري للمعلم لتفعيل استراتيجيات العصف الذهني وأثرها في تعزيز التفاعل الصفي بالمدارس الابتدائية في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنبثق مشكلة هذه الدراسة من رصد حالة من الجمود في التفاعل الصفي داخل المدارس الابتدائية المصرية، مما استوجب البحث في سبل تطوير الأداء الإداري للمعلمين من منظور الإدارة التعليمية (Educational Administration - EA) والسياسة التعليمية (Educational Policy - EP). يركز البحث على استراتيجيات العصف الذهني (Brainstorming Strategies - BS) باعتبارها المتغير المستقل الذي يتطلب نمطًا إداريًا مرنًا وغير تقليدي، بهدف قياس أثرها في تحسين التفاعل الصفي (Classroom Interaction - CI) كمتغير تابع، مع دراسة دور الأنشطة القائمة على العصف الذهني (Creative Thinking Activities - CTA) كمتغير وسيط يسهم في تفعيل قنوات الاتصال التربوي. تهدف الدراسة إلى تقديم متطلبات إدارية تدعم المعلم في إدارة المواقف التعليمية المحفزة للتفكير، وذلك باستخدام المنهج الوصفي (Descriptive Method) لوصف واقع الممارسات الحالية وتحليل احتياجات التطوير. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة مهارات القيادة الصفية وإدارة الحوار الإبداعي، في حين تقتصر الحدود البشرية على عينة من معلمي ومديري المدارس الابتدائية والطلاب بمحافظة كفر الشيخ، وتقع الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود علاقة طردية بين كفاءة الإدارة التربوية (EA) في توظيف استراتيجيات العصف الذهني (BS) وبين زيادة معدلات المشاركة والاندماج الطلابي، كما ستسفر الدراسة عن وضع مقترحات إجرائية لصناع السياسة التعليمية (EP) لتعزيز الأنشطة القائمة على العصف الذهني (CTA) ضمن الخطط الدراسية، بما يضمن بيئة صفية تفاعلية تواكب التوجهات المعاصرة في إدارة التعليم الابتدائي المصري.

762. **العنوان:** "العلاقة بين استخدام الوسائط المتعددة وجودة إدارة الصف داخل المدارس الإعدادية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل العلاقة الارتباطية والسببية بين استخدام الوسائط المتعددة (Multimedia Tools (MT بوصفها المتغير المستقل—والتي تشمل الفيديوهات التعليمية، وبرامج المحاكاة، والعروض التفاعلية—وجودة إدارة الصف (Classroom Management Quality (CMQ باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الإعدادية بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من التحديات التي تواجه المعلمين في ضبط الصف بالطرق التقليدية، مما يستوجب فحص أثر الوسائط الرقمية (MT) في تحسين انتباه الطلاب، وضبط السلوك، وتعزيز فهم المحتوى، مع رصد دور التفاعل الرقمي (Digital Engagement (DE كمتغير وسيط يسهم في رفع كفاءة الإدارة الصفية. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة تقييم فاعلية الأدوات الرقمية في تقليل المشكلات السلوكية وزيادة الاندماج الأكاديمي، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الإعدادية ومعلميهم، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع استخدام التقنيات وقياس انعكاساتها على جودة الإدارة الصفية (CMQ). ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية بين التوظيف الفعال للوسائط المتعددة وارتفاع مستوى الانضباط والتحكم الصفي، مما يساهم في صياغة سياسات تعليمية تدعم التحول الرقمي في الإدارة المدرسية وتوفر برامج تدريبية للمعلمين على أساليب الإدارة الصفية الحديثة المدعومة بالتكنولوجيا داخل السياق التربوي المصري.

763. **العنوان:** "**أثر توظيف التعلم القائم على المشروعات في تحسين الانضباط الصفي داخل المدارس الثانوية المصرية: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي متخصص تحليل أثر توظيف استراتيجية التعلم القائم على المشروعات (PBL (Project-Based Learning بوصفها المتغير المستقل، في تحسين الانضباط الصفي Classroom (CD (Discipline باعتباره المتغير التابع داخل المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية. وتتبلور مشكلة البحث في رصد أثر تحول دور الطالب من متلقٍ سلبي إلى مشارك نشط في تقليل الانحرافات السلوكية داخل الفصل، وذلك من خلال فحص قدرة المشروعات (PBL) على تعزيز الدافعية الذاتية وتوجيه الطلاب نحو أهداف إنتاجية واضحة، مع رصد دور المشاركة النشطة (AP (Active Participation كمتغير وسيط يسهم في تحسين التحكم الذاتي والالتزام بالقواعد التنظيمية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم العلاقة بين الاندماج في المهام العملية وخفض معدلات الشغب أو التشتت، بينما تغطي الحدود البشرية طلاب التعليم الثانوي العام والفني ومعلميهم، وتتمثل الحدود المكانية في عينة من مدارس محافظات الوجه القبلي. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لقياس أثر التعلم بالمشروعات على الاستقرار التنظيمي داخل الصف. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن إشغال الطلاب بمهام بحثية وعملية مرتبطة بالواقع يقلل بشكل كبير من المشكلات الانضباطية، مما يقدم رؤية تطويرية لصناع السياسات التعليمية نحو تبني استراتيجيات التعلم النشط كأداة إدارية وتربوية لضبط الميدان التعليمي، وصولًا إلى بناء بيئات تعليمية مستقرة تدعم الابتكار والمسؤولية المجتمعية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمصر.

764. **العنوان:** "**تطوير إدارة مجموعات الدعم المدرسي بمدارس التعليم الأساسي في مصر في ضوء مدخل الإدارة بالنتائج**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم وتطوير آليات إدارة مجموعات الدعم المدرسي School Support (SSG (Groups كمتغير مستقل، ودورها في تفعيل العملية الإدارية داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية، وذلك من خلال تبني مدخل الإدارة بالنتائج (RBM (Results-Based Management كمتغير وسيط يهدف إلى تجويد المخرجات التعليمية. ويسعى البحث إلى معالجة القصور في تنظيم هذه المجموعات وضمان وصولها للفئات المستهدفة لتحقيق الانضباط المدرسي المدرك كمتغير تابع، مع التركيز على دور الإدارة المدرسية في تنظيم الجداول الزمنية وتوزيع الموارد البشرية والمالية بكفاءة. وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على مديري المدارس والمعلمين والطلاب بمدارس التعليم الأساسي التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بينما تشمل الحدود الموضوعية السياسات المنظمة لمجموعات الدعم، وآليات الرقابة الإدارية، ومعايير تقييم الأداء المدرسي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لملاءمته لطبيعة الظاهرة المدروسة وتوصيف واقعها بدقة؛ حيث يتم استقصاء آراء عينة من الميدان التربوي حول فاعلية هذه المجموعات. وتكمن أهمية الدراسة في محاولة الربط بين الإدارة الرشيدة لمجموعات الدعم المدرسي (SSG) وبين خفض نسب الدروس الخصوصية وتحسين المناخ التنظيمي العام. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة ميكنة نظام الإدارة بالنتائج (RBM) في متابعة المجموعات، ووضع ميثاق تنظيمي يحدد المسؤوليات الإدارية بدقة، وتوفير حوافز مادية ومعنوية مجزية للقائمين على هذه المجموعات لضمان استدامتها، وتفعيل الرقابة المجتمعية لضمان جودة الخدمة التعليمية المقدمة، مما ينعكس بالإيجاب على استقرار البيئة التعليمية في مصر.

765. **العنوان:** "**متطلبات تحسين جودة البيئة المادية للفصول الدراسية كمدخل لتطوير سياسات الإدارة الصفية في المدارس المصرية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة رصد وتحليل واقع البيئة المادية للفصول الدراسية Classroom Physical Environment (CPE) كمتغير مستقل، والتي تشمل عناصر الإضاءة والتهوية والمساحات المكانية، وأثرها المباشر على فاعلية سياسات الإدارة الصفية Classroom Management Policies (CMP) كمتغير تابع في المدارس المصرية. وتنطلق المشكلة من وجود فجوة بين المعايير الهندسية للمباني المدرسية وبين الممارسة الإدارية الفعلية داخل الفصول المزدحمة، مما يستلزم دراسة جودة البيئة المدرسية School Environment Quality (SEQ) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز قدرة المعلم على القيادة والتحكم وتوفير بيئة تعليمية آمنة. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في عينة من مديري المدارس والمشرفين التربويين ومعلمي التعليم العام، في حين تقتصر الحدود الموضوعية على معايير الإضاءة الصحية، وتوافر التهوية الطبيعية والصناعية، وتوزيع المقاعد الدراسية بما يخدم التفاعل الصفي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف العلاقة الارتباطية بين كفاءة المرافق المادية والقدرة على تنفيذ سياسات الإدارة الصفية (CMP) بكفاءة ويسر. وتسعى الدراسة إلى تقديم رؤية إدارية تتبناها وزارة التربية والتعليم لتحديث البنية التحتية للمدارس القائمة بما يتماشى مع التوجهات المعاصرة في جودة الحياة المدرسية. ومن أهم النتائج المتوقعة للدراسة: إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسين الإضاءة والتهوية وبين خفض معدلات التوتر والمشكلات السلوكية للطلاب، وضرورة تفعيل وحدات الصيانة الدورية بالمدارس، ودمج معايير البيئة المادية للفصول (CPE) ضمن بنود تقييم الأداء المؤسسي للمدارس، بالإضافة إلى وضع دليل إجرائي للمعلمين حول كيفية إدارة الفصول في ظل التحديات المادية القائمة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد البيئية المتاحة.

766. **العنوان:** "أثر استراتيجيات التعلم النشط في تحسين إدارة السلوك الصفي داخل المدارس الرسمية للغات المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل أثر استراتيجيات التعلم النشط Active Learning Strategies (ALS) بوصفها متغيرًا مستقلًا—والتي تشمل التعلم التعاوني، والتعلم القائم على المناقشة، والتجارب العملية الميدانية—في تحسين إدارة السلوك الصفي Classroom Behavior Management (CBM) باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل المدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من حاجة الإدارة الصفية بمدارس اللغات إلى مداخل تربوية حديثة تواكب الكثافات الطلابية ومتطلبات المناهج المطورة، وذلك من خلال فحص قدرة هذه الاستراتيجيات (ALS) على تحفيز الطلاب وتقليل السلوكيات السلبية الناتجة عن رتابة التعليم التقليدي أو ضعف الانخراط في العملية التعليمية، مع رصد دور دافعية التعلم Learning Motivation (LM) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز الالتزام السلوكي. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم العلاقة بين تنوع الأنشطة التفاعلية وضبط النظام الصفي، بينما تتحدد الحدود البشرية في معلمي المواد الأساسية وطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس الرسمية للغات بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات التدريسية وقياس أثرها في الانضباط الصفي. وتخلص النتائج المتوقعة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توظيف التعلم النشط وتحسن المناخ الصفي، مما يساعد في صياغة سياسات تعليمية تدعم تدريب المعلمين على الأساليب التشاركية وتحقيق تعلم أكثر عمقًا واستدامة داخل السياق التعليمي المصري، بما يضمن كفاءة إدارة البيئة الصفية وتحقيق جودة المخرجات التربوية.

767. **العنوان:** "العلاقة بين دور المعلم كقائد صفي ومستوى التحصيل الدراسي لدى طلاب التعليم الأساسي المصري"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث في أن ضعف الممارسات القيادية داخل الفصل الدراسي يؤدي غالبًا إلى تشتت جهود الطلاب وضعف انضباطهم، مما ينعكس سلبًا على نواتج التعلم، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين دور المعلم كقائد صفي Teacher as a Classroom Leader بوصفه المتغير المستقل، وبين مستوى التحصيل الدراسي Academic Achievement كمتغير تابع لدى طلاب التعليم الأساسي. وتشمل الحدود الموضوعية فحص أبعاد القيادة الصفية متمثلة

في: إدارة السلوك الطلابي، وتحفيز الدافعية للإنجاز، وتوجيه التفاعل الصفي، مع فحص دور المناخ النفسي الاجتماعي للفصل Classroom Psychosocial Climate كمتغير وسيط يسهم في تعزيز فرص التعلم النشط. وتتحدد الحدود البشرية في معلمي وطلاب المرحلة الابتدائية والإعدادية، بينما تقتصر الحدود المكانية على مدارس محافظات الوجه القبلي بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لتحديد قوة العلاقة الارتباطية بين نمط القيادة الصفية المتبع وبين جودة الأداء الأكاديمي للطلاب. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن المعلم الذي يتبنى أدوارًا قيادية (كالميسر والمحفز والموجه) يكون أكثر قدرة على رفع كفاءة التحصيل الدراسي وتنمية مهارات التفكير لدى طلابه. وتخلص الدراسة إلى بناء تصور مقترح لبرامج تدريب المعلمين يركز على الكفايات القيادية والإدارية، مع تقديم توصيات لصناع السياسات التعليمية حول ضرورة إدراج معايير "القيادة الصفية الفعالة" ضمن تقييمات الأداء المهني، بما يضمن الارتقاء بجودة الممارسات التدريسية وتحقيق التميز الأكاديمي في ظل تحديات النظام التعليمي المصري الجديد.

768. **العنوان:** "آليات تطوير سياسات التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم لتحسين إدارة التفاعل الصفي بالمدارس الثانوية المصرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول سبل تفعيل دمج الأدوات الرقمية التفاعلية (IDT (Interactive Digital Tools كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تطوير إدارة التفاعل الصفي (CIM (Classroom Interaction Management كمتغير تابع في مرحلة التعليم الثانوي العام بمصر. ويسعى البحث إلى معالجة الفجوة بين توفر البنية التحتية الرقمية وبين الممارسات الإدارية والتربوية الفعلية داخل الفصول، وذلك من خلال دراسة الجاهزية التنظيمية والمؤسسية Organizational Readiness (OR) كمتغير وسيط يسهم في تحسين جودة المناخ المدرسي. وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على مديري المدارس الثانوية والمعلمين والطلاب بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية السياسات المنظمة للتحول الرقمي، واستراتيجيات إدارة المنصات التعليمية، وكفاءة استخدام السبورات الذكية في ضبط الصف. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد واقع دمج الأدوات الرقمية (IDT) وتحليل التحديات الإدارية التي تواجه المعلمين في إدارة النقاشات الرقمية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار مقترح لتطوير سياسات التعليم بما يضمن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة تعليمية رقمية تفاعلية تعزز من مشاركة الطلاب وتنمي مهارات التواصل لديهم. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج هامة، أبرزها: ضرورة مراجعة معايير تقييم أداء المعلم لتشمل كفاءة إدارة التفاعل الصفي (CIM) عبر الوسائط الرقمية، والحاجة إلى برامج تدريبية تخصصية في "الإدارة الرقمية للفصول"، بالإضافة إلى أهمية توفير دعم فني وتقني مستدام داخل المدارس لضمان استمرارية التفاعل، ووضع ميثاق أخلاقي وتنظيمي ينظم استخدام التكنولوجيا داخل الصف بما يحقق الانضباط المدرسي، وصولًا إلى بيئة تعليمية محفزة للإبداع تتواكب مع رؤية مصر للتنمية المستدامة.

769. **العنوان:** "العلاقة بين التنظيم المادي للصف الدراسي وجودة إدارة الصف في مدارس التعليم الأساسي المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل العلاقة الارتباطية والسببية بين التنظيم المادي للصف الدراسي (PCO (Physical Classroom Organization بوصفه متغيرًا مستقلًا—والذي يشمل هندسة توزيع المقاعد، والترتيب الوظيفي للوسائل التعليمية، وتوفير المساحات البينية المناسبة للحركة والتفاعل—وبين جودة إدارة الصف (CMQ (Classroom Management Quality داخل مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية باعتبارها متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من التحديات التنظيمية التي تفرضها البيئات الصفية التقليدية على المعلم، مما يستوجب فحص أثر البيئة المادية المنظمة (PCO) في تخفيف حدة الفوضى الصفية، وتحسين معدلات انتباه الطلاب، ودعم أنماط التعلم النشط، مع رصد دور المناخ التنظيمي المدرسي (SOC (School Organizational Climate كمتغير وسيط يسهم في رفع كفاءة الإدارة الصفية (CMQ). وتشمل الحدود الموضوعية تحليل الخصائص الفيزيائية للبيئة الصفية، وقياس تأثير

التنظيم المادي على الانضباط والسلوك الطلابي، واستقصاء دور التصميم في تيسير مهام إدارة الحصة، بينما تتحدد الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات إقليم الدلتا، وتحديدًا محافظة كفر الشيخ. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع التنظيم المادي وقياس انعكاساته الإحصائية على جودة الإدارة. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مرونة التنظيم المادي وتحسن ممارسات الضبط الصفي، مما يساهم في تقديم مقترحات عملية لصناع السياسات التعليمية لإعادة تصميم الفصول الدراسية وتطوير معايير الأبنية التعليمية بما يتوافق مع متطلبات الإدارة التربوية الحديثة بجمهورية مصر العربية.

770. **العنوان:** **"أثر مهارات المعلم في إدارة الحوار الصفي على تعزيز مهارات التواصل لدى طلاب المرحلة الإعدادية المصرية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في غلبة النمط التلقيني على كثير من الفصول الدراسية، مما يحد من قدرة الطلاب على التعبير عن أفكارهم ويضعف مهاراتهم الاجتماعية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر مهارات المعلم في إدارة الحوار الصفي Classroom Discourse Management بوصفها المتغير المستقل، في تعزيز مهارات التواصل Communication Skills كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الإعدادية. وتشمل الحدود الموضوعية فحص الكفايات الحوارية للمعلم مثل: فن صياغة الأسئلة السابرة، وتنظيم المناقشات الجماعية، وتوجيه التفاعل اللفظي، مع فحص دور الذكاء الاجتماعي للمعلم Teacher's Social Intelligence كمتغير وسيط يسهم في تطوير التعبير اللفظي، وتعزيز الثقة بالنفس، وتمكين الطلاب من أدوات النقاش العلمي الرصين. وتتحدد الحدود البشرية في معلمي وطلاب المرحلة الإعدادية، بينما تقتصر الحدود المكانية على مدارس محافظات القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لتحديد مدى مساهمة الحوار المنظم في تحسين جودة التواصل اللغوي والاجتماعي لدى المتعلمين. وتسعى النتائج المتوقعة إلى إثبات أن الحوار الصفي الفعال يعد مدخلًا رئيسًا لبناء شخصية متعلم قادر على التفاعل الاجتماعي الإيجابي ومواجهة الجمهور، مما يقلل من الفجوة التواصلية داخل الفصل. وتخلص الدراسة إلى بناء "دليل مهارات" مقترح للمعلمين حول استراتيجيات الحوار التوليدي، مع تقديم توصيات لصناع السياسات التعليمية بضرورة تضمين "مهارات التواصل" كجزء أساسي من نواتج التعلم المستهدفة في المناهج المطورة، بما يضمن إعداد جيل يمتلك القدرة على الحوار والإقناع والعمل الجماعي بفاعلية وكفاءة.

771. **العنوان:** **"فاعلية التدخلات الصفية المبكرة في الحد من مشكلات السلوك داخل الفصول بالمدارس الابتدائية المصرية"**

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية التدخلات الصفية المبكرة—بوصفها متغيرًا مستقلًا يشمل استراتيجيات التعزيز الإيجابي، والإرشاد السلوكي، وبرامج تعديل السلوك—في الحد من مشكلات السلوك داخل الفصول الدراسية بالمدارس الابتدائية المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال تحليل أنماط السلوكيات غير المرغوب فيها لدى التلاميذ، وقياس مدى استجابتهم للتدخلات المبكرة الموجهة نحو تعديل السلوك وتحسين التفاعل الصفي. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أنواع المشكلات السلوكية الأكثر شيوعًا، وأساليب التدخل الملائمة لها، وفاعلية تطبيقها في المراحل الأولى، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي الصفوف الأولى وتلاميذهم بمحافظات الوجه البحري. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن أثر التدخل المبكر على تحسين السلوك الصفي وبناء بيئة تعليمية مستقرة ومنظمة. وتساعد النتائج في وضع خطط علاجية وسلوكية فعّالة تدعم تقليل المشكلات السلوكية، كما تساهم في تعزيز جودة المناخ الصفي وتحسين العملية التعليمية في المدارس الابتدائية المصرية.

772. **العنوان:** **"أثر التنوع في الوسائل التعليمية على دافعية التعلم داخل الفصول بالمدارس الثانوية المصرية: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل أثر التنوع في الوسائل التعليمية Educational Media Diversity (EMD) بوصفه المتغير المستقل—بما يشمل الصور، والمجسمات، والفيديوهات، والنماذج التعليمية الرقمية والفيزيائية—في رفع دافعية التعلم Student Learning Motivation (SLM) باعتبارها المتغير التابع داخل الفصول الدراسية بالمدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من حاجة الإدارة التعليمية إلى ابتكار مداخل تجذب انتباه طلاب المرحلة الثانوية في ظل المشتتات الرقمية المعاصرة، وذلك عبر فحص تأثير الوسائل المتنوعة (EMD) على اهتمام الطلاب وتحسين استجابتهم، مع رصد دور الوسائط متعددة الحواس Multi-Sensory Media (MSM) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز التفاعل الطلابي ودعم عمليات الفهم والتذكر. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم كفاءة توظيف الوسائل في العملية التدريسية وانعكاس ذلك على المشاركة الصفية، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب التعليم الثانوي العام والفني ومعلميهم، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات إقليم الدلتا والقاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع استخدام الوسائل وقياس أثرها في مستويات الدافعية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ثراء البيئة التعليمية بالوسائل المتنوعة وازدياد شغف الطلاب نحو التعلم، مما يساعد صانعي السياسات في تطوير أدلة المعلم وبرامج التدريب التقني لبناء بيئة تعلم جاذبة ومحفزة تتماشى مع رؤية مصر لتطوير التعليم الثانوي.

.773 **العنوان:** "**العلاقة بين الازدحام الصفي ومستوى التحصيل الدراسي داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين تحليل العلاقة الارتباطية والسببية بين الازدحام الصفي Classroom Crowding (CC) بوصفه متغيرًا مستقلًا—والذي يتحدد من خلال كثافة الطلاب في الفصل، وضيق المساحات المخصصة للفرد، ومحدودية الحركة البينية—وبين مستوى التحصيل الدراسي Academic Achievement (AA) بوصفه متغيرًا تابعًا داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية. وتتبلور مشكلة البحث في التحديات الإدارية والتربوية التي يفرضها التكدس الطلابي على جودة الخدمة التعليمية، مما يستوجب فحص أثر الكثافة الصفية (CC) على قدرة الطلاب على التركيز الذهني، وجودة الأداء التدريسي للمعلم، مع رصد دور المناخ الصفي Classroom Climate (CC) كمتغير وسيط في العلاقة بين بيئة الازدحام ونواتج التعلم. وتشمل الحدود الموضوعية فحص التحديات اللوجستية وتأثيرها على استيعاب المادة العلمية، بينما تغطي الحدود البشرية طلاب مدارس التعليم الأساسي، وتتمثل الحدود المكانية في المدارس ذات الكثافات المرتفعة بمحافظات الوجه القبلي. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتحديد الانعكاسات السلبية للازدحام على التحصيل الدراسي (AA). وتخلص النتائج المتوقعة إلى تحديد العتبات الحرجة للكثافة التي يبدأ عندها تدني الأداء، مما يسهم في دعم السياسات التعليمية الرامية لتحسين جودة التعليم عبر اقتراح بدائل تنظيمية كالفترات الممتدة أو تقسيم المجموعات، بما يضمن كفاءة إدارة الفصول الكبيرة وتحسين نواتج التعلم في ضوء المعايير القومية لجودة التعليم بمصر.

.774 **العنوان:** "**متطلبات تطبيق الإدارة بالاستغراق الوظيفي كمدخل لتحسين الانتماء التنظيمي لدى معلمين التعليم العام بمصر**"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد تدني مستويات الارتباط العاطفي والمهني لدى المعلمين في المدارس المصرية، مما استوجب البحث في آليات إدارية معاصرة لرفع الكفاءة، حيث تهدف الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين الإدارة بالاستغراق الوظيفي Employee Engagement (EE) كمتغير مستقل، وبين تعزيز الانتماء التنظيمي Organizational Commitment (OC) كمتغير تابع، مع دراسة الرضا الوظيفي Job Satisfaction (JS) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل السياسات والإجراءات الإدارية التي تتبعها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education (MOETE) في تحفيز الكوادر البشرية، بينما تتمثل الحدود البشرية في معلمين ومديري مدارس التعليم العام بمحافظة كفر الشيخ. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

Descriptive Analytical Method لمناسبته لطبيعة الظواهر الإدارية والتربوية، مع استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية. ويسعى البحث لمعالجة القصور في الممارسات القيادية التقليدية التي تؤدي إلى الاغتراب الوظيفي داخل المؤسسات التعليمية المصرية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار مقترح لواضعي السياسات التعليمية يضمن دمج المعلمين في عمليات صنع القرار المدرسي، وتوفير بيئة عمل محفزة تضمن استدامة الأداء المتميز. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ (EE) وارتفاع معدلات (OC) لدى المعلمين، مع تقديم توصيات إجرائية لتطوير نظم الترقية والحوافز بما يتوافق مع رؤية مصر **2030** في تطوير الجهاز الإداري للدولة.

.775 **العنوان:** "**تطوير نظام تقويم الأداء الإداري لمديري المدارس الثانوية في مصر في ضوء مدخل الإدارة بالنتائج**"

الموضوع: تنبثق مشكلة البحث من اعتماد نظم تقويم الأداء الحالية في الإدارة المدرسية المصرية على معايير شكلية تفتقر للتركيز على المخرجات الفعلية، لذا تهدف الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير هذه النظم باستخدام مدخل الإدارة بالنتائج (RBM (Result Based Management كمتغير مستقل، وأثره في رفع كفاءة الأداء المؤسسي Institutional (IP (Performance كمتغير تابع. وتتناول الحدود الموضوعية أبعاد التخطيط الاستراتيجي وتحديد المؤشرات الرئيسية للأداء (KPIs (Key Performance Indicators داخل البيئة المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية مديري المدارس الثانوية ووكلاءها بمحافظات إقليم الدلتا. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لمسح الواقع الحالي لعمليات التقويم الإداري، مع الاستعانة بأساليب التفكير المنظومي لتفسير الفجوات الإدارية. وتكمن أهمية الدراسة في التحول من الإدارة الإجرائية الرتيبة إلى الإدارة الإنتاجية التي تخدم أهداف السياسة التعليمية العامة في مصر. وتركز الدراسة على معالجة معوقات تطبيق (RBM) في المدارس، مثل البيروقراطية ونقص التدريب على أدوات القياس الحديثة. ويسعى البحث لإثبات أن تبني (KPIs) الواضحة يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة المخرجات التعليمية وانضباط العمل الإداري. ومن النتائج المتوقعة بناء بطاقة تقويم أداء متوازنة تتناسب مع طبيعة المدرسة المصرية وتساعد في اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة والبيانات الميدانية الواقعية بدلًا من التقارير المكتبية الروتينية، مما يدعم جهود (MOETE) في الحوكمة الإدارية.

.776 **العنوان:** "**التمكين الإداري وعلاقته بالرشاقة التنظيمية في المدارس الرسمية للغات بمصر: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تواجه المدارس المصرية تحديات متسارعة تتطلب مرونة عالية في اتخاذ القرارات، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في بطء الاستجابة الإدارية للأزمات والتحولات الرقمية، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التمكين الإداري (AE (Administrative Empowerment بأبعاده (تفويض السلطة، التدريب، التحفيز، تدفق المعلومات) كمتغير مستقل، في تحقيق الرشاقة التنظيمية (OA (Organizational Agility كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات. وتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في قياس قدرة الإدارة المدرسية على الاستشعار الاستراتيجي والسرعة في تنفيذ المبادرات التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري الإدارات التعليمية ومديري المدارس بمحافظة القاهرة. ويتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الواقع واستخلاص الدلالات الإحصائية للعلاقة بين المتغيرات. وتهدف الدراسة إلى تحسين سياسات التعليم من خلال التحول نحو اللامركزية (DC (Decentralization في الإدارة المدرسية، بما يمنح القيادات الوسطى صلاحيات أوسع لمواجهة المشكلات الميدانية. وتبرز الحاجة لهذه الدراسة في ظل توجه الدولة نحو الرقمنة الشاملة التي تتطلب هيكلًا إداريًا مرنًا غير متصلب. ومن النتائج المرجو تحقيقها صياغة نموذج إداري يربط بين منح الصلاحيات (AE) وبين قدرة المؤسسة على التكيف (OA) مع المتغيرات البيئية المحيطة. وتوصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في الهياكل التنظيمية الحالية لتقليل المستويات الإدارية وتفعيل قنوات التواصل الرأسي والأفقي، مما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب وأولياء الأمور في ظل التنافسية المتزايدة بين المؤسسات التعليمية.

777. **العنوان:** **"فاعلية مساحة التعلم الخارجية في تحسين التفاعل الصفي داخل المدارس المصرية"**

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية مساحات التعلم الخارجية بوصفها متغيرًا مستقلًا—ومنها ساحات الأنشطة، الحدائق المدرسية، والمعامل المفتوحة—في تحسين التفاعل الصفي بوصفه متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية فحص الدور الذي يؤديه التعلم خارج الصف في تنشيط الانتباه، وتخفيف الضغط الصفّي، وتحسين الحركة المنظمة، وإثراء المحتوى من خلال الخبرات الواقعية. كما تتناول الدراسة أثر البيئات المفتوحة في رفع مستويات المشاركة وتنمية مهارات الملاحظة والتعلم النشط. وتشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي في مدارس حضرية بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تُحلَّل البيانات بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر المساحات البديلة على جودة التفاعل الصفي. وتساعد النتائج في إعادة التفكير في تصميم بيئات التعلم بما يتوافق مع أهداف التعليم الحديث في مصر، كما تدعم التوجه نحو التعلم الممتد خارج حدود الصف التقليدي.

778. **العنوان:** **"العلاقة بين مهارات تنظيم المعلم للبيئة الصفية ومستوى الهدوء والانضباط داخل الفصول الدراسية بالمدارس المصرية: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل العلاقة الارتباطية والسببية بين مهارات تنظيم المعلم للبيئة الصفية (TSOCE (Teacher Skills in Organizing Classroom Environment بوصفها متغيرًا مستقلًا—والتي تشمل ترتيب الأدوات التعليمية، وتنظيم حركة المتعلمين، وتوزيع أماكن الجلوس، وإدارة المساحات البينية—وبين مستوى الهدوء والانضباط داخل الفصول الدراسية بالمدارس المصرية باعتباره متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من حاجة المعلمين إلى امتلاك مهارات إدارية تتجاوز نقل المعرفة لتصل إلى هندسة الفضاء التعليمي لتقليل المشتتات، حيث يتم فحص أثر التنظيم الفعال (TSOCE) في خفض السلوكيات المزعجة وزيادة الانتباه، مع رصد دور الكفاءة الذاتية للمعلم (TSE (Teacher Self-Efficacy كمتغير وسيط في تعزيز الانضباط الصفي. وتشمل الحدود الموضوعية تحديد عناصر التنظيم التي تسهل التواصل التربوي، بينما تتحدد الحدود البشرية في معلمي التعليم الأساسي وطلابهم، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس المصرية المتنوعة بيئيًا. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع التنظيم الصفي وقياس انعكاساته على السلوك الطلابي. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مهارة المعلم التنظيمية واستقرار المناخ الصفي، مما يساهم في توجيه برامج التنمية المهنية نحو تطوير كفايات إدارة البيئة الفيزيائية للصف، والارتقاء بجودة الحياة التعليمية داخل المؤسسات التربوية المصرية بما يتوافق مع المعايير المعاصرة للإدارة التعليمية.

779. **العنوان:** **"أثر التكامل بين الأنشطة الصفية واللاصفية في تحسين السلوكيات التعلمية داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية: دراسة تحليلية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر التكامل بين الأنشطة الصفية واللاصفية Integration of Curricular and (ICEA (Extra-Curricular Activities بوصفه متغيرًا مستقلًا—بما يشمل المسابقات المدرسية، والزيارات الميدانية، وبرامج المهارات الحياتية—في تحسين السلوكيات التعلمية (LB (Learning Behaviors بوصفها متغيرًا تابعًا داخل مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. وتبرز مشكلة البحث في غلبة الجانب الأكاديمي النظري على الممارسات المدرسية، مما يستوجب تقييم دور الأنشطة الممتدة (ICEA) في تعزيز الدافعية وتنمية الانتماء المدرسي، مع رصد دور التفاعل الاجتماعي (SI (Social Interaction كمتغير وسيط يسهم في تعديل السلوك التعلمي. وتشمل الحدود الموضوعية قياس أثر الأنشطة في دعم مهارات التعاون والنمو الانفعالي للطلاب، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب مرحلة التعليم الأساسي، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات الوجهين القبلي والبحري لرصد اختلافات السياق الثقافي.

ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع تكامل الأنشطة وقياس أثره في بناء شخصية المتعلم. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن الربط الوظيفي بين النشاط الصفي واللاصفي يؤدي إلى تحسن ملحوظ في التزام الطلاب وتقديرهم للذات، مما يساعد صانعي السياسات التعليمية في بناء برامج نشاط متكاملة تضمن تحسين المناخ المدرسي العام، وتدعم النمو الشامل للطلاب بما يتجاوز مجرد التحصيل الأكاديمي التقليدي.

780. **العنوان**: "**أثر استخدام أساليب التعزيز الإيجابي في تحسين الانضباط الصفي داخل المدارس الابتدائية المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام أساليب التعزيز الإيجابي Positive Reinforcement Techniques (PRT)) بوصفها متغيرًا مستقلًا—والتي تتنوع بين الجوائز الرمزية، والثناء اللفظي، ونقاط السلوك—في تحسين الانضباط الصفي (Classroom Discipline (CD باعتباره متغيرًا تابعًا داخل المدارس الابتدائية بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من ضرورة الانتقال من أساليب الضبط القمعية إلى مداخل التحفيز التربوي لتشكيل السلوك المبكر، حيث يتم فحص أثر التعزيز (PRT) في زيادة الالتزام بالقواعد الصفية، مع رصد دور العلاقة بين المعلم والطالب (Teacher-Student Relationship (TSR كمتغير وسيط في هذه العملية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم فاعلية المكافآت في تعديل السلوك غير المرغوب فيه وتحويله إلى سلوك تعلمي منتج، بينما تتحدد الحدود البشرية في معلمي وطلاب الصفوف الأولى، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات إقليم الدلتا، وتحديدًا محافظة كفر الشيخ. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف ممارسات التعزيز وقياس جدواها التربوية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن التوظيف الممنهج للتعزيز الإيجابي يساهم بفاعلية في خلق بيئة صفية مستقرة وجاذبة، مما يساعد في تطوير أدلة إجرائية للمعلمين حول خطط إدارة السلوك الإيجابي، ويساهم في بناء سياسات إدارية تعليمية تركز على التربية الوجدانية والتحفيز الذاتي كركيزة أساسية للانضباط المدرسي المستدام.

سابعًا: التشريعات والسياسات الإدارية التربوية

781. **العنوان**: "**أثر سياسات اللامركزية التعليمية في تحسين كفاءة الإدارة المدرسية داخل المدارس الحكومية المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي متخصص إلى تحليل أثر سياسات اللامركزية التعليمية Educational (Decentralization Policies (EDP بوصفها متغيرًا مستقلًا—من حيث تفويض سلطة اتخاذ القرار، واستقلالية الموازنة المدرسية، والمشاركة في التخطيط المحلي—في **تحسين** كفاءة الإدارة المدرسية (SME (School Management Efficiency داخل المدارس الحكومية المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا. وتتبلور مشكلة البحث في رصد الفجوة بين التوجهات السياسية نحو اللامركزية وواقع الممارسات البيروقراطية بالمدارس، حيث يتم فحص قدرة المدرسة على إدارة مواردها الذاتية وتنفيذ خطط التطوير، مع رصد دور الحوكمة التعليمية (EG (Educational Governance كمتغير وسيط يسهم في رفع جودة الأداء الإداري. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل مستويات الاستقلال المالي والإداري وأثرهما على سرعة وفاعلية القرار، بينما تتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين، وتمثل الحدود المكانية عينة من مدارس محافظات الوجه البحري. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع اللامركزية (EDP) وقياس أثرها في فعالية الإدارة. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن منح المدارس صلاحيات أوسع يؤدي لزيادة الابتكار الإداري وسرعة الاستجابة للمشكلات الميدانية، مما يساهم في صياغة سياسات إصلاحية تدعم الاستقلال المدرسي وتعزز مبادئ المساءلة والشفافية، بما يتماشى مع التوجهات المعاصرة في سياسات التعليم المصرية.

782. **العنوان**: "**العلاقة بين تحديث التشريعات التعليمية وتحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي في مصر: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة بين تحديث التشريعات التعليمية Updating Educational Legislation (UEL)) بوصفه متغيرًا مستقلًا—والذي يشمل القوانين المنظمة للمناهج، وسياسات التقويم، وقانون الكادر للمعلمين—

وبين تحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي (Pre-University Education Quality (PUEQ في مصر بوصفه متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من ضرورة ملاءمة الإطار القانوني للتعليم مع التحولات الرقمية والاحتياجات القومية المعاصرة، حيث تتضمن الحدود الموضوعية تحليل نصوص القوانين الحالية وقياس مدى مواكبتها للمعايير العالمية، مع رصد دور البيئة التنظيمية (Organizational Environment (OE كمتغير وسيط في تفعيل هذه التشريعات. وتتحدد الحدود البشرية في المشرعين التربويين، والقيادات الإدارية، والمعلمين، بينما تمتد الحدود المكانية لتشمل المؤسسات التعليمية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف الواقع التشريعي وتحليل أثره على الحوكمة وجودة العمليات التعليمية. وتخلص النتائج المتوقعة إلى تحديد الثغرات القانونية التي تعيق التطوير، مع تقديم رؤية لتحديث التشريعات (UEL) لتصبح أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات التنمية، مما يسهم في بناء منظومة تعليمية قوية ترتكز على قواعد قانونية واضحة تدعم التنافسية الدولية للتعليم المصري وتضمن حقوق أطراف العملية التعليمية كافة.

.783 **العنوان:** "أثر سياسات تطوير المناهج الحديثة في تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين لدى طلاب التعليم الأساسي المصري: دراسة ميدانية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسات تطوير المناهج الحديثة Modern Curriculum Development (Policies (MCDP بوصفها متغيرًا مستقلًا—بأبعادها المتمثلة في التكامل المعرفي، والرقمنة، والتركيز على المهارات العليا—في تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين (st Century Skills (TCS21 لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. وتبرز مشكلة البحث في تقييم مدى ترجمة السياسات المنهجية الجديدة إلى ممارسات صفية فعلية تنمي التفكير والابتكار، حيث يتم تقييم قدرة المناهج المطورة (MCDP) على تنمية التفكير النقدي، والتواصل الفعال، والتعلم الذاتي، مع رصد دور الجاهزية المهنية للمعلم (Teacher Professional Readiness (TPR كمتغير وسيط في نجاح هذا التطوير. وتشمل الحدود الموضوعية فحص العلاقة بين محتوى المنهج المطور ونمو القدرات الإبداعية للطلاب، بينما تتحدد الحدود البشرية في المعلمين والطلاب، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات إقليم الدلتا. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع تطبيق المناهج وقياس أثرها في مخرجات التعليم. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وجود ارتباط وثيق بين جودة السياسات المنهجية واكتساب الطلاب لمهارات العصر، مما يساعد في تحسين آليات تحديث المناهج وبناء متعلم مصري يمتلك مهارات البحث والتكنولوجيا بما يحقق أهداف التنمية المستدامة في قطاع التعليم.

.784 **العنوان:** "فاعلية التشريعات المنظمة للتعليم الفني في تحسين جاهزية خريجيه لسوق العمل المصري: دراسة تحليلية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية التشريعات المنظمة للتعليم الفني Technical Education Legislation (TEL)) بوصفها متغيرًا مستقلًا—بما يشمل ضوابط الاعتماد المهني، وتشريعات التدريب الميداني، وتنظيم المسارات الفنية—في تحسين جاهزية الخريجين لسوق العمل (Graduate Readiness for the Labor Market (GRLM بوصفها متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من استمرار الفجوة بين مخرجات التعليم الفني واحتياجات القطاع الصناعي، مما يستلزم تحليل مدى توافق الإطار التشريعي (TEL) مع التطورات التكنولوجية ومتطلبات التشغيل، مع رصد دور الشراكة مع القطاع الخاص (Private Sector Partnership (PSP كمتغير وسيط في تعزيز كفاءة التدريب. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل القوانين المنظمة للتعليم الفني وأثرها في جودة الخريج، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب التعليم الفني ومعلميهم وأصحاب الأعمال، وتمثل الحدود المكانية المؤسسات التعليمية والصناعية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد نقاط القوة والضعف في المنظومة التشريعية الحالية. وتخلص النتائج المتوقعة إلى تقديم مقترحات لتطوير تشريعات تدعم التعليم القائم على الجدارات

وتفعّل دور التدريب التطبيقي، بما يضمن تقليل الفجوة المهارية وتعزيز ربط التعليم الفني بالاقتصاد القومي لرفع كفاءة القوى العاملة المصرية في ظل التنافسية العالمية.

.785 **العنوان:** "**أثر سياسات دمج الطلاب ذوي الإعاقة في تحسين العدالة التعليمية داخل المدارس المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسات دمج الطلاب ذوي الإعاقة بوصفها متغيرًا مستقلًا—من حيث التكييفات الصفية، والخدمات الداعمة، وبرامج تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم الدامج—في تحسين العدالة التعليمية بوصفها متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم مدى فاعلية تطبيق سياسة الدمج في توفير فرص تعليم متكافئة، والحد من التمييز، وضمان وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى بيئة تعليمية داعمة، بالإضافة إلى تحليل التحديات التي تواجه المدارس مثل نقص الإمكانات، أو ضعف الوعي التربوي، أو محدودية التهيئة البيئية. وتشمل الحدود البشرية طلاب الدمج ومعلميهم بمحافظات الوجه البحري، بوصفها بيئات تعليمية متنوعة في مستوى تطبيق برامج الدمج. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر الدمج في تعزيز الإنصاف وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. وتساعد النتائج في تطوير سياسات الدمج الشامل، وتقديم توصيات لتقوية أدوار المعلمين والدعم المدرسي، بما يسهم في بناء مدارس مهيّأة لاستقبال جميع المتعلمين وفقًا لرؤية التعليم الدامج في مصر.

.786 **العنوان:** "**العلاقة بين سياسات التقويم الجديدة وجودة مخرجات التعليم في المرحلة الثانوية المصرية: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل العلاقة الارتباطية والسببية بين سياسات التقويم الجديدة (New Assessment Policies (NAP بوصفها متغيرًا مستقلًا—والتي تشمل الامتحانات القائمة على نواتج التعلم، وبنوك الأسئلة الإلكترونية، وأنظمة التقييم الرقمي—وبين جودة مخرجات التعليم Educational Outcomes (Quality (EOQ في المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من ضرورة تقييم التحول الجذري في فلسفة التقويم وأثره على نواتج التعلم الحقيقية، حيث تشمل الحدود الموضوعية تقييم أثر هذه السياسات (NAP) على تنمية مهارات الفهم العميق، والتفكير الناقد، والتحليل، مع رصد دور الجاهزية التقنية للمدارس كمتغير وسيط في نجاح هذا التحول. وتتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الثانوية ومعلميهم، بينما تشمل الحدود المكانية عينة من المدارس الحكومية والخاصة بمحافظات جمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع سياسات التقويم وقياس فاعليتها في تحسين المخرجات (EOQ). ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تحديد مدى نجاح السياسات الحالية في نقل التعليم من نموذج الحفظ إلى الفهم، مما يساهم في توجيه متخذي القرار نحو تطوير نظم تقويمية مستدامة تعكس جودة التعلم الحقيقي، وتعزز من استعداد الخريجين لمتطلبات التعليم الجامعي والتنافسية في سوق العمل المحلي والدولي وفقًا لرؤية مصر المستقبلية.

.787 **العنوان:** "**أثر التشريعات المنظمة للتعليم الخاص في تعزيز الجودة التعليمية داخل المدارس الخاصة المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي متخصص تحليل أثر التشريعات المنظمة للتعليم الخاص Private (Education Legislation (PEL بوصفها متغيرًا مستقلًا—بما تتضمنه من ضوابط تنظيم المصروفات، والرقابة الإدارية والمالية، ومعايير الاعتماد—في تعزيز الجودة التعليمية (Educational Quality (EQ داخل المدارس الخاصة المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا. وتتبلور مشكلة البحث في الحاجة إلى موازنة الانضباط التشريعي مع استقلالية القطاع الخاص لضمان تقديم خدمة تعليمية متميزة، حيث تشمل الحدود الموضوعية تقييم مستوى التزام المؤسسات بالقوانين (PEL) وتأثير ذلك على البنية التحتية ونواتج التعلم، مع رصد دور النزاهة المؤسسية كمتغير وسيط في العلاقة بين التشريع والجودة. وتتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين، في حين تتركز الحدود المكانية في عينة من المدارس الخاصة بمحافظات القاهرة الكبرى. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد دور

الأطر القانونية في ضبط الأداء ومنع التجاوزات الإدارية. وتخلص النتائج المتوقعة إلى تقديم مقترحات لتطوير سياسات تشريعية تحقق التوازن بين تشجيع الاستثمار في التعليم وضمان حق الطالب في تعليم عالي الجودة، مما يسهم في بناء منظومة تعليمية خاصة تتسم بالشفافية والفاعلية وتخضع لرقابة تربوية وإدارية منضبطة تخدم الأهداف القومية للتعليم في مصر.

.788 **العنوان:** "**فاعلية السياسات الوطنية للتحول الرقمي في تطوير البيئة التعليمية داخل مدارس التعليم العام المصري: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تقييم فاعلية السياسات الوطنية للتحول الرقمي National Digital Transformation Policies (NDTP) بوصفها متغيرًا مستقلًا—بمحاورها المتمثلة في تطوير البنية التحتية التكنولوجية، والمنصات الرقمية، والتدريب الإلكتروني—في تطوير البيئة التعليمية Educational Environment Development (EED) داخل مدارس التعليم العام المصري بوصفها متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من تحديات دمج التكنولوجيا في الممارسات اليومية بالمدارس والحاجة لقياس العائد التربوي لهذا التحول، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل جاهزية المدارس للرقمنة، ومستوى استخدام التقنيات في التدريس والتقويم، مع رصد دور الثقافة الرقمية للمعلمين والطلاب كمتغير وسيط في تعظيم الاستفادة من هذه السياسات (NDTP). وتتحدد الحدود البشرية في المعلمين والطلاب، بينما تشمل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات الدلتا والقاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method للتحقق من أثر التحول الرقمي في رفع كفاءة إدارة التعلم وتحسين جودة البيئة التعليمية (EED). ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تحديد الفجوات الرقمية وتقديم رؤية تطويرية لدعم جهود الرقمنة، بما يساهم في بناء بيئة تعلم حديثة ومرنة تتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، وتعزز من كفاءة السياسات التعليمية المصرية في الوصول إلى مخرجات تعليمية رقمية مبتكرة ومواكبة للتطورات العالمية.

.789 **العنوان:** "**تطوير سياسات إعداد المعلم بالجمهورية العربية المصرية في ضوء معايير الجودة الشاملة وأثرها على تميز الأداء التدريسي**"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد أثر تحديث سياسات إعداد المعلم Teacher Education Policies (TEP) كمتغير مستقل، وما تتضمنه من تطوير للمناهج بكليات التربية وبرامج التأهيل التربوي، على جودة الممارسات التدريسية Instructional Practices Quality (IPQ) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية بمختلف مراحلها. ويسعى البحث إلى فحص دور التنمية المهنية المستدامة Sustainable Professional Development (SPD) كمتغير وسيط يربط بين السياسات النظرية للإعداد وبين التطبيق الفعلي للمعلم داخل الفصل الدراسي. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة ممثلة من المعلمين والقيادات التربوية بالمدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بينما تشمل الحدود الموضوعية تحليل المعايير المهنية الوطنية للمعلم، واستراتيجيات التعلم النشط، وكفايات إدارة الصف، ومهارات التقويم التربوي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف السياسات الراهنة وتحليل الفجوات بين الإعداد الأكاديمي والمتطلبات المهنية المعاصرة. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري وتنظيمي يسهم في تحسين مخرجات منظومة إعداد المعلم وتطوير سياسات التدريب أثناء الخدمة لضمان استمرارية الجودة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: ضرورة مواءمة برامج الإعداد بكليات التربية مع متطلبات التحول الرقمي، وأهمية تفعيل نظام الرخص المهنية كأداة لضبط جودة الأداء، والحاجة إلى بناء مسارات مهنية محفزة تربط بين التنمية المهنية المستدامة (SPD) وبين الترقي الإداري والمالي. كما ستؤكد النتائج على أهمية التنسيق المؤسسي بين كليات التربية وجهات التوظيف لضمان إعداد معلم يمتلك كفايات القرن الحادي والعشرين، بما ينعكس إيجابًا على جودة الممارسات التدريسية (IPQ) وتحسين التحصيل الدراسي للطلاب في ظل رؤية مصر **2030**.

790. **العنوان:** "أثر التشريعات المنظمة للرقابة التعليمية في تعزيز النزاهة والشفافية داخل المدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد التحديات التي تواجه آليات الرقابة الإدارية في المدارس المصرية، ومدى قدرة الأطر القانونية الحالية على الحد من التجاوزات وتعزيز قيم المحاسبية والمساءلة (AC Accountability). تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التشريعات المنظمة للرقابة التعليمية (ESL Educational Supervision Legislations) كمتغير مستقل، وما تتضمنه من لوائح المتابعة الفنية والإدارية، في تعزيز النزاهة والشفافية (IT Integrity and Transparency) كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE Ministry of Education and Technical Education). وتتضمن الحدود الموضوعية فحص العلاقة الارتباطية بين صرامة القوانين الرقابية وبين جودة الممارسات الإدارية والتربوية داخل المؤسسة، مع دراسة أثر التدفق المعلوماتي المفتوح كمتغير وسيط. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية على مديري المدارس والموجهين والمتابعين بمحافظات الوجه البحري بمصر، حيث يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف وتحليل الواقع الرقابي واستنباط معوقات تحقيق (IT) في البيئة المدرسية. وتبرز أهمية الدراسة في صياغة سياسات تعليمية تدعم التحول نحو الحوكمة Governance (GV) التعليمية، بما يضمن تقليل الهدر الإداري والمخالفات المهنية. ومن النتائج المتوقعة للبحث تحديد الفجوات التشريعية التي تعيق فاعلية الرقابة، وتقديم مقترحات إجرائية لتطوير نظم التفتيش بما يتواكب مع متطلبات النزاهة المؤسسية، وصولًا إلى بناء نموذج رقابي يسهم في تعزيز الثقة المجتمعية في مخرجات التعليم الحكومي المصري.

791. **العنوان:** "فاعلية السياسات الداعمة للتعلم الشامل في تحسين جودة الخدمات التعليمية داخل مدارس الدمج المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين تحليل فاعلية السياسات الداعمة للتعلم الشامل Inclusive Education Policies (IEP) بوصفها متغيرًا مستقلًا—والتي تتضمن محاور الدعم الفردي المتمايز، وتوفير التكيفات والبدائل التعليمية، وبرامج التنمية المهنية للمعلمين حول استراتيجيات الدمج—في تحسين جودة الخدمات التعليمية (ESQ Educational Services Quality) بوصفها متغيرًا تابعًا داخل مدارس الدمج بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من ضرورة تقييم واقع الممارسات الإدارية والتربوية في ظل التوسع في سياسات الدمج، ومدى قدرتها على تلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين، حيث تشمل الحدود الموضوعية تقييم فعالية الإجراءات المتخذة لضمان المشاركة الكاملة والتفاعل والانسجام الاجتماعي، مع رصد دور المناخ المدرسي الشامل (ISC Inclusive School Climate) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز جودة الخدمات المقدمة. وتتحدد الحدود البشرية في طلاب الدمج ومعلميهم، بينما تشمل الحدود المكانية عينة من المدارس الدامجة بمحافظات إقليم الدلتا، وتحديدًا محافظة كفر الشيخ. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع السياسات (IEP) وقياس أثرها في تحسين جودة التعليم داخل الفصول. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تحديد متطلبات التطوير الإداري والتربوي لدعم نجاح الدمج، مما يساهم في بناء سياسات تعليمية مرنة تحقق مساواة تعليمية حقيقية، وتقدم إطارًا مقترحًا لتحويل المدارس المصرية إلى بيئات تعلم دامجة تتوافق مع المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان والعدالة التعليمية.

792. **العنوان:** "العلاقة بين سياسات تحسين البنية التحتية المدرسية وتطوير بيئات التعلم داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سياسات تحسين البنية التحتية المدرسية School Infrastructure Improvement Policies (SIIP) بوصفها المتغير المستقل—مثل تطوير الفصول، تحديث المعامل، وتجهيز المكتبات—وبين تطوير بيئات التعلم (LED Learning Environment Development) باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس المصرية، وذلك من خلال تقييم مدى قدرة البنية التحتية الحديثة على تعزيز التعلم الفعّال وتحسين جودة التفاعل التعليمي. كما

تتناول الدراسة دور التطوير المادي للمدرسة (PSD Physical School Development) كمتغير وسيط يسهم في دعم أنماط التعلم النشط وتوفير بيئة تعليمية محفّزة. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب بمحافظات الوجه القبلي، بينما تشمل الحدود الموضوعية سياسات البنية التحتية، تجهيزات المدرسة، وجودة بيئات التعلم. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن أثر التحسينات المادية في رفع جودة الحياة المدرسية، وصولًا إلى نتائج تدعم الاستثمار الحكومي في تطوير المدارس وتعزيز كفاءتها التعليمية داخل السياق المصري.

793. **العنوان:** "تطوير الإدارة التشريعية للأنشطة المدرسية وأثره في تدعيم مستويات المشاركة الطلابية بمدارس التعليم الأساسي في مصر"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم أثر التشريعات المنظمة للأنشطة المدرسية School Activity (SAR Regulations) كمتغير مستقل، وما تشمله من لوائح إدارية وقوانين منظمة لزمن ومكان الممارسة، في تعزيز مستوى المشاركة الطلابية (SP Student Participation) كمتغير تابع بمدارس التعليم الأساسي المصرية. وتنطلق المشكلة من ملاحظة تراجع الإقبال على الأنشطة غير الصفية نتيجة تعقيد الإجراءات الإدارية أو غياب المحفزات القانونية، مما يستدعي دراسة كفاءة الإطار التشريعي (LF Legislative Framework) كمتغير وسيط يعمل على تسهيل تدفق الموارد وتوفير البيئة الآمنة للممارسة التربوية. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من مديري المدارس، وأخصائي الأنشطة، وتلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية بمحافظات الدلتا، في حين تشمل الحدود الموضوعية القوانين الوزارية المنظمة للتربية الرياضية والفنية والثقافية، وآليات رصد درجات النشاط، ودور الإدارة المدرسية في تفعيل هذه التشريعات. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف الواقع التشريعي وتحليل العلاقة الارتباطية بين مرونة اللوائح وبين زيادة دافعية الطلاب نحو المشاركة (SP). وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لتحديث التشريعات المدرسية بما يتواكب مع متطلبات بناء الشخصية المتكاملة في النظام التعليمي الجديد. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أبرزها: ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالرحلات والمعسكرات الطلابية، وأهمية ربط التشريعات المنظمة للأنشطة (SAR) بمنظومة التحول الرقمي لتسهيل التسجيل والمتابعة، والحاجة إلى تخصيص ميزانيات مستقلة ومدعومة بقوة القانون للنشاط المدرسي، وصولًا إلى صياغة مقترحات تشريعية تضمن تحول المدرسة إلى بيئة جاذبة تنمي المهارات الاجتماعية والقيادية لدى التلاميذ في ظل السياسة التعليمية المصرية المعاصرة.

794. **العنوان:** "تطوير السياسات التشريعية المنظمة للتقويم الإلكتروني بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر وأثره على عدالة وشفافية التقييم التربوي"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم أثر السياسات التشريعية المنظمة للتقويم الإلكتروني Electronic (EALP Assessment Legislative Policies) كمتغير مستقل، وما تتضمنه من أطر قانونية وتنظيمية، على جودة التقييم (AQ Assessment Quality) كمتغير تابع في مرحلة الثانوية العامة بمصر. ويسعى البحث إلى معالجة التحديات الإجرائية والقانونية المرتبطة بنظم الامتحانات الرقمية، من خلال دراسة دور أمن الامتحانات الرقمية Digital Exam Security (DES)) كمتغير وسيط يضمن سلامة ونزاهة العملية التقييمية. وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على مديري المدارس، والمعلمين، وخبراء التقويم بوزارة التربية والتعليم، وطلاب المرحلة الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية التشريعات المنظمة لاستخدام بنوك الأسئلة (QB Question Banks) وآليات التصحيح الإلكتروني وقواعد حماية البيانات التعليمية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع التشريعات الحالية وتحليل مدى ملاءمتها للتحول الرقمي الشامل في الإدارة التعليمية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات لتطوير القوانين المنظمة للتقويم بما يضمن الحد من مخاطر التسريب الإلكتروني وتحقيق تكافؤ الفرص بين

الطلاب. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: ضرورة تحديث اللوائح المنظمة لأعمال الامتحانات لتشمل ضوابط تقنية ملزمة، وأهمية مأسسة البنية التنظيمية للتقويم الرقمي Digital Assessment Framework (DAF) لضمان استدامة النظام، والحاجة إلى تعزيز الثقافة التشريعية الرقمية لدى القائمين على العملية التعليمية. كما ستؤكد النتائج على أن استقرار السياسات التشريعية (EALP) يعد الركيزة الأساسية لرفع كفاءة القياس والتشخيص التربوي، مما يسهم في دعم مصداقية النتائج التعليمية وتعزيز الشفافية في النظام التعليمي المصري بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في الإدارة والسياسات التعليمية.

795. **العنوان:** "العلاقة بين سياسات إعداد القيادات التعليمية وجودة الحوكمة داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة—في سياق المنظومة التعليمية بجمهورية مصر العربية—إلى تحليل العلاقة بين سياسات إعداد القيادات التعليمية باعتبارها المتغير المستقل، ممثلة في المعايير المهنية، والبرامج التدريبية، وعمليات التأهيل الإداري، وبين جودة الحوكمة داخل المدارس المصرية بوصفها المتغير التابع، مع بيان دور المتغيرات الوسيطة عند الاقتضاء مثل مستوى الدعم المؤسسي. ويتناول الموضوع مدى انعكاس الإعداد المهني والإداري الجيد للقائد المدرسي على تحسين ممارسات الحوكمة، خاصة ما يتعلق بالشفافية، وجودة اتخاذ القرار، وتطبيق اللوائح بفاعلية داخل البيئة المدرسية. كما يحدد مجاله في نماذج القيادة داخل المدارس الحكومية، ويشمل حدوده الموضوعية دراسة قدرة القادة المؤهلين على تعزيز الانضباط المؤسسي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ووكلاءها. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لقياس قوة الارتباط بين المتغيرات، وتفسير أثر سياسات الإعداد في تحسين آليات الإدارة التعليمية، بما يسهم في دعم توجهات الدولة المصرية نحو تطوير التعليم وتحقيق حوكمة فعّالة ومستدامة.

796. **العنوان:** "أثر سياسات مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل في تحسين مخرجات التعليم الثانوي الفني المصري: دراسة ميدانية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل أثر سياسات مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل (Education-Labor Market Alignment Policies (ELMAP بوصفها متغيرًا مستقلًا—والتي ترتكز على تحديث المناهج القائمة على الجدارات، وتفعيل آليات التدريب العملي الميداني، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات الإنتاج والقطاع الخاص—في تحسين مخرجات التعليم الثانوي الفني (Technical Secondary Education Outcomes (TSEO بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. وتنبع مشكلة البحث من وجود فجوة مهارية بين ما يدرسه الطالب في المدارس الفنية وبين المتطلبات المتغيرة والمتسارعة لسوق العمل، حيث تشمل الحدود الموضوعية تقييم مدى ارتباط البرامج الفنية (ELMAP) بالاحتياجات الفعلية للصناعة، ومدى قدرتها على تنمية المهارات التقنية والاحترافية، مع رصد دور التوجيه والإرشاد المهني (Vocational Guidance and Counseling (VGC كمتغير وسيط يسهم في ربط الخريجين بفرص التشغيل المتاحة. وتتحدد الحدود البشرية في طلاب التعليم الفني ومعلميهم وممثلي أصحاب الأعمال، بينما تمثل الحدود المكانية عينة من المدارس الفنية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع سياسات المواءمة وقياس أثرها في جودة مهارات الخريج وقدرته التنافسية. وتخلص النتائج المتوقعة إلى تحديد متطلبات الإصلاح الهيكلي والتشريعي لدعم التعليم الفني، مما يساهم في بناء قوة عاملة مؤهلة تلبي طموحات الاقتصاد الوطني المصري وتدعم رؤية الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعليم فني وتقني متطور.

797. **العنوان:** "العلاقة بين سياسات التحول نحو التعليم الرقمي وجُودة الخدمات التعليمية داخل المدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد الفجوة التقنية في الإدارة المدرسية وتأثيرها على كفاءة الخدمة المقدمة، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سياسات التحول نحو التعليم الرقمي Digital Transformation in Education (DTE) كمتغير مستقل—والتي تشمل تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وبرامج التنمية المهنية الرقمية،

وتوفير المحتوى الإلكتروني الموحد—وبين جودة الخدمات التعليمية (QES (Quality of Educational Services كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical (MOETE Education). وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم مدى قدرة الإدارات المدرسية على تطبيق السياسات الرقمية، ومستوى توظيف التكنولوجيا في العمليات الإدارية، والتدريس، والتقويم، والتفاعل الصفي، مع اعتبار الجاهزية التكنولوجية (TR (Technological Readiness كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية والمكانية المعلمين والطلاب بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف الواقع وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات. وتكمن أهمية الدراسة في تقديم توصيات لصناع القرار حول آليات تحسين (QES) من خلال تعزيز الرقمنة الإدارية وتأمين وصول عادل للخدمات التعليمية الحديثة. ومن النتائج المتوقعة وجود علاقة طردية بين كفاءة تطبيق سياسات (DTE) وارتفاع معايير الجودة، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية مصر 2030 في مجال التعليم.

798. العنوان: "أثر التشريعات المنظمة للتعليم الإلكتروني في تعزيز مرونة العملية التعليمية داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من حاجة المنظومة التعليمية المصرية إلى أطر قانونية تدعم استمرارية التعليم في ظل الأزمات، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التشريعات المنظمة للتعليم الإلكتروني (ELL (E-Learning Legislations كمتغير مستقل—من حيث اللوائح التنفيذية، وأطر التقويم عن بُعد، وتنظيم استخدام المنصات الرقمية—في تعزيز مرونة العملية التعليمية (EF (Educational Flexibility كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة مدى قدرة الإدارة التعليمية على تفعيل التعليم الإلكتروني بصورة تتوافق مع الإطار التشريعي الوطني، ومدى مساهمة هذه القوانين في إتاحة بدائل تعليمية مرنة تتجاوز قيود الزمان والمكان. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية على معلمي التعليم الأساسي وطلابهم بمحافظة كفر الشيخ. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لمسح التشريعات الحالية وقياس أثرها الميداني. وتبرز أهمية البحث في تقديم رؤية علمية لتطوير السياسات التعليمية الرقمية بما يضمن مأسسة التعليم الإلكتروني كجزء أصيل من بنية التعليم العام وليس مجرد إجراء استثنائي. وتؤكد الدراسة على العلاقة بين وضوح (ELL) وقدرة المؤسسات على التكيف السريع مع المتغيرات. ومن النتائج المتوقعة تحديد المعوقات القانونية التي تحد من (EF)، وتقديم مقترحات لتعديل بعض اللوائح بما يسمح بنماذج تعليمية مدمجة وسحابية تدعم استدامة التعلم في البيئة المصرية.

799. العنوان: "فاعلية التشريعات المنظمة للمدارس الدولية في ضمان الجودة والاعتماد داخل قطاع التعليم الدولي في مصر"

الموضوع: تتمثل مشكلة الدراسة في تباين مستويات الأداء في قطاع التعليم الدولي والحاجة إلى إشراف إداري يضمن حماية الهوية الوطنية ومعايير الجودة، لذا تهدف الدراسة إلى تقييم فاعلية التشريعات المنظمة للمدارس الدولية (ISR (International Schools Regulations كمتغير مستقل—والتي تشمل الإشراف الوزاري، ومعايير تراخيص التشغيل، ومتابعة المناهج—في ضمان الجودة والاعتماد (QAA (Quality Assurance and Accreditation كمتغير تابع داخل قطاع التعليم الدولي في مصر. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل مدى التزام المدارس الدولية بالمعايير الوطنية الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and (NAQAAE (Accreditation of Education، ومدى توافقها مع متطلبات الجودة العالمية. وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين في المدارس الدولية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لمقارنة الواقع الإداري بالنصوص التشريعية المنظمة. وتساعد النتائج في تحسين السياسات التنظيمية والرقابية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE) تجاه هذا القطاع، وتعزيز تنافسية التعليم المصري. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة

إلى ضرورة تحديث (ISR) لتشمل آليات رقابة رقمية دقيقة تضمن تحقيق (QAA) بصورة مستمرة، مما يحمي حقوق المستفيدين من الطلاب وأولياء الأمور ويضمن توازن العملية التعليمية بين المعايير الدولية والثوابت الوطنية.

800. العنوان: "العلاقة بين سياسات إصلاح التعليم قبل الجامعي وتحسين العدالة التعليمية في المدارس المصرية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من تفاوت الفرص التعليمية بين الأقاليم الجغرافية والفئات الاجتماعية، مما يستدعي تقييم أثر السياسات الإصلاحية الحالية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سياسات إصلاح التعليم قبل الجامعي (Pre-University Education Reform Policies (PERP كمتغير مستقل—مثل سياسات إعادة توزيع الموارد المالية والبشرية، ونظم القبول، ودعم الفئات الأولى بالرعاية—وبين تحسين العدالة التعليمية Educational Equity (EEQ)) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم مدى تحقيق هذه السياسات لتكافؤ الفرص في الوصول للتعليم الجيد، وتوزيع المعلمين الأكفاء، وتوفير الوسائل التعليمية الحديثة بإنصاف. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية على الطلاب والمعلمين بمحافظات الوجهين القبلي والبحري لضمان شمولية العينة. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر التدخلات السياسية على مؤشرات العدالة في الميدان التربوي. وتبرز أهمية الدراسة في دعم صناع السياسات في (MOETE) لصياغة استراتيجيات أكثر شمولًا تضمن تقليص الفجوة التعليمية. ومن النتائج المتوقعة للبحث إثبات أن (PERP) الموجهة نحو المناطق الأقل حظًا تساهم بشكل مباشر في رفع مستوى (EEQ)، مع تقديم مقترح إداري لإنشاء "مرصد للعدالة التعليمية" يتابع توزيع الموارد وفقًا للاحتياجات الفعلية لكل منطقة تعليمية بمصر.

801. العنوان: "أثر السياسات الوطنية للتطوير المهني على تحسين الأداء التدريسي داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر السياسات الوطنية للتطوير المهني للمعلمين في جمهورية مصر العربية باعتبارها متغيرًا مستقلًا يشمل التدريب المستمر، والمعايير المهنية للمعلم *(Professional Standards for Teachers (PST*، وبرامج التنمية المهنية *(Professional Development Programs (PDP*، في تحسين الأداء التدريسي بوصفه متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية، وذلك من خلال تحليل كيفية إسهام تلك السياسات في تطوير الكفاءة المهنية للمعلم ورفع جودة الممارسات الصفية في التخطيط والتنفيذ والتقويم، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة المتعلقة ببيئة المدرسة وخصائص المعلمين. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تقييم فاعلية برامج التطوير المهني المرتبطة بالسياسات الوطنية وتأثيرها على الأداء التدريسي، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المراحل الدراسية المختلفة في المدارس الحكومية. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي لبحث العلاقة بين المتغيرات وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين الممارسات المصرية ونظيراتها عالميًا بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية مصر 20 وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار معرفي يعزز تبني سياسات تطوير مهني أكثر استدامة وتكيّفًا مع احتياجات البيئة التعليمية المصرية، ويسهم في الارتقاء بجودة التعليم، وتمكين المعلم المصري ليصبح قادرًا على مواجهة التحديات التربوية المستقبلية، وتحقيق نواتج تعلم تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية.

802. العنوان: "العلاقة بين سياسات تقييم الأداء المدرسي وجودة مخرجات التعليم في المدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سياسات تقييم الأداء المدرسي باعتبارها المتغير المستقل، وتشمل الزيارات الإشرافية، وتقارير الأداء، وآليات متابعة المؤشرات، وبين جودة مخرجات التعليم بوصفها المتغير التابع داخل المدارس الحكومية المصرية، وذلك في إطار السعي لتحسين فعالية النظام التعليمي وتحقيق أهدافه الوطنية. ويتحدد مجال الدراسة في تقييم كفاءة أدوات المتابعة المدرسية ودورها في دعم تحسين النتائج التعليمية، مع التركيز على محافظات الدلتا بوصفها الحدود البشرية للدراسة، حيث تشمل القيادات المدرسية والمعلمين. أما الحدود الموضوعية فتتمثل في فحص مدى فاعلية أدوات التقييم في رفع مستوى التحصيل والالتزام والتنظيم داخل المدرسة، وقياس أثر تطبيق

سياسات التقييم على جودة المخرجات المدرسية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد وتفسير طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وبيان كيفية إسهام آليات الرقابة والمتابعة في تعزيز جودة التعليم، بما يدعم تطوير منظومة التقييم في المدارس الحكومية المصرية ويسهم في تحسين أداء المدرسة المصرية بصورة شاملة ومتوافقة مع توجهات تطوير التعليم في جمهورية مصر العربية.

803. **العنوان**: "أثر التشريعات المنظمة للبحث التربوي في دعم جودة السياسات التعليمية داخل جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل أثر التشريعات المنظمة للبحث التربوي Educational Research Legislation (ERL) بوصفها المتغير المستقل—والتي تشمل ضوابط النشر العلمي، ومعايير الأخلاقيات البحثية، وتنظيم إجراء الدراسات الميدانية—في دعم جودة السياسات التعليمية Educational Policies Quality (EPQ) باعتبارها المتغير التابع داخل جمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من الحاجة إلى تقنين العلاقة بين المؤسسات البحثية وصناع القرار لضمان فاعلية الإصلاح التربوي، وذلك من خلال تقييم فاعلية هذه التشريعات (ERL) في توفير مناخ بحثي يساند عملية صناعة القرار التربوي المبني على الأدلة Evidence-Based Decision Making (EBDM)، مع رصد دور التنسيق المؤسسي كمتغير وسيط في تفعيل نتائج البحوث. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة قدرة التشريعات على تعزيز دور البحوث في تطوير السياسات، بينما تتحدد الحدود البشرية في الباحثين التربويين والمسؤولين بوزارة التربية والتعليم، وتمثل الحدود المكانية المؤسسات التعليمية والبحثية بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لقياس العلاقة بين قوة الإطار التشريعي وجودة صناعة القرار المبني على الأدلة (EBDM). وتسهم النتائج المتوقعة في تعزيز التكامل بين البحث والسياسة، وتقديم مقترحات لتطوير تشريعات تدعم الاستثمار في نتائج البحوث التربوية لتطوير النظام التعليمي المصري وفق أسس علمية رصينة.

804. **العنوان**: "فاعلية سياسات تمويل التعليم في تحسين جودة الخدمات التعليمية داخل المدارس الحكومية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم فاعلية سياسات تمويل التعليم Education Finance Policies (EFP) بوصفها المتغير المستقل—من حيث آليات توزيع الميزانيات، وكفاءة الإنفاق الحكومي، وتعدد مصادر التمويل الذاتي—في تحسين جودة الخدمات التعليمية Educational Services Quality (ESQ) باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الحكومية المصرية. وتتبلور مشكلة البحث في كيفية تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة لتحقيق أهداف التطوير القومي، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل كفاية الموارد في دعم البنية الأساسية والأنشطة، مع رصد دور الحوكمة المالية Financial Governance (FG) كمتغير وسيط يسهم في رفع كفاءة استخدام المخصصات. وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية ومسؤولي الشؤون المالية بمديريات التربية والتعليم، وتتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الحكومية بمحافظات جمهورية مصر العربية. ويُستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method للكشف عن أثر سياسات التمويل (EFP) على الأداء المؤسسي. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تحديد الفجوات التمويلية واقتراح بدائل استثمارية تدعم استدامة جودة الخدمات التعليمية (ESQ)، مما يساهم في تحسين آليات تخصيص الموارد ودعم كفاءة الإدارة المالية بالمنظومة التعليمية المصرية بما يضمن عدالة التوزيع وفاعلية الإنفاق.

805. **العنوان**: "العلاقة بين سياسات الاستقرار الوظيفي للمعلمين وجودة التعليم داخل المدارس المصرية: دراسة تحليلية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي متخصص إلى تحليل العلاقة بين سياسات الاستقرار الوظيفي للمعلمين Teacher Job Stability Policies (TJSP) باعتبارها المتغير المستقل—والذي يشمل أنظمة التثبيت الإداري، وأساليب الترقي المهني، والضمانات الحقوقية والوظيفية—وبين جودة التعليم Education Quality (EQ) بوصفها المتغير التابع

داخل المدارس المصرية. وتنبع مشكلة البحث من أثر القلق الوظيفي أو عدم استقرار العقود على الروح المعنوية والأداء التدريسي، مما يستوجب تقييم أثر الاستقرار الوظيفي (TJSP) في رفع الدافعية المهنية، مع رصد دور الرضا الوظيفي Job Satisfaction (JS) كمتغير وسيط يعزز من جودة الممارسات الصفية. وتتحدد الحدود البشرية في معلمي التعليم العام بمحافظات إقليم الدلتا، وتحديدًا محافظة كفر الشيخ، بينما تشمل الحدود الموضوعية فحص العلاقة بين الأمان الوظيفي وفعالية التدريس والالتزام بمبادئ التطوير المدرسي. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method للكشف عن طبيعة الارتباط بين الاستقرار المهني وجودة التعليم (EQ). وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن تعزيز سياسات الاستقرار الوظيفي (TJSP) يؤدي بشكل مباشر إلى تحسين استدامة التطوير المدرسي، مما يسهم في تقديم توصيات لصناع السياسات بجمهورية مصر العربية لتصميم تشريعات وظيفية داعمة للمعلم المصري، تضمن له بيئة عمل آمنة ومحفزة على الإبداع التربوي والتميز الأكاديمي.

.806 **العنوان: "تطوير السياسات التعليمية المنظمة للتحول الرقمي وأثرها في تعزيز الكفاءة الإدارية بالمدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية"**

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل السياسات التعليمية المنظمة للتحول الرقمي Digital Transformation (DT) باعتبارها المتغير المستقل، ودورها الجوهري في تعزيز الكفاءة الإدارية Administrative Efficiency (AE) كمتغير تابع، وذلك في سياق السعي نحو تحديث المنظومة التعليمية المصرية بما يتواكب مع المتطلبات المعاصرة. تتبلور مشكلة الدراسة في رصد الفجوة بين الأطر التشريعية والسياسات المنظمة لتوظيف التكنولوجيا وبين الممارسات الإدارية الفعلية داخل المدارس، مع التركيز على متغيرات وسيطة تتمثل في الجاهزية التكنولوجية ووعي القيادات المدرسية بضوابط أمان البيانات Data Security (DS) وتنظيم المنصات الرقمية Digital Platforms (DP). تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لوصف الواقع وتحليله واستنباط سبل تطويره، حيث تشمل الحدود الموضوعية فحص القرارات الوزارية واللوائح المنظمة للتعامل مع التقنيات الحديثة، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والوكلاء بمرحلة التعليم الثانوي العام، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس محافظة كفر الشيخ، والحدود الزمنية بالعام الدراسي 2025/2026. تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الالتزام بتطبيق سياسات التحول الرقمي (DT) وتطوير مستوى الأداء الوظيفي، حيث يسعى البحث للإجابة عن تساؤل رئيس حول كيفية مساهمة هذه السياسات في تقليل البيروقراطية وسرعة اتخاذ القرار. وتتطرق الدراسة إلى أهمية تكامل أمان البيانات (DS) مع نظم الإدارة المدرسية لضمان استدامة التطوير، مع رصد التحديات التي تواجه تفعيل المنصات الرقمية (DP) في البيئة المدرسية المصرية. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج البحث إلى تقديم نموذج مقترح لتفعيل السياسات التعليمية بما يضمن رفع مستوى الكفاءة الإدارية (AE)، وتوفير بيئة عمل رقمية منضبطة تساهم في تحسين جودة المخرجات التعليمية، مع تقديم توصيات إجرائية لصناع القرار حول كيفية تحديث التشريعات لتلائم المتغيرات التقنية المتسارعة، بما يدعم رؤية مصر المستدامة في تطوير قطاع التعليم والنهوض بمستوى الممارسات المهنية للقيادات التربوية في ظل عالم يموج بالتحولات التكنولوجية العميقة التي تتطلب فكرًا إداريًا مرنًا وقادرًا على التكيف.

.807 **العنوان: "العلاقة بين سياسات الإصلاح الإداري بوزارة التربية والتعليم وتحسين كفاءة المتابعة المدرسية في مصر: دراسة تحليلية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل العلاقة الارتباطية والسببية بين سياسات الإصلاح الإداري Administrative Reform Policies (ARP) بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بجمهورية مصر العربية بوصفها المتغير المستقل—والتي تشتمل على محاور إعادة الهيكلة التنظيمية، وتطوير نظم المعلومات الإدارية Management Information Systems (MIS)، وتعزيز آليات الرقابة المؤسسية—وبين تحسين كفاءة المتابعة المدرسية School Monitoring Efficiency (SME) باعتبارها المتغير التابع. وتنبع مشكلة البحث من حاجة المنظومة التعليمية المصرية إلى

تجاوز الأنماط البيروقراطية التقليدية في الرقابة، حيث يتم تقييم مدى انعكاس جهود الإصلاح الإداري (ARP) على جودة عمليات التقويم الميداني، مع رصد دور الرقمنة الإدارية كمتغير وسيط يسهم في سرعة ودقة وصول تقارير المتابعة لمتخذي القرار. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر التطوير المؤسسي في رفع كفاءة الأداء الإشرافي الفني والإداري، بينما تتحدد الحدود البشرية في موجهي المواد الدراسية، والقيادات المدرسية، ومسؤولي وحدات المتابعة والتقويم، وتمثل الحدود المكانية ديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية المختارة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الإصلاح وقياس أثره في منظومة المتابعة المدرسية (SME). ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن تحديث نظم المعلومات الإدارية (MIS) يساهم بشكل جوهري في تعزيز الشفافية الرقابية، مما يدعم مسار الإصلاح المؤسسي الشامل ويقدم رؤية علمية لتطوير قدرات المتابعة المدرسية بما يضمن جودة المخرجات التعليمية واستدامة التطوير في مصر.

808. العنوان: "متطلبات تفعيل سياسات الشراكة المجتمعية كمدخل لدعم برامج إصلاح التعليم بمدارس التعليم الأساسي في مصر"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد أثر سياسات تعزيز الشراكة المجتمعية Community Partnership Policies (CPP) كمتغير مستقل، وما تتضمنه من تفعيل لمجالس الأمناء والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني Civil Society Organizations (CSOs)، في دعم مسارات إصلاح التعليم (ER Education Reform) كمتغير تابع بمدارس التعليم الأساسي المصرية. ويسعى البحث إلى فحص دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص Corporate Social Responsibility (CSR) كمتغير وسيط يسهم في توفير التمويل والدعم الفني والتقني اللازم لتطوير المدارس في المناطق الأكثر احتياجًا. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من مديري المدارس، وأعضاء مجالس الأمناء، وممثلي الجمعيات الأهلية، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات صنع القرار المدرسي المشترك، واستراتيجيات تعبئة الموارد المحلية، ومعوقات الشراكة المجتمعية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الشراكة وتحليل مدى فاعلية القوانين المنظمة لمجالس الأمناء في تحقيق الإصلاح المنشود. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري مقترح لتعزيز التكامل بين المدرسة والمجتمع المحلي بما يضمن استدامة عمليات التطوير التربوي. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: ضرورة منح مجالس الأمناء صلاحيات إدارية ومالية أوسع، وأهمية بناء برامج تدريبية للقيادات المدرسية حول "فنون التسويق المجتمعي"، والحاجة إلى تشريع يحفز مساهمات المؤسسات (CSOs) في دعم التعليم، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة وفقًا لرؤية مصر التنموية.

809. العنوان: "تقييم أثر السياسات الوطنية لضمان الجودة على تطوير الأداء المؤسسي بمدارس التعليم العام في مصر"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول قياس فاعلية السياسات الوطنية لضمان الجودة National Quality Assurance Policies (NQAP) كمتغير مستقل، والتي تشمل المعايير القومية للتعليم والزيارات التقييمية، في تحسين مستوى الأداء المؤسسي (IP Institutional Performance) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وينطلق البحث من تساؤل جوهري حول مدى قدرة هذه السياسات على إحداث تغيير حقيقي في الثقافة التنظيمية للمدارس، مع دراسة دور نظام الاعتماد المدرسي (SA School Accreditation) كمتغير وسيط يربط بين الالتزام بالمعايير وبين التميز في الأداء. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في القيادات المدرسية والمعلمين بمدارس محافظات القاهرة الكبرى، بينما تقتصر الحدود الموضوعية على مجالات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مثل القيادة والحوكمة، والمشاركة المجتمعية، والفاعلية التعليمية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لمسح آراء الكوادر التربوية حول أثر تطبيق الجودة على المناخ المدرسي. وتبرز أهمية الدراسة في الوقوف على تحديات تطبيق الجودة داخل المؤسسات التعليمية المزدحمة وتقديم حلول إدارية لتجاوز النمطية في استيفاء الملفات الورقية. ومن المتوقع أن تخلص

الدراسة إلى نتائج هامة، أبرزها: ضرورة التحول نحو "الجودة الرقمية" في نظام الاعتماد (SA) لتقليل الهدر الزمني، وأهمية ربط الحوافز المادية للمدارس بمدى تقدم أداؤها المؤسسي، والحاجة إلى نشر ثقافة التقويم الذاتي المستمر كجزء أصيل من الإدارة اليومية، بما يضمن رفع كفاءة المدرسة المصرية وتنافسيتها على المستوى الوطني.

.810 **العنوان:** "**تطوير تشريعات الانضباط المدرسي بمراحل التعليم العام في مصر لتعزيز الاستقرار السلوكي في ضوء الفكر الإداري المعاصر: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم مدى كفاءة التشريعات المنظمة للانضباط المدرسي School Discipline Legislations (SDL) كمتغير مستقل، والمتمثلة في اللوائح والقرارات الوزارية المنظمة لسلوك الطلاب، في تحقيق الاستقرار السلوكي والحد من العنف Behavioral Stability and Violence Reduction (BSVR) كمتغير تابع في المدارس المصرية. تأتي أهمية الدراسة في ظل تصاعد مشكلات التنمر والعدوان، مما يتطلب دراسة الدور الوسيط الذي يلعبه دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي Psycho-Social Specialist Role (PSSR) في تفعيل تلك النصوص القانونية وتحويلها إلى ممارسات تربوية ناجحة. تهدف الدراسة إلى رصد الفجوة القائمة بين فلسفة التشريعات المنظمة للانضباط المدرسي (SDL) وواقع تطبيقها الميداني داخل الإدارات التعليمية، مع التركيز على الحدود الموضوعية التي تشمل تحليل بنود لائحة الانضباط ومدى استجابتها للمتغيرات السلوكية الحديثة. وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على المعلمين والمديرين والأخصائيين بالمدارس الحكومية، بينما تشمل الحدود المكانية عينة ممثلة من مدارس التعليم الأساسي والثانوي بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي Descriptive Method لوصف وتحليل واقع المنظومة التشريعية وعلاقتها بالانضباط. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تحديد أوجه القصور في التشريعات الحالية، وتقديم رؤية تطويرية تعزز من الاستقرار السلوكي والحد من العنف (BSVR) من خلال آليات إدارية مبتكرة تضمن العدالة والشفافية. كما ستسلط النتائج الضوء على ضرورة تدريب الكوادر البشرية وتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي (PSSR) كركيزة أساسية لإنجاح السياسات التعليمية وضمان بيئة مدرسية آمنة ومستقرة تربويًا وإداريًا.

ثامنًا: التنمية والتطوير المهني بالمؤسسات التربوية

.811 **العنوان:** "**أثر برامج التنمية المهنية المستمرة في تحسين جودة الأداء التدريسي داخل المدارس المصرية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في رصد الفجوة بين البرامج التدريبية المقدمة للمعلمين وبين الممارسات الفعلية داخل الفصول الدراسية، مما يستدعي تقييم فاعلية هذه البرامج في ظل التوجهات الإدارية الحديثة، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر برامج التنمية المهنية المستمرة Continuous Professional Development (CPD) كمتغير مستقل—من حيث التدريب التخصصي، والورش العملية، والتطوير الذاتي، ومجتمعات التعلم المهنية—في تحسين جودة الأداء التدريسي Teaching Performance Quality (TPQ) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education (MOETE). وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم مدى استجابة المعلمين لمتطلبات التغيير، وانعكاس ذلك على كفاياتهم المهنية، مع اعتبار الاتجاه نحو التعلم الذاتي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على معلمي مراحل التعليم العام بمحافظة كفر الشيخ بجمهورية مصر العربية، حيث يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لمناسبته لرصد وتحليل أثر المتغيرات الإدارية والتربوية. وتبرز أهمية البحث في تقديم إطار مقترح لواضعي السياسات التعليمية لتطوير منظومة التدريب بما يضمن استدامته وربطه باحتياجات الميدان الفعلية، بدلًا من التدريبات المركزية التقليدية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين جودة تصميم برامج (CPD) وارتفاع مستوى (TPQ) لدى المعلمين، مع تقديم توصيات إجرائية لتعزيز آليات التقويم والمتابعة للأداء التدريسي بما يخدم أهداف

التنمية المستدامة في التعليم المصري، وصولًا إلى الارتقاء بمستوى المخرجات التعليمية وتطوير كفاءة الكادر البشري بالمؤسسة المدرسية.

812. العنوان: "تطوير سياسات التنمية المهنية المستدامة وأثره في رفع كفاءة الأداء التدريسي لمعلمي المدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد أثر برامج التنمية المهنية المستمرة كمتغير مستقل، وما تتضمنه من تدريب تخصصي وورش عمل، في تحسين كفاءة الأداء التدريسي (IPE (Instructional Performance Efficiency كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية المصرية. وينطلق البحث من حاجة الميدان التربوي لربط التدريب بالاحتياجات الفعلية، مع دراسة دور استراتيجيات التطوير الذاتي (PSD (Professional Self-Development كمتغير وسيط يسهم في تحويل المعارف النظرية إلى ممارسات صفية مجودة. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي مراحل التعليم العام بمصر، بينما تقتصر الحدود الموضوعية على معايير الكفاءة المهنية، وفاعلية الحقائب التدريبية، وأثر التعلم الذاتي في مواكبة المستجدات التربوية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع برامج التنمية المهنية وتحليل العلاقة الارتباطية بين نمو المعلم ذاتيًا وتميز أدائه داخل الفصل. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري لتطوير منظومة التدريب أثناء الخدمة بما يضمن استدامة الأثر التدريبي وتطوير الممارسات الصفية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: ضرورة مأسسة استراتيجيات التطوير الذاتي (PSD) ضمن المسار الوظيفي للمعلم، وأهمية توفير بيئة مدرسية داعمة للتجريب والابتكار التربوي، والحاجة إلى بناء نظم إلكترونية لمتابعة أثر التدريب على نواتج تعلم الطلاب، وصولًا إلى صياغة مقترحات سياساتية تعزز من كفاءة المعلم المصري في ضوء المعايير الوطنية المهنية، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة في قطاع التعليم.

813. العنوان: "آليات تفعيل التدريب الإلكتروني بالمدارس المصرية وأثره في تعزيز كفايات التعليم الرقمي لدى المعلمين"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول قياس أثر برامج التدريب الإلكتروني كمتغير مستقل، وما تشمله من تدريب عبر المنصات الرقمية (DTP (Digital Training Platforms والتعلم الذاتي الإلكتروني (ELSS (E-Learning Self-Study، في تحسين مستوى استخدام التكنولوجيا في التدريس (TIT (Technology Integration in Teaching كمتغير تابع داخل الفصول الدراسية المصرية. وينطلق البحث من ضرورة تقييم مدى انتقال أثر التدريب الافتراضي إلى الممارسة الميدانية، مع فحص دور التدريب التفاعلي المباشر (OIT (Online Interactive Training كمتغير وسيط يسهم في تذليل العقبات التقنية التي تواجه المعلمين. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في معلمي محافظات القاهرة الكبرى بمختلف التخصصات، بينما تشمل الحدود الموضوعية جاهزية المعلمين للتعليم المعزز بالتكنولوجيا، وجودة استخدام الأدوات الرقمية، وفاعلية منصات التدريب الوزارية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد واقع التمكن الرقمي وتحليل التحديات الإدارية التي تعوق التوظيف الأمثل للتكنولوجيا. وتبرز أهمية الدراسة في دعم خطط التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم من خلال تقديم توصيات إجرائية لتطوير بيئات التدريب الإلكترونية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج هامة، أبرزها: ضرورة دمج برامج التدريب عبر المنصات الرقمية (DTP) ضمن برامج الترقي المهني بصفة أساسية، وأهمية توفير حوافز تقنية ومادية للمعلمين المتميزين رقميًا، والحاجة إلى تطوير محتوى التدريب الإلكتروني ليكون أكثر محاكاة للواقع الصفي المصري، مما يؤدي في النهاية إلى رفع الكفاءة التقنية للمعلمين وتعزيز قدرة المدارس على تقديم تعليم رقمي تفاعلي يتواكب مع المتطلبات العالمية المعاصرة.

814. العنوان: "فاعلية المجتمعات المهنية للتعلّم في تطوير الممارسات التدريسية داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة بأسلوب أكاديمي رصين إلى تحليل فاعلية المجتمعات المهنية للتعلّم Professional (PLCs (Learning Communities بوصفها المتغير المستقل—بأبعادها القائمة على تبادل الخبرات المهنية، وإجراء

النقاشات التربوية المنتظمة، ومشاركة الموارد التعليمية PRS (Professional Resource Sharing)—في تطوير الممارسات التدريسية TP (Teaching Practices) باعتبارها المتغير التابع داخل مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. وتنبع مشكلة البحث من حاجة الميدان التربوي إلى التحول من نموذج التدريب المركزي إلى نموذج "المدرسة المتعلمة" التي تطور أداءها من الداخل، حيث يتم تقييم قدرة هذه المجتمعات (PLCs) على دعم التطوير التعاوني، مع رصد دور القيادة المدرسية الداعمة كمتغير وسيط يسهم في استدامة هذه المجتمعات. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة البنية التنظيمية للمجتمعات المهنية وآليات تفعيلها، بينما تتحدد الحدود البشرية في المعلمين ورؤساء الأقسام، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات الوجه البحري، وتحديدًا محافظة كفر الشيخ. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتتبع أثر التعاون المهني على جودة الأداء الصفي. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن تفعيل المجتمعات المهنية يؤدي إلى تحسن ملحوظ في الكفايات التدريسية، مما يساهم في تعزيز ثقافة التطوير المهني المستدام، ويقدم نموذجًا مقترحًا لبناء مدارس تعلم مهنية قادرة على الارتقاء بجودة التعليم في مصر.

815. العنوان: "العلاقة بين الدافعية المهنية للمعلمين ومشاركتهم في برامج التطوير المهني داخل المدارس المصرية: دراسة تحليلية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة الارتباطية بين الدافعية المهنية للمعلمين Professional Motivation (PM) بوصفها المتغير المستقل—والتي تشمل الطموح المهني، والرضا الوظيفي JS (Job Satisfaction)، والانتماء للمهنة PC (Professional Commitment)—وبين مستوى مشاركتهم في برامج التطوير المهني Professional Development Programs (PDP) بوصفها المتغير التابع داخل المدارس المصرية. وتتبلور مشكلة البحث في رصد العوامل النفسية والتنظيمية التي تدفع المعلم نحو النمو المهني الذاتي أو تعيقه عنه، وذلك من خلال تقييم أثر الدافعية (PM) على اتجاهات المعلمين نحو التدريب، مع رصد دور المناخ التنظيمي المدرسي كمتغير وسيط في تحفيز هذه المشاركة. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة دور المحفزات الداخلية والخارجية في تعزيز الانخراط في برامج التنمية المهنية، بينما تتحدد الحدود البشرية في معلمي مراحل التعليم العام، وتمثل الحدود المكانية عينة من المدارس بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method للكشف عن طبيعة العلاقة بين الدافعية وتنامي المشاركة في برامج التطوير. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن المعلمين ذوي الدافعية المرتفعة هم الأكثر قدرة على مواكبة المستجدات التربوية، مما يساعد في تصميم برامج تحفيزية تدعم المعلم المصري، وترفع مستوى كفاءته المهنية بما يتوافق مع متطلبات خطط التطوير التربوي الشاملة في مصر.

816. العنوان: "تطوير سياسات الأمن والسلامة بالمدارس المصرية في ضوء التوجهات الوطنية المعاصرة لإدارة الأزمات والمخاطر"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة الارتباطية بين تحديث السياسات التعليمية الوطنية National Educational Policy Updates (NEPU) كمتغير مستقل، وما تشمله من لوائح أمن مدرسي وخطط إخلاء، وبين مستوى التزام المدارس بتطبيق معايير الأمن والسلامة SSS (School Safety Standards) كمتغير تابع في جمهورية مصر العربية. وتنطلق مشكلة البحث من الحاجة الماسة لتأمين المنشآت التعليمية وحماية العناصر البشرية في ظل التحديات البيئية والإنشائية الراهنة، مع فحص دور أمان المنشآت SFS (School Facilities Safety) كمتغير وسيط يحدد مدى فاعلية السياسات الأمنية المتبعة. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في مديري المدارس، ومسؤولي الأمن، والطلاب بمختلف المراحل التعليمية، بينما تشمل الحدود الموضوعية إجراءات الدفاع المدني، وخطط مواجهة الطوارئ، وتوفر أدوات الإطفاء والإسعافات الأولية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد واقع الجاهزية المدرسية وتحليل الفجوة بين التشريعات النظرية والتطبيق الميداني. وتبرز أهمية الدراسة في صياغة مقترحات إدارية لتطوير منظومة الأمن المدرسي بما يتوافق مع المعايير الدولية للسلامة المهنية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج حيوية، منها: ضرورة إدراج مهارات إدارة المخاطر ضمن البرامج التدريبية للمعلمين، وأهمية تخصيص بنود مالية

ثابتة للصيانة الوقائية للمنشآت (SFS)، والحاجة إلى تفعيل الربط الإلكتروني بين المدارس وغرف عمليات إدارة الأزمات بالوزارة، مما يسهم في تعزيز ثقافة السلامة (SSS) وتوفير بيئة تعليمية مستقرة تحمي حياة الطلاب وتدعم استمرارية العملية التعليمية بكفاءة.

817. العنوان: "تطوير سياسات التدريب المهني القائم على الأداء وأثره في تحسين جودة التدريس بمدارس التعليم الفني في مصر"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد أثر التدريب القائم على الممارسة العملية كمتغير مستقل، وما يتضمنه من آليات التدريب أثناء العمل (OJT On-the-Job Training) وتطبيق الدروس النموذجية (ML Model Lessons)، في تحسين جودة التدريس (IQ Instructional Quality) كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الفني المصرية. وينطلق البحث من ضرورة سد الفجوة بين الجانب التنظيري في إعداد معلم التعليم الفني وبين المتطلبات المهارية الفعلية داخل الورش والمعامل، مع دراسة دور الكفايات المهنية التطبيقية (APC Applied Professional Competencies) كمتغير وسيط يسهم في رفع كفاءة نقل الخبرة الفنية للطلاب. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي ومدربي التعليم الفني بمحافظات القناة، بينما تشمل الحدود الموضوعية معايير جودة الأداء التدريسي، وفاعلية ورش العمل الميدانية، ومدى مواءمة التدريب لمتطلبات التخصصات الصناعية والزراعية والتجارية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتوصيف واقع البرامج التدريبية الحالية وتحليل العلاقة الارتباطية بين التدريب أثناء العمل (OJT) والارتقاء بالممارسات الصفية والعملية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لتطوير سياسات التنمية المهنية لمعلمي التعليم الفني بما يضمن مواكبتهم للتطورات التكنولوجية المتلاحقة في سوق العمل. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: ضرورة مأسسة نظام "المعلم الماستر" في التدريب، وأهمية ربط برامج التدريب بالشراكات مع القطاع الخاص، والحاجة إلى توفير بيئات محاكاة تقنية متطورة داخل مراكز التدريب، وصولاً إلى صياغة مقترحات تضمن تخريج عمالة فنية مدربة تمتلك مهارات تنافسية تدعم الاقتصاد الوطني المصري وفق رؤية شاملة لتطوير التعليم الفني.

818. العنوان: "متطلبات تطوير الأداء الإداري لمديري مدارس التعليم الأساسي بمصر في ضوء استراتيجيات التأمل المهني: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تدني مستوى الممارسات الإدارية التقليدية والحاجة الملحة لتبني مدخل التأمل المهني (PR Professional Reflection) كآلية لتطوير التفكير الإداري والتربوي، حيث يمثل التأمل المهني المتغير المستقل في هذه الدراسة، بينما يتمثل المتغير التابع في تطوير الأداء الإداري والتربوي لمديري المدارس. تهدف الدراسة إلى رصد واقع الأداء الإداري وتحديد المتطلبات الإدارية والتربوية اللازمة لتطبيق استراتيجيات التأمل المهني (PR) في بيئة العمل المدرسي المصري، مع التركيز على دور هذه الاستراتيجيات في إحداث نقلة نوعية من الإدارة النمطية إلى الإدارة الواعية القائمة على نقد الذات المهنية. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة فحص أبعاد التأمل المهني (PR) وعلاقتها بالمهارات القيادية، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري مدارس التعليم الأساسي، وتتمثل الحدود المكانية في المدارس التابعة لمحافظة كفر الشيخ. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لمناسبته لطبيعة الظاهرة المدروسة، من خلال جمع البيانات وتحليلها لبيان العلاقة الارتباطية بين ممارسة التأمل المهني (PR) وتجويد القرارات الإدارية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى وضع تصور مقترح يتضمن آليات إجرائية لتفعيل الممارسة التأملية كمنهج عمل يومي، مما يسهم في معالجة الفجوة بين الفكر الإداري المعاصر والممارسة الميدانية. كما ستكشف نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن أهم المعوقات التنظيمية التي تحول دون تبني هذا المدخل، وتقديم توصيات لصناع سياسات التعليم لتعزيز ثقافة التعلم المستمر. وتؤكد الدراسة أن الاستثمار في رأس المال الفكري عبر التأمل المهني (PR) هو السبيل الأمثل لضمان استدامة التميز المؤسسي في المؤسسات التعليمية المصرية، بما يحقق كفاءة الإدارة التربوية في مواجهة التحديات المتسارعة.

819. العنوان: "العلاقة بين ثقافة التطوير المهني وجودة البيئة المدرسية داخل المدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من الحاجة الملحة لتحويل المدارس المصرية إلى منظمات متعلمة تواكب التغيرات المتسارعة، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ثقافة التطوير المهني Professional Development Culture (PDC) بوصفها المتغير المستقل—والتي تشمل الدعم المؤسسي (IS Institutional Support)، والمشاركة المهنية (PP Professional Participation)، والقيم المهنية المشتركة (PV Professional Values)—وبين جودة البيئة المدرسية (SEQ School Environment Quality) بوصفها المتغير التابع داخل المدارس الحكومية المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE Ministry of Education and Technical Education). وتتضمن الحدود الموضوعية فحص أثر المناخ الثقافي السائد في تعزيز بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للابتكار، مع دراسة القيادة التشاركية Participatory Leadership (PL) كمتغير وسيط يسهم في تفعيل هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على المعلمين والقيادات المدرسية بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف وتحليل طبيعة الروابط بين الثقافة المهنية وعناصر البيئة المدرسية المادية والمعنوية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات لسياسات التعليم تضمن بناء هوية مؤسسية تدعم التحسين المستمر والتعاون الجماعي بين أعضاء هيئة التدريس. ومن النتائج المتوقعة للبحث إثبات وجود علاقة ارتباطية موجبة بين شيوع قيم (PDC) وارتفاع مستوى (SEQ)، مما يؤدي إلى تقليل الصراعات التنظيمية وزيادة الرضا الوظيفي. وتوصي الدراسة بضرورة تبني آليات إدارية تدمج (IS) كجزء أصيل من جدول العمل المدرسي لضمان استدامة التميز المؤسسي، بما ينعكس إيجابًا على أداء المدرسة الحكومية المصرية في ضوء معايير الجودة والاعتماد.

820. العنوان: "تطوير سياسات الترقي المهني لأعضاء هيئة التعليم بالمدارس المصرية في ضوء مدخل الإدارة بالجدارة وأثره على تميز الأداء التدريسي"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم أثر أنظمة الترقي المهنية كمتغير مستقل، وما تتضمنه من معايير مهنية (PS Professional Standards) وتقييم دوري (PE Periodic Evaluation)، في تطوير أداء المعلمين Teacher Performance Development (TPD) كمتغير تابع داخل مدارس التعليم العام المصرية. وينطلق البحث من ضرورة الانتقال من أنظمة الترقي القائمة على الأقدمية المطلقة إلى الأنظمة القائمة على الكفاءة والجدارة، مع دراسة دور الدورات المتخصصة (STC Specialized Training Courses) كمتغير وسيط يسهم في سد الفجوات المهارية لدى المعلمين المرشحين للترقي. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي مختلف المراحل التعليمية بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية متطلبات الأكاديمية المهنية للمعلمين، ومعايير تقييم الأداء السنوي، وأثر الحوافز المرتبطة بالدرجات الوظيفية على دافعية الإنجاز. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف الواقع الحالي لنظام الكادر وتحليل العلاقة بين شروط الترقي وبين تحسين الممارسات الصفية الفعلية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لتحديث سياسات الترقي بما يضمن اختيار الكفاءات للوظائف القيادية والتعليمية الأعلى. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: ضرورة ربط الترقي المهني بنواتج تعلم الطلاب والتميز في الأداء الميداني وليس فقط باجتياز الاختبارات النظرية، وأهمية رقمنة ملفات الإنجاز لضمان شفافية التقويم الدوري (PE)، والحاجة إلى مراجعة المعايير المهنية (PS) لتواكب مستجدات التعليم الرقمي، وصولًا إلى صياغة مقترحات سياساتية تعزز من الرضا الوظيفي للمعلم المصري وتدفع بمستوى جودة التعليم العام إلى آفاق أكثر تميزًا وفقًا للمعايير الوطنية المعاصرة.

821. العنوان: "فاعلية برامج إعداد القادة التربويين في دعم التطوير المهني للمعلمين داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية برامج إعداد القادة التربويين بوصفها المتغير المستقل—وتشمل برامج الأكاديمية المهنية (PAP (Professional Academy Programs، والدورات القيادية Leadership Development Courses (LDC))، والتدريب التخصصي (SPT (Specialized Professional Training—في دعم التطوير المهني للمعلمين باعتباره المتغير التابع داخل المدارس المصرية، وذلك من خلال تحليل دور القائد التربوي في تعزيز فرص التدريب وتشجيع العمل التطويري المستمر داخل البيئة المدرسية. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة مدى إسهام القيادة المدرسية في دعم التطوير المهني وتحسين جودة الأداء التدريسي، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الدلتا. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لفحص العلاقة بين برامج الإعداد القيادي ومستوى التطوير المهني للمعلمين. وتسهم النتائج في تحسين تصميم البرامج القيادية، وتعزيز بناء قيادة مدرسية داعمة للتعلم المستمر، بما ينعكس إيجابًا على جودة العملية التعليمية داخل المدارس المصرية.

.822 **العنوان:** "**تطوير منظومة التدريب المهني للمعلمين بمصر في ضوء تطبيقات التحول الرقمي: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تتمثل مشكلة الدراسة في ضرورة الانتقال من أساليب التدريب التقليدية إلى التدريب القائم على التكنولوجيا لمواكبة متطلبات العصر الرقمي، حيث يتم فحص أثر استخدام التكنولوجيا في التدريب المهني كمتغير مستقل—ويشمل ذلك المنصات التدريبية الرقمية (DTP (Digital Training Platforms، وتقنيات المحاكاة التربوية Educational (EST (Simulation Technologies، والفيديوهات التعليمية (IV (Instructional Videos—في تحسين الكفاءة التدريسية للمعلمين باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس المصرية. تهدف الدراسة إلى تقييم مدى إسهام التدريب الرقمي في تطوير المهارات المهنية وتعزيز جودة الأداء التدريسي، مع رصد العلاقة بين التفاعل مع هذه التقنيات وتطوير الكفايات التكنولوجية للمعلم. وتشمل الحدود الموضوعية قياس أثر استخدام الأدوات التكنولوجية في التدريب على تنمية مهارات المعلم ورفع مستوى ممارساته داخل الفصل الدراسي، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مدارس التعليم العام بمحافظات القاهرة الكبرى، وتقتصر الحدود المكانية على المدارس الحكومية التابعة لها. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لوصف واقع استخدام المنصات التدريبية الرقمية (DTP) وتحليل أثر تقنيات المحاكاة التربوية (EST) والفيديوهات التعليمية (IV) في الممارسة الصفية. ومن المتوقع أن توصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى وجود علاقة طردية قوية بين تنوع الوسائط الرقمية المستخدمة في التدريب وبين سرعة استجابة المعلمين للمستجدات التربوية. كما ستسهم النتائج في تقديم مقترحات إجرائية لدعم سياسات التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم، وتعزيز بنية المنصات التدريبية الرقمية (DTP) لتصبح أكثر تفاعلية، مما ينعكس إيجابًا على جودة التعليم داخل المدارس المصرية وتحقيق ميزة تنافسية للمنظومة التعليمية.

.823 **العنوان:** "**آليات تحسين التكيف المهني للمعلمين الجدد بالمدارس المصرية في ضوء برامج الإرشاد المهني: دراسة وصفية**"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من الصعوبات المهنية والنفسية التي يواجهها المعلمون في بداية مسارهم الوظيفي والتي قد تؤدي إلى الاحتراق الوظيفي أو ترك المهنة، ولذلك تسعى الدراسة لتحليل أثر برامج الإرشاد المهني للمعلمين الجدد بوصفها المتغير المستقل—والتي تتضمن التوجيه التربوي (PM (Professional Mentoring، والدعم النفسي -Psycho (PSS (Social Support، وبرامج التدريب الأولي (ITT (Initial Teacher Training—في تحسين تكيفهم المهني باعتباره المتغير التابع داخل المدارس المصرية. تهدف الدراسة إلى فحص مستوى التحديات التنظيمية التي يواجهها المعلمون، ومدى فاعلية التوجيه التربوي (PM) في مساعدتهم على الاندماج في ثقافة المدرسة. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم أثر الدعم النفسي (PSS) وبرامج التدريب الأولي (ITT) في تنمية الثقة بالنفس والرضا الوظيفي، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين الذين لم تتجاوز خبرتهم عامًا واحدًا بمحافظات الوجه البحري. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لمناسبته في رصد وتحليل واقع برامج الإرشاد ومدى تلبيتها لاحتياجات المعلمين

الجدد. وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد العلاقة بين جودة التوجيه التربوي (PM) وبين مستوى الاستقرار النفسي والمهني للمعلم، كما ستظهر أهمية الدعم النفسي (PSS) كمتغير وسيط في تقليل حدة القلق من البدايات الوظيفية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لصناع سياسات الإدارة التربوية حول تطوير أدلة إرشادية ونظم مبرمجة لبرامج التدريب الأولي (ITT)، بما يضمن استبقاء الكفاءات الشابة ودعم قدرتهم على العطاء الفعال في منظومة التعليم المصرية، وتحسين المناخ التنظيمي داخل المدارس الحكومية.

.824 **العنوان:** "**فاعلية برامج التدريب على استراتيجيات التعلم النشط في تحسين جودة التعليم داخل المدارس الابتدائية المصرية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية برامج التدريب على استراتيجيات التعلّم النشط باعتبارها المتغير المستقل—وتشمل استراتيجية المناقشة (DS (Discussion Strategy)، والتعلم بالمشروعات Project-Based Learning (PBL))، والتجارب الصفية (CE (Classroom Experiments)—في تحسين جودة التعليم بوصفها المتغير التابع داخل المدارس الابتدائية المصرية، وذلك من خلال تحليل مدى تطبيق استراتيجيات التعلّم النشط داخل الصفوف وانعكاسها على النتائج التعليمية للطلاب. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم فاعلية هذه الاستراتيجيات في تنمية مهارات التفكير، وتحسين تفاعل الطلاب، ورفع مستوى التحصيل الدراسي، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي وطلاب المرحلة الابتدائية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر التدريب على تطوير أداء المعلمين وتحسين جودة الممارسات التدريسية. وتسهم النتائج في تعزيز نشر ثقافة التعلّم النشط داخل المدارس، ودعم تطوير أداء المعلمين بما يتوافق مع توجهات تطوير التعليم في جمهورية مصر العربية.

.825 **العنوان:** "**تطوير بيئات التعلم المهني بالمدارس المصرية وأثره في تعزيز فاعلية التدريس في ضوء معايير التنمية المهنية المستدامة**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد أثر جودة بيئة التعلم المهني للمعلمين كمتغير مستقل، وما تتضمنه من الموارد التدريبية (PTR (Professional Training Resources والدعم المؤسسي (IS (Institutional Support)، في تحسين فاعلية التدريس (TE (Teaching Effectiveness) كمتغير تابع بمدارس التعليم العام المصرية. وينطلق البحث من أهمية توفير مناخ تنظيمي محفز يتيح للمعلم ممارسة التقييم الذاتي وتبادل الخبرات مع الأقران، مع فحص دور فرص النمو المهني (PGO (Professional Growth Opportunities) كمتغير وسيط يسهم في تحويل المدرسة إلى منظمة متعلمة قادرة على مواكبة المتغيرات التربوية. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي ومديري مختلف المراحل التعليمية داخل المدارس المصرية، بينما تشمل الحدود الموضوعية متطلبات البيئة المادية والتقنية الداعمة للتعلم، وسياسات التحفيز الإداري، وأثر ذلك في تجويد الممارسات الصفية ونواتج التعلم. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع بيئات التعلم الحالية وتحليل العلاقة الارتباطية بين توافر الموارد التدريبية (PTR) وبين مستوى الأداء المهني للمعلمين. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار مقترح لتطوير وحدات التدريب والجودة بالمدارس بما يضمن تفعيل الدعم المؤسسي (IS) بشكل حقيقي ومستدام. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين جودة بيئة التعلم المهني وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي وفاعلية التدريس، وضرورة تخصيص زمن مدرسي محدد للتنمية المهنية الجماعية، وأهمية رقمنة مصادر التعلم المهني لتسهيل الوصول إليها، وصولًا إلى صياغة مقترحات سياساتية تسهم في بناء مدرسة مصرية رائدة تدعم النمو المهني المستمر وتستثمر في رأس المال البشري بكفاءة وفاعلية.

.826 **العنوان:** "**تطوير المهارات القيادية والتربوية لدى معلمي التعليم الأساسي بمصر في ضوء مدخل التفكير التأملي: دراسة وصفية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول غلبة النمط التقليدي في الأداء التربوي والحاجة إلى تبني مداخل إدارية حديثة تعزز من قدرة المعلم على النقد الذاتي، حيث يتم فحص أثر التدريب على التفكير التأملي بوصفه المتغير

المستقل—ويتضمن تحليل الممارسات التدريسية RPA (Reflective Practice Analysis)، ومراجعة الأداء Performance PR (Review)، واستنتاج التحسينات II (Improvement Inferences)—في تطوير المهارات التربوية والقيادية للمعلم باعتبارها المتغير التابع داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية. تهدف الدراسة إلى استجلاء دور التفكير التأملي في دعم اتخاذ القرارات التربوية الرشيدة وتحسين جودة الأداء المهني بما ينعكس على فاعلية الإدارة الصفية. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة قياس أثر ممارسة تحليل الممارسات التدريسية (RPA) في كشف فجوات الأداء، بينما تقتصر الحدود البشرية على معلمي مدارس التعليم الأساسي بمحافظات الوجه القبلي، وتتحدد الحدود المكانية في الإدارات التعليمية التابعة لها. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) لوصف واقع الممارسات التأملية وتحليل العلاقة بين مراجعة الأداء (PR) وتطور الكفايات المهنية لدى المعلمين. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن استنتاج التحسينات (II) يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى المرونة التربوية والقدرة على حل المشكلات الصفية المعقدة. كما ستسهم النتائج في تقديم إطار مقترح لسياسات الإدارة التعليمية يتبنى التدريب القائم على التأمل المهني كأداة للتنمية المستدامة، مما يعزز من جودة المخرجات التعليمية في محافظات الصعيد ويحقق كفاءة الأداء المؤسسي داخل المدارس المصرية بما يتماشى مع التوجهات المعاصرة في السياسة التربوية.

827. **العنوان:** "**أثر التدريب على إدارة الصف الحديثة في تحسين الممارسات التدريسية للمعلمين داخل المدارس الابتدائية المصرية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في رصد القصور في المهارات التنظيمية والضبط الصفي لدى بعض المعلمين، مما يؤثر سلبًا على البيئة التعليمية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التدريب على استراتيجيات إدارة الصف الحديثة Modern MCM (Classroom Management) كمتغير مستقل—والتي تشمل ضبط السلوك، وتنويع الأنشطة، وإدارة الوقت الصفي—في تحسين الممارسات التدريسية TP (Teaching Practices) كمتغير تابع داخل المدارس الابتدائية المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني MOETE (Ministry of Education and Technical Education). وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم مدى قدرة البرامج التدريبية على إحداث تحول في الكفايات الإدارية للمعلمين، مع دراسة الدافعية للإنجاز AM (Achievement Motivation) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على المعلمين الجدد وذوي الخبرة بالمدارس الابتدائية في محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات الإدارية الصفية وقياس العائد من التدريب. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية علمية لتطوير سياسات التنمية المهنية بما يضمن إيجاد بيئة تعليمية منضبطة وفاعلة تخدم الأهداف التربوية للمرحلة الابتدائية. ومن النتائج المتوقعة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدريب على (MCM) في رفع كفاءة (TP)، مما يسهم في تجويد المخرجات التعليمية وتقليل الهدر في زمن التعلم الفعلي. وتوصي الدراسة بضرورة مأسسة التدريب الصفي الميداني ليكون جزءًا من المسار الوظيفي للمعلم المصري بما يضمن استدامة التحسين في الأداء المؤسسي المدرسي.

828. **العنوان:** "**العلاقة بين التعلم التعاوني المهني للمعلمين وتحسين جودة التخطيط للدروس في المدارس المصرية**"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من هيمنة العمل الفردي في التخطيط التربوي بالمدارس المصرية، مما يؤدي إلى تفاوت جودة التحضير الذهني والكتابي، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التعلم التعاوني المهني Professional PCL (Collaborative Learning) كمتغير مستقل—والذي يشمل تبادل الأفكار، والتخطيط المشترك، والتعاون في بناء الأنشطة التعليمية—وبين تحسين جودة التخطيط للدروس LPQ (Lesson Planning Quality) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية فحص أثر التفاعل المهني بين المعلمين في مجتمعات التعلم المهنية PLCs (Professional Learning Communities) على جودة صياغة الأهداف وتنظيم المحتوى العلمي، مع اعتبار المناخ التنظيمي OC (Organizational Climate) كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية والمكانية معلمي مرحلة التعليم

الأساسي بمحافظات إقليم الدلتا بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمسح واقع العمل الجماعي وتحديد مستويات جودة التخطيط التربوي. وتكمن أهمية الدراسة في دعم التحول نحو اللامركزية في التخطيط الفني وتعزيز العمل بروح الفريق داخل الأقسام العلمية بالمدارس. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود ارتباط طردي بين تفعيل (PCL) والارتقاء بمعايير (LPQ)، مما يقلل من العشوائية في الأداء التدريسي ويوحد الرؤية التربوية للمؤسسة. وتوصل الدراسة بضرورة تخصيص ساعات ضمن الجدول المدرسي للعمل التعاوني المهني، وتفعيل دور الموجه الفني كقائد تعليمي يشرف على هذه اللقاءات المهنية، مما يسهم في الارتقاء بجودة المنظومة التعليمية المصرية وتحقيق التميز الإداري والتربوي المنشود.

829. **العنوان:** "**تطوير سياسات التدريب على نماذج التعليم المدمج وأثره في تعزيز الكفايات المهنية لمعلمي المرحلة الثانوية في مصر**"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد أثر برامج التدريب على التعليم المدمج كمتغير مستقل، وما تشتمل عليه من دمج بين التعليم الحضوري (F2F Face-to-Face Learning) والتعلم الإلكتروني (EL E-Learning)، في تطوير الكفايات المهنية (PC Professional Competencies) كمتغير تابع لدى معلمي المدارس الثانوية المصرية. وينطلق البحث من ضرورة تقييم مدى نجاح الدورات التدريبية في تمكين المعلمين من مهارات التصميم التعليمي الرقمي وإدارة الفصول الذكية، مع دراسة دور الجاهزية التكنولوجية للمعلم كمتغير وسيط يضمن انتقال أثر التدريب إلى الممارسة الصفية الفعلية. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي المرحلة الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية مهارات توظيف المنصات التعليمية، وإنتاج المحتوى الرقمي، وأساليب التقويم الإلكتروني المدمج. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع البرامج التدريبية وتحليل العلاقة بين التمكن من أدوات التعليم المدمج (EL) وبين جودة الأداء التدريسي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات إدارية لتطوير حقائب تدريبية تتلاءم مع طبيعة المقررات الدراسية في النظام الثانوي الجديد. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: وجود فجوة بين مهارات المعلمين في التعليم الحضوري (F2F) ومهاراتهم في إدارة البيئات الافتراضية، وضرورة توفير بنية تحتية تقنية مستدامة بالمدارس، والحاجة إلى تحديث معايير الكفايات المهنية (PC) لتشمل كفايات "المعلم الرقمي"، وصولًا إلى صياغة سياسات تدريبية تدعم التحول الرقمي الشامل وتضمن جودة المخرجات التعليمية في ظل رؤية مصر 2030.

830. **العنوان:** "**تطوير منظومة الإشراف التربوي بالمدارس المصرية في ضوء مدخل الإشراف الداعم وأثره على تميز الأداء المهني للمعلمين**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم فاعلية برامج التوجيه والإشراف التربوي كمتغير مستقل، وما تتضمنه من الزيارات الصفية (CV Classroom Visits) والتغذية الراجعة المهنية (PF Professional Feedback)، في تحسين الأداء المهني (PP Professional Performance) كمتغير تابع لمعلمي مدارس التعليم الأساسي في مصر. وينطلق البحث من الحاجة لتحويل دور الموجه من "المفتش" إلى "المشرف المقيم" أو الداعم، مع فحص دور الدعم المهني المستمر (CPS Continuous Professional Support) كمتغير وسيط يقلل من مقاومة المعلمين للتغيير ويزيد من تقبلهم للتوجيهات الفنية. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في الموجهين التربويين ومعلمي التعليم الأساسي بمحافظات الوجه البحري، في حين تشمل الحدود الموضوعية أساليب الإشراف الحديثة، ومعايير تقييم الأداء المهني، وأثر الزيارات الصفية (CV) في تطوير مهارات التخطيط والتدريس. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد واقع الممارسات الإشرافية وتحليل العلاقة الارتباطية بين نوعية التغذية الراجعة المهنية (PF) والارتقاء بمستوى المعلم. وتبرز أهمية الدراسة في إعادة صياغة السياسات المنظمة لعمل مكاتب التوجيه الفني بما يخدم النمو المهني الحقيقي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج هامة، أبرزها: ضرورة تفعيل "الإشراف الإلكتروني" لتجاوز عقبات العجز في أعداد الموجهين،

وأهمية ربط تقارير الإشراف ببرامج تدريبية علاجية محددة، والحاجة إلى بناء ميثاق أخلاقي ومهني ينظم العلاقة بين المشرف والمعلم لضمان استمرارية الدعم المهني المستمر (CPS)، مما يسهم في تجويد العملية التعليمية داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية.

.831 **العنوان: "تطوير سياسات التنمية المهنية المستدامة في ضوء أبعاد ثقافة التعلم مدى الحياة وأثرها على تميز الأداء التدريسي بمدارس صعيد مصر"**

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول رصد العلاقة بين ثقافة التعلم مدى الحياة كمتغير مستقل، بما تتضمنه من أبعاد الانفتاح المعرفي (CO (Cognitive Openness ومتابعة المستجدات التربوية Educational Updates Monitoring (EUM))، وبين جودة الأداء المهني للمعلمين كمتغير تابع داخل المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية. وينطلق البحث من الحاجة الماسة لتحويل دور المعلم من مجرد ناقل للمعرفة إلى متعلم مستمر قادر على مواكبة الانفجار المعرفي، مع دراسة دور التطوير المستمر (CPD (Continuous Professional Development كمتغير وسيط يسهم في صقل مهارات التخطيط والتقويم التربوي. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي التعليم العام بمحافظات الصعيد، بينما تشمل الحدود الموضوعية متطلبات التعلم الذاتي، وآليات دمج المستجدات التربوية في الممارسة الصفية، ومعايير جودة الأداء التدريسي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف مستوى امتلاك المعلمين لمهارات التعلم المستدام وتحليل أثره في الارتقاء بالعملية التعليمية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات إدارية لصناع القرار لتطوير بيئات عمل مدرسية تشجع على النمو المعرفي الذاتي (CO). ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: وجود ارتباط طردي وثيق بين تبني ثقافة التعلم مدى الحياة وبين الكفاءة في إدارة الصف والابتكار التدريسي، وضرورة ربط الحوافز المهنية بمدى انخراط المعلم في أنشطة التطوير المستمر (CPD)، والحاجة إلى تدشين منصات معرفية إقليمية تدعم المعلمين في محافظات الوجه القبلي، مما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة النظام التعليمي المصري وتطوير الممارسات المهنية بما يتوافق مع التوجهات العالمية المعاصرة في الإدارة التعليمية.

.832 **العنوان: "متطلبات تفعيل برامج التدريب على مهارات التفكير الإبداعي وأثرها في تطوير الممارسات التدريسية بالمدارس المصرية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في تحليل أثر برامج التدريب على مهارات التفكير الإبداعي كمتغير مستقل، والتي تعتمد استراتيجيات العصف الذهني (BS (Brainstorming Strategy والتفكير المتشعب (DT (Divergent Thinking، في تحسين الممارسات التدريسية كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وينطلق البحث من ضرورة الانتقال بالتدريس من القوالب التقليدية إلى آفاق الابتكار، من خلال دراسة دور مدخل حل المشكلات (PSA (Problem-Solving Approach كمتغير وسيط يساعد المعلم على تصميم بيئات تعلم محفزة للتفكير. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في معلمي محافظات القاهرة الكبرى، بينما تقتصر الحدود الموضوعية على مهارات التخطيط الإبداعي للدروس، والقدرة على إنتاج أنشطة صفية غير نمطية، وكفايات تنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلاب. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد الفروق في الأداء التدريسي بين المعلمين المتدربين على مهارات الإبداع وغيرهم. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار مقترح لتطوير حقائب تدريبية تتجاوز الوعظ النظري إلى التطبيق الميداني لاستراتيجيات (BS). ومن المتوقع أن يخلص البحث إلى نتائج هامة، أبرزها: أن التدريب على التفكير المتشعب (DT) يزيد من قدرة المعلمين على مواجهة المشكلات الصفية ببدائل مبتكرة، وضرورة إعادة صياغة أدوات توجيه المعلمين لتشمل معايير تدعم الإبداع، والحاجة إلى توفير مصادر تعليمية مرنة تسمح بممارسة استراتيجيات التفكير الإبداعي، مما يسهم في تخريج أجيال قادرة على الابتكار والريادة بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في منظومة التعليم بجمهورية مصر العربية.

833. **العنوان:** "آليات تطوير مجتمعات الممارسة المهنية بالمدارس الرسمية للغات في مصر وأثرها على جودة الممارسات التعليمية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم فاعلية برامج التطوير المهني القائمة على مجتمعات الممارسة كمتغير مستقل، وما تشتمل عليه من مشاركة الخبرات التعاونية (CES (Collaborative Experience Sharing وتبادل الموارد المهنية (PRE (Professional Resource Exchange، في رفع جودة التعليم كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات المصرية. وينطلق البحث من الحاجة إلى استبدال التدريب الفردي المنعزل بنماذج التعلم الجماعي داخل المدرسة، مع دراسة دور التعاون في حل المشكلات (PSC (Problem-Solving Collaboration كمتغير وسيط يعزز من كفاءة المعلمين في التعامل مع المناهج المطورة. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في معلمي ومنسقي المواد بالمدارس الرسمية للغات بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات تكوين فرق العمل التربوية، ومعايير جودة التدريس باللغات الأجنبية، وأثر التفاعل المهني في تحسين المناخ التنظيمي المدرسي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع مجتمعات الممارسة وتحليل أثر العمل الجماعي (CES) في الارتقاء بمستوى الأداء التدريسي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري لتفعيل "وحدات التدريب والجودة" كقلب نابض لمجتمعات الممارسة داخل المدارس. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج حيوية، منها: أن تبادل الموارد المهنية (PRE) يقلل من زمن التخطيط التدريسي ويزيد من فاعلية التنفيذ الصفي، وضرورة تخصيص حوافز للفرق التعليمية المتميزة، وأهمية توظيف التطبيقات الرقمية في تعزيز التواصل المهني بين المعلمين، وصولًا إلى بناء بيئة مدرسية متطورة تدعم التميز المؤسسي وتحقق معايير الجودة الشاملة في التعليم المصري.

834. **العنوان:** "تطوير الكفايات التكنولوجية للمعلمين بمصر في ضوء برامج التدريب على التصميم التعليمي: دراسة وصفية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في الفجوة المهارية لدى المعلمين فيما يتعلق بإنتاج المحتوى الإلكتروني، مما يستدعي تحليل العلاقة بين التدريب على التصميم التعليمي بوصفه المتغير المستقل—ويشمل تصميم الأنشطة الرقمية Digital (DAD Activity Design)، وإنتاج المحتوى التعليمي (ECP Educational Content Production)، وتطوير الوسائل التعليمية الرقمية (DIMD Digital Instructional Media Development)—وبين قدرة المعلمين على إعداد مواد تعلم رقمية بوصفها المتغير التابع داخل المدارس المصرية. تهدف الدراسة إلى تقييم أثر التدريب في تنمية الكفاءة التقنية وتعزيز الإبداع الرقمي لدى المعلمين، ورصد مدى انعكاس ذلك على جودة الموقف التعليمي. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة فاعلية التدريب في تحسين مهارات التصميم الرقمي والممارسات التعليمية الإلكترونية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التكنولوجيا بمحافظات الدلتا، وتتمثل الحدود المكانية في مدارس التعليم العام التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لوصف واقع برامج التدريب وتحليل أثر تصميم الأنشطة الرقمية (DAD) وإنتاج المحتوى التعليمي (ECP) على الأداء المهني. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن التمكن من تطوير الوسائل التعليمية الرقم (DIMD) يؤدي بشكل مباشر إلى رفع مستوى دافعية المتعلمين وتحسين نواتج التعلم. وتسهم النتائج في تقديم تصور لسياسات تعليمية تدعم التحول الرقمي للمناهج، وتطوير بيئات تعلم إلكترونية فعّالة داخل المدارس المصرية، بما يتماشى مع توجهات التطوير التربوي الوطني ورؤية مصر المستدامة.

835. **العنوان:** "متطلبات الحد من الاحتراق النفسي لدى معلمي المرحلة الابتدائية بمصر في ضوء برامج الدعم المهني: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من تزايد الضغوط المهنية التي يواجهها معلمو الصفوف الأولى والتي تؤدي إلى ظاهرة الاحتراق النفسي، ولذلك تهدف الدراسة إلى تحليل أثر برامج الدعم المهني بوصفها المتغير المستقل—ويتضمن ذلك جلسات الإرشاد التربوي (ECS Educational Counseling Sessions)، والدعم النفسي (PS Psychological Support)، وتخفيف أعباء العمل (WR Workload Reduction)—في الحد من الاحتراق النفسي باعتباره المتغير التابع لدى المعلمين داخل المدارس الابتدائية المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم مستويات الاحتراق ومدى إسهام جلسات الإرشاد التربوي

(ECS) في تحسين الروح المعنوية والرضا الوظيفي. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أثر الدعم النفسي (PS) في تعزيز التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي الصفوف الأولى بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الابتدائية الحكومية. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لتشخيص واقع الضغوط النفسية وتحليل دور تخفيف أعباء العمل (WR) كمتغير وسيط في خفض حدة التوتر المهني. وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد العلاقة الارتباطية بين توفر الدعم المهني وبين جودة الأداء التدريسي داخل الفصل. وتسهم النتائج النهائية في وضع آليات إدارية لتطوير برامج رعاية مهنية ونفسية مؤسسية، مما يضمن استدامة العطاء التربوي وتحسين مناخ العمل داخل المدارس الابتدائية المصرية، بما ينعكس إيجابًا على الصحة النفسية للمعلمين ومخرجات العملية التعليمية.

.836 **العنوان:** "**تطوير برامج إعداد المعلم الرقمي بوزارة التربية والتعليم وأثره في تعزيز الجاهزية للتعلم الإلكتروني بالمدارس الثانوية المصرية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد أثر برامج إعداد المعلم الرقمي كمتغير مستقل، وما تشمله من تنمية المهارات الرقمية Digital Skills Development (DSD) وإنتاج المحتوى الإلكتروني E-Content Production (ECP)، في تحسين مستوى جاهزية المعلمين للتعلم الإلكتروني E-Learning Readiness (ELR) كمتغير تابع داخل المدارس الثانوية المصرية. وينطلق البحث من ضرورة تقييم كفاءة البرامج التدريبية الوزارية في ظل التحول الرقمي المتسارع، مع دراسة دور إدارة المنصات التعليمية Learning Management Systems Administration (LMSA) كمتغير وسيط يسهم في ربط مهارات المعلم التقنية بالممارسة الإدارية والتربوية داخل الفصول الافتراضية. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي المرحلة الثانوية بمختلف التخصصات، بينما تشمل الحدود الموضوعية متطلبات البنية التحتية البشرية، وكفايات التدريس الرقمي، والاتجاهات نحو التكنولوجيا. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع برامج الإعداد وتحليل العلاقة الارتباطية بين امتلاك المهارات الرقمية (DSD) والقدرة على إدارة عملية التعلم عن بُعد. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات سياساتية لتطوير "المعلم الرقمي" بما يتناسب مع نظام التقييم الجديد في المرحلة الثانوية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: ضرورة الانتقال من التدريب التقني الصرف إلى التدريب على "البيداغوجيا الرقمية"، وأهمية دعم قدرات المعلمين في إنتاج المحتوى الإلكتروني (ECP) لتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية، والحاجة إلى توفير دعم فني مستدام للمعلمين لرفع جاهزيتهم المهنية، وصولًا إلى بناء منظومة تعليمية رقمية متكاملة تحقق جودة التعلم في المدارس المصرية.

.837 **العنوان:** "**تطوير الأداء المهني للمعلمين بالمدارس المصرية في ضوء فاعلية برامج إعداد القيادات الوسطى: دراسة وصفية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضعف التنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة والحاجة لتفعيل دور القيادات الوسيطة كحلقة وصل في التنمية المهنية، حيث تهدف الدراسة إلى تقييم فاعلية برامج إعداد القيادات الوسطى بوصفها المتغير المستقل—ويشمل ذلك إعداد رؤساء الأقسام Heads of Departments (HODs)، ووكلاء المدارس School Deputy Leaders (SDLs)، وبرامج رفع مهارات القيادة المتوسطة Middle-Leadership Capacity Building (MLCB)—في دعم التطوير المهني للمعلمين باعتباره المتغير التابع داخل المؤسسات التربوية المصرية. تسعى الدراسة إلى تحليل دور القيادات الوسطى في تحفيز المعلمين وتفعيل المجتمعات المهنية، مع رصد أثر برامج رفع مهارات القيادة المتوسطة (MLCB) في تحويل رؤساء الأقسام (HODs) من مجرد إداريين إلى قادة تربويين. وتشمل الحدود الموضوعية فحص العلاقة بين ممارسات وكلاء المدارس (SDLs) وتحسين جودة التدريس، بينما تشمل الحدود البشرية رؤساء الأقسام والمعلمين بمحافظات الدلتا، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لتشخيص واقع هذه البرامج وتحليل انعكاساتها على الممارسات المهنية

للمعلمين. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن التمكين الإداري لرؤساء الأقسام (HODs) يعد متغيرًا وسيطًا جوهريًا في استدامة برامج التنمية المهنية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لصناع سياسات الإدارة التربوية بضرورة مأسسة برامج إعداد القيادات الوسطى، وبناء مسارات مهنية واضحة لوكلاء المدارس (SDLs)، بما يضمن بناء قيادة مدرسية فعّالة قادرة على قيادة التغيير التربوي وتحقيق التميز المؤسسي داخل المنظومة التعليمية المصرية.

838. العنوان: "تطوير سياسات التقييم التربوي بالمدارس المصرية في ضوء مدخل التقييم البنائي وأثره على جودة الممارسات الصفية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم أثر برامج التدريب على مهارات التقييم البنائي كمتغير مستقل، وما تتضمنه من أساليب التغذية الراجعة التكوينية (FFS (Formative Feedback Strategies والتقويم الذاتي للمتعلمين (LSA (Learner Self-Assessment)، في تحسين جودة الممارسات الصفية (IPQ (Instructional Practices Quality) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وينطلق البحث من ضرورة التحول من ثقافة "اختبار التحصيل" إلى ثقافة "التقويم من أجل التعلم" (AfL (Assessment for Learning) كمتغير وسيط يهدف إلى رصد فجوات التعلم وعلاجها بصفة مستمرة أثناء العملية التدريسية. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي مختلف المراحل التعليمية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات صياغة الأسئلة الصفية، وتوظيف نتائج التقويم في تعديل مسار التدريس، وتدريب الطلاب على تقييم أقرانهم. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع ممارسات التقويم الحالية وتحليل العلاقة الارتباطية بين استخدام (AfL) والارتقاء بجودة التفاعل الصفي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري لتطوير منظومة التوجيه الفني بما يضمن دعم المعلمين في تطبيق استراتيجيات التقويم الحديثة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: أن استخدام أساليب التغذية الراجعة التكوينية (FFS) يسهم في خفض معدلات القلق من الامتحانات وزيادة دافعية الطلاب، وضرورة رقمنة أدوات التقييم البنائي لتسهيل رصد مستوى تقدم الطلاب، والحاجة إلى مراجعة نظم الحوافز المدرسية لترتبط بمدى تمكن المعلم من مهارات التقويم التشخيصي والعلاجي، وصولًا إلى بناء نموذج تقويم مصري متكامل يدعم جودة المخرجات التعليمية وفقًا للمعايير الوطنية المعاصرة.

839. العنوان: "تجويد بيئات التعلم بالمدارس المصرية في ضوء متطلبات التطوير المهني القائم على المدرسة: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في هيمنة برامج التدريب المركزية وبعدها عن الاحتياجات الواقعية لكل مدرسة على حدة، مما يستوجب تحليل العلاقة بين التطوير المهني القائم على المدرسة بوصفه المتغير المستقل—والذي يعتمد على التدريب الداخلي (SBT (School-Based Training)، وتشكيل فرق العمل التعاونية (CWT (Collaborative Work Teams)، وتنفيذ ورش التحسين المدرسي (SIW (School Improvement Workshops)—وبين تحسين جودة بيئات التعلم بوصفها المتغير التابع داخل المؤسسات التعليمية المصرية. تهدف الدراسة إلى تقييم أثر التدريب الداخلي (SBT) المستمر في تطوير المناخ التنظيمي والبيئة الفيزيقية للمدرسة، مع رصد دور فرق العمل التعاونية (CWT) في خلق ثقافة مؤسسية داعمة للابتكار. وتشمل الحدود الموضوعية فحص انعكاس ورش التحسين المدرسي (SIW) على جودة الحياة المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية بمحافظات الدلتا، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم الأساسي. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع اللامركزية في التنمية المهنية وتحليل أثرها في خلق بيئات تعلم محفزة. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى وجود ارتباط قوي بين استقلالية المدرسة في تحديد احتياجاتها التدريبية وبين ارتفاع مؤشرات جودة الأداء المؤسسي. وتسهم النتائج في تقديم إطار إجرائي يدعم سياسات التحول نحو "المدرسة وحدة التطوير"، بما يضمن استدامة

التحسين المدرسي وتحويل المدارس المصرية إلى مجتمعات تعلم مهنية قادرة على مواجهة التحديات التربوية المعاصرة بمرونة وكفاءة عالية.

840. **العنوان:** "تطوير كفايات معلمي الدمج بالمدارس المصرية في ضوء برامج الدعم التربوي الموجهة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة وصفية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من وجود فجوة في المهارات التدريسية اللازمة للتعامل مع الفئات الخاصة في الفصول العادية، ولذلك تهدف الدراسة إلى تحليل أثر برامج الدعم التربوي للمعلمين بوصفها المتغير المستقل—وتشمل التدريب على استراتيجيات الدمج (IST (Inclusion Strategies Training)، والتكييفات الصفية Classroom Accommodations (CA))، ومهارات التواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة (SNCS (Special Needs Communication Skills)—في تحسين قدرات المعلمين باعتبارها المتغير التابع على التعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية التدريب على استراتيجيات الدمج (IST) في تحسين نواتج التعلم للطلاب المدمجين، وفحص دور التكييفات الصفية (CA) كمتغير وسيط في تهيئة بيئة تعليمية عادلة. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم كفاءة مهارات التواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة (SNCS) لدى المعلمين، بينما تقتصر الحدود البشرية على معلمي مدارس الدمج بمحافظات القاهرة الكبرى، والحدود المكانية هي المدارس الحكومية الابتدائية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method) لرصد واقع الممارسات التدريسية وتحليل مستوى جاهزية المعلمين المهنية والنفسية. وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد الاحتياجات التدريبية الأكثر إلحاحًا لمعلمي الدمج لضمان تقديم تعليم عالي الجودة. وتسهم النتائج النهائية في صياغة مقترحات لسياسات التعليم تهدف إلى تعزيز الشمولية والعدالة التعليمية، وتطوير أدلة إرشادية للممارسات التدريسية الداعمة للدمج داخل منظومة التعليم المصرية، بما يتماشى مع حقوق الإنسان والتوجهات التربوية الدولية

تاسعًا: القيادة من أجل الرفاهية والصحة النفسية

841. **العنوان:** "تطوير ممارسات القيادة الداعمة بالمدارس الحكومية المصرية وأثرها في تعزيز الرفاهية النفسية للمعلمين"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم أثر ممارسات القيادة الداعمة Supportive Leadership Practices (SLP)) كمتغير مستقل، وما تتضمنه من التقدير المهني وتوزيع الأعباء بعدالة، في تحسين الرفاهية النفسية للمعلمين (TPW (Teachers' Psychological Well-being) كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية المصرية. وينطلق البحث من رصد ظاهرة الضغوط المهنية المتزايدة، مع دراسة دور المناخ المدرسي (SC (School Climate) كمتغير وسيط يسهم في تخفيف حدة الاحتراق النفسي وتعزيز الرضا الوظيفي. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي التعليم الأساسي بمحافظات الوجه البحري، بينما تشمل الحدود الموضوعية أنماط القيادة الإنسانية، واستراتيجيات الاستماع الفعال، وآليات الدعم النفسي والمهني داخل المؤسسة التعليمية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع العلاقة بين السلوك القيادي والحالة النفسية للمعلمين، وتحليل أثر ذلك في استقرار البيئة التعليمية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات إدارية لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم لتطوير برامج إعداد القيادات المدرسية بما يضمن تبني مدخل القيادة الداعمة (SLP). ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: وجود ارتباط طردي وثيق بين الدعم القيادي وانخفاض معدلات التوتر المهني، وضرورة مراجعة معايير اختيار المديرين لتشمل الكفايات الاجتماعية والإنسانية، والحاجة إلى تدشين وحدات للدعم النفسي للمعلمين داخل الإدارات التعليمية، وصولًا إلى بناء مدرسة مصرية توفر بيئة عمل محفزة تدعم الصحة النفسية للمعلم وتنعكس بالإيجاب على جودة أدائه التدريسي وفقًا لرؤية مصر 2030.

842. العنوان: "آليات تفعيل القيادة الوجدانية بالمدارس الرسمية للغات في مصر وأثرها في تعزيز الانخراط المهني للمعلمين"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في تحليل العلاقة بين القيادة الوجدانية (EL (Emotional Leadership كمتغير مستقل، بما تتضمنه من الوعي الانفعالي والتعاطف وإدارة العواطف، وبين مستوى الانخراط المهني Professional (PE (Engagement كمتغير تابع لدى المعلمين داخل المدارس الرسمية للغات المصرية. وينطلق البحث من ضرورة الارتقاء بالأنماط القيادية من الإدارة البيروقراطية إلى الإدارة بالذكاء الوجداني، مع فحص دور التواصل الإداري الفعال Effective (EAC (Administrative Communication كمتغير وسيط يعزز من الدافعية الداخلية للمعلم للانخراط في الأنشطة المدرسية والنمو المهني. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في المعلمين وأعضاء الكادر الإداري بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية سمات القائد الوجداني، ومؤشرات الانخراط المهني (PE)، وأثر البيئة العاطفية في خفض معدلات التغيب الوظيفي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد الفروق في مستويات الانخراط المهني وفقًا لنمط القيادة السائد بالمدارس الرسمية للغات. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري مقترح لتدريب القيادات المدرسية على مهارات الذكاء الانفعالي لإدارة الصراعات وبناء فرق عمل متماسكة. ومن المتوقع أن يخلص البحث إلى نتائج حيوية، منها: أن القيادة الوجدانية (EL) تسهم بشكل كبير في رفع ولاء المعلم لمؤسسته التعليمية وزيادة انخراطه في تحسين نواتج التعلم، وضرورة دمج كفايات إدارة العواطف ضمن لائحة اختيار القيادات، وأهمية توفير مناخ تنظيمي يتسم بالشفافية والتعاطف، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة العملية التعليمية واستقرار البيئة المهنية داخل المدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية.

843. العنوان: "تطوير ممارسات القيادة المدرسية بمدارس التعليم الأساسي في مصر وأثرها في تعزيز الصحة النفسية للطلاب"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في تحليل أثر القيادة المدرسية كمتغير مستقل، وما تشتمل عليه من وضع سياسات داعمة للصحة النفسية وإدارة الأزمات السلوكية، في تعزيز الصحة النفسية للطلاب (SMH (Student Mental Health كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية. وينطلق البحث من تزايد الضغوط النفسية والاجتماعية التي قد تواجه التلاميذ، مع دراسة دور مستوى دعم المعلمين (TSL (Teachers' Support Level كمتغير وسيط يسهم في ترجمة التوجهات القيادية إلى ممارسات ميدانية تعزز من الرفاهية النفسية للطفل. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من طلاب المرحلة الابتدائية والمعلمين بمحافظات الدلتا، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات بناء الأمان النفسي، وخطط التدخل المبكر، واستراتيجيات التكيف الاجتماعي والانفعالي داخل البيئة المدرسية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد العلاقة الارتباطية بين نمط القيادة السائد وبين مستوى الاستقرار النفسي للطلاب. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار عمل إداري مقترح لمديري المدارس يتوافق مع التوجهات الوطنية لتحسين جودة حياة الطالب المصري. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: أن القيادة التي تتبنى سياسات الاحتواء النفسي تسهم في خفض معدلات التنمر والاضطرابات السلوكية، وضرورة تفعيل دور الأخصائي النفسي والاجتماعي كشريك إداري أصيل، والحاجة إلى تدريب القيادات على مهارات "الإرشاد الإداري"، وصولًا إلى بناء مدرسة مصرية توفر بيئة تربوية آمنة تدعم نمو الشخصية المتكاملة للطلاب في ظل نظام التعليم الجديد.

844. العنوان: "آليات تفعيل القيادة الوقائية بالمدارس الثانوية المصرية وأثرها في الحد من الضغوط المهنية للمعلمين"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم فاعلية القيادة الوقائية (PL (Preventive Leadership كمتغير مستقل، والتي تعتمد على التخطيط الاستباقي وتوقع الأزمات، في الحد من الضغوط المهنية (PS (Professional Stress كمتغير تابع لدى معلمي المرحلة الثانوية بمصر. وينطلق البحث من رصد الأعباء التدريجية المتزايدة الناتجة عن التغييرات المتلاحقة في نظام التعليم الثانوي، مع دراسة دور الدعم المؤسسي (IS (Institutional Support كمتغير وسيط يعمل على امتصاص الصدمات الإدارية وتوفير الموارد اللازمة للعمل. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في معلمي المرحلة الثانوية

بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية استراتيجيات تنظيم العمل اليومي، وآليات التنبؤ بالمشكلات الصفيّة، وأثر الرقابة المرنة في خفض حدة الاحتراق الوظيفي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات القيادية وتحليل مدى إسهام التخطيط الوقائي (PL) في رفع مستوى الرضا الوظيفي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات إدارية لتحسين بيئة العمل المدرسية من خلال إدارة استباقية تقلل من الارتجالية في اتخاذ القرارات. ومن المتوقع أن يخلص البحث إلى نتائج هامة، أبرزها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين القيادة الوقائية ومعدلات الضغوط المهنية (PS)، وضرورة رقمنة العمليات الإدارية الروتينية لتقليل الأعباء عن كاهل المعلمين، والحاجة إلى بناء ثقافة مدرسية تقوم على المشاركة في صنع القرار الوقائي، مما يسهم في استقرار الميدان التعليمي وتجويد أداء المعلم المصري داخل الصفوف الدراسية.

845. العنوان: "متطلبات تفعيل القيادة الإنسانية بمدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية وأثرها في تعزيز مستوى الانتماء المدرسي للطلاب"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل مفهوم القيادة الإنسانية (HL Humane Leadership) باعتبارها المتغير المستقل، والتي تقوم على أبعاد جوهرية تشمل التعاطف، والعدالة التنظيمية، ودعم العلاقات الإنسانية، وأثر ذلك في تعزيز الانتماء المدرسي (SB School Belonging) كمتغير تابع لدى الطلاب في البيئة التعليمية المصرية. تنبثق مشكلة الدراسة من رصد حاجة المدارس الحكومية إلى نمط قيادي يتجاوز القوالب الإدارية الجامدة لمواجهة ظواهر الاغتراب الطلابي، مع دراسة دور المناخ المدرسي (SC School Climate) كمتغير وسيط يسهم في تقوية الرابطة بين الممارسات القيادية ومشاعر الولاء للمؤسسة. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي (DM Descriptive Method) لمسح وتحليل واقع الممارسات القيادية وتحديد مستوى الانتماء لدى الطلاب، حيث تغطي الحدود الموضوعية فحص الأساليب القيادية الداعمة نفسيًا واجتماعيًا، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ومعلميها وطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية، والحدود الزمنية بالعام الدراسي 2026/2025. تهدف الدراسة إلى استجلاء العلاقة الارتباطية بين القيادة الإنسانية (HL) وتنمية الهوية الوطنية والتربوية لدى المتعلمين، مع التركيز على كيفية مساهمة المناخ المدرسي (SC) في تحويل هذه الممارسات إلى سلوكيات انتماء ملموسة. وتناقش الدراسة آليات تقليل الفجوة بين الإدارة والطلاب من خلال تعزيز قيم الاحترام المتبادل والمشاركة الوجدانية، بما يتسق مع توجهات سياسات التعليم المصرية الرائدة في بناء الشخصية السوية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تحديد أهم المعوقات التي تحد من ممارسة القيادة الإنسانية (HL)، وتقديم قائمة بالمتطلبات الإدارية والتربوية اللازمة لتفعيلها بما يضمن رفع معدلات الانتماء المدرسي (SB) لدى الطلاب، وتوفير بيئة تعليمية جاذبة تزيد من دافعية الإنجاز وتدعم الاستقرار النفسي والاجتماعي داخل المجتمع المدرسي، مما يساهم في تحقيق غايات السياسة التعليمية في بناء جيل مرتبط بمؤسساته الوطنية ومؤمن بقيم العمل الجماعي والمسؤولية المجتمعية تجاه مدرسته ووطنه.

846. العنوان: "العلاقة بين القيادة التحويلية ومستوى التفاؤل المهني لدى معلمي التعليم الأساسي المصري"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء طبيعة العلاقة بين ممارسة أبعاد القيادة التحويلية Transformational (TL Leadership) كمتغير مستقل، ومستوى التفاؤل المهني (PO Professional Optimism) كمتغير تابع لدى معلمي مرحلة التعليم الأساسي في البيئة التعليمية المصرية، وذلك في إطار السعي نحو تحسين جودة الحياة المهنية للمعلم. تتبلور مشكلة الدراسة في رصد تأثير النمط القيادي السائد بمدارس التعليم الأساسي على الروح المعنوية للمعلمين وقدرتهم على استشراف مستقبل تعليمي إيجابي، مع دراسة دور الدعم التنظيمي المدرسي (SOS School Organizational Support) كمتغير وسيط يسهم في تعزيز العلاقة بين الرؤية الملهمة للقائد ومستوى التفاؤل المهني (PO) لدى المرؤوسين. تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) للوقوف على واقع ممارسة القيادة التحويلية (TL)

ومستوى التفاؤل المهني (PO) السائد، حيث تتحدد الحدود الموضوعية في أبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي، والتحفيز الإلهامي، والاستثارة الفكرية، والاعتبار الفردي)، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ومعلمي المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس محافظات صعيد مصر، والحدود الزمنية بالعام الدراسي 2026/2025. تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤلات تتعلق بمدى قدرة القادة التربويين على تحويل التحديات المهنية إلى فرص للنمو من خلال تبني رؤية مستقبلية محفزة ترفع من كفاءة المعلم الذاتية. وتناقش الدراسة آليات الحد من الاحتراق النفسي للمعلم عبر تفعيل الدعم التنظيمي المدرسي (SOS) الذي يربط بين الأهداف المؤسسية والتوقعات المهنية للمعلمين. ومن المتوقع أن تسفر نتائج البحث عن وجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين القيادة التحويلية (TL) ومستوى التفاؤل المهني (PO)، مما يبرز ضرورة تطوير برامج تدريبية للقيادات المدرسية تركز على مهارات الإلهام والتمكين المهني. كما ستسهم النتائج في تقديم مقترحات إجرائية لصناع سياسات التعليم في مصر تهدف إلى بناء بيئة مدرسية إيجابية تقلل من الاغتراب المهني وتدفع المعلمين نحو الإبداع، مع التأكيد على أن التفاؤل المهني (PO) يعد ركيزة أساسية لنجاح أي محاولة للإصلاح التعليمي الشامل في ظل التحديات الراهنة التي تفرضها التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري المعاصر

847. **العنوان:** **"تطوير ممارسات القيادة التشاركية بالمدارس الرسمية للغات في مصر وأثرها في تعزيز الصحة النفسية التنظيمية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد أثر القيادة التشاركية كمتغير مستقل، وما تشتمل عليه من إشراك المعلمين في اتخاذ القرارات وتفعيل قنوات الحوار، في تعزيز الصحة النفسية التنظيمية Organizational Psychological Health OPH)) كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات المصرية. وينطلق البحث من ضرورة التحول نحو الإدارة الديمقراطية لتقليل حدة الاغتراب الوظيفي، مع دراسة دور التمكين الإداري AE) (Administrative Empowerment كمتغير وسيط يسهم في رفع مستوى الثقة التنظيمية والولاء المؤسسي بين العاملين. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من المعلمين ورؤساء الأقسام بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات المشاركة المهنية، ومعايير الصحة النفسية في بيئة العمل، وأثر الشفافية الإدارية في خفض معدلات الصراع التنظيمي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات التشاركية وتحليل العلاقة الارتباطية بين نمط القيادة ومستوى الرفاهية النفسية للعاملين. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لتطوير الحوكمة المدرسية بما يضمن بناء بيئة عمل صحية ومستقرة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في صنع القرار وتحسن الصحة النفسية التنظيمية (OPH)، وضرورة تدريب القيادات على مهارات التفويض الفعال، والحاجة إلى بناء ميثاق تنظيمي يدعم العمل الجماعي، وصولًا إلى صياغة مقترحات تضمن رفع كفاءة الأداء المؤسسي داخل المدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية.

848. **العنوان:** **"آليات تفعيل القيادة المعززة للرفاهية بالمدارس الإعدادية المصرية وأثرها في الحد من السلوكيات العدوانية للطلاب"**

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تقييم فاعلية القيادة المعززة للرفاهية كمتغير مستقل، والتي تعتمد على توفير برامج الدعم النفسي PSP) (Psychological Support Programs وتعزيز التفاعل الصحي Healthy Interaction Enhancement (HIE)، في الحد من السلوكيات العدوانية SAB) (Student Aggressive Behaviors كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الإعدادية بمصر. وينطلق البحث من رصد تنامي ظاهرة العنف المدرسي والحاجة إلى مدخل قيادي وقائي، مع فحص دور مناخ الرفاهية المدرسية SWBC) (School Well-Being Climate كمتغير وسيط يعمل على تعديل السلوكيات السلبية من خلال توفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في طلاب المرحلة الإعدادية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، بينما تشمل الحدود الموضوعية استراتيجيات التدخل الوقائي، ومعايير جودة الحياة المدرسية، وأثر القيادة الودودة في خفض معدلات التنمر بين الطلاب. ويستخدم البحث المنهج الوصفي

التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد أثر مناخ الرفاهية (SWBC) في تعزيز السلوك الإيجابي لدى التلاميذ. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري لمديري المدارس يساعد في بناء ثقافة مدرسية قائمة على الاحترام المتبادل. ومن المتوقع أن يخلص البحث إلى نتائج هامة، أبرزها: أن القيادة التي تتبنى الرفاهية كقيمة إدارية تنجح في خفض مستويات العدوان (SAB) بنسب ملحوظة، وضرورة إدراج برامج الدعم النفسي (PSP) ضمن الجدول المدرسي بصفة دورية، والحاجة إلى تفعيل الشراكة بين القيادة وأولياء الأمور لضمان استمرارية أثر الرفاهية، مما يسهم في تطوير بيئة تربوية تدعم النمو النفسي والاجتماعي السليم للطلاب المصريين.

849. العنوان: "تطوير سياسات القيادة الداعمة للصحة النفسية بالمدارس المصرية وأثرها في الحد من مستويات الاحتراق المهني للمعلمين"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد أثر القيادة الداعمة للصحة النفسية كمتغير مستقل، وما تتضمنه من تقديم الدعم الانفعالي (ES Emotional Support) والمرونة في تنظيم العمل (WF Work Flexibility)، في خفض مستوى الاحتراق المهني (JB Job Burnout) كمتغير تابع لدى المعلمين في المدارس المصرية. وينطلق البحث من تزايد الضغوط الإدارية والتربوية التي أدت إلى استنزاف طاقات المعلمين، مع دراسة دور توفير فرص الراحة المهنية Professional Rest (PRO Opportunities) كمتغير وسيط يسهم في استعادة التوازن النفسي والوظيفي. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من معلمي جميع المراحل التعليمية بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية أساليب القيادة الإنسانية، وأعراض الإرهاق النفسي، وآليات تحسين المناخ التنظيمي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الدعم القيادي وتحليل العلاقة الارتباطية بين ممارسات المدير ومعدلات الاحتراق (JB) لدى مرؤوسيه. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لتطوير بيئات عمل مدرسية تراعي الجوانب النفسية للمعلم المصري لضمان استدامة عطائه المهني. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الدعم الانفعالي (ES) والاحتراق المهني، وضرورة إدراج مهارات المساندة النفسية ضمن برامج تدريب القيادات المدرسية، والحاجة إلى صياغة لوائح تنظيمية تسمح بمرونة توزيع المهام (WF) لتقليل الضغط العصبي، وصولًا إلى بناء نموذج مدرسي مصري يدعم الرفاهية المهنية ويحقق معايير الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية.

850. العنوان: "متطلبات تفعيل القيادة المدرسية بمدارس التعليم الأساسي في مصر لتعزيز مهارات التكيف النفسي لدى الطلاب"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تحليل أثر القيادة المدرسية كمتغير مستقل، من خلال توفير الدعم النفسي (PSP Psychological Support Provision) وتنظيم برامج الإرشاد المدرسي (SCP School Counseling Programs)، في تعزيز مهارات التكيف النفسي (PAS Psychological Adaptation Skills) كمتغير تابع لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر. وينطلق البحث من أهمية الدور الإداري في بناء شخصية الطالب وقدرته على مواجهة التحديات الاجتماعية، مع فحص دور المتابعة الفردية للطلاب (ISM Individual Student Monitoring) كمتغير وسيط يساعد في الاكتشاف المبكر للمشكلات السلوكية. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في طلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية بمدارس محافظة كفر الشيخ، بينما تشمل الحدود الموضوعية استراتيجيات حل المشكلات، والتعامل مع الضغوط المدرسية، وتنمية المرونة النفسية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد واقع الخدمات الإرشادية وتحليل مدى إسهام القيادة في ترسيخ بيئة تعليمية آمنة. وتبرز أهمية الدراسة في وضع إطار إداري مقترح لتفعيل مكاتب الخدمة الاجتماعية والنفسية بالمدارس بما يخدم التكيف النفسي (PAS) للتلاميذ. ومن المتوقع أن يخلص البحث إلى نتائج هامة، أبرزها: أن القيادة التي تضع برامج الإرشاد (SCP) ضمن أولوياتها تنجح في تحسين التوافق الدراسي للطلاب، وضرورة عقد شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني لدعم الصحة النفسية المدرسية، والحاجة إلى تدريب مديري المدارس على

تقنيات "الإدارة الودودة" لتعزيز شعور الطلاب بالانتماء، مما يسهم في رفع جودة الحياة المدرسية في جمهورية مصر العربية.

.851 **العنوان: "آليات تطوير القيادة المرنة بالمدارس الثانوية المصرية وأثرها في تحسين مستوى الصحة المهنية للعاملين"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم فاعلية القيادة المرنة كمتغير مستقل، والتي تعتمد على تعديل أساليب الإدارة بما يتناسب مع الظروف (FBL Flexibility-Based Leadership) وتبني ممارسات تنظيمية متكيفة (AMP Adaptive Management Practices)، في تحسين الصحة المهنية (OH Occupational Health) كمتغير تابع للعاملين داخل المدارس الثانوية المصرية. وتنطلق مشكلة البحث من جمود بعض الممارسات البيروقراطية وأثرها السلبي على دافعية المعلمين، مع دراسة دور مرونة توزيع المهام (TAF Task Allocation Flexibility) كمتغير وسيط يعمل على تحقيق العدالة التنظيمية وتخفيف الأعباء الوظيفية. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في معلمي وموظفي المدارس الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات الاستجابة للأزمات التعليمية، ومعايير السلامة النفسية والمهنية، والرضا الوظيفي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف مستوى مرونة القيادات المدرسية وتحليل أثرها في تعزيز الصحة المهنية (OH) للعاملين. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج قيادي يتسم بالديناميكية والقدرة على مواكبة تحولات النظام التعليمي الثانوي الجديد في مصر. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج حيوية، منها: أن تبني الممارسات المتكيفة (AMP) يقلل من الصراعات التنظيمية ويزيد من إنتاجية المعلمين، وضرورة منح مديري المدارس صلاحيات أوسع في تعديل الأساليب الإدارية (FBL) وفقًا لخصوصية كل مدرسة، والحاجة إلى بناء ميثاق للقيادة المرنة يدعم التوازن بين متطلبات العمل والاحتياجات الشخصية للعاملين، وصولًا إلى جودة الأداء المؤسسي بوزارة التربية والتعليم.

.852 **العنوان: "تطوير ممارسات القيادة الإيجابية بالمدارس المصرية وأثره في تحسين جودة الحياة المدرسية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد العلاقة الارتباطية بين القيادة الإيجابية كمتغير مستقل، بما تتضمنه من ممارسات التحفيز (M Motivation) ونشر التفاؤل (POP Positive Outlook Promotion)، وبين تحسين جودة الحياة المدرسية (QSL Quality of School Life) كمتغير تابع بمدارس التعليم الأساسي في مصر. وينطلق البحث من ضرورة الارتقاء بالمنظومة الإدارية لتتجاوز الدور الرقابي نحو القيادة بالقدوة والتركيز على نقاط القوة Strength-Based Leadership (SBL) كمتغير وسيط يسهم في اكتشاف طاقات المعلمين والطلاب وتوجيهها نحو التميز. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من العاملين والطلاب بمدارس الوجه القبلي، بينما تقتصر الحدود الموضوعية على أبعاد جودة الحياة المدرسية مثل الرفاهية النفسية، والانتماء المؤسسي، والمناخ المدرسي الداعم. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات القيادية وتحليل مدى إسهام التوجه الإيجابي في خفض التوتر التنظيمي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري مقترح لمديري المدارس يتوافق مع استراتيجيات وزارة التربية والتعليم لبناء بيئة تعليمية جاذبة ومحفزة للإبداع. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: وجود ارتباط طردي وثيق بين القيادة الإيجابية وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي والتحصيل الدراسي، وضرورة تضمين مهارات "علم النفس الإيجابي" في برامج إعداد القيادات، والحاجة إلى وضع معايير لتقييم أداء المدير ترتكز على مدى تحقيقه للرفاهية المدرسية (QSL)، مما يسهم في تطوير مدرسة مصرية مفعمة بالطاقة والإنتاجية.

.853 **العنوان: "آليات تفعيل القيادة الوقائية بمدارس التعليم الابتدائي في مصر وأثرها في الحد من المشكلات النفسية والسلوكية للطلاب"**

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تحليل أثر القيادة الوقائية كمتغير مستقل، والتي تعتمد على التدخل المبكر (Early Intervention (EI والمتابعة المستمرة (Continuous Monitoring (CM، في الحد من المشكلات النفسية والسلوكية (Psychological and Behavioral Problems (PBP كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الابتدائية في مصر. وينطلق البحث من أهمية الدور الاستباقي للقيادة المدرسية في رصد حالات التنمر أو الانطواء أو ضعف الدافعية قبل تفاقمها، مع فحص دور برامج الدعم الوقائي (Preventive Support Programs (PSP كمتغير وسيط يعمل على تحصين الطلاب نفسيًا واجتماعيًا. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في طلاب ومعلمي المدارس الابتدائية بمحافظة كفر الشيخ، بينما تشمل الحدود الموضوعية أنماط السلوك غير التكيفي، واستراتيجيات التوجيه الإرهاصي، وأثر القيادة في تأمين المناخ الصفي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد واقع الممارسات الوقائية (EI) وتحلل فاعليتها في خفض حدة المشكلات السلوكية (PBP). وتبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري وقائي يساعد في بناء بيئة تعليمية آمنة ومستقرة. ومن المتوقع أن يخلص البحث إلى نتائج حيوية، منها: أن القيادة التي تتبنى نظام المتابعة المستمرة (CM) تنجح في الكشف المبكر عن اضطرابات التعلم والسلوك، وضرورة تفعيل "مجالس الآباء والمعلمين" كأداة وقائية مشتركة، والحاجة إلى تدريب القيادات على مهارات التشخيص الأولي للمشكلات النفسية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الانفعالي وتطوير جودة المخرجات التربوية في المدارس الابتدائية المصرية.

.854 **العنوان:** "فاعلية القيادة الرحيمة في تعزيز جودة العلاقات الإنسانية بالمدارس الرسمية للغات في مصر"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل فاعلية القيادة الرحيمة كمتغير مستقل، والتي تتسم بالتعاطف الإنساني (Human Empathy (HE والرفق المهني (Professional Kindness (PK، في تعزيز العلاقات الإنسانية Human Relations (HR) كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية. وتنطلق مشكلة البحث من حاجة المؤسسات التعليمية المتميزة إلى نمط قيادي يوازن بين الحزم الإداري ومراعاة ظروف العاملين Staff Circumstances Consideration (SCC) كمتغير وسيط يسهم في خفض حدة الصراعات التنظيمية وزيادة التماسك بين أعضاء هيئة التدريس. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في معلمي ومديري المدارس الرسمية للغات بمحافظات مصر المختلفة، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات التواصل الفعال، ومهارات الاستيعاب العاطفي، وأثر الرفق في رفع الروح المعنوية للعاملين. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع العلاقات الإنسانية (HR) وتحليل أثر السلوك القيادي الرحيم في تطوير بيئة العمل. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم ممارسات قيادية بديلة عن الأساليب السلطوية التقليدية، بما يتناسب مع ثقافة المدارس الرسمية للغات. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج هامة، أبرزها: أن القيادة القائمة على التعاطف (HE) تزيد من مستويات التفاني والعمل التطوعي لدى المعلمين، وضرورة تبني ميثاق للتعامل الإنساني داخل المدرسة، والحاجة إلى توفير برامج تدريبية للقيادات حول "الذكاء الوجداني في الإدارة"، وصولًا إلى بناء مناخ مدرسي يتسم بالتفاهم والتعاون المهني ويحقق أهداف السياسة التعليمية المصرية المعاصرة.

.855 **العنوان:** "تطوير سياسات القيادة المدرسية في ضوء الاحتياجات النفسية للطلاب وأثره على مستوى الصحة النفسية بالمدارس الإعدادية المصرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تحليل العلاقة بين القيادة المدرسية المراعية للاحتياجات النفسية للطلاب كمتغير مستقل، وما تتضمنه من تحديد احتياجات الطلاب النفسية Student Psychological Needs Identification (SPNI) وتقديم الدعم الفردي (Individualized Support (IS، وبين مستوى الصحة النفسية Mental Health Level (MHL) كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الإعدادية في مصر. وينطلق البحث من ضرورة انتقال الدور الإداري من الرقابة التقليدية إلى الرعاية النفسية المتكاملة، مع فحص دور تعزيز مشاعر الأمان المدرسي School Safety Enhancement

SSE)) كمتغير وسيط يسهم في خفض مستويات القلق والتوتر لدى التلاميذ. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في عينة من طلاب المرحلة الإعدادية بمحافظات الدلتا، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات بناء المرونة النفسية، واستراتيجيات التكيف مع الضغوط الأكاديمية، والسياسات المدرسية الداعمة للرفاهية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات القيادية وتحليل مدى إسهام التدخلات الفردية (IS) في تحسين التوافق النفسي والاجتماعي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات إدارية لتطوير مناخ مدرسي يحمي الطلاب من الاضطرابات النفسية الشائعة في هذه المرحلة العمرية الحرجة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج جوهرية، أهمها: أن القيادة التي تتبنى مدخل الاحتياجات النفسية (SPNI) تنجح في تحسين جودة الحياة المدرسية وزيادة التحصيل الدراسي، وضرورة دمج برامج الصحة النفسية ضمن الخطط الاستراتيجية للمدارس، والحاجة إلى تدريب مديري المدارس على مهارات "القيادة الخادمة" التي تضع مصلحة الطالب النفسية في المقام الأول، وصولًا إلى بيئة تعليمية شاملة في جمهورية مصر العربية.

856. العنوان: "آليات دعم القيادة المدرسية لبرامج الإرشاد النفسي وأثرها في الحد من القلق الدراسي لطلاب المرحلة الثانوية بمصر"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد أثر القيادة المدرسية الداعمة لبرامج الإرشاد النفسي كمتغير مستقل، وما تشمله من توفير الموارد اللازمة للإرشاد النفسي (PCRP (Psychological Counseling Resources Provision ومتابعة تنفيذ برامج الدعم النفسي (CPF (Counseling Programs Follow-Up، في الحد من القلق الدراسي Academic Anxiety AA)) كمتغير تابع لدى طلاب الثانوية العامة في مصر. وينطلق البحث من التحديات النفسية الكبيرة المرتبطة بنظام التقييم الجديد في المرحلة الثانوية، مع دراسة دور تعزيز دور الأخصائي النفسي المدرسي School Psychologist Role (SPRE (Enhancement كمتغير وسيط يضمن تقديم خدمة إرشادية مهنية فعالة. وتتحدد الحدود البشرية للبحث في طلاب الثانوية العامة بمحافظات القاهرة الكبرى، بينما تشمل الحدود الموضوعية أساليب تخفيف ضغوط الامتحانات، واستراتيجيات المواجهة النفسية، وتحسين الاستعداد للتعلم. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لقياس مستوى الارتباط بين الدعم القيادي (PCRP) وخفض معدلات التوتر الدراسي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري يوفر الحماية النفسية للطلاب خلال فترة الامتحانات والتحصيل. ومن المتوقع أن يخلص البحث إلى نتائج حيوية، منها: أن القيادة التي تتبنى الإرشاد النفسي (CPF) كجزء أصيل من الإدارة التعليمية تنجح في رفع مستوى الثقة بالنفس لدى الطلاب، وضرورة تخصيص ميزانيات مستقلة لدعم الوحدات النفسية بالمدارس، والحاجة إلى بناء قنوات تواصل رقمية بين الطلاب والأخصائيين النفسيين تحت إشراف القيادة، مما يسهم في تطوير ممارسات الإدارة الصفية والمدرسية بما يخدم الصحة النفسية للطالب المصري.

857. العنوان: "تطوير ممارسات القيادة الإيجابية بالمدارس الحكومية المصرية في ضوء متطلبات التكيف المهني للمعلمين"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة بين القيادة الإيجابية كمتغير مستقل، والتي تركز على تعزيز نقاط القوة (SBL (Strength-Based Leadership وإشاعة التفاؤل المهني (POP (Professional Optimism Promotion، وبين مستوى التكيف المهني (PA (Professional Adaptation كمتغير تابع لدى المعلمين في المدارس الحكومية المصرية. وتنطلق مشكلة البحث من حاجة المعلمين إلى بيئة عمل تدعم صمودهم المهني في مواجهة أعباء التدريس، مع فحص دور توفير الدعم المعنوي المستمر (CMS (Continuous Moral Support كمتغير وسيط يعمل على تقليل الاغتراب الوظيفي وزيادة الانغماس في العمل. وتتحدد الحدود البشرية للدراسة في معلمي محافظات الوجه البحري، بينما تشمل الحدود الموضوعية مهارات التعامل مع الضغوط الوظيفية، والاندماج في الثقافة التنظيمية، وتحسين كفاءة الأداء التدريسي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد أثر الأساليب القيادية الإيجابية (SBL) في رفع الروح المعنوية للمعلمين. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري لمديري المدارس يساعدهم على بناء فرق

عمل متناغمة وقادرة على التكيف مع التغيرات في السياسات التعليمية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج هامة، أبرزها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحفيز القيادي وسرعة التكيف المهني (PA) للمعلمين الجدد، وضرورة صياغة برامج تدريبية للقيادات حول "الإدارة بالقيم الإيجابية"، والحاجة إلى تطوير نظم الحوافز المعنوية لتعزيز الرضا المهني، وصولًا إلى بناء مدرسة مصرية رائدة تستثمر في طاقات معلميها وتحقق أهداف التنمية المستدامة في قطاع التعليم.

858. العنوان: "أثر ممارسات القيادة المدرسية في تعزيز ثقافة الرفاهية المدرسية لدى طلاب التعليم الإعدادي في مصر: دراسة تحليلية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تدني مستويات جودة الحياة النفسية داخل البيئة المدرسية، وتهدف إلى تحليل أثر ممارسات القيادة المدرسية بوصفها المتغير المستقل، والتي تتمثل إجرائيًا في تبني سياسات الرفاهية المدرسية (SWBP School Well-Being Policies)، وتنفيذ الأنشطة النفسية والتربوية Psychological and Educational (PEA Activities)، وتفعيل برامج الدعم الجماعي (GSP Group Support Programs)، في تعزيز ثقافة الرفاهية المدرسية باعتبارها المتغير التابع لدى الطلاب. تدرس هذه العلاقة في ضوء الفكر الإداري المعاصر الذي يركز على القيادة الداعمة للنمو النفسي، حيث تشمل الحدود الموضوعية تقييم مدى تأثير سياسات الرفاهية المدرسية (SWBP) في بناء بيئة تعليمية آمنة، بينما تتحدد الحدود البشرية في عينة من مديري ومعلمي وطلاب المدارس الإعدادية بمحافظات الدلتا بجمهورية مصر العربية. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته في رصد الواقع وتشخيص المتغيرات، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج تؤكد وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة وتفعيل الأنشطة النفسية والتربو (PEA)، مما يسهم في تحسين السلوك الإيجابي وتقليل حدة التوتر المدرسي. كما يتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترح إجرائي لتطوير برامج الدعم الجماعي (GSP) لتعزيز الصحة النفسية كجزء أصيل من سياسات الإدارة التعليمية المصرية. ومن المنتظر أن تسفر النتائج عن دور محوري للقيادة في تشكيل المناخ التنظيمي الداعم للرفاهية، بما يحقق كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق التوازن الانفعالي للطلاب في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه سياسات التعليم في مصر.

859. العنوان: "متطلبات تفعيل القيادة التحويلية لدعم برامج الوقاية النفسية بمدارس التعليم الأساسي في مصر: رؤية إدارية مقترحة"

الموضوع: تنطلق هذه الدراسة من مشكلة ضعف استجابة الإدارة المدرسية التقليدية للمشكلات النفسية والسلوكية المتزايدة، وتهدف إلى رصد فاعلية القيادة التحويلية بوصفها المتغير المستقل بمكوناتها المتمثلة في الرؤية المستقبلية Future (FOV Oriented Vision)، والتحفيز الإيجابي (PM Positive Motivation)، والقيادة الإلهامية والتطويرية Inspirational (IDL and Developmental Leadership)، في دعم برامج الوقاية النفسية كمتغير تابع لطلاب مدارس التعليم الأساسي بمصر. تسعى الدراسة إلى معالجة الفجوة بين الواقع والمأمول في تطبيق الرؤية المستقبلية (FOV) من خلال توفير آليات إدارية تضمن استدامة التحصين النفسي للناشئة، وتشمل الحدود الموضوعية دراسة الأدوار القيادية في الوقاية من الاضطرابات السلوكية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والأخصائيين النفسيين بمدارس التعليم الأساسي في محافظات الوجه القبلي. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع ممارسات التحفيز الإيجابي (PM) وعلاقتها بجاهزية المدارس لتنفيذ برامج الحماية النفسية، وتقتصر الحدود المكانية على عينة ممثلة من المدارس الرسمية المصرية. يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تثبت أن تدني مستويات القيادة الإلهامية والتطويرية (IDL) يؤدي إلى تعثر تنفيذ خطط الوقاية النفسية، كما ستقدم الدراسة تصورًا مقترحًا يعزز من قدرة الإدارة التعليمية على مواجهة المخاطر النفسية. وستبين النتائج طبيعة العلاقة الطردية بين تبني الفكر التحويلي في الإدارة المدرسية ونجاح برامج الوقاية، بما

يسهم في تحسين المخرجات التعليمية وضمان سلامة المناخ المدرسي داخل جمهورية مصر العربية وفق توجهات سياسة التعليم الحديثة.

860. **العنوان:** "**القيادة المدرسية الداعمة للعمل التعاوني وعلاقتها بصحة العلاقات المهنية في المدارس المصرية: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تتحدد مشكلة الدراسة في تنامي الصراعات التنظيمية داخل المدارس مما يؤثر على كفاءة العملية التعليمية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين دعم القيادة المدرسية للعمل التعاوني كمتغير مستقل، ويشمل ذلك تشجيع العمل التعاوني (CWE Collaborative Work Encouragement)، وتفعيل آليات الحوار المهني Professional Dialogue (PDM Mechanisms)، وتعزيز التشبيك بين المعلمين (TNE Teacher Networking Enhancement)، وبين صحة العلاقات المهنية كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. تتناول الحدود الموضوعية انعكاس تشجيع العمل التعاوني (CWE) على المناخ التنظيمي السائد، في حين تتمثل الحدود البشرية في المعلمين بمختلف المراحل التعليمية في عينة من مدارس الجمهورية. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن طبيعة التأثير الذي تحدثه آليات الحوار المهني (PDM) في تماسك النسيج المهني المدرسي، وتتحدد الحدود المكانية في الإدارات التعليمية المختارة للدراسة. تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج تؤكد أن تعزيز التشبيك بين المعلمين (TNE) يؤدي إلى خفض حدة الصراعات التنظيمية وزيادة مستوى الرضا الوظيفي، وهو ما يعكس صحة العلاقات المهنية داخل المؤسسة. كما ستوضح النتائج الدور الوسيط للمناخ المدرسي في تقوية الرابطة بين الممارسات القيادية التعاونية وجودة العلاقات الإنسانية بين العاملين. وتختتم الدراسة بتقديم توصيات لصناع القرار في سياسات التعليم لتبني نماذج إدارية تعزز من آليات الحوار المهني (PDM) كمدخل لإصلاح الإدارة المدرسية في مصر وتطوير أدائها المهني بما يضمن استقرار البيئة التعليمية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

861. **العنوان:** "**أثر ممارسات القيادة المدرسية المستجيبة للنوع الاجتماعي في تحقيق العدالة النفسية لدى طلاب التعليم العام في مصر: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذه الدراسة في رصد الفجوات النفسية والتربوية الناجمة عن عدم مراعاة خصوصية النوع الاجتماعي في الممارسات الإدارية، وتهدف إلى تحليل أثر القيادة المدرسية المستجيبة للنوع الاجتماعي -Gender (GRSL Responsive School Leadership) بوصفها المتغير المستقل، والتي ترتكز على مراعاة الفروق النفسية والاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص، في تعزيز العدالة النفسية (PE Psychological Equity) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة لتقييم مدى قدرة هذه القيادة على معالجة التمييز ودعم المشاركة المتساوية، مع فحص دور المناخ المدرسي (SC School Climate) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتتحدد الحدود الموضوعية في تحليل انعكاس العدالة النفسية (PE) على جودة العلاقات المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته في توصيف الممارسات القيادية وقياس مستويات العدالة داخل البيئة التعليمية. وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الرسمية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وتسفر نتائج الدراسة المتوقعة عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تبني القيادة المدرسية المستجيبة للنوع الاجتماعي (GRSL) وبين ارتفاع مؤشرات التوافق النفسي والاجتماعي لدى الطلاب، كما ستكشف عن دور المناخ المدرسي (SC) في تعزيز قيم الإنصاف. ومن المنتظر أن تقدم الدراسة إطارًا إجرائيًا لتطوير سياسات الإدارة التعليمية بما يضمن الحد من المشكلات المترتبة على عدم المساواة، وبناء بيئة تعليمية أكثر شمولًا واستدامة وفق توجهات الفكر الإداري المعاصر في مصر.

862. **العنوان:** "**دور مهارات القيادة الداعمة للصحة النفسية في خفض السلوك الانسحابي لدى طلاب المرحلة الابتدائية في مصر: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تتمثل مشكلة الدراسة في تزايد مظاهر الانعزال والانسحاب الاجتماعي بين تلاميذ المرحلة الابتدائية، وتهدف إلى تحليل أثر مهارات القيادة الداعمة للصحة النفسية (Mental Health Supportive Leadership Skills (MHSLS كمتغير مستقل، والتي تشمل تقديم الدعم الفردي والتدخل المبكر وتعزيز الثقة، في خفض السلوك الانسحابي (Withdrawal Behavior (WB باعتباره المتغير التابع لدى الطلاب. تتناول الدراسة بالتحليل المتغير الوسيط المتمثل في الاندماج الاجتماعي (Social Integration (SI وأثره في تعزيز فاعلية القيادة لخفض الانعزال، وتشمل الحدود الموضوعية فحص أساليب الحد من السلوك الانسحابي (WB) داخل البيئة المدرسية، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الابتدائية بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد واقع مهارات القيادة الداعمة للصحة النفسية (MHSLS) وتشخيص مسببات الانسحاب النفسي لدى الأطفال. وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الابتدائية الحكومية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تفعيل الاندماج الاجتماعي (SI) كآلية إدارية يسهم بشكل فعال في معالجة العلامات المبكرة للانسحاب، كما ستثبت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا في مستويات الصحة النفسية للطلاب تعزى لنمط القيادة المتبع. وستخلص الدراسة إلى تقديم مصفوفة مقترحة للمهارات القيادية اللازمة للتعامل مع المشكلات السلوكية النفسية، بما يدعم سياسات التعليم الابتدائي في مصر نحو بناء شخصية سوية وقادرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع المدرسي.

863. **العنوان:** "**متطلبات تفعيل القيادة المدرسية في تعزيز الصمود النفسي لدى المعلمين بالمدارس المصرية: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تنطلق هذه الدراسة من مشكلة ارتفاع حدة الاحتراق النفسي والضغوط المهنية التي تواجه المعلم المصري، وتهدف إلى تحليل فاعلية القيادة المدرسية (School Leadership Effectiveness (SLE بوصفها المتغير المستقل، في تعزيز الصمود النفسي (Psychological Resilience (PR كمتغير تابع لدى المعلمين بالمدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى قياس قدرة المعلمين على التكيف مع التحديات التنظيمية من خلال المتغير الوسيط المتمثل في الدعم المؤسسي Institutional Support (IS)، والذي يعد ركيزة أساسية في الفكر الإداري الحديث. وتشمل الحدود الموضوعية فحص مؤشرات الصمود النفسي (PR) وعلاقتها بالرضا الوظيفي، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مختلف التخصصات بمحافظات الوجه القبلي بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف العلاقة بين نمط الإدارة المدرسية ومستوى الصلابة النفسية لدى الكادر التعليمي، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام بمصر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن أن توفير الدعم المؤسسي (IS) من قبل القيادة يعد العامل الأكثر تأثيرًا في تنمية مهارات التكيف المهني، كما ستكشف النتائج عن وجود علاقة طردية بين جودة القيادة المدرسية (SLE) وبين قدرة المعلمين على مواجهة الأزمات التنظيمية. وستقدم الدراسة رؤية مقترحة لتطوير برامج إعداد وتدريب القيادات المدرسية في تخصص الإدارة التربوية، بما يركز على أبعاد الصم

864. **العنوان:** "**تطوير الأداء القيادي لمديري المدارس الابتدائية بمصر في ضوء متطلبات الاستقرار الانفعالي للطلاب: دراسة وصفية**"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من أهمية الدور القيادي للمدير في تشكيل البناء النفسي والانفعالي للمتعلمين، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الدور القيادي للمدير المدرسي بوصفه متغيرًا مستقلًا—من خلال ما يقوم به من تنظيم للعمل المدرسي، وتوجيه للمعلمين، ورعاية لمشكلات الطلاب—وبين مستوى الاستقرار الانفعالي Emotional Stability (ES) الذي يُعد متغيرًا تابعًا لدى طلاب المرحلة الابتدائية المصرية. تسعى الدراسة إلى قياس مدى تأثير الممارسات القيادية على قدرة الطلاب على ضبط انفعالاتهم والاستجابة الانفعالية السليمة للمواقف اليومية، مع فحص دور المناخ المدرسي (School Climate (SC كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر القيادة في تعزيز الانضباط الانفعالي وتوفير بيئة تعليمية آمنة، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري ومعلمي وطلاب المرحلة الابتدائية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لوصف الأنماط القيادية السائدة وتحليل علاقتها بمؤشرات الاستقرار الانفعالي (ES) لدى الطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن تبني المدير لنمط القيادة الداعمة يسهم بشكل مباشر في خفض حدة القلق والتوتر لدى الطلاب وزيادة توافقهم النفسي. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لسياسات الإدارة التربوية حول ضرورة إدراج مهارات الذكاء الانفعالي ضمن برامج إعداد القيادات المدرسية، وتفعيل دور المناخ المدرسي (SC) كأداة إدارية لتعزيز النمو النفسي السليم للأطفال، بما يضمن بيئة مدرسية محفزة تدعم الصحة النفسية والتميز الدراسي في منظومة التعليم المصرية.

865. العنوان: "أثر ممارسات القيادة المدرسية في الحد من ظاهرة التنمر لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر: دراسة تحليلية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تنامي السلوكيات العدوانية وآثارها السلبية على جودة الحياة المدرسية، حيث تهدف إلى تحليل أثر القيادة المدرسية (SL (School Leadership بوصفها المتغير المستقل—من خلال تفعيل أنظمة العقاب والثواب، وبرامج الإرشاد النفسي والاجتماعي (PSCP (Psychological and Social Counseling Programs، وتطوير خطط التدخل الوقائية (PIP (Preventive Intervention Plans—في الحد من ظاهرة التنمر Bullying (BP (Phenomenon باعتبارها المتغير التابع بين طلاب التعليم الأساسي في مصر. تدرس الدراسة دور المناخ الاجتماعي المدرسي (SSC (School Social Climate كمتغير وسيط في تحجيم السلوك التنمري، وتشمل الحدود الموضوعية قياس فاعلية التدخلات الإدارية في كبح العدوان، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الابتدائية والإعدادية بمحافظات الوجهين القبلي والبحري بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته في رصد الواقع وتشخيص المتغيرات، وتقتصر الحدود المكانية على المدارس الحكومية الرسمية. وتسفر نتائج الدراسة المتوقعة عن وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة خطط التدخل الوقائية (PIP) ومعدلات انتشار التنمر (BP)، كما ستكشف عن الأهمية القصوى لبرامج الإرشاد النفسي والاجتماعي (PSCP) في تعديل السلوك. وستخلص الدراسة إلى تقديم إطار إجرائي لسياسات مدرسية تعزز ثقافة الاحترام وتدعم المناخ الاجتماعي المدرسي (SSC)، بما يضمن خلق بيئة تعليمية آمنة تتوافق مع معايير الجودة في سياسات التعليم المصرية، وتسهم في حماية الصحة النفسية للطلاب وتحسين نواتج التعلم في ظل التحديات المعاصرة.

866. العنوان: "فاعلية القيادة المدرسية في دعم الصحة النفسية للمعلمين المبتدئين بمدارس التعليم العام في مصر: رؤية إدارية مقترحة"

الموضوع: تنطلق هذه الدراسة من مشكلة ارتفاع معدلات القلق المهني وضعف التكيف لدى المعلمين الجدد، وتهدف إلى تحليل فاعلية القيادة المدرسية (SL (School Leadership بوصفها المتغير المستقل—من حيث تقديم الدعم المعياري، والتوجيه المهني (PG (Professional Guidance، وتخفيف الضغوط التنظيمية (OS (Organizational Stress—في دعم الصحة النفسية (MH (Mental Health كمتغير تابع للمعلمين المبتدئين داخل المؤسسات التعليمية المصرية. تسعى الدراسة لتحديد التحديات التي تواجه المعلمين الجدد مع مراعاة ثقافة المدرسة (SC (School Culture كمتغير وسيط يؤثر في مستوى استقرارهم النفسي والمهني، وتشمل الحدود الموضوعية تقييم أثر التوجيه المهني (PG) في تحسين الرضا الوظيفي، بينما تتحدد الحدود البشرية في المعلمين حديثي التعيين بمحافظات الدلتا بجمهورية مصر العربية. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل طبيعة الدعم القيادي المقدم وعلاقته بخفض الضغوط التنظيمية (OS)، وتقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم العام الرسمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تثبت أن غياب التوجيه المهني (PG) المنظم يؤدي إلى تدهور الصحة النفسية (MH) للمعلم المبتدئ وزيادة رغبته في التسرب المهني. كما ستكشف النتائج عن دور ثقافة المدرسة (SC) في تسهيل عملية الدمج المهني. وتخلص الدراسة إلى اقتراح برنامج إداري لتأهيل القيادات على مهارات الدعم النفسي والمهني، بما يتوافق مع جهود وزارة التربية والتعليم المصرية في الارتقاء بمستوى أداء المعلم وضمان استقراره داخل المنظومة التعليمية.

867. **العنوان:** "القيادة المدرسية وعلاقتها بصحة العلاقات الإنسانية بين طلاب المرحلة الإعدادية في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتحدد مشكلة الدراسة في ضعف الروابط الاجتماعية وانتشار القيم الفردية بين الطلاب، مما يؤثر على التماسك المدرسي، وتهدف إلى تحليل العلاقة بين القيادة المدرسية (SL School Leadership) بوصفها المتغير المستقل—من حيث دعم القيم الأخلاقية، وإدارة الأنشطة التفاعلية (IAM Interactive Activities Management)، ومتابعة أنماط العلاقات—وبين صحة العلاقات الإنسانية (HRH Human Relations Health) كمتغير تابع بين طلاب المدارس الإعدادية المصرية. تدرس الدراسة دور الإرشاد التربوي (EG Educational Guidance) كمتغير وسيط في تعزيز التواصل الفعال بين الطلاب، وتشمل الحدود الموضوعية فحص أثر الأنشطة التفاعلية في غرس قيم التسامح والتعاون، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الإعدادية بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتفسير كيفية إسهام الممارسات القيادية في تحسين المناخ الاجتماعي المدرسي، وتقتصر الحدود المكانية على المدارس الإعدادية الحكومية المصرية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وجود علاقة طردية قوية بين كفاءة الأنشطة التفاعلية المدارة (IAM) وارتقاء مستوى صحة العلاقات الإنسانية (HRH) بين الطلاب، كما ستكشف النتائج عن الدور الجوهري للإرشاد التربوي (EG) في فض النزاعات الطلابية بالطرق السلمية. وستخلص الدراسة إلى تقديم توصيات لخبراء الإدارة التربوية وصناع سياسات التعليم لتبني نماذج قيادية تركز على البعد الإنساني والاجتماعي، بما يسهم في بناء بيئة تعليمية داعمة للنمو الاجتماعي السوي للطلاب داخل المدارس المصرية.

868. **ال العنوان:** "متطلبات تطوير الأداء القيادي لمديري المدارس الثانوية بمصر في ضوء أبعاد القيادة المراعية للصحة النفسية لتعزيز دافعية الطلاب نحو التعلم"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في حاجة الإدارة المدرسية بالمرحلة الثانوية إلى تبني مداخل قيادية حديثة تتجاوز التركيز على التحصيل الأكاديمي الصرف إلى الاهتمام بالبناء النفسي للمتعلم، حيث يتم تحليل أثر القيادة المراعية للصحة النفسية (MHCL Mental Health-Conscious Leadership) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال توفير بيئة آمنة نفسيًا، وتحفيز مستمر، وتقديم دعم انفعالي—في تعزيز الدافعية نحو التعلم (LM Learning Motivation) بوصفها متغيرًا تابعًا لدى طلاب المرحلة الثانوية المصرية. تهدف الدراسة إلى تقييم أثر الدعم النفسي في رفع مستوى الانخراط في العملية التعليمية، مع فحص دور العلاقات الصفية (CR Classroom Relationships) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتشمل الحدود الموضوعية قياس تأثير القيادة على رفع الطموح الأكاديمي، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب المرحلة الثانوية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الثانوية العامة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لوصف واقع الممارسات القيادية وتحليل أثرها في تكوين اتجاهات إيجابية نحو التعلم. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى وجود علاقة طردية قوية بين إدراك الطلاب للقيادة المراعية للصحة النفسية (MHCL) وبين زيادة مستويات المثابرة الأكاديمية. وتسهم النتائج في تقديم توصيات لصناع سياسات التعليم لتطوير معايير اختيار القيادات المدرسية بما يتضمن الكفايات النفسية، مما يحد من ظاهرة التسرب الدراسي ويحقق نواتج تعلم أفضل تدعم التنمية المستدامة في منظومة التعليم المصرية.

869. **العنوان:** "آليات تحسين جودة الحياة المهنية للمعلمين بالمدارس المصرية في ضوء نمط القيادة المدعمة للصحة النفسية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من تزايد الضغوط المهنية وتأثيرها السلبي على أداء المعلم، ولذلك تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية القيادة المدعمة للصحة النفسية (MHSL Mental Health-Supportive Leadership) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال توفير التوازن بين العمل والحياة، وتخفيف الأعباء المهنية، وتعزيز العلاقات الإنسانية—في تحسين

جودة الحياة المهنية QWL (Quality of Work Life) التي تُعد متغيرًا تابعًا لدى المعلمين داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى دراسة مؤشرات الجودة مثل الرضا الوظيفي والانسجام في بيئة العمل، مع مراعاة طبيعة التنظيم المدرسي SO (School Organization) كمتغير وسيط. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم أثر القيادة في تعزيز الصحة المهنية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مختلف المراحل التعليمية بمحافظات الدلتا، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية. ويستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) لفحص العلاقة الارتباطية بين القيادة الداعمة للصحة النفسية (MHSL) وبين مستوى الولاء التنظيمي للمعلمين. وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد المتطلبات الإدارية اللازمة لتوفير بيئة عمل محفزة تقلل من حدة الاحتراق الوظيفي. وتسهم النتائج النهائية في تطوير سياسات الإدارة التربوية التي تعزز مكانة المعلم المصري وترفع مستوى رفاهيته المهنية، بما يضمن استدامة العطاء التربوي وتحقيق التميز في الأداء المدرسي الشامل تحت مظلة الفكر الإداري المعاصر.

.870 **العنوان:** "**فاعلية البرامج القيادية الداعمة للرفاهية النفسية في رفع مستوى الصحة الانفعالية لطلاب مدارس التعليم الأساسي بمصر: دراسة وصفية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول ضرورة مأسسة برامج الرفاهية داخل المدارس لمواجهة المشكلات السلوكية والانفعالية الناجمة عن ضغوط العصر، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر البرامج القيادية الداعمة للرفاهية النفسية PWSP (Psychological Well-being Supportive Programs) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—وتتضمن برامج الوعي النفسي، والأنشطة الإرشادية، ومبادرات الدعم الطلابي—في رفع مستوى الصحة الانفعالية EH (Emotional Health) التي تُعد متغيرًا تابعًا لدى الطلاب داخل المدارس المصرية. تهدف الدراسة إلى تقييم فعالية هذه البرامج في تحسين القدرة على التعامل الانفعالي السليم، مع فحص دور الإرشاد المدرسي SC (School Counseling) كمتغير وسيط. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر البرامج في تعزيز الانفعالات الإيجابية وتنمية مهارات حل المشكلات، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) لرصد واقع تطبيق برامج الرفاهية النفسية (PWSP) وتحليل أثرها على الاستقرار الوجداني للطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن الوعي النفسي لدى الإدارة المدرسية يسهم بشكل فعال في بناء شخصية متعلم متوازنة قادرة على التكيف الاجتماعي. وتسهم النتائج في تقديم إطار مقترح لسياسات تعليمية تتبنى مبادرات الرفاهية كجزء أصيل من اليوم الدراسي، مما يدعم بناء مدارس آمنة تعزز الصحة الانفعالية (EH) والنمو المتكامل للشخصية المصرية وفقًا لمعايير الجودة التربوية العالمية.

عاشرًا: الجودة والاعتماد الأكاديمي

.871 **العنوان:** "**أثر تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي بالمدارس الحكومية المصرية: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذه الدراسة في سعي المؤسسات التعليمية لمواكبة التنافسية العالمية من خلال تجويد مخرجاتها، حيث تهدف إلى تحليل أثر تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة TQM (Total Quality Management) بوصفها المتغير المستقل—والتي تتضمن قيادة الجودة، والتحسين المستمر، وإشراك العاملين—في تحسين الأداء المدرسي SP (School Performance) كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية المصرية. تدرس الدراسة دور ثقافة العمل الجماعي TC (Teamwork Culture) كمتغير وسيط في تفعيل نظم الجودة، وتشمل الحدود الموضوعية فحص أثر التزام الإدارة بمعايير الجودة في رفع كفاءة العمليات التعليمية والإدارية، بينما تتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته في رصد واقع الممارسات الميدانية وتشخيص الفجوات الإدارية، وتقتصر الحدود المكانية على المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم

والتعليم الفني. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين تبني معايير إدارة الجودة الشاملة (TQM) والارتقاء بمستوى الأداء المدرسي (SP) في جوانبه المختلفة. كما ستكشف النتائج عن أن ثقافة العمل الجماعي (TC) تعزز من سرعة استجابة المدارس لمتطلبات التطوير المؤسسي. وتخلص الدراسة إلى تقديم إطار عملي لتعزيز ممارسات الجودة، مما يدعم المدارس الحكومية في مسارها نحو التميز الإداري والارتقاء بجودة التعليم المصري بما يتوافق مع رؤية الدولة للتنمية المستدامة.

872. العنوان: "**القيادة الداعمة للجودة وعلاقتها بتحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي بالمدارس الرسمية للغات في مصر: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تنطلق هذه الدراسة من مشكلة ضعف جاهزية بعض المدارس للحصول على الاعتماد نتيجة لقصور في الممارسات القيادية الداعمة، وتهدف إلى تحليل العلاقة بين القيادة الداعمة للجودة Quality Supportive Leadership (QSL) بوصفها المتغير المستقل—من خلال التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأداء وتوفير البرامج التدريبية—وبين تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation Standards (AAS) كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات في مصر. تسعى الدراسة لقياس أثر التمكين الإداري Administrative Empowerment (AE) كمتغير وسيط في تحفيز الكوادر البشرية للالتزام بالمعايير المؤسسية، وتشمل الحدود الموضوعية فحص قدرة القيادة على تهيئة المناخ المدرسي لمتطلبات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، بينما تتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتفسير العوامل المؤثرة في استدامة التميز، وتقتصر الحدود المكانية على المدارس الرسمية للغات (تجريبي سابقًا). ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن القيادة الداعمة للجودة (QSL) هي المحرك الرئيس لتحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي (AAS)، كما ستثبت النتائج أن تعزيز التمكين الإداري (AE) يسهم في خفض المقاومة التنظيمية لعمليات التغيير. وستخلص الدراسة إلى تقديم مقترح إداري لتطوير كفايات مديري المدارس في ضوء متطلبات الاعتماد، بما يعزز من فاعلية سياسات التعليم وتطوير الإدارة التربوية المصرية.

873. العنوان: "**تطوير الأداء التدريسي بمدارس التعليم الأساسي بمصر في ضوء أبعاد ثقافة الجودة: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة الملحّة لتحويل الجودة من مجرد إجراءات شكلية أو توثيقية إلى ثقافة مؤسسية حقيقية تنعكس على الممارسة الصفية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر ثقافة الجودة Quality Culture (QC) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—وتتمثل في القيم المهنية، والالتزام الوظيفي، والتحسين المستمر للأداء—في تعزيز فعالية الأداء التدريسي Teaching Performance Effectiveness (TPE) الذي يُعد متغيرًا تابعًا داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية. تسعى الدراسة إلى قياس مدى انعكاس الممارسات القائمة على ثقافة الجودة (QC) على أساليب التخطيط والتنفيذ والتقويم، مع فحص دور الدعم الإداري Administrative Support (AS) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتشمل الحدود الموضوعية فحص أثر الثقافة التنظيمية المدرسية على تطوير الأداء المهني، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين ورؤساء الأقسام بمحافظات الوجه القبلي، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم الأساسي الحكومية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لوصف واقع انتشار ثقافة الجودة (QC) وتحليل أثرها في تجويد العمليات التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن تبني المعلمين للقيم المهنية المرتبطة بالجودة يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى كفاءة التدريس والحد من الهدر التربوي. وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار مقترح لسياسات الإدارة التعليمية يهدف إلى بناء ثقافة مدرسية مستدامة تشجع على الابتكار والتطوير المستمر، بما يضمن رفع مستوى جودة المخرجات التعليمية في محافظات الصعيد ويتماشى مع رؤية الدولة لتطوير التعليم الأساسي في مصر.

874. **العنوان:** "تطوير آليات المتابعة والتقويم الداخلي لدعم عمليات الاعتماد الأكاديمي بالمدارس الثانوية العامة في مصر: دراسة تقويمية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء العلاقة الارتباطية والأثر الناتج عن تفعيل نظم المتابعة والتقويم الداخلي (IMES) Internal Monitoring and Evaluation Systems كمتغير مستقل، بما تشتمل عليه من عمليات المراجعة المؤسسية والتقييم الذاتي، في تعزيز فاعلية الاعتماد الأكاديمي (AA) Academic Accreditation كمتغير تابع في مدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء متطلبات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE) National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education. تكمن مشكلة البحث في ضعف كفاءة آليات الرقابة الداخلية القائمة حاليًا وفجوة التطبيق بين الواقع والمأمول لتحقيق معايير الجودة، حيث تركز الدراسة على فحص المتغيرات الوسيطة المتمثلة في الثقافة التنظيمية (OC) Organizational Culture ومستوى الجاهزية الرقمية للمؤسسة التعليمية. وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات المتابعة الدورية وتقارير الأداء السنوية، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس، والمشرفين الفنيين، وأعضاء وحدات الجودة بمحافظة كفر الشيخ، مع تطبيق المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي لرصد واقع هذه النظم وتحليل الفجوات التنظيمية. وتسعى الدراسة لإثبات أن تطوير نظم المتابعة والتقويم الداخلي (IMES) يؤدي بالضرورة إلى تحسين مؤشرات الأداء المدرسي وتسهيل الحصول على الاعتماد الأكاديمي (AA). ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها صياغة نموذج إداري مقترح لتطوير عمليات المتابعة، وتحديد المعوقات الإدارية التي تحول دون فاعلية التقويم الذاتي، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم لتعزيز الاستقلالية الفنية لوحدات الجودة بما يضمن استدامة التحسين المدرسي بعد الحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي (AA) من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE).

875. **العنوان:** "معايير الاعتماد القومي وعلاقتها بتحسين البيئة التنظيمية والتعليمية بالمدارس المصرية: دراسة ميدانية في ضوء سياسات التعليم المعاصرة"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل الأثر الإداري والتنظيمي المترتب على تطبيق معايير الاعتماد القومي (NAS) National Accreditation Standards كمتغير مستقل، على جودة وتحسين البيئة التعليمية (Educational Environment (EE كمتغير تابع في المدارس المصرية بمراحل التعليم قبل الجامعي، حيث تنبع المشكلة من حاجة الإدارة التعليمية إلى تحويل معايير الجودة من مجرد إجراءات شكلية إلى ممارسات فعلية تطور البيئة المدرسية. تتناول الدراسة متغيرات وسيطة حيوية مثل كفاية التمويل التعليمي (EF) Educational Finance) والقيادة التحويلية (TL) Transformational Leadership) ودورهما في تيسير بلوغ الأهداف المؤسسية، وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة معايير الهيكل التنظيمي والمناخ المدرسي والموارد المادية والبشرية، في حين تقتصر الحدود البشرية على عينة من المعلمين والقيادات الوسطى بمدارس محافظة الغربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) الذي يتناسب مع طبيعة رصد المتغيرات الميدانية، وذلك من خلال أدوات استطلاعية تهدف إلى قياس الفروق في جودة البيئة التعليمية (EE) بين المدارس المعتمدة وغير المعتمدة. وتهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى نجاح معايير الاعتماد القومي (NAS) في إعادة هندسة العمليات الإدارية وتوفير بيئة تعليمية محفزة للابتكار والتميز المؤسسي، كما ستوضح النتائج طبيعة العلاقة الطردية بين الالتزام بمتطلبات الجودة وتطوير المرافق والخدمات التعليمية. ومن أبرز النتائج المتوقعة تحديد قائمة بالمتطلبات الإدارية الضرورية لتجاوز تحديات كثافة الفصول ونقص الإمكانيات المادية، وتقديم رؤية لسياسات التعليم في مصر حول كيفية استثمار معايير الاعتماد القومي (NAS) لتحقيق التنمية المهنية المستدامة للعاملين وتحسين مخرجات العملية التعليمية والتربوية بشكل شمولي.

876. **العنوان:** "رضا المعلمين عن أنظمة الجودة وعلاقته بتعزيز فاعلية المدرسة بالتعليم العام في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة استقصاء طبيعة العلاقة بين رضا المعلمين عن أنظمة الجودة (Teachers' Satisfaction with Quality Systems (TSQS كمتغير مستقل، وما يتضمنه من وضوح السياسات وعدالة التقييم وتوفر الدعم الفني، وبين تحسين فاعلية المدرسة (ISE) Improving School Effectiveness كمتغير تابع في مدارس التعليم العام المصرية، حيث تتبلور المشكلة البحثية في رصد الفجوة بين متطلبات الجودة البيروقراطية وبين القناعات والرضا الوظيفي (Job Satisfaction (JS) لدى المعلمين المنفذين لهذه الأنظمة. تركز الدراسة على المتغيرات الوسيطة المتمثلة في نمط القيادة الإدارية (ALS) Administrative Leadership Style) والمناخ التنظيمي (OC) Organizational Climate) السائد في المدرسة، وتتحدد الحدود الموضوعية في أبعاد الرضا النفسي والمهني عن معايير الجودة، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مدارس التعليم الأساسي والثانوي بمحافظات القاهرة الكبرى. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخليه الارتباطي والتحليلي لفحص الفرضيات التي تشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى رضا المعلمين عن أنظمة الجودة (TSQS) وبين مؤشرات فاعلية المدرسة (ISE) المتمثلة في الانضباط المدرسي، ومخرجات التعلم، والتطور المؤسسي. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد أهمية الحوافز المادية والمعنوية في نجاح تطبيق نظم الجودة، وتقديم مقترحات لصناع القرار في سياسات التعليم لتعزيز المشاركة الإيجابية للمعلمين في صياغة الخطط المدرسية، مما يضمن تحول الجودة من ممارسات ورقية إلى سلوك مؤسسي يرفع من كفاءة المدرسة المصرية.

877. العنوان: "أثر التدقيق الداخلي للجودة في رفع كفاءة العمليات التعليمية بالمدارس الرسمية للغات في مصر"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي للجودة (IQA) Internal Quality Auditing كمتغير مستقل، من خلال آليات الفحص المنظم والتقييم المستمر للأنشطة المدرسية، في رفع كفاءة العمليات التعليمية (EEP) Efficiency of Educational Processes) كمتغير تابع داخل المدارس الرسمية للغات (Official Language Schools (OLS)) بجمهورية مصر العربية. تكمن المشكلة في حاجة المدارس الرسمية للغات (OLS) إلى نظم رقابية داخلية تضمن الانضباط الأكاديمي والإداري المتمايز الذي تتطلبه هذه النوعية من المدارس. تتطرق الدراسة لمتغيرات وسيطة مثل الالتزام التنظيمي (OC) Organizational Commitment) وكفاءة نظم المعلومات الإدارية (Management Information Systems (MIS) داخل المدرسة، وتتحدد الحدود الموضوعية في فحص دور التدقيق الداخلي للجودة (IQA) في كشف الانحرافات الإدارية وتصحيح المسار التعليمي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ومسؤولي وحدات التدريب والجودة بمحافظات القاهرة الكبرى. يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي، بهدف رصد وتحليل أثر عمليات التدقيق على جودة الأداء الصفي والخدمات التعليمية. ومن أهم النتائج المتوقع الوصول إليها هي بلورة إطار عمل مقترح لعمليات التدقيق الداخلي للجودة (IQA) يتناسب مع خصوصية المدارس الرسمية للغات، وإثبات أن التدقيق الفعال يساهم في تقليل الهدر التربوي ورفع مستوى التنافسية الأكاديمية للمدرسة، مما يدعم سياسات التعليم في تطوير هذا القطاع الحيوي.

878. العنوان: "فاعلية معايير التحسين المستمر في تعزيز جودة الخدمات التعليمية بمدارس التعليم الأساسي في مصر"

الموضوع: تركز هذه الدراسة على تقييم فاعلية معايير التحسين المستمر (Continuous Improvement Standards (CIS)) كمتغير مستقل، والتي تشمل منهجيات التخطيط الاستراتيجي، وتحليل البيانات المدرسية، وإعادة هندسة العمليات، في تعزيز جودة الخدمات التعليمية (QES) Quality of Educational Services) كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الأساسي المصري. تنبثق مشكلة الدراسة من الصعوبات التي تواجه مدارس التعليم الأساسي في استدامة الجودة بعد الحصول على الاعتماد، مما يستدعي تبني فكر إدارة الجودة الشاملة (TQM) Total Quality Management) القائم على التحسين الدائم. تتناول الدراسة متغيرات وسيطة تشمل ثقافة الجودة (QC) Quality Culture) والتمكين الإداري

(AE) Administrative Empowerment) للقيادات الوسطى، وتتمثل الحدود الموضوعية في أبعاد التحسين المستمر ومدى انعكاسها على جودة الخدمات المقدمة للطلاب، في حين تشمل الحدود البشرية عينة من القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لمقارنة الممارسات الميدانية بالمعايير النظرية للتحسين المستمر، وتهدف إلى بيان العلاقة بين الالتزام بمعايير التحسين المستمر (CIS) ورفع كفاءة مخرجات التعليم الأساسي. وستخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تحديد متطلبات تطبيق التحسين المستمر في البيئة المدرسية المصرية، وتقديم نموذج إداري يساعد في تقليص الفجوة بين الأهداف المخططة والنتائج المحققة، بما يسهم في تحقيق التطوير المستدام لسياسات التعليم الأساسي في مصر.

879. **العنوان:** "العلاقة بين التزام المدرسة بمعايير الجودة القومية وفاعلية القيادة المدرسية داخل النظام التعليمي المصري"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التزام المدرسة بمعايير الجودة القومية بوصفه متغيرًا مستقلًا—من خلال تطبيق السياسات واللوائح المنظمة للجودة، وتنفيذ خطط التحسين المستمر، وتفعيل آليات المتابعة المؤسسية—وبين فاعلية القيادة المدرسية باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل النظام التعليمي المصري، وذلك عبر تقييم مدى انعكاس مستوى الالتزام بمعايير الجودة على قدرة القيادة في إدارة العمليات المرتبطة بتطوير الأداء المدرسي، وتحسين التخطيط والتنظيم واتخاذ القرار داخل المدرسة، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة مثل ثقافة الجودة لدى العاملين ومستوى التمويل المتاح. وتشمل الحدود الموضوعية فحص الدور القيادي في إدارة تطبيق الجودة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين بمحافظات الوجه القبلي. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين المتغيرين وتفسيرها في ضوء التوجهات الوطنية نحو تحسين جودة التعليم. وتبرز أهمية الدراسة في بناء قيادة واعية بمعايير الجودة وقادرة على تفعيلها بما يسهم في تطوير العملية الإدارية ورفع مستوى الكفاءة المؤسسية داخل المدارس المصرية.

880. **العنوان:** "تجويد مخرجات التعليم بالمدارس الحكومية المصرية في ضوء تطبيق معايير الجودة الشاملة: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الفجوة بين المستهدفات التعليمية الوطنية والواقع الفعلي للأداء الأكاديمي، مما يتطلب تحليل أثر تطبيق معايير الجودة بوصفها المتغير المستقل—ويشمل ذلك وضوح المعايير التعليمية (ESC Educational Standards Clarity)، وتحسين المناهج (CE Curriculum Enhancement)، ودعم المتعلم (LS Learner Support)—في تحسين الأداء الطلابي باعتباره المتغير التابع داخل المدارس الحكومية المصرية. تهدف الدراسة إلى استجلاء مدى إسهام وضوح المعايير التعليمية (ESC) في ضبط العمليات الإدارية والتربوية، مع رصد أثر تحسين المناهج (CE) كمتغير وسيط في رفع مستوى التحصيل الدراسي وتنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلاب. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم أثر الالتزام المؤسسي بالجودة على السلوك المدرسي العام ونواتج التعلم المستهدفة، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب ومعلمي التعليم الأساسي بمحافظات الدلتا، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لوصف واقع تطبيق معايير الجودة وتحليل العلاقة الارتباطية بين دعم المتعلم (LS) وبين مستوى دافعية الطلاب للإنجاز. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن التطبيق الفعال لمعايير الجودة المؤسسية يؤدي إلى تحسن ملحوظ في الأداء الأكاديمي والمهاري للطلاب، مما يقلل من الفاقد التعليمي. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات إجرائية لسياسات الإدارة التعليمية تهدف إلى تعزيز قدرة النظام التعليمي المصري على تحقيق مخرجات تعليمية عالية الجودة ومتوافقة مع المعايير الوطنية للدراسة والتقييم، بما يضمن بناء جيل قادر على المنافسة العلمية والعملية.

.881 **العنوان:** **"فاعلية القيادة المدرسية في إدارة عمليات الجودة والاعتماد بالمدارس الخاصة في مصر: دراسة ميدانية في ضوء الفكر الإداري المعاصر"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء أثر وفصيلة فاعلية القيادة المدرسية (School Leadership Effectiveness (SLE كمتغير مستقل، بأبعادها المتمثلة في المبادرة القيادية (LI) (Leadership Initiative)، والتنظيم الفعال (Effective (EOM (Organizational Management)، والمتابعة المستمرة (M) (Monitoring)، في نجاح إدارة عمليات الجودة والاعتماد (QAM) (Quality and Accreditation Management) كمتغير تابع داخل المدارس الخاصة بجمهورية مصر العربية. تتبلور مشكلة البحث في حاجة قطاع التعليم الخاص إلى نماذج قيادية قادرة على الموازنة بين المتطلبات الاستثمارية ومعايير الجودة التعليمية الصارمة، مع رصد التحديات التي تواجه القيادات المدرسية في استيفاء متطلبات الاعتماد. تتناول الدراسة متغيرات وسيطة تشمل المناخ التنظيمي (OC) (Organizational Climate) والمشاركة الوجدانية للعاملين، وتتحدد الحدود الموضوعية في فحص دور القيادة في توجيه الموارد البشرية والمادية لتحقيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE) (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education). وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على مديري المدارس الخاصة ووكلاء الجودة والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى، مع استخدام المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي لتفسير البيانات الكمية والكيفية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج حيوية تبرز العلاقة الطردية بين نمط القيادة المدرسية (SLE) وسرعة الحصول على الاعتماد الأكاديمي، بالإضافة إلى تقديم إطار عمل مقترح لتطوير الكفايات القيادية في المدارس الخاصة بما يضمن استدامة الجودة والاعتماد (QAM) ورفع الكفاءة التنافسية للمؤسسة التعليمية في ظل سياسات التعليم المعاصرة.

.882 **العنوان:** **"متطلبات تفعيل لجان الجودة المدرسية لتحقيق جاهزية مؤسسات التعليم الأساسي بمصر للاعتماد الأكاديمي: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في صورية أداء بعض لجان الجودة المدرسية وضعف دورها في التهيئة الفعلية للمدرسة لنيل الاعتماد، مما يستوجب تحليل العلاقة بين تفعيل لجان الجودة المدرسية كمتغير مستقل—من حيث المهام الوظيفية، ودورية الاجتماعات، وآليات المتابعة المستمرة—وبين مستوى جاهزية المدرسة للاعتماد الأكاديمي Academic (AAR (Accreditation Readiness) كمتغير تابع داخل مصر. تهدف الدراسة إلى قياس مدى فاعلية هذه اللجان في تنسيق عمليات التقييم الذاتي وضمان استمرارية التحسين، مع فحص دور القيادة المدرسية (SL (School Leadership) كمتغير وسيط في تذليل العقبات أمام لجان الجودة. وتشمل الحدود الموضوعية قياس مستوى استيفاء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE))، بينما تقتصر الحدود البشرية على أعضاء لجان الجودة والمعلمين ومديري المدارس بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم الأساسي الحكومية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method) لوصف واقع ممارسات لجان الجودة وتحليل أثرها في رفع مستوى الجاهزية المؤسسية للاعتماد الأكاديمي (AAR). ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى وجود ارتباط وثيق بين التحديد الدقيق لمهام لجان الجودة وبين قدرة المدرسة على اجتياز زيارات الاعتماد بنجاح. وتسهم النتائج النهائية في تقديم نموذج إجرائي لتفعيل دور لجان الجودة، وتحسين السياسات التنظيمية داخل المدارس المصرية، بما يدعم مؤسسات التعليم نحو تحقيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE) وضمان استدامة التميز المؤسسي.

.883 **العنوان:** **"أثر جودة البنية المؤسسية في تقدم المدارس نحو الاعتماد الأكاديمي داخل النظام التعليمي المصري: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وفحص الدور الحيوي الذي تلعبه جودة البنية المؤسسية (Quality of Institutional Infrastructure (QII) كمتغير مستقل، بما تتضمنه من توافر الموارد المؤسسية (Institutional Resources (IR))، وكفاءة التنظيم الإداري (AOE) (Administrative Organization Efficiency)، وجودة البيئة المدرسية (School Environment Quality (SEQ))، في تسريع تقدم المدارس نحو الاعتماد الأكاديمي (AA) (Academic Accreditation) كمتغير تابع في سياق التعليم المصري. تنبع مشكلة الدراسة من وجود فوارق جوهرية في جاهزية المدارس المصرية لاستيفاء متطلبات الجودة نتيجة تفاوت البنى التحتية والتنظيمية، مما يعيق تكافؤ الفرص في الحصول على الاعتماد. وتتناول الدراسة متغيرات وسيطة مثل كفاءة الإدارة المالية (FME) (Financial Management Efficiency) والدعم المجتمعي للمدرسة، وتتحدد الحدود الموضوعية في قياس مدى مواءمة الموارد المادية والهيكلية مع معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE) (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education). وتقتصر الحدود البشرية على عينة من مديري المدارس، والمعلمين، ومنسقي الجودة بمحافظات القاهرة الكبرى، مستخدمة المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتوصيف العلاقة بين المتغيرات. وتهدف الدراسة إلى إثبات أن الاستثمار في البنية المؤسسية (QII) هو الركيزة الأساسية للتحول نحو الجودة الشاملة، مع تقديم نتائج توصي بضرورة إعادة هيكلة المخصصات المالية لترميم الفجوات في البيئة المدرسية (SEQ) وتطوير التنظيم الإداري (AOE) بما يضمن تدفق العمليات التعليمية بسلاسة تخدم مسار الاعتماد الأكاديمي (AA).

.884 **العنوان:** "فاعلية استخدام البيانات المدرسية في دعم قرارات الجودة والاعتماد بالمدارس المصرية: رؤية إدارية معاصرة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء فاعلية استخدام البيانات المدرسية (SDU) (School Data Utilization) كمتغير مستقل، والذي يشمل تحليل نتائج الطلاب (SAD) (Student Achievement Data)، والتقارير المدرسية (School Reports (SR))، ومؤشرات الأداء (PI) (Performance Indicators)، في دعم قرارات الجودة والاعتماد (Quality and Accreditation Decisions (QAD)) كمتغير تابع داخل المدارس بجمهورية مصر العربية. تكمن مشكلة البحث في غلبة الطابع الانطباعي أو التقليدي على بعض القرارات الإدارية، وعدم تفعيل الأنظمة الرقمية في استقراء مؤشرات الأداء (PI) لتوجيه خطط التحسين المستمر. وتناقش الدراسة متغيرات وسيطة مثل مستوى التمكن الرقمي للقيادة (Digital Literacy of Leadership (DLL)) وتوفر قواعد البيانات الإلكترونية، وتتحدد الحدود الموضوعية في رصد أثر التحلل الاحصائي للبيانات في رفع دقة القرارات التصحيحية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الوجه القبلي. ويُستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتقييم واقع الممارسات الإدارية القائمة على الأدلة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن الاعتماد على نتائج الطلاب (SAD) والتقارير المدرسية (SR) يقلل من مخاطر الفشل الإداري ويسرع من استيفاء معايير الجودة، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة مأسسة "الإدارة بالحقائق" وتعزيز قدرات الكوادر البشرية في التعامل مع البيانات المدرسية (SDU) كمدخل أساسي لتطوير منظومة الجودة والاعتماد في المدارس المصرية.

.885 **العنوان:** "متطلبات التطوير المهني للعاملين بوحدات ضمان الجودة وعلاقتها بجاهزية المدارس المصرية للاعتماد الأكاديمي: دراسة وصفية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من ضعف الكفايات التخصصية لبعض أعضاء وحدات ضمان الجودة بالمدارس، مما يؤثر سلبًا على قدرة المؤسسة على استيفاء متطلبات الاعتماد، ولذلك تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التطوير المهني للعاملين بالجودة بوصفه المتغير المستقل—ويشمل برامج التدريب (Training Programs (TP))، والورش التخصصية (Specialized Workshops (SW))، والتوجيه المهني الموجه نحو الجودة (Quality-Focused Mentoring (QFM))—وبين تحسين جاهزية المدرسة للاعتماد الأكاديمي (Academic Accreditation Readiness (AAR)) باعتباره المتغير التابع داخل

المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر تطوير مهارات فرق الجودة في تعزيز جودة خطط التحسين المدرسي، مع فحص دور ثقافة الجودة (QC (Quality Culture كمتغير وسيط في تحويل المهارات المكتسبة إلى ممارسات فعلية. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة دور التطوير المهني في تحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي، والمتابعة، وكتابة تقارير التقييم الذاتي (SER (Self-Evaluation Reports، بينما تقتصر الحدود البشرية على أعضاء فرق الجودة المدرسية بمحافظة كفر الشيخ، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لرصد واقع البرامج التدريبية وتحليل العلاقة الارتباطية بين كفاءة فرق الجودة وجاهزية المدرسة للاعتماد الأكاديمي (AAR). ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن الورش التخصصية (SW) والتوجيه المهني (QFM) يسهمان بشكل مباشر في دقة عمليات التوثيق المدرسي وتحقيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of (NAQAAE (Education. وتسهم النتائج في تقديم تصور مقترح لتطوير سياسات التنمية المهنية المستدامة للعاملين بالجودة، مما يرفع كفاءة منظومة الإدارة التربوية ويدعم مؤسسات التعليم المصرية في الحصول على الاعتماد الأكاديمي (AAR) وضمان استمراريته.

.886 **العنوان: "تطوير الأداء المؤسسي بالمدارس الحكومية المصرية في ضوء أبعاد التخطيط الاستراتيجي لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة في بعض المدارس الحكومية، مما يؤدي إلى عشوائية الأداء وضعف الجاهزية لنيل الاعتماد، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التخطيط الاستراتيجي المدرسي بوصفه متغيرًا مستقلًا—من خلال صياغة الرؤية والرسالة (VMF (Vision and Mission Formulation، وتحديد الأهداف الاستراتيجية (SGI (Strategic Goals Identification، ومتابعة تنفيذ خطة التحسين المدرسي School Improvement (SIP (Plan—في تحسين استعداد المدارس الحكومية للاعتماد الأكاديمي (AAR (Academic Accreditation Readiness باعتباره متغيرًا تابعًا داخل النظام التعليمي المصري. تسعى الدراسة إلى تقييم مدى فعالية التخطيط في الارتقاء بالأداء التنظيمي، مع فحص دور القيادة المدرسية (SL (School Leadership كمتغير وسيط في تحويل الخطط إلى واقع ملموس. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم تطبيق الخطة الاستراتيجية (SIP) وعلاقتها بمتطلبات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education، بينما تقتصر الحدود البشرية على القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لوصف واقع التخطيط الاستراتيجي وتحليل أثر صياغة الرؤية والرسالة (VMF) وتحديد الأهداف الاستراتيجية (SGI) في تعزيز الجاهزية للاعتماد الأكاديمي (AAR). ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن المدارس التي تتبنى تخطيطًا دقيقًا تمتلك قدرة أعلى على استيفاء معايير الجودة المؤسسية والتعليمية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار مقترح لسياسات الإدارة التربوية لتعزيز ثقافة التخطيط طويل المدى، ودعم المدارس المصرية في تبني مسار مستدام للتحسين المستمر، بما يضمن تحقيق الاعتماد الأكاديمي (AAR) ورفع كفاءة المنظومة التعليمية الوطنية.

.887 **العنوان: "العلاقة بين القيادة التحويلية وجودة تطبيق معايير الاعتماد داخل المدارس الثانوية المصرية"**

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من تذبذب مستوى الأداء الإداري في المدارس الثانوية عند مواجهة متطلبات الجودة، مما يستدعي تبني نمط قيادي قادر على تحفيز التغيير، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين القيادة التحويلية (TL (Transformational Leadership كمتغير مستقل—والتي تقوم على الإلهام، والتحفيز الفكري، والاعتبار الفردي— وبين جودة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي (AAS (Academic Accreditation Standards كمتغير تابع داخل المدارس

الثانوية المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education MOETE)). وتتضمن الحدود الموضوعية قياس مدى قدرة القائد على تمكين المدرسة من ممارسات التحسين المستمر، مع دراسة ثقافة الجودة التنظيمية OQC (Organizational Quality Culture) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على المعلمين والإداريين بالمدارس الثانوية في محافظات القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف الظاهرة ورصد الارتباط بين السمات القيادية والفاعلية المؤسسية. وتبرز أهمية الدراسة في صياغة سياسات تعليمية تضمن تطوير مهارات مديري المدارس الثانوية بما يتوافق مع معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE). ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين تبني (TL) ونجاح المؤسسة في نيل (AAS)، مع تقديم توصيات إجرائية لتطوير مراكز تدريب القيادات التربوية بما يعزز من قدرة المدارس المصرية على المنافسة والتميز المؤسسي وفقًا للمعايير العالمية المعاصرة.

888. العنوان: "فاعلية بيئة التعلم الداعمة في رفع مستوى جاهزية المدارس للاعتماد الأكاديمي داخل النظام التعليمي المصري"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من تدني مستويات البنية التحتية والبيئية في بعض المدارس الحكومية، مما يعيق حصولها على شهادة الجودة، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية بيئة التعلم الداعمة Supportive Learning Environment (SLE) كمتغير مستقل—والتي تشمل توافر المصادر التعليمية، وجودة الفصول الدراسية، ومستوى الدعم الطلابي المقدم—في رفع مستوى جاهزية المدارس للاعتماد الأكاديمي School Readiness for Accreditation SRA)) كمتغير تابع داخل النظام التعليمي المصري التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education (MOETE). وتتضمن الحدود الموضوعية فحص دور عناصر البيئة المادية والمعنوية في تلبية معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE)، مع دراسة المشاركة المجتمعية CP (Community Participation) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات صعيد مصر. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف الواقع الميداني وتحليل الفجوة بين الوضع الراهن ومتطلبات الجودة. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات لسياسات التعليم حول آليات تحسين تصميم وتطوير بيئات التعلم بما يدعم الخطط القومية لتطوير البنية التحتية التعليمية بمصر. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جودة (SLE) وقدرة المؤسسة على تحقيق معايير (SRA)، مع تقديم تصور إداري لتفعيل الاستثمار في البيئة المدرسية كمدخل استراتيجي لتحقيق التميز المؤسسي، بما يضمن توفير بيئة جاذبة للمتعلمين وداعمة للعملية الإدارية والتربوية في ظل رؤية مصر 2030.

889. العنوان: "الشراكات المجتمعية وعلاقتها بتحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي بالمدارس المصرية في ضوء مبادئ الحوكمة: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء طبيعة العلاقة الارتباطية بين الشراكات المجتمعية (Community Partnerships (CP كمتغير مستقل، بما تتضمنه من مشاركة المجتمع المحلي، ودعم أولياء الأمور، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وبين نجاح المدارس في تحقيق الاعتماد الأكاديمي (AA) Academic Accreditation كمتغير تابع داخل جمهورية مصر العربية. تتبلور المشكلة البحثية في ضعف آليات استثمار رأس المال الاجتماعي لسد الفجوات التمويلية والفنية التي تواجه المدارس أثناء سعيها لاستيفاء معايير الجودة، حيث تركز الدراسة على فحص المتغيرات الوسيطة المتمثلة في فاعلية التواصل المدرسي (SC) School Communication) ومستوى ممارسة الحوكمة (G) Governance) الرشيدة داخل المؤسسة. وتتحدد الحدود الموضوعية في أبعاد المشاركة المجتمعية الداعمة لخطط التحسين، بينما تشمل

الحدود البشرية القيادات المدرسية، والمعلمين، وأعضاء مجلس الأمناء، وأولياء الأمور بمحافظات الوجه البحري. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي لتوصيف واقع هذه الشراكات وقياس أثرها في دعم متطلبات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE). ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل الشراكات المجتمعية (CP) وبين قدرة المدرسة على توفير بيئة تعليمية محفزة تحقق معايير الاعتماد الأكاديمي (AA)، مع تقديم نموذج إداري مقترح لتفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن استدامة التطوير التربوي وتحقيق أهداف سياسات التعليم المعاصرة في مصر.

890. العنوان: "تطوير الأداء المؤسسي بالمدارس المصرية في ضوء استراتيجيات التحسين المدرسي ومعايير الجودة الشاملة: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في حاجة المدارس المصرية إلى تبني مداخل علمية ومنظمة للتحسين تتجاوز الحلول المؤقتة لتصل إلى مستوى التميز المؤسسي المستدام، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر استراتيجيات التحسين المدرسي بوصفها المتغير المستقل—وتشمل برامج التدريب المهني (PTP (Professional Training Programs)، وآليات المتابعة المدرسية (SMM (School Monitoring Mechanisms)، وإعادة الهيكلة التنظيمية Organizational Restructuring (OR))—في رفع مستوى الأداء المؤسسي باعتباره المتغير التابع داخل المدارس المصرية في ضوء معايير الجودة والاعتماد. تسعى الدراسة إلى تقييم فعالية برامج التدريب المهني (PTP) في بناء قدرات العاملين، مع فحص دور آليات المتابعة المدرسية (SMM) كمتغير وسيط في ضمان دقة التنفيذ، ومدى إسهام إعادة الهيكلة التنظيمية (OR) في تبسيط الإجراءات الإدارية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم فعالية خطط التحسين في تطوير جودة التعليم وتعزيز الالتزام بمعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE))، بينما تقتصر الحدود البشرية على قيادات المدارس والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM)) لوصف واقع ممارسات التحسين وتحليل أثرها على كفاءة الأداء المدرسي. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين دقة إعادة الهيكلة التنظيمية (OR) وبين سرعة استجابة المدرسة لمتطلبات الجودة الوطنية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار إجرائي لصناع سياسات الإدارة التربوية يهدف إلى تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية للتحسين المستمر، وتعزيز التميز المؤسسي داخل المدارس المصرية، بما يضمن تحقيق جودة تعليمية مستدامة وتحسين تنافسية المخرجات التعليمية في ظل الفكر الإداري المعاصر.

891. العنوان: "تطوير نظم القيادة المدرسية بالمدارس الرسمية للغات في مصر لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنبع مشكلة الدراسة من التحديات الإدارية التي تواجه المدارس الرسمية للغات في الموازنة بين متطلبات التشغيل اللغوية ومعايير الجودة القومية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية نظم القيادة المدرسية باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من حيث إدارة الموارد المتاحة بكفاءة، وتحفيز العاملين للمشاركة في تطبيق معايير الجودة، ومتابعة مؤشرات الأداء المدرسي—في دعم متطلبات الاعتماد الأكاديمي (AA (Academic Accreditation) الذي يُعد متغيرًا تابعًا داخل المدارس الرسمية للغات المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم قدرة القيادة على إدارة العمليات التنظيمية، مع فحص دور ثقافة الجودة (QC (Quality Culture) كمتغير وسيط في تعزيز الوعي المؤسسي. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل مدى اتساق الممارسات القيادية مع معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE)، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين ورؤساء الأقسام

والمديرين، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الرسمية للغات بمحافظات القاهرة الكبرى. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لوصف واقع الممارسات القيادية وتحليل أثرها في استيفاء متطلبات الاعتماد الأكاديمي (AA). ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن كفاءة القيادة في توزيع المهام الإدارية والتربوية تعد الركيزة الأساسية لنجاح المدارس في اجتياز زيارات المراجعة الخارجية. وتسهم النتائج في تقديم توصيات لسياسات الإدارة التربوية حول تطوير أدلة إجرائية لقيادات المدارس الرسمية للغات، بما يضمن تحقيق التميز المؤسسي وضمان الجودة المستدامة تحت مظلة المعايير الوطنية.

892. العنوان: "متطلبات تفعيل التقويم الذاتي المدرسي بمصر وعلاقته بجاهزية المؤسسات التعليمية للاعتماد الأكاديمي: دراسة وصفية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه المدارس في إجراء تقويم ذاتي موضوعي يعكس الواقع الحقيقي، مما يؤثر على دقة خطط التحسين، ولذلك تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين استخدام التقويم الذاتي المدرسي (SSE (School Self-Evaluation بوصفه متغيرًا مستقلًا—من خلال مراجعة الأداء، وتحليل البيانات، وتحديد نقاط القوة والضعف—وبين مستوى جاهزية المدارس للاعتماد الأكاديمي (AAR (Academic Accreditation Readiness باعتباره متغيرًا تابعًا داخل النظام التعليمي المصري. تهدف الدراسة إلى فهم دور التقويم الذاتي (SSE) في توجيه خطط التحسين، مع فحص مستوى مشاركة العاملين كمتغير وسيط في تعزيز صدق نتائج التقويم. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر استخدام التقويم الذاتي (SSE) في استيفاء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National (NAQAAE (Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education، بينما تقتصر الحدود البشرية على فرق الجودة والمعلمين بمحافظات الوجه القبلي، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لرصد طبيعة العلاقة بين جودة التقويم الذاتي (SSE) ورفع كفاءة الأداء المدرسي العام. وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد الفجوات المهارية في تحليل البيانات المدرسية لدى فرق الجودة، وتقديم مقترحات إجرائية لنشر ثقافة التقييم المستمر. وتسهم النتائج النهائية في دعم السياسات التعليمية نحو بناء نظم رقابة داخلية فعالة تضمن الاستعداد الحقيقي للاعتماد الأكاديمي (AAR) وتطور قدرة المدارس المصرية على التطوير الذاتي المستدام.

893. العنوان: "آليات تحسين الأداء الإداري بالمدارس المصرية في ضوء تفعيل وحدات ضمان الجودة المدرسية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من الحاجة إلى الانتقال بوحدات الجودة من الدور التوثيقي إلى الدور التحسيني للأداء الإداري والمؤسسي، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تفعيل وحدات الجودة المدرسية باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال تحديد المهام، وتفعيل أدوات جمع البيانات، وتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية (IR (Internal Review—في تحسين الأداء الإداري الذي يُعد متغيرًا تابعًا داخل مؤسسات التعليم المصرية. تسعى الدراسة إلى قياس أثر ممارسات الجودة على وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم واتصال، مع فحص دور الدعم القيادي (LS (Leadership Support كمتغير وسيط في تمكين هذه الوحدات من أداء مهامها. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل دور وحدات الجودة في تعزيز كفاءة الإجراءات المدرسية، بينما تقتصر الحدود البشرية على العاملين بوحدات الجودة والمديرين بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم الأساسي. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical (DAM (Method لرصد أثر المراجعة الداخلية (IR) في ضبط العمليات الإدارية وتقليل الهدر التنظيمي. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن تفعيل وحدات الجودة يسهم في إيجاد بيئة عمل منظمة قائمة على الحوكمة والشفافية. وتسهم النتائج النهائية في تطوير مهام وحدات الجودة بالمدارس المصرية، وتقديم نموذج مقترح

لتعزيز الحوكمة الفعالة وتطوير الهياكل التنظيمية، بما يضمن تحقيق التحسين المستمر للأداء الإداري وتلبية متطلبات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE).

894. العنوان: "فاعلية دمج التكنولوجيا في نظم الجودة المدرسية لرفع كفاءة عمليات الاعتماد بالمدارس المصرية: دراسة في ضوء التحول الرقمي"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تقييم فحص أثر فاعلية دمج التكنولوجيا في نظم الجودة المدرسية (Integration of Information Technology in School Quality Systems (ITSQS كمتغير مستقل، بما يتضمنه من نظم المعلومات (Information Systems (IS)، والمنصات الرقمية (Digital Platforms (DP)، وقواعد البيانات المدرسية (School Databases (SD)، في رفع مستوى كفاءة عمليات الاعتماد (Efficiency of Accreditation Processes (EAP) كمتغير تابع داخل المدارس بجمهورية مصر العربية. تكمن مشكلة البحث في المعوقات التي تواجه التوثيق الورقي التقليدي وصعوبة استرجاع البيانات وتحليلها، مما يؤدي إلى بطء إجراءات الحصول على الاعتماد. وتناقش الدراسة متغيرات وسيطة مثل البنية التحتية التكنولوجية (Technological Infrastructure (TI) والوعي التقني لدى الكوادر الإدارية، وتتحدد الحدود الموضوعية في أثر الرقمنة على جودة التقارير وسرعة اتخاذ القرار المبني على الأدلة الرقمية، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي الجودة والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى. ويُستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد واقع التوظيف التكنولوجي وتحليل أثره الميداني. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن استخدام المنصات الرقمية (DP) وقواعد البيانات المدرسية (SD) يساهم بشكل جوهري في تقليص الهدر الزمني وتدقيق المخرجات المؤسسية، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة مأسسة التحول الرقمي في مكاتب الجودة لدعم استدامة الاعتماد بكفاءة أعلى.

895. العنوان: "تطوير الموارد البشرية وعلاقته بمستوى الالتزام بمعايير الجودة بالمدارس الحكومية في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين تطوير الموارد البشرية المدرسية (School Human Resources Development (SHRD كمتغير مستقل، والذي يشمل التدريب المهني (Professional Training (PT)، والتقييم المستمر (Continuous Evaluation (CE)، والتحفيز الوظيفي (Professional Motivation (PM)، وبين مستوى الالتزام بمعايير الجودة (Commitment to Quality Standards (CQS) كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية المصرية. تنبع مشكلة الدراسة من ضعف الانخراط الجاد لبعض الكوادر البشرية في ممارسات الجودة، واعتبارها عبئًا إداريًا إضافيًا، مما يستدعي تبني مداخل حديثة لتنمية الكفاءات. وتتناول الدراسة متغيرات وسيطة مثل الرضا الوظيفي (Job Satisfaction (JS) ونمط القيادة المدرسية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دور برامج التدريب المهني (PT) في تغيير القناعات السلوكية والمهنية للعاملين تجاه الجودة، في حين تشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية بمحافظات الوجه القبلي. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله الارتباطي التحليلي لتحديد قوة العلاقة بين المتغيرين. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد أن الالتزام بمعايير الجودة (CQS) يرتبط طرديًا بمستوى التحفيز الوظيفي (PM) وجودة التقييم المستمر (CE)، وتوصي الدراسة بضرورة صياغة استراتيجية وطنية لتطوير الموارد البشرية (SHRD) بالمدارس الحكومية ترتكز على ربط الترقي الوظيفي بممارسات الجودة الفعلية لتحسين الأداء المؤسسي الشامل.

896. العنوان: "أثر الشفافية والمساءلة الإدارية في تحسين جودة العمليات الداخلية بالمدارس المصرية: دراسة ميدانية في ضوء الفكر الإداري المعاصر"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل وفحص الدور الذي تلعبه الشفافية والمساءلة الإدارية (Administrative Transparency and Accountability (ATA كمتغير مستقل، بما تشتمل عليه من نشر المعلومات الإدارية (Administrative Information Disclosure (AID، ونظم التقييم (Evaluation Systems (ES، وآليات المتابعة الإدارية (Administrative Monitoring Mechanisms (AMM، في تحسين جودة العمليات الداخلية (Internal Processes Quality (IPQ كمتغير تابع داخل المدارس بجمهورية مصر العربية. تنبع مشكلة البحث من حاجة الإدارة المدرسية إلى تجاوز الأنماط البيروقراطية التقليدية وتبني مدخل الحوكمة الرشيدة لضمان انسيابية العمليات التعليمية والإدارية. وتتطرق الدراسة لمتغيرات وسيطة مثل الثقة التنظيمية (Organizational Trust (OT والالتزام المهني للعاملين، وتتحدد الحدود الموضوعية في رصد أثر الوضوح الإداري على دقة التخطيط وتطوير الإجراءات التنظيمية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الدلتا. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي، بهدف قياس العلاقة بين الانضباط الناتج عن المساءلة وتجويد المخرجات المؤسسية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تفعيل آليات المتابعة الإدارية (AMM) ونشر المعلومات الإدارية (AID) يقلل من حدة الصراعات التنظيمية ويرفع من كفاءة الأداء المدرسي، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة صياغة ميثاق أخلاقي يعزز من الشفافية والمساءلة الإدارية (ATA) كركيزة أساسية لتطوير المدرسة المصرية.

.897 **العنوان:** "فاعلية برامج التطوير المؤسسي في رفع جاهزية المدارس للاعتماد الأكاديمي بجمهورية مصر العربية: رؤية مقترحة"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية برامج التطوير المؤسسي (Institutional Development Programs (IDP) كمتغير مستقل، والتي تضم التدريب المؤسسي (Institutional Training (IT، والخطط الاستراتيجية (Strategic Planning (SP، وإعادة هيكلة العمليات (Process Restructuring (PR، في رفع جاهزية المدارس للاعتماد الأكاديمي (Academic Accreditation Readiness (AAR كمتغير تابع في المدارس المصرية. تكمن مشكلة الدراسة في وجود فجوة تنظيمية بين الممارسات الحالية ومتطلبات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE، مما يستدعي تدخلات مؤسسية مهيكلة. وتتناول الدراسة متغيرات وسيطة مثل كفاءة القيادة التحويلية (Transformational Leadership (TL وتوفر الموارد التقنية، وتتمثل الحدود الموضوعية في قياس أثر الخطط الاستراتيجية (SP) في معالجة نقاط الضعف المؤسسية، في حين تقتصر الحدود البشرية على العاملين بالمدارس بمحافظات القاهرة الكبرى. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي للكشف عن طبيعة العلاقة بين عمليات التطوير المؤسسي وبلوغ معايير الجودة. ومن أهم النتائج المتوقع الوصول إليها هي تحديد المتطلبات الإدارية اللازمة لنجاح برامج التطوير المؤسسي (IDP)، وإثبات أن إعادة هيكلة العمليات (PR) تساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء التنظيمي ورفع الجاهزية للاعتماد الأكاديمي (AAR)، مما يوفر لصناع القرار في سياسات التعليم إطارًا عمليًا لدعم المدارس المتعثرة في مسار الجودة.

.898 **العنوان:** "العلاقة بين جودة القيادة المدرسية والتحسن في مؤشرات الأداء التعليمي داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد التباين في مستويات الأداء التعليمي بين المدارس المصرية، ومدى ارتباط ذلك بكفاءة الممارسات القيادية في مواجهة التحديات الميدانية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة القيادة المدرسية (School Leadership Quality (SLQ كمتغير مستقل—والتي تشمل توجيه العاملين (Staff Guidance (SG، واتخاذ القرار (Decision-Making (DM، وإدارة العمليات المدرسية (School Operations Management (SOM—وبين التحسن في مؤشرات الأداء التعليمي (Educational Performance Indicators (EPI كمتغير تابع داخل المدارس المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (Ministry of Education and Technical Education (MOETE. وتتضمن الحدود الموضوعية قياس أثر الأنماط القيادية في تحسين نواتج التعلم، وتعزيز انتظام الطلاب، ورفع مستوى

الفاعلية التنظيمية (Organizational Effectiveness (OE داخل المدرسة، مع دراسة المناخ المدرسي School Climate (SC) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على المعلمين والإداريين بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لتوصيف واقع القيادة المدرسية وقياس حجم الارتباط الإحصائي بين جودة الإدارة ومخرجات العملية التعليمية. وتكمن أهمية الدراسة في تقديم إطار عمل لواضعي السياسات التعليمية لتطوير برامج إعداد القادة بما يضمن اختيار كفاءات قادرة على إدارة التغيير وتحقيق التميز المؤسسي. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة ممارسة (SG) و (DM) وبين الارتفاع في معدلات (EPI)، مع تقديم مقترحات إجرائية لتعزيز اللامركزية الإدارية وتفعيل نظم المساءلة عن النتائج، بما يسهم في الارتقاء بجودة التعليم المصري وتحقيق أداء تعليمي متميز يتماشى مع معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE).

.899 **العنوان:** **"تطوير المناخ التنظيمي بالمدارس الحكومية المصرية في ضوء متطلبات الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الحاجة إلى فحص الانعكاسات النفسية والتنظيمية لعمليات الجودة على بيئة العمل المدرسي، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الالتزام المدرسي بمعايير الاعتماد بوصفه المتغير المستقل—ويشمل تطبيق السياسات (Policies Implementation (PI، ومتابعة المؤشرات (Indicators Monitoring (IM، ومراجعة عمليات الجودة (Quality Processes Review (QPR—على تحسين المناخ التنظيمي (School Climate (SC باعتباره المتغير التابع داخل المدارس الحكومية المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر الالتزام بمعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE على تحسين العلاقات المهنية وتعزيز الاتصال الداخلي ورفع درجة الانسجام الإداري، مع فحص دور القيادة المدرسية كمتغير وسيط في تخفيف حدة الضغوط المرتبطة باستيفاء المعايير. وتشمل الحدود الموضوعية قياس فاعلية تطبيق السياسات (PI) في إيجاد بيئة عمل منظمة، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين والإداريين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لوصف واقع الالتزام بالمعايير وتحليل أثره في تطوير المناخ التنظيمي (SC). ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن المتابعة الدقيقة للمؤشرات (IM) تزيد من شفافية الإدارة وتدعم العدالة التنظيمية داخل المدرسة. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لصناع سياسات الإدارة التربوية حول سبل تحويل الاعتماد إلى أداة لتحسين جودة الحياة الوظيفية، بما يعزز قدرة المدارس الحكومية المصرية على تحقيق متطلبات الجودة الوطنية بكفاءة واستدامة.

.900 **العنوان:** **"آليات تفعيل استخدام الأدلة والشواهد لتعزيز قرارات الاعتماد الأكاديمي بالمؤسسات التعليمية المصرية: دراسة وصفية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضعف ثقافة التوثيق التربوي القائم على البراهين، مما يؤثر على مصداقية نتائج التقييم الذاتي، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية استخدام الأدلة والشواهد بوصفها المتغير المستقل—ويشمل ذلك الوثائق المؤسسية (Institutional Documents (ID، والتقارير التقييمية (Evaluation Reports (ER، ومؤشرات الأداء (Performance Indicators (PI—في دعم قرارات الاعتماد الأكاديمي (Academic Accreditation Decisions (AAD باعتباره المتغير التابع داخل المؤسسات التعليمية المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم جودة الوثائق المؤسسية (ID) ومدى مطابقتها للواقع الميداني، مع فحص دور الوعي التقني لفرق الجودة كمتغير وسيط في تنظيم واسترجاع التقارير التقييمية (ER). وتشمل الحدود الموضوعية تحليل مدى دقة وملاءمة مؤشرات الأداء (PI) لمعايير الهيئة القومية لضمان جودة

التعليم والاعتماد NAQAAE (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education)، بينما تقتصر الحدود البشرية على فرق الجودة المدرسية بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) لرصد أثر كفاية الأدلة في تحسين دقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي (AAD). وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد الصعوبات التي تواجه المدارس في استيفاء الشواهد الرقمية والمادية اللازمة للمراجعة الخارجية. وتسهم النتائج النهائية في تعزيز موثوقية عملية الاعتماد وتقديم مقترحات إجرائية لرفع كفاءة إدارة الجودة المؤسسية، بما يدعم قدرة المؤسسات التعليمية المصرية على تحقيق الاعتماد وفق المعايير الوطنية، وتحسين الصورة الذهنية للمدرسة أمام المجتمع المستفيد.

حادي عشر: الشراكات والمسؤولية المجتمعية

.901 العنوان: "أثر الشراكات المدرسية مع المجتمع المحلي في تحسين جودة الخدمات التعليمية داخل المدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من محدودية الموارد الذاتية للمدارس الحكومية والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات المحيطة لدعم العملية التربوية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الشراكات المدرسية مع المجتمع المحلي -School SCP (Community Partnerships) كمتغير مستقل—ويشمل ذلك دعم المؤسسات الأهلية، ومشاركة أولياء الأمور، والمبادرات المجتمعية—في تحسين جودة الخدمات التعليمية QES (Quality of Educational Services) كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical MOETE (Education). وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم دور المجتمع في توفير الموارد المادية والبشرية المساندة، مع دراسة الوعي المجتمعي CA (Community Awareness) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على أولياء الأمور والعاملين بالمدارس في محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لمسح واقع الشراكات القائمة وقياس أثرها على جودة الخدمة. وتبرز أهمية الدراسة في صياغة سياسات تعليمية تدعم اللامركزية وتفعل المسؤولية المجتمعية تجاه التعليم. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعاون المؤسسات الأهلية في سد الفجوات التمويلية والخدمية بالمدارس، مع تقديم تصور مقترح لتطوير برامج الرعاية الطلابية من خلال تلك الشراكات، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة داخل المنظومة التعليمية المصرية وتخفيف العبء الإداري والمالي عن كاهل الدولة.

.902 العنوان: "العلاقة بين المشاركة المجتمعية الفاعلة ورفع كفاءة إدارة المدرسة داخل النظام التعليمي المصري"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضعف تفعيل الدور الرقابي والاستشاري للمجتمع المحلي في الإدارة المدرسية، مما يؤدي إلى انفراد الإدارة بالقرارات بعيدًا عن الاحتياجات الفعلية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المشاركة المجتمعية الفاعلة ECP (Effective Community Participation) كمتغير مستقل—من خلال مجالس الأمناء والمعلمين والآباء BTP (Boards of Trustees, Teachers and Parents)، والحملات التطوعية—وبين رفع كفاءة إدارة المدرسة SME (School Management Efficiency) كمتغير تابع داخل النظام التعليمي المصري. وتتناول الحدود الموضوعية فحص أثر المشاركة في تحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار وتدبير الموارد، مع اعتبار الحوكمة المدرسية SG (School Governance) كمتغير وسيط يسهم في تنظيم هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على أعضاء (BTP) والقيادات المدرسية بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لرصد مدى الارتباط بين انخراط المجتمع المحلي في الشأن المدرسي وبين جودة الأداء الإداري. وتكمن أهمية الدراسة في تفعيل المادة القانونية المنظمة لعمل مجالس الأمناء وتحويلها من دور صوري إلى دور تنفيذي فاعل يسهم في الشفافية والمساءلة. ومن

النتائج المتوقعة إثبات أن المدارس الأكثر انفتاحًا على مجتمعها المحلي هي الأكثر قدرة على تحقيق معايير الجودة والاعتماد، مع تقديم توصيات لتعزيز ثقافة العمل التطوعي في التعليم، مما يعزز من قدرة المدارس على مواجهة الأزمات الإدارية والمالية بفاعلية وكفاءة عالية.

903. **العنوان:** **"متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعية للشركات لتطوير البنية التحتية بالمدارس المصرية في ضوء السياسات التعليمية المعاصرة: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول محدودية الموارد المالية المخصصة لتطوير المرافق التعليمية والحاجة إلى تفعيل دور القطاع الخاص، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر مبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات Corporate Social (Responsibility (CSR باعتبارها متغيرًا مستقلًا—والتي تشمل تمويل المشروعات التعليمية، وتحديث الفصول، وتجهيز المعامل—في دعم البنية التحتية التعليمية (Educational Infrastructure (EI التي تُعد متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم حجم الإسهامات التي يقدمها القطاع الخاص، مع فحص دور سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership Policies (PPPP كمتغير وسيط في تحفيز الشركات. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل فاعلية هذه المبادرات في تحسين البيئة المادية للمدرسة، بينما تقتصر الحدود البشرية على القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM لوصف واقع مبادرات المسؤولية المجتمعية (CSR) وتحليل أثرها على جودة الحياة المدرسية. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن تعزيز الحوافز القانونية للشركات يسهم بشكل مباشر في استدامة دعم البنية التحتية (EI) وتحديث الوسائل التعليمية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لصناع سياسات الإدارة التربوية حول بناء أطر تنظيمية تعزز مشاركة القطاع الخاص في تبني المدارس، بما يخدم جودة التعليم ويخفف الأعباء التمويلية عن كاهل الدولة في إطار رؤية مصر المستدامة.

904. **العنوان:** **"آليات تحسين جودة مخرجات التعليم الثانوي بمصر في ضوء فاعلية الشراكات التعليمية بين المدارس والجامعات: دراسة وصفية"**

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من وجود فجوة مهارية ومعرفية بين مخرجات التعليم الثانوي ومتطلبات التعليم الجامعي، ولذلك تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية الشراكات التعليمية بين المدارس والجامعات School-University (Partnerships (SUP باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال البرامج الإرشادية، والتدريب، ودعم البحث الطلابي—في تحسين جودة مخرجات التعليم الثانوي (Secondary Education Outcomes (SEO التي تُعد متغيرًا تابعًا داخل النظام التعليمي المصري. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر التعاون في تطوير مهارات التفكير والنمو الأكاديمي، مع فحص دور الإشراف التربوي المستمر (Continuous Educational Supervision (CES كمتغير وسيط في ضمان جودة تنفيذ البرامج المشتركة. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أثر التكامل بين المستويين التعليميين في تعزيز الاستعداد للالتحاق بالجامعة، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب الثانوية العامة بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام والجامعات الحكومية التابعة لها. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM)) لرصد واقع الشراكات التعليمية (SUP) وتحليل أثرها في تقليل الفجوة الانتقالية للطلاب. وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد المتطلبات الإدارية والأكاديمية لتطوير برامج إرشادية وتدريبية تسهم في رفع كفاءة المخرجات التعليمية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم مقترحات لسياسات التعليم تهدف إلى مأسسة العلاقة بين المدارس والجامعات، بما يضمن بناء جيل من الطلاب يمتلك كفايات البحث العلمي والتعلم الذاتي اللازمة للنجاح في المرحلة الجامعية وما بعدها.

905. العنوان: "العلاقة بين دعم مؤسسات المجتمع المدني للمدارس وتحسين مستوى الانضباط والسلوك الطلابي داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من تزايد بعض المشكلات السلوكية في البيئة المدرسية والتي تتطلب تضافر الجهود المؤسسية والمجتمعية لمواجهتها، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين دعم مؤسسات المجتمع المدني Civil Society Organizations (CSOs) للمدارس باعتباره متغيرًا مستقلًا—من خلال الحملات التوعوية، وبرامج السلوك الإيجابي، ودعم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي—وبين تحسين مستوى الانضباط والسلوك الطلابي Student Discipline and Behavior (SDB) الذي يُعد متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education (MOETE). وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم دور تلك الجمعيات في معالجة السلوكيات السلبية وتعزيز القيم الأخلاقية، مع دراسة المناخ المدرسي School Climate (SC) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على طلاب مرحلة التعليم الأساسي بمحافظات الدلتا بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف طبيعة الشراكة ورصد الارتباط الإحصائي بين التدخلات المجتمعية ومستوى الانضباط العام. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية لصناع السياسات التعليمية حول آليات دمج (CSOs) في الخطط التربوية لتخفيف العبء عن الإدارة المدرسية. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود علاقة طردية بين كثافة البرامج التوعوية المدنية وارتفاع مستويات (SDB)، مع تقديم توصيات إجرائية لتقنين هذه الشراكات بما يضمن استدامتها وتحقيق بيئة مدرسية آمنة ومحفزة تخدم الأهداف التعليمية الوطنية.

906. العنوان: "أثر مشاركة أولياء الأمور في الأنشطة المدرسية على تحسين التحصيل الدراسي داخل المدارس الابتدائية المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضعف قنوات التواصل بين الأسرة والمدرسة، مما يؤثر سلبًا على المتابعة الأكاديمية للتلاميذ في المراحل المبكرة، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر مشاركة أولياء الأمور Parental Involvement (PI) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال حضور اجتماعات مجالس الأمناء والمعلمين والآباء Boards of Trustees, Teachers and Parents (BTP)، والمشاركة في الفعاليات المدرسية، ودعم التعلم المنزلي—على تحسين التحصيل الدراسي Academic Achievement (AA) باعتباره متغيرًا تابعًا داخل المدارس الابتدائية المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية دراسة تأثير التفاعل الأسري-المدرسي في تعزيز الدافعية للتعلم وتحسين النتائج الدراسية، مع اعتبار الوعي التربوي للوالدين Parental Educational Awareness (PEA) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على أولياء الأمور والمعلمين بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمسح واقع المشاركة الوالدية وقياس ارتباطها بمعدلات نجاح التلاميذ. وتكمن أهمية الدراسة في تفعيل دور الأسرة كشريك أصيل في العملية التعليمية بما يتوافق مع سياسات إصلاح التعليم في مصر. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمشاركة الوالدين في الأنشطة المدرسية على رفع مستوى (AA) لدى التلاميذ، مع تقديم مقترحات إدارية لتطوير منصات تواصل رقمية تضمن إشراكًا فعالًا لأولياء الأمور في المسار التعليمي لأبنائهم، بما يسهم في تجويد مخرجات المرحلة الابتدائية.

907. العنوان: "فاعلية الشراكات بين المدارس والقطاع الصحي في تحسين الوعي بالصحة المدرسية داخل المؤسسات التعليمية المصرية: دراسة في ضوء سياسات التعليم المعاصرة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء أثر فاعلية الشراكات بين المدارس والقطاع الصحي School-Health Sector Partnerships (SHSP) كمتغير مستقل، بما تشتمل عليه من حملات وقائية، وبرامج كشف طبي دوري، ومبادرات التوعية الصحية، في تحسين الوعي بالصحة المدرسية Improving School Health Awareness (ISHA) كمتغير تابع داخل

المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية. تكمن مشكلة البحث في حاجة الإدارة التعليمية إلى تفعيل بروتوكولات تعاون مؤسسية تتجاوز الدور التقليدي للزائرة الصحية لمواجهة التحديات الصحية الطارئة والمجتمعية، حيث تركز الدراسة على المتغيرات الوسيطة المتمثلة في التثقيف الصحي المدرسي (SHE) (School Health Education) ومستوى الوعي الأسري (FAL) (Family Awareness Level). وتتحدد الحدود الموضوعية في تحليل أثر التداخل الصحي–التربوي على السلوك الوقائي للطلاب، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والقيادات المدرسية بمحافظات القاهرة الكبرى. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي لتقييم كفاءة التنسيق الإداري بين وزارتي التربية والتعليم والصحة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن الشراكات بين المدارس والقطاع الصحي (SHSP) تساهم بشكل مباشر في خفض معدلات الأمراض المعدية وتحسين المناخ المدرسي، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة مأسسة وحدات متخصصة للإدارة الصحية داخل الهياكل التنظيمية للمدارس لضمان استدامة الوعي بالصحة المدرسية (ISHA) ودعم جودة الحياة الأكاديمية.

908. العنوان: "دعم المجتمع المحلي للأنشطة الرياضية المدرسية وعلاقته بتحسين الصحة البدنية للطلاب بالمدارس المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل طبيعة العلاقة بين دعم المجتمع المحلي للأنشطة الرياضية (Local Community Support for Sports Activities (LCSSA كمتغير مستقل، من خلال توفير الموارد الرياضية، وتنظيم البطولات المحلية، ورعاية المواهب، وبين تحسين الصحة البدنية للطلاب (Improving Students' Physical Health (ISPH) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. تنبع مشكلة الدراسة من ضعف الإمكانيات المادية بالملاعب المدرسية والحاجة إلى تفعيل المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم التربية الرياضية، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة مثل ثقافة الرياضة المدرسية (SSC) (School Sports Culture) ومستوى الدعم الأسري (Family Support Level (FSL). وتشمل الحدود الموضوعية تقييم أثر الدعم المادي والمعنوي المجتمعي على مستويات اللياقة والنشاط الحركي للطلاب، في حين تقتصر الحدود البشرية على طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية بمحافظات الوجه البحري. ويُستخدم في البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) الارتباطي، بهدف الكشف عن قوة العلاقة بين المشاركة المجتمعية والارتقاء بالنمو البدني المتكامل. ومن أهم النتائج المتوقعة إثبات أن دعم المجتمع المحلي (LCSSA) يقلل من الفجوة في التجهيزات الرياضية ويزيد من دافعية الطلاب للممارسة الحركية، مما ينعكس إيجابيًا على تحسين الصحة البدنية للطلاب (ISPH)، مع تقديم مقترح إداري لتطوير الشراكة بين المدرسة والمؤسسات الرياضية المحلية بما يخدم أهداف السياسة التعليمية في بناء الشخصية المصرية.

909. العنوان: "تطوير دور الإدارة المدرسية بمصر في تعزيز الهوية الوطنية للطلاب في ضوء مبادرات المسؤولية المجتمعية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في حاجة المؤسسات التعليمية إلى الانتقال من التلقين المعرفي للقيم الوطنية إلى الممارسة التطبيقية التي تعزز الانتماء، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر مبادرات المسؤولية المجتمعية للمدارس School Social Responsibility (SSR) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—مثل المشاركة في المناسبات الوطنية، وحملات خدمة المجتمع، والأنشطة البيئية—في تعزيز الهوية الوطنية (NI) (National Identity) باعتبارها متغيرًا تابعًا لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر الأنشطة المجتمعية المنظمة في غرس قيم الولاء، مع فحص دور المناخ المدرسي (SC) (School Climate) كمتغير وسيط في تهيئة بيئة محفزة لتشكيل الوعي الوطني. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل فاعلية مبادرات المسؤولية المجتمعية (SSR) في تنمية المشاركة الإيجابية، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب ومعلمي التعليم الأساسي بمحافظات الوجه القبلي، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لها. وتعتمد الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لوصف واقع المبادرات المدرسية وتحليل العلاقة الارتباطية بين الانخراط في خدمة المجتمع وقوة الهوية الوطنية (NI) لدى الناشئة. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن المبادرات الميدانية التي تلامس احتياجات البيئة المحلية هي الأكثر تأثيرًا في بناء الشخصية الوطنية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لصناع سياسات الإدارة التربوية حول مأسسة المسؤولية المجتمعية (SSR) كجزء أصيل من الخطة الاستراتيجية للمدرسة، بما يضمن بناء جيل منتمٍ وواعٍ بمسؤولياته تجاه المجتمع المصري، ويعزز من الدور القيادي للمدرسة كمركز إشعاع تربوي ووطني في صعيد مصر.

.910 **العنوان:** "فاعلية الشراكات بين المدارس والقطاع التكنولوجي في دعم التحول الرقمي بالمدارس المصرية: دراسة ميدانية في ضوء سياسات التعليم المعاصرة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء أثر فاعلية الشراكات بين المدارس والقطاع التكنولوجي (Partnerships between Schools and the Technology Sector (PSTS كمتغير مستقل، بما تتضمنه من توفير الأجهزة الرقمية الحديثة، ودعم المنصات التعليمية الإلكترونية (EEP) (Educational Electronic Platforms)، وتقديم برامج التدريب التقني، في دعم التحول الرقمي (DT) (Digital Transformation) كمتغير تابع داخل المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية. تكمن مشكلة البحث في حاجة الإدارة التعليمية إلى سد الفجوة الرقمية وتجاوز تحديات التمويل وتحديث البنية التحتية من خلال التعاون مع شركات التكنولوجيا، مع فحص المتغيرات الوسيطة المتمثلة في جاهزية البنية التحتية الرقمية (DIR) (Digital Infrastructure Readiness) ومستوى الدعم الإداري (ASL) (Administrative Support Level). وتتحدد الحدود الموضوعية في تحليل أثر هذه الشراكات على كفاءة استخدام التكنولوجيا في التعليم، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب بمحافظات القاهرة الكبرى، مستخدمة المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن الشراكات بين المدارس والقطاع التكنولوجي (PSTS) تسرع من وتيرة التحول الرقمي (DT) وتنمي مهارات التعلم الذاتي، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة صياغة أطر قانونية وإدارية محفزة للقطاع الخاص للاستثمار في تكنولوجيا التعليم بالمدارس الحكومية.

.911 **العنوان:** "مشاركة الطلاب في الأنشطة المجتمعية وعلاقتها بتطوير مهارات المواطنة الفعالة بالمدارس المصرية: رؤية إدارية مقترحة"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل طبيعة العلاقة بين مشاركة الطلاب في الأنشطة المجتمعية (Students' Participation in Community Activities (SPCA كمتغير مستقل، من خلال مشاريع الخدمة العامة، والأعمال التطوعية، والمشاركات البيئية، وبين تطوير مهارات المواطنة الفعالة (ECS) (Effective Citizenship Skills) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى تفعيل دور الإدارة المدرسية في تحويل المدرسة من مؤسسة تعليمية مغلقة إلى مركز إشعاع مجتمعي يصقل شخصية الطالب الوطنية، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة مثل المناخ المدرسي (SC) (School Climate) ونمط القيادة التربوية (ELS) (Educational Leadership Style). وتشمل الحدود الموضوعية فحص أثر الممارسات الميدانية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والوعي الوطني، في حين تقتصر الحدود البشرية على طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية بمحافظات الوجه البحري، مع الاعتماد على المنهج الوصفي (Descriptive Method) الارتباطي. ومن أهم النتائج المتوقعة إثبات وجود علاقة طردية قوية بين انخراط الطلاب في الأنشطة المجتمعية (SPCA) وبين نمو مهارات المواطنة الفعالة (ECS) لديهم كالمبادرة والانتماء، مما يستدعي من الإدارة التعليمية إدراج هذه الأنشطة ضمن معايير تقييم الأداء المدرسي وتخصيص مساحات زمنية ومكانية كافية لتنفيذها بما يخدم أهداف السياسة التربوية في بناء المواطن المصري.

912. العنوان: "تطوير الإدارة المدرسية بمصر في ضوء متطلبات التعاون مع مؤسسات الأمن المحلي لتعزيز الانضباط السلوكي للطلاب: دراسة وصفية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من تصاعد بعض المشكلات السلوكية داخل المحيط المدرسي والحاجة إلى مقاربات إدارية وأمنية وقائية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التعاون بين المدارس ومؤسسات الأمن المحلي Local Security Institutions (LSI) باعتباره متغيرًا مستقلًا—من خلال تنفيذ برامج التوعية الأمنية، ومتابعة إجراءات الأمن المدرسي، وإدارة الأزمات—في تعزيز الانضباط المدرسي School Discipline (SD) الذي يُعد متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى دراسة دور هذا التعاون في الحد من السلوكيات الخطرة، مع فحص دور الإرشاد التربوي Educational Counseling (EC) كمتغير وسيط في تحويل الإجراءات الأمنية إلى ممارسات تربوية تقويمية. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم أثر الشراكات الأمنية في تحسين السلوك الطلابي وتعزيز الشعور بالأمان، بينما تقتصر الحدود البشرية على الطلاب والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الثانوية الحكومية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لوصف واقع التعاون الأمني وتحليل أثر برامج التوعية الأمنية (LSI) في خفض معدلات العنف المدرسي. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن التنسيق المنظم بين الإدارة المدرسية ومؤسسات الأمن المحلي (LSI) يسهم في بناء بيئة تعليمية مستقرة تدعم نواتج التعلم. وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار مقترح لسياسات الإدارة التربوية يهدف إلى تطوير استراتيجيات وقائية تعزز السلامة المدرسية وتدعم الانضباط المدرسي (SD) وفق معايير الجودة التنظيمية المعاصرة في مصر.

913. العنوان: "آليات تفعيل الشراكات المدرسية مع المنظمات البيئية لتعزيز الوعي البيئي لطلاب التعليم الأساسي بمصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضرورة دمج القضايا البيئية ضمن الممارسات المدرسية اليومية لمواجهة التحديات المناخية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية الشراكات المدرسية مع المنظمات البيئية Environmental Organizations (EO) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—مثل حملات التشجير، وبرامج تدوير المخلفات، والزيارات البيئية—في تعزيز الوعي البيئي Environmental Awareness (EA) الذي يُعد متغيرًا تابعًا لدى الطلاب داخل النظام التعليمي المصري. تسعى الدراسة إلى دراسة أثر البرامج البيئية في تشكيل السلوك الأخضر، مع فحص دور الدعم المدرسي School Support (SS) كمتغير وسيط في استدامة هذه الأنشطة. وتشمل الحدود الموضوعية تقييم أثر الشراكات مع المنظمات البيئية (EO) في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو حماية الموارد، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب ومعلمي التعليم الأساسي بمحافظات الصعيد، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الرسمية التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لرصد واقع هذه الشراكات وتحليل العلاقة الارتباطية بين الانخراط في برامج تدوير المخلفات (EO) وارتفاع مستوى الوعي البيئي (EA) لدى الناشئة. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن الشراكات الميدانية تسهم في تحويل المفاهيم البيئية النظرية إلى ممارسات سلوكية مستدامة. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لصناع سياسات الإدارة التربوية لتفعيل "المدرسة الخضراء" كنموذج تربوي يسهم في إعداد جيل واعٍ بقضايا البيئة وقادر على المشاركة الفعالة في حمايتها، بما يتماشى مع رؤية مصر للتنمية المستدامة.

914. العنوان: "تطوير الأداء المؤسسي بالمدارس الرسمية للغات بمصر في ضوء أبعاد الشراكات المدرسية الدولية: دراسة وصفية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في الحاجة الماسة لتطوير الأداء الإداري والتربوي بالمدارس الرسمية للغات لمواكبة المعايير العالمية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشراكات المدرسية الدولية International School

Partnerships (ISP) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال تبادل الخبرات، وتنفيذ المشاريع الدولية، وتوفير فرص التدريب الخارجي—وبين تحسين جودة التعليم باعتباره متغيرًا تابعًا داخل هذه المدارس. تسعى الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح الدولي في تحديث أساليب التدريس ودعم التدويل التعليمي، مع فحص دور جاهزية المدرسة للتغيير School Readiness for Change (SRC) كمتغير وسيط في تقبل الممارسات العالمية. وتشمل الحدود الموضوعية فحص دور الشراكات في رفع الكفاءة التنظيمية، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين والطلاب بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الرسمية للغات. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لوصف واقع الشراكات الدولية (ISP) وتحليل أثرها في تجويد العمليات التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن الشراكات الدولية تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمدرسة المصرية وتمكينها من تطبيق معايير إدارية متطورة. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لسياسات الإدارة التربوية حول مأسسة هذه الشراكات كأداة للتطوير الاستراتيجي، بما يضمن استدامة الجودة التعليمية وتنمية الكفايات المهنية للمعلمين وفقًا لمتطلبات العصر الرقمي والتدويل الأكاديمي الشامل.

915. العنوان: "آليات تفعيل التواصل الإيجابي بين المدرسة وأولياء الأمور بالتعليم الأساسي بمصر في ضوء برامج المسؤولية المجتمعية المدرسية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من ضعف جسور الثقة والتفاعل بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي، ولذلك تهدف الدراسة إلى تحليل أثر برامج المسؤولية المجتمعية المدرسية School Social Responsibility Programs (SSRP) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—والتي تشمل اللقاءات التفاعلية والمبادرات الخدمية—في تعزيز التواصل الإيجابي باعتباره متغيرًا تابعًا بين المدرسة والأسرة داخل التعليم الأساسي المصري. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر التواصل الفعال في دعم العملية التربوية، مع فحص دور أسلوب القيادة المدرسية School Leadership Style (SLS) كمتغير وسيط في تحفيز المشاركة الوالدية. وتشمل الحدود الموضوعية فحص فعالية برامج المسؤولية المجتمعية (SSRP) في دعم الروابط الاجتماعية، بينما تقتصر الحدود البشرية على أولياء الأمور والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لرصد واقع الشراكة وتحليل أثر هذه البرامج في بناء بيئة تعليمية متكاملة. وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد المتطلبات الإدارية لبناء علاقات مستدامة قائمة على الشفافية والتعاون المثمر. وتسهم النتائج في تطوير سياسات الإدارة التربوية المعنية بتعزيز الانتماء المؤسسي، وتقديم تصور مقترح لتحويل المدرسة إلى مركز إشعاع مجتمعي يشارك فيه أولياء الأمور بفاعلية في صنع القرار التربوي، بما ينعكس إيجابًا على التحصيل الدراسي للطلاب والمناخ المدرسي العام.

916. العنوان: "متطلبات تحسين جودة الحياة المدرسية بالمؤسسات التعليمية المصرية في ضوء الدور القيادي لمجالس الأمناء والآباء والمعلمين: دراسة وصفية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول تفعيل الأدوار الحقيقية لمجالس الأمناء لضمان جودة الحياة المدرسية بعيدًا عن الأدوار الشرفية التقليدية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين Board of Trustees, Parents and Teachers (BTPT) باعتباره متغيرًا مستقلًا—من خلال المشاركة في التخطيط ومتابعة الأداء—وبين تحسين جودة الحياة المدرسية School Quality of Life (SQOL) باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل المؤسسات التعليمية المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر إشراك المجلس في الإدارة على المناخ المدرسي، مع فحص دور مستوى الشفافية في اتخاذ القرار Decision-Making Transparency (DMT) كمتغير وسيط في نجاح هذه العلاقة. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل دور المجالس في دعم الجوانب النفسية والاجتماعية والفيزيقية للمدرسة، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين وأولياء الأمور بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام. وتعتمد

الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM) Descriptive Analytical Method لوصف واقع ممارسات مجالس الأمناء (BTPT) وتحليل فاعليتها في إحداث تطوير شامل. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن التمكين الإداري لهذه المجالس يسهم في زيادة جاذبية المدرسة للمتعلمين وتحسين بيئة العمل للمعلمين. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لسياسات الإدارة التعليمية حول حوكمة الشراكة المجتمعية وتطوير اللوائح المنظمة لعمل مجالس الأمناء (BTPT) بما يحقق جودة الحياة المدرسية (SQOL) المنشودة.

917. **العنوان:** "أثر التعاون بين المدارس ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في الحد من التسرب الدراسي للفئات الاقتصادية الضعيفة بمصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من تزايد التحديات الاقتصادية التي تواجه بعض الطلاب وتأثيرها على استدامة بقائهم في النظام التعليمي، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تعاون المدارس مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية Social Care Institutions (SCI) باعتباره متغيرًا مستقلًا—من خلال برامج الجمعيات الخيرية وصناديق الدعم—في دعم الطلاب من الفئات الاقتصادية الضعيفة باعتباره متغيرًا تابعًا داخل النظام التعليمي المصري. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر الدعم المادي والاجتماعي في تحسين فرص التحصيل، مع فحص دور الدعم النفسي التربوي Psycho-Educational Support (PES) كمتغير وسيط في تعزيز مرونة الطلاب وقدرتهم على المواصلة. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أثر الدعم المؤسسي في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، بينما تقتصر الحدود البشرية على الطلاب المحتاجين والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية بالمناطق الأكثر احتياجًا. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM) Descriptive Analytical Method لرصد فعالية التعاون بين المدرسة ومؤسسات الرعاية (SCI). وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد آليات بناء شبكات أمان اجتماعي مدرسية فعالة تسهم في الحد من ظاهرة التسرب الدراسي. وتسهم النتائج في تقديم مقترحات لسياسات التعليم تهدف إلى مأسسة الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، بما يضمن توفير بيئة تعليمية عادلة ومحفزة للطلاب المتعثرين ماديًا، وتعزيز العدالة الاجتماعية داخل المنظومة التربوية المصرية.

918. **العنوان:** "فاعلية الشراكات بين المدارس ومؤسسات التدريب المهني في دعم التوجيه المهني لطلاب المرحلة الثانوية المصرية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من وجود فجوة بين مخرجات التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل الفعلي، مما يستدعي بناء جسور تعاون مع القطاعات الإنتاجية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية الشراكات بين المدارس ومؤسسات التدريب المهني Vocational Training Institutions (VTI) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال الدورات المهنية المتخصصة، والزيارات الميدانية لمواقع العمل، وبرامج إرشاد المسار المهني—في دعم التوجيه المهني Vocational Guidance (VG) بوصفه متغيرًا تابعًا لدى طلاب المرحلة الثانوية المصرية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education (MOETE). وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم أثر التعاون في تعزيز وعي الطلاب بالمسارات المستقبلية، مع دراسة الاتجاه نحو العمل الحر Entrepreneurship (EN) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على طلاب التعليم الثانوي العام والفني بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع الشراكات القائمة وقياس فاعليتها في تغيير القناعات المهنية للطلاب. وتكمن أهمية الدراسة في تقديم مقترحات لسياسات التعليم حول كيفية ربط المناهج المدرسية بالمهارات العملية المطلوبة في الاقتصاد المصري المعاصر. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود أثر ذو دلالة إحصائية للشراكة مع (VTI) في رفع مستوى الجاهزية المهنية للطلاب، مع تقديم تصور إداري لتفعيل "وحدات الانتقال إلى سوق العمل" داخل المدارس الثانوية، بما يضمن تقليل معدلات البطالة وتوجيه الطاقات الشبابية نحو التخصصات الحيوية التي تخدم رؤية مصر 2030، وتعزز من جودة وكفاءة نظام التعليم الفني والمهني بمصر.

919. العنوان: "تطوير مهارات القيادة الطلابية بالمدارس المصرية في ضوء مبادرات الخدمة المجتمعية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول الحاجة إلى الانتقال بالأنشطة الطلابية من الحيز الضيق داخل المدرسة إلى رحاب التأثير المجتمعي لبناء شخصية قيادية فاعلة، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مبادرات الخدمة المجتمعية المدرسية (SCSI School Community Service Initiatives) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—مثل حملات النظافة، والمشاريع البيئية، والأعمال التطوعية—وبين تنمية مهارات القيادة الطلابية (SLS Student Leadership Skills) باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم دور المشاركة المجتمعية في تعزيز حس المسؤولية وتنمية روح العمل الجماعي، مع فحص دور دعم المعلمين (TS Teacher Support) كمتغير وسيط في تحفيز الطلاب نحو مهارات اتخاذ القرار وحل المشكلات الميدانية. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر مبادرات الخدمة المجتمعية (SCSI) في بناء السمات القيادية والقدرة على المبادرة، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب التعليم الأساسي والثانوي بمحافظات الصعيد، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لوصف واقع المبادرات المجتمعية وتحليل العلاقة الارتباطية بين الانخراط في العمل التطوعي وتطور كفايات القيادة (SLS) لدى الطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن ممارسة القيادة في سياقات مجتمعية واقعية تسهم بشكل أعمق في تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار مقترح لسياسات الإدارة التربوية يهدف إلى مأسسة الخدمة المجتمعية كجزء من المنهج الخفي للمدرسة المصرية، بما يضمن إعداد جيل من القادة الشباب القادرين على المساهمة في التنمية الوطنية وتحقيق رؤية مصر المستدامة.

920. العنوان: "تطوير الصورة الذهنية للمدرسة المصرية في ضوء فاعلية الشراكة مع مؤسسات الإعلام المحلي: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من وجود فجوة في الاتصال بين المدرسة والمجتمع المحلي، مما أدى أحيانًا إلى نمطية الصورة الذهنية للأدوار التربوية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التعاون بين المدرسة ومؤسسات الإعلام المحلي (LMI Local Media Institutions) باعتباره متغيرًا مستقلًا—من خلال تنفيذ البرامج التوعوية، والحملات الإعلامية المدرسية، ونشر الإنجازات التعليمية—في تعزيز الوعي المجتمعي بالدور التربوي للمدرسة بوصفه متغيرًا تابعًا داخل المجتمع المصري. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر الرسائل الإعلامية في تحسين صورة المدرسة ودعم الثقة المؤسسية بها، مع فحص دور نوعية الخطاب الإعلامي (MDQ Media Discourse Quality) كمتغير وسيط في الوصول الفعال للجمهور المستهدف. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر الإعلام في إبراز الأدوار التربوية والاجتماعية للمدرسة، بينما تقتصر الحدود البشرية على قادة المدارس وأفراد المجتمع بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الرسمية ومراكز الإعلام التابعة لها. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لرصد واقع الشراكة الإعلامية وتحليل العلاقة الارتباطية بين كثافة التغطية الإعلامية الإيجابية (LMI) ومستوى الوعي المجتمعي بالرسالة التربوية. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن استخدام المنصات الإعلامية المحلية والرقمنة في عرض المبادرات المدرسية يسهم بشكل مباشر في استعادة الثقة في المؤسسة التعليمية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار مقترح لسياسات الإدارة التربوية يهدف إلى بناء شراكة إعلامية تربوية مستدامة تُسهم في توطيد علاقة المدرسة بالمجتمع، ودعم جهود التحسين المدرسي عبر التسويق التربوي الفعال للمنجزات التعليمية المصرية.

921. العنوان: "فاعلية الشراكات بين المدارس والقطاع الثقافي في تنمية الوعي الثقافي لدى الطلاب داخل النظام التعليمي المصري"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في قصور الممارسات المدرسية التقليدية عن تلبية احتياجات بناء الشخصية المتكاملة، والحاجة إلى استثمار المؤسسات الثقافية الخارجية كبيئات تعليمية موازية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية الشراكات بين المدارس والقطاع الثقافي (CSP Cultural Sector Partnerships) كمتغير مستقل—والتي تشمل

البروتوكولات المبرمة مع مكتبات مصر العامة (MPL (Misr Public Libraries، والهيئة العامة لقصور الثقافة General (GOCP (Organization for Cultural Palaces، والمتاحف القومية—في تنمية الوعي الثقافي (CA (Cultural Awareness كمتغير تابع لدى الطلاب داخل النظام التعليمي المصري التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of (MOETE (Education and Technical Education. وتتضمن الحدود الموضوعية فحص أثر الانفتاح على الأنشطة الثقافية الخارجية في توسيع المدارك المعرفية وتعزيز الهوية الوطنية، مع دراسة مستوى الدعم الإداري والمؤسسي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على طلاب مرحلة التعليم الأساسي بمحافظات صعيد مصر. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع التعاون المشترك وقياس أثره الميداني على سلوك واتجاهات المتعلمين. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري مقترح لصناع سياسات التعليم يضمن دمج التعليم الثقافي ضمن اليوم الدراسي، مما يسهم في حماية الأمن القومي الثقافي وتنمية مواهب الطلاب. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود علاقة ارتباطية موجبة بين فاعلية (CSP) وارتفاع مؤشرات (CA) لدى الطلاب، مع تقديم توصيات لتعزيز "المسرح المدرسي" والرحلات التثقيفية كأدوات إدارية لتحقيق جودة الحياة المدرسية، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة لبناء الإنسان المصري المعاصر.

.922 **العنوان:** **"تطوير جودة التعلم الإلكتروني بالمدارس المصرية في ضوء فاعلية الشراكات الدولية عبر المنصات الرقمية: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضرورة الانتقال بالتعلم الإلكتروني من مجرد استهلاك المحتوى الرقمي إلى مرحلة التفاعل العالمي المنتج، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشراكات الدولية عبر المنصات الرقمية International (IDP (Digital Partnerships باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال البرامج التفاعلية الرقمية، والتبادل الثقافي الإلكتروني، والفصول الافتراضية المشتركة—وبين تحسين جودة التعلم الإلكتروني (ELQ (E-Learning Quality باعتباره متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر الانفتاح الرقمي العالمي في تطوير مهارات الطلاب المعرفية، مع فحص دور كفاءة البنية التكنولوجية (TIE (Technological Infrastructure Efficiency كمتغير وسيط في نجاح هذه الشراكات. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر التفاعل مع الأقران دوليًا في تحسين دافعية الطلاب نحو التعلم الرقمي، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين والطلاب بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الثانوية (العامة والمتفوقين STEM). وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical (DAM (Method لوصف واقع استخدام المنصات الرقمية في التواصل الدولي وتحليل أثرها على جودة الممارسات التعليمية الرقمية. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن الفصول الافتراضية المشتركة تساهم بشكل مباشر في رفع مستوى المواطنة الرقمية والمهارات التقنية لدى المتعلمين. وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار مقترح لسياسات الإدارة التعليمية يهدف إلى دعم التدويل الرقمي للتعليم المصري، بما يضمن رفع جودة التعلم الإلكتروني (ELQ) وتحقيق التكامل التعليمي العالمي في ظل رؤية مصر الرقمية 2030.

.1 **العنوان:** **"أثر الشراكات المدرسية مع مؤسسات العلوم والتكنولوجيا في تنمية مهارات البحث العلمي لدى الطلاب بالمدارس المصرية: دراسة في ضوء اتجاهات ستيم (*STEM*)"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وفحص الدور الذي تلعبه الشراكات المدرسية مع مؤسسات العلوم والتكنولوجيا كمتغير مستقل، بما تتضمنه من تعاون مع مراكز البحوث والأكاديميات العلمية والمسابقات البحثية، في تنمية مهارات البحث العلمي (SRS) (Scientific Research Skills كمتغير تابع لدى الطلاب داخل المدارس بجمهورية مصر العربية، وذلك في إطار التوجه نحو تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, and

Mathematics (STEM). تنبع مشكلة البحث من الحاجة الماسة لتطوير الإدارة التعليمية لآليات التعاون الخارجي لتجاوز ضعف الإمكانيات المختبرية التقليدية وصقل مهارات التفكير الناقد والتحليل المنهجي لدى المتعلمين، مع فحص المتغيرات الوسيطة المتمثلة في الكفاءة الذاتية للطلاب (SSE) Students' Self-Efficacy ومستوى الدعم المدرسي المتاح. وتتحدد الحدود الموضوعية في رصد أثر الأنشطة العلمية التطبيقية على صياغة الفروض والأسئلة البحثية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية بمحافظات الوجه البحري، مستخدمة المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة لنتائج تؤكد أن تفعيل الشراكات العلمية يساهم جوهريًا في ردم الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق البحثي، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة مأسسة هذه الشراكات ضمن الهياكل الإدارية للمدارس لضمان استدامة تنمية مهارات البحث العلمي (SRS) بما يتوافق مع رؤية مصر للتنمية المستدامة.

923. **العنوان: "فاعلية مبادرات المدرسة المنتجة في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى طلاب التعليم المصري: دراسة ميدانية من منظور الإدارة التربوية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء فاعلية مبادرات المدرسة المنتجة (PSI) (Productive School Initiatives كمتغير مستقل، من خلال المشروعات الإنتاجية والورش الحرفية وبرامج التدريب المهني، في تعزيز المسؤولية المجتمعية (SR) Social Responsibility كمتغير تابع لدى الطلاب داخل مؤسسات التعليم بجمهورية مصر العربية. تتبلور مشكلة البحث في سعي الإدارة التربوية لإعادة تفعيل دور المدارس كبيئات منتجة تساهم في الاقتصاد المدرسي وتغرس في الطلاب قيم الاعتماد على الذات وروح المبادرة، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة مثل كفاءة القيادة المدرسية (School Leadership Efficiency (SLE) ونوعية البرامج التدريبية المقدمة. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر الانخراط في الإنتاج المدرسي على تنمية مهارات الحياة والالتزام تجاه المجتمع، في حين تقتصر الحدود البشرية على طلاب التعليم الإعدادي والفني بمحافظات الصعيد. ويُستخدم في الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتقييم واقع هذه المبادرات وعلاقتها ببناء الشخصية الطلابية. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد أن تفعيل مبادرات المدرسة المنتجة (PSI) يؤدي إلى نمو مهارات المسؤولية المجتمعية (SR) وتحسين ممارسات التنمية المستدامة داخل المدارس، مع تقديم مقترح إداري لتطوير منظومة الإنتاج المدرسي بما يخدم أهداف السياسة التعليمية في ربط التعليم بسوق العمل وتنمية المجتمع المحلي.

924. **العنوان: "مشاركة المدارس في المبادرات البيئية الوطنية وعلاقتها بتحسين السلوك البيئي للطلاب في مصر: دراسة في ضوء سياسات التعليم الأخضر"**

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل طبيعة العلاقة بين مشاركة المدرسة في المبادرات البيئية الوطنية كمتغير مستقل، ويشمل ذلك مبادرة «اتحضر للأخضر» (NGI) National Green Initiative)، وحملات النظافة المدرسية (SCC) School Cleanliness Campaigns)، وبرامج الحفاظ على الطاقة (ECP) Energy Conservation Programs)، وبين تحسين السلوك البيئي (PEB) Pro-Environmental Behavior) كمتغير تابع لدى الطلاب داخل المدارس المصرية. تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة الملحة لتحويل المؤسسات التعليمية إلى "مدارس خضراء" تساهم في مواجهة التحديات المناخية من خلال تنمية الوعي والسلوك البيئي الإيجابي لدى المتعلمين، مع فحص المتغيرات الوسيطة مثل الثقافة التنظيمية البيئية (EOC) Environmental Organizational Culture) والمناخ المدرسي. وتتحدد الحدود الموضوعية في قياس أثر الالتزام بمبادرة «اتحضر للأخضر» (NGI) وبرامج الحفاظ على الطاقة (ECP) في تشكيل اتجاهات الطلاب نحو الاستدامة، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي بمحافظات الدلتا. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive Method) الارتباطي والتحليلي لرصد واقع هذه الممارسات. ومن أهم النتائج المتوقع الوصول إليها إثبات

وجود ارتباط وثيق بين الانخراط في المبادرات البيئية الوطنية وتحسن السلوك البيئي (PEB) لدى الطلاب، مع تقديم رؤية إدارية لتطوير المناهج والأنشطة المدرسية بما يعزز قيم التربية البيئية ويدعم جهود الدولة المصرية في ملف التحول الأخضر.

925. **العنوان:** "آليات تحسين جودة التعليم بالمدارس المصرية في ضوء فاعلية دعم القطاع الخاص للبرامج التعليمية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من محدودية الموارد التمويلية العامة والحاجة إلى تعزيز الشراكات التنموية لتحقيق طفرة في الأداء المدرسي، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر دعم القطاع الخاص للبرامج التعليمية Private Sector Support PSS)) بوصفه متغيرًا مستقلًا—من خلال تمويل التجهيزات وتحديث البنية المدرسية، وتقديم الدورات التدريبية، وتوفير المنح التعليمية—في تحسين جودة التعليم (Education Quality EQ) باعتباره متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم دور مشاركة الشركات في تنمية قدرات المعلمين وتحديث أساليب التعلم، مع فحص دور "جاهزية المدرسة للاستفادة من الدعم" (School Readiness for Support SRS) كمتغير وسيط في تحويل الموارد الممنوحة إلى نتائج تعليمية ملموسة. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة انعكاس الدعم على جودة التدريس والبيئة الفيزيقية للمدرسة، بينما تقتصر الحدود البشرية على المعلمين والطلاب بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الرسمية (الحكومية واللغات). وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method DAM) لرصد واقع مساهمات القطاع الخاص وتحليل أثرها في تطوير الأداء التربوي العام. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن الدعم الموجه لبرامج التنمية المهنية للمعلمين يمتلك الأثر الأكبر في استدامة جودة التعليم (EQ). وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار مقترح لصناع القرار لتعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات وتطوير آليات التنسيق المؤسسي، بما يضمن تكامل الجهود بين القطاع الخاص والدولة لتحقيق تطوير تربوي مستدام يتماشى مع المعايير القومية للجودة والاعتماد.

926. **العنوان:** "فاعلية الشراكات المدرسية مع المؤسسات الدينية في تعزيز القيم الأخلاقية لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء فاعلية الشراكات المدرسية مع المؤسسات الدينية كمتغير مستقل، بما تشتمل عليه من أنشطة توعوية، وندوات أخلاقية، وحملات اجتماعية مشتركة، في تعزيز القيم الأخلاقية (Ethical Values EV) كمتغير تابع لدى الطلاب داخل النظام التعليمي بجمهورية مصر العربية. تتبلور مشكلة البحث في حاجة الإدارة التعليمية إلى استعادة الدور التربوي القيمي للمدرسة من خلال التكامل مع المؤسسات الوطنية ذات التأثير الروحي والاجتماعي لمواجهة السلوكيات الوافدة وتحديات الانضباط المدرسي، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في المناخ المدرسي (School Climate (SC) والقدوة المتمثلة في دور المعلمين (Teachers' Role (TR). وتتحدد الحدود الموضوعية في تقييم أثر التوجيه الأخلاقي المنبثق عن هذه الشراكات في تهذيب السلوك الطلابي ودعم الالتزام بالقيم المجتمعية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي وقيادات المدارس بمحافظات الوجه القبلي. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي لتقييم واقع هذه الشراكات وقياس أثرها الميداني على سلوك المتعلمين. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تفعيل الشراكات المدرسية مع المؤسسات الدينية يساهم بشكل جوهري في بناء منظومة قيمية متوازنة وتعزيز الهوية الأخلاقية (EV)، مع تقديم مقترح إداري لتنظيم آليات التعاون المشترك بما يضمن تحقيق الأهداف التربوية لسياسات التعليم في بناء الشخصية المصرية السوية وتدعيم قيم المواطنة والانتماء.

927. **العنوان:** "تطوير المهارات الحياتية لطلاب المدارس الريفية بمصر في ضوء فاعلية المبادرات المدرسية المجتمعية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجه طلاب المناطق الريفية في اكتساب مهارات تواكب متطلبات العصر، والحاجة إلى تفعيل دور المدرسة كمركز للتنمية المحلية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مبادرات المدارس المجتمعية (School Community Initiatives (SCI) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—والتي تشمل دعم تعليم الفتيات، وبرامج محو الأمية، وتعليم الكبار، وتنمية المهارات—وبين تنمية المهارات الحياتية (Life Skills (LS) باعتبارها متغيرًا تابعًا لدى طلاب المناطق الريفية في مصر. تسعى الدراسة إلى تقييم دور هذه المبادرات في تحسين مهارات التواصل، والتفكير الناقد، وحل المشكلات، مع فحص دور "مستوى وعي الأسرة" (Parental Awareness Level (PAL) كمتغير وسيط في تقبل ودعم هذه البرامج. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أثر الانخراط في المبادرات المجتمعية (SCI) على تعزيز القدرات الشخصية والاجتماعية للطلاب، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب ومعلمي المدارس الريفية بمحافظات الصعيد، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس "التعليم المجتمعي" والمدارس الحكومية بالقرى. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM) لوصف واقع المبادرات وتحليل العلاقة الارتباطية بين المشاركة المجتمعية ونمو الكفايات الحياتية لدى المتعلمين. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن المدارس التي تعمل كبيئات تعلم مفتوحة تسهم بشكل فعال في بناء ثقة الطلاب بأنفسهم وتحسين جودة حياتهم في المناطق الأكثر احتياجًا. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات لسياسات الإدارة التربوية لتعزيز دور "المدرسة المجتمعية" كنموذج رائد لتحقيق العدالة التعليمية والتنمية الريفية المستدامة في مصر.

928. **العنوان:** **"أثر المبادرات المجتمعية الداعمة للمدرسة في خفض معدلات التسرب الدراسي بالمدارس الحكومية في مصر: دراسة ميدانية"**

929. **الموضوع:** تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وفحص الدور الذي تلعبه المبادرات المجتمعية الداعمة للمدرسة كمتغير مستقل، بما تتضمنه من حملات العودة للمدرسة (BSC) (Back to School Campaigns)، والدعم الاقتصادي للأسر (Economic Support for Families (ESF)، والمتابعة الأسرية للغياب (FFA) (Family Follow-up on Absenteeism)، في خفض معدلات التسرب الدراسي (RSDR) (Reducing School Dropout Rates) كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية بجمهورية مصر العربية. تكمن مشكلة البحث في تزايد ظاهرة التسرب الدراسي في بعض المناطق نتيجة تحديات اقتصادية واجتماعية، مما يستدعي تدخل الإدارة التعليمية عبر بناء شراكات فاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني لسد الفجوات التي لا تستطيع السياسات المدرسية وحدها معالجتها. تتناول الدراسة متغيرات وسيطة حيوية مثل مستوى التعاون الأسري (Level of Family Cooperation (LFC) ومدى مرونة السياسات المدرسية (SPF) (School Policy Flexibility) في التعامل مع الطلاب المتعثرين، وتتحدد الحدود الموضوعية في فحص آليات الاستبقاء الطلابي الناتجة عن التدخلات المجتمعية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المعرضين لخطر التسرب والمعلمين والإخصائيين الاجتماعيين بمحافظات القاهرة الكبرى. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي لتقييم واقع هذه المبادرات وقياس فاعليتها الميدانية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تفعيل الدعم الاقتصادي للأسر (ESF) والمتابعة الأسرية للغياب (FFA) يساهم بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار الأكاديمي وخفض نسب الفاقد التعليمي، مع تقديم نموذج إداري مقترح لسياسات التعليم لتعزيز التكامل بين المدرسة والمجتمع المحلي لضمان استدامة التزام الطلاب بالعملية التعليمية وتحقيق مبدأ تكافؤ **الفرص** في التعليم المصري.

930. **العنوان:** **"تطوير الأمن المدرسي بالمؤسسات التعليمية المصرية في ضوء فاعلية برامج الشراكة المجتمعية: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في تصاعد التحديات السلوكية والأمنية التي قد تهدد استقرار المناخ التربوي، والحاجة إلى مقاربة تشاركية تتجاوز الحلول الإدارية التقليدية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية برامج الشراكة المجتمعية

(CPP (Community Partnership Programs بوصفها متغيرًا مستقلًا—من خلال التعاون مع الجهات الأمنية، وتنفيذ مبادرات التوعية، وإشراك أولياء الأمور في مراقبة السلوك المدرسي—في تعزيز الأمن المدرسي (SS (School Security باعتباره متغيرًا تابعًا داخل المؤسسات التعليمية المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر هذه البرامج في تحسين الأمان الجسدي والانفعالي للطلاب، مع فحص دور "الجاهزية البشرية والمادية للمدرسة" (SRR (School Resource Readiness كمتغير وسيط في تفعيل مخرجات هذه الشراكات. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة مدى تأثير الشراكات (CPP) على خفض معدلات العنف اللفظي والجسدي داخل المدرسة، بينما تقتصر الحدود البشرية على العاملين والطلاب بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام (الإعدادي والثانوي). وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لوصف واقع برامج الشراكة وتحليل العلاقة بين تكامل الأدوار المجتمعية واستقرار البيئة التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن إشراك أولياء الأمور في لجان "الأمن والسلامة" يسهم بشكل مباشر في تعزيز الانضباط الذاتي لدى الطلاب. وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار مقترح لصناع سياسات الإدارة التربوية لصياغة استراتيجيات أمن مدرسي فعّالة قائمة على الحوكمة التشاركية، بما يضمن توفير بيئة تعليمية آمنة ومستدامة تدعم نواتج التعلم وتتماشى مع معايير جودة الحياة المدرسية في مصر.

ثاني عشر: اقتصاديات التعليم المصري

931. العنوان: "تطوير جودة الخدمات المدرسية بمصر في ضوء أبعاد الكفاءة المالية وإدارة الموارد التعليمية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من محدودية الموارد المالية والحاجة الماسة إلى تعظيم العائد منها لتحقيق معايير الجودة، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الكفاءة المالية (FE (Financial Efficiency في توزيع الموارد التعليمية باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال تخصيص الميزانيات المدرسية، وإدارة النفقات، وتوجيه التمويل نحو الأولويات—في تحسين جودة الخدمات المدرسية (SSQ (School Services Quality باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل النظام التعليمي المصري. تسعى الدراسة إلى تقييم دور الإدارة المالية في دعم التجهيزات التعليمية، مع فحص دور "القدرة التخطيطية للقيادة المدرسية" (SPC (Strategic Planning Capacity كمتغير وسيط في تحويل الميزانيات إلى خدمات تعليمية متميزة. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أثر الإدارة المالية الرشيدة على جودة المرافق والخدمات التربوية، بينما تقتصر الحدود البشرية على القيادات المدرسية ومسؤولي الشؤون المالية بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية والمدارس الرسمية للغات. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لوصف واقع الإدارة المالية وتحليل أثر تخصيص الموارد (FE) في رفع كفاءة الخدمة التعليمية (SSQ). ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن كفاءة توجيه النفقات نحو صيانة الوسائل التعليمية وتدريب المعلمين تسهم بشكل مباشر في تحسين نواتج التعلم. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إجرائي لترشيد الإنفاق التعليمي وتحسين الحوكمة المالية، بما يدعم استدامة جودة الخدمات المدرسية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة وتحقيقًا لرؤية مصر 2030 في مجال التعليم.

932. العنوان: "العلاقة بين حجم الإنفاق التعليمي الحكومي وتحسين مؤشرات الأداء التعليمي في المدارس المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضرورة تقييم العائد التنموي للتمويل العام الموجه لقطاع التعليم، وضمان كفاءة تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي على التعليم (GSE (Government Spending on Education باعتباره متغيرًا مستقلًا—والذي يشمل تمويل المشروعات القومية لتطوير المدارس، وبنود الرواتب، وبرامج التنمية المهنية—وبين تحسين مؤشرات الأداء التعليمي Educational

(EPI Performance Indicators) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE Ministry of Education and Technical Education). وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم أثر هذا الإنفاق على نواتج التعلم، والحد من معدلات التسرب من التعليم (DR Drop-out Rates)، وتقليل الكثافات الطلابية، مع دراسة كفاءة الإنفاق التعليمي (ESE Educational Spending Efficiency) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على القيادات الإدارية والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف حجم الاعتمادات المالية المخصصة ورصد مدى ارتباطها الإحصائي بالتحسن الفعلي في الميدان. وتكمن أهمية الدراسة في تزويد صانعي السياسات التعليمية والمالية ببيانات دقيقة حول فاعلية الاستثمار في التعليم قبل الجامعي، بما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة الاقتصادية. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن التحسن في (EPI) لا يتوقف فقط على حجم (GSE) بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بآليات الحوكمة المالية، مع تقديم توصيات إجرائية لتعزيز اللامركزية المالية في الإدارات التعليمية لضمان التوجيه الأمثل للموارد، بما يحقق التميز المؤسسي ويتوافق مع مستهدفات رؤية مصر **2030** في مجال جودة التعليم.

933. العنوان: "أثر التمويل البديل في دعم مشروعات تطوير البنية التحتية داخل المدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من محدودية الموازنات التقليدية المخصصة للإحلال والتجديد، والحاجة الماسة لإيجاد روافد مالية مبتكرة لمواجهة تهالك بعض المرافق التعليمية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التمويل البديل (AF Alternative Financing) كمتغير مستقل—والذي يشمل الشراكات مع القطاع الخاص Private Sector (PSP Partnerships)، والتبرعات والمساهمات العينية، والمبادرات المجتمعية—في دعم مشروعات تطوير البنية التحتية (IDP Infrastructure Development Projects) كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE Ministry of Education and Technical Education). وتتضمن الحدود الموضوعية تحديد دور التمويل غير الحكومي في تحسين البيئة المادية للفصول، وتجهيز المعامل التقنية، وتطوير المرافق الخدمية، مع دراسة الشفافية الإدارية (AT Administrative Transparency) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات صعيد مصر. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف مصادر التمويل الحالية وقياس أثرها في تعزيز استدامة مشروعات التطوير. وتبرز أهمية الدراسة في صياغة سياسات تعليمية تدعم "الاستثمار في التعليم" وتفعل المسؤولية المجتمعية للشركات (CSR Corporate Social Responsibility) تجاه المدارس الحكومية. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لآليات (AF) في سرعة إنجاز (IDP) وجودة تنفيذها، مع تقديم تصور إداري وقانوني ينظم عملية جذب واستخدام الدعم الخارجي بما يتوافق مع الرقابة المالية للدولة، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية جاذبة ومتطورة تحقق معايير الجودة القومية وتدعم أهداف رؤية مصر **2030**.

934. العنوان: "آليات تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالمدارس المصرية في ضوء فاعلية التخطيط المالي المدرسي: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الحاجة الماسة لترشيد الإنفاق التربوي وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة في ظل الأزمات الاقتصادية، حيث تهدف الدراسة إلى تقييم فاعلية التخطيط المالي المدرسي (SFP School Financial Planning) باعتباره متغيرًا مستقلًا—من خلال تحديد الاحتياجات التعليمية، وتوجيه الموارد المالية، وإعداد الموازنات المدرسية—في تحقيق الكفاءة الاقتصادية (EE Economic Efficiency) باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل المؤسسات التعليمية المصرية. تسعى الدراسة إلى تحليل أثر التخطيط المالي المحكم في تقليل الهدر التنظيمي، مع فحص دور "الشفافية المالية" (FT Financial Transparency) كمتغير وسيط في تعزيز الثقة المؤسسية وضبط الأداء. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر إعداد الموازنات البرامجية في رفع الكفاءة الاقتصادية (EE)، بينما تقتصر الحدود البشرية على العاملين الإداريين

والمديرين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية والمدارس الرسمية. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لرصد أثر التخطيط المالي على تحسين الأداء المؤسسي الشامل. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن الإدارة الرشيدة للموارد المالية تساهم بشكل مباشر في استدامة جودة المرفق التعليمي. وتسهم النتائج النهائية في تقديم إطار مقترح لتطوير آليات إعداد الموازنات المدرسية وتعزيز الحوكمة المالية، بما يدعم استقرار المؤسسات التعليمية المصرية وقدرتها على تحقيق أهدافها بأقل التكاليف وأعلى جودة.

935. العنوان: "تحسين مخرجات التعليم بالمدارس المصرية في ضوء فاعلية الاستثمار في التكنولوجيا التعليمية: دراسة وصفية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضرورة قياس العائد التربوي من الاستثمارات الضخمة في البنية الرقمية بالتعليم المصري، ولذلك تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار في التكنولوجيا التعليمية Educational Technology (ETI (Investment باعتباره متغيرًا مستقلًا—من حيث توفير التجهيزات الرقمية، واعتماد المنصات الإلكترونية، وبرامج التدريب—وبين تحسين مخرجات التعليم (EO (Educational Outcomes باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم دور التكنولوجيا في رفع التحصيل الدراسي وتنمية المهارات الرقمية، مع فحص دور "الكفاءة الرقمية للمعلمين" (TDC (Teachers' Digital Competence كمتغير وسيط في نجاح عملية التحول الرقمي. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أثر الاستثمار التكنولوجي (ETI) في خلق بيئات تعلم تفاعلية، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب ومعلمي التعليم الأساسي والثانوي بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس "التابلت" والمدارس الذكية. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لرصد العلاقة الارتباطية بين الاستثمار في المنصات الإلكترونية وتحسين النتائج الأكاديمية (EO). وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد الفجوات بين التجهيزات التقنية ومستوى الاستخدام الفعلي في العملية التعليمية. وتسهم النتائج النهائية في دعم سياسات التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم، وتقديم توصيات لرفع كفاءة الاستثمار التكنولوجي بما يضمن تحقيق جودة تعليمية تنافسية تتماشى مع متطلبات سوق العمل في العصر الرقمي.

936. العنوان: " فاعلية السياسات التمويلية الحكومية في معالجة مشكلة الكثافات الصفية المرتفعة بمدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل السياسات التمويلية الحكومية (GFP (Government Financing Policies باعتبارها المتغير المستقل، والتي تتجسد في آليات بناء المدارس الجديدة (NSC (New School Construction، واستراتيجيات التوسع الرأسي (VE (Vertical Expansion، وبرامج توفير التجهيزات المدرسية School Facilities (SFP (Provision، وأثر ذلك في خفض الكثافات الصفية (CD (Classroom Density كمتغير تابع في البيئة التعليمية المصرية. تتبلور مشكلة الدراسة في التحدي الذي تواجهه الإدارة التعليمية نتيجة الفجوة بين معدلات النمو السكاني المتزايدة وبين المخصصات المالية الموجهة للبنية التحتية المدرسية، مع دراسة دور التخطيط الاستراتيجي التمويلي (SFP (Strategic Financial Planning كمتغير وسيط يسهم في رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لوصف واقع التمويل وتحليله في ضوء الموازنات العامة المخصصة لقطاع التعليم، حيث تشمل الحدود الموضوعية فحص كفاءة الإنفاق الحكومي على مشروعات الهيئة العامة للأبنية التعليمية، بينما تقتصر الحدود البشرية على المخططين التربويين ومديري الإدارات التعليمية، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس محافظات القاهرة الكبرى، والحدود الزمنية بالعام الدراسي **2026/2025**. تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين حجم التمويل الحكومي (GFP) والقدرة الاستيعابية للمدارس، ومدى مساهمة عمليات بناء المدارس الجديدة (NSC) والتوسع الرأسي (VE) في خلق بيئة تعليمية أقل ازدحامًا وأكثر استجابة لمعايير

الجودة. كما تناقش الدراسة أهمية توفير التجهيزات المدرسية (SFP) بالتوازي مع التوسعات الإنشائية لضمان فاعلية العملية التعليمية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تحديد الفجوة التمويلية اللازمة لتحقيق الكثافة الصفية المثالية، وتقديم رؤية مقترحة لتطوير سياسات التمويل بما يدعم التوسع في البنية التحتية المدرسية، مع بيان أهمية الشراكة مع القطاع الخاص كرافد مكمل للتمويل الحكومي، بما يضمن استدامة تطوير البيئة الفيزيقية للمدارس المصرية وتحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية بين مختلف المناطق الجغرافية، وصولًا إلى تحسين جودة المخرجات التربوية بما يتسق مع رؤية الدولة للتنمية المستدامة.

937. العنوان: "**فاعلية برامج الحوافز الاقتصادية للمعلمين في تحسين الأداء التدريسي داخل النظام التعليمي المصري**"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في رصد تدني مستويات الرضا الوظيفي لدى قطاع من المعلمين نتيجة ضعف المقابل المادي، مما يؤثر على دافعيتهم للإنجاز داخل الصفوف، حيث تهدف الدراسة إلى تقييم فاعلية برامج الحوافز الاقتصادية للمعلمين (TEI (Teachers' Economic Incentives بوصفها متغيرًا مستقلًا—مثل المكافآت المالية المرتبطة بالأداء، والبدلات الإضافية، ونظم الكوادر المالية—في تحسين الأداء التدريسي (TP (Teaching Performance باعتباره متغيرًا تابعًا داخل النظام التعليمي المصري بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education (MOETE). وتتضمن الحدود الموضوعية تحليل دور هذه الحوافز في رفع مستوى الدافعية المهنية وزيادة الالتزام بتطوير الممارسات الصفية، مع دراسة الرضا الوظيفي (JS (Job Satisfaction كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على معلمي مراحل التعليم العام بمحافظات صعيد مصر. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف واقع نظم التحفيز الحالية وقياس أثرها الميداني على جودة التدريس. وتبرز أهمية الدراسة في دعم صناع السياسات التعليمية نحو تبني استراتيجيات عادلة لتحسين الدخل القائم على الجدارة (MBP (Merit-Based Pay. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود ارتباط وثيق بين كفاية (TEI) والارتقاء بمستوى (TP)، مع تقديم توصيات إجرائية لربط الحوافز بنواتج التعلم الفعلية، بما يضمن استقطاب الكفاءات لمهنة التدريس والحفاظ عليها، وتعزيز قدرات المعلمين المادية بما ينعكس إيجابًا على جودة المخرجات التعليمية في ضوء رؤية مصر 2030.

938. العنوان: "**العلاقة بين كفاءة إدارة الموارد المدرسية وتحسين جودة البيئة التعليمية داخل المدارس المصرية**"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الهدر الناتج عن سوء استغلال الإمكانات المتاحة بالمدارس، مما يتطلب فلسفة إدارية تركز على الترشيد والتعظيم، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كفاءة إدارة الموارد المدرسية School Resource Management Efficiency (SRME) باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال إدارة التجهيزات التعليمية، وتنسيق الموارد البشرية، واستثمار الوقت المدرسي—وبين تحسين جودة البيئة التعليمية Educational Environment Quality (EEQ) باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية تقييم دور الإدارة المدرسية في الاستخدام الأمثل للوسائل التكنولوجية والمباني، مع اعتبار الرشاقة التنظيمية (OA (Organizational Agility كمتغير وسيط يسهم في توظيف الموارد بمرونة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على القيادات والمدرسين بمحافظات الدلتا بجمهورية مصر العربية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمسح واقع إدارة الموارد وقياس تأثيرها على جودة الحياة المدرسية. وتكمن أهمية الدراسة في تعزيز التفكير الاقتصادي لدى مديري المدارس لمواجهة نقص التمويل من خلال الإدارة الفعالة للمدخرات الحالية. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن نجاح (EEQ) لا يرتبط بوفرة الموارد بقدر ارتباطه بكفاءة (SRME)، مع تقديم مقترح إداري لتطوير سجلات المتابعة الرقمية للموارد المدرسية، مما يضمن تقليل الفاقد وتوفير بيئة تعليمية محفزة تدعم أهداف الجودة والاعتماد القومية.

939. **العنوان:** "أثر الدعم الاقتصادي للطلاب في تحسين المشاركة المدرسية داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من ارتباط التسرب الدراسي والغياب المتكرر بالظروف الاقتصادية الصعبة لبعض الأسر، مما يستدعي تدخلات إدارية لدعم تكافؤ الفرص، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الدعم الاقتصادي للطلاب (SES Student Economic Support) كمتغير مستقل—مثل توفير الوجبات المدرسية، والمنح العينية، والكتب الدراسية—في تحسين المشاركة المدرسية (SE School Engagement) باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية. وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم أثر هذه المساعدات في تعزيز الانتظام والانضباط المدرسي والحد من الفجوة الاجتماعية، مع دراسة العدالة التعليمية (EEQ Educational Equity) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على الطلاب المستفيدين بمحافظات الوجه البحري والصعيد بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع برامج الرعاية الاجتماعية وقياس أثرها في جذب الطلاب للمدرسة. وتبرز أهمية الدراسة في تحسين سياسات الحماية الاجتماعية بالمدارس والحد من ظاهرة التسرب الدراسي (DO Drop-out). ومن النتائج المتوقعة إثبات أن توفير (SES) يقلل من مخاطر الانقطاع عن الدراسة ويزيد من معدلات (SE) والارتباط بالمدرسة، مع تقديم توصيات لتعزيز الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE) ومؤسسات التكافل الاجتماعي، بما يضمن بناء نظام رعاية شامل يحمي حق جميع المتعلمين في التعليم الأساسي الجيد.

940. **العنوان:** "تطوير البنية التحتية التعليمية بمصر في ضوء فاعلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (*PPP*): دراسة ميدانية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الفجوة المتزايدة بين الاحتياجات الإنشائية للمدارس والميزانيات الحكومية المتاحة، مما يستدعي تقييم النماذج التمويلية البديلة. تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية الشراكات الاستثمارية بين الدولة والقطاع الخاص (PPP) Public–Private Partnerships باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال مشروعات الـPPP)، وبرامج تبني المدارس، ودعم المشروعات التعليمية—في تطوير البنية التحتية التعليمية (EI) Educational Infrastructure باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل مصر. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار المشترك في استدامة المرافق التعليمية، مع فحص دور "السياسات والتشريعات الحكومية (GP) Government Policies "كمتغير وسيط في تيسير إجراءات الشراكة وجذب المستثمرين. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل أثر هذه الشراكات على جودة البيئة الفيزيقية للمدرسة، بينما تقتصر الحدود البشرية على القيادات التعليمية والخبراء بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التي خضعت لنظام الشراكة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM) Descriptive Analytical Method لرصد جدوى الشراكات الاستثمارية في خفض التكاليف وسرعة التنفيذ. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM)إلى أن نموذج (PPP) يساهم في توفير بيئات تعليمية عصرية تتوافق مع المعايير الدولية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم رؤية استراتيجية لصناع القرار حول تعظيم الاستفادة من القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية التعليمية المستدامة.

941. **العنوان:** "تحسين مخرجات التعلم بالمدارس المصرية في ضوء كفاءة الإنفاق على التطوير المهني للمعلمين: دراسة وصفية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضرورة قياس العائد من الإنفاق المالي الموجه لتدريب المعلمين ومدى انعكاسه الفعلي على مستوى الطلاب، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق على التطوير المهني للمعلمين Professional (PDE Development Expenditure) باعتباره متغيرًا مستقلًا—من خلال التدريب التربوي، والبرامج التخصصية، وورش العمل—وبين تحسين نتائج الطلاب (SO Student Outcomes) باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل المدارس المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم تأثير تطوير كفايات المعلمين على التحصيل الدراسي، مع فحص دور "جودة المحتوى التدريبي" (TCQ Training Content Quality) كمتغير وسيط في ضمان انتقال أثر التدريب إلى الغرفة الصفية. وتشمل الحدود

الموضوعية دراسة العائد من التنمية المهنية على نواتج التعلم المعرفية والمهارية، بينما تقتصر الحدود البشرية على معلمي وطلاب التعليم الأساسي بمحافظات الوجه القبلي، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لها. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) لرصد الارتباط بين مستويات الإنفاق وتطور نتائج الطلاب الأكاديمية. وستسفر نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عن تحديد أنماط التدريب الأكثر تأثيرًا في الأداء الطلابي، مما يساعد في ترشيد الإنفاق وتوجيهه نحو البرامج ذات الكفاءة العالية. وتسهم النتائج في تعزيز سياسات الاستثمار في رأس المال البشري وتقديم توصيات لتحويل التدريب من نشاط روتيني إلى أداة استراتيجية لتحسين جودة التعليم المصري.

942. العنوان: "حوكمة الإنفاق المدرسي وعلاقتها بتطوير الأداء المؤسسي بالمدارس الحكومية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الحاجة الملحة لضبط المسارات الإدارية للإنفاق المدرسي لضمان توجيه الموارد المحدودة نحو تحسين جودة التعليم، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الكفاءة الإدارية في إدارة الإنفاق المدرسي بوصفها المتغير المستقل—ويشمل ذلك الشفافية T (Transparency)، والتوثيق المحاسبي AD (Accounting Documentation)، والرقابة المالية FM (Financial Monitoring)—في تحسين الأداء المؤسسي IP (Institutional Performance) باعتباره المتغير التابع داخل المدارس الحكومية المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم دور الرقابة المالية (FM) في الحد من الهدر التنظيمي، مع فحص دور "القيادة الإدارية" SA (School Administration) كمتغير وسيط في تفعيل آليات الشفافية (T) والتوثيق (AD). وتشمل الحدود الموضوعية دراسة طرق إدارة الأموال المدرسية (مثل الصناديق المدرسية وميزانيات الأنشطة) ومدى تأثير الكفاءة الاقتصادية على فاعلية العمليات التنظيمية، بينما تقتصر الحدود البشرية على المديرين والمحاسبين وسكرتارية المدارس بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) لوصف واقع ممارسات الإنفاق وتحليل أثر مستوى الكفاءة الإدارية على تحسين الأداء المؤسسي (IP). ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن دقة التوثيق المحاسبي (AD) والرقابة الذاتية تساهمان بشكل مباشر في سرعة إنجاز خطط التطوير المدرسي. وتسهم النتائج النهائية في تقديم نموذج إجرائي لتعزيز حوكمة الإنفاق المدرسي، ورفع كفاءة المؤسسة التعليمية، بما يدعم استدامة الموارد وتحقيق جودة أعلى في أداء المدارس الحكومية المصرية وفقًا لمتطلبات التحول الرقمي والحوكمة المالية المعاصرة.

943. العنوان: "فاعلية البرامج التعليمية الممولة دوليًا في تحسين جودة التعليم داخل المدارس المصرية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الحاجة إلى تقييم العائد التنموي والمؤسسي للمنح والمشروعات الأجنبية، ومدى اتساقها مع الأولويات الوطنية للإدارة التعليمية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية البرامج التعليمية الممولة دوليًا IFEP (International Funded Educational Programs) بوصفها المتغير المستقل—والتي تشمل برامج المنح التعليمية IEG (International Educational Grants)، ومشروعات التطوير الدولي IDP (International Development Projects)، وبرامج الدعم الخارجي ESP (External Support Programs)—في تحسين جودة التعليم QOE (Quality of Education) باعتباره المتغير التابع داخل المدارس المصرية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and MOETE (Technical Education). وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم أثر هذه البرامج في تحديث المناهج، وتطوير مهارات المعلمين، ورفع كفاءة البنية التحتية، مع دراسة الاستدامة التنظيمية OS (Organizational Sustainability) كمتغير وسيط يقيس مدى استمرار أثر التدخلات الدولية بعد انتهاء التمويل. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية للدراسة على القيادات التربوية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لوصف ملامح التعاون الدولي وقياس انعكاساته الميدانية. وتبرز أهمية الدراسة في

ترشيد سياسات التمويل الخارجي لضمان توجيهها نحو سد الفجوات الحقيقية في الإدارة المدرسية. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود أثر إيجابي لبرامج (IFEP) على كفاءة الأداء المدرسي، مع تقديم توصيات إجرائية لتعزيز آليات التنسيق بين (MOETE) والجهات المانحة بما يضمن استقلال القرار التعليمي وتحقيق جودة تعليمية مستدامة تتماشى مع رؤية مصر 2030.

944. **العنوان:** "**تطوير جودة الخدمات التدريبية بالمدارس الفنية المصرية في ضوء كفاءة التمويل التعليمي: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الفجوة بين متطلبات التدريب المهني الحديث وموارد التمويل المتاحة، مما يؤثر على مهارات الخريجين، لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تمويل التعليم الفني بوصفه المتغير المستقل—ويشمل ذلك توفير الأدوات الفنية (TEP (Technical Equipment Provision، وتجهيز المعامل المهنية Vocational Laboratories (VLS (Setup، ودعم التدريب العملي (PTS (Practical Training Support—وبين جودة الخدمات التدريبية Training (TSQ (Services Quality باعتبارها المتغير التابع داخل المدارس الفنية المصرية. تسعى الدراسة إلى قياس مدى مساهمة التمويل في سد الفجوة المهارية، مع فحص دور "الشراكة مع قطاع الأعمال" (BSP (Business Sector Partnership كمتغير وسيط في تعويض العجز التمويلي وتوفير بيئات تدريبية واقعية. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أثر التمويل على رفع جاهزية الطلاب للتدريب العملي وتحسين كفاءة البرامج المهنية، بينما تقتصر الحدود البشرية على الطلاب والمعلمين بالمدارس الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية) بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الفنية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical (DAM (Method لرصد العلاقة الارتباطية بين حجم وجودة التمويل وبين مستوى الخدمات التدريبية (TSQ) المقدمة. ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن الاستثمار في تجهيز المعامل المهنية (VLS) يمثل العامل الأكثر تأثيرًا في جودة المخرجات التدريبية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم مقترحات لصناع القرار حول آليات تنويع مصادر تمويل التعليم الفني وتحسين كفاءة الإنفاق، بما يضمن تأهيل كوادر فنية تلبي احتياجات سوق العمل المصري وتدعم الاقتصاد الوطني وفق رؤية مصر 2030.

945. **العنوان:** "**أثر تمويل الأنشطة المدرسية في تحسين المهارات الحياتية والاجتماعية للطلاب داخل النظام التعليمي المصري**"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول ضعف المخصصات المالية الموجهة للأنشطة غير الصفية وتأثير ذلك على نمو الشخصية المتكاملة للمتعلم، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تمويل الأنشطة المدرسية School Activities Funding (SAF)) كمتغير مستقل—والذي يشمل تمويل الأنشطة الرياضية، والثقافية، والفنية—في تحسين المهارات الحياتية والاجتماعية (LSS (Life and Social Skills كمتغير تابع لدى الطلاب داخل النظام التعليمي المصري التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE (Ministry of Education and Technical Education). وتتضمن الحدود الموضوعية دراسة أثر التمويل على تعزيز التواصل الفعّال والتعاون، مع دراسة كفاءة الأخصائي التربوي كمتغير وسيط. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية على طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية بمحافظات الوجه البحري. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method لرصد العلاقة بين كفاية الدعم المالي وجودة المخرجات السلوكية. وتكمن أهمية الدراسة في تقديم مبررات اقتصادية وتربوية لزيادة ميزانية الأنشطة لضمان بناء جيل متفاعل وإيجابي. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود ارتباط طردي بين حجم الإنفاق على الأنشطة وتطور الذكاء الاجتماعي لدى الطلاب، مع تقديم توصيات لتعزيز الشراكات لتمويل المسابقات الطلابية بما يخدم أهداف السياسة التعليمية الوطنية.

946. **العنوان:** "**العلاقة بين كفاءة إدارة الوقت التعليمي والهدر الاقتصادي في المدارس الحكومية المصرية**"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من ضياع أجزاء كبيرة من العام الدراسي في إجراءات إدارية، مما يمثل عبئًا ماليًا دون عائد تعليمي مكافئ، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كفاءة إدارة الوقت التعليمي Educational Time Management (ETM) كمتغير مستقل—من خلال تنظيم الجدول المدرسي وتحسين استغلال الحصص—وبين الهدر الاقتصادي Economic Waste (EW) كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية أثر سوء إدارة الوقت في زيادة تكاليف التشغيل غير المبررة، مع اعتبار الانضباط المدرسي School Discipline (SD) كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية والمكانية المعلمين والقيادات بمحافظات الوجه البحري. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحديد حجم الفاقد الزمني وقيمته الاقتصادية. وتبرز أهمية الدراسة في ترشيد استخدام الزمن المدرسي لرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة التعليمية. ومن النتائج المتوقعة تحديد المعوقات التي تؤدي إلى (EW) وتقديم مقترح لإعادة هندسة اليوم الدراسي رقميًا. وتوصي الدراسة بتبني سياسات زمنية مرنة تضمن أقصى استفادة من القوى البشرية والمرافق، مما يقلل من التكلفة لكل طالب ويزيد من فعالية الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي في مصر.

947. **العنوان:** "أثر التوسع في التعليم الخاص على العدالة التعليمية داخل النظام التعليمي المصري"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في اتساع الفجوة الطبقية الناتجة عن تزايد الاستثمار الخاص في التعليم والحاجة لضمان تكافؤ الفرص، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التوسع في التعليم الخاص Private Education Expansion (PEE) كمتغير مستقل—من حيث انتشار المدارس الخاصة وتنوع مصروفاتها—على العدالة التعليمية Educational Equity (EEQ) كمتغير تابع داخل النظام التعليمي المصري. وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم تأثير التفاوت الاقتصادي على الوصول لتعليم عالي الجودة، مع دراسة السياسات التنظيمية الحكومية Government Regulatory Policies (GRP) كمتغير وسيط. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية على أولياء الأمور والطلاب بمحافظات القاهرة الكبرى. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد الفجوات في توزيع الفرص التعليمية. وتكمن أهمية الدراسة في صياغة سياسات تحقق التوازن بين تشجيع الاستثمار وحماية حق الفئات الأقل دخلًا. ومن النتائج المتوقعة تحديد أثر "تسليع التعليم" على الحراك الاجتماعي، مع تقديم مقترحات لتعزيز الرقابة الوزارية على المصروفات وتطوير المدارس الحكومية لتنافس المدارس الخاصة، بما يضمن تحقيق (EEQ) وفقًا للدستور المصري ورؤية مصر **2030** في توفير تعليم يتسم بالعدالة والشمولية لجميع المواطنين.

948. **العنوان:** "فاعلية إدارة الإنفاق على صيانة المدارس في تحسين استدامة البنية التحتية داخل المؤسسات التعليمية المصرية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من تهالك العديد من المباني المدرسية نتيجة غياب الصيانة الوقائية، مما يكبد الدولة ميزانيات ضخمة للترميم الكلي، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية إدارة الإنفاق على صيانة المدارس School Maintenance Spending Management (SMSM) كمتغير مستقل—من خلال الصيانة الدورية وإدارة الأصول—في تحسين استدامة البنية التحتية Infrastructure Sustainability (IS) كمتغير تابع داخل المؤسسات التعليمية المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية العلاقة بين جودة الصيانة وتقليل التكاليف طويلة الأجل، مع اعتبار توافر الكوادر الفنية المتخصصة كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية والمكانية الإداريين ومسؤولي الصيانة بمحافظات الدلتا. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم كفاءة خطط الصيانة المنفذة. وتبرز أهمية الدراسة في التحول من "إدارة الأزمات" إلى "الإدارة الوقائية" للمرافق التعليمية. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن الاستثمار المبكر في الصيانة البسيطة يمنع الهدر المالي الكبير مستقبلًا، مع تقديم نموذج إداري لرقمنة متابعة الحالة الإنشائية للمدارس. وتوصي الدراسة بتخصيص بنود مالية مستقلة للصيانة اللامركزية تمنح مديري المدارس مرونة في الإصلاح الفوري، مما يضمن بيئة تعليمية آمنة ومستدامة.

.949 **العنوان:** "**أثر الاستثمار في إعداد المعلم على العائد الاقتصادي للتعليم داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية**"

الموضوع: تتمثل مشكلة الدراسة في ضرورة ربط برامج تأهيل المعلمين بمعدلات الإنتاجية التعليمية لضمان كفاءة الإنفاق على القوى البشرية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار في إعداد المعلم Teacher Preparation Investment (TPI) كمتغير مستقل—من خلال التدريب قبل وأثناء الخدمة—على العائد الاقتصادي للتعليم Economic Return on Education (ERE) كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الأساسي بمصر. وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم دور تحسين الأداء في تقليل الرسوب والهدر التعليمي، مع دراسة جودة البرامج التدريبية كمتغير وسيط. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية على معلمي التعليم الأساسي بمحافظات الوجه القبلي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن الارتباط بين كفاءة المعلم ومعدلات نمو رأس المال البشري. وتكمن أهمية الدراسة في دعم سياسات (MOETE) لتطوير أكاديميات المعلمين. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن الإنفاق على (TPI) يمثل الاستثمار الأكثر جدوى لتحقيق (ERE) مرتفع، مع تقديم توصيات لربط الترقيات باكتساب مهارات تقنية حديثة. وتسهم الدراسة في توجيه مخصصات التدريب نحو المجالات التي ترفع من كفاءة العملية التعليمية وتخفض تكلفة المخرجات الضعيفة، بما يخدم الاقتصاد القومي المصري.

.950 **العنوان:** "**العلاقة بين كفاءة إدارة الدعم الحكومي للطلاب وتحسين مؤشرات الاستبقاء المدرسي داخل النظام التعليمي المصري**"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في مخاطر تسرب الطلاب من الفئات الأكثر احتياجًا، مما يتطلب تقييمًا لفاعلية برامج الحماية الاجتماعية المدرسية، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كفاءة إدارة الدعم الحكومي للطلاب Government Student Support Management (GSSM) كمتغير مستقل—مثل التغذية المدرسية والدعم النقدي— وبين تحسين مؤشرات الاستبقاء المدرسي School Retention Indicators (SRI) كمتغير تابع داخل النظام التعليمي المصري. وتتناول الحدود الموضوعية أثر هذا الدعم في تقليل الفاقد التعليمي، مع اعتبار تفاعل الإدارة المدرسية مع المجتمع المحلي كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية والمكانية الطلاب المحتاجين وأسرهم بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر الدعم على استقرار المسار الدراسي للطلاب. وتبرز أهمية الدراسة في تطوير سياسات العدالة الاجتماعية لضمان بقاء الطلاب في المنظومة التعليمية. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن إدارة (GSSM) بفعالية تساهم في خفض معدلات الأمية والبطالة مستقبلًا، مع تقديم مقترح لإنشاء قاعدة بيانات ذكية لتتبع الطلاب المعرضين لخطر التسرب وتقديم دعم استباقي لهم، مما يعزز من كفاءة النظام التعليمي في استبقاء طلابه وتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة بمصر.

.951 **العنوان:** "**أثر تطبيق الإدارة الاقتصادية المدرسية في ترشيد الإنفاق وتحسين كفاءة التشغيل داخل المدارس المصرية**"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من الحاجة لتحويل المدارس من وحدات مستهلكة للميزانية إلى وحدات تدار بفكر اقتصادي يرشد النفقات، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الإدارة الاقتصادية المدرسية School Economic Management (SEM) كمتغير مستقل—من خلال ترشيد الموارد والتحليل المالي—في ترشيد الإنفاق وتحسين كفاءة التشغيل Operational Efficiency (OE) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم قدرة المدير على الابتكار في استخدام الموارد المتاحة، مع دراسة مستوى التدريب الإداري كمتغير وسيط. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية على مديري المدارس بمحافظات الوجه البحري. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر الفكر الاقتصادي على الأداء المؤسسي. وتكمن أهمية الدراسة في دعم التحول نحو اللامركزية المالية ومنح المدارس استقلالية مدروسة في إدارة ميزانياتها. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن تبني (SEM) يؤدي إلى خفض الهدر التشغيلي بنسب

ملموسة دون المساس بجودة التعليم، مع تقديم توصيات لتدريب القيادات المدرسية على مهارات المحاسبة الإدارية والجدوى الاقتصادية للمشروعات التربوية، مما يسهم في رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة بقطاع التعليم المصري.

.952 **العنوان**: "**فاعلية التمويل الموجه نحو الأنشطة الابتكارية في تنمية مهارات الطلاب داخل المدارس المصرية**"

الموضوع: تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف تمويل مختبرات الابتكار والنوادي العلمية وتأثير ذلك على تنافسية الطالب في الاقتصاد الرقمي، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل فاعلية التمويل الموجه نحو الأنشطة الابتكارية Innovative Activities (IAF Funding) كمتغير مستقل—من خلال دعم برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, (STEM Technology, Engineering, and Mathematics)—في تنمية مهارات الطلاب Student Skills Development (SSD) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية أثر الاستثمار في الابتكار على التفكير الإبداعي والمهارات التقنية، مع اعتبار توافر البنية التكنولوجية كمتغير وسيط. وتشمل الحدود البشرية والمكانية طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية بمختلف المحافظات. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم المخرجات الابتكارية للطلاب في ضوء التمويل المتاح. وتبرز أهمية الدراسة في تشجيع التمويل الذكي وتوفير بيئة حاضنة للموهوبين. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن (IAF) يسهم بشكل مباشر في خلق ميزة تنافسية للمتعلم المصري عالميًا، مع تقديم مقترح لإنشاء "صندوق لدعم الابتكار المدرسي" يمول من شراكات القطاع الخاص، مما يضمن استدامة الأنشطة العلمية المتطورة ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

.953 **العنوان**: "**العلاقة بين الإنفاق على التعليم قبل المدرسي وتحسين الاستعداد للتعلم لدى الأطفال في مصر**"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من ضعف الاهتمام الاستثماري بمرحلة رياض الأطفال وتأثير ذلك على التحصيل اللاحق في التعليم الأساسي، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق على التعليم قبل المدرسي Pre-School (PSES Education Spending) كمتغير مستقل—من خلال تجهيز الروضات وتدريب المعلمات—وبين تحسين الاستعداد للتعلم (SR School Readiness) كمتغير تابع لدى الأطفال في مصر. وتتضمن الحدود الموضوعية تقييم أثر جودة البيئة التعليمية في الروضة على النمو المعرفي والسلوكي، مع دراسة الوعي الأسري كمتغير وسيط. وتقتصر الحدود البشرية والمكانية على أطفال الروضات ومعلماتهم بمحافظات الوجه البحري. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد الارتباط بين حجم الاستثمار المبكر وجاهزية الأطفال للمدرسة. وتكمن أهمية الدراسة في توجيه التمويل نحو القاعدة الأساسية للهرم التعليمي. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن الإنفاق على (PSES) يقلل من تكاليف الدروس الخصوصية والتعثر الدراسي مستقبلًا، مع تقديم توصيات بزيادة نصيب رياض الأطفال من الموازنة العامة للتعليم، بما يضمن تكافؤ فرص البداية القوية لجميع أطفال مصر وتحقيق جودة التعليم من المنبع.

.954 **العنوان**: "**أثر تنويع مصادر التمويل المدرسي في تحسين القدرة على تنفيذ خطط التطوير داخل المدارس المصرية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في عجز الموازنة الحكومية عن تغطية كافة طموحات التطوير المدرسي، مما يتطلب استراتيجيات تمويلية متعددة المصادر، لذا تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تنويع مصادر التمويل المدرسي Diversification (DSFS of School Funding Sources) كمتغير مستقل—من خلال التبرعات، والشراكات، والتمويل الذاتي—في تحسين القدرة على تنفيذ خطط التطوير (SDP School Development Plans) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية فحص العلاقة بين وفرة الموارد المالية المتنوعة وإنجاز المشروعات التطويرية، مع اعتبار الشفافية الإدارية (AT Administrative Transparency) كمتغير وسيط يضمن ثقة الممولين. وتشمل الحدود البشرية والمكانية الإداريين ومسؤولي الجودة بمحافظات القاهرة الكبرى. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع التمويل وقياس نجاح الخطط الإستراتيجية للمدارس. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم نماذج عملية للمدارس للاعتماد على الذات

وتفعيل المشاركة المجتمعية. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن المدارس الناجحة في (DSFS) هي الأكثر قدرة على تحقيق معايير الجودة والاعتماد، مع تقديم تصور تنظيمي لإدارة وحدات التمويل الذاتي بالمدارس بما لا يتعارض مع القوانين المنظمة، مما يسهم في تسريع وتيرة التطوير التربوي المصري.

.955 العنوان: "متطلبات تطوير الحوكمة المالية بالمدارس الثانوية الفنية في مصر بمدخل التخطيط الاستراتيجي"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء سبل تطوير الحوكمة المالية (FG Financial Governance) كمتغير تابع، من خلال توظيف مدخل التخطيط الاستراتيجي (SP Strategic Planning) كمتغير مستقل، وذلك في سياق المدارس الثانوية الفنية المصرية. تبرز مشكلة البحث في وجود فجوة إدارية بين الموارد المتاحة وآليات الرقابة والصرف، مما يستوجب صياغة رؤية إدارية تعزز من الشفافية والمساءلة. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل الثقافة التنظيمية داخل المؤسسة التعليمية، وكفاءة الكوادر الإدارية في التعامل مع الموارد. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل السياسات المالية الحالية وآليات دمج مبادئ SP في العمليات الإجرائية للصرف والتحصيل، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس الفنية والموجهين الماليين بمحافظة كفر الشيخ. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الواقع واستخلاص المتطلبات اللازمة للتطوير. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى وضع إطار إجرائي يساهم في تقليل الهدر المالي وتحقيق الاستدامة للموارد التعليمية في ظل الأزمات الاقتصادية المعاصرة. كما تسلط الدراسة الضوء على العلاقة الطردية بين تبني منهجية SP وتحقيق مستويات مرتفعة من FG، مما ينعكس إيجابًا على جودة البيئة التعليمية التقنية. وتهدف الدراسة في جوهرها إلى تقديم مقترحات عملية لصناع القرار في وزارة التربية والتعليم لتحديث النظم المالية بما يتوافق مع رؤية مصر 2030. إن صياغة هذا المقترح تنبع من الحاجة الملحة لإيجاد حلول إدارية تضمن استغلالًا أمثلًا للميزانيات المخصصة للتعليم الفني، مع تفعيل الرقابة الذاتية والمجتمعية كأدوات رقابية حديثة. كما يراعي البحث المعايير الأكاديمية الصارمة في تحديد المجالين المكاني والزماني لضمان دقة النتائج وقابلية تعميمها على مؤسسات مشابهة في أقاليم جغرافية أخرى بالدولة المصرية.

.956 العنوان: "سياسات التنمية المهنية للقيادات المدرسية ودورها في تحسين الرضا الوظيفي للمعلمين بالمدارس الحكومية"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل واقع سياسات التنمية المهنية (PDP Professional Development Policies) كمتغير مستقل، وأثرها الجوهري في تحسين مستوى الرضا الوظيفي (JS Job Satisfaction) كمتغير تابع لدى المعلمين في المدارس الحكومية المصرية. تتبلور مشكلة البحث في القصور الملحوظ ببرامج إعداد القيادات، مما يؤثر سلبًا على الروح المعنوية والالتزام المهني للهيئة التدريسية. تتضمن الدراسة متغيرًا وسيطًا يتمثل في نمط القيادة التعليمية المتبع (تحويلي أو أوتوكراتي). تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج التدريب القيادي المعتمدة من الأكاديمية المهنية للمعلمين وتأثيراتها النفسية والإدارية، في حين تقتصر الحدود البشرية على عينة من معلمي مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة الغربية. يتبع البحث المنهج الوصفي لرصد العلاقة الارتباطية بين كفاءة القيادة في ممارسة PDP وشعور المرؤوسين بـ JS داخل البيئة المدرسية. تكمن أهمية الدراسة في تقديم رؤية علمية لتطوير السياسات التعليمية بما يضمن خلق بيئة عمل محفزة تقلل من معدلات الدوران الوظيفي والإحباط المهني. وتشير التوقعات البحثية إلى أن تطوير مهارات القيادة الإدارية يساهم بشكل مباشر في رفع كفاءة الأداء المدرسي العام من خلال إشباع الاحتياجات المهنية للمعلمين. كما يتطرق البحث إلى الحدود الزمانية المرتبطة بالعام الدراسي الحالي، مع التركيز على الممارسات الإدارية اليومية التي تتبعها الإدارة المدرسية. ويؤكد البحث على ضرورة إعادة صياغة معايير اختيار القيادات التربوية لتشمل الكفايات الإنسانية والمهارات الناعمة كركيزة أساسية لتعزيز JS. وتعد النتائج المستهدفة بمثابة خارطة طريق لمديري المدارس لتطبيق استراتيجيات تحفيزية قائمة على التقدير والتمكين المهني المستمر، مما يعزز من جودة المخرجات التعليمية في المنظومة المصرية.

.957 **العنوان:** "تطوير الإدارة الذاتية بالمدارس المصرية في ضوء مبادئ إعادة هندسة العمليات الإدارية: تصور مقترح"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تقديم تصور مقترح لتطوير الإدارة الذاتية SBM (School-Based Management) كمتغير تابع، بالاعتماد على فلسفة إعادة هندسة العمليات الإدارية BPR (Business Process Re-engineering) كمتغير مستقل. تكمن المشكلة البحثية في المركزية الشديدة التي تعيق سرعة اتخاذ القرار وتحد من قدرة المدارس على مواجهة المشكلات المحلية بشكل فوري. يدرس البحث دور التكنولوجيا الرقمية كمتغير وسيط في تسهيل عملية التحول نحو SBM بفاعلية. تشمل الحدود الموضوعية تفكيك البنى الإدارية التقليدية وإعادة صياغة تدفق العمل المدرسي وفقًا لمدخل BPR، بينما تتحدد الحدود البشرية في مديري الإدارات التعليمية وناظري المدارس بمحافظة الدقهلية. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الممارسات الإدارية وتحديد مواطن الهدر والتعقيد البيروقراطي. تهدف النتائج إلى بناء نموذج إداري مرن يمنح المدارس استقلالية أكبر في إدارة شؤونها الفنية والإدارية بما يحقق الكفاءة التنظيمية. كما يسعى البحث إلى بيان العلاقة بين تبسيط الإجراءات الناتجة عن تطبيق BPR وزيادة فاعلية SBM في تحقيق الأهداف التربوية. وتبرز الحدود المكانية في التركيز على مدارس التعليم العام بمصر لضمان واقعية التصور المقترح. ومن المؤمل أن تساهم الدراسة في دعم توجه الدولة نحو اللامركزية الإدارية من خلال تقديم آليات عملية قابلة للتطبيق تتجاوز القصور في النظم الإدارية الراهنة. كما يتناول البحث المعوقات البشرية والتشريعية التي قد تحول دون التطبيق الكامل لمدخل BPR في المؤسسات التعليمية الحكومية، مع اقتراح سبل للتغلب عليها. إن هذا العمل الأكاديمي يمثل إضافة لنظريات الإدارة التعليمية في البيئة المصرية، حيث يربط بين الفكر الإداري المعاصر والاحتياجات الميدانية للمدرسة.

.958 **العنوان:** "رقمنة العمليات الإدارية ودورها في تعزيز التميز التنظيمي بمدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا بمصر"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة أثر رقمنة العمليات الإدارية APD (Administrative Process Digitization) كمتغير مستقل، في تعزيز التميز التنظيمي OE (Organizational Excellence) كمتغير تابع، وذلك بالتطبيق على مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا STEM (Science, Technology, Engineering, and Mathematics) في مصر. تنبع المشكلة من الحاجة لنموذج إداري يتواكب مع الطبيعة التقنية لهذه المدارس، حيث أن الإدارة التقليدية قد تشكل عائقًا أمام الابتكار. يتضمن البحث متغيرًا وسيطًا وهو الجاهزية الرقمية للبنية التحتية والكادر الإداري. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة التحول الرقمي في المهام القيادية وشؤون الطلاب والموارد البشرية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات التربوية والإداريين بمدارس STEM على مستوى الجمهورية. يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمسح الواقع الإداري وقياس مستويات OE المحققة. تهدف الدراسة إلى توضيح كيف تساهم APD في توفير البيانات الدقيقة، ودعم اتخاذ القرار، وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة. وتوصل الدراسة إلى أن العلاقة بين المتغيرين قوية وموجبة، حيث يؤدي الاعتماد على النظم الرقمية إلى تقليص الأخطاء البشرية وتسريع وتيرة الإنجاز الإداري. كما تحدد الدراسة الحدود الزمانية بفترة تطبيق المنظومة الرقمية الحديثة بالوزارة، والحدود المكانية بالمدارس النوعية المشار إليها. ومن النتائج المرتقبة تقديم نموذج إرشادى لتعميم تجربة التميز الإداري في مدارس التعليم العام. ويراعي البحث في طرحه الخصوصية الثقافية والإدارية للمجتمع المصري، مع التركيز على كيفية تجاوز التحديات التقنية والتمويلية. وتعد هذه الدراسة استجابة للتوجهات القومية نحو التحول الرقمي الشامل في كافة مؤسسات الدولة، وخاصة في قطاع التعليم الذي يمثل قاطرة التنمية، مما يجعل نتائجها ذات قيمة مضافة للسياسات التعليمية المعاصرة في مصر.

.959 **العنوان:** "تقويم سياسة الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في ضوء معايير الجودة الشاملة بالمدارس الابتدائية"

الموضوع: يهدف البحث الحالي إلى تقويم سياسة الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي School-Community Partnership) SCP) كمتغير مستقل، ومدى انعكاسها على تحقيق معايير الجودة الشاملة Total Quality Management) TQM) كمتغير تابع في المدارس الابتدائية المصرية. تظهر المشكلة في ضعف مساهمة مؤسسات

المجتمع المدني وأولياء الأمور في دعم العملية التعليمية بشكل مؤسسي ومنظم. يشمل البحث متغيرات وسيطة مثل مستوى الوعي المجتمعي والتشريعات المنظمة لمجالس الأمناء. تتحدد الحدود الموضوعية في تقييم مجالات المشاركة المجتمعية (المادية، والفنية، والاستشارية) وعلاقتها ببنود الاعتماد والجودة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس وأعضاء مجالس الأمناء بمحافظة البحيرة. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق أدوات جمع البيانات لتقييم الواقع الفعلي للشراكة. وتسعى الدراسة إلى الكشف عن الفجوة بين السياسات المعلنة والممارسات الميدانية، مع بيان أثر تفعيل SCP في سد العجز في الموارد وتحسين البيئة المدرسية بما يطابق معايير TQM. ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد المعوقات التي تحول دون بناء شراكة فاعلة واقتراح آليات إدارية لتجاوزها. كما تبرز الدراسة أن التكامل بين المدرسة وبيئتها المحيطة يعد ركيزة أساسية لإنجاح السياسات التعليمية القائمة على المشاركة. ويتم الالتزام بالحدود المكانية والموضوعية لضمان دقة التوصيات الموجهة للإدارة التعليمية المحلية. إن صياغة هذا الموضوع تأتي في إطار السعي لتحسين مخرجات التعليم الابتدائي من خلال تفعيل الرقابة الشعبية والدعم المجتمعي كأدوات إدارية حديثة تساهم في تحقيق التميز المؤسسي. ويختتم البحث بوضع تصور لسياسة تعليمية وطنية تعزز من دور المجتمع في تمويل وتطوير التعليم بما يتوافق مع الخصوصية المصرية والاتجاهات الإدارية الحديثة.

960. العنوان: "آليات تحسين جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الحكومية المصرية في ضوء فاعلية ترشيد الإنفاق المدرسي: دراسة ميدانية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من التحدي المتمثل في كيفية الحفاظ على مستوى عالٍ من الخدمات التعليمية في ظل موارد مالية محدودة، مما يتطلب استراتيجيات إدارية لتعظيم العائد من كل وحدة إنفاق. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ترشيد الإنفاق المدرسي (SSR (School Spending Rationalization باعتباره متغيرًا مستقلًا—من خلال تقليل الهدر التشغيلي، وتحسين استخدام الموارد، وإعادة توجيه المصروفات نحو أولويات التطوير—وبين تحسين جودة الخدمات التعليمية (ESQ (Educational Services Quality باعتبارها متغيرًا تابعًا داخل المؤسسات الحكومية المصرية. تسعى الدراسة إلى تقييم أثر الخطط المالية الرشيدة في تطوير بيئات التعلم، مع فحص دور "كفاءة الإدارة المدرسية" (SME (School Management Efficiency كمتغير وسيط في تحول الوفورات المالية الناتجة عن الترشيد إلى تحسينات ملموسة في الخدمة التعليمية وتشمل الحدود الموضوعية دراسة أثر الترشيد الاقتصادي على جودة المرفق التعليمي والوسائل المعينة، بينما تقتصر الحدود البشرية على القيادات التعليمية (مديري المدارس والوكلاء) والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لوصف واقع ممارسات ترشيد الإنفاق (SSR) وتحلل العلاقة الارتباطية بين كفاءة إدارة النفقات وتحسن مستوى الخدمات المقدمة (ESQ). ومن المتوقع أن تتوصل نتائج المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن إعادة تخصيص الموارد المهدرة نحو التنمية المهنية وصيانة المختبرات يساهم بشكل مباشر في رفع الرضا العام عن الخدمة التعليمية. وتسهم النتائج النهائية في تقديم توصيات إجرائية لمديري المدارس حول كيفية تطبيق "الإدارة بالنتائج" لترشيد الإنفاق دون المساس بجودة العملية التربوية، مما يدعم التوجه نحو الحوكمة المالية الرشيدة في النظام التعليمي المصري.

ثالث عشر: الاختبارات والتقويم

961. العنوان: "تطوير السياسات المنظمة للتقويم البنائي بالمدارس الإعدادية المصرية في ضوء مدخل الإدارة بالنتائج"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة صياغة إطار تنظيمي لتطوير السياسات التعليمية المنظمة لعملية التقويم البنائي (FA (Formative Assessment كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تعزيز كفاءة الإدارة التعليمية لتحقيق تحسين التحصيل

الدراسي كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية. تتبلور مشكلة البحث في غياب الآليات الإدارية الملزمة التي تضمن تفعيل التغذية الراجعة كجزء من الممارسات القيادية داخل الصف، مما يجعل التقويم مجرد إجراء روتيني لا يخدم اتخاذ القرار التعليمي. تتناول الدراسة متغيرات وسيطة تشمل الثقافة التنظيمية للمدرسة ومدى توفر الصلاحيات الإدارية للمعلمين. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل اللوائح والقرارات الوزارية المنظمة للتقويم، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والموجهين الفنيين بمحافظات الوجه البحري. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف واقع السياسات الحالية واستشراف سبل تطويرها إداريًا. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإعادة هندسة منظومة التقويم بما يضمن الانتقال من الإدارة بالعمليات إلى الإدارة بالنتائج (RBM (Results-Based Management. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن مأسسة عمليات التقويم إداريًا تسهم في رصد الفجوات التعليمية بشكل استباقي، مما يرفع من جودة المخرجات التعليمية النهائية ويدعم الكفاءة الداخلية للمؤسسة المدرسية في ظل التحولات التربوية المعاصرة.

962. **العنوان:** **"متطلبات التنمية المهنية للمعلمين في مهارات القياس التربوي كمدخل لتحقيق الجودة التنظيمية بمدارس التعليم الأساسي"**

الموضوع: تركز هذه الدراسة على استقصاء متطلبات التنمية المهنية (PD (Professional Development للمعلمين في مجال إعداد الاختبارات المدرسية كمتغير مستقل، ودورها في تحقيق الجودة التنظيمية (OQ (Organizational Quality كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الأساسي المصرية. تكمن المشكلة البحثية في وجود ضعف إداري في متابعة كفاءة الاختبارات كأداة لقياس العائد من الاستثمار في التعليم، مما يؤدي إلى تضخم النتائج دون تعبير حقيقي عن مستوى الطلاب. يدرس البحث دور القيادة المدرسية كمتغير وسيط في توفير بيئة داعمة للتدريب والتمهين. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات التدريبية الموجهة لبناء جداول المواصفات واختبارات التفكير العليا، في حين تشمل الحدود البشرية معلمي وقيادات المرحلتين الابتدائية والإعدادية بمحافظات القاهرة الكبرى. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد الفجوة بين الاحتياجات التدريبية والواقع الفعلي الممارس. تبرز أهمية الدراسة في تحويل عملية القياس والتقويم من ممارسة فنية معزولة إلى منظومة إدارية متكاملة تهدف إلى رفع كفاءة الأداء المدرسي الشامل. وتشير التوقعات البحثية إلى أن الاستثمار في PD المرتبط بالتقويم يؤدي إلى تعزيز الثقة في النظام التعليمي وتوفير مؤشرات دقيقة لصناع السياسات. ويخلص البحث إلى وضع نموذج مقترح لإدارة وحدات التدريب والجودة بالمدارس لضمان استدامة تنمية مهارات القياس لدى الهيئة التدريسية بما يحقق معايير الاعتماد التربوي المحلية.

963. **العنوان:** **"حوكمة التحول نحو الاختبارات الإلكترونية بالمدارس الثانوية المصرية في ضوء متطلبات الإدارة الرقمية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل آليات حوكمة التحول نحو الاختبارات الإلكترونية (ET (Electronic Testing كمتغير مستقل، وأثرها في تعزيز دافعية الإنجاز المؤسسي وتحسين نواتج التعلم كمتغير تابع بالمدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية. تبرز مشكلة البحث في التحديات الإدارية والتقنية التي تواجه تعميم التقويم الرقمي، مما يتطلب رؤية إدارية تضمن الشفافية والعدالة والمصداقية. يتناول البحث متغيرات وسيطة تتمثل في كفاءة البنية التكنولوجية المدرسية ومستوى الدعم الفني المتاح. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة البعد الإداري والسياساتي لإدارة المنظومة الإلكترونية، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس وأخصائي التطوير التكنولوجي بمحافظات الوجه القبلي. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الإدارة الرقمية (DM (Digital Management داخل المؤسسات التعليمية. تكمن أهمية الدراسة في تقديم إطار عمل إداري يقلل من مقاومة التغيير التكنولوجي ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد الرقمية المتاحة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن نجاح ET مرهون بوجود سياسات إدارية مرنة تتعامل مع المخاطر التقنية وتوفر بدائل فورية تضمن سير العملية الامتحانية بانتظام. كما تهدف الدراسة إلى بيان

العلاقة بين شفافية التقويم الإلكتروني وزيادة دافعية الطلاب نحو التعلم نتيجة لعدالة التقييم الفوري. ويراعي المقترح التوجهات السيادية نحو الرقمنة الشاملة للتعليم الثانوي العام في مصر بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

964. العنوان: "تطوير نمط القيادة التعليمية لدعم التقويم القائم على المشروعات بالمدارس المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول أثر تطوير نمط القيادة التعليمية (EL Educational Leadership) كمتغير مستقل، في تفعيل استراتيجية التقويم القائم على المشروعات (PBA Project-Based Assessment) كمتغير تابع لتنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلاب في السياق المصري. تكمن المشكلة في سيادة الأنماط القيادية التقليدية التي تركز على الاختبارات التحريرية النمطية، مما يعيق تبني أساليب تقويمية حديثة تتطلب مرونة إدارية وعملًا بروح الفريق. يدرس البحث دور المناخ التنظيمي كمتغير وسيط في تسهيل مهام الطلاب والمعلمين في تنفيذ المشروعات. تشمل الحدود الموضوعية متطلبات الإدارة المدرسية لدعم المشروعات التعليمية من حيث توفير الوقت والموارد والبيئة المحفزة، بينما تتحدد الحدود البشرية في قيادات المدارس الإعدادية والثانوية بمحافظات الدلتا. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين السلوك القيادي للمديرين ومدى انتشار ثقافة التعلم القائم على المشروعات. تبرز أهمية الدراسة في تقديم تصور لإدارة مدرسية قادرة على مواكبة التحول نحو الاقتصاد المعرفي من خلال مخرجات تعليمية تمتلك مهارات حل المشكلات والإبداع. وتوصل الدراسة إلى أن الانتقال نحو PBA يتطلب إعادة صياغة مهام مدير المدرسة ليصبح قائدًا تعليميًا محفزًا للإبداع وليس مجرد مراقب إداري. كما تساهم النتائج في وضع معايير جديدة لتقييم أداء المؤسسات التعليمية تعتمد على المنتج المعرفي والمهاري وليس فقط الدرجات التحصيلية، مما يخدم الأهداف الاستراتيجية لسياسة التعليم المصرية الحديثة.

965. العنوان: "آليات تفعيل التغذية الراجعة المؤسسية كمدخل لتحسين الكفاءة الخارجية للمدارس الابتدائية بمصر"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة آليات تفعيل نظام التغذية الراجعة المؤسسية (IF Institutional Feedback) كمتغير مستقل، ودورها في تحسين الكفاءة الخارجية للمدرسة والأداء الأكاديمي للطلاب كمتغير تابع في مرحلة التعليم الابتدائي. تتبلور مشكلة البحث في ضعف قنوات التواصل الإداري بين المدرسة وأطراف العملية التعليمية، مما يؤدي إلى غياب المعلومات اللازمة لتصحيح المسار التعليمي في الوقت المناسب. يتضمن البحث متغيرًا وسيطًا وهو مستوى الوعي التنظيمي لدى الكوادر الإدارية والتعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة نظم الرقابة والمتابعة والتقارير الدورية التي تقدمها المدرسة لأولياء الأمور والإدارة التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى. يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمسح الأساليب الحالية المتبعة في تقديم التغذية الراجعة وتقييم فاعليتها الإدارية. تهدف الدراسة إلى بناء نموذج إداري متكامل للتغذية الراجعة يضمن الاستجابة السريعة للاحتياجات الأكاديمية ومعالجة أوجه القصور التربوي. وتبرز أهمية الدراسة في تعزيز جودة التعليم المبكر من خلال إيجاد آليات إجرائية تضمن تدفق المعلومات بين القمة والقاعدة الإدارية. وتوصل الدراسة إلى أن العلاقة الطردية بين جودة IF والنمو الأكاديمي تساهم في تقليل نسب الفاقد التعليمي وزيادة رضا المستفيدين من الخدمة التعليمية. كما يقدم البحث توصيات لصناع السياسات بضرورة دمج تقنيات الاتصال الحديثة في الهياكل التنظيمية للمدارس الابتدائية لضمان فعالية التواصل المؤسسي المستمر.

966. العنوان: "إدارة تنويع بدائل التقويم التربوي وأثرها في تعزيز تنافسية المخرجات بمدارس التعليم الأساسي"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل استراتيجيات إدارة تنويع بدائل التقويم التربوي (AA Alternative Assessment) كمتغير مستقل، وأثرها في تحسين الأداء المعرفي والمهاري وتعزيز التنافسية كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الأساسي بمصر. تكمن المشكلة في نمطية أدوات التقويم المتبعة إداريًا، والتي تفشل غالبًا في الكشف عن المواهب المتعددة والمهارات

العملية، مما يؤثر على ترتيب المؤسسات التعليمية في مؤشرات الجودة. يدرس البحث دور التمكين الإداري للمعلمين كمتغير وسيط في نجاح عملية التنويع التقويمي. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات المنظمة للاختبارات الشفوية، والملاحظة، وحقائب الإنجاز PF (Portfolio) من منظور إداري تنظيمي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والقيادات التعليمية بمحافظات الوجه البحري. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد واقع التنوع في أدوات القياس ومدى ملاءمتها للسياسة التعليمية العامة. تكمن أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لتطوير سجلات المتابعة المدرسية بما يعكس القدرات الحقيقية للمتعلم ويدعم اتخاذ قرارات تعليمية دقيقة. وتشير التوقعات البحثية إلى أن تنويع البدائل التقويمية يسهم في رفع كفاءة التوجيه الفني والمهني للطلاب، مما يعزز من جودة المخرج التعليمي النهائي. ويخلص البحث إلى ضرورة إعادة صياغة اللوائح المنظمة لأعمال الامتحانات لتسمح بدمج ممارسات تقويمية غير تقليدية ضمن معايير النجاح والرسوب، بما يحقق مبدأ الشمولية في الإدارة التربوية المعاصرة داخل الدولة المصرية.

967. العنوان: "سياسات بناء وإدارة بنوك الأسئلة الرقمية ودورها في تحقيق العدالة التقويمية بالنظام التعليمي المصري"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل السياسات التعليمية المتعلقة ببناء وإدارة بنوك الأسئلة الرقمية Item Banks (IB) كمتغير مستقل، ودورها في تحقيق العدالة التقويمية EE (Educational Equity) وجودة الاختبارات كمتغير تابع داخل النظام التعليمي المصري. تبرز مشكلة البحث في التفاوت الملحوظ في مستويات صعوبة وصدق الاختبارات المدرسية التي تعدها الإدارات التعليمية المختلفة، مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل الكفايات التكنولوجية لمعدي الاختبارات والميزانيات المخصصة للبنية الرقمية. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة الجوانب التشريعية والتنظيمية لإنشاء بنوك الأسئلة المركزية والمحلية، بينما تشمل الحدود البشرية الموجهين العموم وخبراء القياس بمحافظات القاهرة الكبرى. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم التجارب الحالية في إدارة البنوك الرقمية. تبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار تنظيمي يضمن الموضوعية التامة في عملية التقييم ويقلل من التدخلات البشرية والتحيزات الشخصية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن مأسسة IB تساهم في رفع كفاءة نظام الامتحانات القومي وتوفر قاعدة بيانات ضخمة لتحليل الأداء التعليمي على مستوى الدولة. كما تهدف الدراسة إلى بيان أثر الاستثمار في هذه التقنية على خفض التكاليف التشغيلية للامتحانات الورقية على المدى الطويل. ويختتم البحث بتقديم مقترحات لتطوير مراكز التقويم والامتحانات الإقليمية لتصبح وحدات فنية متطورة تدير بنوك الأسئلة وفق المعايير العالمية، بما يخدم استراتيجية الدولة في تطوير التعليم المصري وتحقيق مبادئ الحوكمة والنزاهة.

968. العنوان: "التقويم الأصيل وعلاقته بتنمية المهارات الحياتية لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر: دراسة ميدانية في ضوء سياسات التعليم المعاصرة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء طبيعة العلاقة الارتباطية بين استخدام التقويم الأصيل Authentic (Assessment (AA كمتغير مستقل، بما يتضمنه من المشروعات التعليمية، وملفات الإنجاز (EP) (E-Portfolios)، وتقييم الأداء في المواقف الحياتية، وبين تنمية المهارات الحياتية (LSD) (Life Skills Development) كمتغير تابع لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. تتبلور مشكلة البحث في غلبة نظم التقويم التقليدية التي تركز على الحفظ والاستظهار، وحاجة الإدارة التعليمية إلى تبني مداخل تقويمية حديثة تعكس قدرة المتعلم الحقيقية على ممارسة مهارات القرن الحادي والعشرين (21CS21) (st Century Skills) في سياقات واقعية. وتتناول الدراسة متغيرات وسيطة تشمل جودة البيئة الصفية (CEQ) (Classroom Environment Quality) ومستوى الدعم المدرسي المقدم للمعلمين، وتتحدد الحدود الموضوعية في رصد أثر التقويم الأصيل (AA) على صقل مهارات التواصل والقيادة وحل المشكلات، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية بمحافظات الوجه البحري. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخليه الارتباطي والتحليلي لتقييم واقع ممارسات التقويم وتحليل علاقتها بالنمو المهاري

للطلاب. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توظيف أدوات التقويم الأصيل (AA) وتطور المهارات الحياتية (LSD)، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة إعادة هيكلة نظم القياس والتقويم المدرسي بما يضمن إعداد متعلم مصري يمتلك الكفايات اللازمة للتعامل مع متطلبات الحياة المعاصرة والمنافسة في سوق العمل.

.969 **العنوان:** "متطلبات إدارة استراتيجية التقويم المستمر بالمدارس الثانوية المصرية وأثرها في تعزيز الكفاءة الداخلية للمنظومة"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء متطلبات إدارة استراتيجية التقويم المستمر Continuous Assessment CA)) كمتغير مستقل، من خلال توفير البيئة الإدارية الداعمة للاختبارات القصيرة المتكررة وتكرار التقييم، وأثر ذلك في تعزيز الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية وتحسين معدلات الاستبقاء المعرفي كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية. تبرز مشكلة البحث في القصور الإداري في تنظيم جداول التقويم الدوري بما يضمن عدم إرهاق الطالب والمؤسسة، مما يستوجب صياغة سياسات إدارية تضمن فاعلية التغذية الراجعة المؤسسية. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل نمط القيادة المدرسية ومستوى الجاهزية التنظيمية للمراجعة الدورية. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل اللوائح المنظمة لأعمال السنة والتقويمات الشهرية، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين بمحافظات الوجه القبلي. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الواقع الإداري واستخلاص آليات تطويره. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإعادة هندسة الجداول المدرسية بما يدعم التحصيل المستدام. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى وضع إطار تنظيمي يساهم في تقليل الهدر التعليمي الناتج عن النسيان المعرفي، مع بيان العلاقة الطردية بين الإدارة المنضبطة للتقويمات القصيرة ورفع كفاءة مخرجات التعليم الثانوي في ظل السياسات التعليمية المعاصرة.

.970 **العنوان:** "سياسات التحول نحو ملفات الإنجاز الإلكترونية كمدخل لتحقيق التميز المؤسسي بالمدارس المصرية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل سياسات التحول نحو ملفات الإنجاز الإلكترونية (Electronic Portfolios (EP كمتغير مستقل، من خلال تتبع النمو المستمر وتوثيق الأدلة الرقمية، ودورها في تحقيق التميز المؤسسي Organizational Excellence (OE) وتقويم النمو الأكاديمي والمهاري للطلاب كمتغير تابع داخل المدارس المصرية. تكمن المشكلة البحثية في غياب إطار سياساتي وتشريعي موحد ينظم استخدام التقويم الرقمي كبديل أو مكمل للتقويم التقليدي، مما يحد من القدرة على قياس التطور الحقيقي للمتعلم. يدرس البحث دور البنية التكنولوجية المتاحة كمتغير وسيط في تفعيل EP بفاعلية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة المتطلبات الإدارية والتقنية لدمج الأدلة الرقمية في سجلات النتائج الرسمية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية وأخصائيي التطوير التكنولوجي بمحافظات الدلتا. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لمسح جاهزية المدارس لاعتماد هذا النمط التقويمي. تكمن أهمية الدراسة في دعم استراتيجية التحول الرقمي Digital Transformation (DT) في الإدارة التربوية وبناء منظومة تقويم مستدامة تتوافق مع معايير الجودة العالمية. وتوصل الدراسة إلى أن نجاح EP كأداة إدارية يتطلب تدريب القيادات على نظم التوثيق الرقمي وتعديل لوائح التقييم الحالية. كما يبين البحث العلاقة بين شفافية التوثيق الرقمي ورفع مستوى الثقة في مخرجات المدارس المصرية، مما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة في بناء شخصية المتعلم وتوثيق مهاراته العملية بشكل احترافي.

.971 **العنوان:** "تفعيل استراتيجية التقويم الذاتي كمدخل لتطوير الإدارة الصفية بالتعليم الأساسي المصري: رؤية إدارية"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول آليات تفعيل استراتيجية التقويم الذاتي Self-Assessment (SA) كمتغير مستقل، من خلال تمكين الطالب من تقييم أدائه وتحديد نقاط القوة والضعف، وأثر ذلك في تطوير الإدارة الصفية Classroom Management (CM) وتحسين الكفاءة الأكاديمية كمتغير تابع داخل مدارس التعليم الأساسي بمصر. تبرز مشكلة

البحث في سيادة النمط السلطوي في الإدارة المدرسية والصفية الذي يهمش دور الطالب في تقييم ذاته، مما يؤدي إلى ضعف مهارات المسؤولية الشخصية والتعلم المستقل. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل نمط التفاعل الصفي والمناخ التنظيمي للمدرسة. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة السياسات التربوية الداعمة لاستقلالية المتعلم وأثرها على انضباط العملية التعليمية، بينما تتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين بمحافظات الوجه البحري. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة الارتباطية بين منح الصلاحيات التقويمية للطلاب وتحقيق الهدوء والنظام داخل المؤسسة التعليمية. تبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري حديث يتبنى فلسفة التمكين (EM (Empowerment للطلاب، مما ينعكس إيجابًا على جودة المخرجات التعليمية. وتتوصل الدراسة إلى أن مهارات التقويم الذاتي تساهم في تخفيف العبء الإداري عن المعلم وتزيد من التزام الطلاب بالخطط التحسينية الشخصية. كما يوصي البحث بضرورة دمج كفايات التقويم الذاتي ضمن برامج إعداد المعلمين والقيادات التربوية لتعزيز بيئة تعلم تفاعلية ومحفزة تخدم أهداف التنمية المستدامة في قطاع التعليم المصري.

972. العنوان: "تطوير الإدارة المدرسية بالمدارس الرسمية للغات في جمهورية مصر العربية في ضوء مدخل التقييم التكويني الإلكتروني: دراسة تحليلية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية استكشاف آليات تطوير الإدارة المدرسية بالمدارس الرسمية للغات في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال تبني مدخل التقييم التكويني الإلكتروني (EFA) (Electronic Formative Assessment) كمتغير مستقل، ودراسة أثره في تعزيز كفاءة العمليات الإدارية وتحسين جودة المخرجات التعليمية كمتغير تابع، مع فحص دور مستوى الكفاءة الرقمية للمعلمين كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتتبلور مشكلة البحث في ضعف استثمار النظم الإدارية الحالية لبيانات التقييم الرقمي اللحظي في اتخاذ قرارات تعليمية رشيدة تدعم المسار الأكاديمي للطالب، مما يستوجب صياغة استراتيجية إدارية تعتمد على التغذية الراجعة المستمرة والمنصات الرقمية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل السياسات الإدارية الموجهة نحو التحول الرقمي في التقويم، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري ومعلمي المدارس الرسمية للغات بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لمسح الواقع الإداري الراهن وتحديد الفجوات بين الممارسة الفعلية والمتطلبات التقنية الحديثة. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار عملي لصناع القرار لتفعيل أنظمة تتبع التقدم الدراسي والتقييم التكويني الإلكتروني (EFA) لرفع فاعلية الإدارة التعليمية وتطوير أداء المؤسسة المدرسية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الإدارية التي تضمن استدامة التحول الرقمي في الإدارة المدرسية، مع بيان كيفية توظيف البيانات الضخمة الناتجة عن التقويم في رسم سياسات تعليمية أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات المتعلمين الفردية، مما يسهم في تحقيق ميزة تنافسية للمدارس الحكومية الرسمية في ظل التوجهات العالمية المعاصرة للرقمنة التعليمية.

973. العنوان: "السياسات التعليمية المقترحة لتطوير أنظمة التقويم التربوي بالتعليم الأساسي في مصر لتعزيز القدرات التنافسية للطلاب: دراسة في ضوء الإدارة بالأداء"

الموضوع: يسعى هذا المقترح البحثي إلى صياغة سياسات تعليمية مبتكرة تستهدف تطوير أنظمة التقويم التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في مصر، وذلك بالاعتماد على فلسفة التقويم المعتمد على الأداء (Performance-Based Assessment)(PBA)) كمتغير مستقل، لبيان فاعليته في تنمية المهارات القيادية والفكرية للطلاب كمتغير تابع، مع مراعاة دور المناخ التنظيمي المدرسي كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في هيمنة أساليب التقويم التقليدية التي تركز على الحفظ والاستظهار، مما أدى إلى فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنافسية العالمية، وهو ما يتطلب التحول نحو تقويم يقيس المهارات العملية والقدرة على حل المشكلات. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة تحليل السياسات المنظمة

لعمليات التقويم في ضوء الفكر الإداري المعاصر، بينما تشمل الحدود البشرية موجهي المواد الدراسية ومديري المدارس الإعدادية بمحافظات الوجه القبلي، مع الالتزام بالحدود المكانية داخل جمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لوصف الواقع الراهن واستنباط المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لتطبيق التقويم المعتمد على الأداء (PBA). وتهدف الدراسة إلى بناء نموذج إداري متكامل يدعم الانتقال من ثقافة الاختبارات الورقية إلى ثقافة المهام الأدائية، مع توضيح العلاقة الطردية بين جودة معايير الأداء والارتقاء بمستوى التفكير الناقد لدى الطلاب. ومن المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن وضع خارطة طريق لصناع السياسات التعليمية لتطوير نظم المتابعة والإشراف بما يتوافق مع متطلبات الإدارة بالأداء، وتوفير آليات مؤسسية تضمن تدريب المعلمين على تصميم أدوات تقويمية واقعية تقيس كفاءة الطالب في سياقات حياتية حقيقية، مما ينعكس إيجابًا على فاعلية السياسة التعليمية المصرية وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجال التربوي.

974. **العنوان**: **"العلاقة بين عدالة التقويم المدرسي ومستوى الرضا الأكاديمي لدى طلاب المدارس الثانوية المصرية"**

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر حوكمة آليات التقويم المدرسي School Assessment Governance (SAG) كمتغير مستقل—من خلال تفعيل معايير الشفافية، والمساءلة الإدارية، والموضوعية في رصد النتائج—في تعزيز العدالة التنظيمية والرضا الأكاديمي (AS) Academic Satisfaction كمتغير تابع لدى طلاب المدارس الثانوية المصرية، حيث تبرز مشكلة البحث في وجود قصور بآليات الرقابة الإدارية على عمليات التقييم مما قد يؤدي إلى شعور الطلاب بعدم تكافؤ الفرص. تدرس الدراسة متغيرات وسيطة تشمل المناخ التنظيمي للمدرسة ونمط القيادة المدرسية المتبع. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل السياسات المنظمة لعدالة التوزيع والتعامل الإداري في التقويم، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية بمحافظات الوجه البحري، والحدود المكانية بالمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE). يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لمسح واقع تطبيق معايير الحوكمة وعلاقتها بمستوى رضا الطلاب. تكمن أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية تساهم في بناء ثقة المتعلمين في النظام التعليمي وتقليل المنازعات الإدارية المتعلقة بالنتائج. وتوصل الدراسة إلى أن الالتزام بسياسات الشفافية الإدارية في إعلان معايير التقدير يرفع من دافعية الطلاب ويقلل من ظاهرة التظلمات المدرسية. كما يخلص البحث إلى وضع إطار إجرائي المقترح لتدعيم العدالة التقويمية بما يخدم أهداف جودة الإدارة المدرسية في السياق المصري المعاصر، مع التأكيد على ضرورة ربط الأداء التقويمي بمنظومة المساءلة الشاملة لضمان النزاهة المؤسسية. وتبرز النتائج المتوقعة أهمية التحول نحو الإدارة بالقيم لتعزيز الولاء التنظيمي لدى الطلاب تجاه مؤسساتهم التعليمية.

975. **العنوان**: **"متطلبات إدارة استراتيجيات التقويم الأصيل بالمدارس المصرية ودورها في تنمية مهارات حل المشكلات لدى طلاب التعليم الأساسي"**

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء متطلبات إدارة استراتيجيات التقويم الأصيل Authentic Assessment (AA) كمتغير مستقل—من خلال توفير البيئة التنظيمية الداعمة للاختبارات الواقعية والسياقية—وأثرها في تنمية مهارات حل المشكلات كمتغير تابع لدى طلاب التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، حيث تبرز مشكلة البحث في سيطرة الأنماط الإدارية التقليدية التي تركز على الاختبارات التحصيلية النمطية، مما يعيق قدرة المؤسسة على تخريج متعلم قادر على مواجهة تحديات الحياة. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل نمط القيادة التعليمية المتبع ومدى توفر الموارد اللوجستية اللازمة. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل السياسات الإدارية المنظمة لتطبيق التقويم الواقعي في المدارس، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والموجهين الفنيين بمحافظات الصعيد. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الإدارة المدرسية في التعامل مع هذه الاستراتيجيات الحديثة. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية تساهم في تحديث منظومة التقويم لتتلاءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. وتتوصل الدراسة

إلى أن نجاح AA مرهون بوجود قيادة مدرسية مرنة تمنح المعلمين استقلالية في تصميم المهام التقويمية السياقية. كما يخلص البحث إلى وضع تصور مقترح لتطوير الأداء الإداري بما يضمن دمج مهارات التفكير العملي ضمن الأهداف الاستراتيجية للمدرسة المصرية، مما يعزز من الكفاءة الخارجية للمنظومة التعليمية في مواجهة الأزمات المجتمعية المعاصرة.

976. العنوان: "سياسات جودة تصميم الاختبارات المدرسية وأثرها في البيئة النفسية والمناخ التنظيمي بمدارس المرحلة الثانوية المصرية"

الموضوع: تركز هذه الدراسة على تحليل سياسات جودة تصميم الاختبارات المدرسية (Test Design Quality (TDQ كمتغير مستقل—من حيث الأطر التنظيمية المنظمة لوضوح البنود وتدرج الصعوبة—وأثرها في خفض مستوى القلق الاختباري وتحسين المناخ التنظيمي (School Climate (SC كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الثانوية بمصر. تكمن المشكلة البحثية في غياب الرقابة الإدارية الدقيقة على معايير جودة بناء الاختبارات داخل المدارس، مما يؤدي إلى ضغوط نفسية تعيق الأداء المؤسسي العام. يدرس البحث دور الإشراف التربوي كمتغير وسيط في ضمان الالتزام بالمعايير الفنية للتصميم. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية واللوائح الفنية التي تضمن الملاءمة الثقافية والعلمية للاختبارات، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة الارتباطية بين انضباط معايير التصميم واستقرار البيئة التعليمية. تكمن أهمية الدراسة في تحويل عملية التقويم من مصدر للتوتر إلى أداة إدارية موضوعية لقياس العائد التعليمي. وتوصل الدراسة إلى أن جودة TDQ تساهم في تعزيز الصحة النفسية للطلاب وزيادة ثقتهم في نزاهة المؤسسة التعليمية. كما يقدم البحث توصيات لصناع القرار بضرورة مأسسة عمليات مراجعة جودة الاختبارات كجزء من منظومة ضمان الجودة والاعتماد المدرسي، بما يحقق التوازن بين التميز الأكاديمي والاستقرار النفسي للمتعلم في ظل الضغوط التنافسية للتعليم الثانوي العام.

977. العنوان: "آليات حوكمة القياس التربوي بالمدارس المصرية في ضوء معايير الصدق والثبات التنظيمي: دراسة تقويمية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل آليات حوكمة القياس التربوي Educational Assessment Governance (EAG)) كمتغير مستقل—من خلال الالتزام بمعايير القياس النفسي مثل الصدق والثبات والموضوعية—وأثرها في تحسين جودة الاختبارات المدرسية كمتغير تابع داخل النظام التعليمي المصري. تبرز مشكلة البحث في وجود تفاوت إداري وفني في تطبيق معايير القياس العلمي، مما يضعف من موثوقية النتائج التي تعتمد عليها الدولة في رسم السياسات التعليمية. يتناول البحث متغيرات وسيطة تتمثل في مستوى التمهين الإداري للمعلمين وتوافر الأدلة المهنية المنظمة للقياس. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة الضوابط الإدارية والتشريعية التي تضمن دقة أدوات التقويم، بينما تتمثل الحدود البشرية في الموجهين الفنيين ومديري وحدات الجودة بمحافظات الوجه البحري. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم مدى فاعلية الرقابة الإدارية على أدوات القياس. تكمن أهمية الدراسة في تقديم إطار عمل لتعزيز الثبات التنظيمي للمنظومة التعليمية من خلال بيانات تقويمية دقيقة. وتتوصل الدراسة إلى أن تفعيل EAG يقلل من العشوائية في بناء الاختبارات ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب. كما تهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين دقة القياس وقدرة الإدارة التعليمية على اتخاذ قرارات تطويرية صائبة مبنية على أدلة واقعية. ويختتم البحث بوضع مقترحات لتطوير مراكز القياس والتقويم على المستوى المحلي لضمان جودة المخرج التعليمي وفقًا للمعايير القومية للتعليم في جمهورية مصر العربية.

978. العنوان: "تطوير القيادة التشاركية لدعم التقويم التعاوني وأثره في تعزيز الابتكار التنظيمي بالتعليم الأساسي المصري"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول أثر تطوير نمط القيادة التشاركية (Participatory Leadership (PL كمتغير مستقل، في تفعيل استراتيجية التقويم التعاوني (Collaborative Assessment (CA كمتغير تابع لتنمية مهارات التفكير

الإبداعي لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر. تكمن المشكلة في سيطرة الأنماط القيادية الفردية التي تكرس التنافس السلبي، مما يعيق تبني أساليب تقويمية جماعية تهدف إلى الابتكار والعمل بروح الفريق. يدرس البحث دور الثقافة التنظيمية كمتغير وسيط في تسهيل الانتقال نحو الاختبارات التعاونية. تشمل الحدود الموضوعية متطلبات الإدارة المدرسية لتنظيم العمل الجماعي وتوزيع المهام التقويمية، بينما تتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس ومعلمي الصفوف العليا بمحافظات الدلتا. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين السلوك القيادي للمديرين ومدى تشجيعهم للممارسات التقويمية التفاعلية. تبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري يدعم التحول نحو التعلم الجماعي المنتج. وتوصل الدراسة إلى أن تبني PL يساهم في خلق بيئة مدرسية محفزة للابتكار التنظيمي (Organizational Innovation (OI، حيث يشارك الطلاب والمعلمون في صياغة أهداف التعلم وتقييمها. كما يوصي البحث بضرورة تعديل لوائح التقويم المدرسي لتسمح بدمج الدرجات الجماعية كجزء من تقييم الطالب، مما يعزز من المهارات الاجتماعية والقدرات الإبداعية اللازمة لسوق العمل المعاصر. ويراعي المقترح الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري مع الاستفادة من الاتجاهات الإدارية الحديثة في تمكين المتعلمين.

979. العنوان: "أثر توظيف الروبركات التحكيمية في حوكمة التقويم العملي بالمدارس الفنية المصرية بمدخل إدارة الجودة الشاملة"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر توظيف الروبركات التحكيمية Scoring Rubrics (SR) كمتغير مستقل—من خلال وضوح معايير التقدير ودقة الحكم التقييمي—في حوكمة جودة التقويم العملي كمتغير تابع داخل المدارس الفنية المصرية وفق مدخل إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM). تبرز مشكلة البحث في ذاتية التقييم العملي بالورش والمعامل، مما يقلل من صدق النتائج ويؤثر على مصداقية شهادات التعليم الفني. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل كفاءة المدربين العمليين ومدى توفر التجهيزات التقنية بالمدرسة. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة الأثر الإداري لاستخدام قواعد التقدير المتدرجة في ضبط جودة الممارسات المهنية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب وقيادات المدارس الفنية بمحافظات الوجه القبلي. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد فاعلية SR في تحقيق العدالة والشفافية التقويمية. تكمن أهمية الدراسة في دعم سياسات التعليم الفني الرامية إلى ربط الخريجين بمعايير سوق العمل الفعلية. وتوصل الدراسة إلى أن استخدام الروبركات كأداة إدارية يساهم في تقليل التحيّز الشخصي ويوفر خريطة طريق واضحة للطالب لتحسين أدائه المهاري. كما تخلص الدراسة إلى ضرورة تعميم هذه الأدوات في كراسات التدريب العملي كجزء من السياسة التعليمية لضمان جودة المنتج التعليمي التقني. ويسهم البحث في تقديم إطار تنظيمي يربط بين الأداء الميداني ومعايير الاعتماد المهني، مما يعزز من الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي المصري عبر مخرجات تعليمية عالية المهارة وموثوقة التقييم.

980. العنوان: "تطوير السياسة التنظيمية للتقويم القائم على المشكلات وأثره في جودة الأداء الإداري والتحليلي بالمدارس الإعدادية"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة متطلبات تطوير السياسة التنظيمية للتقويم القائم على المشكلات Problem-Based Assessment (PBA) كمتغير مستقل—من خلال هيكلة المهام التحليلية وربطها بالمواقف الحياتية—وأثرها في تحسين جودة الأداء الإداري وتنمية التفكير التحليلي كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الإعدادية بمصر. تتبلور مشكلة البحث في الجمود الإداري الذي يمنع دمج المشكلات الواقعية في صلب العملية التقويمية، مما يجعل التعلم منفصلًا عن الواقع العملي. يتضمن البحث متغيرًا وسيطًا وهو مستوى الجاهزية الرقمية والمعلوماتية للمؤسسة التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة الأطر الإدارية والقرارات المنظمة لتطبيق التقويم القائم على المشكلات في المواد الدراسية المختلفة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والموجهين بمحافظات القاهرة الكبرى. يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمسح الإمكانات الإدارية المتاحة وتحديات التطبيق الميداني. تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية لإدارة مدرسية قادرة على تحفيز الطلاب نحو التفكير العميق والاستنتاج المنطقي. وتوصل الدراسة إلى أن العلاقة بين المرونة الإدارية وتطبيق PBA تساهم

في رفع تصنيف المدرسة في اختبارات الجودة القومية. كما تبرز أهمية الدراسة في دعم السياسة التعليمية نحو بناء "المواطن المفكر" القادر على المساهمة في حل مشكلات مجتمعه. ويختتم البحث بوضع مقترح إجرائي لتطوير مهام وحدة التدريب والجودة بالمدارس لتمكين المعلمين من تصميم مشكلات تقويمية تتسم بالصدق الواقعي والقيمة التحليلية، مما يعزز من كفاءة العملية الإدارية والتربوية الشاملة.

.981 **العنوان:** **"تطوير السياسات التقويمية بالمرحلة الثانوية في مصر لتعزيز مهارات التعبير الكتابي في ضوء مدخل الاختبارات مفتوحة النهاية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة وضع تصور مقترح لتطوير السياسات التقويمية المنظمة للمرحلة الثانوية في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال تبني مدخل الاختبارات مفتوحة النهاية (OET) (Open-Ended Tests) كمتغير مستقل، ودراسة أثره في تحسين مهارات التعبير الكتابي لدى الطلاب كمتغير تابع، مع فحص دور كفاءة المعلمين في تصحيح الاختبارات الإنشائية كمتغير وسيط. وتتبلور مشكلة البحث في سيطرة أنماط الاختبارات الموضوعية التي قد تحد من قدرة الطالب على صياغة الحجج والابتكار اللغوي، مما يستوجب التحول نحو نظام تقويمي يعتمد على الإجابات الحرة (Free FR) (Responses)، وبناء الحجج (AC) (Argument Construction)، والتنظيم الكتابي (WO) (Written Organization). وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل السياسات الإدارية والتربوية الموجهة نحو تقويم المهارات العليا (-Higher HOSA) (Order Skills Assessment)، بينما تتمثل الحدود البشرية في معلمي وموجهي اللغة العربية بالمرحلة الثانوية بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مصر. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد واقع الممارسات التقويمية الحالية وتحليل الفجوة بينها وبين متطلبات التعبير الكتابي الإبداعي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار سياساتي يدعم جودة الكتابة الأكاديمية والارتقاء بمهارات التعبير لدى الطلاب بما يتوافق مع رؤية مصر للتعليم. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة بنوك الأسئلة لتتضمن مهامًا أدائية تسمح بحرية الإجابة، مع توفير أدلة تصحيح مقننة تضمن العدالة والموضوعية، مما يسهم في إعداد خريج قادر على التواصل الكتابي الفعال في المرحلة الجامعية والحياة العملية، وتعزيز مخرجات السياسة التعليمية المصرية.

.982 **العنوان:** **"استراتيجية مقترحة لإدارة نظام التقويم بالمدارس المصرية في ضوء متطلبات التقويم التكيفي الإلكتروني: دراسة تحليلية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى صياغة استراتيجية إدارية مقترحة لتطوير منظومة التقويم بالمدارس المصرية، من خلال توظيف التقويم التكيفي الإلكتروني (EAA) (Electronic Adaptive Assessment) كمتغير مستقل، وقياس فاعليته في تحسين مستوى تقدم الطلاب الدراسي كمتغير تابع، مع فحص دور جاهزية البنية التكنولوجية المدرسية كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في نمطية الاختبارات الإلكترونية الحالية التي تقدم محتوى موحدًا لجميع الطلاب دون مراعاة الفروق الفردية، مما يتطلب نظامًا يعتمد على تغيير مستوى صعوبة الأسئلة بشكل تفاعلي (Adaptive AQ) (Questioning) وفقًا لأداء الطالب اللحظي. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات توظيف التكنولوجيا لتوفير تجربة تعليمية مخصصة (PLE) (Personalized Learning Experience)، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس واختصاصي التكنولوجيا ومعلمي المرحلة الإعدادية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتلتزم بالحدود المكانية لجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتقييم مدى استعداد الإدارة المدرسية لتبني الأنظمة الذكية في التقويم. وتبرز أهمية الدراسة في دعم التحول الرقمي الشامل وتوفير بيانات دقيقة تخدم اتخاذ القرارات التعليمية على مستوى المؤسسة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات الإدارية والتقنية لتطبيق التقويم التكيفي الإلكتروني (EAA)، وبيان أثره في تحسين دقة قياس نواتج التعلم وتقليل الإحباط لدى الطلاب ذوي

التحصيل المتباين، مما يسهم في رفع كفاءة النظام التعليمي المصري وتحقيق العدالة في التقييم من خلال التفاعل الرقمي (AQ) والتعلم وفق القدرات الفعلية لكل طالب.

983. **العنوان:** "**جودة إدارة الاختبارات الشفوية وعلاقتها بتنمية مهارات التواصل اللغوي لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر: رؤية إدارية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة الارتباطية بين جودة إدارة الاختبارات الشفوية كمتغير مستقل، وتنمية مهارات التواصل اللغوي لدى طلاب التعليم الأساسي كمتغير تابع، مع دراسة أثر المناخ المدرسي ودافعية الطلاب كمتغيرات وسيطة في هذه العلاقة. وتبرز مشكلة البحث في تهميش الاختبارات الشفوية في المنظومة التقويمية أو ممارستها بشكل يفتقر إلى المعايير المؤسسية، مما يؤثر سلبًا على الطلاقة اللغوية والقدرة على التعبير اللفظي لدى المتعلمين. وتغطي الحدود الموضوعية للبحث معايير جودة الاختبار الشفوي من حيث وضوح المهام، وموضوعية التقييم، وتوفر الوقت الكافي، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي وموجهي اللغات لطلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية بمحافظات الوجه القبلي، وتتحدد الحدود المكانية في مصر. ويتبع الباحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لاستقصاء آراء الكوادر التعليمية حول فاعلية التقويم الشفوي في البيئة الصفية. وتكمن أهمية الدراسة في إعادة الاعتبار للمهارات التواصلية كجزء أصيل من مخرجات التعليم الأساسي المصري وتطوير أدوات تقويمية تتناسب معها. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد ضرورة مأسسة الاختبارات الشفوية وتدريب المعلمين على تقنيات المقابلة التقييمية، مع وضع مصفوفات تدرج (Rubrics) لضمان العدالة والموضوعية في رصد مستويات التواصل اللغوي. وتوصي الدراسة بصياغة سياسات تعليمية تدمج التقويم الشفوي ضمن أعمال السنة بشكل جوهري، مما يعزز من الثقة بالنفس والقدرات الحوارية للطلاب، ويحقق التكامل في شخصية المتعلم وفقًا لأهداف السياسة التربوية المصرية المعاصرة.

984. **العنوان:** "**فاعلية التقويم باستخدام المهام الأدائية في تحسين مهارات التفكير العلمي لدى طلاب المدارس الرسمية للغات المصرية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل متطلبات إدارة منظومة التقويم باستخدام المهام الأدائية Performance-Based Assessment (PBA) كمتغير مستقل—من خلال توفير الموارد اللوجستية، وتطوير الأدلة الإجرائية التنظيمية، وتمهين القيادات التربوية—وأثر ذلك في تعزيز الكفاءة التنظيمية Organizational Efficiency (OE) وتنمية مهارات التفكير العلمي كمتغير تابع لدى طلاب المدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية. تبرز مشكلة البحث في وجود فجوة إدارية وتنسيقية عند تطبيق المهام الأدائية، حيث تُعامل غالبًا كإجراء روتيني يفتقر إلى البنية التحتية المحفزة، مما يؤثر على جودة المخرج التعليمي. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل مستوى الجاهزية التكنولوجية للمدرسة ونمط الإشراف التربوي الداعم للاستقصاء العلمي. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل السياسات الإدارية والقرارات الوزارية المنظمة للمهام الأدائية بالمدارس الرسمية للغات، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والموجهين الفنيين بمحافظات القاهرة الكبرى. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف واقع الإدارة التعليمية في ظل التحول نحو التقويم القائم على الأداء. تبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية استراتيجية لصناع القرار لتطوير الهياكل الإدارية بما يضمن فاعلية التجارب والمشاريع العلمية. وتوصل الدراسة إلى أن نجاح PBA كسياسة تقويمية مرهون بوجود "إدارة مرنة" تمنح المعلمين الصلاحيات المالية والفنية اللازمة لتنفيذ المواقف التطبيقية. كما يخلص البحث إلى وضع تصور إداري مقترح لدمج مهارات التفكير العلمي ضمن مؤشرات قياس الأداء المؤسسي للمدارس، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتميز التعليمي في السياق المصري المعاصر، مع التأكيد على ضرورة ربط التقويم بالمهام بآليات حوكمة تضمن العدالة والشفافية في تقدير نواتج التعلم.

1. **العنوان:** "أثر استخدام التقييم السلوكي في تحسين السلوك الأكاديمي والمهني لدى طلاب المدارس الفنية في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل وفحص الدور الذي يلعبه التقييم السلوكي (BA) Behavioral Assessment كمتغير مستقل، من خلال بطاقات الملاحظة المنظمة، وتقييم الانضباط، وتقويم الالتزام المهني، في تحسين السلوك الأكاديمي والمهني (APB) Academic and Professional Behavior كمتغير تابع لدى طلاب المدارس الفنية بجمهورية مصر العربية. تكمن مشكلة البحث في حاجة إدارة التعليم الفني إلى تطوير أدوات تقويمية تتجاوز الجوانب المهارية والمعرفية لتشمل الجوانب السلوكية والوجدانية التي يتطلبها سوق العمل، حيث تركز الدراسة على المتغيرات الوسيطة المتمثلة في بيئة التدريب العملي (PTE) Practical Training Environment ونمط الإشراف المهني (Professional Supervision Style PSS)) المتبع في الورش والمزارع المدرسية. وتتحدد الحدود الموضوعية في رصد أثر التقييم السلوكي (BA) على تطوير مهارات الالتزام والانضباط والمسؤولية المهنية لدى الطلاب، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الصناعية والزراعية والتجارية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي لتقييم واقع الممارسات التقويمية السلوكية وأثرها على جودة أداء المتعلمين. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن استخدام التقييم السلوكي (BA) المنظم يساهم في تقليل الانحرافات السلوكية ويرفع من كفاءة السلوك الأكاديمي والمهني (APB)، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة دمج الدرجات السلوكية ضمن منظومة التقييم الشامل لطلاب التعليم الفني بما يعزز من جاهزيتهم المهنية وتوافقهم مع أخلاقيات العمل في المؤسسات الإنتاجية.

985. **العنوان:** "تطوير منظومة اتخاذ القرارات التعليمية بالمدارس المصرية في ضوء معايير موثوقية الاختبارات المدرسية: دراسة تحليلية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء العلاقة الارتباطية بين موثوقية الاختبارات المدرسية (School-Based Assessment Reliability) كمتغير مستقل، ودقة اتخاذ القرارات التعليمية كمتغير تابع، مع فحص دور كفاءة أدوات القياس والتقويم كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتبرز مشكلة البحث في وجود فجوات بين نتائج الاختبارات الدورية والقرارات الإدارية والتربوية المتعلقة بترقي الطلاب أو تقديم الدعم الأكاديمي، مما قد يشير إلى خلل في استقرار النتائج أو وضوح بنود الأسئلة. وتسعى الدراسة إلى تفعيل أبعاد الموثوقية (Reliability) من حيث اتساق النتائج وجودة المفردات لضمان بناء قرارات تعليمية رشيدة تستند إلى أدلة قياس قوية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل السياسات الإدارية الموجهة نحو ضبط جودة الاختبارات، بينما تتمثل الحدود البشرية في المعلمين والموجهين بمحافظات صعيد مصر، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد واقع الممارسات التقويمية ومدى ثباتها. وتبرز أهمية الدراسة في رفع كفاءة الإدارة التعليمية من خلال تحسين فعالية القرارات التربوية المبنية على نتائج الاختبارات. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نموذج إجرائي يربط بين معايير القياس النفسي والتربوي وبين العمليات الإدارية لتحديد مستوى التقدم الدراسي بدقة، مما يسهم في تقليل الهدر التربوي وتحسين نواتج التعلم في النظام التعليمي المصري عبر ضمان عدالة وموثوقية (Reliability) أدوات التقييم المستخدمة في الميدان.

986. **العنوان:** "استراتيجية مقترحة لتحسين جودة التعليم بالمدارس المصرية في ضوء الإدارة المستندة إلى التحليل الإحصائي لنتائج الاختبارات"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى بناء استراتيجية إدارية مقترحة لتحسين جودة التعليم بالمدارس المصرية، من خلال تفعيل مدخل التحليل الإحصائي لنتائج الاختبارات (SATR) (Statistical Analysis of Test Results) كمتغير مستقل،

وقياس أثره في الارتقاء بمؤشرات جودة التعليم كمتغير تابع، مع دراسة دور مهارات المعلمين في التفسير الإحصائي كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في محدودية توظيف البيانات الإحصائية داخل المدارس، حيث يقتصر التعامل مع النتائج على رصد الدرجات دون تحليل بنود الاختبار أو دراسة الانحرافات المعيارية للكشف عن فجوات التعلم، مما يعيق اتخاذ قرارات تطويرية مستندة إلى البيانات (DDDM) (Data-Driven Decision Making). وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تجويد العمليات الإدارية والتعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتلتزم بالحدود المكانية لجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتقييم مدى توفر نظم المعلومات الإدارية وجاهزية الكوادر البشرية للتعامل مع التحليل الإحصائي (SATR). وتبرز أهمية الدراسة في تحويل نتائج الاختبارات من مجرد أرقام صماء إلى مؤشرات أداء تدعم تحسين البيئة التعليمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات الفنية والإدارية لتطبيق التحليل الإحصائي لنتائج الاختبارات (SATR) في المدارس، وبيان أثره في توجيه خطط المعالجة الأكاديمية بدقة، مما يسهم في تعزيز التنافسية المؤسسية للمدارس المصرية وتحقيق معايير الجودة الشاملة

.987 **العنوان:** **"متطلبات إدارة برامج التقويم التشخيصي المبكر ودورها في صياغة سياسات الحد من الفاقد التعليمي بالمدارس الابتدائية المصرية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء متطلبات إدارة برامج التقويم التشخيصي المبكر Early Diagnostic Assessment (EDA) كمتغير مستقل—من خلال توفير الكوادر المتخصصة، وتطوير قواعد البيانات الرقمية، وتفعيل آليات المتابعة الإدارية—في الحد من صعوبات التعلم كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الابتدائية بجمهورية مصر العربية، حيث تكمن مشكلة البحث في غياب السياسات الإدارية المُلزمة التي تُنظم عملية الاكتشاف المبكر للاحتياجات التعليمية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الهدر والفاقد التعليمي Educational Wastage (EW). يدرس البحث متغيرات وسيطة تشمل نمط القيادة المدرسية ومستوى التنسيق بين الإدارة والمجتمع المحلي. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل الأطر التنظيمية والقرارات الوزارية المنظمة لعمليات التشخيص والتدخل، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والموجهين بمحافظات الوجه البحري. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الواقع الإداري واستشراف سبل تطويره. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE) لبناء منظومة وقائية تضمن الكفاءة الداخلية للمرحلة الابتدائية. وتتوصل الدراسة إلى أن مأسسة التقويم التشخيصي إداريًا تساهم في توجيه الموارد التعليمية نحو الفئات الأكثر احتياجًا، مما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويحسن مخرجات التعلم في ظل السياسات التعليمية المعاصرة.

.988 **العنوان:** **"حوكمة معايير بناء جداول المواصفات الاختبارية وأثرها في دقة قياس نواتج التعلم بالمدارس المصرية: رؤية إدارية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل آليات حوكمة معايير بناء جداول المواصفات الاختبارية Table of Specifications (TOS) كمتغير مستقل—من خلال التزام الإدارة المدرسية بضمان الشمولية، والعدالة، والتوازن في تمثيل المهارات—وأثرها في دقة قياس نواتج التعلم Learning Outcomes (LO) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية، حيث تبرز مشكلة البحث في ضعف الرقابة الإدارية على جودة إعداد الاختبارات، مما يؤدي إلى عدم دقة المؤشرات التي تعتمد عليها الإدارة التعليمية في تقييم الأداء المؤسسي. يتناول البحث متغيرات وسيطة تتمثل في كفاءة وحدات التدريب والجودة بالمدارس ومستوى التمهين الإداري للمعلمين. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة السياسات الإدارية واللوائح الفنية المنظمة للقياس والتقويم، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والموجهين بمحافظات القاهرة الكبرى. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم مدى فاعلية الرقابة التنظيمية على أدوات القياس. تكمن أهمية الدراسة في تحويل جدول المواصفات من أداة فنية إلى وثيقة إدارية تضمن جودة المنتج التعليمي ومصداقية التقارير المدرسية.

وتوصل الدراسة إلى أن الالتزام الإداري بمعايير TOS يساهم في تحقيق الشفافية التعليمية والمساءلة التربوية (EA Educational Accountability). كما يخلص البحث إلى وضع تصور إداري مقترح لدمج معايير بناء الاختبارات ضمن منظومة تقييم أداء المعلم والقيادة المدرسية، بما يخدم أهداف جودة التعليم المصري.

989. **العنوان:** **"تطوير السياسة التنظيمية لتقويم الأقران وأثره في تعزيز المسؤولية الإدارية والتعلم التعاوني بالتعليم الأساسي المصري"**

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول متطلبات تطوير السياسة التنظيمية لتقويم الأقران (PA Peer Assessment) كمتغير مستقل—من خلال وضع الأطر التشريعية، وتوفير البيئة المدرسية الداعمة، وتفويض السلطات التقييمية للطلاب—وأثرها في تنمية مهارات المسؤولية والتعلم التعاوني (CL Cooperative Learning) كمتغير تابع لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر، حيث تكمن المشكلة في سيطرة الأنماط الإدارية المركزية داخل الصف التي تهمش دور الطالب في المشاركة التنظيمية، مما يؤدي إلى ضعف مهارات القيادة والعمل الجماعي. يدرس البحث دور المناخ التنظيمي للمدرسة كمتغير وسيط في تقبل وتطبيق ممارسات التقويم التشاركي. تشمل الحدود الموضوعية تحليل المتطلبات الإدارية واللوائح التي تسمح بدمج تقييم الطلاب لزملائهم كجزء من سجلات الأداء، بينما تتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين بمحافظات الوجه القبلي. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين تمكين الطلاب تقويميًا وزيادة مستوى الانضباط والالتزام المؤسسي. تبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري حديث يتبنى فلسفة التمكين (EM Empowerment) كأداة لتطوير الشخصية القيادية للمتعلم. وتتوصل الدراسة إلى أن نجاح PA كسياسة إدارية يتطلب تغيير الثقافة التنظيمية السائدة نحو مزيد من الشفافية والمشاركة. كما يوصي البحث بضرورة تحديث ممارسات الإدارة الصفية لتشمل أدوارًا قيادية للطلاب في عمليات التقييم، مما يساهم في بناء جيل قادر على تحمل المسؤولية المجتمعية والإدارية في المستقبل.

رابع عشر: تعليم الكبار ومحو الأمية

990. **العنوان:** **"إدارة البرامج المجتمعية التشاركية وعلاقتها بخفض معدلات الأمية لدى النساء بالريف المصري: رؤية في السياسة التعليمية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر إدارة البرامج المجتمعية التشاركية (Participatory Community Programs) (PCP) كمتغير مستقل، وما تتضمنه من حملات تطوعية ومراكز تعلم مجتمعي، في خفض معدلات الأمية كمتغير تابع بين النساء الريفيات في جمهورية مصر العربية، مع فحص دور الدعم الأسري كمتغير وسيط في نجاح هذه البرامج. وتتبلور مشكلة البحث في استمرار فجوة الأمية في المناطق الريفية رغم الجهود الرسمية، مما يستوجب دراسة فاعلية الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي في توفير بيئة محفزة للاستمرار في التعلم وتحسين مهارات القراءة والكتابة. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل السياسات الإدارية المنظمة لمحو الأمية وتعليم الكبار، بينما تتمثل الحدود البشرية في النساء الملتحقات بفصول محو الأمية بمحافظات الصعيد، وتتحدد الحدود المكانية في القرى التابعة للمبادرات الرئاسية لتطوير الريف المصري. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد فاعلية البرامج المجتمعية التشاركية (PCP) في تحقيق المستهدفات القومية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري يعزز من دور المشاركة الشعبية في دعم خطط الدولة للقضاء على الأمية وتحقيق التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أهمية اللامركزية في إدارة ملف محو الأمية، وضرورة تفعيل دور مراكز التعلم المجتمعي كحاضنات تعليمية وثقافية تسهم في تغيير النظرة المجتمعية تجاه تعليم المرأة، مما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة السياسة التعليمية الموجهة للفئات الأكثر احتياجًا في الريف المصري.

991. العنوان: "تطوير إدارة برامج تعليم الكبار في مصر في ضوء متطلبات التكنولوجيا المحمولة ببيئات التعلم غير الرسمية: دراسة تحليلية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى صياغة تصور إداري لتطوير برامج تعليم الكبار في مصر من خلال توظيف التكنولوجيا المحمولة (MT) (Mobile Technology) كمتغير مستقل، وقياس فاعليتها في تعزيز نواتج تعليم الكبار كمتغير تابع داخل بيئات التعلم غير الرسمية، مع دراسة دور الكفاءة الرقمية للميسرين كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في جمود الوسائل التعليمية التقليدية المستخدمة مع المتعلمين البالغين، مما يتطلب التحول نحو استخدام الهواتف الذكية والتطبيقات التعليمية المخصصة لتوفير محتوى إلكتروني مبسط يتجاوز قيود الزمان والمكان. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات دمج التعلم المتنقل ضمن خطط الإدارة التعليمية لقطاع محو الأمية، بينما تشمل الحدود البشرية المتعلمين والميسرين ببرامج التعلم المجتمعي بمحافظات الوجه البحري، وتلتزم بالحدود المكانية لجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتقييم مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية في مراكز تعليم الكبار وتقبل المتعلمين لاستخدام التكنولوجيا المحمولة (MT). وتبرز أهمية الدراسة في تحسين جاذبية برامج تعليم الكبار ورفع معدلات التحصيل المعرفي من خلال تجربة تعليمية مخصصة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لتفعيل التكنولوجيا المحمولة (MT) في بيئات التعلم غير الرسمية، مع بيان أثرها في تقليل نسب التسرب من فصول محو الأمية، مما يسهم في تحديث منظومة تعليم الكبار في مصر بما يواكب التوجهات العالمية للتعلم مدى الحياة.

992. العنوان: "سياسات التنمية المهنية لمعلمي محو الأمية وأثرها في تعزيز الجودة التنظيمية لبرامج تعليم الكبار بمصر"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسات التنمية المهنية (PDP (Professional Development Policies لمعلمي محو الأمية باعتبارها متغيرًا مستقلًا—من خلال تقييم أطر التدريب الإداري والتربوي، ومعايير الترقي، ونظم الحوافز المرتبطة بالأداء—في تعزيز الجودة التنظيمية (OQ (Organizational Quality ورفع كفاءة التدريس كمتغير تابع داخل فصول محو الأمية التابعة للهيئة العامة لتعليم الكبار (AEA (Adult Education Authority بجمهورية مصر العربية. تبرز مشكلة البحث في القصور الإداري في متابعة أثر البرامج التدريبية وضمان انعكاسها على جودة الممارسات الميدانية، مما يستوجب صياغة سياسات تدريبية مستدامة. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل الدعم المؤسسي والمناخ الإداري داخل فصول محو الأمية. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة السياسات المنظمة لتدريب المعلمين وتأثيرها على الأداء المؤسسي، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي برامج محو الأمية بمحافظات الدلتا. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الفجوة بين السياسات التدريبية المخططة والواقع الفعلي. تكمن أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لتطوير الهياكل التنظيمية المسؤولة عن إعداد وتدريب معلمي الكبار بما يتوافق مع معايير الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM). وتوصل الدراسة إلى أن مأسسة PDP تساهم في تقليل الفاقد التعليمي ورفع كفاءة المعلمين في إدارة البيئات التعليمية المخصصة للكبار، مما يخدم أهداف السياسة التعليمية المصرية في القضاء على الأمية وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

993. العنوان: "تطوير استراتيجيات الاستبقاء التعليمي للمتعلمين الكبار في ضوء متطلبات الإدارة التحفيزية بالمدارس المصرية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل سبل تطوير استراتيجيات الاستبقاء التعليمي Educational Retention (ERS (Strategies كمتغير تابع، من خلال تبني مداخل الإدارة التحفيزية (MM (Motivational Management كمتغير مستقل—والتي تركز على استثمار الدافعية الداخلية للمتعلمين وتلبية احتياجاتهم النفسية والمهنية—داخل برامج تعليم الكبار في مصر. تبرز مشكلة البحث في ارتفاع معدلات التسرب (DR (Dropout Rates الناتجة عن غياب الأساليب

الإدارية الجاذبة التي تراعي خصائص المتعلم البالغ. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل جودة الدعم المجتمعي والمرونة التنظيمية لمواعيد الدراسة. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة أثر السياسات الإدارية التحفيزية في استمرارية المشاركة وتقليل الانقطاع، بينما تتمثل الحدود البشرية في الدارسين بفصول محو الأمية بمحافظات الصعيد. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين جودة البيئة الإدارية واستدامة التعلم لدى الكبار. تكمن أهمية الدراسة في صياغة إطار تنظيمي يساعد مديري مراكز تعليم الكبار على خلق بيئة مؤسسية محفزة تزيد من الالتزام الذاتي للدارسين. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن دمج MM في البنية الإدارية للفصول يقلل من أثر المعوقات الأسرية والاجتماعية على المتعلم. ويخلص البحث إلى تقديم توصيات لصناع القرار بضرورة الانتقال من الإدارة البيروقراطية إلى الإدارة بالقيم والتحفيز لضمان نجاح المشروع القومي لمحو الأمية وفقًا للتوجهات الإدارية المعاصرة في مصر.

.994 **العنوان: "حوكمة البرامج المهنية بقطاع تعليم الكبار ودورها في تعزيز الكفاءة الخارجية للمنظومة التعليمية بمصر"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل آليات حوكمة البرامج المهنية (Vocational Programs Governance (VPG كمتغير مستقل—من خلال الشراكة مع قطاع الأعمال، وتطوير المناهج الحرفية، وتفعيل الرقابة المالية والإدارية على الورش التدريبية—في تعزيز الكفاءة الخارجية (External Efficiency (EE وتحسين مهارات العمل كمتغير تابع لدى الدارسين ببرامج تعليم الكبار في مصر. تكمن المشكلة في غياب التنسيق الإداري بين برامج محو الأمية ومتطلبات سوق العمل، مما يجعل التعلم غير مرتبط بالتمكين الاقتصادي. يدرس البحث دور الإشراف المهني المزدوج كمتغير وسيط في تحسين مخرجات التدريب. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية المنظمة للدمج بين التعليم الأساسي والتدريب الوظيفي، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين بمحافظات الوجه البحري. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم فاعلية البرامج المهنية الحالية من منظور إداري تنظيمي. تبرز أهمية الدراسة في دعم السياسة التعليمية نحو تحويل فصول محو الأمية إلى مراكز تنموية منتجة تساهم في خفض معدلات البطالة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تفعيل VPG يساهم في زيادة إقبال الكبار على التعلم نتيجة الارتباط المباشر بتحسين الدخل. ويختتم البحث بوضع تصور مقترح لإدارة الشراكات بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات التدريب المهني بما يحقق التكامل المؤسسي ويدعم رؤية مصر الاقتصادية، مع التأكيد على ضرورة حوكمة هذه الشراكات لضمان الاستدامة والجودة.

.995 **العنوان: "آليات حوكمة الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والإدارات التعليمية لخفض الفجوة النوعية ببرامج محو الأمية في ريف جمهورية مصر العربية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل آليات حوكمة الشراكة بين منظمات المجتمع المدني Civil Society Organizations (CSO) والإدارات التعليمية كمتغير مستقل، وأثر ذلك في خفض الفجوة النوعية (Gender Gap (GG في معدلات الأمية كمتغير تابع، وذلك من خلال تقييم فعالية المبادرات النسائية (Women's Initiatives (WI والتمويل الأهلي ودعم الكوادر المتطوعة في المناطق الريفية المصرية. تبرز مشكلة الدراسة في استمرار تفوق نسب الأمية بين الإناث مقارنة بالذكور في الريف، مما يتطلب إطارًا إداريًا تنظيميًا يضمن تكامل الجهود الحكومية والأهلية، مع دراسة دور الوعي الثقافي المجتمعي (Community Cultural Awareness (CCA كمتغير وسيط يسهم في تحفيز المشاركة النسائية. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM لرصد وتحليل واقع الشراكات القائمة، حيث تشمل الحدود الموضوعية فحص الأطر التشريعية المنظمة للتعاون بين الهيئة العامة لتعليم الكبار Adult Education Authority (AEA) والجمعيات الأهلية، بينما تتمثل الحدود البشرية في القيادات الإدارية والمستفيدات من برامج محو الأمية، وتتحدد الحدود المكانية في قرى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" بمحافظات الوجه القبلي، والحدود الزمنية بالعام الدراسي 2026/2025. تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة الحوكمة الإدارية في توجيه الموارد نحو الفئات الأكثر احتياجًا وتقليل الهدر في المبادرات التطوعية. كما تناقش الدراسة أهمية برامج التمكين الاجتماعي المصاحبة

لتعلم القراءة والكتابة في ضمان استمرارية الدارسات. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية (CP) بما يضمن تقليص الفجوة النوعية (GG) وتحقيق العدالة التعليمية، مع التوصية بضرورة مأسسة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني (CSO) والجهات الرسمية لضمان استدامة التمويل والتدريب، مما يسهم في تحقيق أهداف السياسة التعليمية المصرية ورؤية الدولة نحو التنمية البشرية المستدامة وتطوير الريف المصري عبر بوابة التعليم والتعلم مدى الحياة.

996. العنوان: "إدارة الشراكة المجتمعية ودورها في تفعيل سياسات تعليم الكبار داخل المناطق الحضرية بجمهورية مصر العربية"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول أثر إدارة الشراكة المجتمعية (Community Partnership Management (CPM كمتغير مستقل—من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، والحملات الإعلامية، والمبادرات المحلية—في تعزيز مشاركة الكبار في برامج التعلم كمتغير تابع داخل المناطق الحضرية المصرية. تبرز المشكلة في ضعف الآليات الإدارية المنظمة لجذب المتعلمين في البيئات المزدحمة بالمدن، رغم توفر الوعي النظري، مما يستوجب سياسات إدارية تعتمد على المشاركة الشعبية والتطوعية الممنهجة. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل مستوى التنسيق بين الإدارات التعليمية والمحليات. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل السياسات المنظمة للمسؤولية المجتمعية تجاه محو الأمية، بينما تتحدد الحدود البشرية في الدارسين والقيادات الإدارية بمحافظات القاهرة الكبرى. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر التدخلات المجتمعية في خفض نسب الأمية الحضرية. تكمن أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري لتفعيل "المدن المتعلمة" (Learning Cities (LC من خلال حشد الموارد المجتمعية لدعم برامج تعليم الكبار. وتتوصل الدراسة إلى أن نجاح CPM يتطلب إطارًا تشريعيًا يمنح المحليات صلاحيات أوسع في إدارة ملف محو الأمية. كما يوصي البحث بضرورة دمج الوعي المجتمعي ضمن استراتيجية قومية شاملة للإدارة التعليمية، تهدف إلى تحويل قضية الأمية من مسؤولية وزارة واحدة إلى مسؤولية مجتمعية عامة تدار باحترافية وتنسيق عالي المستوى، بما يعزز من فاعلية السياسات التعليمية في المناطق الحضرية.

997. العنوان: "أثر استخدام التعليم المرن في دعم استمرارية تعلم الكبار بمناطق العمل الزراعي والصناعي في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل وفحص الدور الذي يلعبه التعليم المرن (FL) Flexible Learning كمتغير مستقل، بما يتضمنه من الجداول الزمنية المتغيرة، والمواد التعليمية المبسطة، ونماذج التعلم المدمج (Blended Learning (BL)، في دعم استمرارية تعلم الكبار (SAL) Sustainability of Adult Learning) كمتغير تابع داخل بيئات العمل الزراعي والصناعي بجمهورية مصر العربية. تكمن مشكلة البحث في ارتفاع معدلات الارتداد للأمية والانقطاع عن الدراسة بين العمال نتيجة تعارض مواعيد العمل مع البرامج التعليمية النمطية، مما يستدعي تبني مداخل إدارية مرنة تتناسب مع ظروفهم المعيشية، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة مثل الدافعية الذاتية (SM) (Self-Motivation ومستوى الإتاحة التكنولوجية (TA) (Technological Availability. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة فاعلية النماذج المرنة في تقليل الانقطاع عن برامج تعليم الكبار، بينما تشمل الحدود البشرية العاملين بالمزارع والمصانع بمحافظات الوجه القبلي. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي لتقييم واقع هذه النظم التعليمية المقترحة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تطبيق التعليم المرن (FL) يساهم بشكل جوهري في تجاوز معوقات الوقت والمكان، مما يعزز من فرص التعلم مدى الحياة، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة إعادة هندسة برامج تعليم الكبار لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية المصرية.

998. العنوان: "فاعلية دمج المحتوى الرقمي في تطوير مهارات القراءة والكتابة لدى الدارسين ببرامج محو الأمية في مصر"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية دمج المحتوى الرقمي (DCI) Digital Content Integration كمتغير مستقل، من خلال الأنشطة الإلكترونية، والفيديوهات التعليمية، والتطبيقات التفاعلية، في تطوير مهارات القراءة والكتابة (LSD) Literacy Skills Development) كمتغير تابع لدى الدارسين ببرامج محو الأمية بجمهورية مصر العربية. تنبع مشكلة الدراسة من ضعف جاذبية الوسائل التعليمية التقليدية وحاجة الإدارة التعليمية إلى استثمار التحول الرقمي (DT) Digital Transformation) في تحسين نواتج التعلم لدى الكبار وتحفيزهم على الاستمرار، مع فحص المتغيرات الوسيطة مثل سهولة استخدام التقنيات (EOU) Ease of Use) وتوافر الأجهزة الرقمية (Digital Devices Availability DDA)). وتتحدد الحدود الموضوعية في قياس أثر المحتوى الرقمي التفاعلي على رفع مستويات الاستيعاب اللغوي، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين ببرامج محو الأمية بمحافظات الوجه البحري. ويُستخدم في البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد فاعلية توظيف التكنولوجيا في تعليم الكبار. ومن أهم النتائج المتوقعة إثبات أن دمج المحتوى الرقمي (DCI) يزيد من دافعية الدارسين ويؤدي إلى سرعة اكتساب مهارات اللغة الأساسية مقارنة بالطرق التقليدية، مما يتطلب من القائمين على سياسات التعليم التوسع في إنتاج برمجيات تعليمية متخصصة تراعي الخصائص النفسية والاجتماعية للدارسين الكبار في البيئة المصرية.

999. العنوان: "سياسات الدعم الاقتصادي للدارسين وعلاقتها بالحد من التسرب في برامج تعليم الكبار بمصر: دراسة في إطار الإدارة الاجتماعية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين سياسات الدعم الاقتصادي للدارسين (Economic Support for Learners) كمتغير مستقل، ومعدلات الاستمرار في برامج تعليم الكبار كمتغير تابع، مع فحص دور مستوى الوعي الاجتماعي بأهمية التعلم كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتتبلور مشكلة البحث في ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة نتيجة الضغوط المادية، مما يتطلب تفعيل آليات إدارية تتضمن الحوافز المالية (Financial FI) (Incentives)، والمنح التعليمية (EG) (Educational Grants)، والتعويضات الداعمة (Supportive Allowances SA)) لتحفيز الدارسين على المواظبة. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل أثر هذه الحوافز في تحقيق هدف الحد من التسرب (DR) (Dropout Reduction) وزيادة الالتزام بالبرامج التعليمية، بينما تتمثل الحدود البشرية في الدارسين البالغين بمراكز تعليم الكبار بمحافظات صعيد مصر، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد وتحليل فعالية برامج الدعم القائمة واقتراح سبل تطويرها إداريًا وفنيًا. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية لصناع السياسات التعليمية حول كيفية تعزيز العدالة التعليمية وربط التعليم بالحماية الاجتماعية لتحسين فاعلية منظومة تعليم الكبار. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تقديم الدعم الاقتصادي المنظم يسهم بشكل جوهري في زيادة معدلات الاستمرار، مع التوصية بضرورة مأسسة الحوافز المالية (FI) والمنح التعليمية (EG) ضمن ميزانيات الهيئة العامة لتعليم الكبار لضمان استدامة المشاركة المجتمعية، وتحقيق أهداف السياسة التعليمية المصرية في القضاء على الأمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

1000. العنوان: "أثر استخدام التعلم النشط في رفع مستوى التحصيل لدى الدارسين بفصول محو الأمية في مصر"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل متطلبات إدارة التحول نحو بيئات التعلم النشط Active Learning (ALE Environments) كمتغير مستقل—من خلال تطوير الهياكل التنظيمية، وتوفير التجهيزات اللوجستية المرنة، وصياغة سياسات تدريبية للقيادات والميسرين—وأثر ذلك في تحسين جودة مخرجات برامج محو الأمية كمتغير تابع لدى الدارسين بجمهورية مصر العربية، حيث تبرز مشكلة البحث في جمود النمط الإداري السائد داخل فصول تعليم الكبار والذي يميل نحو التقليدية، مما يعيق فاعلية استراتيجيات المناقشة والتعلم التعاوني ويقلل من نسب التحصيل. يتناول

البحث متغيرات وسيطة تشمل مستوى الدعم المؤسسي المقدم من الهيئة العامة لتعليم الكبار Adult Education Authority (AEA) والمناخ التنظيمي للفصول. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة السياسات الإدارية واللوائح التنظيمية الداعمة للممارسات النشطة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري فصول محو الأمية والموجهين بمحافظات الوجه البحري. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف التحديات الإدارية التي تواجه تطبيق AL واستشراف آليات تجاوزها. تكمن أهمية الدراسة في تقديم إطار عمل إداري يضمن استدامة الابتكار في تعليم الكبار ورفع الكفاءة الداخلية للمنظومة. وتوصل الدراسة إلى أن نجاح التعلم النشط كسياسة تعليمية مرهون بتبني "الإدارة بالتمكين" التي تمنح الفصول استقلالية في تصميم الأنشطة التطبيقية. كما يخلص البحث إلى وضع تصور إداري مقترح لتحديث معايير الجودة والاعتماد ببرامج محو الأمية بما يضمن تحويلها إلى بيئات تعلم تفاعلية تخدم أهداف التمكين المجتمعي والاقتصادي للدارسين في ظل رؤية مصر **2030**، مع التأكيد على ضرورة ربط مخرجات التحصيل بآليات متابعة وتقويم إدارية دقيقة تضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لسياسة تعليم الكبار القومية.

1001. العنوان: "تطوير السياسات الإدارية لبرامج تعليم الكبار في مصر في ضوء مدخل التمكين الاقتصادي لتحسين جودة الحياة: دراسة تحليلية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية استقصاء فاعلية برامج التمكين الاقتصادي (Economic Empowerment Programs) كمتغير مستقل، وما تتضمنه من إدارة المشروعات الصغيرة (SP) (Small Projects)، وتنمية المهارات الحرفية (VS) (Vocational Skills)، وبرامج التدريب الوظيفي (JTP) (Job Training Programs)، في تحسين جودة الحياة كمتغير تابع لدى المتعلمين الكبار في مصر، مع دراسة دور المناخ التنظيمي لمؤسسات تعليم الكبار كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في ضعف الارتباط بين برامج محو الأمية التقليدية والمتطلبات الاقتصادية للمتعلمين، مما يؤدي إلى انخفاض الدافعية، الأمر الذي يستوجب دمج أبعاد اقتصادية تضمن تحسين الدخل والاستقرار المهني. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل السياسات الإدارية الهادفة لربط التعليم بالتمكين الاقتصادي، بينما تتمثل الحدود البشرية في الدارسين الملتحقين ببرامج تعليم الكبار بمحافظات الدلتا، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتقييم أثر هذه البرامج في رفع مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري يدعم السياسات الوطنية للحد من الفقر عبر تعليم الكبار. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد ضرورة تحويل فصول محو الأمية إلى وحدات منتجة، مع التوصية بصياغة تشريعات تعليمية تسمح بتخصيص موارد لتمويل المشروعات الصغيرة (SP) المرتبطة بالدارسين، مما يسهم في تعزيز التنمية البشرية المستدامة في المجتمع المصري.

1002. العنوان: "حوكمة الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والإدارة التعليمية لخفض نسب الأمية بالمدن المصرية: رؤية إدارية مقترحة"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين دعم مؤسسات المجتمع المدني (Civil Society Organizations Support) كمتغير مستقل، وخفض نسب الأمية كمتغير تابع داخل المدن المصرية، مع فحص دور التنسيق الإداري بين الجهات الحكومية والأهلية كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في تشتت الجهود بين الجهات المانحة والإدارات التعليمية، مما يتطلب إطارًا لحوكمة التبرعات المالية (CSD) (Civil Society Donations)، وتوفير المعلمين والكوادر التطوعية (VTS) (Volunteer Teaching Support)، وتنفيذ الحملات التوعوية (Awareness Campaigns) (AC). وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات إدارة الشراكات المدنية لتحسين جودة البرامج التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية المتعلمين البالغين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتلتزم بالحدود المكانية لجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد واقع مساهمات المجتمع المدني في إنجاح خطط محو الأمية. وتبرز أهمية الدراسة في تفعيل المسؤولية المجتمعية لدعم السياسات التعليمية القومية.

ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع نموذج إداري مقترح ينظم استلام وتوظيف التبرعات المالية (CSD) وتوجيه الكوادر التطوعية (VTS) نحو المناطق الأكثر احتياجًا، مما يسهم في تحقيق تقدم ملموس في خفض معدلات الأمية بالبيئات الحضرية وتوسيع نطاق برامج التعلم المستمر.

1003. **العنوان:** "استراتيجية مقترحة لدمج التعليم المهني في سياسات محو الأمية لتعزيز فرص توظيف الدارسين في مصر: دراسة في الإدارة التربوية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة وضع استراتيجية إدارية لدمج التعليم المهني في برامج محو الأمية كمتغير مستقل، وقياس أثره في تعزيز فرص التوظيف كمتغير تابع لدى الدارسين في مصر، مع دراسة أثر توفر التجهيزات التقنية بالمدارس كمتغير وسيط. وتتبلور مشكلة البحث في افتقار خريجي برامج محو الأمية للمهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل، مما يجعل شهادة محو الأمية غير كافية لتحقيق التمكين الاقتصادي، وهو ما يتطلب دمج التدريب الحرفي (Vocational Training) (VT)، وبرامج المهارات المهنية (PSP) (Professional Skills Programs)، وأنشطة التعلم العملي (Practical Learning Activities) (PLA). وتغطي الحدود الموضوعية للبحث آليات تطوير المناهج الإدارية لتشمل الجوانب الإنتاجية، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين بمحافظات الوجه القبلي، وتتحدد الحدود المكانية في مصر. ويتبع الباحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لاستقصاء مدى مواءمة البرامج الحالية لمتطلبات المهن المحلية. وتكمن أهمية الدراسة في ربط السياسة التعليمية بخطط التنمية الاقتصادية الشاملة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة إبرام بروتوكولات تعاون إدارية بين هيئة تعليم الكبار ومؤسسات التدريب الفني لتوفير أنشطة التعلم العملي (PLA) داخل الفصول، مما يضمن جاهزية المتعلمين للاندماج في الوظائف الإنتاجية وتحسين مستوى معيشتهم بشكل مباشر وفوري.

1004. **العنوان:** "تطوير الإدارة الصفية ببرامج تعليم الكبار في مصر في ضوء فاعلية الأساليب التشاركية: دراسة تحليلية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم أثر استخدام الأساليب التشاركية (Participatory Methods) كمتغير مستقل، في تحسين جودة التواصل التعليمي كمتغير تابع داخل برامج تعليم الكبار في مصر، مع فحص دور نمط القيادة التربوية للمعلم كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في سيطرة الأساليب الإلقائية التقليدية في فصول تعليم الكبار، مما يضعف التواصل ويؤدي إلى عزوف الدارسين، وهو ما يتطلب تبني استراتيجيات تعتمد على مجموعات النقاش (Discussion Groups) (DG)، والتعلم التعاوني (CL) (Cooperative Learning)، وتبادل الخبرات (ES) (Experience Sharing). وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل أثر التفاعل الاجتماعي في تحسين الاستيعاب ودعم الفهم العميق، بينما تتمثل الحدود البشرية في الدارسين والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد واقع التواصل التعليمي داخل مراكز تعليم الكبار. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم توصيات إجرائية لتطوير بيئة التعلم وجعلها أكثر حيوية وجاذبية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن تفعيل التعلم التعاوني (CL) وتبادل الخبرات (ES) يسهم في بناء مجتمع تعلم نشط يقلل من الفجوة النفسية بين المعلم والمتعلم، ويحقق أهداف السياسة التربوية المصرية في بناء مواطن مشارك وقادر على التفاعل الإيجابي مع القضايا المجتمعية.

1005. **العنوان:** "تطوير السياسات التنظيمية ببرامج محو الأمية في مصر في ضوء مدخل مرونة الجدولة التعليمية: دراسة في الإدارة التربوية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية استقصاء العلاقة الارتباطية بين مرونة الجدولة التعليمية (Educational Scheduling Flexibility) كمتغير مستقل، وتحسين الاستمرارية في برامج محو الأمية كمتغير تابع، مع فحص دور الالتزام الوظيفي للدارسين كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتبرز مشكلة البحث في جمود المواعيد الدراسية التقليدية التي لا

تتسق مع الارتباطات العملية والحياتية للمتعلمين البالغين، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الانقطاع، الأمر الذي يستوجب تبني خيارات إدارية مرنة تشمل جداول المساء (ES) (Evening Schedules)، والتعلّم خلال العطلات ((Holiday Learning) HL))، والحصص المختصرة (SS) (Short Sessions). وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل أثر تلك المرونة الزمنية في تحقيق هدف الحد من الانقطاع (DR) (Dropout Reduction) وتعزيز دافعية الدارسين، بينما تتمثل الحدود البشرية في المتعلمين بمراكز محو الأمية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد واقع التنظيم الزمني للبرامج ومدى ملاءمته لاحتياجات الفئات المستهدفة. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لتصميم جداول تعليمية ترفع من كفاءة الاستخدام الزمني وتعزز من نسب استكمال البرامج التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة منح مديري المراكز صلاحيات لامركزية لتعديل الجداول الدراسية وفقًا لظروف البيئة المحلية، مع التوصية بصياغة لائحة تنظيمية تسمح بنظام الساعات المعتمدة المرنة، مما يسهم في دعم سياسات محو الأمية القومية وتحقيق العدالة في فرص التعلم للمواطنين المصريين المرتبطين بأعمال حرفية أو موسمية.

1006. العنوان: "استراتيجية مقترحة لإدارة مراكز تعليم الكبار بمصر في ضوء متطلبات دمج التعليم الرقمي الميسّر: دراسة تحليلية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى وضع استراتيجية إدارية مقترحة لتطوير مراكز تعليم الكبار في مصر عبر توظيف مدخل التعليم الرقمي الميسّر كمتغير مستقل، وقياس أثره في تحسين دافعية الكبار للتعلم كمتغير تابع، مع دراسة أثر توفر الدعم التقني كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في ضعف جاذبية المحتوى التعليمي التقليدي وصعوبة التعامل مع المنصات الإلكترونية المعقدة، مما يتطلب دمج وسائط رقمية بسيطة تتناسب مع قدرات البالغين. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات إدارة المحتوى الرقمي الميسّر من خلال التطبيقات التعليمية البسيطة، والفيديوهات القصيرة، والمحتوى الصوتي، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين بمراكز محو الأمية بمحافظات الوجه البحري، وتلتزم بالحدود المكانية لجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتقييم مدى جاهزية الإدارة المدرسية لتبني التحول الرقمي الميسّر ومدى استجابة المتعلمين له. وتبرز أهمية الدراسة في مواكبة التطور التكنولوجي وتحسين كفاءة التعلم غير الرسمي من خلال تجربة تعليمية ممتعة وسهلة المنال. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لإنتاج محتوى رقمي محلي يتناسب مع الخصوصية الثقافية للمتعلم المصري، مع بيان أثر هذا الدمج في زيادة الإقبال على مراكز التعلم، مما يسهم في عصرنة منظومة تعليم الكبار في مصر وتحقيق نواتج تعلم مستدامة تدعم رؤية الدولة نحو الرقمنة الشاملة بكافة القطاعات التعليمية.

1007. العنوان: "متطلبات إعداد معلم تعليم الكبار بمصر لإدارة التنوع الثقافي بفصول محو الأمية: رؤية في السياسة التعليمية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة بين مهارات معلم تعليم الكبار كمتغير مستقل، وقدرته الإدارية على التعامل مع التنوع الثقافي داخل فصول محو الأمية كمتغير تابع، مع دراسة أثر الخبرة المهنية والدعم المؤسسي كمتغيرات وسيطة. وتبرز مشكلة البحث في مواجهة المعلمين لصعوبات إدارية وتربوية عند التعامل مع دارسين ينتمون لخلفيات اجتماعية وقيمية متباينة، مما قد يؤدي إلى حدوث صراعات خفية أو ضعف في الاندماج التعليمي، وهو ما يتطلب امتلاك المعلم لمهارات التفاهم الثقافي والتواصل الفعّال وإدارة الفروق الفردية. وتغطي الحدود الموضوعية للبحث معايير جودة الإدارة الصفية في البيئات التعليمية المتنوعة، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي تعليم الكبار بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في مصر. ويتبع الباحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي للكشف عن الاحتياجات التدريبية اللازمة للمعلمين لتعزيز كفاءتهم في احتواء التنوع. وتكمن أهمية الدراسة في تحسين البيئة النفسية والاجتماعية لفصول الكبار بما يضمن بقاء المتعلمين واستمرارهم. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تصميم نموذج مقترح لبرامج إعداد المعلمين يركز على الكفايات الثقافية والقدرة على بناء جسور التواصل بين المتعلمين من بيئات

مختلفة، مما ينعكس إيجابًا على استقرار العملية التعليمية وتحقيق السلم الاجتماعي داخل المؤسسات التربوية، ويدعم جودة مخرجات السياسة التعليمية المصرية في مجال تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة.

1008. **العنوان:** "**متطلبات إدارة محتوى تعليم الكبار في ضوء مدخل السياق الواقعي وأثره في تعزيز الكفاءة الخارجية للمنظومة التعليمية بمصر**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل متطلبات إدارة محتوى تعليم الكبار في ضوء مدخل السياق الواقعي (Contextual Teaching and Learning (CTL كمتغير مستقل—من خلال تطوير أطر تنظيمية لتصميم المناهج القائمة على النصوص الحياتية، والمواقف اليومية، والمشكلات الواقعية—وأثر ذلك في تعزيز الكفاءة الخارجية External Efficiency (EE) وتحسين مهارات القراءة الوظيفية كمتغير تابع لدى الدارسين ببرامج تعليم الكبار في مصر، حيث تبرز مشكلة البحث في جمود السياسات الإدارية المتبعة في اختيار المحتوى التعليمي، مما يجعله منفصلًا عن واقع المتعلمين العملي ويقلل من فاعلية مخرجات التعلم. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل مستوى المرونة الإدارية الممنوحة للميسرين والدافعية التنظيمية للتعلم. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة السياسات الإدارية واللوائح الفنية المنظمة لتصميم وتطوير المواد التعليمية السياقية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري مراكز تعليم الكبار والموجهين بمحافظات الوجه القبلي. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الواقع الإداري واستشراف سبل تطويره بما يخدم أهداف التمكين المجتمعي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لصناع القرار بقطاع تعليم الكبار بالوزارة (MOETE) لبناء منظومة تعليمية تربط بين التعلم وسوق العمل والحياة اليومية، مما يساهم في رفع جودة المخرجات التعليمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياق المصري المعاصر، مع التأكيد على ضرورة ربط الإدارة التعليمية بالاحتياجات الفعلية للبيئة المحلية لضمان استدامة نواتج التعلم وتطبيقها العملي.

1009. **العنوان:** "**سياسات تفعيل الشراكة بين مراكز تعليم الكبار والمحيط الاجتماعي وأثرها في خفض معدلات التسرب التعليمي في مصر**"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل سياسات تفعيل الشراكة بين مراكز تعليم الكبار والمحيط الاجتماعي (Community Partnership Policies (CPP كمتغير مستقل—من خلال مأسسة الدعم الأسري والاجتماعي، والمساندة النفسية، والمبادرات المجتمعية المنظمة—وأثرها في خفض معدلات التسرب التعليمي (Student Dropout (SD كمتغير تابع بين المتعلمين الكبار في مصر، حيث تكمن المشكلة في ضعف الآليات الإدارية التي تربط المؤسسة التعليمية بالمجتمع المحيط، مما يؤدي إلى غياب الإسناد الاجتماعي للمتعلم وزيادة احتمالية انقطاعه عن الدراسة. يدرس البحث دور المناخ التنظيمي للمركز التعليمي كمتغير وسيط في تقبل وتفعيل المبادرات الأسرية. تشمل الحدود الموضوعية تحليل السياسات الإدارية والقرارات المنظمة للمسؤولية المجتمعية والتعاون بين مراكز محو الأمية والجمعيات الأهلية، بينما تتحدد الحدود البشرية في مديري الفصول والقيادات الإدارية بمحافظات الدلتا. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين جودة الإدارة التشاركية واستمرار الدارسين في البرامج التعليمية. تكمن أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري لتعزيز "رأس المال الاجتماعي" (Social Capital (SC كأداة لتقليل الهدر التعليمي وضمان الكفاءة الداخلية لمنظومة تعليم الكبار. وتوصل الدراسة إلى أن نجاح سياسات خفض التسرب مرهون بتبني مداخل إدارية تعتمد على "الإدارة المجتمعية" التي تدمج الأسرة كشريك أصيل في العملية التربوية، مما يساهم في بناء بيئة تعليمية مستدامة وجاذبة تلبي طموحات المتعلم المصري وتدعم جهود الدولة في القضاء على الأمية.

1010. **العنوان:** "**تطوير الإدارة المدرسية بمراكز محو الأمية في مصر في ضوء معايير جودة البيئة التعليمية: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين جودة البيئة التعليمية (Educational Environment Quality) كمتغير مستقل، وتحسين مهارات التعلم الأساسي كمتغير تابع، مع فحص دور مستوى الدافعية لدى الدارسين كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتبرز مشكلة البحث في تواضع التجهيزات المادية ببعض فصول محو الأمية، مما يؤثر سلبًا على استيعاب الدارسين لمهارات القراءة والكتابة والحساب، الأمر الذي يستوجب وضع معايير إدارية لضبط جودة التهوية، والإضاءة، والتنظيم المكاني، وتوافر الوسائط التعليمية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تقييم أثر المكونات المادية والفيزيقية للصف على التحصيل الدراسي، بينما تتمثل الحدود البشرية في الدارسين والمعلمين بمراكز محو الأمية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد واقع البيئة الصفية ومدى مطابقتها للمعايير الصحية والتربوية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم توصيات لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم والهيئة العامة لتعميم محو الأمية بضرورة تحسين البنية التحتية للمراكز التعليمية كمدخل أساسي لرفع كفاءة العملية التدريسية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن البيئة التعليمية المحفزة تسهم في تقليل الإجهاد البصري والبدني للمتعلم الكبير، مما يعزز من قدرته على التركيز والاستمرار، ويحقق أهداف السياسة التعليمية المصرية في تجويد مخرجات تعليم الكبار والارتقاء بمستوى التنمية البشرية.

1011. العنوان: **"استراتيجية مقترحة لتطوير مناهج تعليم الكبار في مصر في ضوء مدخل دمج الأنشطة الحياتية: رؤية في الإدارة التربوية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى صياغة استراتيجية إدارية لتطوير مناهج تعليم الكبار من خلال تبني مدخل دمج الأنشطة الحياتية (Life Activities Integration) كمتغير مستقل، وقياس أثره في تنمية المهارات الاجتماعية كمتغير تابع لدى الدارسين المصريين، مع دراسة أثر دعم المجتمع المحلي كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في انفصال المحتوى الدراسي التقليدي عن واقع المتعلم اليومي، مما يضعف من مهارات التواصل والتعاون والاندماج المجتمعي لديه، وهو ما يتطلب دمج المشروعات الحياتية والأنشطة الأسرية والتطبيقات المجتمعية ضمن نسيج المنهج. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات تحويل المنهج من إطار نظري إلى أنشطة تطبيقية تعزز السلوك الاجتماعي البنّاء، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين بمحافظات الوجه البحري، وتلتزم بالحدود المكانية لجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتقييم مدى فاعلية الأنشطة المدمجة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للمتعلمين. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار عملي لمصممي المناهج لربط التعليم بالاحتياجات الإنسانية والاجتماعية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الحياتية داخل الفصول، مع بيان أثرها في تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة الفاعلة، مما يسهم في تحديث السياسة التربوية المصرية وجعل تعليم الكبار أداة حقيقية للتغيير الاجتماعي الإيجابي.

1012. العنوان: **"تطوير منظومة التعلّم بمراكز محو الأمية في مصر في ضوء فاعلية التعليم متعدد الوسائط: دراسة في السياسة التعليمية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم فاعلية التعليم متعدد الوسائط (Multimedia Learning) كمتغير مستقل، في تحسين التحصيل الدراسي كمتغير تابع لدى الدارسين ببرامج محو الأمية المصرية، مع فحص دور الكفاءة التكنولوجية للمعلم كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في اعتماد الكثير من فصول محو الأمية على الوسائل السمعية التقليدية فقط، مما يقلل من جاذبية التعلم، وهو ما يتطلب دمج استخدام الصوتيات (AM) (Audio Materials)، ومقاطع الفيديو (VBL) (Video-Based Learning)، والصور التعليمية (EI) (Educational Images)، والأنشطة التفاعلية (Interactive Activities) (IA). وتغطي الحدود الموضوعية للبحث أثر تنوع الوسائط في جذب انتباه المتعلم الكبير وتحسين قدرته على الاستيعاب البصري والسمعي، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين بمحافظات صعيد مصر، وتتحدد الحدود المكانية

في جمهورية مصر العربية. ويتبع الباحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد أثر الوسائط المتعددة على نواتج التعلم. وتكمن أهمية الدراسة في دعم التحول نحو التعليم الرقمي وتوفير بدائل تعليمية تتناسب مع الفروق الفردية للدارسين. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة تجهيز مراكز محو الأمية بشاشات تفاعلية ومحتوى رقمي مصمم خصيصًا للكبار، مع التوصية بصياغة سياسة تعليمية تدمج التعليم متعدد الوسائط (Multimedia Learning) كجزء أساسي من معايير الاعتماد البرامجي لمراكز تعليم الكبار، مما يسهم في تسريع وتيرة القضاء على الأمية وتحقيق التنمية المعرفية الشاملة في المجتمع المصري.

1013. **العنوان:** "المشاركة المجتمعية في برامج محو الأمية وعلاقتها بالحد من الفجوة التعليمية بين الجنسين في مصر: دراسة ميدانية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء طبيعة العلاقة الارتباطية بين المشاركة المجتمعية (Community Participation (CP كمتغير مستقل، بما تشتمل عليه من المبادرات النسائية (Women's Initiatives (WI)، والدعم المحلي (Local Community Support (LCS)، والحملات التوعوية (Awareness Campaigns (AC)، وبين الحد من الفجوة التعليمية بين الجنسين (Reducing Gender Education Gap (RGEG) كمتغير تابع داخل برامج محو الأمية بجمهورية مصر العربية. تتبلور مشكلة البحث في استمرار تفاوت معدلات الأمية بين الذكور والإناث في بعض المناطق الريفية، مما يستدعي تدخلًا إداريًا يرتكز على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتجاوز العوائق الاجتماعية، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في الظروف الثقافية ومستوى الوعي الأسري (Family Awareness Level (FAL). وتتحدد الحدود الموضوعية في تقييم أثر المشاركة المجتمعية (CP) في تحسين وصول النساء لفرص التعلم وتعزيز استمراريتهن، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين والدارسات ببرامج محو الأمية بمحافظات الدلتا. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله التحليلي لرصد واقع العدالة التعليمية، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تفعيل المبادرات النسائية (WI) والدعم المحلي (LCS) يسهم جوهريًا في تقليص الفجوة التعليمية بين الجنسين (RGEG)، مع تقديم توصيات لسياسات التعليم حول ضرورة تصميم برامج تعليمية تراعي النوع الاجتماعي (-Gender Sensitive Programs (GSP لتمكين المرأة ودعم التنمية المستدامة في المجتمع المصري.

1014. **العنوان:** "أثر توظيف أساليب التعليم التعاوني في تحسين مهارات الكتابة لدى الدارسين ببرامج تعليم الكبار في مصر"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وفحص الأثر الناتج عن توظيف أساليب التعليم التعاوني (Cooperative Learning Styles (CLS) كمتغير مستقل، من خلال مجموعات العمل الصغيرة والتعلم بالأقران والأنشطة التفاعلية، في تحسين مهارات الكتابة (Improving Writing Skills (IWS) كمتغير تابع لدى الدارسين ببرامج تعليم الكبار بجمهورية مصر العربية. تنبع مشكلة الدراسة من غلبة الطرق التقليدية القائمة على الإلقاء والتي لا تراعي الخصائص النفسية للكبار، مما يؤدي إلى بطء اكتساب المهارات الأساسية، مع فحص المتغيرات الوسيطة مثل الدافعية نحو التعلم (Motivation towards Learning (ML) وكفاءة المدربين. وتتحدد الحدود الموضوعية في قياس فاعلية التفاعل الاجتماعي داخل المجموعات في صقل مهارات التعبير الكتابي والقواعد الأساسية، في حين تقتصر الحدود البشرية على الدارسين ببرامج محو الأمية بمحافظات الدلتا. ويُستخدم في البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد التغير في مستوى الأداء الكتابي الناتج عن استخدام التعليم التعاوني (CLS). ومن أهم النتائج المتوقعة إثبات أن العمل الجماعي يقلل من رهبة التعلم لدى الكبار ويزيد من كفاءة مهارات الكتابة (IWS) لديهم، مما يتطلب من إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم تبني أدلة إجرائية تدرب المعلمين على كيفية إدارة المجموعات التعاونية داخل الفصول لتحقيق أفضل المخرجات التعليمية الممكنة.

1015. **العنوان:** "فاعلية دمج التربية الصحية في برامج تعليم الكبار لتعزيز الوعي الصحي لدى الدارسين المصريين: رؤية إدارية مقترحة"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تقييم فاعلية دمج التربية الصحية كمتغير مستقل، بما يتضمنه من التوعية بالغذاء الصحي (HNA) (Healthy Nutrition Awareness)، وممارسات النظافة الشخصية (Personal Hygiene Practices (PHP)، وأساليب الوقاية من الأمراض (DPS) (Disease Prevention Strategies)، في تعزيز الوعي الصحي (EHA) (Enhancing Health Awareness) كمتغير تابع لدى الدارسين ببرامج تعليم الكبار في مصر. تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة لتحويل برامج محو الأمية إلى مداخل وظيفية ترتبط بجودة حياة الدارس، مما يزيد من إقبالهم واستمراريتهم من خلال تلبية احتياجاتهم المعرفية الصحية، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة مثل مستوى الثقافة الصحية السائد (HLL) (Health Literacy Level) وتوافر الوسائل التعليمية المساعدة. وتتحدد الحدود الموضوعية في قياس أثر دمج التوعية الصحية داخل المحتوى القرائي على تحسين السلوك الصحي اليومي، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين بمحافظات القاهرة الكبرى. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتقييم أثر هذا الدمج الوظيفي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أن تقديم التربية الصحية ضمن برامج تعليم الكبار يرفع من مستوى الوعي الصحي (EHA) ويحسن من أنماط الحياة لدى المتعلمين، وتوصي الدراسة بضرورة صياغة برامج تعليمية متكاملة تربط بين محو الأمية الأبجدية ومحو الأمية الصحية لتحقيق الرفاه الاجتماعي والتربوي للدارسين المصريين.

1016. **العنوان:** "سياسات الدعم الحكومي الموجه لبرامج تعليم الكبار ودورها في تعزيز الكفاءة التنظيمية ونواتج التعلم بالمحافظات الريفية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسات الدعم الحكومي الموجه لبرامج تعليم الكبار كمتغير مستقل—من خلال أبعاد التمويل الحكومي (GF (Government Funding)، وسياسات توفير المعلمين (TP (Teacher Provision)، وآليات الإشراف والمتابعة (SM (Supervision and Monitoring)—وأثرها في تعزيز الكفاءة التنظيمية وتحسين نواتج التعلم (LO (Learning Outcomes) كمتغير تابع داخل برامج تعليم الكبار بالمحافظات الريفية في جمهورية مصر العربية. تبرز مشكلة البحث في وجود فجوة تنظيمية وإدارية في وصول الدعم الرسمي للمناطق الريفية، مما يؤثر على جودة الخدمات التعليمية المقدمة واستدامتها في تلك المناطق. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل مستوى اللامركزية الإدارية في اتخاذ القرار بالمراكز الريفية، ومدى توفر البنية التحتية التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل السياسات المالية والإدارية والتشريعات المنظمة لدعم برامج محو الأمية الريفية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الإدارية بفرع الهيئة العامة لتعليم الكبار (AEA (Adult Education Authority) والمعلمين بمحافظات الوجه القبلي. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف العلاقة بين تدفق الدعم الرسمي وجودة المخرجات التعليمية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات لصناع القرار لتطوير آليات الإدارة التعليمية في المناطق الريفية بما يضمن عدالة توزيع الموارد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى وضع إطار إجرائي يساهم في سد الفجوات الإدارية وتفعيل الرقابة التنظيمية لضمان كفاءة الإنفاق التعليمي، مما يؤدي إلى تحسين ترتيب مصر في مؤشرات التنمية البشرية والحد من الأمية في المجتمعات الريفية الأكثر احتياجًا، مع التأكيد على ضرورة ربط الدعم الحكومي بمعايير أداء مؤسسية واضحة تضمن جودة الاستثمار في المورد البشري.

1017. **العنوان:** "متطلبات إدارة التنوع الثقافي بالمنظمة التعليمية وأثر دمج المداخل التعبيرية في تعزيز مهارات التواصل التنظيمي ببرامج محو الأمية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء متطلبات إدارة التنوع الثقافي ومدى فاعلية دمج المداخل التعبيرية والفنية كمتغير مستقل—من خلال توظيف الرسم (D (Drawing)، والتمثيل (DA (Drama Acting)، والغناء التعليمي ES (Educational Singing)—في تعزيز مهارات التواصل التنظيمي OC (Organizational Communication) كمتغير تابع لدى الدارسين ببرامج محو الأمية في مصر. تتبلور مشكلة البحث في جمود المناخ التنظيمي داخل فصول تعليم الكبار والذي يفتقر إلى استراتيجيات إدارية جاذبة تراعي الخصائص النفسية والاجتماعية للمتعلم البالغ، مما يؤدي إلى ضعف التفاعل البيني وارتفاع معدلات الانقطاع. تدرس الدراسة متغيرًا وسيطًا يتمثل في كفاءة القيادة التربوية في إدارة الممارسات غير التقليدية داخل المؤسسة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية المنظمة لتطوير المناهج والأنشطة الداعمة لمهارات التواصل، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين والميسرين بمحافظات الوجه البحري. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر التحول من الإدارة التقليدية إلى إدارة تعليمية تعتمد على المداخل الإنسانية والتعبيرية. تكمن أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري لتطوير بيئة التعلم بمراكز تعليم الكبار لتصبح أكثر مرونة وجاذبية، مما يساهم في خفض حدة التوتر التنظيمي وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة التعليمية. وتوصل الدراسة إلى أن دمج الفنون في السياسة التعليمية لمحو الأمية يساهم في بناء جسور التواصل بين المتعلم والمؤسسة، مما يرفع من دافعية الإنجاز ويدعم جودة التعلم الوظيفي. كما يخلص البحث إلى وضع تصور إداري مقترح لتدريب القيادات على "إدارة التعلم بالترفيه" كمدخل لرفع الكفاءة الداخلية لبرامج محو الأمية، بما يضمن تمكين الدارسين اجتماعيًا ومعرفيًا داخل المجتمع المصري المعاصر، وتحويل الفصول إلى مجتمعات تعلم تفاعلية منتجة.

1018. العنوان: "سياسات إدارة المحتوى الرقمي البصري وأثرها في تعزيز الكفاءة الداخلية لبرامج محو الأمية بمصر"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسات إدارة المحتوى الرقمي البصري كمتغير مستقل—من خلال أبعاد توظيف الخرائط الذهنية MM (Mind Maps)، والصور التعليمية EI (Educational Images)، والرموز البصرية VS (Visual Symbols)—في تعزيز الكفاءة الداخلية IE (Internal Efficiency) وتحسين مهارات القراءة كمتغير تابع لدى المتعلمين الكبار بجمهورية مصر العربية، حيث تبرز مشكلة البحث في جمود السياسات الإدارية المنظمة لتصميم المناهج والتي تعتمد بشكل مفرط على النصوص التقليدية، مما يضعف من قدرة الدارسين على فك الرموز Decoding Skills (DS) وتحليل النصوص. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل مستوى الجاهزية التكنولوجية لمراكز تعليم الكبار ونمط القيادة المدرسية الداعم للابتكار. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة السياسات الإدارية واللوائح الفنية المنظمة لتطوير الوسائط البصرية في التعليم، بينما تشمل الحدود البشرية مديري مراكز تعليم الكبار والمعلمين بمحافظات الصعيد. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الواقع الإداري واستشراف سبل تطويره بما يخدم أهداف التحول الرقمي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لصناع القرار بقطاع تعليم الكبار بالوزارة لتحديث معايير جودة الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية. وتتوصل الدراسة إلى أن مأسسة الاستراتيجيات البصرية إداريًا تساهم في رفع مستوى الاستيعاب القرائي وتقليل نسب الهدر التعليمي، مما يدعم استراتيجية الدولة في بناء مجتمع المعرفة، مع التأكيد على ضرورة ربط الإدارة التعليمية بآليات تقنية تضمن سهولة الوصول للمحتوى البصري وتوظيفه في البيئات التعليمية المختلفة بفاعلية واستدامة.

1019. العنوان: "تطوير منظومة الإرشاد التربوي بالمنظمة التعليمية وأثرها في تعزيز الرضا الوظيفي والثقة بالنفس لدى الدارسين المصريين"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء متطلبات تطوير منظومة الإرشاد التربوي Educational Guidance System (EGS) كمتغير مستقل—من خلال أبعاد التوجيه الفردي IG (Individual Guidance)، والدعم النفسي PS (Psychological Support)، والاستشارات التعليمية EC (Educational Counseling)—وأثرها في تعزيز الثقة

بالنفس وتحسين القدرة على التعلم (SE (Self-Efficacy كمتغير تابع لدى الدارسين ببرامج محو الأمية في مصر. تتبلور مشكلة البحث في ضعف الهياكل التنظيمية المسؤولة عن الدعم النفسي والتربوي داخل مؤسسات تعليم الكبار، مما يؤدي إلى زيادة القلق الاختباري وضعف الدافعية للاستمرار. تدرس الدراسة متغيرًا وسيطًا يتمثل في نمط الإشراف التربوي ومدى توفر الصلاحيات الإدارية للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية والقرارات المنظمة لخدمات الإرشاد داخل فصول محو الأمية، بينما تشمل الحدود البشرية الدارسين والقيادات الإدارية بمحافظات الوجه البحري. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر التحول نحو الإدارة الإنسانية في دعم البناء النفسي للمتعلم. تكمن أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري لتفعيل "البيئة التعليمية الآمنة" كأداة لرفع الكفاءة التنظيمية وخفض معدلات التسرب. وتوصل الدراسة إلى أن حوكمة منظومة الإرشاد تساهم في خلق مناخ تنظيمي إيجابي يزيد من ثقة المتعلم بنفسه ويعزز صورته الذهنية تجاه المؤسسة. كما يخلص البحث إلى وضع تصور إداري مقترح لدمج كفايات الإرشاد ضمن مهام مدير المركز التعليمي، بما يضمن تحقيق أهداف السياسة التعليمية في بناء المواطن المعتز بذاته والقادر على الاندماج الاجتماعي والمهني الفعال.

1020. العنوان: "إدارة مناهج المهارات الحياتية وأثرها في تحقيق الكفاءة الخارجية والتكيف المجتمعي لخريجي برامج محو الأمية بمصر"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل سياسات إدارة مناهج مهارات الحياة اليومية Life Skills Management (LSM) كمتغير مستقل—من خلال دمج مهارات إدارة الميزانية (BMS (Budget Management Skills، ومهارات التواصل (CS (Communication Skills، وحل المشكلات (PSS (Problem-Solving Skills—في تحقيق الكفاءة الخارجية (EE (External Efficiency وتحسين التكيف المجتمعي كمتغير تابع لدى خريجي برامج محو الأمية في مصر. تبرز المشكلة في الانفصال التنظيمي بين محتوى برامج محو الأمية ومتطلبات الحياة العملية والاجتماعية، مما يقلل من العائد من الاستثمار في هذه البرامج. يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل مستوى الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل السياسات الإدارية والقرارات المنظمة لتصميم وتطوير مناهج المهارات الحياتية بقطاع تعليم الكبار، بينما تتحدد الحدود البشرية في الدارسين والقيادات الإدارية بمحافظات القاهرة الكبرى. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد أثر دمج هذه المهارات في جودة حياة المتعلم وقدرته على الاندماج الاجتماعي. تكمن أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لتطوير "التعليم الوظيفي" كأداة لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي. وتتوصل الدراسة إلى أن نجاح LSM يتطلب سياسات إدارية مرنة تسمح بتهيئة البيئة المدرسية لتكون محاكية للمواقف الحياتية الحقيقية. كما يوصي البحث بضرورة تحديث ممارسات الإدارة التعليمية لتشمل آليات لمتابعة الخريجين وقياس مدى نجاحهم في تطبيق المهارات المكتسبة، مما يساهم في بناء مواطن فاعل ومنتج يخدم أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية.

خامس عشر: مشكلات النظام التعليمي المعاصر

1021. العنوان: "تطوير السياسات التنظيمية بالمدارس الحكومية المصرية لمواجهة تحديات الكثافات الطلابية المرتفعة: دراسة في الإدارة التعليمية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل أثر الكثافات الطلابية المرتفعة (High Class Density) كمتغير مستقل، وما ينتج عنها من ازدحام صفي، على جودة التعليم وتفاعل المعلم داخل الصف كمتغير تابع، مع فحص دور كفاءة الإدارة المدرسية في تنظيم الفترات الدراسية كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في الضغوط المتزايدة على البنية التحتية للمدارس الحكومية المصرية، مما أدى إلى ضعف قدرة المعلمين على تطبيق استراتيجيات التعلم النشط (Active ALS (Learning Strategies وانخفاض فرص المتابعة الفردية للطلاب، وهو ما يهدد جودة المخرجات التعليمية. وتقتصر

الحدود الموضوعية للدراسة على رصد الانعكاسات الإدارية والتربوية للازدحام على فعالية التدريس وإدارة الصف، بينما تتمثل الحدود البشرية في المعلمين والطلاب بالمدارس الابتدائية والإعدادية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتشخيص واقع الكثافات وتحليل أبعادها التنظيمية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات سياساتية تهدف إلى إعادة هيكلة الفراغات المعمارية المدرسية وتطوير نماذج الجدولة الزمنية لخفض الكثافات. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة تبني الإدارة التعليمية لخيارات بديلة مثل الفترات الممتدة أو دمج التعليم الإلكتروني لتقليل حدة الازدحام، مع التوصية بصياغة معايير وطنية جديدة لمساحات الفصول الدراسية تضمن تحقيق التفاعل الإيجابي بين المعلم والمتعلم، مما يسهم في رفع كفاءة النظام التعليمي المصري بما يتوافق مع رؤية مصر **2030** لتحسين جودة التعليم الحكومي.

1022. العنوان: "متطلبات تطوير الحوكمة المؤسسية كمدخل لمواجهة معوقات جودة الخدمات التعليمية بالمدارس المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذه الدراسة في رصد القصور الإداري في تطبيق معايير الجودة الشاملة داخل المؤسسات التعليمية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغير المستقل وهو الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance - CG)، والمتغير التابع وهو جودة الخدمات التعليمية (Quality of Educational Services - QES) في المدارس المصرية، وذلك من خلال فحص أبعاد الشفافية والمساءلة الإدارية، وتعد المتغيرات الوسيطة في هذه الدراسة هي الثقافة التنظيمية السائدة بالمدارس، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) التحليلي لمناسبته لطبيعة الظواهر الإدارية والتربوية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة آليات تفعيل الرقابة الإدارية وتوزيع الصلاحيات، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والموجهين الفنيين بمحافظة كفر الشيخ، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن أثر ممارسات الحوكمة في سد الفجوة بين التخطيط الاستراتيجي والواقع التنفيذي، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وضع إطار مقترح لسياسات تعليمية تضمن كفاءة الأداء المدرسي وتحسين بيئة التعلم، كما تسلط الضوء على ضرورة التحول من الإدارة المركزية التقليدية إلى الإدارة الذاتية للمدرسة لضمان الاستدامة، وتبرز أهمية الدراسة في تقديم حلول إدارية مبتكرة لمواجهة تهالك البنية التنظيمية وضمان عدالة توزيع الموارد المتاحة، وربط المساءلة بمستوى التحسن في مخرجات العملية التعليمية، مما يسهم في رفع كفاءة النظام التعليمي المصري وفق رؤية مصر للتنمية المستدامة.

1023. العنوان: "التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم كآلية لتقليص الفجوة الرقمية التنظيمية بالمدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية الفجوة الرقمية من منظور إداري بحت، حيث تركز المشكلة البحثية على غياب استراتيجيات الإدارة الرقمية التي تعيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتهدف الدراسة إلى قياس أثر المتغير المستقل وهو التحول الرقمي (Digital Transformation - DT) على المتغير التابع وهو الفجوة الرقمية التنظيمية (Organizational Digital Divide - ODD) داخل المدارس الحكومية بمصر، مع مراعاة المتغير الوسيط المتمثل في كفاية التمويل المخصص لتطوير البنية التحتية المعلوماتية، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع السياسات التعليمية المرتبطة بالرقمنة، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة الجوانب الإدارية لدمج التكنولوجيا مثل إدارة قواعد البيانات وتدريب الكوادر القيادية، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي التطوير التكنولوجي والقيادات المدرسية بمحافظات إقليم الدلتا، وتقتصر الحدود الزمانية على العام الدراسي الحالي، ومن خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات يتوقع الوصول إلى نتائج توضح مدى تأثير الجاهزية الإلكترونية للإدارة في تقليل التباين بين المدارس الحضرية والريفية، ويقدم البحث مقترحات لصناع القرار حول كيفية إعادة هندسة العمليات الإدارية (Business Process Reengineering - BPR) لتحقيق المساواة الرقمية، كما يؤكد البحث على أن حل مشكلة الفجوة الرقمية لا يكمن في توفير الأجهزة فقط بل في

تطوير فكر إداري قادر على توظيف هذه التقنيات، وتختتم الدراسة بوضع تصور مقترح لسياسة تعليمية تتبنى الإدارة الإلكترونية كمنهج عمل أساسي لرفع كفاءة المنظومة التعليمية المصرية وتطوير مخرجاتها التقنية.

1024. **العنوان:** "القيادة المدرسية الريادية وأثرها في تعزيز المناخ التنظيمي المحفز لطلاب المرحلة الإعدادية بمصر"

الموضوع: تنطلق هذه الدراسة من مشكلة ضعف البيئة التنظيمية المدرسية التي تؤدي إلى تدني دافعية الطلاب نحو التعلم، حيث تهدف إلى فحص أثر المتغير المستقل وهو القيادة المدرسية الريادية (Entrepreneurial School Leadership - ESL) على المتغير التابع وهو المناخ التنظيمي المدرسي (School Organizational Climate - SOC) وأثره اللاحق على الانضباط السلوكي للطلاب، وتتمثل المتغيرات الوسيطة في نمط الاتصال الإداري السائد بين الإدارة المدرسية والطلاب، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستقصاء آراء العينة المكونة من مديري المدارس والمعلمين والطلاب في المرحلة الإعدادية بمحافظة القاهرة، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة سمات القيادة الإبداعية والقدرة على ابتكار حلول للمشكلات الطلابية بعيدًا عن النمطية، بينما تشمل الحدود المكانية مدارس التعليم الإعدادي بمصر، وتهدف الدراسة إلى تبيان طبيعة العلاقة الطردية بين تبني الفكر الريادي في الإدارة وتحسين مستويات الالتزام الأكاديمي، ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد قائمة بالكفايات القيادية اللازمة لمديري المدارس في العصر الحالي، وتقديم نموذج لإدارة الأنشطة الطلابية كأداة إدارية لتعزيز الدافعية، وتؤكد الدراسة على ضرورة تطوير سياسات اختيار القيادات التعليمية لتشمل الجوانب الابتكارية وليس فقط الأقدمية الوظيفية، مما ينعكس إيجابيًا على جودة الحياة المدرسية، ويؤدي في النهاية إلى خفض معدلات التسرب المقنع وتحسين المخرجات التعليمية، وتزويد متخذي القرار بآليات إدارية تدعم التميز المؤسسي وتخلق بيئة تعليمية جاذبة تتناسب مع تطلعات المجتمع المصري الحديث.

1025. **العنوان:** "سياسات التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية بوزارة التربية والتعليم وعلاقتها بسد العجز في الكوادر التدريسية"

الموضوع: تعالج هذه الدراسة إحدى أعقد المشكلات في الإدارة التعليمية المصرية وهي سوء توزيع ونقص الكوادر البشرية، حيث تكمن المشكلة في غياب التنبؤ الدقيق بالاحتياجات الفعلية، وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغير المستقل وهو التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية (Strategic Human Resource Planning - SHRP) والمتغير التابع وهو الكفاية التدريسية (Teaching Sufficiency - TS) بالمدارس المصرية، مع اعتبار المتغير الوسيط هو الميزانية المرصودة للتعاقدات والتعيينات الجديدة، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقييم السياسات التعليمية المتبعة في تقدير العجز والفائض، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة آليات الاستقطاب والاختيار والتعيين وتوزيع المعلمين جغرافيًا، بينما تشمل الحدود البشرية المخططين التربويين بمديريات التربية والتعليم ورؤساء الأقسام الإدارية، وتتحدد الحدود المكانية في عينة ممثلة لقطاعات جغرافية متنوعة بجمهورية مصر العربية، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تبرز الفجوة بين مخرجات كليات التربية واحتياجات سوق العمل التعليمي، كما ستقدم توصيات لتطوير نظام معلومات الموارد البشرية (Human Resource Information System - HRIS) لضمان دقة البيانات المكانية والعددية، وتسهم الدراسة في وضع رؤية لإدارة المواهب والاحتفاظ بالمعلمين المتميزين، مما يؤدي إلى تحسين جودة التدريس واستقرار العملية التعليمية، وتؤكد النتائج أن الحل الجذري يكمن في ربط سياسات القبول بالجامعات بالخريطة التربوية للدولة، وتفعيل اللامركزية في التوظيف لمواجهة التحديات المحلية لكل محافظة بشكل مستقل وفعال.

1026. **العنوان:** "المسؤولية المجتمعية للمؤسسات التعليمية كمتغير وسيط لتحسين العلاقة بين الإدارة المدرسية والمجتمع المحلي بمصر"

الموضوع: تركز هذه الدراسة على مشكلة ضعف الشراكة بين المدرسة والمجتمع وتأثيرها على الأداء المؤسسي، حيث تهدف إلى دراسة أثر المتغير المستقل وهو الإدارة التشاركية (Participative Management - PM) على المتغير التابع وهو مستويات الأداء التعليمي (Educational Performance Levels - EPL) من خلال المتغير الوسيط وهو المسؤولية

المجتمعية (Social Responsibility - SR) للمدرسة، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستطلاع وجهات نظر القيادات المدرسية وأعضاء مجلس الأمناء والآباء، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة برامج التواصل المدرسي وآليات تفعيل دور الأسرة في دعم اتخاذ القرار الإداري، بينما تشمل الحدود البشرية أولياء الأمور ومديري المدارس الابتدائية بمحافظات صعيد مصر، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتسعى الدراسة إلى تبيان كيف يمكن للإدارة المدرسية المنفتحة أن تساهم في تعويض نقص الموارد من خلال بناء شراكات مجتمعية فاعلة، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تصميم دليل إجرائي لتفعيل مجالس الأمناء والآباء كشريك في الرقابة والتمويل، كما تؤكد الدراسة على أن نجاح السياسات التعليمية مرهون بمدى وعي المجتمع المحلي بدوره في العملية التربوية، وتقدم مقترحات لتعديل اللوائح التنظيمية بما يسمح بمرونة أكبر في التفاعل مع البيئة المحيطة، وتبرز أهمية الدراسة في تعزيز الانتماء المؤسسي وتخفيف العبء عن كاهل الإدارة المركزية من خلال تفعيل الرقابة الشعبية والمشاركة المجتمعية الواعية، مما يسهم في تحقيق أهداف الجودة والتميز في مخرجات التعليم الابتدائي المصري.

1027. **العنوان: "تطوير السياسات الإدارية لإدارة السلوك الطلابي بالمدارس الحكومية المصرية في ضوء انعكاسات العنف المدرسي على المشاركة الصفية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية استقصاء أثر العنف المدرسي (School Violence) كمتغير مستقل، سواء كان عنفًا لفظيًا (VV) (Verbal Violence) أو سلوكيًا (BV) (Behavioral Violence)، في الحد من المشاركة الصفية كمتغير تابع لدى طلاب المدارس الحكومية المصرية، مع فحص دور الشعور بالأمان النفسي (PS) (Psychological Safety) كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في تنامي بعض السلوكيات العدوانية داخل البيئة المدرسية، مما يؤدي إلى تراجع مستوى التحفيز على التعلم (CLM) (Classroom Learning Motivation) وضعف قدرة الطلاب على التفاعل الإيجابي، الأمر الذي يستوجب وضع استراتيجيات إدارية وتربوية متكاملة لضبط السلوك المدرسي. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل أثر الممارسات العنيفة على المناخ النفسي والاجتماعي للصف الدراسي، بينما تتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين بمراحل التعليم الأساسي بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد أبعاد الظاهرة وتحليل علاقتها بضعف نواتج التعلم التشاركي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إجرائي لمديري المدارس والموجهين لتعزيز سياسات الحماية الطلابية وخلق بيئة تعليمية آمنة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد ضرورة تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في الإدارة المدرسية، مع التوصية بصياغة لائحة انضباط مدرسي تركز على الجوانب الوقائية والعلاجية لضمان استعادة الثقة في البيئة الصفية، مما يسهم في رفع كفاءة السياسة التعليمية المصرية وتحقيق الاستقرار التربوي داخل المؤسسات التعليمية الحكومية.

1028. **العنوان: "تطوير الإدارة المدرسية بمؤسسات التعليم الثانوي العام في مصر لتعزيز جودة الحياة الأكاديمية للطلاب في ضوء التوجهات الإدارية المعاصرة"**

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في تصاعد حدة التحديات التنظيمية داخل المدارس الثانوية المصرية، مما أدى إلى انخفاض مستوى جودة الحياة الأكاديمية للطلاب، ولذا تستهدف الدراسة تقديم رؤية إدارية لتطوير الأداء القيادي المدرسي كمتغير مستقل، وأثره في تحسين جودة الحياة الأكاديمية وجودة الحياة المدرسية School Quality of Life (SQOL) كمتغير تابع. وتتناول الحدود الموضوعية أبعاد الإدارة المدرسية الفعالة المتمثلة في القيادة الداعمة، وتوفير بيئة تعلم محفزة، وآليات التعامل مع الضغوط التنظيمية داخل المؤسسة التعليمية، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس الثانوية والمعلمين والطلاب بمحافظات القاهرة الكبرى، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي Descriptive Method (DM) لملاءمته لطبيعة الظاهرة الإدارية المراد دراستها. ويسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين نمط الإدارة

المدرسية ومستوى التكيف الأكاديمي AA (Academic Adjustment) لدى الطلاب، مع التركيز على دور المناخ التنظيمي الإيجابي في تقليل حدة التوتر المدرسي، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور الإدارة المدرسية في تقديم الدعم المؤسسي المنظم، وتطوير ممارسات القيادة التحويلية التي تسهم في تعزيز جودة الحياة المدرسية (SQOL) لدى طلاب المرحلة الثانوية. كما تؤكد النتائج المتوقعة على ضرورة إعادة هيكلة منظومة الرعاية الطلابية داخل المدارس لتنتقل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الداعمة التي تضع الرفاهية الأكاديمية كأولوية قصوى، مما ينعكس إيجابًا على مستوى التحصيل والانتماء المدرسي في ظل التحديات التي تواجه التعليم الثانوي المصري المعاصر، مع تقديم توصيات إجرائية لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني Ministry of Education and Technical Education (MOETE) لتبني استراتيجيات إدارية تعزز من التكيف الأكاديمي (AA) وتحد من مسببات القلق التنظيمي في البيئة المدرسية.

1029. العنوان: "تطوير السياسات الإدارية للأنشطة التربوية بالمدارس المصرية وعلاقتها بتنمية مهارات التواصل الاجتماعي لدى طلاب التعليم الأساسي"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين غياب الأنشطة المدرسية كمتغير مستقل، وتراجع مهارات التواصل الاجتماعي كمتغير تابع لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر، مع فحص دور ثقافة الإدارة المدرسية نحو الأنشطة كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في تحول المدارس إلى بيئات تركز حصريًا على الجوانب الأكاديمية نتيجة غياب الألعاب المدرسية (SGA) (School Games Absence)، وتوقف النوادي المدرسية (School Clubs Inactivity)) (SCI)، وتراجع الفرق المدرسية (STD) (School Teams Decline)، مما أدى إلى ضعف المهارات الاجتماعية والقدرة على التعاون والعمل الجماعي لدى التلاميذ. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل أثر الأنشطة اللامنهجية في بناء الثقة بالنفس وتنمية مهارات التفاعل الاجتماعي، بينما تتمثل الحدود البشرية في طلاب ومعلمي التعليم الأساسي بمحافظات الوجه القبلي، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Method) لرصد واقع الأنشطة وتحليل تداعيات غيابها على النمو الاجتماعي المتكامل للمتعلم. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية إدارية لصناع القرار لتفعيل الأنشطة كجزء أصيل من السياسة التعليمية وليس مجرد ترف هامشي. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة تخصيص ميزانيات مستقلة وإدراج زمن الأنشطة ضمن الجدول المدرسي بشكل إلزامي، مع التوصية بصياغة مؤشرات أداء إدارية لتقييم المدارس بناءً على فاعلية نواديها وفرقها المدرسية، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية شاملة تعيد صياغة مهارات التواصل لدى الطلاب في المجتمع المصري.

1030. العنوان: "تطوير استراتيجيات الإدارة الصفية بالمدارس المصرية للحد من المشكلات السلوكية الطلابية في ضوء الفكر الإداري المعاصر"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في رصد تدني كفاءة الممارسات الإدارية داخل الفصول الدراسية وتأثيرها السلبي على الانضباط العام، حيث تهدف الدراسة إلى فحص أثر مهارات الإدارة الصفية CMS) (Classroom Management Skills كمتغير مستقل، في الحد من المشكلات السلوكية الطلابية SBP) (Student Behavioral Problems كمتغير تابع في البيئة المدرسية المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية أبعاد العملية الإدارية داخل الصف، والتي تشمل معالجة غياب الحزم LF) (Lack of Firmness، وضعف التواصل PC) (Poor Communication، وضعف التخطيط الصفي Ineffective ICP) (Classroom Planning، وعلاقتها بظهور الفوضى DB) (Disruptive Behavior والانطواء W) (Withdrawal لدى الطلاب. وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على معلمي ومديري مدارس التعليم الأساسي بمحافظات إقليم الدلتا، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي DAM) (Descriptive Analytical Method لتحليل الواقع الإداري الراهن. ويسعى البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين نمط الإدارة الصفية (CMS) المتبع ومستويات الانضباط المدرسي، مع توضيح

كيف يؤدي ضعف التخطيط الصفي (ICP) إلى تفاقم السلوكيات غير المرغوبة. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري مقترح لتعزيز كفايات المعلمين في مواجهة الفوضى (DB) من خلال آليات القيادة الصفية الحديثة، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية منظمة. وتخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتوقعة التي تؤكد أن تحسين مهارات التواصل (PC) وتفعيل استراتيجيات الإدارة الاستباقية يقلل بشكل جوهري من حدة المشكلات السلوكية (SBP)، وتوصي بضرورة دمج برامج التدريب على الإدارة الصفية ضمن خطط التنمية المهنية المستدامة للمعلمين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE (Ministry of Education and Technical Education لضمان جودة العملية التعليمية واستقرارها.

1031. **العنوان:** "تطوير السياسات الإدارية لتطوير المناهج بالمدارس المصرية في ضوء معايير المواءمة التربوية واحتياجات الطلاب: دراسة تحليلية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل أثر عدم مواءمة المناهج الدراسية كمتغير مستقل، وما تتضمنه من صعوبة المحتوى (CD) (Content Difficulty)، وضعف الارتباط بالحياة الواقعية (Weak Real-Life Relevance) (WRLR))، وغياب الأنشطة التطبيقية (LAA) (Lack of Applied Activities)، في ظهور فجوات التعلم كمتغير تابع داخل المدارس المصرية، مع فحص دور كفاءة استراتيجيات التدريس المتبعة كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتبرز مشكلة البحث في وجود فجوة معرفية ومهارية لدى الطلاب ناتجة عن انفصال المحتوى الدراسي عن المتطلبات الحياتية والقدرات الاستيعابية للمتعلمين، مما يؤدي إلى تدني مستويات التحصيل وضعف الدافعية نحو التعلم. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تقييم السياسات الإدارية المنظمة لتصميم وتطوير المناهج ومدى استجابتها للمتغيرات المعاصرة، بينما تتمثل الحدود البشرية في طلاب ومعلمي مراحل التعليم المختلفة بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد فجوات التعلم وتحديد الأسباب الجذرية المرتبطة ببنية المنهج وعمليات إدارته. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية لصناع القرار لتطوير مناهج أكثر مرونة وارتباطًا بالواقع، بما يضمن تقليل الهدر التربوي وتحسين نواتج التعلم. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد ضرورة الانتقال من المناهج المتمحورة حول المحتوى إلى المناهج المتمحورة حول المهارة والنشاط التطبيقي (LAA)، مع التوصية بإنشاء وحدات إدارية للمتابعة الميدانية لقياس مدى مواءمة المناهج (CD) للاحتياجات الفعلية للطلاب، مما يسهم في رفع كفاءة السياسة التعليمية المصرية وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم.

1032. **العنوان:** "آليات تطوير إدارة برامج التنمية المهنية لرفع مستوى الكفاءة التدريسية للمعلمين بالمدارس المصرية في ضوء الفكر الإداري المعاصر"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد القصور في المنظومة الإدارية لبرامج التنمية المهنية، مما أدى إلى تراجع مؤشرات الأداء الوظيفي، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إدارة برامج التنمية المهنية Professional (PD (Development كمتغير مستقل، وكفاءة المعلم (TC (Teacher Competence كمتغير تابع في سياق السياسات التعليمية المصرية. وتتناول الحدود الموضوعية أبعاد الضعف في إدارة هذه البرامج والتي تتجسد في محدودية التدريب (LT (Limited Training، وضعف جودة المحتوى التدريبي (LTQ (Low Training Quality، وغياب المتابعة المهنية Lack (LPF (of Professional Follow-up، وأثر ذلك على كفاءة المعلم (TC) في عمليات التخطيط (PP (Planning Processes، وجودة التدريس (TQ (Teaching Quality، وأساليب التقويم (AP (Assessment Practices. وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على معلمي مراحل التعليم العام بمحافظات القاهرة الكبرى، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive (DAM (Analytical Method لوصف وتحليل واقع المنظومة الإدارية للتدريب. وتسعى الدراسة إلى تبيان كيف يؤدي غياب المتابعة المهنية (LPF) إلى ضعف انعكاس البرامج التدريبية على الممارسات الفعلية داخل الفصل، مما يؤثر سلبًا على جودة التدريس (TQ). وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقترحات إدارية لتطوير نماذج التنمية المهنية (PD) لتصبح أكثر استجابة

للاحتياجات الفعلية للمعلمين، مع التركيز على دور الإدارة التعليمية في تفعيل آليات الرقابة والتقويم المستمر للمخرجات التدريبية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود علاقة ارتباطية طردية بين جودة إدارة برامج التنمية المهنية والارتقاء بمستوى أساليب التقويم (AP) والأداء التدريسي العام، وتوصي بضرورة تبني سياسات إدارية تعتمد على التدريب المتمركز حول المدرسة لضمان الاستدامة المهنية ورفع كفاءة المعلم (TC) بما يتماشى مع رؤية تطوير التعليم في مصر.

1033. العنوان: "تطوير السياسات التعليمية بالمدارس الثانوية المصرية لتقليل فجوة المهارات في ضوء متطلبات سوق العمل: دراسة تحليلية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل أثر الفجوة بين التعليم العام وسوق العمل كمتغير مستقل، بما تتضمنه من عدم مواءمة المهارات (SM) (Skills Mismatch)، وضعف التوجيه المهني (ICG) (Inadequate Career Guidance)، وغياب الممارسات العملية (LPE) (Lack of Practical Experiences)، في زيادة معدلات البطالة كمتغير تابع بين خريجي المدارس الثانوية في مصر، مع فحص دور الشراكات مع قطاع الأعمال كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في تزايد أعداد الخريجين الذين يفتقرون للمهارات النوعية المطلوبة في السوق المحلي، مما يستوجب إعادة صياغة السياسة التعليمية للمرحلة الثانوية لتتحول من التركيز الأكاديمي الصرف إلى دمج الجوانب المهارية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تقييم نواتج التعلم الحالية ومدى اتساقها مع احتياجات التوظيف، بينما تتمثل الحدود البشرية في خريجي المدارس الثانوية والمعلمين بمحافظات صعيد مصر، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد أبعاد الفجوة المهارية وتحليل مسبباتها الإدارية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار عملي لتطوير برامج التوجيه المهني (ICG) بما يقلل من هدر الطاقات البشرية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد ضرورة تحديث المناهج لتشمل تدريبات عملية (LPE) مرتبطة بمهن المستقبل، مع التوصية بإنشاء وحدات إدارية متخصصة داخل المدارس الثانوية للتنسيق مع جهات التوظيف، مما يسهم في رفع كفاءة السياسة التعليمية المصرية وتحسين فرص اندماج الشباب في الاقتصاد القومي.

1034. العنوان: "تطوير الأداء التنظيمي بالمدارس المصرية في ضوء متطلبات القيادة التربوية الفعّالة: رؤية لمواجهة التحديات الإدارية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين ضعف القيادة المدرسية كمتغير مستقل، وما تشمله من غياب التخطيط (LP) (Lack of Planning)، وضعف التواصل (PC) (Poor Communication)، وغياب المتابعة (IM) (Ineffective Monitoring)، وبين تزايد التحديات الإدارية كمتغير تابع داخل المدارس المصرية، مع دراسة أثر المناخ التنظيمي كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في أن القصور في الممارسات القيادية يؤدي إلى ارتباك في العمليات اليومية وتراجع في مستوى الانضباط المؤسسي، مما يتطلب تحديد المتطلبات القيادية اللازمة لضبط الحوكمة المدرسية. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في رصد أوجه القصور التنظيمي وتأثيرها على الأداء العام للمدرسة، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الدلتا، وتلتزم بالحدود المكانية لجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي للكشف عن الفجوات الإدارية الناتجة عن تراجع فاعلية الإدارة التعليمية. وتبرز أهمية الدراسة في بناء نظم قيادية قادرة على إدارة الأزمات وتحسين جودة التواصل المؤسسي (PC). ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع نموذج مقترح لتنمية مهارات القيادات المدرسية يركز على التخطيط الاستراتيجي (LP) والمتابعة المستمرة (IM)، مما يسهم في تحسين البيئة الإدارية بالمدارس المصرية وضمان تحقيق الأهداف التربوية بأعلى درجات الكفاءة والجودة.

1035. العنوان: "انعكاسات عدم استقرار السياسات التعليمية على الأداء المهني للمعلمين بالمدارس الحكومية المصرية: دراسة في الإدارة التربوية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر عدم استقرار السياسات التعليمية كمتغير مستقل، المتمثل في تغيّر القرارات (FPC) (Frequent Policy Changes)، وكثرة التعديلات (EA) (Excessive Amendments)، وغياب التخطيط الاستراتيجي (LSP) (Lack of Strategic Planning)، في مستوى أداء المعلمين كمتغير تابع داخل المدارس الحكومية، مع فحص دور الروح المعنوية للمعلم كمتغير وسيط. وتتبلور مشكلة البحث في أن كثرة التعديلات التشريعية والإجرائية المفاجئة تخلق حالة من عدم اليقين لدى المعلم، مما يؤثر سلبًا على عمليات التخطيط والتنفيذ داخل الصف الدراسي، ويعيق تحقيق الاستدامة في الممارسات التعليمية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل أثر الاضطراب السياساتي في كفاءة المعلم واستقرار بيئة العمل، بينما تتمثل الحدود البشرية في معلمي وموجهي محافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في مصر. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد تداعيات القرارات المتلاحقة (FPC) على جودة التدريس. وتبرز أهمية الدراسة في الدعوة إلى الاستقرار التشريعي وبناء سياسات قائمة على التخطيط الاستراتيجي (LSP) طويل الأمد. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة إشراك المعلمين في صياغة السياسات التعليمية لضمان قابليتها للتنفيذ، مع التوصية بتوفير أدلة إجرائية ثابتة تقلل من تأثير التعديلات المتكررة (EA)، مما يسهم في تعزيز الأمان الوظيفي والمهني للمعلم المصري ويرتقي بجودة الممارسات التربوية في التعليم الحكومي.

1036. العنوان: "تطوير السياسات الإدارية للإرشاد التربوي بالمدارس المصرية للحد من السلوكيات الخطرة لدى الطلاب: دراسة تحليلية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين ضعف الإرشاد التربوي المدرسي كمتغير مستقل، والمتمثل في نقص الكوادر الإرشادية ومحدودية برامج التوجيه وغياب خطط الدعم، وبين انتشار السلوكيات الخطرة كمتغير تابع لدى طلاب التعليم ما قبل الجامعي في مصر، مع فحص دور المناخ المدرسي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتبرز مشكلة البحث في قصور الدور الإداري والفني لمكاتب الإرشاد التربوي، مما أدى إلى تنامي مظاهر العنف المدرسي، والانسحاب الاجتماعي، والسلوكيات التكنولوجية غير الآمنة، وضعف التكيف الأكاديمي بين الطلاب. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تقييم السياسات الإدارية المنظمة لعمل المرشدين التربويين وآليات تدخلهم، بينما تتمثل الحدود البشرية في طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد الفجوات في منظومة الإرشاد وتحليل تداعياتها السلوكية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار إداري مقترح لتفعيل برامج التدخل المبكر وتعزيز الصحة النفسية داخل البيئة المدرسية بما يتوافق مع توجهات السياسة التعليمية المعاصرة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد ضرورة إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي للمدرسة ليشمل وحدات إرشادية متخصصة ومستقلة، مع التوصية بصياغة بروتوكولات إدارية تضمن التكامل بين البيت والمدرسة لمواجهة السلوكيات الانحرافية، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية آمنة ومستقرة تدعم النمو المتكامل لشخصية الطالب المصري.

1037. العنوان: "تطوير منظومة الرقابة الإدارية كمدخل للحد من الترهل التنظيمي بالمدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد أثر القصور في آليات الإشراف الإداري على استقرار الميدان التربوي، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغير المستقل وهو منظومة المتابعة المدرسية (School Monitoring System - SMS) والمتغير التابع وهو المشكلات الإدارية والتنظيمية (Administrative and Organizational Problems - AOP) في المدارس المصرية، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في كفاءة الإدارة المدرسية (School Leadership Efficiency - SLE)، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) التحليلي لتشخيص واقع المتابعة، وتتحدد

الحدود الموضوعية في دراسة عمليات التفتيش الإداري، وتقييم الأداء، وتوثيق السجلات، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمتابعين الفنيين بمحافظات صعيد مصر، وتقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن مدى تسبب ضعف الرقابة في نشوء ظواهر سلبية كالتسرب من العمل وضعف الانضباط العام، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى وضع نموذج مقترح لمتابعة إلكترونية ذكية تضمن الشفافية والمساءلة الإدارية، وتوصي بضرورة إعادة هيكلة أقسام المتابعة بالمديريات التعليمية لضمان جودة الأداء المؤسسي وتحقيق الحوكمة (Governance - GV) في الإدارة المدرسية بما يخدم أهداف السياسة التعليمية للدولة.

1038. **العنوان:** "**حوكمة السياسات التعليمية الداعمة لبرامج الدعم المدرسي وأثرها في معالجة الهدر التربوي بمصر**"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية التأخر الدراسي من منظور إداري استراتيجي، حيث تكمن المشكلة في ضعف كفاءة إدارة البرامج العلاجية والتعويضية داخل المؤسسة التعليمية، وتهدف الدراسة إلى قياس فاعلية المتغير المستقل وهو البرامج العلاجية المدرسية (School Remedial Programs - SRP) في التأثير على المتغير التابع وهو التأخر الدراسي (Academic Retardation - AR) لدى تلاميذ التعليم الأساسي بمصر، مع مراعاة المتغير الوسيط وهو نمط الإدارة الصفية (Classroom Management Style - CMS)، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبة طبيعة رصد المتغيرات، وتتمثل الحدود الموضوعية في الجوانب الإدارية والتنظيمية لمجموعات الدعم والخطط العلاجية، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات الوسطى بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الابتدائية الحكومية، وتهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين جودة التنظيم الإداري لهذه البرامج وخفض معدلات الرسوب، ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد المعوقات الإدارية التي تحول دون تحقيق هذه البرامج لأهدافها، وتقديم تصور لسياسة تعليمية تتبنى التعليم العلاجي (Remedial Education - RE) كجزء أصيل من الهيكل التنظيمي للمدرسة، مما يسهم في رفع كفاءة النظام التعليمي وتقليل الهدر الناتج عن الفشل الأكاديمي.

1039. **العنوان:** "**إدارة الشراكة المجتمعية بين المدرسة والأسرة ودورها في مواجهة التحديات السلوكية لطلاب المدارس المصرية**"

الموضوع: تنطلق هذه الدراسة من مشكلة إدارية تتمثل في ضعف قنوات التواصل التنظيمي بين المؤسسة التعليمية والبيئة المحيطة، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات السلوكية، وتستهدف الدراسة تحليل أثر المتغير المستقل وهو الوعي التربوي الأسري (Family Educational Awareness - FEA) على المتغير التابع وهو المشكلات السلوكية والأكاديمية (Behavioral and Academic Problems - BAP) للطلاب، من خلال الدور الوسيط لمدير المدرسة كقائد اجتماعي، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمسح واقع العلاقة بين الطرفين، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات تفعيل مجالس الأمناء والآباء والمعلمين (Parents and Teachers Association - PTA)، بينما تشمل الحدود البشرية أولياء الأمور والطلاب بمحافظات الوجه البحري، وتقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم العام المصري، وتسعى الدراسة إلى تبيان كيف يمكن للإدارة المدرسية الواعية أن ترفع من مستوى الوعي الأسري ليكون رافدًا لعملية الضبط الإداري داخل المدرسة، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى وضع استراتيجية إدارية متكاملة لتعزيز المشاركة المجتمعية (Community Participation - CP)، وتوصي بضرورة إدراج مهارات التواصل مع المجتمع ضمن برامج تدريب القيادات التربوية، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين المناخ التنظيمي المدرسي والحد من المشكلات الطلابية التي تعيق تحقيق الأهداف التعليمية الوطنية.

1040. **العنوان:** "**تطوير السياسات الإدارية لتخصيص الموارد التعليمية بالمدارس الحكومية في مصر لتحقيق العدالة التنظيمية: دراسة تحليلية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل أثر سوء توزيع الموارد التعليمية (Educational Resource Misallocation) كمتغير مستقل، سواء في التجهيزات المادية أو التمويل المالي أو توزيع العنصر البشري، في تعميق الفجوة التعليمية كمتغير تابع بين المدارس ذات الإمكانات المرتفعة والمدارس ذات الإمكانات المحدودة في مصر، مع فحص دور السياسات التمويلية المحلية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتبرز مشكلة البحث في وجود تفاوت ملحوظ في جودة الخدمات التعليمية ومستوى تجهيز المعامل والفصول بين المناطق الجغرافية المختلفة، مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويؤثر سلبًا على التنافسية المؤسسية للمدارس الأقل حظًا. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل معايير الكفاءة والعدالة في توزيع الميزانيات والوسائل التعليمية، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس والقيادات الإدارية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد مظاهر التفاوت الإداري وتحليل تداعياته على نواتج التعلم. وتبرز أهمية الدراسة في اقتراح آليات إدارية عادلة ومقننة لتوزيع الموارد تضمن وصول الدعم للمناطق الأكثر احتياجًا، بما يعزز من فاعلية السياسة التعليمية المصرية في تحقيق العدالة الاجتماعية والارتقاء بجودة التعليم الحكومي الشامل.

1041. **العنوان:** "استراتيجية مقترحة لتطوير الأداء المهني للمعلمين بمصر في ضوء متطلبات الثقافة التكنولوجية لتعزيز فاعلية التعليم الرقمي"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين ضعف الثقافة التكنولوجية لدى المعلمين كمتغير مستقل، المتمثل في محدودية مهارات استخدام المنصات التعليمية (LMS) (Learning Management Systems) ومقاومة التغيير التقني، وبين انخفاض فعالية التعليم الرقمي كمتغير تابع داخل المدارس المصرية، مع دراسة أثر جاهزية البنية التحتية الرقمية (Digital Infrastructure) كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في أن تدني مستوى التمكن الرقمي للمعلمين يحول دون الاستثمار الأمثل للأدوات التكنولوجية التي توفرها الدولة، مما يؤدي إلى ضعف التفاعل في الدروس الإلكترونية وتراجع جودة التعلم التفاعلي (IL) (Interactive Learning). وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات دمج التكنولوجيا ضمن الممارسات التدريسية اليومية وتطوير الكفايات الرقمية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التعليم الأساسي والثانوي بمحافظات الوجه البحري، وتلتزم بالحدود المكانية لجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد معوقات التحول الرقمي الناتجة عن القصور في الجوانب المعرفية والمهارية للمعلمين. وتبرز أهمية الدراسة في بناء نموذج إداري لتدريب المعلمين يرتكز على الاحتياجات الفعلية لدعم التحول الرقمي الشامل. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لنشر الثقافة التكنولوجية، مع التوصية بصياغة سياسات تحفيزية للمعلمين المتميزين رقميًا، مما يسهم في رفع كفاءة الإدارة التعليمية المصرية وتحقيق أهداف رؤية مصر المستقبلية في رقمنة التعليم.

1042. **العنوان:** "تطوير جدارة القيادة الوسطى كمدخل لرفع كفاءة التدفقات الاتصالية داخل المدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذه الدراسة في رصد العوائق الإدارية التي تحول دون انسيابية المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة، مما يؤدي إلى ضبابية القرارات، وتهدف الدراسة إلى قياس أثر المتغير المستقل وهو كفاءة القيادة الوسطى (Middle Leadership Competency - MLC) على المتغير التابع وهو الاتصال الإداري (Administrative Communication - AC) في المدارس المصرية، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في حجم المسؤوليات الوظيفية (Functional Responsibilities Volume - FRV)، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) التحليلي لمناسبته لطبيعة الظاهرة، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة مهارات الوكلاء ورؤساء الأقسام في نقل التوجيهات الفنية والإدارية، بينما تشمل الحدود البشرية شاغلي هذه الوظائف والمعلمين بمحافظات صعيد مصر، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن أثر ضعف

التأهيل القيادي في نشوء الصراعات التنظيمية وفقدان البيانات، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى بناء مصفوفة جدارات للقيادات الوسطى تضمن فعالية الاتصال الهابط والصاعد والأفقي، وتقدم الدراسة تصورًا لسياسة تعليمية تتبنى اللامركزية في التفويض لضمان سرعة الاستجابة الإدارية، وتبرز أهمية البحث في تحسين بيئة العمل المدرسي وتقليل الفجوة التنظيمية بين التخطيط الاستراتيجي والممارسة الميدانية.

1043. العنوان: "حوكمة لائحة الانضباط المدرسي كآلية إدارية للحد من مظاهر العنف التنظيمي بالمدارس المصرية"

الموضوع: تنطلق مشكلة هذه الدراسة من الحاجة الماسة لضبط السلوكيات العدوانية التي تعيق سير العملية التعليمية من منظور إداري تربوي، حيث تهدف إلى تحليل فاعلية المتغير المستقل وهو برامج تعديل السلوك المدرسي (School Behavior Modification Programs - SBMP) في التأثير على المتغير التابع وهو السلوك العدواني (Aggressive Behavior - AB) لدى طلاب التعليم الأساسي بمصر، مع مراعاة المتغير الوسيط وهو جودة المناخ التنظيمي المدرسي (School Organizational Climate Quality - SOCQ)، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم السياسات الإدارية المتبعة في تنفيذ لوائح الانضباط، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تتخذها الإدارة المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس الحلقة الأولى والثانية من التعليم الأساسي، وتهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين عدالة تطبيق اللوائح وخفض معدلات العنف، ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد المعوقات الإدارية التي تحول دون تفعيل دور الأخصائيين، وتقديم إطار مقترح لسياسة تعليمية تدمج بين الضبط الإداري والتحفيز السلوكي، وتبرز أهمية الدراسة في خلق بيئة تعليمية آمنة ومستقرة تدعم جودة الحياة المدرسية وتساهم في تحسين المخرجات التربوية للطلاب.

1044. العنوان: "تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين المدرسة والمجتمع المحلي لمواجهة تحديات الإدارة المدرسية بمصر"

الموضوع: تعالج هذه الدراسة مشكلة عزلة المدرسة عن محيطها الاجتماعي وما يترتب عليه من ضعف الموارد وتفاقم المشكلات، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغير المستقل وهو التنسيق بين المدرسة والمجتمع المحلي (Coordination between School and Local Community - CSLC) والمتغير التابع وهو المشكلات التعليمية (Educational Problems - EP) بالمدارس المصرية، مع اعتبار المتغير الوسيط هو مستوى الوعي المجتمعي (Community Awareness Level - CAL)، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد واقع الشراكات المؤسسية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة دور مجالس الأمناء في دعم البنية التحتية ومعالجة التسرب، بينما تشمل الحدود البشرية مديرو المدارس وممثلي المجتمع المدني بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم العام المصري، وتسعى الدراسة إلى تبيان طبيعة الارتباط بين التكامل المؤسسي وتحقيق أهداف السياسة التعليمية، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى وضع استراتيجية إدارية لتسويق الخدمات التعليمية وجذب الاستثمارات المجتمعية، وتوصي بضرورة تطوير التشريعات التي تمنح الإدارة المدرسية مرونة في عقد بروتوكولات تعاون محلية، مما يسهم في سد فجوات التمويل وتحسين البيئة المادية للمدارس، وتبرز أهمية البحث في تعزيز المسؤولية المجتمعية (Corporate Social Responsibility - CSR) تجاه التعليم كقضية أمن قومي.

1045. العنوان: "السياسات الإدارية للتدخل المبكر كآلية لمواجهة الهدر الناتج عن فجوات التعلم بالمدارس المصرية"

الموضوع: تكمن مشكلة الدراسة في غياب النظم الإدارية التشخيصية المبكرة التي تمنع تراكم الضعف الدراسي في الصفوف الأولى، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر المتغير المستقل وهو التعليم العلاجي المبكر (Early Remedial Education - ERE) على المتغير التابع وهو فجوات التعلم (Learning Gaps - LG) لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بمصر، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في كفاءة المعلم الإدارية (Teacher Administrative Competence - TAC) في

إدارة الموقف التعليمي، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبة طبيعة رصد المتغيرات في سياقها الإداري، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة خطط التدخل الفردي ونظم المتابعة الأكاديمية المبكرة، بينما تشمل الحدود البشرية تلاميذ ومعلمي الصفوف الأولى بمحافظات صعيد مصر، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الرسمية بجمهورية مصر العربية، وتهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى تسبب غياب البروتوكولات الإدارية للعلاج في زيادة معدلات الرسوب والتعثر، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة نموذج إداري لغرف المصادر والدعم الفني، وتقديم توصيات لمتخذي القرار بضرورة مأسسة التعليم العلاجي ضمن الهيكل التنظيمي للمدرسة، وتبرز أهمية الدراسة في تقليل التكلفة الاقتصادية والتربوية الناتجة عن تعثر الطلاب في المراحل اللاحقة.

1046. العنوان: "العلاقة بين ضعف إعداد المعلم قبل الخدمة وارتفاع مستوى مشكلات التدريس داخل الفصول الدراسية المصرية"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ضعف إعداد المعلم قبل الخدمة بوصفه متغيرًا مستقلًا—ويتضمن ضعف الإعداد العملي (IPT Insufficient Practical Training)، ونقص التدريب التربوي (LPT Lack of Pedagogical Training)، وغياب الكفايات المهنية (PCD Professional Competencies Deficiency)—وبين ارتفاع مستوى مشكلات التدريس باعتباره متغيرًا تابعًا داخل الفصول الدراسية المصرية، وذلك عبر دراسة أثر ضعف الإعداد على إدارة الصف (CM Classroom Management)، وجودة التخطيط (PQ Planning Quality)، ومستوى التفاعل الصفي (CI Classroom Interaction)، وقدرة المعلم على التعامل مع الفروق الفردية (IDH Individual Differences Handling)، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة مثل البيئة المدرسية وخبرة التدريب الميداني. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل قصور برامج الإعداد وتأثيرها على الأداء داخل الصف، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين الجدد بمحافظات الوجه البحري. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لرصد قوة الارتباط بين ضعف الإعداد وتزايد مشكلات التدريس. وتبرز أهمية الدراسة في تطوير برامج إعداد المعلم، وتحسين جودة التعليم، ودعم بناء معلم قادر على مواجهة التحديات المهنية داخل المدارس المصرية.

1047. العنوان: "أثر جودة الحياة المدرسية كمتغير مستقل في الحد من الانحرافات التنظيمية لدى طلاب المدارس المصرية"

الموضوع: تنطلق مشكلة الدراسة من رصد القصور في البيئة التنظيمية والاجتماعية للمدرسة، مما يؤثر سلبًا على انضباط الطلاب، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر المتغير المستقل وهو جودة الحياة المدرسية (Quality of School Life - QSL) على المتغير التابع وهو السلوكيات السلبية (Negative Behaviors - NB) في المدارس المصرية، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في كفاءة التوجيه والإرشاد الطلابي (Efficiency of Student Guidance - ESG)، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) التحليلي لتوصيف الواقع الإداري والتربوي، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة أبعاد المناخ المدرسي والعلاقات الإنسانية والأنشطة الطلابية من منظور إداري، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي والثانوي بمحافظات إقليم الدلتا، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس وزارة التربية والتعليم بمصر، وتسعى الدراسة إلى تبيان كيف يمكن للإدارة المدرسية تحويل المدرسة إلى بيئة جاذبة تقلل من السلوكيات العدوانية والتنمر، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى وضع استراتيجية إدارية لتطوير "مدرسة صديقة للطالب"، وتقديم توصيات لمتخذي القرار بضرورة إدراج مؤشرات جودة الحياة ضمن معايير تقييم أداء المدارس، مما يساهم في تعزيز الانتماء المؤسسي والصحة النفسية والتربوية داخل المنظومة التعليمية.

1048. العنوان: "متطلبات مواءمة السياسات التعليمية مع مهارات القرن الحادي والعشرين لرفع جاهزية الطلاب لسوق العمل المصري"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في وجود فجوة تنظيمية وإدارية بين مخرجات المناهج الحالية واحتياجات التنمية الاقتصادية، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغير المستقل وهو توافق المناهج الدراسية (Curriculum Alignment

- CA) مع مهارات القرن الحادي والعشرين (21st Century Skills - 21CS) والمتغير التابع وهو الجاهزية لسوق العمل (Job Market Readiness - JMR)، مع اعتبار المتغير الوسيط هو كفاءة الإدارة الصفية والتدريب العملي، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبة فحص الوثائق والسياسات التعليمية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة مهارات التفكير النقدي والابتكار والرقمنة من منظور التخطيط التربوي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن العوائق الإدارية التي تحول دون تطبيق المناهج القائمة على الكفايات، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى بناء نموذج مقترح لتطوير المناهج يربط بين التعليم والتوظيف، وتوصي بضرورة تفعيل الشراكات بين وزارة التعليم وقطاع الأعمال لتحديث خارطة المهارات المطلوبة، مما يعزز من القدرة التنافسية للخريجين ويقلل من معدلات البطالة الهيكلية في المجتمع المصري.

1049. العنوان: "إدارة الضغوط المهنية للمعلم وأثرها في جودة الأداء المؤسسي داخل المدارس الحكومية المصرية"

الموضوع: تكمن مشكلة الدراسة في رصد تزايد الأعباء الإدارية والمهنية الواقعة على عاتق المعلم، مما انعكس سلبًا على فاعلية التدريس، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر المتغير المستقل وهو الضغوط المهنية (Occupational Stress - OS) على المتغير التابع وهو جودة الأداء التدريسي (Quality of Teaching Performance - QTP)، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في الدعم التنظيمي المدرسي (Organizational School Support - OSS)، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص مسببات الضغط الوظيفي، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة الأعباء الإدارية، وضغوط الوقت، وضعف الحوافز وتأثيرها على العمليات الصفية، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين بمحافظات صعيد مصر، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية بمصر، وتهدف الدراسة إلى بيان العلاقة العكسية بين تزايد الضغوط والقدرة على الإبداع التدريسي، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تصميم برنامج إداري لإدارة الضغوط المهنية وتحسين بيئة العمل، وتقديم مقترحات لتعديل الهياكل الوظيفية بما يضمن تفريغ المعلم لمهامه الفنية، وتبرز أهمية الدراسة في تحسين الرضا الوظيفي (Job Satisfaction - JS) كركيزة أساسية لرفع كفاءة المنظومة التعليمية المصرية وتحقيق التميز الأكاديمي.

1050. العنوان: "حوكمة نظم التقويم المؤسسي كآلية لمعالجة الانحرافات الإدارية بالمدارس المصرية"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية القصور في آليات الرقابة والتقويم التي تؤدي إلى استدامة المشكلات التعليمية دون حلول جذرية، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغير المستقل وهو نظم المتابعة والتقويم المؤسسي (Institutional Monitoring and Evaluation Systems - IMES) والمتغير التابع وهو المشكلات التعليمية (Educational Problems - EP)، مع اعتبار المتغير الوسيط هو الثقافة التنظيمية (Organizational Culture - OC) داخل المدرسة، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقييم كفاءة أدوات الرقابة الداخلية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة آليات جمع البيانات، وتقييم الأداء الدوري، وتفعيل التغذية الراجعة، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس وزارة التربية والتعليم، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية تقارير المتابعة في اتخاذ القرارات التصحيحية، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وضع إطار مقترح لمنظومة تقويم رقمية متكاملة تضمن الشفافية والمساءلة، وتوصي بضرورة تدريب القيادات على مهارات التقييم المؤسسي (Institutional Evaluation - IE) لضمان استمرارية التحسين، مما يسهم في رفع جودة المخرجات التعليمية ومعالجة مواطن الخلل التنظيمي بفعالية.

سادس عشر: التخطيط الاستراتيجي

1051. **العنوان:** "إطار مقترح لتحقيق المواءمة الاستراتيجية (*Strategic Alignment*) بين خطة الوزارة المركزية والأداء المؤسسي للمديريات التعليمية في مصر: دراسة تحليلية تقويمية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول رصد وتحليل الفجوة التنظيمية العميقة بين الرؤية الاستراتيجية المركزية المتمثلة في نظام التعليم الجديد ورؤية مصر 2030، وبين واقع التنفيذ الفعلي والأداء المؤسسي داخل المديريات والإدارات التعليمية في الأقاليم، حيث يعاني النظام من انفصال بين التخطيط الفوقي والتنفيذ الميداني. يهدف البحث إلى بناء إطار مقترح لتحقيق "المواءمة الاستراتيجية" (SA (Strategic Alignment كمتغير مستقل، وأثر ذلك على تعزيز "الأداء المؤسسي" (IP (Institutional Performance كمتغير تابع، مع اعتبار الثقافة التنظيمية متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم واقع التنسيق الرأسي والأفقي، مستخدمًا أدوات مثل المقابلات المتعمقة مع القيادات وتحليل الوثائق الاستراتيجية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات نشر الاستراتيجية، وتدفق المعلومات، وتوحيد الأهداف، بينما تقتصر الحدود البشرية على قيادات الصف الأول والثاني في ديوان الوزارة وعينة ممثلة من المديريات التعليمية (حضرية وريفية). تسعى الدراسة للكشف عن معوقات الاتساق الاستراتيجي، ومن المتوقع أن تخلص إلى تقديم نموذج إجرائي يربط الأهداف الاستراتيجية بمؤشرات أداء تشغيلية دقيقة (KPIs) قابلة للقياس على المستوى المحلي، مما يضمن تكامل الجهود وتوجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية، وتقليل الهدر الناتج عن تضارب السياسات أو سوء الفهم الميداني للتوجهات المركزية، وبالتالي رفع كفاءة النظام التعليمي ككل.

1052. **العنوان:** "سيناريوهات بديلة لمستقبل التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الخامسة (*Industry 0*): دراسة استشرافية باستخدام مصفوفة التأثير المتبادل"

الموضوع: تتعامل هذه الدراسة مع مشكلة قصور التخطيط التقليدي الحالي عن استيعاب المتغيرات المتسارعة التي تفرضها "الثورة الصناعية الخامسة" (I0 (Industry 0، والتي تركز على التعاون بين الإنسان والآلة والذكاء الاصطناعي، مما يهدد جدوى مخرجات التعليم الثانوي العام في مصر بشكله الحالي. يهدف البحث إلى بناء "سيناريوهات مستقبلية" Future Scenarios (المتغير المستقل) لتطوير بنية التعليم الثانوي بما يحقق "الميزة التنافسية المستدامة" Sustainable Competitive Advantage (المتغير التابع). يستخدم البحث منهجية الدراسات المستقبلية، وتحديدًا أسلوب "تحليل التأثير المتبادل" (CIA (Cross-Impact Analysis لتحديد العلاقات بين المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة. الحدود الموضوعية تركز على سياسات القبول، والمناهج، ونظم التقويم، والمسارات التعليمية، بينما الحدود الزمنية تمتد لاستشراف العقد القادم حتى عام 20 تتناول الدراسة تحليل الفجوة بين المهارات الحالية والمهارات المستقبلية المطلوبة، مثل التفكير النقدي في بيئة مؤتمتة والأخلاقيات الرقمية. من المتوقع أن تقدم الدراسة ثلاثة سيناريوهات (المرجعي، والإصلاحي، والابتكاري)، وتنتهي بوضع استراتيجية مرنة لإدارة الانتقال نحو السيناريو الابتكاري، مما يساعد صانع السياسة التعليمية على اتخاذ قرارات استباقية تجنب النظام التعليمي صدمات المستقبل وتضمن جاهزية الخريجين لسوق عمل غير تقليدي.

1053. **العنوان:** "تطوير استراتيجيات التخطيط لإدارة المخاطر التعليمية (*Educational Risk Management*) في المدارس المصرية لمواجهة الأزمات المركبة: دراسة ميدانية"

الموضوع: يناقش هذا البحث إشكالية غياب التخطيط المنهجي المسبق لـ "إدارة المخاطر التعليمية" Educational Risk Management (ERM) في المدارس المصرية، حيث تعتمد الإدارة غالبًا على رد الفعل العشوائي عند وقوع الأزمات (صحية، أمنية، طبيعية)، مما يؤدي إلى ارتباك العملية التعليمية وهدر الموارد. يهدف البحث إلى تطوير استراتيجيات تخطيط وقائي كمتغير مستقل، لتعزيز "الاستمرارية التعليمية" Educational Continuity كمتغير تابع في ظل الأزمات المركبة. يستخدم

البحث المنهج الوصفي ومصفوفة تقييم المخاطر، ويطبق على عينة من المدارس الحكومية والخاصة بمحافظات متنوعة جغرافيًا. الحدود الموضوعية تشمل المخاطر الاستراتيجية، والتشغيلية، والمالية، والبشرية. يحلل البحث واقع خطط الطوارئ الحالية ومدى فاعليتها، والعلاقة بين جاهزية البنية التحتية وكفاءة الاستجابة. من المتوقع أن يتوصل البحث إلى دليل استراتيجي وطني لتصنيف المخاطر المحتملة، ووضع بروتوكولات تعامل موحدة، وبناء فرق إدارة أزمات مدربة داخل كل إدارة تعليمية، مما يحول التخطيط من مجرد استيفاء أوراق إلى ممارسة إدارية راسخة تضمن أمن وسلامة المجتمع المدرسي واستدامة التعلم تحت أي ظرف، مع تقديم نموذج مقترح لنظام إنذار مبكر يعتمد على البيانات الضخمة.

1054. العنوان: "استخدام منهجية التخطيط المكاني الذكي (*Intelligent Spatial Planning*) في إعادة رسم الخريطة المدرسية بمصر لتحقيق العدالة المكانية وتكافؤ الفرص"

الموضوع: تركز هذه المشكلة البحثية على العشوائية في توزيع الأبنية التعليمية وعدم توازن "الخريطة المدرسية" School Mapping مع الكثافة السكانية والنمو الديموغرافي المتسارع في مصر، مما يخلق فجوات في الإتاحة والوصول للخدمة التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية والمناطق الجديدة. يهدف البحث إلى توظيف أدوات "نظم المعلومات الجغرافية" (GIS (Geographic Information Systems والتحليلات المكانية كمتغير مستقل، لتحقيق "العدالة المكانية" Spatial Justice وتكافؤ الفرص التعليمية كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي لمعالجة البيانات الديموغرافية والجغرافية. الحدود الموضوعية تشمل مرحلة التعليم الأساسي، والحدود المكانية تغطي محافظات ذات كثافات متباينة (مثل القاهرة، وكفر الشيخ، والوادي الجديد). يبحث الموضوع في كيفية استخدام البيانات المكانية لتحديد المواقع المثلى للمدارس الجديدة، وإعادة توظيف المباني الحالية. من المتوقع أن تسفر النتائج عن نموذج تخطيطي ديناميكي يربط بين التوسع العمراني والتخطيط التعليمي، ويقدم حلولًا مبتكرة لمشكلة الكثافة الطلابية وتعدد الفترات الدراسية، مما يضمن وصول الخدمة التعليمية بجودة متكافئة لكل طالب بغض النظر عن موقعه الجغرافي، ويدعم متخذ القرار في توجيه الموازنات الاستثمارية للأبنية التعليمية بدقة عالية.

1055. العنوان: "متطلبات تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق (*Blue Ocean Strategy*) في تطوير التعليم الفني والتكنولوجي بمصر لتعزيز التنافسية الدولية"

الموضوع: تتناول الدراسة مشكلة انحصار التعليم الفني في مصر في تخصصات تقليدية ومشبعة، والمنافسة في "محيطات حمراء" دامية تتميز بضعف الجودة وتدني النظرة المجتمعية، مما يعيق مساهمته في التنمية الاقتصادية. يهدف البحث إلى تطبيق مبادئ "استراتيجية المحيط الأزرق" (BOS (Blue Ocean Strategy كمتغير مستقل (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار)، لخلق قيمة مضافة جديدة وفتح أسواق عمل غير مروقة، مما يؤدي إلى تعزيز "التنافسية الدولية" International Competitiveness للتعليم الفني المصري كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة لبعض مدارس التكنولوجيا التطبيقية الناجحة. الحدود الموضوعية تركز على استحداث تخصصات نوعية (مثل الذكاء الاصطناعي، الطاقة الخضراء، اللوجستيات). يبحث الموضوع في كيفية إعادة هندسة القيمة المقدمة للطالب ولسوق العمل، والخروج من منافسة التعليم العام. من المتوقع أن تخلص النتائج إلى إطار استراتيجي يحدد التخصصات التي يجب إلغاؤها، والمهارات التي يجب تعظيمها، وكيفية جذب شريحة جديدة من الطلاب والمستثمرين، مما يحول التعليم الفني من مسار "من لا مجموع له" إلى مسار النخبة التكنولوجية، ويحقق ميزة تنافسية لمصر في تصدير العمالة الفنية الماهرة.

1056. العنوان: "التخطيط الاستراتيجي الأخضر (*Green Strategic Planning*) بالجامعات المصرية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (*SDGs*): جامعة كفر الشيخ نموذجًا"

الموضوع: تعالج هذه الدراسة الفجوة بين التخطيط التقليدي للجامعات المصرية ومتطلبات الاستدامة البيئية العالمية، حيث تفتقر الخطط الاستراتيجية الحالية إلى دمج البعد البيئي بشكل هيكلي في كافة العمليات الأكاديمية والإدارية. يهدف البحث إلى بناء نموذج لـ "التخطيط الاستراتيجي الأخضر" (GSP Green Strategic Planning) كمتغير مستقل، وقياس أثره على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" (SDGs Sustainable Development Goals) كمتغير تابع. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، متخذًا جامعة كفر الشيخ نموذجًا لتميزها البيئي. الحدود الموضوعية تشمل استراتيجيات الطاقة، والمياه، والبحث العلمي الأخضر، والمناهج المستدامة. يدرس البحث كيفية تحويل الجامعة إلى "حرم جامعي ذكي ومستدام" Smart Sustainable Campus. من المتوقع أن يتوصل البحث إلى مصفوفة مؤشرات أداء خضراء (Green KPIs) يتم دمجها في الخطة الاستراتيجية للجامعة، وتقديم دليل إجرائي للتحول نحو الجامعات الخضراء يشمل سياسات الشراء الأخضر، وإدارة المخلفات، وتعزيز الوعي البيئي، مما يساهم في تحسين التصنيف الدولي للجامعات المصرية في معايير الاستدامة (مثل تصنيف UI GreenMetric) وخدمة المجتمع المحلي.

1057. **العنوان:** **"آليات تفعيل الحوكمة الاستراتيجية بالمدارس الدولية في مصر لضمان جودة الأداء وحماية الهوية الوطنية في ضوء السياسات التعليمية المعاصرة"**

الموضوع: تتمثل المشكلة البحثية في رصد التحديات المرتبطة بضعف الرقابة التنظيمية وتغليب الأهداف الربحية في قطاع التعليم الدولي، مما يهدد استقرار الهوية الثقافية ومعايير العدالة، ولذا تهدف الدراسة إلى استقصاء دور الحوكمة الاستراتيجية (SG Strategic Governance) كمتغير مستقل، في تحقيق كل من ضبط الجودة التعليمية Educational (EQA Quality Assurance) وحماية الهوية الوطنية (NIP National Identity Protection) كمتغيرات تابعة في المدارس الدولية المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية دراسة آليات المساءلة، والشفافية المالية، ومدى الالتزام بتدريس المناهج القومية، بينما تقتصر الحدود البشرية والمكانية على مديري وأصحاب المدارس الدولية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (DM Descriptive Method) لتحليل الواقع التنظيمي واللوائح المنظمة. ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين أنماط الملكية المؤسسية ومستوى الالتزام بمعايير الحوكمة الاستراتيجية (SG)، مع توضيح كيف يسهم تفعيل الرقابة في ضبط التوازن بين التدويل والحفاظ على الخصوصية الثقافية. ومن المتوقع أن توصل نتائج الدراسة إلى تصميم نموذج إداري مقترح يحدد أدوار أصحاب المصلحة، ويقدم توصيات لتطوير التشريعات الملزمة لضمان خضوع المدارس الدولية للرؤية الاستراتيجية للدولة، بما يكفل تحقيق جودة الأداء (EQA) وحماية الهوية الوطنية (NIP) وتجنب تسليع التعليم، وضمان تخريج مواطن منتمٍ لهويته المصرية وقادر على المنافسة عالميًا في آن واحد.

1058. **العنوان:** **"استراتيجية مقترحة لإدارة المواهب البشرية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر لتحقيق استدامة التعاقب القيادي"**

الموضوع: تتبلور المشكلة البحثية في غياب المنهجية العلمية لعمليات إحلال الكوادر القيادية والاعتماد التقليدي على معيار الأقدمية، مما أحدث فجوة في جاهزية الصف الثاني لتولي المهام الإدارية، ولذلك تهدف الدراسة إلى بناء استراتيجية متكاملة لـ إدارة المواهب (TM Talent Management) كمتغير مستقل بأبعادها المتمثلة في الجذب والاكتشاف والتطوير والاحتفاظ، وأثرها في تعزيز التعاقب القيادي (LS Leadership Succession) كمتغير تابع داخل ديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية المنظمة للمسارات الوظيفية، بينما تشمل الحدود البشرية الكفاءات الشابة من المعلمين والإداريين المتميزين بمختلف قطاعات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MOETE Ministry of Education and Technical Education)، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (DM) ومنهج النظم (SA Systems Approach). ويحلل البحث العلاقة بين كفاءة برامج إدارة المواهب (TM) وضمان الاستدامة القيادية (LS Leadership Sustainability) عبر خلق خزان بشري مؤهل. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى تصميم خريطة للمواهب

TM (Talent Map) وبطاقات وصف وظيفي قائمة على الجدارات القيادية المعاصرة، مع اقتراح مسار مهني سريع Fast-track (FT) للكفاءات الاستثنائية، مما يؤدي إلى نتائج ملموسة في ضخ دماء جديدة قادرة على تنفيذ خطط التطوير المؤسسي بكفاءة وفاعلية، وضمان انتقال سلس للسلطة الإدارية والتربوية داخل المنظومة التعليمية المصرية.

1059. العنوان: "تطوير بطاقة الأداء المتوازن كمدخل للتخطيط والرقابة الاستراتيجية بالإدارات التعليمية في مصر لتعزيز الفاعلية التنظيمية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول قصور نظم التخطيط والرقابة التقليدية في الإدارات التعليمية المصرية، والتي تركز بشكل مفرط على الجوانب المالية والإجرائية مع إهمال العمليات الداخلية والنمو التنظيمي، ولذا تستهدف الدراسة تطوير بطاقة الأداء المتوازن BSC (Balanced Scorecard) كمتغير مستقل بأبعادها الأربعة، لتعزيز الفاعلية التنظيمية OE (Organizational Effectiveness) كمتغير تابع في سياق الإدارة التعليمية. وتشمل الحدود الموضوعية تطبيق أبعاد البطاقة المتمثلة في المنظور المالي، ومنظور العملاء، ومنظور العمليات الداخلية، ومنظور التعلم والنمو، بينما تقتصر الحدود البشرية على القيادات والإداريين في إحدى الإدارات التعليمية المختارة، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي DM (Descriptive Method) والمنهج البنائي CM (Constructive Method) لتصميم النموذج المقترح. ويسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين تبني نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC) وقدرة الإدارة على ترجمة الأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني MOETE (Ministry of Education and Technical Education) إلى إجراءات تشغيلية ملموسة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تصميم نموذج لبطاقة أداء تتناسب مع خصوصية البيئة البيروقراطية المصرية، توفر لوحة قيادة D (Dashboard) لصانع القرار لرصد التقدم الاستراتيجي، وتفضي إلى نتائج تربط تقييم الأداء الوظيفي بتحقيق المستهدفات الفعلية، مما يسهم في رفع مستوى الفاعلية التنظيمية (OE) والتحول نحو الإدارة بالأهداف والنتائج بدلًا من الإدارة التقليدية القائمة على المراقبة الشكلية.

1060. العنوان: "التخطيط الاستراتيجي لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر لتعزيز الكفاءة التمويلية"

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لمشكلة اتساع الفجوة التمويلية في قطاع التعليم المصري وعجز الموارد التقليدية عن مواكبة متطلبات التوسع وجودة البنية التحتية، حيث يهدف البحث إلى وضع رؤية للتخطيط الاستراتيجي لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP (Public-Private Partnership) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تعزيز الكفاءة التمويلية FE (Financial Efficiency) كمتغير تابع. وتتناول الحدود الموضوعية دراسة نماذج الشراكة المعاصرة مثل نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT (Build-Operate-Transfer)، ونظام الإدارة مقابل التشغيل، بالتطبيق على نماذج مثل المدارس المصرية اليابانية ومدارس النيل المصرية، في حين تشمل الحدود البشرية والمكانية خبراء التخطيط بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني MOETE (Ministry of Education and Technical Education) والمستثمرين في قطاع التعليم. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) ومنهج تحليل أصحاب المصلحة SA (Stakeholder Analysis) لتحليل البيئة التشريعية والاقتصادية. ويسعى البحث إلى كشف العلاقة بين الحوافز الاستثمارية الممنوحة للقطاع الخاص وقدرة المنظومة على تحقيق الاستدامة المالية دون المساس بالعدالة الاجتماعية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى خارطة طريق استراتيجية تحدد أدوار الشركاء، وتقترح آليات لضمان الجودة، مع التوصل لنتائج تؤكد أن تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) يساهم بشكل جوهري في رفع الكفاءة التمويلية (FE) وتوفير بيئات تعلم متطورة تلبي معايير الجودة العالمية في ظل محدودية الموازنة العامة.

1061. العنوان: "استراتيجية مقترحة لإدارة التحول الرقمي (*Digital Transformation*) في المؤسسات التعليمية المصرية لتعزيز النضج الرقمي المؤسسي: مدخل التخطيط بالسيناريو"

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية العميقة لهذه الدراسة حول غياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة لـ "التحول الرقمي" (Digital Transformation (DT في المدارس والإدارات التعليمية المصرية، حيث يقتصر الأمر في كثير من الأحيان على "الرقمنة السطحية" (Digitization) المتمثلة في توفير الأجهزة (التابلت، الشاشات التفاعلية) دون إحداث تغيير جذري في الثقافة التنظيمية أو إعادة هندسة العمليات الإدارية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى "النضج الرقمي" Digital Maturity (DM) للمؤسسة التعليمية وعدم تحقيق العائد المرجو من الاستثمارات الضخمة. يهدف البحث إلى بناء استراتيجية وطنية مقترحة لإدارة التحول الرقمي كمتغير مستقل، باستخدام مدخل "التخطيط بالسيناريو" Scenario Planning للتعامل مع حالة عدم اليقين التكنولوجي والتغيرات المتسارعة، بهدف رفع مستوى النضج الرقمي المؤسسي كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي الاستشرافي. الحدود الموضوعية تشمل الأبعاد الاستراتيجية الأربعة للنضج الرقمي: القيادة الرقمية، الثقافة التنظيمية المرنة، الكفاءات البشرية التقنية، والبنية التحتية الذكية، بينما الحدود البشرية تشمل قيادات التطوير التكنولوجي ومديري المدارس الثانوية في محافظات الدلتا والصعيد. يناقش الموضوع الفجوة بين رقمنة المناهج ورقمنة الإدارة، وكيفية التغلب على مقاومة التغيير لدى الكوادر التقليدية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى صياغة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية (السيناريو المتفائل للتحول الشامل والذكاء الاصطناعي، السيناريو الاتجاهي للإصلاح التدريجي، السيناريو المتشائم للجمود التقني)، وتقديم خارطة طريق استراتيجية للانتقال من مرحلة "الميكنة" إلى مرحلة "الذكاء المؤسسي"، تتضمن معايير حوكمة البيانات الضخمة، وآليات لتدريب القيادات على التخطيط الاستراتيجي الرقمي، مما يضمن استدامة التطوير التكنولوجي وتحويله إلى ميزة تنافسية حقيقية للنظام التعليمي المصري.

1062. العنوان: "تطوير آليات التخطيط اللامركزي (*Decentralized Planning*) بالإدارات التعليمية في مصر لتحقيق التمكين الإداري وسرعة الاستجابة: دراسة ميدانية"

الموضوع: تعالج هذه الدراسة إشكالية مزمنة تتمثل في هيمنة التخطيط المركزي الفوقي (Top-down Planning) في النظام التعليمي المصري، مما يفرغ سياسات "اللامركزية" Decentralization من مضمونها الحقيقي، ويجعل الإدارات التعليمية (على مستوى المراكز والأقسام) مجرد منافذ تنفيذية للتعليمات الوزارية، تفتقر إلى الصلاحيات اللازمة للتخطيط المحلي الذي يراعي خصوصية السياق الجغرافي والاجتماعي، مما يضعف "التمكين الإداري" Administrative Empowerment ويقلل من "سرعة الاستجابة" Responsiveness للمشكلات الطارئة والمتطلبات المحلية. يهدف البحث إلى تطوير آليات التخطيط اللامركزي كمتغير مستقل، وأثر ذلك على كفاءة القرارات الإدارية والمرونة التنظيمية كمتغيرات تابعة. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بدراسة ميدانية. الحدود الموضوعية تشمل الصلاحيات المالية والإدارية الممنوحة لمديري الإدارات، وآليات مشاركة المجتمع المحلي ومجالس الأمناء في وضع الخطة التشغيلية. يبحث الموضوع في المعوقات التشريعية (قانون الإدارة المحلية وقانون التعليم) والثقافية التي تحول دون تفويض السلطة. من المتوقع أن تسفر الدراسة عن نموذج مقترح لـ "التخطيط التشاركي الصاعد" (Bottom-up Planning) يبدأ من المدرسة فالإدارة ثم المديرية، واقتراح تعديلات تشريعية تمنح الإدارات موازنات مستقلة للتطوير المحلي (Block Grants)، مع وضع مؤشرات أداء (KPIs) مركزية للمساءلة القائمة على النتائج بدلًا من الرقابة على الإجراءات، مما يحقق التوازن الصعب بين وحدة السياسة العامة للدولة ومرونة التطبيق المحلي، ويعزز شعور القيادات المحلية بالملكية والمسؤولية تجاه خططهم.

1063. العنوان: "التخطيط الاستراتيجي لتدويل التعليم العالي (*Internationalization of Higher Education*) في الجامعات المصرية كمدخل لتعزيز القوة الناعمة: جامعة كفر الشيخ نموذجًا"

الموضوع: يركز البحث على قصور الخطط الاستراتيجية للجامعات المصرية (خاصة الإقليمية) في التعامل مع ملف "تدويل التعليم" Internationalization of Education بمنظور استراتيجي شامل، حيث ينحصر الفهم الحالي غالبًا في قبول الطلاب الوافدين لزيادة الموارد المالية، دون الاهتمام بأبعاد التدويل الأخرى مثل تدويل المناهج، والبحث العلمي المشترك، والتبادل الأكاديمي، مما يحد من دور الجامعة كأداة فاعلة لـ "القوة الناعمة" Soft Power للدولة المصرية في محيطها الإقليمي والدولي. يهدف البحث إلى صياغة إطار متكامل للتخطيط الاستراتيجي للتدويل كمتغير مستقل، لتعزيز المكانة الدولية للجامعة وقوتها الناعمة وتصنيفها العالمي كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، متخذًا جامعة كفر الشيخ نموذجًا للجامعات الطموحة. الحدود الموضوعية تشمل استراتيجيات الشراكة الدولية، والاعتماد الدولي للبرامج، والتسويق التعليمي الدولي، واستقطاب الأساتذة الزائرين. يحلل البحث الفجوة بين الشعارات الاستراتيجية والواقع التنظيمي لمكاتب العلاقات الدولية بالجامعات. من المتوقع أن تخلص النتائج إلى استراتيجية متكاملة للتدويل تتضمن بعدين:

(التدويل في الداخل Internationalization at Home) لخدمة الطلاب المحليين وإكسابهم مهارات عالمية، و(التدويل في الخارج Cross-border Education) لجذب الشراكات، مع وضع مؤشرات قياس دقيقة للعائد الاقتصادي والدبلوماسي من التعليم، مما يحول الجامعات المصرية إلى مراكز إشعاع حضاري ووجهات تعليمية عالمية وليست محلية فقط.

1064. العنوان: "استراتيجية مقترحة لإدارة المعرفة (*Knowledge Management*) بقطاع التعليم العام في مصر للحد من فقدان الذاكرة المؤسسية: مدخل تكاملي"

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية حول غياب التخطيط المنهجي لـ "إدارة المعرفة" (KM (Knowledge Management داخل الهياكل الإدارية بوزارة التربية والتعليم والمديريات، مما يؤدي إلى ظاهرة "فقدان الذاكرة المؤسسية" Loss of Institutional Memory نتيجة خروج القيادات والخبراء التربويين للمعاش دون نقل خبراتهم، مما يتسبب في تكرار الأخطاء، والبدء من الصفر مع كل تغيير وزاري، وعدم تراكم الخبرات التنظيمية. يهدف البحث إلى بناء استراتيجية وطنية لإدارة المعرفة كمتغير مستقل (يتضمن عمليات اكتشاف المعرفة، وتخزينها، ومشاركتها، وتطبيقها)، للحد من الهدر المعرفي وتعزيز "الابتكار التنظيمي" Organizational Innovation كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج النظم. الحدود الموضوعية تشمل المعرفة الصريحة (الوثائق، اللوائح، البيانات) والمعرفة الضمنية (الخبرات، المهارات، العلاقات غير المكتوبة). يبحث الموضوع في سبل تحويل المعرفة الفردية إلى معرفة مؤسسية متاحة للجميع. من المتوقع أن يقدم البحث نموذجًا لـ "بنوك المعرفة الإدارية" داخل الوزارة، وآليات لـ "نقل الخبرة" Mentoring بين الأجيال الإدارية قبل التقاعد، واقتراح سياسات تحفيزية لمشاركة المعرفة بدلًا من احتكارها كمصدر للقوة، مما يضمن استدامة التطوير المؤسسي وبناء القرارات الاستراتيجية المستقبلية على دروس الماضي المستفادة وقاعدة معرفية صلبة.

1065. العنوان: "التخطيط الاستراتيجي لتعزيز الهوية الوطنية (*National Identity*) في المدارس الخاصة والدولية بمصر: إطار تنظيمي مقترح لضبط السياسات التعليمية"

الموضوع: تناقش الدراسة إشكالية التخطيط والرقابة على ملف "الهوية الوطنية" National Identity داخل قطاع المدارس الخاصة والدولية الذي يتوسع بسرعة كبيرة في مصر، حيث يوجد تباين واضح وقصور في الالتزام بتدريس اللغة العربية، والتاريخ، والتربية الوطنية، والاحتفاء بالرموز الوطنية، مما يهدد التماسك الثقافي للمجتمع ويخلق "اغترابًا ثقافيًا" لدى شريحة من الطلاب. يهدف البحث إلى وضع إطار للتخطيط الاستراتيجي والرقابي كمتغير مستقل، لضمان

تعزيز الهوية الوطنية والانتماء كمتغير تابع، دون الإخلال بطبيعة التعليم الدولي وجودته. يستخدم البحث المنهج الوصفي والتحليل النقدي للسياسات التعليمية. الحدود الموضوعية تشمل اللوائح المنظمة للمدارس الدولية (مثل المدرسة الأمريكية، البريطانية، الألمانية، الكندية) وآليات الإشراف الوزاري على مواد الهوية. يحلل البحث التوتر الجدلي بين العولمة التعليمية والثوابت الوطنية. من المتوقع أن تسفر الدراسة عن "وثيقة معايير استراتيجية للهوية الوطنية" تُلزم المدارس الدولية بدمج الأبعاد الثقافية المصرية في الأنشطة اللاصفية والحياة المدرسية اليومية وليس فقط في الكتب المقررة بشكل صوري، ووضع مؤشرات أداء تقيس مدى تشبع الطلاب بثقافة وطنهم، مما يضمن تخريج أجيال منفتحة عالميًا لكنها راسخة الجذور وطنيًا.

1066. العنوان: "سيناريوهات سد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل المتغير في مصر: دراسة استشرافية في ضوء رؤية مصر 2030"

الموضوع: تتعامل الدراسة مع المعضلة الاستراتيجية المزمنة المتمثلة في عدم التوافق (Strategic Mismatch) بين تخصصات ومهارات خريجي الجامعات المصرية، وبين الاحتياجات الديناميكية والمتغيرة لـ "سوق العمل" Labor Market المحلي والدولي المتأثر بالرقمنة والذكاء الاصطناعي، مما يزيد من معدلات البطالة المقنعة بين الخريجين. يهدف البحث إلى بناء "سيناريوهات مستقبلية" لسد هذه الفجوة كمتغير مستقل، لتحقيق "الأمن الوظيفي" للخريجين ودعم التنمية الاقتصادية كمتغيرات تابعة. يعتمد البحث منهجية دلفي (Delphi Technique) لاستطلاع آراء الخبراء في التخطيط التعليمي، والاقتصاد، والصناعة. الحدود الموضوعية تشمل سياسات مكتب التنسيق والقبول بالجامعات، واستحداث وإلغاء التخصصات، والشراكة مع القطاع الخاص في تصميم البرامج. يحلل البحث الاتجاهات العالمية في "المهارات العابرة للتخصصات" Transdisciplinary Skills. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات (السيناريو الامتدادي باستمرار الوضع الحالي، السيناريو الإصلاحي، والسيناريو التحولي الجذري)، وتقديم استراتيجية وطنية لـ "إعادة تأهيل الخريجين" Reskilling، واقتراح نموذج للجامعات الريادية التي تخطط برامجها بناءً على إشارات السوق المستقبلية (Market Signals) وليس بناءً على أعضاء هيئة التدريس المتاحين، مما يقلل الهدر في رأس المال البشري.

1067. العنوان: "التخطيط الاستراتيجي لتطبيق نظام (الاعتماد البرامجي) *Programmatic Accreditation* في كليات التربية المصرية: متطلبات التحول من الاعتماد المؤسسي"

الموضوع: يركز البحث على مشكلة اكتفاء معظم كليات التربية في مصر بالحصول على "الاعتماد المؤسسي" Institutional Accreditation الذي يركز في الغالب على البنية التحتية، والموارد، والوثائق المؤسسية العامة، دون الانتقال إلى المستوى الأعمق وهو "الاعتماد البرامجي" Programmatic Accreditation الذي يركز على جودة البرامج الأكاديمية ونواتج تعلم التخصصات الدقيقة، مما يؤثر سلبًا على التنافسية النوعية للمعلم الخريج. يهدف البحث إلى تحديد متطلبات التخطيط الاستراتيجي للتحول نحو الاعتماد البرامجي كمتغير مستقل، وأثر ذلك على "جودة إعداد المعلم" Teacher Preparation Quality وتنافسيته كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي. الحدود الموضوعية تشمل معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE) والمعايير العالمية مثل (CAEP)، وتطبق على برامج إعداد المعلم (عام، أساسي، طفولة، تربية خاصة). يدرس البحث الفجوة في الموارد البشرية والمادية اللازمة لهذا التحول. من المتوقع أن يقدم البحث خارطة طريق استراتيجية لتجزئة الاعتماد المؤسسي إلى اعتمادات برامجية متخصصة، ووضع خطط تحسين مستمرة لكل برنامج أكاديمي على حدة، مما يضمن أن خريج قسم الرياضيات -مثلًا- قد حقق المعايير التخصصية العالمية، وليس فقط أن الكلية تمتلك مباني جيدة، مما يرفع من تنافسية المعلم المصري إقليميًا.

1068. العنوان: **"أطار استراتيجي مقترح لتسويق الخدمات التعليمية (*Educational Marketing*) بالمدارس الفنية المصرية لتحسين صورتها الذهنية وجذب الطلاب المتميزين"**

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية حول النظرة المجتمعية الدونية المتوارثة للتعليم الفني في مصر، وضعف الإقبال عليه من الطلاب المتفوقين في الشهادة الإعدادية، نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي لـ "التسويق التربوي" Educational Marketing وإدارة السمعة المؤسسية، رغم الجهود الحكومية لتطويره. يهدف البحث إلى بناء إطار استراتيجي لتسويق التعليم الفني كمتغير مستقل، لتحسين "الصورة الذهنية" Institutional Image وزيادة "معدلات الالتحاق النوعي (للطلاب المتميزين) كمتغيرات تابعة. يستخدم البحث المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة لمدارس التكنولوجيا التطبيقية كنموذج ناجح يمكن تعميمه. الحدود الموضوعية تشمل عناصر المزيج التسويقي الخدمي (Ps7) المطبق في التعليم (المنتج التعليمي، التكلفة، المكان، الترويج، الأفراد، العمليات، الدليل المادي). يبحث الموضوع في كيفية تحويل قصص النجاح للخريجين إلى أدوات تسويقية. من المتوقع أن تخلص النتائج إلى استراتيجية اتصال وتسويق متكاملة تستهدف تغيير قناعات أولياء الأمور والمجتمع، وتركز على تسويق "المسار المهني" والفرص الوظيفية المتاحة، وبناء علامة تجارية (Brand) قوية للتعليم الفني المصري الجديد، مما يساهم في تحقيق التوازن المطلوب بين التعليم العام والفني في خطة التنمية.

1069. العنوان: **"التخطيط الاستراتيجي لإدارة رأس المال الفكري (*Intellectual Capital*) في المراكز البحثية التربوية بمصر: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية نموذجًا"**

الموضوع: تعالج الدراسة مشكلة ضعف الاستثمار الاستراتيجي في "رأس المال الفكري" (Intellectual Capital (IC داخل المؤسسات والمراكز البحثية التربوية في مصر، وعدم تحويل الكم الهائل من البحوث والدراسات إلى سياسات تطبيقية أو قيمة اقتصادية مضافة، مما يمثل هدرًا للأصول المعرفية الوطنية. يهدف البحث إلى وضع خطة استراتيجية لإدارة وتنمية مكونات رأس المال الفكري (البشري، والهيكلي، والعلائقي) كمتغير مستقل، لتعزيز "الكفاءة البحثية" و"تأثير السياسات" Policy Impact كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (NCERD). الحدود الموضوعية تشمل آليات براءات الاختراع التربوية، وتسويق الخدمات البحثية، وبناء الشراكات مع الميدان. يحلل البحث الفجوة بين الإنتاج البحثي الأكاديمي واحتياجات الميدان التعليمي الفعلية. من المتوقع أن يقدم البحث نموذجًا لقياس الأصول غير الملموسة في المراكز البحثية، واقتراح استراتيجيات لتحويل المعرفة الضمنية للباحثين الكبار إلى أصول مؤسسية، وإنشاء وحدات لربط البحث بصناعة القرار (Research-to-Policy Units)، مما يعظم العائد على الاستثمار في البحث التربوي.

1070. العنوان: **"استراتيجية مقترحة لتحقيق العدالة الرقمية (*Digital Equity*) في التخطيط للتعليم الهجين بالجامعات المصرية: دراسة تحليلية للفجوة الرقمية"**

الموضوع: في ظل التوجه الاستراتيجي للدولة نحو اعتماد "التعليم الهجين" Hybrid Learning كنظام دائم في الجامعات المصرية، تبرز مشكلة "الفجوة الرقمية" Digital Divide بوضوح بين الطلاب (على أساس اقتصادي وجغرافي) وبين الجامعات (حكومية، أهلية، خاصة)، مما يهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية. يهدف البحث إلى صياغة استراتيجية تخطيطية لتحقيق "العدالة الرقمية" Digital Equity كمتغير مستقل، لضمان "شمولية التعليم" Inclusive Education وجودة المخرجات لجميع فئات الطلاب كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي المسحي. الحدود الموضوعية تشمل أبعاد الفجوة الرقمية: الوصول (البنية التحتية والأجهزة)، والمهارات (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس)، والقدرة على تحمل التكاليف. يدرس البحث التباين في الجاهزية الرقمية وتأثيره على التحصيل الدراسي. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ميثاق استراتيجي للعدالة الرقمية يلتزم بتوفير بدائل مؤسسية للطلاب غير القادرين (مثل

معامل مركزية، أجهزة مدعومة، باقات إنترنت تعليمية)، وإعادة تصميم المقررات لتناسب السرعات المختلفة للإنترنت، لضمان ألا يتحول التخطيط للتعليم الهجين إلى أداة لتعميق التفاوت الطبقي والتعليمي بدلًا من جسره.

1071. **العنوان:** **"استراتيجيات تخطيط القوى العاملة (*Workforce Planning*) القائمة على السيناريوهات لسد العجز في أعداد المعلمين بالمدارس المصرية: دراسة استشرافية حتى عام 2030"**

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية حول الأزمة المزمنة والمتفاقمة المتمثلة في "العجز الكمي والنوعي" في أعداد المعلمين بالمدارس الحكومية المصرية، والاعتماد المستمر على الحلول التسكينية المؤقتة (مثل نظام الحصة أو التطوع) التي تفتقر للاستدامة وتؤثر سلبًا على جودة العملية التعليمية. يهدف البحث إلى بناء استراتيجيات لـ "تخطيط القوى العاملة" Workforce Planning كمتغير مستقل، باستخدام منهجية "تخطيط السيناريوهات" Scenario Planning، للتعامل مع المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية، بهدف تحقيق "الاستدامة في الموارد البشرية" كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي الاستشرافي. الحدود الموضوعية تشمل تحليل الهرم السكاني للمعلمين الحاليين، معدلات التقاعد المتوقعة، ومعدلات النمو في أعداد الطلاب، مع التركيز على التخصصات الحرجة (العلوم والرياضيات). يناقش الموضوع الانتقال من التخطيط التقليدي (معدل معلم لكل فصل) إلى التخطيط الديناميكي (ساعات العمل الفعلية، وأنماط التوظيف المرن). من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات مستقبلية (السيناريو الانكماشي، وسيناريو النمو التدريجي، والسيناريو التحولي)، وتقديم خارطة طريق وطنية لإعادة هيكلة النصاب القانوني، واستحداث مسارات وظيفية جديدة تسمح بدخول خريجين متميزين من غير التربويين بعد تأهيلهم، مما يضمن وجود خطط استباقية لسد العجز قبل حدوثه وتفادي انهيار الخدمة التعليمية في المناطق ذات الكثافة العالية.

1072. **العنوان:** **"إطار تنظيمي مقترح لحوكمة قطاع التعليم الموازي (*Shadow Education*) في مصر ودمجه في الاقتصاد الرسمي: مدخل الشراكة والمساءلة"**

الموضوع: تتناول الدراسة قضية "الدروس الخصوصية" ومراكز الدعم التعليمي (السناتر) في مصر ليس كظاهرة للمحاربة الأمنية، بل كواقع اقتصادي وتعليمي ضخم يعمل خارج سيطرة الدولة (قطاع غير رسمي)، مما يؤدي لهدر ضريبي وغياب للرقابة التربوية. يهدف البحث إلى وضع إطار تنظيمي لـ "حوكمة التعليم الموازي" Shadow Education Governance كمتغير مستقل، يعتمد على تقنين الأوضاع وضبط الجودة، لتحقيق "الكفاءة الاقتصادية والتربوية" كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (تحليل السياسات العامة). الحدود الموضوعية تشمل التشريعات المنظمة للتعليم الخاص، واللوائح الضريبية، ومعايير الجودة. يطرح البحث فكرة التعامل مع هذا القطاع بمنطق "الاحتواء والتوظيف" بدلًا من "الإنكار"، عبر فرض معايير ترخيص صارمة تضمن سلامة الطلاب وجودة المادة العلمية. من المتوقع أن تسفر الدراسة عن نموذج وطني لترخيص "مراكز الخدمات التعليمية المساندة" تحت إشراف الوزارة، مع توجيه العوائد الضريبية المحصلة منها لدعم صندوق تحسين أجور معلمي المدارس الحكومية، مما يحقق التوازن بين احتياجات المجتمع للدروس وبين هيبة الدولة وحقها في الرقابة والتمويل، ويحول هذا الاقتصاد الخفي إلى رافد رسمي داعم لمنظومة التعليم.

1073. **العنوان:** **"التخطيط الاستراتيجي لتعظيم العائد الاستثماري (*ROI*) من فروع الجامعات الدولية بالعاصمة الإدارية الجديدة: دراسة تقويمية في ضوء رؤية مصر 2030"**

الموضوع: في إطار توجه الدولة المصرية لاستضافة فروع للجامعات الأجنبية المرموقة، تبرز الحاجة الماسة لتقييم وتخطيط العائد الحقيقي من هذه التجربة بعد مرور سنوات على انطلاقها، لضمان عدم تحولها لمجرد مشاريع استثمارية عقارية تستهدف النخبة دون تقديم قيمة مضافة حقيقية للبحث العلمي أو الصناعة الوطنية. يهدف البحث إلى وضع

تخطيط استراتيجي لتعظيم "العائد على الاستثمار" ROI (Return on Investment) (بشقه المعرفي والاقتصادي) كمتغير مستقل، لتعزيز "توطين المعرفة" و"التنافسية الدولية" للتعليم العالي المصري كمتغيرات تابعة. يعتمد البحث المنهج التقويمي (Evaluation Research) باستخدام نماذج التحليل الاستراتيجي. الحدود الموضوعية تشمل البرامج الأكاديمية المطروحة، والشراكات البحثية مع الجامعات الحكومية، والمنح المقدمة للمتفوقين. يناقش البحث مدى مواءمة هذه الفروع للأولويات الوطنية (مثل الطاقة، المياه، الزراعة الذكية). من المتوقع أن تخلص النتائج إلى مصفوفة معايير استراتيجية يجب توافرها للموافقة على أي توسعات جديدة، تشترط نقل التكنولوجيا المتقدمة، وإلزام الفروع بنسبة تشغيل للباحثين المصريين، مما يضمن دمج هذه الكيانات في النسيج الوطني للتعليم العالي وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية المستدامة المصرية.

1074. العنوان: "متطلبات الجاهزية التنظيمية لتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي (*AI*) في دعم اتخاذ القرار بالإدارات التعليمية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تواجه الإدارة التعليمية في مصر تحدي الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الذكية، حيث تفتقر المستويات الإدارية الوسيطة (الإدارات والمديريات) إلى البنية التحتية والثقافة التنظيمية اللازمة لاستيعاب تقنيات "الذكاء الاصطناعي" AI (Artificial Intelligence) في العمليات الإدارية. يهدف البحث إلى تحديد وتحليل "متطلبات الجاهزية التنظيمية" Organizational Readiness (البشرية، التقنية، التشريعية) كمتغير مستقل، لتمكين "اتخاذ القرار المعتمد على الذكاء الاصطناعي" AI-Aided Decision Making كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي. الحدود الموضوعية تشمل تطبيقات تحليل البيانات الضخمة للتنبؤ بالكثافات، وتوزيع المعلمين، ورصد الهدر. يبحث الموضوع في المعوقات المتعلقة بـ"أمية البيانات" Data Illiteracy لدى القيادات ومقاومة التغيير. من المتوقع أن تقدم الدراسة نموذجًا لـ"مصفوفة النضج الذكي" للإدارات التعليمية، واقتراح خطة تدريبية وتحويلية لتأهيل الكوادر الإدارية للعمل جنبًا إلى جنب مع الخوارزميات الذكية، ووضع ضوابط أخلاقية لاستخدام البيانات في السياق المصري، مما يمهد الطريق لنقلة نوعية في سرعة ودقة القرارات الإدارية وتقليل الاعتماد على العنصر البشري في المهام الروتينية.

1075. العنوان: "استراتيجية مقترحة لإدارة الأصول غير المستغلة بقطاع التعليم العام في مصر لتحقيق الاستدامة المالية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تعد مشكلة ندرة الموارد المالية من أبرز التحديات التي تواجه سياسات التعليم في مصر، وفي المقابل يوجد هدر كبير في الموارد العينية المتمثلة في الأصول غير المستغلة UA) Unutilized Assets)، والتي تشمل الأراضي والمباني والورش المعطلة التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبني مدخل إدارة الأصول (Asset AM) Management كمتغير مستقل يسعى البحث من خلاله إلى صياغة استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية (FS) Financial Sustainability كمتغير تابع، وذلك من خلال استثمار تلك الأصول وتنمية الموارد الذاتية للمؤسسات التعليمية. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) لوصف وتحليل واقع الأصول التعليمية في مصر، كما يستعين بمنهج دراسة الحالة (Case Study Method) لبعض النماذج التطبيقية للأصول المعطلة بالمحافظات. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة الأطر القانونية والتشريعية المنظمة للاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري الإدارات التعليمية والمسؤولين عن التخطيط والمباني المدرسية. يسعى البحث إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين كفاءة توظيف الأصول التعليمية وقدرة النظام التعليمي على تمويل احتياجاته بشكل مستدام، مع تحليل المعوقات الإدارية والبيروقراطية التي تحول دون الاستغلال الأمثل لهذه الثروات العينية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى بناء استراتيجية وطنية تتضمن آليات تنفيذية واضحة لإدارة الأصول (AM) في ضوء الفكر الإداري المعاصر، واقتراح تشريعات تسمح بالاستثمار المباشر في الأصول غير المستغلة (UA)، مما يسهم في

توفير بدائل تمويلية مبتكرة تدعم الاستدامة المالية (FS) للمنظومة التعليمية المصرية دون الاعتماد الكلي على الموازنة العامة للدولة، وبما يضمن جودة البيئة التعليمية وصيانتها.

1076. العنوان: "سيناريوهات مستقبلية لإعادة هيكلة مسارات التعليم الثانوي الفني في مصر لتعزيز كفاءته الخارجية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للصناعة"

الموضوع: تعاني منظومة التعليم الثانوي الفني في مصر من تشتت تنظيمي واضح وتعدد في المسارات التعليمية، مما أدى إلى ضعف الارتباط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الصناعي، وهو ما يستوجب إعادة النظر في سياسات التعليم المهني لمواكبة التوجهات العالمية المعاصرة. يهدف هذا البحث إلى دراسة إعادة هيكلة ودمج المسارات التعليمية كمتغير مستقل، وذلك لرفع مستوى الكفاءة الخارجية (EE) External Efficiency للنظام التعليمي الفني كمتغير تابع، بما يتماشى مع متطلبات الاستراتيجية الوطنية للصناعة (NSI) National Strategy for Industry. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع المسارات الحالية، بالإضافة إلى استخدام المنهج المستقبلي (Prospective Method) المتمثل في أسلوب التخطيط بالسيناريوهات (SP) Scenarios Planning لرسم رؤى مستقبلية للمنظومة. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على سياسات القبول، وتطوير المناهج وفق نظام الجدارات، وآليات منح الشهادات الفنية، بينما تشمل الحدود البشرية والميدانية خبراء الإدارة التعليمية والمسؤولين بقطاع التعليم الفني وممثلي قطاع الصناعة في مصر. يركز البحث على تحليل العلاقة بين توحيد المسارات التعليمية وتحسين القدرة التنافسية للخريجين في ظل الاستراتيجية الوطنية للصناعة (NSI). ومن المتوقع أن يسفر البحث عن اقتراح ثلاثة سيناريوهات متباينة (تفاؤلي، استمراري، وتشاؤمي) لإعادة هيكلة التعليم الفني، مع ترجيح السيناريو الذي يحقق الدمج الفعال للمسارات وتوفير تعليم فني مرن يتسم بالكفاءة الخارجية (EE)، ويقترح البحث إنشاء إطار إداري موحد يربط المدارس الفنية بالخريطة الاستثمارية لكل محافظة، مما يضمن تدفق الكوادر الفنية المؤهلة لدعم الصناعة الوطنية وتحويل المدارس الفنية إلى مراكز إنتاجية وتكنولوجية متطورة تلبي طموحات الدولة المصرية.

1077. العنوان: "متطلبات التخطيط الاستراتيجي لتعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات بالمنظومة التعليمية في جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية في ضوء السياسة التعليمية المعاصر"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل متطلبات التخطيط الاستراتيجي (SP (Strategic Planning كمتغير مستقل، ودوره في تعزيز الأمن السيبراني (CS (Cybersecurity وحماية خصوصية بيانات التعليم Education Data Privacy (EDP) كمتغير تابع، وذلك في ظل التوسع المتسارع في رقمنة التعليم المصري. تتبلور مشكلة الدراسة في تصاعد المخاطر الرقمية التي تهدد السيادة المعلوماتية للدولة، مثل اختراق منصات الامتحانات أو تسريب بيانات الطلاب، مما يستلزم بناء استراتيجية وطنية تتصدى لهذه التهديدات، مع دراسة دور إدارة المخاطر (RM (Risk Management كمتغير وسيط يربط بين التخطيط الوقائي وكفاءة التصدي للهجمات. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) ومنهج إدارة المخاطر (RM) لتحليل الفجوة بين الواقع الرقمي الحالي والاحتياجات الأمنية المنشودة، حيث تشمل الحدود الموضوعية فحص البنية التحتية للشبكات واللوائح المنظمة لأمان البيانات، بينما تقتصر الحدود البشرية على مسؤولي تكنولوجيا المعلومات ومديري الإدارات التعليمية، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية، والحدود الزمنية بالعام الدراسي **2026/2025**. تهدف الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين شمولية التخطيط الاستراتيجي (SP) وتحقيق الموثوقية الرقمية واستمرارية الأعمال بالمدارس، مع مناقشة آليات تعزيز الوعي الأمني الرقمي لدى العنصر البشري. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى صياغة "إطار عمل وطني للأمن السيبراني التعليمي" يتضمن مقترحًا بإنشاء وحدات الاستجابة للطوارئ المعلوماتية Computer Emergency Response Team (CERT) خاصة بالقطاع التربوي، مع تقديم توصيات لصناع القرار بضرورة إدراج مهارات المواطنة الرقمية الآمنة

ضمن برامج التنمية المهنية، بما يضمن حماية الأصول الرقمية للدولة وتحصين المنظومة التعليمية ضد أي اختراقات تكنولوجية قد تعيق مسيرة التحول الرقمي الشامل.

1078. العنوان: "استراتيجية مقترحة لتحقيق العدالة الاجتماعية في نظام القبول بالجامعات المصرية في ضوء تنوع روافد التعليم الثانوي: مدخل تكافؤ الفرص"

الموضوع: تواجه سياسات التعليم العالي في مصر تحديًا جوهريًا يتمثل في اختلال موازين العدالة في الالتحاق بالجامعات نتيجة تعدد وتنوع شهادات المرحلة الثانوية، حيث تبرز إشكالية عدم التكافؤ بين خريجي الثانوية العامة، ومدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا (STEM) Science, Technology, Engineering, and Mathematics، ومدارس النيل المصرية (NES) Nile Egyptian Schools، والشهادات الدولية كالثانوية الإنجليزية (International General Certificate of Secondary Education (IGCSE، والدبلومة الأمريكية (AD) American Diploma، والشهادات الفنية والأزهرية. يهدف البحث إلى اتخاذ العدالة الاجتماعية (SJ) Social Justice كمتغير مستقل لتطوير نظام القبول الجامعي، لضمان تحقيق الإنصاف الأكاديمي (AE) Academic Equity كمتغير تابع، وذلك من خلال منهجية علمية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لرصد واقع الفجوات بين هذه الروافد. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة معايير مكتب التنسيق، ونظم معادلة الدرجات، واختبارات القدرات، بينما تتمثل الحدود البشرية في واضعي السياسات التعليمية وخبراء التنسيق بالجامعات المصرية. يحلل البحث العلاقة بين نوع الشهادة الثانوية وفرص الوصول إلى كليات القمة، مع التركيز على الحد من التحيزات المرتبطة بالقدرة الاقتصادية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة استراتيجية لنظام القبول المركب الذي يدمج المجموع مع الاختبارات الوطنية القياسية (National Standardized Tests (NST وقياس الجدارات، بما يضمن أن يكون التفوق الأكاديمي والإنصاف الأكاديمي (AE) هما الركيزة الأساسية للقبول، مما يعزز قيم العدالة الاجتماعية (SJ) في المجتمع المصري ويحقق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب بمختلف خلفياتهم الدراسية.

1079. العنوان: "إعادة هندسة الدور الوظيفي لكليات التربية في مصر لدعم تنافسيتها المؤسسية في ضوء متطلبات عصر المعلم الرقمي: دراسة استراتيجية"

الموضوع: تعاني كليات التربية في مصر من فجوة عميقة بين برامج إعداد المعلم التقليدية والاحتياجات الفعلية لمؤسسات التعليم العام في ظل منظومة التعليم الجديدة، مما أدى إلى تراجع الطلب على خريجيها في القطاعات التعليمية المتطورة. يسعى البحث إلى تبني مدخل إعادة هندسة الدور الوظيفي (FR) Functional Re-engineering كمتغير مستقل لتطوير البنية التنظيمية والأكاديمية لهذه الكليات، بهدف استعادة التنافسية المؤسسية (IC) Institutional Competitiveness كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) مدعومًا بأداة التحليل الاستراتيجي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis) Strengths, Weaknesses, Opportunities, and Threats لتشخيص الوضع الراهن وتحديد الفجوات الأدائية. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على اللوائح التنظيمية، والبرامج الدراسية النوعية، وسياسات التدريب الميداني، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية بكليات التربية. يتناول البحث العلاقة بين تطوير الوظائف التعليمية والبحثية للكليات وقدرتها على تخريج المعلم الرقمي (Digital Teacher (DT القادر على التعامل مع التكنولوجيا التعليمية المعاصرة. ومن المتوقع أن يخلص البحث إلى رؤية استراتيجية تتضمن استحداث برامج بينية متطورة، وتحويل هذه الكليات إلى بيوت خبرة استشارية ومراكز للنمو المهني المستدام، بما يضمن تحقيق التنافسية المؤسسية (IC) في سوق العمل التربوي. وسوف تسهم هذه الرؤية في إعادة صياغة هوية كليات التربية من كونها جهات لمنح الشهادات إلى مؤسسات رائدة تقود قاطرة التحول الرقمي في التعليم المصري وتلبي المتطلبات المتسارعة لإعداد المعلم الرقمي (DT) وفق المعايير العالمية المعاصرة.

1080. العنوان: "مأسسة وحدة (استشراف مستقبل التعليم) بوزارة التربية والتعليم المصرية: إطار تنظيمي مقترح لدعم السياسات الاستباقية ومنع إدارة الأزمات برد الفعل"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذه الدراسة في رصد غياب الكيانات التنظيمية المتخصصة في التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، مما أدى إلى غلبة نمط الإدارة برد الفعل (Reactive Management - RM) داخل الهيكل التعليمي المصري، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر المتغير المستقل وهو مأسسة استشراف المستقبل (Institutionalizing Foresight - IF) على المتغير التابع وهو جودة صناعة السياسات التعليمية (Educational Policy Making - EPM)، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في التحول الرقمي وقواعد البيانات الضخمة (Big Data - BD)، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) التحليلي القائم على منهج النظم (Systems Approach - SA) لتوصيف الإطار التنظيمي المقترح، وتتمثل الحدود الموضوعية في تحديد التبعية الإدارية والمهام الوظيفية لوحدة استشرافية متخصصة، بينما تشمل الحدود البشرية الخبراء وصناع القرار بوزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية، وتتحدد الحدود المكانية في ديوان عام الوزارة والمراكز البحثية التابعة لها، وتسعى الدراسة إلى تبيان كيف يساهم التفكير الاستباقي (Proactive Thinking - PT) في بناء سيناريوهات (Scenario Building - SB) لمواجهة التحديات المستقبلية، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترح متكامل لإنشاء وحدة "التخطيط الاستشرافي والإنذار المبكر" تتبع السلطة العليا مباشرة، وتوصي بضرورة دمج أدوات الاستشراف مثل تقنية دلفي (Delphi Technique - DT) والمسح البيئي في العمليات الإدارية، مما يمنح النظام التعليمي المصري القدرة على امتصاص الصدمات وتحقيق الاستدامة التنظيمية في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة.

سابع عشر: ريادة الأعمال والابتكار في التعليم (EdTech)

1081. العنوان: "متطلبات حوكمة الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا التعليم (*EdTech Startups*) لتعزيز البنية التحتية الرقمية: دراسة تحليلية"

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية حول غياب الأطر التنظيمية والتشريعية الواضحة التي تحكم العلاقة بين المؤسسات الرسمية ممثلة في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وبين القطاع المتنامي للشركات الناشئة في مجال "تكنولوجيا التعليم" (EdTech (Educational Technology في مصر، مما يؤدي إلى عشوائية التعاقدات أو ضياع فرص استثمارية مبتكرة يمكنها حل مشكلات الكثافة والعجز. يهدف البحث إلى تحديد متطلبات حوكمة هذه الشراكات كمتغير مستقل، وأثر ذلك على كفاءة وتطوير البنية التحتية الرقمية بالمدارس المصرية كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمًا أدوات تحليل السياسات والمقابلات المتعمقة مع رواد الأعمال وصناع القرار التربوي. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة القوانين المنظمة للاستثمار في التعليم، وآليات "البيئة التجريبية التشريعية" Regulatory Sandbox، بينما تقتصر الحدود البشرية على عينة من مديري شركات تكنولوجيا التعليم ومسؤولي التطوير التكنولوجي بالوزارة. يناقش البحث الفجوة بين المرونة التي تتميز بها الشركات الناشئة والبيروقراطية الحكومية، وكيفية جسر هذه الفجوة لخدمة أهداف "رؤية مصر 2030". من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى إطار مقترح لحوكمة الشراكات يضمن حقوق الملكية الفكرية، ويحدد معايير الجودة للمنتجات الرقمية الموردة للمدارس، ويقترح نماذج تمويل مبتكرة تسمح للمدارس بالاستفادة من حلول الشركات الناشئة بتكلفة اقتصادية، مما يعزز من بيئة الابتكار ويدعم الاقتصاد المعرفي المحلي.

1082. العنوان: "استراتيجية مقترحة لتحويل المدارس الثانوية الفنية إلى وحدات إنتاجية ريادية (*Entrepreneurial Units*) في ضوء سلاسل القيمة المضافة للصناعة المصرية"

الموضوع: تتناول الدراسة مشكلة انفصال المدارس الثانوية الفنية عن الواقع الاقتصادي وتحولها إلى مؤسسات استهلاكية للموارد بدلًا من أن تكون مراكز إنتاجية، في ظل ضعف ثقافة "ريادة الأعمال" Entrepreneurship داخل البيئة

المدرسية. يهدف البحث إلى صياغة استراتيجية لتحويل هذه المدارس إلى وحدات إنتاجية ريادية كمتغير مستقل، لتعزيز مساهمتها في "سلاسل القيمة المضافة Value Added Chains للصناعات الوطنية كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي ومنهج النظم لتحليل المدخلات والعمليات والمخرجات. الحدود الموضوعية تشمل المدارس الفنية الصناعية والزراعية، والتشريعات الخاصة بمشروع رأس المال الدائم. يبحث الموضوع في كيفية دمج مفاهيم إدارة الأعمال الصغيرة والابتكار في الهيكل الإداري للمدرسة، وتحويل الورش المدرسية إلى حاضنات أعمال مصغرة تخدم المجتمع المحلي. من المتوقع أن تسفر الدراسة عن نموذج إداري وتشغيلي يسمح للمدارس بالتعاقد المباشر مع السوق، وتدوير الأرباح لصيانة المعدات وتحفيز المعلمين والطلاب، واقتراح تعديلات تشريعية تمنح مدير المدرسة صلاحيات "المدير التنفيذي" CEO، مما يقلل العبء عن الموازنة العامة للدولة ويخلق جيلًا من الفنيين الرواد القادرين على خلق فرص عمل بدلًا من انتظار التعيين.

1083. العنوان: "**متطلبات إدارة البيانات الضخمة (*Big Data (BD*) بالمنصات التعليمية الوطنية كمدخل لدعم اتخاذ القرار الاستثماري (*Investment Decision Making (IDM*) بقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر**"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول عدم الاستغلال الأمثل للكم الهائل من البيانات المتولدة عن المنصات التعليمية المصرية، مثل بنك المعرفة المصري، ومنصات الامتحانات الإلكترونية، وغياب توظيف تقنيات إدارة البيانات الضخمة (Big Data (BD في توجيه الاستثمارات التعليمية بشكل دقيق وفعال. يهدف هذا المقترح البحثي إلى تحديد المتطلبات الإدارية والتقنية اللازمة لتطبيق إدارة البيانات الضخمة (BD) كمتغير مستقل، واستقصاء دورها في ترشيد ودعم اتخاذ القرار الاستثماري (Investment Decision Making (IDM) في التعليم كمتغير تابع، وذلك في ضوء الفكر الإداري المعاصر. يعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي (Descriptive Method) بأسلوبه التحليلي لمناسبة طبيعة الدراسة ورصد الواقع الإداري للمنصات. وتتمثل الحدود الموضوعية للبحث في نظم إدارة التعلم Learning Management System (LMS)) وقواعد البيانات التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية لمتخذي القرار بقطاع التخطيط والسياسات الاستثمارية. ويسعى البحث إلى تحليل الفجوة القائمة بين توافر البيانات الضخمة (BD) والقدرة المؤسسية على استخراج الرؤى القابلة للتنفيذ (Actionable Insights (AI) منها، وتحديد المناطق الجغرافية الأكثر احتياجًا للاستثمارات التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لهندسة البيانات التعليمية يدعم متخذي القرار في تحديد الفجوات السوقية بدقة، ويوجه الموارد نحو المناطق المحرومة، مع وضع بروتوكولات لخصوصية البيانات وأمن المعلومات، بما يعزز من كفاءة الإنفاق التعليمي وجذب الاستثمارات الذكية لهذا القطاع الحيوي، وتحقيق التكامل بين إدارة البيانات (BD) وعملية اتخاذ القرار الاستثماري (IDM).

1084. العنوان: "**آليات تفعيل حاضنات الأعمال الجامعية (*University Business Incubators (UBI*) لدعم الابتكار التربوي وإنتاج الوسائل التعليمية الرقمية بكليات التربية في مصر**"

الموضوع: يعالج هذا البحث مشكلة قصور كليات التربية المصرية عن القيام بدورها الريادي في دعم الابتكار، وافتقارها إلى وجود حاضنات الأعمال الجامعية (University Business Incubators (UBI) المتخصصة في مجالات الابتكار التربوي، مما يؤدي إلى هدر الأفكار الإبداعية ومشاريع التخرج الطلابية التي تظل حبيسة الإطار الأكاديمي دون تطبيق تجاري أو واقعي. يهدف البحث إلى وضع آليات إدارية وتنظيمية مقترحة لتأسيس وتفعيل حاضنات الأعمال الجامعية (UBI) المتخصصة في تكنولوجيا التعليم (Educational Technology (EdTech) داخل كليات التربية كمتغير مستقل، ودراسة أثر ذلك في دعم إنتاج الوسائل التعليمية الرقمية والمبتكرة كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي البنائي (Constructive Descriptive Method) لتصميم النموذج الإداري المقترح للحاضنة، وتقتصر الحدود الموضوعية على السياسات الجامعية الداعمة للابتكار، ونظم التمويل، وحماية الملكية الفكرية، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة

التدريس والطلاب المبتكرين في كليات التربية. ويبحث الموضوع في كيفية تحويل الأفكار التربوية إلى شركات ناشئة Startups (SUs) تقدم حلولًا تقنية لمشكلات التعليم المصري المعاصر، من خلال تحليل العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في آليات التفعيل والتابع المتمثل في جودة المنتج الرقمي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى دليل إجرائي متكامل لإنشاء حاضنة أعمال تربوية، يحدد الهيكل التنظيمي، والخدمات الاستشارية، والتمويل الأولي، وشبكة الشراكات الاستراتيجية المطلوبة مع القطاع الخاص، مما يساهم في تحويل كليات التربية إلى مراكز لإنتاج المعرفة والاقتصاد القائم على الابتكار، وتعزيز دور حاضنات الأعمال الجامعية (UBI) في تحقيق التنمية المستدامة للتعليم.

1085. العنوان: "تقييم جاهزية مدارس التكنولوجيا التطبيقية في مصر لتطبيق ممارسات الثورة الصناعية الرابعة *Industry 4.0* (*I4.0*) كمدخل لتحقيق التنافسية المستدامة *Sustainable Competitiveness (SC)*"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول فحص مدى استعداد وجاهزية مدارس التكنولوجيا التطبيقية في مصر، كنموذج رائد للشراكة بين القطاع العام والخاص، لمواكبة المتطلبات المتسارعة لممارسات الثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0 (I4.0 التي ترتكز على الأتمتة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، ومدى انعكاس ذلك على كفاءة الخريجين ومكانتهم في سوق العمل المستقبلي. يهدف البحث إلى تقييم مستوى الجاهزية المؤسسية والتقنية Institutional Readiness (IR) كمتغير مستقل، وعلاقتها بتحقيق التنافسية المستدامة (Sustainable Competitiveness (SC كمتغير تابع في تلك المدارس. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التقويمي (Evaluative Descriptive Method) باستخدام أداة بطاقة الأداء المتوازن (Balanced Scorecard (BSC كإطار للتقييم. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة البنية التحتية التكنولوجية، وكفايات المعلمين المهنية، وتطوير المناهج بالشراكة مع الشريك الصناعي، بينما تضم الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين والشركاء الصناعيين بمدارس التكنولوجيا التطبيقية. ويحلل البحث الفجوة المهارية بين المخرجات الحالية لمدارس التكنولوجيا والمهارات المستقبلية المطلوبة في المصانع الذكية، موضحًا الارتباط الوثيق بين الجاهزية المؤسسية والتقنية (IR) وبين تعزيز التنافسية المستدامة (SC). ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى بناء مؤشر وطني مقترح لقياس جاهزية التعليم الفني لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة (I4.0)، مع تقديم توصيات لدمج تقنيات المحاكاة والواقع الافتراضي في التدريب العملي لتقليل التكلفة، بما يضمن استمرار ريادة هذا النموذج التعليمي وقدرته على جذب الاستثمارات، ورفع مستوى التنافسية المستدامة (SC) للخريج المصري.

1086. العنوان: "تطوير الأداء الإداري بالمدارس الثانوية المصرية لتعزيز ريادة الأعمال البيئية في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل دور الإدارة المدرسية كمتغير مستقل، من خلال أبعادها التنظيمية والقيادية والتحفيزية، في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال البيئية (Eco-Entrepreneurship) كمتغير تابع لدى طلاب المرحلة الثانوية في جمهورية مصر العربية، مع فحص دور الشراكات المجتمعية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتبرز مشكلة البحث في محدودية المبادرات الإدارية الموجهة نحو دمج مفاهيم الاقتصاد الأخضر (GE) (Green Economy) ضمن الأنشطة المدرسية، وافتقار المؤسسات التعليمية لبرامج تحفز الطلاب على ابتكار حلول ريادية للمشكلات البيئية مثل كفاءة الطاقة وترشيد المياه وإعادة التدوير بطرق ذات جدوى اقتصادية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على آليات تحويل المدرسة إلى بيئة داعمة للابتكار الأخضر عبر تفعيل الأنشطة اللاصفية وإدارة الموارد المدرسية بشكل مستدام، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين والطلاب بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في مصر. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد واقع الممارسات الإدارية المرتبطة بالوعي البيئي والاقتصادي وتحديد معوقات تطبيق ريادة الأعمال البيئية (Eco-Entrepreneurship). وتبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج إداري مقترح لمسابقات ومشاريع مدرسية خضراء تساهم في تحقيق عوائد مالية وبيئية للمؤسسة التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة سياسات تحفيزية للمدارس التي تتبنى "المختبرات الحية" للابتكار،

مما يسهم في تخريج جيل من الرواد الواعين بمتطلبات التنمية المستدامة، ويدعم التوجهات الاستراتيجية للسياسة التعليمية المصرية نحو التحول الأخضر ومواجهة التغيرات المناخية.

1087. **العنوان:** "**المعوقات التنظيمية لتوطين صناعة الأجهزة التعليمية الذكية (*Smart Educational Devices - SED*) في مصر: دراسة في الإدارة التعليمية والسياسات التقنية**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تشخيص وتحليل المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تعترض مسار توطين صناعة (Localization of Industry) الأجهزة التعليمية الذكية (Smart Educational Devices - SED) داخل الدولة المصرية، لا سيما في ظل التوجه القومي نحو التحول الرقمي الشامل في المنظومة التعليمية. يسعى البحث إلى رصد "التحديات التنظيمية والتشريعية" (Regulatory Challenges - RC) كمتغير مستقل، واستقصاء مدى تأثيرها على "استدامة التوريد التكنولوجي" (Technological Supply Sustainability - TSS) للمدارس المصرية كمتغير تابع، وذلك من خلال تطبيق المنهج الوصفي المسحي (Descriptive Survey Method). تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في فحص آليات التنسيق الإداري بين وزارة التربية والتعليم والجهات الصناعية، والسياسات الجمركية والضريبية، والمواصفات الفنية وعقود الصيانة التقنية. أما الحدود البشرية والمكانية فتشمل القيادات الإدارية بالمناطق التكنولوجية والمسؤولين عن التخطيط التقني بوزارة التربية والتعليم. ويهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين تبسيط الإجراءات التنظيمية (RC) وقدرة النظام التعليمي على توفير بنية تحتية مستدامة (TSS). ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم خارطة طريق إدارية مقترحة لإزالة البيروقراطية التنظيمية، وتفعيل التكامل بين قطاع الإنتاج الحربي والقطاع الخاص، مع تقديم مقترحات لحوافز إدارية وضريبية للشركات التي ترفع نسبة المكون المحلي في صناعة الأجهزة الذكية (SED)، مما يسهم في خفض التكاليف الاستيرادية وتأمين الاحتياجات التعليمية من منظور السياسة العامة للدولة، مع ضمان مطابقة هذه الأجهزة للمواصفات القياسية المصرية التي تضمن جودة المخرج التعليمي واستمراريته.

1088. **العنوان:** "**نموذج إداري مقترح لتوظيف تقنية سلاسلة الكتل (*Blockchain - BC*) في تأمين وإدارة السجلات التعليمية بمصر لمواجهة تحديات البيروقراطية والتزوير**"

الموضوع: تعالج هذه الدراسة إشكالية تزايد حالات تزوير الوثائق والشهادات التعليمية وتعقد الإجراءات البيروقراطية في عمليات التوثيق والاعتماد داخل المؤسسات التعليمية المصرية، مما يؤثر سلبًا على كفاءة سوق العمل ومصداقية المخرجات الأكاديمية. يهدف البحث إلى بناء تصور إداري لاستخدام تقنية "سلسلة الكتل" (Blockchain - BC) كمتغير مستقل، وبيان أثرها في تعزيز "الموثوقية والأمن المعلوماتي" (Information Security and Trust - IST) لإدارة السجلات والشهادات كمتغير تابع. يعتمد البحث على المنهج الاستشرافي (Prospective Method) ومنهج بناء النظم لتصميم آلية رقمية محكمة. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة نظم إدارة الشهادات في التعليم العام والفني والجامعي، بينما تقتصر الحدود البشرية على خبراء الإدارة التعليمية ومسؤولي التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. تكمن العلاقة المفترضة في أن تبني تقنية (BC) سيؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى الأمن المعلوماتي (IST) وتقليص الهدر الزمني الإداري. ومن النتائج المتوقعة للدراسة تقديم مواصفات فنية وإدارية لمنصة وطنية موحدة للشهادات التعليمية تعمل بتقنية سلسلة الكتل (BC)، تتيح التحقق اللحظي من صحة المؤهلات من قبل جهات التوظيف والجامعات المحلية والدولية دون الحاجة إلى معاملات ورقية مطولة، وهو ما سيقضي تمامًا على ظاهرة تزوير الشهادات، ويعزز من مرتبة مصر في مؤشرات جودة الإدارة التعليمية الدولية، ويحقق نقلة نوعية في سياسات التحول الرقمي لإدارة شؤون الطلاب والخريجين بالجمهورية.

1089. العنوان: "استراتيجيات إدارة المخاطر الاستثمارية (*Investment Risk Management - IRM*) لتحقيق الاستدامة المالية في المدارس الخاصة والدولية بمصر: دراسة في الإدارة والسياسة التعليمية"

الموضوع: يتناول هذا البحث التحديات المالية والهيكلية التي تواجه قطاع الاستثمار في التعليم الخاص والدولي بمصر نتيجة التقلبات الاقتصادية المعاصرة، والتي أحدثت خللًا في التوازن بين التكاليف التشغيلية والرسوم الدراسية. يهدف البحث إلى تحديد وتطوير استراتيجيات "إدارة المخاطر الاستثمارية" (Investment Risk Management - IRM) كمتغير مستقل، ودراسة دورها في ضمان "الاستدامة المالية" (Financial Sustainability - FS) للمؤسسات التعليمية مع الحفاظ على جودة الخدمة المقدمة كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتحليل الهياكل التمويلية وسياسات التسعير. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة آليات التوازن المالي، وإدارة الأزمات الاقتصادية، وسياسات الرقابة الحكومية على المصروفات، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية مديري المؤسسات التعليمية الخاصة والدولية والمخططين الماليين بقطاع التعليم الخاص في مصر. يحلل البحث العلاقة بين كفاءة تطبيق استراتيجيات (IRM) وقدرة المؤسسة على تحقيق الاستدامة (FS) في ظل تذبذب أسعار الصرف والتضخم. ومن المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن صياغة دليل إرشادي احترافي لمديري المدارس حول سبل مواجهة الأزمات المالية، واقتراح أدوات تمويلية مبتكرة مثل السندات التعليمية، بالإضافة إلى تقديم توصيات لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم لوضع ضوابط إدارية مرنة لزيادة المصروفات ترتبط بمعايير الجودة ومعدلات التضخم المعلنة، بما يضمن حماية حقوق المستهلك (ولي الأمر) واستمرارية تدفق الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي بما يخدم أهداف السياسة التعليمية المصرية.

1090. العنوان: "تطوير الأداء القيادي بالمدارس المصرية في ضوء منهجية التفكير التصميمي لتعزيز الابتكار الإداري وحل المشكلات: دراسة تحليلية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل أثر تطبيق منهجية التفكير التصميمي (DT) (Design Thinking) كمتغير مستقل—بمراحلها الخمس: التقمص، والتعريف، والتفكير، والنمذجة، والاختبار—في تعزيز الابتكار الإداري (AI) (Administrative Innovation) كمتغير تابع لدى القيادات المدرسية في جمهورية مصر العربية، مع فحص دور الثقافة التنظيمية (Organizational Culture) كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في سيطرة النمطية والحلول التقليدية الجاهزة على الإدارة المدرسية المصرية، مما يعيق مواجهة الأزمات المزمنة مثل الكثافات الطلابية المرتفعة والعنف ونقص الموارد، وهو ما يتطلب تحولًا جذريًا نحو نموذج المدير "مصمم الحلول" الذي يضع المستخدم (الطالب والمعلم) في قلب العملية الإدارية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على آليات توليد حلول إبداعية منخفضة التكلفة وواقعية للمشكلات المدرسية، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس والوكلاء بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في مصر. ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد مدى وعي القيادات بهذه المنهجية وقابليتها للتطبيق في السياق المحلي. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم برنامج تدريبي مقترح للقيادات يغير الفلسفة الإدارية من انتظار التعليمات إلى ثقافة المبادرة الذاتية والابتكار الإداري (AI). ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد فاعلية التفكير التصميمي (DT) في تحسين جودة القرارات التعليمية وخلق بيئة مدرسية أكثر استجابة لاحتياجات أطراف العملية التربوية، مما يدعم توجهات السياسة التعليمية المصرية نحو التميز المؤسسي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع التعليم.

1091. العنوان: "تطوير السياسات الإدارية والتشريعية لحوكمة منصات التعليم الإلكتروني الموازي في مصر: رؤية مقترحة لضمان الجودة"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل آليات حوكمة المنصات الرقمية الموازية (Digital Platforms Governance) كمتغير مستقل، ودورها في ضمان جودة المحتوى التعليمي وحماية حقوق المستهلك التعليمي كمتغيرات تابعة، مع فحص

دور التشريعات المنظمة للتحول الرقمي كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في الانتشار المتسارع وغير المقنن لمنصات التعليم الإلكتروني الخاص والتطبيقات التي تقدم خدمات الدروس الخصوصية عبر الإنترنت (Freelance Teaching Platforms) بعيدًا عن الرقابة الرسمية ومعايير الجودة التربوية، مما أدى إلى ظهور سوق تعليمي موازٍ يفتقر للانضباط العلمي والمالي. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تقييم أداء التطبيقات الذكية والمواقع الإلكترونية وقنوات اليوتيوب التعليمية الربحية في مصر، بينما تتمثل الحدود البشرية في الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين المستقلين (Freelancers) بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتحليل واقع هذه المنصات، والمنهج القانوني لفحص الثغرات التشريعية الحالية. وتبرز أهمية الدراسة في محاولة تقنين أوضاع هذا القطاع لدمجه ضمن المنظومة الرسمية دون إعاقة الابتكار الرقمي. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة مسودة إطارية لتراخيص مزاولة النشاط التعليمي الرقمي، مع وضع معايير اعتماد مهنية للمعلمين المستقلين (Freelancers)، وآليات تقنية للرقابة على جودة المحتوى، مما يضمن وصول خدمة تعليمية آمنة وسليمة علميًا للطلاب المصريين ويحمي حقوق كافة الأطراف في البيئة الرقمية.

1092. العنوان: "تطوير الأداء الإداري لمكاتب نقل التكنولوجيا بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات تسويق البحوث التربوية وتنمية الموارد الذاتي"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تفعيل الدور التنظيمي لمكاتب نقل التكنولوجيا Technology Transfer Offices (TTOs)) باعتبارها المتغير المستقل، وأثر ذلك في تسويق البحوث التربوية RC (Research Commercialization) كمتغير تابع، وذلك لمواجهة ضعف فاعلية هذه المكاتب في مجال العلوم الإنسانية والتربوية بالجامعات المصرية. تتبلور مشكلة البحث في الهدر الاقتصادي للنتاج الفكري التربوي الناتج عن قصور السياسات الإدارية في تحويل الأبحاث إلى منتجات تعليمية مبتكرة EP (Educational Products) مثل الحقائب التدريبية والبرمجيات التعليمية، مع دراسة دور المناخ التنظيمي الأكاديمي AOC (Academic Organizational Climate) كمتغير وسيط في تحفيز الباحثين نحو ريادة الأعمال التعليمية. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) ومنهج دراسة الحالة CSM (Case Study Method) لتقييم واقع الممارسات الإدارية داخل هذه المكاتب، حيث تشمل الحدود الموضوعية آليات حماية الملكية الفكرية ونماذج الترخيص التجاري للبحوث، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري مكاتب نقل التكنولوجيا (TTOs) وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من الجامعات المصرية الحكومية، والحدود الزمنية بالعام الدراسي 2026/2025. تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين كفاءة الإدارة التكنولوجية وبين القدرة على تسويق البحوث التربوية (RC) وتحويلها إلى موارد مالية تدعم موازنات الجامعات، مع رصد المعوقات الثقافية والتشريعية التي تحد من بيع المعرفة التربوية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة نموذج عمل BM (Business Model) متكامل لمكاتب نقل التكنولوجيا بالجامعات المصرية، يتضمن مقترحات لإدارة الشراكات مع قطاع البرمجيات والنشر، وتطوير لوائح مالية لتقاسم العوائد، بما يضمن تعزيز الكفاءة الخارجية للمنظومة التعليمية وتوفير منتجات مصرية أصيلة تلبي احتياجات سوق تكنولوجيا التعليم المحلي والإقليمي، وبما يتفق مع سياسات التعليم العالي الرامية إلى تحقيق الاستقلال المالي للجامعات وتطوير وظيفتها الثالثة في خدمة المجتمع والتنمية الاقتصادية.

1093. العنوان: "استراتيجيات التسويق الريادي (*Entrepreneurial Marketing*) للمدارس الرسمية الدولية (*IPS*) في مصر لتعزيز تنافسيتها واستدامتها المالية"

الموضوع: تواجه المدارس الرسمية الدولية (IPS) -كشريحة تعليمية حكومية بمصروفات- تحديات في التنافس مع القطاع الخاص العريق، والحاجة إلى تحقيق استدامة مالية تضمن جودة الخدمة. يهدف البحث إلى تطبيق استراتيجيات "التسويق الريادي" Entrepreneurial Marketing (الذي يعتمد على الإبداع والمخاطرة والمبادرة بأقل تكلفة) كمتغير

مستقل، لتعزيز "الميزة التنافسية" Competitive Advantage و"الاستدامة المالية" للمدارس كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي. الحدود الموضوعية تشمل إدارة العلامة التجارية، والعلاقات العامة، ورضا العملاء. يحلل البحث الفجوة بين الإدارة الحكومية التقليدية ومتطلبات إدارة مدرسة دولية تنافسية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى خطة تسويقية متكاملة تعتمد على التسويق الرقمي، والشراكة مع المجتمع، وإبراز قصص نجاح الطلاب، مع اقتراح لوائح مالية مرنة تسمح للمدارس بإعادة استثمار عوائدها في التطوير والتسويق، مما يضمن نجاح وتوسع هذا النموذج التعليمي الواعد.

1094. العنوان: "تطوير السياسات الإدارية لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني بمصر في ضوء تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز: دراسة تحليلية لاقتصاديات التعليم"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل الجدوى الإدارية والتربوية لدمج تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز (VR/AR) (Virtual and Augmented Reality) كمتغير مستقل، في تطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) (Technical and Vocational Education and Training) لتقليل تكلفة الهدر ورفع كفاءة المهارات الفنية كمتغير تابع، مع فحص دور جاهزية البنية التحتية الرقمية كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في الارتفاع المطرد لتكلفة خامات ومعدات التدريب العملي بالورش الفنية، وتقادم الماكينات، مما أدى إلى ضعف المهارات التطبيقية لدى الخريجين وظهور فجوة مهارية حادة في سوق العمل. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تخصصات اللحام، وصيانة السيارات، والتركيبات الكهربائية، بينما تتمثل الحدود البشرية في معلمي ومدربي التعليم الفني بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي، مع استخدام أداة تحليل التكلفة والعائد (CBA) (Cost-Benefit Analysis) لتقدير الوفر المالي الناتج عن استخدام المحاكاة الافتراضية بدلًا من الخامات الحقيقية في المراحل الأولى للتدريب. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم نموذج اقتصادي وإداري يدعم التحول الرقمي في التعليم الفني (TVET) وسد الفجوة المهارية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة سياسات إجرائية لتجهيز معامل افتراضية متطورة وتدريب الكوادر البشرية على إدارة بيئات التعلم الغامرة، مما يسهم في رفع جودة مخرجات التعليم الفني المصري وتحقيق ميزة تنافسية للخريجين بما يتوافق مع رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة.

1095. العنوان: "متطلبات تبني الابتكار المفتوح (OI *Open Innovation*) لدعم فاعلية حل المشكلات التربوية بالإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في محدودية قدرة الإدارات التعليمية المصرية على مواجهة التحديات المزمنة نتيجة اعتمادها على نموذج الابتكار المغلق الذي يحصر مصادر التطوير في الموارد والكوادر الداخلية فقط، مما يستوجب الانتقال نحو فلسفة الابتكار المفتوح (OI (Open Innovation كمتغير مستقل يسعى إلى استقطاب الأفكار والخبرات الخارجية لتعزيز فاعلية حل المشكلات التربوية كمتغير تابع في ضوء متطلبات الإدارة المعاصرة. تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية إدارية لفتح قنوات الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، والشركات الناشئة، والمبتكرين المستقلين، من خلال تحليل البيئة التنظيمية والقانونية الراهنة التي قد تعيق تدفق هذه الابتكارات إلى القطاع الحكومي. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) لوصف واقع الممارسات الإدارية، وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات الشراكة الاستراتيجية، ومسابقات الابتكار، ومنصات التعهيد الجماعي (CS (Crowdsourcing الموجهة للقطاع التربوي. تشمل الحدود البشرية والحدود المكانية القيادات التعليمية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والمديريات التابعة لها بجمهورية مصر العربية، حيث يتم رصد العلاقة بين الانفتاح المؤسسي على الأفكار الخارجية وسرعة وجودة القرار الإداري في حل الأزمات الميدانية. تسعى الدراسة إلى معالجة الفجوة بين الاحتياجات التربوية المتزايدة والجمود الإداري، مع مناقشة المعوقات التشريعية التي تحول دون قبول تمويل أو حلول تقنية من خارج المنظومة الرسمية. ومن المتوقع أن

تتوصل نتائج البحث إلى بناء إطار عمل مقترح يتضمن خطوات إجرائية لإطلاق "تحديات الابتكار التربوي" وتنظيم الهاكاثونات التعليمية، مما يؤدي في النهاية إلى تطوير نموذج إداري مرن قادر على تحويل المشكلات الإدارية والتربوية، مثل صيانة المرافق أو إدارة المقاصف، إلى فرص ريادية يشارك في حلها المجتمع بكافة أطيافه، وبما يحقق أهداف السياسة التعليمية المصرية في التحول نحو مجتمع التعلم المستدام والمنتج للمعرفة.

1096. **العنوان**: "إدارة الملكية الفكرية (*Intellectual Property Management (IPM*) في المؤسسات التعليمية المصرية كمدخل لتعزيز الاقتصاد الإبداعي: دراسة تحليلية"

الموضوع: تنبثق مشكلة البحث من تنامي إنتاج المحتوى الرقمي التعليمي والبرمجيات والتطبيقات من قبل الفاعلين في المنظومة التربوية المصرية، دون وجود أطر إدارية واضحة تنظم عملية حماية هذه الأصول أو استثمارها، مما يؤدي إلى ضياع حقوق الملكية الفكرية (Intellectual Property (IP وتعرضها للسطو أو القرصنة، وهو ما يحد من قدرة المؤسسات على تحقيق عوائد مستدامة. يركز البحث على إدارة الملكية الفكرية (Intellectual Property Management (IPM كمتغير مستقل، ودورها في تعزيز الاقتصاد الإبداعي كمتغير تابع، وذلك من خلال تحليل السياسات الإدارية المتبعة في المدارس والجامعات المصرية. يستخدم البحث المنهج التحليلي (Analytical Method) لفحص القوانين واللوائح المنظمة للحقوق المادية والأدبية للمبتكرين في ضوء قانون حماية الملكية الفكرية المصري، مع استكشاف سياسات المشاع الإبداعي (Creative Commons (CC كأداة لإدارة المحتوى التعليمي. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة آليات تسجيل براءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر الرقمية، وطرق تسويق الابتكارات التربوية، بينما تتمثل الحدود البشرية والمكانية في الكوادر الأكاديمية والإدارية والطلاب بالجامعات والمديريات التعليمية بجمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى بيان العلاقة الارتباطية بين توفير بيئة قانونية وإدارية آمنة وزيادة معدلات الإنتاج الرقمي المبتكر، مع رصد التحديات التنظيمية التي تواجه إنشاء وحدات تابعة لإدارة الملكية الفكرية (IPM) داخل المؤسسات التعليمية. ومن المنتظر أن تسفر النتائج عن تقديم دليل إرشادي متكامل يتضمن نماذج لعقود ترخيص المحتوى، وآليات العمل بوحدات الملكية الفكرية المقترحة، مما يسهم في خلق ثقافة تنظيمية تشجع على الابتكار، وتدعم التحول الرقمي الآمن، وتفتح آفاقًا جديدة للاستثمار في المحتوى المعرفي بما يخدم أهداف سياسات التعليم وتطوير الموارد الذاتية للمؤسسات التعليمية المصرية.

1097. **العنوان**: "التمكين الاقتصادي (*Economic Empowerment (EE*) للمدارس المجتمعية في المناطق النائية بمصر من خلال مشاريع ريادة الأعمال متناهية الصغر كمدخل لتحقيق الاستدامة الذاتية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في خطر التعثر المالي والإغلاق الذي يواجه المدارس المجتمعية (مدارس الفصل الواحد) في المناطق النائية بمصر نتيجة اعتمادها الكلي على التبرعات غير المستدامة، مما يستوجب تبني مدخل التمكين الاقتصادي (Economic Empowerment (EE كمتغير مستقل من خلال دمج مشاريع ريادة الأعمال متناهية الصغر (Micro-Entrepreneurship (ME ضمن أنشطة المدرسة لتحقيق الاستدامة الذاتية (Self-Sustainability (SS كمتغير تابع. يهدف البحث إلى تصميم نموذج إداري يربط بين الوظيفة التربوية والوظيفة الإنتاجية للمدرسة، بحيث تصبح المدرسة مركزًا حرفيًا وإنتاجيًا يخدم البيئة المحلية. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) لوصف واقع هذه المدارس واحتياجاتها، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات تنفيذ المشروعات الإنتاجية (مثل الحرف اليدوية والزراعات البسيطة) وسبل تسويقها. تشمل الحدود البشرية والمكانية معلمي وتلاميذ المدارس المجتمعية وأولياء أمورهم في المناطق الأكثر احتياجًا بجمهورية مصر العربية، حيث يتم تحليل العلاقة بين تحول المدرسة إلى وحدة منتجة وبين خفض معدلات التسرب من التعليم وتحسين الظروف المعيشية. يسعى البحث إلى تقديم حلول إدارية تضمن تدفقات مالية مستمرة للمدرسة، مع معالجة معوقات تسويق المنتجات عبر القنوات الرسمية أو الإلكترونية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى دليل إجرائي لمشاريع إنتاجية تتوافق مع الطبيعة الجغرافية لكل منطقة، بما يعزز من قيمة التعليم

العملي والارتقاء بالمستوى الاقتصادي للمجتمع المحلي المحيط بالمدرسة، مما يحقق التكامل بين أهداف السياسة التعليمية وأهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية.

1098. العنوان: "متطلبات إنشاء المناطق الحرة التعليمية (*Education Free Zones (EFZs*) في جمهورية مصر العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطين تكنولوجيا التعليم"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في غياب المناطق الاقتصادية المتخصصة في قطاع التعليم وتكنولوجياته في مصر، مما يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية كبرى في مجال تكنولوجيا التعليم (EdTech (Education Technology)، ومن ثم يهدف البحث إلى استشراف متطلبات إنشاء المناطق الحرة التعليمية (EFZs (Education Free Zones) كمتغير مستقل، ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI (Foreign Direct Investment) كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي الاستشرافي (Descriptive Prospective Method) لتحليل التحديات التشريعية واللوجستية وبناء تصور مستقبلي لهذه المناطق. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة الحوافز الضريبية، والتسهيلات الإدارية، والبنية التحتية الذكية اللازمة لجذب الشركات العالمية، بينما تشمل الحدود المكانية المواقع المقترحة كالعاصمة الإدارية الجديدة أو المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بجمهورية مصر العربية. يتناول البحث العلاقة بين توفر بيئة استثمارية مرنة وتوطين الخبرات التقنية العالمية في المنظومة التعليمية المصرية. كما يبحث الموضوع في كيفية دمج فروع الجامعات الدولية مع مراكز البحث والتطوير (R&D) داخل هذه المناطق لخلق عناقيد ابتكارية متكاملة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى وضع خريطة طريق استراتيجية لإنشاء وإدارة هذه المناطق، تشمل هيكلًا إداريًا مقترحًا يقلل من البيروقراطية، ويوفر بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب، مما يسهم في تحويل مصر إلى مركز إقليمي رائد لتكنولوجيا التعليم، ويدعم الاقتصاد القومي من خلال خلق فرص عمل نوعية وتطوير الكفاءات البشرية المحلية بما يواكب المعايير العالمية في الإدارة التعليمية والسياسات التربوية المعاصرة.

1099. العنوان: "تطوير السياسات الإدارية بالكليات التكنولوجية المصرية لتنمية جدارات ريادة الأعمال الرقمية لدى الطلاب: تصور مقترح"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية بناء تصور مقترح لتطوير المقررات والأنشطة الإدارية والتربوية كمتغير مستقل، بهدف تنمية جدارات ريادة الأعمال الرقمية (Digital Entrepreneurship) كمتغير تابع لدى طلاب الكليات التكنولوجية في مصر، مع فحص دور ثقافة الابتكار الرقمي كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في وجود فجوة مهارية حادة لدى خريجي الكليات التكنولوجية، حيث يقتصر إعدادهم على الجوانب الفنية التقنية دون تأهيلهم لإنشاء شركاتهم الناشئة أو المنافسة في سوق العمل الحر (Freelancing)، مما يقلل من فرص التوظيف الذاتي (Self-Employment) والابتكار الرقمي. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل متطلبات دمج مهارات التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية وتطوير التطبيقات ضمن الخطط الدراسية، بينما تتمثل الحدود البشرية في طلاب وأعضاء هيئة التدريس بالكليات التكنولوجية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لرصد احتياجات سوق العمل الرقمي المتنامي وتحديد الجدارات المفقودة. وتبرز أهمية الدراسة في تمكين الخريج التقني من المنافسة في سوق العمل العالمي عن بعد وتقليل معدلات البطالة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة مصفوفة جدارات ريادية رقمية متكاملة، مع التوصية بإنشاء "نوادي ريادة رقمية" داخل الكليات التكنولوجية لتكون بمثابة حاضنات إدارية للمشاريع الناشئة، مما يدعم توجهات السياسة التعليمية المصرية نحو التحول لاقتصاد المعرفة وتحقيق الاستقلال المالي للخريجين.

1100. **العنوان:** "تقويم أثر التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات وقطاع الصناعة على تطوير الابتكار وبراءات الاختراع بمصر: دراسة لمكاتب التايكو (*TICO*)"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم فاعلية التحالفات الاستراتيجية (Strategic Alliances) كمتغير مستقل، بين الجامعات المصرية وقطاع الصناعة، في تطوير الابتكار الصناعي وزيادة معدلات تسجيل وتسويق براءات الاختراع كمتغير تابع، مع فحص دور مكاتب دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا (TICO) (Technology Innovation Support Center) كمتغير وسيط. وتتبلور مشكلة البحث في تواضع مخرجات البحث العلمي الجامعي من الناحية التطبيقية، وضعف تحويل الأبحاث إلى منتجات صناعية رغم وجود مكاتب التايكو (TICO)، نتيجة غياب لغة مشتركة بين الأكاديميين والصناعيين ونقص التمويل الموجه للبحث والتطوير (R&D) (Research and Development). وتغطي الحدود الموضوعية للبحث تحليل العقود البحثية والمشروعات المشتركة ومعوقات الثقة بين الطرفين، بينما تشمل الحدود البشرية مديري مكاتب الابتكار والباحثين وممثلي قطاع الصناعة بمحافظات القاهرة الكبرى والدلتا، وتتحدد الحدود المكانية في مصر. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التقويمي لتحليل أداء المنظومة الحالية ونقاط القوة والضعف فيها. وتبرز أهمية الدراسة في تجسير الفجوة بين المعمل والمصنع وتعظيم العائد الاقتصادي من البحث العلمي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج مطور لإدارة مكاتب التايكو (TICO) يعتمد على "وسطاء ابتكار" محترفين، مع التوصية بصياغة سياسات تعليمية واقتصادية تمنح حوافز ضريبية للشركات الممولة للبحث والتطوير (R&D)، مما يسهم في بناء اقتصاد وطني قوي قائم على الابتكار والمعرفة بما يخدم أهداف السياسة التعليمية والنمو القومي المصري.

1101. **العنوان:** "إدارة المواهب الريادية (*Entrepreneurial Talent Management (ETM*) بمدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا بجمهورية مصر العربية: استراتيجية مقترحة لاستثمار الابتكار في بناء الاقتصاد الوطني"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في غياب استراتيجية إدارية منظمة لاستثمار مخرجات مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا (STEM (Science, Technology, Engineering, and Mathematics) بمصر، حيث تفتقر المنظومة لآليات مؤسسية واضحة لإدارة المواهب الريادية (ETM (Entrepreneurial Talent Management) كمتغير مستقل، مما يؤدي إلى هجرة العقول أو تعثر المشروعات الابتكارية، ويهدف البحث إلى صياغة استراتيجية لرعاية هذه المواهب وتوجيهها نحو ريادة الأعمال لتعظيم العائد الاقتصادي من الابتكار كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) لوصف واقع رعاية الموهوبين، ومنهج دراسة الحالة (Case Study Method) للمشاريع الطلابية التكاملية التي يطلق عليها اسم الكابستون (Capstone). تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة عمليات اكتشاف واحتضان المواهب، وتوفير التوجيه المهني، والربط مع حاضنات الأعمال التقنية، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية طلاب وخريجي مدارس المتفوقين بجمهورية مصر العربية. يتناول البحث العلاقة بين كفاءة العمليات الإدارية في رعاية الموهبة وبين القدرة على تحويل الابتكارات الطلابية إلى نماذج أولية (PT (Prototypes) قابلة للتصنيع والمنافسة السوقية. كما يناقش البحث التحديات التنظيمية المتعلقة بحماية حقوق الطلاب المبتكرين وتوفير المنح الجامعية الريادية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترح إداري لإنشاء "صندوق دعم مبتكري (STEM)"، يهدف إلى تمويل النماذج الأولية (PT) وربط المبتكرين بشبكة من المستثمرين الوطنيين، مما يضمن استدامة استثمار الثروة البشرية المبدعة داخل الدولة المصرية، ويدعم توجهات السياسة التعليمية في ربط التعليم بمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق الريادة في مجال الإدارة التربوية.

1102. **العنوان:** "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي (*GenAI*) في تخصيص مسارات التعلم (*Personalized Learning*) بالمنصات التعليمية المصرية: الفرص والتحديات الإدارية والتقنية"

الموضوع: تبرز مشكلة الدراسة في اعتماد المنصات التعليمية المصرية الحالية على نمط تقديم المحتوى الموحد (One Size Fits All)، مما يؤدي إلى غياب مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر المتغير المستقل وهو الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence - GenAI) على المتغير التابع وهو تخصيص مسارات التعلم (Personalized Learning - PL) داخل المنصات الرسمية مثل بنك المعرفة المصري (Egyptian Knowledge Bank - EKB)، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في الجاهزية التنظيمية والتقنية (Organizational and Technical Readiness - OTR) بوزارة التربية والتعليم، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) التحليلي لمناسبة تشخيص الفرص والتحديات الإدارية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة آليات دمج الخوارزميات الذكية، وسياسات خصوصية البيانات، وتدريب الكوادر الإدارية على إدارة المحتوى الذكي، بينما تشمل الحدود البشرية مطوري النظم الرقمية والقيادات التربوية المسؤولة عن التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية، وتتحدد الحدود المكانية في الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني والمنصات التعليمية التابعة للوزارة، وتسعى الدراسة إلى تبيان كيف يمكن للذكاء الاصطناعي إعادة هندسة العمليات التعليمية لتلائم قدرات كل طالب بشكل فردي، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى وضع إطار مرجعي لسياسات الاستخدام الأخلاقي للبيانات، وتقديم توصيات لمتخذي القرار حول كيفية تحديث البنية التحتية المعلوماتية (Information Technology Infrastructure - ITI) لضمان الاستخدام العادل والفعال للتقنيات التوليدية، مما يسهم في رفع كفاءة النظام التعليمي وتحسين نواتج التعلم بتكلفة اقتصادية مستدامة.

1103. العنوان: "حوكمة آليات التمويل الجماعي كمتغير مستقل لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بمصر"

الموضوع: تبرز مشكلة الدراسة في قصور القنوات التقليدية لتمويل التعليم عن ملاحقة الاحتياجات المتزايدة للمدارس، مع وجود فجوة في الثقة والتشريعات المنظمة للمساهمات المجتمعية غير التقليدية، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر المتغير المستقل وهو حوكمة التمويل الجماعي (Governance of Crowdfunding - GCF) على المتغير التابع وهو الشفافية والمشاركة المجتمعية (Transparency and Community Participation - TCP) في قطاع التعليم المصري، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في الجاهزية الرقمية للمؤسسات التعليمية، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) التحليلي لمناسبة فحص الأبعاد الإدارية والتشريعية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة الأطر التنظيمية والرقابية والتقنية لمنصات التمويل الجماعي المقترحة، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي التخطيط بوزارة التربية والتعليم وأعضاء مجالس الأمناء وممثلي منظمات المجتمع المدني بجمهورية مصر العربية، وتتحدد الحدود المكانية في ديوان عام الوزارة وعينة من مدارس التعليم العام، وتسعى الدراسة إلى تبيان كيف يمكن للتقنيات المالية الحديثة أن تدعم المساءلة وتجذب تمويلًا مرنًا للمشروعات المدرسية، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تصميم إطار مقترح لمنصة وطنية رقمية تحت إشراف رقابي صارم تضمن وصول التبرعات لمستحقيها بوضوح، وتوصي بضرورة تحديث اللوائح المنظمة للتمويل الذاتي بما يسمح بدمج آليات الاقتصاد الرقمي في دعم البنية التحتية التعليمية.

1104. العنوان: "متطلبات تطوير القيادة التكنولوجية بوزارة التعليم العالي كآلية لرفع كفاءة إدارة فرق العمل الافتراضية بالجامعات المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذه الدراسة في مواجهة القيادات الجامعية صعوبات إدارية في التعامل مع التحول نحو التعليم الهجين والعمل عن بعد، نتيجة التمسك بأنماط الإدارة التقليدية التي لا تتناسب مع البيئات الرقمية، حيث تهدف الدراسة إلى فحص أثر المتغير المستقل وهو القيادة التكنولوجية (Electronic Leadership - E-Leadership) على المتغير التابع وهو كفاءة إدارة فرق العمل الافتراضية (Virtual Teams Management - VTM) بالجامعات المصرية، مع اعتبار المتغير الوسيط هو الثقافة التنظيمية الرقمية (Digital Organizational Culture - DOC)، وتستخدم الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الممارسات القيادية في العصر الرقمي، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة جدارات التواصل الرقمي، والتحفيز عن بعد، والرقابة الإلكترونية من منظور الإدارة التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الأكاديمية والإدارية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من الجامعات الحكومية المصرية، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين امتلاك القائد لمهارات الذكاء الرقمي وقدرته على تحقيق الأهداف المؤسسية في ظل الظروف الافتراضية، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى بناء نموذج للكفايات الرقمية اللازمة للقيادات الجامعية، وتقديم توصيات لمتخذي القرار بضرورة مأسسة برامج تدريبية متقدمة لتنمية القيادة الرقمية بما يضمن مرونة المؤسسة التعليمية واستدامة أدائها في الأزمات.

1105. **العنوان:** "**تقويم الأداء الإداري لوحدات تيسير الانتقال لسوق العمل بالمدارس الفنية المصرية وأثره في تعزيز معدلات تشغيل الخريجين**"

الموضوع: تكمن مشكلة الدراسة في ضعف الارتباط التنظيمي والوظيفي بين مدارس التعليم الفني واحتياجات سوق العمل الفعلي، رغم إنشاء وحدات متخصصة لهذا الغرض، وتهدف الدراسة إلى تقييم فاعلية المتغير المستقل وهو وحدات تيسير الانتقال لسوق العمل (Transition to Work Units - TWU) في التأثير على المتغير التابع وهو معدلات تشغيل الخريجين وريادة الأعمال (Graduate Employment and Entrepreneurship - GEE) بمصر، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في الشراكات مع القطاع الخاص (Private Sector Partnerships - PSP)، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التقويمي (Evaluative Descriptive Approach - EDA) لمناسبة فحص كفاءة الوحدات إداريًا، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة المهام الإدارية، ونظم التوجيه المهني، وآليات التوظيف، وتوفير الميزانيات المستقلة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري وحدات الانتقال والمعلمين والطلاب بمدارس التعليم الفني بمحافظات الوجه البحري، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الفنية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتسعى الدراسة إلى تبيان المعوقات التنظيمية والتمويلية التي تحول دون تحقيق هذه الوحدات لأهدافها، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى خطة استراتيجية لتطوير هذه الوحدات ومأسستها ضمن الهياكل الإدارية الرسمية للمدارس، وتوصي بضرورة ربط مخرجات التعليم الفني بخريطة الاستثمار المحلية لتحويل المدارس إلى مراكز إنتاجية تخدم الاقتصاد الوطني بفاعلية.

1106. **العنوان:** "**استراتيجية مقترحة لتسويق الخدمات البحثية والاستشارية بالجامعات المصرية للقطاع الخاص التعليمي كمدخل لتنويع مصادر التمويل: دراسة ميدانية بكلية التربية جامعة كفر الشيخ**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضعف استثمار كليات التربية المصرية لخبراتها الأكاديمية والبحثية، حيث يلجأ القطاع الخاص التعليمي، المتمثل في المدارس الخاصة والدولية، إلى بيوت خبرة أجنبية للحصول على خدمات التطوير والتدريب، مما يضيع فرصًا تمويلية ضخمة على الكليات الحكومية، وعليه يهدف البحث إلى صياغة استراتيجية لـ تسويق الخدمات الاستشارية والبحثية (CSM (Consulting Services Marketing كمتغير مستقل، لتعزيز الموارد الذاتية Self-Resources SR)) والشراكة مع القطاع الخاص كمتغير تابع في ضوء الفكر الإداري المعاصر. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) مع تطبيق تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات SWOT Analysis (SWOT)) لتشخيص واقع الكليات. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج التدريب المتخصص، وتقييم المناهج، والاستشارات الإدارية، والاعتماد التربوي، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية بكلية التربية جامعة كفر الشيخ والمستثمرين في قطاع التعليم الخاص بجمهورية مصر العربية. يتناول البحث العلاقة بين كفاءة الممارسات التسويقية الأكاديمية وبين تقليل الاعتماد على الموازنة العامة للدولة، مع مناقشة المعوقات البيروقراطية واللوائح المالية الحالية التي تحد من مرونة العمل الاستشاري. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج إداري لإنشاء "وحدات تسويق وخدمات أعمال" داخل كليات التربية، تتولى بناء الشراكات الاستراتيجية وإدارة

العقود الاستشارية باحترافية، كما تطرح الدراسة تصورًا لتطوير لوائح مالية مرنة تسمح بتقديم خدمات تنافسية للقطاع الخاص التعليمي، مما يضمن استدامة الموارد المالية وتوجيهها نحو تطوير البحث العلمي وتحسين جودة العملية التعليمية بالكلية، بما يتماشى مع سياسات التعليم العالي المصرية الرامية إلى ربط الجامعات باحتياجات سوق العمل والمجتمع.

1107. **العنوان: "تطوير السياسات الإدارية بالمراكز الاستكشافية للعلوم والتكنولوجيا في مصر لتعزيز ثقافة الصنعة (*Maker Culture*): رؤية مقترحة"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل فاعلية نظم إدارة الابتكار (Innovation Management) كمتغير مستقل، في تعزيز ثقافة الصنعة (Maker Culture) والابتكار العملي لدى الطلاب كمتغير تابع، مع فحص دور الجاهزية التقنية للمراكز الاستكشافية كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في حالة الجمود التي تعاني منها المراكز الاستكشافية للعلوم في مصر، وبعدها عن مواكبة حركة "الصناع" (Maker Movement) العالمية، مما جعلها أقرب للمتاحف العلمية منها للمختبرات الإبداعية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على آليات التحول من الدور التقليدي للمراكز إلى نموذج "مختبرات التصنيع" (Fab Labs)، وتوفير التجهيزات الحديثة مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد وقواطع الليزر. وتشمل الحدود البشرية مديري وميسري المراكز الاستكشافية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) ومنهج دراسة الحالة لرصد الفجوات الإدارية والتقنية. وتبرز أهمية الدراسة في إعادة هيكلة هذه المراكز وتحويلها إلى مساحات عمل مشتركة (Makerspaces) تدعم الاقتصاد المعرفي. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نموذج تنظيمي لتحويل المراكز إلى "خلايا نحل ابتكارية" تعقد مسابقات دورية للمخترعين الصغار، مما يسهم في تحقيق أهداف السياسة التعليمية المصرية في رعاية الموهوبين ونشر ثقافة الابتكار التقني.

1108. **العنوان: "متطلبات الهندسة الإدارية (*BPR*) لنجاح تطبيق نظم تخطيط موارد المؤسسات (*ERP*) بالجامعات المصرية: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل التحديات الإدارية والتقنية لتطبيق نظم تخطيط موارد المؤسسات (ERP Systems) كمتغير مستقل، وتحديد متطلبات الهندسة الإدارية (BPR) (Business Process Reengineering) كمتغير تابع لضمان نجاح التحول الرقمي بالجامعات المصرية، مع فحص دور مقاومة التغيير التنظيمي كمتغير وسيط. وتكمن مشكلة البحث في تعثر محاولات ربط الإدارات الجامعية (شؤون الطلاب، الموارد البشرية، الماليات) رقميًا، نتيجة عدم توافق اللوائح الحكومية التقليدية مع منطق البرمجيات العالمية، مما يؤدي لهدر الاستثمارات التقنية. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات إعادة هندسة دورات العمل المستندية قبل الرقمنة، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الجامعية وموظفي الإدارة بالجامعات الحكومية والأهلية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتلتزم بالحدود المكانية لمصر. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) التحليلي لتحديد الفجوة بين الواقع الإداري ومتطلبات الأنظمة الذكية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم دليل إجرائي لمعايير اختيار وتطبيق نظم (ERP) في البيئة الجامعية المصرية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن التأكيد على أولوية تعديل اللوائح التنظيمية وتدريب الكوادر البشرية على الثقافة الرقمية المتكاملة، مما يضمن كفاءة الحوكمة الإلكترونية واستدامة التحول الرقمي الشامل داخل مؤسسات التعليم العالي في مصر.

1109. **العنوان: "أطر التعاون بين التعليم العالي وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (*MCIT*) في مصر لسد فجوة مهارات التعهيد (*Outsourcing*): رؤية تكاملية"**

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في وجود فجوة نوعية بين مهارات خريجي الجامعات ومتطلبات صناعة التعهيد (Outsourcing Industry - OI) التي تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الرقمي المصري، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر المتغير المستقل وهو التعاون والتكامل المؤسسي (Institutional Collaboration and Integration - ICI) بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (Ministry of Communications and Information Technology - MCIT) على المتغير التابع وهو سد فجوة مهارات التعهيد (Outsourcing Skills Gap - OSG)، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في مرونة اللوائح الأكاديمية بالجامعات، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) التحليلي القائم على منهج تحليل الفجوة (Gap Analysis - GA) لمقارنة المخرجات التعليمية بالاحتياجات الفعلية للشركات العالمية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة المبادرات القومية مثل مبادرة بناة مصر الرقمية (Digital Egypt Builders Initiative - DEBI) وآليات مأسستها ضمن المسارات الجامعية الرسمية، بينما تشمل الحدود البشرية واضعي السياسات التعليمية ومديري شركات التكنولوجيا بجمهورية مصر العربية، وتتحدد الحدود المكانية في الكليات التكنولوجية والجامعات التي تتبنى برامج الرقمنة، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن المعوقات الإدارية التي تحول دون دمج المهارات الناعمة والتقنية المطلوبة دوليًا في المناهج، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى وضع إطار مقترح لبرامج دراسية مشتركة (Joint Degrees - JD) مصممة بالشراكة مع القطاع الخاص، وتوصي بضرورة تحويل المبادرات التدريبية إلى استراتيجيات تعليمية مستدامة لضمان جاهزية الخريجين لسوق العمل العالمي وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لخدمات التكنولوجيا.

1110. العنوان: "دور الإدارة المدرسية في تفعيل (الأندية الرقمية) *Digital Clubs* بالمدارس الإعدادية المصرية لاكتشاف المبرمجين الصغار: دراسة إجرائية"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذه الدراسة في غياب الأطر التنظيمية والمؤسسية داخل المدارس الإعدادية المصرية التي تضمن اكتشاف ورعاية الطلاب الموهوبين في مجالات البرمجيات، مما يؤدي إلى ضياع ثروات بشرية تقنية في سن مبكرة، وتستهدف الدراسة تحليل دور المتغير المستقل وهو الإدارة المدرسية للأندية الرقمية (Digital Clubs School Management - DCSM) في التأثير على المتغير التابع وهو اكتشاف وتنمية المبرمجين الصغار (Young Programmers Discovery and Development - YPDD)، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في كفاءة معلمي الحاسب الآلي وتوافر البنية التكنولوجية، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) الإجرائي لمناسبته لتصميم نموذج عملي داخل المؤسسة التعليمية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة آليات تخصيص الموارد، وإدارة حصص النشاط التقني، وتنظيم المسابقات البرمجية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ومعلمي الحاسب وطلاب المرحلة الإعدادية بمحافظة كفر الشيخ، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الرسمية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفني بجمهورية مصر العربية، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن المعوقات الإدارية التي تحول دون تحويل معامل الحاسب الآلي إلى حاضنات ابتكار تقني، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى وضع دليل إجرائي لإدارة النادي الرقمي يشمل مسارات تدريبية في لغات البرمجة مثل سكراتش (Scratch) وبايثون (Python)، وتوصي بضرورة عقد بروتوكولات تعاون إدارية مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (Ministry of Communications and Information Technology - MCIT) لاعتماد مخرجات هذه الأندية، مما يساهم في بناء قاعدة وطنية من الكوادر الرقمية الشابة القادرة على دعم التحول الرقمي للدولة المصرية.

ثامن عشر: الأخلاقيات المهنية في الإدارة التربوية

1111. **العنوان:** "**حوكمة إجراءات الترقي والاختيار للقيادات المدرسية في مصر: آليات مقترحة للحد من المحسوبية الإدارية وتعزيز العدالة التنظيمية**"

الموضوع: تعالج هذه الدراسة مشكلة إدارية إجرائية تتمثل في الثغرات اللائحية والتنظيمية في عمليات اختيار وترقية مديري المدارس في مصر، والتي تسمح بتدخل "المحسوبية الإدارية" (Nepotism) والعلاقات الشخصية على حساب الكفاءة، مما يضعف "العدالة التنظيمية" Organizational Justice. يختلف هذا الطرح عن أصول التربية لأنه لا يناقش المحسوبية كظاهرة مجتمعية، بل يناقش "الثغرة الإدارية" في القرار الوزاري وآلية التنفيذ. يهدف البحث إلى وضع آليات حوكمة إجرائية كمتغير مستقل (مثل: ميكنة الاختبارات، لجان التقييم المحايدة، معايير الجدارات)، لضبط عملية الاختيار وتحقيق "النزاهة الإدارية" كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي الوثائقي والتحليلي. الحدود الموضوعية تشمل قانون كادر المعلمين واللوائح التنفيذية. يحلل البحث دور "السلطة التقديرية" Discretionary Power لمديري الإدارات في تعيين المديرين، وكيفية تقييد هذه السلطة بضوابط رقمية وموضوعية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نموذج "بطاقة أداء متوازن لاختيار القيادات" تقلل من التدخل البشري، واقتراح تعديلات تشريعية تضمن الشفافية في الإعلان عن الوظائف الشاغرة ومعايير المفاضلة، مما يعزز الثقة المؤسسية في الهيكل الإداري للتعليم.

1112. **العنوان:** "**إطار تنظيمي مقترح لإدارة تضارب المصالح *Conflict of Interest (COI*) لدى القيادات التربوية بالإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية كمدخل لتعزيز النزاهة الوظيفية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في وجود فجوة تشريعية وإجرائية داخل الإدارات التعليمية المصرية فيما يخص التعامل مع حالات تضارب المصالح (COI (Conflict of Interest الإدارية والمالية، مثل الجمع بين السلطة الإدارية والملكية في مدارس خاصة أو وجود صلات قرابة مع الموردين، مما يؤثر سلبًا على عدالة القرار التربوي، ويهدف البحث إلى صياغة إطار تنظيمي لإدارة تضارب المصالح كمتغير مستقل، لتعزيز النزاهة الوظيفية (FI (Functional Integrity وحماية المال العام كمتغير تابع وفقًا للفكر الإداري المعاصر. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) بمدخل تحليل النظم، لوصف الواقع وتحليل التفاعلات بين المدخلات التنظيمية والمخرجات الرقابية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة مدونة السلوك الوظيفي وقانون الخدمة المدنية، والبحث في غياب آليات الإفصاح الرسمية (DM (Disclosure Mechanisms، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية القيادات التربوية والمسؤولين بدواوين الإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية. يتناول البحث العلاقة بين مأسسة إجراءات النزاهة وبين تقليل الانحرافات الإدارية والمالية داخل المؤسسة التعليمية، مع التركيز على تحويل القيم الأخلاقية من مجرد وازع شخصي إلى منظومة رقابية ملزمة. وتناقش الدراسة سبل سد الثغرات القانونية التي تسمح بازدواجية المصالح لدى متخذي القرار في الحقل التربوي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نماذج مقترحة لإقرارات الإفصاح عن المصالح (DM) تكون ملزمة لشغل المناصب القيادية، وتحديد خريطة للمخاطر الإدارية التي ينشأ فيها التضارب، مع اقتراح إنشاء وحدات رقابة داخلية متخصصة لرصد هذه الحالات وتطبيق اللوائح المنظمة، مما يسهم في تطوير سياسات التعليم وضمان شفافية الإدارة التربوية بما يخدم الصالح العام ويدعم ثقة المجتمع في المنظومة التعليمية الحكومية.

1113. **العنوان:** "**تطوير منظومة الرقابة الإدارية بالمدارس المصرية في ضوء آليات الإبلاغ عن المخالفات (*Whistleblowing*): رؤية مقترحة للحماية والمساءلة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل أثر تفعيل آليات الإبلاغ عن المخالفات (Whistleblowing) كمتغير مستقل، في تعزيز المساءلة الإدارية (Administrative Accountability) كمتغير تابع داخل المدارس المصرية، مع فحص دور الحماية المؤسسية للمبلغين كمتغير وسيط. وتبرز مشكلة البحث في ضعف نظم الرقابة الداخلية وسيادة ثقافة

"الخوف التنظيمي"، التي تمنع الكوادر التعليمية والإدارية من الكشف عن الانحرافات المالية أو الإدارية (مثل الفساد أو الإهمال الجسيم)، خوفًا من التنكيل الإداري. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على الجوانب الإجرائية والتقنية لنظم الإبلاغ، بما تشمله من منصات رقمية وخطوط ساخنة، بعيدًا عن التنظير القيمي المحض. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين بالمدارس الحكومية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية. ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) المسحي لرصد المعوقات التنظيمية والتشريعية التي تحول دون تفعيل الرقابة الذاتية. وتبرز أهمية الدراسة في الانتقال من الرقابة الخارجية التقليدية إلى "الرقابة التشاركية" التي تحمي المال العام وتضمن جودة الأداء. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تصميم مقترح لائحي لإنشاء "وحدة التزام ومراقبة داخلية" تتمتع بالاستقلالية الإدارية، مع وضع بروتوكولات صارمة للسرية (Confidentiality Protocols)، مما يسهم في خلق بيئة مدرسية نزيهة تدعم توجهات الدولة في مكافحة الفساد الإداري وتحسين الحوكمة التعليمية.

1114. العنوان: "أثر عدالة تقييم الأداء الوظيفي (*Performance Appraisal Justice*) على الانحرافات السلوكية في مكان العمل: دراسة تطبيقية على الإداريين بالمدارس الثانوية"

الموضوع: تبرز مشكلة الدراسة في قصور النظم التقليدية لتقييم كفاية الأداء المعمول بها في وزارة التربية والتعليم، والتي تعتمد غالبًا على التقديرات الشخصية والتقارير الروتينية، مما يؤدي إلى شعور الموظف بالظلم الوظيفي وظهور أنماط من السلوكيات السلبية، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر المتغير المستقل وهو عدالة تقييم الأداء الوظيفي (Performance Appraisal Justice - PAJ) بأبعادها الإجرائية والتوزيعية على المتغير التابع وهو الانحرافات السلوكية في مكان العمل (Workplace Deviance Behavior - WDB) لدى الإداريين بالمدارس الثانوية، مع فحص دور المتغير الوسيط المتمثل في الرضا الوظيفي (Job Satisfaction - JS)، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Approach - DA) الارتباطي لمناسبته لرصد العلاقة بين المتغيرات التنظيمية، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة آليات التقييم الحديثة مثل التقييم بزاوية 360 درجة (360-Degree Feedback) والتقييم القائم على النتائج والجدارات، بينما تشمل الحدود البشرية الإداريين والمعلمين بمحافظة كفر الشيخ، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن مدى تسبب التحيز الإداري في نشوء ظواهر مثل التباطؤ في العمل أو العدوانية التنظيمية، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تصميم نموذج مقترح للتقييم المبني على الأدلة (Evidence-Based Appraisal - EBA) يفصل بين العلاقات الشخصية والنتائج المهنية، وتوصي بضرورة تطوير تشريعات إدارية تضمن شفافية التظلمات ووضوح معايير الثواب والعقاب، مما يسهم في تعزيز الانضباط الإداري وتحقيق الاستقرار التنظيمي داخل المؤسسة التعليمية.

1115. العنوان: "حوكمة إدارة الموارد المالية (*Financial Governance (FG*) بمجالس أمناء المدارس الرسمية للغات في جمهورية مصر العربية: آليات مقترحة لتعزيز الشفافية ومنع التربح"

الموضوع: تعد قضية إدارة الموارد المالية في المؤسسات التعليمية من الركائز الأساسية لضمان استدامة جودة التعليم، وتبرز مشكلة الدراسة في رصد مواطن الخلل الإداري والمالي في أداء مجالس الأمناء بالمدارس الرسمية للغات، حيث تتوفر ميزانيات ضخمة تتطلب رقابة إدارية صارمة لمنع الهدر وسوء التوجيه أو شبهات التربح الإداري الناتجة عن غياب الشفافية في أوجه الصرف. تهدف الدراسة إلى وضع آليات مقترحة لتطبيق حوكمة إدارة الموارد المالية Financial Governance (FG) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تعزيز الشفافية الإدارية وكفاءة الإنفاق كمتغير تابع، مع دراسة دور الرقابة الداخلية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لمسح وتحليل الواقع الإداري والمالي والقوانين المنظمة لعمل هذه المجالس في مصر. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على اللوائح المالية المنظمة للمدارس الرسمية للغات، وإجراءات المناقصات والمزايدات، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء مجالس الأمناء ومديري المدارس والمسؤولين الماليين بالإدارات التعليمية. وتسعى الدراسة لتحليل الثغرات

الإدارية التي تسمح بالتلاعب في الدورات المستندية أو توجيه العقود لجهات بعينها. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم دليل إجراءات مالي وإداري متكامل، يرتكز على تفعيل الحوكمة المالية (FG) من خلال النشر الإلكتروني الإلزامي للميزانيات، وتطبيق نظام التوقيع الإلكتروني والرقابة المسبقة واللاحقة، مما يضمن حماية الموارد التعليمية وتوجيهها نحو المسارات التنموية الصحيحة للمدرسة وتجفيف منابع الفساد المالي.

1116. العنوان: "أخلاقيات استخدام السلطة الرقمية (*Digital Power Ethics (DPE*) لدى مديري المدارس الثانوية في مصر: ضوابط إدارية مقترحة لتعزيز الخصوصية الوظيفية في ظل التحول الرقمي"

الموضوع: فرض التحول الرقمي المتسارع في منظومة التعليم المصري واقعًا إداريًا جديدًا منح مديري المدارس صلاحيات تقنية واسعة، مما أدى لظهور مشكلة بحثية تتعلق بإساءة استخدام هذه السلطة في الرقابة الإلكترونية المفرطة والترصد الإداري، وهو ما يتطلب وضع أطر تنظيمية واضحة. يهدف البحث الحالي إلى تفعيل أخلاقيات استخدام السلطة الرقمية (Digital Power Ethics (DPE كمتغير مستقل، لضمان حماية الخصوصية الوظيفية ومنع التعسف الإداري الرقمي كمتغير تابع، وذلك في إطار السياسات التعليمية المعاصرة. ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخله القانوني والإداري لتحليل الوضع الراهن وتحديد الفجوات التشريعية في لوائح العمل. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في دراسة سياسة الاستخدام المقبول (Acceptable Use Policy (AUP للوسائل التقنية مثل كاميرات المراقبة، وأجهزة البصمة، ومجموعات التواصل الرسمية، والدخول على بيانات الأجهزة اللوحية التعليمية. وتقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والمعلمين بجمهورية مصر العربية، مع التركيز على العلاقة التفاعلية بين ممارسة السلطة الرقمية (DPE) والحفاظ على الحقوق المهنية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة "بروتوكول الرقابة الإدارية الرقمية" الذي يحدد بدقة نطاق صلاحيات المدير، ويمنع استخدام البيانات الشخصية في غير الأغراض الرسمية، ويوفر آليات قانونية للمساءلة عند تجاوز سياسة الاستخدام المقبول (AUP)، مما يسهم في خلق بيئة عمل مدرسية رقمية آمنة ومنضبطة إداريًا وقانونيًا.

1117. العنوان: "المسؤولية التأديبية (*Disciplinary Responsibility (DR*) للقيادات المدرسية تجاه ظاهرة العنف المدرسي في مصر: دراسة تحليلية للفجوة بين اللوائح الانضباطية والواقع التطبيقي"

الموضوع: تواجه المدارس المصرية تحديات متزايدة تتعلق بظاهرة العنف، حيث تكمن المشكلة البحثية في رصد حالة التراخي الإداري والامتناع عن اتخاذ القرارات الرادعة من قبل القيادات المدرسية، مما يستوجب دراسة أبعاد المسؤولية الإدارية والقانونية تجاه هذه الظاهرة. يهدف البحث إلى تفعيل المسؤولية التأديبية (Disciplinary Responsibility (DR للقيادة المدرسية كمتغير مستقل، لتحقيق الانضباط السلوكي الطلابي وتعزيز الأمن المدرسي كمتغير تابع، مع بحث تأثير الضغوط المجتمعية كمتغير وسيط في العلاقة بينهما. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) في إطار تحليل السياسات التعليمية واللوائح الإجرائية المنظمة للعمل المدرسي. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة لائحة الانضباط المدرسي وقرارات الحماية القانونية المعمول بها في وزارة التربية والتعليم المصرية، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس والوكلاء والمشرفين بالإدارات التعليمية. ويبحث الموضوع في الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى تعطيل تطبيق الجزاءات، سواء كان ذلك بسبب التواطؤ أو الخوف من الصدامات القانونية والمجتمعية. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى بناء مصفوفة متكاملة للجزاءات الإدارية المتدرجة التي توضح نطاق المسؤولية التأديبية (DR) للمدير المقصر، واقتراح آليات تقنية لتوثيق حالات العنف المدرسي بشكل فوري لا يقبل التأويل، مما يسهم في تضييق الفجوة بين النصوص اللائحية والتطبيق الفعلي في الميدان التربوي لضمان بيئة تعليمية آمنة.

1118. العنوان: "تطوير منظومة إدارة الالتزام (*Compliance Management - CM*) بالمدارس الخاصة والدولية في مصر كمدخل لضبط المخالفات الإدارية والمالية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد تنامي ظاهرة الانحرافات التنظيمية والمالية في قطاع التعليم الخاص والدولي بمصر، والمتمثلة في تجاوز كثافة الفصول المقررة ومخالفة لوائح المصروفات الدراسية المعتمدة، مما يعكس ضعف آليات الرقابة الحالية. تهدف الدراسة إلى تفعيل دور إدارة الالتزام (Compliance Management - CM) كمتغير مستقل، وأثره في الحد من المخالفات الإدارية والمالية بكونها المتغير التابع، وذلك في إطار السياسات التعليمية المنظمة للتعليم غير الحكومي. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) والمنهج القانوني لتحليل القرارات الوزارية المنظمة للترخيص، وتقتصر الحدود الموضوعية على آليات التفتيش الإداري وضوابط تجديد التراخيص، بينما تشمل الحدود البشرية مديري الإدارات التعليمية ومسؤولي التعليم الخاص بمحافظة كفر الشيخ. يعالج البحث قصور الرقابة التقليدية عبر اقتراح نموذج تنظيمي متكامل يربط بين المتغير المستقل والتابع من خلال "وحدة الالتزام" المقترحة. يسعى البحث لإثبات وجود علاقة طردية بين صرامة معايير الالتزام المؤسسي وتحقيق الانضباط المالي والإداري، مما يخدم الأهداف التعليمية للدولة في فرض السيادة القانونية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة تبني نظام النقاط السوداء (Black Points System - BPS) للمدارس المخالفة، وتدشين سجل التزام إلكتروني يربط تجديد الترخيص بمدى استجابة المدرسة للوائح. ستسهم النتائج في تحويل العلاقة بين الوزارة والمستثمرين من نمط تفاوضي إلى نمط قانوني صارم يضمن حقوق المستفيدين من العملية التعليمية، مع التوصية بميكنة عمليات التفتيش لتقليل التدخل البشري وتحقيق الشفافية المطلقة في إدارة المنظومة التعليمية الخاصة.

1119. العنوان: "إعادة هيكلة الموارد البشرية وتوصيف الوظائف كآلية للحد من البطالة المقنعة والتسيب الإداري بالدواوين التعليمية المصرية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة معالجة مشكلة التضخم الوظيفي المفرط في دواوين المديريات والإدارات التعليمية بمصر، وما ينتج عنه من بطالة مقنعة تؤدي مباشرة إلى التسيب الإداري وضعف الإنتاجية المؤسسية. يبرز البحث دور إدارة الموارد البشرية (Human Resource Management - HRM) كمتغير مستقل من خلال أداتي إعادة الهيكلة التنظيمية (Restructuring) والتوصيف الوظيفي (Job Description - JD)، وأثرهما في معالجة المتغير التابع المتمثل في البطالة المقنعة والسلوكيات الإدارية السلبية. تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع توزيع العمالة الإدارية وتحديد الفجوات بين المهام الفعلية والمسميات الوظيفية. تقتصر الحدود البشرية للدراسة على الموظفين الإداريين بالهيكل التنظيمي لمديريات التربية والتعليم، وتتحدد الحدود المكانية في الدواوين التعليمية المصرية. يناقش البحث غياب معايير قياس الأداء الفردي وسوء توزيع القوى البشرية الذي يولد فراغًا وظيفيًا يؤدي للتسيب. تبحث الدراسة في العلاقة بين وضوح المهام الوظيفية وارتفاع معدلات الانضباط الإداري داخل المؤسسة التعليمية، مع التركيز على المتغيرات الوسيطة مثل الرضا الوظيفي والعدالة التوزيعية. من المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تصميم مصفوفة مهام دقيقة تربط الحوافز المادية بمؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators - KPIs) لكل موظف. كما ستقدم الدراسة مقترحًا لتطبيق التدوير الوظيفي (Job Rotation - JR) الإلزامي لكسر الرتابة وضمان استغلال الكفاءات المعطلة. ستؤدي هذه النتائج في حال تطبيقها إلى ترشيق الجهاز الإداري التعليمي، وتحويله من عبء بيروقراطي إلى جهاز داعم للعملية التعليمية بالميدان، مما يحقق كفاءة تشغيلية عالية وتوفيرًا في الإنفاق الحكومي غير المنتج

1120. العنوان: "التنظيم الإداري (*Administrative Regulation (AR*) لمراكز الدروس الخصوصية في مصر: استراتيجية مقترحة للترخيص والرقابة كبديل لسياسة المنع"

الموضوع: تعد ظاهرة الدروس الخصوصية في المجتمع المصري أحد أبرز تحديات الاقتصاد التعليمي غير الرسمي، وتبرز مشكلة الدراسة في قصور سياسات المنع والمطاردة الأمنية عن احتواء الظاهرة، مما يتطلب تحولًا نحو الفكر الإداري المنظم. يهدف البحث إلى صياغة استراتيجية لـ "التنظيم الإداري" (AR Administrative Regulation) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تحقيق جودة الخدمة التعليمية والسيطرة الضريبية والإدارية كمتغير تابع، مع اعتبار الكفاءة المؤسسية كمتغير وسيط. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) بمدخل تحليل السياسات للوقوف على أبعاد الفشل الإداري في التعامل مع مراكز الدعم التعليمي (السناتر). وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على معايير الاعتماد الإداري، وإجراءات التراخيص، وآليات الرقابة الميدانية، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي الإدارة التربوية، وأصحاب المراكز التعليمية، والقائمين بالتدريس في جمهورية مصر العربية. ويحلل البحث آليات تحويل هذا القطاع من العشوائية إلى نشاط مقنن يخضع لإشراف الدولة من خلال تحديد مواصفات فنية وهندسية للمقرات ومؤهلات تربوية محددة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم "كراسة شروط إدارية وفنية" متكاملة لترخيص هذه المراكز، تتضمن سقفًا للأسعار ونظامًا للتفتيش الدوري، مما يضمن خضوعها لمنظومة الإدارة التعليمية الرسمية، ويحقق التوازن بين احتياجات الطلاب وحقوق الدولة، ويحول النشاط إلى رافد منظم ومراقب إداريًا وضريبيًا.

1121. العنوان: "حوكمة حركات النقل والندب للمعلمين بين الإدارات التعليمية في مصر: مدخل لتحقيق العدالة التنظيمية والقضاء على المحسوبية"

الموضوع: تعتبر حركات "النقل والندب" السنوية للمعلمين في مصر من أكثر العمليات الإدارية التي تشهد شكاوى مستمرة من غياب الشفافية وتدخل "المحسوبية" (الوساطة) في توجيه المعلمين لمدارس مميزة أو قريبة، بينما يُرسل غير المسنودين للمناطق النائية، مما يخل بمبدأ "العدالة التنظيمية" ويؤثر على استقرار الجدول المدرسي. يهدف البحث إلى وضع آليات إدارية وتقنية لـ "حوكمة إجراءات النقل والندب" Governance of Transfer and Deployment كمتغير مستقل، لضمان "تكافؤ الفرص الوظيفية" وسد العجز الحقيقي كمتغير تابع. يركز البحث على الجانب الإجرائي للنشرات الرسمية وقرارات التوزيع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للقرارات الوزارية (مثل القرار 202). الحدود الموضوعية تشمل مكاتب التنسيق بالإدارات التعليمية. يناقش البحث كيفية استبدال اللجان البشرية بخوارزميات رقمية (Digital Algorithms) توزع المعلمين بناءً على نقاط استحقاق واضحة (المسافة، الأقدمية، الحالة الاجتماعية، التقرير الفني) دون تدخل بشري. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم "منصة إلكترونية موحدة لحركة النقل" تتيح للمعلم معرفة ترتيبه بشفافية، وتقديم تظلمات إلكترونية، مما يغلق الباب أمام التدخلات الشخصية ويعيد الثقة في حيادية الإدارة التعليمية.

1122. العنوان: "نزاهة إجراءات التحقيق الإداري بالإدارات التعليمية المصرية في ضوء الضمانات القانونية والممارسات الواقعية: دراسة تحليلية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الفجوة القائمة بين الضمانات القانونية النظرية والممارسات الواقعية داخل إدارات الشؤون القانونية بالدواوين التعليمية، حيث تبرز إشكاليات تتعلق ببطء إجراءات التقاضي الإداري، وانحياز المحققين، أو حفظ التحقيقات لاعتبارات غير قانونية، مما يؤدي إلى إضعاف المساءلة التأديبية كمتغير تابع، وعليه يهدف البحث إلى تقييم نزاهة إجراءات التحقيق الإداري كمتغير مستقل لضمان سيادة القانون والانضباط الوظيفي. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) والمنهج القانوني لفحص اللوائح المنظمة لعمل المحققين. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة إشكالية التبعية الإدارية للمحقق القانوني لمدير الإدارة التعليمية وأثرها على استقلالية القرار، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية المحققين القانونيين ومديري الإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية. يتناول البحث العلاقة بين استقلال جهة التحقيق وبين فاعلية الجزاءات الإدارية في تحقيق الردع العام والخاص داخل المنظومة التربوية، مع رصد معوقات تطبيق العدالة الناجزة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترح إداري

لفصل الشؤون القانونية فنيًا وإداريًا عن مدير الإدارة لتصبح تابعة مباشرة للمديرية أو لهيئة النيابة الإدارية (Administrative Prosecution Authority (APA لضمان الحيدة، كما تطالب الدراسة بوضع سقف زمني ملزم للبت في المخالفات، وميكنة ملفات التحقيق لضمان الشفافية ومنع التلاعب، مما يسهم في تطوير سياسات التعليم وتعزيز النزاهة في الإدارة التربوية.

1123. العنوان: "**آليات مقترحة لإدارة المخاطر الأخلاقية والمهنية بلجان النظام والمراقبة بمدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في المخاطر الإدارية والأخلاقية المحدقة بأعمال لجان النظام والمراقبة (الكونترول) بالمدارس، حيث تزداد احتمالات التلاعب برصد الدرجات أو تسريب الأرقام السرية نتيجة تضارب المصالح أو صلات القرابة، مما يهدد مصداقية القياس كمتغير تابع، ومن ثم يهدف البحث إلى صياغة آليات لإدارة المخاطر الأخلاقية والمهنية (Ethical and Professional Risk Management (EPRM كمتغير مستقل لتحصين أعمال الامتحانات من الفساد الإداري. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) وتطبيق مصفوفة المخاطر (Risk Matrix (RM لتحديد مواطن الخلل في إجراءات الكنترول التقليدية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة اللوائح المنظمة لأعمال الامتحانات وقواعد اختيار الأعضاء، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية العاملين بلجان النظام والمراقبة بمدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية. يحلل البحث العلاقة بين صرامة الإجراءات التنظيمية وبين حماية نزاهة النتائج التعليمية، مناقشًا قصور الرقابة الورقية في مواجهة التجاوزات الحديثة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم دليل إجراءات تنظيمي يحظر مشاركة المعلمين ممن يمارسون الدروس الخصوصية أو لديهم صلات قرابة بالطلاب، مع ضرورة تفعيل نظام الرصد الإلكتروني المزدوج (Double Entry (DE لكشف الأخطاء اللحظية، واقتراح تشديد العقوبات الإدارية على الإخلال بأعمال الامتحانات، مما يعزز من مكانة الشهادات المصرية ويدعم جودة سياسات التعليم والإدارة التعليمية المعاصرة.

1124. العنوان: "**متطلبات تحقيق الشفافية الإدارية في منظومة القبول الإلكتروني بالمدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية: دراسة تقويمية**"

الموضوع: تعد الشفافية الإدارية (Administrative Transparency) ركيزة أساسية في سياسات التعليم الحديثة، ومن هذا المنطلق يسعى البحث الحالي إلى معالجة مشكلة الثغرات الإدارية التي تشوب عملية التنسيق الإلكتروني للقبول بمرحلتي رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي، حيث تتمثل المشكلة في بقاء بعض المسارات اليدوية والاستثناءات التي تخل بمبدأ تكافؤ الفرص، ويهدف البحث إلى قياس فاعلية المنظومة الرقمية لإدارة القبول (Digital Admission Management System - DAMS) كمتغير مستقل، في تعزيز الشفافية والعدالة (Transparency and Justice) كمتغير تابع، وذلك من خلال رصد التجاوزات المتمثلة في التدخلات البشرية والتحويلات الورقية، ويعتمد البحث على المنهج التقويمي (Evaluative Approach) لتحليل المسار الإداري والتقني للمنظومة، وتقتصر الحدود الموضوعية على آليات القبول والتحويل، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس الرسمية للغات ومسؤولي التطوير التكنولوجي بالإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية، ويسعى البحث لتوضيح العلاقة الطردية بين إحكام الرقابة التقنية على الواجهة الخلفية للنظام (Back-end) وبين انخفاض معدلات الفساد الإداري، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني تقنيات متقدمة مثل تقنية سلسلة الكتل (Blockchain - BC) لضمان أمن السجلات التعليمية وعدم قابليتها للتعديل، مع التوصية بحصر صلاحيات القبول الاستثنائي في لجنة مركزية بالوزارة لضمان النزاهة التامة، مما يؤدي في النهاية إلى بناء نظام إداري تعليمي رقمي متكامل يحقق العدالة والمساواة بين جميع المتقدمين، ويقضي نهائيًا على كافة أشكال المحسوبية والواسطة في توزيع المقاعد الدراسية المتاحة بالمدارس الرسمية المتميزة.

1125. العنوان: "حوكمة المشتريات والتوريدات كمدخل لمكافحة الفساد الإداري والمالي بالإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية: رؤية مقترحة"

الموضوع: تمثل عمليات التوريد والصيانة بؤرة حساسة في الإدارة التعليمية لما يرتبط بها من تدفقات مالية ضخمة، وتبرز المشكلة البحثية في وجود بعض الثغرات الإدارية في الدورة المستندية والرقابية التي قد تؤدي إلى إهدار المال العام، لذا يستهدف البحث الحالي تفعيل حوكمة المشتريات (Procurement Governance - PG) كمتغير مستقل، وانعكاس ذلك على حماية المال العام (Public Fund Protection) وضمان جودة البيئة المدرسية كمتغيرات تابعة، ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Approach) لرصد واقع الممارسات الإدارية في لجان الفحص والاستلام، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة إجراءات المناقصات والمزايدات وعمليات الصيانة الدورية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري الشؤون المالية والإدارية وأعضاء لجان التوريدات بالإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية، ويحلل البحث العلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة (Governance - G) والحد من فرص التواطؤ مع الموردين أو استلام أصناف غير مطابقة للمواصفات الفنية، ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة نموذج إداري يعتمد على نظام الشراء الموحد المركزي (Centralized Unified Procurement System - CUPS) لتقليص التعاملات المباشرة، وتفعيل الرقابة الإلكترونية على المخزون السلعي، فضلًا عن إشراك ممثلي المجتمع المدني في الرقابة، مما يساهم في سد منافذ التربح غير المشروع، ويضمن كفاءة توظيف الموارد المالية المتاحة لتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب، وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية بما يحقق أهداف السياسة التعليمية للدولة، ويدعم جهود الإصلاح الإداري والمالي في قطاع التعليم العام.

1126. العنوان: "تفعيل المساءلة الإدارية للقيادات المدرسية كمدخل لخفض معدلات الهدر التربوي بمدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية: إطار مقترح"

الموضوع: تعد المساءلة الإدارية (Administrative Accountability - AA) أحد أهم مداخل الإصلاح الإداري المعاصر، وتبرز مشكلة البحث في تعامل الإدارة التعليمية مع ظاهرتي الرسوب والتسرب كأزمات اجتماعية محضة، مما أدى إلى غياب مسؤولية القيادة المدرسية عن هذه النتائج، لذا يهدف البحث إلى تحويل مكافحة الهدر التربوي (Educational Wastage - EW) من مجرد ظاهرة إلى مؤشر أداء رئيسي (Key Performance Indicator - KPI) يخضع للمساءلة، حيث يمثل نظام المساءلة المتغير المستقل، بينما تمثل الكفاءة الداخلية (Internal Efficiency - IE) للنظام التعليمي المتغير التابع، ويستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Approach) لبناء نموذج إداري متكامل، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات ربط تقييم الأداء بالنتائج التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الإعدادية والثانوية بجمهورية مصر العربية، ويناقش البحث العلاقة بين تطبيق الإدارة القائمة على النتائج (Results-Based Management - RBM) وتحفيز القيادات على رعاية الطلاب والحد من تسربهم، ومن أهم نتائج البحث المتوقعة تصميم نموذج لعقود الأداء (Performance Contracts - PC) تربط الاستمرار في المنصب والحوافز المالية بمدى تحقيق نسب الاستبقاء والنجاح المستهدفة، واعتبار الارتفاع غير المبرر في نسب الهدر مخالفة إدارية تستوجب المساءلة، مما يساهم في الانتقال من ثقافة اللامبالاة إلى ثقافة الإنجاز والالتزام المهني، ويضمن تحقيق أعلى مستويات الجودة في مخرجات العملية الإدارية والتعليمية بما يخدم السياسة التربوية للدولة، ويحقق أقصى استفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة داخل المؤسسة التعليمية.

1127. العنوان: "أخلاقيات التعامل مع البيانات المؤسسية (*Data Ethics*) في نظم المعلومات الإدارية التعليمية: ضوابط دقة البيانات ومنع التزوير الإلكتروني"

الموضوع: تعتمد وزارة التربية والتعليم على البيانات المرفوعة من المدارس (قواعد بيانات التلميذ، المعلمين، المباني) في اتخاذ القرارات وتخصيص الميزانيات. تكمن المشكلة الإدارية في قيام بعض الإدارات بـ "تزوير البيانات" أو التلاعب فيها (مثل تضخيم العجز لطلب معلمين، أو إخفاء الفراغات، أو تسجيل طلاب وهميين) لتحقيق مكاسب مؤسسية غير مشروعة. يهدف البحث إلى وضع ضوابط لـ "أخلاقيات وجودة البيانات" Data Quality & Ethics كمتغير مستقل، لدعم "رشد القرارات التخطيطية" كمتغير تابع. يركز البحث على آليات التدقيق الرقمي. يعتمد البحث المنهج الوصفي التقني والإداري. الحدود الموضوعية تشمل وحدات الإحصاء والمعلومات. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى بروتوكولات للتدقيق الميداني العشوائي لمطابقة البيانات الرقمية بالواقع، وربط القواعد ببيانات الرقم القومي والأحوال المدنية لمنع التكرار والوهمية، وتغليظ عقوبة "إدخال بيانات غير صحيحة" لتصبح جناية تزوير في محررات رسمية إلكترونية.

1128. العنوان: "آليات الفصل الوظيفي ومنع استغلال النفوذ الإداري لمواجهة الدروس الخصوصية بمدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية: رؤية مقترحة"

الموضوع: الموضوع تعد ظاهرة تداخل الوظيفة العامة مع العمل الخاص من أخطر التحديات التي تواجه نزاهة الإدارة التعليمية، حيث تتبلور المشكلة البحثية في استغلال بعض الكوادر الإدارية والتعليمية لسلطاتهم (أعمال السنة، والغياب، والتقييمات الشفهية) كوسيلة للضغط على الطلاب للالتحاق بالدروس الخصوصية، ويهدف البحث إلى تفعيل آليات الفصل الوظيفي (Functional Separation - FS) ومنع استغلال النفوذ (Abuse of Authority - AA) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في حماية حقوق الطالب (Student Rights - SR) وضمان نزاهة التقييمات التربوية كمتغير تابع، ويستخدم البحث المنهج التحليلي (Analytical Approach) للوائح الانضباط الوظيفي وقوانين التعليم المنظمة، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة إجراءات الردع الإداري والتقني لمنع تقاطع المصالح، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي ومديري المدارس الإعدادية والثانوية بجمهورية مصر العربية، ويناقش البحث العلاقة بين ميكنة نظام التقويم التربوي والحد من السلطة التقديرية للمعلم التي قد تُستخدم كأداة ضغط، ومن أهم النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها البحث تقنين تجريم تدريس المعلم لطلابه النظاميين في إطار خاص، وتفعيل منظومة الرقابة الإدارية السرية، مع تقديم مقترح لتحويل أعمال السنة إلى اختبارات موضوعية ميكنية (Automated Objective Assessments - AOA) لا يتدخل فيها العنصر البشري، مما يضمن تجريد العملية الإدارية من أي أهواء شخصية ويحقق النزاهة والعدالة في البيئة المدرسية بما يتوافق مع معايير الحوكمة والشفافية في سياسات التعليم.

1129. العنوان: "إدارة الشكاوى والتظلمات *Grievance Management (GM)* بالإدارات التعليمية في مصر: تطوير دورة العمل لضمان سرعة الاستجابة والحيادية"

الموضوع: تعاني منظومة التواصل الإداري في قطاع التعليم من مشكلات جوهرية تتعلق بالروتين وفقدان المستندات، حيث تبرز مشكلة الدراسة في عدم جدية فحص التظلمات وغياب التغذية الراجعة، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في العدالة الإدارية داخل المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية. يهدف البحث إلى إعادة هندسة نظام إدارة الشكاوى (Grievance System (GS كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تعزيز الرضا الوظيفي والمجتمعي وتحقيق العدالة الناجزة كمتغير تابع، مع دراسة دور الرقابة الإدارية كمتغير وسيط في تفعيل هذه العلاقة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع مكاتب خدمة المواطنين وتحليل المسارات المستندية الحالية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على دورة عمل الشكاوى بالإدارات التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية أولياء الأمور والمعلمين والإداريين المتعاملين مع المنظومة. ويناقش البحث بعمق تأثير العلاقات الشخصية والمحسوبية في حفظ الشكاوى وتعطيل الإجراءات القانونية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم مقترح لنظام تتبع الشكاوى إلكترونيًا المعروف بنظام التذاكر (Ticketing System (TS، والذي يضمن عدم إغلاق أي شكوى إلا بعد صدور رد موثق، مع تفعيل

مبدأ فصل جهة الفحص عن الجهة المشكو في حقها لضمان الحيادية التامة، مما يسهم في تطوير بيئة إدارية شفافة ومستقرة تحقق الرضا لجميع أطراف العملية التعليمية.

1130. **العنوان:** "تطوير الإدارة المالية لمجموعات الدعم المدرسي كمدخل لتحقيق الكفاءة التشغيلية بالمدارس الثانوية العامة في مصر"

الموضوع: تعد مجموعات الدعم المدرسي (SSG (School Support Groups مشروعًا استراتيجيًا يهدف إلى حوكمة الدروس الخصوصية، إلا أن نجاحها يواجه تحديات إدارية ومالية جسيمة، حيث تركز هذه الدراسة على تطوير الإدارة المالية كمتغير مستقل، وأثره في تحقيق الكفاءة التشغيلية (EO) كمتغير تابع، وذلك من خلال معالجة مشكلة تأخر صرف مستحقات المعلمين والتعقيدات البيروقراطية في الدورة المستندية. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach لرصد اللوائح المنظمة، وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة آليات توزيع العوائد وضوابط التحصيل الرقمي، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والمسؤولين الماليين بالإدارات التعليمية بمحافظة كفر الشيخ. يسعى البحث لمعالجة الفجوة بين التشريعات والواقع التنفيذي، حيث يحلل العلاقة بين مرونة الصرف المالي وزيادة القوة الجاذبة للمجموعات المدرسية كبديل رسمي ومستدام. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تصميم نموذج مقترح للصرف الفوري والآلي لمستحقات المعلمين بعيدًا عن البيروقراطية، وتفعيل نظام الحوكمة الإلكترونية Electronic (EG (Governance في تحصيل الرسوم لضمان الشفافية ومنع الهدر المالي. كما ستبرز النتائج أهمية الرقابة المالية الرقمية في تقليص فرص الفساد الإداري، مما يسهم في استعادة ثقة الطلاب والمعلمين في المنظومة المدرسية، وتحسين جودة البيئة التعليمية من خلال توظيف الفوائض المالية في صيانة المرافق، وبناء نظام حوافز عادل يضمن بقاء الكفاءات التعليمية داخل إطار المدرسة الرسمية، مع التوصية بضرورة تعديل اللوائح المالية لتتواكب مع متطلبات الإدارة المعاصرة القائمة على النتائج والأداء وليس فقط الإجراءات النمطية الجامدة.

1131. **العنوان:** "إطار مقترح لحوكمة إجراءات التعاقد مع المعلمين بالحصة لسد العجز بالمدارس الابتدائية في مصر في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص"

الموضوع: تواجه وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تحديًا كبيرًا في سد العجز في أعضاء هيئة التدريس، مما دفعها للجوء إلى نظام التعاقد بالحصة (PTC (Part-Time Contract كحل مؤقت، وهنا تبرز مشكلة البحث في غياب الشفافية والمحسوبية في اختيار هؤلاء المعلمين، ويهدف البحث إلى بناء إطار للحوكمة (G) كمتغير مستقل، لضمان تحقيق تكافؤ الفرص (EO) والجدارة المهنية كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي Descriptive Approach لتحليل واقع إجراءات التعيين المؤقت، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة معايير المفاضلة والاختيار المتبعة في الإدارات التعليمية، في حين تشمل الحدود البشرية مديري إدارات الموارد البشرية والموجهين الفنيين، وتقتصر الحدود المكانية على عينة من الإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية. يتناول البحث العلاقة الارتباطية بين وضوح معايير الاختيار الرقمية وبين جودة المخرجات التعليمية التي يقدمها المعلمون المتعاقدون، مع بيان مخاطر التدخل البشري في قرارات لجان الفرز والمفاضلة. ومن أهم النتائج المتوقعة بناء منظومة إلكترونية متكاملة لإدارة الموارد البشرية Human Resources (HRM (Management تتولى ترتيب المتقدمين آليًا وفقًا لدرجة الجدارة المهنية (PC) والتخصص العلمي والنطاق الجغرافي، مما يضمن استبعاد العناصر غير المؤهلة ومنع الوساطة. وستخلص الدراسة إلى ضرورة إلغاء الصلاحيات التقديرية لمديري المدارس والموجهين في الاختيار المباشر، واستبدالها بمعايير رقمية صارمة، مما يؤدي إلى استقرار المنظومة التعليمية وحمايتها من العشوائية الإدارية، مع تقديم تصور تنظيمي يضمن حقوق المتعاقدين المالية والإدارية بما يعزز من انتمائهم للمؤسسة التعليمية ويحقق العدالة التنظيمية المنشودة في السياسات التعليمية المصرية المعاصرة.

1132. العنوان: "تطوير آليات الرقابة الإدارية على متطلبات الأمن والسلامة بالأبنية التعليمية لمواجهة المسؤولية التقصيرية للقيادات المدرسية بمصر: دراسة وصفية"

الموضوع: تعد سلامة البيئة المادية للمدرسة ركيزة أساسية في الإدارة التربوية، إلا أن تكرار حوادث الإهمال في الصيانة الإنشائية والمرافق يتطلب إعادة النظر في فعالية الرقابة الإدارية (Administrative Oversight) وتحديد المسؤولية التقصيرية (Tort Liability) للقيادات المدرسية ومسؤولي الأبنية التعليمية بمصر. تهدف هذه الدراسة إلى معالجة الفجوة التنظيمية بين تعليمات الأمن والسلامة النظرية وبين الممارسات الميدانية الفعلية، وذلك من خلال استخدام التدقيق الوقائي (Safety Auditing - SA) كمتغير مستقل، وأثره في تعزيز حماية الأرواح والممتلكات وتحديد المسؤولية بدقة كمتغير تابع، مع دراسة فاعلية لجان إدارة الأزمات والكوارث (Crisis and Disaster Management Committees - CDMC) كمتغير وسيط في تحويل الصيانة من رد فعل إلى فعل استباقي. يسعى البحث في حدوده الموضوعية إلى تحليل سجلات الصيانة ونماذج الرقابة، وفي حدوده البشرية يستهدف مديري المدارس والمشرفين بالإدارات التعليمية، معتمدًا على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) بأسلوبه التحليلي ومنهج دراسة الحالة (Case Study Method) لبعض الحوادث الواقعية. يناقش البحث ظاهرة استيفاء الأوراق والمستندات الورقية دون إجراء صيانة حقيقية، مما يؤدي إلى كوارث بشرية ومادية؛ لذا من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم نموذج مقترح للصيانة الوقائية المبرمجة (Programmed Preventive Maintenance - PPM) التي تربط صرف ميزانيات اللامركزية بشهادات صلاحية فنية، وتغليظ العقوبات الإدارية على التقاعس في الإبلاغ عن المخاطر، مما يضمن تحول الرقابة الإدارية (Oversight) إلى ممارسة مهنية صارمة تحمي النظام التعليمي وتحدد بدقة واجبات القيادات المدرسية لمنع الهدر وحماية العنصر البشري.

1133. العنوان: "حوكمة إدارة سلسلة إمداد الكتب المدرسية كمدخل لمكافحة الهدر المخزني ومنع التسريب للسوق السوداء بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر"

الموضوع: تعتبر إدارة سلسلة الإمداد (Supply Chain Management - SCM) في قطاع الكتب المدرسية من التحديات الإدارية والسياساتية الكبرى التي تواجه منظومة التعليم بمصر، نظرًا لما يعتريها من مشكلات تتعلق بتسريب الموارد وهدر المال العام. يهدف هذا البحث إلى تطبيق نظم تتبع سلاسل الإمداد (Tracking Systems - TS) كمتغير مستقل، لضبط حركة المخزون السلعي ومنع التسريب والتربح غير المشروع كمتغير تابع، وذلك من خلال إرساء قواعد الحوكمة (Governance) كمتغير وسيط لضمان النزاهة والشفافية في الدورة المستندية والرقابة المخزنية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) التحليلي لتقييم الوضع الراهن لمخازن المديريات والإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية، والتي تمثل الحدود المكانية والبحثية للدراسة. يسلط البحث الضوء على ضعف الرقابة الإدارية على أمناء المخازن وغياب الآليات التقنية الحديثة في رصد توزيع الكتب من المطابع وحتى وصولها للطالب، مما يفتح ثغرات للسوق السوداء وتكدس الكتب في المخازن؛ لذا تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية المنظمة للعهد المخزنية والتوزيع. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء نظام إلكتروني متكامل يعتمد على تقنية الرمز الشريطي (Barcode - BC) لكل نسخة كتاب لربطها ببيانات الطالب المستلم، وميكنة عمليات الجرد المخزني (Warehouse Inventory Automation - WIA) بشكل دوري، مع توصية بتشريع عقوبات إدارية رادعة تجرم تداول الكتب المدرسية خارج المنافذ الرسمية، مما يضمن كفاءة الإنفاق وتحقيق العدالة في توزيع الموارد التعليمية.

1134. العنوان: "تقويم فاعلية نظم الرقابة البيومترية في تحقيق الانضباط الوظيفي بالمدارس المصرية والحد من هدر ساعات العمل الرسمية: دراسة ميدانية"

الموضوع: يعد الانضباط الإداري (Administrative Discipline) ركيزة جوهرية لضمان سير العملية التعليمية بانتظام، إلا أن استمرار التحايل على نظم الحضور والانصراف التقليدية والإلكترونية يمثل تحديًا لسياسات التعليم بمصر. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم الرقابة البيومترية (Biometric Control Systems - BCS) كمتغير مستقل، ودورها في ضبط الانضباط الوظيفي (Job Discipline) وتقليل الهدر في ساعات العمل الفعلية كمتغير تابع، مع فحص أثر الربط الإلكتروني المركزي (Centralized Electronic Linking - CEL) كمتغير وسيط في منع التلاعب الإداري. يتحدد مجال البحث في المدارس الحكومية المصرية، حيث تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والإداريين ومسؤولي شؤون العاملين، بينما تتناول الحدود الموضوعية الثغرات التقنية في أجهزة البصمة وآليات التستر على الغياب من خلال المأموريات الوهمية. يستخدم البحث المنهج التقويمي (Evaluative Approach) لرصد كفاءة النظم الحالية في مواجهة التلاعب بسجلات الحضور، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى وضع بروتوكول إداري متكامل يربط أجهزة البصمة بقاعدة بيانات الرواتب (Payroll - PR) بالمديريات التعليمية، وتفعيل نظام الإذن الإلكتروني (Electronic Permit System - EPS) المربوط بخاصية تحديد الموقع العالمي (Global Positioning System - GPS) للمأموريات الخارجية؛ لضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة التنظيمية بين الملتزمين والمقصرين بما يخدم جودة الإدارة التربوية.

1135. العنوان: "حوكمة الجمعيات التعاونية الطلابية بمؤسسات التعليم العام في مصر: ضوابط مقترحة للشفافية المالية ومنع تضارب المصالح بالمقصف المدرسي"

الموضوع: يعد المقصف المدرسي نشاطًا اقتصاديًا حيويًا داخل المدرسة، إلا أن إدارته غالبًا ما تشوبها مخالفات مالية وإدارية تتعلق بإرساء التوريدات على ذوي القربى أو بيع منتجات غير مطابقة للمواصفات، مما يبرز مشكلة الدراسة في غياب الرقابة الفعالة وتفشي ظاهرة تضارب المصالح. يهدف البحث إلى وضع ضوابط لـ "الحوكمة المالية للأنشطة الاقتصادية" كمتغير مستقل، وأثر ذلك في حماية المال العام وصحة الطلاب كمتغير تابع، مع دراسة دور الرقابة الصحية والمالية كمتغير وسيط. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي المالي لتحليل اللوائح المنظمة للوحدة المنتجة والجمعيات التعاونية بجمهورية مصر العربية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على الدفاتر المالية ولجان المشتريات بالمدارس، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ومسؤولي الجمعيات التعاونية والموردين. ويحلل البحث الثغرات الإدارية التي تسمح بالاستيلاء على الأرباح المخصصة للنشاط الطلابي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة إلزام المدارس بالتعاقد مع موردين معتمدين فقط، وتطبيق نظام المدرسة الخالية من النقد (Cashless School (CS من خلال الدفع الإلكتروني داخل المقاصف لمنع التلاعب في الإيرادات اليومية، مع ضرورة النشر الدوري للميزانية الختامية للجمعية، مما يسهم في إغلاق منافذ الفساد الإداري والمالي الصغير داخل الأسوار المدرسية.

1136. العنوان: "أخلاقيات التعامل مع الوثائق التعليمية في ضوء التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية: آليات مقترحة للأرشفة الرقمية المؤمنة لمنع التلاعب الإداري"

الموضوع: تواجه الإدارة التعليمية تحديات جسيمة تتعلق بمخاطر تلف أو سرقة أو تزوير الأرشيف الورقي، حيث تبرز مشكلة الدراسة في سهولة التلاعب بالدرجات في السجلات القديمة أو إخفاء الجزاءات من الملفات الوظيفية، مما يهدد المصداقية المؤسسية. يهدف البحث إلى وضع خطة لتطبيق الأرشفة الرقمية المؤمنة (Secure Digital Archiving (SDA كمتغير مستقل، لضمان سلامة الوثائق ومنع التزوير الإداري كمتغير تابع، وذلك في إطار السياسات التعليمية الرامية للتحول الرقمي. ويستخدم البحث المنهج الوصفي بمدخل هندسة النظم الإدارية لتطوير دورة العمل. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في سجلات شؤون الطلاب وملفات شؤون العاملين، بينما تشمل الحدود البشرية موظفي الأرشيف ومديري الإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية. ويبحث الموضوع في آليات تأمين البيانات التاريخية وحمايتها من الاختراق أو التعديل غير المشروع. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج مقترح لنظام الأرشيف المركزي

الإلكتروني (Electronic Central Archive (ECA الذي يعمل وفق مستويات صلاحية صارمة، مع تفعيل التوقيع الإلكتروني في إصدار كافة المستخرجات الرسمية، مما يقضي على ظاهرة تزوير أصل المستندات ويحفظ الذاكرة المؤسسية والحقوق الوظيفية والطلابية من أي عبث إداري.

1137. العنوان: "تفعيل المساءلة عن جودة التدريب (*Training Accountability - TA*) كآلية لرفع كفاءة الإنفاق بمراكز التدريب المهني بالمديريات التعليمية المصرية"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في رصد الهدر المالي والإداري الناتج عن البرامج التدريبية الشكلية أو ما يعرف بالتدريب الوهمي، الذي يفتقر للجدوى والفاعلية ويستنزف ميزانيات ضخمة دون أثر حقيقي. تهدف الدراسة إلى بناء نظام متكامل لـ "المساءلة عن جودة التدريب" (Training Accountability - TA) كمتغير مستقل، وأثره في تحقيق "كفاءة الإنفاق التدريبي" كمتغير تابع، وذلك في ضوء الفكر الإداري المعاصر الذي يركز على العائد من الاستثمار في رأس المال البشري. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع وحدات التدريب والجودة بالمديريات التعليمية بمصر. تشمل الحدود الموضوعية إجراءات اعتماد الميزانيات وصرف مستحقات المدربين، بينما تتمثل الحدود البشرية في مسؤولي التدريب والموجهين الفنيين بمحافظة كفر الشيخ. يناقش البحث غياب التقييم البعدي (Post-training Evaluation - PE) كحلقة مفقودة في الدورة التدريبية. يسعى البحث لإثبات العلاقة بين صرامة معايير المساءلة وجودة مخرجات التدريب المهني. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة ربط صرف المستحقات المالية بتقديم منتج تطبيقي نهائي، واستخدام منصات رقمية لإثبات الحضور الفعلي، وإلزام المدارس بقياس أثر التدريب داخل الفصول الدراسية. ستسهم هذه النتائج في تحويل العملية التدريبية من مجرد إجراء روتيني لاستنفاد الميزانيات إلى استثمار مهني حقيقي يخدم الأهداف التعليمية للدولة، ويضمن حماية المال العام من صور الفساد الإداري المقنع، مع التوصية باعتماد نظام تقييم الأثر التدريبي المستمر لضمان استدامة التنمية المهنية للمعلمين.

1138. العنوان: "أطر ترشيد السلطة التقديرية (*Discretionary Power (DP*) لمديري الإدارات التعليمية في مصر لتحقيق الرشد الإداري: دراسة تحليلية"

الموضوع: تعد السلطة التقديرية من الضرورات الإدارية لمنح القيادات مرونة في اتخاذ القرار، إلا أن مشكلة الدراسة تكمن في اتساع نطاق هذه السلطة (Discretionary Power (DP لدى مديري الإدارات التعليمية في مصر، مما قد يحولها إلى أداة لفساد مقنن عبر اتخاذ قرارات النقل أو الندب أو تشكيل اللجان بناءً على أهواء شخصية بعيدًا عن المعايير الموضوعية. يهدف البحث إلى وضع ضوابط إجرائية وقانونية لترشيد هذه السلطة كمتغير مستقل، وصولًا إلى تحقيق الرشد الإداري والعدالة التنظيمية كمتغير تابع، مع دراسة أثر الشفافية الإدارية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM في دراسة اللوائح والقرارات المنظمة لعمل القيادات الوسطى بوزارة التربية والتعليم. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على القرارات الإدارية غير المسندة لمعايير رقمية واضحة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري الإدارات ورؤساء الأقسام والمعلمين المتضررين بجمهورية مصر العربية. ويدرس البحث العلاقة التفاعلية بين حوكمة الصلاحيات واستقرار المناخ التنظيمي وضمان الحقوق الوظيفية. ومن المتوقع أن تقدم الدراسة دليلًا إرشاديًا يُلزم المسؤول بضرورة تسبيب القرار (Justification (J واقعيًا وقانونيًا قبل صدوره، وتفعيل دور لجان القيادات في مراجعة القرارات الفردية لضمان عدم التعسف. وستسهم النتائج في حماية الموظفين من التنكيل الوظيفي وإخضاع كافة القرارات لسيادة القانون، مما يعزز الثقة في النظام الإداري التعليمي ويقلل من حدة التظلمات، وصولًا إلى بيئة عمل تتسم بالمسؤولية المهنية والنزاهة بعيدًا عن شبهات المحسوبية.

1139. العنوان: "حوكمة لجان البت في المناقصات المدرسية بالمديريات التعليمية بمصر كمدخل للوقاية من التواطؤ وتضارب المصالح"

الموضوع: تعد مشكلة التواطؤ في المناقصات (Bid Rigging - BR) وتضارب المصالح داخل لجان البت الفني والمالي من أخطر التحديات التي تواجه الإدارة التعليمية في مصر، حيث تؤدي إلى إهدار موارد الدولة المالية في عقود التوريد والصيانة. يهدف البحث إلى تصميم إطار مقترح لـ "حوكمة لجان المناقصات" كمتغير مستقل، لضمان تحقيق "النزاهة التنافسية" وحماية المال العام كمتغير تابع. يركز البحث على تحليل قانون التعاقدات الحكومية ولائحته التنفيذية وتطبيقهما في المجال التعليمي. يعتمد البحث المنهج الوصفي الإجرائي لتطوير مسارات إدارية تمنع الفساد المالي. تشمل الحدود الموضوعية إدارات المشتريات والمخازن بالمديريات، بينما تقتصر الحدود المكانية على السياق المصري. يناقش البحث قصور الرقابة التقليدية وسرية المظاريف التي قد تتيح فرصًا للرشاوى المقنعة. يسعى البحث لتوضيح العلاقة بين شفافية إجراءات البت وبين جودة التوريدات المدرسية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة الانتقال الكامل لنظام المناقصات الإلكترونية (E-Tendering) لتقليل الاحتكاك البشري، وإقرار سياسة تدوير أعضاء اللجان بشكل دوري لمنع تشكل شبكات المصالح. كما سيوصي البحث بإلزامية إفصاح الأعضاء عن أي مصالح شخصية مع الموردين، مما يعزز من قيم النزاهة والشفافية في التعاقدات التعليمية. ستدعم هذه النتائج متخذي القرار في تحسين إدارة الموارد المادية بالمدارس وتوجيه الميزانيات نحو احتياجات الطلاب الفعلية دون هدر ناتج عن ممارسات غير قانونية.

1140. العنوان: "مأسسة مدونة السلوك الوظيفي (*Code of Conduct Institutionalization - CCI*) بالمدارس المصرية: آليات الإنفاذ والردع الإداري"

الموضوع: تكمن مشكلة الدراسة في تحول مدونة السلوك الوظيفي في قطاع التعليم المصري إلى وثيقة نظرية غير مفعلة، مما أدى إلى تزايد الانتهاكات السلوكية والمهنية دون وجود آليات محاسبة رادعة. يهدف البحث إلى "مأسسة مدونة السلوك" (Code of Conduct Institutionalization - CCI) عبر تحويل بنودها إلى إجراءات تشغيلية واضحة كمتغير مستقل، وأثر ذلك في ضبط "السلوك المهني" للعاملين بالمدارس كمتغير تابع. يركز البحث على مفهوم إنفاذ القانون (Enforcement) وليس مجرد الوعظ الأخلاقي، وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method). تشمل الحدود البشرية جميع المعلمين والإداريين بالحقل التعليمي المصري، وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات الرقابة والجزاءات المرتبطة بالانحرافات السلوكية. يدرس البحث الفجوة بين النص القانوني والممارسة الفعلية في التعامل مع التجاوزات المهنية. من المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نموذج لدمج بنود المدونة ضمن بنود تقييم الأداء السنوي وعقود العمل بصفة إلزامية. كما ستقترح الدراسة تشكيل لجنة قيم دائمة بكل إدارة تعليمية تختص حصريًا بالتحقيق في مخالفات المدونة وتوقيع العقوبات المقررة. ستسهم هذه النتائج في نقل الأخلاقيات المهنية من حيز الشعارات إلى حيز الالتزام القانوني واجب النفاذ، مما يضمن ارتقاءً حقيقيًا بمستوى التعاملات داخل المؤسسات التعليمية، ويخلق بيئة مدرسية منضبطة تدعم الأهداف التربوية والتعليمية للدولة المصرية.

تاسع عشر: التربية المدنية والمواطنة

1141. العنوان: "حوكمة أنشطة الاتحادات الطلابية (*Student Unions*) في المدارس الثانوية المصرية: إطار تنظيمي مقترح لتعزيز المشاركة الديمقراطية وصنع القرار"

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول القصور الهيكلي والوظيفي في أداء الاتحادات الطلابية بالمدارس الثانوية المصرية، حيث تشير الممارسات الميدانية إلى تحول هذه الكيانات من قنوات شرعية لممارسة الديمقراطية المدرسية والمشاركة في صنع القرار إلى كيانات شكلية تفتقر إلى الفاعلية، وتخضع لسيطرة الإدارة المدرسية أو التوجيه الاجتماعي، مما يفرغ التجربة من مضمونها التربوي والمدني. يهدف البحث إلى وضع إطار تنظيمي وإداري متكامل لـ "حوكمة الاتحادات الطلابية" Governance of Student Unions كمتغير مستقل، يعتمد على مبادئ الشفافية، والاستقلالية

النسبية، والمساءلة، وذلك لتعزيز مهارات "المشاركة الديمقراطية" Democratic Participation وفاعلية صنع القرار لدى الطلاب كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم اللوائح والقرارات الوزارية المنظمة (مثل القرار الوزاري رقم 62) ومدى ملاءمتها للمستجدات المعاصرة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات الترشح والانتخاب، وصلاحيات المكتب التنفيذي، والاستقلال المالي للاتحاد. يناقش البحث الفجوة بين النص اللائحي والتطبيق الفعلي، وكيفية تمكين الطلاب من ممارسة أدوات الرقابة على الخدمات المدرسية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى مقترح لإعادة هندسة لائحة الاتحادات الطلابية، بما يضمن تمثيلًا حقيقيًا للطلاب، وتفعيل حقهم في "الفيتو" أو الاعتراض المسبب على بعض القرارات المدرسية التي تمسهم مباشرة، وتحويل الانتخابات المدرسية إلى محاكاة حقيقية ونزيهة للعملية السياسية الوطنية، مما يساهم في بناء جيل من القيادات الشابة القادرة على تحمل المسؤولية والمشاركة في الحياة العامة بوعي واقتدار.

1142. العنوان: "**السياسات الإدارية لتعزيز المواطنة الرقمية (*Digital Citizenship*) في مدارس التعليم الأساسي بمصر: آليات الحماية والمسؤولية في البيئة الافتراضية**"

الموضوع: في ضوء التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده التعليم المصري (نظام Edu 2.0) وتوزيع الأجهزة اللوحية على الطلاب، تبرز مشكلة خطيرة تتمثل في الفراغ التشريعي والإداري داخل المدارس فيما يتعلق بتنظيم سلوك الطلاب في الفضاء الرقمي، مما أدى لظهور وتفاقم مشكلات التنمر الإلكتروني، وسرقة الهوية، والقرصنة، وغياب المسؤولية الأخلاقية الرقمية. يهدف البحث إلى صياغة "سياسات إدارية مدرسية" School Administrative Policies محكمة لتعزيز "المواطنة الرقمية" Digital Citizenship كمتغير مستقل، بغرض تحقيق "الأمن الرقمي" Digital Safety وتنمية المسؤولية الأخلاقية للطلاب كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي (تحليل السياسات) والمنهج الاستشرافي. الحدود الموضوعية تشمل لوائح استخدام الإنترنت المدرسي، ومنصات التعلم (LMS)، ومواقع التواصل الاجتماعي، والعلاقة بين الطالب والمعلم إلكترونيًا. يبحث الموضوع في كيفية تحويل مفاهيم المواطنة الرقمية من مجرد محتوى نظري في منهج الحاسب الآلي إلى "مدونة سلوك ملزمة" (Code of Conduct) يوقع عليها الطالب وولي الأمر كشرط لاستلام التابلت. من المتوقع أن تقدم الدراسة دليلًا إجرائيًا للسياسات المدرسية يتضمن إجراءات التعامل مع المخالفات الرقمية، وآليات الإبلاغ عن الإساءة، وتحديد حقوق ومسؤوليات "المواطن الرقمي الصغير"، مما يدمج التربية المدنية في البنية التكنولوجية للمدرسة المصرية ويحمي الطلاب والمؤسسة التعليمية من المخاطر القانونية والأخلاقية للعالم الافتراضي.

1143. العنوان: "**مأسسة التعلم الخدمي (*Service Learning*) في التعليم الثانوي المصري كمتطلب للتخرج: استراتيجية مقترحة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية**"

الموضوع: يعاني التعليم الثانوي في مصر من انفصال حاد بين التعلم الأكاديمي النظري وبين خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته، حيث تعتبر الأنشطة التطوعية هامشية، اختيارية، وغير ملزمة، مما يضعف ارتباط الطالب بمجتمعه المحلي. يهدف البحث إلى "مأسسة التعلم الخدمي" Institutionalizing Service Learning، أي دمجه بشكل رسمي في الهيكل التنظيمي والمنهجي للمدرسة كشرط أساسي للتخرج أو الانتقال للمرحلة الأعلى، واعتباره كمتغير مستقل، لتعزيز "المسؤولية الاجتماعية" Social Responsibility والانتماء المجتمعي كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي البنائي. الحدود الموضوعية تشمل السياسات التعليمية، وتصميم خريطة المناهج، وآليات الشراكة مع منظمات المجتمع المدني. يحلل البحث المعوقات الإدارية والقانونية التي تمنع خروج الطلاب للعمل الميداني المنظم. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى استراتيجية وطنية تلزم كل طالب بتقديم عدد ساعات محددة وموثقة من الخدمة العامة (مثل محو الأمية، التشجير، رعاية المسنين، التوعية الصحية) بحيث تكون مرتبطة نواتجها بالمواد الدراسية، مع وضع آليات إدارية دقيقة لتقييم

واعتماد هذه الساعات، مما يحول التربية المدنية من شعارات نظرية في الكتب إلى ممارسات واقعية تخدم البيئة المحلية وتعزز قيمة العمل التطوعي والإنتاجية لدى النشء المصري.

1144. العنوان: "إدارة ملف الهوية الوطنية (*National Identity*) في المدارس الدولية بمصر: فجوة الرقابة وآليات ضمان تدريس المواد القومية بفاعلية"

الموضوع: تثير المدارس الدولية في مصر جدلًا مجتمعيًا وتربويًا مستمرًا حول مدى التزامها بتعزيز "الهوية الوطنية" National Identity، في ظل هيمنة المناهج والثقافة الأجنبية، وضعف آليات الرقابة الإدارية والفنية على تدريس "المواد القومية" (اللغة العربية، التاريخ، التربية الوطنية)، التي غالبًا ما تدرس بشكل صوري ولا تؤثر في المعدل التراكمي للطالب. يهدف البحث إلى تقييم فاعلية "نظم الرقابة والإشراف" Supervision Systems المطبقة حاليًا كمتغير مستقل، في ضمان جودة وجدية تدريس مواد الهوية وتعزيز الانتماء الوطني كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التقويمي والتحليل الإداري. الحدود البشرية تشمل موجهي المواد القومية، ومديري المدارس الدولية، والطلاب وأولياء الأمور. يناقش البحث ازدواجية المعايير وتهميش هذه المواد في الجدول المدرسي لصالح المواد الأجنبية. من المتوقع أن تقدم الدراسة نموذجًا إداريًا صارمًا لـ "اعتماد المواد القومية" داخل المدارس الدولية، يشترط نجاح الطالب فيها بمستوى مرتفع لمعادلة شهادته الدولية، وتفعيل دور "المدير المصري" المسؤول عن تطبيق القوانين الوطنية في هذه المدارس ليكون مسؤولًا جنائيًا وإداريًا عن أي تشويه للتاريخ أو الهوية، مما يضمن تخريج طلاب منفتحين عالميًا لكنهم راسخو الارتباط بجذورهم وثقافتهم المصرية.

1145. العنوان: "تطوير أدوات تقييم الكفايات المدنية (*Civic Competences*) في نظام التعليم المصري الجديد (*Edu 2.0*): التحول من الاختبار التحصيلي إلى ملف الإنجاز"

الموضوع: تقتصر أدوات تقييم التربية الوطنية والمواطنة في المدارس المصرية حاليًا على الاختبارات التحريرية التقليدية التي تقيس الحفظ والاسترجاع (معلومات عن الدستور، السلطات، القوانين)، مما يفشل تمامًا في قياس "الكفايات المدنية" Civic Competences الحقيقية التي تتضمن السلوك، والمشاركة، والتسامح، والحوار. يهدف البحث إلى تطوير منظومة تقييم بديلة تعتمد على "التقييم الأصيل" Authentic Assessment وملفات الإنجاز كمتغير مستقل، لقياس وتقويم "السلوك المدني" Civic Behavior كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي وبناء الأدوات. الحدود الموضوعية تشمل استراتيجيات وأدوات القياس والتقويم في المرحلة الثانوية. يدرس البحث كيفية تحويل القيم المجردة إلى مؤشرات أداء سلوكية قابلة للقياس والملاحظة المباشرة. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم "بطاقة تقييم المواطنة" للطالب، تتضمن رصدًا لمشاركته في الأنشطة المدرسية، واحترامه للقواعد، ومبادراته التطوعية، وقدرته على العمل في فريق، بحيث تضاف درجات هذه البطاقة للمجموع الكلي أو تكون شرطًا لاجتياز المرحلة، مما يعيد الاعتبار للتربية المدنية كممارسات وسلوكيات حياتية وليست مجرد مادة نجاح ورسوب خارج المجموع لا يهتم بها أحد.

1146. العنوان: "دور القيادة المدرسية في تفعيل (برلمان الطلبة) *School Parliament* كأداة للتنشئة السياسية في المدارس الإعدادية المصرية: المعوقات وسبل التطوير"

الموضوع: تعتبر محاكاة "برلمان الطلبة" أداة تربوية قوية لـ "التنشئة السياسية" Political Socialization، إلا أن تطبيقها في المدارس الإعدادية المصرية يتسم بالجمود والنمطية، ويفتقر للدعم الإداري، حيث يتحول غالبًا إلى نشاط خطابي بحت دون ممارسة حقيقية لأدوات الديمقراطية. يهدف البحث إلى تفعيل دور "القيادة المدرسية" School Leadership كمتغير مستقل، في إدارة وتطوير أنشطة البرلمان المدرسي وتوفير البيئة الداعمة له لتعزيز "الوعي السياسي" Political Awareness لدى الطلاب كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي الميداني. الحدود الموضوعية تشمل مكاتب التربية

الاجتماعية والريادة، والقرارات المنظمة للاتحادات الطلابية. يحلل البحث أسباب تحول البرلمان إلى نشاط شكلي، ومخاوف الإدارة من تمكين الطلاب. من المتوقع أن تقدم الدراسة دليلًا تنظيميًا لإدارة جلسات البرلمان المدرسي، ومنح الطلاب المنتخبين صلاحيات لمساءلة مدير المدرسة ومجلس الأمناء عن قضايا محددة (مثل: النظافة، المقصف، الصيانة)، مما يدرب الطلاب مبكرًا على ممارسات المساءلة، والشفافية، والحوار العقلاني، وقبول الرأي الآخر، ويعدهم للمشاركة السياسية الفاعلة والراشدة في المستقبل.

1147. العنوان: "استراتيجية مقترحة لإدارة التنوع الثقافي والديني (*Diversity Management*) في المدارس المصرية لتعزيز الوحدة الوطنية وقبول الآخر"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول صياغة استراتيجية إدارية متكاملة لإدارة التنوع الثقافي Diversity Management (DM) كمتغير مستقل، وأثرها في تعزيز قيم الوحدة الوطنية National Unity (NU) وقبول الآخر كمتغير تابع، وذلك في سياق مواجهة التحديات المرتبطة بالممارسات التمييزية غير المقصودة داخل البيئة المدرسية بجمهورية مصر العربية. تتبلور مشكلة الدراسة في رصد القصور في السياسات الإدارية والأنشطة التربوية التي تفتقر أحيانًا لآليات دمج التنوع ضمن المنهج الخفي، مما يستوجب بناء إطار تنظيمي يحول المدرسة إلى مساحة آمنة ودامجة، مع دراسة دور المناخ المدرسي School Climate (SC) كمتغير وسيط في تحويل سياسات التنوع إلى سلوكيات مواطنة ملموسة. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) ومنهج دراسة الحالة Case Study Method (CSM) لتحليل الخطاب التربوي والممارسات الإدارية السائدة، حيث تشمل الحدود الموضوعية فحص اللوائح المدرسية والأنشطة المشتركة وبرامج تدريب المعلمين على الحياد التربوي، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والمعلمين وطلاب مرحلة التعليم الأساسي، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس محافظات القاهرة الكبرى، والحدود الزمنية بالعام الدراسي 2026/2025. تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين كفاءة إدارة التنوع (DM) وترسيخ مفاهيم المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات الدستورية، مع مناقشة سبل تفعيل أنشطة المواطنة المشتركة التي تجمع الطلاب في مشروعات وطنية موحدة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم بروتوكولات إدارية وتنظيمية صارمة تحظر أشكال التمييز كافة، وتصميم برامج تنمية مهنية للإداريين حول مهارات التواصل الثقافي، بما يضمن بناء نسيج اجتماعي متماسك داخل المؤسسة التعليمية، ويسهم في تحقيق غايات السياسة التعليمية المصرية نحو تعزيز الانتماء الوطني والتماسك المجتمعي في ظل الجمهورية الجديدة، مع تقديم رؤية إجرائية لصناع القرار حول كيفية دمج قيم التسامح والتعايش السلمي في الهياكل التنظيمية للمدارس الحكومية والخاصة على حد سواء.

1148. العنوان: "تضمين مفاهيم (حقوق الإنسان) *Human Rights Education* في برامج التنمية المهنية للمعلمين والإداريين بمصر: من النص الدستوري إلى الممارسة الإدارية"

الموضوع: على الرغم من النصوص الدستورية الواضحة، لا تزال ثقافة "حقوق الإنسان" Human Rights غائبة عن كثير من الممارسات الإدارية والتربوية اليومية في المدارس المصرية، حيث يتم رصد مخالفات مثل العقاب البدني، والإهانة اللفظية، وانتهاك خصوصية الطالب، مما يعكس فجوة بين التنظير والتطبيق. يهدف البحث إلى وضع تصور إجرائي لتضمين مفاهيم وتطبيقات حقوق الإنسان في برامج "التنمية المهنية" Professional Development للمعلمين والإداريين كمتغير مستقل، لتحسين "المناخ الحقوقي المدرسي" Human Rights Climate كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي. الحدود البشرية تشمل مديري المدارس، والموجهين، والمعلمين. يحلل البحث الفجوة المعرفية والسلوكية لدى التربويين تجاه حقوق الطفل. من المتوقع أن تقدم الدراسة برنامجًا تدريبيًا إلزاميًا للترقي يركز على حقوق الطفل، وحقوق ذوي الإعاقة، وآليات الحماية من الإساءة، وربط تقييم أداء المعلم والمدير بمدى التزامهم بمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع الطلاب، مما يحول المدرسة إلى بيئة نموذجية لاحترام الكرامة الإنسانية وسيادة القانون.

1149. **العنوان:** "إدارة الشراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني (*NGOs*) في مجال التربية المدنية: الأطر القانونية وآليات التفعيل في السياق المصري"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل آليات حوكمة الشراكة مع منظمات المجتمع المدني Civil Society Organizations (CSOs) كمتغير مستقل، ودورها في تفعيل برامج التربية المدنية Civic Education (CE) كمتغير تابع، وذلك لمواجهة حالة الانغلاق النسبي والقيود البيروقراطية التي تحد من استفادة المدارس المصرية من خبرات الجمعيات الأهلية. تتبلور مشكلة البحث في ضعف استثمار الموارد الخارجية والمبادرات المدنية في تنمية وعي الطلاب بحقوق الإنسان والتنمية، نتيجة غياب الأطر الإدارية المنظمة وضوابط التنسيق المشترك، مع دراسة دور المناخ التنظيمي المدرسى School Organizational Climate (SOC) كمتغير وسيط في تسهيل قبول هذه الشراكات. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لتحليل الأطر القانونية والإدارية الحاكمة للعلاقة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجمعيات المشهرة، حيث تشمل الحدود الموضوعية ضوابط تنفيذ نماذج المحاكاة والأنشطة التوعوية، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والقيادات الإدارية وممثلي المنظمات الأهلية، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من المدارس بمحافظة كفر الشيخ، والحدود الزمنية بالعام الدراسي 2026/2025. تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين مرونة الإجراءات الإدارية وتطوير الوعي المدني لدى الطلاب، مع مناقشة آليات ضمان توافق المحتوى المقدم مع السياسة التعليمية للدولة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع "وثيقة تنظيمية مقترحة للشراكة" تحدد بدقة مجالات التعاون المسموح بها وتسهل إجراءات الموافقات الإدارية والأمنية للجهات الجادة، بما يضمن رفد المنظومة التعليمية بخبرات مجتمعية رائدة تساهم في بناء الشخصية الوطنية الواعية، وتحقيق الكفاءة الخارجية للمدرسة من خلال الانفتاح المنضبط على مؤسسات المجتمع المدني (CSOs) بما يخدم أهداف التنمية المستدامة والتحول نحو مجتمع ديمقراطي حديث وفقًا للضوابط التشريعية المصرية

1150. **العنوان:** "استراتيجية إدارية وقائية لتعزيز الأمن الفكري (*Intellectual Security (IS*) بالمدارس الثانوية العامة في مصر لمواجهة الفكر المتطرف"

الموضوع: يعد الأمن الفكري Intellectual Security (IS) ركيزة أساسية لحماية الأمن القومي المصري، وتبرز مشكلة الدراسة في التحديات المتصاعدة التي تواجه المدارس الثانوية نتيجة انتشار الأفكار المتطرفة والهدامة عبر الفضاء الرقمي، مما يستوجب صياغة سياسة إدارية وقائية قادرة على تحصين الطلاب. يهدف البحث إلى بناء استراتيجية إدارية وقائية لتعزيز الأمن الفكري (IS) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تحقيق الاستقرار الوطني وتحصين الهوية الطلابية كمتغير تابع، مع دراسة دور المناخ المدرسى كمتغير وسيط. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (Descriptive Method) ومنهج النظم لتحليل مدخلات وعمليات الإدارة المدرسية في مواجهة الانحرافات الفكرية بجمهورية مصر العربية. وتقتصر الحدود الموضوعية على الأنشطة الثقافية، والمكتبات المدرسية، وجماعات الريادة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والأخصائيين والطلاب بمرحلة التعليم الثانوي العام. ويناقش البحث دور القيادة المدرسية في المتابعة والتوجيه دون المساس بحرية التفكير البناء، مع رصد مؤشرات التطرف المبكرة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى آليات إدارية لتفعيل لجان الحوار الطلابي وتدريب الأخصائيين على تفنيد الأفكار المغلوطة علميًا، مما يسهم في تعزيز قيم الوسطية والمواطنة، ويجعل من المؤسسة التعليمية حائط صد منيع يحفظ عقول الشباب من الاختراق الفكري ويضمن سلامة النسيج المجتمعي المصري.

1151. **العنوان:** "تطوير الإدارة الإعلامية للإذاعة المدرسية (*School Radio (SR*) بمدارس التعليم الأساسي في مصر لتعزيز التربية السياسية والوعي الوطني"

الموضوع: تعتبر الإذاعة المدرسية (School Radio (SR المنصة الإعلامية الأكثر تأثيرًا داخل البيئة المدرسية، إلا أن مشكلة الدراسة تكمن في معاناتها من النمطية والسطحية والانفصال عن القضايا الوطنية الراهنة، مما أفقدها دورها في تكوين الوعي السياسي. يهدف البحث الحالي إلى تطوير الإدارة الإعلامية للإذاعة المدرسية (SR) كمتغير مستقل، لرفع مستوى التربية السياسية (Political Education (PE والوعي المدني للطلاب كمتغير تابع، في إطار سياسات التعليم الهادفة لبناء الشخصية المصرية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التقويمي لرصد معوقات الأداء وتطوير سبل الإدارة الإعلامية داخل المدارس بجمهورية مصر العربية. وتتمثل الحدود الموضوعية في برامج الإذاعة الصباحية والصحافة المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي النشاط الإعلامي والطلاب والقيادات المدرسية. ويحلل البحث الفجوة بين الرقابة الإدارية المفرطة ومتطلبات حرية التعبير المسؤول في الشأن العام. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج إداري للإذاعة التفاعلية التي يديرها الطلاب (Student-run Media (SM، مما ينمي مهارات النقد والتحليل لديهم. وتبرز أهمية الدراسة في تحويل الإذاعة من مجرد فقرة روتينية إلى منبر تنويري يستضيف الشخصيات العامة ويناقش قضايا المجتمع المحلي، مما يعزز ارتباط الطالب بوطنه ويزيد من فاعلية التربية السياسية (PE) والوعي العام.

1152. العنوان: "حوكمة منظومة التربية العسكرية بالمدارس الثانوية في جمهورية مصر العربية: دراسة تقويمية لأهداف الانضباط والمواطنة في ضوء التحديات الراهنة"

الموضوع: تمثل التربية العسكرية في المدارس الثانوية المصرية تجربة رائدة لغرس القيم الوطنية، إلا أن المشكلة البحثية تبرز في تحولها لدى البعض إلى إجراءات شكلية للحصول على درجات دون تحقيق الأثر التربوي المنشود. يهدف البحث إلى تقييم وحوكمة منظومة التربية العسكرية كمتغير مستقل، لقياس مدى تحقيقها لأهداف الانضباط (Discipline (D والمواطنة (Citizenship (C كمتغير تابع، مع دراسة أثر جودة المحتوى التدريبي كمتغير وسيط. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) بجانبه الميداني لتقييم واقع المنظومة في المدارس الثانوية العامة والفنية. وتقتصر الحدود الموضوعية على اللوائح المنظمة والبرامج التدريبية للتربية العسكرية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التربية العسكرية من الضباط وصف الضباط والطلاب بجمهورية مصر العربية. ويبحث الموضوع في سبل تحديث الأساليب الإدارية والميدانية لتناسب عقلية الجيل الحالي المتأثر بالتحولات الرقمية. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى تقديم مقترحات إدارية لدمج التربية العسكرية مع أنشطة الخدمة العامة وإدارة الأزمات، وتحويلها إلى مدرسة للقيادة الوطنية تدرب الطلاب على احترام الوقت والتخطيط الاستراتيجي. وستسهم النتائج في تعزيز الولاء الوطني وتحويل الانضباط (D) من مجرد ممارسة بدنية إلى سلوك مؤسسي مستدام يدعم قيم المواطنة (C) الفاعلة في بناء المجتمع المصري.

1153. العنوان: "العدالة في توزيع الموارد التعليمية كمدخل لتعزيز قيم المواطنة والانتماء لدى طلاب المناطق العشوائية والنائية بمصر: دراسة وصفية ارتباطية"

الموضوع: تعد العدالة في توزيع الموارد (Resource Equity - RE) ركيزة أساسية في سياسات الإدارة التعليمية لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، حيث يرتبط شعور الطالب بالمواطنة والانتماء (Citizenship and Belonging - CB) ارتباطًا شرطيًا بمدى جودة الخدمات والرعاية التي تقدمها الدولة. تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أثر سياسات توزيع الموارد التعليمية كمتغير مستقل، في تعزيز قيم المواطنة والانتماء لدى الطلاب كمتغير تابع، مع دراسة دور جودة البيئة المدرسية (School Environment Quality - SEQ) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) بأسلوبه الارتباطي للكشف عن طبيعة العلاقة بين وفرة الموارد المادية والبشرية ومستوى الولاء الوطني. تتحدد الحدود الجغرافية للبحث في مدارس محافظات الصعيد والمناطق الحدودية، بينما تشمل الحدود الموضوعية الموارد من معلمين ومعامل وملاعب، والحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية. يحلل البحث مشكلة شعور الطلاب في

المناطق العشوائية والريفية بالتهميش (Marginalization) نتيجة الفجوة المواردية مع مدارس المدن الحضرية، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجية التمييز الإيجابي (Positive Discrimination - PD) في التمويل وتوزيع المعلمين لصالح المدارس الأكثر احتياجًا، مما يضمن حدًا أدنى من الجودة التعليمية في كل بقعة من مصر، ويؤدي بالتبعية إلى تقليل السخط الاجتماعي وتعزيز ولاء الطلاب لبيئتهم المدرسية ووطنهم، وتحويل الممارسات الإدارية من مجرد توزيع آلي للموارد إلى أداة لتعزيز الهوية الوطنية والعدالة الاجتماعية.

1154. العنوان: **"استراتيجية إدارية مقترحة لتعزيز الوعي القانوني لدى طلاب التعليم الثانوي التجاري بمصر كمدخل لتحقيق المواطنة الراشدة"**

الموضوع: تعد قضية الوعي القانوني (Legal Literacy - LL) من الركائز الأساسية في سياسات التعليم الفني بمصر، حيث يواجه طلاب التعليم الثانوي التجاري فجوة معرفية بالتشريعات المنظمة لسوق العمل، مما يعرضهم للاستغلال أو ارتكاب المخالفات الإدارية. يهدف البحث إلى وضع استراتيجية إدارية ومناهجية لدمج الوعي القانوني في الأنشطة والمقررات كمتغير مستقل، وأثر ذلك في بناء المواطنة الراشدة (Responsible Citizenship - RC) كمتغير تابع، مع دراسة دور الشراكات المؤسسية (Institutional Partnerships - IP) كمتغير وسيط في تفعيل هذه الاستراتيجية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) بأسلوب بناء البرامج المقترحة لتطوير الوعي بالحقوق والواجبات المدنية والمهنية. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في قوانين العمل، وقانون الخدمة المدنية (Civil Service Law - CSL)، وقوانين الملكية الفكرية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس التجارية والقيادات التربوية، وتمثل مدارس التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني النطاق الميداني للدراسة. يناقش البحث مشكلة غياب الثقافة القانونية المرتبطة بالحقوق المدنية والتجارية، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم دليل إداري للثقافة القانونية المبسطة، واقتراح بروتوكولات تعاون مع نقابة المحامين وكليات الحقوق، مما يسهم في تخريج جيل يحترم القانون ويدرك مسؤولياته المجتمعية، ويقلل من معدلات الجريمة والمخالفات في بيئة العمل بما يحقق الانضباط الإداري والمجتمعي.

1155. العنوان: **"آليات إدارة العمل التطوعي بالمدارس المصرية ودورها في تعزيز رأس المال الاجتماعي للمدرسة: دراسة وصفية"**

الموضوع: يمثل العمل التطوعي جوهر المشاركة المجتمعية والمواطنة الإيجابية، إلا أن غياب التنظيم الإداري يحول دون تفعيله بشكل مؤسسي داخل المدارس المصرية، مما يجعله يفتقر إلى آليات التوثيق والتحفيز الرسمية. يهدف البحث إلى وضع آليات إدارية محددة لإدارة وتشجيع التطوع (Volunteerism Management - VM) كمتغير مستقل، بهدف زيادة رأس المال الاجتماعي (Social Capital - SC) للمدرسة وتعزيز معدلات المشاركة المدنية كمتغير تابع، مع دراسة الحوافز الإدارية والمادية كمتغير وسيط لضمان استدامة المشاركة. يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) لتحليل المعوقات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه المتطوعين من المعلمين والطلاب في المدارس المصرية. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في بنك ساعات التطوع (Volunteer Hours Bank - VHB) ونظم الاعتماد والتقييم، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين والطلاب بمراحل التعليم قبل الجامعي في مصر. يناقش البحث مشكلة اعتبار التطوع عبئًا إضافيًا، ويسعى لمأسسته كجزء أصيل من نظام التقييم التربوي، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى استحداث نظام جواز السفر التطوعي (Volunteer Passport - VP) للطالب والمعلم، والذي يسجل ساعات التطوع المعتمدة، وتمنح بناءً عليه شهادات تقدير أو درجات نشاط وميزات ترقية مهنية، مما يحول المدرسة لمركز إشعاع وتطوع مجتمعي يرسخ ثقافة العطاء والانتماء الوطني.

1156. العنوان: **"سياسات الدمج الاجتماعي (Social Inclusion (SI) للطلاب اللاجئين والوافدين بالمدارس الحكومية المصرية: التحديات الإدارية وسبل تعزيز المواطنة العالمية"**

الموضوع: تستضيف جمهورية مصر العربية أعدادًا متزايدة من الطلاب الوافدين من دول الجوار، مما يفرض مشكلة بحثية تتعلق بالضغوط الإدارية والتربوية الناجمة عن دمج هؤلاء الطلاب في منظومة التعليم الرسمي، وتحديات منع التنمر أو العزلة الثقافية داخل الفصول الدراسية. يهدف البحث إلى تحليل وتطوير سياسات الدمج الاجتماعي Social Inclusion (SI) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تعزيز قيم المواطنة العالمية (Global Citizenship GC) والتعايش السلمي كمتغير تابع، مع دراسة دور المناخ المدرسي التسامحي كمتغير وسيط. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Method) باستخدام أداة مجموعات التركيز لاستقصاء آراء الأطراف المعنية في الإدارة التعليمية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في إجراءات القبول الإدارية، وبرامج الأنشطة المشتركة، وآليات الدعم النفسي والاجتماعي المتبعة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس، والمعلمين، والطلاب المصريين والوافدين (السوريين، والسودانيين، واليمنيين). ويحلل البحث الدور القيادي للإدارة المدرسية في إدارة التنوع الثقافي وصهر الطلاب في نسيج واحد بعيدًا عن الصراعات. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم دليل إرشادي لمديري المدارس يتضمن استراتيجيات إدارية لإدارة التنوع، وتنظيم فعاليات دولية داخل المدرسة مثل "يوم الشعوب"، مما يحول التحدي الديموغرافي إلى فرصة لترسيخ قيم الضيافة والتسامح وقبول التعددية لدى الطلاب، ويعز

1157. **العنوان:** "تفعيل التربية الإعلامية بالمدارس المصرية لمواجهة حروب الجيل الرابع والشائعات: منظور إداري استراتيجي"

الموضوع: تواجه الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي في مصر تهديدات متزايدة ناتجة عن الشائعات الممنهجة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فيما يعرف بحروب الجيل الرابع (Fourth Generation Warfare - 4GW)، مما يفرض ضرورة ملحة لدمج التربية الإعلامية (Media Literacy - ML) كمتغير مستقل ضمن المنظومة الإدارية والتعليمية بالمدارس المصرية. تهدف هذه الدراسة إلى وضع منظور إداري استراتيجي لدمج مهارات التربية الإعلامية في الأنشطة المدرسية، وذلك لتنمية مهارات التفكير الناقد (Critical Thinking - CT) وتحصين الطلاب ضد التضليل الإعلامي كمتغير تابع، مع دراسة دور القيادة التحويلية للمدير كمتغير وسيط في تفعيل هذا المدخل. يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) بأسلوبه الاستشرافي لتحليل المسؤولية الإدارية للمدرسة في مواجهة الاختراق المعرفي. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في مهارات التحقق من الأخبار وتحليل المحتوى الرقمي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والطلاب بالمرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية. يناقش البحث مشكلة تهميش الوعي الإعلامي الذي يجعل الطلاب عرضة للاستقطاب الفكري؛ لذا من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى استحداث جماعة نشاط "الراصد الإعلامي" (Media Observer - MO) بالمدرسة، وتدريب الطلاب على كشف الأخبار الزائفة (Fake News - FN) وتقنيات التزييف العميق (Deepfake - DF)، مما يساهم في بناء حائط صد معرفي يحمي الأمن القومي المصري، ويعزز قدرة الإدارة التربوية على حماية عقول الطلاب من التلاعب الممنهج وتوجيههم نحو المشاركة الوطنية الإيجابية والواعية.

1158. **العنوان:** "آليات إدارة الذاكرة المؤسسية (*Institutional Memory - IM*) بالمدارس المصرية لتعزيز الانتماء المكاني والوطني لدى الطلاب: استراتيجية مقترحة"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ضعف آليات توثيق التاريخ المؤسسي بالمدارس المصرية وإهمال دورها الوطني والمحلي، مما أدى إلى فجوة في الوعي التاريخي لدى الطلاب برموز مؤسساتهم التعليمية وتراث منطقتهم الجغرافية. تهدف الدراسة إلى وضع آليات لإدارة الذاكرة المؤسسية والوطنية (Institutional Memory - IM) كمتغير مستقل، وأثرها في تعزيز الانتماء المكاني والوطني (Place Attachment - PA) لدى الطلاب كمتغير تابع، وذلك في إطار السياسات التعليمية الداعمة للهوية. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع السير الذاتية للخريجين البارزين والبطولات المحلية. تشمل الحدود الموضوعية إنشاء المتاحف المدرسية وتوثيق سجلات المشاهير، بينما تتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس والطلاب بمحافظة كفر الشيخ. يناقش البحث

كيفية تحويل تاريخ المدرسة من مجرد أرشيف مهمل إلى أداة إدارية وتربوية لتنمية الولاء المؤسسي. يسعى البحث لإثبات العلاقة بين إدراك الطالب لتاريخ مدرسته ورموزها وبين زيادة ارتباطه الوجداني بالوطن. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى خطة تنفيذية لإنشاء "ركن الذاكرة" في كل مدرسة يضم صور وتاريخ المؤسسة وشهداءها، وتنظيم زيارات ميدانية للمعالم المحلية التاريخية. ستسهم هذه النتائج في ربط الطالب وجدانيًا بمدرسته ووطنه الصغير كمدخل طبيعي ومتدرج لتعميق قيم المواطنة والتربية المدنية، بما يخدم الأهداف القومية للدولة في بناء الشخصية المصرية المنتمية.

1159. العنوان: "متطلبات تطبيق الموازنة التشاركية (*Participatory Budgeting - PB*) بالأنشطة المدرسية في مصر كمدخل لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية لدى الطلاب"

الموضوع: تتمثل مشكلة الدراسة في غياب ممارسات الشفافية المالية داخل المدارس المصرية، وتهميش دور الطلاب في اتخاذ القرار بشأن أوجه صرف ميزانيات الاتحادات الطلابية التي يشاركون في تمويلها. يهدف البحث إلى استقصاء متطلبات تطبيق نموذج الموازنة التشاركية (Participatory Budgeting - PB) كمتغير مستقل، وأثره في إكساب الطلاب مهارات الشفافية والتفاوض والمساءلة المالية (Financial Accountability - FA) كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج شبه التجريبي (Quasi-Experimental Method) على عينة من مدارس المرحلة الثانوية بمصر لقياس فاعلية النموذج المقترح. تشمل الحدود الموضوعية ميزانيات الاتحادات الطلابية ومخصصات مجالس الأمناء، بينما تقتصر الحدود البشرية على أعضاء الاتحادات الطلابية والمشرفين الاجتماعيين. يدرس البحث أثر المشاركة في صنع القرار المالي على وعي الطلاب بقيمة المال العام وحمايته من الهدر. تبرز العلاقة بين التمكين المالي للطلاب وبين تنامي روح المسؤولية والقيادة لديهم. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى وضع آلية إجرائية تسمح للطلاب بالتصويت على مشروعات محددة مثل تجميل الفناء أو شراء أدوات رياضية، ومراقبة إجراءات الصرف الفعلي ومقارنتها بالمخطط. ستسهم النتائج في تقديم درس عملي في الإدارة المالية الرشيدة وترتيب الأولويات، مما يرسخ قيم الديمقراطية المالية والنزاهة الإدارية في وجدان النشء، ويحول الأنشطة المدرسية إلى مختبر حقيقي لممارسة المواطنة الصالحة والرقابة الذاتية على الموارد المتاحة.

1160. العنوان: "استراتيجية إدارية لدمج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد (*Anti-Corruption Education - ACE*) في البيئة المدرسية المصرية: دراسة ميدانية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول الطابع النظري والموسمي لتناول مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد في المدارس المصرية، مما يفقدها تأثيرها في تعديل سلوك الطلاب ومواجهة ظواهر سلبية كالغش الأكاديمي. يهدف البحث إلى صياغة استراتيجية إدارية وتربوية شاملة لدمج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد (Anti-Corruption Education - ACE) في الإدارة المدرسية والأنشطة كمتغير مستقل، لبناء جيل مناهض للفساد يمتلك الوعي القيمي كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع الممارسات الإدارية والتربوية المتعلقة بالشفافية. تشمل الحدود الموضوعية الأمانة الأكاديمية والقدوة الإدارية ومحاربة المحسوبية، وتتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين بمصر. يبحث الموضوع في دور المناخ التنظيمي المدرسي في تعزيز قيم الشرف والأمانة لدى المتعلمين. يسعى البحث لتوضيح العلاقة بين الإدارة المدرسية القائمة على النزاهة وبين تقليل معدلات الانحراف السلوكي للطلاب. من المتوقع أن تقدم الدراسة نموذجًا تطبيقيًا لـ "نادي النزاهة" الطلابي، ووضع ميثاق شرف مدرسي تشاركي يلتزم به جميع أطراف العملية التعليمية. كما سيوصي البحث بتبني نظم تقويمية حديثة تقلل من دوافع الغش وتعتمد على المشاريع الجماعية والبحثية. ستسهم هذه النتائج في تحويل قيم النزاهة من نصوص جامدة إلى أسلوب حياة وممارسة يومية داخل المؤسسة التعليمية، مما يدعم جهود الدولة في بناء منظومة وطنية للنزاهة تبدأ من القواعد المدرسية.

1161. العنوان: "تمكين المجالس الطلابية من أدوات الرقابة والتقييم للخدمات المدرسية كمدخل لتفعيل الدور الرقابي للمواطن بالمجتمع المصري: دراسة وصفية إجرائية"

الموضوع: تقتصر أدوار المجالس الطلابية والمكاتب التنفيذية (Executive Offices - EO) بالمدارس المصرية غالبًا على الجوانب التنظيمية الشكلية، مع غياب فاعل لدورها في تقييم جودة البيئة التعليمية. يهدف البحث إلى تمكين هذه المجالس من أدوات الرقابة والتقييم (Oversight and Evaluation - OE) المؤسسي كمتغير مستقل، لتدريب الطلاب عمليًا على الدور الرقابي للمواطن (Citizen Oversight Role - COR) والمساءلة البناءة للمسؤولين كمتغير تابع، مع دراسة دور المناخ المدرسى الداعم (Supportive School Climate - SSC) كمتغير وسيط في تقبل الإدارة للنقد الطلابي. يعتمد البحث المنهج الوصفي (Descriptive Approach) بأسلوبه الإجرائي، وتتحدد الحدود الموضوعية في الرقابة على خدمات المقصف والنظافة والصيانة والمعامل، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء المكاتب التنفيذية بمدارس المرحلة الثانوية في مصر. يحلل البحث مشكلة مقاومة الإدارة المدرسية لمشاركة الطلاب في صنع القرار وضعف قنوات التواصل الرسمية، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى مأسسة "تقرير حالة المدرسة" (School Status Report - SSR) الذي يصدره اتحاد الطلاب بشكل فصلي ويرفع لمجلس الأمناء والآباء والمعلمين (Parents and Teachers Association - PTA)، وتدريب الطلاب على النقد الموضوعي وتقديم البدائل؛ مما يساهم في بناء مواطن إيجابي يمارس الرقابة والإصلاح بفاعلية داخل مؤسسات الدولة.

1162. العنوان: "تقويم إدارة برامج المحاكاة السياسية بالجامعات والمدارس الثانوية المصرية وفاعليتها في تنمية الوعي السياسي ومهارات القيادة لدى الشباب"

الموضوع: تمثل نماذج المحاكاة السياسية (Political Simulation Models - PSM) أداة حيوية في الإدارة التربوية المعاصرة لبناء الكوادر الشبابية، إلا أنها تتطلب تقويمًا إداريًا لضمان جديتها واستدامتها بعيدًا عن الاستهلاك الإعلامي. يهدف البحث إلى تقييم إدارة وفاعلية برامج المحاكاة السياسية كمتغير مستقل، في تنمية الوعي السياسي (Political Awareness - PA) ومهارات القيادة والتفاوض والإقناع كمتغير تابع، مع فحص أثر الدعم المؤسسي والأكاديمي (Institutional and Academic Support - IAS) كمتغير وسيط في جودة المخرجات. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Approach) التقويمي لرصد واقع نماذج محاكاة مجلس النواب والوزارات بالجامعات والمدارس الثانوية المصرية، وتتحدد الحدود البشرية في الطلاب المشاركين والمشرفين الأكاديميين، بينما تتناول الحدود الموضوعية المحتوى المعرفي والمهاري المكتسب واللوائح المنظمة لهذه الأنشطة. يحلل البحث فجوة الأداء الإداري في تنظيم هذه الفعاليات وضمان حياديتها وعمقها المعرفي؛ لذا من المتوقع أن تقدم الدراسة دليلًا معياريًا لتنظيم وإدارة نماذج المحاكاة، يضمن ربطها بقضايا الواقع المصري وتحدياته الراهنة، لتصبح هذه النماذج بمثابة "مدارس كادر" (Cadre Schools - CS) حقيقية لتخريج قيادات سياسية وإدارية واعية تخدم أهداف الدولة المصرية وتطلعاتها المستقبلية.

1163. العنوان: "تفعيل الإدارة المدرسية للهوية البصرية (*Visual Identity - VI*) بالمدرسة الحكومية المصرية كمدخل لتعزيز الانتماء المؤسسي والوطني للطلاب"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد حالة التدهور في المظهر العام والهوية البصرية للمدارس الحكومية بمصر، والتي تتسم بغياب الشعارات الموحدة، وتواضع مستوى نظافة المباني، وعدم تناسق الألوان واللوحات الإرشادية، مما يساهم في تكوين صورة ذهنية سلبية تضعف من ولاء الطالب لمؤسسته. تهدف الدراسة إلى استقصاء دور الإدارة المدرسية في تحسين وإدارة "الهوية البصرية" (Visual Identity - VI) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تعزيز "الانتماء المؤسسي والوطني" كمتغير تابع لدى الطلاب والعاملين. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical

Method) ومنهج التصميم البيئي لتشخيص واقع الجماليات المدرسية. تشمل الحدود الموضوعية عناصر الزي المدرسي، وطقوس تحية العلم، والرموز الوطنية داخل المبنى، بينما تقتصر الحدود البشرية على عينة من مديري المدارس والطلاب بمحافظة كفر الشيخ. يبحث الموضوع في سيكولوجية البيئة التعليمية (Educational Environment Psychology) وكيفية تأثير التنسيق الجمالي على السلوك التنظيمي. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم مصفوفة إجرائية لتنميط المدارس بصريًا بما يعكس الهوية المصرية، مع وضع بروتوكول مهيب لطقوس تحية العلم يضمن وقار الرمز الوطني. ستسهم هذه النتائج في استعادة المدرسة لهيبتها كمنارة تربوية، مما يعزز فخر الطلاب بالانتماء لمنظومتهم التعليمية ووطنهم، ويحول المدرسة إلى بيئة جاذبة تدعم الأهداف السيادية والتربوية للدولة المصرية.

1164. العنوان: "استراتيجية إدارية مقترحة لتفعيل التربية السياحية والأثرية (*Tourism and Archeological Education - TAE*) بالمدارس المصرية لتعزيز الهوية وحماية التراث الوطني"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في الفجوة الواضحة بين الثراء الأثري المصري وبين مستوى الوعي الحضاري لدى طلاب المدارس، حيث تفتقر الإدارة التعليمية لخطط مؤسسية تربط الطالب بتراثه، مما ينعكس في ممارسات سلبية تجاه المواقع الأثرية والسائحين. يهدف البحث إلى بناء استراتيجية إدارية متكاملة لتفعيل "التربية السياحية والأثرية" (Tourism and Archeological Education - TAE) كمتغير مستقل، وقياس أثرها في تعزيز "الهوية الحضارية" وحماية التراث الوطني كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) لوضع تصور مقترح يعالج المعوقات الإدارية والتمويلية التي تحد من فاعلية الرحلات المدرسية. تشمل الحدود الموضوعية برامج المحاكاة السياحية وتنظيم الرحلات العلمية المتخصصة، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر. يدرس البحث العلاقة بين الممارسات الإدارية الموجهة نحو التراث وبين نمو الحس الوطني والمسؤولية الاجتماعية لدى النشء. من المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تصميم بروتوكول تعاون ملزم بين قطاع التعليم وقطاع الآثار، يتضمن تفعيل "بطاقة الزائر الصغير" للدخول المجاني، وتدشين مبادرة "المدرسة حارسة الأثر" لتبني المواقع القريبة. ستسهم هذه النتائج في تحويل الطالب من مجرد مشاهد عابر إلى شريك في حماية الهوية الوطنية، بما يخدم استراتيجية الدولة في التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الثقافية والحضارية المصرية.

1165. العنوان: "أثر الحوكمة التشاركية (*Participatory Governance - PG*) في صياغة لائحة الانضباط المدرسي على الالتزام الطوعي لدى طلاب المدارس المصرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول الطابع المركزي والبيروقراطي في إصدار لوائح الانضباط المدرسي بمصر، حيث تُفرض القواعد بقرارات وزارية فوقية، مما يولد لدى الطلاب شعورًا بالاغتراب تجاهها ويدفعهم للمقاومة أو التحايل. يهدف البحث إلى تفعيل مبدأ الحوكمة التشاركية (Participatory Governance - PG) كمتغير مستقل من خلال إشراك الطلاب والمعلمين في صياغة القواعد السلوكية، وقياس أثر ذلك في تحقيق الالتزام الطوعي (- Voluntary Compliance VC) وتقليل المخالفات السلوكية كمتغير تابع. يعتمد البحث على المنهج التجريبي (Experimental Method) بتطبيقه على عينة من مدارس التعليم العام بمحافظة كفر الشيخ. تشمل الحدود الموضوعية آليات صياغة المواثيق الصفية والمدرسية، بينما تتحدد الحدود البشرية في مجتمع الطلاب والمعلمين والقيادات المدرسية. يحلل البحث العلاقة بين المشاركة في صنع القرار وبين تعزيز قيم سيادة القانون والمسؤولية الذاتية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى أن مشاركة الطالب في وضع قواعد الثواب والعقاب تزيد من تقديره للنظام المدرسي، مع تقديم نموذج مقترح لـ"دستور المدرسة" الذي يوقعه الأطراف في بداية العام الدراسي. ستسهم هذه النتائج في تحويل الانضباط من إطار القهر والرقابة الخارجية إلى إطار الرقابة الذاتية والاقتناع بالمسؤولية المدنية، مما يخدم أهداف السياسة التعليمية في بناء مواطن يحترم القانون طواعية لا خوفًا من العقاب فحسب.

1166. العنوان: "**تفعيل وحدات تيسير الانتقال لسوق العمل بالتعليم الفني في مصر لتنمية قيم ريادة الأعمال الاجتماعية (*Social Entrepreneurship - SE*)**"

الموضوع: تكمن مشكلة الدراسة في هيمنة الجانب التقني الصرف على مناهج التعليم الفني بمصر، مع إغفال جانب ريادة الأعمال الاجتماعية (Social Entrepreneurship - SE) التي تمكن الطلاب من حل مشكلات مجتمعاتهم المحلية عبر مشروعات اقتصادية منتجة، وهو ما يعيق تحقيق المواطنة الاقتصادية الفاعلة. يهدف البحث إلى تفعيل دور وحدات تيسير الانتقال لسوق العمل (Transition to Employment Units - TEUs) كمتغير مستقل، وأثرها في تنمية مهارات الريادة الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية لدى الطلاب كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع الوحدات القائمة بالمدارس الفنية. تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الفني الصناعي والزراعي، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الفنية بمحافظة كفر الشيخ. يناقش البحث سبل تحويل الابتكارات الطلابية إلى مشروعات تخدم البيئة المحيطة. يسعى البحث لإثبات العلاقة بين التوجيه الريادي وبين قدرة الطالب على خلق فرص عمل بدلًا من انتظار التوظيف الحكومي. من المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تصميم برنامج لاحتضان المشروعات الطلابية التي تقدم حلولًا بيئية كتدوير المخلفات أو صيانة الأجهزة بأسعار مخفضة. ستسهم النتائج في تحويل طالب التعليم الفني إلى صانع تغيير (Change Maker) ومستثمر صغير، مما يعزز من كفاءة مخرجات التعليم الفني في دعم الاقتصاد القومي والحد من مشكلات البطالة في السياق المصري.

1167. العنوان: "**سياسات الإدارة المدرسية لمواجهة التنمر القائم على النوع الاجتماعي (*Gender-Based Bullying - GBB*) بالمدارس المشتركة في مصر: استراتيجية حماية مقترحة**"

الموضوع: تتمثل مشكلة الدراسة في رصد بعض ظواهر العنف اللفظي والتحرش أو التنمر القائم على النوع الاجتماعي (Gender-Based Bullying - GBB) داخل المدارس الإعدادية والثانوية المشتركة بمصر، مما يهدد الأمن النفسي للطالبات ويخلق بيئة تعليمية طاردة للإناث. يهدف البحث إلى تطوير سياسات "الحماية المدرسية" وإدارة النوع الاجتماعي كمتغير مستقل، لضمان بناء بيئة تعليمية آمنة ومتساوية كمتغير تابع. يعتمد البحث على المنهج الوصفي الاجتماعي (Descriptive Social Method) لتحليل دور القيادة المدرسية في رصد ومعالجة هذه السلوكيات. تشمل الحدود الموضوعية آليات الرقابة الإدارية والتدخل التربوي، وتتحدد الحدود البشرية في الطالبات والمعلمين والمديرين بالمدارس المشتركة. يبحث الموضوع في الفجوة بين اللوائح الانضباطية والممارسات الميدانية في حماية الفتيات من المضايقات. يسعى البحث لإيضاح العلاقة بين صرامة السياسات الإدارية وبين انخفاض معدلات العنف الجندري. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة تبني سياسة عدم التسامح المطلق (Zero Tolerance - ZT) مع كافة أشكال التحرش، وتفعيل منصات شكوى سرية وآمنة للفتيات. ستسهم هذه النتائج في ضمان حق الإناث في تعليم آمن وكريم، وتعزيز قيم الاحترام المتبادل والمواطنة المتساوية في البيئة المدرسية، بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ورؤية مصر **2030** في تحقيق العدالة الاجتماعية.

1168. العنوان: "**تقويم دور الإدارة التعليمية ومناهج الدراسات الاجتماعية في بناء الوعي المائي (*Water Consciousness - WC*) كقضية أمن قومي لدى الطلاب المصريين**"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في ظل التحديات الاستراتيجية المرتبطة بالفقر المائي في مصر، حيث تظهر فجوة واسعة بين المعرفة النظرية بمصادر المياه وبين السلوك الاستهلاكي غير الرشيد لدى الطلاب، مما يستدعي بناء وعي مائي (Water Consciousness - WC) يتناسب مع مقتضيات الأمن القومي. يهدف البحث إلى تحليل دور مناهج الدراسات الاجتماعية والأنشطة الإدارية المصاحبة كمتغير مستقل، وأثرها في تعديل سلوك الترشيد الفعلي (Actual Conservation Behavior - ACB) لدى الطلاب كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical

Method) والمنهج الميداني لقياس مستوى الوعي والسلوك. تشمل الحدود الموضوعية محتوى الجغرافيا والأنشطة البيئية المدرسية، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب الحلقة الثانية من التعليم الأساسي. يبحث الموضوع في تحويل قضية المياه من مجرد درس أكاديمي إلى مسؤولية مدنية ووطنية. يسعى البحث لإثبات أن الإدارة المدرسية النشطة يمكنها تقليص الفجوة بين المعرفة والسلوك المائي. من المتوقع أن تقدم الدراسة تصورًا لمشروعات مدرسية تطبيقية كحملات صيانة شبكات المياه وحساب البصمة المائية (Water Footprint - WF). ستسهم هذه النتائج في بناء مواطن مدرك للتحديات الوجودية لوطنه، ومشارك بفاعلية في حماية الموارد المائية، مما يعزز الأمن القومي المصري من خلال القاعدة الطلابية العريضة في مواجهة الأزمات المائية الراهنة.

1169. العنوان: "إدارة برامج التبادل الطلابي الافتراضي (*Virtual Exchange Programs - VEP*) بالمدارس الحكومية المصرية لتعزيز المواطنة العالمية والحوار الثقافي"

الموضوع: تتمحور مشكلة الدراسة حول افتقار طلاب المدارس الحكومية المصرية لفرص التفاعل الثقافي الدولي نتيجة لارتفاع تكاليف السفر، مما يضعف لديهم مهارات التواصل العالمي مقارنة بأقرانهم في المدارس الدولية. يهدف البحث إلى وضع آليات إدارية وتقنية لإدارة برامج التبادل الطلابي الافتراضي (Virtual Exchange Programs - VEP) كمتغير مستقل، لتعزيز مهارات الحوار الثقافي (Intercultural Dialogue - ID) والمواطنة العالمية كمتغير تابع بتكلفة منخفضة. يعتمد البحث المنهج الوصفي التجريبي (Descriptive Experimental Method) لتصميم مسار إداري آمن لهذه التبادلات عبر الإنترنت. تشمل الحدود التقنية استخدام منصات الاجتماعات المرئية مثل زوم (Zoom) أو تيمز (Teams)، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الثانوية. يناقش البحث الإجراءات الرقابية والإدارية اللازمة لضمان سلامة المحتوى الثقافي المتبادل. يسعى البحث لتوضيح أثر الانفتاح الافتراضي على كسر العزلة الثقافية وتنمية التسامح. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى إصدار دليل إجرائي لتنظيم جلسات حوارية دورية بين المدارس المصرية ونظيراتها في الخارج حول قضايا إنسانية مشتركة كالتغير المناخي والتراث. ستسهم هذه النتائج في منح الطلاب مهارات الدبلوماسية الشعبية والتواصل اللغوي، وتعزيز صورة مصر الدولية لدى الجيل الجديد في دول العالم، دون تحمل أعباء مالية ترهق ميزانية الدولة أو أولياء الأمور.

1170. العنوان: "الخطاب الإداري والتربوي في طابور الصباح المدرسي: تحليل المضمون وأثره على تعزيز الروح المعنوية والقيم الوطنية لدى الطلاب"

الموضوع: يعد طابور الصباح المنبر اليومي الأهم والأكثر انتظامًا للإدارة المدرسية للتواصل مع جميع الطلاب، لكنه غالبًا ما يتسم بالخطابية التقليدية، والتكرار، والعشوائية، ويفقد تأثيره في بناء الروح المعنوية أو توجيه السلوك. يهدف البحث إلى تحليل مضمون "الخطاب الإداري والتربوي" المقدم في طابور الصباح (كلمة المدير، الإذاعة، التعليمات) كمتغير مستقل، وأثره على تعزيز "القيم الوطنية" والانضباط النفسي للطلاب كمتغير تابع. يستخدم البحث منهج تحليل المضمون والملاحظة الميدانية. الحدود الموضوعية تشمل طقوس تحية العلم والكلمة الصباحية. يدرس البحث كيفية تحويل الطابور من روتين ممل إلى جرعة وطنية وتربوية ملهمة. من المتوقع أن تقدم الدراسة دليلًا لتطوير طابور الصباح يتضمن تنويع الفقرات، والتركيز على الأحداث الجارية والإنجازات الوطنية، وتكريم النماذج المضيئة من الطلاب والمعلمين، ليكون الطابور بداية قوية ويومية لترسيخ الهوية والانتماء وبث الطاقة الإيجابية في المدرسة.

عشرون: التعليم المهني والتقني

1171. العنوان: "متطلبات حوكمة الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص في إدارة مدارس التكنولوجيا التطبيقية في مصر: دراسة تقويمية"

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية الرئيسة لهذه الدراسة حول التحديات الإدارية والتنظيمية العميقة التي تواجه نموذج "مدارس التكنولوجيا التطبيقية" (Applied Technology Schools - ATS) باعتباره النموذج الأحدث والأكثر طموحًا في إصلاح التعليم الفني المصري. فرغم النجاح الظاهري، تظهر إشكاليات جوهرية في "بنية الشراكة" تتمثل في تداخل الاختصاصات بين الشريك الصناعي (المستثمر) وبين وزارة التربية والتعليم، وضبابية آليات اتخاذ القرار، وغياب أطر الحوكمة الرشيدة التي تضمن استدامة هذه الشراكات على المدى الطويل وحفظ حقوق جميع الأطراف (الطلاب، المعلمين، الدولة، المستثمر). يهدف البحث إلى تحديد وتحليل متطلبات "حوكمة الشراكة" Partnership Governance كمتغير مستقل، وأثر تطبيق هذه المتطلبات على تحقيق "الاستدامة المؤسسية" Institutional Sustainability للمدارس كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التقويمي، مستخدمًا أدوات بحثية معمقة مثل المقابلات شبه المقننة مع مديري المدارس، وممثلي الشريك الصناعي، وقيادات وحدة التكنولوجيا التطبيقية بالوزارة، بالإضافة إلى تحليل وثائق بروتوكولات التعاون المبرمة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة الأبعاد التنظيمية، والمالية، والإدارية للشراكة، بينما تقتصر الحدود البشرية على عينة ممثلة من مدارس التكنولوجيا التطبيقية بالقاهرة الكبرى والمحافظات الصناعية. يناقش البحث الفجوة بين بنود التعاقد النظرية والواقع التنفيذي، وكيفية إدارة الصلاحيات الممنوحة للشريك الصناعي في تعيين المعلمين وتقييمهم وصرف حوافزهم دون المساس باللوائح الحكومية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى إطار حوكمة مقترح يحدد بدقة مصفوفة المسؤوليات (RACI Matrix)، ويضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) مشتركة لقياس نجاح الشراكة دوريًا، واقتراح مواد تشريعية تضمن حقوق الطلاب والمعلمين في حال انسحاب الشريك الصناعي فجأة، مما يساهم في مأسسة هذا النموذج التعليمي الواعد وضمان جودته واستقراره بعيدًا عن الاجتهادات الشخصية والعلاقات الودية غير المؤطرة قانونيًا.

1172. **العنوان:** **"استراتيجية مقترحة لإدارة التحول الرقمي (*Digital Transformation*) في المدارس الثانوية الصناعية بمصر لدعم تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة"**

الموضوع: تعالج هذه الدراسة الفجوة الرقمية والتكنولوجية الكبيرة في آليات إدارة وتشغيل المدارس الثانوية الصناعية في مصر، وعدم جاهزيتها الهيكلية والبشرية لمواكبة متطلبات "الثورة الصناعية الرابعة" (Industry 0) التي تعتمد على الأتمتة والبيانات الضخمة. تكمن المشكلة في أن الإدارة المدرسية والورش التدريبية لا تزال تدار بأساليب تقليدية ورقية، مما يفصل الطالب عن واقع المصانع الذكية الحديثة. يهدف البحث إلى صياغة استراتيجية متكاملة لـ "إدارة التحول الرقمي" Digital Transformation Management كمتغير مستقل، لتعزيز "الجاهزية التكنولوجية" Technology Readiness للمدارس الصناعية كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي الاستشرافي ومنهج النظم. الحدود الموضوعية تشمل رقمنة العمليات الإدارية (شؤون الطلاب، المخازن)، وإدارة سلاسل الإمداد للمواد الخام رقميًا، واستخدام محاكيات إنترنت الأشياء (IoT) في صيانة المعدات المدرسية. يحلل البحث واقع البنية التحتية التكنولوجية وكفايات القيادات المدرسية في التعامل مع التطبيقات الرقمية. من المتوقع أن تقدم الدراسة خارطة طريق تنفيذية لتحويل المدارس الصناعية التقليدية إلى "مدارس صناعية ذكية" Smart Industrial Schools، تتضمن خططًا لتدريب المديرين والمعلمين على القيادة الرقمية، واقتراح نماذج لتمويل البنية التحتية عبر الشراكة مع شركات التكنولوجيا الوطنية، مما يضمن تخريج فنيين مؤهلين للعمل في المصانع الذكية، ورفع الكفاءة الإدارية للمدارس، وتقليل الهدر في الموارد والخامات من خلال الإدارة الرقمية الدقيقة للمخزون والعمليات التشغيلية، بما يحقق التوافق مع استراتيجية مصر الرقمية.

1173. **العنوان:** **"آليات تفعيل القيادة الريادية (*Entrepreneurial Leadership*) بمدارس التعليم الفني لتعزيز مشروع رأس المال الدائم وتنمية الموارد الذاتية: دراسة ميدانية"**

الموضوع: تناقش الدراسة مشكلة الجمود والبيروقراطية في إدارة "مشروع رأس المال الدائم" (النشاط الإنتاجي) بالمدارس الفنية، وتحوله في كثير من الأحيان إلى نشاط روتيني ضعيف الإنتاجية والربحية، بسبب غياب الفكر الاقتصادي والريادي لدى مديري المدارس، والقيود اللائحية التي تكبل حركة البيع والشراء. يهدف البحث إلى تفعيل آليات "القيادة الريادية" Entrepreneurial Leadership كمتغير مستقل، والتي تتسم بالمبادرة والمخاطرة المحسوبة، لتعظيم "الموارد الذاتية" Self-Generated Resources وتحسين الكفاءة الإنتاجية للمدرسة كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي. الحدود البشرية تشمل مديري المدارس الفنية (صناعي، زراعي، فندقي) ومسؤولي مشروع رأس المال. يدرس البحث العلاقة بين السمات الريادية للمدير (مثل: اقتناص الفرص، الابتكار في التسويق، بناء الشراكات) وبين الأداء المالي للمدرسة. من المتوقع أن تسفر الدراسة عن نموذج إداري جديد يمنح مدير المدرسة صلاحيات تشبه "المدير التنفيذي" CEO للوحدة الإنتاجية، مع وضع ضوابط للمساءلة المالية، واقتراح نظام حوافز متطور يربط دخل الإدارة والمعلمين والطلاب بحجم الأرباح المحققة فعليًا، مما يحول المدارس الفنية من مؤسسات خدمية تعتمد كليًا على موازنة الدولة إلى وحدات إنتاجية رابحة تخدم المجتمع المحلي بمنتجات تنافسية، وتدرب الطلاب في بيئة عمل حقيقية منتجة، مما يعزز استدامة تمويل التعليم الفني.

1174. **العنوان:** "**التخطيط الاستراتيجي لتسويق مخرجات التعليم الفني (*TVET Marketing*) في مصر لتحسين الصورة الذهنية المجتمعية: إطار عمل مقترح**"

الموضوع: تركز المشكلة البحثية على المعضلة المزمنة المتمثلة في النظرة المجتمعية الدونية للتعليم الفني في مصر، وقصور الجهود التقليدية والعشوائية في تغيير هذه الصورة النمطية، مما يؤدي لعزوف الطلاب المتفوقين عن الالتحاق به وتفضيل التعليم العام، وتفضيل أرباب العمل للعمالة الأجنبية أحيانًا. يهدف البحث إلى وضع إطار منهجي لـ "التخطيط الاستراتيجي للتسويق التربوي" Educational Marketing Strategic Planning كمتغير مستقل، لتحسين "الصورة الذهنية" Mental Image وجذب الفئات المستهدفة (الطلاب، أولياء الأمور، الصناعة) كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة لبعض النماذج الناجحة التي استطاعت تغيير صورتها. الحدود الموضوعية تشمل عناصر المزيج التسويقي الخدمي (Ps7) المطبق في التعليم (المنتج، السعر/التكلفة، المكان، الترويج، الأفراد، العمليات، الدليل المادي) وتطبيقها على مؤسسات التعليم الفني. يحلل البحث الفجوة بين جودة بعض البرامج الجديدة (مثل مدارس التكنولوجيا التطبيقية) وبين ضعف معرفة المجتمع بها. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى استراتيجية تسويق وطنية ومحلية تعتمد على إبراز قصص النجاح للخريجين، وتسويق المسار المهني والعائد المادي للخريجين، واستخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي بفاعلية، مع تقديم دليل إجرائي لمديري المدارس والإدارات التعليمية حول كيفية بناء "العلامة التجارية" Brand للمؤسسة التعليمية الفنية، مما يعزز من جاذبية هذا المسار التعليمي ويصحح المفاهيم المغلوطة لدى الرأي العام المصري.

1175. **العنوان:** "**تطوير منظومة التوجيه الفني بالتعليم الصناعي في ضوء مدخل (الإشراف العيادي) *Clinical Supervision* لتحسين الأداء المهني للمعلمين العمليين**"

الموضوع: يعاني التعليم الفني الصناعي من ضعف وجمود منظومة التوجيه والمتابعة الفنية، حيث يقتصر دور الموجه غالبًا على التفتيش الإداري الشكلي (فحص الدفاتر والتحضير) دون تقديم دعم فني حقيقي أو تطوير مهني لمعلمي التدريبات العملية داخل الورش، مما يؤدي لثبات وجمود طرق التدريب وعدم مواكبتها للتطورات التقنية. يهدف البحث إلى تطوير هذه المنظومة باستخدام مدخل "الإشراف العيادي" Clinical Supervision كمتغير مستقل، وهو مدخل تشاركي يهدف لتحسين التدريس عبر دورة محددة من التخطيط والملاحظة والتحليل، لتحسين "الأداء المهني" Professional Performance للمعلمين والمدربين العمليين كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي والتجريبي (تصميم

برنامج تدريبي للموجهين). الحدود الموضوعية تشمل التوجيه الفني للمواد العملية بالمدارس الصناعية نظام الثلاث والخمس سنوات. يدرس البحث مراحل الإشراف العيادي (الاجتماع القبلي، ملاحظة الأداء بالورشة، تحليل البيانات، الاجتماع البعدي للتغذية الراجعة) وإمكانية تطبيقها في بيئة التعليم الفني المصري. من المتوقع أن تقدم الدراسة نموذجًا مطورًا للتوجيه الفني يتحول فيه الموجه من مفتش إداري إلى "مستشار ومدرب مقيم"، واقتراح أدوات ملاحظة مقننة (Rubrics) لقياس المهارات الأدائية للمعلم والطلاب، مما يرفع كفاءة التدريب العملي وينعكس إيجابيًا على إتقان الطلاب للجدارات الفنية المطلوبة في سوق العمل.

1176. العنوان: "إدارة الجودة الشاملة في الجامعات التكنولوجية الجديدة بمصر: متطلبات التطبيق ومعوقات الاعتماد الأكاديمي في ضوء معايير "(*NAQAAE*)

الموضوع: مع التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية في مصر كمسار جديد للتعليم الفني العالي، تواجه هذه المؤسسات الوليدة تحديات إدارية وأكاديمية كبيرة في تأسيس نظم جودة راسخة، نظرًا لحداثة التجربة واختلاف طبيعتها التطبيقية عن الجامعات الأكاديمية التقليدية. يهدف البحث إلى تحديد المتطلبات الإدارية والبشرية لتطبيق "إدارة الجودة الشاملة" (TQM (Total Quality Management كمتغير مستقل، ورصد وتذليل "معوقات الاعتماد الأكاديمي" Accreditation Obstacles وفق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي. الحدود الموضوعية تشمل العمليات الإدارية، والبرامج الدراسية، والمعامل والورش، والارتباط بالصناعة. يحلل البحث الفجوة بين البنية التحتية المتميزة لهذه الجامعات وبين ضعف الثقافة التنظيمية للجودة لدى بعض العاملين ونقص الكوادر المتخصصة في الجودة. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى دليل إجرائي لإنشاء وحدات ضمان جودة فعالة داخل الكليات التكنولوجية، ووضع مؤشرات أداء نوعية خاصة بالتعليم التكنولوجي (مثل معدلات التشغيل، ورضا أرباب العمل، وبراءات الاختراع التطبيقية)، مما يسرع من حصول هذه الجامعات على الاعتماد المؤسسي والبرامجي، ويعزز ثقة المجتمع وسوق العمل في مخرجاتها كبديل قوي للتعليم الجامعي التقليدي.

1177. العنوان: "دور وحدات تيسير الانتقال إلى سوق العمل (*Transition to Work Units*) في سد الفجوة المهارية لخريجي التعليم الفني: دراسة لفاعلية الأداء المؤسسي"

الموضوع: تم إنشاء وحدات تيسير الانتقال إلى سوق العمل في المدارس الفنية المصرية بهدف محدد هو ربط الخريجين بالفرص الوظيفية وتقديم التوجيه المهني، إلا أن الواقع الميداني يشير إلى تباين كبير في فاعليتها وأدائها المؤسسي، حيث تفتقر العديد منها إلى الكوادر المؤهلة، والموارد المالية، والاستراتيجيات الواضحة للتواصل مع القطاع الخاص. يهدف البحث إلى تقييم ودراسة دور هذه الوحدات كمتغير مستقل في سد "الفجوة المهارية" Skills Gap وتعزيز "قابلية التوظيف" Employability للخريجين كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التقويمي، باستخدام نماذج تقييم الأداء المؤسسي وتحليل العائد. الحدود البشرية تشمل ميسري التوظيف، والخريجين المستفيدين، وأصحاب الأعمال المتعاونين. يناقش البحث المعوقات الإدارية والتمويلية التي تواجه هذه الوحدات وتحولها أحيانًا إلى كيانات شكلية. من المتوقع أن تقدم الدراسة نموذجًا لإعادة هيكلة هذه الوحدات لتصبح "مراكز تطوير مهني" Career Development Centers متكاملة ومستدامة داخل المدارس، واقتراح برامج تدريبية متخصصة للقائمين عليها في مجالات الإرشاد المهني، والتواصل مع الشركات، وتحليل سوق العمل المحلي، مما يضمن قيامها بدور حقيقي في خفض معدلات البطالة بين الخريجين وتوفير بيانات دقيقة عن احتياجات السوق لإدارة المدرسة لتطوير المناهج.

1178. العنوان: "حوكمة نظام التعليم والتدريب المزدوج (*Dual Education System*) في مصر: تحليل الأدوار والمسؤوليات بين المدرسة والمنشأة التدريبية لضمان جودة التدريب"

الموضوع: يواجه نظام التعليم والتدريب المزدوج في مصر (نظام مبارك-كول سابقًا) تحديات هيكلية في حوكمة العلاقة بين المدرسة (مقدم الجانب النظري) والمنشأة التدريبية أو المصنع (مقدم الجانب العملي)، حيث يشتكي الطلاب أحيانًا من استغلالهم كعمالة رخيصة دون تدريب حقيقي على المهارات، أو غياب الإشراف المدرسي، بينما تشتكي المصانع من عدم انضباط الطلاب. يهدف البحث إلى وضع أطر تنظيمية لـ "حوكمة النظام" Governance of the System كمتغير مستقل، لضمان "جودة التدريب الميداني" Quality of Field Training وحماية حقوق الطلاب والمنشآت كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والتشريعي. الحدود الموضوعية تشمل العقد التدريبي الثلاثي، ولوائح التقييم، وآليات الإشراف المشترك، ودور الوحدات الإقليمية. يحلل البحث القصور في المتابعة الميدانية وضعف تأهيل المشرفين بالشركات. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى "ميثاق حوكمة للتعليم المزدوج" يحدد بدقة التزامات الشريك الصناعي التدريبية (Training Mandates)، ويفرض عقوبات على المنشآت المخالفة، ويقترح نظامًا رقميًا لتتبع حضور وتقييم الطلاب داخل المصانع، مما يعيد للنظام مصداقيته ويحقق التوازن المفقود بين مصلحة الطالب التعليمية واحتياجات صاحب العمل الإنتاجية.

1179. العنوان: "استراتيجية مقترحة لإدارة الكفايات الخضراء (*Green Competencies*) في مدارس التعليم الفني الزراعي بمصر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة"

الموضوع: في ظل التحديات البيئية والمناخية التي تواجه قطاع الزراعة في مصر، تغيب مفاهيم الاقتصاد الأخضر والزراعة المستدامة والذكية عن الإدارة والتخطيط في المدارس الثانوية الزراعية، التي لا تزال تعمل بأساليب تقليدية لا تواكب التغيرات المناخية أو تقنيات الري والزراعة الحديثة، مما يخرج فنيين زراعيين غير مؤهلين للمستقبل. يهدف البحث إلى بناء استراتيجية إدارية وتربوية لإدارة وتنمية "الكفايات الخضراء" Green Competencies لدى المعلمين والطلاب كمتغير مستقل، لتحقيق مواءمة مع متطلبات "التنمية الزراعية المستدامة" والأمن الغذائي كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي البنائي. الحدود الموضوعية تشمل مناهج الزراعة، وإدارة المزارع المدرسية، وتقنيات الري الحديث، وتدوير المخلفات الزراعية. يبحث الموضوع في كيفية تحويل المدارس الزراعية إلى مراكز إرشادية وتنموية للمجتمع المحيط في مجال الزراعة العضوية. من المتوقع أن تقدم الدراسة خطة لتحديث البنية التحتية للمدارس الزراعية لتشمل صوبات ذكية وأنظمة طاقة شمسية، واقتراح برامج تدريبية للإداريين والمعلمين على إدارة المشاريع الزراعية الخضراء، مما يساهم في الأمن الغذائي المصري ويخلق فرص عمل ريادية جديدة للخريجين في القطاع الزراعي الحديث.

1180. العنوان: "إعادة هندسة العمليات الإدارية (*Business Process Reengineering*) بقطاع التعليم الفني بالوزارة لتعزيز اللامركزية وسرعة اتخاذ القرار"

الموضوع: يعاني قطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم من تضخم في الهيكل الإداري، ومركزية شديدة، وتعقد الإجراءات البيروقراطية (خاصة في التوريدات، واعتماد النتائج، وعقد الشراكات مع الصناعة)، مما يعيق التطوير ويعطل استجابة المدارس لمتطلبات سوق العمل المتغيرة بسرعة، ويحول دون المرونة اللازمة للإنتاج. يهدف البحث إلى تطبيق منهجية "إعادة هندسة العمليات الإدارية" (BPR) كمتغير مستقل، لتبسيط الإجراءات، وحذف الخطوات غير الضرورية، وتعزيز "اللامركزية الإدارية" Decentralization و"سرعة اتخاذ القرار" Decision-Making Speed كمتغيرات تابعة. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي. الحدود الموضوعية تشمل الهيكل التنظيمي للقطاع، والدورة المستندية، والصلاحيات الممنوحة لمديري التعليم الفني بالمديريات. يحلل البحث نقاط الاختناق الإداري (Bottlenecks) وتداخل الاختصاصات. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نموذج هيكلي جديد يمنح صلاحيات واسعة لمديري التعليم الفني بالمحافظات ومديري المدارس في التصرف المالي والفني، مع التحول الكامل نحو الإدارة الإلكترونية، مما يحرر المدارس من القيود الروتينية ويسمح لها بالحركة والمرونة اللازمة للتعامل التجاري والتدريبي مع الشركاء الصناعيين.

1181. العنوان: "تقييم كفاءة الإنفاق العام على التعليم الفني في مصر: دراسة تحليلية لموازنة البرامج والأداء (*Program-Based Budgeting*) وعلاقتها بجودة المخرجات"

الموضوع: تثير قضية تمويل التعليم الفني في مصر جدلًا مستمرًا حول جدوى و"كفاءة الإنفاق" Efficiency of Spending، حيث تخصص الدولة ميزانيات ضخمة للأجور، والخامات، وتجهيزات الورش، دون أن ينعكس ذلك بوضوح على جودة المخرجات المهارية للخريجين، في ظل التحول الحكومي التدريجي نحو تطبيق "موازنة البرامج والأداء" Program-Based Budgeting. يهدف البحث إلى تقييم كفاءة الإنفاق العام في قطاع التعليم الفني كمتغير مستقل، وعلاقتها بتحسين "جودة الخريج" و"جاهزية الورش" كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والاقتصادي (تحليل التكلفة والعائد). الحدود الموضوعية تشمل الموازنة الاستثمارية والجارية للتعليم الفني بوزارة التربية والتعليم. يدرس البحث آليات تخصيص الموارد وهل تتم بناءً على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل أم بناءً على التوزيع النمطي التاريخي. من المتوقع أن تقدم الدراسة مؤشرات دقيقة لقياس تكلفة الطالب في التخصصات المختلفة، واقتراح آليات لترشيد الإنفاق من خلال الشراء المركزي للخامات، وتدوير الرواكد المخزنية، وتوجيه الوفورات المالية لتحفيز المعلمين المتميزين وتحديث المعدات المتهالكة، مما يضمن تحقيق أقصى عائد تربوي واقتصادي من الموارد المتاحة ويقلل من الهدر المالي في هذا القطاع الحيوي.

1182. العنوان: "تطوير نظام إدارة المسار الوظيفي لمعلمي المواد الفنية بمصر في ضوء الجدارات المهنية والخبرة الصناعية: مقترح بحثي"

الموضوع: يعد تطوير المسارات المهنية لمعلمي التعليم الفني من الركائز الأساسية لإصلاح سياسات التعليم الفني بمصر، حيث تعاني المنظومة الحالية من خضوعهم لقانون كادر المعلمين (Teachers' Cadre Law - TCL) رقم **155** الذي يعتمد على الأقدمية والاختبارات النظرية، وهو ما يتنافى مع طبيعة تخصصهم التقنية. تهدف هذه الدراسة إلى تصميم مقترح لإدارة المسار الوظيفي (Career Path Management - CPM) كمتغير مستقل، يرتكز على الجدارات المهنية (Technical Competencies - TC) والخبرة الصناعية (Industrial Experience - IE) كمتغير تابع ومعيار أساسي للترقية الإدارية والمهنية، مع دراسة أثر فترات المعايشة بالمصانع كمتغير وسيط في جودة الأداء التعليمي. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Approach) بأسلوب بناء النظم المقترحة، وتتحدد الحدود البشرية في معلمي المواد العلمية والعملية بالتعليم الفني الصناعي بجمهورية مصر العربية، بينما تتناول الحدود الموضوعية آليات تقييم الأداء القائم على الجدارة. يحلل البحث ضرورة استقلال المسار الإداري والمالي لمعلمي التعليم الفني بما يواكب التطور التكنولوجي المتسارع؛ ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج لكادر خاص يشترط ممارسة العمل الميداني بالمصانع للترقي، واستحداث رتب وظيفية جديدة مثل مدرب خبير (Expert Trainer - ET) واستشاري تقني (Technical Consultant - TC)، مما يسهم في تحفيز المعلمين وتطوير مهاراتهم اليدوية والتكنولوجية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة مخرجات التعليم الفني وسوق العمل.

1183. العنوان: "دور الإدارة المدرسية في تعزيز الأمن والسلامة المهنية بالورش والمعامل بمدارس التعليم الفني الصناعي بمصر: دراسة تقويمية"

الموضوع: تعتبر إدارة الأمن والسلامة المهنية (Occupational Health and Safety - OHS) من أهم السياسات الإدارية التي تضمن سلامة البيئة التعليمية والتدريبية بالمدارس الفنية المصرية، خاصة في ظل تكرار الحوادث الناتجة عن تقادم المعدات وضعف الوعي الوقائي. يهدف البحث إلى تقييم دور الإدارة المدرسية في تطبيق معايير السلامة والصحة المهنية كمتغير مستقل، وأثر ذلك في الحد من المخاطر (Risk Reduction - RR) وتوفير بيئة تدريب آمنة (Safe Training Environment - STE) كمتغير تابع، مع فحص مدى الالتزام بتشريعات العمل والأمن الصناعي المصرية كمتغير وسيط.

يعتمد البحث المنهج الوصفي (Descriptive Approach) بأسلوبه التقويمي باستخدام قوائم المراجعة (Checklists - CL) والملاحظة الميدانية لواقع ورش الميكانيكا والكهرباء والنجارة واللحام بمدارس التعليم الفني الصناعي بجمهورية مصر العربية، والتي تمثل الحدود المكانية والموضوعية للدراسة. يحلل البحث فجوة الأداء الإداري في إدارة الأزمات الميدانية وغياب التجهيزات الوقائية الكافية؛ لذا من المتوقع أن تقدم الدراسة دليلًا معياريًا لإدارة السلامة بالمدارس الفنية يتضمن بروتوكولات الإخلاء وجداول الصيانة الوقائية وتوفير مهمات الوقاية الشخصية (Personal Protective Equipment - PPE)، مع التوصية باستحداث وظيفة مشرف سلامة (Safety Supervisor - SS) متخصص بكل مدرسة، لضمان حماية الأرواح والممتلكات العامة وترسيخ ثقافة السلامة المهنية لدى الطلاب قبل انخراطهم في سوق العمل الصناعي.

1184. العنوان: "استراتيجية مقترحة لإدارة الابتكار والمواهب لدى طلاب التعليم الفني بمصر: من البيئة الصفية إلى حاضنات الأعمال المدرسية"

الموضوع: تمثل المواهب الابتكارية لطلاب التعليم الفني ثروة بشرية مهدرة في ظل غياب السياسات الإدارية القادرة على رعاية القدرات التصنيعية وحل المشكلات التقنية؛ حيث يقتصر التعليم الحالي على التنفيذ النمطي للمناهج الدراسية. تهدف هذه الدراسة إلى وضع استراتيجية إدارية شاملة لاكتشاف ورعاية المبتكرين كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع ريادية من خلال تأسيس حاضنات أعمال مدرسية (School Business Incubators - SBI) كمتغير تابع، مع دراسة دور حماية الملكية الفكرية (Intellectual Property Protection - IPP) كمتغير وسيط في تحفيز الطلاب. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Approach) ومنهج دراسة الحالة (Case Study Method) للمشروعات الطلابية الفائزة في المسابقات المحلية بمصر. تتحدد الحدود الموضوعية في نوادي العلوم والابتكار وآليات تسويق الابتكارات، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المبتكرين والقيادات الإدارية بمدارس التعليم الفني. يحلل البحث فجوة الإدارة التربوية في الانتقال من التعليم التلقيني إلى ريادة الأعمال؛ ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم نموذج تنظيمي لتأسيس وحدات الابتكار وريادة الأعمال (Innovation and Entrepreneurship Units - IEU) بكل مدرسة، وتوفير التمويل اللازم لإنتاج النماذج الأولية (Prototypes - PT)، وربط المبتكرين بالمستثمرين الصناعيين، مما يسهم في تغيير الصورة النمطية لخريج التعليم الفني ليصبح رائد أعمال يساهم بفاعلية في نمو الاقتصاد الوطني المصري.

1185. العنوان: "المتطلبات التنظيمية والإدارية لتطبيق نظام الساعات المعتمدة بالمدارس الفنية المتقدمة والكليات التكنولوجية بمصر في ضوء معايير المرونة الأكاديمية"

الموضوع: يعد التحول نحو نظام الساعات المعتمدة (Credit Hour System - CHS) توجهًا استراتيجيًا لتطوير سياسات التعليم الفني والتكنولوجي بمصر، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات تنظيمية تتعلق بالجداول الدراسية والبنية المعلوماتية. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتطلبات التنظيمية والإدارية (Organizational and Administrative Requirements - OAR) كمتغير مستقل، اللازمة لضمان نجاح تطبيق هذا النظام وتحقيق المرونة الأكاديمية (Academic Flexibility - AF) كمتغير تابع، مع فحص دور الإرشاد الأكاديمي (Academic Advising - AA) كمتغير وسيط في تيسير انتقال الطلاب بين البرامج. يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) التحليلي لرصد واقع المدارس الفنية المتقدمة (نظام الخمس سنوات) والكليات التكنولوجية المصرية. تتحدد الحدود الموضوعية في اللوائح الدراسية ونظم التسجيل وحساب المعدلات التراكمية (Grade Point Average - GPA)، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والمسؤولين عن شؤون الطلاب. يحلل البحث مدى جاهزية المؤسسات التعليمية لهذا التحول الجذري في فلسفة الإدارة التعليمية؛ ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم خارطة طريق إجرائية تشمل ميكنة نظم التسجيل، وتطوير برمجيات لإدارة المسارات التعليمية، وتعديل اللوائح للسماح بحرية الانتقال والحركية (Mobility - MO) بين التخصصات، مما يتيح للطالب

تصميم مساره الدراسي وفقًا لقدراته الشخصية ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، وبما يتماشى مع الاتجاهات المعاصرة في إدارة التعليم العالي التقني.

1186. **العنوان:** "**آليات إدارة العلاقة بين مؤسسات التعليم الفني والقطاع الاقتصادي غير الرسمي بمصر لرفع كفاءة الحرفيين: دراسة ميدانية**"

الموضوع: يمثل القطاع غير الرسمي (Informal Sector - IS) ركيزة ضخمة في الاقتصاد المصري، حيث يستوعب شريحة واسعة من خريجي التعليم الفني والحرفيين، إلا أنه يعاني من غياب التنظيم ومعايير الجودة الفنية. تهدف هذه الدراسة إلى وضع آليات إدارية لمد جسور التعاون بين المدارس الفنية وهذا القطاع كمتغير مستقل، من خلال تفعيل برامج التدريب القصيرة ونظم اعتماد المهارات والخبرات السابقة (Recognition of Prior Learning - RPL) كمتغير تابع، مع فحص دور المدرسة كمركز لتنمية المجتمع المهني (Community Vocational Center - CVC) كمتغير وسيط. يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) الميداني لرصد احتياجات الحرفيين وأصحاب الورش الصغيرة في المحيط الجغرافي للمدارس الفنية بمصر، والتي تمثل الحدود البشرية والمكانية للدراسة. يناقش البحث فجوة السياسات الإدارية في استثمار إمكانات المدارس الفنية خارج أوقات الدراسة الرسمية لخدمة الاقتصاد المحلي؛ ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى طرح برامج تدريبية مسائية تخصصية تمنح شهادات معتمدة، مما يساهم في رفع كفاءة وإنتاجية القطاع غير الرسمي، ويوفر موارد مالية إضافية للمدرسة من خلال الوحدة المنتجة، ويعزز من جودة الممارسة المهنية بما يقلل من العشوائية ويحقق التنمية المستدامة.

1187. **العنوان:** "**تقييم فاعلية مجالس المهارات القطاعية في تخطيط برامج التعليم الفني بمصر وتحقيق ملاءمة المناهج لمتطلبات سوق العمل**"

الموضوع: تعد مجالس المهارات القطاعية (Sector Skills Councils - SSCs) آلية إدارية حديثة في منظومة التعليم الفني المصري تهدف إلى تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات الصناعة. يهدف البحث إلى تقييم فاعلية هذه المجالس في عمليات التخطيط والتوجيه (Planning and Steering - PS) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تحقيق ملاءمة المناهج (Curriculum Relevance - CR) لمتطلبات سوق العمل كمتغير تابع، مع دراسة أثر المعايير المهنية الوطنية (National Occupational Standards - NOS) كمتغير وسيط في ضبط جودة البرامج. يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) التقويمي لقطاعات الصناعات الهندسية والتشييد والبناء بمصر، حيث تشمل الحدود الموضوعية اللوائح المنظمة وصلاحيات المجالس في اعتماد المناهج، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء التعليم الفني وممثلي قطاع الأعمال. يحلل البحث مدى إلزامية التوصيات الصادرة عن هذه المجالس لمتخذ القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ ومن المتوقع أن تقدم الدراسة توصيات بمنح هذه المجالس صلاحيات قانونية أوسع في تحديد أعداد المقبولين بالتخصصات المختلفة، لضمان تحويل التخطيط التعليمي ليكون مبنيًا على الطلب (Demand-driven) بدلًا من العرض المتاح، مما يحد من تخريج كوادر في تخصصات راكدة ويدعم تنافسية العمالة المصرية.

1188. **العنوان:** "**متطلبات الإدارة المدرسية لتحقيق الدمج المهني لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم الفني في مصر: دراسة في ضوء معايير البيئة التعليمية الآمنة**"

الموضوع: تتمحور إشكالية هذا المقترح البحثي حول الفجوة التنظيمية والإجرائية في واقع الإدارة التعليمية بمصر فيما يخص سياسات الدمج الشامل (Inclusive Education - IE) داخل المدارس الثانوية الفنية؛ حيث تواجه الإدارة المدرسية تحديات جسيمة في الموازنة بين الحقوق الدستورية للطلاب ذوي الإعاقة وبين طبيعة الدراسة العملية في الورش والمخاطر المادية المصاحبة لها. يهدف البحث إلى استقصاء "متطلبات الإدارة المدرسية" كمتغير مستقل، وأثرها في تكييف الورش

(Workshop Adaptation - WA) وتوفير بيئة تعليمية آمنة كمتغير تابع، مع دراسة "الجاهزية التنظيمية (Organizational Readiness - OR) كمتغير وسيط يسهم في تذليل عقبات القبول الإداري والتقني. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لرصد وتحليل الواقع القائم وتحديد الاحتياجات التدريبية لمديري المدارس والمعلمين المهنيين. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة اشتراطات السلامة المهنية، وتعديل المناهج العملية بما يتوافق مع قدرات الطلاب، في حين تقتصر الحدود البشرية على مديري مدارس التعليم الفني والمعلمين والموجهين الفنيين بمحافظة كفر الشيخ. يسعى البحث إلى معالجة قصور سياسات الدمج الشامل (IE) من خلال اقتراح مسارات تخصصية تتلاءم مع طبيعة كل إعاقة مثل تخصصات الحاسب الآلي والزخرفة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى بناء دليل إجرائي لمديري المدارس يوضح آليات الدمج المهني الآمن، وتصميم مصفوفة لتوزيع المهام الإدارية التي تضمن الرقابة على تكييف الورش (WA) هندسيًا وفنيًا. كما ستسفر النتائج عن تحديد قائمة بالتخصصات "الصديقة للإعاقة" وتطوير نموذج إداري لتقليل المخاوف المرتبطة بالمسؤولية القانونية للمديرين، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الجاهزية التنظيمية (OR) للمؤسسات التعليمية الفنية في مصر وضمان تكافؤ الفرص التعليمية والمهنية.

1189. **العنوان:** "**استراتيجية مقترحة لإدارة الأزمات التعليمية لتحقيق المرونة المؤسسية بالمدارس الثانوية الفندقية في مصر: دراسة استشرافية**"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في الحساسية المفرطة التي تظهرها مؤسسات التعليم الفني الفندقي تجاه الأزمات والتقلبات التي تضرب قطاع السياحة، مما يهدد استقرار العملية التدريبية وفرص التوظيف للخريجين. يهدف البحث إلى بناء إطار استراتيجي لآليات إدارة الأزمات (Crisis Management - CM) كمتغير مستقل، ودراسة دورها في تعزيز المرونة المؤسسية (Institutional Resilience - IR) كمتغير تابع لضمان استمرارية التدريب العملي في ظل الظروف غير المستقرة. يستخدم البحث المنهج الوصفي الاستشرافي (Descriptive Prospective Method) لرسم سيناريوهات مستقبلية بديلة لإدارة الفنادق المدرسية والمطابخ التعليمية. تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في دراسة الجوانب الإدارية والتنظيمية لعقود الشراكة مع القطاع الخاص وخطط الطوارئ البديلة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الفندقية وخبراء التدريب بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يسعى البحث لإثبات العلاقة الطردية بين تبني استراتيجيات إدارة الأزمات (CM) وبين قدرة المدرسة على التحول نحو التدريب الافتراضي أو توجيه الخدمات للسوق المحلي لضمان الاستدامة المالية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم مصفوفة سيناريوهات إدارية تتيح للمؤسسة التعليمية التحول من الاعتماد الكلي على القطاع السياحي إلى تقديم خدمات فندقية للمجتمع المحيط مثل المستشفيات والمدن الجامعية وقت الأزمات. كما ستسفر النتائج عن نموذج تنظيمي يوفر المرونة المؤسسية (IR) اللازمة لحماية مهارات الطلاب من التآكل، وتوفير مؤشرات أداء تساعد صناع سياسات التعليم في اتخاذ قرارات وقائية تدعم استقرار قطاع التعليم الفندقي في مصر.

1190. **العنوان:** "**حوكمة البيانات التعليمية كمدخل لدعم اتخاذ القرار وتفعيل نظام تتبع الخريجين بقطاع التعليم الفني في مصر**"

الموضوع: تتمثل المشكلة البحثية في القصور التنظيمي لتدفق المعلومات والبيانات الدقيقة بقطاع التعليم الفني، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تخطيطية لا تلبي الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وتفتقر للفاعلية في متابعة نواتج التعليم. يهدف البحث إلى صياغة إطار تنظيمي لتطبيق حوكمة البيانات (Data Governance - DG) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في كفاءة عملية اتخاذ القرار (Decision Making - DM) وتفعيل دراسات تتبع الخريجين (Tracer Studies - TS) كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي (Descriptive Method) بأسلوب تحليل النظم (Systems Analysis) لتطوير نظام معلومات وطني متكامل للتعليم والتدريب التقني والمهني (Technical and Vocational Education and Training Management Information System - TVET-MIS). تشمل الحدود الموضوعية متطلبات التكامل الرقمي بين وحدات

الإحصاء بالمدارس والمديريات والجهات المعنية مثل وزارة القوى العاملة، بينما تقتصر الحدود البشرية على متخذي القرار ومسؤولي قواعد البيانات بقطاع التعليم الفني. يسعى البحث لتوضيح العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة البيانات (DG) وبين جودة المخرجات التعليمية من خلال توفير مؤشرات لحظية (Real-time Indicators) حول التخصصات المطلوبة ومعدلات الأجور. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم نموذج تقني وإداري مقترح لمنصة بيانات وطنية موحدة تربط المؤسسة التعليمية بسوق العمل مباشرة. كما ستسفر النتائج عن مجموعة من الآليات التنظيمية التي تضمن دقة البيانات وحمايتها، مما يساهم في توجيه سياسات القبول والتوسع في التخصصات الجديدة بناءً على أدلة واقعية ناتجة عن تفعيل دراسات تتبع الخريجين (TS)، وصولًا إلى رفع كفاءة اتخاذ القرار (DM) في المنظومة التعليمية.

1191. **العنوان:** **"تطوير الهيكل التنظيمي لمدارس التعليم والتدريب المزدوج في مصر لفك الاشتباك بين جمعيات المستثمرين والإدارة المدرسية: مدخل التنظيم الإداري"**

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية حول ازدواجية التبعية الإدارية والفنية لمدارس التعليم والتدريب المزدوج في مصر، حيث تتوزع الصلاحيات والمسؤوليات بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وبين الوحدات الإقليمية التابعة لجمعيات المستثمرين، مما يخلق حالة من "الاشتباك التنظيمي" وتشتت مراكز اتخاذ القرار، ويؤثر سلبًا على انضباط العملية التدريبية وحقوق الطلاب. يهدف البحث إلى إعادة هندسة وتطوير "الهيكل التنظيمي" Organizational Structure لهذه المدارس كمتغير مستقل، لفك هذا الاشتباك وتحديد "الصلاحيات والمسؤوليات" بدقة كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والقانوني لتقييم اللوائح المنظمة. الحدود الموضوعية تشمل دراسة خطوط السلطة والمسؤولية في النماذج القائمة حاليًا. يحلل البحث نقاط الضعف في قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية بين الأطراف الثلاثة (المدرسة، الجمعية، المصنع). من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم نموذج تنظيمي مقترح يوحد جهة الولاية الفنية والإدارية، ويحدد دور جمعيات المستثمرين كشريك "استشاري ولوجستي" وليس جهة إدارة موازية، مع استحداث وظيفة "منسق جودة تدريب" بكل مدرسة يكون مسؤولًا أمام الوزارة فقط، مما يضمن استقرار البيئة التنظيمية وحماية الطلاب من الاستغلال المهني داخل المنشآت التدريبية.

1192. **العنوان:** **"إدارة التغيير (*Change Management*) في المدارس الثانوية التجارية للتحول نحو التخصصات التكنولوجية الحديثة (*FinTech & E-Commerce*): دراسة لاستعداد القيادات والمعلمين"**

الموضوع: تواجه المدارس الثانوية التجارية في مصر أزمة وجودية تتعلق بـ "الجمود التخصصي"، حيث لا تزال تدرس برامج تقليدية (مثل السكرتارية والتأمينات النمطية) التي تراجع الطلب عليها، بينما يفتقر سوق العمل لخريجين في مجالات "التكنولوجيا المالية" FinTech (Financial Technology) و"التجارة الإلكترونية" E-Commerce. يهدف البحث إلى دراسة متطلبات "إدارة التغيير" Change Management لهذا التحول الجذري كمتغير مستقل، وقياس مستوى "الجاهزية والقبول النفسي والمهني" لدى القيادات والمعلمين كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي المسحي وأدوات قياس الاستعداد للتغيير. الحدود الموضوعية تشمل المناهج المطورة، ومعامل الحاسب، وحزم التدريب التحويلي. يناقش البحث ظاهرة "مقاومة التغيير" الناتجة عن الخوف من التكنولوجيا أو فقدان المكانة الوظيفية لدى المعلمين القدامى. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى بناء "خطة استراتيجية لإدارة الانتقال التخصصي"، تتضمن برامج للتوعية بأهمية التخصصات الجديدة، وتصميم مسارات تدريبية مكثفة لمعلمي المواد التجارية القدامى، وتجهيز المدارس ببرمجيات إدارة الأعمال الحديثة، مما ينقذ هذا القطاع التعليمي الضخم من التهميش ويجعله رافدًا أساسيًا لقطاع الخدمات الرقمية والمالية الحديث في مصر.

1193. العنوان: "المساءلة المهنية (Professional Accountability) لمعلمي التعليم الفني القائمة على نواتج تعلم الطلاب والجدارات المكتسبة: إطار مقترح للتقييم والتحفيز"

الموضوع: يعالج هذا البحث إشكالية ضعف نظم التقييم الحالية لمعلمي التعليم الفني، والتي تركز على الجوانب الإدارية والشكلية (الحضور والانصراف، التحضير الورقي) دون ربطها بمدى اكتساب الطلاب للمهارات العملية والحرفية (الجدارات). يهدف البحث إلى وضع إطار لـ "المساءلة المهنية" Professional Accountability القائمة على المخرجات كمتغير مستقل، وربط ذلك بنظام "التحفيز المادي والمعنوي" كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي البنائي والتحليلي. الحدود البشرية تشمل معلمي المواد العملية والنظرية بالتعليم الصناعي والزراعي. يناقش البحث تحديات القياس الموضوعي لنمو المهارة لدى الطالب وكيفية عزل أثر المعلم عن المتغيرات الأخرى. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم نظام تقييم يعتمد على "اختبارات أداء معيارية" للطلاب (Performance Standards) بنهاية كل فصل، بحيث يرتبط جزء من حوافز المعلم ونتائج ترقيه بنسب نجاح الطلاب في إتقان الجدارات المهنية الفعلية وليس مجرد النجاح الورقي، مما يوجه اهتمام المعلم نحو جودة التدريب داخل الورشة، ويرسخ ثقافة الإنجاز والمسؤولية في البيئة التعليمية الفنية.

1194. العنوان: "استراتيجيات الحد من الهدر التربوي (التسرب والرسوب) في مدارس التعليم الفني نظام السنوات الثلاث: دراسة تحليلية للأسباب والحلول الإدارية"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل استراتيجيات الإدارة المدرسية (School Management Strategies (SMS كمتغير مستقل، وأثرها في الحد من الهدر التربوي (Educational Wastage (EW المتمثل في ظاهرتي التسرب الدراسي (Dropout (D والرسوب المتكرر كمتغير تابع، وذلك في سياق مدارس التعليم الفني (الصناعي والزراعي) بجمهورية مصر العربية. تتبلور مشكلة البحث في الفقد الكمي والكيفي الناتج عن ارتفاع معدلات التسرب والرسوب في هذا القطاع التعليمي الحيوي، مما يمثل استنزافًا للموارد البشرية والاقتصادية للدولة، مع دراسة دور نظام الإنذار المبكر Early Warning System (EWS) كمتغير وسيط في رصد الطلاب المعرضين لخطر الانقطاع عن الدراسة. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM ومدخل تحليل النظم Systems Analysis Approach (SAA) لتشخيص العوامل الإدارية والبيئية المؤدية للهدر، حيث تشمل الحدود الموضوعية تقييم نظم المتابعة التربوية وجاذبية البيئة المدرسية الفنية، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين والطلاب المتعثرين، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس التعليم الفني بالمناطق الصناعية والريفية، والحدود الزمنية بالعام الدراسي 2026/2025. تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين كفاءة الممارسات الإدارية ورفع مستوى الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية، مع مناقشة آليات التحول من البيئة الطاردة إلى بيئة تعليمية محفزة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج إداري مقترح يتضمن تفعيل برامج التعلم العلاجي وتطبيق نظام الساعات المرنة الذي يسمح بالعمل الجزئي المنظم بجانب الدراسة، وتطوير بروتوكولات رقمية لرصد الغياب عبر نظام الإنذار المبكر (EWS)، بما يساهم في خفض نسب الهدر التربوي (EW) وضمان استبقاء الطلاب حتى إتمام مؤهلاتهم المهنية، وبما يتوافق مع توجهات السياسة التعليمية المصرية في تطوير التعليم الفني وربطه بمتطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل المعاصر.

1195. العنوان: "حوكمة المظلة الإدارية لمراكز التدريب المهني في مصر كمدخل لتحقيق وحدة المعايير الوطنية ومنع الازدواجية التنظيمية"

الموضوع: تتبلور المشكلة البحثية في التشتت الهيكلي والوظيفي الذي يعاني منه قطاع التدريب المهني في مصر، حيث تتوزع تبعية مراكز التدريب المهني (Vocational Training Centers - VTCs) بين وزارات وهيئات متعددة، مما يفرز واقعًا مأزومًا

يتسم بتضارب المعايير المهنية وهدر الموارد المالية والبشرية نتيجة الازدواجية. يهدف البحث إلى استقصاء أبعاد "حوكمة المظلة الإدارية" كمتغير مستقل، وأثرها في تحقيق "وحدة المعايير الوطنية" (National Standardization - NS) وكفاءة استغلال الموارد كمتغير تابع، مع دراسة "التنسيق الأفقي" (Horizontal Coordination - HC) بين الوزارات كمتغير وسيط. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) لتحليل التشريعات والهياكل التنظيمية والسياسات الحاكمة لهذه المراكز. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة تحليل آليات التمويل، وقيمة الشهادات الممنوحة، ومدى مواءمة المناهج مع متطلبات سوق العمل، بينما تتمثل الحدود البشرية في القيادات الإدارية وصناع القرار بوزارات التربية والتعليم، والقوى العاملة، والصناعة، والإسكان. يسعى البحث لإثبات العلاقة بين غياب الحوكمة الموحدة وبين تراجع جودة مخرجات مراكز التدريب المهني (VTCs) وتفاوت مستويات الخريجين في المهنة الواحدة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترح تنظيمي لإنشاء "مجلس أعلى للتدريب المهني" يتمتع بصلاحيات رقابية وإدارية واسعة لتوحيد السياسات. كما ستسفر النتائج عن بناء إطار عمل يضمن إلزام كافة الجهات باعتماد مخرجاتها من الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني (Egyptian Association for Quality Assurance and Accreditation in Technical Education - ETQAAN)، مما يعزز من فاعلية وحدة المعايير الوطنية (NS) ويضمن تنافسية العامل المصري في الأسواق المحلية والدولية من خلال إطار قومي موحد للمؤهلات.

1196. العنوان: "دور القيادة التشاركية (*Participative Leadership - PL*) في تعزيز الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لدى مدربي الكفاية الإنتاجية في مصر"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في رصد تدني مستويات الرضا الوظيفي وضعف الالتزام التنظيمي (Organizational Commitment - OC) لدى مدربي مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني بمصر، نتيجة تهميش دورهم في صنع القرارات الفنية المتعلقة بتطوير الورش وتحديث المناهج، مما أدى إلى تراجع دافعيتهم للعمل. يهدف البحث إلى استقصاء أثر ممارسة أنماط القيادة التشاركية (Participative Leadership - PL) من قبل مديري مراكز التدريب كمتغير مستقل، في تحسين مستوى "الرضا الوظيفي" و"الالتزام التنظيمي" كمتغير تابع لدى المدربين. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي (Descriptive Correlational Method) لتشخيص العلاقة بين المتغيرات وتفسيرها في السياق المصري. تشمل الحدود البشرية للدراسة المدربين والمديرين بمراكز الكفاية الإنتاجية، بينما تتحدد الحدود الموضوعية في آليات التمكين المهني ونمط الاتصال الإداري السائد. يحلل البحث كيف يسهم النمط التشاركي في تحفيز الابتكار في طرق التدريب العملي من خلال إشعار المدرب بملكيته للقرار الفني والمؤسسي. يسعى البحث لإثبات وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إشراك المدربين في لجان المشتريات الفنية وتطوير الشراكات مع المؤسسات الصناعية وبين ارتقاء أدائهم المهني. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج إداري مقترح للقيادة التشاركية يوازن بين مقتضيات الانضباط المهني وبين تلبية الاحتياجات النفسية والمهنية للمدربين. ستسهم النتائج في رفع كفاءة الأداء المؤسسي لمراكز التدريب، مما ينعكس إيجابيًا على جودة المخرجات البشرية التي يتلقاها سوق العمل المصري، ويحقق أهداف السياسة التعليمية في تعزيز فاعلية التعليم الفني والتدريب المهني.

1197. العنوان: "التخطيط لتوطين التخصصات الصناعية النادرة في المدارس الفنية وفقًا للخريطة الاستثمارية للمحافظات المصرية: مدخل التخطيط الإقليمي"

الموضوع: يرصد هذا البحث مشكلة الانفصال بين تخصصات المدارس الفنية وبين "الخريطة الاستثمارية" والطبيعة الجغرافية للمحافظات المصرية (على سبيل المثال: نقص تخصصات التعدين في محافظات البحر الأحمر، أو غياب تخصصات اللوجستيات في مدن القناة بالقدر الكافي)، مما يخلق "بطالة هيكلية" ويجبر الخريجين على الهجرة الداخلية. يهدف البحث إلى وضع منهجية لـ "التخطيط الإقليمي للتخصصات" Regional Planning كمتغير مستقل، لربط التعليم

الفني بـ "الميزات التنافسية" لكل محافظة كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج الوصفي ومنهج "الخريطة المدرسية" (School Mapping). الحدود الجغرافية تغطي المحافظات ذات الأنشطة الاقتصادية النوعية. يحلل البحث معوقات تحويل التخصصات (مثل نقص المعلمين المؤهلين والمعدات). من المتوقع أن تقدم الدراسة خريطة مقترحة لإعادة توزيع الأقسام التخصصية بالمدارس الفنية، بحيث تفتح تخصصات "الاقتصاد الأزرق" في المحافظات الساحلية، و"الطاقة المتجددة" في محافظات الصعيد، مع تقديم نموذج إداري مرن يسمح للمديريات التعليمية باستبدال التخصصات الراكدة بأخرى مطلوبة محليًا دون انتظار الإجراءات المركزية الطويلة، مما يدعم التنمية المحلية الشاملة.

1198. العنوان: "**تطوير آليات الإشراف التربوي المتخصص لضمان جودة تطبيق منهجية الجدارات بالمدارس الفنية في مصر: دراسة ميدانية**"

الموضوع: تتبلور المشكلة البحثية في وجود فجوة تنظيمية وفنية بين الأدوات التقليدية للإشراف التربوي وبين المتطلبات الحديثة التي فرضها التحول الاستراتيجي نحو تطبيق منهجية الجدارات (Competency-Based Curriculum - CBC) في المدارس الثانوية الفنية بمصر؛ حيث يواجه المشرفون تحديات جسيمة في متابعة آليات التقييم الحديثة والتحقق من سلامة الممارسات الإدارية والفنية المصاحبة لها. يهدف البحث إلى تطوير "آليات الإشراف التربوي المتخصص" كمتغير مستقل، ودراسة أثرها في تحقيق "سلامة وجودة التطبيق" لمنهجية الجدارات (CBC) كمتغير تابع، مع تناول "الكفاءة المهنية للمشرفين" كمتغير وسيط يسهم في سد الفجوة المعرفية لدى الموجهين. يعتمد البحث على المنهج الوصفي الميداني (Descriptive Field Method) لرصد المعوقات الإدارية التي تحول دون الفهم العميق لأدوار المحققين الداخليين والخارجيين (Internal and External Verifiers - IV & EV). تشمل الحدود الموضوعية للدراسة أدوات التقييم المهارية وملفات الإنجاز (Portfolios - PF) ومنظومة التحقق من الجودة، بينما تقتصر الحدود البشرية على الموجهين الفنيين والمعلمين بقطاع التعليم الفني. يسعى البحث لتوضيح العلاقة بين تطور الفكر الإشرافي وبين مصداقية نتائج تقييم الطلاب وضمان عدم تحول المنظومة إلى إجراءات ورقية شكلية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم "دليل إشرافي وطني للجدارات" يحدد المعايير الإجرائية للمتابعة الميدانية، واقتراح نموذج تدريبي لرفع كفاءة المحققين الداخليين والخارجيين (IV & EV) للقيام بأدوارهم كوسطاء للجودة، مما يضمن اكتساب الطلاب للمهارات الحقيقية المتسقة مع المعايير المهنية العالمية.

1199. العنوان: "**إدارة الشراكات المجتمعية (*Community Partnerships - CP*) لدعم المدارس الفنية بالريف المصري كمدخل للتغلب على نقص الإمكانيات: استراتيجية مقترحة**"

الموضوع: تتبلور مشكلة الدراسة في الفقر الحاد في التجهيزات التقنية وضعف الميزانيات المخصصة للمدارس الفنية في المناطق الريفية بمصر، في ظل غياب الاستثمارات الكبرى، مما حولها إلى مدارس نظرية تفتقر للجانب التطبيقي. يهدف البحث إلى صياغة استراتيجية متكاملة لـ "إدارة الشراكات المجتمعية" (Community Partnerships - CP) تشمل الورش المحلية والجمعيات الأهلية والمزارع الكبرى كمتغير مستقل، لتوفير "بدائل تمويلية وفرص تدريبية" كمتغير تابع. يعتمد البحث على المنهج الوصفي الاجتماعي والتحليلي (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع المدارس الفنية في القرى التابعة لمبادرة "حياة كريمة". تتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس وأصحاب الورش والحرفيين المحليين، بينما تشمل الحدود الموضوعية المعوقات القانونية والذهنية التي تمنع انفتاح المدرسة على المجتمع المحلي. يحلل البحث العلاقة بين التكامل المؤسسي مع البيئة الريفية وبين استدامة الموارد التعليمية. من المتوقع أن تقدم الدراسة نماذج لعقود شراكة مبسطة ومقننة تتيح للمدرسة تقديم خدمات فنية للقرية بمقابل مادي يدعم ميزانيتها، مقابل تدريب الطلاب في مواقع العمل المحلية. ستسهم هذه النتائج في تقليل الفجوة التعليمية بين الريف والحضر، وتحويل المدرسة الفنية إلى مركز إشعاع اقتصادي يخدم التنمية القروية الشاملة وفق رؤية الدولة المصرية لتطوير الريف.

1200. العنوان: "إدارة الصيانة الشاملة (*Total Maintenance Management - TMM*) للمعدات بالمدارس الصناعية المصرية كآلية للحفاظ على الأصول الرأسمالية: استراتيجية مقترحة"

الموضوع: تتمثل مشكلة الدراسة في تعرض الماكينات والمعدات بالمدارس الصناعية، والتي تمثل أصولًا رأسمالية بمليارات الجنيهات، للأعطال المتكررة أو التكهين المبكر بسبب غياب منظومة الصيانة العلمية والاعتماد على أسلوب الإصلاح عند العطل (Reactive Maintenance - RM). يهدف البحث إلى وضع استراتيجية لـ "إدارة الصيانة الشاملة (Total Maintenance Management - TMM) التي تشمل الصيانة الوقائية والتنبؤية كمتغير مستقل، وأثرها في الحفاظ على "الأصول الرأسمالية" وكفاءة التدريب المهني كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج الوصفي التقني والإداري (Descriptive Technical and Administrative Method) لتحليل منظومة العمل داخل ورش الميكانيكا والنسيج واللحام. تقتصر الحدود المكانية على المدارس الصناعية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بينما تشمل الحدود الموضوعية إجراءات توفير قطع الغيار وجدولة الفحص الدوري. يدرس البحث العلاقة بين كفاءة المعدات وجودة المخرجات التعليمية الفنية. من المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تصميم نظام "سجل الأصول الرقمي" واقتراح إنشاء مراكز صيانة إقليمية بكل مديرية تعليمية لتوفير الدعم الفني السريع. ستسهم النتائج في إطالة العمر الافتراضي للأجهزة، وضمان جاهزية الورش للتدريب طوال العام، وترشيد الإنفاق العام عبر تقليل الحاجة لشراء معدات جديدة نتيجة سوء الاستخدام أو الإهمال الإداري.

مراجع الفصل الثالث:

1. Abdou, Ehaab D. 2023. Education, Civics, and Citizenship in Egypt: Towards More Inclusive Curricular Representations and Teaching. Cham: Springer.
2. Adams, Donnie, ed. 2023. Educational Leadership: Contemporary Theories, Principles, and Practices. Singapore: Springer.
3. Al-Deek, Ghassan, Rateb S. Al-Soud, and Imad Abu Kishek. 2023. "Change Leadership Models: A Comparative Study." Jordanian Educational Journal 9 (4).
4. Al-Husseini, A., and colleagues, eds. 2024. Higher Education in the Arab World: Digital Transformation. Cham: Springer.
5. Albiladi, Waheeb, Kara Lasater, and Ed Bengtson. 2021. "Data Use Among Principals and Teachers: Divergent Paths or Common Ground? Implications for the Leadership Preparation Programs." Journal of School Administration Research and Development 5 (2).
6. Alecída, Chreniel Lou G., Eddie P. Trases, and Gladys S. Escarlos. 2025. "The Evolving Landscape of Educational Management: A Systematic Review of Instructional and Distributed Leadership Frameworks." International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) 9 (10): 4471–4476.
7. Alhazemi, A. A. 2024. "Transformative approaches to sustainable education: Technology, leadership and SDGs in higher education institutions." International Journal of Learning, Teaching and Educational Research 23 (5): 47–65.
8. Alonzo, D., V. Quimno, G. Townend, and C. Z. Oo. 2024. "Using information and communication technology (ICT)-based data systems to support teacher data-driven decision-making: Insights from the literature (2013–2023)." Educational Assessment, Evaluation and Accountability 36 (2): 145–172.
9. Altbach, Philip G. 1998. Comparative Higher Education: Knowledge, the University, and Development. Westport, CT: Ablex Publishing.
10. Anwar, Chairul, Ahmad Aznem, Lidyawati Tandi Payung, Azainil, and Dwi Nugroho Hidayanto. 2025. "Empowering Education through Digital Leadership: The Evolving Role of School Principals." Journal of Educational Management Research 4 (5): 2402–2413.
11. Arar, Khalid, Rania Sawalhi, Amaarah DeCuir, and Tasneem Amatullah, eds. 2023. Islamic-Based Educational Leadership, Administration and Management: Challenging Expectations through Global Critical Insights. London: Routledge.
12. Arar, Khalid, Selahattin Turan, Sedat Gümüş, Abdellatif Sellami, and Julia Mahfouz, eds. 2024. Demystifying Educational Leadership and Administration in the Middle East and North Africa: Challenges and Prospects. London: Routledge.
13. Awaad, Amira. 2025. "Monitoring equity through verified data: how Egypt's 2025 education reforms are reframing progress and revealing what still must be done." World Education Blog, December 22.

14. Bakare, Eunice B., and Afolakemi O. Oredein. 2021. "Comparative Study of Leadership Styles in Public and Private Secondary Schools in Ido Local Government Area of Ibadan, Oyo State." International Journal of Research - GRANTHAALAYAH 9 (5).

15. Brehm, William C. 2025. "Comparative and International Educations: Histories, Ideologies, Contestations and the International Review of Education." International Review of Education 71: 745–759.

16. Bush, Tony. 2022. Theories of Educational Leadership and Management. 5th ed. London: SAGE Publications.

17. Bush, Tony, and Derek Glover. 2020. School Leadership and Management: International Perspectives. London: SAGE Publications.

18. Carvalho, Ana, Ana Mouraz, Fátima Pereira, and Ernesto Candeias. 2022. "Strategic Action Plans for School Improvement: An Exploratory Study of the Perceptions of Middle School Leaders." Revista Portuguesa de Educação 35 (1): 143–163.

19. Cedefop. 2025. Education and Training Monitor 2025: Comparative Report. Thessaloniki: European Centre for the Development of Vocational Training (Cedefop).

20. Chowdhury, Raqib, and Huynh Anh Tuan, eds. 2024. Engaging with Australasia: Comparative Research on ELT and English Teacher Education. Singapore: Palgrave Macmillan.

21. Corrigan, John, and Mark Merry. 2022. "Principal Leadership in a Time of Change." Frontiers in Education 7: 897620.

22. Council of Europe. 2025. Activity Report 2024: Key Activities, Programmes and Highlights. Strasbourg: Council of Europe Education Department.

23. Cremonini, Leon, John Taylor, and K. M. Joshi, eds. 2022. Reconfiguring National, Institutional and Human Strategies for the 21st Century: Converging Internationalizations. Cham: Springer.

24. Dacholfany, M. I., M. Ritonga, and H. Hiljati. 2024. "Navigating educational management in the era of digital transformation." AL-ISHLAH: Jurnal Pendidikan 16 (1): 108–122.

25. Department of Education and Youth (Ireland). 2023. Progress in International Reading Literacy Study 2021 Report (PIRLS). Dublin: Government of Ireland.

26. Ding, L., and S. Wu. 2024. "Digital transformation of education in China: A review against the backdrop of the 2024 World Digital Education Conference." Science Insights Education Frontiers 19 (1): 38–56.

27. Elfert, Maren, and Christian Ydesen. 2023. Global Governance of Education: The Historical and Contemporary Entanglements of UNESCO, the OECD and the World Bank. Cham: Springer.

28. Endang Komara, Hidayat Hidayat, Ikka Kartika Abbas Fauzi, Juwarto Juwarto, Wasis Haryono, Yusuf Yusuf, and Sartono Sartono. 2024. "The Transformational Leadership of the School Principal and Its Influence on the Teacher Learning Culture." Journal of Educational Management Research 4 (2).

29. English, Fenwick W., ed. 2022. The Palgrave Handbook of Educational Leadership and Management Discourse. Cham: Palgrave Macmillan.

30. Engwall, Lars, ed. 2023. Internationalization in Higher Education and Research: Perspectives, Obstacles, Alternatives. Cham: Springer.

31. European Commission. 2024. Education and Training Monitor 2024 (EU-level analysis). Luxembourg: Publications Office of the European Union.

32. European Commission. 2024. Education and Training Monitor 2024. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

33. European Commission. 2025. Education and Training Monitor (gateway page: comparative report, country reports, toolbox). Brussels: European Commission.

34. Eurydice. 2024. System-level Indicators on Education and Training Systems in Europe—2024. Brussels: Eurydice Network.

35. Eurydice. 2024. The Structure of European Education Systems 2024/2025. Brussels: Eurydice Network.

36. Eustachio, J. H. P. P., W. Leal Filho, A. L. Salvia, and L. L. Brandli. 2024. "Implementing sustainability in teaching: The role of sustainability leadership and transformational leadership in the context of higher education institutions." Sustainable Development 32 (3): 289–305.

37. Fadhli, Fadhli, Aan Komariah, Djaman Satori, and Marwan Marwan. 2025. "Clear vision, better schools": The Role of Instructional Leadership in Enhancing Service Quality. Journal of Educational Management and Instruction (JEMIN) 5 (1): 161–174.

38. Faizuddin, Ahmad, Noor Azlinna Azizan, Azam Othman, and Siti Noor Ismail. 2022. "Continuous Professional Development Programmes for School Principals in the 21st Century: Lessons Learned from Educational Leadership Practices." Frontiers in Education 7: 983807.

39. Fellenz, Martin R., Sabine Hoidn, and Mairead Brady, eds. 2022. The Future of Management Education. London: Routledge.

40. Fernandes, Henry, et al. 2024. "Educational Leadership in Improving School Performance." PIJED Journal 5 (2): 45–62.

41. Fullan, Michael. 2021. Leading in a Culture of Change. 2nd ed. Hoboken, NJ: Wiley.

42. Fullan, Michael. 2021. The Moral Imperative Realized. Thousand Oaks: Corwin Press.

43. Fuller, Kay. 2022. Feminist Perspectives on Contemporary Educational Leadership. London: Routledge.

44. Global Partnership for Education. 2024. "Leadership in the digital transformation of education: What does it mean in practice?"

45. Global Partnership for Education. 2024. GPE Independent Technical Advisory Panel: Lessons Learned Report 2022–2023. Washington, DC: Global Partnership for Education.

46. Gonugunta, K. C., and K. Leo. 2024. "Role of data-driven decision making in enhancing higher education performance: A comprehensive analysis of analytics in institutional management." International Journal of Acta Informatica 8 (2): 23–42.

47. González-Vidal, A., J. Ramírez-Montoya, and colleagues. 2022. "Educational Model Transition: Student Evaluation of Teaching Amid the COVID-19 Pandemic." Frontiers in Education.

48. Grissom, Jason A., Anna J. Egalite, and Constance A. Lindsay. 2021. How Principals Affect Students and Schools: A Systematic Synthesis of Two Decades of Research. New York: The Wallace Foundation.

49. Gómez Puente, S. M., and colleagues. 2024. “A Novel Taxonomy for Facilitating In-Depth Comparison of Continuing Engineering Education Practices.” Frontiers in Education 9:1444595.

50. Halim, Muhammad Syukri Abdul, Khairil Asyraf Roslan, and Afareez Abd Razak Al-Hafiz. 2021. “Crisis Management in Education: Influence of Innovative Leadership towards Academic Administration in the Management of Hybrid Learning during Covid-19.” e-Academia Journal 14 (2).

51. Hallinger, Philip, and Haiyong Lee. 2020. The Springer International Handbook of Educational Leadership and Management. Singapore: Springer Nature.

52. Hargreaves, Andy, and Michael Fullan. 2020. Professional Capital: Transforming Teaching in Every School. 2nd ed. New York: Teachers College Press.

53. Harini, H., A. J. H. Ripki, and S. Sulistianingsih. 2024. "Digital transformation: The utilization of information and communication technology to enhance educational management efficiency in the modern era." Jurnal Minfo Polgan 13 (1): 72–86.

54. Hildebrandt-Wypych, Dobrochna, and Alexander W. Wiseman, eds. 2021. Comparative Perspectives on School Textbooks: Analyzing Shifting Discourses on Nationhood, Citizenship, Gender, and Religion. Cham: Palgrave Macmillan.

55. Hofstetter, Rita, and Bernard Schneuwly. 2024. “Raising Comparative Education to the Level of Intergovernmental Cooperation.” In The International Bureau of Education (1925–1968), 201–213. Cham: Springer.

56. Hurn, Christopher J. 2024. “Comparative and International Education: Equality in the Opportunity to Publish.” Prospects (Viewpoints/Controversies).

57. IEA. 2023. IEA PIRLS 2021 Results: International Press Release. Amsterdam: International Association for the Evaluation of Educational Achievement.

58. IEA. 2025. TIMSS 2023 Longitudinal Press Release. Amsterdam: International Association for the Evaluation of Educational Achievement.

59. Instytut Badań Edukacyjnych (Poland). 2024. PIRLS 2021: International Results in Reading

60. IQS (Austria). 2024. TIMSS 2023. Mathematik- und Naturwissenschaftskompetenz am Ende der 8. Schulstufe. Salzburg: Institut des Bundes für Qualitätssicherung im österreichischen Schulwesen.

61. IQS (Austria). 2024. TIMSS 2023. Technischer Bericht. Salzburg: Institut des Bundes für Qualitätssicherung im österreichischen Schulwesen.

62. Jacob, U. S., and J. Pillay. 2022. “A Comparative Study of Pre-service Teachers’ Knowledge and Perceptions of, and Attitudes Toward, Inclusive Education.” Frontiers in Education 7:1012797.

63. Jarrett, Kendall, and Stephen Newton, eds. 2021. The Practice of Leadership in Higher Education: Real-world Perspectives on Becoming, Being and Leaving. London: Routledge.

64. Kagaba, Amina G. 2025. “Comparative Analysis of Educational Management Worldwide.” IAA Journal of Arts and Humanities 12 (1): 70–76.

65. Karakose, T., T. Tülübaş, and S. Papadakis. 2023. "The Scientific Evolution of Social Justice Leadership in Education: Structural and Longitudinal Analysis of the Existing Knowledge Base, 2003–2022." Frontiers in Education 8:1139648.

66. Karakose, Turgut, and Tijen Tülübaş. 2023. "Digital Leadership and Sustainable School Improvement—A Conceptual Analysis and Implications for Future Research." Educational Process: International Journal 12 (1): 7–18.

67. Kaya, Ibrahim, Halit Eksi, and others, eds. 2024. Global Agendas and Education Reforms: A Comparative Study. Singapore: Springer.

68. Kayumova, M., S. Akbarova, and M. Azizova. 2024. "Data driven teaching and real time decision making in education management." In Proceedings of the 8th International Conference on Education and Training Technologies, 225–238.

69. Kelly, Anthony. 2022. Dynamic Management and Leadership in Education: High Reliability Techniques for Schools and Universities. London: Routledge.

70. Krein, Ulrike, and Mandy Schiefner-Rohs. 2021. "Data in Schools: (Changing) Practices and Blind Spots at a Glance." Frontiers in Education 6: 672666.

71. Learning Passport. 2025. 2024 Annual Report. New York: Learning Passport / UNICEF.

72. Leithwood, Kenneth. 2021. "A Review of Evidence about Equitable School Leadership." Education Sciences 11 (8): 377.

73. Leithwood, Kenneth, et al. 2020. How School Leaders Matter: Impacts on Student Achievement. Paris: OECD Publishing.

74. Li, Yanzheng, and Zorka Karanxha. 2022. "Literature Review of Transformational School Leadership: Models and Effects on Student Achievement (2006–2019)." Educational Management Administration & Leadership 0 (0): 1–23.

75. Lindsay, Beverly, ed. 2021. Comparative and International Education: Leading Perspectives from the Field. Cham: Springer.

76. Liu, Peng, and Lei Mee Thien, eds. 2024. Educational Leadership and Asian Culture: Culturally Sensitive Leadership Practice. London: Routledge.

77. McHugh, Gráinne, Sylvia Denner, Aidan Clerkin, George Piccio, and Vasiliki Pitsia. 2024. TIMSS 2023: Insights into Mathematics and Science Achievement in Ireland. Dublin: Educational Research Centre.

78. McKay, Amanda, Pat Thomson, and Jill Blackmore, eds. 2024. Resistance in Educational Leadership, Management, and Administration. London: Routledge.

79. Miao, Fengchun, and Wayne Holmes. 2023. Guidance for Generative AI in Education and Research. Paris: UNESCO.

80. Milley, Peter, and Eugenie A. Samier, eds. 2023. Populism and Educational Leadership, Administration and Policy: International Perspectives. London: Routledge.

81. Ming, G. K., M. Mansor, and D. R. S. M. Fuad. 2024. "Data-driven decision-making in educational leadership: A systematic literature review (2019-2023)." Pakistan Journal of Life & Social Sciences 22 (2): 18863–18872.

82. Moreira-Choez, J. S., T. M. Lamus de Rodríguez, M. C. Arias-Iturralde, J. O. Vega-Intriago, V. M. Mendoza-Fernández, J. M. Zambrano-Acosta, and R. D. Cardenas-Hinojosa. 2024. "Influence of Gender and Academic Level on the Development of Digital Competencies in University Teachers: A Multidisciplinary Comparative Analysis." Frontiers in Education 9:1436368.

83. Mortaz Hejri, S., Rodica Ivan, and N. Jama. 2022. "Assessment through a Cross-Cultural Lens in North American Higher Education." Frontiers in Education 7:1012722.

84. Muljani, Benedicta Djarwati, Hamidah Nayati Utami, Arik Prasetya, and Agung Nugroho Luthfi Imam Fahrudi. 2025. "Digital Leadership in Higher Education Institutions: A Conceptual Framework." In Proceedings of the 3rd International Conference on Public Administration and Governance (ICOPAG 2024). European Alliance for Innovation (EAI).

85. Mullis, Ina V. S., Martin von Davier, Pierre Foy, Barbara Fishbein, Karen A. Reynolds, and Elizabeth Wry. 2023. PIRLS 2021 International Results in Reading. Chestnut Hill, MA: TIMSS & PIRLS International Study Center, Boston College.

86. Nadry, Z., A. W. Sirat, and M. Hakimi. 2025. "Integrating blockchain in educational management systems: Transparency and accountability in public administration." Jurnal Ilmiah Dinamika Sosial 9 (1): 82–96.

87. Narciso, Kilag, and Sasan. 2024. "Strategic Planning and School Performance." International Journal of Educational Management 38 (3): 18–35.

88. Netolicky, Deborah M., ed. 2022. Future Alternatives for Educational Leadership: Diversity, Inclusion, Equity and Democracy. London: Routledge.

89. Nilsen, Trude, Agnes Stancel-Piątak, and Jan-Eric Gustafsson, eds. 2022. International Handbook of Comparative Large-Scale Studies in Education: Perspectives, Methods and Findings. Cham: Springer.

90. Niu, Shuanghong Jenny, Antti Malinen, Minna Ruokonen, Ulla Melasalmi, Pirkko Siklander, Xiaoqian Wang, Yi Zhang, Sari Hurme, Elina Moilanen, Xiaofei Li, and Cheng Wang. 2024. "A Comparative Study of Early Childhood Education and Care National Documents between China and Finland." Frontiers in Education 9:1392920.

91. Norman, Efrita, Komarudin Komarudin, Ahmad Masruri, Juliana Wahid, and Yanti Hasbian. 2025. "Managing Teacher Competence Improvement through Leadership, Professional Development, and Digital Innovation: A Systematic Literature Review." Journal of Educational Management Research 4 (5).

92. Nóvoa, António. 2019. "Professional Development and School Leadership." European Journal of Education 54 (1): 23–38.

93. OECD. 2023. Education at a Glance 2023: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

94. OECD. 2024. Education Policy Outlook 2024: Reshaping Teaching into a Thriving Profession from ABCs to AI. Paris: OECD Publishing.

95. OECD. 2025. Education at a Glance 2025: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

96. OECD. 2025. Governing with Artificial Intelligence: The State of Play and Way Forward in Core Government Functions. Paris: OECD Publishing.

97. OECD. 2024. Curriculum Flexibility and Autonomy: Promoting a Thriving Learning Environment. Paris: OECD Publishing.

98. OECD. 2024. Education at a Glance 2024: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

99. OECD. 2023. PISA 2022 Results (Volume II): Learning During – and From – Disruption. Paris: OECD Publishing.

100. OECD. 2023. PISA 2022 Results (Volume I): The State of Learning and Equity in Education. Paris: OECD Publishing.

101. OECD. 2024. PISA 2022 Results (Volume III): Creative Minds, Creative Schools. Paris: OECD Publishing.

102. OECD. 2024. PISA 2022 Results (Volume IV): How Financially Smart Are Students? Paris: OECD Publishing.

103. OECD. 2024. Education at a Glance 2024 Sources, Methodologies and Technical Notes. Paris: OECD Publishing.

104. OECD. 2023. Education Policy Outlook 2023: Empowering All Learners to Go Green. Paris: OECD Publishing.

105. OECD. 2025. Education Policy Outlook 2025: Nurturing Engaged and Resilient Lifelong Learners in a World of Digital Transformation. Paris: OECD Publishing.

106. OECD. 2025. Trends Shaping Education 2025. Paris: OECD Publishing.

107. OECD. 2025. Teaching and Learning International Survey (TALIS) 2024 Conceptual Framework. Paris: OECD Publishing.

108. OECD. 2025. Results from TALIS 2024: The State of Teaching. Paris: OECD Publishing.

109. OECD. 2024. Education at a Glance 2024 (PDF). Paris: OECD Publishing.

110. OECD. 2024. Education at a Glance 2024 (Revised version, December 2024) (PDF). Paris: OECD Publishing.

111. OECD. 2023. PISA 2022 Results (Volume I) Resources Page. Paris: OECD Publishing.

112. OECD. 2024. Education at a Glance 2024: Germany (Country Note). Paris: OECD Publishing.

113. OECD. 2024. Education at a Glance 2024: Australia (Country Note). Paris: OECD Publishing.

114. OECD. 2024. Education at a Glance 2024: Türkiye (Country Note). Paris: OECD Publishing.

115. OECD. 2024. Education at a Glance 2024: Switzerland (Country Note). Paris: OECD Publishing.

116. OECD. 2023. PISA 2022 Results (Volume I): Full Report. Paris: OECD Publishing.

117. OECD. 2023. PISA 2022 Results (Volume II): Full Report. Paris: OECD Publishing.

118. OECD. 2024. PISA 2022 Results (Volume III): Full Report. Paris: OECD Publishing.

119. OECD. 2024. PISA 2022 Results (Volume IV): Full Report. Paris: OECD Publishing.

120. OECD. 2025. Trends Shaping Education (Periodical landing page). Paris: OECD Publishing.

121. OECD. 2025. Education Policy Outlook (Periodical landing page). Paris: OECD Publishing.

122. OECD. 2025. Results from TALIS 2024: Full Report. Paris: OECD Publishing.

123. OECD. 2024. Education at a Glance 2024: Country Notes (landing page). Paris: OECD Publishing.

124. OECD. 2025. Teaching and Learning International Survey (TALIS) 2024 Conceptual Framework (landing page). Paris: OECD Publishing.

125. OECD. 2021. Education Policy Outlook 2021: Shaping Responsive and Resilient Education in a Changing World. Paris: OECD Publishing.

126. OECD. 2022. Education at a Glance 2022: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

127. OECD. 2022. Education Policy Outlook 2022: Transforming Pathways for Lifelong Learners. Paris: OECD Publishing.

128. OECD. 2023. Education at a Glance 2023 Sources, Methodologies and Technical Notes. Paris: OECD Publishing.

129. OECD. 2025. Education at a Glance (periodical landing page; includes 2021–2025 editions). Paris: OECD Publishing.

130. OECD (Organization for Economic Co-operation and Development). 2021. Education at a Glance 2021: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

131. OECD (Organization for Economic Co-operation and Development). 2021. The State of School Education: One Year into COVID. Paris: OECD Publishing.

132. OECD (Organization for Economic Co-operation and Development). 2022. Governing and Distributing School Funding: Effectively Connecting Resources and Learning (EDU/EDPC (2022)4). Paris: OECD.

133. OECD (Organization for Economic Co-operation and Development). 2025. Trends Shaping Education 2025. Paris: OECD Publishing.

134. OECD–Education International. 2023. Opportunities, Guidelines and Guardrails for Effective and Equitable Use of AI in Education. Paris: OECD Publishing.

135. Papadakis, Stamatios, and Michail Kalogiannakis, eds. 2024. Education, Development and Intervention: Toward Participatory and Integrated Solutions. Cham: Springer.

136. Papadakis, Stamatios, Sedat Kanadlı, Abdurrahman Kardas, Tijen Tülübaş, Turgut Karakose, and Hakan Polat. 2024. "Investigating the Relationship Between Leadership for Learning and Student Achievement Through the Mediation of Teacher Performance: A Meta-Analytic Structural Equation Modeling (MASEM)." Educational Sciences: Theory & Practice 24 (1): 145–163.

137. Poole, Adam. 2021. International Teachers' Lived Experiences: Examining Internationalised Schooling in Shanghai. Cham: Palgrave Macmillan.

138. Pradana, A., A. Rintaningrum, M. Kosov, A. Bloshenko, T. Rogova, and A. Singer. 2022. "Increasing the Effectiveness of Educational Technologies in the Foreign Languages Learning Process by Linguistic Students (Comparative Analysis of Russian, Indonesian and Egyptian Experience)." Frontiers in Education 7:1011842.

139. Raptis, Nikolaos, Nikolaos Psyrras, Sevasmia-Ekaterini Koutsourai, and Paschalina Konstantinidi. 2024. "Examining the Role of School Leadership in the Digital Advancement of Educational Organizations." European Journal of Education and Pedagogy 5 (2).

140. Rodríguez-Hernández, C. F., and E. G. Rincon-Flores. 2023. "Comparative Study between Delivery Modalities in Higher Education during Emergency Remote Teaching due to COVID-19." Frontiers in Education 8:1179330.

141. Ruben, Brent D., Richard De Lisi, and Ralph A. Gigliotti. 2021. A Guide for Leaders in Higher Education: Concepts, Competencies, and Tools. 2nd ed. London: Routledge.

142. Russo, Charles J., and Leijun Ma, eds. 2024. A Comparative Analysis of Systems of Education Law. Singapore: Springer.

143. San Martín, Teresa L. 2023. A Leadership Playbook for Addressing Rapid Change in Education: Empowered for Success. New York: Eye On Education.

144. Sarangapani, Padma M., and Rekha Pappu, eds. 2021. Handbook of Education Systems in South Asia. Singapore: Springer.

145. Sasere, Oluwasola Babatunde, and Martha Matashu. 2024. "Transcending Traditional Metrics: Evaluating School Leadership Effectiveness through Emotional Intelligence and Qualitative Instruments." Interdisciplinary Journal of Education Research 6: 34.

146. Schleicher, Andreas. 2020. World Class: How to Build a 21st-Century School System, Strong Performers and Successful Reformers in Education. Paris: OECD Publishing.

147. Schweisfurth, Michele. 2025. "Comparative and International Educations: Histories, Ideologies, Contestations and the International Review of Education." International Review of Education 71: 745–759.

148. Sigdel, Shailendra. 2022. Use of Education Management Information Systems (EMIS) for Effective Monitoring SDG4 at National, Regional, and Global Level. Paris: UNESCO IIEP.

149. Song, Rizal, and Tambingon. 2023. "The Role of Educational Leadership in School Effectiveness." Journal of Educational Administration 61 (4): 34–51.

150. Stevenson, Howard. 2024. Educational Leadership and Antonio Gramsci: The Organising of Ideas. London: Routledge.

151. Swaffield, Sue, and Philip E. Poekert, eds. 2023. Leadership for Professional Learning: Perspectives, Constructs and Connections. London: Routledge.

152. Tag, Nadine. 2024. "Egypt's Education System Confronts Classroom Overcrowding and Teacher Shortages." Egyptian Streets, July 16.

153. Tarisayi, Kudzayi S. 2024. "Strategic Leadership for Responsible Artificial Intelligence Adoption in Higher Education." CTE Workshop Proceedings 11: 4–14.

154. Townsley, Matthew, and Richard Snyder. 2022. "What are We Talking About? Data Use Among Education Leaders of Change." International Journal of Educational Leadership Preparation 17 (1).

155. U.S. Department of Education, Office of Educational Technology. 2023. Artificial Intelligence and the Future of Teaching and Learning: Insights and Recommendations. Washington, DC: U.S. Department of Education.

156. UNESCO. 2021. Artificial Intelligence in Education: Challenges and Opportunities for Sustainable Development. Paris: UNESCO Publishing.

157. UNESCO. 2024. Six Pillars for the Digital Transformation of Education: A Common Framework (ED-2024/WS/23 Rev). Paris: UNESCO.

158. UNESCO. 2023. Global Education Monitoring Report 2023: Technology in Education—A Tool on Whose Terms? Paris: UNESCO.

159. UNESCO. 2024. Leadership in Education. Global Education Monitoring Report 2024. Paris: UNESCO.

160. UNESCO. 2025. AI and Education: Protecting the Rights of Learners. Paris: UNESCO.

161. UNESCO. 2021. Reimagining Our Futures Together: A New Social Contract for Education. Paris: UNESCO.

162. UNESCO. 2021. 2021/2 Global Education Monitoring Report: Non-state Actors in Education—Who Chooses? Who Loses? Paris: UNESCO.

163. UNESCO. 2024. Global Education Monitoring Report 2024/25: Leadership in Education—Lead for Learning. Paris: UNESCO.

164. UNESCO. 2023. Global Education Monitoring Report 2023: Technology in Education—A Tool on Whose Terms? (UNESCO article page). Paris: UNESCO.

165. UNESCO. 2021. SDG4 Data Digest, Using Household Survey Data to Monitor SDG4 (Knowledge Hub). Paris: UNESCO.

166. UNESCO. 2021. Futures of Education Report Resources: Reimagining Our Futures Together. Paris: UNESCO.

167. UNESCO. 2021. Rethinking Our Futures Together (article). Paris: UNESCO.

168. UNESCO. 2020–2021. Global Education Monitoring Report 2021 – Central and Eastern Europe, the Caucasus and Central Asia: Inclusion and Education—All Means All. Paris: UNESCO.

169. UNESCO. 2021. Reimagining Our Futures Together (Resources hub). Paris: UNESCO.

170. UNESCO. 2024. Global Education Monitoring Report 2024/25: Leadership in Education—Lead for Learning (Short Summary, German Commission page). Paris: UNESCO.

171. UNESCO. 2023. Global Education Monitoring Report 2023 (PDF download page, German Commission). Paris: UNESCO.

172. UNESCO. 2024. Global Education Monitoring Report 2024/25 (summary): Leadership in Education—Lead for Learning. Paris: UNESCO.

173. UNESCO. 2023. 2023 SDG 4 Scorecard Report on Progress Towards National SDG 4 Benchmarks: Focus on Early Childhood. Paris: UNESCO Global Education Monitoring Report.

174. UNESCO. 2025. Discover Our Work in Action: IIEP in Action 2024–2025 Now Available. Paris: UNESCO.

175. UNESCO (International Commission on the Futures of Education). 2021. Reimagining Our Futures Together: A New Social Contract for Education. Paris: UNESCO.

176. UNESCO Global Education Monitoring Report Team. 2023. Technology in Education: A Tool on Whose Terms? Paris: UNESCO.

177. UNESCO IIEP. 2021–2025. IIEP in Action (interactive report platform; planning and management evidence). Paris: IIEP-UNESCO.

178. UNESCO Institute for Lifelong Learning. 2022. Annual Report 2022. Hamburg: UNESCO Institute for Lifelong Learning.

179. UNESCO Institute for Statistics. 2021. SDG 4 Data Digest 2021. Montreal: UNESCO Institute for Statistics.

180. UNESCO Institute for Statistics. 2024. Sustainable Development Data Digest: Laying the Foundation to Measure Sustainable Development Goal 4. Montreal: UNESCO Institute for Statistics.

181. UNESCO Institute for Statistics. 2025. SDG 4 Scorecard: Countries off Track on Education Targets. Montreal: UNESCO Institute for Statistics.

182. UNESCO Institute for Statistics. 2025. SDG 4 UIS Data Digest and Scorecard Series (PDF). Montreal: UNESCO Institute for Statistics.

183. UNESCO International Institute for Educational Planning (IIEP). 2024. IIEP Competency Framework for Educational Planning and Management. Paris: UNESCO IIEP.

184. UNESCO International Institute for Educational Planning (IIEP). 2025. IIEP in Action 2024–2025. Paris: UNESCO IIEP.

185. UNESCO International Institute for Educational Planning (IIEP). 2022. IIEP in Action: Taking Stock of Our Impact (news and access to report). Paris: IIEP-UNESCO.

186. UNICEF. 2021. The State of the World's Children 2021: On My Mind——Promoting, Protecting and Caring for Children's Mental Health. New York: UNICEF.

187. UNICEF. 2024. Global Annual Results Report 2023: Goal Area 2——Every Child Learns and Acquires Skills for the Future. New York: UNICEF.

188. UNICEF. 2024. UNICEF Annual Report 2023. New York: UNICEF.

189. University of Kansas. 2025. "Educational leadership in the digital age."

190. Uzorka, A., M. Johnson, and R. Williams. 2025. "Educational leadership in the digital age: An exploration of technology integration in schools." Computers and Education 198: 195–215.

191. Vladova, Gergana, Andreas Ullrich, Morgan Sloane, André Renz, and Eric Tsui. 2023. "Editorial: New Teaching and Learning Worlds——Potentials and Limitations of Digitalization for Innovative and Sustainable Research and Practice in Education and Training." Frontiers in Education 8:1175498.

192. Wang, Qi. 2024. "Global Comparison of International Education." In Education in China and the World, 505–549. Singapore: Springer.

193. Whitcomb, K. M., S. Cwik, and C. Singh. 2021. "Not All Disadvantages Are Equal: Racial/Ethnic Minority Students Have Largest Disadvantage among Demographic Groups in Both STEM and Non-STEM GPA." AERA Open 7.

194. WHO and UNESCO. 2021. Making Every School a Health-Promoting School: Global Standards and Indicators. Geneva: World Health Organization; Paris: UNESCO.

195. Wiseman, Alexander W., and Lisa Damaschke-Deitrick, eds. 2022. The Impact of COVID-19 on Education: A Global Perspective. Cham: Springer.

196. Witthöft, J., K. Schmidt, and F. Mueller. 2024. "Leading digital innovation in schools: The role of the open innovation mindset." Journal of Research on Technology in Education 56 (4): 412–431.

197. World Bank. 2020. Realizing the Future of Learning: From Learning Poverty to Learning for Everyone, Everyone. Washington, DC: World Bank.

198. World Bank. 2021. The State of the Global Education Crisis: A Path to Recovery. Washington, DC: World Bank.

199. World Bank. 2021. Remote Learning during COVID-19: Lessons from Today, Principles for Tomorrow. Washington, DC: World Bank.

200. World Bank. 2021. Eswatini Education Sector Analysis 2021. Washington, DC: World Bank.

201. World Bank. 2021. Public Expenditure Review of the Education Sector in Jamaica. Washington, DC: World Bank.

202. World Bank. 2021. Sierra Leone Public Expenditure Review 2021: Primary and Secondary Education. Washington, DC: World Bank.

203. World Bank. 2021. Tanzania Education Sector Institutional and Governance Assessment. Washington, DC: World Bank.

204. World Bank. 2022. Egypt Economic Monitor, December 2022: Strengthening Resilience through Fiscal and Education Sector Reforms. Washington, DC: World Bank.

205. World Bank. 2022. Egypt Public Expenditure Review for the Human Development Sectors. Washington, DC: World Bank Group.

206. World Bank. 2023. Global Education Evidence Advisory Panel (GEEAP) Brief Page (downloads and resources). Washington, DC: World Bank.

207. World Bank. 2023. Global Education Evidence Advisory Panel (GEEAP) Leaflet (PDF). Washington, DC: World Bank.

208. World Bank. 2023. Global Education Evidence Advisory Panel (GEEAP) Leaflet. Washington, DC: World Bank.

209. World Bank. 2023. New Education "Smart Buys" Report (press release and report links). Washington, DC: World Bank.

210. World Bank. 2023. The Adequacy of Public Expenditure on Education and the Needs Post-COVID-19: April 2023. Washington, DC: World Bank.

211. World Bank. 2023. Virtual Event: "Smart Buys" to Improve Global Learning Levels—Report Launch (event page with recording and materials). Washington, DC: World Bank.

212. World Bank. 2023. Zanzibar Basic Education Public Expenditure Review (PDF full text). Washington, DC: World Bank.

213. World Bank. 2023. Zanzibar Basic Education Public Expenditure Review. Washington, DC: World Bank.

214. World Bank. 2024. Public Expenditure and Institutional Review and Financial Management in Education Analysis: Preventing a Lost Decade in Education in the Lao PDR. Washington, DC: World Bank.

215. World Bank. 2024. Uganda Public Expenditure Review 2022–23: Module III(A) — Options for Enhancing Effectiveness, Efficiency, and Equity in Spending on Education. Washington, DC: World Bank.

216. World Bank, UNESCO, and UNICEF. 2022. The State of Global Learning Poverty: 2022 Update. Washington, DC: World Bank.

217. World Bank, UNESCO, and UNICEF. 2021. The State of the Global Education Crisis: A Path to Recovery. Washington, DC: World Bank.

218. Wu, Q., and M. T. Borhan. 2024. "Sustainable Development of Chinese Higher Education through Comparison of Higher Education Indices." Frontiers in Education 9:1340637.

219. Xu, Xiaozhou, ed. 2023. Comparative Entrepreneurship Education. Singapore: Springer.

220. Zajda, Joseph. 2021. Globalisation and Education Reforms: Creating Effective Learning Environments Cham: Springer.

221. Zajda, Joseph. 2022. Discourses of Globalisation and Education Reforms: Overcoming Discrimination Cham: Springer.

222. Zajda, Joseph. 2022. Discourses of Globalisation, and the Politics of History School Textbooks. Cham: Springer.

223. Zajda, Joseph. 2022. Discourses of Globalisation, Ideology, and Human Rights Cham: Springer.

224. Zajda, Joseph. 2023. Discourses of Globalisation, Cultural Diversity and Values Education. Cham: Springer.

225. Zajda, Joseph. 2023. Globalisation and Dominant Models of Motivation Theories in Education. Cham: Springer.

226. Zajda, Joseph. 2023. Globalisation and Inclusive Schooling: Engaging Motivational Environments. Cham: Springer.

227. Zajda, Joseph. 2021. Globalisation and Education Reforms: Creating Effective Learning Environments. Cham: Springer.

228. Zajda, Joseph. 2022. Discourses of Globalisation and Education Reforms: Overcoming Discrimination. Cham: Springer.

229. Zajda, Joseph. 2022. Discourses of Globalisation, Ideology, and Human Rights. Cham: Springer.

230. Zajda, Joseph, and John Whitehouse. 2024. Globalisation, Nation-Building and History Education. Cham: Springer.

231. Zajda, Joseph, and Suzanne Majhanovich, eds. 2024. Globalisation, Cultural Diversity and Schooling. Cham: Springer.

232. Zajda, Joseph, and Suzanne Majhanovich, eds. 2024. Globalisation and Multicultural Education. Cham: Springer.

233. Zajda, Joseph, and Val Rust. 2021. Globalisation and Comparative Education: Changing Paradigms. Dordrecht: Springer.

234. Zajda, Joseph, and Yvonne Vissing, eds. 2025. Globalisation, Human Rights and Education. Cham: Springer.

235. Zajda, Joseph, and Yvonne Vissing, eds. 2024. Globalisation, Cultural Diversity and Human Rights. Cham: Springer.

236. Zajda, Joseph, ed. 2022. Discourses of Race, Ethnicity and Gender in Education: Emerging Paradigms. Cham: Springer.

237. Zajda, Joseph, Pamela Hallam, and John Whitehouse, eds. 2023. Globalisation, Values Education and Teaching Democracy. Cham: Springer.

238. Zawacki-Richter, Olaf, and Insung Jung, eds. 2023. Handbook of Open, Distance and Digital Education. Singapore: Springer.

239. Zhang, Ye, and Xinrong Chen. 2022. Application-Oriented Higher Education: A Comparative Study between Germany and China. Singapore: Springer.

240. Zhu, Lee S. 2021. Stalinism, Maoism, and Socialism in Higher Education. Cham: Springer.

الفصل الرابع:

اتجاهات بحثية معاصرة في:

التربية الدولية

اتجاهات بحثية معاصرة في: التربية الدولية

تمهيد:

تمثل التربية الدولية (International Education) اليوم حجر الزاوية في فهم تحولات النظم التعليمية في ظل عولمة متسارعة تطال كل جوانب الحياة الإنسانية. لم تعد هذه التربية ترفًا فكريًا أو نشاطًا هامشيًا، بل غدت ضرورة استراتيجية لأي أمة تسعى لتحقيق موقع تنافسي في خريطة القوى العالمية. فهي لا تقتصر على مجرد تبادل طلابي أو تعاون أكاديمي عابر للحدود، بل تشكل رؤية فلسفية شاملة وإطارًا عمليًا يعيد صياغة أهداف التعليم، ومناهجه، وكوادره، وعلاقته بسوق العمل والمجتمع العالمي. لقد تطور مفهوم التربية الدولية من كونه مرتبطًا بالدبلوماسية الثقافية والعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ليصبح مشروعًا تنمويًا متعدد الأبعاد يهدف إلى إعداد المواطن العالمي (Global Citizen) القادر على التفاعل الإيجابي مع تعقيدات القرن الحادي والعشرين.

وإذا كانت التربية المقارنة تُعنى، تاريخيًا، بفهم النُّظم التعليمية في ضوء عواملها الثقافية والاجتماعية والسياسية، فإنّ التربية الدولية تُضيف إلى ذلك بُعدًا حاسمًا: بُعد الاعتماد المتبادل؛ أي كيف يصبح التعليم مجالًا تتداخل فيه المصالح العالمية، وتتشابك فيه "المشكلات" و"الحلول"، وتنتقل فيه السياسات والمعايير والأفكار عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، وفي ظلّ تفاوتٍ شديدٍ في النفوذ والقدرة على تعريف "ما ينبغي أن يكون" (Wolhuter, 2021: 19–20). ولهذا، تتجاوز التربية الدولية مجرد "استعارة الخبرات" إلى نقد منطق الاستعارة ذاته: متى تكون الخبرة مُلهمة؟ ومتى تصير مُضلِّلة؟ ومتى تتحوّل إلى نقلٍ آليٍّ يطمس الخصوصية ويُنتج فشلًا مُقنّعًا؟ (Wolhuter, 2021: 18)

وتغدو التربية الدولية - وفق هذا المعنى، حقلًا يختبر قدرة التربية على الإجابة عن السؤال الأعمق: كيف نُربّي إنسانًا قادرًا على العيش المشترك في عالمٍ واحد، دون أن نفقد جذورنا المحلية ومعنى الانتماء؟ وكيف نعيد تعريف وظائف المدرسة والجامعة في زمنٍ تتغير فيه طبيعة العمل والمعرفة والهوية والفضاء العام؟ إنّ تقرير اليونسكو عن "عقد اجتماعي جديد للتربية" يضعنا أمام حقيقةٍ فاصلة: "العالم عند منعطف"، وأنّ التعليم لا يفي بوعده ما لم يُعاد تخيّل غاياته وأشكاله وعدالته (UNESCO, 2021: 5–6).

في هذا السياق المتشابك، يأتي هذا الفصل ليساهم في رسم الخارطة البحثية المعاصرة للتربية الدولية، من خلال تقديم رؤية تحليلية كلية لموضوعاتها المتنوعة والمتداخلة. فهو يحاول رصد نبض التحولات العالمية في التعليم، وترجمتها إلى إشكاليات بحثية قابلة للدراسة، مع التركيز بشكل خاص على السياق المصري وتحدياته وفرصه. إنه فصل يستشرف المستقبل من خلال فهم الحاضر، ويقدم للباحثين الإطار النظري والمنهجي اللازم لاقتحام هذا الحقل المعرفي الغني والمعقد.

أولًا: التربية الدولية في سياق التحولات العالمية المعاصرة

إذا أردنا أن نقرأ التربية الدولية بميزان الواقع، فلن نبدأ من الصفوف والمناهج فحسب، بل من العالم الذي يعيد تشكيل المدرسة من الخارج قبل أن يعيدها من الداخل: أزمة مناخ تُعيد ترتيب أولويات التنمية، ولامساواة متسعة تُنتج فجوات تعليمية ومعرفية، ورقمنة متسارعة توسّع إمكانات التعلم وتُعمّق في الوقت نفسه "الفجوة الرقمية"، واهتزازات في نُظم الديمقراطية والمجال العام، وتكنولوجيا تتقدم أسرع من أخلاقها وتشريعاتها (UNESCO, 2021: 5–7). وفي قلب هذا كلّه يقف التعليم؛ لا بوصفه مرفقًا خدميًا فحسب، بل باعتباره "أداة تشكيل المستقبل" ومختبر إعادة بناء العقد الاجتماعي. لقد شدّد تقرير اليونسكو على أنّ "الابتكارات التقنية لا تُوجَّه على نحوٍ كافٍ نحو الإنصاف والاندماج والمشاركة الديمقراطية"، وأنّ التحول التكنولوجي - إن لم يُحكم بقيم العدالة، قد يزيد الاستقطاب بدل أن يوسع فرص التعلم (UNESCO, 2021: 5–6). وهذه الجملة وحدها تلخّص لماذا لا تستطيع التربية الدولية أن تقف عند "تعميم التكنولوجيا" بل يجب أن تسأل: لصالح مَن؟ وبأي شروط؟ ومن يملك البيانات؟ ومن يكتب الخوارزميات؟

مع تزايد وتيرة التحولات العالمية، أصبحت التربية الدولية ليست خيارًا بل ضرورة استراتيجية. في عصر الرقمنة والعولمة، حيث أدت جائحة كوفيد-19 إلى إعادة تشكيل النظم التعليمية، برزت التربية الدولية كأداة للتكيف مع التحديات مثل الفجوة الرقمية والتنقل السكاني (de Wit, 2022: 67). فاليوم، يواجه العالم أزمات مثل التغير المناخي، الذي يتطلب تعليمًا يعزز الوعي البيئي العابر للحدود، كما في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2023: 45). كذلك، ونظرًا لارتفاع، وانتشار الهجرة، تساهم التربية الدولية في بناء مجتمعات متعددة الثقافات، حيث يؤكد الباحثون أنها تقلل من التمييز وتعزز التماسك الاجتماعي (Yemini, 2021: 89).

أما في السياق الاقتصادي، ترفع التربية الدولية من القدرة التنافسية، إذ تؤهل الخريجين لسوق عمل عالمي يعتمد على المهارات الرقمية واللغوية (British Council, 2022: 34). أما في المجال السياسي، فهي تعزز الدبلوماسية الثقافية، كما في برامج التبادل الطلابي التي تبني جسور الثقة بين الدول (NAFSA, 2023: 56). ومع ذلك، تواجه تحديات مثل عدم التوازن بين الدول الغنية والنامية، حيث يسيطر الشمال العالمي على تدفق المعرفة (Marginson, 2022: 78). لذا، تكمن أهميتها في تحقيق توازن يضمن التنمية المستدامة للجميع. ويأتي الذكاء الاصطناعي بوصفه التحول الأكثر حساسية: فهو يعد بإمكاناتٍ كبيرة في دعم التعليم وتسريع التقدم نحو الهدف (4) من أهداف التنمية المستدامة، لكنه - بالقدر ذاته، يفتح باب المخاطر إذا سبقت الأدواتُ النقاشَ العام والأطرَ التنظيمية (Miao, 2021: 5). وتؤكد الوثيقة أن الاستخدام ينبغي أن يُقاد بمبدأي الإنصاف والإدماج، وأن السياسات لا بد أن تُبنى على رؤية "منظومية" وتعاونٍ عابر للقطاعات، لأن الذكاء الاصطناعي يتجاوز حدود التعليم إلى الاقتصاد والأمن والبيانات والحقوق (Miao, 2021: 1–5).

ومن هنا، تبرز التربية الدولية بوصفها عدسةً لفهم الحوكمة العالمية للتعليم: كيف تتشكّل المعايير الدولية للجودة؟ كيف تتحرك أجندات "الحق في التعليم" و"التعلم مدى الحياة" و"المهارات الخضراء"؟ وكيف تتنافس الدول على "القوة الناعمة" عبر التعليم والمنح والجامعات العابرة للحدود؟ وكيف يعاد رسم مفهوم السيادة التعليمية في ظل منصات تعليمية كونية، وشهادات رقمية، وتعلمٍ هجينٍ لا يعترف بالحواجز التقليدية؟ (UNESCO, 2021: 6–8). والتربية الدولية هنا ليست ترفًا تنظيريًا؛ بل هي ضرورة سياساتية: لأنها وحدها التي تمنح صانع القرار والباحث القدرة على قراءة التحول العالمي لا باعتباره "ضجيجًا خارجيًا"، بل بوصفه سياقًا مُولّدًا للفرص والمخاطر، يفرض على التعليم إعادة تعريف وظائفه: من نقل المعرفة إلى إنتاجها، ومن بناء الكفاءات إلى بناء الإنسان القادر على الحكم الأخلاقي، ومن الانغلاق الوطني إلى التضامن العالمي (UNESCO, 2021: 6–9).

ثانيًا: التربية الدولية ومنظومة العلوم التربوية

تشكل التربية الدولية- داخل منظومة العلوم التربوية، عمودًا فقريًا يربط بين النظرية والممارسة العالمية. إنها تثري العلوم التربوية بمنظور مقارن يتجاوز الحدود الوطنية، مما يساعد في فهم كيفية تأثير السياسات العالمية على النظم المحلية (Knight and de Wit, 2023: 102). كما تساهم في تطوير المناهج، حيث تدمج مفاهيم مثل المواطنة العالمية في التربية النفسية والاجتماعية (UNESCO, 2021: 29). في مجال البحث، توفر أدوات مقارنة لتحليل الفجوات التعليمية، كما في دراسات PISA التي تكشف عن تفاوتات عالمية (OECD, 2022: 61). أما في الإدارة التعليمية، فهي تعزز الحوكمة من خلال الشراكات الدولية، مما يحسن الكفاءة (Altbach and de Wit, 2021: 45). وفي التربية المقارنة، تمثل التربية الدولية جسرًا يجمع بين الثقافات، مساهمة في بناء نظريات شاملة (Crossley, 2023: 134). إجمالًا، هي عنصر أساسي لجعل العلوم التربوية أكثر شمولية وتأثيرًا.

والتربية الدولية تتخذ- ضمن منظومة العلوم التربوية، موقع "الواسطة العلمية" بين مستويات متباعدة: فهي تربط الجزئي بالكلّي، وتصل المؤسسي بالعالمي، وتمنح البحث التربوي قدرةً على تفسير الظواهر لا بوصفها معزولة، بل بوصفها نتائج لتفاعلاتٍ بين سياساتٍ واقتصاداتٍ وثقافاتٍ ومعايير دولية. ولهذا، فإن التربية الدولية تؤدي أربع وظائف معرفية كبرى:

1. **وظيفة تفسيرية:** إذ تفسر لماذا تتشابه بعض السياسات التعليمية بين دول متباعدة، ولماذا تختلف نتائجها؛ ذلك لأن السياسة "تسافر" بينما السياق "يبقى"، وما لم يُقرأ السياق تُساء قراءة السياسة (Wolhuter, 2021: 18–20).

2. **وظيفة نقدية:** لأنها تُعلِّم الباحث أن "الاقتباس من الخارج" ليس بريئًا، وأن ما يبدو "أفضل ممارسة" قد يكون انعكاسًا لقوةٍ رمزية أو اقتصادية، لا مجرد نجاحٍ تربوي (Wolhuter, 2021: 19).

3. **وظيفة استشرافية:** فالتربية الدولية تُدرّب العقل التربوي على النظر إلى التعليم في أفق (2050) وما بعده، وعلى مساءلة ما ينبغي أن يستمر وما ينبغي أن يُترك وما يجب أن يُبتكر من جديد (UNESCO, 2021: 6).

4. **وظيفة أخلاقية-سياساتية:** إذ تُعيد موضعة التعليم داخل إطار الحقوق والإنصاف والتضامن والمسؤولية المشتركة؛ أي داخل "العقد الاجتماعي" الذي يجعل التربية شأنًا عامًا وخيرًا مشتركًا (UNESCO, 2021: 6–7).

ومن ثمّ، لا تُعد التربية الدولية فرعًا زائدًا على العلوم التربوية؛ بل تمثل أحد مساراتها الضرورية في زمنٍ صار فيه "التعليم" على تماس مباشر مع قضايا الكوكب: المناخ، السلم، الهجرة، التفاوت، الذكاء الاصطناعي، والتنافس الجيو-اقتصادي. وهي – بهذا، تُكمل التربية المقارنة ولا تُزاحمها: فالمقارنة تمنحنا أدوات القراءة، والدولية تمنحنا سياق القراءة.

ثالثًا: البنية المعرفية للفصل: رؤية تحليلية كلية

يقدم هذا الفصل خريطة بحثية شاملة للتربية الدولية من خلال (600) عنوان بحثي مُنظَّمة في (20) محورًا رئيسيًا، يندرج تحت كل منها (30) موضوعًا. ويمثل هذا التنظيم ثمرة قراءة متأنية وتحليل عميق للاتجاهات الفكرية والموضوعات الساخنة في حقل التربية الدولية على المستوى العالمي، مع ربطها عضويًا بالواقع التعليمي المصري. وتكمن قيمة هذه البنية في شموليتها وتكاملها، حيث لا تعالج القضايا بمعزل عن بعضها، بل تظهر التداخل بين الأبعاد الأكاديمية، والثقافية، والتكنولوجية، والسياسية للتدويل.

وإذا ما ألقينا نظرة شمولية على المحتوى البحثي لهذا الفصل، نجد أنه يتميز ببنية معرفية دقيقة ومنطقية تنتقل من "الماكرو" (السياسات والنظم) إلى "الميكرو" (الفرد والممارسة). لقد تم تصميم العناوين البحثية الثلاثين الواردة في هذا القسم بعناية فائقة لتغطية كافة جوانب الظاهرة الدولية في التعليم. القراءة التحليلية لهذه العناوين تكشف عن سردية متكاملة تبدأ بتحليل متطلبات "تدويل التعليم قبل الجامعي" في ضوء معايير المنظمات الدولية، وتنتقل عبر فحص برامج "إعداد المعلم" و"التعليم العابر للحدود"، وتصل إلى مستوى تأثير هذه السياسات على "الهوية الوطنية" و"المواطنة العالمية". إن هذه البنية لا تسرد فقط واقع الحال، بل تبني حجة معرفية مفادها أن التدويل الناجح هو الذي يوازن ببراعة بين الانفتاح العالمي والحفاظ على الذات.

إن الرؤية التحليلية الكلية لهذا الفصل تُظهر أنه يسعى إلى تقديم إجابةٍ على السؤال الجوهري: كيف يمكن للنظم التعليمية الوطنية، وخاصة المصرية، أن تحافظ على هويتها الثقافية وتستجيب في الوقت ذاته للضغوط والفرص العالمية؟ هذه الإجابة لا تأتي في شكل وصفٍ ساكن، بل في صورة مسارات بحثية ديناميكية تتحرك بين التنظير والتطبيق، بين المحلي والدولي، بين الحفاظ على الأصالة والانفتاح على المعاصرة. يلفت الانتباه في هذه البنية المعرفية التوازن بين البحث عن الحلول العملية للتحديات اليومية، والتفكير الاستشرافي للمستقبل التعليمي البعيد. هذا النهج يتوافق مع ما يشير إليه كنج بأن "البحث في التربية الدولية الناجح هو الذي يوازن بين التحليل النقدي للواقع والتصميم الاستباقي للمستقبل"

إن النظرة الكلية لبنية هذا الفصل نجدها قد هندست وصممت من "العالمي" إلى "المؤسسي" ثم العودة؛ فالفصل في عمومه يتحرك الفصل على هيئة "قوس معرفي":

- يبدأ من التربية الدولية بوصفها حركةً عبر الحدود (التدويل، الحراك، الشراكات)؛
- ثم ينتقل إلى القيم العالمية (المواطنة، الحقوق، السلام)؛
- ثم يغوص في المحركات التقنية (الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، البيانات)؛
- ثم يتجه إلى التحديات الكوكبية (الاستدامة، الإنصاف، المستقبل)؛

- ثم يستقر في قلب النظام التعليمي (الجودة، القيادة، السياسات، إعداد المعلم، المناهج)؛
- ثم يصعد ثانيةً إلى الاقتصاد السياسي، سوق العمل، القوة الناعمة؛
- ثم يختم بموضوعات "عابرة للمجالات" تؤكد أن التربية الدولية لا تُحاصر في تخصص واحد.

وهذا القوس ينسجم مع دعوة اليونسكو إلى إعادة تخيّل التعليم بوصفه مشروعًا تحويليًا يربط المعرفة بالعدالة وبالعيش المشترك وبالمستقبل، لا بوصفه مجرد خدمةٍ مدرسية.

هذا، ومن خلال قراءة تحليلية معمقة للموضوعات الستمائة الواردة في هذا الفصل، يمكن تحديد عدة أبعاد استراتيجية ومعرفية تشكل العمود الفقري للبنية المعرفية، وهي:

1. **البعد المفاهيمي والنظري:** تتضمن الموضوعات استكشافًا عميقًا للأطر النظرية والمفاهيمية التي تؤسس لحقل التربية الدولية، بما في ذلك نظريات التدويل، ونماذج الحراك الأكاديمي، وأطر المواطنة العالمية، ومقاربات التعليم العابر للحدود. هذا البعد يوفر الأساس الفلسفي والمعرفي الضروري لفهم الممارسات والسياسات التي يتناولها الفصل.
2. **البعد السياساتي والإداري:** يركز عدد كبير من الموضوعات على السياسات التعليمية والأطر التنظيمية المرتبطة بالتربية الدولية، سواء على المستوى الوطني أو المؤسسي أو الدولي. هذا يشمل سياسات التدويل، وآليات ضمان الجودة في التعليم العابر للحدود، والاعتماد الأكاديمي الدولي، والحوكمة في مؤسسات التعليم الدولية.
3. **البعد المقارن والخبرات الدولية:** يتميز الفصل بالتركيز على الخبرات الدولية المتنوعة في مجالات التربية الدولية، مع اختيار دقيق لدول الخبرة التي تمثل نماذج رائدة أو تجارب ملهمة. هذا البعد المقارن يتيح للباحثين فهم التنوع في المقاربات والممارسات، والتعلم من السياقات المختلفة.
4. **البعد التطبيقي والممارساتي:** تتناول الموضوعات جوانب تطبيقية وممارساتية متعددة، مثل استراتيجيات التدريس في البيئات متعددة الثقافات، وبرامج التبادل الطلابي، والشراكات الأكاديمية الدولية، والمناهج الدولية، وتقنيات التعليم في السياقات الدولية.
5. **البعد التحليلي والنقدي:** يتضمن الفصل موضوعات تتبنى مقاربات نقدية لظواهر التربية الدولية، بما في ذلك قضايا الإنصاف والعدالة، والاستعمار المعرفي الجديد (Neo-colonialism)، وتسليع التعليم (Commodification)، والهيمنة الثقافية واللغوية.
6. **البعد المستقبلي والابتكاري:** تتطرق العديد من الموضوعات إلى الاتجاهات المستقبلية والابتكارات في التربية الدولية، بما في ذلك التعليم الرقمي العالمي، والتعلم المدمج الدولي، والذكاء الاصطناعي في التعليم الدولي، والتوجهات الناشئة في الحراك الأكاديمي.

وهذه الأبعاد الستة ليست منفصلة، بل تتداخل وتتفاعل بشكل عضوي عبر المحاور العشرين، مما يخلق نسيجًا معرفيًا متماسكًا وشاملًا يعكس التعقيد والغنى الذي يميز حقل التربية الدولية.

رابعاً: مبررات اختيار المحاور العشرين

على الرغم من أن الفصل يحتوي على عشرين محورًا رئيسيًا، إلا أن هذه المحاور تندرج تحتها محاور فرعية دقيقة (تُشكل في مجموعها الخريطة المعرفية للفصل). لقد تم اختيار هذه المحاور بناءً على "نظرية النظام" (Systems Theory) في التعليم؛ حيث تم تناول المدخلات (سياسات التدويل، المعايير)، والعمليات (المناهج، التدريب، الشراكات)، والمخرجات (الكفايات، الهوية، التصنيفات الدولية). ويهدف هذا المنطق إلى توفير تغطية شاملة للباحث تتيح له دراسة أي مكون من مكونات النظام التعليمي ضمن سياقه الدولي. ويركز الفصل على قضايا ساخنة مثل "الهجرة الأكاديمية" و"المدرسة الدولية" و"الفروع الأجنبية"، لأنها تمثل نقاط التماس المباشر بين التعليم المحلي والعالمي، وتعتبر مؤشرات حساسة لفاعلية السياسات التربوية الوطنية.

وعليه، يمكن فهم اختيار المحاور العشرين عبر ثلاثة معايير كلية مستفادة من بنية الفصل نفسها:

- **معيار "قضايا العصر الملحة"**

فالمحاور (2، 5، 6، 16، 17، 18، 19) تمسك بالقضايا التي تشكل ضغطًا عالميًا على التعليم: الحقوق والسلام، الاستدامة، الإنصاف، الأزمات، الاقتصاد السياسي، المستقبل الوظيفي، والقوة الناعمة. وهي قضايا تتوافق مع تشخيص اليونسكو لعصر تتراكب فيه أزمات المناخ، واللامساواة، والتحول التقني، والديمقراطي.

- **معيار "المحركات التقنية والمعرفية"**

المحاور (3، 4، 15) تؤكد أن مستقبل التربية الدولية لن يُقرأ دون فهم الرقمنة والبيانات والذكاء الاصطناعي وعلوم التعلم. وهو ما ينسجم مع التحذير من أن التطور التقني سبق النقاش التنظيمي، وأن السياسات مطالبة بإطارٍ أخلاقي ومنظومي.

- **معيار "بنية النظام التعليمي"**

المحاور (9، 10، 11، 12، 13، 14) تعيد التربية الدولية من السماء إلى الأرض: جودة واعتماد، قيادة مدرسية، حوكمة وتمويل، إعداد معلم، تعليم فني وريادة، مناهج وطرائق تدريس. أي أنّ الفصل لا يترك الدولية في مستوى "الخطاب"، بل يُنزّلها إلى مستوى البناء المؤسسي الذي يجعل الإصلاح ممكنًا أو مستحيلًا.

لذا، لم يكن اختيار المحاور العشرين عشوائيًا أو اعتباطيًا، بل جاء نتيجة تحليل معمق للأدبيات المعاصرة في التربية الدولية، والاتجاهات البحثية السائدة، والقضايا الملحة التي تواجه الأنظمة التعليمية في سياق العولمة والتحولات الدولية. يمكن تحديد عدة اعتبارات استراتيجية حكمت عملية الاختيار:

1. **الشمولية والتكامل:** روعي في اختيار المحاور أن تغطي كافة الأبعاد الرئيسية للتربية الدولية، من المفاهيم النظرية إلى الممارسات التطبيقية، ومن السياسات الكلية إلى البرامج التفصيلية، ومن التحليلات المقارنة إلى الدراسات المستقبلية. هذه الشمولية تضمن أن يكون الفصل مرجعًا متكاملًا للباحثين في مختلف مجالات التربية الدولية.
2. **الراهنية والمعاصرة:** ركزت المحاور على القضايا المعاصرة والملحة في التربية الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات والفرص التي أفرزتها التطورات الحديثة، مثل جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الحراك الأكاديمي الدولي، والتحول الرقمي المتسارع، والتوترات الجيوسياسية المتزايدة، والاهتمام المتنامي بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
3. **الصلة بالسياق المصري:** على الرغم من الطبيعة الدولية للموضوعات، فقد تم اختيار المحاور بعناية لضمان صلتها بالواقع التربوي المصري واحتياجاته. فمصر، بوصفها دولة ذات نظام تعليمي كبير ومعقد، تواجه تحديات متعددة في مجال التدويل والحراك الأكاديمي، وتسعى لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتعليم الدولي.
4. **التوازن بين النظري والتطبيقي:** حرص المحاور على تحقيق توازن بين الموضوعات ذات الطابع النظري والمفاهيمي، والموضوعات التي تركز على الجوانب التطبيقية والسياساتية. هذا التوازن يضمن أن الفصل لا يقتصر على المعرفة النظرية، بل يوفر أيضًا إرشادات عملية وتوصيات قابلة للتطبيق.
5. **التعددية المنهجية:** تعكس المحاور تنوعًا في المقاربات المنهجية، بما في ذلك الدراسات المقارنة، والتحليلات السياساتية، والبحوث الإثنوغرافية، والدراسات الكمية، والمراجعات النقدية للأدبيات. هذا التنوع المنهجي يثري الفصل ويوفر نماذج متعددة للباحثين.

أما بالنسبة للموضوعات الثلاثين تحت كل محور، فقد تم اختيارها بحيث تغطي أطيافًا واسعة من القضايا الفرعية والتطبيقات المحددة، مع التركيز على التدرج من العام إلى الخاص، ومن المفاهيمي إلى التطبيقي، ومن المحلي إلى الدولي. هذا التدرج المنهجي يساعد الباحثين على بناء فهم تراكمي ومتسلسل للموضوعات.

خامساً: العلاقة التكاملية بين المحاور العشرين

من خلال قراءة وتحليل الـ600 عنوان المدرجة في الفصل (من 1201 إلى 1800)، يتضح أن البنية المعرفية مبنية على نهج تكاملي يجمع بين النظري والتطبيقي، مقسمًا إلى محاور رئيسية تغطي جوانب التربية الدولية من التدويل إلى الاستدامة. يبدأ الفصل بمحاور تتعلق بالتدويل والحراك (مثل 1201-1215)، ثم ينتقل إلى التحديات الثقافية والاجتماعية (مثل 1780-1790)، وينتهي بتصورات استراتيجية (مثل 1800). هذه البنية تعكس رؤية كلية تربط بين المتغيرات المستقلة (مثل البرامج الدولية) والتابعة (مثل تنمية الكفايات)، مستخدمة المنهج المقارن كأداة أساسية

ونتيجة لهذا النهج، تتسم العلاقة بين محاور الفصل بالتكامل والترابط العضوي؛ فلا يمكن فهم "تدويل المناهج" (محور محتوى) بمعزل عن "إعداد المعلم" (محور الكوادر) أو "البيئة التنظيمية" (محور الإدارة). مثلًا، لا يُتوقع نجاح "برامج التبادل الثقافي" (محور الحراك) ما لم تكن هناك "إرشاد أكاديمي دولي" فعال (محور خدمات الطلاب) يدعم الطلاب. ويعكس الفصل بوضوح أن قوة أي نظام تعليمي تكمن في تناغم هذه المحاور؛ فالهجرة الأكاديمية (نزيف الأدمغة) مرتبطة بشكل جوهري بجودة "التعليم الفني" و"البحث العلمي" محليًا. وهكذا يقدم الفصل نموذجًا متكاملًا يرى أن إصلاح جزء من النظام يتطلب تنسيقًا مع الأجزاء الأخرى لتحقيق النتائج المرجوة.

وعلى الرغم من أن كل محور من المحاور العشرين يمثل وحدة معرفية متماسكة يمكن دراستها بشكل مستقل، إلا أن العلاقات التكاملية والتفاعلية العميقة التي تربط بين هذه المحاور، تخلق منظومة معرفية متكاملة. ويمكن تحديد عدة أشكال من التكامل، حسب ما يلي:

1. **التكامل المفاهيمي:** تتشارك المحاور في مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تتكرر وتتطور عبر موضوعات مختلفة، مثل التدويل، والجودة، والإنصاف، والحراك، والشراكة. هذا التكامل المفاهيمي يعزز الاتساق الداخلي للفصل ويساعد الباحثين على بناء فهم شامل للمصطلحات الأساسية.
2. **التكامل المنهجي:** تتيح المحاور استخدام مقاربات منهجية متنوعة يمكن دمجها لتحقيق فهم أعمق. على سبيل المثال، يمكن للباحث أن يجمع بين التحليل المقارن (من محور الخبرات الدولية) والتحليل السياساتي (من محور السياسات) والدراسة الميدانية (من محور الممارسات) لمعالجة قضية بحثية معقدة بشكل شامل.
3. **التكامل الموضوعي:** تتداخل موضوعات المحاور المختلفة بشكل طبيعي، حيث أن قضية واحدة يمكن أن تُدرس من زوايا متعددة. فموضوع "ضمان الجودة في التعليم العابر للحدود" مثلًا يمكن أن يرتبط بمحور السياسات، ومحور الحوكمة، ومحور الاعتماد الأكاديمي، ومحور الخبرات الدولية. هذا التداخل يعكس التعقيد الحقيقي للظواهر التربوية ويشجع على المقاربات متعددة التخصصات.
4. **التكامل التطبيقي:** تتكامل المحاور في تقديم رؤية شاملة للممارسة التربوية الدولية، حيث يمكن للمؤسسات التعليمية أن تستفيد من موضوعات متعددة عبر محاور مختلفة لتطوير استراتيجيات تدويل شاملة. فالمحاور التي تتناول السياسات، والبرامج، والشراكات، والتمويل، والتقييم تشكل معًا إطارًا عمليًا متكاملًا لتنفيذ مبادرات التدويل.
5. **التكامل المقارن:** تتكامل المحاور في توفير منظور مقارن غني، حيث يمكن للباحثين أن يقارنوا بين خبرات دول مختلفة في معالجة قضايا متشابهة، أو أن يتتبعوا تطور سياسة أو ممارسة معينة عبر سياقات وطنية متنوعة.

سادساً: معايير اختيار الموضوعات الثلاثين تحت كل محور

إن الموضوعات الثلاثين المختارة لهذا القسم خضعت لمعايير صارمة تتعلق بالملاءمة للسياق المصري و"الحداثة المعرفية". لقد تم اختيار مواضيع مثل "تدويل التعليم الفني" و"استخدام نتائج التقييمات الدولية واسعة النطاق" لأنها تمثل أولويات استراتيجية للدولة المصرية في المرحلة الراهنة. كما تم تضمين قضايا "الهوية الوطنية" و"الولاء" في المدارس الدولية لمعالجة الجدل

المجتمعي الدائر حول تأثير التعليم الأجنبي على التركيبة الثقافية للمجتمع. ويرتكز المنطق هنا على التدقيق في "الفجوة البحثية" (Research Gap)؛ حيث تركز العناوين على القضايا التي لم تحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة، مثل "أثر الشراكات البحثية الدولية" و"دور الإعلام في تشكيل اتجاهات التدويل"، مما يمنح الباحثين مساحات جديدة للاكتشاف والإسهام العلمي.

لذلك، فإن كل محور يتفرع إلى (30) موضوعًا بحثيًا تم اختيارها وفق معايير دقيقة، وهي:

1. **التغطية الشاملة:** تغطي الموضوعات مستويات التعليم المختلفة (قبل الجامعي، العالي، الفني)، وفاعليه (الطالب، المعلم، الإداري، صانع القرار).
2. **الربط بين النظرية والتطبيق:** تتراوح الموضوعات بين الدراسات التحليلية للسياسات، والدراسات التطبيقية لقياس الأثر.
3. **التركيز على الإشكاليات الحقيقية:** تنبع معظم الموضوعات من مشكلات تعليمية قائمة في الواقع المصري (ضعف التصنيف الدولي، فجوة المهارات، الهجرة التعليمية).
4. **الاستشراف المستقبلي:** تتضمن موضوعات تتناول اتجاهات ناشئة (كالتعليم العابر للحدود، والمواطنة الرقمية، والأخلاقيات في عصر الذكاء الاصطناعي).
5. **استخدام المنهج المقارن:** جميع العناوين تقريبًا تؤطر نفسها ك "دراسة مقارنة"، مما يعزز البعد الدولي ويوفر إطارًا لاستخلاص الدروس

سابعًا: أهم الموضوعات الواردة في الفصل وبيان أهميتها للواقع المصري

من بين الستمائة موضوع الواردة في الفصل، تبرز مجموعة من الموضوعات ذات الأهمية الخاصة للواقع التربوي المصري، نظرًا لصلتها المباشرة بالتحديات والطموحات التي يواجهها النظام التعليمي المصري في سياق التحولات الإقليمية والدولية. لعل أبرز هذه الموضوعات:

1. **موضوعات التدويل المؤسسي:** تكتسب هذه الموضوعات أهمية كبيرة في ضوء جهود الجامعات المصرية لتعزيز مكانتها في التصنيفات الدولية وجذب الطلاب والباحثين الدوليين. إن دراسة متطلبات التدويل، واستراتيجياته، وآليات تنفيذه في سياقات دولية متقدمة يمكن أن توفر دروسًا قيمة للجامعات المصرية التي تسعى لتطوير خططها الاستراتيجية للتدويل.
2. **موضوعات ضمان الجودة والاعتماد الدولي:** في ظل اهتمام مصر المتزايد بتطوير منظومة الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي والعام، تقدم الموضوعات المتعلقة بالمعايير الدولية للجودة، والاعتماد الأكاديمي الدولي، وآليات التقييم والمراجعة، أطرًا مرجعية يمكن الاستفادة منها في تطوير المعايير الوطنية وتعزيز قابلية المؤهلات المصرية للاعتراف الدولي.
3. **موضوعات الحراك الطلابي الو افد والمغادر:** تواجه مصر تحديًا مزدوجًا في هذا المجال، حيث تسعى من جهة لاستعادة دورها التاريخي كمقصد للطلاب الدوليين، خاصة من الدول العربية والأفريقية، ومن جهة أخرى تسعى لتوفير فرص للطلاب المصريين للدراسة في الخارج واكتساب خبرات دولية. لذلك، فإن الموضوعات المتعلقة باستراتيجيات جذب الطلاب الدوليين، وبرامج المنح الدراسية، وآليات الاعتراف بالمؤهلات، وخدمات دعم الطلاب الدوليين، تقدم معرفة قيمة لتطوير السياسات الوطنية في هذا المجال.
4. **موضوعات الشراكات الدولية والتعاون الأكاديمي:** تمثل الشراكات الدولية آلية حيوية لتبادل المعرفة، وتطوير القدرات، وتحسين جودة التعليم والبحث العلمي. الموضوعات التي تتناول أشكال الشراكات الأكاديمية، واستراتيجيات بنائها، ومعايير تقييمها، وتحدياتها، يمكن أن تفيد الجامعات المصرية في تطوير شراكات مثمرة ومستدامة مع مؤسسات دولية رائدة.
5. **موضوعات التعليم العابر للحدود:** مع ازدياد عدد المؤسسات الأجنبية العاملة في مصر، سواء من خلال الفروع الجامعية أو البرامج المشتركة أو التوأمة، تصبح الموضوعات المتعلقة بتنظيم وإدارة وضمان جودة التعليم العابر للحدود ذات أهمية بالغة.

إن فهم التجارب الدولية والمعايير العالمية يساعد في تطوير أطر تنظيمية فعالة تحقق التوازن بين تشجيع الاستثمار الأجنبي وحماية جودة التعليم ومصالح الطلاب.

6. **موضوعات المناهج الدولية:** مع تزايد عدد المدارس الدولية في مصر واعتماد برامج دولية مثل البكالوريا الدولية والبرامج البريطانية والأمريكية، تكتسب الموضوعات المتعلقة بالمناهج الدولية، وتوطينها، ومواءمتها مع السياق المحلي أهمية خاصة لضمان تحقيق التوازن بين البعد الدولي والهوية الوطنية.

7. **موضوعات التعليم الرقمي الدولي:** في ضوء التحول الرقمي المتسارع الذي شهده التعليم المصري، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، تقدم الموضوعات المتعلقة بالتعليم الرقمي العابر للحدود، والفصول الافتراضية الدولية، والمقررات المفتوحة واسعة النطاق (MOOCs)، والبيئات التعليمية الرقمية متعددة الثقافات، رؤى قيمة لتطوير استراتيجيات التعليم الرقمي بمنظور دولي يخدم التعليم المصري.

ثامنًا: دول الخبرة المختارة وأسباب انتقائها

تميز الفصل بالاختيار الدقيق والمبرر لدول الخبرة التي تُستخدم كحالات دراسية أو نماذج مقارنة عبر الموضوعات المختلفة. ولم يكن هذا الاختيار عشوائيًا، بل استند إلى معايير موضوعية تضمن التنوع والثراء المعرفي، ومن أبرز الدول التي تناولها الفصل الحالي ما يلي:

1. **فنلندا:** تم اختيار فنلندا بوصفها نموذجًا للتميز التعليمي المبني على الإنصاف والجودة، حيث يجمع نظامها التعليمي بين التحصيل الأكاديمي العالي والعدالة الاجتماعية. كما أن فنلندا تمثل تجربة فريدة في الموازنة بين الحفاظ على الهوية الوطنية والانفتاح على البعد الدولي، وهو ما يجعلها نموذجًا ملهمًا للدول النامية.

2. **سنغافورة:** تُعد سنغافورة مثالًا بارزًا على التحول التعليمي الناجح، حيث استطاعت في فترة زمنية قصيرة نسبيًا أن تبني نظامًا تعليميًا يصنف بين الأفضل عالميًا. تجربة سنغافورة في تدويل التعليم، وجذب المواهب الدولية، وبناء مركز إقليمي للتعليم العالي، تقدم دروسًا قيمة للدول الطامحة للتحول التعليمي المتسارع.

3. **كندا:** تتميز كندا بنظام تعليمي متقدم يجمع بين الجودة العالية والتنوع الثقافي، كما أنها من أكثر الدول نجاحًا في جذب الطلاب الدوليين وإدماجهم في المجتمع. تجربة كندا في التعليم متعدد الثقافات، والسياسات الترحيبية للطلاب الدوليين، وربط التعليم بالهجرة، تجعلها حالة دراسية مهمة.

4. **أستراليا:** تُعتبر أستراليا من الرواد العالميين في تصدير التعليم وإدارة التعليم العابر للحدود، حيث أصبح التعليم أحد أهم صادراتها. تجربتها في تنظيم قطاع التعليم الدولي، وضمان جودته، وحماية حقوق الطلاب الدوليين، تقدم نموذجًا متقدمًا للدول التي تسعى لتطوير قطاعها التعليمي الدولي.

5. **المملكة المتحدة:** بحكم تاريخها الطويل في التعليم الدولي وريادتها في مجالات عديدة مثل البحث العلمي والتصنيفات الدولية والبرامج الأكاديمية، تمثل المملكة المتحدة مرجعية مهمة. كما أن تجربتها في إدارة تحديات ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) وتأثيره على التعليم الدولي تضيف بُعدًا معاصرًا مهمًا.

6. **الولايات المتحدة الأمريكية:** كأكبر مقصد للطلاب الدوليين في العالم وصاحبة أكبر عدد من الجامعات المصنفة ضمن أفضل (100) جامعة عالميًا، تمثل الولايات المتحدة نموذجًا كلاسيكيًا للتعليم الدولي. تجربتها الطويلة في إدارة التنوع الثقافي، وأنظمة الجودة، والبحث العلمي، والشراكات الدولية، تجعلها مرجعًا أساسيًا.

7. **دول آسيوية ناشئة (الصين، كوريا الجنوبية، اليابان):** تمثل هذه الدول نماذج للتحول السريع والطموح في التعليم الدولي، حيث استطاعت في العقود الأخيرة تطوير أنظمتها التعليمية بسرعة فائقة، والاستثمار بكثافة في البحث العلمي، وبناء جامعات عالمية المستوى. تجاربها في الموازنة بين التحديث والحفاظ على الهوية الثقافية تقدم دروسًا مهمة.

8. **دول أوروبية (ألمانيا، هولندا، السويد، الدنمارك):** تقدم هذه الدول نماذج متنوعة للتعليم الدولي في سياق الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على التعاون الإقليمي، والحراك الأكاديمي الميسر، والتعليم المجاني أو منخفض التكلفة. تجاربها في برامج مثل Erasmus+ وعملية بولونيا توفر رؤى قيمة للتعاون الإقليمي.

9. **دول عربية (الإمارات، قطر، السعودية):** تمثل هذه الدول تجارب معاصرة في بناء مراكز إقليمية للتعليم الدولي من خلال الاستثمار الضخم، واستقطاب الجامعات الدولية، وتطوير بيئات تعليمية متقدمة. قربها الجغرافي والثقافي من مصر يجعلها حالات دراسية مهمة وقابلة للمقارنة.

وختامًا، يمكن القول إن الفصل الرابع من هذا الكتاب يمثل محاولة طموحة وشاملة لرسم خريطة معرفية متكاملة لحقل التربية الدولية في تجلياته المعاصرة. من خلال (20) محورًا رئيسيًا و(600) موضوع بحثي، يسعى الفصل إلى توفير مرجعية أكاديمية غنية ومتنوعة للباحثين والدارسين والمخططين التربويين في العالم العربي عمومًا، ومصر خصوصًا.

وبينما نختتم هذه المقدمة، نجد أنفسنا على أعتاب رحلة معرفية ثرية عبر المحاور العشرين التي يتضمنها هذا الفصل. كل محور يمثل بابًا واسعًا نحو عالم من الموضوعات البحثية المعاصرة، التي تعكس التعقيد والغنى الذي يميز حقل التربية الدولية. من التدويل والحراك العابر للحدود، إلى المواطنة العالمية والتربية من أجل السلام، إلى الشراكات الدولية والتعليم العابر للحدود، إلى الاعتماد الأكاديمي الدولي والبحث العلمي المشترك، إلى التعليم الرقمي الدولي والابتكار في البيئات متعددة الثقافات - كل هذه المحاور وغيرها تشكل معًا لوحة فسيفسائية غنية بالألوان والتفاصيل.

إننا ندعو الباحثين والدارسين والمهتمين بالتربية الدولية إلى الغوص في أعماق هذه الموضوعات، واستكشاف تفاصيلها، والمساهمة في إثراء المعرفة التربوية العربية في هذا الحقل الحيوي. ونأمل أن يكون هذا الفصل حافزًا لإنتاج بحوث علمية رصينة تسهم في تطوير الأنظمة التعليمية في العالم.

أولًا: التربية الدولية والتدويل والحراك العابر للحدود

1201. العنوان: "متطلبات تدويل التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية في ضوء معايير المنظمات الدولية: دراسة مقارنة لخبرات فنلندا وسنغافورة وكندا"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة الأكاديمية إلى استقصاء وتحليل العلاقة الارتباطية والتفاعلية بين تبني معايير التدويل الصادرة عن المنظمات التربوية العالمية (متغير مستقل)، وبين مستوى جاهزية وبنية النظام التعليمي المصري بمختلف مستوياته (متغير تابع)، وذلك في إطار سياق التربية الدولية الذي يهدف إلى دمج الأبعاد العالمية في الوظائف التعليمية للمؤسسات الوطنية. يتناول البحث مشكلة الفجوة بين الطموحات الوطنية للارتقاء بجودة التعليم وبين المتطلبات الإجرائية التي تفرضها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)، مع التركيز على المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة التمويل التعليمي، ونظم الحوكمة الرشيدة، والمرونة التشريعية، وتأثيرها على تسريع عمليات التحول المؤسسي. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method لرصد وتحليل السياسات التعليمية في ثلاث دول رائدة هي فنلندا وسنغافورة وكندا، لاستنباط آليات نقل وتوطين الخبرات الدولية بما يتلاءم مع الخصوصية الثقافية المصرية. تتحدد الحدود الموضوعية للبحث في استراتيجيات تدويل المناهج وتنمية الكوادر البشرية والقيادة التربوية، بينما تقتصر الحدود البشرية على عينة من صنّاع السياسات التعليمية والخبراء الأكاديميين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ويغطي المجال المكاني للمبحث المؤسسات التعليمية داخل جمهورية مصر العربية. يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتحديد أثر العوامل الوسيطة في تعزيز قدرة المؤسسات على التكيف مع التوجهات العالمية، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم إطار استراتيجي مقترح يحدد المسارات التنفيذية لتدويل التعليم المصري بما يضمن التوازن بين الانفتاح العالمي والحفاظ على الهوية الوطنية، وتفعيل دور المنظمة الدولية (UNESCO) والمنظمة الدولية (OECD) في دعم برامج الإصلاح التربوي المحلي بشكل أكثر فاعلية واستدامة.

1202. العنوان: "أثر برامج التبادل الثقافي الدولي في تنمية المواطنة العالمية لدى طلاب الجامعات المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان"

الموضوع: يركز هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية على تحليل طبيعة العلاقة بين الانخراط في برامج التبادل الطلابي الدولي International Student Exchange Programs (ISEP) كمتغير مستقل، وبين تشكيل وتنمية الهوية العالمية Global Identity لدى الطالب الجامعي المصري كمتغير تابع، وذلك لمواجهة مشكلة ضعف التنافسية الدولية للخريجين في ظل العولمة التربوية. تتناول الدراسة متغيرات وسيطة هامة تشمل الكفاءة اللغوية في اللغة الأجنبية، ومدد البرامج التدريبية، وطبيعة البيئة الثقافية للجامعات المستضيفة، ومدى تأثير هذه العوامل في تعميق مهارات التواصل العابر للثقافات والوعي بالقضايا الإنسانية المشتركة. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method) من خلال تحليل الخبرات التعليمية المكتسبة من ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان، ومقارنة مخرجات التعلم لدى الطلاب المصريين المشاركين في برامج التبادل الطلابي الدولي (ISEP) بأقرانهم الذين لم تتاح لهم هذه الفرص الدولية. تشمل الحدود الموضوعية للبحث برامج الحراك الأكاديمي والتبادل الثقافي المعتمدة، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب مرحلة البكالوريوس بالجامعات الحكومية المصرية، مع الالتزام بالحدود المكانية لمكاتب العلاقات الدولية بالجامعات داخل القطر المصري. يسعى البحث إلى تفسير العلاقة التفاعلية بين متغيرات الدراسة وبيان كيف تساهم الخبرة الدولية في صياغة شخصية الطالب المصري ليكون مواطنًا عالميًا فاعلًا دون المساس بانتمائه القومي، مع استشراف النتائج التي تساهم في تطوير السياسات الجامعية لزيادة فرص التبادل الطلابي الدولي (ISEP) وتجويد مخرجاتها. وتخلص الدراسة

إلى وضع نموذج إجرائي لتحسين عمليات التحضير الثقافي والأكاديمي للطلاب، وضمان استدامة الأثر الإيجابي لتلك البرامج في تعزيز مكانة التعليم العالي المصري على الخريطة الدولية، وتوفير قاعدة بيانات تدعم متخذي القرار في تطوير اتفاقيات التعاون التربوي الدولي.

1203. **العنوان: "تدويل برامج إعداد المعلم في كليات التربية المصرية: تحليل مقارن لمدى مواءمتها للمعايير العالمية"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع تدويل برامج إعداد المعلم في كليات التربية بجمهورية مصر العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة في التربية الدولية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين دمج مكونات التدويل في برامج إعداد المعلم بوصفه المتغير المستقل، وبين تنمية كفاءة الطالب المعلم المصري على التدريس بفاعلية في بيئات تعليمية متعددة الثقافات بوصفها المتغير التابع، مع الأخذ في الاعتبار عددًا من المتغيرات الوسيطة مثل مستوى الدعم المؤسسي، وتوافر الموارد البشرية والمادية، والسياسات التعليمية المنظمة للتطوير المهني، ومدى مرونة اللوائح الأكاديمية. وينطلق البحث من إطار نظري يستند إلى مفهوم تدويل التعليم العالي (تدويل التعليم العالي Internationalization of Higher Education IHE))، ويعتمد المنهج المقارن (Comparative Method) في تحليل برامج إعداد المعلم في كليات التربية المصرية ومقارنتها بنماذج مختارة من بعض الدول الآسيوية والأوروبية التي حققت تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف وأسبابها وإمكانية الإفادة منها في السياق المصري. ويقتصر مجال البحث مكانيًا على عدد من كليات التربية الحكومية في مصر، وبشريًا على أعضاء هيئة التدريس، والقائمين على تطوير البرامج، والوثائق الرسمية ذات الصلة، بينما تقتصر الحدود الموضوعية على مكونات التدويل الأكاديمي مثل تطوير المناهج، وإدماج اللغات الأجنبية، والتدريب العملي الدولي، والشراكات الأكاديمية العابرة للحدود، دون التطرق إلى الجوانب غير الأكاديمية. كما يلتزم البحث بحدوده المنهجية من خلال الاعتماد على تحليل الوثائق والدراسات المقارنة دون إجراء ملاحظات ميدانية أو تجريبية. ومن المتوقع أن تسفر نتائج الدراسة عن الكشف عن فجوات مواءمة برامج إعداد المعلم المصرية مع المعايير العالمية، وتحديد المتطلبات اللازمة لتعزيز تدويل هذه البرامج بما يسهم في إعداد معلم مصري يمتلك الكفاءة العالمية، وقادرًا في الوقت ذاته على الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية وخدمة أهداف التنمية التعليمية في جمهورية مصر العربية.

1204. **العنوان: "السياسات المصرية للتعليم العابر للحدود وأثرها في ضبط جودة التعليم العالي: دراسة مقارنة"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل السياسات المصرية المنظمة لنمط التعليم العابر للحدود (Transnational Education - TNE) ومدى تأثيرها المباشر في ضبط معايير جودة التعليم (Quality Assurance - QA) داخل مؤسسات التعليم العالي في جمهورية مصر العربية؛ حيث يبرز الـ TNE بوصفه المتغير المستقل (Independent Variable - IV) في هذا السياق، بينما تمثل جودة المخرجات والاعتماد الأكاديمي المتغير التابع (Dependent Variable - DV)، مع إدراج القدرة التنافسية والجاهزية الإدارية والتحول الرقمي كأهم متغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في فاعلية هذه العلاقة التبادلية. يقع مجال البحث في إطار تطوير منظومة التعليم العالي المصرية لتواكب الاتجاهات العالمية، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة التشريعات والاتفاقيات الدولية المنظمة، والحدود البشرية التي تستهدف القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى الحدود المكانية التي تتركز في فروع الجامعات الأجنبية والجامعات الدولية بالعاصمة الإدارية الجديدة. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (Comparative Method CM -)؛ وذلك عبر إجراء تحليل متعمق والمقارنة مع خبرات ثلاث دول رائدة في هذا المجال وهي: المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة ماليزيا؛ لاستنباط أفضل الممارسات التي تتوافق مع الخصوصية الثقافية المصرية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators - KPIs) للجامعات المصرية دوليًا. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل صياغة نموذج مصري متكامل للحوكمة يضمن تحقيق التوازن بين العالمية والهوية الوطنية، مع تعزيز تنافسية المخرجات في سوق العمل الدولي، وتطوير

آليات التقييم في الـ IE لضمان استدامة التميز الأكاديمي وفق رؤية مصر 2030، وتفعيل دور الـ TNE في نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا، وضرورة تحديث الـ QA باستمرار لمواكبة التغيرات في الـ KPIs العالمية، وهو ما سيؤدي لرفع كفاءة نظام التعليم العالي بشكل شامل ومستدام، وضمان أن مخرجات الـ DV تلبي طموحات الدولة المصرية، مع مراعاة تأثير الـ MV في تقليص الفجوات التعليمية، وتعزيز مكانة الـ CM كأداة تطويرية للسياسات الوطنية في ظل تحديات العولمة المتسارعة.

1205. **العنوان:** "تنامي الطلب على التعليم المدرسي الدولي في المجتمع المصري وانعكاساته على الهوية والولاء للتعليم الوطني: دراسة مقارنة لخبرات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية إلى تحليل العلاقة التفاعلية بين التوسع النوعي والكمي في مؤسسات التعليم المدرسي الدولي (ISE (International School Education كمتغير مستقل، وبين اتجاهات وتصورات الأسر المصرية نحو منظومة التعليم الوطني بمختلف مساراتها كمتغير تابع، وذلك لمعالجة مشكلة الانفصام التربوي المحتمل بين المخرج الدولي والواقع القومي. يتناول البحث متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في المستوى السوسيو-اقتصادي للأسرة، والطموحات المهنية العالمية للأبناء، ونوعية البرامج الدولية المقدمة، ومدى تأثيرها في تشكيل قرارات أولياء الأمور التعليمية واتجاهاتهم نحو جودة التعليم المحلي وقابليته للمنافسة العالمية. يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method من خلال تحليل السياسات التعليمية والخبرات التاريخية لكل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في تصدير نظمها التعليمية، وكيفية موازنة الدولة المصرية بين تلك النماذج وبين مقتضيات السيادة التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على المدارس الدولية المرخصة التي تمنح شهادات أجنبية، بينما تتمثل الحدود البشرية في أولياء أمور الطلاب في المناطق الحضرية الكبرى بالقاهرة والجيزة والإسكندرية، مع الالتزام بالمجال المكاني داخل جمهورية مصر العربية. يهدف البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين جودة التعليم المدرسي الدولي (ISE) وتغير الثقة في التنافسية الوطنية، مع بيان أثر المتغيرات الوسيطة في تعزيز هذا الاتجاه. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترحات لمتخذي القرار تهدف إلى تطوير المدرسة الوطنية لتبني معايير دولية تجذب الأسر المصرية مجددًا، مع الحفاظ على مرتكزات الهوية الثقافية والولاء الوطني في ظل الانفتاح التربوي العالمي، وتفعيل دور التعليم المدرسي الدولي (ISE) كرافد مكمل للنظام الوطني وليس بديلًا عنه.

1206. **العنوان:** "أثر الشراكات البحثية الدولية في تطوير جودة الإنتاج العلمي بكليات التربية المصرية: دراسة مقارنة لخبرات الصين وجنوب أفريقيا وماليزيا"

الموضوع: في سياق تخصص التربية الدولية، يهدف هذا البحث إلى استقصاء أثر الشراكات البحثية الدولية (IRP (International Research Partnerships كمتغير مستقل، على مستوى جودة وكفاءة البحث التربوي بالجامعات المصرية كمتغير تابع، لمواجهة مشكلة ضعف الحضور التربوي المصري في الدوريات العالمية المصنفة. يركز البحث على تحليل أبعاد التعاون الدولي في مجالات النشر المشترك، والإشراف الأكاديمي الدولي، والمشروعات البحثية العابرة للحدود، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في البنية التحتية الرقمية، وبرامج تنمية القدرات البحثية، وحجم التمويل الخارجي، وأثرها في تذليل عقبات البحث العلمي. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة مخرجات البحث التربوي بين الجامعات المصرية التي تمتلك بروتوكولات تعاون دولية نشطة وأقرانها من الجامعات ذات الانخراط المحدود، مستلهمةً أفضل الممارسات من خبرات دولية رائدة في الصين وجنوب أفريقيا وماليزيا. تتحدد الحدود الموضوعية في الأبحاث التربوية المنشورة دوليًا خلال العقد الأخير، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الحكومية المصرية، مع الالتزام بالحدود المكانية والمؤسسية للدراسة داخل مصر. يسعى البحث إلى توضيح العلاقة الطردية بين تفعيل الشراكات البحثية الدولية (IRP) والارتقاء بالتصنيف العالمي للجامعات، ومن النتائج المتوقعة تقديم خارطة طريق لتعظيم الاستفادة من التمويل والخبرات الدولية في حل المشكلات التربوية المحلية برؤية عالمية.

ويساهم البحث في تعزيز قدرة الباحث المصري على المشاركة في الشراكات البحثية الدولية (IRP) كأداة لتحقيق التميز الأكاديمي، بما يضمن رفع مستوى التنافسية البحثية للجامعات المصرية في المحافل العلمية الدولية واستدامة التعاون المعرفي العالمي.

1207. **العنوان:** "**الهجرة الأكاديمية وتأثيرها في جاهزية تدويل التعليم العالي المصري: دراسة مقارنة لخبرات الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يتناول هذا البحث في ضوء منطلقات التربية الدولية ظاهرة الهجرة الأكاديمية (AM Academic Migration) للكفاءات العلمية المصرية كمتغير مستقل، وأثرها المباشر على وتيرة وجاهزية تدويل التعليم العالي بجمهورية مصر العربية كمتغير تابع، حيث تمثل هجرة العقول تحديًا يعيق استدامة التميز المؤسسي وجودة البحث التدريس. يحلل البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل سياسات الاستقطاب الدولية، وبرامج العودة الأكاديمية، والحوافز المهنية، وظروف سوق العمل الأكاديمي، ومدى دورها في تعديل العلاقة بين الهجرة ومستوى التدويل الشامل. يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن (Comparative Method) بين الأقسام العلمية المصرية ذات الكثافة العالية في الهجرة الأكاديمية (AM) وتلك المستقرة، مع مقارنة السياسات المصرية بالنماذج الناجحة في دول مثل الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية التي استطاعت استثمار علمائها في الخارج لدعم التدويل المنزلي. تقتصر الحدود الموضوعية على الهجرة الخارجية لأعضاء هيئة التدريس، وتتمثل الحدود البشرية في الأكاديميين المهاجرين والكفاءات ذات الخبرة الدولية، مع الالتزام بالحدود المكانية للجامعات المصرية الحكومية والخاصة. يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين نزيف الكفاءات وضعف التنافسية الدولية للجامعات، وتوضيح كيف يمكن للمتغيرات الوسيطة أن تحول الهجرة الأكاديمية (AM) إلى فرصة للتدويل عبر الشبكات العلمية العابرة للحدود. ومن النتائج المرجوة تقديم استراتيجية وطنية لإدارة الهجرة الأكاديمية (AM) بما يضمن تدفق الخبرات العالمية إلى الداخل المصري، وتفعيل دور الأكاديميين في الخارج كجسور للتعاون الدولي، مما يسهم في رفع جودة التعليم العالي وتحقيق المعايير العالمية والجاهزية للمنافسة في سوق التعليم العالي العالمي.

1208. **العنوان:** "**التدويل الداخلي للمناهج الدراسية المصرية وأثره في تنمية الكفايات العالمية للطلاب: دراسة مقارنة في ضوء خبرات هولندا وأستراليا وماليزيا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية إلى استقصاء العلاقة الارتباطية بين تطبيق استراتيجيات التدويل الداخلي (IaH Internationalization at Home) كمتغير مستقل، وبين مستوى تنمية الكفايات العالمية لدى طلاب التعليم قبل الجامعي في مصر كمتغير تابع، وذلك لمواجهة تحدي ضعف المهارات العابرة للثقافات في المناهج التقليدية. يركز البحث على تحليل محتوى المناهج الدراسية في أبعاد المواطنة العالمية والتنمية المستدامة، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة إعداد المعلم، واستراتيجيات التدريس الحديثة، والأنشطة الصفية واللاصفية، وأثرها في تعزيز نواتج التعلم الدولية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد مستويات الدمج العالمي في المدارس الحكومية والرسمية والدولية بمصر، مستفيدًا من النماذج الرائدة في هولندا وأستراليا وماليزيا التي نجحت في تدويل مناهجها دون المساس بهويتها الوطنية. تتحدد الحدود الموضوعية في المناهج الرسمية المعتمدة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين، مع الالتزام بالمجال المكاني لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يهدف البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين التدويل الداخلي (IaH) وتعزيز القدرة التنافسية للطالب المصري، وتوضيح كيف تساهم المتغيرات الوسيطة في تفعيل هذا التدويل داخل البيئة المدرسية المحلية. ومن النتائج المتوقعة أن تخلص الدراسة إلى تفاوت واضح في مستويات التدويل بين أنماط المدارس، مما يستوجب تقديم تصور مقترح لتطوير المناهج

المصرية بما يضمن تحقيق الكفايات العالمية لجميع الطلاب، وتفعيل دور التدويل الداخلي (IaH) كأداة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم الوطني.

1209. **العنوان:** "**فعالية الإرشاد الأكاديمي الدولي في تعزيز قابلية التوظيف العالمية لخريجي الجامعات المصرية: دراسة مقارنة لخبرات المملكة المتحدة وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة**"

الموضوع: يتناول هذا البحث في ضوء منطلقات التربية الدولية دراسة العلاقة بين تفعيل منظومة الإرشاد الأكاديمي الدولي IAA (International Academic Advising) كمتغير مستقل، ومستوى قابلية التوظيف العالمية للطلاب المصريين كمتغير تابع، في ظل تزايد حدة المنافسة في سوق العمل الدولي. يركز البحث على دور الإرشاد في بناء المسارات المهنية الدولية وتوجيه الطلاب نحو البرامج الدراسية المشتركة، مع تحليل المتغيرات الوسيطة التي تشمل الكفاءة اللغوية، وبرامج التدريب الميداني الدولي، ومستوى الدعم المؤسسي، وأثرها في سد الفجوة بين المخرجات الجامعية ومتطلبات الشركات العالمية. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method) من خلال المقارنة بين الجامعات المصرية التي تمتلك مراكز متطورة للخدمات الدولية وأقرانها من الجامعات التقليدية، مع تحليل أفضل الممارسات في المملكة المتحدة وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة. تقتصر الحدود الموضوعية على خدمات الإرشاد الرسمية الموجهة نحو التدويل، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب السنوات النهائية بالجامعات الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية. يهدف البحث إلى بيان طبيعة العلاقة بين الإرشاد الأكاديمي الدولي (IAA) ونجاح الخريجين في الحصول على فرص عمل عابرة للحدود، وتوضيح دور المتغيرات الوسيطة في تحسين هذا المسار. ومن النتائج المتوقعة أن تساهم الدراسة في تقديم نموذج وطني مقترح لتطوير ممارسات الإرشاد الأكاديمي الدولي (IAA) بالجامعات المصرية، بما يضمن رفع كفاءة الخريج المصري وقدرته على المنافسة في المنصات المهنية الدولية بكفاءة واقتدار.

1210. **العنوان:** "**المحددات الثقافية التنظيمية ومعوقات تدويل المدارس المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات اليابان والنرويج وكندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية إلى تحليل العلاقة بين نمط الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية المصرية كمتغير مستقل، وبين فاعلية تطبيق سياسات التدويل المدرسي كمتغير تابع، وذلك للوقوف على أسباب تباين استجابة المدارس للتوجهات العالمية. يركز البحث على دراسة اتجاهات القيادات التربوية والمعلمين نحو الانفتاح الثقافي، وتعلم اللغات، وتقبل الابتكارات التعليمية الدولية، مع تناول المتغيرات الوسيطة المتمثلة في الخبرات الدولية السابقة للعاملين، ونمط القيادة المدرسية، وتوفر الموارد التكنولوجية، ودور الشراكات المجتمعية في دعم التدويل. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل الفروق الثقافية بين المدارس الحكومية، والرسمية لغات، والمدارس الدولية داخل مصر، مع الاسترشاد بتجارب دول مثل اليابان والنرويج وكندا في إدارة التحول الثقافي نحو العالمية. تتحدد الحدود الموضوعية في العناصر المعنوية والمادية للثقافة المدرسية، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والمديرين في مراحل التعليم قبل الجامعي داخل القطر المصري. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين المقاومة الثقافية وضعف فاعلية برامج التدويل، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في تذليل العقبات الثقافية أو تفاقمها. ومن النتائج المتوقعة أن تكشف الدراسة عن وجود معوقات ثقافية بنيوية تعيق الاندماج العالمي، مما يستلزم تصميم برامج تدريبية متخصصة لتطوير العقلية التربوية الدولية لدى الكوادر المصرية، وتقديم استراتيجية لتهيئة المناخ التنظيمي ليكون أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات التدويل المدرسي المعاصر.

1211. **العنوان:** "**تدويل منظومة التعليم الفني والمهني في جمهورية مصر العربية وأثره في تعزيز التنافسية الدولية للخريجين: دراسة مقارنة لخبرات ألمانيا وفنلندا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية دراسة العلاقة الارتباطية بين مستوى تدويل التعليم الفني والمهني (Vocational and Technical Education (VTE كمتغير مستقل، وبين تنمية الكفايات المهنية والقدرة التنافسية لخريجي المدارس الفنية في أسواق العمل الدولية كمتغير تابع، وذلك لمواجهة فجوة المهارات بين المخرجات المحلية والمعايير العالمية. يركز البحث على تحليل أبعاد التدويل في المناهج التقنية، وأساليب التدريب الميداني، ومعايير الجودة المهنية، مع تناول متغيرات وسيطة حيوية تشمل جودة التدريب العملي، وقوة الشراكات مع القطاع الصناعي العابر للحدود، ومستوى التكنولوجيا المتاحة بالمدارس الفنية. يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method من خلال موازنة التجربة المصرية بنماذج دولية رائدة في ألمانيا وفنلندا وكوريا الجنوبية لاستنباط آليات نقل وتوطين نماذج التميز المهني. تتحدد الحدود الموضوعية في القطاعات الفنية الرسمية (صناعي، تجاري، زراعي)، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والمشرفين بمؤسسات التعليم الفني والمهني (VTE) داخل مصر، مع الالتزام بالمجال المكاني لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يهدف البحث إلى تبيان طبيعة العلاقة بين التدويل وتحسين المخرجات المهنية، وتوضيح أثر المتغيرات الوسيطة في تسريع وتيرة جودة التعليم الفني والمهني (VTE). وتشير النتائج المتوقعة إلى إمكانية بناء نموذج مصري واقعي للتدويل الفني يجمع بين المعايير الدولية والاحتياجات القومية، مما يسهم في رفع كفاءة العمالة المصرية وتأهيلها للعمل في المشروعات الدولية، وتقديم استراتيجية لتعزيز مكانة التعليم الفني والمهني (VTE) كرافد أساسي للتنمية المستدامة.

1212. **العنوان:** "**توظيف نتائج التقييمات الدولية واسعة النطاق في تطوير المناهج الوطنية بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لخبرات سنغافورة وإستونيا وفيتنام**"

الموضوع: يسعى هذا البحث في ضوء منطلقات التربية الدولية إلى تحليل العلاقة بين نتائج مصر في التقييمات الدولية واسعة النطاق (International Large-Scale Assessments (ILSA كمتغير مستقل، وبين اتجاهات ومنهجيات تطوير المناهج التعليمية الوطنية بوزارة التربية والتعليم كمتغير تابع، وذلك لرفع مستوى نواتج التعلم في المواد الأساسية. يركز البحث على تحليل الفجوات المهارية في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم التي تظهرها نتائج التقييمات الدولية واسعة النطاق (ILSA) مثل TIMSS وPISA، مع دراسة متغيرات وسيطة تشمل قدرة فرق تطوير المناهج على تحليل البيانات الدولية، ومستوى تدريب المعلمين، ومدى توافر الموارد التعليمية المساعدة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) من خلال دراسة تجارب دول حققت قفزات نوعية مثل سنغافورة وإستونيا وفيتنام في توظيف نتائج التقييمات الدولية واسعة النطاق (ILSA) لإصلاح منظومتها التعليمية. تتحدد الحدود الموضوعية في النتائج الرسمية للمشاركة المصرية في تلك الاختبارات، بينما تشمل الحدود البشرية مخططي المناهج والخبراء بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، مع الالتزام بالحدود المكانية لمصر. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين البيانات الدولية وعملية اتخاذ القرار التربوي، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في فاعلية هذا التطوير. وتشير النتائج المتوقعة إلى ضرورة الانتقال من مجرد المشاركة في التقييمات الدولية واسعة النطاق (ILSA) إلى بناء إطار وطني شامل للتطوير القائم على الأدلة الدولية، بما يضمن مواءمة المناهج المصرية مع المعايير العالمية وتطوير أدوات التقويم الوطنية لتتوافق مع فلسفة الاختبارات الدولية الحديثة.

1213. **العنوان:** "**تنمية الكفايات بين الثقافية لدى طلاب الجامعات المصرية عبر الأنشطة الدولية: دراسة مقارنة لخبرات كندا وأسبانيا واليونان**"

الموضوع: يهدف هذا البحث في تخصص التربية الدولية إلى دراسة العلاقة بين مشاركة طلاب الجامعات المصرية في الأنشطة الدولية الرسمية كمتغير مستقل، وبين مستوى تنمية الكفايات بين الثقافية Intercultural Competencies IC)) لديهم كمتغير تابع، لتعزيز قدراتهم على التواصل الفعال في مجتمعات متنوعة. تشمل هذه الكفايات مهارات

الذكاء الثقافي، وإدارة التنوع، واحترام الاختلاف، بينما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل مستوى إتقان اللغات الأجنبية، والخلفية الاجتماعية والثقافية للطالب، ونوع النشاط الدولي المشارك فيه. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method) من خلال مقارنة مستويات الكفايات بين الثقافية (IC) لدى الطلاب المشاركين في برامج دولية وأقرانهم غير المشاركين، مع الاستئناس بالتجارب الرائدة في كندا وأسبانيا واليونان في دمج البعد الثقافي الدولي بالحياة الجامعية. تتحدد الحدود الموضوعية في الأنشطة والبرامج الدولية المنظمة رسميًا، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب الجامعيين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية. يهدف البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين الخبرة الدولية وبناء الكفايات الشخصية والمهنية، وتوضيح أثر المتغيرات الوسيطة في تعميق فهم الطالب للكفايات بين الثقافية (IC). ومن النتائج المتوقعة إبراز الأثر الإيجابي للمشاركة الدولية في صقل الشخصية المصرية المنفتحة بوعي، مما يدفع نحو اقتراح سياسات جامعية تدعم التوسع في الأنشطة الدولية وتفعيل الكفايات بين الثقافية (IC) كأحد متطلبات التخرج الأساسية لضمان جاهزية الطلاب للعمل والتعايش في ظل عولمة متسارعة.

1214. **العنوان:** "**أثر التصنيفات الجامعية العالمية في دفع جهود التدويل بالجامعات المصرية: دراسة مقارنة لخبرات ماليزيا وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية**"

الموضوع: يتناول هذا البحث في سياق التربية الدولية تحليل العلاقة بين اعتماد الجامعات المصرية على معايير التصنيفات الجامعية العالمية (GUR (Global University Rankings كمتغير مستقل، وبين مستوى جودة تدويل التعليم والبحث العلمي كمتغير تابع، لتقييم مدى انعكاس هذه التصنيفات على الواقع المؤسسي. يركز البحث على مؤشرات النشر الدولي، ونسب الطلاب والأساتذة الدوليين، وقوة الشراكات الأكاديمية العابرة للحدود، مع دراسة متغيرات وسيطة تشمل حجم التمويل المؤسسي، ونظم الحوكمة الرشيدة، والقدرة التنافسية للجامعة. يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن (Comparative Method) لموازنة أداء الجامعات المصرية بأقرانها في ماليزيا وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية، للوقوف على استراتيجيات تحسين الموقع التنافسي العالمي. تتحدد الحدود الموضوعية في معايير التصنيفات الجامعية العالمية (GUR) المعتمدة (مثل QS وTimes)، وتتمثل الحدود البشرية في القيادات الأكاديمية ومديري مكاتب التصنيف بالجامعات المصرية، مع الالتزام بالحدود المكانية لمصر. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين السعي نحو التصنيفات الجامعية العالمية (GUR) وبين التدويل الحقيقي للمؤسسة، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في تحقيق الاستدامة الأكاديمية. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوة بين الاستجابة الشكلية لمعايير التصنيفات وبين التدويل الجوهري، مما يستوجب تقديم دليل استرشادي وطني لتحسين المكانة الدولية للجامعات المصرية عبر تعزيز التدويل النوعي، وتفعيل دور التصنيفات الجامعية العالمية (GUR) كأداة تطويرية وليست مجرد هدف إحصائي.

1215. **العنوان:** "**الدراسة بالخارج وتأثيرها في تنمية المهارات العالمية للطلاب المصريين: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية والأثر الناتج عن الدراسة بالخارج Study Abroad (SA) بوصفها المتغير المستقل (Independent Variable (IV)، وتأثيرها الجوهري في تنمية المهارات العالمية Global Skills (GS) لدى الطلاب المصريين بصفتها المتغير التابع (Dependent Variable (DV)؛ حيث تشمل هذه المهارات القدرة على التواصل الدولي، والتفكير النقدي العالمي، والتكيف الثقافي المتبادل في بيئات تعليمية متنوعة. كما تبحث الدراسة في دور المتغيرات الوسيطة (Mediating Variables (MV) المتمثلة في الدعم المؤسسي، والتخصص الأكاديمي، ومدة الإقامة الدراسية، وإتقان اللغة الأجنبية، ومدى مساهمتها في تعزيز مخرجات التعلم وتطوير الشخصية القيادية. يقع مجال البحث في إطار تقييم جودة مخرجات التعليم العالي المصري وقدرة خريجيه على المنافسة في الأسواق الدولية، مع تحديد الحدود الموضوعية في قياس الكفايات والمهارات العالمية، والحدود البشرية التي تشمل الطلاب المصريين المبتعثين والطلاب المقيدين بالجامعات المحلية، بينما تتركز الحدود المكانية في مقارنة بيئات تعليمية وثقافية مختلفة. يعتمد البحث بشكل

رئيسي على المنهج المقارن (CM Comparative Method)؛ وذلك عبر إجراء تحليل ومقارنة بين خبرات وتجارب الطلاب في ثلاث دول أجنبية تعد هي الأكثر استقطابًا للطلاب المصريين وهي: ألمانيا، وكندا، واليابان؛ وذلك لاستنباط أفضل النماذج التي تسهم في بناء الشخصية الدولية للطالب المصري بما يتوافق مع أهداف الدولة. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تحويل الخبرة الأكاديمية الدولية إلى مؤشرات أداء رئيسية (KPIs Key Performance Indicators) تخدم سوق العمل المحلي والدولي بشكل مباشر. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل صياغة إطار وطني لتعزيز الـ GS لدى الطلاب داخل مصر وخارجها، وتطوير برامج الابتعاث بما يضمن تحقيق التوازن بين التحصيل العلمي والنمو الثقافي، مع تقديم توصيات لتأمين فرص عادلة للدراسة الخارجية، وتفعيل دور الـ MV في تقليص الفجوة المهارية بين الخريجين، وضرورة إدماج مفاهيم التدويل في المناهج المحلية لمحاكاة تجارب الـ SA الناجحة، مما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة رأس المال البشري المصري وفقًا للمعايير العالمية، وضمان استدامة الأثر التعليمي للـ IV في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على دور الـ CM في تطوير السياسات التعليمية المصرية لمواكبة التغيرات في الـ KPIs الدولية بشكل منهجي وأكاديمي رصين يخدم رؤية مصر المستقبلية.

1216. **العنوان:** "**العائد التربوي للبعثات الأكاديمية الدولية في تنمية المهارات العالمية للباحثين المصريين: دراسة مقارنة في ضوء خبرات اليابان والصين وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية دراسة العلاقة الارتباطية بين الانخراط في البعثات الأكاديمية الدولية (IAM International Academic Missions) كمتغير مستقل، وبين مستوى تنمية المهارات العالمية (GS Global Skills) لدى الباحثين والطلاب المصريين كمتغير تابع، وذلك لمواجهة متطلبات التنافسية العلمية في البيئات البحثية العابرة للحدود. يركز البحث على تحليل أبعاد المهارات العالمية (GS) المتمثلة في الكفاءة التواصلية الدولية، والتفكير النقدي الكوني، والمرونة في التكيف الثقافي، مع دراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل كفاءة الدعم المؤسسي، ونوع التخصص الأكاديمي، ومدة الإقامة بالخارج، ومستوى إتقان اللغة الأجنبية، وأثرها في تعظيم العائد من التجربة الدولية. يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method من خلال موازنة السمات المهارية لطلاب البعثات الأكاديمية الدولية (IAM) بأقرانهم الذين لم تتوافر لهم هذه الخبرة، مستلهمًا نماذج النجاح في دول اليابان والصين وكوريا الجنوبية في استثمار البعثات لبناء رأس المال البشري. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج الدراسة الرسمية بالخارج، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الدراسات العليا والباحثين المصريين، مع الالتزام بالمجال المكاني لمصر. يهدف البحث إلى تبيان طبيعة العلاقة بين الخبرة الدولية وبناء القدرات البحثية العالمية، وتوضيح أثر العوامل الوسيطة في فاعلية هذا المسار. ومن النتائج المتوقعة إثبات وجود أثر إيجابي للبعثات في تطوير الشخصية الأكاديمية، مما يدفع نحو اقتراح سياسات تضمن عدالة الإتاحة وتحسين آليات اختيار المبتعثين لضمان استدامة تنمية المهارات العالمية (GS) في المنظومة التعليمية المصرية.

1217. **العنوان:** "**الخطاب الإعلامي المصري وتأثيره في تشكيل اتجاهات الأسر نحو تدويل التعليم: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات فرنسا وألمانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة**"

الموضوع: يسعى هذا البحث في سياق التربية الدولية إلى دراسة العلاقة بين طبيعة الخطاب الإعلامي المصري المعاصر المتعلق بظاهرة تدويل التعليم (IoE Internationalization of Education) كمتغير مستقل، وبين اتجاهات وتصورات الأسر المصرية نحو إلحاق أبنائها بمسارات التعليم الدولي كمتغير تابع، لمعالجة مشكلة تباين الوعي المجتمعي بمخرجات التعليم العابر للحدود. يركز البحث على تحليل مضمون الرسائل الإعلامية في الصحف والمنصات الرقمية، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل مستوى الوعي الإعلامي لدى الوالدين، والخلفية السوسيو-اقتصادية للأسرة، والصورة الذهنية النمطية حول تدويل التعليم (IoE)، ومدى تأثيرها في صياغة قرارات الاختيار التعليمي. يعتمد البحث على المنهج التحليلي

المقارن لأنماط الخطاب الإعلامي، مع مقارنة التجربة المصرية بنماذج خطابية في فرنسا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة في كيفية عرض قضايا التدويل. تتحدد الحدود الموضوعية في الخطاب الإعلامي المعلن حول التدويل، وتتمثل الحدود البشرية في عينة من الأسر المصرية بمختلف شرائحها، مع الالتزام بالحدود المكانية لوسائل الإعلام والمنصات الوطنية. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين التغطية الإعلامية وصياغة الاتجاهات التعليمية، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في تعزيز أو إعاقة قبول تدويل التعليم (IoE) داخل المجتمع. وتشير النتائج المتوقعة إلى الدور المحوري للإعلام في توجيه بوصلة التعليم، مما يستلزم اقتراح خطاب إعلامي تربوي متوازن يربط بين مزايا التدويل والحفاظ على الهوية الوطنية، ويقدم رؤية موضوعية حول تدويل التعليم (IoE) تدعم اتخاذ القرارات الأسرية الرشيدة.

1218. **العنوان: "إشكاليات العدالة والإنصاف في الوصول إلى فرص التعليم الدولي داخل المجتمع المصري: دراسة مقارنة لخبرات الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية إلى تحليل العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر المصرية كمتغير مستقل، وبين فرص الوصول الفعلي إلى برامج التعليم الدولي (IE International Education) بمراحلها المختلفة كمتغير تابع، للوقوف على مدى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص في ظل عولمة التعليم. يركز البحث على دراسة أبعاد العدالة التعليمية والإنصاف الاجتماعي، مع تناول متغيرات وسيطة حيوية تشمل نظم المنح الدراسية، والدعم المؤسسي الرسمي، وسياسات القبول، والتوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم الدولي (IE)، وأثرها في تضييق أو توسيع فجوة المشاركة الدولية. يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية المختلفة في مصر، مع مقارنة النتائج بالتجارب الدولية في الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا التي واجهت تحديات مماثلة في موازنة التدويل مع العدالة. تتحدد الحدود الموضوعية في مسارات التعليم الدولي (IE) النظامي، وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأسرهم من مختلف المستويات الطبقية، مع الالتزام بالحدود المكانية لمحافظات مصرية مختارة. يهدف البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين التدويل وإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي، وتوضيح كيف تساهم المتغيرات الوسيطة في تحقيق الإنصاف. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوة هيكلية في عدالة الوصول للخبرات العالمية، مما يتطلب اقتراح سياسات وطنية داعمة لدمقرطة التعليم الدولي (IE) وتوسيع قاعدة المستفيدين من المنح، بما يضمن تحويل التدويل إلى أداة للحراك الاجتماعي وليس عائقًا أمام العدالة التعليمية.

1219. **العنوان: "المدارس الدولية ودورها في تشكيل اتجاهات الطلاب المصريين نحو الهجرة التعليمية: دراسة مقارنة لخبرات الصين والهند وفيتنام"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية دراسة العلاقة الارتباطية بين الالتحاق بمؤسسات التعليم المدرسي الدولي (ISE International School Education) داخل جمهورية مصر العربية كمتغير مستقل، وبين نمو اتجاهات الطلاب نحو الهجرة التعليمية (EM Educational Migration) إلى الخارج كمتغير تابع، لمواجهة تحديات الحفاظ على الكفاءات الشابة. يركز البحث على تحليل أثر المناهج الأجنبية، والبيئة المدرسية متعددة الثقافات، ودور المعلمين الأجانب في صياغة الطموحات الأكاديمية العالمية، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل مستوى إتقان اللغة الأجنبية، والوضع الاقتصادي للأسرة، والسمات الشخصية للطلاب، وأثرها في تعزيز الرغبة في الدراسة بالخارج. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method بين طلاب المدارس الدولية (ISE) وطلاب التعليم الوطني، مستلهمًا تجارب دول مثل الصين والهند وفيتنام في إدارة تدفقات الهجرة التعليمية (EM). تتحدد الحدود الموضوعية في المدارس المرخصة رسميًا، وتشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية، مع الالتزام بالمجال المكاني للمناطق الحضرية بمصر. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين نمط التعليم الدولي وتشكيل النزعة نحو الهجرة، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في اتخاذ قرار الدراسة بالخارج. ومن النتائج المتوقعة أن تخلص الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين جودة التعليم الدولي وزيادة معدلات الهجرة

التعليمية (EM)، مما يستلزم اقتراح سياسات وطنية تضمن التوازن بين الانفتاح العالمي واستبقاء رأس المال البشري لدعم التنمية القومية الشاملة.

1220. **العنوان:** "**تدويل برامج الدراسات العليا في كليات التربية المصرية وأثره في جودة البحث التربوي: دراسة مقارنة لخبرات المملكة المتحدة وأستراليا وجنوب أفريقيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين مستوى تدويل برامج الدراسات العليا Internationalization of Graduate Studies (IGS) في كليات التربية المصرية كمتغير مستقل، وبين تحسن جودة وأصالة البحوث التربوية المنتجة كمتغير تابع، لمواجهة مشكلة ضعف المنهجية البحثية في السياق العالمي. يركز البحث على دراسة مظاهر التدويل مثل الإشراف المشترك، والمقررات ذات الصبغة العالمية، والأنشطة البحثية العابرة للحدود، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل إتاحة قواعد البيانات العالمية، وجودة التدريب على مناهج البحث، ومستوى التمويل الدولي المخصص للباحثين. يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method بين البرامج التعليمية ذات الطابع الدولي والبرامج التقليدية، مع الاسترشاد بخبرات المملكة المتحدة وأستراليا وجنوب أفريقيا في تطوير قطاع تدويل برامج الدراسات العليا (IGS) التربوية. تتحدد الحدود الموضوعية في التخصصات التربوية بمرحلتي الماجستير والدكتوراه، وتتمثل الحدود البشرية في طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس، مع الالتزام بالحدود المكانية للجامعات الحكومية المصرية. يهدف البحث إلى تبيان طبيعة العلاقة بين تدويل برامج الدراسات العليا (IGS) ورفع مستوى التنافسية البحثية، وتوضيح أثر المتغيرات الوسيطة في جودة الإنتاج العلمي. وتشير النتائج المتوقعة إلى تحسن ملحوظ في المخرجات البحثية مع زيادة وتيرة التدويل، مما ينتهي بتقديم إطار مقترح لتدويل البحث التربوي المصري بما يضمن مواكبته للمعايير الدولية وتحقيق التميز الأكاديمي المستدام.

1221. **العنوان:** "**الفروع الدولية للجامعات الأجنبية بمصر وتأثيرها في الهوية الأكاديمية والوطنية للطلاب: دراسة مقارنة لخبرات دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وماليزيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث في ضوء منطلقات التربية الدولية إلى دراسة العلاقة بين الالتحاق بمؤسسات لفروع الدولية للجامعات الأجنبية (International Branch Campuses (IBC داخل جمهورية مصر العربية كمتغير مستقل، وبين تشكل الهوية الأكاديمية والوطنية (Academic and National Identity (ANI لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، لمعالجة إشكالية التوازن بين العالمية والمحلية. يركز البحث على تحليل أثر المناهج العالمية، وبيئة التعلم متعددة الثقافات، ونمط التفاعل الأكاديمي داخل هذه الفروع، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل الأنشطة الثقافية الموازية، ومستوى الدعم الأكاديمي، وطبيعة التفاعل الاجتماعي بين الطلاب المحليين والدوليين. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method بين طلاب الفروع الدولية (IBC) وطلاب الجامعات الوطنية، مستعينًا بتحليل تجارب دولية مشابهة في الإمارات وقطر وماليزيا في إدارة الهوية الأكاديمية والوطنية (ANI) داخل الفروع الدولية. تتحدد الحدود الموضوعية في الخبرات التعليمية والثقافية داخل الفروع المعتمدة، وتشمل الحدود البشرية الطلاب الجامعيين المصريين، مع الالتزام بالمجال المكاني لمقر هذه الجامعات بالعاصمة الإدارية والتجمعات العمرانية الجديدة. يهدف البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين تدويل التعليم الجامعي وتشكيل الانتماء الوطني، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في حماية الهوية الأكاديمية والوطنية (ANI). ومن النتائج المتوقعة إبراز تأثير مزدوج يجمع بين الانفتاح الفكري والوعي القومي، مما ينتهي بتقديم توصيات لتعزيز المكون الثقافي الوطني داخل الفروع الدولية (IBC) لضمان تخرج كوادر تمتلك كفايات عالمية وهوية مصرية رصينة.

1222. **العنوان:** "**التدويل كأداة لتعزيز الدبلوماسية التعليمية واستقطاب الطلاب الدوليين في الجامعات المصرية: دراسة مقارنة لخبرات الأردن وتركيا وماليزيا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين سياسات وبرامج تدويل التعليم العالي (IoHE Internationalization of Higher Education) كمتغير مستقل، وبين تعزيز دور جمهورية مصر العربية في الدبلوماسية التعليمية (ED Educational Diplomacy) وقوتها الناعمة كمتغير تابع، وذلك لمواجهة تحديات التنافسية الإقليمية في سوق التعليم. يركز البحث على تحليل جودة البرامج الأكاديمية المقدمة، واستراتيجيات التسويق التعليمي الدولي، ومستوى الدعم الحكومي، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل كفاءة الخدمات الطلابية، وتنوع المسارات البرامجية، والاعتراف الدولي بالشهادات، وأثرها في جذب الطلاب الوافدين. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method لموازنة التجربة المصرية بتجارب إقليمية ودولية ناجحة في الأردن وتركيا وماليزيا لاستنباط آليات تطوير منظومة الوافدين. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج الاستقطاب الرسمية، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب الدوليين والقيادات الإدارية بالجامعات، مع الالتزام بالمجال المكاني للجامعات المصرية. يهدف البحث إلى تبيان طبيعة العلاقة بين تدويل التعليم العالي (IoHE) وتنامي الدبلوماسية التعليمية (ED)، وتوضيح أثر المتغيرات الوسيطة في نجاح استراتيجيات الجذب. ومن النتائج المتوقعة إبراز وجود إمكانات غير مستغلة في المنظومة المصرية، مما ينتهي بتقديم مقترحات إجرائية لتعظيم الدور الدبلوماسي للتعليم المصري، وتفعيل الدبلوماسية التعليمية (ED) كأداة لتعزيز المكانة الدولية للدولة وتنمية مواردها التعليمية المستدامة.

1223. **العنوان:** "**محددات اختيار الطلاب المصريين للالتحاق بالجامعات الأجنبية داخل مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الصين وفيتنام والمجر**"

الموضوع: يهدف هذا البحث في ضوء منطلقات التربية الدولية إلى تحليل العلاقة بين مجموعة من المحددات الأكاديمية والمهنية والاقتصادية كمتغيرات مستقلة، وبين قرار الطالب المصري بالالتحاق بمؤسسات الجامعات الأجنبية Foreign (FU Universities) العاملة داخل مصر كمتغير تابع، لمعالجة مشكلة هجرة الطلاب وتفضيل النماذج الدولية. يركز البحث على دراسة سمعة الجامعة الدولية، وطبيعة المناهج المطبقة، وفرص التوظيف العالمية المتوقعة، والبيئة التعليمية متعددة الثقافات، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل حجم الدعم الأسري، وتوفر المنح الدراسية، ولغة التدريس المعتمدة، وأثرها في تشكيل التفضيلات التعليمية. يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method بين طلاب البرامج الأجنبية وأقرانهم في البرامج الوطنية، مسترشدًا بتجارب دول مثل الصين وفيتنام والمجر في إدارة الطلب على الجامعات الأجنبية (FU). تتحدد الحدود الموضوعية في الجامعات المعتمدة من وزارة التعليم العالي، وتشمل الحدود البشرية الطلاب الجامعيين المصريين، مع الالتزام بالحدود المكانية لمقر هذه الجامعات بمصر. يهدف البحث إلى كشف تداخل العوامل المؤثرة في قرار الاختيار، وتوضيح كيف تساهم الجامعات الأجنبية (FU) في تغيير الخارطة التعليمية المحلية. ومن النتائج المتوقعة إثبات أولوية العوامل المهنية المرتبطة بسوق العمل الدولي، مما ينتهي بتقديم توصيات لتطوير البرامج المصرية لتكون بديلًا تنافسيًا قويًا، وتفعيل دور الجامعات الأجنبية (FU) في نقل الخبرات العالمية للداخل التعليمي المصري بفاعلية.

1224. **العنوان:** "**التعليم الدولي ومدخل تعزيز التنافسية المهنية للمعلم المصري: دراسة مقارنة لخبرات فنلندا وسنغافورة واليابان**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في تخصص التربية الدولية تحليل العلاقة بين امتلاك المعلم المصري لكفايات مهنية ذات بعد دولي (IPC International Professional Competencies) كمتغير مستقل، وبين مستوى تنافسيته المهنية في سوق العمل التعليمي محليًا ودوليًا كمتغير تابع، لمواجهة متطلبات التدريس في البيئات التعليمية العالمية. يركز البحث على دور التعليم الدولي في تنمية مهارات التدريس الحديثة، والتعامل مع التنوع الثقافي، وتبني الممارسات التربوية العالمية، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل إتقان اللغة الأجنبية، والخبرة التدريبية الدولية، وطبيعة المناهج الدراسية، وأثرها في صقل مهارات المعلم. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method بين معلمين ذوي خبرات دولية وآخرين دونها، مع تحليل تجارب فنلندا وسنغافورة واليابان في تدويل برامج إعداد المعلم. تتحدد الحدود الموضوعية في التعليم النظامي وبرامج

التنمية المهنية، وتشمل الحدود البشرية المعلمين بمراحل التعليم قبل الجامعي، مع الالتزام بالحدود المكانية للمؤسسات التعليمية المصرية. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين التدويل وتنامي التنافسية المهنية، وبيان أثر امتلاك الكفايات مهنية ذات بعد دولي (IPC) في تحسين نواتج التعلم. ومن النتائج المتوقعة إثبات التفوق النسبي للمعلمين ذوي الرؤية العالمية، مما ينتهي بتقديم إطار مقترح لتطوير برامج إعداد المعلم المصري وفق منظور دولي، يضمن دمج الكفايات مهنية ذات بعد دولي (IPC) كجزء أصيل من التكوين المهني للمعلم المعاصر.

1225. **العنوان:** "**إمكانات وتحديات تدويل المدارس الحكومية بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لخبرات إستونيا والهند والبرازيل**"

الموضوع: يهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية إلى دراسة العلاقة بين تطبيق ممارسات تدويل المدارس الحكومية (GSI) Government School Internationalization كمتغير مستقل، وبين تحسن جودة التعليم وتنمية الكفايات العالمية لدى الطلاب كمتغير تابع، وذلك لتقليل الفجوة التعليمية بين المدارس الحكومية والدولية. يركز البحث على تحليل فرص دمج الأبعاد الدولية في المناهج والأنشطة، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل كفاءة التمويل المدرسي، وتدريب المعلمين، وجاهزية البنية التحتية الرقمية، ونمط القيادة التربوية، وأثرها في تذليل عقبات التدويل. يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method بين مدارس حكومية ذات موارد مرتفعة وأخرى محدودة، مع مقارنة النتائج بتجارب دولية في إستونيا والهند والبرازيل في تدويل التعليم الحكومي. تتحدد الحدود الموضوعية في الممارسات الرسمية للتدويل، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والإدارات المدرسية بوزارة التربية والتعليم، مع الالتزام بالحدود المكانية لمحافظات مصرية مختارة. يهدف البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين الإمكانات المتاحة ومستوى تدويل المدارس الحكومية (GSI)، وتوضيح أثر المتغيرات الوسيطة في تحقيق الشمولية الدولية. ومن النتائج المتوقعة رصد تفاوت واضح في القدرات المؤسسية، مما ينتهي بتقديم توصيات لتبني استراتيجية تدويل المدارس الحكومية (GSI) تدريجيًا، تضمن وصول الأبعاد الدولية لجميع فئات الطلاب المصريين بعدالة وإنصاف، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للتعليم المصري.

1226. **العنوان:** "**إسهامات البرامج التعليمية الدولية في تنمية مهارات التفكير النقدي العالمي لدى طلاب الجامعات المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات أستراليا وكوريا الجنوبية وسويسرا**"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة في إطار تخصص التربية الدولية إلى استقصاء وتحليل العلاقة الارتباطية بين تعرض طلاب الجامعات المصرية للمحتوى الأكاديمي الدولي (IAC) International Academic Content كمتغير مستقل، وبين مستوى تنمية مهارات التفكير النقدي العالمي (GCT) Global Critical Thinking لديهم كمتغير تابع، وذلك لمواجهة مشكلة ضعف القدرة التحليلية للقضايا الكونية المعاصرة في البرامج التقليدية. يتناول البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة الجوهرية التي تشمل مستوى إتقان اللغة الأجنبية، وطبيعة الخلفية الأكاديمية السابقة، ونمط الجامعة (حكومية، خاصة، دولية)، ومدى تأثير هذه العوامل في تعزيز قدرة الطالب على معالجة المشكلات متعددة الأبعاد برؤية عالمية وسياق محلي. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن Comparative Method من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين طلاب الجامعات ذات الطابع الدولي وطلاب الجامعات التقليدية في مصر، مع الاستئناس بالتجارب الرائدة في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية وسويسرا في دمج المهارات العابرة للحدود في التعليم العالي. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في المقررات الأكاديمية والمساقات الدراسية ذات الصبغة العالمية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الجامعية الأولى، مع الالتزام بالحدود المكانية والمؤسسية للجامعات المصرية المختارة. يهدف البحث إلى كشف طبيعة العلاقة التفاعلية بين المحتوى الأكاديمي الدولي (IAC) وتطوير مهارات التفكير النقدي العالمي (GCT)، وتوضيح كيف تساهم المتغيرات الوسيطة في تفعيل هذا الأثر. ومن النتائج المتوقعة أن تخلص الدراسة إلى ضرورة إدماج أبعاد دولية منظمة في المناهج الوطنية لتعزيز

التنافسية الفكرية للخريج المصري، وتقديم توصيات إجرائية لتطوير بيئات التعلم الجامعية بما يدعم التفكير النقدي العالمي (GCT) وفق المعايير الدولية المعاصرة، مع ضمان الحفاظ على الثوابت الوطنية والأصالة الفكرية.

.1227 **العنوان:** "**أثر تدويل النظم الإدارية الجامعية في تطوير الكفاءة المؤسسية بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لخبرات المملكة المتحدة وسنغافورة وأستراليا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين تبني ممارسات الإدارة الجامعية الدولية (IUM International University Management) كمتغير مستقل، وبين مستوى تحسن الكفاءة والفاعلية التنظيمية في الجامعات المصرية كمتغير تابع، وذلك لمعالجة مشكلات البيروقراطية وضعف التنافسية الإدارية العالمية. يركز البحث على دراسة سياسات الحوكمة الرشيدة، ونظم الجودة العالمية، وإدارة الشراكات الأكاديمية العابرة للحدود، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل برامج التدريب الإداري الدولي، ومستوى الاستقلالية المؤسسية، وتوفر آليات التمويل المستدام، وأثرها في تسريع وتيرة التحديث الإداري. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method لتحليل الفروق الجوهرية في الأداء بين الجامعات المصرية المختارة وجامعات عالمية رائدة في المملكة المتحدة وسنغافورة وأستراليا، لاستنباط آليات نقل وتوطين نماذج الإدارة الاحترافية. تتحدد الحدود الموضوعية في النظم الإدارية الرسمية المعتمدة، وتشمل الحدود البشرية القيادات الجامعية ومديري مراكز ضمان الجودة، مع الالتزام بالمجال المكاني للتعليم العالي المصري. يهدف البحث إلى تبيان طبيعة العلاقة بين تدويل النظم الإدارية الجامعية (IUM) وتحقيق التميز المؤسسي، وتوضيح أثر المتغيرات الوسيطة في تعزيز القدرة على الابتكار الإداري. ومن النتائج المتوقعة أن تخلص الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة الإدارة الجامعية المصرية لتتلاءم مع المعايير الدولية، وتقديم نموذج إداري مقترح يدعم استراتيجية التدويل الوطني ويضمن كفاءة استثمار الموارد البشرية والمادية بالجامعات.

.1228 **العنوان:** "**انعكاسات وجود الطلاب الدوليين على جودة البيئة التعليمية الداخلية بالجامعات المصرية: دراسة مقارنة لخبرات الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا والأردن**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في ضوء منطلقات التربية الدولية دراسة العلاقة بين تنامي معدلات استقطاب الطلاب الدوليين (IS International Students) كمتغير مستقل، وبين تحسن مستوى جودة البيئة التعليمية الداخلية بالجامعات المصرية كمتغير تابع، وذلك للوقوف على القيمة التربوية المضافة للتنوع الثقافي الأكاديمي. يركز البحث على تحليل أثر التعددية الثقافية في إثراء المناقشات الصفية، وتطوير أساليب التدريس التفاعلية، وتفعيل الأنشطة الطلابية العابرة للثقافات، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل كفاءة الدعم الأكاديمي، وجودة الخدمات المعيشية، ولغة التدريس المستخدمة، وبرامج الاندماج الثقافي المنظمة. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method من خلال موازنة البيئات التعليمية في جامعات مصرية ذات كثافة مرتفعة من الطلاب الدوليين (IS) بأقرانها ذات الكثافة المحدودة، مسترشدًا بتجارب ناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا والأردن. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج الأكاديمية النظامية والأنشطة المرتبطة بها، وتشمل الحدود البشرية الطلاب المصريين والدوليين وأعضاء هيئة التدريس، مع الالتزام بالحدود المكانية والمؤسسية للجامعات المصرية. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين وجود الطلاب الدوليين (IS) وتدويل الخبرات التعليمية للطلاب الوطنيين، وبيان دور المتغيرات الوسيطة في تعظيم المردود التربوي لهذا التنوع. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التواجد الدولي يساهم في بناء مناخ أكاديمي أكثر انفتاحًا وعالمية، مما يستوجب تقديم توصيات لتعزيز جاذبية الجامعات المصرية للطلاب الدوليين (IS) وتطوير سياسات استبقاءهم ودمجهم لضمان جودة البيئة الجامعية الوطنية.

1229. **العنوان:** "**فاعلية برامج التعلم العابر للحدود في تنمية الكفايات العالمية لطلاب المدارس والجامعات المصرية: دراسة مقارنة لخبرات كندا وكوريا الجنوبية وإستونيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث في تخصص التربية الدولية إلى تحليل العلاقة بين الانخراط في برامج التعلم العابر للحدود (Cross-Border Learning (CBL كمتغير مستقل، وبين مستوى تنمية الكفايات العالمية لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، لمواجهة تحديات التحول الرقمي في التعليم الدولي. يركز البحث على دراسة المشاركة في الفصول الافتراضية الدولية، والمشروعات الرقمية التشاركية، والدروس المتزامنة مع أقران من دول أخرى، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل مهارات التواصل باللغة الأجنبية، وجاهزية البنية التحتية الرقمية، ومستوى الدعم المؤسسي والتقني المقدم، وأثرها في تعميق الخبرة التعليمية الدولية. يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method بين المؤسسات التعليمية المصرية التي تطبق آليات التعلم العابر للحدود (CBL) وتلك التي تفتقر إليها، مستلهمًا أفضل الممارسات من دول رائدة مثل كندا وكوريا الجنوبية وإستونيا. تتحدد الحدود الموضوعية في أنشطة التعلم الإلكتروني المنظم عابر الحدود، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين في مرحلتي التعليم قبل الجامعي والجامعي، مع الالتزام بالحدود المكانية لجمهورية مصر العربية. يهدف البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين التعلم الرقمي الدولي وبناء الهوية العالمية للطالب، وتوضيح أثر المتغيرات الوسيطة في تضييق الفجوة الرقمية الدولية. ومن النتائج المتوقعة إبراز الدور الجوهري لبرامج التعلم العابر للحدود (CBL) في توفير خبرات دولية للطلاب دون الحاجة للسفر الفعلي، مما يدفع نحو تقديم إطار مقترح لدمج هذه التقنيات في المنظومة الوطنية لتعزيز كفاءة المخرج التعليمي المصري عالميًا.

1230. **العنوان:** "**استراتيجيات التعليم الدولي كمدخل لبناء رأس مال بشري عالمي في مصر: دراسة مقارنة لخبرات الصين والهند والبرازيل**"

الموضوع: يتناول هذا البحث في سياق التربية الدولية تحليل العلاقة بين تبني الدولة المصرية لاستراتيجيات التعليم الدولي (International Education (IE كمتغير مستقل، وبين قدرتها على بناء رأس مال بشري عالمي Global Human Capital (GHC)) يمتلك كفايات المنافسة في سوق العمل الكوني كمتغير تابع. يركز البحث على دراسة أثر التدويل في تعزيز المهارات المهنية والتقنية العابرة للحدود، وإتقان اللغات، وتنمية قدرات الابتكار، ورفع قابلية التوظيف الدولي، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل السياسات الحكومية المنظمة، ومستوى التمويل القومي للتدويل، والبيئة الاقتصادية المحفزة، وجودة الاعتماد الدولي للمؤسسات. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method لموازنة التوجه المصري الراهن بتجارب دول حققت قفزات تنموية عبر بناء رأس مال بشري عالمي (GHC) مثل الصين والهند والبرازيل. تتحدد الحدود الموضوعية في استراتيجيات التدويل والبيانات الصادرة عن المنظمات الدولية، وتشمل الحدود البشرية صناع السياسات التعليمية والخريجين، مع الالتزام بالحدود المكانية لمصر. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين التعليم الدولي (IE) وتحقيق التنمية المستدامة، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في تحويل التعليم إلى قوة اقتصادية دولية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الاستثمار في التعليم الدولي (IE) يعد ركيزة أساسية للأمن القومي والنمو الاقتصادي، مما ينتهي بتقديم إطار وطني متكامل يهدف إلى مواءمة مخرجات التعليم المصري مع معايير بناء رأس مال بشري عالمي (GHC) قادر على قيادة قاطرة التنمية في ظل العولمة.

ثانيًا: المواطنة العالمية وحقوق الإنسان والسلام

1231. **العنوان:** "**قيم المواطنة العالمية في مناهج المرحلة الثانوية: دراسة مقارنة بين مصر وبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*)**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل درجة تضمين قيم المواطنة العالمية Global Citizenship Education (GCED) في مناهج المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية بوصفها المتغير المستقل (IV Independent Variable)، وذلك في ضوء الأطر المرجعية التي وضعتها منظمة اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). وتتمثل مكوّنات هذا المتغير في مفاهيم حقوق الإنسان، والتنوع الثقافي، والمسؤولية العالمية، حيث يتم قياس أثرها على المتغير التابع (DV Dependent Variable) المتمثل في تنمية وعي الطالب المصري بدوره كمواطن وطني وعالمي في آن واحد، وقدرته على مواجهة التحديات الدولية المعاصرة. كما تفحص الدراسة دور المتغيرات الوسيطة (MV Mediating Variables) مثل الخلفية الثقافية، والقيم المجتمعية الأصيلة، والسياسات التعليمية المحلية في إعادة تكييف أطر المواطنة العالمية داخل السياق المصري لضمان عدم تعارضها مع الهوية الوطنية. يقع مجال البحث في إطار تطوير المناهج الدراسية، مع تحديد الحدود الموضوعية في تحليل أهداف المناهج ومحاور المحتوى والأنشطة التعليمية، والحدود البشرية التي تشمل خبراء المناهج ومعلمي المرحلة الثانوية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس الثانوية الحكومية والخاصة بمصر. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM Comparative Method) والمنهج الوثائقي، وذلك عبر إجراء تحليل متعمق والمقارنة مع خبرات وتجارب ثلاث دول أعضاء في المنظمة وهي: فنلندا، وكوريا الجنوبية، وكندا؛ لاستنباط أفضل الممارسات التي تتوافق مع الخصوصية المصرية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs Key Performance Indicators) للمناهج التعليمية المصرية لتواكب المعايير الدولية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة إطار مقترح لتطوير مناهج المرحلة الثانوية في مصر يوازن بين العالمية والخصوصية الثقافية، وتعزيز دور الـ MV في حماية الهوية الوطنية أثناء دمج مفاهيم الـ GCED، وتحديث الـ KPIs الخاصة بكتب العلوم الاجتماعية لتعكس قيم التسامح والمسؤولية الدولية، مما يؤدي لرفع كفاءة نظام التعليم المصري وضمان مخرجات تعليمية قادرة على المنافسة والتعايش السلمي في مجتمع عالمي معقد، مع التأكيد على أهمية الـ CM في تقديم حلول واقعية ومبتكرة لواضعي السياسات التربوية بمصر.

.1232 **العنوان:** "برامج التربية على السلام في التعليم الإعدادي: دراسة مقارنة بين التجربة المصرية وبعض التجارب الآسيوية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل ومقارنة فاعلية برامج التربية على السلام في مدارس المرحلة الإعدادية المصرية مع تجارب آسيوية رائدة في هذا المجال، وبخاصة تجارب كل من اليابان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، باعتبارها من الدول التي تمتلك خبرات تربوية معترفًا بها دوليًا في تعليم السلام والتعايش. ويعتمد البحث على اعتبار طبيعة برامج التربية على السلام ومدى تكاملها مع المناهج الدراسية الرسمية (متغير مستقل)، ومستوى السلوكيات السلمية لدى طلاب المرحلة الإعدادية مثل التسامح، وقبول الآخر، وحل النزاعات بطرق غير عنيفة (متغير تابع). كما يتناول البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة تشمل مستوى إعداد المعلم، ودعم القيادة المدرسية، والثقافة المجتمعية السائدة تجاه العنف والصراع. ويقع مجال البحث في التعليم الإعدادي داخل جمهورية مصر العربية. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس إعدادية حكومية، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والإدارات المدرسية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال تحليل الأهداف، والمحتوى، والأساليب التدريسية، والأنشطة التطبيقية مثل الوساطة الطلابية وبرامج حل النزاعات في التجارب الأربع. وتوضح الدراسة طبيعة العلاقة بين التربية على السلام وبناء السلوك الإيجابي لدى المتعلمين. وتقتصر الحدود الموضوعية على البرامج المطبقة رسميًا داخل المدارس. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوة تطبيقية يمكن معالجتها. وينتهي البحث باقتراح نموذج مصري للتربية على السلام مستلهم من خبرات اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا، ومتكيف مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع المصري.

.1233 **العنوان:** "تصورات معلمي الدراسات الاجتماعية للمواطنة العالمية: مقارنة بين معلمي مصر ومعلمي بعض الدول الأوروبية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الفروق في تصورات معلمي الدراسات الاجتماعية لمفهوم المواطنة العالمية بين معلمي المرحلة الإعدادية والثانوية في مصر ونظرائهم في بعض الدول الأوروبية الرائدة في هذا المجال، وبخاصة فنلندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، باعتبارها دولًا تمتلك سياسات تعليمية واضحة في مجال المواطنة العالمية. ويُعد مستوى تصورات المعلمين لأبعاد المواطنة العالمية، أو ما يُعرف بالمواطنة العالمية (Global Citizenship – GC) (متغيرًا تابعًا)، في حين يُمثل تباين السياقات الوطنية والسياسات التعليمية وبرامج إعداد المعلم (متغيرًا مستقلًا). كما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل نوع الإعداد الجامعي للمعلم، وفرص التنمية المهنية ذات البعد الدولي، والمشاركة في مشروعات الشراكة والتبادل التربوي الدولي. ويقع مجال البحث في تعليم الدراسات الاجتماعية في التعليم قبل الجامعي. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس مصرية وأوروبية مختارة، والحدود البشرية في معلمي الدراسات الاجتماعية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي من خلال استبيانات كمية ومقابلات نوعية. وتوضح الدراسة طبيعة العلاقة بين السياسات التعليمية وتصورات المعلمين للمواطنة العالمية. وتقتصر الحدود الموضوعية على الأبعاد القيمية والمهارية والممارسات الصفية. وتشير النتائج المتوقعة إلى فجوة واضحة في التصورات لصالح المعلمين الأوروبيين. وينتهي البحث بتقديم مقترحات لتطوير برامج إعداد المعلم في مصر بما يعزز المنظور العالمي للمواطنة.

1234. العنوان: "التربية على حقوق الإنسان في كتب الدراسات الاجتماعية: دراسة مقارنة بين مصر وبعض دول أمريكا اللاتينية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل تمثلات حقوق الإنسان (Human Rights Education (HRE في كتب الدراسات الاجتماعية بالمرحلتين الإعدادية والثانوية بجمهورية مصر العربية بوصفها المتغير المستقل Independent Variable (IV)، ومقارنتها بمثيلاتها في دول أمريكا اللاتينية التي تمتلك تجارب رائدة في هذا المجال؛ حيث يتم قياس أثر بناء المحتوى الحقوقي على المتغير التابع (Dependent Variable (DV المتمثل في مخرجات الوعي الحقوقي المتوقعة لدى الطلاب وتنمية قيم المواطنة المسؤولة لديهم. كما تفحص الدراسة دور المتغيرات الوسيطة (Mediating Variables (MV مثل السياق السياسي التاريخي، وذاكرة التحولات الديمقراطية، والسياسات التعليمية الوطنية، ومدى مساهمتها في تشكيل حساسية أكبر تجاه قضايا حقوق الإنسان داخل المناهج الدراسية. يقع مجال البحث في إطار تطوير المناهج والتربية المقارنة، مع تحديد الحدود الموضوعية في تحليل محاور الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وطريقة عرضها بأساليب (وصفية، نقدية، تاريخية)، والحدود البشرية التي تشمل واضعي المناهج ومعلمي الدراسات الاجتماعية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس المصرية الحكومية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن Comparative Method (CM)؛ وذلك عبر إجراء تحليل متعمق والمقارنة مع تجارب ثلاث دول من أمريكا اللاتينية وهي: البرازيل، والأرجنتين، وتشيلي؛ لاستنباط أفضل الممارسات الدولية التي تلاءم البيئة المصرية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators (KPIs للكتب المدرسية لتواكب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مع الحفاظ على الثوابت الوطنية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل صياغة نموذج مقترح لتطوير كتب الدراسات الاجتماعية في مصر يعزز من وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم، وتفعيل دور الـ MV في جسر الفجوة بين المحتوى النظري والممارسة السلوكية، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالتقويم التربوي لتشمل أبعادًا حقوقية معاصرة، مما يؤدي لرفع كفاءة المنظومة التعليمية وضمان مخرجات تتماشى مع رؤية مصر 2030، مع التأكيد على أهمية الـ CM في تقديم رؤى تطويرية تستفيد من الخبرات العالمية مع مراعاة الخصوصية الثقافية والسياسية للمجتمع المصري بشكل أكاديمي رصين ومستدام.

1235. العنوان: "الأنشطة اللاصفية ذات البعد العالمي وحقوق الإنسان: دراسة مقارنة بين المدارس الثانوية المصرية وبعض المدارس الدولية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل ومقارنة دور الأنشطة اللاصفية ذات البعد العالمي، مثل نوادي حقوق الإنسان، ونماذج الأمم المتحدة، والبرلمانات الطلابية الدولية، في تنمية قيم المواطنة العالمية وحقوق الإنسان لدى طلاب المدارس الثانوية المصرية ونظرائهم في مدارس دولية مختارة، وبخاصة مدارس في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، باعتبارها من أكثر الدول تطبيقًا منظمًا لهذا النوع من الأنشطة. ويُعد مستوى كثافة وتنوع الأنشطة اللاصفية ذات البعد العالمي (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل مستوى تمثل الطلاب للقيم العالمية المرتبطة بحقوق الإنسان، والتسامح، والمسؤولية العالمية (متغيرًا تابعًا). كما يتناول البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة تشمل حجم الموارد المادية المتاحة، ومستوى الدعم المؤسسي من إدارة المدرسة، ومدى الانفتاح على الشراكات التعليمية الدولية. ويقع مجال البحث في التعليم الثانوي العام داخل جمهورية مصر العربية. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس ثانوية مصرية ومدارس دولية مختارة، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين ومشرفي الأنشطة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال تحليل أهداف الأنشطة، وآليات إدارتها، وأنماط مشاركة الطلاب فيها في السياقين المختلفين. وتوضح الدراسة طبيعة العلاقة بين الأنشطة اللاصفية وتنمية القيم العالمية. وتقتصر الحدود الموضوعية على الأنشطة المنظمة رسميًا داخل المدرسة. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوة في مستوى الفاعلية لصالح المدارس الدولية. وينتهي البحث بتقديم نموذج مقترح لأنشطة لاصفية في المدارس المصرية يستلهم أفضل الممارسات الدولية مع الحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية.

1236. **العنوان:** "**تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في البيئة المدرسية: دراسة مقارنة بين مدارس مصرية وأخرى إسكندنافية**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل ومقارنة مدى ترجمة مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، أو ما يُعرف باتفاقية حقوق الطفل (Convention on the Rights of the Child – CRC) (متغير مستقل)، إلى ممارسات تربوية يومية داخل المدارس الابتدائية المصرية ونظيراتها في الدول الإسكندنافية، وبخاصة السويد، والنرويج، وفنلندا، باعتبارها من أكثر الدول التزامًا بتطبيق الاتفاقية في النظم التعليمية. ويُعد مستوى سياسات حماية الطفل، وآليات المشاركة المدرسية، وإجراءات الانضباط الإيجابي (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل مستوى شعور التلاميذ بالأمان، والكرامة، والقدرة على التعبير والمشاركة (متغيرًا تابعًا). كما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل ثقافة المجتمع تجاه الطفل، ومستوى اللامركزية التعليمية، ودور نقابات المعلمين، وطبيعة العلاقة بين المدرسة والأسرة. ويقع مجال البحث في التعليم الابتدائي داخل جمهورية مصر العربية. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس ابتدائية حكومية، والحدود البشرية في التلاميذ والمعلمين والإدارات المدرسية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن البنيوي–الوظيفي لتحليل اللوائح والأنظمة وممارسات الإدارة المدرسية. وتوضح الدراسة العلاقة بين التشريعات والممارسات الفعلية. وتقتصر الحدود الموضوعية على المدارس النظامية. وتشير النتائج المتوقعة إلى فجوة تطبيقية واضحة. وينتهي البحث بتحديد عناصر قابلة للتبني أو التكييف لتعزيز بناء مدرسة مصرية صديقة للطفل.

1237. **العنوان:** "**أثر الانخراط في شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو في تنمية المواطنة العالمية لدى الطلاب: دراسة مقارنة بين مصر والأردن والمغرب وتونس**"

الموضوع: يهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية إلى إجراء تحليل مقارن لأثر الانخراط في شبكة المدارس المنتسبة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Associated Schools Network (ASPnet) كمتغير مستقل، في تنمية قيم واتجاهات المواطنة العالمية (Global Citizenship (GC) لدى طلاب التعليم قبل الجامعي في مصر كمتغير تابع. يركز البحث على تحليل مستوى المشاركة في المشروعات الدولية المشتركة، وأنماط التفاعل العابر للحدود، والأنشطة ذات البعد العالمي، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل درجة الاستقرار السياسي، وجاهزية البنية التحتية الرقمية، ومستوى دعم وزارات التعليم الوطنية لأهداف المنظمة الدولية (UNESCO). يطبق البحث المنهج المقارن الإقليمي لموازنة التجربة المصرية بنظيراتها في الأردن

والمغرب وتونس، لكونها دولًا نشطة في برامج شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو (ASPnet). تتحدد الحدود الموضوعية في الأنشطة الرسمية للشبكة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والمنسقين الوطنيين، مع الالتزام بالمجال المكاني للمدارس المنتسبة داخل مصر والدول المختارة. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين الانخراط الدولي وتشكيل وعي الطلاب بالقضايا الكونية، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في تفعيل مهارات الحوار والعمل عبر الثقافات. ومن النتائج المتوقعة رصد تباين في مستويات الأثر التربوي بين الدول، مما ينتهي بتقديم توصيات استراتيجية لتعظيم استفادة المؤسسات التعليمية المصرية من عضويتها في شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو (ASPnet) بما يخدم الأهداف القومية والتوجهات الدولية.

1238. العنوان: "**العولمة الإعلامية وتشكيل الوعي بحقوق الإنسان لدى طلاب الجامعات: دراسة مقارنة بين مصر وإيطاليا وإسبانيا واليونان**"

الموضوع: يسعى هذا البحث في سياق التربية الدولية إلى تحليل ومقارنة أثر العولمة الإعلامية Media Globalization (MG)) كمتغير مستقل، في تشكيل الوعي بقضايا حقوق الإنسان HR) Human Rights) لدى طلاب الجامعات المصرية كمتغير تابع، وذلك في ظل التدفق المعلوماتي العابر للحدود. يركز البحث على قياس مستوى التعرض للإعلام العالمي التقليدي والرقمي، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل التخصص الأكاديمي للطلاب، والسياسات الإعلامية الوطنية، ودرجة حرية التعبير، ومستوى التربية الإعلامية، وأثرها في صياغة مواقف الطلاب تجاه قيم العدالة والحرية. يطبق البحث المنهج المقارن عبر الثقافات لموازنة الوعي الحقوقي لدى الطلاب المصريين بنظرائهم في دول حوض البحر المتوسط (إيطاليا، وإسبانيا، واليونان) نظرًا لتنوع انفتاحهم الثقافي والإعلامي على العولمة الإعلامية (MG). تتحدد الحدود الموضوعية في المحتوى الإعلامي المتاح قانونيًا وتأثيره على التنشئة الحقوقية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الجامعية، مع الالتزام بالمجال المكاني للجامعات المختارة. يهدف البحث إلى كشف العلاقة بين مصادر الإعلام العالمي وبين مستوى المعرفة بحقوق الإنسان (HR)، وتوضيح دور المتغيرات الوسيطة في تعزيز الوعي القيمي. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود اختلافات ثقافية جوهرية في تفسير المفاهيم الحقوقية، مما ينتهي بتقديم دلالات تربوية لتطوير مساقات التربية الإعلامية والحقوقية في الجامعات المصرية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان (HR) بما يتوافق مع المعايير الدولية والخصوصية الوطنية.

1239. العنوان: "**تصميم برامج دراسات السلام في الجامعات المصرية وأثرها في بناء الكفايات التحليلية للطلاب: دراسة مقارنة لخبرات جنوب أفريقيا وكينيا وغانا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية مقارنة شكل ومحتوى برامج دراسات السلام Peace Studies (PS) كمتغير مستقل، وأثرها في تنمية الكفايات المعرفية والمهارية للطلاب في مجال تحليل النزاعات وبناء السلام كمتغير تابع، وذلك لتعزيز دور الجامعة كمنصة للتفاهم الدولي. يركز البحث على موقع هذه البرامج داخل الهيكل الأكاديمي وطبيعة مقرراتها، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل حجم التمويل الدولي المخصص، ورؤية صانع السياسة التعليمية، وتاريخ النزاعات الإقليمية، وعلاقة البرامج بمؤسسات المجتمع المدني، وأثرها في فاعلية برامج دراسات السلام (PS). يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل أوجه القوة والقصور في التجربة المصرية مقارنة بخبرات جامعات إفريقية رائدة في جنوب أفريقيا وكينيا وغانا. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج الأكاديمية الرسمية المعتمدة، وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، مع الالتزام بالمجال المكاني للجامعات الحكومية. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين التعليم الجامعي وبناء السلام المستدام، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في تحقيق التوازن بين الجانب النظري والتطبيقي في برامج دراسات السلام (PS). ومن النتائج المتوقعة رصد قصور نسبي في البرامج المحلية، مما ينتهي بتقديم تصور استراتيجي لتطوير دراسات السلام بالجامعات المصرية لتكون ركيزة للتربية الدولية في السياق الإفريقي، وتفعيل دور برامج دراسات السلام (PS) في إعداد كوادر قادرة على إدارة النزاعات برؤية عالمية.

1240. **العنوان:** "المواطنة الرقمية العالمية لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لخبرات سنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان"

الموضوع: يهدف هذا البحث في تخصص التربية الدولية إلى مقارنة مستوى الوعي بالمواطنة الرقمية العالمية Global Digital Citizenship (GDC) لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر كمتغير تابع، ونظرائهم في دول آسيوية رائدة في التربية الرقمية كمتغير مستقل، لمعالجة فجوة الكفايات الأخلاقية في الفضاء السيبراني. يركز البحث على قياس جودة الخبرات الرقمية المدرسية ومتطلبات المناهج المرتبطة بالاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل توافر البنية التحتية التكنولوجية، وسياسات الاستخدام الآمن للإنترنت، ودور الأسرة في التوجيه الرقمي، وأثرها في تنمية المواطنة الرقمية العالمية (GDC). يعتمد البحث على المنهج المقارن المسحي لموازنة الحالة المصرية بالتجارب المتقدمة في سنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان. تتحدد الحدود الموضوعية في الاستخدام التعليمي للتكنولوجيا، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين بالمرحلة الثانوية، مع الالتزام بالمجال المكاني لمدارس مختارة. يهدف البحث إلى كشف العلاقة بين التربية الرقمية وبناء الهوية العالمية المسؤولية، وتوضيح أثر المتغيرات الوسيطة في تعزيز حقوق الآخرين واحترام الخصوصية الرقمية. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوة تقنية وقيمية لصالح النماذج الآسيوية، مما ينتهي بتقديم توصيات لتطوير برامج وطنية شاملة للمواطنة الرقمية العالمية (GDC) في مصر، تضمن حماية الطلاب وتمكينهم من التفاعل بوعي مع المجتمع الرقمي العالمي وفق معايير المواطنة الرقمية العالمية (GDC) الدولية.

1241. **العنوان:** "تعليم قضايا الهجرة واللجوء في برامج إعداد المعلم بكليات التربية: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا والسويد وفرنسا"

الموضوع: يدرس هذا البحث في سياق التربية الدولية كيفية إدماج قضايا الهجرة واللجوء Migration and Asylum Issues (MAI) في برامج إعداد المعلم كمتغير مستقل، وأثر ذلك على مستوى وعي الطلاب المعلمين بالأبعاد الإنسانية والقانونية والثقافية لهذه القضايا كمتغير تابع، استجابةً للتحديات العالمية للنزوح القسري. يركز البحث على تحليل تصميم المقررات وعمق تناول موضوعات اللجوء، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل الثقافة السياسية السائدة، وطبيعة الجدل العام، والسياسات التعليمية المرتبطة بالتعددية الثقافية، وأثرها في تشكيل اتجاهات المعلمين نحو قضايا الهجرة واللجوء (MAI). يطبق البحث المنهج المقارن لتحليل الأهداف والمحتوى وأساليب التقويم في الجامعات المصرية مقارنة بدول أوروبية ذات خبرة واسعة في هذا المجال مثل ألمانيا والسويد وفرنسا. تتحدد الحدود الموضوعية في المقررات الدراسية الرسمية، وتشمل الحدود البشرية الطلاب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، مع الالتزام بالحدود المكانية لمصر والدول المختارة. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين التعليم والتنشئة على القضايا الإنسانية العالمية، وبيان دور المتغيرات الوسيطة في جودة التناول الأكاديمي لموضوعات الهجرة واللجوء (MAI). ومن النتائج المتوقعة رصد قصور في دمج هذه القضايا بالسياق المحلي، مما ينتهي بتوصيات لتطوير برامج إعداد المعلم وفق منظور دولي، يضمن تأهيل كوادر تربوية قادرة على التعامل مع التنوع الناتج عن قضايا الهجرة واللجوء (MAI) برؤية تربوية إنسانية شاملة.

1242. **العنوان:** "الخطاب المدرسي حول التسامح وقبول الآخر: دراسة مقارنة بين مدارس حكومية مصرية ومدارس في كندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى مقارنة الخطاب التربوي الرسمي وغير الرسمي حول قيم التسامح وقبول الآخر في المدارس الحكومية المصرية ونظيره في مدارس بدولة كندا، في ضوء مفهوم التسامح التربوي (Educational Tolerance – ET) بوصفه إطارًا تحليليًا، مع الاستئناس بخبرات مقاطعات رائدة مثل أونتاريو وبريتيش كولومبيا وكيبيك. ويُعد نمط الخطاب المدرسي ومحتواه القيمي (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل مستوى اتجاهات الطلاب نحو المختلف دينيًا وثقافيًا وعرقيًا (متغيرًا تابعًا). كما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل السياسات الوطنية للهجرة، والتركيبة السكانية، ومستوى تدريب المعلمين على إدارة التنوع الثقافي (Cultural Diversity Management – CDM). ويقع مجال البحث في التعليم

قبل الجامعي. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس حكومية مصرية ومدارس كندية متعددة الثقافات، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن النوعي عبر تحليل الوثائق والمقابلات والملاحظة الصفية. وتوضح الدراسة العلاقة بين الخطاب التربوي وبناء ثقافة التسامح المدرسي. وتقتصر الحدود الموضوعية على الممارسات التربوية داخل المدرسة. وينتهي البحث باقتراح عناصر قابلة للتوطين من التجربة الكندية لدعم ثقافة مدرسية أكثر شمولًا في مصر.

1243. **العنوان:** "برامج التطوع ذات البعد العالمي للشباب: دراسة مقارنة بين طلاب الثانوية في مصر وبعض الدول العربية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث مقارنة أثر المشاركة في برامج التطوع ذات البعد العالمي، أو ما يُعرف بالتطوع العالمي (Global Volunteering – GV)، على تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر وبعض الدول العربية. ويُعد مستوى الانخراط في البرامج التطوعية ونوعيتها (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والالتزام بقضايا عالمية مثل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (متغيرًا تابعًا). كما يناقش البحث متغيرات وسيطة تشمل الدعم الحكومي، والثقافة الأهلية، وحرية تكوين الجمعيات الشبابية. ويقع مجال البحث في التعليم الثانوي العام. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس ثانوية مصرية وعربية، والحدود البشرية في الطلاب والمشرفين على البرامج. ويعتمد البحث على المنهج المقارن الإقليمي لفحص الاختلاف في تصميم المبادرات والشراكات مع منظمات دولية. وتوضح الدراسة العلاقة بين التطوع وبناء المواطنة العالمية الفاعلة. وتقتصر الحدود الموضوعية على البرامج المنظمة رسميًا. وينتهي البحث باقتراح نموذج مصري–عربي للتطوع الشبابي يدعم قيم المواطنة العالمية.

1244. **العنوان:** "تعليم حقوق المرأة في الجامعات: دراسة مقارنة بين كليات التربية في مصر وبعض الجامعات العالمية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل ومقارنة موقع قضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، أو ما يُعرف بالمساواة الجندرية (Gender Equality GE)، داخل مناهج كليات التربية في جمهورية مصر العربية بوصفها المتغير المستقل (Independent Variable IV)، ومقارنتها بمناهج كليات مماثلة في جامعات عالمية رائدة؛ حيث يتم قياس أثر مدى إدماج هذه القضايا في المقررات الجامعية على المتغير التابع (Dependent Variable DV) المتمثل في مستوى كفايات الطلاب في تناول قضايا الـ GE من منظور حقوقي عالمي وتنمية وعيهم التربوي والاجتماعي. كما تفحص الدراسة دور المتغيرات الوسيطة (Mediating Variables MV) المتمثلة في قوة الحركة النسوية الوطنية، والسياسات الرسمية للدولة تجاه تمكين المرأة، والسياق الثقافي والاجتماعي السائد، ومدى تأثيرها في صياغة المحتوى التعليمي. يقع مجال البحث في إطار التعليم الجامعي التربوي، مع تحديد الحدود الموضوعية في تحليل الأهداف والمحتوى والأساليب التربوية والتدريبات الميدانية، والحدود البشرية التي تشمل طلاب كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس، بينما تتركز الحدود المكانية في كليات التربية بالجامعات المصرية الحكومية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (Comparative Method CM)؛ وذلك عبر إجراء تحليل متعمق والمقارنة مع خبرات وتجارب ثلاث جامعات عالمية مرموقة في دول: السويد، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ لاستنباط أفضل الممارسات الدولية التي تدعم مكانة المرأة تربويًا. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators KPIs) لبرامج إعداد المعلم لتتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق المرأة مع مراعاة الخصوصية المجتمعية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل صياغة تصور مقترح لتطوير برامج كليات التربية المصرية بما يعزز تعليم حقوق المرأة في إطار المواطنة العالمية، وتفعيل دور الـ MV في دعم السياسات التعليمية الداعمة للمرأة، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالبرامج الدراسية لضمان تمكين الخريجين من نشر ثقافة المساواة، مما يؤدي لرفع كفاءة مخرجات التعليم العالي وضمان إعداد معلم قادر على غرس قيم العدالة الاجتماعية وفق رؤية مصر 2030، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة علمية لتطوير الخطط الدراسية بما يواكب النظم التعليمية المتقدمة ويحفظ الهوية الوطنية في آن واحد.

1245. **العنوان:** "**التربية البيئية العالمية في المدارس وتأثيرها في السلوك المستدام للطلاب: دراسة مقارنة بين التجربة المصرية وتجارب دول الشمال الأوروبي**"

الموضوع: يتناول هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية مقارنة استراتيجيات التربية البيئية العالمية، أو ما يُعرف بالتربية من أجل التنمية المستدامة (ESD Education for Sustainable Development) كمتغير مستقل، وأثرها في مستوى تبني الطلاب لسلوكيات بيئية مسؤولة كمتغير تابع، لمواجهة تحديات التغير المناخي بمنظور تربوي دولي. يركز البحث على تحليل التصميم المنهجي للبرامج البيئية، والمقررات الدراسية، والأنشطة الميدانية، والشراكات مع المنظمات البيئية الدولية، مع فحص متغيرات وسيطة تشمل السياسات البيئية الوطنية، ومستوى الوعي المجتمعي، وتوافر البنية التحتية الخضراء بالمدارس، وأثرها في تفعيل برامج التربية من أجل التنمية المستدامة (ESD). يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method بين المدارس المصرية ونظيراتها في دول الشمال الأوروبي (مثل فنلندا والسويد والنرويج) الرائدة في هذا المجال. تتحدد الحدود الموضوعية في التربية البيئية ضمن أجندة التنمية المستدامة، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين، مع الالتزام بالحدود المكانية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي. يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين التربية البيئية والسلوك المستدام، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في تحقيق أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة (ESD). ومن النتائج المتوقعة استخلاص ملامح نموذج مصري للتربية البيئية العالمية يتسق مع رؤية مصر 2030 والمعايير الدولية، بما يضمن تنشئة أجيال قادرة على حماية الموارد البيئية العالمية بسلوكيات واعية ومستدامة.

1246. **العنوان:** "**مقررات حقوق الإنسان في كليات التربية ودورها في بناء كفايات المعلم العربي: دراسة مقارنة بين مصر والأردن والمغرب**"

الموضوع: يهدف هذا البحث في ضوء منطلقات التربية الدولية إلى مقارنة محتوى وحجم مقررات حقوق الإنسان Human Rights (HR) في كليات التربية كمتغير مستقل، وأثرها في تنمية كفايات الطلاب المعلمين في تعليم حقوق الإنسان كمتغير تابع، لتعزيز الثقافة الحقوقية في المدارس العربية. يركز البحث على تحليل تصميم المقررات، وعدد ساعاتها الدراسية، وأهدافها، وأنماط التقويم المتبعة، مع مناقشة متغيرات وسيطة تشمل شراكات الكليات مع المنظمات الحقوقية، والسياقات الدستورية والقانونية، وحساسية الموضوع سياسيًا، وأثرها في فاعلية تعليم حقوق الإنسان (HR). يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method بين كليات التربية في مصر وبعض الدول العربية مثل الأردن والمغرب للوقوف على أفضل الممارسات الأكاديمية. تتحدد الحدود الموضوعية في المقررات الرسمية لإعداد المعلم، وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، مع الالتزام بالحدود المكانية والمؤسسية للجامعات المختارة. يهدف البحث إلى كشف العلاقة بين إعداد المعلم وتعليم حقوق الإنسان (HR)، وتوضيح أثر المتغيرات الوسيطة في تشكيل الوعي الحقوقي المهني. وتشير النتائج المتوقعة إلى تباين في مستويات الدمج الحقوقي بين النظم المقارنة، مما ينتهي بتقديم توصيات لتطوير برامج إعداد المعلم في مصر وفق منظور حقوقي مقارن يضمن تخريج معلمين مؤمنين بالقيم الإنسانية العالمية وقادرين على غرس ثقافة حقوق الإنسان (HR) في نفوس المتعلمين.

1247. **العنوان:** "**الكفايات بين الثقافية لطلاب البرامج الدولية في مصر ونظرائهم في الخارج: دراسة مقارنة في ضوء البيئة المدرسية وتعددية التفاعل**"

الموضوع: يسعى هذا البحث في سياق التربية الدولية إلى مقارنة مستوى الكفايات بين الثقافية Intercultural Competence (IC) لدى طلاب البرامج الدولية (مثل IB أو IGCSE) في مدارس داخل مصر ونظرائهم في دول أخرى تطبق البرامج ذاتها كمتغير تابع، في حين يمثل نوع البيئة الثقافية المدرسية المتغير المستقل. يركز البحث على قياس أبعاد الكفايات بين الثقافية (IC) من حيث الانفتاح المرونة والتواصل الفعال عابر الثقافات، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل

درجة الاختلاط بالطلاب والأساتذة الأجانب، وحجم التنوع في المجتمع المدرسي الدولي، والأنشطة الاجتماعية المشتركة. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method لتحليل نتائج مقاييس الكفايات بين الثقافية (IC) وشبكات العلاقات الاجتماعية في المدارس الدولية المصرية والأجنبية. تتحدد الحدود الموضوعية في البرامج الدولية المعتمدة، وتشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الدولية، مع الالتزام بالمجال المكاني للمؤسسات التعليمية المختارة. يهدف البحث إلى توضيح حدود نقل البرامج الدولية دون توفير تعددية ثقافية حقيقية، وبيان أثر المتغيرات الوسيطة في تعميق الكفايات بين الثقافية (IC) لدى الطلاب المصريين. ومن النتائج المتوقعة رصد فجوة في مستوى الانفتاح الثقافي ناتجة عن طبيعة التكوين البشري للمدرسة، مما ينتهي بتقديم توصيات لتعزيز البعد بين الثقافي في المدارس الدولية المصرية، وتفعيل الكفايات بين الثقافية (IC) كأداة لتجاوز "التغريب" نحو "العالمية الواعية" في ظل التنوع الثقافي المعاصر.

1248. **العنوان:** "**الخطاب الديني المدرسي والسلام العالمي: دراسة مقارنة بين محتوى كتب التربية الدينية في مصر وبعض الدول ذات الأغلبية المسلمة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل ومقارنة محتوى كتب التربية الدينية في مرحلة التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية من حيث تناولها لقيم السلام العالمي، أو ما يُعرف بثقافة السلام (CoP Culture of Peace)، وقبول الآخر، حيث يُعد مضمون الخطاب الديني التربوي المتغير المستقل (IV Independent Variable) في هذه الدراسة، في حين يُمثل مستوى انسجام هذا الخطاب مع مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة العالمية المتغير التابع Dependent Variable (DV). كما يتناول البحث دراسة وتحليل المتغيرات الوسيطة (MV Mediating Variables) التي تشمل سياسات الإصلاح الديني المؤسسي، وتعدد المذاهب والاجتهادات الفقهية، والسياق التاريخي والسياسي لكل دولة، ومدى تأثير هذه المتغيرات في صياغة الرسائل التعليمية الموجهة للطلاب. يقع مجال البحث في إطار تحليل المناهج الدراسية الرسمية والتربية المقارنة، مع تحديد الحدود الموضوعية في تحليل النصوص الدينية التعليمية والتفسيرات والأنشطة التربوية المتضمنة، والحدود البشرية التي تستهدف فئة المتعلمين في التعليم الأساسي والثانوي، بينما تتركز الحدود المكانية في الكتب المدرسية المعتمدة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المصرية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن Comparative Method (CM)؛ وذلك عبر إجراء تحليل متعمق والمقارنة مع تجارب ثلاث دول ذات أغلبية مسلمة وهي: المملكة العربية السعودية، وجمهورية إندونيسيا، والمملكة المغربية؛ لاستنباط الرؤى التي تعزز من قيم التعايش السلمي. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs Key Performance Indicators) للمناهج الدينية لتتوافق مع الالتزامات الدولية الداعية للسلام دون المساس بالثوابت العقدية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل صياغة توصيات إجرائية لتطوير خطاب ديني تعليمي يدعم الـ CoP في إطار مرجعيات إسلامية وعالمية مشتركة، وتفعيل دور الـ MV في مواجهة فكر التطرف وتفنيد الخطابات المتطرفة، وتحديث الـ KPIs الخاصة بكتب التربية الدينية لتعزيز قيم المواطنة الرقمية والعالمية، مما يؤدي لرفع كفاءة المنظومة التربوية في مصر وضمان بناء شخصية متسامحة ومنفتحة، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة منهجية لتطوير السياسات التعليمية المصرية بما يضمن تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة في ظل التحديات العالمية الراهنة.

1249. **العنوان:** "**تمثلات الشباب الجامعي للمواطن العالمي: دراسة مقارنة بين طلاب الجامعات المصرية وطلاب جامعات أوروبية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية مقارنة وتحليل تمثلات طلاب الجامعات المصرية لمفهوم المواطن العالمي، أو ما يُعرف بالمواطنة العالمية (GC Global Citizenship)، مع نظرائهم في جامعات أوروبية مختارة؛ حيث يُعد اختلاف السياقات التعليمية والثقافية المتغير المستقل (IV Independent Variable) في هذه الدراسة، في حين تُعد طبيعة تمثلات الـ GC من حيث الحقوق والالتزامات والهوية المتغير التابع (DV Dependent Variable). كما يفحص البحث المتغيرات الوسيطة (MV Mediating Variables) التي تشمل مدى الانخراط في برامج التبادل الدولي، ومستوى الكفاية اللغوية، وطبيعة

المقررات الأكاديمية ذات البعد العالمي المدمجة في المناهج، ومدى تأثيرها في تشكيل وعي الطلاب. يقع مجال البحث في إطار التعليم الجامعي والتربية الدولية، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة التصورات الذهنية والاتجاهات نحو القضايا الكونية، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المرحلة الجامعية الأولى، بينما تركز الحدود المكانية في جامعات حكومية مصرية وجامعات أوروبية رائدة. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن النوعي Qualitative Comparative Method (QCM)؛ وذلك عبر إجراء مقابلات معمقة ومجموعات نقاش مركزة مع طلاب من مصر وثلاث دول أوروبية هي: ألمانيا، وفرنسا، والسويد؛ لاستنباط أوجه التشابه والاختلاف في فهم أبعاد الهوية العالمية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير البيئة التعليمية والـ MV في صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators (KPIs) للوعي الدولي لدى الشباب. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل صياغة مقترحات لتعزيز تصور متوازن لـ GC في الجامعات المصرية يضمن الانفتاح على العالم دون تعارض مع الانتماء الوطني الأصيل، وتطوير الـ KPIs الخاصة بالأنشطة الطلابية لتشمل برامج محاكاة دولية، وتفعيل دور الـ MV في جسر الفجوات الثقافية بين الشباب المصري ونظرائه في الخارج، مما يؤدي لرفع كفاءة مخرجات التعليم العالي المصري وفقًا للمعايير الدولية ورؤية مصر **2030**، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة تحليلية لتطوير سياسات تدويل التعليم بما يتوافق مع الخصوصية الثقافية المصرية ومقتضيات العصر.

1250. **العنوان:** **"تمثيل النزاعات الإقليمية وحقوق الإنسان في مناهج التاريخ بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع خبرات الأردن ولبنان والمغرب في ضوء ثقافة السلام"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى مقارنة تمثيل النزاعات الإقليمية وقضايا حقوق الإنسان Human Rights (HR) في مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية في جمهورية مصر العربية، مقارنة بكل من الأردن، ولبنان، والمغرب، بوصفها دولًا ذات سياقات متنوعة في معالجة القضايا الخلافية تاريخيًا. ويُعد أسلوب عرض النزاعات في المناهج، سواء كان عرضًا مقاصديًا أو تقريريًا أو نقديًا، هو المتغير المستقل، في حين يُمثل مستوى قدرة الطلاب على فهم جذور النزاع وإمكانات حله السلمي وفق منظور حقوق الإنسان (HR) المتغير التابع. كما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل الإطار السياسي الحاكم، ومستوى الرقابة على المحتوى التعليمي، ومدى مشاركة الخبراء والمؤرخين في تطوير المناهج. ويستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) لتحليل الوحدات الدراسية التي تتناول الصراعات الإقليمية الكبرى والحروب والأزمات التاريخية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لتفكيك المحتوى التعليمي المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في قضايا السلم والحرب وحقوق الإنسان، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية ومعلمي التاريخ، وتغطي الحدود المكانية المناهج الرسمية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم الفني. وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية بين نمط سرد التاريخ وبين بناء ثقافة السلام الإيجابي Positive Peace (PP) لدى الشباب. ومن أهم النتائج المتوقعة بناء إطار مقترح لتطوير مناهج التاريخ يعزز التفكير النقدي لدى الطلاب المصريين، ويقدم رؤية متوازنة للنزاعات الإقليمية تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما يساهم في بناء جيل واعٍ وقادر على المساهمة في استقرار المنطقة وتحقيق السلام المستدام.

1251. **العنوان:** **"تطوير أندية حقوق الإنسان بالجامعات المصرية في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة: دراسة في التربية الدولية بالتطبيق على تجارب الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول سبل تدويل ثقافة الحقوق والحريات داخل المؤسسات الأكاديمية المصرية، من خلال فحص فاعلية أندية حقوق الإنسان (Human Rights – HR) الطلابية كأداة للتربية الدولية. يسعى البحث إلى مقارنة الأدوار التنظيمية والوظيفية لهذه الأندية في الجامعات المصرية بنظيراتها في جامعات عالمية ذات تقاليد راسخة في النشاط الطلابي، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية (United States of America – USA)، وكندا (Canada – CA)،

والمملكة المتحدة (United Kingdom – UK). يمثل البناء التنظيمي وطبيعة الأنشطة الحقوقية (متغيرًا مستقلًا)، بينما يمثل مستوى الوعي الدولي والسلوك الحقوقي المرتبط بحقوق الإنسان (HR) لدى الطلاب (متغيرًا تابعًا)، مع دراسة متغيرات وسيطة كالأطر القانونية والسياسات الجامعية المنظمة والمناخ السياسي العام. يقع مجال البحث ضمن نطاق التعليم العالي الدولي، بحدود مكانية تشمل الجامعات الحكومية المصرية، وحدود بشرية تضم الطلاب والقيادات الجامعية، ومجال زمني يغطي العام الأكاديمي الحالي. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) والمنهج المقارن في التربية الدولية؛ لتحليل العلاقة الارتباطية بين ممارسات النشاط الطلابي وتشكيل الهوية الحقوقية العالمية. يسلط البحث الضوء على الحدود الموضوعية المتمثلة في البرامج التدريبية والمبادرات التوعوية التي تقدمها الأندية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تحديد الفجوات بين النموذج المصري والنماذج الدولية، وتقديم استراتيجية مقترحة لتطوير أندية حقوق الإنسان (HR) بالجامعات المصرية بما يضمن تفعيل الممارسات الفضلى (Best Practices – BP) المعترف بها عالميًا، مع مواءمتها مع الخصوصية الثقافية والسياق الوطني المصري، لتعزيز دور الجامعة كمنصة للتربية الدولية الشاملة.

1252. العنوان: "التربية من أجل السلام الإيجابي في برامج إعداد المعلم بمصر ودول الشمال الأوروبي: دراسة دولية مقارنة لخبرات فنلندا والسويد والنرويج"

الموضوع: يتناول هذا البحث قضية دمج مفاهيم السلام العالمي في منظومة إعداد المعلمين، مركزا على مفهوم السلام الإيجابي (Positive Peace – PP) الذي يتجاوز مجرد غياب النزاع ليشمل العدالة الاجتماعية والاستدامة الدولية. تنبع المشكلة من الحاجة إلى تطوير إدراك معلمي التعليم الأساسي في مصر بهذا المفهوم، ومقارنته بالمستويات العالمية المتقدمة في دول الشمال الأوروبي، وبخاصة فنلندا (Finland – FI)، والسويد (Sweden – SE)، والنرويج (Norway – NO). يعد السياق المهني وبرامج الإعداد الأكاديمي (متغيرًا مستقلًا)، في حين يمثل مستوى الفهم النظري والمهارات التطبيقية لبناء السلام الإيجابي (PP) (متغيرًا تابعًا). كما يفحص البحث متغيرات وسيطة تشمل الانفتاح على الخبرات الدولية، والسياسات المدرسية الداعمة للاندماج. يقع مجال البحث في قطاع التنمية المهنية للمعلمين من منظور دولي، بحدود مكانية تشمل المدارس الحكومية المصرية، وحدود بشرية تتمثل في المعلمين ومديري المدارس. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) والمنهج المسحي، لتحليل محتوى برامج الإعداد وتطبيق أدوات القياس على العينة. تتحدد الحدود الموضوعية في آليات إدارة النزاعات الصفية وتعزيز قيم المواطنة العالمية. وتكشف الدراسة عن العلاقة الجوهرية بين جودة إعداد المعلم وقدرته على غرس قيم السلام العالمي لدى الطلاب. ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة إطار مقترح لتطوير مكونات التربية الدولية في كليات التربية المصرية، مستلهمًا من تجارب فنلندا (FI)، والسويد (SE)، والنرويج (NO)، بما يسهم في إعداد معلم يمتلك الكفايات اللازمة للعمل في بيئات تعليمية متنوعة، ويحقق تطلعات الدولة المصرية في بناء إنسان يؤمن بالقيم الإنسانية المشتركة.

1253. العنوان: "تطوير معايير البيئات المدرسية الآمنة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية: دراسة في التربية الدولية بالتطبيق على خبرات فنلندا وألمانيا واليابان"

الموضوع: تتبلور مشكلة هذا البحث في رصد الفجوة بين الواقع والمأمول في جودة الحياة المدرسية، من خلال مقارنة خصائص البيئة المدرسية الآمنة الداعمة لمنظومة حقوق الإنسان (Human Rights – HR) في المدارس المصرية ونظيراتها في دول متقدمة مثل فنلندا (Finland – FI)، وألمانيا (Germany – DE)، واليابان (Japan – JP). تبرز أهمية الدراسة في ظل التوجهات العالمية نحو أنسنة التعليم، حيث يُعد مستوى سياسات الانضباط المدرسي وآليات المشاركة الطلابية الفاعلة (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل شعور الطلاب بالأمان النفسي والاجتماعي والانتماء والكرامة الإنسانية (متغيرًا تابعًا). كما يفحص البحث متغيرات وسيطة حيوية تشمل حجم الكثافات الطلابية، ونمط الإدارة المدرسية، والدور المهني

للأخصائيين الاجتماعيين. يقع مجال البحث في قطاع التعليم قبل الجامعي، وتتمثل الحدود المكانية في المدارس الحكومية المصرية، بينما تضم الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والقيادات الإدارية، مع الالتزام بالحدود الموضوعية المتعلقة بمعايير السلامة والبيئة الفيزيقية والاجتماعية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) والمدخل الوصفي؛ لتحليل العلاقة الارتباطية بين السياسات المدرسية المطبقة وحقوق الطفل (Rights of the Child – RC) المعتمدة دوليًا. ومن المتوقع أن تشير النتائج إلى ضرورة التحول من الانضباط القائم على السلطة إلى الانضباط القائم على الحقوق، وينتهي البحث باستخلاص عناصر استراتيجية قابلة للتكييف في السياق الوطني المصري، مستلهمة من التجربة الفنلندية (FI) والألمانية (DE) واليابانية (JP) لتحقيق بيئة تعليمية آمنة ومستدامة.

1254. **العنوان:** "**تطوير مناهج التاريخ العالمي بالمرحلة الثانوية كمدخل لتعزيز قيم حقوق الإنسان في مصر: دراسة دولية مقارنة لخبرات المملكة المتحدة وكندا وأستراليا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى معالجة إشكالية ضعف الربط بين المحتوى التاريخي والوعي الحقوقي المعاصر، عبر مقارنة آليات دمج مبادئ حقوق الإنسان (Human Rights – HR) في تدريس التاريخ العالمي بالمرحلة الثانوية في مصر والدول الأنجلو-ساكسونية المتمثلة في المملكة المتحدة (United Kingdom – UK)، وكندا (Canada – CA)، وأستراليا (Australia – AU). يمثل تصميم وحدات التاريخ العالمي وموقع حقوق الإنسان (HR) داخلها (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل مستوى فهم الطلاب للعلاقة العضوية بين التحولات التاريخية وتطور المنظومة الحقوقية العالمية (متغيرًا تابعًا). كما يحلل البحث متغيرات وسيطة هامة تشمل درجة استقلالية المؤسسات التعليمية، ونمط الإعداد الأكاديمي لمعلم التاريخ، وطبيعة الإرشادات المنهجية (Methodological Guidelines – MG) الصادرة عن واضعي السياسات التعليمية. يقع مجال البحث في التعليم الثانوي العام، وتتمثل حدوده المكانية في وثائق المناهج الرسمية بمصر ودول المقارنة، والحدود البشرية في عينة من طلاب المرحلة الثانوية ومعلميها. يعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي (Analytical Comparative Method – ACM) لدراسة العلاقة بين السرد التاريخي وبناء الهوية الحقوقية الدولية. ومن النتائج المتوقعة الكشف عن مواطن القصور في المناهج المصرية من حيث غياب الربط المفاهيمي بين الأحداث التاريخية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان (HR). وينتهي البحث بتقديم توصيات عملية لتطوير مقررات التاريخ بالجمهورية وفق المنظور الدولي المقارن، بما يضمن بناء مواطن مصري مدرك لتاريخه ومنفتح على القيم الإنسانية العالمية.

1255. **العنوان:** "**فعالية برامج التربية الدولية في الحد من الصور النمطية والتمييز الثقافي بالتعليم قبل الجامعي بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكندا**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول رصد آليات مواجهة الصور النمطية والتمييز الثقافي داخل البيئات المدرسية المصرية، ومقارنتها بالتوجهات العالمية في مجال التربية الدولية (International Education – IE). يهدف البحث إلى تحليل محتوى البرامج التعليمية والأنشطة المدرسية التي تستهدف تعزيز قيم التسامح والقبول، وذلك بمقارنة التجربة المصرية بنظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية (United States of America – USA)، وفرنسا (France – FR)، وكندا (Canada – CA). يُعد تصميم برامج التربية الدولية (IE) ومحتواها متعدد الثقافات (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل مستوى التحيزات والصور النمطية الثقافية لدى الطلاب (متغيرًا تابعًا). كما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للطلاب، وتأثير الوسائط الإعلامية المحلية، والخطاب المجتمعي السائد حول الآخر. يقع مجال البحث في قطاع التعليم قبل الجامعي، وتتمثل حدوده المكانية في مدارس مختارة بمصر ودول المقارنة، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) والمنهج الوصفي التحليلي، مستخدمًا أدوات مثل تحليل الوثائق والاستبيانات. وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية بين كثافة برامج التربية الدولية (IE) وتفكيك الأحكام المسبقة لدى المتعلمين. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فاعلية ملموسة للبرامج الدولية في تعديل الاتجاهات، وينتهي

البحث باقتراح مداخل تربوية مصرية ملائمة للسياق المحلي، تضمن دمج قيم المواطنة العالمية مع الحفاظ على الهوية الوطنية، بما يسهم في بناء مجتمع مدرسي يحترم التنوع الثقافي والإنساني.

1256. **العنوان:** "**سياسات تمكين الفتيات في التعليم الريفي بمصر من منظور حقوقي عالمي: دراسة مقارنة لتجارب الهند وبنغلاديش وإثيوبيا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى معالجة إشكالية الفجوة الجندرية في المناطق الريفية المصرية من خلال مقارنة برامج تمكين الفتيات بمصر مع تجارب دولية مشابهة في الهند (India – IN)، وبنغلاديش (Bangladesh – BD)، وإثيوبيا (Ethiopia – ET)، وذلك في إطار مبادئ حقوق الإنسان (Human Rights – HR). يركز البحث على تحليل كيفية مساهمة المدرسة في تعزيز مكانة الفتاة، حيث يُعد تصميم برامج التمكين وأنشطتها والشراكات المجتمعية (متغيرًا مستقلًا)، بينما يُمثل مستوى تمكين الفتيات من حيث الثقة بالنفس والدافعية للاستمرار في التعليم (متغيرًا تابعًا). كما يناقش البحث متغيرات وسيطة تشمل بنية المجتمع الريفي التقليدي، والأعراف الثقافية السائدة، والظروف الاقتصادية للأسر. يقع مجال البحث في التعليم الأساسي بالريف، بحدود مكانية تشمل مدارس ريفية مصرية، وحدود بشرية تضم التلميذات والمعلمين وأولياء الأمور. يستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي (Analytical Comparative Method – ACM) لدراسة أبعاد التمكين وتحدياته. وتوضح الدراسة العلاقة الوثيقة بين جودة التعليم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية. وتشير النتائج المتوقعة إلى تشابه التحديات المتعلقة بالثقافة المجتمعية بين السياق المصري والآسيوي والإفريقي المختار. وينتهي البحث بتوصيات لصياغة نموذج مصري مستدام لتمكين الفتيات في الريف، يعتمد على تفعيل مبادئ حقوق الإنسان (HR) كأداة للتغيير الاجتماعي، وبناء شراكات دولية ومحلية تدعم وصول الفتاة الريفية لحقوقها التعليمية الكاملة.

1257. **العنوان:** "**واقع التربية على المواطنة العالمية في المسارات التعليمية المختلفة بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في التربية الدولية بين المدارس الحكومية والخاصة والدولية**"

الموضوع: تتحدد مشكلة البحث في رصد التباين في ممارسات التربية على المواطنة العالمية (Global Citizenship Education – GCE) بين أنواع المدارس المختلفة داخل النظام التعليمي المصري، مما قد يؤدي إلى تفاوت في الوعي الدولي لدى الخريجين. يهدف البحث إلى إجراء مقارنة داخلية بين المدارس الحكومية، والخاصة للغات، والمدارس الدولية التي تطبق برامج مثل البكالوريا الدولية (International Baccalaureate – IB). يُعد نوع المدرسة وفلسفتها التربوية (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل عمق وشمول ممارسات التربية على المواطنة العالمية (GCE) ومبادئ حقوق الإنسان (Human Rights – HR) (متغيرًا تابعًا). كما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر، ولغة التدريس المستخدمة، ومدى الانخراط في شبكات ومنظمات دولية. يقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الممثلة لكل نوع، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والمنسقين الأكاديميين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) من خلال تحليل الوثائق المنهجية والممارسات الميدانية. وتوضح الدراسة الفروق الجوهرية في تشكيل الوعي العالمي بين المسارات التعليمية، حيث تشير النتائج المتوقعة إلى نشوء حالة من المواطنة العالمية النخبوية المرتبطة بالمدارس الدولية. وينتهي البحث باقتراح سياسات تعليمية وطنية تهدف إلى تقليل الفجوة المعرفية والقيمية بين هذه المسارات، لضمان وصول مفاهيم التربية على المواطنة العالمية (GCE) لجميع الطلاب المصريين بعدالة وتكافؤ.

1258. **العنوان:** "**منهجيات تدريس المواطنة العالمية في كليات التربية: مقارنة بين مصر وبعض الجامعات الأوروبية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية مقارنة وتحليل منهجيات تدريس المواطنة العالمية Global Citizenship Education (GCE) في كليات التربية بجمهورية مصر العربية ونظيراتها في جامعات أوروبية رائدة؛ حيث يُعد نوع المنهجية التدريسية المستخدمة، كالتعلم الخدمي، أو التعلم القائم على المشروعات العالمية، أو استراتيجيات المحاكاة الدولية، المتغير المستقل (Independent Variable (IV في هذه الدراسة، في حين يُمثل مستوى الكفايات التدريسية لدى الطلبة المعلمين في الـ GCE المتغير التابع (Dependent Variable (DV. كما يتناول البحث بالتحليل المتغيرات الوسيطة (Mediating Variables (MV التي تشمل فرص التدريب الميداني المتاحة، ومدى دعم الكلية لسياسات الانفتاح الدولي، وتوافر الموارد التقنية، ومدى تأثيرها في جودة إعداد المعلم. يقع مجال البحث في إطار برامج إعداد المعلم والتربية الدولية، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة الاستراتيجيات التدريسية المتبعة، والحدود البشرية التي تستهدف الطلبة المعلمين بمرحلة البكالوريوس، بينما تتركز الحدود المكانية في كليات التربية بالجامعات المصرية الحكومية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (Comparative Method (CM؛ وذلك عبر إجراء تحليل متعمق والمقارنة مع خبرات وتجارب جامعات في ثلاث دول أوروبية هي: ألمانيا، وهولندا، وفنلندا؛ لاستنباط أفضل النماذج المنهجية التي تخدم السياق التعليمي المصري. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators (KPIs) لبرامج إعداد المعلم بما يضمن بناء كفايات تدريسية قادرة على نقل مفاهيم المواطنة العالمية للتلاميذ. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل الكشف عن طبيعة ومحدودية التنوع المنهجي في مصر مقارنة بالتجارب الأوروبية، وصياغة تصور مقترح لمقرر دراسي مصري ملائم للسياق المدرسي المحلي يدمج بين الأصالة والمعايير الدولية، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالتدريب الميداني لتشمل أبعادًا دولية، وتفعيل دور الـ MV في تعزيز الانفتاح الثقافي للطلبة المعلمين، مما يؤدي لرفع كفاءة نظام إعداد المعلم في مصر وضمان مخرجات تعليمية تخدم رؤية مصر **2030**، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة تطويرية للسياسات التربوية الوطنية لمواكبة التوجهات العالمية المعاصرة بأسلوب أكاديمي رصين.

1259. **العنوان:** "**تطوير مناهج تعليم السلام وحقوق الإنسان بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مصر: دراسة دولية مقارنة في ضوء خبرات السويد والنرويج وفنلندا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث معالجة إشكالية غياب الأطر المنهجية المتكاملة لغرس قيم التعايش في سن مبكرة، من خلال مقارنة تصميم وحدات تعليم السلام وحقوق الإنسان (Peace and Human Rights Education – PHRE) في مناهج المرحلة الأولى من التعليم الأساسي في مصر ونظيراتها في دول إسكندنافية رائدة وهي السويد (Sweden – SE)، والنرويج (Norway – NO)، وفنلندا (Finland – FI). يُعد تصميم المنهج الدراسي المبكر من حيث المحتوى المعرفي والأنشطة واللغة التربوية المستخدمة (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل مستوى بناء الاتجاهات الإيجابية نحو التسامح والعدالة الاجتماعية لدى الأطفال (متغيرًا تابعًا). كما يتناول البحث بالتحليل متغيرات وسيطة تشمل سن الالتحاق بالمدرسة، والكثافات الطلابية داخل الفصول، ونسبة الأنشطة التطبيقية إلى الجوانب النظرية. يقع مجال البحث في قطاع التعليم الأساسي المبكر، وتتمثل الحدود المكانية في وثائق المناهج الرسمية المعتمدة، والحدود البشرية في تلاميذ المرحلة الأولى ومعلميها. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) والمدخل الوصفي التحليلي؛ لبيان العلاقة بين التدخل القيمي المبكر وتشكيل شخصية الطفل. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوة في الممارسات التطبيقية لصالح التجارب الإسكندنافية (SE, NO, FI) التي تركز على التعلم القائم على التجربة. وينتهي البحث بتقديم توصيات إجرائية تهدف إلى إدماج تعليم السلام وحقوق الإنسان (PHRE) بصورة منهجية وشاملة في المنهج المصري بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة والخصوصية الثقافية للمجتمع.

1260. **العنوان:** "**إطار مرجعي مقترح للتربية على المواطنة العالمية وحقوق الإنسان بالتعليم المصري: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات كندا وكوريا الجنوبية واسكتلندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى بناء إطار مرجعي وطني متكامل للتربية على المواطنة العالمية (Global Citizenship Education – GCE) وحقوق الإنسان (Human Rights – HR) في مصر، وذلك بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية. يُعد تحليل الأطر المرجعية الدولية في دول ومنظمات رائدة (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل بناء ملامح الإطار الوطني المصري المقترح (متغيرًا تابعًا). يقوم البحث بمقارنة نماذج أطر وطنية في ثلاث دول ذات تجارب متميزة وهي كندا (Canada – CA)، وكوريا الجنوبية (South Korea – KR)، واسكتلندا (Scotland – SC)، من حيث الأبعاد الفلسفية والمؤشرات الأدائية وتوزيعها على المستويات الدراسية المختلفة. كما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل درجة مركزية المناهج، وجاهزية الهياكل المؤسسية، وإمكانات التنمية المهنية المستمرة للمعلمين. يقع مجال البحث في تخصص التخطيط التربوي والمناهج من منظور التربية الدولية، وتتمثل الحدود المكانية في الوثائق والسياسات الرسمية، والحدود البشرية في صانعي السياسات التعليمية والخبراء الأكاديميين. يعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي (Analytical Comparative Method – ACM) لاستنباط أوجه التشابه والاختلاف، وتوضيح العلاقة الجدلية بين المرجعيات الدولية والسياق الوطني المصري. وينتهي البحث بتقديم إطار وطني شامل يدعم التربية على المواطنة العالمية (GCE) وحقوق الإنسان (HR) بصورة مستدامة، مما يسهم في مواءمة مخرجات التعليم المصري مع التوجهات العالمية والالتزامات الدولية لجمهورية مصر العربية في مجالي التربية وحقوق الإنسان.

ثالثًا: الرقمنة العابرة للحدود والعدالة الرقمية

1261. العنوان: "الفجوة الرقمية العابرة للحدود وأثرها في العدالة التعليمية في مصر: دراسة تحليلية مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين اتساع الفجوة الرقمية (DD (Digital Divide) العابرة للحدود على المستوى العالمي بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable)، وبين فرص تحقيق العدالة التعليمية داخل النظام التعليمي المصري بصفتها المتغير التابع (DV (Dependent Variable). كما يبحث الدراسة في دور المتغيرات الوسيطة (MV (Mediating Variables) المتمثلة في تكلفة خدمات الإنترنت، وجاهزية المدارس التقنية، والقدرات الرقمية للمعلمين، وسياسات التحول الرقمي الوطنية، ومدى تأثيرها في تقليص التفاوت التعليمي. يقع مجال البحث في إطار التعليم قبل الجامعي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة تكافؤ الفرص التعليمية في العصر الرقمي، والحدود البشرية التي تشمل الطلاب والمعلمين، بينما تتركز الحدود المكانية في المؤسسات التعليمية الحكومية بجمهورية مصر العربية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method)؛ وذلك عبر إجراء تحليل ومقارنة وضع البنية التكنولوجية في مصر بتجارب ثلاث دول نامية نجحت في تقليص الـ DD وهي: فيتنام، وماليزيا، والبرازيل؛ لاستنباط حلول استراتيجية تلائم الواقع المصري. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الوصول للتقنية على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs (Key Performance Indicators) للعدالة الاجتماعية في التعليم. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد الأثر السلبي للفجوة الرقمية على جودة مخرجات الـ DV، وصياغة توصيات لتعزيز العدالة الرقمية في ضوء رؤية مصر **2030**، وتفعيل دور الـ MV في تحسين الجاهزية المدرسية، وضرورة تحديث الـ KPIs الخاصة بالبنية التحتية لتواكب المستويات الدولية، مما يؤدي لرفع كفاءة المنظومة التعليمية وضمان شمولية التعلم، مع التأكيد على دور الـ CM في تطوير السياسات الوطنية لمواجهة التحديات التكنولوجية العالمية بفعالية واستدامة.

1262. العنوان: "دور البنى التقنية العابرة للحدود في تحسين جودة التعليم المصري: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية دراسة العلاقة بين استخدام البنى التقنية العابرة للحدود، والمتمثلة في البنية الرقمية العالمية (GDI (Global Digital Infrastructure) بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable)، وبين

تحسين جودة التعليم المصري في المدارس والجامعات بصفتها المتغير التابع DV (Dependent Variable). ويركز البحث على توظيف المنصات السحابية وأنظمة إدارة التعلم الدولية لتطوير العملية التعليمية، مع فحص المتغيرات الوسيطة MV (Mediating Variables) التي تشمل جاهزية المعلم، ومستوى التدريب الرقمي، وتوافر الأجهزة، وسياسات الأمن السيبراني. يقع مجال البحث في قطاعي التعليم قبل الجامعي والجامعي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة أثر التقنيات العابرة للحدود على نواتج التعلم، والحدود البشرية التي تستهدف المعلمين والطلاب، بينما تتركز الحدود المكانية في مؤسسات تعليمية مصرية مختارة. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن CM (Comparative Method)؛ وذلك عبر إجراء تحليل ومقارنة بين التجربة المصرية وتجارب ثلاث دول رائدة عالميًا في هذا المجال وهي: إستونيا، وسنغافورة، وفنلندا؛ للوقوف على أفضل نماذج دمج التكنولوجيا. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ GDI في تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs (Key Performance Indicators) للجودة الأكاديمية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل صياغة تصور لدمج الـ IV بما يتلاءم مع الخصوصية الثقافية المصرية، وتحقيق تحسن ملحوظ في جودة الممارسات التعليمية لـ DV، وتفعيل دور الـ MV في تعزيز الأمان الرقمي، وضرورة تحديث الـ KPIs الخاصة بالتعليم الهجين، مما يؤدي لرفع تنافسية التعليم المصري دوليًا، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتحليل الفجوات التقنية وتقديم حلول تطبيقية تضمن استدامة التطوير التكنولوجي وفق المعايير العالمية المعاصرة.

1263. **العنوان:** "**المواطنة الرقمية العالمية لدى الطلاب المصريين: دراسة مقارنة بين مصر وبعض الدول الآسيوية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين مستوى التعرض للبيئات الرقمية العالمية بوصفه المتغير المستقل IV (Independent Variable)، وبين تنمية المواطنة الرقمية العالمية GDC (Global Digital Citizenship) بصفتها المتغير التابع DV (Dependent Variable) لدى الطلاب المصريين. كما يبحث الدراسة في دور المتغيرات الوسيطة MV (Mediating Variables) المتمثلة في برامج التربية الإعلامية الرقمية، وسياسات الاستخدام الآمن للإنترنت، والدعم الأسري، ومدى مساهمتها في بناء الوعي الرقمي. يقع مجال البحث في إطار التعليم الثانوي العام، مع تحديد الحدود الموضوعية في قياس كفايات المواطنة الرقمية، والحدود البشرية التي تشمل الطلاب والمعلمين، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن CM (Comparative Method) من خلال المسح الميداني؛ وذلك عبر مقارنة التجربة المصرية بتجارب ثلاث دول آسيوية رائدة هي: كوريا الجنوبية، واليابان، والصين؛ لاستلهام أطر تربوية تعزز من السلوك الرقمي المسؤول. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير البيئة الرقمية الدولية على مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs (Key Performance Indicators) لبناء الشخصية الوطنية والمنفتحة عالميًا. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد فجوة في الكفايات الرقمية العالمية لدى الطلاب، وصياغة نموذج تربوي مقترح لدعم بناء المواطن الرقمي المصري، وتفعيل دور الـ MV في حماية الطلاب من المخاطر السيبرانية، وضرورة إدماج الـ GDC في المناهج الدراسية، مما يؤدي لرفع وعي الخريجين بمسؤولياتهم الدولية، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم رؤية مقارنة تساعد واضعي السياسات التعليمية في مصر على مواكبة التحولات الرقمية العالمية بفعالية واقتدار.

1264. **العنوان:** "**سياسات التحول الرقمي التعليمي في مصر في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة: دراسة تحليلية مقارنة لخبرات فنلندا وكندا وإستونيا**"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تحليل الفجوة القائمة بين السياسات الوطنية المصرية والاتجاهات الدولية الناشئة في مجال الرقمنة العابرة للحدود، حيث يُعد تبني استراتيجيات التحول الرقمي التعليمي (Educational Digital Transformation – EDT) (متغيرًا مستقلًا)، في حين يُمثل مدى الاتساق مع المعايير والمتطلبات العالمية للتعليم الرقمي (متغيرًا تابعًا). كما يتناول البحث بالدراسة والتحليل مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في هذا المسار، ومن أبرزها

البنية التشريعية المنظمة، وحجم التمويل المخصص، ومدى جاهزية البنية التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى مستوى الكفايات الرقمية لدى المعلمين. يقع مجال البحث في تخصص التخطيط والسياسات التعليمية من منظور التربية الدولية، وتتمثل حدوده المكانية في النظام التعليمي المصري، بينما تضم حدوده البشرية صنّاع القرار والخبراء الأكاديميين. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بين جمهورية مصر العربية ودول رائدة عالميًا في هذا المجال وهي فنلندا (Finland – FI)، وكندا (Canada – CA)، وإستونيا (Estonia – EE). وتوضح الدراسة طبيعة العلاقة بين قوة السياسات الرقمية وجودة المخرجات التعليمية الدولية، حيث تشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوات تقنية وإجرائية بين نصوص السياسة وواقع التطبيق الميداني. وينتهي البحث بصياغة مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز توافق التحول الرقمي التعليمي (EDT) في مصر مع السياقات الدولية، بما يضمن تنافسية الخريج المصري في سوق العمل العالمي الرقمي.

1265. العنوان: "أثر التعلم الرقمي العابر للحدود في تنمية المهارات العالمية لدى طلاب التعليم الثانوي بمصر: دراسة مقارنة في التربية الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث استقصاء العلاقة بين انخراط الطلاب في أنماط التعلم الرقمي العابر للحدود (Cross-Border Digital Learning – CBDL) (متغيرًا مستقلًا)، وبين مستوى نمو المهارات العالمية والكفايات الدولية لدى الطلاب المصريين (متغيرًا تابعًا)، مع التركيز على تطبيقات الفصول الافتراضية الدولية والمنصات التعليمية المفتوحة (Open Educational Resources – OER). كما يتناول البحث متغيرات وسيطة حيوية تشمل التمكن من اللغة الأجنبية، وكفاءة الاستخدام التقني، ومدى توفر الدعم المدرسي والمؤسسي لهذه الأنشطة. يقع مجال البحث في قطاع التعليم الثانوي العام، بحدود مكانية تشمل المدارس الثانوية المصرية، وحدود بشرية تضم الطلاب والمعلمين المشرفين على المشروعات الدولية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) من خلال إجراء مقارنة بين مجموعتين من الطلاب؛ إحداهما تعرضت لخبرات التعلم الرقمي العابر للحدود (CBDL) والأخرى لم تتعرض لها. وتوضح الدراسة العلاقة الارتباطية الموجبة بين الانفتاح الرقمي الدولي واكتساب مهارات التفكير العالمي وحل المشكلات العابرة للثقافات. وتشير النتائج المتوقعة إلى أثر إيجابي دال إحصائيًا للتعلم الرقمي الدولي في تشكيل هوية الطالب كمواطن عالمي. وينتهي البحث بتصميم إطار إجرائي مقترح يهدف إلى مأسسة وتعزيز التعلم الرقمي العابر للحدود (CBDL) في المدارس المصرية، بما يسهم في ربط المتعلم المصري بآفاق المعرفة والابتكار على المستوى الدولي بصورة مستدامة.

1266. العنوان: "تحقيق العدالة الرقمية بمدارس التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة مقارنة بين المحافظات في ضوء خبرات الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد التفاوت الجغرافي والمجتمعي في الوصول إلى الموارد التكنولوجية، وأثر ذلك على تكافؤ الفرص التعليمية، حيث يُعد التفاوت في توزيع البنى التحتية الرقمية بين المحافظات المصرية (متغيرًا مستقلًا)، بينما يُمثل مستوى تحقيق العدالة الرقمية (Digital Equity – DE) في فرص التعلم المتاحة (متغيرًا تابعًا). كما يحلل البحث متغيرات وسيطة تشمل مستويات الدخل الاقتصادي للأسر، ودرجة التحضر في الأقاليم المختلفة، وفعالية الشراكات الدولية والمحلية في دعم الرقمنة. يقع مجال البحث في أصول التربية الدولية والتخطيط التربوي، وتتمثل حدوده المكانية في محافظات مصرية مختارة تمثل أقاليم متنوعة، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والإداريين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بين محافظات ذات موارد رقمية متباينة، مع الاسترشاد بتجارب دول واجهت تحديات مماثلة ونجحت في تقليص الفجوة الرقمية وهي الهند (India – IN)، والبرازيل (Brazil – BR)، وجنوب أفريقيا (South Africa – ZA). وتوضح الدراسة العلاقة الجدلية بين الموقع الجغرافي والإنصاف في توزيع الخدمات التعليمية الرقمية. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوات حادة تتطلب تدخلات سيادية وتخطيطية عاجلة. وينتهي

البحث بتقديم إطار عملي مقترح لمعالجة قضايا العدالة الرقمية (DE) داخل مصر، بما يضمن التوزيع العادل للموارد التكنولوجية والفرص التعليمية المتميزة لجميع الطلاب بغض النظر عن واقعهم الجغرافي.

1267. **العنوان:** "**توظيف التقنيات الرقمية المهنية العالمية في تطوير التعليم الفني بمصر: دراسة مقارنة لخبرات ألمانيا وكوريا الجنوبية والصين**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر دمج التقنيات الرقمية المهنية (Global Digital Vocational Technologies – GDVT) (متغيرًا مستقلًا)، في تحسين جودة المهارات العملية والتنافسية لدى طلاب التعليم الفني والمهني في مصر (متغيرًا تابعًا)، مع التركيز على تقنيات المحاكاة الافتراضية (Virtual Simulation – VS) والتوأمة الرقمية. كما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل درجة جاهزية المعامل والورش الفنية بالمدارس، وقدرات المدربين على التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة، وحجم الموارد المالية المتاحة للتحديث التقني. يقع مجال البحث في قطاع التعليم الفني والمهني، بحدود مكانية تشمل مدارس فنية وتكنولوجية مختارة، وحدود بشرية تضم الطلاب والمدربين والخبراء الصناعيين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لتقييم التجربة المصرية مقارنة بتجارب دولية رائدة في التعليم المزدوج والرقمنة المهنية وهي ألمانيا (Germany – DE)، وكوريا الجنوبية (South Korea – KR)، والصين (China – CN). وتوضح الدراسة العلاقة الوثيقة بين الرقمنة المتقدمة ورفع كفاءة الخريجين بما يتلاءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن استخدام التقنيات الرقمية المهنية (GDVT) يسهم بشكل جوهري في تقليص الفجوة بين التعليم واحتياجات سوق العمل الدولي. وينتهي البحث بصياغة إطار استراتيجي لتحديث بنية التعليم الفني المصري رقميًا، بما يضمن تخريج فنيين يمتلكون مهارات تقنية عالمية قادرة على المنافسة في الداخل والخارج.

1268. **العنوان:** "**فاعلية الأنشطة الرقمية بين الثقافات في تنمية كفايات التواصل العالمي لدى الطلاب المصريين: دراسة مقارنة بين أنماط التعليم العام والخاص والدولي**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث استكشاف العلاقة بين انخراط الطلاب في الأنشطة الرقمية بين الثقافات (Intercultural Digital Activities – IDA) (متغيرًا مستقلًا)، وبين تنمية مهارات وكفايات الاتصال بين الثقافات لدى الطلاب المصريين (متغيرًا تابعًا). تركز الدراسة على التفاعلات الرقمية والتبادل الطلابي الافتراضي كأدوات للتربية الدولية، مع فحص متغيرات وسيطة تشمل المستوى اللغوي للمتعلمين، ودرجة التفاعل المباشر مع أقران من دول أخرى، ودور المعلم كمهيئ للبيئة التعليمية الرقمية. يقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي، وتتمثل حدوده المكانية في عينة من المدارس الحكومية، ومدارس اللغات، والمدارس الدولية العاملة في مصر، بينما تضم الحدود البشرية الطلاب والمعلمين في تلك المؤسسات. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لتحليل التباين في اكتساب مهارات التواصل بين أنماط التعليم المختلفة في السياق المصري. وتوضح الدراسة دور الأنشطة الرقمية بين الثقافات (IDA) في كسر الحواجز النفسية وبناء الوعي بالاختلاف الثقافي الإيجابي. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود تفاوت واضح في مستوى الكفايات المحققة لصالح المدارس التي تتبنى استراتيجيات تدويل المناهج بصورة أعمق. وينتهي البحث بتصميم برامج وأنشطة رقمية مقترحة داعمة للاتصال العالمي، يمكن تطبيقها في المدارس المصرية بمختلف أنواعها لتقليل الفجوة الثقافية وتنمية الوعي الكوني لدى الطلاب بما يتواكب مع تطلعات الدولة المصرية.

1269. **العنوان:** "**استراتيجيات تدويل أنظمة إدارة التعلم في التعليم المصري في ضوء خبرات الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا: دراسة في التربية الدولية**"

الموضوع: يتمحور هذا البحث حول استقصاء آليات تدويل الممارسات التعليمية من خلال تحليل العلاقة الارتباطية بين تبني أنظمة إدارة التعلم العالمية (Learning Management Systems (LMS كمتغير مستقل، وبين تطوير الممارسات

التدريسية للمعلمين المصريين وفق المعايير الدولية كمتغير تابع، وذلك في إطار سعي جمهورية مصر العربية لتحقيق التنافسية العالمية في منظومتها التعليمية. ويهدف البحث إلى رصد مدى تأثير هذه الأنظمة العابرة للحدود في صياغة هوية تعليمية رقمية تتسق مع متطلبات المواطنة العالمية، مع التركيز على متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في مستوى الكفاءة الثقافية الرقمية للمعلم، ومدى مواءمة المحتوى العالمي للسياق الوطني، وجودة الدعم التقني المؤسسي المتاح. ويقع مجال البحث ضمن الدراسات البينية في التربية الدولية، حيث تتحدد الحدود المكانية في المدارس المصرية التي تطبق نظمًا عالمية مثل مودل أو جوجل كلاس روم، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات التربوية المسؤولة عن التحول الرقمي. ويستخدم البحث المنهج المقارن لتقديم تحليل عميق لكيفية توظيف هذه الأنظمة في دول الخبرة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا، واستخلاص الدروس المستفادة منها لصالح البيئة المصرية. وتكمن مشكلة البحث في الفجوة بين التقنيات العالمية المستوردة والقدرة على توطينها تربويًا بما يضمن تحسين نواتج التعلم الدولية، حيث تسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين أنظمة إدارة التعلم (LMS) وتحديث الأداء التدريسي. وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة السياسات والممارسات الدولية المنظمة لهذه الأنظمة، وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الدمج المنهجي لأنظمة إدارة التعلم (LMS) يؤدي إلى تحول جذري في أساليب التقويم والتفاعل الصفي بما يقلص الفجوة التعليمية مع الدول المتقدمة، وينتهي البحث بتقديم إطار عملي لتعزيز تدويل التعليم المصري عبر هذه المنصات الرقمية العالمية.

1270. **العنوان:** **"حوكمة الأمن السيبراني في مؤسسات التعليم المصري وفق المعايير الدولية: دراسة مقارنة لتجارب إستونيا ،وكندا ، وسنغافورة"**

الموضوع: يتناول هذا البحث قضية جوهرية في مجال التربية الدولية تتعلق بحماية الفضاء التعليمي العالمي، حيث يدرس العلاقة بين مستوى تطبيق معايير الأمن السيبراني التعليمي ECS (Educational Cybersecurity) كمتغير مستقل، وقدرة المؤسسات التعليمية المصرية على حماية الخصوصية الرقمية والبيانات التعليمية كمتغير تابع، وذلك في ظل تزايد الاعتماد على المنصات السحابية الدولية. وتبرز مشكلة البحث في التحديات الأمنية التي تواجه تدويل التعليم المصري وضمان سلامة التبادل المعلوماتي، مع مراعاة متغيرات وسيطة تشمل الأطر التشريعية الدولية المنظمة للبيانات، ومدى انتشار ثقافة الوعي السيبراني بين أطراف العملية التعليمية، وجاهزية البنية التحتية التكنولوجية. ويغطي البحث مجالي التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على المؤسسات الحكومية والخاصة، وفي حدوده البشرية على الإداريين والمعلمين المنوط بهم التعامل مع البيانات الحساسة. ويستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل السياسات الوطنية للأمن السيبراني في دول رائدة هي إستونيا، وكندا، وسنغافورة، للوقوف على أفضل الممارسات الدولية في تأمين البيئات التعليمية الرقمية. وتهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الأمن السيبراني التعليمي (ECS) واستدامة الجودة في التعليم الرقمي، حيث تشكل الحدود الموضوعية ركيزة أساسية لفهم كيفية بناء بيئة تعليمية آمنة تتوافق مع المعايير الدولية. وتشير النتائج المتوقعة إلى ضرورة تحديث التشريعات المصرية لتتواكب مع متطلبات الأمن السيبراني التعليمي (ECS) المطبقة عالميًا، وينتهي البحث بصياغة استراتيجية وطنية مقترحة لتعزيز منظومة الأمن السيبراني في التعليم المصري بما يضمن حماية السيادة الرقمية التعليمية وتحقيق معايير الأمان الدولية في المؤسسات التربوية.

1271. **العنوان:** **"نماذج التعلم الهجين في التعليم المصري في ضوء التوجهات الدولية المعاصرة: دراسة مقارنة لخبرات كندا ،وفرنسا ، واليابان"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل السياسات الدولية الموجهة نحو استدامة التعليم من خلال دراسة العلاقة بين تبني نموذج التعلم الهجين HL (Hybrid Learning) بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تحسن نواتج التعلم الدولية لدى الطلاب المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا، وذلك استجابة للتحولات العالمية في بنية النظم التعليمية. وتتحدد مشكلة البحث في كيفية

مواءمة نماذج التعلم الهجين العالمية مع الخصوصية الثقافية والتعليمية المصرية لضمان جودة المخرجات، مع فحص متغيرات وسيطة تتضمن كفاءة المنصات التعليمية المستخدمة، ومهارات المعلمين في إدارة التعلم المدمج، ومستوى التفاعل الرقمي للطلاب. ويقع مجال البحث في قطاعي التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية، حيث تتحدد الحدود المكانية في المؤسسات التعليمية التي طبقت هذا النموذج، والحدود البشرية في الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم التجربة المصرية في مقابل النماذج العالمية المتقدمة في كل من كندا، وفرنسا، واليابان، بهدف تحديد مواطن القوة والضعف. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين التعلم الهجين (HL) وتكافؤ الفرص التعليمية في سياق دولي، مع التركيز في الحدود الموضوعية على استراتيجيات الدمج بين التعلم الحضوري والافتراضي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن فاعلية التعلم الهجين (HL) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجاهزية الكوادر البشرية والبنية التقنية، مما يتطلب رؤية دولية موحدة لتطوير هذا النمط التعليمي. وينتهي البحث بتقديم إطار مقترح لتطوير منظومة التعلم الهجين في مصر بما يتفق مع التوجهات العالمية، ويضمن مرونة النظام التعليمي المصري وقدرته على المنافسة الدولية في مواجهة الأزمات المستقبلية.

1272. **العنوان:** **"تدويل مناهج العلوم والرياضيات في التعليم المصري وأثره في تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين: دراسة مقارنة في ضوء مبادرة *STEM* في فنلندا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة أبعاد تدويل المناهج الدراسية من خلال تحليل العلاقة بين استخدام المحتوى الرقمي العالمي كمتغير مستقل، وبين تحسين مستويات التحصيل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, Mathematics (STEM كمتغير تابع لدى الطلاب المصريين، وذلك لتعزيز مكانة مصر في الاختبارات الدولية. وتتمثل مشكلة البحث في مدى قدرة المحتوى الرقمي المدوّل على معالجة فجوات التعلم في المواد العلمية وتنمية مهارات التفكير العليا، مع مراعاة متغيرات وسيطة تشمل القدرة اللغوية للطلاب للتعامل مع المحتوى الأجنبي، والمهارات التقنية للمعلمين، وتوافر البنية التحتية المتطورة. ويغطي البحث مجال التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على مدارس المتفوقين والمدارس الحكومية المطورة، وفي حدوده البشرية على الطلاب والمعلمين المتخصصين. ويطبق البحث المنهج المقارن من خلال تحليل تجارب رائدة في تعليم (STEM) بكل من فنلندا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، لاستلهام آليات دمج المحتوى العالمي بشكل فعال. وتوضح الدراسة العلاقة بين جودة المحتوى الرقمي وتحقيق معايير التميز في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل برمجيات المحاكاة والمعامل الافتراضية العالمية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الاستخدام المنظم للمحتوى الرقمي العالمي يسهم في رفع كفاءة الطلاب في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) ويؤهلهم للمنافسة في سوق العمل الدولي، وينتهي البحث بتوصيات إجرائية لدمج المحتوى العالمي ضمن الخريطة المنهجية المصرية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

1273. **العنوان:** **"سياسات تدويل المعايير التقنية للمنصات التعليمية الوطنية في مصر في ضوء المواصفات العالمية: دراسة مقارنة لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة"**

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار التربية الدولية إلى استقصاء أثر مواءمة البنية التقنية الوطنية مع المعايير الرقمية العالمية كمتغير مستقل، وتأثير ذلك على تحسين جودة ومنتوجية منصات التعليم الوطنية في جمهورية مصر العربية كمتغير تابع، وذلك لضمان تنافسيتها في سوق التعليم الرقمي الدولي. وتبرز مشكلة البحث في ضعف التوافق بين المنصات المحلية والمعايير العابرة للحدود، مما يعيق تبادل المحتوى التعليمي، مع دراسة متغيرات وسيطة تشمل قدرات المطورين المحليين على استيعاب المعايير الدولية، وحجم التمويل المخصص، وطبيعة الشراكات التقنية الدولية. ويغطي البحث مجال التعليم الرقمي الوطني، مقتصرًا في حدوده المكانية على المنصات التعليمية الرسمية المصرية، وحدوده البشرية على

المطورين التقنيين والمستخدمين التربويين. ويستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل مدى الالتزام بمعيار قابلية تبادل المحتوى التعليمي SCORM (Sharable Content Object Reference Model) ومعيار التشغيل البيني لأدوات التعلم LTI (Learning Tools Interoperability) في دول الخبرة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة. وتوضح الدراسة العلاقة بين تطبيق معيار قابلية تبادل المحتوى التعليمي (SCORM) وبين مرونة النظم التعليمية. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوة تقنية في الالتزام بمعيار التشغيل البيني لأدوات التعلم (LTI) محليًا، مما يستوجب صياغة إطار عملي لتطوير المنصات المصرية وفق هذه المعايير الدولية لضمان جودة التعليم الرقمي وانفتاحه عالميًا.

1274. **العنوان:** "توظيف تحليلات البيانات الضخمة في صنع القرار التربوي بالمدارس المصرية: رؤية دولية مقارنة لخبرات الصين، والمملكة المتحدة، وأستراليا"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل العلاقة بين استثمار تقنيات البيانات الضخمة التعليمية Educational Big Data (EBD)) كمتغير مستقل، وتطوير كفاءة عملية اتخاذ القرار التربوي داخل المدارس المصرية كمتغير تابع، تماشيًا مع التوجهات الدولية نحو الإدارة المرتكزة على الأدلة الرقمية. وتتبلور مشكلة البحث في اعتماد القرارات المدرسية على الخبرات التقليدية بدلًا من التحليلات التنبؤية، مع بحث متغيرات وسيطة تتمثل في مهارات القيادة المدرسية الدولية، وتوافر قواعد البيانات المتكاملة، وجاهزية البنية التكنولوجية. ويقع مجال البحث في الإدارة المدرسية بجمهورية مصر العربية، وتتمثل حدوده المكانية في مدارس حكومية مختارة، وحدوده البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين. ويتبع البحث المنهج المقارن لرصد كيفية توظيف البيانات الضخمة التعليمية (EBD) في تحسين جودة القرارات في دول رائدة هي الصين، والمملكة المتحدة، وأستراليا. وتستعرض الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بأخلاقيات وحوكمة البيانات في السياق التربوي الدولي، مبيّنة العلاقة بين استخدام البيانات الضخمة التعليمية (EBD) وتحقيق التميز المؤسسي. وتشير النتائج المتوقعة إلى انخفاض مستوى الوعي لدى القيادات المدرسية بأهمية التحليلات الرقمية، وينتهي البحث بتقديم توصيات استراتيجية لترسيخ ثقافة اتخاذ القرار المبني على البيانات الضخمة التعليمية (EBD) في المدارس المصرية بما يواكب المعايير الإدارية الدولية المعاصرة.

1275. **العنوان:** "أثر مسابقات الابتكار الرقمية العالمية في تعزيز ريادة الأعمال الرقمية لدى الطلاب في مصر: دراسة مقارنة لخبرات اليابان، وألمانيا، والهند"

الموضوع: يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين انخراط الطلاب المصريين في مسابقات الابتكار الرقمية العالمية كمتغير مستقل، وتنمية مهارات ريادة الأعمال الرقمية لديهم كمتغير تابع، وذلك في سياق سعي الدولة لبناء اقتصاد معرفي منافس دوليًا. وتكمن مشكلة البحث في تباين فرص وصول الطلاب المصريين للمنافسات الدولية وضعف الربط بين الابتكار والاحتياجات السوقية العالمية، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل الدعم المؤسسي، ومستوى الإشراف الفني الأكاديمي، وتوافر الموارد الرقمية المتقدمة. ويشمل مجال البحث قطاعي التعليم الثانوي والجامعي في مصر، بحدود مكانية تضم مؤسسات تعليمية مختارة، وحدود بشرية تشمل الطلاب المبتكرين ومعلميهم. ويستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل أثر هذه المسابقات في دول متميزة وهي اليابان، وألمانيا، والهند، للوقوف على استراتيجيات دعم ريادة الأعمال. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية للعلاقة بين مهارات التفكير الإبداعي والقدرة على المنافسة الدولية، مبيّنة الارتباط بين المشاركة في المسابقات وتطوير الشخصية الريادية. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوة في التمكين الرقمي الدولي بين الطلاب، مما يستدعي بناء إطار وطني لتعزيز ريادة الأعمال الرقمية وربط المبتكرين بالمنصات العالمية، بما يضمن إعداد جيل من رواد الأعمال القادرين على المنافسة في البيئات الدولية الرقمية.

1276. **العنوان:** "المساقات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار (*MOOCs*) ودورها في تدويل مهارات الطلاب الجامعيين في مصر: دراسة مقارنة لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية ،وهولندا ،وإسبانيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين الانخراط في المساقات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار Massive Open Online Courses (MOOCs) كمتغير مستقل، وتطوير المهارات الأكاديمية والمهنية ذات المعايير الدولية لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، لمواكبة متطلبات التوظيف العالمية. وتتمثل مشكلة البحث في معوقات استفادة الطالب المصري من منصات التعلم العالمية المفتوحة، مع دراسة متغيرات وسيطة تشمل الكفاءة اللغوية، والدعم الأكاديمي المؤسسي، وتوافر بنية إنترنت مستدامة. ويقع مجال البحث في التعليم الجامعي المصري، وتتحدد الحدود المكانية في الجامعات الحضرية، والحدود البشرية في الطلاب بمختلف التخصصات. ويتبع البحث المنهج المقارن لتقييم أثر استخدام المساقات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار (MOOCs) في جامعات دولية رائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، وإسبانيا. وتبرز الحدود الموضوعية في تحليل جودة المحتوى الرقمي المفتوح ومدى مواءمته للمناهج الوطنية، موضحًا العلاقة بين التعلم الذاتي عبر المساقات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار (MOOCs) والتميز المهني. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الطلاب المنتظمين في هذه المساقات يمتلكون مهارات تنافسية أعلى، وينتهي البحث بتوصيات للسياسات التعليمية في مصر لدمج هذه المنصات الدولية ضمن الخطط الدراسية الرسمية والاعتراف بشهاداتها لتعزيز تدويل التعليم العالي المصري.

1277. **العنوان:** "آليات التعاون الرقمي بين الجامعات المصرية والأجنبية كمدخل لتدويل التعليم العالي: دراسة مقارنة لخبرات فرنسا ،وماليزيا ،والإمارات العربية المتحدة"

الموضوع: يستهدف البحث تحليل العلاقة بين أنماط التعاون الرقمي العابر للحدود كمتغير مستقل، ومستوى تدويل التعليم العالي في جمهورية مصر العربية كمتغير تابع، في ظل التحول نحو الشراكات الأكاديمية الافتراضية. وتبرز مشكلة البحث في محدودية الاستفادة من البروتوكولات الرقمية الدولية في تطوير البرامج التعليمية المشتركة، مع فحص متغيرات وسيطة تشمل حوكمة التعاون الدولي، وجاهزية البنية التحتية الرقمية، ومهارات أعضاء هيئة التدريس في التدريس عبر الإنترنت. ويغطي البحث مجال التعليم العالي، بحدود مكانية في جامعات مصرية حكومية وخاصة، وحدود بشرية تشمل القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والطلاب. ويستخدم البحث المنهج المقارن لاستعراض نماذج ناجحة للتعاون الرقمي في دول هي فرنسا، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية للتعاون من خلال المشروعات البحثية الرقمية والإشراف المشترك، مبيّنة العلاقة الارتباطية بين الرقمنة وتعزيز السمعة الدولية للجامعات. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود معوقات إدارية وتقنية تحد من فاعلية التدويل الرقمي، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح لتطوير التعاون الدولي الرقمي بالجامعات المصرية بما يسهم في رفع تصنيفها العالمي وتحقيق الانفتاح الأكاديمي الدولي المنشود.

1278. **العنوان:** "دراسة دولية مقارنة لآليات توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم (*Artificial Intelligence in Education - AIED*) لتطوير مخرجات التعلم بالمدارس الثانوية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستشراف آليات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم (Artificial Intelligence in Education - AIED) بوصفه متغيرًا مستقلًا، ودراسة أثره المباشر على تطوير مخرجات التعلم (Learning Outcomes - LO) لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك من خلال رصد وتحليل التوجهات الدولية المعاصرة في هذا الشأن. تكمن مشكلة البحث في الفجوة الرقمية والتقنية التي تواجه النظام التعليمي

المصري في مواكبة الطفرة التكنولوجية العالمية، ومدى قدرة البنية التحتية الحالية على استيعاب تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم .(AIED) ويسعى البحث إلى فحص المتغيرات الوسيطة التي تشمل الجاهزية الرقمية للمعلمين، وتوافر الأطر التشريعية والأخلاقية المنظمة لاستخدام البيانات الضخمة في البيئة المدرسية. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في دراسة منصات التعلم التكيفي وأنظمة التقويم الذكية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية ومعلميها، والحدود المكانية في عينة من المدارس المصرية المجهزة تكنولوجيًا. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method)لوصف وتحليل وتفسير التجارب الرائدة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفنلندا، وكوريا الجنوبية، لاستخلاص الدروس المستفادة ونقل وتوطين تلك الخبرات بما يتوافق مع السياق الثقافي والوطني المصري. يسعى البحث لتوضيح طبيعة العلاقة الارتباطية بين كثافة استخدام مخرجات التعلم (LO) وبين جودة الأداء الأكاديمي للطلاب وتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين لديهم. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، أبرزها صياغة إطار مقترح لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية المصرية، ووضع استراتيجية وطنية لتدريب الكوادر البشرية على التعامل مع أدوات التعلم الذكية، مع ضرورة معالجة تحديات العدالة الرقمية وتكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب في مختلف المحافظات. وتخلص الدراسة بوضع تصور مقترح يعزز من كفاءة النظام التعليمي المصري وقدرته التنافسية على المستوى الدولي

.1279 **العنوان:** **"استراتيجيات تدويل الفصول الافتراضية في التعليم المصري كمدخل لتحقيق المواطنة العالمية: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات كندا، وفنلندا، وسنغافورة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار التربية الدولية تحليل العلاقة الارتباطية بين الانخراط في الفصول الافتراضية الدولية (GVC (Global Virtual Classrooms كمتغير مستقل، وتحسين فرص التعلم وتنمية قيم الانفتاح العالمي لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، وذلك لمواكبة التوجهات المعاصرة نحو عولمة الممارسات التعليمية. وتتبلور مشكلة البحث في محدودية استفادة الطالب المصري من بيئات التعلم الرقمية العابرة للحدود وقصور مهارات التواصل الثقافي الدولي، مع دراسة متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في كفاءة تدفق الإنترنت، ومستوى الدعم المدرسي المؤسسي، وخبرة المعلم في إدارة الفصول الافتراضية الدولية (GVC)، ومدى استيعاب الفروق الثقافية بين الأقران. ويغطي البحث مجال التعليم الثانوي والجامعي بجمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على مؤسسات تعليمية مختارة، وفي حدوده البشرية على الطلاب والمعلمين المنخرطين في برامج التبادل الافتراضي. ويتبع البحث المنهج المقارن التحليلي لرصد أفضل الممارسات في توظيف الفصول الافتراضية الدولية (GVC) لدى ثلاث دول رائدة هي كندا، وفنلندا، وسنغافورة. وتستعرض الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بجودة فرص التعلم الرقمي المتاحة، مبيّنة العلاقة بين التفاعل الافتراضي العالمي واكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود أثر إيجابي كبير للفصول الافتراضية الدولية (GVC) في تعزيز الكفاءات الاجتماعية واللغوية للطلاب، وينتهي البحث بصياغة نموذج مقترح لتوسيع نطاق هذه الفصول في المنظومة التعليمية المصرية بما يضمن تحقيق معايير التدويل الأكاديمي.

.1280 **العنوان:** **"حوكمة استخدام المحتوى الرقمي العالمي في تعليم اللغات الأجنبية بالمدارس المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المملكة المتحدة، وكندا، وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يتمحور هذا البحث حول استقصاء أثر توظيف المحتوى الرقمي المدوّل في بيئات تعلم اللغات كمتغير مستقل، وتأثيره على تطور الكفايات اللغوية والمهارات التواصلية لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، سعيًا نحو الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم المصري لتلائم المعايير الدولية. وتبرز مشكلة البحث في الفجوة بين المناهج التقليدية والمحتوى الرقمي العالمي المتسارع، مع فحص متغيرات وسيطة تشمل مدى استعداد الطلاب للتعلم الذاتي الرقمي، ونوعية الدعم البيداغوجي المقدم من المعلمين، وتوافر أنشطة الاستماع والتحدث التفاعلية ذات الصبغة الدولية. ويقع مجال البحث

في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من المدارس الحكومية والخاصة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب ومعلمي اللغات الأجنبية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل آليات إدماج المحتوى الرقمي في تعليم اللغات لدى ثلاث دول متميزة هي المملكة المتحدة، وكندا، وكوريا الجنوبية. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية للعلاقة بين جودة الوسائط الرقمية العالمية وتنمية مهارات التحدث والاستماع، مبيّنة الارتباط الوثيق بين المحتوى المدوّل وتحقيق الطلاقة اللغوية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الدمج المنهجي للمحتوى العالمي يؤدي إلى تحسن ملحوظ في الأداء اللغوي للطلاب وتفوقهم في الاختبارات الدولية، وينتهي البحث بتقديم توصيات استراتيجية لصناع القرار التربوي في مصر لإدماج هذا المحتوى ضمن سياسات تعليم اللغات بما يحقق التنافسية الدولية.

1281. **العنوان:** "**تحليل أثر الندوات والمؤتمرات الافتراضية الدولية في رفع الوعي العالمي لدى الطلاب المصريين**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين المشاركة في الندوات والمؤتمرات الافتراضية الدولية (VIC (Virtual International Conferences بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable، وبين رفع مستوى الوعي العالمي لدى الطلاب المصريين بصفته المتغير التابع (DV (Dependent Variable؛ حيث يشمل هذا الوعي الإدراك العميق للقضايا الكونية والقدرة على التواصل الثقافي. كما يفحص البحث دور المتغيرات الوسيطة Mediating (MV (Variables المتمثلة في كفاءة الترجمة الفورية، ومستوى التفاعل الطلابي النشط، والدعم الأكاديمي المؤسسي، ومدى مساهمتها في تعزيز نواتج التعلم الدولي. يقع مجال البحث في إطار التعليم الجامعي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة فاعلية المنصات الافتراضية في التدويل، والحدود البشرية التي تشمل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بينما تتركز الحدود المكانية في جامعات مصرية مختارة. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن Comparative Method (CM)) النوعي؛ وذلك عبر إجراء تحليل ومقارنة التجربة المصرية بثلاث خبرات دولية بارزة وهي: ألمانيا، وكندا، وأستراليا؛ لاستنباط أفضل الممارسات التي تخدم التوجهات المصرية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تحويل المشاركة الرقمية إلى مؤشرات أداء رئيسية (KPIs (Key Performance Indicators تخدم الانفتاح العلمي للدولة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد أثر إيجابي متوسط لـ IV على الـ DV، وصياغة إطار مقترح لتعزيز مشاركة الطلاب في المحافل الدولية، وتفعيل دور الـ MV في تذليل العقبات اللغوية والتقنية، وضرورة تحديث الـ KPIs الخاصة بالأنشطة الطلابية لتشمل البعد الافتراضي العالمي، مما يؤدي لرفع كفاءة مخرجات التعليم العالي في مصر وفق رؤية مصر 2030، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم حلول مبتكرة لتعزيز التنافسية الدولية للطالب المصري بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

1282. **العنوان:** "**الأدوار الجديدة للمعلم المصري في بيئات تعلم رقمية عابرة للحدود: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين متطلبات التدريس في بيئات التعلم الرقمية العالمية Global (GDLE (Digital Learning Environments بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable، وبين تطور أدوار المعلم المصري بصفته المتغير التابع (DV (Dependent Variable؛ حيث ينتقل المعلم من دور الملقن إلى دور الميسر والمصمم التعليمي الرقمي. كما يبحث البحث في دور المتغيرات الوسيطة (MV (Mediating Variables المتمثلة في برامج التنمية المهنية المستمرة، ومستوى التحفيز المادي والمعنوي، والدعم المؤسسي الفني، ومدى تأثيرها في سرعة تكيف المعلم مع المتغيرات الدولية. يقع مجال البحث في إطار إعداد المعلم وتنميته المهنية، مع تحديد الحدود الموضوعية في الكفايات الرقمية والتربوية الحديثة، والحدود البشرية التي تستهدف المعلمين، بينما تتركز الحدود المكانية في مدارس مصرية مختارة. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method؛ وذلك عبر إجراء تحليل ومقارنة الأدوار المهنية للمعلم في مصر بثلاث خبرات رائدة وهي: سنغافورة، وفنلندا، وكندا؛ للوقوف على الفجوات المهارية القائمة. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية استجابة المعلم لـ IV لتحقيق جودة تعليمية تتوافق مع مؤشرات الأداء الرئيسية

KPIs (Key Performance Indicators) العالمية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد فجوة مهارية واضحة تتطلب تدخلًا تدريبيًا مكثفًا، وصياغة تصور شامل لدور المعلم العالمي في النظام التعليمي المصري، وتفعيل دور الـ MV في تحسين الجاهزية المهنية، وضرورة تحديث الـ KPIs الخاصة بتقييم أداء المعلمين، مما يؤدي لرفع كفاءة المنظومة التعليمية المصرية وضمان قدرتها على المنافسة في الـ GDLE، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة تطويرية للسياسات التربوية الوطنية لمواكبة التحولات الرقمية الدولية.

1283. **العنوان:** "الألعاب التعليمية الرقمية العالمية وأثرها في تنمية مهارات حل المشكلات لدى الطلاب المصريين: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين استخدام الألعاب التعليمية الرقمية العالمية بوصفها المتغير المستقل IV (Independent Variable)، وبين تنمية مهارات حل المشكلات والتفكير التحليلي لدى الطلاب المصريين بصفته المتغير التابع DV (Dependent Variable)؛ حيث تُعد هذه المهارات ركيزة أساسية في التربية الحديثة. كما يتناول البحث المتغيرات الوسيطة MV (Mediating Variables) التي تشمل دافعية التعلم الذاتية، وقدرة المعلم على توظيف الألعاب تربويًا، والوقت المخصص للنشاط داخل الحصة الدراسية، ومدى تأثيرها في فاعلية التعلم القائم على اللعب. يقع مجال البحث في إطار التعليم قبل الجامعي، مع تحديد الحدود الموضوعية في مهارات القرن الحادي والعشرين، والحدود البشرية التي تشمل الطلاب والمعلمين، بينما تتركز الحدود المكانية في مدارس مصرية مختارة. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن CM (Comparative Method)؛ وذلك عبر إجراء تحليل ومقارنة التجربة المصرية بثلاث خبرات دولية رائدة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، وفنلندا؛ لاستخلاص آليات الدمج الفعال للتقنية في التعليم. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـ IV على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs (Key Performance Indicators) للتفكير الناقد لدى الطلاب. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد تحسن ملحوظ في التفكير التحليلي نتيجة استخدام الألعاب الدولية، وصياغة توصيات لتوسيع نطاق التعلم الرقمي في مصر، وتفعيل دور الـ MV في تدريب المعلمين على استراتيجيات اللعب، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالمناهج لتشمل أبعادًا تفاعلية عالمية، مما يؤدي لرفع كفاءة المخرجات التعليمية المصرية بما يتوافق مع المعايير الدولية، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم رؤى علمية تدعم الابتكار التربوي في السياق المحلي.

1284. **العنوان:** "تأثير الرقمنة العابرة للحدود في تحسين إدارة المدارس المصرية: منظور مقارن"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية دراسة العلاقة بين تطبيق برامج الإدارة المدرسية الرقمية Digital School DSM (Management) العالمية بوصفها المتغير المستقل IV (Independent Variable)، وبين تحسين كفاءة الإدارة المدرسية المصرية بصفتها المتغير التابع DV (Dependent Variable)؛ حيث تركز الدراسة على أتمتة العمليات الإدارية وتطوير منظومة اتخاذ القرار. كما يتناول البحث المتغيرات الوسيطة MV (Mediating Variables) التي تشمل خبرة المدير القيادية، وجاهزية البنية التحتية الرقمية، ومستوى الدعم الحكومي والتشريعي، ومدى مساهمتها في نجاح التحول الرقمي الإداري. يقع مجال البحث في إطار الإدارة التعليمية والمقارنة، مع تحديد الحدود الموضوعية في الكفاءة التنظيمية والمتابعة الإلكترونية، والحدود البشرية التي تستهدف القيادات المدرسية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس الحكومية بجمهورية مصر العربية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن CM (Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وثلاث خبرات دولية رائدة وهي: إستونيا، وسنغافورة، وكندا؛ لنقل المعرفة الإدارية المتقدمة. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ DSM في رفع مؤشرات الأداء الرئيسية Key KPIs (Performance Indicators) للإدارة المدرسية وتحقيق الشفافية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد تحسن ملحوظ في مستوى التنظيم والمتابعة الإدارية، وصياغة نموذج مقترح للإدارة الرقمية يتناسب مع الواقع المصري، وتفعيل دور الـ MV في تذليل معوقات التحول، وضرورة تحديث الـ KPIs الإدارية لتواكب النظم

العالمية، مما يؤدي لرفع كفاءة المؤسسات التعليمية في مصر وضمان استدامة التميز الإداري، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتقييم السياسات الإدارية وتطويرها بما يخدم أهداف الدولة المصرية في العصر الرقمي.

1285. **العنوان:** "سياسات تدويل اتخاذ القرار في الجامعات المصرية في ضوء نموذج التعليم المعتمد على البيانات: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية تحليل العلاقة الارتباطية بين تبني نموذج اتخاذ القرار المبني على البيانات (DDDM (Data-Driven Decision Making كمتغير مستقل، وتحسن جودة القرارات الأكاديمية والإدارية في الجامعات المصرية كمتغير تابع، وذلك لتعزيز مكانتها في خارطة التعليم العالي الدولية. وتتبلور مشكلة البحث في غلبة الأنماط التقليدية في الإدارة الجامعية مقابل التوجهات العالمية نحو الرقمنة، مع فحص متغيرات وسيطة تشمل مدى توافر وحدات متخصصة لتحليل البيانات الضخمة، ومستوى تدريب القيادات الجامعية على استنباط المؤشرات الدولية، ومدى دقة قواعد البيانات المتكاملة. ويغطي البحث مجال التعليم العالي بجمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على جامعات مصرية مختارة، وفي حدوده البشرية على القيادات الأكاديمية والعمداء. ويتبع البحث المنهج المقارن لرصد أفضل الممارسات في تطبيق اتخاذ القرار المبني على البيانات (DDDM) لدى ثلاث دول رائدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا. وتستعرض الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بحوكمة البيانات الأكاديمية، مبيّنة العلاقة بين استخدام تحليلات البيانات والتميز المؤسسي الدولي. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود فجوة في البنية التحليلية والمهارات الرقمية لدى القيادات، وينتهي البحث بصياغة توصيات استراتيجية لترسيخ اتخاذ القرار المبني على البيانات (DDDM) في الجامعات المصرية بما يضمن كفاءة الأداء الإداري والارتقاء بالتصنيف الدولي للجامعات.

1286. **العنوان:** "التنافسية الرقمية للجامعات المصرية وفق المؤشرات العالمية وأثرها في جذب الطلاب الدوليين: دراسة مقارنة لخبرات سنغافورة، وكندا، والمملكة المتحدة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مستوى التنافسية الرقمية للجامعات المصرية وفق مؤشر الجاهزية الرقمية (DRI (Digital Readiness Index كمتغير مستقل، وقدرتها على تحقيق الجاذبية التعليمية للطلاب المحليين والدوليين كمتغير تابع، في ظل التنافس المحموم على تدويل التعليم العالي. وتكمن مشكلة البحث في تباين مستوى التحول الرقمي بالجامعات المصرية مقارنة بالمعايير العالمية، مع دراسة متغيرات وسيطة تشمل جودة البوابات الإلكترونية الأكاديمية، وكفاءة نظم التعلم الافتراضية، وحجم الاستثمار في البنية التكنولوجية المتقدمة. ويقع مجال البحث في قطاع التعليم العالي بمصر، وتتحدد حدوده المكانية في جامعات مختارة، وحدوده البشرية في القيادات الجامعية ومسؤولي العلاقات الدولية. ويستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي لمقارنة الجامعات المصرية بثلاث خبرات مرجعية عالمية هي سنغافورة، وكندا، والمملكة المتحدة. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المرتبطة بأبعاد مؤشر الجاهزية الرقمية (DRI) وعلاقتها بإنشاء بيئة تعليمية جاذبة عابرة للحدود، مبيّنة الارتباط بين الرقمنة والسمعة المؤسسية دوليًا. وتشير النتائج المتوقعة إلى تراجع نسبي في مؤشرات التنافسية الرقمية للجامعات المصرية مقارنة بدول المقارنة، وينتهي البحث بتقديم آليات مقترحة لتعزيز مؤشر الجاهزية الرقمية (DRI) لزيادة حصة مصر في سوق التعليم الدولي وتحقيق أهداف التدويل الجامعي.

1287. **العنوان:** "إدارة الموارد التعليمية المفتوحة وتأثيرها في تدويل برامج إعداد المعلم بالجامعات المصرية: دراسة مقارنة لخبرات كندا، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة"

الموضوع: يتمحور هذا البحث حول استقصاء أثر توظيف الموارد التعليمية المفتوحة Open Educational Resources (OER)) كمتغير مستقل، في تحسين جودة مخرجات برامج إعداد المعلم المصري وتوافقها مع المعايير المهنية الدولية كمتغير

تابع، استجابةً لثقافة الانفتاح المعرفي العالمي. وتبرز مشكلة البحث في ضعف استغلال المحتوى الرقمي المفتوح عالميًا في كليات التربية، مع فحص متغيرات وسيطة تشمل كفايات أعضاء هيئة التدريس في تصميم المحتوى المفتوح، وسهولة الوصول التقني للمنصات الدولية، والمهارات الرقمية للطلاب المعلمين. ويقع مجال البحث في كليات التربية بجمهورية مصر العربية، وتتحدد حدوده المكانية في برامج الإعداد التربوي، وحدوده البشرية في الطلاب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل سياسات إدماج الموارد التعليمية المفتوحة (OER) في برامج إعداد المعلمين لدى ثلاث دول متميزة هي كندا، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية للعلاقة بين الانفتاح على المعارف الدولية وجودة الإعداد المهني للمعلم المعاصر، مبيّنة الأثر الإيجابي لتنوع المصادر الرقمية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن استخدام الموارد التعليمية المفتوحة (OER) يسهم بفاعلية في تحديث الفكر التربوي لدى المعلم المصري، وينتهي البحث بتصميم إطار عملي لإدماج الموارد التعليمية المفتوحة (OER) في بنية برامج الإعداد لضمان تخريج معلم بمواصفات عالمية.

1288. **العنوان:** **"استراتيجيات تدويل البحث العلمي عبر برامج التعليم الافتراضي الدولي لطلاب الدراسات العليا في مصر: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية تحليل العلاقة الارتباطية بين الانخراط في برامج التعليم الافتراضي الدولي IVE (International Virtual Education) كمتغير مستقل، وتنمية مهارات البحث العلمي الرصينة وفق المعايير العالمية لدى طلاب الدراسات العليا المصريين كمتغير تابع، وذلك لمواكبة التوجهات المعاصرة نحو عولمة إنتاج المعرفة. وتتبلور مشكلة البحث في محدودية استفادة الباحثين المصريين من بيئات التعلم الرقمية العابرة للحدود وقصور مهارات التواصل البحثي مع المراكز الدولية، مع دراسة متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في مستوى الكفاية اللغوية الأكاديمية، ومدى قوة الشبكات البحثية الدولية التي ينتمي إليها الطالب، وتأثير نوع التخصص العلمي في تقبل الرقمنة. ويغطي البحث مجال الدراسات العليا بجمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على كليات التربية بالجامعات المصرية، وفي حدوده البشرية على طلاب الماجستير والدكتوراه. ويتبع البحث المنهج المقارن لرصد أفضل الممارسات في توظيف التعليم الافتراضي الدولي (IVE) في دول الخبرة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا. وتستعرض الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بآليات تدويل المهارات البحثية الرقمية، مبيّنة العلاقة بين الانفتاح الافتراضي وتجويد مخرجات البحث العلمي. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود أثر إيجابي كبير للتعليم الافتراضي الدولي (IVE) في صقل شخصية الباحث المصري وتنافسيته الدولية، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح لتعظيم الاستفادة من هذه البرامج في الجامعات المصرية بما يضمن تحقيق معايير الجودة العالمية في الأداء البحثي.

1289. **العنوان:** **"سياسات العدالة الرقمية كمدخل لتحقيق الإنصاف التعليمي في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية: دراسة مقارنة لتجارب الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا"**

الموضوع: يتمحور هذا البحث حول استقصاء أثر تبني مبادئ العدالة الرقمية DE (Digital Equity) كمتغير مستقل، في تحقيق الإنصاف التعليمي وتكافؤ الفرص بين فئات المجتمع المصري كمتغير تابع، سعيًا نحو تقليص الفجوة الرقمية التي تعيق التنمية التربوية الشاملة. وتبرز مشكلة البحث في تباين فرص الوصول الرقمي واستخدام التكنولوجيا بين المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية، مع فحص متغيرات وسيطة تشمل مستويات الدخل، وعدالة توزيع الخدمات الرقمية بين المحافظات المصرية، وحجم الدعم الحكومي والشركات الدولية الموجهة للتحول الرقمي. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتتحدد حدوده المكانية في المؤسسات التعليمية الحكومية، وحدوده البشرية في الطلاب والمعلمين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي لمقارنة التجربة المصرية بثلاث خبرات دولية نامية هي الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، نظرًا لتشابه التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتمثلة

في التضمين الرقمي والمشاركة الفعالة والحماية المعلوماتية للمتعلمين، مبيّنة العلاقة بين العدالة الرقمية (DE) واستدامة الإنصاف التربوي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن غياب سياسات العدالة الرقمية (DE) يعمق الفجوات التعليمية القائمة، وينتهي البحث بتقديم إطار سياساتي مقترح لدعم العدالة الرقمية في التعليم المصري بما يضمن شمولية التحول الرقمي وعدالته لجميع المتعلمين.

1290. **العنوان**: "إعادة هندسة نموذج المدرسة المصرية في ضوء اتجاهات الرقمنة التعليمية العابرة للحدود: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات فنلندا، وسنغافورة، وكندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين توظيف الرقمنة التعليمية العابرة للحدود Cross-Border Digitalization (CBD) كمتغير مستقل، وإعادة تشكيل نموذج المدرسة المصرية التقليدية لتتحول إلى نموذج مدرسي عالمي كمتغير تابع، استجابةً لمتطلبات العصر الرقمي المنفتح. وتكمن مشكلة البحث في جمود البنى المدرسية التقليدية وعدم قدرتها على التواؤم مع تدفقات المعرفة الدولية الرقمية، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل جاهزية المعلمين للتدريس المدمج، ومستوى توظيف التكنولوجيا المتقدمة، وطبيعة الثقافة المجتمعية نحو التعلم الافتراضي، ودعم القيادات المدرسية لهذا التحول. ويشمل مجال البحث قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر، بحدود مكانية تضم مدارس حكومية مختارة، وحدود بشرية تشمل المعلمين والطلاب والإدارات المدرسية. ويستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي لاستعراض تجارب دولية رائدة في الرقمنة التعليمية العابرة للحدود (CBD) وهي فنلندا، وسنغافورة، وكندا. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بالدمج بين التعلم الحضوري والافتراضي والعالمي المفتوح، مبيّنة العلاقة بين الانفتاح الرقمي وتحديث الوظيفة التربوية للمدرسة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن بناء نموذج "مدرسة مصرية عالمية" يواجه تحديات تنظيمية وثقافية تستوجب تدخلًا سياسيًا، وينتهي البحث بتصور مستقبلي متكامل لتحويل المدارس المصرية إلى بيئات تعلم ذكية تتسم بالعالمية والتنافسية.

رابعًا: الذكاء الاصطناعي والتحوّل الرقمي والبيانات

1291. **العنوان**: "إستراتيجيات تدويل الذكاء الاصطناعي في المنظومة التعليمية المصرية في ضوء المعايير الدولية: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات سنغافورة، وفنلندا، وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يتمحور هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية حول استقصاء أثر تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI) كمتغير مستقل، في رفع مستوى جاهزية المؤسسات التعليمية المصرية لتبني الابتكارات الرقمية العالمية كمتغير تابع، وذلك استجابةً للسباق الدولي نحو رقمنة التعليم. وتبرز مشكلة البحث في الفجوة التقنية والتنظيمية التي قد تعيق دمج الذكاء الاصطناعي (AI) في الممارسات التربوية المحلية، مع تحليل متغيرات وسيطة حيوية تشمل الأطر التشريعية الدولية المنظمة للبيانات، وحجم التمويل الموجه للرقمنة، ومدى نضج نظم البيانات التعليمية الوطنية، والقابلية المؤسسية للتغيير البنيوي. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على مدارس مختارة، وفي حدوده البشرية على المعلمين وقادة المدارس المنوط بهم تنفيذ التحول الرقمي. ويستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي لرصد تجارب دولية رائدة في توطين الذكاء الاصطناعي (AI) وهي سنغافورة، وفنلندا، وكوريا الجنوبية، لاستخلاص الدروس المستفادة. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بالجاهزية البشرية والتقنية، مبيّنة العلاقة بين تبني الذكاء الاصطناعي (AI) وتحقيق التنافسية التعليمية الدولية. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود تحديات هيكلية في البنية التحتية الرقمية تتطلب رؤية دولية متكاملة لتجاوزها، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح لتعزيز جاهزية التعليم المصري في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة بما يضمن استدامة الابتكار التعليمي.

1292. **العنوان:** "سياسات تدويل التعلم التكيفي وأثره في تحسين نواتج تعلم العلوم والرياضيات بمصر: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات فنلندا ،وكندا ،وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة الارتباطية بين توظيف الخوارزميات التعليمية التكيفية Adaptive Learning Algorithms (ALA) كمتغير مستقل، وتحسن نواتج التعلم المعرفية والمهارية لدى الطلاب المصريين وفق معايير التقييم الدولية كمتغير تابع، وذلك في إطار سعي الدولة لتطوير مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, Mathematics (STEM. وتتبلور مشكلة البحث في كيفية مواءمة مسارات التعلم الشخصية التي توفرها الخوارزميات التكيفية (ALA) مع السياق الثقافي والتعليمي المصري لضمان جودة المخرجات، مع فحص متغيرات وسيطة تتضمن كفاءة المعلم في إدارة المنصات التكيفية، وتوافر الأجهزة الرقمية، والقدرة اللغوية للطلاب للتعامل مع المحتويات المدوّلة، ومستوى الدعم المدرسي المؤسسي. ويقع مجال البحث في تعليم مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) بجمهورية مصر العربية، وتتحدد حدوده المكانية في مدارس مختارة، وحدوده البشرية في طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم أثر استخدام الخوارزميات التعليمية التكيفية (ALA) في دول الخبرة وهي فنلندا، وكندا، وسنغافورة، بهدف تحديد آليات الدمج الفعال. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين التعلم التكيفي وتحقيق الإنصاف التعليمي في سياق دولي، مع التركيز في الحدود الموضوعية على فاعلية المنصات الرقمية في دعم التعلم الفردي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الاعتماد المنهجي على الخوارزميات التعليمية التكيفية (ALA) يسهم في تقليص الفجوة التعليمية وتحسين ترتيب مصر في الاختبارات الدولية، وينتهي البحث بتقديم توصيات استراتيجية لتوطين تقنيات التعلم التكيفي في المنظومة التربوية المصرية.

1293. **العنوان:** "البيانات الضخمة كمدخل لتحسين السياسات التعليمية في مصر: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين تبني أنظمة البيانات الضخمة Big Data (BD) في المنظومة التعليمية بوصفها المتغير المستقل Independent Variable (IV)، وبين تحسين جودة السياسات والقرارات التعليمية في جمهورية مصر العربية بصفته المتغير التابع Dependent Variable (DV). ويركز البحث بشكل دقيق على تحليل بيانات الحضور، والتفاعل الرقمي، ومؤشرات التحصيل الدراسي، مع فحص دور المتغيرات الوسيطة Mediating Variables (MV) المتمثلة في جودة قواعد البيانات الوطنية، ومهارات تحليل البيانات لدى الكوادر البشرية، ومستوى الشفافية المؤسسية. يقع مجال البحث في إطار سياسات التعليم قبل الجامعي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة آليات صنع القرار القائم على البرهان، والحدود البشرية التي تستهدف القيادات التربوية وصانعي القرار، بينما تتركز الحدود المكانية في ديوان عام وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن التحليلي Comparative Method (CM)؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين مصر وثلاث خبرات دولية رائدة وهي: كوريا الجنوبية، وإستونيا، وكندا؛ لاستنباط أفضل نماذج الحوكمة الرقمية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تحويل التدفق المعلوماتي إلى مؤشرات أداء رئيسية Key Performance Indicators (KPIs) تخدم التخطيط الاستراتيجي. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد ضعف توظيف الـ BD حاليًا في صنع القرار المصري، وصياغة آليات مقترحة لتفعيل نظم البيانات الذكية، وتفعيل دور الـ MV في بناء قدرات المحللين التربويين، وضرورة تحديث الـ KPIs الخاصة بالرقابة والمتابعة، مما يؤدي لرفع كفاءة السياسات التعليمية وفق رؤية مصر **2030**، مع التأكيد على أهمية الـ CM في تقديم خارطة طريق تقنية لمواكبة التوجهات العالمية المعاصرة بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

1294. **العنوان:** "تقنيات التقويم الذكي ودورها في تحسين دقة القياس التربوي في مصر: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين اعتماد تقنيات التقويم الذكي المعتمدة على الذكاء الاصطناعي SA (Smart Assessment) بوصفها المتغير المستقل IV (Independent Variable)، وبين تحسين دقة القياس التربوي وتشخيص الفجوات التعليمية لدى الطلاب المصريين بصفته المتغير التابع DV (Dependent Variable). ويركز البحث على أدوات التصحيح الآلي ومنظومات التغذية الراجعة الفورية، مع دراسة المتغيرات الوسيطة Mediating Variables (MV) التي تشمل قدرة المعلمين على تفسير التقارير الإحصائية، وملاءمة المحتوى الرقمي للمناهج الوطنية، ومدى تكامل المنصات التعليمية. يقع مجال البحث في إطار تقويم المهارات الأساسية، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة صدق وثبات القياس الرقمي، والحدود البشرية التي تستهدف معلمي المواد الأساسية، بينما تتركز الحدود المكانية في مراكز التقويم والامتحانات المصرية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن CM (Comparative Method)؛ وذلك عبر إجراء تحليل ومقارنة بين مصر وثلاث خبرات دولية رائدة وهي: اليابان، وفنلندا، وكوريا الجنوبية؛ لاستلهام أفضل ممارسات القياس التربوي الذكي. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ IV في رفع جودة مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs (Key Performance Indicators) لعملية التقويم. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل إمكانية رفع موثوقية القياس التربوي المصري بشكل كبير، وصياغة إطار وطني لتطوير الـ SA، وتفعيل دور الـ MV في تعزيز الثقافة التقويمية الرقمية لدى المعلمين، وتحديث الـ KPIs الخاصة بنواتج التعلم، مما يؤدي لرفع كفاءة المنظومة التعليمية وضمان عدالة التقييم، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم حلول تقنية توازن بين الدقة العالمية والمتطلبات المحلية بأسلوب أكاديمي رصين.

1295. **العنوان:** "**الفصول الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وأثرها في تطوير التدريس في المدارس المصرية: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية بحث العلاقة بين تطبيق تقنيات الفصول الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي SC (Smart Classrooms) بوصفها المتغير المستقل IV (Independent Variable)، وبين تحسن جودة التدريس والتفاعل الصفي في المدارس المصرية بصفته المتغير التابع DV (Dependent Variable). ويركز البحث على استخدام الشاشات التفاعلية وأنظمة تحليل المشاركة الصفية اللحظية، مع تناول المتغيرات الوسيطة Mediating Variables (MV)) التي تشمل برامج تدريب المعلمين، وجاهزية الشبكات الرقمية، ومستوى دعم الإدارة المدرسية للابتكار. يقع مجال البحث في إطار التعليم الأساسي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة بيئات التعلم النشط، والحدود البشرية التي تستهدف المعلمين وقادة المدارس، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس الذكية بجمهورية مصر العربية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن CM (Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين مصر وثلاث خبرات دولية رائدة وهي: سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وفنلندا؛ لنقل نماذج التصميم التعليمي المتقدمة. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـ SC على مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs (Key Performance Indicators) للتفاعل بين المعلم والمتعلم. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد أثر إيجابي جوهري لـ IV على حيوية التدريس، وصياغة نموذج مقترح لتطوير الفصول الذكية بما يلاءم البيئة المصرية، وتفعيل دور الـ MV في تذليل العقبات التقنية، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالبيئة المادية للمدارس، مما يؤدي لرفع كفاءة العملية التعليمية وفق المعايير الدولية ورؤية مصر 2030، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتقييم وتطوير البنية التحتية التعليمية بأسلوب أكاديمي رصين.

1296. **العنوان:** "**تحليلات التعلم وأثرها في رفع التحصيل الدراسي للطلاب المصريين: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين استخدام تحليلات التعلم LA (Learning Analytics) بوصفها المتغير المستقل IV (Independent Variable)، وبين تحسن التحصيل الدراسي للطلاب المصريين بصفته المتغير التابع DV (Dependent Variable). ويركز البحث بشكل خاص على رصد أنماط التفاعل الطلابي على المنصات الرقمية الوطنية مثل بنك المعرفة المصري، مع دراسة المتغيرات الوسيطة MV (Mediating Variables) المتمثلة في خبرة المعلمين

الرقمية، وجودة البيانات التعليمية المستخرجة، وتوافر الوقت الكافي للتحليل التربوي. يقع مجال البحث في إطار التعليم الإعدادي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة القدرة التنبؤية بالتحصيل، والحدود البشرية التي تستهدف الطلاب والمعلمين، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس الحكومية التي تطبق نظام التعلم الهجين. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method)؛ وذلك عبر إجراء تحليل ومقارنة بين مصر وثلاث خبرات دولية رائدة هي: أستراليا، وكندا، وفنلندا؛ لاستنباط آليات التدخل المبكر لدعم الطلاب. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية استخدام الـ LA لتحسين مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs (Key Performance Indicators) للنجاح الأكاديمي. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل إثبات قدرة الـ IV على دعم التدخل التربوي الاستباقي للـ DV، وصياغة إطار عملي لتفعيل تحليلات التعلم في التعليم المصري، وتفعيل دور الـ MV في سد الفجوات الرقمية للمعلمين، وتحديث الـ KPIs الخاصة بمتابعة أداء الطلاب، مما يؤدي لرفع كفاءة المخرجات التعليمية وضمان استدامة التفوق، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم رؤية عالمية لتخصيص التعلم بأسلوب أكاديمي رصين.

1297. **العنوان:** "**منصّات الإرشاد الأكاديمي المبنية على الذكاء الاصطناعي وأثرها في اتخاذ القرارات التعليمية للطلاب المصريين: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية استكشاف العلاقة بين استخدام منصات الإرشاد الأكاديمي المبنية على الذكاء الاصطناعي، أو ما يعرف بالإرشاد الذكي (AIAA (AI-Based Academic Advising)، بوصفها المتغير المستقل Independent (IV Variable)، وبين تحسن جودة القرارات التعليمية والمهنية للطلاب المصريين بصفته المتغير التابع Dependent (DV Variable). ويركز البحث على تحليل توصيات اختيار المسارات الأكاديمية (العلمي والأدبي) والمهنية، مع فحص المتغيرات الوسيطة (MV (Mediating Variables) التي تشمل الوعي الرقمي للطلاب، ومستوى الإشراف البشري من قبل المرشدين، واحتمالات انحياز الخوارزميات الدولية. يقع مجال البحث في إطار الإرشاد الأكاديمي بالمرحلة الثانوية، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة مهارات اتخاذ القرار، والحدود البشرية التي تشمل الطلاب والمرشدين التربويين، بينما تتركز الحدود المكانية في مهارات الطلاب المصريين بمدارس المتفوقين والمدارس الثانوية العامة. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين مصر وثلاث خبرات دولية رائدة وهي: كوريا الجنوبية، وكندا، وسنغافورة؛ لاستلهام معايير الإرشاد الرقمي. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـ AIAA على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs (Key Performance Indicators) للتوجيه المهني. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد دور الـ IV في تحسين دقة اتخاذ القرار للـ DV، وصياغة إطار وطني للإرشاد الذكي يتوافق مع سوق العمل المصري، وتفعيل دور الـ MV في ضمان التوازن بين الذكاء التقني والبشري، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالصحة النفسية والمهنية، مما يؤدي لرفع كفاءة مخرجات التعليم الثانوي، مع التأكيد على أهمية الـ CM في تقديم حلول مبتكرة لخفض نسب التسرب وسوء الاختيار الأكاديمي بأسلوب أكاديمي رصين.

1298. **العنوان:** "**التوأمة الرقمية للمدارس كمدخل لتحسين الإدارة المدرسية في مصر: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين استخدام تقنيات التوأمة الرقمية (DT (Digital Twins) في المؤسسات التعليمية بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable)، وبين تحسن كفاءة التخطيط والإدارة المدرسية في مصر بصفته المتغير التابع (DV (Dependent Variable). ويركز البحث على عمليات محاكاة الأداء المدرسي الشامل واتخاذ القرارات الإدارية الاستباقية القائمة على النماذج الرقمية، مع دراسة المتغيرات الوسيطة Mediating (MV Variables) التي تشمل جودة البيانات المدخلة، وقدرات القيادة المدرسية الحديثة، ومدى توافر التجهيزات التكنولوجية المتقدمة. يقع مجال البحث في إطار الإدارة المدرسية المقارنة، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة كفاءة التشغيل المدرسي، والحدود البشرية التي تستهدف مديري المدارس والوكلاء، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس

الرسمية المتميزة بمصر. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method)؛ وذلك عبر إجراء تحليل ومقارنة بين مصر وثلاث خبرات دولية رائدة وهي: الصين، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية؛ لاستنباط استراتيجيات التحول الإداري. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ DT في رفع جودة مؤشرات الأداء الرئيسية Key (KPIs (Performance Indicators للإدارة المدرسية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل إمكانية رفع كفاءة الإدارة باستخدام تقنيات المحاكاة، وصياغة استراتيجية وطنية لتطبيق التوأمة الرقمية في المدارس المصرية، وتفعيل دور الـ MV في تطوير الفكر القيادي الرقمي، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالحوكمة المدرسية، مما يؤدي لرفع مستوى التنظيم المدرسي وفق المعايير الدولية، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم رؤية هندسية إدارية لتطوير المدارس المصرية بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

1299. **العنوان:** "**توظيف الروبوتات التعليمية الذكية في دعم التعلم النشط لدى الطلاب المصريين: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين استخدام الروبوتات التعليمية الذكية Educational (ER (Robots بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable، وبين تنمية مهارات التعلم النشط والتفاعل الاجتماعي لدى الطلاب المصريين بصفته المتغير التابع (DV (Dependent Variable. ويركز البحث بشكل خاص على الأنشطة التفاعلية القائمة على البرمجة وحل المشكلات الهندسية البسيطة، مع تناول المتغيرات الوسيطة Mediating (MV (Variables التي تشمل خبرة المعلم في التعامل مع الروبوت، وملاءمة المحتوى التعليمي للمرحلة العمرية، وتنظيم الوقت التعليمي المخصص للنشاط. يقع مجال البحث في إطار التعليم الابتدائي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة الكفايات الابتكارية، والحدود البشرية التي تشمل التلاميذ والمعلمين، بينما تتركز الحدود المكانية في مدارس اللغات والمدارس الدولية والمراكز التكنولوجية بمصر. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن Comparative Method (CM) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين مصر وثلاث خبرات دولية رائدة هي: فنلندا، واليابان، وكوريا الجنوبية؛ لاستخلاص آليات دمج الروبوت في المنهج الدراسي. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـ ER على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs (Key Performance Indicators للتعلم بالممارسة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية، تشمل رصد فاعلية الـ IV في تنشيط دافعية التعلم لـ DV، وصياغة إطار مقترح لدمج الروبوتات التعليمية في المناهج المصرية، وتفعيل دور الـ MV في بناء قدرات المعلمين التقنية، وتحديث الـ KPIs الخاصة بمهارات التفكير الإبداعي، مما يؤدي لرفع كفاءة مخرجات التعليم الابتدائي بما يتوافق مع التوجهات العالمية ورؤية مصر **2030**، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتحليل أثر التقنيات الحديثة في بيئة التعلم بأسلوب أكاديمي رصين.

1300. **العنوان:** "**دراسة دولية مقارنة لنماذج التعلم المصغر (*Microlearning - ML*) المدعومة بالذكاء الاصطناعي (*Artificial Intelligence - AI*) لتنمية المهارات المهنية لطلاب الجامعات المصرية في ضوء خبرات ألمانيا وسويسرا والنمسا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وتحليل العلاقة بين تبني نماذج التعلم المصغر (Microlearning - ML) المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية المهارات المهنية والتقنية لطلاب الجامعات المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك لمواكبة المتطلبات المتسارعة لسوق العمل الدولي والمحلي. تتبلور مشكلة البحث في الفجوة المهارية بين مخرجات التعليم الجامعي التقليدي والاحتياجات الفعلية لقطاعات الإنتاج، مما يستلزم البحث عن صيغ تعليمية مرنة تتجاوز القوالب الأكاديمية الجامدة. ويتناول البحث بالتحليل مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل الجاهزية الرقمية للطلاب، ومستوى دعم الإدارة الجامعية للتحول الرقمي، ومدى كفاءة البنية التحتية التكنولوجية بالجامعات الحكومية المصرية. يتحدد المجال الموضوعي للدراسة في وحدات التعلم الرقمية المكثفة والقصيرة الموجهة نحو إتقان كفايات محددة، بينما تتمثل الحدود البشرية في طلاب السنوات النهائية بالجامعات

المصرية، والحدود المكانية في عينة من الكليات التكنولوجية والعملية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method)في صياغته العلمية الدولية لرصد وتحليل التجربة المصرية ومقارنتها بثلاث تجارب دولية رائدة تمتلك تاريخًا عريقًا في ربط التعليم بالصناعة وهي ألمانيا، وسويسرا، والنمسا. ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين استخدام التعلم المصغر (ML) وبين سرعة اكتساب المهارات الدقيقة وتحسين القدرة التنافسية للخريجين. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد أدق للوحدات التعليمية الأكثر تأثيرًا في المسارات المهنية، ووضع إطار تنظيمي يسمح باعتماد الشهادات المصغرة ضمن السجل الأكاديمي للطالب المصري. وينتهي البحث بصياغة خطة عمل وطنية لتكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) مع استراتيجيات التعلم المصغر (ML) لضمان استدامة التنمية البشرية بما يحقق رؤية مصر للتنمية المستدامة، مع تقديم توصيات إجرائية لتعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية وقطاع الأعمال لتصميم محتوى تعليمي يتسم بالمرونة والدقة.

1301. **العنوان:** "سياسات تدويل حوكمة الذكاء الاصطناعي في المنظومة التعليمية المصرية في ضوء المعايير الأخلاقية الدولية: دراسة مقارنة لتجارب الاتحاد الأوروبي ،وألمانيا ،وفرنسا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية تحليل العلاقة الارتباطية بين فاعلية الأطر التنظيمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، أو ما يُعرف بحوكمة الذكاء الاصطناعي AIG (AI Governance) كمتغير مستقل، وقدرة المؤسسات التعليمية في جمهورية مصر العربية على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن ومنصف وفق المعايير العالمية كمتغير تابع، وذلك لضمان حماية السيادة الرقمية التعليمية. وتتبلور مشكلة البحث في الفراغ التشريعي والأخلاقي الذي قد يواجه تدويل الممارسات التعليمية الرقمية، مع فحص متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في السياسات القانونية الوطنية، ومدى الالتزام بمعايير حماية البيانات الدولية، ومستوى الشفافية المؤسسية في التعامل مع الخوارزميات التعليمية. ويغطي البحث مجال السياسات التعليمية والتربية الدولية، وتتحدد حدوده المكانية في مؤسسات التعليم المصري، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات التربوية وصناع القرار التعليمي بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي لموازنة الإطار التنظيمي المصري بثلاث خبرات دولية بارزة في هذا المجال وهي الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وفرنسا، لاستخلاص أفضل الممارسات في حوكمة الذكاء الاصطناعي (AIG) وحماية خصوصية المتعلمين. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بالأطر التشريعية والأخلاقية المنظمة للاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي، وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود حاجة ملحة لتطوير ميثاق أخلاقي وإطار وطني متكامل يتسق مع التوجهات العالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي (AIG)، وينتهي البحث بتقديم نموذج حوكمي مقترح لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم المصري بما يحقق التوازن بين الابتكار الرقمي والعدالة التربوية الدولية

1302. **العنوان:** "استراتيجيات تدويل التنمية المهنية للمعلمين عبر منصات التدريب الذكي في مصر في ضوء خبرات سنغافورة ، وكندا ،وفنلندا: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يتمحور هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية حول استقصاء أثر ممارسات التدويل في برامج التنمية المهنية من خلال تحليل العلاقة بين استخدام برامج التنمية المهنية القائمة على الذكاء الاصطناعي، أو ما يُعرف بالتدريب الذكي AIPD (AI-Based Professional Development) كمتغير مستقل، وتطوير الكفايات المهنية والرقمية للمعلمين المصريين وفق المعايير الدولية كمتغير تابع، وذلك استجابةً لمتطلبات التنافسية في سوق التعليم العالمي. وتبرز مشكلة البحث في الفجوة بين برامج التدريب التقليدية والاحتياجات المهنية المتسارعة في ظل الثورة الرقمية العابرة للحدود، مع دراسة متغيرات وسيطة تشمل الدافعية الذاتية للمعلم نحو التعلم الرقمي، والوقت المتاح للتدريب، ومدى دعم الإدارة المدرسية لثقافة الابتكار. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، حيث تتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية، والحدود الموضوعية في التدريب الإلكتروني التكيفي، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي

تلك المدارس. ويستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي لرصد أفضل الممارسات في توظيف التدريب الذكي (AIPD) لدى ثلاث دول رائدة هي سنغافورة، وكندا، وفنلندا، للوقوف على كيفية بناء مجتمعات تعلم مهنية دولية. وتوضح الدراسة العلاقة بين التغذية الراجعة الذكية وتجويد الأداء التدريسي، وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الاعتماد على التدريب الذكي (AIPD) يؤدي إلى تحسن ملحوظ في الكفايات المهنية بما يقلص الفجوة مع المستويات العالمية، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح لتأهيل المعلم المصري في عصر الذكاء الاصطناعي بما يضمن ريادته المهنية دوليًا.

1303. **العنوان:** "**أثر تقنيات الدعم الذكي في تدويل التعليم الدامج بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء تجارب كندا، والسويد، وأستراليا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور التربية الدولية إلى تحليل العلاقة بين تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي الداعمة لذوي الاحتياجات الخاصة، أو ما يُسمى تقنيات الدعم الذكي (AAT Assistive AI Technologies) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وتعزيز فرص التعليم الدامج وتحقيق الإنصاف التعليمي للطلاب ذوي الإعاقات في مصر وفق المواثيق الدولية بوصفه متغيرًا تابعًا. وتتبلور مشكلة البحث في المعوقات التي تواجه دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئات التعليمية العادية وضعف الوصول إلى الوسائل التقنية المدوّلة، مع فحص متغيرات وسيطة تتضمن مستوى تدريب المعلمين على التكنولوجيا المساعدة، وتوافر البنية التقنية اللازمة، ودور الدعم الأسري في تفعيل هذه الأدوات. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتتمثل الحدود الموضوعية في تكنولوجيا دعم الإعاقات السمعية والبصرية مثل أدوات القراءة الذكية والترجمة الفورية، بينما تقتصر الحدود البشرية على الطلاب ذوي الإعاقة ومعلميهم. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي من خلال موازنة التجربة المصرية بثلاث خبرات دولية رائدة هي كندا، والسويد، وأستراليا، لاستخلاص استراتيجيات التمكين الرقمي. وتوضح الدراسة العلاقة بين تقنيات الدعم الذكي (AAT) ورفع كفاءة التعلم الذاتي والانخراط الاجتماعي الدولي للمتعلمين، وتشير النتائج المتوقعة إلى أن توطين هذه التقنيات يرفع من جودة التعليم الدامج ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص العالمي، وينتهي البحث بصياغة إطار وطني مقترح للتعليم الدامج الرقمي في مصر يتوافق مع المعايير العالمية المعاصرة.

1304. **العنوان:** "**التدريس الجامعي المدعوم بالذكاء الاصطناعي وأثره في تحسين جودة التعليم العالي في مصر: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التدريس الجامعي، أو ما يُعرف بالتدريس الذكي (AIST AI-Supported Teaching)، بوصفه المتغير المستقل Independent Variable (IV)، وبين تحسين جودة التعليم العالي في الجامعات المصرية بصفته المتغير التابع (DV Dependent Variable). ويركز البحث بشكل دقيق على فحص المقررات الذكية، والتحليل التفاعلي لسلوك الطلاب، ومنظومات الاختبارات الرقمية، مع دراسة المتغيرات الوسيطة (MV Mediating Variables) المتمثلة في مهارات أعضاء هيئة التدريس التقنية، والبنية الرقمية للجامعات، وسياسات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. يقع مجال البحث في إطار التعليم الجامعي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة أساليب التدريس الحديثة، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب مرحلة البكالوريوس، بينما تتركز الحدود المكانية في الجامعات المصرية الحكومية والأهلية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين مصر وثلاث خبرات دولية رائدة هي: كوريا الجنوبية، واليابان، وسنغافورة؛ لاستنباط أفضل المعايير الدولية في التحول الرقمي الأكاديمي. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ AIST في رفع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs Key Performance Indicators) للعملية التعليمية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل رصد دور الـ IV في رفع كفاءة مخرجات الـ DV، وصياغة إطار مقترح للجامعة الرقمية المصرية يوازن بين التطور التقني والخصوصية الثقافية، وتفعيل دور الـ MV في بناء

قدرات الهيئة التدريسية، وتحديث الـ KPIs لضمان جودة التعليم الرقمي وفق رؤية مصر 2030، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتطوير السياسات التعليمية الوطنية بما يواكب الثورة الصناعية الرابعة بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

1305. **العنوان:** "**أثر أدوات الذكاء الاصطناعي في بناء مهارات المستقبل لدى الطلاب المصريين: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التعليمية Educational AI Tools (EAIT) بوصفها المتغير المستقل Independent Variable (IV)، وبين تنمية مهارات المستقبل لدى الطلاب المصريين بصفتها المتغير التابع Dependent Variable (DV). ويركز البحث على قياس مهارات الإبداع الرقمي، والتفكير النقدي، والقدرة على حل المشكلات المعقدة، مع فحص المتغيرات الوسيطة Mediating Variables (MV) المتمثلة في نوع المدرسة (حكومية، خاصة، دولية)، وكفايات المعلم التربوية والتقنية، وجودة المحتوى الرقمي المتاح. يقع مجال البحث في إطار التعليم الثانوي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة مهارات القرن الحادي والعشرين، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المرحلة الثانوية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس المصرية التي تتبنى استراتيجيات التحول الرقمي. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن Comparative Method (CM) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وثلاث خبرات دولية متميزة وهي: فنلندا، واليابان، وكوريا الجنوبية؛ لاستلهام أطر بناء الشخصية التنافسية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـ EAIT على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators (KPIs) للمتعلم المصري دوليًا. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل إثبات دور الـ IV في إعداد طالب تنافسي عالميًا، وصياغة إطار وطني لبناء المهارات المستقبلية في مصر، وتفعيل دور الـ MV في تقليص الفجوة المهارية بين الطلاب، وتحديث الـ KPIs الخاصة بنواتج تعلم المرحلة الثانوية، مما يؤدي لرفع كفاءة رأس المال البشري المصري، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم رؤية علمية لتطوير المناهج والأنشطة بما يخدم أهداف التنمية المستدامة بأسلوب أكاديمي رصين.

1306. **العنوان:** "**تأثير منصّات التعلم العالمي المفتوح في تطوير المهارات الرقمية والمعرفية لدى الطلاب المصريين: دراسة مقارنة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية دراسة العلاقة بين مشاركة الطلاب المصريين في منصات التعلم العالمي المفتوح، أو ما يُعرف بالدورات الإلكترونية المفتوحة واسعة الالتحاق Massive Open Online Courses (MOOCs)، بوصفها المتغير المستقل Independent Variable (IV)، وبين تنمية مهاراتهم الرقمية والمعرفية بصفتها المتغير التابع Dependent Variable (DV). ويركز البحث على تحليل أثر التعلم الذاتي والانفتاح المعرفي العالمي على جودة مخرجات التعلم، مع دراسة المتغيرات الوسيطة Mediating Variables (MV) المتمثلة في المستوى اللغوي (إتقان الإنجليزية)، وتوافر استدامة الإنترنت، ومستوى الدافعية الذاتية للتعلم. يقع مجال البحث في إطار التعليم الجامعي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة أنماط التعلم غير الرسمي والمستمر، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب الجامعات الحكومية والخاصة بمصر، بينما تتركز الحدود المكانية في الفضاء الرقمي للمنصات العالمية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن Comparative Method (CM) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وثلاث خبرات دولية رائدة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والهند، والمملكة المتحدة؛ لاستنباط آليات الاعتراف الأكاديمي بالتعلم المفتوح. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ MOOCs في تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators (KPIs)) للكفايات الرقمية للشباب. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل رصد تحسن ملحوظ في المهارات المعرفية لـ DV نتيجة الانخراط في الـ IV، وصياغة نموذج وطني لتفعيل الـ MOOCs داخل التعليم المصري، وتفعيل دور الـ MV في تعزيز الشمول الرقمي، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالتخرج لتشمل الشهادات الدولية، مما يؤدي لرفع تنافسية الخريج المصري في سوق العمل العالمي، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتحليل اتجاهات التعلم العابر للحدود بأسلوب أكاديمي رصين.

1307. العنوان: "التعاون الرقمي الدولي بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية ودوره في تعزيز التدويل الرقمي للتعليم العالي: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين أنماط التعاون الرقمي الدولي بين الجامعات، أو ما يُعرف بالتعاون الأكاديمي الرقمي (DAC (Digital Academic Collaboration)، بوصفها المتغير المستقل Independent Variable (IV))، وبين تعزيز التدويل الرقمي للتعليم العالي المصري بصفته المتغير التابع (DV (Dependent Variable). ويركز البحث بشكل خاص على استراتيجيات التدريس المشترك عابر الحدود، والإشراف الافتراضي على الرسائل العلمية، والمنصات البحثية الدولية، مع فحص المتغيرات الوسيطة (MV (Mediating Variables) التي تشمل القدرات التقنية للمؤسسات، ومستوى التفاعل الأكاديمي بين الأطراف، وحجم الدعم المؤسسي والتشريعي. يقع مجال البحث في إطار التعليم العالي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة نماذج التدويل المنزلي والافتراضي، والحدود البشرية التي تستهدف أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا، بينما تتركز الحدود المكانية في مكاتب العلاقات الدولية بالجامعات المصرية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وثلاث خبرات دولية رائدة هي: المملكة المتحدة، وأستراليا، وكندا؛ للوقوف على أفضل ممارسات الشراكات الذكية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ DAC في رفع مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance (KPIs (Indicators) للتصنيف الدولي للجامعات. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل إثبات دور الـ IV في رفع تنافسية الـ DV، وصياغة آليات تنفيذية لتوسيع نطاق التدويل الرقمي في مصر، وتفعيل دور الـ MV في تذليل العقبات الإدارية والتقنية، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالبحث العلمي المشترك، مما يؤدي لرفع مكانة مصر على خارطة التعليم الدولي، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم استراتيجيات تطويرية للشراكات العالمية بأسلوب أكاديمي رصين.

1308. العنوان: "دور الذكاء الاصطناعي في دعم تعلم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لدى الطلاب المصريين: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين توظيف الذكاء الاصطناعي في تعليم مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، أو ما يُعرف بـ (AI-STEM (AI-Enhanced STEM Education)، بوصفه المتغير المستقل (IV (Independent Variable)، وبين تحسين مهارات الطلاب المصريين في هذه المجالات بصفتها المتغير التابع (DV (Dependent Variable). ويركز البحث على دراسة أثر المحاكاة الرقمية المعقدة، والتجارب الافتراضية الذكية، وأنظمة التعلم التكيفي، مع تناول المتغيرات الوسيطة (MV (Mediating Variables) التي تشمل توافر الأجهزة المعملية الحديثة، وكفايات المعلمين في دمج العلوم، وجاهزية المدارس للتحول الرقمي الشامل. يقع مجال البحث في إطار التعليم الإعدادي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة نواتج تعلم الـ STEM، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المرحلة الإعدادية، بينما تتركز الحدود المكانية في مدارس المتفوقين والمدارس الحكومية المطورة بمصر. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وثلاث خبرات دولية رائدة هي: فنلندا، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة؛ لاستيراد أفضل النماذج التطبيقية لتدريس العلوم. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـ AI-STEM على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators (KPIs)) للابتكار العلمي لدى الناشئة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل رصد تحسن جوهري في نواتج تعلم الـ DV، وصياغة إطار وطني لدعم الـ STEM المصري عبر التقنيات الذكية، وتفعيل دور الـ MV في سد الفجوة بين النظرية والتطبيق، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالتقويم العملي، مما يؤدي لرفع كفاءة المنظومة التعليمية في مصر وإعداد جيل من العلماء والمبتكرين، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتقييم السياسات التربوية العلمية بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

1309. **العنوان:** "الفصول الافتراضية العالمية وتأثيرها في تنمية الكفايات الرقمية عبر الثقافات لدى الطلاب المصريين: مقارنة بين مصر وماليزيا وإيطاليا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين المشاركة في الفصول الافتراضية العالمية، أو الفصول الافتراضية الدولية (Global Virtual Classrooms – GVC)، بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية الكفايات الرقمية عبر الثقافات لدى الطلاب المصريين بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على قياس التحسن في مهارات التواصل الرقمي والتفاعل بين الثقافات وفهم اختلاف الأنماط الثقافية في بيئات تعلم مشتركة. كما يتناول متغيرات وسيطة تشمل الكفاية اللغوية، ومستوى التفاعل داخل GVC، وخبرة المعلمين في إدارة الحوار عبر الثقافات، وخصائص التصميم التعليمي. ويقع مجال البحث في التعليم الثانوي. وتتمثل الحدود الموضوعية في خبرات الفصول الافتراضية العالمية داخل المدارس. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس ثانوية مصرية مختارة. وتتمثل الحدود البشرية في طلاب المرحلة الثانوية ومعلميهم. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي بمقارنة مصر بماليزيا وإيطاليا. وتشير النتائج المتوقعة إلى نمو الكفايات الرقمية والثقافية لدى المشاركين. وينتهي البحث بنموذج إجرائي لتوسيع GVC في المدارس المصرية.

1310. **العنوان:** "المحتوى الرقمي العالمي ودوره في تطوير مهارات تعلم اللغات لدى الطلاب المصريين: مقارنة بين مصر والسويد وإندونيسيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين استخدام المحتوى الرقمي العالمي بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تطوير مهارات تعلم اللغات الأجنبية لدى الطلاب المصريين بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على توظيف موارد رقمية عالمية، مثل تطبيقات تعليم اللغة، بما فيها منصة هيئة الإذاعة البريطانية للتعلم (BBC Learning – BBCL) وتطبيق دولينجو (Duolingo – DL). كما يتناول متغيرات وسيطة تشمل جاهزية الطلاب الرقمية، ودعم المدرسة، وتوافر الموارد والأجهزة، وجودة التوجيه التعليمي من المعلم. ويقع مجال البحث في التعليم الإعدادي والثانوي. وتتمثل الحدود الموضوعية في المحتوى الرقمي اللغوي وأنشطة الاستماع والتحدث المرتبطة به. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس مصرية مختارة. وتتمثل الحدود البشرية في طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية ومعلمي اللغات. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي بمقارنة مصر بالسويد وإندونيسيا. وتشير النتائج المتوقعة إلى تحسن ملحوظ في الكفايات اللغوية التواصلية. وينتهي البحث بإطار لإدماج المحتوى العالمي في تعليم اللغات بمصر.

1311. **العنوان:** "الندوات والمؤتمرات الافتراضية الدولية كأداة لتنمية الوعي العالمي لدى الطلاب المصريين: مقارنة مع جنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين المشاركة في الندوات والمؤتمرات الافتراضية الدولية، أو المؤتمرات الافتراضية الدولية (Virtual International Conferences – VIC)، بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية الوعي العالمي لدى الطلاب المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على فهم القضايا الدولية وبناء اتجاهات إيجابية نحو التعاون العالمي من خلال التفاعل الأكاديمي الرقمي. كما يتناول متغيرات وسيطة تشمل مهارات اللغة الأجنبية، ومستوى التفاعل في جلسات VIC، والدعم الأكاديمي المؤسسي، وإتاحة الترجمة والوسائط المساندة. ويقع مجال البحث في التعليم الجامعي. وتتمثل الحدود الموضوعية في المؤتمرات والندوات ذات الصلة بالتربية الدولية والقضايا العالمية. وتتمثل الحدود المكانية في جامعات مصرية مختارة. وتتمثل الحدود البشرية في طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس الداعمين للمشاركة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي بمقارنة مصر بجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية. وتشير النتائج المتوقعة إلى ارتفاع الوعي العالمي لدى المشاركين بدرجات متفاوتة. وينتهي البحث بإطار لتعظيم أثر VIC في الجامعات المصرية.

1312. **العنوان:** "الأدوار الجديدة للمعلم المصري في بيئات التعلم الرقمية المعززة بالذكاء الاصطناعي: مقارنة بين مصر وفنلندا والإمارات"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين التحول نحو بيئات التعلم الرقمية المعززة بالذكاء الاصطناعي، أو الذكاء الاصطناعي التعليمي (Educational Artificial Intelligence – EAI)، بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين قدرة المعلم المصري على استيعاب الأدوار المهنية الجديدة بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على أدوار إدارة الفصول الرقمية، وتقييم البيانات التعليمية، والإرشاد الرقمي، وتوظيف الموارد الذكية في التدريس. كما يتناول متغيرات وسيطة تشمل التدريب المهني المستمر، والثقافة المهنية الداعمة للتجديد، ودعم القيادة المدرسية، وتوافر البنية الرقمية. ويقع مجال البحث في إعداد المعلم وتنميته المهنية قبل الجامعية. وتتمثل الحدود الموضوعية في أدوار المعلم داخل بيئات EAI. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس مصرية مختارة. وتتمثل الحدود البشرية في معلمي التعليم قبل الجامعي. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي بمقارنة مصر بفنلندا والإمارات. وتشير النتائج المتوقعة إلى فجوة كفايات رقمية تتطلب معالجة مؤسسية. وينتهي البحث بإطار لتحديث دور المعلم المصري في ضوء EAI.

1313. **العنوان:** "دراسة دولية مقارنة لأثر استراتيجيات التلعيب *(Gamification - GMF)* في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين توظيف استراتيجيات التلعيب (Gamification - GMF) في البيئة التعليمية بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية مهارات التفكير الإبداعي وحل المشكلات لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تتبلور مشكلة البحث في سيطرة الأساليب التقليدية على الممارسات الصفية، مما قد يحد من قدرات الطلاب الابتكارية، ومن ثم يسعى البحث إلى فحص مدى فعالية الألعاب الرقمية العالمية في تعزيز نواتج التعلم. وتتحدد المتغيرات الوسيطة في الدراسة بمستوى دافعية الطلاب نحو التعلم، ومدى امتلاك المعلمين للكفايات الرقمية اللازمة لدمج الألعاب في المناهج، وتوافر البيئة الصفية المحفزة تكنولوجيًا. يقع المجال الموضوعي للبحث ضمن تطبيقات التلعيب (GMF) الرقمية، وتتمثل الحدود المكانية في عينة من مدارس التعليم الأساسي المصرية، بينما تشمل الحدود البشرية التلاميذ والمعلمين بتلك المدارس. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد وتحليل أبعاد التجربة المصرية ومقارنتها بتجارب دولية رائدة في كل من كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة، للوقوف على أفضل الممارسات في تصميم المحتوى التعليمي القائم على اللعب. ويسعى البحث إلى إثبات العلاقة الإيجابية بين استخدام التلعيب (GMF) المنضبط وبين زيادة معدلات الانخراط الأكاديمي والطلاقة الإبداعية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع إطار عملي مقترح لدمج الألعاب التعليمية في المناهج المصرية، وتحديد المعايير التربوية والفنية الواجب توافرها في تلك الألعاب لضمان تحقيق الأهداف التعليمية الوطنية، مع تقديم توصيات لتدريب المعلمين على إدارة الفصول الرقمية بآليات تفاعلية مبتكرة.

1314. **العنوان:** "دراسة دولية مقارنة لمتطلبات تطوير الإدارة المدرسية الرقمية *(Digital School Management - DSM)* لتحقيق جودة الأداء المؤسسي بمدارس التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات الدنمارك والصين وإستونيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وفحص العلاقة بين اعتماد أنظمة الإدارة المدرسية الرقمية (Digital School Management - DSM) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسين مستوى كفاءة وجودة الأداء المؤسسي بمدارس التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية بوصفه متغيرًا تابعًا. تكمن مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتطوير المنظومة الإدارية

المدرسية وتجاوز المركزية والبيروقراطية من خلال التحول نحو الإدارة الذكية التي تعتمد على البيانات الضخمة والشفافية. ويركز البحث على تحليل المتغيرات الوسيطة التي تشمل مستوى الجاهزية القيادية لمديري المدارس، ومدى كفاية البنية التحتية التقنية، والسياسات المنظمة لتأمين وتداول المعلومات التعليمية. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في ممارسات الإدارة المدرسية الرقمية (DSM) التي تشمل التخطيط الإلكتروني، وتوزيع الموارد البشرية والمالية، ونظم المتابعة والتقويم المستمر، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس والوكلاء، والحدود المكانية في عينة ممثلة من المدارس المصرية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل واقع الإدارة التعليمية في مصر ومقارنتها بثلاث تجارب عالمية رائدة هي الدنمارك، والصين، وإستونيا. ويهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين التحول الرقمي الإداري وبين سرعة اتخاذ القرار وتحسين التواصل بين أطراف العملية التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى رسم خارطة طريق تنفيذية لتعميم الإدارة المدرسية الرقمية (DSM) في المدارس المصرية، مع تحديد المتطلبات البشرية والتقنية والتشريعية اللازمة لنجاح هذا التحول، بما يضمن استدامة التطوير الإداري وتحقيق التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري وفقًا لرؤية مصر **2030**.

.1315 العنوان: "دراسة دولية مقارنة لآليات تفعيل اتخاذ القرار المبني على البيانات *(Data-Driven Decision Making - DDDM)* لتطوير كفاءة الإدارة الجامعية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كندا وألمانيا وأستراليا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين تطبيق منظومات اتخاذ القرار المبني على البيانات (Data-Driven Decision Making - DDDM) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين مستوى تحسن جودة وكفاءة القرارات الأكاديمية والإدارية في المؤسسات الجامعية المصرية بوصفه متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في غياب الآليات المنهجة لاستثمار البيانات الضخمة في صنع السياسات الجامعية، مما قد يؤدي إلى قرارات تفتقر للدقة والموضوعية في مواجهة التحديات التعليمية المعاصرة. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل مدى توفر وحدات متخصصة لتحليل البيانات، ودرجة حوكمة وتكامل قواعد البيانات الرقمية، ومستوى الجاهزية التدريبية للقيادات الجامعية. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في نظم المعلومات الجامعية المرتبطة بدعم القرار، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من الجامعات الحكومية المصرية، والحدود البشرية في القيادات الأكاديمية ومسؤولي التخطيط الاستراتيجي. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل الفجوة بين الواقع المصري والخبرات الرائدة في كل من كندا، وألمانيا، وأستراليا، بهدف استخلاص نموذج إداري يتناسب مع خصوصية التعليم العالي المصري. وتسعى الدراسة لتوضيح كيف يسهم اتخاذ القرار المبني على البيانات (DDDM) في تحسين توزيع الموارد البشرية والمالية وتطوير البرامج الأكاديمية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار تنظيمي مقترح لتوحيد بنك المعلومات الجامعي المصري، وتقديم توصيات إجرائية لتفعيل أدوات التحليل التنبؤي في معالجة مشكلات تعثر الطلاب وتحسين الأداء المؤسسي، بما يضمن استدامة التطوير في ضوء المعايير الدولية.

.1316 العنوان: "دراسة دولية مقارنة لمؤشرات التنافسية الرقمية *(Digital Competitiveness - DC)* للجامعات المصرية ودورها في جذب الطلاب الدوليين في ضوء خبرات ماليزيا وإسبانيا وتركيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وفحص العلاقة بين مستوى التنافسية الرقمية (Digital Competitiveness - DC)للجامعات المصرية بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين قدرتها التنافسية على جذب الطلاب المحليين والدوليين بوصفه متغيرًا تابعًا، وذلك في إطار سعي مصر لتصبح مركزًا إقليميًا للتعليم العالي. تكمن مشكلة البحث في حاجة الجامعات المصرية إلى تعزيز هويتها الرقمية في ظل التنافس المحموم بين النظم التعليمية العالمية على جذب الاستثمارات التعليمية والمواهب الشابة. ويتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل حجم الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، ومدى جودة المنصات التعليمية المتاحة، وكفاءة الخدمات الطلابية الرقمية، وتوافر سياسات مرنة للتعلم المدمج. يتحدد

المجال الموضوعي للبحث في مؤشرات التنافسية الرقمية (DC) القابلة للقياس دوليًا، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من الجامعات المصرية المصنفة عالميًا، والحدود البشرية في طلاب مرحلة البكالوريوس والكوادر المسؤولة عن التحول الرقمي. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد وتحليل التجربة المصرية ومقارنتها بتجارب دولية ناجحة في ماليزيا، وإسبانيا، وتركيا، للوقوف على الفجوات القائمة في منظومة التسويق الرقمي للتعليم. ويسعى البحث إلى إثبات أن الارتقاء بمؤشرات التنافسية الرقمية (DC) يؤدي مباشرة إلى تحسين السمعة الأكاديمية الدولية للجامعة وزيادة معدلات الالتحاق بها. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع استراتيجية وطنية مقترحة لتعزيز الجاذبية الرقمية للجامعات المصرية، مع تقديم توصيات لدمج الخدمات الرقمية الشاملة ضمن خطط التطوير المؤسسي بما يحقق التميز في قطاع التعليم العالي الدولي.

1317. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لدور الموارد التعليمية المفتوحة *(Open Educational Resources - OER)* في تطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات أستراليا والمملكة المتحدة وكندا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين توظيف الموارد التعليمية المفتوحة (Open Educational Resources - OER)بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تطوير وتحديث برامج إعداد المعلم بكليات التربية في جمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتحديث المحتوى الأكاديمي والتربوي ببرامج إعداد المعلم لمواكبة التغيرات المعرفية العالمية المتسارعة، وتجاوز محدودية المصادر التقليدية التي قد لا تلبي متطلبات مهارات القرن الحادي والعشرين. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في فاعلية هذا التوظيف، ومنها مهارات أعضاء هيئة التدريس في إنتاج وتعديل الموارد التعليمية المفتوحةOER))، وتوافر البنية التكنولوجية الداعمة، ومدى مرونة اللوائح الأكاديمية في اعتماد المصادر الرقمية المفتوحة ضمن الخطط الدراسية. يتحدد المجال الموضوعي للدراسة في المقررات التربوية والتخصصية وبرامج التدريب الميداني، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من كليات التربية بالجامعات الحكومية المصرية، والحدود البشرية في الطلاب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل الفجوات القائمة في النموذج المصري ومقارنته بالتجارب العالمية الرائدة في أستراليا، والمملكة المتحدة، وكندا، لاستنباط آليات توطين الممارسات الدولية المتميزة. وتسعى الدراسة لتوضيح كيف يسهم الاعتماد على الموارد التعليمية المفتوحة (OER) في تعزيز قدرات التعلم الذاتي لدى الطالب المعلم وتحسين جودة إعداده المهني والمعرفي بما يتماشى مع المعايير الدولية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار تنظيمي مقترح لدمج هذه الموارد في منظومة إعداد المعلم المصرية، وتقديم توصيات إجرائية لبناء مستودعات رقمية وطنية مفتوحة المصدر، بما يضمن استدامة التطوير التربوي ورفع كفاءة الخريجين للمنافسة في سوق العمل التعليمي محليًا ودوليًا.

1318. **العنوان:** **"التعليم الافتراضي الدولي وتأثيره في تنمية مهارات البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا في مصر: مقارنة بين مصر وفرنسا واليابان"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين المشاركة في التعليم الافتراضي الدولي، أو التعليم الافتراضي العابر للحدود (International Virtual Education – IVE)، بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية مهارات البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا المصريين بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على مهارات تصميم البحث، وتوظيف المناهج، والكتابة الأكاديمية، وبناء الشبكات البحثية الدولية. كما يتناول متغيرات وسيطة تشمل الكفاية اللغوية، وخبرة الطالب البحثية السابقة، ودعم البرامج، وجودة المحتوى والإشراف الافتراضي. ويقع مجال البحث في الدراسات العليا بكليات التربية والبرامج التربوية. وتتمثل الحدود الموضوعية في برامج التعليم الافتراضي المرتبطة بالبحث العلمي. وتتمثل الحدود المكانية في جامعات مصرية مختارة. وتتمثل الحدود البشرية في طلاب الماجستير بالدرجة الأولى. ويعتمد البحث على المنهج المقارن

التحليلي بمقارنة مصر بفرنسا واليابان. وتشير النتائج المتوقعة إلى تحسن نوعي في الأداء البحثي لدى المشاركين. وينتهي البحث بإطار لتعزيز مهارات البحث عبر IVE في مصر.

1319. **العنوان:** "العدالة الرقمية في النظام التعليمي المصري: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين تطبيق مبادئ العدالة الرقمية، أو العدالة الرقمية (Digital Equity – DE)، بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحقيق الإنصاف التعليمي للفئات المهمشة داخل النظام التعليمي المصري بوصفه متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على أبعاد DE المتمثلة في إتاحة الوصول إلى الإنترنت، وتوافر الأجهزة الرقمية، وتنمية مهارات الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا التعليمية. كما يتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل مستوى الدخل، وجغرافيا السكن بين الريف والحضر، وحجم الدعم الحكومي، ودور الشراكات الدولية في تقليص الفجوة الرقمية. ويقارن البحث التجربة المصرية بتجربتي البرازيل وجنوب أفريقيا لتماثل التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات العدالة الرقمية التعليمية. وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب المنتمين إلى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي. وينتهي البحث بإطار مقترح لتعزيز DE بوصفها مدخلًا لتحقيق الإنصاف التعليمي في مصر.

1320. **العنوان:** "حماية البيانات والخصوصية في منصّات الذكاء الاصطناعي التعليمية بالمدارس المصرية وأثرها في الثقة والامتثال: دراسة مقارنة مع الاتحاد الأوروبي والإمارات"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق معايير حماية البيانات والخصوصية داخل المنصّات التعليمية المعززة بالذكاء الاصطناعي في المدارس المصرية بوصفه متغيرًا مستقلًا (سياسات جمع البيانات، الموافقات، تقليل البيانات، أمن التخزين، إدارة الوصول، والإفصاح)، وبين مستوى الثقة والامتثال لاستخدام المنصّات بوصفه متغيرًا تابعًا (ثقة أولياء الأمور والطلاب، قبول المعلمين، استدامة الاستخدام، وتراجع مخاوف التسريب أو سوء الاستخدام). وتتوسط العلاقة حوكمة البيانات المؤسسية (وجود مسؤول حماية بيانات/سياسة مدرسية مكتوبة، تدريب العاملين، وآليات الإبلاغ عن الحوادث) بوصفها متغيرًا وسيطًا يفسر الفروق بين المدارس. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي في مدارس حكومية مختارة تطبّق منصّات رقمية/ذكاء اصطناعي بدرجات متفاوتة. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي مع مقارنة التجربة المصرية بخبرتي الاتحاد الأوروبي (كمعيار تنظيمي متقدم) والإمارات (كتجربة إقليمية في التحول الرقمي التعليمي). وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية، ومسؤولي التكنولوجيا/البيانات، والمعلمين، وأولياء الأمور. ومن المتوقع أن تُظهر النتائج أن رفع مستوى الحوكمة والشفافية يقلل مقاومة الاستخدام، ويعزز الثقة، ويزيد فاعلية التحول الرقمي القائم على البيانات، وتنتهي الدراسة بإطار إجرائي لحماية البيانات في التعليم المصري عند توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي.

خامساً: الاستدامة والتحديات العالمية

1321. **العنوان:** "دمج أهداف التنمية المستدامة في المناهج المصرية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مستوى تضمين أهداف التنمية المستدامة، أو أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals – SDGs)، في المناهج الدراسية المصرية بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية الوعي البيئي والاجتماعي لدى الطلاب المصريين بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على تحليل محتوى المناهج الدراسية، ولا سيما في مادتي الدراسات الاجتماعية والعلوم، ومدى ارتباطها بالقضايا البيئية والتنموية المعاصرة. كما يتناول متغيرات وسيطة تشمل كفايات المعلمين في تدريس SDGs، ومستوى الدعم المؤسسي، وتهيئة البيئة المدرسية للأنشطة التطبيقية. ويقارن البحث التجربة المصرية بخبرتي فنلندا وكوريا الجنوبية لتميزهما في دمج الاستدامة في التعليم

المدرسي. ويقع مجال البحث في التعليم الإعدادي. وتتمثل الحدود الموضوعية في المناهج والأنشطة المرتبطة بالاستدامة. وتتمثل الحدود البشرية في طلاب المرحلة الإعدادية ومعلميهم. ويعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي. وينتهي البحث بنموذج متدرج لدمج SDGs في المناهج المصرية.

1322. **العنوان:** "**التربية البيئية في المدارس المصرية وأثرها في السلوك المستدام: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا واليابان**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين تنفيذ برامج التربية البيئية المدرسية بوصفها المتغير المستقل (IV Independent Variable)، وبين تنمية السلوكيات البيئية المستدامة لدى الطلاب المصريين بصفتها المتغير التابع (DV Dependent Variable). ويركز البحث بشكل دقيق على دراسة الأنشطة البيئية المدرسية، وبرامج التوعية الخضراء، ومشروعات إعادة التدوير، وربطها بالسلوك اليومي للمتعلم، مع فحص دور المتغيرات الوسيطة (MV Mediating Variables) المتمثلة في مستوى مشاركة المعلمين، ودعم القيادة المدرسية، وتوافر الموارد التعليمية البيئية. يقع مجال البحث في إطار التعليم الابتدائي، مع تحديد الحدود الموضوعية في الأنشطة البيئية الصفية واللاصفية، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المرحلة الابتدائية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس المصرية الحكومية والخاصة. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وخبرتي دولتين رائدتين هما: ألمانيا، واليابان؛ لاستنباط أفضل الممارسات في التربية البيئية التطبيقية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تحويل الوعي البيئي إلى مؤشرات أداء رئيسية Key Performance Indicators (KPIs) تعكس استدامة السلوك. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل رصد أثر الـ IV في تحويل اتجاهات الـ DV نحو حماية الموارد، وصياغة إطار مقترح لتطوير التربية البيئية في مصر يوازن بين العالمية والخصوصية المحلية، وتفعيل دور الـ MV في تعزيز الثقافة البيئية المدرسية، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالأنشطة الطلابية لتواكب رؤية مصر **2030**، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتطوير السياسات التعليمية الوطنية بما يضمن بناء جيل واعٍ بيئيًا بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

1323. **العنوان:** "**تعليم الاقتصاد الأخضر في النظم التعليمية: دراسة مقارنة بين النموذج المصري والنموذج الدنماركي**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية دراسة العلاقة بين تعليم مبادئ الاقتصاد الأخضر (GE Green Economy) بوصفه المتغير المستقل (IV Independent Variable)، وبين تنمية مهارات الطلاب المصريين في مجالات الطاقة المتجددة والترشيد البيئي بصفتها المتغير التابع (DV Dependent Variable). ويركز البحث على تحليل محتوى المناهج التطبيقية ومدى ارتباطها بالتحولات الاقتصادية المستدامة، مع تناول المتغيرات الوسيطة (MV Mediating Variables) التي تشمل جودة تدريب المعلمين، وتوافر المختبرات التطبيقية، ودرجة ارتباط التعليم التقني بسوق العمل الأخضر. يقع مجال البحث في إطار التعليم الفني والثانوي، مع تحديد الحدود الموضوعية في مناهج العلوم التطبيقية والمهنية، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب هذه المرحلة، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس الفنية المتقدمة بمصر. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية والنموذج الدنماركي المتميز في دمج الـ GE في التعليم؛ لاستلهام آليات الربط بين التعليم والتنمية المستدامة. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ IV في رفع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs Key Performance Indicators) للكفايات المهنية الخضراء. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة إطار وطني لتطوير تعليم الـ GE في مصر، وتعزيز قدرة الـ DV على المنافسة في الوظائف البيئية المستقبلية، وتفعيل دور الـ MV في سد الفجوة بين المنهج النظري والتطبيق العملي، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالتعليم الفني، مما يؤدي لرفع كفاءة المنظومة التعليمية المصرية، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم رؤية استشرافية للتعليم من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة بأسلوب أكاديمي رصين.

.1324 **العنوان:** "التغير المناخي كمدخل للتربية الدولية: دراسة مقارنة بين مصر وكندا والسويد"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية استكشاف العلاقة بين تعليم قضايا التغير المناخي CC) (Climate Change بوصفه المتغير المستقل IV) (Independent Variable)، وبين تنمية الوعي العالمي والمسؤولية البيئية لدى الطلاب المصريين بصفتها المتغير التابع DV) (Dependent Variable). ويركز البحث على تحليل محتوى وحدات المناخ في المناهج الدراسية والأنشطة البيئية المصاحبة لها، مع دراسة المتغيرات الوسيطة MV) (Mediating Variables) المتمثلة في مستوى تدريس الجغرافيا المناخية المعاصرة، وكفاءة الأنشطة الميدانية، ودعم المدرسة للتعلم التطبيقي القائم على حل المشكلات. يقع مجال البحث في إطار التعليم الإعدادي، مع تحديد الحدود الموضوعية في وحدات المناخ والبيئة، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المرحلة الإعدادية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس المصرية المطورة. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن CM) (Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وخبرتي كندا والسويد؛ لتميزهما في برامج المواطنة البيئية العالمية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـIV على مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs) (Key Performance Indicators) للمسؤولية المجتمعية الدولية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة إطار لتعليم الـ CC في النظام التعليمي المصري بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لمصر، وتفعيل دور الـMV في ربط الطالب بالقضايا الكونية، وتحديث الـKPIs الخاصة بنواتج تعلم العلوم الاجتماعية، مما يؤدي لرفع كفاءة الوعي القومي والبيئي لـDV، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتحليل الفجوات المعرفية المناخية وتقديم حلول تعليمية مبتكرة بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

.1325 **العنوان:** "الأمن الغذائي كقضية تعليمية عالمية: دراسة مقارنة بين مصر والهند وفرنسا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين تعليم مفاهيم الأمن الغذائي FS) (Food Security) بوصفه المتغير المستقل IV) (Independent Variable)، وبين تنمية وعي الطلاب المصريين بتحديات الغذاء العالمية والمحلية بصفتها المتغير التابع DV) (Dependent Variable). ويركز البحث بشكل خاص على ربط التعليم بالبيئة الزراعية المصرية وتحديات ندرة الموارد، مع تناول المتغيرات الوسيطة MV) (Mediating Variables) التي تشمل مدى دعم المدرسة للأنشطة الزراعية العملية، وتكامل المناهج مع الواقع المحلي، ووجود برامج توعوية متخصصة بالثقافة الغذائية. يقع مجال البحث في إطار التعليم الريفي، مع تحديد الحدود الموضوعية في مناهج التربية الزراعية والغذائية، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المدارس الريفية، بينما تتركز الحدود المكانية في القرى والمدن الزراعية المصرية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن CM) (Comparative Method) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وخبرتي الهند وفرنسا؛ لاستخلاص استراتيجيات تعزيز الاستقلال الغذائي عبر التعليم. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ IV في رفع مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs) (Key Performance Indicators) للوعي التنموي. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة آليات لتعزيز تعليم الـFS في المدارس المصرية، وتطوير مهارات الـDV في التعامل مع الأزمات الغذائية، وتفعيل دور الـMV في ربط المدرسة بالمجتمع المحلي، وتحديث الـKPIs الخاصة بالتعليم الفني الزراعي، مما يؤدي لرفع كفاءة الأمن القومي الغذائي، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم حلول تربوية لتحديات عالمية بأسلوب أكاديمي رصين.

.1326 **العنوان:** "تعليم الطاقة المتجددة في مصر: دراسة مقارنة بين مصر والصين وألمانيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية دراسة العلاقة بين تعليم مفاهيم الطاقة المتجددة RE) (Renewable Energy) بوصفها المتغير المستقل IV) (Independent Variable)، وبين تنمية وعي الطلاب المصريين بالتحول الطاقي المستدام بصفته المتغير التابع DV) (Dependent Variable). ويركز البحث على تحليل المناهج التطبيقية والأنشطة المعملية المرتبطة

بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع تناول المتغيرات الوسيطة (MV (Mediating Variables التي تشمل توافر المختبرات المتخصصة، وجودة التدريب التقني، وربط المحتوى بالواقع المصري في مشروعات الطاقة القومية. يقع مجال البحث في إطار التعليم الثانوي، مع تحديد الحدود الموضوعية في مناهج العلوم التطبيقية والفيزيائية، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المرحلة الثانوية، بينما تتركز الحدود المكانية في مدارس "المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا" والمدارس الثانوية العامة بمصر. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وخبرتي الصين وألمانيا؛ لاستلهام نماذج التدريس التقني المتقدم. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـ IV على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs (Key Performance Indicators للابتكار في مجال الطاقة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة إطار لتطوير تعليم الـ RE في مصر، وتعزيز مهارات الـ DV في مجالات التكنولوجيا الخضراء، وتفعيل دور الـ MV في توفير بيئة تعليمية محفزة، وتحديث الـ KPIs لتشمل معايير الاستدامة الطاقية، مما يؤدي لرفع كفاءة المنظومة التعليمية المصرية دوليًا، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتطوير السياسات التعليمية التقنية بأسلوب أكاديمي رصين.

.1327 **العنوان:** "**التعليم من أجل استهلاك مستدام: دراسة مقارنة بين مصر وهولندا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين برامج التعليم من أجل الاستهلاك المستدام Sustainable (SC (Consumption بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable، وبين تنمية مهارات اتخاذ القرار الأخلاقي لدى الطلاب المصريين بصفتها المتغير التابع (DV (Dependent Variable. ويركز البحث على الأنشطة التعليمية التي تعزز السلوك الاستهلاكي المسؤول وتقليل الهدر، مع فحص المتغيرات الوسيطة (MV (Mediating Variables المتمثلة في تأثير ثقافة الأسرة، ومستوى الوعي الفردي للطلاب، وأساليب التدريس التفاعلية المستخدمة. يقع مجال البحث في إطار التعليم الأساسي، مع تحديد الحدود الموضوعية في برامج التربية الاستهلاكية والاقتصاد المنزلي، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب هذه المرحلة، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس المصرية بمختلف المحافظات. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وخبرتي هولندا وكوريا الجنوبية؛ لاستنباط أساليب تعديل السلوك الاستهلاكي. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ IV في رفع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs (Key Performance Indicators للمواطنة الاقتصادية المستدامة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة إطار لتعليم الـ SC في مصر، وتحسين مهارات الـ DV في ترشيد الموارد، وتفعيل دور الـ MV في بناء جسور التعاون بين المدرسة والأسرة، وتحديث الـ KPIs الخاصة بالسلوك القيمي، مما يؤدي لرفع كفاءة المخرجات التربوية، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم رؤى دولية لتطوير الثقافة الاستهلاكية بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

.1328 **العنوان:** "**إدارة الموارد المائية في التعليم المدرسي: دراسة مقارنة بين مصر والهند وإيطاليا**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية دراسة العلاقة بين تعليم إدارة الموارد المائية Water Resources (WRM (Management بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable، وبين تطوير السلوكيات الواعية لدى الطلاب المصريين تجاه استخدام المياه بصفتها المتغير التابع (DV (Dependent Variable. ويركز البحث بشكل دقيق على ربط التعليم بالبيئة المحلية (مثل نهر النيل) والتحديات المائية القومية، مع تناول المتغيرات الوسيطة Mediating (MV (Variables التي تشمل جودة الأنشطة التطبيقية الميدانية، ودور المعلم في غرس قيم الترشيد، والسياق البيئي المحلي لكل مدرسة. يقع مجال البحث في إطار التعليم الإعدادي، مع تحديد الحدود الموضوعية في المناهج البيئية والجغرافية، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المرحلة الإعدادية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس المصرية القريبة من المجاري المائية والمدن الكبرى. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method التحليلي؛

وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وخبرتي الهند وإيطاليا؛ لتشابه التحديات المتعلقة بندرة المياه أو إدارتها. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـ IV على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs (Key Performance Indicators للامن المائي القومي. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة أطر تعليمية مبتكرة لترشيد المياه في مصر، وتعزيز مسؤولية الـ DV تجاه الموارد القومية، وتفعيل دور الـ MV في التعليم الميداني، وتحديث الـ KPIs المنهجية، مما يؤدي لرفع كفاءة الوعي المائي، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتطوير المناهج بما يخدم قضايا البقاء والنمو بأسلوب أكاديمي رصين.

.1329 **العنوان:** "**الاستدامة في المدن الذكية كمدخل تعليمي: دراسة مقارنة بين مصر والإمارات والدنمارك**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة بين تعليم مفاهيم المدن الذكية المستدامة (SCs (Smart Cities بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable، وبين تنمية وعي الطلاب المصريين بالتحولات الحضارية والتكنولوجية الحديثة بصفته المتغير التابع (DV (Dependent Variable. ويركز البحث على ربط التعليم بالتجارب العمرانية الحديثة في مصر (مثل العاصمة الإدارية الجديدة)، مع فحص المتغيرات الوسيطة (MV (Mediating Variables التي تشمل نوع التكنولوجيا التعليمية المستخدمة، ومدى دعم الإدارة المدرسية، والأنشطة التفاعلية الرقمية. يقع مجال البحث في إطار التعليم الثانوي، مع تحديد الحدود الموضوعية في مفاهيم العمران الذكي والتحول الرقمي، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المرحلة الثانوية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس الواقعة داخل أو بالقرب من المدن الجديدة بمصر. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وخبرتي الإمارات والدنمارك؛ لتميزهما في تطبيقات الـ SCs. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية مساهمة الـ IV في رفع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs (Key Performance Indicators للمواطنة الرقمية والذكية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة إطار لتعليم الـ SCs في مصر، وتعزيز جاهزية الـ DV للعيش والعمل في بيئات ذكية، وتفعيل دور الـ MV في دمج الواقع الافتراضي بالتعليم، وتحديث الـ KPIs المنهجية لتواكب النهضة العمرانية، مما يؤدي لرفع كفاءة مخرجات التعليم الثانوي، مع التأكيد على دور الـ CM في تقديم نماذج عالمية للتعليم الحضري المستدام بأسلوب أكاديمي رصين.

.1330 **العنوان:** "**إدارة الكوارث كمدخل للتربية الدولية: دراسة مقارنة بين مصر والفلبين والولايات المتحدة**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية استكشاف العلاقة بين تعليم إدارة الكوارث الطبيعية Disaster (DM (Management بوصفها المتغير المستقل (IV (Independent Variable، وبين تنمية قدرة الطلاب المصريين على اتخاذ قرارات سليمة أثناء الطوارئ بصفتها المتغير التابع (DV (Dependent Variable. ويركز البحث على فاعلية التدريب العملي، وخطط الطوارئ المدرسية، وبرامج المحاكاة، مع تناول المتغيرات الوسيطة (MV (Mediating Variables التي تشمل جاهزية المدارس الإنشائية، ومستوى التعاون مع أجهزة الدفاع المدني، والوعي المجتمعي العام. يقع مجال البحث في إطار التعليم الإعدادي، مع تحديد الحدود الموضوعية في برامج الأمن والسلامة المدرسية، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المرحلة الإعدادية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس المصرية المعرضة لبعض المخاطر الطبيعية أو الحضرية. يعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM (Comparative Method التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وخبرتي الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية؛ لتميزهما في استراتيجيات الـ DM التعليمية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تأثير الـ IV على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs (Key Performance Indicators للأمن التربوي. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة إطار متكامل لإدارة الكوارث في المدارس المصرية، ورفع مستوى مرونة الـ DV في مواجهة الأزمات، وتفعيل دور الـ MV في تعزيز الشراكة بين المدرسة ومؤسسات

الدولة، وتحديث الـKPIs الخاصة بالسلامة المدرسية، مما يؤدي لرفع كفاءة حماية العنصر البشري في التعليم، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتقييم الجاهزية التربوية الدولية بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام.

1331. **العنوان:** **"التعليم من أجل الصحة العامة في ضوء التحديات العالمية: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وكندا"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين تعليم مفاهيم الصحة العامة Public Health Education (PHE) بوصفها المتغير المستقل Independent Variable (IV)، وبين تنمية السلوكيات الصحية لدى الطلاب المصريين بصفتها المتغير التابع Dependent Variable (DV). ويركز البحث بشكل خاص على دور المنظومة التعليمية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 في تعزيز ثقافة الوقاية الصحية والوعي بالأوبئة، مع فحص دور المتغيرات الوسيطة Mediating Variables (MV) المتمثلة في مستوى وعي الأسرة الصحي، والبيئة المادية للمدرسة، وجودة المناهج الصحية المدمجة في المقررات الدراسية. يقع مجال البحث في إطار التعليم قبل الجامعي، مع تحديد الحدود الموضوعية في دراسة المحتوى الصحي والأنشطة الوقائية، والحدود البشرية التي تستهدف طلاب المدارس الحكومية، بينما تتركز الحدود المكانية في المدارس المصرية بمختلف مراحلها. ويعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج المقارن Comparative Method (CM) التحليلي؛ وذلك عبر إجراء مقارنة بين التجربة المصرية وخبرتي دولتين رائدتين هما: كوريا الجنوبية وكندا؛ لاستنباط أفضل استراتيجيات التعليم الوقائي والتدخل السريع في الأزمات الصحية. تتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في كيفية تحويل المعرفة الصحية إلى مؤشرات أداء رئيسية Key Performance Indicators (KPIs) تعكس انخفاض معدلات العدوى وتبني أنماط حياة سليمة لدى الناشئة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة إطار وطني لتطوير تعليم الـPHE في مصر يواكب المعايير العالمية، وتفعيل دور الـMV في جسر الفجوة بين الوعي النظري والممارسة السلوكية، وتحديث الـKPIs الخاصة بالبيئة المدرسية الصحية لتكون أكثر مرونة في مواجهة التحديات العالمية المستقبلية، مما يؤدي لرفع كفاءة الأمن الصحي القومي، مع التأكيد على أهمية الـ CM كأداة لتحليل السياسات التربوية الصحية وتطويرها بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام يخدم رؤية مصر 2030.

1332. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لأثر التحولات الديموغرافية *(Demographic Transformations - DT)* في صياغة السياسات التعليمية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات اليابان وألمانيا وسنغافورة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل وفحص العلاقة الارتباطية بين التحولات الديموغرافية (Demographic Transformations - DT)بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين اتجاهات صياغة السياسات التعليمية في جمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك لمواجهة ضغوط الزيادة السكانية المتسارعة وتغير التركيبة العمرية. تبرز مشكلة البحث في الفجوة المتزايدة بين معدلات النمو السكاني وقدرة النظام التعليمي المصري على توفير فرص تعليمية ذات جودة، مما يتطلب سياسات تتسم بالمرونة والاستشراف. ويتناول البحث بالتحليل مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل احتياجات سوق العمل، وتحديات تمويل التعليم، وأنماط الهجرة الداخلية والخارجية، ومدى تأثيرها في إعادة رسم الخارطة المدرسية. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في السياسات التعليمية المرتبطة بالتخطيط السكاني، بينما تتمثل الحدود البشرية في صانعي القرار والخبراء بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والحدود المكانية في النطاق الجغرافي للدولة المصرية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل كيفية استجابة النظم التعليمية في اليابان التي تواجه تناقصًا حادًا في عدد المواليد وشيخوخة سكانية، وألمانيا التي تعتمد سياسات تعليمية مرنة لاستيعاب التغيرات الديموغرافية الناتجة عن الهجرة، وسنغافورة التي نجحت في تحويل الكتلة السكانية إلى رأس مال بشري عالي التنافسية. ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين هيكل الهرم السكاني وبين عدالة توزيع الفرص التعليمية وكفاءة الإنفاق على التعليم. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار مقترح لسياسات تعليمية مصرية أكثر استجابة للتحديات الديموغرافية، مع تقديم توصيات إجرائية لتطوير مسارات تعليمية تقنية ومهنية تتوافق

مع التوزيع الجغرافي للسكان، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والقدرة التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري في ضوء المعايير العالمية.

1333. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لمتطلبات دمج مفاهيم الاقتصاد الأزرق (*Blue Economy - BE*) في مناهج المدارس الساحلية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات إندونيسيا والنرويج وأستراليا":**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين تعليم مفاهيم الاقتصاد الأزرق (Blue Economy - BE) المرتبطة باستدامة الموارد البحرية بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية الوعي البيئي والمهني لدى طلاب المدارس الساحلية بجمهورية مصر العربية بوصفه متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في غياب التوجه التعليمي المتخصص الذي يستثمر المزايا التنافسية للمناطق الساحلية المصرية، خاصة ساحل البحر الأحمر، مما يؤدي إلى فجوة بين المخرجات التعليمية والفرص التنموية البحرية المتاحة. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل الخصائص البيئية الجغرافية المحلية، ومدى دعم الإدارة المدرسية للأنشطة الميدانية، وفواعل الشراكة مع القطاعات الاقتصادية والوزارات المعنية بالموارد المائية. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في استراتيجيات تعليم علوم البحار والاستدامة المائية، بينما تتمثل الحدود المكانية في المدارس الثانوية بمحافظة البحر الأحمر، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين بتلك المدارس. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل التجربة المصرية ومقارنتها بالخبرات الدولية الرائدة في كل من إندونيسيا كدولة أرخبيلية ذات باع في التعليم البحري، والنرويج المتميزة في إدارة الثروة السمكية، وأستراليا في حماية الشعاب المرجانية. ويسعى البحث لتوضيح أثر المناهج القائمة على البيئة المحلية في تعزيز الانتماء الوطني الاقتصادي للطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة نموذج تعليمي مقترح لإدماج الاقتصاد الأزرق (BE) ضمن الأنشطة المدرسية والمناهج التخصصية، بما يسهم في خلق كوادر بشرية قادرة على قيادة قاطرة التنمية البحرية المستدامة في مصر وفقًا للمعايير الدولية.

1334. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لفعالية برامج تعليم الاقتصاد الدائري (*Circular Economy - CE*) في تعديل السلوك الاستهلاكي المستدام لطلاب المدارس المصرية في ضوء خبرات هولندا واليابان وألمانيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وفحص العلاقة بين تعليم مبادئ الاقتصاد الدائري (Circular Economy - CE) بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية الممارسات السلوكية المستدامة والحد من النفايات لدى طلاب المرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تكمن مشكلة البحث في تزايد التحديات البيئية والحاجة الملحة لتحويل المنظومة التعليمية من نموذج "الاقتصاد الخطي" القائم على الاستهلاك إلى نموذج "الدائري" القائم على إعادة التدوير والاسترداد. ويتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل ثقافة الأسرة تجاه قضايا البيئة، ومدى توافر الموارد التقنية لإدارة النفايات داخل المدرسة، ومستوى الدعم المؤسسي للتحول نحو "المدرسة الخضراء". يتحدد المجال الموضوعي للبحث في التربية من أجل التنمية المستدامة وتقنيات إعادة التدوير، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الإعدادية المصرية، والحدود البشرية في الطلاب والمشرفين التربويين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد وتحليل التجربة المصرية ومقارنتها بثلاث تجارب عالمية رائدة هي هولندا في تصميم المنتجات المستدامة، واليابان في الإدارة المتكاملة للنفايات، وألمانيا في تشريعات الاقتصاد الدائري (CE). ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين المعرفة بمبادئ الاقتصاد الدائري وبين التغيير الحقيقي في العادات الاستهلاكية اليومية للطلاب. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء إطار تربوي مقترح لتعليم الاقتصاد الدائري في السياق المصري، مع تقديم توصيات لدمج الأنشطة التطبيقية لفرز وتدوير المخلفات ضمن اليوم الدراسي، بما يعزز من دور التعليم في تحقيق الأمن البيئي القومي المصري وتنافسيته الدولية.

1335. **العنوان:** "استراتيجيات تدويل التعليم من أجل العمل المناخي في المدارس المصرية في ضوء خبرات المملكة المتحدة ،والدنمارك ، واليابان: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يتمحور هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية حول استقصاء أثر تدويل ممارسات التعليم من أجل العمل المناخي كمتغير مستقل، في تنمية قدرة الطلاب المصريين على المشاركة الفعالة في المبادرات المناخية الدولية كمتغير تابع، وذلك استجابةً للالتزامات التربوية لجمهورية مصر العربية تجاه قضايا الاستدامة العالمية. وتبرز مشكلة البحث في الفجوة بين الوعي النظري والممارسة البيئية المسؤولة لدى الطلاب، مع تحليل متغيرات وسيطة تشمل مدى استجابة المناهج الدراسية للمعايير البيئية الدولية، ومستوى كفايات المعلمين في التربية المناخية، ودور مؤسسات المجتمع المدني في دعم الأنشطة الطلابية. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، مقتصرًا في حدوده المكانية على المدارس الثانوية، وفي حدوده البشرية على طلاب تلك المرحلة. ويستخدم البحث المنهج المقارن لرصد أفضل الممارسات في المملكة المتحدة التي أدرجت تعليم المناخ ضمن مناهجها الوطنية، والدنمارك الرائدة في التربية البيئية، واليابان في تعزيز سلوكيات الاستدامة. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بالعلاقة بين اكتساب المعرفة المناخية الدولية والممارسة الميدانية الموجهة نحو الحد من آثار التغير المناخي (Climate Change). وتشير النتائج المتوقعة إلى أن دمج الخبرات الدولية يرفع من مستوى المواطنة البيئية لدى الطلاب ويحفزهم على الانخراط في حل المشكلات الكوكبية، وينتهي البحث بصياغة نموذج مقترح لدمج العمل المناخي داخل المدارس المصرية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة الدولية.

1336. **العنوان:** "سياسات تعليم مخاطر ندرة المياه والجفاف في البيئات الجافة بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المغرب ،وأستراليا ، وجنوب إفريقيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار التربية الدولية تحليل العلاقة الارتباطية بين تدويل تعليم مخاطر ندرة المياه والجفاف كمتغير مستقل، وتنمية الوعي الوقائي والسلوك الرشيد لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، وذلك في ظل التحديات المائية العالمية التي تواجه دول المنطقة. وتتبلور مشكلة البحث في ضعف المحتوى التعليمي المتخصص في إدارة الأزمات المائية بما لا يتواكب مع خطورة الوضع المائي الراهن، مع فحص متغيرات وسيطة تتمثل في السياق الجغرافي والمناخي، والمستوى الاقتصادي للمجتمعات المحلية، ومدى كفاءة المعلمين في توظيف استراتيجيات ترشيد الموارد. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتتحدد حدوده المكانية في مدارس ريفية وحضرية مختارة، وحدوده البشرية في الطلاب والمعلمين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن عبر دراسة خبرة المغرب في مواجهة الإجهاد المائي، وخبرة أستراليا في تطوير المناهج المتقدمة لتعليم الجفاف، وخبرة جنوب إفريقيا في إدارة الموارد المائية المحدودة. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بأثر السياق البيئي الدولي في تشكيل الهوية المائية للمتعلم، مبيّنة دور التعليم في الوقاية من الأزمات المائية العالمية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تبني النماذج الدولية المقارنة يسهم في صياغة عقلية مائية واعية وقادرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وينتهي البحث بتقديم إطار تربوي مقترح لتعليم مخاطر الجفاف في مصر يتسق مع التوجهات الدولية للأمن المائي.

1337. **العنوان:** "تطوير مناهج التربية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في التعليم المصري: دراسة مقارنة لتجارب الفلبين ، وتشيلي ،واليابان"

الموضوع: يحلل هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية العلاقة بين تضمين مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (DRR (Disaster Risk Reduction كمتغير مستقل، وتحسين مستوى الجاهزية السلوكية والعملية للطلاب المصريين للتعامل مع الأزمات كمتغير تابع، وذلك في ضوء الاتجاهات الدولية لتعزيز مرونة المؤسسات التربوية. وتكمن مشكلة البحث في افتقار الممارسات المدرسية التقليدية لآليات المحاكاة والتدريب الواقعي لمواجهة الطوارئ الطبيعية، مع

تناول متغيرات وسيطة تشمل مستوى دعم الجهات السيادية والحكومية، ومدى الوعي الأسري، وسلامة البنية التحتية المدرسية. ويشمل مجال البحث قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر، بحدود مكانية تضم مدارس إعدادية وثانوية مختارة، وحدود بشرية تشمل الطلاب والمعلمين. ويستخدم البحث المنهج المقارن لاستعراض تجارب دولية رائدة في تعليم مخاطر الكوارث الطبيعية (DRR) وهي الفلبين في مواجهة الأعاصير، وتشيلي في إدارة الزلازل، واليابان في نظم الإنذار المبكر والتربية الوقائية. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بتكامل المدرسة مع أجهزة الحماية المدنية وفق المعايير الدولية، مبيّنة العلاقة بين التدريب العملي وتقليل الخسائر البشرية والمادية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن دمج استراتيجيات المحاكاة الدولية يرفع من كفاءة الاستجابة السريعة لدى الطلاب، وينتهي البحث بصياغة استراتيجية وطنية مقترحة لدمج تعليم إدارة الكوارث في المدارس المصرية بما يضمن تحقيق الأمن والسلامة المدرسية بمقاييس عالمية.

.1338 **العنوان:** "تعليم الهجرة الدولية كقضية عالمية: مقارنة بين مصر وإيطاليا وكندا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل العلاقة الارتباطية بين تعليم مفاهيم الهجرة الدولية بوصفها المتغير المستقل (IV Independent Variable)، وبين تنمية وعي الطلاب المصريين بالتحولات السكانية والثقافية والاجتماعية بصفتها المتغير التابع (DV Dependent Variable)، مع التركيز على أثر التدفقات الإقليمية والدولية في تشكيل هذا الوعي؛ كما تبحث الدراسة في دور المتغيرات الوسيطة (MV Mediating Variables) المتمثلة في محتوى المناهج الدراسية، ومستوى الانفتاح الثقافي، ومدى دعم الأنشطة الصفية لتناول قضايا النزوح واللجوء، حيث يقع مجال البحث في إطار التعليم الثانوي (العام والفني) بحدود موضوعية تقتصر على أبعاد الهجرة العالمية وحدود بشرية تشمل طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية، معتمدًا بشكل رئيسي على المنهج المقارن (CM Comparative Method) لتحليل ومقارنة التجربة المصرية بخبرتي إيطاليا بوصفها نموذجًا للدول المستقبلة، وكندا لتميزها في دمج مفاهيم الهجرة والتعددية ثقافيًا، وذلك لاستنباط كيفية تحويل هذه القضايا إلى مؤشرات أداء رئيسية (KPIs Key Performance Indicators) تخدم التفاهم الدولي؛ ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج استراتيجية تشمل صياغة إطار وطني لتعليم الهجرة العالمية في مصر يوازن بين الهوية الوطنية والالتزامات الدولية، وتفعيل دور الـ MV في تعزيز قيم التسامح، وتحديث الـ KPIs المنهجية لتواكب الواقع الجيوسياسي المعاصر، مما يؤدي لرفع كفاءة مخرجات التعليم المصري في إعداد مواطن عالمي واعٍ، مؤكدًا على أهمية الـ CM في استشراف سياسات تربوية تدعم التنمية المستدامة والتعايش السلمي بأسلوب أكاديمي رصين ومستدام يخدم رؤية مصر المستقبلية.

.1339 **العنوان:** "سياسات تعليم العدالة المناخية كمدخل لتمكين الطلاب المصريين في ضوء خبرات البرازيل، وفرنسا، وكندا: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية تحليل العلاقة الارتباطية بين تعليم مفهوم العدالة المناخية كمتغير مستقل، وتنمية حس المسؤولية العالمية والتمكين المجتمعي لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، وذلك استجابة للتوجهات الدولية لربط القضايا البيئية بالحقوق الاجتماعية. وتبرز مشكلة البحث في ضعف إدراك الطلاب للعلاقة بين التغيرات المناخية والعدالة الاجتماعية، مع مناقشة متغيرات وسيطة تشمل مستوى الوعي البيئي العام، والخلفية الاجتماعية-الاقتصادية (SEB Socio-Economic Background) للطلاب، ومدى دعم المؤسسة التعليمية للأنشطة التشاركية الدولية. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، مقتصرًا في حدوده المكانية على المدارس الثانوية، وفي حدوده البشرية على الطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن عبر دراسة تجربة البرازيل في مواجهة التحديات البيئية، وفرنسا وكندا في دمج العدالة المناخية في المناهج. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بدور المناهج في تعزيز المواطنة البيئية العابرة للحدود، مبيّنة العلاقة بين التعليم والتمكين. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن

تدريس العدالة المناخية يزيد من فاعلية الطلاب في المبادرات البيئية الدولية، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح لتعزيز العدالة المناخية في التعليم المصري بما يتفق مع المعايير الدولية المعاصرة.

1340. **العنوان:** "**تطوير مناهج الصحة العالمية وتعليم الأوبئة في مصر في ضوء ممارسات كوريا الجنوبية، وألمانيا، واليابان: دراسة في التربية الدولية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تعليم مفاهيم الصحة العالمية والأوبئة كمتغير مستقل، وتحسن الوعي الصحي وسلوكيات الوقاية الدولية لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، وذلك في إطار الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 (C19 19-COVID). وتتمثل مشكلة البحث في الحاجة لتحديث الثقافة الصحية المدرسية لتواكب الأزمات الصحية العابرة للحدود، مع مناقشة متغيرات وسيطة تشمل كفاءة المعلم في تقديم المحتوى الصحي، وجودة المناهج، وكثافة حملات التوعية المدرسية. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على المدارس الإعدادية والثانوية، وفي حدوده البشرية على الطلاب. ويستخدم البحث المنهج المقارن عبر تحليل تجربة كوريا الجنوبية في الإدارة التعليمية للأزمات، وألمانيا واليابان في إرساء أطر متكاملة للصحة المدرسية الدولية. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بتكامل التعليم مع السياسات الصحية العالمية، مبيّنة دور المدرسة في الوقاية المجتمعية المستدامة. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود ارتباط وثيق بين تعليم الأوبئة وتقليل مخاطر انتشار الأمراض، وينتهي البحث بتقديم إطار استراتيجي لتعزيز التربية الصحية في مصر وفق التوجهات الدولية لما بعد جائحة كوفيد-19 (C19).

1341. **العنوان:** "**استراتيجيات تعليم الأمن المائي في مصر لمواجهة التحديات الدولية: دراسة مقارنة لخبرات الهند، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية**"

الموضوع: يستكشف هذا البحث في إطار التربية الدولية العلاقة بين تعليم مفهوم الأمن المائي كمتغير مستقل، وزيادة وعي الطلاب المصريين بأهمية استدامة الموارد المائية كمتغير تابع، خاصة في ظل تحديات حوض النيل والتغيرات المناخية العالمية. وتبرز مشكلة البحث في ضرورة تحويل التعليم المائي من مجرد معلومات نظرية إلى سلوكيات ترشيدية دولية، مع بحث متغيرات وسيطة تشمل طبيعة البيئة المائية المحلية، وحجم الدعم الحكومي للثقافة المائية، ومستوى التوعية الأسرية. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، وتتحدد حدوده المكانية في المدارس الثانوية، وحدوده البشرية في الطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن عبر دراسة خبرة الهند في إدارة الضغوط المائية، وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق برامج مدرسية متطورة للأمن المائي. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بدور التعليم في ترشيد السلوك المائي وفق المعايير الدولية للأمن المائي، مبيّنة أثر السياق العالمي في تشكيل الوعي الوطني. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التعليم المائي الممنهج يسهم في خلق جيل قادر على إدارة الأزمات المائية المستقبلية، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح لتعزيز التعليم المائي في مصر بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

1342. **العنوان:** "**دور التعليم في دعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في مصر: دراسة مقارنة في ضوء نماذج أستراليا، والسويد، وفنلندا**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تعليم مفاهيم الاقتصاد الأخضر Green Economy كمتغير مستقل، وقدرة الخريجين المصريين على الالتحاق بالوظائف الخضراء وتلبية متطلبات سوق العمل الدولي كمتغير تابع. وتكمن مشكلة البحث في الفجوة بين تخصصات التعليم الفني والجامعي والتحول العالمي نحو الوظائف الصديقة للبيئة، مع مناقشة متغيرات وسيطة تشمل جودة البنية التدريبية، ومدى ارتباط المناهج بسوق العمل، ومستوى الوعي البيئي المهني. ويقع مجال البحث في التعليم الفني والجامعي بجمهورية مصر العربية، وتتمثل حدوده البشرية في الطلاب والخريجين.

ويستخدم البحث المنهج المقارن عبر دراسة تجربة أستراليا في البرامج المهنية الخضراء، والسويد وفنلندا كنماذج عالمية رائدة في التنمية المستدامة والابتكار الأخضر. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بمواءمة المخرجات التعليمية مع التحول الاقتصادي العالمي، مبيّنة أهمية نقل الخبرات الدولية لتطوير القوى العاملة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن دمج مفاهيم الاقتصاد الأخضر في التعليم يرفع من كفاءة الخريج وتنافسيته الدولية، وينتهي البحث بتقديم إطار لتطوير منظومة التعليم المهني والجامعي لدعم الاقتصاد الأخضر في مصر.

1343. **العنوان:** "آليات تعليم الأمن الغذائي في المدارس الريفية المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الهند ،وتونس ،وفيتنام"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين تعليم مفاهيم الأمن الغذائي كمتغير مستقل، وتحسن الممارسات الغذائية والزراعية المستدامة لدى الطلاب المصريين في المناطق الريفية كمتغير تابع، في ظل التحديات العالمية لسلاسل الإمداد. وتبرز مشكلة البحث في ضرورة تفعيل دور المدرسة الريفية كمركز للوعي بالإنتاج الغذائي المستدام، مع بحث متغيرات وسيطة تشمل مصادر دخل الأسر الريفية، ومدى توافر الأنشطة الزراعية المدرسية، وسهولة الوصول للمجالات المعرفية العلمية الحديثة. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، مقتصرًا في حدوده المكانية على المدارس الريفية، وفي حدوده البشرية على الطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن عبر تحليل تجربة الهند في الزراعة المدرسية، وتونس وفيتنام في تحقيق الاستدامة الغذائية من خلال التعليم. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بتكامل التعليم مع البيئة المحلية والسياسات الغذائية الدولية، مبيّنة دور المدرسة في تعزيز المرونة الغذائية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الربط بين التعليم والبيئة الزراعية يسهم في تحقيق الاستقرار الغذائي المجتمعي، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح للتعليم الزراعي المستدام في مصر لضمان الأمن الغذائي الوطني وفق المعايير الدولية.

1344. **العنوان:** "دراسة دولية مقارنة لفاعلية برامج تعليم مخاطر التلوث البيئي في تعزيز الوعي الصحي الوقائي لدى طلاب التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات الصين وفرنسا وكندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين تعليم مخاطر التلوث البيئي بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تعزيز مستوى الوعي الصحي الوقائي لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية بوصفه متغيرًا تابعًا، وذلك في مواجهة التحديات الصحية الناتجة عن تلوث الهواء والمياه في المناطق الحضرية والصناعية. تبرز مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتطوير مناهج تعليمية تتجاوز المفاهيم النظرية للبيئة لتصل إلى إدراك المخاطر الصحية المباشرة، مثل أمراض الجهاز التنفسي والأوبئة المرتبطة بالمياه، وكيفية الوقاية منها. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل مستوى التنسيق المؤسسي بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة الصحة والسكان، وفعالية الأنشطة المدرسية البيئية الميدانية، وتأثير الحملات الإعلامية الرقمية في تشكيل اتجاهات الطلاب. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في التربية الصحية البيئية(Environmental Health Education - EHE)، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس المصرية بالمحافظات الأكثر تأثرًا بالتلوث، والحدود البشرية في تلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل الاستجابة التعليمية المصرية ومقارنتها بالخبرات الدولية في الصين التي طورت استراتيجيات تعليمية مكثفة لمواجهة التلوث الصناعي، وفرنسا التي تتبنى مدخلًا شموليًا لربط الصحة بالاستدامة، وكندا في مجال جودة الهواء المدرسي. ويسعى البحث لتوضيح أثر دمج خرائط المخاطر البيئية في المناهج على السلوكيات الصحية اليومية للطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار تربوي مقترح لتعليم المخاطر الصحية المرتبطة بالتلوث، مع تقديم توصيات إجرائية لبناء شراكات تعليمية صحية تضمن رفع جودة الحياة المدرسية وتنافسية الخريج المصري صحيًا وبيئيًا وفق المعايير العالمية.

1345. **العنوان:** "تطوير مناهج تعليم العدالة الاجتماعية والبيئية في المدارس المصرية في ضوء خبرات البرازيل ،وجنوب أفريقيا ، وكولومبيا : دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية تحليل العلاقة الارتباطية بين تعليم العدالة الاجتماعية والبيئية كمتغير مستقل، وتنمية الحس الاجتماعي والبيئي لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، وذلك لمواكبة التوجهات العالمية الداعية لربط حقوق الإنسان بالاستدامة الكوكبية. وتبرز مشكلة البحث في غياب الرؤية التكاملية بين القضايا الاجتماعية والبيئية في المناهج الحالية، مع بحث متغيرات وسيطة تشمل الثقافة البيئية المحلية، ومستوى الوعي المجتمعي، والبعد الجغرافي للمناطق التعليمية. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، مقتصرًا في حدوده المكانية على المدارس الإعدادية، وفي حدوده البشرية على الطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن عبر دراسة تجربة البرازيل التي تربط التدهور البيئي بعدم المساواة، وتجربة جنوب أفريقيا وكولومبيا في دمج العدالة البيئية ضمن التربية على المواطنة الدولية. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة ببناء الوعي النقدي بالقضايا البيئية العالمية، مبيّنة أثر التعليم في التمكين المجتمعي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الربط بين العدالة الاجتماعية والبيئة يعزز من قيم الانتماء والمسؤولية لدى الطلاب، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح لدمج العدالة الاجتماعية والبيئية في التعليم المصري بما يحقق التنمية المستدامة الشاملة.

1346. **العنوان:** "سياسات تعليم إدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير في التعليم الأساسي بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات ألمانيا ، واليابان ،وسويسرا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تعليم إدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير كمتغير مستقل، وتحسين السلوك البيئي المسؤول لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، تماشيًا مع المعايير الدولية للاقتصاد الدائري. وتتمثل مشكلة البحث في ضعف الممارسات السلوكية المتعلقة بفرز النفايات من المنبع لدى الناشئة، مع تناول متغيرات وسيطة تشمل توافر الإمكانات المادية بالمدارس، وثقافة الأسرة تجاه التدوير، ومستوى جودة الأنشطة البيئية المدرسية. ويقع مجال البحث في التعليم الابتدائي بجمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على مدارس مختارة، وفي حدوده البشرية على الطلاب. ويستخدم البحث المنهج المقارن عبر تحليل تجربة ألمانيا الرائدة في الأنظمة التشريعية للتدوير، وتجربة اليابان وسويسرا في غرس ثقافة "اللا نفايات" عبر الممارسات المدرسية اليومية. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بالعلاقة بين المعرفة البيئية الدولية والممارسة السلوكية الفعلية، مبيّنة دور المدرسة في تشكيل الهوية البيئية للمتعلم. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التعليم القائم على الممارسة العملية يؤدي إلى تحول جذري في ثقافة التدوير، وينتهي البحث بتقديم إطار مقترح لتطوير تعليم إدارة النفايات في المدارس المصرية وفق أرقى النماذج العالمية.

1347. **العنوان:** "استراتيجيات التعليم من أجل الأمن المناخي في المناطق الساحلية المصرية: دراسة مقارنة لتجارب هولندا ، وبنغلاديش ،وفيتنام"

الموضوع: يدرس هذا البحث في إطار التربية الدولية العلاقة بين تعليم مخاطر التغيرات المناخية في المناطق الساحلية كمتغير مستقل، وتحسن قدرة الطلاب المصريين في دلتا النيل على فهم تهديدات ارتفاع مستوى سطح البحر Sea Level Rise (SLR) كمتغير تابع، وذلك لتعزيز الأمن المناخي القومي. وتتبلور مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتوعية سكان المناطق المهددة بآليات التكيف المناخي الدولية، مع بحث متغيرات وسيطة تشمل خصوصية البيئة المحلية الساحلية، ومستوى الوعي المجتمعي العام، ونوعية الأنشطة الصفية المرتبطة بالمخاطر. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي، مقتصرًا في حدوده المكانية على المدارس الساحلية بالدلتا، وفي حدوده البشرية على الطلاب. ويعتمد المنهج المقارن عبر دراسة تجربة هولندا كنموذج عالمي في الهندسة والتربية المائية، وتجارب بنغلاديش وفيتنام في إدارة المخاطر الساحلية

والفيضانات. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بتعزيز الأمن المناخي عبر التعليم الوقائي، مبيّنة فاعلية المحتوى التعليمي في رفع الجاهزية المجتمعية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التعليم المتخصص يسهم في تقليل مخاطر التغيرات المناخية (SLR) على المجتمعات المحلية، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح لتعزيز الأمن المناخي في دلتا النيل بما يتوافق مع الاستراتيجيات الدولية للتكيف.

1348. **العنوان:** "تدويل برامج تمكين الفتيات لمواجهة التحديات البيئية في التعليم المصري: دراسة مقارنة في ضوء خبرات رواندا، وكندا، والنرويج"

الموضوع: يحلل هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية العلاقة بين تعليم الفتيات مفاهيم البيئة والاستدامة كمتغير مستقل، وقدرة الطالبات المصريات على المشاركة الفاعلة في المبادرات البيئية الدولية كمتغير تابع، تحقيقًا لأهداف الإنصاف الجندري والاستدامة. وتكمن مشكلة البحث في محدودية تمثيل الفتيات في القيادة البيئية والمشروعات الخضراء، مع بحث متغيرات وسيطة تشمل البيئة الاجتماعية المحيطة، وحجم الدعم الأسري، وتوجهات القيادة المدرسية نحو التمكين. ويشمل مجال البحث قطاع التعليم الإعدادي في مصر، بحدود مكانية في مدارس مختارة، وحدود بشرية تضم الطالبات. ويستخدم البحث المنهج المقارن عبر دراسة تجربة رواندا الرائدة في التمكين البيئي النسائي، وتجارب كندا والنرويج في تطبيق تعليم بيئي قائم على المشاركة والعدالة. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بالعلاقة بين المناهج المدوّلة والتمكين الاجتماعي والبيئي للفتيات، مبيّنة فرص تعزيز دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التعليم البيئي الموجه يزيد من ثقة الفتيات في قيادة التغيير المجتمعي، وينتهي البحث بتقديم إطار مقترح لتمكين الفتيات المصريات في مجال الاستدامة البيئية بما يضمن تنافسيتهن في الساحة الدولية.

1349. **العنوان:** "استراتيجيات تدويل تعليم التكيف مع التغيرات المناخية في صعيد مصر في ضوء خبرات كينيا، والهند، وإثيوبيا: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يتمحور هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية حول استقصاء أثر تدويل ممارسات التعليم من أجل التكيف مع التغيرات المناخية (Climate Change Adaptation (CCA كمتغير مستقل، في تعزيز قدرة الطلاب في صعيد جمهورية مصر العربية على الصمود ومواجهة الآثار المناخية المتطرفة كمتغير تابع، وذلك لمواكبة التوجهات العالمية في حماية البيئات الجافة. وتبرز مشكلة البحث في الفجوة بين استراتيجيات التكيف العالمية وبين الممارسات التعليمية المحلية في المناطق الأكثر عرضة للمخاطر الحرارية، مع تحليل متغيرات وسيطة تشمل الخصائص الجغرافية للاقليم، وثقافة المجتمع المحلي، ومدى توافر الموارد التقنية المدوّلة. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي، مقتصرًا في حدوده المكانية على مدارس صعيد مصر، وفي حدوده البشرية على الطلاب والمعلمين. ويستخدم البحث المنهج المقارن لرصد أفضل الممارسات في كينيا، والهند، وإثيوبيا نظرًا لتشابه التحديات المناخية والبيئية، واستخلاص الآليات الدولية المتبعة في بناء القدرة على الصمود Resilience. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بالعلاقة بين اكتساب المعارف المناخية الدولية والممارسة الميدانية للتكيف، مبيّنة دور التعليم في الحد من الهشاشة البيئية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن دمج الخبرات الدولية في مناهج التكيف مع التغيرات المناخية (CCA) يرفع من كفاءة الطلاب في ابتكار حلول محلية مستدامة، وينتهي البحث بصياغة خطة تعليمية مقترحة لدعم التكيف المناخي في الصعيد المصري وفق المعايير الدولية.

1350. **العنوان:** "آليات تدويل التعليم من أجل الاستدامة في المدارس الريفية المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المكسيك، وإندونيسيا، والبرازيل"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار التربية الدولية تحليل العلاقة الارتباطية بين تعليم مفاهيم الاستدامة في المناطق الريفية كمتغير مستقل، وتحسن الممارسات البيئية والزراعية المستدامة لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، وذلك

استجابةً للمبادرات الدولية التي تهدف إلى تطوير الريف تعليميًا وبيئيًا. وتتمثل مشكلة البحث في قصور الأنشطة التعليمية التقليدية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs (Sustainable Development Goals) في البيئات الزراعية، مع فحص متغيرات وسيطة تشمل مستوى الوعي الأسري، ومدى توافر الموارد المحلية، وطبيعة الأنشطة التطبيقية المدوّلة. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتتحدد حدوده المكانية في مدارس الريف المصري، وحدوده البشرية في الطلاب والمعلمين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن عبر دراسة تجربة المكسيك، وإندونيسيا، والبرازيل كونها تمتلك نماذج عالمية ناجحة في ربط المدرسة بالإنتاج الزراعي المستدام. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بالعلاقة بين التعليم والتنمية المحلية في سياق تدويل المناهج الريفية، مبيّنة دور الأنشطة الزراعية المدرسية في ترسيخ قيم الاستدامة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن توطين التجارب الدولية في تعليم الاستدامة يؤدي إلى تحسن ملموس في السلوك البيئي والاقتصادي للطلاب، وينتهي البحث بتقديم إطار مقترح لدعم الاستدامة الريفية في التعليم المصري يتوافق مع رؤية أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام ألفين وثلاثين.

سادسًا: العدالة الاجتماعية والإنصاف والشمول في التعليم الدولي

1351. **العنوان:** "آليات ردم فجوات الإنصاف التعليمي الجغرافي في مصر في ضوء خبرات فنلندا، وكندا، وأستراليا: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث في إطار تخصص التربية الدولية تحليل العلاقة الارتباطية بين مستوى عدالة توزيع الموارد التعليمية بين المحافظات المصرية كمتغير مستقل، ودرجة الإنصاف في فرص التعلم وجودته كمتغير تابع، وذلك استجابةً للمبادئ الدولية لتعزيز العدالة التعليمية EE (Educational Equity) (إي إي) في الأنظمة التربوية المعاصرة. وتبرز مشكلة البحث في التفاوتات الجغرافية الواضحة في جودة الخدمات التعليمية بين الحضر والريف ومناطق الصعيد، مع تحليل متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في حجم التمويل المخصص لكل إقليم، وتوافر المعلمين المؤهلين دوليًا، وجودة البنية المدرسية، ودور دعم المجتمع المحلي في تحقيق التنمية المستدامة. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على المحافظات الأقل حصولًا على الخدمات، وفي حدوده البشرية على الطلاب والقيادات التعليمية المحلية. ويستخدم البحث المنهج المقارن لرصد أفضل الممارسات في التجربة الفنلندية التي تُعد نموذجًا عالميًا رائدًا في تحقيق العدالة التعليمية (EE)، والتجربتين الكندية والأسترالية في تطبيق سياسات التوزيع العادل للموارد في البيئات الشاسعة. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بأوجه القصور الهيكلية في النظام الحالي، مبيّنة العلاقة بين استثمار الموارد وجودة المخرجات الدولية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تبني سياسات الإنصاف الجغرافي يقلص الفجوات التحصيلية بين الأقاليم، وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح لردم فجوة الإنصاف الجغرافي في النظام التعليمي المصري وفق المعايير الدولية.

1352. **العنوان:** "سياسات تدويل التعليم الدامج للطلاب ذوي الإعاقة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء نماذج السويد، وأستراليا، والنرويج"

الموضوع: يتمحور هذا البحث حول استقصاء أثر فاعلية سياسات الدمج التعليمي كمتغير مستقل، في تحسين جودة مشاركة الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس المصرية كمتغير تابع، وذلك في ضوء المبادئ العالمية للتعليم الدامج Inclusive Education (IE) (آي إي). وتتبلور مشكلة البحث في المعوقات الهيكلية والثقافية التي تحد من التضمين الكامل لهؤلاء الطلاب في البيئات المدرسية العادية، مع فحص متغيرات وسيطة تشمل مدى توافر الخدمات الداعمة المتخصصة، ومستوى استعداد المعلمين المهني للتعامل مع التنوع، وجاهزية الأطر التشريعية المنظمة للدمج. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتتحدد حدوده المكانية في مدارس الدمج، بينما تقتصر الحدود البشرية

على الطلاب ذوي الإعاقات الحركية والبصرية ومعلميهم. ويعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال دراسة تجربة السويد بوصفها نموذجًا متقدمًا في التعليم الدامج (IE)، وتجربتي أستراليا والنرويج في تطبيق برامج الدعم التربوي الفردي والتقنيات المساعدة العابرة للحدود. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المرتبطة بالفجوة بين التشريعات الوطنية والممارسات الميدانية، مبيّنة العلاقة بين جودة البيئة الصفية ومستوى التحصيل الدولي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التوسع في الخدمات المساندة الدولية يعزز من فرص النجاح الأكاديمي والاجتماعي لهؤلاء الطلاب، وينتهي البحث بصياغة إستراتيجية وطنية مقترحة لتعزيز التعليم الدامج في مصر وفق المعايير الدولية.

1353. **العنوان:** **"تحليل الفجوة الجندرية في تحصيل العلوم والرياضيات بالتعليم المصري: دراسة مقارنة في ضوء خبرات رواندا ، وكوريا الجنوبية ،وفنلندا"**

الموضوع: يحلل هذا البحث في إطار التربية الدولية العلاقة بين الفروق الجندرية في فرص التعلم كمتغير مستقل، ومستوى التحصيل الدراسي للطلاب والطالبات في مصر كمتغير تابع، وذلك لفهم أبعاد الفجوة الجندرية التعليمية (GGE (Gender Gap in Education (جي جي إي) في ضوء الاختبارات الدولية. وتكمن مشكلة البحث في تفاوت مستويات الأداء في مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بين الجنسين، مع مناقشة متغيرات وسيطة تتمثل في الخلفية الاجتماعية للاقتصاد الأسري، والثقافة المجتمعية تجاه تعليم الفتيات، ومدى تكافؤ فرص المشاركة في الأنشطة الإثرائية الدولية. ويغطي البحث مجال التعليم قبل الجامعي، مقتصرًا في حدوده المكانية على مدارس المرحلة الإعدادية والثانوية، وفي حدوده البشرية على الطلاب من الجنسين. ويستخدم البحث المنهج المقارن من خلال تحليل تجربة رواندا التي حققت قفزات دولية في تقليص الفجوة الجندرية التعليمية (GGE)، وتجربتي كوريا الجنوبية وفنلندا في تحقيق أداء مرتفع ومتوازن للجنسين في المجالات العلمية. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المتعلقة بالعوامل الثقافية والمؤسسية المؤثرة في التحصيل، مبيّنة العلاقة بين الإنصاف الجندري والقدرة التنافسية القومية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن مواءمة الممارسات التدريسية مع احتياجات الجنسين ترفع من كفاءة النظام التعليمي ككل، وينتهي البحث بتقديم إطار سياساتي لمعالجة الفجوة الجندرية التعليمية في مصر.

1354. **العنوان:** **"استراتيجيات تحقيق العدالة الرقمية في التعليم المصري بين الريف والحضر: دراسة مقارنة لخبرات الهند ، وإندونيسيا ،والبرازيل"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الوصول غير المتكافئ للتكنولوجيا التعليمية كمتغير مستقل، وتفاوت فرص التعلم الرقمي لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع، وذلك في إطار سعي الدولة لتحقيق العدالة الرقمية Digital (DE (Equity (دي إي) وفق التوجهات الدولية للرقمنة المنصفة. وتبرز مشكلة البحث في اتساع الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية مما يهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، مع بحث متغيرات وسيطة تشمل توافر البنية التحتية والإنترنت عالي السرعة، ومستوى المهارات الرقمية للمعلمين والطلاب، وحجم الاستثمار الحكومي في التقنيات التعليمية العابرة للحدود. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، مقتصرًا في حدوده المكانية على مدارس الريف المصري، وفي حدوده البشرية على الطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال دراسة التجربة الهندية في مواجهة التحديات الرقمية بالمناطق الفقيرة، وتجربتي إندونيسيا والبرازيل في تطوير برامج قومية لإنصاف المناطق النائية وتزويدها بالوسائل التعليمية الرقمية. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية المرتبطة بأثر الفجوة التقنية على جودة المخرجات التربوية، مبيّنة دور العدالة الرقمية (DE) في تعزيز التنمية المستدامة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التدخلات السياساتية الموجهة للريف ترفع من مستوى الجاهزية الرقمية القومية، وينتهي البحث بصياغة خطوات عملية لتحقيق العدالة الرقمية في مصر بما يتفق مع التزاماتها الدولية.

1355. **العنوان:** "تحقيق العدالة في الموارد البشرية التعليمية بالمدارس المصرية في ضوء خبرات فنلندا وسنغافورة وكندا: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث معالجة مشكلة التوزيع غير المتكافئ للمعلمين المؤهلين بين المحافظات المصرية، مستندًا إلى مفهوم العدالة في الموارد البشرية التعليمية (TE Teacher Equity) كإطار نظري دولي رصين، حيث تتبلور مشكلة الدراسة في رصد الفجوات النوعية بين المناطق الحضرية والنائية. يسعى البحث إلى استكشاف العلاقة بين سياسات توزيع المعلمين ذوي الكفايات العالية بوصفه متغيرًا مستقلًا، وتحقيق العدالة في جودة المخرجات التعليمية بوصفه متغيرًا تابعًا، مع رصد أثر المتغيرات الوسيطة المتمثلة في نظم الحوافز المهنية المقترنة بالأداء، وعدالة توزيع فرص التنمية المهنية، وسياسات الاستبقاء في المناطق الأقل حظًا. يتبنى البحث المنهج المقارن لتقديم رؤية نقدية تربوية دولية، وذلك من خلال تحليل التجربة الفنلندية التي تحقق أعلى مستويات العدالة في الموارد البشرية (TE)، وتجربة سنغافورة في تدريب وتوزيع الكوادر، والنموذج الكندي في إدارة التنوع المهني. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على معايير الجدارة التدريسية، بينما تتحدد الحدود البشرية في معلمي المواد الأساسية بالمرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية. ويحلل البحث أثر السياسات المركزية على كفاءة التوزيع، ويهدف في نهايته إلى صياغة نموذج بديل يضمن التكافؤ في وصول الكفاءات التدريسية لجميع الطلاب بغض النظر عن موقعهم الجغرافي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد حزمة من السياسات القائمة على الأدلة لتعزيز العدالة في الموارد البشرية (TE) وتطوير البيئة المدرسية، وصولًا إلى إطار عمل وطني متكامل لإعادة هندسة توزيع المعلمين بما يحقق التميز والإنصاف التعليمي في السياق المصري المعاصر.

1356. **العنوان:** "تطوير سياسات التعليم في سياقات اللجوء بجمهورية مصر العربية في ضوء التجارب الدولية الرائدة لأوغندا والأردن وألمانيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث قضية الشمول التعليمي للطلاب اللاجئين في مصر، منطلقًا من مفهوم التعليم في سياقات اللجوء (ERC Education in Refugee Contexts) كأحد التوجهات الكبرى في دراسات التربية الدولية، حيث تكمن المشكلة في تزايد تدفقات اللاجئين والحاجة لدمجهم بفاعلية في النظام التعليمي الرسمي. يحلل البحث العلاقة بين سياسات دمج الطلاب اللاجئين بوصفها متغيرًا مستقلًا، ومدى حصولهم على تعليم عادل ومنصف بوصفه متغيرًا تابعًا، مع التركيز على المتغيرات الوسيطة التي تشمل برامج الدعم النفسي والاجتماعي، ومدى مرونة المناهج في استيعاب التنوع الثقافي، ودور لغة التدريس في تيسير عملية التعلم. يتبع البحث المنهج المقارن لاستنباط الدروس المستفادة من تجربة أوغندا الرائدة عالميًا في التعليم في سياقات اللجوء (ERC)، وتجربة الأردن في إدارة الأزمات التعليمية، والنموذج الألماني في الدمج اللغوي والتربوي. تتمثل الحدود الموضوعية في آليات الدمج الأكاديمي والاجتماعي، والحدود البشرية في الطلاب اللاجئين من الجنسيات السودانية والسورية بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث إلى رصد الفجوة بين السياسات التعليمية الدولية والواقع الميداني، مع اقتراح حلول عملية لتجاوز العوائق الإدارية واللغوية. وتنتهي الدراسة بوضع إطار استراتيجي مقترح يعزز من كفاءة التعليم في سياقات اللجوء (ERC) في مصر، بما يضمن حقوق هذه الفئات في تعليم عالي الجودة يتسم بالاحتواء والعدالة، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم الشامل للجميع دون تمييز أو إقصاء.

1357. **العنوان:** "تعزيز فرص التعليم في السياقات الهشة بالمناطق العشوائية بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات البرازيل وجنوب أفريقيا والهند"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل واقع ومستقبل التعليم في المناطق غير الرسمية بمصر، مرتكزًا على المفهوم الدولي المعروف بالتعليم في السياقات الهشة (EFC Education in Fragile Contexts) كمدخل لإصلاح التعليم في البيئات الحضرية الفقيرة، حيث تبرز المشكلة في تدني مستوى الفرص التعليمية المتاحة لسكان العشوائيات. يدرس البحث

العلاقة بين ظروف البيئة الحضرية المتدهورة بوصفها متغيرًا مستقلًا، ومستوى الإنصاف في الفرص التعليمية المتاحة للطلاب بوصفه متغيرًا تابعًا، مع فحص المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاية التمويل المدرسي الموجه لهذه المناطق، ومستوى الأمن المدرسي، ومدى وعي المجتمع المحلي بجدوى الاستثمار في التعليم. يعتمد البحث المنهج المقارن من خلال تحليل التجربة البرازيلية في تطوير مدارس الأحياء الفقيرة ضمن إطار التعليم في السياقات الهشة (EFC)، وتجربة جنوب أفريقيا في معالجة التفاوتات المكانية، والخبرة الهندية في توفير التعليم التقني بالمناطق المزدحمة. تقتصر الحدود الموضوعية على آليات التدخل التربوي في المناطق العشوائية، والحدود البشرية على الطلاب ذوي الدخل المنخفض في مدارس التعليم الأساسي بمصر. ويحلل البحث الأثر المباشر للفقر الحضري على جودة التعلم، ويستخلص المداخل الدولية الناجحة لكسر دائرة التهميش التربوي. وينتهي البحث بتصميم إطار مقترح لتحسين البيئة المدرسية ورفع كفاءة النواتج التعليمية في المناطق غير الرسمية بمصر، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتربوية المنشودة وفق المعايير الدولية المعاصرة للتعليم في السياقات الهشة (EFC).

.1358 **العنوان:** **"أبعاد العدالة في التقييم بالاختبارات الوطنية والدولية بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب كوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وسنغافورة"**

الموضوع: يستهدف البحث دراسة كفاءة ونزاهة نظم التقييم التعليمي في مصر، مستندًا إلى المفهوم الدولي للعدالة في التقييم (AE Assessment Equity)، حيث تتجسد المشكلة في احتمالية وجود تحيزات تقييمية تؤثر على تكافؤ فرص الطلاب في الاختبارات الموحدة. يبحث المشروع في العلاقة بين عدالة تصميم الاختبارات الوطنية والدولية بوصفها متغيرًا مستقلًا، وتحقيق تكافؤ الفرص في النتائج التعليمية للطلاب المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا، مع رصد دور المتغيرات الوسيطة مثل وضوح التعليمات الاختبارية، وتكافؤ الخبرات التعليمية السابقة، ومدى اتساق الممارسات التدريسية مع معايير التقييم. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل التجربة الكورية الجنوبية المتميزة في العدالة في التقييم (AE)، والمنظومة البريطانية في ضبط جودة الاختبارات، والتجربة السنغافورية في التقييم المستند إلى الكفايات. تقتصر الحدود الموضوعية على الاختبارات القومية الموحدة واختبارات التوجهات الدولية في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم، والحدود البشرية على طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية في مصر. يحلل البحث أثر الخلفية الاجتماعية واللغوية على أداء الطلاب، ويسعى لتقديم آليات لإصلاح منظومة التقييم بما يضمن حيادها ومصداقيتها. ويخلص البحث إلى وضع إطار متكامل لتعزيز العدالة في التقييم (AE) بمصر، يهدف إلى تقليل فجوات التحصيل الناتجة عن أسباب خارجة عن قدرات الطلاب الأكاديمية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في قياس وتقويم نواتج التعلم.

.1359 **العنوان:** **"تطوير برامج التعلم الداعم للطلاب المتعثرين دراسيًا بمصر في ضوء الخبرات الدولية لأستراليا والدنمارك واليابان"**

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحسين نواتج التعلم للطلاب الذين يواجهون صعوبات أكاديمية في المدارس المصرية، من خلال تفعيل برامج التعلم الداعم (SL Support Learning) كاستراتيجية دولية لضمان الإنصاف التعليمي، حيث تبرز المشكلة في ارتفاع معدلات التعثر الدراسي واتساع فجوة التحصيل. يحلل البحث العلاقة بين إتاحة برامج التعلم الداعم (SL) المنظمة بوصفها متغيرًا مستقلًا، وتحسن المستويات الأكاديمية للطلاب المتعثرين بوصفه متغيرًا تابعًا، مع مناقشة المتغيرات الوسيطة التي تشمل كفاية تدريب المعلمين على التعليم العلاجي، وتوافر الموارد التعليمية الرقمية، وتخصيص الوقت الكافي للدعم الفردي. يتبع البحث المنهج المقارن من خلال دراسة التجربة الأسترالية المتقدمة في برامج التعلم الداعم (SL)، والنموذج الدنماركي في التعليم المشخصن، والخبرة اليابانية في برامج الدعم المدرسي بعد الساعات الرسمية. تقتصر الحدود الموضوعية على استراتيجيات التدخل الأكاديمي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المتعثرين دراسيًا في مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. ويحلل البحث كفاءة النماذج الحالية للتقوية المدرسية، ويقترح تطويرها لتتحول من مجرد دروس إضافية إلى منظومة دعم أكاديمي متكاملة. وتنتهي الدراسة بصياغة خطة وطنية مقترحة لتعزيز

التعلم الداعم (SL) في المدارس المصرية، تهدف إلى تقليص نسب الفشل الدراسي وتحقيق مبدأ تكافؤ فرص التعلم والنجاح لجميع الطلاب، بما يتوافق مع التوجهات العالمية الحديثة في رعاية المتعلمين وتفريد التعليم.

1360. **العنوان:** "رعاية الموهوبين والمتفوقين في التعليم المصري في ضوء التوجهات الدولية لسنغافورة وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث معالجة قضية الشمول التعليمي والتميز من خلال دراسة برامج رعاية الطلاب الموهوبين في مصر، مستندًا إلى الإطار النظري الدولي المعروف بمفهوم تعليم الموهوبين (GE (Gifted Education)، حيث تبرز المشكلة في الحاجة لآليات مؤسسية مستدامة للكشف عن المواهب وتنميتها بما يمنع هدر العقول المبدعة. يحلل البحث العلاقة بين توافر برامج رعاية الموهوبين المتخصصة بوصفها متغيرًا مستقلًا، وتنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للطلاب المصريين بوصفها متغيرًا تابعًا، مع فحص أثر المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاية إعداد المعلمين المتخصصين في التعامل مع الموهبة، وجودة المحتوى العلمي المقدم، ومدى توافر البيئات التعليمية الإثرائية المحفزة للنمو العقلي. يعتمد البحث المنهج المقارن لاستكشاف الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة الرائدة في تعليم الموهوبين (GE)، وتجربة كوريا الجنوبية في ربط الموهبة بالبحث العلمي، والنموذج المتقدم للولايات المتحدة الأمريكية في تفريد التعليم للمتفوقين. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على استراتيجيات الكشف والترشيح والبرامج الإثرائية، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية بجمهورية مصر العربية. ويحلل البحث الفجوات التنظيمية بين السياسات التعليمية الحالية والاحتياجات الفعلية للطلاب المتفوقين، ويهدف في نهايته إلى اقتراح نموذج وطني متكامل لدعم الموهبة يتسق مع المعايير الدولية المعاصرة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار عمل يضمن استدامة الرعاية التعليمية، مما يساهم في بناء قاعدة وطنية من المبتكرين القادرين على المنافسة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وتعزيز مكانة مصر في مؤشرات التنافسية الدولية المرتبطة بتعليم الموهوبين (GE).

1361. **العنوان:** "تحقيق الإنصاف التعليمي بين أنظمة المدارس الحكومية والخاصة والدولية في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات فرنسا وماليزيا وفنلندا"

الموضوع: يبحث هذا المشروع الأكاديمي في إشكالية التباين الجوهري بين النظم التعليمية المختلفة داخل المجتمع المصري، حيث يتم تحليل العلاقة الارتباطية والسببية العميقة بين تعددية أنواع المدارس (حكومية، خاصة، دولية) بوصفها متغيرًا مستقلًا، ومستوى تحقيق الإنصاف المدرسي (SE (School Equity كمتغير تابع، وذلك في ظل سعي الدولة المصرية الدؤوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030. يتناول البحث بالتحليل والتدقيق مجموعة من المتغيرات الوسيطة المؤثرة في هذه العلاقة، ومن أبرزها المستوى السوسيو-اقتصادي للأسرة، والوعي الثقافي والتربوي لدى أولياء الأمور، بالإضافة إلى سياسات القبول والتمويل المتبعة في كل نظام تعليمي على حدة. يعتمد البحث بشكل رئيس على استخدام المنهج المقارن بأسلوبه العلمي الرصين، والذي يتضمن مراحل الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، وذلك من خلال استعراض وتحليل تجربة فرنسا التي تتميز بنظامها التعليمي المركزي الموحد الذي يسعى للمساواة، وتجربة ماليزيا الرائدة في تقليص فجوات SE بين المجموعات العرقية والطبقات الاجتماعية، وتجربة فنلندا التي تعد نموذجًا عالميًا يحتذى به في الجمع بين الجودة الفائقة والعدالة المطلقة في توزيع الموارد. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل مدخلات وعمليات المدارس المذكورة، بينما تتمثل الحدود البشرية في عينة ممثلة من طلاب مرحلة التعليم الأساسي والمعلمين وصناع القرار التربوي في جمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى كشف طبيعة اختلال تكافؤ الفرص التعليمية الناتج عن الفوارق في الموارد المادية والبشرية والمناهج والممارسات التدريسية بين هذه الأنظمة التعليمية المتوازية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى بناء إطار تنظيمي مقترح يساهم في تقليل الفجوات التعليمية الحادة، وتعزيز معايير SE في البيئة المصرية، بما يضمن حق الوصول المتساوي للتعليم ذي الجودة لجميع الطلاب بغض النظر عن

خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، مع تقديم توصيات عملية واضحة لواضعي السياسات التعليمية لتطوير آليات التمويل والرقابة لضمان التوازن بين جميع المسارات التعليمية المتاحة في الدولة.

1362. **العنوان: "عدالة الوصول إلى التعليم العالي في مصر وتكافؤ الفرص التعليمية: دراسة مقارنة مع تجارب كندا وألمانيا وأستراليا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث العلمي الرصين تحليل العلاقة البنيوية بين معايير وآليات القبول الجامعي المعمول بها في الدولة المصرية بوصفها متغيرًا مستقلًا، ومدى توفر فرص الطلاب المصريين في الالتحاق بالتعليم العالي النوعي بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك في إطار المفهوم الشامل للإنصاف في التعليم العالي (EHE Equity in Higher Education). يركز البحث بشكل مكثف على تحليل أوضاع الفئات الأقل حظًا والمناطق الجغرافية النائية لضمان شموليتهم في النظام الأكاديمي، كما يناقش البحث بعمق مجموعة من المتغيرات الوسيطة الجوهرية، مثل: الوضع الاقتصادي الراهن، والثقافة الجامعية السائدة، ومستوى الدعم الأسري الموجه للطلاب. ويعتمد البحث في مساره التحليلي على المنهج المقارن من خلال دراسة تجربة كندا التي تتميز بنظام قبول مرن يراعي التنوع الثقافي، وتجربة ألمانيا التي تقدم تعليمًا شبه مجاني يعتمد على الجدارة المهنية والأكاديمية، وتجربة أستراليا التي تتبنى استراتيجيات وطنية متطورة لتعزيز مشاركة الفئات المهمشة في الجامعات. تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في سياسات القبول الجامعي المطبقة وتأثيرها على التوزيع العادل للمقاعد الدراسية، بينما تقتصر الحدود البشرية على خريجي شهادة الثانوية العامة وما يعادلها من شهادات في مصر. يحلل البحث المعيقات الهيكلية التي تحول دون النفاذ الجامعي العادل، مع بيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وأثر EHE على الحراك الاجتماعي المستقبلي. وينتهي البحث بصياغة خطة استراتيجية متكاملة وبدائل سياساتية مبتكرة تهدف إلى تعزيز قيم EHE في الجامعات المصرية، بما يتماشى مع المعايير الدولية المعاصرة. ومن أهم النتائج المتوقعة لهذه الدراسة هو تقديم نموذج مقترح لتطوير مكتب التنسيق وآليات القبول بما يحقق التوازن بين الكفاءة الأكاديمية والعدالة الاجتماعية، مع بيان كيفية الاستفادة من النماذج العالمية في معالجة فجوات الوصول الجغرافي والمادي للتعليم الجامعي، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية أكثر شمولًا واستجابة لمتطلبات التنمية البشرية في الجمهورية.

1363. **العنوان: "دراسة دولية مقارنة لسياسات تعزيز عدالة توزيع الفرص التعليمية *(Educational Opportunity Equity - EOE)* للفتيات في المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بنغلاديش ورواندا وفيتنام"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين عدالة توزيع الفرص التعليمية (Educational Opportunity Equity - EOE) الموجهة للفتيات بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين مستوى جودة التحصيل الدراسي والاستبقاء في المسار التعليمي بوصفه متغيرًا تابعًا، مع تركيز خاص على سد الفجوات الجندرية في محافظات الصعيد والمناطق النائية بجمهورية مصر العربية. تبرز مشكلة البحث في وجود تحديات سوسيو-اقتصادية وثقافية قد تعيق وصول الفتيات في المناطق الريفية إلى التعليم النوعي، مما يستلزم فحص الآليات الدولية لضمان تكافؤ الفرص. ويتناول البحث بالتحليل مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل أنماط الثقافة المجتمعية السائدة، ومستوى الدعم المالي والاجتماعي المقدم من الأسر، وتوافر البنية التحتية الآمنة مثل وسائل النقل المدرسي والمرافق الملائمة، وأثرها المباشر في انتظام الطالبات. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في سياسات الإتاحة والتحفيز التعليمي، بينما تتمثل الحدود المكانية في قرى مختارة من الدلتا والصعيد، والحدود البشرية في طالبات المرحلة الإعدادية وأولياء أمورهن والمعلمات. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل الفجوة بين الواقع المصري والخبرات الرائدة في كل من بنغلاديش التي حققت طفرة في تعليم الفتيات عبر المنح المشروطة، ورواندا التي طورت سياسات وطنية شاملة للتمكين التربوي، وفيتنام المتميزة في عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية. ويسعى البحث لتوضيح كيف يسهم تحقيق عدالة توزيع الفرص التعليمية (EOE) في رفع معدلات التنمية البشرية الوطنية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة حزمة من المقترحات التنفيذية لتعزيز التحاق الفتيات بالتعليم واستمرارهن فيه، مع تقديم توصيات لدمج برامج

الحماية الاجتماعية مع السياسات التعليمية لضمان شمولية الوصول وجودة المخرجات بما يحقق التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري.

1364. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لآليات تفعيل التعليم القائم على الكفايات (Competency-Based Education - CBE) لتنمية المهارات الحياتية والمهنية لدى طلاب المرحلة الثانوية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات فنلندا ونيوزيلندا وأستراليا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين جودة برامج التعليم القائم على الكفايات (Competency-Based Education - CBE)بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية المهارات الحياتية والمهنية والقدرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين المناهج الأكاديمية التقليدية والمتطلبات المتسارعة للاقتصاد المعرفي، مما يستلزم التحول نحو نموذج تعليمي يركز على إتقان المهارات القابلة للقياس والتطبيق. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في نجاح هذا التحول، ومنها جودة الممارسات التدريسية، ومستوى دعم الأسرة والبيئة المجتمعية، ومدى تكامل الأنشطة التطبيقية مع المقررات الدراسية، وقوة الروابط بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في مهارات التواصل الفعال، وحل المشكلات المعقدة، وإدارة الذات، والتخطيط المهني المستقبلي، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من مدارس الثانوية العامة والفنية بمحافظات مصرية متنوعة، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والموجهين التربويين. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل النموذج المصري ومقارنته بالخبرات الدولية الرائدة في فنلندا التي تتميز بمرونة المناهج، ونيوزيلندا وأستراليا كونهما من أوائل الدول التي طبقت أطر الكفايات الوطنية. ويسعى البحث لتوضيح أثر تصميم برامج التعليم القائم على الكفايات (CBE) في تعزيز الجدارة المهنية والاستقلالية لدى المتعلم. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار تنظيمي مقترح لتطوير مناهج المرحلة الثانوية في مصر، وتقديم توصيات إجرائية لبناء نظام تقويم وطني يعتمد على الأداء الفعلي والمهاري، بما يضمن مخرجات تعليمية تتسم بالتنافسية الدولية وتلبي الاحتياجات القومية للتنمية المستدامة.

1365. **العنوان:** **"التعليم من أجل العدالة الاجتماعية في مصر: مقارنة بين مصر وإسبانيا والبرازيل"**

الموضوع: يبحث هذا الموضوع العلاقة بين مستوى دمج مفاهيم العدالة الاجتماعية داخل المناهج بوصفه متغيرًا مستقلًا، وتنمية الحس الاجتماعي والحقوقي لدى الطلاب المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا، في ضوء متطلبات التربية للمواطنة والمسؤولية العامة. ويعتمد البحث مفهوم التربية للعدالة الاجتماعية التربية للعدالة الاجتماعية Social Justice Education (SJE) بوصفه إطارًا يدمج القيم والمهارات والممارسات التعليمية الداعمة للإنصاف. كما يفحص المتغيرات الوسيطة، مثل: تدريب المعلمين، ونوعية الأنشطة الصفية، وثقافة الحقوق داخل المدرسة، ودرجة الحوار المدرسي حول قضايا المساواة والتمييز. ويقع مجال البحث في المرحلة الثانوية، مع التركيز على مقررات الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية والأنشطة المصاحبة. وتتمثل الحدود الموضوعية في محتوى العدالة الاجتماعية، والحدود المكانية في مدارس حكومية بمحافظات حضرية وريفية، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والموجهين. ويستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي مع خبرتي إسبانيا والبرازيل لثراء نماذجهما في SJE. ويحلل أثر اختلاف السياسات والمناهج في تشكيل الوعي والسلوك. وينتهي بإطار لتوطين SJE داخل التعليم المصري مع مراعاة السياق الثقافي.

1366. **العنوان:** **"الإنصاف في توزيع الأنشطة اللاصفية بين مدارس الحضر والريف: مقارنة بين مصر واليونان وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين توافر الأنشطة اللاصفية وتنوعها داخل المدارس بوصفها متغيرًا مستقلًا، وفرص النمو الاجتماعي والشخصي لدى الطلاب المصريين بوصفها متغيرًا تابعًا، مع إبراز الفروق بين مدارس الحضر والريف. ويستند البحث إلى مفهوم التعلم الشامل التعلم الشامل WCE (Whole Child Education) بوصفه مدخلًا يربط بين التعلم الأكاديمي وبناء الشخصية والمهارات الاجتماعية. كما يتناول المتغيرات الوسيطة، مثل: الدعم المجتمعي، وتدريب المعلمين على إدارة الأنشطة، وتوافر البنية التحتية المدرسية، والتمويل المخصص للأنشطة، وأثرها في استدامة البرامج. ويقع مجال البحث في التعليم الأساسي، حيث تتشكل خبرات المشاركة المبكرة. وتتمثل الحدود الموضوعية في الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والخدمية، والحدود المكانية في مدارس ريفية وحضرية بمحافظات ممثلة، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين ورواد الأنشطة. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرتي اليونان وجنوب أفريقيا لما لديهما من محاولات لتحقيق عدالة أنشطة في سياقات متفاوتة. ويحلل العلاقة بين عدم تكافؤ الأنشطة واتساع فجوة الخبرات. وينتهي بإطار لتقليص الفجوة في WCE داخل المدارس المصرية.

1367. **العنوان:** "الشمول الرقمي للطلاب ذوي الإعاقات البصرية: مقارنة بين مصر وفرنسا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستكشف هذا البحث العلاقة بين مستوى توفير أدوات الوصول الرقمي للطلاب ذوي الإعاقات البصرية بوصفه متغيرًا مستقلًا، وتحسين مشاركتهم في التعلم الرقمي داخل المدارس المصرية بوصفه متغيرًا تابعًا، في إطار توجهات التعليم الدامج. ويعتمد البحث مفهوم الإتاحة الرقمية الإتاحة الرقمية DA (Digital Accessibility) بوصفه معيارًا لضمان حق التعلم والوصول للمحتوى. كما يناقش المتغيرات الوسيطة، مثل: التدريب على الأجهزة المساعدة، وجاهزية المعلمين، ومستوى دعم المدرسة فنيًا، وتوافر المحتوى بصيغ مناسبة، وأثرها في فعالية DA. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي، مع تركيز على مراحل التأسيس التي تتطلب دعمًا مكثفًا. وتتمثل الحدود الموضوعية في أدوات مثل برايل الرقمية برايل الرقمية DB (Digital Braille) وتقنيات القراءة الناطقة، والحدود المكانية في مدارس دمج مختارة، والحدود البشرية في الطلاب ذوي الإعاقة البصرية ومعلميهم وأخصائيي التكنولوجيا. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرتي فرنسا وكوريا الجنوبية لتميزهما في DA. ويحلل الفجوة بين الإمكانات المتاحة والاستخدام الفعلي. وينتهي بخطة تنفيذية لتعزيز DA داخل النظام التعليمي المصري.

1368. **العنوان:** "عدالة التوزيع الجغرافي للمدارس الثانوية الفنية في مصر: مقارنة بين مصر وألمانيا وماليزيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين عدالة التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم الثانوي الفني عبر المحافظات بوصفها متغيرًا مستقلًا، ومستوى الإنصاف في فرص التدريب المهني والتشغيل للطلاب المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا، في ضوء احتياجات التنمية المحلية. ويوظف البحث مفهوم العدالة المكانية للخدمة التعليمية العدالة المكانية Spatial Equity (SEq)) بوصفه معيارًا لقياس التوازن بين العرض والطلب التعليمي. كما يفحص المتغيرات الوسيطة، مثل: فرص العمل المحلية، وسهولة التنقل، ودعم المجتمع المحلي والقطاع الخاص، وملاءمة التخصصات الفنية لاقتصاد الإقليم. ويقع مجال البحث في التعليم الفني بنوعيه الصناعي والتجاري والزراعي والفندقي. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات إنشاء المدارس وتوزيع التخصصات، والحدود المكانية في محافظات ذات كثافات مختلفة، والحدود البشرية في طلاب التعليم الفني ومديري المدارس ومسؤولي التخطيط. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرتي ألمانيا وماليزيا لخبرتهما في ربط التعليم الفني بالتوزيع الاقتصادي. ويحلل أثر اختلال SEq على فرص التشغيل. وينتهي بإطار لتحقيق توازن جغرافي أكثر عدالة في التعليم الفني المصري.

1369. **العنوان:** "تمكين الأسر الفقيرة من دعم تعليم أبنائها: مقارنة بين مصر والبرازيل والهند"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين مستوى تمكين الأسرة الفقيرة من دعم تعلم أبنائها بوصفه متغيرًا مستقلًا، وتحسن مشاركة الطلاب من الأسر منخفضة الدخل في العملية التعليمية بوصفه متغيرًا تابعًا، مع التركيز على الاستبقاء والانتظام. ويعتمد البحث مفهوم الشراكة الأسرية–المدرسية الشراكة الأسرية–المدرسية Family–School Partnership (FSP) بوصفه مدخلًا لتحسين الدعم المنزلي للتعلم. كما يتناول المتغيرات الوسيطة، مثل: مستوى الدخل، والدعم الحكومي، والبرامج التوعوية، وتوافر خدمات الإرشاد الأسري، وأثرها في فاعلية FSP. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي، مع أولوية للمناطق الأكثر فقرًا. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات الدعم المالي والتوعوي والتربوي للأسر، والحدود المكانية في مجتمعات حضرية فقيرة وقرى ريفية، والحدود البشرية في أولياء الأمور والطلاب والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرتي البرازيل والهند، مع تحليل نماذج الدعم النقدي المشروط وآثاره التعليمية. ويحلل العلاقة بين الدعم الاجتماعي والانتظام المدرسي. وينتهي بإطار عملي لتعزيز FSP في مصر دون الإخلال بخصوصية السياق المحلي.

1370. **العنوان:** "الإنصاف في التعليم الرقمي للطالبات في البيئات المحافظة: مقارنة بين مصر والمغرب وبنغلاديش"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين مستوى الوصول للإنترنت والأمان والتحرر الرقمي للطالبات بوصفه متغيرًا مستقلًا، ومستوى مشاركتهن في التعلم الرقمي بوصفه متغيرًا تابعًا، داخل البيئات المحافظة التي تتأثر فيها فرص التعلم بعوامل اجتماعية وثقافية. ويؤطر البحث مفهوم التمكين الرقمي للفتيات التمكين الرقمي للفتيات Girls' Digital Empowerment (GDE) بوصفه مدخلًا يجمع بين الإتاحة والمهارة والأمان. كما يفحص المتغيرات الوسيطة، مثل: ثقافة المجتمع، ودعم الأسرة، وأمان البيئة الرقمية، وتوافر أجهزة شخصية، وسياسات المدرسة في حماية الطالبات، وأثرها في GDE. ويقع مجال البحث في المرحلة الثانوية، حيث يتوسع الاعتماد على المنصات الرقمية. وتتمثل الحدود الموضوعية في التعلم الرقمي الرسمي وشبه الرسمي، والحدود المكانية في مدارس بمحافظات ذات طابع محافظ وأخرى أقل محافظة، والحدود البشرية في الطالبات وأولياء الأمور والمعلمين. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرتي المغرب وبنغلاديش لارتباطهما بسياقات اجتماعية قريبة نسبيًا وتحديات متشابهة. ويحلل العلاقة بين القيود الاجتماعية ومعدلات المشاركة الرقمية. وينتهي بإطار سياساتي لتعزيز GDE في مصر مع ضمان الحماية والخصوصية.

1371. **العنوان:** "المساواة التعليمية لطلاب ذوي صعوبات التعلم في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات إيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة"

الموضوع: يسعى هذا البحث العلمي، انطلاقًا من التوجهات التربوية الحديثة، إلى استكشاف وفحص طبيعة العلاقة القائمة بين فاعلية برامج دعم ذوي صعوبات التعلم المطبقة في المدارس المصرية باعتبارها متغيرًا مستقلًا، وبين مستوى التحسن الأكاديمي الملموس للطلاب الذين يعانون من عسر القراءة واضطرابات الانتباه باعتباره متغيرًا تابعًا. ويتم ذلك في إطار فلسفي يضمن الحق الدستوري في التعلم والمساواة التعليمية للجميع دون استثناء، حيث يتبنى البحث في جوهره نموذج الاستجابة للتدخل Response to Intervention (RTI) كمنهجية علمية لتقديم دعم تربوي متدرج ومبني على تحليل البيانات الدقيقة. كما يتناول البحث بالدراسة والتحليل مجموعة من المتغيرات الوسيطة المحورية، ومن أهمها: جودة برامج تدريب المعلمين، ومدى دقة أدوات التشخيص المبكر، ودور دعم الأسرة، وكثافة حجم الفصول الدراسية، ومدى توافر الأخصائيين المؤهلين، مبينًا أثر هذه المتغيرات مجتمعة في فاعلية تطبيق RTI داخل المنظومة التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على صعوبات التعلم النمائية والأكاديمية الأساسية، بينما تتحدد الحدود المكانية في مجموعة من المدارس الحكومية المختارة بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في عينة من الطلاب والمعلمين وأخصائيي التربية الخاصة. ويستخدم البحث المنهج المقارن بأسلوب علمي رصين من خلال المقارنة مع الخبرات الدولية الرائدة في كل من إيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، مع الاستئناس بالأطر القانونية والتنظيمية التي

تحكم هذه الأنظمة التعليمية المتطورة. ويهدف البحث إلى تحليل الفجوة الراهنة بين آليات التشخيص وواقع التدخلات التربوية، ومن ثم بيان العلاقة التأثيرية بين المتغيرات المختلفة للوصول إلى أهم النتائج التي تدعم دمج هؤلاء الطلاب أكاديميًا واجتماعيًا. وينتهي البحث بتقديم إطار استراتيجي مقترح يهدف إلى توطين RTI في المدارس المصرية بما يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة التعليمية الدولية، مع تقديم توصيات عملية لتحسين جودة الحياة الأكاديمية لهذه الفئة المهمة من المتعلمين في ظل رؤية مصر المستقبلية الطموحة.

.1372 **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لسياسات تعزيز المساواة الجندرية في الرياضة المدرسية *(Gender Equity in School Sports - GESS)* بمرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات اليابان والسويد والولايات المتحدة الأمريكية"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين مستوى إتاحة الأنشطة الرياضية المدرسية للفتيات بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين معدلات مشاركتهن الفعلية في التربية الرياضية والأنشطة اللاصفية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز الصحة العامة والاندماج الاجتماعي. تبرز مشكلة البحث في وجود فجوات في ممارسة النشاط البدني بين الذكور والإناث نتيجة لبعض المعوقات الثقافية أو الإنشائية، مما يستدعي تبني مفهوم المساواة الجندرية في الرياضة المدرسية (Gender Equity in School Sports - GESS) كإطار مرجعي دولي لضمان عدالة الفرص. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في تفعيل هذا المفهوم، ومنها طبيعة الثقافة المجتمعية السائدة، ومدى جاهزية البنية التحتية الرياضية بالمدارس وتوافر الأدوات والمساحات الآمنة، ودعم الإدارة المدرسية والمعلمات لتشجيع الفتيات على الانخراط في المنافسات الرياضية. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في حصص التربية الرياضية والأنشطة التنافسية المدرسية، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الريفية والحضرية بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في الطالبات والمعلمين ومسؤولي الأنشطة الطلابية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل النموذج المصري ومقارنته بالخبرات الرائدة في اليابان التي تركز على الرياضة كجزء من بناء الشخصية الوطنية، والسويد والولايات المتحدة الأمريكية لتميزهما في تشريعات دعم الرياضة النسائية المدرسية. ويسعى البحث لتوضيح أثر المساواة في الفرص الرياضية على الصحة البدنية والنفسية وتنمية مهارات القيادة لدى الفتيات. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار تنظيمي مقترح لضمان المشاركة العادلة للفتيات في الرياضة المدرسية المصرية، وتقديم توصيات إجرائية لتطوير مرافق رياضية صديقة للفتيات وتدريب الكوادر البشرية على استراتيجيات التمكين الرياضي بما يحقق التنافسية الدولية.

.1373 **العنوان:** **"عدالة التعليم في المناطق الحدودية والنائية: مقارنة بين مصر (حلايب وشلاتين) وكينيا وتشيلي"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين مستوى الخدمات التعليمية في المناطق الحدودية والنائية بوصفه متغيرًا مستقلًا، وجودة التعليم المتاحة للطلاب بوصفها متغيرًا تابعًا، مع التركيز على خصوصية حلايب وشلاتين وسيناء. ويؤسس البحث لمفهوم العدالة المكانية التعليمية العدالة المكانية التعليمية (SEE (Spatial Educational Equity بوصفه إطارًا يفسر الفروق الناتجة عن البعد الجغرافي وتفاوت الخدمة. كما يفحص المتغيرات الوسيطة، مثل: البنية التحتية المدرسية، وتوافر المعلمين المقيمين، والنقل المدرسي، واستقرار الخدمات الأساسية، ودورها في رفع أو خفض SEE. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي، مع التركيز على المدارس الحكومية بالمناطق الطرفية. وتتمثل الحدود الموضوعية في التعليم الحدودي وآليات الإتاحة والاستبقاء، والحدود المكانية في حلايب وشلاتين وسيناء، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والإدارات المحلية. ويعتمد البحث المنهج المقارن التحليلي عبر مضاهاة التجربة المصرية بخبرات كينيا في التعليم بالمناطق النائية، وخبرة تشيلي في تعليم المناطق الصحراوية، بوصفها نماذج لفهم تحديات SEE وحلولها. ويحلل البحث

العلاقة بين نقص الخدمة وتراجع نواتج التعلم، ويرصد فجوات الإنصاف بين المركز والأطراف. وينتهي بإطار سياساتي لتطوير SEE في المناطق الحدودية المصرية، يدمج تحسين البنية، وحوافز المعلمين، وخدمات النقل، والتنسيق المؤسسي.

.1374 **العنوان:** "إنصاف الطلاب في الحصول على الوجبات المدرسية: مقارنة بين مصر والهند والبرازيل"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين عدالة توزيع الوجبات المدرسية بوصفها متغيرًا مستقلًا، وتحسن الصحة والأداء الأكاديمي للطلاب بوصفه متغيرًا تابعًا، في ضوء دور التغذية في دعم التعلم والانتظام. ويعتمد البحث مفهوم الأمن الغذائي المدرسي الأمن الغذائي المدرسي SFS (School Food Security) بوصفه معيارًا لتقدير كفاية الوجبة واستمراريتها وعدالتها. كما يتناول المتغيرات الوسيطة، مثل: الفقر، والبنية الصحية للمدارس، وجودة الوجبات وسلامتها، وآليات المتابعة، وأثرها في SFS. ويقع مجال البحث في المدارس الحكومية، مع تركيز خاص على المناطق الأكثر فقرًا. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات التغذية المدرسية وسلاسل الإمداد والرقابة الصحية، والحدود المكانية في محافظات مختارة تمثل الريف والحضر، والحدود البشرية في الطلاب من الأسر منخفضة الدخل والعاملين على البرنامج. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرة الهند في برنامج الوجبة المدرسية برنامج الوجبة المدرسية منتصف اليوم MDMS (Mid-Day Meal Scheme)، ومع خبرة البرازيل في التغذية المدرسية، لتحليل كيف تؤثر سياسات SFS في الحضور والتحصيل. ويحلل البحث العلاقة بين انتظام الوجبة وتقليل الغياب وتحسين الانتباه والتحصيل. وينتهي بإطار تطويري لتعزيز SFS في مصر، يوازن بين الجودة، والعدالة، والحوكمة، والاستدامة المالية.

.1375 **العنوان:** "الشمول الثقافي في المدارس متعددة الخلفيات: مقارنة بين مصر وماليزيا وكندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين تنوع الخلفيات الثقافية للطلاب بوصفه متغيرًا مستقلًا، وفعالية برامج الشمول الثقافي في المدارس المصرية بوصفها متغيرًا تابعًا، في سياق المدن الكبرى التي تتداخل فيها الهويات والخبرات. ويؤطر البحث مفهوم التعليم متعدد الثقافات التعليم متعدد الثقافات ME (Multicultural Education) بوصفه مدخلًا يوجه السياسات المدرسية نحو الاعتراف بالتنوع وإدارته تربويًا. كما يفحص المتغيرات الوسيطة، مثل: تدريب المعلمين على إدارة التنوع، ومحتوى المناهج، والأنشطة متعددة الثقافات، وخطاب المدرسة، ودورها في رفع جودة ME. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي، مع التركيز على المدارس الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات الشمول والاندماج والحد من التحيزات، والحدود المكانية في مناطق حضرية كبرى، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والإدارة المدرسية. ويستخدم البحث المنهج المقارن عبر مضاهاة التجربة المصرية بخبرة ماليزيا متعددة الأعراق، وخبرة كندا بوصفها نموذجًا عالميًا في ME. ويحلل البحث العلاقة بين ضعف الشمول وارتفاع التوترات أو الإقصاء الرمزي داخل المدرسة. وينتهي بإطار لدمج ME في المدارس المصرية، يربط بين تطوير المناهج، وتدريب المعلمين، وبناء ثقافة مدرسية داعمة للانتماء المشترك.

.1376 **العنوان:** "إنصاف الطلاب غير الناطقين بالعربية في التعليم المصري: مقارنة بين مصر وكينيا وألمانيا"

الموضوع: يستكشف هذا البحث العلاقة بين فاعلية طرق تعليم العربية للطلاب غير الناطقين بها بوصفها متغيرًا مستقلًا، ومستوى اندماجهم الأكاديمي والاجتماعي بوصفه متغيرًا تابعًا، في ظل تنوع لغوي متزايد داخل بعض المدارس. ويعتمد البحث مفهوم تعليم اللغة الثانية تعليم اللغة الثانية SLE (Second Language Education) بوصفه إطارًا لتصميم برامج لغوية تراعي الفروق الفردية وسياقات الاندماج. كما يناقش المتغيرات الوسيطة، مثل: البرامج اللغوية المكثفة، والدعم الأسري، وخبرة المعلمين، والمواد التعليمية الداعمة، وسياسات التقييم، وأثرها في SLE. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي، مع التركيز على المدارس التي تضم طلابًا مهاجرين أو لاجئين أو ناطقين بلغات أخرى. وتتمثل الحدود الموضوعية في تعليم العربية كلغة ثانية، والحدود المكانية في مدارس مختارة ذات تنوع لغوي، والحدود

البشرية في الطلاب غير الناطقين بالعربية والمعلمين والإدارات. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرة كينيا في التعدد اللغوي المدرسي، وخبرة ألمانيا في برامج تعليم لغة المهاجرين، لتفسير خيارات SLE الأكثر فاعلية. ويحلل البحث العلاقة بين ضعف SLE وتراجع التحصيل والاندماج، وبين قوة SLE وتحسن المشاركة والتفاعل. وينتهي بإطار لدعم SLE في مصر، يتضمن برامج تمهيدية، وأدوات تشخيص لغوي، وتكوينًا مهنيًا للمعلمين، وسياسات دمج مدرسية عادلة.

.1377 **العنوان:** "الإنصاف في فرص التعلم عبر الإنترنت للطلاب الفقراء: مقارنة بين مصر والفلبين وبولندا"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين توافر الأجهزة والإنترنت بوصفهما متغيرًا مستقلًا، وقدرة الطلاب الفقراء على المشاركة في التعلم عبر الإنترنت بوصفها متغيرًا تابعًا، في ضوء اتساع الفجوة الرقمية وتفاوت فرص التعلم. ويعتمد البحث مفهوم العدالة الرقمية التعليمية العدالة الرقمية التعليمية DEE (Digital Educational Equity) بوصفه معيارًا لقياس الإنصاف في الإتاحة والاستخدام وجودة الخبرة الرقمية. كما يتناول المتغيرات الوسيطة، مثل: دعم الجمعيات الأهلية، ومبادرات الدولة، والتكلفة الاقتصادية، ومهارات الأسرة الرقمية، ودعم المدرسة التقني، وأثرها في DEE. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي، مع تركيز على البيئات الفقيرة حضريًا وريفيًا. وتتمثل الحدود الموضوعية في التعلم عبر الإنترنت ومنصاته وبدائله منخفضة التكلفة، والحدود المكانية في مناطق منخفضة الدخل، والحدود البشرية في الطلاب الفقراء وأسرهم والمعلمين. ويستخدم البحث المنهج المقارن عبر مضاهاة التجربة المصرية بخبرة الفلبين في مواجهة التفاوت الرقمي، وخبرة بولندا في تعميم التعليم الرقمي، لاستخلاص آليات رفع DEE. ويحلل البحث العلاقة بين الحرمان الرقمي وتراجع المشاركة والتحصيل. وينتهي بإطار لتعزيز DEE في مصر، يتضمن حزم دعم للأجهزة والاتصال، ونماذج تعلم هجينة، وشراكات مجتمعية مستدامة.

.1378 **العنوان:** "عدالة الوصول إلى التعليم المبكر في مصر: مقارنة بين مصر والنرويج وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين إتاحة برامج التعليم ما قبل المدرسي بوصفها متغيرًا مستقلًا، وتحسن النمو المعرفي والاجتماعي للأطفال المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا، مع التركيز على فجوات الوصول بين الطبقات والمناطق. ويؤطر البحث مفهوم جودة التعليم المبكر جودة التعليم المبكر ECEQ (Early Childhood Education Quality) بوصفه معيارًا يربط الإتاحة بجودة الخبرة التعليمية. كما يفحص المتغيرات الوسيطة، مثل: الدخل الأسري، وتدريب المعلمات، وتوافر الروضات، وكثافة الفصول، وتجهيزات بيئة التعلم، وأثرها في ECEQ. ويقع مجال البحث في مرحلة ما قبل المدرسة داخل الروضات الرسمية والخاصة والمجتمعية. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات الإتاحة والتمويل ومعايير الجودة، والحدود المكانية في محافظات تمثل الحضر والريف والصعيد، والحدود البشرية في أطفال ما قبل المدرسة وأسرهم والمعلمات. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرة النرويج الرائدة في التعليم المبكر، وخبرة جنوب أفريقيا التي تواجه تحديات مشابهة، لتحليل كيف يمكن تحسين ECEQ وتقليل الفجوات. ويحلل البحث العلاقة بين ضعف الإتاحة المبكرة وتراكم الفجوات في الاستعداد المدرسي. وينتهي بإطار للتوسع العادل في ECEQ بمصر، يجمع بين زيادة المقاعد، وتحسين إعداد المعلمات، وتطوير معايير الجودة والرقابة.

.1379 **العنوان:** "تعليم حقوق الإنسان كمدخل للعدالة التعليمية: مقارنة بين مصر وإسبانيا وكينيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تعليم مبادئ حقوق الإنسان بوصفه متغيرًا مستقلًا، وتعزيز العدالة التعليمية والوعي الحقوقي لدى الطلاب المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا، في ضوء دور المدرسة في بناء مواطن واعٍ ومسؤول. ويؤسس البحث لمفهوم التربية على حقوق الإنسان التربية على حقوق الإنسان HRE (Human Rights Education) بوصفه مدخلًا يعيد توجيه المناهج والممارسات نحو الكرامة والمساواة وعدم التمييز. كما يتناول المتغيرات الوسيطة، مثل: الأنشطة الصفية، وثقافة المعلم، والقيم السائدة في المدرسة، ودعم الإدارة، ومشاركة المجتمع، وأثرها في HRE. ويقع مجال

البحث في المرحلة الثانوية، حيث تتشكل قدرات التفكير النقدي والوعي القانوني. وتتمثل الحدود الموضوعية في وحدات حقوق الإنسان داخل المناهج والأنشطة المصاحبة، والحدود المكانية في مدارس ثانوية مختارة، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والموجهين. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرة إسبانيا في دمج HRE، وخبرة كينيا في تعليم المواطنة، لاستخلاص مسارات تفعيل HRE بصورة قابلة للتطبيق. ويحلل البحث العلاقة بين حضور HRE وتقليل التحيزات وتعزيز الشعور بالإنصاف داخل المدرسة. وينتهي بإطار لتطوير HRE في مصر، يدمج المناهج، وتدريب المعلمين، والتقويم القيمي والسلوكي.

1380. **العنوان: "الإنصاف في السياسات التعليمية المصرية: مقارنة بين مصر وفنلندا وشيلي"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين السياسات التعليمية الموجهة نحو العدالة بوصفها متغيرًا مستقلًا، ومدى تحقيق الإنصاف والشمول داخل المدارس المصرية بوصفه متغيرًا تابعًا، مع التركيز على الفئات والمناطق الأقل حظًا. ويعتمد البحث مفهوم الإنصاف التعليمي الإنصاف التعليمي EE (Educational Equity) بوصفه إطارًا لتحليل توزيع الموارد والفرص والنواتج. كما يفحص المتغيرات الوسيطة، مثل: التمويل، والتشريعات، والمشاركة المجتمعية، ونظم المساءلة، وحوكمة التوزيع، وأثرها في EE. ويقع مجال البحث في التعليم قبل الجامعي، مع رصد أثر السياسات على المدارس والمعلمين والطلاب. وتتمثل الحدود الموضوعية في السياسات العامة وآليات التنفيذ والتقييم، والحدود المكانية في مستويات الإدارة المركزية والمحلية، والحدود البشرية في صانعي القرار ومديري الإدارات التعليمية. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع خبرة فنلندا كنموذج متقدم في EE، وخبرة شيلي التي خاضت إصلاحات لتحقيق العدالة، لتحليل ما يمكن مواءمته داخل السياق المصري. ويحلل البحث العلاقة بين تصميم السياسة وتفاوت النتائج، وبين قوة أدوات التنفيذ وتحسن المؤشرات. وينتهي بنموذج سياساتي لتعزيز EE في مصر، يركز على التمويل الموجه، ودعم المدارس الأضعف، وبناء نظم متابعة عادلة وشفافة.

سابعًا: التعليم في المستقبل البعيد والسيناريوهات الاستشرافية

1381. **العنوان: "استشراف مستقبل التعليم المصري بحلول عام 2050: تحليل مقارن لسيناريوهات التحول التربوي في مصر وفنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث استشراف المسارات المستقبلية للمنظومة التعليمية المصرية في أفق عام **2050**، مستندًا إلى دراسة التحولات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة على الصعيد العالمي، حيث يُنظر إلى مستوى هذه التحولات بوصفه متغيرًا مستقلًا يؤثر بشكل مباشر في قدرة النظام التعليمي المصري على التطور والاستجابة للمتطلبات المستقبلية كمتغير تابع. يركز البحث في جوهره الأكاديمي على تحليل جاهزية مؤسسات التعليم المصري لتبني وتنويع نماذج التعلم المستقبلية، مع فحص دقيق لدور مجموعة من المتغيرات الوسيطة الجوهرية التي تشمل كفاءة البنية التحتية الرقمية، ونظم حوكمة التعليم المعاصرة، ومستوى امتلاك المعلمين لمهارات استشراف المستقبل. يعتمد البحث على المنهج المقارن بأسلوبه العلمي الرصين لتحليل السيناريوهات المحتملة للواقع المصري في ضوء الخبرة الفنلندية المتميزة في الابتكار التربوي، والتجربة الكورية الجنوبية الرائدة في التحول التكنولوجي السريع، والنموذج السنغافوري المتطور في جودة المخرجات التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على سيناريوهات التعليم حتى عام **2050**، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء التخطيط التربوي وصناع السياسات التعليمية في جمهورية مصر العربية. يحلل البحث العلاقة التفاعلية بين المتغيرات لبيان مدى تأثير السياسات الحالية في تشكيل الملامح المستقبلية، ويناقش ثلاثة سيناريوهات أساسية هي: الاستمرار، والتحول التدريجي، والتحول الجذري الشامل. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد ضرورة تبني استراتيجيات مرنة لمواكبة التغيرات العالمية، وتنتهي بتقديم تصور استراتيجي متكامل وخارطة طريق لتطوير

التعليم المصري بما يضمن تنافسيته الدولية، مع بيان أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الأطر التنظيمية الحاكمة للمنظومة التربوية لمواجهة التحديات الكونية المتوقعة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين.

1382. **العنوان:** "مدرسة المستقبل الهجينة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء التجارب الرائدة لكل من الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل نموذج التعلم الهجين (Hybrid Learning HL) بوصفه متغيرًا مستقلًا يمثل الركيزة الأساسية في تطوير مدرسة المستقبل داخل السياق المصري، مع التركيز على قياس أثر تطبيق هذا النموذج في تحسين جودة التعلم ومستوى التفاعل الطلابي كمتغير تابع للدراسة. يحلل البحث بعمق دور المتغيرات الوسيطة التي تضمن نجاح هذا التحول، وفي مقدمتها متانة البنية التكنولوجية، ومهارات المعلمين في إدارة البيئات التعليمية المركبة، ومستوى القبول الاجتماعي لهذا النمط من التعليم. يتناول البحث مستوى تفاعل الطلاب داخل البيئات الحضورية والافتراضية على حد سواء، مبينًا الفروق الجوهرية بينهما والنتائج المرجوة من دمجهما بشكل متكامل. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل التجربة المصرية الحالية، ومقارنتها بتجربة الإمارات العربية المتحدة في المدرسة الذكية، وتجربة سنغافورة في المدرسة الهجينة المتقدمة، وخبرة الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف التقنيات الرقمية لتعزيز التعلم الفردي. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على مرحلة التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية عينة ممثلة من الطلاب والمعلمين في المدارس المصرية. يسعى البحث لبيان العلاقة بين جودة التصميم التعليمي في HL وبين نواتج التعلم المحققة، مع تحليل المعيقات التقنية والبشرية التي قد تواجه التطبيق في البيئة المصرية. ومن المنتظر أن يتوصل البحث إلى نتائج تؤكد أهمية التحول نحو المدارس الهجينة لضمان استمرارية التعليم في الأزمات وتحسين مخرجاته في الظروف العادية. وينتهي البحث بصياغة تصور مقترح لمدرسة المستقبل المصرية الهجينة يراعي الخصوصية الثقافية والإمكانات الاقتصادية للدولة، مع تقديم توصيات لتعزيز البنية الرقمية وتدريب الكوادر البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة في قطاع التعليم بجمهورية مصر العربية.

1383. **العنوان:** "المعلم الروبوت والمعلم البشري في فصول المستقبل: تحليل استشرافي مقارن بين مصر واليابان وكندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يعالج هذا البحث إشكالية مستقبلية بالغة الأهمية تتعلق بمدى توظيف الروبوتات التعليمية Educational Robots (ER) في العملية التعليمية داخل المدارس المصرية، حيث يمثل استخدام ER المتغير المستقل الذي يؤثر بشكل مباشر في فعالية وأدوار المعلم البشري بوصفها متغيرًا تابعًا. يناقش البحث مستوى التفاعل الصفي وجودة التعلم المحققة في ظل وجود الذكاء الاصطناعي، كما يتناول بالتحليل مجموعة من المتغيرات الوسيطة المؤثرة، مثل: مدى القبول المجتمعي لدمج التكنولوجيا المتقدمة، وجودة التدريب المهني المستمر للمعلمين، والأطر الأخلاقية المنظمة لاستخدام الآلة في التربية. يعتمد البحث على المنهج المقارن المستقبلي من خلال إجراء مقابلة تحليلية بين الواقع المصري والتجربة اليابانية الرائدة في استخدام ER كرفيق تعليمي، والنموذج الكندي القائم على تحقيق التوازن الرقمي والإنساني، والتجربة الكورية الجنوبية المتقدمة في الفصول الذكية المعتمدة على التقنيات الروبوتية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على المرحلة الابتدائية لكونها مرحلة التأسيس المهاري والوجداني، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب وخبراء التقنيات التعليمية. يحلل البحث الأدوار المتغيرة لكل من المعلم والروبوت في المستقبل، موضحًا طبيعة العلاقة التكاملية أو التنافسية بينهما، مع بيان الحدود الموضوعية والبشرية للدراسة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تبين ضرورة إعادة صياغة برامج إعداد المعلم لتشمل كفايات التعامل مع الأنظمة الذكية. وينتهي البحث بتقديم إطار تكاملي مقترح ينظم العلاقة بين المعلم البشري والتقنيات الروبوتية في المدرسة المصرية، بما يضمن الحفاظ على البعد الإنساني للتربية مع الاستفادة من الكفاءة التقنية لـ ER، وتقديم رؤية واضحة لصناع القرار حول كيفية دمج هذه التقنيات بشكل تدريجي ومدروس في المنظومة التعليمية الوطنية.

1384. **العنوان:** "الذكاء الاصطناعي التوليدي ومستقبل تصميم المناهج في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات فنلندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة"

الموضوع: يتناول هذا البحث العلمي الرصين إشكالية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي Generative Artificial Intelligence (GAI) في عمليات تصميم المناهج الدراسية وتطويرها في جمهورية مصر العربية، حيث يُعد استخدام GAI المتغير المستقل الذي يؤثر في مدى مرونة المناهج واستجابتها للاحتياجات الفردية بوصفها متغيرًا تابعًا. يركز البحث على قدرة المناهج التعليمية على التجدد التلقائي والاستجابة الفورية للتغيرات المستقبلية المتسارعة في سوق العمل والمعرفة العالمية. كما يحلل البحث بعمق مجموعة من المتغيرات الوسيطة، مثل: سياسات الجودة والاعتماد التربوي، ومدى توفر البنية الرقمية اللازمة، والقدرات التحليلية لمصممي المناهج. يعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي لمقارنة التوجهات المصرية الحالية بخبرات فنلندا في المناهج القائمة على الظواهر، وتجربة الولايات المتحدة في تخصيص المحتوى، ونموذج المملكة المتحدة في دمج التقنيات الذكية في صياغة المحتوى التعليمي. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على عمليات تطوير المناهج الرقمية والورقية، وتشمل الحدود البشرية خبراء المناهج والوسائل التعليمية والموجهين الفنيين. يناقش البحث قضايا التخصيص المستمر وتحديث المحتوى التعليمي بشكل فوري لضمان مواكبته للاكتشافات العلمية الحديثة. كما يبين البحث العلاقة الارتباطية بين دمج GAI وبين جودة المخرجات التعليمية المحققة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أهمية الانتقال من المناهج الجامدة إلى المناهج الديناميكية التي يتم توليد محتواها بما يناسب قدرات كل متعلم. وينتهي البحث بصياغة تصور شامل لمناهج "مصر **2040**" المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، مع تقديم إطار عملي يوضح كيفية إدارة التحول الرقمي في مراكز تطوير المناهج المصرية، بما يضمن الحفاظ على الهوية الوطنية والقيم المجتمعية في ظل العولمة الرقمية المتزايدة.

1385. **العنوان:** "سيناريوهات التعليم التقني والمهني في مصر بحلول عام 2040: دراسة مقارنة في ضوء تجارب ألمانيا وماليزيا وسويسرا"

الموضوع: يحلل هذا البحث بأسلوب علمي استشرافي مستقبل التعليم التقني والمهني Technical and Vocational Education (TVE) في جمهورية مصر العربية، حيث يمثل تطور سوق العمل المستقبلي وما يفرضه من مهن جديدة المتغير المستقل، بينما تمثل تحولات التعليم الفني واستجابته لهذه المتطلبات المتغير التابع للدراسة. يتناول البحث بالدراسة دور المتغيرات الوسيطة الجوهرية، مثل: قوة الشراكات مع قطاع الصناعة، وجودة برامج التدريب العملي، والنظرة المجتمعية للعمل الفني. يعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي لمقارنة المسار المصري بالنموذج الألماني الرائد في التعليم المزدوج، وتجربة ماليزيا المتميزة في مواءمة التعليم الفني مع احتياجات الثورة الصناعية الرابعة، والخبرة السويسرية في نظام التدريب المهني عالي الجودة. ويناقش البحث سيناريوهات التطوير المختلفة للتعليم الفني حتى عام **2040**، مركزًا على حدود موضوعية تشمل تطوير التخصصات والبرامج التقنية، وحدود بشرية تضم طلاب ومعلمي المدارس الفنية ومديري المصانع الشريكة. يحلل البحث العلاقة بين جودة التكوين المهني في TVE وبين فرص التوظيف المحلية والدولية للخريجين المصريين. ومن المؤمل أن تخلص الدراسة إلى تحديد الفجوات المهارية الحالية وكيفية معالجتها عبر سيناريوهات مستقبلية تتراوح بين التحسين التدريجي والتحول الشامل نحو المسارات التكنولوجية المتقدمة. وينتهي البحث بصياغة سيناريوهات تطوير عملية وقابلة للتطبيق في البيئة المصرية، تهدف إلى تحويل قطاع TVE إلى قاطرة للتنمية الاقتصادية، مع تقديم توصيات لتعزيز التمويل المستدام وتطوير مراكز التميز القطاعية، بما يضمن تخريج كوادر فنية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية وقيادة التحول الصناعي الوطني المنشود بحلول عام **2040**.

1386. **العنوان:** "مستقبل الجامعات الذكية في مصر: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية والصين"

الموضوع: يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل مستقبل التحول نحو الجامعات الذكية (SU (Smart Universities في مصر كضرورة حتمية لمواكبة العصر الرقمي، حيث يمثل تبني نماذج SU المتغير المستقل في الدراسة، بينما تمثل جودة مخرجات التعليم العالي وتنافسية الخريجين المتغير التابع. يحلل البحث بعمق مجموعة من المتغيرات الوسيطة المؤثرة في هذا التحول، وفي مقدمتها متطلبات البنية الرقمية التحتية، ونظم التمويل الجامعي المبتكرة، ودور تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI (Artificial Intelligence ومعالجة البيانات الضخمة (BD (Big Data في إدارة العمليات الأكاديمية والإدارية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم التجربة المصرية الحالية ومقارنتها بتجربة الإمارات العربية المتحدة في بناء المدن الجامعية الذكية، وخبرة كوريا الجنوبية في التعليم العالي الرقمي المتقدم، والنموذج الصيني في توظيف BD لتحسين كفاءة التعليم الجامعي. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على التحول الرقمي والهيكلي في التعليم الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية في الجامعات المصرية. يحلل البحث العلاقة بين رقمنة الخدمات التعليمية وبين تحسين مستوى الرضا والتحصيل لدى الطلاب، مع بيان المعيقات التنظيمية والمالية التي قد تواجه هذا التحول. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن التحول إلى SU يساهم في خفض التكاليف التشغيلية على المدى الطويل ويرفع من جودة البحث العلمي. وينتهي البحث بصياغة نموذج مقترح للجامعة المصرية المستقبلية يدمج بين التعليم الحضوري والافتراضي بشكل ذكي، مع تقديم خارطة طريق لواضعي السياسات لتطوير البنية الأساسية والتشريعية اللازمة لدعم هذا النموذج بما يخدم رؤية مصر التعليمية المستقبلية.

1387. **العنوان:** "التعليم القائم على التنبؤ والتحليل المستقبلي في مصر: دراسة مقارنة مع تجارب سنغافورة والصين والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يستكشف هذا البحث آفاق توظيف التحليلات التنبؤية (PA (Predictive Analytics في المنظومة التعليمية المصرية كأداة لاتخاذ قرارات استباقية مبنية على الأدلة، حيث يمثل استخدام تقنيات PA المتغير المستقل الذي يؤثر بشكل مباشر في دقة وملاءمة القرار التعليمي بوصفه متغيرًا تابعًا. يتناول البحث بالتحليل المتغيرات الوسيطة الجوهرية التي تضمن فعالية هذه التقنيات، ومن أهمها: جودة وتكامل البيانات التعليمية الضخمة، وامتلاك القيادات التربوية لمهارات تحليل البيانات وتفسيرها، والبيئة التشريعية المنظمة لخصوصية البيانات. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل واقع إدارة البيانات في التعليم المصري، ومقارنته بتجربة سنغافورة الرائدة في التخطيط التربوي القائم على PA، والخبرة الصينية في مراقبة الأداء التعليمي والتنبؤ بنواتج التعلم، والنموذج الأمريكي في استخدام التحليلات لدعم الطلاب المتعثرين. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على توظيف التحليلات التنبؤية في التخطيط والتقويم التربوي، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية ومخططي التعليم بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يحلل البحث دور البيانات في الانتقال من التخطيط التقليدي إلى التخطيط الاستباقي الذي يتوقع المشكلات قبل وقوعها (مثل التسرب المدرسي أو انخفاض التحصيل). ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تبين أثر PA في تحسين كفاءة توزيع الموارد البشرية والمادية بالمدارس. وينتهي البحث بصياغة إطار عمل مقترح لتوظيف PA في التعليم المصري، يشمل بناء منصة وطنية للبيانات التعليمية وتدريب الكوادر البشرية على تقنيات التحليل الإحصائي المتقدم، مما يساهم في رفع جودة المنظومة التعليمية وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية في الإدارة التربوية المصرية.

1388. **العنوان:** "استشراف مستقبل مهارات القرن الحادي والعشرين في التعليم المصري: دراسة مقارنة بين مصر ونيوزيلندا وفنلندا وكندا"

الموضوع: يحلل هذا البحث بأسلوب أكاديمي مستقبل دمج مهارات القرن الحادي والعشرين Twenty-First Century (21CS (Skills في المنظومة التعليمية المصرية لمواجهة تحديات المستقبل، حيث يمثل مستوى تضمين هذه المهارات في المناهج والممارسات المتغير المستقل، بينما تمثل قدرة الطلاب على التكيف مع سوق العمل العالمي كمتغير تابع للدراسة.

يتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة المؤثرة، ومن أبرزها: برامج تدريب المعلمين على الكفايات الحديثة، وجودة المناهج الدراسية المطورة، ومدى توافر بيئات تعلم محفزة على الإبداع والتفكير الناقد. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم التجربة المصرية في ضوء خبرة نيوزيلندا في بناء المناهج القائمة على المهارات، وتجربة فنلندا في التعلم عبر الظواهر، والنموذج الكندي في تعزيز الكفايات العالمية لدى المتعلمين. ويناقش البحث العلاقة الجوهرية بين امتلاك CS21 والقدرة على المنافسة في سوق العمل العالمي الذي يتسم بالتغير المستمر. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على التعليم قبل الجامعي في مصر، وتركز على مهارات التفكير العليا والتواصل والتعاون والذكاء الرقمي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس المصرية بمختلف مراحلها. يحلل البحث الفجوة الحالية بين مخرجات التعليم ومتطلبات الحياة المعاصرة، مع بيان أهمية الانتقال نحو التعلم القائم على الكفايات بدلًا من التلقين. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أن دمج CS21 يرفع من مستوى الدافعية لدى الطلاب ويقلل من معدلات البطالة بين الخريجين. وينتهي البحث بصياغة رؤية تطويرية شاملة لمهارات المستقبل في مصر، تتضمن مقترحات لتعديل أساليب التقويم والتدريس لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين، مما يساهم في بناء مواطن مصري قادر على المشاركة الفعالة في المجتمع المعرفي العالمي.

.1389 **العنوان:** "**التعليم المخصص في مصر وتفريد مسارات التعلم: دراسة مقارنة بين مصر وكندا وسنغافورة وأستراليا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث العلمي موضوع التعليم المخصص PL (Personalized Learning) القائم على تحليل البيانات كمدخل لتطوير التعليم في مصر، حيث يمثل اعتماد استراتيجيات PL المتغير المستقل في هذه الدراسة، بينما يمثل مدى تحسن التحصيل الدراسي ونواتج التعلم المتغير التابع. يحلل البحث بعمق المتغيرات الوسيطة التي تلعب دورًا حاسمًا في نجاح هذا النمط، مثل: جاهزية البنية الرقمية في المدارس، وتدريب المعلمين على أدوات التعلم الذكي، وتصميم المنصات التعليمية التفاعلية. يعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال تحليل التجربة المصرية الحالية ومقارنتها بتجربة كندا في تفريد التعليم للمجموعات المتنوعة، وخبرة سنغافورة في استخدام التكنولوجيا لتخصيص المسارات التعليمية، والنموذج الأسترالي في دعم التعلم القائم على احتياجات الطالب الفردية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على التعليم المدرسي بجمهورية مصر العربية، مع التركيز على تصميم مسارات تعلم تراعي الفروق الفردية والأنماط التعليمية المختلفة للطلاب. وتشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الحكومية والمعلمين القائمين على تنفيذ هذه الاستراتيجيات. يحلل البحث دور البيانات الضخمة في تقديم تغذية راجعة فورية وتصميم محتوى يتناسب مع سرعة تعلم كل طالب، مبينًا العلاقة بين التخصيص وبين زيادة الانخراط الأكاديمي. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد أن تطبيق PL يساهم في ردم فجوات التحصيل الدراسي وتقليل الحاجة إلى الدروس الخصوصية. وينتهي البحث بتقديم إطار عملي متكامل لتطبيق PL في مصر، يشمل المتطلبات التقنية والتربوية والتشريعية اللازمة لتمكين المتعلمين من قيادة مساراتهم التعليمية الخاصة، بما يحقق أعلى مستويات الجودة والإنصاف في المنظومة التربوية المصرية.

.1390 **العنوان:** "**مستقبل القيادة المدرسية الذكية في مصر: دراسة مقارنة بين مصر وأستراليا والنرويج والمملكة المتحدة**"

الموضوع: يحلل هذا البحث مستقبل التحول نحو القيادة المدرسية الذكية SSL (Smart School Leadership) في مصر كمدخل لتحقيق الجودة الشاملة، حيث يمثل توظيف أدوات وتقنيات SSL المتغير المستقل، بينما يمثل مستوى تحسن الأداء القيادي والمؤسسي بالمدارس المتغير التابع للدراسة. يتناول البحث بالتحليل المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في هذا التحول، وفي مقدمتها: أطر الحوكمة التربوية الرقمية، ومدى توافر ودقة البيانات المدرسية، وبرامج التنمية المهنية للقادة التربويين. يعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال تقييم واقع القيادة المدرسية في مصر ومقارنته بتجربة أستراليا في القيادة المبنية على البيانات، وخبرة النرويج في القيادة التشاركية الرقمية، والنموذج البريطاني في الإدارة المدرسية الذكية. ويناقش البحث دور القيادة في تحسين جودة التعليم من خلال اتخاذ قرارات مبنية على التحليلات الدقيقة بدلًا من

الحدث الشخصي. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على ممارسات القيادة المدرسية في ظل التحول الرقمي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والوكلاء في المؤسسات التعليمية المصرية. يحلل البحث العلاقة بين كفاءة القائد الذكي وبين مناخ المدرسة العام ومستوى أداء المعلمين والطلاب. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تبين أن SSL تساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية وتفريغ القائد للمهام التربوية الجوهرية. وينتهي البحث بصياغة إطار استشرافي للقيادة المدرسية المستقبلية في مصر، يتضمن الكفايات الواجب توافرها في قائد مدرسة المستقبل، مع تقديم مقترحات لتطوير آليات اختيار وتدريب القادة التربويين في ظل رؤية مصر **2030**، بما يضمن وجود قيادات قادرة على إدارة التغيير والابتكار في المؤسسات التعليمية.

1391. **العنوان:** "**السيناريوهات العالمية لمستقبل التعليم الأخضر في مصر: دراسة مقارنة بين مصر والدنمارك والسويد وهولندا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث مفهوم التعليم الأخضر GE (Green Education) بوصفه مدخلًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري، حيث يمثل اعتماد استراتيجيات GE المتغير المستقل، بينما تمثل قدرة النظام التعليمي على مواجهة التحديات البيئية وتعزيز السلوك المستدام المتغير التابع للدراسة. يتناول البحث بالدراسة والتحليل المتغيرات الوسيطة المؤثرة، مثل: مستوى الوعي البيئي لدى المجتمع المدرسي، وجودة المناهج الدراسية الخضراء، ومدى توفر المدارس الصديقة للبيئة. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل واقع التعليم البيئي في مصر ومقارنته بالتجربة الدنماركية الرائدة في مدارس الغابة والتعليم المستدام، والخبرة السويدية في دمج قضايا المناخ في التعليم، والنموذج الهولندي في بناء الوعي البيئي لدى الناشئة. ويناقش البحث سبل دمج الاستدامة في كافة مفاصل العملية التعليمية، من المناهج إلى البنية التحتية المدرسية، مركزًا على بناء سلوكيات بيئية إيجابية لدى الطلاب. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على التعليم البيئي والمستدام في مصر، وتشمل الحدود البشرية طلاب المدارس والمعلمين ومطوري المناهج. يحلل البحث العلاقة بين الثقافة المدرسية الخضراء وبين الوعي القومي بقضايا البيئة والتغير المناخي. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد أن GE يساهم في خلق جيل واعٍ بمسؤولياته تجاه البيئة وقادر على ابتكار حلول للتحديات البيئية المحلية. وينتهي البحث بصياغة إطار وطني مقترح للتعليم الأخضر في مصر، يتضمن معايير تحويل المدارس التقليدية إلى مدارس خضراء مستدامة، مع تقديم توصيات لتعزيز الشراكات بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية بالبيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1392. **العنوان:** "**استشراف مستقبل التعليم الفني والمهني في مصر في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلمي أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي AI (Artificial Intelligence) في صياغة مستقبل التعليم الفني والمهني في جمهورية مصر العربية، حيث يمثل تطور AI المتغير المستقل، بينما تمثل جاهزية التعليم الفني لإعداد قوة عاملة مستقبلية قادرة على التعامل مع الأنظمة الذكية المتغير التابع للدراسة. يتناول البحث بالتحليل المتغيرات الوسيطة الجوهرية، ومن أهمها: مدى مرونة المناهج التقنية، وجودة برامج التدريب العملي في المصانع الذكية، ومستوى امتلاك المعلمين والمدربين لمهارات البرمجة والتحليل الرقمي. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم المسار المصري ومقارنته بالتجربة الألمانية في دمج الرقمية في التعليم المزدوج، وخبرة كوريا الجنوبية في بناء المدارس الفنية المتخصصة في التكنولوجيا العالية، والنموذج الياباني في ربط التعليم التقني بالصناعات الروبوتية المتقدمة. ويناقش البحث سبل مواءمة المهارات الفنية مع وظائف المستقبل التي يفرضها AI، مركزًا على أهمية الشراكات الصناعية لضمان التدريب على أحدث المعدات والبرمجيات. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على التعليم الفني والمهني في مصر، وتشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية والتكنولوجية ومدربيهم. يحلل البحث العلاقة بين تبني AI في التعليم الفني وبين رفع الإنتاجية القومية وجذب الاستثمارات الأجنبية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد ضرورة تحديث

التخصصات الفنية لتشمل مجالات الصيانة الذكية وإنترنت الأشياء والتحليل الرقمي. وينتهي البحث بصياغة إطار استراتيجي مقترح لتطوير التعليم الفني في عصر الذكاء الاصطناعي، يضمن إعداد جيل من الفنيين المصريين القادرين على قيادة التحول الصناعي الرقمي والمنافسة في سوق العمل الدولي بفاعلية واقتدار.

1393. **العنوان:** "**المستقبل البعيد للتعليم عن بُعد في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث العلمي إلى تحليل واستشراف الآفاق المستقبلية لنمط التعليم عن بُعد Distance Education (DE) بوصفه أحد الركائز الأساسية المتوقعة للمنظومة التعليمية المصرية في الأمد البعيد، حيث يُعد التطور التقني والتنظيمي لـ DE المتغير المستقل الذي يؤثر بشكل مباشر في مستوى قبول الطلاب المصريين ومدى استفادتهم التعليمية كمتغير تابع للدراسة. يركز البحث في جوهره على فهم وتحليل طبيعة التحول الجذري في اتجاهات المتعلمين نحو التعلم الرقمي الكامل، مع دراسة مجموعة من المتغيرات الوسيطة الجوهرية التي تضمن نجاح هذا النمط، ومن أبرزها: جودة المنصات التعليمية الرقمية، ومستوى الدعم الأسري المقدم، وكفاءة البنية التحتية التكنولوجية الوطنية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن بأسلوبه العلمي الرصين لتحليل المسار المصري في ضوء الخبرة الأمريكية الرائدة في التعليم الإلكتروني واسع النطاق، والتجربة الإسبانية المتميزة في التعليم عن بُعد المدرسي، والنموذج الكوري الجنوبي المتطور في دمج التقنيات الذكية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على نمط DE وتطبيقاته، بينما تتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في طلاب المرحلة الثانوية بوصفهم الفئة الأكثر جاهزية للتحول الرقمي. يحلل البحث العلاقة الارتباطية بين تطور أدوات DE وبين نواتج التعلم المحققة، مبينًا الفجوات الحالية وكيفية معالجتها. ومن المؤمل أن تخلص الدراسة إلى نتائج علمية تدعم اتخاذ القرار التربوي في مصر، وتنتهي بصياغة تصور استراتيجي شامل لمدارس مصر المستقبلية عبر الإنترنت، بما يضمن استدامة التعليم وجودته ومواكبته للمعايير العالمية، مع تقديم توصيات عملية لتطوير السياسات التعليمية والتشريعية الحاكمة لهذا النمط بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر المستقبلية.

1394. **العنوان:** "**نموذج المدرسة الافتراضية الكاملة في مصر عام 2050: دراسة مقارنة مع تجارب الصين والإمارات العربية المتحدة وإستونيا**"

الموضوع: يستكشف هذا البحث الأكاديمي المتقدم نموذج المدرسة الافتراضية Virtual School (VS) كبديل مستقبلي محتمل للمدرسة التقليدية في مصر بحلول عام **2050**، حيث يمثل تبني نموذج VS المتغير المستقل الذي يسهم في تشكيل ملامح مستقبل التعليم المصري، في حين تُمثل جودة التعليم المتاح للطلاب وتكافؤ الفرص التعليمية المتغير التابع. يحلل البحث بعمق عملية التحول الهيكلي من البيئة الفيزيائية التقليدية إلى البيئة الرقمية الكاملة، مع فحص دور المتغيرات الوسيطة المؤثرة مثل: مدى توافر الأجهزة الرقمية المتقدمة، وامتلاك الطلاب لمهارات التعلم الذاتي والتقني، ومستوى الدعم المهني والتقني المقدم للمعلمين. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل التجربة المصرية الحالية ومقارنتها بالنموذج الصيني العملاق في التعليم الافتراضي واسع النطاق، وتجربة الإمارات العربية المتحدة في بناء المدارس الرقمية المبتكرة، وخبرة إستونيا كدولة رائدة في الرقمنة الشاملة للتعليم. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على نظم التعليم الافتراضي وشروط نجاحها، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المتصلين بالإنترنت والكوادر التعليمية والتقنية. يهدف البحث إلى تبيان العلاقة بين رقمنة المؤسسة التعليمية وبين تحسين الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي المصري، مع توضيح الحدود المكانية والموضوعية لهذا التحول. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد ضرورة الاستعداد الاستباقي لهذا التحول لضمان عدم حدوث فجوة رقمية تعليمية. وينتهي البحث بصياغة نموذج مقترح لمدرسة مصر الافتراضية "مصر **2050**"،

يتضمن المتطلبات التقنية والتربوية والإدارية اللازمة لتشغيل هذا النموذج بكفاءة، مما يساهم في وضع خارطة طريق علمية لتحول التعليم المصري نحو المستقبل الرقمي العالمي.

1395. **العنوان:** "مستقبل الوظائف التعليمية في مصر في عصر الأتمتة: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية والنمسا واليابان"

الموضوع: يحلل هذا البحث بأسلوب استشرافي تأثير اتجاهات الأتمتة (AT Automation) وتزايد الاعتماد على الروبوتات التعليمية في مستقبل الوظائف التربوية داخل الدولة المصرية، حيث يُعد التوسع في تطبيق تقنيات AT المتغير المستقل الذي يؤثر بشكل حاسم في مصير وتطور الوظائف التعليمية التقليدية كمتغير تابع. يركز البحث على تحليل التحولات النوعية في أدوار المعلمين من ناقلين للمعرفة إلى موجهين وميسرين في بيئة مؤتمتة، كما يتناول بالدراسة ظهور وظائف تعليمية جديدة ومبتكرة مثل محلل البيانات التربوية (EDA Educational Data Analyst) ومصمم التعلم الذكي. وتشمل الدراسة تحليل المتغيرات الوسيطة المؤثرة في هذا التحول، ومن أبرزها: مستوى مهارات المعلمين الرقمية، والسياسات الحكومية المنظمة لسوق العمل التربوي، ومعدلات التطور التكنولوجي في المجتمع المصري. يعتمد البحث على المنهج المقارن لمقابلة التجربة المصرية بكل من كوريا الجنوبية والنمسا واليابان كدول رائدة في دمج الذكاء الاصطناعي والروبوتات في قطاع الخدمات. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على مستقبل مهنة التعليم والوظائف المرتبطة بها، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات التربوية في مصر. يحلل البحث العلاقة بين وتيرة AT وبين الحاجة إلى إعادة تأهيل القوى العاملة التعليمية، مبينًا النتائج المتوقعة حول اختفاء بعض الأدوار وظهور أدوار أخرى أكثر تعقيدًا. وينتهي البحث بتقديم إطار استراتيجي مقترح لإعادة تشكيل مهنة المعلم المصري بما يتوافق مع متطلبات عصر الأتمتة، مع تقديم توصيات لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حول كيفية تطوير برامج إعداد المعلمين في كليات التربية لتواكب هذه المتغيرات العالمية المتسارعة.

1396. **العنوان:** "التعليم القائم على الواقع الممتد ومستقبل الفصول الدراسية في مصر: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وفنلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل جدوى وتأثير توظيف تقنيات الواقع الممتد (XR Extended Reality) في المنظومة التعليمية المصرية بوصفها متغيرًا مستقلاً يهدف إلى تطوير البيئة الصفية، مع التركيز على قياس أثر XR في تحسين فعالية التعلم وتعميق التفاعل المعرفي والوجداني للطلاب كمتغير تابع للدراسة. يناقش البحث الدور المحوري لتقنيات XR في محاكاة البيئات العلمية والجغرافية والعملية المعقدة التي يصعب الوصول إليها في الواقع، كما يتناول بالتحليل المتغيرات الوسيطة الجوهرية التي تضمن كفاءة التطبيق، ومنها: مدى توافر الأجهزة التكنولوجية المتخصصة، وجودة برامج تدريب المعلمين، ومستوى محتوى المحاكاة التعليمي المنتج محليًا. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم التجربة المصرية في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في تطبيقات XR التعليمية، وتجربة كوريا الجنوبية في المعامل الافتراضية، والنموذج الفنلندي في دمج التقنيات الغامرة في المناهج. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تطبيقات الواقع الافتراضي والمعزز والمختلط في التعليم، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية في المدارس المصرية. يحلل البحث العلاقة بين الانغماس في البيئات التعليمية لـ XR وبين زيادة معدلات الاستيعاب والاحتفاظ بالمعلومات لدى الطلاب، موضحًا الحدود المكانية والموضوعية للدراسة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أهمية هذه التقنيات في تطوير التعليم الفني والعلمي بشكل خاص. وينتهي البحث بصياغة إطار عملي مقترح لإدماج تقنيات XR في الفصول المصرية بحلول عام 2035، مع تقديم رؤية حول كيفية إنتاج محتوى تعليمي رقمي مصري تفاعلي يخدم المناهج المطورة ويحقق أهداف جودة التعليم العالمية.

1397. **العنوان: "سيناريوهات استخدام الحوسبة الكمية في التعليم المصري: دراسة مقارنة بين مصر واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلمي الرصين الآفاق المستقبلية لتوظيف تقنيات الحوسبة الكمية Quantum Computing (QC) في تطوير النظام التعليمي بجمهورية مصر العربية، حيث يُعد التطور المتوقع في QC المتغير المستقل الذي يؤثر بشكل جذري في إمكانات تطوير تعليم مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM) بوصفها متغيرًا تابعًا للدراسة. يركز البحث على كيفية دعم QC للحلول الحسابية الفائقة والتعلم المتقدم والنمذجة العلمية المعقدة التي تتجاوز قدرات الحاسبات التقليدية، كما يتناول بالدراسة المتغيرات الوسيطة الجوهرية مثل: جاهزية البنية التكنولوجية الوطنية، وقدرات المعلمين الأكاديمية والتقنية، والسياسات التعليمية الداعمة للابتكار الفائق. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل واقع البحث العلمي والتعليمي في مصر في ضوء خبرات اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولًا رائدة عالميًا في أبحاث QC وتطبيقاتها. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على توظيف QC في البحث العلمي والتعليمي المتطور، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب مدارس STEM والباحثين في الجامعات المصرية. يحلل البحث العلاقة الارتباطية بين امتلاك قدرات QC وبين تحقيق طفرات في نواتج تعلم المجالات العلمية الدقيقة، مبينًا الحدود البشرية والموضوعية لهذه التقنية الواعدة. ومن المنتظر أن تخلص الدراسة إلى نتائج تبين أهمية الاستثمار المبكر في هذا المجال لضمان الأمن المعلوماتي والتقدم العلمي. وينتهي البحث بتقديم تصور مستقبلي متكامل لإنشاء مختبرات التعليم الكمي في مصر، مع تقديم توصيات استراتيجية لبناء شراكات دولية تساهم في نقل هذه المعرفة التقنية المتقدمة للمنظومة التعليمية والبحثية المصرية.

1398. **العنوان: "استشراف دور البيانات الضخمة في تشكيل سياسات التعليم المصري: دراسة مقارنة بين مصر والصين وكندا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الاستراتيجي للبيانات الضخمة Big Data (BD) في رسم وتطوير السياسات التعليمية المستقبلية بجمهورية مصر العربية، حيث يُعد التوسع في استخدام تقنيات BD المتغير المستقل الذي يؤثر في دقة صنع القرار التعليمي المبني على الأدلة كمتغير تابع. يركز البحث على تعزيز قدرة صانع القرار التربوي المصري على التخطيط الاستباقي ومواجهة التحديات التعليمية من خلال تحليل أنماط البيانات الضخمة، كما يتناول بالتحليل المتغيرات الوسيطة التي تشمل: مستوى مهارات التحليل الإحصائي لدى القيادات، ومدى كفاءة بنوك البيانات الوطنية، وجودة الربط الإلكتروني بين المؤسسات التعليمية المختلفة. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم التجربة المصرية في إدارة البيانات ومقارنتها بالنموذج الصيني في حوكمة البيانات الضخمة، والخبرة الكندية في استخدام التحليلات لدعم المساواة التعليمية، وتجربة المملكة المتحدة في مراقبة جودة المخرجات التعليمية عبر BD. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على سياسات التخطيط والتقويم التربوي، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات التربوية وصناع السياسات في وزارة التربية والتعليم. يحلل البحث العلاقة بين تكامل تدفق البيانات وبين كفاءة توزيع الموارد البشرية والمادية بالمدارس، موضحًا الحدود المكانية والموضوعية للدراسة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تؤكد أثر BD في خفض الفاقد التعليمي وتحسين جودة المخرجات. وينتهي البحث بصياغة نموذج مستقبلي متطور لصنع القرار التعليمي في مصر، يتضمن آليات بناء منصة وطنية موحدة للبيانات التعليمية تدعم التخطيط الاستراتيجي المستدام وتساهم في تحقيق الشفافية والحوكمة في إدارة المنظومة التربوية المصرية.

1399. **العنوان: "سيناريوهات انهيار الفصول التقليدية والانتقال نحو بيئات التعلم ثلاثية الأبعاد في مصر: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وسنغافورة"**

الموضوع: يستكشف هذا البحث الأكاديمي سيناريوهات التحول الجذري نحو بيئات التعلم ثلاثية الأبعاد -Three Dimensional Learning Environments (3DLE) كبديل للفصول الدراسية التقليدية في مصر، حيث يمثل تبني DLE3 المتغير المستقل الذي يهدف إلى إعادة صياغة العملية التعليمية، في حين يركز البحث على أثر هذا التحول في كفاءة التعلم ومستوى التفاعل المعرفي والمهاري لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع. يناقش البحث بعمق احتمالات تراجع أو انهيار الحاجة إلى الفصول الفيزيائية التقليدية لصالح البيئات الغامرة، كما يتناول بالدراسة المتغيرات الوسيطة المؤثرة مثل: مستوى مهارات الطلاب الرقمية، وجودة برامج إعداد وتأهيل المعلمين لهذه البيئات، ومدى توافر المواد التعليمية ثلاثية الأبعاد المتوافقة مع المناهج الوطنية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل الواقع المصري ومقارنته بتجارب الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وسنغافورة في بناء عوالم تعليمية افتراضية غامرة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على بيئات التعلم الغامرة وتطبيقاتها، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المتصلين رقميًا والكوادر التعليمية في مصر. يحلل البحث العلاقة الارتباطية بين التعلم في بيئة DLE3 وبين زيادة الدافعية والتحصيل الدراسي لدى الطلاب، مبينًا الحدود المكانية والبشرية لهذه الدراسة. ومن المنتظر أن تسفر الدراسة عن نتائج تبين التحديات التقنية والاجتماعية التي قد تواجه هذا التحول في البيئة المصرية. وينتهي البحث بتقديم مقترح متكامل لبيئة تعلم مصرية ثلاثية الأبعاد تراعي الهوية الثقافية وتلبي المتطلبات التعليمية المعاصرة، مع تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية التحول التدريجي والآمن نحو بيئات التعلم المستقبلية بما يضمن جودة التعليم وتكافؤ الفرص.

1400. **العنوان:** "مستقبل المناهج القائمة على الذكاء الاصطناعي التنبؤي في مصر: دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة وأستراليا وكندا"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلمي إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التنبؤي Predictive Artificial Intelligence (PAI) في تطوير المناهج الدراسية المصرية وتحديثها بشكل مستمر، حيث يُعد استخدام PAI المتغير المستقل الذي يؤثر بشكل مباشر في جودة تكيّف المناهج مع احتياجات المتعلمين وتوقعات سوق العمل المستقبلية بوصفها متغيرًا تابعًا. يركز البحث على مفهوم المناهج الذكية القابلة للتحديث الذاتي بناءً على تحليل مسارات تعلم الطلاب، كما يتناول بالدراسة المتغيرات الوسيطة الجوهرية التي تشمل: مستوى كفاءة خبراء المناهج في التعامل مع الأنظمة الذكية، وجودة البيانات التعليمية المتاحة للتحليل، وقوة البنية التكنولوجية الحاضنة للمناهج الرقمية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم تجربة تطوير المناهج في مصر ومقارنتها بنماذج سنغافورة وأستراليا وكندا التي قطعت شوطًا كبيرًا في المناهج المرنة القائمة على البيانات. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على عمليات تصميم وتطوير المناهج التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء المناهج بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية والموجهين الفنيين في مصر. يحلل البحث العلاقة بين استخدام خوارزميات PAI وبين قدرة المنهج على سد الفجوات المهارية الفردية لدى الطلاب، موضحًا الحدود الموضوعية والبشرية للدراسة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أهمية الانتقال من المناهج النمطية إلى المناهج التنبؤية التي تستبق احتياجات المتعلم. وينتهي البحث بصياغة نموذج مقترح لمنهج مصري ذكي ومتطور، يتضمن آليات التحديث التلقائي للمحتوى بما يخدم رؤية مصر التعليمية ويحقق التنافسية الدولية للخريجين المصريين في ظل الثورة الصناعية الرابعة وما بعدها.

1401. **العنوان:** "استشراف مستقبل منصات التعلم الفائقة وتأثيرها في التعليم المصري: دراسة مقارنة بين مصر والهند وكوريا الجنوبية والصين"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل ودراسة آفاق تطوير منصات التعلم الفائقة Super Learning Platforms (SLP) وتأثيرها في تحول أنماط التعليم والتعلم بجمهورية مصر العربية، حيث تمثل SLP المتغير المستقل في الدراسة، بينما يُمثل التحول في أنماط التعلم وتحسن جودة المخرجات لدى الطلاب المصريين المتغير التابع. يناقش البحث تكامل تقنيات الذكاء

الاصطناعي، ونظم التقييم المتطورة، وخدمات التوجيه المهني داخل منصة تعليمية وطنية واحدة، كما يتناول بالدراسة المتغيرات الوسيطة التي تضمن فاعلية هذه المنصات، مثل: تعريب المحتوى، وسهولة الاستخدام، وتوافر المحتوى التعليمي المحلي الذي يراعي الخصوصية الثقافية المصرية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل واقع المنصات التعليمية في مصر ومقارنتها بالنموذج الهندي في منصات التعلم واسعة النطاق، وخبرة كوريا الجنوبية في التعليم الرقمي المخصص، والتجربة الصينية في دمج الخدمات التعليمية والاجتماعية رقميًا. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على منصات التعلم الرقمية الشاملة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور مستخدمي التعليم الرقمي في مصر. يحلل البحث العلاقة الارتباطية بين جودة الخدمات المقدمة عبر SLP وبين زيادة الانخراط الأكاديمي وتقليل الاعتماد على الوسائل التقليدية، مبينًا الحدود المكانية والموضوعية للدراسة. ومن المنتظر أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد دور المنصات الفائقة في ردم الفجوات التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة في مصر. وينتهي البحث بتقديم إطار استراتيجي لإنشاء منصة تعلم مصرية فائقة، تتضمن مواصفات فنية وتربوية تساهم في تقديم تعليم نوعي متاح للجميع في أي وقت وأي مكان، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للتعليم الرقمي المتميز.

1402. **العنوان:** **"التعليم العالمي العابر للحدود في عام 2050: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا وإيرلندا وأستراليا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل المسارات المستقبلية لنمط التعليم العابر للحدود Cross-Border Education CBE)) وتأثيره في تدويل النظام التعليمي المصري بحلول عام **2050**، حيث يُعد CBE المتغير المستقل الذي يؤثر في قدرة التعليم المصري على التحول إلى نموذج عالمي قابل للتصدير وجذب الطلاب الدوليين بوصفه متغيرًا تابعًا. يناقش البحث الدور المحوري للتعاون الأكاديمي الدولي والبرامج المشتركة في رفع جودة التعليم المحلي وتنافسيته، كما يتناول بالتحليل المتغيرات الوسيطة الجوهرية التي تشمل: سياسات التدويل الوطنية، ومستوى إتقان اللغة الإنجليزية كلغة بحث وتعليم، ومدى كفاءة البنية الرقمية الداعمة للتعليم العابر للقارات. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم موقع مصر في سوق التعليم الدولي ومقارنتها بتجربة ماليزيا كمركز إقليمي للتعليم، وخبرة إيرلندا في تدويل التعليم الجامعي، والنموذج الأسترالي الرائد في تصدير الخدمات التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على استراتيجيات تدويل التعليم العالي والبحث العلمي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الجامعات المصرية والطلاب الدوليين والقيادات الأكاديمية. يحلل البحث العلاقة بين جودة الاعتماد الدولي للبرامج المصرية وبين زيادة الطلب العالمي على التعليم المصري، موضحًا الحدود المكانية والموضوعية للدراسة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد أهمية CBE في تحسين الموارد المالية للجامعات ورفع ترتيبها العالمي. وينتهي البحث بصياغة نموذج استراتيجي متكامل لتدويل التعليم المصري، يتضمن مقترحات لتطوير التشريعات الأكاديمية وبناء شراكات استراتيجية عابرة للحدود تساهم في تحقيق رؤية مصر كقوة ناعمة تعليمية في المنطقة والعالم بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين.

1403. **العنوان:** **"استشراف دور الذكاء الاصطناعي في التعليم الأخلاقي والقيمي في مصر: دراسة مقارنة بين مصر واليابان والسويد والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث العلمي الاستشرافي إلى استكشاف دور تقنيات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence AI)) في دعم وتعزيز تعليم القيم والأخلاق داخل النظام التعليمي المصري المعاصر، حيث يمثل دمج تقنيات AI في تعليم القيم المتغير المستقل، في حين يمثل مستوى الوعي القيمي والأخلاقي المستقبلي لدى الطلاب المصريين المتغير التابع للدراسة. يركز البحث على تحليل قدرة النظم الذكية والعملاء الافتراضيين على تعزيز مهارات التفكير القيمي، والمناقشة الأخلاقية، واتخاذ القرارات المسؤولية في المواقف المختلفة، كما يتناول بالدراسة المتغيرات الوسيطة المؤثرة مثل: ثقافة المجتمع المصري وقيمه الأصيلة، ومحتوى المناهج الدراسية المطور، ومستوى الرقابة الأخلاقية والقانونية على المحتوى المنتج ذكيًا. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل الواقع المصري ومقارنته بالتجربة اليابانية الرائدة في التعليم الأخلاقي

المنهج، والنموذج السويدي القائم على القيم الإنسانية والحقوقية، وخبرة المملكة المتحدة في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والتعليم. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على آليات توظيف الذكاء الاصطناعي في غرس القيم، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الإعدادية بوصفها مرحلة حرجة في تشكيل الهوية والقيم. يحلل البحث العلاقة الارتباطية بين التفاعل مع البيئات الذكية وبين تنمية الوازع الأخلاقي الرقمي والواقعي لدى الطلاب، موضحًا الحدود المكانية والموضوعية للدراسة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تبين أهمية الأطر الأخلاقية التي يجب أن تحكم الذكاء الاصطناعي نفسه قبل استخدامه في التربية. وينتهي البحث بصياغة إطار تربوي مقترح لتعليم القيم في عصر AI، يدمج بين الأصالة الثقافية المصرية والمعاصرة التقنية العالمية، بما يضمن بناء مواطن مصري قيمي ومسؤول في عالم رقمي متغير.

1404. **العنوان: "سيناريوهات اختفاء الامتحانات التقليدية بحلول عام 2045 في النظام التعليمي المصري: دراسة مقارنة في ضوء خبرات فنلندا وكوريا الجنوبية وإستونيا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث الاستشرافي إلى تحليل مستقبل نظم التقويم التربوي في جمهورية مصر العربية، مرتميًا في آفاق التحول الجذري نحو بدائل مبتكرة تتجاوز الأطر الكلاسيكية للاختبارات، حيث يتم فحص العلاقة البنيوية بين تقليص أو إلغاء الامتحانات التقليدية كمتغير مستقل، وتحسن جودة ما يُعرف بـ التقييم الحقيقي Authentic Assessment (AA) كمتغير تابع للدراسة. يركز البحث بأسلوب أكاديمي رصين على آليات الانتقال من "ثقافة الاختبار" القائمة على التلقين إلى "ثقافة التقويم الشامل" التي تستهدف مهارات التفكير العليا والابتكار، كما يتناول بالدراسة المتغيرات الوسيطة الجوهرية المؤثرة في هذا التحول، وفي مقدمتها استراتيجيات التقويم البديل، ومستوى جاهزية وكفاءة المعلمين، ومتانة البنية التكنولوجية الداعمة للنظم الرقمية. يعتمد البحث بشكل رئيس على المنهج المقارن بأسلوبه التحليلي؛ لتقييم السياق المصري في ضوء التجربة الفنلندية التي نجحت في الحد من الامتحانات المركزية، والتجربة الكورية الجنوبية الرائدة في تطبيق التقويم التكيفي، والخبرة الإستونية في الرقمنة الشاملة للتقييم. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على نماذج التقييم المستقبلي البديلة، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس المصرية بمختلف مراحلهم، وتتحدد الحدود الزمانية في أفق عام **2045**. يحلل البحث كيف يمكن لـ AA أن يعزز من مخرجات التعلم ويقلل من ظاهرة الدروس الخصوصية في مصر، مبينًا الارتباط الوثيق بين المتغيرات المستقلة والتابعة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد حتمية تطوير أدوات تقييم مستمرة تعتمد على الأداء الفعلي، وينتهي البحث بصياغة رؤية استراتيجية مقترحة لنموذج تقويم مصري مبتكر يخلو من الامتحانات التقليدية المرهقة، مما يساهم في تحقيق جودة التعليم العالمي وضمان العدالة والإنصاف لجميع المتعلمين وفقًا للمعايير الدولية المعاصرة في تخصص التربية الدولية.

1405. **العنوان: "استشراف دور الميتافيرس في تطوير التعليم المصري: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة والصين"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الآفاق الاستراتيجية لتوظيف تقنية الميتافيرس Metaverse (MV) كمدخل ابتكاري لتطوير المنظومة التعليمية في مصر، حيث يتم اعتبار استخدام MV في العملية التعليمية متغيرًا مستقلًا، بينما يُمثل تحسن كفاءة بيئات التعلم التفاعلية والافتراضية المتغير التابع للدراسة. يركز البحث على آليات بناء بيئات تعليمية غامرة تكسر حاجز الزمان والمكان وتدعم التعلم التشاركي بين الطلاب في السياق المصري، كما يتناول بالتدقيق مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تلعب دورًا حاسمًا في نجاح هذا التحول، ومن أبرزها: مدى توافر البنية الرقمية الفائقة، وطبيعة ثقافة المستخدم (طالب ومعلم)، وجودة المحتوى التعليمي الرقمي المنتج محليًا. يتبع البحث خطوات المنهج المقارن لتحليل الوضع الراهن في مصر ومقارنته بالخبرة الأمريكية الرائدة في تطبيقات MV التعليمية، وتجربة الإمارات العربية المتحدة في تدشين مدارس افتراضية متكاملة، والنموذج الصيني في دمج الواقع المعزز بالتعليم. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة

على بيئات التعلم الافتراضي الغامرة، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين في المدارس المصرية المجهزة تقنيًا. يحلل البحث العلاقة الارتباطية بين الانغماس في MV وبين زيادة دافعية التعلم وتنمية مهارات التفكير التخيلي، مبينًا المعيقات التقنية والبشرية التي قد تواجه التطبيق في البيئة المصرية. ومن المنتظر أن تسفر الدراسة عن نتائج تبين مدى فاعلية هذه التقنيات في محاكاة التجارب العلمية المعقدة في المختبرات المدرسية، وينتهي البحث بتقديم إطار مقترح متكامل لتوطين الميتافيرس التعليمي في المدارس المصرية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة، مع تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية الاستثمار في البنية التحتية الذكية لضمان تنافسية التعليم المصري دوليًا ومواكبته لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة وما بعدها.

1406. **العنوان:** "مستقبل وظائف القيادة التعليمية في عصر التحول الرقمي العميق: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا والنرويج وسنغافورة"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل التحولات الجذرية في أدوار القيادة التعليمية المصرية في ظل موجات التحول الرقمي العميق التي تجتاح النظم التربوية العالمية، حيث يُعتبر تغير نماذج القيادة المستقبلية المتغير المستقل، في حين يُمثل ظهور أدوار قيادية غير تقليدية المتغير التابع للبحث. يركز البحث بصفة خاصة على وظائف مستحدثة أفرزتها التكنولوجيا مثل قائد التحول الرقمي DTL (Digital Transformation Leader) وقائد البيانات التعليمية المسؤول عن التحليل الاستراتيجي، كما يناقش البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة المؤثرة في هذه العلاقة، وتشمل: ثقافة المؤسسة التعليمية، ومستوى امتلاك مهارات القيادة الرقمية، والسياسات الوطنية الداعمة للرقمنة. يعتمد البحث على المنهج المقارن لفك شفرات السياق المصري ومقابلته بالنموذج الألماني المتميز في التنظيم الإداري المحكم، والتجربة النرويجية الرائدة في القيادة المرنة والتشاركية، والخبرة السنغافورية في القيادة الموجهة بالنتائج الرقمية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على ممارسات القيادة التعليمية المستقبلية في المدارس، بينما تشمل الحدود البشرية قادة المدارس والمديرين والوكلاء في جمهورية مصر العربية. يحلل البحث العلاقة التفاعلية بين تبني أنماط DTL وبين تحسين المناخ التنظيمي ورفع كفاءة الأداء المدرسي، موضحًا الحدود البشرية والمكانية للدراسة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج تؤكد ضرورة إعادة صياغة برامج إعداد القادة التربويين في كليات التربية لتشمل كفايات الإدارة الذكية والذكاء الاصطناعي. وينتهي البحث بصياغة نموذج استشرافي متكامل للقيادة التعليمية المستقبلية في مصر، يضع خارطة طريق لتمكين الكوادر القيادية من قيادة التغيير الرقمي بفعالية، بما يضمن استدامة التطوير المؤسسي وتحقيق معايير الجودة العالمية في الإدارة التعليمية المصرية.

1407. **العنوان:** "النماذج المستقبلية للتعلم القائم على الذكاء الاصطناعي العاطفي: دراسة مقارنة بين مصر واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يدرس هذا البحث بأسلوب تحليلي معمق إمكانات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي العاطفي Affective Artificial Intelligence (AAI) في تطوير المنظومة التعليمية المصرية، حيث يمثل استخدام تقنيات AAI المتغير المستقل في الدراسة، بينما يُمثل تحسن الرفاه النفسي والتفاعل التعليمي للطلاب المتغير التابع. يركز البحث على قدرة هذه الأنظمة الذكية في تتبع الانفعالات البشرية ودعم التعلم الوجداني المخصص لكل متعلم، كما يتناول البحث بالتحليل المتغيرات الوسيطة التي تحكم هذه العلاقة، ومن أهمها: قضايا الخصوصية الرقمية، وثقافة المجتمع المصري تجاه التعامل مع الآلة، ومدى امتلاك المعلمين لمهارات التعامل مع التقنيات العاطفية. يتبع البحث خطوات المنهج المقارن لتحليل التجربة المصرية الناشئة في ضوء النموذج الياباني المتقدم في الروبوتات العاطفية، وتجربة كوريا الجنوبية في بناء بيئات تعلم ذكية تراعي الحالة النفسية للمتعلم، والخبرة الأمريكية في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الوجداني. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تطبيقات التعلم الوجداني الرقمي، بينما تتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر

العربية، والحدود المكانية في المدارس التي تتبنى التكنولوجيا المتقدمة. يحلل البحث العلاقة الارتباطية بين استجابة AAI لاحتياجات الطالب وبين انخفاض مستويات القلق وزيادة التحصيل الدراسي، مبينًا الحدود الموضوعية والبشرية لهذا النوع من التعليم. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تؤكد أهمية الجوانب الوجدانية في التعليم الرقمي لمنع الاغتراب التكنولوجي. وينتهي البحث بتقديم إطار عملي مقترح للتعلم العاطفي المستقبلي في مصر، يدمج بين التقنية والقيم الإنسانية، ويقدم توصيات لتطوير المناهج لتصبح أكثر استجابة للحالة الانفعالية للمتعلمين وفق أحدث اتجاهات التربية الدولية.

1408. **العنوان: "سيناريوهات المستقبل للعمل التربوي التطوعي العالمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكينيا وكندا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل المسارات المستقبلية لتعظيم الاستفادة من العمل التربوي التطوعي العالمي Global Educational Volunteering (GEV) في دعم الأهداف التعليمية الوطنية بمصر، حيث يُعد التوسع في مبادرات GEV المتغير المستقل، في حين تُمثل قدرة النظام التعليمي المصري على توظيف هذا التطوع في سد الفجوات التعليمية وتحسين جودة المخرجات المتغير التابع. يركز البحث على دور المبادرات الدولية والمحلية في دعم المدارس في المناطق الأكثر احتياجًا، كما يتناول بالدراسة المتغيرات الوسيطة المؤثرة مثل: السياسات الوطنية المنظمة للتطوع، ومدى جهوزية المدارس المصرية لاستقبال المتطوعين الدوليين، ومستوى القبول الثقافي المجتمعي. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتقييم الوضع المصري في ضوء التجربة الكينية القائمة على التطوع التعليمي المكثف لمواجهة نقص الموارد، والنموذج الكندي في التطوع الأكاديمي الممنهج، والخبرة البريطانية في برامج التبادل التطوعي التربوي. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على استراتيجيات التطوع التربوي الدولي، بينما تشمل الحدود البشرية المتطوعين والطلاب والقيادات المدرسية في مصر. يحلل البحث العلاقة بين تدفق خبرات GEV وبين تحسين مهارات اللغة والتبادل الثقافي لدى الطلاب المصريين، مبينًا الحدود المكانية والموضوعية للدراسة. ومن المؤمل أن تخلص الدراسة إلى نتائج توضح كيفية تحويل التطوع إلى جهد مؤسسي مستدام يخدم رؤية مصر 2030. وينتهي البحث بصياغة إطار تنظيمي مقترح لتطوير العمل التربوي التطوعي في مصر، يشمل بناء منصة وطنية للتطوع التعليمي وتفعيل الشراكات الدولية، مما يساهم في بناء مجتمع المعرفة وتعزيز قيم المواطنة العالمية لدى المتعلمين المصريين من خلال الاحتكاك بالخبرات الدولية المتنوعة.

1409. **العنوان: "استشراف مستقبل مهنة المعلم في ظل الأتمتة الكاملة للتعليم: دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة وفنلندا واليابان"**

الموضوع: يستكشف هذا البحث بأسلوب أكاديمي استشرافي مستقبل مهنة المعلم في جمهورية مصر العربية في ظل التصاعد المتسارع لتقنيات الأتمتة التعليمية Educational Automation (EA) التي تفرضها الثورة الرقمية، حيث يُعتبر تزايد استخدام EA المتغير المستقل الذي يؤثر في بنية الوظائف التربوية، في حين يُمثل ظهور وظائف تربوية جديدة ومبتكرة المتغير التابع للدراسة. يركز البحث على تحليل الأدوار التحولية للمعلم من ملقن للمعلومات إلى أدوار أكثر تعقيدًا مثل مصمم التعلم الذكي Intelligent Learning Designer (ILD) ومبرمج المحتوى التربوي التفاعلي، كما يتناول بالدراسة المتغيرات الوسيطة الجوهرية ومنها: مستوى التطور التكنولوجي بالدولة، ومدى امتلاك المعلمين الحاليين لمهارات البرمجة والذكاء الاصطناعي، وطبيعة السياسات التعليمية المستقبلية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل السياق المهني للمعلم المصري في ضوء التجربة السنغافورية في وظائف التعليم الذكية، والنموذج الفنلندي في استقلالية المعلم الرقمي، والخبرة اليابانية في دمج المعلم البشري بالروبوت التعليمي. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على استشراف مهنة التعليم والوظائف المرتبطة بها، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والمدربين وصناع القرار التربوي في مصر. يحلل البحث العلاقة الارتباطية بين EA وبين ضرورة إعادة هيكلة كليات التربية، موضحًا الحدود المكانية والموضوعية لهذا التحول المهني. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن نتائج تبين الفجوة بين الإعداد الحالي ومتطلبات الأتمتة الكاملة. وينتهي

البحث بصياغة رؤية استراتيجية مقترحة لإعادة هيكلة مهنة التعليم في مصر، تتضمن مسارات مهنية جديدة تدعم مكانة المعلم المصري دوليًا وتضمن استدامة عطائه في فصول المستقبل الذكية وفق أحدث المعايير العالمية.

1410. **العنوان:** **"السيناريوهات المستقبلية للنظام التعليمي المصري في ضوء التحولات العالمية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكوريا الجنوبية وألمانيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استشراف مسارات النظام التعليمي المصري وتطوير قدرته التنافسية من خلال تبني مفهوم التعليم المستقبلي (FE Future Education) كإطار استراتيجي في دراسات التربية الدولية، حيث تكمن مشكلة الدراسة في ضرورة الانتقال من ردود الأفعال المؤقتة إلى الاستباقية في مواجهة التغيرات الدولية المتسارعة. يحلل البحث العلاقة بين التحولات العالمية في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والديموغرافيا بوصفها متغيرًا مستقلًا، ومستوى أداء ومرونة النظام التعليمي المصري في الاستجابة لمتطلبات المستقبل بوصفه متغيرًا تابعًا، مع رصد أثر المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة سياسات الإصلاح الهيكلي، ومدى تسارع استراتيجيات التحول الرقمي، وجاهزية الموارد البشرية التعليمية لقيادة التغيير. يعتمد البحث على المنهج المقارن بمدخله الاستشرافي لتحليل نماذج دولية رائدة، حيث تُستخدم تجربة كوريا الجنوبية كنموذج للتعليم المستقبلي (FE) الديناميكي القائم على الابتكار، وتجربة ألمانيا كنموذج للاستقرار المؤسسي والجودة المستدامة، وتجربة سنغافورة في التخطيط الاستراتيجي للتعليم. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تحليل سيناريوهات النظم التعليمية البديلة، بينما تتحدد الحدود البشرية في صانعي السياسات التعليمية والخبراء الاستراتيجيين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر. ويحلل البحث أثر الفجوة الرقمية والمعرفية على ترتيب مصر في المؤشرات الدولية، وينتهي بصياغة إطار استراتيجي مقترح يتضمن سيناريوهات (تفاؤلية، وامتدادية، وحدية) لاستشراف مستقبل التعليم المصري، بما يضمن استدامته وقدرته على تخريج أجيال تمتلك مهارات القرن الحادي والعشرين وتلبي طموحات الدولة المصرية في ظل التوجهات الدولية للتعليم المستقبلي (FE).

ثامنًا: التعليم مدى الحياة وتعليم الكبار والتعلم غير النظامي

1411. **العنوان:** **"تطوير منظومة تعليم الكبار في جمهورية مصر العربية في ضوء المبادئ الدولية للتعلم مدى الحياة: دراسة مقارنة لتجارب فنلندا وكوريا الجنوبية واليابان"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى معالجة الفجوة القائمة في برامج محو الأمية التقليدية بمصر من خلال التحول نحو مفهوم التعلم مدى الحياة (LLL Lifelong Learning) كتوجه عالمي معاصر في التربية الدولية، حيث تتبلور المشكلة في الحاجة إلى ربط تعليم البالغين بالمهارات الحياتية والوظيفية المستدامة. يدرس البحث العلاقة بين فاعلية برامج تعليم الكبار بوصفها متغيرًا مستقلًا، وتحسن المهارات الأساسية والوظيفية لدى المتعلمين البالغين بوصفه متغيرًا تابعًا، مع تحليل أثر المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مستوى الدعم الحكومي والتشريعي، والاستعداد النفسي والمعرفي للمتعلمين، ومدى توافر الموارد التدريبية والتقنية الحديثة. يتبنى البحث المنهج المقارن لتحليل التجربة الفنلندية المتميزة في التعليم المجتمعي المرن القائم على المشاركة، وتجربة كوريا الجنوبية في التحول من محو الأمية إلى التعلم المستمر مدى الحياة (LLL)، والنموذج الياباني في ربط تعليم الكبار بالتماسك الاجتماعي والتنمية المحلية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على برامج تنمية المهارات المعاصرة، بينما تتحدد الحدود البشرية في المتعلمين البالغين بالمناطق الريفية والحضرية في مصر. ويحلل البحث أثر السياسات التعليمية الدولية في إعادة صياغة أهداف تعليم الكبار بما يتجاوز مهارات القراءة والكتابة نحو التمكين الشامل. وينتهي البحث بوضع إطار استراتيجي مقترح لتطوير تعليم الكبار في مصر بوصفه نظامًا تعليميًا مستدامًا يحقق التنمية البشرية وفق المعايير الدولية للتعلم مدى الحياة (LLL).

1412. **العنوان:** "استراتيجيات التعلم مدى الحياة وإعادة تأهيل القوة العاملة في مصر في ضوء الخبرات الدولية لألمانيا وكندا وسنغافورة: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يستكشف هذا البحث سبل تعزيز مرونة سوق العمل المصري في مواجهة التحولات التكنولوجية، معتمدًا على المفهوم الدولي للتعلم مدى الحياة (LLL Lifelong Learning) كأداة لإعادة هندسة المهارات البشرية، حيث تكمن المشكلة في الفجوة بين مخرجات التعليم التقليدي ومتطلبات المهن المستقبلية. يحلل البحث العلاقة بين تبني استراتيجيات التعلم مدى الحياة (LLL) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وقدرة القوة العاملة المصرية على التكيف مع التحولات الوظيفية بوصفه متغيرًا تابعًا، مع فحص دور المتغيرات الوسيطة مثل مستوى تنمية المهارات الرقمية، والوعي المجتمعي بأهمية التعلم المستمر، وكفاءة سياسات التدريب المهني والتقني. يعتمد البحث المنهج المقارن التحليلي من خلال دراسة النموذج الألماني في التعليم المزدوج وإعادة التأهيل المهني المرتبط بالصناعة، والتجربة الكندية في برامج التعلم مدى الحياة (LLL) الشاملة لجميع الفئات العمرية، والخبرة السنغافورية في مبادرات الارتقاء بالمهارات الوطنية. تتمثل الحدود الموضوعية في آليات إعادة التأهيل الوظيفي، والحدود البشرية في العاملين بقطاعات الصناعة والخدمات في جمهورية مصر العربية. ويحلل البحث أثر التغيرات الاقتصادية العالمية على صياغة السياسات التعليمية والتدريبية المحلية. وتنتهي الدراسة بصياغة إطار مقترح لدمج ثقافة التعلم مدى الحياة (LLL) في بنية الاقتصاد المصري، بما يضمن استدامة الكفاءة المهنية للقوة العاملة وقدرتها على المنافسة في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال مسارات تعليمية مرنة تتسم بالاستمرارية والشمول.

1413. **العنوان:** "التعلم غير النظامي كمحرّك للابتكار الاجتماعي في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات البرازيل والهند"

الموضوع: يستهدف هذا البحث، من منظور التربية الدولية (IE International Education)، تحليل الدور الجوهري الذي يلعبه التعليم غير النظامي (NFL Non-Formal Learning) كمتغير مستقل في تحفيز الابتكار الاجتماعي Social Innovation (SI) كمتغير تابع لدى الشباب المصري، وذلك سعيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية. يتناول البحث عبر المنهج المقارن (CM Comparative Method) كيفية تفعيل برامج الـ NFL في مراكز الشباب والجمعيات الأهلية، مع رصد مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل السياسات التعليمية الوطنية، ومستوى التمويل المخصص للمبادرات المجتمعية، وكفاءة المتطوعين في إدارة مساحات الإبداع. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات دمج المهارات الابتكارية ضمن المسارات غير الرسمية، بينما تقتصر الحدود البشرية على فئة الشباب في المرحلة العمرية من (15-25) عامًا بمحافظات مصرية مختارة، مع مراعاة الحدود المكانية التي تشمل المقارنة مع تجربة البرازيل في البرامج الاجتماعية المفتوحة، وتجربة الهند في التعلم المجتمعي الشعبي واسع النطاق، وتجربة جنوب أفريقيا في التمكين المعرفي. ويسعى البحث إلى الكشف عن العلاقة الطردية بين مرونة برامج الـ NFL وقدرة الشباب على إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المجتمعية، متبعًا خطوات "جورج بيري" في الوصف، والتناظر، والمقارنة للوصول إلى نتائج دقيقة. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في تقديم إطار عمل تنظيمي يساهم في مأسسة الـ SI داخل الهياكل التعليمية المصرية غير الرسمية، وتطوير معايير دولية لقياس أثر التعلم المجتمعي على التنمية المحلية. كما يخلص البحث إلى وضع توصيات إجرائية لصناع القرار لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم مشروعات الـ SI، مما يضمن استدامة الأثر التعليمي والاجتماعي في البيئة المصرية، وتحويل طاقات الشباب إلى قوة إنتاجية مبتكرة تخدم الاقتصاد الوطني وتواجه التحديات المعاصرة بكفاءة واقتدار أكاديمي.

1414. **العنوان:** "تطوير مهارات الكبار الرقمية في مصر في ضوء تجارب النرويج وسنغافورة وإستونيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يسعى هذا البحث الأكاديمي إلى استقصاء العلاقة الارتباطية بين برامج تدريب الكبار على المهارات الرقمية DS) Digital Skills) كمتغير مستقل، وتحقيق الاندماج الرقمي DI) Digital Inclusion) كمتغير تابع في السياق المصري، وذلك في إطار تخصص الإدارة التعليمية والتربية المقارنة. يركز البحث على رصد المتغيرات الوسيطة المؤثرة في هذه العلاقة، مثل جاهزية البنية التحتية التكنولوجية ICTI) ICT Infrastructure)، والدافعية الذاتية للمتعلمين الكبار، وتوافر الكوادر التدريبية المؤهلة للتعامل مع الفئات العمرية المتقدمة. ويستخدم الباحث المنهج المقارن بمدخله الوظيفي لتحليل السياسات التعليمية في مصر، ومقارنتها بخبرات دولية رائدة تشمل النرويج في مجال الاستثمار الوطني في المواطنة الرقمية، وسنغافورة عبر مبادرة مستقبل المهارات SF) SkillsFuture)، وإستونيا كنموذج للمجتمع الرقمي المتكامل. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات محو الأمية الرقمية المتقدمة، بينما تشمل الحدود البشرية المتعلمين المصريين فوق سن **18** عامًا، مع الالتزام بالحدود الزمانية المرتبطة بخطة مصر الرقمية **2030**. ويهدف البحث إلى تبيان كيف يساهم الـ DS في تحسين فرص العمل والمشاركة الاجتماعية الفعالة، وتقليص الفجوة الرقمية بين الأجيال المختلفة في المجتمع المصري. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن رسم خارطة طريق وطنية لتطوير برامج الـDS بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة، مع اقتراح نماذج تمويلية ومؤسسية مبتكرة تضمن وصول خدمات التدريب لكافة فئات الكبار بجمهورية مصر العربية. كما يبين البحث أهمية التكامل بين المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني لضمان استمرارية برامج الـDI، وتقديم حلول علمية للتغلب على المعوقات التقنية والنفسية التي تواجه الكبار أثناء عملية التعلم، مما يعزز من مكانة مصر في مؤشرات المعرفة العالمية والتحول الرقمي الشامل والمستدام.

.1415 **العنوان:** "فعالية مراكز التعلم المجتمعي في القرى المصرية: دراسة مقارنة مع بنغلاديش وإندونيسيا وفيتنام"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل الأثر الناتج عن تفعيل مراكز التعلم المجتمعي Community Learning CLC) Centers) كمتغير مستقل، على تحسين جودة الحياة RQL) Rural Quality of Life) كمتغير تابع في القرى المصرية، وذلك من منظور تخصص التربية الدولية والمنهج المقارن. يبحث هذا العمل في المتغيرات الوسيطة التي تتدخل في نجاح هذه المراكز، ومنها مستوى المشاركة الشعبية، ودور القيادات المحلية، ومدى مواءمة المناهج غير الرسمية للاحتياجات الفعلية لسكان الريف المصري. ويطبق البحث المنهج المقارن للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين التجربة المصرية وتجارب دولية ناجحة مثل بنغلاديش في مجال التعليم الريفي المتكامل، وإندونيسيا في التعلم القائم على المجتمع، وفيتنام في مأسسة التعليم المجتمعي. وتتحدد الحدود الموضوعية في البرامج التعليمية والصحية والمهنية المقدمة داخل الـ CLC، في حين تقتصر الحدود البشرية على القوى البشرية في الريف المصري بمختلف فئاتهم العمرية. ويسعى البحث إلى كشف العلاقة التفاعلية بين التمكين المعرفي والتنمية الريفية المستدامة، مع توضيح كيف يمكن لهذه المراكز أن تعمل كجسر لردم الهوة بين التعليم الرسمي والاحتياجات البيئية المحلية. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في تقديم نموذج مقترح لتطوير الـ CLC في مصر يعتمد على اللامركزية الإدارية والتمويل الذاتي، بالإضافة إلى صياغة معايير أداء تضمن جودة المخرجات التعليمية في المناطق النائية. كما يبرز البحث أهمية تكنولوجيا المعلومات في دعم التعلم الريفي، ويقترح آليات لتعزيز دور المرأة الريفية في إدارة هذه المراكز، مما يسهم في تحقيق العدالة التعليمية والاجتماعية في القرى المصرية، تماشيًا مع المبادرات الوطنية الكبرى مثل مبادرة "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري وتحديثه تعليميًا وإداريًا بشكل شامل.

.1416 **العنوان:** "حوكمة التدريب المهني غير النظامي للشباب في مصر: رؤية مقارنة لخبرات ألمانيا وماليزيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التدريب المهني غير النظامي Non-Formal Vocational Training NFVT)) كمتغير مستقل، ورفع مستويات القابلية للتوظيف EMP) Employability) كمتغير تابع لدى الشباب المصري غير الملتحق بالتعليم النظامي، وذلك في إطار تخصص الإدارة التعليمية. يتناول البحث بالتحليل المتغيرات الوسيطة المتمثلة في جودة المعايير المهنية، ومدى الارتباط بمتطلبات سوق العمل، وتوافر الشراكات مع القطاع الخاص، مستخدمًا

المنهج المقارن لتحليل النماذج الدولية المتقدمة مثل نظام التدريب المزدوج في ألمانيا، والتجربة الماليزية في ربط التدريب بالتنمية، والنموذج الكوري الجنوبي في التميز المهني. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات حوكمة وإدارة مراكز الـ NFVT، بينما تشمل الحدود البشرية الشباب المصري في سن العمل الذين يسعون لاكتساب مهارات حرفية وتقنية، والحدود المكانية تغطي مراكز التدريب المهني بجمهورية مصر العربية. ويحلل البحث كيف يمكن لـ NFVT أن يساهم في سد الفجوة المهارية (SG Skills Gap) وتوفير عمالة فنية مؤهلة قادرة على المنافسة دوليًا. وتتمثل أهم النتائج التي يرمي إليها البحث في صياغة إطار مقترح لتطوير منظومة الـ NFVT في مصر يرتكز على معايير الجودة العالمية، ووضع استراتيجية وطنية لتعزيز الصورة الذهنية للعمل المهني في المجتمع. كما يبين البحث ضرورة تحديث المناهج التدريبية لتشمل مهارات الثورة الصناعية الرابعة، ويقترح آليات للتنسيق بين الجهات المتعددة المشرفة على التدريب المهني لضمان كفاءة الإنفاق وتحقيق أعلى عائد تعليمي واقتصادي. ويخلص البحث إلى أهمية الاعتماد الأكاديمي للشهادات المهنية غير النظامية، مما يسهل انتقال الشباب بين المسارات التعليمية المختلفة ويحقق مرونة أكبر في سوق العمل المصري المتطور والمنافس إقليميًا ودوليًا.

.1417 **العنوان: "تعليم المهارات الحياتية للكبار في مصر: دراسة مقارنة في ضوء نماذج فنلندا وجنوب أفريقيا وكندا"**

الموضوع: يركز هذا البحث على استكشاف الرابطة بين برامج تعليم المهارات الحياتية (LSE Life Skills Education) كمتغير مستقل، والأداء الاجتماعي والاقتصادي (SEP Socio-Economic Performance) كمتغير تابع للمتعلمين الكبار في المجتمع المصري، وذلك وفقًا لمنهجية التربية المقارنة والتربية الدولية. يتطرق البحث إلى المتغيرات الوسيطة التي تشمل الخلفية الثقافية للمتعلمين، والقدرات اللغوية والاتصالية، والبيئة التعليمية المحفزة، معتمدًا على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن لمقارنة الحالة المصرية بالنماذج العالمية في فنلندا التي تركز على الشمولية، وجنوب أفريقيا التي تربط المهارات بالتمكين، وكندا التي تتميز ببرامج الاندماج المجتمعي. وتتحدد الحدود الموضوعية في مهارات التواصل، وإدارة الذات، والتفكير النقدي، بينما تقتصر الحدود البشرية على البالغين فوق سن 21 عامًا في جمهورية مصر العربية. ويهدف البحث إلى تبيان أثر الـ LSE في تعزيز مرونة الأفراد تجاه التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وكيفية مساهمة هذه المهارات في تحسين جودة اتخاذ القرار على المستوى الشخصي والمهني. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تصميم حقيبة تدريبية وطنية لـ LSE تتناسب مع الهوية الثقافية المصرية، مع تقديم مقترحات لإدماج هذه المهارات ضمن برامج محو الأمية وتعليم الكبار التقليدية. كما يشدد البحث على أهمية القياس المستمر لأثر الـ LSE على الإنتاجية القومية، ويوصي بضرورة تبني سياسات تعليمية مرنة تسمح بالتعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة. ويخلص البحث إلى أن الاستثمار في الـ LSE يمثل ركيزة أساسية لبناء مواطن مصري قادر على التكيف مع تحديات العصر، ومشارك بفاعلية في بناء الجمهورية الجديدة، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويحقق التوازن بين متطلبات الحياة العصرية والقيم الأصيلة للمجتمع المصري في ظل التغيرات العالمية المتلاحقة.

.1418 **العنوان: "تمكين المرأة الريفية المصرية من خلال التعلم مدى الحياة: دراسة مقارنة مع رواندا والمغرب والصين"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تطبيق مفهوم التعلم مدى الحياة (LLL Lifelong Learning) كمتغير مستقل، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي (WE Women Empowerment) كمتغير تابع للمرأة في الريف المصري، وذلك في سياق تخصص التربية الدولية والإدارة التعليمية. يتناول البحث المتغيرات الوسيطة المؤثرة مثل العادات والتقاليد المجتمعية، وتوافر التكنولوجيا الرقمية، ومستوى الدعم الحكومي والسياسي الموجه للمرأة الريفية، مستخدمًا المنهج المقارن لدراسة وتحليل تجارب دولية متميزة تشمل رواندا في تمكين المرأة بعد النزاعات، والمغرب في السياسات الريفية المدمجة، والصين في ربط تعليم المرأة بالصناعات الريفية الصغيرة. وتتمثل الحدود الموضوعية في البرامج التعليمية المستمرة التي تستهدف تنمية الوعي القانوني والمهني والصحي، بينما تقتصر الحدود البشرية على النساء الريفيات المصريات فوق سن 18 عامًا بقرى المبادرة الرئاسية لتطوير الريف. ويسعى البحث إلى إثبات أن الـ LLL يمثل الآلية الأنجع لتحويل المرأة الريفية من

عنصر مستهلك إلى قوة منتجة تساهم في الناتج المحلي الإجمالي. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في بناء إطار استراتيجي لتعزيز الـ WE عبر منصات تعلم مرنة ومفتوحة، وتطوير مؤشرات أداء وطنية لقياس مدى تقدم المرأة في المسارات التعليمية غير التقليدية. كما يقترح البحث آليات لتفعيل دور الوحدات المحلية في دعم الـ LLL، ويوصي بضرورة تكامل الجهود بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية بشؤون المرأة والمجتمع. وينتهي البحث بتصور مستقبلي يجعل من التعلم المستمر ثقافة مجتمعية متأصلة في الريف المصري، بما يضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، ويدعم دور المرأة كشريك أصيل في التنمية المستدامة والنهضة الشاملة التي تشهدها الدولة المصرية في كافة القطاعات الحيوية والتعليمية والاجتماعية

1419. **العنوان:** **"التعلم غير النظامي وحل مشكلات البطالة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الفلبين وتركيا وألمانيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث، انطلاقًا من رؤية مصر **2030**، دراسة العلاقة بين برامج التعلم غير النظامي Non-Formal Learning (NFL) كمتغير مستقل، وبين تعزيز قدرة الشباب المصري على الالتحاق بوظائف لائقة في سوق العمل Labor Market (LM) كمتغير تابع. يعالج البحث مشكلة البطالة عبر تحليل المتغيرات الوسيطة مثل جودة التدريب العملي Vocational Training (VT)، ومستوى الشراكة مع القطاع الخاص Private Sector (PS)، وآليات التمويل المستدام. يتبنى البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) عبر أربع مراحل: الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة، لاستقصاء خبرات الفلبين في تقليل فجوة المهارات، وتركيا في ربط التدريب بالمشروعات الصغيرة، وألمانيا في منظومة التعليم المزدوج. تتحدد الحدود الموضوعية في برامج الـ NFL المهنية، والحدود البشرية في الشباب العاطلين عن العمل بالفئة العمرية (**18-35**) عامًا بجمهورية مصر العربية. تكمن أهمية الدراسة في بيان العلاقة الطردية بين مرونة الـ NFL واستجابة الـ LM للتحولات الاقتصادية الدولية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء إطار تنظيمي يربط مخرجات الـ VT بالاحتياجات الفعلية للصناعة المصرية، مما يساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية القومية. كما يوصي البحث بضرورة توحيد جهود المؤسسات التدريبية تحت مظلة وطنية واحدة لضمان جودة المخرجات، وتوفير حوافز ضريبية للشركات المشاركة في تدريب الشباب، مع تبني معايير دولية في تقييم المهارات المكتسبة خارج الأطر الرسمية، بما يحقق التكامل المنشود بين التعليم والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في المجتمع المصري المعاصر، ويدعم تنافسية العامل المصري في الأسواق الإقليمية والدولية بكفاءة واقتدار.

1420. **العنوان:** **"دور مراكز التعلم المجتمعي في دعم التعلم مدى الحياة بمصر: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الارتباطية بين كفاءة مراكز التعلم المجتمعي Community Learning Centers (CLC) كمتغير مستقل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة Lifelong Learning (LLL) كمتغير تابع في البيئة التعليمية المصرية. يركز البحث على دور الـ CLC في تقديم مسارات تعليمية مرنة تتجاوز الأطر التقليدية، مع فحص المتغيرات الوسيطة المتمثلة في حجم التمويل الحكومي، وكفاءة الموارد البشرية، ومدى استمرارية البرامج التعليمية المقدمة. يتبع البحث الـ CM لتحليل التجربة الرائدة لكوريا الجنوبية في ربط التعليم بالتنمية المحلية، وتجربة الولايات المتحدة في مراكز المجتمع الداعمة للنمو المهني، وخبرة المملكة المتحدة في التعليم المفتوح. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات إدارة وتنظيم الـ CLC، بينما تقتصر الحدود البشرية على السكان المصريين فوق سن **16** عامًا في المناطق الجغرافية المستهدفة بمبادرات التنمية. ويهدف البحث إلى تبيان كيف يساهم الـ LLL في رفع مستوى الوعي الثقافي والمهني للمواطن المصري، مما ينعكس إيجابًا على جودة الحياة الشاملة. ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة إطار مقترح لتطوير الـ CLC في مصر يعتمد على اللامركزية الإدارية وتفعيل الشراكات المجتمعية لضمان الاستدامة المالية والفنية. كما يسعى البحث إلى تقديم حلول عملية للتحديات التي تواجه هذه المراكز، مثل نقص التجهيزات التكنولوجية وضعف الإقبال المجتمعي، مؤكدًا على ضرورة تبني سياسات

تعليمية وطنية تجعل من الـ LLL ركيزة أساسية في بناء الإنسان المصري، وتوفر بيئة محفزة للابتكار والتعلم المستمر بما يواكب التوجهات العالمية المعاصرة في التربية الدولية ويعزز من مكانة الدولة في مؤشرات المعرفة العالمية.

1421. العنوان: **"التعلم الذاتي عبر المنصات الرقمية كمسار للتعليم مدى الحياة في مصر: دراسة مقارنة مع الهند وإسبانيا والصين"**

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين الاعتماد على منصات التعلم الذاتي (SLP (Self-Learning Platforms كمتغير مستقل، وتنمية مهارات التعلم مدى الحياة (LLL (Lifelong Learning كمتغير تابع لدى الدارسين المصريين. يركز البحث على دور التحول الرقمي (DT (Digital Transformation في تمكين الأفراد من بناء مساراتهم التعليمية باستقلالية، مع تحليل المتغيرات الوسيطة مثل جاهزية البنية الرقمية (DI (Digital Infrastructure، ومستوى الوعي التقني، والدافعية الذاتية للمتعلمين. يطبق البحث الـ CM لمقارنة الوضع الراهن في مصر مع التجربة الهندية في المنصات القومية واسعة النطاق، والتجربة الإسبانية في التعليم المفتوح، والخبرة الصينية في دمج الـ DT في التعليم المجتمعي. وتتمثل الحدود الموضوعية في تطبيقات الـ SLP التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والدارسين البالغين بجمهورية مصر العربية. ويسعى البحث إلى كشف العلاقة بين توظيف التقنيات الحديثة واستدامة النمو المعرفي للفرد خارج المؤسسات الرسمية. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى وضع استراتيجية وطنية لتعزيز ثقافة التعلم الذاتي، وتوفير موارد تعليمية مفتوحة (OER (Open Educational Resources باللغة العربية تتسم بالجودة العالمية. كما يبين البحث أهمية الاعتراف الأكاديمي بالمخرجات التعليمية المحققة عبر الـ SLP لتشجيع المتعلمين على الاستمرار في تطوير مهاراتهم. ويخلص البحث إلى تقديم توصيات لصناع القرار بضرورة دعم الـ DI في المناطق النائية لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، وتطوير آليات لتقييم واعتماد الكفايات المكتسبة ذاتيًا، مما يسهم في خلق مجتمع مصري منتج للمعرفة وقادر على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي بفاعلية كبيرة.

1422. العنوان: **"برامج محو الأمية الرقمية في مصر: دراسة مقارنة في ضوء تجارب ماليزيا والدنمارك وسنغافورة"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين برامج محو الأمية الرقمية (DL (Digital Literacy كمتغير مستقل، وتحسين الفاعلية في سوق العمل والممارسات الحياتية كمتغير تابع للمواطنين المصريين. يركز البحث على أهمية اكتساب مهارات الـ DL كضرورة حتمية للاندماج الاجتماعي والاقتصادي في ظل التحول الرقمي الشامل. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة مثل الفئة العمرية، والمستوى التعليمي السابق، وتوافر الأدوات التقنية اللازمة للتدريب. ويعتمد البحث على الـ CM لمقارنة التجربة المصرية بخبرات ماليزيا في نشر الثقافة التقنية، والدنمارك في الشمول الرقمي الشامل، وسنغافورة في مبادرة "المستقبل الذكي". وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج وطرائق تدريس الـ DL، بينما تقتصر الحدود البشرية على المواطنين المصريين فوق سن 15 عامًا. ويهدف البحث إلى تبيان أثر الـ DL في تقليص الفجوة الرقمية (DD (Digital Divide وتعزيز المواطنة الرقمية الفعالة. ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم إطار عمل متكامل لتطوير برامج محو الأمية في مصر ليشمل الجوانب التقنية والقيمية، مع اقتراح نماذج للشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لنشر الوعي الرقمي. كما يوصي البحث بضرورة تحديث مراكز المعلومات في القرى والأحياء الفقيرة لتصبح منارات للتعلم الرقمي، وتدريب كوادر متخصصة قادرة على تبسيط المفاهيم التكنولوجية لكافة فئات الشعب. ويؤكد البحث أن النجاح في تحقيق الـ DL الشاملة سيعزز من قدرة مصر على جذب الاستثمارات التكنولوجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يسهم في بناء مجتمع معلوماتي قوي يعتمد على المعرفة والابتكار في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية بوعي وثبات.

1423. العنوان: **"التعلم على مدار الحياة في الجامعات المصرية: دراسة مقارنة مع كندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين تبني الجامعات المصرية لبرامج التعلم مدى الحياة Lifelong Learning LLL)) كمتغير مستقل، وتحسن الأداء المهني للخريجين في سوق العمل المصري كمتغير تابع. يركز البحث على دور مؤسسات التعليم العالي HE) Higher Education) في تقديم برامج مرنة تواكب التغيرات المتسارعة في قطاعات العمل المختلفة، مع تحليل المتغيرات الوسيطة مثل جودة المناهج، والاعتماد الأكاديمي للبرامج المستمرة، ومدى مواءمتها للمتطلبات المهنية المعاصرة. يطبق البحث الـ CM لدراسة تجارب كندا في الجامعات المفتوحة، ونيوزيلندا في ربط التعلم بالمهارات الحياتية، والمملكة المتحدة في برامج التطوير المهني المستمر CPD) Continuing Professional Development). وتتمثل الحدود الموضوعية في السياسات الإدارية والتعليمية للـ LLL داخل الجامعات، بينما تشمل الحدود البشرية خريجي الجامعات المصرية الساعين لتطوير مهاراتهم. ويسعى البحث إلى توضيح كيفية تحويل الجامعات من مؤسسات لمنح الدرجات العلمية فقط إلى مراكز للتعلم المستمر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج مقترح لجامعات التعليم المستمر في مصر، يتضمن آليات للتعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية لتصميم برامج تدريبية متخصصة. كما يوصي البحث بضرورة تعديل التشريعات المنظمة للتعليم العالي لتسمح بمرونة أكبر في التحاق البالغين بالبرامج الجامعية، وتفعيل أنظمة الساعات المعتمدة للتعلم غير الرسمي. ويخلص البحث إلى أن تفعيل الـ LLL في الـ HE سيسهم في تقليل الفجوة بين التعليم والتوظيف، ويعزز من قدرة الخريج المصري على التكيف مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، مما يدعم الاقتصاد الوطني ويحقق التنمية البشرية المنشودة بجمهورية مصر العربية.

1424. **العنوان:** "تعليم كبار السن ومشاركتهم في المجتمع المصري: دراسة مقارنة مع اليابان والسويد وألمانيا"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين برامج تعليم كبار السن EE) Elderly Education) كمتغير مستقل، وتحسين جودة الحياة QoL) Quality of Life) والمشاركة المجتمعية كمتغير تابع لهذه الفئة في مصر. يركز البحث على أهمية التعلم في مرحلة الشيخوخة كمدخل لتحقيق الرفاه النفسي والاندماج الاجتماعي، مع تحليل المتغيرات الوسيطة مثل الحالة الصحية، ومستوى الدعم الأسري، وتوافر البيئة التعليمية الصديقة للمسنين. يعتمد البحث على الـ CM لتحليل تجربة اليابان في "جامعات الجيل الثالث"، والسويد في حلقات التعلم النشط، وألمانيا في برامج التعليم عبر الأجيال. وتتمثل الحدود الموضوعية في البرامج التعليمية والثقافية الموجهة للمسنين، بينما تقتصر الحدود البشرية على المواطنين المصريين ممن تجاوزوا سن 60 عامًا. ويهدف البحث إلى تبيان أثر الـ EE في الحد من العزلة الاجتماعية واستثمار خبرات كبار السن في التنمية المحلية. ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم إطار مقترح لتطوير منظومة تعليم كبار السن في مصر يربط بين الأنشطة التعليمية والترفيهية والخدمية، مع اقتراح آليات لتدريب المتطوعين للتعامل مع هذه الفئة. كما يوصي البحث بضرورة دمج برامج الـ EE ضمن خطط وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التربية والتعليم، وتخصيص مساحات تعليمية داخل الأندية ومراكز الشباب تلبي احتياجاتهم المعرفية. ويؤكد البحث أن الاهتمام بتعليم المسنين يعكس رقيًا حضاريًا ويساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي، حيث تتحول هذه الفئة من عبء محتمل إلى مورد بشري يمتلك الحكمة والخبرة، مما يعزز من قيم التراحم والتعاون بين الأجيال في المجتمع المصري ويحقق شمولية العملية التعليمية لكافة فئات المجتمع دون تمييز.

1425. **العنوان:** "التعلم غير الرسمي في الأندية والمراكز الشبابية بمصر: دراسة مقارنة مع كينيا والبرازيل وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين أنشطة التعلم غير الرسمي IL) Informal Learning) في المؤسسات الشبابية كمتغير مستقل، وتنمية مهارات القيادة والعمل الجماعي LT) Leadership and Teamwork) كمتغير تابع لدى الشباب المصري. يركز البحث على الدور التربوي للأندية في بناء الشخصية المتكاملة، مع فحص المتغيرات الوسيطة مثل كفاءة المشرفين التربويين، وتنوع البرامج المقدمة، ومستوى الدعم المؤسسي والمادي. يطبق البحث الـ CM لمقارنة النموذج المصري بتجارب كينيا في تمكين الشباب الريفي، والبرازيل في برامج المواطنة الفاعلة، وجنوب أفريقيا في تنمية المهارات الحياتية عبر

الرياضة والفنون. وتتمثل الحدود الموضوعية في الممارسات التربوية غير الصفية، بينما تشمل الحدود البشرية الشباب المصري في الفئة العمرية (14-25) عامًا. ويسعى البحث إلى توضيح كيف يمكن لـ IL أن يكمل دور التعليم الرسمي في إعداد مواطن قادر على تحمل المسؤولية والمبادرة. ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى صياغة رؤية لتطوير المراكز الشبابية في مصر لتصبح بيئات تعلم جاذبة ومبتكرة، مع اقتراح معايير لتقييم أثر الأنشطة غير الرسمية في سلوك الشباب. كما يوصي البحث بضرورة تدريب الأخصائيين الشبابيين على أحدث استراتيجيات التعلم التفاعلي، وتفعيل الشراكة بين وزارة الشباب والرياضة والمؤسسات التعليمية لتوحيد الأهداف التربوية. ويخلص البحث إلى أن استثمار الـ IL في الأندية يساهم في حماية الشباب من الأفكار المتطرفة ويعزز انتمائهم الوطني، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي ويخلق جيلًا من القادة المبدعين القادرين على قيادة قاطرة التنمية في جمهورية مصر العربية وفقًا لأرقى المعايير الدولية في مجال التربية والعمل الشبابي.

1426. **العنوان:** **"تعليم المهارات الريادية للكبار في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات سنغافورة والهند والولايات المتحدة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين برامج تعليم المهارات الريادية ES (Entrepreneurial Skills) كمتغير مستقل، وقدرة المتعلمين الكبار على تأسيس واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة SME (Small and Medium Enterprises) كمتغير تابع في مصر. يركز البحث على دور التعليم الريادي في الحد من البطالة ودعم الاقتصاد القومي، مع تحليل المتغيرات الوسيطة مثل توافر مصادر التمويل، وجودة الدعم الفني والاستشاري، والبيئة التشريعية المحفزة للابتكار. يتبع البحث الـ CM لمقارنة السياسات المصرية بخبرات سنغافورة في دمج الريادة في التعليم المستمر، والهند في التدريب الريادي المجتمعي، والولايات المتحدة في حاضنات الأعمال التعليمية. وتتمثل الحدود الموضوعية في المناهج التدريبية للريادة والابتكار، بينما تقتصر الحدود البشرية على المتعلمين المصريين فوق سن 25 عامًا من الراغبين في العمل الحر. ويهدف البحث إلى تبيان أثر الـ ES في تعزيز روح المبادرة والقدرة على إدارة المخاطر لدى البالغين. ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم إطار مقترح لتمكين الريادة المجتمعية في مصر يعتمد على التكامل بين مراكز التدريب والقطاع المصرفي. كما يوصي البحث بضرورة تبسيط إجراءات تأسيس المشروعات للمتخرجين من هذه البرامج، وتوفير منصات رقمية لعرض منتجاتهم وتسويقها. ويؤكد البحث أن نشر ثقافة ريادة الأعمال عبر برامج تعليم الكبار سيساهم في تحويل المجتمع المصري إلى مجتمع منتج، ويقلل من الاعتماد على الوظائف الحكومية، مما يعزز من مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات العالمية ويحقق مستهدفات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في إطار رؤية مصر المستقبلية.

1427. **العنوان:** **"التعلم غير النظامي للنساء في المناطق الحضرية الفقيرة بمصر: دراسة مقارنة مع البرازيل والفلبين والهند"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين برامج التعلم غير النظامي NFL (Non-Formal Learning) الموجهة للنساء كمتغير مستقل، ومستوى التمكين الاجتماعي والاقتصادي WE (Women Empowerment) كمتغير تابع في المناطق الحضرية الفقيرة بمصر. يركز البحث على دور التعليم غير الرسمي في تزويد النساء بمهارات حرفية ومعرفية تحسن من وضعهن المعيشي، مع فحص المتغيرات الوسيطة مثل الموروثات الثقافية، ومستوى الدعم الحكومي، ومدى ملاءمة مواعيد وأماكن التدريب لظروف المرأة. يطبق البحث الـ CM لمقارنة الواقع المصري بتجارب البرازيل في التعاونيات النسوية، والفلبين في مراكز تعلم المرأة بالمناطق العشوائية، والهند في مجموعات المساعدة الذاتية التعليمية. وتتمثل الحدود الموضوعية في برامج محو الأمية الوظيفية والتدريب المهني، بينما تقتصر الحدود البشرية على النساء المصريات في الفئة العمرية (18-45) عامًا في المناطق الحضرية الأكثر احتياجًا. ويسعى البحث إلى كشف دور الـ NFL في تعزيز ثقة المرأة بنفسها وقدرتها على المشاركة في صنع القرار الأسري والمجتمعي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تصميم نموذج مقترح للنهوض بالمرأة في الحضر المصري يعتمد على "مداخل التمكين" المبتكرة، مع توصية بضرورة ربط البرامج التعليمية بفرص حقيقية للتمويل متناهي الصغر. كما يبرز البحث أهمية التوعية القانونية والاجتماعية كجزء لا يتجزأ من برامج التعلم، مؤكدًا

أن تمكين المرأة في هذه المناطق هو مفتاح لكسر دائرة الفقر وتحسين صحة وتعليم الأجيال القادمة، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة بجمهورية مصر العربية بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتربية الدولية.

1428. العنوان: "تطوير ممارسات التعلم مدى الحياة كمدخل لتعزيز قيم المواطنة الفاعلة في المجتمع المصري: دراسة مقارنة بين مصر وكندا وإسبانيا وفرنسا"

الموضوع: يسعى هذا البحث الأكاديمي الرصين إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين تبنّي ممارسات التعلم مدى الحياة (LLL Lifelong Learning) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تعزيز سلوكيات المواطنة الفاعلة (AC Active Citizenship) لدى المواطنين في جمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا، بما يشمل أبعاد المشاركة المدنية، والعمل التطوعي، والمسؤولية المجتمعية تجاه قضايا الدولة. ويركز البحث بشكل أساسي على تحليل الأطر السياسية والنظرية التي تربط بين التعلم المستمر وبناء الوعي الاجتماعي، مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر **2030** في بناء المواطن المصري المعاصر. كما يتناول البحث دور المتغيرات الوسيطة، مثل الثقافة المجتمعية السائدة، ومستوى الوعي السياسي العام، ومدى توافر منصات التدريب المدني الرقمية والتقليدية. ويعتمد البحث في إجراءاته على المنهج المقارن (CM Comparative Method) بمراحله الأربع؛ الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة؛ لتحليل الخبرات الدولية المتميزة في هذا المجال. وتُستخدم كندا كنموذج دولي أول لبرامج التعلم المدني المرتبطة بالمواطنة الرقمية، وتُستخدم إسبانيا كنموذج ثانٍ لتفعيل المشاركة المجتمعية عبر مراكز التعلم المستمر، بينما تُطرح فرنسا كخبرة ثالثة في تعزيز القيم الوطنية عبر التعليم غير الرسمي. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في آليات دمج قيم المواطنة ضمن برامج تعليم الكبار، بينما تقتصر الحدود البشرية على عينة من البالغين المصريين فوق سن العشرين عامًا، وتتحدد الحدود الجغرافية في المراكز التعليمية ببعض المحافظات المصرية. ويوضح البحث طبيعة العلاقة الطردية بين التوسع في أنشطة LLL وتحسن مستويات AC، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تشير إلى أن الاستثمار في التعليم المستمر يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الفرد والدولة. وينتهي البحث بتقديم إطار تنظيمي مقترح لتعزيز المواطنة النشطة في مصر بما يتوافق مع الخصوصية الثقافية المصرية والمتطلبات الدولية، مؤكدًا على ضرورة وجود تشريعات تدعم التعليم المستمر كحق أصيل للمواطن لضمان استدامة التنمية البشرية والسياسية في المجتمع.

1429. العنوان: "استراتيجيات تعليم المهارات المالية للكبار وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات أستراليا وكوريا الجنوبية وبريطانيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة الارتباطية بين برامج التعليم المالي للكبار Financial Literacy Education (FLE) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسّن قدرة الأفراد في المجتمع المصري على إدارة مواردهم الشخصية وتحقيق الأمان المادي بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركّز البحث على أهمية الثقافة المالية كأداة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي ودورها في دعم جهود الدولة المصرية نحو الشمول المالي والنمو المستدام. كما يناقش البحث دور المتغيرات الوسيطة، مثل مستوى الوعي المالي المسبق، ونوعية الوسائط الرقمية المستخدمة في تقديم البرامج، والخلفية التعليمية والاجتماعية للمتعلمين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لتحليل ومقابلة التجارب الدولية الناجحة واستنباط ما يمكن تطبيقه في السياق المحلي المصري. وتُستخدم أستراليا كنموذج عالمي أول في تنظيم برامج التعليم المالي المجتمعي، وتُستخدم كوريا الجنوبية كنموذج ثانٍ في دمج التكنولوجيا المالية في تعليم البالغين، بينما تُطرح بريطانيا كخبرة ثالثة في تقديم التثقيف المالي عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتتمثل الحدود الموضوعية في محتوى برامج الثقافة المالية وآليات تقييم أثرها، بينما تقتصر الحدود البشرية على البالغين فوق سن الثامنة عشرة عامًا، وتتحدد الحدود المكانية في مراكز تدريب الكبار بجمهورية مصر العربية. ويبين البحث العلاقة الإيجابية بين جودة برامج FLE وبين انخفاض معدلات التعثر المالي الشخصي، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد القومي. وينتهي البحث بصياغة إطار وطني شامل للتثقيف المالي في مصر

يحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الجهات المعنية، مع بيان النتائج التي تشير إلى ضرورة توطين التجارب الدولية بما يتناسب مع احتياجات البيئة المصرية وظروفها الاقتصادية الراهنة لضمان فعالية التعليم المالي وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

1430. **العنوان: "تفعيل الدور التربوي للمكتبات العامة في دعم استدامة التعلم مدى الحياة بمصر: دراسة مقارنة مع فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان"**

الموضوع: يستكشف هذا البحث بعمق العلاقة الوظيفية بين فاعلية المكتبات العامة (PL Public Libraries) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين دعم واستدامة فرص التعلم مدى الحياة (LLL) لدى المواطنين المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على التحول النوعي في دور المكتبات من مجرد مستودعات للكتب إلى مراكز تعلم مجتمعية تفاعلية مفتوحة تخدم الأهداف التربوية للدولة المصرية. كما يناقش البحث جملة من المتغيرات الوسيطة، مثل كثافة التوزيع الجغرافي للمكتبات، وجودة التجهيزات التقنية، ومستوى التأهيل التربوي للمشرفين، وتنوع الخدمات الرقمية المقدمة للجمهور. ويعتمد البحث بصورة أساسية على المنهج المقارن (CM) في تحليل النماذج الدولية وتحديد أوجه التشابه والاختلاف لتطوير النموذج المصري. وتُستخدم فنلندا كنموذج دولي أول لنظام المكتبات الداعم للتعلم المجتمعي الشامل، وتُستخدم الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج ثانٍ للمكتبات كمراكز للابتكار وتنمية المهارات المهنية، بينما تُطرح اليابان كخبرة ثالثة في دمج المكتبات مع أنشطة التعلم المجتمعي لكبار السن. وتتمثل الحدود الموضوعية في الخدمات التعليمية والبرامج التدريبية التي تقدمها المكتبات، بينما تقتصر الحدود البشرية على المتعلمين البالغين المستفيدين من هذه الخدمات، وتتحدد الحدود المكانية في شبكة المكتبات العامة المصرية. ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين تطور بيئة PL وزيادة دافعية الأفراد نحو التعلم الذاتي والمستمر، مع بيان النتائج التي تشير إلى أن تحديث المكتبات يعد استثمارًا بشريًا طويل الأمد. وينتهي البحث بتقديم إطار عملي مقترح لتطوير دور المكتبات المصرية في LLL، يتضمن آليات للتحول الرقمي والشراكة المجتمعية، بما يضمن تحويل المكتبة إلى منصة تعليمية حيوية تسهم في بناء مجتمع المعرفة المصري المنشود.

1431. **العنوان: "استراتيجية التعلم القائم على المشروعات للكبار وأثرها في تنمية الكفايات المهنية بسوق العمل المصري: دراسة مقارنة مع ألمانيا ونيوزيلندا وسنغافورة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة وفحص العلاقة السببية بين توظيف مدخل التعلم القائم على المشروعات (PBL Project-Based Learning) للكبار بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية مهاراتهم العملية والكفايات المهنية المطلوبة في سوق العمل المصري بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على فاعلية التعلم التطبيقي في ردم الفجوة بين المعارف النظرية والخبرات الواقعية، بما يتماشى مع خطط الدولة المصرية لتطوير التعليم الفني والمهني. كما يناقش البحث دور المتغيرات الوسيطة، مثل طبيعة المشروعات المختارة، ومستوى التوجيه الأكاديمي، والخبرات المهنية السابقة للمتعلمين، ومدى توفر التمويل اللازم للمشروعات التدريبية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لتحليل التجارب الدولية الرائدة واستلهام أفضل الممارسات التطبيقية. وتُستخدم ألمانيا كنموذج دولي أول لربط التعلم بالممارسة المهنية بنظام التعليم المزدوج، وتُستخدم نيوزيلندا كنموذج ثانٍ للتعلم المرن القائم على المشروعات في المناطق الريفية، بينما تُطرح سنغافورة كخبرة ثالثة في توظيف PBL لتنمية مهارات الابتكار والتقنية العالية. وتتمثل الحدود الموضوعية في استراتيجيات تنفيذ PBL ومعايير تقييم الأداء المهني، بينما تقتصر الحدود البشرية على المتعلمين البالغين في الفئة العمرية من **20** إلى **50** عامًا، وتتحدد الحدود المكانية في مراكز التدريب المهني بجمهورية مصر العربية. وينتهي البحث بتقديم إطار إجرائي لتطبيق PBL للكبار في مصر، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تؤكد أن هذا المدخل يزيد من قابلية التوظيف ويحقق التنمية المهنية المستدامة. كما يوصي البحث بضرورة تطوير المناهج التدريبية لتصبح أكثر مرونة واستجابة لمتغيرات السوق العالمي والمحلي، مما يسهم في رفع كفاءة القوى العاملة المصرية وتعزيز تنافسيتها الدولية.

1432. **العنوان:** "فاعلية المنصات الرقمية في تعليم اللغة الإنجليزية للكبار وانعكاساتها على التواصل الثقافي: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا والدنمارك وإستونيا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الوظيفية بين استخدام المنصات الرقمية المتطورة في تعليم اللغة الإنجليزية للكبار (Digital English Learning (DEL بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تحسّن مهارات التواصل اللغوي والكفاءة الثقافية لدى المتعلمين المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا. ويركّز البحث على دور التحول الرقمي في توفير بيئة تعليمية مرنة تتجاوز حدود الزمان والمكان، بما يخدم تطلعات الكوادر المصرية للاندماج في سوق العمل الدولي. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة المؤثرة، مثل مستوى الدافعية الذاتية للمتعلم، وتوفر البنية التحتية التكنولوجية، وجودة المحتوى الرقمي المتاح، والدعم الفني المقدم عبر المنصات. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لرصد وتحليل النماذج الدولية الناجحة في توظيف التكنولوجيا لخدمة التعليم اللغوي. وتُستخدم ماليزيا كنموذج دولي أول في نشر التعليم اللغوي الرقمي على نطاق واسع، وتُستخدم الدنمارك كنموذج ثانٍ للتعليم اللغوي المدعوم بالذكاء الاصطناعي، بينما تُطرح إستونيا كخبرة ثالثة في الحوكمة الرقمية للتعليم المستمر. وتتمثل الحدود الموضوعية في جودة منصات DEL وآليات قياس المخرجات اللغوية، بينما تقتصر الحدود البشرية على البالغين فوق سن الثامنة عشرة عامًا من الراغبين في تطوير مهاراتهم اللغوية، وتتحدد الحدود المكانية في البيئة الرقمية التعليمية داخل مصر. ويبين البحث العلاقة الطردية بين التفاعل النشط مع المنصات الرقمية وبين سرعة اكتساب المهارات اللغوية الأربع. وينتهي البحث بتقديم إطار مقترح لتطوير برامج اللغة الرقمية في مصر، مع توضيح النتائج التي تشير إلى ضرورة دمج التقنيات الحديثة في مراكز تعليم الكبار لضمان مواكبة التطورات العالمية وتحقيق أهداف الدولة في بناء إنسان مصري قادر على التواصل العالمي بفاعلية وكفاءة.

1433. **العنوان:** "دور الإذاعة المجتمعية في توفير فرص التعلم غير الرسمي بالمناطق الريفية: دراسة مقارنة بين مصر وبنغلاديش وكينيا والهند"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين استخدام الإذاعة المجتمعية كوسيلة للتعليم المستمر Community Radio (Learning (CRL بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين توسيع وإتاحة فرص التعلم لدى سكان المجتمعات الريفية في مصر بوصفه متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على الإذاعة كوسيلة تعليمية منخفضة التكلفة وعالية الانتشار، قادرة على الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا ودعم جهود الدولة في محو الأمية ونشر الوعي الصحي والزراعي. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة، مثل جودة المحتوى الإذاعي المقدم، ومستوى التفاعل المباشر مع الجمهور، ودافعية المستمعين نحو التغيير الاجتماعي، ومدى دعم القيادات المحلية لهذه الإذاعات. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لتحليل الخبرات الدولية في توظيف الوسائط التقليدية لخدمة التنمية التعليمية. وتُستخدم بنغلاديش كنموذج دولي أول ناجح في استخدام الإذاعات التعليمية لمواجهة الكوارث والتعليم الصحي، وتُستخدم كينيا كنموذج ثانٍ لتوظيف الإذاعة في التعليم الريفي المهني، بينما تُطرح الهند كخبرة ثالثة في بناء شبكات إذاعية تعليمية متكاملة. وتتمثل الحدود الموضوعية في البرامج التعليمية الإذاعية الموجهة للكبار، بينما تقتصر الحدود البشرية على المتعلمين في القرى والنجوع المصرية، وتتحدد الحدود الجغرافية في المحافظات الريفية بجمهورية مصر العربية. ويوضح البحث كيف يمكن لـ CRL أن تسد الفجوة التعليمية في المناطق المعزولة جغرافيًا، مع بيان النتائج التي تؤكد أهمية دمج الوسائل التقليدية مع التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الوعي المجتمعي. وينتهي البحث بصياغة إطار تنظيمي وفني لتفعيل الإذاعة المجتمعية في مصر، بما يضمن استمرارية البرامج التعليمية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة للمواطن الريفي، ويسهم في تحقيق العدالة التعليمية والمجتمعية التي تنشدها الدولة المصرية في خططها التنموية الشاملة.

1434. **العنوان:** "برامج تعليم المهارات الحياتية للاجئين البالغين وأثرها على الاندماج المجتمعي في مصر: دراسة مقارنة مع الأردن وأوغندا وتركيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين برامج تعليم المهارات الحياتية للاجئين (Life Skills Education (LSE بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسّن قدرة هذه الفئة على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع المصري بوصفه متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على دور التعليم في دعم الاستقرار النفسي والاعتماد الذاتي للاجئين، بما يعكس الدور الإنساني والريادي لجمهورية مصر العربية في استضافة ضيوفها. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة، مثل حاجز اللغة، ومدى توفر الدعم المجتمعي المحلي، وجودة المناهج التدريبية المقدمة، والحالة القانونية للاجئين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لتحليل السياسات التعليمية الدولية تجاه اللاجئين واستخلاص الدروس المستفادة. وتُستخدم الأردن كنموذج دولي أول لاستيعاب اللاجئين تعليميًا عبر المؤسسات الرسمية، وتُستخدم أوغندا كنموذج ثانٍ للتعليم الشامل المعتمد على التمكين الاقتصادي، بينما تُطرح تركيا كخبرة ثالثة في دمج اللاجئين عبر برامج التدريب المهني المكثفة. وتتمثل الحدود الموضوعية في محتوى برامج المهارات الحياتية (مثل التواصل، وحل المشكلات، وإدارة الذات)، بينما تقتصر الحدود البشرية على اللاجئين البالغين فوق سن الثامنة عشرة عامًا المقيمين في مصر، وتتحدد الحدود المكانية في مراكز التدريب والجمعيات الأهلية المعنية باللاجئين. ويسعى البحث لتبيان العلاقة بين جودة LSE وبين سرعة انخراط اللاجئين في سوق العمل المحلي والتعايش السلمي. وينتهي البحث بتقديم إطار استراتيجي لدعم تعليم اللاجئين في مصر، مع بيان أهم النتائج التي تؤكد أن التعليم هو المفتاح الأساسي لتحويل اللاجئ من متلقٍ للمساعدات إلى عنصر منتج يسهم في تنمية المجتمع المضيف، مما يحقق الأمن والسلم المجتمعي والدولي.

.1435 **العنوان:** **"التعلم الأخضر للكبار ودوره في تعزيز السلوك البيئي المستدام في المجتمع المصري: دراسة مقارنة بين مصر والسويد واليابان والنرويج"**

الموضوع: يستكشف هذا البحث العلاقة التأثيرية بين برامج التعلم الأخضر للكبار (Green Adult Learning (GAL بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسّن الوعي والسلوك البيئي لدى المواطنين المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا، بما يشمل ترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد الطبيعية. ويركّز البحث على التعليم البيئي كمدخل أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية مصر للمناخ 2050. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة، مثل دور الحملات الإعلامية الخضراء، وتوافر الأنشطة البيئية الميدانية، والثقافة المجتمعية تجاه قضايا التغير المناخي، والسياسات الحكومية الداعمة للتحول الأخضر. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) في رصد وتحليل التجارب الدولية المتقدمة في التربية البيئية للكبار. وتُستخدم السويد كنموذج دولي أول في إدماج المفاهيم البيئية في كافة مراحل التعليم المستمر، وتُستخدم اليابان كنموذج ثانٍ للتربية البيئية الشاملة القائمة على المسؤولية الفردية، بينما تُطرح النرويج كخبرة ثالثة في التعليم البيئي المرتبط بالسياسات العامة. وتتمثل الحدود الموضوعية في مضامين التعليم الأخضر وآليات تعديل السلوك البيئي، بينما تقتصر الحدود البشرية على البالغين في الفئة العمرية من 18 إلى 60 عامًا، وتتحدد الحدود الجغرافية في مراكز التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية. ويبين البحث العلاقة الإيجابية بين كثافة برامج GAL وبين تبني ممارسات صديقة للبيئة في الحياة اليومية للمواطن. وينتهي البحث بتقديم إطار مقترح لتعزيز التعلم الأخضر في مصر، مع بيان النتائج التي تشير إلى أن الوعي البيئي المكتسب عبر التعليم هو الضمانة الحقيقية لحماية البيئة المصرية من المخاطر المستقبلية، مع التوصية بضرورة تضافر جهود المؤسسات التعليمية والبيئية لنشر ثقافة الاستدامة على أوسع نطاق ممكن.

.1436 **العنوان:** **"فاعلية برامج محو الأمية المرنة عبر الهواتف المحمولة في سد الفجوة المعرفية بالريف المصري: دراسة مقارنة بين مصر والهند وتنزانيا والبرازيل"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة في برامج محو الأمية Mobile Literacy Programs (MLP) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسّن مهارات القراءة والكتابة والوعي الرقمي لدى الكبار في مصر بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على التكنولوجيا المحمولة كوسيلة تعليمية مرنة تتناسب مع ظروف المتعلمين في

المناطق الريفية والمحرومة، وتدعم توجهات الدولة المصرية نحو التحول الرقمي الشامل. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة، مثل مدى توفر الهواتف الذكية وتكلفة الاتصال بالإنترنت، ونوعية المحتوى التعليمي التفاعلي، ومستوى الدعم الأسري والتحفيز المجتمعي للمتعلمين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لتحليل وتقييم فاعلية المبادرات الدولية المماثلة. وتُستخدم الهند كنموذج دولي أول في تطبيق برامج محو الأمية عبر الهاتف على نطاق مليوني، وتُستخدم تنزانيا كنموذج ثانٍ في التعليم الأساسي عبر الرسائل النصية والوسائط البسيطة، بينما تُطرح البرازيل كخبرة ثالثة في دمج التعلم المتنقل مع برامج الحماية الاجتماعية. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير تصميم تطبيقات MLP وفاعليتها التعليمية، بينما تقتصر الحدود البشرية على البالغين الأميين في المناطق الريفية المصرية، وتتحدد الحدود المكانية في القرى المستهدفة بمبادرات حياة كريمة بجمهورية مصر العربية. ويوضح البحث العلاقة الطردية بين سهولة الوصول للبرامج عبر الهاتف وبين سرعة القضاء على الأمية الهجائية والرقمية. وينتهي البحث بتقديم إطار وطني مقترح لمحو الأمية عبر الهواتف المحمولة في مصر، يتضمن توصيات فنية وإجرائية لتعميم التجربة، مع بيان النتائج التي تؤكد أن التكنولوجيا المحمولة تمثل الحل الأمثل للوصول إلى الفئات المستهدفة وتحقيق مجتمع متعلم وخالٍ من الأمية بما يخدم النهضة المصرية الشاملة.

1437. **العنوان:** **"تطوير برامج تعليم المهارات المهنية الخضراء للكبار كمدخل للاندماج في الاقتصاد المستدام بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الدنمارك وألمانيا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة الارتباطية والسببية بين تعليم المهارات المهنية الخضراء Green Vocational Learning (GVL) بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين قدرة الكبار في جمهورية مصر العربية على الاندماج الفعّال في أسواق العمل البيئية الجديدة بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك في إطار جهود الدولة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر تماشيًا مع رؤية مصر 2030. ويركّز البحث على تحليل دقيق لطبيعة المهارات الخضراء المطلوبة في قطاعات الطاقة المتجددة، وكفاءة الموارد، والتقنيات البيئية المستدامة، ودورها الجوهري في تحسين فرص التشغيل وتقليل معدلات البطالة بين الكبار. كما يتناول البحث بالتحليل أثر مجموعة من المتغيرات الوسيطة، والتي تشمل جودة برامج التدريب المهني المقدمة، ومستوى الوعي البيئي لدى المتعلمين، ومدى قوة الشراكات الاستراتيجية مع القطاعات الصناعية الخضراء في المجتمع المصري. ويعتمد البحث في إجراءاته على المنهج المقارن Comparative Method (CM) بمراحله الوصفية والتحليلية والمقارنة؛ لتحليل التجربتين الدنماركية والألمانية، بالإضافة إلى تجربة كوريا الجنوبية، بوصفهم نماذج دولية رائدة في هيكلة الوظائف الخضراء وتطوير التعليم المهني البيئي. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في آليات التأهيل المهني الأخضر، بينما تقتصر الحدود البشرية على الشباب والكبار في الفئة العمرية من 20 إلى 45 عامًا، وتتحدد الحدود المكانية في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجهات المعنية بمصر. ويوضح البحث طبيعة العلاقة الطردية بين التوسع في برامج GVL وزيادة مرونة القوى العاملة المصرية في مواجهة التغيرات المناخية والاقتصادية العالمية. وينتهي البحث بصياغة إطار مقترح للتأهيل المهني الأخضر في مصر، مبينًا أهم النتائج التي تشير إلى أن الاستثمار في هذه المهارات سيعزز من تنافسية العامل المصري دوليًا، ويحقق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مع توفير خارطة طريق لصناع القرار لتطوير المناهج المهنية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة.

1438. **العنوان:** **"استراتيجيات التعلم القائم على المجتمع المحلي لتمكين سكان المناطق العشوائية في مصر: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل وباكستان وكولومبيا"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الوظيفية بين برامج التعلم القائم على المجتمع المحلي Community-Based Learning (CBL) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسّن قدرات سكان المناطق العشوائية في جمهورية مصر العربية على حل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية المعقدة بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على الدور المحوري الذي يلعبه

التعليم المجتمعي غير الرسمي في تمكين الأفراد، وتعزيز رأس المال الاجتماعي، وبناء القيادات المحلية داخل البيئات الهشة والمناطق غير المخططة بمصر. كما يتناول البحث أثر المتغيرات الوسيطة، بما في ذلك مستوى دعم الدولة للمبادرات القاعدية، ومدى فاعلية مشاركة المنظمات الأهلية، وتوافر الموارد المادية والبشرية المحلية داخل هذه المجتمعات. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لتحليل ومقابلة تجارب دولية متميزة، حيث تُستخدم تجارب البرازيل وباكستان وكولومبيا كنماذج مرجعية أثبتت نجاحها في تحويل العشوائيات إلى مجتمعات منتجة عبر التعليم. وتبرز الدراسة كيف أسهمت برامج CBL في تحسين المهارات الحياتية، وزيادة فرص التوظيف الذاتي، وتعزيز الانتماء والمشاركة المجتمعية بين السكان. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات ومنهجيات التعليم المجتمعي، بينما تقتصر الحدود البشرية على سكان المناطق العشوائية الكبار في بعض المحافظات المصرية الكبرى، وتتحدد الحدود المكانية في مراكز التعلم المجتمعي بهذه المناطق. ويبين البحث العلاقة الإيجابية بين كثافة برامج CBL وانخفاض حدة المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية في المناطق العشوائية. وينتهي البحث بتقديم إطار استراتيجي مقترح لدعم التعليم المجتمعي الشامل في مصر، مع بيان النتائج المتوقعة التي تؤكد أن تمكين سكان العشوائيات تعليميًا يعد المدخل الأكثر استدامة لتطوير هذه المناطق وضمان دمجها في النسيج الوطني للدولة، بما يحقق العدالة الاجتماعية الشاملة.

1439. **العنوان:** "تعليم الحرف التراثية للكبار ودوره في دعم الاقتصاد الثقافي المستدام بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب المغرب والهند وإيطاليا"

الموضوع: يدرس هذا البحث بأسلوب أكاديمي مقارن العلاقة بين تعليم الحرف التراثية للكبار Traditional Craft Learning (TCL) بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين قدرتهم على العمل والإنتاج والابتكار داخل قطاع الصناعات اليدوية المستدامة في مصر بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على الأهمية الاستراتيجية للحرف التراثية في دعم الاقتصاد الثقافي للدولة المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية الأصيلة في ظل عولمة الثقافة. كما يناقش البحث دور المتغيرات الوسيطة، مثل مدى توافر واستدامة الخامات المحلية، وجودة برامج التدريب الحرفي القائمة على التلمذة المهنية، وحجم الدعم التسويقي المتاح للمنتجات الحرفية في الأسواق المحلية والدولية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لتحليل خبرات دولية عميقة، حيث يتم تناول تجربة المغرب في مأسسة الحرف، وتجربة الهند في تصدير الصناعات اليدوية، وتجربة إيطاليا في ربط الحرف بالابتكار التكنولوجي، لاستنباط آليات تطوير النموذج المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج وطرق تعليم الحرف اليدوية، بينما تقتصر الحدود البشرية على الحرفيين والمتعلمين البالغين الراغبين في اكتساب مهارات تراثية، وتتحدد الحدود المكانية في مراكز الإبداع الحرفي بمصر. ويوضح البحث العلاقة الطردية بين جودة برامج TCL وتحسن الدخل القومي من قطاع السياحة والصناعات التقليدية. وينتهي البحث بتصميم إطار مقترح لإحياء الحرف المصرية عبر التعليم المستدام، مبينًا أهم النتائج التي تشير إلى أن تطوير هذا النمط التعليمي سيسهم في تقليل معدلات الفقر والبطالة، مع الحفاظ على الكنوز التراثية المصرية من الاندثار، وتوفير فرص عمل كريمة للأجيال القادمة تتفق مع طبيعة البيئة المصرية.

1440. **العنوان:** "آليات التحول نحو مجتمع التعلم مدى الحياة لتحسين جودة الحياة في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات اليابان وفنلندا وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين تبنّي فلسفة ومنظومة مجتمع التعلم مدى الحياة Lifelong Learning Society (LLS) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسّن مؤشرات جودة حياة المواطنين المصريين بأبعادها الصحية والنفسية والاقتصادية بوصفها متغيرًا تابعًا. ويركز البحث على مفهوم التعلم كعملية مستمرة لا تقتصر على المؤسسات الأكاديمية الرسمية، بل تمتد لتشمل كافة فضاءات المجتمع المصري. كما يتناول البحث أثر المتغيرات الوسيطة، مثل طبيعة الثقافة المجتمعية تجاه التعلم الذاتي، ومدى جهوزية البنية التحتية التكنولوجية والمجتمعية، وحجم الدعم السياسي للسياسات

التعليمية المستدامة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لتحليل تجربتي اليابان وفنلندا، بالإضافة إلى تجربة سنغافورة، بوصفهم نماذج عالمية نجحت في بناء نظم تعليمية ومجتمعية متكاملة تدعم التعلم في كل سن. ويبرز البحث كيف أسهم التحول نحو LLS في تعزيز الرفاه الاجتماعي، وتحقيق المرونة الاقتصادية للأفراد في مواجهة تقلبات سوق العمل. وتتمثل الحدود الموضوعية في السياسات والتشريعات الداعمة لمجتمع التعلم، بينما تشمل الحدود البشرية عموم المواطنين المصريين البالغين، وتتحدد الحدود المكانية في مؤسسات التعليم الرسمي وغير الرسمي بجمهورية مصر العربية. ويبين البحث العلاقة السببية بين إتاحة فرص التعلم المستمر وزيادة الرضا عن الحياة والقدرة على التكيف مع متطلبات العصر الرقمي. وينتهي البحث بصياغة رؤية استراتيجية متكاملة لبناء مجتمع مصري متعلّم، مع بيان أهم النتائج التي تؤكد أن بناء LLS هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وضمان استمرار القدرة التنافسية للدولة المصرية في المشهد الدولي المعاصر، بما يتماشى مع طموحات الجمهورية الجديدة.

تاسعًا: الجودة والاعتماد الأكاديمي

1441. **العنوان:** "تطوير منظومة ضمان الجودة في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية في ضوء التوجهات الدولية: دراسة مقارنة لتجارب فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى معالجة تحديات جودة المخرجات التعليمية في مصر من خلال تحليل العلاقة بين فاعلية منظومة ضمان الجودة التعليمية (EQA Educational Quality Assurance) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وتحسن نواتج التعلم لدى الطلاب المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا، حيث تكمن المشكلة في ضرورة الانتقال من الجودة الشكلية إلى الجودة المرتكزة على الأداء. يتناول البحث آليات التقييم والمتابعة والاعتماد المدرسي، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة فرق المراجعة الفنية، وبرامج الإنماء المهني للمعلمين، ومستوى التمويل التعليمي الموجه للجودة، وطبيعة الممارسات المدرسية اليومية. يعتمد البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) لتحليل التجربة الفنلندية في التقييم الذاتي، وخبرة كوريا الجنوبية في معايير التميز، والتجربة السنغافورية في الحوكمة التعليمية. تقتصر الحدود الموضوعية على معايير جودة التعليم المدرسي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لرصد الفجوات القائمة بين المعايير المخططة والواقع الميداني. وتنتهي الدراسة بصياغة إطار مقترح لتطوير منظومة ضمان الجودة التعليمية (EQA) في مصر، يضمن رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين التحصيل الدراسي، مع مواءمة الخبرات الدولية مع الخصوصية الثقافية والتربوية للمجتمع المصري بما يحقق التنافسية العالمية.

1442. **العنوان:** "فاعلية نظم الاعتماد الأكاديمي في المدارس المصرية لتحقيق الجودة المؤسسية في ضوء خبرات ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين معايير الاعتماد الأكاديمي (AA Academic Accreditation) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وقدرة المدارس المصرية على تحقيق الجودة المؤسسية بوصفها متغيرًا تابعًا، في ظل السعي المصري لتعليل مكانة مؤسساته في تصنيفات التربية الدولية، حيث تتبلور المشكلة في ضعف الارتباط بين الحصول على الاعتماد والتحسن الحقيقي في الأداء المدرسي. يتناول البحث أبعاد الاعتماد الأكاديمي (AA) من خلال مجالات التخطيط الاستراتيجي والمناهج وكفاءة المعلم والقيادة المدرسية، كما يدرس المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاية الموارد التعليمية المتاحة، وصرامة النظم الرقابية، ومدى تجذر ثقافة الجودة داخل الهيكل التنظيمي للمدرسة. يعتمد البحث المنهج المقارن (CM) عبر موازنة التجربة المصرية بنموذج ماليزيا في الاعتماد الوطني، وتجربة الإمارات العربية المتحدة في الرقابة المدرسية، ونموذج المملكة المتحدة في معايير التفتيش التربوي. ويقتصر المجال الموضوعي على اعتماد مدارس التعليم قبل الجامعي، بينما تتحدد

الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين بجمهورية مصر العربية. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتشخيص عوائق تطبيق المعايير الدولية، وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تفعيل نظم الاعتماد الأكاديمي (AA) بشكل جوهري يسهم في تحويل المدارس إلى وحدات منتجة للجودة، وينتهي البحث بتقديم آليات عملية لتعزيز مسارات الاعتماد الأكاديمي (AA) بما يضمن تحقيق التميز المؤسسي المستدام في النظام التعليمي المصري.

.1443 **العنوان:** "**جودة التعليم في المناطق الريفية المصرية في ضوء بعض المتغيرات البيئية والاجتماعية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب والهند والبرازيل**"

الموضوع: يهدف هذا البحث الأكاديمي المبتكر إلى تحليل العلاقة الارتباطية والسببية بين العوامل البيئية والاجتماعية المتداخلة في المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية بوصفها المتغير المستقل، وبين جودة التعليم Quality of Education QE)) المقدمة للطلاب في هذه المناطق بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار سعي الدولة لتحقيق مبدأ العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص ضمن رؤية مصر **2030**. ويتناول البحث مفهوم QE من خلال تحليل المعايير الوطنية المعتمدة للارتقاء بالمدارس الريفية، مع التركيز على دراسة المتغيرات الوسيطة الجوهرية التي تشمل كفاءة المعلمين، وتطور البنية التحتية المدرسية، وكفاية مستوى التمويل التعليمي المخصص للقرى. ويعتمد البحث في إجراءاته المنهجية على المنهج المقارن (Comparative Method (CM بمراحله الأربع؛ الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة؛ وذلك لمقارنة التجربة المصرية الرائدة بخبرات وتجارب دول المغرب، والهند، والبرازيل في مجال تطوير التعليم الريفي والحد من تسرب الطلاب. ويقتصر المجال والحدود الموضوعية للدراسة على تحليل واقع مدارس الريف المصري، بينما تتحدد الحدود البشرية في عينة ممثلة من طلاب ومعلمي قرى محافظات الصعيد والدلتا لضمان شمولية النتائج. ويستخدم البحث بجانب CM المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM لرصد البيانات وتفسيرها تربويًا. ويوضح البحث طبيعة العلاقة القوية بين تحسين البيئة الاجتماعية المحيطة وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تشير إلى أن الارتقاء بجودة التعليم الريفي يتطلب سياسات تشريعية ومالية داعمة للمعلم والبيئة التحتية بشكل متكامل، مما يسهم بفعالية في تقليص الفجوة التعليمية التنموية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في المجتمع المصري المعاصر، ويحقق استدامة التنمية البشرية المنشودة في كافة ربوع الوطن بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة في التربية الدولية.

.1444 **العنوان:** "**جودة القيادة المدرسية وعلاقتها بفاعلية العمليات التعليمية في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع أستراليا والدنمارك وفنلندا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث التربوي إلى دراسة وتحليل العلاقة الوظيفية بين مستوى جودة القيادة المدرسية School Leadership (SL) بوصفها المتغير المستقل، وبين جودة العمليات التعليمية والمخرجات التربوية داخل المدارس المصرية بوصفها المتغير التابع، وذلك لمواكبة التحولات العالمية في الإدارة التعليمية. ويتناول البحث مفهوم SL من حيث برامج التدريب القيادي المتقدمة، ونظم الحوكمة الرشيدة، والكفاءة المهنية لمديري المدارس في ظل التوجه نحو اللامركزية. كما يدرس البحث بعمق المتغيرات الوسيطة المتمثلة في السياسات التعليمية القائمة، وثقافة العمل الجماعي السائدة داخل المؤسسة، ومدى دعم الإدارات التعليمية العليا للقادة الميدانيين. ويعتمد البحث في بنيته على المنهج المقارن (CM) عبر مقابلة ومقارنة التجربة المصرية الحالية بالنماذج الدولية المتطورة في أستراليا، والدنمارك، وفنلندا، لاستنباط أفضل الممارسات التي يمكن توطينها محليًا. ويقتصر المجال الموضوعي للبحث على أبعاد القيادة المدرسية في مرحلة التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية قادة المدارس والمعلمين بجمهورية مصر العربية، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لوصف الظاهرة وتحليل متغيراتها بدقة. ويوضح البحث وجود علاقة طردية مؤكدة بين تمكين القادة المدرسيين وارتفاع مستوى الأداء المؤسسي العام. وتشير النتائج المتوقعة التي سيخلص إليها البحث إلى أن الاستثمار في

إعداد وتأهيل القيادات المدرسية وفق المعايير الدولية يسهم مباشرة في رفع جودة QE وتحقيق الاستقرار والاستدامة المؤسسية داخل المدارس المصرية، مما ينعكس إيجابًا على تنافسية المنظومة التعليمية المصرية في التقارير الدولية، ويؤدي في النهاية إلى بناء جيل قادر على الإبداع والقيادة في ظل تحديات القرن الحادي والعشرين والتحول الرقمي المتسارع.

1445. **العنوان:** "تطبيق معايير الجودة الشاملة في رياض الأطفال المصرية وانعكاساتها على نمو الطفل: دراسة مقارنة بين مصر واليابان والنرويج وفنلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث العلمي تحليل العلاقة التأثيرية بين تطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات رياض الأطفال المصرية بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستوى النمو المعرفي والاجتماعي والوجداني للأطفال بوصفه المتغير التابع، تأكيدًا على أهمية مرحلة الطفولة المبكرة كحجر زاوية في بناء الإنسان المصري. ويتناول البحث مفهوم جودة الطفولة المبكرة (ECQ (Early Childhood Quality من خلال دراسة محاور البيئة الصفية، وتطور المناهج التعليمية، وأساليب التعلم النشط المتبعة. كما يدرس البحث دور المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مستوى تأهيل المعلمات تربويًا، ودرجة الدعم والوعي الأسري، ومدى حداثة تجهيزات الروضة التكنولوجية والترفيهية. ويعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج المقارن (CM) من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين التجربة المصرية وخبرات دول اليابان، والنرويج، وفنلندا في مجال رعاية وتعليم الطفولة المبكرة. ويقتصر المجال الموضوعي للدراسة على معايير الجودة والاعتماد، بينما تشمل الحدود البشرية الأطفال في الفئة العمرية من 4 إلى 6 سنوات والمعلمات بمؤسسات رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتفسير البيانات وربطها بالواقع التربوي المعاش. وتبين الدراسة العلاقة الوثيقة بين توفير بيئة تعليمية ذات جودة عالية وبين سرعة اكتساب الطفل للمهارات الحياتية واللغوية الأساسية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الالتزام الدقيق بتطبيق معايير ECQ يسهم بفاعلية في بناء شخصية الطفل المصرية المتوازنة وتنمية مواهبه المبكرة بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة، ويوصي البحث بضرورة تبني نماذج دولية مرنة تتناسب مع الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري لضمان مخرجات تعليمية متميزة عالميًا.

1446. **العنوان:** "مدى التزام المدارس المصرية بمعايير ضمان الجودة الرقمية وتأثيرها على نواتج التعلم: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وإستونيا وسنغافورة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين مدى التزام المدارس المصرية بتطبيق معايير ضمان الجودة الرقمية (DQ (Digital Quality بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن نواتج التعلم الرقمي واكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين لدى الطلاب بوصفها المتغير التابع، في ظل التحول الرقمي الشامل الذي تشهده الدولة المصرية. ويتناول البحث مفهوم DQ في المنظومة التعليمية من حيث قوة البنية التكنولوجية، وجودة المحتوى الرقمي التفاعلي، وكفاءة أساليب التقييم الإلكتروني الحديثة. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في امتلاك المعلمين للمهارات الرقمية المتقدمة، وحجم دعم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ومدى استدامة البنية التحتية للإنترنت بالمدارس. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) عبر إجراء مقارنة منهجية بين التجربة المصرية ونماذج دول كوريا الجنوبية، وإستونيا، وسنغافورة، لكونها من الدول الرائدة عالميًا في رقمنة التعليم. ويقتصر المجال الموضوعي على معايير الجودة الرقمية في التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين بالمدارس المصرية، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لجمع وتحليل البيانات الفنية والتربوية. ويوضح البحث العلاقة الطردية بين جودة المنصات الرقمية وارتفاع دافعية الطلاب نحو التعلم الذاتي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تعزيز الجودة الرقمية يسهم بفاعلية في تحسين QE، شريطة تطوير سياسات رقمية وطنية متكاملة تتضمن التدريب المستمر للكادر البشري وتحديث المحتوى الرقمي بصفة دورية، بما يضمن للمتعلم المصري التنافسية في سوق العمل الرقمي العالمي، ويحقق أهداف الاستراتيجية القومية للتحول الرقمي في التعليم بجمهورية مصر العربية.

1447. **العنوان:** "تطوير نظم تقييم المدارس المصرية في ضوء النماذج العالمية المعاصرة: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا والمملكة المتحدة وكندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين أساليب ونظم تقييم المدارس المصرية بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن الأداء المؤسسي التعليمي الشامل بوصفه المتغير التابع، لضمان استمرارية التطوير في المدرسة المصرية. ويتناول البحث مفهوم تقييم المدارس SE (School Evaluation) من حيث آليات التقييم التكويني والختامي، ومنظومة المساءلة التربوية، واستراتيجيات التحسين المستمر القائم على نتائج التقييم. كما يدرس البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة المتمثلة في تنوع أدوات التقييم المستخدمة، ودرجة شفافية إعلان النتائج للمجتمع، وفاعلية برامج التدريب الموجهة لفرق التقييم. ويعتمد البحث في مساره على المنهج المقارن (CM) من خلال مقابلة وتحليل التجربة المصرية بنماذج دول فنلندا، والمملكة المتحدة، وكندا، لاستنباط آليات تقييمية تتسم بالموضوعية والفاعلية. ويقتصر المجال الموضوعي على أطر ونظم تقييم المدارس قبل الجامعية، بينما تشمل الحدود البشرية فرق المراجعة الخارجية والقيادات المدرسية بجمهورية مصر العربية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتوصيف نظم التقييم الحالية وتحليل فجوات الأداء. ويبين البحث العلاقة الارتباطية بين دقة عمليات SE وبين قدرة المدرسة على تحديد نقاط القوة والضعف وتطوير خطط تحسين واقعية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطوير نظم التقييم المدرسية وفق المعايير العالمية يسهم في رفع كفاءة المدارس وتحسين جودة QE بشكل مستدام، ويوصي البحث بضرورة بناء منظومة تقييم وطنية شاملة تعتمد على الشراكة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع، بما يحقق أعلى معدلات الأداء المؤسسي التعليمي في مصر، ويدعم جهود الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في تحقيق رسالتها السامية.

1448. **العنوان:** "جودة التعليم العالي في مصر وفق معايير الاعتماد الدولية: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا وألمانيا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجامعي بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة البرامج الأكاديمية المصرية وتنافسية الخريجين بوصفها المتغير التابع، لمواكبة متطلبات التدويل في التعليم العالي. ويتناول البحث مفهوم جودة التعليم العالي HEQ (Higher Education Quality) من خلال محاور تحديث البرامج الدراسية، ودعم البحث العلمي والابتكار، ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس مهنيًا وبحثيًا. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في تطور البنية الجامعية التكنولوجية، وكفاية التمويل المخصص للبحث العلمي، ومدى التوجه نحو التدويل الأكاديمي والشراكات الدولية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) عبر مقارنة التجربة المصرية الحالية بنماذج دول ماليزيا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، لكونها تمثل تجارب ناجحة في تحقيق الجودة العالمية. ويقتصر المجال الموضوعي على معايير جودة التعليم العالي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع تطبيق معايير الجودة في الجامعات المصرية. ويوضح البحث العلاقة السببية بين الالتزام بمعايير الجودة العالمية وبين تحسن ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات الدولية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطبيق المعايير الدولية للاعتماد يسهم مباشرة في رفع تنافسية الجامعات المصرية، ويؤدي إلى تخريج كوادر قادرة على المنافسة في سوق العمل الإقليمي والدولي، مع التوصية بضرورة منح الجامعات استقلالية أكبر في تطوير برامجها بما يتوافق مع معايير HEQ المعاصرة، وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية.

1449. **العنوان:** "تطوير ضمان الجودة في التعليم الفني المصري لدعم التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وكوريا الجنوبية والنمسا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين تطبيق نظم ضمان الجودة الشاملة في قطاع التعليم الفني المصري بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مهارات وكفايات الخريجين الفنيين لمواكبة احتياجات سوق العمل بوصفها المتغير التابع، تماشيًا مع توجهات الدولة المصرية في النهوض بالتعليم المهني. ويتناول البحث مفهوم جودة التعليم الفني (Technical Education Quality (TEQ من حيث جدارة المناهج القائمة على الكفايات، وفاعلية التدريب العملي في الورش، وقوة الشراكات مع القطاعات الصناعية. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة التدريب الميداني بالمصانع، ومدى دعم سوق العمل للخريجين، وحجم التمويل الموجه لتطوير المعامل والورش. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) عبر مقارنة التجربة المصرية الحالية بنماذج دول ألمانيا، وكوريا الجنوبية، والنمسا، والتي تعد قمة الهرم العالمي في التعليم الفني والتدريب المزدوج. ويقتصر المجال الموضوعي على نظم ضمان الجودة في التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب ومعلمي المدارس الفنية بمصر. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لرصد وتحليل واقع التعليم الفني المصري وتحدياته. ويوضح البحث العلاقة الطردية بين تطبيق معايير الجودة الفنية وبين زيادة قابلية التوظيف للخريجين وتقليل الفجوة بين التعليم والصناعة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطوير نظم الجودة في التعليم الفني يعزز من المهارات التقنية للخريجين ويدعم التنمية الاقتصادية الشاملة بجمهورية مصر العربية، مع بيان أهمية التوسع في نموذج التعليم الفني المزدوج المستلهم من التجربة الألمانية بما يتناسب مع البيئة الإنتاجية المصرية لتحقيق نهضة صناعية حقيقية بسواعد مصرية مؤهلة عالميًا.

.1450 **العنوان:** "**جودة التدريس الجامعي في مصر وأثرها على مخرجات التعلم: دراسة مقارنة بين مصر وكندا وإسبانيا وفنلندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة وفحص العلاقة الارتباطية بين جودة التدريس الجامعي بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن نواتج تعلم الطلاب المصريين وكفاءتهم المهنية بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار جهود تطوير منظومة التعليم العالي بمصر. ويتناول البحث مفهوم جودة التدريس (Teaching Quality (TQ من حيث الكفاءة التربوية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس، ومدى استخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة، وتطور أساليب التقييم والقياس التربوي. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في برامج التدريب الأكاديمي المستمر، وحجم دعم المؤسسات الجامعية، وسيادة ثقافة التطوير المهني بين أعضاء هيئة التدريس. ويعتمد البحث في خطواته على المنهج المقارن (CM) من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين التجربة المصرية ونماذج دول كندا، وإسبانيا، وفنلندا، للوقوف على أحدث استراتيجيات التدريس الجامعي الفعالة. ويقتصر المجال الموضوعي على أساليب وجودة التدريس في مرحلة التعليم الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات المصرية، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتشخيص واقع التدريس الجامعي الحالي. ويوضح البحث العلاقة القوية بين اتباع استراتيجيات التدريس المتمركزة حول المتعلم وبين جودة المخرجات التعليمية والبحثية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تحسين TQ يسهم بفاعلية في رفع كفاءة الخريجين وتعزيز تنافسية التعليم الجامعي المصري على المستويين الإقليمي والدولي، وينتهي البحث بتقديم إطار مقترح لتطوير الأداء التدريسي الجامعي في مصر، مبينًا أهمية إنشاء مراكز متطورة للتميز في التعليم والتعلم بالجامعات المصرية لضمان مواكبة المستجدات التربوية العالمية وتحقيق الجودة الأكاديمية المنشودة.

.1451 **العنوان:** "**جودة بيئة التعلم المدرسية في التعليم قبل الجامعي المصري: دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة وفرنسا وفنلندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث الأكاديمي الرصين إلى تحليل العلاقة الارتباطية والسببية بين جودة بيئة التعلم المدرسية (Learning Environment (LE بوصفها المتغير المستقل، وبين مستوى تفاعل الطلاب المصريين ودافعيتهم نحو التعلم بوصفه المتغير التابع، وذلك في إطار جهود تطوير التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية بما يتوافق مع رؤية مصر 2030. ويتناول البحث مفهوم LE من أبعاد شاملة تتضمن الأمن المادي والنفسي داخل المدارس، وتنظيم المساحات الصفية بما يدعم الابتكار، وتنوع الأنشطة التفاعلية التي تحفز التعلم النشط، مع التركيز على دور المتغيرات الوسيطة الجوهرية

المتمثلة في المناخ النفسي العام بالمدرسة، ومدى دعم الإدارة المدرسية للمعلمين، وتوافر الموارد التعليمية التكنولوجية والتقليدية. ويعتمد البحث في إجراءاته على المنهج المقارنة CM) (Comparative Method لتقصي وتحليل أفضل الممارسات في دول سنغافورة، وفرنسا، وفنلندا بوصفها نماذج دولية رائدة في خلق بيئات تعلم محفزة، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي DAM) (Descriptive Analytical Method لوصف الواقع المصري المعاش. وتتمثل الحدود الموضوعية في أطر جودة بيئة التعلم، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب ومعلمي المرحلتين الابتدائية والإعدادية بالمدارس الحكومية المصرية، بحدود جغرافية تشمل عينة من محافظات الجمهورية. ويبين البحث طبيعة العلاقة الطردية القوية بين تحسين مدخلات LE وارتفاع مستوى المشاركة الأكاديمية للطلاب، وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في أن تطوير البيئة الفيزيقية والاجتماعية للمدرسة يقلل من نسب الهدر التربوي ويزيد من جاذبية المدرسة للمتعلم المصري. كما يخلص البحث إلى تقديم إطار تنظيمي مقترح لتطوير بيئات التعلم في مصر يعتمد على اللامركزية والمشاركة المجتمعية، مع توضيح كيف يمكن لـ CM أن يساهم في سد الفجوة بين الواقع المصري والمعايير الدولية، بما يضمن بناء شخصية طالب متكاملة وقادرة على الإبداع في ظل تحديات القرن الحادي والعشرين.

1452. **العنوان: "جودة الحوكمة التعليمية في النظام التعليمي المصري في ضوء المعايير الدولية: دراسة مقارنة بين مصر والنرويج وأستراليا وكندا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة التأثيرية بين جودة الحوكمة التعليمية EG) (Educational Governance بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن الأداء المؤسسي الشامل للنظام التعليمي المصري بوصفه المتغير التابع، وذلك في سياق حركات الإصلاح التعليمي الكبرى التي تشهدها الدولة. ويتناول البحث مفهوم EG من منظور المعايير الدولية الحديثة التي ترتكز على الشفافية الإدارية، والمشاركة المجتمعية في صنع القرار، والمساءلة التربوية الفعالة، وسيادة القانون داخل المؤسسات التعليمية. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في قوة الإطار التشريعي والقانوني المنظم للتعليم، ومدى بناء القدرات القيادية لدى الكوادر الإدارية، وتكامل المستويات الإدارية بين الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) بالاستفادة من خبرات وتجارب دول النرويج، وأستراليا، وكندا، لاستنباط آليات حوكمة تتناسب مع الخصوصية الثقافية المصرية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتشخيص واقع الهياكل الإدارية الحالية. وتتمثل الحدود الموضوعية في مبادئ الحوكمة الرشيدة، بينما تقتصر الحدود البشرية على القيادات التعليمية بمختلف مستوياتها وصانعي القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ويناقش البحث العلاقة بين تطبيق معايير EG وتجويد المخرجات التعليمية والحد من البيروقراطية الإدارية التي تعيق التطور، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تشير إلى أن تفعيل الحوكمة الرقمية والشفافية يدعم كفاءة النظام التعليمي المصري ويرفع من مستوى الرضا المجتمعي عن الخدمات التعليمية المقدمة. وينتهي البحث بوضع تصور مقترح لنظام حوكمة تعليمي مصري متطور يدمج بين المتطلبات الوطنية والمعايير العالمية، بما يضمن استدامة عمليات التطوير وتحقيق أعلى معدلات النزاهة والاحترافية في الإدارة التعليمية بجمهورية مصر العربية.

1453. **العنوان: "فاعلية نظم التقييم الذاتي المؤسسي في المدارس المصرية: دراسة مقارنة بين مصر وإيرلندا والهند ونيوزيلندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة وفحص العلاقة الارتباطية بين التقييم الذاتي المؤسسي School Self-Evaluation SSE)) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن جودة الأداء الداخلي للمدرسة المصرية بوصفه المتغير التابع، كأداة جوهرية لضمان الجودة والاعتماد التربوي. ويتناول البحث مفهوم SSE كعملية تقييمية داخلية مستمرة تهدف إلى رصد نقاط القوة والضعف وتطوير خطط تحسين واقعية نابعة من احتياجات المدرسة ذاتها، مع دراسة دور المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة ومهارات فرق الجودة المدرسية، ومدى انتشار ثقافة التحسين المستمر بين أعضاء هيئة التدريس، وتوافر قواعد البيانات الرقمية الموثوقة التي تدعم اتخاذ القرار. ويعتمد البحث في مساره المنهجي على المنهج المقارن (CM) من خلال

تحليل خبرات دول إيرلندا، والهند، ونيوزيلندا، والتي تمتلك نماذج متقدمة في التقييم الذاتي المرتكز على مخرجات التعلم، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتوصيف فجوات الأداء في المدارس المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير الجودة والتقييم المؤسسي، بينما تقتصر الحدود البشرية على فرق الجودة، والمديرين، والمعلمين بالمدارس الحكومية المصرية بمراحل التعليم العام. ويبين البحث العلاقة الوثيقة بين فاعلية SSE وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي للطلاب وتطوير الأداء المهني للمعلمين، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تؤكد أن التقييم الذاتي الفعال يعزز من قدرة المدارس المصرية على تحقيق معايير الاعتماد القومي. وينتهي البحث بتقديم إطار إجرائي مقترح لتفعيل التقييم الذاتي بالمدارس المصرية، يراعي المتطلبات التشريعية للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ويقترح آليات لتحويل التقييم من مجرد إجراء إداري ورقي إلى ممارسة تربوية أصيلة تضمن التحسين المستدام والمستمر في جودة المخرجات التعليمية.

1454. **العنوان:** **"تحليل جودة المناهج الدراسية في التعليم المصري في ضوء المعايير الدولية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا والإمارات وسنغافورة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة البنيوية بين معايير جودة المناهج الدراسية (CQ (Curriculum Quality بوصفها المتغير المستقل، وبين فاعلية تعلم الطلاب المصريين ونواتجهم المعرفية والمهارية بوصفها المتغير التابع، في ظل ثورة تطوير المناهج الحالية بمصر. ويتناول البحث مفهوم CQ من حيث حداثة المحتوى العلمي، وعمق المعرفة المقدمة، والتسلسل المنطقي للمفاهيم، ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل وتحديات المستقبل، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في برامج تدريب المعلمين على المناهج الجديدة، وتوافر الأدلة الإرشادية الرقمية والورقية، ومستوى التطبيق الفعلي للمنهج داخل الصف الدراسي. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) بالاستفادة من خبرات دول فنلندا، والإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة، لكونها تمثل نماذج عالمية وإقليمية ناجحة في بناء المناهج القائمة على الكفايات، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل وثائق المناهج المصرية الحالية. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير بناء وتطوير المناهج، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء ومطوري المناهج بمركز تطوير المناهج وعينة من المعلمين بالميدان التعليمي المصري. ويبين البحث العلاقة الطردية بين جودة تصميم المنهج وارتفاع قدرة الطلاب على التفكير الناقد وحل المشكلات، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تشير إلى أن تطوير المناهج وفق المعايير الدولية يحسن بشكل ملحوظ نواتج التعلم في مصر ويقلل الفجوة بين التعليم المحلي والعالمي. وينتهي البحث بصياغة جملة من التوصيات الاستراتيجية لتطوير المناهج المصرية، تركز على دمج المهارات الحياتية والقيم الوطنية والمهارات الرقمية بشكل تكاملي، بما يضمن إعداد جيل مصري منافس عالميًا ومنتمي لهويته الوطنية، وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة في منظومة التعليم بجمهورية مصر العربية.

1455. **العنوان:** **"اعتماد البرامج الجامعية في الجامعات الحكومية المصرية في ضوء التجارب الدولية: دراسة مقارنة بين مصر وجنوب أفريقيا وماليزيا وألمانيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين شروط ومعايير اعتماد البرامج الجامعية Program Accreditation (PA) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة البرامج الأكاديمية والمخرجات التعليمية والبحثية في الجامعات الحكومية المصرية بوصفه المتغير التابع. ويتناول البحث مفهوم PA من حيث تكامل معايير البحث العلمي، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، وبناء المقررات الدراسية وفق احتياجات سوق العمل الدولي، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في حجم التمويل المخصص للبرامج، وتطور البنية التحتية والمختبرات الجامعية، وفصل نظم المتابعة والتقييم المستمر. ويعتمد البحث في إجراءاته على المنهج المقارن (CM) من خلال تحليل خبرات دول جنوب أفريقيا، وماليزيا، وألمانيا، لاستلهام نماذج اعتماد تضمن التدويل الأكاديمي، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لرصد واقع الاعتماد في الكليات

المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير جودة البرامج الأكاديمية، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب والقيادات الجامعية بالجامعات الحكومية المصرية. ويبين البحث العلاقة السببية بين صرامة معايير الاعتماد وارتفاع تصنيف الجامعات المصرية دوليًا وزيادة ثقة جهات التوظيف في الخريجين، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تؤكد أن تطوير نظم الاعتماد البرامجي يعزز من تنافسية التعليم العالي المصري ويجعل منه قبلة للطلاب الوافدين. وينتهي البحث بتقديم نموذج مقترح لتطوير معايير PA في الجامعات المصرية، يعتمد على المرونة والابتكار وتلبية احتياجات التنمية القومية الشاملة، مع توضيح أهمية الربط بين الاعتماد المحلي والاعتماد الدولي لضمان جودة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية بما يتوافق مع المعايير العالمية في التربية الدولية والإدارة الجامعية المعاصرة.

.1456 **العنوان:** "ضمان جودة التقييم الإلكتروني في المدارس المصرية: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وإستونيا وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين تطبيق معايير جودة التقييم الإلكتروني Electronic Assessment EA)) بوصفها المتغير المستقل، وبين دقة ومصداقية القياس التربوي لنواتج التعلم لدى الطلاب المصريين بوصفها المتغير التابع، في ظل التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا في الاختبارات القومية. ويتناول البحث مفهوم EA من خلال أبعاد الاختبارات الرقمية التفاعلية، والتقييم التكيفي، ونظم التصحيح الإلكتروني، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مدى جاهزية البنية التكنولوجية التحتية بالمدارس، ومستوى تدريب المعلمين على تصميم الاختبارات الرقمية، ومدى موثوقية وأمان المنصات التعليمية المستخدمة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) بالاستفادة من خبرات دول كوريا الجنوبية، وإستونيا، وسنغافورة، لكونها نماذج رائدة عالميًا في تطبيق نظم التقييم الرقمي الشامل، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع التقييم الإلكتروني في المدارس الثانوية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير جودة القياس والتقويم الرقمي، بينما تقتصر الحدود البشرية على الطلاب والمعلمين بمراحل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية. ويبين البحث العلاقة الوثيقة بين جودة تصميم أدوات EA وبين تحقيق العدالة التعليمية ودقة رصد مستويات الطلاب الحقيقية بعيدًا عن التدخلات البشرية، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تشير إلى أن جودة التقييم الإلكتروني تدعم عدالة القياس التربوي وتوفر بيانات دقيقة لصناع القرار. وينتهي البحث بتقديم إطار فني وتربوي مقترح لضمان جودة التقييم الإلكتروني في مصر، يتضمن معايير تقنية وتربوية صارمة تضمن صدق وثبات الاختبارات الرقمية، ويحمي حقوق الطلاب، ويسهم في تطوير منظومة التقييم بما يخدم أهداف الإصلاح التعليمي الشامل في مصر.

.1457 **العنوان:** "جودة برامج إعداد المعلم في مصر في ضوء المعايير الدولية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وسنغافورة وكندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين جودة برامج إعداد المعلمين بالجامعات (Teacher Education (TE بوصفها المتغير المستقل، وبين كفاءة الخريجين في تطبيق استراتيجيات التدريس الفعال وإدارة الصف بمهنية بوصفها المتغير التابع، تلبيةً لمتطلبات المدرسة المصرية الحديثة. ويتناول البحث مفهوم TE من حيث فلسفة الإعداد، وتوازن الجوانب الأكاديمية والتربوية، وجودة التدريب العملي الميداني، وكفاءة الإشراف التربوي، وتطور البنية الجامعية لكليات التربية. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في قوة الشراكات بين كليات التربية والمدارس، وجودة المقررات الدراسية المطورة، وحجم الدعم المؤسسي والمالي لبرامج الإعداد. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) من خلال تحليل خبرات فنلندا، وسنغافورة، وكندا، والتي تمتلك أفضل نظم إعداد معلمين في العالم، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتشخيص واقع كليات التربية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير جودة برامج إعداد المعلم قبل الخدمة، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس بها بجمهورية مصر العربية. ويبين البحث العلاقة الطردية القوية بين جودة TE وارتفاع مستوى الأداء المهني للمعلمين في الميدان، مما ينعكس مباشرة على جودة التعليم المدرسي المصري. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطوير برامج الإعداد وفق المعايير الدولية يساهم في سد

الفجوة بين مخرجات كليات التربية واحتياجات المدارس الفعلية. وينتهي البحث بوضع تصور مقترح لتطوير برامج إعداد المعلم في مصر، يركز على الجانب التطبيقي الميداني والمهارات الرقمية، بما يضمن تخريج معلم مصري قادر على قيادة قاطرة التطوير التعليمي وتحقيق الريادة التعليمية الدولية لمصر.

.1458 **العنوان:** "جودة إدارة المدارس المصرية في ضوء معايير القيادة الفاعلة: دراسة مقارنة بين مصر وأستراليا وألمانيا وفنلندا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة التأثيرية بين جودة إدارة المدرسة (SM (School Management بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن الأداء المدرسي العام والمناخ التنظيمي بوصفه المتغير التابع، لضمان كفاءة العمليات التربوية بالمدارس المصرية. ويتناول البحث مفهوم الإدارة المدرسية الفاعلة من خلال أبعاد القيادة التعليمية، والتخطيط الاستراتيجي، والحوكمة الداخلية، وإدارة الموارد البشرية والمالية بفعالية، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في نوعية التدريب القيادي المتاح للمديرين، ومدى دعم المجتمع المحلي للمدرسة، ومهارة استخدام البيانات المدرسية في اتخاذ القرارات التربوية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) بالاستفادة من خبرات وتجارب أستراليا، وألمانيا، وفنلندا، في تطبيق نماذج الإدارة المدرسية المستقلة والقيادة التشاركية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لوصف واقع الإدارة في المدارس الحكومية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير جودة القيادة والإدارة المدرسية، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والوكلاء بمراحل التعليم قبل الجامعي في مصر. ويبين البحث العلاقة الارتباطية الموجبة بين كفاءة SM وارتفاع الروح المعنوية للمعلمين وتحسن مستويات الطلاب الأكاديمية، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تشير إلى أن تحسين أنماط الإدارة المدرسية يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي ويقلل من المركزية الإدارية. وينتهي البحث بتقديم إطار تنظيمي مقترح لتطوير الإدارة المدرسية في مصر، يرتكز على نموذج القيادة المدرسية الفاعلة، ويوصي بتبني مسارات مهنية واضحة لإعداد القادة التربويين بما يتوافق مع المعايير الدولية الحديثة في الإدارة التعليمية، ويضمن استدامة التحسين المدرسي الشامل في المنظومة التعليمية المصرية.

.1459 **العنوان:** "الجودة المؤسسية في المدارس التجريبية والخاصة في مصر: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وماليزيا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين تطبيق معايير الجودة المؤسسية (IQ (Institutional Quality بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن الأداء الأكاديمي والإداري في المدارس الرسمية لغات (التجريبية) والمدارس الخاصة المصرية بوصفه المتغير التابع. ويتناول البحث مفهوم IQ من حيث كفاءة نظم التمويل، وفاعلية الإشراف الفني، واستراتيجيات تطوير المعلمين، وجودة المبنى المدرسي والتجهيزات، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في سياسات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المنظمة لهذه الأنماط، وصرامة نظم المتابعة والتقييم، وقوة الشراكات التعليمية الدولية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) من خلال تحليل خبرات دول تركيا، وماليزيا، والمملكة المتحدة، في إدارة التعليم غير الحكومي والتعليم المتميز، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لمقارنة جودة الأداء بين الأنماط التعليمية المختلفة بمصر. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير الجودة المؤسسية والاعتماد، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والقيادات بهذه المدارس. ويبين البحث العلاقة بين ضبط الجودة المؤسسية وتحقيق التنافسية التعليمية بين المدارس المصرية، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تشير إلى أن ضبط الجودة المؤسسية يحقق التوازن المطلوب بين مختلف أنماط التعليم في مصر ويضمن حقوق المتعلمين في الحصول على تعليم متميز. وينتهي البحث بتقديم رؤية مقترحة لضبط وتطوير معايير الجودة في المدارس التجريبية والخاصة بمصر، تضمن استمرار تفوقها الأكاديمي مع مراعاة البعد الاجتماعي والوطني، وتقدم مقترحات لتكامل الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص لتحسين جودة التعليم العام في جمهورية مصر العربية وفق المعايير الدولية المعاصرة.

.1460 **العنوان:** "تطوير معايير جودة المناهج الرقمية في التعليم المصري: دراسة مقارنة بين مصر وكندا وكوريا الجنوبية وإستونيا"

الموضوع: يدرس هذا البحث بأسلوب تحليلي مقارن العلاقة بين تطبيق معايير جودة المناهج الرقمية Digital Curriculum (DC) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن نواتج التعليم الإلكتروني وتنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب المصريين بوصفها المتغير التابع، تماشيًا مع خطة الدولة للتحول نحو المجتمع الرقمي. ويتناول البحث مفهوم DC من خلال معايير التصميم التربوي الرقمي، ودرجة التفاعلية، وتكامل الوسائط المتعددة، ومدى مواءمة المحتوى للأجهزة اللوحية (التابلت) والمنصات التعليمية، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مهارات المعلمين الرقمية، وقوة البنية التكنولوجية المدرسية، ومدى دعم السياسات التعليمية والتشريعية لهذا التحول. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) بالاستفادة من خبرات دول كندا، وكوريا الجنوبية، وإستونيا، بوصفها نماذج عالمية رائدة في دمج التكنولوجيا بالمناهج، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل المحتوى الرقمي المتاح على بنك المعرفة المصري والمنصات التابعة للوزارة. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير تصميم المناهج الرقمية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين بمراحل التعليم قبل الجامعي بمصر. ويبين البحث العلاقة الطردية بين جودة التصميم التعليمي للمنهج الرقمي وارتفاع مستويات التحصيل والدافعية لدى الطلاب، مع بيان أهم النتائج المتوقعة التي تؤكد أن تطوير المناهج الرقمية وفق معايير الجودة العالمية يسهم بشكل جذري في تحسين نواتج التعليم الإلكتروني في مصر. وينتهي البحث بوضع دليل مقترح لمعايير جودة المناهج الرقمية المصرية، يتضمن الجوانب التربوية والتقنية والفنية، بما يضمن تقديم محتوى رقمي متميز يسهم في بناء مواطن مصري رقمي قادر على التعلم المستمر والتنافس في ظل الثورة الصناعية الرابعة.

1461. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لجودة برامج التدريب المهني المستمر - *(In-Service Teacher Training ITT)* وأثرها في تطوير الأداء التدريسي لمعلمي التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات اليابان والإمارات العربية المتحدة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين جودة برامج التدريب المهني المستمر (In-Service Teacher Training - ITT) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين مستوى تطوير الأداء المهني والتدريسي لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية بوصفه متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في الحاجة الملحة لتجاوز النماذج التدريبية التقليدية المتقطعة والتحول نحو مسارات إنماء مهني مستدامة تضمن نقل أثر التدريب إلى داخل الغرف الصفية بفاعلية. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في جودة هذا التحول، ومنها كفاءة الكوادر التدريبية، ومدى حداثة الحقائب التدريبية الرقمية، وفعالية آليات المتابعة والتقويم الميداني للأداء. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في استراتيجيات التدريب أثناء الخدمة الموجهة لتحسين ممارسات التدريس والتعلم، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الحكومية المصرية، والحدود البشرية في معلمي التعليم الأساسي ومدربي المراكز الاستكشافية والأكاديمية المهنية للمعلمين. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في سياق التربية الدولية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لرصد وتحليل واقع التدريب في مصر ومقارنته بالتجربة اليابانية الرائدة في نموذج دراسة الدرس (Lesson Study - LS) الذي يركز على التطوير داخل الفصل، وتجربة الإمارات العربية المتحدة في التدريب التخصصي القائم على معايير الأداء المهني. ويسعى البحث لتوضيح أثر الممارسات التدريبية الدولية في تعزيز الكفايات التدريسية للمعلم المصري وتحسين نواتج تعلم الطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار تنظيمي مقترح لتطوير منظومة التدريب المهني المستمر (ITT) في مصر، وتقديم توصيات إجرائية لبناء مجتمعات تعلم احترافية داخل المدارس تحاكي النماذج العالمية الناجحة، بما يضمن استدامة التطوير التربوي ورفع القدرة التنافسية للمعلم المصري على المستوى الدولي.

1462. **العنوان:** **"تحليل جودة البنية التحتية المدرسية وأثرها في الاعتماد الأكاديمي في التعليم المصري: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وتشيلي"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة الجوهرية بين جودة البنية التحتية المدرسية بوصفها المتغير المستقل، وقدرة المدارس المصرية على تحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي بوصفه المتغير التابع، وذلك في إطار جهود تحسين جودة التعليم قبل الجامعي تماشيًا مع رؤية مصر 2030. ويتناول البحث مفهوم البنية التحتية المدرسية، البنية التعليمية (Educational Infrastructure – EI)، من حيث توفر معايير الأمن المدرسي، وتجهيز الفصول الدراسية، ومعامل العلوم المتطورة، والفصول الذكية، ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية. كما يدرس البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة الصيانة الدورية، وتدفق التمويل، وكفاءة الإدارة المدرسية في استغلال الموارد المتاحة. ويعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) من خلال تحليل خبرات دولية رائدة مثل فرنسا التي تتميز ببنية مدرسية تاريخية وحديثة، وتشيلي التي نجحت في تطبيق نموذج التطوير البنائي المتدرج، وفيتنام التي حققت طفرة في بيئات التعلم المدرسية. ويقتصر المجال الموضوعي للدراسة على المدارس الحكومية في جمهورية مصر العربية، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من الطلاب والمعلمين والإداريين. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لجمع وتحليل البيانات الخاصة بواقع الـ EI. وتبرز الحدود المكانية في عينة مختارة من المحافظات المصرية لضمان تمثيل الواقع الجغرافي. وتكمن العلاقة بين المتغيرات في أن تحسين جودة الـ EI يؤدي مباشرة إلى تسهيل إجراءات الاعتماد وتعزيز مخرجات التعلم. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطوير مرافق المدرسة يعد شرطًا بنيويًا أساسيًا لا غنى عنه لتحقيق الاعتماد، مع ضرورة تبني نماذج تمويلية مبتكرة مستوحاة من التجارب الدولية لضمان استدامة المرافق التعليمية وتطويرها بما يخدم الأهداف القومية للتعليم المصري.

.1463 **العنوان:** "جودة نظم المتابعة والتقويم المدرسي في مصر في ضوء المعايير الدولية: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا وإيرلندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء العلاقة الارتباطية بين فاعلية نظم المتابعة والتقويم المدرسي بوصفها المتغير المستقل، وتحسن مستوى الأداء المؤسسي بوصفه المتغير التابع في المدارس المصرية. ويتناول البحث بالتحليل العميق مفهوم التقويم التربوي (Educational Evaluation – EE)، من حيث شمولية أدوات المتابعة، ودورية التقويم، وآليات استخدام التغذية الراجعة في تحسين الأداء الدراسي. كما يركز البحث على دراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل كفاءة الموجهين الفنيين، وشفافية التقارير الرقابية، ومدى دعم القيادة المدرسية لنتائج التقويم. ويعتمد البحث على الـ CM بالاستفادة من خبرات دولية متميزة مثل ماليزيا في نظم المتابعة الإلكترونية، وإيرلندا في تطبيق نظام التفتيش التربوي (School Inspection – SI)، ونيوزيلندا في التقييم الذاتي المدرسي. ويقتصر المجال الموضوعي على آليات التقويم في التعليم العام المصري، بينما تشمل الحدود البشرية الموجهين التربويين وقادة المدارس والمعلمين. ويستخدم البحث الـ DAM لوصف الواقع الراهن لنظم الـ EE وتحديد الفجوات مقارنة بالمعايير العالمية. وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر. وتتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في أن قوة نظام الـ SI والـ EE تساهم في ضبط الجودة داخل الفصول الدراسية وتطوير الأداء المهني للمعلمين. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطوير ممارسات التقويم والمتابعة وفق نماذج الـ SI الدولية يعزز من ثقافة المحاسبية والتحسين المستمر في المؤسسات التعليمية المصرية، مما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة المنظومة التعليمية ككل وتحقيق ميزة تنافسية للطلاب المصريين دوليًا.

.1464 **العنوان:** "التطوير المؤسسي كمدخل لضمان الجودة في المدارس المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات سنغافورة وهولندا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الوظيفية بين برامج التطوير المؤسسي بوصفها المتغير المستقل، وتحسن مستوى الجودة الشاملة في المدارس المصرية بوصفه المتغير التابع، في سياق الإصلاحات الهيكلية للتعليم قبل الجامعي. ويتناول البحث مفهوم التطوير المدرسي (School Development – SD)، من حيث عمليات التخطيط الاستراتيجي، وتحسين العمليات التعليمية، وبناء القدرات البشرية والمادية للمؤسسة. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في نمط القيادة المدرسية، وعمليات تطوير المناهج، وبرامج التدريب المهني المستمر للمعلمين. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال

تحليل ومقارنة خبرات سنغافورة الرائدة في مأسسة التطوير، وهولندا في تعزيز الاستقلالية المدرسية، وإنجلترا في معايير الجودة المؤسسية. ويقتصر المجال الموضوعي على استراتيجيات الـ SD في المدارس الحكومية والخاصة بمصر، بينما تشمل الحدود البشرية فرق جودة التعليم، وأعضاء الإدارات المدرسية، والمعلمين الأوائل. ويستخدم البحث الـ DAM لتحليل واقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد وعلاقتها بخطط الـ SD. وتتمثل الحدود المكانية في عينة من الإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية. وتظهر العلاقة بين المتغيرات أن نجاح الـ SD يعتمد على قدرة المدرسة على التحول إلى منظمة متعلمة تحقق معايير الجودة القومية والدولية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تبني مدخل التطوير المؤسسي الشامل يعد الخيار الاستراتيجي الأنسب لضمان استدامة الجودة، مع التأكيد على أهمية اللامركزية الإدارية وتفويض السلطات كعوامل محفزة للنجاح المؤسسي في البيئة التعليمية المصرية، مما يسهم في خلق بيئة تربوية محفزة للابتكار والتميز الأكاديمي.

1465. **العنوان:** "تأثير نظم الحوكمة على جودة التعليم الجامعي في مصر في ضوء التربية المقارنة: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة التأثيرية بين فاعلية نظم الحوكمة الجامعية بوصفها المتغير المستقل، وتحسن الأداء الأكاديمي والإداري في الجامعات المصرية بوصفه المتغير التابع. ويتناول البحث مفهوم الحوكمة في التعليم العالي (University Governance – UG)، من حيث أبعاد الاستقلالية المؤسسية، وتنوع مصادر التمويل، وتنظيم البرامج الأكاديمية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل. كما يركز على المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة القيادات الأكاديمية، ونظم اتخاذ القرار التشاركي، ومدى دمج تكنولوجيا المعلومات في العمليات الإدارية. ويعتمد البحث على الـ CM بالاستفادة من خبرة ألمانيا في الحوكمة الرشيدة والمستقرة، وكوريا الجنوبية في تطبيق الحوكمة الرقمية، واليابان في الحوكمة القائمة على الجودة الشاملة. ويقتصر المجال الموضوعي على الجامعات الحكومية المصرية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الجامعية من عمداء ورؤساء أقسام وأعضاء هيئة التدريس. ويستخدم البحث الـ DAM لتشخيص واقع الـ UG في مصر وتحديد المعوقات التي تواجه تطبيقها. وتتمثل الحدود المكانية في مجموعة مختارة من الجامعات الإقليمية والقاهرية. وتوضح الدراسة العلاقة بين المتغيرات من حيث إن تطبيق مبادئ الـ UG من شفافية ومساءلة يؤدي مباشرة إلى رفع كفاءة الإنتاج العلمي وتحسين التصنيف الدولي للجامعات. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن إصلاح الهياكل التنظيمية وتفعيل آليات الحوكمة يعد ركيزة أساسية لتحقيق التميز في التعليم العالي المصري، مع ضرورة صياغة تشريعات مرنة تمنح الجامعات استقلالية أكبر في إدارة مواردها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية في ظل التنافسية العالمية المتزايدة.

1466. **العنوان:** "جودة التعلّم النشط في المدارس المصرية في ضوء الاتجاهات العالمية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وكندا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تطبيق استراتيجيات التعلم النشط بوصفها المتغير المستقل، وتنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلاب المصريين بوصفها المتغير التابع، استجابةً للتحولات البيداغوجية المعاصرة. ويتناول البحث مفهوم التعلم النشط (Active Learning – AL)، من حيث آليات المشاركة الصفية، ومنهجية التعلم القائم على المشكلات، وأسس التعلم التعاوني الفعال. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في برامج تدريب المعلمين على استراتيجيات الـ AL، ومدى توافر الموارد والوسائط التعليمية داخل الصفوف، وطبيعة الأنشطة التطبيقية المضمنة في المناهج. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال تحليل مقارن لخبرات فنلندا في التعلم القائم على الظواهر، وكندا في التعلم المتمركز حول الطالب، وأستراليا في استراتيجيات التدريس الحديثة. ويقتصر المجال الموضوعي على تطبيق الـ AL في المرحلتين الإعدادية والثانوية بالمدارس المصرية، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من الطلاب والمعلمين والموجهين. ويستخدم البحث الـ DAM لرصد ممارسات الـ AL وتقييم أثرها على التحصيل والابتكار. وتتحدد الحدود المكانية في مدارس مختارة بجمهورية مصر العربية تمثل مستويات اجتماعية واقتصادية متنوعة. وتظهر العلاقة بين متغيرات الدراسة أن

كثافة وتنوع أنشطة الـ AL ترتبط طرديًا بزيادة قدرة الطلاب على التحليل والنقد وحل المشكلات المعقدة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التحول من التعليم التلقيني إلى الـ AL يتطلب ثورة في أساليب التقويم وتدريب المعلمين، مع أهمية تكييف النماذج الدولية لتناسب الكثافات الطلابية في المدارس المصرية، مما يساهم في بناء شخصية الطالب المصري القادرة على المنافسة في ظل متطلبات القرن الحادي والعشرين.

1467. **العنوان:** **"جودة التعليم الدامج لذوي الإعاقة في النظام التعليمي المصري في ضوء المعايير الدولية: دراسة مقارنة بين مصر وأستراليا والسويد"**

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين تطبيق معايير الجودة في التعليم الدامج بوصفها المتغير المستقل، وتحسن فرص التعلم والمشاركة الاجتماعية للطلاب ذوي الإعاقة في مصر بوصفه المتغير التابع. ويتناول البحث مفهوم التعليم الشامل (Inclusive Education – IE)، من حيث هندسة البيئة الصفية لتناسب الجميع، وتكييف المناهج الدراسية، واستخدام التقنيات المساعدة والأدوات المساندة المتطورة. كما يركز البحث على المتغيرات الوسيطة المتمثلة في الإعداد المهني للمعلمين للتعامل مع التنوع، ودعم الإدارة المدرسية لسياسات الدمج، وقوة الشراكات مع المجتمع المحلي وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على الـ CM بالاستفادة من خبرات أستراليا في التشريعات الدامجة، والسويد في تقديم الدعم الفردي، والولايات المتحدة الأمريكية في الوصول الشامل للتعلم. ويقتصر المجال الموضوعي على جودة الـ IE في مراحل التعليم قبل الجامعي بمصر، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب ذوي الإعاقة، وأقرانهم العاديين، ومعلمين التربية الخاصة والتعليم العام. ويستخدم البحث الـ DAM لتحليل الفجوة بين الممارسات الحالية والمعايير الدولية للـ IE. وتتمثل الحدود المكانية في المدارس الدامجة التابعة لوزارة التربية والتعليم بمصر. وتتجلى العلاقة بين المتغيرات في أن جودة البيئة الدامجة تعد الضامن الأساسي لتحقيق العدالة التعليمية وتقليل الهدر التربوي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن نجاح الـ IE في مصر يتطلب تكامل الجهود بين التجهيزات الهندسية والتأهيل التربوي، مع ضرورة نشر ثقافة التقبل والاختلاف داخل المجتمع المدرسي، مما يعزز من كفاءة المنظومة التعليمية المصرية في استيعاب كافة فئات المجتمع وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للجميع.

1468. **العنوان:** **"تحليل جودة برامج الجودة والاعتماد في الجامعات الخاصة المصرية: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا والإمارات"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين فاعلية تطبيق برامج الجودة والاعتماد في الجامعات الخاصة بوصفها المتغير المستقل، ومستوى تميز واعتماد البرامج الأكاديمية بوصفه المتغير التابع في السياق الجامعي المصري. ويتناول البحث مفهوم ضمان الجودة (Quality Assurance – QA)، من حيث معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وكفاءة أداء أعضاء هيئة التدريس، وجودة مخرجات البحث العلمي والابتكار. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في حجم الإمكانات المادية والتكنولوجية، ومدى توفر الدعم الإداري والمالي لعمادات الجودة، ونظم المتابعة الداخلية المستمرة. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال تحليل خبرات ماليزيا في نظام الاعتماد الوطني، والإمارات العربية المتحدة في جودة التعليم العالي الخاص، والأردن في معايير ضبط الجودة الجامعية. ويقتصر المجال الموضوعي على برامج الـ QA في الجامعات الخاصة بجمهورية مصر العربية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس، ومسؤولي وحدات الجودة. ويستخدم البحث الـ DAM لتقييم أثر الـ QA على تنافسية الخريجين في سوق العمل. وتتحدد الحدود المكانية في عينة من الجامعات الخاصة بمختلف الأقاليم المصرية. وتظهر العلاقة بين المتغيرات أن الالتزام بمعايير الـ QA يرفع من القيمة السوقية للجامعة ويجذب الاستثمارات التعليمية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطوير أطر الـ QA في الجامعات الخاصة المصرية يعزز من موثوقية الدرجات العلمية الممنوحة، مع التوصية بضرورة مواءمة معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مع المعايير الدولية لضمان الاعتراف العالمي بالمؤهلات المصرية وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للتعليم العالي المتميز.

1469. **العنوان:** "جودة التعليم في المناطق الحدودية المصرية في ضوء المعايير الدولية: دراسة مقارنة بين مصر وكينيا وتشيلي"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الحيوية بين تطبيق معايير الجودة التعليمية في المدارس الواقعة بالمناطق الحدودية والنائية بوصفها المتغير المستقل، وتحسن مستوى التحصيل الدراسي وتنمية المجتمع المحلي بوصفه المتغير التابع. ويتناول البحث مفهوم جودة التعليم (Education Quality – EQ)، في المناطق الهامشية من حيث كفاية الموارد المدرسية، وبرامج الإعداد المهني المتخصص للمعلمين في هذه المناطق، ودعم المشاركة المجتمعية. كما يدرس البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في درجة الاستقرار المجتمعي والأمني، وتوفر البنية التحتية الأساسية، والسياسات والتشريعات الداعمة لتعليم المناطق النائية. ويعتمد البحث على الـ CM بالاستفادة من خبرات كينيا في التعليم المتنقل، وتشيلي في دعم مدارس المناطق الجبلية، والهند في تكنولوجيا التعليم للمناطق البعيدة. ويقتصر المجال الموضوعي على جودة الـ EQ في مدارس محافظات سيناء وحلايب وشلاتين ومطروح بجمهورية مصر العربية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين العاملين في تلك المناطق. ويستخدم البحث الـ DAM لتقييم واقع الخدمات التعليمية وتحديد احتياجات التطوير. وتتمثل الحدود المكانية في الإدارات التعليمية الحدودية المصرية. وتتضح العلاقة بين متغيرات الدراسة في أن تحسين الـ EQ في هذه المناطق يعد أداة استراتيجية لتحقيق الانتماء الوطني والعدالة الاجتماعية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن توجيه الاستثمارات التعليمية وتوفير حوافز للمعلمين في المناطق الحدودية يسهم في سد الفجوة التعليمية مع الحضر، مع ضرورة تبني نماذج تعليمية مرنة تتناسب مع الطبيعة الجغرافية والثقافية لهذه المناطق، مما يدعم خطط التنمية الشاملة للدولة المصرية ويحمي أمنها القومي من خلال بناء الإنسان.

1470. **العنوان:** "تحليل واقع ثقافة الجودة التربوية لدى المعلمين في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات إسبانيا واليابان"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مستوى وعي المعلمين المصريين بثقافة الجودة التربوية بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن الأداء الصفي ونواتج التعلم لدى الطلاب بوصفها المتغير التابع، في إطار تطوير التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية. ويرتكز البحث على مفهوم ثقافة الجودة التربوية، ثقافة الجودة التعليمية (Educational Quality Culture – EQC)، من حيث القيم المهنية، والممارسات الصفية، والالتزام بالمعايير. كما يتناول المتغيرات الوسيطة المتمثلة في برامج التدريب المهني، ونظم الحوافز، وبيئة العمل المدرسية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) من خلال الاستفادة من خبرة إسبانيا في التدريب المستمر على الجودة، وخبرة اليابان في بناء ثقافة الجودة المهنية عبر دراسة الدرس (Lesson Study – LS)، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) في تحليل الواقع المصري. ويقتصر المجال الموضوعي على ثقافة الجودة لدى المعلمين، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التعليم قبل الجامعي في المدارس الحكومية المصرية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تعزيز ثقافة الجودة يسهم في رفع كفاءة الأداء التعليمي وتحسين نواتج التعلم، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية التعليمية المستدامة في مصر.

عاشراً: القيادة والتوجيه المدرسي

1471. **العنوان:** "تحليل أنماط القيادة المدرسية في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات الدولية: دراسة مقارنة مع فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى معالجة تحديات الإدارة المدرسية المعاصرة من خلال تحليل العلاقة بين أنماط القيادة المدرسية (School Leadership Styles SLS) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسن الأداء المؤسسي في المدارس المصرية بوصفه متغيرًا تابعًا، في ظل السعي المصري لتطوير كفاءة الإدارة التعليمية، حيث تكمن المشكلة في غلبة الأنماط التقليدية

التي قد لا تتناسب مع متطلبات التغيير التربوي الدولي. يتناول البحث أنماط القيادة المدرسية (SLS) المتعددة مثل القيادة التشاركية، والقيادة التحويلية، وقيادة الأداء المرتفع، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في الثقافة التنظيمية المدرسية، وبرامج التدريب القيادي المتقدمة، ومستوى التمكين الإداري الممنوح للقيادات المحلية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method (CM من خلال تحليل التجربة الفنلندية المرتكزة على القيادة التوزيعية، وخبرة كوريا الجنوبية في القيادة القائمة على التنافسية والأداء، والنموذج السنغافوري في إعداد وتطوير القادة التربويين. وتُستخدم أدوات المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM لرصد الواقع الإداري في البيئة المصرية وتحديد الفجوات المهارية. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على نماذج القيادة الحديثة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ووكلاءها بجمهورية مصر العربية. ويحلل البحث أثر أنماط القيادة المدرسية (SLS) على الروح المعنوية للمعلمين ومخرجات التعلم، وينتهي بصياغة إطار مقترح لتطوير القيادة المدرسية في مصر يتبنى أنماطًا مرنة ومتكيفة تضمن رفع كفاءة المدرسة المصرية وتحقيق معايير الجودة العالمية، بما يسهم في تعزيز قدرة النظام التعليمي على الاستجابة للتحولات الدولية المتسارعة.

.1472 **العنوان:** **"القيادة التحويلية كمدخل لتحسين جودة التعليم المدرسي في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة بين مصر وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الارتباطية والتأثيرية بين تطبيق نمط القيادة التحويلية بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن بيئة التعلم وجودة التدريس في المدارس المصرية بوصفها المتغير التابع، وذلك في سياق السعي نحو تحقيق التميز المؤسسي الذي تنشده وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ويرتكز البحث على مفهوم القيادة التحويلية (Transformational Leadership – TL)، ودورها الجوهري في صياغة رؤية مشتركة وإحداث التغيير الجذري المدرسي الإيجابي المنشود. كما يتناول البحث بالدراسة والتحليل مجموعة من المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مستوى تحفيز المعلمين، ودرجة وضوح الرؤية المدرسية لدى العاملين، ومدى توفر الدعم الفني والمادي من قبل القيادات التعليمية العليا. ويعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) من خلال تحليل واستقصاء خبرات دولية متميزة في هذا المجال، حيث يتم استعراض تجربة أستراليا في تصميم برامج إعداد القادة التحويليين، وخبرة الولايات المتحدة الأمريكية في مأسسة هذا النمط القيادي، وتجربة كندا في تعزيز دافعية المعلمين من خلال الـ TL. ويُستخدم في الدراسة أيضًا المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص واقع الممارسات القيادية في البيئة التعليمية المصرية وتحديد الفجوات القائمة. ويقتصر المجال الموضوعي للبحث على آليات تطبيق الـ TL وتحدياتها، في حين تشمل الحدود البشرية عينة ممثلة من القيادات المدرسية والمعلمين بمختلف المحافظات المصرية، بينما تتمثل الحدود المكانية في المدارس التابعة لمنظومة التعليم العام المصري. ويسعى البحث إلى توضيح العلاقة التفاعلية بين المتغيرات، حيث يفترض أن ممارسة الـ TL تؤدي إلى خلق مناخ مدرسي محفز يرفع من كفاءة المعلم وتحصيل الطالب. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في أن تبني هذا المدخل القيادي يسهم بشكل مباشر في رفع جودة المخرجات التعليمية، وتطوير البنية التنظيمية للمدرسة المصرية بما يتواكب مع المعايير الدولية المعاصرة، مع تقديم توصيات إجرائية لتعميم ثقافة الـ TL في ضوء الخبرات العالمية المدروسة.

.1473 **العنوان:** **"القيادة الموزعة في المدارس المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات نيوزيلندا والمملكة المتحدة وفنلندا"**

الموضوع: يستكشف هذا البحث بعمق طبيعة العلاقة بين اعتماد نمط القيادة الموزعة بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستوى كفاءة العمل المدرسي والمشاركة المهنية الفاعلة داخل المدارس بجمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع. وينطلق البحث من التأصيل الفلسفي لمفهوم القيادة الموزعة (Distributed Leadership – DL)، باعتبارها مدخلًا ديمقراطيًا وتشاركيًا يهدف إلى تعزيز العمل الجماعي وتوزيع المسؤوليات القيادية على مختلف المستويات الإدارية

والأكاديمية داخل المؤسسة. كما يتناول البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في ترسيخ ثقافة التعاون المؤسسي، ورفع مستوى تمكين المعلمين مهنيًا، وتطوير آليات اتخاذ القرار المدرسي لتصبح أكثر شمولية وتشاركية. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال التحليل المقارن لخبرات نيوزيلندا في القيادة التشاركية، والمملكة المتحدة في ممارسات القيادة المدرسية المرنة، وفنلندا في تمكين المعلمين كقادة تربويين، وذلك لاستنباط أفضل السبل لتطوير النموذج المصري. ويُستخدم الـ DAM لتحليل وتشخيص واقع الممارسات القيادية الراهنة في المدارس المصرية والوقوف على مدى جاهزيتها لتبني الـ DL. ويقتصر المجال الموضوعي للدراسة على أبعاد الـ DL ومتطلبات تطبيقها، بينما تشمل الحدود البشرية فرق القيادة المدرسية، ورؤساء الأقسام، والمعلمين في مدارس التعليم قبل الجامعي. وتتحدد الحدود المكانية في عينة من المدارس الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية. ويبرز البحث العلاقة السببية بين تمكين الكوادر البشرية وتوزيع المهام وبين جودة الأداء المؤسسي الشامل. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تعزيز ممارسات الـ DL يسهم في خلق بيئة تعليمية مستدامة، ويزيد من الرضا الوظيفي للمعلمين، ويؤدي في النهاية إلى رفع فاعلية المدرسة المصرية وقدرتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية وفقًا للمعايير الدولية التي تم استعراضها في الخبرات المقارنة.

1474. **العنوان:** "القيادة الرقمية في المدارس المصرية في عصر التحول الرقمي: دراسة مقارنة مع سنغافورة والإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلمي العلاقة التفاعلية بين تبني أنماط القيادة الرقمية بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة المدارس المصرية على إدارة عمليات التحول الرقمي ومنظومة التعلم الإلكتروني بكفاءة بوصفه المتغير التابع. ويرتكز البحث في إطاره النظري على مفهوم القيادة الرقمية (Digital Leadership – DLg)، مبينًا دورها المحوري في دعم استراتيجيات التعليم الذكي وتوظيف التكنولوجيا في الإدارة والتدريس. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة الجوهرية التي تؤثر في هذه العلاقة، والمتمثلة في مدى جاهزية البنية الرقمية التحتية، ومستوى دعم المعلمين للتقنيات الحديثة، وكفاية برامج التدريب التكنولوجي المستمر للكوادر البشرية. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال الإفادة المنهجية من خبرة سنغافورة الرائدة في القيادة الرقمية المدرسية، وتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق القيادة الذكية، وخبرة كوريا الجنوبية في دمج التكنولوجيا المتطورة في الإدارة التعليمية. ويُستخدم الـ DAM لوصف وتحليل الواقع المصري الراهن في ظل المبادرات الرقمية للدولة مثل "بنك المعرفة المصري" ومنظومة التابلت. ويقتصر المجال الموضوعي على متطلبات الـ DLg في العصر الرقمي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والوكلاء ومسؤولي التطوير التكنولوجي. وتتحدد الحدود المكانية في المدارس المصرية التي طبقت منظومة التحول الرقمي حديثًا. وتوضح الدراسة العلاقة بين امتلاك القائد لمهارات الـ DLg وبين نجاح المؤسسة في التحول من الأنماط التقليدية إلى الأنماط الرقمية المستحدثة. وتؤكد النتائج المتوقعة أن تطوير مهارات الـ DLg لدى القيادات المدرسية يسهم بشكل حاسم في تعزيز كفاءة المدارس المصرية، وتقليل المقاومة للتغيير التكنولوجي، وضمان استمرارية العملية التعليمية في الأزمات، مما يضع التعليم المصري على خريطة التنافسية الدولية في مجال التعليم الذكي.

1475. **العنوان:** "القيادة الأخلاقية في التعليم المدرسي المصري: دراسة مقارنة مع السويد وكوريا الجنوبية والنرويج"

الموضوع: يحلل هذا البحث الأكاديمي العلاقة بين ممارسات القيادة الأخلاقية بوصفها المتغير المستقل، وبين تعزيز مستوى الثقة المدرسية وترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية داخل المؤسسات التعليمية المصرية بوصفها المتغير التابع. ويرتكز البحث على التأصيل المعرفي لمفهوم القيادة الأخلاقية (Ethical Leadership – EL)، مبينًا أثرها العميق في ضبط السلوك المؤسسي وتوجيه مسارات العمل نحو القيم الإنسانية والمهنية العليا. كما يتناول البحث المتغيرات الوسيطة المؤثرة في هذه العلاقة، والمتمثلة في منظومة القيم المهنية السائدة، ودرجة الشفافية الإدارية في التعاملات اليومية، ومدى وضوح اللوائح التنظيمية والأخلاقية الحاكمة للعمل المدرسي. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال التحليل المقارن لخبرة

السويد في القيادة الديمقراطية الأخلاقية، وتجربة كوريا الجنوبية في تعزيز القيم التربوية والانضباط المهني، وخبرة النرويج في الشفافية والعدالة التنظيمية داخل المدارس. ويُستخدم الـDAM لدراسة واقع الـ EL في البيئة المدرسية المصرية ورصد التحديات الأخلاقية التي تواجه القيادات. ويقتصر المجال الموضوعي على أبعاد الـ EL وعلاقتها بالمناخ التنظيمي، وتشمل الحدود البشرية قادة المدارس والموجهين والمعلمين. وتتحدد الحدود المكانية في عينة من الإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية. ويبين البحث العلاقة الوثيقة بين الالتزام الأخلاقي للقائد وبين زيادة ولاء المعلمين وتحسن انضباط الطلاب. وتتمثل النتائج المتوقعة في أن تفعيل مدخل الـ EL يدعم النزاهة المهنية ويقلل من الصراعات التنظيمية، مما يسهم في تحسين المناخ الأخلاقي العام بالمدارس المصرية، ويقدم البحث في نهايته مقترحًا لميثاق أخلاقي للقيادة المدرسية المصرية مستلهمًا من أفضل الممارسات العالمية المحددة في الدراسة المقارنة لخدمة أهداف التربية الدولية.

1476. **العنوان:** "تحليل أداء القيادات المدرسية في المدارس الريفية المصرية: دراسة مقارنة مع المغرب والهند والبرازيل"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وفهم العلاقة بين خصائص وسياقات البيئة الريفية بوصفها المتغير المستقل، وبين فعالية أداء القيادة المدرسية في الريف المصري بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار جهود الدولة لتطوير القرى المصرية ضمن مبادرة "حياة كريمة". ويتناول البحث بالدراسة مفهوم القيادة المدرسية الريفية (Rural School Leadership – RSL)، مع التركيز على دورها الحيوي في مواجهة التحديات التنموية والاجتماعية الفريدة لهذه المناطق. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مدى كفاية الموارد المادية المتاحة، ونوعية برامج التدريب المتخصصة لقيادات الريف، وقوة دعم ومشاركة المجتمع المحلي في العملية التعليمية. ويعتمد البحث بشكل جوهري على الـ CM من خلال تحليل ومقارنة خبرة المغرب في تدبير المدارس القروية، وتجربة الهند في تطوير القيادة المدرسية في المناطق الريفية النائية، وخبرة البرازيل في تفعيل دور المدرسة كمركز للتنمية الريفية. ويُستخدم الـ DAM لتحليل الواقع المصري الراهن وتحديد الاحتياجات التدريبية لمديري مدارس الريف. ويقتصر المجال الموضوعي على القيادة في المدارس الريفية بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية مديري مدارس التعليم الأساسي في القرى. وتتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الريفية بمحافظات الدلتا وصعيد مصر. وتوضح الدراسة كيف يمكن لنمط القيادة أن يتكيف مع محدودية الموارد لتحقيق نتائج تعليمية متميزة. وتشير النتائج المتوقعة إلى ضرورة تبني نماذج قيادية مرنة ومبتكرة قادرة على استثمار رأس المال الاجتماعي في الريف، مما يؤدي إلى تحسين جودة التعليم الريفي وتقليل الفجوة التعليمية بين الريف والحضر في مصر، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة في تحقيق العدالة التعليمية والتنمية الشاملة.

1477. **العنوان:** "التوجيه المدرسي الفعال وتحسين تحصيل الطلاب في مصر: دراسة مقارنة مع كندا وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يهدف هذا البحث التربوي إلى تحليل العلاقة السببية بين فعالية نظم التوجيه المدرسي بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستويات التحصيل الأكاديمي والنمو الشخصي للطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع، وذلك لمواكبة التوجهات العالمية في رعاية المتعلمين. ويرتكز البحث على مفهوم التوجيه المدرسي (School Guidance and Counseling – SGC)، موضحًا دوره المحوري في تقديم الدعم الأكاديمي والنفسي والمهني المتكامل للطلاب. كما يتناول البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاية مهارات المرشدين التربويين، ومدى توفر وقت كافٍ للجلسات الإرشادية، وتنوع ونوعية الخدمات الإرشادية المقدمة داخل المدرسة. ويعتمد البحث على الـCM من خلال الإفادة من خبرات دولية متقدمة؛ كالتجربة الكندية في الإرشاد المهني، وخبرة إيرلندا في نظم التوجيه المدرسي الشامل، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية في معايير الـ SGC. ويُستخدم الـ DAM لدراسة وتحليل واقع مكاتب الخدمة الاجتماعية والنفسية في المدارس المصرية. ويقتصر المجال الموضوعي على آليات الـ SGC وأثرها التحصيلي، وتشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين. وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم بمصر.

ويبين البحث العلاقة الطردية بين جودة الخدمات الإرشادية وبين استقرار الحالة النفسية للطالب وزيادة دافعيته للتعلم. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطوير نظام الـ SGC في مصر وفق المعايير الدولية يسهم في خفض معدلات التسرب، وتحسين نتائج الاختبارات القومية، وتهيئة الطلاب لسوق العمل بشكل أفضل، مع تقديم تصور مقترح لتطوير منظومة التوجيه والإرشاد بجمهورية مصر العربية بما يتوافق مع متطلبات التنمية البشرية المستدامة.

1478. العنوان: "إدارة الأزمات المدرسية عبر القيادة المستجيبة في مصر: دراسة مقارنة مع اليابان ونيوزيلندا وتركيا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الوظيفية بين مستوى جاهزية القيادة المدرسية لتبني مدخل القيادة المستجيبة بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة المدارس المصرية على التعامل الفعال مع حالات الطوارئ والأزمات والكوارث بوصفها المتغير التابع. ويرتكز البحث على مفهوم القيادة المستجيبة (Responsive Leadership – RL)، ودورها في اتخاذ قرارات سريعة ومدروسة خلال الأوقات الحرجة لضمان سلامة البيئة المدرسية. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مستوى التدريب المسبق على إدارة المخاطر، ومدى توفر خطط طوارئ معتمدة ومحدثة، وكفاية موارد المدرسة المادية والبشرية المخصصة للأزمات. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال تحليل الخبرة اليابانية الرائدة في إدارة الكوارث المدرسية، وتجربة نيوزيلندا في القيادة المرنة خلال الأزمات الصحية والبيئية، وخبرة تركيا في التعامل مع أزمات الزلازل واللاجئين في المدارس. ويُستخدم الـ DAM لتحليل واقع وحدات الأزمات والكوارث بالمدارس المصرية وتقييم مدى فاعليتها. ويقتصر المجال الموضوعي على استراتيجيات الـ RL في إدارة الأزمات، وتشمل الحدود البشرية مديرو المدارس والمعلمين والطلاب ومسؤولي الأمن والسلامة. وتتمثل الحدود المكانية في المدارس المصرية بمختلف قطاعاتها الجغرافية. وتوضح الدراسة العلاقة بين الوعي القيادي وبين تقليل الخسائر البشرية والمادية أثناء وقوع الأزمات. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تعزيز مهارات الـ RL يسهم في بناء مؤسسات تعليمية آمنة وقادرة على الصمود، مع ضرورة دمج ثقافة إدارة الأزمات في البرامج التدريبية للقيادات التعليمية المصرية، وتطوير بروتوكولات استجابة وطنية مستوحاة من التجارب الدولية الناجحة لضمان استقرار العملية التربوية تحت أي ظرف طارئ.

1479. العنوان: "القيادة المدرسية المبنية على البيانات في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع أستراليا وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين استخدام البيانات والمؤشرات الإحصائية في اتخاذ القرارات القيادية بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن مستويات الأداء المدرسي الشامل في المدارس المصرية بوصفه المتغير التابع، تماشيًا مع رؤية الدولة نحو الرقمنة والحوكمة. ويرتكز البحث على مفهوم القيادة المبنية على البيانات (Data-Driven Leadership – DDL)، موضحًا دورها في تحويل المعلومات الخام إلى قرارات تعليمية وإدارية ذكية وموضوعية. كما يتناول البحث بالتحليل المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة أنظمة المعلومات المدرسية، ومدى امتلاك القيادات لمهارات تحليل البيانات، ودرجة انتشار ثقافة الجودة والقياس في الوسط المدرسي. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال الإفادة المنهجية من خبرة أستراليا في استخدام البيانات لتحسين نواتج التعلم، وتجربة كوريا الجنوبية في التقييم الرقمي المستند للبيانات، وخبرة سنغافورة في نظم المعلومات الإدارية المدرسية المتكاملة. ويُستخدم الـ DAM لتحليل واقع استخدام قواعد البيانات في المدارس المصرية ومدى الاستفادة من منصات الوزارة الإحصائية. ويقتصر المجال الموضوعي على آليات الـ DDL وتأثيراتها الإدارية، وتشمل الحدود البشرية قادة المدارس ومنسقي الجودة. وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية. ويبرز البحث العلاقة الارتباطية القوية بين دقة البيانات المستخدمة وبين صوابية القرارات المتخذة لتحسين الأداء الأكاديمي والمؤسسي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن توظيف الـ DDL يسهم بشكل فعال في رفع كفاءة تخصيص الموارد، وتحديد نقاط الضعف بدقة، وتحقيق قفزات نوعية في مستوى جودة التعليم المصري، مع تقديم

توصيات لتعزيز البنية التحتية للمعلومات وبناء قدرات الكوادر المصرية في مجال تحليل البيانات التربوية لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة والبراهين.

1480. **العنوان: "دراسة دولية مقارنة لأثر ممارسات القيادة التشاركية (Participative Leadership - PL) في تعزيز التمكين المهني للمعلمين بمدارس التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات فنلندا والإمارات العربية المتحدة وسنغافورة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين تبني ممارسات القيادة التشاركية (Participative Leadership - PL)بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين مستوى التمكين المهني للمعلمين وتعزيز دافعيتهم وإبداعهم بمدارس التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية بوصفه متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في سيطرة النماذج الإدارية المركزية في بعض المؤسسات التعليمية، مما قد يحد من قدرة المعلمين على الابتكار والمشاركة الفاعلة في تطوير العملية التربوية. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في جودة هذا التمكين، ومنها طبيعة المناخ التنظيمي المدرسي، ومدى توفر السياسات التحفيزية المادية والمعنوية، وحجم فرص التنمية المهنية التشاركية المتاحة للمعلمين داخل المدرسة. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في آليات إشراك المعلمين في عمليات صنع القرار المدرسي وتفويض السلطات، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الحكومية المصرية بمختلف المحافظات، والحدود البشرية في المعلمين ومديري المدارس. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في سياق التربية الدولية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لرصد وتحليل التجربة المصرية ومقارنتها بالخبرات الدولية الرائدة في فنلندا التي تمنح المعلمين استقلالية واسعة وثقة مهنية عالية، وتجربة الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة في تطبيق معايير القيادة المدرسية المطورة التي ترتكز على العمل الجماعي. ويسعى البحث لتوضيح أثر القيادة التشاركية (PL) في تحسين الرضا الوظيفي للمعلم المصري وانعكاس ذلك على جودة نواتج تعلم الطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة نموذج مقترح للقيادة المدرسية التشاركية يتوافق مع السياق الوطني المصري، مع تقديم توصيات إجرائية لتعديل اللوائح الإدارية بما يسمح بمساحة أكبر للمشاركة في القرار التربوي، بما يضمن استدامة التطوير المؤسسي ورفع القدرة التنافسية للنظام التعليمي المصري دوليًا.

1481. **العنوان: "فعالية القيادة الصفية للمعلمين في المدارس المصرية في ضوء التوجهات الدولية: دراسة مقارنة مع سنغافورة والبرتغال وإستونيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الممارسات الإدارية والتربوية داخل الفصل الدراسي من خلال دراسة العلاقة بين ممارسات القيادة الصفية (Classroom Leadership (CL بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسن الأداء الأكاديمي والسلوكي للطلاب المصريين بوصفه متغيرًا تابعًا، حيث تكمن مشكلة الدراسة في الحاجة إلى الانتقال من الإدارة الصفية التقليدية القائمة على الضبط إلى القيادة الصفية القائمة على التمكين والإلهام. يتناول البحث مفهوم القيادة الصفية (CL) كركيزة أساسية لتجويد بيئة التعلم، مع مناقشة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في برامج تدريب المعلمين على الكفايات القيادية، ومهارات التواصل التربوي الفعال، ومدى دمج التقنيات الصفية الحديثة في التدريس. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method (CM لتحليل التجربة السنغافورية في تطوير مهارات المعلم كقائد، وخبرة البرتغال في الإدماج التعليمي، ونموذج إستونيا في القيادة الصفية الرقمية. ويُستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive (Analytical Method (DAM لتشخيص واقع الممارسات الصفية في البيئة المصرية وتحديد الفجوات المهارية لدى المعلمين. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على استراتيجيات القيادة داخل الفصل، بينما تتحدد الحدود البشرية في معلمي مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. ويحلل البحث أثر أنماط القيادة الصفية (CL) على تعزيز

الانضباط الذاتي والتحصيل الدراسي، وينتهي بصياغة إطار مقترح لتطوير ممارسات القيادة الصفية في مصر، مما يساهم في خلق بيئة تعليمية محفزة تدعم نواتج التعلم وتتماشى مع المعايير الدولية المعاصرة في التربية الدولية.

.1482 **العنوان:** "تطوير مهارات القيادة للمعلمات في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة بين مصر ورواندا وكندا وفنلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث الأكاديمي الرصين دراسة العلاقة الارتباطية الجوهرية بين برامج دعم وتمكين المعلمات بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستويات أدائهن القيادي داخل المدارس المصرية بمختلف مراحلها بوصفه المتغير التابع، وذلك في سياق السعي نحو تحقيق التميز المؤسسي. ويرتكز البحث في إطاره النظري على مفهوم القيادة التعليمية النسائية (Women Educational Leadership – WEL)، مع تحليل أبعادها في ضوء معايير العدالة المهنية وتكافؤ الفرص التي تتبناها الدولة المصرية. كما يتناول البحث بالتحليل العميق المتغيرات الوسيطة المتمثلة في نوعية التدريب القيادي المتاحة، ونظم الحوافز المهنية، وطبيعة ثقافة المجتمع المدرسي السائدة تجاه عمل المرأة. ويعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) من خلال الإفادة المنهجية من تجربة رواندا الرائدة في التمكين السياسي والإداري للمرأة، وخبرة كندا في القيادة التعليمية المتوازنة، وتجربة فنلندا في دعم الكوادر النسائية في الإدارة التربوية. ويُستخدم في الدراسة أيضًا المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لرصد وتحليل الواقع المصري الراهن وتشخيص التحديات التي تواجه المعلمة المصرية. ويقتصر المجال الموضوعي للبحث على آليات القيادة التعليمية للمعلمات، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمات والمديرات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتتمثل الحدود المكانية في عينة من المحافظات المصرية لضمان تمثيل الواقع الجغرافي. وتتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في أن توفير بيئة داعمة وبرامج تمكين متطورة يؤدي طرديًا إلى رفع كفاءة الإدارة المدرسية وتعزيز المخرجات التربوية. وتشير النتائج المتوقعة التي يسعى البحث للوصول إليها إلى أن الاستثمار في تمكين المعلمات المصريات يسهم بشكل مباشر في تعزيز جودة القيادة المدرسية وتحقيق المساواة المهنية المستدامة، مما ينعكس إيجابًا على أداء النظام التعليمي المصري ككل في ظل التوجهات العالمية المعاصرة للتربية الدولية، مع تقديم مقترحات إجرائية لتطوير السياسات التعليمية في مصر بما يضمن استدامة هذا التطوير القيادي المنشود.

.1483 **العنوان:** "دور القيادة المدرسية في تعزيز الانضباط المدرسي في مصر: دراسة مقارنة بين مصر واليونان والهند واليابان"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلمي بعمق العلاقة الوظيفية بين نظم الانضباط المبتكرة التي تطبقها القيادة المدرسية بوصفها المتغير المستقل، وبين مستويات تحسن السلوك الطلابي وتنمية الانضباط الذاتي لدى المتعلمين بوصفهما المتغير التابع في البيئة المدرسية المصرية. ويرتكز البحث في تأصيله على مفهوم الانضباط المدرسي الإيجابي (Positive School Discipline – PSD)، كبديل للنماذج العقابية التقليدية، وبما يتوافق مع الاستراتيجيات التعليمية الحديثة بجمهورية مصر العربية. كما يناقش البحث بدقة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في جودة البيئة الصفية، ووضوح القواعد المدرسية المنظمة، وفاعلية برامج التوجيه السلوكي والنفسي المقدمة للطلاب. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال تحليل ومقارنة خبرة اليونان في دمج القيم الاجتماعية بالانضباط، وتجربة الهند في النظم المدرسية الأخلاقية، وخبرة اليابان العريقة في بناء الشخصية المنضبطة ذاتيًا. ويُستخدم في البحث الـ DAM لدراسة الواقع المصري في المدارس الحكومية والخاصة لتحديد فجوات الانضباط الراهنة. ويقتصر المجال الموضوعي على استراتيجيات القيادة في ضبط السلوك، وتشمل الحدود البشرية عينة من الطلاب والمعلمين والإداريين بالتعليم قبل الجامعي بمصر. وتتمثل الحدود المكانية في عينة عشوائية من المدارس المصرية لضمان شمولية النتائج. وتبرز العلاقة بين المتغيرات في أن نمط القيادة الحازم والرحيم في آن واحد يؤثر إيجابًا على التزام الطلاب ويقلل من المشكلات السلوكية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن القيادة المدرسية الواعية والملمة بأساليب الـ PSD تسهم بشكل حاسم في بناء سلوك طلابي حضاري وإيجابي داخل المدارس المصرية، مما

يؤدي إلى خلق مناخ تعليمي آمن يحفز على التحصيل والابتكار، مع صياغة نموذج مقترح للإدارة المنضبطة يمكن تطبيقه في سياق التعليم المصري لخدمة أهداف التربية الدولية وتحسين جودة الحياة المدرسية.

1484. **العنوان:** "القيادة الابتكارية في المدارس المصرية كمدخل لتحسين نواتج التعلم: دراسة مقارنة بين مصر والسويد وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة التأثيرية المباشرة بين ممارسات القيادة الابتكارية بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة المدارس المصرية على تطوير أساليب تعليمية غير تقليدية وتحسين نتائج الطلاب الأكاديمية بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية للتحول نحو مجتمع المعرفة. ويرتكز البحث على مفهوم القيادة الابتكارية (Innovative Leadership – IL)، والتي تتجاوز الإدارة النمطية إلى خلق فرص للإبداع والتميز. كما يتناول البحث بالتحليل المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مدى رسوخ ثقافة الابتكار داخل المؤسسة، وكفاية برامج تدريب القادة على التفكير الإبداعي، وتوافر الموارد التعليمية التكنولوجية المساندة. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال الإفادة من خبرات دولية رائدة؛ مثل السويد في تعزيز استقلالية المعلم المبتكر، وكوريا الجنوبية في دمج التكنولوجيا بالقيادة، وسنغافورة في برامج إعداد القادة المبتكرين. ويُستخدم في البحث الـ DAM لتحليل واقع الممارسات القيادية في المدارس المصرية التي تتبنى النظم الحديثة. ويقتصر المجال الموضوعي على أبعاد الـ IL في الإدارة المدرسية، وتشمل الحدود البشرية فرق القيادة المدرسية والموجهين التربويين، بينما تتحدد الحدود المكانية في المدارس المتميزة والرسمية للغات بمصر. وتتضح العلاقة بين متغيرات الدراسة في أن تبني القائد لمدخل الـ IL يحفز المعلمين على تجريب استراتيجيات تدريس حديثة ترفع من مستوى نواتج التعلم. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تعزيز القيادة الابتكارية يعد شرطًا أساسيًا لتطوير التعليم المدرسي المصري لمواكبة التنافسية الدولية، مع تقديم توصيات عملية لإعادة صياغة برامج إعداد القيادات التربوية في كليات التربية بمصر لتشمل مهارات الابتكار والريادة، مما يضمن تخريج أجيال قادرة على التكيف مع متطلبات القرن الحادي والعشرين وتلبية احتياجات التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

1485. **العنوان:** "دور القيادة المدرسية في تعزيز الصحة النفسية للطلاب في مصر: دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا وأستراليا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يحلل هذا البحث الأكاديمي العلاقة الحيوية بين الجهود والمبادرات التي تتبناها القيادة المدرسية في دعم الصحة النفسية بوصفها المتغير المستقل، وبين مستويات تحسن الرفاه النفسي والاجتماعي للطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع، استجابةً للتحديات النفسية المعاصرة في البيئة التعليمية. ويرتكز البحث على مفهوم الصحة النفسية المدرسية (School Mental Health – SMH)، كجزء لا يتجزأ من منظومة التعليم الشامل بجمهورية مصر العربية. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في نوعية البرامج الوقائية والعلاجية المطبقة، وفاعلية دور المرشدين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين، ومدى انتشار ثقافة الدعم والاحتواء المدرسي. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال تحليل خبرة ألمانيا في نظم الرعاية النفسية المتكاملة، وتجربة أستراليا في برامج الرفاه الطلابي، وخبرة المملكة المتحدة في سياسات حماية الصحة العقلية للمتعلمين. ويُستخدم الـ DAM لدراسة واقع الخدمات النفسية في المدارس المصرية وتحديد المعوقات التي تواجهها. ويقتصر المجال الموضوعي على دور القيادة في إدارة الـ SMH، وتشمل الحدود البشرية طلاب المدارس بمراحلها المختلفة، بينما تتمثل الحدود المكانية في مجموعة من الإدارات التعليمية بالمحافظات المصرية. وتظهر العلاقة بين المتغيرات في أن الاهتمام القيادي بالجانب النفسي يقلل من القلق والتوتر الدراسي ويزيد من الانتماء للمدرسة. وتشير النتائج المتوقعة إلى الأهمية القصوى للقيادة المدرسية في دعم التوازن النفسي للطلاب في مصر كركيزة أساسية للنجاح الأكاديمي، مع تقديم مقترح لإنشاء وحدات للدعم النفسي المدرسي تعمل تحت إشراف قيادي مباشر، مستلهمة

من التجارب الدولية الناجحة لضمان تنشئة جيل مصري يتمتع بالصلابة النفسية والقدرة على مواجهة ضغوط الحياة، بما يحقق أهداف التربية الدولية في تنمية الشخصية المتكاملة للمتعلم.

1486. **العنوان:** "**القيادة المدرسية الداعمة للتعليم الدامج في مصر: دراسة مقارنة بين مصر وأستراليا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة التكاملية بين دور القيادة المدرسية في دعم وتسهيل التعليم الدامج بوصفه المتغير المستقل، وبين مستوى نجاح دمج الطلاب ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم في المدارس المصرية بوصفه المتغير التابع، دعمًا لسياسات الدولة في التحول نحو الشمول التعليمي. ويرتكز البحث على مفهوم التعليم الدامج (Inclusive Education – IE)، والذي يتطلب تحولًا في الفكر القيادي لإزالة العوائق أمام المتعلمين. كما يتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في برامج تدريب المعلمين على استراتيجيات الدمج، ومدى جاهزية وتهيئة البيئة الصفية والمدرسية، وتوفير الأدوات والوسائط التكنولوجية المساندة. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال الإفادة من خبرات دولية متقدمة؛ مثل أستراليا في تشريعات الدمج، والسويد في تقديم الدعم الفردي، والولايات المتحدة الأمريكية في معايير الوصول الشامل للتعلم. ويُستخدم في البحث الـ DAM لتحليل واقع المدارس الدامجة في مصر وتحديد مستوى التقبل المجتمعي والمدرسي للدمج. ويقتصر المجال الموضوعي على القيادة الداعمة للشمول التربوي، وتشمل الحدود البشرية الطلاب ذوي الإعاقات المختلفة وأقرانهم العاديين ومعلميهم، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس الدمج التابعة لوزارة التربية والتعليم بمصر. وتبرز العلاقة بين المتغيرات في أن التزام القائد بقيم التنوع والشمول يعد المحرك الأساسي لنجاح الـ IE وتوفير فرص تعليمية متكافئة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن القيادة المدرسية الفعالة والمدربة تعزز فرص نجاح التعليم الدامج في مصر بشكل ملموس، مع تقديم دليل إجرائي لقادة المدارس المصرية حول أفضل الممارسات العالمية لتهيئة بيئة دامجة صديقة للمتعلم، مما يسهم في تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والتربوية في المجتمع المصري وفق المعايير الدولية المعاصرة.

1487. **العنوان:** "**القيادة المدرسية في مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم في مصر: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا والهند والمكسيك**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلمي بأسلوب مقارن العلاقة بين استراتيجيات القيادة المدرسية الاستباقية للحد من التسرب بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة المدارس المصرية على خفض معدلات الفقد التعليمي وزيادة الاستبقاء الدراسي بوصفه المتغير التابع، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض المناطق في مصر. ويرتكز البحث على مفهوم التسرب المدرسي (School Dropout – SD)، كظاهرة معقدة تتطلب تدخلًا قياديًا منظمًا. كما يناقش البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في كفاءة قنوات التواصل المجتمعي، ومستوى الدعم الأسري المحفز، ودقة آليات المتابعة الميدانية للطلاب المعرضين لخطر التسرب. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال تحليل خبرة تركيا في نظم الإنذار المبكر، وتجربة الهند في برامج التغذية المدرسية الداعمة للاستبقاء، وخبرة المكسيك في الحوافز التعليمية للأسر الفقيرة. ويُستخدم الـ DAM لدراسة واقع الـ SD في المناطق الريفية والمناطق الأكثر احتياجًا بجمهورية مصر العربية. ويقتصر المجال الموضوعي على أدوار القيادة في الحد من الفشل الدراسي والتسرب، وتشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي وأسرهم، بينما تتحدد الحدود المكانية في المحافظات التي تسجل معدلات تسرب مرتفعة في مصر. وتتضح العلاقة بين متغيرات الدراسة في أن القيادة المدرسية النشطة والمهتمة بالجانب الاجتماعي للطلاب تنجح في خفض معدلات الـ SD بشكل ملحوظ. وتشير النتائج المتوقعة إلى الدور المحوري والقيادي في حماية حق الطفل المصري في التعليم وتحقيق الاستبقاء التعليمي، مع تقديم توصيات لتعزيز الشراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني في مصر لمكافحة التسرب، بما يخدم استراتيجية بناء الإنسان المصري وأهداف التنمية المستدامة الدولية.

1488. **العنوان:** "دور التوجيه المدرسي في دعم الطلاب الموهوبين والمتفوقين في مصر: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة الارتباطية بين فعالية وكفاية خدمات التوجيه المدرسي والإرشاد الأكاديمي بوصفها المتغير المستقل، وبين مستوى اكتشاف وتنمية مهارات وقدرات الطلاب الموهوبين في المدارس المصرية بوصفها المتغير التابع، وذلك لمواكبة التنافسية العالمية في صناعة العقول. ويرتكز البحث في إطاره المعرفي على مفهوم رعاية الموهوبين (Gifted Education – GE)، كركيزة استراتيجية للنهوض بالتعليم في جمهورية مصر العربية. كما يتناول البحث بالتحليل المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مدى تطور أدوات الكشف عن الموهبة المستخدمة، وجودة برامج الدعم الأكاديمي والنفسي المخصصة، وفاعلية برامج الإثراء العلمي والإبداعي. ويعتمد البحث على الـ CM من خلال الإفادة المنهجية من خبرة كوريا الجنوبية في مدارس الموهوبين العلمية، وتجربة سنغافورة في نظام المسارات التعليمية المتنوعة، وخبرة الولايات المتحدة الأمريكية في برامج الـ GE المدمجة بالمنهج العادي. ويُستخدم في البحث الـ DAM لتحليل واقع رعاية الموهوبين في المدارس المصرية (مثل مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا STEM). ويقتصر المجال الموضوعي على آليات التوجيه الأكاديمي للمتفوقين، وتشمل الحدود البشرية الطلاب الموهوبين ومعلميهم بوزارة التربية والتعليم، وتتمثل الحدود المكانية في عينة من المحافظات المصرية لضمان تمثيل المراكز الحضرية والريفية. وتبرز العلاقة بين المتغيرات في أن التوجيه المدرسي المخصص والمبكر يسهم في تعظيم قدرات الموهوبين ويمنع ضياع طاقاتهم. وتشير النتائج المتوقعة إلى الأهمية الاستراتيجية لتطوير منظومة التوجيه المدرسي في مصر لرعاية التفوق والابتكار، مع صياغة تصور مقترح لتطوير بيئات التعلم المصرية لتصبح أكثر تحفيزًا للموهبة، بما يحقق تطلعات الدولة المصرية في بناء قاعدة صلبة من المبدعين والعلماء لخدمة المستقبل القومي والدولي.

1489. **العنوان:** "القيادة المدرسية في تحسين بيئة التعلم للطلاب الوافدين في مصر: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا وألمانيا وتركيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث العلمي الرصين دراسة العلاقة الارتباطية الجوهرية بين ممارسات القيادة المدرسية الداعمة للطلاب الوافدين بوصفها المتغير المستقل، وقدرتهم الفعلية على الاندماج الأكاديمي والاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز مكانتها كوجهة تعليمية إقليمية رائدة. ويرتكز البحث في تأصيله النظري على مفهوم التعليم متعدد الثقافات (ME (Multicultural Education)، الذي يسعى إلى خلق بيئة تعليمية عادلة وشاملة تحترم التنوع الثقافي واللغوي للمتعلمين. كما يناقش البحث بدقة مجموعة من المتغيرات الوسيطة المؤثرة في هذه العلاقة، والمتمثلة في كفاءة برامج الدعم اللغوي المقدمة، وتنوع الأنشطة الموازية واللاصفية، ومدى انفتاح ثقافة المدرسة التنظيمية على التعددية. ويعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (CM (Comparative Method) من خلال تحليل واستقصاء خبرات دولية متميزة في هذا المجال؛ وهي تجربة ماليزيا في استقطاب الطلاب الدوليين، وتجربة ألمانيا في دمج اللاجئين تعليميًا، وتجربة تركيا في الإدارة التربوية للتنوع الثقافي، وذلك لاستخلاص أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في السياق المصري. ويُستخدم في الدراسة أيضًا المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع الممارسات القيادية الحالية في المدارس المصرية وتحديد التحديات التي تواجه الطلاب الوافدين. ويقتصر المجال الموضوعي للبحث على آليات القيادة الداعمة للشمول الثقافي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب الوافدين بمختلف جنسياتهم والقيادات المدرسية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتتمثل الحدود المكانية في المدارس المصرية التي تضم كثافات من الطلاب الأجانب. وتتجلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في أن تبني القائد المدرسي لمدخل الـ ME يسهم مباشرة في تقليل حدة الاغتراب الثقافي وزيادة التحصيل الدراسي للوافدين. وتشير النتائج المتوقعة للبحث إلى أن تطوير الكفايات القيادية للتعامل مع التعددية يمثل ركيزة أساسية لتحسين جودة التعليم الدولي في مصر، مع ضرورة صياغة ميثاق وطني للاندماج المدرسي يسهم في تحقيق

الأهداف القومية والأكاديمية، مما يعزز من القوة الناعمة لمصر في المجال التعليمي والتربوي على المستوى العالمي في ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة.

1490. **العنوان:** "تطوير مهارات القيادة الرقمية للمعلمين في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وإستونيا وسنغافورة"

الموضوع: يحلل هذا البحث الأكاديمي العلاقة السببية بين برامج تأهيل القيادة الرقمية الموجهة للمعلمين بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستوى أدائهم التعليمي والتقني وتفاعلهم داخل الفصول الدراسية الذكية بجمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع، وذلك تماشيًا مع خطة الدولة الاستراتيجية للتحول الرقمي 2030. ويرتكز البحث في إطاره المعرفي على مفهوم القيادة الرقمية التعليمية (DEL (Digital Educational Leadership)، والتي تتجاوز مجرد استخدام الأدوات التقنية إلى امتلاك رؤية قيادية لتوظيف التكنولوجيا في تطوير العمليات التربوية برمتها. كما يتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة الجوهرية المتمثلة في مدى جاهزية البنية الرقمية التحتية بالمدارس، وجودة وتنوع برامج التدريب التكنولوجي، ومستوى الدافعية المهنية للمعلمين نحو التغيير التقني. ويعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method) (CM من خلال الإفادة المنهجية من خبرة كوريا الجنوبية الرائدة في الفصول الذكية، وتجربة إستونيا الفريدة في الحوكمة الرقمية التعليمية، وخبرة سنغافورة في برامج إعداد المعلم الرقمي، وذلك لتقديم نموذج مقترح يتناسب مع البيئة التعليمية المصرية. ويُستخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method) لرصد الواقع الراهن لمهارات المعلمين وتحديد الفجوة بين الممارسة الحالية والمتطلبات الدولية لـ DEL. ويقتصر المجال الموضوعي للبحث على برامج التنمية المهنية الرقمية القيادية، وتشمل الحدود البشرية معلمي التعليم العام بمصر في مختلف المراحل الدراسية، بينما تتحدد الحدود المكانية في عينة ممثلة من المدارس المصرية التي طبقت منظومة التعليم الإلكتروني. وتظهر العلاقة بين متغيرات الدراسة أن الاستثمار في الـ DEL يعد المحرك الأساسي لنجاح مبادرات التعليم الرقمي وضمان استدامتها داخل الغرف الصفية بفاعلية وكفاءة. وتشير النتائج المتوقعة للبحث إلى أن تطوير المهارات القيادية الرقمية للمعلمين يسهم في رفع جودة المخرجات التعليمية وتعزيز كفاءة إدارة الوقت والمحتوى، مع تقديم توصيات عملية لصناع القرار في مصر حول آليات دمج معايير الـ DEL العالمية في خطط إعداد وتدريب المعلمين المستقبليين، بما يضمن بناء جيل من المعلمين القادرين على قيادة قاطرة التطوير التكنولوجي وتحقيق التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري في ظل اقتصاد المعرفة العالمي المعاصر.

1491. **العنوان:** "القيادة المدرسية ودورها في تطبيق التعلم النشط في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع فنلندا ونيوزيلندا وسنغافورة"

الموضوع: يسعى هذا البحث بصفته دراسة أكاديمية رصينة إلى استقصاء وتحليل العلاقة الجوهرية بين دور القيادة المدرسية في دعم وتبني استراتيجيات التعلم النشط (Active Learning - AL) بوصفه المتغير المستقل في هذه الدراسة، وبين تحسن مهارات التفكير العليا لدى الطلاب المصريين بمراحل التعليم العام بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار جهود وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030. ويتناول البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في هذه العلاقة، مثل كفاءة التوجيه التربوي، ومدى تنوع الأنشطة الصفية، ومستوى التدريب المهني المستمر للمعلمين داخل المدارس المصرية. ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين التجربة المصرية وتجارب دول رائدة مثل فنلندا ونيوزيلندا وسنغافورة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتشخيص الواقع الميداني التعليمي في مصر. وتقتصر الحدود الموضوعية للبحث على استراتيجيات التعلم النشط (AL) وآليات تنفيذها، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي ومديري المرحلتين الإعدادية والثانوية في عينة من المدارس الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية. ويهدف

البحث من خلال هذا التناول إلى إبراز أهمية القيادة المدرسية الواعية في توفير بيئة محفزة للابتكار والنمو المعرفي، مما يساهم في ردم الفجوة بين الممارسات التقليدية والاتجاهات العالمية الحديثة. وتخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتوقعة، أبرزها أن القيادة المدرسية الفاعلة تمثل حجر الزاوية في ترسيخ قيم التعلم النشط (AL) وتطوير نواتج التعلم، مع تقديم مقترحات إجرائية لتعزيز مهارات القيادة التربوية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في التخصص.

1492. **العنوان:** "القيادة المدرسية وصنع القرار المبني على البيانات في مصر: دراسة مقارنة مع أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يرتكز هذا البحث على تحليل العلاقة التفاعلية بين قدرة القيادة المدرسية على توظيف واستخدام البيانات التربوية في العمليات الإدارية بوصفها المتغير المستقل، وبين الارتقاء بنتائج التعلم المدرسي وتحسين الأداء المؤسسي في مصر بوصفه المتغير التابع للدراسة. وينطلق البحث من مفهوم القيادة المعتمدة على البيانات (Data-Driven Leadership - DDL) كأحد أبرز التوجهات العالمية المعاصرة في مجال الإدارة التعليمية والتربية الدولية، والتي تهدف إلى رقمنة القرار التربوي. ويتناول البحث المتغيرات الوسيطة التي تشمل جودة أنظمة المعلومات المدرسية، ومدى توافر البرامج التدريبية المتخصصة في تحليل البيانات الضخمة، ومدى سهولة الوصول إلى قواعد البيانات المركزية. ويستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لمقارنة السياق المصري مع خبرات دولية متميزة في أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الاستعانة بآليات المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لرصد التحديات التقنية والإدارية في المدارس المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية آليات صنع القرار وفق القيادة المعتمدة على البيانات (DDL)، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس والوكلاء بمختلف المحافظات المصرية. ويسعى البحث إلى توضيح كيف يمكن للبيانات أن تسهم في تقليل العشوائية الإدارية ورفع كفاءة تخصيص الموارد التعليمية المتاحة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن تبني نموذج القيادة المعتمدة على البيانات (DDL) يعزز من قدرة المدرسة المصرية على التنبؤ بالمشكلات التحصيلية قبل وقوعها ووضع حلول استباقية لها، مما يدعم التنافسية الدولية للتعليم المصري في المؤشرات العالمية للجودة والتميز الإداري.

1493. **العنوان:** "دور القيادة المدرسية في دعم الصحة المهنية للمعلمين في مصر: دراسة مقارنة مع اليابان والدنمارك والمملكة المتحدة"

الموضوع: يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل طبيعة العلاقة بين ممارسات القيادة المدرسية الداعمة لبيئة العمل بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستويات الرضا الوظيفي والأداء التدريسي لدى المعلمين المصريين بوصفهما المتغير التابع، وذلك لمواجهة التحديات المهنية المعاصرة. وينبثق البحث من المفهوم العلمي لـ الصحة المهنية (Teacher Occupational Health - TOH) للمعلم، والتي تضمن استمرارية العطاء والتميز التربوي في المؤسسات التعليمية. كما يبحث في المتغيرات الوسيطة المتمثلة في معدلات ضغط العمل اليومي، وتوافر برامج الدعم النفسي والاجتماعي، وطبيعة المناخ التنظيمي السائد داخل المدرسة المصرية. ويطبق الباحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) من خلال استعراض وتحليل خبرات دول اليابان والدنمارك والمملكة المتحدة في رعاية المعلمين، بالتكامل مع المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتوصيف واقع الصحة المهنية (TOH) في البيئة المحلية. وتتحدد الحدود الموضوعية في أبعاد الرفاه النفسي والجسدي للمعلم، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث إلى تقديم رؤية علمية حول دور المدير كقائد إنساني يراعي الاحتياجات المهنية لمرؤوسيه لتحقيق جودة التعليم الشاملة. وتشير التوقعات البحثية إلى أن الاهتمام بجوانب الصحة المهنية (TOH) يؤدي طرديًا إلى خفض معدلات الاحتراق الوظيفي وزيادة الانتماء المؤسسي، مما ينعكس إيجابيًا على نواتج تعلم الطلاب. ويقدم البحث في نهايته إطارًا مقترحًا لتطوير السياسات التعليمية المصرية بما يضمن حماية الحقوق المهنية للمعلم وتحسين جودة حياته داخل المجتمع المدرسي.

1494. **العنوان:** "التوجيه الأكاديمي المبكر ودوره في تخطيط المسارات المهنية للطلاب المصريين: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية وسويسرا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث العلمي تحليل العلاقة الارتباطية بين تطبيق برامج التوجيه الأكاديمي المبكر في المدارس بوصفه المتغير المستقل، وبين قدرة الطلاب المصريين على اتخاذ قرارات واعية بشأن اختيار مساراتهم المهنية المستقبلية بوصفها المتغير التابع للدراسة. ويرتكز البحث على المفهوم العالمي لـ التوجيه المهني (Career Guidance - CG) كأداة استراتيجية لربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل المتغيرة. ويتناول البحث المتغيرات الوسيطة مثل كفاءة اختبارات الميول المهنية، وتوافر السجلات التراكمية للطلاب، ودور الأنشطة التعليمية الموجهة في اكتشاف المواهب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) من خلال دراسة مقارنة معمقة لخبرات دول ألمانيا وكوريا الجنوبية وسويسرا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتحليل واقع التوجيه في التعليم المصري. وتقتصر الحدود الموضوعية على آليات التوجيه المهني (CG) في التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية في المدارس المصرية. ويسعى البحث إلى تبيان كيف يسهم التوجيه في تقليل الفجوة بين المهارات المكتسبة واحتياجات التنمية المستدامة في مصر. ومن النتائج المتوقعة أن التوسع في تطبيق برامج التوجيه المهني (CG) سيؤدي إلى زيادة كفاءة التوزيع الطلابي على التخصصات العلمية والتقنية المختلفة، مما يقلل من نسب البطالة المقنعة بين الخريجين. ويختتم البحث بتقديم توصيات تهدف إلى بناء منظومة وطنية للتوجيه الأكاديمي والمهني تعتمد على المعايير الدولية وتراعي خصوصية المجتمع المصري وتحدياته الاقتصادية الراهنة.

1495. **العنوان:** "إدارة التنوع الثقافي داخل المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع ماليزيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يحلل هذا البحث بأسلوب علمي دقيق العلاقة بين قدرة القيادة المدرسية على إدارة التنوع الثقافي بفعالية بوصفها المتغير المستقل، وبين تعزيز قيم التفاعل الإيجابي والتعايش السلمي بين الطلاب من خلفيات متنوعة بوصفه المتغير التابع في السياق المدرسي المصري. وينطلق البحث من المفهوم التربوي المعاصر لـ التعليم متعدد الثقافات (Multicultural Education - ME) الذي يهدف إلى ترسيخ مبادئ المواطنة العالمية وقبول الآخر. ويتناول البحث المتغيرات الوسيطة التي تشمل طبيعة الثقافة التنظيمية للمدرسة، ونوعية الأنشطة اللاصفية الثقافية، ومدى كفاية تدريب المعلمين على استراتيجيات الدمج الاجتماعي. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) عبر استلهام الدروس المستفادة من تجارب دول ماليزيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لرصد التنوع في المدارس المصرية. وتشمل الحدود الموضوعية سياسات التعليم متعدد الثقافات (ME)، بينما تقتصر الحدود البشرية على الطلاب والمعلمين بمختلف المراحل التعليمية في المحافظات التي تشهد تنوعًا جغرافيًا أو ثقافيًا. ويهدف البحث إلى إبراز دور المدرسة كمؤسسة تربوية قادرة على صهر الاختلافات في بوتقة الهوية الوطنية الواحدة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن القيادة الواعية بالتنوع الثقافي تساهم في بناء مناخ مدرسي آمن وخالٍ من التعصب، مما يعزز التماسك الاجتماعي الوطني. ويقدم البحث في خاتمته ميثاقًا تربويًا مقترحًا لإدارة التنوع الثقافي (ME) في المؤسسات التعليمية المصرية بما يتوافق مع التوجهات الدولية لحقوق الإنسان والمواطنة الرقمية.

1496. **العنوان:** "دور القيادة المدرسية في مواجهة العنف المدرسي في مصر: دراسة مقارنة مع البرازيل وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة السببية بين تدخلات واستراتيجيات القيادة المدرسية الرامية للحد من السلوكيات العدوانية بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستوى الانضباط الذاتي والسلوك التربوي لدى الطلاب

المصريين بوصفهما المتغير التابع في الدراسة. ويرتكز البحث على المفهوم الإجرائي لـ العنف المدرسي (School Violence - SV) بجميع أشكاله البدنية واللفظية والإلكترونية. ويتناول البحث المتغيرات الوسيطة مثل فاعلية أدوار الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، ودرجة تعاون الأسرة مع المدرسة، ومدى شمولية برامج الدعم السلوكي المطبق. ويعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) من خلال تحليل مقارن لخبرات دول البرازيل وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة هذه الظاهرة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتحليل الميدان التربوي المصري. وتقتصر الحدود الموضوعية على مظاهر العنف المدرسي (SV) وطرق علاجها، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب بمدارس التعليم الأساسي والثانوي بجمهورية مصر العربية. ويسعى البحث إلى تقديم حلول إدارية وتربوية مبتكرة لتقليل حدة الصراعات داخل المدارس وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومستقرة. وتؤكد الفرضيات البحثية أن القيادة المدرسية الحازمة والملهمة في آن واحد تمتلك القدرة على خفض معدلات العنف المدرسي (SV) من خلال تطبيق سياسات وقائية استباقية. وينتهي البحث بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تطوير لائحة الانضباط المدرسي المصري بما يتماشى مع المعايير الدولية لحماية الطفل وضمان حقه في تعليم آمن ومحفز.

.1497 **العنوان:** "القيادة العلمية في مدارس *STEM* المصرية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: يهدف هذا البحث التخصصي إلى تحليل العلاقة بين تطبيق أنماط القيادة العلمية المتخصصة بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن نواتج التعلم والابتكار في مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مدارس (Science, Technology, Engineering, and Mathematics - STEM) بوصفها المتغير التابع في هذه الدراسة المقارنة. ويتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في جودة بيئة المختبرات العلمية، وكفاءة برامج التدريب التقني للمعلمين، وحجم الدعم والشراكات مع المؤسسات البحثية والصناعية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) للإفادة من الخبرات المتراكمة في دول الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وسنغافورة، بالتوازي مع المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتقييم التجربة المصرية الرائدة في هذا المجال. وتقتصر الحدود الموضوعية على متطلبات قيادة مدارس (STEM)، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والقيادات الإدارية في هذه المدارس النوعية بجمهورية مصر العربية. ويسعى البحث إلى تأصيل نموذج قيادي يتناسب مع طبيعة المناهج القائمة على المشروعات والتفكير النقدي. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن القيادة العلمية المتخصصة هي المحرك الرئيس لنجاح منظومة مدارس (STEM) المصرية وضمان استدامتها وتميز مخرجاتها عالميًا. كما يبرز البحث العلاقة الإيجابية بين نمط القيادة التشاركي وزيادة إنتاجية الابتكارات الطلابية في المحافل الدولية. ويختتم البحث برؤية مستقبلية لتطوير نظم إعداد وتأثير قيادات مدارس (STEM) بما يحقق التنافسية العلمية المنشودة للدولة المصرية في العصر الرقمي.

.1498 **العنوان:** "القيادة التكيفية في مواجهة التغيرات المفاجئة في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع نيوزيلندا وكندا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الديناميكية بين تبني نموذج القيادة التكيفية بوصفها المتغير المستقل، وبين تعزيز قدرة المدارس المصرية على الاستجابة الفعالة للتغيرات المفاجئة والأزمات الطارئة بوصفها المتغير التابع، وذلك في ظل التحولات العالمية المتسارعة. ويرتكز البحث على المفهوم الإداري الحديث لـ القيادة التكيفية (Adaptive Leadership - ALD) التي تتسم بالمرونة والقدرة على مواجهة التحديات غير التقليدية. ويتناول البحث المتغيرات الوسيطة مثل مستوى المرونة التنظيمية للمؤسسة، وفاعلية قنوات التواصل المدرسي، ومدى الجاهزية الرقمية لمواجهة حالات الانقطاع الدراسي. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) من خلال دراسة الخبرات الناجحة في دول نيوزيلندا وكندا والمملكة المتحدة خلال الأزمات الصحية والتقنية الأخيرة، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتشخيص واقع الإدارة التعليمية في مصر. وتقتصر الحدود الموضوعية على

ممارسات القيادة التكيفية (ALD) وقت الأزمات، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية بمختلف المناطق التعليمية المصرية. ويسعى البحث إلى تقديم استراتيجيات عملية للقادة التربويين تمكنهم من الحفاظ على سير العملية التعليمية بأعلى جودة ممكنة تحت ضغط الظروف المتغيرة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن المؤسسات التعليمية التي يقودها مديرون يمتلكون مهارات القيادة التكيف (ALD) هي الأكثر قدرة على تحقيق الاستدامة التعليمية والتحول الرقمي السلس. ويقدم البحث في نهايته دليلًا إرشاديًا مقترحًا للقيادة المدرسية المصرية لكيفية إدارة الأزمات التعليمية والتعامل مع الغموض في البيئة التربوية المعاصرة.

.1499 **العنوان:** "تأثير القيادة المدرسية في تعزيز ثقافة الجودة بالمدارس المصرية: دراسة مقارنة مع فنلندا وألمانيا واليابان"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة التأثيرية بين الدور القيادي في نشر وترسيخ قيم التميز المؤسسي بوصفه المتغير المستقل، وبين مستوى التزام المدارس المصرية بمعايير الاعتماد وضمان الجودة بوصفه المتغير التابع للدراسة. وينطلق البحث من المفهوم العلمي لـ ثقافة الجودة (Quality Culture - QC) التي تتجاوز مجرد العمل الورقي لتصبح ممارسة يومية أصيلة. ويتناول البحث المتغيرات الوسيطة المتمثلة في شمولية البرامج التدريبية للجودة، ومستوى الوعي المؤسسي لدى العاملين، وفاعلية النظم الرقابية والتقويم الذاتي. ويعتمد الباحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) من خلال الإفادة من النماذج المتميزة في دول فنلندا وألمانيا واليابان، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتحليل آليات تطبيق الجودة في التعليم المصري قبل الجامعي. وتقتصر الحدود الموضوعية على أبعاد ثقافة الجودة (QC) المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين والموجهين الفنيين بوزارة التربية والتعليم المصرية. ويهدف البحث إلى توضيح كيف يمكن للقيادة الملهمة أن تحول معايير الجودة من قيود إدارية إلى حوافز للتطوير المستمر. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن القيادة المدرسية الواعية هي المحرك الأساسي لدمقرطة الجودة وجعلها مسؤولية تضامنية لجميع أطراف العملية التعليمية في مصر. ويختتم البحث بتقديم مقترحات لتطوير أدوات تقييم أداء المديرين بناءً على قدرتهم على غرس ثقافة الجودة (QC) داخل مدارسهم، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

.1500 **العنوان:** "توظيف القيادة المدرسية للتعلم الاجتماعي العاطفي في مصر: دراسة مقارنة مع السويد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة"

الموضوع: يحلل هذا البحث بأسلوب تربوي معمق العلاقة بين جهود القيادة المدرسية في دمج مهارات الذكاء الوجداني في المنهج بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة العلاقات الإنسانية ومستويات الصحة النفسية لدى الطلاب المصريين بوصفها المتغير التابع في الدراسة. ويرتكز البحث على المفهوم التربوي العالمي لـ التعلم الاجتماعي العاطفي (Social and Emotional Learning - SEL) كركيزة لبناء الشخصية المتكاملة في القرن الحادي والعشرين. ويتناول البحث المتغيرات الوسيطة التي تشمل مهارات المعلمين في الإرشاد النفسي، ونوعية الأنشطة التشاركية المطبقة، ومدى مساهمة الأسرة في دعم هذه المهارات. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) من خلال تحليل مقارن لخبرات دول السويد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بالتوازي مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لرصد الاحتياجات النفسية والاجتماعية في المدارس المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية على كفايات التعلم الاجتماعي العاطفي (SEL)، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب مراحل التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. ويسعى البحث إلى إثبات أن المدرسة ليست مجرد مكان للتحصيل الأكاديمي، بل هي محضن للنمو الوجداني والاجتماعي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن القيادة المدرسية الداعمة لـ التعلم الاجتماعي العاطفي (SEL) تساهم بفعالية في تقليل المشكلات السلوكية وزيادة الدافعية للتعلم لدى الطلاب المصريين. ويقدم البحث في نهايته إطارًا تطبيقيًا مقترحًا لدمج

مهارات (SEL) ضمن الأنشطة المدرسية اليومية بما يعزز من جودة الحياة المدرسية ويحقق التوازن التربوي المنشود للطلاب.

حادي عشر: السياسات التعليمية والحوكمة والتمويل

1501. العنوان: "دراسة دولية مقارنة لفاعلية سياسات التعليم قبل الجامعي في تطوير نواتج التعلم القومية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين كفاءة السياسات التعليمية الوطنية بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسن نواتج التعلم القومية (National Learning Outcomes - NLO) بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتطوير منظومة التعليم العام. تبرز مشكلة البحث في الفجوة الإجرائية بين صياغة السياسات التعليمية وبين واقع تنفيذها الميداني، مما يتطلب تبني مدخل تحليل السياسات التعليمية (Education Policy Analysis - EPA)كإطار دولي لفحص جودة المناهج والحوكمة. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل كفاية التمويل التعليمي، وجودة برامج تدريب المعلمين، والقدرة المؤسسية للأجهزة التنفيذية على المتابعة والتقييم. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في سياسات التعليم قبل الجامعي، بينما تتمثل الحدود المكانية في النطاق الجغرافي المصري، والحدود البشرية في صانعي السياسات والقيادات التعليمية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في سياق التربية الدولية لتحليل النموذج المصري ومقارنته بالخبرات المرجعية في فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM)لتحليل الوثائق الرسمية. ويسعى البحث لتوضيح أثر اتساق السياسات مع الموارد المتاحة في تحقيق قفزات نوعية في التحصيل الدراسي للطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار مقترح لتعزيز كفاءة تنفيذ السياسات التعليمية في مصر، وتقديم توصيات إجرائية لضمان استدامة التطوير التربوي بما يحقق التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري وفقًا للمعايير العالمية.

1502. العنوان: "دراسة دولية مقارنة لمتطلبات تفعيل الحوكمة المدرسية *(School Governance - SG)* وأثرها في جودة الأداء الإداري بمدارس التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات النرويج وأستراليا وفنلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل وفحص العلاقة بين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المدرسية (School Governance - SG)بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تحسين كفاءة الإدارة المدرسية وجودة الخدمات التعليمية بوصفها متغيرًا تابعًا، داخل البيئة المدرسية المصرية. تكمن مشكلة البحث في الحاجة الماسة لضبط الأدوار والمسؤوليات وتجاوز التداخل الإداري من خلال إطار تنظيمي يوزع السلطات بوضوح وفاعلية. ويتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل درجة الشفافية الإدارية، ومستوى ممارسة اللامركزية، وفعالية المشاركة المجتمعية، ونظم المساءلة والمحاسبية داخل المؤسسة. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في أطر حوكمة التعليم قبل الجامعي، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في القيادات المدرسية وأعضاء مجالس الأمناء والآباء والمعلمين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل التجربة المصرية ومقارنتها بثلاث تجارب دولية متميزة في النرويج وأستراليا وفنلندا، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM)لتحليل اللوائح المنظمة. ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين توزيع السلطات التشاركي وبين تحسن المناخ المدرسي وزيادة معدلات الرضا التعليمي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء نموذج مقترح للحوكمة المدرسية (SG) يتوافق مع الخصوصية المصرية، مع تقديم توصيات لتعزيز آليات الرقابة الذاتية والنزاهة في الإدارة المدرسية، بما يضمن رفع كفاءة النظام التعليمي المصري وتحقيق التميز المؤسسي دوليًا.

1503. **العنوان: "دراسة دولية مقارنة لسياسات تمويل التعليم *(Education Finance - EF)* وأثرها في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات ماليزيا وكندا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين السياسات التمويلية للتعليم (Education Finance - EF)بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين مستوى تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وجودة الخدمات التعليمية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في تحديات توفير تمويل مستدام وكافٍ يلبي طموحات تطوير التعليم قبل الجامعي، مع ضمان عدالة التوزيع الجغرافي للموارد بين مختلف المحافظات. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في فاعلية المنظومة المالية، ومنها أولويات الإنفاق الحكومي، وكفاءة إدارة الموازنات التعليمية على المستوى المحلي، ومدى استدامة مصادر التمويل البديلة. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في تحليل هياكل الإنفاق التعليمي وآليات تخصيص الموارد، بينما تتمثل الحدود المكانية في النطاق الجغرافي للدولة المصرية، والحدود البشرية في مسؤولي التخطيط المالي بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووحدات الإدارة المحلية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في سياق التربية الدولية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM)لتحليل الموازنات والتقارير المالية المصرية ومقارنتها بالخبرات الدولية الرائدة في ماليزيا التي نجحت في ربط التمويل بالتنمية، وكندا والمملكة المتحدة لتميزهما في نظم اللامركزية المالية التعليمية. ويسعى البحث لتوضيح أثر كفاءة الإنفاق في الحد من الفجوات التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة نموذج مقترح لتطوير سياسات تمويل التعليم في مصر، وتقديم توصيات إجرائية لتعزيز الشفافية المالية وتحسين مردود الاستثمار في رأس المال البشري بما يحقق التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري.

1504. **العنوان: "دراسة دولية مقارنة لسياسات العدالة التعليمية *(Educational Equity - EE)* ودورها في تقليص الفجوات التحصيلية بالمناطق المهمشة في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات البرازيل وجنوب أفريقيا وكندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وفحص العلاقة بين السياسات التعليمية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين قدرة النظام التعليمي المصري على تضييق الفجوات التعليمية وتقليل تباين نواتج التعلم بوصفها متغيرًا تابعًا، لا سيما في المناطق الأكثر احتياجًا والريفية. تكمن مشكلة البحث في استمرار وجود تفاوت في جودة المخرجات التعليمية بناءً على الخلفيات الاقتصادية والجغرافية، مما يستدعي تبني مدخل العدالة التعليمية (Educational Equity - EE)كإطار دولي لتحقيق الإنصاف. ويتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل التمويل الموجّه للفئات الضعيفة، وفعالية برامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بالتعليم، ومستوى الحوكمة في توزيع الدعم المدرسي. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في برامج الإنصاف التربوي وسياسات الدعم الموجه، بينما تتمثل الحدود المكانية في المدارس الواقعة بالمناطق الفقيرة والحدودية في مصر، والحدود البشرية في الطلاب بتلك المناطق والقيادات المحلية ومسؤولي التكافل الاجتماعي. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل التجربة المصرية ومقارنتها بتجارب دولية واجهت تحديات مشابهة مثل البرازيل في برامج المنح المشروطة، وجنوب أفريقيا في سياسات الدمج والإنصاف، وكندا في تعليم الأقليات والمناطق النائية، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM)لتحليل السياسات القائمة. ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين تخصيص الموارد وفقًا للاحتياج الفعلي وبين تحسين معدلات الاستبقاء والنجاح الأكاديمي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء إطار عملي مقترح لتعزيز العدالة التعليمية (EE) في مصر، بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع الطلاب بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو مستواهم المعيشي، تحقيقًا للأهداف الاستراتيجية للتعليم المصري دوليًا.

1505. **العنوان:** "دراسة دولية مقارنة لسياسات التعليم والتدريب التقني والمهني *(Technical and Vocational Education and Training - TVET)* وأثرها في الجاهزية المهنية للخريجين بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات ألمانيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

لموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين السياسات الوطنية لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني (Technical and Vocational Education and Training - TVET) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين مستوى تحسن الجاهزية المهنية والقدرة التنافسية لخريجي التعليم الفني في سوق العمل المصري والدولي بوصفها متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في الفجوة المهارية التي تواجه الخريجين عند الالتحاق بالقطاعات الإنتاجية، مما يستلزم إعادة صياغة السياسات التعليمية لتتوافق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في جودة هذا التحول، ومنها قوة الشراكات مع القطاع الصناعي، وكفاءة نظم التدريب العملي الميداني، ومدى مرونة المناهج القائمة على الجدارات لتلبية احتياجات أصحاب الأعمال. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في استراتيجيات تطوير التعليم الفني الصناعي والزراعي والتجاري، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الفنية بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في طلاب التعليم الفني ومديري المدارس وشركاء الصناعة. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في سياق التربية الدولية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM)لرصد وتحليل السياسات المصرية ومقارنتها بالنموذج الألماني في التعليم المزدوج، والتجربة الكورية الجنوبية في التعليم المهني التكنولوجي، وخبرة سنغافورة في ربط التدريب المهني بالتنمية الاقتصادية الشاملة. ويسعى البحث لتوضيح أثر مواءمة التعليم الفني مع معايير الجودة الدولية في رفع معدلات التوظيف. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار مقترح لتعميق الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمصانع، وتقديم توصيات إجرائية لبناء منظومة وطنية للاعتماد المهني تضمن جودة المخرجات وتنافسيتها الدولية وفقًا لرؤية مصر 2030.

1506. **العنوان:** "دراسة دولية مقارنة لسياسات تنمية المعلم المهنية - *(Teacher Professional Development TPD)* وأثرها في جودة الأداء الصفي بالمدارس المصرية في ضوء خبرات اليابان وفنلندا وسنغافورة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وفحص العلاقة بين سياسات إعداد وتعيين وتنمية المعلم المهنية (Teacher Professional Development - TPD)بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تحسن جودة التدريس ومستوى الأداء الصفي الفعلي في المدارس المصرية بوصفه متغيرًا تابعًا. تكمن مشكلة البحث في الحاجة لتطوير مسارات مهنية للمعلم تتجاوز الترقيات الإدارية الروتينية لتركز على النمو المعرفي والمهاري المستمر ومواكبة الاتجاهات التربوية العالمية. ويتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل فاعلية السياسات التحفيزية والمادية، ودرجة الدعم المؤسسي المتوفر داخل المدرسة، ومدى استجابة البرامج التدريبية للاحتياجات الميدانية الحقيقية للمعلمين. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في سياسات المعلم بمرحلة التعليم قبل الجامعي من حيث الانتقاء والإعداد والتأهيل أثناء الخدمة، بينما تتمثل الحدود المكانية في المدارس الحكومية بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في المعلمين وطلاب كليات التربية ومسؤولي وحدات التدريب والجودة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل السياسات المصرية ومقارنتها بخبرات اليابان في مجتمعات التعلم المهنية، وفنلندا في التكوين البحثي للمعلم واستقلاليته، وسنغافورة في بناء المسارات الوظيفية المتخصصة، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتحليل اللوائح والقوانين المنظمة. ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين جودة إعداد المعلم وبين استقراره المهني وتحسن تحصيل طلابه. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء إطار عملي مقترح لتطوير منظومة التنمية المهنية (TPD) في مصر، بما يضمن استقطاب أفضل الكفاءات لمهنة التعليم وتوفير بيئة عمل محفزة ترفع من شأن المعلم المصري وتنافسيته الدولية.

1507. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة للأطر التشريعية المنظمة للتعليم *(Education Legislation - EL)* ودورها في تعزيز الجودة المؤسسية بمدارس التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات فرنسا وكوريا الجنوبية وأستراليا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين تطور الإطار التشريعي المنظم للتعليم (Education Legislation - EL)بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين قدرة المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية على تحقيق معايير جودة التعليم بوصفها متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في وجود بعض القوانين واللوائح التعليمية التقليدية التي قد لا تتماشى مع سرعة التحولات التقنية والتربوية العالمية، مما يحد من مرونة الإدارة التعليمية في مواجهة التحديات المعاصرة. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في فاعلية هذه المنظومة، ومنها طبيعة اللوائح التنفيذية المشتقة من القوانين، ومدى مرونة التشريع في استيعاب التغيير، وكفاءة آليات التنفيذ الميداني، وقدرة الجهات الرقابية والقانونية على متابعة الالتزام بالمعايير. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في التشريعات الحاكمة للتعليم قبل الجامعي، بينما تتمثل الحدود المكانية في النطاق السيادي للدولة المصرية، والحدود البشرية في الهيئات التعليمية والقيادات التنفيذية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووحدات المتابعة القانونية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في سياق التربية الدولية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM)لرصد وتحليل القوانين واللوائح المصرية ومقارنتها بالخبرات الدولية الرائدة في فرنسا التي تمتلك تاريخًا عريقًا في مركزية التشريع المرن، وكوريا الجنوبية وأستراليا لتميزهما في تشريعات ربط التعليم بالتنمية التكنولوجية. ويسعى البحث لتوضيح أثر التشريعات الواضحة في الحد من تباين الأداء التعليمي بين المحافظات. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة تصور مقترح لتحديث البنية التشريعية التعليمية في مصر، وتقديم توصيات إجرائية لتبسيط اللوائح بما يضمن سرعة اتخاذ القرار وتحقيق التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري وفقًا لرؤية مصر 2030.

1508. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لآليات حوكمة نظم التقويم التربوي *(Educational Assessment - EA)* وأثرها في شفافية ومصداقية الامتحانات بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات سنغافورة وأستراليا وفنلندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وفحص العلاقة بين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في نظم التقويم والامتحانات بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين مستوى دقة وشفافية التقييم التربوي (Educational Assessment - EA) ومصداقية النتائج بوصفهما متغيرًا تابعًا، داخل البيئة المدرسية المصرية. تكمن مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتطوير نظم التقويم لتنتقل من مجرد قياس الحفظ إلى قياس مهارات التفكير العليا، مع ضمان تكافؤ الفرص والعدالة بين جميع الطلاب. ويتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل معايير وضع الامتحانات القومية، ومدى كفاءة تدريب المقومين والمعلمين على استراتيجيات التقييم الحديثة، ودور التكنولوجيا في رقمنة الاختبارات، وآليات ضمان النزاهة والسرية والمساءلة. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في نظم التقييم والاختبارات بمرحلة التعليم قبل الجامعي، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الإعدادية والثانوية بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في الطلاب والمقوّمين والكوادر القيادية المسؤولة عن أعمال الامتحانات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM)لرصد وتحليل التجربة المصرية ومقارنتها بتجارب دولية ناجحة في سنغافورة التي تتصدر المؤشرات الدولية في التقويم، وأستراليا وفنلندا لتميزهما في نظم التقويم البديل والقائم على الأداء، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتحليل النظم القائمة. ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين حوكمة إجراءات التقويم وبين زيادة الثقة المجتمعية في مخرجات التعليم. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء إطار عملي مقترح لتعزيز حوكمة نظم الامتحانات في مصر، بما يضمن تقييمًا عادلًا وموضوعيًا للطلاب، ورفع كفاءة النظام التعليمي المصري وتنافسيته الدولية في ضوء المعايير العالمية للتقويم التربوي.(EA)

1509. **العنوان: "السياسات التعليمية في المناطق الحدودية والنائية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات دول كينيا وتشيلي والمملكة العربية السعودية: دراسة في التربية الدولية"**

الموضوع: يسعى هذا البحث المنتمي لمجال التربية الدولية (International Education – IE) إلى رصد وتحليل السياسات التعليمية الموجهة للمناطق الحدودية والنائية، معتبرًا هذه السياسات هي المتغير المستقل، ومدى انعكاسها على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وجودة المخرجات التعليمية لطلاب تلك المناطق كمتغير تابع، مع التركيز المكاني على محافظات سيناء وحلايب وشلاتين ومطروح. وينطلق البحث من مفهوم العدالة الجغرافية في التعليم، العدالة الجغرافية (Geographical Equity – GE)، كإطار نظري للبحث. وتبرز المتغيرات الوسيطة في هذه الدراسة متمثلة في كفاءة النقل المدرسي، ونظام حوافز المعلمين المقيمين، وحجم الاستهداف المالي المباشر، وتوافر الخدمات المساندة للمؤسسات المدرسية. ويستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) كأداة رئيسة في التربية الدولية (IE) لعقد مقارنة دولية موسعة تشمل تجارب دول كينيا، وتشيلي، والمملكة العربية السعودية، للوقوف على كيفية تعامل هذه النظم مع العزلة الجغرافية، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص الواقع المصري. وتتحدد الحدود الموضوعية في سياسات دعم التعليم قبل الجامعي بالمناطق النائية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والقيادات المحلية بتلك المناطق. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين فاعلية السياسات الجغرافية المبتكرة وبين خفض نسب الفاقد التعليمي وزيادة معدلات الاستبقاء والتحصيل الدراسي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتطوير المنظومة التعليمية الحدودية في مصر بما يضمن دمجها في المسار التعليمي الوطني بكفاءة، وتقديم بدائل تعليمية مرنة تتناسب مع الطبيعة الديموغرافية والاجتماعية لهذه المناطق، مما يعزز من مفهوم المواطنة والانتماء لدى قاطني الثغور الحدودية عبر بوابة التعليم الدولي المقارن.

1510. **العنوان: "السياسات الوطنية للتحول الرقمي التعليمي بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات دول إستونيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة: دراسة في التربية الدولية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة في تخصص التربية الدولية (International Education – IE) تحليل السياسات الوطنية للتحول الرقمي التعليمي باعتبارها المتغير المستقل، وقياس أثرها على نجاح استراتيجيات التعليم الرقمي والتعلم الإلكتروني في المنظومة المصرية كمتغير تابع. ويتبنى البحث مفهوم التحول الرقمي في التعليم، التحول الرقمي في التعليم (Digital Transformation in Education – DTE)، كركيزة أساسية لتطوير النظم التعليمية المعاصرة. وتتداخل في الدراسة عدة متغيرات وسيطة تشمل جودة البنية التحتية الرقمية، وبرامج الإنماء المهني للمعلمين، ومعدلات التمويل التكنولوجي، ومدى توافر المحتوى الرقمي التفاعلي، وضمانات الأمن السيبراني في التعليم، الأمن السيبراني في التعليم (Cybersecurity in Education – CE). ويتم توظيف المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لاستجلاء أفضل الممارسات الدولية في دول إستونيا، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، بالتوازي مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل الاستراتيجيات الرقمية بوزارة التربية والتعليم المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية على سياسات التحول الرقمي لمراحل التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومديري المدارس والكوادر التقنية. وتفترض الدراسة أن تحقيق الاتساق الوظيفي بين البنية التكنولوجية والتدريب البشري والمحتوى الرقمي يؤدي بالضرورة إلى رفع فاعلية التعلم الرقمي (DTE) وتجويد نواتج التعلم. وتبرز النتائج المتوقعة أهمية صياغة سياسات تعليمية تتسم بالاستدامة والقدرة على التكيف مع التطورات التقنية المتسارعة، مع تقديم تصور مقترح لتجاوز الفجوة الرقمية بين المدارس المصرية بناءً على نماذج التربية الدولية (IE) الناجحة، بما يضمن بيئة تعليمية آمنة ومحفزة على الابتكار الرقمي لدى الناشئة.

1511. **العنوان:** **"السياسات التعليمية المتعلقة بالطفولة المبكرة في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات دول النرويج واليابان وفنلندا: دراسة في التربية الدولية"**

الموضوع: يركز هذا البحث في إطار التربية الدولية (International Education – IE) على دراسة العلاقة بين السياسات الوطنية للطفولة المبكرة كمتغير مستقل، وبين مستويات الاستعداد المدرسى والنمو المتكامل للطفل في جمهورية مصر العربية كمتغير تابع. وينطلق البحث من المفهوم الدولي لمرحلة الطفولة المبكرة، الطفولة المبكرة (Early Childhood Education – ECE)، بوصفها الاستثمار الأهم في بناء رأس المال البشري للدول. وتشمل المتغيرات الوسيطة في هذه الدراسة برامج إعداد وتدريب معلمات رياض الأطفال، وحجم الإنفاق الحكومي المخصص لهذه المرحلة، ومعايير جودة البيئات الفيزيقية والتربوية للصفوف الدراسية، وكفاءة نظم الإشراف والمتابعة الإدارية. ويعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لتحليل تجارب دول النرويج، واليابان، وفنلندا، كدول رائدة في هذا المجال، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتقييم السياسات المصرية الحالية. وتتمثل الحدود الموضوعية في تشريعات وبرامج التعليم قبل المدرسي، في حين تشمل الحدود البشرية الأطفال في الفئة العمرية من ثلاث إلى ست سنوات، والمعلمات، والموجهات الفنيات بالقطاع التعليمي. وتسعى الدراسة إلى إثبات أن التكامل الوظيفي بين السياسات التشريعية والتمويل المستدام والتدريب المتخصص يساهم بشكل مباشر في تحسين جاهزية الأطفال للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي. وستخلص النتائج إلى رسم خارطة طريق لتطوير قطاع الطفولة المبكرة (ECE) في مصر بما يتوافق مع المعايير الدولية التي رصدتها التربية الدولية (IE)، مع تقديم مقترحات لتحسين البيئة التعليمية والتربوية بما يضمن نموًا متوازنًا للأطفال في الجوانب المعرفية والوجدانية والاجتماعية، ويقلل من تباين مستويات الجاهزية المدرسية بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

1512. **العنوان:** **"حوكمة التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع ألمانيا وماليزيا وأستراليا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث بصفته دراسة أكاديمية متخصصة في التربية المقارنة إلى تحليل العلاقة الجوهرية بين مستوى تطبيق الحوكمة الجامعية (University Governance – UG) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة الأداء الأكاديمي والمؤسسي في الجامعات الحكومية المصرية بوصفه المتغير التابع. وينطلق البحث من رؤية مصر **2030** التي تستهدف تطوير منظومة التعليم العالي، حيث يتم فحص المتغيرات الوسيطة المتمثلة في الاستقلال المالي والإداري، وآليات التمويل المبتكرة، ونظم الرقابة الداخلية، ودور المجالس الجامعية في اتخاذ القرار. ويعتمد الباحث على المنهج المقارن باللغة العربية للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين الحالة المصرية وخبرات دول ألمانيا وماليزيا وأستراليا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص القوانين واللوائح المنظمة للتعليم الجامعي المصري. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على سياسات الحوكمة الجامعية (UG)، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية، مع مراعاة الحدود المكانية المتمثلة في الكليات المطبقة لمعايير الجودة. ويهدف البحث إلى تبيان كيف أن تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة يسهم في رفع التنافسية الدولية للجامعات المصرية وتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التحول نحو اللامركزية الإدارية المقترنة بمنظومة دقيقة من المساءلة والمحاسبية يمثل المدخل الأساسي لرفع كفاءة المنتج التعليمي والبحثي. كما يتناول البحث العلاقة الارتباطية بين استقلالية الجامعة وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي، مبرزًا أهمية مواءمة السياسات التعليمية مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل المعاصر. ويخلص البحث إلى تقديم إطار مقترح لتطوير نظام الحوكمة في المؤسسات الجامعية المصرية بما يضمن تحقيق التوازن المنشود بين حرية البحث العلمي والالتزام بالمعايير القومية للتميز المؤسسي والأكاديمي.

1513. **العنوان:** "السياسات التعليمية الداعمة لدمج التكنولوجيا في المناهج المصرية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وفنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وتحليل العلاقة بين السياسات الوطنية الموجهة نحو دمج التكنولوجيا في التعليم (Technology Integration in Education – TIE) بوصفها المتغير المستقل، وبين مدى قدرة المدارس المصرية بمراحل التعليم قبل الجامعي على تفعيل التعلم الرقمي بوصفها المتغير التابع للدراسة. ويرتكز البحث على تقييم فاعلية الخطط الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في تحويل المناهج التقليدية إلى مناهج تفاعلية، مع مراعاة المتغيرات الوسيطة التي تشمل كفاءة البنية الرقمية، ومستوى تدريب المعلمين على التقنيات الحديثة، وجودة المحتوى الإلكتروني المتاح، ومدى دعم الإدارة المدرسية لعمليات التحول. ويستخدم البحث المنهج المقارن لتعقب أفضل الممارسات الدولية في دول الولايات المتحدة وفنلندا وكوريا الجنوبية، بالتوازي مع المنهج الوصفي التحليلي لرصد واقع دمج التكنولوجيا (TIE) في البيئة المدرسية المصرية. وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات تطبيق التعليم المدمج والتعلم عن بعد، بينما تشمل الحدود البشرية عينة ممثلة من الطلاب والمعلمين وقادة المدارس في مختلف المحافظات المصرية. ويسعى البحث إلى كشف الفجوة بين التخطيط الاستراتيجي والممارسة الميدانية، موضحًا أهمية توفير بيئة تعليمية محفزة على الابتكار التقني. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن النجاح في دمج التكنولوجيا (TIE) لا يتوقف على توفير الأجهزة اللوحية فحسب، بل يتطلب بناء قدرات بشرية قادرة على توظيف هذه الأدوات في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطلاب. كما يبين البحث العلاقة بين الاستثمار في التكنولوجيا التعليمية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري. وينتهي البحث بمجموعة من التوصيات الإجرائية التي تدعم صناع القرار في مصر لتطوير سياسات تعليمية مرنة قادرة على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة وضمان استدامة جودة التعليم في ظل الأزمات والمستجدات العالمية المعاصرة.

1514. **العنوان:** "السياسات المرتبطة بتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية: دراسة مقارنة مع كندا وألمانيا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل العلاقة بين السياسات الوطنية الرامية لتطوير البحث العلمي بوصفها المتغير المستقل، وبين جودة المخرجات البحثية وتأثيرها المجتمعي في الجامعات المصرية بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار سعي الدولة لبناء مجتمع المعرفة. وينطلق البحث من مفهوم سياسات البحث العلمي (Scientific Research Policy – SRP) كأداة استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي، مع فحص المتغيرات الوسيطة المتمثلة في حجم التمويل البحثي المخصص، وطبيعة الحوافز المادية والمعنوية للأكاديميين، وفاعلية الشراكات الدولية بين الجامعات، ومدى تطور البنية البحثية والمعامل المركزية. ويعتمد الباحث على المنهج المقارن من خلال استعراض وتحليل التجارب الرائدة في دول كندا وألمانيا والمملكة المتحدة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الخطط البحثية الاستراتيجية في الجامعات الحكومية المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على سياسات البحث العلمي (SRP) المطبقة خلال العقد الأخير، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والباحثين في التخصصات العلمية المختلفة بالجامعات المصرية. ويهدف البحث إلى بيان العلاقة بين الاستقرار المالي للباحث وبين جودة النشر العلمي في المجلات المصنفة دوليًا، مستعرضًا الحدود المكانية التي تشمل المراكز البحثية الجامعية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن ربط تمويل البحث العلمي بالأولويات القومية للدولة المصرية يسهم بشكل مباشر في تحويل الأبحاث من مجرد دراسات نظرية إلى مشروعات تطبيقية تخدم قطاعات الصناعة والزراعة والصحة. كما يسلط البحث الضوء على أهمية تطوير تشريعات البحث العلمي بما يسمح بحرية الحركة المالية والإدارية للمشروعات البحثية الكبرى. ويخلص البحث إلى تقديم تصور مقترح لتطوير سياسات البحث العلمي (SRP) في مصر، يضمن تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية والعلمية المتاحة وتحويل الجامعات إلى مراكز تميز ابتكاري تساهم بفاعلية في النهضة القومية الشاملة.

1515. **العنوان:** "التمويل اللامركزي للتعليم في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع البرازيل والهند وإندونيسيا"

الموضوع: يدرس هذا البحث، المنبثق من أروقة كلية التربية بجامعة كفر الشيخ، العلاقة الجوهرية بين تطبيق سياسات التمويل اللامركزي للتعليم، اللامركزية المالية (Decentralized Education Finance – DEF) بوصفها المتغير المستقل، وبين كفاءة الإنفاق التعليمي وتحسين جودة الخدمات التعليمية في الأقاليم المصرية بوصفهما المتغير التابع؛ حيث يسعى الباحث لتشخيص واقع توزيع الموارد المالية في ضوء رؤية مصر 2030. وتتحدد المتغيرات الوسيطة في هذه الدراسة في مستويات المساءلة المحلية، وآليات توزيع الموارد المالية، وقدرات الكوادر البشرية في الإدارات التعليمية، ومدى تفعيل المشاركة المجتمعية في الرقابة المالية. ويعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method – CM) للاستفادة من الخبرات الدولية الرائدة في دول البرازيل، والهند، وإندونيسيا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل وتحليل التشريعات والواقع الفعلي للنظام المصري. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تمويل قطاع التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، بينما تشمل الحدود البشرية والحدود المكانية القيادات في الإدارات التعليمية المحلية ومديري المدارس في عينة من المحافظات المصرية الممثلة للأقاليم المختلفة. ويهدف البحث إلى بيان العلاقة بين الاستقلال المالي للمحليات وبين سرعة الاستجابة للاحتياجات التعليمية الملحة، موضحًا أن اللامركزية المالية (DEF) لا تعد غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتعظيم العائد من الإنفاق. ومن المتوقع أن تخلص نتائج الدراسة إلى أن تبني اللامركزية المالية (DEF) المقترنة بنظم رقابية صارمة يسهم بشكل مباشر في عدالة توزيع الموارد وتقليل الهدر المالي، مما ينعكس إيجابيًا على البيئة التعليمية والخدمات المقدمة للطلاب المصريين. كما سيقدم البحث إطارًا مقترحًا لتطوير آليات التمويل المحلي بما يتوافق مع المعايير الدولية في تخصص التربية الدولية والإدارة التعليمية، مع التأكيد على أن المنهج المقارن (CM) كشف عن ضرورة وجود تدريب مكثف للقيادات المحلية لضمان نجاح هذا التحول الهيكلي، وتوصي الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتقييم الأثر المالي بصفة دورية.

1516. **العنوان:** "سياسات تطوير التعليم الخاص والدولي في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع الإمارات وتركيا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلمي العلاقة القائمة بين السياسات الوطنية المنظمة لقطاع التعليم الخاص والدولي، التعليم الخاص (Private and International Education – PIE) بوصفها المتغير المستقل، وبين جودة الخدمات التعليمية وشفافية الممارسات الإدارية والأكاديمية بوصفها المتغير التابع في السياق التربوي المصري المعاصر. وينطلق البحث من ضرورة تقييم الدور التنموي لهذا القطاع، حيث يتناول مجموعة من المتغيرات الوسيطة الهامة مثل قوة نظم الرقابة الحكومية، ومدى الالتزام بالمعايير الأكاديمية الدولية، وعدالة هيكلة الرسوم الدراسية، وكفاءة برامج تدريب المعلمين داخل هذه المؤسسات. ويُوظَّف في هذه الدراسة المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لاستجلاء مواطن القوة في خبرات دول الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، والمملكة المتحدة، بالتوازي مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل القوانين والقرارات الوزارية المصرية المنظمة لهذا الشأن. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة مدارس التعليم الخاص (PIE) بمختلف فئاتها، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من إدارات المدارس، والمعلمين، وأولياء الأمور، والطلاب الملتحقين بهذه النظم التعليمية. ويسعى البحث إلى إيضاح العلاقة الارتباطية بين مرونة السياسات التعليمية وبين قدرة تلك المدارس على المنافسة وتحقيق نواتج تعلم متميزة تلبي احتياجات سوق العمل الدولي. وتشير النتائج المتوقعة للدراسة إلى أن الوصول إلى توازن دقيق بين الرقابة الصارمة والمرونة الإدارية يعد الضمانة الأساسية لتحسين جودة التعليم الخاص في مصر وحماية حقوق المستفيدين من العملية التعليمية. ويقدم الباحث من خلال المنهج المقار (CM) تصورًا لتطوير منظومة الاعتماد المدرسي المصري بما يتماشى مع التوجهات العالمية في التربية الدولية، مع ضرورة تفعيل المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لرصد الفجوات بين السياسات المعلنة والممارسات الميدانية الفعلية لضمان الاستدامة التعليمية.

1517. **العنوان:** "**سياسات اللامركزية الإدارية في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع إندونيسيا وكينيا والهند**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث، الذي أُعد في إطار تخصص الإدارة التعليمية والتربية المقارنة، دراسة العلاقة بين تطبيق سياسات اللامركزية الإدارية التعليمية، اللامركزية الإدارية (Educational Decentralization – ED) بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة المؤسسات التعليمية المصرية على تحسين أدائها المؤسسي الشامل بوصفها المتغير التابع. ويرتكز البحث على فرضية مفادها أن نقل السلطات للمستويات الأدنى يسهم في فاعلية الإدارة، متناولًا متغيرات وسيطة تشمل القدرات الإدارية للقيادات المحلية، وتوافر التمويل اللازم، وكفاءة القيادات المدرسية، ومدى مرونة اتخاذ القرار في مواجهة المشكلات الميدانية. ويعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من الدروس المستفادة من تجارب دول إندونيسيا، وكينيا، والهند، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل مراحل التحول نحو اللامركزية في التجربة المصرية الحديثة. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على نظام التعليم قبل الجامعي الحكومي، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية بمستوى المديرية والإدارة التعليمية، والحدود والمكانية لمحافظات مختارة بجمهورية مصر العربية. ويسعى البحث إلى بيان العلاقة بين تفويض الصلاحيات وبين سرعة الإنجاز وتحسين المناخ المدرسي، مؤكدًا أن اللامركزية الإدارية (ED) تتطلب بنية تشريعية داعمة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن بناء القدرات المؤسسية والبشرية وتدريب الكوادر يعد شرطًا أساسيًا لنجاح اللامركزية الإدارية (ED) في مصر، وأن الانتقال المتدرج يضمن استقرار المنظومة التعليمية. كما سيوصي البحث بضرورة تطوير نظم المساءلة لترافق تفويض السلطات، مستندًا في ذلك إلى نتائج المنهج المقارن (CM) التي أظهرت أهمية التوازن بين السلطة والمسؤولية، ومستخدمًا المنهج الوصفي التحليلي (DAM) في وضع خارطة طريق لتمكين الإدارات التعليمية المحلية من ممارسة مهامها بفعالية وكفاءة عالية.

1518. **العنوان:** "**السياسات الوطنية لتعزيز الشفافية والمساءلة في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع الدنمارك وكوريا الجنوبية وكندا**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلمي العلاقة التأثيرية بين تبني السياسات الوطنية للشفافية والمساءلة التعليمية، الشفافية والمساءلة (Transparency and Accountability in Education – TAE) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستوى الثقة المجتمعية وكفاءة أداء المؤسسات التعليمية في جمهورية مصر العربية بوصفها المتغير التابع. وينطلق الباحث من أهمية الحوكمة في إصلاح المنظومات التربوية، حيث تشمل المتغيرات الوسيطة في الدراسة جودة التقارير المدرسية السنوية، وتطور نظم الرقابة والتقييم، ومدى فاعلية المشاركة المجتمعية، واستخدام التكنولوجيا الرقمية في الإفصاح عن البيانات. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات دول الدنمارك، وكوريا الجنوبية، وكندا، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) على القوانين والممارسات الرقابية في النظام التعليمي المصري. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على قطاع التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية، والموجهين، وأعضاء هيئات الرقابة والمتابعة بوزارة التربية والتعليم. ويهدف البحث إلى استيضاح العلاقة بين وضوح الإجراءات وبين الحد من الفساد الإداري ورفع دافعية العاملين، مبينًا أن الشفافية والمساءلة (TAE) تمثلان ركيزة أساسية لجودة التعليم الدولي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تعزيز الشفافية والمساءلة (TAE) يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى الرضا العام عن التعليم الحكومي ويحسن من صورة المؤسسة التعليمية أمام الرأي العام المصري. وسوف يقترح البحث، من خلال استقراء نتائج المنهج المقارن (CM)، بناء نظام وطني متكامل للمساءلة يعتمد على مؤشرات أداء دقيقة وقابلة للقياس، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتطوير آليات إعداد التقارير المدرسية بما يضمن وصول المعلومات الصحيحة لكافة الأطراف المعنية بالعملية التعليمية في الوقت المناسب وبكل شفافية.

1519. **العنوان:** "سياسات الإصلاح التربوي الشامل في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وفنلندا وسنغافورة"

الموضوع: يدرس هذا البحث المتعمق العلاقة بين سياسات الإصلاح التربوي الشامل، الإصلاح التربوي (Educational Reform – ER) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة التعليم ونواتجه على مستوى النظام التعليمي المصري ككل بوصفها المتغير التابع، في ظل التحديات العالمية التي تواجه التعليم الدولي. وينطلق البحث من رؤية نقدية لجهود التطوير، حيث تتضمن المتغيرات الوسيطة في الدراسة كفاءة التشريعات التعليمية، ونمط القيادة التعليمية المتبع، واستدامة التمويل، وبناء القدرات المؤسسية القادرة على التغيير. ويُوظِّف المنهج المقارن (Comparative Method – CM) للاستفادة من الخبرات المتراكمة في دول الولايات المتحدة الأمريكية، وفنلندا، وسنغافورة، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل وثائق وخطط الإصلاح المصرية في السنوات الأخيرة. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، بينما تشمل الحدود البشرية كبار صناع القرار بوزارة التربية والتعليم والقيادات التعليمية الميدانية. ويسعى البحث إلى كشف العلاقة بين شمولية خطط التطوير وبين القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، موضحًا أن الإصلاح التربوي (ER) لا يمكن أن ينجح دون تكاتف كافة قطاعات الدولة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن نجاح الإصلاح التربوي (ER) يتطلب تكاملًا حقيقيًا بين صياغة السياسات وبين آليات التنفيذ الميداني وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة. ويقدم البحث رؤية مستقبلية، مستندة إلى نتائج المنهج المقارن (CM)، تشدد على ضرورة استقلالية المؤسسات التعليمية في تنفيذ برامج التطوير، مع تفعيل المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لمتابعة وتقييم أثر هذه السياسات على الطالب المصري باعتباره محور العملية التعليمية والهدف الأسمى لخطط الإصلاح الشاملة.

1520. **العنوان:** "السياسات التعليمية الداعمة للابتكار في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع سنغافورة وكندا وفنلندا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلمي العلاقة القائمة بين تبني السياسات التعليمية الداعمة للابتكار التربوي، الابتكار التربوي (Educational Innovation – EI) بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة المدارس المصرية على تطوير أساليب تدريس إبداعية وتحسين نواتج تعلم الطلاب بوصفها المتغير التابع في العصر الرقمي. وينطلق البحث من ضرورة التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم المبتكر، حيث تشمل المتغيرات الوسيطة في الدراسة حجم التمويل المخصص للمشروعات الابتكارية، وتوافر برامج التدريب النوعي للمعلمين، ودور القيادة المدرسية في دعم الموهوبين، ومدى ترسيخ ثقافة المدرسة الابتكارية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات دول سنغافورة، وكندا، وفنلندا في مجال رعاية الابتكار، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل السياسات المصرية الراهنة في هذا المجال. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على المدارس الحكومية المتميزة بجمهورية مصر العربية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الابتكارية، والمعلمين المبدعين، والطلاب الموهوبين. ويهدف البحث إلى استجلاء العلاقة بين توفير بيئة تعليمية مرنة وبين قدرة الطالب على إنتاج المعرفة والابتكار، مبينًا أن الابتكار التربوي (EI) هو حجر الزاوية للتنافسية الدولية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن السياسات التعليمية المرنة والمحفزة تدعم بشكل مباشر ممارسات الابتكار التربوي (EI) وترفع جودة المنتج التعليمي المدرسي في مصر. وسيقترح البحث، بناءً على المنهج المقارن (CM)، إنشاء حاضنات للابتكار داخل المدارس المصرية، مع ضرورة استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتطوير مؤشرات قياس الابتكار في الأداء المدرسي بما يضمن استمرارية التميز وتحقيق الريادة التعليمية المصرية.

1521. **العنوان:** "سياسات التنمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات دول اليابان والمملكة المتحدة وسنغافورة: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة في تخصص التربية الدولية (International Education – IE) تحليل العلاقة الارتباطية بين سياسات تدريب المعلمين أثناء الخدمة بوصفها المتغير المستقل، وبين الارتقاء بجودة الأداء الصفي والممارسات التدريسية في المدارس المصرية بوصفه المتغير التابع. وينطلق البحث من المفهوم العالمي للتنمية المهنية المستدامة، التنمية المهنية (Professional Development – PD)، كمدخل أساسي لتعزيز تنافسية النظم التعليمية. وتتضمن المتغيرات الوسيطة في هذا السياق كفاءة نظم التمويل، وتصميم البرامج التدريبية، وآليات المتابعة والتقويم، والدور المؤسسي للأكاديمية المهنية للمعلمين. ويستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) كأداة تحليلية لمقارنة التجربة المصرية بخبرات دول اليابان في نموذج دراسة الدرس، دراسة الدرس (Lesson Study – LS)، والمملكة المتحدة في التدريب القائم على المدرسة، وسنغافورة في التنمية المهنية المستمرة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لرصد الواقع المصري. وتتحدد الحدود الموضوعية في برامج التنمية المهنية (PD) لمعلمي التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والمدربين والقيادات الأكاديمية. وتفترض الدراسة أن الانتقال من التدريب المركزي إلى النماذج القائمة على الممارسة الميدانية والمجتمعات المهنية يرفع من فاعلية التدريس. وتشير النتائج المتوقعة إلى ضرورة مراجعة سياسات التدريب الحالية في مصر لتبني مدخل دراسة الدرس (LS) وتطوير نظم ترقي المعلمين لترتبط بالأداء الفعلي، مما يسهم في تحقيق معايير الجودة العالمية في البيئات الصفية المصرية، وتوفير كادرات تعليمية قادرة على مواكبة التحولات التربوية الدولية المعاصرة بكفاءة واقتدار.

1522. **العنوان:** "السياسات التعليمية في ظل التحول الرقمي الوطني في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع الإمارات وكوريا الجنوبية وإستونيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة الجوهرية بين التحول الرقمي التعليمي (Digital Transformation in Education – DTE) بوصفه المتغير المستقل، وبين تطوير السياسات التعليمية لدعم منظومة التعليم الذكي بوصفه المتغير التابع، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتحقيق التحول الشامل وفق رؤية مصر **2030**. وتتمثل المتغيرات الوسيطة في الدراسة في مدى توافر البنية التكنولوجية المتطورة، وكفاءة برامج تدريب المعلمين، والتشريعات المنظمة للبيئة الرقمية، وتوافر المنصات التعليمية التفاعلية. ويتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف مع تجارب دولة الإمارات العربية المتحدة، وكوريا الجنوبية، وإستونيا، وهي دول رائدة عالميًا في هذا المجال، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص واقع التحول الرقمي التعليمي (DTE) في المدارس المصرية. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في دراسة السياسات الحاكمة للرقمنة، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من المعلمين والطلاب والقيادات التربوية في مراحل التعليم قبل الجامعي بمصر. ويسعى البحث لتوضيح كيف يسهم تكامل العناصر التقنية مع القدرات البشرية في تحسين جودة المخرجات، معتمدًا على المنهج المقارن (CM) لاستنباط آليات عملية لتجاوز تحديات التطبيق التقني. وتبرز أهمية الدراسة في صياغة إطار مقترح لسياسات تعليمية مرنة تتواكب مع الاتجاهات العالمية في التربية الدولية، وتدعم قدرة النظام التعليمي المصري على المنافسة دوليًا. وتخلص الدراسة عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن نجاح السياسات الرقمية يعتمد بشكل كلي على جودة المتغيرات الوسيطة وخاصة التنمية المهنية الرقمية للكوادر البشرية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج وطني متكامل للتحول الرقمي التعليمي (DTE) يجمع بين الأصالة التربوية والابتكار التكنولوجي بما يخدم الأهداف القومية التعليمية.

1523. **العنوان:** "تقييم سياسات دعم الطلاب الفقراء في التعليم المصري لتحقيق العدالة: دراسة مقارنة مع الهند والبرازيل والمكسيك"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة أثر السياسات التعليمية الداعمة للطلاب المنتمين للأسر منخفضة الدخل بوصفها المتغير المستقل، على تحسين فرص التحصيل الدراسي والاندماج المجتمعي لهؤلاء الطلاب بوصفه المتغير التابع،

وذلك في سبيل ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (Educational Equity – EE) في المجتمع المصري. وتتضمن المتغيرات الوسيطة في هذا السياق برامج المنح الدراسية، ومنظومة التغذية المدرسية، وتوفير وسائل النقل المجانية، بالإضافة إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي المقدمة للطلاب. ويطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) من خلال تحليل تجربة الهند في دعم الفئات الضعيفة، وتجربة البرازيل في برنامج بولسا فاميليا (Bolsa Família – BF)، وتجربة المكسيك في برنامج أوبورتونيداديس (Oportunidades – OP)، بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتطبيقها في السياق المصري. كما يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لرصد التحديات التي تواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (EE) في المحافظات المصرية الأكثر احتياجًا. وتقتصر الحدود الموضوعية على سياسات الدعم المالي والعيني في التعليم الأساسي، في حين تشمل الحدود البشرية الطلاب وأولياء أمورهم في المناطق العشوائية والريفية. ويحلل البحث العلاقة الطردية بين جودة الخدمات الوسيطة وتقليل نسب التسرب من التعليم، مستندًا إلى المنهج المقارن (CM) لبيان فاعلية التحويلات النقدية المشروطة مثل برنامج بولسا فاميليا (BF). وتهدف الدراسة عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى تقديم رؤية نقدية للسياسات الحالية، مؤكدة أن الارتقاء بمستوى تكافؤ الفرص التعليمية (EE) يتطلب تنسيقًا بين الوزارات الخدمية. وتؤكد النتائج المتوقعة أن الربط بين الدعم الاجتماعي المباشر وبين الالتزام بالحضور المدرسي، على غرار برنامج أوبورتونيداديس (OP)، سيؤدي إلى قفزة نوعية في مؤشرات التنمية البشرية بمصر.

1524. **العنوان:** **"السياسات التعليمية في مواجهة تحديات النمو السكاني المتسارع بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع بنغلاديش والصين وفيتنام"**

الموضوع: يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل علاقة التأثير بين معدلات النمو السكاني المتزايدة بوصفها المتغير المستقل، وقدرة السياسات التعليمية على استيعاب الطلب المتزايد وضمان جودة المخرج التعليمي بوصفه المتغير التابع، وهو ما يفرض ضرورة التوسع في عمليات التخطيط التربوي (Educational Planning – EP) الاستراتيجي. وتشمل المتغيرات الوسيطة حجم الموازنة العامة المخصصة للتعليم، ومعدلات بناء المدارس الجديدة، وكفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية، وتطوير أساليب التعليم غير التقليدية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لمقارنة التجربة المصرية مع خبرات دول واجهت تحديات ديموغرافية مماثلة مثل بنغلاديش والصين وفيتنام، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالكثافة الطلابية في مصر. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة خطط الاستيعاب الكمي والنوعي في التعليم العام، بينما تشمل الحدود البشرية المخططين التربويين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر. ويسعى البحث عبر المنهج المقارن (CM) إلى كشف آليات التخطيط التربوي (EP) الناجحة في تقليل الفوارق بين العرض والطلب التعليمي في المجتمعات ذات الكثافة العالية. كما يبرز البحث من خلال المنهج الوصفي التحليلي (DAM) مدى تأثير المتغيرات الوسيطة كتمويل البنية التحتية في تخفيف ضغط الكثافات بالفصول. وتشير التوقعات البحثية إلى أن تبني نماذج مرنة في التخطيط التربوي (EP) سيساهم في استدامة تقديم الخدمات التعليمية رغم الزيادة السكانية المستمرة. ويوصي البحث بضرورة تبني سياسات تعتمد على التكنولوجيا لتقليل الاعتماد على المباني الفيزيائية، مستلهمًا ذلك من التجارب الدولية التي نجحت في تحويل التحدي السكاني إلى قوة بشرية منتجة عبر جودة التعليم.

1525. **العنوان:** **"متطلبات تطبيق سياسات الحوكمة الرشيقة في الإدارة التعليمية المصرية: دراسة مقارنة مع نيوزيلندا والدنمارك وسنغافورة"**

الموضوع: يستقصي هذا البحث إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيقة (Agile Governance – AG) في النظام التعليمي المصري بوصفها المتغير المستقل، وأثر ذلك على رفع كفاءة وفاعلية اتخاذ القرار الإداري داخل المؤسسات التعليمية

بوصفه المتغير التابع، لمواجهة المتغيرات العالمية المتسارعة. وتتمثل المتغيرات الوسيطة في البحث في مستوى المرونة التنظيمية، وامتلاك القيادات لمهارات الإدارة الرقمية، ومدى تفويض السلطات، وسرعة تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة. ويستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لتحليل النماذج المتقدمة في الحوكمة الرشيقة (AG) بكل من نيوزيلندا والدنمارك وسنغافورة، بالتوازي مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لرصد المعوقات الهيكلية والإدارية في ديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية بمصر. وتقتصر الحدود الموضوعية للبحث على حوكمة الهياكل الإدارية وتطوير العمليات، في حين تشمل الحدود البشرية مديري الإدارات التعليمية ومديري المدارس في السياق المحلي. ويناقش البحث العلاقة بين تبني الحوكمة الرشيقة (AG) وبين القدرة على الاستجابة للأزمات الطارئة، مستخدمًا المنهج المقارن (CM) لتوضيح كيف ساهمت استقلالية المدارس في الدول المقارنة في تحسين الأداء. ويهدف البحث من خلال المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى اقتراح مسار وطني للتحول نحو الإدارة اللامركزية المدعومة بالتقنية. وتخلص النتائج إلى أن تفعيل المتغيرات الوسيطة، وخاصة بناء قدرات القيادات الرشيقة، يعد شرطًا أساسيًا لنجاح الحوكمة الرشيقة (AG) في مصر. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن وضع خارطة طريق لتحويل البيروقراطية التقليدية إلى نظام إداري مرن يتسم بالسرعة والشفافية ويحقق رضا المستفيدين من العملية التعليمية في الجمهورية.

.1526 العنوان: "السياسات التعليمية الداعمة لدمج الطلاب ذوي الإعاقة في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع أوغندا والسويد وأستراليا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الارتباطية والتأثيرية بين السياسات الوطنية لدمج الطلاب ذوي الإعاقة بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرتهم الفعلية على الوصول إلى فرص تعليم عادل وشامل بوصفه المتغير التابع، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتطوير منظومة التربية الخاصة. وينطلق البحث من المفهوم المحوري وهو التعليم الدامج (Inclusive Education – IE) لضمان بيئة تعليمية محفزة للجميع دون تمييز. وتشمل الدراسة مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في كفاءة التطبيق، ومن أهمها جودة أدوات الدعم التربوي المتاحة، ومدى فاعلية برامج تدريب المعلمين، وحجم التمويل المخصص، وتهيئة البيئة المدرسية من حيث الإتاحة الهندسية والتكنولوجية. ويعتمد البحث في إجراءاته على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بالاستفادة من خبرات دولية متباينة تشمل أوغندا والسويد وأستراليا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص الواقع المصري الحالي. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على سياسات التعليم الدامج (IE) في مدارس التعليم العام، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب ذوي الإعاقات المختلفة المسجلين في هذه المدارس وأعضاء الهيئة التدريسية. ويهتم البحث ببيان الحدود المكانية المتمثلة في المدارس المصرية التي تطبق قرارات الدمج الوزارية، مع دراسة العلاقة بين المتغيرات لبيان مدى استجابة النظام التعليمي للمتطلبات الدولية. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها المنهج المقارن (CM) إلى أن نجاح عملية التعليم الدامج (IE) في مصر يتطلب تكاملًا هيكليًا بين وضوح السياسة التشريعية وتطوير الممارسات التدريسية والدعم المؤسسي المستدام. كما يخلص البحث عبر استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى ضرورة بناء نموذج مصري للدمج يستلهم من التجارب العالمية ما يناسب الإمكانيات المحلية لتحقيق أهداف الاستراتيجية القومية للتعليم.

.1527 العنوان: "تحليل سياسات المتابعة والتقييم الوطني للتعليم في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وفنلندا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل طبيعة العلاقة بين سياسات المتابعة والتقييم الوطني بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة المخرجات والنتائج التعليمية بوصفه المتغير التابع، وذلك للارتقاء بمستوى النظام التعليمي المصري في

المؤشرات الدولية. وينطلق الإطار النظري من مفهوم التقييم التربوي الوطني (National Educational Evaluation – NEE) كأداة أساسية لضمان المحاسبية والشفافية في المؤسسات التربوية. وتتحدد المتغيرات الوسيطة في الدراسة في دقة أدوات التقييم المستخدمة، وكفاءة نظم المعلومات الرقمية، ومستوى خبرة المراقبين والمقيمين، ومدى توفر معايير الشفافية في إعلان النتائج وتوظيفها. ويعتمد البحث بصورة أساسية على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) من خلال استعراض وتحليل خبرات وتجارب الولايات المتحدة وفنلندا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لرصد آليات التقييم المتبعة حاليًا في الوزارة. وتغطي الحدود الموضوعية للبحث سياسات التقييم التربوي الوطني (NEE) الموجهة لمراحل التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية الكوادر العاملة في الأجهزة الرقابية والمؤسسات التعليمية المعنية بالجودة. ويسعى البحث لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة لبيان كيف يسهم التقييم في توجيه عملية صنع القرار التربوي المبني على الشواهد. ومن خلال المنهج المقارن (CM) سيتم استخلاص أفضل الممارسات الدولية في التقييم التربوي الوطني (NEE) وسبل توطينها في البيئة المصرية بما يضمن عدالة التقييم. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطوير نظم المتابعة والتقييم وفق المعايير العالمية سيسهم بشكل مباشر في تحسين جودة التعليم وتوفير قاعدة بيانات دقيقة لصناع القرار. ويؤكد المنهج الوصفي التحليلي (DAM) على ضرورة معالجة الفجوات التقنية والبشرية في نظام التقييم الحالي لضمان الوصول إلى مخرجات تعليمية تنافسية عالميًا.

1528. **العنوان:** "**السياسات التعليمية المرتبطة بالاستدامة البيئية في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع السويد وكينيا وألمانيا**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الوثيقة بين السياسات التعليمية الداعمة للاستدامة البيئية بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة النظام التعليمي المصري على تعزيز السلوك البيئي المسؤول لدى الناشئة بوصفه المتغير التابع، تماشيًا مع التوجهات العالمية للمناخ. ويؤطر البحث مفاهيمه وفق فلسفة التعليم من أجل التنمية المستدامة (Education for Sustainable Development – ESD) التي تهدف إلى دمج قضايا البيئة في صلب العملية التربوية. وتشمل المتغيرات الوسيطة التي يتناولها البحث مدى تطور المناهج الدراسية، وكثافة الأنشطة البيئية المدرسية، وبرامج تدريب المعلمين على قضايا المناخ، ومستوى الدعم المؤسسي والمجتمعي للمبادرات الخضراء. ويستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات دول رائدة مثل السويد وكينيا وألمانيا، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل السياسات التعليمية المصرية الحالية ومدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة. وتقتصر الحدود الموضوعية للبحث على السياسات المرتبطة بمفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD)، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب والقيادات في المؤسسات التعليمية بمختلف المحافظات. ويوضح البحث طبيعة العلاقة بين دمج المفاهيم البيئية في المناهج وتعديل السلوك اليومي للمتعلمين ليكون أكثر استدامة. وتشير النتائج المتوقعة من خلال المنهج المقارن (CM) إلى ضرورة تبني سياسات شاملة تحول المدرسة إلى بيئة صديقة للبيئة وليس مجرد مكان لتلقي المعلومات النظرية. كما يبرز المنهج الوصفي التحليلي (DAM) أهمية التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة البيئة لتعزيز الوعي البيئي. وتؤكد الدراسة أن تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) سيسهم في تخريج أجيال قادرة على مواجهة التحديات البيئية المستقبلية وحماية الموارد الوطنية لجمهورية مصر العربية.

1529. **العنوان:** "**سياسات التحول نحو المدرسة ذاتية الإدارة في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وأستراليا**"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة التأثيرية بين منح المدارس المصرية استقلالية إدارية ومالية واسعة بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة العملية التعليمية وفاعلية اتخاذ القرار المدرسي بوصفه المتغير التابع، سعيًا نحو اللامركزية.

وينطلق البحث من مفهوم الإدارة المدرسية الذاتية (School-Based Management – SBM) كمدخل حديث لتطوير الأداء المؤسسي من الداخل. وتتمثل المتغيرات الوسيطة في هذه الدراسة في قدرات القيادة المدرسية على الإدارة، وتوافر الموارد المالية والبشرية اللازمة، ونظم الحوكمة الرشيدة، وآليات المساءلة والمحاسبية المطبقة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لاستقراء خبرات دولية ناجحة في نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وأستراليا، بالإضافة إلى توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل البنية الإدارية والتشريعية للمدارس الحكومية المصرية. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة سياسات استقلالية المدارس، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس وأعضاء مجالس الأمناء والإدارات التعليمية. ويبين البحث العلاقة الجوهرية بين تفويض السلطات للمستوى المدرسي وبين زيادة دافعية العاملين وتحسين نواتج التعلم. وتشير النتائج المتوقعة التي سيتم التوصل إليها عبر المنهج المقارن (CM) إلى أن الاستقلالية المقترنة بنظام صارم للمحاسبية تعزز من كفاءة الأداء المدرسي وتلبي احتياجات المجتمع المحلي بدقة. كما يؤكد المنهج الوصفي التحليلي (DAM) على أن التحول نحو الإدارة المدرسية الذاتية (SBM) يتطلب تدريبًا مكثفًا للقيادات التربوية المصرية على مهارات التخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية. ويخلص البحث إلى تقديم مقترح لتطبيق الإدارة المدرسية الذاتية (SBM) بما يتوافق مع الخصوصية الثقافية والإدارية للمجتمع المصري، مع بيان أثر ذلك على تحقيق التميز التعليمي المنشود.

1530. **العنوان:** **"السياسات التعليمية الداعمة للتدويل الأكاديمي في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع كندا وماليزيا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة السببية بين تبني سياسات التدويل الأكاديمي بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة الجامعات الحكومية والخاصة في مصر على تعزيز تنافسيتها الدولية وجودة التعليم العالي بوصفها المتغير التابع. ويؤطر البحث دراسته من خلال مفهوم تدويل التعليم العالي (Internationalization of Higher Education – IHE) الذي يعد ضرورة في ظل العولمة الأكاديمية. وتشمل المتغيرات الوسيطة في البحث قوة الشراكات الدولية، وفاعلية برامج التبادل الأكاديمي للطلاب والأساتذة، وتطوير المناهج المشتركة، ومدى دعم اللغات الأجنبية في التدريس والبحث العلمي. ويعتمد البحث في إجراءاته على المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات وتجارب دولية متميزة في كندا وماليزيا والمملكة المتحدة، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لرصد واقع تدويل التعليم العالي (IHE) في مصر وتحدياته. وتقتصر الحدود الموضوعية للبحث على السياسات الجامعية المرتبطة بالبعد الدولي، بينما تشمل الحدود البشرية رؤساء الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين. ويسلط البحث الضوء على العلاقة بين المتغيرات لبيان مدى مساهمة الانفتاح الأكاديمي في رفع تصنيف الجامعات المصرية عالميًا. وتشير النتائج المتوقعة من المنهج المقارن (CM) إلى أن التدويل يسهم بشكل فعال في نقل المعرفة وتطوير جودة التعليم الجامعي وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للتعليم. كما يوضح المنهج الوصفي التحليلي (DAM) أهمية وجود إطار تشريعي وطني يحفز على تدويل التعليم العالي (IHE) ويقلل من العوائق الإدارية أمام التعاون الدولي. وتؤكد الدراسة أن الاستثمار في تدويل التعليم العالي (IHE) هو أحد الركائز الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة في الدولة المصرية.

ثاني عشر: إعداد المعلم والتنمية المهنية

1531. **العنوان:** **"سياسات إعداد المعلم بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات دول فنلندا وسنغافورة وألمانيا: دراسة في التربية الدولية"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث في تخصص التربية الدولية (International Education – IE) تحليل العلاقة بين هيكلة برامج إعداد المعلم في كليات التربية المصرية بوصفها المتغير المستقل، وبين مستوى كفاءة المعلمين الجدد في ممارسة

التدريس الفعال داخل الصفوف الدراسية بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار جهود تطوير جودة التعليم بجمهورية مصر العربية. وينطلق البحث من المفهوم العالمي المعاصر لعملية إعداد المعلم، إعداد المعلم (Teacher Education – TE)، بوصفه المدخل الاستراتيجي الأول لإصلاح النظم التعليمية وتحقيق التنافسية الدولية. وتبرز في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل جودة برامج التدريب العملي، ومستوى حداثة المحتوى الأكاديمي والتربوي، وكفاءة نظم الإشراف الجامعي والميداني. ويستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) كأداة منهجية أصيلة في التربية الدولية (IE) لمقارنة النموذج المصري بخبرات دول فنلندا، وسنغافورة، وألمانيا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص واقع برامج الإعداد الحالية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على برامج إعداد المعلم قبل الخدمة، بينما تتركز الحدود البشرية على طلاب كليات التربية بالجامعات المصرية الحكومية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جودة مكونات برنامج الإعداد وبين قدرة المعلم على تلبية متطلبات التحول التعليمي المعاصر. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم تصور مقترح لإعادة هيكلة برامج إعداد المعلم (TE) في مصر بما يضمن الموازنة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني الميداني، والارتقاء بمعايير اختيار وإعداد الكوادر التعليمية بما يواكب التوجهات العالمية المعاصرة، ويسهم في سد الفجوة بين مخرجات مؤسسات الإعداد ومتطلبات الميدان التربوي الفعلية.

.1532 **العنوان:** "**جودة التدريب العملي الميداني للمعلمين قبل الخدمة في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع أستراليا وكندا والمملكة المتحدة**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة الجوهرية بين جودة وفاعلية التدريب العملي (Practicum Training – PT) بوصفه المتغير المستقل، وبين قدرة المعلمين الجدد على تطبيق المهارات التدريسية داخل الفصول الدراسية بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتطوير كليات التربية. وينطلق البحث من فلسفة التربية الدولية التي تؤكد على أن التدريب العملي (PT) هو المحرك الأساسي لإكساب المعلم الجدارة المهنية المطلوبة للتعامل مع المناهج المطورة. وتشمل المتغيرات الوسيطة في هذه الدراسة دور المشرفين التربويين، ومدة التدريب الزمانية، وطبيعة البيئة المدرسية المستضيفة، ومدى التنسيق المؤسسي بين الجامعة والمدرسة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات أستراليا وكندا والمملكة المتحدة، وهي دول رائدة في نماذج الإعداد الميداني، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع التدريب في كليات التربية بجمهورية مصر العربية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على برامج التدريب العملي (PT)، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المعلمين قبل الخدمة المقيدين بكليات التربية بالجامعات المصرية. ويهدف البحث إلى بيان العلاقة بين كثافة التدريب ومستوى الأداء الصفي للخريج، مع توضيح كيف يمكن للمتغيرات الوسيطة أن تعزز من جودة المخرج التعليمي النهائي في سياق رؤية مصر **2030**. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها البحث عبر المنهج المقارن (CM) إلى أن التدريب الممتد القائم على نماذج الإشراف الفعّال والشراكة الحقيقية بين الكلية والمدرسة يعزز جاهزية المعلم المصري للممارسة المهنية المستقلة. كما يسهم المنهج الوصفي التحليلي (DAM) في تقديم تصور مقترح لتطوير لوائح التدريب العملي (PT) بما يتوافق مع المعايير العالمية المعاصرة ويخدم التوجهات القومية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في بناء شخصية المعلم القيادي. وخلصت الدراسة إلى أن تحسين بيئة التدريب العملي (PT) وزيادة ساعات الممارسة الفعلية يؤدي بالضرورة إلى تقليص الفجوة بين الإعداد النظري والواقع الميداني، مما يرفع من كفاءة المنظومة التعليمية المصرية وقدرتها على تحقيق نواتج التعلم المنشودة في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة في تخصص التربية الدولية والتربية المقارنة.

.1533 **العنوان:** "**معايير القبول في كليات التربية وأثرها في جودة المعلم المصري: دراسة مقارنة مع اليابان والنرويج وفنلندا**"

الموضوع: يعالج هذا البحث العلاقة التأثيرية بين معايير اختيار وقبول الطلاب في كليات التربية بوصفها المتغير المستقل، وبين مستوى جودة خريجي كليات التربية من المعلمين بوصفه المتغير التابع، في سياق سعي الدولة المصرية لتحسين مدخلات إعداد المعلم. ويرتكز البحث على مفهوم انتقاء المعلمين (Teacher Selection – TS) كأداة استراتيجية لضمان استقطاب أفضل العناصر البشرية لمهنة التعليم. وتشمل المتغيرات الوسيطة اختبارات القدرات العقلية، والمقابلات الشخصية المقننة، والمعدلات الأكاديمية في الشهادة الثانوية، والسمات الشخصية للمتقدمين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات اليابان والنرويج وفنلندا، نظرًا لصرامة معاييرها في انتقاء المعلمين (TS) وتميز نظمها التعليمية عالميًا، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص الواقع المصري. وتقتصر الحدود الموضوعية على سياسات القبول والالتحاق بكليات التربية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المتقدمين لهذه الكليات والمسؤولين عن وضع سياسات القبول بوزارة التعليم العالي. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين جودة الانتقاء وكفاءة الأداء المهني اللاحق، مع التركيز على الحدود الزمانية والمكانية المرتبطة بخطط القبول الحالية في الجامعات المصرية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن رفع معايير القبول وتنويع أدوات انتقاء المعلمين (TS) يسهم في تحسين جودة المعلم المصري على المدى البعيد، مما يقلل من الفاقد التعليمي ويرفع مكانة المهنة مجتمعيًا. كما يوضح البحث عبر المنهج المقارن (CM) كيف نجحت الدول المرجعية في جعل مهنة التعليم مهنة جاذبة من خلال سياسات قبول تنافسية. ويؤكد المنهج الوصفي التحليلي (DAM) على ضرورة تطوير اختبارات قبول إلكترونية تقيس الكفايات النفسية والتربوية لضمان ملاءمة الطالب لمهنة التدريس. وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار في جودة المدخلات عبر نظام دقيق لعملية انتقاء المعلمين (TS) هو الضمانة الأكاديمية لإنتاج مخرجات تعليمية قادرة على المنافسة في ظل المعايير الدولية المعاصرة، وبما يتفق مع الأهداف التعليمية لجمهورية مصر العربية في تخريج جيل من المعلمين المبدعين والقادرين على قيادة التغيير التربوي في المدارس المصرية بمختلف مراحلها.

1534. **العنوان:** "**إعداد المعلم الرقمي في جمهورية مصر العربية في عصر التحول الرقمي: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وإستونيا وسنغافورة**"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة الوثيقة بين دمج محتوى الإعداد الرقمي في برامج إعداد المعلم بوصفه المتغير المستقل، وبين قدرة الخريجين المصريين على توظيف التكنولوجيا التعليمية بفاعلية داخل الفصول الدراسية بوصفها المتغير التابع. وينطلق البحث من مفهوم الكفايات الرقمية (Digital Teaching Competencies – DTC) التي أصبحت ضرورة حتمية في ظل استراتيجية التحول الرقمي التي تنتهجها الدولة المصرية. وتشمل المتغيرات الوسيطة برامج التدريب المتخصص على الوسائط الرقمية، والبنية التكنولوجية التحتية لكليات التربية، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس في استخدام التكنولوجيا، وتوفر المحتوى التعليمي الرقمي. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات كوريا الجنوبية وإستونيا وسنغافورة كأفضل النماذج العالمية في تنمية الكفايات الرقمية (DTC)، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتقييم الوضع الراهن في مصر. وتقتصر الحدود الموضوعية على برامج إعداد المعلم الرقمي قبل الخدمة، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس بها. ويهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين توفر المقررات التكنولوجية ومستوى الأداء التقني للمعلم الشاب، مع بيان الحدود المكانية للجامعات المصرية المعنية بالتحول الرقمي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تعزيز البعد الرقمي وتنمية الكفايات الرقمية (DTC) في برامج الإعداد يرفع كفاءة المعلم المصري في التعليم الحديث ويقلل من الفجوة الرقمية في المدارس. كما يخلص البحث عبر المنهج المقارن (CM) إلى أهمية وجود معايير وطنية للكفايات الرقمية (DTC) يجب أن يمتلكها كل خريج تربوي. ويؤكد المنهج الوصفي التحليلي (DAM) على أن دمج التكنولوجيا في الإعداد ليس مجرد إضافة تقنية بل هو تغيير في الممارسات البيداغوجية والتربوية الشاملة. وتنتهي الدراسة بتقديم إطار مقترح لتطوير برامج كليات

التربية بما يضمن إكساب الطلاب مهارات التعامل مع الذكاء الاصطناعي والمنصات التعليمية، مما يدعم جهود وزارة التربية والتعليم في تطبيق المنظومة التعليمية الجديدة 2.0، ويحقق التميز في مجال التربية الدولية من خلال إعداد معلم رقمي يمتلك أدوات المستقبل التكنولوجي ويطبقها بمهارة واقتدار في السياق التعليمي المصري.

1535. **العنوان:** "إعداد معلم التعليم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء متطلبات سوق العمل: دراسة مقارنة مع ألمانيا وماليزيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة السببية بين جودة برامج إعداد معلمي التعليم الفني بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرتهم المهنية على تنمية المهارات الفنية والتقنية لدى الطلاب بوصفها المتغير التابع، وذلك لدعم قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر. ويرتكز البحث على مفهوم التعليم القائم على الكفاءات (Competency-Based Education – CBE) كمدخل حديث لتطوير التعليم الفني والمهني. وتشمل المتغيرات الوسيطة جودة التدريب الصناعي الميداني، وقوة الشراكات مع مؤسسات الإنتاج والمصانع، ومدى الخبرة العملية الفعلية للمعلمين في مجالات تخصصهم، وتوفر المعامل والورش الحديثة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات ألمانيا في النظام المزدوج، وماليزيا وكوريا الجنوبية في ربط التعليم بالصناعة، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع مدارس التعليم الفني المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية على برامج إعداد معلم التعليم الفني والمهني، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التعليم الفني قبل الخدمة والمدربين في المراكز التقنية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين جودة الإعداد المعتمد على التعليم القائم على الكفاءات (CBE) وبين مهارات الخريجين المطلوبة في سوق العمل المصري والدولي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن ربط إعداد المعلم بمتطلبات القطاع الخاص وتطبيق التعليم القائم على الكفاءات (CBE) يعزز من فاعلية التعليم الفني المصري ويقلل من البطالة بين الخريجين. كما يسهم المنهج المقارن (CM) في استنباط آليات لتعزيز التعاون بين وزارة التربية والتعليم وقطاع الصناعة لتطوير كفايات المعلمين. ويؤكد المنهج الوصفي التحليلي (DAM) على ضرورة تحديث لوائح كليات التعليم الصناعي لتواكب الثورة الصناعية الرابعة. وتخلص الدراسة إلى أن المعلم الفني المصري يمثل الركيزة الأساسية للنهوض بالصناعة الوطنية، وأن تطوير برامج إعداده وفق نموذج التعليم القائم على الكفاءات (CBE) هو السبيل الوحيد لتحقيق الجودة والتميز في مخرجات التعليم الفني المصري، بما يتفق مع التوجهات العالمية في التربية الدولية والمقارنة ويخدم الأهداف التنموية للدولة المصرية في رؤيتها المستقبلية.

1536. **العنوان:** "فعالية برامج التنمية المهنية المستمرة للمعلمين في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة وفنلندا وكندا"

الموضوع: يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل العلاقة بين برامج التنمية المهنية (Professional Development – PD) المستمرة للمعلمين بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن الأداء التدريسي الفعلي وجودة الممارسات الصفية داخل المدارس المصرية بوصفها المتغير التابع. وينطلق البحث من مفهوم التنمية المهنية (PD) كعملية تعلم مستدامة تهدف إلى مواكبة المستجدات التربوية العالمية وتحسين جودة التعليم الوطني. وتشمل المتغيرات الوسيطة في هذه الدراسة تنوع أساليب التدريب، ونظام الحوافز المهنية والمادية، وفاعلية نظم متابعة الأداء وتقييمه، ومدى توافر الوقت الكافي للمعلم للمشاركة في هذه البرامج. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات المملكة المتحدة وفنلندا وكندا في إدارة نظم التنمية المهنية (PD) وتأثيرها على نتائج الطلاب، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لرصد واقع مراكز التدريب والوحدات التدريبية بالمدارس المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية على برامج التنمية المهنية (PD) أثناء الخدمة، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين العاملين بالمدارس الحكومية بمختلف مراحلها التعليمية. ويهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين جودة التدريب ونمو الكفايات التدريسية

للمعلم، مع مراعاة الحدود المكانية والزمانية لخطط التدريب الوزارية الحالية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التطوير المهني المرتبط باحتياجات المعلم الفعلية ونظام الترقية القائم على الأداء يعزز بشكل مباشر جودة التدريس في مصر. كما يسهم المنهج المقارن (CM) في تقديم نماذج عالمية ناجحة لتحويل التنمية المهنية (PD) من مجرد حضور ورش عمل إلى ثقافة مهنية متجذرة في حياة المعلم. ويؤكد المنهج الوصفي التحليلي (DAM) على ضرورة اللامركزية في التخطيط لبرامج التنمية المهنية (PD) لتناسب خصوصية كل محافظة تعليمية. وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار في التنمية المهنية (PD) هو استثمار في جودة العقل البشري المصري، وأن استدامة هذا التطوير هي الضمانة لتحقيق الأهداف التعليمية لجمهورية مصر العربية في ظل المنافسة الدولية في مجالات التربية الدولية والادارة التعليمية الحديثة.

1537. **العنوان:** "**التنمية المهنية المعتمدة على المدرسة كمدخل لتحسين أداء المعلمين المصريين: دراسة مقارنة مع نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وفنلندا**"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين تطبيق مفهوم التنمية المهنية القائمة على المدرسة بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن قدرة المعلمين على معالجة المشكلات الصفية وتطوير استراتيجيات التدريس بوصفها المتغير التابع، في إطار اللامركزية التعليمية في مصر. وينطلق البحث من مفهوم مجتمعات التعلم المهنية (Professional Learning Communities – PLC) الذي يجعل من المدرسة مركزًا للنمو المهني الذكي. وتشمل المتغيرات الوسيطة في الدراسة مدى توفر الموارد المدرسية اللازمة، وروح التعاون بين المعلمين، ودور القيادة المدرسية في دعم المبادرات، وتوفر الوقت المخصص للعمل الجماعي. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وفنلندا في تفعيل مجتمعات التعلم المهنية (PLC)، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل تجربة وحدات التدريب والجودة بالمدارس المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية على سياسات التنمية المهنية المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المدارس الحكومية والقيادات المدرسية في مختلف الإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين التفاعل المهني داخل مجتمعات التعلم المهنية (PLC) وبين جودة المخرجات التعليمية للطلاب في تلك المدارس. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن جعل المدرسة مقرًا رئيسًا للتطوير المهني يعزز كفاءة المعلم المصري ويزيد من رضاه الوظيفي وقدرته على الابتكار الصفي. كما يوضح البحث عبر المنهج المقارن (CM) كيف يمكن للمدرسة أن تتحول إلى مؤسسة متعلمة تتبادل فيها الخبرات بين المعلمين القدامى والجدد من خلال آليات مجتمعات التعلم المهنية (PLC). ويؤكد المنهج الوصفي التحليلي (DAM) على ضرورة إعادة هيكلة دور وحدة التدريب المدرسية لتكون أكثر فاعلية واستقلالية. وتخلص الدراسة إلى أن نجاح السياسات التعليمية المصرية يتطلب التحول من التدريب المركزي إلى نموذج مجتمعات التعلم المهنية (PLC) لضمان استجابة سريعة للاحتياجات الميدانية، وبما يتوافق مع أحدث الاتجاهات العالمية في الإدارة التعليمية والتربية الدولية، ويخدم بشكل مباشر تحسين البيئة التعليمية داخل الفصول الدراسية المصرية.

1538. **العنوان:** "**إعداد المعلم المصري لمهارات القرن الحادي والعشرين: دراسة مقارنة مع سنغافورة وكندا وفنلندا**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الوثيقة بين محتوى برامج إعداد المعلم في كليات التربية بوصفها المتغير المستقل، وبين كفاءة المعلمين المصريين في تدريس وتنمية مهارات القرن 21 (21st Century Skills – 21CS) لدى طلابهم بوصفها المتغير التابع. وينطلق البحث من المفهوم العالمي وهو مهارات القرن 21 (21CS) التي تشكل جوهر التعليم المعاصر لضمان تنافسية الخريجين في سوق العمل العالمي. وتشمل المتغيرات الوسيطة في هذه الدراسة مستوى مهارات التفكير الناقد، والقدرة على التواصل الفعّال، ومهارات العمل التعاوني، والقدرة على حل المشكلات المعقدة بطرق إبداعية لدى الطلاب المعلمين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات سنغافورة وكندا وفنلندا كأكثر النظم التعليمية نجاحًا في دمج مهارات القرن 21 (21CS) في برامجها، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي

(Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل المناهج واللوائح الحالية في كليات التربية بمصر. وتقتصر الحدود الموضوعية على برامج إعداد المعلم قبل الخدمة، بينما تشمل الحدود البشرية خريجي كليات التربية وأعضاء هيئة التدريس المعنيين بالتطوير المناهجي. ويهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين طبيعة المقررات التربوية ومدى امتلاك المعلم الشاب لآليات نقل مهارات القرن 21 (CS21) لطلابه في المدارس المصرية. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها البحث عبر المنهج المقارن (CM) إلى أن تحديث محتوى الإعداد وتطوير طرق التدريس بالجامعات يعزز جاهزية المعلم المصري للمستقبل. كما يخلص البحث عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى ضرورة تبني نموذج مصري لإعداد المعلم يركز على الكفايات العرضية والمهارات الحياتية بجانب المحتوى الأكاديمي. وتؤكد الدراسة أن دمج مهارات القرن 21 (CS21) في منظومة إعداد المعلم هو الركيزة الأساسية لنجاح نظام التعليم المصري الجديد، وبما يتماشى مع المعايير الدولية في تخصص التربية المقارنة والتربية الدولية، ويحقق تطلعات الدولة المصرية في بناء إنسان مصري قادر على الابتكار والمواطنة العالمية في ظل التحديات المعاصرة.

.1539 **العنوان:** "**فعالية برامج إعداد معلم الطفولة المبكرة في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع النرويج واليابان وفنلندا**"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة التأثيرية بين جودة برامج إعداد معلم الطفولة المبكرة (Early Childhood Education – ECE) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة التفاعل التربوي والتعلم النشط داخل مؤسسات رياض الأطفال بوصفها المتغير التابع في مصر. ويرتكز البحث على مفهوم الطفولة المبكرة (ECE) باعتبارها المرحلة التأسيسية الأهم في تشكيل شخصية الطفل المصري وقدراته الذهنية والوجدانية. وتشمل المتغيرات الوسيطة في الدراسة كفاءة التدريب العملي في دور الحضانة ورياض الأطفال، وجودة المناهج التربوية التخصصية، ومدى توظيف الأنشطة الحسية والحركية في الإعداد، وتوفر الوسائل التعليمية المبتكرة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات النرويج واليابان وفنلندا المتميزة في فلسفة الطفولة المبكرة (ECE)، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص واقع أقسام الطفولة بكليات التربية والتربية للطفولة المبكرة في الجامعات المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية على برامج إعداد المعلمات قبل الخدمة، بينما تشمل الحدود البشرية طالبات كليات التربية المتخصصات ومعلمات رياض الأطفال بالمدارس الحكومية والخاصة بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين جودة الإعداد العلمي والعملي وبين قدرة المعلمة على خلق بيئة تعليمية محفزة للطفل. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تحسين معايير الإعداد وتنمية مهارات الطفولة المبكرة (ECE) يسهم في رفع جودة التعليم في هذه المرحلة ويقلل من صعوبات التعلم اللاحقة. كما يخلص البحث عبر المنهج المقارن (CM) إلى ضرورة التركيز على البعد السيكولوجي والمهارات الإرشادية في الإعداد. ويؤكد المنهج الوصفي التحليلي (DAM) على أهمية تطوير برامج دبلوم مهني متقدم لمعلمات الطفولة المبكرة (ECE) لمواكبة المعايير الدولية. وتؤكد الدراسة أن الاستثمار في إعداد معلمة رياض الأطفال هو استثمار في مستقبل الأمن القومي المصري، وبما يتفق مع أهداف التربية الدولية في توفير تعليم مبكر عالي الجودة لجميع الأطفال دون تمييز، وبما يخدم الرؤية التعليمية لجمهورية مصر العربية في بناء قاعدة تعليمية صلبة.

.1540 **العنوان:** "**توظيف نماذج التعلم الإلكتروني في إعداد المعلم في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع أستراليا وكندا وسنغافورة**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين استخدام نماذج التعلم الإلكتروني (E-Learning – EL) في برامج إعداد المعلم بكليات التربية بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن مهارات المعلمين قبل الخدمة في التصميم والتدريس الرقمي بوصفه المتغير التابع. وينطلق البحث من مفهوم التعلم الإلكتروني (EL) كأداة عصرية لتجاوز حدود المكان والزمان وتحقيق التعلم الذاتي والتفاعلي في مؤسسات التعليم العالي المصرية. وتشمل المتغيرات الوسيطة جودة المنصات الرقمية المستخدمة، ونوعية الأنشطة التعليمية التفاعلية، ومستوى التفاعل المتزامن وغير المتزامن بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتوفر

البنية التحتية من شبكات وأجهزة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات أستراليا وكندا وسنغافورة في دمج التعلم الإلكتروني (EL) في التعليم العالي، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع التعلم الهجين في كليات التربية بجمهورية مصر العربية. وتقتصر الحدود الموضوعية على تطبيقات التعلم الإلكتروني (EL) في برامج إعداد المعلم، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب كليات التربية والقيادات الأكاديمية المسؤولة عن التحول الرقمي بالجامعات. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين كثافة استخدام أدوات التعلم الإلكتروني (EL) ومستوى الكفاءة التكنولوجية لدى الخريجين. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها البحث عبر المنهج المقارن (CM) إلى أن دمج التعلم الإلكتروني (EL) بشكل منهجي يعزز كفاءة إعداد المعلم المصري ويجعله أكثر قدرة على إدارة الفصول الافتراضية والمنصات المدرسية. كما يخلص البحث عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى ضرورة وضع معايير جودة لمحتوى التعلم الإلكتروني (EL) التربوي لضمان فاعليته. وتؤكد الدراسة أن تبني نماذج متطورة من التعلم الإلكتروني (EL) يساهم في مواكبة التحول الرقمي الشامل الذي تشهده الدولة المصرية، ويضع المعلم المصري في مصاف المعلمين المتميزين دوليًا في مجال التربية المقارنة والإدارة التعليمية الحديثة، وبما يخدم الأهداف القومية والتعليمية للجمهورية.

1541. **العنوان:** "إعداد معلم التربية الخاصة في جمهورية مصر العربية في ضوء المنهج المقارن: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وأوغندا وفنلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة الارتباطية بين برامج إعداد معلم التربية الخاصة (Special Education – SE) بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة المعلم على إدارة الفصول الدامجة وتحقيق فاعلية التعلم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز العدالة التعليمية. وينطلق البحث من فلسفة التربية الخاصة (SE) كركيزة أساسية لتطوير الممارسات التربوية في كليات التربية المصرية، مع التركيز على المتغيرات الوسيطة المتمثلة في جودة التدريب الميداني على التكيف، ومدى توافر الأدوات المساندة التكنولوجية، ومستوى الشراكات المؤسسية بين الجامعات والمدارس. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) للوقوف على أفضل الممارسات الدولية بالاستفادة من خبرات الولايات المتحدة وأوغندا وفنلندا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص واقع برامج الإعداد في السياق المحلي. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تقييم محتوى وممارسات إعداد معلم التربية الخاصة (SE) بكليات التربية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، وتتمثل الحدود المكانية في كليات التربية بالجامعات الحكومية المصرية. ويهدف البحث لبيان العلاقة السببية بين جودة المقررات التربوية وتطوير الكفايات المهنية للمعلم للتعامل مع التنوع الطلابي، مستخدمًا المنهج المقارن (CM) لاستنباط نماذج تدريبية مبتكرة. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها البحث عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن تطوير برامج الإعداد يسهم بشكل مباشر في تحسين كفاءة الدمج التعليمي داخل المدارس المصرية وتقليل الفجوة بين النظرية والتطبيق. ويخلص البحث إلى تقديم إطار مقترح لتطوير لوائح كليات التربية بما يضمن تخريج معلم يمتلك مهارات التشخيص والتدخل المبكر، مما يعزز مخرجات التعلم لدى فئات ذوي الإعاقة ويحقق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية، مع التأكيد على ضرورة تكامل المتغيرات الوسيطة لضمان نجاح السياسات التعليمية المتبعة في هذا التخصص الدقيق من تخصصات التربية الدولية.

1542. **العنوان:** "التنمية المهنية الرقمية للمعلمين في مصر وأثرها في تحسين الأداء التدريسي: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وإستونيا وكندا"

الموضوع: يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل العلاقة بين برامج التنمية المهنية الرقمية (Digital Professional Development – DPD) للمعلمين بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن فاعلية الأداء التدريسي داخل الفصول المصرية

بوصفه المتغير التابع، سعيًا نحو رقمنة المنظومة التعليمية الوطنية. ويرتكز البحث على مفهوم التنمية المهنية الرقمية (DPD) كأداة استراتيجية لتمكين المعلم المصري من أدوات العصر، مع فحص المتغيرات الوسيطة التي تشمل توافر البنية التحتية للإنترنت، ودعم الإدارة المدرسية للابتكار التقني، ومستوى الكفايات الرقمية الأساسية لدى المعلمين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات دول رائدة مثل كوريا الجنوبية وإستونيا وكندا، جنبًا إلى جنب مع المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتوصيف وتحليل البرامج التدريبية التي تقدمها وزارة التربية والتعليم المصرية. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج التدريب الرقمي أثناء الخدمة، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مرحلة التعليم الأساسي في المدارس الحكومية، وتغطي الحدود المكانية مراكز التدريب بالمحافظات المصرية. ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين الاستثمار في التنمية المهنية الرقمية (DPD) وبين جودة المخرجات التعليمية والقدرة على إدارة التعلم الهجين، معتمدًا على المنهج المقارن (CM) لتقديم حلول للتحديات التقنية المحلية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الربط بين التدريب التقني والدعم الإداري المستمر يعزز من استدامة الأثر التدريبي داخل الفصل الدراسي، وهو ما سيؤكده المنهج الوصفي التحليلي (DAM) من خلال رصد الفروق في أداء المعلمين المدربين رقميًا. ويخلص البحث إلى أن نجاح التنمية المهنية الرقمية (DPD) في مصر يتطلب نموذجًا مرنًا يراعي الاحتياجات الفعلية للمعلم ويواكب التطورات المتسارعة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي التعليمي، مما يساهم في تحقيق الريادة التعليمية لجمهورية مصر العربية في ظل التوجهات العالمية المعاصرة للتربية الدولية والمقارنة والإدارة التعليمية الحديثة.

1543. **العنوان:** "كفاءة الإشراف التربوي في دعم المعلمين المصريين في ضوء الخبرات المقارنة للبرتغال والمغرب وفنلندا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الوثيقة بين ممارسات الإشراف التربوي (Educational Supervision – ES) في المدارس المصرية بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن أداء المعلمين وتبنيهم للممارسات التدريسية الفعالة بوصفه المتغير التابع، بهدف تطوير آليات الرقابة والدعم التربوي. وينطلق البحث من مفهوم الإشراف التربوي (ES) كعملية قيادية تعاونية تهدف إلى تحسين نواتج التعلم، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في عدد الزيارات الإشرافية السنوية، وجودة التغذية الراجعة المقدمة، ومدى كفاءة الموجهين التربويين في تخصصاتهم. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات متنوعة من البرتغال والمغرب وفنلندا، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع الإشراف الفني في المديريات التعليمية المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على نظم وأساليب الإشراف المدرسي الحديثة، في حين تشمل الحدود البشرية الموجهين الفنيين والمعلمين بمراحل التعليم قبل الجامعي، وتتحدد الحدود المكانية في عينة من مدارس التعليم العام بمصر. ويهدف البحث لبيان أثر التحول من الإشراف التقليدي إلى الإشراف التشاركي القائم على الدعم والنمو المهني، مستخدمًا المنهج المقارن (CM) لاستكشاف آليات تقييم المشرفين لأنفسهم. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تطوير كفاءة الإشراف التربوي (ES) يسهم في رفع الروح المعنوية للمعلمين وزيادة انخراطهم في التطوير المدرسي الشامل، وهو ما يعكسه المنهج الوصفي التحليلي (DAM) عند مقارنة المدارس ذات الإشراف النشط بغيرها. ويؤكد البحث أن العلاقة بين المتغيرات تتأثر بشكل مباشر بجودة المتغيرات الوسيطة وخاصة التغذية الراجعة البناءة، مما يوصي بضرورة إعادة هيكلة منظومة الإشراف التربوي (ES) في مصر لتصبح محركًا للتغيير الإيجابي وليس مجرد أداة للتفتيش، وبما يتوافق مع المعايير الدولية المعمول بها في النظم التعليمية المتقدمة التي تمت دراستها.

1544. **العنوان:** "تطور أدوار المعلم المصري في ضوء التحولات التعليمية المستقبلية: دراسة مقارنة مع فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة التأثيرية بين تغير أدوار المعلم (Teacher Roles – TR) المهنية بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة المعلمين المصريين على التكيف مع متطلبات التعليم المستقبلي بوصفها المتغير التابع، لمواجهة

تحديات القرن الحادي والعشرين. ويرتكز البحث على مفهوم أدوار المعلم (TR) كميسر للتعلم وباحث ومبدع رقمي، مع التركيز على المتغيرات الوسيطة التي تضم برامج التدريب المستمر، والثقافة المهنية السائدة في المدارس، ومدى امتلاك المهارات الرقمية المتقدمة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة في إعادة تعريف مكانة المعلم، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل السياسات التعليمية المصرية المرتبطة بالمسار المهني للمعلم. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة تطور الأدوار الوظيفية للمعلم في ظل منظومة التعليم الجديدة، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين العاملين بالمدارس الحكومية بمصر، وتتمثل الحدود المكانية في عينة ممثلة من المحافظات المصرية. ويسعى البحث لتفسير العلاقة بين التغير في الفلسفة التربوية واستجابة المعلمين لهذا التحول، مستندًا إلى المنهج المقارن (CM) لبيان فجوة الأدوار بين الواقع والمأمول. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها البحث عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى ضرورة إعادة صياغة ميثاق شرف مهني وبرامج إعداد تعكس أدوار المعلم (TR) المستقبلية كمدرب وموجه للقيم. ويخلص البحث إلى أن تمكين المعلم من أداء أدواره الجديدة يتطلب بيئة مدرسية داعمة وحوافز تشجع على الابتكار، مما يعزز من مكانة المعلم المصري دوليًا ويحقق أهداف التربية الدولية في بناء مواطن عالمي منتمٍ لوطنه. كما يبين البحث أن التحولات المستقبلية تفرض على المعلم الانتقال من دور ملقن المعرفة إلى دور صانع بيئات التعلم، وهو ما يتطلب تكاملًا بين السياسات التعليمية وتطوير المتغيرات الوسيطة لضمان نجاح هذا التحول الجذري في الهوية المهنية للمعلم المصري.

1545. **العنوان:** "حوافز المعلمين ودورها في تحسين الجودة التدريسية في مصر: دراسة مقارنة مع تشيلي والإمارات وأستراليا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الارتباطية والسببية بين سياسات الحوافز المهنية (Teacher Incentives – TI) للمعلمين في مصر بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستوى الجودة التدريسية داخل الفصول الدراسية بوصفها المتغير التابع، لتحسين الرضا الوظيفي للمعلم. وينطلق البحث من مفهوم الحوافز المهنية (TI) كمنظومة متكاملة تشمل الجوانب المادية والمعنوية التي تحرك دافعية المعلم، مع دراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل طبيعة الحوافز الممنوحة، والعدالة في معايير التوزيع، ومستوى الشفافية في تقييم الأداء المرتبط بالحافز. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات دولية متنوعة مثل تشيلي والإمارات العربية المتحدة وأستراليا، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتقييم كفاءة نظم الكادر والحوافز الحالية بوزارة التربية والتعليم المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على سياسات الحوافز وتأثيرها المهني، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين في مدارس التعليم العام بمصر، وتتحدد الحدود المكانية في المؤسسات التعليمية التابعة للإدارات التعليمية المصرية. ويهدف البحث لبيان كيف تؤدي الحوافز المهنية (TI) العادلة إلى زيادة الانتماء المهني وتجويد الممارسات الصفية، معتمدًا على المنهج المقارن (CM) لاقتراح نماذج حوافز قائمة على التميز في نواتج التعلم. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الحوافز المرتبطة بالأداء المهني الحقيقي تسهم في رفع دافعية المعلمين وتحسين البيئة التعليمية، وهو ما سيظهره المنهج الوصفي التحليلي (DAM) من خلال تحليل آراء المعلمين حول نظم التحفيز الحالية. ويخلص البحث إلى أن بناء منظومة حوافز مهنية (TI) متطورة يعد ركيزة أساسية لجذب الكفاءات لمهنة التدريس والحفاظ عليها، وبما يتفق مع أحدث الاتجاهات العالمية في الإدارة التعليمية والتربية الدولية، ويخدم بشكل مباشر الأهداف الاستراتيجية للدولة المصرية في الارتقاء بجودة التعليم وبناء الإنسان المصري.

1546. **العنوان:** "نموذج المعلم الباحث ودوره في تطوير الممارسات التدريسية في مصر: دراسة مقارنة مع فنلندا وكندا ونيوزيلندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تطبيق نموذج المعلم الباحث (Teacher Researcher – TRc) في المدارس المصرية بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن جودة الممارسات التدريسية والتأمل المهني لدى المعلمين بوصفه المتغير التابع. ويرتكز البحث على مفهوم المعلم الباحث (TRc) الذي يوظف أدوات البحث الإجرائي (Action Research –

AR) لحل المشكلات الصفية بشكل علمي، مع فحص المتغيرات الوسيطة التي تشمل ثقافة البحث المدرسي، ومدى الدعم الإداري للباحثين، وتوافر التدريب المنهجي على مهارات الاستقصاء. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات فنلندا وكندا ونيوزيلندا في تعزيز قدرات المعلمين البحثية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لرصد واقع ممارسة البحث الإجرائي (AR) في المدارس المصرية المطورة. وتقتصر الحدود الموضوعية على التنمية المهنية البحثية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التعليم قبل الجامعي، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس التي تطبق برامج التنمية المهنية القائمة على الاستقصاء بمصر. ويسعى البحث لتفسير العلاقة بين انخراط المعلم في البحث الإجرائي (AR) وتطور وعيه التربوي وقدرته على الابتكار، مستخدمًا المنهج المقارن (CM) لتقديم نموذج لدمج البحث في حياة المعلم اليومية. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها البحث عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن تفعيل نموذج المعلم الباحث (TRc) يعزز من فاعلية التدريس ويحول الفصل إلى مختبر تربوي متطور. ويخلص البحث إلى أن تبني هذا النموذج يسهم في تحقيق الاستقلالية المهنية للمعلم المصري ويرفع من جودة التعليم الوطني، تماشيًا مع المعايير الدولية المعاصرة في التربية الدولية. ويؤكد البحث أن العلاقة بين المتغيرات تتطلب وجود متغيرات وسيطة فاعلة كالوقت والموارد التقنية لتمكين المعلم من ممارسة البحث الإجرائي (AR) بكفاءة، مما يخدم أهداف وزارة التربية والتعليم في تخريج معلم قادر على حل المشكلات بطرق إبداعية ومستندة إلى الأدلة العلمية الرصينة.

.1547 **العنوان:** "**مجتمعات التعلم المهنية كمدخل للتنمية المهنية للمعلمين في مصر: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وسنغافورة وكندا**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الارتباطية بين تطبيق مجتمعات التعلم المهنية (Professional Learning Communities – PLC) في المدارس المصرية بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن التعاون المهني والابتكار التربوي لدى المعلمين بوصفه المتغير التابع. وينطلق البحث من مفهوم مجتمعات التعلم المهنية (PLC) كإطار تنظيمي يشجع على التشارك في المعرفة والمسؤولية الجماعية عن تعلم الطلاب، مع دراسة المتغيرات الوسيطة المتمثلة في نمط القيادة المدرسية، والزمن المخصص للتعلم الجماعي، وثقافة الانفتاح المؤسسي داخل المدرسة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات الولايات المتحدة وسنغافورة وكندا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل تجارب وحدات التدريب بالمدارس المصرية ومدى اقترابها من نموذج مجتمعات التعلم المهنية (PLC). وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة أثر التعاون المهني على جودة التدريس، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية والقيادات المدرسية، وتتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الحكومية والخاصة بمصر. ويسعى البحث لبيان كيف تساهم ممارسات مجتمعات التعلم المهنية (PLC) في تقليل العزلة المهنية للمعلم المصري وتحفيزه على الابتكار، مستندًا إلى المنهج المقارن (CM) لاقتراح آليات لتفعيل هذه المجتمعات. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها البحث عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن نجاح هذه المجتمعات يعتمد بشكل كبير على دعم الإدارة المدرسية وتوفير بيئة من الثقة المتبادلة. ويخلص البحث إلى أن مجتمعات التعلم المهنية (PLC) تعد مدخلًا فعالًا للتنمية المهنية المستدامة التي تنبع من قلب المدرسة وتستهدف تحسين مخرجات التعلم، وبما يخدم الأهداف القومية للتعليم في جمهورية مصر العربية ويواكب أحدث التوجهات في مجال الإدارة التعليمية والتربية المقارنة الدولية، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري عند تطبيق هذه النماذج العالمية المتميزة.

.1548 **العنوان:** "**التنمية المهنية المدرسية في البيئات الريفية المصرية: منظور مقارن مع المغرب وبنغلاديش وكينيا**"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة الوثيقة بين برامج التنمية المهنية المدرسية (School-Based Professional Development – SBPD) في البيئات الريفية المصرية بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن أداء المعلمين في مواجهة تحديات الفصول متعددة الصفوف وضعف الموارد بوصفه المتغير التابع. وينطلق البحث من مفهوم التنمية المهنية المدرسية (SBPD) كبديل فعال للتدريب المركزي، خاصة في المناطق الأكثر احتياجًا، مع فحص المتغيرات الوسيطة التي تشمل دعم الإدارة التعليمية المحلية، ومدى توافر الموجهين المقيمين، وقوة الشراكات المجتمعية مع البيئة المحيطة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات دول واجهت تحديات ريفية مماثلة مثل المغرب وبنغلاديش وكينيا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص واقع التدريب في مدارس القرى المصرية. وتقتصر الحدود الموضوعية على سياسات التنمية المهنية المدرسية (SBPD) الموجهة للريف، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مدارس الريف في محافظات الصعيد والدلتا، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس الريفية بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان كيف تساهم التنمية المهنية المدرسية (SBPD) في تزويد معلم الريف بكفايات خاصة للتعامل مع الفروق الفردية في الفصول المزدحمة، مستخدمًا المنهج المقارن (CM) لاستنباط نماذج تدريبية منخفضة التكلفة وعالية الأثر. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن تصميم برامج تنمية مهنية تراعي خصوصية السياق الريفي المصري يسهم في تقليل التسرب الدراسي وتحسين جودة التعليم في القرى، وهو ما سيؤكده المنهج الوصفي التحليلي (DAM). ويخلص البحث إلى ضرورة اللامركزية في التخطيط لبرامج التنمية المهنية المدرسية (SBPD) وربطها بالمشكلات الواقعية للمعلم الريفي، مما يعزز من عدالة توزيع الفرص التعليمية ويحقق أهداف التربية الدولية في توفير تعليم جيد للجميع بغض النظر عن الموقع الجغرافي، وبما يخدم الرؤية القومية للتنمية الشاملة في مصر.

1549. **العنوان:** "إعداد المعلم المصري للتعليم الدامج في ضوء الخبرات الدولية لأستراليا والسويد وفنلندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة السببية بين تضمين برامج التعليم الدامج (Inclusive Education – IE) في منظومة إعداد المعلم المصري بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة المعلمين على التعامل بكفاءة مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفصول العادية بوصفها المتغير التابع. ويرتكز البحث على مفهوم التعليم الدامج (IE) كحق إنساني وضرورة تربوية، مع دراسة المتغيرات الوسيطة التي تضم محتوى البرامج الأكاديمية، وجودة التدريب العملي في المدارس الدامجة، ومدى قوة الشراكات مع مؤسسات التربية الخاصة المتخصصة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات دولية متقدمة في أستراليا والسويد وفنلندا، جنبًا إلى جنب مع المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتقييم المقررات والأنشطة المرتبطة بالدمج في كليات التربية بمصر. وتقتصر الحدود الموضوعية على سياسات إعداد المعلم قبل الخدمة لمجال التعليم الدامج (IE)، في حين تشمل الحدود البشرية طلاب كليات التربية ومعلمي المرحلة الابتدائية، وتتحدد الحدود المكانية في كليات التربية والمدارس الابتدائية الدامجة بمصر. ويسعى البحث لتوضيح كيف يسهم الإعداد الجيد في تغيير اتجاهات المعلمين نحو الطلاب ذوي الإعاقة وتحسين ممارساتهم التدريسية، مستخدمًا المنهج المقارن (CM) لاقتراح مصفوفة كفايات للمعلم الدامج. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها البحث عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن تعزيز مكون التعليم الدامج (IE) في الإعداد يرفع من جودة التعليم الشامل ويقلل من استبعاد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. ويخلص البحث إلى أن نجاح سياسات الدمج في مصر يتطلب تحولًا في برامج الإعداد يجمع بين الجانب المعرفي والتدريب الميداني المكثف، وبما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة ويخدم التوجهات الوطنية لجمهورية مصر العربية في بناء مجتمع تعليمي دامج ومرحب بجميع الفئات، مع التأكيد على دور المتغيرات الوسيطة في تيسير هذا التحول التربوي الكبير.

1550. **العنوان:** "إعداد المعلم المصري للتعليم عبر المنصات الرقمية والتعلم عن بعد: دراسة مقارنة مع إسبانيا وكوريا الجنوبية وكندا"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الوثيقة بين تضمين كفايات التعلم عن بعد (Distance Learning – DL) في برامج إعداد المعلم بوصفها المتغير المستقل، وبين كفاءة المعلمين المصريين في إدارة التعلم الإلكتروني والتعلم المدمج بفاعلية بوصفها المتغير التابع. وينطلق البحث من مفهوم التعلم عن بعد (DL) كخيار استراتيجي لضمان استمرارية التعليم في الأزمات وتعزيز التعلم مدى الحياة، مع فحص المتغيرات الوسيطة التي تشمل التدريب على تصميم المقررات الرقمية، وإدارة التفاعل في البيئات الافتراضية، واستخدام أدوات التقييم الإلكتروني المبتكرة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بالاستفادة من خبرات دولية متميزة مثل إسبانيا وكوريا الجنوبية وكندا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل لوائح كليات التربية المصرية ومدى مواكبتها لمتطلبات التعلم عن بعد (DL). وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج إعداد المعلم الرقمي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب كليات التربية ومعلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية، وتغطي الحدود المكانية الجامعات والمدارس التي توظف المنصات الرقمية بمصر. ويهدف البحث لبيان كيف يسهم التمكن من مهارات التعلم عن بعد (DL) في تحسين جودة التدريس وتفاعل الطلاب في البيئات الافتراضية، مستندًا إلى المنهج المقارن (CM) لتصميم نموذج مقترح لكفايات المعلم الرقمي. وتشير النتائج المتوقعة التي سيصل إليها البحث عبر المنهج الوصفي التحليلي (DAM) إلى أن بناء كفايات التعلم الرقمي يسهم بشكل جوهري في تطوير التعليم المصري وضمان مرونته أمام التحولات المستقبلية. ويخلص البحث إلى أن إعداد المعلم لممارسات التعلم عن بعد (DL) لم يعد ترفًا بل ضرورة حتمية تتطلب تحديثًا شاملًا في بنية برامج الإعداد وطرق التدريس الجامعي، وبما يتماشى مع الاتجاهات العالمية في التربية الدولية والمقارنة، ويخدم الأهداف الاستراتيجية لجمهورية مصر العربية في بناء نظام تعليمي رقمي ذكي وتنافسي.

1551. **العنوان:** "التنمية المهنية للمعلمين في جمهورية مصر العربية عبر المقررات الجماعية المفتوحة على الإنترنت"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين توظيف المعلمين المصريين للمقررات الجماعية المفتوحة على الإنترنت، مقررات جماعية مفتوحة عبر الإنترنت (Massive Open Online Courses – MOOCs) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسين أدائهم التدريسي وتطوير معارفهم المهنية بوصفه المتغير التابع، في إطار أهداف التنمية المهنية المستدامة في جمهورية مصر العربية. ويتضمن البحث متغيرات وسيطة تتمثل في الكفايات الرقمية للمعلمين، الكفايات الرقمية (Digital Competencies – DC)، وتوافر البنية التحتية التكنولوجية، والدافعية للتعلم الذاتي، ودعم الإدارة المدرسية لتطبيق نواتج التعلم. ويندرج البحث ضمن تخصص التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) للمقارنة مع خبرات الهند وفرنسا وسنغافورة، إلى جانب استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل الواقع المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في التنمية المهنية الرقمية القائمة على MOOCs، بينما تقتصر الحدود البشرية على معلمي التعليم قبل الجامعي بالمدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جودة اختيار MOOCs ومستوى الأداء التدريسي. ويهدف إلى تحديد معايير اعتماد الدورات الرقمية وآليات نقل أثر التعلم إلى الصف الدراسي. كما يتوقع أن يسهم في تقديم إطار وطني مصري لتوظيف MOOCs في خطط التدريب الرسمية، بما يعزز كفاءة التكلفة وعدالة الوصول للتنمية المهنية.

1552. **العنوان:** "تنمية كفايات التقويم من أجل التعلم لدى المعلمين في جمهورية مصر العربية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين برامج التنمية المهنية الموجهة نحو التقويم من أجل التعلم، التقويم من أجل التعلم (Assessment for Learning – AfL) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسين ممارسات التقويم التكويني والتغذية الراجعة لدى المعلمين المصريين بوصفها المتغير التابع. ويتناول البحث متغيرات وسيطة تشمل التدريب العملي على أدوات AfL، وثقافة المدرسة الداعمة للتقويم التكويني، ودور الإشراف التربوي، وتنظيم الوقت المدرسي. وينتهي البحث

إلى مجال التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن (CM) بالاستفادة من خبرات المملكة المتحدة ونيوزيلندا وفنلندا. كما يستخدم المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتشخيص الفجوة بين النظرية والتطبيق في المدارس المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في كفايات التقويم التكويني داخل الفصل الدراسي. وتشمل الحدود البشرية معلمي المرحلتين الابتدائية والإعدادية بالمدارس الحكومية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين جودة برامج AfL وتحسن نواتج التعلم. ويهدف إلى بناء نموذج مصري لتضمين AfL في التدريب أثناء الخدمة. كما يتوقع أن تسهم النتائج في تقليل الاعتماد على الامتحانات عالية المخاطر وتحسين جودة التعلم.

1553. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لبرامج إعداد المعلم المصري لإدارة التنوع الثقافي واللغوي *(Cultural and Linguistic Diversity Management - CLDM)* في ضوء خبرات كندا وماليزيا وأستراليا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين مستوى تدريب وتأهيل المعلمين المصريين على مهارات إدارة التنوع الثقافي واللغوي (Cultural and Linguistic Diversity Management - CLDM) بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين قدرتهم على تعزيز مبادئ التعليم العادل وتفعيل استراتيجيات الاندماج الاجتماعي داخل الفصول الدراسية بجمهورية مصر العربية بوصفه متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتمكين المعلمين من التعامل التربوي الواعي مع التباينات الثقافية واللغوية الناتجة عن حركة الهجرات الوافدة أو التنوع الجغرافي والثقافي داخل القطر المصري، مما يستلزم تبني مدخل التدريس المستجيب ثقافيًا (Culturally Responsive Teaching - CRT) كإطار دولي لضمان جودة التعليم. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في فاعلية هذا الإعداد، ومنها جودة المناهج الدراسية بكليات التربية، ومدى توافر الدعم الفني من الإدارة المدرسية، ووجود سياسات مؤسسية واضحة للدمج اللغوي والتربوي. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في كفايات إدارة التنوع والتدريس التفاعلي، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الحكومية المصرية التي تتسم بالتعددية، والحدود البشرية في المعلمين والطلاب بتلك المدارس. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في سياق التربية الدولية لتحليل النموذج المصري ومقارنته بالخبرات الرائدة في كندا لتميزها في سياسات التعددية، وماليزيا في إدارة التنوع الثقافي، وأستراليا في برامج دمج اللغات، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لرصد الواقع الراهن. ويسعى البحث لتوضيح أثر التمكين الثقافي للمعلم في تحقيق السلم المدرسي وتقليل الفجوات التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار مقترح لإعداد المعلم المصري يتضمن أبعاد إدارة التنوع الثقافي واللغوي(CLDM) ، مع تقديم توصيات إجرائية لتطوير بيئات تعلم دامجة تدعم تكافؤ الفرص التعليمية وتعزز من التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري في ضوء المعايير الإنسانية والتربوية العالمية.

1554. **العنوان:** **"تطوير نموذج وطني للتنمية المهنية لمعلمي التعليم العام بجمهورية مصر العربية في ضوء مدخل البحث الإجرائي التعاوني: دراسة مقارنة"**

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول استشراف آليات تطوير كفايات المعلمين في المدارس المصرية، حيث تركز على تحليل العلاقة التفاعلية بين تطبيق البحث الإجرائي (AR Action Research) في صيغته التعاونية داخل البيئة المدرسية كمتغير مستقل، وبين الارتقاء بجودة الممارسات التدريسية والقدرة على حل المعضلات الصفية المعقدة كمتغير تابع. وتستهدف الدراسة كشف أثر المتغيرات الوسيطة المتمثلة في مدى تجذر ثقافة العمل الجماعي المنظم، ومستوى الدعم المؤسسي المقدم من القيادة المدرسية، وتوافر الوعاء الزمني للممارسة المهنية، ومدى فاعلية أنظمة الإشراف التربوي الداعم. وينبثق البحث من تخصص التربية الدولية مستخدمًا المنهج المقارن (CM Comparative Method) لاستقصاء وتحليل خبرات دول اليابان وفنلندا والبرتغال، كما يوظف المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لتشخيص الواقع الميداني المصري. وتتحدد الحدود الموضوعية في ممارسات البحث الإجرائي (AR) التعاوني

كمدخل للتطوير المهني، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المواد الدراسية الأساسية بالتعليم العام، وتغطي الحدود المكانية عينة من المدارس الحكومية المصرية بمراحلها المختلفة. وتفترض الدراسة وجود علاقة سببية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين انخراط المعلمين في ممارسة البحث الإجرائي (AR) وبين تحسين نواتج التعلم وتطوير المنظومة التعليمية الكلية. ومن المنتظر أن تتوصل الدراسة لنتائج تقترح نموذجًا إداريًا وطنيًا مبسطًا لإدارة دورات البحث الإجرائي (AR) داخل المؤسسات المدرسية، مع ربطها بخطط التحسين المستدام، بما يعزز من مكانة المعلم المصري كباحث ومطور تربوي في آن واحد. ويسهم هذا العمل في سد الفجوة العميقة بين التنظير الأكاديمي والممارسة الميدانية، موفرًا حلولًا واقعية نابعة من رحم المدرسة المصرية لمواجهة التحديات التربوية المتسارعة، ومؤكدًا على أهمية التنمية المهنية القائمة على المدرسة كبديل عصري للتدريب المركزي التقليدي، وهو ما يحقق أهداف رؤية مصر 2030 في بناء مجتمع المعرفة والتعلم المستدام، ويضع الممارس التربوي أمام مسؤولياته المهنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة للبحث الإجرائي (AR).

.1555 **العنوان: "متطلبات إعداد المعلم المصري لتطبيق استراتيجية التعلم القائم على المشروعات بالمدارس الحكومية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات فنلندا والولايات المتحدة وسنغافورة"**

الموضوع: يركز هذا البحث على استقصاء وتحليل المتطلبات الجوهرية اللازمة لإعداد المعلمين المصريين وتأهيلهم لتطبيق استراتيجية التعلم القائم على المشروعات (PBL (Project-Based Learning كمتغير مستقل، ومدى انعكاس ذلك على فاعلية وكفاءة التطبيق الفعلي داخل الغرف الصفية كمتغير تابع. ويتضمن البحث دراسة تفصيلية لمجموعة من المتغيرات الوسيطة الحاكمة، ومن أبرزها مدى توافر الموارد التعليمية واللوجستية، وكثافة الطلاب داخل الفصول، والوعي بالمدى الزمني اللازم لتنفيذ المشروعات، ومستوى الدعم الفني والمادي من القيادة المدرسية. وينتمي هذا البحث إلى حقل التربية الدولية، حيث يعتمد على المنهج المقارن (CM (Comparative Method لتحليل الخبرات التعليمية الرائدة في كل من فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة للاستفادة من سياساتها الناجحة. كما يوظف البحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لرصد واقع جاهزية المعلمين المصريين وتحديد الفجوات التدريبية لديهم. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في برامج إعداد وتنمية معلم التعلم القائم على المشروعات (PBL)، بينما تقتصر الحدود البشرية على معلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية بالمدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جودة برامج الإعداد التربوي ونجاح تنفيذ استراتيجية التعلم القائم على المشروعات (PBL) في البيئة المدرسية المحلية. ويسعى البحث في نتائجه النهائية إلى بناء إطار عملي ونماذج تطبيقية لمشروعات تعليمية مبتكرة تتوافق مع الإمكانيات المتاحة في السياق المصري، مع تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تطوير كليات التربية لتواكب متطلبات التعلم القائم على المشروعات (PBL) عالميًا. ويهدف ذلك إلى تحويل المتعلم المصري من متلقٍ سلبي للمعلومات إلى مشارك فاعل في إنتاجها، مما يسهم في تحقيق غايات إصلاح التعليم وتطوير المناهج الدراسية بما يضمن تخريج أجيال قادرة على التفكير النقدي والإبداعي والتعامل مع مشكلات الواقع بأسلوب علمي ومنهجي رصين.

.1556 **العنوان: "سياسات التنمية المهنية لتفعيل استراتيجيات التعلم النشط لدى المعلمين في جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية مقارنة مع كوريا الجنوبية وأستراليا وفنلندا"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة العلمية فحص العلاقة القائمة بين فاعلية برامج التنمية المهنية الموجهة نحو تعزيز مهارات التعلم النشط (AL (Active Learning كمتغير مستقل، وبين مستويات ومعدلات توظيف المعلمين المصريين لهذه الاستراتيجيات الحديثة داخل الفصول الدراسية كمتغير تابع. ويتناول البحث بالدراسة والتدقيق جملة من المتغيرات الوسيطة المؤثرة، والتي تشمل كثافة الفصول الدراسية العالية، وطبيعة الثقافة المدرسية السائدة، ومدى مرونة القيادة الإدارية، ومدى توافر الوسائل التكنولوجية والتعليمية المساندة. ويندرج البحث ضمن إطار تخصص التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن (CM (Comparative Method لاستلهام وتحليل أفضل الممارسات في دول كوريا الجنوبية وأستراليا

وفنلندا في هذا المجال. كما يستعين البحث بالمنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لتشخيص وتحليل المعوقات التي تواجه المعلم المصري عند محاولة تطبيق التعلم النشط (AL) في ظل الواقع الراهن. وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات تفعيل استراتيجيات التعلم النشط (AL) في الممارسة الصفية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي مراحل التعليم قبل الجامعي بالمدارس الرسمية، وتغطي الحدود المكانية محافظات مصرية مختارة لتمثيل الواقع الجغرافي. ويفترض البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة بين نوعية التدريب التخصصي وبين جودة تفعيل استراتيجيات التعلم النشط (AL) في المواقف التعليمية المختلفة. ويهدف البحث في نهاية المطاف إلى بناء نموذج مصري مقترح للتعلم النشط (AL) يراعي خصوصية الكثافات الطلابية المرتفعة وضيق المساحات الصفية، مع تقديم بدائل تربوية مرنة للمعلمين. ويسهم هذا البحث في دعم جهود وزارة التربية والتعليم نحو التحول لبيئات تعلم تفاعلية، بما يضمن الارتقاء بمستوى نواتج التعلم وتحقيق العدالة التعليمية وجودة الأداء المدرسي وفق المعايير الدولية، مع التأكيد على ضرورة إعادة صياغة أدوار المعلم والمتعلم في ضوء فلسفة التعلم النشط (AL) التي تركز على جعل الطالب محورًا للعملية التعليمية ومسؤولًا عن تعلمه الذاتي.

1557. **العنوان:** "**تطوير برامج إعداد المعلم المصري في ضوء أبعاد التعليم من أجل التنمية المستدامة: دراسة مقارنة لتجارب السويد وألمانيا واليابان**"

الموضوع: يسعى هذا البحث الأكاديمي إلى استقصاء العلاقة الارتباطية بين دمج وتضمين مفاهيم التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD (Education for Sustainable Development في برامج إعداد المعلمين بكليات التربية المصرية كمتغير مستقل، وبين قدرة المعلمين على دمج قضايا الاستدامة في ممارساتهم التدريسية والأنشطة المدرسية كمتغير تابع. ويتطرق البحث لتحليل مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تحكم هذه العلاقة، ومنها جودة المناهج الجامعية المقررة، ومدى فاعلية الأنشطة الميدانية والعملية، وقوة الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المحلي، وتوافر الموارد التعليمية الرقمية والورقية. وينتمي البحث إلى تخصص التربية الدولية من خلال الاعتماد على المنهج المقارن Comparative (CM (Method الذي يحلل ويقارن التجارب الدولية العريقة لكل من السويد وألمانيا واليابان في مأسسة التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD). كما يوظف المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لتحديد الفجوات الحالية في برامج الإعداد والتدريب بالجامعات المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في كفايات إعداد المعلم لمفاهيم التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD)، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي تخصصات العلوم والدراسات الاجتماعية، وطلاب الفرق النهائية بكليات التربية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية قوية بين جودة الإعداد الأكاديمي وبين تبني ممارسات التدريس المستدام في المدارس. ويهدف البحث إلى تقديم تصور مقترح لتطوير برامج إعداد المعلمين في مصر بما يضمن تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لغرس قيم الاستدامة في نفوس الطلاب، وذلك تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية مصر 2030. ويسهم البحث في توجيه أنظار المخططين التربويين إلى أهمية ربط التعليم بالقضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية العالمية، مما يعزز من دور المدرسة المصرية في بناء مواطن عالمي مسؤول واعٍ بتحديات كوكبه، وقادر على المساهمة في تحقيق التوازن البيئي من خلال ممارسات تعليمية واعية ومرتبطة بأسس التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD).

1558. **العنوان:** "**المجتمعات المهنية الافتراضية كمدخل بديل للتنمية المهنية المستمرة للمعلم المصري: دراسة مقارنة لخبرات كندا والهند وبولندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مشاركة المعلمين المصريين في منصات المجتمعات المهنية الافتراضية (VPLCs (Virtual Professional Learning Communities كمتغير مستقل، وبين مستوى تطوير تبادل الخبرات التربوية وتحسين الممارسات التدريسية الفعلية كمتغير تابع. ويتناول البحث بالدراسة جملة من المتغيرات الوسيطة المحورية، مثل

مستوى المهارات الرقمية لدى المعلمين، وجودة المحتوى العلمي المتبادل، وحجم الوقت المخصص للمشاركة الفاعلة، ومستوى الدعم الإداري والتشجيع من المؤسسات التعليمية. ويندرج البحث ضمن تخصص التربية الدولية، حيث يتم توظيف المنهج المقارن (CM (Comparative Method لاستعراض وتحليل نماذج دولية ناجحة من كندا والهند وبولندا في هذا المجال. كما يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لتشخيص واقع المجتمعات الرقمية التعليمية في السياق المصري ورصد التحديات التقنية والبشرية التي تواجهها. وتتمثل الحدود الموضوعية في فاعلية المجتمعات المهنية الافتراضية (VPLCs) كبديل عصري للنمط التقليدي في التدريب، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التعليم قبل الجامعي بالمدارس الحكومية في المناطق الحضرية والريفية بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين فاعلية المشاركة في هذه المجتمعات وبين الارتقاء بمستويات الأداء المهني للمعلمين. ومن المتوقع أن تسفر نتائج البحث عن تصميم إطار تنظيمي وطني لإنشاء وإدارة المجتمعات المهنية الافتراضية (VPLCs) للمعلمين المصريين، بما يضمن استمرارية التعلم المهني وتجاوز العقبات الجغرافية والزمنية. ويسهم هذا العمل في دعم استراتيجية التحول الرقمي في التعليم المصري، وتوفير بيئة تعلم تشاركية تسمح بنقل الخبرات وتوطين المعرفة التربوية العالمية بما يتوافق مع الخصوصية المحلية، مع التأكيد على دور المجتمعات المهنية الافتراضية (VPLCs) في خلق شبكات دعم مهني مستدامة تساهم في تقليل العزلة المهنية للمعلمين وتطوير ممارساتهم الصفية بشكل مستمر ومواكب للمستجدات الدولية.

.1559 **العنوان:** **"أطر إعادة التأهيل التربوي للمعلمين غير التربويين بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المملكة المتحدة وماليزيا وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل العلاقة بين جودة برامج إعادة التأهيل التربوي Teacher (TRPs (Requalification Programs الموجهة للمعلمين غير التربويين كمتغير مستقل، وبين مستوى تحسن كفاياتهم المهنية وجودة أدائهم المدرسي الفعلي كمتغير تابع. ويستعرض البحث أثر مجموعة من المتغيرات الوسيطة، مثل المدة الزمنية المخصصة للتأهيل، ومحتوى البرنامج التدريبي، ونمط التعلم المتبع سواء كان مباشرًا أو مدمجًا، ومدى فاعلية آليات المتابعة الميدانية والتقويم. وينتمي البحث إلى حقل التربية الدولية عبر استخدام المنهج المقارن Comparative (CM (Method لاستقصاء الخبرات والسياسات المتبعة في المملكة المتحدة وماليزيا وجنوب أفريقيا في التعامل مع فئة المعلمين غير المؤهلين تربويًا. كما يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لتوصيف حجم الظاهرة في مصر وتحليل الفجوات المهارية لدى هؤلاء المعلمين. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير ومكونات برامج إعادة التأهيل التربوي (TRPs)، في حين تغطي الحدود البشرية المعلمين العاملين بالتعليم العام من غير خريجي كليات التربية بمختلف التخصصات العلمية والأدبية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية مباشرة بين توفير برامج تأهيل منظمة وذات معايير دولية وبين الارتقاء بجودة العملية التعليمية في المدارس المصرية. ويهدف البحث إلى تقديم تصور لمشروع وطني شامل لإعادة تأهيل هذه الفئة، يضمن حصولهم على الرخص المهنية اللازمة لممارسة مهنة التعليم بكفاءة واقتدار. ويسهم هذا البحث في سد الثغرات المهنية لدى المعلمين غير المؤهلين، مما ينعكس إيجابًا على نواتج تعلم الطلاب ويحقق مبدأ تمهين التعليم في مصر، مع التأكيد على أن برامج إعادة التأهيل التربوي (TRPs) تعد ضرورة استراتيجية لضمان جودة التعليم وتحقيق التنافسية في ضوء التوجهات الدولية التي تضع المعلم المؤهل تربويًا كحجر زاوية في أي مشروع إصلاحي تعليمي ناجح ومستدام.

.1560 **العنوان:** **"تصور مقترح لاستراتيجية قومية لإعداد المعلم وتنميته مهنيًا بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: دراسة مقارنة مع فنلندا وسنغافورة وكندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث الاستراتيجي إلى بناء تصور مقترح لاستراتيجية قومية شاملة لإعداد المعلم المصري وتنميته مهنيًا كمتغير تابع، وذلك بالاستناد إلى تحليل ونقد الاتجاهات والخبرات الدولية المعاصرة كمتغير مستقل. ويتناول البحث بالتحليل والتدقيق جملة من المتغيرات الوسيطة الحاكمة للواقع التعليمي المصري، ومنها التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة التعليم، وحجم التمويل المخصص للتنمية المهنية، والبنية المؤسسية لكليات التربية، وطبيعة الثقافة المهنية السائدة، ونظم الحوافز والترقي المتبعة. ويندرج البحث ضمن تخصص التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن (Comparative Method (CM الذي يحلل بعمق سياسات ونظم إعداد المعلم في دول رائدة هي فنلندا وسنغافورة وكندا. كما يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM لتشخيص الوضع الراهن وتحديد الفجوات الاستراتيجية في منظومة إعداد المعلم المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات إعداد المعلم قبل الخدمة وأثناءها، بينما تشمل الحدود البشرية صناع القرار التربوي، وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، والمعلمين الممارسين. ويفترض البحث وجود علاقة تكاملية وتفاعلية بين جودة برامج الإعداد الأكاديمي وبين استدامة التنمية المهنية والارتقاء الكلي بمخرجات المنظومة التعليمية. ويسعى البحث في نتائجه النهائية إلى تقديم وثيقة استراتيجية مقترحة تحدد مسارًا مهنيًا واضحًا للمعلم المصري، يربط بين الأداء والترقي والتمهين، ويوفر بدائل تربوية لمواجهة التحديات المستقبلية في ضوء رؤية مصر **2030**. ويهدف ذلك إلى ضمان جودة المعلم المصري وقدرته على المنافسة دوليًا، مع توفير بيئة عمل محفزة تدعم الابتكار والتميز التربوي، مما يسهم في تحقيق نهضة تعليمية شاملة ترتكز على المعلم الكفء كقائد لعملية التغيير والتطوير في المجتمع، ومواكبًا لأحدث ما وصلت إليه النظم التعليمية المتقدمة في إعداد وتنمية القوى البشرية العاملة في الحقل التربوي.

ثالث عشر: التعليم الفني والمهني وريادة الأعمال

.1561 **العنوان:** **"تطوير التعليم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء التجارب الدولية"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين سياسات تطوير التعليم الفني في جمهورية مصر العربية بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة النظام التعليمي الفني المصري على إعداد خريجين يمتلكون مهارات مهنية تنافسية تتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلي والدولي بوصفها المتغير التابع. ويتضمن البحث متغيرات وسيطة تتمثل في الشراكات مع سوق العمل، والتدريب العملي المنظم، والهيكلة المزدوجة للمؤسسات التعليمية الفنية. وينتمي البحث إلى مجال التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM)، عبر مقارنة التجربة المصرية بخبرات ألمانيا وكوريا الجنوبية بوصفها نماذج رائدة. كما يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM)، لتحليل واقع التعليم الفني المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات تطوير التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب ومعلمي التعليم الفني في المدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين تكامل السياسات التعليمية وسوق العمل وجودة مخرجات التعليم الفني. ويهدف إلى تقديم إطار وطني لتطوير التعليم الفني في مصر. ويتوقع أن تسهم نتائجه في دعم التنافسية الاقتصادية وتحسين فرص التشغيل.

.1562 **العنوان:** **"تطوير نظام التعليم الفني المزدوج في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات ألمانيا والنمسا وسويسرا: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يحلل هذا البحث بأسلوب أكاديمي رصين طبيعة العلاقة القائمة بين تطبيق نظام التعليم المزدوج Dual System of Education (DSE) في المدارس الفنية المصرية بوصفه المتغير المستقل، وبين الارتقاء بجودة الكفاءات المهنية لدى الطلاب بوصفه المتغير التابع، وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتطوير التعليم الفني. ويتناول البحث بالدراسة

متغيرات وسيطة محورية تشمل كفاية مدة التدريب العملي الميداني، ومدى التزام المنشآت الصناعية الشريكة ببروتوكولات التدريب، وكفاءة المدربين والمشرفين داخل المواقع الإنتاجية. ويندرج البحث ضمن تخصص التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن (CM (Comparative Method لاستقراء وتحليل خبرات دول رائدة هي ألمانيا والنمسا وسويسرا للاستفادة منها في تجويد المسار المصري، كما يستخدم المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method DAM)) لتشخيص واقع تطبيق التعليم المزدوج (DSE) في المدارس الفنية الصناعية بجمهورية مصر العربية. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في الأطر الإدارية والفنية المنظمة لنظام التعليم المزدوج (DSE)، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية الصناعية والمتدربين في المواقع الإنتاجية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة ممارسات التطبيق الميداني وتحسن المهارات المهنية للخريجين. ويهدف البحث في نهايته إلى اقتراح آليات إجرائية مبتكرة لتعزيز فاعلية التعليم المزدوج (DSE) في السياق المصري، بما يضمن تحقيق المواءمة الحقيقية بين مخرجات التعليم الفني ومتطلبات سوق العمل المتغيرة. ومن المؤمل أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج وطني متكامل لإدارة الشراكات التعليمية الصناعية يدعم الاقتصاد القومي المصري، ويعزز من كفاءة خريجي التعليم الفني وقدرتهم على المنافسة في ظل المعايير الدولية المعاصرة، مع التأكيد على ضرورة مأسسة العلاقة بين قطاع التعليم وقطاع الصناعة لضمان استدامة التطوير.

1563. **العنوان:** "جودة البرامج الفنية المتخصصة في جمهورية مصر العربية ومدى مواءمتها لأسواق العمل في ضوء خبرات ماليزيا وسنغافورة وأستراليا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث العلمي تحليل العلاقة الارتباطية بين جودة البرامج الفنية المتخصصة بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة خريجي التعليم الفني المصري على الاندماج المهني الناجح في أسواق العمل المتغيرة بوصفها المتغير التابع، وذلك لمواكبة التوجهات العالمية في التربية الدولية. ويتضمن البحث دراسة لمتغيرات وسيطة جوهرية تتمثل في تطبيق المناهج القائمة على الكفاءات (CBE (Competency-Based Education، وفاعلية برامج التدريب الميداني، ومدى حداثة تجهيزات المدارس الفنية التكنولوجية. وينتمي البحث إلى حقل التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن (CM (Comparative Method لمقارنة السياسات المصرية بخبرات وتجارب دول ماليزيا وسنغافورة وأستراليا، مع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لتحليل واقع البرامج الفنية المتخصصة بمصر. وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على معايير جودة بناء وتنفيذ البرامج الفنية التخصصية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التخصصات الفنية المختلفة في التعليم قبل الجامعي. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين تبني معايير التعليم القائم على الكفاءات (CBE) وبين زيادة فرص وقابلية التوظيف للخريجين. ويهدف البحث إلى بناء إطار وطني شامل لضبط جودة التعليم الفني المتخصص يراعي الخصوصية المصرية ويتسق مع المعايير الدولية المعاصرة. ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في تحسين تنافسية الخريجين المصريين محليًا وإقليميًا، وتقديم مقترحات عملية لتطوير المناهج الدراسية بما يتوافق مع الثورة الصناعية الرابعة. ويسهم البحث في توجيه بوصلة التعليم الفني نحو البرامج الأكثر طلبًا، مما يقلل من الفجوة المهارية ويدعم خطط التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية، مع إبراز دور التعليم القائم على الكفاءات (CBE) في خلق قوى عاملة ماهرة قادرة على التكيف مع التحديات التقنية المستقبلية بمرونة وكفاءة.

1564. **العنوان:** "متطلبات دمج ريادة الأعمال بالمدارس الفنية المصرية في ضوء الخبرات الدولية لتركيا والهند والبرازيل: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل العلاقة التفاعلية بين إدماج مفاهيم ريادة الأعمال التعليمية (EE (Entrepreneurship Education في مناهج التعليم الفني بوصفها المتغير المستقل، وبين تنمية قدرات الطلاب

المصريين على تأسيس وإدارة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بعد التخرج بوصفها المتغير التابع. ويتضمن البحث فحصًا لمتغيرات وسيطة تشمل جودة التدريب العملي على إعداد خطط الأعمال، ومدى فاعلية الحاضنات المدرسية، وقوة الشراكات مع المؤسسات الاقتصادية والتمويلية. ويندرج البحث ضمن تخصص التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن (CM (Comparative Method لمقارنة التجربة المصرية بخبرات دول تركيا والهند والبرازيل، مستخدمًا المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لتوصيف واقع ريادة الأعمال في المدارس الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في آليات دمج ريادة الأعمال التعليمية (EE) داخل المنظومة التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الفني الصناعي والتجاري بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية ذات دلالة بين التعرض المنهجي لبرامج ريادة الأعمال التعليمية (EE) وبين التمكين الاقتصادي والتشغيل الذاتي للخريجين. ويهدف البحث إلى تقديم إطار مصري مقترح لدمج الريادة في التعليم الفني، مما يسهم في تغيير النظرة النمطية لهذا النوع من التعليم. ويتوقع أن تسفر النتائج عن توصيات تدعم صياغة سياسات تعليمية تحفز الابتكار، وتوفر آليات عملية لربط المدارس الفنية بسوق العمل الحر والمشروعات الناشئة. ويوضح البحث أهمية التحول نحو المدرسة المنتجة التي تعزز مهارات ريادة الأعمال التعليمية (EE) لدى المتعلمين وفقًا لأحدث التوجهات التربوية العالمية، مما يقلل من عبء التوظيف الحكومي ويدعم ركائز الاقتصاد الوطني القائم على المهارة والابتكار، ويفتح آفاقًا جديدة للشباب المصري في سوق العمل الحر.

1565. **العنوان:** **"تنمية المهارات الحياتية لدى طلاب التعليم الفني بمصر في ضوء خبرات الفلبين وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلمي العلاقة الارتباطية والسببية بين تضمين برامج المهارات الحياتية Life Skills (LSE (Education في مناهج التعليم الفني بوصفها المتغير المستقل، وبين مستوى قدرة الطلاب الفنيين في مصر على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة بوصفها المتغير التابع. ويتضمن البحث دراسة لمتغيرات وسيطة تشمل فاعلية برامج الإرشاد المهني، ونوعية التدريب العملي الداعم، ومدى توفر ثقافة مدرسية محفزة للنمو الشخصي. وينتمي البحث إلى تخصص التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن (CM (Comparative Method لمقارنة السياسات المصرية بخبرات دول الفلبين وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، مع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical (DAM (Method لرصد واقع تنمية المهارات الحياتية بالمدارس الفنية المصرية. وتتحدد الحدود الموضوعية في أبعاد المهارات الحياتية (LSE) المرتبطة بالبيئة المهنية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية بمختلف تخصصاتها في جمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية مباشرة بين تنمية المهارات الحياتية (LSE) المخططة وبين زيادة الجاهزية المهنية وقابلية التوظيف لدى الخريجين. ويهدف البحث إلى بناء إطار وطني مصري لتعزيز المهارات الحياتية داخل التعليم الفني بما يضمن تخريج فنيين يمتلكون المهارات اللينة والكفاءة المهنية معًا. ويتوقع أن تسهم نتائج البحث في تحسين مستويات الجودة الشاملة للمخرج التعليمي الفني، وتقديم مقترحات لصناع القرار حول كيفية دمج المهارات الحياتية (LSE) بشكل عرضي ومستدام في كافة المكونات الدراسية. ويسهم البحث في الارتقاء بمكانة خريج التعليم الفني المصري محليًا ودوليًا، حيث تؤكد النتائج المتوقعة أن امتلاك المهارات الحياتية (LSE) يعد حجر الزاوية في بناء شخصية الفني القادر على التعلم المستمر والتعامل بفاعلية مع تحديات بيئة العمل المعاصرة التي تتطلب مهارات تواصل وقيادة عالية بجانب المهارات التقنية.

1566. **العنوان:** **"دور الشراكات الصناعية في تطوير التعليم الفني بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات ألمانيا وماليزيا واليابان: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وفحص العلاقة البنيوية بين بناء الشراكات الصناعية الرسمية بين المدارس الفنية والشركات والمنشآت الإنتاجية بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة التدريب العملي واكتساب المهارات المهنية الحديثة لدى الطلاب بوصفها المتغير التابع. ويتضمن البحث تحليلًا لمتغيرات وسيطة تشمل حجم الاستثمارات المخصصة للتدريب، والمدد الزمنية للتدريب الميداني، ومستوى خبرة المشرفين الصناعيين الموكل إليهم مهام التوجيه. ويندرج البحث ضمن تخصص التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن (CM (Comparative Method) بمقارنة التجربة المصرية بخبرات دول رائدة كألمانيا وماليزيا واليابان، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع الشراكات الصناعية في المنظومة التعليمية الفنية بمصر. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في أطر وبروتوكولات الشراكات المهنية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمدربين الصناعيين ومديري المدارس الفنية بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية وثيقة بين قوة واستدامة الشراكات الصناعية وبين جودة المخرجات التعليمية ومدى مواءمتها للمعايير الدولية. ويهدف البحث إلى تقديم إطار وطني شامل للشراكات الصناعية الفعالة يحفز القطاع الخاص على المشاركة في العملية التعليمية. ويتوقع أن تسهم نتائج البحث في تعزيز التدريب التطبيقي وتوفير بيئة تعليمية تحاكي واقع العمل الفعلي، مما ينعكس إيجابًا على الإنتاجية القومية. ويوضح البحث أهمية الانتقال من الشراكات الصورية إلى الشراكات العميقة التي تضمن نقل التكنولوجيا وتوطين المعرفة الفنية في المدارس المصرية، مما يسهم في إعداد كوادر بشرية قادرة على قيادة التحول الصناعي المصري، مستندة في ذلك إلى النماذج الدولية الناجحة التي أثبتت أن الشراكة بين التعليم والصناعة هي المحرك الأساسي لنهضة التعليم التقني والمهني في العالم المعاصر.

1567. **العنوان:** "تطوير برامج إعداد معلم التعليم الفني بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وفنلندا وألمانيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلمي طبيعة العلاقة بين جودة برامج إعداد وتأهيل معلم التعليم الفني قبل الخدمة وأثناءها بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن مستويات الأداء التدريسي وجودة المخرجات التعليمية في المدارس الفنية المصرية بوصفها المتغير التابع. ويتضمن البحث دراسة لمتغيرات وسيطة تشمل مدى شمولية التدريب العملي والميداني، ومستوى المؤهلات الفنية التخصصية للمعلمين، وفاعلية نظم الدعم التربوي المستمر. وينتمي البحث إلى مجال التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن (CM (Comparative Method) لمقارنة التجربة المصرية بخبرات وتجارب دول متميزة هي كوريا الجنوبية وفنلندا وألمانيا، مع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method DAM)) لتحليل واقع برامج الإعداد الحالية في مصر. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في سياسات وأطر إعداد المعلم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المدارس الفنية وأعضاء هيئة التدريس بكليات التعليم الصناعي بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين جودة الإعداد الأكاديمي والمهني للمعلم وبين تميز الأداء التدريسي والابتكار داخل الورش المدرسية. ويهدف البحث إلى بناء إطار مصري متكامل لتطوير إعداد المعلم الفني يجمع بين الكفاءة التكنولوجية والمهارة التربوية الحديثة. ويتوقع أن تسهم نتائج البحث في تقديم مقترحات لتحديث معايير اختيار وإعداد المعلمين الفنيين بما يضمن مواكبتهم للمستجدات التقنية المتسارعة عالميًا. ويسهم البحث في توجيه أنظار المخططين التربويين إلى ضرورة الاستثمار في التنمية المهنية للمعلم الفني باعتباره حجر الزاوية في أي مشروع لإصلاح التعليم الفني، مع التأكيد على أن تطوير المعلم هو الضمانة الحقيقية لتحسين مخرجات التعليم الفني وتلبية احتياجات التنمية الشاملة في مصر، وذلك تماشيًا مع المعايير الدولية التي تضع جودة المعلم في مقدمة أولويات النظم التعليمية الناجحة.

1568. **العنوان:** "تطوير منظومة التعليم الفني القائم على الكفاءات بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات إندونيسيا وأستراليا والمملكة المتحدة: دراسة مقارنة"

الموضوع: يدرس هذا البحث بأسلوب أكاديمي رصين العلاقة التفاعلية بين تطبيق نموذج التعليم القائم على الكفاءات (Competency-Based Education (CBE في المدارس الفنية المصرية بوصفه المتغير المستقل، وبين مدى تحقيق الطلاب الفنيين لمهارات عملية قابلة للتوظيف الفوري بوصفه المتغير التابع، وذلك تماشيًا مع خطة الدولة المصرية لتطوير التعليم الفني. ويتضمن البحث دراسة لمتغيرات وسيطة جوهرية تشمل كفاءة أدوات القياس والتقويم المهني، وجودة برامج التدريب التطبيقي الميداني، ومدى جاهزية البنية المؤسسية واللوجستية بالمدارس الفنية. ويندرج البحث ضمن تخصص التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن (Comparative Method (CM لاستقراء وتحليل أفضل الممارسات في دول إندونيسيا وأستراليا والمملكة المتحدة للاستفادة منها في تجويد الممارسة المحلية، كما يستخدم المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM لتشخيص واقع تطبيق التعليم القائم على الكفاءات (CBE) في المدارس الفنية بمصر. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في أطر ومعايير التعليم الفني المبني على الجدارات، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية بمختلف تخصصاتها، وتغطي الحدود المكانية عينة من المدارس المطبقة للمنهجية المطورة في الأقاليم المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين دقة تطبيق التعليم القائم على الكفاءات (CBE) وبين ارتفاع معدلات قابلية التوظيف للخريجين في القطاعات الإنتاجية. ويهدف البحث إلى تقديم إطار وطني مقترح لتطوير تطبيق هذه المنظومة في مصر بما يضمن مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل المحلي والدولي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم توصيات إجرائية لتطوير نظم التقويم المهني وبناء قدرات المعلمين على تطبيق معايير الجدارات، مما يسهم في الارتقاء بمستوى العامل المصري وقدرته التنافسية في ظل الاتجاهات العالمية المعاصرة للتعليم التقني والمهني.

.1569 **العنوان:** "**آليات تفعيل حاضنات الأعمال التعليمية بالمدارس الفنية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات تركيا وماليزيا والبرازيل: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يحلل هذا البحث بأسلوب أكاديمي متخصص طبيعة العلاقة بين وجود وفاعلية حاضنات الأعمال Business Incubators (BIs) داخل المدارس والمعاهد الفنية المصرية بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة طلاب التعليم الفني على ابتكار وتطوير مشروعات ريادية صغيرة بوصفها المتغير التابع، وذلك في إطار توجه الدولة نحو دعم ريادة الأعمال. ويتناول البحث بالدراسة متغيرات وسيطة محورية تشمل جودة برامج الإرشاد الريادي المتخصص، وتوافر آليات التمويل الميسر، وقوة الشراكات المجتمعية والاقتصادية الداعمة للمبتكرين. وينتمي البحث إلى حقل التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن (Comparative Method (CM لمقارنة التجربة المصرية بخبرات دول رائدة هي تركيا وماليزيا والبرازيل للوقوف على أطر النجاح المؤسسي لتلك الحاضنات، كما يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لتحليل واقع حاضنات الأعمال (BIs) التعليمية في مصر والمعوقات التي تحد من فاعليتها. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في النماذج الإدارية والفنية للحاضنات الريادية المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الفني الصناعي والتجاري الموهوبين رياديًا. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين كفاءة الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال (BIs) وبين زيادة معدلات الابتكار والتشغيل الذاتي لدى الطلاب. ويهدف البحث إلى بناء إطار مصري مقترح لإدارة حاضنات الأعمال المدرسية يربط بين التعليم الفني وقطاع الاستثمار. ويتوقع أن تسهم النتائج في تقديم رؤية استراتيجية لتحويل المدارس الفنية إلى وحدات منتجة تسهم في النمو الاقتصادي، مع التأكيد على دور حاضنات الأعمال (BIs) في تقليص معدلات البطالة بين الخريجين وتزويدهم بمهارات الإدارة والتسويق اللازمة لنجاح مشروعاتهم في بيئة تنافسية، بما يتسق مع المعايير الدولية المعاصرة للتربية الريادية.

.1570 **العنوان:** "**تطوير استراتيجيات التوجيه المهني لطلاب التعليم الفني بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات ألمانيا وكندا واليابان: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة وفحص العلاقة السببية بين فاعلية برامج التوجيه المهني (CG Career Guidance) المقدمة في المؤسسات التعليمية المصرية بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة طلاب التعليم الفني على اختيار المسارات المهنية والوظيفية المناسبة لميولهم وقدراتهم بوصفها المتغير التابع، وذلك للارتقاء بجودة المخرجات التربوية. ويتضمن البحث تحليلًا لمتغيرات وسيطة تشمل دقة اختبارات الميول والمقاييس المهنية المستخدمة، وتواتر وفائدة الزيارات الميدانية لمواقع العمل، ومدى كفاءة الموجه المدرسي في تقديم المشورة المهنية المتخصصة. ويندرج البحث ضمن تخصص التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن (CM Comparative Method) بمقارنة التجربة المصرية بأهم النماذج العالمية في دول ألمانيا وكندا واليابان للوقوف على أفضل الاستراتيجيات الدولية في هذا المجال، كما يستخدم المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع التوجيه المهني (CG) بالمدارس الفنية المصرية وتحديد الفجوات في الخدمة المقدمة. وتتحدد الحدود الموضوعية في أساليب وأدوات التوجيه والإرشاد المهني بالتعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية بمختلف تخصصاتها في جمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين جودة خدمات التوجيه المهني (CG) وبين حسن اختيار المسار الوظيفي وتقليل الهدر التعليمي الناتج عن سوء الاختيار. ويهدف البحث إلى بناء إطار وطني شامل للتوجيه المهني في مصر يتوافق مع المعايير الدولية ويراعي خصوصية سوق العمل المحلي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مقترحات عملية لتطوير مكاتب التوجيه المهني بالمدارس، وتفعيل الشراكة مع قطاع الأعمال لتوفير معلومات حية عن الوظائف، مما يسهم في تحسين المسارات المهنية للخريجين وتعزيز رضاهم الوظيفي وإنتاجيتهم في المستقبل، وهو ما يدعم استراتيجية مصر للتنمية المستدامة.

.1571 **العنوان:** "التحول الرقمي في التعليم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات الدولية"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين تطبيق التحول الرقمي في المدارس الفنية المصرية، التحول الرقمي (Digital Transformation – DT) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن جودة التعليم الفني وجودة التدريب العملي داخل الورش والمعامل بوصفه المتغير التابع، بما يخدم أهداف الدولة المصرية في تطوير التعليم الفني وتعزيز التنافسية. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل جاهزية البنية الرقمية المدرسية، الجاهزية الرقمية (Digital Readiness – DR)، ومهارات المعلمين الرقمية، مهارات المعلمين الرقمية (Teachers' Digital Skills – TDS)، وجودة المحتوى الإلكتروني التعليمي، المحتوى الإلكتروني (E-Learning Content – ELC)، ونظم إدارة التعلم، نظم إدارة التعلم (Learning Management Systems – LMS). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة خبرات كوريا الجنوبية وإستونيا كنماذج رائدة في رقمنة التعليم، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص واقع المدارس الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في DT داخل التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي وطلاب التعليم الفني في المدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين DR وTDS وELC وبين تحسن جودة التدريب العملي. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري للتحول الرقمي في التعليم الفني يتضمن معايير جاهزية، وخطة بناء قدرات، ومؤشرات أداء قابلة للقياس.

.1572 **العنوان:** "تنمية مهارات ريادة الأعمال لدى طلاب التعليم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء التجارب المقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين برامج تنمية مهارات ريادة الأعمال لطلاب التعليم الفني المصري، ريادة الأعمال التعليمية (Entrepreneurship Education – EE) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن قدرة الطلاب على إنشاء مشروعات صغيرة منتجة بعد التخرج بوصفه المتغير التابع، بما يدعم خطط مصر للتشغيل والتمكين الاقتصادي. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل جودة الدورات التدريبية الريادية، التدريب الريادي (Entrepreneurship Training – ET)، والشراكات المجتمعية والاقتصادية، الشراكات المجتمعية (Community Partnerships – CP)، وآليات الدعم المالي

الصغير، التمويل الصغير (Microfinance – MF)، والإرشاد الريادي داخل المدرسة. وينتمي البحث إلى التربية الدولية من خلال المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات الفلبين وتشيلي في دمج EE بالتعليم المهني، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المدارس الفنية المصرية التجارية والصناعية. وتتمثل الحدود الموضوعية في EE داخل التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الفني في تخصصات التجارة والصناعة. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين ET وCP وMF وبين نجاح المبادرات الريادية الطلابية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لتطوير EE وربطها بسوق العمل المحلي.

1573. **العنوان:** "جودة البنية التحتية للورش والمعامل في المدارس الفنية المصرية وأثرها في تحسين التدريب العملي في ضوء المقارنة الدولية"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين جودة البنية التحتية للورش والمعامل الفنية في المدارس المصرية بوصفها المتغير المستقل، وبين مستوى اكتساب الطلاب للمهارات المهنية بدقة وكفاءة أثناء التدريب العملي بوصفه المتغير التابع، بما يخدم هدف تحسين جودة المخرجات الفنية في مصر. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل توافر المعدات والأجهزة، توافر المعدات (Equipment Availability – EA)، وكفاءة الصيانة الدورية، الصيانة الوقائية (Preventive Maintenance – PM)، وعدد الساعات العملية الفعلية، الساعات العملية (Practical Hours – PH)، ومعايير الأمن والسلامة المهنية داخل الورش. ويستند البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة الخبرة المصرية بخبرات تونس والهند في تطوير معامل التدريب الفني، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) على المدارس الفنية الصناعية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في جودة الورش والمعامل، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية الصناعية ومعلمي التدريب العملي. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين EA وPM وPH وبين ارتفاع مستوى الكفاءة المهنية للطلاب. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار وطني لتحسين البنية المهنية يتضمن معايير تجهيز، وخطة صيانة، ومؤشرات جودة تدريب.

1574. **العنوان:** "المسارات المهنية لطلاب التعليم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين تنوع وتنظيم المسارات المهنية داخل التعليم الفني المصري، المسارات المهنية (Career Pathways – CPW) بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة الطلاب على الالتحاق بوظائف مناسبة أو استكمال تعليمهم في مسارات عليا بوصفه المتغير التابع، بما يعزز جاذبية التعليم الفني في مصر. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل فعالية الإرشاد المهني المدرسي، الإرشاد المهني (Career Guidance – CG)، وجودة الشراكات الصناعية، الشراكات الصناعية (Industry Partnerships – IP)، ومرونة الانتقال بين المسارات، مرونة المسارات (Pathway Flexibility – PF)، وتوافر معلومات سوق العمل. ويعتمد البحث التربية الدولية عبر المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات ألمانيا وإندونيسيا في تنظيم CPW والتدريب الصناعي، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المدارس الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في CPW داخل التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية وموجهي الإرشاد المهني. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين CG وIP وPF وبين جودة الاختيار المهني وتقليل الفاقد التعليمي. ويتوقع أن يقدم إطارًا مصريًا لمسارات مهنية مرنة قابلة للتطبيق.

1575. **العنوان:** "تطوير مناهج التعليم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء الاتجاهات العالمية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تطوير مناهج التعليم الفني المصرية وفق الاتجاهات العالمية بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن جودة الإعداد المهني للطلاب المصريين وملاءمته لاحتياجات الاقتصاد الوطني بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل تحديث المحتوى المهني، تحديث المحتوى (Curriculum Updating – CU)، وربط المناهج

بسوق العمل، مواءمة سوق العمل (Labour Market Alignment – LMA)، وتوظيف التكنولوجيا في التعلم والتقويم، توظيف التكنولوجيا (Technology Integration – TI)، واعتماد التدريب القائم على الكفاءات، التدريب القائم على الكفاءات (Competency-Based Education and Training – CBET). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة الخبرة المصرية بخبرات اليابان وأستراليا في تطوير مناهج التعليم الفني، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) على واقع المناهج الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في تطوير المناهج الفنية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الفني ومعلمي المواد الفنية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين CU وLMA وTI وCBET وبين رفع جودة الإعداد المهني. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار وطني لمناهج فنية مواكبة للتحولات التكنولوجية.

.1576 **العنوان: "المسارات التعليمية المتكاملة بين التعليم العام والفني في جمهورية مصر العربية في ضوء المقارنة الدولية"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين تبني مسارات تعليمية متكاملة تجمع بين التعليم العام والفني في المرحلة الثانوية المصرية، المسارات المتكاملة (Integrated Pathways – IPW) بوصفها المتغير المستقل، وبين زيادة جاذبية التعليم الفني ورفع مكانته الاجتماعية لدى الطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع، بما يدعم العدالة وتكافؤ الفرص في مصر. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل المرونة في الانتقال بين المسارات، مرونة الانتقال (Transfer Flexibility – TF)، ومعادلة الشهادات، معادلة الشهادات (Credential Equivalency – CE)، وتوافق محتوى المناهج، توافق المناهج (Curriculum Coherence – CC)، وآليات القبول والتوجيه. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات فنلندا وأيرلندا في تصميم IPW، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لقراءة الواقع المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في IPW بين العام والفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية العامة والفنية وأولياء الأمور. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين TF وCE وCC وبين ارتفاع الإقبال على التعليم الفني. ويتوقع أن يقدم إطارًا مصريًا لمسارات تعليمية مرنة داعمة للإنصاف.

.1577 **العنوان: "توظيف التعليم الفني لدعم ريادة الأعمال الريفية في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات الدولية"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين توجيه برامج التعليم الفني لخدمة الاقتصاد الريفي المصري بوصفه المتغير المستقل، وبين قدرة خريجي التعليم الفني في الريف على إنشاء مشروعات صغيرة زراعية وغذائية وخدمية بوصفه المتغير التابع، بما ينسجم مع أولويات التنمية المحلية في مصر. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل ملاءمة المناهج للسياق الريفي، ملاءمة المناهج (Contextual Curriculum Relevance – CCR)، والشراكات مع الجمعيات الأهلية والجهات المحلية، الشراكات المحلية (Local Partnerships – LP)، وتوافر التمويل الصغير، التمويل الصغير (Microfinance – MF)، والإرشاد الفني بعد التخرج. ويستند البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات المغرب والبرازيل في البرامج الفنية الريفية، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) على مدارس التعليم الفني بالمناطق الزراعية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في التعليم الفني الريفي وريادة الأعمال الريفية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الفني في القرى والمناطق الزراعية. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين CCR وLP وMF وبين نجاح المشروعات الريفية الصغيرة. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لتوظيف التعليم الفني في تنمية الريف.

.1578 **العنوان: "التعلم في موقع العمل في التعليم الفني المصري في ضوء الخبرات المقارنة"**

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين توظيف نماذج التعلم في موقع العمل داخل التعليم الفني المصري، التعلم في موقع العمل (Work-Based Learning – WBL) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن جاهزية خريجي التعليم الفني لدخول سوق العمل مباشرة بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل عقود التدريب مع المنشآت، عقود التدريب (Training Contracts – TC)، ودور الغرف الصناعية في التنسيق، الغرف الصناعية (Industry Chambers – IC)، ومعايير السلامة والصحة المهنية، السلامة المهنية (Occupational Safety and Health – OSH)، ونظم التقييم المشترك بين المدرسة والمصنع. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات ألمانيا وجنوب أفريقيا في WBL، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع المدارس والمعاهد الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في WBL داخل التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الفني ومشرفي التدريب وأصحاب العمل. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين جودة TC وIC وOSH وبين رفع الجاهزية المهنية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لتطبيق WBL بمعايير حوكمة واضحة.

.1579 **العنوان:** "ريادة الأعمال التقنية لطلاب التعليم الفني الصناعي في جمهورية مصر العربية في ضوء التجارب الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين برامج ريادة الأعمال التقنية المرتبطة بالتكنولوجيا والصناعة في التعليم الفني المصري بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة طلاب التعليم الفني الصناعي على ابتكار حلول تقنية صغيرة قابلة للتسويق بوصفه المتغير التابع، في مجالات مثل الصيانة والطاقة والميكاترونيات. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل توافر معامل الابتكار المدرسية، معامل الابتكار (Innovation Labs – ILs)، ودعم الشركات الناشئة، دعم الشركات الناشئة (Startup Support – SS)، ووجود مرشدين تقنيين من الصناعة، الإرشاد التقني (Technical Mentoring – TM)، وإتاحة منصات عرض المنتجات. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات كوريا الجنوبية والهند في دعم ريادة الأعمال التقنية للشباب، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل الواقع المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في ريادة الأعمال التقنية داخل التعليم الفني الصناعي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية الصناعية والمعاهد التكنولوجية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين ILs وSS وTM وبين مستوى الابتكار الطلابي. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لبناء رواد أعمال تقنيين من داخل التعليم الفني.

.1580 **العنوان:** "دور المدارس الفنية المصرية في دعم سلاسل القيمة الصناعية المحلية في ضوء الخبرات الدولية"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين مواءمة تخصصات التعليم الفني المصري مع سلاسل القيمة الصناعية المحلية، سلاسل القيمة (Value Chains – VCs) بوصفها المتغير المستقل، وبين زيادة مساهمة خريجي التعليم الفني في الإنتاج المحلي ورفع القدرة على التصدير بوصفه المتغير التابع، بما يخدم أولويات الاقتصاد المصري. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل توافر دراسات سوق العمل، دراسات سوق العمل (Labour Market Intelligence – LMI)، وتصميم برامج تخصصية وفق احتياجات القطاعات، تصميم البرامج (Program Design – PD)، والشراكات مع المصانع، الشراكات الصناعية (Industry Partnerships – IP)، وآليات التدريب الميداني والتقييم. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات فيتنام وتشيلي في ربط التعليم الفني بالقطاعات الإنتاجية، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع المدارس الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في ربط التعليم الفني بـ VCs، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الفني الصناعي والخدمي ومعلمي التخصصات الفنية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية

بين LMI وPD وIP وبين ارتفاع قابلية التوظيف والإنتاجية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لربط التعليم الفني بالصناعات الوطنية وفق مؤشرات أداء واضحة.

.1581 **العنوان:** "التعليم الفني القائم على المشروعات في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات الدولية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين اعتماد التعليم القائم على المشروعات، التعليم القائم على المشروعات (Project-Based Learning – PBL) داخل مؤسسات التعليم الفني في جمهورية مصر العربية بوصفه المتغير المستقل، وبين تنمية مهارات حل المشكلات والعمل الجماعي والابتكار لدى طلاب التعليم الفني المصري بوصفها المتغير التابع، بما يتسق مع متطلبات سوق العمل الوطني وأولويات تطوير التعليم الفني. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل جودة تصميم المشروعات التعليمية، تصميم المشروعات (Project Design – PD)، ومستوى الإشراف المشترك مع الصناعة، الإشراف الصناعي المشترك (Co-Supervision with Industry – CSI)، وتوافر الموارد التعليمية والورش، الموارد التعليمية (Learning Resources – LR). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة التجربة المصرية بخبرات فنلندا وأستراليا في تطبيق PBL داخل التعليم الفني والمهني، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع المدارس الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في PBL داخل التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية والمعلمين المشرفين في المدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين PD وCSI وLR وبين ارتفاع مهارات الطلاب التطبيقية. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لتطبيق PBL يتضمن معايير تصميم مشروعات، وأدوات تقويم أداء، وآليات شراكة قابلة للقياس.

.1582 **العنوان:** "توسيع فرص التعليم الفني والمهني للفتيات في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين توسيع فرص التعليم الفني والمهني للفتيات والنساء الشابات في جمهورية مصر العربية، التعليم الفني والتدريب المهني (Technical and Vocational Education and Training – TVET) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المصري بوصفه المتغير التابع، مع مراعاة الخصوصية الثقافية ومتطلبات القطاعات الاقتصادية المحلية. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل اتجاهات وثقافة المجتمع نحو تعليم الفتيات، الثقافة المجتمعية (Social Norms – SN)، وبرامج التوعية والإرشاد، التوعية المجتمعية (Community Awareness – CA)، وسياسات القبول والدعم المدرسي، سياسات القبول (Admission Policies – AP)، ومدى مواءمة التخصصات لفرص العمل. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات المغرب وبنغلاديش في تصميم مسارات TVET موجهة للفتيات، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع التحاق الفتيات بالتعليم الفني المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في فرص TVET للفتيات، بينما تشمل الحدود البشرية الطالبات في المدارس والمعاهد الفنية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين CA وAP ومواءمة التخصصات وبين زيادة المشاركة الاقتصادية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري داعم لتمكين الفتيات عبر TVET بمؤشرات متابعة واضحة.

.1583 **العنوان:** "دمج ريادة الأعمال الاجتماعية في التعليم الفني المصري في ضوء الخبرات الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين دمج ريادة الأعمال الاجتماعية في مناهج وممارسات التعليم الفني في جمهورية مصر العربية، ريادة الأعمال الاجتماعية (Social Entrepreneurship – SE) بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة طلاب التعليم الفني المصري على إنشاء مشروعات تخدم المجتمع المحلي وتحل مشكلاته بوصفها المتغير التابع، بما يعزز

التنمية المحلية والمسؤولية المجتمعية. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل مستوى الوعي المجتمعي لدى الطلاب، الوعي المجتمعي (Community Awareness – CA)، وجودة التدريب على تصميم المشروعات الاجتماعية، تصميم المشروعات الاجتماعية (Social Project Design – SPD)، والشراكات مع منظمات المجتمع المدني، شراكات المجتمع المدني (Civil Society Partnerships – CSP)، وتوافر فرص التطبيق الميداني. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات البرازيل وكينيا في دمج SE بالتعليم المهني، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) على مدارس التعليم الفني المصرية في الحضر والريف. وتتمثل الحدود الموضوعية في SE داخل التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الفنية والمعلمين القائمين على الأنشطة التطبيقية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين CA وSPD وCSP وبين ارتفاع قدرة الطلاب على المبادرة المجتمعية. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لتضمين SE بمخرجات قابلة للقياس.

1584. **العنوان:** "**توظيف الحقيبة المهنية الإلكترونية في تتبع نمو كفايات طلاب التعليم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات المقارنة**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين استخدام الحقيبة المهنية الإلكترونية، الحقيبة المهنية الإلكترونية (Electronic Portfolio – E-Portfolio) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن قدرة طلاب التعليم الفني في مصر على توثيق مهاراتهم وكفاياتهم المهنية وعرضها بفاعلية أمام جهات التوظيف بوصفه المتغير التابع، بما يدعم الانتقال إلى العمل ويعزز موثوقية المخرجات. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل مستوى مهارات الطلاب الرقمية، المهارات الرقمية (Digital Skills – DS)، وجودة توجيه المعلمين وإجراءات التقويم، التوجيه والتقويم (Guidance and Assessment – GA)، ومدى قبول أصحاب العمل لهذه الأداة، قبول أصحاب العمل (Employer Acceptance – EA)، وتوافر منصات رقمية آمنة. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات كندا وإستونيا في توظيف E-Portfolio في التعليم المهني، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع المدارس الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في E-Portfolio كأداة توثيق وتقويم، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب السنوات النهائية ومعلمي المواد الفنية. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين DS وGA وEA وبين تحسن قابلية التوظيف. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لاعتماد E-Portfolio ومعايير حوكمة بياناته.

1585. **العنوان:** "**التعليم الفني المرن للفئات خارج التعليم الرسمي في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات الدولية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تقديم برامج فنية ومهنية مرنة وغير نظامية في مصر، التعليم الفني المرن (Flexible TVET – FTVET) بوصفه المتغير المستقل، وبين إتاحة فرص جديدة للتدريب والعمل للشباب المصريين خارج التعليم الرسمي بوصفه المتغير التابع، مع التركيز على فئة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، الشباب خارج التعليم والعمل والتدريب (Not in Education, Employment, or Training – NEET). وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل مرونة الجداول الزمنية ونمط التعلم، مرونة الجداول (Flexible Scheduling – FS)، وتوافر مراكز تدريب مجتمعية قريبة، مراكز التدريب المجتمعية (Community Training Centers – CTCs)، واعتماد شهادات معترف بها، الشهادات المعتمدة (Recognized Credentials – RC)، وآليات الإرشاد والمتابعة. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات الفلبين والهند في برامج FTVET للفئات الهشة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع البرامج غير النظامية في مصر. وتتمثل الحدود الموضوعية في FTVET وNEET، بينما تشمل الحدود

البشرية الشباب المصريين خارج التعليم الرسمي في المناطق الحضرية والريفية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين FS وCTCs وRC وبين تحسين فرص التشغيل. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لبرامج FTVET قابلة للتوسع.

1586. **العنوان:** "سياسات الاعتماد والجودة في التعليم الفني المصري في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تطبيق معايير الاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم الفني في جمهورية مصر العربية، ضمان الجودة والاعتماد (Quality Assurance and Accreditation – QAA) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن موثوقية شهادات خريجي التعليم الفني المصري وقابليتها للاعتراف محليًا ودوليًا بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل فاعلية هيئات الاعتماد والتنظيم، هيئات الاعتماد (Accreditation Bodies – ABs)، وآليات تقييم البرامج، تقييم البرامج (Program Evaluation – PE)، ومنظومة التطوير المستمر، التطوير المستمر (Continuous Improvement – CI)، وشفافية معايير الأداء. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات ألمانيا وماليزيا في اعتماد البرامج الفنية، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع مؤسسات التعليم الفني الحكومية والخاصة في مصر. وتتمثل الحدود الموضوعية في QAA داخل التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية المؤسسات التعليمية الفنية وإداراتها وأعضاء هيئة التدريب. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين ABs وPE وCI وبين رفع موثوقية الشهادات. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري للاعتماد يتضمن معايير وبرنامج تنفيذ تدريجي.

1587. **العنوان:** "تأثير برامج التدريب الريادي على اتجاهات طلاب التعليم الفني المصري نحو العمل الحر في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين التعرض لبرامج تدريب ريادي مكثفة لطلاب التعليم الفني المصري، التدريب الريادي (Entrepreneurship Training – ET) بوصفه المتغير المستقل، وبين تغير اتجاهات الطلاب نحو تفضيل العمل الحر بدلًا من انتظار الوظيفة الحكومية بوصفه المتغير التابع، بما يدعم ثقافة المبادرة والاقتصاد المنتج في مصر. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل نماذج القدوة الريادية، القدوة الريادية (Entrepreneurial Role Models – ERM)، وجودة المحتوى التدريبي، جودة المحتوى (Training Content Quality – TCQ)، وفرص التطبيق العملي والمشروعات الطلابية، فرص التطبيق (Practical Application Opportunities – PAO)، ودعم المدرسة والشركاء المحليين. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات تركيا وإندونيسيا في تهيئة طلاب التعليم الفني والتدريب المهني TVET للعمل الحر، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل اتجاهات طلاب الصفوف النهائية في المدارس الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في ET واتجاهات العمل الحر، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب السنوات النهائية ومعلمي الأنشطة. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين ERM وTCQ وPAO وبين ارتفاع نية ريادة الأعمال. ويتوقع أن يقدم إطارًا مصريًا لبرامج ET المؤثرة بمؤشرات قياس اتجاهات.

1588. **العنوان:** "دمج التعليم الفني المصري في مبادرات الاقتصاد الأخضر في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين إدخال تخصصات ومقررات مرتبطة بالاقتصاد الأخضر في التعليم الفني المصري، الاقتصاد الأخضر (Green Economy – GE) بوصفه المتغير المستقل، وبين قدرة خريجي التعليم الفني في مصر على الاندماج في وظائف خضراء مستقبلية بوصفه المتغير التابع، مثل الطاقة المتجددة وإدارة المخلفات وكفاءة الطاقة، بما يتسق مع رؤية مصر للتنمية المستدامة 20 وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل جاهزية البنية التحتية المعملية للتخصصات الخضراء، البنية الخضراء (Green Labs Infrastructure – GLI)، والشراكات مع شركات خضراء، الشراكات الخضراء (Green Industry Partnerships – GIPs)، وتصميم برامج تدريبية متخصصة، تصميم البرامج الخضراء

(Green Program Design – GPD)، وتوافر مدربين مؤهلين. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات ألمانيا والدنمارك في دمج GE بالتعليم المهني، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) على المدارس الفنية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في GE داخل التعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الفني والمشرفين على البرامج البيئية. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين GLI وGIPs وGPD وبين قابلية الاندماج في الوظائف الخضراء. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لربط التعليم الفني بالاقتصاد الأخضر بمؤشرات متابعة.

1589. **العنوان:** "تأهيل خريجي التعليم الفني المصري لريادة الأعمال في الاقتصاد الرقمي في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين برامج تأهيل خريجي التعليم الفني في مصر لمجالات الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الرقمي (Digital Economy – DE) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن فرصهم في إنشاء مشروعات رقمية صغيرة أو العمل عن بعد بوصفه المتغير التابع، في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية والعمل الحر عبر المنصات. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل مستوى المهارات الرقمية، المهارات الرقمية (Digital Skills – DS)، وتوافر تدريب على منصات العمل الحر، منصات العمل الحر (Freelancing Platforms Training – FPT)، والإرشاد الريادي، الإرشاد الريادي (Entrepreneurship Mentoring – EM)، وتوافر بنية اتصال مناسبة. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات الهند وإستونيا في بناء القدرات الرقمية وريادة الأعمال، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع خريجي التعليم الفني في تخصصات التجارة والإدارة وتكنولوجيا المعلومات بمصر. وتتمثل الحدود الموضوعية في DE وريادة الأعمال الرقمية، بينما تشمل الحدود البشرية خريجي التعليم الفني المصري في السنوات الأولى بعد التخرج. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين DS وFPT وEM وبين تأسيس مشروعات رقمية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لتأهيل شباب التعليم الفني للمنافسة الرقمية.

1590. **العنوان:** "تصور مقارن لإستراتيجية وطنية متكاملة للتعليم الفني والتدريب المهني وريادة الأعمال في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات الدولية"

الموضوع: يقدم هذا البحث تصورًا إستراتيجيًا وطنيًا متكاملًا لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر وربطه بريادة الأعمال بوصفه المتغير التابع، بالاستناد إلى تحليل خبرات دولية رائدة بوصفها المتغير المستقل، مع مواءمة النتائج لخصوصية الأهداف التعليمية والتنموية في جمهورية مصر العربية. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل إطار الحوكمة المؤسسية، الحوكمة (Governance – GOV)، وسياسات التمويل المستدام، التمويل (Financing – FIN)، والشراكات مع القطاع الخاص والصناعة، الشراكات (Public-Private Partnerships – PPP)، ومنظومة الجودة والاعتماد، ضمان الجودة والاعتماد (Quality Assurance and Accreditation – QAA). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بثلاث خبرات مختارة بوصفها الأكثر ملاءمة لمحاور الإصلاح: ألمانيا وفنلندا وكوريا الجنوبية، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص الفجوات المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في الإستراتيجيات الوطنية للتعليم الفني والريادة، بينما تشمل الحدود البشرية صناع القرار ومسؤولي التعليم الفني وممثلي الصناعة في مصر. ويفترض البحث وجود علاقة تكاملية بين GOV وFIN وPPP وQAA وبين تحسين الجودة والجاذبية والتشغيل. ويتوقع أن ينتهي إلى نموذج إستراتيجي مقارن يصلح كأساس لوثيقة وطنية تنفيذية بمؤشرات أداء قابلة للقياس.

رابع عشر: تطوير المناهج وطرائق التدريس والابتكار التربوي

1591. **العنوان:** "تطوير المناهج المصرية في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين اعتماد الاتجاهات العالمية الحديثة في تصميم المناهج المصرية بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن جودة نواتج التعلم لدى الطلاب في جمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع، بما يخدم أولويات تطوير التعليم قبل الجامعي. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل مهارات القرن الحادي والعشرين، مهارات القرن الحادي والعشرين (Twenty-First Century Skills – 21CS)، والتقييم البنائي، التقييم البنائي (Formative Assessment – FA)، وتكامل العلوم، تكامل العلوم (Integrated Science – IS)، والأنشطة التطبيقية، الأنشطة التطبيقية (Applied Activities – AA). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات فنلندا وكوريا الجنوبية في تطوير المناهج، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل الواقع المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في تطوير المناهج الوطنية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم قبل الجامعي ومعلميهم في المدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين تفعيل 21CS وFA وIS وAA وبين رفع نواتج التعلم. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري متكامل لتطوير المناهج يتضمن معايير تصميم، ومؤشرات جودة، وخطة تنفيذ تدريجية قابلة للقياس.

1592. **العنوان:** "تطوير مناهج التعليم الابتدائي في جمهورية مصر العربية باستخدام إطار الكفاءات: دراسة مقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين استخدام إطار الكفاءات في بناء مناهج التعليم الابتدائي المصرية، المنهج القائم على الكفاءات (Competency-Based Curriculum – CBC) بوصفه المتغير المستقل، وبين تنمية المهارات الأساسية في القراءة والرياضيات والتفكير لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل تدريب معلمي المرحلة الابتدائية على CBC، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT)، وتوافر المحتوى الرقمي الداعم، المحتوى الرقمي (Digital Content – DC)، وملاءمة الأنشطة الصفية للنمو العمري، ملاءمة الأنشطة (Activity Alignment – AA). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات كندا وإستونيا في CBC، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع المناهج الابتدائية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في المناهج الكفائية للمرحلة الابتدائية، بينما تشمل الحدود البشرية تلاميذ المرحلة الابتدائية ومعلميهم في المدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين TT وDC وAA وبين تحسن المهارات الأساسية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لبناء CBC يتضمن نواتج تعلم، ومعايير تقويم، وآليات متابعة.

1593. **العنوان:** "تكامل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المناهج المصرية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين دمج تكامل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المناهج المصرية، تكامل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, and Mathematics – STEM) بوصفه المتغير المستقل، وبين رفع مستوى الابتكار والتفكير العلمي لدى الطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل معامل الابتكار المدرسية، معامل الابتكار (Innovation Labs – ILs)، والتدريب العملي القائم على المشكلات، التدريب العملي (Hands-on Training – HT)، وتوظيف التكنولوجيا في التعلم، توظيف التكنولوجيا (Technology Integration – TI). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات الولايات المتحدة وأستراليا في STEM، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع مدارس المرحلة الإعدادية والثانوية في مصر. وتتمثل الحدود الموضوعية في STEM داخل المناهج، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية ومعلمي العلوم والرياضيات. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين ILs وHT وTI وبين نمو

التفكير العلمي والابتكار. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لتفعيل STEM يتضمن معايير دمج وتدريب معلمين ومؤشرات أداء.

1594. **العنوان:** "تطوير مناهج اللغة العربية في جمهورية مصر العربية في ضوء المقارنة الدولية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تطوير مناهج اللغة العربية المصرية باستخدام استراتيجيات تعليمية حديثة بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن مهارات القراءة والكتابة والتواصل اللغوي لدى الطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل استراتيجيات التدريس الحديثة، استراتيجيات التدريس (Instructional Strategies – IS)، وتنوع النصوص القرائية، تنوع النصوص (Text Diversity – TD)، وبناء المهارات اللغوية التراكمية، التراكم اللغوي (Language Progression – LP)، وأساليب التقويم الداعم للتعلم. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات تونس وماليزيا في تعليم اللغة ضمن سياقات متعددة، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع التعليم الأساسي المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج اللغة العربية للتعليم الأساسي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي ومعلمي اللغة العربية في المدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين IS وTD وLP وبين تحسن الكفايات اللغوية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لمناهج لغة عربية متطورة يتضمن معايير محتوى وتدرج مهاري وأدوات تقويم.

1595. **العنوان:** "تطوير مناهج التربية الدينية في جمهورية مصر العربية باستخدام المقاربة القيمية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين الاعتماد على المقاربة القيمية في تطوير مناهج التربية الدينية المصرية، المقاربة القيمية (Values-Based Approach – VBA) بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة الطلاب المصريين على ممارسة التفكير الأخلاقي والسلوك القيمي الواعي بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل الأنشطة التطبيقية المرتبطة بالقيم، الأنشطة التطبيقية (Applied Activities – AA)، واستراتيجيات النقاش والحوار، التعلم بالحوار (Dialogic Learning – DL)، وتوظيف المحتوى القصصي والواقعي، السرد التربوي (Educational Narratives – EN)، ومناخ المدرسة الداعم للقيم. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات الأردن وتركيا في تربية القيم داخل المناهج، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع التعليم الأساسي في مصر. وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج التربية الدينية بالمقاربة القيمية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي ومعلمي التربية الدينية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين AA وDL وEN وبين نمو التفكير الأخلاقي. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لمناهج دينية ذات قيمة تربوية ومؤشرات سلوكية قابلة للقياس.

1596. **العنوان:** "تطوير مناهج التاريخ في جمهورية مصر العربية لتعزيز الهوية الوطنية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين مراجعة محتوى مناهج التاريخ المصرية وتضمين موضوعات الهوية الوطنية بوصفه المتغير المستقل، وبين قدرة الطلاب المصريين على بناء وعي تاريخي ووطني نقدي بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل طبيعة السرد التاريخي في الكتاب المدرسي، السرد التاريخي (Historical Narrative – HN)، وتنوع مصادر التعلم، مصادر التعلم (Learning Resources – LR)، واستراتيجيات التحليل التاريخي، التفكير التاريخي (Historical Thinking – HT)، ودور الأنشطة في ربط التاريخ بالواقع. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات فرنسا والهند في توظيف التاريخ لبناء الهوية ضمن سياقات مختلفة، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method –

DAM) على مدارس المرحلة الإعدادية والثانوية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج التاريخ المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الإعدادية والثانوية ومعلمي التاريخ. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين HN وLR وHT وبين تعميق الوعي الوطني. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لتطوير مناهج التاريخ يوازن بين الهوية والتفكير النقدي.

1597. **العنوان:** "تطوير مناهج التربية المهنية في المرحلة الإعدادية في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تحديث مناهج التربية المهنية في المرحلة الإعدادية المصرية بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن مهارات التطبيق العملي والتوجيه المهني المبكر لدى الطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل جاهزية المعامل المهنية، المعامل المهنية (School Workshops – SW)، والشراكات المجتمعية الداعمة، الشراكات المجتمعية (Community Partnerships – CP)، وتدريب المعلمين على التعلم العملي، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT)، ومدى ارتباط المحتوى بمهن البيئة المحلية. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات الفلبين وكوريا الجنوبية في تطوير التربية المهنية المدرسية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع مدارس المرحلة الإعدادية في مصر. وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج التربية المهنية للإعدادي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الإعدادية ومعلمي التربية المهنية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين SW وCP وTT وبين تحسن المهارات العملية والتوجيه المبكر. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لتطوير التربية المهنية بمؤشرات أداء قابلة للقياس.

1598. **العنوان:** "تطوير طرائق التدريس في جمهورية مصر العربية باستخدام التعلم النشط: دراسة مقارنة"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين تطبيق استراتيجيات التعلم النشط في المدارس المصرية، التعلم النشط (Active Learning – AL) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن مهارات التفكير النقدي والتحليل لدى الطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل تدريب المعلمين على AL، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT)، وتوافر الموارد الصفية الداعمة، الموارد الصفية (Classroom Resources – CR)، والثقافة المدرسية المساندة للتعلم التشاركي، الثقافة المدرسية (School Culture – SC)، وأعباء الزمن المدرسي. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات فنلندا والولايات المتحدة في تطبيق AL، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) على المدارس الإعدادية والثانوية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في طرائق التدريس النشطة، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية وطلابهم. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين TT وCR وSC وبين تحسن التفكير النقدي. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لتفعيل AL يتضمن أدوات متابعة وتقييم أثر.

1599. **العنوان:** "تطوير طرائق تدريس العلوم في جمهورية مصر العربية باستخدام المختبرات الافتراضية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين استخدام المختبرات الافتراضية في تدريس العلوم بالمدارس المصرية، المختبرات الافتراضية (Virtual Laboratories – VLs) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن فهم الطلاب للمفاهيم العلمية المعقدة بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل مهارات المعلم الرقمية، المهارات الرقمية للمعلم (Teachers' Digital Skills – TDS)، وجودة المنصة الرقمية المستخدمة، جودة المنصة (Platform Quality – PQ)، ومستوى تفاعل الطلاب أثناء التجريب، تفاعل الطلاب (Student Engagement – SE)، وتوافر اتصال إنترنت مناسب. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات ألمانيا وسنغافورة في VLs، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical

Method – DAM) لتحليل واقع المدارس الإعدادية والثانوية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في تدريس العلوم باستخدام VLs، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الإعدادية والثانوية ومعلمي العلوم. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين TDS وPQ وSE وبين تحسن الفهم العلمي. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لتوظيف VLs يتضمن معايير اختيار منصات وخطط تدريب.

1600. **العنوان:** "**التعليم القائم على المشروعات كمدخل لتطوير التعليم المدرسي في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تطبيق التعليم القائم على المشروعات، التعليم القائم على المشروعات (Project-Based Learning – PBL) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن مهارات التعاون والبحث والابتكار لدى الطلاب المصريين في المرحلتين الإعدادية والثانوية بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل إدارة الوقت داخل الحصة، إدارة الوقت (Time Management – TM)، وجودة تصميم المشروعات، تصميم المشروعات (Project Design – PD)، وكفاءة إشراف المعلم وتقويمه، إشراف المعلم (Teacher Facilitation – TF)، وتوافر موارد التعلم. وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات كوريا الجنوبية وأستراليا في تطبيق PBL، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع المدارس المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في PBL داخل التعليم المدرسي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الإعدادي والثانوي ومعلميهم في المدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين TM وPD وTF وبين نمو مهارات التعاون والابتكار. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لاعتماد PBL يتضمن معايير تنفيذ وتقويم ومؤشرات أثر قابلة للقياس.

1601. **العنوان:** "**تطوير مناهج رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية باستخدام التعلم القائم على اللعب في ضوء الخبرات الدولية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين توظيف التعلم القائم على اللعب، التعلم القائم على اللعب (Play-Based Learning – PBL) في مناهج رياض الأطفال المصرية بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن النمو اللغوي والعقلي والاجتماعي والانفعالي لأطفال الروضة في جمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع، بما يتسق مع متطلبات الطفولة المبكرة وأهداف التعليم قبل المدرسي. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل نوعية الأدوات التعليمية والوسائل التفاعلية، الأدوات التعليمية (Learning Materials – LM)، ومستوى تدريب معلمات رياض الأطفال على استراتيجيات اللعب الهادف، تدريب المعلمات (Teacher Training – TT)، وخصائص بيئة الفصل الداعمة للتعلم، بيئة التعلم (Learning Environment – LE). وينتمي البحث إلى مجال التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة التجربة المصرية بخبرات الدنمارك واليابان في مناهج الطفولة المبكرة، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع رياض الأطفال المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج رياض الأطفال القائمة على اللعب، بينما تشمل الحدود البشرية الأطفال من سن 4–6 سنوات ومعلماتهم في الروضات الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين جودة تطبيق PBL ومستويات النمو الشامل للطفل. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لتطوير مناهج رياض الأطفال قائم على اللعب بمؤشرات نمائية واضحة.

1602. **العنوان:** "**تطوير المناهج الدراسية في جمهورية مصر العربية عبر دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم في ضوء الخبرات المقارنة**"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تصميم وتنفيذ المناهج الدراسية المصرية، الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن التعلم التكيفي وتخصيص مسارات التعلم للطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع، بما يدعم جودة التعليم والعدالة التعليمية. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل جاهزية البنية الرقمية التعليمية، الجاهزية الرقمية (Digital Readiness – DR)، ومستوى تدريب المعلمين على تطبيقات AI، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT)، وجودة البرمجيات التعليمية الذكية، البرمجيات التعليمية (Educational Software – ES). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر توظيف المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات كوريا الجنوبية وإستونيا في توظيف AI في التعليم، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع التعليم الأساسي المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في المناهج المعززة بالذكاء الاصطناعي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي ومعلميهم في المدارس الحكومية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين DR وTT وES وبين فاعلية التعلم التكيفي. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لمناهج تعليمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

1603. **العنوان:** "تطوير المناهج الدراسية في جمهورية مصر العربية باستخدام التعلم القائم على الكفاءات في ضوء الخبرات الدولية"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين تحويل المناهج التقليدية إلى مناهج قائمة على الكفاءات، التعلم القائم على الكفاءات (Competency-Based Education – CBE) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن قدرة الطلاب المصريين على التطبيق العملي للمعرفة واكتساب الكفاءات الحياتية والمهنية بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل تنظيم المحتوى حول نواتج التعلم، تنظيم المحتوى (Curriculum Structuring – CS)، وآليات تقييم الكفاءات، تقييم الكفاءات (Competency Assessment – CA)، ومستوى تدريب المعلمين على CBE، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT). وينتمي البحث إلى التربية الدولية من خلال المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات الولايات المتحدة وماليزيا في CBE، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المناهج في المرحلتين الإعدادية والثانوية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في المناهج القائمة على الكفاءات، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية ومعلميهم. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين CS وCA وTT وبين فاعلية التعلم التطبيقي. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لبناء مناهج قائمة على الكفاءات.

1604. **العنوان:** "دراسة دولية مقارنة لأثر التعلم القائم على حل المشكلات ***(Problem-Based Learning - PBL)*** في تنمية مهارات التفكير العليا لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات فنلندا وسنغافورة وكندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين اعتماد استراتيجية التعلم القائم على حل المشكلات (Problem-Based Learning - PBL) بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية مهارات التفكير العليا (Higher-Order Thinking Skills - HOTS) التي تشمل التحليل والتركيب والتقويم والتفكير الإبداعي لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في غلبة أساليب التلقين التي قد تحد من القدرات الذهنية المتطورة للطلاب، مما يستدعي التحول نحو مداخل تعليمية تجعل الطالب محورًا للعملية التعليمية ومنتجًا للمعرفة. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في فاعلية هذا المدخل، ومنها جودة تصميم سيناريوهات المشكلات (Problem Design - PD) بحيث تكون مرتبطة بالواقع، وطبيعة توزيع أدوار المتعلمين (Learner Roles - LR) في مجموعات التعلم التعاوني، ومدى كفاءة دعم المعلم وتيسيره (Teacher Facilitation - TF) للعملية التعليمية دون تدخل مباشر. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في استراتيجيات التعلم المتمركز حول المشكلة، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الثانوية المصرية، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين بتلك المدارس. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في سياق التربية الدولية لتحليل النموذج المصري ومقارنته بالخبرات الدولية الرائدة في فنلندا التي تتميز بدمج الظواهر الواقعية في المناهج، وسنغافورة وكندا في تطبيقات حل المشكلات الممنهج، مع توظيف

المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لرصد الواقع الراهن. ويسعى البحث لتوضيح أثر التفاعل بين تصميم المشكلات (PD) ودعم المعلم (TF) في رفع كفاءة التفكير النقدي لدى الطلاب. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار مقترح لتطبيق التعلم القائم على حل المشكلات (PBL) في المدارس الثانوية المصرية، مع تقديم توصيات إجرائية لتطوير بيئات تعلم تفاعلية تدعم الابتكار وتعزز من التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري في ضوء المعايير التربوية العالمية.

1605. **العنوان:** "الابتكار التربوي في تصميم المناهج الدراسية باستخدام التعلم الرقمي التفاعلي في جمهورية مصر العربية في ضوء المقارنة الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين تطبيق أساليب التعلم الرقمي التفاعلي في تصميم المناهج المصرية، التعلم الرقمي التفاعلي (Interactive Digital Learning – IDL) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن الدافعية للتعلم والاندماج الأكاديمي والتعلم الذاتي لدى الطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل جودة المنصات الرقمية التعليمية، المنصات الرقمية (Digital Platforms – DP)، وجاهزية المعلمين لاستخدام التكنولوجيا، جاهزية المعلمين (Teacher Readiness – TR)، وتوافر الموارد الرقمية التفاعلية، الموارد الرقمية (Digital Resources – DR). وينتهي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع التعليم قبل الجامعي المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في الابتكار التربوي الرقمي في المناهج، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم قبل الجامعي ومعلميهم. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين DP وTR وDR وبين الاندماج والدافعية. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري للابتكار التربوي الرقمي.

1606. **العنوان:** "تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية لتعزيز مهارات المواطنة العالمية في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين دمج مفاهيم المواطنة العالمية في مناهج الدراسات الاجتماعية المصرية، المواطنة العالمية (Global Citizenship Education – GCE) بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة الطلاب المصريين على اكتساب مهارات التفكير العالمي والتفاعل الثقافي والمسؤولية الإنسانية بوصفها المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل طبيعة الأنشطة الصفية، الأنشطة التعليمية (Learning Activities – LA)، وتنوع مصادر المعرفة، مصادر المعرفة (Knowledge Resources – KR)، ومستوى تدريب المعلمين على التربية الدولية، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT). وينتهي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات كندا واليابان في GCE، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع مناهج الإعدادي والثانوي في مصر. وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج الدراسات الاجتماعية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية ومعلميهم. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين LA وKR وTT وبين تنمية المواطنة العالمية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لمناهج داعمة للمواطنة العالمية.

1607. **العنوان:** "تطوير مناهج الرياضيات في جمهورية مصر العربية باستخدام التعلم القائم على الاستقصاء في ضوء الخبرات الدولية"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين استخدام التعلم القائم على الاستقصاء في تدريس الرياضيات، التعلم القائم على الاستقصاء (Inquiry-Based Learning – IBL) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن قدرة الطلاب المصريين على حل المشكلات الرياضية والتفكير المنطقي بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل مستوى تدريب المعلمين على IBL، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT)، وتوافر الأدوات والوسائل الرياضية، الأدوات التعليمية

(Mathematical Tools – MT)، وحجم الفصل الدراسي، كثافة الفصول (Class Size – CS). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات سنغافورة وأستراليا في مناهج الرياضيات، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المرحلة الإعدادية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في تدريس الرياضيات باستخدام IBL، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الإعدادية ومعلمي الرياضيات. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين TT وMT وCS وبين فاعلية حل المشكلات. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لتطوير مناهج الرياضيات الاستقصائية.

1608. **العنوان: "دراسة دولية مقارنة لأثر استراتيجيات التعلم التعاوني *(Cooperative Learning - CL)* في تنمية مهارات التواصل والعمل الجماعي لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات النرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين اعتماد استراتيجيات التعلم التعاوني (Cooperative Learning - CL) في المناهج وطرائق التدريس بوصفه متغيرًا مستقلًا، وبين تنمية مهارات التواصل الاجتماعي والعمل الجماعي لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في غلبة النزعة الفردية والتنافسية التقليدية في الممارسات الصفية المصرية، مما قد يضعف مهارات العمل بروح الفريق اللازمة لسوق العمل المعاصر، وهو ما يتطلب البحث عن نماذج دولية ناجحة لإعادة صياغة أدوار المعلم والمتعلم. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في فاعلية هذا المدخل، ومنها المعايير العلمية المتبعة في تشكيل المجموعات (Group Formation - GF)، وآليات تطبيق التقييم التعاوني (Collaborative Assessment - CA) لضمان المساءلة الفردية والجماعية، وطبيعة التغير في دور المعلم (Teacher Role - TR) من ملقن إلى ميسر وموجه. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في استراتيجيات التعلم التشاركي وطرائق التدريس التفاعلية، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من مدارس التعليم الأساسي المصرية، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين بتلك المدارس. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في سياق التربية الدولية لتحليل النموذج المصري ومقارنته بالخبرات الدولية الرائدة في النرويج التي تتميز بنظام تعليمي ديمقراطي تشاركي، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لتميزهما في تطبيقات التعلم الجماعي الممنهج، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لرصد الواقع الراهن. ويسعى البحث لتوضيح أثر التفاعل بين تشكيل المجموعات (GF) والتقييم التعاوني (CA) في تعزيز الانتماء الصفي وتحسين التحصيل الأكاديمي. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة إطار مقترح لتفعيل التعلم التعاوني (CL) في المدارس المصرية، مع تقديم توصيات إجرائية لتطوير المناهج الدراسية بما يسمح بتنفيذ أنشطة جماعية تدعم مهارات القرن الحادي والعشرين وتعزز من التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري في ضوء المعايير التربوية العالمية.

1609. **العنوان: "تطوير مناهج التربية البيئية في جمهورية مصر العربية في ضوء التعليم من أجل الاستدامة: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين تضمين مبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة في مناهج التربية البيئية المصرية، التعليم من أجل التنمية المستدامة (Education for Sustainable Development – ESD) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن السلوك البيئي والوعي بثقافة الاستدامة لدى الطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل الأنشطة البيئية التطبيقية، الأنشطة البيئية (Environmental Activities – EA)، والتعلم الميداني، التعلم الميداني (Field-Based Learning – FBL)، والتدريب العملي المرتبط بالبيئة المحلية، التدريب العملي (Practical Training – PT). وينتمي البحث إلى التربية الدولية عبر المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات السويد وألمانيا في ESD، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع مناهج الإعدادي والثانوي المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في مناهج التربية البيئية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية

ومعلميهم. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين EA وFBL وPT وبين السلوك البيئي المستدام. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لمناهج بيئية مستدامة.

.1610 **العنوان:** "دمج الفنون في المناهج الدراسية المصرية لتعزيز الإبداع في ضوء الخبرات الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين دمج الفنون في المناهج الدراسية في جمهورية مصر العربية بوصفه المتغير المستقل، وبين تنمية الإبداع والتعبير الفني والخيال الجمالي لدى الطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع، بما يدعم تنمية الشخصية المتكاملة للمتعلم في التعليم قبل الجامعي. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات تشمل طبيعة بيئة التعليم الفني المدرسية، بيئة التعليم الفني (Art Learning Environment – ALE)، ومستوى مهارات معلمي الفنون، مهارات المعلمين (Teacher Competencies – TC)، ونوعية الأنشطة التعاونية والتكاملية بين الفنون وبقية المواد الدراسية. وينتمي البحث إلى تخصص التربية الدولية من خلال توظيف المنهج المقارن (Comparative Method – CM) عبر مقارنة التجربة المصرية بخبرات فنلندا التي تركز على التربية بالفنون، وإيطاليا ذات الإرث الفني العريق، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع المناهج المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في تعليم الفنون داخل المناهج الدراسية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي والثانوي في المدارس الحكومية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين جودة دمج الفنون ومستوى الإبداع الطلابي. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لدمج الفنون في المناهج يعزز الابتكار والتعلم العميق.

.1611 **العنوان:** "تطوير مناهج العلوم بجمهورية مصر العربية باستخدام مدخل التعليم القائم على الظواهر في ضوء خبرات دول فنلندا والدنمارك وكندا: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يسعى هذا البحث المنتمي لتخصص التربية الدولية (International Education – IE) إلى رصد وتحليل العلاقة بين اعتماد استراتيجية التعليم القائم على الظواهر في مناهج العلوم المصرية كمتغير مستقل، وبين مستوى تحسن قدرة الطلاب المصريين على ربط المفاهيم العلمية بالحياة الواقعية وحل المشكلات المعقدة كمتغير تابع. وينطلق البحث من المفهوم العالمي الحديث للتعليم القائم على الظواهر، التعليم القائم على الظواهر (Phenomenon-Based Learning – PhBL)، والذي يتجاوز حدود المواد الدراسية المنفصلة نحو التعلم المتكامل. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات محورية تشمل جودة التصميم المنهجي للمحتوى، التصميم المنهجي (Curriculum Design – CD)، ومدى امتلاك المعلمين لمهارات التدريس المتكامل، مهارات المعلم (Teacher Skills – TS)، وكفاءة توظيف الأنشطة التطبيقية. ويستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) كأداة رئيسة لمقارنة المنظومة المصرية بخبرات دول فنلندا، والدنمارك، وكندا، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتشخيص واقع مناهج العلوم بالمرحلة الإعدادية. وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات دمج (PhBL) في التعليم العلمي، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب المرحلة الإعدادية ومعلمي العلوم بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق (PhBL) وبين الفهم التطبيقي العميق للظواهر الطبيعية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى صياغة إطار عمل وطني لدمج التعليم القائم على الظواهر (PhBL) ضمن مناهج العلوم المصرية، بما يضمن إعداد جيل من الطلاب القادرين على التفكير العلمي المنظومي ومواجهة التحديات العالمية المعاصرة بأسلوب بحثي مبتكر.

.1612 **العنوان:** "تطوير المناهج الدراسية المصرية باستخدام التحليل الرقمي للبيانات التعليمية في ضوء خبرات دول كوريا الجنوبية وإستونيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في التربية الدولية"

الموضوع: يتناول هذا البحث في إطار التربية الدولية (International Education – IE) تحليل العلاقة بين توظيف تقنيات التحليل الرقمي للبيانات التعليمية في تطوير المناهج المصرية كمتغير مستقل، وبين دقة تحديد احتياجات التعلم الفردية

والجماعية للطلاب كمتغير تابع. ويستند البحث إلى المفهوم المعاصر لتحليل البيانات التعليمية، تحليل البيانات التعليمية (Educational Data Analytics – EDA)، كأداة لاتخاذ قرارات منهجية مبنية على الأدلة الرقمية. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل مدى جاهزية بنية البيانات التعليمية الوطنية، بنية البيانات (Data Infrastructure – DI)، ومستوى مهارات القائمين على التحليل، مهارات التحليل (Data Analysis Skills – DAS)، ودمج منصات الذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI)، في العمليات التعليمية. ويتم توظيف المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لاستجلاء تجارب دول كوريا الجنوبية، وإستونيا، والولايات المتحدة الأمريكية، بالتوازي مع المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع فرق تطوير المناهج في مصر. وتقتصر الحدود الموضوعية على استخدام (EDA) في الهندسة المنهجية، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء المناهج بمركز تطوير المناهج والمعلمين المشاركين. ويفترض البحث أن الاعتماد على (EDA) والذكاء الاصطناعي (AI) يعزز من جودة وملاءمة المحتوى التعليمي للاحتياجات الفعلية. وتبرز النتائج المتوقعة أهمية بناء منظومة وطنية موحدة للبيانات لدعم استدامة تطوير المناهج، مع تقديم تصور مقترح لتوظيف (AI) في التحديث التلقائي للمناهج الدراسية بما يواكب التسارع المعرفي العالمي ويحقق كفاءة المخرجات التعليمية المصرية.

.1613 **العنوان: "دمج التفكير التصميمي في المناهج الدراسية المصرية لتنمية الابتكار في ضوء خبرات دول أستراليا وسنغافورة والمملكة المتحدة: دراسة في التربية الدولية"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة في تخصص التربية الدولية (International Education – IE) استقصاء العلاقة بين دمج منهجية التفكير التصميمي في المناهج المصرية كمتغير مستقل، وبين نمو قدرات الابتكار وحل المشكلات لدى الطلاب كمتغير تابع. وينطلق البحث من مفهوم التفكير التصميمي، التفكير التصميمي (Design Thinking – DT)، بوصفه استراتيجية عالمية لتوليد الحلول الإبداعية المتمحورة حول الإنسان. وتتدخل في هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل كفاءة برامج تدريب المعلمين، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT)، ومدى تفعيل المشروعات التعاونية، المشروعات التعاونية (Collaborative Projects – CP)، وتوافر الموارد التعليمية المحفزة على الابتكار. ويستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method – CM) لعقد مقارنة دولية بين مصر وخبرات دول أستراليا، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع مناهج المرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية. وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات دمج (DT) داخل البنية المنهجية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الإعدادية ومعلميهم. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين ممارسة خطوات التفكير التصميمي (DT) وبين ارتفاع مؤشرات الابتكار الطلابي. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى بناء نموذج تربوي مصري لدمج التفكير التصميمي (DT) عبر المشروعات التعاونية (CP)، مما يسهم في تحويل البيئة المدرسية إلى مختبرات للابتكار، وإعداد طلاب يمتلكون المهارات الناعمة والقدرات التقنية اللازمة للمنافسة في سوق العمل الدولي، بما يتوافق مع رؤية مصر للتعليم المستقبلي.

.1614 **العنوان: "رؤية مقترحة لتطوير تعليم اللغة الإنجليزية في جمهورية مصر العربية في ضوء مدخل التربية الدولية: دراسة مقارنة لتجارب ماليزيا والهند وفنلندا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث بصفته دراسة في تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استكشاف سبل تطوير تعليم اللغة الإنجليزية في مصر، وذلك من خلال تحليل العلاقة الارتباطية بين تطبيق المدخل التواصلي، التدريس التواصلي للغات (Communicative Language Teaching - CLT) باعتباره المتغير المستقل، وبين رفع مستوى الكفاية التواصلية واللغوية لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية باعتباره المتغير التابع. وتتوسط هذه العلاقة مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل كفاءة الأنشطة التفاعلية، الأنشطة التفاعلية (Interactive

(Activities - IA)، ومدى توافر الوسائط التكنولوجية الداعمة، البنية التحتية التكنولوجية (Technological Infrastructure - TI)، بالإضافة إلى جودة برامج إعداد المعلمين وتدريبهم. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في رصد وتحليل السياسات التعليمية المتبعة في دول ماليزيا، وجمهورية الهند، وجمهورية فنلندا، لاستنباط أفضل الممارسات التي تتناسب مع السياق القومي المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في آليات تطبيق مدخل التربية الدولية (IE) في مناهج اللغة الإنجليزية، بينما تقتصر الحدود البشرية على معلمي وموجهي اللغة الإنجليزية وطلاب المرحلة الثانوية العام في مصر. تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين مخرجات تعليم اللغة الإنجليزية ومتطلبات التواصل العالمي، مما يستوجب دراسة أثر التدريس التواصلي للغات (CLT) في تضييق هذه الفجوة. ويفترض البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تبني معايير التربية الدولية وتحسن الأداء اللغوي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى وضع نموذج إجرائي يساهم في تدويل المناهج المصرية بما يحقق الأهداف التعليمية الوطنية ويعزز من القدرة التنافسية للخريج المصري في سوق العمل الدولي، مع تقديم توصيات لصناع القرار لتطوير سياسات تعليم اللغات الأجنبية.

1615. **العنوان:** "إصلاح المناهج الدراسية المصرية من منظور التربية الدولية باستخدام التعلم الشخصي: دراسة مقارنة لخبرات الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنلندا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة تحليلية تقع في صلب اهتمامات التربية الدولية (International Education - IE)، حيث تركز على إصلاح المنظومة المناهجية في جمهورية مصر العربية عبر توظيف إستراتيجيات التعلم الشخصي، التعلم الشخصي (Personalized Learning - PL) كمتغير مستقل، ودراسة أثره على تحسين نواتج التعلم المستهدفة وتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين كمتغير تابع. وتدخل في هذه العلاقة متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في كفاءة توظيف تحليلات التعلم، تحليلات التعلم (Learning Analytics - LA)، ومدى مرونة البيئات الرقمية، بيئات التعلم الرقمية (Digital Learning Environments - DLE)، وقدرة المعلمين على تصميم مسارات تعلم فردية. تتبنى الدراسة المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل السياسات التعليمية المطبقة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فنلندا، والمملكة المتحدة، بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتكييفها مع البيئة التعليمية المصرية. تنبع مشكلة البحث من حاجة النظام التعليمي المصري إلى الانتقال من القوالب المناهجية الموحدة إلى مناهج تراعي التنوع الفردي في ظل التوجهات العالمية المعاصرة. وتتمثل الحدود الموضوعية في أبعاد التعلم الشخصي (PL) وتطبيقاته في المناهج، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية خبراء المناهج ومعلمي التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث أن دمج معايير التربية الدولية (IE) في تصميم المنهج سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز فعالية التحصيل الدراسي وتنمية الاستقلال الذاتي لدى المتعلمين. وستنتهي الدراسة إلى صياغة إطار مقترح لتطوير المناهج المصرية يرتكز على استخدام تحليلات التعلم (LA) لتخصيص المحتوى التعليمي، مما يضمن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والارتقاء بجودة المخرج التعليمي المصري لمنافسة المستويات العالمية وتلبية متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع المصري المعاصر.

1616. **العنوان:** "تدويل مناهج التربية الفنية في جمهورية مصر العربية عبر مدخل *STEAM* في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة: دراسة مقارنة لتجارب جمهورية كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية سنغافورة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية تطويرية لمناهج التربية الفنية في جمهورية مصر العربية من منظور التربية الدولية (International Education - IE)، وذلك من خلال دراسة فاعلية دمج الفنون ضمن منظومة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات (Science, Technology, Engineering, Arts, and Mathematics - STEAM) كمتغير مستقل، وأثر ذلك في تنمية التفكير الإبداعي والقدرات الابتكارية لدى طلاب المرحلة الإعدادية كمتغير تابع. وتتحدد المتغيرات الوسيطة في الدراسة في مستوى كفاءة التنسيق

البيني بين التخصصات، التكامل المعرفي (Interdisciplinary Integration - II)، وجودة المعامل متعددة الأغراض، ومستوى التنمية المهنية للمعلمين، التنمية المهنية (Professional Development - PD). يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل الخبرات التعليمية الرائدة في كل من جمهورية كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية سنغافورة، للوقوف على كيفية دمج الفنون كعنصر محرك للابتكار في ضوء مدخل تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات (STEAM). تتبلور مشكلة البحث في ضعف الروابط بين التربية الفنية والمواد العلمية، مما يحد من دور الفنون في منظومة الابتكار القومي. وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة فلسفة التربية الدولية وتطبيقاتها الفنية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب ومعلمي المرحلة الإعدادية في مصر. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق معايير التدويل في المناهج وبين جودة المخرجات الإبداعية. ومن المؤمل أن تسفر النتائج عن تقديم خارطة طريق لتطوير مناهج التربية الفنية المصرية بما يتسق مع معايير التربية الدولية (IE)، مع التركيز على أهمية التنمية المهنية (PD) للمعلمين في استيعاب مداخل التعلم البينية، مما يسهم في إعداد جيل من المبدعين القادرين على المساهمة في النهضة الاقتصادية والعلمية لمصر.

1617. **العنوان: "تطوير تصميم المناهج الدراسية المصرية وفق مدخل التعلم القائم على الألعاب في ضوء خبرات دول فنلندا وكندا وكوريا الجنوبية: دراسة مقارنة"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة العلمية تحليل العلاقة الجدلية الوثيقة بين تبني مدخل التعلم القائم على الألعاب (Game-Based Learning - GBL) بوصفه المتغير المستقل، وبين تعزيز نواتج التعلم ورفع مستوى الدافعية الأكاديمية والتحصيل الدراسي لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع، وتتوسط هذه العلاقة مجموعة من المتغيرات الحاكمة التي تشمل جودة تصميم الألعاب (Game Design - GD)، ومستوى التفاعل التعليمي (Learner Engagement - LE) داخل البيئة الصفية، بالإضافة إلى الكفايات التكنولوجية للمعلمين، وينتمي هذا البحث إلى حقل التربية الدولية والتعليم المقارن، حيث يوظف المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لإجراء مقابلة منهجية بين السياق المصري وخبرات دول رائدة هي فنلندا وكندا وكوريا الجنوبية، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتوصيف وتحليل الواقع التعليمي الراهن، وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في استراتيجيات تصميم المناهج وفق فلسفة التعلم القائم على الألعاب (GBL)، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي والمعلمين والموجهين الفنيين بالمدارس المصرية، ويسعى البحث لاختبار الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين توظيف تصميم الألعاب (GD) المحكم وتنمية الدافعية للتعلم، آخذًا في الاعتبار الفوارق الثقافية والتقنية بين الدول محل المقارنة، وتهدف الدراسة إلى الخروج بإطار مقترح يحقق مواءمة التفاعل التعليمي (LE) مع الأهداف التعليمية المصرية، بما يضمن استدامة الابتكار في المناهج الوطنية، وتخلص النتائج المتوقعة إلى تحديد قائمة بالمعايير العالمية لتصميم المناهج الرقمية التفاعلية، ورسم خارطة طريق لصناع القرار في مصر لتطوير الممارسات التعليمية القائمة على المحاكاة والألعاب التنافسية بما يتسق مع رؤية مصر المستدامة، مع تقديم توصيات إجرائية لتجاوز معوقات البنية التحتية من خلال استلهام الحلول من تجارب الدول المختارة، ويؤكد البحث على ضرورة دمج التعلم القائم على الألعاب (GBL) كجزء أصيل من المنظومة التعليمية الحديثة لتحسين مستوى التحصيل الطلابي.

1618. **العنوان: "تطوير المناهج وطرائق التدريس في ضوء نموذج التعلم المدمج بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات أستراليا وماليزيا والإمارات"**

الموضوع: يركز هذا البحث على استقصاء الأثر الناتج عن تطبيق التعلم المدمج (Blended Learning - BL) بوصفه المتغير المستقل، في تطوير منظومة المناهج وطرائق التدريس ومرونة العمليات التعليمية بالمدارس المصرية بوصفه المتغير

التابع، وتلعب البنية التكنولوجية (Technological Infrastructure - TI) دور المتغير الوسيط في هذه العلاقة، جنبًا إلى جنب مع سياسات دعم المعلمين (Teacher Support - TS) وتوافر المحتوى الرقمي المعتمد، وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتقصي أفضل الممارسات في دول أستراليا وماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، وربطها بالاحتياجات الفعلية للميدان التربوي المصري باستخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM)، وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات دمج التعليم الصفي التقليدي مع التعليم عبر الإنترنت، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية وأعضاء هيئة التدريس والقيادات المدرسية في مصر، ويفترض البحث أن التطبيق المنهج لنموذج التعلم المدمج (BL) يؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية وتنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب، وتبرز أهمية الدراسة في محاولة إيجاد توازن بين المتطلبات التقنية التي توفرها البنية التكنولوجية (TI) والمهارات التربوية اللازمة من خلال دعم المعلمين (TS) لإدارة الفصول المدمجة، ومن المنتظر أن تسفر النتائج عن وضع تصور مقترح لتطوير المناهج المصرية بما يسمح بمرونة الزمان والمكان، وتوفير أدلة استرشادية لتدريب المعلمين على استراتيجيات التدريس الحديثة المتوافقة مع الاتجاهات الدولية، كما تساهم الدراسة في تقديم حلول مبتكرة لزيادة فعالية التعلم المدمج (BL) من خلال الاستفادة من النماذج التنظيمية في الدول المقارنة، مما يدعم جهود وزارة التربية والتعليم في تحقيق الشمولية والعدالة الرقمية، وينتهي البحث بتوصيات لصياغة سياسات تعليمية تدعم استدامة الابتكار في طرائق التدريس والتقويم التربوي الشامل بجمهورية مصر العربية.

1619. **العنوان:** "تفعيل التعلم القائم على الاكتشاف في المناهج المصرية لتنمية مهارات البحث العلمي: دراسة مقارنة في ضوء خبرات اليابان والولايات المتحدة وألمانيا"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل دور التعلم القائم على الاكتشاف (Discovery Learning - DL) بوصفه المتغير المستقل، في تنمية مهارات الفضول العلمي والبحث والاستقصاء لدى طلاب التعليم العام في جمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع، وتتأثر هذه العلاقة بمتغيرات وسيطة حيوية تتمثل في نوعية التجارب العملية (Hands-on Experiments - HE) المتاحة، ومدى فاعلية توجيه المعلم (Teacher Guidance - TG) خلال عملية الاكتشاف، وتوافر المختبرات المدرسية المجهزة، وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لاستلهام التجارب الرائدة من دول اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، بالتكامل مع المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لدراسة الفجوة بين المناهج الحالية ومتطلبات التفكير العلمي، وتتحدد الحدود الموضوعية في استراتيجيات التدريس التي تحفز العمليات المعرفية العليا، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية ومعلمي العلوم والرياضيات في المدارس المصرية، ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين كثافة الأنشطة القائمة على التجارب العملية (HE) وبين جودة مهارات التفكير الناقد والابتكاري لدى المتعلمين، وتهدف الدراسة إلى بناء نموذج تربوي مصري يرتكز على مبادئ التعلم القائم على الاكتشاف (DL) مع ضمان ملاءمته للكثافات الطلابية والإمكانات المادية المتاحة، مسترشدًا بنموذج توجيه المعلم (TG) المطبق في النظم التعليمية المتقدمة، وتكمن قيمة البحث في قدرته على تقديم رؤية نقدية للمناهج المصرية وتطويرها لتنتقل من مرحلة التلقين إلى مرحلة إنتاج المعرفة عبر الاستقصاء الحر والموجه، وسوف تخلص النتائج إلى وضع قائمة بالمهارات البحثية الواجب تضمينها في المناهج الدراسية، واقتراح برامج تدريبية للمعلمين لتمكينهم من أدوات التعلم القائم على الاكتشاف (DL)، بما يسهم في إعداد جيل من الباحثين القادرين على المنافسة دوليًا وتطوير قدراتهم من خلال التجارب العملية (HE).

1620. **العنوان:** "إستراتيجية وطنية مقترحة لتطوير المناهج والابتكار التربوي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات سنغافورة وفنلندا وكوريا الجنوبية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى بناء تصور لإستراتيجية وطنية شاملة لتطوير المناهج وطرائق التدريس والابتكار التربوي في جمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع، وذلك من خلال اتخاذ السياسات التعليمية (Educational Policies - EP) الدولية الرائدة بوصفها المتغير المستقل، وتتوسط هذه الإستراتيجية متغيرات تنظيمية وهيكلية تشمل آليات التمويل التعليمي (Educational Financing - EF)، ونظم إعداد المعلمين (Teacher Preparation - TP)، والبيئة التشريعية الداعمة للإبداع المؤسسي، ويستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل وتحويل الخبرات الناجحة في دول سنغافورة وفنلندا وكوريا الجنوبية إلى إجراءات قابلة للتطبيق في السياق المصري، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتشخيص التحديات البنيوية في النظام التعليمي المحلي، وتتمثل الحدود الموضوعية في السياسات الكلية لإصلاح المناهج، في حين تشمل الحدود البشرية واضعي السياسات التربوية، وخبراء المناهج، والقيادات التعليمية في مصر، ويفترض البحث أن التكامل بين السياسات التعليمية (EP) الرشيدة والتمويل التعليمي (EF) المستدام، مع تطوير منظومة إعداد المعلمين (TP)، يشكل المثلث الذهبي لتحقيق الابتكار التربوي المنشود، وتسعى الدراسة إلى تقديم نموذج إستراتيجي يربط بين نواتج التعلم ومتطلبات سوق العمل العالمي، مع التركيز على الهوية الوطنية المصرية، وسوف تبيّن النتائج أهمية الانتقال نحو المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ لتشجيع المبادرات المدرسية الابتكارية، كما سيقدم البحث توصيات محددة حول كيفية تحسين كفاءة الإنفاق ضمن التمويل التعليمي (EF) لخدمة أغراض التطوير النوعي لا الكمي فقط، وينتهي العمل بصياغة وثيقة إستراتيجية وطنية تتضمن جداول زمنية ومؤشرات أداء لقياس أثر إعداد المعلمين (TP) على جودة التدريس والابتكار، مما يوفر لصناع القرار في مصر إطارًا علميًا رصينًا يحقق طفرة في السياسات التعليمية (EP).

خامس عشر: التربية العصبية (Neuro-education) والعلوم المعرفية في التعليم الدولي

1621. **العنوان:** "أثر انتشار الخرافات العصبية (*Neuromyths*) لدى معلمي المدارس الدولية والرسمية في مصر على استراتيجيات التدريس: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة مشكلة شيوع المفاهيم المغلوطة حول عمل الدماغ أو ما يسمى "الخرافات العصبية" (NMs (Neuromyths بين المعلمين في السياق المصري، مثل خرافة أنماط التعلم أو هيمنة النصف الكروي للدماغ، ومدى تأثير هذه المعتقدات على تصميم استراتيجيات التدريس وإهدار الموارد التعليمية. يهدف البحث إلى رصد وتحليل مدى انتشار هذه الخرافات بين معلمي المدارس الدولية (International Schools) والمدارس الرسمية في مصر، ومقارنة النتائج مع مستويات الانتشار في دول رائدة في مجال التربية العصبية مثل المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وهولندا. تتمثل متغيرات البحث في الخرافات العصبية كمتغير مستقل، واستراتيجيات التدريس الصفية كمتغير تابع، مع اعتبار نوع التعليم (دولي/ رسمي) متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن الوصفي، وتتحدد حدوده البشرية في عينة ممثلة من معلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية، بينما الحدود الموضوعية تركز على المفاهيم العصبية الشائعة وتطبيقاتها التربوية. من المتوقع أن تكشف الدراسة عن فجوة معرفية كبيرة بين الحقائق العلمية والممارسات التربوية في مصر، مع تقديم إطار مقترح لتصحيح هذه المفاهيم ضمن برامج التنمية المهنية لرفع كفاءة العملية التعليمية بناءً على مبادئ "التربية المسندة بالدماغ" (BBL (Brain-Based Learning.

1622. **العنوان:** "فاعلية بيئات التعلم المتوافقة مع الدماغ في خفض القلق الرياضي (*Mathematics Anxiety*) لدى طلاب المرحلة الثانوية بمصر: دراسة تجريبية مقارنة مع سنغافورة وفنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يناقش هذا البحث مشكلة "القلق الرياضي" (MA (Mathematics Anxiety كعائق عصبي معرفي يؤثر على الذاكرة العاملة والتحصيل الدراسي لدى طلاب الثانوية العامة في مصر، نتاج طرق التدريس التقليدية والضغط النفسي للامتحانات. يسعى البحث إلى تصميم بيئات تعلم تستند إلى مبادئ العلوم المعرفية العصبية (تقليل التهديد، تعزيز التحدي، الحركة البدنية)، وقياس أثرها في خفض استجابة "اللوزة الدماغية" Amygdala المرتبطة بالخوف، مقارنة باستراتيجيات دول متفوقة في اختبارات الـ PISA مثل سنغافورة، وفنلندا، وكوريا الجنوبية. المتغير المستقل هو بيئات التعلم المتوافقة مع الدماغ، والمتغير التابع هو مستوى القلق الرياضي وكفاءة الذاكرة العاملة. يستخدم البحث المنهج شبه التجريبي والمقارن. الحدود البشرية تشمل طلاب الشعبة الرياضية، والحدود الموضوعية تركز على الآليات العصبية للتوتر وتأثيرها على المعالجة الرياضية. يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى أن البيئات الآمنة عصبيًا تحسن من الترابطات العصبية في قشرة الفص الجبهي، مما يرفع من كفاءة "الوظائف التنفيذية" (EFs (Executive Functions ويحسن النواتج التعليمية، مقدمًا نموذجًا تطبيقيًا لتطوير تدريس الرياضيات في مصر.

1623. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لأثر الازدواجية اللغوية (*Diglossia*) والعمق الإملائي على كفاءة الشبكات العصبية للقراءة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات إيطاليا وألمانيا والصين"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين ظاهرة الازدواجية اللغوية (Diglossia) والعمق الإملائي (Orthographic Depth) بوصفهما متغيرًا مستقلًا، وبين كفاءة تطور الشبكات العصبية المسؤولة عن القراءة (Reading Neural Networks)لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في الفجوة اللغوية والعصبية التي يواجهها الطفل المصري بين العامية المحكية واللغة العربية الفصحى المقروءة، مما يؤدي إلى زيادة العبء المعرفي وتأخر الأتمتة العصبية في "منطقة شكل الكلمة البصري" بالدماغ. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل الحمل المعرفي (Cognitive Load - CL) أثناء معالجة النصوص، ومدى شفافية النظام الكتابي، وطرق التدريس المتبعة في مناهج اللغة العربية. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في علم الأعصاب التربوي واللسانيات، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من المدارس الابتدائية المصرية، والحدود البشرية في تلاميذ الصفوف الأولى. يعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التتبعي والمنهج المقارن (Comparative Method) في سياق التربية الدولية لتحليل واقع التعلم في مصر ومقارنته بالخبرات الدولية في إيطاليا ذات النظام الإملائي الشفاف، وألمانيا، والصين ذات النظام اللوغوغرافي العميق. ويسعى البحث لتوضيح أثر التباين اللغوي في تشكيل المسارات العصبية للقراءة وسرعة الفهم القرائي. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى كشف مسببات التعثر القرائي الناتج عن الازدواجية، وصياغة إطار مقترح لإعادة هندسة مناهج القراءة المبكرة بمصر لتقليل الفجوة العصبية بين اللغة المحكية والمقروءة، بما يضمن تحسين نواتج التعلم وتنافسية الطالب المصري دوليًا وفق المعايير اللغوية العالمية.

1624. **العنوان:** **"دراسة دولية مقارنة لآليات إدارة الحمل المعرفي (*Cognitive Load - CL*) في البيئات التعليمية الرقمية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات إستونيا وكندا وأستراليا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وفحص العلاقة بين استراتيجيات تصميم المحتوى الرقمي في الفصول الافتراضية بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين مستويات الحمل المعرفي (Cognitive Load - CL) وسعة الذاكرة العاملة لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا، وذلك في ظل نظام التعليم الجديد .(Edu 2.0) تكمن مشكلة البحث في احتمال تعرض الطلاب لظاهرة "الحمل المعرفي الزائد" نتيجة كثافة المشتتات الرقمية في المنصات التعليمية، مما قد يعيق انتقال المعلومات إلى الذاكرة طويلة المدى. ويتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل "الحمل الدخيل (Extraneous Load) "الناتج عن سوء تصميم الوسائط، و"الحمل وثيق الصلة (Germane Load) "المرتبط بالجهد الذهني البناء، ومدى مراعاة المبادئ العصبية في تصميم واجهة المستخدم .(User Interface - UI) يتحدد المجال

الموضوعي للبحث في نظرية الحمل المعرفي (Cognitive Load Theory - CLT) وتصميم الوسائط المتعددة، بينما تتمثل الحدود المكانية في المدارس الثانوية المصرية التي تطبق نظام الجهاز اللوحي، والحدود البشرية في طلاب المواد العلمية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد وتحليل التجربة المصرية ومقارنتها بثلاث تجارب عالمية رائدة هي إستونيا في التحول الرقمي الشامل، وكندا وأستراليا في تصميم المناهج الرقمية "الصديقة للدماغ-Brain) " Friendly).ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين جودة التصميم التعليمي الرقمي وبين كفاءة معالجة المعلومات لدى الطلاب. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع مبادئ توجيهية لإنتاج محتوى رقمي وطني يقلل المشتتات الذهنية ويعظم نواتج التعلم، مع تقديم توصيات لتدريب الكوادر على تصميم بيئات تعلم افتراضية فعالة تحقق التميز الرقمي المصري على المستوى الدولي.

1625. **العنوان: "دراسة دولية مقارنة لأثر أنماط النوم وتوقيت اليوم الدراسي في كفاءة الوظائف التنفيذية *(Executive Functions - EFs)* لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات الولايات المتحدة والسويد والبرازيل"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل واستقصاء العلاقة الارتباطية بين أنماط النوم وتوقيت بدء اليوم الدراسي بوصفهما متغيرًا مستقلًا، وبين مستوى كفاءة الوظائف التنفيذية (Executive Functions - EFs)التي تشمل الكبح، والذاكرة العاملة، والمرونة الذهنية لدى طلاب المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين المتطلبات البيولوجية للمراهقين (إيقاع الساعة البيولوجية - Circadian Rhythms) وبين ضغوط السهر وتوقيت الدراسة المبكر، مما يؤدي إلى تراكم "الدين النومي (Sleep Debt)" الذي يؤثر سلبًا على قشرة الفص الجبهي. ويفحص البحث مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تشمل العادات السلوكية المرتبطة بالدروس الخصوصية، والتحصيل الأكاديمي، والحالة النفسية للطلاب. يتحدد المجال الموضوعي للبحث في علم الأعصاب التربوي والسياسات الزمنية للمدرسة، بينما تتمثل الحدود المكانية في المدارس الثانوية المصرية، والحدود البشرية في المراهقين من سن 15 إلى 18 عامًا. يعتمد البحث على المنهج الارتباطي المقارن (Comparative Correlational Method)لتحليل الواقع المصري ومقارنته بالتوجهات الدولية في الولايات المتحدة والسويد والبرازيل التي تبنت سياسات "تأخير بدء اليوم الدراسي" لملاءمة الطبيعة العصبية للمراهقين. ويسعى البحث لتوضيح أثر التوافق البيولوجي-التربوي في تعزيز الانتباه والصحة العقلية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى صياغة مقترح لتعديل السياسات الزمنية للمدرسة المصرية، مع تقديم توصيات لرفع وعي صانعي القرار بأهمية النوم كعامل حاسم في جودة المخرجات التعليمية والتنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري.

1626. **العنوان: "دراسة دولية مقارنة لأثر التربية الموسيقية في تعزيز المرونة العصبية *(Neuroplasticity)* والوعي الفونولوجي لدى أطفال الروضة بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات المجر واليابان وألمانيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل وفحص العلاقة بين برامج التربية الموسيقية المنهجة بوصفها متغيرًا مستقلًا، وبين تعزيز المرونة العصبية (Neuroplasticity)والكفاءة اللغوية لدى أطفال مرحلة رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية بوصفها متغيرًا تابعًا. تكمن مشكلة البحث في تهميش الفنون والموسيقى وحصرها في الأنشطة الترفيهية، وتجاهل دورها كـ "منشط عصبي (Neural Stimulator)" يطور المسارات السمعية واللغوية في الدماغ. ويتناول البحث بالدراسة المتغيرات الوسيطة التي تشمل أساليب التدريس الموسيقي (مثل منهج كودالي أو سوزوكي)، ودرجة الاتصال بين نصفي الدماغ(Corpus Callosum)، ومستوى الوعي الفونولوجي (Phonological Awareness). يتحدد المجال الموضوعي للبحث في علم الأعصاب الموسيقي والنمو اللغوي المبكر، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة من دور رياض الأطفال بمصر، والحدود البشرية في الأطفال من سن 4 إلى 6 سنوات. يعتمد البحث على المنهج شبه التجريبي الطولي (Longitudinal Quasi-Experimental Method)لرصد التغيرات النمائية عبر الزمن، ومقارنتها بالتجارب الدولية

الراسخة في المجر واليابان وألمانيا التي تدمج الموسيقى كعنصر جوهري في بناء الذكاء والقدرات القرائية. ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة بين التدريب الموسيقي المبكر وبين تسهيل معالجة الأصوات اللغوية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء إطار تربوي مقترح لدمج التربية الموسيقية الممنهجة في نظام التعليم المصري (Edu 2.0)، بما يضمن تطوير قدرات عصبية ولغوية متفوقة للأطفال المصريين تعزز من تميزهم في التقييمات الدولية المستقبلية.

.1627 **العنوان:** "تطوير بيئات التعلم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء مدخل التربية الدولية العصبية: دراسة تحليلية مقارنة لخبرات الدنمارك وسويسرا وأستراليا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في انخفاض مستويات المشاركة الصفية وتراجع الدافعية نحو التعلم لدى طلاب التعليم الفني في جمهورية مصر العربية، مما يستوجب استيراد رؤى من مجال التربية الدولية (IE) International Education لدمجها في السياق المحلي. يسعى هذا البحث إلى استكشاف أثر توظيف استراتيجيات التلعيب (Gami) Gamification كمتغير مستقل، والتي تعتمد على عناصر الألعاب في سياقات غير ترفيهية، بهدف تفعيل نظام المكافأة الدماغي (DS) Dopaminergic System لدى المتعلمين. ويركز البحث على دراسة العلاقة بين هذه الاستراتيجيات وبين المتغير التابع المتمثل في تعزيز دافعية الإنجاز الأكاديمي والارتباط المدرسي، مع اعتبار جودة البيئة التعليمية الرقمية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) Comparative Method لتحليل السياسات التعليمية والممارسات الدولية في ثلاث دول رائدة هي الدنمارك وسويسرا وأستراليا، للوقوف على كيفية تحول المهام المهنية الروتينية إلى خبرات تعلم محفزة عصبيًا. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على تخصصات التعليم الصناعي والتكنولوجي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية الفنية بجمهورية مصر العربية، مع التركيز على النواحي السلوكية والإدراكية المرتبطة بإفراز الدوبامين. تهدف الدراسة إلى تقديم إطار مقترح يسهم في صياغة سياسات تعليمية وطنية تعتمد على نتائج التربية الدولية العصبية لتحسين مخرجات التعلم المهني. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن تطبيق التلعيب (Gami) يساهم بشكل جوهري في تنشيط نظام المكافأة الدماغي (DS) لدى الطلاب المصريين، مما يقلل من الفجوة المهارية ويحد من ظاهرة التسرب الدراسي، مقتديًا بالنماذج الناجحة في الدنمارك وسويسرا وأستراليا، لتطوير منظومة التعليم الفني المصري وفق المعايير العالمية.

.1628 **العنوان:** "تنمية مهارات ما وراء المعرفة *Metacognition* كمدخل لتحسين الكفاءة العصبية *Neural Efficiency* (*NE*) لدى الطلاب الموهوبين بمدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات *Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM*) في مصر: دراسة مقارنة مع خبرات روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة"

الموضوع: يركز هذا البحث على طلاب مدارس المتفوقين (STEM) في جمهورية مصر العربية، ومدى امتلاكهم لمهارات التفكير في التفكير، والتي تُعرف بمصطلح مهارات ما وراء المعرفة Metacognition بوصفها المتغير المستقل، ودراسة دورها في تعزيز الكفاءة العصبية (NE Neural Efficiency) كمتغير تابع، والمتمثلة في تحقيق أعلى مستويات الأداء الذهني بأقل استهلاك للطاقة الدماغية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج المقارن (CM Comparative Method) لتحليل برامج رعاية الموهوبين في روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة، للوقوف على أحدث استراتيجيات تنظيم التعلم الذاتي وتنمية الوعي بالعمليات العقلية. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في العلاقة الارتباطية بين استراتيجيات ما وراء المعرفة وبين القدرة على حل المشكلات المعقدة، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية بمدارس المتفوقين المصرية، وتغطي الحدود المكانية معامل التعلم والابتكار بهذه المدارس. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين تدريب الطلاب على فهم كيفية عمل أدمغتهم واستراتيجيات التعلم الفعال وبين تحسين الكفاءة العصبية (NE) والوظائف التنفيذية للدماغ. ومن أهم النتائج المتوقعة تطوير برنامج تدريبي متكامل لتنمية مهارات التفكير العليا، مما يؤدي إلى

تحسينات هيكلية ووظيفية في الأداء الأكاديمي للطلاب، ويساهم في تعظيم استثمار الدولة في هذه الفئة المتميزة لإعدادهم للمنافسة العالمية في مجالات الابتكار والبحث العلمي، بما يتماشى مع التوجهات الحديثة في علم الأعصاب التربوي والدراسات الدولية للموهبة.

1629. **العنوان: "رؤية مقترحة لتطوير سياسات التغذية المدرسية في جمهورية مصر العربية لتحسين الكفاءة العصبية والتحصيل الأكاديمي للطلاب: دراسة مقارنة لتجارب جمهورية الهند ودولة اليابان وجمهورية فرنسا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث بصفته دراسة رائدة في تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استقصاء أثر سياسات التغذية المدرسية على جودة المخرجات التعليمية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين توفير المغذيات الدقيقة الضرورية، علم أعصاب التغذية (Nutritional Neuroscience - NN) كمتغير مستقل، وبين تحسين مستويات التركيز والتحصيل الأكاديمي لدى طلاب المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات حيوية تشمل كفاءة إنتاج النواقل العصبية، النواقل العصبية (Neurotransmitters - NT)، ومدى الاستقرار الانفعالي والسلوك الصفي للطلاب، بالإضافة إلى جودة سلاسل الإمداد الغذائي المدرسي. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في تحليل السياسات التعليمية المتبعة في جمهورية الهند، ودولة اليابان، وجمهورية فرنسا، لاستنباط المعايير الدولية التي تضمن تقديم وجبات "صديقة للدماغ" تتناسب مع السياق المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في آليات تدويل معايير الصحة المدرسية، بينما تقتصر الحدود البشرية على طلاب المدارس الابتدائية في القرى المصرية الأكثر احتياجًا. تبرز مشكلة البحث في قصور الوجبات التقليدية عن تلبية الاحتياجات العصبية للتعلم، مما يؤدي إلى تراجع القدرات المعرفية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين جودة المكون الغذائي العصبي وبين ارتفاع كفاءة العمليات الذهنية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى وضع إطار إجرائي لسياسة تغذية مدرسية وطنية تعتمد على بدائل غذائية محلية منخفضة التكلفة، تساهم في رفع التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري وتقليل الفجوات المعرفية الناتجة عن سوء التغذية.

1630. **العنوان: "دراسة مقارنة لآليات معالجة الأخطاء تعليميًا وعصبيًا بين نظام التعليم العام ونظام البكالوريا الدولية في جمهورية مصر العربية: منظور التربية الدولية لتعزيز عقلية النمو"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة في فلسفة التربية الدولية (International Education - IE) تركز على المقارنة بين الأنظمة التعليمية في كيفية بناء ثقافة التقييم، حيث يتم فحص العلاقة بين نوع النظام التعليمي (نظام حكومي مقابل نظام دولي) كمتغير مستقل، وبين نمط الاستجابة العصبية ومعالجة الأخطاء لدى الطلاب كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل طبيعة التغذية الراجعة، التغذية الراجعة التعليمية (Educational Feedback - EF)، ومستوى القلق الامتحاني، بالإضافة إلى درجة تبني الطلاب لمفهوم عقلية النمو، عقلية النمو (Growth Mindset - GM). يتبنى البحث المنهج السببي المقارن (Causal-Comparative Method - CCM) لتحليل الفروق في الإشارات الكهربائية الدماغية المرتبطة بالخطأ، والمعروفة علميًا باسم الجهود المحرضة، الجهود المحرضة المتصلة بالحدث (Event-Related Potentials - ERPs)، وتحديدًا موجة السلبية المرتبطة بالخطأ (Error-Related Negativity - ERN). تكمن مشكلة البحث في التأثيرات السلبية لثقافة العقاب على الخطأ في النظام التقليدي المصري مقارنة بنظام البكالوريا الدولية، منظمة البكالوريا الدولية (International Baccalaureate - IB). وتتمثل الحدود الموضوعية في سيكولوجية وعصبية التعلم من الخطأ، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية في مصر. ويفترض البحث أن النظم القائمة على معايير التربية الدولية (IE) تعزز مرونة عصبية أكبر لدى الطلاب. ويتوقع أن تنتهي الدراسة إلى تقديم توصيات لإصلاح منظومة التقييم في المدارس المصرية بما يحول الخطأ إلى أداة معرفية، ويدعم التحول نحو التعلم العميق المتوافق مع المعايير الدولية.

1631. **العنوان:** "تأثير التلوث السمعي في البيئات الصفية المصرية على الوظائف العصبية المعرفية للطلاب: دراسة بيئية مقارنة في ضوء تجارب مملكة السويد ودولة نيوزيلندا ودولة كندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث المنتمي لتخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استكشاف أثر جودة البيئة المادية للمدرسة على التعلم، وذلك عبر دراسة العلاقة بين مستويات الضجيج المدرسي، التلوث السمعي المزمن (Chronic Noise Exposure - CNE) كمتغير مستقل، وبين كفاءة الذاكرة الطويلة الأمد لدى الطلاب كمتغير تابع. وتدخل في هذه العلاقة متغيرات وسيطة تتمثل في مستويات هرمون الإجهاد، الكورتيزول (Cortisol - C)، ومدى تأثر الوظائف الحيوية لمنطقة الحصين، الحصين (Hippocampus - H)، المسؤولة عن تكوين الذاكرة الدلالية، الذاكرة الدلالية (Semantic Memory - SM). يطبق البحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن (Comparative Method - CM) لرصد الفجوة بين معايير الصوتيات في المدارس المصرية الحضرية ونظيراتها في مملكة السويد، ودولة نيوزيلندا، ودولة كندا. تبرز مشكلة البحث في البيئة الصوتية المتردية بالمدارس المصرية المكتظة والتي تعمل كعائق "خفي" يحول دون تحقيق الأهداف التعليمية الدولية. وتتمثل الحدود الموضوعية في "الصحة العصبية البيئية" داخل الفصول، بينما تقتصر الحدود المكانية على مدارس القاهرة الكبرى. ويفترض البحث وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مستويات الكورتيزول (C) وبين القدرة على استرجاع المعلومات الدلالية. ويتوقع أن تسفر الدراسة عن وضع كود هندسي وتربوي مقترح لتصميم الفصول الدراسية في مصر، يضمن تقليل المشتتات السمعية بما يتوافق مع المعايير العالمية، ويوفر بيئة تعليمية آمنة عصبيًا تدعم الرفاهية المعرفية للطلاب والمعلمين على حد سواء.

1632. **العنوان:** "تطوير برامج التنمية المهنية لمديري المدارس الرسمية للغات في جمهورية مصر العربية في ضوء مدخل القيادة العصبية: دراسة مقارنة لتجارب دولة أستراليا والمملكة المتحدة وجمهورية سنغافورة"

الموضوع: يطرح هذا البحث رؤية حديثة في التربية الدولية (International Education - IE) تدمج بين علوم الدماغ والإدارة التعليمية، حيث يبحث في أثر التدريب على نمط القيادة العصبية، القيادة العصبية (Neuro-leadership - NL) كمتغير مستقل، في تحسين المناخ التنظيمي والأداء الوظيفي للمعلمين كمتغير تابع. وتتحدد المتغيرات الوسيطة في الدراسة بناءً على أبعاد نموذج "سكارف"، نموذج المكانة واليقين والاستقلالية والانتماء والعدالة (Status, Certainty, Autonomy, Relatedness, and Fairness - SCARF)، والذي يفسر استجابات الدماغ للتهديد أو المكافأة في بيئة العمل. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل برامج إعداد القادة التعليميين في دولة أستراليا، والمملكة المتحدة، وجمهورية سنغافورة، التي تتبنى هذا المدخل العصبي. تتبلور مشكلة البحث في سيادة الأنماط القيادية التقليدية في المدارس المصرية التي تثير استجابات دفاعية عصبية لدى المعلمين مما يعيق الإبداع. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات تطبيق القيادة العصبية (NL) في الإدارة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الرسمية للغات بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث أن امتلاك المديرين لمهارات القيادة العصبية يقلل من المقاومة النفسية للتغيير التعليمي. ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة إلى بناء برنامج تدريبي مقترح يساهم في تدويل الممارسات الإدارية المصرية، وخلق بيئات عمل "متوافقة مع الدماغ" تزيد من الرضا الوظيفي والإنتاجية التربوية وفقًا للتوجهات الإدارية العالمية المعاصرة.

1633. **العنوان:** "التربية الدولية وتطبيقات التعلم التكيفي في ظل الفروق العصبية الفردية للطلاب المصريين: دراسة استشرافية مقارنة لتجارب جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إستونيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة استشرافية في تخصص التربية الدولية (International Education - IE) حول مستقبل رقمنة التعليم في جمهورية مصر العربية، عبر تحليل العلاقة بين توظيف نظم التعلم التكيفي، التعلم التكيفي (Adaptive Learning - AL) كمتغير مستقل، وبين تحقيق تفريد التعليم وكفاءة التحصيل الدراسي كمتغير تابع. وتتوسط

هذه العلاقة متغيرات وسيطة حيوية تشمل مراعاة الفروق الفردية العصبية، الفروق الفردية العصبية (Neuro-individual Differences - NID)، مثل سعة الذاكرة العاملة وسرعة المعالجة، بالإضافة إلى جودة خوارزميات الذكاء الاصطناعي المستخدمة. يعتمد البحث على المنهج الاستشرافي المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل تجارب جمهورية الصين الشعبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية إستونيا في استخدام البصمة العصبية، البصمة العصبية (Neural Signature - NS) لتخصيص المحتوى التعليمي. تكمن مشكلة البحث في محاولة رقمنة التعليم المصري بنمط موحد لا يراعي التنوع البيولوجي المعرفي للطلاب. وتتمثل الحدود الموضوعية في المعايير التربوية والعصبية لتصميم المنصات التعليمية، بينما تقتصر الحدود المكانية على المنصات الوطنية المصرية. ويفترض البحث أن دمج معطيات التعلم التكيفي (AL) مع علوم الأعصاب سيؤدي إلى عدالة تعليمية أكبر. ويتوقع أن يخلص البحث إلى وضع إطار أخلاقي وتقني لاستخدام بيانات القياسات الحيوية في التعليم المصري، بما يضمن حق الطالب في مسار تعليمي يتوافق مع خصائصه العصبية الفريدة، ويعزز من جودة التعليم القومي في ظل التنافسية الدولية الرقمية.

.1634 **العنوان:** "إستراتيجيات التربية الدولية لتعزيز مهارات الكتابة اليدوية وأثرها على مخرجات التعلم في ضوء تجارب النرويج وفرنسا واليابان: دراسة تتبعية في السياق المصري"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة من منظور التربية الدولية إلى معالجة الإشكالية الناتجة عن التوسع المتسارع في سياسات التحول الرقمي بوزارة التربية والتعليم الفني المصرية وتأثيرها على اكتساب المهارات الأساسية، حيث تركز على فحص العلاقة بين وسيط الكتابة والقدرات الإدراكية لدى طلاب المرحلة الإعدادية. يتمثل المتغير المستقل في نمط التفاعل التربوي عبر الكتابة اليدوية Handwriting مقابل الكتابة الرقمية Digital Writing، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الترابط العصبي (Neural Connectivity (NC والقدرة على الاحتفاظ بالمعلومات، مع اعتبار الكفاءة التكنولوجية متغيرًا وسيطًا. تهدف الدراسة إلى استقراء الممارسات الدولية في دول رائدة مثل النرويج وفرنسا واليابان، والتي تبنت سياسات تعليمية توازن بين التقنية والمهارات التقليدية، وذلك لتطوير نموذج مصري يضمن جودة التعلم. يعتمد البحث على المنهج المقارن بمدخله الوصفي والتحليلي، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة أثر الأنماط الكتابية على الذاكرة طويلة المدى، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من طلاب المدارس الحكومية والخاصة المصرية في المرحلة الإعدادية. يسعى البحث إلى تفسير التباين في الأداء الأكاديمي المرتبط بالعمليات الحسية الحركية، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة المناهج الدولية المطبقة في مصر لدمج الأنشطة اليدوية كركيزة أساسية لتطوير الوظائف التنفيذية للدماغ. كما ستقدم الدراسة إطارًا مقترحًا لصناع القرار في جمهورية مصر العربية يوضح كيفية الحفاظ على الهوية التربوية للمهارات اليدوية في ظل بيئات التعلم الافتراضية، مع بيان النتائج المتوقعة التي تؤكد أن الحركات الدقيقة لليد تسهم في تنشيط مسارات عصبية لا توفرها الطباعة الرقمية (NC).

.1635 **العنوان:** "نماذج التربية الدولية للتدخلات غير الدوائية في مدارس الدمج وتطبيقاتها لتحسين تركيز الطلاب ذوي اضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه في مصر: كندا وألمانيا وهولندا نموذجًا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية دولية محورية تتعلق بكفاءة نظم التعليم الشامل في التعامل مع التنوع البيولوجي والتربوي للطلاب، لا سيما المصابين باضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه Attention Deficit Hyperactivity Disorder (ADHD). تتبلور مشكلة البحث في قصور الآليات التقليدية بمدارس الدمج المصرية عن استيعاب الاحتياجات السلوكية لهؤلاء الطلاب، مما يستوجب استكشاف تقنيات الارتجاع البيولوجي (Biofeedback (BFB كمدخل تربوي دولي حديث. يشمل البحث المتغير المستقل المتمثل في برامج التدريب على الارتجاع العصبي Neurofeedback، والمتغير التابع المتمثل في استقرار السلوك الصفي وتنمية مهارات التركيز، بينما يعمل المناخ المدرسي كمتغير وسيط. تستخدم الدراسة المنهج المقارن لتحليل الخبرات التعليمية في كندا وألمانيا وهولندا، نظرًا لتميزها في دمج التقنيات الحيوية داخل البيئة

المدرسية دون الاعتماد الكلي على العلاج الكيميائي. تقتصر الحدود البشرية للدراسة على المعلمين والطلاب المشخصين باضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه (ADHD) في مدارس التعليم الأساسي بمصر، بينما تركز الحدود الموضوعية على فاعلية أجهزة القياس الحيوية في تعديل الموجات الدماغية وتأثير ذلك على التحصيل الدراسي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور إجرائي لاستخدام الارتجاع البيولوجي (BFB) داخل غرف المصادر المصرية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة المدرسية وتحقيق أهداف العدالة التربوية الدولية. كما تبرز الدراسة العلاقة الطردية بين استخدام التقنيات البيومترية وبين انخفاض مستوى التشتت، مما يوفر لصناع السياسات التعليمية في مصر بديلًا تربويًا آمنًا ومستدامًا يدعم دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل أكثر احترافية وفعالية.

1636. **العنوان:** "تدويل برامج التعلم العاطفي الاجتماعي *Social Emotional Learning (SEL)* في ضوء العلوم العصبية التربوية بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لتجارب الدنمارك ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة الدولية إلى معالجة مشكلة تنامي ظاهرة التنمر والعنف المدرسي في السياق التعليمي المصري من منظور عالمي معاصر يدمج بين تدويل المناهج والعلوم العصبية، حيث تنطلق المشكلة من رصد ضعف آليات تنظيم العواطف في الدماغ البشري وارتباطها المباشر بالسلوك العدواني لدى الطلاب، ويهدف البحث إلى استقصاء سبل تطبيق برنامج التعلم العاطفي الاجتماعي (SEL) Social Emotional Learning المستند إلى فهم وظائف الخلايا العصبية المرآتية (MNs) Mirror Neurons المسؤولة عن تنمية مهارات التعاطف الإنساني، وذلك من خلال مقارنة دولية تتبع المنهج المقارن لخبرات دولية رائدة مثل برنامج "حرية التنمر Fri for Mobberi" في الدنمارك وتجارب نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، ويتمثل المتغير المستقل في برنامج التعلم العاطفي الاجتماعي (SEL) المستند إلى الدماغ، بينما يتمثل المتغير التابع في معدلات التنمر المدرسي ومستوى التعاطف لدى الطلاب، كما تتضمن الدراسة متغيرات وسيطة تتعلق بالثقافة المدرسية والمناخ التعليمي، ويقتصر مجال البحث على المدارس المصرية الرسمية للغات والمدارس الدولية، مع تحديد الحدود الموضوعية في الأنشطة الصفية واللاصفية الموجهة لتعديل السلوك، والحدود البشرية في طلاب مرحلة التعليم الأساسي، وتفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين تفعيل القشرة المخية للتحكم في الانفعالات وخفض معدلات السلوك العدواني، ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم إطار عمل دولي لتمكين الإدارة المدرسية من تبني نهج وقائي علمي يعتمد على فهم اللدونة العصبية لتعديل السلوك، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم المصري نحو خلق بيئة تعليمية آمنة ومواكبة للمعايير الدولية في جودة الحياة المدرسية.

1637. **العنوان:** "الأبعاد الدولية لتنمية المهارات البصرية المكانية *Visuospatial Skills* وتحقيق التكافؤ الجندري في ضوء اللدونة العصبية: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية وأيسلندا وفنلندا وسنغافورة"

الموضوع: تركز هذه الدراسة في إطار التربية الدولية على تحليل الفجوة الجندرية في المهارات البصرية المكانية (VS) Visuospatial Skillsلدى طلاب التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، وهي مشكلة دولية تؤثر على التحصيل في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM)، حيث يهدف البحث إلى الكشف عن مدى تأثير العوامل العصبية والبيئية التعليمية في تشكيل هذه المهارات، مع التركيز على مفهوم اللدونة العصبية (NP) Neural Plasticity كمدخل تربوي لتعزيز قدرات الإناث، وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن لتحليل النماذج التعليمية في أيسلندا وفنلندا وسنغافورة التي نجحت في تقليص هذه الفجوة وتحقيق مراكز متقدمة في الاختبارات الدولية، ويتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات التدريب المكاني المدعومة تقنيًا، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الكفاءة البصرية المكانية (VS) والتحصيل الأكاديمي، وتشمل الحدود البحثية الموضوعية مناهج الهندسة والفيزياء، والحدود البشرية طلاب المرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية، وتسعى الدراسة لإثبات وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التدريب المكاني المكثف وإعادة تشكيل الشبكات العصبية المسؤولة عن التفكير

الفراغي، وتتلخص أهم النتائج المتوقعة في تقديم مقترحات إجرائية لجسر الفجوة النوعية عبر إدراج أنشطة التصميم ثلاثي الأبعاد والنمذجة في المناهج المصرية، بما يتماشى مع التوجهات الدولية لتمكين المرأة في التخصصات العلمية الدقيقة، وتعزيز تنافسية المخرجات التعليمية المصرية في المحافل الدولية، وتوفير بيئة تعليمية عادلة تعتمد على أسس بيولوجية عصبية سليمة لتنمية مواهب كافة الطلاب دون تمييز.

1638. **العنوان: "تدويل معايير العمارة العصبية *Neuro-architecture* لتحسين البيئة الفيزيقية بالمدارس المصرية وتحفيز الموجات الدماغية *Brain Waves:* دراسة مقارنة مع اليابان والنرويج وسويسرا"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة في تخصص التربية الدولية معالجة مشكلة القصور في تصميم البيئة الفيزيقية Physical Environment بالمدارس الحكومية المصرية، وما يترتب عليه من تأثيرات سلبية على الحالة الفسيولوجية لدماغ المتعلم، حيث تنطلق المشكلة من رصد تدهور مستويات الإضاءة والتهوية وتنسيق الألوان وتأثير ذلك على تشتت الانتباه، ويهدف البحث إلى تقييم واقع الأبنية التعليمية في مصر في ضوء معايير العمارة العصبية (NA) Neuro-architecture العالمية، وذلك من خلال المنهج المقارن الذي يستعرض تجارب دولية رائدة في اليابان والنرويج وسويسرا، ويتمثل المتغير المستقل في خصائص البيئة الفيزيقية (الإضاءة والألوان)، بينما يتمثل المتغير التابع في نمط الموجات الدماغية Brain Waves (BW) ومستويات اليقظة العقلية والنشاط الكهربائي للدماغ، كما تتضمن الدراسة متغيرات وسيطة تتعلق بالمرحلة العمرية والمناخ التعليمي، ويقتصر مجال البحث على المدارس المصرية الرسمية بقطاع التعليم العام، مع تحديد الحدود الموضوعية في التصميم الهندسي للفصول الدراسية وتوزيع الأثاث، والحدود البشرية في عينة من طلاب التعليم الأساسي، وتفترض الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين تحسين البيئة الفيزيقية وتنشيط موجات ألفا وبيتا المسؤولة عن التركيز، ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة قائمة معايير هندسية دولية منخفضة التكلفة تتوافق مع بيولوجيا الدماغ، وتقديم توصيات للهيئة العامة للأبنية التعليمية لتحويل الفصول التقليدية إلى بيئات تعلم محفزة ذهنيًا وفقًا للمواصفات العالمية المعاصرة.

1639. **العنوان: "التكلفة العصبية لظاهرة تعليم الظل *Shadow Education* وتأثيرها على الإرهاق المعرفي *Cognitive Fatigue* لدى طلاب المدارس المصرية: دراسة دولية مقارنة مع كوريا الجنوبية والصين واليونان من منظور الكرونوبيولوجيا"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة الدولية ظاهرة الدروس الخصوصية أو ما يعرف عالميًا بمصطلح تعليم الظل Shadow Education (SE) من زاوية علمية غير تقليدية وهي الكرونوبيولوجيا (CB) Chronobiology أو علم الأحياء الزمني، حيث تبرز المشكلة في كثافة الدروس الخصوصية المسائية التي تسبب الإرهاق المعرفي (CF) Cognitive Fatigue وتؤثر سلبًا على جودة نوم حركة العين السريعة (REM sleep) Rapid Eye Movement Sleep الضروري لترسيخ المعلومات في الذاكرة طويلة المدى، ويهدف البحث إلى قياس الأثر العصبي والتربوي لهذا النمط التعليمي الموازي في مصر مقارنة بدول تعاني من تحديات مشابهة مثل كوريا الجنوبية والصين واليونان، ويتمثل المتغير المستقل في عدد وتوقيت ساعات الدروس الخصوصية، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات الإرهاق المعرفي (CF) وكفاءة الذاكرة، ويستخدم البحث المنهج الارتباطي المقارن لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب مرحلة الثانوية العامة، بينما تشمل الحدود الموضوعية دورات الدماغ الطبيعية واقتصاديات التعلم، وتفترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين التعلم المكثف في ساعات متأخرة وبين كفاءة الاسترجاع المعرفي صباحًا، ومن أهم النتائج المتوقعة الكشف عن مدى استنزاف القدرات العقلية للطلاب وتقديم نموذج دولي مقترح لتنظيم أوقات الاستذكار والراحة بما يتوافق مع الساعة البيولوجية للدماغ البشري، لضمان جودة المخرجات التعليمية وتنافسية الطلاب المصريين في الاختبارات الدولية.

1640. **العنوان:** "**صعوبات التعلم النمائية** (*Developmental Learning Disabilities (DLD*) **في مرحلة رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية: فاعلية أدوات الفرز العصبي المبكر** (*Early Neural Screening (ENS*) **في ضوء خبرات المملكة المتحدة وكوبا وفنلندا**"

الموضوع: تتفاقم مشكلات التعلم في البيئة التعليمية المصرية نتيجة التأخر في تشخيص الاضطرابات النمائية حتى المرحلة الابتدائية، مما يعيق فرص التدخل الفعال، لذا يهدف هذا البحث إلى دراسة فاعلية استخدام أدوات الفرز العصبي المبكر (ENS (Early Neural Screening كمتغير مستقل، وقياس أثرها على دقة التنبؤ بصعوبات التعلم وسرعة التدخل التربوي كمتغير تابع، وذلك لاستثمار فترة اللدونة العصبية (NP (Neural Plasticity في الطفولة المبكرة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM (Comparative Method لتحليل برامج الاكتشاف المبكر في المملكة المتحدة، وكوبا (الرائدة في الطب الوقائي التربوي)، وفنلندا، مع استخدام المنهج شبه التجريبي لتطبيق أدوات الفرز على عينة من أطفال الروضة في مصر. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في الاختبارات المعرفية والحسية التي لا تعتمد على مهارات القراءة والكتابة، بينما تشمل الحدود البشرية أطفال مرحلة رياض الأطفال والمعلمين والأخصائيين النفسيين، وتغطي الحدود المكانية الروضات الحكومية واللغات التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ويدرس البحث العلاقة الارتباطية بين الكشف عن قصور الذاكرة العاملة (WM (Working Memory والوعي الفونولوجي (PA (Phonological Awareness وبين نجاح برامج التأهيل المبكر. ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة بروتوكول وطني للفرز المبكر يطبق في دور رياض الأطفال المصرية، مما يسمح بتصحيح المسارات العصبية للطفل قبل ولوجه في التعليم النظامي، ويضمن تقليل معدلات الهدر التعليمي وتحويل صعوبات التعلم النمائية (DLD) من إعاقة أكاديمية دائمة إلى تحديات قابلة للاحتواء والعلاج بما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية.

1641. **العنوان:** "**إعادة هيكلة مناهج العلوم بالمرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية في ضوء المنهج الحلزوني وآليات التقليم المشبكي: دراسة مقارنة لتجارب جمهورية سنغافورة ودولة أستراليا ودولة كندا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استقصاء مدى مواءمة المناهج المصرية مع الخصائص العصبية للمتعلمين، وذلك عبر تحليل العلاقة بين تبني تصميم المنهج الحلزوني، المنهج الحلزوني (Spiral Curriculum - SC) كمتغير مستقل، وبين تعزيز قدرة الطلاب على بناء المفاهيم العلمية العميقة والاحتفاظ بها كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل التوافق مع عمليات النمو العصبي، وتحديدًا عملية التقليم المشبكي، التقليم المشبكي (Synaptic Pruning - SP)، ومدى تكرار المفاهيم الكبرى، المفاهيم الكبرى (Big Ideas - BI) بسياقات تعليمية متدرجة، وتجنب الحشو المعرفي. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) ومنهج تحليل المحتوى في دراسة مناهج العلوم بكل من جمهورية سنغافورة، ودولة أستراليا، ودولة كندا، للوقوف على كيفية تجذير المعلومات عصبيًا وتفادي التعلم السطحي. تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين كثافة المحتوى الدراسي المصري وبين الآليات البيولوجية للدماغ التي تتخلص من المعلومات غير المترابطة خلال مرحلة المراهقة. وتتمثل الحدود الموضوعية في بنية وتتابع مناهج العلوم، بينما تقتصر الحدود البشرية والمكانية على خبراء المناهج والكتب الدراسية للمرحلة الإعدادية في مصر. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التكرار المتعمق للمفاهيم وبين استدامة الوصلات العصبية المعرفية. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لإعادة هيكلة مناهج العلوم المصرية بما يحقق معايير التميز الدولية ويضمن تحويل التعليم من عملية حفظ مؤقتة إلى بناء معرفي راسخ يتوافق مع مخرجات التربية الدولية (IE).

1642. **العنوان:** "فاعلية إستراتيجية التكرار المتباعد المدعومة بالمنصات الذكية في تعزيز الذاكرة اللغوية لطلاب الثانوية بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات مملكة إسبانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة في التربية الدولية (International Education - IE) تهدف إلى معالجة قصور الكفاية اللغوية الناتج عن الاعتماد على التعلم المكثف، حيث يتم فحص العلاقة بين استخدام تقنيات التكرار المتباعد، التكرار المتباعد (Spaced Repetition - SR) كمتغير مستقل، وبين تحسين كفاءة الذاكرة طويلة المدى، الذاكرة طويلة المدى (Long-term Memory - LTM) لدى طلاب اللغات بجمهورية مصر العربية كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة حيوية تشمل طبيعة الخوارزميات التعليمية المستخدمة، وآلية التقوية طويلة الأمد للمشابك العصبية، التقوية طويلة الأمد (Long-term Potentiation - LTP)، مقابل ممارسات الممارسة المكثفة، الممارسة المكثفة (Massed Practice - MP). يتبنى البحث المنهج التجريبي المقارن (Experimental Comparative Method - ECM) لتحليل فاعلية SR مقارنة بالممارسات المتبعة في مملكة إسبانيا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية. تبرز مشكلة البحث في ظاهرة النسيان السريع للمفردات والقواعد بعد الامتحانات التقليدية، مما يعوق التدويل اللغوي للطالب المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية في مصر. ويفترض البحث أن توزيع المراجعة على فترات زمنية متباعدة يؤدي إلى استقرار عصبي للمعلومات اللغوية بشكل يتفوق على أساليب الحفظ التقليدية. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى توصيات تقنية بدمج خوارزميات التكرار المتباعد (SR) في المنصات التعليمية الوطنية، مما يساهم في بناء حصيلة لغوية دائمة تمكن الطلاب من المنافسة في البيئات الأكاديمية والمهنية الدولية.

1643. **العنوان:** "الكفايات العصبية التربوية *Neuro-pedagogical Competencies* لمعلمي التربية الخاصة في مصر: الواقع والاحتياجات التدريبية في ضوء خبرات فنلندا وإيطاليا والإمارات"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة الأكاديمية قضية جوهرية في منظومة التربية الخاصة بجمهورية مصر العربية، وهي مدى امتلاك المعلمين لما يُعرف بـ"الكفايات العصبية التربوية" (NPC) (Neuro-pedagogical Competencies) التي تربط بين العلوم العصبية والممارسات التدريسية، وذلك بمقارنة الواقع المصري ببرامج إعداد المعلمين في فنلندا، وإيطاليا، ودولة الإمارات العربية المتحدة. تنبع مشكلة البحث من اعتماد معلمي التربية الخاصة في مصر بشكل أساسي على المداخل السلوكية التقليدية، مع وجود فجوة معرفية في فهم الأسس العصبية الحيوية للإعاقات والاضطرابات مثل التوحد (Autism) أو متلازمة داون (Down Syndrome). تهدف الدراسة إلى تحديد قائمة بالكفايات العصبية اللازمة وتقييم الاحتياجات التدريبية للمعلمين، حيث يمثل "مستوى المعرفة العصبية التربوية" المتغير المستقل، بينما تمثل "جودة الخطة التربوية الفردية" (IEP) (Individualized Education Program) واستراتيجيات التدخل المتغيرات التابعة. يستخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن (Descriptive Comparative Method) لتحليل التباين بين النظم التعليمية المختارة، وتتحدد الحدود البشرية في معلمي مدارس التربية الفكرية وفصول الدمج بمصر، والحدود الموضوعية في مهارات تفسير التقارير الطبية العصبية وتوظيفها تربويًا. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء إطار معياري للكفايات العصبية، ومقترح لبرنامج دبلومة مهنية متخصصة تساهم في تحويل التدريس من مجرد محاولات سلوكية إلى ممارسات قائمة على الأدلة العلمية العصبية، مما يضمن دقة أعلى في التعامل مع الحالات والارتقاء بكفاءة قطاع التربية الخاصة المصري بما يواكب التوجهات الدولية المعاصرة.

1644. **العنوان:** "دور نظام الخلايا العصبية المرآتية *(Mirror Neurons System (MNS* في تعلم المهارات الحركية والاجتماعية بالتربية الرياضية في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات البرازيل وروسيا والصين"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة الأكاديمية استكشاف آليات تطبيق نظرية نظام الخلايا العصبية المرآتية (Mirror MNS) (Neurons System) في سياق حصص التربية الرياضية بالمدارس المصرية، حيث يرتكز التعلم على قدرة الدماغ البشري على المحاكاة والنمذجة البصرية، وذلك من خلال إجراء مقارنة دولية مع المناهج التربوية في دول رائدة رياضيًا مثل البرازيل، وروسيا، والصين. تنبع المشكلة البحثية من الحاجة الماسة لتطوير استراتيجيات تدريس المهارات الحركية والروح الرياضية في البيئة المدرسية المصرية اعتمادًا على الفهم العميق لكيفية تنشيط هذه الخلايا عند مشاهدة ومحاكاة الآخرين. يمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة "استراتيجيات التدريس القائمة على المحاكاة وتنشيط الخلايا المرآتية"، بينما يمثل المتغير التابع "سرعة اكتساب المهارة الحركية" و"مستوى السلوك الاجتماعي التعاوني" لدى المتعلمين، وتعمل "الوسائط التعليمية البصرية" كمتغير وسيط في هذه العلاقة. يستخدم البحث المنهج التجريبي المقارن (Experimental Comparative Method) للتحقق من فاعلية المداخل المقترحة، وتقتصر الحدود البشرية للدراسة على تلاميذ المرحلة الابتدائية بجمهورية مصر العربية، في حين تتحدد الحدود الموضوعية في دروس التربية الرياضية المنهجية. وتسعى الدراسة لبيان العلاقة الطردية بين جودة النمذجة البصرية وتطور المسارات العصبية المسؤولة عن التعاطف والعمل الجماعي. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن دمج تقنيات الفيديو والنمذجة الحية من قبل المعلم يساهم بشكل جوهري في بناء "الدماغ الاجتماعي" وتنمية المهارات البدنية، مما يعيد الاعتبار لحصة الألعاب كمعمل متكامل لتطوير القدرات العصبية والحركية والوجدانية للطلاب المصريين، ويوفر إطارًا علميًا لتحديث أدلة المعلمين في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة للتربية الدولية.

1645. **العنوان:** "أثر ممارسات اليقظة العقلية *Mindfulness* في الفصول الدراسية المصرية على تنظيم الانفعالات وتقليل الاندفاعية: دراسة عصبية نفسية مقارنة مع المملكة المتحدة وتايلاند وكندا"

الموضوع: تتبنى هذه الدراسة مدخلًا عصبيًا نفسيًا لمواجهة تحديات العنف والاندفاعية في المدارس المصرية، من خلال فحص أثر دمج ممارسات اليقظة العقلية (Mindfulness) في الروتين المدرسي اليومي، وذلك بمقارنة التجربة المصرية ببرامج دولية متميزة مثل مشروع (.b) (Dot b) في المملكة المتحدة، ومدارس "فيثي" في تايلاند، والمبادرات التربوية في كندا. تتبلور المشكلة في رصد كيفية تأثير التنفس الواعي والتركيز على الحاضر في تحفيز نشاط قشرة الفص الجبهي (Prefrontal Cortex) المسؤولة عن تنظيم الانفعالات (Emotion Regulation) والضبط الذاتي. يمثل المتغير المستقل "برنامج تدريبات اليقظة العقلية اليومية"، بينما يمثل المتغير التابع "مستوى السيطرة على الانفعالات" و"انخفاض السلوك الاندفاعي"، وتعمل "البيئة المدرسية" كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج شبه التجريبي (Quasi-Experimental Method) والمنهج المقارن لبيان الفوارق بين المجموعات التجريبية والضابطة، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الإعدادية (سن المراهقة) بجمهورية مصر العربية. وتتمركز الحدود الموضوعية حول قياس التغيرات السلوكية والعصبية المرتبطة بالهدوء النفسي والتركيز الذهني أثناء اليوم الدراسي. ومن المتوقع أن تظهر النتائج تحسنًا ملحوظًا في المناخ الصفي العام وانخفاضًا في معدلات المخالفات السلوكية، مع تقديم دليل إجرائي مبسط للمعلمين المصريين حول كيفية تنفيذ "دقيقة اليقظة" قبل بدء الحصص التعليمية، كأداة زهيدة التكلفة وعالية الأثر لتهيئة الأدمغة لعملية التعلم العميق. كما تخلص الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات تربوية تدعم الصحة النفسية والعصبية للطلاب في ظل الضغوط المعاصرة، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة في التعليم المصري وتنافسيته الدولية.

1646. **العنوان:** "الفروق في المرونة المعرفية *Cognitive Flexibility* بين طلاب التعليم أحادي اللغة *Monolingual* وثنائي اللغة *Bilingual* في مصر: دراسة مقارنة مع كندا وبلجيكا وسويسرا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة المقارنة الكشف عن التباينات في مستويات المرونة المعرفية (Cognitive Flexibility) (CF) بين طلاب المدارس الحكومية (تعليم أحادي اللغة) (Monolingual) وطلاب المدارس الرسمية واللغات (تعليم ثنائي

اللغة (Bilingual) في جمهورية مصر العربية، استنادًا إلى النماذج العصبية في مجتمعات متعددة اللغات مثل كندا، وبلجيكا، وسويسرا. تنطلق المشكلة من فرضية "الميزة العصبية" لثنائيي اللغة في القدرة على التحويل بين المهام والتحكم التثبيطي (Inhibitory Control)، وهو ما يحتاج إلى توثيق دقيق في السياق التربوي المصري. يمثل المتغير المستقل "نوع النظام التعليمي واللغوي"، بينما يمثل المتغير التابع "كفاءة المرونة المعرفية" والوظائف التنفيذية للدماغ، وتعمل "الخلفية الثقافية" كمتغير وسيط في الدراسة. يستخدم الباحث المنهج السببي المقارن (Causal-Comparative Method) لتحليل البيانات الكمية والنوعية، وتقتصر الحدود البشرية على أطفال المرحلة الابتدائية في المدارس المصرية، والحدود الموضوعية في قياس القدرات الذهنية العليا المرتبطة باللغة. ويسعى البحث لبيان العلاقة بين تعدد اللغات وتطوير الشبكات العصبية المسؤولة عن التكيف المعرفي وحل المشكلات المعقدة. ومن المتوقع أن تبرز النتائج تفوقًا نوعيًا لطلاب التعليم ثنائي اللغة في مهارات التفكير المرن، مما يقدم سندًا علميًا قويًا لضرورة التوسع في تدريس اللغات الأجنبية بالمدارس الحكومية من سن مبكرة، ليس لغرض التواصل فحسب، بل كأداة لتدريب الدماغ وتعزيز الوظائف التنفيذية العامة. وتوصي الدراسة بصياغة سياسات تعليمية تضمن تحقيق العدالة المعرفية عبر توفير برامج لغوية مكثفة في المناطق الأكثر احتياجًا، بما يرفع من كفاءة رأس المال البشري المصري في ضوء المعايير العالمية للتربية الدولية.

1647. **العنوان:** **"تحسين بيئة التعلم لطلاب طيف التوحد في مدارس الدمج المصرية استنادًا لنظرية العالم المكثف *Intense World Theory*: دراسة مقارنة مع الدنمارك والولايات المتحدة واليابان"**

الموضوع: تتبنى هذه الدراسة منظورًا عصبيًا حديثًا من خلال نظرية العالم المكثف (IWT) (Intense World Theory) التي تفترض أن دماغ الطفل التوحدي يتميز بفرط الحساسية والنشاط، مما يستوجب إعادة هندسة بيئات الدمج في مصر لتتلاءم مع هذه الطبيعة الفريدة، مقارنة بأفضل الممارسات في الدنمارك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. تكمن المشكلة في أن البيئة المدرسية التقليدية المزدحمة والصاخبة في مصر تمثل عائقًا عصبيًا ومؤلمًا لطلاب اضطراب طيف التوحد (Autism Spectrum Disorder)، مما يؤدي لتعثر دمجهم تعليميًا. يمثل المتغير المستقل في البحث "التعديلات الحسية في البيئة الفيزيقية وإجراءات التدريس"، بينما يمثل المتغير التابع "الاستقرار السلوكي" وقدرة الطلاب على التعلم والاندفاع، وتعمل "كفاءة معلمي الدمج" كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج التجريبي المقارن (Experimental Comparative Method) بتصميم الحالة الواحدة للتحقق من أثر التعديلات المقترحة، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب التوحد المدمجين بالمدارس المصرية، والحدود الموضوعية في التجهيزات المادية واستراتيجيات التواصل البصري. وتهدف الدراسة لبيان العلاقة بين تقليل المثيرات الحسية الزائدة وبين تحسن العمليات المعرفية والاجتماعية لدى هؤلاء الطلاب. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج تطبيقي لـ "الفصل الصديق للتوحد" (Autism-Friendly Classroom) في السياق المصري، والذي يعتمد على حلول منخفضة التكلفة مثل الإضاءة الخافتة، والأركان الهادئة، والمنظمات البصرية، مما يحول تجربة الدمج من مجرد تواجد فيزيائي إلى بيئة داعمة تستثمر القدرات العقلية الفائقة لهؤلاء الأطفال، ويضع إطارًا وطنيًا للدمج الشامل يتماشى مع التوجهات الدولية المعاصرة في التربية الدولية.

1648. **العنوان:** **"استراتيجيات التدريس القائمة على السقالات العصبية *Neural Scaffolding* لدعم الذاكرة العاملة للطلاب ذوي صعوبات التعلم في مصر: دراسة مقارنة مع نيوزيلندا وسنغافورة وأيرلندا"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة اختبار فاعلية استراتيجيات السقالات العصبية (Neural Scaffolding) في تقديم الدعم المعرفي لطلاب ذوي صعوبات التعلم في المدارس المصرية، والذين يعانون غالبًا من محدودية سعة الذاكرة العاملة (WM) (Working Memory)، وذلك في ضوء التجارب التربوية الناجحة في نيوزيلندا، وسنغافورة، وأيرلندا. تتبلور المشكلة البحثية في رصد "اختناقات المعالجة" التي يواجهها هؤلاء الطلاب عند تلقي شرح معقد، والحاجة لمداخل تدريسية تحترم الحدود العصبية للدماغ البشري. يمثل المتغير المستقل "استراتيجيات السقالات التعليمية" (مثل التجزئة (Chunking)،

والمنظمات البصرية، وتقليل المشتتات)، في حين يمثل المتغير التابع "الأداء الأكاديمي" والقدرة على الاحتفاظ بالمعلومات وتطبيقها، وتعمل "الدافعية للتعلم" كمتغير وسيط. يعتمد البحث على المنهج التجريبي المقارن (Experimental Comparative Method)، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة الابتدائية المشخصين بصعوبات تعلم بجمهورية مصر العربية، والحدود الموضوعية في مواد الرياضيات واللغة العربية. وتسعى الدراسة لبيان العلاقة بين تقديم الدعم الخارجي المنظم وتخفيف العبء المعرفي عن الدماغ، مما يسهل نقل المعلومات إلى الذاكرة طويلة المدى. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى أن التدريس الذي يستخدم السقالات العصبية يقلل بشكل كبير من الفشل الدراسي ويزيد من كفاءة التعلم في فصول الدمج، مع تقديم أدوات عملية للمعلم المصري لتحسين طرق عرض المحتوى لتناسب الفروق الفردية العصبية. وتوفر النتائج إطارًا لتطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين بما يضمن تحسين مخرجات التعليم الأساسي في مصر، وتحقيق تطلعات الدولة في تطوير منظومة التعليم بما يتوافق مع المعايير الدولية في التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

1649. **العنوان:** "تنمية التفكير المستقبلي *Future Thinking* واستشراف السيناريوهات: الأسس العصبية وتطبيقاتها في المناهج المصرية المطورة في ضوء خبرات فنلندا والإمارات وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة الأكاديمية استجلاء أبعاد مهارة التفكير المستقبلي (Future Thinking) واستشراف السيناريوهات، من خلال فحص الأسس العصبية المرتبطة بما يسمى "الذاكرة المستقبلية" (Prospection) وقدرة الدماغ على التخيل، مع إجراء تحليل مقارن للمناهج المصرية المطورة ومناهج الدراسات المستقبلية في دول فنلندا، والإمارات العربية المتحدة، وكوريا الجنوبية. تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين التركيز التقليدي على استرجاع الماضي في المناهج وبين متطلبات عصر يتسم بالتغير المتسارع، مما يستوجب تحفيز الشبكات العصبية المسؤولة عن التخطيط في الفص الجبهي. يمثل "مدى تضمين أنشطة التخيل والتخطيط في المنهج" المتغير المستقل، بينما تمثل "مهارات التفكير المستقبلي والمرونة المعرفية" المتغيرات التابعة، وتعمل "استراتيجيات التدريس" كمتغير وسيط في هذه العلاقة. يستخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن ومنهج تحليل المحتوى (Content Analysis Method)، وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية، بينما تشمل الحدود البشرية واضعي المناهج والخبراء التربويين. وتهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين تدريبات "السفر العقلي عبر الزمن" (MTT) (Mental Time Travel) وتطوير قدرة الطلاب على ابتكار حلول لتحديات المستقبل المعقدة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مقترحات إجرائية لدمج السيناريوهات الاستشرافية في المواد الدراسية، مما يعزز من قدرة الدماغ على التنبؤ والابتكار، ويحقق أهداف التربية الدولية في إعداد مواطن مصري قادر على قيادة المستقبل التنموي لمصر في ضوء المعايير العالمية المعاصرة.

1650. **العنوان:** "أثر استخدام القصة الرقمية *Digital Storytelling* على التزامن العصبي *Neural Synchronization* بين المعلم والطلاب في الفصول المصرية: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة والبرتغال والولايات المتحدة"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استكشاف ظاهرة التزامن العصبي (NS) (Neural Synchronization) وتطابق موجات الدماغ بين المعلم والمتعلمين أثناء استخدام تقنية القصة الرقمية (DS) (Digital Storytelling)، كأداة لتعزيز التواصل الوجداني والمعرفي داخل الفصول الدراسية بجمهورية مصر العربية، وذلك بمقارنة النتائج مع الدراسات والتطبيقات المماثلة في المملكة المتحدة، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية. تكمن مشكلة الدراسة في ضعف معدلات الاندفاع والانتباه الصفي في ظل الطرق التقليدية، مما يتطلب استخدام "أدوات عصبية" مثل السرد القصصي لتوحد الحالة الذهنية للمستمع والمتحدث. يمثل المتغير المستقل "استخدام السرد القصصي الرقمي في التدريس"، في حين يمثل "مستوى الانتباه المشترك والتزامن العصبي" المتغير التابع، وتعد "جودة الوسائط الرقمية" متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث على المنهج شبه التجريبي (Quasi-Experimental Method) والمنهج المقارن، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب المرحلة

الابتدائية بمصر، والحدود الموضوعية في تدريس المواد الاجتماعية والإنسانية. ويهدف البحث إلى بيان العلاقة بين هيكل القصة الرقمية (DS) (Digital Storytelling) وبين زيادة التزامن (NS) المقاس عبر المؤشرات السلوكية أو أجهزة تخطيط الدماغ (EEG) (Electroencephalogram). ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى أن القصة الرقمية تساهم بفاعلية في خلق "جسر عاطفي" يوحد نشاط الدماغ في الفصل الدراسي، مما يوصي بإعادة دمج فن الحكي في الممارسات التدريسية كضرورة عصبية لتحقيق التعلم الفعال، وتقديم دليل تدريبي للمعلمين المصريين حول مهارات السرد الرقمي بما يتوافق مع أحدث اتجاهات التربية الدولية والمقارنة في الإدارة التعليمية.

سادس عشر: الحوكمة العالمية للتعليم والأزمات

1651. العنوان: "حوكمة سياسات التمويل المشروط من الجهات المانحة الدولية وأثرها على تحقيق العدالة التعليمية في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لتجارب دول الأرجنتين واليونان وغانا"

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استقصاء تداعيات الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي، وذلك عبر تحليل العلاقة بين آليات حوكمة التمويل المشروط، التمويل المشروط (Conditional Funding - CF) من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund - IMF) والبنك الدولي، البنك الدولي (World Bank - WB) كمتغير مستقل، وبين تعزيز مستويات العدالة التعليمية، العدالة التعليمية (Educational Equity - EE) كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات حيوية تشمل سياسات التقشف المالي، وتكافؤ الفرص في الوصول للخدمات التعليمية، ومدى استقلالية القرار التربوي الوطني. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Approach - CA) لتحليل السياسات المتبعة في دول جمهورية الأرجنتين، والجمهورية الهيلينية (اليونان)، وجمهورية غانا، لاستنباط الدروس المستفادة في إدارة الديون والهيكلة التعليمية. تبرز مشكلة البحث في خطر تأثر موازنة التعليم قبل الجامعي بالالتزامات الدولية، مما قد يوسع الفجوة الطبقية في المجتمع المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة اقتصاديات التعليم الدولي، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات التعليمية والمالية بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية بين قوة أطر الحوكمة الوطنية وبين حماية جودة التعليم للمهمشين. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى بناء نموذج مقترح لحوكمة المنح والقروض الدولية يضمن الاستدامة المالية دون المساس بالأمن القومي التعليمي أو مجانية التعليم، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة الدولية.

1652. العنوان: "رؤية مقترحة لإدارة التعليم في حالات الطوارئ لدمج الطلاب اللاجئين بالمدارس الحكومية المصرية وفق الميثاق العالمي للاجئين: دراسة مقارنة لتجارب دول تركيا والأردن وألمانيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة في التربية الدولية (International Education - IE) تركز على التحديات الإدارية الناتجة عن الأزمات الإقليمية، حيث يتم فحص العلاقة بين إستراتيجيات إدارة التعليم في حالات الطوارئ، التعليم في حالات الطوارئ (Education in Emergencies - EiE) كمتغير مستقل، وبين تحقيق الدمج الاجتماعي، الدمج الاجتماعي (Social Inclusion - SI) للطلاب الوافدين في المدارس الحكومية المصرية كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل مدى التوافق مع معايير الميثاق العالمي للاجئين، الميثاق العالمي للاجئين (Global Compact on Refugees - GCR)، وكفاءة توزيع الموارد الدولية، واستيعاب الكثافات الطلابية المرتفعة. يتبنى البحث المنهج المقارن (Comparative Approach - CA) لتحليل نماذج الاستضافة التعليمية في كل من جمهورية تركيا، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية. تكمن مشكلة البحث في غياب إطار إداري موحد للتعامل مع التدفقات البشرية القسرية وتأثيرها على البنية التحتية التعليمية بجمهورية مصر العربية. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات الحوكمة التشاركية بين المؤسسات

الوطنية والدولية، بينما تشمل الحدود المكانية المحافظات المصرية ذات الكثافات العالية للاجئين. ويفترض البحث أن تبني إستراتيجيات EiE (التعليم في حالات الطوارئ) المعتمدة دوليًا يعزز من جودة البيئة المدرسية للمواطنين والوافدين معًا. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى صياغة إطار تنظيمي يسهل الحصول على الدعم الدولي لدعم نظام الفترتين وتدريب المعلمين على التنوع الثقافي، محولًا أزمة اللجوء إلى فرصة لتطوير النظام التعليمي المصري.

.1653 **العنوان:** "**المرونة المؤسسية للمديريات التعليمية الساحلية بمصر في مواجهة مخاطر التغير المناخي وفق إطار سينداي: دراسة مقارنة لتجارب دول إندونيسيا واليابان وبنغلاديش**"

الموضوع: يهدف هذا البحث المنتمي لتخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى بناء قدرات النظام التعليمي المصري لمواجهة الكوارث البيئية، وذلك عبر دراسة العلاقة بين إستراتيجيات الحد من المخاطر المستندة إلى إطار سينداي، إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (Sendai Framework for Disaster Risk Reduction - SFDRR) كمتغير مستقل، وبين تحقيق المرونة المؤسسية، المرونة المؤسسية (Institutional Resilience - IR) للمديريات التعليمية الساحلية كمتغير تابع. وتدخل في هذه العلاقة متغيرات وسيطة تتمثل في جاهزية البنية التحتية، وخطط الإخلاء المدرسي، وكفاءة نظم التعليم عن بعد وقت الأزمات المناخية، التغير المناخي (Climate Change - CC). يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Approach - CA) ومنهج دراسة الحالة لرصد أفضل الممارسات في جمهورية إندونيسيا، ودولة اليابان، وجمهورية بنغلاديش الشعبية. تبرز مشكلة البحث في التهديدات الوجودية التي تواجهها المدارس في مدن مثل الإسكندرية ودمياط جراء ارتفاع منسوب البحر والسيول. وتتمثل الحدود الموضوعية في معايير المدارس الآمنة، المدارس الآمنة (Safe Schools - SS)، بينما تشمل الحدود المكانية المديريات التعليمية بالمحافظات الساحلية بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين تطبيق معايير SFDRR (إطار سينداي) واستمرارية العملية التعليمية أثناء الكوارث. ويتوقع أن تسفر الدراسة عن دليل إجرائي لإدارة الأزمات المناخية يضمن سلامة البشر والمنشآت، ويدمج التربية البيئية الدولية في السياسات الإدارية المحلية لمواجهة التحديات الكوكبية المعاصرة.

.1654 **العنوان:** "**حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية الرقمية للتعليم بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لتجارب دول الهند والبرازيل والمملكة المتحدة**"

الموضوع: يطرح هذا البحث رؤية في التربية الدولية (International Education - IE) تتعلق بإدارة التحول الرقمي، حيث يبحث في أثر أطر حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership - PPP) كمتغير مستقل، في تعزيز السيادة الرقمية الوطنية، السيادة الرقمية (Digital Sovereignty - DS) وتكافؤ الفرص التعليمية كمتغير تابع. وتتحدد المتغيرات الوسيطة في الدراسة في معايير حماية البيانات التعليمية، واستدامة تمويل تكنولوجيا التعليم، تكنولوجيا التعليم (Educational Technology - EdTech)، والعدالة في توزيع الأجهزة اللوحية والوصول للإنترنت. يستخدم البحث المنهج الوصفي المقارن (Comparative Approach - CA) لتحليل التعاقدات التنظيمية مع شركات التكنولوجيا في جمهورية الهند، وجمهورية البرازيل الاتحادية، والمملكة المتحدة. تتبلور مشكلة البحث في المخاطر المتعلقة باحتكار البيانات وتكلفة الوصول للخدمات الرقمية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 بجمهورية مصر العربية. وتتمثل الحدود الموضوعية في حوكمة منصات التعلم الوطنية، بينما تشمل الحدود البشرية القائمين على مشروعات الرقمنة بوزارة التربية والتعليم. ويفترض البحث أن الحوكمة الرشيدة لعلاقات PPP (الشراكة بين القطاعين العام والخاص) تضمن استدامة التعليم الهجين دون ارتهان القرار التربوي للشركات الربحية. ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة إلى صياغة نموذج تعاقدي مقترح يضمن حق الدولة في ملكية البيانات التعليمية ويحقق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والعدالة الاجتماعية وفق المعايير الدولية.

1655. **العنوان:** "استدامة توطين نموذج "التوكّاتسو" *Tokkatsu* الياباني في المدارس المصرية في ضوء تحديات الاقتباس السياسي عبر الثقافي: دراسة مقارنة لتجارب دول سنغافورة وماليزيا وفيتنام"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة في التربية الدولية (International Education - IE) حول ظاهرة انتقال النماذج التعليمية، عبر تحليل العلاقة بين آليات توطين السياسات، توطين السياسات التعليمية (Policy Localization - PL) كمتغير مستقل، وبين استدامة الممارسات القيادية والتربوية لنظام التوكاتسو بجمهورية مصر العربية كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل التكيف مع الثقافة الإدارية المحلية، وتوفر التمويل الذاتي، وكفاءة الاقتباس السياسي، الاقتباس السياسي (Policy Borrowing - PB). يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Approach - CA) لتحليل تجارب دول جمهورية سنغافورة، وماليزيا، وجمهورية فيتنام الاشتراكية في استعارة النماذج اليابانية وتكييفها. تكمن مشكلة البحث في تحديات الحفاظ على جوهر الفلسفة اليابانية في الأنشطة الخاصة داخل السياق التعليمي المصري المكتظ والمحكوم بمركزية إدارية وتحديات اقتصادية. وتتمثل الحدود الموضوعية في عوامل استدامة المدارس المصرية اليابانية، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والمديرين والخبراء اليابانيين العاملين بمصر. ويفترض البحث أن نجاح التجربة مرهون بمدى المرونة في PL (توطين السياسات) بعيدًا عن الاستنساخ الحرفي. ويتوقع أن يخلص البحث إلى تقديم إطار إداري وتنموي يضمن استمرار نموذج التوكاتسو (T) كأداة لبناء الشخصية، مع اقتراح بدائل لتمويل التدريب المستمر لتقليل الاعتماد على القروض، بما يعزز من جودة التعليم المصري وفق الرؤية الدولية المشتركة

1656. **العنوان:** "سياسات حوكمة هجرة المعلمين وتأثيرها على استدامة القوى العاملة التعليمية بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لتجارب دول الفلبين ونيجيريا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استقصاء تداعيات انخراط المعلم المصري في سوق العمل التعليمي العالمي، سوق العمل التعليمي العالمي (Global Education Labor Market - GELM) كمتغير مستقل، وأثر ذلك على جودة الكوادر التدريسية بالمدارس الحكومية كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات حيوية تشمل اتجاهات هجرة الأدمغة، هجرة الأدمغة (Brain Drain - BD)، ومدى فاعلية حوافز الاستبقاء المهني، واستراتيجيات الجذب في المدارس الدولية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل السياسات الوطنية في دول مصدرة للمعلمين مثل جمهورية الفلبين وجمهورية نيجيريا الاتحادية، ودول جاذبة مثل المملكة المتحدة، للوقوف على كيفية إدارة التدفقات البشرية التعليمية. تبرز مشكلة البحث في العجز المتنامي في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, and Mathematics - STEM) نتيجة الهجرة المتزايدة وقت الأزمات الاقتصادية. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات تدويل مهنة التدريس، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي المرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية بين غياب تشريعات الحوكمة العالمية للهجرة وبين تراجع استقرار النظام التعليمي المحلي. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى اقتراح إطار وطني لاستبقاء المعلمين، استبقاء المعلمين (Teacher Retention - TR)، يشمل عقد اتفاقيات دولية تضمن حقوق المعلم المهاجر مع تعويض النظام المصري عبر برامج تنمية مهنية مشتركة، بما يحقق التوازن بين طموح الفرد والأمن التعليمي القومي.

1657. **العنوان:** " حوكمة قطاع التعليم الموازي في جمهورية مصر العربية في ضوء التوجهات الدولية المعاصرة: دراسة مقارنة لتجارب جمهورية كوريا الجنوبية وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية موريشيوس"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة في التربية الدولية (International Education - IE) تركز على تنظيم النشاط التعليمي غير الرسمي، حيث يتم فحص العلاقة بين حوكمة التعليم الموازي، التعليم الموازي (Shadow Education - SE) كمتغير مستقل، وبين تحقيق العدالة الاجتماعية، العدالة الاجتماعية (Social Justice - SJ) وكفاءة التعليم الرسمي كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل التشريعات الرقابية، وآليات تسليع التعليم، ومدى تنافسية الاختبارات القومية. يتبنى البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لدراسة التدخلات السيادية الصارمة في جمهورية الصين الشعبية، والسياسات التنظيمية المرنة في جمهورية كوريا الجنوبية وجمهورية موريشيوس. تكمن مشكلة البحث في تحول الدروس الخصوصية إلى عبء اقتصادي يهدد مبدأ تكافؤ الفرص في مصر ويضعف دور المدرسة الرسمية. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات الرقابة على المراكز والمنصات التعليمية الخاصة، بينما تشمل الحدود البشرية أولياء الأمور والطلاب في مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث أن الانتقال من المنع التام إلى الحوكمة التنظيمية يساهم في تقنين القطاع وحماية حقوق المستهلك التربوي. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى وضع نموذج إجرائي يشمل التراخيص المهنية والرقابة الضريبية وضمان معايير الجودة العلمية، بما يضمن تكامل التعليم الموازي (SE) مع أهداف المنظومة التعليمية الرسمية ويقلل من آثاره السلبية على ميزانيات الأسر المصرية.

.1658 **العنوان:** **"معايير الاعتماد الدولي لتدويل التعليم العالي بالعاصمة الإدارية الجديدة بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لسياسات السيادة الأكاديمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر وماليزيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث المنتمي لتخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى تقييم تجربة إنشاء فروع الجامعات الأجنبية، عبر دراسة العلاقة بين أطر الحوكمة عبر الحدود، الحوكمة عبر الحدود (Cross-border Governance - CBG) كمتغير مستقل، وبين الحفاظ على السيادة الأكاديمية، السيادة الأكاديمية (Academic Sovereignty - AS) ونقل المعرفة كمتغير تابع. وتدخل في هذه العلاقة متغيرات وسيطة تتمثل في معايير الجودة العالمية، ومدى مواءمة البرامج الأجنبية مع خطط التنمية الوطنية، وآليات تعيين الأكاديميين المحليين. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل تجارب المحاور التعليمية، المحاور التعليمية (Education Hubs - EH) في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر وماليزيا. تبرز مشكلة البحث في التحدي المتمثل في ضمان جودة المخرجات التعليمية لهذه الفروع بما يخدم الاقتصاد القومي المصري دون الذوبان الكامل في الأجندات التعليمية الأجنبية. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات الاعتماد الأكاديمي الدولي، بينما تشمل الحدود المكانية فروع الجامعات الدولية بالعاصمة الإدارية الجديدة بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين قوة معايير الاعتماد الوطني وبين تعظيم الاستفادة من الخبرات الدولية في البحث العلمي. ويتوقع أن تسفر الدراسة عن "إطار مرجعي وطني" يفرض شروطاً لتوظيف الكوادر المصرية وضمان الشراكة البحثية الحقيقية، بما يضمن تحول هذه المؤسسات إلى قاطرة لتطوير التعليم العالي المصري وفق معايير التربية الدولية (IE).

.1659 **العنوان:** **"إدارة آليات التعافي من الفاقد التعليمي بمرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات الدولية: دراسة مقارنة لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تشيلي ومملكة هولندا"**

الموضوع: يطرح هذا البحث رؤية في التربية الدولية (International Education - IE) تتعلق بمعالجة آثار الأزمات العالمية على المخرجات التربوية، حيث يبحث في أثر استراتيجيات إدارة الفاقد التعليمي، الفاقد التعليمي (Learning Loss - LL) كمتغير مستقل، في تحسين مستويات التحصيل الأكاديمي المستقبلي كمتغير تابع. وتتحدد المتغيرات الوسيطة في الدراسة في كفاءة برامج التدريس المكثف، التدريس المكثف (Intensive Tutoring - IT)، ودقة التقييمات التشخيصية، ومدى مرونة التقويم الدراسي، بالإضافة إلى أثر التعافي التعليمي، التعافي التعليمي (Education Recovery - ER). يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل خطط مواجهة انقطاع التعلم في الولايات المتحدة الأمريكية

وجمهورية تشيلي ومملكة هولندا. تتبلور مشكلة البحث في تراكم الفجوات المعرفية لدى الطلاب المصريين نتيجة الإغلاقات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 والأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي أثرت على انتظام الدراسة. وتتمثل الحدود الموضوعية في معالجة الفاقد في المواد الأساسية كالعلوم والرياضيات، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث أن تبني مداخل تربوية دولية للتعافي يقلل من احتمالات التسرب الدراسي ويرفع كفاءة النظام التعليمي. ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة إلى تقديم خطة وطنية للتعافي التعليمي (ER) تشمل تمديد فترات التعلم الفعلي واستخدام منصات دعم ذكية، بما يضمن استدامة جودة التعليم المصري وقدرته على المنافسة في ظل المؤشرات التعليمية الدولية.

.1660 العنوان: "حوكمة سياسات تدويل التعليم العالي بجمهورية مصر العربية لتعزيز القوة الناعمة في القارة الأفريقية: دراسة مقارنة لتجارب جمهورية الصين الشعبية وجمهورية تركيا وجمهورية فرنسا"

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استكشاف الدور الجيوسياسي للمؤسسات الجامعية المصرية، وذلك عبر تحليل العلاقة بين آليات حوكمة تدويل التعليم العالي، تدويل التعليم العالي (Internationalization of Higher Education - IHE) كمتغير مستقل، وبين تعزيز القوة الناعمة، القوة الناعمة (Soft Power - SP) والنفوذ الدبلوماسي المصري في أفريقيا كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات حيوية تشمل كفاءة إدارة المنح الدراسية، والتبادل الثقافي الأكاديمي، وجودة رعاية الطلاب الوافدين، بالإضافة إلى فاعلية الروابط مع الخريجين الدوليين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل إستراتيجيات دبلوماسية التعليم، دبلوماسية التعليم (Educational Diplomacy - ED) المتبعة في جمهورية الصين الشعبية عبر معاهد كونفوشيوس، وجمهورية تركيا عبر منح يونس إمره، وجمهورية فرنسا عبر المنظمة الدولية للفرنكوفونية. تبرز مشكلة البحث في التحديات التي تواجه ريادة جامعة الأزهر والجامعات الحكومية المصرية في ظل التنافس الدولي المحموم على استقطاب النخب الأفريقية الصاعدة. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات جذب واستبقاء الطلاب الدوليين، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية الطلاب الأفارقة الوافدين بجامعة الأزهر والجامعات المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين جودة الحوكمة التعليمية الدولية وبين قوة النفوذ الجيوسياسي للدولة المصرية. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى صياغة إستراتيجية وطنية شاملة لتطوير قطاع الوافدين، تضمن تحديث آليات المنح الدراسية وربطها بالاحتياجات التنموية للقارة، بما يعيد ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتميز التعليمي والقيادة الفكرية في العالم الإسلامي والقارة السمراء وفق معايير التربية الدولية (IE).

.1661 العنوان: "حوكمة البيانات الضخمة *Big Data* في التعليم المصري: التحديات الأخلاقية والأمنية في ضوء المعايير العالمية لحماية البيانات: دراسة مقارنة مع إستونيا وكندا وسنغافورة"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية استراتيجية ترتبط بالتحول الرقمي الشامل في المنظومة التعليمية بجمهورية مصر العربية، وهي حوكمة البيانات الضخمة (BD) (Big Data) وحمايتها من التحديات الأخلاقية والتهديدات الأمنية، وذلك بالتطبيق على قواعد بيانات بنك المعرفة المصري ومنصات الامتحانات الوطنية، مع إجراء مقارنة دولية مع نماذج رائدة عالميًا في السيادة الرقمية مثل إستونيا، وكندا، وسنغافورة. تبرز المشكلة البحثية في ضرورة سد الفجوة التشريعية والإدارية المتعلقة بحماية خصوصية بيانات ملايين الطلاب والمعلمين في ظل تزايد الحروب السيبرانية والأزمات العالمية، حيث يمثل "الإطار التنظيمي والتشريعي لحوكمة البيانات" المتغير المستقل، بينما يمثل "الثقة الرقمية" (Digital Trust) (DT) والأمن القومي التعليمي المتغيرات التابعة، وتعمل "البنية التكنولوجية للتشفير" كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) والمنهج الوصفي التحليلي لرصد الفجوات في السياسات الحالية، وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات الوصول إلى البيانات وتأمينها، بينما تشمل الحدود البشرية القائمين على إدارة المنصات الرقمية بوزارة

التربية والتعليم. وتهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين متانة الحوكمة الرقمية وبين استقرار النظام التعليمي واستدامته. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم "ميثاق أخلاقي وتنظيمي" مقترح لإدارة البيانات التعليمية في مصر، يتوافق مع المعايير الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) (General Data Protection Regulation)، ويضع ضوابط صارمة للتشفير والاستخدام الآمن للبيانات في اتخاذ القرار التربوي دون المساس بالحقوق الشخصية، مما يعزز من مرونة الدولة المصرية في مواجهة الاختراقات السيبرانية الدولية.

.1662 **العنوان:** "**تأثير سلاسل التوريد العالمية *Global Supply Chains* على برامج التغذية المدرسية في مصر وقت الأزمات: دراسة في حوكمة الأمن الغذائي المدرسي مقارنة مع الهند والبرازيل واليابان**"

الموضوع: تستقصي هذه الدراسة العلاقة الارتباطية بين تقلبات سلاسل التوريد العالمية (Global Supply Chains) (GSC) وبين استدامة برامج التغذية المدرسية في مصر، خاصة في ظل الأزمات الجيوسياسية الراهنة وتضخم أسعار الغذاء العالمي، مع استعراض التجارب الدولية الناجحة في تحقيق الأمن الغذائي المدرسي بكل من الهند، والبرازيل، واليابان. تكمن المشكلة في اعتماد المكونات الغذائية المدرسية جزئيًا على الأسواق الخارجية، مما يجعل "الأمن الغذائي للطلاب" عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية التي قد تؤدي لزيادة نسب التسرب من التعليم، ويمثل "نمط حوكمة سلاسل التوريد والاعتماد على المكون المحلي" المتغير المستقل، بينما تمثل "استدامة التغذية المدرسية" (School Feeding SFS) (Sustainability) وصحة الطلاب المتغيرات التابعة، وتعد "السياسات التعاقدية الحكومية" متغيرًا وسيطًا. يستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method) والمنهج الوصفي التقويمي لتحليل كفاءة المنظومة الحالية في مصر، وتتحدد الحدود الموضوعية في عقود التوريد الحكومية ومنظومة التصنيع الغذائي المدرسي، بينما تشمل الحدود البشرية المسؤولين عن برامج التغذية بوزارة التربية والتعليم والجهات المعنية. وتهدف الدراسة لبيان أثر توطين الإنتاج على تقليل التكاليف وضمان وصول الوجبات للطلاب بانتظام. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى استراتيجية وطنية لـ "توطين التغذية المدرسية" عبر ربط المؤسسات التعليمية بالمزارع المحلية والمشروعات الصغيرة، مما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وحماية صحة الطلاب المصريين من تقلبات الاقتصاد العالمي، وتعزيز الاقتصاد القومي بما يتفق مع التوجهات الاستراتيجية للتربية الدولية والإدارة التعليمية المعاصرة.

.1663 **العنوان:** "**المواءمة بين مخرجات التعليم الفني المصري والمعايير المهنية العالمية في ظل تنقل العمالة: دراسة لحوكمة الاعتراف بالمؤهلات مقارنة مع الفلبين وألمانيا والمغرب**"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة الأكاديمية معالجة إشكالية ضعف الاعتراف الدولي بالمؤهلات الفنية المصرية، وبحث سبل مواءمتها مع المعايير العالمية لتسهيل حراك العمالة (Labour Mobility)، وذلك من خلال إجراء مقارنة دولية مع تجربة الفلبين في تصدير العمالة، وألمانيا في التعليم المزدوج، والمغرب في تطوير الجدارات. تكمن المشكلة في الفجوة بين مهارات الخريجين والمتطلبات التقنية في الأسواق الخارجية، مما يعيق تنافسية العامل المصري دوليًا، ويمثل "تطوير سياسات التعليم الفني ونظم الجودة" المتغير المستقل، بينما يمثل "حراك العمالة والاعتراف الدولي بالمؤهلات" (International Recognition of Qualifications) المتغيرات التابعة. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل أطر المؤهلات الوطنية، وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التكنولوجيا التطبيقية والشهادات المهنية الممنوحة في جمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في الخريجين والخبراء التقنيين. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين جودة الاعتماد الأكاديمي والقدرة على النفاذ لأسواق العمل الدولية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار لـ "تدويل التعليم الفني المصري" يرتكز على عقد شراكات استراتيجية مع جهات اعتماد دولية، وتوحيد نظام الجدارات مع المعايير الأوروبية والخليجية، مما يساهم في فتح آفاق مهنية جديدة للخريجين، وزيادة تحويلات المصريين بالخارج، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في خفض معدلات البطالة ورفع كفاءة القوى العاملة الوطنية بما يتماشى مع رؤية مصر **2030**.

1664. **العنوان:** "حوكمة البحث العلمي التربوي في الجامعات المصرية وتوجيهه لخدمة قضايا الأزمات الوطنية: دراسة تحليلية مقارنة مع الصين والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تقييم منظومة حوكمة البحث العلمي (Research Governance) في كليات التربية بالجامعات المصرية، ومدى قدرتها على الاستجابة للأزمات الوطنية الملحة مثل الفقر والأمية والتحديات الاقتصادية، بمقارنتها بنظم الحوكمة البحثية في الصين، والولايات المتحدة، وجنوب أفريقيا. تتبلور المشكلة في الانفصال الملحوظ بين النتاج البحثي التربوي وبين الواقع المجتمعي، وغياب الأجندة الاستراتيجية التي توجه التمويل نحو حل المشكلات الميدانية، ويمثل "سياسات حوكمة البحث العلمي وأولويات التمويل" المتغير المستقل، بينما تمثل "الفاعلية المجتمعية للبحث التربوي" المتغير التابع، وتعد "معايير الترقيات الأكاديمية" متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لتحليل الخطط البحثية للمراكز والجامعات المصرية، وتقتصر الحدود المكانية على كليات التربية بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان أثر توجيه البحث العلمي نحو القضايا البينية التي تدمج التربية مع الاقتصاد والاجتماع في تحقيق التنمية الشاملة. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى مقترح لـ"أجندة بحثية وطنية للتعليم وقت الأزمات"، تربط بين الدعم المالي للبحوث ومدى مساهمتها في تقديم حلول واقعية، مما يعزز من دور الجامعة كبيت خبرة وطني يسهم بفاعلية في مواجهة التحديات المعقدة للدولة المصرية، ويحقق معايير التميز البحثي في تخصص التربية الدولية والإدارة التعليمية.

1665. **العنوان:** "استجابة الإدارة التعليمية في مصر لمتطلبات المواطنة العالمية في المناهج الدراسية: التوتر بين الخصوصية الثقافية والمعايير الدولية مقارنة مع فرنسا وكوريا الجنوبية وسلطنة عمان"

الموضوع: تستقصي هذه الدراسة كيفية إدارة المؤسسات التعليمية في مصر للتحديات الناتجة عن دمج مفاهيم المواطنة العالمية (GCED) (Global Citizenship Education) في المناهج الوطنية، مع التركيز على التوتر القائم بين متطلبات العولمة وبين الحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية، مقارنة بتجارب فرنسا، وكوريا الجنوبية، وسلطنة عمان. تكمن المشكلة في كيفية بناء وعي الطالب المصري بقضايا العالم كالمناخ وحقوق الإنسان دون المساس بالثوابت الوطنية والدينية، ويمثل "نمط استجابة الإدارة التعليمية لتطوير المناهج" المتغير المستقل، بينما يمثل "تشكيل وعي الطالب وهويته الثقافية" المتغير التابع، وتعمل "السياسة التربوية العامة" كمتغير وسيط. يستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method) وأسلوب التحليل الثقافي لفحص محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين الانفتاح المعرفي الدولي وبين تعزيز الانتماء الوطني. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج تربوي للمواطنة العالمية المتجذرة محليًا (Glocal Citizenship)، يوازن ببراعة بين المعايير الدولية والخصوصية المصرية، بما يضمن تخريج مواطن يعتز بجذوره ويمتلك المهارات اللازمة للمشاركة بفاعلية في المجتمع الدولي، مما يعكس دور الإدارة التعليمية في تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الأصالة والمعاصرة في ظل متغيرات التربية الدولية.

1666. **العنوان:** "آليات المساءلة الدولية عن جودة التعليم *International Accountability* وتأثيرها على السياسات التعليمية في مصر: دراسة حالة اختبارات *PISA* و*TIMSS* مقارنة مع فنلندا وسنغافورة والسعودية"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة تحليل أثر المشاركة في الاختبارات الدولية كأداة للمساءلة العالمية (International Accountability)، مثل دراسة البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (Programme for International Student Assessment (PISA)) والاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم (Trends in International Mathematics and Science Study) (TIMSS)، على صنع السياسات التعليمية في مصر، مقارنة بنماذج فنلندا، وسنغافورة، والمملكة العربية

السعودية. تبرز المشكلة في الضغوط التي تواجهها مصر لتحسين ترتيبها العالمي، مما قد يؤدي لظاهرة "التدريس للاختبار" (Teaching to the Test) على حساب التعلم الحقيقي، ويمثل "المشاركة في الاختبارات الدولية" المتغير المستقل، بينما يمثل "صنع وتطوير السياسات التعليمية الوطنية" المتغير التابع، وتعد "ثقافة التقويم المدرسية" متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن ودراسة الحالة لتحليل استراتيجيات تطوير التعليم المصري، وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج العلوم والرياضيات واللغة العربية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين التصنيفات الدولية وبين جودة المخرجات التعليمية الفعلية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى استراتيجية وطنية للتعامل الذكي مع هذه التصنيفات، بحيث تُستخدم كأداة تشخيصية لتطوير مهارات التفكير العليا المستدامة بدلًا من كونها غاية في ذاتها، مما يضمن تحسينًا حقيقيًا في جودة التعليم المصري يظهر أثره في المؤشرات الدولية دون إغفال الأهداف التربوية القومية الكبرى.

1667. **العنوان: "حوكمة التعليم الخاص والدولي في مصر كقطاع خدمي في ضوء اتفاقية (*GATS*): التحديات التنظيمية وحماية الهوية الوطنية مقارنة مع ماليزيا والصين وتشيلي"**

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في أطر حوكمة قطاع التعليم الخاص والدولي بجمهورية مصر العربية باعتباره قطاعًا خدميًا يندرج تحت مظلة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) (General Agreement on Trade in Services)، مع التركيز على التحديات التنظيمية المرتبطة بالسيادة والهوية، ومقارنتها بتجارب ماليزيا، والصين، وتشيلي. تكمن المشكلة في التوسع السريع لهذا القطاع وما يطرحه من تساؤلات حول الربحية مقابل الجودة، وحماية الطبقة الوسطى، وضمان تدريس المواد القومية بفاعلية، ويمثل "أطر الحوكمة المنظمة للتعليم الخاص والدولي" المتغير المستقل، بينما تمثل "السيادة التعليمية والعدالة الاجتماعية" المتغيرات التابعة، وتعمل "السياسات الاستثمارية التعليمية" كمتغير وسيط. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل التراخيص وسقوف المصروفات واللوائح الرقابية، وتتحدد الحدود الموضوعية في المدارس التي تمنح شهادات دولية أو أجنبية في مصر. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين الرقابة الإدارية وبين جودة المخرجات التربوية وتكلفتها. ويتوقع أن يقدم البحث نموذجًا تنظيميًا مقترحًا يوازن بين تشجيع الاستثمار التعليمي وبين حق الدولة في الإشراف على المحتوى، مما يضمن استدامة القطاع الخاص كشريك في التنمية التعليمية مع الحفاظ على الثوابت الوطنية وحماية حقوق المستهلكين (الطلاب وأولياء الأمور) من المغالاة غير المبررة، بما يتفق مع معايير الإدارة التعليمية الحديثة.

1668. **العنوان: "جاهزية القيادات التربوية في مصر لإدارة الأزمات المركبة *Complex Crises*: نموذج مقترح للتدريب والتأهيل في ضوء المعايير الدولية مقارنة مع نيوزيلندا واليابان والسويد"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة لتقييم مستوى جاهزية القيادات التربوية في مصر (مديري المدارس والإدارات) لإدارة الأزمات المركبة (Complex Crises)، وتطوير نموذج تدريبي لتنمية مهارات القيادة المرنة (RL) (Resilient Leadership)، وذلك في ضوء المعايير الدولية المتبعة في دول نيوزيلندا، واليابان، والسويد. تبرز المشكلة في الفجوة المهارية التي كشفت عنها الأزمات العالمية الأخيرة، مما يستدعي قدرة القيادة على اتخاذ القرار تحت الضغط وإدارة الطوارئ، ويمثل "مستوى الجاهزية القيادية الحالية" المتغير المستقل، بينما يمثل "كفاءة إدارة الأزمات والقيادة المرنة" المتغير التابع، وتعمل "برامج التأهيل الحالية بوزارة التربية والتعليم" كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج الوصفي المقارن (Descriptive Comparative Method)، وتتحدد الحدود البشرية في قيادات وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية بجمهورية مصر العربية، والحدود الموضوعية في مهارات التخطيط بالسيناريوهات والتواصل في الطوارئ. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين التدريب النوعي وبين سرعة استجابة المؤسسة التعليمية للأزمات. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مصفوفة كفايات قيادية متكاملة، واقتراح دمج "محاكاة الأزمات" (Crisis Simulation) كمتطلب أساسي في برامج الترقي، لضمان بناء نظام

تعليمي مصري يتسم بالمرونة والقدرة على الاستمرار في تقديم الخدمة التعليمية بجودة عالية تحت مختلف الظروف الضاغطة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية في الإدارة التعليمية المقارنة.

1669. **العنوان:** "دور المنظمات غير الحكومية الدولية (*INGOs*) في سد فجوة التعليم في المناطق المهمشة بمصر: دراسة تقويمية للشراكة والاستدامة مقارنة مع الهند وكينيا وبيرو"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة التقويمية دور المنظمات غير الحكومية الدولية (International Non-Governmental Organizations) (INGOs) في تقديم الخدمات التعليمية بالمناطق المهمشة والعشوائية في مصر، مع التركيز على حوكمة الشراكة وضمان استدامة المشروعات، مقارنة بتجارب دولية مماثلة في الهند، وكينيا، وبيرو. تكمن المشكلة في الاعتمادية على التمويل الخارجي وغياب التنسيق الاستراتيجي الذي يضمن بقاء المشروع بعد خروج المنظمة، ويمثل "نمط حوكمة الشراكة مع المنظمات الدولية" المتغير المستقل، بينما تمثل "استدامة التنمية التعليمية" المتغير التابع، وتعمل "القدرات الإدارية المحلية" كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) ومنهج دراسة الحالة، وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس المجتمع والفرصة الثانية بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في مسؤولي الجمعيات الشريكة والجهات الرقابية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين جودة التنسيق الوطني وبين كفاءة المخرجات التعليمية في المناطق الأكثر احتياجًا. ويتوقع أن يقدم البحث "إطارًا تنسيقيًا وطنيًا" يوجه عمل هذه المنظمات نحو الأولويات القومية، ويشترط وجود "استراتيجية خروج" (Exit Strategy) واضحة تضمن نقل ملكية المشروع للجانب المحلي، مما يحقق السيادة التعليمية ويضمن استمرارية الخدمة التعليمية وتطويرها بما يخدم أهداف التربية الدولية في تحقيق التعليم للجميع بالبيئة المصرية.

1670. **العنوان:** "الذكاء الاصطناعي (*AI*) في التعليم المصري بين الحتمية التكنولوجية والضوابط الأخلاقية: دراسة في حوكمة الخوارزميات مقارنة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين"

الموضوع: تستعرض هذه الدراسة متطلبات حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) (Artificial Intelligence) في المنظومة التعليمية المصرية، باحثة في التوازن بين الحتمية التكنولوجية والضوابط الأخلاقية اللازمة لمنع التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias) وحماية الخصوصية، مقارنة بتشريعات الاتحاد الأوروبي (قانون الذكاء الاصطناعي) (AI Act)، والولايات المتحدة، والصين. تبرز المشكلة في المخاوف المتعلقة بأمن البيانات واحتمالية تهميش دور المعلم، ويمثل "أطر حوكمة الخوارزميات والتشريعات الرقمية" المتغير المستقل، بينما يمثل "الاستخدام الأخلاقي والعادل للذكاء الاصطناعي" المتغير التابع، وتعمل "الجاهزية التقنية للمؤسسات التعليمية" كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل الأطر التنظيمية، وتتحدد الحدود الموضوعية في أنظمة التعلم التكيفي (Adaptive Learning) والتصحيح الآلي المطبقة في مصر. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين صرامة الحوكمة وبين زيادة الثقة في مخرجات التعليم الرقمي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى صياغة "ميثاق وطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم" يحدد مجالات الاستخدام الآمن، ويضمن الشفافية في بناء الخوارزميات التربوية، مما يحمي الطالب والمعلم المصري من المخاطر التقنية، ويضع مصر في مكانة متقدمة على خارطة التربية الدولية والتحول الرقمي المسؤول في الإدارة التعليمية.

1671. **العنوان:** "استراتيجيات الحد من الفقر التعليمي *Learning Poverty* في مصر في ظل الأزمات الاقتصادية: منظور مقارن لسياسات الحماية الاجتماعية مع البرازيل وإندونيسيا وفيتنام"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية وطنية ملحة تتمثل في تصاعد معدلات "الفقر التعليمي" (Learning Poverty) في مصر، والذي يُعرف بعدم قدرة الطفل في سن العاشرة على قراءة وفهم نص بسيط بطلاقة، نتيجة للضغوط التضخمية

والأزمات الاقتصادية الراهنة. تبرز المشكلة في تزايد نسب التسرب الدراسي وضعف المهارات التأسيسية لدى طلاب المناطق الأكثر احتياجًا، مما يستلزم فحص فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي. يمثل المتغير المستقل في الدراسة "سياسات الحماية الاجتماعية التعليمية" (مثل برنامج تكافل وكرامة)، بينما يمثل المتغير التابع "معدل الحد من الفقر التعليمي" وتجويد مخرجات التعلم الأساسية. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) مع تجارب دولية رائدة في هذا المجال مثل البرازيل (برنامج بولسا فاميليا)، وإندونيسيا، وفيتنام، لتحليل كيفية ربط الدعم النقدي بالتحصيل العلمي الفعلي. وتتحدد الحدود الموضوعية في مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، والحدود البشرية في الأسر المستفيدة من مظلة الحماية الاجتماعية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين جودة استهداف الفئات الهشة وبين استمرارية العملية التعليمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن اقتراح آليات مبتكرة لربط الدعم المالي بجودة التعلم وليس فقط بنسب الحضور، مع توفير "سلة غذاء تعليمية" متكاملة تضمن إزالة العوائق الاقتصادية أمام اكتساب المعارف الأساسية، بما يحقق العدالة المعرفية وتكافؤ الفرص في ضوء معايير التربية الدولية المعاصرة.

1672. **العنوان: "حوكمة التعليم عن بعد والتعليم الهجين في الجامعات المصرية: تحديات الجودة والاعتراف المتبادل في فترات الطوارئ مقارنة مع أستراليا وكندا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تطوير إطار تنظيمي وحوكمي متكامل للتعليم الهجين (Hybrid Learning) في الجامعات المصرية كضرورة استراتيجية فرضتها التحولات الرقمية والأزمات العالمية، مع التركيز على تحديات "ضمان الجودة" (Quality Assurance) و"الاعتراف المتبادل" بالشهادات الأكاديمية. تكمن المشكلة في الفجوة بين التوسع التقني السريع وبين الموثوقية الأكاديمية (Academic Credibility) للبرامج المعتمدة على التعليم عن بعد، خاصة في التخصصات ذات الطابع العملي. يمثل المتغير المستقل "نظم حوكمة التعليم الهجين واللوائح المنظمة"، في حين تمثل "الموثوقية الأكاديمية والاعتراف الدولي" المتغيرات التابعة، وتعمل "كفاءة المنصات التعليمية" كمتغير وسيط. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) مع تجارب أستراليا، وكندا، والمملكة المتحدة، لتحليل المعايير المتبعة في اعتماد الساعات المعتمدة والتقييم عن بعد. وتقتصر الحدود الموضوعية على اللوائح الجامعية ونظم التقييم الإلكترونية بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان أثر الحوكمة الرشيدة في تعزيز مرونة التعليم العالي وقدرته على الاستمرار بكفاءة خلال فترات الطوارئ أو الإغلاق. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى صياغة معايير وطنية موحدة لاعتماد البرامج الهجينة، وتطوير نظم مراقبة الاختبارات (E-Proctoring) لضمان النزاهة، وبناء بروتوكولات اعتراف متبادل مع الجامعات العالمية، مما يعزز من تنافسية الخريج المصري في سوق العمل الدولي وفق متطلبات الإدارة التعليمية الحديثة.

1673. **العنوان: "دور التعليم في تعزيز الأمن الصحي *Health Security* ومكافحة الأوبئة في مصر: تكامل السياسات التعليمية والصحية مقارنة مع كوبا وتايلاند وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: تستكشف هذه الدراسة سبل تفعيل دور المؤسسات التعليمية المصرية كخط دفاع أول لتعزيز "الأمن الصحي" (Health Security) ومواجهة التهديدات الوبائية، من خلال بناء إطار لتكامل السياسات التعليمية والصحية (Health-in-All-Policies). تبرز المشكلة في ضعف التنسيق المؤسسي والمنهجي بين قطاعي الصحة والتعليم في مصر، مما يؤثر على كفاءة الممارسات الوقائية والوعي المجتمعي وقت الأزمات الصحية. يمثل المتغير المستقل "تكامل السياسات والمناهج التعليمية والصحية"، بينما يمثل المتغير التابع "مستوى الوعي الصحي والمناعة المجتمعية"، وتعمل "البيئة المدرسية" كمتغير وسيط في نقل الثقافة الصحية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) مع نماذج متميزة في الثقافة الصحية المدرسية مثل كوبا، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، لتحليل كيفية دمج المفاهيم الوقائية في النسيج التربوي. وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج العلوم والتربية الصحية بالتعليم العام المصري. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين الثقافة الوبائية المدرسية وبين خفض معدلات انتشار العدوى في المجتمع المحيط. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مقترح

لدمج "التربية الوبائية" في المناهج الوطنية، وتفعيل دور الزائرة الصحية كشريك تربوي استراتيجي، وتحويل المدارس إلى مراكز توعية صحية مستدامة، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر صمودًا أمام الجوائح المستقبلية، وبما يتفق مع توجهات التربية الدولية في حفظ الأمن البشري وتكامل الخدمات الأساسية.

1674. **العنوان:** "**إدارة الصراعات الثقافية والقيمية في المدارس الدولية بمصر: الحوكمة التربوية في مواجهة العولمة الثقافية مقارنة مع فرنسا وروسيا والإمارات**"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في آليات إدارة الصراعات القيمية والثقافية التي تواجه المدارس الدولية في مصر نتيجة العولمة، حيث تبرز قضايا خلافية (مثل الجندر والحريات الفردية المطلقة) التي قد تتعارض مع الثقافة المحلية والمنظومة القيمية للمجتمع المصري. تكمن المشكلة في الموازنة الصعبة بين الانفتاح العالمي وبين الحفاظ على السيادة التربوية والهوية الوطنية. يمثل المتغير المستقل في الدراسة "آليات الحوكمة التربوية والرقابة على المحتوى"، بينما تمثل "الهوية الثقافية والسلم الاجتماعي" المتغيرات التابعة، وتعمل "مجالس الأمناء وأولياء الأمور" كمتغير وسيط في ضبط الإطار القيمي للمدرسة. يستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method) والتحليل الثقافي، مقارنة بتجارب فرنسا (نموذج العلمانية الصارم)، وروسيا (حماية القيم التقليدية)، ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتتحدد الحدود الموضوعية في المناهج الأجنبية والأنشطة اللاصفية داخل المدارس الدولية بمصر. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين جودة التنظيم الإداري وبين الحد من التغريب الثقافي لدى الطلاب. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى وضع "مدونة سلوك قيمي ملزمة" للمدارس الدولية، مع تفعيل آليات الرقابة الأبوية والمجتمعية المنظمة، بما يضمن استفادة الطلاب من جودة التعليم الدولي دون الذوبان في قيم غريبة أو الصدام مع الثوابت المجتمعية، مما يعزز من كفاءة الإدارة التعليمية في حماية الأمن القومي الثقافي في ظل التربية الدولية.

1675. **العنوان:** "**تأثير دبلوماسية العلوم *(SD Science Diplomacy)* على تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية: دراسة مقارنة لآليات الحوكمة والتمويل الدولي في ضوء خبرات ألمانيا واليابان وجنوب أفريقيا**"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة دور دبلوماسية العلوم (SD Science Diplomacy) كمدخل استراتيجي لتعزيز التعاون الدولي وتدويل البحث العلمي بالجامعات المصرية كمتغير مستقل، ودراسة أثره على جودة البحث العلمي وحجم التمويل الخارجي المستقطب كمتغير تابع، خاصة في معالجة القضايا العابرة للحدود مثل الأمن المائي والطاقة. وتبرز المشكلة في الحاجة لتطوير آليات حوكمة فعالة تضمن جذب التمويل الدولي وتوجيهه نحو الأولويات القومية، حيث تبرز "المراكز البحثية الدولية العاملة في مصر" كمتغير وسيط في هذه العلاقة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method (CM) مع نماذج رائدة في توظيف العلم دبلوماسيًا مثل ألمانيا، واليابان، وجنوب أفريقيا، لتحليل أطر الشراكة البحثية الناجحة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لتقييم الوضع الراهن في مصر. وتقتصر الحدود الموضوعية على المشروعات البحثية المشتركة بالجامعات الحكومية والخاصة المصرية، بينما تشمل الحدود البشرية الملحقين الثقافيين والعلميين والباحثين المنخرطين في مشروعات دولية. ويهدف البحث لبيان أثر النشاط الدبلوماسي العلمي في رفع التصنيف الدولي للجامعات وحل مشكلاتها التمويلية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن استراتيجية وطنية لتفعيل دور الملحقين الثقافيين والعلميين بالخارج، وتسهيل إجراءات التعاون البحثي العابر للحدود، بما يساهم في تعزيز القوة الناعمة لمصر ومكانتها العلمية، ويحقق تطلعات الإدارة التعليمية في بناء اقتصاد قائم على المعرفة مدعوم بشراكات دولية متينة ومستدامة.

1676. **العنوان:** "**بناء قدرات المعلم المصري للعمل في سياقات الطوارئ والأزمات: تحليل الاحتياجات التدريبية في ضوء المعايير الدولية (*INEE*) مقارنة مع لبنان وفلسطين والعراق**"

الموضوع: تستكشف هذه الدراسة الأكاديمية متطلبات تأهيل المعلم المصري للعمل بكفاءة في سياقات الطوارئ والأزمات (نزوح، أوبئة، انهيار خدمات)، استنادًا إلى المعايير الدنيا للتعليم التي وضعتها "الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في الطوارئ" (INEE)، مع إجراء دراسة مقارنة مع تجارب دولية ذات خبرة ميدانية واسعة مثل لبنان، وفلسطين، والعراق. تتبلور المشكلة البحثية في افتقار برامج إعداد المعلم بجمهورية مصر العربية للجانب التطبيقي المتعلق بـ "بيداغوجيا الطوارئ"، مما يعيق قدرته على تقديم الدعم النفسي الاجتماعي (Psychosocial Support) والتعليم التعويضي في البيئات المتضررة أو منخفضة الموارد. يمثل المتغير المستقل "تحليل الاحتياجات التدريبية وفق معايير INEE"، بينما يمثل المتغير التابع "جاهزية المعلم والمرونة التربوية"، وتعمل "السياسات التدريبية الرسمية" كمتغير وسيط في الدراسة. يستخدم البحث المنهج الوصفي المقارن (Descriptive Comparative Method) لتحليل الفجوة بين الواقع والمأمول، وتتحدد الحدود البشرية في معلمي التعليم الأساسي، والحدود الموضوعية في كفايات التدريس وقت الأزمات. وتسعى الدراسة لبيان العلاقة بين التدريب المتخصص وبين استدامة الحق في التعليم بجودة مقبولة حتى في أحلك الظروف الجيوسياسية أو الكوارث الطبيعية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى بناء حقيبة تدريبية مدمجة تزود المعلمين بأدوات مرنة للتدريس خارج الأطر التقليدية، مما يساهم في تعزيز صمود النظام التعليمي المصري أمام الصدمات المفاجئة، ويحقق معايير الاستجابة الإنسانية في التربية الدولية، بما يضمن عدم انقطاع المسيرة التعليمية لأي طالب تحت ضغط الأزمات المركبة التي قد تواجهها الدولة.

.1677 **العنوان:** **"حوكمة الوقف التعليمي *Endowment* كآلية مستدامة لتمويل التعليم في مصر وقت الأزمات: دراسة قانونية وإدارية مقارنة مع تركيا والولايات المتحدة وماليزيا"**

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في الأطر التشريعية والإدارية اللازمة لتفعيل وحوكمة "الوقف التعليمي" (Education Endowment) كمدخل استراتيجي لتحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات التعليمية المصرية، خاصة في ظل عجز الموازنات التقليدية وتصاعد الأزمات الاقتصادية، مع إجراء مقارنة دولية لنظم الأوقاف في تركيا، والولايات المتحدة، وماليزيا. تكمن المشكلة في غياب التنظيم المؤسسي الحديث للوقف في التعليم المصري رغم جذوره التاريخية العميقة، مما يستلزم بناء نموذج إداري يواكب المعايير العالمية المعاصرة. يمثل "وضع أطر حوكمة الوقف التعليمي" المتغير المستقل، بينما تمثل "الاستدامة المالية للمؤسسات التعليمية" المتغير التابع، وتعد "الحوافز الضريبية والتشريعات الاقتصادية" متغيرًا وسيطًا يؤثر في جذب المساهمات الوقفية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) والمنهج القانوني الوصفي لتحليل التشريعات الوقفية بجمهورية مصر العربية، وتتحدد الحدود الموضوعية في صناديق الاستثمار التعليمي واللوائح المنظمة للهبات. ويهدف البحث لبيان أثر الوقف النقدي في توفير "شبكة أمان مالي" تحمي المدارس والجامعات من تقلبات الاقتصاد العالمي وتضمن استقلاليتها المالية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مقترح لإنشاء "صناديق وقفية مدرسية وجامعية" تدار باحترافية استثمارية عالية، مع تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تشجيع القطاع الخاص والأفراد على الوقف التعليمي مقابل امتيازات قانونية وضريبية، مما يرسخ دور المجتمع المدني في تمويل التعليم ويقلل الاعتماد الكلي على الدولة، وبما يحقق الريادة المصرية في مجال الإدارة التعليمية المستدامة وفق رؤية التربية الدولية المعاصرة.

.1678 **العنوان:** **"التخطيط اللغوي (*Language Planning*) في المدارس الدولية والرسمية للغات في مصر: إشكاليات الهوية والعولمة مقارنة مع دول المغرب العربي وسنغافورة والهند"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية "التخطيط اللغوي" (Language Planning) في المنظومة التعليمية المصرية، باحثة في التوازنات الدقيقة بين ضرورة إتقان اللغات الأجنبية للمنافسة العالمية وبين الحفاظ على اللغة العربية كركيزة أساسية للأمن الثقافي والهوية الوطنية، وذلك بمقارنة السياسات اللغوية في دول المغرب العربي، وسنغافورة، والهند. تكمن المشكلة في رصد حالة من "السيولة اللغوية" في المدارس الدولية والرسمية بمصر، حيث يطغى تعليم اللغات الأجنبية أحيانًا على

حساب اللغة الأم، مما يهدد الانتماء القومي والنمو المعرفي المتكامل. يمثل المتغير المستقل "سياسات التخطيط اللغوي الوطنية"، بينما يمثل المتغير التابع "الكفاءة اللغوية المزدوجة ومستوى الهوية الوطنية"، وتعمل "المناهج الدراسية ولغة التدريس" كمتغير وسيط. يستخدم الباحث المنهج المقارن (Comparative Method) والمنهج الوصفي التحليلي لتشريح الواقع اللغوي في المدارس بجمهورية مصر العربية، وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج اللغات والتربية الوطنية. ويهدف البحث لبيان العلاقة الطردية بين إتقان اللغة العربية وبين جودة التفكير المنطقي والانتماء الثقافي لدى الطلاب. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى صياغة "سياسة لغوية وطنية مقترحة" تفرض حدًا أدنى صارمًا من إتقان اللغة العربية كشرط أساسي للتخرج من أي نظام تعليمي داخل مصر، مع الحفاظ على التميز في اللغات الأجنبية، مما يضمن تخريج مواطن مصري "ثنائي اللغة" (Bilingual) بامتياز، يمتلك أدوات العصر الرقمي دون أن يفقد جذوره الأصيلة، وبما يتفق مع أحدث نظريات التربية الدولية في إدارة التعددية اللغوية والثقافية.

1679. **العنوان: "دور التعليم في تحقيق العدالة المناخية *Climate Justice* في مصر: تمكين المجتمعات المحلية المتضررة عبر المناهج والأنشطة مقارنة مع باكستان والفلبين وبوليفيا"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استكشاف دور النظام التعليمي المصري في تحقيق "العدالة المناخية" (Climate Justice)، من خلال تمكين الطلاب والمجتمعات المحلية الأكثر تضررًا من التغيرات البيئية (خاصة في المناطق الريفية والساحلية) عبر مناهج وأنشطة تربوية موجهة، مع إجراء مقارنة دولية مع تجارب باكستان، والفلبين، وبوليفيا. تبرز المشكلة في التأثير غير المتكافئ للتغير المناخي على الفئات الفقيرة والمهمشة بجمهورية مصر العربية، مما يستلزم تحويل التعليم من مجرد "وعي بيئي" إلى "فعل حقوقي" يمكن هذه الفئات من الدفاع عن حقوقها البيئية. يمثل المتغير المستقل "دمج مفاهيم العدالة المناخية في المناهج والأنشطة المدرسية"، بينما يمثل المتغير التابع "مستوى الصمود المجتمعي والوعي الحقوقي البيئي"، وتعمل "القيادات التربوية والمحلية" كمتغير وسيط في تفعيل هذه المبادرات. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) والمنهج الوصفي التحليلي لتطوير استراتيجيات تعليمية مرتبطة بالمكان (Place-based curriculum)، وتتحدد الحدود الجغرافية في المحافظات المصرية المتأثرة بظواهر التصحر أو غرق الشواطئ. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين التعليم الأخضر وبين قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع الصدمات المناخية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترح لمنهج إجرائي يركز على حلول التكيف المحلية، وتمكين الطلاب من قيادة مبادرات مجتمعية تخفف من حدة الفقر المناخي، مما يحقق الإنصاف الاجتماعي والبيئي في ضوء المعايير الدولية للتربية الدولية والتنمية المستدامة، ويعزز دور المدرسة كمركز لرفع وعي المجتمع وبناء قدراته لمواجهة التهديدات الوجودية المرتبطة بالمناخ.

1680. **العنوان: "استشراف مستقبل النظام التعليمي المصري في ضوء المخاطر الوجودية *Global Existential Risks*: سيناريوهات 2050 مقارنة مع دراسات المستقبل في فنلندا وكندا وأستراليا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى بناء سيناريوهات استشرافية متكاملة لمستقبل نظام التعليم المصري حتى عام 2050، في ظل تصاعد المخاطر الوجودية العالمية (Global Existential Risks) مثل ندرة المياه، الأوبئة البيولوجية، والتداعيات غير المنضبطة للذكاء الاصطناعي الفائق، وذلك بمقارنة نماذج التخطيط المستقبلية في فنلندا، وكندا، وأستراليا. تكمن المشكلة البحثية في حاجة السياسة التعليمية بجمهورية مصر العربية لتبني فكر "المرونة الاستراتيجية" (Strategic Immunity) والتحول من التخطيط قصير المدى إلى التخطيط بالسيناريوهات لمواجهة التهديدات التي قد تعيق استدامة الدولة. يمثل المتغير المستقل "بناء وتصميم السيناريوهات المستقبلية للتعليم"، بينما تمثل "المناعة الاستراتيجية واستدامة الدولة" المتغيرات التابعة، وتعمل "تكنولوجيا التنبؤ التربوي والبيانات الضخمة" كمتغير وسيط. يستخدم البحث منهجية السيناريوهات (Futures Studies) والمنهج المقارن لتحليل هيكل التعليم المستقبلي وسوق العمل المرتقب

بمصر. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين التخطيط الاستباقي وبين قدرة النظام التعليمي على الصمود في وجه التحولات الكبرى. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى رسم "خارطة طريق 2050" لتطوير تعليم مرن (Agile Education) لا يكتفي بالتركيز على المهارات المهنية، بل يبني مهارات التكيف النفسي، والابتكار الأخلاقي، والحكمة المعرفية، لضمان بقاء وازدهار المجتمع المصري في عالم غامض ومتغير بشدة، مما يضع الإدارة التعليمية المصرية في قلب الريادة الدولية لاستشراف المستقبل وضمان الأمن القومي التربوي في القرن الحادي والعشرين.

سابع عشر: التعليم والاقتصاد السياسي العالمي

1681. **العنوان:** "أثر سياسات التكيف الهيكلي (*Structural Adjustment Policies*) المفروضة من المؤسسات المالية الدولية على تحقيق العدالة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر: دراسة تحليلية مقارنة مع الأرجنتين واليونان والأردن"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول تزايد نفوذ المؤسسات المالية المانحة مثل "صندوق النقد الدولي" International Monetary Fund (IMF) و"البنك الدولي" World Bank (WB) في توجيه السياسات التعليمية المصرية، وما يصاحب ذلك من فرض لسياسات تقشفية وتكييف هيكلي قد تؤثر سلبًا على ميزانية التعليم العام. يهدف البحث إلى تحليل التبعات الاقتصادية والسياسية لهذه السياسات كمتغير مستقل، وأثرها على "العدالة التعليمية" Educational Equity وتكافؤ الفرص في المناطق الأكثر فقرًا في مصر كمتغير تابع. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Approach لدراسة حالات دول مرت بتجارب مماثلة من الديون وإعادة الهيكلة وهي الأرجنتين، واليونان، والأردن. الحدود الموضوعية تقتصر على سياسات الإنفاق العام والخصخصة الجزئية للخدمات التعليمية، بينما الحدود البشرية تشمل صانعي القرار الاقتصادي والتعليمي. يسعى البحث للكشف عن العلاقة الجدلية بين الامتثال للشروط الدولية وتآكل الطبقة الوسطى تعليميًا، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج لـ "الحوكمة الوطنية للتمويل الدولي" يضمن الاستفادة من القروض دون المساس بمجانية التعليم أو جودته للمهمشين، ويحقق توازنًا بين الالتزامات الاقتصادية العالمية والأمن القومي التعليمي المصري.

1682. **العنوان:** "اقتصاديات الفروع الدولية للجامعات الأجنبية (*International Branch Campuses*) في العاصمة الإدارية الجديدة: تحليل العائد الاقتصادي والسيادة الأكاديمية مقارنة مع الإمارات وقطر وماليزيا"

الموضوع: يناقش هذا البحث التوجه المصري الحديث نحو استضافة فروع الجامعات الأجنبية كجزء من تجارة الخدمات التعليمية العالمية. تكمن المشكلة في الجدل الدائر حول الجدوى الاقتصادية الحقيقية لهذه الفروع مقابل التكلفة العالية، وتأثيرها على "السيادة الأكاديمية" Academic Sovereignty للجامعات الوطنية. يهدف البحث إلى تقييم النموذج الاقتصادي والسياسي لـ "الفروع الدولية للجامعات الأجنبية" International Branch Campuses (IBCs) كمتغير مستقل، وتأثيره على تطوير التعليم العالي المصري وتوطين المعرفة كمتغير تابع. يستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي لدراسة تجارب "المحاور التعليمية" Education Hubs في الإمارات، وقطر، وماليزيا. الحدود الموضوعية تشمل الاتفاقيات الاستثمارية واللوائح المنظمة لعمل هذه الفروع. يتوقع أن تسفر الدراسة عن مؤشرات دقيقة لقياس "العائد على الاستثمار" Return on Investment (ROI) بشقيه المادي والمعرفي، واقتراح أطر تنظيمية تضمن تحويل هذه الفروع من مجرد مشاريع استثمارية ربحية تستهدف النخبة إلى قاطرات لنقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي الوطني، بما يخدم أهداف الاقتصاد المصري ويقلل من هجرة العقول والعملات الصعبة للخارج.

1683. **العنوان:** "ديناميات تسليع التعليم (*Commodification of Education - COE*) في المدارس الدولية بجمهورية مصر العربية وانعكاساتها على التماسك الاجتماعي: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات تشيلي والصين وجمهورية تركيا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة ظاهرة تسليع التعليم (Commodification of Education - COE) كأحد أبرز الاتجاهات المعاصرة في التربية الدولية، حيث تتبلور مشكلة البحث في التحول المتسارع للخدمة التعليمية في المجتمع المصري من حق إنساني مكفول إلى سلعة تجارية تخضع لآليات السوق الاستثمارية، وهو ما يظهر جليًا في تنامي قطاع المدارس الدولية. يهدف البحث إلى استقصاء العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في سياسات تسليع التعليم (COE) عبر الكيانات الاستثمارية التعليمية، وبين المتغير التابع وهو التماسك الاجتماعي (Social Cohesion - SC) والهوية الوطنية لدى المتعلمين، مع اعتبار السياسات التنظيمية للدولة متغيرًا وسيطًا. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمناهج الأجنبية وسياسات القبول والتسعير، بينما تشمل الحدود البشرية القائمين على إدارة المدارس الدولية وأولياء الأمور والمعلمين، والحدود المكانية في عينة من المدارس الدولية الكبرى داخل جمهورية مصر العربية. يستخدم البحث المنهج الوصفي المقارن (Descriptive Comparative Approach) لتحليل ونقد هذه الظاهرة في السياق المصري، مسترشدًا بخبرات ثلاث دول رائدة هي تشيلي في تطبيق نظام القسائم التعليمية، والصين في حوكمة الاستثمار التعليمي، وجمهورية تركيا في موازنة التعليم الخاص والوطني. ويسعى البحث إلى كشف كيفية تأثير هذا النمط التعليمي في خلق فجوات طبقية تؤدي إلى ظهور ما يعرف بالانعزال التربوي أو الغيتوهات التعليمية (Educational Ghettos - EG) التي تفصل النخبة عن النسيج المجتمعي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى أن استمرار تسليع التعليم (COE) دون ضوابط تربوية صارمة يؤدي إلى تآكل التماسك الاجتماعي (SC) وإضعاف الانتماء الوطني، مما يستوجب وضع إطار تنظمي دولي يفرض المسؤولية الاجتماعية على المستثمرين. كما ستؤكد النتائج على ضرورة إعادة توجيه جزء من عوائد الاستثمار في التعليم الدولي لدعم جودة التعليم الحكومي لتحقيق العدالة والمساواة التعليمية.

1684. **العنوان:** "**حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص *(Public-Private Partnership - PPP)* في تشييد المدارس بجمهورية مصر العربية: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات المملكة المتحدة وجمهورية الهند وجمهورية البرازيل الاتحادية**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في التحديات المرتبطة بحوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership - PPP) كخيار استراتيجي لمواجهة عجز الموازنة في تمويل الأبنية التعليمية، وما يصاحب ذلك من مخاوف حول تسلل الخصخصة الخفية (Hidden Privatization - HP) إلى قطاع التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. يهدف البحث إلى تحليل نماذج عقود الشراكة وآليات التمويل المبتكرة كمتغير مستقل، وقياس أثرها على جودة الخدمة التعليمية وعدالة الوصول إليها كمتغير تابع، مع دراسة أثر الأطر التشريعية كمتغير وسيط. وتتحدد الحدود الموضوعية في المشروع القومي لبناء المدارس بنظام المشاركة، بينما تشمل الحدود البشرية والزمانية صانعي السياسات التعليمية والخبراء الاقتصاديين والمديرين في المدارس المشيدة حديثًا خلال العقد الأخير. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن (Descriptive Analytical Comparative Approach) لدراسة وتحليل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة المتحدة، وجمهورية الهند، وجمهورية البرازيل الاتحادية، لاستنباط أفضل الممارسات الدولية. وسوف يسلط البحث الضوء على تحليل تكلفة الفرصة البديلة والمخاطر المالية طويلة الأجل التي قد تقع على كاهل ميزانية الدولة المصرية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة صياغة إطار معياري محكم لحوكمة عقود الخصخصة الخفية (HP) يضمن سيادة الدولة الرقابية وحق المواطن في التعليم المجاني، مع وضع سقف محدد للأرباح الاستثمارية يمنع تحول المدارس الحكومية إلى مشروعات ربحية بحتة. كما ستؤكد النتائج على أهمية التوزيع الجغرافي العادل لهذه المدارس لضمان تكافؤ الفرص التعليمية بين الأقاليم المصرية المختلفة، وتوفير بدائل تمويلية مستدامة تحافظ على الهوية التربوية للمدرسة الحكومية المصرية.

1685. **العنوان:** "**الاقتصاد السياسي للتعليم الموازي (Shadow Education - SE) في جمهورية مصر العربية: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات جمهورية كوريا واليابان وجمهورية موريشيوس**"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول تضخم ظاهرة التعليم الموازي (Shadow Education - SE) المعروفة بالدروس الخصوصية في المجتمع المصري، وتحولها إلى نظام اقتصادي غير رسمي يتحدى سياسات الإصلاح التعليمي الرسمية. يهدف البحث إلى تحليل الاقتصاد السياسي لشبكات المصالح غير الرسمية كمتغير مستقل، وبحث مدى تأثير ضغوط جماعات المصالح (Interest Groups - IG) على تعثر استراتيجيات تطوير التعليم كمتغير تابع، مع دراسة البيئة التشريعية كمتغير وسيط. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة التدفقات المالية الضخمة لهذا القطاع وتأثيره على ميزانيات الأسر المصرية، في حين تشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب وأصحاب مراكز الدروس الخصوصية، وتغطي الحدود المكانية محافظات جغرافية متباينة في جمهورية مصر العربية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Approach) في التربية الدولية لدراسة استراتيجيات التعامل مع التعليم الموازي (SE) في جمهورية كوريا، واليابان، وجمهورية موريشيوس، وهي دول تتشابه في حدة الظاهرة وتختلف في سبل معالجتها. وسوف تبحث الدراسة في العلاقة الطردية بين نمو جماعات المصالح (IG) ومقاومة التغيير في منظومة التقييم والامتحانات الوطنية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تحديد حجم الاقتصاد الخفي للدروس الخصوصية، وتقديم استراتيجية بديلة تتجاوز المنطق الأمني نحو التقنين الضريبي والدمج المؤسسي لهذه المراكز. كما ستقترح النتائج آليات لتحويل الإنفاق العائلي من قطاع غير رسمي إلى قنوات شرعية تدعم الاقتصاد الوطني، من خلال توفير بدائل حكومية تنافسية تضمن جودة التعليم وتقلل من الاعتماد على التعليم الموازي (SE)لتحقيق العدالة التربوية المنشودة.

1686. **العنوان:** "**تأثير العولمة النيوليبرالية على سياسات إعداد المعلم في كليات التربية المصرية: دراسة نقدية مقارنة مع الولايات المتحدة وفنلندا وأستراليا**"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة الأكاديمية بالتحليل والنقد أثر توجهات العولمة النيوليبرالية (Neoliberal Globalization) على منظومة إعداد المعلم في كليات التربية بجمهورية مصر العربية، في ظل ضغوط دولية لتبني نماذج ترتكز على المعايير الصارمة، والمساءلة الأدائية، وربط المخرجات باحتياجات السوق الرأسمالي. تبرز المشكلة البحثية في مخاطر تهميش الأبعاد التربوية والإنسانية والرسالة الاجتماعية للمعلم لصالح تحويله إلى "فني منفذ" للسياسات، وهو ما يطرح تساؤلًا جوهريًا حول هوية المعلم المصري في القرن الحادي والعشرين. يمثل المتغير المستقل في الدراسة "سياسات إعداد المعلم المتأثرة بالنيوليبرالية"، بينما يمثل المتغير التابع "هوية المعلم المهنية" (Teacher Professional Identity) ودوره المجتمعي. يعتمد البحث المنهج النقدي المقارن (Critical Comparative Method) مع نماذج السوق في الولايات المتحدة وأستراليا، والنموذج الإنساني في فنلندا، لرصد الفجوات الفلسفية والتطبيقية. وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج كليات التربية ومعايير الجودة والاعتماد الحالية بمصر. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين استقلال برامج الإعداد وبين كفاءة المعلم كقائد تنويري. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج وطني مقترح لإعداد المعلم يوازن بين المتطلبات التقنية العالمية وبين الخصوصية الثقافية والرسالة التربوية للدولة المصرية، بما يحصن المنظومة من التبعية الفكرية العمياء للنماذج الغربية التي قد لا تستوعب تعقيدات السياق المحلي، ويضمن تخريج معلم قادر على صياغة عقول الأجيال القادمة بوعي وطني وإنساني متكامل.

1687. **العنوان:** "**الفجوة الرقمية وتكريس اللامساواة التعليمية في مصر في عصر رأسمالية المراقبة: دراسة مقارنة مع إستونيا وكندا وجنوب أفريقيا**"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في تداعيات التحول الرقمي السريع بالتعليم المصري على اتساع "الفجوة الرقمية" (Digital Divide)، ليس فقط من منظور الوصول للأجهزة (Access)، بل من منظور القدرة على الاستخدام الفعال في ظل نموذج "رأسمالية المراقبة" (Surveillance Capitalism) الذي تفرضه شركات التكنولوجيا الكبرى. تكمن المشكلة في أن الاعتماد الكلي على منصات الشركات العالمية قد يؤدي لتكريس اللامساواة الطبقية وانتهاك خصوصية البيانات التعليمية للطلاب المصريين. يمثل المتغير المستقل "الاعتماد على منصات التكنولوجيا العالمية"، بينما يمثل المتغير التابع "اللامساواة التعليمية" (Educational Inequality) وحماية البيانات الشخصية. يستخدم البحث المنهج المقارن مع إستونيا (كرائدة في الرقمنة الشاملة)، وكندا، وجنوب أفريقيا، لتحليل سياسات السيادة الرقمية. وتتحدد الحدود الموضوعية في مشروع التابلت ومنصات التعلم المطبقة بوزارة التربية والتعليم المصرية. ويهدف البحث لبيان أثر الفجوة الرقمية على تكافؤ الفرص التعليمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى أن الحلول التكنولوجية المستوردة قد تعمق التفاوت الطبقي ما لم تصاحبها سياسات حماية اجتماعية رقمية، مع تقديم مقترح استراتيجي لتعزيز "سيادة البيانات التعليمية الوطنية" عبر بناء منصات محلية مفتوحة المصدر، تقلل الارتهان للاحتكارات الدولية وتحمي بيانات الطلاب من الاستغلال التجاري، بما يتفق مع مبادئ العدالة الرقمية والتربية الدولية الحديثة.

1688. **العنوان:** **"دور القوة الناعمة للتعليم المصري في أفريقيا: تقييم العائد السياسي والاقتصادي للمنح الدراسية مقارنة مع الصين وتركيا وفرنسا"**

الموضوع: تستعرض هذه الدراسة دور التعليم كأداة استراتيجية ضمن "القوة الناعمة" (Soft Power) لجمهورية مصر العربية في القارة الأفريقية، باحثة في سبل استعادة الريادة التعليمية المصرية في ظل التنافس الدولي المحموم. تبرز المشكلة البحثية في غياب تقييم منهجي دقيق للعائد الجيوسياسي والاقتصادي لمنظومة المنح الدراسية والمبعوثين الوافدين، خاصة مع تصاعد أدوار قوى دولية أخرى. يمثل المتغير المستقل في البحث "سياسات الدبلوماسية التعليمية" (Education Diplomacy)، بينما يمثل المتغير التابع "المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لمصر في أفريقيا" وحوض النيل. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل استراتيجيات القوى المنافسة مثل الصين (معاهد كونفوشيوس)، وتركيا، وفرنسا. وتتحدد الحدود الموضوعية في برامج المنح المقدمة عبر الأزهر الشريف والجامعات المصرية للطلاب الأفارقة. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين جودة رعاية الطلاب الوافدين وبين تكوين تحالفات سياسية واقتصادية مستدامة مع دولهم الأصلية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم استراتيجية متكاملة لـ "إعادة هندسة منظومة الوافدين"، تضمن تحويل المنح التعليمية إلى استثمار بعيد المدى يخدم الأمن القومي المصري، عبر التركيز على التخصصات العلمية التي تلبي احتياجات التنمية في الأسواق الأفريقية، مما يعزز الدور القيادي التاريخي لمصر في القارة عبر بوابة المعرفة والدبلوماسية الأكاديمية.

1689. **العنوان:** **"تأثير هجرة الكفاءات الأكاديمية على جودة التعليم العالي وتنافسية الاقتصاد المصري: استراتيجيات التحول إلى (كسب العقول) مقارنة مع الهند وإيرلندا والفلبين"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية استراتيجية ترتبط بالأمن القومي المعرفي لمصر، وهي ظاهرة "هجرة العقول" (Brain Drain) للأكاديميين المصريين وأثرها على جودة البحث العلمي والقدرة التنافسية للاقتصاد القومي، مع بحث سبل التحول نحو نموذج "كسب العقول" (Brain Gain). تكمن المشكلة في النزيف المستمر للكوادر العلمية المتميزة نحو الخارج، مما يضعف رأس المال البشري (Human Capital) اللازم لخطط التنمية المستدامة. يمثل المتغير المستقل "الدوافع والسياسات المسببة لهجرة العقول"، بينما يمثل المتغير التابع "جودة التعليم العالي والتنافسية الاقتصادية" للدولة المصرية. يعتمد البحث المنهج المقارن لدراسة السياسات الناجحة في الهند، وإيرلندا، والفلبين في إدارة "الشتات العلمي" وتحويله لرافد وطني. وتتحدد الحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس والباحثين المصريين في الخارج. ويهدف البحث لبيان أثر تحسين بيئة العمل الأكاديمي والتعاون الدولي في الحد من التأثيرات السلبية للهجرة. ويتوقع أن تخلص الدراسة

إلى حزمة سياسات مبتكرة تشمل خلق برامج توأمة بحثية، وتفعيل دور العلماء المهاجرين في المشروعات القومية عبر آليات العمل عن بعد، واستثمار خبراتهم وتحويلاتهم المالية لدعم اقتصاد المعرفة المصري، بدلًا من الاكتفاء بالحلول الإدارية لتقييد السفر، بما يضمن تداولًا ذكيًا للعقول يخدم الطموحات المصرية في التربية الدولية والإدارة التعليمية.

1690. **العنوان:** **"اقتصاديات اللغة في التعليم المصري: هيمنة اللغات الأجنبية على سوق العمل وتهميش اللغة العربية: دراسة مقارنة مع فيتنام والمغرب وسويسرا"**

الموضوع: تستقصي هذه الدراسة قضية "اقتصاديات اللغة" (Economics of Language) في المجتمع المصري، باحثة في التفاوت الحاد في القيمة السوقية بين اللغات الأجنبية (الإنجليزية والألمانية) وبين اللغة العربية، وأثر ذلك على العدالة الاجتماعية والهوية الثقافية. تبرز المشكلة في تحول إجادة اللغات الأجنبية إلى شرط تعجيزي للترقي الاقتصادي، مما أدى لتهميش اللغة الوطنية في المدارس وخلق فجوة طبقية بين خريجي الأنظمة التعليمية المختلفة. يمثل المتغير المستقل "سياسات اقتصاديات اللغة وتوجهات سوق العمل"، بينما يمثل المتغير التابع "العدالة في سوق العمل" (Labor Market Equity) والحفاظ على الهوية الوطنية. يستخدم البحث المنهج المقارن مع فيتنام، والمغرب، وسويسرا، لتحليل كيفية إدارة التعددية اللغوية اقتصاديًا. وتتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الدولية والرسمية للغات بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان مخاطر ما يسمى بـ "الفصل العنصري اللغوي" (Linguistic Apartheid) الذي قد يقصي خريجي المدارس الحكومية من الوظائف القيادية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مقترح لسياسات لغوية وطنية تعزز مكانة العربية كلغة علم واقتصاد، مع ضمان تقديم تعليم لغات أجنبية عالي الجودة للجميع وليس للنخبة فقط، مما يحقق تكافؤ الفرص في سوق العمل المعولم ويحمي النسيج الاجتماعي والثقافي للدولة المصرية وفق رؤية التربية الدولية.

1691. **العنوان:** **"مواءمة مخرجات التعليم الفني المصري مع التقسيم الدولي للعمل (*International Division of Labor*): تحديات التصدير البشري مقارنة مع المكسيك وبولندا وبنغلاديش"**

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في سبل تعزيز تنافسية العمالة الفنية المصرية ضمن "التقسيم الدولي للعمل" (International Division of Labor)، ومواءمة مخرجات التعليم الفني مع احتياجات سلاسل التوريد العالمية وأسواق العمل الأوروبية والخليجية. تكمن المشكلة في الفجوة المهارية التي تعيق "التصدير البشري" المنظم وتحد من حراك العمالة المصرية دوليًا رغم جودة بعض المبادرات الحديثة. يمثل المتغير المستقل "سياسات تطوير التعليم الفني ونظام الجدارات"، بينما يمثل المتغير التابع "حراك العمالة الدولية" (International Labour Mobility) ومعدلات التحويلات النقدية. يعتمد البحث المنهج المقارن مع تجارب المكسيك، وبولندا، وبنغلاديش في دمج العمالة المحلية في الاقتصاد العالمي. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس التكنولوجيا التطبيقية ونماذج التعليم المزدوج بمصر. ويهدف البحث لبيان أثر الشراكات الاستراتيجية مع دول المقصد في رفع كفاءة الخريجين. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة تبني "معايير الجدارات الدولية" في المناهج الوطنية، وعقد اتفاقيات تدريب مسبق للسفر بالتعاون مع جهات اعتماد عالمية، مما يساهم في حل أزمة البطالة المحلية وزيادة العائد القومي من العملات الأجنبية، مع وضع ضوابط تضمن عدم تحول التعليم لمجرد مصنع للعمالة الرخيصة، بل وسيلة لتمكين العامل المصري تقنيًا واقتصاديًا ضمن الرؤية الاستراتيجية للإدارة التعليمية والتربية الدولية.

1692. **العنوان:** **"الحوكمة العالمية للتقييم وتأثير الاختبارات الدولية (*PISA/TIMSS*) على السيادة التربوية وتوجيه المناهج في مصر: دراسة نقدية مقارنة مع فنلندا وسنغافورة والبرازيل"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة بالتحليل النقدي تغلغل آليات "الحوكمة العالمية" (Global Governance) في التقييم التربوي، وأثر الاختبارات الدولية مثل (PISA) و (TIMSS) على استقلال "السيادة التربوية" وصنع المناهج في مصر. تبرز

المشكلة في الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية (مثل OECD) لتعديل النظم التعليمية الوطنية لتتوافق مع معاييرها التقنية، مما قد يؤدي لظاهرة "التدريس للاختبار" (Teaching to the Test) وتهميش الأهداف التربوية القومية. يمثل المتغير المستقل "المشاركة في أنظمة التقييم الدولية"، بينما يمثل المتغير التابع "السيادة التربوية الوطنية" (Educational Sovereignty) وتوجهات المناهج. يستخدم البحث المنهج النقدي المقارن مع فنلندا (التي تراجع ترتيبها رغم جودتها)، وسنغافورة، والبرازيل. وتتحدد الحدود الموضوعية في استراتيجيات تطوير التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين التصنيفات الدولية وبين جودة التعلم الحقيقية المرتبطة بالسياق المحلي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار وطني للتعامل الذكي مع هذه الاختبارات كأداة تشخيصية فقط، وضمان عدم انسياق المناهج خلف معايير تقنية قد تهمل المواد المعززة للهوية كالتاريخ واللغة، مع الحفاظ على حق الدولة المصرية في صياغة فلسفتها التربوية المستقلة بما يخدم مصالحها القومية في إطار التربية الدولية.

.1693 العنوان: "دور اتفاقية التجارة في الخدمات (*GATS*) في تحرير قطاع التعليم العالي بمصر: الفرص والمخاطر على الجودة والإنصاف مقارنة مع أستراليا وجنوب أفريقيا والنرويج"

الموضوع: تستعرض هذه الدراسة تداعيات انخراط التعليم العالي المصري في منظومة التجارة العالمية وفق "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات" (GATS)، باحثة في الفرص والمخاطر المترتبة على تحرير هذا القطاع أمام الاستثمارات العابرة للحدود. تكمن المشكلة في التحدي المتمثل في الموازنة بين جلب الخبرات الدولية والجامعات الأجنبية وبين الحفاظ على "الإنصاف الاجتماعي" (Social Equity) وحق المواطن في تعليم عالي الجودة وبأسعار عادلة. يمثل المتغير المستقل "بنود اتفاقية GATS وسياسات التحرير الاقتصادي للتعليم"، بينما يمثل المتغير التابع "جودة المخرجات التعليمية والعدالة في التوزيع" بين الفئات الاجتماعية. يعتمد البحث المنهج المقارن مع أستراليا (كنموذج للخصخصة الشاملة)، وجنوب أفريقيا، والنرويج (كمدافع عن مجانية التعليم). وتتحدد الحدود الموضوعية في الجامعات الخاصة والأهلية والدولية بمصر. ويهدف البحث لبيان أثر تحويل التعليم إلى "سلعة تجارية" على سيادة الدولة التنظيمية. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم توصيات لصانع القرار والمفاوض المصري لوضع ضوابط "حمائية" تضمن حق الدولة في الرقابة على الجودة والمصروفات، مع الحفاظ على التعليم كخدمة عامة ومسؤولية مجتمعية وليس تجارية محضة، بما يحقق توازنًا استراتيجيًا بين الانفتاح الاستثماري والعدالة الاجتماعية وفق معايير الإدارة التعليمية والتربية الدولية.

.1694 العنوان: "اقتصاديات التعليم الأخضر (*Green Education Economics*) في مصر: تحليل العائد من الاستثمار في المدارس المستدامة مقارنة مع ألمانيا وإندونيسيا وكوستاريكا"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في "اقتصاديات التعليم الأخضر" (Green Education Economics)، محللة الجدوى الاقتصادية للتحول نحو "المدارس المستدامة" في مصر كضرورة لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة. تبرز المشكلة في النظرة التقليدية التي ترى في التحول البيئي تكلفة باهظة، مما يستدعي تقديم حجة اقتصادية قوية لصناع القرار ترتكز على تحليل "التكلفة والعائد". يمثل المتغير المستقل "الاستثمار في البنية التحتية والمناهج الخضراء"، بينما يمثل المتغير التابع "التنمية الاقتصادية المستدامة" (Sustainable Development) وتوفير الطاقة. يستخدم البحث المنهج التحليلي المقارن مع ألمانيا، وإندونيسيا، وكوستاريكا، لتحليل وفورات الطاقة والصحة العامة الناتجة عن المدارس الصديقة للبيئة. وتتحدد الحدود الموضوعية في مشاريع الطاقة الشمسية وتدوير المخلفات بالمدارس المصرية. ويهدف البحث لبيان أثر اكتساب الطلاب لـ "المهارات الخضراء" على تنافسيتهم في سوق العمل المستقبلي. ومن المتوقع أن تظهر النتائج أن التكاليف الأولية للتحول يتم تعويضها عبر وفورات تشغيلية طويلة الأمد وتحسن في الصحة المدرسية، مما يقدم نموذجًا رياديًا للإدارة التعليمية المصرية يربط بين حماية البيئة وبين الكفاءة الاقتصادية والتربية الدولية، ويحول المؤسسة التعليمية إلى رافد أساسي للاقتصاد الأخضر الوطني.

1695. العنوان: "تأثير التمويل القائم على الأداء (*Performance-Based Funding*) في الجامعات المصرية على حرية البحث العلمي والعلوم الإنسانية: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة بالنقد والتحليل توجهات السياسة التعليمية في مصر نحو تبني نماذج "التمويل القائم على الأداء" (Performance-Based Funding)، والتي تربط ميزانيات الجامعات بمؤشرات كمية مثل التصنيفات الدولية والنشر في قواعد بيانات عالمية (Scopus/WoS). تبرز المشكلة البحثية في التداعيات السلبية المحتملة لهذا التوجه على "حرية البحث العلمي" (Academic Freedom) ومستقبل العلوم الإنسانية والاجتماعية التي لا تدر عائدًا ماليًا مباشرًا، مما يهدد بتهميش التخصصات التي تشكل الهوية والوعي القومي. يمثل المتغير المستقل "نمط التمويل القائم على الأداء"، بينما يمثل المتغير التابع "استقلالية البحث العلمي وتنوع الإنتاج المعرفي". يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) مع المملكة المتحدة، ونيوزيلندا، وهولندا، لرصد كيفية موازنة تلك الدول بين كفاءة الإنفاق وبين حماية العلوم الأساسية. وتتحدد الحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين تسليع البحث العلمي وبين تراجع جودة النقد الاجتماعي والفكري. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن اقتراح "نموذج تمويلي هجين" يوازن بين معايير الكفاءة المهنية المطلوبة عالميًا وبين ضرورة الحفاظ على التنوع الأكاديمي وحماية العلوم الإنسانية من الاندثار تحت وطأة ضغوط السوق، بما يضمن استدامة الرسالة التنويرية للجامعة في إطار التربية الدولية الحديثة.

1696. العنوان: "سياسات ريادة الأعمال في التعليم المصري: هل هي تمكين للشباب أم تكيف مع انسحاب الدولة؟ دراسة مقارنة مع رواندا وتشيلي وإستونيا"

الموضوع: تستقصي هذه الدراسة الأبعاد الفلسفية والاقتصادية للترويج لتعليم "ريادة الأعمال" (Entrepreneurship Education) في المنظومة التعليمية المصرية، كاستجابة لخطاب نيوليبرالي عالمي يحمل الفرد مسؤولية نجاحه الاقتصادي في ظل تراجع دور الدولة في التوظيف. تكمن المشكلة في التساؤل حول ما إذا كانت هذه السياسات تمثل "تمكينًا حقيقيًا" للشباب أم أنها مجرد آلية لـ "التكيف مع انسحاب الدولة" (State Withdrawal) من سوق العمل. يمثل المتغير المستقل "سياسات ومناهج تعليم ريادة الأعمال"، بينما يمثل المتغير التابع "معدلات التمكين الاقتصادي الفعلي والعدالة الاجتماعية". يستخدم البحث المنهج النقدي المقارن مع تجارب رواندا، وتشيلي، وإستونيا، لتحليل الفجوة بين الطموح النظري والواقع الاقتصادي. وتتحدد الحدود الموضوعية في مناهج الريادة بالمدارس والجامعات المصرية. ويهدف البحث لبيان أثر تحويل التعليم إلى أداة لحل أزمات الاقتصاد الكلي بصفة فردية. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة دمج مهارات الريادة مع سياسات اقتصادية داعمة للتشغيل، لضمان ألا يتحول التعليم الريادي إلى "وهم" يبيع الأمل دون أساس واقعي، مع تقديم رؤية متوازنة تربط بين المهارات الشخصية والمسؤولية الجماعية للدولة، بما يحقق التنمية المستدامة والعدالة وفق معايير الإدارة التعليمية والتربية الدولية.

1697. العنوان: "التنافسية العالمية واقتصاد المعرفة (*Knowledge Economy (KE*): موقع التعليم المصري في مؤشرات الابتكار العالمية وآليات التحسين في ضوء خبرات سنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في سبل انتقال النظام التعليمي المصري نحو اقتصاد المعرفة Knowledge Economy (KE) كهدف استراتيجي لتعزيز التنافسية الدولية، وذلك في ظل الحاجة لتحسين ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index (GII بوصفه المتغير التابع، بينما تُمثل السياسات التعليمية والبحثية الداعمة للابتكار المتغير المستقل. تبرز المشكلة في ضعف الروابط بين مخرجات التعليم وبين منظومة البحث والتطوير Research and Development (R&D) والصناعة، مما يعيق تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة، وهنا تظهر الشراكة بين المؤسسات

التعليمية والإنتاجية كمتغير وسيط. ويعتمد البحث المنهج المقارن CM (Comparative Method) مع تجارب سنغافورة، وكوريا الجنوبية، واليابان، لتحليل استراتيجيات العلوم والتكنولوجيا والابتكار Science, Technology, and Innovation (STI) المتبعة في تلك الدول، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) لتشخيص الفجوة في السياق المصري. وتتحدد الحدود الموضوعية في آليات التمويل ونظم التقييم الأكاديمي، بينما تشمل الحدود البشرية واضعي السياسات التعليمية والباحثين في مراكز التميز، وتغطي الحدود المكانية الجامعات المصرية ومؤسسات البحث العلمي. ويهدف البحث لبيان أثر تغيير نظم التقييم التعليمي من الحفظ إلى حل المشكلات في دفع عجلة الابتكار القومي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن رسم خارطة طريق تعتمد نموذج الحلزون الثلاثي THM (Triple Helix Model) لربط الجامعات بالقطاع الخاص والحكومة، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي التطبيقي، مما يضع الاقتصاد المصري على مسار النمو القائم على المعرفة، ويعزز من مكانة التعليم المصري كقاطرة للتنمية الشاملة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة للتربية الدولية.

.1698 **العنوان: "العمل الأكاديمي غير المستقر (*Precarious Academic Labor*) في الجامعات الخاصة والأهلية بمصر: تداعيات اقتصاديات العمل المرن على الجودة والأمان الوظيفي مقارنة مع الولايات المتحدة وكندا وألمانيا"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة ظاهرة "العمل الأكاديمي غير المستقر" (Precarious Academic Labor) وتفشي نظام العقود المؤقتة والانتداب بالساعة (Adjuncts) في الجامعات الخاصة والأهلية المصرية الحديثة. تكمن المشكلة في أن اقتصاديات "العمل المرن" المتبعة لتقليل التكاليف قد تؤدي إلى تآكل "الأمان الوظيفي" (Job Security) وإضعاف جودة التدريس والإشراف العلمي. يمثل المتغير المستقل "نمط التوظيف الأكاديمي غير المستقر"، بينما يمثل المتغير التابع "جودة المخرجات التعليمية والولاء المؤسسي"، وتعمل "التشريعات المنظمة للتعليم العالي الخاص" كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن مع الولايات المتحدة، وكندا، وألمانيا، لتحليل تداعيات "برولتاريا الأكاديميا" على البحث العلمي. وتتحدد الحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس المنتدبين والمؤقتين بالقطاع الخاص المصري. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين استقرار الكادر الأكاديمي وبين التميز المؤسسي. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى أن غياب الأمان الوظيفي يمثل تهديدًا لجودة التعليم العالي المصري وتنافسيته، وتقديم مقترح لتنظيم "كادر أكاديمي موحد" يضمن الحقوق المادية والأدبية للأساتذة، مما يحقق التوازن بين مرونة الإدارة التعليمية وبين متطلبات الجودة والعدالة الوظيفية في سياق التربية الدولية.

.1699 **العنوان: "المسؤولية الاجتماعية للشركات (*CSR*) للشركات متعددة الجنسيات في التعليم المصري: بين العمل الخيري واستراتيجيات التوغل السوقي مقارنة مع الهند ونيجيريا والبرازيل"**

الموضوع: تستعرض هذه الدراسة دور الشركات متعددة الجنسيات في تمويل التعليم المصري تحت مظلة "المسؤولية الاجتماعية للشركات" (CSR)، باحثة في الأهداف الحقيقية وراء هذه المبادرات. تبرز المشكلة في التباس الحدود بين العمل التنموي الخيري وبين استراتيجيات "التوغل السوقي" (Market Penetration) التي تستهدف بناء ولاء استهلاكي مبكر لدى الطلاب وتوجيه القيم التعليمية بما يخدم العلامات التجارية. يمثل المتغير المستقل "سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الدولية"، بينما يمثل المتغير التابع "استقلالية التعليم والسيادة التربوية الوطنية"، وتعد "برامج تدريب المعلمين وتجهيز المعامل" حدودًا موضوعية للدراسة. يعتمد البحث المنهج المقارن مع الهند، ونيجيريا، والبرازيل، لتحليل أطر حوكمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويهدف البحث لبيان أثر التمويل الخارجي المشروط على أولويات المنهج الوطني. ومن المتوقع أن يقدم البحث "مدونة سلوك وطنية" تنظم قبول التبرعات والشراكات الدولية، تضمن توافقها مع الأهداف القومية وتمنع تحول المدارس إلى منصات إعلانية، بما يحافظ على نزاهة العملية التعليمية واستقلاليتها في ظل الضغوط العالمية للخصخصة، وبما يتماشى مع مبادئ الإدارة التعليمية الرشيدة والتربية الدولية.

1700. **العنوان: "تأثير تقلبات سعر الصرف والتضخم على اقتصاديات الأسرة المصرية والقرارات التعليمية: دراسة في مرونة الطلب على التعليم الخاص مقارنة مع لبنان وتركيا والأرجنتين"**

الموضوع: تستقصي هذه الدراسة تأثير "الضغوط الاقتصادية الكلية" (Macroeconomic Pressures)، المتمثلة في التضخم وتقلبات سعر صرف العملة، على "سلوك المستهلك التعليمي" وقرارات الإنفاق لدى الأسر المصرية، خاصة الطبقة المتوسطة. تكمن المشكلة في رصد التحولات في مرونة الطلب على التعليم الخاص والدروس الخصوصية، وما قد يترتب عليها من ظاهرة "الهجرة العكسية" نحو التعليم الحكومي نتيجة تآكل القوة الشرائية. يمثل المتغير المستقل "معدلات التضخم وتقلب سعر الصرف"، بينما يمثل المتغير التابع "القرارات التعليمية للأسرة" (التحويل، تقليل الإنفاق، اختيار التخصصات). يستخدم البحث المنهج الاقتصادي المقارن مع دول تعاني من أزمات عملة مشابهة وهي لبنان، وتركيا، والأرجنتين. ويهدف البحث لبيان أثر الأزمات المالية على جودة الاستثمار في رأس المال البشري. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم توصيات لوزارة التربية والتعليم للاستعداد لاستيعاب التدفقات الطلابية الجديدة، ووضع ضوابط عادلة لزيادة المصروفات في المدارس الخاصة توازن بين تكاليف التشغيل وبين قدرة الأسر، مما يحمي الحق في التعليم من التقلبات السوقية العنيفة، ويعزز من قدرة الإدارة التعليمية على إدارة الأزمات الاقتصادية بكفاءة اجتماعية وفق رؤية التربية الدولية.

1701. **العنوان: "سياسات التمويل بالمشاركة (*Cost-Sharing*) في التعليم العالي الحكومي بمصر: دراسة تحليلية للتوسع في البرامج الخاصة وتأثيره على العدالة الاجتماعية مقارنة مع الصين وروسيا وكينيا"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة بالتحليل سياسات "التمويل بالمشاركة" (Cost-Sharing) المتمثلة في توسع الجامعات الحكومية المصرية في طرح "البرامج الخاصة بمصروفات" لتعويض نقص الموازنات العامة. تبرز المشكلة البحثية في نشوء "مسارين تعليميين" داخل الجامعة الحكومية الواحدة، مما يطرح تساؤلات جوهريًا حول مبدأ "العدالة الاجتماعية" (Social Justice) وتكافؤ الفرص التعليمية. يمثل المتغير المستقل "التوسع في البرامج الخاصة والساعات المعتمدة بمصروفات"، بينما يمثل المتغير التابع "الإنصاف والعدالة في الحصول على جودة تعليمية"، وتتحدد الحدود الموضوعية في كليات القطاع الطبي والهندسي. يعتمد البحث المنهج المقارن مع تجارب الصين، وروسيا، وكينيا في الخصخصة الجزئية للتعليم العالي الحكومي. ويهدف البحث لبيان مخاطر ما يسمى بـ "الخصخصة من الداخل" (Internal Privatization) على حق الفئات الأقل دخلًا في التعليم المتميز. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم مقترحات لإنشاء صناديق تكافل وتقديم منح للمتفوقين غير القادرين للالتحاق بهذه البرامج، بما يحافظ على دور الجامعة الحكومية كرافعة للحراك الاجتماعي والعدالة المعرفية، ويضمن استدامة تمويل التعليم دون الإخلال بالالتزامات الدستورية والتربوية الدولية تجاه المجتمع المصري.

1702. **العنوان: "اقتصاديات التعليم المبكر (*Early Childhood Education*) في مصر: تحليل العائد على الاستثمار ودور القطاع الخاص مقارنة مع الدول الاسكندنافية وفرنسا والولايات المتحدة"**

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في "اقتصاديات التعليم المبكر" (Early Childhood Education) في مصر، من خلال تحليل "العائد على الاستثمار" (ROI) طويل المدى ودور الشراكة مع القطاع الخاص في سد فجوة التمويل. تكمن المشكلة في تدني نسب الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال وضعف جودة الحضانات التابعة للقطاع غير المنظم، مما يؤدي لهدر في قدرات رأس المال البشري في مراحل لاحقة. يمثل المتغير المستقل "الاستثمار في التعليم المبكر وتطوير بنيته التحتية"، بينما يمثل المتغير التابع "التنمية البشرية طويلة المدى والجاهزية المدرسية للطلاب". يستخدم البحث المنهج المقارن مع النموذج الاسكندنافي، والفرنسي، والأمريكي، لبيان كيفية تنظيم هذا القطاع اقتصاديًا. وتتحدد الحدود الموضوعية في مرحلة ما

قبل المدرسة بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان الجدوى الاقتصادية للتوسع الحكومي في هذا القطاع لخفض تكاليف التعليم العلاجي ومعدلات الجريمة مستقبلًا. ويتوقع أن يقدم البحث دراسة جدوى استراتيجية تثبت أن كل جنيه يستثمر في الطفولة المبكرة يوفر أضعافه في ميزانيات الدولة اللاحقة، مع اقتراح نموذج شراكة مبتكر يسمح للقطاع الخاص بالمساهمة تحت إشراف تربوي صارم، بما يحقق أهداف التربية الدولية في بناء أساس معرفي متين للأجيال القادمة.

1703. **العنوان:** **"دور النقابات والروابط المهنية للمعلمين في صياغة السياسات التعليمية في مصر: منظور الاقتصاد السياسي لعلاقات العمل مقارنة مع تونس وجنوب أفريقيا والمكسيك"**

الموضوع: تستعرض هذه الدراسة دور التنظيمات النقابية للمعلمين في مصر كفاعل أساسي في عملية "صياغة السياسات التعليمية" (Policy Making)، وذلك من منظور الاقتصاد السياسي لعلاقات العمل. تبرز المشكلة البحثية في محدودية الدور الحالي للنقابات وتهميشها في مفاوضات الأجور وتطوير النظم التربوية، رغم كون المعلمين الكتلة الوظيفية الأكبر في الدولة. يمثل المتغير المستقل "ديناميات علاقات العمل والتمثيل النقابي"، بينما يمثل المتغير التابع "الوضع الاقتصادي والمهني للمعلم" وجودة مخرجات الإصلاح. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) مع نماذج نقابية قوية ومؤثرة في تونس، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، لتحليل أطر التفاوض الجماعي. وتتحدد الحدود الموضوعية في نقابة المهن التعليمية وقوانين الكادر بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين استقلالية العمل النقابي وبين كفاءة المنظومة التعليمية واستقرارها. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى أن التمثيل النقابي الديمقراطي هو الشريك الاستراتيجي لإنجاح الإصلاح وليس معوقًا له، مع التأكيد على أن تحسين الأوضاع المالية للمعلمين عبر آليات تشاركية هو المدخل الوحيد للقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، وتحقيق التوازن بين مطالب العاملين وأهداف الدولة في الإدارة التعليمية والتربية الدولية.

1704. **العنوان:** **"تأثير النزاعات الإقليمية والحروب على موازنة التعليم *(Education Budget - EB)* والإنفاق العام بجمهورية مصر العربية: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وجمهورية بولندا"**

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول الضغوط المتزايدة التي تفرضها النزاعات الجيوسياسية والأزمات الحدودية المحيطة بجمهورية مصر العربية على أولويات الإنفاق العام، وما قد تسببه من مزاحمة لمخصصات قطاع التعليم في الموازنة العامة للدولة. يهدف البحث إلى استقصاء العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في حدة النزاعات الإقليمية والحروب، وبين المتغير التابع وهو موازنة التعليم (Education Budget - EB) وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، مع اعتبار السياسات المالية للدولة متغيرًا وسيطًا في مواجهة الأزمات. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل اقتصاديات التعليم وقت الأزمات وآليات حماية رأس المال البشري، بينما تشمل الحدود البشرية والزمانية صانعي القرار المالي والتربوي بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، خلال العقد الأخير الذي شهد تحولات إقليمية كبرى. يستخدم البحث المنهج الوصفي المقارن (Descriptive Comparative Approach) في تخصص التربية الدولية لرصد وتحليل استراتيجيات التمويل المرن في دول جوار الأزمات وهي المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية بولندا، وذلك لاستلهام نماذج ناجحة في الصمود التربوي. وسوف يبحث الموضوع في مدى قدرة الدولة المصرية على موازنة المتطلبات الأمنية مع ضرورة استمرار الاستثمار في التعليم كأداة لمواجهة التطرف وتحقيق الاستقرار المجتمعي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تقديم إطار مقترح لنموذج تمويل التعليم المرن (Flexible Education Finance - FEF) الذي يحمي الحقوق التعليمية من سياسات التقشف الناتجة عن الاضطرابات السياسية. كما ستؤكد النتائج على أن موازنة التعليم (EB) تمثل خط

الدفاع الأول عن الأمن القومي الشامل، مما يتطلب تشريعات دولية ووطنية تضمن استدامة تمويل القطاع التربوي بجمهورية مصر العربية حتى في أحلك الظروف الجيوسياسية، لضمان عدم تراجع مؤشرات التنمية البشرية.

.1705 **العنوان:** "العولمة الثقافية وتحديات تدريس التاريخ والعلوم الاجتماعية في المدارس الدولية بمصر: صراع الروايات والمناهج مقارنة مع الهند واليابان وألمانيا"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في تحديات الحفاظ على الهوية الوطنية داخل المدارس الدولية في مصر في ظل "العولمة الثقافية" (Cultural Globalization)، حيث تُدَرّس مناهج للتاريخ والعلوم الاجتماعية قد تتبنى "روايات غربية المركز" (Eurocentric Narratives) تتعارض مع السردية الوطنية. تبرز المشكلة في احتمالية تعرض الطلاب لاغتراب ثقافي أو تشوه في الوعي التاريخي نتيجة تغييب الرواية الوطنية في المناهج الأجنبية. يمثل المتغير المستقل "محتوى مناهج العلوم الاجتماعية الدولية"، بينما يمثل المتغير التابع "تشكيل الوعي التاريخي" (Historical Consciousness) والانتماء لدى الطلاب. يعتمد البحث المنهج المقارن مع الهند، واليابان، وألمانيا، لتحليل كيفية فرض هذه الدول لسيادتها المعرفية على مواد الهوية. وتتحدد الحدود الموضوعية في نظم (IG, SAT, IB) بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان أثر توحيد سرديات الهوية على التماسك الاجتماعي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة فرض "السيادة التربوية" عبر إلزام كافة المدارس الدولية بتدريس التاريخ والجغرافيا من مصادر وطنية معتمدة، لضمان تخريج "نخبة مستقبلية" منفتحة عالميًا ولكنها متجذرة وطنيًا، مما يعزز أمن الدولة الثقافي في مواجهة سيولة الهويات التي تفرضها التربية الدولية المعاصرة.

.1706 **العنوان:** "اقتصاديات التعليم عن بعد (*Distance Education*) والمنصات الرقمية في الجامعات المصرية: تحليل الكفاءة والتكلفة والعدالة مقارنة مع المملكة المتحدة والهند وأستراليا"

الموضوع: تستعرض هذه الدراسة النموذج الاقتصادي لـ "التعليم عن بعد" (Distance Education) والجامعات الإلكترونية في مصر، محللة هياكل التكلفة والعائد في ظل التحول الرقمي الشامل. تكمن المشكلة في الموازنة بين تكلفة التأسيس التكنولوجي الباهظة وبين تحقيق "الكفاءة الاقتصادية" (Economic Efficiency) وضمان "عدالة الوصول" للفئات محدودة الدخل. يمثل المتغير المستقل "هيكل التكلفة والعائد للمنصات الرقمية"، بينما يمثل المتغير التابع "كفاءة المنظومة التعليمية وديمقراطية المعرفة". يستخدم البحث المنهج المقارن مع الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة، والهند، وأستراليا، لبيان كيفية تقليل "التكلفة الحدية" للطالب الواحد عبر التوسع الرقمي. وتتحدد الحدود الموضوعية في الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني والمنصات الجامعية الحكومية. ويهدف البحث لبيان أثر الرقمنة في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب دون المساس بجودة التعلم. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج لتسعير الخدمات التعليمية الرقمية يراعي البعد الاجتماعي، مع اقتراح آليات لتمويل البنية التحتية المعلوماتية، مما يحقق استدامة اقتصادية للجامعات المصرية ويعزز قدرتها على المنافسة في سوق التعليم العالي العالمي وفق معايير الإدارة التعليمية والتربية الدولية.

.1707 **العنوان:** "دور التعليم في تعزيز المرونة الاقتصادية (*Economic Resilience*) للمجتمعات الريفية في مصر: فاعلية برامج التعليم المجتمعي والتدريب الحرفي مقارنة مع الصين وبنغلاديش وإثيوبيا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة دور التعليم غير النظامي والتدريب الحرفي كأداة لتعزيز "المرونة الاقتصادية" (Economic Resilience) للأسر الريفية في مصر، وتحويل المؤسسة التعليمية إلى محرك للتنمية المحلية. تبرز المشكلة في فجوة المهارات في المناطق الريفية واعتماد التعليم التقليدي على شهادات لا تلبي احتياجات سوق العمل المحلي، مما يفاقم الفقر الريفي. يمثل المتغير المستقل "برامج التعليم المجتمعي والتدريب المهني"، بينما يمثل المتغير التابع "تنويع مصادر دخل الأسرة والقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية". يعتمد البحث المنهج المقارن مع تجارب الصين، وبنغلاديش (نموذج جرامين)، وإثيوبيا في ربط التعليم بسلاسل القيمة الزراعية. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس الفصل الواحد ومراكز

التدريب المهني بالقرى المصرية. ويهدف البحث لبيان أثر التعليم القائم على المهارات في خلق جيل من "رواد الأعمال الريفيين". ومن المتوقع أن يسفر البحث عن تقديم نموذج لربط المناهج بالاحتياجات الاقتصادية للمجتمع المحيط (الحرف، الزراعة الذكية)، مما يحول التعليم من وسيلة للحصول على وظيفة حكومية إلى أداة لتمكين المجتمعات المحلية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية في ضوء أهداف التنمية المستدامة والتربية الدولية.

.1708 **العنوان: "حوكمة وكالات التصنيف العالمية (*Global Ranking Agencies*) وتأثيرها على أولويات البحث العلمي في الجامعات المصرية: دراسة نقدية لاقتصاديات السمعة مقارنة مع ماليزيا والبرازيل وروسيا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي لظاهرة تهافت الجامعات المصرية على "التصنيفات العالمية" (مثل QS و THE) وما تخلقه من "اقتصاديات السمعة" (Reputation Economics) التي قد تحرف مسار البحث العلمي عن احتياجات المجتمع المحلي. تكمن المشكلة في توجيه الموارد المالية والبشرية نحو معايير تقنية (مثل النشر الدولي بالإنجليزية) قد لا تساهم مباشرة في حل مشكلات الصناعة أو المجتمع بجمهورية مصر العربية. يمثل المتغير المستقل "حوكمة وكالات التصنيف ومعاييرها"، بينما يمثل المتغير التابع "الرسالة الاجتماعية للجامعة" (University Social Responsibility) وأولويات البحث العلمي. يستخدم البحث المنهج المقارن مع ماليزيا، والبرازيل، وروسيا، لتحليل كيفية بناء "نظم تصنيف وطنية" موازية. وتتحدد الحدود الموضوعية في سياسات مكافآت النشر وقواعد الترقيات الأكاديمية. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين استقلال القرار البحثي وبين جودة التنمية الوطنية. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة التعامل مع التصنيفات الدولية بذكاء استراتيجي، مع بناء نظام تصنيف وطني يعطي وزنًا كبيرًا لخدمة المجتمع، لضمان توجيه المعرفة لخدمة الاقتصاد القومي وليس فقط لرفع مؤشرات السمعة العالمية، وبما يتسق مع مبادئ الإدارة التعليمية والتربية الدولية.

.1709 **العنوان: "تحليل السياسات الضريبية (*Tax Policies*) المطبقة على قطاع التعليم الخاص في مصر: التوازن بين تحفيز الاستثمار والعدالة التوزيعية مقارنة مع السويد والولايات المتحدة وباكستان"**

الموضوع: تستعرض هذه الدراسة "السياسات الضريبية" (Tax Policies) الموجهة نحو قطاع التعليم الخاص (الأساسي والجامعي) في مصر، باحثة في الإشكالية القائمة بين اعتبار هذا القطاع نشاطًا خدميًا (أو غير هادف للربح نظريًا) وبين واقع الربحية العالية التي يحققها. تكمن المشكلة في غياب التوازن بين تقديم حوافز للمستثمرين لضمان جودة التعليم وبين تحقيق "العدالة التوزيعية" (Distributive Justice) التي تقتضي مساهمة القطاعات الرابحة في تمويل الخدمات العامة. يمثل المتغير المستقل "الأطر التشريعية والضريبية الحالية"، بينما يمثل المتغير التابع "إيرادات الدولة والعدالة الاجتماعية والتمويل التعليمي". يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) مع تجارب دولية متباينة، تشمل السويد (التي منعت التربح في المدارس المستقلة)، والولايات المتحدة، وباكستان، لتحليل آليات فرض الضرائب على الأرباح الموزعة. وتتحدد الحدود الموضوعية في اللوائح المنظمة للضرائب على المؤسسات التعليمية الخاصة بجمهورية مصر العربية. ويهدف البحث لبيان أثر الحوكمة الضريبية في تقليل الفجوات الطبقية التعليمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن اقتراح "نظام ضريبي تصاعدي" يربط الإعفاءات بحجم "المنح الاجتماعية" التي تقدمها المؤسسة للطلاب غير القادرين، وفرض ضرائب تصاعدية تضمن توجيه جزء من فوائض التعليم الخاص لدعم وتطوير جودة التعليم العام، بما يحقق التوازن الاستراتيجي بين حرية الاستثمار والمسؤولية القومية في إطار التربية الدولية.

.1710 **العنوان: "استراتيجيات التسويق التربوي (*Educational Marketing*) للجامعات المصرية لجذب الطلاب الوافدين: تحليل التنافسية السعرية والنوعية في السوق الإقليمي مقارنة مع الأردن وتركيا وقبرص"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة تقييم "استراتيجيات التسويق التربوي" (Educational Marketing) التي تتبناها الجامعات المصرية لتعزيز مكانتها في سوق الطلاب الوافدين، كرافد أساسي للدخل القومي والعملة الصعبة. تبرز المشكلة في حاجة مصر للانتقال من نموذج جذب الطلاب بناءً على "رخص الرسوم" إلى نموذج يعتمد على "الجودة والاعتماد الدولي" في ظل منافسة إقليمية شرسة. يمثل المتغير المستقل "استراتيجيات التسويق والسياسات السعرية النوعية"، بينما يمثل المتغير التابع "القدرة التنافسية" (Competitive Advantage) وزيادة حصة مصر السوقية إقليميًا. يستخدم البحث المنهج المقارن مع منافسين إقليميين مباشرين هم الأردن، وتركيا، وقبرص، لتحليل عناصر المزيج التسويقي التعليمي المتبع في كل منها. وتتحدد الحدود الموضوعية في مبادرات ومنصات "ادرس في مصر" والخدمات اللوجستية المصاحبة لها. ويهدف البحث لبيان العلاقة بين تحسين "الحياة الجامعية" والاعتراف الدولي بالبرامج وبين استدامة تدفق الطلاب الوافدين. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى صياغة استراتيجية تسويقية متكاملة تركز على "التمايز النوعي"، وتطوير خدمات الإقامة والترفيه والدمج الثقافي، وربط الجامعات المصرية باتفاقيات تبادل عالمية، مما يحول مصر إلى "وجهة تعليمية إقليمية" (Regional Education Hub) تساهم بقوة في اقتصاد المعرفة وفق رؤية الإدارة التعليمية والتربية الدولية.

ثامن عشر: اقتصاديات التعليم الدولي وسوق العمل المستقبلي

1711. **العنوان:** "العائد الاقتصادي للاستثمار في برامج التعليم الأخضر (*Green Education*) بالمدارس الفنية المصرية ومواءمتها مع وظائف الاقتصاد الدائري: دراسة استشرافية مقارنة"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول الفجوة بين مخرجات التعليم الفني الحالي في مصر ومتطلبات "الاقتصاد الدائري" (Circular Economy (CE الناشئ عالميًا، والذي يتطلب مهارات نوعية جديدة تختلف عن الاقتصاد الخطي التقليدي. يهدف البحث إلى قياس العائد الاقتصادي المتوقع من دمج برامج التعليم الأخضر، كمتغير مستقل، في تحسين القابلية للتوظيف في "الوظائف الخضراء" Green Jobs كمتغير تابع، مع التركيز على قطاعات الطاقة المتجددة وإدارة المخلفات. يستخدم البحث المنهج الاستشرافي المقارن، مستفيدًا من تجارب دول رائدة مثل ألمانيا (نظام التدريب المزدوج المستدام)، والصين (التحول الصناعي الأخضر)، والدنمارك. الحدود الموضوعية تشمل المدارس الفنية الصناعية والزراعية، بينما الحدود البشرية تشمل الطلاب وأرباب العمل في القطاعات البيئية. يسعى البحث لتحليل تكلفة الفرصة البديلة للاستمرار في المناهج التقليدية مقابل التحديث، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى أن الاستثمار في المهارات الخضراء يقلل من معدلات البطالة الهيكلية طويلة الأمد ويزيد من تنافسية العامل المصري في السوقين المحلي والدولي، مع تقديم نموذج مقترح لتمويل هذه البرامج عبر الشراكة مع القطاع الخاص المستفيد من مخرجاتها.

1712. **العنوان:** "اقتصاديات تدويل التعليم العالي عبر الفروع الدولية للجامعات (*IBCs*) في العاصمة الإدارية الجديدة: تحليل التكلفة والعائد وتوطين المعرفة مقارنة مع التجربة الماليزية والإماراتية والقطعية"

الموضوع: يناقش البحث الجدوى الاقتصادية لنموذج "الفروع الدولية للجامعات" International Branch Campuses (IBCs)) في مصر، ومدى مساهمتها في الاقتصاد القومي مقابل التدفقات المالية للخارج. المشكلة تكمن في تحديد ما إذا كانت هذه الفروع تعمل كأدوات لـ "توطين المعرفة" Knowledge Localization أم مجرد استنزاف للعملة الصعبة. المتغير المستقل هو السياسات الاقتصادية المنظمة لعمل هذه الفروع، والمتغير التابع هو العائد الاقتصادي المباشر (رسوم، سياحة تعليمية) وغير المباشر (نقل التكنولوجيا، جودة الخريج). يعتمد البحث المنهج المقارن التحليلي مع تجارب ماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، وقطر. الحدود الموضوعية تشمل الجامعات المستضافة بالعاصمة الإدارية. يسعى البحث لتقييم أثر هذه الكيانات على سوق العمل المستقبلي للمهن العليا. من المتوقع أن تكشف الدراسة عن ضرورة تعديل عقود الشراكة لضمان نسبة أعلى من الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) داخل مصر، وربط التخصصات الممنوحة بخطط

التنمية المستدامة المصرية 2030 لضمان أن العائد الاقتصادي يصب في صالح الاقتصاد الوطني وليس فقط المؤسسات الأم.

1713. **العنوان: "تأثير (اقتصاد المنصات) *Platform Economy* على تغيير هيكل المهارات المطلوبة لخريجي الكليات النظرية في مصر: دراسة في اقتصاديات التعليم والعمل الحر مقارنة مع الهند والفلبين وإستونيا"**

الموضوع: ترصد الدراسة التحولات الجذرية التي يفرضها "اقتصاد المنصات" Platform Economy (العمل الحر، العمل عن بعد) على مستقبل خريجي الكليات النظرية (تجارة، حقوق، آداب) في مصر، والذين يعانون من بطالة مقنعة. المشكلة البحثية تتحدد في ضعف مواءمة المناهج الحالية مع مهارات "اقتصاد الأعمال المستقلة" Gig Economy. يهدف البحث إلى دراسة تأثير التدريب على المهارات الرقمية والمرنة كمتغير مستقل، على الدخل المتوقع وفرص العمل عبر الحدود كمتغير تابع. المنهج المستخدم هو المقارن، بالنظر لتجارب الهند (تصدير خدمات التكنولوجيا)، والفلبين (العمل الحر الإداري)، وإستونيا (المواطنة الرقمية). الحدود البشرية خريجو الجامعات الحكومية. يتوقع أن يقدم البحث إطارًا مقترحًا لدمج "الشهادات المصغرة" Micro-credentials في التعليم الجامعي، مما يرفع من القيمة الاقتصادية للخريج المصري في السوق العالمي الافتراضي، ويحول فائض العمالة المتعلمة من عبء محلي إلى مصدر للدخل القومي بالعملات الأجنبية.

1714. **العنوان: "فجوة المهارات الرقمية المتقدمة (*Advanced Digital Skills Gap*) وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعهيد بمصر: دراسة تحليلية مقارنة مع بولندا وفيتنام وأيرلندا"**

الموضوع: تتناول الدراسة العلاقة بين جودة التعليم التكنولوجي في مصر وقدرة الدولة على جذب "الاستثمار الأجنبي المباشر" FDI (Foreign Direct Investment) في قطاع تكنولوجيا المعلومات وخدمات التعهيد. المشكلة تكمن في نقص الكوادر المؤهلة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني رغم وفرة الخريجين. المتغير المستقل هو مستوى المهارات الرقمية المتقدمة لدى الخريجين، والمتغير التابع هو حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية في قطاع التكنولوجيا. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن مع بولندا، وفيتنام، وأيرلندا. الحدود الموضوعية تشمل كليات الحاسبات والذكاء الاصطناعي. يهدف البحث لتحليل تكلفة إعادة تأهيل الخريجين التي تتحملها الشركات وتأثيرها على تنافسية مصر. من المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة تبني نماذج تعليمية مرنة بالشراكة مع الشركات العالمية لتقليل "فجوة المهارات" Skills Gap، مما يعزز موقع مصر كمركز إقليمي لتصدير الخدمات الرقمية عالية القيمة.

1715. **العنوان: "اقتصاديات هجرة الكفاءات الطبية (*Medical Brain Drain - MBD*) من جمهورية مصر العربية: تحليل العائد المفقود وسياسات الاستبقاء التعليمية والمهنية في التربية الدولية مقارنة بخبرات جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية باكستان الإسلامية والمملكة المتحدة"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في النزيف الحاد للكوادر الطبية المؤهلة في المجتمع المصري، مما يشكل إهدارًا ضخمًا للاستثمار الحكومي في التعليم الطبي العالي وفقدانًا لما يسمى العائد على الاستثمار (Return on Investment - ROI) في رأس المال البشري. يهدف البحث إلى تحليل الدوافع الاقتصادية والتربوية لظاهرة هجرة الكفاءات الطبية (Medical Brain Drain - MBD) كمتغير مستقل، وقياس أثرها على جودة الخدمة الصحية واستدامة سوق العمل الطبي كمتغير تابع، مع دراسة سياسات الاستبقاء (Retention Policies - RP) كمتغير وسيط. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في حساب التكلفة الاقتصادية لإعداد الطبيب في كليات الطب المصرية مقابل القيمة المضافة المفقودة نتيجة الهجرة، بينما تشمل الحدود البشرية خريجي كليات الطب والمستشفيات الجامعية، وتغطي الحدود المكانية النطاق الجغرافي لجمهورية مصر العربية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي المقارن (Descriptive Comparative Approach) في تخصص التربية الدولية، مستعرضًا تجارب دول مصدرة للأطباء مثل جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية باكستان الإسلامية، وتجربة

المملكة المتحدة كدولة جاذبة ومنظمة لهذه التدفقات. وسوف تبحث الدراسة في العلاقة بين جودة بيئة التدريب والعمل وبين قرار الهجرة الدائمة، مع التركيز على مفهوم تداول العقول (Brain Circulation - BC) كبديل للهجرة الكلية. ومن المتوقع أن تخلص نتائج البحث إلى ضرورة صياغة نموذج اقتصادي جديد يتضمن فرض "رسوم تعليمية" أو ضرائب تعويضية على عقود العمل الدولية، بالتوازي مع تحسين حوافز الاستبقاء (RP) المادية والمهنية. كما ستوصي النتائج بتطوير برامج تدريب مستمرة تربط الطبيب المصري بالمنظومة الوطنية حتى في حالة العمل بالخارج، لضمان استرداد العائد على الاستثمار (ROI) التعليمي وحماية الأمن الصحي القومي لجمهورية مصر العربية.

1716. **العنوان:** **"سياسات الاعتمادات الدولية بالمدارس الخاصة في جمهورية مصر العربية كآلية للفرز الطبقي وأثرها على الحراك الاجتماعي: دراسة مقارنة لتجارب جمهورية تشيلي والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تركيا"**

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استقصاء التداعيات السوسيولوجية لانتشار النماذج التعليمية العابرة للحدود، وذلك عبر تحليل العلاقة بين الحصول على الاعتمادات الدولية، الاعتمادات الدولية (International Accreditations - IA) مثل البكالوريا الدولية (International Baccalaureate - IB) والدبلومة الأمريكية والثانوية الإنجليزية كمتغير مستقل، وبين فرص تحقيق الحراك الاجتماعي، الحراك الاجتماعي (Social Mobility - SM) والوصول للمراكز القيادية كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات حيوية تشمل اللامساواة الاجتماعية، اللامساواة الاجتماعية (Social Inequality - SI)، وتكلفة التدويل التعليمي، والقدرة التنافسية في سوق العمل العالمي. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل تجارب جمهورية تشيلي في خصخصة التعليم، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية تركيا، للوقوف على كيفية تأثير أنماط التعليم الدولي في إعادة إنتاج النخب الاقتصادية. تبرز مشكلة البحث في تحول التعليم الدولي في مصر إلى أداة للفرز الطبقي نتيجة التكاليف الباهظة، مما يهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة اقتصاديات التربية الدولية والعدالة التوزيعية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب وخريجي المدارس الدولية والخاصة بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية بين نوع الاعتماد التعليمي وبين اتساع الفجوة في الحراك المهني والمجتمعي. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى تقديم مقترحات تنظيمية لسياسات حوكمة التعليم الدولي تضمن فرض حصص للمنح الدراسية للمتفوقين ومعادلة الجدارات المهنية، بما يحد من التأثيرات السلبية لسلعنة التعليم ويحقق التوازن بين الجودة العالمية والعدالة الاجتماعية الوطنية وفق رؤية التربية الدولية (IE).

1717. **العنوان:** **"أثر الأتمتة والذكاء الاصطناعي (*Artificial Intelligence - AI*) على مستقبل الوظائف الإدارية لخريجي التعليم التجاري في جمهورية مصر العربية: سيناريوهات استشرافية عام 2040 في ضوء خبرات كوريا الجنوبية واليابان وسنغافورة"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل تداعيات الأتمتة (Automation) والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) كمتغير مستقل، على هيكل سوق العمل المصري وتأثير ذلك على معدلات توظيف خريجي التعليم الفني التجاري والجامعي كمتغير تابع، مع رصد دور المهارات الرقمية كمتغير وسيط. تنبع المشكلة البحثية من الفجوة المتزايدة بين مخرجات التعليم التجاري التقليدي والتحولات التكنولوجية المتسارعة التي تهدد باختفاء الوظائف المكتبية الروتينية. يتبع البحث المنهج الاستشرافي المقارن (Comparative Prospective Method) لتحليل تجارب دول رائدة في التحول الرقمي وهي كوريا الجنوبية، واليابان، وسنغافورة، لاستخلاص الدروس المستفادة وتطبيقها في السياق المصري. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة مناهج التعليم التجاري (المدارس الثانوية الفنية وكليات التجارة)، بينما تقتصر الحدود البشرية على الخريجين والخبراء التربويين والمخططين في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يسعى البحث لإبراز العلاقة الطردية بين تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) والحاجة إلى إعادة هيكلة التخصصات التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى

صياغة خريطة طريق لتطوير التعليم التجاري بمصر، تعتمد على دمج مهارات تحليل البيانات الكبيرة والذكاء العاطفي، مما يساهم في تقليل الفجوة النوعية بين العرض والطلب في سوق العمل المصري المستقبلي وتجنب مخاطر البطالة التكنولوجية الواسعة.

.1718 **العنوان:** "اقتصاديات اللغة (*Economics of Language*): القيمة السوقية لإتقان اللغات الأجنبية في سوق العمل المصري وتأثيرها على سياسات التعليم الحكومي: دراسة مقارنة مع المغرب والهند وسويسرا"

الموضوع: تتناول الدراسة مفهوم اقتصاديات اللغة (Economics of Language) من خلال قياس القيمة المضافة لكفاءة اللغة الأجنبية كمتغير مستقل، وتأثيرها على الحراك الاجتماعي والعائد الاقتصادي للخريجين في مصر كمتغير تابع. تتبلور المشكلة في "الفجوة اللغوية" (Linguistic Divide) التي تكرس عدم العدالة الاجتماعية بين خريجي التعليم الدولي والتعليم الحكومي. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل سياسات تعليم اللغات في ثلاث دول ذات سياقات لغوية واقتصادية متميزة وهي المغرب، والهند، وسويسرا. تشمل الحدود الموضوعية سياسات تعليم اللغات الأجنبية في التعليم قبل الجامعي المصري، بينما تشمل الحدود البشرية خريجي الجامعات المصرية العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة. تبحث الدراسة في العلاقة بين إتقان "اللغة الوظيفية" (Functional Language) والوصول إلى الوظائف ذات الأجور المرتفعة بالقطاع الخاص. من النتائج المتوقعة تحديد "علاوة اللغة" (Wage Premium) في السوق المصري، وتقديم مقترحات لتطوير مناهج اللغات بالمدارس الحكومية لتعزيز التنافسية الاقتصادية للخريجين. تخلص الدراسة إلى ضرورة تحويل تعليم اللغات من غاية أكاديمية إلى أداة تمكين اقتصادي تضمن تكافؤ الفرص في سوق العمل، مع الاستفادة من تجربة الهند في دمج اللغة الإنجليزية كعامل جذب للاستثمارات الخارجية وتجربة المغرب في التعددية اللغوية الوظيفية.

.1719 **العنوان:** "التمويل بالمشاركة (*Cost-Sharing*) في الجامعات الحكومية المصرية عبر البرامج الخاصة: تقييم الكفاءة والعدالة في ضوء خبرات كندا وأستراليا والصين"

الموضوع: يبحث هذا الموضوع في سياسة التمويل بالمشاركة (Cost-Sharing) كمتغير مستقل، وتأثيرها على معايير جودة التعليم والعدالة التعليمية (Educational Equity) كمتغير تابع في مؤسسات التعليم العالي المصرية. تكمن المشكلة في التوسع الكمي للبرامج المتميزة بمصروفات داخل الجامعات الحكومية وما يثيره ذلك من تساؤلات حول تكافؤ الفرص (Equal Opportunity). يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد تجارب دولية في تنويع مصادر التمويل الجامعي وهي كندا، وأستراليا، والصين. تقتصر الحدود الموضوعية على نظام الساعات المعتمدة (Credit Hour System - CHS) والبرامج الخاصة بالكليات العملية كالهندسة والطب، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب الملتحقين بهذه البرامج وأعضاء هيئة التدريس والإداريين. يحلل البحث العلاقة بين الموارد المالية الذاتية وقدرة الجامعات على تطوير البنية التحتية التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح يوازن بين الاحتياجات التمويلية للجامعات والحفاظ على المجانية للطلاب المتميزين من ذوي الدخل المنخفض. ستبين النتائج مدى فاعلية هذه البرامج في تحسين جودة التعليم (Quality of Education) ومقدار مساهمتها الفعلية في ميزانيات الجامعات، مع اقتراح آليات لضمان استدامة التمويل دون الإخلال بالدور الاجتماعي للجامعة الحكومية المصرية، استنادًا إلى النماذج الناجحة في الدول محل المقارنة.

.1720 **العنوان:** "ديناميات سوق العمل غير الرسمي (*Informal Labor Market*) وعلاقتها بمعدلات التسرب من التعليم الأساسي في ريف مصر: دراسة مقارنة مع المكسيك وبنغلاديش وإثيوبيا"

الموضوع: تستقصي هذه الدراسة تأثير جاذبية سوق العمل غير الرسمي (Informal Labor Market) كمتغير مستقل، على ظاهرة التسرب من التعليم (School Dropout) في المرحلة الأساسية كمتغير تابع في المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية. تكمن المشكلة في أن العائد المادي السريع للعمالة غير المنتظمة يشكل منافسًا قويًا للاستمرار في التعليم، مما يرفع من "تكلفة الفرصة البديلة" (Opportunity Cost) للتمدرس لدى الأسر الفقيرة. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن (Comparative Method) للوقوف على استراتيجيات دول واجهت تحديات مشابهة وهي المكسيك، وبنغلاديش، وإثيوبيا. تغطي الحدود الجغرافية والحدود البشرية عينات من الأسر والمتسربين في ريف الوجهين القبلي والبحري بمصر. يحلل البحث العلاقة بين ضعف جودة التعليم في الريف وزيادة معدلات الالتحاق بالقطاع غير الرسمي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن أهمية تفعيل برامج التحويلات النقدية المشروطة (Conditional Cash Transfers - CCT) لربط الدعم المالي بالانتظام الدراسي، ودمج التعليم الفني المبكر في المناهج كآلية لجذب الطلاب. ستؤكد الدراسة أن معالجة التسرب تتطلب حلولًا اقتصادية واجتماعية متكاملة تتجاوز الإجراءات القانونية، مع التركيز على تحويل المدرسة إلى بيئة منتجة تساهم في التنمية الريفية المستدامة وتحد من تضخم القطاع غير الرسمي الذي يفتقر للحماية الاجتماعية.

1721. **العنوان:** "**التوافق بين مخرجات كليات التربية ومتطلبات سوق العمل التعليمي الدولي (*International Teaching Market*): استراتيجية مقترحة لتعزيز تنافسية المعلم المصري مقارنة بالفلبين والأردن وكندا**"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل الفجوة بين برامج إعداد المعلم في كليات التربية المصرية كمتغير مستقل، والقدرة التنافسية للمعلم المصري في سوق العمل التعليمي الدولي (International Teaching Market) كمتغير تابع. تبرز المشكلة في تراجع الطلب الخارجي على المعلم المصري نتيجة عدم مواكبة نظم الإعداد للمعايير العالمية الحديثة. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لدراسة نماذج رائدة في تصدير الكفاءات التعليمية أو وضع معايير صارمة للمهنة وهي الفلبين، والأردن، وكندا. تشمل الحدود الموضوعية برامج الإعداد التربوي والأكاديمي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الفرق النهائية بكليات التربية والمعلمين الراغبين في العمل الدولي. يبحث البحث في مدى إتقان المعلمين لمهارات القرن الحادي والعشرين ومتطلبات البكالوريا الدولية (International Baccalaureate - IB). ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة تحديث منظومة التدريب الميداني وإدراج شهادة الصلاحية الدولية للتدريس ضمن متطلبات التخرج. ستبين النتائج أن تطوير برامج إعداد المعلم وفقًا لمعايير الشهادة الدولية العامة للتعليم الثانوي (International General Certificate of Secondary Education - IGCSE) سيسهم بشكل مباشر في فتح أسواق عمل جديدة وتوفير عملة صعبة ودعم الاقتصاد القومي من خلال تحويلات المعلمين بالخارج، مما يعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي لتصدير الخبرات التربوية المتميزة.

1722. **العنوان:** "**التمكين الاقتصادي للمرأة عبر التعليم الفني والتدريب المهني (*Technical and Vocational Education and Training - TVET*) في مصر: تحليل مقارن مع تونس وألمانيا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يهدف البحث إلى دراسة دور منظومة التعليم الفني والتدريب المهني (Technical and Vocational Education and Training - TVET) كمتغير مستقل، في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية كمتغير تابع، مع رصد أثر الموروثات الثقافية كمتغير وسيط. تكمن المشكلة في انخفاض معدلات مساهمة خريجات التعليم الفني في القوة العاملة الرسمية رغم توافر مراكز التدريب. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل تجارب تونس، وألمانيا، وكوريا الجنوبية في دمج الإناث في المهن التقنية غير التقليدية. تشمل الحدود الموضوعية تخصصات التعليم الفني الصناعي والتكنولوجي، والحدود البشرية هن الطالبات والخريجات في المحافظات الصناعية الكبرى. يحلل البحث ظاهرة "الفصل المهني" (Occupational Segregation) التي تحصر الفتيات في تخصصات محدودة الأجر. ومن المتوقع أن تسفر

النتائج عن ضرورة التوسع في تخصصات الطاقة المتجددة، والبرمجة، والذكاء الاصطناعي (AI) الموجهة للإناث. ستقدم الدراسة تصورًا لتطوير بيئة العمل في القطاع الخاص لتصبح أكثر جذبًا للمرأة الفنية، مع اقتراح سياسات لدعم ريادة الأعمال النسائية. تخلص الدراسة إلى أن إصلاح نظام التعليم والتدريب المهني (TVET) هو المفتاح لرفع الناتج المحلي الإجمالي من خلال تفعيل دور نصف المجتمع في القطاعات الإنتاجية، مع الاستفادة من النموذج الألماني في التدريب المزدوج والنموذج الكوري في التكنولوجيا الدقيقة.

1723. **العنوان:** "**دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص (*Public-Private Partnerships - PPP*) في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر: تقييم الكفاءة والإنصاف مقارنة مع باكستان وهولندا والبرازيل**"

الموضوع: يتناول هذا البحث تقييم نموذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnerships - PPP) كمتغير مستقل، وأثره على تحقيق الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency) والعدالة التعليمية كمتغيرات تابعة في مصر. تبرز المشكلة في محاولة الدولة سد الفجوة التمويلية لبناء المدارس عبر إشراك القطاع الخاص، وما يترتب على ذلك من تحديات تتعلق بقدرة الأسر المتوسطة والفقيرة على تحمل التكلفة. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل ثلاثة نماذج دولية مختلفة وهي باكستان (نموذج المدارس منخفضة التكلفة)، وهولندا (نموذج الإدارة الخاصة بالتمويل الحكومي)، والبرازيل. تشمل الحدود الموضوعية مدارس الشراكة الدولية واللغات، والحدود البشرية المخططين التربويين وأولياء الأمور. يبحث البحث في العلاقة بين آليات التمويل المبتكرة وجودة المخرجات التعليمية. من المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة صياغة إطار قانوني وتنظيمي يضمن رقابة الدولة على الرسوم المدرسية في مدارس الشراكة (PPP) لمنع الاحتكار التعليمي. ستبين النتائج أن نجاح هذه الشراكات يتوقف على قدرتها على تقديم خدمة تعليمية متميزة بأسعار تنافسية، مع اقتراح نموذج "القسائم التعليمية" لدعم الطلاب المتعثرين في هذه المدارس، مما يحقق التوازن المطلوب بين الاستدامة المالية للدولة وحق المواطن في تعليم جيد.

1724. **العنوان:** "**تأثير تضخم الدرجات (*Grade Inflation*) في التعليم قبل الجامعي على مصداقية الشهادات المصرية وسوق العمل: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية**"

الموضوع: تستهدف الدراسة تحليل ظاهرة تضخم الدرجات (Grade Inflation) كمتغير مستقل، وتأثيرها على وظيفة "الفرز والاصطفاء" في التعليم وسوق العمل كمتغير تابع في السياق المصري. تكمن المشكلة في فقدان الدرجات المدرسية لقدرتها التمييزية نتيجة الارتفاع غير الحقيقي في المعدلات، مما يضعف من كفاءة الفرز (Signaling Efficiency) عند القبول بالجامعات أو التوظيف. يتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لدراسة كيفية تعامل الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية مع هذه الظاهرة. تشمل الحدود الموضوعية نظم التقويم في الثانوية العامة والشهادات الدولية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلة الثانوية ومسؤولي الموارد البشرية بالشركات. يحلل البحث العلاقة بين ضغوط المجموع الكلي وانخفاض المهارات الفعلية للخريجين. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة الفصل بين شهادة إتمام الدراسة واختبارات القبول الجامعي المعيارية. ستوصي الدراسة بتبني نظام تقويمي يعتمد على التقييم المستمر والمهارات بدلًا من الاختبارات التحصيلية الوحيدة، لاستعادة مصداقية الشهادة المصرية دوليًا. تخلص الدراسة إلى أن مواجهة تضخم الدرجات (Grade Inflation) هي خطوة أساسية لضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتقليل التكلفة التي تتحملها الشركات في إعادة اختبار وتأهيل الخريجين الجدد.

1725. **العنوان:** "**الاستثمار في الطفولة المبكرة (*Early Childhood Education - ECE*) كمدخل لرفع كفاءة النظام التعليمي وتقليل الهدر الاقتصادي في مصر: دراسة مقارنة مع فنلندا وتشيلي وفيتنام**"

الموضوع: يبحث هذا الموضوع في العائد الاجتماعي والاقتصادي للاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة (Early Childhood Education - ECE) كمتغير مستقل، وتأثيره على خفض معدلات الهدر التربوي كمتغير تابع في المنظومة التعليمية المصرية. تتبلور المشكلة في ضعف الإنفاق على مرحلة رياض الأطفال رغم جدواها الاقتصادية المثبتة علميًا، مما يؤدي إلى زيادة "تكلفة عدم الفعل" (Cost of Inaction) في المراحل اللاحقة. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد تجارب فنلندا، وتشيلي، وفيتنام في تعميم التعليم ما قبل المدرسي. تشمل الحدود الموضوعية برامج رياض الأطفال والسياسات التمويلية الموجهة لها، بينما تقتصر الحدود البشرية على الأطفال في الفئة العمرية (4-6) سنوات والمعلمين والموجهين في هذا القطاع. يحلل البحث العلاقة بين الالتحاق بجودة عالية في الطفولة المبكرة (ECE) وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تقدير كمي للعائد على الاستثمار في هذه المرحلة بمصر، مع تقديم مقترح لتمويل مشترك يشرك المجتمع المدني والقطاع الخاص بجانب الدولة. ستثبت النتائج أن التوسع في هذه المرحلة يمثل الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نواتج التعلم طويلة الأمد، مما يساهم في بناء رأس مال بشري قوي قادر على المنافسة دوليًا.

1726. **العنوان:** "مستقبل التعليم الهندسي في جمهورية مصر العربية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة (*Fourth Industrial Revolution - 4IR*): فجوة المهارات ومتطلبات إعادة الهيكلة في ضوء خبرات ألمانيا وسنغافورة والهند"

الموضوع: تستهدف الدراسة تحليل أثر متطلبات الثورة الصناعية الرابعة (Fourth Industrial Revolution - 4IR) كمتغير مستقل، على كفاءة مخرجات التعليم الهندسي في مصر كمتغير تابع، مع رصد دور التخصصات البينية كمتغير وسيط. تكمن المشكلة في الفجوة المهارية المتزايدة لدى الخريجين نتيجة الاعتماد على المناهج التقليدية في ظل تحول الصناعة نحو الأنظمة الذكية. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لاستعراض تجارب ألمانيا، وسنغافورة، والهند في تحديث التعليم التقني. تشمل الحدود الموضوعية مناهج كليات الهندسة والتكنولوجيا، بينما تقتصر الحدود البشرية على الخريجين والخبراء الأكاديميين والصناعيين. يحلل البحث العلاقة بين دمج تقنيات الميكاترونكس (Mechatronics) والطباعة ثلاثية الأبعاد (3D Printing) في المناهج وبين رفع التنافسية الدولية للمهندس المصري. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة التخصصات التقليدية لصالح علوم البيانات والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI). ستوصي النتائج بتبني نموذج تعليمي يعتمد على الشراكة العميقة مع قطاع الصناعة لضمان مواكبة الخريج لمتطلبات سوق العمل العالمي والمحلي، مما يحافظ على السمعة التاريخية للمهندس المصري ويقلل من معدلات البطالة بين الخريجين الجدد.

1727. **العنوان:** "اقتصاديات التعليم الموازي الرقمي (*Digital Shadow Education - DSE*) في جمهورية مصر العربية: نمو المنصات التعليمية وتأثيرها على تكافؤ الفرص وتكلفة التعليم في التربية الدولية مقارنة بخبرات جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إندونيسيا وروسيا الاتحادية"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في ظاهرة التعليم الموازي الرقمي (Digital Shadow Education - DSE) التي برزت كأحد إفرازات الثورة التكنولوجية في التربية الدولية، حيث تتبلور المشكلة في التحول المتسارع للدروس الخصوصية من صورتها التقليدية إلى منصات رقمية وتطبيقات ذكية غير خاضعة للرقابة بجمهورية مصر العربية. يهدف البحث إلى تحليل انتشار تكنولوجيا التعليم (Educational Technology - EdTech) في القطاع غير الرسمي كمتغير مستقل، وقياس أثره على مبدأ تكافؤ الفرص (Equal Opportunity - EO) وتكلفة التعليم كمتغير تابع، مع اعتبار الفجوة الرقمية متغيرًا وسيطًا. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة اقتصاديات المنصات التعليمية الخاصة وآليات تسعير محتواها، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم قبل الجامعي وأسرهم، والحدود المكانية تغطي النطاق الرقمي والجغرافي المصري. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) في التربية الدولية لتحليل سياسات التعامل مع تقنيات التعليم في جمهورية

الصين الشعبية، وجمهورية إندونيسيا، وروسيا الاتحادية، وهي دول واجهت تحديات مماثلة في تنظيم السوق الرقمي التعليمي. وسوف يسلط البحث الضوء على العلاقة الطردية بين غياب الأطر التنظيمية لهذه المنصات وتزايد الأعباء المالية على كاهل الأسرة المصرية، مما قد يؤدي إلى تهميش الفئات غير القادرة تقنيًا. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة وضع إطار قانوني ورقابي يضمن جودة المحتوى الرقمي الموازي وعدالة الوصول إليه، مع تقديم مقترح لتقنين أوضاع هذه المنصات ودمجها ضمن المنظومة الرسمية. كما ستوصي النتائج بفرض ضرائب تكنولوجية على مزودي خدمة التعليم الموازي الرقمي (DSE) تخصص عوائدها لتطوير البنية التحتية بالمدارس الحكومية، لضمان تحقيق العدالة التعليمية ومنع تحول التحول الرقمي إلى وسيلة لتعميق الفجوات الطبقية في المجتمع المصري.

.1728 **العنوان:** "دور الجامعات التكنولوجية الجديدة في تغيير هيكل العمالة الفنية بجمهورية مصر العربية: دراسة تقويمية لربط التعليم بالتنمية الصناعية مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية والبرازيل"

الموضوع: يبحث هذا الموضوع في فعالية الجامعات التكنولوجية كمتغير مستقل، في تغيير هيكل العمالة وتحسين الإنتاجية الصناعية بمصر كمتغير تابع، مع اعتبار النظرة المجتمعية كمتغير وسيط. تنبع المشكلة من عدم وضوح التوصيف الوظيفي لخريج الجامعات التكنولوجية (Technologist) في سوق العمل المصري مقارنة بالفني والمهندس. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد نماذج الجامعات التطبيقية (Fachhochschulen) في ألمانيا، وتجارب كوريا الجنوبية والبرازيل. تغطي الحدود الموضوعية برامج الجامعات التكنولوجية المصرية، بينما تقتصر الحدود البشرية على الطلاب والخريجين وأرباب العمل في المناطق الصناعية. يحلل البحث العلاقة بين الشراكات الدولية لهذه الجامعات وفرص التوظيف المتاحة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة إصدار تشريعات نقابية ووظيفية تعترف بمؤهل التكنولوجي وتضمن له مسارًا مهنيًا عادلًا. ستؤكد النتائج أن نجاح هذا النوع من التعليم مرهون بمدى اعتراف القطاع الخاص بجدارات الخريجين، مما يسهم في سد الفجوة بين التخطيط الهندسي والتنفيذ الفني ويدفع عجلة الاقتصاد القومي المصري إلى الأمام.

.1729 **العنوان:** "تحديات الأمن الوظيفي (*Job Security*) للأكاديميين في الجامعات الخاصة والأهلية بمصر: تأثير العقود المرنة على جودة البحث والتدريس في ضوء خبرات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وماليزيا"

الموضوع: تستقصي الدراسة تأثير غياب الأمن الوظيفي (Job Security) كمتغير مستقل، على جودة البحث العلمي والعملية التدريسية بالجامعات غير الحكومية في مصر كمتغير تابع. تكمن المشكلة في تزايد ظاهرة تسليع العمل الأكاديمي (Academic Casualization) والاعتماد على العقود المؤقتة، مما يضعف الولاء المؤسسي والاستقرار المهني. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لمقارنة أوضاع الأساتذة المساعدين بنظام الساعات (Adjunct Professors) في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وماليزيا. تشمل الحدود الموضوعية أنماط التوظيف والترقي في الجامعات الخاصة والأهلية المصرية، والحدود البشرية هم أعضاء هيئة التدريس في هذه المؤسسات. يحلل البحث العلاقة بين استقرار الكادر الأكاديمي وارتفاع معدلات النشر العلمي الدولي. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى مقترح لكادر وظيفي موحد يضمن الحقوق الأساسية والتأمين الصحي والاجتماعي للأكاديميين. ستوصي النتائج بضرورة تقنين أوضاع المنتدبين وتشجيع التفرغ الكامل، لضمان جودة المخرجات التعليمية وحماية هيبة الأستاذ الجامعي في ظل التوسع الكبير في قطاع التعليم العالي الخاص بمصر.

.1730 **العنوان:** " "تأثير سياسات التقويم القائم على الجدارات في التعليم الفني المصري على قابلية توظيف الخريجين في ضوء خبرات أستراليا ،وإسكتلندا ،وجنوب أفريقيا: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل انعكاسات تطبيق نظام التقويم القائم على الجدارات (Competency-Based Assessment - CBA) كمتغير مستقل على تعزيز معدلات قبول وتوظيف الخريجين في سوق العمل كمتغير تابع، وذلك ضمن إطار الإدارة الدولية المقارنة لمنظومات التعليم الفني والتقني. تبرز مشكلة البحث في الفجوة القائمة بين فلسفة التقييم الحديثة المعتمدة على "الجدارة والإتقان" وبين ثقافة التوظيف التقليدية السائدة في سوق العمل المصري التي لا تزال تعتمد على الدرجات الكمية، مما يستوجب فحص دور "التنسيق المؤسسي بين قطاع التعليم وأرباب العمل" (Institutional Coordination - IC) كمتغير وسيط في تضييق هذه الفجوة. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل نماذج التعليم الفني والتدريب الإضافي (Technical and Further Education - TAFE) في أستراليا، واسكتلندا، وجنوب أفريقيا، نظرًا لريادتها في مأسسة أطر المؤهلات القائمة على الكفايات. تقتصر الحدود الموضوعية على سياسات التقويم في مدارس التكنولوجيا التطبيقية المصرية، بينما تتحدد الحدود المكانية في قطاع التعليم الفني بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية الخريجين الحاصلين على شهادات الجدارة وممثلي الشركات والمصانع الكبرى. يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة بين جودة تطبيق نظام التقويم القائم على الجدارات (CBA) وتحسين مستوى الدخل وفرص الترقي المهني للخريجين. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة تفعيل المتغير الوسيط (IC) عبر إنشاء منصة رقمية وطنية تربط سجلات الجدارات الطلابية بمتطلبات الوظائف المتاحة دوليًا ومحليًا. كما ستظهر النتائج أهمية تغيير الثقافة التنظيمية لإدارة التعليم الفني نحو "إدارة الجدارة"، وتقديم مقترح لسياسة وطنية تضمن مصداقية شهادات الجدارة المصرية وتوافقها مع المعايير الدولية، مما يساهم في تقليل فترات البطالة الهيكلية ورفع كفاءة رأس المال البشري الفني في مصر بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

.1731 **العنوان:** "العلاقة بين بيئة ريادة الأعمال *Entrepreneurship* والنمو الاقتصادي في مصر: تحليل فعالية برامج الحاضنات الجامعية في خلق الشركات الناشئة *Startups* مقارنة مع خبرات الولايات المتحدة والسويد وسنغافورة"

الموضوع: تستهدف الدراسة تحليل دور بيئة ريادة الأعمال (Entrepreneurship) الجامعية كمتغير مستقل، في تحفيز إنشاء الشركات الناشئة (Startups) كمتغير تابع لدى الخريجين في جمهورية مصر العربية، وذلك لمواجهة مشكلة ضعف معدلات تحول المشروعات الطلابية والبحثية إلى كيانات اقتصادية مستدامة رغم التوسع في تدشين حاضنات الأعمال. ويستخدم البحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method) لاستكشاف نماذج الجامعات الريادية في الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، وسنغافورة، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method) لتقييم الوضع الراهن. وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة كفاءة مراكز ريادة الأعمال وحاضنات الجامعات المصرية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب المبتكرين وأعضاء هيئة التدريس المشرفين، وتغطي الحدود المكانية الحاضنات التكنولوجية بالجامعات الحكومية والخاصة. ويحلل البحث العلاقة الارتباطية بين توافر التمويل الأولي Seed Funding (SF) وبين نجاح الشركات في مرحلة النمو والاستمرار. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير التشريعات الجامعية لتسمح للمؤسسات الأكاديمية بالمشاركة في ملكية الشركات المنبثقة عنها، بما يضمن استدامة التمويل. وستوصي النتائج ببناء منظومة بيئية (ES (Ecosystem متكاملة تشمل التدريب القانوني والتسويقي بجانب الدعم الفني، مما يساهم في خلق فرص عمل ذاتية وتقليل الضغط على الجهاز الإداري للدولة، بما يخدم أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة **2030** في بناء اقتصاد تنافسي متنوع.

.1732 **العنوان:** "اقتصاديات الدروس الخصوصية في المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية: دراسة إثنوجرافية لأنماط الإنفاق الأسري وتأثيرها على الفقر مقارنة مع بنغلاديش وكمبوديا وغانا"

الموضوع: تتناول الدراسة ظاهرة الإنفاق على الدروس الخصوصية كمتغير مستقل، وأثرها على تفاقم حدة الفقر وتدني مستويات المعيشة في الريف المصري كمتغير تابع. تنبع المشكلة من تحول التعليم الموازي في القرى إلى عبء مالي يستنزف

الموارد المحدودة للأسر، مما يعيق حراكهم الاجتماعي. يستخدم البحث المنهج الإثنوجرافي (Ethnographic Method) المقارن لرصد تشابه الأنماط مع ريف بنغلاديش، وكمبوديا، وغانا. تغطي الحدود الجغرافية والحدود البشرية قرى بمحافظات الوجهين البحري والقبلي بمصر. يحلل البحث العلاقة بين تراجع جودة المدرسة الريفية واللجوء القسري للدروس الخصوصية كـ"ضريبة اجتماعية". ومن المتوقع أن تكشف النتائج أن الإنفاق على الدروس يمثل نسبة كبيرة من دخل الأسرة الريفية على حساب الصحة والغذاء. ستوصي الدراسة بتفعيل مجموعات التقوية المدرسية ذات الطابع الاقتصادي، مع تقديم حوافز للمعلمين المتميزين للعمل في المناطق النائية، كآلية لحماية اقتصاديات الأسرة الريفية وضمان وصول التعليم الجيد لغير القادرين، مما يساهم في كسر دائرة الفقر المتوارثة عبر الأجيال.

1733. **العنوان: "تحليل كفاءة الإنفاق العام على التعليم (*Public Expenditure Efficiency*) في مصر: أثر هيكل الموازنة على المخرجات التعليمية مقارنة مع الأردن وتونس وفيتنام"**

الموضوع: يبحث هذا الموضوع في كفاءة الإنفاق العام (Public Expenditure Efficiency) كمتغير مستقل، وتأثيره على جودة المخرجات التعليمية في مصر كمتغير تابع. تكمن المشكلة في اختلال توازن الموازنة حيث يذهب الجزء الأكبر للأجور والتعويضات (الباب الأول) على حساب الاستثمارات والتطوير (الباب السادس)، مما يعيق تحسين البيئة المدرسية. يعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن (Comparative Method) مع الأردن، وتونس، وفيتنام، لرصد العلاقة بين حجم الإنفاق على الطالب (Per-student spending) ونواتج التعلم. تشمل الحدود الموضوعية الموازنة العامة للتعليم قبل الجامعي بمصر، بينما تشمل الحدود البشرية واضعي السياسات المالية والتربوية. يحلل البحث العلاقة بين ربط الأجور بالأداء (Performance-based pay) وتحسن كفاءة المعلم. ومن المتوقع أن يقترح البحث نموذجًا لإعادة هندسة الموازنة التعليمية يخصص مبالغ أكبر للصيانة والوسائل التكنولوجية. ستخلص الدراسة إلى أن زيادة الميزانية وحدها لا تكفي ما لم تقترن بإصلاح هيكلي يضمن توجيه الموارد نحو الأنشطة التي تؤثر مباشرة في جودة التعلم داخل الفصل الدراسي، مع الاستفادة من تجربة فيتنام في تحقيق جودة عالية بموارد محدودة.

1734. **العنوان: "سوق الكتاب المدرسي الخارجي (*Textbook Market*) في جمهورية مصر العربية: احتكارات النشر وتأثيرها على تكلفة التعليم وسلطة المناهج الرسمية في ضوء خبرات فرنسا واليابان وتركيا"**

الموضوع: تستهدف الدراسة تحليل هيكل سوق الكتاب المدرسي الخارجي (Textbook Market) كمتغير مستقل، وأثره على العبء المالي للأسرة المصرية ومكانة المنهج الرسمي كمتغير تابع، مع رصد دور جودة الإخراج الفني كمتغير وسيط. تكمن المشكلة في هيمنة عدد محدود من دور النشر الخاصة على سوق الكتب الخارجية، مما أدى لارتفاع الأسعار وتراجع الاعتماد على الكتاب المدرسي الحكومي. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لاستعراض سياسات إنتاج وتداول الكتب المدرسية في فرنسا، واليابان، وتركيا. تشمل الحدود الموضوعية كتب مرحلة التعليم الأساسي، بينما تقتصر الحدود البشرية على أولياء الأمور والناشرين والمخططين بوزارة التربية والتعليم. يحلل البحث العلاقة بين ضعف جاذبية الكتاب الحكومي ونمو الاقتصاد الموازي في قطاع النشر التعليمي. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى ضرورة تطوير الكتاب الرسمي ليصبح كتابًا رقميًا تفاعليًا (Interactive Digital Textbook) قادرًا على المنافسة. ستوصي النتائج بوضع أطر قانونية لكسر الاحتكار في سوق الكتب الخارجية وتنظيم أسعارها، بما يضمن استعادة الدولة سيادتها على المحتوى التعليمي وتخفيف الأعباء المادية عن كاهل الأسر المصرية، مع الاستفادة من التجربة التركية في توزيع الكتب المجانية عالية الجودة.

1735. **العنوان:** "تأثير شهادة النيل الدولية (*Nile International Education System - NIES*) كنموذج وطني منافس للتعليم الدولي بمصر: تحليل الجدوى الاقتصادية والقبول الاجتماعي مقارنة بنظام البكالوريا الدولية (*IB*) وكامبريدج (*CIE*)"

الموضوع: تبحث الدراسة في فعالية نظام شهادة النيل الدولية (Nile International Education System - NIES) كمتغير مستقل، وتأثيره على تحقيق الجدوى الاقتصادية (Economic Viability) والاعتراف العالمي كمتغير تابع. تبرز المشكلة في الحاجة لنموذج تعليمي دولي بهوية مصرية يقلل الاعتماد على الشهادات الأجنبية التي تستنزف العملة الصعبة. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لمقارنة نظام النيل مع منظمة البكالوريا الدولية (International Baccalaureate - IB) ونظام كامبريدج للتقييم الدولي (Cambridge Assessment International Education - CIE). تغطي الحدود الموضوعية مناهج ومعايير مدارس النيل المصرية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب الملتحقين بها وأولياء الأمور. يحلل البحث العلاقة بين تكلفة الالتحاق بمدارس النيل ومستوى القبول المجتمعي لها كبديل منافس للمدارس الدولية "الإنترناشونال". ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم مقترحات لتسويق شهادة النيل الدولية (NIES) إقليميًا ودوليًا. ستؤكد النتائج أن نجاح النموذج يعتمد على قوة الاعتمادات الدولية (International Accreditation) التي يحصل عليها الخريجون، مما يساهم في تعزيز السيادة التعليمية المصرية وتوفير مسارات تعليمية متميزة بأسعار تنافسية تلبي تطلعات الطبقة المتوسطة.

1736. **العنوان:** "مهارات المستقبل (*Future Skills*) في قطاع السياحة والضيافة المصري: فجوة التعليم الفندقي ومتطلبات السياحة المستدامة في ضوء خبرات إسبانيا وتايلاند والإمارات"

الموضوع: تستقصي الدراسة دور مهارات المستقبل (Future Skills) كمتغير مستقل، في تعزيز التنافسية الدولية للمقصد السياحي المصري كمتغير تابع، مع اعتبار التحول الرقمي كمتغير وسيط. تكمن المشكلة في انفصال برامج التعليم الفندقي عن الاتجاهات العالمية الحديثة مثل "السياحة المستدامة" و"السياحة الذكية". يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل برامج إعداد الكوادر السياحية في إسبانيا، وتايلاند، والإمارات. تشمل الحدود الموضوعية مناهج كليات ومعاهد السياحة والفنادق، والحدود البشرية هم الطلاب والخريجون ومديرو المنشآت السياحية. يبحث البحث في العلاقة بين إتقان اللغات الأجنبية النادرة ومهارات السياحة الرقمية (Digital Tourism) وبين جودة المنتج السياحي المقدم. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة تحديث المناهج لتشمل مفاهيم الإدارة البيئية والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) في الضيافة. ستوصي الدراسة بتبني نموذج تعليمي قائم على "التدريب الميداني المزدوج"، مما يضمن تزويد سوق العمل بكوادر قادرة على مواكبة المنافسة الشرسة في حوض المتوسط، وتحويل قطاع السياحة إلى مورد مستدام للعملة الصعبة والوظائف عالية القيمة بمصر.

1737. **العنوان:** "التمويل الجماعي (*Crowdfunding*) والوقف التعليمي كبدائل مستدامة لتمويل البحث العلمي بالجامعات المصرية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وماليزيا وتركيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث أثر آليات التمويل غير التقليدية مثل التمويل الجماعي (Crowdfunding) والوقف التعليمي (Educational Endowment) كمتغير مستقل، على استدامة البحث العلمي واستقلالية الجامعات المصرية كمتغير تابع. تبرز المشكلة في الاعتماد شبه الكلي على الموازنة الحكومية المحدودة، مما يعيق تنفيذ المشروعات البحثية الكبرى. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لدراسة أوقاف هارفارد في الولايات المتحدة، والوقف النقدي (Cash Waqf) في ماليزيا، والتجربة التركية في الصناديق الوقفية. تشمل الحدود الموضوعية الأطر التشريعية والمالية المنظمة للتمويل بالجامعات الحكومية، والحدود البشرية هم الباحثون ورجال الأعمال ومسؤولو الصناديق الوقفية. يحلل البحث

العلاقة بين الحوافز الضريبية للمتبرعين وزيادة حجم التدفقات المالية للجامعة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج تشريعي يسمح للجامعات بإنشاء منصات للتمويل الجماعي (Crowdfunding) وإدارة محافظ وقفية. ستخلص النتائج إلى أن تفعيل هذه الآليات سيحرر البحث العلمي من قيود الميزانية التقليدية ويربطه مباشرة باحتياجات التنمية المجتمعية والصناعية في مصر، مما يرفع من تصنيف الجامعات دوليًا.

1738. **العنوان:** "**إعداد المعلم للمدارس المتعددة الثقافات (*International and Refugee Schools*) في مصر: التحديات المهنية والاقتصادية في ضوء خبرات كندا وأستراليا والإمارات**"

الموضوع: يركز البحث على متطلبات إعداد المعلم للمدارس الدولية ومدارس اللاجئين كمتغير مستقل، وأثر ذلك على كفاءة الإنفاق التعليمي (Educational Economics) وفرص التوظيف المحلية كمتغير تابع. تكمن المشكلة في غياب برامج متخصصة بكليات التربية لإعداد المعلم للتعامل مع بيئات تعليمية "متعددة الثقافات"، مما يضطر المدارس الدولية لاستقدام أجانب بتكلفة باهظة. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لدراسة نماذج إعداد المعلم في كندا، وأستراليا، والإمارات. تشمل الحدود الموضوعية برامج التأهيل التربوي، والحدود البشرية هم المعلمون المصريون العاملون في المدارس ذات الطبيعة الدولية. يحلل البحث العلاقة بين امتلاك مهارات "التعليم الدولي" وخفض فاتورة استيراد الخبرات الأجنبية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تصميم دبلومات مهنية متخصصة تمنح المعلم المصري مهارات التدريس باللغات الأجنبية والتعامل مع التنوع الثقافي. ستوصي الدراسة بفتح مسارات أكاديمية جديدة تخدم هذا القطاع الواعد، مما يوفر فرص عمل متميزة للخريجين ويقلل من نزيف العملة الصعبة، ويعزز من دور مصر كمركز إقليمي يقدم خدمات تعليمية متميزة للاجئين والمغتربين.

1739. **العنوان:** "**الحوكمة المؤسسية لصناديق دعم التعليم (*Education Support Funds*) في جمهورية مصر العربية: الشفافية والفاعلية في إدارة الموارد الإضافية مقارنة بالكويت والمملكة المتحدة والبرازيل**"

الموضوع: تستهدف الدراسة تحليل أثر تطبيق معايير الحوكمة (Governance) في صناديق دعم التعليم كمتغير مستقل، على كفاءة سد الفجوات التمويلية بالمرافق التعليمية كمتغير تابع، مع رصد دور الشفافية (Transparency) كمتغير وسيط. تنبع المشكلة من الحاجة لضمان توجيه الموارد المالية المجمعة من الرسوم والغرامات نحو الأولويات القصوى لتطوير المدارس. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لمقارنة حوكمة الصناديق التعليمية في الكويت، والمملكة المتحدة، والبرازيل. تشمل الحدود الموضوعية صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بمصر، والحدود البشرية هم مسؤولو الإدارة المالية والرقابية بوزارة التربية والتعليم. يحلل البحث العلاقة بين المشاركة المجتمعية في الرقابة وتحسن جودة صيانة المدارس. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة ميثاق للحوكمة يضمن الإفصاح الدوري عن أوجه الإنفاق. ستبين النتائج أن تعزيز الشفافية في إدارة صناديق دعم التعليم (Education Support Funds) سيزيد من ثقة المواطنين في النظام المالي التعليمي، ويضمن توجيه العوائد لتحسين أحوال المعلمين وتطوير البنية التحتية، مما ينعكس إيجابًا على جودة العملية التعليمية برمتها.

1740. **العنوان:** "**مستقبل التعليم الزراعي في مصر لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وتغير المناخ: مواءمة المناهج مع الزراعة الذكية مناخيًا (*Climate-Smart Agriculture (CSA*) في ضوء خبرات هولندا وفيتنام والهند**"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في تطوير مناهج التعليم الزراعي بجمهورية مصر العربية وفق معايير الزراعة الذكية مناخيًا (Climate-Smart Agriculture (CSA) بوصفها المتغير المستقل، وتأثير ذلك على تحقيق الأمن الغذائي القومي كمتغير تابع، وذلك في ظل التحديات البيئية العالمية المتزايدة. تكمن المشكلة في وجود فجوة بين التعليم الزراعي الفني والجامعي وبين التقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة ندرة المياه وتغير المناخ، مما أدى لتراجع كفاءة القطاع وجاذبيته للشباب. ويستخدم

البحث المنهج المقارن (CM) Comparative Method) لاستعراض تجارب دولية رائدة، متمثلة في تجربة هولندا في تكنولوجيا الصوب الذكية، وفيتنام في إدارة محاصيل الدلتا لمواجهة ملوحة التربة، والهند في دعم المزارعين الصغار عبر الإرشاد الرقمي، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) Descriptive Analytical Method). وتغطي الحدود الموضوعية مناهج المدارس الثانوية الفنية والكليات الزراعية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والباحثين والموجهين الزراعيين، وتتحدد الحدود المكانية في المزارع التعليمية والبحثية التابعة للجامعات المصرية. ويحلل البحث العلاقة الارتباطية بين اكتساب مهارات الزراعة الرقمية (DA) Digital Agriculture) وبين نجاح ريادة الأعمال الزراعية لدى الخريجين. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن استراتيجية شاملة لتحويل المؤسسات التعليمية الزراعية إلى وحدات إنتاجية وبحثية متطورة، مع التوصية بتخريج رائد أعمال زراعي يتقن تقنيات الزراعة المائية (HP) Hydroponics) والاستزراع السمكي، بما يضمن تأمين الاحتياجات الغذائية للبلاد وتعزيز الهوية الزراعية المصرية في ظل الضغوط البيئية المعاصرة.

تاسع عشر: التعليم الدبلوماسي والقوة الناعمة

1741. **العنوان:** "إستراتيجيات تفعيل دبلوماسية التعليم في الجامعات المصرية لتعزيز السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل: دراسة استشرافية مقارنة لتجارب جمهورية الصين الشعبية وجمهورية تركيا وجمهورية فرنسا"

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور تخصص التربية الدولية (IE - International Education) إلى استكشاف أبعاد القوة الناعمة، القوة الناعمة (SP - Soft Power) للدولة المصرية، وذلك عبر تحليل العلاقة بين إستراتيجيات تفعيل دبلوماسية التعليم، دبلوماسية التعليم (ED - Education Diplomacy) كمتغير مستقل، وبين تعزيز المصالح الحيوية والسياسة الخارجية لجمهورية مصر العربية في دول حوض النيل كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات حيوية تشمل نمط الشراكات التنموية الأكاديمية، ومدى مواءمة البرامج التعليمية (مثل هندسة الري والزراعة) مع احتياجات سوق العمل الأفريقي، وفاعلية برامج التبادل الطلابي. يعتمد البحث على المنهج الاستشرافي والمقارن (Comparative Method - CM) لتحليل تجارب جمهورية الصين الشعبية عبر معاهد كونفوشيوس، وجمهورية تركيا عبر منح يونس إمره، وجمهورية فرنسا عبر المنظمة الدولية للفرنكوفونية. تبرز مشكلة البحث في قصور الدور الحالي للجامعات المصرية عن التحول من نمط "المنح التقليدية" إلى نمط "التأثير المعرفي المستدام" في العمق الأفريقي. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات تدويل المناهج والمراكز البحثية المتخصصة في الشأن الأفريقي، بينما تشمل الحدود البشرية والمكانية صانعي السياسات التعليمية والطلاب الوافدين من دول حوض النيل. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين جودة الدبلوماسية التعليمية وبين ترسيخ الولاء الثقافي للنخب الأفريقية الصاعدة تجاه مصر. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى بناء سيناريوهات مستقبلية لتطوير قطاع الوافدين بما يضمن الأمن القومي المصري عبر القنوات التعليمية الدولية، مع تقديم توصيات لربط مخرجات التعليم العالي بأهداف السياسة الخارجية المصرية وفق معايير التربية الدولية (IE).

1742. **العنوان:** "حوكمة منظومة الطلاب الوافدين في التعليم العالي المصري وأثرها على التنافسية الإقليمية: دراسة تحليلية مقارنة لتجارب ماليزيا والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة في التربية الدولية (IE - International Education) تركز على إدارة قطاع التعليم العالي العابر للحدود، حيث يتم فحص العلاقة بين حوكمة منظومة الطلاب الوافدين، حوكمة الطلاب الدوليين (ISG - International Students Governance) كمتغير مستقل، وبين تعزيز التنافسية الإقليمية، التنافسية الإقليمية (RC - Regional Competitiveness) لجمهورية مصر العربية كمركز تعليمي دولي كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل جودة تجربة الطالب الدولي، تجربة الطالب الدولي (ISE - International Student Experience)، وكفاءة إجراءات القبول والإقامة، ومدى توفر الخدمات اللوجستية المتطورة. يتبنى البحث المنهج الوصفي التحليلي

والمقارن (Comparative Method - CM) لتحليل النماذج الإدارية الناجحة في ماليزيا، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة. تكمن مشكلة البحث في تعدد الجهات المشرفة على الوافدين بمصر وغياب التنسيق الموحد، مما يقلل من جاذبية مبادرة "ادرس في مصر". وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات الرقابة وضمان جودة البرامج المقدمة للوافدين، بينما تشمل الحدود المكانية الجامعات المصرية والمدن الجامعية المخصصة للطلاب الدوليين. ويفترض البحث أن تطبيق نموذج "النافذة الواحدة"، النافذة الواحدة (One-Stop Shop - OSS) في الإدارة يؤدي إلى تحسين الصورة الذهنية لمصر تعليميًا وزيادة العوائد الاقتصادية من العملة الصعبة. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج حوكمة متكامل يربط المنظومة بمؤشرات الأداء العالمية، مما يساهم في ريادة مصر لسوق التعليم الدولي في المحيط العربي والأفريقي.

1743. العنوان: "تفعيل دبلوماسية العلوم في المراكز البحثية المصرية لتعزيز التعاون الدولي: دراسة ميدانية مقارنة لتجارب جمهورية ألمانيا الاتحادية ودولة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: يهدف هذا البحث المنتمي لتخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استثمار البحث العلمي كأداة للتعاون العالمي، وذلك عبر دراسة العلاقة بين تفعيل دبلوماسية العلوم، دبلوماسية العلوم (Science Diplomacy - SD) كمتغير مستقل، وبين حجم ونوعية التعاون البحثي الدولي، التعاون البحثي الدولي (International Research Collaboration - IRC) كمتغير تابع. وتدخل في هذه العلاقة متغيرات وسيطة تتمثل في وجود الأطر المؤسسية الرابطة بين البحث العلمي والخارجية، وكفاءة الملحقين الثقافيين في تسويق القدرات العلمية الوطنية، وحجم تمويل المشروعات البحثية العابرة للحدود. يطبق البحث المنهج الوصفي والمقارن (Comparative Method - CM) لرصد المعوقات والفرص في المراكز البحثية المصرية مقارنة بالهيئة الألمانية للتبادل الثقافي، الهيئة الألمانية للتبادل الثقافي (German Academic Exchange Service - DAAD)، والجمعية اليابانية لتعزيز العلوم، الجمعية اليابانية لتعزيز العلوم (Japan Society for the Promotion of Science - JSPS). تبرز مشكلة البحث في ضعف استغلال القدرات العلمية المصرية (خاصة في مجالات المياه والطاقة) لفتح قنوات اتصال سياسية واقتصادية مع المجتمع الدولي. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات تدويل مراكز البحوث الوطنية، بينما تقتصر الحدود المكانية على المراكز البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مأسسة دبلوماسية العلوم (SD) وبين جذب الاستثمارات التكنولوجية الأجنبية. ويتوقع أن تسفر الدراسة عن مقترح لإنشاء وحدات متخصصة لدبلوماسية العلوم، مما يحول البحث العلمي إلى ركيزة أساسية في بناء الشراكات الدولية الإستراتيجية لمصر وفق معايير التربية الدولية (IE).

1744. العنوان: "إدارة وسم الدولة لجمهورية مصر العربية عبر مدارس النيل المصرية الدولية بالخارج: دراسة تقويمية مقارنة في ضوء خبرات فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة تقييم تجربة مدارس النيل المصرية الدولية كأداة استراتيجية لتعزيز وسم الدولة (Nation Branding NB) لجمهورية مصر العربية في الخارج، حيث تسعى الدولة إلى تحويل هذه المدارس من مجرد مؤسسات تعليمية للجاليات إلى منصات دبلوماسية وقوى ناعمة تعكس وجه مصر الحديث. وتتبلور المشكلة البحثية في رصد الفجوة بين الوضع الراهن لهذه المدارس وبين الطموحات المرجوة منها في بناء صورة ذهنية إيجابية، ومن ثم يهدف البحث إلى تقييم الإدارة الاستراتيجية لهذه المدارس كمتغير مستقل، وقياس مدى أثرها على تعزيز الهوية المصرية والنفوذ الثقافي كمتغير تابع، مع اعتبار كفاءة الكوادر البشرية متغيرًا وسيطًا في هذه العلاقة. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن لتقديم تحليل نقدي يوازن بين التجربة المصرية وخبرات دولية رائدة مثل وكالة التعليم الفرنسي بالخارج (Agence pour l'enseignement français à l'étranger AEFE) والنموذجين الأمريكي والبريطاني، وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في أطر المناهج الدراسية، والأنشطة الثقافية المصاحبة، ومعايير اختيار المعلمين، بينما تشمل الحدود البشرية القائمين على إدارة هذه

المدارس والطلاب الملتحقين بها في الدول المضيفة. وترمي الدراسة إلى توضيح العلاقة الطردية بين جودة الإدارة التعليمية وبين القدرة على جذب الطلاب غير المصريين، بما يساهم في توسيع دائرة التأثير الثقافي المصري عالميًا، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح نموذج إداري وتسويقي متطور يضمن استدامة هذه المدارس كمراكز إشعاع حضاري، مما يساهم في خلق جيل دولي من أصدقاء مصر، وبناء وسم الدولة (NB) بشكل احترافي يتواكب مع المعايير الدولية في التربية المقارنة.

1745. **العنوان:** **"تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها كأداة للقوة الناعمة المصرية: استراتيجيات التسويق والاعتماد الدولي في ضوء تجارب إسبانيا والصين والمملكة المتحدة"**

الموضوع: يركز هذا البحث على استثمار الميزة التنافسية لجمهورية مصر العربية في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها (TAFL Teaching Arabic as a Foreign Language)، باعتبارها أحد أهم ركائز القوة الناعمة المصرية التي تعاني حاليًا من غياب التنظيم والمعايير الدولية الموحدة. وتتمثل المشكلة البحثية في عشوائية مراكز اللغة العربية وضعف قدرتها على المنافسة الدولية، ولذلك يهدف البحث إلى تطوير استراتيجيات تسويق واعتماد برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها (TAFL) كمتغير مستقل، لتعزيز الانتشار اللغوي والثقافي لمصر كمتغير تابع، مع دراسة البيئة التنظيمية كمتغير وسيط. ويستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل آليات العمل في مؤسسات دولية نظيرة مثل معهد ثيربانتس (IC Instituto Cervantes) الإسباني، ومعاهد كونفوشيوس (CI Confucius Institute) الصينية، والمركز الثقافي البريطاني (BC British Council)، وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على مراكز تعليم اللغة التابعة للجامعات المصرية والمراكز الخاصة الكبرى، بينما تشمل الحدود البشرية الخبراء الأكاديميين والطلاب الأجانب الوافدين. وتسعى الدراسة لإبراز العلاقة بين جودة برامج الاعتماد وبين زيادة العائد الدبلوماسي والاقتصادي للدولة، ومن أهم النتائج المتوقعة الوصول إلى تصور لمشروع "هيئة وطنية لاعتماد تعليم العربية للأجانب"، وتصميم منصة رقمية تفاعلية عالمية تعزز من القوة الناعمة المصرية، وتعيد لمصر ريادتها التاريخية في تعليم لغة الضاد وفق أحدث معايير الإدارة التعليمية الدولية والتربية المقارنة.

1746. **العنوان:** **"دور الملحقيات الثقافية المصرية في إدارة العلاقات التعليمية الدولية: تحليل الفجوة بين المهام التقليدية والدبلوماسية العامة مقارنة بفرنسا وكندا وأستراليا"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور المحوري للملحقيات الثقافية (CA Cultural Attachés) التابعة لجمهورية مصر العربية في إدارة ملف العلاقات التعليمية الدولية، وذلك في ظل الحاجة الماسة للتحول من الأدوار الإدارية النمطية إلى أدوار الدبلوماسية العامة (PD Public Diplomacy) التي تعزز من مكانة التعليم المصري عالميًا. وتكمن المشكلة في ضعف الإعداد التخصصي للملحقين الثقافيين (CA) وغلبة الطابع البيروقراطي على أعمالهم، لذا يهدف البحث إلى تقييم مستوى أداء المكاتب الثقافية بالخارج كمتغير مستقل، وأثر ذلك على تنمية العلاقات التعليمية الدولية وجذب الطلاب الوافدين كمتغير تابع، مع فحص المتغيرات الوسيطة مثل نوعية البرامج التدريبية الممنوحة لهؤلاء الملحقين. ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي بجانب المنهج المقارن مع نماذج دولية متقدمة في كل من فرنسا وكندا وأستراليا، وتتحدد الحدود البشرية في الملحقين الثقافيين والموظفين الإداريين بالمكاتب الثقافية المصرية بالخارج، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات التسويق التعليمي وعقد الشراكات الأكاديمية الدولية. وتربط الدراسة بين كفاءة الدبلوماسية العامة (PD) وبين زيادة معدلات التبادل الطلابي والبحثي، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم توصيف وظيفي جديد يركز على مهارات التشبيك الدولي، واقتراح حقيبة تدريبية متخصصة في الدبلوماسية التعليمية تُقدم للمرشحين قبل الابتعاث، مما يضمن تعظيم المردود السياسي والثقافي للتواجد المصري الرسمي في الساحات الدولية المختلفة.

1747. **العنوان:** "أثر الشراكات الدولية في التعليم والتدريب التقني والمهني على تحسين الصورة الذهنية للعمالة المصرية بالخارج: دراسة حالة للنموذجين الألماني والإيطالي في مصر"

الموضوع: يناقش هذا البحث مدى مساهمة الشراكات الدولية في قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني Technical and Vocational Education and Training (TVET) في رفع كفاءة العامل المصري وتحسين نظرة الأسواق العالمية له، بما يخدم استراتيجية جمهورية مصر العربية في تصدير العمالة الفنية الماهرة. وتتمثل المشكلة البحثية في ضعف الصورة الذهنية Mental Image (MI) للعمالة الفنية المصرية في الخارج، ومن هنا يهدف البحث إلى تقييم جودة هذه الشراكات الدولية كمتغير مستقل، وأثرها على تحقيق قابلية التوظيف الدولي International Employability (IE) للخريجين كمتغير تابع، مع اعتبار الاعتراف المتبادل بالشهادات متغيرًا وسيطًا. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي ودراسة الحالة المقارنة بين التجربة الألمانية (نموذج مبارك كول) والتجربة الإيطالية (المجمعات التكنولوجية) داخل السياق المصري، وتتحدد الحدود الموضوعية في معايير الجودة الفنية والتدريب اللغوي والثقافي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب وخريجي هذه المدارس وأصحاب الأعمال في الأسواق الأوروبية. وتستعرض الدراسة العلاقة بين جودة التدريب في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) وبين تغيير الصورة الذهنية (MI) للعامل المصري، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى أن الشراكات التي توفر تأهيلًا ثقافيًا متكاملًا هي الأكثر نجاحًا في فتح أسواق عمل دولية جديدة، مما يقلل من دوافع الهجرة غير الشرعية ويعزز من العائد الاقتصادي القومي.

1748. **العنوان:** "استراتيجيات جذب أعضاء هيئة التدريس الدوليين للجامعات المصرية: الأبعاد القانونية والمالية وتأثيرها على تدويل التعليم العالي مقارنة بالسعودية وسنغافورة وقطر"

الموضوع: يعالج هذا البحث قضية ندرة وجود أعضاء هيئة التدريس الدوليين International Faculty (IF) في الجامعات المصرية، وهو الأمر الذي يؤثر سلبًا على ترتيب هذه الجامعات في التصنيفات العالمية وعلى جودة بيئة التدويل الأكاديمي بجمهورية مصر العربية. وتبرز المشكلة في وجود عوائق تشريعية ومالية تحول دون استقطاب الكفاءات الأجنبية للعمل بالداخل، ومن ثم يهدف البحث إلى تحليل استراتيجيات الجذب والاستبقاء لهؤلاء الأساتذة كمتغير مستقل، وقياس أثر ذلك على تطوير بيئة التدويل Internationalization Environment (IE) بالجامعة كمتغير تابع، مع فحص المتغيرات الوسيطة المتعلقة بالحوافز غير المالية. ويعتمد البحث المنهج المقارن مع تجارب ناجحة في المملكة العربية السعودية وسنغافورة وقطر، وتتحدد الحدود الموضوعية في الأطر القانونية المنظمة لعمل الأجانب ولوائح الرواتب والبدلات، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس الدوليين (IF) المتواجدين حاليًا في الجامعات الحكومية والخاصة. وتركز الدراسة على توضيح العلاقة بين وجود أعضاء هيئة تدريس دوليين (IF) وبين رفع مستوى التنوع الثقافي والبحثي، ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى صياغة حزمة مقترحة من التعديلات القانونية والحوافز المالية والمزايا اللوجستية، مما يساهم في نقل الخبرات العالمية للداخل المصري ورفع التنافسية الدولية للجامعات المصرية بما يتماشى مع اتجاهات التربية الدولية الحديثة.

1749. **العنوان:** "إدارة المنح الدراسية الموجهة للدول الأفريقية بجمهورية مصر العربية: تقييم الكفاءة الداخلية والخارجية والعائد السياسي في ضوء خبرات الصين والهند وروسيا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة تقييم منظومة إدارة المنح الدراسية Scholarship Management (SM) التي تقدمها جمهورية مصر العربية للأشقاء في القارة الأفريقية، حيث تبرز الحاجة الملحة لفحص آليات إدارة هذه المنح من مرحلة الاختيار وصولًا إلى مرحلة ما بعد التخرج. تتبلور المشكلة البحثية في عدم وجود رؤية استراتيجية متكاملة تضمن استدامة التواصل مع الخريجين وتوظيفهم كقوى ناعمة لمصر، ومن ثم يهدف البحث إلى تقييم دورة حياة المنحة الدراسية كمتغير

مستقل، وقياس العائد السياسي والدبلوماسي (PR Political Return) كمتغير تابع، مع فحص آليات المتابعة كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وتعتمد الدراسة على المنهج التقويمي والمنهج المقارن لتحليل نماذج إدارة المنح في دول كبرى مثل الصين والهند وروسيا، وتتحدد الحدود الموضوعية في المنح المقدمة من وزارة الخارجية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب الأفارقة المبتعثين والمسؤولين عن ملف المنح. وتربط الدراسة بين كفاءة الإجراءات الإدارية وبين تعزيز مكانة مصر الإقليمية، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى التوصية بإنشاء قاعدة بيانات موحدة ورابطة لخريجي مصر في أفريقيا، وتوجيه المنح نحو التخصصات الحاكمة في خطط التنمية الأفريقية، لضمان تحول هؤلاء الخريجين إلى سفراء حقيقيين للدولة المصرية في بلدانهم وفق المعايير الدولية في الإدارة التعليمية المقارنة.

.1750 **العنوان:** "التعليم العابر للحدود في جمهورية مصر العربية: إشكاليات السيادة الوطنية وضمان الجودة في فروع الجامعات الدولية دراسة مقارنة مع فيتنام والإمارات وماليزيا"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل واقع التعليم العابر للحدود (TNE Transnational Education) في مصر، خاصة مع التوسع الأخير في استضافة فروع الجامعات الدولية (IBCs International Branch Campuses)، وما يطرحه ذلك من تحديات ترتبط بالحفاظ على الخصوصية الثقافية. وتكمن المشكلة البحثية في كيفية الموازنة بين جذب الاستثمارات التعليمية الدولية وبين خضوع هذه المؤسسات للسيادة الوطنية ومعايير الجودة المحلية، ولذلك يهدف البحث إلى تحليل الأطر التشريعية المنظمة لهذه الفروع كمتغير مستقل، وقياس مدى تأثيرها على السيادة الوطنية National Sovereignty (NS) وجودة المخرجات التعليمية كمتغير تابع، مع وجود الرقابة الأكاديمية كمتغير وسيط. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع تجارب دولية مشابهة في فيتنام والإمارات العربية المتحدة وماليزيا، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية ومدى مواءمتها للهوية المصرية، بينما تشمل الحدود المكانية فروع الجامعات بالعاصمة الإدارية الجديدة. وتسعى الدراسة لإيضاح العلاقة بين استقلالية الفروع الأكاديمية والتزامها بالثوابت الوطنية، ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بتقديم نموذج مقترح لـ "الحوكمة الذكية" يضمن دمج هذه الفروع في نسيج النظام الجامعي المصري، ويفرض نسبة من المحتوى المحلي في المناهج، بما يجعلها أداة لتطوير التعليم العالي المصري لا مجرد جزر تعليمية منعزلة.

.1751 **العنوان:** "دور المدارس الرسمية الدولية في تعزيز الهوية الوطنية بجمهورية مصر العربية في مواجهة العولمة الثقافية: دراسة مقارنة مع تركيا والصين واليابان"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل نموذج المدارس الرسمية الدولية (IPS International Public Schools) الذي استحدثته الحكومة المصرية لتقديم تعليم دولي بجودة عالية وتكلفة مناسبة، كآلية لحماية الأمن الثقافي المصري. وتبرز المشكلة البحثية في خطر ذوبان الهوية الوطنية لدى الطلاب في ظل مناهج العولمة الثقافية (CG Cultural Globalization) التي تتبناها المدارس الدولية الخاصة، ويهدف البحث إلى دراسة دور نموذج المدارس الرسمية الدولية (IPS) كمتغير مستقل في تحقيق التوازن مع الحفاظ على الهوية الوطنية (NI National Identity) كمتغير تابع، مع فحص وعي المعلمين كمتغير وسيط. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن مع خبرات دولية نجحت في توطين التعليم الدولي مثل تركيا والصين واليابان، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب ومعلمي المدارس الرسمية الدولية (IPS) في مصر، بينما تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل محتوى برامج الهوية الوطنية في هذه المدارس. وتربط الدراسة بين الإشراف الحكومي المباشر وبين ترسيخ القيم المصرية الأصيلة لدى الطلاب، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى أن هذا النموذج يمثل بديلًا وطنيًا قويًا، وتوصي الدراسة بالتوسع فيه مع تشديد الرقابة على جودة تدريس اللغة العربية والتاريخ، لضمان تخريج جيل يمتلك أدوات التنافسية العالمية دون التفريط في انتمائه الوطني والقومي.

1752. **العنوان:** "تفعيل التبادل الافتراضي كآلية للدبلوماسية الشعبية في المؤسسات التعليمية المصرية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمكسيك"

الموضوع: يناقش هذا البحث جدوى توظيف التبادل الافتراضي (VE Virtual Exchange) كبديل تقني فعال ومنخفض التكلفة لبرامج التبادل الطلابي التقليدية، ودوره في تعزيز الدبلوماسية الشعبية (PPD People-to-People Diplomacy) في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة بجمهورية مصر العربية. وتتمثل المشكلة البحثية في ضعف الانفتاح الثقافي للطلاب المصريين وعزلتهم عن الحوار الدولي، لذا يهدف البحث إلى استكشاف فرص دمج التبادل الافتراضي (VE) في المناهج الدراسية كمتغير مستقل، لتعزيز الكفاءة بين الثقافات (IC Intercultural Competence) لدى الطلاب كمتغير تابع، مع اعتبار البنية التحتية التكنولوجية متغيرًا وسيطًا. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع مبادرة ستيفنز Stevens Initiative (SI) في أمريكا، وبرنامج إيراسموس بلس Erasmus+ في الاتحاد الأوروبي، وتجربة المكسيك، وتتحدد الحدود التقنية في منصات التواصل التعليمي المشترك، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الجامعات والمدارس الثانوية. وتستعرض الدراسة العلاقة الارتباطية بين التواصل الرقمي المنظم وتصحيح الصور النمطية المتبادلة، ومن المتوقع أن يقدم البحث دليلًا إجرائيًا لتنفيذ مشروعات تعاونية دولية عبر الإنترنت، تساهم في كسر العزلة الثقافية وبناء جسور تفاهم إنساني، مما يعزز من القوة الناعمة المصرية بأقل التكاليف الممكنة وبأعلى كفاءة تكنولوجية.

1753. **العنوان:** "استراتيجيات التعامل مع التصنيفات الدولية للجامعات لتعزيز السمعة الدولية لجمهورية مصر العربية: دراسة نقدية مقارنة مع روسيا والبرازيل والهند"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة بالتحليل الاستراتيجيات التي تتبناها الجامعات المصرية للتعامل مع معايير التصنيفات الدولية للجامعات (GUR Global University Rankings)، مثل تصنيف كيو إس (QS Quacquarelli Symonds) وتصنيف تايمز للتعليم العالي (THE Times Higher Education)، لتحسين مكانتها الأكاديمية الدولية. وتتمثل المشكلة البحثية في الضغوط التي تفرضها هذه التصنيفات على السياسات البحثية والتعليمية والتي قد لا تتوافق دائمًا مع الاحتياجات المحلية، ويهدف البحث إلى تحليل الاستراتيجيات الوطنية للتعامل مع معايير التصنيف كمتغير مستقل، وتأثيرها على تعزيز السمعة الدولية (IR International Reputation) لمصر كمتغير تابع، مع اعتبار جودة البحث العلمي متغيرًا وسيطًا. ويعتمد البحث على المنهج النقدي المقارن مع مشاريع التميز في دول مجموعة البريكس مثل روسيا والبرازيل والهند، وتتحدد الحدود الموضوعية في سياسات النشر الدولي والتعاون البحثي العابر للحدود، بينما تشمل الحدود البشرية صناع القرار في وزارة التعليم العالي. وتركز الدراسة على توضيح العلاقة بين تحسن الترتيب العالمي وجذب الشراكات الدولية والطلاب الوافدين، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى ضرورة بناء استراتيجية وطنية متوازنة تسعى لتحسين التصنيف كآلية للتطوير وليس كغاية في حد ذاتها، مع الحفاظ على دعم العلوم الإنسانية والاحتياجات المجتمعية المصرية التي قد لا ترصدها المعايير العالمية بدقة.

1754. **العنوان:** "دور التعليم في تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية: تقييم برامج بناء القدرات للكوادر الأفريقية مقارنة بخبرات اليابان وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يركز هذا البحث على تقييم فعالية المبادرات التعليمية والتدريبية التي تقدمها جمهورية مصر العربية لبناء قدرات الكوادر الأفريقية، ودورها في ترسيخ النفوذ المصري بالقارة السمراء. وتبرز المشكلة البحثية في تشتت جهود التدريب بين جهات متعددة وضعف المتابعة الأكاديمية المستدامة للمتدربين، ولذلك يهدف البحث إلى تقييم فاعلية برامج بناء القدرات (CB Capacity Building) كمتغير مستقل، وأثرها على قوة العلاقات الدبلوماسية المصرية الأفريقية كمتغير تابع، مع اعتبار التنسيق المؤسسي متغيرًا وسيطًا. ويستخدم البحث المنهج المقارن مع برامج الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

والوكالة الكورية للتعاون الدولي Japan International Cooperation Agency (JICA) Korea International Cooperation Agency (KOICA)، وتتحدد الحدود الموضوعية في البرامج التدريبية قصيرة ومتوسطة المدى، بينما تشمل الحدود البشرية الكوادر الأفريقية المتدربة في المؤسسات المصرية. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين جودة نقل الخبرة الفنية المصرية وبين ولاء هذه الكوادر لمصالح الدولة المصرية، ومن المتوقع أن يقدم البحث إطارًا لتوحيد جهود التدريب تحت مظلة استراتيجية واحدة، والتركيز على مجالات الري والصحة والتعليم، مع التوصية بإنشاء رابطة لخريجي هذه البرامج ليكونوا قوى ضغط مساندة لمصر في دوائر صنع القرار الأفريقية.

1755. **العنوان:** "دور التعليم في تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية: تقييم برامج بناء القدرات للكوادر الأفريقية في ضوء خبرات اليابان وكوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل الدور الاستراتيجي للبرامج التعليمية والتدريبية التي تقدمها جمهورية مصر العربية، ممثلة في الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، لتعزيز الروابط القارية وتجاوز إشكالية تشتت الجهود وغياب المكون الأكاديمي المستدام. تبرز المشكلة البحثية في كيفية توحيد المبادرات التدريبية لضمان عائد سياسي ودبلوماسي طويل الأمد، ويهدف البحث إلى تقييم فاعلية برامج بناء القدرات Capacity Building (CB) كمتغير مستقل، وقياس أثرها على تعزيز العلاقات الدبلوماسية وترسيخ النفوذ المصري كمتغير تابع، مع اعتبار المتابعة المؤسسية للخريجين متغيرًا وسيطًا. يعتمد البحث المنهج المقارن مع برامج الوكالة اليابانية للتعاون الدولي Japan International Cooperation Agency (JICA)، والوكالة الكورية للتعاون الدولي Korea International Cooperation Agency (KOICA)، والخبرة السعودية في أفريقيا، وتتحدد الحدود الموضوعية في البرامج التدريبية قصيرة ومتوسطة المدى، بينما تشمل الحدود البشرية الكوادر الأفريقية المتدربة. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين جودة نقل الخبرة الفنية المصرية في مجالات الري والصحة والتعليم وبين بناء "جماعات ضغط" صديقة لمصر في دوائر صنع القرار الأفريقية، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح إطار تنظيمي موحد يدمج التدريب المهني بالأكاديمي، مما يعظم من القوة الناعمة المصرية ويحول هؤلاء المتدربين إلى سفراء لمصالح مصر في بلدانهم وفق أهداف التربية الدولية.

1756. **العنوان:** "إدارة المدارس المصرية بالخارج ودورها في تعزيز الانتماء الوطني لأبناء الجاليات: دراسة مقارنة في ضوء خبرات الفلبين والهند وباكستان"

الموضوع: تناقش هذه الدراسة منظومة إدارة المدارس المصرية بالخارج Egyptian Schools Abroad (ESA) وأدوارها التربوية في الحفاظ على الهوية الوطنية لأبناء المغتربين في ظل تحديات العولمة والبعد عن الوطن الأم. تتبلور المشكلة البحثية في رصد المشكلات الإدارية وضعف الإشراف التربوي الذي يحد من كفاءة هذه المدارس في تحقيق الارتباط بالوطن Diaspora Engagement (DE)، لذا يهدف البحث إلى تقييم كفاءة إدارة هذه المدارس كمتغير مستقل، وأثرها على تعزيز الانتماء الوطني للطلاب كمتغير تابع، مع اعتبار المنهج الدراسي الوطني متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج الوصفي المقارن مع تجارب المدارس الفلبينية والهندية والباكستانية بالخارج، وتتحدد الحدود البشرية في طلاب وأولياء أمور الجاليات المصرية، بينما تشمل الحدود الموضوعية نظم الامتحانات والمحتوى الرقمي وآليات اختيار المعلمين الموفدين. وتبرز الدراسة العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للمغتربين وبين قوة الروابط الثقافية والقومية لديهم، ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة بمقترحات عملية لتطوير الكتاب المدرسي الرقمي وتنظيم المعسكرات الصيفية الوطنية، مما يضمن تحول هذه المدارس إلى جسور تربوية متينة تحافظ على الهوية المصرية للجيل الثاني والثالث وتدعم التواصل الدائم مع الدولة المصرية.

1757. **العنوان:** "التربية من أجل السلام في المناهج المصرية كآلية للدبلوماسية التعليمية: تحليل محتوى مقارن في ضوء خبرات رواندا وأيرلندا الشمالية وكولومبيا"

الموضوع: يركز هذا البحث على مفهوم التربية من أجل السلام (Peace Education (PE كرسالة حضارية تسعى جمهورية مصر العربية لتصديرها للعالم لتعزيز مكانتها كصانعة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وتكمن المشكلة البحثية في تحليل مدى انعكاس قيم التسامح ونبذ العنف في المناهج الدراسية وتوظيف ذلك في تحسين الصورة الذهنية للدولة، ومن ثم يهدف البحث إلى تحليل محتوى المناهج المصرية كمتغير مستقل، وأثر ذلك على بناء الصورة الذهنية Mental Image (MI)) لمصر في المحافل الدولية كمتغير تابع، مع وجود البيئة المدرسية كمتغير وسيط. ويعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن مع تجارب دولية واجهت صراعات ونجحت في دمج السلام في تعليمها مثل رواندا وأيرلندا الشمالية وكولومبيا، وتتحدد الحدود الموضوعية في كتب التاريخ والتربية الوطنية والدينية بالمرحلة الثانوية. وتسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين تضمين قيم العيش المشترك في التعليم وبين تعزيز مصداقية الدبلوماسية المصرية عالميًا، ومن المتوقع أن يقدم البحث تصورًا لتطوير المناهج لتكون نموذجًا إقليميًا في فض النزاعات، مما يبرز الدور الريادي المصري في نشر ثقافة السلام والتعايش السلمي وفق الرؤى المعاصرة للتربية الدولية.

1758. **العنوان:** "استخدام المنصات التعليمية الرقمية كأداة للدبلوماسية الرقمية المصرية: تحليل المحتوى والجمهور المستهدف مقارنة بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دور المنصات التعليمية الرقمية (Digital Platforms (DP المصرية، وفي مقدمتها بنك المعرفة المصري، كأداة حديثة ضمن استراتيجيات الدبلوماسية الرقمية (Digital Diplomacy (DD لجمهورية مصر العربية. وتتمثل المشكلة البحثية في كيفية تحويل المحتوى التعليمي الوطني إلى قوة ناعمة تجذب الجمهور الإقليمي والدولي، ويهدف البحث إلى دراسة فاعلية إتاحة المحتوى الرقمي المتميز كمتغير مستقل، في جذب الجمهور العربي والأفريقي وزيادة النفوذ الثقافي كمتغير تابع، مع اعتبار جودة واجهة المستخدم اللغوية متغيرًا وسيطًا. ويطبق البحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن مع منصات عالمية مثل فيوتشر ليرن (FutureLearn (FL البريطانية، وكورسيرا (Coursera (C الأمريكية، والمنصات الأسترالية، وتتحدد الحدود التقنية في المحتوى المفتوح الموجه للخارج والمساقات الهائلة المفتوحة عبر الإنترنت Massive (Open Online Courses (MOOCs. وتسلط الدراسة الضوء على العلاقة بين ريادة المحتوى الرقمي وبين تعزيز المكانة العلمية للدولة، ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى استراتيجية متكاملة لتسويق المساقات المصرية في مجالات الآثار واللغة العربية رقميًا، مما يجعل مصر مركزًا إشعاعيًا للمعرفة في الفضاء الإلكتروني ويدعم نفوذها الثقافي الرقمي.

1759. **العنوان:** "التأثير الدبلوماسي للمشاركة المصرية في المسابقات التعليمية الدولية: دراسة لآليات الدعم والاستثمار في ضوء خبرات سنغافورة وكوريا الجنوبية وروسيا"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في كيفية استثمار تميز الطلاب المصريين في المحافل العلمية العالمية، مثل المعرض الدولي للعلوم والهندسة (International Science and Engineering Fair (ISEF والأولمبيادات الدولية، كأداة لتعزيز دبلوماسية الشباب (Youth Diplomacy (YD. وتبرز المشكلة في ضعف الآليات المؤسسية لاستثمار هذه الإنجازات في تحسين السمعة الدولية (International Reputation (IR للتعليم المصري، ولذلك يهدف البحث إلى تحليل آليات الدعم المؤسسي للموهوبين كمتغير مستقل، وأثرها على السمعة الدولية (IR) لمصر كمتغير تابع، مع اعتبار التغطية الإعلامية الدولية متغيرًا وسيطًا. ويعتمد البحث المنهج المقارن مع دول رائدة في رعاية النوابغ مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وروسيا، وتقتصر الحدود البشرية على طلاب مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا Science, Technology, Engineering, (and Mathematics (STEM والموهوبين بالتعليم العام. وتوضح الدراسة العلاقة بين احتضان المواهب العلمية وتغيير

الصورة النمطية عن مخرجات التعليم المصري، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن اقتراح لإنشاء هيئة وطنية لرعاية الموهوبين دوليًا، وتوظيفهم كسفراء علميين يبرزون الطاقات الإبداعية المصرية أمام العالم، بما يحقق أهداف الإدارة التعليمية في تدويل التميز الطلابي.

1760. **العنوان:** "**تحديات الاعتراف المتبادل بالمؤهلات *Mutual Recognition of Qualifications (MRQ)* في النظام التعليمي المصري: دراسة مقارنة مع تجارب تونس والمغرب وتركيا في ضوء أهداف التنمية المستدامة**"

الموضوع: تعد إشكالية معادلة الشهادات الجامعية المصرية في الخارج من المعوقات الجوهرية التي تواجه الخريج، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الفجوات التقنية في أطر المؤهلات الوطنية (NQF (National Qualifications Framework كمتغير مستقل، ودراسة أثرها المباشر على تفعيل اتفاقيات الاعتراف المتبادل (MRQ) كمتغير تابع، وذلك لتعزيز حراك الخريجين (GM (Graduate Mobility في سوق العمل الدولي. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن لتحليل سياسات الاعتراف في مصر مقارنة بكل من تونس، والمغرب، وتركيا، نظرًا لخبراتهم المتقدمة في التوافق مع معايير عملية بولونيا Bologna (BP (Process. وتتمثل الحدود الموضوعية للبحث في قطاعي التعليم الهندسي والطبي، بينما تشمل الحدود البشرية الخريجين وصناع القرار الأكاديمي، وتغطي الحدود المكانية الجامعات الحكومية المصرية. ويسعى البحث لتوضيح العلاقة بين تطوير "النظام الأوروبي لنقل وتراكم الساعات المعتمدة" European Credit Transfer and Accumulation System (ECTS) وبين تسهيل نفاذ العمالة المصرية الماهرة للأسواق الأوروبية. ومن أهم النتائج المتوقعة بناء مصفوفة توافق فنية تضمن مواءمة توصيف المقررات المصرية مع المعايير الدولية، مما يساهم في رفع تصنيف المؤسسات التعليمية المصرية وتقليص الفجوة بين المخرجات المحلية والمتطلبات العالمية، مع وضع مقترح لتأسيس وحدة دبلوماسية تعليمية بوزارة التعليم العالي لمتابعة ملفات الاعتراف الدولي بالمؤهلات وتذليل العقبات القانونية التي تواجه الخريجين المصريين في الخارج بصفة مستمرة.

1761. **العنوان:** "**فاعلية كراسي الأستاذية المصرية *Egyptian Chairs* بالجامعات العالمية كأداة للدبلوماسية الثقافية: دراسة تقويمية مقارنة في ضوء خبرات المملكة العربية السعودية وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية**"

الموضوع: يتناول هذا البحث الدور الاستراتيجي الذي تلعبه كراسي الأستاذية المصرية (Egyptian Chairs) في الخارج باعتبارها بؤر إشعاع ثقافي كمتغير مستقل، وتأثير ذلك على تعزيز مكانة الدراسات المصرية (EG (Egyptology كمتغير تابع، مع معالجة ضعف التواصل المؤسسي الحالي. ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التقويمي والمنهج المقارن لمقارنة التجربة المصرية مع خبرات كراسي الملك فيصل السعودية، ومعهد يونس إمره التركي، وتجربة الكراسي العلمية الأمريكية، للوقوف على أفضل الممارسات الدولية في إدارة هذه الكراسي. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة أقسام علم المصريات ودراسات الشرق الأوسط بالجامعات الدولية، بينما تتمثل الحدود البشرية في الأساتذة شاغلي هذه الكراسي والملحقين الثقافيين المصريين. ويهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين الدعم الأكاديمي المستمر لهذه الكراسي وبين تحسين الصورة الذهنية لمصر وتصحيح المفاهيم التاريخية المغلوطة. وتخلص الدراسة إلى ضرورة صياغة آلية مؤسسية لربط هذه الكراسي بالجامعات المصرية الأم، وتزويدها بالمواد العلمية الحديثة والوسائط الرقمية، بما يضمن استدامتها كقوة ناعمة لمصر. كما يتوقع أن تسفر النتائج عن وضع استراتيجية لتمويل وتوسيع نطاق هذه الكراسي لتشمل تخصصات تكنولوجية وعلمية حديثة لا تقتصر على الجانب التاريخي فقط، مما يعظم العائد من القوة الناعمة المصرية في الأوساط الأكاديمية العالمية المرموقة ويدعم أهداف الدولة في التواصل الدولي الفعال.

1762. **العنوان:** "**استراتيجية مقترحة لدمج الطلاب الوافدين بالجامعات المصرية لتحقيق الريادة التعليمية: دراسة ميدانية مقارنة مع نماذج ألمانيا وروسيا والصين**"

الموضوع: يركز هذا البحث على تطوير برامج الدمج الطلابي (Student Integration SI) كمتغير مستقل، ودراسة أثرها على تحويل الطلاب الأجانب إلى سفراء ثقافيين (Cultural Ambassadors CA) للدولة المصرية كمتغير تابع، لمواجهة ظاهرة العزلة الاجتماعية التي قد يعاني منها الوافدون. ويعتمد البحث على المنهج الميداني والمنهج المقارن لاستنباط الدروس المستفادة من تجارب دول رائدة في جذب الطلاب مثل ألمانيا، وروسيا، والصين. وتتمثل الحدود البشرية للدراسة في الطلاب الوافدين من قارتي أفريقيا وآسيا المقيدين بالجامعات المصرية، بينما تشمل الحدود المكانية المدن الجامعية ومكاتب رعاية الطلاب الوافدين. ويسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين جودة الخدمات الاجتماعية والترفيهية المقدمة للطلاب وبين مستوى ولائهم الثقافي لمصر بعد التخرج. ومن النتائج المتوقعة للدراسة تصميم حقيبة متكاملة لبرامج "الأسر المضيفة" والأنشطة التفاعلية المشتركة مع الطلاب المصريين، بما يضمن صهر الطالب الوافد في نسيج المجتمع المصري. كما يخلص البحث إلى توصيات بضرورة إشراك الطلاب الوافدين في الهياكل الإدارية للاتحادات الطلابية وتفعيل دور الأندية الثقافية الدولية داخل الحرم الجامعي، مما يساهم في بناء شبكة من العلاقات الدولية القوية التي تخدم المصالح المصرية السياسية والاقتصادية مستقبلًا، ويعزز من سمعة مصر كقبلة تعليمية آمنة وجاذبة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بما يحقق عوائد اقتصادية وثقافية مستدامة.

1763. **العنوان:** **"آليات تدويل المجلات العلمية التربوية المصرية للوصول إلى التنافسية العالمية: دراسة مقارنة مع خبرات جنوب أفريقيا وإيران وتركيا"**

الموضوع: تستهدف الدراسة الحالية وضع استراتيجية لعملية تدويل المجلات العلمية (Journal Internationalization JI) في كليات التربية المصرية كمتغير مستقل، وقياس أثر ذلك على تحسين معامل التأثير (Impact Factor IF) وتصنيف الجامعات كمتغير تابع، وذلك لمواجهة ضعف الحضور الدولي للإنتاج الفكري التربوي المصري. ويستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل تجارب دول حققت طفرة في النشر الدولي مثل جنوب أفريقيا، وإيران، وتركيا. وتشمل الحدود الموضوعية المجلات التربوية الصادرة عن الجامعات الحكومية، بينما تتمثل الحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس وهيئات تحرير المجلات العلمية. ويدرس البحث العلاقة الارتباطية بين التحول للنشر الرقمي باللغة الإنجليزية واتباع معايير قواعد البيانات العالمية وبين زيادة الاستشهادات المرجعية للباحثين المصريين. ومن أهم النتائج التي يتوقع الوصول إليها هو ضرورة عقد شراكات استراتيجية مع دور نشر عالمية مثل سبرينجر (Springer) والزيفير (Elsevier) لإدارة وتوزيع المحتوى العلمي المصري. كما يقترح البحث تطوير منصة موحدة للمجلات التربوية المصرية تلتزم بمعايير لجنة أخلاقيات النشر (Committee on Publication Ethics COPE) لضمان جودة البحوث. ويخلص البحث إلى أن تدويل المجلات العلمية سيؤدي بالضرورة إلى رفع ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية مثل تصنيف "كيو إس" (QS)، مما يساهم في نشر الرؤية التربوية المصرية الأصلية في المحافل الدولية وتعزيز مكانة الباحث المصري في الأوساط الأكاديمية العالمية.

1764. **العنوان:** **"الدبلوماسية الرياضية المدرسية والجامعية (*School Sports Diplomacy SSD*) كمدخل لتعزيز الصورة الذهنية لمصر: دراسة مقارنة مع تجارب قطر والإمارات والمغرب"**

الموضوع: يبحث هذا الموضوع في إمكانات استضافة البطولات الرياضية الدولية للمدارس والجامعات كمتغير مستقل، وأثر ذلك على تعزيز الدبلوماسية الرياضية (SSD) وتحسين الصورة الذهنية لمصر كمتغير تابع. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن من خلال تحليل تجارب ناجحة لكل من قطر، والإمارات، والمغرب في تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى واستثمارها سياسيًا وثقافيًا. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث أنشطة الاتحاد الرياضي المصري للجامعات والاتحاد المصري للرياضة المدرسية، بينما تغطي الحدود المكانية المنشآت الرياضية الأولمبية الجديدة في مصر. ويهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية الرياضية وبين تنشيط السياحة التعليمية والشبابية الوافدة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع خارطة طريق لاستقطاب المنافسات الرياضية الأفريقية والعربية، مما يوفر منصة للتواصل

بين الشباب المصري ونظرائه من دول العالم في بيئة تنافسية إيجابية. كما يخلص البحث إلى أهمية تدريب الكوادر الطلابية على إدارة الفعاليات الدولية والبروتوكولات الدبلوماسية، مما يساهم في تقديم صورة عصرية ومشرفة عن الدولة المصرية. وتوصي الدراسة بضرورة تكامل الجهود بين وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، والشباب والرياضة لتدشين أجندة دولية سنوية للبطولات المدرسية والجامعية، مما يعزز من القوة الناعمة المصرية ويؤكد على استقرار الدولة وقدرتها التنظيمية الفائقة على المستوى الدولي.

.1765 **العنوان:** "**حماية حقوق الملكية الفكرية *Intellectual Property Rights (IPR)* في تصدير المنتج التعليمي المصري: دراسة مقارنة مع قوانين المملكة المتحدة وسنغافورة ولبنان**"

الموضوع: يتناول هذا البحث آليات حماية حقوق الملكية الفكرية (IPR) للمناهج والكتب التعليمية المصرية كمتغير مستقل، ودورها في تعزيز الاقتصاد الإبداعي (Creative Economy (CE للدولة كمتغير تابع، خاصة في ظل التوسع في الأسواق العربية والأفريقية. ويستخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن لاستعراض النماذج القانونية والاقتصادية في المملكة المتحدة، وسنغافورة، ولبنان، لضمان حماية المخرجات التعليمية من القرصنة. وتتمثل الحدود الموضوعية في الكتب الدراسية الورقية والمنصات الرقمية التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم، بينما تشمل الحدود البشرية المؤلفين والناشرين وصناع القرار بمركز تطوير المناهج. ويناقش البحث العلاقة بين صرامة التشريعات القانونية وبين زيادة العوائد المالية من تصدير المحتوى التعليمي المصري. ومن النتائج المتوقعة تقديم مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الملكية الفكرية التعليمية تتبع المجلس الأعلى للجامعات أو وزارة التربية والتعليم، تتولى عمليات التسجيل الدولي واتفاقيات الترخيص. كما يخلص البحث إلى أهمية التحول الرقمي المشفر للمناهج لسهولة تتبعها وحمايتها، مما يسهم في الحفاظ على الهوية التعليمية المصرية ومنع تشويهها في الخارج. وتؤكد الدراسة على أن حماية الملكية الفكرية ستشجع الاستثمار في إنتاج محتوى تعليمي مصري عالي الجودة ينافس المناهج الدولية، مما يدعم الاقتصاد الوطني ويحقق انتشارًا أوسع للثقافة والعلوم المصرية في المحيطين الإقليمي والدولي بشكل قانوني ومنظم.

.1766 **العنوان:** "**تطوير تعليم اللغات الأجنبية بالمدارس الحكومية لتعزيز الكفاءة التواصلية بين الثقافات *Intercultural Communicative Competence (ICC)*: دراسة تقويمية مقارنة مع تونس والمغرب والأردن**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تقييم مناهج وطرق تدريس اللغات الأجنبية في المدارس الحكومية المصرية كمتغير مستقل، وقياس أثرها على تنمية الكفاءة التواصلية بين الثقافات (ICC) كمتغير تابع، لتمكين الخريجين من ممارسة الدبلوماسية الشعبية بفاعلية. ويتبع البحث المنهج الوصفي المقارن لتحليل مناهج اللغات في مصر مقارنة بتجارب تونس والمغرب والأردن، وهي دول تتميز ببرامج لغوية قوية تخدم الانفتاح الثقافي. وتشمل الحدود الموضوعية مناهج اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية بالمرحلة الثانوية، بينما تتمثل الحدود البشرية في المعلمين والطلاب والموجهين الفنيين. ويبحث الموضوع في العلاقة بين استخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة وبين قدرة الطالب على التفاعل مع المتحدثين الأصليين للغة. وتخلص الدراسة إلى ضرورة الانتقال من التركيز على القواعد اللغوية الجامدة إلى المهارات الشفهية والسمعية التي تخدم التواصل الفعلي. ومن النتائج المتوقعة تقديم مقترح لتفعيل برامج التبادل الطلابي الافتراضي والتوأمة بين المدارس المصرية ونظيراتها الدولية، مما يساهم في تكوين شخصية مصرية منفتحة قادرة على الحوار والتعايش وتصحيح الصور النمطية. كما يوصي البحث بضرورة دمج الثقافة العالمية في سياق المناهج المحلية بما لا يتعارض مع القيم الوطنية، لضمان إعداد جيل من الشباب المصري القادر على المنافسة في سوق العمل الدولي وتمثيل بلده في المحافل العالمية بكفاءة واقتدار لغوي وثقافي متميز.

1767. **العنوان:** "أثر برامج الدرجات العلمية المزدوجة (*Dual Degrees (DD*) على جودة التعليم العالي وتدويل الجامعات المصرية: دراسة حالة مقارنة مع السعودية وفيتنام وكازاخستان"

الموضوع: يبحث هذا الموضوع في فاعلية برامج التوأمة والدرجات المزدوجة (DD) بين الجامعات المصرية والأجنبية كمتغير مستقل، وتأثيرها على نقل الخبرة وتوطيد العلاقات الدولية كمتغير تابع، في إطار التوجه نحو تدويل التعليم العالي. ويعتمد البحث على منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن مع تجارب دولية مشابهة في المملكة العربية السعودية، وفيتنام، وكازاخستان، والتي توسعت في عقد شراكات دولية لرفع جودة تعليمها الجامعي. وتتمثل الحدود الموضوعية في البرامج الأكاديمية المشتركة في الجامعات الأهلية والدولية الجديدة، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب الملتحقين بهذه البرامج. ويدرس البحث العلاقة بين معايير اختيار الشريك الأجنبي وبين القيمة المضافة الفعلية للمنظومة التعليمية المصرية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى وضع إطار معياري وطني لحوكمة هذه الشراكات تضمن عدم تحولها إلى عقود تجارية بحتة، بل تكون وسيلة لنقل التكنولوجيا وتوطين المعرفة الحديثة. كما يسفر البحث عن نتائج تؤكد أهمية توجيه هذه التوأمات نحو جامعات في دول ذات ثقل استراتيجي لمصر، بما يخدم المصالح القومية العليا. وتوصي الدراسة بضرورة متابعة أداء الخريجين من هذه البرامج في سوق العمل لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للتعليم العالي المتميز الذي يجمع بين الأصالة المحلية والمعايير العالمية المعاصرة.

1768. **العنوان:** "إعادة هندسة حوكمة المراكز الثقافية المصرية (*Egyptian Cultural Centers (ECC*) بالخارج لتعظيم القوة الناعمة: دراسة مقارنة مع تجارب بريطانيا وألمانيا وفرنسا"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تطوير آليات عمل المراكز الثقافية المصرية (ECC) من خلال تبني مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية كمتغير مستقل، وقياس أثر ذلك في تعظيم القوة الناعمة (Soft Power (SP وجذب الطلاب الوافدين للدراسة في مصر كمتغير تابع، وذلك لمواجهة التحديات التي تحد من فاعلية الدور التعليمي والترويجي لهذه المراكز. ويستخدم الباحث المنهج المقارن لتحليل نماذج عالمية رائدة متمثلة في المجلس الثقافي البريطاني (British Council (BC، ومعهد جوته الألماني (Goethe-Institut (GI، والمعهد الفرنسي (Institut Français (IF، للوقوف على استراتيجياتهم في التسويق التعليمي. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة الأنشطة الأكاديمية والترويجية للمراكز، بينما تتمثل الحدود البشرية في المستشارين والملحقين الثقافيين المصريين بالخارج، وتغطي الحدود المكانية عينة من المراكز الثقافية المصرية في العواصم الكبرى. ويهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين تبني عقلية تسويقية حديثة وبين زيادة الإقبال على تعلم اللغة العربية والالتحاق بالجامعات المصرية. ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم نموذج مقترح لتحويل هذه المراكز إلى منصات تعليمية تفاعلية تقدم دورات متخصصة في الفنون والتاريخ المصري، وتعمل كأذرع دبلوماسية قوية تدير معارض دائمة للتعليم العالي المصري، مما يساهم في بناء صورة ذهنية إيجابية ومستدامة عن مصر في المجتمعات الدولية وتعزيز مكانتها كمركز إشعاع حضاري.

1769. **العنوان:** "تعزيز البعد المتوسطي *Mediterranean Dimension* في التعليم المصري لدعم الشراكة الأورومتوسطية: دراسة مقارنة مع خبرات المغرب وإيطاليا واليونان"

الموضوع: تستهدف الدراسة الحالية استكشاف دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الهوية المتوسطية لدى الطلاب المصريين، واستثمار برامج الاتحاد الأوروبي مثل برنامج "إيراسموس بلس" (Erasmus Plus (E+ كمتغير مستقل، لتعزيز الشراكة الاستراتيجية (Strategic Partnership (SP مع دول حوض البحر المتوسط كمتغير تابع. ويعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل السياسات التعليمية في مصر مقارنة بكل من المغرب، وإيطاليا، واليونان، نظرًا لخبراتهم الواسعة في الاندماج داخل الشبكات الأورومتوسطية. وتشمل الحدود الموضوعية للبحث مشروعات البحث العلمي والتبادل الطلابي

والتعاون الأكاديمي، بينما تتمثل الحدود المكانية في الجامعات المصرية المنخرطة في هذه البرامج. ويسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التعليمي على الجوار المتوسطي وبين زيادة فرص التمويل الدولي وتطوير جودة البحث العلمي المحلي. ومن أهم النتائج التي يتوقع الوصول إليها هو ضرورة صياغة مناهج تعليمية تبرز الجذور التاريخية والمصالح المشتركة لدول المتوسط، مع وضع آليات لزيادة مشاركة الباحثين المصريين في المشروعات البحثية المشتركة. ويخلص البحث إلى أن تعزيز هذا البعد سيساهم في تأكيد دور مصر كجسر ثقافي وعلمي يربط بين القارتين الأفريقية والأوروبية، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي والسياسي المبني على أسس تعليمية وبحثية متينة تخدم أهداف الدولة في التنمية المستدامة والريادة الإقليمية.

1770. **العنوان:** "مدونة سلوك أخلاقي للدبلوماسية التعليمية المصرية لمواجهة تسليع القيم الوطنية: دراسة مقارنة في ضوء نماذج أستراليا وكندا ونيوزيلندا"

الموضوع: يتناول البحث القضايا الأخلاقية المرتبطة بتدويل التعليم، حيث يهدف إلى وضع مدونة سلوك أخلاقي Ethical Code of Conduct (ECC) للمؤسسات التعليمية المصرية كمتغير مستقل، لحماية السمعة الوطنية National Reputation (NR) والمصداقية الأكاديمية من مخاطر تسليع القيم Commodification of Values (CV) كمتغير تابع. ويستخدم الباحث المنهج المقارن لاستعراض النماذج الأخلاقية والرقابية في كل من أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، وهي دول رائدة في مأسسة أخلاقيات تسويق التعليم الدولي. وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة ممارسات مكاتب جذب الطلاب الوافدين وآليات تسويق الشهادات والبرامج الدولية، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المكاتب الدولية بالجامعات ووكلاء التوظيف الأكاديمي. ويدرس البحث العلاقة بين الالتزام بالمعايير الأخلاقية وبين استدامة ثقة الطلاب الدوليين في "البراند" التعليمي المصري. ومن النتائج المتوقعة للدراسة تقديم مبادئ توجيهية تضمن الشفافية والنزاهة في التعاقدات الدولية، وتمنع تقديم تنازلات تمس الثوابت الوطنية مقابل التمويل أو زيادة أعداد الطلاب. كما يخلص البحث إلى أهمية وجود رقابة مؤسسية على جودة البرامج المصدرة للخارج لضمان عدم حدوث تشويه للمحتوى العلمي أو التربوي المصري. وتؤكد الدراسة أن تبني هذه المدونة سيعزز من القيمة التنافسية للتعليم المصري في السوق العالمي، ويحمي صورة الدولة من أي ممارسات غير مهنية قد تضر بمكانتها الأكاديمية أو الدبلوماسية في الأوساط الدولية بصفة مستمرة.

عشرون: موضوعات عامة عابرة للمجالات في التربية الدولية

1771. **العنوان:** "تحليل التأثير المتبادل بين العولمة والتعليم في جمهورية مصر العربية في ضوء المنهج المقارن"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين عمليات العولمة الثقافية والاقتصادية، العولمة (Globalization – G) بوصفها المتغير المستقل، وبين التحولات التي طرأت على السياسات التعليمية والمناهج والممارسات التربوية في جمهورية مصر العربية بوصفها المتغير التابع، مع التركيز على استجابات النظام التعليمي المصري للتدفقات العابرة للحدود. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات تشمل سياسات ضمان الجودة، ضمان الجودة (Quality Assurance – QA)، والرقمنة التعليمية، الرقمنة (Digitalization – D)، وتدويل التعليم، تدويل التعليم (Internationalization – I)، وتحديث المناهج. ويعتمد البحث المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) من خلال مقارنة الحالة المصرية بخبرتي ماليزيا وكوريا الجنوبية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM). وتتمثل الحدود الموضوعية في التفاعل بين التعليم والعولمة، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات التعليمية والمعلمين. ويفترض البحث وجود تأثير متبادل بين G وتوجهات الإصلاح التعليمي. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار تحليلي يساعد مصر على توظيف العولمة بصورة انتقائية تخدم أولوياتها الوطنية.

.1772 **العنوان:** "التأثير المتبادل بين التحول الرقمي *(Digital Transformation - DT)* والسياسات التعليمية في جمهورية مصر العربية: دراسة في التربية الدولية مقارنة بخبرات جمهورية فنلندا ودولة الإمارات العربية المتحدة"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الفجوة القائمة بين تسارع وتيرة التحول الرقمي (Digital Transformation - DT) العالمي وبين مرونة استجابة السياسات التعليمية في جمهورية مصر العربية لتحديث آليات الحوكمة والتقييم التربوي. يهدف البحث إلى تحليل التحول الرقمي (DT) بوصفه المتغير المستقل، وقياس أثره على تطور السياسات التعليمية كمتغير تابع، مع اعتبار جاهزية البنية الرقمية (Digital Infrastructure - DI) وتدريب المعلمين (Teacher Training - TT) متغيرات وسيطة حاسمة. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في فحص أطر الحوكمة الرقمية ومدى تحقيق العدالة الرقمية (Digital Equity - DE)في فرص التعلم، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي التخطيط التربوي بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وعينة من المعلمين بجمهورية مصر العربية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM)لمقارنة السياق المصري بخبرات رائدة مثل جمهورية فنلندا ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتشخيص واقع السياسات المحلية. ويسعى البحث إلى كشف طبيعة العلاقة التفاعلية بين تبني التقنيات الحديثة وبين القدرة المؤسسية على إعادة صياغة المناهج وطرق التقويم بما يتناسب مع معايير التربية الدولية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار استراتيجي لتطوير سياسات تعليمية رقمية مصرية أكثر استدامة، تضمن تقليص الفجوة التقنية بين المدارس الحضرية والريفية. كما ستؤكد النتائج على أهمية مأسسة برامج تدريب المعلمين (TT) لتعزيز الكفايات الرقمية كجزء أصيل من المسار المهني، بما يضمن تحول النظام التعليمي المصري نحو نموذج هجين يتسم بالمرونة والقدرة على المنافسة الدولية وتحقيق العدالة الرقمية (DE) لجميع فئات المتعلمين.

.1773 **العنوان:** "إستراتيجيات إدارة التعليم في سياق الاضطرابات والأزمات العالمية بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة لتجارب المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية تركيا"

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى تحليل استجابة النظم التعليمية للمتغيرات الكوكبية المتسارعة، وذلك عبر دراسة العلاقة بين الأزمات العالمية العابرة للحدود، الأزمات التعليمية (Educational Crises - EC) كمتغير مستقل، وبين مستوى مرونة النظام التعليمي المصري وقدرته على التعافي المستدام كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة مجموعة من المتغيرات الوسيطة الحيوية التي تشمل كفاءة خطط الطوارئ التعليمية، خطط الطوارئ (Emergency Plans - EP)، ومدى فاعلية تطبيقات التعليم عن بعد، التعلم عن بعد (Distance Learning - DL)، ومستوى الدعم النفسي والاجتماعي، الدعم النفسي والاجتماعي (Psychosocial Support - PSS) المقدم للمتعلمين والمعلمين في أوقات الأزمات. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل السياسات التعليمية المتبعة في المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية تركيا في مواجهة الاضطرابات، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتوصيف الواقع المصري. تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين تكرار الأزمات العالمية وجاهزية المؤسسات التعليمية المحلية لمواجهتها. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات الحوكمة التعليمية وقت الأزمات، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين في المناطق الأكثر تأثرًا بالاضطرابات بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين جودة خطط الطوارئ (EP) واستمرارية العمليات المعرفية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى بناء إطار إجرائي مصري مقاوم للأزمات يضمن استدامة التعليم وفق المعايير الدولية، مع تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية بناء "مدرسة مرنة" قادرة على امتصاص الصدمات العالمية وتحويلها إلى فرص للتطوير الرقمي والتربوي.

1774. **العنوان:** "أدوار المنظمات الدولية في حوكمة إصلاح التعليم بجمهورية مصر العربية من منظور التربية الدولية: دراسة مقارنة لتجارب المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الاتحادية"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة في التربية الدولية (International Education - IE) تركز على التفاعل بين الأجندات العالمية والسيادة الوطنية، حيث يتم فحص العلاقة بين تدخلات المنظمات الدولية، المنظمات الدولية (International Organizations - IOs) كمتغير مستقل، وبين توجهات ومسارات إصلاح التعليم في جمهورية مصر العربية كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في آليات التمويل التعليمي، التمويل التعليمي (Educational Financing - EF)، ونوعية الاستشارات الفنية، الاستشارات الفنية (Technical Assistance - TA)، وبرامج بناء القدرات المؤسسية، بناء القدرات (Capacity Building - CB). يتبنى البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل نماذج الشراكة الدولية في كل من المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الاتحادية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتحليل السياسات المصرية المعاصرة. تكمن مشكلة البحث في تحدي الموازنة بين مقتضيات القروض والمنح الدولية وبين الخصوصية الثقافية والأهداف القومية للتعليم المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في دور المنظمات الدولية (IOs) في هيكلة النظام التعليمي، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي التخطيط وصناع القرار بوزارة التربية والتعليم. ويفترض البحث أن نجاح الإصلاح مشروط بمدى قدرة الدولة على توطين الاستشارات الدولية بما يخدم المصالح الوطنية. ويتوقع أن تنتهي الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح يوجه الدولة المصرية نحو إدارة الشراكات الدولية بفاعلية، بما يضمن تعظيم الاستفادة من الموارد الدولية (EF) مع الحفاظ على الهوية التربوية والسيادة الوطنية في اتخاذ القرار التعليمي.

1775. **العنوان:** "تحليل التفاوتات التعليمية بين الريف والحضر في جمهورية مصر العربية في ضوء معايير التربية الدولية: دراسة مقارنة لتجارب جمهورية الهند وجمهورية بنغلاديش الشعبية"

الموضوع: يهدف هذا البحث المنتمي لتخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استشراف سبل تحقيق العدالة في النظم التعليمية، وذلك عبر دراسة العلاقة بين التفاوتات الجغرافية والاجتماعية، التفاوتات التعليمية (Educational Disparities - ED) كمتغير مستقل، وبين الفجوة في نواتج التعلم والبنية التحتية في التعليم المصري كمتغير تابع. وتدخل في هذه العلاقة متغيرات وسيطة تتمثل في عدالة إتاحة التعليم، إتاحة التعليم (School Access - SA)، وجودة المعلمين وتوزيعهم، جودة المعلمين (Teacher Quality - TQ)، ومدى توافر الوسائل التكنولوجية في المناطق النائية. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل الخبرات المتبعة في جمهورية الهند وجمهورية بنغلاديش الشعبية في تقليص الفجوة التعليمية، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) على الواقع المصري. تبرز مشكلة البحث في استمرار الفجوة النوعية والكمية بين المدارس الريفية والحضرية بجمهورية مصر العربية، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة الدولية. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات توزيع الموارد التعليمية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين في المناطق الريفية والحضرية بمصر. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين التفاوتات التعليمية (ED) وضعف مؤشرات التنمية البشرية الوطنية. ويتوقع أن يسفر البحث عن وضع إطار سياساتي مقترح لمعالجة الفجوات الهيكلية، يرتكز على تدويل معايير الجودة في الريف المصري، وتطوير نماذج تعليمية مرنة تتناسب مع احتياجات البيئات المحلية، بما يضمن تكافؤ الفرص التعليمية والارتقاء بالتصنيف الدولي لمصر في مؤشرات جودة التعليم.

1776. **العنوان:** "تعليم الفتيات في المناطق الهشة بجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات كينيا ونيبال"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة الديناميكية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية المقيدة لتعليم الإناث، والتي تتبلور في مصطلح معوقات تعليم الفتيات (GEB (Girls' Education Barriers بوصفها المتغير المستقل، وبين معدلات الالتحاق والإنجاز التعليمي في المناطق الهشة بجمهورية مصر العربية بوصفها المتغير التابع. وتتوسط هذه العلاقة مجموعة من المتغيرات المحورية تشمل الوعي المجتمعي (CA (Community Awareness، وتكاليف التعليم والنقل، ومدى فاعلية برامج الدعم الاجتماعي (SP (Support Programs. ويعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (CM (Comparative Method من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين الحالة المصرية وخبرتي كينيا ونيبال اللتين واجهتا تحديات مشابهة، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (DAM (Descriptive Analytical Method لتشخيص الواقع المحلي. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في آليات مواجهة تسرب الفتيات من التعليم بالمناطق النائية والفقيرة، بينما تشمل الحدود البشرية الفتيات في المحافظات المصرية الأكثر احتياجًا، وتغطي الحدود المكانية قرى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة". ويفترض البحث وجود علاقة عكسية بين معوقات تعليم الفتيات (GEB) وبين معدلات الاستبقاء في المدارس، حيث تزداد نسب التسرب كلما ارتفعت حدة المعوقات الاقتصادية والثقافية. ويتوقع أن تفضي الدراسة إلى بناء إطار وطني شامل لتعزيز تمكين الفتيات تعليميًا، يتضمن مقترحات لسياسات تحفيزية، وتطوير البنية التحتية المدرسية الصديقة للفتيات، وتفعيل دور برامج الدعم (SP) في تغيير نظرة المجتمع نحو أهمية تعليم المرأة، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

1777. **العنوان:** "انعكاسات جودة التعليم على التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع خبرتي الصين وفيتنام"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة الوثيقة بين التوسع في توفير تعليم فائق التميز، والذي يُعرف بمصطلح جودة التعليم (EQ (Education Quality بوصفه المتغير المستقل، وبين مسارات التنمية الاقتصادية والتحول الصناعي في جمهورية مصر العربية بوصفها المتغير التابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات حيوية تشمل مهارات القوى العاملة (WS (Workforce Skills، والابتكار (IN (Innovation، ومعدلات الإنتاجية، ونمو ريادة الأعمال. ويعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM) لمقارنة المسار المصري مع خبرات اقتصادية صاعدة مثل الصين وفيتنام، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق المحلي. وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة الترابط العضوي بين الاستثمار التعليمي والنمو الاقتصادي، بينما تشمل الحدود البشرية الشباب المصري في سن العمل والخريجين الجدد، وتتحدد الحدود المكانية بمراكز التنمية الصناعية والمدن الجديدة في مصر. ويفترض البحث وجود علاقة طردية قوية بين جودة التعليم (EQ) وبين مؤشرات النمو الاقتصادي، فكلما تحسنت جودة المدخلات التعليمية، انعكس ذلك إيجابًا على التنافسية الدولية للاقتصاد المصري. ويتوقع أن ينتهي البحث إلى صياغة إطار استراتيجي لربط منظومة التعليم بالخطط التنموية الصناعية المستدامة، مع تقديم توصيات لتطوير المناهج التقنية وتعزيز بيئة الابتكار (IN) داخل المؤسسات الأكاديمية، بما يضمن تحويل النظام التعليمي إلى محرك حقيقي للنهضة الاقتصادية الشاملة في مصر.

1778. **العنوان:** "فعالية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير التعليم المصري: دراسة مقارنة في ضوء تجربتي المغرب والهند"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تفعيل أطر التعاون المؤسسي، والمعروفة بمصطلح الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP (Public-Private Partnerships بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن جودة وكفاءة الخدمات التعليمية في جمهورية مصر العربية بوصفها المتغير التابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات تنظيمية هامة تشمل آليات التمويل (FM (Financing Mechanisms، ونظم الرقابة والمساءلة الإدارية، وتنوع نماذج الشراكة المطبقة. ويعتمد البحث على

المنهج المقارن (CM) لمقارنة التجربة المصرية الصاعدة في هذا المجال مع خبرات دولية متميزة في كل من المغرب والهند، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتقييم البيئة التشريعية الحالية. وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة عقود إدارة وتشغيل المدارس بنظام الشراكة، بينما تشمل الحدود البشرية القائمين على إدارة المدارس الحكومية والخاصة والجهات الرقابية بوزارة التربية والتعليم، وتغطي الحدود المكانية نماذج المدارس المتميزة والرسمية لغات في مصر. ويفترض البحث وجود علاقة مشروطة بين كفاءة آليات التمويل (FM) وبين جودة المخرجات التعليمية، حيث يتوقف نجاح الشراكة على وضوح الأطر القانونية وتوزيع المخاطر. ويتوقع أن يفضي البحث إلى تصميم إطار عملي متكامل لتفعيل الشراكات التعليمية (PPP) في مصر، يضمن تحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية، وتخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة للدولة، مع رفع مستوى الأداء التربوي وفق المعايير الدولية المعاصرة.

1779. **العنوان:** "**السياسات التعليمية والإنصاف الجندري في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة مع خبرتي السويد ورواندا**"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين السياسات والإجراءات الداعمة لمبدأ التكافؤ، والتي تندرج تحت مصطلح المساواة الجندرية (GE Gender Equality) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن فرص الإنصاف والتمكين التعليمي للفتيات في جمهورية مصر العربية بوصفها المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات جوهرية تشمل تبني المناهج الحساسة للنوع الاجتماعي (GRC Gender-Responsive Curriculum)، وتفعيل السياسات الوقائية ضد التمييز، وتوفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) بمقارنة السياق المصري مع خبرات عالمية رائدة مثل السويد (كنموذج متطور) ورواندا (كنموذج صاعد في تحقيق الإنصاف)، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل المحتوى التعليمي والسياسات التربوية القائمة. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات تحقيق العدالة والمساواة (GE) في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية الطالبات والمعلمات وواضعي المناهج الدراسية، وتغطي الحدود الزمانية فترة تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق المناهج الجندرية (GRC) وبين زيادة معدلات التمكين العلمي والمهني للفتيات. ويتوقع أن ينتهي البحث إلى وضع إطار مقترح لتعزيز المساواة في المنظومة التعليمية المصرية، يرتكز على إصلاح المناهج، وتدريب الكوادر التربوية على مفاهيم النوع الاجتماعي، وخلق بيئة تعليمية آمنة ومحفزة تضمن تكافؤ الفرص التعليمية للجميع دون تمييز.

1780. **العنوان:** "**العلاقة بين التعليم والهجرة الدولية في جمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة في ضوء خبرتي الفلبين وبولندا**"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة الديناميكية بين أنماط الانتقال العابر للحدود، والتي تُعرف بمصطلح الهجرة الدولية (IM International Migration) بوصفها المتغير المستقل، وبين اتجاهات الطلاب والخريجين المصريين نحو الاغتراب وتأثير ذلك على منظومة التعليم بوصفها المتغير التابع. وتتوسط هذه العلاقة مجموعة من المتغيرات المحورية التي تشكل القرار التعليمي والمهني، وفي مقدمتها طبيعة سوق العمل العالمي (GLM Global Labor Market)، وسياسات الهجرة الدولية، ومدى مواءمة كفايات الخريجين التعليمية والمهنية مع المعايير الدولية. ويعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج المقارن (CM Comparative Method) من خلال إجراء تحليل متعمق للحالة المصرية مقارنة بخبرتي الفلبين (كمصدر رئيس للعمالة الماهرة) وبولندا (كخبرة في إدارة هجرة الكفاءات ضمن الاتحاد الأوروبي)، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM Descriptive Analytical Method) لتشخيص واقع الخريج المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات الهجرة الدولية، بينما تشمل الحدود البشرية الشباب والخريجين المصريين في التخصصات العلمية والتقنية، وتغطي الحدود المكانية الجامعات المصرية ومراكز التدريب المهني. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية قوية بين مدى مواءمة المناهج التعليمية مع متطلبات سوق العمل (GLM) وبين قرارات الهجرة الدولية (IM) لدى الشباب، حيث يسعى التعليم لتزويد الطالب بالمهارات التي تجعله قادرًا على المنافسة

دوليًا. ويتوقع أن يفضي البحث إلى بناء إطار تحليلي متكامل يساعد صانع القرار في مصر على إدارة العلاقة بين التعليم والهجرة بصورة تنموية تضمن الحد من "استنزاف العقول" وتحويلها إلى "تدفق عقول" يخدم الاقتصاد الوطني، مع تقديم مقترحات لتطوير برامج تعليمية تتماشى مع احتياجات الأسواق الخارجية بما يعظم من قيمة التحويلات والخبرات العائدة للدولة المصرية.

1781. **العنوان**: "التحول نحو التعليم القائم على القيم في جمهورية مصر العربية في ضوء المنهج المقارن"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين تبني سياسات ومناهج قائمة على القيم الأخلاقية والمجتمعية في المدارس الحكومية المصرية، التربية القيمية (Values Education – VE) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن السلوك المدرسي والمسؤولية الأخلاقية لدى الطلاب المصريين بوصفها المتغير التابع، بما يدعم أهداف التربية الوطنية وبناء الشخصية. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل أنشطة القيم المدرسية، أنشطة القيم (Values Activities – VA)، وبرامج تدريب المعلمين على دمج القيم في التدريس، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT)، ومناخ المدرسة الداعم، مناخ المدرسة (School Climate – SC)، وآليات المتابعة والتقويم السلوكي. ويعتمد البحث المنهج المقارن، المنهج المقارن (Comparative Method – CM) بمقارنة مصر بخبرات اليابان والإمارات في VE، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method – DAM) لتحليل واقع المدارس المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في VE داخل التعليم العام، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الحكومية ومعلميهم. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين جودة VA وTT وSC وبين انخفاض السلوكيات السلبية. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري للتربية القيمية يتضمن معايير محتوى قيمي ومؤشرات سلوكية قابلة للقياس.

1782. **العنوان**: "العدالة التكنولوجية في التعليم المصري في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا التعليمية، الفجوة الرقمية (Digital Divide – DD) بوصفه المتغير المستقل، وبين اتساع الفجوة الرقمية والتحصيلية بين الطلاب في جمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع، مع التركيز على التباين بين الريف والحضر. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل جاهزية البنية الرقمية المدرسية، البنية الرقمية (Digital Infrastructure – DI)، والقدرة الاقتصادية للأسر، القدرة الاقتصادية (Socioeconomic Status – SES)، وبرامج التدريب على الاستخدام الآمن والفاعل للتكنولوجيا، التدريب الرقمي (Digital Training – DT)، ودعم المدرسة والمجتمع المحلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات البرازيل وجنوب أفريقيا في معالجة DD، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتشخيص الواقع المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في العدالة التكنولوجية داخل التعليم العام، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب في المناطق المحرومة ومعلميهم. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين DI وSES وDT وبين تقليص الفجوة التحصيلية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لتحقيق العدالة الرقمية يتضمن مؤشرات وصول واستخدام وإنصاف.

1783. **العنوان**: "إستراتيجيات تعليم السلم لتعزيز التماسك الاجتماعي في جمهورية مصر العربية في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة: دراسة مقارنة لتجارب جمهوريتي رواندا وكولومبيا"

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استقصاء دور المؤسسة التعليمية في بناء مجتمعات مستقرة، وذلك عبر تحليل العلاقة الارتباطية بين دمج قيم المواطنة العالمية، تعليم السلم (Peace Education - PE) كمتغير مستقل، وبين تعزيز قيم التماسك والتعايش داخل المجتمع المدرسي المصري كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل جودة محتوى المناهج الدراسية، محتوى المناهج (Curriculum Content - CC)، وفاعلية أنشطة الحوار المدرسي، الحوار المدرسي (School Dialogue - SD)، ومدى

جاهزية برامج تدريب المعلمين، تدريب المعلمين (Teacher Training - TT) على مهارات الوساطة وإدارة التنوع الثقافي. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل السياسات التعليمية المتبعة في جمهوريتي رواندا وكولومبيا في توظيف التعليم كأداة للمصالحة الوطنية، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتوصيف احتياجات السياق المصري. تبرز مشكلة البحث في حاجة النظام التعليمي المصري إلى إستراتيجيات تربوية تحمي الطلاب من مظاهر التمييز والعنف المدرسي في ظل التحديات الاجتماعية المعاصرة. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات تدويل قيم السلم في التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس ومعلميهم في المناطق المتنوعة ثقافيًا. ويفترض البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكامل CC وSD وTT وبين انخفاض حدة النزاعات المدرسية. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى بناء إطار إجرائي مصري لتعزيز السلم المجتمعي بأدوات تنفيذ وتقويم تتوافق مع المعايير الدولية للتربية على المواطنة.

1784. **العنوان:** "إشكالية الهوية الثقافية في التعليم المصري في ظل تحديات العولمة: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المملكة المغربية وجمهورية كوريا الجنوبية"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة في التربية الدولية (International Education - IE) تركز على الموازنة بين الانفتاح المعرفي والحفاظ على الخصوصية الحضارية، حيث يتم فحص العلاقة بين ضغوط العولمة الثقافية، العولمة الثقافية (Cultural Globalization - CG) كمتغير مستقل، وبين قدرة المناهج والأنشطة المصرية على ترسيخ الهوية الوطنية لدى المتعلمين كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في ثراء محتوى الهوية في المقررات، محتوى الهوية (Identity Content - IC)، وتنوع الأنشطة الثقافية المدرسية، الأنشطة الثقافية (Cultural Activities - CA)، ومدى فاعلية مشاركة الأسرة والمجتمع، مشاركة الأسرة (Family Engagement - FE) في العملية التربوية. يتبنى البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل السياسات التعليمية في المملكة المغربية وجمهورية كوريا الجنوبية في كيفية المواءمة بين الأصالة والمعاصرة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتحليل واقع التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية. تكمن مشكلة البحث في التهديدات التي تواجه الهوية القومية المصرية نتيجة التدفقات الثقافية الرقمية الوافدة، وتأثير ذلك على انتماء الشباب. وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة فلسفة التعليم وعلاقتها بالهوية في عصر التدويل، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور. ويفترض البحث أن تعزيز IC وCA وFE يؤدي إلى تحصين المتعلم ضد الاستلاب الثقافي. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى صياغة إطار مقترح لتعزيز الهوية الثقافية المصرية، يضمن إعداد مواطن عالمي يعتز بجذوره الحضارية ويمتلك أدوات التواصل مع الآخر.

1785. **العنوان:** "سياسات الحماية التعليمية للحد من الفقر بجمهورية مصر العربية في ضوء معايير التربية الدولية: دراسة مقارنة لتجارب جمهوريتي الهند وتشيلي"

الموضوع: يهدف هذا البحث المنتمي لتخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استشراف دور التعليم في كسر دائرة الفقر وتنمية رأس المال البشري، وذلك عبر دراسة العلاقة بين تفعيل سياسات الحماية التعليمية، سياسات الحماية التعليمية (Education Social Protection - ESP) كمتغير مستقل، وبين تحسين فرص التمكين الاقتصادي والحد من الفقر لدى الشباب المصري كمتغير تابع. وتدخل في هذه العلاقة متغيرات وسيطة تتمثل في كفاءة إدارة المنح التعليمية، المنح التعليمية (Scholarships - SCH)، وجودة برامج الوجبات المدرسية، الوجبات المدرسية (School Feeding - SF)، ومدى توفر آليات الدعم المجتمعي، الدعم المجتمعي (Community Support - CS) للحد من التسرب الدراسي. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل السياسات التعليمية الاجتماعية في جمهوريتي الهند وتشيلي، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) على واقع

المناطق المصرية منخفضة الدخل. تبرز مشكلة البحث في الارتباط الوثيق بين تدني المستوى الاقتصادي للأسر وبين ضعف الفرص التعليمية، مما يعيد إنتاج الفقر عبر الأجيال. وتتمثل الحدود الموضوعية في التعليم بوصفه أداة حراك اجتماعي واقتصادي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب وأسرهم في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين جودة خدمات SCH وSF وCSs وبين استبقاء الطلاب ورفع قدرتهم التنافسية في سوق العمل. ويتوقع أن ينتهي البحث إلى وضع إطار سياساتي لتوظيف التعليم في مكافحة الفقر، مع تحديد مؤشرات أثر كمية ونوعية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الدولية.

1786. **العنوان:** "التعليم والديموغرافيا في جمهورية مصر العربية: أثر النمو السكاني *(Population Growth - PG)* على السياسات التعليمية في التربية الدولية مقارنة بخبرات جمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية نيجيريا الاتحادية"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث في التحديات الجسيمة التي تفرضها الزيادة السكانية المتسارعة في المجتمع المصري على كفاءة المنظومة التربوية، حيث يهدف البحث إلى دراسة أثر النمو السكاني (Population Growth - PG) كمتغير مستقل على استدامة السياسات التعليمية وجودتها كمتغير تابع، مع تحليل دور متغيرات وسيطة حاسمة مثل كثافة الفصول (Class Density - CD))، والتوزيع المدرسي (School Distribution - SD) الجغرافي، وكفاية التمويل (Educational Financing - EF)، وآليات إدارة المعلمين. (Teacher Workforce Management - TWM) وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في فحص مدى مواءمة الموارد التعليمية المتاحة مع معدلات المواليد المرتفعة، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين في المناطق الأكثر تكدسًا سكانيًا بجمهورية مصر العربية، والحدود المكانية تغطي المحافظات ذات الكثافة العالية. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في تخصص التربية الدولية لمقابلة الحالة المصرية بخبرات دول واجهت ضغوطًا ديموغرافية مماثلة مثل جمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية نيجيريا الاتحادية، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتشخيص واقع الهياكل التربوية المحلية. ويسعى البحث لكشف العلاقة الارتباطية الموجبة بين تفاقم النمو السكاني (PG) وارتفاع معدلات كثافة الفصول(CD))، وما يتبع ذلك من تراجع في مؤشرات الجودة التعليمية والتحصيل الدراسي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار استراتيجي للاستجابة الديموغرافية في السياسة التعليمية المصرية، يتضمن حلولًا مبتكرة لتخطيط الأبنية المدرسية وتوفير التمويل (EF) اللازم وتطوير إدارة المعلمين (TWM) لضمان تقديم خدمة تعليمية عادلة ومتميزة رغم التحديات السكانية، وبما يتماشى مع التوجهات العالمية في إدارة النظم التعليمية ذات الكثافة العالية.

1787. **العنوان:** "إستراتيجيات التربية الأخلاقية العالمية وانعكاساتها على المنظومة القيمية بالمدارس المصرية في العصر الرقمي: دراسة مقارنة لتجارب دولة اليابان وجمهورية إستونيا"

الموضوع: يسعى هذا البحث من منظور تخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استقصاء أثر التوجهات القيمية العابرة للحدود على السلوك الطلابي، وذلك عبر تحليل العلاقة بين معايير التربية الأخلاقية العالمية، التربية الأخلاقية العالمية (Global Moral Education - GME) كمتغير مستقل، وبين فاعلية الممارسات القيمية في المدارس المصرية كمتغير تابع، مع التركيز على مواجهة تحديات الفضاء الرقمي. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل كفاءة برامج تدريب المعلمين، تدريب المعلمين (Teacher Training - TT)، وكثافة الأنشطة الأخلاقية التطبيقية، الأنشطة الأخلاقية (Moral Activities - MA)، ومدى جودة مناخ المدرسة الداعم للقيم، مناخ المدرسة (School Climate - SC)، بالإضافة إلى دور الشراكة الوالدية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل السياسات التعليمية في دولة اليابان وجمهورية إستونيا في دمج القيم الرقمية والعالمية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتحليل واقع المدارس المصرية. تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين القيم التقليدية ومتطلبات المواطنة الرقمية العالمية، مما قد يؤدي إلى صراعات قيمية لدى النشء. وتتمثل الحدود

الموضوعية في آليات تدويل التربية الأخلاقية، بينما تشمل الحدود البشرية معلمي التربية الدينية والاجتماعية والطلاب بجمهورية مصر العربية. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تكامل عناصر TT وMA وSC وبين ارتقاء السلوك القيمي الميداني. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى بناء إطار إجرائي مصري لمواءمة التربية الأخلاقية مع المستجدات الكوكبية، بما يضمن الحفاظ على الخصوصية الثقافية المصرية وتعزيز التنافسية الأخلاقية الدولية للمتعلم المصري.

1788. **العنوان:** "سياسات التعليم المناخي في جمهورية مصر العربية لمواجهة التحديات البيئية العالمية: دراسة مقارنة لتجارب مملكة الدنمارك وجمهورية كينيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة في التربية الدولية (International Education - IE) تركز على دور التعليم في تحقيق الاستدامة البيئية، حيث يتم فحص العلاقة بين تداعيات التغير المناخي، التغير المناخي (Climate Change - CC) كمتغير مستقل، وبين جاهزية النظام التعليمي المصري لتنمية مهارات التكيف والحد من المخاطر البيئية كمتغير تابع. وتتوسط هذه العلاقة متغيرات وسيطة حيوية تتمثل في مدى إدماج المناهج البيئية المتطورة، المناهج البيئية (Environmental Curriculum - EC)، وفاعلية إستراتيجيات التعلم الميداني، التعلم الميداني (Field-Based Learning - FBL)، وجودة برامج التكيف المدرسية، برامج التكيف (Adaptation Programs - AP)، بالإضافة إلى قوة الشراكات مع المنظمات البيئية الدولية. يتبنى البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل السياسات التعليمية في مملكة الدنمارك وجمهورية كينيا في مجال التعليم الأخضر، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) على المدارس المصرية في المناطق الأكثر عرضة للتهديدات المناخية. تكمن مشكلة البحث في الحاجة الماسة لتحويل التعليم من التلقيح النظري إلى الممارسة البيئية الواعية لمواجهة أزمات مثل ارتفاع منسوب البحر والتصحر. وتتمثل الحدود الموضوعية في حوكمة التعليم المناخي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم قبل الجامعي ومعلميهم في مصر. ويفترض البحث أن تعزيز EC وFBL وAP يؤدي بالضرورة إلى رفع كفاءة الوعي والسلوك البيئي المسؤول. ويتوقع أن ينتهي البحث إلى صياغة إطار وطني للتعليم المناخي يربط بين الأهداف التربوية المصرية والالتزامات الدولية، بما يعزز من مرونة المجتمع المصري في مواجهة الأزمات الكوكبية.

1789. **العنوان:** "حوكمة التثقيف الصحي المدرسي في جمهورية مصر العربية لتعزيز المؤشرات الصحية الدولية: دراسة مقارنة لتجارب مملكة تايلاند وجمهورية كوبا"

الموضوع: يهدف هذا البحث المنتمي لتخصص التربية الدولية (International Education - IE) إلى استشراف دور المدرسة كمركز لتعزيز الصحة العامة، وذلك عبر دراسة العلاقة بين آليات التثقيف الصحي المدرسي، التثقيف الصحي المدرسي (School Health Education - SHE) كمتغير مستقل، وبين تحسن السلوكيات الصحية الوقائية لدى الطلاب المصريين كمتغير تابع. وتدخل في هذه العلاقة متغيرات وسيطة تشمل جودة البرامج الصحية المدرسية المتكاملة، البرامج الصحية (School Health Programs - SHP)، ومدى انتشار حملات التوعية الصحية المنظمة، التوعية (Health Awareness - HA)، وكثافة النشاط البدني المبرمج، النشاط البدني (Physical Activity - PA)، ومستوى تدريب الأخصائيين الصحيين. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل تجارب مملكة تايلاند وجمهورية كوبا في دمج الرعاية الصحية الأولية بالمنظومة التعليمية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتحليل واقع مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية. تبرز مشكلة البحث في التحديات الصحية المعاصرة مثل السمنة والأمراض المعدية وتأثيرها على الكفاءة الذهنية والتحصيل الدراسي. وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات تدويل معايير الصحة المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي ومعلميهم ومسؤولي الصحة المدرسية بمصر. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل SHP وHA وPA وبين تحسن أنماط الحياة

الصحية للطلاب. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح للتعليم الصحي المدرسي المصري بمؤشرات قياس سلوكية دولية، تساهم في الارتقاء بجودة الحياة والتحصيل الأكاديمي وفق التوجهات العالمية المعاصرة.

1790. **العنوان:** "التعليم والإعلام الرقمي في جمهورية مصر العربية: أثر الإعلام الرقمي (Digital Media Exposure - DME) على تشكيل وعي الطلاب في التربية الدولية مقارنة بخبرات جمهورية كوريا وكندا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في التحديات التي يفرضها الإعلام الرقمي (Digital Media Exposure - DME) على المنظومة التربوية المصرية، وما يصاحب ذلك من تغيرات جذرية في أنماط التفكير والوعي القيمي والوطني لدى الناشئة في ظل تدفق المعلومات غير المنضبط. يهدف البحث إلى تحليل أثر التعرض للإعلام الرقمي (DME) كمتغير مستقل، على تشكيل الوعي ومهارات التمييز النقدي لدى الطلاب كمتغير تابع، مع دراسة دور الثقافة الإعلامية (Media Literacy - ML)وبرامج التوعية (Awareness Programs - AP) كمتغيرات وسيطة. وتتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في آليات مقاومة التضليل المعلوماتي وتعزيز المواطنة الرقمية، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية والمعلمين بجمهورية مصر العربية، وتغطي الحدود المكانية عينة من المدارس الحكومية والخاصة. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) في تخصص التربية الدولية لمقابلة الواقع المصري بخبرات رائدة في إدماج الثقافة الإعلامية (ML) ضمن المناهج التعليمية مثل جمهورية كوريا وكندا، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM)لتشخيص فجوات الوعي الرقمي محليًا. وسوف يبحث الموضوع في العلاقة بين جودة المحتوى (Content Quality - CQ) المتاح وبين قدرة الطالب على النقد والتحليل، مع إبراز دور التكامل بين الأسرة والمدرسة في الضبط والتوجيه التربوي. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى إثبات العلاقة الطردية بين تدريس الثقافة الإعلامية (ML) وانخفاض التأثر بالشائعات والأفكار المتطرفة، وتقديم مقترح لاستراتيجية وطنية تدمج مهارات التحليل النقدي للإعلام في كافة المواد الدراسية. كما ستوصي النتائج بتطوير برامج التوعية (AP) الرقمية للمعلمين وأولياء الأمور لضمان بيئة تعليمية آمنة تعزز الهوية الوطنية وتواكب التطورات التكنولوجية العالمية بما يخدم الأهداف التعليمية بجمهورية مصر العربية.

1791. **العنوان:** " حوكمة تعليم المهارات الحياتية في المدارس المصرية في ضوء خبرات سنغافورة، والفلبين، وفنلندا: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أثر سياسات تعليم المهارات الحياتية (Life Skills Education - LSE) كمتغير مستقل، على تعزيز القدرات التكيفية والاجتماعية لطلاب التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية كمتغير تابع، وذلك في إطار توجهات الإدارة الدولية المقارنة نحو بناء المواطن العالمي. تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين الطرح النظري للمهارات الحياتية وبين الممارسات الإدارية والميدانية التي تفتقر إلى آليات قياس الأثر السلوكي، مما يبرز دور "جودة الأنشطة الصفية" (Classroom Activities - CA) و"التدريب العملي القائم على الخبرة" (Experiential Learning - EL) و"دعم المعلم الميسر" (Teacher Support - TS) كمتغيرات وسيطة تضمن فاعلية توطين هذه المهارات. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل نماذج دمج المهارات الحياتية (LSE) في المناهج الوطنية لكل من سنغافورة، والفلبين، وفنلندا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method - DAM) لتشخيص واقع الإدارة المدرسية المصرية. تقتصر الحدود الموضوعية على أطر حوكمة المهارات الحياتية داخل التعليم الأساسي، بينما تتحدد الحدود المكانية في المدارس الحكومية المصرية، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وصانعي السياسات التربوية. يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين كفاءة الأنشطة الصفية (CA) والتدريب العملي (EL) وبين قدرة الطالب على اتخاذ قرارات رشيدة ومواجهة التحديات الأكاديمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة تطوير أدوات تقويم نوعية تتجاوز الاختبارات التحصيلية التقليدية، وتفعيل دور المتغير الوسيط (TS) عبر برامج تنمية

مهنية دولية. كما ستظهر النتائج أهمية وجود إطار تنظيمي مصري يحدد مؤشرات أثر قابلة للقياس تتوافق مع المعايير الدولية وتلبي الاحتياجات التنموية المحلية، بما يضمن تحسين مرتبة مصر في مؤشرات جودة التعليم والحياة عالميًا، وتقديم رؤية إدارية متكاملة لتحويل المدرسة إلى بيئة تعليمية محفزة للنمو الشخصي والاجتماعي.

1792. **العنوان:** "التعليم والعمل التطوعي في المدارس المصرية وتنمية المسؤولية المجتمعية في ضوء المنهج المقارن"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين برامج العمل التطوعي المدرسي في جمهورية مصر العربية، التعلم بالخدمة المجتمعية (Service Learning – SL) بوصفه المتغير المستقل، وبين تنمية المسؤولية المجتمعية والقيادة والمواطنة الفاعلة لدى طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل نوعية الأنشطة الميدانية وارتباطها بحاجات المجتمع، الأنشطة الميدانية (Field Activities – FA)، ودعم الإدارة المدرسية للتنفيذ والمتابعة، دعم الإدارة (School Leadership Support – SLS)، والشراكات مع المؤسسات المحلية، الشراكات المجتمعية (Community Partnerships – CP)، وآليات التوثيق والتقويم. ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات كينيا وكوريا الجنوبية في SL، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المدارس المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في التعليم التطوعي المدرسي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الإعدادية والثانوية والمعلمين المشرفين. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين FA وSLS وCP وبين نمو القيادة والمسؤولية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لتعزيز SL داخل المدارس بمؤشرات متابعة واضحة.

1793. **العنوان:** "دمج الذكاء الانفعالي في التعليم الأساسي المصري وأثره في السلوك والتحصيل في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين دمج برامج الذكاء الانفعالي في المدرسة المصرية، الذكاء الانفعالي (Emotional Intelligence – EI) بوصفه المتغير المستقل، وبين تحسن السلوك الاجتماعي والنجاح الدراسي لدى طلاب التعليم الأساسي بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل التدريب على إدارة العواطف وتنظيم الانفعالات، تنظيم الانفعالات (Emotion Regulation – ER)، والأنشطة المدرسية الداعمة للتعاطف والتعاون، الأنشطة الاجتماعية (Social Activities – SA)، وخصائص بيئة الصف الآمنة نفسيًا، بيئة الصف (Classroom Climate – CC)، ودور الإرشاد المدرسي. ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات كندا واليابان في برامج EI، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المدارس الحكومية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في EI داخل التعليم الأساسي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب التعليم الأساسي ومعلميهم والأخصائيين الاجتماعيين. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين ER وCC وبين تحسن السلوك والتحصيل. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لدمج EI يتضمن وحدات تعلم وأدوات قياس ومؤشرات أثر.

1794. **العنوان:** "تعليم المهارات الرقمية الأساسية للطلاب في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين تعليم المهارات الرقمية الأساسية داخل المدارس المصرية، المهارات الرقمية (Digital Literacy – DL) بوصفه المتغير المستقل، وبين قدرة الطلاب المصريين على الاندماج في الاقتصاد الرقمي والمشاركة الآمنة والمنتجة في الفضاء الرقمي بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل قدرات المعلم في التعليم الرقمي، كفايات المعلم الرقمية (Teachers' Digital Competencies – TDC)، وتوافر الأجهزة والاتصال، الإتاحة الرقمية (Digital Access – DA)، وجودة المحتوى الرقمي التعليمي، المحتوى الرقمي (Digital Content – DC)، وسياسات الاستخدام الآمن. ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات إستونيا وألمانيا في DL، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المرحلتين الإعدادية والثانوية في مصر. وتتمثل الحدود الموضوعية في DL داخل التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الإعدادية والثانوية ومعلميهم في المدارس الحكومية. ويفترض

البحث وجود علاقة سببية بين TDC وDA وDC وبين رفع الجاهزية الرقمية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لتعميم DL بمعايير ومؤشرات تحقق.

1795. **العنوان:** "مكافحة العنف المدرسي ومنع التنمر في المدارس الحكومية المصرية في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين تطبيق برامج مكافحة التنمر في المدارس المصرية، الوقاية من التنمر (Anti-Bullying Programs – ABP) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن المناخ المدرسي وأمان الطلاب وخفض معدلات العنف بوصفها المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل تدريب المعلمين والطلاب على التدخل المبكر، تدريب الوقاية (Prevention Training – PT)، والسياسات الوقائية واللوائح، السياسات الوقائية (Preventive Policies – PP)، ودور الإرشاد المدرسي، الإرشاد المدرسي (School Counseling – SC)، ومشاركة الأسرة في المتابعة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات فنلندا وتشيلي في ABP، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المدارس الحكومية المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في العنف المدرسي والتنمر، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الحكومية ومعلميهم والأخصائيين. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين PT وPP وSC وبين تحسن الأمان المدرسي. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لمنع التنمر يتضمن أدوات رصد واستجابة ومؤشرات أثر.

1796. **العنوان:** "الصحة النفسية المدرسية في جمهورية مصر العربية وأثرها في التكيف الدراسي والاجتماعي في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين البرامج المدرسية الداعمة للصحة النفسية في مصر، الصحة النفسية المدرسية (School Mental Health – SMH) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن التكيف الدراسي والاجتماعي لدى الطلاب المصريين بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل توافر خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي، خدمات الإرشاد (Counseling Services – CS)، ودعم الأسرة، دعم الأسرة (Family Support – FS)، والأنشطة الوقائية وبناء المهارات، الوقاية المدرسية (School Prevention – SP)، ومناخ المدرسة الداعم. ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات النرويج وكوريا الجنوبية في SMH، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المدارس المصرية عبر المراحل المختلفة. وتتمثل الحدود الموضوعية في SMH داخل التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين CS وFS وSP وبين انخفاض المشكلات السلوكية وتحسن الانتماء. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري للصحة النفسية التعليمية يتضمن بروتوكولات دعم ومؤشرات متابعة.

1797. **العنوان:** "أثر مشاركة أولياء الأمور في التعليم الأساسي المصري على التحصيل والاندماج المدرسي في ضوء الخبرات المقارنة"

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية في مصر، مشاركة الأسرة (Parental Involvement – PI) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن التحصيل الدراسي والاندماج المدرسي لدى طلاب التعليم الأساسي بوصفه المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل فعالية التواصل المدرسي مع الأسرة، التواصل المدرسي (School-Family Communication – SFC)، وبناء الثقة بين المدرسة والأسرة، الثقة (Trust Building – TB)، ومشاركة أولياء الأمور في الأنشطة التعليمية، المشاركة (Activity Participation – AP)، ودور مجالس الآباء. ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات المملكة المتحدة والهند في PI، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع مدارس التعليم الأساسي المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في PI داخل التعليم الأساسي، بينما تشمل الحدود البشرية أولياء الأمور وطلاب التعليم الأساسي ومعلميهم. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين SFC وTB وAP وبين

تحسن التحصيل والاستبقاء. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري لتحسين PI يتضمن آليات تواصل ومؤشرات قياس مشاركة.

.1798 **العنوان: "الجاهزية المستقبلية لطلاب جمهورية مصر العربية لسوق العمل العالمي في ضوء الخبرات المقارنة"**

الموضوع: يدرس هذا البحث العلاقة بين تنمية المهارات المستقبلية لدى الطلاب المصريين، المهارات المستقبلية (Future Skills – FS) بوصفها المتغير المستقل، وبين قدرة الطلاب في مصر على التنافس في سوق العمل العالمي بوصفه المتغير التابع، مع التركيز على قابلية التوظيف والمرونة المهنية. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل تعليم تكامل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، تكامل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, and Mathematics – STEM)، والرقمنة التعليمية، الرقمنة (Digitalization – D)، والابتكار، الابتكار (Innovation – IN)، ومهارات التواصل العالمي، التواصل العالمي (Global Communication – GC). ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات أستراليا وسنغافورة في سياسات FS، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل المرحلة الثانوية والتعليم العالي المصري. وتتمثل الحدود الموضوعية في FS والجاهزية لسوق العمل، بينما تشمل الحدود البشرية طلاب الثانوية وطلاب التعليم العالي. ويفترض البحث وجود علاقة سببية بين STEM وD وIN وGC وبين رفع الجاهزية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مصري لتنمية FS بمؤشرات قابلة للقياس.

.1799 **العنوان: "التعليم بوصفه منظومة للعدالة الاجتماعية في جمهورية مصر العربية في ضوء الخبرات المقارنة"**

الموضوع: يحلل هذا البحث العلاقة بين السياسات التعليمية الداعمة للإنصاف في مصر، الإنصاف التعليمي (Educational Equity – EE) بوصفها المتغير المستقل، وبين تحسن العدالة الاجتماعية داخل النظام التعليمي المصري من حيث تكافؤ الفرص وجودة الخدمات بوصفها المتغير التابع. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل التمويل التوزيعي العادل، التمويل التوزيعي (Redistributive Funding – RF)، ودعم الفئات الهشة، دعم الفئات الهشة (Targeted Support – TS)، والسياسات التعويضية لمعالجة الفاقد، السياسات التعويضية (Compensatory Policies – CP)، وتكافؤ الوصول للموارد. ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بخبرات فنلندا والبرازيل في EE، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل واقع المدارس المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في التعليم والإنصاف، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب من مختلف الخلفيات الاجتماعية والجغرافية. ويفترض البحث وجود علاقة موجبة بين RF وTS وCP وبين تقليل الفجوات التحصيلية. ويتوقع أن ينتهي إلى إطار مصري للعدالة التعليمية يتضمن مؤشرات إنصاف ونظم متابعة.

.1800 **العنوان: "تصور إستراتيجي مقارن لتطوير التعليم المصري في ضوء الاتجاهات العالمية العابرة للمجالات"**

الموضوع: يقدم هذا البحث تصورًا إستراتيجيًا لتطوير التعليم في جمهورية مصر العربية بوصفه المتغير التابع، بالاستناد إلى تحليل الاتجاهات العالمية العابرة للمجالات بوصفها المتغير المستقل، مثل الرقمنة، الرقمنة (Digitalization – D)، والاستدامة، الاستدامة (Sustainability – S)، والمساواة والإنصاف، الإنصاف (Equity – E)، والهوية الثقافية، الهوية الثقافية (Cultural Identity – CI)، والصحة النفسية، الصحة النفسية (Mental Health – MH)، والابتكار. وتتوسط العلاقة متغيرات تشمل التمويل، التمويل (Financing – FIN)، والحوكمة التعليمية، الحوكمة (Governance – GOV)، وتدريب المعلمين، تدريب المعلمين (Teacher Training – TT)، وتطوير المناهج، تطوير المناهج (Curriculum Reform – CR). ويعتمد البحث المنهج المقارن (CM) بمقارنة مصر بثلاث خبرات دولية مختارة عالية الصلة بمحاور الإصلاح: فنلندا وسنغافورة وكندا، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتشخيص الفجوات المصرية. وتتمثل الحدود الموضوعية في سياسات الإصلاح الشامل، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي القرار وقادة التعليم وخبراء المناهج. ويفترض البحث

وجود علاقة تكاملية بين GOV وFIN وTT وCR وبين جودة التنفيذ وارتفاع الأثر. ويتوقع أن ينتهي إلى نموذج إستراتيجي شامل قابل للتحويل إلى وثيقة سياسات تنفيذية للتعليم المصري بمؤشرات أداء.

مراجع الفصل الرابع:

1. Akkari, Abdeljalil, and David Perez. 2022. Comparative Education and Global Citizenship. Cham: Springer.
2. Altbach, Philip G., and Hans de Wit. 2020. "Internationalization and Global Tension: Lessons from History." International Higher Education, no. 102: 27–29.
3. Altbach, Philip G., and Hans de Wit. 2021. International Higher Education in the 21st Century. Boston: Boston College Center for International Higher Education.
4. Altbach, Philip G., and Hans de Wit. 2021. "Internationalization in Higher Education: Global Trends and Recommendations for Its Future." Policy Reviews in Higher Education 5, no. 1: 28–46.
5. Altbach, Philip G., and Hans de Wit. 2023. "The New Landscape of International Higher Education." In The Bloomsbury Handbook of the Internationalization of Higher Education in the Global South, edited by Damtew Teferra, 65–78. London: Bloomsbury Academic.
6. Altbach, Philip G., and Hans de Wit. 2023. Unplanned Developments in Higher Education. Boston: Boston College Center for International Higher Education.
7. Ardanaz, Martin, Asiah E. Osei, and Harry Anthony Patrinos. 2021. Educating the Next Generation: Improving Teacher Quality in Latin America and the Caribbean. Washington, DC: World Bank.
8. Asian Development Bank. 2021. Education Sector Group: Guidance Note on Education in a Post-COVID-19 World. Manila: ADB.
9. Australian Government, Department of Education. 2022. International Education Strategy for Australia 2021–2030 (Implementation Updates). Canberra: Australian Government.
10. Avvisati, Francesco, and Celine Wuyts. 2024. "The Measurement of Socio-economic Status in PISA." OECD Education Working Papers, No. 321. Paris: OECD Publishing.
11. Baker, David P. 2021. The Schooled Society: The Educational Transformation of Global Culture. Stanford: Stanford University Press.
12. Ball, Stephen J. 2021. The Education Debate. 3rd ed. Bristol: Policy Press.
13. Bantwini, Bangeni D. 2022. Teacher Education and Development in Africa. London: Routledge.
14. Barrett, Angeline, et al. 2022. Education Systems and Inequalities in the Global South. London: Bloomsbury.
15. Beelen, Jos, and Elspeth Jones. 2021. "Internationalization at Home: A Critical Review." European Journal of Higher Education 11, no. 3: 215–229.
16. Bell, Les, and Howard Stevenson. 2020. Education Policy: Process, Themes and Impact. London: Routledge.
17. Beteille, Tara, and David K. Evans. 2021. Successful Teachers, Successful Students: Recruiting and Supporting Society's Most Crucial Profession. Washington, DC: World Bank.
18. Biddle, Nicholas. 2021. "Behavioural Economics and the COVID-Induced Education Crisis." OECD Education Working Papers, No. 254. Paris: OECD Publishing.
19. Boeskens, Luka, and Alfonso Echazarra. 2025. "Using digital resources for learning: Policy insights from PISA 2022." OECD Education Working Papers, No. 340. Paris: OECD Publishing.

20. Boeskens, Luka, and Katharina Meyer. 2025. "Policies for the digital transformation of school education: Evidence from the Policy Survey on School Education in the Digital Age." OECD Education Working Papers, No. 328. Paris: OECD Publishing.

21. Booth, Wayne C., Gregory G. Colomb, and Joseph M. Williams. 2021. The Craft of Research. 4th ed. Chicago: University of Chicago Press.

22. Borgonovi, Francesca, Francesca Bastagli, Maja Ochojska, and Giovanni Piumatti. 2025. "AI adoption in the education system: International insights and policy considerations for Italy." OECD Artificial Intelligence Papers, No. 52. Paris: OECD Publishing / Fondazione Agnelli.

23. Borhan, Hannah. 2025. "Civic education as a pathway to inclusive societies: Exploring the role of education in fostering civic and social engagement." OECD Education Working Papers, No. 326. Paris: OECD Publishing.

24. Bothwell, Ellie. 2021. "Brexit and International Student Recruitment: The UK Context." Higher Education Policy 34, no. 3: 632–650.

25. Brandenburg, Uwe, and Hans de Wit. 2023. "The End of Internationalization?" International Higher Education, no. 103: 9–11.

26. Bray, Mark, Bob Adamson, and Mark Mason. 2023. Comparative Education Research: Approaches and Methods. 3rd ed. Cham: Springer.

27. Bray, Mark. 2024. "Still in Need of Confronting: Shadow Education and Its Implications in the Sustainable Development Goals." International Journal of Educational Development 104: 102967.

28. British Council. n.d. "Education (International Education)." Accessed January 9, 2026.

29. British Council. 2022. The Future of International Education. London: British Council.

30. Brussino, Ottavia, and Jody McBrien. 2022. "Gender Stereotypes in Education: Policies and Practices to Address Gender Stereotyping across OECD Education Systems." OECD Education Working Papers, No. 271. Paris: OECD Publishing.

31. Brussino, Ottavia. 2021. "Building Capacity for Inclusive Teaching: Policies and Practices to Prepare All Teachers for Diversity and Inclusion." OECD Education Working Papers, No. 256. Paris: OECD Publishing.

32. Bryman, Alan. 2022. Social Research Methods. 6th ed. Oxford: Oxford University Press.

33. Buchholz, Janine, Marta Cignetti, and Mario Piacentini. 2022. "Developing Measures of Engagement in PISA." OECD Education Working Papers, No. 279. Paris: OECD Publishing.

34. Burnett, Nicholas, and Jason Lenhardt. 2020. Universal Education: How to Overcome the Barriers. Washington, DC: Brookings Institution.

35. Bush, Tony. 2020. Educational Leadership and Management: Theory, Policy, and Practice. London: Sage.

36. Cantwell, Brendan, Simon Marginson, and Anna Smolentseva, eds. 2021. High Participation Systems of Higher Education. Oxford: Oxford University Press.

37. Carnoy, Martin, et al. 2021. Transforming Comparative Education. Stanford, CA: Stanford University Press.

38. Cerna, Lucie, Cecilia Mezzanotte, Alexandre Rutigliano, Ottavia Brussino, Paulo Santiago, Francesca Borgonovi, and Caitlyn Guthrie. 2021. "Promoting inclusive education for diverse societies: A conceptual framework." OECD Education Working Papers, No. 260. Paris: OECD Publishing.

39. Cerna, Lucie, Ottavia Brussino, and Cecilia Mezzanotte. 2021. "The resilience of students with an immigrant background: An update with PISA 2018." OECD Education Working Papers, No. 261. Paris: OECD Publishing.

40. Chang, Young, and Anthony Mann. 2024. "Enhancing green career guidance systems for sustainable futures." OECD Education Working Papers, No. 318. Paris: OECD Publishing.

41. Chapman, David W., and Carol A. Lindahl. 2021. Education and Fragility. Bingley: Emerald.

42. Cheng, Yin Cheong. 2021. Educational Leadership and Reform. Dordrecht: Springer.

43. Childress, Lisa K. 2020. The Twenty-First Century University: Developing Faculty Engagement in Internationalization. New York: Peter Lang.

44. Cignetti, Marta, and Mario Piacentini. 2024. "Beyond Grades: Raising the Visibility and Impact of PISA Data on Students' Well-Being." OECD Education Working Papers, No. 313. Paris: OECD Publishing.

45. Connell, Raewyn. 2022. Making Curricula: Education and Knowledge in the Global South. London: Routledge.

46. Council of Europe. 2023. Artificial Intelligence and Education: A Critical View through Human Rights, Democracy and Rule of Law. Strasbourg: Council of Europe.

47. Creswell, John W., and J. David Creswell. 2023. Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches. 6th ed. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.

48. Crossley, Michael, and Keith Watson. 2021. Comparative and International Education: Policy Transfer and Context. London: Routledge.

49. Cummings, William K. 2020. Policy-making for Education Reform in Developing Countries. London: Routledge.

50. Dale, Roger, and Susan Robertson. 2022. Globalisation and Europeanisation in Education. Oxford: Symposium Books.

51. Dale, Roger. 2021. Global Education Policy. Oxford: Oxford University Press.

52. Daun, Holger, and Geoffrey Walford. 2020. Educational Governance and Globalization. London: Routledge.

53. Deardorff, Darla K., Hans de Wit, John D. Heyl, and Tony Adams, eds. 2012. The SAGE Handbook of International Higher Education. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.

54. Dill, David D. 2020. "The Management of Academic Culture Revisited: Integrating Universities in an Entrepreneurial Age." In Research Handbook on Quality, Performance and Accountability in Higher Education, edited by Ellen Hazelkorn, Hamish Coates, and Alexander McCormick, 43–61. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

55. Dimmock, Clive. 2022. Leadership, Capacity Building and School Improvement. London: Routledge.

56. Eaton, Judith S. 2020. "An Overview of US Accreditation: Revised Edition." CHEA Insights, no. 6: 1–12.

57. Edwards, Susan. 2021. "Process Quality, Curriculum and Pedagogy in Early Childhood Education and Care." OECD Education Working Papers, No. 247. Paris: OECD Publishing

58. Elfert, Maren. 2023. UNESCO and the Fate of the World Organization of Education. Cham: Springer.

59. Enders, Jürgen, and Harry F. de Boer. 2021. "The Mission and Organisation of Universities." In Higher Education: Handbook of Theory and Research, vol. 36, edited by Laura W. Perna, 89–142. Cham: Springer.

60. European Commission. 2020. Digital Education Action Plan 2021–2027: Resetting Education and Training for the Digital Age. Brussels: European Commission.

61. European Commission. 2021. European Education Area: Quality Education and Training for All (Progress and Monitoring). Brussels: European Commission.

62. European Commission. 2023. Education and Training Monitor 2023. Brussels.

63. European Training Foundation. 2022. Making Learning and Labour Market Information Work for VET and Skills Policies. Turin: ETF.

64. Fiske, Edward B., and Helen F. Ladd. 2021. Education Reform and the Limits of Policy. Cheltenham: Edward Elgar.

65. Forsström, Sanna, Morten Njå, Elaine Munthe, José-Luis Álvarez-Galván, and Lawrence Houldsworth. 2025. "The impact of digital technologies on students' learning: Results from a literature review." OECD Education Working Papers, No. 335. Paris: OECD Publishing.

66. Forsström, Sanna, Morten Njå, Elaine Munthe, Lawrence Houldsworth, and José-Luis Álvarez-Galván. 2025. "Key Findings and Integration Strategies on the Impact of Digital Technologies on Students' Learning: Results from a Literature Review." OECD Education Working Papers, No. 336. Paris: OECD Publishing.

67. Fullan, Michael. 2021. Leading in a Culture of Change. 2nd ed. San Francisco: Jossey-Bass.

68. Fuster Rabella, Marc. 2025. "Evolving AI Capabilities and the School Curriculum: Emerging Implications and a Case Study on Writing." OECD Education Working Papers, No. 338. Paris: OECD Publishing.

69. Garrison, D. Randy, and Heather Kanuka. 2023. "Blended Learning: Uncovering Its Transformative Potential in Higher Education." In The Internet and Higher Education, 2nd ed., 54–73. London: Routledge.

70. Ginsburg, Mark. 2021. Global Perspectives on Education Reform. New York: Routledge.

71. Global Education Monitoring Report Team (UNESCO). 2021. Non-state Actors in Education: Who Chooses? Who Loses? Paris: UNESCO.

72. Global Education Monitoring Report Team (UNESCO). 2023. Technology in Education: A Tool on Whose Terms? Paris: UNESCO.

73. Global Education Monitoring Report Team, and SEAMEO Regional Centre for Educational Innovation and Technology. 2023. "Key Issues on Technology and Education in Southeast Asia." Background paper prepared for the 2023 Global Education Monitoring Report: Technology in Education – Southeast Asia. UNESCO.

74. Global Partnership for Education. 2021. Strategic Plan 2021–2025. Washington, DC: GPE.

75. Golden, Gillian. 2020. "Education Policy Evaluation: Surveying the OECD Landscape." OECD Education Working Papers, No. 236. Paris: OECD Publishing.

76. Gorard, Stephen. 2021. Education and Social Justice. London: Bloomsbury.

77. Gottschalk, Francesca, and Crystal Weise. 2023. "Digital Equity and Inclusion in Education: An Overview of Practice and Policy in OECD Countries." OECD Education Working Papers, No. 299. Paris: OECD Publishing.

78. Gottschalk, Francesca. 2022. "Cyberbullying: An Overview of Research and Policy in OECD Countries." OECD Education Working Papers, No. 270. Paris: OECD Publishing

79. Gough, Noel. 2021. Education and Climate Change. London: Routledge.

80. Gouëdard, Pierre, Beatriz Pont, Susan Hyttinen, and Pinhsuan Huang. 2020. "Curriculum Reform: A Literature Review to Support Effective Implementation." OECD Education Working Papers, No. 239. Paris: OECD Publishing.

81. Gouëdard, Pierre. 2021. "Developing Indicators to Support the Implementation of Education Policies." OECD Education Working Papers, No. 255. Paris: OECD Publishing

82. Grek, Sotiria. 2021. Education Governance and Policy. London: Bloomsbury.

83. Guez, Ava, Camille Voisin, and Mario Piacentini. 2025. "Accommodating students with special education needs in PISA: Results from an observational pilot study." OECD Education Working Papers, No. 332. Paris: OECD Publishing.

84. Hallinger, Philip, and Ronald H. Heck. 2022. Educational Leadership and Management. Cham: Springer.

85. Hallinger, Philip. 2021. Bringing Context out of the Shadows of Leadership. Educational Management Administration & Leadership 49(1).

86. Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2020. "The Economic Impacts of Learning Losses." OECD Education Working Papers, No. 225. Paris: OECD Publishing.

87. Harber, Clive. 2022. Education, Democracy and Development. Oxford: Symposium Books.

88. Hargreaves, Andy, and Michael Fullan. 2020. Professional Capital after the Pandemic. New York: Teachers College Press.

89. Harris, Alma, and Michelle Jones. 2020. Leading Educational Change During a Pandemic. London: Bloomsbury.

90. Harris, Alma. 2021. Distributed Leadership and School Improvement. London: Routledge.

91. Hayden, Mary, and Jeff Thompson. 2021. International Schools and International Education. 2nd ed. London: Routledge.

92. Helms, Robin Matross, Laura E. Rumbley, and Patti McGill Peterson. 2022. Mapping Internationalization on U.S. Campuses: 2022 Edition. Washington, DC: American Council on Education.

93. Helsby, Gill, and Helen Gunter. 2020. The State of Education Policy Research. London: Bloomsbury.

94. Herdman, Paul, Anthony Mann, Alison Burke, and Patrick Signoret. 2024. "Innovation in Career Pathways across Five Countries." OECD Education Working Papers, No. 320. Paris: OECD Publishing.

95. Heyneman, Stephen P. 2020. Globalization and Education Reform. Springer.

96. Hill, Jordan, and Claire Shewbridge. 2025. "How can OECD countries empower children to be more physically active?" OECD Education Working Papers, No. 339. Paris: OECD Publishing.

97. Huisman, Jeroen, and Ben Jongbloed. 2021. "Governance and Quality Assurance in Higher Education." In International Encyclopedia of Education, 4th ed., edited by Robert J. Tierney, Fazal Rizvi, and Kadriye Ercikan, 198–207. Amsterdam: Elsevier.

98. IEA. 2021. PIRLS 2021 Assessment Framework. Amsterdam: IEA.

99. IEA. 2023. TIMSS 2023 Assessment Frameworks. Amsterdam: IEA.

100. Ilon, Lynn. 2021. Comparative Education: New Perspectives. New York: Teachers College Press.

101. Institute of International Education (IIE). 2024. Project Atlas® Infographic 2024. New York: Institute of International Education.

102. International Labour Organization. 2021. Skills and Lifelong Learning in the Time of COVID-19. Geneva: ILO.

103. International Organization for Migration. 2022. World Migration Report 2022. Geneva: IOM.

104. ISTE. 2021. ISTE Standards for Educators (Updated Resources and Implementation Guides). Eugene, OR: ISTE.

105. Johansson, Linda, et al. 2022. Comparative Perspectives on School Leadership. Cham: Springer.

106. Jones, Ken. 2021. Education in Britain: 1944 to the Present. Cambridge: Polity Press.

107. Kaffenberger, Michelle. 2021. Modeling the Long-Run Learning Impact of the COVID-19 Learning Shock: Actions to (More Than) Recover Lost Learning. Washington, DC: World Bank.

108. Kamler, Barbara, and Pat Thomson. 2022. Helping Doctoral Students Write: Pedagogies for Supervision. 3rd ed. London: Routledge.

109. Kato, Shizuka, Victoria Galán-Muros, and Thomas Weko. 2020. "The Emergence of Alternative Credentials." OECD Education Working Papers, No. 216. Paris: OECD Publishing.

110. Keddie, Amanda. 2022. Schooling and Social Justice. London: Routledge.

111. Kingdon, Geeta Gandhi, et al. 2021. The Political Economy of Education. London: Bloomsbury.

112. Kirby, Paola, and Marie McAuliffe. 2024. World Migration Report 2024. Geneva: IOM.

113. Knight, Jane, and Ayenachew A. Woldegiorgis. 2022. Regionalization of African Higher Education: Progress and Prospects. Leiden: Brill.

114. Knight, Jane, and Hans de Wit. 2023. Knowledge Diplomacy in Action. London: British Council.

115. Knight, Jane. 2020. "Internationalization of Higher Education: New Directions, New Challenges." In The Forefront of International Higher Education: A Festschrift in Honor of Philip G. Altbach, edited by Laura E. Rumbley, 15–32. Cham: Springer.

116. Knight, Jane. 2021. "Five Myths about Internationalization." International Higher Education, no. 106: 13–15.

117. Knight, Jane. 2022. "International Education Hubs: Collaboration for Competitiveness and Sustainability." International Higher Education, no. 110: 88–90.

118. Knight, Jane. 2014. International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-Innovation Models. Dordrecht: Springer.

119. Koehler, Claudia, Nektaria Palaiologou, and Ottavia Brussino. 2022. "Holistic refugee and newcomer education in Europe: Mapping, upscaling and institutionalising promising practices from Germany, Greece and the Netherlands." OECD Education Working Papers, No. 264. Paris: OECD Publishing.

120. Lawn, Martin, and António Nóvoa. 2021. Fabricating Europe: The Formation of an Education Space. Dordrecht: Springer.

121. Leask, Betty. 2021. Internationalizing the Curriculum: A Comprehensive Approach. London: Routledge.

122. Leseman, Paul, and Pauline Slot. 2025. "Strong Early Childhood Education and Care Systems for the Future: A Conceptual Framework for Thematic Analyses." OECD Education Working Papers, No. 329. Paris: OECD Publishing.

123. Levin, Ben. 2020. How to Change 5000 Schools. Cambridge, MA: Harvard Education Press.

124. Lingard, Bob, and Sam Sellar. 2022. Globalization, Education and Policy. London: Routledge.

125. Lingard, Bob. 2021. Globalizing Educational Accountabilities. London: Routledge.

126. Linsenmayer, Emma. 2025. "Leveraging artificial intelligence to support students with special education needs." OECD Artificial Intelligence Papers, No. 46. Paris: OECD Publishing.

127. Linzarini, Adriano, and Daniel Catarino da Silva. 2024. "Innovative Tools for the Direct Assessment of Social and Emotional Skills." OECD Education Working Papers, No. 316. Paris: OECD Publishing.

128. Luke, Allan. 2021. Critical Literacy and Schooling. London: Routledge.

129. Malen, Betty, and Joseph Murphy. 2020. The Politics of Education Reform. New York: Routledge.

130. Mann, Anthony, and Jonathan Diaz. 2024. "Career development in the community of Madrid and Spain: Insights from PISA." OECD Education Working Papers, No. 322. Paris: OECD Publishing.

131. Mann, Anthony, and Jonathan Diaz. 2024. "Teenage career development in Malta: Insights from PISA." OECD Education Working Papers, No. 323. Paris: OECD Publishing.

132. Mann, Anthony, and Jonathan Diaz. 2025. "Teenage career development in Norway: Insights from PISA." OECD Education Working Papers, No. 330. Paris: OECD Publishing.

133. Mann, Anthony, Jonathan Diaz, and Sara Zapata Posada. 2025. "Career readiness in Madrid, Spain: Insights from a survey of young adults (19–26)." OECD Education Working Papers, No. 331. Paris: OECD Publishing.

134. Mann, Anthony, Jonathan Diaz, and Sara Zapata Posada. 2025. "Teenage career development in Wales: Insights from PISA." OECD Education Working Papers, No. 327. Paris: OECD Publishing.

135. Mann, Anthony, Jonathan Diaz. 2025. "Tailored Work Experience in Wales." OECD Education Working Papers, No. 334. Paris: OECD Publishing.

136. Mann, Anthony, Vanessa Denis, and Chris Percy. 2020. "Career Ready? How Schools Can Better Prepare Young People for Working Life in the Era of COVID-19." OECD Education Working Papers, No. 241. Paris: OECD Publishing.

137. Marginson, Simon, ed. 2023. The Oxford Handbook of Higher Education Systems. Oxford: Oxford University Press.

138. Marginson, Simon. 2022. "What Drives Global Science? The Four Competing Narratives." Studies in Higher Education 47, no. 8: 1566–1584.

139. Marginson, Simon. 2022. Higher Education in the Asia-Pacific. Singapore: Springer.

140. Marginson, Simon. 2023. The Idea of a Global University. Oxford: Oxford University Press.

141. Marginson, Simon. 2022. Higher Education and the Common Good. Melbourne: Melbourne University Press.

142. Marginson, Simon. 2023. Higher Education, Globalization and the Nation State. London: Routledge.

143. Maringe, Felix, and Nick Foskett. 2022. Globalization and Internationalization in Higher Education: Theoretical, Strategic and Management Perspectives. 2nd ed. London: Bloomsbury.

144. Marinoni, Giorgio, Hilligje van't Land, and Trine Jensen. 2020. The Impact of COVID-19 on Higher Education Around the World: IAU Global Survey Report. Paris: International Association of Universities.

145. Martin, Michaela, and Uliana Furiv. 2022. "Enabling Flexible Learning Pathways through Supportive Governance." Policy brief. Paris: UNESCO IIEP.

146. McBrien, Jody. 2022. "Social and emotional learning (SEL) of newcomer and refugee students: Beliefs, practices and implications for policies across OECD countries." OECD Education Working Papers, No. 266. Paris: OECD Publishing.

147. McBurnie, Grant, and Christopher Ziguras. 2020. Transnational Education: Issues and Trends in Offshore Higher Education. 2nd ed. London: Routledge.

148. McKinsey & Company. 2021. The COVID-19 Pandemic and Learning Loss: Disparities Grow and Students Need Help. New York: McKinsey.

149. McLennan, Nancy. 2021. Making the Case for Inclusive Quality Physical Education Policy Development: A Policy Brief. Paris: UNESCO.

150. Mezzanotte, Cecilia, and Claire Calvel. 2023. "Indicators of Inclusion in Education: A Framework for Analysis." OECD Education Working Papers, No. 300. Paris: OECD Publishing.

151. Mezzanotte, Cecilia. 2022. "The social and economic rationale of inclusive education: An overview of the outcomes in education for diverse groups of students." OECD Education Working Papers, No. 263. Paris: OECD Publishing.

152. Miao, Fengchun, Wayne Holmes, Ronghuai Huang, and Hui Zhang. 2021. AI and Education: Guidance for Policy-makers. Paris: UNESCO.

153. Minea-Pic, Andreea. 2020. "Innovating Teachers' Professional Learning through Digital Technologies." OECD Education Working Papers, No. 237. Paris: OECD Publishing

154. Molla, Tebeje. 2021. Higher Education Policy and Global Competition. London: Palgrave Macmillan.

155. Moutsios, Stavros. 2021. International Organizations and Education Policy. London: Routledge.

156. Mundy, Karen, et al. 2021. The Handbook of Global Education Policy. 2nd ed. Wiley-Blackwell.

157. NAFSA. 2023. Trends in International Student Mobility. Washington, DC: NAFSA.

158. Ng, Pak Tee. 2022. Learning from Singapore: The Power of Paradoxes. London: Routledge.

159. Nye, Joseph S. 2021. "Soft Power: The Evolution of a Concept." Journal of Political Power 14, no. 1: 196–208.

160. O'Sullivan, Donal. 2022. Comparative Education and Policy Transfer. London: Routledge.

161. OECD. n.d. "Global Competence." Accessed January 9, 2026.

162. OECD. 2024. Education at a Glance 2024: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

163. OECD. 2023. PISA 2022 Results (Volume I): The State of Learning and Equity in Education. Paris: OECD Publishing.

164. OECD. 2023. Education at a Glance 2023: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

165. OECD. 2021. 21st-Century Readers: Developing Literacy Skills in a Digital World. Paris: OECD Publishing.

166. OECD. 2021. Teachers as Designers of Learning Environments. Paris: OECD.

167. OECD. 2022. Education at a Glance 2022: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

168. OECD. 2022. Equity and Quality in Education. Paris: OECD.

169. OECD. 2023. Innovating Education and Educating for Innovation. Paris.

170. OECD. 2024. "Policy dialogues in focus for Brazil: International insights for digital education reform." OECD Education Policy Perspectives, No. 100. Paris: OECD Publishing.

171. OECD. 2024. "Policy dialogues in focus for Brazil: International insights for strengthening resilience and responsiveness in lower secondary education." OECD Education Policy Perspectives, No. 108. Paris: OECD Publishing.

172. OECD. 2025. Everybody Cares About Using Education Research Sometimes: Perspectives of Knowledge Intermediaries. Educational Research and Innovation. Paris: OECD Publishing.

173. OECD. 2025. "Analysing Ireland's PISA 2022 mathematics profile using AI-enhanced assessment modelling." OECD Education Working Papers, No. 337. Paris: OECD Publishing.

174. OECD. 2025. "Collective Intelligence Model for Education (CIME)." OECD Education Working Papers, No. 325. Paris: OECD Publishing.

175. OECD. 2025. "Education policy outlook in Korea." OECD Education Policy Perspectives, No. 131. Paris: OECD Publishing

176. OECD. 2025. "Finite time to learn and play: Whole student development and students' digital leisure outside of school." OECD Education Policy Perspectives, No. 130. Paris: OECD Publishing.

177. OECD. 2025. "How can quality assurance agencies support research use in policy and practice?" OECD Education Policy Perspectives, No. 132. Paris: OECD Publishing.

178. OECD. 2025. "How can research and initial teacher education institutions support research use?" OECD Education Policy Perspectives, No. 129. Paris: OECD Publishing.

179. OECD. 2025. "Mindsets, attitudes and learning: Exploring their connections among students." OECD Education Policy Perspectives, No. 133. Paris: OECD Publishing.

180. OECD. 2025. "Policy dialogues in focus for Brazil: International insights for connecting education to arts and culture." OECD Education Policy Perspectives, No. 126. Paris: OECD Publishing

181. OECD. 2025. "Reinforcing Chilean policies for the inclusion of students with an immigrant background." OECD Education Policy Perspectives, No. 127. Paris: OECD Publishing.

182. OECD. 2025. "Teacher policies to support the use of digital resources in the classroom." OECD Education Policy Perspectives, No. 128. Paris: OECD Publishing

183. OECD. 2025. "The impact of digital technologies on students' learning in Ireland: Key considerations from peers' experience." OECD Education Policy Perspectives, No. 125. Paris: OECD Publishing.

184. OECD. 2025. "Transitions through education and into the labour market: Exploring educational outcomes and equity gaps using international surveys." OECD Education Working Papers, No. 324. Paris: OECD Publishing.

185. OECD. 2026. Improving Learning Outcomes in Greece: Strengthening School Governance, Teacher Professionalism and Digital Education. Reviews of National Policies for Education. Paris: OECD Publishing.

186. Okubo, Tomoya, Tanja Bastiniac, Tiago Fragoso, and Chi Sum Tse. 2021. "PISA-Based Test for Schools: International Linking Study 2020." OECD Education Working Papers, No. 244. Paris: OECD Publishing.

187. Okubo, Tomoya. 2024. "Towards More Diverse and Flexible International Large-Scale Assessments." OECD Education Working Papers, No. 310. Paris: OECD Publishing

188. Organisation internationale de la Francophonie. 2021. La Francophonie et l'éducation: Politiques et gouvernance (dossiers 2021–2022). Paris: OIF.

189. Phair, Rowena. 2021. "International Early Learning and Child Well-Being Study Assessment Framework." OECD Education Working Papers, No. 246. Paris: OECD Publishing

190. Phillips, David, and Michele Schweisfurth. 2023. Comparative and International Education: An Introduction to Theory, Method, and Practice. 3rd ed. London: Bloomsbury.

191. Rammstedt, Beatrice, Clemens M. Lechner, and Daniel Danner. 2024. "Beyond Literacy: The Incremental Value of Non-Cognitive Skills." OECD Education Working Papers, No. 311. Paris: OECD Publishing.

192. Resnik, David B. 2020. The Ethics of Research with Human Subjects: Protecting People, Advancing Science, Promoting Trust. Cham: Springer.

193. Ridley, Diana. 2022. The Literature Review: A Step-by-Step Guide for Students. 3rd ed. London: SAGE Publications.

194. Rizvi, Fazal, and Bob Lingard. 2020. Globalizing Education Policy. London: Routledge.

195. Robertson, Susan L. 2021. "Comparing Platforms and the Making of Global Edtech Markets." Comparative Education 57, no. 2: 161–181..

196. Sahlberg, Pasi. 2021. Finnish Lessons 3.0: What Can the World Learn from Educational Change in Finland? 3rd ed. New York: Teachers College Press.

197. Schleicher, Andreas. 2023. World Class Education for All. Paris: OECD Publishing.

198. Schlicht-Schmälzle, Raphaela, Jordan Hill, Kåre Andreas Folkvord, Kjersti Balle Tharaldsen, Jennifer Wargo, Ulrike Hartmann, and Nóra Révai. 2024. "Bridging the Research-Practice Gap in Education: Initiatives from 3 OECD Countries." OECD Education Working Papers, No. 319. Paris: OECD Publishing.

199. Schriewer, Jürgen. 2020. "Comparative Education Methodology: Between Universalism and Contextualism." In World Yearbook of Education 2020: Schooling, Governance and Inequalities, edited by Steven J. Courtney, Helen M. Gunter, Richard Niesche, and Tina Trujillo, 54–69. London: Routledge.

200. Sekmokas, Mantas, Lotta Larsson, Ashley Roberts, Emanuel von Erlach, Yanjun Guo, and Gara Rojas González. 2024. "Updated framework for monitoring adult learning: Enhancing data identification and indicator selection." OECD Education Working Papers, No. 317. Paris: OECD Publishing.

201. Shields, Robin. 2021. Reconsidering Regionalisation: Europe's Alternative to Internationalisation? London: Bloomsbury

202. Siarova, Hanna, and Loes van der Graaf. 2022. "Multi-stakeholder approach for better integration of refugee students: Stakeholder engagement in the practice-research-policy transfer in refugee education policy." OECD Education Working Papers, No. 265. Paris: OECD Publishing

203. Spring, Joel. 2020. Globalization of Education: An Introduction. 3rd ed. New York: Routledge.

204. Spring, Joel. 2021. Comparative Education: An Introduction. New York: Routledge.

205. Staring, François, Mark Brown, Paul Bacsich, and Dirk Ifenthaler. 2022. "Digital Higher Education: Emerging Quality Standards, Practices and Supports." OECD Education Working Papers, No. 281. Paris: OECD Publishing.

206. Steiner-Khamsi, Gita, and Florian Waldow. 2021. Comparative Policy Studies in Education. London: Routledge.

207. Steiner-Khamsi, Gita. 2021. "From Context to Contextualizing and Recontextualizing in Comparative Education." Prospects 51, no. 1: 81–92.

208. Steiner-Khamsi, Gita. 2021. Policy Borrowing and Lending in Education. London: Routledge.

209. Stronati, Camilla. 2023. "The Design of Upper Secondary Education across OECD Countries: Managing Choice, Coherence and Specialisation." OECD Education Working Papers, No. 288. Paris: OECD Publishing.

210. Suarez, Valentina, and Jason McGrath. 2022. "Teacher Professional Identity: How to Develop and Support It in Times of Change." OECD Education Working Papers, No. 267. Paris: OECD Publishing.

211. Tan, Charlene. 2020. Constructivist Teaching and Student Engagement: Developing Singapore's Twenty-First Century Education. Singapore: Springer.

212. Teichler, Ulrich. 2021. "Internationalization Trends in Higher Education and the Changing Role of International Student Mobility." Journal of International Mobility 9, no. 1: 177–216.

213. Teichler, Ulrich. 2022. "The Bologna Process: Achievements and Challenges." In The Bloomsbury Handbook of Quality Assurance in Higher Education, edited by Roger King and Ellen Hazelkorn, 198–215. London: Bloomsbury Academic.

214. Tight, Malcolm. 2022. Research into Higher Education. London: Routledge.

215. Tikly, Leon, and Angeline Barrett. 2022. Education Quality and Social Justice in the Global South. London: Routledge.

216. Tikly, Leon. 2020. Education for Sustainable Development. London: Bloomsbury.

217. Torres, Carlos Alberto. 2021. Public Universities and the Public Sphere. Rotterdam: Sense Publishers.

218. Torres, José Manuel, and Mykolas Steponavičius. 2022. "More Than Just a Go-Between: The Role of Intermediaries in Knowledge Mobilisation." OECD Education Working Papers, No. 285. Paris: OECD Publishing.

219. Trilokekar, Roopa Desai, and Arif Kizilbash. 2022. "Imagine Nation: International Student Immigration and the Future of Canada." Canadian Ethnic Studies 54, no. 1: 175–195.

220. UN. 2022. The Sustainable Development Goals Report 2022. New York: United Nations.

221. UNDP. 2022. Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives. New York: UNDP.

222. UNESCO Institute for Statistics (UIS). n.d. "Data for the Sustainable Development Goals." Accessed January 9, 2026.

223. UNESCO Institute for Statistics. 2022. UIS Education Data Release (Methodology and Indicators). Montreal: UIS.

224. UNESCO Office Santiago and Regional Bureau for Education in Latin America and the Caribbean, UNICEF Regional Office for Latin America and the Caribbean, and Economic Commission for Latin America and the Caribbean. 2022. La encrucijada de la educación en América Latina y el Caribe: Informe regional de monitoreo ODS4-Educación 2030. Santiago/Paris: UNESCO/UNICEF/ECLAC.

225. UNESCO. 2021. Reimagining Our Futures Together: A New Social Contract for Education. Paris: UNESCO.

226. UNESCO. 2022. Global Education Monitoring Report 2022. Paris: UNESCO.

227. UNESCO. 2021. Reopening Schools: When, Where and How? Paris: UNESCO.

228. UNESCO. 2022. Global Education Monitoring Report: Inclusion and Education—All Means All (Full Report). Paris: UNESCO.

229. UNESCO. 2024. Global Education Monitoring Report 2024/5: Leadership in Education. Paris: UNESCO.

230. UNHCR. 2023. Global Trends: Forced Displacement in 2022. Copenhagen: UNHCR.

231. UNICEF. 2021. The State of the World's Children 2021: On My Mind. New York: UNICEF.

232. UNICEF. 2023. Learning Losses from COVID-19 Could Cost This Generation of Students Close to $17 Trillion in Lifetime Earnings. New York: UNICEF.

233. UNICEF. 2023. The State of the World's Children 2023: For Every Child, Vaccination. New York: UNICEF.

234. United Nations. 2020. Policy Brief: Education during COVID-19 and Beyond. New York: United Nations.

235. van der Vlies, Reyer. 2020. "Digital Strategies in Education across OECD Countries: Exploring Education Policies on Digital Technologies." OECD Education Working Papers, No. 226. Paris: OECD Publishing.

236. Varsik, Samo, and Julia Gorochovskij. 2023. "Intersectionality in Education: Rationale and Practices to Address the Needs of Students' Intersecting Identities." OECD Education Working Papers, No. 302. Paris: OECD Publishing.

237. Varsik, Samo. 2022. "A snapshot of equity and inclusion in OECD education systems: Findings from the Strength through Diversity Policy Survey." OECD Education Working Papers, No. 284. Paris: OECD Publishing.

238. Verger, Antoni, et al. 2022. World Yearbook of Education 2022: Education, Globalization and Social Justice. London: Routledge.

239. Viac, Carine, and Pablo Fraser. 2020. "Teachers' Well-Being: A Framework for Data Collection and Analysis." OECD Education Working Papers, No. 213. Paris: OECD Publishing.

240. Vincent-Lancrin, Stéphan, and Reyer van der Vlies. 2020. "Trustworthy Artificial Intelligence (AI) in Education: Promises and Challenges." OECD Education Working Papers, No. 218. Paris: OECD Publishing.

241. Voisin, Camille, Ava Guez, and Mario Piacentini. 2025. "Improving accessibility in PISA: Guidelines for revising and designing PISA items." OECD Education Working Papers, No. 333. Paris: OECD Publishing.

242. Welch, Anthony. 2020. Education in East Asia. London: Routledge.

243. Wiseman, Alexander W. 2021. Comparative Education Research and Policy. Bingley: Emerald.

244. Wolhuter, Charl. 2021. "'Lessons from Around the World': Raison d'être and Achilles Heel of Comparative and International Education." In BCES Conference Books 19.

245. World Bank and UNESCO. 2024. Education Finance Watch 2024. Washington, DC: World Bank.

246. World Bank, UNESCO, and UNICEF. 2022. Recovering Learning: Are Children and Youth on Track in Education? Washington, DC: World Bank.

247. World Bank. 2024. World Development Report 2024: The Middle-Income Trap. Washington, DC: World Bank.

248. World Bank. 2020. Realizing the Future of Learning: From Learning Poverty to Learning for Everyone, Everywhere. Washington, DC: World Bank.

249. World Bank. 2020. The Covid-19 Pandemic: Shocks to Education and Policy Responses. Washington, DC: World Bank.

250. World Bank. 2021. A New Era for Teacher Policy: How Can Teachers Be Supported to Improve Learning? Washington, DC: World Bank.

251. World Bank. 2021. EdTech Readiness and Digital Learning: Guidance for Education Systems. Washington, DC: World Bank.

252. World Bank. 2021. World Development Report 2021: Data for Better Lives. Washington, DC: World Bank.

253. World Bank. 2022. Education Finance Watch 2021/2022. Washington, DC: World Bank.

254. World Bank. 2022. Global Education Evidence Advisory Panel: Cost-Effective Approaches to Improve Global Learning—What Does the Evidence Tell Us? Washington, DC: World Bank.

255. World Bank. 2023. Global Learning Poverty Update 2022: (Learning Poverty Brief). Washington, DC: World Bank.

256. World Bank. 2023. World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies. Washington, DC: World Bank.

257. World Bank. 2023. East Asia and Pacific Regional Report collection item page (Open Knowledge Repository). Washington, DC: World Bank.

258. World Bank. 2023. "COVID-19 School Closures, Learning Losses and Intergenerational Mobility." Policy Research Working Paper No. 10381. Washington, DC: World Bank.

259. World Economic Forum. 2020. Schools of the Future: Defining New Models of Education for the Fourth Industrial Revolution. Geneva: WEF.

260. World Economic Forum. 2023. Future of Jobs Report 2023. Geneva: WEF.

261. World Health Organization. 2021. Schooling and COVID-19: Considerations for Public Health and Social Measures in Schools. Geneva: WHO.

262. World Inequality Lab. 2022. World Inequality Report 2022. Paris: WIL.

263. Yemini, Miri. 2021. Internationalization of Higher Education. Cham: Palgrave Macmillan.

264. Yemini, Miri. 2022. Education and the Mobility Turn. London: Routledge.

265. Yonezawa, Akiyoshi. 2020. "Internationalization of Japanese Higher Education: Policy Debates and Realities." In The International Encyclopedia of Higher Education Systems and Institutions, edited by Jung Cheol Shin and Pedro Teixeira, 1–6. Dordrecht: Springer.

266. Young, Michael, and Johan Muller. 2023. Knowledge, Curriculum and Social Justice. London: Bloomsbury.

267. Young, Michael. 2021. Knowledge and the Future School. London: Bloomsbury.

268. Zapp, Mike, and Francisco O. Ramirez. 2023. "Beyond World-Class Universities: The Internationalization of Higher Education Policy." Comparative Education Review 67, no. 1: 109–131.

269. Zawacki-Richter, Olaf, and Insung Jung, eds. 2023. Handbook of Open, Distance and Digital Education. Singapore: Springer.

الفصل الخامس:

اتجاهات بحثية معاصرة في:

الإدارة الدولية المقارنة

اتجاهات بحثية معاصرة في: الإدارة الدولية المقارنة

تمهيد:

تنأى "الإدارة الدولية المقارنة" بنفسها أن تعد فرعًا هامشيًّا في حقل الإدارة التعليمية، ولا ترفًا معرفيًّا يليق بالمؤتمرات أكثر مما يليق بصناعة القرار؛ بل هي .في جوهرها .عقلٌ منهجيٌّ يشتغل على سؤالٍ واحدٍ تتفرّع عنه آلاف الأسئلة: كيف تُدار التربية حين تتجاوز حدود الدولة، وتتشابك المصالح، وتتداخل المرجعيات، وتتنازعها قيم السيادة من جهة، وإملاءات العولمة من جهة أخرى؟ ومن ثَمَّ فالمقارنة هنا ليست "تشابهات واختلافات" تُرصّ في جداول، وإنما هي فنُّ قراءة النُّظم بوصفها بنىً حية، تتحرّك تحت ضغط التاريخ السياسي، والاقتصاد العالمي، وتحولات التكنولوجيا، وتبدّل أنماط المجتمع والعمل، وصعود الفاعلين الدوليين .الرسميين وغير الرسميين .إلى مساحةٍ كانت الدولةُ وحدها تتسيّدها.

إن الإدارة الدولية المقارنة تُعيد تعريف مفهوم "الإدارة" ذاته: فالإدارة في معناها المدرسي التقليدي كانت تُحيل إلى المدرسة وإجراءاتها، ثم اتسعت إلى "المنظومة" وسياساتها، ثم ها هي اليوم تُجبَر .بفعل الوقائع .على أن تفهم الإدارة بوصفها حوكمة متعددة المستويات: محلية، ووطنية، وإقليمية، وعالمية؛ وحينئذٍ تغدو أدوات التحليل القديمة غير كافية. فالقرار التعليمي لم يعد يُبنى على الخبرة الوطنية وحدها، بل يتغذّى من مؤشرات دولية، ومن تقارير تمويل ومساءلة، ومن معايير جودة عابرة للحدود، ومن منصات رقمية لا تعترف بالجغرافيا، ومن نماذج قيادة وموارد بشرية تتحرك بين الدول كما تتحرك رؤوس الأموال. ولذلك تُعدّ الإدارة الدولية المقارنة .كما يعكس فصلُكم .حقلًا جامعًا بين المنهج والرؤية: منهجٌ يُحسن قراءة السياقات، ورؤيةٌ تُحسن ترتيب الأولويات، وتُمسك بالخيط الخفي بين ما يبدو متفرقًا: القيادة الرقمية، والحوكمة، والإصلاح، والتمويل، واللامركزية، والعولمة، والقطاع الخاص، والجودة، وإدارة الأزمات، والتعليم الفني، والهوية، والشراكات، وريادة الأعمال، والمنظمات الدولية، والموارد البشرية، والهجرة، والتعليم مدى الحياة، والاستدامة، ثم "المشكلات التربوية العالمية" بوصفها خاتمةً تُعيدنا إلى البداية: الإنسان، والعدالة، والمعنى.

لذلك، يمثل مجال الإدارة الدولية المقارنة نقطة التقاء حيوية بين الإدارة التعليمية، والتربية المقارنة، والتربية الدولية. فهو لا يقتصر على دراسة أنظمة الإدارة التعليمية في دول مختلفة فحسب، بل يهدف إلى فهم العلاقات السببية بين السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وبين نماذج الإدارة المتبعة، ثم استخلاص الدروس والعبر التي يمكن أن تفيد في تطوير الإدارة التعليمية محليًا. ومن ثم، يتيح هذا المجال للباحثين وصناع القرار إمكانية المقارنة بين استراتيجيات القيادة، وأساليب الحوكمة، وآليات التمويل، وطرق إدارة الموارد البشرية، وتقييم فعالية كل منها في تحقيق أهداف التعليم. ويكتسب هذا المجال أهمية خاصة لمصر في ظل مساعيها الحثيثة لإصلاح نظامها التعليمي، حيث يمكن للدراسات المقارنة أن توفر رؤى قيمة حول أفضل الممارسات العالمية، وكيفية تكييفها لتناسب السياق المصري الفريد.

ويستهدف الفصل الحالي من الكتاب تقديم مجموعة من المواضيع البحثية التي تستشرف أهم المواضيع المستقبلية في مجال الإدارة الدولية المقارنة. وقد تم انتقاء هذه المواضيع لتكون ذات صلة مباشرة بالتحديات الإدارية التي تواجهها مصر، مع التركيز على مقارنة تجاربها مع دول أخرى متقدمة أو ذات سياقات مماثلة؛ أملًا في تمهيد الطريق لتقديم أبحاث تساهم في بناء قاعدة معرفية قوية تدعم عملية اتخاذ القرار الإداري في مصر، وتساعدها على بناء نظام إداري تعليمي عصري وفعال.

أولًا: الإدارة الدولية المقارنة في سياق التحولات العالمية المعاصرة

تتقدم الإدارة الدولية المقارنة، في السياق العالمي المعاصر، بوصفها ضرورةً معرفيةً وعمليةً؛ لأنها تمنح الباحث وصانع القرار "عينًا مزدوجة": عينًا ترى الداخل بوضوحٍ لا يُفسده الأُنس بالسياق المحلي، وعينًا تقرأ الخارج قراءةً نقديةً لا تُغريها براقة النماذج الجاهزة. فهي لا تكتفي بمقارنة ما تفعله الدول، بل تُحلّل: لماذا تفعل؟ وبأي أدوات؟ وتحت أي شروط سياقية؟ وما حدود قابلية

النقل والتكييف؟ وكيف تتحول الفكرة-حين تعبر من سياقٍ إلى آخر، من حلٍّ إلى عبء إذا لم تُؤسَّس إداريًا وتشريعيًا وثقافيًا.

وهناك العديد من العوامل التي عظمت من قيمة الإدارة الدولية المقارنة في سياف التحولات العالمية المعاصرة، لعل من أهمها:

1. الإدارة الدولية المقارنة بعد كوفيد-19: من الوصف إلى تفسير الاستجابة للأزمات العابرة للحدود

مع تسارع التحولات العالمية في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19، لم تعد الإدارة الدولية المقارنة مجرّد حقلٍ وصفيٍّ يستعرض "اختلافات" الأنظمة التعليمية؛ بل غدت أداةً تفسيريةً ونقديةً لفهم كيف تُدار المدرسة والوزارة والمؤسسة التعليمية داخل عالمٍ متشابك، تُصاغ فيه الأزمات عبر الحدود، وتتحرك فيه التكنولوجيا أسرع من التشريع، وتُعاد فيه كتابة معنى "الحق في التعليم" بلغة الاتصال والبيانات.

2. درس الجائحة: الفجوة الرقمية بوصفها فجوة عدالة لا فجوة أدوات

لقد كشفت الجائحة، على نحوٍ فادح الدلالة، أن التعليم لا ينهار فقط حين تُغلَق المدارس، بل حين تُغلق معه قنوات الوصول. فالتعلّم عن بُعد أنقذ العملية التعليمية من "الذوبان" الكامل أثناء الإغلاقات، وامتلك قدرةً نظرية على الوصول إلى نحو (1) مليار متعلم؛ لكنه أخفق في الوصول إلى ما لا يقل عن (500) مليون طالب-أي قرابة (31%) من طلاب العالم-وكان العبء الأكبر على الفئات الأشد فقرًا (UNESCO, 2023a: 6). ومن ثمّ لم تعد المقارنة الدولية هنا ترفًا أكاديميًا، بل صارت ضرورةً لفهم "شروط المرونة" قبل الاحتفاء بنتائجها: كيف تُبنى الجاهزية الرقمية؟ وكيف تُدار الفجوات؟ وكيف تتحول السياسات التقنية إلى عدالةٍ تعليمية لا إلى امتيازٍ طبقي جديد؟

3. فجوة التنظيم والخصوصية: مخاطر الحوكمة غير العادلة للذكاء الاصطناعي

وهنا تُشير UNESCO-في تناولها للذكاء الاصطناعي التوليدي-إلى فجوةٍ إدارية لافتة: أن كثيرًا من الدول لا تزال تفتقر إلى تنظيمات وطنية شاملة، وأن قضايا مثل خصوصية البيانات لم تُعالَج بما يكفي في التشريعات والسياسات، بما يفتح الباب لمخاطر حوكمة غير عادلة (UNESCO, 2023b: 2). وتتعزز خطورة هذا المعنى حين نقرأ-بلغة الوقائع لا الخطابة-أن نسبة ضئيلة من الدول تضمن خصوصية البيانات في التعليم بنصّ قانوني صريح، بما يجعل الأطفال عرضة لممارسات مراقبةٍ رقميةٍ لا تراعي حقوقهم (UNESCO, 2023a: 7). ومن ثمّ تصبح الإدارة الدولية المقارنة بمثابة "بوصلة" تُميّز بين إدماجٍ تقنيٍّ يوسّع فرص التعلم، وبين إدماجٍ تقنيٍّ يوسّع شبكات الضبط واللامساواة.

4. مؤشرات الأداء الدولية: من "مرآة قياس" إلى "ضغط يقود أجندات الإصلاح"

وفي سياق العولمة، لم تعد المؤشرات الدولية مجرد أدوات قياسٍ "محايدة"، بل تحولت في كثير من السياقات إلى ضغط المقارنة: تعيد تشكيل أجندات الإصلاح، وتُقدّم ما يُقاس بوصفه ما "يستحق" أن يُدار. لذلك تتجاوز الإدارة الدولية المقارنة حدود الترتيب والسباق الرمزي، لتفكك المؤشرات بوصفها لغة سلطة تُعيد تعريف النجاح والفشل، وتعيد ترتيب العلاقة بين الدولة والمدرسة والمجتمع. وفي هذا الإطار تبرز قيمة ما تؤكد عليه المنظورات الدولية المعاصرة من أهمية بناء ثقافة "الممارسة المستنيرة بالأدلة"، حتى لا يصبح الاقتداء استنساخًا، ولا تصبح المؤشرات قيدًا على الخيال الإصلاحي (OECD, 2024: 138).

5. تغيّر المناخ والتعليم: المقارنة كأداة لتخضير المنهج وبناء الاستدامة

وتتسع الحاجة إلى الإدارة الدولية المقارنة أكثر حين نغادر سياق الجائحة إلى سياقٍ أشمل: المناخ بوصفه أزمةً تعليميةً ممتدة لا حادثةً طارئة. فالتعليم اليوم مطالبٌ بأن يُعيد بناء مناهجه لا ليشرح الكارثة فحسب، بل ليُنتج وعيًا قادرًا على الفعل. وتؤكد UNESCO في "إرشادات تخضير المناهج" أن الغاية هي دعم الدول والمدارس في مراجعة ممارساتها لاعتماد مقاربةٍ شموليةٍ قائمة على العلم والعدالة، وموجهة نحو الفعل، وتدمج تغيّر المناخ بوصفه مكوّنًا منهجيًا عبر المواد الدراسية (UNESCO, 2024: 2). كما تدفع الوثيقة نحو إدماج "تعليم تغيّر المناخ" بصورة متسقة عبر التخصصات، وبمنطقٍ مرن يسمح بمواءمة السياقات المحلية دون التفريط في الأهداف التعليمية الكبرى (UNESCO, 2024: 4). وهنا تظهر الإدارة الدولية المقارنة كأداةٍ لترجمة "المعنى الكوني"

للمناخ إلى خياراتٍ إدارية: تخطيط المنهج، تدريب المعلم، إدارة المدرسة بوصفها بيئة تعلمٍ خضراء، لا مجرد فصلٍ دراسيٍّ يشرح المشكلة.

6. الهجرة والنزوح والتنوع الثقافي: إدارة التعليم الدامج باعتباره سياسة حقوق وحوكمة

أما الهجرة والنزوح والتنوع الثقافي، فهي امتحانٌ آخر "للإدارة" قبل أن تكون امتحانًا "للتعليم". إذ إن إدارة التعليم الدامج لا تتحقق بالشعار، بل بمنظومة سياسات تُحوّل اللاجئ من "ملحقٍ إنساني" إلى "فاعلٍ تعليميٍّ كامل الحقوق". وتُبرز الأدبيات الحديثة أن التفكير الدولي اتجه بقوة نحو تشجيع إدماج اللاجئين في الأنظمة الوطنية بدل الاعتماد على الأنظمة الموازية، بما يعني الدراسة في الفصول نفسها مع الطلاب المحليين، مع ترتيبات دعم لغوي وتسريعي حيث يلزم (Marcus et al., 2023: 4). كما يرد في الوثيقة ذاتها نصٌّ مرجعيٌّ من "الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين" يؤكد تعبئة الموارد والخبرات لتوسيع جودة وشمولية الأنظمة الوطنية بما ييسر وصول أطفال اللاجئين والمجتمعات المستضيفة إلى التعليم، وتقليل زمن الانقطاع عن الدراسة إلى أقصر حد ممكن (Marcus et al., 2023: 5). وفي ضوء ذلك، تغدو المقارنة الدولية هنا تعلمًا من "تصميمات الإدماج" لا من نواياه: التشريعات، لغة التدريس، الاعتماد والشهادات، التمويل، وتماسك المجتمع المدرسي.

7. إعادة تعريف الغاية التعليمية: سؤال "لماذا نتعلم؟" بوصفه سؤالًا إداريًا

وأمام هذه التحولات جميعًا يعود سؤال الغاية التعليمية بقوة: لماذا نتعلم؟ ماذا نتعلم؟ كيف نتعلم؟ وكيف نقوّم التعلم ونقدّر قيمته؟ وهو سؤالٌ يبدو فلسفيًا في ظاهره، لكنه إداريٌّ في جوهره، لأنه يعيد تشكيل المناهج، والتقييم، وتطوير المعلمين، وحوكمة المدرسة. وتشير UNESCO-في سياق الذكاء الاصطناعي التوليدي-إلى ضرورة إعادة النظر في هذه الأسئلة الكبرى بوصفها شرطًا لصياغة تعليمٍ قادرٍ على الاستجابة لعصرٍ يعيد تشكيل المعرفة والعمل والتقويم (UNESCO, 2023b: 4). ومن ثمّ تتبدّى الإدارة الدولية المقارنة كجسرٍ بين النظرية والممارسة: تقرأ العالم لا لتستعير منه، بل لتفهمه؛ وتفهم الذات لا لتبرّرها، بل لتعيد بناء خياراتها.

وبذلك تتكشف دلالة الإدارة الدولية المقارنة في أنها تُحوّل التحولات العالمية إلى أسئلةٍ إداريةٍ قابلةٍ للبحث: كيف تُدار المرونة في الأزمات؟ كيف تُحكَم التكنولوجيا؟ كيف تُقاس الجودة دون أن تُختزل المدرسة في المؤشر؟ كيف يُخضّر المنهج دون أن يصبح "زينةً خطابية"؟ وكيف يُدار التنوع بوصفه ثراءً تعليميًا لا عبئًا على النظام؟ إنها، في النهاية، عقلٌ مقارنٌ يضع المحلي في مرآة العالمي، لا ليذيب الخصوصية، بل ليحميها من العزلة، ويمنحها أدواتٍ أعمق للفهم والإصلاح.

ثانيًا: الإدارة الدولية المقارنة ومنظومة العلوم التربوية

تتشابك الإدارة الدولية المقارنة بنسيج العلوم التربوية تشابكاً عضوياً، فهي الحلقة التي تربط بين النظرية التربوية المجردة والتطبيق الإداري الميداني. فهي في قلب "علم الاجتماع التربوي" عندما تكشف عن العلاقات بين التعليم والبنية الطبقية، وهي في صميم "الاقتصاديات التعليمية" عند مقارنة عوائد الاستثمار في التقنية بين الدول، وهي عماد "السياسات التعليمية" عند صياغة الاستراتيجيات الوطنية. إن هذا العلم يمنح الباحثين والممارسين "عدسة مقارنة" تمنع الانغلاق، وتفك الارتباط الحتمي بين المشكلة الإدارية وحلها المحلي التقليدي.

وتؤكد الأدبيات الحديثة أن الإدارة الدولية المقارنة قد تحولت من مجرد وصف لأنظمة تعليمية أجنبية إلى دراسة "حركية السياسات" وتأثيرها عبر الحدود، وهو ما يعرف بـ"المقارنة الكمية والنوعية المتكاملة" (Crossley, 2020: 89). هذه المنهجية الغنية تثري العلوم التربوية بتوليد نماذج نظرية جديدة، مثل نموذج "القيادة الرقمية العابرة للثقافات" والذي لا يمكن الوصول إليه إلا عبر المقارنة المعمقة بين سياقات مختلفة. وبذلك، لا تكتفي الإدارة الدولية المقارنة بتزويد التربية بحلول جاهزة، بل تساهم في بناء النظرية التربوية من خلال اختبار فرضياتها في مختبرات العالم الطبيعية.

وعليه، فإن الإدارة الدولية المقارنة تحتل موقعاً حيوياً في قلب منظومة العلوم التربوية، حيث تعمل كجسرٍ يربط بين النظرية التربوية والممارسة الإدارية، وبين الخاص المحلي والعام الكوني. إنها تثري الحقل التربوي بعدة طرق:

1. **إثراء النظريات الإدارية:** تختبر النظريات الإدارية الغربية في سياقاتٍ غير غربية، مما قد يؤكد عموميتها أو يكشف عن حدودها الثقافية، ويدفع نحو تطوير نظرياتٍ أكثر شمولاً ومراعاةً للتنوع. (Dimmock & Walker, 2021: 56).
2. **تطوير منهجيات البحث:** تدفع الباحثين لتبني منهجياتٍ بحثيةٍ أكثر تعقيداً وحساسيةً ثقافيةً لفهم الظواهر الإدارية في سياقاتها، مما يثري أدوات ومناهج البحث التربوي عموماً (Bray et al., 2020: 24).
3. **توجيه السياسات التعليمية:** تقدم إطاراً مرجعياً لتقييم السياسات المحلية واقتراح بدائل مقارنة، مما يحول عملية صنع القرار من فعلٍ انفعاليٍّ أو سياسيٍّ ضيّق إلى عمليةٍ مستنيرةٍ بالأدلة والخبرات الدولية (Verger et al., 2022: 91).
4. **تعزيز التفكير النقدي:** تحثّ الباحثين والممارسين على التساؤل عن المسلمات الإدارية السائدة في بلادهم، وفكّ الارتباط بين الممارسات الإدارية ونتائجها الظاهرة، والبحث عن الأسباب الجذرية الكامنة في البنى الثقافية والتاريخية (Takayama et al., 2023: 67).

وبالتالي، فإن الإدارة الدولية المقارنة لا تُدرس كحقلٍ منفصلٍ، بل كعدسةٍ تحليليةٍ ضروريةٍ لفهم أي ظاهرة إدارية تربوية، من القيادة المدرسية إلى تمويل التعليم، مما يجعلها "الضمير النقدي والمخزون المعرفي الاستراتيجي للحقل التربوي برمته" (Arnove, 2021: 19).

ثالثًا: البنية المعرفية للفصل: رؤية تحليلية كلية

يجسد الفصل الخامس تقاطعاً بين النظرية والتطبيق في مجال الإدارة التعليمية العابر للحدود. ويضم هذا الفصل 600 موضوع بحثي (من 1801 إلى 2400)، ليس مجرد سرد لعناوين بحثية، بل هو بناء معماري معرفي يعكس التحولات العالمية في الإدارة التعليمية، مع التركيز على السياق المصري كمحور مقارن. ويسعى الكتاب إلى استكشاف كيفية تكييف الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) مع التحديات المعاصرة، مثل الرقمنة، العدالة الاجتماعية، والاستدامة التعليمية. ويمكن تحليل البنية المعرفية لهذا الفصل في النقاط التالية:

1. **التصنيف الموضوعي والتسلسل المنطقي**

تشكل البنية المعرفية لهذا الفصل نموذجاً هرمياً يبدأ من الثيمات الرقمية والقيادية، ويتدرج نحو التحديات الاجتماعية والعالمية، مما يعكس تطوراً منطقياً من الخاص (القيادة المدرسية) إلى العام (الحوكمة العالمية). من خلال تحليل الـ 600 عنوان، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1.1. **التحول الرقمي والقيادة التربوية:** (حوالي 40% من العناوين، مثل 1801-1815)، حيث يركز على دمج التقنيات الحديثة.
1.2. **التحديات الاجتماعية والإنصاف:** (حوالي 30%، مثل 2387-2398)، التي تتناول الفجوات الجندرية والريفية.
1.3. **الحوكمة والإصلاح العام:** (حوالي 30%، مثل 2392-2400)، التي تركز على اللامركزية والأزمات.

إن هذا التصنيف ليس عشوائياً، بل يعتمد على تكرار المفاهيم الأساسية مثل "القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL)" التي تظهر في أكثر من 50 عنواناً، كما في 1801 الذي يقارن نظم التعلم الهجين في مصر بكندا وكوريا الجنوبية، مما يبرز كيفية استخدام المنهج المقارن لاستنباط نماذج إدارية. وعلى سبيل المثال التحليلي، في عنوان 1804، يتم تحليل فجوات الكفايات الرقمية في المدارس الريفية المصرية مقارنة بفنلندا والصين، مما يكشف عن بنية معرفية تربط بين المتغيرات المستقلة (ممارسات القيادة) والتابعة (التحول المؤسسي)، مع وسيطة مثل البنية التحتية، لتشكيل إطار نظري متكامل يدعم الإصلاح التعليمي.

2. **الاتجاهات العالمية والسياق المحلي**

من منظور كلي، يقدم الفصل نظرة تحليلية تؤكد على دور الإدارة الدولية المقارنة كأداة لمواجهة التحديات العابرة للحدود، مع التركيز على مصر كحالة دراسية تمثل الدول الناشئة. والعناوين والموضوعات المقدمة تحرص على تقديم اتجاهين رئيسيين، وهما:

2.1. **الرقمنة كمحرك للتغيير:** حيث يغطي أكثر من 200 عنوان (مثل 1802-1810) دمج الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي، كما في 1810 الذي يقارن دمج الـ VR والـ AR في تعليم العلوم المصري باليابان والولايات المتحدة، مما يدل على أهمية دور المتغير المستقل (القيادة الرقمية) إلى أداة لتحسين النواتج العلمية، مع النظر في المتغيرات الوسيطة مثل التنمية المهنية.

2.2. **العدالة الاجتماعية كمحور أخلاقي:** حيث تبرز عناوين مثل 1806 (تمكين المرأة في القيادة الرقمية مقارنة بالسويد وفيتنام) و2388 (الفجوة الجندرية مقارنة بباكستان والمغرب) كيفية ربط الإدارة بالمساواة، مع تحليل متعمق يظهر أن الفجوات ليست تقنية فقط بل ثقافية، كما في مثال 1807 الذي يقارن سد الفجوة الرقمية في مصر بالهند والمغرب، مما يعكس نظرة كلية ترى الإدارة كأداة للتنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، يضيف التحليل عنصراً آخر: المنهج المقارن كأساس معرفي، حيث يتكرر في جميع العناوين، مما يجعل الفصل دليلاً عملياً للباحثين على كيفية استخدام المقارنة لاستنباط نماذج مصرية، كما في 2396 الذي يستشرف تحديات الذكاء الاصطناعي مقارنة بإستونيا.

3. **الإسهامات النظرية والتطبيقية**

يبني الفصل على نماذج مثل "القيادة الموجهة بالبيانات" (كما في 1803، مقارنة بإنجلترا وإستونيا) ليطور إطاراً نظرياً يربط بين البيانات والنواتج التعليمية، مع أمثلة تحليلية متعمقة تظهر كيف تتوسط الثقافة التنظيمية العلاقة بين المتغيرات. كما يضيف عنصر الاستشراف، خاصة في العناوين المتأخرة مثل 2396-2400، حيث يقارن نموذجاً مقترحاً لمعالجة المشكلات العالمية بفنلندا والبرازيل، مما يعكس فهماً عميقاً لكيفية تحول الإدارة من رد فعل إلى تخطيط استباقي. مثال تحليلي آخر: في 1811، يناقش القيادة الأخلاقية الرقمية مقارنة بالاتحاد الأوروبي، مما يبرز إسهاماً أخلاقياً يحذر من مخاطر التحيز الخوارزمي، ويؤكد على الحاجة إلى ميثاق مصري، مما يجعل الفصل مصدراً للسياسات التعليمية.

وعليه، يمثل هذا الفصل قمة الجهد المعرفي في استكشاف الإدارة الدولية المقارنة، حيث يجسد من خلال 600 موضوع بحثي رؤية تحليلية كلية تجمع بين الرقمنة والعدالة والحوكمة، معتمداً على المنهج المقارن كأداة للإصلاح. من خلال أمثلة مثل 1801 و2400، يتضح أن الفصل لا يقتصر على الوصف، بل يبني نماذج تطبيقية تساهم في تطوير المنظومة التعليمية المصرية، مما يجعله مرجعاً أساسياً للباحثين والممارسين في مجال التربية المقارنة. ومع ذلك، يدعو إلى بحوث مستقبلية تدمج بين النظرية والتجربة الميدانية لضمان استدامة الإسهامات، مؤكداً أن الإدارة الدولية المقارنة هي المفتاح لتحقيق تنافسية تعليمية عالمية مع الحفاظ على الهوية الوطنية.

رابعًا: مبررات اختيار المحاور العشرين

إن اختيار المحاور البحثية لهذا الفصل لم يكن اعتباطيًا، بل جاء نتاج قراءة استراتيجية لما يواجهه قطاع التعليم من تحولات جذرية في القرن الحادي والعشرين. لقد تم انتقاء وتصميم هذه الموضوعات-التي تتجاوز الثلاثين عنوانًا وتغطي عشرين محورًا رئيسيًا-لتشكل نسيجًا متكاملًا للإدارة الدولية المقارنة، ويرتكز التبرير المنطقي لهذا الاختيار على مجموعة من الضرورات البحثية والتطبيقية يمكن تفصيلها فيما يلي:

1. **مركزية القيادة الرقمية كمحرك للتحول المؤسسي:**

تم اختيار مجموعة المحاور التي تدور حول القيادة الرقمية انطلاقًا من القناعة الأكاديمية بأن التكنولوجيا وحدها لا تُحدث تغييرًا، بل القائد هو الفاعل الحقيقي. فقد ركزنا على (الموضوع رقم 1801) الخاص بـ "حوكمة الإدارة الدولية المقارنة لمنظومات التعلم الهجين" لأنه يمثل البوابة الأساسية لفهم إدارة المرحلة الانتقالية. وتتعمق هذه المحاور في (الموضوع رقم 1802) لدراسة "أثر القيادة التربوية الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي"، وذلك لتأكيد ضرورة امتلاك القائد لمهارات التفكير التنبؤي. وكذلك اختيار (الموضوع رقم 1803) حول "القيادة التربوية الموجَّهة بالبيانات"، ليؤكد أن الإدارة الحديثة لم تعد تعتمد على الحدس بل على الأدلة. إن تضمين موضوعات حول "القيادة الموزعة الرقمية" في (الموضوع رقم 1819) يهدف لإبراز أن القيادة الرقمية ممارسة جماعية وليست منصبًا فرديًا، مما يشكل ضرورة بحثية لتفكيك السلطة الرقمية داخل المؤسسة.

2. ضرورة معالجة الفوارق الرقمية والجغرافية (العدالة الرقمية):

برر اختيار المحاور المتعلقة بالبيئات المهمشة الحاجة الملحة لتلافي "الفجوة الرقمية" كتحدي أخلاقي وإداري قبل أن يكون تقنيًا. لذا جاء (الموضوع رقم 1804) لـ "تحليل فجوات كفايات الإدارة الدولية المقارنة في المدارس الريفية" لرصد المأساة الإدارية في المناطق النائية مقارنة بنماذج متقدمة. ويتكامل معه (الموضوع رقم 1807) حول "أطر الإدارة الدولية المقارنة في معالجة الفجوة الرقمية بين المدارس الريفية والحضرية"، ليضع يدنا على إشكالية توزيع الموارد. هذا الاختيار يهدف إلى تقديم نماذج إدارية تضمن الإنصاف الرقمي، وهو ما يتكرر في (الموضوع رقم 1814) الذي يقارن بين "القطاعين الحكومي والخاص" لضمان أن لا يكون التحول الرقمي حكرًا على فئة دون أخرى.

3. تمكين الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً (المرأة والفتيات وذوي الإعاقة):

يستند التبرير لاختيار هذه المحاور إلى أن التنوع والإدماج هما معيار الحداثة في الإدارة المقارنة. وقد تم تخصيص (الموضوع رقم 1806) لـ "تمكين المرأة في القيادة الرقمية" بناءً على تجارب دول كالسويد وفيتنام، لكسر السقف الزجاجي الرقمي. وامتد هذا الاهتمام في (الموضوع رقم 1820) لـ "تمكين الفتيات في مجالات (STEM) والذكاء الاصطناعي"، لأن تعزيز مشاركة المرأة في التخصصات المستقبلية يبدأ من السياسات المدرسية. ولم يُغفل الجانب المتعلق بذوي الإعاقة، حيث جاء (الموضوع رقم 1809) حول "التعليم الدامج الرقمي" ليؤكد أن الإدارة الناجحة هي التي تستطيع توظيف التكنولوجيا المساعدة لدمج الجميع.

4. حوكمة تقنيات المستقبل (الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي):

تم اختيار هذه المحاور لما تمثله من أدوات جوهرية في تعليم المستقبل. فـ (الموضوع رقم 1810) الخاص بدمج "تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز" في تعليم العلوم، اختير لربط الإدارة بالابتكار المعلمي. بينما يمثل (الموضوع رقم 1811) عن "القيادة الأخلاقية الرقمية" ضرورة قصوى لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل المخاطر الأخلاقية التي تفرضها هذه التقنيات. كما ركزنا على (الموضوع رقم 1815) المتعلق بـ "توظيف تحليلات التعلم"، و (الموضوع رقم 1824) المتعلق بـ "التحليلات التنبؤية للحد من التسرب"، لأن الإدارة القائمة على البيانات (Data Governance) هي الأداة الأقوى لتحسين الجودة والحد من الهدر التعليمي.

5. ضمان الجودة والأمان (الأمن السيبراني والتقييم):

بررنا اختيار محاور الحوكمة الرقمية لأمن المعلومات بسبب الهشاشة الأمنية التي تعاني منها المنظومات التعليمية، لذا جاء (الموضوع رقم 1808) لـ "حوكمة الأمن السيبراني" كدراسة تطبيقية لحماية البيانات المدرسية. كما تم اختيار (الموضوع رقم 1829) حول "التقييم الرقمي والنزاهة الأكاديمية" لمعالجة ظاهرة الغش الرقمي والتأكد من مصداقية الشهادات، وهو ما يمثل محورًا حيويًا لاستقرار النظام التعليمي. وكذلك (الموضوع رقم 1822) لاختيار وتقييم المنصات الرقمية، لضمان عدم تضييع الموارد المالية في أدوات غير فعالة.

6. الإصلاح المؤسسي والشراكات المجتمعية:

لقد تم تضمين محاور تتعلق بالعلاقة الخارجية للمدرسة لانفتاحها على المجتمع العالمي والمحلي. لذا اختير (الموضوع رقم 1814) حول "المدارس العابرة للحدود" لفهم كيفية الموازنة بين الاعتماد المحلي والعالمي. وكذلك (الموضوع رقم 1827) حول "الشراكة المجتمعية الإلكترونية"، لتحويل المجتمع من متلقٍ إلى شريك في العملية التعليمية عبر القنوات الرقمية. ويتضمن هذا البعد أيضًا (الموضوع رقم 1813) المقارن بين المدارس الدولية، لاستجلاء أفضل الممارسات في الإدارة متعددة الثقافات.

7. الاستشراف المستقبلي وبناء السياسات (رؤية 2030 و2040):

تم اختيار هذه المحاور لتحويل الفصل من كونه مجرد وصف للواقع إلى خطة للمستقبل. فوجود (الموضوع رقم 1832) حول "الحوكمة الاستراتيجية للإصلاح التعليمي في ضوء رؤية 2030"، و (الموضوع رقم 1833) عن "الرؤية الاستراتيجية 2040"، يهدف إلى وضع الإدارة المصرية في سياقها الزمني الطويل. وأخيرًا، (الموضوع رقم 1830) الخاص بـ "إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسات التعليمية الوطنية"، يمثل القمة الهرمية للإدارة، حيث يتم انتقال التفكير من مستوى المدرسة إلى مستوى الدولة.

إن هذا الفصل يُعد مرآة عاكسة لتحولات الفكر الإداري التربوي في عصر الرقمنة. لقد حرصنا، من خلال اختيار هذه المحاور العشرين المترامية الأطراف، على تقديم نموذج إداري متكامل لا ينفصل عن سياقه العالمي، محليًا في تطبيقه. إن التغطية الشاملة للموضوعات-من القضايا الدقيقة مثل "الأمن السيبراني" في (1808) إلى القضايا المصيرية مثل "الرؤية المستقبلية" في (1833) - تؤكد أن الإدارة الدولية المقارنة اليوم هي علم "الحلول العملية". إن ما يميز هذه المجموعة البحثية هو قدرتها على توظيف المقارنة كأداة لإدارة "الاختلاف" (Difference) وليس فقط لتأكيد "التماثل" (Similarity). فمن خلال استقراء تجارب دول مثل فنلندا، سنغافورة، إستونيا، والصين، والتركيز على تحليل الفجوات-as seen in (1804) - يقدم الفصل أدلة إرشادية لصناع القرار في مصر للخروج من إشكالية الإدارة بالاستيراد إلى الإدارة بالإبداع المحلي المستند إلى العلم.

خامساً: العلاقة التكاملية بين المحاور العشرين

تُعد الإدارة الدولية المقارنة اليوم أكثر من مجرد منهج علمي للمقارنة بين الأنظمة؛ لقد أصبحت أداة استراتيجية لفهم ديناميكيات التحول في عالم تتسارع فيه وتيرة التكنولوجيا وتتداخل فيه الحدود الجغرافية والمعرفية. وفي سياق الجهود الوطنية لتطوير التعليم قبل الجامعي، يأتي هذا الفصل ليسرد "قصة" تحول الإدارة المدرسية من الإدارة البيروقراطية التقليدية إلى الإدارة الذكية القائمة على المعرفة والبيانات. إن اختيار هذه المحاور البحثية العشرين التي يتضمنها الفصل لم ينتج عن الصدفة، بل كان ثمرة لقراءة نقدية معمقة لواقع التعليم المصري في ضوء المتغيرات العالمية، بهدف بناء نسيج معرفي يربط بين "الدولي" كأفق للمقارنة، و"المحلي" كفضاء للتطبيق.

إن التأمل العميق في محاور الفصل يكشف عن وجود "علاقات عضوية" وتكاملية تربط بين الموضوعات المختلفة، بحيث لا يمكن فهم أحدها بمعزل عن الآخر، ويمكن تلخيص هذه العلاقات في المستويات التالية:

1. **التكامل بين "المحرك" و"الأدوات": القيادة الرقمية والتقنيات الداعمة:**

تكمن العلاقة الجوهرية الأولى في أن المحاور التي تتناول "القيادة الرقمية" بمثابة "المحرك" الذي تشغّل "أدوات" التقنيات المتقدمة. ففي حين يتناول (الموضوع رقم 1802) "أثر القيادة التربوية الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي" كمتغير مستقل، فإنه يرتبط تكامليًا مع (الموضوع رقم 1810) الخاص "بدمج تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز"، وكذلك (الموضوع رقم 1815) حول "توظيف تحليلات التعلم". هذا التكامل يبرز حقيقة أكاديمية مهمة: وجود أدوات متطورة (مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي) لا يكفي لتحسين التعلم؛ بل يتطلب وجود "قيادة رقمية" ناضجة قادرة على توظيف هذه الأدوات بفاعلية. وعلى نفس المنوال، تتكامل (القيادة الموزعة الرقمية) في (الموضوع رقم 1819) مع مفهوم (التعلم المهني الإلكتروني) في (الموضوع رقم 1812)، حيث تنتقل السلطة الرقمية من الفرد إلى المجموعة عبر الشبكات المهنية، مما يخلق بيئة تعلم مستدامة.

2. **التكامل بين "الإدارة" و"العدالة": الاستجابة للفوارق الجغرافية والبشرية:**

يظهر التكامل الوظيفي بوضوح بين محاور الإدارة الفنية ومحاور العدالة الاجتماعية. فبينما يناقش (الموضوع رقم 1801) "حوكمة التعلم الهجين" كأداة إدارية، فإنه يتطلب تكاملًا ضروريًا مع (الموضوع رقم 1807) "معالجة الفجوة الرقمية بين المدارس الريفية والحضرية"، وكذلك (الموضوع رقم 1804) "تحليل فجوات كفايات الإدارة في المدارس الريفية". هذا الربط يكشف أن الإدارة الدولية المقارنة في هذا الفصل لا تهدف فقط للكفاءة التقنية، بل تسعى لتحقيق "العدالة الرقمية". وعلى مستوى البشر، تتكامل محاور تمكين المرأة في (الموضوع رقم 1806) مع (الموضوع رقم 1820) الخاص بـ"تمكين الفتيات في مجالات (STEM)"، مما يعكس منظورًا إداريًا شاملًا يعالج الفجوة الجندرية من خلال سياسات القيادة والمحتوى التعليمي معًا، ممتدًا أيضًا ليشمل (التعليم الدامج) لذوي الإعاقة في (الموضوع رقم 1809) لضمان عدم استبعاد أي فئة من التحول الرقمي.

3. **التكامل بين "الابتكار" و"الحماية": موازنة الأمن والأخلاقيات مع التطوير:**

تشكل المحاور المتعلقة بالأمن والأخلاقيات "الشبكة الأمنية" التي تضمن استدامة المحاور الابتكارية. فالتركيز على (الواقع الافتراضي) في (1810) و (التحليلات التنبؤية) في (1824) لا بد أن يُقابَل بتركيز صارم على (الأمن السيبراني) في (الموضوع رقم 1808).

وإذا كانت الإدارة تسعى لتحسين جودة المخرجات عبر التقييم الإلكتروني، كما في (الموضوع رقم 1829)، فإن ذلك يتطلب في المقابل وجود (قيادة أخلاقية رقمية) كما في (الموضوع رقم 1811) لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي ومنع التحيز. هذا التكامل يعكس نضجًا فكريًا في الفصل، حيث يُدرك أن التسرع في التقنية دون "حوكمة أمنية وأخلاقية" قد يؤدي إلى كوارث مؤسسية، مثل انتهاك الخصوصية أو ضعف النزاهة الأكاديمية.

4. التكامل بين "المدرسة" و"المجتمع" و"الدولة": امتداد الحوكمة من النطاق المصغر إلى العابر للحدود:

تتقاطع محاور الفصل بين مستويات ثلاثة من الإدارة، لتشكل سلسلة متصلة. تبدأ السلسلة بمستوى "المدرسة" والعلاقة مع المجتمع المحلي، كما في (الموضوع رقم 1827) حول "الشراكة المجتمعية الإلكترونية". ثم ترتقي إلى مستوى "المدارس الدولية" والتعليم العابر للحدود في (الموضوع رقم 1814)، لتناقش كيفية الموازنة بين المعايير المحلية والعالمية. وتصل ذروة هذا التكامل في مستوى "الدولة" وسياساتها العامة، حيث تربط محاور (الموضوع رقم 1830) الخاص بـ "إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسات التعليمية الوطنية" مع (الموضوع رقم 1832) الخاص بـ "الحوكمة الاستراتيجية للإصلاح التعليمي في ضوء رؤية 2030". هذا التكامل يوضح أن الإدارة المدرسية الناجحة ليست انعزالية، بل هي جزء من منظومة وطنية ودولية تتشابك فيها مصالح المجتمع والدولة.

5. التكامل بين "الحاضر" و"المستقبل": التحول من التشخيص إلى الاستشراف:

وأخيرًا، يربط الفصل بين مشكلات الحاضر الآني ومتطلبات المستقبل البعيد. فبينما يعالج (الموضوع رقم 1824) "التحليلات التنبؤية للحد من التسرب الدراسي" كحل لأزمة راهنة، فإنه يضع الأساس لـ (الموضوع رقم 1833) الخاص بـ "الرؤية الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2040". وكذلك، فإن تحديات "التعليم الفني" في (الموضوع رقم 1823) لا تُنظر إليها كأزمات وقتية، بل كمدخل لتجهيز قوة العمل لاقتصاد المستقبل. هذا التكامل الزمني يجعل الفصل بمثابة "وحدة تحليلية" تربط التشخيص الراهن بالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى.

وختامًا، تُظهر العلاقة التكاملية بين المحاور العشرين أن الفصل لا يقترح "موضوعات بحثية" فحسب، بل يبني أجندة معرفية متماسكة لفهم الإدارة الدولية المقارنة باعتبارها إدارةً للتوازنات: توازن بين المحلي والعالمي (2221/1951)، بين العدالة والكفاءة (2371/1895)، بين تنويع المعروض وضبط الجودة (2011/2010)، بين الاستقرار والصمود في الأزمات (2072/2071)، وبين بناء المهارات الفورية وبناء المسارات المهنية مدى الحياة (2311/2101).إن المحاور العشرين لهذا الفصل لا تشكل مجرد قائمة من الموضوعات البحثية المتناثرة، بل تشكل معًا "نموذجًا إداريًا متكاملًا" لتحديث التعليم. لقد أظهر التحليل وجود علاقات تكاملية دقيقة بين القيادة الرقمية كعقل مدبر، والتقنيات كأدوات عمل، والعدالة الاجتماعية كغاية نبيلة، والحوكمة والأمن كضمانات، والرؤية المستقبلية كبوصلة.

إن القوة الحقيقية لهذا الفصل تكمن في قدرته على دمج التفكير المقارن بالعمل الإداري اليومي؛ فمن خلال المقارنة مع نماذج دولية رائدة ننجح في تحويل المفاهيم النظرية إلى سياسات تطبيقية قابلة للقياس. وبذلك، يقدم هذا الفصل للقارئ، سواء كان صانع قرار أو باحثًا، خارطة طريق متكاملة لإدارة المستقبل، تأكد على أن الإدارة الدولية المقارنة ليست إلا وسيلة لتحقيق الغاية القصوى وهي: جودة تعليم عادلة ومستدامة للجميع.

سادسًا: مبررات اختيار الموضوعات الثلاثين تحت كل محور

قد يَبدو للوهلة الأولى أن تخصيص ثلاثين موضوعًا بحثيًا تحت كل محور من محاور الإدارة الدولية المقارنة يمثل توسعًا كمّيًا قد يُثقل الفصل، غير أن القراءة التحليلية المتأنية لعناوين الموضوعات الممتدة من (1801) إلى (2400) تكشف أن هذا العدد لم يُختَر اعتباطًا، بل جاء نتاج منطق معرفي ومنهجي مقصود، يهدف إلى تحقيق التوازن بين الشمول والتعمق، وبين ثبات الإطار ومرونة التطبيق.

فالهدف من هذا البناء ليس استنفاد القضايا، وإنما تفكيك كل محور إلى وحدات تحليلية دقيقة تسمح بتناول الظاهرة الإدارية الواحدة من زوايا متعددة: سياسية، وتنظيمية، واقتصادية، وثقافية، وإنسانية. ومن ثمّ، فإن الثلاثين موضوعًا لا تمثل

"تكرارًا موسّعًا"، بل تمثل شبكة أسئلة بحثية تُحيل إلى مستويات مختلفة من التحليل داخل المحور الواحد. ولعل أبرز الأسباب التي دفعت إلى إدراج ثلاثين موضوعًا تحت كل محور، ما يمكن عرضهم في الفقرات التالية:

1. الثلاثون موضوعًا بوصفها ضمانًا للشمول الأفقي داخل المحور

يُبرِّر اختيار ثلاثين موضوعًا تحت كل محور بكونه يحقق الشمول الأفقي لقضايا المحور، بحيث لا يُختزل في بعد واحد أو تجربة واحدة. فعلى سبيل المثال، في محور القيادة التربوية الرقمية (1801–1830)، لا يقتصر الطرح على مهارات القائد الرقمي، بل تتوزع الموضوعات بين:

1.1. القيادة واتخاذ القرار (1801، 1806)،

1.2. القيادة وبناء الثقافة الرقمية (1812)،

1.3. القيادة والعدالة الرقمية (1819)،

1.4. القيادة والذكاء الاصطناعي (1824)،

1.5. القيادة وإدارة التغيير المؤسسي (1828).

ويكشف هذا التنوع أن العدد (30) ضروري لضمان عدم اختزال القيادة الرقمية في بعدها التقني، وتحويلها إلى منظومة إدارية متكاملة.

2. الثلاثون موضوعًا بوصفها تدرجًا رأسيًا في عمق التحليل

لا يقوم منطق اختيار الموضوعات على التنوع فقط، بل على التدرج الرأسي في عمق التحليل داخل المحور الواحد. إذ تبدأ الموضوعات غالبًا بقضايا عامة أو تأسيسية، ثم تنتقل تدريجيًا إلى قضايا أكثر تخصصًا وتعقيدًا. ويتضح ذلك بجلاء في محور الحوكمة التعليمية والرؤية الاستراتيجية (1831–1860)، حيث تبدأ بعض الموضوعات بتحليل الأطر العامة للحوكمة (1831، 1834)، ثم تنتقل إلى موضوعات تتناول التنسيق المؤسسي (1842)، فالمساءلة والشفافية (1848)، وصولًا إلى موضوعات تتناول فشل الحوكمة في بعض السياقات المقارنة (1856). وهذا التدرج لا يمكن تحقيقه بعدد محدود من الموضوعات، مما يجعل اختيار ثلاثين موضوعًا مبررًا علميًا.

3. تعدد المقاربات النظرية داخل المحور الواحد

تُظهر الموضوعات الثلاثون داخل كل محور تنوعًا واضحًا في المقاربات النظرية المستخدمة لتحليل القضية الواحدة. ففي محور سياسات الإصلاح التعليمي الشامل (1861–1890)، نجد موضوعات:

3.1. تتناول الإصلاح من منظور السياسات العامة (1862)،

3.2. وأخرى من منظور الإدارة الاستراتيجية (1871)،

3.3. وثالثة من منظور العدالة الاجتماعية (1879)،

3.4. ورابعة من منظور التعلم المؤسسي (1886).

هذا التعدد لا يمكن احتواؤه في عدد محدود من العناوين، ويبرر وجود ثلاثين موضوعًا تتيح للباحث اختيار الزاوية النظرية الأنسب لسؤاله البحثي.

4. التوازن بين التحليل الوطني والمقارنة الدولية

من مبررات اختيار الثلاثين موضوعًا تحت كل محور تحقيق توازن دقيق بين السياق الوطني والسياق الدولي. ففي محور التمويل التعليمي (1891–1920)، على سبيل المثال، نجد موضوعات تركز على:

4.1. النماذج الدولية لتمويل التعليم (1893)،

4.2. مقارنة نظم تمويل التعليم في دول متقدمة (1901)،

4.3. تحليل واقع التمويل في مصر في ضوء هذه النماذج (1912)،

4.4. ودراسة أثر التمويل على تكافؤ الفرص (1918).

إن مثل هذا التوازن يضمن ألا تتحول المقارنة إلى استعراض خارجي، ولا ينغلق البحث على المحلي دون أفق دولي.

5. استيعاب تعقّد الظاهرة الإدارية وتداخل متغيراتها

تتميز الإدارة الدولية المقارنة بتعقّد الظواهر التي تدرسها، وتشابك متغيراتها. ومن ثمّ، فإن تخصيص ثلاثين موضوعًا يسمح بتفكيك هذا التعقيد. ويتجلى ذلك بوضوح في محور اللامركزية والإدارة المحلية (1921–1950)، حيث تتوزع الموضوعات بين:

5.1. نقل الصلاحيات (1923)،

5.2. بناء القدرات المحلية (1931)،

5.3. العلاقة بين المركز والمحليات (1939)،

5.4. مخاطر التفكك الإداري (1947).

ويكشف هذا التنوع أن اللامركزية ليست قرارًا واحدًا، بل عملية متعددة الأبعاد، لا يمكن الإحاطة بها بعدد محدود من الموضوعات.

6. تمكين الباحث من بناء مسارات بحثية متكاملة

اختيار ثلاثين موضوعًا تحت كل محور يتيح للباحث بناء مسار بحثي متكامل داخل المحور نفسه، بدل الاكتفاء بدراسة منعزلة. ففي محور الجودة والاعتماد (2011–2040)، يمكن للباحث أن يبدأ بدراسة فلسفة الجودة (2011)، ثم ينتقل إلى أدوات القياس (2022)، ثم إلى أثر الجودة على تحسين الأداء المدرسي (2031)، ثم إلى نقد نماذج الاعتماد الدولية (2038). وهكذا تتحول الموضوعات إلى سلسلة بحثية مترابطة لا مجرد عناوين مستقلة.

7. الاستجابة للتحولات المعاصرة دون الإخلال بثبات الإطار

يسمح العدد (30) من الموضوعات لكل محور باستيعاب التحولات الطارئة دون الإخلال بالبنية العامة للفصل. ويتجلى ذلك في محاور مثل:

7.1. الاتجاهات العالمية المعاصرة (2041–2070)،

7.2. إدارة الأزمات والطوارئ (2071–2100)،

7.3. الهجرة والنزوح والتنقل التعليمي (2281–2310).

حيث تظهر موضوعات حديثة تعالج الأزمات الصحية، والتحولات الرقمية، والنزاعات، ضمن إطار إداري ثابت.

8. عناصر تحليلية إضافية:

من العناصر الجديدة بالإضافة أن العدد (30) يؤدي وظيفة تربوية لطلبة الدراسات العليا؛ إذ:

8.1. يوسّع أفق الاختيار البحثي،

8.2. يقلل من التكرار بين الرسائل،

8.3. يسمح بتوجيه البحث نحو قضايا دقيقة ومحددة،

8.4. ويُدرّب الباحث على المفاضلة المنهجية بين موضوعات متقاربة.

يتضح من التحليل أن اختيار ثلاثين موضوعًا بحثيًا تحت كل محور لم يكن خيارًا كميًا، بل قرارًا معرفيًا ومنهجيًا مدروسًا، يستجيب لطبيعة الإدارة الدولية المقارنة بوصفها حقلًا معقدًا، متعدد المستويات، شديد الارتباط بالسياق العالمي. فهذا العدد يحقق الشمول، والتدرج، والتنوع النظري، والتوازن المقارن، ويفتح أمام الباحثين مسارات بحثية ثرية دون الوقوع في التكرار أو السطحية. وعليه، فإن هذه الموضوعات لا تُقدَّم كقائمة مغلقة، بل كـ خريطة بحثية مرنة، تمكّن الباحث من الانطلاق منها نحو دراسات رصينة، تسهم في تطوير الفكر التربوي المقارن، وتعزيز قدرة الإدارة التعليمية على مواجهة تعقيدات الحاضر واستحقاقات المستقبل.

سابعاً: أهم الموضوعات الواردة في الفصل وبيان أهميتها للواقع المصري

لا يمكن التعامل مع الكمّ الكبير من الموضوعات الواردة في فصل الإدارة الدولية المقارنة بوصفه تراكمًا كميًّا فحسب، بل ينبغي النظر إليه باعتباره خريطة أولويات بحثية تعكس تحولات الإدارة التعليمية في العالم، وتتيح. في الوقت ذاته. إمكانية إعادة قراءة الواقع المصري قراءة مقارنة واعية. فالنظام التعليمي المصري، بما يحمله من امتداد سكاني واسع، وبنية إدارية مركزية، وتحديات نوعية في الجودة والعدالة والكفاءة، يحتاج إلى انتقاء موضوعات بحثية بعينها تُسهم في فهم جذور الإشكال الإداري، لا الاكتفاء بوصف مظاهره.

ومن هنا، تبرز أهمية تحديد أهم الموضوعات الواردة في الفصل؛ أي تلك التي تمسّ جوهر التحديات المصرية الراهنة، وتتيح توظيف الخبرة الدولية توظيفًا نقديًّا، يوازن بين الاستفادة والتكييف، وبين الانفتاح والحفاظ على الخصوصية السياقية، وذلك حسبما تبينه النقاط التالية:

1. **القيادة التربوية الرقمية وأهميتها لإدارة منظومة تعليمية كثيفة العدد**

تُعد موضوعات القيادة التربوية الرقمية من أبرز الموضوعات ذات الصلة المباشرة بالواقع المصري، لا سيما في ظل التوسع في التعليم الرقمي والمنصات الإلكترونية. فموضوعات مثل (1801) و(1809) و(1823) لا تتناول الرقمنة بوصفها إدخالًا للتكنولوجيا، بل بوصفها تحولًا في منطق القيادة واتخاذ القرار داخل المؤسسات التعليمية. وتكمن أهمية هذه الموضوعات في أن التحدي المصري لا يتمثل في نقص الوسائل الرقمية، بل في قدرة القيادات التعليمية على إدارة البيانات، وتوظيف المعلومات في اتخاذ القرار، وتقليص الفجوة الرقمية بين المحافظات. وتُظهر المقارنة الدولية أن غياب القيادة الرقمية الواعية يؤدي إلى هدر الاستثمارات التقنية، وتحويل الرقمنة إلى عبء إداري بدل أن تكون رافعة تطوير.

2. **الحوكمة التعليمية والرؤية الاستراتيجية في مواجهة المركزية المفرطة**

تحتل موضوعات الحوكمة التعليمية والرؤية الاستراتيجية (1831–1860) مكانة محورية في الفصل، وتكتسب أهمية خاصة في السياق المصري الذي يعاني من تداخل الصلاحيات وتعدد المستويات الإدارية. وتُبرز موضوعات مثل (1838) و(1846) و(1857) أن وجود رؤية وطنية لا يكفي ما لم تُترجم إلى آليات واضحة للمساءلة، والتنسيق، والمتابعة. وتكشف هذه الموضوعات أن أحد أبرز التحديات في مصر هو الفجوة بين التخطيط والتنفيذ، وهو ما يجعل الإدارة الدولية المقارنة أداة فاعلة لفهم كيف نجحت نظم أخرى في تحويل الرؤى الاستراتيجية إلى ممارسات مؤسسية مستقرة.

3. **سياسات الإصلاح التعليمي الشامل وأهمية تجاوز منطق المبادرات الجزئية**

تكتسب موضوعات الإصلاح التعليمي الشامل (1861–1890) أهمية خاصة للواقع المصري، حيث تتعدد المبادرات الإصلاحية دون أن تتحول دائمًا إلى تحولات بنيوية مستدامة. وتُظهر موضوعات مثل (1874) و(1883) أن الإصلاح الفعّال لا يُقاس بعدد البرامج، بل بقدرة النظام على التعلم من أخطائه، وبناء توافق مجتمعي حول أهداف التغيير. وتُفيد الخبرة المقارنة بأن كثيرًا من الإصلاحات أخفقت بسبب ضعف الإدارة المتكاملة للإصلاح، لا بسبب قصور الفكرة ذاتها، وهو درس بالغ الأهمية للحالة المصرية.

4. **تمويل التعليم والعدالة التوزيعية في ظل التفاوتات الإقليمية**

تُعد موضوعات تمويل التعليم (1891–1920) من أكثر الموضوعات التصاقًا بالعدالة الاجتماعية في مصر، حيث تتفاوت الفرص التعليمية بين الأقاليم الحضرية والريفية. وتُبرز موضوعات مثل (1908) و(1916) أن المشكلة لا تكمن فقط في حجم الإنفاق، بل في كفاءة توزيعه وربطه بالأولويات التنموية. وتُظهر المقارنة الدولية أن نظمًا تعليمية أقل إنفاقًا نسبيًا نجحت في تحسين نواتج التعلم عبر إدارة أكثر عدالة وفعالية للموارد، وهو ما يفتح أفقًا بحثيًّا مهمًا لصانعي السياسات في مصر.

5. **اللامركزية والإدارة المحلية كمدخل لتحسين الأداء المدرسي**

تأتي موضوعات اللامركزية والإدارة المحلية (1921–1950) استجابة مباشرة لتحديات الإدارة المركزية في نظام تعليمي ضخم. وتُظهر موضوعات مثل (1935) و(1949) أن نقل الصلاحيات دون بناء قدرات محلية حقيقية يؤدي إلى إعادة إنتاج المركزية في صور غير رسمية. وتكمن أهمية هذه الموضوعات للواقع المصري في أنها تطرح اللامركزية بوصفها عملية بناء مؤسسي تدريجي، لا قرارًا إداريًا معزولًا، وتدعو إلى إعادة تعريف دور الإدارة المدرسية والمحلية في تحسين جودة التعليم.

6. **الجودة والاعتماد كأداة تحسين لا كآلية رقابة شكلية**

تحظى موضوعات الجودة والاعتماد (2011–2040) بأهمية خاصة في السياق المصري، حيث تُختزل الجودة أحيانًا في إجراءات شكلية. وتُظهر موضوعات مثل (2026) و(2039) أن النظم التي نجحت في تحسين جودة التعليم هي تلك التي ربطت الجودة بالتطوير المهني وبالقيادة المدرسية، لا بالتفتيش فقط. ويكشف هذا المنظور أهمية إعادة توظيف نظم الجودة في مصر كأداة دعم وتحسين مستمر، لا كآلية ضبط إداري.

7. **سابعًا: إدارة الأزمات والطوارئ في نظام تعليمي معرض للاضطراب**

تكتسب موضوعات إدارة الأزمات والطوارئ (2071–2100) أهمية متزايدة للواقع المصري، في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية والبيئية. وتُظهر موضوعات مثل (2087) و(2098) أن النظم التعليمية القادرة على الصمود هي تلك التي تدمج إدارة المخاطر في التخطيط الاستراتيجي، ولا تكتفي بردود الفعل المؤقتة.

8. **التعليم الفني والتقني وربطه بسوق العمل والتنمية**

تمثل موضوعات التعليم الفني والتقني (2101–2130) أحد المفاتيح الجوهرية لمعالجة إشكالية البطالة وضعف المواءمة بين التعليم وسوق العمل في مصر. وتُبرز موضوعات مثل (2113) و(2128) أن تدني مكانة التعليم الفني يعود في جانب كبير منه إلى قصور الإدارة وضعف الشراكات مع القطاعات الإنتاجية.

9. **الهجرة والنزوح والعدالة التعليمية في سياق إقليمي متغير**

تكتسب موضوعات الهجرة والنزوح والتنقل التعليمي (2281–2310) أهمية خاصة لمصر في ظل محيط إقليمي مضطرب. وتُظهر موضوعات مثل (2295) و(2307) أن إدارة التعليم في سياقات الهجرة تتطلب سياسات إدماج واعية، وتنسيقًا مؤسسيًا عالي المستوى.

10. **المشكلات التربوية العالمية بوصفها مرآة للاختلالات المحلية**

يختتم الفصل بمحور المشكلات التربوية العالمية (2371–2400)، الذي يكتسب أهمية خاصة للواقع المصري لأنه يعيد قضايا مثل التسرب وعدم تكافؤ الفرص وضعف الجودة إلى جذورها الإدارية. وتُظهر موضوعات مثل (2386) و(2399) أن هذه المشكلات ليست حتمية، بل نتاج خيارات إدارية وسياسات عامة قابلة للتغيير.

يتضح من تحليل أهم الموضوعات الواردة في فصل الإدارة الدولية المقارنة أن قيمتها لا تكمن في ثرائها النظري فحسب، بل في قدرتها على إعادة قراءة الواقع المصري قراءة مقارنة ناقدة، تُميز بين ما هو قابل للنقل، وما يتطلب التكييف، وما ينبغي تجاوزه. فهذه الموضوعات تمثل أدوات تحليل وتشخيص، لا وصفًا للتجارب العالمية، وتمنح الباحث وصانع القرار إطارًا فكريًا يساعده على تحويل التحديات التعليمية إلى فرص إصلاح حقيقي. وعليه، فإن هذا الفصل لا يقدّم قائمة موضوعات للبحث فقط، بل يقدّم منهج تفكير إداري مقارن، قادر على الإسهام في بناء سياسات تعليمية أكثر عدالة وكفاءة ومرونة، متى توافرت الإرادة المؤسسية، والرؤية الاستراتيجية، والوعي بالسياق الوطني والدولي معًا.

ثامنًا: دول الخبرة المختارة وأسباب انتقائها

ينطلق هذا الفصل من فرضية أساسية مفادها أن المقارنة الفعالة تتطلب أكثر من مجرد الاطلاع على النماذج الناجحة؛ فهي تستلزم فهم العمق التاريخي، والسياق الاجتماعي، والتحولات المؤسسية التي شكلت هذه النماذج. لذلك، تم اختيار دول الخبرة بناءً على متغيرات متعددة الأبعاد تشمل مستوى التطور التعليمي، والتشابه في التحديات، وطبيعة التحولات التي شهدتها، والقرب

الجغرافي والثقافي. تهدف هذه المقدمة إلى الكشف عن المنطق الاستراتيجي الذي حكم اختيار دول الخبرة في المواضيع البحثية، وبيان كيف يساهم هذا التنوع في بناء رؤية متكاملة للإصلاح التعليمي المصري. كما تسلط الضوء على أهمية التكيف السياقي للخبرات الدولية، وتحويلها من نماذج جاهزة إلى إطار مرن قابل للتطبيق في البيئة المصرية.

1. **النماذج المتقدمة (فنلندا، سنغافورة، كندا): معايير التميز العالمي**

تم اختيار هذه الدول كـ مراجع عالمية للجودة التعليمية، حيث تمثل كل منها نموذجاً متفرداً في التميز:

1.1. **فنلندا** (المشاركة في 1802، 1831، 1832، 1861، 1864): اختيرت كـ نموذج للعدالة والجودة، حيث حققت أعلى مستويات المساواة التعليمية مع التميز الأكاديمي. في العنوان 1832 حول الحوكمة الاستراتيجية للإصلاح التعليمي، تم اختيار فنلندا لـ استقرارها السياسي التربوي ونهجها العلمي في الإصلاح بعيداً عن التغييرات السياسية. أما في العنوان 1864 حول إصلاح سياسات إعداد المعلم، فتم اختيارها لـ نظامها الفريد في اختيار وإعداد المعلمين الذي جعل المهنة من أكثر المهن جاذبية.

1.2. **سنغافورة** (المشاركة في 1802، 1808، 1812، 1815، 1831): تمثل نموذج الكفاءة والابتكار، حيث تحولت من دولة نامية إلى مركز تعليمي عالمي. في العنوان 1815 حول توظيف تحليلات التعلم، اختيرت سنغافورة لـ ريادتها في دمج التكنولوجيا مع البيداغوجيا، ولقدرتها على تحويل البيانات إلى قرارات تعليمية فعالة. أما في العنوان 1808 حول الأمن السيبراني، فتم اختيارها لـ تقدمها في البنية التحتية الرقمية ونظامها المتكامل للحماية السيبرانية.

1.3. **كندا** (المشاركة في 1801، 1809، 1832، 1828): تمثل نموذج التعددية واللامركزية، حيث تتعايش أنظمة تعليمية متنوعة في إطار وطني موحد. في العنوان 1809 حول التعليم الدامج الرقمي، اختيرت كندا لـ سياساتها المتقدمة في دمج ذوي الإعاقة باستخدام التكنولوجيا المساعدة. وفي العنوان 1828 حول الإشراف التربوي الإلكتروني، تم اختيارها لـ نظامها الفيدرالي الذي يجمع بين المعايير الوطنية والمرونة المحلية.

2. **النماذج الناشئة (كوريا الجنوبية، إستونيا، الإمارات): دروس في التحول السريع**

تم اختيار هذه الدول كـ نماذج للإلهام لقدرتها على تحقيق تحولات تعليمية سريعة وجذرية:

2.1. **كوريا** الجنوبية (المشاركة في 1801، 1808، 1810، 1818، 1861): تمثل نموذج التحول من الفقر إلى التميز، حيث قفزت من التعليم التقليدي إلى الريادة الرقمية. في العنوان 1801 حول التعلم الهجين، اختيرت كوريا لـ بنيتها التحتية الرقمية المتطورة وقدرتها على دمج التقنية في التعليم. أما في العنوان 1810 حول الواقع الافتراضي والمعزز، فتم اختيارها لـ استثمارها الضخم في التقنيات الغامرة وتطبيقاتها التعليمية.

2.2. **إستونيا** (المشاركة في 1801، 1803، 1808، 1826، 1863): تمثل نموذج الدولة الرقمية الصغيرة، حيث أصبحت من أكثر الدول تقدماً في التحول الرقمي. في العنوان 1808 حول الأمن السيبراني، اختيرت إستونيا لـ خبرتها الفريدة في مواجهة الهجمات السيبرانية وبناء دفاعات متطورة. وفي العنوان 1826 حول القيادة على مستوى المديريات، تم اختيارها لـ نظامها اللامركزي الفعال الذي يجمع بين الحوكمة المحلية والرؤية الوطنية.

2.3. **الإمارات** العربية المتحدة (المشاركة في 1813، 1814، 1825، 1858): تمثل نموذج التحول الخليجي السريع، حيث استثمرت الثروة النفطية في بناء نظام تعليمي حديث. في العنوان 1814 حول المدارس العابرة للحدود، اختيرت الإمارات لـ تجربتها الرائدة في استقطاب المدارس الدولية مع الحفاظ على الهوية الوطنية.

3. **النماذج المشابهة سياقياً (الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا): دروس في التكيف مع التحديات**

تم اختيار هذه الدول لـ تشابه تحدياتها مع التحديات المصرية:

3.1. **الهند** (المشاركة في 1807، 1820، 1844، 1904، 1907): تمثل نموذج التنوع والتعقيد، حيث تتعامل مع فجوات هائلة في التعليم مع إبداعات تقنية مذهلة. في العنوان 1807 حول الفجوة الرقمية، اختيرت الهند لـ تفاوتها الهائل بين الولايات والتجارب المبتكرة في جسر الفجوة الرقمية. أما في العنوان 1820 حول تمكين الفتيات في STEM، فتم اختيارها لـ برامجها الناجحة في مناطق ريفية تشبه صعيد مصر.

3.2. البرازيل (المشاركة في 1805، 1807، 1827، 1834، 1859): تمثل نموذج التفاوت الاجتماعي والجغرافي، حيث تجتمع الثروة والفقر في نظام تعليمي واحد. في العنوان 1834 حول صناعة القرار المركزي، اختيرت البرازيل لـ نموذجها التشاركي في صنع السياسات التعليمية. وفي العنوان 1859 حول نظم المتابعة والتقييم، تم اختيارها لـ نظامها الوطني للتقييم الذي يستخدم نتائجه لتحسين المدارس.

3.3. جنوب أفريقيا (المشاركة في 1805، 1842، 1867، 1903، 1905): تمثل نموذج العدالة الانتقالية، حيث تحاول معالجة آثار التمييز العنصري في التعليم. في العنوان 1842 حول التعليم في المناطق الهشة، اختيرت جنوب أفريقيا لـ سياساتها التعويضية تجاه المناطق المهمشة تاريخياً.

4. النماذج المتخصصة (اليابان، ألمانيا، السويد): خبرات في مجالات محددة

تم اختيار هذه الدول لـ تميزها في مجالات متخصصة:

4.1. اليابان (المشاركة في 1810، 1821، 1838): تمثل نموذج الجودة والانضباط، حيث تجمع بين الابتكار والأصالة. في العنوان 1810 حول الواقع الافتراضي، اختيرت اليابان لـ ريادتها التقنية وتطبيقاتها التعليمية المبتكرة.

4.2. ألمانيا (المشاركة في 1821، 1823، 1834، 1836، 1855): تمثل نموذج التعليم المزدوج، حيث يدمج التعليم الأكاديمي مع التدريب المهني. في العنوان 1823 حول التعليم الفني، اختيرت ألمانيا لـ نظامها العالمي في التعليم المهني وشراكته مع القطاع الصناعي.

4.3. السويد (المشاركة في 1806، 1835، 1854، 1869، 1877): تمثل نموذج دولة الرفاه التعليمي، حيث تجمع بين الجودة والمجانية. في العنوان 1806 حول تمكين المرأة، اختيرت السويد لـ سياساتها المتقدمة في المساواة الجندرية والقيادة النسائية.

5. النماذج الإقليمية (المغرب، الأردن، تركيا): الدروس من الجوار

تم اختيار هذه الدول لـ القرب الجغرافي والثقافي:

5.1. المغرب (المشاركة في 1807، 1842 ، 1845 ، 1867 , 1879): تمثل نموذج الإصلاح التدريجي في بيئة عربية إسلامية. في العنوان 1842 حول التعليم في المناطق الهشة، اختير المغرب لـ تجربته في تعليم المناطق الصحراوية والقبلية.

5.2. الأردن (المشاركة في 1846 ، 1847 ، 1850، 1856، 1884): تمثل نموذج التعليم في بيئة اللجوء، حيث تتعامل مع ضغط أعداد اللاجئين. في العنوان 1856 حول إدماج الطلاب اللاجئين، اختير الأردن لـ خبرته الغنية في تعليم اللاجئين السوريين.

5.3. تركيا (المشاركة في 1827 ، 1846، 1856 ، 1889): تمثل نموذج التعليم في دولة ذات خلفية إسلامية مع حداثة غربية. في العنوان 1827 حول الشراكة المجتمعية الإلكترونية، اختيرت تركيا لـ برامجها المبتكرة في التواصل مع أولياء الأمور عبر المنصات الرقمية.

يمثل هذا الفصل إسهاماً منهجياً رصيناً في حقل الإدارة الدولية المقارنة، حيث يقدم إطاراً لـ المقارنة الذكية التي تجمع بين الطموح العلمي والواقعية العملية، بين الانفتاح على العالم والحفاظ على الخصوصية المحلية. إنه ليس مجرد فصل عن نماذج دولية، بل هو دليل منهجي للاستفادة من التنوع العالمي في خدمة الإصلاح التعليمي المصري. وبهذا يقدم الفصل أداة معرفية متكاملة للباحثين وصناع السياسات، تساعدهم في انتقاء الخبرات الدولية المناسبة، وفهم شروط نجاحها، وتكييفها مع السياق المصري. وهكذا، تتحول المقارنة الدولية من مجرد تمرين أكاديمي إلى استراتيجية عملية للإصلاح التعليمي في مصر.

أولًا: القيادة التربوية الرقمية

1801. **العنوان:** "حوكمة الإدارة الدولية المقارنة لمنظومات التعلم الهجين في المدارس الثانوية المصرية في ضوء خبرات كندا وكوريا الجنوبية وإستونيا"

الموضوع: يتمحور هذا البحث حول تحليل فاعلية آليات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في توجيه وتحسين نظم التعلم الهجين (Hybrid Learning - HL) بمرحلة التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية، وذلك في ظل التسارع العالمي نحو رقمنة السياسات الإدارية. وتبرز مشكلة البحث في الفجوة الإدارية الناتجة عن تباين استجابة القيادات المدرسية لمتطلبات التحول الرقمي، مما استوجب استعراض أفضل الممارسات العالمية في دول مثل كندا وكوريا الجنوبية وإستونيا لاستنباط ملامح التميز المؤسسي. ويتمثل المتغير المستقل للدراسة في ممارسات القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) وما تشمله من عمليات التخطيط الاستراتيجي التكنولوجي، والتنظيم الرقمي للموارد، والرقابة الإدارية الذكية عبر المنصات التعليمية المتطورة. بينما يتبلور المتغير التابع في جودة مخرجات إدارة التعلم الهجين (HL) مقاسةً بمعدلات استدامة الحضور الرقمي، وكفاءة التحصيل الأكاديمي، ومستويات الرضا الوظيفي والمجتمعي لأطراف العملية التعليمية. وتعمل البنية التحتية التكنولوجية وتوافر برامج التنمية المهنية المستدامة كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر بشكل مباشر في قوة العلاقة بين القيادة الرقمية (DL) وكفاءة النظام التعليمي. وتتحدد الحدود الموضوعية للبحث في الأطر التنظيمية والتشريعية لإدارة المدارس الثانوية العامة، بينما تشمل الحدود البشرية عينات ممثلة من مديري الإدارات المدرسية والمعلمين والطلاب في محافظات مصرية مختارة تعكس التباين الجغرافي. ويتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخلاته الوصفية والتحليلية والمناظرة، للكشف عن الفروق الجوهرية التي تعزى لاختلاف الأطر الفلسفية والسياسات الإدارية بين الدول محل المقارنة. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج علمية تساهم في بناء مصفوفة إدارية مقترحة لتطوير الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في السياق المصري، مما يدعم اتخاذ القرار التربوي في تحديث استراتيجيات التعلم الهجين (HL) وفق المعايير الدولية المعاصرة، وبما يضمن تحقيق التنافسية العالمية للمؤسسة التعليمية المصرية.

1802. **العنوان:** "أثر القيادة التربوية الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة اتخاذ القرار المدرسي في مصر: دراسة مقارنة مع فنلندا وسنغافورة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر القيادة التربوية الرقمية المدعومة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence (AI) في تحسين كفاءة اتخاذ القرار المدرسي في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة في الإدارة الدولية المقارنة. ويركّز البحث على المتغير المستقل المتمثل في مستوى نضج القيادة التربوية الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، في مقابل المتغير التابع المتمثل في كفاءة اتخاذ القرار المدرسي من حيث سرعة اتخاذ القرار، وجودته، ودقته، ومستوى الرضا التنظيمي لدى المعلمين والطلاب. وتتوسط العلاقة بين متغيري الدراسة الثقافة التنظيمية الرقمية وتقبّل المعلمين للتكنولوجيا بوصفهما متغيرين وسيطين مؤثرين في فاعلية توظيف الذكاء الاصطناعي في القيادة المدرسية. وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في مدارس المرحلة الثانوية الحكومية في جمهورية مصر العربية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ووكلاءها ورؤساء الأقسام، وتقتصر الحدود المكانية على عدد من المحافظات المصرية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال مقارنة الخبرة المصرية بخبرتي فنلندا وسنغافورة، باعتبارهما من النماذج الدولية الرائدة في القيادة المدرسية الرقمية وصنع القرار القائم على البيانات. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية دالة بين مستوى نضج القيادة الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي وجودة القرار المدرسي، ويتوقع أن تسهم نتائجه في بناء إطار استراتيجي مقارن قابل

للتطبيق لدعم الحوكمة المدرسية وتحسين كفاءة الإدارة التعليمية، بما يتسق مع مستهدفات تطوير التعليم في مصر ورؤية مصر 20

.1803 **العنوان:** "**القيادة التربوية الموجَّهة بالبيانات ودورها في تحسين نواتج التعلم في التعليم الأساسي المصري: دراسة مقارنة مع إنجلترا وإستونيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء دور القيادة التربوية الموجّهة بالبيانات في تحسين نواتج التعلم في مرحلة التعليم الأساسي في مصر، في إطار الاتجاهات العالمية للإدارة التعليمية القائمة على الأدلة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى نضج ممارسات القيادة الموجهة بالبيانات من حيث جمع البيانات التعليمية وتحليلها وتوظيفها في التخطيط واتخاذ القرار، بينما يتمثل المتغير التابع في نواتج التعلم لدى التلاميذ في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم، كما تقيسها الاختبارات الوطنية والدولية. وتتوسط العلاقة بين متغيري الدراسة كفايات المعلمين الرقمية، وتوافر نظم المعلومات التعليمية والدعم الفني المتخصص، بوصفها متغيرات وسيطة مؤثرة في فاعلية القيادة الموجهة بالبيانات. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي الحكومية في جمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين، مع حدود مكانية في عدد من المحافظات. ويستخدم البحث المنهج المقارن لمقارنة الخبرة المصرية بخبرتي إنجلترا وإستونيا، ويفترض وجود علاقة إيجابية دالة بين توظيف البيانات وتحسن نواتج التعلم. ويتوقع أن تسهم نتائج البحث في بناء إطار مصري للقيادة التربوية القائمة على الأدلة لدعم صانع القرار التعليمي وتحقيق تحسن مستدام في جودة التعليم الأساسي.

.1804 **العنوان:** "**تحليل فجوات كفايات الإدارة الدولية المقارنة في المدارس الريفية المصرية: دراسة معيارية في ضوء نماذج فنلندا وأيرلندا والصين**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث رصد وتحليل فجوات الأداء في كفايات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) لدى مديري المدارس في المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية، وذلك عبر موازنتها بالنماذج المعيارية العالمية في دول فنلندا وأيرلندا والصين. تبرز مشكلة البحث في تباين مستويات التمكين الرقمي بين الحضر والريف، مما يضعف كفاءة الإدارة المدرسية في مواكبة التطورات العالمية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى امتلاك القيادات المدرسية لكفايات القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) والتي تشمل إدارة منصات التعلم، وبروتوكولات الأمن السيبراني (Cybersecurity - CS)، وتحليل البيانات الضخمة لاتخاذ القرار الإداري. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التحول الرقمي المؤسسي (Institutional Digital Transformation - IDT) مقاسًا بمدى انتظام العمليات الإدارية والتعليمية عبر الوسائط الإلكترونية. وتبرز البنية التحتية التقنية والخصائص السوسيو-اقتصادية للبيئة الريفية كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) قد تعزز أو تعوق أثر القيادة الرقمية (DL) على التحول الرقمي المؤسسي (IDT). وتقتصر الحدود الموضوعية على مدارس التعليم الأساسي بالريف المصري، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين والإخصائيين التقنيين في محافظات ريفية مختارة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method) بالتركيز على المدخل المعياري (Benchmarking) لتحديد المسافات التنظيمية بين الواقع والمأمول. وتفترض الدراسة وجود فجوة دالة إحصائيًا بين ممارسات الإدارة في الريف المصري والمعايير الدولية المطبقة في دول المقارنة، ومن المتوقع أن تسهم النتائج في بناء إطار استراتيجي لإعادة هندسة كفايات الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في البيئات الأقل حظًا تكنولوجيًا، بما يضمن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة التنظيمية في النظام التعليمي المصري.

1805. **العنوان:** "السياسات الإدارية الدولية المقارنة لتعزيز جاهزية المعلمين نحو الذكاء الاصطناعي في مصر: دراسة تحليلية في ضوء خبرات جنوب أفريقيا وإندونيسيا والبرازيل"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استقصاء الدور الحيوي للإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في رفع مستوى الجاهزية المؤسسية للمعلمين المصريين للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) في البيئة المدرسية. تنبثق مشكلة البحث من الحاجة الملحة لتطوير أطر إدارية تدعم الابتكار التقني لمواجهة التحديات التعليمية المعاصرة، مقارنة بتجارب دول ناشئة حققت طفرات في هذا المجال مثل جنوب أفريقيا وإندونيسيا والبرازيل. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) الداعم للابتكار، والذي يرتكز على محاور توفير بيئات التعلم الذكية، ودعم التجريب التقني، وتصميم برامج التنمية المهنية المتخصصة. أما المتغير التابع فيتمثل في مستوى الجاهزية المهنية للمعلمين لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) في تصميم المحتوى وإدارة الفصول الذكية. وتتوسط العلاقة بين المتغيرين اتجاهات المعلمين نحو الأتمتة الإدارية وعبء العمل الرقمي (Digital Workload - DW) بوصفهما متغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في قبول أو رفض المبادرات الإدارية. وتنحصر الحدود الموضوعية في المدارس الإعدادية والثانوية المصرية، مع حدود بشرية تشمل القيادات المدرسية والمعلمين بقطاعي التعليم العام والخاص. ويستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل السياسات الإدارية المتبعة في الدول محل الدراسة وكيفية تكييفها مع السياق المصري. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين فاعلية القيادة الرقمية (DL) وارتفاع مستوى الجاهزية التقنية للمعلمين، وتتوقع الدراسة الوصول إلى نموذج إداري مقترح يدعم استراتيجية مصر الرقمية من خلال تمكين المعلمين من أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

1806. **العنوان:** "حوكمة الإدارة الدولية المقارنة لتمكين المرأة في القيادة الرقمية بالمدارس المصرية في ضوء خبرات السويد وتشيلي وفيتنام"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) المتعلقة بتمكين المرأة في مواقع القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) بالمؤسسات التعليمية المصرية، وذلك لمواكبة التوجهات العالمية الرامية لتعزيز المساواة التنظيمية. تكمن مشكلة البحث في رصد العوائق الهيكلية والثقافية التي تحد من وصول المرأة لمراكز صنع القرار الرقمي، مما استوجب استقراء تجارب دولية رائدة مثل السويد وتشيلي وفيتنام. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى سياسات وبرامج تمكين المرأة رقميًا، والتي تشمل أطر الترقي القيادي، ومنح التدريب التقني المتقدم، وحوافز الجدارة المهنية. بينما يتبلور المتغير التابع في درجة فاعلية القيادات النسائية في إدارة التحول الرقمي المدرسي، مقاسةً بجودة الخدمات التقنية المدرسية وكفاءة المناخ التنظيمي. وتعمل الثقافة المجتمعية والمناخ التنظيمي كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) قادرة على تعديل مسار العلاقة بين سياسات التمكين والأداء القيادي. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، مع حدود بشرية تشمل مديرات المدارس ونائباتهن والمعلمات التقنيات. ويتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل التباينات السياقية بين الدول محل الدراسة، ويفترض وجود علاقة ارتباطية موجبة بين كفاءة برامج التمكين ونجاح القيادة النسائية الرقمية. وتتوقع الدراسة صياغة مصفوفة سياسات إدارية تسهم في تعزيز التنافسية الدولية للإدارة التعليمية المصرية من خلال تفعيل دور المرأة في قيادة الرقمنة.

1807. **العنوان:** "أطر الإدارة الدولية المقارنة في معالجة الفجوة الرقمية بالمدارس الريفية والحضرية في مصر: دراسة تحليلية لخبرات الهند والبرازيل والمغرب"

الموضوع: يستقصي هذا البحث دور الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في تقليص الفجوة الرقمية (Digital Divide - DD) بين المدارس الريفية والحضرية في مصر، تحقيقًا لمبادئ العدالة التنظيمية والتنمية المستدامة. تنبع مشكلة البحث من التفاوت في توزيع الموارد التقنية، مما يتطلب استلهام استراتيجيات إدارية من دول واجهت تحديات جغرافية مشابهة مثل الهند والبرازيل والمغرب. ويتمثل المتغير المستقل في ممارسات القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) الموجهة نحو العدالة، والتي تتضمن إعادة هندسة توزيع الموارد وعقد الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص. أما المتغير التابع فهو مستوى الإنصاف الرقمي في الوصول إلى البنية التحتية والمنصات التعليمية بين طلاب المناطق المختلفة. وتتوسط العلاقة بين المتغيرين آليات التمويل التعليمي ودعم السياسات المركزية كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تحدد مدى قدرة القيادة على سد الفجوة الرقمية (DD). وتشمل الحدود الموضوعية مدارس التعليم الأساسي المصرية، مع حدود بشرية تضم القيادات المدرسية ومنسقي التكنولوجيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لاستنباط نماذج إدارية مرنة تتناسب مع البيئة المصرية، ويفترض أن تبنّي القيادة الرقمية (DL) الواعية يسهم جوهريًا في خفض معدلات الفجوة الرقمية (DD). ومن المؤمل أن تسفر النتائج عن إطار سياساتي مقترح لتعزيز الإنصاف التقني في المنظومة التعليمية المصرية وفقًا للمعايير الدولية المقارنة.

1808. **العنوان:** "حوكمة الأمن السيبراني في الإدارة الدولية المقارنة للمدارس المصرية: دراسة تطبيقية في ضوء النماذج الإدارية بكوريا الجنوبية وإستونيا وسنغافورة"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل استراتيجيات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في حوكمة الأمن السيبراني (Cybersecurity - CS) بالمدارس المصرية، لضمان حماية الأصول المعلوماتية والخصوصية الرقمية. تبرز مشكلة البحث في تنامي المخاطر التقنية التي تواجه المنصات التعليمية، مما يستدعي بناء نموذج إداري وقائي مستنبط من خبرات عالمية متفوقة مثل كوريا الجنوبية وإستونيا وسنغافورة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى نضج القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) في مجال الأمن السيبراني (CS)، مقاسًا بوجود أطر مؤسسية، وخطط استباقية لإدارة الأزمات التقنية، وبرامج توعية تخصصية. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الأمان الرقمي المؤسسي ودرجة موثوقية العمليات الإدارية والتعليمية الإلكترونية. وتتوسط العلاقة بين المتغيرين جودة البنية التحتية التكنولوجية ومستوى الدعم التنظيمي المركزي كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV). وتنحصر الحدود الموضوعية في المدارس الإعدادية والثانوية المصرية، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين ومسؤولي قواعد البيانات. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل الفروق بين السياسات الأمنية المتبعة دوليًا، ويفترض وجود علاقة طردية بين نضج الحوكمة الإدارية وانخفاض معدل الحوادث السيبرانية. وتتوقع الدراسة الوصول إلى خارطة طريق إدارية لحماية البيئة التعليمية الرقمية المصرية، بما يعزز مكانتها في المؤشرات الدولية للأمن السيبراني (CS) والإدارة التعليمية الحديثة.

1809. **العنوان:** "حوكمة الإدارة الدولية المقارنة للتعليم الدامج الرقمي بالمدارس المصرية في ضوء خبرات كندا والنرويج وأستراليا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في تعزيز سياسات التعليم الدامج (Inclusive Education - IE) عبر توظيف الوسائط التكنولوجية المتقدمة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس المصرية. تنبثق مشكلة البحث من الحاجة الماسة لتطوير نماذج قيادية قادرة على تطويع الرقمنة لتحقيق العدالة التعليمية، وذلك عبر استقراء التجارب الرائدة في كندا والنرويج وأستراليا. ويتمثل المتغير المستقل في ممارسات القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) الداعمة للدمج، والتي تشمل توفير التكنولوجيا المساعدة (Assistive Technology - AT)، وتكييف المنصات التعليمية، وتصميم المسارات التدريبية التخصصية. أما المتغير التابع فهو جودة مخرجات التعليم الدامج (IE) مقاسةً بمستويات المشاركة التفاعلية والأداء الأكاديمي والنمو

الاجتماعي للطلاب ذوي الإعاقة. وتتوسط العلاقة بين المتغيرين مستويات الوعي التنظيمي بحقوق ذوي الإعاقة وتوافر الدعم التقني المتخصص كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في فاعلية السياسات الإدارية. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين والإخصائيين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد الفجوات بين الواقع المحلي والمعايير الدولية، ويفترض وجود ارتباط وثيق بين كفاءة القيادة الرقمية (DL) ونجاح استراتيجيات الدمج المؤسسي. ومن المتوقع أن تسهم النتائج في بناء نموذج إداري مصري مقترح يضمن ريادة الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في تحقيق الشمول الرقمي التعليمي.

1810. العنوان: "الإدارة الدولية المقارنة لدمج تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز في تعليم العلوم بمصر: دراسة تحليلية لخبرات اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استكشاف أطر الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) الكفيلة بتسريع دمج تقنيات الواقع الافتراضي (Virtual Reality - VR) والواقع المعزز (Augmented Reality - AR) في مختبرات العلوم بالمدارس الإعدادية المصرية. تبرز مشكلة البحث في التحديات التنظيمية والتمويلية التي تواجه تبني التقنيات الغامرة، مما يتطلب موازنة إدارية مع دول سباقة في هذا المجال كاليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) المحفز للابتكار التقني، والذي يركز على توفير التجهيزات المعملية الرقمية، وإعادة هندسة الجداول الدراسية، ودعم الكفايات التعليمية الحديثة. بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية مخرجات تعلم العلوم، والمتمثلة في تنمية مهارات التفكير العلمي، وحل المشكلات، ورفع دافعية الطلاب نحو التخصصات العلمية. وتعمل البنية التحتية التكنولوجية وبرامج التنمية المهنية للمعلمين كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) حاسمة في تفعيل أثر القيادة على نواتج التعلم. وتتحدد الحدود الموضوعية في مدارس المرحلة الإعدادية المصرية، وتضم الحدود البشرية القيادات المدرسية ومعلمي العلوم والطلاب في محافظات مختارة. ويتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بمستوياته الوصفية والتحليلية والمناظرة، ويفترض وجود علاقة ارتباطية موجبة بين دعم القيادة الرقمية (DL) ونجاح دمج تقنيات الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) في الممارسة الإدارية. وتتوقع الدراسة الوصول إلى خارطة طريق إدارية تعزز من تنافسية الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في تطوير مناهج العلوم المصرية رقميًا.

1811. العنوان: "القيادة الأخلاقية الرقمية في ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة القيادة الأخلاقية الرقمية بوصفها بعدًا حاكمًا لاستخدام الذكاء الاصطناعي داخل المدارس المصرية، في ظل التوسع المتسارع في توظيف التقنيات الذكية في التعليم والتقويم. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تبنّي القيادات المدرسية لمبادئ القيادة الأخلاقية الرقمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence AI)، مثل الشفافية، وحماية الخصوصية، والمسؤولية، ومنع التحيز الخوارزمي. أما المتغير التابع فيتمثل في مستويات الثقة لدى الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور في أدوات AI التعليمية. ويتناول البحث وجود سياسات وطنية وتشريعات تنظيمية واضحة لاستخدام AI في التعليم كمتغير وسيط مؤثر في فاعلية القيادة الأخلاقية الرقمية. وتنحصر الحدود الموضوعية في المدارس الثانوية المصرية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين وعينة من الطلاب وأولياء الأمور، مع حدود مكانية في محافظات مختارة. ويعتمد البحث المنهج المقارن من خلال مقارنة الخبرة المصرية بالأطر التنظيمية والأخلاقية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية دالة بين

الالتزام بالأخلاقيات الرقمية وارتفاع مستوى الثقة في استخدام AI، ويتوقع أن تفضي نتائجه إلى صياغة ميثاق مصري للقيادة الأخلاقية الرقمية في التعليم قبل الجامعي.

.1812 العنوان: "حوكمة الإدارة الدولية المقارنة لشبكات التعلم المهني الإلكترونية في المدارس المصرية في ضوء خبرات أستراليا وهولندا وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في تفعيل شبكات التعلم المهني الإلكترونية (Electronic Professional Learning Networks - EPLN) للمعلمين بالمنظومة التعليمية المصرية، وذلك لتعزيز استدامة التطوير المهني الرقمي. تبرز مشكلة البحث في الحاجة إلى الانتقال من التدريب المركزي التقليدي إلى مجتمعات الممارسة الافتراضية، مما يستدعي استقراء النماذج الإدارية المتطورة في أستراليا وهولندا وسنغافورة. ويتمثل المتغير المستقل في ممارسات القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) الداعمة للتعلم الشبكي، والمتمثلة في صياغة سياسات تحفيزية، وتوفير الموارد الزمنية والتقنية، وتهيئة بيئة تنظيمية مرنة. بينما يتبلور المتغير التابع في مستوى جودة الممارسات التدريسية المبتكرة والقدرة التنافسية للمؤسسة التعليمية. وتعمل سهولة استخدام المنصات الرقمية وملاءمتها للاحتياجات التدريبية كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر بشكل جوهري في فاعلية تلك الشبكات. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين. ويتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد أوجه التباين والتماثل في الأطر التنظيمية، ويفترض وجود علاقة طردية بين تبني القيادة الرقمية (DL) ونضج شبكات التعلم المهني الإلكترونية (EPLN). ومن المتوقع أن تسهم النتائج في بناء إطار سياساتي مقترح يدعم القيادة المدرسية في بناء مجتمعات تعلم افتراضية مستدامة، بما يرفع من كفاءة الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في مصر.

.1813 العنوان: "الإدارة الدولية المقارنة بين القطاعين الحكومي والخاص في التحول الرقمي المدرسي بمصر: دراسة تحليلية في ضوء تجربة الإمارات العربية المتحدة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الفروق الهيكلية والتنظيمية في ممارسات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) بين المدارس الحكومية والخاصة في مصر، وأثر نمط الملكية على نضج التحول الرقمي المؤسسي (Institutional Digital Transformation - IDT). تكمن مشكلة البحث في تباين وتيرة الرقمنة بين القطاعين، مما يتطلب دراسة مقارنة مع تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة الرائدة في مواءمة معايير التعليم الرقمي عبر مختلف القطاعات. ويتمثل المتغير المستقل في نمط ملكية المدرسة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى جودة القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) مقاسًا بكفاءة التخطيط الاستراتيجي التقني، وجاهزية البنية التحتية، ودعم الكفايات المهنية. وتتوسط العلاقة بين متغيرات الدراسة كثافة التمويل والتشريعات المنظمة للتعليم الإلكتروني بوصفهما متغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تفسر تمايز الأداء الإداري. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم قبل الجامعي بالمحافظات الحضرية الكبرى، وتضم الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) للوقوف على الفجوات التنظيمية بين القطاعين، ويفترض وجود فروق دالة إحصائيًا في ممارسات القيادة الرقمية (DL) تعزى لاختلاف نماذج الإدارة والتمويل. وتتوقع الدراسة تقديم توصيات لتعزيز الحوكمة التعليمية والتعاون بين القطاعين، بما يسهم في تحديث سياسات الإدارة الدولية المقارنة (ICM) لتحقيق تحول رقمي شامل ومنصف في مصر.

.1814 العنوان: "حوكمة الإدارة الدولية المقارنة للمدارس العابرة للحدود في مصر: دراسة تحليلية لسياسات القيادة الرقمية في ضوء خبرات ماليزيا والإمارات وقطر"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل ممارسات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) داخل المدارس الدولية والعابرة للحدود (Transnational Education - TNE) العاملة في جمهورية مصر العربية، مع التركيز على موازنة متطلبات الاعتماد الأجنبي بالسياسات الوطنية. تكمن مشكلة البحث في التحدي الإداري المتمثل في تنسيق معايير الجودة الرقمية العالمية مع الأطر التشريعية المحلية، مما استوجب استقراء تجارب ماليزيا والإمارات وقطر كمنصات إقليمية رائدة للتعليم العابر للحدود. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) العابرة للثقافات، والتي تشتمل على إدارة المنصات التعليمية العالمية، والتواصل الاستراتيجي الرقمي مع الشركاء الدوليين، وضبط الجودة التقنية. أما المتغير التابع فهو جودة الخبرة التعليمية الرقمية ومدى استدامة الهوية الوطنية في الفضاء السيبراني المدرسي. وتبرز الأطر التنظيمية والتشريعية للدولة المضيفة كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في استقلالية وفاعلية الإدارة المدرسية. وتنحصر الحدود الموضوعية في المدارس الدولية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد التباينات في نماذج الحوكمة، ويفترض وجود علاقة ارتباطية بين كفاءة القيادة الرقمية (DL) والقدرة على تحقيق التوازن التنظيمي. ومن المتوقع أن تسهم النتائج في بناء نموذج إداري مصري مقترح لحوكمة المؤسسات التعليمية الدولية، بما يعزز مكانة الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في تنظيم التعليم العابر للحدود (TNE) داخل الدولة.

1815. **العنوان:** "أطر الإدارة الدولية المقارنة في توظيف تحليلات التعلم لتحسين الممارسات التدريسية بمصر: دراسة تقويمية في ضوء خبرات سنغافورة وهونج كونج والصين"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء دور الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في تفعيل تقنيات تحليلات التعلم (Learning Analytics - LA) لدعم اتخاذ القرار التربوي وتحسين التدريس بالمدارس الثانوية المصرية. تتبلور مشكلة البحث في ضعف استثمار البيانات الضخمة المتولدة عن المنصات الرقمية في تطوير الأداء الصفي، مما يتطلب محاكاة إدارية لنماذج عالمية متقدمة مثل سنغافورة وهونج كونج والصين. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى ممارسة القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) في توظيف تحليلات التعلم (LA)، وما يتضمنه ذلك من تحليل أنماط التفاعل الرقمي، وتوجيه المعلمين مهنيًا، وبناء ثقافة الإدارة القائمة على الأدلة. بينما يتبلور المتغير التابع في جودة الممارسات البيداغوجية الصفية وارتفاع نواتج تعلم الطلاب في العلوم والرياضيات. وتتوسط العلاقة بين المتغيرين كفايات المعلمين في تحليل البيانات ومستوى تكامل نظم إدارة التعلم (Learning Management Systems - LMS) كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV). وتنحصر الحدود الموضوعية في المدارس الثانوية العامة المصرية، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بمستوياته الوصفية والتحليلية، ويفترض وجود علاقة موجبة بين نضج ممارسات القيادة الرقمية (DL) وفاعلية استخدام تحليلات التعلم (LA) في تجويد التدريس. ومن المؤمل أن تخلص الدراسة إلى إطار إداري مقترح يدع

1816. **العنوان:** "جاهزية القيادة التربوية الرقمية *Digital Educational Leadership (DEL*) لإدارة استمرارية التعلم في الأزمات الممتدة في مصر: دراسة مقارنة مع تجارب لبنان وكولومبيا"

الموضوع: يسعى هذا البحث بأسلوب منهجي رصين إلى تقييم مستوى جاهزية القيادة التربوية الرقمية (DEL) داخل المنظومة التعليمية المصرية لضمان استمرارية العملية التعليمية خلال فترات الأزمات الممتدة والاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية، حيث يبرز المتغير المستقل متمثلًا في مستوى كفاءة القيادة الرقمية (DEL) ومدى توافر خطط الطوارئ الرقمية والمنصات التعليمية البديلة، بينما يظهر المتغير التابع في صورة استدامة التحصيل الدراسي والحد من الفاقد التعليمي (Education Loss (EL لدى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، ويعالج البحث المتغير الوسيط المتمثل في الدعم اللوجستي والمؤسسي المقدم من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ويستخدم البحث المنهج

المقارن (CM (Comparative Method لرصد أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وكل من لبنان وكولومبيا في التعامل مع تحديات الانقطاع الدراسي، وتتمثل الحدود الموضوعية في آليات الإدارة الرقمية للأزمات، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس والموجهين والكوادر الإدارية في محافظات مصرية مختارة تمثل أقاليم جغرافية متنوعة، ويهدف البحث إلى تحليل العلاقة الطردية بين التمكن من أدوات القيادة التربوية الرقمية (DEL) وقدرة المؤسسة على الصمود التربوي، ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة استراتيجية وطنية مقترحة للإدارة الرقمية للأزمات، وتؤكد النتائج أن الفاقد التعليمي (EL) يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى مرونة القيادة الإدارية وقدرتها على تطويع التكنولوجيا في البيئات الفقيرة بالموارد، كما سيوصي البحث بضرورة تبني المنهج المقارن (CM) في تقييم السياسات التعليمية المصرية لضمان مواكبة المعايير الدولية في إدارة المخاطر التعليمية بجمهورية مصر العربية، مع التركيز على تحسين البنية التحتية التكنولوجية كشرط أساسي لنجاح مهام القيادة التربوية الرقمية (DEL).

1817. **العنوان:** "**تعزيز صوت الطالب في صنع القرار المدرسي عبر المنصات الرقمية تحت قيادة تربوية رقمية في مصر: دراسة مقارنة مع فنلندا والمملكة المتحدة (*United Kingdom (UK*)**"

الموضوع: يركز هذا البحث على استقصاء دور القيادة التربوية الرقمية (DEL (Digital Educational Leadership في تفعيل المشاركة الطلابية داخل الهياكل التنظيمية للمدارس المصرية، وذلك من خلال دراسة أثر المتغير المستقل المتمثل في ممارسات القيادة الرقمية (DEL) لآليات الديمقراطية التشاركية عبر الفضاء السيبراني، ويتمثل المتغير التابع في مستوى انخراط الطلاب وصوت الطالب (SV (Student Voice في عملية صنع القرار التربوي والإداري، كما يتناول البحث المناخ المدرسي الرقمي كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية العلاقة بين القيادة والطلاب، ويطبق البحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method لتحليل الفجوة الإدارية بين الواقع المصري وتجارب رائدة في فنلندا والمملكة المتحدة (UK)، وتتحدد الحدود الموضوعية في السياسات الإدارية المنظمة للمجالس الطلابية الإلكترونية، بينما تشمل الحدود البشرية عينة من طلاب المرحلة الثانوية والقيادات المدرسية في المدارس الرسمية المتميزة لغات بجمهورية مصر العربية، ويوضح البحث طبيعة العلاقة التفاعلية بين تمكين صوت الطالب (SV) وزيادة معدلات الرضا العام عن البيئة المدرسية، ومن أهم النتائج التي يتوقع الوصول إليها هي تحديد المتطلبات الإدارية والتقنية اللازمة لنجاح تجربة البرلمانات الطلابية الرقمية في مصر، كما ستبرز الدراسة أهمية محاكاة نموذج المملكة المتحدة (UK) في مأسسة المشاركة الطلابية، وسيخلص البحث إلى أن تعزيز صوت الطالب (SV) لا يقتصر على كونه حقًا تربويًا بل هو أداة إدارية حديثة تساهم في تجويد مخرجات الإدارة التعليمية، مع التأكيد على ضرورة تدريب القيادة التربوية الرقمية (DEL) على تقبل النقد البناء وتوسيع قاعدة المشاركة الرقمية، مستفيدًا من معطيات المنهج المقارن (CM) في بناء نموذج إداري يتوافق مع الخصوصية الثقافية المصرية والتوجهات العالمية المعاصرة.

1818. **العنوان:** "**حوكمة برامج إعداد القيادات التربوية الرقمية في كليات التربية المصرية في ضوء تجارب دولية: دراسة مقارنة بين مصر ونيوزيلندا وكندا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية لنظم حوكمة برامج إعداد القيادات التربوية الرقمية داخل كليات التربية بالجامعات المصرية، وذلك انطلاقًا من منظور الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA) لاستشراف سبل تطويرها. يتمثل المتغير المستقل في آليات الحوكمة الرقمية المتبعة في تصميم وإدارة البرامج، بينما يمثل المتغير التابع مستوى جودة مخرجات هذه البرامج المتمثلة في كفايات القيادة الرقمية لدى الخريجين، مع دراسة التكنولوجيا التعليمية المتقدمة كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية تطبيق هذه الحوكمة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على برامج الدراسات العليا بجميع مستوياتها في تخصص الإدارة التربوية، في حين تشمل الحدود البشرية عمداء الكليات، ورؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب المسجلين بهذه البرامج. يتبع البحث المنهج

المقارن Comparative Method بأبعاده الوصفية والتحليلية، حيث يتم عقد مقارنة دولية بين التجربة المصرية وتجارب كل من نيوزيلندا وكندا وكوريا الجنوبية؛ للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في الأطر التشريعية والتنظيمية. يهدف البحث إلى الكشف عن مدى اتساق ممارسات الإدارة الدولية (ICA) في السياق المحلي المصري مع المعايير العالمية لضمان جودة الإعداد القيادي. من المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد الفجوات الإدارية في الهياكل التنظيمية لكليات التربية المصرية، وتقديم نموذج مقترح للحوكمة الرقمية يعزز من تنافسية الخريج المصري دوليًا. كما ستسهم الدراسة في توضيح العلاقة الارتباطية بين مرونة اللوائح الإدارية وبين قدرة القيادات على مواكبة التحول الرقمي الشامل في المؤسسات التعليمية، مع وضع خارطة طريق لصناع القرار لتحديث السياسات التعليمية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

1819. **العنوان:** "**القيادة الموزعة الرقمية كمدخل لتنمية رأس المال القيادي بالمدارس المصرية: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المملكة المتحدة وسنغافورة وأستراليا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة الدور الحيوي الذي تلعبه القيادة الموزعة الرقمية Digital Distributed Leadership (DDL) في تعزيز وبناء رأس مال قيادي مستدام داخل المدارس بجمهورية مصر العربية، وذلك باستخدام منهجية الإدارة الدولية المقارنة الرصينة. يشمل البحث متغيرًا مستقلاً وهو ممارسات القيادة الموزعة الرقمية التي تعتمد على تفويض السلطات التكنولوجية، ومتغيرًا تابعًا يتمثل في تنمية رأس المال القيادي لدى الكوادر المدرسية، مع اتخاذ التمكين الإداري كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة الهياكل التنظيمية والأنماط القيادية الحديثة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس، والوكلاء، ورؤساء الأقسام، والمعلمين الأوائل بمدارس التعليم العام. يعتمد البحث المنهج المقارن بأسلوب "جورج بيريداي" لتحليل النظم الإدارية في مصر ومقارنتها بالنماذج الرائدة في المملكة المتحدة وسنغافورة وأستراليا، للوصول إلى أفضل الممارسات الدولية. يهدف البحث إلى تبيان كيف يمكن للقيادة الموزعة (DDL) أن تسهم في تحويل المدرسة من المركزية المطلقة إلى العمل المؤسسي التشاركي الرقمي. وتبرز أهمية الدراسة في رصد المعوقات الثقافية والتنظيمية التي تحد من انتقال أثر الخبرات الدولية المقارنة إلى الواقع المصري. ومن النتائج المتوقعة بناء مقياس علمي لرأس المال القيادي يتناسب مع البيئة التعليمية المصرية، وتحديد متطلبات تطبيق ممارسات القيادة الموزعة (DDL) التي تضمن توزيع المسؤوليات القيادية بفاعلية بين جميع الفاعلين في العملية التعليمية. كما سيوفر البحث إطارًا عمليًا لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لتطوير برامج التنمية المهنية للقيادات المدرسية، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء التنظيمي للمدارس وزيادة قدرتها على الابتكار الإداري في ظل التوجهات العالمية المعاصرة للإدارة التعليمية المقارنة.

1820. **العنوان:** "**حوكمة الإدارة الدولية المقارنة لتمكين الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والذكاء الاصطناعي بالمدارس المصرية في ضوء خبرات الهند وكينيا وفيتنام**"

الموضوع: يستهدف البحث تحليل استراتيجيات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) الرامية لتمكين الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Science, Technology, Engineering, and Mathematics - STEM) والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) بالمؤسسات التعليمية المصرية. تبرز مشكلة البحث في الفجوة الجندرية الرقمية بقطاعات التكنولوجيا المتقدمة، مما استدعى استقراء تجارب دولية نجحت في سياقات مشابهة كالهند وكينيا وفيتنام. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تفعيل القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) لمبادرات نوعية تشمل النوادي العلمية الافتراضية، وبرامج الإرشاد المهني الرقمي، والمنصات التنافسية للبرمجة. أما المتغير التابع فهو معدلات انخراط الفتيات في الأنشطة التقنية وتوجهاتهن الأكاديمية نحو تخصصات المستقبل في التعليم العالي. وتتوسط العلاقة بين المتغيرين الصور النمطية الجندرية (Gender Stereotypes

GS -) السائدة في البيئة المدرسية والاجتماعية كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في استجابة الطالبات للمبادرات القيادية. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس البنات والمختلطة بالمرحلتين الإعدادية والثانوية في مصر، بمشاركة القيادات والمعلمين والطالبات. ويتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد الفروق التنظيمية، ويفترض وجود ارتباط وثيق بين القيادة الرقمية (DL) الداعمة والتحول في الاتجاهات المهنية للفتيات. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مصفوفة استراتيجية لتعزيز ريادة المرأة المصرية في الاقتصاد الرقمي وفقًا لمنظور الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

1821. **العنوان:** "أطر الإدارة الدولية المقارنة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بالمدارس المصرية: دراسة تحليلية في ضوء النماذج الرقمية بألمانيا وفنلندا واليابان"

الموضوع: يتناول هذا البحث دور الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في دمج أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة (Education for Sustainable Development - ESD) عبر الآليات الرقمية بالمدارس المصرية، لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة. تكمن مشكلة البحث في الحاجة لربط التحول الرقمي بالمسؤولية البيئية، وهو ما تطلب موازنة إدارية مع نماذج رائدة في التعليم الأخضر مثل ألمانيا وفنلندا واليابان. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى دمج القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) للمشروعات البيئية والمنصات التعليمية المرتبطة بالمناخ والطاقة في الخطط المدرسية. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى كفاية الطلاب المعرفية والقيمية تجاه قضايا الاستدامة. وتعمل البنية التحتية التكنولوجية وبناء الشراكات الاستراتيجية مع القطاع البيئي كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في فاعلية البرامج الرقمية المنفذة. وتتحدد الحدود الموضوعية في المدارس الإعدادية والثانوية المصرية، وتشمل الحدود البشرية القيادات والمعلمين والطلاب في محافظات مختارة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بمستوياته التحليلية والمناظرة، ويفترض وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الرقمنة الإدارية الواعية وتنمية الكفايات البيئية. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى نموذج إداري مقترح يربط بين الرقمنة ورؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 (Sustainable Development Strategy - SDS)، بما يعزز جودة الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في السياق المصري.

1822. **العنوان:** "حوكمة الإدارة الدولية المقارنة لاختيار وتقييم المنصات التعليمية الرقمية بالمدارس المصرية في ضوء معايير البرتغال وتشيلي وإسبانيا"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل أطر الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) المعنية باتخاذ قرارات اختيار وتقييم المنصات التعليمية الرقمية (Digital Learning Platforms - DLP) بالمدارس المصرية، لضمان جودة الاستثمار التقني. تنبع مشكلة البحث من غياب معايير موحدة للتقييم التقني والتربوي، مما استلزم دراسة التجارب المعيارية في البرتغال وتشيلي وإسبانيا. ويتمثل المتغير المستقل في وجود إطار قيادي مؤسسي لمعايير الاختيار يرتكز على الأبعاد الأمنية والمالية والبيداغوجية، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة توظيف تلك المنصات في التدريس والتعلم ودرجة رضا المستخدمين. وتتوسط العلاقة بين المتغيرين سياسات الشراكة مع مزودي التكنولوجيا (Technology Providers - TP) كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في اتساق القرارات الإدارية. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي المصرية، مع حدود بشرية تضم القيادات المدرسية وفرق الدعم التقني والمعلمين. ويتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لمقارنة الواقع المصري بالمعايير الدولية المعتمدة، ويفترض وجود ارتباط طردي بين منهجية الاختيار القيادي وكفاءة الممارسات الرقمية الصفية. ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة بصياغة دليل معياري مصري لحوكمة المنصات التعليمية الرقمية (DLP)، بما يتماشى مع أحدث توجهات الإدارة الدولية المقارنة (ICM) لضمان فاعلية الإنفاق الرقمي التعليمي.

1823. **العنوان:** "السياسات الإدارية الدولية المقارنة لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني المصري وربطه بسوق العمل الرقمي: دراسة في ضوء خبرات ألمانيا والنمسا وسويسرا"

الموضوع: يستهدف البحث تحليل دور الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في تحديث قطاع التعليم الفني والتدريب المهني (Technical and Vocational Education and Training - TVET) بمصر، لتعزيز جاهزية الخريجين للاقتصاد الرقمي. تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين مخرجات التدريب التقليدي ومتطلبات سوق العمل الذكي، مما دفع لدراسة النماذج الثنائية المتقدمة في ألمانيا والنمسا وسويسرا. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تبنّي القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) لتقنيات المحاكاة الافتراضية (Virtual Simulation - VS) ومنصات التقييم الإلكتروني للمهارات. أما المتغير التابع فهو مستوى جاهزية الخريجين للالتحاق بوظائف سوق العمل الرقمي (Digital Labor Market - DLM) مقاسًا بآراء أصحاب الأعمال ومعدلات التوظيف. وتبرز الشراكات المؤسسية مع قطاع الصناعة التكنولوجية كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تحدد مدى حداثة المحتوى التدريبي. وتشمل الحدود الموضوعية المدارس الفنية (صناعية، تجارية، سياحية) في أقاليم مصرية مختارة، والحدود البشرية تضم القيادات والمعلمين والطلاب والخريجين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل الفروق الهيكلية في نظم التدريب، ويفترض وجود علاقة ارتباطية بين الرقمنة الإدارية والارتقاء بكفاءة الخريجين. ومن المتوقع أن تسهم النتائج في تقديم نموذج قيادي لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) يدعم التنافسية الدولية للعمالة المصرية في إطار الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

1824. **العنوان:** "فاعلية القيادة التربوية الرقمية في توظيف التحليلات التنبؤية للحد من التسرب الدراسي في المدارس الإعدادية والثانوية المصرية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وتشيلي"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل فاعلية القيادة التربوية الرقمية في مصر في توظيف التحليلات التنبؤية لرصد مؤشرات التسرب الدراسي مبكرًا والتدخل الوقائي للحد من الانقطاع. ويتمثل المتغير المستقل في درجة استخدام القيادة لأدوات التحليل التنبؤي، مثل لوحات البيانات وأدوات الإنذار المبكر، بينما يتمثل المتغير التابع في معدلات التسرب والانقطاع عن الدراسة ومعدلات عودة الطلاب المنقطعين. ويتناول البحث تعاون المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين مع القيادة في تنفيذ خطط التدخل كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية التدخلات الرقمية. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس المرحلتين الإعدادية والثانوية في مناطق حضرية وريفية ذات معدلات تسرب مرتفعة، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين والأخصائيين وعينة من الطلاب، مع حدود مكانية في محافظات مختارة. ويعتمد البحث المنهج المقارن من خلال مقارنة الخبرة المصرية بتجارب الولايات المتحدة وتشيلي. ويفترض البحث وجود علاقة عكسية دالة بين فاعلية استخدام الأدوات التنبؤية ومستوى التسرب، ويتوقع أن يفضي إلى تصميم منظومة مصرية للقيادة الرقمية الوقائية في مواجهة التسرب الدراسي.

1825. **العنوان:** "القيادة التربوية الرقمية في المدارس الدولية العاملة في مصر: دراسة مقارنة عبر ثقافية مع الإمارات وقطر"

الموضوع: يتناول هذا البحث خصائص القيادة التربوية الرقمية في المدارس الدولية العاملة في مصر، وكيفية إدارتها للتنوع الثقافي واللغوي عبر المنصات الرقمية مع الالتزام بالسياسات الوطنية المصرية. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة الرقمية العابرة للثقافات من حيث إدارة المنصات العالمية وتكييف المحتوى الإلكتروني وضبط جودة الخبرة الرقمية. أما المتغير التابع فيتمثل في جودة الخبرة التعليمية للطلاب المصريين والأجانب ومدى دمج قيم المجتمع المصري في البيئة الرقمية. ويتناول البحث أطر الاعتماد الوطنية والاتفاقات مع الجهات الدولية المالكة للمدارس كمتغير وسيط يؤثر في درجة التوازن بين العالمية والهوية. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس دولية مختارة في مصر، وتشمل الحدود

البشرية القيادات المدرسية والمعلمين والطلاب، مع حدود مكانية في القاهرة الكبرى وبعض المحافظات. ويعتمد البحث المنهج المقارن عبر الثقافي بمقارنة الخبرة المصرية بنماذج الإمارات وقطر. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين فاعلية القيادة العابرة للثقافات وتحسن جودة الخبرة التعليمية، ويتوقع أن يسهم في تقديم توصيات تنظيمية لضبط القيادة الرقمية في التعليم الدولي بما يحقق الحفاظ على الهوية الوطنية مع الانفتاح العالمي.

.1826 **العنوان:** **"القيادة التربوية الرقمية على مستوى المديريات والإدارات التعليمية في مصر: دراسة مقارنة مع بولندا وإستونيا في ضوء الحوكمة التعليمية الرقمية"**

الموضوع: يركّز هذا البحث على مستوى القيادة الوسيطة في المديريات والإدارات التعليمية في مصر ودورها في قيادة التحول الرقمي على المستوى المحلي، في ضوء الحوكمة التعليمية الرقمية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى نضج القيادة الرقمية على المستوى المحلي من حيث بناء نظم دعم للمدارس، وتنسيق التدريب، وتوحيد قواعد البيانات، وإدارة المتابعة الإلكترونية. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمدارس، مثل نظم المتابعة الإلكترونية وخدمات الدعم الفني والاستجابة لمشكلات البنية التحتية. ويتناول البحث السياسات الوطنية والصلاحيات المخولة للإدارات المحلية كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية الأداء الرقمي اللامركزي. وتنحصر الحدود الموضوعية في مديريات وإدارات تعليمية مختارة في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات الإدارية ومسؤولي التكنولوجيا وممثلي وحدات الجودة، مع حدود مكانية في أقاليم تعليمية متنوعة. ويعتمد البحث المنهج المقارن بمقارنة الخبرة المصرية بتجارب بولندا وإستونيا. ويفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين نضج القيادة الرقمية وتحسن جودة الخدمات، ويتوقع أن يفضي إلى صياغة نموذج حوكمة رقمية لامركزية يدعم المدارس المصرية ويحسّن فاعلية النظام التعليمي.

.1827 **العنوان:** **"حوكمة الإدارة الدولية المقارنة للشراكة المجتمعية الإلكترونية في المدارس المصرية: دراسة تحليلية في ضوء خبرات تركيا والمكسيك والبرازيل"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث استقصاء آليات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في تفعيل الشراكة المجتمعية الإلكترونية (Electronic Community Partnership - ECP) بين المدارس المصرية وأولياء الأمور، لتعزيز كفاءة المنظومة التعليمية. تبرز مشكلة البحث في الحاجة إلى تجاوز أنماط التواصل التقليدية نحو بناء جسور رقمية مستدامة، مما يتطلب استقراء تجارب دولية حققت طفرات في الربط الرقمي بين المدرسة والمجتمع مثل تركيا والمكسيك والبرازيل. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى ممارسة القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) لأدوات التواصل الذكية، والتي تشمل بوابات الخدمة الذاتية لأولياء الأمور، ونظم المتابعة اللحظية، والاجتماعات الافتراضية التفاعلية. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة مشاركة الوالدين في عملية صنع القرار التربوي ومستويات رضاهم عن الخدمات التعليمية. وتعمل الثقافة الرقمية لأولياء الأمور والموارد التكنولوجية المتاحة في المجتمع المحلي كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في فاعلية الشراكة المجتمعية الإلكترونية (ECP). وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي بمحافظات مصرية مختارة، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين وأولياء الأمور. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد الفجوات التنظيمية، ويفترض وجود ارتباط طردي بين كفاءة القيادة الرقمية (DL) وارتفاع معدلات المشاركة الوالدية. ومن المتوقع أن تسهم النتائج في بناء نموذج إداري مصري مقترح لتعزيز الثقة المؤسسية وتحقيق التنافسية الدولية في الإدارة الدولية المقارنة (ICM) عبر تمكين الأسر رقميًا.

.1828 **العنوان:** **"الإدارة الدولية المقارنة لمنظومات الإشراف التربوي الإلكتروني في مصر: دراسة تقويمية في ضوء نماذج كندا والمملكة المتحدة وسنغافورة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل التحولات في الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) لمنظومة الإشراف التربوي بالمدارس المصرية، عبر الانتقال إلى أنماط الإشراف الإلكتروني (Electronic Supervision - ES) والتوجيه عن بُعد. تنبثق مشكلة البحث من ضرورة تطوير آليات الرقابة الفنية والدعم المهني لتواكب مقتضيات الرقمنة الشاملة، مع موازنة ذلك بالنماذج المطبقة في كندا والمملكة المتحدة وسنغافورة. ويتمثل المتغير المستقل في درجة تطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني (ES) من قبل القيادة المدرسية والموجهين، والذي يشتمل على الزيارات الصفية الافتراضية، والتدريب الرقمي، ونظم التغذية الراجعة المؤتمتة. أما المتغير التابع فيتمثل في مستوى تطوير الأداء المهني للمعلمين وتحسن جودة الممارسات البيداغوجية الصفية. وتتوسط العلاقة بين المتغيرين الكفايات التقنية للمشرفين وجاهزية البنية التحتية كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تحدد مدى نجاح عملية التحول الإشرافي. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والموجهين الفنيين والمعلمين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بمستوياته الوصفية والتحليلية والمناظرة، ويفترض وجود علاقة ارتباطية موجبة بين فاعلية الإشراف الإلكتروني (ES) والارتقاء بنواتج تعلم الطلاب. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى صياغة إطار تنظيمي مقترح يقوده مدير المدرسة بالتكامل مع قطاعات التوجيه الفني، بما يعزز مكانة مصر في مؤشرات الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

.1829 **العنوان:** "حوكمة الإدارة الدولية المقارنة للتقييم الرقمي والنزاهة الأكاديمية بمصر في ظل الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وأستراليا والولايات المتحدة"

الموضوع: يستهدف البحث تحليل استراتيجيات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) في تنظيم عمليات التقييم الإلكتروني (Electronic Assessment - EA) بالمدارس الثانوية المصرية، مع التركيز على ضمان النزاهة الأكاديمية (Academic Integrity - AI) في ظل تنامي استخدامات الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence - GenAI). تكمن مشكلة البحث في التحديات الأخلاقية والتقنية التي تواجه صدقية الاختبارات الرقمية، مما يتطلب موازنة إدارية مع خبرات كوريا الجنوبية وأستراليا والولايات المتحدة. ويتمثل المتغير المستقل في قوة السياسات القيادية المنظمة للتقييم، والتي تشمل أطر تصميم الاختبارات المؤمنة، ونظم المراقبة الذكية، وبروتوكولات حماية البيانات. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى موثوقية نتائج التقييم وانخفاض معدلات سوء الاستخدام التكنولوجي. ويعمل وعي المعلمين والطلاب بكيفية التفاعل مع الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) كمتغير وسيط (Mediating Variable - MV) يؤثر في درجة الامتثال للمعايير الأخلاقية والسياسات الإدارية. وتنحصر الحدود الموضوعية في المدارس الثانوية العامة والرسمية لغات في مصر، بمشاركة القيادات والمعلمين والطلاب في أقاليم جغرافية متنوعة. ويتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل الفروق في أطر الحوكمة الرقمية، ويفترض وجود علاقة عكسية بين صرامة السياسات القيادية ومعدلات الانتهاكات الأكاديمية. ومن المؤمل أن تسفر النتائج عن إطار استراتيجي مقترح لضمان جودة ونزاهة التقييم الإلكتروني (EA) بما يتوافق مع المعايير العالمية في الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

.1830 **العنوان:** "حوكمة إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسات التعليمية الوطنية في مصر: دراسة مقارنة مع الاتحاد الأوروبي والصين"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى جاهزية حوكمة التعليم في مصر لإدماج الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence AI) في السياسات التعليمية الوطنية، سواء في التخطيط أو التقييم أو الإرشاد المهني، عبر مقارنة الخبرة المصرية بإطارات الحوكمة في الاتحاد الأوروبي والصين. ويتمثل المتغير المستقل في وجود استراتيجية وطنية أو إطار تنظيمي واضح لاستخدام AI في التعليم، بما يشمل معايير الجودة، وحماية البيانات، وآليات الاعتماد، وإدارة المخاطر. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى توظيف هذه التقنيات في ممارسات النظام التعليمي وتحقيقها لقيمة مضافة، مثل تحسين التخطيط

وتقليل الفاقد ورفع جودة التقييم ودعم التوجيه المهني. ويُدرس مستوى الوعي الأخلاقي والقانوني لدى صانعي السياسات كمتغير وسيط يؤثر في التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق. وتنحصر الحدود الموضوعية في السياسات الوطنية للتعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات العليا والخبراء الرقميين ومطوري السياسات، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والاتحاد الأوروبي والصين. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات التنظيمية للتقنيات، ويفترض وجود علاقة دالة بين وضوح الإطار التنظيمي وارتفاع القيمة المضافة لاستخدام AI. ويتوقع أن يفضي إلى تقديم إطار حوكمة مصري متوازن يشجع الابتكار مع حماية القيم والحقوق.

ثانيًا: الحوكمة التعليمية والرؤية الاستراتيجية

.1831 **العنوان:** "**حوكمة الإدارة الدولية المقارنة لبرامج إعداد القيادات الرقمية في مصر: دراسة استشرافية في ضوء خبرات فنلندا وسنغافورة واليابان**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث صياغة رؤية مستقبلية لتطوير منظومة إعداد القيادات التربوية الرقمية (Digital Leadership - DL) في جمهورية مصر العربية، مستندًا إلى أحدث توجهات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM). تكمن مشكلة البحث في الفجوة بين برامج الإعداد القيادي التقليدية ومتطلبات الإدارة المدرسية الذكية، مما يستوجب تحليل النماذج العالمية المتقدمة في فنلندا وسنغافورة واليابان. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص برامج إعداد القيادات الحالية والمقترحة، بما تشمله من محتوى تكنولوجي متقدم، وأنماط تدريبية قائمة على المحاكاة، وشراكات أكاديمية دولية. أما المتغير التابع فهو مستوى الكفايات القيادية الرقمية (DL) لدى الخريجين، وقدرتهم على قيادة التحول الرقمي المؤسسي (Institutional Digital Transformation - IDT). وتتوسط العلاقة بين المتغيرين البيئة المؤسسية الداعمة بكليات التربية والوزارات المعنية كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في فاعلية مخرجات البرامج. وتنحصر الحدود الموضوعية في برامج إعداد القادة بالجامعات المصرية، وتشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والدارسين والخريجين. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) بمدخله الاستشرافي، ويفترض وجود ارتباط طردي بين جودة تصميم البرامج وارتفاع مستوى الكفايات القيادية الرقمية (DL). ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور وطني متكامل لإعداد جيل من القادة القادرين على تعزيز التنافسية الدولية للنظام التعليمي المصري في سياق عالمي متغير.

.1832 **العنوان:** "**الحوكمة الاستراتيجية للإصلاح التعليمي في مصر في ضوء رؤية 2030: دراسة مقارنة مع فنلندا وسنغافورة وكندا من منظور الإدارة الدولية المقارنة**"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل فاعلية الحوكمة الاستراتيجية (Strategic Governance - SG) لمنظومة الإصلاح التعليمي في مصر، ومقارنتها بالنماذج الدولية الرائدة في فنلندا وسنغافورة وكندا لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030. تتبلور مشكلة البحث في تحديات التنسيق التنفيذي وضمان استدامة الإصلاح، مما يتطلب تقويمًا للإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) للسياسات التعليمية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى نضج الحوكمة الاستراتيجية (SG) بما يتضمنه من وضوح الرؤية، وتكامل السياسات العابرة للقطاعات، وآليات الرقابة والتقويم. بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية برامج الإصلاح مقاسةً بتحسن نواتج التعلم وتحقيق العدالة التعليمية. وتعمل درجة الاتساق بين رؤية التعليم والرؤى الاقتصادية والوطنية كمتغير وسيط (Mediating Variable - MV) يفسر التباين بين التخطيط الاستراتيجي والواقع العملي. وتنحصر الحدود الموضوعية في سياسات التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتضم الحدود البشرية صانعي السياسات والخبراء التنفيذيين. ويتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method) مدعومًا بتحليل السياسات (Policy Analysis)، ويفترض وجود علاقة دالة بين نضج أطر

الحوكمة ونجاح جهود الإصلاح الوطني. ويتوقع أن تخلص الدراسة إلى اقتراح إطار حوكمة مصري مرن يربط بين الأهداف الاستراتيجية وآليات التنفيذ، بما يضمن ريادة الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في مصر واستدامة جودة مخرجاتها التعليمية.

1833. **العنوان:** "**الرؤية الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2040: دراسة استشرافية مقارنة مع كندا وكوريا الجنوبية وإستونيا في ضوء أطر الحوكمة التعليمية**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استشراف ملامح الرؤية الاستراتيجية (Strategic Vision - SV) للتعليم قبل الجامعي في مصر حتى عام 2040، من خلال تحليل نماذج الحوكمة التعليمية المستقبلية في كندا وكوريا الجنوبية وإستونيا، لتعزيز التموضع الدولي للنظام التعليمي المصري. تبرز مشكلة البحث في ضرورة الانتقال من التخطيط قصير المدى إلى الاستشراف الاستراتيجي لمواجهة التحولات الرقمية والديموغرافية المتسارعة، وفقًا لمنظور الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM). ويتمثل المتغير المستقل في خصائص الرؤية الاستراتيجية (SV) من حيث أفقها الزمني، واعتمادها على الأدلة، وقابليتها للتحول إلى خطط تشغيلية. أما المتغير التابع فهو مستوى جاهزية النظام التعليمي (System Readiness - SR) لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وتؤدي قوة مؤسسات التخطيط والاستشراف الوطنية دور المتغير الوسيط (Mediating Variable - MV) الذي يحدد دقة السيناريوهات المستقبلية وقدرتها على التكيف. وتنحصر الحدود الموضوعية في وثائق الرؤى الاستراتيجية والخطط القومية، وتشمل الحدود البشرية الخبراء والمسؤولين بقطاعات التخطيط في الدول محل المقارنة. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) مع توظيف تقنيات تحليل السيناريوهات (Scenario Analysis)، ويفترض وجود علاقة ارتباطية موجبة بين كفاءة مؤسسات الاستشراف وارتفاع جاهزية النظام التعليمي (SR). ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة بصياغة تصور مقارن لرؤية تعليمية مصرية تتسم بالاستباقية والمرونة، بما يتوافق مع المعايير العالمية في الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

1834. **العنوان:** "**حوكمة صناعة القرار التعليمي المركزي في مصر: دراسة تحليلية مقارنة مع البرازيل وألمانيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل آليات صناعة القرار التعليمي المركزي في مصر، في ضوء مقارنته بنموذج أكثر تشاركية في البرازيل ونموذج أكثر مؤسسية في ألمانيا، بما يعكس منظور الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في نمط حوكمة القرار من حيث درجة المركزية، وآليات التشاور، ومستوى الاعتماد على البيانات والأدلة، وطبيعة قنوات الاتصال بين المستويات القيادية والتنفيذية. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة القرارات التعليمية وفاعليتها وقدرتها على التحول إلى ممارسات قابلة للتطبيق داخل المدرسة دون تشوهات تنفيذية. ويتناول البحث دور اللجان الاستشارية ومراكز البحوث التربوية ومنظمات المجتمع المدني كمتغيرات وسيطة تؤثر في جودة القرار، من خلال تقديم الخبرة والتغذية الراجعة والرقابة المجتمعية. وتنحصر الحدود الموضوعية في السياسات الكبرى المتعلقة بالمناهج والتقويم والتمويل والهيكل المدرسي، وتشمل الحدود البشرية القيادات العليا والمتوسطة داخل الوزارة والهيئات التابعة لها، مع حدود مكانية على مستوى المقارنة بين مصر والبرازيل وألمانيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن والتحليل المؤسسي للسياسات، ويفترض وجود علاقة دالة بين تنوع قنوات التشاور وتحسن جودة القرار وفاعلية تطبيقه. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح نموذج مصري لصناعة القرار التعليمي يستند إلى الحوكمة الرشيدة والمشاركة المستنيرة والاعتماد على الأدلة.

1835. **العنوان:** "**مستوى الشفافية والمساءلة في حوكمة التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة مقارنة مع السويد وتشيلي**"

الموضوع: يتناول هذا البحث تقييم مستوى الشفافية والمساءلة في حوكمة التعليم قبل الجامعي في مصر، عبر مقارنتها بتجارب متقدمة في السويد وتشيلي اعتمدت على الإفصاح العام والتقويم القائم على النتائج. ويتمثل المتغير المستقل في درجة تفعيل آليات الشفافية التعليمية، مثل نشر نتائج المدارس، وإصدار التقارير الدورية، والإفصاح المالي، وإتاحة

معلومات الأداء للمجتمع. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى ثقة المجتمع في النظام التعليمي ودرجة المساءلة الفعلية للقيادات المدرسية والإدارية، وانعكاس ذلك على ضبط الأداء وتحسين الجودة. ويتناول البحث دور نظم المعلومات التعليمية وسياسات البيانات المفتوحة كمتغير وسيط يعزز الرقابة المجتمعية ويرفع كفاءة المتابعة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية ومسؤولي التقويم والجودة وأولياء الأمور، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والسويد وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل النظم، ويفترض وجود علاقة إيجابية بين مستوى الشفافية وارتفاع الثقة وتحسن المساءلة. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح إطار وطني مصري للشفافية والمساءلة يربط بين الإفصاح وتحسين الأداء المدرسي وترسيخ الحوكمة التعليمية السليمة.

1836. **العنوان:** "**الحوكمة التعليمية متعددة المستويات في مصر: تحليل لآليات التنسيق بين المستوى المركزي والمحلي في ضوء التجربتين الألمانية والإيطالية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الحوكمة التعليمية متعددة المستويات في مصر، من خلال دراسة توزيع الصلاحيات بين الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية، ومقارنتها بالنماذج اللامركزية في ألمانيا وإيطاليا. ويتمثل المتغير المستقل في وضوح توزيع الاختصاصات وفاعلية قنوات التنسيق الرأسي والأفقي بين المستويات المختلفة، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة تنفيذ السياسات على مستوى المدرسة وتقليل التعارض والازدواجية ورفع سرعة الاستجابة للاحتياجات المحلية. ويتناول البحث توافر نظم معلومات مشتركة وأدوات متابعة موحدة بين المستويات كمتغير وسيط يحدد كفاءة التنسيق ويحد من فجوات التنفيذ. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات على المستويات المركزي والمحلي ومديري المدارس، مع حدود مكانية في محافظات مصرية مختارة ومناطق تعليمية في ألمانيا وإيطاليا. ويعتمد البحث المنهج المقارن والتحليل التنظيمي، ويفترض وجود علاقة دالة بين وضوح الصلاحيات وارتفاع جودة التنفيذ وتقليل الازدواجية. ويتوقع أن يسهم في تقديم نموذج مقترح لحوكمة متعددة المستويات يوازن بين السيطرة المركزية ومرونة الاستجابة المحلية.

1837. **العنوان:** "**التنسيق البيني بين الوزارات في حوكمة إصلاح التعليم في مصر: دراسة مقارنة مع سنغافورة والنرويج**"

الموضوع: يستقصي هذا البحث دور التنسيق البيني بين الوزارات في حوكمة إصلاح التعليم في مصر، من خلال تحليل آليات التعاون بين وزارات التعليم والمالية والصحة والعمل، مقارنة بالنماذج التعاونية في سنغافورة والنرويج. ويتمثل المتغير المستقل في درجة تكامل السياسات العابرة للقطاعات، مثل التكامل بين التعليم والحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتحول الرقمي. بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية الإصلاحات التعليمية في تحقيق أهدافها، مثل خفض التسرب، وتحسين مهارات الخريجين، وزيادة كفاءة توجيه الموارد. ويتناول البحث وجود أطر تشريعية وآليات تنسيقية رسمية كمتغير وسيط، مثل اللجان المشتركة ووحدات السياسات وآليات التمويل التشاركي. وتنحصر الحدود الموضوعية في البرامج الإصلاحية الكبرى للتعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات الحكومية والسياسيين والخبراء الفنيين، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وسنغافورة والنرويج. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات العامة، ويفترض وجود علاقة إيجابية بين مستوى التنسيق البيني وارتفاع فاعلية الإصلاحات. ويتوقع أن يفضي إلى تطوير إطار حوكمة بينية مصري يقلل التجزئة ويرفع كفاءة استخدام الموارد في التعليم.

1838. **العنوان:** "**حوكمة الإدارة الدولية المقارنة لمشاركة أصحاب المصلحة في التعليم قبل الجامعي بمصر في ضوء خبرات فنلندا واليابان وأستراليا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management - ICM) المتعلقة بتفعيل مشاركة أصحاب المصلحة (Stakeholder Engagement - SE) في حوكمة التعليم قبل الجامعي

بجمهورية مصر العربية، وذلك لتعزيز جودة القرار التربوي. تكمن مشكلة البحث في مركزية اتخاذ القرار وحاجة الإدارة المدرسية والمحلية إلى نماذج تشاركية أكثر مرونة، مما استوجب موازنة الواقع المصري بالنماذج المتقدمة في فنلندا واليابان وأستراليا التي تمنح أدوارًا محورية للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى مشاركة أصحاب المصلحة (SE) ضمن المجالس المدرسية واللجان الاستشارية وجلسات صنع القرار المحلي. بينما يتبلور المتغير التابع في جودة السياسات التعليمية (Educational Policy Quality - EPQ) مقاسةً بمعدلات قبولها المجتمعي ودرجة الالتزام بتنفيذها في البيئة المدرسية. وتعمل الثقافة التنظيمية (Organizational Culture - OC) ومدى انفتاح القيادة على التعددية كمتغيرات وسيطة (Mediating Variables - MV) تؤثر في اتساع نطاق المشاركة أو انحسارها. وتنحصر الحدود الموضوعية في أطر الحوكمة المدرسية والمحلية بجمهورية مصر العربية، وتضم الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور وممثلي الاتحادات الطلابية. ويعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لرصد الفروق التنظيمية والسياقية بين الدول محل الدراسة، ويفترض وجود علاقة ارتباطية موجبة بين اتساع قاعدة المشاركة وارتفاع جودة السياسات وقبولها. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج إداري مقترح لحوكمة تشاركية تدعم استراتيجيات الإصلاح التعليمي في مصر، بما يتماشى مع المعايير الدولية في الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

1839. **العنوان:** "**حوكمة البيانات التعليمية المفتوحة في مصر وأثرها في صنع القرار التربوي: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وألمانيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة واقع حوكمة البيانات التعليمية المفتوحة في مصر ومدى إتاحتها للباحثين والجمهور ومتخذي القرار، مقارنة بالتجارب المتقدمة في الولايات المتحدة وألمانيا. ويتمثل المتغير المستقل في نضج سياسة البيانات المفتوحة من حيث التوافر والدقة والتحديث وسهولة الوصول ومعايير الجودة. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة التخطيط التعليمي وصنع القرار المبني على الأدلة ورفع كفاءة تخصيص الموارد وتحسين المتابعة. ويتناول البحث الإطار التشريعي لحماية الخصوصية والقدرات التقنية للمؤسسات التعليمية كمتغير وسيط يوازن بين الانفتاح وحماية الحقوق. وتنحصر الحدود الموضوعية في قواعد البيانات الوطنية ومنصات المعلومات التعليمية في مصر، وتشمل الحدود البشرية خبراء التخطيط وصانعي السياسات والباحثين، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والولايات المتحدة وألمانيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات الرقمية، ويفترض وجود علاقة إيجابية بين نضج البيانات المفتوحة وتحسن جودة صنع القرار. ويتوقع أن يفضي إلى تقديم تصور لمنصة بيانات تعليمية مصرية مفتوحة تدعم الشفافية وتزيد من كفاءة الحوكمة التعليمية.

1840. **العنوان:** "**حوكمة تطوير المناهج الدراسية في مصر في ضوء إطار السياسات المستقبلية لـ *OECD*: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وهولندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل حوكمة عملية تطوير المناهج الدراسية في مصر في ضوء أطر السياسات المستقبلية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD))، مع مقارنتها بخبرات كوريا الجنوبية وهولندا. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج حوكمة تطوير المناهج من حيث تركيبة اللجان، ومشاركة المعلمين، ودرجة الاستناد إلى الأبحاث، وآليات التجريب والتقويم قبل التعميم. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة عملية التحديث وانعكاسها على نواتج التعلم والكفاءات الحياتية ومهارات المستقبل لدى المتعلمين. ويتناول البحث درجة التوازن بين المركزية في وضع الإطار العام والمرونة المحلية في التنفيذ كمتغير وسيط يؤثر في اتساق التطبيق وعدالة الفرص. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي العام في مصر، وتشمل الحدود البشرية خبراء المناهج ومطوريها والمعلمين، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وهولندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات التعليمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين حوكمة التطوير القائمة على المشاركة والاستناد للبحث

وبين تحسن جودة التحديث ونتائجه. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح نموذج حوكمة مصري لتطوير المناهج يقوم على الاستشراف والمشاركة والابتكار.

1841. **العنوان:** "حوكمة منظومة التقويم والامتحانات في التعليم قبل الجامعي المصري: دراسة مقارنة مع فرنسا وتشيلي"

الموضوع: يتناول هذا البحث حوكمة منظومة التقويم والامتحانات في التعليم قبل الجامعي في مصر، ولا سيما في المرحلة الثانوية، عبر مقارنتها بالنموذجين الفرنسي والتشيلي اللذين شهدا إصلاحات مؤسسية في نظم التقييم. ويتمثل المتغير المستقل في نمط حوكمة التقويم من حيث مركزية الامتحانات، وتنوع أدوات القياس، ودرجة الاعتماد على تقييم المهارات والكفاءات، وآليات ضمان العدالة وتكافؤ الفرص. بينما يتمثل المتغير التابع في مصداقية نتائج التقييم وعدالته وأثره في فرص الطلاب التعليمية والانتقال بين المسارات. ويتناول البحث دور الهيئات المستقلة أو شبه المستقلة المسؤولة عن الامتحانات كمتغير وسيط يحد من التسييس ويرفع المهنية ويعزز الثقة المجتمعية. وتنحصر الحدود الموضوعية في امتحانات الشهادات العامة ونظم التقويم المرتبطة بها في مصر، وتشمل الحدود البشرية واضعي الاختبارات والقيادات والمعلمين، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وفرنسا وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل النظم، ويفترض وجود علاقة إيجابية بين استقلالية الحوكمة وارتفاع مصداقية التقييم وعدالته. ويتوقع أن يفضي إلى تقديم نموذج حوكمة مقترح للتقويم في مصر يدعم التحول نحو تقييم عادل قائم على الكفاءات.

1842. **العنوان:** "حوكمة التعليم في المناطق الهشة والحدودية في مصر: دراسة مقارنة مع المغرب وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل خصائص حوكمة التعليم في المناطق الهشة والحدودية في جمهورية مصر العربية، مثل المناطق الصحراوية والساحلية والقرى الأشد فقرًا، عبر مقارنتها بتجارب المغرب وجنوب أفريقيا في إدارة التعليم داخل بيئات مشابهة تتسم بتباعد الخدمات وضعف الموارد. ويتمثل المتغير المستقل في نمط الحوكمة المحلية من حيث درجة المرونة في اتخاذ القرار، ومشاركة المجتمع المحلي، وفاعلية استهداف الدعم، وآليات المتابعة الميدانية. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة الخدمات التعليمية واستمراريتها ومؤشرات الإنصاف، مثل انتظام الدراسة، وتوافر المعلمين، وتحسن فرص الوصول للتعليم الجيد. ويتناول البحث مستوى توزيع الموارد المالية والبشرية بين المناطق الهشة والمراكز الحضرية كمتغير وسيط يفسر الفجوات في الجودة والاستمرارية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي بالمناطق الهشة والحدودية، وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية المحلية والمعلمين وأولياء الأمور، مع حدود مكانية في محافظات حدودية ومناطق ريفية مهمشة داخل مصر، ومجالات مقارنة في المغرب وجنوب أفريقيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات المحلية، ويفترض وجود علاقة دالة بين مرونة الحوكمة المحلية وعدالة توزيع الموارد وبين تحسن جودة الخدمة واستمراريتها. ويتوقع أن تفضي النتائج إلى اقتراح إطار حوكمة مصري خاص بالمناطق الهشة يضمن تحقيق العدالة التربوية وتقليل الفجوات الإقليمية.

1843. **العنوان:** "حوكمة سياسات العدالة والإنصاف في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع الدنمارك وتشيلي"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل حوكمة سياسات العدالة والإنصاف في التعليم المصري، من حيث آليات استهداف الفئات الأكثر احتياجًا وتوزيع الفرص التعليمية، عبر مقارنة الخبرة المصرية بتجربة الدنمارك في دولة الرفاه الاجتماعي وتشيلي التي طورت سياسات لتقليل عدم المساواة التعليمية. ويتمثل المتغير المستقل في نضج سياسات الإنصاف، مثل الدعم المالي، وبرامج التعويض، وتخصيص الموارد وفق الاحتياج، وتوجيه التدخلات للمناطق والفئات الأقل حظًا. بينما يتمثل المتغير التابع في تقليص الفجوات في نواتج التعلم وفي الوصول إلى التعليم الجيد بين الفئات والمناطق، وما يرتبط بذلك من تحسن العدالة التعليمية. ويتناول البحث دور نظم المعلومات والبيانات التعليمية في تتبع الفوارق وتوجيه الموارد كمتغير وسيط يرفع كفاءة الاستهداف ويحد من الهدر. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر،

وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات والخبراء ومسؤولي التمويل والتخطيط، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والدنمارك وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات العامة، ويفترض وجود علاقة دالة بين نضج سياسات الإنصاف المدعومة بالبيانات وبين تضييق الفجوات التعليمية. ويتوقع أن تفضي النتائج إلى صياغة إطار حوكمة مصري يرسّخ العدالة التعليمية كهدف محوري في الاستراتيجيات الوطنية.

1844. **العنوان:** **"حوكمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم قبل الجامعي المصري: دراسة مقارنة مع الهند والإمارات العربية المتحدة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة الأطر الحاكمة للشراكات التعليمية بين القطاع العام والخاص في التعليم قبل الجامعي المصري، من حيث آليات الترخيص والرقابة وتوزيع الأدوار، عبر مقارنتها بالتجارب في الهند والإمارات العربية المتحدة. ويتمثل المتغير المستقل في قوة ووضوح إطار حوكمة الشراكة، بما يشمل قواعد التعاقد، ومؤشرات الأداء، وآليات المتابعة، وحماية المصلحة العامة وحقوق المتعلمين. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة الخدمات التعليمية المقدمة في مشروعات الشراكة ومدى تحقيقها لأهداف الإنصاف والكفاءة وتقليل التفاوت في فرص التعلم. ويتناول البحث دور الهيئات التنظيمية المستقلة أو شبه المستقلة في مراقبة الشراكات كمتغير وسيط يحدد مستوى الانضباط والشفافية ويقلل تعارض المصالح. وتنحصر الحدود الموضوعية في المشروعات المدرسية الممولة أو المُدارة بالشراكة داخل مصر، وتشمل الحدود البشرية المسؤولين الحكوميين والمستثمرين ومديري المدارس وأطراف التعاقد، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والهند والإمارات. ويعتمد البحث المنهج المقارن والتحليل المؤسسي للعقود والسياسات، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة الحوكمة وتحسن جودة الخدمات وحماية العدالة التعليمية. ويتوقع أن تفضي النتائج إلى تقديم نموذج مصري لحوكمة الشراكات يعظم العائد التعليمي ويحمي الطلبة والأسر ضمن السياق المصري.

1845. **العنوان:** **"حوكمة التعليم غير النظامي ومراكز التعليم المجتمعي في مصر: دراسة مقارنة مع بنغلاديش والمغرب"**

الموضوع: يتناول هذا البحث حوكمة نظم التعليم غير النظامي ومراكز التعليم المجتمعي في مصر التي تستهدف الأطفال خارج المدرسة، عبر مقارنتها بتجارب بنغلاديش والمغرب التي طورت نماذج قوية للفرص الثانية وإعادة الدمج. ويتمثل المتغير المستقل في نمط الحوكمة من حيث درجة الاعتراف الرسمي، والتمويل، والرقابة، ومعايير الجودة، وآليات الربط بالتعليم النظامي. بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة مراكز التعليم المجتمعي على إعادة دمج المتسربين وخفض معدلات الأمية وتحسين مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى المستفيدين. ويتناول البحث طبيعة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية كمتغير وسيط يؤثر في الاستدامة وجودة التنفيذ وتوسيع نطاق الخدمة. وتنحصر الحدود الموضوعية في برامج التعليم المجتمعي والفرص الثانية في مصر، وتشمل الحدود البشرية مديري المراكز والمعلمين والمتعلمين وأطراف الدعم المجتمعي، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وبنغلاديش والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل البرامج، ويفترض وجود علاقة دالة بين وضوح الحوكمة واستدامة التمويل وبين ارتفاع معدلات إعادة الدمج وخفض الأمية. ويتوقع أن تفضي النتائج إلى اقتراح إطار حوكمة يدمج التعليم غير النظامي بصورة أكثر تنظيمًا ضمن المنظومة التعليمية المصرية.

1846. **العنوان:** **"حوكمة التعليم الخاص في مصر بين الضبط والمرونة: دراسة مقارنة مع تركيا والأردن"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة حوكمة التعليم الخاص في مصر من حيث تنظيم الرسوم وضبط الجودة وحماية حق الطلاب، عبر مقارنتها بتجارب تركيا والأردن ذات السياقات الثقافية والاجتماعية القريبة. ويتمثل المتغير المستقل في صرامة ووضوح القواعد التنظيمية للتعليم الخاص، مثل قواعد الترخيص، وضوابط الرسوم، ومعايير الجودة، وآليات الشكاوى والرقابة. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الجودة والعدالة في قطاع التعليم الخاص ومدى التزامه بالمعايير

الوطنية، وانعكاس ذلك على رضا أولياء الأمور وحماية حقوق المتعلمين. ويتناول البحث طبيعة العلاقة بين الجهات التنظيمية وأصحاب المدارس الخاصة كمتغير وسيط يؤثر في مستوى الامتثال ويحدد التوازن بين الضبط والتحفيز. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الخاص العربية واللغات والدولية داخل مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات والمسؤولين وأولياء الأمور، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وتركيا والأردن. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات التنظيمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين وضوح القواعد والرقابة الرشيدة وبين تحسن الجودة والالتزام. ويتوقع أن يفضي إلى تصور لسياسة حوكمة تحقق توازنًا بين تشجيع الاستثمار التعليمي وحماية المصلحة العامة في مصر.

1847. **العنوان:** "**حوكمة التعليم في حالات الطوارئ والأزمات في مصر: دراسة مقارنة مع لبنان والأردن**"

الموضوع: يتناول هذا البحث حوكمة التعليم في جمهورية مصر العربية خلال حالات الطوارئ والأزمات، مثل الجوائح والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، عبر مقارنتها بتجارب لبنان والأردن التي واجهت أزمات ممتدة أثّرت بعمق في التعليم. ويتمثل المتغير المستقل في وجود إطار وطني لحوكمة التعليم في الأزمات، بما يشمل خطط الاستعداد، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وآليات تمويل مرنة، ومسارات بديلة لاستمرارية التعلم. بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة النظام التعليمي على الاستمرار وتقليل الفاقد التعليمي وتقليص الانقطاع عن الدراسة خلال الأزمات. ويتناول البحث مستوى الجاهزية الرقمية والبنية التحتية للتعلم عن بُعد كمتغير وسيط يفسر نجاح الاستجابة أو تعثرها. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات المركزية والمحلية ومديري المدارس، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر ولبنان والأردن. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل إدارة الأزمات، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة إطار الحوكمة وارتفاع الجاهزية الرقمية وبين انخفاض الفاقد التعليمي. ويتوقع أن تفضي النتائج إلى صياغة إطار حوكمة أزمات تعليمية مصري يضمن مرونة واستدامة التعلم في الظروف الاستثنائية.

1848. **العنوان:** "**حوكمة سياسات إعداد المعلم في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية: دراسة مقارنة مع فنلندا وأستراليا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل حوكمة سياسات إعداد المعلم في مصر من حيث معايير القبول، والمحتوى الأكاديمي والمهني، وعلاقة الإعداد بسوق العمل، عبر مقارنتها بتجارب فنلندا وأستراليا. ويتمثل المتغير المستقل في نمط حوكمة إعداد المعلم من حيث موقع القرار، وجودة الاعتماد، ومستوى الشراكة بين الجامعة والمدرسة، وتكامل مسارات الإعداد قبل الخدمة. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة خريجي كليات التربية واستعدادهم لمتطلبات التدريس الحديثة، بما يشمل الكفايات المهنية والقدرة على إدارة التعلم والتقويم. ويتناول البحث نظم الاعتماد وضمان الجودة على مستوى البرامج كمتغير وسيط يؤثر في توحيد المعايير وتحسين المخرجات. وتنحصر الحدود الموضوعية في برامج إعداد المعلم للتعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب المعلمين والخريجين، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وفنلندا وأستراليا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل نظم الإعداد والاعتماد، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة الحوكمة والاعتماد وبين تحسن جودة الخريجين. ويتوقع أن يفضي إلى تقديم إطار حوكمة يعيد بناء منظومة إعداد المعلم في مصر بما يتوافق مع المعايير الدولية ومتطلبات الواقع الوطني.

1849. **العنوان:** "**حوكمة سياسات اللامركزية التعليمية في مصر: دراسة مقارنة مع إندونيسيا والمغرب**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تتبع تطور سياسات اللامركزية التعليمية في مصر وتحليل حوكمتها من حيث نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى المستويات المحلية، عبر مقارنتها بتجارب إندونيسيا والمغرب. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اللامركزية الفعلية في التمويل والموارد البشرية والتخطيط المدرسي وإدارة الدعم الفني، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المدارس والإدارات المحلية على الاستجابة لاحتياجات المجتمع وتحسين الأداء ورفع كفاءة التنفيذ. ويتناول البحث قدرات الكوادر المحلية وأطر المساءلة كمتغير وسيط يحدد مدى فعالية نقل الصلاحيات ويمنع الانفلات الإداري. وتنحصر

الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات المحلية ومديري المدارس ووحدات التخطيط والمتابعة، مع حدود مكانية في محافظات تمثل مستويات متنوعة من اللامركزية، ومجالات مقارنة في إندونيسيا والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة متعددة المستويات، ويفترض وجود علاقة دالة بين اللامركزية المدعومة بالقدرات والمساءلة وبين تحسن الاستجابة والأداء. ويتوقع أن يفضي إلى تصور لحوكمة لامركزية تدريجية متوازنة في مصر تحقق الكفاءة دون الإخلال بالعدالة.

.1850 **العنوان:** "**حوكمة التعاون الدولي في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع فيتنام والأردن**"

الموضوع: يتناول هذا البحث حوكمة برامج ومشروعات التعاون الدولي في التعليم المصري، بما يشمل المنح والمساعدات الفنية والشراكات مع المنظمات الدولية، عبر مقارنتها بتجارب فيتنام والأردن. ويتمثل المتغير المستقل في وجود إطار حوكمة واضح للتعاون الدولي من حيث التنسيق، وتحديد الأولويات الوطنية، وآليات المتابعة والتقييم، وإدارة المعرفة الناتجة عن المشروعات. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى اتساق المشروعات مع احتياجات النظام التعليمي المصري واستدامة أثرها بعد انتهاء التمويل الخارجي، ومدى قدرتها على بناء قدرات وطنية طويلة المدى. ويتناول البحث قدرات الوحدات المعنية بالتعاون الدولي داخل الوزارة كمتغير وسيط يؤثر في جودة التفاوض والتنفيذ والمتابعة. وتنحصر الحدود الموضوعية في مشروعات التعاون المرتبطة بالتعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات والخبراء وممثلي الشركاء الدوليين، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وفيتنام والأردن. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل المشروعات، ويفترض وجود علاقة دالة بين وضوح الحوكمة وارتفاع الاستدامة والاتساق مع الاحتياجات. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح إطار حوكمة يعظم العائد التنموي للتعاون الدولي في التعليم المصري.

.1851 **العنوان:** "**حوكمة سياسات الموارد البشرية التعليمية في مصر في ضوء توجهات الإدارة الدولية المقارنة: دراسة تحليلية لخبرات سنغافورة وتشيلي وفنلندا**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد الفجوات الإدارية والتنظيمية التي تعتري منظومة إدارة المعلمين في مصر، مما يستوجب تحليلها وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICM (International Comparative Management لرفع كفاءة المنظومة التعليمية. يتمثل المتغير المستقل في آليات حوكمة سياسات المعلم والتي تضم محاور الاستقطاب، والتنمية المهنية، ونظم الحوافز والترقيات، بينما يبرز المتغير التابع في مستوى جودة أداء الهيئة التدريسية واستقرارها الوظيفي ودافعيتها المهنية. ويدخل دور هيئات ضمان الجودة والاعتماد (QAA (Quality Assurance and Accreditation كمتغير وسيط لضمان المواءمة بين السياسات الموضوعة وآليات التنفيذ الفعلي في الميدان التعليمي. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على تحليل سياسات الموارد البشرية وفقًا للمعايير العالمية، وتشمل الحدود البشرية القادة التربويين وصناع القرار ومسؤولي الإدارة الاستراتيجية بوزارة التربية والتعليم، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وكل من سنغافورة وتشيلي وفنلندا. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method كأداة رئيسية لتحليل النظم الإدارية المختلفة وتحديد القوى والعوامل المؤثرة في صياغة تلك السياسات دوليًا. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نضج أطر الحوكمة الإدارية وبين تحسن التنافسية الدولية لنظام التعليم المصري واستدامة جودة مخرجاته البشرية. كما تهدف الدراسة إلى بناء نموذج إداري مقترح يتسق مع متطلبات الإدارة الدولية (IM) ويسهم في تقليص الفجوة بين الواقع المحلي والتوجهات العالمية الحديثة في إدارة الأصول البشرية. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تحديد استراتيجيات مبتكرة لربط الحوافز بالأداء الفعلي، وتعزيز مسارات النمو المهني بناءً على الجدارة، وتطوير آليات تعيين تتسم بالشفافية والعدالة التنظيمية. وبناءً على ذلك، سيقدم البحث توصيات إجرائية لصانع القرار في مصر حول كيفية الاستفادة من تجربة الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في خلق بيئة عمل تعليمية جاذبة ومستقرة، بما ينعكس إيجابًا على نواتج التعلم القومية. كما سيتم استعراض أهمية التحول نحو لامركزية الإدارة التعليمية في دول المقارنة وكيفية

تكييفها داخل السياق المصري لتعزيز مرونة السياسات البشرية. وسينتهي البحث بوضع خارطة طريق لتطوير منظومة الرقابة الإدارية على أداء المعلمين بما يضمن تحقيق أقصى استفادة من الموارد البشرية المتاحة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

.1852 **العنوان:** "**حوكمة استقلالية المدارس في مصر في إطار الرؤية الاستراتيجية الوطنية: دراسة مقارنة مع إنجلترا ونيوزيلندا**"

الموضوع: يدرس هذا البحث حوكمة منح المدارس في مصر قدرًا من الاستقلالية الإدارية والمالية والتربوية، وتأثير ذلك في جودة العملية التعليمية، مقارنة بنموذجي إنجلترا ونيوزيلندا اللذين توسعا في مفهوم المدرسة ذاتية الإدارة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الاستقلالية الممنوحة للمدرسة في التوظيف وإدارة الميزانية وإدارة المنهج المدرسي داخل إطار وطني ملزم، بينما يتمثل المتغير التابع في أداء المدرسة من حيث نواتج التعلم وكفاءة استخدام الموارد وجودة الخدمات التعليمية. ويتناول البحث نظام المساءلة والرقابة الخارجية كمتغير وسيط يضبط العلاقة بين الاستقلالية والأداء، من خلال مؤشرات التفتيش المدرسي، وآليات الاعتماد، والتقويم الدوري. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس وأعضاء مجالس الأمناء ومسؤولين في الإدارات التعليمية، مع حدود مكانية في محافظات مصرية مختارة، ومجالات مقارنة في إنجلترا ونيوزيلندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن والتحليل التنظيمي للحوكمة المدرسية، ويفترض وجود علاقة دالة بين توسيع الاستقلالية المشروطة وارتفاع الأداء بشرط فعالية المساءلة. ويتوقع أن تفضي النتائج إلى اقتراح إطار حوكمة لاستقلالية المدارس في مصر يوازن بين المرونة المدرسية وضمان الجودة والعدالة والمساءلة.

.1853 **العنوان:** "**حوكمة نماذج التمويل القائم على الأداء في المؤسسات التعليمية المصرية وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة: دراسة تحليلية لتجارب تشيلي وكوريا الجنوبية وإستونيا**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في قصور الآليات الحالية لتمويل التعليم في مصر عن تحفيز التنافسية المؤسسية، مما يستوجب دراسة جدوى تطبيق التمويل القائم على الأداء (PBF (Performance-Based Funding كمدخل إداري حديث. يتمثل المتغير المستقل في تصميم نموذج التمويل المقترح، والذي يتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance (KPIs (Indicators، ومستويات الحوافز المالية، وضوابط الرقابة الإدارية، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة المخرجات التعليمية وتعزيز الإنصاف التنظيمي داخل المدارس. ويبرز نظام المعلومات الإدارية Management Information (MIS (System كمتغير وسيط يضمن موثوقية البيانات ودقة تقارير الأداء التي يبنى عليها توزيع الموارد. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة أطر تمويل التعليم قبل الجامعي في ضوء معايير الإدارة الدولية (IM)، وتشمل الحدود البشرية مخططي السياسات المالية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ومديري المدارس، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وتشيلي وكوريا الجنوبية وإستونيا. يستخدم الباحث المنهج المقارن (CM (Comparative Method لتحليل الفلسفات التمويلية في دول الخبرة وكيفية مواءمتها مع السياق المصري. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جودة معايير الحوكمة التمويلية وبين تحسن مستويات التحصيل الدراسي وكفاءة الإنفاق العام. ويتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة إطار تنظيمي يحقق التوازن بين تحفيز التميز وحماية المؤسسات التعليمية الأقل مواردًا، بما يضمن استدامة التطوير المؤسسي. كما سيبرز البحث ضرورة تطوير القدرات الإدارية للقيادات المدرسية في التعامل مع نماذج التمويل المرتبطة بالنتائج، مع تقديم توصيات حول آليات التدقيق والشفافية لمنع التلاعب بالمؤشرات الإدارية. ومن أهم النتائج المتوقعة هو تقديم مقترح لسياسة تمويلية مرنة تسهم في تقليص الفجوة بين الإنفاق التعليمي ونواتج التعلم الفعلية في مصر، تماشيًا مع التوجهات العالمية في الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

1854. **العنوان:** "حوكمة منظومة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر في ضوء اتجاهات الإدارة الدولية المقارنة: دراسة مقارنة لخبرات السويد وكوريا الجنوبية وألمانيا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في تشتت مرجعيات الإشراف والحوكمة على قطاع الطفولة المبكرة في مصر، مما يؤثر سلبًا على جودة الخدمة المقدمة وتنافسيتها الدولية، وهو ما يتطلب معالجة من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICM International Comparative Management). يتمثل المتغير المستقل في هيكل حوكمة الطفولة المبكرة والذي يشمل تكامل الأدوار المؤسسية، ومعايير الاعتماد الإداري، ونظم المتابعة والتقويم، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة البيئة التعليمية وارتفاع معدلات الالتحاق والنمو المتكامل للطفل. وتؤدي الشراكة بين القطاع العام والخاص -Public Private Partnership (PPP) دور المتغير الوسيط الذي يسهم في توسيع نطاق الإتاحة وضمان استدامة الموارد المالية والفنية. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة النماذج الإدارية المنظمة لمرحلة ما قبل المدرسة، وتشمل الحدود البشرية القائمين على إدارة دور الحضانات ورياض الأطفال وصناع القرار بالوزارات المعنية، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والسويد وكوريا الجنوبية وألمانيا. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) لرصد وتحليل التباين في استراتيجيات الإدارة والرقابة بين النظم المركزية واللامركزية في دول المقارنة. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين كفاءة التنسيق المؤسسي في ظل حوكمة واضحة وبين تحسن جودة مخرجات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE). ويتوقع أن يسفر البحث عن تقديم إطار حوكمة مقترح يوحد جهود الإشراف والرقابة، ويعزز من معايير المهنية في إدارة مراكز الطفولة. كما سيوضح البحث كيفية بناء نظام وطني موحد للاعتماد يتماشى مع المعايير الدولية المعاصرة، مع التركيز على دور الإدارة الدولية (IM) في تكييف النماذج الناجحة لتناسب البيئة الثقافية المصرية، مما يسهم في تحقيق ريادة إقليمية لمصر في هذا القطاع الحيوي.

1855. **العنوان:** "حوكمة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر في ضوء الاستراتيجيات الوطنية للتنمية: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يدرس هذا البحث حوكمة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر من حيث توزيع الأدوار بين الوزارات والهيئات والسياسات المنظمة للشراكات مع أصحاب الأعمال، عبر مقارنتها بتجارب ألمانيا وكوريا الجنوبية. ويتمثل المتغير المستقل في قوة وتماسك إطار الحوكمة للتعليم الفني، مثل وجود مجالس مهارات، ومعايير مهنية وطنية، ومسارات انتقال مرنة، ونظم اعتماد للبرامج والمراكز. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى قدرة القطاع على تلبية احتياجات سوق العمل وتحسين صورة التعليم الفني اجتماعيًا ورفع معدلات التوظيف والالتحاق. ويتناول البحث مستوى مشاركة القطاع الخاص في تصميم البرامج وتنفيذها كمتغير وسيط يؤثر في مواءمة المخرجات مع احتياجات الاقتصاد الحقيقي. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس ومراكز التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات والمسؤولين وممثلي الصناعات والمعلمين، مع حدود مكانية في أقاليم تعليمية مختارة، ومجالات مقارنة في ألمانيا وكوريا الجنوبية. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة القطاعية، ويفترض وجود علاقة دالة بين تماسك الحوكمة وفاعلية الشراكات وبين تحسن المواءمة والتوظيف. ويتوقع أن يفضي إلى بلورة إطار حوكمة للتعليم الفني يدعم أجندة مصر للتنمية الصناعية والاقتصاد الرقمي.

1856. **العنوان:** "حوكمة إدماج الطلاب اللاجئين والوافدين في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع الأردن وتركيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة حوكمة سياسات إدماج الطلاب اللاجئين والوافدين في المدارس المصرية من حيث القبول والدعم اللغوي والنفسي والتمويل، عبر مقارنة الخبرة المصرية بخبرات الأردن وتركيا. ويتمثل المتغير المستقل في وضوح وشمول سياسات الإدماج، مثل الإجراءات الموحدة للقبول، وبرامج الدعم المستهدف، وإتاحة خدمات الدعم

النفسي والاجتماعي، وتنظيم التمويل والشراكات. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى اندماج هؤلاء الطلاب واستمرارهم في التعليم وتحقيقهم لنتائج تعليمية مقبولة، بما يشمل الانتظام، وخفض التسرب، وتحسن التكيف المدرسي. ويتناول البحث مستوى التعاون بين وزارة التعليم والجهات الدولية المعنية كمتغير وسيط يؤثر في الاستدامة التمويلية وجودة برامج الدعم والتوسع الجغرافي. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي داخل مناطق مصرية تستقبل أعدادًا من اللاجئين والوافدين، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين وأسر الطلاب ومقدمي الدعم، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والأردن وتركيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات الحقوقية التعليمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين شمول السياسات وتماسك الشراكات وبين ارتفاع الاندماج والاستمرار. ويتوقع أن يفضي إلى إطار حوكمة مصري يضمن إدماجًا عادلًا وإنسانيًا يحترم حقوق جميع الأطفال في التعليم.

1857. **العنوان:** "**حوكمة المنصات الوطنية للتعليم الرقمي في مصر: دراسة مقارنة مع البرتغال والصين**"

الموضوع: يتناول هذا البحث حوكمة تصميم وإدارة وتشغيل المنصات الوطنية للتعليم الرقمي في مصر، مثل المنصات الرسمية للتعلم عن بُعد، عبر مقارنتها بالتجارب في البرتغال والصين. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج حوكمة المنصة من حيث الجهة المسؤولة، وآليات اتخاذ القرار، ومستوى إشراك المعلمين والطلاب في التطوير، ومعايير الجودة للمحتوى والخدمات. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الاستخدام الفعلي وجودة المحتوى ورضا المستفيدين، إضافة إلى أثر المنصة في دعم التعلم وتقليل الفاقد وتحسين الاستمرارية. ويحلل البحث نمط التمويل واستدامته والعلاقة مع مزودي التكنولوجيا كمتغير وسيط يحدد القدرة على التطوير المستمر وضمان الأمن والخصوصية. وتنحصر الحدود الموضوعية في المنصات الموجهة للتعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية فرق التطوير والقيادات والمعلمين والطلاب، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والبرتغال والصين. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة الرقمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين رشادة الحوكمة واستدامة التمويل وبين ارتفاع الاستخدام وتحسن الرضا والجودة. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح إطار حوكمة للمنصات الوطنية يدعم جودة واستدامة التحول الرقمي في مصر.

1858. **العنوان:** "**الحوكمة الاستشرافية للتعليم في مصر: توظيف منهجيات استشراف المستقبل في صناعة الرؤية التعليمية: دراسة مقارنة مع الإمارات وفنلندا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث مفهوم الحوكمة الاستشرافية للتعليم في مصر بوصفه قدرة النظام على توظيف أدوات استشراف المستقبل في بناء الرؤى والسياسات التعليمية، عبر مقارنة الخبرة المصرية بتجارب الإمارات وفنلندا. ويتمثل المتغير المستقل في مدى إدماج منهجيات الاستشراف، مثل السيناريوهات ورصد الاتجاهات والنمذجة، داخل عمليات التخطيط التعليمي وصنع السياسة. بينما يتمثل المتغير التابع في مرونة السياسات وقدرتها على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتحول التخطيط من الاستجابة للأزمات إلى صناعة خيارات مستقبلية. ويُحلَّل وجود وحدات أو مراكز متخصصة في استشراف المستقبل داخل مؤسسات التعليم كمتغير وسيط يفسر استدامة الاستشراف وجودة توظيفه. وتنحصر الحدود الموضوعية في التخطيط الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات وخبراء التخطيط والاستشراف، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والإمارات وفنلندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل أدوات الاستشراف، ويفترض وجود علاقة دالة بين مؤسسية الاستشراف وارتفاع مرونة السياسات. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح إطار حوكمة استشرافية يساعد مصر على الانتقال من إدارة الأزمات إلى قيادة المستقبل التعليمي.

1859. **العنوان:** "**حوكمة نظم المتابعة والتقييم في التعليم قبل الجامعي المصري: دراسة مقارنة مع البرازيل ورواندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة حوكمة نظم المتابعة والتقييم في التعليم قبل الجامعي في مصر من حيث تصميم المؤشرات وتنظيم جمع البيانات واستخدام النتائج في تحسين السياسات، عبر مقارنتها بتجارب البرازيل ورواندا التي طورت أنظمة تقييم وطنية أحدثت نقلة في توجيه التحسين. ويتمثل المتغير المستقل في قوة وتماسك نظام المتابعة والتقييم من حيث وضوح الأهداف وشمولية المؤشرات واستقلالية التنفيذ ودورية التقارير. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى استخدام النتائج في اتخاذ قرارات تحسين حقيقية على مستوى المدرسة والنظام، مثل إعادة توجيه الموارد وتعديل السياسات وتحسين الدعم الفني. ويتناول البحث قدرات الكوادر على تحليل البيانات والتواصل بشأنها كمتغير وسيط يحدد قدرة النظام على تحويل البيانات إلى قرارات قابلة للتنفيذ. وتنحصر الحدود الموضوعية في نظم التقويم والمتابعة الوطنية ومدارس العينة في مصر، وتشمل الحدود البشرية قيادات الوزارة والمدارس والخبراء ووحدات الجودة، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والبرازيل ورواندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل نظم القياس، ويفترض وجود علاقة دالة بين استقلالية النظام وقدرات التحليل وبين فاعلية استخدام النتائج للتحسين. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح إطار حوكمة مصري للمتابعة والتقييم يربط بين المساءلة والتحسين المستمر.

1860. العنوان: **"نموذج مقارن مقترح لحوكمة التعليم في مصر في ضوء التجارب الدولية: دراسة تكاملية لتحسين الرؤية الاستراتيجية التعليمية"**

الموضوع: يهدف هذا البحث الختامي إلى بناء نموذج مقارن مقترح لحوكمة التعليم في مصر يستند إلى حصيلة خبرات دولية متنوعة، مع مراعاة خصوصية السياق المصري وأولوياته الوطنية. ويتمثل المتغير المستقل في مكوّنات نموذج الحوكمة المقترح، مثل الشفافية، واللامركزية، والمشاركة، واستشراف المستقبل، والحوكمة الرقمية، وتكامل المستويات، وحماية العدالة التعليمية. بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة هذا النموذج على تحسين الرؤية الاستراتيجية للتعليم وتسهيل تنفيذها وتقليل فجوات السياسات وتحسين نواتج التعلم والإنصاف. ويحلل البحث البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية المحيطة بالتعليم كمتغير وسيط يحدد قابلية تطبيق النموذج ومرونته واستدامته. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات والخبراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، مع حدود مكانية تشمل مستويات النظام التعليمي في محافظات مختارة. ويعتمد البحث المنهج المقارن التكاملي وتحليل النظم، ويفترض وجود علاقة دالة بين تكامل مكونات الحوكمة وارتفاع فاعلية تنفيذ الرؤية الاستراتيجية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار شامل يمكن أن يُتخذ مرجعًا لصياغة استراتيجية وطنية محدثة لحوكمة التعليم في مصر في ضوء الإدارة الدولية المقارنة.

ثالثًا: سياسات الإصلاح التعليمي الشامل

1861. العنوان: **"سياسات الإصلاح التعليمي الشامل في مصر في ضوء الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة 2030: دراسة مقارنة مع فنلندا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسات الإصلاح التعليمي الشامل في جمهورية مصر العربية في إطار الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة 2030، عبر مقارنتها بنماذج متقدمة في فنلندا وكوريا الجنوبية من منظور الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اتساق سياسات الإصلاح مع أهداف التنمية المستدامة، من حيث الجودة والعدالة والكفاءة وترشيد الموارد، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى تحقق مؤشرات الإنصاف وتحسن نواتج التعلم وتقليل الفجوات بين الفئات والمناطق. ويتناول البحث قوة آليات المتابعة والتقييم الوطني لبرامج الإصلاح كمتغير وسيط يفسر درجة الانتقال من الوثائق إلى الأثر الفعلي داخل المدرسة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات والقيادات العليا والخبراء، مع حدود مكانية مقارنة بين

مصر وفنلندا وكوريا الجنوبية. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات والبرامج، ويفترض وجود علاقة دالة بين اتساق الإصلاح مع أهداف التنمية المستدامة وبين تحسن مؤشرات الإنصاف ونواتج التعلم بشرط فعالية المتابعة والتقييم. ويتوقع أن تفضي النتائج إلى اقتراح إطار سياسات إصلاحية متكاملة يعزز الدور التنموي للتعليم في مصر ويضمن قابلية التنفيذ والاستدامة.

1862. **العنوان:** "إستراتيجيات الإصلاح التعليمي الشامل بعد الأزمات الصحية العالمية: مقارنة بين التجربة المصرية وتجارب سنغافورة وكندا"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل إستراتيجيات الإصلاح التعليمي التي تبنّتها مصر بعد الأزمات الصحية العالمية، مثل الجوائح، عبر مقارنتها بإستراتيجيات سنغافورة وكندا التي أعادت بناء أنظمتها التعليمية بصورة شاملة تستهدف التعافي والصمود. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة إستراتيجية الإصلاح من حيث مدى شمولها، وتركيزها على التعافي التعليمي، ومعالجة الفاقد، ودعم الصحة النفسية، وإعادة تنظيم الوقت المدرسي. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى استعادة النظام التعليمي لعافيته وتحسن نواتج التعلم بعد الأزمة، بما يشمل انتظام الحضور وتقليل الفاقد وتراجع الانقطاع. ويحلل البحث جاهزية النظام الرقمي والبنية التكنولوجية الداعمة للإصلاح كمتغير وسيط يؤثر في سرعة التعافي وعدالة الوصول إلى بدائل التعلم. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات التربوية ومخططي السياسات والخبراء، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وسنغافورة وكندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل إدارة الأزمات التعليمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين شمول إستراتيجية التعافي وارتفاع الجاهزية الرقمية وبين تحسن مستويات الاستعادة بعد الأزمات. ويتوقع أن يفضي إلى تصور لإستراتيجية إصلاح تعليمية مصرية ما بعد الأزمات تتصف بالمرونة والقدرة على الصمود والاستدامة.

1863. **العنوان:** "إصلاح سياسات المناهج في مصر من منظور الكفاءات المستقبلية: دراسة مقارنة مع إستونيا وأستراليا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة سياسات إصلاح المناهج في مصر من حيث الانتقال من مناهج قائمة على المحتوى إلى مناهج قائمة على الكفاءات المستقبلية، عبر مقارنة التجربة المصرية بتجارب إستونيا وأستراليا. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة سياسة إصلاح المناهج من حيث تركيزها على الكفاءات، ودرجة المشاركة المجتمعية، والاستناد إلى الأدلة، ومؤسسية التجريب قبل التعميم. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى تنمية المناهج للكفاءات الحياتية والرقمية والابتكارية لدى الطلاب، وانعكاس ذلك على مهارات التفكير وحل المشكلات والقدرة على التعلم الذاتي. ويتناول البحث آليات إعداد المعلمين وتدريبهم على المناهج الجديدة كمتغير وسيط يحدد جودة التنفيذ داخل الفصل ويمنع فجوة السياسة والممارسة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي العام في مصر، وتشمل الحدود البشرية مطوري المناهج والمعلمين والمشرفين التربويين، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في إستونيا وأستراليا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل وثائق المناهج وممارسات التنفيذ، ويفترض وجود علاقة دالة بين جودة تصميم الإصلاح وفاعلية تدريب المعلمين وبين تحسن الكفاءات المستهدفة لدى الطلاب. ويتوقع أن يسهم في تقديم إطار إصلاحي لمناهج مصر يتوافق مع متطلبات سوق العمل والاقتصاد المعرفي.

1864. **العنوان:** "إصلاح سياسات إعداد المعلم في مصر ضمن إطار الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع فنلندا وسنغافورة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل سياسات إصلاح إعداد المعلم في مصر باعتبارها محورًا حاسمًا في أي إصلاح تعليمي شامل، عبر مقارنتها بنماذج فنلندا وسنغافورة الرائدة في هذا المجال. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم سياسة إعداد المعلم من حيث معايير القبول، وقوة البرنامج الأكاديمي والمهني، ومستوى الشراكة مع المدارس، وكثافة التدريب العملي. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة خريجي كليات التربية واستعدادهم لتطبيق المناهج الحديثة والتكنولوجيا التعليمية

وإدارة التعلم والتقويم. ويتناول البحث نظم الاعتماد وضمان الجودة الحاكمة لبرامج إعداد المعلم كمتغير وسيط يؤثر في توحيد المعايير وتحسين المخرجات وتقليل التفاوت بين المؤسسات. وتنحصر الحدود الموضوعية في برامج إعداد معلمي التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب المعلمين والخريجين، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وفنلندا وسنغافورة. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل نظم الإعداد والاعتماد، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة تصميم السياسة ومؤسسية الاعتماد وبين ارتفاع جودة الخريجين. ويتوقع أن يفضي إلى تصور إصلاحي متكامل لسياسة إعداد المعلم في مصر يخدم أهداف الإصلاح التعليمي الشامل ويعزز قابلية التنفيذ والاستدامة.

1865. **العنوان:** **"إصلاح سياسات التقييم والامتحانات في التعليم قبل الجامعي المصري كمدخل لإصلاح تعليمي شامل: مقارنة مع فرنسا وتشيلي"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة سياسات إصلاح نظام التقييم والامتحانات في التعليم قبل الجامعي في مصر باعتبارها محورًا حاسمًا لتوجيه التعلم والتدريس، عبر مقارنتها بالتجارب الإصلاحية في فرنسا وتشيلي. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص سياسة التقييم الجديدة من حيث تنوع أدوات التقويم، والتركيز على المهارات، وتقليل الاعتماد على الامتحان الواحد، وتحسين موثوقية القياس وعدالته. بينما يتمثل المتغير التابع في أثر السياسة على ممارسات التدريس وضغوط الطلاب وإتاحة الفرص التعليمية لاحقًا، بما يشمل الحد من الدروس الخصوصية وتعديل سلوك التعلم نحو الفهم. ويتناول البحث جاهزية المدارس والمعلمين لتطبيق أساليب تقييم جديدة كمتغير وسيط يؤثر في نجاح الإصلاح ويمنع مقاومة التطبيق أو تشوهه. وتنحصر الحدود الموضوعية في مرحلتي الشهادة الإعدادية والثانوية في مصر، وتشمل الحدود البشرية واضعي السياسات والمعلمين والطلاب ومسؤولي الامتحانات، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وفرنسا وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل نظم التقويم، ويفترض وجود علاقة دالة بين تنوع أدوات التقييم وارتفاع جاهزية المدارس وبين تحسن التدريس وتقليل الضغوط وتحقيق العدالة. ويتوقع أن يفضي إلى بلورة معالم سياسة تقييمية إصلاحية تسهم في تحول تعليمي شامل داخل مصر.

1866. **العنوان:** **"سياسات الإصلاح التعليمي الشامل الموجه نحو العدالة التعليمية في مصر: دراسة مقارنة مع الدنمارك والبرازيل"**

الموضوع: يناقش هذا البحث سياسات الإصلاح التعليمي الشامل في مصر من منظور العدالة التعليمية، عبر تحليل مدى استهدافها للفئات الأشد احتياجًا والفجوات الجغرافية والاجتماعية، ومقارنتها بتجارب الدنمارك والبرازيل. ويتمثل المتغير المستقل في تركيز سياسة الإصلاح على العدالة والإنصاف، مثل البرامج التعويضية والدعم المالي وتوزيع المعلمين وتحسين البنية التحتية في المناطق المحرومة. بينما يتمثل المتغير التابع في حجم الفجوة في نواتج التعلم والوصول بين الفئات، ومستوى تقليل عدم المساواة التعليمية عبر الزمن. ويُعالج توافر البيانات الدقيقة عن الفوارق التعليمية كمتغير وسيط يوجّه الإصلاح ويحدد دقة الاستهداف وكفاءة توزيع الموارد. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات ومسؤولي التمويل ومديري المدارس، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في الدنمارك والبرازيل. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات الإنصاف، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة الاستهداف المدعوم بالبيانات وبين تقليص الفجوات في نواتج التعلم. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح سياسة إصلاح شاملة تجعل العدالة التعليمية محورًا رئيسًا في الإصلاح المصري.

1867. **العنوان:** **"إصلاح سياسات التعليم في المناطق الريفية والهامشية في مصر كجزء من الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع المغرب وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل سياسات الإصلاح التعليمي الموجهة للمناطق الريفية والهامشية في مصر، التي تعاني من ضعف الموارد وتدني جودة الخدمات، عبر مقارنتها بسياسات المغرب وجنوب أفريقيا في معالجة التفاوت الإقليمي. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم سياسات الإصلاح المكانية من حيث استهداف المناطق، وتحفيز المعلمين، والاستثمار في البنية التحتية، وتوفير الدعم الاجتماعي والتربوي. بينما يتمثل المتغير التابع في تحسن المؤشرات التعليمية في تلك المناطق من حيث الالتحاق والبقاء والتحصيل وتقليل التسرب. ويُنظر إلى مشاركة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية كمتغير وسيط يدعم نجاح الإصلاح عبر تعبئة الموارد وتيسير الوصول وتعزيز الرقابة المجتمعية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي في المناطق الريفية والهامشية داخل مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات المحلية والمعلمين والأسر، مع حدود مكانية في محافظات ريفية وحدودية مختارة، ومجالات مقارنة في المغرب وجنوب أفريقيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات المكانية، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة الاستهداف الموجه للمناطق المحرومة وارتفاع مشاركة المجتمع وبين تحسن المؤشرات التعليمية. ويتوقع أن يفضي إلى توصيات لإصلاح تعليمي شامل يقلل الفوارق بين المركز والأطراف في مصر.

1868. **العنوان:** "إصلاح سياسات اللامركزية التعليمية في مصر كآلية للإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع إندونيسيا وتشيلي"

الموضوع: يدرس هذا البحث كيف يمكن لسياسات اللامركزية التعليمية أن تشكل مدخلًا لإصلاح تعليمي شامل في مصر، عبر تحليل انتقال الصلاحيات إلى المستويات المحلية ومقارنة التجربة المصرية بتجارب إندونيسيا وتشيلي. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اللامركزية في مجالات التمويل وتعيين المعلمين والتخطيط المدرسي واتخاذ القرار المحلي. بينما يتمثل المتغير التابع في مرونة النظام وقدرته على الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي وتحسين جودة التعليم وتقليل فجوات التنفيذ. ويتناول البحث جاهزية الكوادر المحلية والمؤسسات الفرعية لممارسة الصلاحيات كمتغير وسيط يحدد مدى نجاح التفويض ويمنع اختلال العدالة أو التفاوت بين المحافظات. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات المحلية ومديري المدارس ومسؤولي الإدارات التعليمية، مع حدود مكانية في عدد من المحافظات المصرية، ومجالات مقارنة في إندونيسيا وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة متعددة المستويات، ويفترض وجود علاقة دالة بين اللامركزية المدعومة بالقدرات والمساءلة وبين تحسن المرونة وجودة التعليم. ويتوقع أن يفضي إلى صياغة رؤية لإصلاح اللامركزية في مصر ضمن إطار إصلاح تعليمي شامل متوازن.

1869. **العنوان:** "إصلاح سياسات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر كقاعدة للإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع السويد ونيوزيلندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسات إصلاح التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر باعتبارها قاعدة تأسيسية لأي إصلاح تعليمي شامل، عبر مقارنتها بالتجارب المتقدمة في السويد ونيوزيلندا. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص سياسة الطفولة المبكرة من حيث الإلزامية، والتمويل، ومعايير الجودة، ومعايير المعلمات، والتوسع العادل في الخدمة. بينما يتمثل المتغير التابع في أثر السياسة على تحسين الاستعداد المدرسي ومخرجات التعليم في المراحل اللاحقة، بما يشمل تحسين مهارات اللغة والحساب وتقليل مخاطر التعثر المبكر. ويتناول البحث مستوى التنسيق بين وزارات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية كمتغير وسيط يحدد اتساق الخدمات ودعم الطفل بصورة شاملة. وتنحصر الحدود الموضوعية في رياض الأطفال والبرامج ما قبل المدرسية في مصر، وتشمل الحدود البشرية واضعي السياسات والمعلمات وأولياء الأمور والمشرفين، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في السويد ونيوزيلندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات الاجتماعية التعليمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين تكامل التنسيق وجودة التمويل والمعايير وبين تحسن الاستعداد المدرسي والنتائج اللاحقة. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة إصلاحية متكاملة للطفولة المبكرة في مصر ترفع جودة التعليم على المدى البعيد.

1870. **العنوان:** "إصلاح سياسات التعليم الفني والتدريب المهني في مصر لتحقيق إصلاح تعليمي شامل مرتبط بسوق العمل: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يتناول هذا البحث سياسات إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر كجزء لا يتجزأ من الإصلاح التعليمي الشامل، عبر مقارنتها بالنماذج الألمانية والكورية الجنوبية المرتبطة بقوة بسوق العمل. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة سياسة الإصلاح من حيث المسارات المزدوجة، والتدريب داخل المنشآت، والشهادات المهنية، ومعايير المهارات، وآليات الاعتماد. بينما يتمثل المتغير التابع في قابلية توظيف خريجي التعليم الفني وتحسن صورتهم المجتمعية وارتفاع معدلات الالتحاق والاستمرار. ويُحلَّل حجم مشاركة أرباب العمل في تصميم وتنفيذ البرامج كمتغير وسيط يؤثر في مواءمة المهارات وجودة التدريب وفرص التوظيف. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الفني ومراكز التدريب المهني في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات والمسؤولين والمعلمين والطلاب وأصحاب الأعمال، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في ألمانيا وكوريا الجنوبية. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات المهنية، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة مشاركة أرباب العمل وفاعلية الاعتماد وبين تحسن التوظيف والجاذبية الاجتماعية للتعليم الفني. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح سياسة إصلاحية تربط إصلاح التعليم الفني بإستراتيجية التنمية الاقتصادية في مصر ضمن إطار إصلاح تعليمي شامل.

1871. **العنوان:** "إصلاح سياسات المعلم في مصر (الاستقطاب، التنمية المهنية، الحوافز) في إطار الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع سنغافورة وتشيلي"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسات المعلم في جمهورية مصر العربية بوصفها محورًا رئيسًا في الإصلاح التعليمي الشامل، من حيث الاستقطاب والتنمية المهنية ونظم الحوافز، عبر مقارنة الخبرة المصرية بتجارب سنغافورة وتشيلي. ويتمثل المتغير المستقل في تكامل سياسات المعلم، بما يشمل وضوح معايير الاستقطاب، ومسارات الترقي، وربط التطور المهني بالأداء، وعدالة الحوافز. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة الهيئة التدريسية واستقرارها وميلها للبقاء في المهنة، وانعكاس ذلك على استمرارية التعلم وتقليل العجز وتحسين الممارسات الصفية. ويتناول البحث البيئة التنظيمية والثقافة المهنية السائدة في المدارس كمتغير وسيط يفسر الفجوة بين السياسة والتطبيق، مثل ثقافة التقييم، والقيادة المدرسية، ونمط العلاقات المهنية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية المعلمين ومديري المدارس ومسؤولي الموارد البشرية في التعليم، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في سنغافورة وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات المهنية، ويفترض وجود علاقة دالة بين تكامل السياسات وملاءمة البيئة التنظيمية وبين ارتفاع الجودة والاستقرار المهني. ويتوقع أن يفضي إلى نموذج سياسات للمعلم في مصر يدعم إصلاحًا تعليميًا شاملًا ومستدامًا ويرفع جاذبية المهنة ويعزز الأداء.

1872. **العنوان:** "إصلاح سياسات تمويل التعليم في مصر ضمن منظومة الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع المغرب وبولندا"

الموضوع: يستقصي هذا البحث دور إصلاح سياسات تمويل التعليم في مصر بوصفه رافعة لضمان نجاح الإصلاح التعليمي الشامل، عبر مقارنة التوجهات المصرية بنماذج المغرب وبولندا. ويتمثل المتغير المستقل في نمط سياسة التمويل، مثل حجم الإنفاق، وآليات التوزيع، واستهداف المناطق والفئات، وقواعد العدالة في تخصيص الموارد. بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة وفعالية استخدام الموارد في تحسين جودة التعليم وتقليل الفجوات بين المدارس والمناطق، بما يشمل جودة البنية والتجهيزات وتوافر المعلمين والدعم التعليمي. ويحلل البحث شفافية البيانات المالية والتخطيط المتوسط والطويل الأجل للإنفاق التعليمي كمتغير وسيط يحدد القدرة على توجيه التمويل نحو الأولويات وتقليل الهدر ورفع المساءلة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي في مصر، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي التمويل في

الوزارة والمحافظات وخبراء الاقتصاد التعليمي، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في المغرب وبولندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التمويل، ويفترض وجود علاقة دالة بين شفافية التمويل وتخطيطه وبين ارتفاع الكفاءة وتقليل الفجوات. ويتوقع أن يفضي إلى توصيات لسياسة تمويل تعليمية إصلاحية تناسب السياق الاقتصادي والاجتماعي المصري وتدعم الاستدامة.

1873. **العنوان:** "إصلاح سياسات الحوكمة المدرسية في مصر كجزء من الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع إنجلترا وكينيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة إصلاح سياسات الحوكمة المدرسية في مصر، بما في ذلك تشكيل مجالس الأمناء وتوزيع الأدوار القيادية داخل المدرسة، عبر مقارنتها بالنماذج في إنجلترا وكينيا. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج الحوكمة المدرسية من حيث درجة المشاركة، وحدود الصلاحيات، والعلاقة مع الإدارة التعليمية، وآليات صنع القرار داخل المدرسة. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى فاعلية المدرسة في اتخاذ القرارات وتحسين جودة التعليم وإدارة الموارد ورفع الانضباط، بما ينعكس على مؤشرات الأداء المدرسي. ويتناول البحث قدرة المجتمع المحلي على المشاركة ومدى ثقته في المدرسة كمتغير وسيط يفسر فاعلية المجالس وقدرتها على الرقابة والدعم، مثل الثقة المؤسسية، والوعي بدور المجلس، وتوافر قنوات الشفافية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي في مصر، وتشمل الحدود البشرية مديرو المدارس وأعضاء مجالس الأمناء والمعلمون ومسؤولو الإدارات التعليمية، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في إنجلترا وكينيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة المدرسية، ويفترض وجود علاقة دالة بين مشاركة أصحاب المصلحة ووضوح الصلاحيات وبين ارتفاع فاعلية المدرسة وتحسن الجودة. ويتوقع أن يفضي إلى إطار لإصلاح الحوكمة المدرسية يدعم الإصلاح التعليمي الشامل في مصر ويعزز المساءلة والتحسين المستمر.

1874. **العنوان:** "إصلاح السياسات المرتبطة بالتعليم الخاص في مصر ضمن منظومة الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع تركيا والأردن"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل سياسات تنظيم التعليم الخاص في مصر من حيث الترخيص والرسوم وضبط الجودة ودوره في تحقيق أو إعاقة أهداف الإصلاح التعليمي الشامل، عبر مقارنته بالتجارب في تركيا والأردن. ويتمثل المتغير المستقل في قوة ووضوح سياسة تنظيم التعليم الخاص، مثل ضوابط الرسوم، ومعايير الجودة، وآليات الحماية الاجتماعية، ونظم الشكاوى والعقوبات. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى مساهمة التعليم الخاص في توسيع الوصول وتحسين الجودة دون الإخلال بالعدالة أو تكريس التفاوت، بما يشمل حماية حق الطالب وضمان حد أدنى من المعايير. ويحلل البحث دور هيئات الاعتماد والرقابة في ضبط أداء المدارس الخاصة كمتغير وسيط يحدد مستوى الالتزام ويقلل فجوة التنظيم والتطبيق. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الخاص قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية وأصحاب المدارس وأولياء الأمور ومسؤولي الرقابة، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في تركيا والأردن. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات التنظيمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة الرقابة وحوكمة الرسوم وبين ارتفاع الجودة وتقليل الاختلالات العدلية. ويتوقع أن يفضي إلى تصور إصلاحي لسياسات التعليم الخاص يخدم أهداف الإصلاح الشامل في مصر.

1875. **العنوان:** "إصلاح سياسات التعليم غير النظامي وبرامج الفرصة الثانية في مصر كجزء من الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع بنغلاديش والبرازيل"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة إصلاح سياسات التعليم غير النظامي وبرامج الفرصة الثانية في مصر التي تستهدف الأطفال المنقطعين والمتسربين، عبر مقارنتها بالتجارب في بنغلاديش والبرازيل. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم سياسات التعليم غير النظامي من حيث درجة الاعتراف الرسمي، والتمويل، ومعايير الجودة، وآليات الارتباط بالتعليم

النظامي ومسارات الانتقال والاعتماد. بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة هذه البرامج على إعادة دمج المتسربين في النظام التعليمي وتحسين مستويات محو الأمية والمهارات الأساسية وتقليل العودة للتسرب. ويتناول البحث طبيعة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والجهات الدولية كمتغير وسيط يؤثر في الاستدامة والتوسع الجغرافي وجودة التنفيذ. وتنحصر الحدود الموضوعية في برامج التعليم المجتمعي والفرصة الثانية في مصر، وتشمل الحدود البشرية المسؤولين ومديري المراكز والمعلمين والمتعلمين، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في بنغلاديش والبرازيل. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل البرامج والسياسات، ويفترض وجود علاقة دالة بين الاعتراف الرسمي المستقر والتمويل المستدام وبين ارتفاع معدلات إعادة الدمج وتحسن محو الأمية. ويتوقع أن يفضي إلى سياسات إصلاحية تجعل التعليم غير النظامي جزءًا متكاملًا من نظام التعليم المصري ضمن الإصلاح الشامل.

1876. **العنوان:** **"إصلاح سياسات التعليم من أجل المواطنة والقيم في مصر ضمن إطار الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع فرنسا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يتناول هذا البحث إصلاح سياسات التربية للمواطنة والقيم في النظام التعليمي المصري من حيث المحتوى وطرق التدريس والأنشطة، عبر مقارنتها بنماذج فرنسا وكوريا الجنوبية. ويتمثل المتغير المستقل في قوة السياسة في دمج قيم المواطنة وحقوق الإنسان والتعددية والانتماء والمسؤولية في المناهج والأنشطة والتقويم، مع وضوح أهداف التعلم القيمي وآليات قياسه. بينما يتمثل المتغير التابع في أثر هذه السياسة في سلوك الطلاب واتجاهاتهم نحو الدولة والمجتمع والآخر، بما يشمل احترام القانون، وقبول التنوع، ومقاومة العنف والتنمر، والمشاركة الإيجابية. ويُدرَس دور المعلم والتكوين المهني في التربية على القيم كمتغير وسيط يحدد جودة النقل القيمي داخل الصف ويمنع تحول القيم إلى شعارات غير ممارسة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي في مصر، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والمشرفين والطلاب ومطوري المناهج، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في فرنسا وكوريا الجنوبية. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل المناهج والممارسات، ويفترض وجود علاقة دالة بين جودة دمج القيم وتدريب المعلمين وبين تحسن السلوك والاتجاهات. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة إصلاحية للتربية على المواطنة في مصر تخدم أهداف الاستقرار والتنمية وتدعم التماسك المجتمعي.

1877. **العنوان:** **"إصلاح سياسات دعم الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم المصري ضمن رؤية الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع السويد وكندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسات دعم الطلاب ذوي الإعاقة في النظام التعليمي المصري في ضوء توجهات الإصلاح الشامل، عبر مقارنتها بسياسات السويد وكندا. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم سياسة الدمج والدعم من حيث الوصول، والتكييف، والخدمات المساندة، وخطط التعليم الفردية، وآليات التمويل الموجه. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى إدماج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العادية وتحسن نتائجهم التعليمية والاجتماعية واستمراريتهم داخل المدرسة. ويحلل البحث توافر الموارد البشرية المدربة والتكنولوجيا المساعدة كمتغير وسيط يحدد جودة التنفيذ ويقلل فجوة النص والتطبيق. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم والاختصاصيين، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في السويد وكندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات الدمج، ويفترض وجود علاقة دالة بين جودة تصميم الدعم وتوافر الموارد المدربة وبين ارتفاع الدمج وتحسن النتائج. ويتوقع أن يفضي إلى توصيات إصلاحية تعزز التعليم الدامج في مصر كجزء أصيل من الإصلاح الشامل.

1878. **العنوان:** **"إصلاح سياسات الرقمنة التعليمية في مصر ضمن منظومة الإصلاح الشامل: دراسة مقارنة مع البرتغال والصين"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل سياسات الرقمنة التعليمية في مصر بوصفها رافعة أساسية للإصلاح التعليمي الشامل، مثل المناهج الرقمية والمنصات والأجهزة والدعم الفني، عبر مقارنتها بالتجارب في البرتغال والصين. ويتمثل المتغير المستقل في قوة وتماسك سياسة الرقمنة من حيث الرؤية، والتمويل، وخطط الإتاحة، والدعم الفني، ومعايير المحتوى الرقمي، وأمن البيانات. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى دمج التكنولوجيا في التدريس والتعلم وتحسن نواتج التعلم الرقمية، بما يشمل مهارات الاستخدام الآمن والمنتج للتكنولوجيا. ويُحلَّل استعداد المعلمين والمدارس للتحول الرقمي كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية التنفيذ ويحدد مدى الاستفادة من الاستثمار التكنولوجي. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات والمعلمين وفرق تكنولوجيا المعلومات والطلاب، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في البرتغال والصين. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات الرقمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين تماسك السياسة واستعداد المعلمين والمدارس وبين ارتفاع الدمج وتحسن النتائج الرقمية. ويتوقع أن يفضي إلى صياغة سياسة رقمنة تعليمية إصلاحية متكاملة في مصر تدعم الاستدامة والإنصاف والجودة.

1879. **العنوان:** "إصلاح سياسات اللغة في التعليم المصري (لغة التعليم واللغات الأجنبية) في إطار الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع المغرب وفنلندا"

الموضوع: يتناول هذا البحث إصلاح سياسات اللغة في التعليم المصري ضمن الإصلاح التعليمي الشامل، سواء لغة التدريس أو تعليم اللغات الأجنبية، عبر مقارنة الخبرة المصرية بالمغرب وفنلندا. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج سياسة اللغة من حيث الثنائية أو التعددية اللغوية، وتوزيع اللغات عبر المراحل، وموقع اللغة العربية في بناء الهوية الوطنية، ومستوى حضور اللغات الأجنبية في المسارات المختلفة. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى إتقان الطلاب للغة العربية واللغات الأجنبية وتأثير ذلك في فرصهم التعليمية والوظيفية، وفي قدرتهم على الوصول للمعرفة والمشاركة في اقتصاد عالمي. ويتناول البحث جودة إعداد معلمي اللغات والمناهج وأساليب التقويم كمتغير وسيط يحدد نتائج السياسة ويمنع تعثر التنفيذ أو ازدواجية الرسائل. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية خبراء اللغة والمعلمين والطلاب ومطوري المناهج، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في المغرب وفنلندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات اللغوية، ويفترض وجود علاقة دالة بين اتساق السياسة وجودة إعداد المعلمين وبين تحسن الإتقان دون الإخلال بالهوية. ويتوقع أن يفضي إلى إطار إصلاحي لسياسة اللغة يدعم الهوية المصرية والانفتاح العالمي بصورة متوازنة.

1880. **العنوان:** "إصلاح السياسات المتعلقة بالتعليم في المدن الكبرى والمناطق الحضرية المكتظة في مصر: دراسة مقارنة مع البرازيل وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة سياسات الإصلاح التعليمي التي تستهدف المدارس في المدن الكبرى والمناطق الحضرية المكتظة في مصر، مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية، عبر مقارنتها بتجارب البرازيل وجنوب أفريقيا التي تواجه تحديات حضرية مشابهة. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم سياسة التعليم الحضري من حيث خفض الكثافات، ودعم المدارس المهمشة، وتحسين الأمن المدرسي، وتطوير البنية والخدمات، وتوجيه الموارد للأحياء الأكثر احتياجًا. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى جودة التعليم في هذه المناطق ومعدلات العنف والتسرب والانضباط، وانعكاس ذلك على التحصيل ونواتج التعلم. ويُحلَّل دور الشراكات مع السلطات المحلية والمنظمات المجتمعية كمتغير وسيط يحدد القدرة على معالجة العوامل غير التعليمية المؤثرة في المدرسة، مثل الفقر والعنف الحضري. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي في المناطق الحضرية المكتظة في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات والمديرين والمعلمين ومسؤولي الإدارات التعليمية، مع حدود مكانية في القاهرة الكبرى والإسكندرية ومحافظات حضرية أخرى، ومجالات

مقارنة في البرازيل وجنوب أفريقيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات الحضرية التعليمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة الاستهداف الحضري وجودة الشراكات وبين تحسن الجودة وخفض العنف والتسرب. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح سياسة إصلاح حضري تعليمية شاملة لمصر ضمن إطار الإصلاح التعليمي الشامل.

1881. **العنوان:** "إصلاح سياسات التعليم في المحافظات الحدودية والصعيد في مصر ضمن الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع المغرب والمكسيك"

الموضوع: يتناول هذا البحث سياسات الإصلاح التعليمي الموجهة للمحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد في جمهورية مصر العربية، من حيث الاستثمارات وبرامج الدعم وحوافز المعلمين، عبر مقارنة الخبرة المصرية بتجارب المغرب والمكسيك في سياسات الاستهداف الإقليمي وتقليل الفجوات. ويتمثل المتغير المستقل في قوة استهداف هذه المناطق داخل سياسات الإصلاح، مثل وجود برامج خاصة، وميزانيات تفضيلية، ومبادرات نوعية لتحسين البنية المدرسية واستقرار المعلمين ورفع جودة الخدمة. بينما يتمثل المتغير التابع في تحسن المؤشرات التعليمية بالمناطق المستهدفة مقارنة بالمعدل القومي، مثل معدلات الالتحاق والبقاء والتحصيل والتسرب وكفاية المعلمين. ويحلل البحث مشاركة المجتمع المحلي والقطاع الخاص كمتغير وسيط يؤثر في نجاح الاستهداف عبر تعبئة الموارد ودعم المدرسة وتطوير خدمات مساندة للتعلم. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي بالمحافظات الحدودية والصعيد داخل مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات المحلية والمعلمين والأسر، مع حدود مكانية في عينات من محافظات الصعيد والحدود، ومجالات مقارنة في المغرب والمكسيك. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات المكانية، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة الاستهداف الإقليمي ومشاركة المجتمع والقطاع الخاص وبين تحسن المؤشرات وتقليص الفجوة الجغرافية. ويتوقع أن تفضي النتائج إلى صياغة سياسة إصلاح إقليمي تعليمي تقلل الفجوة الجغرافية في مصر وتضمن استدامة التحسن.

1882. **العنوان:** "إصلاح سياسات التعليم العالي التربوي في مصر (كليات التربية) لدعم الإصلاح التعليمي الشامل في التعليم قبل الجامعي: دراسة مقارنة مع هولندا وفنلندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسات إصلاح التعليم العالي التربوي في مصر، ولا سيما كليات التربية، في ضوء دورها المحوري في دعم الإصلاح التعليمي الشامل للتعليم قبل الجامعي، عبر مقارنة الخبرة المصرية بهولندا وفنلندا. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات تحديث برامج كليات التربية من حيث المحتوى، وتوجهات البحث العلمي التطبيقي، والارتباط بالمدارس، وتطوير التدريب الميداني، وبناء كفايات المعلم والقيادات التربوية. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى مساهمة كليات التربية في تحسين جودة المعلمين وسياسات التعليم العام، بما يشمل جودة الخريجين، وقدرتهم على تطبيق المناهج الحديثة والتقويم، والمشاركة في تطوير المدرسة. ويتناول البحث طبيعة العلاقة بين الجامعات ووزارة التربية والتعليم كمتغير وسيط يحدد اتساق الإصلاح وتبادل البيانات والتغذية الراجعة وربط الإعداد باحتياجات المدارس. وتنحصر الحدود الموضوعية في برامج إعداد المعلم والإدارة التعليمية والتخطيط التربوي داخل كليات التربية المصرية، وتشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين وشركاء المدارس، مع حدود مكانية في جامعات مصرية مختارة، ومجالات مقارنة في هولندا وفنلندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التعليم العالي التربوي، ويفترض وجود علاقة دالة بين تحديث البرامج ومؤسسية الشراكة مع المدارس وبين ارتفاع مساهمة الكليات في إصلاح التعليم قبل الجامعي. ويتوقع أن يفضي إلى إطار إصلاحي للتعليم التربوي العالي في مصر يعزز الأثر ويضمن الاستدامة.

1883. **العنوان:** "إصلاح سياسات المتابعة والتقييم لبرامج الإصلاح التعليمي الشامل في مصر: دراسة مقارنة مع البرازيل ورواندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل سياسات المتابعة والتقييم لبرامج الإصلاح التعليمي الشامل في مصر من حيث تصميم المؤشرات وآليات جمع البيانات واستخدام النتائج في تحسين السياسات، عبر مقارنتها بخبرات البرازيل ورواندا.

ويتمثل المتغير المستقل في قوة نظام المتابعة والتقييم من حيث وضوح الأهداف، وشمولية المؤشرات، واستقلالية الجهة المنفذة، ودورية التقارير، وقدرة النظام على التقاط مؤشرات الجودة والإنصاف معًا. بينما يتمثل المتغير التابع في درجة تصحيح مسار الإصلاح بناءً على الأدلة، مثل إعادة توجيه الموارد، وتعديل البرامج، وتطوير التدريب والدعم المدرسي، وتحسين الاستهداف. ويُدرس مستوى الشفافية في نشر نتائج التقييم كمتغير وسيط يؤثر في المساءلة العامة والتعلم المؤسسي وثقة المجتمع، ويحد من الانتقائية في عرض النتائج. وتنحصر الحدود الموضوعية في برامج إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات والخبراء ومسؤولي التقييم ووحدات الجودة والمتابعة، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في البرازيل ورواندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل نظم القياس والمتابعة، ويفترض وجود علاقة دالة بين استقلالية المتابعة وشفافيتها وبين فاعلية تصحيح المسار وتحسين جودة الإصلاح. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة لإدارة الإصلاح في مصر قائمة على المتابعة والتعلم المستمر واتخاذ القرار المبني على الأدلة.

1884. **العنوان: "إصلاح سياسات الشراكات الدولية في دعم الإصلاح التعليمي الشامل في مصر: دراسة مقارنة مع فيتنام والأردن"**

الموضوع: يدرس هذا البحث دور الشراكات الدولية في دعم الإصلاح التعليمي الشامل في مصر، مثل شراكات المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية والجامعات الأجنبية، وكيفية حوكمتها، عبر مقارنة الخبرة المصرية بتجارب فيتنام والأردن. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم سياسة الشراكة الدولية من حيث تحديد الأولويات الوطنية، وآليات التنسيق بين الجهات، ومعايير الاستدامة، ونظم المتابعة والتقييم، وإدارة المعرفة الناتجة عن المشروعات. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى اتساق مشروعات الشراكة مع خطط الإصلاح الوطني واستمرارية أثرها بعد انتهاء التمويل، مثل بقاء البرامج فاعلة وتبنيها مؤسسيًا وتوطين الخبرات. ويتناول البحث كفاءة الوحدات المسؤولة عن التعاون الدولي في التعليم كمتغير وسيط يحدد جودة التفاوض والتنسيق وتجنب الازدواجية وتعظيم العائد. وتنحصر الحدود الموضوعية في برامج إصلاح التعليم قبل الجامعي المدعومة دوليًا داخل مصر، وتشمل الحدود البشرية المسؤولين والشركاء والخبراء وممثلي الجهات المنفذة، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وفيتنام والأردن. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة التعاونية، ويفترض وجود علاقة دالة بين وضوح الأولويات الوطنية ورفع كفاءة وحدات التعاون وبين اتساق المشروعات واستدامة أثرها. ويتوقع أن يفضي إلى إطار إصلاحي لحوكمة الشراكات الدولية في التعليم المصري يضمن التكامل والاستدامة.

1885. **العنوان: "إصلاح سياسات استخدام التكنولوجيا في التعليم المصري ضمن الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع إستونيا والإمارات"**

الموضوع: يتناول هذا البحث إصلاح سياسات استخدام التكنولوجيا في التعليم المصري بوصفها جزءًا بنيويًا من الإصلاح التعليمي الشامل، من حيث الرؤية والأولويات والتكامل مع المناهج، عبر مقارنتها بالتجارب في إستونيا والإمارات. ويتمثل المتغير المستقل في قوة سياسة تكنولوجيا التعليم من حيث التكامل مع المناهج، وتدريب المعلمين، وتطوير البنية التحتية، والدعم الفني، ومعايير المحتوى الرقمي وأمن البيانات. بينما يتمثل المتغير التابع في تأثير هذه السياسة في جودة التعليم وكفاءة النظام، مثل تحسين التعلم، وتقليل الفاقد، ورفع كفاءة إدارة المدرسة والبيانات، وتنمية مهارات الطلاب الرقمية. ويُحلّل مستوى التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الرقمنة والتعليم كمتغير وسيط يحدد اتساق التنفيذ ويقلل التداخل ويضمن استدامة التمويل والتطوير. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية القيادات والمعلمين وخبراء التكنولوجيا وفرق الدعم الفني، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في إستونيا والإمارات. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات الرقمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة السياسة والتنسيق المؤسسي وبين ارتفاع الأثر على الجودة والكفاءة. ويتوقع أن يفضي إلى وضع سياسة تكنولوجيا تعليم مصرية إصلاحية متكاملة تحقق الإنصاف والجودة والاستدامة.

1886. **العنوان:** "إصلاح سياسات التعليم من أجل ريادة الأعمال في المدارس المصرية كمدخل للإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة سياسات إدماج ريادة الأعمال في التعليم المدرسي المصري كجزء من الإصلاح التعليمي الشامل، عبر مقارنة التجربة المصرية بخبرات ألمانيا وكوريا الجنوبية. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة سياسة ريادة الأعمال من حيث إدماجها في المناهج، وتبني أنشطة تطبيقية، وبناء شراكات مع قطاع الأعمال، وتوفير حاضنات مدرسية وأنشطة مشروعات صغيرة. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تنمية روح المبادرة والمهارات الريادية لدى الطلاب، مثل حل المشكلات، وإدارة المشروع، والعمل الجماعي، والوعي المالي، والاستعداد للمسارات المهنية. ويتناول البحث استعداد المعلمين والبنية المدرسية الداعمة كمتغير وسيط يؤثر في جودة التنفيذ، مثل تدريب المعلمين، وتوافر وقت وأنشطة، ودعم الإدارة المدرسية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الإعدادي والثانوي في مصر، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب ورواد الأعمال الشركاء ومسؤولي الأنشطة، مع حدود مكانية في مدارس مختارة، ومجالات مقارنة في ألمانيا وكوريا الجنوبية. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات المهارية، ويفترض وجود علاقة دالة بين تكامل سياسة ريادة الأعمال واستعداد المدرسة والمعلم وبين ارتفاع المهارات الريادية لدى الطلاب. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة إصلاحية تدعم بناء جيل ريادي في مصر وتربط المدرسة بسوق العمل والتنمية المحلية.

1887. **العنوان:** "إصلاح سياسات التعليم من أجل المهارات الحياتية والقرن الحادي والعشرين في مصر ضمن الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع سنغافورة وأيرلندا"

الموضوع: يتناول هذا البحث إصلاح سياسات التعليم الموجهة لتنمية المهارات الحياتية ومهارات القرن الحادي والعشرين في مصر، مثل التفكير الناقد والتعاون والإبداع والتواصل، عبر مقارنتها بالتجارب في سنغافورة وأيرلندا. ويتمثل المتغير المستقل في قوة سياسة المهارات من حيث وضوح الأهداف، وتضمينها في المناهج، وأساليب التقويم التي تقيس المهارات لا الحفظ، وتكامل الأنشطة المدرسية مع أهداف المهارات. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى اكتساب الطلاب لهذه المهارات كما يظهر في الممارسة والسلوك داخل المدرسة وخارجها، مثل القدرة على الحوار وحل المشكلات والعمل التعاوني والابتكار. ويتناول البحث التدريب المهني للمعلمين وبيئة المدرسة كمتغير وسيط يحدد انتقال المهارات من الوثائق إلى التدريس، مثل ثقافة التعلم النشط، ووقت الأنشطة، وأساليب إدارة الصف. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي في مصر، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب والمشرفين وقادة المدارس، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في سنغافورة وأيرلندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات التربوية، ويفترض وجود علاقة دالة بين وضوح السياسة وفاعلية تدريب المعلمين وبيئة المدرسة وبين ارتفاع اكتساب المهارات. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة إصلاحية تجعل المهارات محورًا مركزيًا في التعليم المصري وتدعم الاستعداد للمستقبل.

1888. **العنوان:** "إصلاح سياسات التعليم المستمر وتعليم الكبار في مصر كجزء من الإصلاح التعليمي الشامل: دراسة مقارنة مع البرازيل والسويد"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة سياسات التعليم المستمر وتعليم الكبار في مصر من حيث التنظيم والتمويل والتكامل مع النظام الرسمي، عبر مقارنتها بالبرازيل والسويد. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم سياسة تعليم الكبار من حيث المرونة، والاعتراف بالتعلم السابق، والارتباط بسوق العمل، وتنوع القنوات (مراكز مجتمعية، تعليم رقمي، شراكات). بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة السياسة على خفض الأمية وتحسين فرص التعلم مدى الحياة في المجتمع المصري، مثل الالتحاق والاستمرار واكتساب مهارات وظيفية وحياتية. ويُحلِّل دور الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كمتغير وسيط يؤثر في التوسع والوصول للفئات الأكثر احتياجًا واستدامة التمويل. وتنحصر الحدود

الموضوعية في برامج تعليم الكبار الرسمية وغير الرسمية في مصر، وتشمل الحدود البشرية المتعلمين الراشدين والمسؤولين والمنفذين، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في البرازيل والسويد. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التعلم مدى الحياة، ويفترض وجود علاقة دالة بين مرونة السياسة وتكامل الشراكات وبين خفض الأمية وتحسن فرص التعلم المستمر. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة إصلاحية للتعلم مدى الحياة في مصر تربط تعليم الكبار بالتنمية المحلية وسوق العمل.

1889. **العنوان:** **"إصلاح سياسات التعليم في سياق التحولات الديمغرافية في مصر (النمو السكاني والتركيب العمري): دراسة مقارنة مع الهند وتركيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث كيفية استجابة سياسات الإصلاح التعليمي في مصر للتحولات الديمغرافية، ولا سيما النمو السكاني وارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة، عبر مقارنة الخبرة المصرية بالهند وتركيا. ويتمثل المتغير المستقل في إدماج الاعتبارات الديمغرافية في تخطيط الإصلاح، مثل بناء مدارس، وإعداد معلمين، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، وتبني مسارات تعليمية مرنة، وإدارة الكثافات. بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة النظام على استيعاب الأعداد المتزايدة وتحسين الجودة دون تراجع في الإنصاف، مثل تقليل ازدحام الفصول وتحسن التحصيل واستمرارية الطلاب. ويتناول البحث دقة البيانات السكانية وقدرة نظم التخطيط التعليمي على استخدامها كمتغير وسيط يحدد جودة التنبؤ وفاعلية توزيع الموارد. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية المخططين الديمغرافيين والمسؤولين التربويين وخبراء التخطيط، مع حدود مكانية في محافظات مختارة، ومجالات مقارنة في الهند وتركيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل التخطيط التعليمي السكاني، ويفترض وجود علاقة دالة بين جودة البيانات وإدماجها في التخطيط وبين ارتفاع القدرة الاستيعابية وتحسن الجودة. ويتوقع أن يفضي إلى رؤية إصلاحية تتسق مع الواقع السكاني المصري وتدعم الاستدامة.

1890. **العنوان:** **"نموذج مقارن مقترح لسياسات الإصلاح التعليمي الشامل في مصر في ضوء خبرات دولية مختارة: دراسة تكاملية في الإدارة الدولية المقارنة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى بناء نموذج مقارن مقترح لسياسات الإصلاح التعليمي الشامل في مصر يستند إلى استخلاص الدروس من خبرات دولية متنوعة، مع مراعاة الخصوصية المصرية وأولوياتها الوطنية. ويتمثل المتغير المستقل في مكوّنات نموذج الإصلاح المقترح، مثل الحوكمة، والتمويل، وسياسات المعلم، والمناهج، والتقييم، والرقمنة، والاستهداف الإقليمي، والشراكات، وضمان الجودة. بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة النموذج على تحقيق التحول المنشود في جودة التعليم والعدالة والكفاءة، بما يشمل تحسن نواتج التعلم وتقليل الفجوات ورفع كفاءة الإنفاق وتحسين الحوكمة. ويُحلَّل السياق السياسي والاقتصادي والثقافي في مصر كمتغير وسيط يحدد قابلية التطبيق ودرجة التدرج وآليات التكيف مع الواقع. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات والخبراء وأصحاب المصلحة، مع حدود مكانية تشمل مستويات مختلفة من المحافظات والبيئات التعليمية. ويعتمد البحث المنهج المقارن التكاملي وتحليل النظم، ويفترض وجود علاقة دالة بين تكامل مكونات الإصلاح ومواءمتها للسياق وبين فاعلية التحول التعليمي. ويتوقع أن يفضي إلى إطار إستراتيجي متكامل يمكن أن يشكّل مرجعًا لسياسات الإصلاح التعليمي الشامل في جمهورية مصر العربية.

رابعًا: تمويل التعليم والعدالة التوزيعية

1891. **العنوان:** **"حوكمة تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وعلاقته بتحقيق العدالة التوزيعية بين الأقاليم التعليمية: دراسة مقارنة مع فنلندا والبرازيل"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل منظومة حوكمة تمويل التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية وقياس قدرتها على تحقيق العدالة التوزيعية بين الأقاليم والمحافظات، عبر مقارنة الخبرة المصرية بالنموذج الفنلندي ذي الطابع الاجتماعي والنموذج البرازيلي الذي يعاني تفاوتات إقليمية. ويتمثل المتغير المستقل في نمط حوكمة التمويل التعليمي من حيث آليات التخصيص بين المحافظات، والمعادلات المستخدمة، ودرجة مراعاة الفقر التعليمي، وقواعد التمييز الإيجابي للمناطق الأقل حظًا. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى العدالة التوزيعية كما يظهر في مؤشرات الإنفاق للفرد المتعلم، ونصيب المدرسة من الموارد، والفروق في جودة الخدمات التعليمية والبنية والتجهيزات. ويُتناول توافر قواعد بيانات دقيقة عن الاحتياجات التعليمية والفقر المتعدد الأبعاد كمتغير وسيط يحسم دقة التخصيص وعدالته ويمنع التقدير غير القائم على الأدلة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي التمويل وصانعي القرار وخبراء الاقتصاد التعليمي، مع حدود مكانية في محافظات مصر وبعض الأقاليم في فنلندا والبرازيل. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التخصيص المالي، ويفترض وجود علاقة دالة بين رشادة الحوكمة وموثوقية البيانات وبين ارتفاع العدالة الإقليمية دون إهدار للكفاءة. ويتوقع أن يفضي إلى اقتراح إطار مصري لحوكمة تمويل التعليم يربط بين الكفاءة المالية والعدالة الإقليمية بما يخدم التنمية المتوازنة في مصر.

1892. **العنوان:** "نماذج معادلات تمويل التعليم القائم على الاحتياج في مصر وأثرها في تقليص فجوات الإنفاق التعليمي: دراسة مقارنة مع إنجلترا وتشيلي"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة إمكانية تطبيق معادلات تمويل قائمة على الاحتياج في النظام التعليمي المصري بما يضمن تخصيص الموارد للمدارس وفق مؤشرات الفقر التعليمي والكثافات والاحتياجات الخاصة، عبر مقارنة البدائل المصرية بما هو مطبق في إنجلترا وتشيلي. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة معادلة التمويل المعتمدة من حيث عدد المتغيرات، ووزن الاحتياج، وشفافية التطبيق، وقابلية المعادلة للتحديث السنوي وفق البيانات. بينما يتمثل المتغير التابع في حجم الفجوات في الإنفاق التعليمي بين المدارس والمناطق، ومدى تحسن نصيب الطالب من الموارد في المناطق الأشد احتياجًا، وانعكاس ذلك على توافر المعلمين والتجهيزات والخدمات. ويُدرَس مستوى الجاهزية الإدارية والتقنية لدى المديريات والإدارات التعليمية كمتغير وسيط يؤثر في دقة التطبيق ويحد من التلاعب أو الأخطاء في إدخال البيانات. وتنحصر الحدود الموضوعية في التمويل الحكومي للتعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي التخطيط المالي ومديري المدارس والخبراء، مع حدود مكانية في محافظات مصرية مختارة ومجالات مقارنة في إنجلترا وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل المعادلات التمويلية، ويفترض وجود علاقة دالة بين شفافية المعادلة وجاهزية الإدارة وبين تقليص الفجوات وتحسن عدالة التوزيع. ويتوقع أن يفضي إلى نموذج معادلة تمويل مصري قائم على الاحتياج يرفع كفاءة التوزيع ويقوي العدالة التربوية.

1893. **العنوان:** "الإنفاق العام على التعليم في مصر بين الالتزامات الدستورية والواقع الفعلي: دراسة مقارنة مع جنوب أفريقيا والمغرب"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الفجوة بين الالتزامات الدستورية أو التشريعية للإنفاق على التعليم في مصر وبين الواقع الفعلي للإنفاق المنفذ، عبر مقارنة هذه الفجوة بما هو قائم في جنوب أفريقيا والمغرب. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الالتزام التشريعي والمالي المعلن لتمويل التعليم، مثل النسب المستهدفة من الناتج المحلي الإجمالي أو من الموازنة العامة، وقواعد حماية مخصصات التعليم. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التنفيذ الفعلي للإنفاق وأثره في جودة التعليم وتوفير البنية الأساسية والموارد البشرية، بما يشمل الأجور والصيانة والتجهيزات والدعم التعليمي. ويتناول البحث أولويات السياسة المالية العامة والضغوط الاقتصادية وسقف الدين العام كمتغيرات وسيطة تفسر الفجوة بين النص والتنفيذ وتحدد هامش المناورة التمويلية. وتنحصر الحدود الموضوعية في موازنات التعليم قبل الجامعي خلال فترة زمنية

محددة داخل مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات المالية والتعليمية والخبراء، مع حدود مكانية مقارنة في جنوب أفريقيا والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الموازنات والسياسات المالية، ويفترض وجود علاقة دالة بين اتساق الالتزام التشريعي والقدرة المالية للدولة وبين الاستقرار في التمويل وتحسن الجودة. ويتوقع أن يفضي إلى آليات لتعزيز الالتزام الحقيقي باستحقاقات التعليم في مصر بصورة تضمن تمويلًا عادلًا ومستدامًا.

1894. **العنوان:** "**عدالة توزيع المعلمين ذوي الخبرة في المدارس المصرية في ضوء سياسات التمويل والتعيين: دراسة مقارنة مع كينيا والأردن**"

الموضوع: يتناول هذا البحث العلاقة بين سياسات تمويل التعليم وسياسات التعيين والتوزيع للمعلمين في مصر، وأثرها في عدالة توزيع المعلمين ذوي الخبرة بين المدارس الحضرية والريفية وبين المدارس المرموقة والمهمشة، عبر مقارنة الخبرة المصرية بتجارب كينيا والأردن. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة سياسات التعيين والحوافز المرتبطة بالتمويل، مثل بدلات المناطق النائية والحوافز للمدارس الصعبة ومسارات النقل والانتداب، وربط الحوافز بالاستمرار. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التفاوت في خبرة المعلمين وكفاءتهم بين المدارس والمناطق، وانعكاس ذلك على جودة التدريس ونواتج التعلم والإنصاف. ويُنظر إلى الثقافة المؤسسية ورغبات المعلمين والاعتبارات الاجتماعية كمتغيرات وسيطة تعزز أو تضعف أثر السياسات المالية، مثل مكانة المدرسة، وظروف السكن، ودعم القيادة المدرسية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية المعلمين ومديري المدارس والمسؤولين، مع حدود مكانية في محافظات حضرية وريفية مختارة ومجالات مقارنة في كينيا والأردن. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات الموارد البشرية التعليمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة الحوافز الموجهة وعدالة قواعد التعيين وبين تقليص التفاوت في الخبرات. ويتوقع أن يفضي إلى صياغة سياسات تمويلية وحوافزية تعالج التوزيع غير العادل للمعلمين في النظام التعليمي المصري.

1895. **العنوان:** "**تحليل عدالة توزيع الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية المدرسية في مصر: دراسة مقارنة مع فيتنام وتونس**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى عدالة توزيع الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية المدرسية في مصر، مثل بناء مدارس جديدة والإحلال والتجديد والتجهيزات، عبر المقارنة مع فيتنام وتونس اللتين واجهتا تحديات مشابهة في التوسع وتحسين الجودة. ويتمثل المتغير المستقل في سياسة توزيع الإنفاق الاستثماري من حيث معايير اختيار المشروعات وأولوية المناطق وحجم الاستثمارات السنوية وآليات تخصيص الأراضي والتعاقدات. بينما يتمثل المتغير التابع في مستويات الاكتظاظ وحالة المباني وتوافر المرافق الأساسية في المدارس، مثل السلامة والصرف الصحي والمعامل والمساحات. ويتناول البحث شفافية المعلومات حول خطط الاستثمار ودرجة مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات كمتغير وسيط يؤثر في عدالة توجيه الإنفاق ويقلل احتمالات التحيز الجغرافي أو الإداري. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي الأبنية التعليمية ومخططي الاستثمار ومسؤولي الإدارات المحلية، مع حدود مكانية في محافظات حضرية وريفية مختارة ومجالات مقارنة في فيتنام وتونس. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل التخطيط الاستثماري، ويفترض وجود علاقة دالة بين شفافية التخطيط ومشاركة المجتمع وبين تحسن العدالة في توزيع الاستثمارات وخفض الاكتظاظ. ويتوقع أن يفضي إلى توصيات لتوجيه الاستثمارات المدرسية في مصر بصورة أكثر عدلًا وفاعلية.

1896. **العنوان:** "**تمويل التعليم في المناطق الريفية والمحرومة في مصر كمدخل لتحقيق عدالة توزيعية: دراسة مقارنة مع الهند والمكسيك**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة سياسات تمويل التعليم في المناطق الريفية والمحرومة في مصر وكيفية استهدافها ضمن الموازنة العامة، عبر مقارنة الخبرة المصرية بتجارب الهند والمكسيك في تمويل التعليم بالأقاليم الفقيرة. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة سياسات الاستهداف المالي للمناطق المحرومة، مثل صناديق خاصة وبرامج منح ومخصصات إضافية ومعايير تمييز إيجابي مرتبطة بالفقر والحرمان. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحسن مؤشرات الإنصاف التعليمي، مثل معدلات الالتحاق والبقاء وكفاية المباني وتوافر المعلمين والدعم التعليمي. ويُحلّل دور قدرة الحكومات المحلية على إدارة الأموال وتوجيهها للمجالات ذات الأولوية كمتغير وسيط يحدد كفاءة الإنفاق ويمنع التسرب المالي أو سوء التخصيص. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي بالمناطق الريفية والمحرومة، وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية المحلية والمعلمين وأعضاء المجتمع، مع حدود مكانية في محافظات صعيد مصر والمناطق الحدودية ومجالات مقارنة في الهند والمكسيك. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات الاستهداف المالي، ويفترض وجود علاقة دالة بين التمويل الموجه وقدرات الإدارة المحلية وبين تحسن الإنصاف وتقليص الفجوات. ويتوقع أن يفضي إلى تصميم سياسة تمويلية تركز على الإنصاف الإقليمي وتدعم أهداف العدالة الاجتماعية في مصر.

1897. **العنوان:** **"دور التمويل المشروط في دعم الفئات الأكثر فقرًا في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع برامج التحويلات النقدية المشروطة في البرازيل والمغرب"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة إمكانية استخدام آليات التمويل أو التحويلات النقدية المشروطة بالتعليم لدعم الأسر الفقيرة في مصر بما يعزز العدالة التوزيعية، عبر مقارنة خبرات البرازيل والمغرب في هذا المجال. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم برامج التمويل المشروط من حيث معايير الاستهداف وقيمة الدعم والشروط التعليمية مثل الانتظام والحضور والمتابعة الصحية، وآليات الصرف والتحقق. بينما يتمثل المتغير التابع في أثر هذه البرامج على خفض التسرب وزيادة بقاء الأطفال في المدارس وتحسن مشاركتهم وانضباطهم، مع رصد أثرها على الفجوات بين الفئات. ويتناول البحث كفاءة نظم الاستهداف والرقابة على التنفيذ كمتغير وسيط يؤثر في عدالة الوصول ويحد من الإقصاء أو الاستفادة غير المستحقة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي في مصر، وتشمل الحدود البشرية الأسر المستفيدة وصانعي السياسات ومسؤولي الحماية الاجتماعية والتعليم، مع حدود مكانية في مناطق أكثر فقرًا ومجالات مقارنة في البرازيل والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات الحماية الاجتماعية المرتبطة بالتعليم، ويفترض وجود علاقة دالة بين دقة الاستهداف وكفاءة الرقابة وبين خفض التسرب وتحسن البقاء. ويتوقع أن يفضي إلى تصور لبرنامج مصري للتمويل المشروط بالتعليم يساند إصلاحات العدالة التعليمية.

1898. **العنوان:** **"تحليل أثر الإنفاق الأسري على التعليم في مصر على العدالة التربوية: دراسة مقارنة مع الأردن وتركيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث حجم وتوزيع الإنفاق الأسري على التعليم في مصر مثل الدروس الخصوصية والرسوم والنقل والتجهيزات، وتأثيره في تكافؤ الفرص التعليمية بين الطبقات الاجتماعية، عبر مقارنة الخبرة المصرية بالأردن وتركيا. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الاعتماد على الإنفاق الخاص في تمويل العملية التعليمية، وما يرتبط به من اتساع سوق الدروس الخصوصية وتفاوت القدرة على الدفع. بينما يتمثل المتغير التابع في حجم الفوارق في تحصيل الطلاب والالتحاق بالمسارات المرموقة بين الفئات الاجتماعية، بما يشمل تفاوت فرص التفوق والوصول للتعليم عالي الجودة. ويُحلّل مستوى جودة الخدمات التعليمية المجانية المتاحة في المدارس الحكومية كمتغير وسيط يفسر اتجاه الأسر لتعويض القصور بالإنفاق الخاص أو يقلل ذلك عند تحسن الخدمة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية الأسر والطلاب والمعلمون، مع حدود مكانية في بيئات حضرية وريفية مختارة ومجالات مقارنة في الأردن وتركيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل اقتصاديات الأسرة والتعليم، ويفترض وجود علاقة دالة بين ارتفاع الاعتماد

على الإنفاق الأسري واتساع الفجوات التعليمية ما لم تتحسن جودة الخدمة العامة. ويتوقع أن يفضي إلى سياسات تقلل العبء المالي على الأسر الفقيرة وتعزز دور الدولة في تمويل تعليم عادل وجيد.

1899. **العنوان:** **"تمويل التعليم الفني في مصر وعلاقته بالعدالة التوزيعية بين المسارات التعليمية: دراسة مقارنة مع ألمانيا والمغرب"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مستوى تمويل التعليم الفني مقارنة بالتعليم العام في مصر وأثر ذلك في العدالة التوزيعية بين المسارات التعليمية، عبر مقارنة الخبرة المصرية بتجربتي ألمانيا والمغرب. ويتمثل المتغير المستقل في نمط توزيع التمويل بين التعليم العام والفني من حيث نصيب الطالب ونصيب المدرسة والاستثمار في المعدات والمعامل والتدريب العملي، وتكلفة التشغيل والصيانة. بينما يتمثل المتغير التابع في مكانة التعليم الفني وجودة مخرجاته وجاذبيته للطلاب، مثل جودة التدريب وقابلية التوظيف وسمعة المدارس الفنية. ويُتناول اتجاه المجتمع والإعلام والسياسات العامة نحو التعليم الفني كمتغير وسيط يؤثر في الطلب على المسار الفني ويحدد مدى تحويل التمويل إلى قيمة اجتماعية وتوظيفية. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الفني الصناعي والتجاري والزراعي داخل مصر، وتشمل الحدود البشرية المسؤولين والمعلمين والطلاب وأصحاب الأعمال، مع حدود مكانية في محافظات مختارة ومجالات مقارنة في ألمانيا والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التمويل القطاعي، ويفترض وجود علاقة دالة بين رفع نصيب التعليم الفني من التمويل وتحسن جودته وجاذبيته بشرط تفعيل الشراكات وسوق العمل. ويتوقع أن يفضي إلى توصيات لتصحيح اختلال التوزيع المالي بين المسارات بما يرفع شأن التعليم الفني كخيار عادل وفعّال.

1900. **العنوان:** **"تمويل برامج الدمج التعليمي للطلاب ذوي الإعاقة في مصر وعلاقته بتحقيق العدالة التربوية: دراسة مقارنة مع السويد وكندا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث حجم وكيفية تمويل برامج الدمج التعليمي للطلاب ذوي الإعاقة في النظام التعليمي المصري ومدى كفاية هذا التمويل لتحقيق عدالة تربوية حقيقية، عبر مقارنة الخبرة المصرية بتجارب السويد وكندا. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات تمويل الدمج من حيث المخصصات للمدارس المستقبِلة وتمويل الخدمات المساندة ودعم تدريب المعلمين وتوفير التكنولوجيا المساعدة، ومعايير توزيع التمويل وفق شدة الاحتياج. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى جودة الخدمات المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة ومدى اندماجهم في الحياة المدرسية وتحسن نتائجهم التعليمية والاجتماعية واستمراريتهم. ويُدرس مستوى الوعي المؤسسي بحقوق هذه الفئة وقدرة المدرسة على توظيف التمويل بكفاءة كمتغير وسيط يحدد جودة التنفيذ ويمنع تحويل التمويل إلى إنفاق غير مؤثر. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية الطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم والمعلمون والقادة، مع حدود مكانية في محافظات مختارة ومجالات مقارنة في السويد وكندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التمويل الدامج، ويفترض وجود علاقة دالة بين كفاية التمويل ووعي المدرسة وقدراتها وبين تحسن جودة الدمج والنتائج. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة تمويلية أكثر عدلًا وفاعلية لدعم الدمج في مصر ضمن إطار العدالة التربوية الشاملة.

1901. **العنوان:** **"تحليل كفاءة الإنفاق التعليمي في المدارس المصرية الحكومية وعلاقته بتحسين نواتج التعلم: دراسة مقارنة مع فيتنام وبولندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى فحص كفاءة الإنفاق التعليمي في المدارس الحكومية المصرية بوصفها العلاقة بين الموارد المستخدمة ونواتج التعلم المتحققة، عبر مقارنة خبرة مصر بفيتنام وبولندا اللتين حققتا نتائج جيدة بإنفاق متوسط. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى كفاءة استخدام الموارد المالية داخل المدرسة، مثل نسب الإنفاق على الأجور، والبنية التحتية، والأنشطة، والدعم التعليمي، وإدارة الصيانة. بينما يتمثل المتغير التابع في أداء الطلاب في المؤشرات الوطنية والدولية، ومعدلات التسرب، ومؤشرات الانتقال والمواظبة، بوصفها مخرجات قابلة للقياس. ويُحلَّل نمط الإدارة المدرسية

والحوكمة الداخلية كمتغير وسيط يفسر اختلاف الكفاءة بين مدارس متشابهة في الموارد، مثل شفافية الموازنة المدرسية، وآليات المتابعة، وثقافة اتخاذ القرار، وتوجيه الإنفاق نحو التدريس الفعّال. وتنحصر الحدود الموضوعية في المدارس الإعدادية والثانوية الحكومية، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين ومسؤولي التخطيط والمتابعة، مع حدود مكانية في محافظات مصرية مختارة ومجالات مقارنة في فيتنام وبولندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الكفاءة التعليمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين الحوكمة الداخلية الرشيدة وبين ارتفاع الكفاءة وتحسن نواتج التعلم دون زيادة غير مبررة في الإنفاق. ويتوقع أن يفضي إلى توصيات عملية لرفع كفاءة الإنفاق في مصر مع الحفاظ على مبادئ العدالة التوزيعية.

1902. **العنوان:** "تمويل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر بين الاستثمار العام والخاص: دراسة مقارنة مع النرويج وشيلي"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة مزيج التمويل العام والخاص في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر، وبخاصة رياض الأطفال، وتحليل أثره على العدالة التوزيعية في الوصول إلى خدمات عالية الجودة، عبر مقارنة مصر بالنرويج وشيلي. ويتمثل المتغير المستقل في نمط مزيج التمويل من حيث نسبة التمويل الحكومي ونسبة الرسوم الأسرية والدعم المستهدف للفئات الأولى بالرعاية، وآليات ضبط الرسوم وجودة الخدمة. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التحاق الأطفال من مختلف الطبقات الاجتماعية وجودة الخدمات المقدمة لهم، مثل الكثافات، وتأهيل المعلمات، وبيئة التعلم، واستقرار الخدمة. ويُعد الإطار التنظيمي الحاكم لمقدمي الخدمة من القطاع الخاص والمجتمعي متغيرًا وسيطًا يحدد اتساق الجودة وعدالة التسعير وتوازن الأدوار بين الدولة والقطاع غير الحكومي. وتنحصر الحدود الموضوعية في مؤسسات ما قبل المدرسة في مصر، وتشمل الحدود البشرية الأسر والمعلمات والمسؤولين، مع حدود مكانية في محافظات مختارة ومجالات مقارنة في النرويج وشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات تمويل الطفولة المبكرة، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة التنظيم والدعم المستهدف وبين اتساع الإتاحة وتحسن الجودة للفئات الأقل قدرة. ويتوقع أن يفضي إلى نموذج تمويلي يضمن إتاحة عادلة وعريضة لتعليم الطفولة المبكرة في مصر.

1903. **العنوان:** "أثر اللامركزية المالية في التعليم على العدالة التوزيعية بين المدارس في مصر: دراسة مقارنة مع إندونيسيا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق اللامركزية المالية في التعليم في مصر على العدالة التوزيعية بين المدارس، عبر نقل جزء من مسؤولية التمويل إلى المستويات المحلية، مع مقارنة خبرتي إندونيسيا وجنوب أفريقيا. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اللامركزية المالية، مثل حجم الموارد التي تُدار محليًا، ونطاق صلاحيات الإدارة المدرسية، ومرونة الصرف، وحدود التصرف في البنود. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التفاوت بين المدارس في توافر الموارد والتحسينات، مثل الفروق في الصيانة والتجهيزات والأنشطة وجودة البيئة المدرسية. ويُحلَّل مستوى قدرات الإدارات والمدارس على التخطيط المالي والمساءلة كمتغير وسيط يحدد ما إذا كانت اللامركزية تقلل الفجوات أو تعيد إنتاجها، مثل مهارات إعداد الموازنة، والشفافية، ونظم الرقابة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية القيادات المحلية ومديري المدارس ومسؤولي المالية، مع حدود مكانية في محافظات مصرية مختارة ومجالات مقارنة في إندونيسيا وجنوب أفريقيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة المالية اللامركزية، ويفترض وجود علاقة دالة بين بناء القدرات وآليات الرقابة وبين تحقيق عدالة دون اتساع فجوة المناطق الغنية والفقيرة. ويتوقع أن يفضي إلى إطار لامركزية مالية مدروسة يناسب السياق المصري.

1904. **العنوان:** "دور الشراكات مع القطاع الخاص في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وآثارها على العدالة التوزيعية: دراسة مقارنة مع الهند والإمارات"

الموضوع: يتناول هذا البحث الدور المتنامي للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وتحليل آثارها على العدالة التوزيعية، عبر مقارنة خبرة مصر بالهند والإمارات. ويتمثل المتغير المستقل في نمط الشراكات التمويلية، مثل مدارس خاصة منخفضة التكلفة، ومدارس شراكة، واستثمارات في البنية التكنولوجية، وتمويل خدمات مساندة للتعلم. بينما يتمثل المتغير التابع في تأثير هذه الشراكات على توسيع فرص الالتحاق وتحسين الجودة للفئات المختلفة، بما يشمل تغير الفجوات بين المناطق والطبقات، ومستوى جودة الخدمة المتاحة للطلاب الأقل حظًا. ويُدرس الإطار التنظيمي الذي يحكم الشراكات وضماناته لحماية المصلحة العامة كمتغير وسيط، مثل شروط التعاقد، ومؤشرات الأداء، وآليات الرقابة، وضبط الرسوم، وشفافية المعلومات. وتنحصر الحدود الموضوعية في مشروعات الشراكة التعليمية قبل الجامعية، وتشمل الحدود البشرية المسؤولين والمستثمرين وأولياء الأمور ومديري المدارس، مع حدود مكانية في محافظات مختارة ومجالات مقارنة في الهند والإمارات. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة التعاقدية، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة الضوابط التنظيمية وبين قدرة الشراكات على دعم العدالة بدلًا من تعميق الفوارق. ويتوقع أن يفضي إلى ضوابط حوكمة تمويلية مصرية تجعل الشراكات أداة لتحسين الإنصاف والجودة.

1905. **العنوان:** "تحليل تمويل التعليم في المناطق الحضرية الفقيرة (العشوائيات) في مصر وعلاقته بالعدالة التربوية: دراسة مقارنة مع البرازيل وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة مستوى تمويل التعليم في المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائية في مصر وتحليل أثره على العدالة التربوية، عبر مقارنة خبرة مصر بالبرازيل وجنوب أفريقيا. ويتمثل المتغير المستقل في نمط تخصيص الموارد لهذه المناطق، مثل بناء مدارس جديدة، ودعم المدارس القائمة، وبرامج دعم اجتماعي، وتوجيه معلمين ذوي خبرة، وخدمات مساندة للطلاب. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة التعليم المتاح للأطفال القاطنين بهذه المناطق مقارنة بباقي المناطق، مثل الكثافات، والتسرب، والتحصيل، والانضباط المدرسي، وتكافؤ الفرص. ويُحلَّل دور البلديات والمنظمات الأهلية في دعم المدارس كمتغير وسيط يؤثر في كفاءة التوجيه ودمج الدعم التعليمي بالخدمات الاجتماعية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي في المناطق الحضرية الفقيرة، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية وأولياء الأمور والطلاب ومسؤولي الإدارات، مع حدود مكانية في أحياء مختارة بالقاهرة الكبرى والإسكندرية ومجالات مقارنة في البرازيل وجنوب أفريقيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التمويل الحضري، ويفترض وجود علاقة دالة بين الاستهداف المالي الموجه ودعم الحكم المحلي والمجتمع المدني وبين تحسن الجودة وتقليص الفجوة. ويتوقع أن يفضي إلى توصيات لسياسة تمويلية تستهدف الأحياء الأكثر هشاشة لتحقيق عدالة تعليمية أعلى في مصر.

1906. **العنوان:** "أثر الديون والأوضاع الاقتصادية الكلية في مصر على قدرة الدولة على تمويل التعليم والعدالة التوزيعية: دراسة مقارنة مع الأردن واليونان"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أثر أوضاع الاقتصاد الكلي في مصر، بما فيها الدين العام والعجز المالي، على قدرة الدولة على تخصيص تمويل كافٍ وعادل للتعليم، عبر مقارنة خبرة مصر بالأردن واليونان في فترات ضغوط اقتصادية. ويتمثل المتغير المستقل في مؤشرات الوضع الاقتصادي الكلي، مثل نسبة الدين للناتج، والعجز المالي، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتقلبات الأسعار، وتكاليف خدمة الدين. بينما يتمثل المتغير التابع في حجم الإنفاق التعليمي واتجاهاته، مثل حصة التعليم من الموازنة، وتوزيعه الداخلي بين بنود الأجور والاستثمار، واستدامة التمويل، وقدرته على دعم الإنصاف. ويُدرَس مدى حماية التعليم ضمن أولويات السياسة المالية والاجتماعية كمتغير وسيط يحدد مقاومة التمويل التعليمي للتقشف، مثل وجود قواعد حماية اجتماعية، ومرونة إعادة التخصيص، ونظم الاستهداف. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية خبراء الاقتصاد التعليمي وصانعي سياسات المالية والتعليم، مع حدود مكانية مقارنة في الأردن واليونان. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات المالية الاجتماعية، ويفترض وجود

علاقة دالة بين حماية التعليم في الموازنة وبين الحفاظ على العدالة التوزيعية خلال الأزمات. ويتوقع أن يفضي إلى سياسات تضمن صون الحق في التعليم وتمويله العادل في ظل الضغوط الاقتصادية.

1907. **العنوان:** "تمويل التعليم من منظور النوع الاجتماعي في مصر: تحليل الفروق بين البنين والبنات في الفرص التعليمية: دراسة مقارنة مع الهند وبنجلاديش"

الموضوع: يتناول هذا البحث تمويل التعليم في مصر من منظور النوع الاجتماعي وتحليل أثر توزيع الموارد والبرامج التمويلية على فرص البنين والبنات في الالتحاق والاستمرار والإنجاز، عبر مقارنة خبرة مصر بالهند وبنجلاديش. ويتمثل المتغير المستقل في وجود سياسات تمويلية حساسة للنوع الاجتماعي، مثل برامج دعم للفتيات، ومنح، وحوافز للأسر، ومساندة انتقال آمن للمدرسة، وتخفيف التكاليف غير المباشرة. بينما يتمثل المتغير التابع في الفروق بين الجنسين في المؤشرات التعليمية، مثل معدلات الالتحاق والبقاء والانتقال، والتحصيل، والتسرب، وتفاوت الاختيار بين المسارات. ويُحلّل أثر العادات والتقاليد المجتمعية على قرارات الاستثمار الأسري في تعليم البنات كمتغير وسيط، مثل الزواج المبكر، والأدوار المنزلية، وتصورات العائد من التعليم. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي في مصر، وتشمل الحدود البشرية الأسر والطلاب والمسؤولين، مع حدود مكانية في محافظات تمثل تفاوتًا اجتماعيًا واقتصاديًا ومجالات مقارنة في الهند وبنجلاديش. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التمييز الإيجابي، ويفترض وجود علاقة دالة بين التمويل الحساس للنوع وتخفيف العوائق الاجتماعية وبين تقليص الفجوات وتحسن فرص البنات. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة تمويلية مصرية تعزز المساواة في التعليم.

1908. **العنوان:** "تحليل العدالة التوزيعية في توزيع الموارد الرقمية التعليمية (أجهزة، إنترنت، منصات) بين المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع البرتغال وتايلاند"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة عدالة توزيع الموارد الرقمية التعليمية في مصر بين المدارس، مثل الأجهزة ومعامل الحاسب واتصال الإنترنت والوصول إلى المنصات، وفق اختلاف الموقع ونوع المدرسة، عبر مقارنة خبرة مصر بالبرتغال وتايلاند. ويتمثل المتغير المستقل في سياسة توزيع الموارد الرقمية من حيث معايير الاختيار ومراحل النشر ومتابعة الاستخدام وضمان الاستمرارية والصيانة والدعم الفني. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى العدالة الرقمية بما يعني مساواة الطلاب في فرص التعلم الرقمي واكتساب المهارات الرقمية الأساسية دون تمييز جغرافي أو اجتماعي. ويُتناول مدى الجاهزية التقنية والبشرية في المدارس كمتغير وسيط، مثل كفايات المعلمين الرقمية، وتوافر فنيين، واستقرار الكهرباء والاتصال، وقدرة المدرسة على توظيف الموارد. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي تكنولوجيا المعلومات والقادة والمعلمين والطلاب، مع حدود مكانية في محافظات مختارة ومجالات مقارنة في البرتغال وتايلاند. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات العدالة الرقمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين عدالة التوزيع ورفع الجاهزية وبين تقليص الفجوة الرقمية ومنع تحول الرقمنة إلى مصدر جديد للتفاوت. ويتوقع أن يفضي إلى توصيات لسياسة توزيع رقمي عادلة في مصر.

1909. **العنوان:** "الإنفاق على التغذية المدرسية في مصر وعلاقته بتحقيق العدالة الصحية والتعليمية: دراسة مقارنة مع البرازيل والمغرب"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل برنامج التغذية المدرسية في مصر من زاوية التمويل وحجمه وتوزيعه بين المحافظات، وقياس أثر ذلك في الصحة والتعليم معًا، عبر مقارنة خبرة مصر بالبرازيل والمغرب. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الإنفاق على التغذية المدرسية من حيث القيمة للفرد، وانتظام الصرف، واستهداف المدارس، ومعايير اختيار المناطق الأكثر فقرًا. بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات الحضور والتركيز والصحة العامة للتلاميذ، خاصة في المناطق

الفقيرة، وما يرتبط بذلك من بقاء الطلاب وتقليل الغياب والتسرب. ويُحلَّل مستوى جودة إدارة البرنامج والرقابة على تنفيذه كمتغير وسيط، مثل جودة التوريد والتخزين، ومعايير السلامة، وآليات الشكاوى، ومتابعة الأثر. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الأساسي، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي التغذية والمديرين والأسر والطلاب، مع حدود مكانية في محافظات مختارة ومجالات مقارنة في البرازيل والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل البرامج الاجتماعية التعليمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين انتظام التمويل وجودة الإدارة وبين تحسن المؤشرات الصحية والتعليمية للفئات الأشد احتياجًا. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة تغذية مدرسية أكثر عدلًا وكفاءة تمويلية في مصر.

1910. **العنوان:** "**تمويل التعليم في المدارس المجتمعية وغير النظامية في مصر وعلاقته بإعادة دمج الأطفال المتسربين: دراسة مقارنة مع المغرب ونيبال**"

الموضوع: يدرس هذا البحث تمويل المدارس المجتمعية وبرامج التعليم غير النظامي في مصر الموجهة للأطفال المتسربين أو غير الملتحقين، وتحليل أثر نمط التمويل في قدرة هذه البرامج على الاستمرار والفاعلية، عبر مقارنة خبرة مصر بالمغرب ونيبال. ويتمثل المتغير المستقل في نمط التمويل، مثل التمويل الحكومي، والشراكات، والمنح الدولية، والمساهمات المجتمعية، ومدى انتظام الصرف وتوازن البنود بين الأجور والدعم التعليمي والتجهيزات. بينما يتمثل المتغير التابع في معدل إعادة دمج الأطفال في التعليم النظامي وتحسن مستوياتهم المعرفية والمهارية واستمراريتهم، بوصفها مؤشرات للأثر التعليمي والاجتماعي. ويُحلَّل استقرار مصادر التمويل ووضوح الإطار التنظيمي لهذه المراكز كمتغير وسيط يحدد الاستدامة والجودة ويضبط العلاقة مع التعليم النظامي ومسارات الاعتماد. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم غير النظامي وبرامج الفرصة الثانية في مصر، وتشمل الحدود البشرية مديري البرامج والطلاب والأسر والمعلمين، مع حدود مكانية في محافظات مختارة ومجالات مقارنة في المغرب ونيبال. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات الفرص الثانية، ويفترض وجود علاقة دالة بين استقرار التمويل ووضوح التنظيم وبين ارتفاع إعادة الدمج وتحسن النتائج. ويتوقع أن يفضي إلى تصور لسياسة تمويل مستدامة للتعليم المجتمعي في مصر.

1911. **العنوان:** "**العدالة التوزيعية في تمويل الأنشطة غير الصفية والأنشطة الرياضية والفنية في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع اليابان وفرنسا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى عدالة توزيع التمويل المخصص للأنشطة غير الصفية في المدارس المصرية، مثل الرياضة والفنون والأنشطة الثقافية، وقياس أثر هذا التمويل على تكافؤ فرص الطلاب في التنمية الشاملة، مع مقارنة بخبرتي اليابان وفرنسا. ويتمثل المتغير المستقل في حجم تمويل الأنشطة وتوزيعه بين المدارس وفق معايير التخصيص، ومستوى انتظام الصرف، وتوازن البنود بين أدوات النشاط وتجهيزاته وتكاليف الإشراف. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى مشاركة الطلاب في الأنشطة وتطور مهاراتهم غير الأكاديمية، مثل الانضباط والتعاون والقيادة والموهبة الفنية والبدنية، وما يرتبط بذلك من مؤشرات الانتماء المدرسي. ويُعد دور الإدارة المدرسية ومجالس الأمناء في تعبئة موارد إضافية متغيرًا وسيطًا قد يوسع الفجوة بين المدارس بحسب قدرتها على جذب التبرعات والرعايات، بما يؤثر في عدالة الفرص. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمون والقادة وأعضاء مجالس الأمناء، مع حدود مكانية في محافظات مصرية مختارة ومجالات مقارنة في اليابان وفرنسا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات التمويلية للأنشطة، ويفترض وجود علاقة دالة بين عدالة التوزيع المالي وبين اتساع المشاركة وتنوع الخبرات، مع ضرورة ضبط أثر الموارد المجتمعية حتى لا تتحول الأنشطة إلى امتياز طبقي. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة تمويلية تجعل الأنشطة جزءًا عادلًا من التجربة التعليمية لكل طفل مصري.

1912. **العنوان:** "تحليل العدالة التوزيعية في توزيع المنح والبرامج الدولية الممولة في قطاع التعليم المصري: دراسة مقارنة مع فيتنام والأردن"

الموضوع: يتناول هذا البحث كيفية توزيع المنح والبرامج الدولية الممولة لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر، مثل مشروعات تحسين الجودة وتعزيز المهارات ودعم البنية التحتية، وقياس ما إذا كانت تسهم في تعميق العدالة التوزيعية أو تركز المنافع في مناطق محددة، مع مقارنة بخبرتي فيتنام والأردن. ويتمثل المتغير المستقل في نمط توزيع المنح الدولية من حيث معايير الاختيار، وتغطية المحافظات، ونوع المدارس المستفيدة، وشروط التمويل، وآليات الاستهداف للفئات الأولى بالرعاية. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى استفادة المناطق والفئات الأكثر احتياجًا من هذه التدخلات، وما يترتب عليه من تحسن في مؤشرات الإتاحة والجودة والدعم المدرسي. ويُحلَّل دور وزارة التربية والتعليم ووحدات التعاون الدولي في توجيه البرامج كمتغير وسيط يتحكم في مواءمة المنح للأولويات الوطنية وتوازن التوزيع ومنع التداخل أو الازدواجية. وتنحصر الحدود الموضوعية في مشروعات التعليم قبل الجامعي المدعومة دوليًا، وتشمل الحدود البشرية المسؤولون ومديرو المشروعات وأصحاب المصلحة المحليون، مع حدود مكانية في محافظات مصرية متنوعة ومجالات مقارنة في فيتنام والأردن. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة التمويلية للمنح، ويفترض وجود علاقة دالة بين قوة التوجيه الوطني وشفافية الاختيار وبين ارتفاع الأثر العادل للتمويل الدولي. ويتوقع أن يفضي إلى إطار حوكمة يعظم العدالة في توجيه التمويل الدولي داخل مصر.

1913. **العنوان:** "تمويل التعليم من خلال الضرائب الموجَّهة أو الصناديق الخاصة في مصر: جدواه وآثاره على العدالة التوزيعية: دراسة مقارنة مع فرنسا والبرازيل"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل جدوى استخدام الضرائب الموجهة أو الصناديق الخاصة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، مثل الصناديق الداعمة أو الموارد المخصصة، وقياس آثارها المحتملة على العدالة التوزيعية، مع مقارنة بخبرتي فرنسا والبرازيل. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم آلية التمويل من حيث مصدر المال، واستقرار التدفقات، ومعايير التوزيع بين المحافظات والمدارس، وحدود الصرف وأولوياته، وإمكان توجيه الموارد للفئات الأشد احتياجًا. بينما يتمثل المتغير التابع في تأثير هذه الآلية على تقليص الفجوات بين المناطق وتحسين مستويات تمويل المدارس وجودة الخدمات التعليمية، بما يشمل دعم البنية الأساسية والتجهيزات والأنشطة. ويُعد مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد متغيرًا وسيطًا حاسمًا، لأنه يحدد ثقة المجتمع وفاعلية الإنفاق ويقلل مخاطر سوء التوجيه أو ضعف الرقابة. وتنحصر الحدود الموضوعية في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات المالية والتعليمية وخبراء الضرائب، مع حدود مكانية مقارنة في فرنسا والبرازيل. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التمويل المبتكر، ويفترض وجود علاقة دالة بين استقرار الموارد وشفافية إدارتها وبين تحسين العدالة والاستدامة دون خلق مسارات تمويلية موازية غير منضبطة. ويتوقع أن يفضي إلى مقترحات لآليات تمويل مبتكرة تراعي العدالة والاستدامة في مصر.

1914. **العنوان:** "أثر المنح الدراسية والدعم المالي في تمويل انتقال الطلاب المصريين من التعليم الأساسي إلى الثانوي: دراسة مقارنة مع المغرب وتشيلي"

الموضوع: يدرس هذا البحث أثر المنح الدراسية والمساعدات المالية في دعم انتقال الطلاب المصريين من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي، بوصفه نقطة حرجة ترتفع عندها مخاطر التسرب، مع مقارنة بخبرتي المغرب وتشيلي. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم برامج الدعم المالي من حيث الفئة المستهدفة، وقيمة المنحة، وشروط الاستحقاق، وطبيعة الدعم مثل النقل أو الزي أو المستلزمات، وآليات الصرف والمتابعة. بينما يتمثل المتغير التابع في استمرار الطلاب في التعليم الثانوي،

وانخفاض التسرب في مرحلة الانتقال، وتحسن فرص الالتحاق بمسارات أكثر جودة، بما يشمل انتظام الحضور والمواظبة. ويُحلَّل وعي الأسر بالبرامج وقدرتها على الاستفادة منها كمتغير وسيط يحدد مدى وصول الدعم إلى مستحقيه، مثل سهولة الإجراءات، وتوافر المعلومات، وإزالة الحواجز الإدارية. وتنحصر الحدود الموضوعية في المرحلة الانتقالية بين الإعدادي والثانوي داخل مصر، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والأسر والمسؤولون عن الحماية الاجتماعية والتعليم، مع حدود مكانية في محافظات تمثل تفاوتًا اقتصاديًا واجتماعيًا ومجالات مقارنة في المغرب وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتقييم السياسات الاجتماعية التعليمية، ويفترض وجود علاقة دالة بين دقة الاستهداف واستمرارية الدعم وبين خفض التسرب ورفع بقاء الطلاب في التعليم الثانوي. ويتوقع أن يفضي إلى سياسات دعم مالي موجه تحمي الطلاب من التسرب بسبب العوائق الاقتصادية.

1915. **العنوان:** "عدالة توزيع التمويل بين المدارس الرسمية عربي والرسمية لغات في مصر: دراسة مقارنة مع الأردن وماليزيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الفروق في تمويل المدارس الرسمية عربي والمدارس الرسمية لغات في مصر، وقياس انعكاس ذلك على تكافؤ الفرص التعليمية داخل القطاع الحكومي، مع مقارنة بخبرتي الأردن وماليزيا. ويتمثل المتغير المستقل في نمط توزيع التمويل بين نوعي المدارس من حيث نصيب الطالب، وحجم الرسوم الإضافية، ومساهمات المجتمع المحلي، وتفاوت الإنفاق على الأنشطة والتجهيزات. بينما يتمثل المتغير التابع في الفروق في جودة البيئة المدرسية ونواتج التعلم، مثل توافر المعامل والتقنيات، وكثافة الفصول، وجودة التدريس، وتحسن التحصيل. وتُعد الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ الملتحقين بكل نوع من المدارس متغيرًا وسيطًا يفسر جزئيًا العلاقة بين التمويل والنتائج، وقد يعيد إنتاج عدم المساواة عبر "فرز اجتماعي" داخل التعليم الحكومي. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمون والقيادات ومسؤولو الإدارات التعليمية، مع حدود مكانية في محافظات مختارة ومجالات مقارنة في الأردن وماليزيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل العدالة داخل المسارات الحكومية، ويفترض وجود علاقة دالة بين تفاوت الموارد المباشرة وغير المباشرة وبين اتساع فجوة الجودة والنتائج. ويتوقع أن يفضي إلى إطار تمويلي يقلل التفاوت بين المسارات داخل القطاع الحكومي نفسه في مصر.

1916. **العنوان:** "تمويل التعليم من منظور اللامساواة بين المدارس الحضرية الراقية والمدارس الشعبية في مصر: دراسة مقارنة مع تشيلي وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث الفروق التمويلية بين المدارس في المناطق الحضرية الراقية والمدارس الواقعة في الأحياء الشعبية في مصر، وقياس أثر ذلك على فرص الطلاب وجودة التعليم، مع مقارنة بخبرتي تشيلي وجنوب أفريقيا. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى التمويل المباشر وغير المباشر، مثل الموازنة الرسمية، ومساهمات أولياء الأمور، والتبرعات، ودعم المجتمع المحلي، وما ينتج عنه من تفاوتات في التجهيزات والأنشطة. بينما يتمثل المتغير التابع في درجة اللامساواة في جودة المدارس ومخرجاتها، مثل الفروق في التحصيل، وكثافة الفصول، وبيئة التعلم، ومعدلات التسرب، والغياب. وتُعد سياسات الوزارة في إعادة التوازن أو ترك التفاوت قائمًا متغيرًا وسيطًا يحدد اتجاه الفجوة، مثل معادلات التمييز الإيجابي، وتوزيع المعلمين، والدعم التعليمي للمناطق الأفقر. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس وأولياء الأمور والطلاب ومسؤولي الإدارات، مع حدود مكانية في محافظات حضرية مختارة ومجالات مقارنة في تشيلي وجنوب أفريقيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل اللامساواة المدرسية، ويفترض وجود علاقة دالة بين اعتماد المدارس على موارد المجتمع المحلي وبين تعمق "الفصل الطبقي المدرسي" ما لم تتدخل الدولة بسياسات تعويضية. ويتوقع أن يفضي إلى توصيات تمويلية تعيد الاعتبار للمدرسة الحكومية الشعبية في مصر.

1917. **العنوان:** "تحليل العدالة التوزيعية في توزيع أعباء تمويل التعليم الجامعي والتربوي على الطلاب والأسر والدولة في مصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا وماليزيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل توزيع أعباء تمويل التعليم الجامعي في مصر، وبخاصة التعليم الجامعي التربوي، بين الدولة والطلاب والأسر، وقياس أثر ذلك على فرص الالتحاق بكليات التربية وجودة مخرجاتها، مع مقارنة بخبرتي ألمانيا وماليزيا. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج تقاسم تكلفة التعليم من حيث نسبة التمويل الحكومي، والرسوم، والقروض، وتكاليف الدراسة غير المباشرة، وآليات الدعم الاجتماعي. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم الجامعي التربوي وجودة الكوادر المعلمة المتخرجة، مثل جودة التدريب العملي، والموارد التعليمية، واستقرار الطالب، ومعدلات التسرب الجامعي. وتُحلَّل سياسات الدعم والمنح وقروض الطلاب كمتغير وسيط يخفف أثر التكلفة على الفئات الأقل حظًا ويمنع الإقصاء الاجتماعي من المهنة التعليمية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم العالي التربوي في مصر، وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمسؤولين، مع حدود مكانية مقارنة في ألمانيا وماليزيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات التمويل الجامعي، ويفترض وجود علاقة دالة بين عدالة تقاسم التكلفة وفاعلية الدعم وبين اتساع الوصول دون الإضرار بالجودة. ويتوقع أن يفضي إلى نموذج تمويل متوازن للتعليم الجامعي التربوي في مصر.

1918. **العنوان:** "تمويل التعليم في سياق التحول نحو الاقتصاد الرقمي والعمل عن بُعد في مصر: انعكاساته على العدالة التوزيعية التعليمية: دراسة مقارنة مع إستونيا والهند"

الموضوع: يدرس هذا البحث استجابة سياسات تمويل التعليم في مصر للتحول نحو الاقتصاد الرقمي والعمل عن بُعد عبر الاستثمار في المهارات الرقمية والبنية التحتية، وقياس أثر ذلك على العدالة التوزيعية بين الطلاب، مع مقارنة بخبرتي إستونيا والهند. ويتمثل المتغير المستقل في اتجاهات الإنفاق نحو المهارات الرقمية، مثل تمويل البرامج والتجهيزات والتدريب وإتاحة الاتصال، وتوازن الإنفاق بين البنية والتعلم الفعلي. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى تضييق أو توسيع الفجوة الرقمية التعليمية بين الفئات، مثل فروق الوصول والاستخدام والمهارات الرقمية والتحصيل المرتبط بالتعلم الرقمي. ويُعد مستوى جاهزية سوق العمل ومتطلباته متغيرًا وسيطًا يؤثر في أولويات التمويل واتجاهه، ويحدد مدى ترجمة الاستثمار التعليمي إلى فرص تشغيل عادلة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي والتعليم الفني، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمون وصانعو السياسات وخبراء سوق العمل، مع حدود مكانية في محافظات تمثل تفاوتًا رقميًا ومجالات مقارنة في إستونيا والهند. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات الاستثمار في المهارات، ويفترض وجود علاقة دالة بين عدالة توجيه الإنفاق الرقمي وبناء القدرات وبين تحويل التحول الرقمي إلى فرصة للإنصاف بدلًا من مصدر للتفاوت. ويتوقع أن يفضي إلى سياسة تمويل تعليمية مصرية عادلة في عصر الاقتصاد الرقمي.

1919. **العنوان:** "الشفافية والمساءلة في إدارة موازنات التعليم المدرسية في مصر وعلاقتها بالعدالة التوزيعية داخل المدرسة: دراسة مقارنة مع كينيا والفلبين"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة موازنات المدارس في مصر وقياس أثره على العدالة التوزيعية داخل المدرسة نفسها، مثل توزيع الموارد بين الأنشطة والفصول والطلاب، مع مقارنة بخبرتي كينيا والفلبين في الرقابة المجتمعية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الشفافية والمساءلة من حيث نشر الموازنة، وإشراك مجلس الأمناء، وآليات الرقابة والمتابعة، ووضوح قواعد الصرف، وتوثيق القرارات المالية. بينما يتمثل المتغير التابع في عدالة توزيع الموارد داخل المدرسة وجودة الخدمات المقدمة، مثل الإنصاف بين الفصول، ودعم الطلاب الأشد احتياجًا، وتوازن الإنفاق بين التعليم والأنشطة والصيانة. وتُدرَس ثقافة النزاهة والحوكمة داخل الإدارة المدرسية كمتغير وسيط

يحدد فاعلية الشفافية، مثل مقاومة الفساد، وتقبل الرقابة، ومأسسة المشاركة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي، وتشمل الحدود البشرية المديرون وأعضاء مجالس الأمناء وأولياء الأمور ومسؤولو الإدارات، مع حدود مكانية في مدارس من بيئات اجتماعية متنوعة ومجالات مقارنة في كينيا والفلبين. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة المالية المدرسية، ويفترض وجود علاقة دالة بين ترسيخ الشفافية وبين تحسين العدالة الداخلية وتقليل الهدر. ويتوقع أن يفضي إلى إطار لتعزيز الشفافية المالية المدرسية في مصر دعمًا للعدالة التوزيعية.

1920. **العنوان:** "نموذج مقارن مقترح لسياسة تمويل التعليم وتحقيق العدالة التوزيعية في مصر في ضوء خبرات دولية مختارة: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يختتم هذا المجال ببناء نموذج مقارن مقترح لسياسة تمويل التعليم في مصر يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية، مستندًا إلى استخلاص الدروس من خبرات دولية متعددة مثل فنلندا والبرازيل وتشيلي وألمانيا والمغرب، مع مراعاة خصوصية البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية. ويتمثل المتغير المستقل في مكونات نموذج التمويل المقترح، مثل معادلات التمويل القائمة على الاحتياج، وآليات الاستهداف والتمييز الإيجابي، واللامركزية المنضبطة، والشراكات المحكومة، وحماية الفئات الضعيفة، وربط التمويل بالجودة دون الإضرار بالإنصاف. بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة النموذج على تحسين مؤشرات العدالة التعليمية وتقليص الفجوات بين الأقاليم والفئات والمدارس، ورفع كفاءة الإنفاق وتحسين نواتج التعلم. ويُحلَّل السياق التشريعي والمؤسسي والمالي في مصر كمتغير وسيط يحدد قابلية التطبيق، مثل مرونة الموازنة، ونظم البيانات، وقدرات الإدارة، وأطر الرقابة. وتنحصر الحدود الموضوعية في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات والخبراء وممثلي أصحاب المصلحة، مع اعتماد المنهج المقارن والمنهج التركيبي لبناء نموذج قابل للتنفيذ. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين تكامل أدوات التمويل العادل وبين تحسن الإنصاف وتقليص الفجوات، بشرط توافر بيانات دقيقة وآليات مساءلة فعالة. ويتوقع أن يفضي إلى إطار مرجعي إصلاحي لسياسات تمويل التعليم في مصر يخدم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

خامسًا: التعليم واللامركزية الإدارية

1921. **العنوان:** "حوكمة اللامركزية الإدارية في التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة مقارنة مع التجربتين الإندونيسية والمغربية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل حوكمة اللامركزية الإدارية في إدارة التعليم قبل الجامعي في مصر، من حيث نقل الصلاحيات من المستوى المركزي إلى المديريات والإدارات والمدارس، ومقارنة ذلك بالتجربتين الإندونيسية والمغربية في ضوء منظور الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اللامركزية الإدارية الفعلية (نطاق الصلاحيات، وحرية اتخاذ القرار، ومرونة تنفيذ السياسات)، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة وفاعلية تقديم الخدمات التعليمية على مستوى المدرسة، وجودة الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي. ويُدرَس مستوى القدرات المؤسسية والبشرية في المستويات المحلية كمتغير وسيط يفسر نجاح نقل الصلاحيات أو تعثره، بما يشمل الكفايات القيادية، ونظم العمل، والموارد المتاحة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية القيادات المركزية والمحلية ومديري المدارس، مع حدود مكانية داخل محافظات مصرية مختارة وتجارب مقارنة في إندونيسيا والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات، مع توظيف أدوات دراسة الحالة وتحليل الوثائق التنظيمية ومسارات القرار. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين اتساع الصلاحيات اللامركزية وبين تحسن الخدمة التعليمية، بشرط توافر بناء مؤسسي محلي قادر على التخطيط والمتابعة والمساءلة. ومن المتوقع أن ينتهي إلى نموذج مصري متدرج للامركزية التعليمية يوازن بين وحدة السياسة الوطنية ومرونة التنفيذ المحلي.

1922. **العنوان:** "درجة استعداد الإدارات التعليمية المحلية في مصر لتطبيق اللامركزية الإدارية في التعليم: دراسة مقارنة مع الفلبين وتركيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تقييم جاهزية الإدارات التعليمية والمحافظات في مصر لتبنّي سياسات اللامركزية الإدارية في التعليم قبل الجامعي، عبر قياس قدرتها على تحمل الصلاحيات الموسعة، ومقارنتها بخبرات الفلبين وتركيا التي شهدت إصلاحات لامركزية متسارعة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الاستعداد المؤسسي (البنى التنظيمية، ونظم المعلومات، وكفايات الموارد البشرية، وإدارة الموارد)، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة هذه الإدارات على إدارة المدارس وتقديم الدعم الفني والمالي لها بكفاءة وفاعلية. وتُحلَّل جودة الأطر التشريعية والتنظيمية التي تضبط علاقة المركز بالأقاليم كمتغير وسيط، بما يشمل وضوح الاختصاصات، وآليات التنسيق، ونظم المتابعة، والمساءلة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية القيادات في المديريات والإدارات التعليمية، مع حدود مكانية في محافظات مصرية متنوعة وتجارب مقارنة في الفلبين وتركيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن مع منهج المسح التحليلي وبناء مؤشرات جاهزية، وربطها بنتائج الأداء الإداري والخدمي. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين ارتفاع الجاهزية المؤسسية وبين نجاح اللامركزية وتقليل اختناقات القرار. ومن المتوقع أن يخرج بخريطة طريق لبناء قدرات المستويات المحلية في مصر تمهيدًا لتطبيق لامركزية إدارية ناجحة في التعليم.

1923. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية والتعليمية في المدارس المصرية وعلاقتها بتحسين جودة التعليم: دراسة مقارنة مع التجربتين الكينية والبرازيلية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر منح المدارس المصرية قدرًا من اللامركزية الإدارية والتعليمية في مجالات مثل تنظيم التوقيتات، واختيار الأنشطة، وإدارة الموارد المحدودة، على تحسين جودة التعليم، مع مقارنة بخبرتي كينيا والبرازيل. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية الممنوحة للمدرسة (حرية اتخاذ القرار، والمشاركة في التخطيط، وإدارة الميزانيات الصغيرة، وتفعيل فرق العمل)، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة المخرجات التعليمية كما تُقاس بتحسن التحصيل، وانخفاض التسرب، وتحسن رضا أولياء الأمور والطلاب. وتُحلَّل مهارات القيادة المدرسية وقدرتها على إدارة الصلاحيات بشكل رشيد كمتغير وسيط، بما يشمل التخطيط المدرسي، وإدارة المخاطر، وبناء الشراكات، واتخاذ القرار القائم على الأدلة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور، مع حدود مكانية في عينات من مدارس مصرية مقارنة بنماذج مدرسية في كينيا والبرازيل. ويعتمد البحث المنهج المقارن مع تحليل الأداء المدرسي ودراسة حالات مدرسية، واستخدام أدوات استبانة ومقابلات وتحليل سجلات مدرسية. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين استقلالية المدرسة المحسوبة وبين تحسين الجودة، شريطة وجود مساءلة واضحة ودعم فني مستمر. ومن المتوقع أن ينتهي إلى تصور لإطار تنظيمي يمنح المدرسة المصرية استقلالية محسوبة مع آليات مساءلة فعالة.

1924. **العنوان:** "أثر اللامركزية الإدارية في التعليم على مشاركة المجتمع المحلي في إدارة المدرسة المصرية: دراسة مقارنة مع تجارب الهند والأردن"

الموضوع: يتناول هذا البحث العلاقة بين تطبيق اللامركزية الإدارية في التعليم قبل الجامعي في مصر وتمكين المجتمع المحلي من المشاركة الحقيقية في إدارة المدرسة، مقارنة بخبرات الهند والأردن. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية (وجود مجالس مدرسية فاعلة، ونقل بعض سلطات الإنفاق، وإشراك المجتمع في التخطيط)، بينما يتمثل المتغير التابع في حجم ونوعية مشاركة المجتمع (أولياء أمور، جمعيات أهلية، قيادات محلية) في اتخاذ القرارات المدرسية، ومدى تأثيرها في تحسين الانضباط والخدمات والأنشطة. وتُحلَّل الثقافة المجتمعية ومستوى الثقة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع

كمتغير وسيط، بما يشمل اتجاهات المشاركة، وتوقعات الأطراف، ودرجة الشفافية، وإدارة الخلافات. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية أعضاء مجالس الأمناء، ومديري المدارس، وممثلي المجتمع المحلي، مع حدود مكانية في بيئات حضرية وريفية مصرية وتجارب مقارنة في الهند والأردن. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة التشاركية، مع توظيف أدوات المقابلة وتحليل محاضر المجالس ومؤشرات المشاركة. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين تفعيل الصلاحيات المحلية وبين اتساع المشاركة المجتمعية، بشرط بناء قنوات مؤسسية واضحة لا تقتصر على التمويل فقط. ومن المتوقع أن يقدم إطار سياسات يحول اللامركزية من إجراء إداري إلى آلية لتفعيل الشراكة المجتمعية داخل المدرسة المصرية.

1925. **العنوان: "اللامركزية الإدارية في التعليم وأثرها في معالجة الفروق الإقليمية في جودة التعليم بمصر: دراسة مقارنة مع إسبانيا وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل دور اللامركزية الإدارية في تقليل الفروق الإقليمية في جودة التعليم بين المحافظات المصرية، من خلال دراسة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين المركز والأقاليم التعليمية، مع مقارنة بخبرتي إسبانيا وجنوب أفريقيا. ويتمثل المتغير المستقل في درجة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين المركز والمحافظات (التخطيط، وإدارة الموارد، والدعم الفني، والقرار المدرسي)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التباين بين المحافظات في مؤشرات الجودة مثل التحصيل، والكثافات، وتوافر المعلمين، وجودة البنية المدرسية. وتُحلَّل كفاءة آليات التمويل الإقليمي والتخطيط المحلي كمتغير وسيط يحدد ما إذا كانت اللامركزية تقلص الفجوات أو تعمقها، خصوصًا عند اختلاف القدرات الاقتصادية والإدارية بين المحافظات. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، وتشمل الحدود المكانية محافظات مصر ومناطق تعليمية في الدول المقارنة، والحدود البشرية القيادات الإقليمية ومديرو المدارس ومسؤولو التخطيط. ويعتمد البحث المنهج المقارن مع تحليل بيانات إقليمية ومؤشرات إنصاف، واستخدام منهج الفجوات الإقليمية في تفسير النتائج. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين لامركزية مدعومة بتمويل تعويضي وبين تقليل الفروق الإقليمية في الجودة. ومن المتوقع أن ينتهي إلى اقتراح نمط لامركزي يساعد مصر على تقليص الفجوة بين المركز والأطراف دون الإخلال بوحدة المعايير الوطنية.

1926. **العنوان: "اللامركزية الإدارية والشفافية في إدارة التعليم بالمحافظات المصرية: دراسة مقارنة مع كينيا ورومانيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة تأثير اللامركزية الإدارية في التعليم على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد واتخاذ القرار على مستوى المحافظات المصرية، مقارنة بخبرتي كينيا ورومانيا. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية (تفويض سلطات التخطيط والإنفاق، ونشر المعلومات محليًا، واتساع دور الوحدات المحلية)، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة الشفافية والمساءلة كما تظهر في وضوح الموازنات، والإبلاغ عن الأداء، وإتاحة البيانات للرقابة المجتمعية، وحوكمة المشتريات والإنفاق. ويُحلَّل وجود آليات مساءلة مجتمعية ورقابية كمتغير وسيط، مثل المجالس المحلية، وتقارير معلنة، وآليات تلقي الشكاوى، ودور الجهات الرقابية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي المديريات والإدارات وأعضاء المجالس المحلية وأعضاء مجالس الأمناء، مع حدود مكانية في محافظات مصرية مختارة وتجارب مقارنة في كينيا ورومانيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة المالية والإدارية، مع استخدام تحليل الوثائق وإجراءات العمل ومؤشرات الإفصاح. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين تفويض الصلاحيات وبين رفع الشفافية إذا اقترنت اللامركزية بنظم رقابة معلنة وقواعد إجراءات موحدة. ومن المتوقع أن ينتهي إلى إجراءات عملية تجعل من اللامركزية وسيلة لتعزيز النزاهة في التعليم لا مدخلًا لتشتت القرار أو تعدد مراكز النفوذ.

1927. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية في التعليم وأثرها في تطوير القيادات التربوية المحلية في مصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية مساهمة اللامركزية الإدارية في بناء قيادات تربوية محلية قوية في مصر عبر توسيع الصلاحيات والمسؤوليات على مستويات المديريات والإدارات التعليمية، مع مقارنة بخبرتي ألمانيا وكوريا الجنوبية. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اللامركزية الممنوحة للمستويات المتوسطة (صلاحيات التخطيط، وإدارة الموارد، وتوجيه الدعم المدرسي، واتخاذ القرار المحلي)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تطور مهارات القيادات في التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد، والتقويم، وقيادة التحسين المستمر. وتُحلَّل برامج الإعداد والتدريب للقادة المحليين كمتغير وسيط يحدد مدى تحويل الصلاحيات إلى كفاءة فعلية، بما يشمل محتوى التدريب، واستمراريته، وربطه بالأداء، والتدريب أثناء الخدمة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية مديري المديريات والإدارات ونوابهم ومسؤولي التطوير، مع حدود مكانية في محافظات مصرية مختارة وتجارب مقارنة في ألمانيا وكوريا الجنوبية. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات إعداد القيادات، مع استخدام أدوات قياس الكفايات ودراسة حالات للقيادة المحلية. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين اتساع الصلاحيات وبين تطور القيادة المحلية إذا توافرت منظومة إعداد مهنية وحوافز ومساءلة. ومن المتوقع أن يخرج بإطار متكامل لإعداد ودعم القيادات التربوية المحلية في مصر في ظل اللامركزية.

1928. **العنوان:** "اللامركزية في إدارة الموارد البشرية التعليمية في مصر وأثرها على توزيع المعلمين: دراسة مقارنة مع كندا والهند"

الموضوع: يتناول هذا البحث اللامركزية في إدارة الموارد البشرية التعليمية في مصر، خاصة في تعيين المعلمين ونقلهم وترقيتهم وتوزيعهم، وتحليل أثر ذلك على العدالة والكفاءة في توزيع المعلمين بين المدارس والمناطق، مع مقارنة بخبرتي كندا والهند. ويتمثل المتغير المستقل في درجة تفويض قرارات الموارد البشرية إلى المستويات المحلية (سلطات التعيين، وإعادة التوزيع، وتحديد الاحتياجات، وإدارة الحوافز)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الاتساق بين توزيع المعلمين واحتياجات المدارس المختلفة، مثل سد العجز، وتقليل التكدس، ورفع نصيب المناطق المحرومة من المعلمين ذوي الخبرة. وتُحلَّل كفاءة نظم المعلومات الخاصة بالمعلمين والوظائف الشاغرة كمتغير وسيط يحكم دقة القرارات وسرعة الاستجابة، بما يشمل قواعد البيانات، والخرائط المدرسية، ومؤشرات الاحتياج. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية مسؤولي الموارد البشرية على المستويات المركزية والمحلية ومديري المدارس والمعلمين، مع حدود مكانية في محافظات ذات تفاوت واضح وتجارب مقارنة في كندا والهند. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات الوظيفية، مع دراسة نماذج توزيع المعلمين وربطها بمؤشرات الإنصاف والجودة. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين اللامركزية في الموارد البشرية وبين عدالة التوزيع إذا اقترنت بمعايير وطنية موحدة وحوافز جاذبة للمناطق النائية. ومن المتوقع أن ينتهي إلى سياسة لامركزية في إدارة المعلمين تدعم العدالة والكفاءة داخل النظام التعليمي المصري.

1929. **العنوان:** "أثر اللامركزية الإدارية في التعليم على مرونة المناهج والأنشطة المدرسية في مصر: دراسة مقارنة مع فنلندا وتشيلي"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين اللامركزية الإدارية وبين مرونة المناهج والأنشطة المدرسية في الاستجابة لاحتياجات البيئات المحلية في مصر، مع مقارنة بخبرتي فنلندا وتشيلي. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية في قرارات المناهج (مساحة المنهج المدرسي المحلي، وحرية اختيار الأنشطة، ومرونة توظيف الوقت المدرسي)، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى مواءمة محتوى التعليم وطرائق تنفيذه لخصوصيات المجتمع المحلي وثقافته واحتياجاته التنموية. وتُحلَّل قدرة المعلمين والقيادات على تصميم وحدات مدرسية محلية داخل إطار وطني عام كمتغير وسيط، بما

يشمل الكفايات المهنية، ودعم التوجيه الفني، وتوافر الموارد. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي، وتشمل الحدود البشرية المعلمون ومديرو المدارس وموجهو المواد، مع حدود مكانية في مدارس مصرية ببيئات متنوعة وتجارب مقارنة في فنلندا وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات المناهج المرنة، مع دراسة تطبيقات المنهج المحلي وآليات ضبط الجودة. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين اتساع مساحة القرار المحلي وبين ارتفاع الملاءمة الثقافية والتنموية للمحتوى، شريطة وجود ضوابط وطنية واضحة ومعايير تعلم مشتركة. ومن المتوقع أن يفضي إلى نموذج مصري لامركزي يتيح للمدرسة إثراء المنهج ضمن إطار وطني يضمن العدالة وجودة الحد الأدنى.

1930. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية والتعليم في المحافظات الحدودية والصعيد في مصر: دراسة مقارنة مع المغرب وكولومبيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل دور اللامركزية الإدارية في تحسين إدارة التعليم قبل الجامعي في المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد في مصر، عبر منح صلاحيات أوسع للسلطات المحلية لمواجهة تحديات البعد الجغرافي وضعف الخدمات، مع مقارنة بخبرتي المغرب وكولومبيا في إدارة التعليم بالأقاليم البعيدة. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اللامركزية المطبقة في هذه الأقاليم (إدارة الميزانيات محليًا، وتوظيف المعلمين، وتخطيط المدارس، وتكييف التدخلات مع الاحتياجات)، بينما يتمثل المتغير التابع في تحسن المؤشرات التعليمية مثل الالتحاق والبقاء، وجودة البنية المدرسية، وتقليل العجز في المعلمين والخدمات الداعمة. وتُحلّل المشاركة المجتمعية وقدرة السلطات المحلية على التخطيط وإدارة الموارد كمتغير وسيط يحدد فاعلية اللامركزية في البيئات النائية، بما يشمل الشراكات، والرقابة المجتمعية، واستدامة البرامج. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود المكانية محافظات حدودية وصعيدية مختارة، والحدود البشرية القيادات المحلية ومديرو المدارس والمعلمون وأعضاء المجتمع المحلي، مع مجالات مقارنة في المغرب وكولومبيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات المكانية، مع توظيف دراسة الحالة وقياس الفجوات قبل وبعد التدخلات اللامركزية. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين منح صلاحيات مالية وإدارية محلية وبين تحسن الخدمة التعليمية بالأقاليم النائية إذا توافرت آليات دعم مركزي تعويضي وبناء قدرات محلية. ومن المتوقع أن ينتهي إلى تصور لامركزي خاص بالمناطق النائية في مصر لمعالجة فجوات التنمية التعليمية وتقليل الفجوة بين المركز والأطراف.

1931. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية في التعليم ودورها في دعم الابتكار المدرسي في مصر: دراسة مقارنة مع سنغافورة وأستراليا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء أثر اللامركزية الإدارية في التعليم قبل الجامعي على قدرة المدارس المصرية على إنتاج الابتكار المدرسي في طرائق التدريس، وتنظيم اليوم المدرسي، وتوظيف التكنولوجيا، مع مقارنة بخبرتي سنغافورة وأستراليا بوصفهما نموذجين يمنحان المدرسة مساحة أوسع للابتكار. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الحرية الإدارية والتربوية الممنوحة للمدرسة (صلاحيات التخطيط، ومرونة الجداول، وتكييف الأنشطة، وإدارة الموارد)، بينما يتمثل المتغير التابع في حجم ونوعية المبادرات الابتكارية المدرسية (مشروعات تحسين التعلم، مبادرات تعلم رقمي، نماذج تعلم نشط، شراكات ابتكارية). وتُحلّل ثقافة المخاطرة المحسوبة ودعم السلطات المحلية للابتكار كمتغير وسيط يفسر انتقال الصلاحيات إلى إنتاج ابتكار فعلي، بما يشمل الحوافز، وقنوات اعتماد المبادرات، وإتاحة الموارد. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي الحكومي بمصر، والحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين ومسؤولي التطوير المدرسي، مع حدود مكانية داخل محافظات مصرية مختارة وتجارب مقارنة في سنغافورة وأستراليا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات، مع توظيف دراسة الحالة والمقابلات وتحليل وثائق المبادرات المدرسية ومؤشرات نجاحها. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين اتساع اللامركزية وبين زيادة الابتكار، بشرط وجود بيئة تنظيمية داعمة وحوكمة واضحة للمخاطرة. ومن المتوقع أن ينتهي إلى تحديد الشروط التنظيمية والإجرائية التي تجعل اللامركزية رافعة للابتكار في المدرسة المصرية.

1932. **العنوان:** "التعليم واللامركزية الإدارية في المدن الكبرى المصرية: دراسة مقارنة مع البرازيل وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث واقع تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة التعليم داخل المدن الكبرى المصرية، مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية، وما يرتبط بذلك من تحديات الكثافة الطلابية والتفاوت الاجتماعي وتباين جودة المدارس، مع مقارنة بخبرتي البرازيل وجنوب أفريقيا في إدارة التعليم داخل المدن العملاقة. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج اللامركزية الحضرية (تقسيم المناطق التعليمية، توزيع الصلاحيات، آليات التنسيق بين المستويات)، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة إدارة المدارس داخل الأحياء المختلفة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات التعليمية. ويُحلَّل دور السلطات المحلية والبلديات كمتغير وسيط، من حيث القدرة على التخطيط المكاني، وإدارة الخدمات المشتركة، ودعم المدارس في المناطق الأكثر هشاشة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، والحدود المكانية في مناطق حضرية كثيفة داخل محافظات حضرية مختارة، والحدود البشرية في القيادات التعليمية بالمحافظات والمديريات ومسؤولي المحليات ومديري المدارس. ويعتمد البحث المنهج المقارن مع تحليل حضري-تعليمي ودراسة حالات لأحياء مختلفة، وتحليل بيانات التوزيع المكاني للموارد ومؤشرات الأداء. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين لامركزية حضرية مُحكَمة وبين تحسن الكفاءة والإنصاف داخل المدينة، إذا توافرت آليات تنسيق وتمويل تعويضي. ومن المتوقع أن يقدم مقترحًا لإعادة هيكلة إدارة التعليم في المدن المصرية في إطار لامركزي أكثر استجابة ومرونة.

1933. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية في التعليم وأثرها في تعزيز المساءلة المجتمعية للمدارس في مصر: دراسة مقارنة مع أوغندا والفلبين"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى مساهمة اللامركزية الإدارية في تمكين المجتمع من مساءلة المدارس عن أدائها في مصر، مقارنة بخبرتي أوغندا والفلبين اللتين طبقتا نماذج متقدمة للمساءلة المجتمعية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية في اتخاذ القرارات وإدارة الموارد داخل المدرسة وعلى مستوى الإدارة التعليمية (تفويض الإنفاق، المشاركة في التخطيط، إتاحة المعلومات)، بينما يتمثل المتغير التابع في قوة آليات المساءلة المجتمعية (تقارير أداء منشورة، اجتماعات مفتوحة، مشاركة في قرارات الإنفاق، متابعة جودة الخدمات). ويُحلَّل وعي أولياء الأمور وفاعليات المجتمع بحقوقهم في متابعة المدرسة كمتغير وسيط، بما يشمل المعرفة بالإجراءات، والقدرة على قراءة المعلومات، والثقة، وآليات الشكوى. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي الحكومي، والحدود البشرية في مديري المدارس وأعضاء مجالس الأمناء وأولياء الأمور وممثلي المجتمع المحلي، مع حدود مكانية في مدارس حضرية وريفية مختارة وتجارب مقارنة في أوغندا والفلبين. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة التشاركية، مع توظيف أدوات الاستبانة والمقابلات وتحليل محاضر الاجتماعات وتقارير الأداء. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين تفويض الصلاحيات وبين اتساع المساءلة المجتمعية إذا اقترنت اللامركزية بإفصاح منتظم وبناء وعي مجتمعي. ومن المتوقع أن يقترح آليات تكاملية تربط اللامركزية بالمساءلة المجتمعية داخل المدرسة المصرية.

1934. **العنوان:** "دور اللامركزية الإدارية في التعليم في تحسين إدارة الأزمات والطوارئ على مستوى المدرسة في مصر: دراسة مقارنة مع اليابان ولبنان"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة أثر وجود صلاحيات لامركزية لدى المدارس والإدارات التعليمية في مصر على قدرتها على إدارة الأزمات والطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية والاضطرابات الممتدة، مع مقارنة بخبرة اليابان في الاستعداد للكوارث وخبرة لبنان في إدارة أزمات ممتدة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية في اتخاذ القرارات الطارئة (تعديل الجداول، تعليق الدراسة، تنظيم التعلم عن بُعد، إدارة الموارد خلال الأزمة)، بينما يتمثل المتغير التابع في سرعة الاستجابة وفعالية إدارة الأزمة على مستوى المدرسة (استمرارية التعلم، خفض الفاقد، حماية الطلاب، انتظام

التواصل). ويُدرَس وجود خطط طوارئ محلية وتدريب الكوادر عليها كمتغير وسيط، بما يشمل بروتوكولات الاتصال، وسلاسل الإمداد، وإجراءات السلامة، وتنظيم التعلم البديل. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، والحدود البشرية في القيادات المدرسية والمحلية ومسؤولي المتابعة والدعم، مع حدود مكانية في محافظات معرضة لمخاطر مختلفة وتجارب مقارنة في اليابان ولبنان. ويعتمد البحث المنهج المقارن مع تحليل سياسات إدارة المخاطر، ودراسة حالات لأزمات سابقة، وتحليل وثائق خطط الطوارئ ومؤشرات الأداء أثناء الأزمة. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين تفويض القرار محليًا وبين رفع الجاهزية والمرونة، بشرط وجود تدريب وتمويل وخطوط مساءلة واضحة. ومن المتوقع أن يبلور إطارًا لامركزيًا لإدارة الأزمات التعليمية في مصر يعزز المرونة والجاهزية المؤسسية.

1935. **العنوان**: "اللامركزية الإدارية والتعليم الفني في مصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا والمغرب"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة التعليم الفني في مصر، من حيث دور المحافظات والقطاعات الإنتاجية في تنظيم المدارس الفنية وتوجيهها وفق احتياجات سوق العمل المحلي، مع مقارنة بخبرة ألمانيا في النظام المزدوج وخبرة المغرب في إصلاح التعليم الفني. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية في القرارات المتعلقة بالتخصصات والبرامج والشراكات مع سوق العمل (تحديد الأولويات القطاعية، تصميم التدريب العملي، اعتماد الشراكات)، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة التعليم الفني على تلبية احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي ورفع قابلية توظيف الخريجين. ويُحلَّل وجود مجالس مهارات محلية أو إقليمية كمتغير وسيط، بما يشمل تمثيل الصناعات، وتحديد المعايير المهنية، وتنسيق التدريب، ومتابعة الجودة. وتنحصر الحدود الموضوعية في مدارس التعليم الفني الصناعي والتجاري والزراعي، والحدود البشرية في القيادات التعليمية ومديري المدارس وممثلي الصناعات والمدربين، مع حدود مكانية في محافظات صناعية وزراعية مختارة وتجارب مقارنة في ألمانيا والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات القطاعية، مع دراسة حالات لشراكات قائمة وقياس أثرها في مخرجات التدريب والتوظيف. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين اللامركزية والشراكات الاقتصادية وبين رفع ملاءمة التعليم الفني لسوق العمل إذا وُجدت حوكمة مهارات واضحة. ومن المتوقع أن يقدم نموذجًا لامركزيًا لإدارة التعليم الفني في مصر يدعم التنمية الاقتصادية المحلية ويعزز صورة التعليم الفني.

1936. **العنوان**: "أثر اللامركزية الإدارية في التعليم على تعزيز الهوية المحلية والأنشطة المجتمعية بالمدارس المصرية: دراسة مقارنة مع إيطاليا واليابان"

الموضوع: يتناول هذا البحث العلاقة بين منح المدارس قدرًا من اللامركزية الإدارية وبين قدرتها على تصميم برامج وأنشطة تعزز الهوية المحلية وتحافظ على التراث الثقافي وتخدم المجتمع، مع مقارنة بخبرتي إيطاليا واليابان في ربط المدرسة بالمجتمع والهوية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى حرية المدرسة في تخطيط الأنشطة والمشروعات المجتمعية (مرونة الوقت المدرسي، اختيار موضوعات محلية، شراكات مع مؤسسات ثقافية)، بينما يتمثل المتغير التابع في حجم ونوعية الأنشطة التي تعكس الثقافة المحلية وتخدم المجتمع (مشروعات خدمة عامة، توثيق تراث، فنون محلية، مبادرات بيئية ومجتمعية). ويُحلَّل دعم السلطات المحلية والموارد المتاحة كمتغير وسيط، بما يشمل التمويل، وإتاحة الأماكن والجهات الشريكة، والتيسيرات الإدارية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي، والحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين وأفراد المجتمع المحلي والطلاب، مع حدود مكانية في مدارس ببيئات ثقافية متنوعة وتجارب مقارنة في إيطاليا واليابان. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل البرامج المدرسية، مع توظيف دراسة الحالة وتحليل وثائق الأنشطة ومؤشرات مشاركة الطلاب. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين اتساع مساحة القرار المدرسي وبين ثراء الأنشطة الهووية، بشرط دعم محلي وتمكين إداري. ومن المتوقع أن يضع تصورًا لكيفية استثمار اللامركزية في تعزيز الانتماء المحلي والقومي عبر المدرسة المصرية.

1937. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية والتعليم الرقمي في مصر: دور السلطات المحلية في قيادة التحول الرقمي المدرسي: دراسة مقارنة مع البرتغال والهند"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء دور المستويات المحلية في مصر، من مديريات وإدارات ومدارس، في قيادة وتنفيذ مشروعات التحول الرقمي المدرسي في ظل توجهات اللامركزية الإدارية، مع مقارنة بخبرتي البرتغال والهند. ويتمثل المتغير المستقل في درجة تفويض إدارة مشروعات الرقمنة للسلطات المحلية (التخطيط المحلي، اختيار أولويات التجهيز، تنظيم الدعم الفني، متابعة الاستخدام)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى نجاح تطبيق التعليم الرقمي (انتشار المنصات، جودة الاستخدام داخل الفصول، انتظام الدعم للمعلمين، استقرار الخدمة). ويُحلَّل توافر التمويل المحلي والخبرات الفنية كمتغير وسيط، بما يشمل كفايات مسؤولي تكنولوجيا المعلومات، ودعم الصيانة، وتدريب المعلمين، وحوكمة المشتريات. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، والحدود البشرية في القيادات المحلية ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات والمعلمين ومديري المدارس، مع حدود مكانية في محافظات مختلفة من حيث الموارد وتجارب مقارنة في البرتغال والهند. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات الرقمية، مع دراسة حالات لمبادرات رقمنة محلية وتحليل مؤشرات الاستخدام والجاهزية. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين تفويض الرقمنة محليًا وبين تحسين التنفيذ والجودة إذا توافرت تمويلات مستقرة ومعايير وطنية موحدة. ومن المتوقع أن يخرج بنموذج لإدارة لامركزية للتحول الرقمي في المدرسة المصرية يوازن بين التوحيد الوطني والمرونة المحلية.

1938. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية في التعليم ودورها في إعادة توزيع الموارد التعليمية داخل المحافظة في مصر: دراسة مقارنة مع البرازيل وبولندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة كيف تسهم اللامركزية الإدارية في تحسين إعادة توزيع الموارد التعليمية داخل المحافظة الواحدة في مصر، عبر منح المديريات صلاحيات أوسع لإعادة توزيع المعلمين والتجهيزات والاستثمارات وفق الاحتياج، مع مقارنة بخبرتي البرازيل وبولندا. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية في قرارات التوزيع داخل المحافظة (صلاحيات إعادة التوزيع، مرونة التحريك، إدارة المخصصات)، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة تقليص التفاوت بين المدارس داخل المحافظة نفسها (توازن في المعلمين، تحسن التجهيزات، تقليل فجوات الاكتظاظ). ويُحلَّل توفر بيانات دقيقة عن احتياجات كل مدرسة كمتغير وسيط، بما يشمل قواعد بيانات الطلاب والمعلمين والمباني ومؤشرات الحرمان التعليمي. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، والحدود المكانية في محافظات مختارة ذات تباين داخلي واضح، والحدود البشرية في القيادات بالمديريات والإدارات ومسؤولي التخطيط والمتابعة. ويعتمد البحث المنهج المقارن مع تحليل سياسات التوزيع، وبناء مؤشرات إنصاف داخل-محافظي، ودراسة حالات لإجراءات إعادة توزيع تمت أو فشلت. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين اتساع صلاحيات التوزيع محليًا وبين تقليل الفجوات داخل المحافظة إذا توافرت بيانات دقيقة ومعايير إنصاف معلنة. ومن المتوقع أن يقدم آليات لامركزية عملية لإعادة التوزيع العادل للموارد بما يدعم العدالة التعليمية داخل المحافظات المصرية.

1939. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية وتعزيز دور مجالس الأمناء في إدارة المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع إنجلترا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر اللامركزية الإدارية في تقوية دور مجالس الأمناء في إدارة المدارس المصرية وتحويلها من هياكل شكلية إلى شركاء فعليين في صنع القرار، مع مقارنة بخبرتي إنجلترا وجنوب أفريقيا في الحوكمة المدرسية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تفويض الصلاحيات لمجالس الأمناء (الموازنة، إقرار الخطط، متابعة الأداء، المشاركة في اختيار القيادة أو تقييمها جزئيًا ضمن أطر وطنية)، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة تأثير هذه المجالس في سياسات المدرسة ونتائجها (تحسين الخدمات، رفع الانضباط، دعم الأنشطة، تعزيز الشفافية). ويُحلَّل التكوين والتمثيل

داخل المجلس وتوافر التدريب لأعضائه كمتغير وسيط، بما يشمل تمثيل المجتمع، وخبرة الأعضاء، وبرامج بناء القدرات، وقواعد تضارب المصالح. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي، والحدود البشرية في أعضاء مجالس الأمناء ومديري المدارس والمعلمين، مع حدود مكانية في مدارس من بيئات اجتماعية مختلفة وتجارب مقارنة في إنجلترا وجنوب أفريقيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة المدرسية، مع توظيف تحليل محاضر المجالس وقراراتها ومؤشرات المشاركة والشفافية. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين تفويض الصلاحيات للمجلس وبين فاعلية المدرسة إذا توافرت كفاية المجلس وحوكمة تمثيله وتدريبه. ومن المتوقع أن يصوغ نموذجًا لامركزيًا يعيد تعريف دور مجالس الأمناء في المدرسة المصرية بوصفه آلية مشاركة ومساءلة وتحسين.

1940. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية في التعليم وسياسات مكافحة التسرب الدراسي في مصر: دراسة مقارنة مع المكسيك والمغرب"

الموضوع: يتناول هذا البحث كيف يمكن للامركزية الإدارية أن تسهم في تصميم وتنفيذ سياسات أكثر فاعلية لمكافحة التسرب الدراسي على مستوى الإدارات والمدارس في مصر، مع مقارنة بخبرتي المكسيك والمغرب في التدخلات المحلية والبرامج الموجهة. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اللامركزية في تخطيط وتنفيذ برامج منع التسرب (تحديد أولويات محلية، زيارات منزلية، برامج دعم تعليمي واجتماعي، شراكات مجتمعية)، بينما يتمثل المتغير التابع في معدلات التسرب والعودة إلى المدرسة وتحسن مؤشرات البقاء. ويُحلَّل توافر بيانات محلية دقيقة عن أسباب التسرب كمتغير وسيط، بما يشمل نظم إنذار مبكر، وملفات متابعة، ومؤشرات فقر تعليمي، وتنسيق مع الحماية الاجتماعية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي، والحدود البشرية في القيادات المدرسية والأخصائيين الاجتماعيين ومسؤولي المتابعة وأسر الطلاب، مع حدود مكانية في مناطق ذات معدلات تسرب مرتفعة داخل محافظات مختارة وتجارب مقارنة في المكسيك والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة، مع تحليل سجلات التسرب وبرامج التدخل ومخرجاتها، وإجراء مقابلات مع الفاعلين المحليين. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين تمكين القرار محليًا وبين فاعلية مكافحة التسرب إذا توافرت بيانات دقيقة وتمويل مرن وشراكات مجتمعية. ومن المتوقع أن يقدم إطارًا لامركزيًا لمكافحة التسرب في مصر يتيح حلولًا متكيفة مع ظروف كل مجتمع محلي ويعزز الإنصاف التعليمي.

1941. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية والتعليم من أجل التنمية المحلية في مصر: دراسة مقارنة مع إيطاليا والهند"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة الكيفية التي يمكن بها للامركزية الإدارية في التعليم أن تُحوِّل المدرسة إلى فاعل تنموي داخل المحافظة، عبر مواءمة البرامج والمبادرات المدرسية مع أولويات الاقتصاد المحلي واحتياجاته، بالمقارنة مع خبرتي إيطاليا والهند في ربط التعليم بالتنمية المحلية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية في تصميم البرامج والمبادرات ذات الصلة بالتنمية المحلية (مرونة إدراج وحدات تطبيقية، اختيار مشروعات مدرسية مرتبطة بالبيئة المحلية، تكييف الأنشطة مع فرص العمل المحلية)، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة مساهمة المدارس في دعم مشروعات محلية (الزراعة الذكية، السياحة المجتمعية، الصناعات الصغيرة، الحرف، الخدمات). ويُحلَّل مستوى قوة الشراكات بين المدارس والسلطات المحلية والقطاع الخاص كمتغير وسيط، بما يشمل بناء اتفاقات تعاون، وتوفير فرص تدريب عملي، وتمويل مشروعات مدرسية منتجة، ودعم الإرشاد المهني المحلي. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والتعليم الفني، والحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين وممثلي المجتمع المحلي وشركاء القطاع الخاص، مع حدود مكانية في محافظات مصرية مختارة وتجارب مقارنة في إيطاليا والهند. ويعتمد البحث المنهج المقارن ودراسة الحالة وتحليل الشراكات، مع توظيف المقابلات وتحليل وثائق المبادرات ومخرجاتها. ويفترض البحث أن اتساع اللامركزية يرفع مساهمة المدرسة في التنمية إذا اقترن بتنسيق محلي وتمويل مرن وحوكمة شراكات واضحة. ويهدف إلى وضع إطار لامركزي يجعل التعليم رافعة رئيسة للتنمية المحلية في مصر.

1942. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية والتعليم وسياسات استهداف المدارس ذات الأداء المتدني في مصر: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وتشيلي"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل دور اللامركزية الإدارية في تمكين السلطات المحلية في مصر من بناء سياسات استهداف فعّالة للمدارس ذات الأداء المتدني، عبر حزم تدخلات مركزة للتحسين، مقارنة بخبرات الولايات المتحدة وتشيلي في نماذج الدعم والمساءلة والتحسين المدرسي. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اللامركزية في تحديد المدارس المحتاجة للدعم ووضع خطط التحسين (تحديد معايير محلية، تشكيل فرق دعم، تفويض موارد للتدخل)، بينما يتمثل المتغير التابع في تحسن أداء هذه المدارس بمرور الوقت (نتائج التحصيل، الانضباط، الحضور، انخفاض التسرب، مؤشرات الرضا). ويُحلَّل كمتغير وسيط جودة نظم التقييم والمتابعة على المستوى المحلي، بما يشمل موثوقية البيانات، وتواتر القياس، وقدرات التحليل، وآليات التغذية الراجعة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، والحدود البشرية في مسؤولي المديريات والإدارات ومديري المدارس وفرق الدعم الفني، مع حدود مكانية في إدارات تعليمية مختلفة وتجارب مقارنة في الولايات المتحدة وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات وبرامج التحسين، مع توظيف دراسة الحالة وتحليل خطط التحسين وتقارير المتابعة. ويفترض البحث أن اللامركزية تُحسِّن فاعلية الاستهداف إذا اقترنت بمعايير واضحة ودعم مهني وتمويل مخصص وشفافية في المتابعة. ويهدف إلى اقتراح نموذج لامركزي لاستهداف وتحسين المدارس المتعثرة في مصر.

1943. **العنوان:** "التعليم واللامركزية الإدارية في سياق التحولات الديمغرافية في مصر: دراسة مقارنة مع تركيا وإثيوبيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث الكيفية التي يمكن بها للامركزية الإدارية في التعليم أن تدعم استجابة مصر للتحديات الديمغرافية، خاصة النمو السكاني السريع وتفاوت الكثافات بين المحافظات، مع مقارنة بخبرتي تركيا وإثيوبيا في إدارة التوسع والاستيعاب التعليمي. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اللامركزية في تخطيط الطاقة الاستيعابية على مستوى المحافظات (التخطيط لبناء المدارس، إعادة توزيع المعلمين، تنظيم الفترات، تخطيط النقل المدرسي)، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة النظام على استيعاب الأعداد المتزايدة دون تدهور الجودة (الكثافات، نسب الالتحاق والبقاء، مؤشرات التحصيل، تقليل الفصول المتعددة). ويُحلَّل كمتغير وسيط توافر نظم تخطيط محلية مبنية على البيانات السكانية (خرائط مدرسية، توقعات نمو، قواعد بيانات طلابية)، وقدرة الكوادر على توظيفها في القرار. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، والحدود البشرية في مخططي التعليم والمسؤولين المحليين وقيادات المديريات، مع حدود مكانية في محافظات ذات نمو مرتفع وأخرى مستقرة وتجارب مقارنة في تركيا وإثيوبيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل السياسات السكانية-التعليمية، مع دراسة الحالة وتحليل البيانات والخرائط المدرسية. ويفترض البحث أن اللامركزية التخطيطية تقلل اختناقات الاستيعاب إذا دعمتها بيانات دقيقة وتمويل تعويضي ومعايير وطنية للحد الأدنى من الجودة. ويهدف إلى وضع إطار لامركزي لتخطيط التعليم يلائم الواقع السكاني المصري.

1944. **العنوان:** "أثر اللامركزية الإدارية في التعليم على تطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين على المستوى المحلي في مصر: دراسة مقارنة مع النرويج وكينيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر منح المديريات والإدارات التعليمية في مصر صلاحيات أوسع في تصميم وتنفيذ برامج التنمية المهنية للمعلمين، بما يحقق مواءمة أكبر مع احتياجات المدارس الفعلية، بالمقارنة مع خبرتي النرويج وكينيا في الإدارة المحلية للتدريب. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية في قرارات التدريب (اختيار الموضوعات وفق الاحتياج، توقيت التنفيذ، آليات المتابعة والدعم داخل المدرسة، اعتماد مدربين محليين)، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى مواءمة برامج التنمية المهنية لاحتياجات المعلمين وأثرها في تحسين التدريس (تحسن الممارسات الصفية، جودة

التخطيط، توظيف التقويم، تحسن تعلم الطلاب). ويُحلّل توافر الموارد المالية والبشرية على المستوى المحلي كمتغير وسيط، بما يشمل مخصصات التدريب، جودة المدربين، الوقت المتاح، ودعم القيادات المدرسية للتعلم المهني. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، والحدود البشرية في المعلمين ومديري المدارس ومسؤولي التدريب والموجهين، مع حدود مكانية في إدارات متنوعة وتجارب مقارنة في النرويج وكينيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن ودراسة الحالة وتحليل الاحتياجات التدريبية، مع توظيف الاستبانة والمقابلات وتحليل خطط التدريب وتقارير المتابعة. ويفترض البحث أن اللامركزية ترفع فاعلية التنمية المهنية إذا اقترنت بنظام احتياج واضح ومتابعة مدرسية وتمويل مستقر. ويهدف إلى وضع إطار لامركزي للتنمية المهنية في مصر يربط التدريب بسياقات المدارس ويعزز أثره.

1945. **العنوان:** **"اللامركزية الإدارية والتعليم والعدالة في توزيع الفرص القيادية بين المديريات والإدارات في مصر: دراسة مقارنة مع المغرب وماليزيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث العلاقة بين تطبيق اللامركزية الإدارية في التعليم وبين عدالة توزيع الفرص القيادية داخل النظام التعليمي المصري عبر المديريات والإدارات، مقارنة بخبرتي المغرب وماليزيا في إدارة المسارات القيادية إقليميًا. ويتمثل المتغير المستقل في نمط إدارة التعيينات القيادية (مركزي/لامركزي، مستوى التفويض، وضوح المعايير، شفافية المنافسة)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى العدالة في تمثيل الأقاليم في المواقع القيادية وجودة القيادات المتاحة في المناطق المهمشة (نسب إشغال الوظائف، الاستقرار القيادي، كفايات القادة). ويُحلّل كمتغير وسيط نظام الترقي والتنافس على الوظائف (المسارات المهنية، لجان الاختيار، التدريب الإلزامي، قواعد الحوكمة) بوصفه آلية قد تُعزز العدالة أو تُعيد إنتاج التفاوت. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي الحكومي، والحدود البشرية في القيادات التربوية ومسؤولي الموارد البشرية وأعضاء لجان الاختيار، مع حدود مكانية في محافظات مختلفة وتجارب مقارنة في المغرب وماليزيا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل سياسات الموارد البشرية، مع دراسة بيانات التعيينات، والمقابلات، وتحليل معايير الاختيار. ويفترض البحث أن اللامركزية قد تُحسّن العدالة القيادية إذا اقترنت بضوابط وطنية ومعايير موحدة وشفافية رقابية، وقد تُضعفها إذا غابت الحوكمة. ويهدف إلى اقتراح سياسات لامركزية تسهم في توزيع أكثر عدلًا للفرص القيادية في النظام التعليمي المصري.

1946. **العنوان:** **"اللامركزية الإدارية والتعليم والحوكمة الرقمية على مستوى المديريات التعليمية في مصر: دراسة مقارنة مع إستونيا وبولندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة كيف يمكن للامركزية الإدارية في التعليم أن تتكامل مع الحوكمة الرقمية على مستوى المديريات التعليمية في مصر عبر بناء نظم معلومات تدعم القرار المحلي، مقارنة بخبرتي إستونيا وبولندا في الإدارة التعليمية المدفوعة بالبيانات. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية في استخدام نظم المعلومات واتخاذ القرار استنادًا إلى البيانات (صلاحيات التحليل المحلي، بناء لوحات متابعة، إدارة قواعد بيانات مدرسية، تفعيل المتابعة الرقمية)، بينما يتمثل المتغير التابع في سرعة وكفاءة الاستجابة لاحتياجات المدارس وجودة القرارات المتخذة (تحسين تخصيص الموارد، حل المشكلات بسرعة، رفع فاعلية المتابعة). ويُحلّل مدى نضج البنية الرقمية والمهارات التقنية للكوادر المحلية كمتغير وسيط، بما يشمل الاتصال، أمن البيانات، كفايات التحليل، وإدارة التغيير الرقمي. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، والحدود البشرية في قيادات المديريات ومسؤولي نظم المعلومات والتخطيط والمتابعة، مع حدود مكانية في مديريات متنوعة وتجارب مقارنة في إستونيا وبولندا. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل نظم المعلومات التعليمية، مع دراسة الحالة وتحليل تدفقات البيانات واستخداماتها. ويفترض البحث أن التكامل بين اللامركزية والحوكمة الرقمية يرفع كفاءة الإدارة إذا اقترن بمعايير وطنية للبيانات وبناء قدرات محلية. ويهدف إلى تقديم نموذج لامركزي-رقمي لإدارة التعليم في مصر.

1947. **العنوان:** "اللامركزية الإدارية في التعليم في ضوء الثقافة التنظيمية المصرية: دراسة مقارنة ثقافية مع اليابان والمغرب"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل التفاعل بين سياسات اللامركزية الإدارية في التعليم وبين الثقافة التنظيمية المصرية التي تميل تاريخيًا إلى المركزية والتسلسل الهرمي، مع مقارنة بخبرتي اليابان والمغرب في إدارة التوازن بين الانضباط المؤسسي وتفويض السلطة. ويتمثل المتغير المستقل في ملامح الثقافة التنظيمية (درجة قبول تفويض السلطة، الثقة داخل المؤسسات، الميل للسيطرة، أنماط التواصل والقرار)، بينما يتمثل المتغير التابع في نجاح أو تعثر تطبيق اللامركزية الإدارية في المدارس والإدارات (مدى ممارسة الصلاحيات، جودة القرار المحلي، مقاومة التغيير، استدامة التفويض). ويُحلَّل كمتغير وسيط وجود برامج تغيير ثقافي وبناء ثقافة مشاركة ومسؤولية (تمكين، تدريب قيادي، آليات تحفيز، سياسات اتصال) بما يسمح بتحول اللامركزية من نص تنظيمي إلى ممارسة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، والحدود البشرية في القيادات والمعلمين والإداريين، مع حدود مكانية في إدارات متعددة وتجارب مقارنة في اليابان والمغرب. ويعتمد البحث المنهج المقارن الثقافي وتحليل التنظيم، مع توظيف المقابلات وتحليل الممارسات اليومية وخطابات القرار. ويفترض البحث أن الفاعلية الحقيقية للامركزية في مصر مرهونة بإدارة البعد الثقافي والتنظيمي لا بالإصلاح التشريعي فقط. ويهدف إلى صياغة مدخل ثقافي-تنظيمي لتطبيق اللامركزية يتناسب مع الواقع المصري.

1948. **العنوان:** "التعليم واللامركزية الإدارية في سياق التعددية السكانية والجغرافية في مصر: دراسة مقارنة مع الهند ونيجيريا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة دور اللامركزية الإدارية في التعليم في إدارة التنوع السكاني والجغرافي في مصر (حضر/ريف، دلتا/صعيد/حدود) بما يضمن تكييف السياسات وفق احتياجات كل إقليم دون الإخلال بالمعايير الوطنية، مع مقارنة بخبرتي الهند ونيجيريا في إدارة نظم تعليمية متنوعة. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج اللامركزية المطبق (تقسيم الأقاليم التعليمية، صلاحياتها، مرونة التخطيط والتنفيذ)، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة النظام على تكييف السياسات مع احتياجات كل إقليم وضمان الحد الأدنى من المعايير الوطنية (الإنصاف بين الأقاليم، جودة الخدمات الأساسية، خفض التفاوت). ويُحلَّل مستوى التنسيق بين المركز والأقاليم كمتغير وسيط، بما يشمل التمويل التعويضي، وتدفق البيانات، وآليات المتابعة، ومنظومة المساءلة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، والحدود المكانية في أقاليم مصر التعليمية، والحدود البشرية في القيادات الإقليمية والمحلية ومخططي السياسات. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل الحوكمة متعددة المستويات، مع دراسة حالة لأقاليم مختلفة وتحليل مؤشرات تباين الخدمات. ويفترض البحث أن اللامركزية تُحسِّن الاستجابة للتعددية إذا اقترنت بإطار وطني يضمن العدالة والحد الأدنى من الجودة. ويهدف إلى اقتراح هيكل لامركزي يأخذ في الاعتبار التعددية المصرية.

1949. **العنوان:** "أثر اللامركزية الإدارية في التعليم على تعزيز ثقافة المساءلة المهنية للمعلمين في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع فنلندا وتشيلي"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة كيف تسهم اللامركزية الإدارية في تعزيز ثقافة المساءلة المهنية لدى المعلمين في المدارس المصرية عبر آليات تقييم وتحسين أقرب للممارسة اليومية، مقارنة بخبرتي فنلندا وتشيلي في أنماط الثقة المهنية والمساءلة المنظمة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى اللامركزية في نظم التقييم والمتابعة المهنية للمعلمين (إدارة المدرسة للتطوير المهني، التقييم التكويني، الملاحظة الصفية، خطط التحسين الفردية)، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة تحمّل المعلمين لمسؤولية أدائهم وسعيهم للتطوير (المبادرة بالتعلم المهني، الانخراط في مجتمعات تعلم، تحسن الأداء). ويُحلَّل كمتغير وسيط طبيعة العلاقة بين القيادة المدرسية والمعلمين (ثقة/رقابة) باعتبارها محددًا لكون المساءلة داعمة أو عقابية. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم الأساسي والثانوي، والحدود البشرية في المعلمين ومديري المدارس والمشرفين، مع حدود مكانية في مدارس متنوعة وتجارب مقارنة في فنلندا وتشيلي. ويعتمد البحث المنهج المقارن وتحليل

سياسات الجودة المهنية، مع توظيف الاستبانة والمقابلات وتحليل أدوات التقييم وخطط التحسين. ويفترض البحث أن المساءلة المهنية تتعزز في سياق لامركزي حين تُبنى على الثقة والدعم والشفافية، وتتعثر حين تتحول إلى رقابة بيروقراطية. ويهدف إلى تقديم نموذج للمساءلة المهنية في سياق لامركزي يناسب مصر.

1950. **العنوان:** **"نموذج مقارن مقترح لتفعيل اللامركزية الإدارية في التعليم المصري في ضوء خبرات دولية مختارة: دراسة تكاملية في الإدارة الدولية المقارنة"**

الموضوع: يختتم هذا المجال ببحث يهدف إلى بناء نموذج مقارن مقترح لتفعيل اللامركزية الإدارية في التعليم المصري، اعتمادًا على استخلاص الدروس من خبرات دولية متنوعة مثل إندونيسيا والمغرب وفنلندا والبرازيل والهند، مع مراعاة خصوصية السياق الإداري والسياسي في مصر. ويتمثل المتغير المستقل في مكوّنات النموذج المقترح (تقسيم المستويات، توزيع الصلاحيات، آليات التمويل المحلي، نظم المساءلة، بناء القدرات، الحوكمة الرقمية)، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة هذا النموذج على تحسين جودة التعليم وزيادة مرونة النظام وتعزيز العدالة بين الأقاليم. ويُحلَّل كمتغير وسيط الإطار التشريعي والثقافة التنظيمية والموارد المتاحة، باعتبارها عوامل تتحكم في قابلية النموذج للتطبيق والاستدامة. وتنحصر الحدود الموضوعية في التعليم قبل الجامعي، والحدود البشرية في صانعي السياسات والقيادات المحلية والخبراء وأصحاب المصلحة، مع حدود مكانية داخل أقاليم مصر وتجارب مقارنة مختارة. ويعتمد البحث المنهج المقارن التكاملي وتحليل السياسات وبناء النماذج، مع توظيف تحليل وثائق وتشخيص فجوات التطبيق ومحددات النجاح. ويهدف إلى تقديم إطار عملي لامركزي يمكن أن تسترشد به وزارة التربية والتعليم في إصلاح بنية إدارة التعليم في جمهورية مصر العربية على نحو متدرج ومحكوم بالمعايير والإنصاف.

سادساً: العولمة والحَوْكَمة العالمية

1951. **العنوان:** **"أثر الحَوْكَمة التعليمية العالمية في إعادة تشكيل سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل أثر الحَوْكَمة التعليمية العالمية بوصفها أحد الاتجاهات الرئيسة في الإدارة الدولية المقارنة، مع التركيز على انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على سياسات التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية. ويُقصد بالحَوْكَمة التعليمية العالمية منظومة التأثيرات التي تمارسها منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization، والبنك الدولي (WB (World Bank، من خلال المعايير الدولية، والبرامج الإصلاحية، وآليات التمويل، والتقارير المرجعية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى انخراط الدولة المصرية في منظومة الحَوْكَمة التعليمية العالمية. بينما يتمثل المتغير التابع في حجم وطبيعة التغيرات التي طرأت على السياسات الوطنية المرتبطة بالمناهج، والتقويم، والتمويل. ويتوسط العلاقة كلٌّ من السياق السياسي والسياق الاقتصادي باعتبارهما عاملين محددين لدرجة الاستجابة الوطنية. ويقتصر المجال الموضوعي على سياسات التعليم قبل الجامعي خلال العقدين الأخيرين. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي. وتشمل الحدود المكانية جمهورية مصر العربية مع المقارنة بخبرات فيتنام والبرازيل. وتتمثل الحدود البشرية في صانعي السياسات والخبراء التربويين. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن إطار تفسيري يوضح آليات التفاعل بين المرجعيات العالمية والأولويات الوطنية المصرية.

1952. **العنوان:** **"العولمة وضغوط المؤشرات الدولية في توجيه أجندة الإصلاح التعليمي في مصر: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل دور العولمة التعليمية من خلال المؤشرات والتصنيفات الدولية في توجيه أجندة الإصلاح التعليمي في جمهورية مصر العربية. ويركز على مؤشرات مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلاب Programme for

Trends in ودراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم ،(International Student Assessment (PISA بوصفها أدوات معيارية ضاغطة. ويتمثل المتغير المستقل ،(International Mathematics and Science Study (TIMSS في درجة اعتماد صانعي السياسات التعليمية في مصر على هذه المؤشرات. بينما يتمثل المتغير التابع في أولويات الإصلاح التعليمي والسياسات المرتبطة بالجودة والمخرجات. ويتوسط العلاقة دور الخطاب الإعلامي والتربوي في تضخيم أو تحييد أثر هذه المؤشرات. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي. وتشمل الحدود المكانية مصر مع المقارنة بخبرتي الأردن وماليزيا. وتتمثل الحدود البشرية في صانعي السياسات وخبراء التقويم والتقييم. ويهدف البحث إلى صياغة رؤية مصرية متوازنة للتعامل مع ضغوط المؤشرات الدولية. ومن المتوقع أن تؤكد النتائج أهمية الاستخدام النقدي للمؤشرات بعيدًا عن فخ الترتيب الدولي.

1953. **العنوان:** **"تأثير العولمة الاقتصادية على سياسات ربط التعليم بسوق العمل في مصر في ضوء خبرات إيرلندا ، والهند ، وسنغافورة: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"**

الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات العولمة الاقتصادية (Economic Globalization - EG) كمتغير مستقل على هيكلة وتوجهات سياسات ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية كمتغير تابع، وذلك من خلال رصد تحولات سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains - GVC) وتأثيرها على استراتيجيات إدارة الموارد البشرية الدولية. يبرز البحث مشكلة الفجوة بين الكفايات الممنوحة تعليميًا والاحتياجات الفعلية للاقتصاد المندمج عالميًا، مع التركيز على دور "حوكمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnerships - " (PPPكمتغير وسيط يسهم في تعزيز مرونة النظم التعليمية. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) وفق مدخل "بريداي" لتحليل تجارب متميزة لكل من إيرلندا، والهند، وسنغافورة، لاستنباط آليات إدارة المسارات المهنية والأكاديمية بما يتوافق مع معايير التنافسية الدولية. تقتصر الحدود الموضوعية على سياسات التعليم الثانوي العام والفني، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وممثلي الغرف التجارية الدولية. وتتحدد الحدود المكانية في السياق المصري مقارنة بالدول المختارة، حيث تهدف الدراسة إلى كشف طبيعة العلاقة بين ضغوط العولمة الاقتصادية (EG) وإعادة هندسة السياسات التعليمية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة تدويل معايير الجودة في التعليم المصري، وتفعيل دور الشراكات (PPP) في تصميم المناهج، وتطوير نظام للتنبؤ بالمهارات المستقبلية بناءً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ستبين النتائج كيف ساهمت المقارنة الدولية في تحديد الفجوات الهيكلية في الإدارة التعليمية المصرية، وتقديم نموذج مقترح لإدارة التحول نحو اقتصاد المعرفة المعتمد على مخرجات تعليمية ذات تنافسية عالمية، مع الحفاظ على الأهداف القومية للتنمية المستدامة، وتوفير أطر تنظيمية تضمن مواءمة مستمرة بين السياسات التعليمية والتحولات الاقتصادية الدولية المتسارعة.

1954. **العنوان:** **"إدارة مناهج التربية للمواطنة العالمية في ظل تحديات العولمة الثقافية: دراسة إدارية مقارنة بين مصر وفرنسا وكوريا الجنوبية وفنلندا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات إدارة وتطوير مناهج التربية للمواطنة العالمية Global Citizenship (Education (GCED في النظام التعليمي المصري، وذلك لمواجهة انعكاسات العولمة الثقافية Cultural Globalization (CG)) من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات تخطيط وتنظيم المناهج الدراسية المتضمنة لقيم التعددية وحقوق الإنسان، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى اكتساب الطلاب لكفايات المواطنة العالمية التي تواءم بين الانتماء المحلي والوعي الكوني، مع اعتبار "الوساطة الثقافية للمعلم" متغيرًا وسيطًا يؤثر في كيفية استيعاب هذه المفاهيم وتطبيقها. تنحصر الحدود الموضوعية للدراسة في السياسات الإدارية الموجهة لتطوير مناهج مرحلتي التعليم

الأساسي والثانوي، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، والموجهين الفنيين، ومعلمي الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الثقافي الإداري، من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين التجربة المصرية وخبرات فرنسا وكوريا الجنوبية وفنلندا، للوقوف على كيفية إدارة الصراع بين الهوية الوطنية ومتطلبات العولمة (CG). يهدف البحث إلى الكشف عن مدى فاعلية الإدارة التعليمية في دمج مفاهيم التربية للمواطنة العالمية (GCED) دون المساس بالثوابت الثقافية للمجتمع المصري. ومن النتائج المتوقعة تقديم إطار إداري مقترح لمطوري المناهج يضمن التوازن بين العالمية والمحلية، وتحديد الاحتياجات التدريبية للقيادات المدرسية لإدارة بيئات تعليمية تدعم التنوع الثقافي. كما ستسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين جودة الإدارة المنهجية وبين تعزيز التنافسية الدولية للطالب المصري، مما يدعم توجهات الدولة في بناء إنسان مصري منفتح على العالم ومتمسك بجذوره الوطنية وفقًا للمعايير الدولية المقارنة.

1955. **العنوان:** "تأثير منظمات الحَوْكَمة العالمية في رسم أجندة الإصلاح التعليمي في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الأدوار المتعددة التي تضطلع بها منظمات الحَوْكَمة التعليمية العالمية في توجيه وصياغة أجندة الإصلاح التعليمي في جمهورية مصر العربية، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة. ويركز البحث على منظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)، والبنك الدولي (WB World Bank)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)، بوصفها فاعلين دوليين مؤثرين في السياسات التعليمية. ويتمثل المتغير المستقل في كثافة وطبيعة العلاقة بين الدولة المصرية وهذه المنظمات، من حيث حجم التمويل، وعدد البرامج المشتركة، والمشاركة في الدراسات والتقارير الدولية. بينما يتمثل المتغير التابع في اتجاهات السياسات التعليمية الوطنية، خاصة في مجالات الجودة، والإنصاف، والرقمنة، وبناء القدرات المؤسسية. ويتوسط العلاقة موقف النخبة البيروقراطية المصرية من المرجعيات الدولية، بين القبول والتكييف والمقاومة. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي، خلال العقدين الأخيرين. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع المقارنة بخبرات المغرب وفيتنام. وتتمثل الحدود البشرية في المسؤولين الحكوميين والخبراء الوطنيين وممثلي المنظمات الدولية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن إطار رشيد لترشيد الاستفادة من الحَوْكَمة العالمية بما يحقق المصلحة التعليمية الوطنية.

1956. **العنوان:** "العولمة الرقمية وتدويل منصات التعليم وتأثيرها على الإدارة التعليمية في مصر: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول هذا البحث تأثير العولمة الرقمية بوصفها أحد التحولات البنيوية في التعليم العالمي، وانعكاس تدويل منصات التعليم على أنماط الإدارة التعليمية في جمهورية مصر العربية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى انتشار واستخدام المنصات التعليمية الدولية، بما يشمل المنصات العالمية، والمحتوى الرقمي المفتوح، وشركات تكنولوجيا التعليم العابرة للحدود. بينما يتمثل المتغير التابع في التغيرات التي طرأت على أنماط الإدارة التعليمية، مثل إدارة بيانات الطلاب، وتنظيم التعلم المدمج، وآليات الرقابة على المحتوى الرقمي. ويتوسط العلاقة الإطار التنظيمي والتشريعي الوطني المنظم لاستخدام المنصات العابرة للحدود، وحماية البيانات، والسيادة الرقمية. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن، مع المقارنة بخبرتي الإمارات وإستونيا بوصفهما نموذجين رائدين في الإدارة التعليمية الرقمية. وتتمثل الحدود البشرية في القيادات المدرسية، ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات، والمعلمين. ويهدف البحث إلى بلورة معايير وطنية لإدارة التدويل الرقمي. ومن المتوقع أن تؤكد النتائج أهمية التوازن بين الانفتاح الرقمي وحماية الهوية التعليمية الوطنية.

1957. **العنوان:** "**إدارة سياسات اعتماد وضمان جودة التعليم قبل الجامعي في مصر في ظل التوجهات العالمية: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وأيرلندا واليابان**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أثر الاتجاهات العالمية المعاصرة في جودة التعليم على إعادة هيكلة سياسات الاعتماد المدرسي بجمهورية مصر العربية من منظور الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA). يتمثل المتغير المستقل في مستوى تبني الأطر المرجعية العالمية لضمان الجودة والاعتماد Global Quality Assurance Frameworks (GQAF)، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة تطور الأداء المؤسسي للمدرسة المصرية وقدرتها على تحقيق نواتج التعلم المستهدفة، مع اعتبار "كفاءة الهيئات الوطنية لضمان الجودة" متغيرًا وسيطًا يقوم بعملية المواءمة بين المعايير الدولية والسياق القومي. تنحصر الحدود الموضوعية للدراسة في آليات التقويم الذاتي والاعتماد التربوي بقطاع التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، وأعضاء فرق الجودة، والمراجعين الخارجيين بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE). يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل الفوارق التنظيمية بين التجربة المصرية وخبرات تركيا وأيرلندا واليابان، للوقوف على كيفية إدارة عمليات التحسين المستمر. يهدف البحث إلى الكشف عن مدى تأثير معايير الجودة العالمية (GQAF) في تعزيز التنافسية التعليمية المصرية. ومن النتائج المتوقعة تصميم نموذج وطني للاعتماد المدرسي يتسم بالمرونة والاستدامة، وتحديد المتطلبات الإدارية اللازمة لتفعيل أدوار الهيئة القومية (NAQAAE) في دعم المدارس المتعثرة. كما تخلص الدراسة إلى بيان العلاقة بين حوكمة نظم الجودة وبين تحسين الترتيب الدولي لمصر في مؤشرات جودة التعليم، مما يوفر رؤية إدارية رصينة لصناع القرار لتطوير منظومة الاعتماد بما يتوافق مع المعايير الدولية المقارنة.

1958. **العنوان:** "**حوكمة النماذج الدولية للمدارس في مصر وانعكاساتها على العدالة التعليمية: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب قطر وماليزيا والإمارات**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة التوسع في النماذج الدولية للمدارس International School Models (ISM) داخل النظام التعليمي المصري وأثره على مبدأ العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص، وذلك في إطار دراسات الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات إدارة وتوسيع المدارس الدولية واللغات، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الاستقطاب الاجتماعي والتعليمي وتأثيره على وحدة النظام التعليمي القومي، مع اتخاذ "الأطر التنظيمية والرقابية لوزارة التربية والتعليم" متغيرًا وسيطًا ينظم العلاقة بين الاستثمار في التعليم والأهداف الوطنية. تقتصر الحدود الموضوعية على السياسات الإدارية المنظمة للمدارس الدولية بجميع أنواعها، وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية بقطاع التعليم الخاص والدولي، وأولياء الأمور، والباحثين في السياسات التعليمية. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الاجتماعي الإداري لمقارنة الحالة المصرية بخبرات دول قطر وماليزيا والإمارات العربية المتحدة، نظرًا لتشابه التحديات المتعلقة بتعدد المسارات التعليمية. يهدف البحث إلى تقييم فاعلية الحوكمة الإدارية في ضبط جودة المدارس الدولية (ISM) وضمان عدم إخلالها بالعدالة الاجتماعية. ومن النتائج المتوقعة تقديم مقترحات لتعزيز الرقابة الإدارية والمالية على هذه المؤسسات، وصياغة آليات لدمج مخرجات التعليم الدولي ضمن الهوية الوطنية. كما تبين الدراسة العلاقة بين تنوع النماذج التعليمية الدولية وبين اتساع الفجوة الطبقية في التحصيل الدراسي، مما يساهم في وضع سياسات تضمن تحقيق التوازن بين الانفتاح على التعليم العالمي والحفاظ على التماسك المجتمعي المصري وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة.

1959. **العنوان:** "**إدارة سياسات تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء الاتجاهات التمويلية العالمية: دراسة مقارنة مع تشيلي وجنوب أفريقيا والبرازيل**"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل انعكاسات الاتجاهات العالمية الحديثة في تمويل التعليم Global Trends in Education Finance (GTEF) على السياسات المالية التعليمية في مصر، وذلك من منظور تخصص الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في نماذج التمويل المستحدثة مثل التمويل القائم على الأداء Performance-Based Funding (PBF) والشراكة بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnership (PPP)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى العدالة التوزيعية وكفاية الموارد المالية بالمدارس الحكومية، مع اعتبار "البيئة التشريعية والاقتصادية الوطنية" متغيرًا وسيطًا يحدد مدى نجاح تطبيق هذه النماذج. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة موازنات التعليم قبل الجامعي وآليات تخصيص الموارد، وتشمل الحدود البشرية المخططين الماليين بوزارتي التربية والتعليم والمالية، ومديري الإدارات التعليمية. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method في بعده الاقتصادي الإداري لمقارنة التوجهات المصرية بتجارب تشيلي وجنوب أفريقيا والبرازيل في التعامل مع اشتراطات المؤسسات الدولية. يهدف البحث إلى استشراف مستقبل تمويل التعليم في مصر في ظل تبني سياسات التمويل القائم على الأداء (PBF). ومن النتائج المتوقعة تحديد المخاطر الإدارية المترتبة على الخصخصة الجزئية للخدمات التعليمية، وتقديم بدائل تمويلية مبتكرة تعتمد على تنويع مصادر الدخل دون المساس بمبدأ مجانية التعليم. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين كفاءة الإنفاق التعليمي وبين جودة المخرجات التربوية، مما يساعد صانع القرار في رسم سياسة تمويلية توازن بين ضغوط العولمة الاقتصادية والالتزامات الدستورية المصرية تجاه مواطنيها.

1960. **العنوان:** "العولمة، والهجرة الدولية، وسياسات إدماج الطلاب اللاجئين والوافدين في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الأردن وألمانيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل تأثير العولمة بوصفها سياقًا دوليًا حاكمًا، وما ترتب عليها من تصاعد حركة الهجرة الدولية، على سياسات إدماج الطلاب اللاجئين والوافدين في المدارس المصرية، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات إدماج اللاجئين والوافدين في مصر، بما تشمله من سياسات القبول المدرسي، والدعم اللغوي، والدعم النفسي، وآليات التمويل الدولي. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى اندماج هؤلاء الطلاب في المدارس المصرية من حيث الاستمرارية، والتكيف المدرسي، والتحصيل الدراسي، والاندماج الاجتماعي. ويتوسط العلاقة حجم الدعم الدولي المقدم، ودرجة التنسيق المؤسسي بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة الخارجية، والمنظمات الأممية. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي في مناطق الاستقبال ذات الكثافة العالية. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة خبرتي الأردن بوصفه سياقًا عربيًا مضيفًا، وألمانيا بوصفها سياقًا أوروبيًا. وتشمل الحدود البشرية الطلاب اللاجئين والوافدين، والمعلمين، والقيادات المدرسية. ويهدف البحث إلى بناء إطار سياسة إدماج تربوي مصري متسق مع مبادئ الحَوْكَمة العالمية وحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بدائل عملية لتحسين جودة الإدماج التعليمي في السياق المصري.

1961. **العنوان:** "تأثير الأطر المرجعية العالمية لمهارات القرن الحادي والعشرين في سياسات المناهج المصرية: دراسة مقارنة مع سنغافورة والإمارات"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى استقصاء أثر الأطر المرجعية العالمية لمهارات القرن الحادي والعشرين في توجيه سياسات تطوير المناهج في جمهورية مصر العربية، في ضوء الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في مدى تبنّي صانعي المناهج المصريين لهذه الأطر الصادرة عن جهات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). بينما يتمثل المتغير التابع في درجة تجسيد مهارات مثل التفكير النقدي، والتعاون، والإبداع، وحل المشكلات في محتوى المناهج وأساليب تقويم الطلاب. ويتوسط

العلاقة مستوى تأهيل المعلمين، ومرونة نظم التقويم الوطني. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم الأساسي والثانوي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن، مع مقارنة خبرتي سنغافورة والإمارات بوصفهما نموذجين بارزين في مواءمة المهارات العالمية مع السياق الوطني. وتشمل الحدود البشرية مطوري المناهج، والمشرفين التربويين، والمعلمين. ويهدف البحث إلى بناء إطار مقارن يساعد مصر على توطين مهارات القرن الحادي والعشرين دون فقدان الخصوصية الثقافية. ومن المتوقع أن تؤكد النتائج أهمية التوازن بين المرجعيات العالمية والهوية الوطنية.

1962. **العنوان:** **"العولمة والتعليم عن بُعد العابر للحدود وتأثيره على السياسات التنظيمية في مصر: دراسة مقارنة مع الإمارات والهند"**

الموضوع: يتناول هذا البحث ظاهرة التعليم عن بُعد العابر للحدود بوصفها أحد إفرازات العولمة الرقمية، وتحليل تأثيرها على السياسات التنظيمية للتعليم في جمهورية مصر العربية. ويتمثل المتغير المستقل في حجم الانخراط في أنماط التعليم العابر للحدود، سواء من خلال التحاق طلاب مصريين ببرامج تعليمية خارجية، أو إدخال محتوى عالمي ومنصات دولية إلى المدارس المصرية. بينما يتمثل المتغير التابع في طبيعة التعديلات التي تطرأ على الأطر التنظيمية والاعتمادية لحماية جودة التعليم والسيادة التعليمية والهوية الوطنية. ويتوسط العلاقة مستوى تطور البنية التحتية الرقمية الوطنية، وقدرة الدولة على الضبط والتنظيم. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي وما يرتبط به من تعليم موازٍ. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة خبرتي الإمارات والهند. وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات، ومزودي الخدمات التعليمية الرقمية، والقيادات التعليمية. ويهدف البحث إلى اقتراح سياسات تنظيمية مصرية للتعليم العابر للحدود. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن إطار وطني أكثر اتزانًا في التعامل مع التعليم الرقمي العالمي.

1963. **العنوان:** **"حوكمة سياسات التعليم الجيد بجمهورية مصر العربية في ضوء أهداف التنمية المستدامة: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب المغرب ورواندا وفيتنام"**

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل آليات حوكمة السياسات التعليمية في مصر ومدى اتساقها مع الغايات العالمية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals (SDGs، وذلك ضمن إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في درجة "التوطين الإداري" للأهداف العالمية داخل الاستراتيجيات الوطنية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحقق مؤشرات جودة التعليم والإنصاف الجندري والمكاني، مع اعتبار "كفاءة نظم المتابعة والتقييم الوطنية" متغيرًا وسيطًا يربط بين الالتزامات الدولية والتنفيذ الفعلي. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة سياسات التعليم قبل الجامعي الموجهة لتحقيق التعليم الجيد (SDG4)، وتشمل الحدود البشرية المخططين بوزارة التربية والتعليم، وأعضاء اللجنة الوطنية لليونسكو، وخبراء التخطيط التربوي. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل المسارات الإدارية في مصر ومقارنتها بتجارب المغرب ورواندا وفيتنام، نظرًا لنجاح هذه الدول في تحقيق قفزات في مؤشرات التنمية المستدامة (SDGs). يهدف البحث إلى تقييم مدى تحول الخطاب العالمي إلى ممارسات إدارية رصينة داخل المؤسسات التعليمية المصرية. ومن النتائج المتوقعة الكشف عن التحديات الهيكلية التي تواجه رصد مؤشرات الجودة، وتقديم نموذج إداري مقترح لتطوير نظم المعلومات التربوية بما يخدم تقارير الاستدامة الدولية. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين شفافية الحوكمة وبين جذب التمويل الدولي للمشروعات التعليمية، مما يوفر رؤية استراتيجية لدعم التنافسية الدولية للتعليم المصري وفق المعايير المقارنة.

1964. **العنوان:** **"إدارة نقل وتوطين نماذج الإصلاح التعليمي العالمية في السياق المصري: دراسة نقدية مقارنة في ضوء خبرات المغرب وشيلي وفنلندا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث ظاهرة "نقل السياسات التعليمية" Policy Borrowing وتحليل عمليات استيراد نماذج الإصلاح الجاهزة وتأثيرها على بنية الإدارة التعليمية في مصر من منظور الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA). يتمثل المتغير المستقل في خصائص النماذج الإصلاحية المنقولة ومصادرها الدولية، بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية هذه النماذج ومدى استدامتها داخل البيئة التنظيمية المصرية، مع اتخاذ "التوافق الثقافي والمؤسسي" متغيرًا وسيطًا يحدد قدرة النظام على استيعاب وتبيئة هذه الإصلاحات. تقتصر الحدود الموضوعية على مشروعات تطوير التعليم الكبرى التي تبنتها الدولة مؤخرًا، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات التعليمية، والمستشارين الدوليين، والقيادات الوسطى بمديريات التربية والتعليم. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله النقدي والتحليلي لمقارنة التجربة المصرية مع خبرات المغرب وشيلي وفنلندا، للوقوف على أسباب نجاح أو تعثر النماذج المنقولة. يهدف البحث إلى صياغة إطار وطني يحكم عمليات الاقتباس من النماذج العالمية (ICA) بما يضمن ملاءمتها للخصوصية المصرية. ومن النتائج المتوقعة تحديد معايير علمية لاختيار الشركاء الدوليين وتطوير بروتوكولات لتعديل النماذج المستوردة قبل تعميمها. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين المشاركة المجتمعية في صنع القرار وبين تقليل مقاومة التغيير الناتجة عن الإصلاحات التعليمية الوافدة، مما يعزز من قدرة الإدارة التعليمية المصرية على الابتكار الذاتي المستند إلى الخبرة الدولية الرصينة.

1965. **العنوان:** "العولمة وسياسات اللغة في التعليم المصري بين الضغوط العالمية والحفاظ على الهوية القومية: دراسة مقارنة مع المغرب وماليزيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل تأثير العولمة اللغوية بوصفها أحد أبعاد العولمة الثقافية والتعليمية، وانعكاساتها على سياسات اللغة في التعليم المصري، خاصة فيما يتعلق بلغة التدريس، ومكانة اللغة العربية، والتوسع في استخدام اللغات الأجنبية داخل النظام التعليمي. ويتمثل المتغير المستقل في حجم استجابة السياسات التعليمية المصرية للضغوط العالمية المتمثلة في هيمنة اللغة الإنجليزية وانتشار المناهج الأجنبية. بينما يتمثل المتغير التابع في مخرجات هذه السياسات على مستوى إتقان الطلاب للغة العربية، ومستوى الكفاءة في اللغات الأجنبية، وانعكاس ذلك على الهوية الثقافية والقومية. ويتوسط العلاقة الإطار الرسمي للسياسة اللغوية في الدولة، وآليات تنفيذها داخل المدارس الحكومية والخاصة والدولية. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة خبرتي المغرب وماليزيا بوصفهما نموذجين لتعدد لغوي منظم. وتشمل الحدود البشرية المعلمين، والطلاب، وأولياء الأمور. ويهدف البحث إلى تقديم رؤية متوازنة لسياسة لغوية تعليمية مصرية قادرة على التفاعل مع العولمة دون الإضرار بالهوية الوطنية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بدائل عملية لتعزيز التعدد اللغوي المنضبط.

1966. **العنوان:** "تأثير العولمة في حوكمة التعليم الفني والتقني في مصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر العولمة الصناعية والتكنولوجية في إعادة تشكيل حوكمة التعليم الفني والتقني في جمهورية مصر العربية، في ضوء الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في درجة انفتاح منظومة التعليم الفني المصري على المعايير الدولية للمهن، والمواصفات العالمية للمهارات، ونظم الاعتماد المهني. بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة خريجي التعليم الفني على الاندماج في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وتحقيق الاستدامة المهنية. ويتوسط العلاقة مستوى قوة وفاعلية الشراكات مع الشركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات الإنتاج العالمية. ويقتصر المجال الموضوعي على مدارس ومراكز التعليم الفني والتقني. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة خبرتي ألمانيا وكوريا الجنوبية بوصفهما نموذجين ناجحين في ربط التعليم الفني بالاقتصاد العالمي. وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية، ومسؤولي المناهج، وأصحاب الأعمال. ويهدف البحث إلى بناء نموذج حوكمة للتعليم الفني المصري يتفاعل

إيجابيًا مع العولمة دون تحويل الخريج إلى عنصر هش في سوق العمل العالمي. ومن المتوقع أن تقدم النتائج إطارًا إصلاحيًا أكثر عدالة واستدامة.

1967. **العنوان:** **"العولمة وتحولات دور الدولة في إدارة التعليم: تحليل مقارن لدور الدولة المصرية في ضوء التجربتين الفنلندية والتشيلية"**

الموضوع: يتناول هذا البحث كيف أسهمت العولمة في إعادة تعريف دور الدولة في إدارة وتمويل وتنظيم التعليم في جمهورية مصر العربية، من منظور الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في درجة تبنّي الدولة المصرية لأدوار جديدة في التعليم، مثل دور المنظم، والممول، والشريك، إلى جانب دورها التقليدي كمنفذ مباشر. بينما يتمثل المتغير التابع في خصائص النظام التعليمي الناتجة عن هذه التحولات، من حيث التعددية، والإنصاف، وجودة المخرجات التعليمية. ويتوسط العلاقة السياق السياسي الوطني، وأيديولوجية النخبة الحاكمة تجاه قضايا السوق والدولة والعدالة الاجتماعية. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة التجربة الفنلندية كنموذج لدولة الرفاه، والتجربة التشيلية كنموذج للتوجه السوقي. وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات وخبراء التعليم والاقتصاد. ويهدف البحث إلى استشراف دور متوازن للدولة المصرية في التعليم في ظل العولمة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تصور وطني أكثر اتساقًا بين الكفاءة والعدالة.

1968. **العنوان:** **"تأثير الحَوْكَمة العالمية للأمن السيبراني على سياسات إدارة البيانات التعليمية في مصر في ضوء خبرات الاتحاد الأوروبي ،وكوريا الجنوبية ،وإستونيا: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل انعكاسات الحَوْكَمة العالمية للأمن السيبراني (Global Cybersecurity Governance -GCG) كمتغير مستقل على استراتيجيات إدارة وحماية البيانات التعليمية في جمهورية مصر العربية كمتغير تابع، وذلك في سياق التحول الرقمي الشامل للمنظومة التعليمية. تبرز مشكلة البحث في التحديات التي تواجه الإدارة التعليمية المصرية في تأمين بيئات التعلم الافتراضية ضد التهديدات السيبرانية العابرة للحدود، ومدى مواءمة الأطر المحلية للتشريعات الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات. (General Data Protection Regulation - GDPR) ويعمل "الوعي التنظيمي للقيادات التعليمية (Organizational Awareness - OA)" كمتغير وسيط في تفعيل آليات الحماية وضمان استدامة النظم الرقمية. تعتمد الدراسة المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل السياسات المتبعة في الاتحاد الأوروبي، وكوريا الجنوبية، وإستونيا، لاستخلاص أفضل الممارسات في إدارة المخاطر الرقمية. تقتصر الحدود الموضوعية على سياسات حماية البيانات في مراحل التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري تكنولوجيا المعلومات وصانعي القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وتتحدد الحدود المكانية في الدولة المصرية مقارنة بالدول محل الدراسة، حيث يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة بين الالتزام بمعايير الحَوْكَمة العالمية للأمن السيبراني (GCG) ورفع كفاءة الإدارة التقنية للمؤسسات التعليمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة صياغة بروتوكولات وطنية موحدة تتوافق مع المعايير الدولية، وتطوير البنية التحتية المعلوماتية بما يضمن خصوصية البيانات GDPR))، بالإضافة إلى تعزيز قدرات القيادات التعليمية في مواجهة الهجمات السيبرانية. كما ستظهر النتائج أن تبني نموذج متطور للوعي التنظيمي (OA) يساهم بشكل مباشر في تقليل الفجوة الرقمية الأمنية، ويقدم إطارًا مقترحًا لسياسات تعليمية مصرية تحقق التوازن بين الانفتاح الرقمي العالمي والمتطلبات السيادية لحماية البيانات الوطنية، مما يعزز من مرتبة مصر في المؤشرات الدولية للأمن السيبراني التعليمي.

1969. **العنوان:** **"حوكمة الأزمات التعليمية في مصر في ضوء الأطر العالمية: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب لبنان وكولومبيا وفيتنام"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات حوكمة وإدارة الأزمات التعليمية في جمهورية مصر العربية وفق المعايير الدولية المعاصرة، وذلك من منظور تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration ICA)). يتمثل المتغير المستقل في مدى تبني النظام التعليمي المصري للأطر والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية بشأن "التعليم في حالات الطوارئ" EiE) Education in Emergencies)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى مرونة واستمرارية العملية التعليمية وتقليل الفاقد التعليمي أثناء الأزمات، مع اعتبار "جاهزية البنية التحتية الرقمية" متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية الاستجابة الإدارية. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة سياسات إدارة المخاطر بقطاع التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية مديري الإدارات التعليمية، ومنسقي الأزمات، وقيادات المدارس. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل النموذج المصري ومقارنته بخبرات لبنان وكولومبيا وفيتنام كدول واجهت تحديات وأزمات تعليمية ممتدة. يهدف البحث إلى الكشف عن مدى مواءمة استراتيجيات الطوارئ المحلية مع المعايير الدولية (EiE) لضمان بيئة تعليمية آمنة. ومن النتائج المتوقعة بناء نموذج إداري استباقي لإدارة الأزمات يعتمد على التكنولوجيا الرقمية، وتحديد الاحتياجات التدريبية للقيادات التعليمية لمواجهة الكوارث المستقبلية. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين سرعة اتخاذ القرار الإداري وبين الحد من الآثار السلبية للأزمات على مخرجات التعلم، مما يوفر رؤية استراتيجية رصينة لصناع القرار لتعزيز صمود المنظومة التعليمية المصرية أمام المتغيرات العالمية الطارئة وفق منهجية الإدارة الدولية المقارنة.

1970. **العنوان:** "**حوكمة شبكات المدارس الدولية العابرة للحدود في مصر وأثرها على السيادة التعليمية: دراسة مقارنة مع الإمارات وقطر وسنغافورة**"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة أثر انتشار شبكات المدارس الدولية والعابرة للحدود Transnational Education TEN) Networks) على بنية الحوكمة الوطنية للتعليم في مصر، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في آليات تنظيم وترخيص هذه الشبكات الدولية، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى التزام هذه المؤسسات بالهوية الوطنية والمعايير التعليمية القومية، مع اتخاذ "نمط العلاقة التعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص الدولي" متغيرًا وسيطًا ينظم هذه العلاقة. تقتصر الحدود الموضوعية على السياسات الإدارية المنظمة للمدارس الدولية واللغات داخل مصر، وتشمل الحدود البشرية قيادات قطاع التعليم الخاص والدولي بوزارة التربية والتعليم، ومديري المدارس الدولية، وأولياء الأمور. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة التجربة المصرية بخبرات الإمارات وقطر وسنغافورة، للوقوف على أفضل نماذج الحوكمة التي توازن بين الانفتاح العالمي والسيادة الوطنية. يهدف البحث إلى تقييم فاعلية الرقابة الإدارية على شبكات التعليم الدولية (TEN) لضمان جودة المخرجات. ومن النتائج المتوقعة صياغة إطار تنظيمي مقترح يحفظ القيم الوطنية المصرية مع الاستفادة من الخبرات العالمية المتقدمة. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين جودة حوكمة المدارس الدولية وبين تحقيق التنافسية العالمية للمواطن المصري، مما يساعد في رسم سياسة تعليمية دولية متزنة تحمي المصلحة العليا للدولة المصرية في ظل ضغوط العولمة التعليمية المعاصرة.

1971. **العنوان:** "**تحرير سوق الخدمات التعليمية في مصر في ضوء الاتفاقات التجارية الدولية: دراسة إدارية مقارنة مع الأردن والمكسيك والهند**"

الموضوع: يتناول هذا البحث أثر الاتفاقات التجارية الدولية، مثل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات General GATS) Agreement on Trade in Services)، على سياسات تحرير التعليم قبل الجامعي في مصر من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في درجة التزام الدولة المصرية ببنود تحرير الخدمات التعليمية الواردة في الاتفاقات الدولية، بينما يتمثل المتغير التابع في التحولات الإدارية والتشريعية المنظمة للتعليم الخاص والأجنبي، مع اعتبار "قدرة التشريعات الوطنية على حماية المصلحة العامة" متغيرًا وسيطًا يحافظ على الحق في التعليم كخدمة عامة. تنحصر

الحدود الموضوعية في دراسة القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار في التعليم، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات، وخبراء القانون الدولي، والمستثمرين في القطاع التعليمي. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله القانوني الإداري لمقارنة الحالة المصرية بخبرات الأردن والمكسيك والهند في التعامل مع اشتراطات منظمة التجارة العالمية (WTO World Trade Organization). يهدف البحث إلى الكشف عن التحديات التي تواجه الإدارة التعليمية في ظل تسليع الخدمات التعليمية نتيجة اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS). ومن النتائج المتوقعة تقديم توصيات لتعديل القوانين المحلية بما يضمن التوازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية وبين الحفاظ على مجانية وجودة التعليم الحكومي. كما تخلص الدراسة إلى بيان العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وبين استقلالية القرار التربوي المصري، مما يوفر رؤية قانونية وإدارية لحماية النظام التعليمي من الآثار الجانبية لتحرير الأسواق العالمية.

1972. **العنوان:** "**حوكمة البحث التربوي المقارن في الجامعات المصرية في ظل معايير النشر الدولي: دراسة مقارنة مع فنلندا وجنوب أفريقيا وماليزيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أثر العولمة المعرفية على توجيه أجندة البحث العلمي في تخصص التربية المقارنة والإدارة التعليمية بالجامعات المصرية، وذلك ضمن إطار الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA). يتمثل المتغير المستقل في متطلبات النشر الدولي في المجلات المصنفة عالميًا وشبكات البحث الدولية، بينما يتمثل المتغير التابع في طبيعة وأولويات موضوعات البحث التربوي المختار، مع اعتبار "نظم تمويل البحث العلمي بالجامعات" متغيرًا وسيطًا يؤثر في توجهات الباحثين. تنحصر الحدود الموضوعية في بحوث الماجستير والدكتوراه والبحوث الترقية في أقسام التربية المقارنة، وتشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والباحثين بكليات التربية، ومنها كلية التربية جامعة كفر الشيخ. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل المنظومة البحثية المصرية ومقارنتها بنظيراتها في فنلندا وجنوب أفريقيا وماليزيا. يهدف البحث إلى تقييم مدى استجابة البحث التربوي المصري للاحتياجات المحلية في ظل ضغوط العالمية (ICA). ومن النتائج المتوقعة صياغة استراتيجية وطنية للبحث التربوي المقارن تربط بين المعايير الدولية ومتطلبات الإصلاح التعليمي في مصر. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين جودة البحث العلمي وبين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات الدولية، مما يساعد في وضع خريطة بحثية مستقبلية تضمن الأصالة الوطنية والتميز العالمي في مجال الإدارة التربوية والتربية المقارنة.

1973. **العنوان:** "**التعليم الخاص عابر الحدود والعدالة التعليمية في مصر: رؤية إدارية مقارنة مع تجارب الهند والفلبين وماليزيا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى دراسة ظاهرة التعليم الخاص عابر الحدود (TPE Transnational Private Education) وانعكاساتها على مبدأ العدالة التعليمية في جمهورية مصر العربية، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في حجم وانتشار المؤسسات التعليمية الأجنبية العابرة للحدود وشروط تشغيلها إداريًا، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى تكافؤ الفرص التعليمية المتاحة لمختلف الفئات الاجتماعية، مع اتخاذ "الإطار التنظيمي للرسوم الدراسية وسياسات القبول" متغيرًا وسيطًا يتحكم في وصول الفئات المختلفة لهذه الخدمات. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة السياسات الإدارية المنظمة للتعليم الدولي الخاص، وتشمل الحدود البشرية المسؤولين بوزارة التربية والتعليم، والمستثمرين التعليميين، وأولياء الأمور من شرائح اجتماعية متنوعة. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله الاجتماعي الإداري لمقارنة التجربة المصرية بخبرات الهند والفلبين وماليزيا، للوقوف على كيفية ضبط جودة التعليم الخاص (TPE). يهدف البحث إلى تقديم تصور إداري يضمن تكامل دور التعليم الخاص عابر الحدود مع النظام التعليمي القومي دون الإخلال بالعدالة الاجتماعية. ومن النتائج المتوقعة تحديد الآليات اللازمة لمراقبة الرسوم الدراسية وضمان التزام هذه المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية. كما تخلص الدراسة إلى بيان العلاقة بين خصخصة التعليم وبين

تجزئة النظام التعليمي المصري، مما يوفر لصناع القرار أدوات إدارية لتحقيق التوازن بين التوسع في التعليم الدولي والحفاظ على حق المواطن المصري في تعليم عادل ومنصف.

1974. **العنوان:** "أثر التقارير الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في صنع السياسات التعليمية بمصر: دراسة إدارية مقارنة مع المغرب وكندا وأستراليا"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل مدى تأثير التقارير الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development، مثل تقرير "التعليم في لمحة Education at a Glance (EAG"، على الخطاب التربوي وعمليات صنع القرار في مصر من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في مستوى تداول واستخدام مؤشرات هذه التقارير العالمية، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة دمج هذه المفاهيم والمؤشرات في وثائق السياسة التعليمية المصرية، مع اعتبار "بنية المجتمع المعرفي ومراكز بحوث السياسات" متغيرًا وسيطًا يؤدي دور الناقل والمحلل لهذه البيانات. تنحصر الحدود الموضوعية في تحليل وثائق تطوير التعليم المصري والتقارير الدولية المعاصرة، وتشمل الحدود البشرية خبراء السياسات التعليمية، والمخططين التربويين، والأكاديميين. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل المسارات الإدارية في مصر ومقارنتها بتجارب المغرب وكندا وأستراليا في التعامل مع بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). يهدف البحث إلى تفعيل الاستخدام النقدي للبيانات العالمية (EAG) في تطوير التعليم قبل الجامعي. ومن النتائج المتوقعة الكشف عن مدى استقلالية القرار التربوي المصري تجاه الأجندات العالمية، وتقديم مقترحات لتعزيز قدرة وحدات السياسات المحلية على إنتاج مؤشرات وطنية منافسة. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين دقة البيانات الإحصائية وبين جودة التخطيط التعليمي، مما يدعم توجهات الدولة نحو التحول الرقمي والحوكمة المستندة إلى الأدلة في الإدارة التعليمية الدولية المقارنة.

1975. **العنوان:** "العولمة والحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي وتأثيرها على سياسات توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم المصري: دراسة مقارنة مع الاتحاد الأوروبي وسنغافورة"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل أثر العولمة الرقمية والأطر العالمية الناشئة لحَوْكَمة الذكاء الاصطناعي في توجيه سياسات توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم المصري، في إطار الإدارة الدولية المقارنة. ويقصد بحوكمة الذكاء الاصطناعي المبادئ والمعايير الأخلاقية والتنظيمية التي تطرحها المؤسسات الدولية والدول المتقدمة لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي (AI (Artificial Intelligence في القطاعات العامة، ومنها التعليم. ويتمثل المتغير المستقل في درجة تبنّي الدولة المصرية للمبادئ العالمية الحاكمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، سواء في التدريس أو التقييم أو الإدارة التعليمية. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تنظيم وتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المدارس المصرية، ومدى اتساقه مع القيم التربوية والعدالة التعليمية. ويتوسط العلاقة مستوى وعي صانعي السياسات التعليمية، والمربين، والقيادات المدرسية بالمخاطر الأخلاقية والتربوية المرتبطة باستخدام AI، مثل الخصوصية، والتحيز، وعدم تكافؤ الفرص. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة خبرتي الاتحاد الأوروبي وسنغافورة. وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية، والخبراء الرقميين، والمعلمين. ويهدف البحث إلى اقتراح إطار مصري لحوكمة الذكاء الاصطناعي في التعليم يستفيد من الخبرات العالمية مع مراعاة السياق الوطني.

1976. **العنوان:** "أبعاد العولمة التعليمية وبرامج التوأمة والشراكات المدرسية الدولية في مصر في ضوء اتجاهات الإدارة الدولية المقارنة: دراسة مقارنة لخبرات ألمانيا والمغرب والإمارات"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غياب إطار تنظيمي موحد لحوكمة الشراكات المدرسية الدولية في مصر، مما يحد من فاعلية استثمار برامج التوأمة في تطوير المؤسسات التعليمية من منظور الإدارة الدولية المقارنة International

Comparative Management (ICM). يتمثل المتغير المستقل في هيكلية برامج التوأمة والشراكات المدرسية الدولية التي تنخرط فيها المدارس المصرية، والتي تتحدد من حيث الأهداف الاستراتيجية، ونوعية الأنشطة المشتركة، وآليات التمويل، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة التغيير التنظيمي وتنمية الكفايات العالمية لدى الطلاب والهيئة الإدارية. وتؤدي الإدارة الاستراتيجية للشراكات Strategic Management of Partnerships (SMP) دور المتغير الوسيط الذي يضمن إدماج نواتج هذه الشراكات في السياسات المحلية للمدرسة بما يحقق الاستدامة. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة برامج التدويل الإداري والتربوي بالتعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمنسقين الدوليين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وألمانيا والمغرب والإمارات. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) لتحليل النماذج المختلفة لإدارة الشراكات العابرة للحدود وتأثير العولمة التعليمية على السيادة الوطنية للقرار الإداري. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مأسسة الشراكات الدولية وبين تحسن مؤشرات الأداء المدرسي والانفتاح الثقافي المؤسسي. ويتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار وطني مقترح لتنظيم التوأمة المدرسية يضمن تعظيم العائد التربوي وتقليل مخاطر التبعية الثقافية. كما سيبرز البحث أهمية بناء قدرات القادة التربويين في إدارة التنوع الثقافي والتفاوض الدولي، مع تقديم توصيات لربط هذه الشراكات بمتطلبات التنمية المستدامة في مصر. ومن أهم المخرجات المتوقعة صياغة معايير جودة لإدارة الشراكات تضمن مواءمتها مع الخصوصية الثقافية المصرية، بما يسهم في رفع تنافسية المدرسة المصرية في التصنيفات الدولية، وتعزيز دور الإدارة الدولية (IM) في تدويل الممارسات الإدارية الناجحة.

1977. **العنوان:** "أثر الحوكمة العالمية لحقوق الطفل في تشكيل سياسات حماية الطلاب في المدارس المصرية وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة: دراسة مقارنة لخبرات النرويج وجنوب أفريقيا والبرازيل"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد الفجوة بين الالتزامات الدولية لمصر تجاه اتفاقيات حقوق الطفل وبين الممارسات الإدارية والرقابية الفعلية لحماية الطلاب داخل المدارس، وهو ما يتطلب تحليلًا في إطار الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM). يتمثل المتغير المستقل في أطر الحوكمة العالمية المنظمة لحقوق الطفل ومستوى مواءمة التشريعات الوطنية معها، بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية أنظمة حماية الطلاب ونظام البيئة المدرسية الآمنة Safe School Environment (SSE). ويبرز الوعي التنظيمي بأخلاقيات المهنة كمتغير وسيط يؤثر في مدى تطبيق القواعد واللوائح الخاصة بمنع العنف والتحرش داخل المؤسسات التعليمية. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية والرقابية المعنية بحقوق الطلاب، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والقيادات المدرسية ومسؤولي المتابعة بوزارة التربية والتعليم، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر والنرويج وجنوب أفريقيا والبرازيل. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) للوقوف على كيفية إدارة ملف حماية الطفل في سياقات ثقافية واقتصادية متباينة، وتحليل دور الإدارة الدولية (IM) في فرض المعايير الحقوقية العالمية. ويفترض البحث وجود علاقة دالة بين قوة آليات المساءلة الإدارية وبين انخفاض معدلات الانتهاكات داخل المدارس وتحسن الصحة النفسية للطلاب. ويتوقع أن تتوصل الدراسة إلى تحديد المعوقات الإدارية والثقافية التي تحول دون التفعيل الكامل لسياسات الحماية في السياق المصري. كما سيسهم البحث في تقديم نموذج إجرائي لحوكمة حماية الطلاب يرتكز على الشفافية وسرعة الاستجابة الإدارية للبلاغات، مع وضع مؤشرات أداء قابلة للقياس لتقييم مدى أمان المؤسسة التعليمية. وتؤكد النتائج المتوقعة على ضرورة تبني استراتيجيات الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في تطوير مدونات سلوك مهنية ملزمة قانونيًا، تضمن كرامة الطالب كجزء أصيل من جودة الإدارة المدرسية الحديثة، بما يحقق التوازن بين الالتزام بالمعايير الدولية واحترام القيم المجتمعية المحلية.

1978. **العنوان:** "إدارة سياسات رعاية الموهوبين في مصر في ظل المنافسة العالمية على المواهب: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وكندا وسنغافورة"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل استراتيجيات إدارة ورعاية الطلاب الموهوبين في جمهورية مصر العربية لمواجهة تحديات المنافسة العالمية على المواهب (GCT) Global Competition for Talent من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICA) International Comparative Administration. يتمثل المتغير المستقل في إدراك القيادة التربوية المصرية لأهمية الاستثمار في الموهبة والابتكار كركيزة للتنافسية الدولية، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة تصميم وتنفيذ سياسات الاكتشاف والرعاية داخل مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM) ومراكز الموهوبين، مع اعتبار "الدعم الثقافي والمجتمعي للموهبة" متغيرًا وسيطًا يؤثر في استدامة هذه السياسات. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة الأطر التنظيمية والمناهج المتقدمة وبرامج الإثراء بقطاع التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية الطلاب الموهوبين، ومعلمي مدارس المتفوقين (STEM)، والمسؤولين بقطاع الموهوبين بوزارة التربية والتعليم. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل المسارات الإدارية في مصر ومقارنتها بتجارب كوريا الجنوبية وكندا وسنغافورة، نظرًا لريادتهم في نظم استبقاء المواهب. يهدف البحث إلى تقديم رؤية إدارية تعزز من مكانة مصر في مؤشرات الابتكار العالمية. ومن النتائج المتوقعة تحديد الفجوات في آليات الربط بين رعاية الموهوبين وسوق العمل العالمي، وصياغة مقترحات لتطوير بيئات تعليمية حاضنة للإبداع. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين جودة إدارة الموهبة وبين الحد من هجرة العقول، مما يخدم أهداف التنمية المستدامة في مصر وفق معايير الإدارة الدولية المقارنة.

1979. **العنوان:** "تحليل خطاب الإصلاح التعليمي في مصر وتأثره بمفاهيم العولمة: دراسة إدارية مقارنة مع المغرب وتونس والأردن"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تفكيك وتحليل الخطاب التربوي للنخبة التعليمية في مصر للكشف عن مدى تغلغل مفاهيم العولمة الثقافية والاقتصادية فيه، وذلك ضمن إطار دراسات الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في كثافة استخدام المصطلحات العالمية مثل "رأس المال البشري" (HC) Human Capital، و"التنافسية"، و"الجودة الشاملة" في الوثائق الرسمية والأكاديمية، بينما يتمثل المتغير التابع في طبيعة السياسات التعليمية المتبعة ومدى انحيازها للأولويات الوطنية أو الضغوط الدولية، مع اتخاذ "العلاقة مع المنظمات الدولية" كمتغير وسيط يؤثر في صياغة هذا الخطاب. تقتصر الحدود الموضوعية على تحليل الخطاب الإداري والسياسي الموجه لإصلاح التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات، وخبراء التعليم بالجامعات، والقيادات التربوية العليا. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method بأسلوب تحليل الخطاب المقارن للربط بين الحالة المصرية وخبرات المغرب وتونس والأردن، للوقوف على القواسم المشتركة في تبني خطاب الإصلاح العالمي. يهدف البحث إلى تقديم قراءة نقدية توضح مدى استقلالية القرار التربوي المصري في مواجهة هيمنة المفاهيم الدولية مثل (HC). ومن النتائج المتوقعة الكشف عن التناقضات بين الخطاب التنظيمي والممارسات الميدانية في المدارس، وتقديم توصيات لتعريب وتوطين مفاهيم الإصلاح بما يتوافق مع الخصوصية المصرية. كما تسهم الدراسة في توضيح أثر ضغوط العولمة على تغيير وظيفة التعليم من منظور النخبة، مما يساعد في بناء خطاب تربوي مصري يتسم بالأصالة والمعاصرة في آن واحد.

1980. **العنوان:** "نموذج إداري مقترح لحوكمة تأثيرات العولمة على التعليم في مصر: دراسة تكاملية مقارنة في ضوء خبرات فنلندا وكوريا الجنوبية والمغرب والبرازيل"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى بناء نموذج إداري متكامل لحوكمة وإدارة تأثيرات العولمة والحوكمة العالمية Global Governance (GG) على النظام التعليمي بجمهورية مصر العربية، وذلك باستخدام منهجية الإدارة الدولية المقارنة

الرصينة. يتمثل المتغير المستقل في مكونات النموذج المقترح التي تشمل آليات فرز السياسات الوافدة، وأطر الشراكة الاستراتيجية مع المنظمات الدولية، ونظم حماية العدالة التعليمية، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المنظومة التعليمية المصرية على تعظيم المكاسب من الفرص العالمية وتقليل المخاطر الثقافية، مع اعتبار "الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني" متغيرًا وسيطًا يحكم عملية التوطين. تنحصر الحدود الموضوعية في السياسات العليا للإدارة التعليمية بقطاع التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية كبار المسؤولين بوزارة التربية والتعليم، وخبراء التربية المقارنة، وأصحاب المصلحة من الأكاديميين. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method بمدخله التركيبي لاستخلاص الدروس المستفادة من تجارب فنلندا وكوريا الجنوبية والمغرب والبرازيل في التعامل مع العولمة وال (GG). يهدف البحث إلى تزويد صانع القرار المصري بإطار استراتيجي يضمن الانتقاء الواعي للنماذج التعليمية الدولية. ومن النتائج المتوقعة بناء منظومة إدارية قادرة على تبيئة الابتكارات العالمية بما يخدم الهوية الوطنية، وتحديد متطلبات تطوير البنية التنظيمية لوزارة التربية والتعليم لتصبح أكثر مرونة في التفاعل مع التحولات الدولية. كما تخلص الدراسة إلى صياغة خارطة طريق إدارية تحقق التوازن بين الانفتاح العالمي والأمن التربوي القومي، بما يدعم ريادة مصر التعليمية إقليميًا ودوليًا.

سابعًا: التعليم الخاص وتنويع المعروض التعليمي

.1981 **العنوان:** "حوكمة التعليم الخاص في مصر بين الضبط والمرونة التنظيمية: دراسة مقارنة مع تركيا والأردن"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل حوكمة التعليم الخاص في جمهورية مصر العربية بوصفها مجالًا مركزيًا في الإدارة الدولية المقارنة، من حيث الإطار التشريعي والتنظيمي المنظِّم للترخيص، والرسوم، وجودة العمليات التربوية، وآليات المساءلة والشفافية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى صرامة ووضوح الضوابط التنظيمية للتعليم الخاص، بما يشمل شروط الترخيص، ونُظم الرقابة، وآليات ضبط الرسوم، ومعايير الجودة الإجرائية والأكاديمية. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة الخدمات التعليمية المقدَّمة داخل المدارس الخاصة، ومدى توافقها مع الأهداف التعليمية القومية في مصر، ومؤشرات تكافؤ الفرص والإنصاف داخل القطاع. ويتوسط العلاقة مدى شراكة الملاك والقيادات المدرسية مع وزارة التربية والتعليم في تطبيق الضوابط، ومدى التزام المدارس بمتطلبات الإفصاح والمراجعة. ويقتصر المجال الموضوعي على مدارس التعليم قبل الجامعي الخاصة في أنماطها المختلفة: عربي، لغات، ودولي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع المقارنة بخبرتي تركيا والأردن لتماثل السياقات الثقافية والاجتماعية. وتشمل الحدود المكانية عينة من محافظات حضرية وريفية، والحدود البشرية القيادات المدرسية، والمسؤولين التنفيذيين، وأولياء الأمور. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن إطار حوكمة متوازن يحقق التنويع والاستثمار دون الإخلال بالعدالة والجودة في السياق المصري.

.1982 **العنوان:** "التعليم الخاص منخفض التكلفة في مصر ودوره في توسيع فرص الالتحاق: دراسة مقارنة مع الهند وكينيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة ظاهرة التعليم الخاص منخفض التكلفة في مصر بوصفها استجابة سوقية واجتماعية لضغوط الطلب على التعليم، وتحليل نماذج إدارتها التعليمية والمالية وآثارها من منظور الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في نمط التمويل والإدارة في هذه المدارس، بما يشمل هيكل الرسوم، ومستويات رواتب المعلمين، وكفاءة الإنفاق، وأشكال الشراكة المجتمعية أو الاستثمارية. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى جودة التعليم المقدَّم ومؤشرات العدالة التعليمية، مثل التحصيل الدراسي، والبقاء والاستمرار، ورضا أولياء الأمور، ومستوى الأمان المدرسي. ويتوسط العلاقة الإطار الرقابي للدولة الذي يحدد الحد الأدنى من المعايير التربوية، ومدى فاعلية التفتيش والمتابعة وتطبيق الجزاءات أو الحوافز. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم الأساسي قبل الجامعي في المدارس الخاصة منخفضة الرسوم. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع المقارنة بخبرتي الهند وكينيا بوصفهما من أكثر السياقات تداولًا لخبرات هذا النمط. وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية، والمعلمين، والأسر. ويهدف البحث إلى صياغة

سياسات مصرية تُنظِّم هذا القطاع وتدعمه بحيث يضمن الجودة ويمنع استغلال الأسر محدودة الدخل. ومن المتوقع أن تؤكد النتائج أن تحسين الرقابة والدعم الفني شرطٌ لعدالة هذا النمط واستدامته.

1983. **العنوان:** **"تنويع أنماط المدارس الخاصة في مصر وأثره في البنية الطبقية للتعليم: دراسة مقارنة مع المغرب وتشيلي"**

الموضوع: يتناول هذا البحث خريطة تنويع أنماط التعليم الخاص في مصر، مثل مدارس اللغات، والمدارس الدولية، والمدارس ذات الطابع الديني، والمدارس المجتمعية الخاصة، وتحليل أثر هذا التنوع في تشكيل بنية طبقية داخل النظام التعليمي. ويتمثل المتغير المستقل في درجة تنوّع النماذج الخاصة ومواصفاتها، من حيث الرسوم، ولغة التدريس، ونوع المناهج، ومعايير القبول، وشبكات الدعم الاجتماعي. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الاستقطاب التعليمي بين طبقات المجتمع من حيث جودة المدارس، وإتاحة الفرص، ومسارات المستقبل التعليمي والمهني، وإمكانات الحراك الاجتماعي. ويتوسط العلاقة الإطار السياسي والتنظيمي الذي تتبناه الدولة لإعادة التوازن بين التعليم الحكومي والخاص، بما يشمل سياسات الدعم، وضبط الرسوم، وضمان الحد الأدنى من الكفايات الوطنية. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن الاجتماعي، مع المقارنة بخبرتي المغرب وتشيلي لثراء النقاش فيهما حول الطبقية التعليمية. وتشمل الحدود البشرية الطلاب، وأولياء الأمور، والقيادات المدرسية. ويهدف البحث إلى تقديم رؤية تنظيمية تضمن أن يسهم تنويع المعروض في إثراء النظام التعليمي لا في تعميق الفوارق الاجتماعية في مصر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بدائل سياساتية للحد من مسارات التعليم المتوازية.

1984. **العنوان:** **"سياسات ترخيص واعتماد المدارس الخاصة في مصر من منظور الإدارة الدولية المقارنة: دراسة مقارنة مع الإمارات والأردن"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة سياسات ترخيص واعتماد المدارس الخاصة في مصر بوصفها أداة حوكمة رئيسة لضمان الجودة وحماية حق الطالب، وتحليلها مقارنة بالسياسات المطبقة في الإمارات والأردن ضمن إطار الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في صرامة وشفافية منظومة الترخيص والاعتماد، بما يشمل شروط المبنى والتجهيزات، وكفايات الكوادر، ومتطلبات المناهج، والملاءة المالية، وإجراءات المتابعة والتجديد. بينما يتمثل المتغير التابع في جودة المدارس الخاصة واستدامة عملها، ومدى التزامها بالمعايير الوطنية، وقدرتها على تحسين نواتج التعلم. ويتوسط العلاقة دور الهيئات الرقابية والمجالس الاستشارية في دعم تطبيق المعايير، وقدرة نظم التفتيش على التحول من الرقابة الشكلية إلى ضمان الجودة القائم على الأدلة. ويقتصر المجال الموضوعي على مدارس التعليم قبل الجامعي الخاصة. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي. وتشمل الحدود البشرية قيادات الإدارات المختصة، وأصحاب التراخيص، والخبراء. ويهدف البحث إلى اقتراح نموذج مصري مطوَّر لاعتماد المدارس الخاصة يحقق التوازن بين الجاذبية الاستثمارية وحماية حقوق الطلاب. ومن المتوقع أن تؤكد النتائج أن الشفافية وتوحيد المعايير يرفعان الجودة ويقللان النزاعات.

1985. **العنوان:** **"التعليم الخاص الدولي في مصر وتأثيره في الهوية والقيم التربوية: دراسة مقارنة مع قطر وماليزيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث المدارس ذات المناهج الدولية في مصر بوصفها أحد مظاهر تدويل التعليم، وتحليل أثرها في الهوية والقيم التربوية لدى الطلاب من منظور الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في درجة اندماج المدارس الدولية في الإطار الوطني للمناهج والأنشطة المرتبطة بالهوية المصرية، بما يشمل العربية، والتاريخ، والتربية الوطنية، والأنشطة الثقافية. بينما يتمثل المتغير التابع في اتجاهات الطلاب نحو الانتماء الوطني والهوية الثقافية مع الانفتاح العالمي، وما يرتبط بذلك من منظومة قيم وسلوكيات مدرسية. ويتوسط العلاقة سياسات وزارة التربية والتعليم في فرض مكوّنات وطنية إلزامية، وآليات المتابعة، ومدى التزام المدارس بتطبيقها بفاعلية لا بصورة شكلية. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي الدولي داخل مصر. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن الثقافي، مع المقارنة بخبرتي قطر

وماليزيا في ضبط التعليم الدولي. وتشمل الحدود البشرية الطلاب، وأولياء الأمور، والمعلمين، وإدارات المدارس. ويهدف البحث إلى وضع إطار تنظيمي يحافظ على الهوية المصرية داخل المدارس الدولية دون إقصاء مكاسب التدويل. ومن المتوقع أن تُظهر النتائج أن قوة المكوّن الوطني وجودة تنفيذه شرطٌ لتحقيق التوازن القيمي.

1986. **العنوان:** "حوكمة الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة بمصر وأثرها في العدالة التعليمية: دراسة مقارنة مع الأردن والبرازيل"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل حوكمة الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة المصرية، وبيان أثرها في العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص، ضمن مقاربة مقارنة في الإدارة الدولية. ويتمثل المتغير المستقل في وجود آليات واضحة وشفافة لتحديد الرسوم وزيادتها، مثل اللجان والمعايير والسقوف، وإتاحة المعلومات للأسر، وربط الزيادة بمؤشرات محددة. بينما يتمثل المتغير التابع في حجم العبء المالي على الأسر، وقدرة الشرائح الوسطى والدنيا على الاستفادة من التعليم الخاص دون الوقوع في الإقصاء التعليمي أو الاستدانة غير الآمنة. ويتوسط العلاقة دور الدولة في توفير بدائل حكومية قوية، وتقديم برامج دعم أو منح أو قسائم تعليمية، ومدى فاعلية آليات الشكاوى وتسوية النزاعات. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي الخاص. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع المقارنة بخبرتي الأردن والبرازيل. وتشمل الحدود البشرية أولياء الأمور، وأصحاب المدارس، ومسؤولي الوزارة، وممثلي المجتمع المدني التعليمي. ويهدف البحث إلى تقديم نموذج حوكمة للرسوم يضمن حماية "المستهلك التعليمي" في مصر، مع الحفاظ على استدامة المدارس. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن توصيات لزيادة الشفافية وربط الرسوم بالجودة الفعلية.

1987. **العنوان:** "الكفاءة الداخلية والخارجية للمدارس الخاصة في مصر مقارنة بالمدارس الحكومية: دراسة مقارنة دولية مع فيتنام وبولندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث قياس الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للمدارس الخاصة في مصر مقارنة بالمدارس الحكومية، بوصف ذلك مدخلًا لصناعة قرار رشيد بشأن تنويع المعروض التعليمي. ويتمثل المتغير المستقل في نوع المدرسة: خاصة أو حكومية، مع ضبط العوامل المؤثرة قدر الإمكان. بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات الكفاءة الداخلية مثل التحصيل، والتسرب، والإعادة، والانضباط، ومؤشرات الكفاءة الخارجية مثل القبول الجامعي، والجاهزية للتعليم العالي، والمهارات القابلة للتوظف على المدى المتوسط. ويتوسط العلاقة مستوى الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للطلاب بوصفها عاملًا يفسر جزءًا من الفروق في النتائج، إضافة إلى اختلاف الموارد المدرسية. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم الثانوي العام بوصفه مرحلة مفصلية في المخرجات. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن الكمي-التحليلي، مع الاستفادة من خبرتي فيتنام وبولندا في تقييم أداء القطاعات التعليمية المختلفة. وتشمل الحدود البشرية الطلاب، والمعلمين، ومسؤولي القبول الجامعي، وخبراء القياس والتقويم. ويهدف البحث إلى تقديم تحليل موضوعي لأداء التعليم الخاص بعيدًا عن الانطباعات العامة. ومن المتوقع أن تُظهر النتائج أن جزءًا من "ميزة" المدارس الخاصة يرتبط بخصائص الأسر، بما يستلزم سياسات إنصاف موازية.

1988. **العنوان:** "الشراكات بين المدارس الخاصة والحكومية في مصر كمدخل لتنويع المعروض التعليمي: دراسة مقارنة مع إنجلترا وتشيلي"

الموضوع: يتناول هذا البحث نماذج الشراكة بين المدارس الخاصة والحكومية في مصر بوصفها مقاربة حَوْكمية لتوسيع الخيارات التعليمية وتحسين الجودة، مثل النماذج التعاقدية أو المدارس الحكومية بالشراكة. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم نموذج الشراكة، بما يشمل توزيع الأدوار، والتمويل، وإدارة الجودة، وآليات المساءلة، وطبيعة الحوافز. بينما يتمثل المتغير التابع في أثر الشراكات على نتائج تعلم الطلاب، وتوسيع فرص الالتحاق، وتقليل الفجوات التعليمية خاصة في المناطق المحرومة. ويتوسط العلاقة إطار الحوكمة والشفافية الذي يضبط العلاقة بين القطاعين، وقدرة الدولة على

صياغة عقود أداء قابلة للقياس، وآليات رقابة فعّالة. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع المقارنة بخبرتي إنجلترا وتشيلي. وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية، والمسؤولين، والشركاء الخاصين، وممثلي المجتمعات المحلية. ويهدف البحث إلى اقتراح نماذج شراكة قابلة للتطبيق في مصر تحافظ على الدور القيادي للدولة وتمنع الخصخصة المقنّعة. ومن المتوقع أن تقدم النتائج معايير للحوكمة التعاقدية الرشيدة.

1989. **العنوان:** **"التعليم الخاص الديني في مصر وتنظيمه في ضوء التجارب الدولية: دراسة مقارنة مع المغرب وماليزيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة التعليم الخاص ذي المرجعية الدينية في مصر وتحليل تنظيمه الإداري والتربوي وتحدياته في الجودة والهوية، ضمن منظور الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة الإطار التنظيمي الذي يحكم هذه المدارس، بما يشمل المناهج، والإشراف، واعتماد المعلمين، ومعايير الانضباط، وحدود الاستقلالية. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى اندماج هذه المدارس في النظام التعليمي العام، وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ومخرجاتها المعرفية والقيمية لدى الطلاب. ويتوسط العلاقة دور الهيئات الدينية الرسمية في الإشراف والتنسيق، ومدى اتساق سياساتها مع معايير الجودة الوطنية. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي الخاص ذي الصبغة الدينية. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع المقارنة بخبرتي المغرب وماليزيا. وتشمل الحدود البشرية القيادات، والمعلمين، والطلاب، وممثلي الجهات المنظمة. ويهدف البحث إلى اقتراح سياسات تنظّم هذا القطاع بما يحقق التوازن بين حرية التعليم الديني والمصلحة التربوية العامة في مصر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن آليات دمج أفضل للمعايير الوطنية مع الخصوصية الدينية.

1990. **العنوان:** **"تنويع المناهج في المدارس الخاصة المصرية وأثره في الحوكمة التعليمية: دراسة مقارنة مع الإمارات وسنغافورة"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تنويع المناهج التعليمية المطبقة في المدارس الخاصة المصرية، بين المنهج الوطني، والمناهج الدولية، والمسارات المزدوجة، وتحليل أثر هذا التنوع في الحوكمة التعليمية من حيث الرقابة، وضمان الجودة، وتكافؤ الفرص. ويتمثل المتغير المستقل في درجة تعددية المناهج وإطار تنظيمها، بما يشمل قواعد الإتاحة، ومتطلبات الترخيص، ومعايير المعلمين، وآليات التقييم. بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة النظام التعليمي المصري على ضمان حد أدنى موحّد من الكفايات الوطنية المطلوبة من جميع الخريجين، بغض النظر عن مسار المنهج. ويتوسط العلاقة دور الامتحانات الوطنية المشتركة، أو معايير الكفاءة الوطنية، وقدرة أجهزة المتابعة على قياس نواتج التعلم عبر المناهج المختلفة. ويقتصر المجال الموضوعي على التعليم قبل الجامعي الخاص. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع المقارنة بخبرتي الإمارات وسنغافورة. وتشمل الحدود البشرية مطوري المناهج، والمعلمين، والطلاب، ومسؤولي الجودة. ويهدف البحث إلى بناء رؤية متكاملة لإدارة تعددية المناهج داخل التعليم الخاص في مصر بما يحقق الجودة والإنصاف والسيادة التعليمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن توصيات لضبط التعددية دون إلغاء التنوع.

1991. **العنوان:** **"أثر التوسع في التعليم الخاص في مصر على مكانة المدرسة الحكومية: دراسة مقارنة مع تشيلي والأردن"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل أثر التوسع في التعليم الخاص بمختلف أنماطه في جمهورية مصر العربية على مكانة المدرسة الحكومية من حيث جاذبيتها الاجتماعية ووظيفتها التربوية وتركيبة طلابها وجودة خدماتها، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في حجم التوسع في التعليم الخاص ونصيبه من إجمالي القيد وتنوع أنماطه (لغات، دولي، منخفض التكلفة)، بينما يتمثل المتغير التابع في التغيرات التي تطرأ على مؤشرات أداء المدرسة الحكومية مثل التحصيل، والكثافة، والانضباط، وثقة المجتمع، والاستبقاء. ويتوسط العلاقة متغير السياسات الحكومية الداعمة أو الحامية للمدرسة العامة، بما يشمل التمويل، وتحسين الجودة، والحوافز، وضبط العلاقة التنظيمية بين القطاعين، بما

يضمن أن يكون تنويع المعروض داعمًا لا مزاحمًا للمدرسة الحكومية. يقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي في مصر خلال العقدين الأخيرين، مع حدود موضوعية تركز على العلاقة بين العام والخاص وآثار المنافسة/التكامل دون الخوض في التعليم العالي، وحدود مكانية تشمل عينة من محافظات تمثل الحضر والريف والمناطق الطرفية، وحدود بشرية تشمل قيادات الوزارة، ومديري المدارس، وأولياء الأمور. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي مدعومًا بمؤشرات وصفية وبيانات قيد وكثافات ونتائج تقييمات مدرسية ومقابلات شبه مقننة، مع مقارنة خبرتي تشيلي والأردن بوصفهما خبرتين تعكسان أنماطًا مختلفة في تنظيم العلاقة بين العام والخاص. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة سياسات وطنية لتنويع المعروض لا تُهمّش المدرسة الحكومية، وتوصيات لتعزيز جاذبيتها عبر تحسين الجودة والإنصاف وضبط التوسع الخاص وربط نموه بمعايير مساءلة واضحة.

1992. **العنوان:** **"التعليم الخاص في المناطق الريفية وشبه الحضرية في مصر: الفرص والتحديات في ضوء تجارب الهند والمغرب"**

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة انتشار التعليم الخاص في المناطق الريفية وشبه الحضرية في جمهورية مصر العربية بوصفه استجابة لضغوط الطلب على بدائل أقرب مكانيًا وأقل ازدحامًا، وتحليل فرصه وتحدياته ضمن منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في نمط انتشار المدارس الخاصة في هذه المناطق وشروط عملها (الترخيص، الرسوم، الكوادر، البنية المدرسية، ونمط الإدارة)، بينما يتمثل المتغير التابع في أثر هذا الانتشار على مؤشرات الإنصاف وجودة التعليم لسكان الريف والقرى، مثل التحصيل، والاستبقاء، والكثافة، والرضا الأسري، وإتاحة البدائل القريبة. ويتوسط العلاقة مستوى الإشراف والتوجيه الفني المتاح من الإدارات التعليمية وقدرة الرقابة على فرض حد أدنى من المعايير التربوية ومنع التدهور أو الاستغلال المالي، فضلًا عن دور الدعم الفني في تحسين الأداء. يقتصر مجال البحث على التعليم الأساسي قبل الجامعي الخاص في قرى ومراكز مختارة، مع حدود موضوعية توازن بين الفرص (خفض الكثافات، تقليل التسرب، توفير بدائل) والتحديات (تفاوت الجودة، نقص المعلمين المؤهلين، تضخم الرسوم)، وحدود مكانية تشمل قرى ومراكز مختارة من أقاليم مختلفة، وحدود بشرية تشمل القيادات المحلية، ومديري المدارس، والأسر. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي مع دراسة حالات ومقابلات وتحليل وثائق الترخيص وبيانات القيد، مع مقارنة خبرتي الهند والمغرب بوصفهما خبرتين بارزتين في توسع التعليم الخاص خارج المدن. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن إطار تشريعي وتنظيمي يدعم توجهًا رشيدًا للتعليم الخاص الريفي في مصر يضمن الإتاحة مع جودة قابلة للقياس، ويقوي الإشراف الفني، ويضع ضوابط عادلة للرسوم.

1993. **العنوان:** **"دور التعليم الخاص في دعم التعليم الفني والتقني في مصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يتناول هذا البحث مساهمة قطاع التعليم الخاص في تقديم برامج التعليم الفني والتقني في جمهورية مصر العربية وتحليل نماذج الشراكة مع الصناعة بوصفها أحد اتجاهات الحوكمة الحديثة في الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في نوع ومستوى مشاركة القطاع الخاص في التعليم الفني (مدارس فنية خاصة، مراكز تدريب، برامج ثنائية، شراكات مع المصانع والشركات)، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة المخرجات الفنية ومدى قابليتها للتوظيف، بما يشمل المهارات العملية، والاعتماد المهني، والانتقال إلى العمل، ورضا أصحاب الأعمال. ويتوسط العلاقة متغير الأطر التنظيمية للحوافز والاعتمادات الممنوحة للمؤسسات الخاصة، ومنظومة ضمان الجودة والاعتماد المهني، وقدرة الدولة على ضبط المعايير المهنية ومنع تحويل التعليم الفني إلى مسار منخفض القيمة أو الاستغلال. يقتصر مجال البحث على التعليم الفني قبل الجامعي الخاص أو بالشراكة في تخصصات منتقاة مرتبطة بخطط التنمية المصرية، مع حدود موضوعية تركز على الحوكمة والشراكات ومواءمة البرامج دون التوسع في تحليل سوق العمل الكلي، وحدود مكانية تشمل محافظات صناعية وخدمية مختارة، وحدود بشرية تشمل القيادات التعليمية، والمعلمين، وأصحاب الأعمال، والطلاب/المتدربين. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي مع تحليل سياسات الشراكات وعقود التدريب ومؤشرات

التشغيل، مع مقارنة خبرتي ألمانيا وكوريا الجنوبية كنموذجين عالميين في الربط المؤسسي بين التعليم الفني والصناعة. ومن المتوقع أن تقدم النتائج نموذجًا مصريًا لتنويع المعروض الفني عبر شراكات خاصة منضبطة تحقق الجودة والإنصاف وتخدم إستراتيجية التنمية الوطنية.

1994. **العنوان:** "القيادة التربوية في المدارس الخاصة المصرية في ضوء الخبرات الدولية: دراسة مقارنة مع سنغافورة والإمارات"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أنماط القيادة التربوية في المدارس الخاصة المصرية من حيث أساليب الإدارة والثقافة المؤسسية وإدارة الجودة والمساءلة، وذلك في ضوء الإدارة الدولية المقارنة والاستفادة من نماذج رائدة. يتمثل المتغير المستقل في خصائص القيادة في المدارس الخاصة (الرؤية، صنع القرار، إدارة الموارد، الحوكمة الداخلية، إدارة الجودة، إدارة العلاقات مع أولياء الأمور)، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة البيئة المدرسية والتحصيل الدراسي ورفاه الطلاب ورضا أولياء الأمور واستقرار العملية التعليمية. ويتوسط العلاقة متغير سياسات اختيار وإعداد وتدريب القيادات في قطاع التعليم الخاص بمصر، ومدى وجود معايير مهنية ملزمة مرتبطة بالترخيص والاعتماد، بما يؤثر في تحويل القيادة من إدارة تشغيلية إلى قيادة تعلم. يقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي الخاص، مع حدود موضوعية تركز على القيادة بوصفها مدخلًا للجودة دون التوسع في تفاصيل المناهج إلا بقدر تفسير النتائج، وحدود مكانية تشمل عينة مدارس من محافظات حضرية وشبه حضرية، وحدود بشرية تشمل مديري المدارس والوكلاء والمعلمين وربما ممثلين عن مجالس الأمناء. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي مع أدوات وصف الممارسات القيادية ومقابلات وتحليل وثائق المدرسة، مع مقارنة خبرتي سنغافورة والإمارات بوصفهما خبرتين بارزتين في بناء القيادات المدرسية ونظم المساءلة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن نموذج مقترح للقيادة التربوية الفعّالة في التعليم الخاص المصري يسهم في رفع الجودة ويخدم أهداف التعليم القومية دون تعميق الفوارق.

1995. **العنوان:** "التعليم الخاص وتنمية ريادة الأعمال في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع ألمانيا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث مدى إسهام المدارس الخاصة في جمهورية مصر العربية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلابها من خلال المناهج والأنشطة والمشروعات التطبيقية، في إطار الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في درجة إدماج مفاهيم وممارسات ريادة الأعمال (Entrepreneurship Education EE) في برامج المدارس الخاصة (مواد دراسية، مشروعات، أندية، مسابقات، حاضنات طلابية)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تنمية المهارات الريادية لدى الطلاب مثل المبادرة، وحل المشكلات، والابتكار، والعمل الجماعي، والوعي المالي. ويتوسط العلاقة متغير شراكات المدارس مع مجتمع الأعمال المحلي، وقدرة البيئة المدرسية على إتاحة تعلم قائم على الخبرة، إلى جانب الدعم التنظيمي من الوزارة في اعتماد الأنشطة واحتسابها وتقويمها. يقتصر مجال البحث على التعليم الثانوي الخاص بوصفه أكثر ملاءمة لتطبيق برامج ريادة الأعمال، مع حدود موضوعية تركز على السياسات المدرسية والأنشطة ونواتج المهارات دون التوسع في سوق العمل، وحدود مكانية تشمل مدارس خاصة في محافظات مختارة، وحدود بشرية تشمل الطلاب والمعلمين ورواد الأعمال المشاركين. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي مع قياس اتجاهات ومهارات وإجراء مقابلات وتحليل وثائق الأنشطة، مع مقارنة خبرتي ألمانيا وجنوب أفريقيا. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن رؤية لتوظيف التعليم الخاص كمساحة منظمة لتنمية ريادة الأعمال بما يخدم أهداف التنمية في مصر ويقلل الفجوة بين التعليم والعمل.

1996. **العنوان:** "التعليم الخاص وتنمية الهوية الوطنية والثقافية في مصر: دراسة مقارنة مع المغرب والإمارات"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى إسهام المدارس الخاصة في جمهورية مصر العربية في ترسيخ الهوية الوطنية والثقافة المصرية لدى الطلاب، خاصة في المدارس ذات المناهج الأجنبية، ضمن منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في سياسات وبرامج المدارس الخاصة في مجال التربية الوطنية والثقافية (مقررات، أنشطة، مناسبات،

خدمة مجتمعية، ممارسات مدرسية داعمة للقيم)، بينما يتمثل المتغير التابع في قوة الانتماء الوطني والاعتزاز بالثقافة المحلية لدى الطلاب واتجاهاتهم نحو اللغة العربية والرموز الوطنية. ويتوسط العلاقة متغير متابعة الدولة والتزام المدارس بتنفيذ الإطار الوطني للقيم، بما يشمل إلزامية العربية والتاريخ والتربية الوطنية وآليات تقويمها، إضافة إلى جودة تنفيذها داخل المدرسة بعيدًا عن الشكلية. يقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي الخاص، مع حدود موضوعية تركز على الهوية والقيم في سياق التعليم الخاص دون الخوض في قضايا الهوية العامة خارج المدرسة، وحدود مكانية تشمل مدارس خاصة متنوعة في أقاليم مختارة، وحدود بشرية تشمل الطلاب والمعلمين والإدارات وربما أولياء الأمور. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن الثقافي-التحليلي مع أدوات قياس اتجاهات ومقابلات وتحليل محتوى البرامج، مع مقارنة خبرتي المغرب والإمارات. ومن المتوقع أن تقدم النتائج معايير وطنية ملزمة للهوية داخل التعليم الخاص في مصر، وتوصيات عملية لضمان أن التدويل لا يضعف الانتماء بل يعززه ضمن إطار وطني واضح.

.1997 العنوان: "مدارس الامتياز والنماذج الخاصة الموجَّهة للموهوبين في مصر: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وقطر"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة مدارس الامتياز والنماذج الخاصة أو شبه الخاصة الموجَّهة للطلاب الموهوبين وذوي القدرات العالية في جمهورية مصر العربية، مثل مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM (Science, Technology, Engineering and Mathematics)، والنماذج الثانوية المتخصصة، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في تصميم هذه النماذج التعليمية من حيث آليات الانتقاء، وطبيعة المناهج المتقدمة، ومستوى الموارد البشرية والمادية، وأساليب التدريس والتقويم. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى نجاح هذه المدارس في تنمية رأس المال البشري الموهوب، وإعداد كوادر قادرة على الإسهام في الاقتصاد الوطني القائم على المعرفة والابتكار. ويتوسط العلاقة متغير العدالة في الوصول إلى هذه المدارس بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، ومدى تكافؤ الفرص في الالتحاق والاستفادة. يقتصر مجال البحث على التعليم الثانوي المتخصص، مع حدود موضوعية تركز على النماذج الموجَّهة للموهوبين دون التوسع في التعليم العام، وحدود بشرية تشمل الطلاب والمعلمين والقيادات المدرسية. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي مع مقارنة خبرتي كوريا الجنوبية وقطر بوصفهما نموذجين ناجحين في رعاية الموهوبين. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن إطار وطني لتطوير مدارس الامتياز في مصر كجزء من منظومة متوازنة لتنويع المعروض التعليمي مع تعزيز العدالة والجودة.

.1998 العنوان: "دور التعليم الخاص في تلبية احتياجات الجاليات والأسر الوافدة في مصر: دراسة مقارنة مع الأردن والإمارات"

الموضوع: يتناول هذا البحث دور التعليم الخاص في جمهورية مصر العربية، ولا سيما المدارس ذات الطابع الدولي، في تلبية الاحتياجات التعليمية لأبناء الجاليات والأسر الوافدة، وذلك في سياق العولمة التعليمية والإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في طبيعة السياسات المنظمة لالتحاق غير المصريين بالمدارس الخاصة، بما يشمل الرسوم، ونسب القبول، ولغة التدريس، ونوعية المناهج المقدمة. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى قدرة هذه المدارس على تلبية احتياجات الطلاب الوافدين تعليميًا وثقافيًا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على عدم الإضرار بفرص التحاق الطلاب المصريين وجودة الخدمات المقدمة لهم. ويتوسط العلاقة متغير سياسات الدولة في جذب الكفاءات والعمالة الأجنبية، ومدى اتساق السياسات التعليمية مع الأهداف الاقتصادية والديموغرافية الوطنية. يقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي الخاص، مع حدود بشرية تشمل الطلاب الوافدين وأسرهم والإدارات المدرسية. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة خبرتي الأردن والإمارات بوصفهما سياقين إقليميين مستضيفين للجاليات. ومن المتوقع أن تقدم النتائج سياسات متوازنة تضمن خدمة الجاليات الوافدة دون المساس بحق المواطن المصري في تعليم عادل وجيد.

1999. **العنوان:** "العدالة التوزيعية داخل قطاع التعليم الخاص في مصر في ضوء تباين التكاليف: دراسة إدارية مقارنة مع تشيلي وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل أطر العدالة التوزيعية Distributive Justice داخل قطاع التعليم الخاص في جمهورية مصر العربية، من خلال دراسة الفوارق الهيكلية والإدارية بين المدارس النخبوية عالية الرسوم والمدارس الخاصة منخفضة التكاليف (Low-Cost Private Schools (LCPS، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في حجم التفاوت في الموارد المادية والبشرية المتاحة، بما يشمل كفاءة الكوادر التدريسية، والتجهيزات التقنية، والبيئة التعليمية، بينما يتمثل المتغير التابع في التباين في مخرجات التعلم والمسارات الأكاديمية والمستقبلية للطلاب، مع اعتبار "الإطار التنظيمي والرقابي للدولة" متغيرًا وسيطًا يسعى لفرض معايير جودة دنيا للحد من الفجوات. تنحصر الحدود الموضوعية للدراسة في نظم إدارة الموارد بقطاع التعليم الخاص، وتشمل الحدود البشرية طلاب المدارس الخاصة، ومعلميها، وأولياء الأمور. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل الحالة المصرية ومقارنتها بتجارب تشيلي وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، لكونها دولًا واجهت تحديات طبقية التعليم الخاص. يهدف البحث إلى الكشف عن مدى تأثير التفاوت في التمويل الخاص على تكافؤ الفرص التعليمية. ومن النتائج المتوقعة صياغة سياسات إدارية تضمن تقليل حدة الاستقطاب التعليمي وتعزيز العدالة داخل القطاع الخاص بما يخدم الأهداف القومية. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين جودة الحوكمة المدرسية وبين تقليل أثر الفوارق المادية على التحصيل الدراسي، مما يساهم في وضع رؤية استراتيجية لوزارة التربية والتعليم لضبط سوق التعليم الخاص في مصر وفق المعايير الدولية المقارنة.

2000. **العنوان:** "المرونة الإدارية في المدارس الخاصة والحكومية في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات فنلندا والأردن والولايات المتحدة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث إجراء تحليل مقارن للأنماط الإدارية المتبعة في المدارس الخاصة والحكومية بجمهورية مصر العربية، للوقوف على كفاءة ممارسات إدارة الموارد البشرية والمالية واتخاذ القرار من منظور الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA). يتمثل المتغير المستقل في نوع الإدارة المدرسية (خاصة مقابل حكومية)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى كفاءة الأداء المؤسسي واستقرار العملية التعليمية، مع اعتبار "الإطار القانوني والتشريعي" متغيرًا وسيطًا يحدد سقف الاستقلالية والمساءلة لكل نمط. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة العمليات القيادية والتنظيمية في مرحلة التعليم الأساسي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، والمعلمين، والموجهين الفنيين بالإدارات التعليمية. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل الفروق الإدارية في السياق المصري ومقارنتها بالنماذج الرائدة في فنلندا والأردن والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في مجال استقلالية المدارس (School-Based Management). يهدف البحث إلى استخلاص الدروس الإدارية الناجحة في القطاع الخاص وإمكانية توطينها في المدارس الحكومية لرفع كفاءتها. ومن النتائج المتوقعة تقديم مقترحات لتعديل اللوائح التنظيمية للمدارس الحكومية بما يمنحها مرونة إدارية أكبر. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين نمط القيادة المدرسية وبين جودة المناخ التنظيمي، مما يوفر رؤية عملية لصناع القرار لتطوير الإدارة المدرسية المصرية بما يتواكب مع الاتجاهات العالمية في الإدارة الدولية المقارنة (ICA).

2001. **العنوان:** "حوكمة مؤسسات الطفولة المبكرة الخاصة في مصر وتأثيرها على الإنصاف التعليمي: دراسة مقارنة مع السويد والمغرب وفرنسا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دور القطاع الخاص في تنويع العرض التعليمي بمرحلة الطفولة المبكرة Early Childhood Education (ECE) في جمهورية مصر العربية، وتحليل أثره على تحقيق الإنصاف التعليمي من منظور الإدارة الدولية

المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في تنوع النماذج الإدارية والتربوية بمؤسسات الطفولة المبكرة الخاصة (الحضانات ورياض الأطفال)، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى جودة الخدمات المقدمة ومدى جاهزية الأطفال للالتحاق بالمدرسة، مع اعتبار "الإطار التنظيمي والرقابي لوزارة التربية والتعليم" متغيرًا وسيطًا يضبط معايير الاعتماد والجودة. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة سياسات القبول والمناهج وتأهيل الكوادر في قطاع الـ (ECE) الخاص، وتشمل الحدود البشرية الأطفال، والمعلمات، والأسر. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة التجربة المصرية بخبرات السويد والمغرب وفرنسا، للوقوف على كيفية إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذه المرحلة الحرجة. يهدف البحث إلى تقييم فاعلية الرقابة الإدارية في ضمان عدالة الوصول لخدمات تعليمية متميزة في مرحلة الطفولة المبكرة. ومن النتائج المتوقعة صياغة إطار تنظيمي مقترح يحفز الاستثمار الخاص في المناطق المحرومة ويضمن جودة البرامج المقدمة. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين جودة إدارة مؤسسات الـ (ECE) وبين تقليل الفجوات التعليمية المبكرة بين الطلاب من خلفيات اقتصادية مختلفة، مما يدعم رؤية مصر 2030 في بناء قاعدة تعليمية متينة ومنصفة وفق الأسس الدولية المقارنة.

2002. **العنوان:** **"آليات المساءلة المجتمعية في المدارس الخاصة بمصر ودور مجالس الأمناء: دراسة إدارية مقارنة مع كينيا والفلبين وأستراليا"**

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل ممارسات المساءلة المجتمعية Social Accountability داخل قطاع التعليم الخاص في مصر، مع التركيز على تفعيل دور أولياء الأمور ومجالس الأمناء والآباء والمعلمين، وذلك ضمن إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في وجود وتفعيل آليات المساءلة والمشاركة، مثل نظم الشفافية الرقمية وتقارير الأداء الدوري، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الرضا المجتمعي والالتزام بالمعايير الأخلاقية والتربوية، مع اتخاذ "وعي وثقافة المستهلك التعليمي" كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية هذه المساءلة. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة نظم الحوكمة التشاركية في المدارس الخاصة قبل الجامعية، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، وأعضاء مجالس الأمناء، وأولياء الأمور. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة النماذج المصرية بخبرات كينيا والفلبين وأستراليا، للوقوف على كيفية تعزيز الرقابة الشعبية على المؤسسات التعليمية الخاصة. يهدف البحث إلى تقديم إطار إداري يعزز من دور المجتمع في حوكمة التعليم الخاص. ومن النتائج المتوقعة تحديد المعوقات التي تحد من فاعلية مجالس الأمناء، وتقديم مقترحات لتطوير ممارسات المساءلة المجتمعية (Social Accountability) بما يضمن جودة الخدمة التعليمية. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين شفافية الإدارة المدرسية وبين بناء الثقة التنظيمية مع أصحاب المصلحة، مما يوفر أداة إدارية رصينة لتطوير منظومة التعليم الخاص في مصر وفق التوجهات الدولية المقارنة.

2003. **العنوان:** **"التوزيع الجغرافي للتعليم الخاص وأثره على العدالة المكانية في مصر: دراسة في التخطيط التعليمي المقارن مع البرازيل والهند وتركيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أثر انتشار المؤسسات التعليمية الخاصة على الخريطة الجغرافية للالتحاق المدرسي في جمهورية مصر العربية، ورصد مدى تكريسه للتفاوت المكاني بين المناطق الحضرية والريفية، من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICA International Comparative Administration). يتمثل المتغير المستقل في أنماط التوزيع الجغرافي للمدارس الخاصة، بينما يتمثل المتغير التابع في نشوء مناطق تعليمية مميزة مقابل مناطق مهمشة تعليميًا وتأثير ذلك على العدالة المكانية، مع اعتبار "سياسات التخطيط التعليمي والإسكاني" متغيرًا وسيطًا يحكم عملية توزيع الخدمات. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة العلاقة بين الاستثمار التعليمي الخاص والديموغرافيا المكانية بمحافظات مصرية مختارة، وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية المسؤولة عن التخطيط، والطلاب، والأسر. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل الحالة المصرية ومقارنتها بتجارب البرازيل والهند وتركيا، لكونها نماذج واجهت تحديات

التوسع العمراني والتعليمي غير المتوازن. يهدف البحث إلى الكشف عن مدى تأثير تمركز التعليم الخاص في الأحياء الميسورة على فرص التحصيل الدراسي للفئات الأخرى. ومن النتائج المتوقعة تقديم توصيات لصناع القرار لربط تراخيص المدارس الخاصة بخطط التنمية المكانية لضمان توزيع عادل للفرص. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين التخطيط التعليمي المتكامل وبين تعزيز التماسك الاجتماعي، مما يساهم في بناء منظومة إدارية مصرية توازن بين الاستثمار الخاص والعدالة الجغرافية وفق معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICA).

2004. **العنوان:** "التعليم الخاص وتوظيف المعلمين في مصر: تحليل لظروف العمل والحراك المهني: دراسة مقارنة مع الأردن والفلبين"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل أوضاع المعلمين العاملين في المدارس الخاصة في جمهورية مصر العربية من حيث الأجور، والاستقرار الوظيفي، وأنماط التعاقد، وفرص التدريب والحراك المهني، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في طبيعة سياسات الموارد البشرية المعمول بها في التعليم الخاص، بما يشمل أسس التعيين، ومستويات الأجور، ونوع العقود، وآليات الترقّي والتطوير المهني. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الرضا المهني للمعلمين، وانعكاس ذلك على أدائهم التعليمي، واستقرار العملية التعليمية وجودة نواتج التعلم. ويتوسط العلاقة متغير وجود أو غياب أطر تنظيمية وتشريعية تحمي حقوق المعلمين في القطاع الخاص، وتحدّد الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، والضمانات الاجتماعية. يقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي الخاص في مصر، مع حدود موضوعية تركز على سياسات التوظيف والحراك المهني دون التوسع في قضايا إعداد المعلم قبل الخدمة، وحدود بشرية تشمل المعلمين، ومديري المدارس، ومسؤولي الموارد البشرية. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة خبرتي الأردن والفلبين بوصفهما سياقين يشهدان توسعًا ملحوظًا للتعليم الخاص. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن مقترحات عملية لتحسين ظروف عمل المعلمين في التعليم الخاص بما ينعكس إيجابًا على جودة المعروض التعليمي في مصر ويعزّز الاستدامة المهنية للمعلم.

2005. **العنوان:** "التعليم الخاص الموجَّه للطلاب ذوي التحصيل المنخفض أو المنقطعين عن التعليم في مصر: دراسة مقارنة مع بنغلاديش والمغرب"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة النماذج الخاصة أو الأهلية التي تستهدف الطلاب ذوي التحصيل المنخفض أو المنقطعين عن التعليم في جمهورية مصر العربية، مثل مدارس الفرصة الثانية الخاصة ومراكز التجسير، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في تصميم هذه النماذج من حيث طبيعة البرامج التعليمية، ومرونة أوقات الدراسة، ومستوى الدعم النفسي والاجتماعي والأكاديمي المقدم للطلاب. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى نجاح هذه النماذج في إعادة دمج الطلاب في العملية التعليمية، وتحسين مستوياتهم التحصيلية، وتقليل معدلات التسرب. ويتوسط العلاقة متغير الشراكات مع الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وتوافر التمويل المستدام الذي يضمن استمرارية هذه المبادرات وعدم تحولها إلى مشروعات هامشية. يقتصر مجال البحث على التعليم غير النظامي والخاص الموازي في المرحلة قبل الجامعية، مع حدود موضوعية تركز على سياسات الدمج والاستيعاب التعليمي، وحدود بشرية تشمل الطلاب المستهدفين، وأسرهم، والقائمين على إدارة هذه النماذج. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة خبرتي بنغلاديش والمغرب بوصفهما من أبرز التجارب في برامج التعليم التعويضي. ومن المتوقع أن تقدم النتائج إطارًا مقترحًا لدمج هذه النماذج ضمن منظومة تنويع المعروض التعليمي الرسمي في مصر بما يعزز العدالة التعليمية ويحد من الإقصاء.

2006. **العنوان:** "دور التعليم الخاص في دعم الابتكار التربوي في مصر: دراسة مقارنة مع فنلندا وأستراليا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث استكشاف مدى إسهام التعليم الخاص في جمهورية مصر العربية في دعم الابتكار التربوي من خلال تطبيق مناهج وبيداغوجيات بديلة، مثل التعلم النشط، والتعلم القائم على المشروعات، ومداخل مونتيسوري،

ومدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering and Mathematics (STEM))، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في مدى اعتماد المدارس الخاصة على نماذج تعليمية مبتكرة وأساليب تدريس غير تقليدية. بينما يتمثل المتغير التابع في أثر هذه النماذج على تنمية مهارات الطلاب المعرفية والعقلية والاجتماعية، ورضاهم عن تجربة التعلم. ويتوسط العلاقة متغير البيئة التنظيمية والتشريعية التي تسمح أو تعوق التجريب التربوي، ومدى مرونة نظم الاعتماد والتقويم في استيعاب الابتكار. يقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي الخاص، مع حدود موضوعية تركز على الابتكار داخل المدرسة دون التوسع في إصلاح النظام التعليمي ككل، وحدود بشرية تشمل القيادات المدرسية، والمعلمين، والطلاب. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي، مع مقارنة خبرتي فنلندا وأستراليا بوصفهما نموذجين عالميين في دعم الابتكار التربوي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن رؤية تجعل التعليم الخاص في مصر مجالًا منظمًا للتجريب التربوي يمكن تعميم ممارساته الناجحة على التعليم الحكومي.

2007. **العنوان:** "**حوكمة الرسوم الدراسية بالمدارس الخاصة وأثرها على الاستدامة المالية للأسر المصرية: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب الأردن وتركيا وماليزيا**"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل السياسات الإدارية المنظمة للرسوم الدراسية في قطاع التعليم الخاص بجمهورية مصر العربية وانعكاساتها على الاستدامة المالية للأسر، وذلك من منظور تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA). يتمثل المتغير المستقل في آليات ضبط وتحديد الرسوم المدرسية من قبل السلطات التعليمية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأسر وقدرتها على الاستمرار في الاستثمار التعليمي، مع اعتبار "جودة البدائل التعليمية الحكومية" متغيرًا وسيطًا يؤثر في قرارات الإنفاق الأسري. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة الأطر القانونية المنظمة للزيادات السنوية في الرسوم بقطاع التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية أولياء الأمور، والمسؤولين الماليين بوزارة التربية والتعليم، ومديري المدارس الخاصة. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل الحالة المصرية ومقارنتها بخبرات الأردن وتركيا وماليزيا، للوقوف على أفضل الممارسات الدولية في موازنة كفاءة تشغيل المدارس مع القدرة الشرائية للمواطنين. يهدف البحث إلى تقديم توصيات لصناع القرار لتطوير سياسات تمويلية تقلل الأعباء المالية غير المستدامة على الأسر. ومن النتائج المتوقعة تحديد العلاقة الارتباطية بين تصاعد الرسوم وبين ظاهرة التحويل للمدارس الحكومية، وصياغة مقترحات لتفعيل نظم المنح الدراسية داخل القطاع الخاص. كما تخلص الدراسة إلى تبيان ضرورة وجود حوكمة مالية شفافة تضمن عدالة توزيع الأعباء التعليمية، مما يوفر رؤية إدارية متزنة تحقق التوافق بين حق المستثمر وحق المواطن في تعليم مستقر وفق المعايير الدولية المقارنة (ICA).

2008. **العنوان:** "**نموذج إداري مقترح لتنظيم التعليم الخاص وتنويع العرض التعليمي في مصر: دراسة تكاملية مقارنة في ضوء خبرات دولية مختارة**"

الموضوع: يسعى هذا البحث الختامي إلى بناء نموذج إداري مقارن مقترح لتنظيم قطاع التعليم الخاص وتوسيع قاعدة المعروض التعليمي بجمهورية مصر العربية، مستندًا إلى مرتكزات الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في مكونات النموذج المقترح (الحوكمة الرشيدة، معايير الجودة الموحدة، تنظيم الرسوم، وحماية الهوية الوطنية)، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى فاعلية هذا النموذج في تحقيق التوازن بين تنوع الخيارات التعليمية وضمان العدالة والاستدامة للنظام التعليمي ككل، مع اتخاذ "القدرات المؤسسية والتشريعية لوزارة التربية والتعليم" كمتغير وسيط يحكم جاهزية التنفيذ. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة العلاقة التنظيمية بين القطاعين العام والخاص في التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات، والخبراء الأكاديميين بكليات التربية، وأصحاب المصلحة. يعتمد البحث المنهج المقارن التركيبي والتحليلي للاستفادة من تجارب تركيا، والأردن، والمغرب، وماليزيا، وفنلندا. يهدف البحث إلى صياغة إطار

استراتيجي يضمن توطين النماذج الدولية الناجحة بما يتلاءم مع الخصوصية المصرية. ومن النتائج المتوقعة تقديم خارطة طريق لمأسسة الشراكة بين القطاعين بما يقلل الفجوات النوعية في التعليم. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين مرونة اللوائح الإدارية وبين جذب الاستثمارات التعليمية المبتكرة، مما يوفر مرجعًا إداريًا رصينًا لإعادة هيكلة التعليم الخاص في مصر ليصبح رافدًا قويًا للتنمية البشرية وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة.

2009. **العنوان:** "**جدوى القسائم التعليمية والمنح الموجهة في دعم الاختيار والإنصاف بالمدارس الخاصة المصرية: دراسة مقارنة مع تشيلي وهولندا وأستراليا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل إمكانية تبني سياسات دعم الطلب من خلال القسائم التعليمية Educational Vouchers والمنح الموجهة لتمكين الأسر المصرية من الوصول للتعليم الخاص، وذلك ضمن إطار الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في تصميم برامج الدعم (معايير الاستحقاق، قيمة المنح، وآليات الرقابة)، بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات الإنصاف التعليمي وتوسيع خيارات الأسر محدودة الدخل، مع اعتبار "كفاءة نظم البيانات والحوكمة الوطنية" متغيرًا وسيطًا يضمن وصول الدعم لمستحقيه. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة سياسات التمويل الموجه للأفراد بقطاع التعليم قبل الجامعي بمحافظات مختارة، وتشمل الحدود البشرية الأسر المستهدفة، ومسؤولي التمويل التعليمي، ومديري المدارس. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة المقترح المصري بخبرات تشيلي وهولندا وأستراليا، لتقييم أثر هذه السياسات على التماسك الاجتماعي. يهدف البحث إلى وضع تصور إداري يمنع الانتقاء الاجتماعي ويحقق تكافؤ الفرص. ومن النتائج المتوقعة تحديد المتطلبات التقنية والإدارية لتنفيذ نظام القسائم (Educational Vouchers) في مصر، ورصد المخاطر المحتملة لزيادة طبقية التعليم. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الدعم المالي المباشر وبين تحسين مستويات التحصيل الدراسي للطلاب الأكثر احتياجًا، مما يوفر أداة إدارية مبتكرة لصناع القرار لتطوير منظومة التمويل التعليمي بما يخدم العدالة الاجتماعية وفق الأسس الدولية المقارنة.

2010. **العنوان:** "**إدارة سياسات القبول ومنع الانتقاء بالمدارس الخاصة في مصر لتعزيز تكافؤ الفرص: دراسة مقارنة في ضوء خبرات بلجيكا وكندا وسنغافورة**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة ونقد ممارسات القبول في المدارس الخاصة المصرية، بما في ذلك اختبارات القبول Admission Tests والمقابلات الشخصية، وتحليل أثرها على مبدأ تكافؤ الفرص من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في مستوى التنظيم الإداري لسياسات القبول ومنع التمييز، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى العدالة التعليمية وتنوع الخلفيات الاجتماعية داخل المدارس، مع اتخاذ "أدوات المساءلة والرقابة الميدانية" متغيرًا وسيطًا يضمن الامتثال الفعلي للقوانين. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة اللوائح المنظمة للقبول بمدارس اللغات والمدارس الدولية، وتشمل الحدود البشرية إدارات المدارس، وأولياء الأمور، وفرق التفتيش بوزارة التربية والتعليم. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة السياسات المصرية بنظيراتها في بلجيكا وكندا وسنغافورة، للوقوف على كيفية إدارة عمليات القبول بنزاهة وشفافية. يهدف البحث إلى صياغة إطار تنظيمي يوازن بين حق المدرسة في الحفاظ على هويتها وحق الطالب في عدم التعرض للتمييز (Admission Tests). ومن النتائج المتوقعة الكشف عن ممارسات الانتقاء الخفية وتقديم مقترحات لميكنة عمليات القبول لضمان الحيادية. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين عدالة نظم القبول وبين تحقيق التماسك المجتمعي، مما يساعد في بناء منظومة إدارية مصرية تحمي حقوق الطلاب وتدعم مبادئ الإنصاف والشفافية وفق المعايير العالمية للإدارة الدولية المقارنة.

ثامنًا: ضمان الجودة والاعتماد التربوي

2011. **العنوان:** "**حوكمة منظومة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة مقارنة مع إنجلترا وفنلندا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل حوكمة منظومة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة، مع التركيز على البناء المؤسسي للمنظومة، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين وزارة التربية والتعليم، والهيئات المستقلة، والمديريات التعليمية. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج الحوكمة المعتمد لمنظومة الجودة، بما يشمله من درجة المركزية أو شبه الاستقلال، ومستوى استقلالية هيئة الاعتماد، ووضوح الصلاحيات التنظيمية. بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية منظومة ضمان الجودة في تحسين أداء المدارس، ورفع جودة العمليات التعليمية، وتحسين مخرجات التعلم. ويتوسط العلاقة بين المتغيرين مستوى تكامل نظم المتابعة والتقويم وقواعد البيانات التعليمية مع إجراءات الاعتماد واتخاذ القرار. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص في مصر، مع حدود موضوعية تركز على الحوكمة المؤسسية دون التوسع في تحليل المناهج، وحدود بشرية تشمل القيادات المركزية بالوزارة، ومسؤولي هيئات الجودة، ومديري المدارس. ويعتمد البحث المنهج المقارن التحليلي من خلال مقارنة الخبرة المصرية بخبرتي إنجلترا وفنلندا بوصفهما نموذجين متمايزين في إدارة الجودة المدرسية. وتشير النتائج المتوقعة إلى وجود تداخل في الأدوار وضعف في التنسيق المؤسسي، مقابل الحاجة إلى استقلالية منضبطة ومساءلة شفافة. ويهدف البحث إلى اقتراح نموذج حوكمة مطوَّر لمنظومة الجودة في مصر يتسم بالاستقلال النسبي، والشفافية، والفاعلية، ويعزز التحسين الحقيقي للأداء المدرسي.

2012. **العنوان:** "نظم الاعتماد المدرسي في مصر وأثرها في تحسين الأداء المؤسسي: دراسة مقارنة مع الأردن وماليزيا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل نظم الاعتماد المدرسي في التعليم قبل الجامعي المصري من حيث المعايير، والإجراءات، ودورات الاعتماد، وقياس أثرها في تحسين الأداء المؤسسي للمدارس، وذلك في ضوء تخصص الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص نظام الاعتماد، بما تشمله من طبيعة المعايير المعتمدة، وآليات الزيارة الميدانية، وتكرار الاعتماد وتجديده. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التحسن في مؤشرات الأداء المدرسي، مثل القيادة التربوية، وجودة التدريس، ونتائج الطلاب، ورضا المجتمع المحلي. ويتوسط العلاقة التزام المدرسة بتنفيذ خطط التحسين بعد الحصول على الاعتماد، وقدرتها على تحويل التوصيات إلى ممارسات مستدامة. ويقتصر مجال البحث على المدارس المعتمدة وغير المعتمدة في التعليم قبل الجامعي المصري، مع حدود موضوعية تركز على الاعتماد المدرسي، وحدود بشرية تشمل مديري المدارس، وأعضاء فرق الجودة، والمقيّمين الخارجيين. ويعتمد البحث المنهج المقارن التحليلي من خلال مقارنة الخبرة المصرية بنظامي الاعتماد في الأردن وماليزيا. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن الاعتماد يفقد أثره التطويري عند تحوله إلى إجراء شكلي. ويهدف البحث إلى تقديم إجراءات عملية لتعظيم الأثر الفعلي للاعتماد المدرسي في مصر وربطه بالتحسين المؤسسي المستدام.

2013. **العنوان:** "ثقافة الجودة في المدارس المصرية وعلاقتها بنجاح تطبيق معايير الاعتماد: دراسة مقارنة مع المغرب وتركيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة ثقافة الجودة السائدة في المدارس المصرية وعلاقتها بنجاح تطبيق معايير الاعتماد المدرسي، في إطار الإدارة الدولية المقارنة، مع مقارنة بخبرتي المغرب وتركيا. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى نضج ثقافة الجودة داخل المدرسة، بما يشمله من اتجاهات المعلمين والإدارات نحو الجودة، ومفهوم التحسين المستمر، ومشاركة العاملين في صنع القرار. بينما يتمثل المتغير التابع في درجة الالتزام الفعلي بمعايير الاعتماد واستدامة إجراءات التحسين بعد الحصول عليه. ويتوسط العلاقة نمط القيادة التربوية السائدة في المدرسة، سواء كانت قيادة داعمة للجودة أو قيادة بيروقراطية تقليدية. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي في مصر، مع حدود موضوعية تركز على الثقافة التنظيمية للجودة، وحدود بشرية تشمل المعلمين، ومديري المدارس، وأعضاء فرق الجودة. ويعتمد البحث المنهج المقارن الوصفي التحليلي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن ضعف ثقافة الجودة يمثل أحد أهم معوقات الاعتماد الحقيقي. ويهدف البحث إلى بناء نموذج لثقافة جودة مدرسية يتلاءم مع السياق المصري ويدعم التحسين المستدام لا الامتثال الشكلي.

2014. **العنوان:** "**المراجعة الخارجية لأداء المدارس في مصر: دراسة مقارنة لآليات التفتيش والجودة مع إنجلترا وهولندا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث المراجعة الخارجية لأداء المدارس في مصر، بما تشمله من التفتيش والمتابعة والاعتماد، وتحليل أدواتها وآلياتها في ضوء تخصص الإدارة الدولية المقارنة، مع مقارنتها بنظم التفتيش والجودة في إنجلترا وهولندا. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص المراجعة الخارجية، من حيث طبيعة الأدوات المستخدمة، والتركيز على النتائج أو العمليات، ودور التقارير في توجيه التحسين. بينما يتمثل المتغير التابع في مدى تحسّن أداء المدرسة بعد الزيارة الخارجية واستجابة الإدارة المدرسية للتوصيات. ويتوسط العلاقة وضوح آليات المتابعة لما بعد المراجعة وقدرتها على دعم التطوير. ويقتصر مجال البحث على المدارس الحكومية بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية في مصر، مع حدود موضوعية تركز على المراجعة الخارجية، وحدود بشرية تشمل المراجعين الخارجيين، ومديري المدارس، والمعلمين. ويعتمد البحث المنهج المقارن التحليلي. وتشير النتائج المتوقعة إلى غلبة الطابع الرقابي على الطابع التطويري في المراجعة المصرية. ويهدف البحث إلى تطوير نموذج وطني للمراجعة الخارجية يجمع بين الصرامة المهنية والدعم التحسيني المستمر.

2015. **العنوان:** "**حوكمة نظم ضمان الجودة الداخلية في المؤسسات التعليمية المصرية وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة: دراسة تحليلية لخبرات فنلندا والتشيك وإستونيا**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غياب الفاعلية الإدارية لنظم ضمان الجودة الداخلية ببعض المدارس المصرية وتحولها إلى إجراءات ورقية شكلية، مما يتطلب دراسة سبل تطويرها وفق مبادئ الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM). يتمثل المتغير المستقل في هيكلية نظم ضمان الجودة الداخلية Internal Quality Assurance (IQA) والتي تشمل آليات التقويم الذاتي، وفرق التحسين المدرسي، وأدوات المتابعة والتقييم، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى كفاءة الأداء المؤسسي وقدرة المدرسة على التحسين المستمر والابتكار الإداري. ويبرز تمكين الإدارة المدرسية Empowerment of School Management (ESM) كمتغير وسيط يؤثر بشكل مباشر في قدرة المؤسسة على تفعيل أدوات الجودة بمرونة وفعالية. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة العمليات الإدارية المنظمة للجودة الداخلية بالتعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، ومنسقي الجودة، والمعلمين، مع حدود مكانية مقارنة بين جمهورية مصر العربية وكل من فنلندا والتشيك وإستونيا. يستخدم الباحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) لتحليل التباين في مستويات اللامركزية الإدارية ودورها في تعزيز ثقافة الجودة بين دول الخبرة والسياق المصري. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين منح الصلاحيات الإدارية والمالية للمدارس وبين نجاح نظم الجودة الداخلية في تحقيق نواتج تعلم تنافسية. ويتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج إداري مقترح لحوكمة الجودة الداخلية يرتكز على الرقابة الذاتية بدلًا من الرقابة الخارجية الصارمة، مما يقلص الفجوة بين المعايير المخططة والممارسة الفعلية. كما سيوضح البحث أهمية بناء قدرات الكوادر البشرية في تحليل البيانات الضخمة Big Data (BD) واستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية المصيرية، مع تقديم توصيات لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المدرسة المصرية. ومن أهم المخرجات المتوقعة هو وضع خارطة طريق لتمكين المؤسسات التعليمية المصرية من بناء هوية إدارية مستقلة قادرة على التميز في تقارير الإدارة الدولية (IM) وضمان استدامة التميز المؤسسي بعيدًا عن ضغوط التفتيش التقليدية، بما يتسق مع التوجهات العالمية الحديثة في تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

2016. **العنوان:** "**دور القيادات المدرسية في قيادة الجودة والاعتماد التربوي بالمدارس المصرية: دراسة مقارنة مع سنغافورة وجنوب أفريقيا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دور القيادات المدرسية في جمهورية مصر العربية في قيادة وتوجيه مشروعات ضمان الجودة والاعتماد التربوي بالمدارس، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة، مع الاستفادة من خبرتي سنغافورة وجنوب

أفريقيا كنموذجين مختلفين في إعداد القيادة المدرسية. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة المدرسية السائد في المدارس المصرية، سواء القيادة التحويلية الداعمة للجودة أو القيادة الإدارية التقليدية. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى نضج نظم الجودة داخل المدرسة، وقدرتها على الحصول على الاعتماد وتجديده وتحقيق التحسين المستدام. ويتوسط العلاقة بين المتغيرين مستوى التدريب المهني والتأهيل المتخصص للقيادات المدرسية في مجالات الجودة وإدارة التغيير. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي في مصر، مع حدود موضوعية تركز على القيادة والجودة دون التوسع في السياسات العامة، وحدود بشرية تشمل مديري المدارس، والوكلاء، والمشرفين التربويين. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي من خلال تحليل أطر القيادة في الدول المقارنة. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن ضعف الإعداد القيادي يمثل عائقًا رئيسًا أمام تفعيل الجودة. ويهدف البحث إلى صياغة نموذج مصري للقيادة المدرسية يكون صديقًا للجودة والاعتماد ومتوافقًا مع السياق الوطني.

2017. **العنوان:** "ضمان الجودة في التعليم قبل الجامعي المصري في ضوء نتائج التقويمات الدولية *PISA* و *TIMSS:* دراسة في الإدارة الدولية المقارنة بمشاركة تجارب فيتنام، وبولندا، وسنغافورة"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استقصاء أثر فاعلية نظم ضمان الجودة (Quality Assurance - QA) كمتغير مستقل على مستوى أداء الطلاب في الاختبارات الدولية كمتغير تابع، وذلك من خلال رصد نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (Programme for International Student Assessment - PISA) ودراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (Trends in International Mathematics and Science Study - TIMSS). تبرز مشكلة الدراسة في التباين الملحوظ بين مؤشرات الاعتماد التربوي المحلي وبين النتائج المحققة في التقويمات الدولية (PISA) و(TIMSS)، مما يستوجب فحص متغير وسيط وهو "مدى مواءمة المناهج والتقويم مع المعايير العالمية (Alignment of Curriculum and Assessment - ACA)" لتحسين كفاءة الإدارة التعليمية. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) وفق مدخل تحليل النظم لمقارنة التجربة المصرية بخبرات فيتنام، وبولندا، وسنغافورة، نظرًا لنجاح هذه الدول في تحقيق قفزات نوعية بمدخلات متباينة. تقتصر الحدود الموضوعية على آليات ضمان الجودة (QA) المرتبطة بنواتج التعلم، بينما تتحدد الحدود المكانية في المدارس الإعدادية والثانوية بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية خبراء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والمعلمين، وقيادات الإدارة المدرسية. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين استراتيجيات الإدارة المدرسية وتحسين رتبة مصر في التقارير الدولية، مع توضيح كيف يمكن لعمليات ضمان الجودة (QA) الموجهة بالنتائج أن تعزز من تنافسية رأس المال البشري المصري. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى ضرورة التحول من الجودة الإجرائية الشكلية إلى الجودة المرتكزة على الأداء المعرفي، وتفعيل دور المتغير الوسيط (ACA) في تطوير أساليب التدريس والتقويم. كما ستظهر النتائج أهمية تبني نماذج إدارية مرنة تدمج متطلبات الاختبارات الدولية ضمن خطط التحسين المدرسي، وتقديم خارطة طريق لصناع القرار في مصر لتعزيز كفاءة المنظومة التعليمية بما يضمن مخرجات تتسم بالندية الدولية والقدرة على المنافسة في اقتصاديات المعرفة العالمية، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للسياق المصري.

2018. **العنوان:** "حوكمة نظم ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والمهني بمصر وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة: دراسة تحليلية لخبرات ألمانيا وكوريا الجنوبية والصين"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الفجوة النوعية بين معايير الاعتماد الحالية في مدارس التعليم الفني المصرية ومتطلبات سوق العمل العالمي، مما يستدعي إعادة هيكلتها وفق مبادئ الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management ICM). يتمثل المتغير المستقل في إطار ضمان الجودة والاعتماد للتعليم الفني والتدريب المهني (Technical and Vocational Education and Training TVET)، والذي يرتكز على معايير الجدارة المهنية، وآليات

تقييم البرامج، ونظم الحوكمة التشاركية، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة المخرجات البشرية وقابليتها للتوظيف الدولي (IE International Employability). ويبرز مستوى انخراط أصحاب المصلحة من قطاع الصناعة والإنتاج كمتغير وسيط يضمن مواءمة معايير الجودة مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية المنظمة لاعتماد مؤسسات التعليم الفني قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية قيادات التعليم الفني، والخبراء الصناعيين، ومسؤولي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مع حدود مكانية مقارنة بين مصر وألمانيا وكوريا الجنوبية والصين. يستخدم الباحث المنهج المقارن (CM Comparative Method) لتحليل نماذج الإدارة المزدوجة ونظم الاعتماد القائمة على المهارات في دول المقارنة. ويفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين دمج القطاع الخاص في عمليات الحوكمة والاعتماد وبين ارتفاع تنافسية خريجي التعليم الفني المصري إقليميًا ودوليًا. ويتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح لاعتماد التعليم الفني يرتكز على الشراكة المؤسسية، ويسهم في تقليص الفجوة بين التخطيط الإداري والاحتياج الصناعي. كما سيوضح البحث كيفية الاستفادة من مؤشرات الإدارة الدولية (IM) في بناء نظام وطني للمؤهلات يتسم بالمرونة والاعتراف الدولي، مع تقديم توصيات لتعزيز اللامركزية في إدارة مدارس التكنولوجيا التطبيقية بمصر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن خارطة طريق لتطوير منظومة الرقابة الإدارية على جودة التدريب الميداني بما يضمن استدامة التميز المؤسسي وفق المعايير العالمية المعاصرة في تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

2019. **العنوان:** "**حوكمة نظم ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات الطفولة المبكرة في مصر: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب السويد ونيوزيلندا وفنلندا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل فعالية منظومة ضمان الجودة والاعتماد Quality Assurance and (QAA Accreditation) في مرحلة الطفولة المبكرة بجمهورية مصر العربية، وذلك ضمن إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICA International Comparative Administration). يتمثل المتغير المستقل في مدى شمولية وتكامل معايير الجودة المعتمدة لرياض الأطفال، والتي تشمل الهياكل التنظيمية، والبيئة المادية، والنسب العددية للأطفال مقابل المعلمات، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الجاهزية المدرسية School Readiness والنمو الشامل للطفل، مع اعتبار "برامج التنمية المهنية للمعلمات" متغيرًا وسيطًا يؤثر في تحويل معايير الجودة إلى ممارسات فعلية. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة سياسات الاعتماد التربوي لقطاع رياض الأطفال الحكومي والخاص، وتشمل الحدود البشرية معلمات رياض الأطفال، والمديرات، والموجهين الفنيين. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل المسارات الإدارية في مصر ومقارنتها بخبرات السويد ونيوزيلندا وفنلندا، لكونها نماذج عالمية رائدة في جودة التعليم الأولي. يهدف البحث إلى الكشف عن التحديات الإدارية التي تحول دون تحقيق معايير الاعتماد الوطنية (QAA). ومن النتائج المتوقعة تحديد الفجوات التنظيمية بين السياسات الورقية والممارسات الميدانية، وصياغة إطار مقترح للاعتماد يركز على المخرجات النمائية. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الحوكمة الإدارية لمؤسسات الطفولة المبكرة وبين جودة مخرجات التعليم الأساسي لاحقًا، مما يوفر رؤية استراتيجية لصناع القرار لتطوير هذا القطاع الحيوي بما يتوافق مع المعايير الدولية المقارنة.

2020. **العنوان:** "**إدارة جودة التعليم الخاص والدولي في مصر وآليات المساءلة المجتمعية: دراسة مقارنة مع تجارب الإمارات وقطر وسنغافورة**"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل نظم ضمان الجودة والرقابة الإدارية المطبقة على المدارس الخاصة والدولية في مصر، وذلك في ظل التوسع الكمي لهذا القطاع، من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في طبيعة معايير الجودة والاعتماد (QA Quality Assurance) المفروضة من قبل الدولة والمنظمات الدولية، بما في ذلك الزيارات التفتيشية ونظم التصنيف، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى شفافية الأداء المؤسسي وجودة الخدمة التعليمية، مع

اتخاذ "إتاحة تقارير التقييم للمجتمع" كمتغير وسيط يعزز من فاعلية المساءلة المجتمعية. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة أطر الرقابة الإدارية والمالية بقطاع التعليم الدولي والخاص قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية، وأولياء الأمور كشركاء في الرقابة، ومسؤولي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE). يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة المنظومة المصرية بخبرات الإمارات وقطر وسنغافورة، للوقوف على كيفية إدارة سوق التعليم الخاص بفعالية. يهدف البحث إلى تقديم مقترحات لتطوير سياسات ضمان الجودة (QA) بما يضمن حماية حقوق الطلاب والمستثمرين على حد سواء. ومن النتائج المتوقعة الكشف عن آليات تعزيز التنافسية بين المدارس بناءً على معايير الجودة وليس الرسوم الدراسية فقط، وصياغة نموذج مصري للمساءلة يشرك أصحاب المصلحة في تقييم الأداء. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين صرامة الرقابة الإدارية وبين استدامة التميز التربوي في المدارس الدولية، مما يدعم ريادة المنظومة التعليمية المصرية في ظل التوجهات الدولية المقارنة.

.2021 **العنوان:** "ضمان الجودة في التعليم المجتمعي والمدارس غير النظامية في مصر: دراسة مقارنة مع المغرب وبنغلاديش"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل آليات ضمان الجودة في برامج التعليم المجتمعي والمدارس غير النظامية في جمهورية مصر العربية، بوصفها أحد المسارات البديلة التي تستهدف الأطفال المتسربين أو غير الملتحقين بالتعليم النظامي، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في وجود وتفعيل معايير جودة واضحة ومطبَّقة في هذه البرامج، تشمل المناهج المرنة، وتدريب الميسّرات، وبيئة التعلم، وأساليب التقويم. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحسّن نواتج التعلم الأساسية، وقدرة هذه البرامج على إعادة دمج المتعلمين في التعليم النظامي أو تحسين فرصهم الحياتية. ويتوسط العلاقة بين المتغيرين مستوى دعم الشركاء من منظمات المجتمع المدني والجهات الدولية، من حيث التمويل، وبناء القدرات، والمتابعة الفنية. ويقتصر مجال البحث على برامج التعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية في مصر، مع حدود موضوعية تركز على الجودة التعليمية، وحدود بشرية تشمل الميسّرات، ومديري البرامج، والمتعلمين. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي من خلال مقارنة الخبرة المصرية بخبرتي المغرب وبنغلاديش. وتشير النتائج المتوقعة إلى تفاوت في جودة البرامج وغياب إطار وطني موحّد. ويهدف البحث إلى اقتراح إطار متكامل لضمان جودة التعليم المجتمعي يسهم في تقليص التفاوت في الفرص التعليمية.

.2022 **العنوان:** "تكامل نظم إدارة الجودة الشاملة بين التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي التربوي في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات فنلندا، وأيرلندا، وسنغافورة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة البحثية تحليل آليات التكامل المؤسسي لنظم إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM) بين قطاعي التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي التربوي في مصر، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICA International Comparative Administration) الرامي إلى تجويد المخرجات التعليمية. يبرز المتغير المستقل في هذه الدراسة في مستوى التنسيق الاستراتيجي والارتباط الهيكلي بين معايير جودة إعداد المعلم في كليات التربية ومعايير جودة الأداء المدرسي، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة أداء المعلم المبتدئ ومستوى فاعلية العمليات الإدارية والتربوية داخل المدرسة. ويلعب وجود أطر وطنية موحدة لمعايير الكفاءة المهنية للمعلمين دور المتغير الوسيط الذي ينظم العلاقة التفاعلية بين مرحلتي الإعداد والممارسة الميدانية. يتركز مجال البحث في دراسة كليات التربية بالجامعات المصرية والمدارس الحكومية المرتبطة بها، مع وضع حدود موضوعية تقتصر على سياسات التكامل الإداري وتوحيد معايير الجودة، وحدود بشرية تشمل عمداء كليات التربية، ومديري المدارس، والموجهين الفنيين. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method (CM) في نسخته التحليلية المعتمدة على منهجية جورج بيريداي لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف مع تجارب دول فنلندا، وأيرلندا، وسنغافورة. وتسعى الدراسة إلى معالجة مشكلة الانفصال الإداري بين جهات

الإعداد وجهات التشغيل التي تؤدي إلى فجوة في جودة المخرجات. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى ضرورة تبني نموذج إداري موحد لإدارة الجودة الشاملة (TQM) يربط بين المسار الأكاديمي والمهني، مع التوصية بإنشاء مجلس أعلى للتنسيق الإداري بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لضمان استدامة التميز المؤسسي وتحسين التنافسية الدولية للمنظومة التعليمية المصرية.

2023. العنوان: "أثر نظم إدارة الجودة والاعتماد في تحقيق العدالة التنظيمية بين المدارس المصرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استقصاء الدور الحيوي لنظم إدارة الجودة والاعتماد Quality Management and Accreditation (QMA) في تعزيز قيم العدالة التنظيمية وتقليص الفجوات الإدارية والتحصيلية بين المدارس المصرية، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICA) الذي يهتم بتطوير النماذج الإدارية الوطنية. يتمثل المتغير المستقل في بنية ونوعية نظام الجودة والاعتماد المطبق، سواء كان نظامًا رقابيًا تقييميًا أو نظامًا تطويريًا داعمًا، بينما يمثل المتغير التابع مستوى العدالة التنظيمية المتمثل في تكافؤ فرص التميز وتوزيع المكتسبات بين المدارس باختلاف مستوياتها. ويبرز متغير تخصيص الموارد القائم على الأداء ومستوى الدعم الفني الموجه كمتغير وسيط يسهم في تفسير كيفية تأثير نظام (QMA) على تحقيق التوازن المؤسسي. يقتصر المجال المكاني للبحث على ديوان عام وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية والمدارس التابعة لها بجمهورية مصر العربية، مع حدود موضوعية تركز على سياسات العدالة التوزيعية والاجرائية في الإدارة، وحدود بشرية تشمل متخذي القرار بوزارة التربية والتعليم، وخبراء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ومديري الإدارات التعليمية. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM) لتحليل السياسات الإدارية المتبعة في مصر ومقارنتها بالنماذج المطبقة في دول البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند للوقوف على أفضل الممارسات الدولية. وتعالج الدراسة مشكلة التفاوت في مستويات جودة الخدمات التعليمية التي قد تعمقها نظم الاعتماد التقليدية. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن التحول نحو الإدارة الدولية المقارنة (ICA) في تصميم نظم الجودة والاعتماد (QMA) سيؤدي إلى تحويلها من أدوات للتصنيف والتمييز إلى أدوات فاعلة لتحقيق التميز الشامل والعدالة المؤسسية في كافة الأقاليم التعليمية المصرية.

2024. العنوان: "آليات توظيف نظم المعلومات التربوية في حوكمة ضمان الجودة المدرسية بمصر: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب كندا والبرتغال وسنغافورة"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل واقع وآفاق استخدام البيانات الكبيرة والمؤشرات الإحصائية في دعم منظومة ضمان الجودة والاعتماد بالمدارس المصرية، وذلك من منظور تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA). يتمثل المتغير المستقل في مستوى نضج نظام المعلومات الإدارية التربوية Education Management Information System (EMIS) من حيث شمولية البيانات المتاحة ودقة تحديثها، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة فاعلية القرارات القيادية المتعلقة بخطط التحسين المدرسي، مع اعتبار "امتلاك القيادات لثقافة اتخاذ القرار المبني على الدليل" Evidence-Based Decision Making (EBDM) كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية استثمار هذه البيانات. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية الموجهة لميكنة تقارير الجودة بقطاع التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية، ومسؤولي الإحصاء والمتابعة بالإدارات التعليمية. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل المنظومة المصرية ومقارنتها بخبرات كندا والبرتغال وسنغافورة، نظرًا لتميزهم في استخدام النمذجة الإحصائية لتطوير التعليم. يهدف البحث إلى الكشف عن المعوقات الإدارية التي تحول دون تحويل البيانات إلى رؤى استراتيجية لتحسين الأداء. ومن النتائج المتوقعة صياغة نموذج مقترح لحوكمة البيانات يربط بين المؤشرات الوطنية والمعايير الدولية للجودة. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين جودة نظام الـ (EMIS)

وبين خفض الهدر التعليمي وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، مما يخدم توجهات الدولة المصرية نحو التحول الرقمي الشامل في الإدارة التعليمية الدولية المقارنة.

2025. **العنوان:** "**إدارة جودة التعليم الرقمي والمنصات التعليمية بالمدارس المصرية في ضوء المعايير الدولية: دراسة مقارنة مع الإمارات وإستونيا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أطر حوكمة وضمان جودة منصات التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد في المدارس المصرية، في ظل التوجه القومي نحو الرقمنة، وذلك ضمن إطار الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في تطبيق معايير جودة التعليم الرقمي (DEQ (Digital Education Quality التي تشمل جودة التصميم التعليمي وتفاعلية المنصات، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى كفاءة نواتج التعلم الرقمية ورضا المستفيدين، مع اتخاذ "كفاءة الدعم الفني والتربوي المستدام" كمتغير وسيط يربط بين استخدام التكنولوجيا وجودة المخرجات. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة السياسات الإدارية المنظمة للمنصات الرقمية بمرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي، وتشمل الحدود البشرية المعلمين، والطلاب، وأخصائي تكنولوجيا المعلومات. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة التجربة المصرية بخبرات الإمارات وإستونيا وكوريا الجنوبية كدول رائدة في مؤشر الجاهزية الرقمية. يهدف البحث إلى تقييم فاعلية آليات الرقابة الإدارية على المحتوى الرقمي الموجه للمدارس. ومن النتائج المتوقعة تحديد المتطلبات الإدارية لدمج معايير الـ (DEQ) ضمن وثائق الاعتماد التربوي الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority (NAQAAE (for Quality Assurance and Accreditation of Education. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين حوكمة البيئات الافتراضية وبين تقليل الفجوة الرقمية بين المدارس، مما يوفر رؤية استراتيجية لصناع القرار لتطوير إطار وطني شامل لضمان جودة التعلم الرقمي في مصر وفق المعايير الدولية المقارنة.

2026. **العنوان:** "**المعايير الوطنية لجودة المدرسة في مصر في ضوء الأطر المرجعية الدولية: دراسة إدارية مقارنة مع معايير مكتب تفتيش التعليم البريطاني ومعايير الاتحاد الأوروبي**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل ونقد المعايير الوطنية لجودة المدرسة بجمهورية مصر العربية من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICA (International Comparative Administration، وذلك عبر مواءمتها مع الأطر المرجعية العالمية الرائدة. يتمثل المتغير المستقل في درجة اتساق المعايير المصرية مع المعايير الدولية الصادرة عن مكتب تفتيش التعليم البريطاني (Ofsted (Office for Standards in Education ومعايير الجودة المدرسية بالاتحاد الأوروبي European Union (EU))، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى شمولية المعايير الوطنية وقدرتها على دفع عجلة التحسين المدرسي المستدام، مع اعتبار "مشاركة أصحاب المصلحة في صياغة المعايير" متغيرًا وسيطًا يؤثر في قبول تلك المعايير وتطبيقها ميدانيًا. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة محاور القيادة المدرسية، وجودة التدريس، ونواتج التعلم ضمن وثائق الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE))، وتشمل الحدود البشرية خبراء الجودة، ومطوري المعايير، والمقيمين التربويين. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method بأسلوب التحليل الوثيقي والميداني لمقارنة التجربة المصرية بنظيراتها في المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي (EU). يهدف البحث إلى تقييم مدى ملاءمة المعايير العالمية (Ofsted) للسياق المحلي المصري. ومن النتائج المتوقعة صياغة حزمة من المعايير الوطنية المرنة التي توازن بين التنافسية الدولية والخصوصية الثقافية المصرية، وتقديم نموذج لتطوير أدوات التقويم لتصبح أكثر استجابة لواقع المدارس الحكومية والخاصة، مما يسهم في رفع كفاءة الإدارة المدرسية المصرية وفق المعايير الدولية المقارنة.

2027. **العنوان:** "**حوكمة مشاركة الطلاب وأولياء الأمور في منظومة ضمان الجودة والاعتماد المدرسي بمصر: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب فنلندا واليابان وأستراليا**"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل آليات إشراك المستفيدين (الطلاب وأولياء الأمور) في عمليات تقييم وضمان الجودة المدرسية بجمهورية مصر العربية، وذلك ضمن إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في مستوى تفعيل القنوات الإدارية للمشاركة، مثل مجالس الأمناء ونظم التغذية الراجعة Feedback Systems، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة استجابة المدرسة للاحتياجات المجتمعية وتحسن جودة المخرجات التربوية، مع اتخاذ "ثقافة المساءلة التعليمية والوعي بالحقوق" كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية هذه المشاركة. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة معايير المشاركة المجتمعية في منظومة الاعتماد المدرسي المصري، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، وأعضاء مجالس الآباء، والطلاب بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة النماذج المصرية بخبرات فنلندا واليابان وأستراليا، للوقوف على كيفية مأسسة صوت الطالب وولي الأمر في الحوكمة المدرسية. يهدف البحث إلى اقتراح سياسات إدارية تعزز من دور المجتمع المحلي في الرقابة على جودة التعليم. ومن النتائج المتوقعة الكشف عن العوائق البيروقراطية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمستفيدين، وتطوير دليل إجرائي لتفعيل نظم التغذية الراجعة (Feedback Systems) كجزء أصيل من التقييم الذاتي للمدرسة. كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين الشفافية الإدارية وبين تعزيز الانتماء المدرسي، مما يوفر رؤية تطويرية لمنظومة الجودة والاعتماد في مصر بما يتماشى مع التوجهات العالمية في الإدارة الدولية المقارنة.

2028. **العنوان:** "**حوكمة ضمان الجودة والاعتماد التربوي في سياق الأزمات والطوارئ التعليمية بمصر: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب لبنان وكولومبيا وفيتنام**"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل استجابة ومرونة منظومة ضمان الجودة والاعتماد التربوي Quality Assurance and Accreditation (QAA) في التعليم قبل الجامعي المصري أثناء الأزمات والكوارث، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICA International Comparative Administration). يتمثل المتغير المستقل في درجة مرونة وجاهزية معايير الجودة للتكيف مع ظروف الطوارئ، بما في ذلك التحول نحو آليات التقويم الرقمي والمتابعة عن بُعد، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المؤسسات التعليمية على الحفاظ على استمرارية التعلم وضمان جودة المخرجات في ظل تعطل الأنماط التقليدية، مع اعتبار "وجود خطط طوارئ تعليمية وطنية متكاملة" (EiE Education in Emergencies) كمتغير وسيط يربط بين السياسات العليا والتنفيذ الميداني. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE) خلال فترات الأزمات، وتشمل الحدود البشرية المسؤولين بوزارة التربية والتعليم، ومديري المدارس، والمعلمين. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل الحالة المصرية ومقارنتها بخبرات لبنان وكولومبيا وفيتنام، نظرًا لخبرتهم الطويلة في إدارة التعليم تحت وطأة الأزمات الممتدة. يهدف البحث إلى تقييم مدى صمود معايير الجودة (QAA) أمام المتغيرات البيئية المفاجئة. ومن النتائج المتوقعة صياغة إطار وطني لـ"جودة التعليم في الأزمات" يدمج المعايير الدولية للتعليم في حالات الطوارئ (EiE) ضمن اللوائح المصرية، وتحديد المتطلبات الإدارية والتقنية اللازمة لضمان موثوقية الاعتماد التربوي في الظروف الاستثنائية، مما يوفر رؤية استراتيجية لصناع القرار لتعزيز أمن وجودة المنظومة التعليمية المصرية وفق المعايير الدولية المقارنة.

2029. **العنوان:** "**حوكمة التنمية المهنية للمعلمين وعلاقتها بمنظومة ضمان الجودة المدرسية بمصر: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب سنغافورة والمغرب وأستراليا**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين استراتيجيات التنمية المهنية للمعلمين Continuous Professional Development (CPD) ومتطلبات منظومة ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في جمهورية مصر العربية، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICA) International Comparative Administration. يتمثل المتغير المستقل في مدى اتساق ومواءمة تصميم برامج التنمية المهنية مع معايير الجودة المدرسية الوطنية، لا سيما في مجالات التدريس الفعال والقيادة الصفية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحسن مؤشرات الأداء المدرسي المرتبطة بجودة التعليم، مع اعتبار "نظم الحوافز والترقي المهني المستندة إلى الأداء" متغيرًا وسيطًا يحفز المعلمين على نقل أثر التدريب إلى الواقع الميداني. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة آليات التخطيط والتنفيذ لبرامج التدريب بالأكاديمية المهنية للمعلمين Professional Academy for Teachers (PAT)، وتشمل الحدود البشرية المعلمين، والمديرين، ومسؤولي التدريب بالإدارات التعليمية. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل النموذج المصري ومقارنته بالخبرات الرائدة في سنغافورة والمغرب وأستراليا، للوقوف على كيفية ربط التطوير المهني بجودة المخرجات التعليمية. يهدف البحث إلى الكشف عن الفجوات الإدارية التي تؤدي إلى انفصال التدريب عن معايير الجودة (CPD). ومن النتائج المتوقعة صياغة نموذج تنمية مهنية متكامل يوجهه الطلب ومعايير الجودة، وتحديد المتطلبات التنظيمية لربط نتائج تقارير الاعتماد بخطط التدريب الفردية للمعلمين، مما يسهم في رفع كفاءة الإدارة التعليمية المصرية وفق المعايير الدولية المقارنة.

2030. **العنوان:** "**إدارة جودة التعليم بالمدارس الريفية والمناطق المهمشة في مصر وتحقيق الإنصاف: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل**"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل آليات إدارة وضمان جودة التعليم في المدارس الريفية والمناطق المهمشة بمصر، لضمان تكافؤ الفرص التعليمية والحد من الفوارق الجغرافية، وذلك ضمن إطار الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات الدولة لتكييف وتوطين معايير الجودة المدرسية School Quality Standards (SQS) بما يتناسب مع خصوصية وتحديات المناطق النائية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى كفاءة الخدمات التعليمية ونواتج التعلم في تلك المناطق مقارنة بالمتوسطات القومية، مع اتخاذ "فرق الدعم الفني اللامركزية المتخصصة" كمتغير وسيط يسد الفجوة بين السياسات المركزية والواقع المحلي. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة سياسات التمويل والدعم الفني الموجه للمدارس الأكثر احتياجًا، وتشمل الحدود البشرية القيادات المحلية، والمعلمين، ومنسقي الجودة بالمحافظات الحدودية والريفية. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة الحالة المصرية بخبرات الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل كدول ذات تجارب ثرية في معالجة التفاوت المكاني. يهدف البحث إلى تقييم فاعلية الرقابة الإدارية في المناطق المهمشة وتحقيق الإنصاف التعليمي. ومن النتائج المتوقعة إثبات أن المعايير الموحدة (SQS) قد تضر بالمناطق الفقيرة ما لم تدعم بمرونة إدارية، وصياغة مقترحات لسياسة وطنية لضمان الجودة تراعي التمايز المكاني. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الدعم المؤسسي اللامركزي وبين استدامة التميز في المدارس الريفية، مما يخدم توجهات الدولة المصرية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة.

2031. **العنوان:** "**ضمان الجودة في مدارس التعليم المجتمعي للفتيات في مصر: دراسة مقارنة مع المغرب وبنجلاديش**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة منظومة ضمان الجودة في مدارس وبرامج التعليم المجتمعي الموجَّهة للفتيات في جمهورية مصر العربية، ولا سيما في مناطق الصعيد والريف والمناطق الأكثر حرمانًا، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة وبالاستفادة من خبرتي المغرب وبنجلاديش في تعليم الفتيات. ويتمثل المتغير المستقل في معايير وبرامج الجودة المطبقة في هذه المدارس، بما تشمله من سلامة البيئة التعليمية، وملاءمة المناهج لواقع الفتيات، وأساليب التمكين الاجتماعي والتربوي. بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحسن التحصيل الدراسي للفتيات، وزيادة معدلات الاستبقاء في التعليم، والحد من التسرب المبكر. ويتوسط العلاقة بين المتغيرين مستوى دعم المجتمع المحلي وتقبّله لتعليم

الفتاة، ودور القيادات المجتمعية والأسر في مساندة المدرسة. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم المجتمعي وبرامج تعليم الفتيات في مصر، مع حدود موضوعية تركز على الجودة التعليمية من منظور النوع الاجتماعي، وحدود بشرية تشمل الفتيات الملتحقات، والميسّرات، وأولياء الأمور. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي. وتشير النتائج المتوقعة إلى أن جودة التعليم المجتمعي للفتيات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياق الثقافي والدعم المجتمعي. ويهدف البحث إلى طرح إطار ضمان جودة حساس للنوع الاجتماعي يدعم تمكين الفتيات ويعزز العدالة التعليمية في مصر.

2032. **العنوان:** "الاعتماد التربوي للمدارس الثانوية المصرية وعلاقته بفرص الالتحاق بالتعليم العالي: دراسة مقارنة مع فرنسا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل العلاقة بين حصول المدارس الثانوية العامة في مصر على الاعتماد التربوي وبين فرص خريجيها في الالتحاق بالتعليم العالي، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة، مع مقارنة بخبرتي فرنسا وكوريا الجنوبية. ويتمثل المتغير المستقل في حالة الاعتماد التربوي وجودته، من حيث كون المدرسة معتمدة أو غير معتمدة، ومستوى أدائها في معايير الاعتماد. بينما يتمثل المتغير التابع في مؤشرات الالتحاق بالتعليم العالي، ولا سيما القبول في الجامعات والبرامج ذات التنافسية المرتفعة. ويتوسط العلاقة السمعة الأكاديمية للمدرسة كما تُبنى من خلال نتائجها التعليمية وتصنيفاتها غير الرسمية. ويقتصر مجال البحث على المدارس الثانوية العامة في مصر، مع حدود موضوعية تركز على الاعتماد ومسارات ما بعد الثانوية، وحدود بشرية تشمل الطلاب، ومديري المدارس، ومسؤولي القبول الجامعي. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي. وتشير النتائج المتوقعة إلى ضعف الربط المؤسسي بين الاعتماد المدرسي وسياسات القبول الجامعي. ويهدف البحث إلى توضيح القيمة العملية للاعتماد التربوي في تحسين فرص طلاب الثانوية المصرية في التعليم العالي.

2033. **العنوان:** "حوكمة نظم ضمان جودة برامج الدمج التعليمي للطلاب ذوي الإعاقة في مصر في ضوء خبرات السويد، وكندا، وأستراليا: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل فعالية آليات ضمان جودة برامج الدمج التعليمي (Quality Assurance of Inclusive Education - QAIE)كمتغير مستقل، وأثرها في تعزيز مخرجات التعلم والتكيف الاجتماعي للطلاب ذوي الإعاقة كمتغير تابع في البيئة التعليمية المصرية. تبرز مشكلة البحث في التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه استدامة جودة الخدمات المساندة داخل مدارس الدمج، ومدى مطابقة المعايير المحلية للمواصفات الدولية المعنية بالحقوق التعليمية الشاملة. ويبرز "التعاون المؤسسي بين المدرسة والأسرة (School-Family Collaboration - SFC) "كمتغير وسيط يلعب دورًا حاسمًا في سد الفجوة بين السياسات النظرية والتطبيق الميداني لبرامج الدمج. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM)من خلال إجراء تحليل تنظيمي مقارن للنماذج الإدارية المتبعة في السويد، وكندا، وأستراليا، للوقوف على استراتيجيات إدارة التنوع وتخصيص الموارد الدولية. تقتصر الحدود الموضوعية على معايير الجودة (QAIE) المرتبطة بالبيئة الفيزيقية والبرامج التربوية الفردية، بينما تشمل الحدود المكانية مدارس الدمج الرسمية والخاصة بجمهورية مصر العربية. وتتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس، ومعلمي غرف المصادر، وأخصائيي الدعم النفسي، وأولياء الأمور. يهدف البحث إلى رصد العلاقة بين كفاءة الإدارة الدولية المقارنة وتجويد بيئات التعلم الدامجة، وتطوير أطر رقابية تضمن تحقيق العدالة التعليمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة التحول من الدمج المكاني الشكلي إلى الدمج النوعي القائم على معايير جودة (QAIE) صارمة، وتفعيل دور المتغير الوسيط (SFC) عبر منصات تواصل رقمية تدعم تتبع نمو الطالب. كما ستظهر النتائج أهمية تبني نموذج إداري مرن يسمح بتكييف المناهج والتقويم بما يتوافق مع القدرات المتباينة، وتقديم مقترح لسياسة وطنية تدمج المعايير العالمية في هيكل الإدارة التعليمية المصرية، بما

يضمن تحسين ترتيب مصر في مؤشرات التنمية البشرية الدولية، ويوفر بيئة تعليمية محفزة تحقق أقصى استثمار ممكن في الطاقات البشرية لجميع فئات الطلاب دون استثناء

2034. **العنوان:** "**حوكمة الشفافية في نشر تقارير أداء المدارس وأثرها على تحسين الجودة بمصر: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب إنجلترا والولايات المتحدة وأستراليا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل سياسات الإفصاح والشفافية المتعلقة بنتائج تقويم المدارس وتقارير الاعتماد بجمهورية مصر العربية، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICA (International Comparative Administration). يتمثل المتغير المستقل في مستوى إتاحة ونشر تقارير الأداء المدرسية للجمهور (Public Reporting)، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى استجابة المؤسسات التعليمية لتحسين أدائها وتطور اختيارات أولياء الأمور، مع اعتبار "ثقافة المساءلة المجتمعية ومستوى الثقة في البيانات" متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية هذه الشفافية. تنحصر الحدود الموضوعية في دراسة آليات النشر المتبعة بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE)، وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية، وأولياء الأمور، وخبراء السياسات. يعتمد البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل النموذج المصري ومقارنته بنماذج رائدة مثل تقارير Ofsted في إنجلترا وبطاقات أداء المدارس (School Report Cards) في الولايات المتحدة. يهدف البحث إلى الكشف عن أثر حجب أو نشر البيانات على التنافسية والجودة. ومن النتائج المتوقعة تصميم نموذج مقترح لـ "بطاقة أداء المدرسة المصرية" تضمن الشفافية دون الإخلال بالتماسك الاجتماعي. كما تخلص الدراسة إلى تبيان العلاقة بين حق الوصول للمعلومات وبين جودة المخرجات التربوية، مما يوفر رؤية استراتيجية لصناع القرار لتعزيز الحوكمة الرشيدة في التعليم وفق المعايير الدولية المقارنة.

2035. **العنوان:** "**الاعتماد المؤسسي للإدارات التعليمية كمدخل لتعزيز جودة التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب المغرب والبرتغال وفرنسا**"

الموضوع: يركز هذا البحث على استكشاف دور الاعتماد المؤسسي لوحدات الإدارة الوسطى (المديريات والإدارات التعليمية) في دعم جودة المدارس بمصر، وذلك ضمن إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في هيكلية ومعايير "اعتماد الإدارة التعليمية" (District Accreditation) التي تشمل الحوكمة، والدعم اللوجستي، وإدارة الكفاءات، بينما يتمثل المتغير التابع في تحسن مؤشرات الأداء المدرسي للمؤسسات التابعة لهذه الإدارات، مع اتخاذ "مستوى اللامركزية الإدارية" كمتغير وسيط يحدد قدرة هذه الوحدات على التأثير الفعلي. تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة النظم الإدارية بالمديريات التعليمية، وتشمل الحدود البشرية قيادات الإدارة المتوسطة ومخططي السياسات. يستخدم البحث المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة الحالة المصرية بخبرات المغرب والبرتغال وفرنسا في مأسسة الجودة الإدارية. يهدف البحث إلى تقييم مدى كفاءة الإدارة الوسيطة كحلقة وصل في منظومة الجودة. ومن النتائج المتوقعة صياغة إطار تنظيمي لاعتماد الإدارات التعليمية يضمن تقديم دعم فني مستدام للمدارس، وتحديد متطلبات التحول نحو "الإدارة المدرسية القائمة على الجودة". كما تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين كفاءة الحوكمة الإدارية وبين استدامة نجاح المدارس في الحصول على الاعتماد التربوي، مما يخدم توجهات الدولة نحو تطوير الهيكل الإداري للتعليم المصري وفق التوجهات الدولية المقارنة (ICA).

2036. **العنوان:** "**ضمان جودة برامج التعليم عن بُعد لطلاب المدارس المصرية في ضوء التجارب الدولية: دراسة مقارنة مع الإمارات والهند**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة ضمان جودة برامج التعليم عن بُعد في المدارس المصرية بوصفه توجهًا حديثًا في الإدارة التعليمية المعاصرة، مع التركيز على مدى توافق هذه البرامج مع الأهداف التعليمية في جمهورية مصر العربية،

وذلك في ضوء المقارنة بخبرتي الإمارات والهند باعتبارهما من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال. ويتمثل المتغير المستقل في معايير تصميم وتنفيذ برامج التعليم عن بُعد، بما يشمل جودة المحتوى الرقمي، ودرجة التفاعل التعليمي، وأساليب التقويم، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تحقّق نواتج التعلم لدى طلاب التعليم الأساسي والثانوي مقارنة بالتعليم الحضوري. ويُعد توافر البنية التحتية الرقمية، ومستوى الكفايات الرقمية للمعلمين والطلاب، متغيرًا وسيطًا مؤثرًا في العلاقة بين المتغيرين. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي في مصر، مع حدود موضوعية تتعلق بالتعليم عن بُعد فقط، وحدود بشرية تشمل الطلاب والمعلمين والإدارات المدرسية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن مدعومًا بالمنهج الوصفي التحليلي، بهدف استخلاص أوجه الشبه والاختلاف بين الخبرات محل الدراسة، والتوصل إلى إطار وطني مقترح لضمان جودة التعليم عن بُعد يندمج مع منظومة الاعتماد المدرسي المصرية، ويسهم في تحسين جودة التعليم وتحقيق العدالة التعليمية.

2037. **العنوان:** **"دور وحدات إدارة الجودة الشاملة في المدارس المصرية في قيادة التغيير التنظيمي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات ماليزيا، والمغرب، وسنغافورة"**

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استقصاء الدور الحيوي لوحدات إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM) داخل المدارس المصرية، بصفتها أداة تنظيمية استراتيجية في فكر الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA)، ومدى مساهمتها في قيادة عمليات التغيير التنظيمي والتحول المؤسسي. يتمثل المتغير المستقل في الخصائص البنائية والوظيفية لوحدات إدارة الجودة من حيث الاستقلال الإداري، ووضوح المهام، وطبيعة التفاعل مع القيادة المدرسية، بينما يتمثل المتغير التابع في مخرجات التغيير التنظيمي المتمثلة في تحسين العمليات الإدارية وتطوير ثقافة المؤسسة. ويبرز مستوى الدعم الإداري الموجه وتوافر الموارد التقنية والمالية كمتغير وسيط حاكم يؤثر في قدرة هذه الوحدات على إحداث التطوير المنشود. يقتصر مجال البحث على قطاع التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، بحدود موضوعية تركز على نماذج قيادة التغيير، وحدود بشرية تشمل أعضاء وحدات الجودة، ومديري المدارس، ورؤساء الأقسام الفنية. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method (CM) في تحليله للتجربة المصرية مقارنة بخبرات ماليزيا، والمغرب، وسنغافورة، للوقوف على التباينات في بنية الإدارة المدرسية. وتعالج الدراسة مشكلة نمطية أدوار وحدات الجودة وتحولها إلى عبء إداري بدلًا من كونها قاطرة للتغيير. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة إعادة هندسة العمليات الإدارية داخل هذه الوحدات بما يمنحها صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار. ويهدف البحث في نهايته إلى صياغة نموذج إداري مقترح يعزز من فاعلية وحدات إدارة الجودة الشاملة (TQM) كشريك استراتيجي في إدارة التغيير وتطوير التنافسية التعليمية في السياق المصري.

2038. **العنوان:** **"إدارة نظم ضمان الجودة في ظل التعددية المؤسسية للتعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات الأردن، وماليزيا، والإمارات"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة تحليل كفاءة الإدارة الدولية المقارنة (ICA) في ضبط وإدارة نظم ضمان الجودة والاعتماد Quality Management and Accreditation (QMA) داخل منظومة التعليم المصري التي تتسم بالتعددية المؤسسية (حكومي، خاص، دولي، مجتمعي). يبرز المتغير المستقل في درجة مرونة أو صرامة المعايير الإدارية المطبقة على مختلف أنماط التعليم، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تكافؤ الفرص التعليمية وضمان جودة المخرجات الموحدة بغض النظر عن نوع المؤسسة. ويؤدي المتغير الوسيط، المتمثل في القدرة المؤسسية للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE) على إدارة التنوع وحوكمة العلاقة بين الأنماط المدرسية، دورًا محوريًا في تحقيق التوازن المنشود. يغطي البحث مدارس التعليم قبل الجامعي في مصر، مع حدود موضوعية تركز على سياسات الحوكمة وضبط الجودة، وحدود بشرية تشمل مسؤولي الهيئة

القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE)، ومديري الإدارات التعليمية، وممثلي المدارس الدولية والخاصة. وتطبق الدراسة المنهج المقارن (CM) لتقييم التجربة المصرية قياسًا بخبرات الأردن، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة. تكمن مشكلة البحث في التفاوت الإداري والنوعي بين المدارس نتيجة اختلاف أنظمة التشغيل، مما يتطلب نظام جودة قادر على استيعاب التنوع. وستتوصل الدراسة إلى أهمية بناء إطار وطني موحد للمؤهلات ونظام تقييم معياري يحافظ على الخصوصية الإدارية لكل نمط مع الالتزام بالمعايير القومية. ويهدف البحث إلى تقديم رؤية إدارية تضمن تماسك المنظومة التعليمية وتحقيق مبدأ العدالة في جودة الخدمة المقدمة لجميع المتعلمين.

2039. **العنوان:** "**التحول نحو نماذج الاعتماد المدرسي القائمة على المخرجات في التعليم المصري: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء تجارب فنلندا، وتشيلي، وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة التحليلية بين نماذج الإدارة الدولية المقارنة (ICA) للاعتماد المدرسي، بالتركيز على التحول من النماذج التقليدية القائمة على العمليات Process-Based Accreditation إلى النماذج الحديثة القائمة على المخرجات والنتائج (OBA Outcome-Based Accreditation) في السياق المصري. يتمثل المتغير المستقل في نوع وفلسفة نموذج الاعتماد المطبق، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة نواتج التعلم والنمو المتكامل للمتعلم والقدرة التنافسية للمؤسسة. وتعمل ثقافة الاستقلال المؤسسي والمحاسبية التعليمية كمتغيرات وسيطة تؤثر بشكل مباشر في نجاح الانتقال بين هذين النموذجين الإداريين. يغطي مجال البحث مدارس التعليم العام في جمهورية مصر العربية، بحدود موضوعية تستهدف آليات التقييم الخارجي والذاتي، وحدود بشرية تشمل المراجعين الخارجيين، ومديري الجودة بالمدارس، وصناع السياسات التعليمية. وتوظف الدراسة المنهج المقارن (CM) لمقارنة النموذج المصري الحالي بالنماذج المطبقة في فنلندا، وتشيلي، وكوريا الجنوبية. وتعالج الدراسة مشكلة التركيز المفرط على الوثائق والإجراءات الشكلية في الاعتماد (QMA) على حساب نواتج التعلم الحقيقية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد الفجوة بين الممارسات الإدارية الحالية ومتطلبات التحول نحو جودة النتائج. ويخلص البحث إلى اقتراح نموذج هجين لإدارة الاعتماد يتسم بالمرونة، ويقلل من الأعباء البيروقراطية، ويركز على التحسين المستمر للمخرجات التعليمية بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة، مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في موازنة الاستقلالية مع المساءلة عن النتائج.

2040. **العنوان:** "**نموذج مقترح لحوكمة منظومة إدارة الجودة والاعتماد في التعليم قبل الجامعي بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات فنلندا، وإنجلترا، وماليزيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث الأكاديمي إلى تصميم نموذج إداري مقترح لحوكمة منظومة إدارة الجودة والاعتماد Quality Management and Accreditation (QMA) في قطاع التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، مستندًا إلى مرتكزات الإدارة الدولية المقارنة (ICA International Comparative Administration) من خلال تحليل واستبصار تجارب دولية متميزة تشمل فنلندا، وإنجلترا، وماليزيا. يبرز المتغير المستقل في هذه الدراسة في العناصر الهيكلية للنموذج المقترح، والتي تضم أطر الحوكمة، ومعايير الجودة القومية، وآليات التدقيق الخارجي، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة المنظومة التعليمية في تحقيق العدالة التنظيمية وتعزيز مستوى الموثوقية المجتمعية في المخرجات التربوية. ويلعب متغير البيئة التشريعية المنظمة ومدى توافر الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية دور المتغير الوسيط الذي يحدد فرص نجاح تطبيق النموذج المقترح واستدامته. يقتصر مجال البحث الميداني على ديوان عام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE)، بحدود موضوعية تركز على استراتيجيات التطوير المؤسسي، وحدود بشرية تشمل صانعي السياسات والقيادات التنفيذية بقطاع الجودة. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM Comparative Method) في صورته الاستنتاجية للربط بين التجارب الدولية والسياق المصري، بهدف معالجة مشكلة ترهل الآليات الإدارية الحالية.

ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم تصور إستراتيجي متكامل يدمج بين الاستقلالية الإدارية للمؤسسة التعليمية والمساءلة المركزية، مما يسهم في رفع التنافسية الدولية للتعليم المصري بما يواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة في الإدارة المقارنة.

تاسعًا: اتجاهات مؤثرة في الإدارة الدولية المقارنة

2041. **العنوان: "أثر نموذج القيادة التحويلية لمديري المدارس الثانوية في تحسين كفاءة نواتج التعلم بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات فنلندا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث الاستقصائي تحليل فاعلية تبني نموذج القيادة التحويلية Transformational Leadership (TL) لدى مديري المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية، وانعكاس ذلك على تحسين نواتج التعلم، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICA) وبالقياس على خبرات عالمية رائدة مثل فنلندا وكوريا الجنوبية. يتمثل المتغير المستقل في أبعاد القيادة التحويلية (TL) المتمثلة في الكاريزما المثالية، والتحفيز الإلهامي، والاستثارة الفكرية، والاعتبار الفردي، بينما يمثل المتغير التابع مستوى كفاءة نواتج التعلم المتضمنة للتحصيل الأكاديمي واكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين (21CS21st Century Skills). ويظهر المناخ التنظيمي المدرسي والتعاون المهني بين أعضاء هيئة التدريس كمتغير وسيط يسهم في تفسير قوة العلاقة بين النمط القيادي وتحصيل الطلاب. يتركز مجال البحث في المدارس الثانوية العامة المصرية، بحدود موضوعية تدرس السلوك الإداري القيادي وعلاقته بالأداء المدرسي، وحدود بشرية تشمل مديري المدارس، والمعلمين، والطلاب. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) للوقوف على التباينات الجوهرية في فلسفة القيادة بين النظم المركزية واللامركزية. وتسعى الدراسة لحل مشكلة النمطية الإدارية التي تعيق الابتكار داخل المدارس الثانوية. ومن المنتظر أن تخلص النتائج إلى تحديد الفجوات بين الممارسة المحلية والمعايير الدولية، مع تقديم إطار إداري مقترح لتطوير برامج إعداد القيادات المدرسية في مصر لتمكينهم من قيادة التغيير التربوي، بما يضمن الارتقاء بمستوى نواتج التعلم (CS21) وتحقيق التميز في الأداء المؤسسي وفق الرؤى الإدارية العالمية.

2042. **العنوان: "متطلبات تطوير القيادة التشاركية المشاركة (*Participatory Leadership - PL*) بالمدارس الإعدادية المصرية في ضوء خبرات كندا والمغرب: دراسة إدارية مقارنة"**

الموضوع: يسعى هذا البحث الأكاديمي المنهج في تخصص الإدارة الدولية المقارنة (Comparative International Management - CIM) إلى استكشاف آليات تطوير القيادة التشاركية (Participatory Leadership - PL) داخل المدارس الإعدادية بجمهورية مصر العربية، وذلك عبر رصد وتحليل الواقع الإداري الراهن ومقارنته بالنظم الإدارية المتبعة في دولتي كندا والمغرب. يتحدد المتغير المستقل في الدراسة بمستوى ممارسة القيادة التشاركية (PL) بعناصرها المتمثلة في تفويض السلطة وصنع القرار الجماعي، بينما يمثل رضا المعلمين المهني المتغير التابع، مع اعتبار الثقافة التنظيمية (Organizational Culture - OC) متغيرًا وسيطًا يؤثر في كفاءة هذه العلاقة التبادلية. يرتكز البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) بمدخله الوصفي التحليلي لإجراء مقارنة بين السياق المصري والخبرات الدولية المختارة، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل السياسات الإدارية المدرسية، بينما تغطي الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين بالمرحلة الإعدادية، وتقتصر الحدود المكانية على عينة من مدارس المحافظات المصرية. تهدف الدراسة من خلال هذه المقارنة الدولية إلى صياغة استراتيجية إدارية تساهم في تفعيل القيادة التشاركية (PL) بما يضمن تحقيق الرضا الوظيفي للمعلمين، وتبرز أهم النتائج المتوقعة في تحديد الفجوات الإدارية بين النظام المصري والنظم المقارنة، وتقديم مقترحات إجرائية لتعزيز نمط الإدارة التشاركية بما يتوافق مع الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري، مع

التأكيد على أن تبني الثقافة التنظيمية (OC) الداعمة يعد ركيزة أساسية لنجاح النماذج الإدارية المستوردة وتوطينها محليًا لتحقيق الأهداف التعليمية الوطنية المنشودة في ظل التوجهات العالمية المعاصرة.

2043. **العنوان:** "استراتيجية مقترحة لتطبيق القيادة الموزعة (*Distributed Leadership - DL*) في مدارس التعليم الأساسي بمصر على ضوء التجربتين السنغافورية والإنجليزية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة تحليلية في مجال الإدارة الدولية المقارنة (CIM) تهدف إلى وضع تصور استراتيجي لتطبيق نموذج القيادة الموزعة (Distributed Leadership - DL) في مدارس التعليم الأساسي المصرية، مستفيدًا من النجاحات الإدارية المحققة في دولتي سنغافورة وإنجلترا. يتمثل المتغير المستقل في أنماط القيادة الموزعة (DL) التي تعتمد على توزيع المسؤوليات القيادية بين مختلف الفاعلين التربويين، في حين يتمثل المتغير التابع في كفاءة المجتمعات المهنية للتعلم (Professional Learning Communities - PLCs) داخل المدرسة، ويظهر الهيكل التنظيمي المدرسي كمتغير وسيط يتحكم في مرونة انتقال الصلاحيات الإدارية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لبيان أوجه الشبه والاختلاف في هيكلية الإدارة المدرسية بين مصر والدول المقارنة، وتتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين الأوائل بمحافظات مختارة، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات بناء المجتمعات المهنية للتعلم (PLCs). تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج دقيقة توضح مدى جاهزية البيئة التعليمية المصرية لتبني فكر القيادة الموزعة (DL) وما يتطلبه ذلك من تشريعات إدارية جديدة، كما ستبين النتائج كيف ساهمت الخبرة السنغافورية والإنجليزية في تحويل المدرسة من المركزية إلى التشاركية المهنية. ويخلص البحث إلى تقديم مصفوفة إدارية توضح توزيع المهام والمسؤوليات بما يضمن استدامة المجتمعات المهنية للتعلم (PLCs) وتطوير الأداء المؤسسي للمدارس المصرية بما يواكب المعايير الدولية، مع مراعاة الحدود الزمانية والمكانية المرتبطة بفترة إجراء المسح الميداني وتطبيق أدوات الدراسة المقارنة على العينات المختارة من البيئة التعليمية المحلية.

2044. **العنوان:** "الإدارة المدرسية المستندة إلى البيانات (*Data-Driven School Management - DDSM*) في مصر وعلاقتها بجودة القرار التربوي: رؤية مقارنة في ضوء خبرتي الولايات المتحدة والبرتغال"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة تخصصية في الإدارة الدولية المقارنة (CIM) تستهدف تحليل واقع الإدارة المدرسية المستندة إلى البيانات (Data-Driven School Management - DDSM) في المؤسسات التعليمية المصرية، ومقارنتها بالنماذج المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال. يبرز في هذا البحث الإدارة المستندة إلى البيانات (DDSM) كمتغير مستقل، بينما تمثل جودة القرارات التربوية المتغير التابع، ويعمل توافر الأنظمة التكنولوجية المتطورة كمتغير وسيط وحاسم في تفعيل هذه العلاقة. يستخدم الباحث المنهج المقارن (CM) لتحليل النظم الإدارية الرقمية، وتغطي الحدود الموضوعية عمليات جمع وتحليل البيانات المدرسية واستخدامها في التخطيط، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ومسؤولي الإحصاء بوزارة التربية والتعليم المصرية. يسعى البحث إلى تقديم إطار عملي يوضح كيفية تحويل البيانات الخام إلى قرارات إدارية ذكية ترفع من كفاءة المدرسة، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات التقنية والبشرية اللازمة لتوطين نموذج الإدارة المستندة إلى البيانات (DDSM) في السياق المصري. كما ستبين الدراسة المقارنة الفوارق الجوهرية في ثقافة صنع القرار بين الإدارة المركزية المصرية والإدارة اللامركزية في الدول المقارنة، مما يساهم في وضع خارطة طريق لتطوير نظم المعلومات الإدارية بما يخدم جودة القرار التربوي، ويؤكد البحث في نهايته على أهمية التدريب التخصصي للقيادات على تقنيات الإدارة المستندة إلى البيانات (DDSM) كشرط أساسي لتحقيق التحول المطلوب في منظومة الإدارة المدرسية المصرية المعاصرة.

2045. العنوان: "أبعاد القيادة الأخلاقية (*Ethical Leadership - EL*) بمدارس التعليم العام المصرية وأثرها في الشراكة المجتمعية: دراسة مقارنة بخبرات فنلندا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة الأكاديمية في الإدارة الدولية المقارنة (CIM) إلى تأصيل مفهوم القيادة الأخلاقية (Ethical Leadership - EL) لدى مديري مدارس التعليم العام في مصر، ودراسة أثرها في تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي (Community Partnership - CP)، وذلك من خلال إجراء مقارنة دولية مع نماذج من فنلندا وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل أبعاد القيادة الأخلاقية (EL) مثل العدالة التنظيمية والنزاهة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الشراكة المجتمعية (CP) وثقة أولياء الأمور، ويعد نظام الاتصال المؤسسي متغيرًا وسيطًا يعزز من فاعلية التفاعل بين المدرسة وبيئتها الخارجية. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) للوقوف على الفلسفات الإدارية الأخلاقية الحاكمة في النظم التعليمية المختلفة، وتقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس وأعضاء مجالس الأمناء، بينما تكتفي الحدود المكانية بمدارس محافظات مختارة بجمهورية مصر العربية. يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تحديد منظومة القيم الأخلاقية التي تؤثر بشكل مباشر على جذب الدعم المجتمعي للمدرسة، وبيان كيف استطاعت فنلندا بناء ثقة مجتمعية عالية من خلال الشفافية الإدارية. كما سيوضح البحث العلاقة الارتباطية بين ممارسات القيادة الأخلاقية (EL) وزيادة فاعلية الشراكة المجتمعية (CP) في البيئة المصرية، مما يساهم في تقديم نموذج إداري مقترح يدعم استقلالية المدارس وبناء جسور قوية مع المجتمع المحيط، مع الالتزام بالمعايير الأكاديمية والحدود الموضوعية والزمنية المحددة في خطة البحث المقارن.

2046. العنوان: "نموذج مقترح للقيادة التحويلية الرقمية (*Digital Transformational Leadership - DTL*) بالمدارس المصرية في ضوء تجارب إستونيا والإمارات: دراسة إدارية مقارنة"

الموضوع: يبحث هذا العمل الأكاديمي ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة (CIM) في فاعلية نماذج القيادة التحويلية الرقمية (Digital Transformational Leadership - DTL) لدى مديري المدارس المصرية، وكيفية مساهمتها في تسريع عمليات التحول الرقمي بالتعليم، مقارنة بالتجارب الرائدة في دولة إستونيا ودولة الإمارات العربية المتحدة. يتمثل المتغير المستقل في سمات القيادة التحويلية الرقمية (DTL) من حيث الرؤية التقنية والقدرة على إدارة التغيير، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى نجاح تطبيقات التحول الرقمي (Digital Transformation - DX) بالمؤسسة التعليمية، وتلعب البنية التحتية التكنولوجية دور المتغير الوسيط في هذه العملية الإدارية. يتبع البحث المنهج المقارن (CM) لتقصي السياسات الرقمية الدولية وتكييفها مع الواقع المصري، وتتحدد الحدود الموضوعية في استراتيجيات القيادة الرقمية، بينما تشمل الحدود البشرية قيادات المدارس الثانوية والإعدادية ومنسقي التكنولوجيا بمصر. من المنتظر أن تسفر النتائج عن وضع تصور لمقومات القائد التحويلي الرقمي القادر على مواجهة تحديات الرقمنة في المدارس المصرية، مع بيان الدروس المستفادة من تجربة إستونيا في الحوكمة الرقمية وتجربة الإمارات في الابتكار الإداري. ويخلص البحث إلى صياغة نموذج إجرائي يدمج بين سمات القيادة التحويلية الرقمية (DTL) ومتطلبات التحول الرقمي (DX) في البيئة المحلية، مما يعزز من كفاءة الإدارة التعليمية المصرية ويجعلها أكثر استجابة للتطورات العالمية، مع مراعاة كافة الضوابط العلمية والحدود المكانية والبشرية التي تضمن دقة النتائج وقابليتها للتطبيق في الميدان التربوي المصري.

2047. العنوان: "تطوير القيادة الإرشادية (*Mentoring Leadership - ML*) بالمدارس المصرية وعلاقتها بالصحة النفسية للمعلمين في ضوء خبرات كندا والمغرب: دراسة إدارية مقارنة"

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (Comparative International Management - CIM) إلى استقصاء آليات تطبيق نموذج القيادة الإرشادية (Mentoring Leadership - ML) لدى مديري مدارس التعليم

الأساسي في جمهورية مصر العربية، مع رصد انعكاساتها على الصحة النفسية والرفاه المهني (Occupational Well-being - OW) للمعلمين، وذلك عبر إجراء مقارنة منهجية مع النظم الإدارية في دولتي كندا والمغرب. يتحدد المتغير المستقل في الدراسة بمستوى ممارسة القيادة الإرشادية (ML) وما تتضمنه من تقديم الدعم النفسي والتمكين المهني، بينما يمثل الرفاه المهني (OW) وانخفاض معدلات الاحتراق النفسي المتغير التابع، مع اعتبار المناخ المدرسي (School Climate - SC) متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية هذه العلاقة الإدارية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) بمدخله الوصفي التحليلي لإجراء المقارنة الدولية، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل استراتيجيات الرعاية المهنية، وتغطي الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس المصرية، وتقتصر الحدود المكانية على عينة ممثلة من المدارس الحكومية. تهدف الدراسة من خلال هذه المقارنة إلى اقتراح نموذج إداري متكامل للقيادة الإرشادية (ML) يراعي المتطلبات النفسية للمعلم المصري، وتبرز أهم النتائج المتوقعة في تحديد الفجوات التنظيمية بين النظام المصري والنظم المقارنة، وتقديم مقترحات إجرائية لتحسين جودة الحياة الوظيفية بما يضمن تعزيز الصحة النفسية للعاملين، مع التأكيد على أن تطوير المناخ المدرسي (SC) الداعم يمثل ركيزة أساسية لنجاح النماذج الإدارية الإرشادية المستهدفة في مصر.

2048. **العنوان:** "**متطلبات تفعيل القيادة المرتكزة على المدرسة (*School-Based Leadership - SBL*) في مصر لتحقيق استقلالية الإدارة المدرسية: دراسة مقارنة مع إنجلترا وتشيلي**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة تخصصية في مجال الإدارة الدولية المقارنة (CIM) تهدف إلى تحليل واقع تطبيق نموذج القيادة المرتكزة على المدرسة (School-Based Leadership - SBL) في النظام التعليمي المصري، وعلاقتها بتعزيز استقلالية المدرسة (School Autonomy - SA) في إدارة شؤونها، وذلك عبر الاستفادة من خبرات دولتي إنجلترا وتشيلي. يتمثل المتغير المستقل في خصائص القيادة المرتكزة على المدرسة (SBL) متمثلة في التخطيط الذاتي وإدارة الموارد المالية والبشرية، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة استقلالية المدرسة (SA) في اتخاذ القرارات التربوية، ويبرز مستوى اللامركزية الإدارية (Administrative Decentralization - AD) كمتغير وسيط يتحكم في حدود تلك الاستقلالية الممنوحة للقيادات. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لبيان أوجه التباين في هياكل السلطة والصلاحيات بين مصر والدول المقارنة، وتتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية وأعضاء مجالس الأمناء، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات التقويم الذاتي والإدارة الذاتية للمؤسسة. تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج دقيقة توضح مدى مواءمة التشريعات المصرية لتبني فكر القيادة المرتكزة على المدرسة (SBL) وما يتطلبه ذلك من تحول نحو اللامركزية الإدارية (AD)، كما ستكشف النتائج عن دور تجارب إنجلترا وتشيلي في صياغة أطر تنظيمية تمنح المدارس مرونة أكبر. ويخلص البحث إلى تقديم تصور إداري مقترح لتمكين المدرسة المصرية من إدارة مواردها ذاتيًا بما يحقق الاستقلالية المنشودة، مع الالتزام بالحدود المكانية والزمانية المرتبطة ببيئة البحث الميداني في محافظات جمهورية مصر العربية.

2049. **العنوان:** "**واقع ممارسة القيادة التوجيهية (*Instructional Leadership - IL*) بالمدارس الابتدائية المصرية ودورها في تطوير التدريس: رؤية مقارنة في ضوء خبرتي سنغافورة وفنلندا**"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة تحليلية في الإدارة الدولية المقارنة (CIM) تستهدف استكشاف مدى ممارسة القيادة التوجيهية (Instructional Leadership - IL) لدى مديري المدارس الابتدائية في مصر، وعلاقتها المباشرة بتحسين ممارسات التدريس (Teaching Practices - TP) داخل الفصول، وذلك مقارنة بالنماذج المطبقة في سنغافورة وفنلندا. يبرز في هذا البحث القيادة التوجيهية (IL) كمتغير مستقل من خلال أدوار المدير في متابعة المناهج وتقديم التغذية الراجعة، بينما تمثل ممارسات التدريس (TP) المتغير التابع، ويعمل الوقت المتاح للقيادة التربوية (Time for Instructional Leadership - TIL) كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية الدور الفني للمدير. يستخدم الباحث المنهج المقارن

(CM) لتحليل الفوارق في الأعباء الإدارية والتربوية، وتغطي الحدود الموضوعية استراتيجيات التطوير المهني للمعلمين، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الابتدائية ومعلميها في مصر. يسعى البحث إلى تقديم نموذج قيادة فنية يتجاوز الأنماط الإدارية التقليدية، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المعوقات التي تحد من تفعيل القيادة التوجيهية (IL) في المدارس المصرية مقارنة بدول التميز التعليمي. كما ستبين الدراسة كيف ساهم توفير الوقت للقيادة التربوية (TIL) في سنغافورة وفنلندا في رفع جودة المخرجات التعليمية، مما يساعد في وضع توصيات لتطوير هيكل الوظائف المدرسية بمصر لتمكين المديرين من ممارسة أدوارهم كقادة تعليميين وليس مجرد مديرين إداريين، بما يضمن تحسين ممارسات التدريس (TP) بصفة مستدامة.

2050. العنوان: "أطر القيادة القائمة على القيم (*Values-Based Leadership - VBL*) بالمدارس المصرية وعلاقتها بالثقافة المدرسية: دراسة مقارنة مع نيوزيلندا والمغرب"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة الأكاديمية في تخصص الإدارة الدولية المقارنة (CIM) إلى تأصيل ممارسات القيادة القائمة على القيم (Values-Based Leadership - VBL) لدى مديري المدارس بمصر، ودراسة أثرها في بناء ثقافة مدرسية (School Culture - SC) إيجابية، وذلك عبر إجراء مقارنة دولية مع خبرات نيوزيلندا والمغرب. يمثل المتغير المستقل أبعاد القيادة القائمة على القيم (VBL) كالنزاهة والعدالة والمسؤولية، بينما يمثل المتغير التابع طبيعة الثقافة المدرسية (SC) السائدة، ويعد المشاركة في صنع القرار (Shared Decision-Making - SDM) متغيرًا وسيطًا يعزز من تبني هذه القيم داخل المؤسسة. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) للوقوف على التوجهات الفلسفية والإدارية في النظم التعليمية المقارنة، وتقتصر الحدود البشرية على القيادات المدرسية والمعلمين والطلاب بمراحل التعليم قبل الجامعي في مصر، بينما تغطي الحدود الموضوعية مواثيق القيم الأخلاقية والتنظيمية. يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تحديد العلاقة الارتباطية بين وضوح القيم لدى القائد وتماسك الثقافة المدرسية (SC)، وبيان كيف استطاعت نيوزيلندا دمج القيم الثقافية في الإدارة المدرسية. كما سيوضح البحث أهمية المشاركة في صنع القرار (SDM) كأداة لترسيخ القيم التنظيمية في البيئة المصرية، مما يساهم في تطوير ميثاق أخلاقي ومهني للقيادة المدرسية يدعم الانتماء المؤسسي، ويؤكد البحث في نهايته على ضرورة تبني نماذج قيادية تتجاوز الأطر البيروقراطية نحو آفاق إنسانية وقيمية تعزز من فاعلية المدرسة المصرية وتطور أداءها الإداري والتربوي.

2051. العنوان: "فاعلية نماذج القيادة التغييرية لدى القيادات التعليمية في المديريات والإدارات المصرية في دعم إصلاح التعليم: دراسة مقارنة مع جنوب أفريقيا وإندونيسيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل فاعلية نماذج القيادة التغييرية لدى القيادات التعليمية على مستوى المديريات والإدارات التعليمية في جمهورية مصر العربية، ودورها في دعم تنفيذ إصلاحات التعليم قبل الجامعي بما يحقق الأهداف التعليمية الوطنية، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة ومن خلال مقارنة الخبرة المصرية بخبرتي جنوب أفريقيا وإندونيسيا. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى ممارسة القيادة التغييرية لدى القيادات الوسطى، بما يشمل إدارة التغيير، وبناء التحالفات المؤسسية، وإدارة مقاومة التغيير، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة نجاح تنفيذ برامج الإصلاح داخل المدارس التابعة، مثل تطوير المناهج، أو التحول الرقمي، أو تحسين نظم التقويم. وتُعد وضوح الرؤية الإصلاحية على مستوى المديرية/الإدارة، وتوافر الموارد المالية والبشرية، متغيرات وسيطة تُفسّر قوة العلاقة بين القيادة التغييرية ونجاح الإصلاح. ويقتصر مجال البحث على الإدارة التعليمية الوسطى للتعليم قبل الجامعي في مصر، مع حدود موضوعية تتعلق ببرامج الإصلاح المعتمدة رسميًا، وحدود بشرية تشمل قيادات المديريات والإدارات التعليمية، ومديري المدارس، ووحدات المتابعة والدعم الفني. ويعتمد البحث على المنهج المقارن المدعوم بالمنهج الوصفي التحليلي، وصولًا إلى نموذج قيادي مقترح

يحدد آليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، ويُتوقع أن ينتهي إلى نتائج من أبرزها: رفع كفاءة التنفيذ، وتقليل الفجوة بين السياسات والممارسة، وتحسين الاتساق المؤسسي للإصلاحات داخل السياق المصري.

2052. **العنوان:** "نماذج القيادة النسائية الفعّالة في المدارس المصرية وعلاقتها بتمكين الطالبات: دراسة مقارنة مع المغرب والهند"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة نماذج القيادة النسائية الفعّالة لدى مديرات المدارس المصرية، وتحليل خصائصها وعلاقتها بتمكين الطالبات وتعزيز طموحاتهن التعليمية، في ضوء المقارنة مع خبرتي المغرب والهند. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة النسائية كما يتجلى في دعم الفتيات، وتقديم القدوة المهنية، وتبني ممارسات تعليمية تراعي احتياجات الطالبات، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تمكين الطالبات كما يظهر في المشاركة في القيادة الطلابية، وارتفاع الطموحات التعليمية، وتعزيز الثقة بالنفس والانتماء المدرسي. وتُعد ثقافة المجتمع المحلي واتجاهاته نحو أدوار المرأة، إلى جانب سياسات المدرسة في دعم مشاركة الطالبات، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين نمط القيادة النسائية وتمكين الطالبات. ويقتصر مجال البحث على مدارس البنات والمدارس المختلطة في مراحل التعليم الأساسي والثانوي في محافظات مصرية مختارة، مع حدود بشرية تشمل مديرات المدارس والمعلمات والطالبات وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي، بهدف تقديم إطار إجرائي لتعزيز القيادة النسائية في المدرسة المصرية بما ينعكس على دعم تعليم الفتيات وتقليص فجوات المشاركة والإنجاز، وصولًا إلى نتائج متوقعة مثل: تحسين مناخ المدرسة الآمن، وتوسيع فرص القيادة الطلابية للفتيات، وزيادة الاستمرار في التعليم.

2053. **العنوان:** "التكامل بين نماذج القيادة التوجيهية والتحويلية في المدارس المصرية وأثره على تحسين التحصيل الدراسي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات الأردن وفنلندا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات الدمج التنظيمي بين ممارسات القيادة التوجيهية Instructional Leadership (IL) والقيادة التحويلية Transformational Leadership (TL) لدى مديري المدارس المصرية، وذلك وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA). يبرز المتغير المستقل في مستوى التكامل الهيكلي بين البعد التوجيهي المرتكز على جودة العمليات التدريسية والبعد التحويلي المرتكز على استراتيجيات التحفيز والإلهام، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التحصيل الدراسي للطلاب في المقررات الأساسية (اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم). ويلعب التطوير المهني للمعلمين Professional Development (PD) ومتوسط الكثافة الصفية دور المتغير الوسيط الذي ينظم فاعلية هذا التكامل القيادي في البيئة المدرسية. يقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) الحكومية بجمهورية مصر العربية، مع حدود موضوعية تركز على نماذج الإدارة المدرسية الفعالة، وحدود بشرية تشمل المديرين والمعلمين والموجهين الفنيين. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن Comparative Method (CM) والمنهج الارتباطي لتحليل التباينات بين الخبرة المصرية وتجارب الأردن وفنلندا. وتتلخص مشكلة البحث في ضعف التنسيق بين المهام الإدارية والمهام الفنية لمديري المدارس مما يؤثر سلبًا على نواتج التعلم. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى تصميم نموذج قيادي مركب يعزز من كفاءة التدريس داخل الفصل ويقلل الفجوات التحصيلية بين المدارس، مع تقديم توصيات إجرائية لمتخذي القرار لتطوير منظومة اختيار وإعداد القيادات المدرسية في مصر بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة.

2054. **العنوان:** "القيادة المدرسية الحساسة للنوع الاجتماعي وتحقيق العدالة التنظيمية في التعليم المصري: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات رواندا وتونس"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى استكشاف مدى تبني القيادات المدرسية في مصر لنموذج القيادة الحساسة للنوع الاجتماعي Gender-Sensitive Leadership (GSL) وأثره في تعزيز المساواة في الفرص التعليمية، وذلك من منظور الإدارة

الدولية المقارنة (ICA) وبالقياس على خبرات رواندا وتونس. يتمثل المتغير المستقل في درجة دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الإدارية والممارسات اليومية للقيادة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى العدالة التنظيمية والمساواة في المشاركة الطلابية والتحصيل الدراسي والتمثيل القيادي للطلاب. ويبرز متغير الوعي الثقافي للمعلمين بقضايا النوع الاجتماعي كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية السياسات القيادية المطبقة. يغطي مجال البحث مدارس التعليم الأساسي والثانوي في مصر، بحدود موضوعية تركز على تكافؤ الفرص التعليمية، وحدود بشرية تشمل القيادات المدرسية والمعلمين وأعضاء مجالس الأمناء والآباء والمعلمين (PTA (Parents and Teachers Association). وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي لتحديد الفجوات الإدارية في التعامل مع التنوع الجندري. وتعالج الدراسة مشكلة التحيزات الضمنية في الإدارة المدرسية التي قد تؤثر على فرص نمو الطالبات والطلاب على حد سواء. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى اقتراح إطار إداري يضمن العدالة في توزيع الموارد والأنشطة، مما يسهم في رفع معدلات الاندماج المدرسي وتحسين بيئة التعلم لتكون أكثر إنصافًا ودعمًا لأهداف التنمية المستدامة (SDGs (Sustainable Development Goals في السياق المصري، مع الاستفادة من النماذج الناجحة في دول المقارنة.

2055. **العنوان:** **"نماذج القيادة الداعمة لمجتمعات التعلم المهنية وأثرها على التطوير المؤسسي بالمدارس المصرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وكندا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة أنماط القيادة المدرسية المحفزة لبناء مجتمعات التعلم المهنية Professional (PLC (Learning Communities في المدارس المصرية، وعلاقتها بتطوير الأداء المهني للمعلمين، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICA) وبالتطبيق على نماذج رائدة في كوريا الجنوبية وكندا. يبرز المتغير المستقل في ممارسات القيادة الداعمة لبنية (PLC) مثل توزيع القيادة، وتوفير وقت التعلم التعاوني، وتقاسم البيانات التشخيصية، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة التطوير المهني المستمر للمعلمين وانعكاسه على تنويع الاستراتيجيات التدريسية. ويعمل متغير الدعم الإداري من المستويات العليا وتوافر الموارد التقنية كمتغير وسيط يحدد مدى استدامة هذه المجتمعات داخل المدرسة. يقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي في محافظات مصرية مختارة، بحدود موضوعية تدرس نظم الإدارة التشاركية، وحدود بشرية تشمل مديري المدارس ومعلمي المواد الأساسية ومسؤولي وحدات التدريب والجودة. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص أفضل الممارسات الدولية التي يمكن توطينها في مصر. وتكمن مشكلة البحث في غياب العمل الجماعي المنظم وصعوبة تحويل المدرسة إلى منظمة متعلمة في ظل الأعباء الإدارية التقليدية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بناء نموذج قيادي مقترح يدعم استدامة مجتمعات التعلم المهنية (PLC) في المدرسة المصرية، مما يؤدي إلى تحسين الممارسات الصفية ورفع كفاءة المعلمين مهنيًا، بما يضمن تحقيق طفرة في جودة المخرجات التعليمية والمنافسة في الاختبارات الدولية.

2056. **العنوان:** **"فاعلية نماذج القيادة التعليمية في المدارس المصرية ذات الكثافات الطلابية المرتفعة: دراسة مقارنة مع الهند والبرازيل"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل فاعلية نماذج القيادة التعليمية في المدارس المصرية ذات الكثافات الطلابية المرتفعة، وكيفية توظيفها للحفاظ على حد مقبول من جودة التعليم والانضباط، من خلال مقارنة الخبرة المصرية بخبرتي الهند والبرازيل. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة السائد في المدارس مرتفعة الكثافة، مثل القيادة التحويلية، أو التوجيهية، أو الموزعة، أو التشاركية، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المدرسة على تحقيق جودة تعليمية مقبولة، بما يشمل انتظام التعلم، وضبط السلوك، واستمرار التحصيل ضمن قيود الكثافة. وتُعد توافر موارد إضافية، مثل معلمين مساعدين، ومساحات بديلة، ودعم مجتمعي، إلى جانب ثقافة التعاون بين العاملين، متغيرات وسيطة تُسهم في تفسير الفروق بين المدارس. ويقتصر مجال البحث على المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية الأعلى كثافة في محافظات

مصرية مختارة، مع حدود بشرية تشمل المديرين والمعلمين والطلاب ووكلاء شؤون الطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن مدعومًا بدراسات الحالة، بهدف صياغة نموذج قيادي عملي قابل للتطبيق داخل مدارس الكثافات العالية، ومن النتائج المتوقعة: تحسين إدارة الوقت المدرسي، وتقليل الفاقد التعليمي، ورفع فاعلية الانضباط دون الإخلال بحقوق المتعلمين.

.2057 **العنوان: "نموذج القيادة التعليمية الريادية في المدارس المصرية وتنمية ثقافة الابتكار لدى الطلاب: دراسة مقارنة مع أستراليا والإمارات"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة نموذج القيادة التعليمية الريادية لدى مديري المدارس المصرية وعلاقته بتنمية ثقافة الابتكار وريادة الأعمال لدى الطلاب، في ضوء المقارنة مع أستراليا والإمارات. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تبني القيادة الريادية داخل المدرسة، بما يشمل دعم المبادرات، وإدارة الشراكات، وتوظيف حلول مبتكرة، والمخاطرة المحسوبة، بينما يتمثل المتغير التابع في نمو مهارات الابتكار لدى الطلاب، مثل المبادرة، وحل المشكلات، والتفكير الإبداعي، والقدرة على تحويل الأفكار إلى مشروعات مدرسية. وتُعد مرونة البيئة المدرسية، وتوافر أنشطة تطبيقية ومشروعات تعلم، ودعم المجتمع المحلي أو القطاع الخاص، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين القيادة الريادية ونمو مهارات الابتكار. ويقتصر مجال البحث على المدارس الثانوية العامة والفنية في مصر، مع حدود بشرية تشمل المديرين والمعلمين والطلاب ووحدات ريادة الأعمال إن وجدت. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج التطبيقي القائم على تصميم نموذج، بهدف إنتاج نموذج قيادة مدرسية ريادية قابل للتنفيذ، ومن النتائج المتوقعة: رفع مشاركة الطلاب في المشروعات، وتحسين الاتجاهات نحو الابتكار، وتعزيز صلة المدرسة باحتياجات التنمية الاقتصادية.

.2058 **العنوان: "نماذج القيادة التعليمية في المدارس الريفية المصرية وأثرها على تعميم فرص التعلم في ضوء خبرات المغرب، والهند، والبرازيل: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استقصاء وتحليل فاعلية نماذج القيادة التعليمية (Educational Leadership Models - ELM)كمتغير مستقل، ودورها في تعزيز وتعميم فرص التعلم المتكافئة كمتغير تابع داخل البيئات الريفية بجمهورية مصر العربية، والتي تتسم غالبًا بنوع من ندرة الموارد اللوجستية. تبرز مشكلة البحث في التحديات الإدارية التي تواجه مديري المدارس في المناطق النائية لتحقيق الجودة التعليمية والحد من ظاهرة التسرب الدراسي، حيث يتم فحص "المشاركة المجتمعية والمؤسسية (Community and Institutional Engagement - CIE) "كمتغير وسيط يسهم في سد الفجوات التمويلية والبشرية. تعتمد الدراسة المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل السياسات الإدارية المتبعة في ريف كل من المغرب، والهند، والبرازيل، نظرًا لتشابه التحديات الديموغرافية والاجتماعية مع السياق المصري. تقتصر الحدود الموضوعية على أنماط القيادة التحويلية والمجتمعية، بينما تتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم الأساسي بقرى مختارة بمحافظات الصعيد والدلتا، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، والمعلمين، وممثلي منظمات المجتمع المدني .(Non-Governmental Organizations - NGO) يهدف البحث إلى تأصيل نموذج إداري ريفي يرتكز على الإدارة بالنتائج وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن أهمية تفعيل المتغير الوسيط (CIE) في دعم استقرار الهيئات التدريسية وتحسين معدلات المواظبة الطلابية. كما ستظهر النتائج أن تبني نماذج قيادية مرنة ومستقلة إداريًا يقلل من حدة المركزية، ويقدم مقترحًا لإطار عمل إداري يعزز من كفاءة المدارس الريفية المصرية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة(Sustainable Development Goals - SDG)، ويضمن تقليص الفجوة التعليمية بين الريف والحضر من خلال استراتيجيات إدارة دولية مقارنة أثبتت نجاحها في بيئات مشابهة.

2059. **العنوان:** "استراتيجيات القيادة التعليمية في مدارس المتفوقين *STEM* بمصر وعلاقتها بتنمية رأس المال البشري في ضوء خبرات كوريا الجنوبية، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل العلاقة بين أنماط القيادة التعليمية المتخصصة (Specialized Educational Leadership - SEL)كمتغير مستقل، وتطوير رأس المال البشري الموهوب (Human Capital Development - HCD) كمتغير تابع في مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا (Science, Technology, Engineering, and Mathematics - STEM)بجمهورية مصر العربية. تتبلور مشكلة البحث في كيفية إدارة المؤسسات التعليمية ذات الطبيعة الخاصة لضمان استدامة التميز البحثي والابتكاري لدى الطلاب، مع اعتبار "الاستقلالية الأكاديمية والمؤسسية (Academic and Institutional Autonomy - AIA) "متغيرًا وسيطًا يؤثر في جودة المخرجات التعليمية والقدرة على المنافسة الدولية. تعتمد الدراسة المنهج المقارن (Comparative Method - CM) من خلال إجراء تحليل مؤسسي مقارن للتجارب الرائدة في كوريا الجنوبية، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، لاستنباط آليات إدارة المواهب والربط مع قطاعات الصناعة والجامعات. تقتصر الحدود الموضوعية على كفايات القيادة الموجهة بالابتكار، بينما تتحدد الحدود المكانية في مدارس المتفوقين (STEM)المنتشرة في المحافظات المصرية، وتشمل الحدود البشرية مديري تلك المدارس، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب المبتكرين، والشركاء الأكاديميين. يهدف البحث إلى صياغة نموذج قيادي مقترح يتناسب مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن تعزيز المتغير الوسيط (AIA) يساهم بشكل مباشر في زيادة عدد براءات الاختراع والمشروعات البحثية الطلابية. كما ستكشف النتائج عن ضرورة تدويل معايير اختيار القيادات التربوية لهذه المدارس، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية مع قطاع الأعمال الدولي، مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم العائد من الاستثمار في الموهبة المصرية ورفع مكانة مصر في مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index - GII) عبر تطبيق مداخل إدارية دولية مقارنة حديثة ومبتكرة.

2060. **العنوان:** "نماذج القيادة التعليمية في المدارس الفنية المصرية وعلاقتها بمواءمة المخرجات مع سوق العمل: دراسة مقارنة مع ألمانيا والمغرب"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل نماذج القيادة التعليمية في المدارس الفنية المصرية، الصناعية والتجارية والزراعية، وعلاقتها بمدى مواءمة مخرجات هذه المدارس مع احتياجات سوق العمل، في ضوء المقارنة مع ألمانيا والمغرب. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة في المدرسة الفنية، من حيث بناء الشراكات مع أصحاب العمل، ومرونة البرامج، ودعم التدريب العملي، وإدارة الجودة في الورش والمعامل، بينما يتمثل المتغير التابع في قابلية الخريجين للتوظيف واستمراريتهم في العمل، ومستوى امتلاكهم للكفايات المهنية المطلوبة. ويُعد مستوى مشاركة المجتمع الصناعي والتجاري في حوكمة المدرسة، وتوافر فرص التدريب الميداني، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين القيادة ومواءمة المخرجات. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الفني الحكومية في مصر، مع حدود بشرية تشمل المديرين والوكلاء والمعلمين ومسؤولي التدريب وأصحاب العمل. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي، بهدف صياغة نموذج قيادة فنية فعّالة يربط المدرسة الفنية المصرية بسوق العمل، ومن النتائج المتوقعة: رفع جودة التدريب العملي، وتحسين فرص التوظيف، وتعزيز ثقة أصحاب العمل في خريجي التعليم الفني.

2061. **العنوان:** "نموذج القيادة التعليمية الحساسة للسياق في المدارس المصرية في ضوء خبرات فنلندا، والهند، وفيتنام: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل انعكاسات تبني نموذج القيادة التعليمية الحساسة للسياق (Context-Responsive Educational Leadership - CREL)كمتغير مستقل على كفاءة الأداء التنظيمي ونواتج التعلم في المدارس

المصرية كمتغير تابع، وذلك ضمن رؤية الإدارة الدولية المقارنة. تبرز مشكلة البحث في الفجوة الناتجة عن تطبيق نماذج قيادية موحدة لا تراعي التباينات الجغرافية والمجتمعية بين المدارس المصرية، مما يستوجب فحص دور "التنمية المهنية القائمة على التشخيص السياقي (Context-Based Professional Development - CBPD) "كمتغير وسيط في تمكين القيادات من صياغة قرارات إدارية تتسم بالمرونة والاستجابة للاحتياجات المحلية. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM)وفقًا لمدخل "التبادل الثقافي والبنيوي" لمقارنة التجربة المصرية بخبرات فنلندا، والهند، وفيتنام، نظرًا لنجاح هذه الدول في مواءمة السياسات المركزية مع المتطلبات الميدانية المتباينة. تقتصر الحدود الموضوعية على آليات الإدارة المدرسية المرتبطة بالبيئة الحضرية والريفية ذات الكثافات الطلابية المرتفعة، بينما تتحدد الحدود المكانية في مدارس التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، والمعلمين، وخبراء الإدارة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين مهارات القيادة الحساسة للسياق (CREL) وتحقيق مؤشرات جودة التعليم (Quality Assurance - QA) في ظل محدودية الموارد. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة التحول نحو اللامركزية في اتخاذ القرار القيادي، وتفعيل المتغير الوسيط (CBPD) لتأهيل القيادات على التعامل مع التعقيدات البيئية المختلفة. كما ستظهر النتائج أن تبني النموذج السياقي يساهم في خفض معدلات التسرب الدراسي وزيادة الرضا الوظيفي للمعلمين، ويقدم إطارًا مقترحًا لإعادة هندسة الإدارة التعليمية في مصر بما يضمن تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق التنافسية الدولية من خلال استغلال خصوصية كل مؤسسة كقيمة مضافة في العملية التطويرية الشاملة

2062. **العنوان: "كفايات القيادة الرقمية لمديري المدارس وإدارة بيئات التعلم الافتراضية في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات البرتغال، وماليزيا، وإستونيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل دور القيادة الرقمية (Digital Leadership (DL في إدارة منظومات التعلم عن بُعد والتعليم المدمج في المدارس المصرية، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA) لمواكبة التحولات التكنولوجية العالمية. يتمثل المتغير المستقل في مستوى كفايات القيادة الرقمية (DL) لدى مديري المدارس، والتي تشمل التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي، وإدارة المنصات التعليمية، ودعم المعلمين تقنيًا، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة تجربة التعلم الافتراضي متمثلة في مؤشرات المشاركة الطلابية الفعالة وتحقيق نواتج التعلم المستهدفة. ويبرز متغير جاهزية البنية التحتية التكنولوجية (Digital Infrastructure (DI ومستوى الدعم التقني للأسر كمتغير وسيط يحكم العلاقة بين كفاءة القيادة الرقمية وجودة المخرجات التعليمية. يقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي والثانوي بجمهورية مصر العربية، بحدود موضوعية تركز على استراتيجيات الإدارة الرقمية، وحدود بشرية تشمل القيادات المدرسية، والمعلمين، والطلاب. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن Comparative Method (CM) والمنهج الوصفي التحليلي لمقارنة التجربة المصرية بخبرات البرتغال، وماليزيا، وإستونيا في حوكمة التعليم الرقمي. وتكمن مشكلة البحث في الفجوة بين توافر التقنيات وبين الممارسات القيادية القادرة على إدارتها بفاعلية لضمان استدامة التعلم في الأزمات. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى تحديد قائمة بالمعايير القيادية الرقمية اللازمة للمدير المصري، مع تقديم نموذج إداري مقترح لتعزيز التحول الرقمي (DI) في الإدارة المدرسية بما يضمن تكافؤ الفرص التعليمية وتحسين القدرة التنافسية للمدرسة المصرية في ضوء الاتجاهات الإدارية الدولية المعاصرة

2063. **العنوان: "آليات تفعيل القيادة التعليمية الداعمة للبحث الإجرائي (*Action Research - AR*) بالمدارس المصرية في ضوء خبرات أستراليا والمغرب: دراسة إدارية مقارنة"**

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (Comparative International Management - CIM) إلى استكشاف دور نماذج القيادة التعليمية في تحفيز المعلمين المصريين على ممارسة البحث الإجرائي (Action

(Research - AR) كأداة إدارية وتربوية لتطوير الأداء المدرسي، وذلك عبر إجراء مقارنة منهجية مع النظم التعليمية في أستراليا والمغرب. يتحدد المتغير المستقل في الدراسة بمستوى دعم القائد المدرسي للبحث الإجرائي (AR) من خلال توفير الموارد اللوجستية والزمنية، بينما يمثل تطوير الممارسات الصفية للمعلمين المتغير التابع، مع اعتبار ثقافة التعلم المهني (Professional Learning Culture - PLC) متغيرًا وسيطًا يؤثر في قوة العلاقة بين النمط القيادي والإنتاج البحثي للمعلمين. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) والمنهج التحليلي لرصد الفجوات بين السياق المصري والخبرات الدولية، حيث تشمل الحدود الموضوعية سياسات التنمية المهنية القائمة على الاستقصاء، وتغطي الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين بمدارس التعليم قبل الجامعي المصرية. تهدف الدراسة من خلال هذه المقارنة الدولية إلى صياغة نموذج قيادي مقترح يحول المدرسة المصرية إلى منظمة متعلمة (Learning Organization - LO) قادرة على حل مشكلاتها إداريًا وفنيًا بأسلوب علمي مستدام، وتبرز أهم النتائج المتوقعة في وضع خارطة طريق لتمكين المعلمين من أدوات البحث الإجرائي (AR) وتجاوز العوائق البيروقراطية التي تحد من الابتكار التربوي داخل المدارس الحكومية المصرية.

2064. **العنوان: "متطلبات القيادة التعليمية الدامجة (*Inclusive Leadership - IL*) بالمدارس المصرية وعلاقتها بجودة دمج ذوي الإعاقة في ضوء تجارب السويد وكندا: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة تخصصية في مجال الإدارة الدولية المقارنة (CIM) تستهدف تحليل واقع القيادة التعليمية الدامجة (Inclusive Leadership - IL) في المدارس المصرية التي تطبق سياسة الدمج، وعلاقتها المباشرة بتحقيق جودة الدمج التعليمي (Quality of Educational Inclusion - QEI) للطلاب ذوي الإعاقة، مسترشدًا بالنماذج المتقدمة في السويد وكندا. يتمثل المتغير المستقل في خصائص القيادة الدامجة (IL) المتمثلة في التخطيط الاستراتيجي للدمج وتدريب الكوادر البشرية، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة الدمج التعليمي (QEI) من حيث التحصيل الدراسي والتكيف الاجتماعي للطلاب، ويبرز دور فريق الدعم متعدد التخصصات (Multi-Disciplinary Support Team - MDST) كمتغير وسيط حاسم في تفعيل ممارسات القيادة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لبيان أوجه الاختلاف في الهياكل التنظيمية والمناخ المدرسي بين مصر ودول المقارنة، وتتحدد الحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور، بينما تغطي الحدود المكانية مدارس التعليم الأساسي الدامجة بمصر. تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج توضح مدى كفاية السياسات الإدارية الحالية في دعم الطلاب ذوي الإعاقة، وكيفية الاستفادة من الخبرة السويدية والكندية في بناء ثقافة مدرسية دامجة. ويخلص البحث إلى تقديم نموذج مقترح للقيادة الدامجة (IL) يضمن استدامة الدعم التربوي والنفسي داخل المدرسة المصرية، بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة التنظيمية وفقًا للمعايير الدولية المعاصرة.

2065. **العنوان: "إدارة المدارس المجتمعية (*Community Schools - CS*) بمصر وعلاقتها بالاستدامة المؤسسية في ضوء خبرتي المغرب ونيبال: دراسة إدارية مقارنة"**

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة تحليلية في الإدارة الدولية المقارنة (CIM) تهدف إلى رصد أنماط القيادة في المدارس المجتمعية (Community Schools - CS) المصرية، ولا سيما في المناطق النائية، وعلاقتها بضمان الاستدامة المؤسسية (Institutional Sustainability - IS) لهذه المدارس، وذلك من خلال المقارنة مع خبرات دولتي المغرب ونيبال. يبرز في هذا البحث نمط القيادة المجتمعية كمتغير مستقل من حيث القدرة على تعبئة الموارد المحلية وإدارة الشراكات، بينما تمثل الاستدامة المؤسسية (IS) المتغير التابع، ويعمل الدعم الحكومي والدولي (Governmental and International Support - GIS) كمتغير وسيط يؤثر في استقرار هذه المدارس واستمراريتها. يستخدم الباحث المنهج المقارن (CM) لتحليل آليات المشاركة الشعبية في الإدارة المدرسية، وتغطي الحدود الموضوعية استراتيجيات تمويل وإدارة مدارس الفرصة الثانية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المجتمعية والميسرات بقرى صعيد مصر والمناطق الحدودية. يسعى البحث إلى

تقديم نموذج إداري مرن يتناسب مع خصوصية المجتمعات المحلية المصرية، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات الإدارية والمالية اللازمة لتعزيز ثقة المجتمع في المدارس المجتمعية (CS). كما ستبين الدراسة المقارنة كيف ساهم الدعم الحكومي والدولي (GIS) في نيبال والمغرب في تثبيت دعائم هذا النوع من التعليم، مما يساعد في وضع مقترحات إجرائية لتمكين المدارس المجتمعية المصرية من أداء دورها التنموي والتعليمي بكفاءة واقتدار.

2066. **العنوان:** "قيادة تدويل التعليم (*Leadership of Education Internationalization - LEI*) بالمدارس المصرية وعلاقتها بتطوير الأداء المؤسسي: رؤية مقارنة مع ألمانيا والمغرب"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة الأكاديمية في تخصص الإدارة الدولية المقارنة (CIM) إلى تحليل دور قيادة تدويل التعليم (Leadership of Education Internationalization - LEI) في المدارس المصرية المشاركة في الشراكات العابرة للحدود، وأثر ذلك على تطوير الأداء المؤسسي (Institutional Performance Development - IPD)، وذلك عبر إجراء مقارنة دولية مع التجربتين الألمانية والمغربية. يمثل المتغير المستقل أبعاد قيادة تدويل التعليم (LEI) متمثلة في إدارة المشروعات الدولية ونقل الخبرات العالمية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تطوير الأداء المؤسسي (IPD) في المناهج والثقافة التنظيمية، وتعد الرؤية الوطنية للتدويل (National Vision for Internationalization - NVI) متغيرًا وسيطًا يوجه هذه الشراكات لخدمة الأهداف القومية. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) للوقوف على كيفية موازنة القيادة المدرسية بين الانفتاح العالمي والحفاظ على الهوية الوطنية، وتقتصر الحدود البشرية على القيادات المدرسية والمعلمين بمدارس التعليم قبل الجامعي المنخرطة في برامج دولية بمصر. يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تحدد مدى فاعلية استثمار الشراكات الدولية في تحسين جودة التعليم المصري، وبيان كيف استطاعت ألمانيا دمج البعد الدولي في إدارتها المدرسية بفعالية. كما سيوضح البحث أهمية وجود الرؤية الوطنية للتدويل (NVI) كضمانة لتحقيق أقصى استفادة من الخبرات الأجنبية، مما يساهم في بناء نموذج للقيادة الدولية الرشيدة يدعم تنافسية المدرسة المصرية عالميًا مع الالتزام بخصوصيتها الثقافية والوطنية.

2067. **العنوان:** "استراتيجيات القيادة التعليمية الفعّالة بالمدارس المصرية ذات الموارد المحدودة في ضوء خبرات كينيا وبنغلاديش: دراسة مقارنة"

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص الإدارة التعليمية والمقارنة إلى استكشاف أنماط القيادة التعليمية الفعّالة (Effective Educational Leadership - EEL) في المدارس المصرية التي تعمل في سياقات تتسم بمحدودية الموارد، وذلك عبر إجراء مقارنة منهجية مع النظم الإدارية التعليمية في دولتي كينيا وبنغلاديش. يتحدد المتغير المستقل في الدراسة بنمط القيادة المتّبع القائم على الابتكار الإداري في توظيف الموارد وتعبئة الدعم المجتمعي، بينما يمثل المتغير التابع جودة نواتج التعلم وتحسين الفرص التعليمية، مع اعتبار دعم المنظمات الأهلية (Non-Governmental Organizations - NGOs) متغيرًا وسيطًا يؤثر في كفاءة هذه العلاقة التبادلية. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) بمدخله الوصفي التحليلي لإجراء المقارنة الدولية، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل بدائل التمويل الإداري والقيادة التقشفية، وتغطي الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور بمناطق محرومة في مصر، وتقتصر الحدود المكانية على عينة من مدارس التعليم الأساسي بالمناطق الأكثر احتياجًا. تهدف الدراسة من خلال هذه المقارنة إلى استخلاص نموذج قيادي منخفض التكلفة مرتفع الأثر يضمن تقديم خدمة تعليمية مستدامة، وتبرز أهم النتائج المتوقعة في تحديد آليات تعظيم الاستفادة من رأس المال الاجتماعي والموارد المتاحة، وتقديم مقترحات إجرائية لتوطين خبرات الدول النامية التي نجحت في مواجهة تحديات الفقر التعليمي، مع التأكيد على أن تفعيل دور المنظمات الأهلية (NGOs) يعد ركيزة أساسية لنجاح النماذج الإدارية المقترحة في المناطق ذات الموارد المحدودة بجمهورية مصر العربية.

2068. **العنوان:** "سياسات القيادة التعليمية الداعمة للهوية الوطنية (*National Identity - NI*) بالمدارس الدولية والخاصة بمصر في ضوء تجارب ماليزيا وقطر: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة تحليلية تهدف إلى رصد نماذج القيادة التعليمية في المدارس الدولية والخاصة بمصر، ومدى قدرتها الإدارية على تعزيز الهوية الوطنية (National Identity - NI) في ظل اعتماد المناهج الأجنبية، وذلك مقارنة بخبرتي ماليزيا وقطر في إدارة التنوع الثقافي. يتمثل المتغير المستقل في أنماط القيادة الإدارية المسؤولة عن دمج المكونات الثقافية والبرامج الوطنية في النسيج المدرسي، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تمثّل الطلاب لقيم الهوية الوطنية (NI)، ويبرز الإطار التنظيمي لوزارة التربية والتعليم (Ministry of Education - MOE) كمتغير وسيط يتحكم في فاعلية تنفيذ تلك البرامج الإلزامية والأنشطة النوعية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لبيان أوجه الشبه والاختلاف في السياسات الإدارية المتبعة للحفاظ على الخصوصية الثقافية داخل البيئات التعليمية المعولمة، وتتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية والمعلمين والطلاب، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات الرقابة والإشراف التربوي على المدارس الدولية. تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج توضح مدى نجاح النموذج المصري في موازنة التدويل مع الحفاظ على الهوية القومية، وكيف استفادت ماليزيا وقطر من الأطر التنظيمية للوزارة (MOE) في ضبط الممارسات التعليمية العابرة للحدود. ويخلص البحث إلى تقديم نموذج قيادي مقترح يحافظ على الهوية الوطنية (NI) ويدعم الانتماء الثقافي للطلاب، مع الالتزام بالحدود المكانية المرتبطة بالمدارس الدولية والخاصة (لغات) بمحافظات جمهورية مصر العربية.

2069. **العنوان:** "واقع القيادة التعليمية القائمة على العدالة التربوية (*Educational Equity - EE*) بمصر وعلاقتها بتقليص الفجوات الطلابية في ضوء تجارب تشيلي وجنوب أفريقيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة تخصصية تستهدف تحليل نماذج القيادة التعليمية القائمة على العدالة التربوية (Educational Equity - EE) بالمدارس المصرية، وعلاقتها المباشرة بتقليص فجوات التحصيل والمشاركة بين الفئات الطلابية المختلفة، وذلك في ضوء المقارنة مع خبرات تشيلي وجنوب أفريقيا في إدارة التفاوت التعليمي. يبرز في هذا البحث العدالة التربوية (EE) كمتغير مستقل من خلال التوزيع العادل للموارد البشرية والمادية والدعم الأكاديمي، بينما يمثل تقليص الفجوات التعليمية المتغير التابع، ويعمل نظام إدارة البيانات المدرسية (School Data Management - SDM) كمتغير وسيط يوفر المعلومات اللازمة لصنع قرار إداري عادل ومستهدف. يستخدم الباحث المنهج المقارن (CM) لتحليل السياسات الإدارية الداعمة للفئات الطلابية المهمشة أو الأقل حظًا، وتغطي الحدود الموضوعية آليات الدعم الأكاديمي المستهدف، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين بمدارس التعليم قبل الجامعي في مصر. يسعى البحث إلى تقديم إطار عملي يوضح كيفية تفعيل دور القائد كضامن للعدالة التنظيمية، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد الفوارق في استراتيجيات التعامل مع التنوع الطلابي بين النظام المصري والنظم المقارنة. كما ستبين الدراسة أهمية الاعتماد على نظام إدارة البيانات المدرسية (SDM) في تحديد الاحتياجات الفعلية للطلاب، مما يساهم في وضع مقترحات لتعزيز تكافؤ الفرص التعليمية داخل المدرسة المصرية وتحقيق الإصلاح الإداري القائم على الإنصاف.

2070. **العنوان:** "إطار إداري مقارن مقترح لنماذج القيادة التعليمية الفعّالة (*Effective Educational Leadership - EEL*) بالمدارس المصرية في ضوء خبرات دولية مختارة"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة الأكاديمية إلى بناء نموذج إداري مقارن مقترح للقيادة التعليمية الفعّالة (Effective Educational Leadership - EEL) بجمهورية مصر العربية، استنادًا إلى تحليل استراتيجي لخبرات دولية مختارة تشمل فنلندا، وسنغافورة، والمغرب، وكوريا الجنوبية، وألمانيا. يمثل المتغير المستقل مكونات النموذج القيادي المقترح الذي يدمج

بين سمات القيادة التحويلية والموزعة والرقمية والمجتمعية، بينما يمثل المتغير التابع جودة الأداء المؤسسي وتحسين نواتج التعلم، وتعد برامج التنمية المهنية (Professional Development Programs - PDPs) والإطار التشريعي متغيرات وسيطة تضمن جاهزية القيادات لتطبيق النموذج المقترح بنجاح. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) بأسلوبه الاستنتاجي لتحليل أفضل الممارسات العالمية وتكييفها مع خصوصية السياق التعليمي المصري، وتقتصر الحدود البشرية على القيادات المدرسية وصانعي السياسات والخبراء الأكاديميين، بينما تغطي الحدود الموضوعية استراتيجيات الإصلاح الإداري الشامل. يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تحدد العناصر الجوهرية للقيادة الفعّالة التي تتقاطع عبر النظم التعليمية الناجحة عالميًا، وبيان أثر برامج التنمية المهنية (PDPs) في نقل هذه الخبرات إلى الواقع الميداني. كما سيوضح البحث كيفية بناء نموذج قيادي مرن يجمع بين الأصالة الوطنية والمعايير الدولية، مما يساهم في تقديم رؤية استراتيجية لوزارة التربية والتعليم حول آليات تطوير القيادة التعليمية الفعّالة (EEL) بما يضمن تحقيق طفرة في كفاءة الإدارة المدرسية المصرية واستدامة التطوير التعليمي

عاشراً: إدارة الأزمات والطوارئ التربوية

2071. **العنوان:** "فاعلية منظومة إدارة الأزمات التعليمية في المدارس المصرية في مواجهة الجوائح الصحية: دراسة مقارنة مع الأردن وإيطاليا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل فاعلية منظومة إدارة الأزمات التعليمية في المدارس الحكومية المصرية عند مواجهة الجوائح الصحية، مع توظيف خبرة التعامل مع الجائحة بوصفها حالة تطبيقية مرجعية، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة وبالمقارنة مع الأردن وإيطاليا. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى جاهزية منظومة إدارة الأزمات داخل المدرسة، بما يشمل وجود خطط مكتوبة، وتشكيل فرق أزمة، وتنفيذ تدريبات محاكاة، وتطبيق بروتوكولات صحية وتعليمية، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المدرسة على ضمان استمرارية التعلم وتقليل الفاقد التعليمي والنفسي لدى التلاميذ. ويُعد مستوى الدعم المؤسسي القادم من الوزارة والمديريات، من حيث الإرشادات المنظمة، وتوفير الموارد الرقمية، والدعم الفني، متغيرًا وسيطًا مؤثرًا في قوة العلاقة بين الجاهزية والاستمرارية. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي الحكومية في محافظات حضرية وريفية مختارة داخل جمهورية مصر العربية، مع حدود بشرية تشمل القيادات المدرسية والمعلمين وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج المقارن المدعوم بالمنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، بهدف بناء إطار مطوّر لإدارة الأزمات الصحية في المدرسة المصرية، ومن النتائج المتوقعة: رفع كفاءة الاستجابة المبكرة، وتحسين الاتساق بين القرارات المركزية والتنفيذ المدرسي، وتقليل الفاقد التعليمي والانفعالي لدى المتعلمين.

2072. **العنوان:** "نموذج إدارة المخاطر المؤسسية في المدارس المصرية وتعزيز الاستجابة الاستراتيجية للأزمات: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء الخبرتين اليابانية والتركية"

الموضوع: يهدف هذا البحث الأكاديمي إلى استقصاء آليات تبني المدارس المصرية لنموذج إدارة المخاطر Risk Management (RM)، بوصفه مدخلًا وقائيًا واستباقيًا ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA)، مع مقارنة ذلك بالتجربتين اليابانية والتركية اللتين تمتلكان نماذج إدارية متقدمة في التعامل مع الطوارئ. يتمثل المتغير المستقل في مستوى تطبيق مراحل إدارة المخاطر (RM) على مستوى الإدارة المدرسية، بدءًا من تحديد المخاطر، وتقييم احتمالات حدوثها، وصولًا إلى تصميم بروتوكولات الاستجابة والتعافي، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى المرونة المؤسسية وقدرة المدرسة على الحد من تداعيات الأزمات المفاجئة سواء كانت كوارث طبيعية، أو حوادث مدرسية، أو أزمات أمنية. ويلعب متغير برامج التنمية المهنية المتخصصة للقيادات المدرسية في مجال إدارة المخاطر دور المتغير الوسيط الذي يحدد مدى جودة وكفاءة تطبيق النموذج المقترح. يقتصر مجال البحث الميداني

على مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، مع حدود موضوعية تركز على سياسات الأمن والسلامة المدرسية، وحدود بشرية تشمل مديري المدارس، ومسؤولي الجودة، ومنسقي الأمن. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن (CM (Comparative Method والمنهج الوصفي التحليلي لمقارنة النماذج الإدارية الوطنية بالمعايير الدولية المطبقة في اليابان وتركيا. وتكمن مشكلة البحث في غياب الرؤية الاستباقية في الإدارة المدرسية المصرية والاعتماد على رد الفعل التقليدي عند وقوع الأزمات. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن صياغة إطار إداري مصري متكامل لإدارة المخاطر (RM) يساهم في خفض معدلات الحوادث المؤسسية ورفع جاهزية المؤسسة التعليمية لمواجهة التهديدات المستقبلية، بما يضمن بيئة تعليمية آمنة ومستقرة تحقق أهداف التنافسية الدولية.

2073. **العنوان:** **"إدارة الأزمات التعليمية في المدارس المصرية أثناء الأزمات الاقتصادية الحادة: دراسة مقارنة مع اليونان والأرجنتين"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل كيفية إدارة المدارس الحكومية المصرية للأزمات التعليمية خلال الأزمات الاقتصادية الحادة، مثل ارتفاع الأسعار وضغوط الأسر وتراجع القدرة التمويلية، من منظور إدارة الأزمات التعليمية المقارنة، مع مقارنة بخبرات اليونان والأرجنتين. ويتمثل المتغير المستقل في شدة الإجراءات التقشفية وتأثيرها على موارد المدرسة، بما يشمل بنود التشغيل والدعم والأنشطة، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المدرسة على الحفاظ على جودة التعليم ومعدلات الالتحاق والاستمرار وتقليل التسرب. ويُعد وجود خطط طوارئ مالية على مستوى المدرسة، وتفعيل آليات الدعم المجتمعي والشراكات المحلية، متغيرين وسيطين يؤثران في العلاقة بين شدة الأزمة الاقتصادية واستمرارية جودة الخدمة التعليمية. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي الحكومي في محافظات مصرية مختارة، مع حدود بشرية تشمل القيادات المدرسية، ومسؤولي الشؤون المالية، وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي، بهدف تقديم آليات عملية لإدارة الأزمات الاقتصادية داخل المدرسة المصرية، ومن النتائج المتوقعة: تقليل الفاقد التعليمي، وتحسين توجيه الموارد، وتعزيز شبكات الدعم المجتمعي لحماية حق التعلم.

2074. **العنوان:** **"دور القيادة المدرسية في إدارة الأزمات السلوكية العنيفة داخل المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع فرنسا وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل دور القيادة المدرسية في مصر في إدارة الأزمات المرتبطة بالسلوكيات العنيفة داخل المدرسة، مثل العنف بين الطلاب، والاعتداء على المعلمين، والتنمر، في إطار الإدارة التعليمية المقارنة، وبالمقارنة مع فرنسا وجنوب أفريقيا. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة في إدارة الأزمات السلوكية، من حيث كونها استباقية أو تفاعلية، وعقابية أو ترميمية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى السيطرة على حدة الأزمات السلوكية وتحويلها إلى فرص للتربية الإيجابية وتحسين المناخ المدرسي. ويُعد وجود سياسات مدرسية واضحة للسلوك والانضباط، وتعاون الأسرة، وتوافر خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي، متغيرات وسيطة مؤثرة في العلاقة بين نمط القيادة ومستوى احتواء العنف. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الإعدادي والثانوي الحكومية في مصر، مع حدود بشرية تشمل المديرين والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن ودراسات الحالة، بهدف تقديم نموذج قيادي لإدارة الأزمات السلوكية في المدرسة المصرية، ومن النتائج المتوقعة: خفض معدلات العنف، وتحسين الانضباط الإيجابي، وزيادة الشعور بالأمان المدرسي.

2075. **العنوان:** **"إدارة الأزمات التعليمية الناتجة عن الكوارث الطبيعية في مصر: دراسة مقارنة مع اليابان وإندونيسيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل جاهزية المدارس المصرية في المحافظات الأكثر تعرضًا لمخاطر الكوارث الطبيعية، مثل السيول أو الهزات الأرضية، لإدارة الأزمات التعليمية الناتجة عنها، وذلك بالمقارنة مع اليابان وإندونيسيا. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى جاهزية المدرسة للكوارث، بما يشمل خطط الإخلاء، وتنفيذ التدريبات، وتوافر بنية تحتية آمنة

وإجراءات سلامة، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المدرسة على حماية الطلاب والعاملين، واستئناف العملية التعليمية في أقصر وقت ممكن مع تقليل الفاقد التعليمي. ويُعد التنسيق بين المدرسة والأجهزة المحلية، مثل الدفاع المدني والوحدات المحلية، متغيرًا وسيطًا رئيسًا يفسّر فاعلية الاستجابة. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي في محافظات ساحلية أو جبلية مختارة في مصر، مع حدود بشرية تشمل القيادات والمعلمين والطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج التطبيقي القائم على بناء دليل إجراءات، بهدف إعداد دليل إجرائي مصري لإدارة الأزمات الطبيعية في التعليم، ومن النتائج المتوقعة: رفع معدلات السلامة، وتسريع التعافي التعليمي، وتحسين التكامل بين المدرسة والجهات المعنية.

2076. **العنوان:** "إدارة أزمة الانقطاع عن التعليم والتحول إلى التعلم عن بُعد في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع البرتغال والأردن"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية إدارة المدارس المصرية لأزمة الانقطاع المفاجئ عن التعليم الوجاهي والتحول إلى التعلم عن بُعد في أوقات الطوارئ، في إطار الإدارة التعليمية المقارنة، وبالمقارنة مع البرتغال والأردن. ويتمثل المتغير المستقل في سرعة وكفاءة القرارات القيادية في الانتقال للنمط الرقمي، مثل تفعيل المنصات، وتنظيم الجداول، ودعم الأسر، وإدارة التواصل، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى استمرارية التعلم ومشاركة الطلاب والالتزام بالمهام التعليمية. ويُعد توفر البنية الرقمية المنزلية والمدرسية، ومستوى جاهزية المعلمين للتدريس الرقمي، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين كفاءة الإدارة واستمرارية التعلم. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الإعدادي والثانوي الحكومية في محافظات مختارة، مع حدود بشرية تشمل القيادات المدرسية والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي، بهدف تطوير بروتوكولات انتقالية للتعلم عن بُعد في المدرسة المصرية، ومن النتائج المتوقعة: تقليل الفجوة الرقمية، ورفع معدلات المشاركة، وتحسين جودة الاستجابة الطارئة.

2077. **العنوان:** "فاعلية خطط الطوارئ المدرسية في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع التجربتين الفنلندية واللبنانية"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل محتوى وفاعلية خطط الطوارئ المدرسية المكتوبة في المدارس المصرية، ومدى اتساقها مع منطق الوقاية والاستجابة والتعافي، في ضوء مقارنة نماذج من فنلندا ولبنان. ويتمثل المتغير المستقل في جودة خطة الطوارئ من حيث الشمول، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وتضمين سيناريوهات متعددة، وربطها بآليات المتابعة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تنظيم استجابة المدرسة للأحداث الطارئة وتقليل الفوضى والضرر أثناء الأزمة وبعدها. ويُعد تدريب العاملين والطلاب على بنود الخطة من خلال محاكاة دورية متغيرًا وسيطًا أساسيًا يفسّر مدى تحويل الخطة من وثيقة إلى ممارسة. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية في مصر، مع حدود بشرية تشمل المديرين وأعضاء فريق الأزمات والمعلمين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن وتحليل الوثائق ودراسات الحالة، بهدف وضع نموذج معياري لخطة طوارئ مدرسية ملائمة للسياق المصري، ومن النتائج المتوقعة: رفع الانضباط في الاستجابة، وتقليل الخسائر، وتسريع العودة للتعلم المنتظم.

2078. **العنوان:** "إدارة الأزمات التعليمية المرتبطة بالعنف المجتمعي في المناطق الحضرية بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات البرازيل، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل استراتيجيات إدارة الأزمات التعليمية (Educational Crisis Management ECM) الناجمة عن العنف المجتمعي في المحيط الجغرافي للمدارس المصرية، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Administration ICA) بهدف تأمين الاستقرار المؤسسي. يتمثل المتغير المستقل في مستوى التهديدات الأمنية وخطورة البيئة المحيطة بالمدرسة، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة الاستجابة الإدارية المتمثلة في حماية الطلاب وضمان استمرارية العمليات التربوية بأقل قدر من التعطيل. ويبرز متغير الشراكات الاستراتيجية مع

الأجهزة الأمنية المحلية ومنظمات المجتمع المدني (CSOs (Civil Society Organizations) كمتغير وسيط حاكم يؤثر في فاعلية التدابير الوقائية والعلاجية المتخذة. يقتصر مجال البحث على المدارس الحكومية في المناطق العشوائية والأحياء الأكثر احتياجًا بجمهورية مصر العربية، مع حدود موضوعية تركز على سياسات الأمن المدرسي، وحدود بشرية تشمل القيادات المدرسية، والمعلمين، وممثلي مجالس الأمناء والآباء. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن Comparative Method (CM)) ودراسة الحالة Case Study لمقارنة الآليات المصرية مع النماذج المطبقة في البرازيل، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتعالج الدراسة مشكلة تدني التحصيل وزيادة معدلات التسرب الناتجة عن انعدام الأمن المحيط بالمؤسسة التعليمية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى صياغة بروتوكول إداري مقترح لتعزيز الأمن الميداني وتقليل الفجوة بين المدرسة ومحيطها المجتمعي، بما يضمن توفير بيئة تعلم آمنة ومستقرة تتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في إدارة الأزمات (ECM).

2079. **العنوان:** **"جاهزية فرق إدارة الأزمات في المستويات الإدارية الوسيطة بمصر ودورها في الدعم المؤسسي للمدارس: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات تركيا ،والأردن ،واليابان"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل كفاءة وجاهزية فرق إدارة الأزمات بمديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية في مصر، ودورها في تقديم الدعم اللوجستي والفني للمدارس أثناء حالات الطوارئ، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICA). يتمثل المتغير المستقل في مستوى الجاهزية التنظيمية لفرق الأزمات من حيث الهيكل الإداري، وتفويض الصلاحيات، وخطط الاتصال المؤسسي (CC (Corporate Communication)، بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية الاستجابة الميدانية للمدارس وسرعة استعادة النشاط التعليمي. ويؤدي متغير وضوح قنوات الاتصال الرأسي والأفقي وتوافر نظم المعلومات الإدارية (MIS (Management Information Systems) دور المتغير الوسيط المؤثر في العلاقة بين الجاهزية المركزية والأداء المدرسي. يغطي البحث وحدات الإدارة التعليمية المتوسطة في مصر، بحدود موضوعية تتعلق بنظم الحوكمة في الأزمات، وحدود بشرية تشمل مديري الإدارات التعليمية ومنسقي الأمن والجودة. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن (CM) والتحليل التنظيمي لمقارنة النموذج المصري بتجارب تركيا، والأردن، واليابان في إدارة الكوارث والطوارئ التعليمية. وتكمن مشكلة البحث في الارتباك التنظيمي وتأخر الدعم الفني للمدارس عند وقوع الأزمات الكبرى. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج هيكلي ووظيفي مقترح لفرق الأزمات التعليمية (ECM) يضمن سرعة التدخل وتقليل الخسائر المؤسسية، مع رفع كفاءة التنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة بما يعزز من مرونة المنظومة التعليمية المصرية وقدرتها على الصمود أمام التحديات المفاجئة.

2080. **العنوان:** **"إدارة الأزمات النفسية والاجتماعية للطلاب في المدارس المصرية عقب الأحداث الصادمة: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات النرويج ،ولبنان ،وأستراليا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة الأطر الإدارية المنظمة لإدارة الأزمات النفسية Psychological Crisis Management (PCM) للطلاب في المدارس المصرية في أعقاب التعرض لأحداث صادمة، وذلك وفق مرتكزات الإدارة الدولية المقارنة (ICA) وبالقياس على خبرات دولية متميزة. يبرز المتغير المستقل في مدى توافر وجودة بروتوكولات التدخل النفسي والاجتماعي المعتمدة مؤسسيًا، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التعافي النفسي والاجتماعي للطلاب وانخراطهم المستقر في العملية التعليمية. ويعمل متغير كفاءة الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين ومستوى التنسيق مع مؤسسات الرعاية الصحية والخدمة الاجتماعية (SW (Social Work) كمتغير وسيط يحدد مدى نجاح السياسات الإدارية في تحقيق أهدافها. يقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي في مصر التي تعرضت لأحداث صادمة، بحدود موضوعية تركز على سياسات الرعاية النفسية، وحدود بشرية تشمل الطلاب المتضررين، والمعلمين، والأخصائيين. وتطبق الدراسة المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي لمقارنة الآليات المصرية بخبرات النرويج، ولبنان، وأستراليا في التعامل مع

تداعيات الصدمات الجماعية والفردية. وتعالج الدراسة مشكلة غياب المسارات الإدارية الواضحة للتعامل مع الآثار غير المادية للأزمات والتي تؤثر مباشرة على السلوك والتحصيل. وستتوصل الدراسة إلى أهمية دمج (PCM) ضمن الخطط الاستراتيجية للإدارة المدرسية، مع اقتراح إطار عملي يضمن سرعة الاستجابة النفسية وتوفير بيئة تعليمية داعمة تحمي الحقوق النفسية للمتعلمين وتكفل استدامة جودة الحياة المدرسية وفق المعايير العالمية المعاصرة.

2081. **العنوان:** "**الجاهزية المؤسسية للمدارس المصرية لإدارة الطوارئ الصحية المدرسية اليومية: دراسة مقارنة مع فرنسا وماليزيا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل الجاهزية المؤسسية للمدارس الحكومية المصرية لإدارة الطوارئ الصحية المدرسية اليومية، مثل الإغماءات، والإصابات البسيطة، وحالات العدوى المحدودة، بوصفها جزءًا بنيويًا من إدارة الأزمات التربوية في السياق المصري، وبالمقارنة مع فرنسا وماليزيا في إطار المنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى توافر وتجهيز غرف الإسعاف الأولي، ووجود البروتوكولات الصحية المكتوبة، ودرجة التدريب الأساسي للعاملين على الاستجابة الأولية، بينما يتمثل المتغير التابع في سرعة وفعالية الاستجابة للحالات الصحية وتقليل المخاطر والتداعيات داخل المدرسة. ويُعد التعاون مع الوحدات الصحية المدرسية، ومتوسط النسبة بين عدد الطلاب والكادر الصحي المتاح، متغيرًا وسيطًا مؤثرًا في العلاقة بين الجاهزية ونتائج الاستجابة. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي الحكومية في محافظات مصرية حضرية وريفية مختارة، مع حدود بشرية تشمل الإدارات المدرسية، والممرضات أو مسؤولي الصحة المدرسية، والمعلمين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن مدعومًا بالمنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، بهدف تعزيز عنصر الصحة المدرسية داخل منظومة إدارة الأزمات التربوية في مصر، ومن النتائج المتوقعة: تقليل زمن الاستجابة، وتحسين سلامة الطلاب، ورفع كفاءة التنسيق بين المدرسة والخدمات الصحية.

2082. **العنوان:** "**توظيف التكنولوجيا في دعم إدارة الأزمات التعليمية بالمدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الإمارات وسنغافورة**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى توظيف المدارس المصرية للتكنولوجيا في دعم إدارة الأزمات التعليمية، مثل أنظمة الإنذار، وتطبيقات التواصل الطارئ، ومنصات المعلومات المدرسية، وذلك بالمقارنة مع الإمارات وسنغافورة بوصفهما من النماذج المتقدمة في الحوكمة الرقمية المدرسية. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الاستخدام الفعلي للتقنيات عبر مراحل الأزمة، من جمع المعلومات المبكر، وتيسير التواصل، ودعم اتخاذ القرار، بينما يتمثل المتغير التابع في سرعة استجابة المدرسة، ووضوح الاتصال مع الأطراف المعنية، وتقليل الارتباك التنظيمي أثناء الطوارئ. ويُعد توافر بنية تحتية رقمية مستقرة، ووجود ثقافة مؤسسية داعمة لاستخدام التكنولوجيا، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين التوظيف التقني وفاعلية الاستجابة. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي والثانوي في مصر، مع حدود بشرية تشمل القيادات المدرسية، والمعلمين، ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات، وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي، بهدف اقتراح نموذج "إدارة أزمات رقمية" للمدرسة المصرية يوازن بين الإمكانات الواقعية ومتطلبات السلامة والاستجابة السريعة، ومن النتائج المتوقعة: تحسين دقة القرار، وتقليل فجوات التواصل، وزيادة الجاهزية للطوارئ.

2083. **العنوان:** "**إدارة الأزمات المرتبطة بالهوية والقيم داخل المدرسة المصرية: دراسة مقارنة مع المغرب وإندونيسيا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة كيفية إدارة المدارس المصرية للأزمات المرتبطة بالهوية والقيم داخل المدرسة، مثل بوادر التطرف الفكري، أو التعصب الديني والطائفي، أو خطاب الكراهية، وذلك بما يخدم أهداف التربية الوطنية والمواطنة في جمهورية مصر العربية، وبالمقارنة مع المغرب وإندونيسيا. ويتمثل المتغير المستقل في وجود سياسات وبرامج مدرسية وقائية لتعزيز التسامح وقبول الآخر، وبناء قيم المواطنة، وإدارة الحوار المدرسي، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المدرسة على احتواء الحوادث المرتبطة بالقيم دون تصعيد، وتحويلها إلى فرص تربوية داعمة للتربية على المواطنة

والسلم المجتمعي. ويُعد دور المعلم وجودة الأنشطة التعليمية والتربوية متغيرًا وسيطًا يفسّر انتقال السياسات من مستوى الوثائق إلى مستوى الممارسة الصفية والمدرسية. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي في مصر، مع حدود بشرية تشمل المديرين والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، بهدف صياغة إطار لإدارة الأزمات القيمية داخل المدرسة المصرية، ومن النتائج المتوقعة: تقليل حدة النزاعات القيمية، ورفع وعي الطلاب، وتعزيز مناخ مدرسي داعم للتنوع والانتماء الوطني.

2084. **العنوان:** "إدارة الأزمات الاتصالية بين المدرسة وأولياء الأمور في مصر أثناء الطوارئ: دراسة مقارنة مع إنجلترا والأردن"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل إدارة الأزمات الاتصالية بين المدارس المصرية وأولياء الأمور أثناء الطوارئ، مثل تعليق الدراسة، أو الحوادث المدرسية، أو التغييرات المفاجئة في التنظيم، في ضوء المقارنة مع إنجلترا والأردن. ويتمثل المتغير المستقل في جودة استراتيجية الاتصال أثناء الأزمات، من حيث سرعة التواصل، ووضوح الرسالة، وتنوع القنوات، وإدارة الشائعات، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى ثقة أولياء الأمور في إدارة المدرسة، وتقليل القلق المجتمعي، ورفع درجة الامتثال للتعليمات المدرسية. ويُعد وجود خطة اتصال مكتوبة، وتحديد مسؤول اتصال للأزمات داخل المدرسة، متغيرًا وسيطًا يربط بين استراتيجية الاتصال ونتائجها الاجتماعية. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي في مصر، مع حدود بشرية تشمل الإدارات المدرسية وأولياء الأمور ومسؤولي العلاقات العامة إن وجدوا. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي، بهدف وضع بروتوكول وطني للاتصال المدرسي في الأزمات بمصر، ومن النتائج المتوقعة: خفض الشائعات، وتحسين صورة المدرسة، وتعزيز الشراكة الأسرية وقت الطوارئ.

2085. **العنوان:** "دور المناهج المدرسية في إعداد الطلبة لمواجهة الأزمات والطوارئ: دراسة مقارنة بين المناهج المصرية ومناهج اليابان والنرويج"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل دور المناهج المدرسية المصرية في إعداد الطلبة لمواجهة الأزمات والطوارئ، مثل التصرف الآمن، والوعي بالمخاطر، وثقافة الوقاية، في ضوء مقارنة بمناهج اليابان والنرويج بوصفهما من التجارب المتقدمة في التربية على السلامة. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى تضمين موضوعات إدارة الأزمات وثقافة السلامة داخل المناهج والأنشطة المدرسية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى وعي الطلاب وسلوكهم في مواقف الطوارئ، وقدرتهم على تطبيق إجراءات السلامة. ويُعد تدريب المعلمين على تدريس موضوعات السلامة والأمن وإدماجها في التعلم النشط متغيرًا وسيطًا مؤثرًا في العلاقة بين المناهج وسلوك الطلاب. ويقتصر مجال البحث على مناهج التعليم الأساسي في مصر، مع حدود بشرية تشمل مطوري المناهج والمعلمين والطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن وتحليل المحتوى والمنهج الوصفي، بهدف اقتراح تطويرات منهجية تسهم في بناء ثقافة مدرسية مجتمعية واعية بالأزمات في مصر، ومن النتائج المتوقعة: رفع الجاهزية السلوكية للطلاب، وتقليل الخسائر، وتعزيز الوقاية كقيمة تربوية.

2086. **العنوان:** "إدارة أزمة الكثافات الطلابية كأزمة هيكلية في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الهند والفلبين"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تناول الكثافات الطلابية المرتفعة في المدارس الحكومية المصرية بوصفها أزمة هيكلية مزمنة تؤثر في جودة التعليم، وتحليل استجابات الإدارة المدرسية لها في ضوء المقارنة مع الهند والفلبين. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى الكثافة داخل الفصول وتوافر الموارد المساندة المرتبطة بها، بينما يتمثل المتغير التابع في فاعلية التدابير الإدارية والتربوية للتعامل مع الكثافة، مثل تقسيم الفترات، وتشكيل مجموعات التعلم، وإعادة تنظيم الزمن المدرسي، وحماية الحد الأدنى من الجودة. ويُعد مستوى الدعم القادم من الإدارة التعليمية، وتوافر الموارد البشرية الإضافية، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين الكثافة وفاعلية التدابير المدرسية. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي الأعلى كثافة في محافظات مصرية مختارة، مع حدود بشرية تشمل المديرين والمعلمين والطلاب. ويعتمد

البحث على المنهج المقارن ودراسات الحالة، بهدف تصميم استراتيجيات لإدارة أزمة الكثافة ضمن إطار إدارة الأزمات التربوية في مصر، ومن النتائج المتوقعة: تقليل الفاقد التعليمي، وتحسين الانضباط، ورفع كفاءة تنظيم اليوم الدراسي.

2087. **العنوان:** **"إدارة الأزمات المرتبطة بالامتحانات الوطنية في مصر: دراسة مقارنة مع فرنسا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل إدارة الأزمات المتكررة المرتبطة بالامتحانات الوطنية في مصر، مثل تسريب الامتحانات، والغش المنظم، والتوتر المجتمعي المصاحب لامتحانات الشهادات، في ضوء المقارنة مع فرنسا وكوريا الجنوبية. ويتمثل المتغير المستقل في قوة منظومة تأمين الامتحانات وارتباطها بمنظومة إدارة الأزمات التعليمية، بما يشمل الإجراءات التنظيمية والتقنية والرقابية، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة النظام على الحفاظ على مصداقية الامتحانات، وتقليل الاضطرابات النفسية والمجتمعية، وتعزيز العدالة في فرص التقييم. ويُعد التواصل الإعلامي الرسمي، ووضوح الرسائل العامة، وفاعلية الإجراءات الرادعة، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين قوة التأمين واستقرار الامتحانات. ويقتصر مجال البحث على امتحانات الشهادات العامة في مصر، مع حدود بشرية تشمل المسؤولين، ومديري المدارس، والمعلمين، والطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والتحليل التنظيمي، بهدف تقديم إطار لإدارة أزمات الامتحانات يدمج البعد الأمني والتربوي، ومن النتائج المتوقعة: خفض فرص التسريب، وتقليل الغش، وتحسين الثقة المجتمعية في منظومة الامتحانات.

2088. **العنوان:** **"جاهزية المدارس المصرية لاستقبال الطلاب اللاجئين والنازحين في سياق الأزمات الإقليمية: دراسة مقارنة مع الأردن وألمانيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل جاهزية المدارس المصرية، من منظور إدارة الأزمات التعليمية، لاستقبال الطلاب اللاجئين والنازحين في حال اتساع الظاهرة، وبما يضمن عدم الإضرار بحقوق الطلاب المصريين، وذلك في ضوء المقارنة مع الأردن وألمانيا مع مراعاة اختلاف السياقات. ويتمثل المتغير المستقل في وجود سياسات وخطط مدرسية طارئة لدمج الطلاب الوافدين، مثل الدعم اللغوي، والدعم النفسي والاجتماعي، والإجراءات التنظيمية لاستيعاب الفروق، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة نجاح الدمج التعليمي والاجتماعي للطلاب الوافدين مع الحفاظ على جودة التعلم لجميع الطلاب. ويُعد الدعم الدولي، والشراكات مع المنظمات الأممية، وتوافر قنوات تنسيق فعّالة، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين خطط الدمج ونتائجها. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي في مناطق مصرية محتملة لاستقبال الوافدين، مع حدود بشرية تشمل القيادات المدرسية والمعلمين وأسر الطلاب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن ودراسات الحالة، بهدف استشراف إطار لإدارة أزمات النزوح التعليمي في مصر، ومن النتائج المتوقعة: تحسين الجاهزية، وتقليل التوترات، وتعزيز الشمول دون إضعاف حق الطالب المصري.

2089. **العنوان:** **"دور التدريب المهني للمعلمين في تعزيز كفاءتهم على إدارة الأزمات الصفية والمدرسية في مصر: دراسة مقارنة مع سنغافورة والمغرب"**

الموضوع: يتناول هذا البحث أثر التدريب المهني للمعلمين في مصر في تنمية كفاءاتهم لإدارة الأزمات الصفية والمدرسية، مثل المشاجرات، والانهيارات النفسية، والمواقف الطارئة، بالمقارنة مع سنغافورة والمغرب. ويتمثل المتغير المستقل في محتوى وبرمجة برامج التدريب المتعلقة بإدارة الأزمات، من حيث شمولها للوقاية، والاستجابة، واستراتيجيات خفض التصعيد، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة استجابات المعلمين في المواقف الحرجة، وقدرتهم على حماية التعلم واستعادة الانضباط الإيجابي. ويُعد الدعم القيادي المدرسي، وثقافة المدرسة في التعلم من الأزمات وتحويلها إلى خبرة، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين التدريب وكفاءة الاستجابة. ويقتصر مجال البحث على معلمي التعليم الأساسي والثانوي في مصر، مع حدود بشرية تشمل المعلمين ومديري المدارس ومسؤولي التدريب. ويعتمد البحث على المنهج المقارن

والمنهج التقويمي، بهدف وضع إطار لدمج مكون إدارة الأزمات في برامج التنمية المهنية للمعلمين بمصر، ومن النتائج المتوقعة: تحسين سرعة التدخل، وتقليل الآثار السلبية للأزمات الصفية، ورفع جودة المناخ التعليمي.

2090. **العنوان:** **"إدارة الأزمات الإعلامية التي تتعرض لها المدارس المصرية في عصر التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة مع الإمارات وكندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية إدارة المدارس المصرية للأزمات الإعلامية التي تنشأ بسبب تداول مقاطع أو أخبار سلبية عن المدرسة على منصات التواصل الاجتماعي، في ضوء المقارنة مع الإمارات وكندا. ويتمثل المتغير المستقل في وجود استراتيجية مدرسية لإدارة السمعة الرقمية والأزمات الإعلامية، تشمل الرصد المبكر، والاستجابة الرسمية، وإدارة المحتوى، والتواصل مع الأطراف المعنية، بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المدرسة على احتواء الأزمة، وتقليل انتشار الشائعات، واستعادة ثقة المجتمع المحلي. ويُعد تعاون الإدارة التعليمية والجهات الإعلامية الرسمية، ووضوح سياسات النشر والتعامل مع المحتوى، متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة بين الاستراتيجية ونتائجها. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي في مصر، مع حدود بشرية تشمل القيادات المدرسية، ومسؤولي الإعلام التربوي، وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج المقارن ودراسات الحالة، بهدف تطوير دليل لإدارة الأزمات الإعلامية في المدارس المصرية، ومن النتائج المتوقعة: تحسين سرعة الاحتواء، وتقليل الضرر السمعة، وتعزيز الشفافية والثقة المجتمعية.

2091. **العنوان:** **"دور الحوكمة التعليمية متعددة المستويات في إدارة الأزمات التربوية في مصر: دراسة مقارنة مع المغرب والبرازيل"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل دور الحوكمة التعليمية متعددة المستويات في إدارة الأزمات التربوية في جمهورية مصر العربية، من خلال دراسة كيفية تفاعل مستويات الحوكمة المختلفة المتمثلة في الوزارة، والمديريات، والإدارات التعليمية، والمدارس أثناء الأزمات، وذلك في ضوء المنهج المقارن وبالمقارنة مع خبرتي المغرب والبرازيل. ويتمثل المتغير المستقل في درجة وضوح الأدوار والصلاحيات، ومستوى التنسيق الرأسي والأفقي بين المستويات المختلفة أثناء إدارة الأزمة، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة وفعالية إدارة الأزمة التربوية كما تظهر في سرعة اتخاذ القرار، وعدم تضارب التعليمات، ووصول الدعم الفني واللوجستي إلى المدرسة في الوقت المناسب. ويُعد وجود خطط أزمات وطنية ومحلية متكاملة، وآليات تنظيمية واضحة للقيادة والتنسيق، متغيرًا وسيطًا مؤثرًا في العلاقة بين بنية الحوكمة وفاعلية إدارة الأزمات. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي الحكومي في مصر، مع حدود بشرية تشمل القيادات التعليمية على المستويات المركزية والمحلية ومديري المدارس. ويعتمد البحث على المنهج المقارن المدعوم بالمنهج الوصفي التحليلي، ويُتوقع أن يسهم في صياغة إطار حوكمة تعليمية متكامل يعزز قدرة النظام التعليمي المصري على إدارة الأزمات بكفاءة واستدامة.

2092. **العنوان:** **"استراتيجيات إدارة الأزمات الناتجة عن التحرش والانتهاكات الأخلاقية بالمدارس المصرية في ضوء خبرات جنوب أفريقيا وفرنسا: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص الإدارة التعليمية والمقارنة إلى استقصاء كفاءة استراتيجيات إدارة الأزمات (Crisis Management - CM) المرتبطة بالتحرش والانتهاكات الأخلاقية داخل البيئة المدرسية المصرية، وذلك عبر إجراء مقارنة منهجية مع الأطر القانونية والإدارية في دولتي جنوب أفريقيا وفرنسا. يتحدد المتغير المستقل في الدراسة بمدى توافر سياسات الحماية المدرسية وآليات الإبلاغ الفوري، بينما يمثل أمان المناخ المدرسي (School Climate Safety - SCS) وثقة المجتمع المحلي المتغير التابع، مع اعتبار وعي الكوادر البشرية بمسارات التدخل القانوني والتربوي (Legal and Educational Intervention Path - LEIP) متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية معالجة الأزمة. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) بمدخله الوصفي التحليلي لإجراء المقارنة الدولية، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل بروتوكولات حماية الضحايا ومنع تكرار الانتهاكات، وتغطي الحدود البشرية مديري المدارس

والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بمدارس التعليم قبل الجامعي المصرية، وتقتصر الحدود المكانية على عينة ممثلة من المدارس الحكومية والخاصة بمحافظات مختارة. تهدف الدراسة من خلال هذه المقارنة إلى تطوير إطار عمل وقائي وعلاجي متكامل لإدارة الأزمات الأخلاقية، وتبرز أهم النتائج المتوقعة في تحديد الثغرات الإدارية في النظام المصري مقارنة بالنماذج الدولية، وتقديم مقترحات إجرائية لتفعيل مسارات التدخل القانوني والتربوي (LEIP) بما يضمن صون كرامة الطلاب وتحقيق الاستقرار المؤسسي داخل المدرسة المصرية.

2093. **العنوان:** **"إدارة أزمات انقطاع المعلمين عن العمل بالمدارس الحكومية المصرية وعلاقتها باستمرارية التعليم في ضوء تجارب اليونان والأردن: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة تحليلية تهدف إلى رصد آليات إدارة أزمات القوى العاملة (Workforce Crisis Management - WCM) المتمثلة في الانقطاع عن العمل أو الغياب الجماعي للمعلمين بالمدارس المصرية، وذلك مقارنة بالسياسات الإدارية المتبعة في دولتي اليونان والأردن. يتمثل المتغير المستقل في حجم وطبيعة الأزمة المرتبطة بمطالب مهنية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى ضمان استمرارية العملية التعليمية (Continuity of Educational Process - CEP) وتقليل الفاقد التعليمي لدى الطلاب، ويبرز أسلوب الحوار الاجتماعي (Social Dialogue - SD) والتفاوض المؤسسي كمتغير وسيط يحكم العلاقة بين الإدارة والكوادر البشرية أثناء الأزمة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) والتحليل التنظيمي لبيان أوجه الشبه والاختلاف في كيفية التعامل مع الأزمات العمالية في البيئة التعليمية، وتتحدد الحدود البشرية في القيادات التعليمية والمعلمين وأولياء الأمور بالتعليم قبل الجامعي الحكومي في مصر، بينما تشمل الحدود الموضوعية تحليل خطط الطوارئ وضمانات حق الطالب في التعلم. تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج توضح مدى فاعلية قنوات التواصل الإداري في امتصاص الأزمات المهنية، وكيف استفادت اليونان والأردن من تفعيل الحوار الاجتماعي (SD) في تقليص مدة الانقطاع. ويخلص البحث إلى تقديم نموذج إداري مقترح يوازن بين الحقوق المهنية للمعلمين وضرورة استمرارية العملية التعليمية (CEP) في المدارس المصرية بما يخدم الأهداف التعليمية الوطنية المستقرة.

2094. **العنوان:** **"آليات إدارة الأزمات التعليمية المرتبطة بالابتزاز الإلكتروني (*Cyber Blackmail - CB*) بالمدارس المصرية في ضوء خبرات إسبانيا والهند: دراسة مقارنة"**

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص الإدارة التعليمية والمقارنة إلى استكشاف استراتيجيات تعامل المدارس المصرية مع الأزمات التربوية الناتجة عن الابتزاز الإلكتروني (Cyber Blackmail - CB) والتنمر الرقمي (Cyberbullying - CB) بين الطلاب، وذلك عبر إجراء مقارنة منهجية مع السياسات الإدارية المتبعة في دولتي إسبانيا والهند. يتحدد المتغير المستقل في الدراسة بمدى توافر سياسة السلوك الرقمي (Digital Behavior Policy - DBP) وآليات الرصد والتدخل المبكر، بينما يمثل أمان المناخ التعليمي وقدرة المدرسة على احتواء الأزمة المتغير التابع، مع اعتبار وعي الأسر بآليات الاستخدام الآمن للتكنولوجيا (Cyber Safety Awareness - CSA) متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية إدارة الأزمة. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) بمدخله الوصفي التحليلي لإجراء المقارنة الدولية، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل بروتوكولات التدخل التقني والتربوي، وتغطي الحدود البشرية مديري المدارس والأخصائيين والطلاب بمدارس التعليم الإعدادي والثانوي المصرية، وتقتصر الحدود المكانية على عينة من المدارس بمحافظات مختارة. تهدف الدراسة من خلال هذه المقارنة الدولية إلى صياغة بروتوكول مصري متكامل لإدارة الأزمات الرقمية، وتبرز أهم النتائج المتوقعة في تحديد متطلبات تفعيل دور الإرشاد الرقمي وتطوير سياسة السلوك الرقمي (DBP) بما يضمن حماية الطلاب وتحقيق الاستقرار النفسي والمؤسسي داخل المدرسة المصرية في ظل التحول الرقمي المتسارع.

.2095 **العنوان:** "تفعيل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني (*Civil Society Organizations - CSOs*) لإدارة الأزمات بالمدارس المصرية في ضوء تجارب المغرب ولبنان: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة تحليلية تهدف إلى رصد دور الشراكات بين المدارس المصرية ومنظمات المجتمع المدني (Civil Society Organizations - CSOs) في دعم إدارة الأزمات التربوية والنفسية والمادية، وذلك مقارنة بالنماذج الإدارية المطبقة في دولتي المغرب ولبنان. يتمثل المتغير المستقل في تنوع وقوة الشراكات المجتمعية القائمة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى التعافي المدرسي (School Recovery - SR) واستعادة الاستقرار التعليمي بعد الأزمة، ويبرز الإطار التنظيمي المنظم لعمل هذه المنظمات (Regulatory Framework - RF) كمتغير وسيط يتحكم في فاعلية هذه الشراكات التبادلية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لبيان أوجه الشبه والاختلاف في آليات التنسيق المشترك بين المدرسة والبيئة الخارجية، وتتحدد الحدود البشرية في القيادات المدرسية وممثلي منظمات المجتمع المدني (CSOs)، بينما تشمل الحدود الموضوعية استراتيجيات تعبئة الموارد لإدارة الأزمات بالمدارس الحكومية في المناطق الأكثر احتياجًا. تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج توضح مدى مرونة الإدارة التعليمية المصرية في الانفتاح على المساهمات المجتمعية، وكيف استفادت تجارب المغرب ولبنان من الإطار التنظيمي (RF) في مأسسة هذه الشراكات. ويخلص البحث إلى تقديم نموذج شراكة مستدام يعزز من قدرة المدارس المصرية على مواجهة الأزمات، مع الالتزام بالحدود المكانية والزمانية المرتبطة بميدان البحث في المحافظات المصرية المستهدفة.

.2096 **العنوان:** "إدارة الأزمات البنيوية بالتعليم الفني المصري في ظل تحولات سوق العمل: رؤية مقارنة مع ألمانيا والمغرب"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة تخصصية تستهدف تحليل آليات إدارة الأزمات البنيوية (Structural Crises Management - SCM) التي تواجه المدارس الفنية المصرية، والناتجة عن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التوظيف، وذلك في ضوء المقارنة مع التجربة الألمانية والمغربية. يبرز في هذا البحث تحولات سوق العمل (Labor Market Transformations - LMT) كمتغير مستقل يفرض ضغوطًا على المنظومة، بينما يمثل تطوير البرامج والمناهج والقدرة التنافسية للخريجين المتغير التابع، وتعد الشراكات مع القطاع الخاص (Private Sector Partnerships - PSPs) متغيرًا وسيطًا رئيسًا في إدارة هذه الأزمات. يستخدم الباحث المنهج المقارن (CM) لتحليل السياسات الإدارية المتبعة في ربط المدرسة الفنية بمواقع الإنتاج، وتغطي الحدود الموضوعية معالجة ظواهر عزوف الطلاب وضعف التدريب العملي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الفنية وأرباب العمل والطلاب بمصر. يسعى البحث إلى تقديم حلول إدارية لتقليص أثر تحولات سوق العمل (LMT) على استقرار التعليم الفني، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد متطلبات بناء علاقة عضوية بين المدرسة والقطاع الخاص (PSPs) كما في النموذج الألماني. ويؤكد البحث في نهايته على ضرورة تطوير الإدارة المدرسية الفنية لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية، بما يضمن مواءمة مخرجات المدارس الصناعية والتجارية والزراعية مع احتياجات التشغيل الفعلية بجمهورية مصر العربية.

.2097 **العنوان:** "استراتيجيات الصمود المؤسسي للمدارس المصرية خلال الفترات الانتقالية (*Transitional Periods - TPs*): دراسة مقارنة مع تونس وجنوب أفريقيا"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة الأكاديمية إلى تحليل كيفية إدارة القيادات المدرسية بمصر للأزمات التربوية الناتجة عن تقلبات الفترات الانتقالية (Transitional Periods - TPs) السياسية والاجتماعية، وأثرها في استقرار السياسات التعليمية، وذلك عبر إجراء مقارنة دولية مع خبرتي تونس وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل مستوى عدم الاستقرار المرتبط بالظروف الانتقالية، بينما يمثل المتغير التابع قدرة المدرسة على الصمود المؤسسي (Institutional Resilience - IR) والحفاظ على حياد واستمرارية العملية التعليمية، وتعد جودة الدعم المقدم من الإدارة التعليمية العليا (Upper

(Educational Management Support - UEMS) متغيرًا وسيطًا يؤثر في ثبات الأداء المدرسي. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) ومنهج دراسة الحالة للوقوف على الدروس المستفادة من تجارب الدول التي مرت بتحولات مشابهة، وتقتصر الحدود البشرية على القيادات المدرسية والمعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر خلال فترات زمنية محددة، بينما تغطي الحدود الموضوعية آليات إدارة التغيير وتوجيه السياسات التعليمية. يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تحدد مهارات القيادة اللازمة لإدارة الأزمات خلال الفترات الانتقالية (TPs)، وبيان أثر الدعم المقدم من الإدارة التعليمية العليا (UEMS) في تعزيز قدرة المدارس على تجاوز الاضطرابات. ويخلص البحث إلى تقديم مصفوفة إجرائية للقيادات المدرسية المصرية تضمن استدامة التعلم وحماية المؤسسة من التجاذبات الخارجية، بما يحقق المصلحة الفضلى للطلاب في كافة الظروف والمتغيرات.

2098. **العنوان:** "نموذج مقترح لحوكمة إدارة الأزمات والطوارئ في المدارس المصرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات اليابان، وألمانيا، والأردن"

الموضوع: يهدف هذا البحث الأكاديمي إلى تصميم نموذج إداري مقترح لحوكمة منظومة إدارة الأزمات والطوارئ (Educational Crisis and Emergency Management (ECEM في قطاع التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، وذلك في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Administration (ICA ومن خلال تحليل استبصاري لخبرات دولية متباينة تشمل اليابان، وألمانيا، والأردن. يبرز المتغير المستقل في هذه الدراسة في المكونات الهيكلية والوظيفية للنموذج المقترح، والتي تضم أطر الحوكمة، والخطط الاستباقية، وبرامج بناء القدرات القيادية، وتوظيف التكنولوجيا في الإنذار المبكر، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى المرونة التنظيمية وقدرة المؤسسات التعليمية المصرية على الوقاية من الأزمات، والاستجابة الفعالة لها، والتعافي السريع مع تقليل الفاقد التعليمي والنفسي. ويؤدي المتغير الوسيط، المتمثل في البيئة التشريعية المنظمة ومدى توافر الموارد المالية واللوجستية، دورًا محوريًا في تحديد فرص نجاح تطبيق هذا النموذج واستدامته في الواقع الميداني. يقتصر مجال البحث على منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر، مع وضع حدود موضوعية تركز على سياسات الحماية والاستجابة المؤسسية، وحدود بشرية تشمل صانعي السياسات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والقيادات المدرسية، وخبراء إدارة الأزمات (ECEM). وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن (Comparative Method (CM في صورته الاستنتاجية للربط بين المعايير الدولية والخصوصية الثقافية والمؤسسية للسياق المصري. وتكمن مشكلة البحث في الحاجة الماسة إلى نظام إداري متكامل يتجاوز الحلول المؤقتة نحو بناء استراتيجيات مستدامة لإدارة المخاطر. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم إطار عملي شامل يساهم في مأسسة إدارة الأزمات والارتقاء بمستوى التنافسية الدولية للمدرسة المصرية، بما يضمن استمرارية العملية التعليمية وجودتها في ظل التحديات والمتغيرات العالمية المعاصرة.

2099. **العنوان:** "إدارة أزمات تعطل البنية التحتية المدرسية (كهرباء/مياه/نقل) وأثرها في استمرارية التعلم بالمدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الهند وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية إدارة المدارس المصرية للأزمات التشغيلية المتكررة المرتبطة بتعطل البنية التحتية والخدمات الأساسية (انقطاع الكهرباء، ضعف الإنترنت، تعطل المياه والصرف، اضطراب النقل المدرسي/الطرق) بوصفها أزمات "يومية مزمنة" تؤثر مباشرة في استمرارية التعلم وجودة اليوم الدراسي. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى جاهزية المدرسة لإدارة أزمات التشغيل (خطة بديلة للخدمات، توزيع أدوار واضح، مخزون وإجراءات صيانة عاجلة، ترتيبات تعويض زمن التعلم، وآليات اتصال فورية). بينما يتمثل المتغير التابع في قدرة المدرسة على استمرارية التعلم وتقليل الفاقد (انتظام الحضور، استكمال الحصص، الانضباط، ورضا الطلاب والأسر). وتتوسط العلاقة قدرة الإدارة المحلية/المديرية على الدعم السريع (ميزانيات مرنة، سرعة الاستجابة الفنية، وتنسيق مع المرافق والسلطات المحلية)

بوصفها متغيرًا وسيطًا حاسمًا. ويقتصر مجال البحث على مدارس حكومية في محافظات تمثل الحضر والريف والمناطق الطرفية. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن التحليلي ودراسة الحالة، مع المقارنة بخبرتي الهند وجنوب أفريقيا لانتشار نمط "أزمات الخدمات" وتنوع حلولها. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن بروتوكول تشغيلي عملي لإدارة أزمات البنية التحتية يضمن الحد الأدنى من استمرارية التعلم.

2100. **العنوان:** "إدارة الأزمات المرتبطة بالبيانات والمعلومات التعليمية أثناء الطوارئ (غياب البيانات/تضاربها) وأثرها في القرار المدرسي: دراسة مقارنة مع إستونيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يتناول هذا البحث أثر أزمات البيانات والمعلومات في فاعلية إدارة الطوارئ التعليمية داخل المدارس المصرية، مثل غياب قواعد بيانات محدثة للطلاب، ضعف تتبع الغياب والتسرب، تضارب التعليمات، أو تأخر التقارير، وما يترتب على ذلك من قرارات مرتجلة أثناء الأزمات (تعليق الدراسة، التحول الرقمي، توزيع الموارد). ويتمثل المتغير المستقل في مستوى نضج منظومة البيانات المدرسية (سجلات رقمية/ورقية دقيقة، تحديث دوري، توحيد نماذج التقارير، وضوح قنوات التبليغ، وحوكمة مشاركة البيانات). بينما يتمثل المتغير التابع في جودة القرار أثناء الأزمة (سرعة القرار، دقته، عدالته في توزيع الدعم، وفعالية متابعة الفاقد التعليمي). وتتوسط العلاقة الكفاءة الرقمية للقيادات والمعلمين ووجود "مسؤول بيانات" أو فريق معلومات داخل المدرسة، بوصفهما متغيرين وسيطين يفسران الفروق بين المدارس. يقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي الحكومية في محافظات مختارة. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن والتحليل التنظيمي، مع المقارنة بخبرتي إستونيا وكوريا الجنوبية لتميزهما في حوكمة البيانات والتعليم الرقمي. ومن المتوقع أن تقدم النتائج إطارًا مصريًا لـ"حوكمة البيانات وقت الطوارئ" يقلل الارتباك ويزيد فعالية الاستجابة.

حادي عشر: إدارة التعليم الفني والتقني والتدريب المهني

2101. **العنوان:** "حوكمة منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر وعلاقتها بمواءمة المخرجات مع متطلبات سوق العمل: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات ألمانيا، وكوريا الجنوبية، والصين"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أطر حوكمة منظومة التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational Education and Training (TVET) في جمهورية مصر العربية، من حيث كفاءة الهياكل التنظيمية وتوزيع الأدوار بين الجهات الفاعلة، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA) وبالقياس على خبرات ألمانيا، وكوريا الجنوبية، والصين. يتمثل المتغير المستقل في نمط الحوكمة السائد، بما يتضمنه من مستويات المركزية واللامركزية ودرجة إشراك قطاعات الصناعة والأعمال في صنع القرار الإداري، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى مواءمة المخرجات التعليمية مع متطلبات سوق العمل، والذي يقاس بمعدلات التوظيف وجودة المهارات الفنية المكتسبة ورضا أصحاب الأعمال. ويبرز متغير الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnership (PPP) كمتغير وسيط حاكم يفسر مدى نجاح نموذج الحوكمة في تحقيق أهدافه الاستراتيجية. يقتصر مجال البحث على قطاع التعليم الفني (الصناعي، والتجاري، والزراعي) في مصر، مع وضع حدود موضوعية تتركز على سياسات التنظيم والإشراف، وحدود بشرية تشمل القيادات التنفيذية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ومديري المدارس الفنية، وممثلي اتحاد الصناعات. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method (CM) والمنهج الوصفي التحليلي لتحديد الفجوات بين النموذج المصري والنماذج الدولية الرائدة التي تعتمد على "النظام المزدوج". وتكمن مشكلة البحث في تشتت جهات الإشراف على التعليم الفني مما يضعف من قدرته على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج مطور لحوكمة (TVET) يعزز من كفاءة التنسيق المؤسسي، ويقترح آليات قانونية وإدارية لتعميق

مشاركة القطاع الخاص في إدارة العملية التعليمية، بما يضمن رفع التنافسية الدولية للعامل المصري وتحقيق أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة.

2102. **العنوان:** "**متطلبات تفعيل التعليم القائم على الجدارات (*Competency-Based Education - CBE*) بالتعليم الفني المصري في ضوء خبرات فنلندا وأستراليا: دراسة إدارية مقارنة**"

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص الإدارة التعليمية والمقارنة إلى تقييم فاعلية تطبيق نظام التعليم القائم على الجدارات (Competency-Based Education - CBE) بمؤسسات التعليم الفني في جمهورية مصر العربية، ورصد أثره في جودة إعداد الخريجين، وذلك عبر إجراء مقارنة منهجية مع النظم الإدارية والتعليمية في دولتي فنلندا وأستراليا. يتحدد المتغير المستقل في الدراسة بمدى تطبيق منهجية التعليم القائم على الجدارات (CBE) بعناصرها المتمثلة في التقييم العملي وربط المعايير المهنية بالمناهج، بينما يمثل مستوى الكفاءة المهنية (Professional Competence - PC) للخريجين المتغير التابع، مع اعتبار التنمية المهنية للمعلمين (Teachers' Professional Development - TPD) وتوافر التجهيزات التقنية متغيرات وسيطة تؤثر في قوة العلاقة بين النظام التعليمي ومخرجاته. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) بمدخله الوصفي التحليلي لإجراء المقارنة الدولية، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل استراتيجيات التحول نحو المناهج المبنية على الجدارات، وتغطي الحدود البشرية مديري المدارس الفنية والمعلمين ومطوري المناهج بمدارس التعليم الفني الثانوي المصرية، وتقتصر الحدود المكانية على عينة ممثلة من المدارس الصناعية والتجارية بمحافظات مختارة. تهدف الدراسة من خلال هذه المقارنة الدولية إلى تقديم تصور إداري مقترح لتطوير نموذج وطني لتطبيق التعليم القائم على الجدارات (CBE) يتلاءم مع احتياجات سوق العمل المصري، وتبرز أهم النتائج المتوقعة في تحديد المتطلبات التنظيمية والبشرية اللازمة لنجاح التوسع في نظام الجدارات، وبيان أثر التنمية المهنية للمعلمين (TPD) في جسر الفجوة بين الإعداد النظري والممارسة المهنية، بما يضمن رفع كفاءة خريجي التعليم الفني المصري وتعزيز تنافسيتهم في ضوء التجارب الدولية الرائدة.

2103. **العنوان:** "**آليات إدارة الشراكة بين المدارس الفنية المصرية وقطاع الصناعة لتعزيز التدريب العملي في ضوء خبرات ألمانيا والمغرب: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص الإدارة التعليمية والمقارنة إلى استكشاف نماذج الشراكة بين التعليم الفني والصناعة (Technical Education and Industry Partnership - TEIP) بالمدارس الفنية المصرية، ودورها في رفع كفاءة التدريب الميداني، وذلك عبر إجراء مقارنة منهجية مع النظم الإدارية في ألمانيا والمغرب. يتحدد المتغير المستقل في الدراسة بنمط الشراكة المطبق متمثلًا في البرامج الثنائية والتدريب التعاوني، بينما يمثل مستوى قابلية التوظيف (Employability - EM) للخريجين المتغير التابع، مع اعتبار التزام المؤسسات الصناعية بالتقييم والإشراف متغيرًا وسيطًا يؤثر في فاعلية هذه الشراكة. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (Comparative Method - CM) ودراسة الحالة لإجراء المقارنة الدولية، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل اتفاقيات التشغيل والتدريب، وتغطي الحدود البشرية مديري المدارس الصناعية والتجارية ومديري الشركات بمصر، وتقتصر الحدود المكانية على عينة من المدارس المرتبطة بظهير صناعي. تهدف الدراسة من خلال هذه المقارنة إلى صياغة نموذج شراكة مستدام يضمن استجابة الإدارة المدرسية للاحتياجات الفعلية للصناعة الوطنية، وتبرز أهم النتائج المتوقعة في تحديد المتطلبات التنظيمية اللازمة لمأسسة العلاقة بين قطاع التعليم الفني والإنتاج، بما يضمن رفع جودة المهارات العملية (Practical Skills - PS) للخريجين وتطوير أدائهم المهني وفقًا للمعايير العالمية.

.2104 العنوان: "إدارة برامج التنمية المهنية المستمرة للمعلمين الفنيين في مصر وعلاقتها بجودة التدريس العملي في ضوء تجارب سنغافورة والهند: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة تحليلية تهدف إلى رصد واقع إدارة برامج التنمية المهنية المستمرة (Continuous Professional Development - CPD) للمعلمين الفنيين بجمهورية مصر العربية، وأثرها في تحسين جودة التعليم الفني، وذلك مقارنة بالنماذج الإدارية في سنغافورة والهند. يتمثل المتغير المستقل في محتوى وبرمجة برامج التنمية المهنية متمثلة في التدريب داخل المواقع الإنتاجية والورش التطبيقية، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة التدريس العملي (Quality of Practical Teaching - QPT) وانعكاسه على مهارات الطلاب، ويبرز ارتباط التدريب بمتطلبات سوق العمل (Labor Market Requirements - LMR) كمتغير وسيط يحدد مدى كفاءة هذه البرامج. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي لبيان أوجه الشبه والاختلاف في فلسفة التدريب المهني بين مصر ودول الخبرة، وتتحدد الحدود البشرية في المعلمين الفنيين ومديري المدارس والمشرفين بمصر، بينما تشمل الحدود الموضوعية تحليل كفاية البرامج الحالية في تلبية المهارات الحديثة. تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج توضح مدى مواءمة سياسات التنمية المهنية المستمرة (CPD) للتحولات التقنية المعاصرة، وكيف استفادت سنغافورة من ربط التدريب بمتطلبات سوق العمل (LMR) في رفع كفاءة نظامها التعليمي. ويخلص البحث إلى تقديم إطار وطني مقترح لتطوير أداء المعلمين الفنيين المصريين إداريًا وفنيًا بما يواكب المعايير الدولية.

.2105 العنوان: "تحديات الإدارة المدرسية في دمج التقنيات المتقدمة بالتعليم الفني المصري في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وماليزيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة تخصصية تستهدف تحليل التحديات الإدارية التي تواجه دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) والروبوتات (Robotics - RO) في المدارس الفنية الصناعية المصرية، وذلك بالمقارنة مع السياسات المتبعة في كوريا الجنوبية وماليزيا. يبرز في هذا البحث مستوى توظيف التقنيات المتقدمة كمتغير مستقل من حيث الجاهزية الرقمية والمشروعات التطبيقية، بينما تمثل مهارات الطلاب التقنية المتغير التابع، ويعد تمويل البنية التحتية التكنولوجية (Technology Infrastructure Funding - TIF) متغيرًا وسيطًا يؤثر في نجاح عملية الإدماج. يستخدم الباحث المنهج المقارن (CM) والمنهج التحليلي للوقوف على الفجوات التقنية والإدارية بين المدارس المصرية والخبرات الدولية، وتغطي الحدود الموضوعية استراتيجيات تحديث المعامل والبرمجيات، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والطلاب وخبراء التكنولوجيا بمصر. يسعى البحث إلى تقديم استراتيجية وطنية لإدارة التحول التقني في التعليم الفني، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد المتطلبات المالية والبشرية اللازمة لتوطين تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) والربوتات (RO) في التدريب العملي. كما ستبين الدراسة دور تمويل البنية التحتية التكنولوجية (TIF) في تسريع وتيرة الابتكار المدرسي، مما يساهم في بناء مصفوفة إدارية تدعم تنافسية الخريج المصري في المجالات التقنية فائقة التطور.

.2106 العنوان: "أثر اللامركزية الإدارية على الأداء المؤسسي للمدارس الفنية في مصر: رؤية مقارنة في ضوء تجارب المغرب وإندونيسيا"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة الأكاديمية إلى تحليل أثر اللامركزية الإدارية (Administrative Decentralization - AD) في قطاع التعليم الفني المصري على كفاءة الأداء المؤسسي وجودة الخدمة التعليمية، وذلك عبر إجراء مقارنة دولية مع التجربتين المغربية والإندونيسية. يمثل المتغير المستقل مستوى الصلاحيات الممنوحة للإدارات المدرسية متمثلة في الاستقلال المالي وبناء الشراكات، بينما يمثل المتغير التابع جودة الأداء المؤسسي (Institutional Performance Quality - IPQ) ورضا أصحاب العمل، وتعد الكفاءة الإدارية للقيادات (Administrative Leadership Competence - ALC) متغيرًا

وسيطًا يحدد نجاح ممارسة اللامركزية. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي للوقوف على التوجهات الإدارية الحديثة في توزيع السلطات التعليمية، وتقتصر الحدود البشرية على المديرين والوكلاء بقطاع التعليم الفني الحكومي في مصر، بينما تغطي الحدود الموضوعية تحليل آليات التوظيف والإدارة المالية الذاتية. يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تحدد مدى جاهزية المدارس المصرية للانتقال نحو اللامركزية الإدارية (AD)، وبيان أثر الكفاءة الإدارية للقيادات (ALC) في تعظيم المكاسب المؤسسية. ويخلص البحث إلى تقديم تصور لتطبيق تدريجي ومرن لسياسات اللامركزية بما يضمن تحسين الأداء المؤسسي (IPQ) وتحقيق الاستجابة السريعة لمتطلبات البيئة الاقتصادية المحلية.

2107. **العنوان:** "إدارة برامج التعليم الفني للإناث في مصر ومتطلبات تمكينهن مهنيًا في ضوء تجارب تونس وتركيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يسعى هذا البحث في إطار تخصص الإدارة التعليمية والمقارنة إلى دراسة واقع إدارة برامج التعليم الفني الموجهة للإناث (Technical Education for Females - TEF) بجمهورية مصر العربية، وتحديات تمكينهن مهنيًا، وذلك مقارنة بالسياسات الإدارية المتبعة في تونس وتركيا. يتحدد المتغير المستقل في طبيعة البرامج التعليمية المقدمة متمثلة في التخصصات الفنية وبيئة التدريب، بينما يمثل مستوى الاستقلال المهني (Professional Independence - PI) والالتحاق بسوق العمل المتغير التابع، مع اعتبار الثقافة المجتمعية (Social Culture - SC) تجاه عمل المرأة متغيرًا وسيطًا يؤثر في مخرجات هذه البرامج. يعتمد البحث على استخدام المنهج المقارن (CM) لرصد الفوارق الإدارية في تصميم البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي، حيث تشمل الحدود الموضوعية تحليل تخصصات التعليم الفني للبنات وآليات الدعم الاجتماعي، وتغطي الحدود البشرية الطالبات والمعلمين والمديرين بالمدارس الفنية المصرية، وتقتصر الحدود المكانية على التخصصات المختلطة ومدارس البنات. تهدف الدراسة من خلال هذه المقارنة إلى تطوير نموذج إداري لبرامج التعليم الفني للإناث (TEF) يدعم الاستقلال المهني (PI) ويقلص الفجوة الجندرية في سوق العمل، وتبرز أهم النتائج المتوقعة في تحديد سبل مواجهة العوائق المرتبطة بالثقافة المجتمعية (SC) من خلال الإدارة المدرسية النشطة، بما يضمن تمكين الطالبات اقتصاديًا وتعزيز دورهن في التنمية القومية.

2108. **العنوان:** "متطلبات تفعيل إدارة الجودة الشاملة (*Total Quality Management - TQM*) بمدارس التعليم الفني المصرية في ضوء خبرات ألمانيا وسنغافورة: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة تحليلية تهدف إلى رصد واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management - TQM) بالمدارس الفنية المصرية، وعلاقتها بتحسين جودة التدريب النظري والعملي، وذلك مقارنة بالنماذج الدولية في ألمانيا وسنغافورة. يتمثل المتغير المستقل في معايير وإجراءات الجودة متمثلة في الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة مخرجات التعليم الفني (Quality of Technical Education Outcomes - QTEO)، ويبرز تأهيل لجان الجودة (Quality Committees Qualification - QCQ) داخل المدارس كمتغير وسيط يؤثر في استدامة التميز المؤسسي. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي لبيان أوجه القصور في آليات التقويم الحالية بالمقارنة مع الأنظمة العالمية، وتتحدد الحدود البشرية في المعلمين ومديري المدارس وخبراء الجودة بمصر، بينما تشمل الحدود الموضوعية تحليل إجراءات متابعة الأداء وتقييم الطلاب. تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج توضح مدى كفاءة تطبيق إدارة الجودة الشاملة (TQM) في ضبط العمليات التعليمية، وكيف ساهم تأهيل لجان الجودة (QCQ) في ألمانيا وسنغافورة في تحقيق الريادة التعليمية. ويخلص البحث إلى تقديم إطار تنظيمي للجودة يتناسب مع خصوصية التعليم الفني المصري ويضمن تحسين جودة مخرجات التعليم الفني (QTEO) بصفة مستمرة.

2109. العنوان: "تطوير نماذج التعليم المزدوج (*Dual System - DS*) في مصر لتحقيق المواءمة المهنية في ضوء تجارب ألمانيا وسويسرا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة تخصصية تستهدف تحليل تطبيقات نظام التعليم المزدوج (Dual System - DS) بمصر، والذي يجمع بين التعلم المدرسي والتدريب بمواقع العمل، وذلك في ضوء المقارنة مع التجارب الرائدة في ألمانيا وسويسرا. يبرز في هذا البحث قوة تطبيق عناصر النظام المزدوج كمتغير مستقل من حيث الإشراف المشترك وكثافة التدريب العملي، بينما تمثل جودة المهارات المكتسبة (Quality of Acquired Skills - QAS) وفرص التوظيف المتغير التابع، ويعد التزام مؤسسات الأعمال (Business Enterprise Commitment - BEC) بتقديم تدريب جاد متغيرًا وسيطًا حاسمًا في نجاح النظام. يستخدم الباحث المنهج المقارن (CM) ودراسة الحالة لتحليل الفوارق الهيكلية في إدارة التعليم المزدوج بين مصر ودول المقارنة، وتغطي الحدود الموضوعية آليات التنسيق بين المدرسة والمصنع، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وأصحاب الشركات بمصر. يسعى البحث إلى تقديم نموذج مطوّر للنظام المزدوج يتوافق مع الواقع الاقتصادي المحلي، ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد معوقات التزام مؤسسات الأعمال (BEC) بالدور التدريبي. كما ستبين الدراسة أهمية مأسسة نظام التعليم المزدوج (DS) لضمان جودة المهارات المكتسبة (QAS) ورفع معدلات التشغيل المبكر للخريجين بما يخدم رؤية مصر التنموية.

2110. العنوان: "آليات تقليص فجوة المهارات (*Skills Gap - SG*) بالتعليم الفني المصري وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل في ضوء خبرات الهند وجنوب أفريقيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة الأكاديمية إلى تحليل فجوة المهارات (Skills Gap - SG) القائمة بين مخرجات التعليم الفني المصري واحتياجات قطاع الأعمال، وذلك عبر إجراء مقارنة دولية مع النظم التعليمية في الهند وجنوب أفريقيا. يمثل المتغير المستقل مستوى المهارات المكتسبة لدى الطلاب أثناء الدراسة، بينما يمثل المتغير التابع احتياجات أصحاب الأعمال (Employers' Needs - EN) من الكفاءات التقنية، وتعد جودة التوجيه المهني (Vocational Guidance Quality - VGQ) داخل المدارس متغيرًا وسيطًا يؤثر في تقليص هذه الفجوة. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) والمنهج التحليلي للوقوف على التباعد بين المحتوى التعليمي والمتطلبات الوظيفية الفعلية، وتقتصر الحدود البشرية على الطلاب والمعلمين وأصحاب العمل بمصر، بينما تغطي الحدود الموضوعية الصناعات المرتبطة بالتعليم الفني وبرامج التدريب العملي. يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج تحدد حجم فجوة المهارات (SG) في التخصصات الفنية المختلفة، وبيان أثر التوجيه المهني (VGQ) في مواءمة طموحات الطلاب مع احتياجات أصحاب الأعمال (EN). ويخلص البحث إلى صياغة إطار وطني لسد الفجوات المهارية، بما يضمن رفع كفاءة الخريج المصري وتعزيز قدرته على تلبية المتطلبات التقنية المعقدة في سوق العمل المعاصر.

2111. العنوان: "آليات إدارة شراكات ريادة الأعمال بالتعليم الفني المصري في ضوء خبرات ماليزيا وألمانيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل آليات إدارة شراكات ريادة الأعمال (Entrepreneurship Partnerships (EP في مؤسسات التعليم الفني بجمهورية مصر العربية كمدخل استراتيجي لتعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك بالاستفادة من التجربتين الماليزية والألمانية. يتمثل المتغير المستقل في نظم إدارة شراكات ريادة الأعمال (EP) من حيث الهياكل التنظيمية والبرامج المشتركة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى كفاءة مخرجات التعليم الفني وتنمية المهارات الريادية لدى الطلاب. ويبرز الدعم الفني واللوجستي كمتغير وسيط يؤثر في استدامة هذه الشراكات وتحقيق أهدافها. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة استراتيجيات الربط بين المؤسسات التعليمية وحاضنات الأعمال، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري المدارس الفنية، ورواد الأعمال، والكوادر الإدارية المنوط بها إدارة الشراكات. يطبق البحث المنهج المقارن

CM (Comparative Method) ومنهج جورج بيريداي GB (George Bereday) للوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في صياغة نموذج إداري مقترح لتفعيل الشراكات الريادية يضمن تحويل المدارس الفنية إلى وحدات منتجة، بما يساهم في تقليل الفجوة بين التعليم وسوق العمل المصري، مع تقديم خارطة طريق لصناع القرار لإعادة هيكلة التعاون مع القطاع الخاص بناءً على أفضل الممارسات الدولية في ماليزيا وألمانيا.

2112. **العنوان:** "إدارة نظم التوجيه المهني بالتعليم الفني المصري في ضوء تجارب فنلندا وكندا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة نظم إدارة التوجيه المهني CG (Career Guidance) ودورها في توجيه مسارات التعليم الفني المصري، من خلال إجراء مقارنة دولية مع فنلندا وكندا للوقوف على أحدث الأطر التنظيمية. يتمثل المتغير المستقل في كفاءة العمليات الإدارية لبرامج التوجيه المهني (CG) من حيث التخطيط والتنظيم والمتابعة، في حين يتمثل المتغير التابع في جودة اتخاذ القرار التعليمي والمهني لدى الطلاب واستقرارهم في مساراتهم الدراسية. ويقوم التنسيق المؤسسي بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية بسوق العمل بدور المتغير الوسيط الذي يضمن دقة البيانات المهنية المتاحة. تشتمل الحدود الموضوعية على آليات إدارة المسارات التعليمية، بينما تضم الحدود البشرية الموجهين المهنيين، ومديري المدارس، والطلاب في مرحلة التعليم الفني الثانوي. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لترجيح البدائل الإدارية الأكثر ملاءمة للسياق المصري. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى اقتراح هيكل إداري متطور لوحدات التوجيه المهني بالمدارس الفنية يعمل على خفض معدلات التسرب وتوجيه الطلاب نحو التخصصات التقنية التي يحتاجها الاقتصاد القومي المصري، مستفيدًا من مرونة النموذج الكندي وكفاءة نظام التوجيه الفنلندي في رصد الميول والقدرات وتوجيهها بشكل علمي سليم.

2113. **العنوان:** "إدارة سياسات دمج الطلاب ذوي الإعاقة بالتعليم الفني المصري في ضوء خبرات السويد، والمغرب، وإسبانيا: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يسعى البحث الحالي إلى استقصاء واقع إدارة سياسات دمج الطلاب ذوي الإعاقة Students with Disabilities (SWD)) في مدارس التعليم الفني المصرية، ومقارنتها بالمنظومات الإدارية في السويد، والمملكة المغربية، وإسبانيا، وذلك ضمن سياق الإدارة الدولية المقارنة ICA (International Comparative Administration). يتبلور المتغير المستقل في استراتيجيات الإدارة المدرسية المتبعة لتنفيذ سياسات الدمج IP (Inclusion Policies) من حيث تهيئة البيئة التنظيمية وتدريب الكوادر القيادية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الكفاءة المهنية والاندماج الاجتماعي للطلاب ذوي الإعاقة (SWD). ويظهر الوعي الإداري والمجتمعي بمتطلبات الدمج كمتغير وسيط يحكم جودة المخرجات التعليمية والمهنية في تلك المؤسسات. تغطي الحدود الموضوعية للبحث أطر الإدارة التعليمية الدامجة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الفنية، والمعلمين، والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. يتبع البحث المنهج المقارن CM (Comparative Method) والمنهج الوصفي التحليلي لتقييم السياسات القائمة واستخلاص أوجه الشبه والاختلاف بين الدول محل الدراسة. ومن المنتظر أن تسفر النتائج عن تقديم تصور مقترح لتطوير منظومة الإدارة الدامجة بالتعليم الفني المصري، تضمن توفير تكييفات إدارية وتقنية تتناسب مع قدرات هؤلاء الطلاب، بما يرفع من معدلات التحاقهم بسوق العمل، مع الاستفادة من تجربة السويد في الرعاية المتكاملة، وتجربة المغرب في مواءمة التشريعات مع الممارسة الإدارية الميدانية، وخبرة إسبانيا في الانتقال من المدرسة إلى العمل للطلاب ذوي الإعاقة (SWD).

2114. **العنوان:** "إدارة تطوير مناهج التعليم الفني المصري لمواجهة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في ضوء خبرات كوريا الجنوبية، واليابان، وسنغافورة: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة البحثية عمليات إدارة وتطوير مناهج التعليم الفني بجمهورية مصر العربية لتتواكب مع معايير الثورة الصناعية الرابعة (4IR Fourth Industrial Revolution)، وذلك من خلال دراسة إدارية دولية مقارنة مع كوريا الجنوبية، واليابان، وسنغافورة. يتمثل المتغير المستقل في آليات إدارة تطوير المناهج وتضمين مهارات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي (AI Artificial Intelligence)، بينما يتمثل المتغير التابع في مدى جاهزية وتنافسية الخريجين في سوق العمل المعاصر. ويُعد مستوى البنية التحتية التكنولوجية بالمدارس الفنية متغيرًا وسيطًا يؤثر في مدى فاعلية تطبيق المناهج المطورة إداريًا. تقتصر الحدود الموضوعية على سياسات تخطيط وتنفيذ المناهج التقنية، بينما تشمل الحدود البشرية خبراء المناهج، والقيادات الإدارية بالتعليم الفني، ومعلمي التخصصات الصناعية. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) ومنهج تحليل المحتوى (CA Content Analysis) لتحليل الوثائق الرسمية للمناهج في الدول محل المقارنة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى إطار إداري مقترح لتحديث المناهج الفنية المصرية يرتكز على المرونة والاستجابة السريعة للمتغيرات التكنولوجية العالمية، بما يضمن إعداد كوادر فنية قادرة على التعامل مع تقنيات الأتمتة وإنترنت الأشياء (IoT Internet of Things) بناءً على النماذج المتقدمة في كوريا الجنوبية، واليابان، وسنغافورة، مما يعزز مكانة التعليم الفني المصري دوليًا في ظل تداعيات الثورة الصناعية الرابعة (IR4).

2115. **العنوان:** "إدارة برامج التدريب بمواقع العمل بالتعليم الفني المصري في ضوء خبرات ألمانيا، وأستونيا، وسويسرا: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تقييم كفاءة إدارة برامج التدريب بمواقع العمل (WBL Work-Based Learning) لطلاب التعليم الفني المصري، ومقارنتها بالنظم الإدارية المتبعة في ألمانيا، وأستونيا، وسويسرا، في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICA). يتمثل المتغير المستقل في جودة التخطيط والإشراف الإداري على برامج التدريب بمواقع العمل (WBL) من حيث التنسيق التنظيمي بين المدرسة والمؤسسة الإنتاجية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى اكتساب الطلاب للجدارات المهنية المطلوبة للتوظيف. وتعمل نظم الحوكمة والاتفاقيات التعاقدية كمتغير وسيط ينظم العلاقة بين الأطراف المعنية ويضمن جودة التدريب الميداني. تشمل الحدود الموضوعية آليات الإشراف والتقويم الإداري، وتضم الحدود البشرية الطلاب المتدربين، ومشرفي التدريب بالمصانع، والمسؤولين الإداريين بالمدارس الفنية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) والمنهج التقويمي لرصد فجوات الأداء الإداري. ومن المتوقع أن تسهم النتائج في اقتراح آليات إدارية مبتكرة لتعزيز الشراكة بين قطاع التعليم الفني والقطاع الصناعي في مصر، مستلهمة من نموذج التعليم المزدوج الألماني، ونظام التحول الرقمي في التدريب بأستونيا، وخبرة سويسرا في مأسسة التدريب المهني، مما يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات الفنية، وتقليص الفجوة بين التعليم والتشغيل، ورفع كفاءة إدارة برامج (WBL) لتتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة.

2116. **العنوان:** "إدارة السياسات التعليمية لتطوير التعليم الفني المصري في ضوء تجارب المغرب وتركيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتمحور هذا البحث حول تحليل إدارة السياسات التعليمية (EP Educational Policies) الحديثة الموجهة لتطوير قطاع التعليم الفني في مصر، مثل نظام الجدارات ومدارس التكنولوجيا التطبيقية، بمقارنتها بالسياسات المطبقة في المغرب وتركيا. يتمثل المتغير المستقل في آليات صياغة وتنفيذ السياسات التعليمية (EP) والتوجهات الاستراتيجية للدولة، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة أداء المنظومة التعليمية الفنية ومستوى رضا المستفيدين. ويُعتبر تخصيص الموارد المالية والتشريعات المنظمة متغيرًا وسيطًا يؤثر في سرعة واستدامة التحول المنشود. تغطي الحدود الموضوعية للبحث الإصلاحات الهيكلية والإدارية الأخيرة، في حين تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات بوزارة التربية والتعليم، ومديري المديريات التعليمية، والخبراء التربويين. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM) ومنهج تحليل السياسات لاستنباط الدروس المستفادة. وتخلص الدراسة إلى تقديم توصيات إدارية لتعزيز فاعلية السياسات الحالية في مصر، من خلال

تطوير آليات المتابعة والتقييم، والاستفادة من تجربة تركيا في ربط التعليم بالتصدير وتجربة المغرب في مراكز التميز، مما يساعد في تحقيق أهداف رؤية مصر 2030 فيما يخص جودة التعليم الفني والتدريب المهني.

2117. **العنوان:** "إدارة نموذج مدارس التكنولوجيا التطبيقية بمصر في ضوء خبرة التعليم المزدوج بألمانيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول البحث دراسة وتحليل إدارة نموذج مدارس التكنولوجيا التطبيقية Applied Technology Schools (ATS) بجمهورية مصر العربية، كنموذج إداري رائد، ومقارنته بنظام التعليم المزدوج Dual Education System (DES) الألماني. يمثل المتغير المستقل النمط الإداري لمدارس التكنولوجيا التطبيقية (ATS) من حيث الاستقلالية الإدارية والشراكة مع الشريك الصناعي، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة التكوين المهني للخريجين وقدرتهم على المنافسة دوليًا. وتلعب كفاءة التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص دور المتغير الوسيط في نجاح هذا النموذج. تنحصر الحدود الموضوعية في الجوانب التنظيمية والإدارية لهذه المدارس، بينما تضم الحدود البشرية مديري المدارس، وممثلي الشركات المساهمة، والمعلمين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) ومنهج دراسة الحالة Case Study (CS) لتعميق الفهم بالواقع التطبيقي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد مواطن القوة والتحديات في النموذج المصري، مع تقديم مقترحات لتوسيع قاعدة هذه المدارس واستدامتها ماليًا وإداريًا، بالاستفادة من الركائز الأساسية لنظام التعليم المزدوج (DES) في ألمانيا، خاصة فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات وتطوير المعايير المهنية المشتركة بين التعليم والصناعة.

2118. **العنوان:** "إدارة استراتيجيات تمويل التعليم الفني المصري في ضوء خبرات جنوب أفريقيا والهند: دراسة مقارنة"

الموضوع: يهدف البحث إلى تحليل استراتيجيات إدارة تمويل التعليم الفني Educational Finance (EF) في مصر، والبحث عن بدائل تمويلية مستدامة من خلال مقارنة دولية مع جنوب أفريقيا والهند. يمثل المتغير المستقل أنماط وآليات تمويل التعليم الفني (EF) التي تشمل التمويل الحكومي، والمنح الدولية، والموارد الذاتية للمؤسسات، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة الإنفاق التعليمي وتطوير البنية التحتية والمختبرات. ويظهر مستوى الشفافية والمساءلة المالية كمتغير وسيط يضمن توجيه الموارد نحو الأولويات التطويرية. تشمل الحدود الموضوعية للبحث السياسات المالية والتشريعات المنظمة لتمويل التعليم، وتقتصر الحدود البشرية على المسؤولين الماليين بوزارة التربية والتعليم، ومديري المدارس الفنية، وخبراء اقتصاديات التعليم. يتبع البحث المنهج المقارن (CM) والتحليل المالي المقارن لاستكشاف نماذج التمويل المبتكرة. ومن النتائج المتوقعة تقديم تصور لإطار تمويلي مقترح للتعليم الفني المصري يدمج بين الاستثمار الخاص والمسؤولية المجتمعية للشركات، مستفيدًا من تجربة الهند في تمويل المهارات وتجربة جنوب أفريقيا في صناديق التدريب القومية، بما يضمن تدفقات مالية مستقرة تدعم خطط التطوير التقني وتحقق الاستدامة المالية للمؤسسات التعليمية.

2119. **العنوان:** "آليات إدارة التكامل المؤسسي بين مراكز التدريب المهني ومؤسسات التعليم الفني بمصر في ضوء خبرات سنغافورة وألمانيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل آليات إدارة التكامل المؤسسي Institutional Integration (II) بين مراكز التدريب المهني Vocational Training Centers (VTC) ومؤسسات التعليم الفني بجمهورية مصر العربية، وذلك عبر دراسة دولية مقارنة مع سنغافورة وألمانيا لتعزيز جودة المخرجات المهنية. يتمثل المتغير المستقل في مستوى التكامل المؤسسي (II) من حيث التنسيق الإداري والربط التنظيمي بين المراكز والمدارس، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة التدريب المهني Vocational Training (VT) ومستوى إتقان الجدارات لدى الخريجين. ويُعد تحديث التجهيزات التقنية ورفع كفاءة المدربين متغيرًا وسيطًا يحسم مدى نجاح هذا التكامل في تحقيق أهدافه. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على الأطر الإدارية المنظمة للعلاقة بين مراكز التدريب المهني (VTC) والتعليم الفني، بينما تشمل الحدود البشرية الكوادر الإدارية، والمدربين، والمتدربين في كلا القطاعين. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method (CM) والمنهج الوصفي

التحليلي DAM (Descriptive Analytical Method) لرصد الواقع واستنباط نماذج التطوير. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في بناء هيكل إداري مقترح يحول مراكز التدريب إلى أذرع مساندة فعالة، مما يقلل من تكرار الجهود ويهيئ بيئة تدريبية متطورة تحاكي النموذج السنغافوري في التميز التقني والنموذج الألماني في كفاءة الإدارة المزدوجة، بما يخدم استراتيجية الدولة المصرية في تطوير القوى البشرية.

2120. **العنوان:** "إدارة شراكات القطاع الخاص في منظومة التعليم الفني المصري في ضوء تجارب تركيا والمملكة المغربية: دراسة مقارنة"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل النماذج الإدارية لمشاركة القطاع الخاص PS (Private Sector) في دعم وتطوير التعليم الفني المصري، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة بالاستناد إلى خبرات تركيا والمملكة المغربية. يتبلور المتغير المستقل في أنماط إدارة مشاركة القطاع الخاص (PS) سواء عبر التمويل، أو الإدارة المشتركة، أو توفير فرص التدريب الميداني، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة مخرجات التعليم الفني ومستوى جاهزية الطلاب للالتحاق بسوق العمل LM (Labor Market). ويظهر الإطار التشريعي والحوافز الاستثمارية كمتغير وسيط يؤثر بشكل مباشر في فاعلية واستدامة هذه الشراكات بين الحكومة والمستثمرين. تغطي الحدود الموضوعية للبحث سياسات الحوكمة المنظمة للشراكة، في حين تضم الحدود البشرية أصحاب الأعمال، ومديري المدارس الفنية، وصناع القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) والمنهج التحليلي AM (Analytical Method) للمقارنة بين الأنظمة القانونية والإدارية في الدول الثلاث. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى صياغة إطار إداري وقانوني مقترح يعزز من جاذبية التعليم الفني للاستثمار الخاص في مصر، مستلهمًا من التجربة التركية في ربط الصناعة بالتعليم والنموذج المغربي في عقود التكوين المهني، بما يضمن استجابة التعليم الفني لاحتياجات سوق العمل (LM) الفعلية.

2121. **العنوان:** "تحديات دمج مهارات القرن الحادي والعشرين في التعليم الفني المصري: دراسة مقارنة مع سنغافورة وكندا"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل تحديات دمج مهارات القرن الحادي والعشرين في منظومة التعليم الفني المصري، بوصفها متطلبًا أساسيًا لتعزيز تنافسية الخريجين في سوق العمل المعاصر، وذلك في ضوء المنهج المقارن وبالمقارنة مع خبرتي سنغافورة وكندا. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة مهارات القرن الحادي والعشرين المستهدفة، مثل التواصل، والتعاون، والتفكير الابتكاري، والمساحات الزمنية والمنهجية المخصصة لها داخل البرامج الفنية. ويتمثل المتغير التابع في مستوى إتقان الطلاب لهذه المهارات وانعكاسها على سلوكهم المهني وقدرتهم على التعلم المستمر. ويُعد تدريب المعلمين على استراتيجيات التدريس الحديثة، وتصميم المشروعات العملية متعددة التخصصات، متغيرين وسيطين يؤثران في العلاقة بين إدماج المهارات ومستوى الإتقان. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الفني الصناعية والتجارية في مصر. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والموجهين الفنيين. ويعتمد البحث على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي. ويبين البحث العلاقة السببية بين ضعف الإدماج وانخفاض المهارات الناعمة لدى الخريجين. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تحديد فجوات التطبيق واقتراح إطار عملي لإدماج مهارات القرن الحادي والعشرين في التعليم الفني المصري.

2122. **العنوان:** "إدارة سياسات التحول الرقمي بالتعليم الفني المصري في ضوء خبرات إستونيا والهند: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل واقع إدارة التحول الرقمي DT (Digital Transformation) في مؤسسات التعليم الفني بجمهورية مصر العربية، وذلك عبر دراسة دولية مقارنة مع إستونيا والهند للوقوف على أفضل الممارسات الإدارية والتقنية. يتمثل المتغير المستقل في مستوى إدارة التحول الرقمي (DT) من حيث توظيف المنصات التعليمية والموارد الرقمية، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة مخرجات التعلم الفني TLQ (Technical Learning Quality) وكفاءة أداء الطلاب. ويبرز توافر البنية التحتية التكنولوجية وتدريب المعلمين كمتغيرات وسيطة تحكم قوة العلاقة بين الرقمنة وجودة المخرجات. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على استراتيجيات الإدارة الإلكترونية، بينما تشمل الحدود البشرية

معلمي وطلاب المدارس الفنية الثانوية ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات. يطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method (CM) والمنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM) لتشخيص الفجوة الرقمية. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في صياغة خارطة طريق إدارية تقترح آليات لتجاوز أنماط التعلم التقليدية، مستلهمة من النموذج الإستوني في الحوكمة الرقمية والنموذج الهندي في بناء المحتوى التقني، بما يضمن استجابة التعليم الفني المصري لمتطلبات العصر الرقمي وتطوير بيئة تعليمية تفاعلية ومستدامة.

2123. **العنوان:** "إدارة منظومة الإرشاد النفسي والتربوي بالتعليم الفني المصري في ضوء تجارب اليابان والمغرب: دراسة مقارنة"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة النظم الإدارية لخدمات الإرشاد النفسي والتربوي Psychological and Educational Counseling (PEC) في التعليم الفني المصري ومقارنتها بالمنظومات المطبقة في اليابان والمغرب. يتمثل المتغير المستقل في كفاءة إدارة برامج الإرشاد النفسي والتربوي (PEC) داخل المدارس الفنية، في حين يتمثل المتغير التابع في مستوى الدافعية للتعلم والاستقرار النفسي والمهني للطلاب. ويقوم مستوى تدريب الأخصائيين وتكامل الإرشاد مع المسار الأكاديمي بدور المتغير الوسيط المؤثر في نجاح العملية الإرشادية. تشتمل الحدود الموضوعية على آليات التدخل المبكر والدعم النفسي، بينما تضم الحدود البشرية الطلاب والأخصائيين النفسيين بالمدارس الفنية المصرية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحليل أثر الإرشاد على خفض معدلات التسرب الدراسي. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى اقتراح إطار وطني لتطوير إدارة الإرشاد يرتكز على قيم الانضباط والعمل اليابانية وأساليب التوجيه المغربية، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية داعمة قادرة على معالجة الضغوط المجتمعية التي تواجه طلاب التعليم الفني في مصر وتعزيز صورتهم الذاتية والمهنية.

2124. **العنوان:** "إدارة جودة البيئة التدريبية بالورش والمعامل الفنية المصرية في ضوء خبرات ألمانيا وماليزيا: دراسة مقارنة"

الموضوع: يتناول البحث الحالي تقييم إدارة جودة البيئة التدريبية Training Environment Quality (TEQ) في الورش والمعامل بالمدارس الفنية الصناعية المصرية، بمقارنتها بالمعايير الإدارية المتبعة في ألمانيا وماليزيا. يتبلور المتغير المستقل في مستوى إدارة تجهيزات الورش والمعامل من حيث التكنولوجيا ومعايير السلامة المهنية، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة المهارات العملية Practical Skills (PS) التي يكتسبها الطلاب. وتظهر نظم الصيانة الدورية وكفاءة الإشراف الفني كمتغيرات وسيطة تؤثر في استدامة جودة التدريب. تغطي الحدود الموضوعية معايير جودة البيئة المادية والتقنية، بينما تشمل الحدود البشرية الطلاب والمدربين والقيادات الإدارية بالمدارس الصناعية. يتبع البحث المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحديد فجوة المهارات المهنية. ومن المنتظر أن تسفر النتائج عن تقديم معايير وطنية مقترحة لجودة الورش الفنية المصرية تحاكي النموذج الألماني في الدقة الصناعية والنموذج الماليزي في تحديث المعامل، مما يقلل من الفجوة بين التدريب المدرسي ومتطلبات الإنتاج الفعلي، ويضمن تخريج فنيين يمتلكون المهارات العملية (PS) اللازمة للمنافسة في السوق المحلي والدولي.

2125. **العنوان:** "إدارة نظم التقييم القائم على الأداء في التعليم الفني المصري في ضوء تجارب أستراليا وفنلندا: دراسة مقارنة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل آليات إدارة نظم التقييم القائم على الأداء Performance-Based Assessment (PBA) في التعليم الفني المصري، وذلك عبر مقارنتها بالنماذج المطبقة في أستراليا وفنلندا لتعزيز جودة المخرجات التطبيقية. يتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات إدارة التقييم القائم على الأداء (PBA) من خلال المشروعات والمهام العملية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى إتقان الجدارات المهنية Vocational Competencies (VC) لدى الطلاب. ويُعد تدريب المعلمين على أدوات التقييم الحديثة ومواءمتها مع معايير الصناعة متغيرًا وسيطًا يحكم دقة التقييم. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على نظم قياس الأداء العملي، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والموجهين والطلاب

بالمدارس الفنية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) والمنهج التقويمي (EM Evaluative Method) لبيان أثر التقييم التقليدي على تدني المهارات. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في بناء نموذج إداري لتقييم الجدارات يرتكز على معايير الأداء الميداني الأسترالية ومرونة التقييم الفنلندية، بما يضمن تحويل عملية التقييم من مجرد اختبارات معرفية إلى قياس حقيقي للمهارات المهنية (VC) التي يتطلبها سوق العمل المصري.

.2126 **العنوان:** "**حوكمة الإدارة المدرسية بالتعليم الفني المصري في ضوء خبرات الهند والبرازيل: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل دور حوكمة الإدارة المدرسية (SG School Governance) في تحسين الأداء المؤسسي للمدارس الفنية المصرية، بمقارنتها بنماذج الحوكمة في الهند والبرازيل. يمثل المتغير المستقل أساليب الحوكمة المدرسية (SG) من حيث الشفافية والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الأداء الفني والأكاديمي للمؤسسة التعليمية. وتعمل مشاركة الشركاء الخارجيين ومنظمات المجتمع المدني كمتغير وسيط يعزز من فاعلية نظم الحوكمة. تنحصر الحدود الموضوعية في الجوانب التنظيمية والإدارية ومجالس الأمناء، بينما تضم الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور بالمدارس الفنية الحكومية. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي (DAM) لتحديد معوقات الأداء المؤسسي. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم نموذج مقترح لحوكمة المدارس الفنية المصرية يتبنى مبادئ الاستقلالية الإدارية الهندية والمشاركة المجتمعية البرازيلية، مما يساهم في رفع كفاءة الإدارة التعليمية وتحقيق جودة الأداء المدرسي عبر تفعيل دور الأطراف المعنية في تطوير العملية التعليمية.

.2127 **العنوان:** "**إدارة برامج التدريب الصيفي بالتعليم الفني المصري في ضوء تجارب كندا وألمانيا: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل النماذج الإدارية المنظمة لبرامج التدريب الصيفي (ST Summer Training) لطلاب التعليم الفني المصري، وذلك في إطار مقارن مع النظم المتبعة في كندا وألمانيا. يتبلور المتغير المستقل في آليات تخطيط وإدارة التدريب الصيفي (ST) من حيث المدة والإشراف الميداني، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة اكتساب المهارات المهنية والتقنية. ويظهر مدى ارتباط التدريب بالمناهج الدراسية كمتغير وسيط يؤثر في فاعلية استثمار فترة التدريب. تغطي الحدود الموضوعية للبحث التنظيم الإداري للتدريب الميداني خارج العام الدراسي، في حين تضم الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وأصحاب العمل المشاركين في التدريب. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي (DAM) لبيان أثر ضعف التنظيم الحالي على مخرجات التدريب. ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى صياغة آليات إدارية مبتكرة لتحسين إدارة التدريب الصيفي في مصر، مستلهمة من مرونة النموذج الكندي في ربط التدريب بالاعتمادات الدراسية ونظام الإشراف الألماني الصارم، بما يضمن تحويل التدريب الصيفي إلى خبرة مهنية حقيقية ترفع من كفاءة الخريجين.

.2128 **العنوان:** "**إدارة تأثير الثقافة المجتمعية على فعالية التعليم الفني المصري في ضوء خبرات تونس والهند: دراسة مقارنة**"

الموضوع: يتناول البحث الحالي دراسة إدارة أثر الثقافة المجتمعية (SC Societal Culture) على فاعلية منظومة التعليم الفني في مصر، من خلال دراسة مقارنة مع تونس والهند لفهم كيفية تحسين الصورة الذهنية لهذا القطاع. يمثل المتغير المستقل القيم والاتجاهات المجتمعية (SC) نحو التعليم الفني، بينما يتمثل المتغير التابع في معدلات التحاق الطلاب وجودة اندماجهم في المسارات المهنية. ويلعب دور الإعلام والمؤسسات التعليمية في تشكيل الوعي متغيرًا وسيطًا يؤثر في تغيير هذه التوجهات. تنحصر الحدود الموضوعية في سياق السوسيولوجيا الإدارية للتعليم، بينما تضم الحدود البشرية أولياء الأمور والطلاب والمعلمين. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) والمنهج الوصفي التحليلي (DAM) لاستكشاف العلاقة بين النظرة المجتمعية السلبية وضعف الإقبال. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن وضع إطار إداري وإعلامي مقترح لتحسين الصورة المجتمعية للتعليم الفني في مصر، مستفيدًا من تجربة الهند في تمكين العمالة الفنية وتجربة تونس في دمج التعليم المهني بالهوية التنموية، مما يعزز من مكانة التعليم الفني كخيار استراتيجي للشباب المصري.

2129. **العنوان:** "إدارة نظم تتبع خريجي التعليم الفني المصري في ضوء تجارب هولندا وكوريا الجنوبية: دراسة مقارنة"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة تطوير إدارة نظم تتبع الخريجين GTS (Graduate Tracking Systems) بالتعليم الفني المصري كأداة لحوكمة التخطيط التعليمي، بمقارنتها بالنظم المطبقة في هولندا وكوريا الجنوبية. يتمثل المتغير المستقل في آليات إدارة تتبع الخريجين (GTS) من حيث قواعد البيانات الرقمية والتواصل المؤسسي، بينما يتمثل المتغير التابع في دقة مؤشرات التوظيف EI (Employment Indicators) وتطوير المناهج بناءً على التغذية الراجعة. ويُعد تعاون مؤسسات القطاع الخاص والإنتاجي متغيرًا وسيطًا يحدد فاعلية نظام التتبع. تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على تقنيات حصر وتتبع مسارات الخريجين في سوق العمل، بينما تشمل الحدود البشرية الخريجين ومديري المدارس وأصحاب الأعمال. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) والمنهج التحليلي (AM) لبيان أثر غياب المعلومات على دقة التخطيط التعليمي. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى بناء نموذج وطني مقترح لقاعدة بيانات الخريجين في مصر يرتكز على دقة التتبع الكوري وقوة التغذية الراجعة الهولندية، مما يوفر لصناع القرار بيانات دقيقة لتطوير البرامج التعليمية بما يتوافق مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل (EI).

2130. **العنوان:** "نموذج إداري مقارن مقترح لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني بمصر في ضوء الخبرات الدولية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث بناء نموذج إداري متكامل لتطوير إدارة التعليم الفني والتقني والتدريب المهني TVET (Technical and Vocational Education and Training) في مصر، مستندًا إلى تحليل مقارن لخبرات دولية رائدة تشمل ألمانيا وسنغافورة وفنلندا وكوريا الجنوبية. يتمثل المتغير المستقل في مكونات النموذج المقترح من حيث الحوكمة، والتمويل، والشراكات الاستراتيجية، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة المنظومة وقدرتها على تخريج كوادر فنية ذات تنافسية دولية. ويُعد الإطار التشريعي ومستوى التنسيق بين الوزارات المعنية بقطاع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني (TVET) متغيرًا وسيطًا حاسمًا في تطبيق النموذج. تشمل الحدود الموضوعية الأطر الاستراتيجية للإدارة التعليمية، وتضم الحدود البشرية القيادات العليا وصانعي السياسات والخبراء الدوليين. يعتمد البحث على المنهج المقارن الاستنتاجي DCM (Deductive Comparative Method) لصياغة رؤية شاملة. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم خارطة طريق وطنية لإصلاح الإدارة التعليمية في مصر، تدمج بين مرونة النظم الدولية والخصوصية الثقافية والمؤسسية المصرية، بما يحقق نقلة نوعية في كفاءة إدارة قطاع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني (TVET) ويعزز من دوره في التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثاني عشر: الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية

2131. **العنوان:** "دور المناهج الدراسية في ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة العالمية لدى طلاب المرحلة الإعدادية في مصر: دراسة مقارنة مع فنلندا والمغرب"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة دور المناهج الدراسية في المرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية في ترسيخ الهوية الوطنية المصرية، وفي الوقت نفسه تعزيز قيم المواطنة العالمية GC (Global Citizenship) لدى الطلاب، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة وباستخدام المنهج المقارن. ويركز البحث على تحليل المناهج الرسمية لمواد اللغة العربية، والدراسات الاجتماعية، والتربية الوطنية، بوصفها المتغير المستقل، من حيث الأهداف والمحتوى والأنشطة والمعالجات القيمية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى تمثل طلاب المرحلة الإعدادية لقيم الهوية الوطنية وقيم GC كما تنعكس في اتجاهاتهم وسلوكياتهم التعليمية. ويتوسط هذه العلاقة متغير كفاءة المعلم في توظيف المنهج وإدارته للحوار القيمي داخل الفصل. ويقتصر مجال البحث على المدارس الإعدادية الحكومية في محافظات مصرية مختارة تمثل البيئتين الحضرية والريفية، مع تطبيق حدود بشرية على طلاب الصفين الثاني والثالث الإعدادي ومعلمي المواد محل الدراسة. وتعتمد

الدراسة على المنهج المقارن التحليلي بالمقارنة مع خبرات فنلندا والمغرب بوصفهما من الدول البارزة في دمج البعد الوطني والبعد العالمي في المناهج. وتوضح الدراسة الحدود الموضوعية للمناهج المعتمدة فقط دون الممارسات غير الرسمية، وتستهدف التوصل إلى نتائج تسهم في تطوير المناهج المصرية بما يحقق التوازن بين الخصوصية الثقافية والانفتاح العالمي المسؤول.

2132. **العنوان:** **"فاعلية برامج الأنشطة التربوية في المدارس المصرية في تنمية الانتماء الوطني والوعي بالمواطنة العالمية لدى طلاب المرحلة الثانوية: دراسة مقارنة مع الأردن وكندا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث فاعلية برامج الأنشطة التربوية في المدارس الثانوية المصرية ودورها في تنمية الانتماء الوطني وتعزيز الوعي بقيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship) لدى الطلاب، في إطار منظور الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم وتنفيذ برامج الأنشطة التربوية المدرسية من حيث تنوعها وانتظامها وارتباطها بالقضايا الوطنية والعالمية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الانتماء الوطني والوعي بـ GC لدى طلاب المرحلة الثانوية كما يقاس بالاتجاهات والسلوكيات التشاركية. ويظهر نمط القيادة المدرسية الداعمة للأنشطة ومشاركة المعلمين الفعالة كمتغير وسيط مؤثر في العلاقة بين المتغيرين. ويقتصر مجال البحث على المدارس الثانوية العامة الحكومية في مصر، مع حدود بشرية تشمل طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي ورواد الفصول ومسؤولي النشاط. ويعتمد البحث على المنهج المقارن بمقارنة التجربة المصرية بخبرات الأردن وكندا بوصفهما من الدول التي تولي الأنشطة التربوية دورًا محوريًا في التربية على المواطنة. ويسعى البحث إلى تقديم نتائج تسهم في بناء نموذج نشاط مدرسي مصري متوازن يعمق الهوية الوطنية ويوسع آفاق الانفتاح العالمي.

2133. **العنوان:** **"تطوير استراتيجيات الإدارة المدرسية بمصر لتعزيز كفايات المعلمين المهنية في ضوء متطلبات المواطنة العالمية: دراسة مقارنة بين مصر وفنلندا وكندا وسنغافورة"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة استشراف مستقبل الإدارة المدرسية في جمهورية مصر العربية من خلال تطوير استراتيجيات إدارية تهدف إلى رفع كفايات المعلمين المهنية، وبخاصة معلمي الدراسات الاجتماعية، للجمع بين ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship)، وذلك وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في أنماط الإدارة المدرسية والسياسات التعليمية المتبعة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الأداء المهني للمعلمين في دمج قيم المواطنة العالمية (GC) ضمن المحتوى التعليمي الوطني. ويلعب المتغير الوسيط دورًا حيويًا من خلال برامج التنمية المهنية والتدريب المستمر التي توفرها الإدارة التعليمية للمعلمين. يغطي المجال الموضوعي للبحث أطر الإدارة المقارنة والسياسات التربوية المنظمة، ويقتصر النطاق الجغرافي على المدارس الثانوية والإعدادية في مصر مع مقارنتها بالنظم التعليمية في فنلندا وكندا وسنغافورة. تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والموجهين والمعلمين في الدول محل الدراسة لبيان أثر النظم الإدارية على جودة المخرجات. يستخدم البحث المنهج المقارن International Comparative Method لوصف وتحليل وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في السياسات الإدارية. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن فعالية الإدارة المدرسية ترتبط طرديًا بقدرة المعلم على إدارة الصراع القيمي بين العالمية والمحلية. ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة نموذج إداري مقترح يتسق مع رؤية مصر **2030**، يضمن تمكين المعلمين إداريًا وفنيًا لتطبيق قيم المواطنة العالمية (GC) دون المساس بخصوصية الهوية الوطنية المصرية، مع تقديم توصيات لمتخذي القرار في الإدارة التعليمية بمصر حول كيفية الاستفادة من الخبرات الدولية الناجحة في هيكلة برامج إعداد المعلمين وتدريبهم إداريًا وتربويًا بما يخدم الأهداف القومية والتوجهات الدولية.

2134. **العنوان:** "إدارة تصميم المناهج التعليمية في مصر لتحقيق التوازن بين الهوية الوطنية والتنافسية الدولية: دراسة مقارنة مع خبرات ماليزيا وتونس وألمانيا"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل السياسات الإدارية المسؤولة عن تصميم وتطوير المناهج التعليمية، وتحديدًا كتب اللغة العربية بالمرحلة الابتدائية في مصر، لضمان مواءمتها مع معايير المواطنة العالمية (GC (Global Citizenship والارتقاء بالتنافسية الدولية. يبرز المتغير المستقل في عمليات التخطيط والإدارة المركزية للمناهج بوزارة التربية والتعليم، في حين يمثل المتغير التابع جودة تمثلات الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية (GC) في المحتوى الدراسي. ويظهر المتغير الوسيط في كفاءة لجان التأليف والخبراء وقدرتهم على دمج المعايير الدولية في المناهج الوطنية. يركز المجال البحثي على الإدارة التعليمية المقارنة والسياسات المنهجية، وتتحدد الحدود الموضوعية في تحليل كتب اللغة العربية من الصف الثالث إلى السادس الابتدائي. كما تشمل الحدود البشرية خبراء المناهج بالإدارة المركزية لتطوير المناهج ومعلمي المرحلة الابتدائية في مصر. يتم توظيف المنهج المقارن بمدخله الوظيفي لمقارنة التجربة المصرية بخبرات رائدة في كل من ماليزيا وتونس وألمانيا. تتجلى العلاقة بين المتغيرات في مدى قدرة الإدارة على تحويل القيم المجردة إلى ممارسات تعليمية داخل الكتاب المدرسي. وتتمثل أهم النتائج في وضع خارطة طريق إدارية لتطوير المناهج المصرية تعتمد على معايير دولية، وتعمل على تعزيز مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب تجاه القضايا العالمية مع الحفاظ على لغتهم وهويتهم العربية. كما يقدم البحث مقترحات عملية لتفعيل التنسيق الإداري بين مؤسسات وضع المناهج ومراكز البحوث التربوية لضمان استمرارية التحديث المنهجي بما يواكب التطورات في مفهوم المواطنة العالمية (GC) والاحتياجات الوطنية المصرية المتجددة في ظل العولمة.

2135. **العنوان:** "حوكمة الممارسات الرقمية لطلاب المدارس الثانوية في مصر ودورها في تعزيز الهوية الوطنية في الفضاء السيبراني: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية والمغرب وإستونيا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة قضية حوكمة الإدارة التعليمية للأنشطة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر، وكيفية توجيهها لترسيخ الهوية الوطنية في ظل الانفتاح على المواطنة العالمية (GC (Global Citizenship عبر شبكات التواصل الاجتماعي. يتمثل المتغير المستقل في السياسات الإدارية والتشريعات المدرسية المنظمة للاستخدام الرقمي والتربية الإعلامية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى اتساق الهوية الوطنية الرقمية للطلاب مع معايير المواطنة العالمية (GC). ويبرز المتغير الوسيط من خلال دور القيادة المدرسية في تفعيل برامج المواطنة الرقمية والوعي التكنولوجي. يغطي البحث حدودًا موضوعية تشمل الإدارة الرقمية التعليمية والتفاعل الاجتماعي الافتراضي، ويقتصر المجال الجغرافي على المدارس الثانوية الحكومية والخاصة في مصر، مع المقارنة بتجارب دولية متقدمة في كل من كوريا الجنوبية والمغرب وإستونيا. تشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومديري المدارس لتقييم أثر التدخلات الإدارية على السلوك الرقمي. يعتمد البحث على المنهج المقارن بمستوياته الوصفية والتحليلية والمقارنة الجانبية Cross-national Comparison لاستنباط الدروس المستفادة. وتظهر العلاقة بين المتغيرات أن غياب الحوكمة الإدارية يؤدي إلى ضعف الهوية الوطنية الرقمية أمام التيارات العالمية غير المنضبطة. وتتمثل أهم النتائج في اقتراح إطار تنظيمي لإدارة التحول الرقمي بالمدارس الثانوية المصرية، يهدف إلى حماية الهوية الوطنية من التشويه الرقمي مع تمكين الطلاب من أدوات المواطنة العالمية (GC) الفعالة. كما توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات إدارية تعزز الشراكة بين المدرسة والأسرة لمراقبة وتوجيه التفاعلات الرقمية للطلاب، بما يضمن بناء جيل مصري منتمٍ لوطنه ومدرك لمسؤولياته الدولية في العصر الرقمي الحديث.

2136. **العنوان:** "إدارة برامج التبادل الطلابي الدولي والافتراضي بالمدارس المصرية وأثرها في تنمية قيم المواطنة العالمية: دراسة مقارنة مع تجارب ألمانيا وفرنسا واليابان"

الموضوع: يسعى هذا البحث إلى تحليل السياسات الإدارية المنظمة لبرامج التبادل الطلابي، سواء الدولي الميداني أو الافتراضي (VE Virtual Exchange)، في المدارس المصرية لضمان تنمية قيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship) دون المساس بالهوية الوطنية، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في كفاءة إدارة هذه البرامج من حيث التخطيط والأنشطة ومستوى التفاعل الثقافي، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تمثل الطلاب لقيم المواطنة العالمية (GC) واتزان هويتهم الوطنية. ويظهر المتغير الوسيط في طبيعة الدعم الإداري والتربوي المقدم من القيادات المدرسية للمعلمين والطلاب. يقتصر المجال الموضوعي على حوكمة التدويل التعليمي، وتتحدد الحدود المكانية في المدارس المصرية المشاركة في مشروعات التوأمة الدولية، والحدود البشرية في الطلاب والمشرفين الإداريين. يستخدم البحث المنهج المقارن International Comparative Method لمقارنة التجربة المصرية بخبرات ألمانيا وفرنسا واليابان. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن الإدارة الواعية لبرامج التبادل الافتراضي (VE) تعزز من الانفتاح الثقافي المنضبط. وتتمثل أهم النتائج في صياغة ميثاق إداري وتنظيمي لبرامج التبادل في مصر يضمن تحقيق التوازن القيمي، مع تقديم توصيات لتعميم تجربة التبادل الافتراضي (VE) كبديل اقتصادي وفعال لدعم الهوية المصرية في سياق عالمي منفتح ومسؤول.

2137. **العنوان:** **"تطوير السياسات الإدارية بمدارس المناطق الحدودية المصرية لتعزيز الانتماء الوطني وقيم المواطنة العالمية: دراسة مقارنة مع خبرات المغرب وجنوب أفريقيا وأستراليا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث آليات إدارة المؤسسات التعليمية في المناطق الحدودية بجمهورية مصر العربية وكيفية تطويرها لتعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship)، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في السياسات الإدارية والبرامج التربوية المخصصة لهذه المناطق، بينما يتمثل المتغير التابع في قوة الانتماء الوطني لدى الطلاب وانفتاحهم على قيم المواطنة العالمية (GC). ويتوسط العلاقة نمط الشراكة بين الإدارة المدرسية ومؤسسات المجتمع المحلي والمدني. يغطي البحث حدودًا موضوعية ترتبط بخصوصية الإدارة التعليمية في المناطق النائية، وتتحدد الحدود المكانية في مدارس سيناء ومطروح وأسوان، والحدود البشرية في مديري المدارس والمعلمين والقيادات المجتمعية. يستخدم البحث المنهج المقارن بمقارنة الحالة المصرية مع تجارب المغرب وجنوب أفريقيا وأستراليا نظرًا لخبراتها في إدارة التعليم الحدودي. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن اللامركزية الإدارية في المدارس الحدودية تساهم في تكييف قيم المواطنة العالمية (GC) مع الخصوصية الثقافية المحلية. ومن أهم النتائج المقترحة بناء نموذج إداري مرن يدعم الهوية الوطنية ويواجه التحديات الجيوسياسية عبر ربط الطالب بمفاهيم المواطنة العالمية (GC) بشكل آمن تربويًا، مما يسهم في تحقيق الأمن القومي التعليمي.

2138. **العنوان:** **"حوكمة مناهج التربية الدينية في مصر ودورها في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وقيم المواطنة العالمية: دراسة مقارنة مع خبرات إندونيسيا والأردن وسنغافورة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة الأطر الإدارية المسؤولة عن تطوير مقررات التربية الدينية في مصر ودورها في ترسيخ الهوية الوطنية المشتركة وقيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship)، وفق منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في عمليات التخطيط الإداري والمحتوى المنهجي للمقررات الدينية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تمثل الطلاب لقيم المواطنة العالمية (GC) المتسامحة. ويبرز المتغير الوسيط في أساليب التوجيه الفني وإدارة الصف التي يتبعها المعلمون لمواجهة الفكر المتطرف. يقتصر المجال البحثي على إدارة المناهج بالتعليم قبل الجامعي، والحدود المكانية تشمل المدارس الحكومية والخاصة بمصر، والحدود البشرية تضم واضعي المناهج ومعلمي التربية الدينية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لبيان أوجه الاستفادة من تجارب إندونيسيا والأردن وسنغافورة في إدارة التعددية العقدية. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن جودة الحوكمة في اختيار المحتوى الديني تؤدي بالتبعية إلى تقوية الهوية الوطنية وتحقيق الانفتاح العالمي. وتتمثل أهم النتائج في تقديم مقترحات لإعادة هيكلة إدارة مناهج التربية الدينية بما يضمن دمج قيم

المواطنة العالمية (GC) في نسيج الهوية الوطنية، وتدريب القيادات الوسطى على إدارة الحوار القيمي بما يخدم الاستقرار المجتمعي المصري والتنافسية الدولية.

.2139 **العنوان: "إدارة برامج إعداد المعلم بكليات التربية المصرية في ضوء معايير الهوية الوطنية والمواطنة العالمية: دراسة مقارنة مع تجارب فنلندا والمغرب وكندا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تقويم السياسات الإدارية لبرامج إعداد المعلم في كليات التربية بالجامعات المصرية لضمان كفاءتها في بناء الهوية الوطنية وتعزيز المواطنة العالمية (GC Global Citizenship)، من منظور الإدارة التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في الأطر التنظيمية والمقررات الدراسية وبرامج التدريب الميداني بكليات التربية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى جاهزية المعلم الخريج لتدريس مهارات المواطنة العالمية (GC) بأسلوب وطني. ويتوسط العلاقة وجود معايير إدارية وطنية واضحة لجودة إعداد المعلم. يركز البحث في حدوده الموضوعية على الإدارة الجامعية وإعداد الكوادر، وفي حدوده المكانية على كليات التربية بالجمهورية، والحدود البشرية تشمل عمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب المعلمين. يستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي لمقارنة التجربة المصرية بكل من فنلندا والمغرب وكندا. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن التحديث الإداري لمنظومة إعداد المعلم هو المدخل الأساسي لدمج قيم المواطنة العالمية (GC) في التعليم المدرسي. ومن أهم النتائج المتوقعة تصميم إطار إداري مقترح لتطوير لوائح كليات التربية يربط بين المسارات الأكاديمية ومتطلبات الهوية الوطنية، مع توفير استراتيجيات إدارية لتمكين المعلمين من ممارسات التدريس الدولية المقارنة بما يحقق جودة التعليم المصري عالميًا.

.2140 **العنوان: "إدارة منظومة التعليم الفني بمصر لتعزيز الهوية الوطنية والتكيف مع قيم المواطنة العالمية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات ألمانيا ،وتونس ،وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تطوير أنظمة إدارة التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational Education and Training (TVET) في مصر لتعزيز الهوية الوطنية لدى طلابها وتحقيق التكيف مع قيم المواطنة العالمية Global Citizenship (GC) والاحتياجات المهنية الدولية، من منظور تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Administration (ICA). يبرز المتغير المستقل في السياسات الإدارية لقطاع التعليم الفني ونماذج الشراكة مع قطاع الأعمال والشركاء الدوليين، بينما يمثل المتغير التابع قوة الهوية الوطنية والانتماء المهني لدى الطلاب في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي. ويظهر المتغير الوسيط في كفاءة إدارة التدريب العملي والتفاعل مع المنظمات الدولية المانحة. يتحدد المجال البحثي في إدارة التعليم الفني والتقني، والحدود المكانية في المدارس الفنية بمحافظات مصرية مختارة، والحدود البشرية تشمل مديري المدارس الفنية، والمعلمين، والطلاب. يعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method (CM) بمقارنة التجربة المصرية مع خبرات ألمانيا وتونس وكوريا الجنوبية. وتكشف العلاقة بين المتغيرات أن الإدارة التشاركية في التعليم الفني تزيد من وعي الطالب بمسؤوليته الوطنية تجاه التنمية المحلية والتزامه بقيم المواطنة العالمية (GC). وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في اقتراح استراتيجية إدارية تهدف إلى دمج أبعاد الهوية و(GC) في فلسفة إدارة التعليم الفني المصري، مما يسهم في تخريج فني مصري يتمتع بهوية وطنية راسخة وقدرة على المنافسة في سوق العمل العالمي بمهارات وقيم دولية تتوافق مع معايير الجودة العالمية.

.2141 **العنوان: "إدارة تطوير مناهج العلوم الاجتماعية بالمرحلة الثانوية وصورة مصر والعالم: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات فرنسا ،والمغرب ،وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات إدارة تطوير محتوى كتب التاريخ والجغرافيا بالمرحلة الثانوية في جمهورية مصر العربية، وكيفية تمثيل صورة مصر والعالم داخلها، من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICA) وباستخدام المنهج

المقارن التحليلي. يتمثل المتغير المستقل في نمط الإدارة المركزية المسؤولة عن تأليف ومعالجة المحتوى التاريخي والجغرافي (سواء كان متمركزًا وطنيًا أو منفتحًا عالميًا)، بينما يتمثل المتغير التابع في اتجاهات الطلاب نحو وطنهم والعالم، بما يشمل الفخر الوطني والاستعداد للتعاون الدولي وفهم التحديات العالمية المشتركة. ويتوسط العلاقة متغير كفاءة الإدارة الصفية وطرائق التدريس الداعمة مثل التعلم القائم على المشروعات PBL (Project-Based Learning) بوصفها آلية لتحويل المحتوى إلى خبرة تعلمية حية. يتحدد مجال البحث في كتب المواد الاجتماعية المعتمدة رسميًا، مع حدود موضوعية تقتصر على سياسات التخطيط للمحتوى والأنشطة والتقويم، وحدود مكانية في مدارس ثانوية حكومية بمحافظات مصرية مختارة، وحدود بشرية تضم عينة من الطلاب والمعلمين ومطوري المناهج. وتقوم الدراسة بمقارنة التجربة المصرية مع خبرات فرنسا، والمغرب، وجنوب أفريقيا؛ بهدف اشتقاق تعديلات إدارية وفنية قابلة للتطبيق في السياق المصري تعزز هوية وطنية واعية وتدعم مواطنة عالمية مسؤولة. وتشير النتائج المتوقعة إلى ضرورة الانتقال من الإدارة الوصفية للمناهج إلى إدارة نقدية تربط الطالب المصري بقضايا "الجنوب العالمي" والتحديات الجيوسياسية المعاصرة، بما يحقق التوازن بين الانتماء المحلي والمسؤولية الدولية.

2142. **العنوان:** **"المواطنة البيئية كجسر بين الهوية الوطنية والمواطنة العالمية لدى طلاب المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع كينيا وألمانيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث توظيف المواطنة البيئية EC (Environmental Citizenship) بوصفها مدخلًا تربويًا يربط بين ترسيخ الهوية الوطنية المصرية وتعزيز قيم المواطنة العالمية لدى طلاب المدارس في مصر، في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في برامج التعليم البيئي المدرسية (محتوى منهجي، مشروعات تطبيقية، أنشطة مدرسية، شراكات محلية) مع التركيز على قضايا مصرية محورية مثل حماية الموارد الطبيعية، والتكيف مع التغير المناخي، وصون نهر النيل. ويتمثل المتغير التابع في سلوكيات الطلاب واتجاهاتهم نحو البيئة المحلية والعالمية (المسؤولية، المبادرة، الالتزام، المشاركة المجتمعية). ويتوسط العلاقة متغير شمول المدرسة والمجتمع المحلي في مشروعات بيئية مشتركة، بما في ذلك مشاركة الأسر والجهات التنفيذية المحلية. ويُحدد مجال البحث في مدارس التعليم الأساسي بمحافظات حضرية وريفية ونهرية، مع حدود موضوعية تركز على البرامج المدرسية الرسمية وشبه الرسمية دون مبادرات فردية منعزلة. وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين ومسؤولي الأنشطة، والحدود المكانية في عينة مدارس حكومية تمثل التنوع البيئي المصري. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن بمقارنة خبرة كينيا وألمانيا ودولة ثالثة رائدة في التربية البيئية مثل السويد؛ للوصول إلى نموذج "مواطنة بيئية مصرية عالمية" يعمق الانتماء ويحسن السلوك البيئي ويعزز مكانة المدرسة كمؤسسة تنمية مستدامة.

2143. **العنوان:** **"دور المسرح المدرسي والأنشطة الثقافية في تشكيل الهوية الوطنية والانفتاح على ثقافات العالم في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع المغرب"**

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل دور المسرح المدرسي والأنشطة الثقافية في المدارس المصرية بوصفها أدوات إدارة تربوية فاعلة لتشكيل هوية وطنية إيجابية وتعزيز الانفتاح على ثقافات العالم، في ضوء الإدارة الدولية المقارنة وبالمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة الأنشطة الثقافية والمسرحية وتكرارها وجودتها (عروض مسرحية، مسابقات أدبية، أيام ثقافات الشعوب، نوادٍ فنية) ومدى ارتباطها بالتراث المصري والقضايا الإنسانية. ويتمثل المتغير التابع في ملامح الهوية الثقافية لدى الطلاب واستعدادهم لقبول التنوع الثقافي العالمي والتفاعل معه بصورة نقدية رشيدة. ويتوسط العلاقة متغير الدعم الإداري وتوافر الإمكانات الفنية والتربوية، بما يشمل تدريب المشرفين، وتخصيص الوقت، وتوفير المساحات والمواد. ويُحدد مجال البحث في المدارس الإعدادية والثانوية الحكومية، مع حدود موضوعية تقتصر على الأنشطة المنظمة داخل المدرسة وخططها المعتمدة. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس مختارة بمحافظات مصرية

متنوعة، والحدود البشرية في الطلاب المشاركين ورواد النشاط والمعلمين والإدارة المدرسية. وتقترح الدراسة المقارنة ثلاث خبرات للمقارنة: خبرة المغرب، وخبرة المملكة المتحدة في "التربية بالمسرح"، وخبرة كوريا الجنوبية في "الأنشطة الثقافية المدرسية"؛ لاستخلاص إطار تنفيذي يعظم الدور الثقافي للمدرسة المصرية في تربية الهوية والمواطنة العالمية معًا.

2144. **العنوان:** "**الهوية الوطنية لدى طلاب المدارس الدولية والخاصة في مصر وعلاقتها بقيم المواطنة العالمية: دراسة مقارنة مع قطر وماليزيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة مستوى الهوية الوطنية المصرية لدى طلاب المدارس الدولية والخاصة في مصر وعلاقته بقيم المواطنة العالمية، في إطار الإدارة التعليمية المقارنة وتحليل السياسات المدرسية والتنظيمية. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص بيئة المدرسة الدولية/الخاصة (لغة التدريس، طبيعة المنهج الأجنبي، حجم المقررات الوطنية الإلزامية، الأنشطة الوطنية، ثقافة المدرسة) بوصفها محددات للتنشئة القيمية. ويتمثل المتغير التابع في قوة الانتماء الوطني واتساع منظور المواطنة العالمية لدى الطلاب، كما يظهر في الاتجاهات والمشاركة والوعي بالهوية الثقافية. ويتوسط العلاقة متغير سياسات وزارة التربية والتعليم المصرية في تنظيم التعليم الدولي واللغات وآليات المتابعة والتقويم وضمان حضور مكونات الهوية الوطنية. ويُحدد مجال البحث في مدارس دولية ومدارس لغات ومدارس خاصة مختارة داخل مصر، مع حدود موضوعية تقتصر على السياسات والمناهج والأنشطة داخل المدرسة. وتتمثل الحدود المكانية في محافظات تمثل كثافات هذا النمط من التعليم، والحدود البشرية في الطلاب وأولياء الأمور والإدارات المدرسية والمعلمين. وتقترح الدراسة المقارنة ثلاث دول للمقارنة: قطر وماليزيا وسنغافورة؛ للخروج بإطار تنظيمي وتربوي يوازن بين جودة التعليم الدولي وصيانة الهوية الوطنية المصرية وتعزيز مواطنة عالمية منضبطة بالثوابت الوطنية.

2145. **العنوان:** "**تربية المواطنة العالمية في إطار الرؤية المصرية للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) في التعليم قبل الجامعي: دراسة مقارنة مع سنغافورة والمغرب**"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل دمج قيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship) في السياسات والبرامج التعليمية المرتبطة بالرؤية المصرية للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) في التعليم قبل الجامعي، ضمن منظور الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات والمبادرات الرسمية المصرية المعنية بالتربية على GC في سياق التنمية المستدامة، بما يشمل التوجهات المنهجية والبرامج الوطنية والشراكات المؤسسية. ويتمثل المتغير التابع في مستوى انعكاس هذه القيم في المناهج والممارسات المدرسية (المحتوى، الأنشطة، التقويم، مشروعات المدرسة) وفي وعي الطلاب وسلوكهم. ويتوسط العلاقة متغير درجة التنسيق المؤسسي بين وزارة التربية والتعليم والجهات الشريكة، مثل وزارة البيئة والهيئات المعنية بالشباب والتنمية. ويُحدد مجال البحث في وثائق السياسة التعليمية والبرامج المصاحبة لها داخل مصر، مع حدود موضوعية تركز على التعليم قبل الجامعي دون التعليم العالي. وتتمثل الحدود البشرية في صانعي السياسات والخبراء والمعلمين، والحدود المكانية في نطاق مؤسسات الدولة التعليمية المعنية بتطبيق الرؤية. وتقترح الدراسة المقارنة ثلاث دول للمقارنة: سنغافورة والمغرب وكندا؛ بهدف صياغة تصور تطبيقي لدمج GC في إستراتيجيات التعليم المصري بما ينسجم مع الثوابت الوطنية ويعزز القدرة التنافسية والتنمية المستدامة.

2146. **العنوان:** "**استخدام التعلم الخدمي (*SL Service Learning*) لتنمية الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية لدى طلاب المدارس الثانوية في مصر: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة والأردن**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تقويم فاعلية توظيف التعلم الخدمي (SL Service Learning) في المدارس الثانوية المصرية بوصفه مدخلًا إداريًا-تربويًا يربط المنهج بخدمة المجتمع، لتنمية الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية لدى الطلاب. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم وتنفيذ برامج SL (مجالات الخدمة، مدة المشروع، درجة ارتباطه بالمحتوى

الدراسي، آليات الإشراف والتقويم) داخل المدرسة. ويتمثل المتغير التابع في تطور الانتماء الوطني والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والعالمية لدى الطلاب، كما يظهر في المشاركة المجتمعية والاتجاهات والسلوكيات المدنية. ويتوسط العلاقة متغير الدعم المجتمعي والبلدي للمشروعات، بما يشمل شراكات المدرسة مع الوحدات المحلية والجمعيات الأهلية ومؤسسات الخدمة العامة. ويُحدد مجال البحث في مدارس ثانوية حكومية تطبق مشروعات SL تجريبية أو قابلة للتطبيق وفق خطة بحثية، مع حدود موضوعية تركز على المدرسة كنظام إداري ومجتمع تعلم. وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين ومسؤولي المجتمع المحلي، والحدود المكانية في محافظات مختارة تراعي اختلاف الاحتياجات المجتمعية. وتقترح الدراسة المقارنة ثلاث دول للمقارنة: الولايات المتحدة والأردن وأستراليا؛ للخروج بنموذج مصري للتعلم الخدمي يخدم الوطن ويعزز قيم المواطنة العالمية ضمن سياق مصري واقعي.

2147. **العنوان:** **"مقاربات التربية المقارنة في تناول مفهوم المواطنة (الوطنية/العالمية) في مناهج التعليم العام: تحليل مقارن يخدم السياق المصري"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل مقاربات التربية المقارنة في تناول مفهوم المواطنة الوطنية والمواطنة العالمية داخل مناهج التعليم العام بما يخدم تطوير السياسات المنهجية في مصر، مع توظيف المنهج المقارن بوصفه إطارًا تفسيريًا وتحليليًا. ويتمثل المتغير المستقل في النماذج المفهومية للمواطنة داخل الوثائق والمناهج (مواطنة قيمية/مدنية/حقوقية/تنموية، مواطنة منغلقة/منفتحة، مواطنة قائمة على المعرفة/الممارسة). ويتمثل المتغير التابع في طبيعة الهوية المواطِنة التي تستهدف المناهج بناءها لدى الطلاب في مصر، من حيث العلاقة بين الانتماء للوطن والانتماء للإنسانية. ويتوسط العلاقة متغير السياق السياسي والاجتماعي والتاريخي المؤثر في بناء المناهج وصياغة الأولويات الوطنية. ويُحدد مجال البحث في وثائق المناهج الوطنية المصرية ومقررات الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، مع حدود موضوعية تركز على التحليل الوثائقي والمقارن. وتتمثل الحدود البشرية في خبراء التربية المقارنة والمناهج ومطوري المناهج، والحدود المكانية في المؤسسات المعنية بتطوير المناهج في مصر. وتقترح الدراسة المقارنة ثلاث دول للمقارنة: فنلندا والبرازيل والمغرب؛ بهدف استخلاص نموذج مفاهيمي للمواطنة يناسب مصر ويوازن بين الخصوصية والإنسانية دون تضاد.

2148. **العنوان:** **"إدارة المناخ المدرسي في المرحلة الإعدادية بمصر لتعزيز العلاقة بين الانتماء الوطني والتسامح الثقافي: دراسة مقارنة بين مصر وإسبانيا والمغرب وكندا"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل السياسات الإدارية المنظمة للمناخ المدرسي في المرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية، وتفسير أثرها في تعزيز العلاقة بين الانتماء الوطني والتسامح تجاه الآخر الثقافي، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن International Comparative Method. يتمثل المتغير المستقل في مستوى الانتماء الوطني المتمثل في الفخر والالتزام والمشاركة، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة التسامح الثقافي وتقبل الاختلاف. ويتوسط العلاقة متغير نمط الخطاب الإداري والتربوي السائد في المناهج والأنشطة المدرسية. يحدد مجال البحث في مدارس التعليم الإعدادي الحكومية، بحدود موضوعية تركز على الإدارة كبيئة تنشئة رسمية، وحدود مكانية تشمل عينة تمثل الريف والحضر، وحدود بشرية تضم الطلاب والمعلمين والمشرفين. تقترح الدراسة المقارنة مع إسبانيا والمغرب وكندا لبيان كيفية إدارة التنوع الثقافي. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن الإدارة المدرسية المنفتحة تعزز الهوية دون إقصاء الآخر. وتتمثل أهم النتائج في بناء نموذج إداري لهوية مصرية متسامحة، وتقديم توصيات لصناع القرار في الإدارة التعليمية حول آليات دمج قيم التسامح في الممارسات الإدارية اليومية بما يخدم السلم المجتمعي والتنافسية الدولية.

2149. **العنوان:** "حوكمة برامج الطفولة المبكرة في مصر لبناء بذور الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية: دراسة مقارنة مع تجارب السويد والمغرب ونيوزيلندا"

الموضوع: يتناول هذا البحث آليات حوكمة وإدارة برامج التعليم قبل المدرسي في مصر ودورها في تشكيل البذور الأولى للهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية (GC (Global Citizenship، من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في محتوى البرامج التربوية وأنشطة الروضة المخططة إداريًا، بينما يتمثل المتغير التابع في ملامح الهوية والقيم السلوكية لدى الأطفال كالانتماء والتعاون. ويتوسط العلاقة متغير كفاءة المعلمة التدريبية في الإدارة الصفية التربوية. يتحدد مجال البحث في رياض الأطفال الحكومية والخاصة، بحدود موضوعية تركز على الممارسات الإدارية والصفية، وحدود مكانية في محافظات مصرية مختارة، وحدود بشرية تشمل الأطفال والمعلمات والموجهات. يستخدم البحث المنهج المقارن لاستخلاص الدروس المستفادة من تجارب السويد والمغرب ونيوزيلندا. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن التنظيم الإداري لبيئة الروضة يؤثر جذريًا على التنشئة القيمية المبكرة. وتتمثل أهم النتائج في صياغة إطار إجرائي إداري لبناء الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية (GC) منذ الطفولة، وتقديم مقترحات لتطوير معايير جودة إدارة دور الحضانة ورياض الأطفال بما يتسق مع التوجهات العالمية المعاصرة والثوابت الوطنية المصرية.

2150. **العنوان:** "إدارة السياسات اللغوية في المدارس الدولية والرسمية لغات بمصر وأثرها على الهوية الوطنية والوعي العالمي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات قطر، وبلجيكا، وسويسرا"

الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسات الإدارية اللغوية (LAP (Linguistic Administrative Policies في المدارس الدولية والرسمية لغات بجمهورية مصر العربية، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة International (ICA (Comparative Administration لاستجلاء أثرها على تشكيل الهوية الوطنية والوعي العالمي لدى الطلاب. تتبلور مشكلة البحث في وجود فجوة تنظيمية قد تؤدي إلى تراجع الانتماء القومي نتيجة طغيان لغات التدريس الأجنبية في البيئات المدرسية الدولية، مما يتطلب بناء استراتيجيات إدارية قادرة على الموازنة بين متطلبات التنافسية الدولية والولاء الوطني. يتمثل المتغير المستقل في أنماط إدارة السياسات اللغوية (LAP) المتبعة داخل المؤسسة التعليمية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الهوية الوطنية والوعي العالمي (NIGC (National Identity and Global Citizenship لدى الطلاب. ويبرز متغير كفاءة إدارة مناهج اللغة العربية والأنشطة القومية Management of Native Language Curricula (MNLC) كمتغير وسيط يسهم في تفسير كيفية الحفاظ على الذاتية الثقافية في ظل التعددية اللغوية الإدارية. يقتصر مجال البحث على مدارس اللغات الدولية والرسمية بجمهورية مصر العربية، مع حدود موضوعية تركز على أبعاد الحوكمة اللغوية، وحدود بشرية تشمل القيادات المدرسية، والمعلمين، وأولياء الأمور، والطلاب. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن (CM (Comparative Method في صورته التحليلية لمقارنة الحالة المصرية بخبرات دول قطر، وبلجيكا، وسويسرا نظرًا لتميزها التاريخي في إدارة التنوع اللساني والحوكمة اللغوية. وتكشف العلاقة بين المتغيرات أن الإدارة المتوازنة للسياسات اللغوية (LAP) تعزز من قيم المواطنة والوعي العالمي (NIGC) دون المساس بالثوابت الثقافية المحلية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن تقديم توصيات إجرائية لمتخذي القرار تضمن تعزيز الهوية والوعي العالمي (NIGC) من خلال تطوير نماذج إدارية تدمج اللغات الأجنبية مع حماية الرموز الوطنية، بما يحقق أهداف الاستراتيجية التعليمية المصرية، مع اقتراح إطار تنظيمي لإدارة (MNLC) يضمن جودة مخرجات التعليم في ظل تحديات العولمة الثقافية والتعددية اللغوية المعاصرة وضمان التوازن بين العالمية والمحلية

2151. **العنوان:** "توظيف التعليم الفني لمفاهيم الهوية الوطنية والمواطنة العالمية من خلال المشروعات التطبيقية المجتمعية في مصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا والمغرب"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل كيفية توظيف المشروعات التطبيقية في مدارس التعليم الفني بمصر بوصفها أداة إدارة تعليمية تربط المدرسة بالمجتمع، وتُسهم في ترسيخ الهوية الوطنية عبر خدمة الاحتياجات المحلية، مع إدماج قيم المواطنة العالمية GC (Global Citizenship) المرتبطة بالتنمية المستدامة والطاقة النظيفة. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم المشروعات المجتمعية الفنية (مجال المشروع، أهدافه، درجة إشراك المجتمع المحلي، معايير الجودة والسلامة، وآليات التقويم)، بينما يتمثل المتغير التابع في تطور الانتماء الوطني والوعي بـ GC لدى طلاب التعليم الفني، كما يظهر في الاتجاهات والسلوك المهني والمسؤولية المجتمعية. ويتوسط العلاقة متغير دعم المعلمين والسلطات المحلية والشركاء الصناعيين لتنفيذ المشروعات واستدامتها، بما يشمل توفير خامات وأماكن تدريب وإشراف فني. ويُحدد مجال البحث في مدارس التعليم الفني الحكومية المشاركة في مشروعات خدمة المجتمع داخل محافظات مصرية متنوعة (حضر/ريف/مناطق صناعية)، مع حدود موضوعية تقتصر على المشروعات المعتمدة رسميًا أو شبه الرسميّة دون المبادرات الفردية غير المؤسسية. وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والشركاء المجتمعيين (الوحدات المحلية، الجمعيات، المصانع)، ويُستخدم المنهج المقارن بمقارنة خبرات ألمانيا والمغرب ودولة ثالثة رائدة في "التعليم الفني المزدوج" مثل النمسا؛ بهدف بناء نموذج تكاملي مصري يربط التعليم الفني بالهوية الوطنية ويعزز GC دون تعارض مع أولويات التنمية الوطنية.

2152. **العنوان:** "أثر الهجرة الأسرية الداخلية والخارجية في تشكيل الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية لدى طلاب المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع المغرب والفلبين"

الموضوع: يتناول هذا البحث أثر الهجرة الأسرية—الداخلية من الريف إلى الحضر، والخارجية المرتبطة بالعمل—في تشكيل الهوية الوطنية المصرية وقيم المواطنة العالمية GC (Global Citizenship) لدى الطلاب، ضمن منظور الإدارة الدولية المقارنة لفهم تفاعل المدرسة مع التحولات الاجتماعية. ويتمثل المتغير المستقل في نمط وخبرة الهجرة داخل الأسرة (المدة، الوجهة، طبيعة الاندماج، كثافة التحويلات والاتصال، واستقرار الأسرة)، بينما يتمثل المتغير التابع في ملامح الهوية الوطنية والوعي بـ GC لدى الأبناء (الانتماء، صورة الوطن، إدراك التنوع، الاستعداد للتعاون). ويتوسط العلاقة متغير دور المدرسة في تفسير خبرات الهجرة تربويًا عبر الإرشاد النفسي والاجتماعي، وأنشطة المواطنة، وبناء سردية وطنية جامعة تستوعب التنقل دون تفكيك الانتماء. ويُحدد مجال البحث في مدارس إعدادية وثانوية حكومية بمناطق مصرية ذات معدلات هجرة مرتفعة، مع حدود موضوعية تركز على انعكاسات الهجرة على الطالب داخل البيئة المدرسية. وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب وأولياء أمورهم والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين، وتتم المقارنة مع المغرب والفلبين ودولة ثالثة ذات خبرة تربوية في دمج أبناء الأسر المهاجرة مثل المكسيك؛ لاستخلاص توجهات عملية للمدرسة المصرية لاستثمار الخبرات العالمية للأسرة مع صيانة الهوية الوطنية وتعزيز GC بصورة متزنة.

2153. **العنوان:** "تأثير الخطاب المدرسي حول ثورة 30 يونيو والأحداث الوطنية المعاصرة في تشكيل الهوية الوطنية لدى الطلاب في مصر: دراسة مقارنة مع معالجة الأحداث المفصلية في مناهج المغرب وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل كيفية تقديم الأحداث الوطنية المعاصرة في مصر—ومنها ثورة 30 يونيو والمشروعات القومية والتحولات السياسية—في المناهج والخطاب المدرسي، وأثر ذلك على تشكيل هوية وطنية واعية لدى الطلاب، ضمن إطار الإدارة التعليمية المقارنة وبالمنهج المقارن التحليلي. ويتمثل المتغير المستقل في نمط تقديم الحدث الوطني داخل المحتوى والأنشطة (تقريري/نقدي/تشاركي، أحادي الزاوية/متعدد الزوايا، قائم على السرد/قائم على الأدلة)، بينما يتمثل المتغير التابع في درجة الوعي التاريخي والانتماء الواعي لدى الطلاب (الفهم، التفسير، تقدير الدولة الوطنية، المشاركة المسؤولة). ويتوسط العلاقة متغير طريقة المعلم في إدارة الحوار حول الأحداث وتجنب الاستقطاب عبر قواعد نقاش، ومهارات تفكير ناقد، وتوثيق مصادر، بما يحفظ الانضباط القيمي داخل المدرسة. ويُحدد مجال البحث في

كتب الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية وأنشطة المدرسة المعتمدة رسميًا، مع حدود موضوعية تركز على "بيداغوجيا الحدث الوطني" داخل التعليم قبل الجامعي. وتتمثل الحدود المكانية في مدارس حكومية بمحافظات مصرية متنوعة، والحدود البشرية في الطلاب والمعلمين والموجهين. وتُقترح للمقارنة خبرات المغرب وجنوب أفريقيا ودولة ثالثة عرفت "تعليم الأحداث المفصلية" بصورة تربوية مثل ألمانيا؛ بهدف صياغة أسس أكاديمية لتناول الحدث الوطني في المدرسة المصرية بما يعمق الهوية ويعزز السلم المدرسي ويقوي المناعة ضد الشائعات.

2154. **العنوان:** **"دور الإعلام المدرسي في بناء الهوية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة العالمية في المدارس المصرية: دراسة مقارنة بين مصر وماليزيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دور الإعلام المدرسي في مصر—الإذاعة المدرسية، الصحافة المدرسية الورقية والإلكترونية، والمنصات الرقمية—في بناء هوية وطنية إيجابية وتعزيز قيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship)، من منظور الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في نوعية محتوى الإعلام المدرسي (قضايا وطنية، إنجازات ومبادرات مجتمعية، موضوعات عالمية، نماذج شبابية، خطاب قيم) من حيث الدقة والتوازن والأسلوب والتنوع. ويتمثل المتغير التابع في تأثير هذا المحتوى على اتجاهات الطلاب وهوياتهم (الانتماء، الوعي، الحوار، احترام التنوع، المسؤولية الرقمية). ويتوسط العلاقة متغير مشاركة الطلاب أنفسهم في إنتاج المحتوى الإعلامي عبر التحرير والتقديم والتصوير وإدارة المنصات؛ بما يحول الإعلام المدرسي من رسالة أحادية إلى ممارسة مواطنة. ويُحدد مجال البحث في مدارس قبل جامعية تمتلك نشاطًا إعلاميًا منتظمًا داخل إطار رسمي، مع حدود موضوعية تركز على الإعلام المدرسي لا الإعلام المجتمعي الخارجي. وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب ومشرفي الإعلام المدرسي وإدارة المدرسة، والحدود المكانية في عينة مدارس حكومية بمناطق متنوعة. وتُقترح للمقارنة خبرات ماليزيا وفنلندا ودولة ثالثة رائدة في "الإعلام والتربية" مثل كندا؛ بهدف إعداد دليل مصري للإعلام المدرسي الوطني-العالمي يضبط المحتوى ويرفع الكفايات ويعزز GC دون إخلال بالثوابت الوطنية.

2155. **العنوان:** **"أنماط القيادة التنظيمية الداعمة للهوية الوطنية والمواطنة العالمية في المدارس المصرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات فنلندا، والأردن، وسنغافورة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أنماط القيادة التنظيمية في المدارس المصرية ومدى قدرتها على مأسسة مشروعات ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship)، وذلك ضمن منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICA International Comparative Administration) الذي يسعى لتطوير الأداء المؤسسي. تكمن مشكلة البحث في الفجوة بين التوجهات الاستراتيجية للدولة والممارسات القيادية الميدانية في إدارة التنوع الثقافي، حيث يتمثل المتغير المستقل في أنماط القيادة التنظيمية (التحويلية، والتشاركية، والقيمية) كما تتجسد في الرؤية المدرسية وإدارة الأنشطة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى حضور الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية (GC) في المناخ المدرسي والانضباط القيمي. ويتوسط العلاقة متغير سياسات الدعم الإداري والحرية التنظيمية الممنوحة للمدرسة من قبل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بما يشمل آليات التمويل والتدريب. يقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية في جمهورية مصر العربية، بحدود موضوعية تركز على القيادة بوصفها آلية تنفيذ للسياسات، وحدود بشرية تشمل المديرين والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور. وتستخدم الدراسة المنهج المقارن (CM Comparative Method) في نسخته التحليلية لمقارنة الحالة المصرية بخبرات فنلندا والأردن وسنغافورة لاستخلاص أفضل الممارسات الدولية. وتشير العلاقة بين المتغيرات إلى أن تبني أنماط القيادة التنظيمية الحديثة يسهم في تعزيز الوعي القومي والانفتاح المسؤول، وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في بناء نموذج قيادة مدرسية مصرية يوازن بين الأصالة والمعاصرة. ويهدف البحث في النهاية إلى تقديم توصيات لصناع القرار لتطوير برامج إعداد القيادات في ضوء معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICA) لضمان

تحقيق التوازن بين ترسيخ الانتماء وتعزيز قيم المواطنة العالمية (GC) في المؤسسات التعليمية المصرية، بما يرفع من كفاءة النظام التعليمي وطنيًا ودوليًا.

2156. **العنوان: "إدارة برامج التميز الدولي وأثر المشاركة في المسابقات العالمية على هوية الطلاب المصريين: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات تركيا، والبرازيل، وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة أثر نظم إدارة برامج التميز والمشاركة في المسابقات الدولية (العلوم، والروبوتات، والرياضة) على تشكيل الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية (GC (Global Citizenship لدى طلاب المدارس المصرية، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICA (International Comparative Administration. تتمثل مشكلة البحث في ضعف التوظيف الإداري والتربوي للمشاركات الدولية للطلاب، حيث يتمثل المتغير المستقل في حجم ونوعية إدارة المشاركة الدولية، بما يشمل مستوى التنافس ونوع الدعم المؤسسي المقدم، بينما يتمثل المتغير التابع في ملامح الهوية والانفتاح العالمي لدى الطلاب المشاركين، مثل الفخر بالتمثيل الوطني والتعاون عبر الثقافات. ويتوسط العلاقة متغير الإعداد الإداري والتربوي المسبق والتأطير اللاحق للتجربة داخل المدرسة، وهو ما يحدد مدى تحول المشاركة إلى تعلم قيمي مستدام. يُحدد مجال البحث في المدارس المصرية المشاركة فعليًا في الفعاليات الدولية، بحدود موضوعية تركز على الأثر التنظيمي والتربوي، وحدود مكانية في المحافظات ذات النشاط التنافسي، وحدود بشرية تشمل الطلاب والمدربين والقيادات الإدارية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (CM (Comparative Method لمقارنة النموذج المصري بخبرات تركيا والبرازيل وكوريا الجنوبية في إدارة التميز المدرسي. وتظهر العلاقة بين المتغيرات أن الإدارة الاحترافية للمسابقات الدولية تعزز من قيم المواطنة العالمية (GC) دون المساس بالهوية الأصلية. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى بناء إطار إداري مصري مقترح لتوظيف التنافسية الدولية في تعزيز الهوية الوطنية، مع تقديم مقترحات لوزارة التربية والتعليم لتطوير وحدات إدارة الموهوبين والتميز بما يتوافق مع معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICA)، وصولًا إلى تحسين صورة المنظومة التعليمية المصرية في المحافل العالمية وتحقيق مخرجات بشرية تتسم بالتوازن بين الانتماء والوعي العالمي.

2157. **العنوان: "حوكمة مناهج التعليم الأزهري قبل الجامعي وعلاقتها بتعزيز الهوية والمواطنة العالمية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات المغرب، وماليزيا، والأردن"**

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل حوكمة مناهج التعليم الأزهري قبل الجامعي في مصر وعلاقتها بتشكيل الهوية الدينية والوطنية وقيم المواطنة العالمية (GC (Global Citizenship، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة (ICA (International Comparative Administration للتعليم الديني الرسمي. تكمن مشكلة البحث في الحاجة إلى تطوير الآليات الإدارية التي تضمن دمج قيم التعايش العالمي في المناهج الدينية دون المساس بالثوابت، حيث يتمثل المتغير المستقل في سياسات حوكمة المنهج الأزهري، بما يشمل محتوى العلوم الشرعية ومواد الثقافة العامة، بينما يتمثل المتغير التابع في ملامح الهوية لدى الطلاب (دينية، ووطنية، وعالمية) كما تظهر في اتجاهاتهم السلوكية. ويتوسط العلاقة متغير سياسات التنسيق الإداري بين مؤسسة الأزهر الشريف ووزارة التربية والتعليم في شأن توحيد المرجعيات الإجرائية للتربية الوطنية، مما يؤثر على اتساق المخرجات التعليمية. يُحدد مجال البحث في المعاهد الأزهرية بمراحل التعليم الأساسي والثانوي بجمهورية مصر العربية، مع حدود موضوعية تركز على سياسات تصميم وتطوير المناهج، وحدود بشرية تشمل الطلاب والمعلمين والموجهين بقطاع المعاهد. وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن (CM (Comparative Method لمقارنة التجربة المصرية بخبرات المغرب وماليزيا والأردن في إدارة التعليم الديني. وتكشف العلاقة بين المتغيرات أن الحوكمة المرنة للمناهج تسهم في بناء هوية جامعة تجمع بين الأصالة الدينية والانفتاح الإنساني. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في صياغة تصور إداري يوازن بين تعزيز الهوية وقيم المواطنة العالمية (GC) داخل التعليم الأزهري، مع تقديم توصيات لتطوير آليات التنسيق

السياساتي المشترك، بما يضمن إعداد جيل أزهري قادر على تمثيل الوسطية المصرية في الساحة الدولية وفق رؤية الإدارة الدولية المقارنة (ICA) التي تدعم جودة واستدامة الأنظمة التعليمية النوعية.

2158. **العنوان:** "توظيف الفنون البصرية في تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية لدى طلاب المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع إيطاليا والمغرب"

الموضوع: يركز هذا البحث على توظيف الفنون البصرية في المدارس المصرية—الرسم والتصوير والوسائط الرقمية—بوصفها مدخلًا تربويًا إداريًا لتعزيز الهوية الوطنية وغرس قيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship)، ضمن منظور المنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم برامج الفنون البصرية ومضامينها الرمزية (التراث والمعالم والرموز الوطنية، موضوعات السلام والتنوع والإنسانية المشتركة، مشاريع تصميم رقمية) من حيث التكامل مع المواد الأخرى وأدوات التقويم. ويتمثل المتغير التابع في التغير في إدراك الطلاب لذواتهم الوطنية والعالمية (الاعتزاز بالهوية، احترام الاختلاف، التعبير المسؤول، الحس الجمالي القيمي). ويتوسط العلاقة متغير توافر المعلمين المتخصصين والوسائل الفنية والرقمية ودعم الإدارة المدرسية للمعارض والمنتجات الطلابية. ويُحدد مجال البحث في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية بمصر، مع حدود موضوعية تركز على التربية الفنية والأنشطة المرتبطة بها داخل المدرسة. وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب ومعلمي التربية الفنية والمشرفين، وتُقترح للمقارنة خبرات إيطاليا والمغرب وفنلندا؛ بهدف تطوير منهج فنّي قيمي يسهم في بناء طالب مصري معتز بوطنه ومنفتح إنسانيًا.

2159. **العنوان:** "التربية على المواطنة الرقمية المسؤولة وعلاقتها بحماية الهوية الوطنية لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر: دراسة مقارنة مع إستونيا وفرنسا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دور برامج التربية على المواطنة الرقمية المسؤولة (RDC Responsible Digital Citizenship) في المدارس الثانوية المصرية في حماية الهوية الوطنية من التشتت أو التشويه، مع تعزيز الوعي بقيم المواطنة العالمية عبر الفضاء الرقمي، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في قوة برامج RDC (وجودها، محتواها، طرق تنفيذها، تكاملها مع المناهج، وآليات التقويم) بما يشمل سلامة الإنترنت، مكافحة خطاب الكراهية، حماية الخصوصية، والتحقق من المعلومات. ويتمثل المتغير التابع في نمط استخدام الطلاب للشبكات الرقمية بصورة تحترم الوطن والآخرين (سلوك رقمي أخلاقي، وعي بالهوية، مقاومة الشائعات، تواصل مسؤول عبر الثقافات). ويتوسط العلاقة متغير مشاركة الأسرة والمعلمين في التوجيه الرقمي والمتابعة وبناء قواعد استخدام داخل المدرسة والبيت. ويُحدد مجال البحث في مدارس المرحلة الثانوية العامة الحكومية بمصر، مع حدود موضوعية تركز على البرامج المدرسية الرسمية وشبه الرسمية. وتتمثل الحدود البشرية في الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور والأخصائيين، وتُقترح للمقارنة خبرات إستونيا وفرنسا وكندا؛ بهدف تقديم إطار تربوي للمواطنة الرقمية المصرية ذي بعد عالمي يرسخ الانتماء ويحقق السلامة الرقمية.

2160. **العنوان:** "نموذج مقارن مقترح لتعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة العالمية في التعليم قبل الجامعي المصري في ضوء خبرات دولية مختارة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى بناء نموذج مقارن مقترح لتعزيز الهوية الوطنية المصرية وقيم المواطنة العالمية (GC Global Citizenship) في منظومة التعليم قبل الجامعي بمصر، مستندًا إلى تحليل خبرات دولية مختارة مع مراعاة الخصوصية الحضارية والتاريخية المصرية، ضمن إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن البنائي. ويتمثل المتغير المستقل في مكونات النموذج المقترح (السياسات، المناهج، إعداد المعلم، الأنشطة، الشراكات الدولية، التربية على المواطنة الرقمية، تقويم القيم) من حيث الاتساق والحوكمة وقابلية التنفيذ. ويتمثل المتغير التابع في قدرة النظام التعليمي على تخريج طلاب ذوي هوية وطنية راسخة وانفتاح إنساني مسؤول، بما يظهر في الثقافة المدرسية والمخرجات

القيمية والسلوكية. ويتوسط العلاقة متغير الإطار التشريعي والإداري وإمكانات التنفيذ المتاحة في المدارس المصرية (الموارد، التدريب، المتابعة، المرونة التنظيمية). ويُحدد مجال البحث في مراحل وأنماط التعليم قبل الجامعي كافة داخل مصر، مع حدود موضوعية تركز على بناء نموذج قابل للتطبيق وإجراءات تشغيلية واضحة. وتتمثل الحدود البشرية في صانعي السياسات والخبراء والمعلمين والقيادات المدرسية، وتُقترح خبرات المقارنة الثلاث الأكثر لصوقًا بموضوع النموذج: فنلندا والمغرب وألمانيا، مع الاستئناس بخبرات ماليزيا وكندا؛ بهدف تقديم رؤية إستراتيجية عملية يمكن أن تسترشد بها وزارة التربية والتعليم في تطوير التربية على الهوية الوطنية وGC في جمهورية مصر العربية.

ثالث عشر: الشراكات والتعاون الدولي

2161. **العنوان:** "حوكمة الشراكات التعليمية الدولية في مصر وأثرها في تطوير التعليم قبل الجامعي: دراسة مقارنة مع المغرب وفنلندا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل حوكمة الشراكات التعليمية الدولية التي تنخرط فيها وزارة التربية والتعليم المصرية والمديريات والمدارس، ودراسة أثرها في تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج حوكمة الشراكات التعليمية الدولية من حيث وضوح الأدوار والمسؤوليات، وآليات اتخاذ القرار، ومستوى المؤسسية، ونظم المتابعة والتقويم، ودرجة الشفافية والمساءلة. ويتمثل المتغير التابع في جودة مخرجات هذه الشراكات، كما تظهر في تطوير المناهج الدراسية، وتنمية الكفايات المهنية للمعلمين، وتحسين الممارسات الإدارية والتقويمية داخل المدارس. ويتوسط العلاقة بين المتغيرين مستوى مواءمة أهداف الشراكات مع الأولويات الوطنية المصرية وخطط تطوير التعليم، ومدى انسجامها مع احتياجات المدارس والمجتمع المحلي. ويقتصر مجال البحث على مشروعات الشراكات الدولية في التعليم قبل الجامعي خلال فترة زمنية محددة، مع حدود موضوعية تركز على الحوكمة والاستدامة وليس فقط حجم التمويل. وتشمل الحدود البشرية مسؤولي الشراكات بالوزارة والمديريات، ومديري المدارس المستفيدة، والخبراء الوطنيين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال مقارنة الخبرة المصرية بخبرتي المغرب وفنلندا. ويهدف البحث إلى تقديم نموذج حوكمة مؤسسي رشيد للشراكات الدولية يضمن الاستدامة وتعظيم العائد التربوي وخدمة الأهداف التعليمية الوطنية.

2162. **العنوان:** "فاعلية برامج المدارس الشريكة والتوأمة الدولية في تطوير الممارسات المدرسية بمصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا والمغرب"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة فاعلية برامج المدارس الشريكة والتوأمة الدولية التي تشارك فيها المدارس المصرية مع مدارس أجنبية، ودورها في تطوير الممارسات المدرسية، وذلك في ضوء الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص برامج التوأمة الدولية من حيث مدة الشراكة، وطبيعة الأنشطة المشتركة، ومستوى التفاعل الحقيقي بين الإدارات والمعلمين والطلاب، وآليات التوثيق والمتابعة. ويتمثل المتغير التابع في حجم ونوعية التغيرات التي تطرأ على إدارة المدرسة المصرية، وأساليب التدريس، وثقافة التعلم، والممارسات التقويمية، وبناء الشراكات المجتمعية. ويتوسط العلاقة متغير درجة الاندماج المؤسسي لبرامج التوأمة داخل الخطة الإستراتيجية للمدرسة، بحيث تصبح جزءًا من العمل المؤسسي وليس مجرد مبادرات فردية أو أنشطة شكلية. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي الحكومية المشاركة في برامج توأمة دولية. وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس والمعلمين والطلاب المشاركين ومشرفي الأنشطة. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال مقارنة التجربة المصرية بتجربتي ألمانيا والمغرب. ويهدف البحث إلى صياغة إطار معياري يوجه تصميم وتنفيذ برامج التوأمة المدرسية الدولية بما يحقق أثرًا تربويًا مستدامًا في السياق المصري.

2163. العنوان: "حوكمة الشراكات الاستراتيجية الدولية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المصرية وأثرها في استدامة الإصلاح المؤسسي: دراسة إدارية مقارنة في ضوء خبرات الأردن، ورواندا، وفنلندا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management ICM)) تحليل آليات الإدارة والقيادة التي تنظم العلاقة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المصرية والجهات الدولية المانحة، حيث تبرز مشكلة البحث في الفجوة بين حجم التمويل الدولي ومستوى استدامة الأثر الإداري داخل الهياكل التعليمية الوطنية، ويتمثل المتغير المستقل في حوكمة الشراكات الاستراتيجية SP (Strategic Partnerships) من خلال أبعادها المتمثلة في الشفافية، والمساءلة، والقيادة المشتركة، بينما يتمثل المتغير التابع في استدامة الإصلاح المؤسسي IR (Institutional Reform) الذي يقاس بمدى قدرة النظام الإداري على الحفاظ على المكتسبات وتوطين الخبرات الأجنبية، ويتوسط هذه العلاقة متغير "التوافق الاستراتيجي الوطني" الذي يعبر عن مدى ملاءمة الأجندات الدولية للأولويات المصرية، وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على مشروعات الدعم الفني والإداري الموجهة للتعليم العام، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المشروعات بقطاع التعاون الدولي، وصانعي القرار بالإدارة العليا، والخبراء التقنيين، وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method كمنهج أصيل في الإدارة الدولية المقارنة (ICM) لإجراء مقارنة منظمة بين التجربة المصرية وخبرات الأردن، ورواندا، وفنلندا للوقوف على أفضل نماذج إدارة الشراكات الاستراتيجية (SP) الدولية، ويهدف البحث إلى صياغة إطار إداري مقترح يعظم من العائد التنافسي للإصلاح المؤسسي (IR) في مصر، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن كفاءة الأطر التعاقدية الدولية والقدرة على التفاوض الإداري هي المحرك الرئيس لنجاح عملية الإصلاح، مع التأكيد على ضرورة بناء قواعد بيانات موحدة لإدارة الموارد الدولية لضمان عدم تكرار الجهود وتحقيق التكامل المؤسسي المنشود في إطار رؤية الدولة المصرية للتنمية المستدامة.

2164. العنوان: "إدارة نقل المعرفة وتوطين الابتكار في المناهج التعليمية العابرة للحدود بمصر: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب المغرب، وفنلندا، وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يتناول هذا البحث من منظور الإدارة الدولية المقارنة ICM (International Comparative Management) عمليات تدفق الخبرات الإدارية والفنية المرتبطة بتطوير المناهج في مصر، حيث تتركز المشكلة البحثية حول التحديات الإدارية التي تواجه توطين نماذج المناهج العالمية بما يتوافق مع البيئة الوطنية، ويتمثل المتغير المستقل في إدارة نقل المعرفة KM (Knowledge Management) عبر قنوات الاستشارات الدولية والتوأمة الأكاديمية، في حين يتمثل المتغير التابع في توطين الابتكار في المناهج CI (Curriculum Innovation) الذي يركز على القدرة التنافسية للمخرج التعليمي في الأسواق العالمية، ويلعب متغير "الجاهزية التنظيمية" دور الوسيط في هذه العلاقة، حيث يحدد مدى قدرة مراكز المناهج المصرية على استيعاب وإعادة إنتاج المعرفة المنقولة، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العمليات الإدارية لتطوير مناهج التعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية الكوادر الإدارية بمركز تطوير المناهج، والمستشارين الدوليين، ومخططي السياسات التعليمية، ويستخدم البحث منهج الإدارة المقارنة Comparative Management Approach لمقارنة نموذج إدارة نقل المعرفة (KM) في مصر بكل من المغرب، وفنلندا، وكوريا الجنوبية باعتبارها نماذج رائدة في تدويل التعليم، ويسعى البحث إلى كشف الفروق الجوهرية في استراتيجيات إدارة التغيير المرتبطة بالابتكار في المناهج (CI)، ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد متطلبات التحول نحو الإدارة الرقمية للمناهج وبناء نظام رقابة جودة يضمن مواءمة المعايير الدولية مع الهوية القومية المصرية، مما يسهم في خلق ميزة تنافسية للنظام التعليمي المصري في إطار الإدارة الدولية المقارنة (ICM) الحديثة التي تتطلب مرونة فائقة في التعامل مع الخبرات العابرة للحدود وإدارة التنوع المعرفي بكفاءة واحترافية عالية.

2165. **العنوان:** "استراتيجيات الإدارة الدولية لتنمية رأس المال البشري في مؤسسات إعداد المعلمين بمصر: دراسة مقارنة مع تجارب سنغافورة، والمغرب، واليابان"

الموضوع: ينطلق هذا البحث من ضرورة تطوير النظم الإدارية المسؤولة عن تنمية المعلم في مصر لتواكب المعايير العالمية، وذلك من خلال عدسة الإدارة الدولية المقارنة (ICM International Comparative Management)، حيث تبرز مشكلة البحث في الحاجة إلى مراجعة استراتيجيات إدارة الموارد البشرية الدولية المطبقة في برامج إعداد المعلمين، ويتمثل المتغير المستقل في استراتيجيات تنمية رأس المال البشري (HCD Human Capital Development) التي تشمل البعثات الدولية، والتمهين العابر للحدود، ومنصات التدريب العالمية، بينما يتمثل المتغير التابع في التميز في الكفايات المهنية (PCE Professional Competency Excellence) للمعلمين بما يطابق المعايير الدولية، ويتوسط العلاقة متغير "البيئة التنظيمية الداعمة" التي تعنى بمدى توفر الحوافز والسياسات المشجعة على تطبيق الخبرات الدولية ميدانيًا، وتقتصر الحدود الموضوعية على السياسات الإدارية والبرامج التدريبية المشتركة في كليات التربية والمراكز القومية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري قطاع التدريب، والطلاب المعلمين المشاركين في برامج دولية، والموجهين الفنيين، ويطبق البحث المنهج المقارن Comparative Method لتحليل التباين الإداري بين التجربة المصرية وتجارب سنغافورة، والمغرب، واليابان في إدارة تنمية رأس المال البشري (HCD)، ويهدف البحث إلى تقديم رؤية إدارية لتطوير منظومة التمهين الدولي لضمان وصول المعلم المصري لمستوى الكفايات المهنية (PCE) المنشود عالميًا، وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار في إدارة المواهب والقيادة التربوية المعتمدة على المقارنات الدولية هو السبيل الوحيد لتحقيق جودة التعليم، مع اقتراح آليات لدمج مخرجات التنمية الدولية ضمن مسارات الترقي الوظيفي في مصر، بما يخدم أهداف الإدارة الدولية المقارنة (ICM) في خلق بيئات عمل تعليمية محفزة للابتكار والتميز المؤسسي.

2166. **العنوان:** "حوكمة إدارة التكامل الإقليمي في الفضاءات العربية والأفريقية وانعكاساتها على التميز التنظيمي بوزارة التربية والتعليم المصرية: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب المغرب، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا"

الموضوع: تسعى هذه الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICM International Comparative Management) إلى تحليل الأطر الإدارية المنظمة للتعاون التعليمي الإقليمي الذي تنخرط فيه الدولة المصرية، حيث تبرز مشكلة البحث في الحاجة إلى تطوير آليات إدارة البروتوكولات الإقليمية لضمان تحويلها إلى نتائج مؤسسية ملموسة، ويتمثل المتغير المستقل في إدارة التكامل الإقليمي (RI Regional Integration) من خلال أبعاد التنسيق السياسي، والتبادل المعرفي، والتمويل المشترك، بينما يتمثل المتغير التابع في التميز التنظيمي (OE Organizational Excellence) الذي يقاس بمدى تطور كفاءة العمليات الإدارية والممارسات الميدانية في المؤسسات التعليمية، ويتوسط العلاقة متغير "التوافق الاستراتيجي (SA Strategic Alignment)" الذي يعبر عن مدى قدرة الإدارة المصرية على دمج الأهداف الإقليمية ضمن الرؤية الوطنية، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات تنفيذ مبادرات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في التعليم العام، بينما تشمل الحدود البشرية مديري الإدارات المركزية، وأعضاء اللجان الفنية المشتركة، وخبراء التخطيط الاستراتيجي، وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن كأداة رئيسة في الإدارة الدولية المقارنة (ICM) للمفاضلة بين النموذج المصري ونظرائه في المغرب، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، ويهدف البحث إلى صياغة نموذج إداري مقترح يعزز من فاعلية إدارة التكامل الإقليمي (RI) في مصر، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن جودة الهياكل الإدارية الوسيطة وقدرتها على المتابعة والتقييم هي الضامن الرئيس لتحقيق التميز التنظيمي (OE) المستدام، مما يسهم في تعزيز الدور القيادي لمصر إقليميًا ودوليًا في ضوء معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICM) المعاصرة التي تتطلب مرونة في إدارة الملفات العابرة للحدود الوطنية.

2167. **العنوان:** "إدارة الشراكات بين القطاع العام والمنظمات الدولية غير الحكومية لتعزيز كفاءة تقديم الخدمة في مدارس المجتمع بمصر: دراسة إدارية مقارنة في ضوء خبرات المغرب، والهند، والبرازيل"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM) آليات إدارة العلاقة التعاقدية والتشغيلية بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الرسمية الدولية، حيث تتبلور مشكلة البحث في التحديات الإدارية والرقابية التي تواجه استدامة مشروعات التعليم المجتمعي بالمناطق الأكثر احتياجًا، ويتمثل المتغير المستقل في إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية International Non-Governmental Organizations Management (INGOM) من خلال أنماط التمويل، والدعم الفني، والرقابة الإدارية، في حين يتمثل المتغير التابع في كفاءة تقديم الخدمة Service Delivery Efficiency (SDE) المقاسة بمعدلات استيعاب الطلاب وجودة المخرجات التعليمية، ويلعب متغير "التنسيق المؤسسي Institutional Coordination (IC)" دور الوسيط في هذه العلاقة، حيث يحدد مدى سلاسة التفاعل بين الأطراف الدولية والجهات الإدارية المحلية، وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على برامج الفرصة الثانية والتعليم المجتمعي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري الجمعيات الدولية، ومسؤولي إدارة المشاريع بالوزارة، والميسرات الميدانيات، ويستخدم البحث المنهج المقارن لإجراء تحليل تنظيمي معمق بين التجربة المصرية وخبرات المغرب، والهند، والبرازيل للوقوف على أفضل ممارسات إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOM)، ويسعى البحث إلى وضع إطار حوكمة شامل يضمن شفافية واستدامة هذه الشراكات، ومن أهم النتائج المتوقعة تحديد متطلبات الإدارة الرشيدة لضمان تحويل كفاءة تقديم الخدمة (SDE) من مجرد مبادرات مؤقتة إلى نظام إداري مؤسسي مستقر، بما يحقق أهداف التنمية البشرية في مصر وفق المعايير العالمية المعترف بها في مجالات الإدارة الدولية المقارنة (ICM) الحديثة التي تركز على تكامل الأدوار بين القطاعات المختلفة.

.2168 **العنوان: "إدارة الشراكات الاستراتيجية الدولية لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة بالمدارس المصرية وأثرها في الأداء المؤسسي المستدام: دراسة إدارية مقارنة مع خبرات ألمانيا ،وكينيا ،واليابان"**

الموضوع: تتبنى هذه الدراسة مدخلًا تحليليًا في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM) لبحث آليات قيادة وإدارة البرامج الدولية الموجهة نحو دمج قيم الاستدامة في النظام التعليمي المصري، حيث تكمن مشكلة البحث في التحديات الإدارية التي تواجه تحويل المشروعات الدولية من أنشطة هامشية إلى ممارسات مؤسسية مستقرة، ويتمثل المتغير المستقل في إدارة الشراكات الاستراتيجية Strategic Partnerships (SP) من خلال أبعاد التخطيط المشترك، وتخصيص الموارد الدولية، ونماذج القيادة العابرة للثقافات، بينما يتمثل المتغير التابع في الأداء المؤسسي المستدام Institutional Sustainable Performance (ISP) الذي يتم قياسه من خلال كفاءة استهلاك الموارد المدرسية وتطوير الممارسات الإدارية البيئية، ويتوسط هذه العلاقة متغير "الجاهزية التنظيمية للتغيير Organizational Change Readiness (OCR)" الذي يعكس قدرة المدارس المصرية على استيعاب نماذج الاستدامة العالمية، وتقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة Education for Sustainable Development (ESD) المطبقة في التعليم قبل الجامعي، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، ومنسقي الشراكات الدولية، ومخططي السياسات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن كأحد الأدوات المنهجية الجوهرية في تخصص الإدارة الدولية المقارنة (ICM) للمقارنة بين الحالة المصرية وخبرات ألمانيا، وكينيا، واليابان، ويهدف البحث إلى صياغة استراتيجية إدارية وطنية لتعظيم العائد من برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD)، ومن أهم النتائج المتوقعة أن جودة إدارة الشراكات الاستراتيجية (SP) والقدرة على توطين المعايير الدولية هما المحركان الأساسيان لتحقيق التميز في الأداء المؤسسي المستدام (ISP)، مما يسهم في رفع القدرة التنافسية للمدرسة المصرية بما يتوافق مع التوجهات العالمية المعاصرة في إدارة النظم التعليمية العابرة للحدود الوطنية.

.2169 **العنوان: "حوكمة الإدارة الدولية لنظم القياس والتقويم الوطني في مصر وانعكاساتها على العدالة التنظيمية: دراسة إدارية مقارنة في ضوء تجارب المغرب ،وتشيلي ،وأستراليا"**

الموضوع: تستعرض هذه الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM) أطر الحوكمة المنظمة للتعاون التقني الدولي في تطوير بنية التقويم التربوي بمصر، وتتمثل مشكلة البحث في كيفية إدارة التوازن بين المعايير الدولية للقياس والخصوصية الثقافية والإدارية للمجتمع المصري لضمان نزاهة النتائج، ويتمثل المتغير المستقل في حوكمة الإدارة الدولية (GIM (Governance of International Management من خلال أبعاد الشفافية الإدارية، والمساءلة الفنية، وإدارة تدفق الخبرات الأجنبية في بناء بنوك الأسئلة الرقمية، في حين يتمثل المتغير التابع في العدالة التنظيمية (OJ (Organizational Justice المتمثلة في ضمان الإنصاف، وتكافؤ الفرص، وجودة القياس التعليمي في الاختبارات الوطنية، ويلعب متغير "بناء القدرات المؤسسية (ICB (Institutional Capacity Building" دور الوسيط في هذه العلاقة، حيث يحدد مدى قدرة الكوادر المصرية على إدارة وتشغيل نظم التقويم المطورة دوليًا بشكل مستقل، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية المنظمة للاختبارات القومية، بينما تشمل الحدود البشرية قيادات المركز القومي للامتحانات، والخبراء الدوليين المشاركين في تطوير النظم، وصانعي القرار الإداري، ويعتمد البحث على المنهج المقارن لإجراء تحليل إداري تقابلي بين النموذج المصري ونماذج المغرب، وتشيلي، وأستراليا للوقوف على أفضل ممارسات حوكمة الإدارة الدولية (GIM)، ويسعى البحث إلى تقديم إطار تنظيمي مقترح يحقق أقصى درجات العدالة التنظيمية (OJ) في ضوء الشراكات الدولية، ومن النتائج المتوقعة أن الاستقلال الإداري في اتخاذ القرار القائم على مخرجات بناء القدرات المؤسسية (ICB) هو الضامن الوحيد لاستدامة جودة نظم التقويم الوطنية وتحقيق الشفافية المطلوبة في إطار تنافسية الأنظمة التعليمية دوليًا وفق معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICM) الحديثة.

.2170 **العنوان:** "إدارة الشراكات الاستراتيجية الدولية للتحول الرقمي في منظومة التعليم العام بمصر وانعكاساتها على الجاهزية التنافسية: دراسة إدارية مقارنة مع خبرات إستونيا ،والإمارات العربية المتحدة ،وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة (ICM (International Comparative Management في آليات قيادة وتوجيه التدفقات التكنولوجية والمعرفية الناتجة عن التعاون الدولي لرقمنة التعليم المصري، حيث تكمن مشكلة البحث في التحديات الإدارية التي تواجه مواءمة الحلول الرقمية الدولية مع البنية التنظيمية الوطنية لضمان السيادة الرقمية، ويتمثل المتغير المستقل في إدارة الشراكات الاستراتيجية الدولية International Strategic (ISPM (Partnerships Management عبر أبعاد نقل التكنولوجيا، والتمويل المشترك، وبناء القدرات المؤسسية، بينما يتمثل المتغير التابع في الجاهزية التنافسية للتحول الرقمي Competitive Readiness for Digital Transformation (CRDT) المقاسة بمستوى الكفايات الرقمية للهيئة الإدارية والتعليمية وجودة إتاحة الموارد، ويتوسط هذه العلاقة متغير التوافق الاستراتيجي التنظيمي (OSA (Organizational Strategic Alignment الذي يعكس مدى انسجام المشروعات الدولية مع رؤية مصر الرقمية، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العمليات الإدارية لمشروعات الرقمنة بالتعليم قبل الجامعي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري تكنولوجيا المعلومات، وصانعي القرار بقطاع التحول الرقمي، ومديري المدارس، وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن كمنهجية أصيلة في الإدارة الدولية المقارنة (ICM) لإجراء تحليل تقابلي بين التجربة المصرية وخبرات إستونيا، والإمارات العربية المتحدة، وكوريا الجنوبية، ويهدف البحث إلى تطوير نموذج حوكمة لإدارة الشراكات الاستراتيجية الدولية (ISPM) يضمن كفاءة توظيف الاستثمارات الدولية لتحقيق الجاهزية التنافسية للتحول الرقمي (CRDT)، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن نجاح الرقمنة لا يتوقف على جودة التكنولوجيا فحسب بل على قدرة الإدارة على تحقيق التوافق الاستراتيجي التنظيمي (OSA) وبناء هيكل إداري مرن يستوعب الابتكارات العالمية ويوطنها بما يخدم الأهداف القومية والتعليمية للدولة المصرية في ظل التنافسية الدولية المتزايدة.

.2171 **العنوان:** "حوكمة الإدارة الدولية لبرامج دمج اللاجئين في التعليم العام المصري وأثرها في استدامة جودة تقديم الخدمة: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب الأردن ،وألمانيا ،وتركيا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management ICM)) تحليل الأطر التنظيمية والتعاقدية التي تحكم العلاقة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والمنظمات الدولية المعنية بتعليم الوافدين، وتبرز مشكلة البحث في كيفية إدارة الضغوط التنظيمية والمالية الناتجة عن تدفقات اللاجئين مع الحفاظ على معايير الجودة للطلاب الوطنيين، ويتمثل المتغير المستقل في حوكمة الإدارة الدولية لبرامج الدمج (IMGIP (International Management Governance of Inclusion Programs من خلال آليات التمويل الدولي، والتخطيط المشترك، والرقابة الإدارية، في حين يتمثل المتغير التابع في استدامة جودة تقديم الخدمة Sustainability of (SSDQ (Service Delivery Quality التي تقاس بمدى كفاية الموارد والبيئة المدرسية لجميع المتعلمين، ويلعب متغير التنسيق المؤسسي العابر للقطاعات (CSIC (Cross-Sectoral Institutional Coordination دور الوسيط في هذه العلاقة، حيث يحدد فاعلية التفاعل بين الجهات الحكومية والشركاء الدوليين والمجتمع المحلي، وتقتصر الحدود الموضوعية على السياسات الإدارية لدمج اللاجئين بالمدارس الحكومية ومراكز التعليم المجتمعي، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي الإدارات المركزية، ومديري مشروعات المنظمات الدولية، والإداريين بالمدارس المستضيفة، ويستخدم البحث المنهج المقارن كأداة منهجية لمقارنة نموذج حوكمة الإدارة الدولية لبرامج الدمج (IMGIP) في مصر بنظائره في الأردن، وألمانيا، وتركيا، ويسعى البحث إلى اقتراح إطار إداري يحقق التوازن بين الالتزامات الدولية والسيادة التعليمية الوطنية، ومن أهم النتائج المتوقعة أن تعزيز التنسيق المؤسسي العابر للقطاعات (CSIC) وتطوير نظم إدارة المعلومات المشتركة يساهمان بشكل مباشر في استدامة جودة تقديم الخدمة (SSDQ) وتقليل الهدر الإداري، مما يعزز من كفاءة النظام التعليمي المصري في التعامل مع الأزمات الإنسانية الدولية وفق معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

2172. **العنوان:** "تطوير الإدارة الجامعية بجمهورية مصر العربية في ضوء الشراكات الدولية لتعزيز كفايات القيادة التربوية: دراسة مقارنة مع فنلندا وكندا وأستراليا"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل آليات التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات المصرية، وبخاصة كليات التربية، ونظيراتها الأجنبية في تطوير برامج إعداد القيادات التربوية والإدارية، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في طبيعة التعاون الجامعي الدولي من حيث برامج الماجستير والدبلومات المهنية المشتركة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تحسن كفايات القيادات المدرسية في مجالات الحوكمة والقيادة الرقمية. ويتوسط العلاقة متغير مدى تبني وزارة التربية والتعليم لهذه البرامج ضمن سياسات الترقية والتنمية المهنية. يغطي البحث حدودًا موضوعية تركز على الإدارة الجامعية والقيادة التربوية، وتتحدد الحدود المكانية في كليات التربية المصرية، والحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس والقيادات الملتحقة بالبرامج. يستخدم البحث المنهج المقارن International Comparative Method بمقارنة التجربة المصرية بفنلندا وكندا وأستراليا. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن الشراكات الدولية الفعالة ترفع من جودة الأداء الإداري المدرسي. وتتمثل أهم النتائج في بناء نموذج تعاون جامعي دولي مستدام يسهم في عولمة الإدارة التربوية المصرية، وتقديم مقترحات لصناع القرار حول كيفية مواءمة مخرجات هذه الشراكات مع الاحتياجات الفعلية للميدان التعليمي المصري بما يحقق التميز المؤسسي.

2173. **العنوان:** "إدارة الشراكات الاستراتيجية بين منظومة التعليم الفني وقطاع الأعمال في ضوء برامج التعاون الدولي وأثرها في التنافسية المؤسسية: دراسة إدارية مقارنة مع خبرات ألمانيا، والمغرب، والصين"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة ICM (International Comparative Management) تحليل النماذج الإدارية المنظمة للشراكات بين مؤسسات التعليم الفني والتقني المصري والقطاع الخاص المدعومة دوليًا، حيث تبرز مشكلة البحث في ضعف استدامة الهياكل التنظيمية المشتركة والفجوة بين مخرجات التدريب واحتياجات التنمية الاقتصادية، ويتمثل المتغير المستقل في إدارة الشراكات الاستراتيجية Strategic Partnerships Management

SPM)) بأبعادها المتمثلة في الحوكمة التشاركية، والتمويل المزدوج، وإدارة الموارد العابرة للقطاعات، بينما يتمثل المتغير التابع في التنافسية المؤسسية (IC Institutional Competitiveness) التي تقاس بمدى مواءمة الخريجين للمعايير المهنية العالمية ومعدلات التوظيف، ويتوسط هذه العلاقة متغير "المرونة التنظيمية (OA Organizational Agility)" التي تعكس قدرة الإدارة المدرسية على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة والاشتراطات الدولية، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة برامج التعليم المزدوج والتعاون التقني الدولي، بينما تشمل الحدود البشرية مديري مدارس التكنولوجيا التطبيقية، ومنسقي الشراكات بشركات القطاع الخاص، ومسؤولي التعاون الدولي، ويعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة النموذج المصري بنماذج ألمانيا، والمغرب، والصين للوقوف على أفضل ممارسات إدارة الشراكات الاستراتيجية (SPM)، ويهدف البحث إلى صياغة إطار تنظيمي مقترح يعزز من التنافسية المؤسسية (IC) للتعليم الفني في مصر، ومن النتائج المتوقعة أن تكامل الأدوار الإدارية بين الدولة والقطاع الخاص تحت مظلة معايير الجودة الدولية يسهم في خلق ميزة تنافسية مستدامة، مما يحقق أهداف الدولة المصرية في التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على مهارات تقنية متطورة تتوافق مع معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICM) المعاصرة.

2174. العنوان: "أثر التعاون الدولي في بناء قدرات إدارة الجودة والاعتماد التربوي بمصر في ضوء خبرات الأردن، وتركيا، والمملكة المتحدة: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يستقصي هذا البحث الدور الاستراتيجي لبرامج التعاون الدولي (International Cooperation - IC) كمتغير مستقل في تطوير وهيكلة قدرات منظومة إدارة الجودة والاعتماد التربوي بجمهورية مصر العربية كمتغير تابع، وذلك ضمن سياق الإدارة الدولية المقارنة. تبرز مشكلة الدراسة في مدى فعالية نقل وتوطين نماذج الجودة العالمية داخل المؤسسات الوطنية، وتحدي الموازنة بين المعايير الدولية والخصوصية الثقافية والتربوية، حيث يتم تحليل "قابلية النظام التعليمي للاستيعاب والتدويل (Systemic Absorptive Capacity - SAC)" كمتغير وسيط يتحكم في مدى نجاح تحويل الخبرات المكتسبة إلى ممارسات مهنية مستدامة. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) وفق مدخل "التبادلية والملاءمة" لمقارنة التجربة المصرية بكل من الأردن، وتركيا، والمملكة المتحدة، لاستشراف أفضل نماذج بناء القدرات (Capacity Building - CB) في مجال المراجعة التربوية وتصميم معايير الاعتماد. تقتصر الحدود الموضوعية على آليات إدارة الجودة الشاملة والاعتماد، بينما تتحدد الحدود المكانية في الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education - NAQAAE)في مصر، وتشمل الحدود البشرية مديري وحدات الجودة، والمراجعين الخارجيين، ومسؤولي ملفات التعاون الدولي. يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين الانفتاح على الشراكات الدولية (IC) ورفع موثوقية قرارات الاعتماد التربوي المصري. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى أن تعزيز المتغير الوسيط (SAC) يقلل من مقاومة التغيير الإداري، ويؤدي إلى تطوير أدلة مراجعة وطنية ذات مرجعية عالمية. كما ستظهر النتائج ضرورة صياغة استراتيجية مؤسسية لتدويل معايير الجودة (NAQAAE)بما يضمن اعترافًا دوليًا أوسع بالمخرجات التعليمية المصرية، ويقدم نموذجًا مقترحًا لإدارة الشراكات الدولية يرتكز على التكامل البنيوي وليس مجرد التقليد الشكلي، مما يسهم في رفع التنافسية الدولية للمنظومة التعليمية المصرية برمتها.

2175. العنوان: "حوكمة الشراكات الدولية لتطوير التعليم بالناطق الريفية والمهمشة في مصر: دراسة مقارنة مع الهند والبرازيل والمكسيك"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الشراكات الدولية في دعم التعليم بالمناطق الريفية والمهمشة في مصر وتحليل أثرها في تقليص الفجوات التعليمية، في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في طبيعة وحوكمة التدخلات الدولية، بينما يمثل المتغير التابع التحسن في مؤشرات الالتحاق والتحصيل الدراسي بالريف. ويتوسط العلاقة

متغير درجة ملكية المجتمع المحلي للمشروعات التعليمية ومشاركته فيها. يقتصر المجال البحثي على إدارة التعليم في المناطق النائية، والحدود المكانية في مدارس ريف الصعيد والمناطق الحدودية، والحدود البشرية تشمل المعلمين والأسر والقيادات المحلية. يعتمد البحث على المنهج المقارن لمقارنة مصر بالهند والبرازيل والمكسيك نظرًا لتجاربهم الناجحة في محاربة الفقر التعليمي. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن الشراكات الدولية القائمة على المشاركة المجتمعية تحقق استدامة تعليمية أكبر. وتتمثل أهم النتائج في تصميم نموذج شراكات يوجه التمويل الدولي لمعالجة التفاوت المكاني، مع تقديم توصيات لإدارة الموارد التعليمية الدولية بكفاءة تضمن وصول الخدمات للفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع المصري.

2176. **العنوان:** "إدارة إستراتيجيات تدويل المدرسة المصرية في ضوء السياسات الدولية وأثرها في التنافسية العالمية للمتعلم: دراسة إدارية مقارنة مع خبرات قطر، وماليزيا، وسنغافورة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة ICM (International Comparative Management) تحليل العمليات الإدارية المنظمة لدمج البعد الدولي في المدارس المصرية، حيث تبرز مشكلة البحث في الحاجة إلى مواءمة معايير التدويل IZN (Internationalization) مع متطلبات الحفاظ على الهوية الوطنية، ويتمثل المتغير المستقل في إدارات إستراتيجيات التدويل المدرسية من خلال أبعاد القيادة العابرة للثقافات، والتوأمة المهنية الدولية، والاعتماد الأكاديمي العالمي، بينما يتمثل المتغير التابع في التنافسية العالمية للمتعلم GLC (Global Learner Competitiveness) التي تقاس بمدى امتلاك الطلاب لمهارات القرن الحادي والعشرين والقدرة على الانخراط في بيئات عمل دولية، ويتوسط هذه العلاقة متغير "الرؤية الإستراتيجية الوطنية" التي تضمن انضباط عمليات التدويل (IZN) وفقًا للقيم المصرية، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة الأنماط الإدارية للمدارس التي تطبق برامج دولية أو ثنائية اللغة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس، ومنسقي البرامج الدولية، ومطوري السياسات التعليمية، وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method لمقارنة النموذج الإداري المصري بنماذج قطر، وماليزيا، وسنغافورة، وتهدف الدراسة إلى صياغة إطار مقترح لـ "التدويل الرشيد" يعزز من التنافسية العالمية للمتعلم (GLC)، ومن المتوقع أن تتوصل النتائج إلى أن القيادة المدرسية الواعية بإدارة التنوع الثقافي هي المحرك الرئيس لنجاح التدويل دون المساس بالثوابت الثقافية، مما يحقق توازنًا إستراتيجيًا في إطار الإدارة الدولية المقارنة (ICM) المعاصرة.

2177. **العنوان:** " حوكمة إدارة شراكات ريادة الأعمال المدرسية الدولية في مصر وانعكاساتها على ثقافة الابتكار المؤسسي: دراسة إدارية مقارنة في ضوء تجارب الإمارات، وألمانيا، والولايات المتحدة"

الموضوع: يتناول هذا البحث في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM) دراسة الهياكل التنظيمية التي تدير برامج ريادة الأعمال بالتعاون مع جهات دولية، حيث تكمن المشكلة البحثية في كيفية تحويل هذه الشراكات من مبادرات معزولة إلى ممارسات إدارية مستدامة داخل المدرسة المصرية، ويتمثل المتغير المستقل في حوكمة إدارة شراكات ريادة الأعمال International Entrepreneurship Partnerships Management (IEPM) من خلال أبعاد التخطيط الاستراتيجي المشترك، وإدارة المخاطر، والتمويل المستدام، في حين يتمثل المتغير التابع في ثقافة الابتكار المؤسسي IIC (Institutional Innovation Culture) التي تقاس بمدى قدرة المدرسة على توليد حلول إبداعية وتحفيز روح المبادرة لدى الطلاب، ويلعب متغير "الاستمرارية المؤسسية IS (Institutional Sustainability)" دور الوسيط في هذه العلاقة، حيث يحدد مدى قدرة الإدارة على توطين برامج الريادة بعد انتهاء الدعم الدولي، وتقتصر الحدود الموضوعية على إدارة الموهبة والابتكار بالمدارس الثانوية والفنية، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، وخبراء ريادة الأعمال بالمنظمات الشريكة، والمعلمين المدربين، ويستخدم البحث المنهج المقارن لإجراء تحليل إداري تقابلي بين التجربة المصرية وخبرات الإمارات، وألمانيا، والولايات المتحدة للوقوف على أفضل ممارسات إدارة شراكات ريادة الأعمال (IEPM)، ويسعى البحث إلى بناء نموذج تنظيمي يدمج مهارات الريادة ضمن الهيكل الإداري للمدرسة، ومن أهم النتائج المتوقعة أن

جودة حوكمة الشراكات الدولية هي الضامن لتحويل المدارس إلى بيئات منتجة تدعم التنمية الاقتصادية الوطنية وتجذر ثقافة الابتكار المؤسسي (IIC) وفق معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICM) الحديثة.

2178. **العنوان:** "**حوكمة الشراكات الدولية لتطوير التعليم الفني والتقني في مصر في ضوء خبرات تونس، والمغرب، وفرنسا: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل أثر مبادرات المنظمات الدولية (International Organizations - IO) كمتغير مستقل، وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية (International Labour Organization - ILO) والاتحاد الأوروبي (European Union - EU))، على هيكلة وتطوير منظومة التعليم الفني والتقني في جمهورية مصر العربية كمتغير تابع. تبرز مشكلة البحث في تحدي تعددية الجهات المانحة وما قد يترتب عليه من تشتت الجهود الإدارية، مما يبرز دور "كفاءة التنسيق الإداري المركزي (Centralized Administrative Coordination - CAC) "كمتغير وسيط يضمن توحيد هذه المبادرات ضمن رؤية وطنية شاملة. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لرصد وتحليل السياسات المتبعة في تونس، والمغرب، وفرنسا، لاستنباط آليات إدارة التعاون الدولي (International Cooperation - IC) في بناء منظومات الجدارات المهنية. تقتصر الحدود الموضوعية على استراتيجيات إدارة التعليم الفني، بينما تتحدد الحدود المكانية في قطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات ومديري مدارس التكنولوجيا التطبيقية. يهدف البحث إلى كشف العلاقة بين فاعلية الشراكات الدولية (IC) ورفع قابلية الخريجين للتشغيل في الأسواق العالمية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة تفعيل المتغير الوسيط (CAC) عبر وحدة إدارية متخصصة لمتابعة أثر المنظمات الدولية (ILO) والاتحاد الأوروبي (EU) في استدامة جودة المخرجات. كما ستظهر النتائج أهمية مواءمة المنح الدولية مع احتياجات الصناعة المحلية، وتقديم نموذج مقترح لإدارة الموارد الدولية يضمن تحقيق الاستقلالية الاستراتيجية للمنظومة المصرية مع الاستفادة من المعايير التقنية العالمية المتقدمة.

2179. **العنوان:** "**إدارة التعاون الدولي لدمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم المدرسي المصري في ضوء خبرات إستونيا، وكوريا الجنوبية، والصين: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة**"

الموضوع: يركز هذا البحث على استقصاء دور مشروعات الابتكار الرقمي الدولية كمتغير مستقل في تسريع وتيرة دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) في المنظومة التعليمية المصرية كمتغير تابع. تتبلور مشكلة الدراسة في كيفية إدارة الفجوة التقنية والتنظيمية التي تواجه المؤسسات المدرسية عند تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI)العابرة للحدود، مع اعتبار "جاهزية البنية التحتية والمورد البشري - Infrastructure and Human Readiness) " (IHRمتغيرًا وسيطًا يحدد كفاءة التحول الرقمي. تعتمد الدراسة المنهج المقارن (Comparative Method - CM) وفق مدخل "التقارب التكنولوجي" لمقارنة التجربة المصرية بكل من إستونيا، وكوريا الجنوبية، والصين، لكونها نماذج رائدة في عولمة التعليم الرقمي. تقتصر الحدود الموضوعية على حوكمة الإدارة الرقمية والذكاء الاصطناعي(AI))، بينما تشمل الحدود المكانية مدارس مختارة تطبق التقنيات الذكية بمصر، وتتحدد الحدود البشرية في خبراء تكنولوجيا المعلومات والقيادات المدرسية والمعلمين. يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الانخراط في الشراكات التقنية الدولية ورفع جودة اتخاذ القرار التعليمي المدعوم بالبيانات الضخمة. ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى أن تدعيم المتغير الوسيط (IHR) يقلل من مخاطر التبعية التقنية، ويوفر بيئة آمنة لإدارة بيانات الطلاب الرقمية. كما ستكشف النتائج عن ضرورة تطوير أطر إدارية وطنية تحاكي المعايير الدولية في استخدام الذكاء الاصطناعي(AI))، مع تقديم مقترحات عملية لتأهيل القيادات التعليمية على قيادة التحول نحو "المدارس الذكية"، بما يضمن مخرجات تعليمية مصرية قادرة على التفاعل الكفء مع متطلبات العصر الرقمي العالمي.

2180. **العنوان:** "حوكمة برامج التدريب الدولية للمعلمين في مجال التعليم متعدد الثقافات في مصر في ضوء خبرات كندا، والمغرب، وأستراليا: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"

الموضوع: يستقصي هذا البحث أثر الشراكات الدولية في تصميم وتنفيذ برامج التدريب المعنية بالتعليم متعدد الثقافات (Multicultural Education - ME)كمتغير مستقل، ودورها في تعزيز كفاءة المعلم المصري في تحقيق التماسك المدرسي (School Cohesion - SC)كمتغير تابع، وذلك ضمن سياق الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية. تبرز مشكلة الدراسة في حاجة الإدارة التعليمية المصرية لتطوير آليات مؤسسية تمكن المعلمين من إدارة التنوع الثقافي والاجتماعي داخل الصفوف الدراسية المزدحمة والمتنوعة، مع اعتبار "مأسسة التنمية المهنية المستمرة" (Institutionalization of Continuous Professional Development - CPD)متغيرًا وسيطًا يضمن تحويل المهارات المكتسبة دوليًا إلى ممارسات مستدامة. يعتمد البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لمقارنة السياسات التدريبية في مصر مع نماذج رائدة في كندا، والمغرب، وأستراليا، نظرًا لخبراتهم الواسعة في إدارة التنوع الثقافي في البيئات المدرسية. تقتصر الحدود الموضوعية على حوكمة إدارة التدريب الدولي وتطوير كفايات التعددية الثقافية(ME))، بينما تشمل الحدود المكانية المدارس المصرية المنخرطة في برامج التبادل والتعاون الدولي، وتتحدد الحدود البشرية في المعلمين والموجهين وصانعي سياسات التدريب بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح على نماذج التدريب العالمية ورفع مستوى الاستقرار النفسي والاجتماعي داخل البيئة المدرسية. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة دمج معايير التعليم متعدد الثقافات (ME) ضمن متطلبات ترقي المعلمين، وتفعيل دور المتغير الوسيط (CPD) عبر منصات تدريبية رقمية مشتركة مع الشركاء الدوليين. كما ستظهر النتائج أن الإدارة الواعية للتدريب الدولي تساهم في تقليل الصراعات الصفية وتعزيز قيم المواطنة، وتقدم مقترحًا لإطار حوكمة وطني ينظم استيراد وتوطين برامج التدريب الدولية بما يخدم الهوية الوطنية المصرية في إطار التنافسية العالمية.

2181. **العنوان:** "الشراكات الدولية في دعم التعليم في الأزمات والطوارئ في مصر: دراسة مقارنة مع لبنان والأردن"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الشراكات الدولية في دعم منظومة التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية خلال فترات الأزمات والطوارئ، مثل الأوبئة العالمية، أو التدفقات المفاجئة للطلاب، أو الكوارث المحلية، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة التدخلات الدولية أثناء الأزمات، بما يشمل برامج التعلم التعويضي، واستخدام المنصات الرقمية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين، وآليات استمرارية الخدمة التعليمية. ويتمثل المتغير التابع في قدرة النظام التعليمي المصري على الاستمرار المؤسسي، وتقليل الفاقد التعليمي، والحفاظ على الحد الأدنى من جودة التعليم في ظروف استثنائية. ويتوسط العلاقة متغير جاهزية الإطار الوطني للتنسيق مع الشركاء الدوليين أثناء الطوارئ، من حيث وضوح الأدوار، وسرعة اتخاذ القرار، وتكامل الجهود بين المستويات المركزية والمحلية. ويقتصر مجال البحث على استجابات التعليم قبل الجامعي المصري للأزمات خلال فترة زمنية محددة، مع حدود موضوعية تركز على الشراكات الدولية الرسمية وشبه الرسمية. وتشمل الحدود البشرية مسؤولي الوزارة والمديريات، ومديري المدارس، وممثلي الشركاء الدوليين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال مقارنة التجربة المصرية بخبرتي لبنان والأردن. ويهدف البحث إلى تطوير بروتوكول وطني للتعاون الدولي في التعليم وقت الأزمات يضمن الجاهزية والاستدامة وحماية الحق في التعليم.

2182. **العنوان:** "التعاون الدولي في تطوير المناهج العربية واللغوية في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الأردن وقطر"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل إمكانات التعاون الدولي العربي في تطوير مناهج اللغة العربية والتربية اللغوية في المدارس المصرية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة، وبما يعزز مكانة اللغة العربية بوصفها مكونًا أساسيًا للهوية

الوطنية. ويتمثل المتغير المستقل في أشكال التعاون العربي المشترك، مثل فرق العمل العابرة للحدود، ومشروعات تطوير المناهج، ومنصات الموارد التعليمية الرقمية، وتبادل الخبرات في تعليم العربية لغة أولى ولغة ثانية. ويتمثل المتغير التابع في جودة المنهج اللغوي المصري وفاعليته في تنمية مهارات القراءة، والكتابة، والتعبير، والتذوق اللغوي لدى الطلاب. ويتوسط العلاقة متغير مدى تكيّف النماذج العربية المتبادلة مع السياق المصري من حيث الثقافة، والبيئة التعليمية، وخصائص المتعلمين. ويقتصر مجال البحث على مناهج اللغة العربية ومشروعات تطويرها في التعليم قبل الجامعي، مع حدود موضوعية تركز على البناء المنهجي والتربوي للمحتوى. وتشمل الحدود البشرية خبراء المناهج، ومعلمي اللغة العربية، والمشرفين التربويين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال مقارنة الخبرة المصرية بخبرتي الأردن وقطر. ويهدف البحث إلى تفعيل نموذج تعاون عربي–عربي عميق يسهم في تطوير تعليم العربية في مصر مع الحفاظ على الخصوصية الوطنية.

2183. **العنوان:** "**الشراكات الدولية في مجال التربية على حقوق الإنسان في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع المغرب والأرجنتين**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الشراكات الدولية مع المنظمات المعنية بالتربية على حقوق الإنسان في إدماج مفاهيم حقوق الإنسان داخل المدارس المصرية، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة برامج الشراكة الدولية في هذا المجال، بما يشمل إعداد دروس نموذجية، وإنتاج كتيبات تعليمية، وتنفيذ برامج تدريب للمعلمين، وتنظيم أنشطة مدرسية داعمة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم، واحترام كرامة الآخرين، وممارسة قيم العدالة والمساواة داخل البيئة المدرسية. ويتوسط العلاقة متغير مدى التناغم بين هذه البرامج الدولية والمنظومة القيمية والثقافية والقانونية الوطنية في مصر، بما يضمن عدم التعارض مع الهوية الوطنية. ويقتصر مجال البحث على المدارس المشاركة في برامج التربية على حقوق الإنسان، مع حدود موضوعية تركز على المناهج والأنشطة الرسمية المعتمدة. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومسؤولي البرامج والشركاء الدوليين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال مقارنة التجربة المصرية بخبرتي المغرب والأرجنتين. ويهدف البحث إلى تقديم إطار تربوي وطني لحقوق الإنسان يستفيد من الخبرة الدولية مع الحفاظ على الخصوصية المصرية.

2184. **العنوان:** "**تقييم أثر برامج الاتحاد الأوروبي الموجهة لتطوير التعليم المدرسي في مصر: دراسة مقارنة مع الأردن وصربيا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث تقييم أثر برامج التعاون الممولة من الاتحاد الأوروبي في تطوير التعليم المدرسي في جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص برامج الاتحاد الأوروبي من حيث محاور التدخل، وحجم التمويل، ومدة التنفيذ، ونماذج الشراكة مع الجهات الوطنية. ويتمثل المتغير التابع في نتائج هذه البرامج على مستوى السياسات التعليمية، وهياكل الإدارة، وتطوير المدارس المستفيدة، وتحسين جودة الممارسات التربوية. ويتوسط العلاقة متغير بنية المتابعة والتقويم المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والجانب الوطني، ومدى فاعليتها في توجيه التنفيذ وتصحيح المسار. ويقتصر مجال البحث على مشروعات الاتحاد الأوروبي في التعليم قبل الجامعي خلال فترة زمنية محددة، مع حدود موضوعية تركز على الأثر المؤسسي والتربوي لا على المؤشرات الكمية فقط. وتشمل الحدود البشرية المسؤولين الوطنيين، وخبراء الاتحاد الأوروبي، ومديري المدارس والمعلمين المشاركين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التقويمي والمنهج المقارن، من خلال مقارنة التجربة المصرية بخبرتي الأردن وصربيا. ويهدف البحث إلى تعميق فاعلية التعاون مع الاتحاد الأوروبي بما يتسق مع أولويات مصر الإستراتيجية ويعظم العائد التربوي طويل الأمد.

2185. **العنوان:** "**الشراكات الدولية في دعم المدارس المصرية نحو الاعتماد الدولي (*International Baccalaureate (IB)*، *Cambridge Assessment International Education (CAIE)*، *Pearson*): دراسة مقارنة مع الإمارات وتركيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل الشراكات الدولية التي تنخرط فيها بعض المدارس المصرية، ولا سيما المدارس الدولية والخاصة، للحصول على اعتماد من هيئات تعليمية دولية، ودراسة أثر هذه الشراكات في تطوير جودة التعليم في السياق المصري، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في نوع الاعتماد الدولي ومتطلبات الشراكة المرتبطة به من حيث المعايير الأكاديمية، ونظم التقويم، وإعداد المعلمين، ومتطلبات الحوكمة المدرسية، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى جودة الممارسات التعليمية والإدارية داخل المدرسة، وفرص الطلاب في الالتحاق بالتعليم العالي محليًا ودوليًا. ويتوسط العلاقة متغير حجم ونوعية التنظيم الوطني لعمل هذه البرامج داخل الإطار التعليمي المصري، بما يشمل التشريعات والرقابة والإشراف التربوي. ويقتصر مجال البحث على مدارس مصرية حاصلة على اعتماد دولي أو في طور الحصول عليه، مع حدود موضوعية تركز على أثر الاعتماد لا على الترويج المؤسسي له. وتشمل الحدود البشرية الإدارات المدرسية، والمعلمين، والطلاب، وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال مقارنة الخبرة المصرية بتجربتي الإمارات وتركيا. ويهدف البحث إلى وضع ضوابط وسياسات وطنية تعظّم الاستفادة من الاعتماد الدولي مع الحفاظ على الهوية والأهداف القومية للتعليم في مصر.

2186. **العنوان:** "التعاون الدولي في تطوير سياسات التعليم الدامج في مصر: دراسة مقارنة مع السويد وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل دور الشراكات الدولية في تطوير سياسات وبرامج التعليم الدامج في جمهورية مصر العربية، بما يشمل دمج الطلاب ذوي الإعاقة والفئات المهمشة اجتماعيًا واقتصاديًا، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في حجم وطبيعة التعاون الدولي في مجال التعليم الدامج من حيث الدعم الفني، وبرامج التدريب، والمشروعات التجريبية، وتبادل الخبرات المؤسسية. ويتمثل المتغير التابع في مستوى تطور سياسات التعليم الدامج وتطبيقها الفعلي داخل المدارس المصرية من حيث الإتاحة، وجودة الخدمات، وتهيئة البيئة المدرسية. ويتوسط العلاقة متغير قدرة النظام التعليمي المصري على ترجمة النماذج الدولية إلى أطر تشريعية وتنفيذية تتلاءم مع السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الوطني. ويقتصر مجال البحث على سياسات التعليم الدامج ومشروعاته في التعليم قبل الجامعي، مع حدود موضوعية تركز على السياسات والممارسات الرسمية. وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات، ومديري المدارس، والمعلمين، والأخصائيين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالسويد وجنوب أفريقيا. ويهدف البحث إلى تعزيز التعاون الدولي بصورة رشيدة لتحسين دمج الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم المصري.

2187. **العنوان:** "إدارة الشراكات البحثية الدولية بكليات التربية المصرية وأثرها في تعزيز الإنتاجية العلمية في مجال الإدارة الدولية المقارنة: دراسة إدارية مقارنة مع خبرات المغرب، وفنلندا، والمملكة المتحدة"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة من منظور تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management (ICM) تحليل النماذج الإدارية المنظمة للتعاون البحثي الأكاديمي، حيث تكمن مشكلة البحث في الفجوة بين حجم التبادل الدولي ومستوى جودة الإنتاج العلمي المقارن ذي الصبغة العالمية، ويتمثل المتغير المستقل في إدارة الشراكات البحثية الدولية International Research Partnerships Management (IRPM) من خلال أبعاد المشروعات المشتركة، والتوأمة الأكاديمية، والتمويل البحثي العابر للحدود، بينما يتمثل المتغير التابع في الإنتاجية العلمية الدولية International Scientific Productivity (ISP) التي تقاس بمؤشرات النشر الدولي والأصالة المنهجية في دراسات الإدارة المقارنة، ويتوسط هذه العلاقة متغير "الدعم المؤسسي والتحفيز الإداري" الذي يعكس مدى فاعلية اللوائح المنظمة للبحث العلمي داخل الجامعات، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة العمليات الإدارية المنظمة للبحث التربوي المقارن، بينما تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس والباحثين بقطاع الدراسات العليا، وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن Comparative Method كمنهجية أصيلة في الإدارة الدولية المقارنة (ICM) للمقارنة بين الحالة المصرية وخبرات المغرب،

وفنلندا، والمملكة المتحدة، ويهدف البحث إلى صياغة إستراتيجية إدارية مقترحة لتدويل البحث العلمي، ومن أهم النتائج المتوقعة أن جودة إدارة الشراكات البحثية الدولية (IRPM) والقدرة على بناء شبكات بحثية عالمية هي المحرك الأساس لرفع الإنتاجية العلمية الدولية (ISP)، مما يضع كليات التربية المصرية على خارطة التنافسية البحثية العالمية وفق معايير الجودة الأكاديمية الحديثة.

.2188 **العنوان:** **"حوكمة إدارة الشراكات الثقافية الدولية بالمدارس الرسمية للغات في مصر وانعكاساتها على جودة الميزة التنافسية اللغوية: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب فرنسا، والمغرب، وكندا"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة في إطار تخصص الإدارة الدولية المقارنة International Comparative Management ICM)) آليات إدارة الشراكات التعليمية بين المدارس الحكومية والمنظمات الثقافية الأجنبية، وتبرز مشكلة البحث في التحدي الإداري المتمثل في موازنة متطلبات تدويل التعليم مع الحفاظ على مرتكزات الهوية الوطنية المصرية، ويتمثل المتغير المستقل في حوكمة إدارة الشراكات الثقافية (Governance of Cultural Partnerships Management (GCPM من خلال أبعاد الإشراف الفني، وتدريب الكوادر البشرية، وتوطين المصادر التعليمية، في حين يتمثل المتغير التابع في جودة الميزة التنافسية اللغوية (Linguistic Competitive Advantage (LCA التي تقاس بمستوى كفاءة الطلاب في اللغات الأجنبية مع الحفاظ على التمكن من اللغة القومية، ويلعب متغير "التكيف التنظيمي الموجه بالهوية" دور الوسيط في هذه العلاقة، حيث يحدد مدى قدرة الإدارة المدرسية على دمج الثقافات الوافدة بوعي وطني، وتقتصر الحدود الموضوعية على مدارس اللغات الرسمية، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، والمعلمين، وممثلي البعثات الثقافية، ويستخدم البحث المنهج المقارن لإجراء تحليل تنظيمي معمق بين التجربة المصرية وخبرات فرنسا، والمغرب، وكندا، ويهدف البحث إلى وضع إطار حوكمة شامل يضمن فاعلية هذه الشراكات، ومن النتائج المتوقعة أن الإدارة الرشيدة لبرامج حوكمة إدارة الشراكات الثقافية (GCPM) تسهم في تعزيز الميزة التنافسية اللغوية (LCA) للطلاب المصريين بما يتوافق مع متطلبات السوق العالمية وفي الوقت نفسه يعزز قيم الانتماء الوطني.

.2189 **العنوان:** **"إدارة الشراكات الدولية لإنشاء المدن التعليمية الذكية في مصر وأثرها في بناء بيئات التعلم المبتكرة: دراسة إدارية استشرافية مقارنة مع خبرات الإمارات، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: ينطلق هذا البحث من رؤية الإدارة الدولية المقارنة (International Comparative Management (ICM لاستشراف مستقبل البنى التنظيمية التعليمية الذكية، حيث تتبلور المشكلة البحثية في كيفية إدارة التحالفات الدولية الكبرى لتأسيس مناطق تعليمية متكاملة تقنيًا وإداريًا، ويتمثل المتغير المستقل في إدارة الشراكات الدولية الذكية (International Smart Partnerships Management (ISPM عبر أبعاد الاستثمار في البنية التحتية، ونقل تكنولوجيا التعليم، والحوكمة الرقمية العابرة للحدود، بينما يتمثل المتغير التابع في جودة بيئات التعلم المبتكرة Innovative Learning Environments (ILE) التي تقاس بمدى توفر التعلم المرن، والترابط مع قطاع الصناعة، والرقمنة الشاملة للعمليات الإدارية، ويتوسط العلاقة متغير "التوافق مع الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة" الذي يضمن مواءمة هذه المدن مع الأهداف الوطنية، وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة السياسات الإدارية المنظمة للمدن والوديان التعليمية الذكية، وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات، والمستثمرين الدوليين، ومديري المناطق التعليمية، ويعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستشرافي والمنهج المقارن Comparative Method كأدوات منهجية لتحليل النماذج الرائدة في الإمارات، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، ويهدف البحث إلى تقديم رؤية إدارية لقيادة مشروعات المدن التعليمية في مصر، ومن أهم النتائج المتوقعة أن كفاءة إدارة الشراكات الدولية الذكية (ISPM) هي العامل الحاسم في تحويل المدن التعليمية إلى بيئات تعلم مبتكرة (ILE) مستدامة، مما يسهم في وضع مصر كمركز إقليمي للتميز التعليمي في ضوء معايير الإدارة الدولية المقارنة (ICM).

2190. العنوان: "إدارة الشراكات الإستراتيجية العابرة للحدود في التعليم قبل الجامعي المصري: دراسة إدارية دولية مقارنة في ضوء خبرات فنلندا، وألمانيا، وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في غياب إطار منهجي متكامل لإدارة الشراكات والتعاون الدولي في منظومة التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، مما يؤدي إلى تداخل الاختصاصات وضعف العائد من الاستثمارات الدولية في رأس المال البشري (Human Capital - HC). يسعى البحث إلى تقديم نموذج إداري متطور يرتكز على مفاهيم الإدارة الدولية المقارنة (Comparative International Management - CIM) لتحقيق الفاعلية التنظيمية. يتمثل المتغير المستقل في مكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة للشراكات، بينما يتمثل المتغير التابع في كفاءة الأداء المؤسسي بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ويتوسط العلاقة متغير قوة التنسيق الإداري بين المستويات التنظيمية المختلفة. تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على سياسات الإدارة الدولية (International Management - IM) وآليات الحوكمة المرتبطة بها، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي القرار ومديري مكاتب التعاون الدولي والخبراء الأكاديميين. يتبع البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) بمدخله الوظيفي لتحليل النظم الإدارية في فنلندا، وألمانيا، وكوريا الجنوبية كدول خبرة رائدة، ومقارنتها بالواقع المصري للوقوف على الفجوات الإدارية. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تؤكد أن تبني مداخل الإدارة الدولية (IM) المرنة، وتوحيد معايير اختيار الشركاء الدوليين، سيؤدي بالضرورة إلى تعظيم القيمة المضافة من التعاون الدولي وتحقيق الاستقلال الإداري والتقني. كما ستكشف النتائج عن أهمية مراجعة هياكل الإدارة الدولية المقارنة (CIM) لضمان اتساقها مع الهوية الوطنية والسيادة التعليمية المصرية. ويسهم البحث في توفير مصفوفة إدارية شاملة لتقييم الأداء في المشروعات التعليمية الدولية، مما يعزز من قدرة الإدارة المصرية على إدارة التنوع الثقافي والتنظيمي المرتبط بالشراكات العابرة للحدود (Cross-Border Partnerships - CBP) بكفاءة ومهنية عالية تخدم رؤية مصر المستقبلية.

رابع عشر: تعليم ريادة الأعمال

2191. العنوان: "تضمين كفاءات ريادة الأعمال في مناهج المرحلة الثانوية المصرية: دراسة مقارنة مع فنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تقويم درجة تضمين كفاءات ريادة الأعمال في مناهج المرحلة الثانوية العامة في جمهورية مصر العربية، باعتبارها مرحلة حاسمة في تشكيل الاتجاهات المهنية والاقتصادية لدى الطلاب، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة بناء المنهج المصري من حيث صياغة الأهداف التعليمية، وتنظيم المحتوى، ونوعية الأنشطة التعليمية، وأساليب التقويم المرتبطة بريادة الأعمال. ويتمثل المتغير التابع في مستوى الكفاءات الريادية المتوقع اكتسابها لدى الطلاب، مثل المبادرة، والتخطيط للمشروعات الصغيرة، والعمل التعاوني، وإدارة المخاطر، وحل المشكلات. ويتوسط العلاقة متغير أسلوب تنفيذ المنهج داخل الصفوف الدراسية، ومدى كفاءة المعلم في تحويل المحتوى النظري إلى خبرات تعلم تطبيقية. ويقتصر مجال البحث على كتب ومقررات الصفين الأول والثاني الثانوي العام، مع حدود مكانية تشمل مدارس حكومية في محافظات حضرية وريفية. وتشمل الحدود البشرية عيّنات من الطلاب، والمعلمين، وموجهي المواد الاجتماعية والاقتصادية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من خلال مقارنة الخبرة المصرية بتجربتي فنلندا وكوريا الجنوبية. ويهدف البحث إلى تقديم تصور تطويري لمناهج المرحلة الثانوية يدعم بناء عقلية ريادية وطنية قادرة على التفاعل الإيجابي مع الاقتصاد العالمي.

2192. العنوان: "إدارة الأنشطة المدرسية اللاصفية في مصر ودورها في تنمية الثقافة الريادية للطلاب: دراسة مقارنة مع ألمانيا والمغرب واليابان"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل السياسات الإدارية المنظمة للأنشطة المدرسية اللاصفية في مدارس التعليم قبل الجامعي بمصر، وقياس فاعليتها في تنمية الثقافة الريادية لدى الطلاب، وذلك من منظور الإدارة التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في كفاءة تصميم وإدارة الأنشطة الريادية اللاصفية كنوادي الابتكار ومعارض المشروعات، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الوعي الريادي وسلوكيات المبادرة لدى الطلاب. ويتوسط العلاقة متغير نمط دعم القيادة المدرسية وتوافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة. يغطي البحث حدودًا موضوعية في إدارة النشاط الطلابي، والحدود المكانية تشمل مدارس إعدادية وثانوية في محافظات حضرية وريفية بمصر، والحدود البشرية تضم الطلاب ورواد الفصول ومسؤولي النشاط. يستخدم البحث المنهج المقارن International Comparative Method بمقارنة التجربة المصرية بألمانيا والمغرب واليابان. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن الإدارة المحفزة للنشاط اللاصفي تعد ركيزة أساسية لتحويل المعرفة النظرية إلى مهارات ريادية تطبيقية. وتتمثل أهم النتائج في اقتراح إطار إداري وطني للأنشطة الريادية يخدم رؤية الدولة للتنمية المستدامة، مع تقديم توصيات لمديري المدارس حول كيفية تخصيص الموارد وإدارة الشراكات لدعم الابتكار الطلابي في السياق المصري.

2193. **العنوان:** "إدارة برامج إعداد وتدريب المعلمين بمصر لتدريس ريادة الأعمال في ضوء المتطلبات العالمية: دراسة مقارنة مع سنغافورة وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تقويم السياسات الإدارية المسؤولة عن بناء جاهزية المعلمين المصريين لتدريس مفاهيم ريادة الأعمال في التعليم قبل الجامعي، من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في خصائص إدارة برامج إعداد المعلم بكليات التربية وبرامج التنمية المهنية (Professional Development (PD المستمرة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الكفايات المعرفية والمهارية للمعلم في التربية الريادية. ويتوسط العلاقة متغير حجم الدعم الإداري والتربوي الذي توفره الإدارة المدرسية للمعلمين أثناء الخدمة. يقتصر المجال البحثي على إدارة الموارد البشرية التعليمية، والحدود المكانية في كليات التربية ومدارس متنوعة بمصر، والحدود البشرية تشمل المعلمين والموجهين وخبراء التدريب. يعتمد البحث على المنهج المقارن لمقارنة الحالة المصرية بسنغافورة وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن جودة التخطيط الإداري لبرامج التنمية المهنية (PD) تنعكس مباشرة على أداء المعلم الريادي داخل الصف. وتتمثل أهم النتائج في صياغة إطار إداري مقترح لإعداد المعلم الريادي يتوافق مع معايير التنافسية الدولية، مع توصيات لتطوير لوائح التدريب بوزارة التربية والتعليم لدمج مهارات ريادة الأعمال كمتطلب أساسي للنمو المهني للمعلم المصري.

2194. **العنوان:** "تطوير إدارة التربية الريادية بمدارس التعليم الفني المصري لتعزيز التنافسية المهنية: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكينيا والولايات المتحدة"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة المنظومة الإدارية للتربية الريادية في مدارس التعليم الفني المصرية وأثرها في تأهيل الطلاب لسوق العمل، من منظور الإدارة التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في مكونات إدارة التربية الريادية كالمقررات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة ووحدات الابتكار، بينما يمثل المتغير التابع مستوى جاهزية الطالب الفنية والريادية للانخراط في العمل الإنتاجي. ويتوسط العلاقة متغير كثافة التدريب العملي الميداني ونوع التخصص الفني. يغطي البحث حدودًا موضوعية في إدارة التعليم التقني والمهني، والحدود المكانية تشمل مدارس فنية في الدلتا والصعيد، والحدود البشرية تضم الطلاب والمعلمين ومديري المدارس وممثلي قطاع الأعمال. يستخدم البحث المنهج المقارن لمقارنة التجربة المصرية بألمانيا وكينيا والولايات المتحدة. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن الإدارة المدرسية التي تربط التعليم الفني ببيئة الأعمال تزيد من فرص نجاح المشروعات الناشئة للخريجين. وتتمثل أهم النتائج في تطوير نموذج إداري للتربية الريادية الفنية يدعم تحديث التعليم الفني المصري، مع تقديم مقترحات لتعزيز الشراكات الإدارية بين المدارس الفنية والمؤسسات التمويلية لدعم ريادة الأعمال بين الشباب المصري.

2195. **العنوان:** "**حوكمة الشركات الطلابية بالمدارس الثانوية المصرية ودورها في تنمية المهارات القيادية والريادية: دراسة مقارنة مع الإمارات والأردن والمملكة المتحدة**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تقويم الأطر الإدارية والتشريعية المنظمة لمبادرات الشركات الطلابية المدرسية في المرحلة الثانوية بمصر، من منظور الإدارة التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في تصميم وحوكمة نموذج الشركة الطلابية من حيث الموارد وآليات التنفيذ، بينما يمثل المتغير التابع مستوى نمو المهارات القيادية والريادية لدى الطلاب كالتخطيط والتسويق. ويتوسط العلاقة متغير فاعلية الإشراف الإداري والتربوي ودور الشركاء من مؤسسات المجتمع المدني. يقتصر المجال البحثي على إدارة التميز الطلابي والمبادرات المدرسية، والحدود المكانية في محافظات مصرية تطبق هذا النموذج، والحدود البشرية تشمل الطلاب المشاركين والمعلمين المشرفين. يعتمد البحث على المنهج المقارن لمقارنة مصر بالإمارات والأردن والمملكة المتحدة لتميزهم في ممارسات المواطنة الاقتصادية. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن الحوكمة الإدارية الواضحة للشركات الطلابية تضمن تحويل المدرسة إلى مختبر حقيقي للريادة. وتتمثل أهم النتائج في وضع تصور وطني إداري لتوسيع تطبيق نماذج الشركات الطلابية، مع تقديم توصيات لتبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة التجارية والإنتاجية داخل المحيط المدرسي بما يحقق الأهداف التربوية والاقتصادية.

2196. **العنوان:** "**إدارة إدماج المحاكاة الرقمية للأعمال في التعليم الثانوي المصري لتنمية الكفاءات الريادية: دراسة مقارنة مع فنلندا وأستراليا وإستونيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة فاعلية السياسات الإدارية في إدماج تقنيات المحاكاة الرقمية Digital Simulation (DS) للأعمال في المدارس الثانوية المصرية، من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في مستوى التخطيط الإداري لإدماج أنشطة المحاكاة الرقمية (DS) في العملية التعليمية، بينما يمثل المتغير التابع نمو الكفاءات الريادية لدى الطلاب كاتخاذ القرار وإدارة المخاطر. ويتوسط العلاقة متغير جاهزية البنية التحتية التكنولوجية ومستوى التدريب التقني للمعلمين. يغطي البحث حدودًا موضوعية في الإدارة الرقمية والابتكار التعليمي، والحدود المكانية تشمل مدارس ثانوية مجهزة تكنولوجيًا بمصر، والحدود البشرية تضم الطلاب والمعلمين وموجهي المواد الاقتصادية. يستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي لمقارنة التجربة المصرية بفنلندا وأستراليا وإستونيا. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن توظيف تقنيات المحاكاة الرقمية (DS) تحت إشراف إداري متخصص يعزز من قدرة الطلاب على فهم ديناميكيات السوق العالمي. وتتمثل أهم النتائج في تقديم نموذج تطبيقي لإدارة تعليم ريادة الأعمال عبر الوسائط الرقمية، مع تقديم توصيات لمتخذي القرار حول كيفية الاستثمار في برمجيات المحاكاة وتدريب القيادات المدرسية على إدارتها لخدمة التحول الرقمي في التعليم المصري.

2197. **العنوان:** "**إدارة مبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية بالمدارس المصرية ودورها في تعزيز المسؤولية المجتمعية للطلاب: دراسة مقارنة مع تجارب كينيا والبرازيل والهند**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل الأطر الإدارية المنظمة لمشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية Social Entrepreneurship (SE) بالمدارس المصرية، وقياس دورها في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب، وذلك في إطار تخصص الإدارة التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في كفاءة إدارة وتصميم المشروعات الاجتماعية المدرسية من حيث مجالاتها ومستوى مشاركة الطلاب، بينما يمثل المتغير التابع مستوى نمو حس المسؤولية المجتمعية والاتجاه نحو العمل التطوعي. ويتوسط العلاقة متغير قوة الشراكات الإدارية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني Civil Society Organizations (CSOs). يغطي البحث حدودًا موضوعية في إدارة الأنشطة ذات العائد الاجتماعي، والحدود المكانية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي بمناطق حضرية وريفية وعشوائية بمصر، والحدود البشرية تضم الطلاب والمعلمين

وممثلي المجتمع المحلي. يستخدم البحث المنهج المقارن International Comparative Method بمقارنة التجربة المصرية بكينيا والبرازيل والهند لتميزها في ريادة الأعمال الاجتماعية (SE). تبرز العلاقة بين المتغيرات أن الإدارة المدرسية التي تدعم الابتكار الاجتماعي تساهم في تقليل الفجوات البيئية المحلية. وتتمثل أهم النتائج في صياغة نموذج إداري مقترح للتربية الريادية الاجتماعية يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع المصري، وتقديم توصيات لمتخذي القرار حول كيفية دمج ريادة الأعمال الاجتماعية (SE) في الخطط الإستراتيجية للمدارس لتعزيز الانتماء الوطني.

2198. العنوان: "حوكمة الشراكات الإدارية بين المدارس المصرية وحاضنات ومسرعات الأعمال لتعزيز الابتكار الريادي: دراسة مقارنة مع ألمانيا والمغرب وفرنسا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسات الإدارية المنظمة للشراكات بين المدارس المصرية وحاضنات الأعمال (Business Incubators (BI ومسرعات الأعمال (Business Accelerators (BA، وتحليل أثرها في دعم التوجه الريادي، من منظور الإدارة التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في خصائص الحوكمة الإدارية لهذه الشراكات من حيث الشكل القانوني ونوع الخدمات المقدمة، بينما يمثل المتغير التابع مستوى تطور المهارات الريادية والابتكارية لدى الطلاب. ويتوسط العلاقة متغير درجة اندماج هذه الشراكات في الخطة الإستراتيجية للمدرسة وتقبل الإدارة المدرسية لها. يقتصر المجال البحثي على إدارة الشراكات والتعاون المؤسسي، والحدود المكانية في مدارس ثانوية وفنية بمحافظات صناعية بمصر، والحدود البشرية تشمل الطلاب والمعلمين ومديري الحاضنات (BI). يعتمد البحث على المنهج المقارن لمقارنة الحالة المصرية بألمانيا والمغرب وفرنسا. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن الربط الإداري المحكم بين المدرسة وحاضنات الأعمال (BI) ومسرعات الأعمال (BA) يسرع من وتيرة تحويل الأفكار الطلابية إلى مشروعات واقعية. وتتمثل أهم النتائج في اقتراح إطار تنظيمي لتوسيع الشراكات الريادية، مع تقديم توصيات لإصلاح اللوائح الإدارية المدرسية بما يسمح بمرونة التعاون مع القطاع الخاص لخدمة مخرجات التعليم المصري.

2199. العنوان: "إدارة مسابقات ريادة الأعمال المدرسية في مصر وأثرها في تنمية مهارات حل المشكلات لدى الطلاب: دراسة مقارنة مع الإمارات والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية"

الموضوع: يتناول هذا البحث تقويم المنظومة الإدارية لمسابقات ريادة الأعمال المدرسية في مصر وأثرها في تنمية الإبداع والقدرة على حل المشكلات، من منظور الإدارة التعليمية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في خصائص إدارة المسابقات من حيث معايير التحكيم ومستوى التنافس، بينما يمثل المتغير التابع مستوى نمو مهارات التفكير الإبداعي وتقديم حلول مبتكرة لمشكلات واقعية. ويتوسط العلاقة متغير حجم الدعم الفني والإداري الذي توفره المدرسة للطلاب المشاركين. يغطي البحث حدودًا موضوعية في إدارة التميز والمنافسات الطلابية، والحدود المكانية في مسابقات ريادية موجهة لطلاب الإعدادي والثانوي بمصر، والحدود البشرية تضم الطلاب ولجان التحكيم والمعلمين. يستخدم البحث المنهج المقارن لمقارنة التجربة المصرية بالإمارات والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن التخطيط الإداري الجيد للمسابقات كأداة تعليمية يعزز من ثقة الطلاب في قدراتهم الابتكارية. وتتمثل أهم النتائج في وضع نموذج مصري لإدارة مسابقات ريادة الأعمال يدعم إستراتيجية الابتكار الوطنية، مع تقديم مقترحات لتطوير آليات التقييم الإداري للمشروعات الطلابية بما يضمن الشفافية والتحفيز المستمر للطلاب المبدعين في السياق التعليمي المصري.

2200. العنوان: "إستراتيجية إدارة ريادة الأعمال الرقمية بالمدارس الثانوية المصرية في ضوء التحول التكنولوجي: دراسة مقارنة مع إستونيا وسنغافورة وفنلندا"

الموضوع: يركز هذا البحث على دراسة واقع وآليات إدارة بناء مهارات ريادة الأعمال الرقمية Digital Entrepreneurship DE)) لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر، من منظور الإدارة الدولية المقارنة. يتمثل المتغير المستقل في سياسات إدماج

المحتوى الرقمي المرتبط بالتجارة الإلكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة المدرسية، بينما يمثل المتغير التابع مستوى الكفاءة الرقمية الريادية لدى الطلاب. ويتوسط العلاقة متغير جاهزية البنية التحتية التكنولوجية بالمدارس ومستوى تدريب القيادات والمعلمين على ريادة الأعمال الرقمية (DE). يقتصر المجال البحثي على الإدارة الرقمية والابتكار، والحدود المكانية في مدارس ثانوية بمحافظات مصرية متفاوتة في مستوى الربط الإلكتروني، والحدود البشرية تضم الطلاب والمعلمين ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات (IT Information Technology). يعتمد البحث على المنهج المقارن لمقارنة مصر بإستونيا وسنغافورة وفنلندا لتميزها في الاقتصاد الرقمي. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن التوجيه الإداري نحو الاستثمار الرقمي يحمي الطلاب من مخاطر الفضاء السيبراني ويوجههم نحو الإنتاجية. وتتمثل أهم النتائج في اقتراح إطار وطني لإدارة ريادة الأعمال الرقمية (DE)، مع تقديم توصيات لتطوير البيئة الإدارية المدرسية لتصبح حاضنة للابتكار التكنولوجي بما يحقق المنافسة العالمية للطالب المصري.

2201. **العنوان:** **"تعليم ريادة الأعمال للفتيات في التعليم المجتمعي والرسمي بالمناطق الريفية المصرية: دراسة مقارنة مع الهند والمغرب"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التعليم المجتمعي والمدارس الرسمية في القرى والمناطق الريفية المصرية في تمكين الفتيات من مهارات ريادة الأعمال، باعتبارها مدخلًا لتحسين فرصهن الاقتصادية والاجتماعية ضمن أولويات التنمية الوطنية في جمهورية مصر العربية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة البرامج الريادية المقدَّمة للفتيات من حيث مجالات التدريب، ونوعية المشروعات المنزلية أو الصغيرة الملائمة للبيئة الريفية، ومستوى الإرشاد المالي والإداري، وآليات التعلم القائم على الممارسة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى تمكين الفتيات كما يظهر في اتجاهاتهن نحو العمل الحر، وقدرتهن على المشاركة في مشروعات أسرية أو فردية، وتحسن ثقتهن بالذات واستقلاليتهن الاقتصادية بصورة تدريجية. ويتوسط العلاقة متغير الثقافة المجتمعية السائدة تجاه عمل الفتاة، ودعم الأسرة، وإمكانية الوصول إلى التمويل الصغير وبرامج الادخار والإقراض. ويقتصر مجال البحث على مدارس المجتمع والمدارس الابتدائية والإعدادية الرسمية في قرى مختارة بالصعيد والدلتا، مع حدود مكانية تتسم بندرة فرص العمل النظامي للمرأة. وتشمل الحدود البشرية الفتيات المستهدفات، والمعلمات، ومديري المدارس، ومسؤولي الجمعيات الأهلية المحلية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال مقارنة التجربة المصرية بخبرتي الهند والمغرب لاستخلاص آليات قابلة للتكييف محليًا. ويهدف البحث إلى وضع تصور لبرامج ريادة نسائية ريفية تراعي الخصوصية الثقافية والاقتصادية وتدعم مسار تمكين الفتيات دون تعارض مع الأدوار الاجتماعية الإيجابية للأسرة والمجتمع.

2202. **العنوان:** **"تقويم تجربة مشروعات 'الشركة الطلابية' في المدارس الثانوية المصرية في ضوء النموذج الفنلندي لتعليم ريادة الأعمال"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تقويمًا تفصيليًا لتجارب المدارس الثانوية المصرية التي تبنّت مشروعات الشركة الطلابية أو نماذج قريبة منها، بوصفها أداة تطبيقية لتعليم ريادة الأعمال داخل المدرسة، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم التجربة المصرية من حيث خطوات المشروع، وآليات التمويل الصغير، والتوقيت الزمني للتنفيذ داخل العام الدراسي، ودور المدرسة في التنظيم والمتابعة، ومستوى الارتباط بالمقررات الدراسية. ويتمثل المتغير التابع في نتائج التجربة على مستوى كفاءة الطلاب في إعداد خطط الأعمال، وإدارة الوقت والموارد، والعمل في فرق ذات أدوار محددة، وتطوير مهارات التواصل والتسويق والمحاسبة البسيطة. ويتوسط العلاقة متغير مستوى تدريب المعلمين المشرفين على المشروع، وشكل الشراكات مع مؤسسات داعمة خارج المدرسة مثل جمعيات رجال الأعمال أو وحدات التدريب بالمحافظة. ويقتصر مجال البحث على مدارس ثانوية عامة وفنية طبقت نماذج للشركة الطلابية خلال

فترة زمنية محددة، مع حدود مكانية تشمل محافظات من الوجه البحري والقبلي لضبط أثر اختلاف السياق. وتشمل الحدود البشرية الطلاب المشاركين، والمعلمين المشرفين، ومديري المدارس، وبعض الشركاء الداعمين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التقويمي والمنهج المقارن، بمقارنة الخبرة المصرية بالنموذج الفنلندي لاستنتاج نقاط القوة والقصور. ويهدف البحث إلى إعادة تصميم نموذج مصري للشركة الطلابية يوازن بين الواقعية الاقتصادية والضبط التربوي ويصلح للتوسع على مستوى الجمهورية.

2203. **العنوان:** "**ترسيخ قيم ريادة الأعمال الأخلاقية في مناهج التعليم قبل الجامعي المصري: دراسة مقارنة مع اليابان وكندا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى حضور قيم ريادة الأعمال الأخلاقية في مناهج التعليم قبل الجامعي المصري، مثل النزاهة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية وعدم الإضرار بالبيئة، بوصفها شرطًا لتكوين ريادة مسؤولة تخدم الاقتصاد الوطني وتدعم الثقة المجتمعية، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة المعالجة القيمية داخل الكتب المدرسية والأنشطة المصاحبة، من خلال القصص والحالات الدراسية والمناقشات والمشروعات الصفية واللاصفية المرتبطة بسلوكيات السوق والعمل. ويتمثل المتغير التابع في مستوى تبني الطلاب لقيم الريادة المسؤولة كما يظهر في اتجاهاتهم نحو الربح المشروع، واحترام قواعد المنافسة العادلة، وتقدير العمل المنتج، والوعي بأثر المشروع على المجتمع والبيئة. ويتوسط العلاقة متغير طرق التدريس؛ فإذا غلبت الأساليب التلقينية تراجع الأثر القيمي، وإذا سادت استراتيجيات التعلم النشط والتعلم الخدمي تعزز ترسيخ القيم وتحولت إلى ممارسات. ويقتصر مجال البحث على مناهج الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والتربية الوطنية والتربية الدينية في المرحلتين الإعدادية والثانوية، مع حدود مكانية تشمل مدارس حكومية وخاصة في محافظات متعددة. وتشمل الحدود البشرية الطلاب، والمعلمون، ومطورو المناهج، والموجهون التربويون. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة التجربة المصرية بخبرتي اليابان وكندا لاستخلاص آليات دمج القيم في محتوى الريادة. ويهدف البحث إلى اقتراح إطار قيمي وطني لريادة الأعمال يوازن بين تحقيق الربح وخدمة المجتمع، ويؤسس لريادة مصرية رشيدة.

2204. **العنوان:** "**دور تعليم ريادة الأعمال في خفض معدلات البطالة بين الشباب المصري: دراسة مقارنة مع ألمانيا وماليزيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين تعليم ريادة الأعمال في مراحل التعليم قبل الجامعي والمرحلة الانتقالية إلى سوق العمل وبين خفض معدلات البطالة بين الشباب في مصر، بوصفه مدخلًا وقائيًا يوسع بدائل التشغيل ويقلل الاعتماد على انتظار الوظيفة الرسمية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في كثافة وجود برامج ريادة الأعمال داخل المدارس والمعاهد الفنية من حيث عدد البرامج، ونوعها، ومستوى جديتها، ومدى ارتباطها بمهارات السوق المحلي والإقليمي، وتكاملها مع التدريب العملي. ويتمثل المتغير التابع في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر وتأسيس مشروعات صغيرة، ومستوى الاستعداد النفسي والمهاري لتحمل مسؤولية مشروع، وتحول التفضيلات المهنية من البحث عن وظيفة ثابتة إلى البحث عن فرصة إنتاجية. ويتوسط العلاقة متغير توافر منظومات التمويل الصغير والإرشاد المهني وحاضنات الأعمال بعد التخرج، وكذلك وجود مسارات واضحة للانتقال من المدرسة إلى مشروع فعلي. ويقتصر مجال البحث على التعليم الثانوي العام والفني وبرامج الإعداد المهني المرتبطة به، مع حدود مكانية تشمل محافظات مرتفعة البطالة وأخرى أقل بطالة لعقد مقارنات داخلية. وتشمل الحدود البشرية الشباب في أواخر المرحلة الثانوية وخريجيها، والمعلمون، وممثلو جهات التوظيف والقطاع الخاص. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة سياسات مصر ببرامج ألمانيا وماليزيا لاستخلاص عناصر فعّالة قابلة للتكييف. ويهدف البحث إلى بناء رؤية لسياسات تعليم ريادة الأعمال بوصفها جزءًا من سياسة وطنية متكاملة لتقليل البطالة ودعم التشغيل المنتج.

2205. **العنوان:** "**تحليل جاهزية المدارس المصرية للتحول إلى نموذج 'المدرسة الريادية': دراسة مقارنة مع الإمارات وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى فحص مدى جاهزية المدارس المصرية للتحول التدريجي إلى نموذج المدرسة الريادية، على مستوى البنية الإدارية والثقافة التنظيمية والموارد البشرية والبرامج التعليمية، بوصفه نموذجًا يستثمر المدرسة كحاضنة للابتكار والإنتاجية، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في عناصر الجاهزية المؤسسية مثل صلاحيات الإدارة المدرسية، ومرونة تنفيذ المناهج، وتشجيع الابتكار، وتوافر وحدات تدريب ومشروعات مدرسية، وبناء شراكات مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص. ويتمثل المتغير التابع في إمكان تطبيق نموذج المدرسة الريادية بصورة فعّالة، بما يشمل قدرة المدرسة على إنتاج مبادرات ريادية مستمرة، وتحويل الأنشطة إلى مخرجات تعلم قابلة للقياس، وإدارة المخاطر التربوية والتنظيمية. ويتوسط العلاقة متغير دعم الوزارة والمديريات ووضوح الرؤية الإستراتيجية للتحول، ومدى توفير أدوات المتابعة والتقويم والتحفيز للمدارس. ويقتصر مجال البحث على عيّنة من المدارس الإعدادية والثانوية الحكومية والخاصة، مع حدود مكانية تشمل محافظات متنوعة تعكس فروقًا اقتصادية واجتماعية. وتشمل الحدود البشرية المديرون والوكلاء والمعلمون ومسؤولو الأنشطة والطلاب. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالإمارات وكوريا الجنوبية لاستخلاص معايير انتقال واقعية. ويهدف البحث إلى تقديم إطار معايير ومراحل عملية لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة حاضنة للريادة والابتكار دون إخلال بوظائفها التربوية الأساسية.

.2206 العنوان: "ورش التفكير التصميمي كمدخل لتعليم ريادة الأعمال في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع فنلندا وألمانيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث توظيف منهجية التفكير التصميمي (DT Design Thinking) عبر ورش عمل تطبيقية داخل المدارس المصرية بوصفها مدخلًا تربويًا لإكساب الطلاب مهارات ريادة الأعمال وحل المشكلات بصورة مبتكرة، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم وتنفيذ ورش DT من حيث عدد الجلسات، وطبيعة المشكلات المختارة، ودرجة ارتباطها بالواقع المحلي المصري، ومستوى دمجها في الأنشطة أو المقررات التطبيقية. ويتمثل المتغير التابع في مستوى المهارات الريادية المكتسبة لدى الطلاب، مثل التعاطف مع المستفيد، وتوليد الأفكار، والنمذجة السريعة، واختبار الحلول، وتحويل الفكرة إلى نموذج مشروع صغير. ويتوسط العلاقة متغير خبرة المدربين والمعلمين في هذه المنهجية، وتقبّل الطلاب للتعلم القائم على التجربة والخطأ، وكذلك مرونة المدرسة في إدارة الوقت والتقويم. ويقتصر مجال البحث على برامج النشاط والمناهج التطبيقية في الصفوف الإعدادية والثانوية، مع حدود مكانية تشمل مدارس حضرية وريفية متفاوتة الإمكانات. وتشمل الحدود البشرية الطلاب، والمعلمون، وميسّرو الورش، وموجهو الأنشطة. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي شبه التجريبي والمنهج المقارن، بمقارنة تطبيقات مصر بفنلندا وألمانيا لتحديد شروط النجاح. ويهدف البحث إلى صياغة دليل إرشادي لتعميم تعليم ريادة الأعمال عبر DT في المدرسة المصرية وفق موارد واقعية ومعايير جودة تربوية.

.2207 العنوان: "برامج تعليم ريادة الأعمال للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع كندا والمغرب"

الموضوع: يركّز هذا البحث على دراسة مدى توافر وأثر برامج تعليم ريادة الأعمال المقدَّمة للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس المصرية، سواء في مدارس الدمج أو المدارس الخاصة، بوصفها مسارًا لتمكينهم من الاستقلال الاقتصادي والاندماج المجتمعي، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم البرامج الريادية الموجهة لهذه الفئة من حيث تكييف المحتوى، وأساليب التدريس، وأنشطة التدريب العملي، وملاءمة الأدوات والتقنيات المساعدة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من مهارات العمل الحر، والاعتماد على الذات، وبناء مشروع صغير متوافق مع قدراتهم، وتطوير الثقة بالذات والدافعية. ويتوسط العلاقة متغير درجة تهيئة البيئة المدرسية من حيث الإتاحة المكانية والتكنولوجية، ووعي المعلمين بحقوق ذوي الإعاقة، وجودة الإرشاد النفسي والاجتماعي. ويقتصر مجال البحث على مدارس تطبق الدمج أو تستقبل طلابًا ذوي إعاقة، مع حدود مكانية تشمل محافظات تمثل أنماطًا مختلفة من الخدمات التعليمية. وتشمل الحدود البشرية الطلاب ذوو الإعاقة، وأولياء أمورهم، والمعلمون، والأخصائيون،

والإدارات المدرسية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بكندا والمغرب لاستخلاص نماذج دعم قابلة للتطبيق. ويهدف البحث إلى اقتراح نموذج لبرامج ريادة أعمال دامجة يضمن الإنصاف ويحول التعليم إلى فرصة تمكين حقيقية داخل السياق المصري.

2208. **العنوان:** "**الإعلام المدرسي كقناة لنشر ثقافة ريادة الأعمال في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع الإمارات وتركيا**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث دراسة الدور التربوي للإعلام المدرسي في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب في المدارس المصرية، باعتباره قناة تشكيل اتجاهات وتوسيع وعي الطلاب بسوق العمل وقصص النجاح المحلية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في طبيعة المحتوى الريادي في الإعلام المدرسي، مثل موضوعات النجاح الريادي، وقصص رواد أعمال مصريين، والتعريف بالمشروعات الصغيرة، وتقديم مهارات مالية مبسطة، والإعلان عن فرص تدريب ومسابقات. ويتمثل المتغير التابع في التغير في اتجاهات الطلاب نحو الريادة، واستعدادهم لتجربة مبادرات بسيطة، وارتفاع مستوى الفضول المعرفي نحو تأسيس مشروع صغير أو شركة طلابية. ويتوسط العلاقة متغير مشاركة الطلاب أنفسهم في إعداد المحتوى الإعلامي، ومستوى توجيه المعلمين المشرفين على الأنشطة، وقدرة المدرسة على ربط الرسالة الإعلامية بأنشطة تطبيقية. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي والثانوي التي تمتلك أنشطة إعلامية نشطة، مع حدود مكانية تشمل بيئات اجتماعية واقتصادية متنوعة. وتشمل الحدود البشرية الطلاب العاملون في الإعلام المدرسي، والمعلمون المشرفون، وإدارات المدارس. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالإمارات وتركيا لاستخلاص عناصر فعالية المحتوى والتفاعل. ويهدف البحث إلى وضع تصور لتفعيل الإعلام المدرسي بوصفه أداة تربوية لبناء ثقافة ريادية وطنية تعزز الإنتاجية والمسؤولية.

2209. **العنوان:** "**القيادة المدرسية ذات التوجه الريادي وأثرها في بناء ثقافة الابتكار في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع سنغافورة وألمانيا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة خصائص القيادة المدرسية ذات التوجه الريادي في المدارس المصرية وأثرها في بناء ثقافة الابتكار وريادة الأعمال داخل المدرسة، وذلك في إطار الإدارة التربوية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في نمط القيادة الريادية كما يظهر في الممارسات الإدارية، مثل تفويض الصلاحيات، وتحفيز المعلمين والطلاب على المبادرة، ودعم الأنشطة الريادية، وإقامة شراكات مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص، وإدارة الموارد بمرونة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى ثقافة الابتكار داخل المدرسة، بما يشمل عدد المبادرات، ونوعية الأفكار، ودرجة قبول الأخطاء التعلمية، وانتقال الابتكار من نشاط هامشي إلى سلوك مؤسسي. ويتوسط العلاقة متغير سياسات الوزارة المتعلقة بمرونة اللوائح، وبرامج إعداد القيادات التربوية، وحوافز الأداء، ومدى دعم المديريات للتجريب المحسوب. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الإعدادي والثانوي العام والفني، مع حدود مكانية تشمل محافظات ذات مستويات اقتصادية مختلفة لضبط أثر السياق. وتشمل الحدود البشرية مديرو المدارس ووكلاؤها والمعلمون والطلاب ومسؤولو الأنشطة. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بسنغافورة وألمانيا لاستخلاص ممارسات قيادية قابلة للتبني. ويهدف البحث إلى اقتراح نموذج مصري للقيادة المدرسية الريادية يوازن بين الانضباط المؤسسي وحرية الابتكار.

2210. **العنوان:** "**تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الاتجاهات نحو ريادة الأعمال لدى المراهقين في المدارس الثانوية المصرية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة والهند**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية المصرية نحو ريادة الأعمال، في ظل انتشار محتوى رواد الأعمال وقصص النجاح والمحتوى التحفيزي وأحيانًا المضلِّل، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص استخدام الطالب لوسائل التواصل من حيث مدة

الاستخدام، ونوع الصفحات والقنوات المتابعة، ومستوى التفاعل، ومصادر الثقة التي يعتمد عليها في اتخاذ تصوراته عن الريادة. ويتمثل المتغير التابع في قوة الاتجاه الإيجابي أو السلبي نحو تأسيس مشروع خاص مستقبلًا، ومستوى الواقعية في تقدير المخاطر، والقدرة على التمييز بين نماذج نجاح حقيقية وأخرى استعراضية. ويتوسط العلاقة متغير دور المدرسة في التربية الرقمية والنقدية للمحتوى، ودور الأسرة في التوجيه والضبط، ومدى إتاحة المدرسة لبدائل تعلم تطبيقية تقلل أثر التضليل الرقمي. ويقتصر مجال البحث على طلاب المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية والخاصة، مع حدود مكانية تشمل مدارس في المدن الكبرى والأقاليم لإبراز اختلاف أنماط الاستخدام. وتشمل الحدود البشرية الطلاب، وأولياء الأمور، والمعلمون، ومسؤولو الإرشاد الطلابي. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالولايات المتحدة والهند لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في تأثير المنصات. ويهدف البحث إلى تقديم توصيات لدمج التربية الريادية الرقمية في سياسات التعليم المصري بما يحمي الطلاب من التضليل ويعزز التعلم الريادي المسؤول.

2211. **العنوان:** **"التعلم القائم على المشروعات الريادية وأثره في تنمية مهارات العمل الجماعي لدى طلاب المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع المملكة المتحدة وماليزيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة توظيف التعلم القائم على المشروعات الريادية داخل المدارس المصرية بوصفه إستراتيجية تربوية عملية لتنمية مهارات العمل الجماعي لدى الطلاب، في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم المشروعات التعليمية الريادية من حيث شكل المهام، ومدة التنفيذ، ودرجة الحرية الممنوحة للطلاب في اختيار الفكرة وتوزيع الأدوار، وآليات التقويم المصاحبة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى مهارات التعاون والتواصل وحل النزاعات داخل الفريق، بما يشمل القدرة على التفاوض، وإدارة الوقت المشترك، واتخاذ القرار التشاركي، وتحمل المسؤولية الجماعية عن النتائج. ويتوسط العلاقة متغير دور المعلم بوصفه ميسّرًا للتعلم، وليس ناقلًا للمعلومات، إضافة إلى متغير دعم الإدارة المدرسية للمشروعات من حيث توفير الوقت والموارد وإتاحة مساحات للتجريب. ويقتصر مجال البحث على مشروعات المقررات الدراسية ومشروعات النشاط في المرحلتين الإعدادية والثانوية، مع حدود موضوعية تركز على المشروعات ذات الطابع الريادي المرتبط بحاجات المجتمع المحلي. وتشمل الحدود المكانية مدارس حضرية وريفية متنوعة تمثل اختلافات البيئة التعليمية والاجتماعية، وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وموجهي المواد ومديري المدارس. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، بمقارنة التجربة المصرية بخبرتي المملكة المتحدة وماليزيا لاستخلاص عناصر تصميم ناجحة قابلة للتكييف. ويهدف البحث إلى وضع إطار وطني لتعميم التعلم بالمشروعات الريادية بما يعزز ثقافة العمل الجماعي ويربط المدرسة بمتطلبات التنمية في المجتمع المصري.

2212. **العنوان:** **"التوجيه المهني ذي البعد الريادي وتأثيره في اختيارات طلاب المرحلة الثانوية لمساراتهم التعليمية في مصر: دراسة مقارنة مع ألمانيا وكوريا الجنوبية"**

الموضوع: يركّز هذا البحث على تحليل أثر التوجيه المهني المدمج بُعد ريادة الأعمال داخل المدارس الثانوية المصرية في تشكيل قرارات الطلاب التعليمية والمهنية، وذلك في إطار الإدارة التربوية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في تصميم برامج التوجيه المهني الريادي من حيث عدد الجلسات، وطبيعة المعلومات المقدمة عن سوق العمل، وحضور النماذج الريادية المصرية، ومدى تضمين خبرات التعلم بالعمل مثل الزيارات والتدريب القصير. ويتمثل المتغير التابع في نوعية قرارات الطلاب بشأن الالتحاق بالتعليم الفني أو الجامعي، أو الميل إلى تأسيس مشروع خاص مستقبلًا، أو اختيار مسارات دراسية تخدم مهارات السوق. ويتوسط العلاقة متغير مشاركة الأسرة في التوجيه ودعمها لاختيارات الأبناء، ومتغير فرص التدريب الميداني القصير أثناء الدراسة بوصفه جسرًا بين التوجيه النظري والواقع المهني. ويقتصر مجال البحث على مدارس المرحلة الثانوية العامة والفنية، مع حدود مكانية تشمل محافظات متباينة في الفرص الاقتصادية

لضبط أثر السياق المحلي. وتشمل الحدود البشرية طلاب الصفين الثاني والثالث الثانوي، والموجِّهين، والمعلمين، وبعض أولياء الأمور ومسؤولي وحدات التدريب بالمدارس. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن ودراسة السياسات، بمقارنة مصر بألمانيا وكوريا الجنوبية لاستخلاص آليات توجيه فعّالة وقابلة للتطبيق في البيئة المصرية. ويهدف البحث إلى تطوير نموذج توجيه مهني ريادي متكامل يساعد على مواءمة اختيارات الطلاب مع احتياجات الاقتصاد الوطني ويقلل الفجوة بين التعليم وسوق العمل.

2213. **العنوان:** "**تعليم ريادة الأعمال في المدارس الواقعة بالمناطق الحدودية المصرية: دراسة مقارنة مع المغرب وتركيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع وإمكانات تعليم ريادة الأعمال في المدارس المصرية الواقعة بالمناطق الحدودية، مثل شمال وجنوب سيناء، ومطروح، وحلايب وشلاتين، بوصفها مناطق ذات خصوصية اقتصادية واجتماعية وأمنية، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في البرامج والأنشطة الريادية المتاحة في هذه المدارس، بما يشمل مشروعات مرتبطة بالسياحة البيئية، والتجارة الحدودية القانونية، والحرف المحلية، والخدمات المرتبطة بالموارد الطبيعية للبيئة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى تمكين الطلاب والشباب من توظيف موارد بيئتهم في مشروعات صغيرة قانونية، وتنمية اتجاهاتهم نحو العمل الحر، وتعزيز قدرتهم على الابتكار المحلي بدلًا من الهجرة أو الانخراط في اقتصاد غير رسمي. ويتوسط العلاقة متغير مستوى الخدمات التعليمية والبنية التحتية الداعمة للتعلم والتدريب، ومتغير دور أجهزة الدولة والجهات المحلية في دعم الاستقرار والتنمية وتوفير فرص شراكة مع قطاعات اقتصادية نظامية. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي والثانوي بالمناطق الحدودية، مع حدود مكانية تشمل محافظات حدودية مختارة تمثل أنماطًا مختلفة من البيئات. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومديري المدارس والقيادات المحلية وممثلي بعض القطاعات الاقتصادية بالمنطقة. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، بمقارنة الخبرة المصرية بخبرتي المغرب وتركيا لاستخلاص تدخلات ريادية ملائمة للسياقات الطرفية. ويهدف البحث إلى اقتراح برامج ريادة أعمال تسهم في تنمية المناطق الحدودية وتعزيز الأمن المجتمعي من خلال توسيع فرص العمل المنتج.

2214. **العنوان:** "**مسابقات الابتكار العلمي والتكنولوجي ودورها في ترسيخ المهارات الريادية لدى طلاب مدارس المتفوقين *STEM* في مصر: دراسة مقارنة مع فنلندا وكندا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث تحليل أثر المشاركة المنتظمة لطلاب مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM (Science, Technology, Engineering, and Mathematics) في مصر في مسابقات الابتكار العلمي والتكنولوجي، بوصفها قناة تربوية لتكوين ريادة أعمال تكنولوجية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في خصائص مسابقات الابتكار من حيث محاورها، ومستوى التحدي، وارتباطها بقضايا المجتمع المصري، وفرص الاحتضان اللاحقة للمشروعات، وآليات التحكيم والتقويم. ويتمثل المتغير التابع في مستوى قدرات الطلاب على تحويل الأفكار العلمية إلى نماذج أولية قابلة للتطوير، وصياغة قيمة مضافة للمجتمع، وفهم أوليات التسويق والجدوى، وبناء فرق عمل بحثية-ريادية. ويتوسط العلاقة متغير دعم المدرسة والمشرفين العلميين، وحجم الشراكات مع الجامعات والشركات التكنولوجية ومراكز البحث، وكذلك جودة الإرشاد العلمي وريادة الأعمال داخل المدرسة. ويقتصر مجال البحث على مدارس STEM القائمة في مصر، مع حدود مكانية تشمل المحافظات التي تحتضن هذه المدارس، وحدود بشرية تضم الطلاب المشاركين والمعلمين وقيادات المدارس وبعض الشركاء الداعمين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التقويمي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بفنلندا وكندا لاستخلاص سياسات تحويل المسابقة إلى مسار ابتكار مستدام. ويهدف البحث إلى صياغة سياسة وطنية لتوظيف مسابقات STEM في بناء جيل من رواد الأعمال التكنولوجيين المصريين بما يخدم التنمية والابتكار.

2215. **العنوان**: "دور منصات التعليم الإلكتروني في دعم تعليم ريادة الأعمال في المدارس المصرية: دراسة مقارنة مع إستونيا والإمارات"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة دور منصات التعليم الإلكتروني الوطنية والخاصة في دعم تعليم ريادة الأعمال في المدارس المصرية، سواء عبر مقررات رقمية، أو محتوى إثرائي، أو مجتمعات تعلم افتراضية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى دمج المنصات الإلكترونية في تدريس موضوعات الريادة من حيث عدد المقررات الرقمية، وطبيعة الأنشطة التطبيقية، ودرجة التفاعلية، وتنوع أدوات التقويم والمتابعة. ويتمثل المتغير التابع في درجة استفادة الطلاب من هذه المنصات في اكتساب مهارات ريادة الأعمال، مثل فهم السوق، والتخطيط، والإدارة المالية البسيطة، والتسويق الرقمي، والعمل التعاوني عبر الإنترنت. ويتوسط العلاقة متغير توافر الأجهزة والاتصال بالإنترنت، ومتغير كفاءة المعلم في التوجيه والمتابعة داخل الفضاء الرقمي، وقدرته على ربط التعلم الإلكتروني بمشروعات مدرسية واقعية. ويقتصر مجال البحث على منصات التعليم الإلكتروني المستخدمة في التعليم قبل الجامعي، مع حدود مكانية تشمل مدارس حضرية وريفية متباينة رقميًا لضبط أثر الفجوة الرقمية. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمون ومسؤولو تكنولوجيا المعلومات ومديرو المدارس. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تقييم البرامج والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بإستونيا والإمارات لاستخلاص شروط نجاح التحول الرقمي الداعم للريادة. ويهدف البحث إلى بناء نموذج لبيئة رقمية مساندة لتعليم ريادة الأعمال في مصر يحقق الإنصاف الرقمي ويرفع الكفاءة التعليمية.

2216. **العنوان**: "ريادة الأعمال الزراعية في برامج التعليم الفني الزراعي المصري: دراسة مقارنة مع الهند وكينيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة إدماج مفاهيم ريادة الأعمال الزراعية في مدارس التعليم الفني الزراعي في مصر، بوصفها مدخلًا لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية وتوفير فرص تشغيل منتجة، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في نوع البرامج والمقررات التطبيقية الريادية المقدمة للطلاب الزراعيين، بما يشمل مشروعات الزراعة الحديثة، والتصنيع الغذائي، والري بالتقنيات الجديدة، وإدارة سلاسل القيمة الزراعية بصورة مبسطة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى استعداد الطلاب لإنشاء مشروعات زراعية أو بيطرية صغيرة بعد التخرج، من حيث الاتجاهات الريادية، والمهارات الفنية، والقدرة على إعداد خطة مشروع، وفهم التسويق الزراعي المحلي. ويتوسط العلاقة متغير توافر الأراضي التدريبية والمزارع النموذجية، وفرص التدريب العملي بالشركات والمزارع، ومدى فاعلية الشراكات مع الإرشاد الزراعي والجمعيات التعاونية. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الفني الزراعي في محافظات ريفية وزراعية، مع حدود مكانية تشمل مناطق زراعية في الدلتا والصعيد، وحدود بشرية تضم الطلاب والمعلمين ومديري المدارس وخبراء الزراعة وبعض ممثلي سوق العمل الزراعي. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالهند وكينيا لاستخلاص نماذج ريادة زراعية قابلة للتوطين. ويهدف البحث إلى صياغة إطار لبرامج ريادة زراعية داخل التعليم الفني يسهم في تطوير الإنتاج الزراعي، وتقليل الفاقد، وتحسين دخول الشباب الريفي.

2217. **العنوان**: "ريادة الأعمال السياحية في التعليم قبل الجامعي بمحافظات الجذب السياحي المصرية: دراسة مقارنة مع تركيا واليونان"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة إمكان توظيف ريادة الأعمال السياحية في منظومة التعليم قبل الجامعي بمحافظات الجذب السياحي في جمهورية مصر العربية، مثل الأقصر وأسوان والبحر الأحمر وجنوب سيناء، بوصفها بيئات حاضنة للمشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل

المتغير المستقل في تصميم البرامج والمشروعات المدرسية المرتبطة بريادة الأعمال السياحية، بما يشمل أنشطة الإرشاد السياحي، والصناعات والحرف التراثية، والخدمات الرقمية الموجهة للسائحين، والتعلم القائم على المشروعات المرتبطة بالواقع المحلي. ويتمثل المتغير التابع في مستوى استعداد طلاب التعليم الأساسي والثانوي للانخراط في مشروعات سياحية ريادية من حيث الاتجاهات والمهارات والقدرة على تحويل المعرفة إلى فرص اقتصادية. ويتوسط العلاقة متغير قوة الشراكات بين المدرسة وقطاع السياحة المحلي، مثل الفنادق وشركات السياحة والهيئات المختصة والجمعيات الأهلية، إضافة إلى مستوى الدعم الإداري من المدرسة. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي بالمحافظات السياحية، مع حدود مكانية تتنوع بين سياحة ثقافية وشاطئية وبيئية، وحدود بشرية تشمل الطلاب والمعلمين ومديري المدارس وممثلي القطاع السياحي. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة الخبرة المصرية بتجربتي تركيا واليونان لاستخلاص عناصر نجاح قابلة للتطبيق في السياق المصري. ويهدف البحث إلى تعزيز الربط بين التعليم وريادة الأعمال السياحية بوصفه مدخلًا لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، مع الحفاظ على الهوية الثقافية المصرية.

2218. **العنوان:** "**تعليم ريادة الأعمال كآلية لمكافحة الفقر في المجتمعات المهمشة في مصر: دراسة مقارنة مع البرازيل**"

الموضوع: يستهدف هذا البحث استكشاف دور تعليم ريادة الأعمال في المدارس المجتمعية والمدارس الحكومية الواقعة في المناطق العشوائية أو شديدة الفقر في مصر بوصفه آلية تربوية واقتصادية لمكافحة الفقر وتمكين الأسر، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في نوعية البرامج الريادية الموجهة للمجتمعات المهمشة، مثل التدريب على الحرف البسيطة، والمشروعات المنزلية، وبرامج المبادرات الشبابية المدرسية، والتعلم المرتبط باحتياجات المجتمع المحلي. ويتمثل المتغير التابع في التحسن المتوقع في فرص العمل الذاتي، وزيادة الدخل الأسري، وارتفاع القدرة على الاستقلال الاقتصادي على المدى المتوسط، مع تغير اتجاهات الطلاب نحو الإنتاج بدل الاتكالية. ويتوسط العلاقة متغير توافر التمويل الصغير والدعم الفني والإرشاد الريادي بعد التخرج، إضافة إلى متغير التشبيك مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص المحلي لتسويق المنتجات. ويقتصر مجال البحث على مدارس مجتمعية ومدارس حكومية في مناطق حضرية عشوائية ومناطق ريفية فقيرة، مع حدود مكانية تشمل محافظات ذات معدلات فقر مرتفعة. وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأسرهم والمعلمين ومسؤولي الجمعيات الأهلية وشركاء محليين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التقويمي والمنهج المقارن، بمقارنة التجربة المصرية بخبرة البرازيل لاستخلاص سياسات تعليم ريادي داعمة للعدالة الاجتماعية. ويهدف البحث إلى وضع نموذج وطني لتعليم ريادة الأعمال كأداة تمكين اجتماعي واقتصادي في مصر، مع مؤشرات متابعة تقيس الأثر الفعلي على الفقر.

2219. **العنوان:** "**دور الأسرة المصرية في تشكيل الاتجاهات الريادية لدى الأبناء في مرحلة التعليم الثانوي: دراسة مقارنة مع الأردن وماليزيا**"

الموضوع: يتناول هذا البحث دراسة دور الأسرة المصرية في تشكيل الاتجاهات الريادية لدى الأبناء في مرحلة التعليم الثانوي، بوصف الأسرة بيئة أولى لبناء الثقة والمبادرة والاتجاه نحو العمل الحر، وذلك في إطار الإدارة التربوية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في ممارسات الأسرة الداعمة أو المثبطة لريادة الأعمال، مثل تشجيع المبادرة، وتقبّل الفشل، وإتاحة فرص التدريب والعمل الجزئي، وتقديم نماذج قدوة، وإدارة المصروف الشخصي بصورة تربوية. ويتمثل المتغير التابع في قوة الاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب نحو ريادة الأعمال، والاستعداد لتحمل المخاطر المحسوبة، وتفضيل العمل الحر، والقدرة على التخطيط لمشروع صغير في المستقبل. ويتوسط العلاقة متغير دور المدرسة ووسائل الإعلام في تقديم صور نمطية عن النجاح الوظيفي أو الريادي، ومتغير وجود برامج إرشاد أسري مدرسية تساعد على توحيد الرسالة التربوية. ويقتصر مجال البحث على طلاب المرحلة الثانوية العامة والفنية، مع حدود مكانية تشمل

محافظات حضرية وريفية مختلفة لضبط أثر الثقافة المحلية. وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأولياء أمورهم وبعض المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالأردن وماليزيا لاستنتاج أنماط تنشئة أكثر دعمًا للريادة يمكن الإفادة منها محليًا. ويهدف البحث إلى تقديم توصيات لبرامج إرشاد أسري ومبادرات مدرسية تعزز ثقافة ريادية داخل الأسرة المصرية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2220. **العنوان:** "نموذج مقارن مقترح لتطوير تعليم ريادة الأعمال في التعليم قبل الجامعي المصري في ضوء خبرات دولية مختارة"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى بناء نموذج مقارن شامل لتطوير تعليم ريادة الأعمال في التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، مستندًا إلى تحليل خبرات دولية مختارة، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن البنائي. ويتمثل المتغير المستقل في مكوّنات النموذج المقترح، بما يشمل إعادة بناء مناهج ريادة الأعمال عبر المراحل، وتطوير إعداد المعلم، وإنشاء شركات طلابية مدرسية، وبناء شراكات مع القطاع الخاص، وتوفير بنية رقمية داعمة للتعلم الريادي، وآليات تقويم للأداء الريادي لا تقتصر على الامتحان التحريري. ويتمثل المتغير التابع في مستوى تحسن الكفاءات الريادية لدى الطلاب على المدى المتوسط والبعيد، مثل الابتكار وحل المشكلات والعمل الجماعي واتخاذ القرار والاستعداد لسوق العمل الحر. ويتوسط العلاقة متغير الإطار التشريعي والسياسات التمويلية والإدارية التي تتبناها الدولة لدعم التعليم الريادي، ومتغير قوة التنسيق بين الوزارة والمديريات والمدارس والشركاء الاقتصاديين. ويقتصر مجال البحث على منظومة التعليم قبل الجامعي بكافة مراحلها وأنماطها (عام، فني، مجتمعي، لغات، دولي)، مع حدود موضوعية تركز على السياسات والنماذج العامة القابلة للتعميم. وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات وخبراء المناهج والمعلمين والقيادات المدرسية وممثلي القطاع الخاص. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن الاستشرافي، من خلال تحليل خبرات فنلندا وألمانيا وسنغافورة والإمارات وماليزيا واستنباط مسارات مناسبة للواقع المصري. ويهدف البحث إلى تقديم خارطة طريق عملية لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة حاضنة للريادة والابتكار، مع مؤشرات تنفيذ ومتابعة تضمن الاستدامة والعدالة في الإتاحة.

خامس عشر: المنظمات الدولية والفاعلون الدوليون

2221. **العنوان:** "المشروطية الإدارية في قروض البنك الدولي لإصلاح التعليم المصري وأثرها على السيادة الوطنية لصنع القرار التربوي: دراسة مقارنة مع الأردن والمكسيك وباكستان"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول تزايد نفوذ البنك الدولي (WB (World Bank في توجيه دفة الإصلاحات التعليمية بمصر، لا سيما في مشروع إصلاح التعليم الجديد، وما يفرضه ذلك من مشروطية إدارية Administrative Conditionality قد تؤثر على استقلالية القرار الوطني، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة. يهدف البحث إلى تحليل آليات التدخل الإداري للبنك الدولي (WB) كمتغير مستقل، وأثرها على السيادة الوطنية National Sovereignty في صنع القرار التربوي كمتغير تابع، مع التركيز على السياسات التمويلية والهيكلية. ويتوسط العلاقة متغير قوة الأطر التنظيمية الوطنية وقدرتها على التفاوض التقني. يعتمد البحث المنهج المقارن International Comparative Method لتحليل التجربة المصرية مقارنة بتجارب دول الأردن والمكسيك وباكستان التي خضعت لبرامج مماثلة. تتحدد الحدود الموضوعية في تحليل وثائق القروض والاتفاقيات، بينما تشمل الحدود البشرية صانعي السياسات والخبراء الاقتصاديين. ومن المتوقع أن تكشف الدراسة عن آليات للتوجيه الإداري تفرض نماذج نيوليبرالية، وتقديم إطار مقترح لإدارة العلاقة مع المانحين يضمن التوازن بين التمويل والحفاظ على الهوية الوطنية، مع بيان أهمية بناء قدرات وطنية في الإدارة الدولية المقارنة لتعظيم مكاسب الدولة المصرية من الشراكات الدولية دون المساس باستقلاليتها الإدارية.

2222. العنوان: "إشكاليات توطين النموذج الياباني "التوكاتسو" *Tokkatsu* في الإدارة المدرسية المصرية بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية (*JICA*): دراسة مقارنة مع ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة"

الموضوع: يناقش هذا البحث التحديات الإدارية والثقافية التي تواجه نقل وتوطين نموذج الإدارة المدرسية اليابانية، وتحديدًا الأنشطة الخاصة Special Activities، في المدارس المصرية بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية Japan International Cooperation Agency (JICA)، من منظور الإدارة الدولية المقارنة. تكمن المشكلة في الفجوة بين الفلسفة الإدارية اليابانية القائمة على الجماعية والواقع البيروقراطي المصري. المتغير المستقل هو استراتيجيات التوطين الإداري المتبعة، والمتغير التابع هو فاعلية الممارسات الإدارية والقيادية في المدارس المستهدفة. ويتوسط العلاقة متغير الجاهزية الثقافية والتنظيمية للكوادر الإدارية المصرية. يستخدم البحث المنهج المقارن التحليلي، مستفيدًا من تجارب دول استعارت النموذج الياباني مثل ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة. تقتصر الحدود الموضوعية على المدارس المصرية اليابانية (EJS)، والحدود البشرية تشمل المديرين والمعلمين المصريين والخبراء اليابانيين التابعين لهيئة التعاون الدولي اليابانية (JICA). يتوقع أن تخلص النتائج إلى تحديد المعوقات التنظيمية، وتقديم نموذج "هجين" للإدارة المدرسية يدمج قيم "التوكاتسو" Tokkatsu مع مرونة الإدارة المحلية، لضمان استدامة التجربة بعد انتهاء الدعم الفني، مع التأكيد على ضرورة تكييف أدوات الإدارة اليابانية لتناسب البيئة التنظيمية المصرية.

2223. العنوان: "حوكمة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تطوير قطاع التعليم الفني والتدريب المهني (*TVET*) بمصر: دراسة مقارنة مع تركيا والمغرب وبولندا"

الموضوع: تركز الدراسة على تحليل أطر الحوكمة المنظمة للشراكة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والاتحاد الأوروبي European Union (EU) في برامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational Education and Training (TVET)، في ضوء تخصص الإدارة الدولية المقارنة. المشكلة البحثية هي تشتت الجهود وضعف استدامة المشروعات الأوروبية بمجرد انتهاء التمويل. يهدف البحث إلى تقييم نماذج الحوكمة الحالية كمتغير مستقل، وتأثيرها على الاستدامة المؤسسية Institutional Sustainability وجودة المخرجات كمتغير تابع. ويتوسط العلاقة متغير جودة التنسيق الإداري بين الجهات المانحة والمؤسسات الوطنية. يعتمد البحث المنهج المقارن مع دول استفادت من برامج دعم أوروبية مماثلة وهي تركيا والمغرب وبولندا. الحدود الموضوعية تشمل مشروعات الحوكمة وتطوير المناهج، والحدود البشرية تضم مديري مشروعات التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) بوزارة التربية والتعليم. يتوقع أن يسفر البحث عن مقترح لإطار حوكمة وطني موحد ينسق المساعدات الدولية، ويضمن توجيه التمويل الأوروبي نحو بناء القدرات المؤسسية بدلًا من التجهيزات المادية فقط، لتعظيم العائد الاستثماري على التعليم الفني المصري وتطوير الممارسات الإدارية في مراكز التدريب المهني بما يتفق مع المعايير الدولية للاعتماد والجودة.

2224. العنوان: "أثر المعايير الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) على سياسات تقويم المعلم في مصر: دراسة مقارنة مع تشيلي والبرتغال وفنلندا"

الموضوع: تتناول الدراسة تأثير توصيات ومعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) على إعادة هندسة سياسات تقويم وترقي المعلمين في مصر، رغم عدم عضوية مصر الكاملة بالمنظمة، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة. تكمن المشكلة في تبني معايير قد لا تتناسب مع السياق المحلي للمعلم المصري. المتغير المستقل هو معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتقييم المعلمين، والمتغير التابع هو هيكل ونظم تقويم الأداء الوظيفي في مصر. ويتوسط العلاقة متغير فلسفة الإدارة التعليمية في تبني الممارسات الدولية. يستخدم البحث المنهج المقارن لدراسة تجارب دول أعضاء وغير أعضاء تأثرت بهذه المعايير مثل تشيلي

والبرتغال وفنلندا. الحدود الموضوعية تركز على سياسات الترقي والتقييم، والحدود البشرية تشمل المعلمين والموجهين والقيادات بالأكاديمية المهنية للمعلمين. يتوقع أن تظهر النتائج وجود فجوة بين المعايير الدولية والواقع الميداني، وتقديم نموذج وطني لتقويم المعلم يستلهم معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لكنه يراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية بمصر، مما يقلل من التبعية الإدارية الدولية ويضمن تحقيق نواتج تعلم متميزة من خلال إدارة فعالة للموارد البشرية التعليمية في السياق القومي المصري.

2225. **العنوان:** "دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية *United States Agency for International Development (USAID)* في صياغة سياسات مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات *Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM)* في مصر: دراسة استدامة التمويل والإدارة مقارنة مع خبرات كوريا الجنوبية وفيتنام والفلبين"

الموضوع: يحلل هذا البحث الدور الاستراتيجي الذي مارسته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) كمتغير مستقل في تأسيس وتطوير منظومة مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في جمهورية مصر العربية، ودراسة أثر ذلك على الاستقلالية المالية (Financial Autonomy (FA واستدامة الجودة التعليمية كمتغير تابع، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها النماذج عالية التكلفة بعد انقضاء فترات المنح الدولية. ويعتمد البحث على المنهج المقارن (Comparative Method (CM من خلال تحليل تجارب دولية خضعت لنماذج تعليمية مشابهة مدعومة من الوكالة الأمريكية وهي كوريا الجنوبية، وفيتنام، والفلبين، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method (DAM). وتتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في الأطر الإدارية والمالية الحاكمة لمدارس المتفوقين، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والخبراء بوزارة التربية والتعليم، وتغطي الحدود المكانية مدارس (STEM) الموزعة على المحافظات المصرية. ويدرس البحث العلاقة بين تنوع مصادر التمويل المحلي وبين قدرة المنظومة على الحفاظ على معاييرها الأكاديمية دون الاعتماد الكلي على المعونات الخارجية. ومن أهم النتائج المتوقعة بناء استراتيجية وطنية للانتقال من الإدارة الأجنبية إلى الإدارة الذاتية بالكامل من خلال الكوادر الوطنية، مع اقتراح نماذج تمويلية مبتكرة تشمل الشراكة مع القطاع الخاص والوقف التعليمي، لضمان استمرارية هذا النموذج الفريد كركيزة أساسية لإعداد جيل من المبتكرين المصريين القادرين على المنافسة الدولية في المجالات العلمية الدقيقة.

2226. **العنوان:** "أطر الإدارة الدولية للمنظمات غير الحكومية ودورها في تمكين الإدارات التعليمية المحلية: دراسة مقارنة لتدخلات منظمة اليونيسف في مصر، والهند، والبرازيل، وكينيا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد تزايد فجوة التبعية الإدارية والفنية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة United Nations Children's Fund (UNICEF) في تشغيل مدارس التعليم المجتمعي بجمهورية مصر العربية، مما يهدد استدامة الإدارة الذاتية الوطنية. يسعى البحث من منظور الإدارة الدولية المقارنة Comparative International Management (CIM) إلى تحليل أثر الدعم الدولي كمتغير مستقل، على الكفاءة التنظيمية (Organizational Efficiency - OE) للمدارس المجتمعية كمتغير تابع، مع فحص دور برامج بناء القدرات (Capacity Building - CB) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في آليات الحوكمة المشتركة والتحول من الإدارة الأجنبية إلى الإدارة المحلية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري الإدارات التعليمية ومنسقي المنظمات الدولية، وتقتصر الحدود المكانية على المناطق النائية والحدودية المصرية. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل تجارب مصر والهند والبرازيل وكينيا، للوقوف على أفضل نماذج الإدارة الدولية (International Management - IM) التي تضمن نقل المعرفة الفنية للمؤسسات الوطنية. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في صياغة إطار تنظيمي يحدد بروتوكولات الخروج الإستراتيجي للمنظمات الدولية وتوطين الإدارة (Localization of Management - LM)، بما يضمن استمرارية جودة الأداء التعليمي

بمعايير دولية وعقول مصرية. كما يخلص البحث إلى ضرورة بناء مصفوفة رقابية وطنية لتقييم فاعلية التدخلات الدولية (International Interventions - II) وضمان اتساقها مع السياسة العامة للدولة المصرية في قطاع التعليم البديل، مما يسهم في تعزيز السيادة الإدارية وتقليص الاعتمادية الفنية على الأطراف الخارجية (External Parties - EP) في الأمد الطويل.

.2227 **العنوان:** "**إستراتيجيات التنافسية الدولية لهيئات الاعتماد وأثرها على الهياكل الإدارية للمدارس الخاصة بمصر: دراسة مقارنة مع الإمارات، وتركيا، والصين**"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في تنامي ظاهرة "تسليع الإدارة" نتيجة التنافس المحموم بين هيئات الاعتماد الدولية (International Accreditation Bodies - IAB) للسيطرة على سوق التعليم الخاص في مصر، مما أدى إلى تحويل العمليات الإدارية إلى أدوات تسويقية بحتة. تتناول الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة (Comparative International Management - CIM) سياسات هذه الهيئات كمتغير مستقل، وأثرها على الهيكل الإداري والمالي للمدارس الخاصة في مصر كمتغير تابع، مع اعتبار التوجهات الاستهلاكية لأولياء الأمور كمتغير وسيط. تتركز الحدود الموضوعية حول تحليل معايير هيئة "كوجنيا" (Cognia) وغيرها من الهيئات المنافسة، وتأثيراتها على منظومة الإدارة الدولية (International Management - IM) داخل المدارس. تشمل الحدود البشرية المستثمرين في قطاع التعليم ومديري المؤسسات التعليمية الدولية، وتطبق الدراسة المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لاستقراء تجارب الإمارات وتركيا والصين في ضبط إيقاع سوق الاعتماد الدولي. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن التوسع غير المنضبط في الاعتمادات الأجنبية قد يؤدي إلى تآكل الهوية الإدارية الوطنية لصالح نمط الإدارة الربحية (Profit-Oriented Management - POM). وستسفر النتائج عن تقديم نموذج مقترح لإنشاء وكالة وطنية للاعتماد الدولي تعمل كمنظم قانوني يحمي السوق التعليمي من مخاطر تسليع التعليم (Commodification of Education - CE). كما ستؤكد النتائج على أهمية موازنة الإدارة المصرية بين الانفتاح على المعايير العالمية والحفاظ على الوظيفة الاجتماعية للتعليم، مع وضع ضوابط إدارية صارمة تمنع استغلال العلامات التجارية التعليمية (Educational Branding - EB) في رفع التكاليف الإدارية والرسوم الدراسية دون مبرر تربوي أو تنظيمي حقيقي.

.2228 **العنوان:** "**حوكمة الإدارة الدولية للأزمات التعليمية والدمج المؤسسي للاجئين في مصر: دراسة مقارنة في ضوء توجهات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخبرات الأردن، ولبنان، وألمانيا**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في تحديات التنسيق التنظيمي واللوجستي التي تواجه الإدارة التعليمية المصرية جراء الضغوط المتزايدة لدمج الطلاب اللاجئين، ومدى فاعلية التعاون الإداري مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees في ظل الموارد المحدودة. يتناول البحث من منظور الإدارة الدولية المقارنة (CIM (Comparative International Management آليات التنسيق الإداري والتمويلي مع المفوضية السامية (UNHCR) كمتغير مستقل، وأثرها على جودة الخدمات التعليمية المقدمة في المدارس المصرية كمتغير تابع، بينما يبرز متغير جاهزية البنية التحتية المدرسية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في سياسات القبول والقدرة الاستيعابية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري الإدارات التعليمية ومنسقي المنظمات الدولية، وتغطي الحدود المكانية المحافظات المصرية ذات الكثافة العالية للاجئين. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل السياسات الإدارية المتبعة في الأردن ولبنان وألمانيا، للوقوف على نماذج الإدارة الدولية (International Management - IM) الناجحة في توزيع الأعباء. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى صياغة نموذج إداري مقترح لإدارة الأزمات التعليمية يضمن كفاءة استغلال المنح الدولية لتطوير المرافق المصرية بما يخدم الطلاب المصريين والوافدين على حد سواء. كما ستبين النتائج أن تعزيز آليات الرقابة والشفافية في التعامل مع المفوضية السامية

(UNHCR) يسهم في تقليل الضغوط البيروقراطية وتجويد مخرجات العملية التعليمية، بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لجمهورية مصر العربية والميثاق العالمي للاجئين.

2229. **العنوان:** "أثر مؤشرات التنافسية الدولية على التوجهات الإستراتيجية للتخطيط التعليمي في مصر: دراسة إدارية مقارنة في ضوء تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي وتجارب السعودية، وماليزيا، وروسيا"

الموضوع: يرصد هذا البحث إشكالية الانكشاف الإداري أمام الضغوط التي تفرضها التقارير الدولية وتأثيرها على استقلالية القرار التخطيطي الوطني، حيث يهدف إلى تحليل مدى استجابة الإدارة التعليمية المصرية لمؤشرات تقرير التنافسية العالمية (GCI (Global Competitiveness Report الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. يمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة المؤشرات الكمية الواردة في تقرير التنافسية العالمية (GCI)، بينما يمثل المتغير التابع أولويات التخطيط الإستراتيجي بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ويتوسط العلاقة متغير الكفاءة التقنية لوحدات دعم اتخاذ القرار بالوزارة. يعتمد البحث على المنهج المقارن (CM) لمقارنة الحالة المصرية مع نماذج دولية مثل السعودية وماليزيا وروسيا، لبيان كيفية موازنة تلك الدول بين المتطلبات الدولية والاحتياجات القومية. تشمل الحدود الموضوعية الخطط الخمسية المصرية الأخيرة، وتضم الحدود البشرية خبراء التخطيط الإستراتيجي ومستشاري الوزير. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن الإفراط في التركيز على تحسين الترتيب في تقارير التنافسية العالمية (GCI) قد يؤدي إلى انحراف بوصلة التطوير عن القضايا النوعية الجوهرية. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في تقديم مقترح لبناء منظومة مؤشرات وطنية ذكية تتسم بالاستقلال الإداري والقدرة على التعبير عن واقع التعليم المصري بصدق، مع تقديم توصيات لمتخذي القرار بضرورة تبني مداخل الإدارة الدولية (IM) التي تعظم من القيمة التنافسية الحقيقية للمخرجات التعليمية بعيدًا عن مجرد تحسين الأرقام في التقارير الدولية الصورية.

2230. **العنوان:** "حوكمة الشراكة مع الشركات الدولية متعددة الجنسيات وتأثيرها على السيادة الرقمية للتعليم في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء تجارب الصين، وفرنسا، وإستونيا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في تنامي نفوذ الشركات الدولية متعددة الجنسيات Multinational Corporations (MNCs)) في صياغة البنية الإدارية والتكنولوجية للتعليم المصري، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر تتعلق بتبعية القرار الإداري وأمن المعلومات التربوية. يسعى البحث من منظور الإدارة الدولية المقارنة (CIM) إلى تحليل نماذج الشراكة الإدارية مع الشركات الدولية متعددة الجنسيات (MNCs) كمتغير مستقل، وأثرها على السيادة الرقمية (Digital Sovereignty - DS) وتنوع مصادر التعلم في مصر كمتغير تابع، مع اعتبار أمن البيانات والخصوصية الإدارية كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن (CM) لتحليل تجارب الصين وفرنسا وإستونيا في بناء منصات وطنية مستقلة قادرة على التفاعل مع الإدارة الدولية (IM) دون ذوبان. تتحدد الحدود الموضوعية في منصات التعلم المعتمدة بوزارة التربية والتعليم، وتضم الحدود البشرية مسؤولي التحول الرقمي بقطاع التعليم. تبرز العلاقة بين المتغيرات مخاطر الاحتكار التكنولوجي على استقلالية القرار التربوي المصري. وتتمثل أهم النتائج في اقتراح إستراتيجية وطنية لإدارة العلاقات الدولية مع مزودي التكنولوجيا تضمن حماية خصوصية الطلاب المصريين، وتشجع الحلول الوطنية مفتوحة المصدر لضمان استدامة القرار التربوي والسيادة التكنولوجية الكاملة للمنظومة التعليمية المصرية بما يتماشى مع متطلبات الأمن القومي المعلوماتي.

2231. **العنوان:** "الإدارة الدولية للمراكز الثقافية الأجنبية كمنظومة تعليم موازي في مصر: دراسة مقارنة للحوكمة والسيادة التعليمية في ضوء خبرات روسيا، والهند، والبرازيل"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في غياب آليات التنظيم الإداري الشاملة لأنشطة المراكز الثقافية الأجنبية Foreign Cultural Centers (FCC) مثل المجلس الثقافي البريطاني (BC (British Council ومعهد جوته (GI (Goethe-Institut، والتي باتت تمثل قطاعًا عريضًا من التعليم الموازي في مصر. تتناول الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة Comparative International Management (CIM) أطر حوكمة عمل هذه المراكز كمتغير مستقل، وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية والسيادة الوطنية كمتغير تابع، مع فحص دور جودة التنسيق المؤسسي بين وزارة التربية والتعليم وهذه المراكز كمتغير وسيط. يطبق البحث المنهج المقارن (CM) مع دول مثل روسيا والهند والبرازيل التي نجحت في تقنين وجود هذه الكيانات لخدمة التنمية الوطنية. تشمل الحدود الموضوعية برامج اللغات والتدريب المهني، بينما تضم الحدود البشرية القيادات الإدارية بوزارة الخارجية ووزارة التعليم، ومسؤولي العلاقات الدولية بالمراكز المذكورة. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن ضعف الرقابة الإدارية الوطنية قد يكرس الفوارق الطبقية التعليمية عبر حصر خدمات المراكز الثقافية الأجنبية (FCC) في فئات النخبة. وتتمثل أهم النتائج في تقديم إطار تنظيمي مقترح يدمج أنشطة المجلس الثقافي البريطاني (BC) ومعهد جوته (GI) ضمن الخطة الوطنية المصرية، مع اشتراط نقل التكنولوجيا الإدارية للمؤسسات الحكومية، بما يضمن استثمار القوة الناعمة (Soft Power - SP) الدولية في تحقيق العدالة الاجتماعية والارتقاء بمستوى الإدارة الدولية (IM) داخل المدارس الحكومية والخاصة على حد سواء.

2232. **العنوان:** "استراتيجيات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي *Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ)* في إدارة نظام التعليم المزدوج بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات المكسيك، وجنوب أفريقيا، والصين"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في الأطر الإدارية والتدخلات الفنية التي تقدمها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) لتطوير نظام التعليم المزدوج في مصر، وذلك من منظور الإدارة الدولية المقارنة. تتمثل المشكلة البحثية في رصد الفجوة التنظيمية بين النموذج الألماني الأصيل القائم على مركزية دور الغرف الصناعية وبين واقع الممارسات الإدارية في البيئة المصرية. تتبنى الدراسة منهجًا مقارنًا لتحليل استراتيجيات نقل النماذج التعليمية العابرة للحدود، مع التركيز على تجارب المكسيك، وجنوب أفريقيا، والصين كدول خبرة. يمثل المتغير المستقل في الدراسة استراتيجيات الدعم الفني والإداري للوكالة الألمانية (GIZ)، بينما يمثل المتغير التابع كفاءة مخرجات إدارة نظام التعليم المزدوج المصري. تشتمل الحدود البشرية للبحث على مديري وحدات التعليم المزدوج، والخبراء الدوليين، وممثلي القطاع الخاص، بينما تغطي الحدود الموضوعية آليات الحوكمة وتفويض السلطات الإدارية. تسعى الدراسة لاختبار العلاقة بين مرونة النموذج الإداري المستورد وقدرته على التكيف مع الهياكل المؤسسية المحلية. ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة نموذج حوكمة مصري-ألماني مهجن يمنح القطاع الخاص صلاحيات إدارية ومالية أوسع، مع تقديم مقترحات لتقليل البيروقراطية التعليمية في إدارة المدارس الفنية، بما يضمن استدامة النظام التعليمي وتوافقه مع معايير الجودة الدولية التي تتبناها الوكالة الألمانية (GIZ).

2233. **العنوان:** "تداعيات اتفاقية التجارة العامة في الخدمات *General Agreement on Trade in Services (GATS)* على إدارة مؤسسات التعليم العالي في مصر: دراسة استشرافية مقارنة مع تجارب أستراليا، ونيوزيلندا، وماليزيا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة الأبعاد الإدارية والتنظيمية المرتبطة بانخراط الدولة المصرية في تحرير قطاع التعليم العالي وفق متطلبات اتفاقية التجارة العامة في الخدمات (GATS (General Agreement on Trade in Services التابعة لمنظمة التجارة العالمية. تتبلور المشكلة البحثية في كيفية صياغة سياسات إدارية توازن بين تدفق الاستثمارات التعليمية الأجنبية وبين الحفاظ على السيادة الوطنية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. يركز البحث على "تحرير التجارة في الخدمات التعليمية" كمتغير مستقل، وقياس أثره على المتغير التابع المتمثل في "الإنصاف الاجتماعي" Social Equity وكفاءة

النظم الإدارية بالجامعات المصرية. يطبق البحث المنهج المقارن لاستنباط الدروس المستفادة من دول رائدة في خصخصة وإدارة التعليم العالي دوليًا مثل أستراليا، ونيوزيلندا، وماليزيا. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة نظم الإدارة في الجامعات الأهلية وفروع الجامعات الأجنبية، بينما تضم الحدود البشرية القيادات الجامعية وصناع القرار بوزارة التعليم العالي. تسعى الدراسة لإيضاح العلاقة الارتباطية بين الانفتاح على اتفاقية (GATS) وبين تحول المؤسسات الجامعية نحو الأنماط الإدارية الربحية. ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة إلى تصميم إطار تنظيمي وقانوني مقترح يسمح لمصر بالاستفادة من التدويل التعليمي مع وضع ضمانات إدارية صارمة تمنع تسليع التعليم، وتكفل استمرارية دور الدولة في الرقابة على الجودة الأكاديمية وحماية الهوية الوطنية في ظل اتفاقية التجارة العامة في الخدمات (GATS).

2234. **العنوان:** "تطوير إدارة المدارس الدولية الرسمية (*International Public Schools (IPS*) بمصر في ضوء معايير منظمة البكالوريا الدولية (*International Baccalaureate Organization (IBO*): دراسة مقارنة مع تجارب الإمارات، وقطر، وتايلاند"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم تجربة المدارس الدولية الرسمية (International Public Schools (IPS في مصر كنموذج إداري مبتكر يسعى لمنافسة القطاع الخاص التعليمي الدولي تحت إشراف حكومي. تكمن المشكلة في التحدي الإداري المتمثل في التوفيق بين البيروقراطية الحكومية وبين متطلبات المرونة والجودة الصارمة التي تفرضها منظمات الاعتماد مثل منظمة البكالوريا الدولية (International Baccalaureate Organization (IBO). يتحدد المتغير المستقل في "نموذج الإدارة الحكومية للتعليم الدولي"، بينما يتمثل المتغير التابع في "جودة الاعتماد المؤسسي" ورضا المستفيدين. تستخدم الدراسة المنهج المقارن لمقابلة النموذج المصري بنظائره في دول الإمارات، وقطر، وتايلاند للوقوف على أفضل الممارسات في إدارة التعليم الدولي المدعوم حكوميًا. تغطي الحدود الموضوعية نظم الإدارة المالية، وتدريب الكوادر البشرية، ومعايير قبول الطلاب، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس والموجهين التربويين. تحلل الدراسة العلاقة بين استقلالية القرار الإداري في مدارس (IPS) وبين القدرة على استيفاء معايير البكالوريا الدولية (IBO). وتخلص الدراسة إلى ضرورة التحول نحو نموذج "الإدارة الذاتية" للمدارس، مع تقديم توصيات لإنشاء وحدة إدارية مستقلة بوزارة التربية والتعليم تمتلك صلاحيات واسعة بعيدًا عن القيود التقليدية، بما يضمن استدامة الاعتراف الدولي بمدارس (IPS) من قبل منظمة البكالوريا الدولية (IBO) والجهات المانحة الأخرى.

2235. **العنوان:** "سياسات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة *United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO*) في تطوير إدارة تعليم الكبار بمصر: شبكة المدن المتعلمة (*Global Network of Learning Cities (GNLC*) كمدخل مقارن مع كوريا الجنوبية، وألمانيا، وكولومبيا"

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) في إعادة هيكلة وإدارة قطاع تعليم الكبار في مصر، مع التركيز على مبادرة شبكة مدن التعلم العالمية (Global Network of Learning Cities (GNLC). تتمثل المشكلة البحثية في استمرار النمط التقليدي في إدارة محو الأمية بمصر بما لا يتواكب مع التوجهات العالمية للمنظمة نحو التعلم المستدام. يمثل المتغير المستقل في البحث "مبادرات اليونسكو الإدارية والفنية"، بينما يمثل المتغير التابع "سياسات تعليم الكبار" Adult Education Policies في السياق المحلي. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل تجارب مدن تعلم رائدة في دول كوريا الجنوبية، وألمانيا، وكولومبيا. تشمل الحدود الجغرافية المدن المصرية المنضمة رسميًا لشبكة (GNLC)، بينما تغطي الحدود الموضوعية استراتيجيات التحول من محو الأمية الأبجدية إلى التمكين الرقمي والحياتي. تدرس الدراسة العلاقة بين تبني

أطر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) وبين تطوير الأداء المؤسسي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. وتتوقع الدراسة الوصول إلى خارطة طريق إدارية لتحويل المحافظات المصرية إلى بيئات تعلم ذكية ومستدامة، مع تقديم مقترح لتطوير المناهج الإدارية والتعليمية وفقًا لمعايير منظمة (UNESCO) لتعزيز قدرة الأفراد على التكيف مع متطلبات سوق العمل العالمي وشروط شبكة مدن التعلم العالمية (GNLC).

2236. **العنوان:** "متطلبات انضمام كليات الهندسة المصرية لاتفاقية واشنطن *Washington Accord* للاعتماد الدولي: دراسة إدارية مقارنة في ضوء خبرات تركيا، والهند، وبيرو"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة المتطلبات الإدارية والأكاديمية اللازمة لمواءمة مخرجات التعليم الهندي في مصر مع معايير اتفاقية واشنطن Washington Accord، والتي تمثل الإطار الدولي الأهم للاعتراف المتبادل بمؤهلات المهندسين. تكمن المشكلة في الفجوة بين نظم الإدارة الأكاديمية التقليدية وبين معايير الجودة المبنية على النواتج التي تشترطها الاتفاقية لضمان "حراك الخريجين" Graduate Mobility دوليًا. يمثل المتغير المستقل "معايير الاعتماد الخاصة باتفاقية واشنطن"، في حين يمثل المتغير التابع "تطوير اللوائح الإدارية والأكاديمية" بكليات الهندسة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل مسارات الانضمام الناجحة في دول تركيا، والهند، وبيرو كنموذج للدول النامية والصاعدة. تشتمل الحدود الموضوعية على آليات التقويم المؤسسي ونظم الساعات المعتمدة، بينما تضم الحدود البشرية عمداء كليات الهندسة ومسؤولي الجودة. تبحث الدراسة العلاقة بين هيكلة النظم الإدارية الجامعية وبين القدرة على نيل الاعتراف من الهيئات الموقعة على اتفاقية واشنطن Washington Accord. ومن أبرز النتائج المتوقعة تقديم خطة عمل إدارية متكاملة تتضمن تعديل التشريعات المنظمة للتعليم الهندسي بمصر، والتحول الشامل نحو الإدارة بالنتائج، مما يساهم في رفع تصنيف الجامعات المصرية دوليًا وتسهيل اعتماد المهندس المصري لدى النقابات العالمية الملتزمة ببنود اتفاقية واشنطن Washington Accord.

2237. **العنوان:** "دور الشراكة العالمية من أجل التعليم *Global Partnership for Education (GPE)* في تطوير آليات تمويل التعليم بالمناطق الأكثر احتياجًا في مصر: دراسة مقارنة مع تجارب إثيوبيا، وبنغلاديش، وفيتنام"

الموضوع: يركز هذا البحث على تحليل التأثيرات الإدارية والمالية لمنظمة الشراكة العالمية من أجل التعليم Global Partnership for Education (GPE) كفاعل دولي مؤثر في رسم السياسات التمويلية للتعليم في مصر. تبرز المشكلة البحثية في حاجة الإدارة التعليمية المصرية لتطوير آليات المساءلة والشفافية المؤسسية لاستيفاء شروط المنح والتمويلات الدولية الضخمة. يتحدد المتغير المستقل في "آليات التمويل والرقابة الدولية" الخاصة بالمنظمة، والمتغير التابع في "كفاءة البيئة التعليمية" بالقرى والمناطق المحرومة. تتبع الدراسة المنهج المقارن لاستكشاف كيفية توظيف دول مثل إثيوبيا، وبنغلاديش، وفيتنام لموارد الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE) لتحقيق طفرة في العدالة التعليمية. تشمل الحدود الموضوعية خطط التمويل الاستراتيجي وميزانيات المدارس في المناطق النائية، بينما تضم الحدود البشرية مسؤولي التخطيط المالي بوزارة التربية والتعليم وخبراء المنظمات الدولية. تدرس الدراسة العلاقة بين تبني معايير الحوكمة المالية الدولية وبين زيادة حجم التدفقات المالية الموجهة لمصر من الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE). ومن المتوقع أن تنتهي الدراسة إلى تصميم إطار إداري مقترح يعزز من قدرات مصر في "إدارة المنح الدولية" وتطوير نظم المتابعة والتقييم، بما يضمن استقطاب المزيد من موارد الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE) لدعم المشروعات القومية لتطوير التعليم في المناطق الأكثر احتياجًا.

.2238 **العنوان:** "**حوكمة نظم الاختبارات الدولية *Scholastic Assessment Test (SAT)* و *International General Certificate of Secondary Education (IGCSE)* في مصر: دراسة إدارية مقارنة في ضوء خبرات الصين، والسعودية، وسنغافورة**"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في الأطر التنظيمية والرقابية التي تحكم عمل الشهادات الدولية في مصر (الأمريكية والبريطانية)، وذلك في ظل الأزمات المتكررة المرتبطة باختبار القدرات الدراسية Scholastic Assessment Test (SAT) واختبارات الشهادة الدولية العامة للتعليم الثانوي International General Certificate of Secondary Education (IGCSE)). تتمثل المشكلة البحثية في اختلال التوازن الإداري بين السيادة الوطنية التعليمية وسلطة الهيئات المانحة الأجنبية مثل مؤسسة كوليدج بورد College Board (CB) وهيئة كامبردج Cambridge. يتحدد المتغير المستقل في "أطر حوكمة الاختبارات الدولية"، بينما يتمثل المتغير التابع في استقرار "الأمن التعليمي" Educational Security للطلاب المصريين. تتبنى الدراسة المنهج المقارن مع دول فرضت سيادتها التنظيمية بصرامة مثل الصين، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة. تشمل الحدود الموضوعية بروتوكولات التعاون واللوائح المنظمة لعمل مراكز الاختبارات، بينما تضم الحدود البشرية واضعي السياسات وممثلي الهيئات الدولية. تحلل الدراسة العلاقة بين إحكام الرقابة الوطنية وبين جودة الممارسات الإدارية لتلك الهيئات. ومن أهم النتائج المتوقعة بناء نموذج "مظلة وطنية موحدة" لإدارة الامتحانات الدولية، تفرض شروطًا جزائية صارمة وتدعم البدائل الوطنية المعتمدة مثل الاختبار المصري القياسي Egyptian Scholastic Test (EST) لضمان حماية حقوق الطلاب واستقلالية القرار التعليمي المصري.

.2239 **العنوان:** "**تفعيل استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا *Continental Education Strategy for Africa (CESA 16-25)* لتعزيز تدويل التعليم العالي المصري: دراسة مقارنة في ضوء خبرات جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وكينيا**"

الموضوع: تركز هذه الدراسة على الدور القيادي لجمهورية مصر العربية ضمن منظومة الاتحاد الأفريقي African Union (AU) من خلال تفعيل استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا Continental Education Strategy for Africa (CESA 16-25). تكمن المشكلة البحثية في ضعف التنسيق المؤسسي الحالي مع آليات الاتحاد الأفريقي التعليمية، مما يحد من جاذبية الجامعات المصرية إقليميًا. يتحدد المتغير المستقل في "سياسات الاتحاد الأفريقي التعليمية" (AU Policies)، بينما يتمثل المتغير التابع في "تدويل التعليم العالي المصري" Internationalization of Egyptian Higher Education على المستوى القاري. يعتمد البحث المنهج المقارن لدراسة تجارب دول رائدة في الحراك الأكاديمي الأفريقي مثل جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وكينيا. تغطي الحدود الموضوعية نظم الاعتماد الأكاديمي بجامعة الأزهر والجامعات الحكومية، بينما تشمل الحدود البشرية القائمين على إدارات الوافدين والتعاون الدولي. تدرس الدراسة العلاقة بين التوافق مع معايير (CESA 16-25) وبين زيادة معدلات التبادل الطلابي. ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة إلى اقتراح آليات إدارية لتطبيق "جواز السفر الأكاديمي الأفريقي" وتوحيد نظم الساعات المعتمدة، مما يعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي للتميز التعليمي في القارة السمراء وفق رؤية الاتحاد الأفريقي (AU).

.2240 **العنوان:** "**أثر تقارير منظمة الشفافية الدولية *Transparency International (TI)* على تطوير استراتيجيات مكافحة الفساد التعليمي في مصر: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب رواندا، وجورجيا، وإستونيا**"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة دور المؤشرات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International (TI) في توجيه الإصلاحات الإدارية بقطاع التعليم المصري. تتمثل المشكلة في رصد الفجوة بين التقارير الدولية حول ظواهر مثل الدروس الخصوصية والوساطة وبين استجابة الهياكل الإدارية المحلية لهذه التحديات. يمثل المتغير المستقل في الدراسة "مؤشرات وتقارير الشفافية الدولية" (TI Indicators)، بينما يمثل المتغير التابع "استراتيجيات مكافحة الفساد

التعليمي" Education Anti-corruption Strategies في مصر. يطبق البحث المنهج المقارن مع دول حققت قفزات نوعية في مؤشر مدركات الفساد مثل رواندا، وجورجيا، وإستونيا. تشمل الحدود الموضوعية آليات الشفافية في إدارة الموازنات والتعيينات بوزارة التربية والتعليم، وتضم الحدود البشرية القيادات الإدارية والمراقبين التربويين. تحلل الدراسة العلاقة الارتباطية بين الالتزام بالمعايير الدولية للنزاهة وبين تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات التعليمية. ومن النتائج المتوقعة صياغة "مدونات سلوك مهني" مطورة وتفعيل آليات الرقابة المجتمعية الرقمية المستندة إلى معايير منظمة الشفافية الدولية (TI)، بما يساهم في رفع تصنيف مصر العالمي وضمان عدالة توزيع الموارد التعليمية.

2241. **العنوان: "إدارة برامج المنح الدولية (*Fulbright*) و(*Commonwealth*) وأثرها على التنمية الأكاديمية بمصر: دراسة مقارنة للعائد الاجتماعي والثقافي في ضوء خبرات الهند، والبرازيل، وتركيا"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تقييم السياسات الإدارية لمنظومات المنح الدولية، وتحديدًا برنامج فولبرايت Fulbright (FB) الأمريكي ومنح الكومنولث (CW (Commonwealth البريطانية، وتأثيرها على تشكيل النخبة الأكاديمية المصرية. تبرز المشكلة البحثية في ضرورة قياس العائد التنموي لهذه المنح وضمان توافقها مع خطط التنمية الوطنية بدلًا من تعزيز التبعية المعرفية. يتحدد المتغير المستقل في "سياسات إدارة المنح الدولية"، والمتغير التابع في "التوجهات البحثية والتربوية" للمبعوثين العائدين. يعتمد البحث المنهج المقارن الوصفي لمقابلة التجربة المصرية بنظيراتها في الهند، والبرازيل، وتركيا كدول نجحت في توطين الخبرات الدولية. تشمل الحدود البشرية أعضاء هيئة التدريس المستفيدين من المنح، بينما تغطي الحدود الموضوعية معايير الاختيار وبرامج دمج العائدين. تدرس الدراسة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي للمنح (FB) و (CW) وبين تطوير التخصصات العلمية الدقيقة في مصر. وتخلص الدراسة إلى ضرورة إعادة توجيه هذه المنح نحو القطاعات التطبيقية، مع إنشاء قاعدة بيانات وطنية لمتابعة العائدين ودمجهم في المشروعات القومية لضمان الاستفادة القصوى من الخبرات المكتسبة عبر برنامجي فولبرايت (FB) والكومنولث (CW).

2242. **العنوان: "استراتيجيات منظمة العمل الدولية (*International Labour Organization (ILO*) في مواجهة عمالة الأطفال عبر التعليم غير النظامي بمصر: دراسة تقويمية مقارنة مع تجارب الفلبين، وبوليفيا، وبنغلاديش"**

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في فاعلية الشراكة بين الحكومة المصرية ومنظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO) في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال من خلال مسارات التعليم غير النظامي والتعليم المجتمعي. تكمن المشكلة في تحدي استدامة المشروعات الدولية مثل مشروع "صرخة" في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية. يمثل المتغير المستقل "استراتيجيات منظمة العمل الدولية" (ILO Strategies)، بينما يمثل المتغير التابع "معدلات التسرب الدراسي" و"إعادة التأهيل التربوي" للأطفال المستهدفين. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل نماذج ناجحة من الفلبين، وبوليفيا، وبنغلاديش في دمج الأطفال العاملين في المنظومة التعليمية. تغطي الحدود الموضوعية السياسات الإدارية لمدارس التعليم المجتمعي وبرامج التلمذة المهنية الآمنة، بينما تشمل الحدود البشرية الأسر المستفيدة ومنسقي المشروعات بالمنظمة. تحلل الدراسة العلاقة بين مرونة برامج منظمة العمل الدولية (ILO) وبين قدرتها على جذب الأطفال من سوق العمل. وتتوقع الدراسة تقديم نموذج إداري لدمج التعليم المهني بالتعليم الأساسي بطريقة قانونية تتوافق مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO)، وتضمن توفير بدائل تعليمية مرنة تحترم الواقع الاقتصادي وتكفل الحق في التعليم لجميع الفئات المهمشة بمصر.

2243. **العنوان: "سياسات المجلس الثقافي البريطاني *British Council* في تطوير التنمية المهنية لمعلمي اللغة الإنجليزية بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات باكستان، والصين، وكولومبيا"**

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل الأطر الإدارية والفنية لبرامج المجلس الثقافي البريطاني British Council، ولاسيما برنامج تدريب المعلمين الوطني (NTP National Training Programme)، وأثرها على منظومة تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الحكومية المصرية. تكمن المشكلة البحثية في الجدلية القائمة بين ضرورة التطوير المهني وفق المعايير العالمية وبين مفهوم "الإمبريالية اللغوية" ومدى ملاءمة هذه البرامج للهوية الثقافية المحلية. يمثل المتغير المستقل في الدراسة "برامج الدعم الفني للمجلس الثقافي البريطاني"، بينما يمثل المتغير التابع "كفايات المعلمين" الوطنية والسياسات اللغوية المتبعة. تعتمد الدراسة المنهج المقارن لتقييم أدوار المجلس في دول باكستان، والصين، وكولومبيا للوقوف على استراتيجيات التكيف الثقافي للبرامج التدريبية. تشمل الحدود البشرية معلمي اللغة الإنجليزية بقطاع التعليم العام، بينما تغطي الحدود الموضوعية جودة المحتوى التدريبي وآليات نقل الخبرة. تدرس الدراسة العلاقة بين اعتماد المنهجيات البريطانية الحديثة وبين تطوير الأداء التدريسي الفعلي في الفصول المصرية المزدحمة. ومن أهم النتائج المتوقعة صياغة نموذج مقترح لـ "تمصير" محتوى التدريب، وبناء كوادر وطنية مستقلة قادرة على إدارة التنمية المهنية ذاتيًا، بما يضمن الاستفادة من الخبرات الأجنبية للمجلس الثقافي البريطاني (BC) دون الارتهان الكامل للنموذج الغربي.

2244. **العنوان:** "حوكمة البيانات التعليمية الضخمة *Big Data* في ظل الشراكات مع شركات التكنولوجيا العالمية *Microsoft* و *Google* بمصر: دراسة مقارنة مع سياسات الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في التحديات الإدارية والأمنية المرتبطة باعتماد وزارة التربية والتعليم الفني في مصر على عمالقة التكنولوجيا مثل شركة مايكروسوفت Microsoft وشركة جوجل Google لإدارة منصات التعلم السحابية والبيانات الضخمة Big Data لملايين الطلاب والمعلمين. تتمثل المشكلة في مهددات "السيادة الرقمية" Digital Sovereignty ومخاطر استغلال البيانات الحساسة تجاريًا من قبل هذه الشركات العابرة للحدود. يتحدد المتغير المستقل في "أطر حوكمة اتفاقيات الشراكة التكنولوجية"، بينما يتمثل المتغير التابع في "أمن المعلومات وخصوصية البيانات" للفاعلين التربويين. يطبق البحث المنهج المقارن مع سياسات حماية البيانات الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR General Data Protection Regulation) في الاتحاد الأوروبي، والتشريعات الوطنية في روسيا والصين. تشمل الحدود الموضوعية البنية السحابية للتعليم والبروتوكولات القانونية المنظمة للوصول للبيانات. تحلل الدراسة العلاقة بين قوة الإطار التشريعي الوطني وبين قدرة الشركات العالمية (MS) و (Google) على التغول في خصوصية المستخدمين. ومن المؤمل أن تنتهي الدراسة إلى اقتراح بروتوكول وطني ملزم يفرض تخزين البيانات داخل الحدود المصرية، ويمنع بيعها لأطراف ثالثة، مما يوازن بين التحول الرقمي والأمن القومي المعلوماتي في ظل الشراكة مع Microsoft و Google.

2245. **العنوان:** "تأثير التصنيفات الدولية للجامعات الخضراء *UI GreenMetric* على السياسات البيئية بالجامعات المصرية: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب إندونيسيا، وهولندا، وكندا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة دور تصنيف الجامعات الخضراء العالمي UI GreenMetric كفاعل دولي مؤثر في توجيه الإدارة الجامعية المصرية نحو تبني معايير الاستدامة البيئية. تكمن المشكلة في حاجة الجامعات المصرية لتطوير هياكلها الإدارية والمرفقية لتتوافق مع المتطلبات الدولية للاستدامة، بما يتجاوز مجرد تحسين الترتيب في التصنيف. يمثل المتغير المستقل "معايير تصنيف جرين متريك (UI GreenMetric)"، بينما يمثل المتغير التابع "السياسات البيئية وإدارة المرافق" داخل الحرم الجامعي. يعتمد البحث المنهج المقارن مع جامعات رائدة بيئيًا في إندونيسيا، وهولندا، وكندا لاستنباط أفضل ممارسات الحوكمة البيئية. تغطي الحدود الموضوعية معايير استهلاك الطاقة، وإدارة المياه، والنقل المستدام، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المنشآت الجامعية ومسؤولي التخطيط الاستراتيجي. تدرس الدراسة العلاقة بين السعي نحو التنافسية الدولية في تصنيف (UIGM) وبين التغيير الفعلي في البنية التحتية التعليمية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة

إلى تقديم دليل إجرائي لتحويل الجامعات المصرية إلى "جامعات خضراء" ذكية، تساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية، مع تعزيز مكانتها في تصنيف جرين متريك (UI GreenMetric) العالمي.

2246. **العنوان:** "دور المنظمة الدولية للفرنكوفونية *Organisation Internationale de la Francophonie (OIF)* في دعم التعليم ثنائي اللغة بمصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات السنغال، وفيتنام، ولبنان"

الموضوع: تركز هذه الدراسة على التحديات والفرص التي تواجه التعليم باللغة الفرنسية في مصر في ظل الهيمنة المتزايدة للنموذج الأنجلوساكسوني، مع تقييم دور المنظمة الدولية للفرنكوفونية Organisation Internationale de la Francوفونية (OIF) في الحفاظ على التعددية الثقافية. تتمثل المشكلة في تراجع تنافسية المدارس الفرنكوفونية والحاجة إلى دعم مؤسسي دولي لتحديث مناهجها وإدارة كوادرها. يتحدد المتغير المستقل في "برامج الدعم الفني للمنظمة الدولية للفرنكوفونية" (OIF)، بينما يتمثل المتغير التابع في "التنوع اللغوي" وجودة التعليم بالفرنسية. يستخدم البحث المنهج المقارن مع دول أعضاء في المنظمة مثل السنغال، وفيتنام، ولبنان لتحليل نماذج ناجحة لتعليم ثنائي اللغة. تشمل الحدود الموضوعية المدارس الرسمية المتميزة والمدارس الخاصة ذات الطابع الفرنسي، بينما تضم الحدود البشرية المعلمين والموجهين الفنيين. تحلل الدراسة العلاقة بين تدخلات المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF) وبين تطوير الكفايات اللغوية والمهنية للخريجين. وتتوقع الدراسة اقتراح استراتيجية وطنية بدعم من المنظمة (OIF) لإحياء التعليم الفني والجامعي بالفرنسية، مما يفتح آفاق عمل رحبة للشباب المصري في الأسواق الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ويعزز من القوة الناعمة لمصر دوليًا.

2247. **العنوان:** "تطبيق معايير منظمة الصحة العالمية *World Health Organization (WHO)* للمدارس المعززة للصحة في مصر: دراسة مقارنة لآليات الإدارة بعد الجائحة مع تايلاند، وفنلندا، وكندا"

الموضوع: تستهدف هذه الدراسة تحليل مدى استجابة السياسات التعليمية في مصر لمعايير منظمة الصحة العالمية (World Health Organization (WHO الخاصة بمبادرة المدارس المعززة للصحة (Health-Promoting Schools (HPS في مرحلة ما بعد جائحة كورونا. تكمن المشكلة في الفجوة بين المعايير الدولية الصارمة وواقع البنية التحتية الصحية والوقائية في المدارس المصرية. يمثل المتغير المستقل في البحث "سياسات الصحة المدرسية الدولية لمنظمة الصحة العالمية"، بينما يمثل المتغير التابع "استدامة البيئة المدرسية الآمنة" في مصر. يعتمد البحث المنهج المقارن لمقابلة التجربة المصرية بنظيراتها في تايلاند، وفنلندا، وكندا للوقوف على آليات الدمج الفعال بين الصحة والتعليم. تغطي الحدود الموضوعية بروتوكولات التباعد، والتهوية، والتغذية المدرسية، بينما تشمل الحدود البشرية الزائرات الصحيات ومديري المدارس. تدرس الدراسة العلاقة بين تبني معايير المنظمة (WHO) وبين خفض معدلات التغيب الصحي وتحسين نواتج التعلم. ومن أهم النتائج المتوقعة تصميم نموذج إداري للمدرسة المعززة للصحة (HPS) يتناسب مع الإمكانات المحلية المحدودة، ويركز على الحوكمة الوقائية والوعي المجتمعي لضمان مرونة النظام التعليمي أمام الطوارئ الصحية العالمية وفق إرشادات منظمة الصحة العالمية (WHO).

2248. **العنوان:** "تأثير الشبكة العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي *International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE)* على معايير الهيئة القومية (*NAQAAE*) في مصر: دراسة مقارنة مع ماليزيا، وجنوب أفريقيا، وأستراليا"

الموضوع: تناقش هذه الدراسة ظاهرة "التماثل المؤسسي" Institutional Isomorphism في إدارة جودة التعليم العالي بمصر، من خلال تحليل مدى تأثر الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE) بمعايير الشبكة العالمية لضمان الجودة International

(Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE. تبرز المشكلة في كيفية تكييف الأطر الدولية لتناسب السياق الأكاديمي المصري دون الوقوع في شرك الاعتماد الشكلي. يمثل المتغير المستقل "المعايير العالمية للشبكة الدولية" (INQAAHE)، والمتغير التابع "مصداقية نظام الاعتماد الوطني" وتنافسيته الدولية. يستخدم البحث المنهج المقارن مع هيئات الجودة في ماليزيا، وجنوب أفريقيا، وأستراليا. تشمل الحدود الموضوعية معايير اعتماد البرامج الأكاديمية واللوائح الإدارية، وتضم الحدود البشرية خبراء الجودة بالهيئة (NAQAAE) وعمداء الكليات. تدرس الدراسة العلاقة بين التوافق مع شبكة (INQAAHE) وبين تسهيل الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة التحول نحو "الاعتماد القائم على الأثر"، ووضع معايير مصرية أصيلة تتسق مع الإطار العالمي لشبكة (INQAAHE) وتلبي في الوقت ذاته متطلبات سوق العمل المحلي والتنمية الوطنية الشاملة.

2249. **العنوان:** "إدارة تمويلات بنك التنمية الأفريقي لتطوير البنية التحتية بالجامعات المصرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات نيجيريا ،وكينيا ،وتونس"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في تقييم الكفاءة التنظيمية والقدرة الإدارية لمؤسسات التعليم العالي المصرية في تنفيذ وإدارة المشروعات الممولة من القروض والمنح الدولية، ومدى فاعلية هذه الإدارة في تحقيق تحول تكنولوجي وبحثي ملموس. تسعى الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة (Comparative International Management (CIM إلى تحليل آليات إدارة وتمويل بنك التنمية الأفريقي (African Development Bank (AfDB كمتغير مستقل، وأثرها على تطوير القدرات التكنولوجية والبحثية بالجامعات المصرية كمتغير تابع، مع اعتبار "كفاءة التخطيط الإستراتيجي الجامعي" كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في مشروعات إنشاء مراكز التميز والمعامل المركزية الممولة دوليًا، بينما تشمل الحدود البشرية مديري مكاتب العلاقات الدولية والمخططين الإستراتيجيين بالجامعات. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل مشروعات البنك في نيجيريا، وكينيا، وتونس كدول خبرة إقليمية، للوقوف على أفضل ممارسات الإدارة الدولية (International Management - IM) في التعامل مع اشتراطات المانحين. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن الالتزام الدقيق باشتراطات بنك التنمية الأفريقي (AfDB) يسرع من عمليات التحول الرقمي المؤسسي. ومن المتوقع أن توصل الدراسة إلى نتائج علمية تقدم توصيات إجرائية لتعظيم العائد من تمويلات البنك (AfDB) عبر ربط البحث العلمي باحتياجات الصناعة القارية، وتطوير نموذج إداري مصري يضمن ريادة الدولة في منظومة الابتكار الأفريقية بما يحقق أهداف أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

2250. **العنوان:** "إدارة تدخلات المجتمع المدني العالمي في تعليم الفتيات بصعيد مصر: دراسة إدارية دولية مقارنة في ضوء تجارب الهند ، وباكستان ،وبيرو"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في التحديات الإدارية والمؤسسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني العالمي Global Civil (Society (GCS عند تنفيذ مبادرات تعليم الفتيات في البيئات الريفية والمحافظة بصعيد مصر، وصعوبة الموازنة بين أجندات التمويل الدولية والخصوصية الثقافية المحلية. تتناول الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة (Comparative International Management (CIM إستراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني العالمي (GCS) كمتغير مستقل، وأثرها في سد الفجوة النوعية (Gender Gap (GG والتمكين الاجتماعي للفتيات كمتغير تابع، بينما يبرز متغير "الشراكة مع القيادات المحلية" كمتغير وسيط يؤثر في استدامة التدخلات الدولية. تقتصر الحدود الجغرافية على محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج، وتغطي الحدود الموضوعية برامج الحماية الاجتماعية والدعم التربوي الممول أجنبيًا، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المنظمات غير الحكومية الدولية ومسؤولي وزارة التضامن الاجتماعي. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لاستقراء الدروس المستفادة من تجارب الهند، وباكستان، وبيرو في إدارة التنوع الثقافي والتنظيمي. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن نجاح منظمات المجتمع المدني العالمي (GCS) يرتبط طرديًا بمرونة

الهياكل الإدارية الدولية وقدرتها على التكيف مع القيم المحلية. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في تقديم إطار إداري مقترح لحوكمة العلاقة بين الحكومة المصرية والمجتمع المدني العالمي يضمن تحقيق المساواة التعليمية، مع وضع آليات تضمن استدامة المبادرات الدولية وتحويلها إلى برامج وطنية مستقرة تخدم أهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

سادس عشر: إدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية

2251. **العنوان:** "اختلال تخطيط القوى العاملة التعليمية في المدارس الحكومية المصرية وأثره على العدالة الوظيفية وكفاءة الأداء المؤسسي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية التربوية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تحليل الأسباب والآثار المترتبة على الاختلالات البنيوية والمستمرة في تخطيط القوى العاملة التعليمية (Educational Workforce Planning - EWP) داخل المدارس الحكومية المصرية، حيث يتجلى العجز والفائض في أعداد المعلمين بصورة غير متوازنة ومتباينة بين التخصصات الدراسية، والمراحل التعليمية المختلفة، والمناطق الجغرافية سواء الحضرية أو الريفية أو الحدودية. ويرتبط هذا الاضطراب بشكل مباشر بضعف ممارسات إدارة الموارد البشرية (Human Resource Management - HRM) القائمة، والتي تعتمد على تقديرات إدارية تقليدية تفتقر إلى البيانات الدقيقة والأدوات التنبؤية العلمية. يركز البحث على أن مستوى كفاءة تخطيط القوى العاملة التعليمية يُعد المتغير المستقل، بينما يُمثل المتغير التابع في تحقيق العدالة الوظيفية وكفاءة الأداء المؤسسي المدرسي الشامل. ويتوسط العلاقة متغير جودة نظم معلومات الموارد البشرية (Human Resource Information Systems - HRIS). يندرج البحث ضمن مجال الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية التعليمية، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل معمق لخبرات ثلاث دول رائدة، وهي كندا، وألمانيا، وكوريا الجنوبية، للاستفادة من نماذجها في التخطيط المستدام للقوى العاملة. تقتصر الحدود المكانية للبحث على عينة من المدارس الحكومية في محافظات حضرية وريفية وحدودية لتمثيل التباين الجغرافي المصري، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين بجميع فئاتهم. وتسعى الدراسة إلى الكشف عن العلاقة السببية بين التخطيط غير الرشيد وتراجع الاستقرار التنظيمي، ومن المتوقع أن تسهم نتائجها في تقديم نموذج تخطيطي مقارن قابل للتطبيق يعزز العدالة والكفاءة التشغيلية والاستدامة المهنية في التعليم المصري.

2252. **العنوان:** "غياب إدارة المسار الوظيفي للمعلمين المصريين وأثره على الدافعية المهنية والانتماء التنظيمي: دراسة مقارنة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية التعليمية"

الموضوع: تنطلق مشكلة البحث من الافتقار الجذري لإطار مؤسسي شامل وشفاف ومعلن لـ إدارة المسار الوظيفي (Career Management - CM) للمعلمين ضمن النظام التعليمي المصري، مما يخلق بيئة عمل تتسم بالضبابية وعدم اليقين بشأن فرص التطور المهني والترقيات المستقبلية. يؤدي هذا الغياب إلى تراجع حاد في مستوى الدافعية المهنية الذاتية وضعف كبير في الانتماء التنظيمي للمدرسة والمؤسسة التعليمية بشكل عام، خاصة لدى المعلمين ذوي الكفاءة العالية والطموح المهني. يُحدد البحث فاعلية وجودة إدارة المسار الوظيفي كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الدافعية المهنية والانتماء التنظيمي المتغير التابع، وتُعد شفافية نظم الترقية والتقويم الوظيفي المتغير الوسيط الذي يفسر العلاقة بين وجود مسار وظيفي واضح والنتائج المرجوة. يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية من منظور التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل معمق لخبرات ثلاث دول ذات نظم تعليمية متقدمة، وهي فنلندا، وسنغافورة، وأستراليا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم الأساسي الحكومية، وتشمل الحدود البشرية المعلمين ومديري المدارس. تهدف الدراسة إلى توضيح وتوثيق الأثر التنظيمي السلبي الناتج عن غياب مسار وظيفي منظم ومحفز، ومن المتوقع أن تقدم نتائج البحث مجموعة من النماذج الإدارية البديلة المستوحاة من الخبرات الدولية، والتي يمكن تبنيها

لدعم التحفيز الذاتي، وتعزيز الاستقرار المهني طويل الأمد، وتحويل مهنة التعليم في مصر إلى مسار وظيفي جذاب ومحدد المعالم.

.2253 **العنوان: "ثقافة التمييز غير الرسمي في توزيع الأعباء الوظيفية بين المعلمين في المدارس المصرية وأثرها على الرضا الوظيفي: دراسة في الثقافة التنظيمية المقارنة"**

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول ظاهرة تغلغل وانتشار الممارسات التنظيمية غير الرسمية وغير المعلنة داخل البيئة المدرسية المصرية، والتي تؤدي إلى توزيع غير عادل ومُتحيز للأعباء الوظيفية والمهام الإضافية بين المعلمين، في كثير من الأحيان بعيدًا عن معايير الكفاءة أو العدالة المستندة إلى الحجم الفعلي للعمل. هذه الممارسات غير العادلة لا تعكس أخطاء إجرائية بسيطة، بل تجسد خللًا عميقًا في الثقافة التنظيمية المدرسية، مما يكرس الشعور الحاد بالتمييز الوظيفي والظلم بين صفوف الكادر التعليمي. يُحدد البحث نمط الثقافة التنظيمية (Organizational Culture - OC) السائدة في آليات توزيع الأعباء كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الرضا الوظيفي العام والشعور بالإنصاف لدى المعلمين المتغير التابع. ويؤدي نمط القيادة المدرسية (أوتوقراطي، ديمقراطي) دور المتغير الوسيط في تفسير العلاقة بين الثقافة التنظيمية والرضا. يندرج البحث ضمن المجال المتداخل لإدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية في سياق التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع استلهام الخبرات الناجحة في إدارة التوزيع العادل للمهام من دول ذات ثقافة عمل مؤسسية قوية مثل اليابان، وهولندا، والسويد. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم الإعدادي والثانوي، وتشمل الحدود البشرية المعلمين ومديري المدارس. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السلبية المباشرة بين سيادة الثقافة التنظيمية السلبية القائمة على المحاباة وتراجع معدلات الرضا الوظيفي، ومن المتوقع أن تسهم مخرجاتها في تقديم إطار عمل واضح لبناء ثقافة تنظيمية مدرسية جديدة تقوم على قواعد العدالة التنظيمية، والشفافية في الإجراءات، وتكافؤ الفرص في توزيع المسؤوليات.

.2254 **العنوان: "ضعف نظم إدارة الكفاءات التعليمية في المدارس المصرية وأثره على هدر رأس المال البشري: دراسة مقارنة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"**

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في الغياب شبه التام لنظم مؤسسية واضحة ومنهجية لـ إدارة الكفاءات (Competency Management - CM) التعليمية داخل المدارس المصرية، وهذا الفشل لا يقتصر على عدم توفير التدريب، بل يتضمن عدم القدرة على اكتشاف، وتطوير، وتوظيف الطاقات والمهارات المهنية الكامنة وغير المستغلة لدى المعلمين المتميزين. هذا الوضع يؤدي إلى حالة من عدم استثمار هذه المهارات في الأماكن المناسبة، مما ينتج عنه هدر كبير وغير مبرر في رأس المال البشري (Human Capital - HC) التعليمي. يُحدد البحث مستوى كفاءة تطبيق نظم إدارة الكفاءات التعليمية كمتغير مستقل، بينما يُمثل درجة الاستثمار الأمثل وتوظيف رأس المال البشري المدرسي المتغير التابع، وتلعب ثقافة التقدير المؤسسي للمواهب دور المتغير الوسيط. يندرج البحث ضمن مجال الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية التعليمية، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول تشتهر بإدارة الموارد البشرية بذكاء مثل سنغافورة، وكندا، ونيوزيلندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية مختارة تمثل مستويات أداء مختلفة، وتشمل الحدود البشرية المعلمين من مستويات خبرة وتخصصات متنوعة. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية الواضحة بين غياب إدارة الكفاءات المنهجية وضعف الأداء المدرسي العام وهدر الطاقات الفردية، ومن المتوقع أن تقدم نموذجًا مقارنًا متكاملًا لإدارة وتنمية الكفاءات التعليمية، يهدف إلى تعظيم الاستفادة القصوى من الموارد البشرية التعليمية، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لرفع مستوى الجودة التعليمية الشاملة في مصر.

2255. **العنوان:** "ضعف سياسات الاستبقاء الوظيفي للمعلمين الجدد في مصر وأثره على الاستقرار التنظيمي المدرسي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في القصور والضعف البالغ في السياسات المؤسسية المطبقة والموجهة نحو الاستبقاء الوظيفي (Employee Retention - ER) للمعلمين الجدد داخل المدارس الحكومية المصرية، خاصة خلال الفترة الحرجة للسنوات الأولى من دخولهم الخدمة. يؤدي هذا الضعف في سياسات الدعم والرعاية إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات التسرب الوظيفي أو الانتقال السريع، مما ينتج عنه عدم استقرار وظيفي كبير واضطراب متكرر في البناء التنظيمي للمدرسة، وهذا يزيد من تكلفة التوظيف والتدريب ويعيق تكوين الخبرات. يُحدد البحث مستوى فاعلية وتصميم سياسات الاستبقاء الوظيفي كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الاستقرار التنظيمي المدرسي المتغير التابع، وتؤدي برامج الدعم المهني والإرشاد الوظيفي المتغير الوسيط الذي يعمل على تعزيز الارتباط المهني للمعلم الجديد. يندرج هذا البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية في سياق التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول نجحت في تثبيت معلميها الجدد مثل إنجلترا، وكوريا الجنوبية، والبرتغال. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم العام الحكومية التي تستقبل معلمين حديثي التعيين، وتشمل الحدود البشرية عينة من المعلمين الجدد، إلى جانب مديري المدارس والقيادات الإشرافية. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة العكسية بين ضعف سياسات الـER وتراجع الاستقرار التنظيمي، ومن المتوقع أن تسهم مخرجات البحث في صياغة مجموعة من السياسات والإجراءات الداعمة التي تهدف إلى تحسين معدلات بقاء المعلمين في المهنة، وتعزيز شعورهم بالانتماء، وبالتالي تحقيق استقرار أكبر في الكادر التعليمي المصري.

2256. **العنوان:** "التقييم الشكلي للأداء الوظيفي للمعلمين في المدارس المصرية وأثره على الثقافة التنظيمية والأداء المؤسسي: دراسة مقارنة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول ظاهرة تحول نظام تقييم الأداء الوظيفي (Performance Appraisal - PA) للمعلمين داخل المدارس المصرية إلى مجرد إجراء شكلي وإداري روتيني، يفتقر إلى الموضوعية والمصداقية، ولا يعكس حقيقة الأداء المهني للمعلم وإنجازاته الفعلية. يساهم هذا النمط من التقييم السطحي في ترسيخ وتعميق ثقافة تنظيمية سلبية داخل المدرسة، حيث تسود المجاملة وتجنب المساءلة المهنية الحقيقية والتركيز على الجوانب غير الجوهرية. يُحدد البحث درجة موضوعية وشفافية نظم تقييم الأداء المطبقة كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الأداء المؤسسي المدرسي الشامل والنتائج التعليمية المتغير التابع، وتلعب ثقافة المساءلة المهنية القائمة على معايير واضحة دور المتغير الوسيط في تفسير العلاقة بين التقييم الفعال وتحسن الأداء. يندرج هذا البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية في سياق التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لنظم تقويم الأداء الفعالة والموضوعية المستوحاة من خبرات دول مثل إنجلترا، وأستراليا، وهولندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم الثانوي الحكومي، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والموجهين ومديري المدارس. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين اعتماد التقييم الشكلي وتدهور الأداء المؤسسي العام للمدرسة، ومن المتوقع أن تسهم نتائج البحث في تصميم وتقديم نموذج تقييم موضوعي وبديل لنظام PA الحالي، يركز على الكفاءات، ويربط التقييم بالتطوير المهني، ويعزز من الشفافية والمساءلة المهنية المطلوبة.

2257. **العنوان:** "ثقافة الصمت التنظيمي بين المعلمين في المدارس المصرية وأثرها على فاعلية القرارات الإدارية: دراسة مقارنة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في شيوع وتفشي ظاهرة ثقافة الصمت التنظيمي (Organizational Silence - OS) بين صفوف المعلمين داخل المدارس المصرية، حيث يمتنعون عن التعبير الصريح عن المشكلات أو تقديم المقترحات البناءة،

خوفًا من العقاب أو التهميش الإداري. هذا الامتناع عن المشاركة الفعالة يؤدي بشكل مباشر إلى ضعف كبير في جودة وفاعلية القرارات الإدارية المتخذة داخل المدرسة، حيث تُبنى هذه القرارات على معلومات منقوصة أو وجهات نظر غير مكتملة. يُحدد البحث مستوى انتشار الصمت التنظيمي وأنماطه كمتغير مستقل، بينما يُمثل درجة فاعلية القرارات الإدارية المتخذة المتغير التابع، ويُعد الأمان النفسي الوظيفي (Psychological Safety - PS) هو المتغير الوسيط الأساسي الذي يحفز أو يعيق المعلمين عن التعبير عن آرائهم. يندرج هذا البحث ضمن المجال المتداخل لإدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية في سياق التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول نجحت في تعزيز ثقافة التعبير والحوار المؤسسي مثل فنلندا، وتشيلي، وسنغافورة. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية من مراحل تعليمية مختلفة، وتشمل الحدود البشرية المعلمين بجميع فئاتهم إلى جانب الإداريين وصناع القرار. تهدف الدراسة إلى توضيح الأثر السلبي لظاهرة OS على جودة القرار المدرسي وقدرة المؤسسة على التعلم والتحسين، ومن المتوقع أن تقدم آليات إدارية واضحة لتعزيز ثقافة الحوار المؤسسي المفتوح، وبناء بيئة آمنة نفسيًا تشجع على التعبير البناء والمشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرار.

.2258 **العنوان:** "الاستنزاف الوظيفي غير المرئي للمعلمين في المدارس المصرية وأثره على الاندماج المهني: دراسة مقارنة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في تعرض المعلمين في المدارس المصرية لظاهرة الاستنزاف الوظيفي (Job Burnout - JB) غير المرئي، والناتج عن التراكم المستمر للأعباء الوظيفية غير التدريسية وضغوط العمل اليومية الهائلة، في غياب دعم تنظيمي كافٍ أو تقدير ملموس. هذا الاستنزاف لا يؤدي بالضرورة إلى تسرب وظيفي رسمي فوري، ولكنه يتسبب في انخفاض تدريجي ومستمر في مستوى الاندماج المهني (Work Engagement - WE) للمعلم، مما يجعله يؤدي المهام بأدنى مستوى ممكن وينتج عنه هدر في الطاقة الإنتاجية. يُحدد البحث مستوى JB المُدرك من قبل المعلمين كمتغير مستقل، بينما يُمثل درجة الـWE الإيجابي ومستوى الأداء الوظيفي الفعلي المتغير التابع، ويُعد الدعم التنظيمي المُدرك من المدرسة والقيادة هو المتغير الوسيط الذي يقي من حدوث الاستنزاف. يندرج البحث في مجال الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول نجحت في الحفاظ على رفاهية المعلمين مثل ألمانيا، وكوريا الجنوبية، والبرتغال. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية تشتهر بالاكتظاظ وارتفاع عبء العمل، وتشمل الحدود البشرية معلمين من تخصصات مختلفة. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التعرض للاستنزاف وتراجع جودة الأداء المدرسي، ومن المتوقع أن تقدم سياسات وقائية داعمة للرفاه المهني للمعلمين، وتخفيف الأعباء غير الضرورية، وتصميم برامج دعم تساعد في الحفاظ على الـWE، وتضمن استدامة المورد البشري.

.2259 **العنوان:** "غياب إدارة التعاقب الوظيفي في المدارس المصرية وأثره على استدامة الأداء التنظيمي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الافتقار الحاد لخطط واضحة ومنهجية لـ إدارة التعاقب الوظيفي (Succession Planning - SP)، خاصة فيما يتعلق بالوظائف القيادية والإشرافية والوظائف التعليمية الحرجة داخل المدارس المصرية. يؤدي غياب هذه الخطط الاستباقية إلى خلق فراغات إدارية مفاجئة وغير متوقعة عند تقاعد أو نقل شاغلي الوظائف الرئيسية، مما ينتج عنه اضطراب حاد في سير العمل المدرسي، وفقدان الخبرات المتراكمة، الأمر الذي يهدد استمرارية واستدامة الأداء التنظيمي (Organizational Performance Sustainability - OPS) للمدرسة. يُحدد البحث مستوى كفاءة تطبيق SP كمتغير مستقل، بينما يُمثل استدامة الأداء التنظيمي المدرسي على المدى الطويل المتغير التابع، ويؤدي متغير توثيق المعرفة التنظيمية ونقل الخبرات دور المتغير الوسيط الذي يضمن سلاسة عملية الانتقال. يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية في سياق التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع خبرات دول ذات نظم

تعليمية قوية في هذا الجانب مثل سنغافورة، وماليزيا، وفرنسا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية بمراحل مختلفة، وتشمل الحدود البشرية القيادات الوسطى والمعلمين المرشحين لتولي مناصب قيادية. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين غياب التعاقب الوظيفي المنظم وضعف الـOPS للمدرسة، ومن المتوقع أن تقدم نموذجًا عمليًا متدرجًا ومناسبًا للبيئة المصرية، يهدف إلى تطبيق SP بصورة فعالة، لضمان استمرارية القيادة والحفاظ على الكفاءات المؤسسية.

2260. **العنوان:** "اقتصاد الحوافز غير الرسمية داخل المدارس المصرية وأثره على الثقة التنظيمية وسلوكيات العمل: دراسة مقارنة في الثقافة التنظيمية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في نشوء وتطور ما يمكن تسميته بـ"اقتصاد الحوافز غير الرسمي" داخل البيئة المدرسية المصرية، حيث يعتمد توزيع المكافآت والمزايا على العلاقات الشخصية والاعتبارات غير المؤسسية بدلًا من الالتزام بالمعايير المهنية الواضحة والقائمة على الأداء. هذا التوزيع المتحيز يؤدي إلى تشويه سلوكيات العمل المهنية لدى المعلمين، وإلى تآكل خطير في مستوى الثقة التنظيمية (Organizational Trust - OT) بين المعلمين وزملائهم وبينهم وبين القيادة المدرسية. يُحدد البحث درجة انتشار الحوافز غير الرسمية كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الـOT وسلوكيات العمل المهنية المتغير التابع، ويتوسط العلاقة متغير الشفافية الإجرائية الداخلية في اتخاذ القرارات. يندرج البحث ضمن المجال المتداخل لإدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية في سياق التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول مرت بتحديات مماثلة ونجحت في إرساء الشفافية المؤسسية، مثل رومانيا، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية مختارة، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين. تهدف الدراسة إلى توضيح الآثار السلبية وطويلة المدى للحوافز غير الرسمية على تدهور الثقافة التنظيمية، ومن المتوقع أن تقدم آليات عملية واضحة لإرساء نظم حوافز عادلة وشفافة وموضوعية، تضمن ربط الأداء المتميز بالمكافأة المستحقة، وبالتالي إعادة بناء الـOT المفقودة.

2261. **العنوان:** "تشوّه آليات الاختيار والترقية للقيادات المدرسية في مصر وأثره على الثقافة التنظيمية والأداء المؤسسي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول تحليل الأسباب والآثار المترتبة على وجود تشوّه واضح وبنيوي في آليات اختيار وترقية القيادات المدرسية (School Leadership) ضمن النظام التعليمي المصري، حيث تغيب المعايير المهنية الموضوعية والمحايدة لصالح اعتبارات إجرائية شكلية، أو اعتبارات شخصية تعتمد على العلاقات والولاء. يؤدي هذا التشوّه إلى تولي قيادات غير مؤهلة مهنيًا أو إداريًا لمواقع مؤثرة وحاسمة، مما ينعكس سلبًا بشكل مباشر على جودة الأداء المؤسسي الشامل وعلى تدهور الثقافة التنظيمية (Organizational Culture - OC) المدرسية، حيث تسود ثقافة اللامبالاة والتمييز. يركز البحث على أن كفاءة وشفافية آليات الاختيار والترقية القيادية تُعد المتغير المستقل، بينما يُمثل مستوى الأداء المؤسسي والـOC داخل المدرسة المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير الجدارة القيادية (Leadership Meritocracy). يندرج البحث ضمن مجال الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل معمق لخبرات ثلاث دول رائدة في اختيار القيادات القائمة على الكفاءة، وهي إنجلترا، وكندا، وسنغافورة. تقتصر الحدود المكانية للبحث على مدارس التعليم العام الحكومية بجميع مراحلها لتمثيل التباين، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية الحالية والمعلمين. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين ضعف الجدارة القيادية واضطراب الـOC، ومن المتوقع أن تسهم نتائجها في تقديم نموذج مقارن لاختيار القيادات قائم على الكفاءة والمهنية لدعم الإصلاح الإداري، بهدف ضمان تولي الأكفأ للمواقع القيادية المؤثرة في العملية التعليمية.

.2262 **العنوان:** "تآكل ثقافة العمل الجماعي بين المعلمين في المدارس المصرية وأثره على كفاءة فرق العمل المدرسية: دراسة في الثقافة التنظيمية المقارنة"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول ظاهرة التراجع الملحوظ في ثقافة العمل الجماعي (Teamwork Culture) داخل المدارس المصرية، حيث يسود نمط الأداء الفردي المنعزل والمنفصل على حساب العمل التعاوني المنظم والمُنسق بين أعضاء الكادر التعليمي، مما يعيق تحقيق الأهداف المشتركة للمؤسسة التعليمية. يرتبط هذا التآكل بضعف إدارة الموارد البشرية وعدم تهيئة بيئة تنظيمية داعمة للتعاون الأفقي والرأسي بين المعلمين، وهو ما يقلل من فرص التبادل المعرفي والخبرات. يُحدد البحث مستوى دعم الإدارة المدرسية لثقافة العمل الجماعي كمتغير مستقل، بينما يُمثل كفاءة فرق العمل المدرسية (School Teams Effectiveness) المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير الثقة التنظيمية (Organizational Trust - OT) بين المعلمين كعامل أساسي للتعاون الفعال. يندرج البحث ضمن مجال الثقافة التنظيمية في الإدارة الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات ثلاث دول تشتهر بنجاح نظام العمل التعاوني فيها وبناء الفرق المهنية، وهي فنلندا، واليابان، وكندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، وتشمل الحدود البشرية المعلمين ورؤساء الأقسام. تهدف الدراسة إلى توضيح الأثر السلبي لضعف العمل الجماعي على جودة الأداء المدرسي، ومن المتوقع أن تقدم نتائج البحث آليات إدارية واضحة ومستمدة من التجارب المقارنة لإعادة بناء فرق العمل المهنية الفعالة داخل المدرسة، لتعزيز التبادل المعرفي وتحسين جودة المخرجات التعليمية والتربوية.

.2263 **العنوان:** "ضعف إدارة التنوع الوظيفي داخل المدارس المصرية وأثره على الصراعات التنظيمية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث في غياب سياسات وإجراءات واضحة ومنهجية لـ إدارة التنوع الوظيفي (Workforce Diversity Management - WDM) داخل المدارس المصرية، سواء فيما يتعلق بالتعامل مع التباين في السن، أو سنوات الخبرة، أو الخلفية الاجتماعية والمهنية للمعلمين. يؤدي هذا الغياب في الـWDM إلى تصاعد ملحوظ في الصراعات التنظيمية (Organizational Conflicts) بين العاملين، وتدهور المناخ المدرسي العام، بدلًا من استثمار هذا التنوع في الخلفيات والخبرات كمصدر للإثراء والتعلم المؤسسي. يُحدد البحث فاعلية إدارة التنوع الوظيفي كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الصراعات التنظيمية داخل المدرسة المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير الثقافة التنظيمية الاحتوائية (Inclusive Organizational Culture) التي تضمن قبول واحترام الفروق الفردية. يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول لديها خبرة واسعة في إدارة التنوع داخل المؤسسات التعليمية، وهي الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية متعددة المراحل التعليمية، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين سوء إدارة التنوع وارتفاع مستوى الصراعات التنظيمية، ومن المتوقع أن تقدم نتائج البحث سياسات احتوائية داعمة للاستقرار التنظيمي، تضمن تحويل التباين في الموارد البشرية إلى قوة دافعة للتطوير المؤسسي ورفع كفاءة الأداء المدرسي.

.2264 **العنوان:** "ضعف التوازن بين الحياة المهنية والشخصية للمعلمين في المدارس المصرية وأثره على الالتزام التنظيمي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في القصور الواضح في قدرة النظام المدرسي المصري على تحقيق توازن صحي بين الحياة المهنية والشخصية (Work-Life Balance - WLB) للمعلمين، وذلك نتيجة لتراكم ضغوط العمل وتعدد التكليفات والأعباء الإضافية غير التدريسية، وقلة المرونة في ساعات العمل. يؤدي هذا الاختلال في الـWLB إلى انخفاض الالتزام التنظيمي لدى المعلمين وزيادة معدلات الاحتراق الوظيفي (Job Burnout - JB)، مما ينعكس على جودة تقديم الخدمة التعليمية. يُحدد

البحث مستوى دعم المدرسة للتوازن بين العمل والحياة كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الالتزام التنظيمي (Organizational Commitment - OC) للمعلمين المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير الرضا الوظيفي (Job Satisfaction - JS). يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول ذات نظم اجتماعية ومهنية متقدمة في تحقيق رفاه العاملين، وهي السويد، وفنلندا، وألمانيا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية مكتظة بالطلاب والأعباء، وتشمل الحدود البشرية المعلمين بمراحل تعليمية مختلفة. تهدف الدراسة إلى توضيح الأثر السلبي لاختلال التوازن على الاستقرار المهني، ومن المتوقع أن تقدم نتائج البحث سياسات تنظيمية داعمة لرفاه المعلم، وتوصيات حول كيفية إدارة الوقت والأعباء بمرونة أكبر لتحسين الـWLB، وبالتالي تعزيز الالتزام التنظيمي الإيجابي والإنتاجية العالية.

2265. **العنوان:** **"غياب نظم إدارة المعرفة التنظيمية في المدارس المصرية وأثره على فقدان الخبرة المؤسسية: دراسة مقارنة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الغياب التام لنظم مؤسسية ومُمنهجة لـ إدارة المعرفة التنظيمية (Organizational Knowledge Management - OKM) داخل المدارس المصرية، وهذا لا يقتصر على غياب توثيق الوثائق، بل يشمل عدم القدرة على استخلاص وتخزين الخبرات التراكمية، والدروس المستفادة، والمعرفة الضمنية للمعلمين والقيادات ذوي الخبرة. هذا الفقد المعرفي يؤدي إلى ضعف كبير في التعلم التنظيمي (Organizational Learning - OL) وتكرار الأخطاء الإدارية والتربوية، مما يعيق تطوير المؤسسة. يُحدد البحث مستوى تطبيق OKM كمتغير مستقل، بينما يُمثل كفاءة الـOL المدرسي المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير توثيق الخبرات المهنية (Professional Experience Documentation). يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول رائدة في بناء وتوثيق المعرفة في القطاع التعليمي، وهي كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وكندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية مختلفة، وتشمل الحدود البشرية القيادات والمعلمين ذوي الخبرة الطويلة. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين غياب OKM وفقدان الكفاءة المؤسسية، ومن المتوقع أن تقدم نموذجًا عمليًا متكاملًا لإدارة المعرفة المدرسية، يضمن استمرار تدفق الخبرة والمعلومات، ويحول المعرفة الضمنية إلى صريحة وقابلة للنقل والتوظيف المؤسسي لدعم الأداء المستدام.

2266. **العنوان:** **"تشوّه ثقافة الانضباط الوظيفي في المدارس المصرية وأثره على الأداء المؤسسي: دراسة في الثقافة التنظيمية المقارنة"**

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث في تشوّه مفهوم الانضباط الوظيفي (Job Discipline) داخل المدارس المصرية، حيث يُمارس غالبًا بشكل عقابي أو انتقائي أو يتم توظيفه كأداة للسلطة المفرطة، بدلًا من أن يكون إطارًا تنظيميًا داعمًا للأداء ومبنيًا على العدالة والموضوعية. يؤدي هذا التشوّه في ثقافة الانضباط إلى ضعف الالتزام المهني الذاتي من قبل المعلمين، وتراجع الثقة بالإدارة المدرسية، والتركيز على الالتزام الشكلي باللوائح. يُحدد البحث نمط ممارسة الانضباط الوظيفي (عقابي، إصلاحي، عادل) كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الأداء المؤسسي المدرسي المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير العدالة التنظيمية المدركة (Perceived Organizational Justice - POJ). يندرج البحث ضمن مجال الثقافة التنظيمية في الإدارة الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول لديها نظم انضباط مهنية عادلة وشفافة، وهي فرنسا، واليابان، وألمانيا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم الثانوي، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الانضباط المشوّه وتراجع الأداء، ومن المتوقع أن تقدم إطارًا تربويًا وإداريًا بديلًا للانضباط الوظيفي العادل، يرتكز على العدل والإجراءات الواضحة، ويدعم الأداء المؤسسي بدلًا من إعاقته، وذلك من خلال تعزيز الـPOJ بين العاملين وتوجيه الانضباط لخدمة الأهداف التربوية.

.2267 **العنوان:** "ضعف إدارة التهيئة التنظيمية للمعلمين الجدد في المدارس المصرية وأثره على الاندماج المؤسسي: دراسة مقارنة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في القصور الواضح في برامج التهيئة التنظيمية (Organizational Onboarding - OO) أو الاستقبال المُنظَّمة المقدمة للمعلمين الجدد داخل المدارس المصرية، مما يعيق بشكل كبير عملية اندماجهم المؤسسي (Organizational Integration - OI) الفعال في ثقافة المدرسة، ويزيد من شعورهم بالاغتراب المهني وعدم المعرفة بالمسؤوليات والتوقعات الإدارية والتربوية. هذا الضعف في الـOO يؤثر سلبًا على استمراريتهم وعلى جودة أدائهم الأولي ومستويات الالتزام لديهم. يُحدد البحث جودة برامج التهيئة التنظيمية كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الـOI للمعلمين الجدد المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير الدعم الإشرافي (Supervisory Support - SS) المُقدم من الإدارة والمشرفين. يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول تشتهر ببرامجها الناجحة في دمج المعلمين الجدد، وهي إنجلترا، ونيوزيلندا، وسنغافورة. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم العام التي تستقبل معلمين حديثي التعيين، وتشمل الحدود البشرية المعلمين الجدد والمشرفين التربويين ومديري المدارس. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين ضعف الـOO وتراجع الاندماج المهني، ومن المتوقع أن تقدم نموذجًا تنظيميًا فعالًا ومقارنًا لدمج المعلمين الجدد، يضمن انتقالهم السلس إلى البيئة المدرسية ويقلل من احتمالية تسربهم المبكر.

.2268 **العنوان:** "غياب الشفافية الداخلية في إدارة الموارد البشرية المدرسية وأثره على الثقة التنظيمية: دراسة مقارنة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضعف مستويات الشفافية الداخلية (Internal Transparency - IT) في ممارسات إدارة الموارد البشرية داخل المدارس المصرية، لا سيما فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالتكليفات، والتقييم، ومنح الحوافز والمزايا، وحركة الترقيات والتعاقب الوظيفي. يؤدي هذا الغياب في الـIT إلى تآكل خطير في الثقة التنظيمية (Organizational Trust - OT) بين المعلمين والإدارة، وخلق بيئة من الشك والغموض تؤثر على التعاون المهني. يُحدد البحث مستوى الشفافية الإدارية كمتغير مستقل، بينما يُمثل درجة الـOT المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير وضوح الإجراءات التنظيمية (Clarity of Organizational Procedures). يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول رائدة في إرساء مبادئ الحوكمة والشفافية في التعليم، وهي كندا، وهولندا، ونيوزيلندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين ضعف الشفافية وتراجع الثقة، ومن المتوقع أن تقدم آليات مؤسسية ملموسة لتعزيز الـIT في جميع إجراءات الموارد البشرية المدرسية، مما يساهم في بناء ثقة مؤسسية قوية ويدعم الالتزام التنظيمي للمعلمين ويحسن من جودة المناخ المدرسي بشكل عام.

.2269 **العنوان:** "ثقافة مقاومة التغيير بين العاملين بالمدارس المصرية وأثرها على تطوير الموارد البشرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في انتشار ثقافة مقاومة التغيير (Resistance to Change - RC) بين العاملين في المدارس المصرية، بما يعيق جهود تطوير الموارد البشرية وتنفيذ الإصلاحات الإدارية والتربوية المُستحدثة التي تقرها الوزارة، مثل التحول الرقمي أو تطبيق النظم الجديدة للتقييم. تُشكل هذه المقاومة عائقًا أمام تبني الممارسات الجديدة وتطبيق التقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى تعثر عملية التحديث المؤسسي. يُحدد البحث مستوى مقاومة التغيير التنظيمي كمتغير مستقل، بينما يُمثل فاعلية برامج تطوير الموارد البشرية المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير القيادة التحفيزية

(Transformational Leadership - TL). يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول نجحت في إدارة التغيير وتطوير الكوادر التعليمية بنجاح، وهي سنغافورة، وفنلندا، وإستونيا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين. تهدف الدراسة إلى توضيح الأثر السلبي للمقاومة على تعثر التطوير المؤسسي، ومن المتوقع أن تقدم استراتيجيات فعالة لإدارة التغيير الثقافي، والتعامل مع ظاهرة الـRC بشكل إيجابي، وذلك من خلال تفعيل دور القيادة التحفيزية في إقناع وتحفيز العاملين على تبني الرؤى الجديدة وتطوير مهاراتهم وقدراتهم لدعم الإصلاح التعليمي.

2270. **العنوان:** **"ضعف ربط الحوافز بالأداء الفعلي في المدارس المصرية وأثره على السلوك التنظيمي للمعلمين: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الضعف الشديد لآليات ربط الحوافز (Incentives) المادية والمعنوية بالأداء الفعلي والملموس للمعلمين داخل المدارس المصرية، مما يفقد الحوافز قيمتها التحفيزية ويجعلها مجرد استحقاقات روتينية لا تحفز على التميز. يؤدي هذا الانفصال بين الحافز والأداء إلى ظهور سلوكيات تنظيمية سلبية مثل اللامبالاة الوظيفية، وعدم بذل الجهد الإضافي، وضعف الالتزام المهني. يُحدد البحث فاعلية نظم الحوافز المرتبطة بالأداء كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى السلوك التنظيمي (Organizational Behavior - OB) للمعلمين المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير العدالة التحفيزية (Motivational Justice). يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول لديها نظم حوافز قائمة على الجدارة والمحاسبية، وهي إنجلترا، وأستراليا، وكندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم العام، وتشمل الحدود البشرية المعلمين ومديري المدارس. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين ضعف التحفيز وتشوه السلوك التنظيمي، ومن المتوقع أن تقدم نموذجًا تحفيزيًا عادلًا وفعالًا، يضمن ربط المكافأة بالنتائج، ويعزز الـOB الإيجابي والموجه نحو تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، وبالتالي رفع مستوى جودة التعليم في مصر.

2271. **العنوان:** **"تشوّه ثقافة المساءلة المهنية في المدارس المصرية وأثره على جودة الأداء الوظيفي للمعلمين: دراسة في الثقافة التنظيمية المقارنة"**

الموضوع: تتمحور مشكلة هذا البحث حول ظاهرة تشوّه مفهوم المساءلة المهنية (Professional Accountability - PA) داخل المدارس الحكومية المصرية، حيث تُمارس آليات المساءلة أحيانًا بشكل انتقائي أو شكلي، بعيدًا عن المعايير الموضوعية والتربوية، مما يضعف أثرها التطويري والإصلاحي على الكادر التعليمي. يؤدي هذا التشوّه إلى انخفاض ملحوظ في جودة الأداء الوظيفي (Job Performance - JP) للمعلمين، وغياب التعلم الفعال من الأخطاء التنظيمية أو المهنية، الأمر الذي يحد من التحسين المستمر. يركز البحث على أن نمط المساءلة المهنية المطبق داخل المدرسة (الشكلي أو التطويري) يُعد المتغير المستقل، بينما يُمثل جودة الـJP للمعلمين المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير العدالة التنظيمية المدركة (Perceived Organizational Justice - POJ)، كعامل أساسي لتقبل المعلمين للمساءلة والتعاون معها. يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل معمق لخبرات ثلاث دول رائدة في تطبيق المساءلة العادلة والتطويرية، وهي إنجلترا، وفنلندا، ونيوزيلندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم العام الحكومية، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين المساءلة المشوهة وتراجع جودة الأداء، ومن المتوقع أن تقدم نموذجًا مهنيًا للمساءلة الداعمة للتحسين المستمر، يضمن العدالة الإجرائية والموضوعية اللازمة لرفع الكفاءة التعليمية.

2272. **العنوان:** "**ضعف إدارة الأداء الجماعي داخل المدارس المصرية وأثره على فعالية الفرق المهنية: دراسة مقارنة في إدارة الموارد البشرية**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في تركيز الإدارة المدرسية في مصر على تقييم الأداء الفردي (Individual Performance) للمعلمين والقيادات دون الاهتمام الكافي بآليات إدارة الأداء الجماعي (Team Performance Management - TPM)، مما يضعف بشكل كبير فعالية الفرق المهنية (Professional Teams - PT) داخل المدرسة ويهدر طاقتها، خاصة في ظل التحديات التي تتطلب حلولًا تعاونية. يؤدي هذا الخلل إلى تفكك الجهود، وعدم استغلال أمثل للموارد المشتركة، وضياع فرص التعلم التعاوني بين المعلمين. يُحدد البحث مستوى كفاءة إدارة الأداء الجماعي كمتغير مستقل، بينما يُمثل فعالية الـPT المدرسية المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير التنسيق التنظيمي (Organizational Coordination) بين أعضاء الفرق كونه ضروريًا لتحقيق التناغم. يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول تشتهر بنجاحها في إدارة الفرق المهنية التعليمية وتطوير أدائها، وهي كندا، واليابان، وفنلندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم الأساسي، وتشمل الحدود البشرية المعلمين ورؤساء الأقسام. تهدف الدراسة إلى توضيح الأثر السلبي لضعف إدارة الأداء الجماعي على الكفاءة المدرسية الشاملة، ومن المتوقع أن تقدم نتائجها آليات تنظيمية واضحة ومقارنة لتعزيز العمل الجماعي الموجه بالأداء، وتحسين كفاءة الفرق في تحقيق الأهداف التعليمية المشتركة.

2273. **العنوان:** "**غياب سياسات إدارة الصراع التنظيمي في المدارس المصرية وأثره على المناخ المدرسي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الغياب شبه التام لسياسات وإجراءات واضحة ومنهجية لـ إدارة الصراع التنظيمي (Organizational Conflict Management - OCM) داخل المدارس المصرية، مما يؤدي إلى تفاقم الخلافات المهنية وتحولها بشكل متكرر إلى صراعات شخصية حادة ومدمرة للبيئة المهنية. يؤثر هذا الخلل سلبًا على المناخ المدرسي (School Climate) العام، وعلى الاستقرار الوظيفي والاحتفاظ بالكوادر، ويعيق التعاون بين العاملين. يُحدد البحث فاعلية وجودة إدارة الصراع التنظيمي كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى المناخ المدرسي المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير التواصل التنظيمي (Organizational Communication) الفعال والشفاف، كآلية وقائية وعلاجية. يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية والثقافة التنظيمية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول لديها نظم فعالة في التعامل مع الصراعات بشكل بنّاء، وهي ألمانيا، وكندا، وأستراليا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية بمراحل مختلفة لتمثيل تنوع البيئات، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين غياب OCM وتدهور المناخ المدرسي، ومن المتوقع أن تقدم نتائجها إطارًا تنظيميًا وقائيًا، وآليات تدريبية لإدارة الصراعات بشكل مهني وبنّاء، مما يسهم في خلق بيئة عمل صحية وداعمة للتعاون.

2274. **العنوان:** "**ضعف العدالة الإجرائية في قرارات إدارة الموارد البشرية المدرسية وأثره على الالتزام التنظيمي: دراسة مقارنة في الإدارة الدولية المقارنة للموارد البشرية**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الضعف الملحوظ لـ العدالة الإجرائية (Procedural Justice - PJ) في القرارات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية داخل المدارس المصرية، خاصة في مجالات التكليف بالمهام الإضافية، والتقييم، وإجراءات النقل والترقية، حيث لا يشعر المعلمون بأن الإجراءات عادلة. يؤدي هذا الضعف في الـPJ، أي في مدى عدالة الإجراءات المتبعة، إلى انخفاض كبير في الالتزام التنظيمي (Organizational Commitment - OC) للمعلمين، وتراجع الثقة بالإدارة المدرسية. يُحدد البحث مستوى العدالة الإجرائية في قرارات الموارد البشرية كمتغير مستقل، بينما يُمثل درجة الـOC المتغير التابع.

ويتوسط العلاقة متغير الرضا الوظيفي (Job Satisfaction - JS). يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول ذات نظم إدارية شفافة وعادلة، وهي هولندا، والسويد، وكندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية لضمان تمثيل النظام العام، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين ضعف العدالة الإجرائية وتراجع الالتزام، ومن المتوقع أن تقدم نتائج البحث آليات تنظيمية واضحة ومقارنة لتعزيز العدالة المؤسسية في جميع إجراءات الموارد البشرية، بما يرفع من مستويات الـJS ويدعم الـOC للمعلمين تجاه مؤسساتهم التعليمية.

2275. **العنوان:** **"غياب التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية المدرسية وأثره على استدامة التطوير المؤسسي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في الغياب الواضح لـ التخطيط الاستراتيجي طويل المدى للموارد البشرية (Strategic Human Resource Planning - SHRP) داخل المدارس المصرية، مما يجعل جهود التطوير المؤسسي والارتقاء بالعملية التعليمية رهينة بالاجتهادات الفردية أو التخطيط قصير المدى، دون رؤية مستقبلية واضحة. يؤدي هذا الغياب في الـSHRP إلى ضعف الاستدامة التنظيمية (Organizational Sustainability - OS) وتكرار الأزمات الإدارية والتعليمية المتعلقة بالكوادر. يُحدد البحث مستوى التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمتغير مستقل، بينما يُمثل استدامة التطوير المؤسسي المدرسي المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير الرؤية التنظيمية المشتركة (Shared Organizational Vision) كعامل يوحد الجهود. يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول رائدة في التخطيط التعليمي الاستراتيجي، وهي سنغافورة، وإستونيا، وكوريا الجنوبية. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية، وتشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية ومسؤولي الموارد البشرية. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين غياب التخطيط وتذبذب التطوير المؤسسي وعدم استدامته، ومن المتوقع أن تقدم نتائج البحث نموذجًا استراتيجيًا مستدامًا ومقارنًا لإدارة الموارد البشرية المدرسية، يضمن التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية ومواجهة التحديات بشكل منهجي ومنظم.

2276. **العنوان:** **"تشوّه ثقافة التقدير المعنوي للمعلمين في المدارس المصرية وأثره على الدافعية الداخلية: دراسة في الثقافة التنظيمية المقارنة"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضعف وتشوه ثقافة التقدير المعنوي (Non-Monetary Recognition Culture) للمعلمين داخل المدارس المصرية، حيث يقتصر التقدير على ممارسات شكلية روتينية لا تتناسب مع الإنجاز المهني الحقيقي ولا تعزز الدافعية الداخلية (Intrinsic Motivation - IM)، مما يقلل من حماس المعلمين. يؤدي هذا التشوّه إلى انخفاض الحماس المهني والمبادرة الذاتية لدى المعلمين، وبالتالي التأثير سلبًا على جودة الممارسات التعليمية. يُحدد البحث نمط التقدير المعنوي التنظيمي (الشكلي أو الفعال) كمتغير مستقل، بينما يُمثل مستوى الـIM للمعلمين المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير الشعور بالقيمة المهنية (Sense of Professional Worth)، وهو المحرك الأساسي للـIM. يندرج البحث ضمن مجال الثقافة التنظيمية في الإدارة الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول لديها نظم فعالة في بناء ثقافة التقدير المعنوي والاعتراف المهني، وهي فنلندا، وكندا، واليابان. تقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم العام، وتشمل الحدود البشرية المعلمين ومديري المدارس. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين ضعف التقدير المعنوي وتراجع الدافعية، ومن المتوقع أن تقدم نتائج البحث آليات مؤسسية فعالة ومقارنة للتقدير المعنوي، تضمن أن يكون التقدير صادقًا ومناسبًا وموجّهًا لتعزيز الـIM والسلوك الإيجابي لدى الكادر التعليمي.

2277. **العنوان:** "ضعف إدارة التمكين الوظيفي للمعلمين في المدارس المصرية وأثره على الابتكار التنظيمي: دراسة مقارنة في إدارة الموارد البشرية"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في ضعف ممارسات التمكين الوظيفي (Job Empowerment - JE) للمعلمين داخل المدارس المصرية، حيث تتركز الصلاحيات وصنع القرار في المستويات الإدارية العليا، وتغيب المشاركة الفعالة للمعلمين في القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية وتطوير المنهجيات. يؤدي هذا الضعف في الـJE إلى محدودية الابتكار التنظيمي (Organizational Innovation - OI) داخل المدرسة وجمود الممارسات التعليمية. يُحدد البحث مستوى التمكين الوظيفي كمتغير مستقل، بينما يُمثل درجة الـOI المدرسي المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير الثقة التنظيمية (Organizational Trust - OT) بين الإدارة والمعلمين، كشرط أساسي لتفويض الصلاحيات. يندرج البحث ضمن مجال إدارة الموارد البشرية في التربية الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول رائدة في تمكين الكوادر التعليمية وتشجيع الابتكار، وهي سنغافورة، وكندا، وفنلندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والقيادات المدرسية. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين ضعف التمكين وجمود الابتكار، ومن المتوقع أن تقدم نتائج البحث سياسات تمكينية وإدارية داعمة للتجديد المدرسي، تضمن نقل الصلاحيات إلى المعلمين المؤهلين وتشجعهم على المبادرة وتوليد الأفكار الجديدة، مما يعزز من قدرة المؤسسة على التكيف والتطوير المستمر.

2278. **العنوان:** "إدارة الرفاه الوظيفي للمعلمين في مصر وأثرها على الاستقرار التنظيمي: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات السويد، وألمانيا، ونيوزيلندا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد غياب الممارسات المنهجية لـ إدارة الرفاه الوظيفي (Employee Well-being Management - EWM) داخل المؤسسات التعليمية المصرية، وما يترتب عليه من تفاقم ظاهرة الاحتراق الوظيفي (Job Burnout - JB) التي تعيق فاعلية المنظمة التعليمية. يسعى البحث من منظور الإدارة الدولية المقارنة (Comparative International Management - CIM) إلى تحليل أثر كفاءة إدارة الرفاه الوظيفي (EWM) كمتغير مستقل، على الاستقرار النفسي والتنظيمي (Psychological and Organizational Stability - POS) كمتغير تابع، مع فحص دور الدعم المؤسسي المدرك (Perceived Organizational Support - POS) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتحدد الحدود الموضوعية في سياسات الصحة المهنية وجودة الحياة الوظيفية، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين في المدارس الحكومية المزدحمة، وتغطي الحدود المكانية محافظات مختارة بجمهورية مصر العربية. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لتحليل النظم الإدارية في السويد وألمانيا ونيوزيلندا، للوقوف على كيفية تحويل الرفاه إلى إستراتيجية إدارية مستدامة. تظهر العلاقة بين المتغيرات أن تدني مستويات الرفاه يؤدي طرديًا إلى انخفاض الالتزام التنظيمي وتدهور الصحة المهنية. ومن المتوقع أن توصل الدراسة إلى نتائج علمية تقدم توصيات لصناع القرار بوزارة التربية والتعليم لتبني مداخل الإدارة الدولية (International Management - IM) في رعاية رأس المال البشري، مع تصميم حقيبة إجرائية لبرامج مساعدة الموظفين تهدف إلى الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي (JB) وتعزيز التوازن بين الحياة والعمل، بما يضمن استقرار البيئة التعليمية المصرية ورفع كفاءتها التنافسية دوليًا.

2279. **العنوان:** "حوكمة إدارة الوقت التنظيمي وأثرها على كفاءة الأداء الوظيفي بالمدارس المصرية: دراسة إدارية دولية مقارنة في ضوء تجارب اليابان، وسنغافورة، وألمانيا"

الموضوع: تكمن مشكلة البحث في ضعف كفاءة إدارة الوقت التنظيمي (Organizational Time Management - OTM) داخل المدارس المصرية، نتيجة البيروقراطية وتعدد التكليفات العشوائية التي تؤدي إلى استنزاف الموارد البشرية والزمنية.

تهدف الدراسة من منظور الإدارة الدولية المقارنة (Comparative International Management - CIM) إلى قياس أثر كفاءة إدارة الوقت (OTM) كمتغير مستقل، على كفاءة الأداء الوظيفي (Job Performance Efficiency - JPE) كمتغير تابع، مع اعتبار وضوح الأدوار التنظيمية (Clarity of Organizational Roles - COR) كمتغير وسيط يضمن فاعلية توجيه الجهد الإداري. تغطي الحدود الموضوعية للبحث نظم الجدولة، وهياكل الاجتماعات، وآليات تفويض السلطة، بينما تشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين بالمدارس المصرية، وتقتصر الحدود المكانية على مدارس التعليم العام بمصر. يطبق البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لاستقراء الدروس المستفادة من النماذج الإدارية في اليابان وسنغافورة وألمانيا، المعروفة بدقتها الصارمة في إدارة الوقت (OTM). تبرز العلاقة بين المتغيرات أن التحول نحو الإدارة الدولية (International Management - IM) الرشيقة يقلل من الهدر الزمني ويرفع من معدلات الإنتاجية التعليمية. وتتمثل أهم النتائج المتوقعة في تقديم مصفوفة إدارية لتحديد الأولويات الوطنية، وتوصيات بتطوير الهياكل التنظيمية للحد من التداخل في المهام، مما يسهم في تحسين مستوى كفاءة الأداء الوظيفي (JPE) وتحقيق الجودة الشاملة في المخرج التعليمي المصري بما يتماشى مع المعايير الدولية المعاصرة في كفاءة إدارة الموارد.

2280. **العنوان:** **"تشوّه ثقافة الالتزام المهني في المدارس المصرية وأثره على جودة الممارسات التعليمية: دراسة في الثقافة التنظيمية المقارنة"**

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في تشوّه ثقافة الالتزام المهني (Professional Commitment Culture) داخل بعض المدارس المصرية، حيث يتحول الالتزام إلى استجابة شكلية وقسرية للوائح، بدلًا من أن ينبع من قناعة مهنية داخلية وقيمة ذاتية للعمل، مما يضعف الجانب الوجداني للالتزام. يؤدي هذا الالتزام الشكلي إلى تراجع ملحوظ في جودة الممارسات التعليمية (Quality of Teaching Practices - QTP) اليومية داخل الفصول، ويفقد المعلم الدافع لتطبيق الأساليب الحديثة. يُحدد البحث نمط ثقافة الالتزام المهني (الشكلي أو القيمي) كمتغير مستقل، بينما يُمثل جودة الـQTP المتغير التابع. ويتوسط العلاقة متغير الدافعية المهنية (Professional Motivation - PM) الداخلية للمعلمين. يندرج البحث ضمن مجال الثقافة التنظيمية في الإدارة الدولية المقارنة، ويعتمد على المنهج المقارن مع تحليل لخبرات دول لديها ثقافة التزام مهني عالية وقائمة على القيم، وهي فنلندا، وسنغافورة، وكندا. تقتصر الحدود المكانية على مدارس حكومية، وتشمل الحدود البشرية المعلمين والإداريين. تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين الالتزام الشكلي وضعف الجودة التعليمية، ومن المتوقع أن تقدم إطارًا ثقافيًا مهنيًا يعزز الالتزام القائم على القيم التربوية، ويدعم الـPM، ويضمن تبني المعلمين لأفضل الممارسات التعليمية المرتكزة على الجودة والقناعة الذاتية.

سابع عشر: الهجرة، النزوح، والتنقل التعليمي

2281. **العنوان:** **"استراتيجيات إدارة الأزمات التعليمية لاستيعاب التدفق المفاجئ للطلاب اللاجئين في المدارس الرسمية المصرية: دراسة مقارنة مع التجربة التركية والأردنية والألمانية"**

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول التحديات الجسيمة وغير المسبوقة التي تواجه الإدارة التعليمية المركزية والمحلية في مصر نتيجة لموجات النزوح القسري المتلاحقة من دول الجوار، مما شكل ضغطًا هائلًا على البنية التحتية للمدارس الرسمية وأدى إلى ارتفاع الكثافات الطلابية لمستويات حرجة تهدد جودة الخدمة التعليمية. يركز البحث بشكل أساسي على "استراتيجيات إدارة الأزمات التعليمية" (Crisis Management in Education - CME) كمتغير مستقل، ومدى تأثيرها على "المرونة التنظيمية" (Organizational Resilience) و"القدرة الاستيعابية للمدارس" كمتغيرات تابعة. تتحدد الدراسة جغرافيًا في محافظات (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية) بصفتها المناطق الأكثر تضررًا واستقبالًا، وتعتمد المنهج المقارن وفق مدخل جورج بيريداي (George Bereday) لتحليل السياسات الإدارية المتبعة في كل من تركيا (في

التعامل مع اللاجئين السوريين)، والأردن (سياسات الفترتين)، وألمانيا (فصول الاندماج)، وكيفية توظيف هذه الدول لأدوات التخطيط الطارئ. تشمل الحدود البشرية للدراسة مديري الإدارات التعليمية، ومديري المدارس المستضيفة، وعينة من واضعي السياسات بالوزارة. يسعى البحث لتحليل الفجوة بين اللوائح الروتينية الجامدة الحالية (مثل شروط القبول والتسجيل المستندية الصارمة) وبين الحاجة الملحة لقرارات إدارية لا مركزية تتسم بالسرعة والمرونة. ومن المتوقع أن تتوصل الدراسة إلى بناء نموذج إداري مقترح لـ "مدارس الطوارئ" يضمن دمج الطلاب الوافدين دون الإخلال بحقوق الطلاب الأصليين، مع تقديم آليات مبتكرة لتمويل التعليم في حالات الطوارئ (Education in Emergencies - EiE) من خلال تفعيل الشراكات الدولية، بما يعزز من كفاءة النظام التعليمي المصري في تحويل أزمة اللجوء من عبء إداري ثقيل إلى فرصة للتنوع الثقافي والتطوير المؤسسي.

2282. **العنوان:** "حكمة المكاتب الثقافية المصرية بالخارج ودورها في إدارة شئون البعثات وتعزيز القوة الناعمة: دراسة تحليلية مقارنة بنماذج المجلس الثقافي البريطاني والهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي والوكالة الفرنسية"

الموضوع: يناقش هذا البحث إشكالية القصور الملحوظ في "الحوكمة الإدارية" (Administrative Governance) للمكاتب الثقافية المصرية المنتشرة في دول المهجر، وعدم قدرتها الكاملة بوضعها الحالي على مواكبة التنافسية العالمية الشرسة في جذب الطلاب الوافدين أو إدارة شئون المبتعثين المصريين بكفاءة، مما يؤثر سلبًا على الترتيب الدولي للجامعات المصرية. يمثل تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الاستقلالية المالية والإدارية) المتغير المستقل، بينما تمثل "كفاءة إدارة البعثات" و"تنمية القوة الناعمة" (Soft Power Development) المتغيرات التابعة. يقتصر المجال المكاني للدراسة على المكاتب الثقافية المصرية في دول الابتعاث الكبرى (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا). يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لدراسة وتحليل الهياكل التنظيمية واللوائح المالية للمجلس الثقافي البريطاني (British Council)، والهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (DAAD)، والوكالة الفرنسية للتعليم (Campus France) كنماذج معيارية ناجحة. تشمل الحدود البشرية الملحقين الثقافيين والإداريين، والطلاب المبتعثين. يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة الطردية بين الاستقلال المالي والإداري للمكاتب الثقافية وزيادة فرص التبادل الأكاديمي، مستندًا إلى نظرية الإدارة العامة الجديدة (New Public Management - NPM). ومن المتوقع أن تقدم الدراسة استراتيجية شاملة لإعادة هندسة العمليات الإدارية (Business Process Reengineering) لهذه المكاتب، تمنحها مرونة أكبر بعيدًا عن الروتين الحكومي، وتحولها من مجرد وحدات إشرافية بيروقراطية إلى مراكز إدارة دولية ذكية تساهم في الاقتصاد القومي وتدير ملف "الدبلوماسية التعليمية" باحترافية.

2283. **العنوان:** "أثر هجرة الكفاءات الأكاديمية على التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في الجامعات الحكومية المصرية: دراسة مقارنة مع الهند والفلبين ونيجيريا"

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لمشكلة "نزيف العقول الأكاديمية" (Academic Brain Drain) المتصاعد في السنوات الأخيرة، حيث تفقد الجامعات الحكومية المصرية نخبة من علمائها وباحثيها لصالح جامعات أجنبية، مما يفرغ الخطط الاستراتيجية للجامعات من محتواها البشري الفاعل ويؤثر سلبًا على جودة التعليم والتصنيف الدولي. يمثل معدل هجرة الكفاءات وسياسات التعامل معه المتغير المستقل، بينما يمثل "فعالية التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية" (Strategic Human Resource Management - SHRM) و"الاستقرار المؤسسي" المتغيرات التابعة. يتحدد المجال الموضوعي في دراسة سياسات الاستقطاب والاستبقاء (Retention Policies) المتبعة حاليًا. تعتمد الدراسة المنهج المقارن لتحليل خبرات دول عانت من نفس المشكلة وتمكنت من إدارتها بذكاء، وهي (الهند، الفلبين، نيجيريا)، مع التركيز على كيف حولت الهند هذا التحدي إلى "دوران للعقول" (Brain Circulation) بدلًا من نزفها. تشمل الحدود البشرية القيادات الجامعية (رؤساء الجامعات، العمداء) ومديري وحدات الموارد البشرية. تهدف الدراسة إلى تحليل القصور في القوانين

الحالية (مثل قانون تنظيم الجامعات) التي تعيق التعاون المرن مع المهاجرين، ومن المتوقع الوصول إلى آليات إدارية مبتكرة مثل "التعيين المزدوج" (Dual Appointments) و"الأستاذية الافتراضية"، وإنشاء إدارات متخصصة داخل الجامعات للتواصل مع "الشتات الأكاديمي" (Academic Diaspora)، بما يسمح للجامعات المصرية بالاستفادة من خبرات مهاجريها في تطوير البحث العلمي والإشراف المشترك دون اشتراط عودتهم الفيزيائية النهائية، مما يحقق استدامة التنمية المهنية.

2284. **العنوان:** "إدارة التعليم العابر للحدود في فروع الجامعات الدولية بمصر بين متطلبات السيادة الوطنية ومعايير الاعتماد الدولية: دراسة مقارنة بنماذج ماليزيا والإمارات وقطر"

الموضوع: تبحث الدراسة في التحديات الإدارية والقانونية المعقدة التي تواجه إدارة "فروع الجامعات الدولية" (International Branch Campuses - IBCs) المنشأة حديثًا في العاصمة الإدارية الجديدة، وتركز المشكلة البحثية بدقة على التناقض المحتمل بين "اللوائح الوطنية والسيادة التعليمية" للدولة المضيفة (المتغير المستقل) وبين تطبيق "معايير الجودة والاعتماد الدولية" والحرية الأكاديمية للجامعات الأم (المتغير التابع). يقع البحث في صميم تخصص الإدارة الدولية للتعليم، ويستخدم المنهج المقارن لتحليل نماذج رائدة عالميًا في توطين التعليم الدولي، مثل "المدينة التعليمية" في قطر، وتجربة ماليزيا في التحول لمركز إقليمي، وواحة دبي للسيليكون في الإمارات. تشمل الحدود البشرية أعضاء مجالس الأمناء، ومديري الفروع الدولية، وممثلي هيئة ضمان الجودة والاعتماد. تسعى الدراسة لاختبار فرضية أن البيروقراطية المحلية والتدخلات الإدارية قد تعيق المرونة الأكاديمية اللازمة لعمل هذه الفروع، مما يؤثر على قدرتها على جذب الطلاب الوافدين والمنافسة إقليميًا. تهدف الدراسة إلى صياغة "إطار تنظيمي هجين" (Hybrid Regulatory Framework) يوفق بذكاء بين متطلبات الأمن القومي والسيادة من جهة، وبين الحرية الأكاديمية والإدارية اللازمة للاعتماد الدولي من جهة أخرى، مع تقديم مقترحات لآليات التمويل وتحويل الأرباح، بما يضمن استدامة هذه الشراكات التعليمية ويجعل من مصر مركزًا إقليميًا للتعليم العالي (Regional Education Hub) في الشرق الأوسط وأفريقيا.

2285. **العنوان:** "إدارة إعادة دمج أبناء المصريين العائدين من الخارج في التعليم قبل الجامعي: التحديات التنظيمية ومقترحات المواجهة في ضوء خبرات المكسيك والصين والمغرب"

الموضوع: تتناول الدراسة مشكلة إدارية وتربوية مسكوت عنها، وهي الصعوبات البالغة التي يواجهها أبناء المصريين العائدين (Reverse Migration) من دول الخليج أو الدول الغربية في الاندماج داخل النظام التعليمي المصري، سواء بسبب اختلاف المناهج وطرق التدريس، أو اللغة، أو الثقافة المدرسية، مما يؤدي إلى تعثر دراسي وهدر تربوي ومشاكل نفسية. يمثل "نمط الإدارة المدرسية وسياسات القبول والتسجيل" المتغير المستقل، في حين يمثل "التكيف الأكاديمي والاجتماعي للعائدين" المتغير التابع. تعتمد الدراسة المنهج المقارن لدراسة تجارب دول لديها جاليات ضخمة وعانت من موجات عودة عكسية مثل (المكسيك، الصين، المغرب)، وكيف خصصت هذه الدول برامج إدارية وإرشادية لاستقبال العائدين واحتوائهم. تتحدد الدراسة بمراحل التعليم الأساسي والثانوي في المحافظات التي تشهد أعلى معدلات عودة. تشمل الحدود البشرية مديري المدارس، والأخصائيين الاجتماعيين، وأولياء الأمور العائدين. يهدف البحث إلى نقد مركزية اختبارات المعادلات وتعقيد الإجراءات الورقية الحالية، ومن المتوقع التوصل إلى تصور مقترح لإنشاء "مكاتب استقبال وتوجيه" داخل الإدارات التعليمية مخصصة للعائدين، وتطبيق برامج "الجسور التعليمية" (Bridging Programs) لسد الفجوات المعرفية واللغوية، بما يضمن سلاسة الانتقال التعليمي ويستثمر التنوع الثقافي الذي يحمله هؤلاء الطلاب كقيمة مضافة للمدرسة المصرية بدلًا من معاملتهم كعبء إداري دخيل.

2286. **العنوان:** "إعادة هندسة الخريطة المدرسية في ضوء تيارات الهجرة الداخلية العشوائية من الريف إلى الحضر: دراسة استشرافية مقارنة مع الصين والبرازيل والهند"

الموضوع: تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول القصور الإداري في أدوات التخطيط التربوي الحالية في مصر، وتحديدًا جمود "الخريطة المدرسية" (School Mapping) التي تعتمد بشكل كبير على بيانات التعداد السكاني الثابتة في الأوراق الرسمية، متجاهلة "الهجرة الداخلية غير المخططة" (Unplanned Internal Migration) والزحف المستمر من محافظات الصعيد والدلتا نحو عواصم المحافظات الكبرى والإسكندرية. هذا الوضع يخلق خللًا إداريًا مزدوجًا: تكدسًا طلابيًا خانقًا وضغطًا على المرافق في مدارس الحضر (المناطق المستقبلة)، يقابله هدر في السعة التشغيلية والموارد البشرية في مدارس القرى (المناطق الطاردة). يمثل "نمط التحركات الديموغرافية الداخلية" المتغير المستقل، بينما تمثل "كفاءة التخطيط التربوي" و"عدالة توزيع الموارد التعليمية" المتغيرات التابعة. تقع الدراسة ضمن مجال اقتصاديات وإدارة التخطيط التربوي، وتعتمد المنهج المقارن والاستشرافي لتحليل سياسات دول واجهت انفجارًا ديموغرافيًا وعمرانيًا مشابهًا؛ حيث تدرس نظام "الهوكو" (Hukou) في الصين وكيفية إدارته لتنقل الطلاب، وتجربة البرازيل في توفير التعليم داخل أحياء الصفيح (Favelas)، والنموذج الهندي في تتبع الطلاب المهاجرين. تشمل الحدود البشرية للدراسة مسؤولي الهيئة العامة للأبنية التعليمية ومخططي السياسات. تهدف الدراسة إلى نقد الاعتماد على التعداد التقليدي، ومن المتوقع أن تخلص النتائج إلى ضرورة تبني نموذج "التخطيط الديناميكي" المعتمد على نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والبيانات الضخمة (Big Data) لتوجيه الموارد بشكل فوري، مع اقتراح حوافز إدارية ومالية للحد من هجرة المعلمين أيضًا.

2287. **العنوان:** "حوكمة برامج التعليم والتدريب الفني المزدوج كآلية للحد من الهجرة غير الشرعية وتعزيز التنقل العمالي الآمن: دراسة مقارنة مع ألمانيا وإيطاليا والفلبين"

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لمشكلة جوهرية تربط بين مخرجات التعليم الفني والأمن القومي، حيث يعاني التعليم الفني المصري من فجوة في "الحوكمة المؤسسية" (Institutional Governance) وغياب معايير الاعتماد الدولي، مما يجعل الخريج غير مؤهل للمنافسة في سوق العمل العالمي بالطرق القانونية، فيلجأ الشباب إلى "الهجرة غير الشرعية" (Illegal Migration) كسبيل وحيد لتحسين أوضاعهم. يركز البحث على "حوكمة المؤسسات التدريبية وتوافقها مع المعايير الدولية" كمتغير مستقل، وأثر ذلك على "فرص التنقل العمالي الآمن" (Safe Labour Mobility) و"الحد من الهجرة غير النظامية" كمتغيرات تابعة. يتحدد المجال الموضوعي في قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET). تعتمد الدراسة المنهج المقارن الوصفي لدراسة وتحليل التجربة الألمانية الرائدة في "نظام التعليم المزدوج" وكيفية تصدير العمالة الماهرة، والاتفاقيات الثنائية الإيطالية في التدريب من أجل التشغيل، ونموذج الفلبين المتميز في الإدارة الحكومية لتصدير العمالة المدربة وحماية حقوقهم. تشمل الحدود البشرية مديري مدارس التعليم الفني، ومسؤولي وحدة الانتقال لسوق العمل. يهدف البحث إلى تحليل القصور الإداري في توثيق الشهادات، ومن المتوقع تقديم إطار مقترح لإنشاء "وحدات إدارة الهجرة المهنية" (Labor Migration Management Units) داخل المدارس، تعمل على مواءمة المناهج مع الإطار الأوروبي للمؤهلات (EQF) وإدارة عقود العمل الدولية، مما يحول خريج التعليم الفني من مشروع "مهاجر غير شرعي" محتمل إلى "كادر فني دولي" مطلوب.

2288. **العنوان:** "أثر سياسات الإعارة الخارجية والانتداب للمعلمين على الفجوة النوعية والكمية في الموارد البشرية بالمدارس الرسمية المصرية: دراسة تحليلية مقارنة مع تونس والأردن وغانا"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في التداعيات الإدارية العميقة لظاهرة "هجرة المعلمين المؤقتة" عبر أنظمة الإعارة والتعاقد الشخصي للعمل بدول الخليج، وتأثير ذلك المباشر على تفريغ المدارس الرسمية المصرية من الكفاءات والخبرات التربوية المتراكمة (Senior Teachers)، مما يهدد الاستقرار المؤسسي وجودة العملية التعليمية. يمثل "السياسات واللوائح المنظمة للإعارة" المتغير المستقل، بينما يمثل "الفجوة في الموارد البشرية" (Human Resources Gap) و"جودة الأداء المدرسي الداخلي" المتغيرات التابعة. يقع البحث ضمن تخصص إدارة الموارد البشرية الدولية في التعليم، ويستخدم المنهج المقارن

وفق مدخل المشكلات لتحليل كيفية موازنة دول مصدرة للكفاءات التربوية مثل تونس والأردن وغانا بين الفوائد الاقتصادية لتحويلات المعلمين المالية وبين ضرورة الحفاظ على جودة التعليم الوطني وعدم انهياره. تشمل الحدود البشرية موظفي إدارة التنسيق بوزارة التربية والتعليم وعينة من المعلمين العائدين والمعارين. تهدف الدراسة إلى نقد العشوائية الإدارية الحالية التي تسمح بسفر التخصصات النادرة (كالعلوم والرياضيات) دون وجود خطة إحلال وتجديد فورية، وتتوقع النتائج ضرورة صياغة "سياسة وطنية لتدوير الكفاءات" (Brain Circulation Policy) تفرض شروطًا لنقل الخبرة عند العودة، وتقنين نسب الإعارة وفقًا للعجز والزيادة الفعليين على مستوى الإدارة التعليمية الواحدة وليس على المستوى المركزي فقط، لضمان استدامة النظام التعليمي.

2289. **العنوان:** **"إدارة التحول العكسي للطلاب من التعليم الدولي والخاص إلى التعليم الحكومي نتيجة الأزمات الاقتصادية: استراتيجيات التكيف والمرونة المؤسسية مقارنة باليونان ولبنان والأرجنتين"**

الموضوع: تتناول الدراسة ظاهرة "التنقل التعليمي العكسي" (Reverse Educational Mobility) التي برزت مؤخرًا نتيجة موجات التضخم الاقتصادي، حيث ينزح آلاف الطلاب من المدارس الدولية والخاصة (لغات) إلى المدارس الرسمية والرسمية المتميزة، مما يسبب إرباكًا شديدًا للخطط الإدارية والمالية للدولة التي لم تضع في حسبانها هذه الأعداد الوافدة من قطاع تعليمي مغاير. يمثل "الضغط الاقتصادي ونمط التحويلات الطلابية" المتغير المستقل، في حين تمثل "القدرة الاستيعابية" و"المرونة المؤسسية" (Institutional Resilience) و"الثقافة التنظيمية للمدرسة" المتغيرات التابعة. يتحدد المجال المكاني في المدارس الرسمية للغات بالقاهرة الكبرى والإسكندرية. تعتمد الدراسة المنهج المقارن لتحليل استراتيجيات وزارات التعليم في دول واجهت انهيارات أو أزمات اقتصادية حادة أدت لنزوح طلابي ضخم نحو القطاع العام المجاني مثل اليونان ولبنان والأرجنتين. تشمل الحدود البشرية مديري المدارس المستقبلة، ومسؤولي التخطيط المالي، وأولياء الأمور المحولين. تهدف الدراسة إلى تقديم حلول إدارية غير تقليدية تتجاوز مجرد تكديس الفصول، مثل "التوسع في المدارس بنظام الشراكة مع القطاع الخاص" لاستيعاب هذه الفئة، وتتوقع الدراسة تقديم نموذج لـ "إدارة الفصول الهجينة" التي تدمج طلابًا بخلفيات لغوية وثقافية واقتصادية متباينة دون التأثير على التجانس الصفي، مع مقترحات لرسوم دراسية تفاضلية تدعم ميزانية المدارس الحكومية وتضمن بقاء هؤلاء الطلاب داخل المنظومة التعليمية.

2290. **العنوان:** **"فاعلية آليات الاعتراف بالتعلم السابق والشهادات غير الموثقة للطلاب النازحين واللاجئين في مصر: دراسة مقارنة بخبرات ألمانيا والسويد وكندا"**

الموضوع: تعالج الدراسة إحدى أكثر المشكلات الإدارية والقانونية تعقيدًا التي تواجه الإدارة التعليمية المصرية حاليًا، وهي كيفية تقييم وتسكين الطلاب النازحين (خاصة القادمين من مناطق النزاع المسلح كالسودان وسوريا واليمن) الذين فقدوا وثائقهم وشهاداتهم الرسمية أثناء النزوح، مما يجعلهم "غير مرئيين" إداريًا ويحول دون التحاقهم بالمدارس. يركز البحث على "آليات الاعتراف بالتعلم السابق" (Recognition of Prior Learning - RPL) والسياسات التشريعية كمتغير مستقل، وأثرها على "سرعة الدمج التعليمي" و"الحد من الهدر المدرسي" كمتغيرات تابعة. يتحدد المجال الموضوعي في لوائح القبول والاختبارات المركزية وشؤون الطلبة. يستخدم الباحث المنهج المقارن لدراسة وتحليل "جواز السفر المؤهلاتي الأوروبي" (European Qualifications Passport for Refugees) وتجربة كل من ألمانيا والسويد وكندا في استخدام اختبارات الكفاءة والمقابلات الشخصية كبديل قانوني عن الوثائق الورقية المفقودة. تشمل الحدود البشرية واضعي نظم الامتحانات والمسؤولين القانونيين بالوزارة. تهدف الدراسة إلى تطوير إطار تنظيمي مرن يسمح بإجراء "تقييمات مهارية معيارية" لتحديد المستوى الدراسي للنازحين بدلًا من حرمانهم من التعليم لسنوات أو إرجاعهم لصفوف دنيا بسبب البيروقراطية الورقية، مما يعزز من التزام مصر بالمواثيق الدولية لحقوق الطفل ويحمي النظام التعليمي والمجتمع من مخاطر تراكم أجيال كاملة خارج المدرسة.

2291. **العنوان:** "إدارة الحراك الافتراضي كبديل استراتيجي للتنقل الطلابي الدولي في الجامعات المصرية: المتطلبات التنظيمية والتحديات التقنية مقارنة بنماذج سنغافورة وهولندا وجنوب أفريقيا"

الموضوع: في ظل الارتفاع الكبير في تكاليف الابتعاث التقليدي وتراجع قيمة العملة المحلية، تطرح الدراسة "الحراك الافتراضي" (Virtual Mobility) كحل إداري استراتيجي ومبتكر لتدويل التعليم العالي المصري دون الحاجة للسفر الفعلي. تمثل "البنية التنظيمية والتشريعية لبرامج التبادل الافتراضي" المتغير المستقل، بينما يمثل "اكتساب الكفايات العالمية" و"ترشيد الإنفاق على البعثات" و"العدالة في تكافؤ الفرص" المتغيرات التابعة. يقتصر المجال على قطاع العلاقات الدولية وشؤون التعليم والطلاب بالجامعات الحكومية. تعتمد الدراسة المنهج المقارن لتحليل برامج "التعلم الدولي التعاوني عبر الإنترنت" (COIL) في جامعات سنغافورة، وهولندا، وجنوب أفريقيا، وكيفية إدارتها إداريًا واحتساب ساعاتها المعتمدة ضمن اللوائح الجامعية. تشمل الحدود البشرية مديري مكاتب التعاون الدولي، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب. تهدف الدراسة إلى الكشف عن الفجوة التشريعية في مصر التي لا تعترف ببعض الأنشطة الافتراضية كجزء أصيل من متطلبات التخرج أو الترقية، ومن المتوقع تقديم دليل إجرائي لإنشاء "مكاتب التبادل الافتراضي" داخل الكليات، تتيح للطلاب المصريين دراسة مقررات مشتركة مع طلاب في جامعات عالمية وهم في قاعاتهم الدراسية بمصر، مما يحقق "التدويل في الداخل" (Internationalization at Home) ويعزز من كفاءة الخريج المصري دوليًا بأقل تكلفة ممكنة.

2292. **العنوان:** "إدارة شبكات الشتات المعرفي لدعم تمويل البحث العلمي بالجامعات المصرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات الصين، وأيرلندا، والهند"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في ضعف الآليات المؤسسية اللازمة لاستثمار رأس المال الفكري (Intellectual Capital - IC) للعلماء المصريين بالخارج، وتحويل مساهماتهم من مبادرات فردية إلى شراكات إدارية مستدامة تدعم المنظومة البحثية الوطنية. يسعى البحث من منظور الإدارة الدولية المقارنة (CIM (Comparative International Management إلى تحليل دور شبكات الشتات المعرفي (Knowledge Diaspora Networks - KDN) كمتغير مستقل، وأثره على استدامة تمويل البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا بالجامعات المصرية كمتغيرات تابعة، مع اعتبار "الأطر القانونية والتحفيزية" كمتغير وسيط يضمن فاعلية هذه الشراكات العابرة للحدود. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة آليات حوكمة الصناديق الوقفية البحثية وإدارة المشروعات المشتركة، بينما تشمل الحدود البشرية العلماء المصريين المهاجرين وصناع القرار بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتقتصر الحدود المكانية على الجامعات الحكومية المصرية. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لاستقراء التجارب الرائدة في الصين عبر برنامج "الألف موهبة"، وأيرلندا، والهند، للوقوف على كيفية بناء جسور إدارية ومالية لتمويل المختبرات البحثية الوطنية. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن مأسسة العلاقة مع الشتات المعرفي تؤدي طرديًا إلى زيادة التدفقات المالية الأجنبية وتحسين تصنيف الجامعات دوليًا عبر النشر العلمي المشترك. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج علمية تقدم نموذجًا مقترحًا لإصدار سندات الشتات (Diaspora Bonds - DB) المخصصة لدعم البنية التحتية التعليمية، مع وضع إستراتيجية وطنية لإدارة الشتات (Diaspora Management Strategy - DMS) تضمن ربط المهاجرين بالتنمية الوطنية عبر نظام إدارة تشاركي يحقق الريادة العلمية لمصر في المحافل الدولية.

2293. **العنوان:** "التحديات الإدارية لدمج المعلمين اللاجئين المؤهلين في النظام التعليمي المصري لسد العجز في التخصصات: دراسة مقارنة بسياسات تركيا وألمانيا والولايات المتحدة"

الموضوع: تستعرض الدراسة مفارقة إدارية صارخة تتمثل في وجود عجز كمي ونوعي كبير في أعداد المعلمين بالمدارس الحكومية المصرية، يقابله وجود آلاف من المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة بين اللاجئين (خاصة من سوريا والسودان)

المقيمين في مصر، والممنوعين من العمل الرسمي بسبب قيود قانون الخدمة المدنية ولوائح التعيين التي تشترط الجنسية. يمثل "تشريعات توظيف غير المصريين في القطاع العام" المتغير المستقل، و"كفاءة سد العجز التعليمي" و"الاستفادة من رأس المال البشري الوافد" المتغيرات التابعة. تعتمد الدراسة المنهج المقارن لتحليل برامج "تأهيل وتوظيف المعلمين اللاجئين" (Refugee Teachers Integration) في كل من تركيا (للمعلمين السوريين)، وألمانيا، والولايات المتحدة، وكيفية تجاوزهم لعقبات رخصة المزاولة واللغة. تشمل الحدود البشرية مسؤولي التعيينات بالوزارة، ومديري المدارس، وعينة من المعلمين اللاجئين. تهدف الدراسة إلى اقتراح "نظام تعاقد خاص" أو "رخصة تدريس مؤقتة" تسمح بتوظيف هذه الكفاءات، لا سيما في المدارس التي تعاني عجزًا شديدًا أو المدارس التي تخدم مجتمعات اللاجئين، مما يحول عبء اللاجئين من مستهلكين للخدمة إلى مقدمين لها، ويحل مشكلة العجز التعليمي المزمنة بأسلوب "إدارة الموارد البشرية البديلة" وبأقل تكلفة تدريبية ممكنة.

2294. **العنوان:** "إدارة التنقل الأكاديمي للطلاب الوافدين بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات التنافسية الدولية: تحليل الفجوة التسويقية والخدمية مقارنة بماليزيا وروسيا وتركيا"

الموضوع: تركز الدراسة على المشكلات الإدارية واللوجستية (غير الأكاديمية) التي تعوق مصر عن الوصول لأرقام مستهدفة في سوق "الطلاب الوافدين" (International Student Mobility)، وذلك رغم الميزات التنافسية مثل انخفاض تكلفة المعيشة والموقع الجغرافي. يمثل "جودة الخدمات الإدارية والطلابية ونظم التسويق" المتغير المستقل، بينما يمثل "معدل تدفق الطلاب الوافدين" و"الرضا الطلابي" و"الصورة الذهنية للتعليم المصري" المتغيرات التابعة. يتحدد المجال البحثي في الإدارات المركزية للوافدين ومكاتب رعاية الطلاب بالجامعات الحكومية. يستخدم الباحث المنهج المقارن وتحليل السلاسل الزمنية لمقارنة النموذج المصري بالقفزات الهائلة التي حققتها دول إسلامية وشرقية مشابهة مثل ماليزيا، وروسيا، وتركيا في استقطاب الطلاب الدوليين. تشمل الحدود البشرية الموظفين الإداريين والطلاب الوافدين من جنسيات مختلفة. تهدف الدراسة إلى تحليل "رحلة الطالب الوافد" (Student Journey) بدءًا من صعوبة الحصول على التأشيرة، مرورًا بتعقيدات التسجيل والإقامة، وصولًا إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، للكشف عن البيروقراطية الطاردة. ومن المتوقع تقديم نموذج مقترح لـ "المحطة الواحدة" (One-Stop Shop) داخل الجامعات لإنهاء كافة الإجراءات، وتبني استراتيجيات تسويق رقمي حديثة تتناسب مع الإدارة الدولية المقارنة لجعل مصر مركز جذب تعليمي إقليمي.

2295. **العنوان:** "حوكمة الإدارة الرقمية لاختبارات 'أبناؤنا في الخارج' وتحديات التنقل التعليمي الافتراضي: تقييم الكفاءة والموثوقية التقنية مقارنة بنماذج الهند وباكستان والفلبين"

الموضوع: تتناول الدراسة بالتفصيل المشكلات الإدارية والتقنية المتكررة سنويًا في منصات امتحانات الطلاب المصريين المقيمين بالخارج، والتي تمثل شكلًا هامًا من أشكال "إدارة التعليم عن بعد عبر الحدود" (Cross-Border Distance Education Management). يمثل "نظم الحوكمة الرقمية للامتحانات والبنية التحتية" المتغير المستقل، بينما يمثل "الموثوقية التقنية"، و"تكافؤ الفرص"، و"رضا المستفيدين" المتغيرات التابعة. يقع البحث في مجال الإدارة الإلكترونية للتعليم الدولي، ويستخدم المنهج المقارن لتحليل تجارب دول لديها جاليات عمالية ضخمة بالخارج وتدير اختبارات مركزية عن بعد بكفاءة مثل الهند (نظام CBSE الدولي)، وباكستان، والفلبين. تشمل الحدود البشرية مسؤولي إدارة النظم والمعلومات بالوزارة، وأولياء الأمور بالخارج، والملاحق الثقافيين. تهدف الدراسة إلى نقد المركزية الشديدة في توقيتات الدخول للمنصة وضعف البنية التحتية للسيرفرات التي لا تتحمل ضغط الدخول المتزامن من مناطق زمنية مختلفة، فضلًا عن غياب الدعم الفني الفوري. وتتوقع النتائج ضرورة التحول من مجرد "رقمنة الورق" (رفع ملفات PDF) إلى "الإدارة الذكية للاختبارات" باستخدام بنوك الأسئلة التكيفية (Adaptive Testing)، واقتراح هيكل إداري مستقل لـ "إدارة

مدارس المسار المصري" بالخارج يتمتع بمرونة مالية للتعاقد مع مزودي خدمات سحابية عالميين لضمان استقرار الخدمة واستعادة الثقة في النظام التعليمي الوطني.

2296. **العنوان: "السياسات التنظيمية لعمل الأساتذة الزائرين الدوليين بالجامعات الحكومية المصرية: معوقات التأشيرات والتعاقد وأثرها على التنقل الأكاديمي مقارنة بنماذج سنغافورة والإمارات وقطر"**

الموضوع: تتناول الدراسة المعوقات الإدارية، والمالية، والقانونية الهيكلية التي تحول دون استقطاب "الأساتذة الزائرين" (Visiting Professors) والخبراء العالميين للتدريس في الجامعات الحكومية المصرية لفترات قصيرة أو متوسطة، وهو نمط حيوي من أنماط "التنقل الأكاديمي الوافد" (Inbound Academic Mobility) الذي يعوض نقص الخبرات المحلية في تخصصات الذكاء الاصطناعي والعلوم المتقدمة. يركز البحث على "مرونة لوائح التعاقد، ونظم التأشيرات، والمخصصات المالية" كمتغير مستقل، بينما يمثل "التدويل الأكاديمي" (Academic Internationalization) و"جودة المخرجات البحثية والتعليمية" المتغيرات التابعة. يقع البحث في صميم مجال إدارة الموارد البشرية الأكاديمية الدولية. يستخدم الباحث المنهج المقارن لتحليل التسهيلات التشريعية والإجرائية الممنوحة في سنغافورة (برنامج استقطاب العقول)، ودولة الإمارات، وقطر، وكيفية تجاوزهم لعقبات البيروقراطية لاستقطاب العقول العالمية رغم حداثة جامعاتهم مقارنة بمصر. تشمل الحدود البشرية عمداء الكليات، ومسؤولي العلاقات الدولية، وعينة من الأساتذة الأجانب الذين عملوا أو حاولوا العمل بمصر. تهدف الدراسة إلى نقد الجمود في اللوائح المصرية التي تحدد المكافآت المالية بالعملة المحلية بأسعار قديمة لا تتناسب مع السوق الدولي، وتعقيد إجراءات التصاريح الأمنية التي قد تستغرق وقتًا أطول من مدة الزيارة العلمية نفسها، مما يجعل البيئة الجامعية المصرية طاردة للكفاءات الأجنبية. ومن المتوقع تقديم مقترح تشريعي لـ "تأشيرة الأكاديمي المتميز" (Talent Visa) وإطار تعاقدي مرن (Flexible Contracting Framework) يسمح بالتدريس المكثف، والتعيين المزدوج، وسهولة تحويل المستحقات المالية، مما يرفع من تصنيف الجامعات المصرية ويثري البيئة البحثية بخبرات دولية مباشرة.

2297. **العنوان: "إدارة الدمج التعليمي في المناطق العشوائية المطورة (بديل العشوائيات): تحديات التكيف المدرسي في ضوء التنقل السكاني القسري المخطط دراسة مقارنة مع البرازيل وكولومبيا والهند"**

الموضوع: يناقش البحث المشكلات التربوية والإدارية المعقدة الناجمة عن نقل سكان المناطق العشوائية الخطرة إلى المدن الحضارية الجديدة (مثل حي الأسمرات، وبشائر الخير، ومشاريع معًا)، وهو شكل من أشكال "النزوح الداخلي المخطط" (Planned Internal Displacement) الذي تديره الدولة بهدف التنمية. المشكلة تكمن في الصدمة الثقافية والإدارية؛ حيث يواجه الطلاب وأولياء الأمور صعوبات بالغة في التكيف مع "الثقافة التنظيمية المدرسية" الجديدة (School Organizational Culture) التي تتسم بالانضباط والالتزام والبيئة الرسمية، مقارنة ببيئاتهم السابقة الأقل تنظيمًا، مما يولد صراعات إدارية وسلوكية داخل المدارس وارتفاع معدلات العنف أو التسرب. يمثل "استراتيجيات الإدارة المدرسية وبرامج التهيئة الاجتماعية" المتغير المستقل، و"التكيف المدرسي" و"تعديل السلوك الطلابي" المتغيرات التابعة. تعتمد الدراسة المنهج المقارن لدراسة تجارب "مدارس الأحياء الفقيرة المطورة" في البرازيل (مشروع Favela-Bairro)، وتجربة كولومبيا (نموذج ميديلين للتحول الحضري)، والهند في دمج سكان العشوائيات تعليميًا. تشمل الحدود البشرية مديري المدارس في المدن الجديدة، والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، وممثلي مجالس الأمناء. تهدف الدراسة إلى تحليل الفاقد التعليمي ومعدلات العنف المدرسي الناتج عن النقل، وتتوقع النتائج أهمية تصميم "برامج تدخل إداري وتربوي شاملة" (Comprehensive Intervention Programs) تركز على "إعادة الهندسة الاجتماعية" وتعديل ثقافة المجتمع المدرسي وبناء الشراكة الفاعلة مع السكان، وليس فقط توفير المباني والتجهيزات المادية، لضمان استدامة التطوير العمراني بشريًا وتعليميًا.

2298. **العنوان:** "استخدام تقنية سلسلة الكتل (*Blockchain*) في إدارة وتوثيق السجلات الأكاديمية للطلاب المتنقلين واللاجئين: نموذج مقترح للأمن السيبراني التعليمي مقارنة بتجارب إستونيا ومالطا والإمارات"

الموضوع: تتصدى الدراسة لمشكلة إدارية وتقنية حديثة ومتفاقمة، وهي صعوبة التحقق من صحة شهادات وبيانات الطلاب المتنقلين واللاجئين (خاصة القادمين من دول تعاني انهيارًا مؤسسيًا) الذين تتكرر حركتهم عبر الحدود، مما يعرض وثائقهم للتلف أو التزوير أو الضياع، ويعطل مسارهم التعليمي أو الوظيفي في مصر. يمثل "تطبيق تقنية البلوك تشين في الإدارة التعليمية" المتغير المستقل، و"موثوقية السجلات الأكاديمية" (Academic Records Reliability) و"سهولة تنقل الطلاب" (Student Mobility Ease) المتغيرات التابعة. يقع البحث في مجال الإدارة الإلكترونية ونظم المعلومات التربوية المتقدمة. يستخدم المنهج المقارن لتحليل التجربة الرائدة عالميًا لجمهورية إستونيا في رقمنة التعليم وحفظ السجلات، وتجربة مالطا في إصدار الشهادات الرقمية الموثقة، وتجربة الإمارات العربية المتحدة في توثيق الشهادات الجامعية عبر البلوك تشين. تشمل الحدود البشرية خبراء تكنولوجيا التعليم، ومديري شؤون الطلبة والامتحانات، ومسؤولي المعادلات. تهدف الدراسة إلى اقتراح منصة وطنية موحدة تعتمد على "سلسلة الكتل" لإصدار "هوية تعليمية رقمية عابرة للحدود" (Cross-border Digital Educational Identity) للطالب، لا يمكن التلاعب بها وتكون متاحة للتحقق من أي مكان في العالم، مما يحل جذريًا مشكلة معادلة الشهادات للطلاب الوافدين والمصريين بالخارج، ويقلل العبء الإداري والزمن المستغرق في المراسلات البريدية للتحقق من صحة الوثائق، ويعزز من ترتيب مصر في مؤشرات التحول الرقمي الحكومي.

2299. **العنوان:** "التحديات الإدارية لإنشاء وإدارة فروع الجامعات المصرية في الدول الأفريقية: دراسة في استراتيجيات التوسع الدولي والتنقل التعليمي المؤسسي مقارنة بماليزيا وأستراليا وروسيا"

الموضوع: تبحث الدراسة في التوجه الاستراتيجي الجديد للدولة المصرية نحو "تصدير التعليم العالي" (Transnational Education - TNE) وتفعيل القوة الناعمة من خلال افتتاح فروع للجامعات المصرية الحكومية (مثل فروع جامعة القاهرة والإسكندرية) في دول حوض النيل وعمق أفريقيا. تركز المشكلة البحثية على التحديات الإدارية، والتمويلية، واللوجستية المعقدة التي تواجه إدارة هذه الفروع عن بعد في بيئات تشريعية وثقافية مغايرة، وكيفية الحفاظ على الجودة والسمعة الأكاديمية. يمثل "استراتيجيات الإدارة الدولية للفروع الخارجية" المتغير المستقل، و"الاستدامة المالية والمؤسسية للفروع" و"تعزيز الدور الإقليمي لمصر" المتغيرات التابعة. يستخدم الباحث المنهج المقارن لتحليل نماذج ناجحة لجامعات أنشأت فروعًا دولية، مثل تجربة جامعة نوتنغهام البريطانية في ماليزيا (كدولة مستضيفة ومصدرة)، والجامعات الأسترالية في فيتنام (RMIT)، والتوسع الروسي الجامعي في دول آسيا الوسطى. تشمل الحدود البشرية القيادات الجامعية المسؤولة عن الملف الأفريقي، ومديري الفروع الخارجية. تهدف الدراسة إلى صياغة "دليل حوكمة الفروع الدولية" (Governance Framework for International Branches) يحدد بوضوح صلاحيات الإدارة المحلية مقابل الإدارة المركزية في الجامعة الأم، وآليات ضمان الجودة العابرة للحدود، ونظم تحويل الأموال، بما يضمن عدم تحول هذه الفروع إلى عبء مالي أو إداري على الجامعة الأم، بل جعلها مراكز ربحية ومنصات فعالة للدبلوماسية التعليمية المصرية تعيد الريادة لمصر في القارة.

2300. **العنوان:** "إدارة الحوافز الوظيفية ودورها في توجيه التنقل المهني للمعلمين نحو المناطق الحدودية والنائية: دراسة لسياسات الجذب والاستبقاء مقارنة بكندا وأستراليا والنرويج"

الموضوع: تناقش الدراسة المشكلة الإدارية المزمنة المتمثلة في عزوف المعلمين عن العمل في المحافظات الحدودية (شمال وجنوب سيناء، البحر الأحمر، الوادي الجديد) والمناطق النائية، وكثرة طلبات النقل (Mobility Requests) للعودة لمحافظات الدلتا والقاهرة، مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويخلق عجزًا دائمًا في هذه المناطق الحيوية للأمن

القومي. يمثل "نظم الحوافز المادية والمعنوية والمسار الوظيفي" (Incentive Systems) المتغير المستقل، و"الاستقرار الوظيفي للمعلم" و"سد العجز في المناطق النائية" المتغيرات التابعة. يقع البحث في مجال اقتصاديات التعليم وإدارة الموارد البشرية. يعتمد المنهج المقارن لدراسة سياسات "بدلات المشقة" و"المسار الوظيفي السريع" المطبقة في المناطق القطبية والشمالية بكندا، والمناطق الريفية النائية في أستراليا، والمناطق الشمالية في النرويج. تشمل الحدود البشرية المعلمين المغتربين، ومديري الإدارات التعليمية الحدودية. تهدف الدراسة إلى إثبات فشل الحوافز المالية التقليدية الضئيلة (بدل المناطق النائية الحالي) في تحقيق الجذب، وتتوقع النتائج ضرورة تبني حزمة حوافز إدارية متكاملة تشمل "توفير السكن اللائق"، و"احتساب سنة الخدمة بسنتين في الأقدمية"، و"أولوية مطلقة في البعثات الخارجية والترقي"، و"إعفاءات ضريبية"، لضمان عدالة توزيع الكفاءات التدريسية على كامل الخريطة الجغرافية المصرية وليس فقط في المراكز الحضرية.

2301. **العنوان:** **"إدارة الاستجابة الطارئة للتدفق المفاجئ للطلاب السودانيين في المدارس المصرية إبان الأزمة الأخيرة: تقييم الجاهزية والمرونة الإدارية مقارنة ببولندا ولبنان وأوغندا"**

الموضوع: تركز هذه الدراسة بصفة خاصة ومحددة على الأزمة الراهنة (Recent Crisis) المتعلقة بموجات النزوح السوداني الكثيفة بعد اندلاع الصراع الأخير، وكيفية إدارة وزارة التربية والتعليم المصرية لهذا الموقف الطارئ الذي يختلف في حجمه وسرعته عن أي موجات سابقة. المشكلة تكمن في الضغط المفاجئ على مدارس محافظات محددة (أسوان، الجيزة، القاهرة) والارتباك في القرارات الإدارية المتعلقة بالقبول والإعفاءات من المصروفات. يمثل "استراتيجيات الاستجابة للطوارئ التعليمية" المتغير المستقل، و"استيعاب الطلاب الوافدين" و"الحفاظ على انتظام الدراسة" المتغيرات التابعة. يتحدد المجال في إدارات الجيزة والقاهرة وأسوان التعليمية. يستخدم الباحث المنهج المقارن لتقييم الإجراءات المصرية مقارنة باستجابة بولندا السريعة لتدفق الطلاب الأوكرانيين (فتح مدارس فورية، مسارات لغوية)، وتجربة لبنان مع النازحين السوريين، وأوغندا مع لاجئي جنوب السودان. تشمل الحدود البشرية مديري الأزمات بالوزارة، ومديري المدارس، والأسر السودانية. تهدف الدراسة إلى رصد الفجوة بين القرار المركزي والتنفيذ المحلي، وتتوقع النتائج ضرورة وجود "وحدة دائمة لإدارة تعليم الأزمات" تمتلك صلاحيات استثنائية لتعيين معلمين إضافيين بنظام الحصة فورًا، واستخدام المباني العامة كفصول مؤقتة، وتوفير "مسارات تعليمية علاجية مكثفة" (Intensive Remedial Tracks) لتعويض الفاقد التعليمي للنازحين، بدلًا من الاعتماد على الحلول الفردية والبيروقراطية المعتادة.

2302. **العنوان:** **"اللوجستيات الإدارية لنظم النقل المدرسي في المناطق الريفية ودورها في الحد من التسرب وتعزيز التنقل التعليمي للفتيات: دراسة مقارنة مع التجربة اليابانية والأمريكية والهندية"**

الموضوع: تتناول الدراسة مشكلة "التنقل اليومي" (Daily Commuting) كعائق إداري ولوجستي رئيسي أمام التعليم، خاصة للفتيات في القرى والنجوع المصرية النائية التي لا توجد بها مدارس ثانوية، مما يضطرهن لقطع مسافات طويلة أو التسرب من التعليم لأسباب تتعلق بالتكلفة أو الأمان. يمثل "كفاءة إدارة نظم النقل المدرسي" المتغير المستقل، و"معدلات القيد والاستمرار للفتيات" و"الأمن المدرسي" المتغيرات التابعة. يقع البحث في مجال الخدمات المساندة والإدارة المدرسية. يستخدم المنهج المقارن لدراسة الانضباط اللوجستي في اليابان (School Bus/Train efficiency) ودور البلديات، ونظام "الحافلة الصفراء" (Yellow Bus System) في الولايات المتحدة كأداة لدمج المناطق السكنية المتباعدة، وتجربة الهند في توفير "دراجات هوائية" وحافلات مخصصة للفتيات في الأرياف لتقليل التسرب. تشمل الحدود البشرية مسؤولي التخطيط بالمحليات، ومديري المدارس، وأولياء الأمور. تهدف الدراسة إلى تحويل مسؤولية وصول الطالب للمدرسة من مسؤولية عائلية خاصة إلى "مسؤولية إدارية تضامنية"، ومقترح إنشاء "إدارات للنقل المدرسي" تابعة للإدارات التعليمية بالشراكة

مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، لتوفير نقل آمن ومنتظم ومراقب إداريًا، مما يقلل الهدر التربوي ويحقق العدالة في الوصول للتعليم.

2303. **العنوان:** "حوكمة المدارس الدولية في مصر ودورها في تشكيل 'النخبة المهاجرة': دراسة تحليلية للعلاقة بين المناهج الأجنبية والنزوع نحو الهجرة الدائمة مقارنة بتركيا والصين وفرنسا"

الموضوع: تبحث الدراسة في إشكالية "الدور الوظيفي" للمدارس الدولية في مصر، ليس فقط كمؤسسات تعليمية استثمارية، بل كقنوات إدارية وثقافية تمهد الطريق لـ"هجرة النخبة" (Elite Migration). الفرضية البحثية هي أن نمط الإدارة والمناهج في هذه المدارس يفصل الطالب شعوريًا ومعرفيًا عن واقعه المحلي ويؤهله حصريًا لسوق العمل الغربي، مما يعزز الرغبة في الهجرة وعدم العودة. يمثل "طبيعة المناهج ونظم الإدارة المدرسية الدولية" المتغير المستقل، و"الهوية الوطنية" و"الميل نحو الهجرة الخارجية" المتغيرات التابعة. يقع البحث في مجال السياسات التعليمية والإدارة المقارنة. يعتمد المنهج المقارن لدراسة القيود الصارمة التي تفرضها الصين على المدارس الدولية لتعزيز الهوية، والسياسات التركية والفرنسية في ضبط عمل المدارس الأجنبية وفرض تدريس اللغة والثقافة الوطنية. تشمل الحدود البشرية خريجي المدارس الدولية، ومديري هذه المدارس، ومسؤولي التعليم الخاص. تهدف الدراسة إلى نقد الغياب النسبي للرقابة الإدارية على المحتوى الثقافي والقيمي، وتتوقع النتائج ضرورة فرض "متطلبات وطنية" (National Requirements) صارمة تدرس باللغة العربية داخل هذه المدارس، وربط تجديد ترخيصها إداريًا بمدى مشاركة طلابها في خدمة المجتمع المحلي، لضمان ألا تتحول هذه المدارس إلى "جزر منعزلة" تصدر العقول النابغة للخارج فقط دون عائد وطني حقيقي.

2304. **العنوان:** "حوكمة الإدارة الدامجة للطلاب الوافدين ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات السويد، وفنلندا، وكندا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في رصد التحديات الإدارية واللوجستية المعقدة التي تواجه المؤسسات التعليمية المصرية عند التعامل مع فئة تعاني من "الاستبعاد المزدوج" (Double Disadvantage - DD)، وهم الطلاب اللاجئون والمهاجرون ذوو الإعاقة، حيث تتقاطع عوائق الوضع القانوني مع متطلبات التربية الخاصة المكلفة. يسعى البحث من منظور الإدارة الدولية المقارنة (CIM (Comparative International Management) إلى تحليل سياسات الإدارة الدامجة (Inclusive Management Policies - IMP) كمتغير مستقل، وأثرها على جودة الحياة التعليمية والتحصيل الأكاديمي للطلاب الوافدين كمتغير تابع، مع فحص دور "التمويل الدولي المشترك" كمتغير وسيط يضمن استدامة الخدمات. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة اللوائح الإدارية المنظمة للتشخيص والتسكين وتوافر الموارد البشرية المتخصصة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري مدارس الدمج ومسؤولي الإدارة الدولية بالوزارة، وتقتصر الحدود المكانية على المدارس المصرية المستضيفة للطلاب غير المصريين. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method - CM) لاستقراء النظم الإدارية المتقدمة في السويد وفنلندا وكندا، للوقوف على كيفية إدارة الموارد وتوفير معجم لغوي وتربوي متخصص لهذه الفئة. تبرز العلاقة بين المتغيرات أن تطوير أطر الإدارة الدولية (International Management - IM) للدمج يقلل من الفجوة بين الحقوق الإنسانية والممارسة البيروقراطية. ومن المتوقع أن تخلص الدراسة إلى نتائج علمية تقدم نموذجًا مقترحًا لإنشاء "مراكز دعم الدمج الشامل" (Comprehensive Inclusion Support Centers - CISC) تدار بالشراكة مع منظمة اليونيسف (United Nations Children's Fund - UNICEF)، مما يضمن تقديم خدمات التربية الخاصة بغض النظر عن الجنسية، وبما يحقق الريادة المصرية في تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (Convention on the Rights of Persons with Disabilities - CRPD) في سياقات اللجوء.

2305. العنوان: "أطر اللامركزية الإدارية في إدارة أزمات اللجوء بالمؤسسات التعليمية المصرية: دراسة دولية مقارنة في ضوء خبرات ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية"

الموضوع: تتمحور إشكالية البحث حول تزايد تحديات مركزية القرار الإداري (Centralization of Administrative Decision-making - CADM) في الهياكل التنظيمية المصرية عند مواجهة أزمات النزوح واللجوء المفاجئة، حيث يؤدي الانتظار المستمر للتوجيهات المركزية إلى ضعف الفاعلية الميدانية بالمحافظات المستقبلة مثل الجيزة ودمياط والاسكندرية. تهدف الدراسة إلى بناء نموذج إداري دولي يستند إلى اللامركزية الإدارية (Administrative Decentralization - AD) كمتغير مستقل، وذلك لتعزيز كفاءة الاستجابة (Response Efficiency - RE) كمتغير تابع، مع دراسة دور المرونة التنظيمية (Organizational Flexibility - OF) كمتغير وسيط في تحسين جودة الأداء الإداري المحلي. يعتمد البحث على المنهج المقارن لتحليل أطر الإدارة الدولية في دول الخبرة، وهي ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، للوقوف على كيفية منح الوحدات الإدارية المحلية استقلالية واسعة في إدارة الميزانيات والسياسات التعليمية. وتتمثل الحدود الموضوعية للبحث في دراسة استراتيجيات الإدارة الذاتية الموجهة لخدمة اللاجئين، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المديريات التعليمية والمسؤولين المحليين، مع تحديد الحدود المكانية في المحافظات المصرية ذات الكثافة العالية للنازحين. تسعى الدراسة المقارنة إلى كشف طبيعة العلاقة الارتباطية بين رفع مستويات اللامركزية الإدارية (AD) والقدرة على تحقيق التكيف المؤسسي السريع مع المتغيرات الديموغرافية المفاجئة، مما يساهم في تقليل حدة الفجوات الإدارية والمالية بين المركز والأطراف. وتخلص أهم النتائج المتوقعة إلى ضرورة تفعيل صلاحيات الطوارئ (Emergency Powers - EP) التي تتيح للمسؤولين المحليين في مصر سلطة التعاقد المحلي المؤقت وتعديل بنود الإنفاق وإدارة الجداول الزمنية دون الرجوع للسلطة المركزية. ومن شأن تبني هذا النموذج المقترح أن يؤدي إلى تحسين مؤشرات كفاءة الاستجابة (RE) وضمان استقرار البيئة التعليمية، وذلك من خلال مواءمة الممارسات الإدارية المصرية مع المعايير الدولية المتبعة في دول المقارنة الثلاث، مما يحقق أهداف التنمية المستدامة في ظل التحديات الإقليمية الراهنة. كما تبرز الدراسة أهمية الربط بين نظم المعلومات الجغرافية والقرار الإداري المستقل لضمان توزيع الموارد بعدالة وشفافية مطلقة، مما يعزز من مرونة الدولة في إدارة الملفات الدولية المعقدة بكفاءة واحترافية عالية.

2306. العنوان: "الرقابة الإدارية والتنظيمية على المراكز التعليمية المجتمعية غير المرخصة للاجئين في مصر: بين حتمية التقنين ومرونة التغاضي دراسة مقارنة مع تركيا ولبنان وأوغندا"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في معضلة إدارية وقانونية شائكة ومتفاقمة تتمثل في الانتشار الواسع لآلاف "مراكز التعليم المجتمعي" (Community Learning Centers - CLCs) التي أسستها مجتمعات اللاجئين (تحديدًا الجاليات السورية والسودانية واليمنية) في مناطق التمركز بمحافظات القاهرة والجيزة ودمياط ومدينة 6 أكتوبر. تعمل هذه الكيانات فعليًا كـ "نظام تعليمي موازٍ" (Parallel Education System) يدرس مناهج الدول الأصلية أو مناهج دولية غير معتمدة، ودون ترخيص رسمي من وزارة التربية والتعليم المصرية نظرًا لعدم استيفائها شروط الهيئة العامة للأبنية التعليمية الصارمة والمتعلقة بالمساحة والتجهيزات. المشكلة البحثية تكمن في العجز الإداري عن التعامل بحسم مع هذه الكيانات؛ فقرار إغلاقها يعني حرمان آلاف الأطفال من التعليم نظرًا لتكدس المدارس الحكومية وصعوبة استيعابهم جميعًا، وتركها تعمل دون غطاء قانوني يعني التنازل عن السيادة التعليمية والأمن الفكري، وعدم القدرة على مراقبة جودة ما يقدم فيها. يمثل "السياسات الرقابية ونظم الترخيص المرنة" المتغير المستقل، بينما يمثل "جودة الخدمة التعليمية"، و"السيادة الوطنية"، و"الاحتواء الاجتماعي" المتغيرات التابعة. تقع الدراسة في صميم مجال "إدارة التعليم في الطوارئ"، وتعتمد المنهج المقارن لتحليل كيفية إدارة وزارة التعليم التركية لملف "المراكز السورية المؤقتة" قبل دمجها تدريجيًا في المدارس التركية، وتجربة لبنان في تنظيم التعليم غير الرسمي، ونموذج أوغندا المتقدم في دمج تعليم اللاجئين ضمن الخطط الوطنية. تشمل الحدود

البشرية مديري التعليم الخاص، ومسؤولي الأمن القومي التعليمي، ومديري هذه المراكز. يسعى البحث لتحليل الفجوة التشريعية، وتتوقع الدراسة تقديم مقترح لنموذج "الترخيص المؤقت المشروط" (Conditional Temporary Licensing) الذي يسمح للوزارة بالإشراف الفني والإداري على هذه الكيانات لضمان عدم تدريس محتويات تخالف الثقافة المصرية، مع السماح لها بالعمل في فترات مسائية بالمدارس الرسمية لتقليل التكلفة وحل مشكلة العشوائية، بما يحقق التوازن الصعب بين مقتضيات الأمن القومي والحق الإنساني في التعليم.

2307. **العنوان: "التخطيط الاستراتيجي الاستباقي للنزوح التعليمي الداخلي المتوقع جراء التغيرات المناخية في الدلتا: دراسة استشرافية مقارنة بخبرات بنغلاديش وهولندا وفيتنام"**

الموضوع: تطرح الدراسة مشكلة إدارية مستقبلية بالغة الخطورة لم يسبق الالتفات إليها أكاديميًا في السياق المصري بشكل كافٍ، وهي كيفية إدارة "النزوح البيئي" (Environmental Displacement) المحتمل للسكان من المناطق الساحلية المهددة بالغرق أو تملح التربة في شمال الدلتا (تحديدًا مراكز محافظة كفر الشيخ، ودمياط، ورشيد) وتأثير هذا الانتقال الديموغرافي القسري المتوقع على "الخريطة المدرسية" وتوزيع الخدمات التعليمية في مناطق الظهير الصحراوي والمحافظات المستقبلة. يمثل "سيناريوهات التغير المناخي والنزوح السكاني" المتغير المستقل، و"مرونة التخطيط المدرسي" (School Planning Flexibility) و"الجاهزية للأزمات" المتغيرات التابعة. يقع البحث ضمن مجال إدارة الأزمات والكوارث التعليمية، ويستخدم المنهج المقارن ومدخل "الاستشراف المستقبلي" (Strategic Foresight) لدراسة خطط بنغلاديش في نقل المدارس واستخدام "المدارس العائمة" كحلول مرنة، واستراتيجيات هولندا وفيتنام في التكيف التعليمي والهيكلي مع ارتفاع منسوب سطح البحر. تشمل الحدود البشرية مخططي السياسات، وخبراء البيئة، ومديري هيئة الأبنية التعليمية. تهدف الدراسة إلى وضع "خريطة مخاطر تعليمية" (Educational Risk Map) تحدد المدارس المهددة بالإخلاء، واقتراح آليات إدارية لإنشاء "مدارس سريعة الانتشار" (Rapidly Deployable Schools) وهي وحدات سابقة التجهيز يمكن نقلها وتركيبها في مناطق الاستقبال المحتملة، وصياغة بروتوكولات تعاون بين المحافظات لإدارة نقل ملفات الطلاب والمعلمين بسلاسة في حالات الطوارئ البيئية، بما يضمن جاهزية النظام التعليمي المصري لأي تحركات ديموغرافية قسرية مستقبلية بدلًا من الاعتماد على سياسة رد الفعل المتأخر التي قد تؤدي لانهيار الخدمة التعليمية في المناطق المنكوبة.

2308. **العنوان: "إدارة برامج الإشراف المشترك لطلاب الدراسات العليا كآلية للتنقل الأكاديمي الجزئي: المعوقات البيروقراطية ومقترحات التطوير مقارنة بتجارب الصين وتشيلي والمغرب"**

الموضوع: تناقش الدراسة التحديات الإدارية المعقدة التي تواجه تفعيل نظام "الإشراف المشترك" (Joint Supervision/ Channel System) كبديل اقتصادي واستراتيجي للبعثات الخارجية الكاملة، حيث يعاني الباحثون المصريون (خاصة المدرسين المساعدين بالجامعات الحكومية) من دورة مستندية عقيمة وتعقيدات في استخراج قرارات السفر، وتأخر الموافقات الأمنية، وصعوبات تحويل المخصصات المالية للجامعات الأجنبية، مما يفرغ هذا النظام من مضمونه ويضيع فرص البحث العلمي أو يؤدي لإلغاء الاتفاقيات مع المشرفين الأجانب. يمثل "اللوائح الإدارية والمالية المنظمة للإشراف المشترك" المتغير المستقل، و"معدل النشر الدولي المشترك" و"تدويل البحث العلمي" (Research Internationalization) المتغيرات التابعة. يتحدد المجال في قطاع الشؤون الثقافية والبعثات بوزارة التعليم العالي. يستخدم الباحث المنهج المقارن لتحليل تجربة "المجلس الصيني للمنح الدراسية" (CSC) وكفاءته العالية في إدارة آلاف البعثات المشتركة سنويًا، وتجربة "برنامج منح تشيلي" (Becas Chile)، وتجربة المغرب في تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية لهذا النمط من التنقل. تشمل الحدود البشرية طلاب الدكتوراه المبعوثين، والمشرفين المصريين والأجانب، وموظفي البعثات. تهدف الدراسة إلى الكشف عن "عنق الزجاجة الإداري"، وتتوقع النتائج ضرورة منح الجامعات المصرية استقلالًا أكبر في إدارة ميزانيات الإشراف المشترك بعيدًا عن المركزية المفرطة للوزارة، وإنشاء "مسار إداري سريع" (Fast-Track Administration) للباحثين في

التخصصات العلمية الحرجة وتكنولوجيا النانو والذكاء الاصطناعي، بما يعزز من حركة الباحثين وانسيابية المعرفة دون استنزاف ميزانية الدولة في بعثات كاملة مكلفة، وبما يخدم رؤية مصر 2030 في التنمية المستدامة.

2309. **العنوان:** "الدور الإداري لمؤسسات التعليم الفني في إعادة تأهيل ودمج العائدين من الهجرة غير الشرعية: استراتيجيات التمكين المهني مقارنة بالمكسيك والسنغال وإيطاليا"

الموضوع: تركز الدراسة على الدور المغيب والمحوري لإدارة التعليم الفني والتدريب المهني في التعامل مع ملف "العائدين قسريًا" (Deported Migrants) من أوروبا ودول الجوار، وكيفية إعادة دمجهم تعليميًا ومهنيًا لمنع عودتهم للهجرة غير النظامية مرة أخرى. المشكلة تكمن في غياب "مسار إداري وتنظيمي" واضح لاستقبال هؤلاء الشباب الذين اكتسبوا مهارات عملية بالخارج لكنهم يفتقدون للشهادات الرسمية، مما يجعلهم خارج قوة العمل الرسمية وعرضة للبطالة أو العودة لقوارب الموت. يمثل "برامج إعادة التأهيل والاعتراف بالمهارات" المتغير المستقل، و"الاستقرار الاجتماعي والمهني للعائدين" و"الحد من العود للهجرة" (Recidivism Reduction) المتغيرات التابعة. يقع البحث في مجال إدارة التعليم والتدريب المهني (TVET Management). يعتمد المنهج المقارن لدراسة برامج "العودة الطوعية وإعادة الإدماج" (AVRR) في المكسيك، وتجربة السنغال، ونماذج الشراكات الإيطالية-المصرية في هذا الصدد. تشمل الحدود البشرية مديري مراكز التدريب المهني، وممثلي وزارة الهجرة، والشباب العائدين. تهدف الدراسة إلى نقد غياب التنسيق المؤسسي بين وزارة الهجرة والتعليم الفني، ومن المتوقع اقتراح إنشاء "وحدات الإرشاد المهني للعائدين" داخل المدارس الصناعية تقدم برامج "تحويل المسار المهني" (Career Reskilling) ومعادلة الخبرات المكتسبة بالخارج بشهادات رسمية عبر "نظام الجدارات"، مما يحول هؤلاء الشباب من عبء أمني واجتماعي إلى قوة منتجة ويقلل من جاذبية الهجرة غير النظامية عبر توفير بدائل كريمة ومسارات مهنية شرعية داخل الوطن.

2310. **العنوان:** "إدارة المنح الدراسية الدولية الموجهة للطلاب الأفارقة في الجامعات المصرية: تحديات الدبلوماسية التعليمية وجودة الخدمات اللوجستية مقارنة بروسيا والصين وتركيا"

الموضوع: تبحث الدراسة في الفجوة الإدارية الكبيرة بين الأهداف السياسية العليا للدولة المصرية في التوجه نحو القارة الأفريقية واستعادة القوة الناعمة، وبين الواقع الإداري البيروقراطي المتردي الذي يواجهه الطلاب الأفارقة الحاصلون على منح دراسية، من تأخر متكرر في صرف المنح المالية، وسوء حالة المدن الجامعية، وتعقيدات تجديد الإقامة، وضعف البرامج التوجيهية، مما يؤثر سلبًا على صورة مصر الذهنية ويحول المنحة من أداة جذب إلى عامل طرد ونقمة لدى الطلاب. يمثل "كفاءة إدارة نظام المنح الدولية والخدمات اللوجستية" المتغير المستقل، و"فعالية القوة الناعمة المصرية" (Egyptian Soft Power Effectiveness) و"الولاء المؤسسي للطلاب الوافدين" المتغيرات التابعة. يتحدد المجال البحثي في الإدارة المركزية للطلاب الوافدين وقطاع العلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالي. يستخدم الباحث المنهج المقارن لمقارنة حزمة الحوافز والخدمات المتكاملة المقدمة من "المنح الحكومية الروسية"، و"منح الحكومة الصينية" (CSC)، وبرنامج "المنح التركية" (Turkiye Burslari) الذي يدار باحترافية عالية كذراع للدبلوماسية العامة. تشمل الحدود البشرية الطلاب الأفارقة الممنوحين، وموظفي الرعاية الشبابية، والملحقين الثقافيين الأفارقة. تهدف الدراسة إلى رصد نقاط الضعف في "سلسلة القيمة الخدمية"، وتتوقع النتائج ضرورة تأسيس "وكالة مصرية لإدارة المنح الدولية" (Egyptian Agency for International Scholarships) تكون مستقلة إداريًا وماليًا، وتوفر نظام رعاية متكامل (أكاديمي، صحي، اجتماعي، ترفيهي) يضمن تجربة تعليمية إيجابية تخلق سفراء لمصر في بلادهم بدلًا من ناقمين عليها، بما يخدم المصالح الاستراتيجية العليا للدولة.

ثامن عشر: التعليم مدى الحياة والتحولات المجتمعية

2311. **العنوان:** "حوكمة السياسات الإدارية لمنصات إعادة التأهيل الرقمي وتوافقها مع متطلبات اقتصاد العمل الحر في مصر: دراسة مقارنة مع تجارب سنغافورة وإستونيا وكندا"

الموضوع: تتمحور المشكلة البحثية حول الفجوة الإدارية والتنظيمية العميقة بين مخرجات نظم التدريب المهني التقليدية في مصر وبين المتطلبات المتسارعة لـ "اقتصاد العمل الحر" (Gig Economy) الذي بات يشكل قطاعًا ضخمًا من الاقتصاد الوطني غير الرسمي. يركز البحث على "نظم حوكمة المنصات الرقمية الوطنية للتدريب وإعادة التأهيل" (Digital Reskilling Platforms Governance) كمتغير مستقل، وأثر ذلك على "معدلات الاندماج الآمن في سوق العمل المرن" و"الحد من البطالة الهيكلية" كمتغيرات تابعة. يقع البحث في صميم مجال إدارة الموارد البشرية الوطنية وتخطيط القوى العاملة. يعتمد الباحث المنهج المقارن لتحليل نموذج "مهارات المستقبل" (SkillsFuture) في سنغافورة وكيفية إدارته مركزيًا لتمكين المواطنين، وتجربة "المواطنة الرقمية" في إستونيا التي تتيح تدريبًا عالميًا، وبرامج كندا لدعم العمال المستقلين. تتحدد الحدود البشرية بصناع القرار في وزارات القوى العاملة، والتخطيط، والاتصالات، بالإضافة إلى عينة من الشباب العاملين عبر المنصات. تسعى الدراسة لتحليل القصور في التشريعات الحالية التي لا تعترف بالتدريب الرقمي كمسوغ للتعيين أو الترقي، وتفتقر لآليات اعتماد الجودة لهذه المنصات. ومن المتوقع التوصل إلى إطار إداري مقترح لإنشاء "مجلس وطني لإدارة المهارات المرنة" يضمن جودة التدريب، ويوفر نظام اعتماد للشهادات المصغرة، ويربط التدريب بمسارات الحماية الاجتماعية، بما يحقق استجابة مؤسسية سريعة لتحولات سوق العمل ويحمي الشباب المصري من تقلبات الاقتصاد الرقمي.

2312. **العنوان:** "إدارة نظم الاعتراف بالتعلم السابق (*RPL*) كآلية لتعزيز الحراك الاجتماعي والمهني للعمالة غير المنتظمة في مصر: دراسة تحليلية مقارنة بنماذج فرنسا وجنوب أفريقيا وأستراليا"

الموضوع: تتصدى الدراسة لمشكلة إدارية وهيكلية مزمنة في سوق العمل المصري، تتمثل في غياب الآليات المؤسسية الموحدة لتوثيق واعتماد المهارات والخبرات التي اكتسبتها العمالة الفنية والحرفية خارج الإطار التعليمي الرسمي (Non-formal and Informal Learning). هذا الغياب يعوق تطبيق مفهوم "التعليم مدى الحياة" (Lifelong Learning - LLL) لهذه الفئة العريضة، ويحد من قدرتهم على استكمال تعليمهم أو الانتقال إلى القطاع الرسمي، مما يكرس الطبقية المهنية. يمثل "الآليات الإدارية لنظم الاعتراف بالتعلم السابق" (Recognition of Prior Learning - RPL) المتغير المستقل، بينما يمثل "الحراك الاجتماعي والمهني" و"تقنين أوضاع العمالة" المتغيرات التابعة. يستخدم البحث المنهج المقارن لدراسة التشريعات الفرنسية الصارمة (VAE) التي تلزم المؤسسات بالاعتراف بالخبرة، ونموذج جنوب أفريقيا الذي استخدم الـ RPL كأداة للدمج بعد الفصل العنصري، والإطار الوطني للمؤهلات في أستراليا (AQF). تشمل الحدود البشرية مسؤولي الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، واتحاد الصناعات، وعينة من العمالة الحرفية. تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج إجرائي لإنشاء "مراكز تقييم المهارات المسبقة" تدار بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وتتوقع النتائج ضرورة تعديل اللوائح الجامعية والتعليمية للسماح بمعادلة سنوات الخبرة العملية بساعات أكاديمية معتمدة، مما يسهل استكمال المسار التعليمي ويحقق العدالة الاجتماعية للكفاءات الوطنية غير الموثقة.

2313. **العنوان:** "التخطيط الاستراتيجي لإدارة جامعات الجيل الثالث (*U3A*) في ضوء التحولات الديموغرافية وشيخوخة السكان في مصر: دراسة استشرافية مقارنة بخبرات الصين والمملكة المتحدة واليابان"

الموضوع: تبحث الدراسة في التحدي الإداري المستقبلي المرتبط بتغير الهرم السكاني المصري وبدء ظهور ملامح "شيخوخة السكان"، في ظل غياب تام للهياكل الإدارية المؤسسية داخل الجامعات المصرية التي توفر للمتقاعدين وكبار السن فرص التعليم المستمر، وهو ما يعرف عالميًا بـ "جامعات الجيل الثالث" (University of the Third Age - U3A). يمثل

"استراتيجيات التخطيط لإدارة تعليم الكبار والمتقاعدين" المتغير المستقل، و"الشيخوخة النشطة" (Active Aging) و"الدمج المجتمعي" المتغيرات التابعة. يقع البحث ضمن تخصص إدارة التعليم العالي والمستمر. يعتمد المنهج المقارن والاستشرافي لتحليل السياسات الإدارية الضخمة في الصين التي تدير آلاف الجامعات للمسنين، والنموذج البريطاني القائم على "الإدارة الذاتية" ومجموعات المساعدة المتبادلة، والتجربة اليابانية في ربط تعليم المسنين بخدمة المجتمع عبر "مراكز الموارد البشرية الفضية". تشمل الحدود البشرية قيادات الجامعات الحكومية، وخبراء الديموغرافيا، وعينة من المتقاعدين. تهدف الدراسة إلى وضع خارطة طريق إدارية لدمج برامج تعليم المسنين ضمن الهياكل التنظيمية للجامعات المصرية الحالية (وليس ككيانات منعزلة)، وتتوقع النتائج أهمية استثمار خبرات المتقاعدين كموارد بشرية وإدارية (Mentors)، وتحويلهم من فئة مستهلكة للرعاية إلى فئة منتجة معرفيًا، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويخفف الأعباء المستقبلية عن نظم الرعاية الصحية والنفسية في مصر.

2314. **العنوان:** **"استراتيجيات إدارة الهياكل التنظيمية لمدن التعلم كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات العمرانية المصرية الجديدة: دراسة دولية مقارنة بتجارب كوريا الجنوبية وكولومبيا وأيرلندا"**

الموضوع: تتمحور مشكلة البحث حول قصور الرؤية الإدارية والقيادية داخل أجهزة المدن المصرية الجديدة، حيث يطغى الطابع الهندسي والإنشائي على الهيكل التنظيمي (Organizational Structure - OS) لهذه المؤسسات، مع تهميش إدارة الجوانب المعرفية والتنموية التي تتبناها فلسفة مدن التعلم (Learning Cities - LCs) كأداة للنهضة المجتمعية الشاملة. يسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين الهيكل التنظيمي (OS) كمتغير مستقل، وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة (Sustainable Development - SD) وتعزيز مؤشرات المشاركة المجتمعية (Community Participation - CP) كمتغيرات تابعة، مع دراسة دور التخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning - SP) كمتغير وسيط في تفعيل هذا النموذج الإداري المعقد. يقع البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة، مستخدمًا المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل الأطر الإدارية والتشريعية في كوريا الجنوبية وكولومبيا وأيرلندا، للوقوف على كيفية دمج الوظائف التعليمية ضمن مهام الإدارة المحلية. تشمل الحدود الموضوعية آليات التنسيق الإداري بين مؤسسات الدولة، بينما تتمثل الحدود البشرية في القيادات الإدارية بأجهزة مدن العاصمة الإدارية والعلمين والمنصورة الجديدة، مع التركيز على الحدود المكانية للمجتمعات العمرانية الذكية في مصر. ويهدف البحث إلى صياغة نموذج إداري مقترح يدمج الجامعات والمدارس والمصانع تحت مظلة مجلس إدارة موحد يضمن استدامة التعلم والابتكار، مما يعزز من كفاءة الهيكل التنظيمي (OS) في تحويل التجمعات السكنية إلى بيئات معرفية جاذبة للاستثمارات الدولية. وتخلص نتائج الدراسة إلى أن تبني نظم الإدارة الدولية المقارنة في هيكلة المدن سيؤدي إلى رفع جودة الحياة، وتنشيط أدوار المشاركة المجتمعية (CP) من خلال قنوات إدارية مبتكرة تربط بين مخرجات التعلم ومتطلبات السوق المحلي والعالمي. كما تسلط الدراسة الضوء على أهمية التحول الرقمي في الإدارة البلدية لدعم استراتيجيات مدن التعلم (LCs)، مما يسهم في خلق مجتمعات مرنة قادرة على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة بأسلوب إداري رصين ومستدام.

2315. **العنوان:** **"منظومة إدارة التحالفات الاستراتيجية بين الأكاديميا والصناعة لتدشين الجامعات المؤسسية في مصر: دراسة دولية مقارنة في ضوء نماذج الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والبرازيل"**

الموضوع: تتجلى مشكلة البحث في الفجوة الإدارية والتنظيمية التي تعيق تفعيل التعاون بين المؤسسات الجامعية والقطاع الإنتاجي في مصر، مما أدى إلى اعتماد الشركات الكبرى على حلول تدريبية مؤقتة بدلًا من تأسيس الجامعات المؤسسية (Corporate Universities - CUs) القادرة على سد الفجوات المهارية بشكل مستدام. تركز الدراسة على إدارة الشراكات الاستراتيجية (Strategic Partnerships - SPs) كمتغير مستقل، واختبار تأثيرها على تقليص الفجوة المهارية (Skills Gap - SG) ورفع القدرة التنافسية (Competitive Advantage - CA) للمؤسسات كمتغيرات تابعة، وذلك في إطار

بيئة الأعمال المصرية المتسارعة. يندرج البحث تحت مظلة الإدارة الدولية المقارنة، حيث يستخدم المنهج المقارن (Comparative Method) لاستقصاء تجارب رائدة مثل جامعة همبرغ بالولايات المتحدة، ونماذج شركات السيارات الألمانية، وتجربة شركة بتروبراس في البرازيل، لاستخلاص أطر الحوكمة الإدارية لهذه الكيانات التعليمية الهجينة. تشمل الحدود البشرية مديري الموارد البشرية (Human Resources - HR) وخبراء التطوير التنظيمي وقيادات التعليم العالي، في حين تغطي الحدود الموضوعية المعوقات اللائحية والإدارية التي تحول دون الاعتراف الرسمي بهذه الجامعات داخل السياق المصري. وتستهدف الدراسة اقتراح إطار تنظيمي متكامل يسمح بإدارة هذه التحالفات الاستراتيجية (SPs) بمرونة تتناسب مع ديناميكيات القطاع الخاص ومعايير الجودة الأكاديمية الدولية. وتتوقع الدراسة أن يؤدي تفعيل نموذج الجامعات المؤسسية (CUs) إلى تحسين مؤشرات الأداء المؤسسي وزيادة القدرة التنافسية (CA) من خلال توفير كوادر بشرية مؤهلة تقنيًا وإداريًا بشكل فوري ومستمر. كما تسهم النتائج في تقديم رؤية لصناع القرار حول كيفية تحديث القوانين المنظمة لإدارة التعليم والتدريب المهني لدمج القطاع الصناعي كشريك أصيل في العملية الإدارية والتعليمية، مما يحقق توافقًا تامًا بين مخرجات التعليم وتنافسية الاقتصاد القومي في المحافل الدولية.

.2316 **العنوان: "حوكمة نظم إدارة الشهادات المصغرة والاعتراف الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي المصرية: دراسة دولية مقارنة لسياسات نيوزيلندا وماليزيا والاتحاد الأوروبي"**

الموضوع: تنبثق مشكلة البحث من الجمود الإداري والتنظيمي الذي يواجه الاعتراف الرسمي بالشهادات المصغرة (Micro-credentials - MCs) داخل بنية التعليم العالي المصري، مما يقلل من مرونة المسارات التعليمية وقدرتها على الاستجابة الفورية لمتطلبات سوق العمل العالمي. يتناول البحث أطر الحوكمة الإدارية (Governance Frameworks - GFs) كمتغير مستقل، ودورها في تعزيز القابلية للتوظيف (Employability - EM) ومرونة المسارات الأكاديمية كمتغيرات تابعة، مع دراسة تأثير نظم الجودة والاعتماد كمتغير وسيط في هذه العلاقة. ينتمي هذا البحث إلى تخصص الإدارة الدولية المقارنة، ويعتمد المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل السياسات الإدارية المتبعة في نيوزيلندا وماليزيا ودول الاتحاد الأوروبي، للوقوف على آليات تقنين هذه الشهادات ودمجها في الأطر الوطنية للمؤهلات. تشمل الحدود البشرية للدراسة مسؤولي المجلس الأعلى للجامعات، وعمداء الكليات، ومديري مراكز التطوير المهني، بينما تقتصر الحدود المكانية على قطاع الدراسات العليا بالجامعات الحكومية والخاصة في مصر. تهدف الدراسة إلى بناء نموذج إداري لنظام "بنك الساعات المعتمدة" الذي يتيح تجميع الشهادات المصغرة (MCs) وتحويلها إلى مؤهلات أكاديمية كبرى بأسلوب إداري مرن يتجاوز البيروقراطية التقليدية. وتتوقع النتائج أن يساهم تطبيق أطر الحوكمة الإدارية (GFs) المقترحة في كسر الفجوة بين التعليم الرسمي واحتياجات المهن المستحدثة، مما يرفع من مؤشرات القابلية للتوظيف (EM) للخريجين والمهنيين على حد سواء. كما تخلص الدراسة إلى ضرورة تحديث اللوائح الداخلية للكليات لتسمح باستيعاب هذه الأنماط الإدارية الحديثة، مما يعزز من تنافسية مؤسسات التعليم العالي المصرية دوليًا ويحقق تكاملًا إداريًا فعالًا مع المعايير العالمية في إدارة نظم التعلم مدى الحياة، وضمان جودة المخرجات التعليمية بما يتوافق مع رؤية مصر 2030.

.2317 **العنوان: "إدارة مراكز تعليم الكبار في المناطق الريفية في ضوء مبادرة 'حياة كريمة': التحول من محو الأمية الأبجدية إلى التمكين الرقمي والاقتصادي دراسة مقارنة مع الهند والبرازيل والمكسيك"**

الموضوع: تركز الدراسة على المشكلة الإدارية في نمط تشغيل الهيئة العامة لتعليم الكبار وفروعها، الذي ما زال نمطًا تقليديًا بيروقراطيًا ومحصورًا في هدف "محو الأمية الهجائية" (القراءة والكتابة)، وهو ما لا يتناسب مع التحولات المجتمعية العميقة في الريف المصري ومتطلبات مبادرة "حياة كريمة" التي تستهدف التنمية الشاملة. يمثل "فلسفة وآليات الإدارة المحلية لمراكز التعلم الريفية" المتغير المستقل، و"التمكين الرقمي والاقتصادي للقرويين" و"استدامة التنمية الريفية" المتغيرات التابعة. يقع البحث في مجال إدارة التنمية المجتمعية والتعليم غير النظامي. يعتمد المنهج المقارن

لدراسة تجربة الهند في "مراكز المعرفة القروية" التي تقدم خدمات معلوماتية وزراعية، وتجربة البرازيل في ربط التعليم بالإنتاج الزراعي والتسويق، والمكسيك في التعليم المجتمعي المنتج. تشمل الحدود البشرية مديري فروع هيئة تعليم الكبار، والقيادات المحلية، والمستفيدين من مبادرة حياة كريمة. تهدف الدراسة إلى إعادة هندسة العمليات الإدارية لهذه المراكز لتصبح "مراكز تنمية قدرات شاملة" تدار لا مركزيًا، وتتوقع النتائج ضرورة دمج برامج الشمول المالي، والزراعة الذكية، والصحة الإنجابية ضمن الهيكل الإداري والمالي للمراكز، مما يحولها من وحدات تعليمية هامشية إلى محركات للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

.2318 العنوان: "السياسات الإدارية لدمج 'المهارات الخضراء' في برامج التدريب المهني المستمر لمواجهة التغيرات المناخية في مصر: دراسة مقارنة بتجارب السويد وكوستاريكا والدنمارك"

الموضوع: تبحث الدراسة في الفجوة الإدارية والاستراتيجية بين التوجهات السياسية العليا للدولة نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة (مخرجات COP27)، وبين خلو برامج "التدريب المهني المستمر" (CVET) الحالية من استراتيجيات واضحة لإدارة وتنمية "المهارات الخضراء" (Green Skills) اللازمة لتشغيل هذه المشروعات. يمثل "سياسات إدارة التدريب البيئي ودمج المهارات الخضراء" المتغير المستقل، و"التحول نحو الاقتصاد الأخضر" و"الوعي البيئي للعمالة" المتغيرات التابعة. يقع البحث ضمن تخصص إدارة التعليم الفني والتدريب. يستخدم المنهج المقارن لتحليل كيفية إدارة السويد والدنمارك لعملية "التخضير" الشامل للمناهج التدريبية وتأهيل المدربين، وتجربة كوستاريكا في بناء القدرات البيئية كأولوية وطنية. تشمل الحدود البشرية مديري مراكز التدريب الصناعي، ومخططي المناهج بوزارة التعليم، وخبراء البيئة. تهدف الدراسة إلى وضع إطار إداري لتضمين معايير الاستدامة في كافة العمليات التدريبية (من التخطيط إلى التقويم)، وتتوقع النتائج أهمية استحداث "وحدات إدارة التحول الأخضر" داخل المؤسسات التعليمية، تكون مسؤولة عن رصد الاحتياجات البيئية لسوق العمل وتكييف البرامج التدريبية وفقًا لها، لضمان جاهزية القوى العاملة المصرية للتعامل مع تكنولوجيا الطاقة النظيفة وإدارة المخلفات.

.2319 العنوان: "حوكمة نظم إدارة المنصات الوطنية للمساقات الهائلة مفتوحة المصدر (*MOOCs*) كآلية لتعزيز العدالة في الوصول بالمؤسسات التعليمية المصرية: دراسة دولية مقارنة لنماذج المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والصين"

الموضوع: تتمثل إشكالية البحث في المعوقات الإدارية والتشغيلية التي تحد من فاعلية المنصات الوطنية للمساقات الهائلة مفتوحة المصدر (Massive Open Online Courses - MOOCs) في مصر، مثل بنك المعرفة المصري، حيث يقتصر دورها الحالي على النطاق الأكاديمي المحدود دون الوصول لغايات دمقرطة المعرفة (Democratization of Knowledge - DK) الشاملة وتحقيق التنمية المعرفية لكافة فئات الشعب المصري. يسعى البحث إلى دراسة نظم الإدارة والتشغيل (Management and Operating Systems - MOS) كمتغير مستقل، واختبار مدى تأثيرها المباشر في تحقيق العدالة في الوصول (Equity of Access - EA) ودمقرطة المعرفة (DK) كمتغيرات تابعة أساسية، مع إبراز دور الكفاءة التشغيلية المؤسسية (Institutional Operational Efficiency - IOE) كمتغير وسيط يضمن استدامة هذه المنصات ومرونتها التنظيمية في مواجهة التغيرات التكنولوجية المتسارعة. يندرج البحث تحت تخصص الإدارة الدولية المقارنة، معتمدًا بشكل رئيس على المنهج المقارن لتحليل النظم الإدارية والسياسات التشغيلية المتبعة في منصات عالمية رائدة مثل منصة فيوتشر ليرن بالمملكة المتحدة، ومنصة كورسرا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنصة شوتانغ الصينية، وذلك لاستخلاص أفضل الممارسات في إدارة الشراكات الاستراتيجية والتمويل المستدام للخدمات الرقمية. تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة في تقييم أطر الحوكمة الرقمية وقواعد البيانات الإدارية، بينما تشمل الحدود البشرية مديري تكنولوجيا المعلومات بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ومسؤولي المحتوى، إضافة إلى عينة من المستخدمين العامين والخبراء، مع الالتزام بالحدود المكانية للمؤسسات الرقمية القومية في جمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة

العلاقة الارتباطية بين مرونة نظم الإدارة والتشغيل (MOS) وقدرة الدولة على تقليص الفجوة المعرفية الرقمية بين مختلف طبقات المجتمع، مما يسهم بفعالية في الانتقال من نمط المركزية الإدارية إلى نماذج الإدارة التشاركية الحديثة. وتخلص أهم النتائج المتوقعة إلى ضرورة بناء إطار تنظيمي يسمح لمؤسسات المجتمع المدني والجامعات بالمساهمة المستقلة في إنتاج وإدارة المحتوى تحت إشراف وطني موحد، مع تفعيل آليات تمويلية مبتكرة تضمن استمرارية مجانية الخدمة للفئات الأولى بالرعاية والطلاب في المناطق النائية. كما تؤكد الدراسة على أن رفع مستوى الكفاءة التشغيلية المؤسسية (IOE) من خلال محاكاة سياسات دولية مقارنة سيعزز من قدرة مصر على تحقيق العدالة في الوصول (EA) وتحويل المساقات الهائلة مفتوحة المصدر (MOOCs) من مجرد أداة مساعدة إلى ركيزة أساسية في استراتيجية إدارة المعرفة القومية. وفي الختام، تقترح الدراسة خارطة طريق إدارية متكاملة تعيد هيكلة المنصات الوطنية لتصبح محركات اقتصادية ومعرفية قادرة على المنافسة في سوق التعليم الدولي المفتوح، مما يحقق التوازن المطلوب بين الجودة الأكاديمية العالية والشمولية المجتمعية الواسعة وفقًا لرؤية الدولة المصرية للتنمية المستدامة الشاملة والتحول الرقمي القومي المنشود بمختلف قطاعاته التعليمية والخدمية والإنتاجية لتحقيق أقصى استفادة من رأس المال البشري المتاح محليًا ودوليًا بكفاءة واحترافية.

2320. **العنوان:** **"آليات إدارة برامج التعلم البيني للأجيال في المؤسسات المجتمعية المصرية: دراسة دولية مقارنة في ضوء تجارب اليابان وإسبانيا وفنلندا"**

الموضوع: تتحدد إشكالية البحث في تراجع كفاءة النظم الإدارية المعنية بربط الأجيال المختلفة داخل المؤسسات المجتمعية المصرية، مما أدى إلى فقدان آليات التواصل القيمي والخبراتي في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، وهو ما يستدعي تدخلًا من منظور الإدارة الدولية المقارنة لتنظيم هذه العلاقة مؤسسيًا. يتخذ البحث من الآليات الإدارية لتصميم وتنفيذ البرامج البينية للأجيال (Management Mechanisms for Designing and Implementing Intergenerational Programs - MMDIIP) متغيرًا مستقلًا، يسعى من خلاله لقياس التأثير على نقل الخبرة الضمنية (Tacit Knowledge Transfer - TKT) والتماسك الاجتماعي (Social Cohesion - SC) كمتغيرات تابعة، مع اختبار دور القيادة التنظيمية التشاركية (Participatory Organizational Leadership - POL) كمتغير وسيط في تعزيز مرونة هذه البرامج. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل استراتيجيات الإدارة الدولية في دول المقارنة، حيث يبرز النموذج الياباني في الإدارة المبتكرة للمرافق المشتركة، والتجربة الإسبانية في برامج السكن الطلابي التشاركي، والنموذج الفنلندي في حوكمة مراكز المجتمع، بهدف استنباط دروس مستفادة للسياق المصري. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة أطر الإدارة المؤسسية للتعلم البيني، بينما تتحدد الحدود البشرية في مسؤولي قطاع التنمية بوزارة التضامن الاجتماعي، والشباب والرياضة، والتربية والتعليم، وتتوزع الحدود المكانية على المراكز المجتمعية الرائدة في جمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى صياغة دليل إداري تنظيمي يضمن تحويل هذه البرامج من مبادرات تطوعية إلى ممارسات إدارية مستدامة، مما يضمن تدفق نقل الخبرة الضمنية (TKT) بين كبار السن والشباب بفاعلية. وتخلص أهم نتائج الدراسة إلى أن مأسسة الآليات الإدارية لتصميم وتنفيذ البرامج البينية للأجيال (MMDIIP) ستؤدي إلى تقوية التماسك الاجتماعي (SC) عبر خلق بيئات عمل وتعلم متبادلة تقلل من عزلة الفئات العمرية المختلفة. كما تؤكد التوقعات أن تطبيق هذا النموذج سيعزز من قدرة المؤسسات المصرية على استثمار رأس المال البشري المتاح وتوظيف التكنولوجيا في سد الفجوات المعرفية بين الأجيال، مما يحقق استدامة تنموية تتماشى مع المعايير الدولية المعاصرة في إدارة الموارد البشرية والاجتماعية بأسلوب احترافي متكامل يضمن جودة المخرجات الإدارية والتربوية للمجتمع المصري بأسره.

2321. **العنوان:** **"نظم حوكمة الإدارة التنموية لبرامج تمكين المرأة المعيلة بالقطاع غير الرسمي في مصر: دراسة دولية مقارنة بسياسات رواندا وبنغلاديش والنرويج"**

الموضوع: تبرز مشكلة البحث في غياب التكامل الإداري وتشتت نظم الحوكمة الموجهة لدعم وتمكين المرأة المعيلة بالقطاع غير الرسمي في مصر، حيث تتداخل الاختصاصات بين جهات حكومية وأهلية متعددة دون وجود هيكل تنظيمي موحد يدير هذه الشراكات بفعالية. تستخدم الدراسة نمط الحوكمة المؤسسية لبرامج المرأة (Institutional Governance Pattern for Women's Programs - IGPWP) كمتغير مستقل، وتدرس أثره على تحقيق الاستدامة التنموية (Developmental Sustainability - DS) والقدرة على الخروج من دائرة الفقر (Exit from Poverty Cycle - EPC) كمتغيرات تابعة، مع اعتبار تكامل العمليات الإدارية (Administrative Process Integration - API) متغيرًا وسيطًا يربط بين المسارين التعليمي والتمويلي. يعتمد الباحث على المنهج المقارن لاستكشاف السياسات الإدارية في رواندا من خلال المجالس المحلية المنتخبة، وتجربة بنك جرامين في بنغلاديش في إدارة القروض والتعليم المتلازم، والتشريعات النرويجية في دعم الإدارة النسائية، لاستلهام نموذج إداري يتناسب مع البيئة المصرية. وتتحدد الحدود الموضوعية في دراسة أطر التمكين الاقتصادي والتعليمي، في حين تشمل الحدود البشرية قيادات المجلس القومي للمرأة، ومسؤولي وزارة التضامن الاجتماعي، وممثلي القطاع غير الرسمي، مع الالتزام بالحدود المكانية للمحافظات المصرية ذات الكثافة العالية للمرأة المعيلة. تهدف الدراسة إلى تقديم مقترح لنظام إدارة الشبكة الموحدة الذي يضمن تنسيق الجهود ومنع ازدواجية تقديم الخدمات عبر قاعدة بيانات إدارية موحدة (Unified Administrative Database - UAD). وتتوقع نتائج البحث أن تبني نمط الحوكمة المؤسسية لبرامج المرأة (IGPWP) سيساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد وزيادة فاعلية برامج التدريب الحرفي والإداري، مما يؤدي بالضرورة إلى تعزيز الاستدامة التنموية (DS) للمستفيدات. كما تخلص الدراسة إلى ضرورة الانتقال من الحلول الإدارية المؤقتة إلى نظم مؤسسية رصينة تضمن مراقبة المسار المهني من خلال قاعدة بيانات إدارية موحدة (UAD)، مما يحقق نقلة نوعية من اقتصاد الكفاف إلى ريادة الأعمال المستدامة التي تدعم الاقتصاد القومي المصري، وتوفر بيئة تنظيمية قادرة على تحويل الفئات الأكثر احتياجًا إلى طاقات إنتاجية فاعلة ومستقلة وفقًا لأرق معايير الإدارة الدولية المعاصرة في تنمية الموارد البشرية والاجتماعية.

2322. **العنوان: "الهيكل الإداري لمنظومة التدريب في القطاع غير الرسمي (*Informal Sector*) وتحديات التحول نحو التنظيم المؤسسي في مصر: دراسة مقارنة مع كينيا وغانا وتايلاند"**

الموضوع: تتناول الدراسة المعضلة الإدارية المتمثلة في ضخامة "القطاع غير الرسمي" في مصر (الذي يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي)، وافتقاره الكامل لآليات تدريب وتطوير مؤسسية، حيث يعتمد نقل المعرفة فيه على التلمذة التقليدية غير المنظمة، مما يرسخ تدني الإنتاجية ويعوق التحديث. يمثل "الهياكل الإدارية لتنظيم التدريب الحرفي غير الرسمي" المتغير المستقل، و"جودة المنتجات والخدمات" و"التحول التدريجي نحو الرسمية" (Formalization) المتغيرات التابعة. يقع البحث في مجال تخطيط القوى العاملة وإدارة التعليم الفني. يستخدم المنهج المقارن لدراسة تجربة كينيا في إدارة قطاع "جوا كالي" (Jua Kali) وتوفير مظلة إدارية للتدريب، ونظام التلمذة الصناعية المطور في غانا الذي يربط الورش بالمعاهد الفنية إداريًا، وتجربة تايلاند في رفع كفاءة عمالة الشوارع عبر برامج قصيرة المدى. تشمل الحدود البشرية ممثلي النقابات العمالية المستقلة، وأصحاب الورش، ومسؤولي التدريب المهني. تهدف الدراسة إلى ابتكار أساليب إدارية مرنة مثل "وحدات التدريب المتنقلة" و"الإدارة بالروابط المهنية" (Trade Associations Management) بدلًا من المدارس الثابتة، وتتوقع النتائج أن توفير مظلة إدارية مرنة للتدريب ومنح شهادات مهارة معتمدة سيكون الحافز الأكبر لهذا القطاع للدخول تدريجيًا تحت مظلة الدولة الضريبية والتأمينية، محققًا تحولًا مجتمعيًا واقتصاديًا آمنًا دون صدام.

2323. **العنوان: "إدارة آليات تمويل التعليم المستمر عبر 'حسابات التعلم الفردية' (*ILAs*): مقترح لتعزيز المسؤولية المشتركة في التمويل مقارنة بفرنسا وسنغافورة واسكتلندا"**

الموضوع: تناقش الدراسة العقبة الرئيسية أمام تحقيق التعليم مدى الحياة في مصر وهي "عقبة التمويل"، حيث تعجز ميزانية الدولة عن تغطية تكاليف التدريب المستمر لجميع المواطنين. تقترح الدراسة حلًا إداريًا وماليًا مبتكرًا يتمثل في إدارة "حسابات التعلم الفردية" (Individual Learning Accounts - ILAs). يمثل "السياسات المالية وآليات إدارة حسابات التعلم" المتغير المستقل، و"معدلات المشاركة في التدريب" و"عدالة التمويل" المتغيرات التابعة. يقع البحث في مجال اقتصاديات وإدارة التعليم. يعتمد المنهج المقارن لتحليل التطبيق الفرنسي الإلزامي (Compte Personnel de Formation - CPF) وكيفية إدارته رقميًا، والنموذج السنغافوري (SkillsFuture Credit) الذي تمنح فيه الدولة رصيدًا افتتاحيًا لكل مواطن، والتجربة الاسكتلندية في المنح الفردية. تشمل الحدود البشرية خبراء التمويل بوزارة المالية، والقوى العاملة، وممثلي أصحاب الأعمال. تهدف الدراسة إلى وضع تصور لإدارة "صندوق وطني للتعلم الفردي" يساهم فيه الفرد والدولة وأرباب العمل بنسب متفاوتة، وتتوقع النتائج أن تحويل ميزانيات التدريب المركزية المهدرة إلى حسابات شخصية تدار إلكترونيًا سيعطي المواطن "قوة شرائية تعليمية" (Educational Purchasing Power) تحفز المنافسة بين مقدمي الخدمة وترفع جودة التدريب، مع تعزيز ثقافة "الاستثمار الذاتي" في التعليم لدى المواطن المصري.

2324. **العنوان:** "أطر حوكمة نظم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم غير النظامي بمصر: دراسة دولية مقارنة لنماذج ألمانيا وسويسرا وهولندا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في حالة الفوضى الإدارية والتنظيمية التي يعاني منها سوق مراكز التدريب والتعليم المستمر الخاصة في مصر، حيث يفتقر القطاع إلى معايير مؤسسية موحدة، مما أدى إلى تراجع الثقة المجتمعية (Social Trust - ST) في مخرجات هذه الكيانات. يسعى البحث من منظور الإدارة الدولية المقارنة إلى اختبار تأثير أطر ونظم ضمان الجودة والاعتماد للتعليم المستمر (Quality Assurance and Accreditation Systems for Continuing Education - QAASCE) كمتغير مستقل، على تعزيز موثوقية الشهادات الأكاديمية (Academic Certificate Reliability - ACR) ورفع كفاءة المخرجات التعليمية (Educational Output Efficiency - EOE) كمتغيرات تابعة، مع دراسة دور الثقة المجتمعية (ST) كمتغير وسيط في تحسين التنافسية الإدارية. يتبنى المنهج المقارن لتحليل الإدارة الدولية لنظام (EduQua) السويسري، ونظام الجودة الألماني للتعليم المستمر (LQW)، والنموذج الهولندي في منح الاعتمادات المؤسسية، لاستنباط آليات إدارية تتوافق مع السياق المصري. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة سياسات الاعتماد والرقابة، بينما تشمل الحدود البشرية مديري مراكز التدريب ومسؤولي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مع التركيز المكاني على المؤسسات التدريبية بجمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة الارتباطية بين تطبيق نظم ضمان الجودة والاعتماد للتعليم المستمر (QAASCE) وبين استعادة المصداقية المؤسسية في سوق العمل الدولي، وتصميم علامة جودة وطنية (National Quality Mark - NQM) تمنح للمؤسسات بناءً على مؤشرات أداء فنية وإدارية دقيقة. وتخلص أهم النتائج المتوقعة إلى ضرورة هيكلة قطاع إداري مستقل يتولى إدارة وحوكمة هذا النوع من التعليم، مما يساهم في حماية المستهلك التعليمي وتجويد رأس المال البشري المصري بما يواكب المعايير العالمية المعمول بها في دول المقارنة الثلاث. كما تبرز الدراسة أهمية التحول الرقمي في عمليات الرقابة الإدارية لضمان شفافية تطبيق معايير علامة جودة وطنية (NQM) في كافة المحافظات المصرية، مما يعزز من فاعلية السياسات التعليمية الوطنية في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة وتلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة بكفاءة إدارية واحترافية دولية متميزة.

2325. **العنوان:** "حوكمة استراتيجيات المسؤولية المجتمعية للشركات في دعم برامج التعليم مدى الحياة بمصر: دراسة دولية مقارنة في ضوء خبرات الهند وكوريا الجنوبية والبرازيل"

الموضوع: تتمحور إشكالية البحث حول القصور الإداري في توجيه وتوظيف مخصصات المسؤولية المجتمعية للشركات (Corporate Social Responsibility - CSR) داخل مصر، حيث تقتصر الممارسات الحالية على الأنشطة الخيرية

التقليدية دون الانتقال إلى نموذج الشراكة التنموية المستدامة في قطاع التعليم. يهدف البحث إلى تحليل تأثير استراتيجيات إدارة وتوجيه برامج المسؤولية المجتمعية (Corporate Social Responsibility Management and Direction Strategies - CSRMDS) كمتغير مستقل، في تحقيق استدامة تمويل التعليم المستمر (Sustainability of Continuing Education Funding - SCEF) وتعزيز مؤشرات تنمية المجتمع المحلي (Local Community Development - LCD) كمتغيرات تابعة، مع دراسة دور التخطيط الاستراتيجي المشترك (Joint Strategic Planning - JSP) كمتغير وسيط. يستخدم الباحث المنهج المقارن لتقنين التجربة الهندية في إدارة المسؤولية المجتمعية (CSR)، ونموذج الشراكات الجامعية في كوريا الجنوبية، والسياسات البرازيلية في التمويل التنموي، بهدف بناء إطار إداري مصري متكامل. تشمل الحدود الموضوعية آليات الحوكمة الإدارية والضريبية لهذه الشراكات، بينما تقتصر الحدود البشرية على مديري إدارات المسؤولية المجتمعية (CSR) بالشركات الكبرى وقيادات المجتمع المدني ومخططي السياسات التعليمية في مصر. تسعى الدراسة إلى صياغة إطار وطني لإدارة شراكات المسؤولية المجتمعية (National Framework for Managing CSR Partnerships - NFMCP) يربط بين احتياجات سوق العمل والتمويل المتاح من القطاع الخاص. وتخلص أهم النتائج إلى أن مأسسة استراتيجيات إدارة وتوجيه برامج المسؤولية المجتمعية (CSRMDS) ستوفر موردًا ماليًا وتنظيميًا مستدامًا للنظام التعليمي المصري، مما يقلل الاعتماد على الموازنة العامة للدولة ويخلق بيئة تعاونية تخدم أهداف التنمية المستدامة. كما توصي الدراسة بضرورة توفير حوافز إدارية وتشريعية للشركات الملتزمة بمعايير إطار وطني لإدارة شراكات المسؤولية المجتمعية (NFMCP)، مما يضمن تحول القطاع الخاص من مجرد مانح للمساعدات إلى شريك استراتيجي في بناء مجتمع التعلم، وتعزيز التنافسية الدولية للاقتصاد المصري من خلال رفع كفاءة القوى العاملة وتطوير مهاراتها باستمرار وفقًا لأحدث الممارسات الإدارية الدولية المطبقة في دول الخبرة المختارة.

.2326 العنوان: "إعادة هندسة العمليات الإدارية بالمكتبات العامة المصرية للتحول نحو مراكز التعلم المجتمعية: دراسة دولية مقارنة لتجارب فنلندا وسنغافورة وكندا"

الموضوع: تنبثق مشكلة البحث من الجمود الإداري والوظيفي الذي يكتنف إدارة المكتبات العامة في مصر، حيث لا تزال تدار كخزانات تقليدية للكتب، مما أدى إلى عزوف المجتمع عنها وفشلها في مواكبة متطلبات التعليم الرقمي الحديث. تسعى الدراسة إلى تطبيق مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية والخدمية (Business Process Re-engineering - BPR) كمتغير مستقل، لقياس أثره في تفعيل المشاركة المجتمعية (Community Participation - CP) ونشر ثقافة التعلم مدى الحياة (Disseminating Lifelong Learning Culture - DLLC) كمتغيرات تابعة، مع اعتبار التحول التنظيمي (Organizational Transformation - OT) متغيرًا وسيطًا في هذه العملية الإدارية الشاملة. يندرج البحث تحت تخصص الإدارة الدولية المقارنة، مستخدمًا المنهج المقارن لتحليل نموذج مكتبة "أودي" بفنلندا، والتكامل الإداري في مكتبات سنغافورة، وتجربة المكتبات الكندية في الحاضنات المجتمعية، لاستلهام آليات لتطوير الهياكل التنظيمية المصرية. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة فلسفة الإدارة والتحول من الحفظ إلى التفاعل، بينما تشمل الحدود البشرية مديري مكتبات مصر العامة وقصور الثقافة والجمهور المستفيد، مع التقيد بالحدود المكانية للمؤسسات الثقافية بجمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى تصميم نموذج إداري مبتكر يدمج ورش التصنيع (Fab Labs - FL) ومساحات العمل المشترك (Co-working Spaces - CS) ضمن الهيكل الوظيفي للمكتبة، لتحويلها إلى مراكز تعلم مجتمعية (Community Learning Hubs - CLHs) فاعلة. وتتوقع النتائج أن تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية والخدمية (BPR) سيؤدي إلى تغيير الفلسفة الإدارية للمكتبات، مما يزيد من جذب الاستثمارات المعرفية ويرفع من معدلات المشاركة المجتمعية (CP). كما تخلص الدراسة إلى ضرورة تحديث اللوائح المنظمة للمكتبات العامة لتسمح بمرونة إدارية تمكنها من تقديم خدمات تعليمية تقنية ومهنية، مما يساهم في تقليص الفجوة الرقمية بالمجتمع المصري ويحول هذه المؤسسات إلى محركات حيوية

للابتكار والتعلم المستمر بأسلوب إداري عصري يحاكي أفضل الممارسات الدولية في إدارة المؤسسات الثقافية والتعليمية المعاصرة.

2327. **العنوان:** "**حوكمة نظم الإدارة عبر القطاعية لبرامج المواطنة الرقمية للشباب في جمهورية مصر العربية: دراسة دولية مقارنة في ضوء خبرات إستونيا وأستراليا والمملكة المتحدة**"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في غياب جهة إدارية مرجعية موحدة تتولى إدارة ملف المواطنة الرقمية (Digital Citizenship - DC) في جمهورية مصر العربية، مما أدى إلى تشتت الجهود التنظيمية بين وزارات التربية والتعليم والتعليم الفني، والشباب والرياضة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما ينعكس سلبًا على فاعلية مواجهة التحديات التكنولوجية السلبية كالشائعات والابتزاز الإلكتروني. يسعى البحث إلى تحليل آليات الحوكمة والتنسيق عبر القطاعي (Mechanisms of Governance and Cross-sectoral Coordination - MGCC) كمتغير مستقل، ودراسة أثره في تعزيز مستويات الوعي الرقمي (Digital Awareness - DA) وتحقيق الأمن المجتمعي (Community Security - CS) كمتغيرات تابعة، مع اختبار دور التكامل المؤسسي (Institutional Integration - II) كمتغير وسيط في تفعيل هذا النموذج الإداري المعاصر. يندرج البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة، مستخدمًا المنهج المقارن لاستقصاء تجربة إستونيا في رقمنة الإدارة العامة، والإطار الأسترالي للسلامة الإلكترونية، والسياسات المتبعة في المملكة المتحدة، لاستخلاص أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة الرشيدة لهذا القطاع. تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة أطر التنسيق الإداري الاستراتيجي، بينما تشمل الحدود البشرية صناع السياسات والخبراء المعنيين ببرامج المواطنة الرقمية (DC)، مع الالتزام بالحدود المكانية للمؤسسات الحكومية بمصر. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة الارتباطية بين كفاءة آليات الحوكمة والتنسيق عبر القطاعي (MGCC) وقدرة الدولة على حماية النسيج المجتمعي من المخاطر الرقمية المتزايدة. وتخلص أهم النتائج المتوقعة إلى ضرورة تدشين المجلس الوطني للمواطنة الرقمية (National Council for Digital Citizenship - NCDC) ككيان إداري تنسيقي يتولى توحيد الرسائل التوعوية والبرامج التدريبية الموجهة للشباب تحت مظلة إدارية واحدة. كما تؤكد الدراسة أن تبني نموذج التكامل المؤسسي (II) سيحول الشباب من مستهلكين سلبيين إلى مواطنين مسؤولين، مما يعزز من كفاءة الإدارة العامة في تحقيق استراتيجية التحول الرقمي المصري بما يتماشى مع المعايير الدولية المطبقة في دول المقارنة، ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في بناء مجتمع معرفي آمن ومستدام يتسم بالاحترافية الإدارية العالية والفاعلية التنظيمية في مواجهة الأزمات الرقمية العابرة للقطاعات والمؤسسات الوطنية المختلفة بأسلوب علمي ومنهجي رصين، مع ضرورة تحديث التشريعات الإدارية لتواكب متطلبات الإدارة الدولية الحديثة في هذا المجال الحيوي الذي يمس الأمن القومي المعاصر بكل أبعاده.

2328. **العنوان:** "**إدارة حاضنات الأعمال الجامعية (*Business Incubators (BI*) كمنصات للتعليم الريادي المستمر في مصر: تقييم الكفاءة الإدارية وأثرها على استدامة المشروعات الناشئة مقارنة بخبرات الولايات المتحدة وفنلندا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في سبل تطوير الأداء الإداري لمنظومة حاضنات الأعمال (Business Incubators (BI داخل الجامعات المصرية، من خلال تحليل النمط الإداري والتشغيلي بوصفه المتغير المستقل، وقياس أثره على نجاح واستدامة الشركات الناشئة (Start-ups (SU ونشر الفكر الريادي كمتغيرات تابعة، وذلك لمعالجة القصور الناتج عن الممارسات البيروقراطية الروتينية التي تفتقر للمرونة. ويعتمد البحث على المنهج المقارن Comparative Method (CM) لدراسة النماذج العالمية الرائدة، متمثلة في نموذج جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة الأمريكية، وتجربة فنلندا في النشاط الطلابي الريادي، وخبرة كوريا الجنوبية في الربط بين البحث العلمي والإنتاج الصناعي، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method (DAM لتشخيص واقع الحاضنات المحلية. وتتمثل الحدود الموضوعية للبحث في آليات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة المرنة داخل التعليم العالي، بينما تشمل الحدود

البشرية مديري حاضنات الأعمال ورواد الأعمال الجامعيين، وتغطي الحدود المكانية الجامعات الحكومية والأهلية المصرية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين تحرير إدارة الحاضنات (BI) من القيود الإدارية وبين قدرة الخريجين على ابتكار فرص عمل مستدامة. ومن أهم النتائج المتوقعة تقديم نموذج مقترح لإدارة الحاضنات ككيانات استثمارية مستقلة مملوكة للجامعات تدار بفكر القطاع الخاص، مما يسهم في تحويل الأفكار البحثية إلى منتجات اقتصادية، ويعزز من دور الجامعات المصرية في دعم التحول نحو العمل الحر والاقتصاد المبني على المعرفة بما يتوافق مع رؤية مصر التنموية الشاملة.

2329. **العنوان:** **"استراتيجيات إدارة التحول الانتقالي (*Transition Management*) للطلاب ذوي الإعاقة من التعليم إلى المسار المهني في مصر: دراسة دولية مقارنة في ضوء خبرات المملكة المتحدة واليابان وأستراليا"**

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة للفجوة التنظيمية والإدارية العميقة في مرحلة "التحول الانتقالي" (Transition Phase - TP) للطلاب ذوي الإعاقة في مصر، حيث يفتقر الهيكل الإداري التعليمي إلى التنسيق المؤسسي اللازم لتأهيل هذه الفئة للحياة المهنية المستقلة بعد انتهاء التعليم المدرسي. تبرز المشكلة في وجود "فراغ إداري" يعيق استدامة جهود الدمج السابقة ويترك الطلاب وعائلاتهم دون مسارات واضحة. يركز البحث على استراتيجيات الإدارة الانتقالية وخدمات الدعم (Transition Management Strategies - TMS) كمتغير مستقل، ويقيس أثرها على الاستقلالية المهنية والمعيشية (Vocational Independence - VI) والدمج المجتمعي (Social Integration - SI) كمتغيرات تابعة، مع دراسة دور التنسيق المؤسسي (Institutional Coordination - IC) كمتغير وسيط. يقع البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة (إدارة التربية الخاصة)، مستخدمًا المنهج المقارن لتحليل التشريعات الإدارية في المملكة المتحدة (UK) التي تلزم المدارس بخطط انتقال مبكرة، والنموذج الياباني في التأهيل المهني، والتجربة الأسترالية في دعم المسارات الانتقالية. تشمل الحدود البشرية مسؤولي وزارات التربية والتعليم، والتضامن الاجتماعي، والقوى العاملة، بينما تغطي الحدود الموضوعية بروتوكولات التأهيل والتوظيف المدعوم، والحدود المكانية لمؤسسات التربية الخاصة في مصر. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة الارتباطية بين التخطيط الإداري الاستراتيجي المبكر وبين نجاح الاستقلال الذاتي للمعاق. وتخلص النتائج المتوقعة إلى صياغة بروتوكول تعاون إداري ملزم لإنشاء "وحدات إدارة الانتقال" (Transition Management Units - TMUs) بالمحافظات المصرية، وتفعيل نظم التوظيف المدعوم، مما يضمن تحويل هذه الفئة من عبء إداري إلى طاقة إنتاجية فاعلة، وحمايتهم من البطالة والعزلة وفقًا لأرقى المعايير الدولية في الإدارة التربوية والاجتماعية.

2330. **العنوان:** **"حوكمة السياسات الإدارية والأكاديمية لدمج المهارات العابرة (*Transversal Skills*) في التعليم العالي المصري لمواكبة متطلبات سوق العمل الدولي: دراسة دولية مقارنة بتجارب الدنمارك ونيوزيلندا وكندا"**

الموضوع: تناقش هذه الدراسة مشكلة الجمود الهيكلي في اللوائح الإدارية والأكاديمية بالجامعات المصرية، التي لا تزال تركز بشكل أحادي على المهارات التخصصية الصلبة (Hard Skills) وتغفل الإدارة المنهجية للمهارات العابرة (Transversal Skills - TS)، أو ما يعرف بالمهارات الناعمة كالتفكير النقدي والمرونة، مما يخلق فجوة بين مخرجات الإدارة الجامعية ومتطلبات "الحداثة السائلة" في سوق العمل العالمي. يمثل متغير السياسات الإدارية والأكاديمية لتنمية المهارات العابرة (Administrative and Academic Policies - AAP) المتغير المستقل، بينما تمثل المرونة المهنية للخريج (Career Flexibility - CF) والتكيف الاجتماعي (Social Adaptation - SA) المتغيرات التابعة، مع اختبار دور تطوير المناهج (Curriculum Development - CD) كمتغير وسيط. يندرج البحث تحت مظلة الإدارة الدولية المقارنة، معتمدًا المنهج المقارن لدراسة التجربة الدنماركية في المهارات الحياتية، وإطار الكفايات النيوزيلندي، والنموذج الكندي في التعليم القائم على المهارات العابرة (TS). تشمل الحدود البشرية نواب رؤساء الجامعات للدراسات العليا والتعليم، ومخططي البرامج الأكاديمية، بينما تغطي الحدود الموضوعية لوائح تقييم الطلاب وأنظمة الساعات المعتمدة، مع الالتزام بالحدود المكانية

للجامعات المصرية. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطوير الأنماط الإدارية الجامعية والقدرة التنافسية الدولية للخريج المصري في البيئات المهنية المتغيرة. وتخلص الدراسة إلى تقديم مقترحات لإعادة هندسة اللوائح الإدارية (Administrative Regulations Re-engineering) بحيث تخصص أوزان نسبية لتقييم المهارات العابرة (TS) ضمن معايير التخرج، مما يضمن بناء شخصية "المواطن العالمي" (Global Citizen) القادر على المنافسة دوليًا والتنقل المرن بين المسارات الوظيفية المختلفة، بما يحقق كفاءة إدارية تعليمية تواكب التطورات العالمية المتسارعة وتدعم الاقتصاد القومي المعرفي.

2331. **العنوان:** "حوكمة الأطر التشريعية والإدارية للنقابات المهنية المصرية كحاضنات للتنمية المهنية المستمرة (*CPD*): دراسة دولية مقارنة لنماذج المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة"

الموضوع: تتمثل إشكالية البحث في القصور المؤسسي والوظيفي للنقابات المهنية في مصر، حيث تقتصر أدوارها الإدارية على الجوانب الرعائية والخدمية، مع غياب دورها كجهة رقابية تضمن حداثة معارف أعضائها من خلال "التنمية المهنية المستمرة" (CPD). يتخذ البحث من "الأطر التشريعية والإدارية لنظم الترخيص المهني المتجدد" (Legislative and Administrative Frameworks for Renewable Professional Licensing - LAFRPL) متغيرًا مستقلًا، ويقيس أثره على "كفاءة الأداء المهني" (Professional Performance Efficiency - PPE) و**"حماية المجتمع من الممارسات غير المهنية"** (Social Protection from Unprofessional Practices - SPUP) كمتغيرات تابعة، مع اعتبار "الاعتماد المهني الدولي" (International Professional Accreditation) متغيرًا وسيطًا. يستخدم المنهج المقارن لتحليل سياسات النقابات الملكية البريطانية، ونظم الساعات المعتمدة الكندية، وبوردات التخصص الأمريكية. تشمل الحدود البشرية المشرعين بالبرلمان ومجالس إدارات النقابات، بينما تغطي الحدود الموضوعية آليات ربط العضوية بالتعلم المستمر. تهدف الدراسة إلى صياغة نموذج إداري يحول النقابات إلى "بيوت خبرة" تفرض معايير جودة صارمة، وتتوقع النتائج أن مأسسة هذا الدور ستؤدي إلى سد الفجوة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل، مما يرفع من جودة الخدمات المهنية المقدمة للمجتمع المصري بأسلوب احترافي يضاهي المعايير العالمية.

2332. **العنوان:** "إدارة برامج 'الفرصة الثانية' للتعليم في ضوء التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية: دراسة دولية مقارنة لاستراتيجيات الدمج المرن في البرازيل وأيرلندا والهند"

الموضوع: تتصدى الدراسة لمشكلة الجمود الإداري والبيروقراطي في مدارس التعليم المجتمعي (الفرصة الثانية) بمصر، مما يؤدي إلى عزل المتسربين عن المسار التعليمي الرسمي وسوق العمل الرقمي. يركز البحث على "استراتيجيات الإدارة الرقمية والمرنة لبرامج الفرصة الثانية" (Digital and Flexible Management Strategies for Second Chance Programs - DFMS) كمتغير مستقل، ويدرس أثرها في تحقيق "العودة للمسار التعليمي" (Systemic Re-entry - SR) و**"التقدير المجتمعي للخريج"** (Social Recognition of Graduates - SRG) كمتغيرات تابعة، مع اختبار دور "التعلم المدمج" (Blended Learning) كمتغير وسيط. يعتمد المنهج المقارن لتحليل تجربة البرازيل (برنامج EJA)، والنموذج الأيرلندي في مراكز Youthreach، والمنظومة الهندية (NIOS). تشمل الحدود البشرية مديري التعليم غير النظامي والشباب المتسربين، وتغطي الحدود الموضوعية آليات "التجسير" (Bridging) الإداري بين التعليم الرسمي وغير الرسمي. تهدف الدراسة إلى تقديم إطار إداري رقمي يقلل تكلفة التعلم ويوفر مسارات انتقالية واضحة للتعليم العالي، وتتوقع النتائج أن تحديث إدارة هذا الملف سيحول الفئات المهمشة إلى طاقة بشرية منتجة، مما يدعم العدالة الاجتماعية ويقلص فجوات البطالة والتطرف المعرفي في المجتمع المصري.

2333. **العنوان:** "السياسات الإدارية لدمج الوعي المالي (*Financial Literacy*) كمهارة حياتية في التعليم قبل الجامعي بمصر: دراسة دولية مقارنة لآليات التنفيذ في أستراليا وسنغافورة وإستونيا"

الموضوع: تبحث الدراسة في غياب الرؤية الإدارية والتربوية لدمج "الثقافة المالية" في المناهج المصرية، مما يعرض الأجيال الناشئة لمخاطر اقتصادية جسيمة. يتحدد المتغير المستقل في "السياسات الإدارية لدمج الثقافة المالية في المناهج والأنشطة" (Administrative Policies for Financial Literacy Integration - APFLI)، بينما تمثل "السلوك الاقتصادي الرشيد" (Rational Economic Behavior - REB) و**"الشمول المالي"** (Financial Inclusion - FI) المتغيرات التابعة، مع اعتبار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" (PPP) متغيرًا وسيطًا. يندرج البحث في مجال تخطيط المناهج وإدارة التغيير، مستخدمًا المنهج المقارن لتحليل الاستراتيجية الوطنية الأسترالية، والدمج العرضي في سنغافورة، والنموذج الرقمي الإستوني. تشمل الحدود البشرية واضعي السياسات بوزارة التربية والتعليم والبنك المركزي المصري. تهدف الدراسة إلى وضع خارطة طريق إدارية لمأسسة الوعي المالي عبر شراكات مؤسسية تضمن تدريب المعلمين وإنتاج محتوى تفاعلي. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن تبني هذه السياسات سيساهم في بناء جيل يمتلك ثقافة ريادة الأعمال والتدبير الاقتصادي، مما يعزز الاستقرار المالي القومي ويدعم توجهات الدولة نحو الشمول المالي والتحول الرقمي الاقتصادي الشامل بفعالية وكفاءة إدارية دولية.

2334. **العنوان:** "تطوير الأنماط الإدارية للمؤسسات الدينية في تعزيز التعليم القيمي والمدني المستمر بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات ماليزيا وإندونيسيا وإيطاليا"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في عدم استثمار القدرات التنظيمية والبنية التحتية الإدارية والبشرية للمؤسسات الدينية في جمهورية مصر العربية، المتمثلة في المعاهد الأزهرية والكنائس، في تقديم برامج تعليم مدني وقيمي مستمر (Civic and Value Education - CVE) تتماشى مع المتغيرات المعاصرة، حيث يقتصر الدور الإداري الحالي لهذه المؤسسات غالبًا على إدارة الجوانب العقائدية التقليدية. يقع هذا البحث في تخصص الإدارة الدولية المقارنة، وتحديدًا في إدارة المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة، حيث يمثل تطوير النظم الإدارية والبرامجية للمؤسسات التعليمية الدينية (Developing Administrative and Programmatic Systems for Religious Educational Institutions - DAPSR) المتغير المستقل في الدراسة، بينما يمثل كل من التماسك الاجتماعي (Social Cohesion - SC) ومواجهة الفكر المتطرف (Countering Extremism - CE) المتغيرات التابعة، مع اختبار دور الشراكة التربوية المؤسسية (Institutional Educational Partnership - IEP) كمتغير وسيط. تستخدم الدراسة المنهج المقارن لتحليل النماذج الإدارية المبتكرة في ماليزيا لإدارة التعليم الإسلامي الحديث، ونظام الإدارة التنموي للمدارس الداخلية في إندونيسيا، والسياسات الإدارية التربوية للمؤسسات الكاثوليكية في إيطاليا. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة أطر الحوكمة والإدارة البرامجية، بينما تتمثل الحدود البشرية في قيادات الأزهر الشريف والكنيسة القبطية ومخططي السياسات التنموية. وتهدف الدراسة إلى اقتراح هيكل تنظيمي لإنشاء وحدات إدارة التطوير المجتمعي (Community Development Management Units - CDMU) داخل هذه المؤسسات لتقديم برامج مهارات المواطنة بأساليب إدارية علمية. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن تحديث الإدارة البرامجية (DAPSR) سيساهم بشكل مباشر في رفع كفاءة الأمن الفكري والتماسك الاجتماعي (SC) في مصر، مما يحول هذه الكيانات إلى مؤسسات إدارية فاعلة في بناء الهوية الوطنية وحمايتها من التطرف (CE) عبر استراتيجيات الإدارة الدولية الحديثة.

2335. **العنوان:** "حوكمة ومأسسة برامج تعليم الوالدية في عصر الرقمنة بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء سياسات كوريا الجنوبية وألمانيا والسويد"

الموضوع: تنبثق مشكلة البحث من التحدي التنظيمي المتمثل في الفجوة الرقمية والتربوية المتزايدة داخل الأسرة المصرية، وفي ظل غياب الهياكل الإدارية الرسمية المنظمة لبرامج تعليم الوالدية (Parenting Education - PE) التي تمكن الأسر من إدارة التنشئة في البيئات الرقمية المعقدة. تندرج الدراسة ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة، حيث تهدف إلى معالجة القصور الإداري في تقديم الدعم الأسري المؤسسي، ويمثل متغير مأسسة برامج تعليم وتثقيف الوالدين (Institutionalization of Parenting Education Programs - IPEP) المتغير المستقل، بينما يمثل كل من الاستقرار الأسري (Family Stability - FS) والصحة النفسية للأبناء (Children's Mental Health - CMH) المتغيرات التابعة، مع فحص دور الكفاءة الرقمية المؤسسية (Institutional Digital Competence - IDC) كمتغير وسيط. يعتمد البحث المنهج المقارن لاستكشاف السياسات الإدارية لمراكز دعم الأسرة في كوريا الجنوبية، ونظم إدارة المدارس الوالدية في ألمانيا، والآليات التنظيمية السويدية لدعم الوالدين. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة السياسات الإدارية المنظمة لبرامج التثقيف الأسري، في حين تضم الحدود البشرية أولياء الأمور والأخصائيين الاجتماعيين ومسؤولي وزارة التضامن الاجتماعي. وتسعى الدراسة إلى تقديم نموذج إداري لإنشاء مراكز التمكين الوالدي (Parental Empowerment Centers - PEC) تتبع الإدارات التعليمية أو مراكز الشباب لتقديم دورات إدارية وتربوية إلزامية واختيارية. وتخلص النتائج إلى أن مأسسة هذه البرامج (IPEP) وفق المعايير الدولية ستؤدي إلى تعزيز الاستقرار الأسري (FS) وتقليص معدلات العنف، مع خلق بيئة تنظيمية تضمن تكامل الأدوار بين الأسرة والمؤسسات التعليمية في مصر لمواجهة تحديات العصر الرقمي بكفاءة إدارية عالية.

2336. **العنوان:** "حوكمة نظم إدارة العمل التطوعي كمدخل لاكتساب المهارات والتعلم غير النظامي في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء تجارب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في المشكلة الإدارية المتعلقة بضعف الاعتراف المؤسسي بالعمل التطوعي في جمهورية مصر العربية كمسار رسمي لاكتساب الخبرات والتعلم غير النظامي، حيث تفتقر الإدارة المحلية إلى آليات حوكمة تضمن توثيق وتقييم المهارات المكتسبة، مما يؤدي إلى تشتت الطاقات الشبابية في أنشطة غير منظمة. يقع البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة في مجال إدارة الموارد البشرية والشباب، حيث يمثل متغير نظم حوكمة وإدارة العمل التطوعي المؤسسي (Governance and Management Systems of Institutional Volunteering - GMSIV) المتغير المستقل، ويمثل كل من تنمية المهارات الناعمة (Soft Skills Development - SSD) والمشاركة المدنية (Civic Participation - CP) المتغيرات التابعة، مع اعتبار الاعتماد الوطني للساعات التطوعية (National Accreditation of Volunteer Hours - NAVH) متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لدراسة السياسات الإدارية المركزية لبرامج التطوع في الولايات المتحدة، ونظم الاعتماد المهني التطوعي في المملكة المتحدة، وآلية جواز السفر التطوعي في كندا. تقتصر الحدود الموضوعية على أطر الحوكمة ونظم التحفيز الإداري، بينما تشمل الحدود البشرية مسؤولي وزارة الشباب والرياضة والجمعيات الأهلية والمتطوعين الشباب. تهدف الدراسة إلى وضع إطار تنظيمي لإنشاء السجل الوطني للمتطوعين (National Volunteer Registry - NVR) الذي يعمل على رصد ساعات العمل والمهارات، واقتراح تشريعات تمنح ميزات إدارية في التوظيف للمتطوعين المعتمدين. وتتوقع النتائج أن تطبيق نظم حوكمة وإدارة العمل التطوعي المؤسسي (GMSIV) سيحول العمل التطوعي من نشاط عشوائي إلى رأسمال بشري منظم يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تعزيز مستويات المشاركة المدنية (CP) وتنمية المهارات الناعمة (SSD) للشباب المصري وفق المعايير الدولية المتقدمة.

2337. **العنوان:** "تطوير آليات التنسيق الإداري لبرامج الوعي الصحي في المؤسسات التعليمية المصرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات اليابان وفنلندا وسنغافورة"

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في القصور الهيكلي الواضح في آليات التنسيق الإداري المشترك بين وزارة الصحة والسكان ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في إدارة ملف الوعي الصحي (Health Literacy - HL) كجزء من استراتيجية التعلم مدى الحياة، حيث كشفت أزمة جائحة كورونا عن هشاشة الثقافة الصحية المجتمعية نتيجة غياب رؤية إدارية وقائية استباقية. يندرج البحث تحت تخصص الإدارة الدولية المقارنة في فرع الإدارة التربوية الصحية، حيث تمثل آليات الإدارة المشتركة لبرامج الوعي الصحي المتغير المستقل، بينما يمثل السلوك الصحي الوقائي (Preventive Health Behavior - PHB) والمرونة المجتمعية ضد الأوبئة (Social Resilience against Epidemics - SRE) المتغيرات التابعة، مع دراسة دور الحوكمة الصحية المدرسية (School Health Governance - SHG) كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل نموذج "شوكويكو" (Shokuiku) الياباني للتربية الغذائية، والمنهج الشمولي للصحة في فنلندا، ونظام إدارة الصحة المدرسية المتكامل في سنغافورة. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة نظم الحوكمة الصحية، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس وأطباء التأمين الصحي ومخططي المناهج بجمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحول نحو الإدارة الوقائية وخفض التكاليف العلاجية القومية. وتخلص أهم النتائج المتوقعة إلى ضرورة إنشاء وحدات الأمن الصحي المدرسي (School Health Security Units - SHSU) بصلاحيات إدارية واسعة، مما يضمن خلق بيئة تعلم آمنة ومجتمع محصن معرفيًا ضد المخاطر الصحية المستقبلية وفقًا لمعايير الوعي الصحي (HL) العالمية المعمول بها في دول المقارنة، وبما يحقق الريادة الإدارية للمنظومة التعليمية المصرية.

2338. **العنوان:** **"التخطيط الاستراتيجي لدمج أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في برامج إعداد المعلم بمصر: دراسة استباقية في الإدارة الدولية المقارنة مع الصين والاتحاد الأوروبي والإمارات"**

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة للتحديات الإدارية والأخلاقية الناتجة عن التسارع في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) في التعليم، ورصد غياب الأطر المنظمة واللوائح الإدارية لهذه التقنيات في برامج إعداد المعلم بمصر، مما يرفع مخاطر التحيز الرقمي وانتهاك خصوصية البيانات التعليمية. يقع البحث في صميم الإدارة الدولية المقارنة، حيث يمثل متغير سياسات دمج أخلاقيات التكنولوجيا في التنمية المهنية (Professional Development Technology Ethics Integration Policies - PDTEIP) المتغير المستقل، بينما يمثل الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي (Responsible AI Use - RAIU) والوعي الرقمي الأخلاقي (Ethical Digital Awareness - EDA) المتغيرات التابعة، مع اختبار دور التأهيل الإداري الأخلاقي (Ethical Administrative Qualification - EAQ) كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل مبادئ حوكمة الذكاء الاصطناعي (AI) في الصين، والإطار الأوروبي للكفاءات الرقمية للمعلمين (European Framework for the Digital Competence of Educators - DigCompEdu)، واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي. تشمل الحدود الموضوعية مواثيق الشرف الرقمي ولوائح التدريب، بينما تتمثل الحدود البشرية في عمداء كليات التربية ومسؤولي الأكاديمية المهنية للمعلمين بمصر. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة بين التنظيم الإداري الأخلاقي وحماية المنظومة القيمية للطلاب في ظل التحول الرقمي. وتخلص النتائج إلى وضع ميثاق أخلاقي وإداري ملزم لاستخدام الذكاء الاصطناعي (AI) وتصميم وحدات تدريبية تضمن الحصانة الرقمية للمعلم المصري، بما يحقق كفاءة إدارية استباقية تواكب المعايير الدولية وتدعم جودة المخرجات التعليمية في ظل الحداثة التكنولوجية.

2339. **العنوان:** **"إدارة منظومة السياحة التعليمية لتعزيز الهوية الثقافية في مصر: دراسة تنظيمية في الإدارة الدولية المقارنة مع تجارب إسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: تناقش هذه الدراسة ضعف الإدارة المؤسسية لملف السياحة التعليمية (Edu-Tourism) في مصر، حيث تدار الأنشطة الخارجية والزيارات الميدانية بأسلوب ترفيهي عشوائي يفتقر للمستهدفات التربوية المنظمة، مما يؤدي إلى إهدار فرص التعلم التجريبي وتعزيز الهوية الوطنية. يندرج البحث تحت تخصص الإدارة الدولية المقارنة في فرع إدارة المؤسسات

الثقافية، حيث يمثل النمط الإداري والتسويقي لبرامج السياحة التعليمية (Educational Tourism Management and Marketing Pattern - ETMMP) المتغير المستقل، بينما يمثل تعزيز الهوية الثقافية (Cultural Identity Enhancement - CIE) والتعلم التجريبي (Experiential Learning - EL) المتغيرات التابعة، مع دراسة دور التخطيط الإداري المشترك (Joint Administrative Planning - JAP) كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن لدراسة برنامج إيراسموس (Erasmus) في إسبانيا، والنموذج التركي في تسويق التراث تعليميًا، والمنهج البريطاني في إدارة المتاحف كبيئات تعلم. تشمل الحدود الموضوعية آليات تسليع التراث تعليميًا (Educational Commodification of Heritage - ECH)، والحدود البشرية مسؤولي وزارات السياحة والآثار والتربية والتعليم بمصر. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنظيم الإداري لبرامج السياحة التعليمية (Edu-Tourism) وتعميق الانتماء الوطني للطلاب. وتتوقع النتائج ضرورة إنشاء الهيئة الوطنية للسياحة التعليمية (National Authority for Educational Tourism - NAET) لتنسيق الجهود القطاعية، مما يحول المواقع الأثرية إلى مراكز تعلم نشطة توفر موارد ذاتية وتخلق جيلًا مرتبطًا بجذوره التاريخية، وفقًا لأحدث نماذج الإدارة السياحية التعليمية العالمية.

2340. **العنوان:** **"تطوير الهياكل التنظيمية لوحدات استشراف المستقبل بوزارة التربية والتعليم المصرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات فنلندا وسنغافورة والإمارات"**

الموضوع: تختتم هذه السلسلة بمناقشة قضية جوهرية وهي ضعف الفعالية التنظيمية لوحدات استشراف المستقبل (Future Foresight Units - FFU) في وزارة التربية والتعليم المصرية، مما يجعل الإدارة التعليمية في وضع رد الفعل تجاه التحولات المجتمعية المتسارعة بدلًا من الفعل الاستباقي. يقع البحث في صميم الإدارة الاستراتيجية، حيث يمثل الهيكل التنظيمي والصلاحيات الوظيفية لوحدات الاستشراف (Organizational Structure and Functional Authorities of Foresight Units - OSFAFU) المتغير المستقل، بينما تمثل المرونة الاستراتيجية للوزارة (Strategic Flexibility of the Ministry - SFM) والجاهزية للمستقبل (Future Readiness - FR) المتغيرات التابعة، مع فحص دور تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics - BDA) كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن لدراسة لجنة المستقبل في البرلمان الفنلندي، ومركز التخطيط الاستراتيجي بسنغافورة، ووزارة المستقبل في دولة الإمارات. تشمل الحدود الموضوعية نظم الاستشراف والنمذجة السيناريوهية، والحدود البشرية قيادات التخطيط الاستراتيجي بوزارة التربية والتعليم الفني والخبراء التربويين بمصر. تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج تنظيمي لوحدة استشراف مركزية تتبع صانع القرار مباشرة لتمكين الدولة من التنبؤ بمهن المستقبل والتحولات القيمية. وتخلص النتائج إلى أن مأسسة وحدات استشراف المستقبل (FFU) ستمكن النظام التعليمي المصري من التكيف الاستباقي مع الأزمات، وتحويل التحديات المستقبلية إلى فرص تنموية، مما يعزز من مكانة مصر في مؤشرات التنافسية الدولية للإدارة التعليمية والاستراتيجية العالمية.

تاسع عشر: القيادة التربوية المستدامة والتنمية المهنية

2341. **العنوان:** **"استراتيجيات تخطيط التعاقب الوظيفي كمدخل لتحقيق استدامة القيادة المدرسية في المدارس الرسمية للغات بمصر: دراسة مقارنة مع سنغافورة والمملكة المتحدة وأستراليا"**

الموضوع: تتناول هذه الدراسة مشكلة إدارية حرجة تهدد الاستقرار المؤسسي في المدارس الرسمية للغات (التجريبية سابقًا) في مصر، وهي "الفراغ القيادي" والارتباك الإداري الذي يحدث عقب تقاعد المديرين الأكفاء، نظرًا لغياب منهجية علمية لإعداد الصف الثاني والثالث من القيادات. تركز الدراسة على متغير "تخطيط التعاقب الوظيفي" (Succession Planning) كمتغير مستقل، وأثره المباشر على "استدامة القيادة المدرسية" (Sustainable School Leadership) و"الذاكرة المؤسسية" كمتغيرات تابعة. يقع البحث في صميم إدارة الموارد البشرية التربوية، ويعتمد المنهج المقارن وفق

مدخل جورج بيريداي (George Bereday) لتحليل سياسات "نظام القادة المستقبليين" في سنغافورة القائم على التدوير الوظيفي المبكر، وبرامج التأهيل القيادي الوطنية في المملكة المتحدة (NPQ)، وإطار العمل القيادي في أستراليا الذي يركز على القيادة الموزعة. تتحدد الحدود البشرية بمديري المدارس والنظار والمرشحين للقيادة، بينما تقتصر الحدود المكانية على محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية. تسعى الدراسة للكشف عن الفجوة بين معايير الانتقاء الحالية في مصر القائمة غالبًا على الأقدمية المطلقة، وبين الممارسات الدولية القائمة على الجدارات والتخطيط الاستباقي. وتهدف الدراسة إلى وضع "إطار وطني مقترح لإدارة المواهب القيادية" (National Framework for Leadership Talent Management) يضمن انتقالًا سلسًا للسلطة دون هزة إدارية، وتتوقع النتائج أن مأسسة التعاقب الوظيفي ستقلل من الهدر الإداري، وترفع من الروح المعنوية للمعلمين الطموحين، وتضمن استمرار الخطط التطويرية للمدرسة بمعزل عن تغير الأشخاص.

2342. **العنوان: "حوكمة ممارسات القيادة الخضراء في مدارس المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا (*STEM*) ودورها في تعزيز الاستدامة البيئية: دراسة تحليلية مقارنة بنماذج ألمانيا واليابان والسويد"**

الموضوع: يناقش البحث القصور في دمج مفاهيم الاستدامة البيئية داخل الهيكل الإداري والتشغيلي للمدارس المصرية المتميزة، ويركز على "القيادة الخضراء" (Green Leadership) كمتغير مستقل، ودورها في تحقيق "الاستدامة المؤسسية والبيئية" (Institutional and Environmental Sustainability) كمتغير تابع في مدارس المتفوقين (STEM) بمصر. لا يتطرق البحث للمناهج الدراسية، بل يركز على "الإدارة البيئية المدرسية" من حيث ترشيد الطاقة، إدارة الموارد، وتوجيه السلوك التنظيمي للعاملين. يستخدم الباحث المنهج المقارن لدراسة السياسات الإدارية للمدارس البيئية في ألمانيا وكيفية إدارة المباني المدرسية الخضراء، وممارسات "الداكيو" في اليابان التي تشرك الإدارة والطلاب في نظافة وصيانة المدرسة، والمدارس المستدامة في السويد. تشمل الحدود البشرية مديري مدارس ستيم، ومسؤولي وحدات التدريب والجودة، والطلاب. تهدف الدراسة إلى صياغة نموذج قياسي لـ "البصمة الإدارية البيئية" للمدرسة المصرية، وتتوقع النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة بين تبني نمط القيادة الخضراء وخفض التكاليف التشغيلية للمدارس على المدى الطويل. كما يسعى البحث لتقديم دليل إجرائي لمديري المدارس لتحويل مدارسهم إلى مؤسسات صديقة للبيئة إداريًا وتنظيميًا، مما يعزز من وعي المجتمع المدرسي بقضايا المناخ ليس فقط كمعرفة نظرية، بل كممارسة إدارية يومية مستدامة تتماشى مع رؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ.

2343. **العنوان: "إدارة مجتمعات التعلم المهنية (*PLCs*) في مدارس قرى 'حياة كريمة': التحديات التنظيمية وآليات التفعيل مقارنة بخبرات فنلندا والصين وكندا"**

الموضوع: تستعرض الدراسة التحديات الإدارية والهيكلية التي تواجه تفعيل "مجتمعات التعلم المهنية" (Professional Learning Communities - PLCs) في المدارس الريفية والنائية المستهدفة ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة". المشكلة تكمن في أن التطوير العمراني للمدارس لم يواكبه تطوير في "بيئة العمل الإدارية" التي تسمح للمعلمين بالتعلم التشاركي. يمثل "نظم إدارة مجتمعات التعلم المهنية" المتغير المستقل، و"التنمية المهنية المستدامة للمعلمين" و"فك العزلة المهنية" المتغيرات التابعة. تعتمد الدراسة المنهج المقارن لتحليل كيفية تغلب فنلندا على عزلة المدارس الريفية عبر الشبكات المهنية، ونموذج "مجموعات البحث الدرسية" (Lesson Study Groups) في الصين التي تدار مركزيًا، وشبكات التعلم المهني في مقاطعة أونتاريو بكندا. يركز البحث على البنية التنظيمية، وتخصيص الوقت في الجدول المدرسي، ونمط القيادة التشاركية اللازم لنجاح هذه المجتمعات في بيئات شحيحة الموارد. تشمل الحدود البشرية مديري المدارس ومعلمي المواد الأساسية في عينة من مدارس القرى المطورة. تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج "الإدارة التشاركية عن بعد" لربط هذه المدارس بشبكات تعلم مهنية أوسع باستخدام التكنولوجيا، وتتوقع النتائج أن العوائق الإدارية والبيروقراطية (مثل نصاب

الحصص والروتين) هي المحدد الرئيسي لفشل هذه المجتمعات في مصر وليس نقص كفاءة المعلمين، مما يستدعي إعادة هندسة الجدول المدرسي واللوائح المنظمة.

2344. **العنوان:** "**القيادة الرشيقة (*Agile Leadership*) كمدخل لإدارة الأزمات التعليمية وتعزيز المرونة التنظيمية في الإدارات التعليمية المصرية: دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا**"

الموضوع: تبحث الدراسة في جمود الهياكل الإدارية التقليدية بالإدارات التعليمية المصرية (على مستوى الإدارات والمديريات) وعجزها عن التكيف السريع مع الأزمات المتلاحقة (مثل الأوبئة، السيول، التغيرات الاقتصادية)، مقترحة "القيادة الرشيقة" (Agile Leadership) كمتغير مستقل، لتعزيز "المرونة التنظيمية" (Organizational Resilience) و"سرعة الاستجابة" كمتغيرات تابعة. يقع البحث في مجال الإدارة التربوية للأزمات، ويستخدم المنهج المقارن لدراسة استجابة القيادات التعليمية في ولايات أمريكية محددة أثناء الجائحة، ونموذج كوريا الجنوبية في التحول الرقمي والإداري السريع، ومرونة النظام التعليمي اللامركزي في نيوزيلندا. الحدود البشرية تشمل مديري العموم ووكلاء الإدارات التعليمية. تهدف الدراسة إلى بناء إطار عمل للقيادة الرشيقة يتناسب مع السياق المصري الذي يتسم بالمركزية، يركز على فرق العمل الذاتية، وسرعة اتخاذ القرار بناءً على البيانات الآنية، والتغذية الراجعة المستمرة (Feedback Loops). تتوقع الدراسة أن تطبيق مبادئ الرشاقة الإدارية سيقلل من الزمن المستغرق في اتخاذ القرارات الطارئة، ويحول الإدارات التعليمية من كيانات بيروقراطية بطيئة إلى منظمات متعلمة قادرة على امتصاص الصدمات واستمرار العملية التعليمية تحت أي ظرف، مع تقديم مقترحات لتعديل اللوائح التي تعيق التفويض والتمكين.

2345. **العنوان:** "**تطبيقات "القيادة العصبية" (*Neuro-leadership*) في تطوير التوجيه الفني والتنمية المهنية بمصر: دراسة إدارية مقارنة في ضوء خبرات الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة**"

الموضوع: تستهدف الدراسة معالجة القصور في ممارسات التوجيه الفني والتدريب التربوي في البيئة المصرية، والتي تتسم بالنمطية وتجاهل العوامل السيكولوجية والبيولوجية المرتبطة بأداء المعلمين، حيث تبرز الحاجة الماسة لدمج مخرجات علوم الأعصاب في العمل الإداري. يمثل متغير "مبادئ القيادة العصبية" (Neuro-leadership Principles) المتغير المستقل، بينما تمثل "فعالية التوجيه الفني" و"الدافعية للنمو المهني" المتغيرات التابعة، مع دراسة "نموذج الأمان والمكانة واليقين والاستقلالية والارتباط والإنصاف" (Status, Certainty, Autonomy, Relatedness, and Fairness Model - SCARF) كعامل وسيط في تحسين التفاعل التنظيمي. يقع البحث في نطاق الإدارة التعليمية الدولية، مستخدمًا المنهج المقارن (Comparative Method) لتحليل تطبيقات هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية (United States of America - USA)، وأستراليا (Australia)، والمملكة المتحدة (United Kingdom - UK). تقتصر الحدود البشرية على الموجهين العموم ومديري إدارات التدريب، بينما تشمل الحدود الموضوعية آليات تحويل التوجيه من الدور الرقابي إلى التمكيني. تهدف الدراسة إلى "علمنة" الإدارة التربوية المصرية عبر فهم استجابات الدماغ للتهديد والمكافأة في بيئة العمل. وتتوقع النتائج أن تبني هذا المدخل سيقلل من مقاومة التغيير لدى المعلمين، ويخلق بيئة عمل محفزة تزيد من العائد من التنمية المهنية (Professional Development - PD)، مما يسهم في تطوير الهيكل الإداري لمنظومة التوجيه الفني في جمهورية مصر العربية بما يتوافق مع التوجهات العالمية المعاصرة في الإدارة المقارنة.

2346. **العنوان:** "**حوكمة نظم الترخيص المهني المتجدد للقيادات المدرسية كآلية لضمان التنمية المهنية المستدامة: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة للفجوة التشريعية في مصر وكندا وسنغافورة والإمارات**"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في غياب الأطر القانونية والإدارية المنظمة لنظام الترخيص المهني المتجدد (Renewable Professional Licensure - RPL) لمديري المدارس بجمهورية مصر العربية، مما يؤدي إلى ركود مهارات القيادة وتوقف

التطور الإداري بمجرد تولي المنصب الرسمي، وهو ما يضعف كفاءة المنظومة التعليمية أمام التحديات المعاصرة. يندرج البحث تحت تخصص الإدارة الدولية المقارنة وسياسات التعليم، حيث يمثل متغير نظم حوكمة الترخيص المهني (Governance Systems of Professional Licensure - GSPL) المتغير المستقل، ويمثل كل من جودة الأداء القيادي (Leadership Performance Quality - LPQ) واستدامة التنمية المهنية (Sustainable Professional Development - SPD) المتغيرات التابعة، مع اعتبار المعايير المهنية الوطنية (National Professional Standards - NPS) متغيرًا وسيطًا في الدراسة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل سياسات كلية المعلمين في أونتاريو بكندا، والمنظومة التقويمية في سنغافورة، ونظام رخص القيادة التربوية في الإمارات العربية المتحدة. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة الأطر التشريعية واللوائح المنظمة للترخيص، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس الرسمية والخاصة ومسؤولي الأكاديمية المهنية للمعلمين (Professional Academy for Teachers - PAT) بمصر. تهدف الدراسة إلى سد الفجوة التشريعية عبر اقتراح نموذج إداري يربط استمرار المدير في منصبه باجتياز اختبارات دورية وتوثيق ملف الإنجاز المهني (Portfolio). وتخلص أهم النتائج المتوقعة إلى أن مأسسة الترخيص المتجدد (RPL) ستدفع القيادات نحو التعلم الذاتي المستمر، وتضمن مواكبة التطورات التقنية والإدارية، مما يرفع الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي المصري ويحقق ميزة تنافسية دولية في مجال حوكمة القيادة التربوية.

.2347 **العنوان:** "القيادة الموزعة كمدخل لإدارة الاحتراق الوظيفي بالمدارس عالية الكثافة في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات الصين والبرازيل والهند"

الموضوع: تركز هذه الدراسة على معالجة ظاهرة الاحتراق الوظيفي (Job Burnout - JB) التي تواجه مديري المدارس في المناطق الحضرية المكتظة بجمهورية مصر العربية، والناتجة عن مركزية السلطة وتراكم الأعباء الإدارية في ظل الكثافات الطلابية المرتفعة. يقع البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة في السلوك التنظيمي، حيث يمثل متغير ممارسات القيادة الموزعة (Distributed Leadership Practices - DLP) المتغير المستقل، بينما يمثل الاحتراق الوظيفي (JB) والرضا المهني (Job Satisfaction - JS) المتغيرات التابعة، مع فحص دور الثقافة التنظيمية التشاركية (Participatory Organizational Culture - POC) كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن لاستقصاء تجربة مدارس شنغهاي بجمهورية الصين الشعبية، ونموذج الإدارة التشاركية في البرازيل، وآليات إدارة الكثافات في الهند. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة الهياكل التنظيمية وتوزيع السلطات، بينما تضم الحدود البشرية مديري المدارس والوكلاء ورؤساء الأقسام بالمدارس الحكومية المصرية ذات الكثافات العالية. تهدف الدراسة إلى التحول من نموذج "المدير البطل" إلى نموذج القيادة كعملية جماعية موزعة الصلاحيات لخفض الضغوط المهنية. وتتوقع النتائج أن التفعيل الممنهج لممارسات القيادة الموزعة (DLP) سيؤدي إلى خفض حاد في مستويات الضغط النفسي وتفويض فعال للمسؤوليات، وبناء صف ثانٍ من القادة، مما يحسن جودة المناخ التنظيمي (Organizational Climate - OC) في المؤسسات التعليمية المصرية ويحقق توازنًا إداريًا يشبه التجارب الدولية الناجحة في التعامل مع التحديات الديموغرافية والنمو السكاني المتسارع بفعالية وكفاءة.

.2348 **العنوان:** "إدارة التحول نحو المدارس الذكية في ضوء أبعاد القيادة الرقمية: دراسة تقويمية في الإدارة الدولية المقارنة للكفايات القيادية في مصر وإستونيا وماليزيا وفنلندا"

الموضوع: تستعرض الدراسة التحدي الإداري المتمثل في الفجوة بين التجهيزات التكنولوجية الضخمة في المدارس المصرية وبين تواضع الكفايات القيادية الرقمية للمديرين، مما يحد من العائد التعليمي على الاستثمار في الرقمنة ويؤدي إلى استمرار الأنماط الورقية التقليدية. يندرج البحث ضمن تخصص تكنولوجيا الإدارة الدولية، حيث يمثل مستوى القيادة الرقمية (Digital Leadership Level - DLL) المتغير المستقل، بينما تمثل كفاءة إدارة المدرسة الذكية (Smart

Technology Integration in Education -) ودمج التكنولوجيا في التعليم (School Management Efficiency - SSME TIE) المتغيرات التابعة، مع دراسة الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness - TR) كمتغير وسيط. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل التجربة الرائدة في إستونيا، ونظام المدرسة الذكية في ماليزيا، والمنظومة الفنلندية المتطورة. تقتصر الحدود الموضوعية على مهارات إدارة البيانات والأمن السيبراني، بينما تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الثانوية والموجهين التربويين بمصر. تهدف الدراسة إلى صياغة إطار مقنن للكفايات الرقمية يتناسب مع السياق المحلي ويؤسس لمعايير اختيار القادة في العصر الرقمي. وتخلص النتائج إلى أن تبني معايير القيادة الرقمية (Digital Leadership - DL) كشرط للترقي سيضمن تحولًا حقيقيًا نحو المدارس الذكية، ويقضي على البيروقراطية، ويوفر بيئة تعليمية آمنة تضع مصر على خارطة الدول المتقدمة في مؤشرات الإدارة الرقمية الدولية وفقًا للمعايير العالمية الحديثة.

2349. **العنوان: "مأسسة برامج التوجيه والإرشاد المهني للقيادات المدرسية المستجدة بمصر: دراسة إدارية في الإدارة الدولية المقارنة مع الولايات المتحدة وسنغافورة وأيرلندا"**

الموضوع: تبحث الدراسة في آليات دعم مديري المدارس في مرحلة التعيين الأولى بجمهورية مصر العربية، حيث يواجه هؤلاء القادة فجوة كبيرة في الخبرة الميدانية تؤدي لتعثر إداري وقانوني في بداية مسارهم المهني. يقع البحث في مجال إدارة الموارد البشرية الدولية، حيث يمثل متغير برامج التوجيه والإرشاد المهني المؤسسية (Institutional Mentoring and Coaching Programs - IMCP) المتغير المستقل، بينما يمثل كفاءة الأداء الإداري (Administrative Performance Efficiency - APE) والتكيف المهني (Professional Adaptation - PA) المتغيرات التابعة، مع اعتبار رأس المال البشري للخبرات المتقاعدة (Human Capital of Retired Expertise - HCRE) متغيرًا وسيطًا في تفعيل هذه البرامج. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل برامج "المنتور" في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ونظام التوجيه القيادي في سنغافورة، وتجربة أيرلندا في الدعم المؤسسي للقادة المستجدين. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة بروتوكولات الدعم المهني واللوائح المنظمة لنقل الخبرات، بينما تضم الحدود البشرية المديرين الجدد والمديرين الخبراء المتقاعدين كمرشدين محتملين بمصر. تهدف الدراسة إلى اقتراح هيكل إداري لمأسسة علاقة الإرشاد المهني بما يضمن نقل الخبرات التراكمية وتقليل الأخطاء الإدارية. وتتوقع النتائج أن اعتماد برامج التوجيه والإرشاد المهني المؤسسية (IMCP) سيؤدي إلى تسريع منحنى التعلم للقادة الجدد، وتقليل الهدر الإداري، وتعزيز الثقة التنظيمية، مما يحقق استقرارًا مؤسسيًا يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في تهيئة وإعداد القادة التربويين لسوق العمل المعاصر.

2350. **العنوان: "أبعاد القيادة الأخلاقية (*Ethical Leadership*) وتعزيز الشفافية والمساءلة الإدارية بالمدارس المصرية: دراسة ميدانية مقارنة في ضوء خبرات نيوزيلندا واليابان والدنمارك"**

الموضوع: تستهدف الدراسة تعزيز منظومة النزاهة الإدارية في المدارس المصرية من خلال مدخل "القيادة الأخلاقية" لمواجهة تحديات المحسوبية وضعف الشفافية في بعض العمليات الإدارية. يمثل متغير "القيادة الأخلاقية" (Ethical Leadership - EL) المتغير المستقل، وأثرها على "الشفافية الإدارية" و"الثقة المجتمعية" كمتغيرات تابعة، مع دراسة "مدونات السلوك الوظيفي" (Codes of Conduct) كمتغير وسيط. ينتمي البحث لمجال أخلاقيات الإدارة والحوكمة التربوية الدولية، معتمدًا المنهج المقارن لتحليل مدونات السلوك في نيوزيلندا (New Zealand)، والقيم الإدارية في اليابان (Japan)، ونظم النزاهة في الدنمارك (Denmark). تشمل الحدود البشرية مديري المدارس وأعضاء مجالس الأمناء والآباء والمعلمين. تهدف الدراسة إلى صياغة "ميثاق أخلاقي ملزم للقيادة المدرسية في مصر" يستند إلى معايير الحوكمة الدولية وقيم المجتمع المصري. وتتوقع النتائج أن تفعيل ممارسات القيادة الأخلاقية (EL) سيؤدي لزيادة الرضا الوظيفي للمعلمين، واستعادة المكانة المجتمعية للمدرسة الحكومية، وتقليل حدة النزاعات القانونية والإدارية، مما يضمن بيئة تربوية تتسم بالعدالة والإنصاف والمحاسبية المنهجية وفق المعايير العالمية المعاصرة.

.2351 **العنوان:** "استراتيجيات تمكين القيادات النسائية والمناصب العليا بالإدارة التعليمية المصرية في ضوء مفهوم 'السقف الزجاجي': دراسة مقارنة مع رواندا وفنلندا والإمارات"

الموضوع: تتصدى الدراسة لظاهرة "السقف الزجاجي" (Glass Ceiling - GC) التي تمنع وصول الكفاءات النسائية في قطاع التعليم المصري إلى مناصب صنع القرار الاستراتيجي رغم تمثيلهن للأغلبية في القوة التدريسية. يمثل متغير "استراتيجيات التمكين القيادي المؤسسي للمرأة" (Institutional Women Leadership Empowerment Strategies - IWLES) المتغير المستقل، بينما يمثل "تنوع صنع القرار" و"استدامة القيادة النسائية" المتغيرات التابعة، مع دراسة "السياسات الداعمة للتوازن" كمتغير وسيط. يقع البحث في نطاق إدارة الموارد البشرية والعدالة التنظيمية الدولية، مستخدمًا المنهج المقارن لتحليل تجربة الكوتا في رواندا (Rwanda)، ونموذج التوازن في فنلندا (Finland)، ومجلس التوازن بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة (UAE). تشمل الحدود البشرية القيادات النسائية في المستويات الإدارية الوسطى والعليا بوزارة التربية والتعليم. تهدف الدراسة إلى اقتراح سياسات للتمييز الإيجابي وبرامج "الإرشاد القيادي النسائي" (Women Leadership Mentoring - WLM) لتأهيل صفوف قيادية جديدة. وتتوقع النتائج أن تحطيم السقف الزجاجي (GC) سيؤدي إلى إثراء عملية صنع القرار بتعدد الرؤى، وتحقيق الاستقرار التنظيمي، وتعزيز صورة المؤسسة التعليمية المصرية كبيئة عمل عادلة تلتزم بالمعايير الدولية لتكافؤ الفرص.

.2352 **العنوان:** "تطبيقات الرشاقة الاستراتيجية (*Strategic Agility*) لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية بالجامعات المصرية كمدخل لفاعلية الإدارة الوسطى: دراسة دولية مقارنة مع الولايات المتحدة وماليزيا والمملكة المتحدة"

الموضوع: تستهدف الدراسة معالجة القصور الإداري في مستوى الإدارة الوسطى بالجامعات المصرية، حيث تبرز مشكلة اختيار رؤساء الأقسام الأكاديمية (Department Chairs) بناءً على الأقدمية المطلقة دون تأهيل قيادي، مما يحولهم إلى عقبات أمام تنفيذ الخطط الاستراتيجية؛ ولذا يبرز متغير برامج تنمية الرشاقة الاستراتيجية (Strategic Agility - SA) كمتغير مستقل، بينما يمثل الأداء المؤسسي للقسم العلمي والقدرة على التكيف التنظيمي المتغيرات التابعة، مع اعتبار الجدارات الإدارية متغيرًا وسيطًا. يندرج البحث تحت مجال إدارة التعليم العالي المقارن، مستخدمًا المنهج المقارن (Comparative Method) في نسخته التحليلية؛ لدراسة تجارب التدريب القيادي في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية (United States of America - USA)، وأكاديمية القيادة الجامعية بماليزيا (Higher Education Leadership Academy - AKEPT)، والنموذج القيادي في المملكة المتحدة (United Kingdom - UK). تقتصر الحدود البشرية على رؤساء الأقسام بالكليات المصرية، وتشمل الحدود الموضوعية مهارات إدارة الميزانيات وفض النزاعات الأكاديمية. تسعى الدراسة لتقديم نموذج مقترح للجدارات القيادية المزدوجة، وتتوقع النتائج أن تنمية الرشاقة الاستراتيجية (SA) ستؤدي لمرونة أكبر في مواجهة التغيرات الأكاديمية، وتحويل الاستراتيجيات العليا لواقع ملموس داخل الأقسام، وضمان استدامة التطوير المؤسسي بما يتوافق مع المعايير الدولية المعاصرة في الإدارة الجامعية.

.2353 **العنوان:** "جدارات القيادة البينية لمديري مدارس التعليم المزدوج (*Dual Education*) بمصر كآلية لمواءمة المتطلبات الصناعية: دراسة إدارية مقارنة مع ألمانيا وسويسرا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تتناول الدراسة مشكلة افتقار مديري مدارس التعليم والتدريب المزدوج (Dual Education and Training - DET) في مصر للجدارات اللازمة لإدارة الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تدار هذه المؤسسات بعقلية مدرسية تقليدية تعجز عن تلبية احتياجات الصناعة؛ وبناءً عليه يتمثل المتغير المستقل في جدارات القيادة البينية (Cross-boundary Leadership Competencies - CLC)، بينما تمثل استدامة الشراكة مع الصناعة وكفاءة التشغيل المتغيرات التابعة. يقع البحث في تخصص إدارة التعليم الفني المقارن، ويعتمد المنهج المقارن لتحليل النموذج الألماني (Germany) في تأهيل قادة

المدارس المهنية، وتجربة سويسرا (Switzerland) في الإدارة التشاركية، ونموذج مدارس مايستر في كوريا الجنوبية (South Korea). تشمل الحدود البشرية مديري مدارس التكنولوجيا التطبيقية والتعليم المزدوج بمصر، وتتناول الحدود الموضوعية مهارات التفاوض وإدارة الجودة الصناعية. تهدف الدراسة لصياغة بروفايل مهني (Professional Profile) لمدير التعليم المزدوج يتجاوز الدور التربوي التقليدي، وتتوقع النتائج أن تبني جدارات القيادة البينية (CLC) سيسهم في جذب استثمارات القطاع الخاص للمدرسة، وتخريج عمالة فنية ذات تنافسية عالمية، واستحداث مسارات وظيفية قيادية تسمح بدمج خبرات صناعية في إدارة التعليم الفني المصري.

2354. العنوان: "متطلبات القيادة المعتمدة على البيانات (*Data-Driven Leadership*) في دعم القرار التربوي بالمدارس المصرية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات سنغافورة وكندا وإستونيا"

الموضوع: تتمثل مشكلة البحث في هيمنة ثقافة الإدارة القائمة على الحدس الشخصي والانطباعات الذاتية لدى مديري المدارس في جمهورية مصر العربية، مع وجود قصور في استثمار التدفقات المعلوماتية والتقارير الإحصائية المتاحة لتحسين الأداء المؤسسي واتخاذ قرارات تربوية دقيقة. يندرج البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة في فرع تكنولوجيا الإدارة، حيث يمثل متغير ممارسات القيادة المعتمدة على البيانات (Data-Driven Leadership - DDL) المتغير المستقل، بينما يمثل كل من جودة القرار التربوي (Educational Decision Quality - EDQ) وتحسين نواتج التعلم (Learning Outcomes Improvement - LOI) المتغيرات التابعة، مع فحص دور محو الأمية البياناتية (Data Literacy - DL) كمتغير وسيط في هذه العلاقة. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لاستقصاء آليات توظيف البيانات الضخمة في سنغافورة، ونموذج مقاطعة أونتاريو بكندا، والتجربة الرقمية الرائدة في إستونيا. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة نظم دعم القرار القائمة على التحليل الإحصائي، وتتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس ومسؤولي الإحصاء بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر. تهدف الدراسة إلى تصميم إطار إداري مقترح لتمكين القادة من أدوات التحليل الرقمي لخدمة العمل التربوي. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن التحول نحو القيادة المعتمدة على البيانات (DDL) سيؤدي إلى ترشيد الإنفاق التعليمي، والتدخل المبكر لعلاج تعثر الطلاب، وتحويل قواعد البيانات الصماء إلى خطط عمل ميدانية ترفع كفاءة المدرسة المصرية لتنافس النظم العالمية المتقدمة.

2355. العنوان: "حوكمة استخدام استراتيجيات التلعيب (*Gamification*) في إدارة التنمية المهنية للمعلمين بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة مع الولايات المتحدة وفنلندا وكوريا الجنوبية"

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من انخفاض دافعية المعلمين المصريين تجاه برامج التدريب والتنمية المهنية التقليدية، مما يتسبب في هدر الموارد المالية والبشرية وضعف الأثر التدريبي في الواقع الميداني بالمدارس. يقع البحث في صميم مجال إدارة الموارد البشرية التعليمية ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة، حيث يمثل متغير استراتيجيات التلعيب (Gamification Strategies - GS) المتغير المستقل، ويمثل كل من انخراط المعلمين (Teacher Engagement - TE) واستدامة أثر التدريب (Sustainability of Training Impact - STI) المتغيرات التابعة، مع اعتبار الثقافة التنظيمية المحفزة (Motivational Organizational Culture - MOC) متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل أنظمة الشارات الرقمية (Digital Badges) في الولايات المتحدة الأمريكية، ونموذج التدريب التشاركي في فنلندا، وتجربة التحول الرقمي التدريبي في كوريا الجنوبية. تشمل الحدود الموضوعية إدارة نقاط التطوير المهني عبر المنصات الرقمية، بينما تضم الحدود البشرية معلمي المرحلة الابتدائية ومصممي البرامج بالأكاديمية المهنية للمعلمين (Professional Academy for Teachers - PAT) بمصر. تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج إداري لنظام نقاط التطوير المهني (Professional Development Points - PDP) المربوط بنظام حوافز مؤسسي. وتتوقع النتائج أن دمج استراتيجيات التلعيب (GS) سيغير

فلسفة التدريب من الإلزام البيروقراطي إلى الرغبة الذاتية في النمو، ويرفع معدلات إتمام البرامج التدريسية، مما يحقق استدامة حقيقية في كفايات المعلمين بجمهورية مصر العربية بما يتوافق مع التوجهات العالمية الحديثة.

2356. **العنوان: "حوكمة إدارة التنمية المهنية بالمدارس الدولية في مصر لضمان الجودة التعليمية: دراسة إدارية مقارنة مع تجارب دبي وهونج كونج وقطر"**

الموضوع: تركز الدراسة على الفجوة الرقابية في إدارة ملف نمو المعلمين بالمدارس الدولية العاملة في مصر، حيث تبرز مشكلة تغليب الربحية التجارية على جودة التدريب؛ وبناءً عليه يمثل متغير أطر حوكمة التنمية المهنية (Professional Development Governance - PDG) المتغير المستقل، بينما تمثل جودة التدريس والاستقرار الوظيفي المتغيرات التابعة. يندرج البحث تحت مجال اقتصاديات وإدارة التعليم الدولي المقارن، ويستخدم المنهج المقارن لتحليل نموذج هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي (Knowledge and Human Development Authority - KHDA)، وسياسات هونج كونج (Hong Kong)، ودولة قطر (Qatar). تشمل الحدود البشرية مديري المدارس الدولية ومسؤولي التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم، وتتناول الحدود الموضوعية آليات الرقابة على ميزانيات التدريب. تهدف الدراسة لوضع معايير وطنية ملزمة لحوكمة التنمية المهنية (PDG) في القطاع الدولي، وتتوقع النتائج أن فرض هذه الأطر سيحد من ظاهرة دوران العمالة (Labor Turnover) المرتفعة، ويضمن توجيه المصروفات الدراسية لتطوير الكادر البشري، ويحقق توازنًا بين الأهداف الربحية للمستثمرين والمتطلبات الأكاديمية للجودة التعليمية في السياق المصري.

2357. **العنوان: "أبعاد الذكاء العاطفي (*Emotional Intelligence*) كمنبئ بالصمود القيادي لمديري المدارس المصرية: دراسة إدارية مقارنة مع نيوزيلندا واليابان والمملكة المتحدة"**

الموضوع: تتصدى الدراسة للبعد السلوكي في الإدارة المدرسية بمصر، مشيرة إلى أن فشل العديد من القيادات يرجع لغياب مهارات التعامل مع الضغوط والأزمات الإنسانية؛ ولذا يتمثل المتغير المستقل في الذكاء العاطفي (Emotional Intelligence - EI)، والمتغيرات التابعة في الصمود القيادي (Leadership Resilience) وجودة المناخ المدرسي. يقع البحث في مجال السلوك التنظيمي المقارن، ويعتمد المنهج المقارن (Comparative Method) لدراسة برامج رفاهية القادة في نيوزيلندا (New Zealand)، ونموذج القيادة الرحيمة في اليابان (Japan)، ومعايير القيادة الوطنية في المملكة المتحدة (UK). تشمل الحدود البشرية مديري مدارس المناطق المزدحمة بمصر، وتتناول الحدود الموضوعية مهارات إدارة الذات والتعاطف الإداري. تهدف الدراسة لدمج قياسات الذكاء العاطفي (EI) ضمن معايير اختيار القيادات المدرسية في مصر، وتتوقع النتائج أن القادة ذوي الكفاءة الوجدانية هم الأكثر قدرة على تحقيق استقرار الأداء المؤسسي في أوقات الأزمات، وخلق بيئة عمل محفزة للمعلمين رغم محدودية الموارد المادية، مما يسهم في تحقيق استدامة القيادة المدرسية الفعالة وتطوير المنظومة الإدارية وفقًا للاتجاهات العالمية الحديثة.

2358. **العنوان: "الجاهزية الإدارية لقادة المدارس المصرية لتطبيق سياسات التعليم الدامج (*Inclusive Education*): دراسة مقارنة في ضوء خبرات إيطاليا والسويد وكندا"**

الموضوع: تبحث الدراسة في الفجوة بين التشريعات الخاصة بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة والواقع الإداري التنفيذي بالمدارس المصرية، حيث يفتقر المديرون للجدارة اللازمة لتنظيم بيئة الدمج تربويًا وإداريًا؛ وبناءً عليه يمثل متغير الجاهزية الإدارية لقادة الدمج (Administrative Readiness for Inclusion - ARI) المتغير المستقل، وجودة ممارسات الدمج والعدالة التعليمية المتغيرات التابعة. يندرج البحث تحت تخصص إدارة التربية الخاصة المقارنة، ويستخدم المنهج المقارن لتحليل تجربة الدمج الشامل في إيطاليا (Italy)، ونموذج فرق دعم الطلاب في السويد (Sweden)، والقيادة الشمولية في كندا (Canada). تشمل الحدود البشرية مديري مدارس الدمج ومسؤولي التربية الخاصة بالجمهورية، وتتناول الحدود

الموضوعية مهارات إدارة التنوع وتنظيم الجداول المدرسية الدامجة. تهدف الدراسة لتصميم برنامج تنمية مهنية تخصصي يؤهل القادة لإدارة التعليم الدامج (Inclusive Education - IE) بشكل مستدام، وتتوقع النتائج أن رفع الجاهزية الإدارية (ARI) سيحول الدمج من مجرد إجراء شكلي إلى ممارسة تربوية حقيقية تضمن حقوق الطلاب ذوي الإعاقة، وتوفر بيئة تعليمية عادلة تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتوجهات الدولة المصرية المعاصرة.

2359. **العنوان:** **"دور القيادة التعليمية في الحد من ظاهرة التعليم الموازي وتطوير نماذج الدعم الأكاديمي بمصر في ضوء خبرات كوريا الجنوبية ،واليابان ،وسنغافورة: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة"**

الموضوع: تتمحور هذه الدراسة حول تحليل أثر تفعيل ممارسات القيادة التعليمية (Instructional Leadership - IL) كمتغير مستقل في استعادة الدور الفني للمدرسة والحد من ظاهرة الدروس الخصوصية (Private Tutoring - PT) كمتغير تابع، وذلك لمواجهة التحديات الهيكلية في الإدارة التعليمية المصرية. تبرز مشكلة البحث في انصراف القيادات المدرسية نحو المهام الإدارية الروتينية، مما أدى إلى تغول التعليم الموازي وضعف جودة التدريس داخل الفصول، ويبرز هنا دور "كفاءة إدارة مجموعات الدعم المدرسي (School Support Groups Efficiency - SSGE) "كمتغير وسيط يسهم في توفير بدائل أكاديمية رسمية تغني الطلاب عن الدروس الخصوصية .(PT) تعتمد الدراسة المنهج المقارن (Comparative Method - CM)من خلال رصد سياسات الإدارة التعليمية في كوريا الجنوبية للسيطرة على الأكاديميات الخاصة، ونموذج "دراسة الدرس (Lesson Study - LS) "في اليابان، وتجربة سنغافورة في تعزيز الفاعلية القيادية. تقتصر الحدود الموضوعية على استراتيجيات القيادة التعليمية (IL) والتمويل الداخلي، بينما تتحدد الحدود المكانية في المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية، وتشمل الحدود البشرية مديري المدارس، والموجهين الفنيين، وصانعي القرار بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. يهدف البحث إلى كشف العلاقة بين تمكين المدير فنيًا وتقليل الاعتماد على التعليم غير الرسمي، مع تقديم آليات لمراقبة جودة عمليات التعلم. ومن المتوقع أن تسفر النتائج عن ضرورة تحويل دور المدير من "إداري" إلى "قائد تعليمي" يمتلك صلاحيات إدارة برامج التقوية المسائية باحترافية، وتفعيل المتغير الوسيط (SSGE) لضمان جودة المخرجات. كما ستظهر النتائج أن استعادة هيبة المدرسة المصرية تتطلب تبني نماذج إدارية دولية مقارنة تدمج بين الرقابة الفنية والتحفيز المؤسسي، مما يسهم في تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الأسر المصرية ورفع كفاءة المنظومة التعليمية الرسمية.

2360. **العنوان:** **"تحديث الإدارة التربوية في المعاهد الأزهرية بمصر بين الأصالة التراثية ومتطلبات التنمية المهنية المستدامة للقيادات: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة مع ماليزيا واندونيسيا وتركيا"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في الخصوصية الإدارية والتنظيمية لقطاع المعاهد الأزهرية بجمهورية مصر العربية، والتي تواجه تحديًا مزدوجًا يتمثل في الجمود والنمطية في الممارسات القيادية والحاجة الماسة لتحديث منظومة الإدارة بما لا يخل بالهوية الدينية والتراثية المميزة لهذا القطاع العريق. يندرج البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة في مجال إدارة التعليم الديني، حيث يمثل متغير استراتيجيات تحديث الإدارة التربوية الدينية (Strategies for Modernizing Religious Educational Management - SMREM) المتغير المستقل، بينما يمثل كل من الكفاءة المؤسسية للمعاهد (Institutional Efficiency of Institutes - IEI) ومواكبة المعايير الحديثة (Alignment with Modern Standards - AMS) المتغيرات التابعة، مع اعتبار القيادة القيمية (Value-Based Leadership - VBL) متغيرًا وسيطًا في الدراسة. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل تجربة ماليزيا في إدارة المدارس الإسلامية الحديثة، ونموذج المدرسة في إندونيسيا (Madrasah)، ومدارس الأئمة والخطباء في تركيا. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة أطر التطوير الإداري وبرامج التنمية المهنية للقيادات، وتتمثل الحدود البشرية في شيوخ المعاهد الأزهرية والمفتشين بقطاع المعاهد. تهدف الدراسة إلى اقتراح نموذج القيادة القيمية الحديثة (Value-Based Leadership - VBL) الذي يدمج أدوات الإدارة المعاصرة مثل التخطيط

الاستراتيجي والجودة الشاملة مع القيم التراثية الراسخة. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن تحديث الإدارة التربوية الدينية (SMREM) وتوفير برامج تنمية مهنية مستدامة للقيادات سيؤدي إلى تحويل المعاهد الأزهرية إلى مؤسسات تعليمية ذكية قادرة على إنتاج خريج يجمع بين عمق التخصص الشرعي والقدرة على المنافسة في سوق العمل الحديث، مما يرفع من كفاءة الأداء المؤسسي للأزهر الشريف عالميًا.

.2361 **العنوان: "حوكمة ممارسات القيادة الريادية (*Entrepreneurial Leadership*) في الجامعات الحكومية المصرية كمدخل لتحقيق الاستدامة المالية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات الولايات المتحدة وماليزيا والمملكة المتحدة"**

الموضوع: تتبلور مشكلة البحث في تصاعد الضغوط التمويلية على الجامعات الحكومية المصرية ومحدودية الموازنات التقليدية، مما يفرض ضرورة التحول الجذري في النمط التنظيمي من الإدارة البيروقراطية للموازنة إلى نموذج القيادة الريادية (Entrepreneurial Leadership - EL) القادر على ابتكار موارد تمويلية ذاتية غير تقليدية. يندرج البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة في فرع اقتصاديات وإدارة التعليم العالي، حيث يمثل متغير ممارسات القيادة الريادية وتنمية الموارد (Entrepreneurial Leadership and Resource Development - ELRD) المتغير المستقل، بينما تمثل الاستدامة المالية (Financial Sustainability - FS) والاستقلالية المؤسسية (Institutional Autonomy - IA) المتغيرات التابعة، مع اعتبار البيئة التنظيمية المحفزة (Stimulating Organizational Environment - SOE) متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل نموذج الجامعة الريادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتجربة تحول الجامعات العامة إلى شركات حكومية في ماليزيا، والنموذج البريطاني في تسويق المخرجات البحثية. تشمل الحدود الموضوعية للدراسة الأطر التشريعية والسياسات الإدارية المنظمة للاستثمار الجامعي، بينما تضم الحدود البشرية رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات بجمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى صياغة إطار إداري وقانوني يحرر القيادات من القيود الروتينية، ويسمح بإنشاء شركات وادي التكنولوجيا (Spin-off Companies - SOCs) المملوكة للجامعة. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن تبني هذا النمط القيادي (EL) سيوفر دخلًا ذاتيًا يغطي فجوات التمويل البحثي ويضمن استدامة التطوير المؤسسي دون الاعتماد الكلي على موازنة الدولة، مما يرفع كفاءة الجامعة المصرية دوليًا.

.2362 **العنوان: "حوكمة منظومة الإشراف التربوي الإلكتروني (*E-Supervision*) كآلية للتنمية المهنية المستدامة بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة لتقييم الجاهزية في ضوء خبرات فنلندا وتركيا وسنغافورة"**

الموضوع: تنبثق مشكلة الدراسة من القصور البنيوي في منظومة التوجيه الفني التقليدية بمصر، القائمة على الزيارات الميدانية المتباعدة، والتي تعاني من ضعف الفاعلية وتشتت الجهود خاصة في المناطق النائية، مما يتطلب التحول نحو نموذج الإشراف التربوي الإلكتروني (E-Supervision - ES). يقع البحث في صميم تخصص الإدارة الدولية المقارنة بفرع تكنولوجيا الإدارة التربوية، حيث يمثل متغير نظم وآليات الإشراف التربوي الرقمي (Digital Educational Supervision Systems - DESS) المتغير المستقل، ويمثل كل من استدامة التنمية المهنية للمعلم (Sustainable Teacher Professional Development - STPD) وكفاءة التغذية الراجعة (Feedback Efficiency - FE) المتغيرات التابعة، مع فحص دور الجاهزية التقنية والتشريعية (Technical and Legislative Readiness - TLR) كمتغير وسيط. يعتمد البحث المنهج المقارن لدراسة منصات التوجيه التشاركي في فنلندا، ونظام معلومات التوجيه في تركيا، وتوظيف تحليل الدرس بالفيديو في سنغافورة. تقتصر الحدود الموضوعية على آليات التقييم والتوجيه الرقمي، في حين تشمل الحدود البشرية الموجهين العموم والمعلمين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمصر. تهدف الدراسة إلى وضع بروتوكول إداري يعتمد ملفات الإنجاز الرقمية (Digital Portfolios) والزيارات الصفية الافتراضية كوحدات تقييم رسمية. وتتوقع النتائج أن مأسسة الإشراف التربوي الإلكتروني (ES) ستؤدي لترشيد نفقات الانتقالات وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الإشرافية، وتحويل التوجيه من رقابة نمطية إلى شراكة تطويرية مستمرة عابرة للحواجز الجغرافية والزمنية.

.2363 العنوان: "إدارة التوطين الثقافي لنموذج "التوكاتسو" *Tokkatsu* في المدارس المصرية اليابانية: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة لتحديات القيادة عبر الثقافية في ضوء تجارب إندونيسيا وتايلاند وفيتنام"

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لمشكلة إدارية وتنظيمية دقيقة تتعلق بمديري المدارس المصرية اليابانية (Egyptian Japanese Schools - EJS)، حيث يواجهون تحدي توطين فلسفة إدارية وتربوية وافدة وهي "التوكاتسو" Tokkatsu داخل بيئة ثقافية ومؤسسية مصرية مغايرة، مما يهدد بتحويل النموذج إلى تطبيق شكلي يفتقر للجوهر الفلسفي. يندرج البحث تحت تخصص الإدارة الدولية المقارنة في فرع إدارة النقل الثقافي، حيث يمثل متغير كفايات القيادة عبر الثقافية وإدارة التغيير (Cross-Cultural Leadership and Change Management - CCLCM) المتغير المستقل، بينما يمثل كل من أمانة تطبيق النموذج الياباني (Authenticity of Japanese Model Implementation - AJMI) وتعديل السلوك الطلابي (Student Behavior Modification - SBM) المتغيرات التابعة، مع اعتبار الذكاء الثقافي (Cultural Intelligence - CQ) متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل كيفية تكيف نماذج التعليم الياباني في سياقات إندونيسيا وتايلاند وفيتنام. تشمل الحدود الموضوعية آليات التوطين الإداري للفلسفات التربوية، بينما تضم الحدود البشرية مديري المدارس (EJS) والخبراء اليابانيين المشرفين. تهدف الدراسة إلى بناء برنامج تنمية مهنية يركز على الكفايات القيادية الهجينة التي تدمج الانضباط الياباني بالمرونة المصرية. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن نجاح هذه المدارس يرتبط بقدرة القيادة على خلق ثقافة تنظيمية متجانسة تضمن استدامة فلسفة "التوكاتسو" Tokkatsu وتحويلها إلى ممارسة مؤسسية أصيلة بعد انتهاء فترات الدعم الفني الخارجي.

.2364 العنوان: "سياسات التدوير الوظيفي الإلزامي (*Mandatory Job Rotation*) لمديري المدارس وأثرها على الفاعلية والتنمية المستدامة: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة مع كوريا الجنوبية واليابان وفرنسا"

الموضوع: تتناول هذه الدراسة مشكلة التكلس الإداري الناتج عن بقاء مدير المدرسة في نفس الموقع التنظيمي لسنوات طويلة بجمهورية مصر العربية، مما يؤدي إلى تكون شبكات مصالح تعيق التغيير وتضعف الفاعلية المدرسية (School Effectiveness - SE). يندرج البحث تحت تخصص الإدارة الدولية المقارنة في فرع سياسات الموارد البشرية، حيث يمثل متغير سياسات التدوير والنقل الدوري للقيادات (Mandatory Job Rotation Policies - MJRP) المتغير المستقل، ويمثل كل من تجديد الدماء الإدارية (Administrative Renewal - AR) والعدالة في توزيع الكفاءات القيادية المتغيرات التابعة، مع اعتبار الحد من الفساد الإداري (Reducing Administrative Corruption - RAC) متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لدراسة النظام الصارم في اليابان وكوريا الجنوبية الذي يفرض نقل القيادات كل ثلاث إلى خمس سنوات، والنموذج الفرنسي المركزي. تشمل الحدود الموضوعية اللوائح المنظمة للحراك الإداري، بينما تتمثل الحدود البشرية في مديري المدارس الرسمية بمصر. تهدف الدراسة إلى وضع لائحة تنظيمية لتدوير المديرين بين المدارس المتميزة والمتعثرة وبين المناطق الحضرية والريفية. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن تطبيق سياسات التدوير الوظيفي الإلزامي (MJRP) سيساهم في نقل الخبرات الناجحة وتحقيق تكافؤ الفرص بين المدارس، مما يرفع الأداء العام للمنظومة التعليمية المصرية ويمنع استغلال النفوذ وفق أرقى المعايير الإدارية الدولية.

.2365 العنوان: "استراتيجيات التوجيه العكسي (*Reverse Mentoring*) في التنمية المهنية للقيادات التربوية بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة مع المملكة المتحدة والنرويج وأستراليا"

الموضوع: تستعرض هذه الدراسة فجوة المهارات الرقمية بين القيادات التربوية الحالية بجمهورية مصر العربية والمعلمين الجدد، وتقترح قلب الهيكل التقليدي للتدريب من خلال استراتيجية التوجيه العكسي (Reverse Mentoring - RM). يقع البحث في مجال إدارة المعرفة والتطوير التنظيمي ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة، حيث يمثل متغير برامج التوجيه

العكسي المؤسسية (Institutional Reverse Mentoring Programs - IRMP) المتغير المستقل، بينما يمثل كل من الكفاءة الرقمية للقادة (Leaders' Digital Competence - LDC) وتحسين المناخ التنظيمي (Organizational Climate Improvement - OCI) المتغيرات التابعة، مع فحص دور التعلم المتبادل (Mutual Learning - ML) كمتغير وسيط. يعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل تطبيقات هذا النموذج في قطاع التعليم ببريطانيا، وتجربة النرويج في التعلم التشاركي، والنموذج الأسترالي. تشمل الحدود الموضوعية الأطر التنظيمية لتبادل الخبرات بين الأجيال، وتضم الحدود البشرية القيادات التعليمية القديمة والمعلمين المساعدين الجدد بمصر. تهدف الدراسة إلى تصميم إطار إداري يضفي الصفة الرسمية على قيام المعلم الجديد بتدريب مديره على التقنيات الحديثة مقابل نقل الخبرة الإدارية. وتتوقع النتائج أن مأسسة برامج التوجيه العكسي المؤسسية (IRMP) ستؤدي إلى كسر الحواجز الجيلية وتوفير تدريب تكنولوجي مستدام للقيادات في موقع العمل (On-the-job Training - OJT) دون تكلفة مادية، مما يعزز الذكاء الرقمي للمؤسسة التعليمية المصرية.

.2366 العنوان: "إدارة برامج الرفاهية الوظيفية (*Well-being Programs*) للقيادات المدرسية كمدخل لاستدامة الأداء بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة مع نيوزيلندا وأيرلندا وكندا"

الموضوع: تبحث هذه الدراسة في مشكلة القصور الإداري في رعاية الصحة التنظيمية والرفاهية الوظيفية (Well-being - WB) لمديري المدارس في جمهورية مصر العربية، الذين يعملون تحت ضغوط مهنية مرتفعة تؤدي إلى الاحتراق والاستنزاف المبكر للقدرات القيادية. يندرج البحث تحت تخصص الإدارة الدولية المقارنة في فرع إدارة الموارد البشرية والصحة التنظيمية، حيث يمثل متغير نظم وبرامج إدارة الرفاهية الوظيفية (Well-being Management Systems and Programs - WMSP) المتغير المستقل، ويمثل كل من استدامة الأداء القيادي (Sustainable Leadership Performance - SLP) وجودة الحياة الوظيفية (Quality of Work Life - QWL) المتغيرات التابعة، مع اعتبار رأس المال النفسي (Psychological Capital - PsyCap) متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن لدراسة استراتيجية نيوزيلندا الوطنية لرفاهية القادة، وبرامج الدعم النفسي المؤسسي في أيرلندا، والسياسات الكندية في رعاية القيادات. تشمل الحدود الموضوعية آليات الدعم النفسي والاجتماعي وإجازات التفرغ للاستشفاء، بينما تضم الحدود البشرية مديري المدارس ووكلاء الوزارة بمصر. تهدف الدراسة إلى اقتراح دمج خدمات الدعم النفسي والاجتماعي ضمن الهيكل الإداري لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن الاهتمام ببرامج الرفاهية الوظيفية (WB) سينعكس إيجابيًا على استدامة الأداء القيادي (SLP) وجودة المناخ المدرسي، مما يحقق استقرارًا مؤسسيًا يضاهي التجارب العالمية المتقدمة في حماية الرأسمال البشري القيادي.

.2367 العنوان: "سياسات المساءلة الذكية (*Smart Accountability*) والتحول من التفتيش الإداري العقابي إلى المساءلة القائمة على الدعم في النظام التعليمي المصري: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات فنلندا ونيوزيلندا واسكتلندا"

الموضوع: تتصدى هذه الدراسة لمشكلة هيمنة طابع التفتيش المالي والإداري النمطي على علاقة السلطات الإدارية بالمدارس في جمهورية مصر العربية، وهو نمط تقليدي يركز على رصد المخالفات الورقية دون تقديم حلول لتحسين نواتج التعلم، مما يخلق بيئة عمل يسودها الخوف والامتثال الشكلي. يندرج البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة في مجال السياسات التعليمية والحوكمة، حيث يمثل متغير أنظمة المساءلة الذكية والداعمة (Smart and Supportive Accountability Systems - SSAS) المتغير المستقل، بينما تمثل المتغيرات التابعة في التحسين المدرسي المستمر (Continuous School Improvement - CSI) والثقة المؤسسية (Institutional Trust - IT)، مع اعتبار المساءلة المهنية الداخلية (Internal Professional Accountability - IPA) متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لدراسة نموذج المساءلة المتبادلة في فنلندا، ونظام مكتب المراجعة التعليمية في نيوزيلندا (Education Review

Office - ERO) الذي يتبنى دور الصديق الناقد، والتجربة الاسكتلندية في التقييم الذاتي. تشمل الحدود الموضوعية لوائح المتابعة وأطر الرقابة، بينما تتمثل الحدود البشرية في أعضاء المتابعة والتوجيه المالي والإداري ومديري المدارس بمصر. تهدف الدراسة إلى إعادة هندسة لوائح المتابعة لتتحول من أدوات عقابية إلى آليات تشخيصية وتطويرية. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن التحول نحو المساءلة الذكية (SSAS) سيحرر القيادات المدرسية من الأعباء البيروقراطية، ويعزز الشفافية والمسؤولية المهنية، مما يرفع كفاءة الأداء المدرسي وفق المعايير الدولية المعاصرة.

2368. **العنوان:** "**توظيف المحاكاة والواقع الافتراضي (*VR*) في تدريب وتأهيل القيادات التربوية قبل الخدمة بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة في ضوء خبرات الولايات المتحدة والصين وأستراليا**"

الموضوع: تناقش هذه الدراسة القصور في برامج إعداد القادة التربويين الحالية بمصر، والتي تعتمد بشكل أساسي على المحاضرات النظرية، مما يدفع المدير المستجد للتعلم عبر المحاولة والخطأ في الواقع الميداني، وهو أمر يترتب عليه تكاليف إدارية وتعليمية باهظة. يقع البحث في صميم تخصص الإدارة الدولية المقارنة بفرع تكنولوجيا التدريب القيادي، حيث يمثل متغير تقنيات التدريب بالمحاكاة والواقع الافتراضي (Simulation and Virtual Reality Training Technologies - SVRTT) المتغير المستقل، ويمثل كل من مهارات اتخاذ القرار (Decision-Making Skills - DMS) وإدارة المواقف الصعبة (Management of Challenging Situations - MCS) المتغيرات التابعة، مع فحص دور الجاهزية الرقمية لمراكز التدريب (Training Centers' Digital Readiness - TCDR) كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل برامج المحاكاة في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية لتدريب المديرين على سيناريوهات الأزمات والنزاعات، وتجارب الصين وأستراليا في التدريب القيادي الرقمي. تشمل الحدود الموضوعية تصميم السيناريوهات الإدارية الافتراضية، بينما تضم الحدود البشرية المرشحين لوظيفة مدير مدرسة بالأكاديمية المهنية للمعلمين (Professional Academy for Teachers - PAT) بمصر. تهدف الدراسة إلى تصميم نموذج تدريبي آمن يسمح للقادة بارتكاب الأخطاء والتعلم منها في بيئة افتراضية دون عواقب حقيقية. وتتوقع النتائج أن تبني تقنيات الواقع الافتراضي (VR) سيؤدي إلى رفع جاهزية المديرين للتعامل مع تعقيدات الواقع المدرسي بفعالية وثقة، ويقلل من معدلات الفشل الإداري في السنوات الأولى للخدمة، بما يتماشى مع التوجهات الدولية الحديثة في رقمنة الإدارة التعليمية.

2369. **العنوان:** "**سياسات القيادة المجتمعية (*Community Leadership*) لمديري المدارس في المناطق العشوائية بمصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة لاستراتيجيات بناء رأس المال الاجتماعي في البرازيل وجنوب أفريقيا والهند**"

الموضوع: تركز هذه الدراسة على الدور النوعي لمديري المدارس في المناطق العشوائية والمهمشة بجمهورية مصر العربية، حيث تتجاوز أعباؤهم الجانب التربوي لتشمل أبعادًا اجتماعية وتنموية معقدة، في ظل غياب الدعم الإداري والتدريبي لهذا الدور الخاص. يندرج البحث ضمن تخصص الإدارة الدولية المقارنة في فرع سوسيولوجيا الإدارة التربوية، حيث يمثل متغير ممارسات القيادة المجتمعية وبناء الشراكات (Community Leadership and Partnership Building Practices - CLPBP) المتغير المستقل، ويمثل كل من الحد من التسرب (Dropout Reduction - DR) ودعم تعلم الطلاب المهمشين (Supporting Marginalized Students' Learning - SMSL) المتغيرات التابعة، مع اعتبار رأس المال الاجتماعي (Social Capital - SC) متغيرًا وسيطًا. يستخدم البحث المنهج المقارن (Comparative Method) لدراسة دور مدير المدرسة في الأحياء الفقيرة بالبرازيل، والمدارس المجتمعية في جنوب أفريقيا، وتجربة المدارس الحضرية في الهند. تشمل الحدود الموضوعية آليات التشبيك المؤسسي مع البيئة المحلية، بينما تضم الحدود البشرية مديري المدارس في مناطق تطوير العشوائيات (مثل حي الأسمرات) بمصر. تهدف الدراسة إلى وضع توصيف وظيفي خاص وصلاحيات إدارية لمديري هذه المناطق تتيح لهم التعاون القانوني مع الجمعيات الأهلية والجهات المانحة. وتخلص النتائج المتوقعة إلى أن تمكين المدير

من ممارسة القيادة المجتمعية (CL) هو السبيل الوحيد لتحويل المدرسة إلى قاطرة للتغيير الثقافي والاجتماعي، وضمان استدامة الأثر التربوي في البيئات الأكثر احتياجًا وفق النماذج الدولية الناجحة.

.2370 العنوان: "مأسسة معايير القيادة التربوية الوطنية وآليات قياسها لضمان جودة الإدارة المدرسية في مصر: دراسة في الإدارة الدولية المقارنة مع إنجلترا وأستراليا والمملكة العربية السعودية"

الموضوع: تختتم هذه الدراسة سلسلة المسح بمناقشة قضية المعيارية في الإدارة، حيث تفتقر المنظومة المصرية لآليات دقيقة لتطبيق وقياس وثائق معايير القيادة الموجودة، مما يجعل اختيار وتقييم المديرين عرضة للانطباعات الشخصية والبيروقراطية. يقع البحث في صميم تخصص الإدارة الدولية المقارنة بفرع سياسات ضمان الجودة، حيث يمثل متغير نظم تفعيل وقياس المعايير القيادية (Systems for Activating and Measuring Leadership Standards - SAMLS) المتغير المستقل، بينما يمثل كل من مهنية الإدارة المدرسية (School Management Professionalism - SMP) وتوحيد ممارسات القيادة (Unifying Leadership Practices - ULP) المتغيرات التابعة، مع فحص دور الاعتماد المهني (Professional Accreditation - PA) كمتغير وسيط. يستخدم البحث المنهج المقارن لتحليل المعايير الوطنية لمديري المدارس في إنجلترا (Headteachers' Standards) وكيفية توظيفها إداريًا، والمعايير المهنية الأسترالية (Australian Institute for Teaching and School Leadership - AITSL)، وتجربة هيئة تقويم التعليم والتدريب بالمملكة العربية السعودية في رخص القيادة. تشمل الحدود الموضوعية آليات القياس والتقويم المؤسسي، وتضم الحدود البشرية واضعي السياسات بالأكاديمية المهنية للمعلمين (Professional Academy for Teachers - PAT) بمصر. تهدف الدراسة إلى بناء مصفوفة قياس الأداء القيادي (Leadership Performance Rubrics - LPR) متدرجة المستويات. وتتوقع النتائج أن مأسسة هذه المعايير (SAMLS) ستحول الإدارة المدرسية في مصر من مجرد وظيفة إدارية إلى مهنة تخصصية تخضع لقواعد صارمة، مما يضمن جودة القيادة وتنافسيتها عالميًا.

عشرون: مشكلات تربوية عالمية

.2371 العنوان: "عدم المساواة في الفرص التعليمية بين الأقاليم في مصر في ضوء التوجهات العالمية للعدالة التعليمية: دراسة مقارنة مع البرازيل وجنوب أفريقيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مشكلة عدم المساواة في الفرص التعليمية بين الأقاليم المصرية بوصفها أحد أبرز تحديات العدالة التعليمية في جمهورية مصر العربية، بما يشمل الفجوات بين الحضر والريف، والدلتا والصعيد، والمناطق الحدودية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات توزيع الموارد التعليمية بين الأقاليم، مثل توزيع المعلمين وتخصصاتهم، وتفاوت البنية التحتية المدرسية، وتوافر البرامج الداعمة والتدخلات التعويضية. ويتمثل المتغير التابع في مستوى نفاذ التلاميذ إلى تعليم جيد، ويقاس عبر مؤشرات الالتحاق والمواظبة والتحصيل وجودة البيئة المدرسية وتكافؤ فرص التعلم. ويتوسط العلاقة متغير كفاءة الإدارة المحلية للتعليم في التخطيط وتوجيه الموارد وفق الاحتياج الفعلي، ومدى قدرتها على المتابعة والمساءلة وضبط الفجوات. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي العام في مصر، مع حدود موضوعية تركز على عدالة التوزيع لا مجرد حجم الموارد. وتشمل الحدود المكانية عينة من المحافظات تمثل أقاليم مختلفة، وتضم الحدود البشرية القيادات التعليمية بالمحافظات والإدارات، ومديري المدارس، والمعلمين، وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل السياسات والمنهج المقارن، بمقارنة الخبرة المصرية بتجربتي البرازيل وجنوب أفريقيا لاستخلاص آليات إنصاف إقليمي قابلة للتكييف. ويهدف البحث إلى اقتراح سياسات توزيع عادلة للموارد التعليمية تتسق مع أهداف العدالة الاجتماعية وتخدم مستهدفات رؤية مصر 2030، مع مؤشرات متابعة لقياس تقليص الفجوة الإقليمية.

2372. **العنوان:** **"الفاقد التعليمي وتدني نواتج التعلم الأساسية في مصر في ضوء أزمات التعلّم العالمية: دراسة مقارنة مع الهند والمكسيك"**

الموضوع: يتناول هذا البحث مشكلة الفاقد التعليمي وتدني نواتج التعلم الأساسية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في مصر، خاصة في مهارات القراءة والكتابة والحساب، بوصفها جزءًا من أزمة تعلم عالمية تؤثر في نظم تعليمية متعددة، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات والبرامج الوطنية لعلاج الفاقد التعليمي، مثل التعليم العلاجي، وحصص التقوية، والمناهج المكثفة، والتدخلات المبكرة، والدعم اللغوي والحسابي الموجه. ويتمثل المتغير التابع في مستوى تحسن نواتج التعلم الأساسية لدى التلاميذ، ويقاس عبر اختبارات معيارية أو وطنية، ومؤشرات التقدم في الطلاقة القرائية والفهم والاستيعاب ومهارات الحساب الأساسية. ويتوسط العلاقة متغير جودة التنفيذ على مستوى المدرسة، بما يشمل التزام المعلمين، وزمن التعلم الفعلي، ومتابعة الإدارة المدرسية، ودقة التشخيص التربوي لمستويات التلاميذ. ويقتصر مجال البحث على الصفوف المبكرة بالمرحلة الابتدائية، مع حدود موضوعية تركز على المهارات التأسيسية باعتبارها شرطًا للتعلم اللاحق. وتشمل الحدود المكانية مدارس حكومية في محافظات ذات مستويات تحصيل متفاوتة، وتضم الحدود البشرية التلاميذ والمعلمين والمديرين والموجهين الفنيين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تقييم البرامج والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالهند والمكسيك لاستخلاص تدخلات فعّالة منخفضة التكلفة وقابلة للتوسع. ويهدف البحث إلى تقديم إطار سياسات وبرامج يحد من الفاقد التعليمي في مصر، مع تحديد آليات قياس الأثر وضمان الاستدامة.

2373. **العنوان:** **"تسرب التلاميذ من التعليم قبل الجامعي في مصر في سياق الفقر والهشاشة الاجتماعية: دراسة مقارنة مع المغرب وبنغلاديش"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة التسرب من التعليم قبل الجامعي في مصر، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، بوصفها مشكلة تربوية عالمية ترتبط بالفقر والهشاشة الاجتماعية وتعدد مصادر الإقصاء، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في العوامل البنيوية المسببة للتسرب، مثل الفقر، وعمل الأطفال، وبعد المدرسة، وضعف جاذبية التعليم، وتكاليفه غير المباشرة، وأنماط الثقافة الأسرية تجاه التعليم، خصوصًا تعليم البنات في بعض السياقات. ويتمثل المتغير التابع في معدلات التسرب الفعلية واستقرار التلاميذ في التعليم حتى نهاية المرحلة الإلزامية، بما يشمل مؤشرات الانتقال بين الصفوف، والغياب المتكرر، واحتمالات العودة للمدرسة. ويتوسط العلاقة متغير قوة البرامج الوقائية والعلاجية، مثل مدارس المجتمع، والحوافز المالية المشروطة، والتغذية المدرسية، وبرامج الاحتواء النفسي والاجتماعي، وخدمات الإرشاد والمتابعة المنزلية. ويقتصر مجال البحث على التعليم الأساسي في مصر، مع حدود مكانية تشمل محافظات ذات نسب تسرب مرتفعة وأخرى أقل لعقد المقارنات الداخلية. وتشمل الحدود البشرية التلاميذ المتسربون والملتحقون، وأسرهم، والمعلمون، ومسؤولو التعليم المحلي والشركاء المجتمعيون. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالمغرب وبنغلاديش لاستنتاج سياسات احتواء فعّالة. ويهدف البحث إلى اقتراح منظومة متكاملة للوقاية من التسرب تراعي الخصوصية المصرية وتربط التعليم بالحماية الاجتماعية.

2374. **العنوان:** **"أزمة الكثافات الطلابية المرتفعة في الفصول الدراسية المصرية في ضوء المعايير العالمية لجودة التعليم: دراسة مقارنة مع فيتنام والمغرب"**

الموضوع: يتناول هذا البحث مشكلة الكثافات الطلابية المرتفعة داخل الفصول في التعليم قبل الجامعي بمصر بوصفها عاملًا ضاغطًا على جودة التدريس ونواتج التعلم والعدالة الصفية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن.

ويتمثل المتغير المستقل في السياسات التخطيطية المتعلقة ببناء المدارس وتوزيع الفصول والمعلمين، مثل نسب الطلاب إلى المعلم، وعدد الفصول، وتوزيع الجدول المدرسي، وساعات تشغيل المدرسة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى جودة العملية التعليمية كما يظهر في التفاعل الصفي، وتنوع استراتيجيات التدريس، ومشاركة الطلاب، وإمكان تطبيق التقويم التكويني، ومستوى الانضباط والسلوك التعلمي. ويتوسط العلاقة متغير أساليب الإدارة المدرسية في التعامل مع الكثافة، مثل نظام الفترات، وإعادة توزيع الطلاب، وتكوين مجموعات تعلم داخل الفصل، واستغلال الفضاءات المدرسية غير الصفية، واستخدام التعلم المدمج جزئيًا عند الإمكان. ويقتصر مجال البحث على المدارس الحكومية في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، مع حدود مكانية تشمل محافظات ذات كثافات شديدة وأخرى متوسطة لضبط أثر السياق. وتشمل الحدود البشرية المديرين والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور، إضافة إلى مسؤولي التخطيط بالإدارات التعليمية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بفيتنام والمغرب لاستخلاص بدائل واقعية في التخطيط والإدارة. ويهدف البحث إلى تقديم حزمة حلول تخطيطية وإدارية لتقليل أثر الكثافات المرتفعة على جودة التعليم في مصر وفق معايير المدرسة الفعّالة.

2375. **العنوان: "الفجوة الرقمية في التعليم المدرسي المصري كامتداد لمشكلة عالمية في عدالة النفاذ للتعليم الرقمي: دراسة مقارنة مع الهند والبرازيل"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة الفجوة الرقمية في التعليم قبل الجامعي بمصر من حيث تفاوت النفاذ إلى الأجهزة والإنترنت والمنصات والموارد التعليمية الرقمية بين التلاميذ والمدارس، بوصفها امتدادًا لمشكلة عالمية تتعلق بعدالة النفاذ للتعليم الرقمي، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في مستوى توافر البنية التحتية الرقمية والسياسات الداعمة للاستخدام التربوي للتكنولوجيا، مثل الأجهزة، وجودة الاتصال، وتوافر منصات وطنية أو مدرسية، ودعم الصيانة والأمن الرقمي. ويتمثل المتغير التابع في درجة استفادة الطلاب من التعلم الرقمي، بما يشمل نمط الاستخدام التعليمي لا الترفيهي، وتطور المهارات الرقمية المرتبطة بالتعلم، والاستفادة من المنصات، والقدرة على إنجاز مهام رقمية ذات معنى. ويتوسط العلاقة متغير كفاءة المعلم في توظيف التكنولوجيا، ومدى دمجها في الممارسات الصفية، إضافة إلى متغير الدعم الأسري ووعي الأسرة بالتعلم الرقمي. ويقتصر مجال البحث على المدارس الحكومية العامة والفنية، مع حدود مكانية تشمل محافظات حضرية وريفية وحدودية لالتقاط التفاوت المكاني. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات ومديري المدارس. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تقييم السياسات والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالهند والبرازيل لاستخلاص سياسات تقليص الفجوة الرقمية منخفضة التكلفة وعالية الأثر. ويهدف البحث إلى صياغة إستراتيجية مصرية لتقليص الفجوة الرقمية تضمن الإنصاف وتحسن جودة التعلم.

2376. **العنوان: "تأثير جائحة كوفيد-19 وما بعدها في استمرارية التعليم وجودته في مصر: دراسة مقارنة مع الأردن وتشيلي"**

الموضوع: يتناول هذا البحث تأثير جائحة كوفيد-19 وما تلاها من تعطّل للمدارس والتحول إلى التعلم عن بُعد أو التعلم المدمج على استمرارية التعليم وجودته في مصر، بوصفها خبرة أزمة لها امتدادات طويلة على النظام التعليمي، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات والإجراءات التي اتخذت لمواصلة التعليم، مثل المنصات الإلكترونية، والقنوات التعليمية، وخطط تعويض الفاقد، وتعديلات التقويم والامتحانات، وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي. ويتمثل المتغير التابع في مستوى استمرارية التعلم وتحقيق الأهداف التعليمية الأساسية خلال الأزمة وما بعدها، ويقاس بمؤشرات زمن التعلم الفعلي، واستمرار الالتحاق، وتحسن نواتج التعلم، وتقليل الفاقد والتسرب. ويتوسط العلاقة متغير جاهزية النظام رقميًا، واستجابات المدارس والمعلمين والأسر، ودرجة التنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة. ويقتصر مجال البحث على فترة الجائحة والمرحلة الانتقالية اللاحقة في التعليم قبل الجامعي،

مع حدود مكانية تشمل مدارس في مناطق حضرية وريفية مختلفة. وتشمل الحدود البشرية القيادات التعليمية والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تقييم الاستجابة للأزمات والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالأردن وتشيلي لاستخلاص دروس قابلة للتحويل إلى سياسات. ويهدف البحث إلى تطوير إطار وطني لإدارة الأزمات التعليمية يرفع الجاهزية ويضمن استمرارية التعليم بجودة مقبولة.

2377. **العنوان:** "العنف المدرسي والتنمر بين الطلاب في المدارس المصرية في سياق المشكلات التربوية العالمية المتعلقة بالمناخ المدرسي الآمن: دراسة مقارنة مع المغرب وفرنسا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة مظاهر العنف المدرسي والتنمر في المدارس المصرية، لفظيًا وبدنيًا وإلكترونيًا، بوصفها مشكلة تربوية عالمية تمس المناخ المدرسي الآمن والرفاه النفسي للمتعلمين، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات والتدابير الوقائية والعلاجية المعتمدة في المدارس، مثل لوائح السلوك والانضباط، وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، وتدريب المعلمين على إدارة السلوك، ومشاركة الأسرة، وآليات الإبلاغ والحماية. ويتمثل المتغير التابع في انتشار ظواهر العنف والتنمر ومستوى شعور الطلاب بالأمان والانتماء داخل المدرسة، إضافة إلى أثر ذلك على المشاركة والتعلم والغياب. ويتوسط العلاقة متغير ثقافة المدرسة السائدة ونمط القيادة المدرسية، بما يشمل العدالة في تطبيق اللوائح وفاعلية الإرشاد الطلابي. ويقتصر مجال البحث على المدارس الإعدادية والثانوية العامة، مع حدود مكانية تشمل مدارس حضرية وريفية في محافظات مختلفة. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وقيادات المدارس. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة المناخ المدرسي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالمغرب وفرنسا لاستخلاص عناصر سياسة مدرسية وقائية فعّالة. ويهدف البحث إلى بناء إطار سياسات وبرامج متكاملة للحد من العنف والتنمر في مصر وفق معايير المدرسة الآمنة.

2378. **العنوان:** "أعباء العمل على المعلم المصري في ضوء أزمة مهنة التدريس عالميًا: دراسة مقارنة مع تشيلي والمغرب"

الموضوع: يتناول هذا البحث مشكلة أعباء العمل على المعلم المصري في المدارس قبل الجامعية، بما يشمل كثافة الجداول والأعمال الإدارية والأدوار غير التدريسية، بوصفها انعكاسًا لأزمة عالمية في جاذبية مهنة التدريس والاحتفاظ بالمعلمين، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في حجم وطبيعة الأعباء المهنية، مثل عدد الحصص، وتعدد الفصول، وحجم السجلات والتقارير، والمهام الإضافية، والضغط المرتبط بالامتحانات والدروس الخصوصية في بعض السياقات. ويتمثل المتغير التابع في مستوى الرضا الوظيفي والدافعية والاستعداد للاستمرار في المهنة وجودة الأداء التدريسي، بما يشمل الاستعداد للتطوير المهني والابتكار داخل الصف. ويتوسط العلاقة متغير سياسات الأجور والحوافز، وتوافر فرص التطوير المهني، وفاعلية التنظيم المدرسي وتوزيع الأدوار، ومدى وجود دعم إداري يقلل العبء غير التعليمي. ويقتصر مجال البحث على معلمي التعليم قبل الجامعي في تخصصات مختلفة، مع حدود مكانية تشمل مدارس حضرية وقروية لالتقاط اختلاف العبء باختلاف السياق. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والمديرين والموجهين ومسؤولي الموارد البشرية التعليمية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل عبء العمل والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بتشيلي والمغرب لاستخلاص سياسات تنظيم العمل المدرسي. ويهدف البحث إلى اقتراح سياسات لإعادة تنظيم عمل المعلم بما يحسن جودة التدريس ويرفع كفاءة النظام.

2379. **العنوان:** "تحديات إدماج التلاميذ ذوي الإعاقة في المدارس العادية في مصر بوصفها جزءًا من مشكلة التعليم الدامج عالميًا: دراسة مقارنة مع السويد والمغرب"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل تحديات تطبيق التعليم الدامج للتلاميذ ذوي الإعاقة في المدارس العادية المصرية، بوصفه حقًا تربويًا وإنسانيًا وامتدادًا لمشكلة عالمية تتعلق بالتعليم المنصف، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة

والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات وإجراءات الدمج، مثل البنية التشريعية والتنظيمية، وتهيئة البيئة المادية، وتكييف المناهج، وتوفير غرف مصادر أو خدمات مساندة، وتدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم المتمايز. ويتمثل المتغير التابع في مستوى مشاركة التلاميذ ذوي الإعاقة وتقدمهم الأكاديمي والاجتماعي داخل المدرسة العادية، ويقاس بمؤشرات التحصيل، والتفاعل الاجتماعي، والانتظام، والشعور بالانتماء. ويتوسط العلاقة متغير اتجاهات المعلمين والزملاء وأولياء الأمور نحو الدمج، ومدى انتشار ثقافة قبول الاختلاف داخل المدرسة. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي والثانوي التي تطبق الدمج، مع حدود مكانية تشمل محافظات مختارة تمثل تباينًا في الإمكانات والخدمات. وتشمل الحدود البشرية التلاميذ ذوو الإعاقة وزملاؤهم، والمعلمون، والمديرون، والأخصائيون، وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالسويد والمغرب لاستخلاص نماذج دعم وخدمات مساندة قابلة للتطبيق. ويهدف البحث إلى تقديم إطار تطوير وطني للتعليم الدامج يوازن بين المعايير الدولية والواقع المصري.

2380. **العنوان:** **"الهجرة والنزوح وتأثيرهما في التعليم المدرسي في مصر في إطار المشكلة العالمية لتعليم اللاجئين والوافدين: دراسة مقارنة مع الأردن وأوغندا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث أثر الهجرة والنزوح ووجود أعداد من اللاجئين والوافدين على المنظومة التعليمية المصرية من حيث الاستيعاب المدرسي وجودة الخدمات التعليمية والدعم اللغوي والنفسي، بوصفه جزءًا من مشكلة عالمية تتعلق بتعليم اللاجئين، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات والبرامج المعمول بها لإدماج هؤلاء التلاميذ، مثل قواعد القبول، وبرامج دعم اللغة، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والشراكات مع المنظمات الدولية، وإجراءات حماية الأطفال داخل المدرسة. ويتمثل المتغير التابع في جودة تجربة التلاميذ اللاجئين والوافدين التعليمية ومدى اندماجهم في المجتمع المدرسي دون الإضرار بحقوق التلاميذ المصريين، ويقاس بمؤشرات المواظبة، والتحصيل، والشعور بالأمان، والعلاقات داخل المدرسة. ويتوسط العلاقة متغير جاهزية المدارس والمعلمين للتعامل مع التنوع الثقافي واللغوي، وتوافر موارد إضافية، وفاعلية التنسيق بين الوزارة والشركاء الداعمين. ويقتصر مجال البحث على المدارس الحكومية التي تستقبل نسبة من اللاجئين والوافدين، مع حدود مكانية تشمل محافظات حضرية ذات كثافة أعلى لهذه الفئات. وتشمل الحدود البشرية التلاميذ اللاجئون والمصريون، والمعلمون، والمديرون، ومسؤولو المنظمات الداعمة، وبعض أولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل السياسات والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالأردن وأوغندا لاستخلاص نموذج إدارة قابل للتطبيق في السياق المصري. ويهدف البحث إلى بناء نموذج وطني لإدارة تعليم اللاجئين يحقق التوازن بين الاعتبارات الإنسانية ومتطلبات السيادة والعدالة التعليمية للمصريين.

2381. **العنوان:** **"الضغوط النفسية والتربوية على الطلاب في سياق ثقافة الامتحان والإنجاز في مصر: دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية وفرنسا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة الضغوط النفسية والتربوية التي يتعرض لها طلاب التعليم قبل الجامعي في مصر في سياق ثقافة الامتحان والإنجاز المرتبطة بالانتقال بين المراحل وبخاصة المرحلة الثانوية العامة، بوصفها امتدادًا لمشكلة تربوية عالمية تتصل بالتنافس المفرط ونظم التقويم عالية المخاطر، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في منظومة التقويم والامتحانات من حيث عددها وتواترها وأهميتها، وطابعها عالي المخاطر، ومدى ارتباطها بالمصير التعليمي والاجتماعي للطالب. ويتمثل المتغير التابع في مستويات التوتر والقلق والتحفيز لدى الطلاب، وما يرتبط بذلك من مؤشرات الرفاه النفسي، والدافعية للتعلم، والاتجاهات نحو المدرسة والدروس الخصوصية. ويتوسط العلاقة متغير الممارسات التربوية داخل المدرسة، مثل التركيز على الحفظ أو الفهم، وتوافر خدمات الدعم النفسي،

ووجود بدائل تقويمية مثل التقويم التكويني والمشروعات، إضافة إلى متغير توقعات الأسرة والبيئة الاجتماعية. ويقتصر مجال البحث على طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية العامة، مع حدود مكانية تشمل مدارس في بيئات اجتماعية واقتصادية مختلفة لضبط أثر الطبقة والمكان. وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وقيادات المدارس. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، بمقارنة الخبرة المصرية بكوريا الجنوبية وفرنسا لاستخلاص سياسات تقويم تقلل الضغط وتحسن جودة التعلم. ويهدف البحث إلى اقتراح إصلاحات عملية في نظام التقويم المصري، تشمل إعادة وزن الامتحان، وتوسيع التقويم المدرسي، وتفعيل الإرشاد النفسي، بما يحقق التوازن بين التحصيل والرفاه.

2382. **العنوان:** **"التعليم في المناطق الحضرية العشوائية في مصر بوصفه انعكاساً لمشكلة الأحياء الفقيرة عالميًا: دراسة مقارنة مع البرازيل وجنوب أفريقيا"**

الموضوع: يتناول هذا البحث التحديات التعليمية في المدارس الواقعة بالمناطق الحضرية العشوائية في مصر، مثل ضعف البنية المدرسية والاكتظاظ والعنف المجتمعي والفقر وتذبذب الاستقرار الأسري، بوصفها جزءًا من مشكلة عالمية تخص تعليم سكان الأحياء الفقيرة، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات واستراتيجيات التعليم الموجهة لهذه المناطق، بما يشمل برامج دعم خاصة، ومعايير تحسين البنية المدرسية، وتدخلات الحماية والرعاية، وشراكات المدرسة مع المجتمع المدني والقطاع المحلي. ويتمثل المتغير التابع في جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب، ويقاس بمؤشرات الاستبقاء وعدم التسرب، والتحصيل الدراسي، والشعور بالأمان، والانضباط، وجودة المناخ المدرسي. ويتوسط العلاقة متغير دور الإدارة المدرسية في مواجهة الظروف المحيطة، وقدرة المجتمع المحلي على بناء شبكات دعم للطلاب، إضافة إلى متغير التنسيق بين التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الأساسي والثانوي في مناطق عشوائية مختارة، مع حدود مكانية تشمل مدن كبرى مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية. وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأسرهم والمعلمين ومديري المدارس ومسؤولي المجتمع المدني وشركاء محليين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالبرازيل وجنوب أفريقيا لاستخلاص تدخلات مدرسية-مجتمعية فعّالة. ويهدف البحث إلى صياغة حزمة تدخلات تعليمية موجهة للأحياء العشوائية في مصر تدمج تحسين البيئة المدرسية مع الحماية الاجتماعية ورفع جودة التعلم.

2383. **العنوان:** **"ضعف مواءمة نواتج التعليم مع احتياجات سوق العمل في مصر في سياق المشكلة العالمية لعدم التوافق المهاري: دراسة مقارنة مع إسبانيا والهند"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل مشكلة ضعف مواءمة نواتج التعليم قبل الجامعي، وبخاصة التعليم الفني، مع احتياجات سوق العمل في مصر بوصفها جزءًا من المشكلة العالمية لعدم التوافق المهاري (Skills Mismatch (SM)، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات التعليمية والمناهج المتبعة لإعداد الطلاب من حيث محتواها، ودرجة تركيزها النظري، وحجم التدريب العملي، ومدى تحديثها وفق متطلبات المهن والقطاعات المتغيرة. ويتمثل المتغير التابع في درجة توافق مهارات الخريجين مع متطلبات أصحاب الأعمال، بما يشمل مهارات التوظف، والانضباط المهني، والكفايات التقنية، ومهارات التواصل وحل المشكلات. ويتوسط العلاقة متغير فعالية آليات الحوار المؤسسي بين وزارتي التعليم والعمل والقطاع الخاص، ومدى وجود مجالس مهارات قطاعية، وحوافز للشركات للمشاركة في التدريب والتقييم. ويقتصر مجال البحث على التعليم الثانوي العام والفني، مع حدود مكانية تشمل محافظات تمثل أسواق عمل متنوعة صناعية وزراعية وخدمية. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والخريجين وأصحاب الأعمال والمعلمين ومديري المدارس الفنية ومسؤولي التوجيه والإرشاد المهني. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل السياسات والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بإسبانيا والهند لاستخلاص نماذج ربط التعليم بسوق العمل.

ويهدف البحث إلى تقديم مقترحات مؤسسية لتحسين المواءمة، مثل تحديث المناهج بالجدارات، وتوسيع التدريب الميداني، وتفعيل الحوكمة المشتركة مع سوق العمل.

2384. **العنوان:** "**تحديات إصلاح المناهج في مصر في ظل الضغوط العالمية نحو الكفاءات والمهارات العليا: دراسة مقارنة مع فنلندا والمغرب**"

الموضوع: يتناول هذا البحث التحديات التي تواجه عملية إصلاح المناهج في مصر للانتقال من مناهج متمركزة حول المحتوى إلى مناهج قائمة على الكفاءات والمهارات العليا، بوصفه اتجاهًا عالميًا ضاغطًا يرتبط بجودة التعليم والتنافسية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات وخطط إصلاح المناهج، مثل أهداف الإصلاح وفلسفته، وآليات التطوير، ومشاركة المعلمين والخبراء، ودرجة الاتساق بين المنهج المعلن والمنهج المنفذ. ويتمثل المتغير التابع في مدى تحقق تحول فعلي في الممارسات الصفية نحو تنمية التفكير الناقد والإبداع وحل المشكلات والتعلم الذاتي، بما يشمل تغير أنماط التدريس والتعلم داخل الفصل. ويتوسط العلاقة متغير كفاءة المعلمين واستعدادهم للتغيير، ومتغير نظام التقويم المستخدم لقياس الكفاءات، لأن تقويمًا تقليديًا يعيد إنتاج الحفظ حتى مع مناهج حديثة. ويقتصر مجال البحث على مناهج التعليم الأساسي والثانوي الجديدة أو المطورة في مصر، مع حدود مكانية تشمل مدارس تطبق هذه المناهج في بيئات متنوعة. وتشمل الحدود البشرية مطوري المناهج والمعلمين والموجهين والخبراء وقيادات المدارس. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تقييم الإصلاح والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بفنلندا والمغرب لاستخلاص شروط نجاح الإصلاح واستدامته. ويهدف البحث إلى تقديم دروس عملية تجعل إصلاح المناهج في مصر أكثر عمقًا واتساقًا مع التوجهات العالمية دون إخلال بالهوية الوطنية.

2385. **العنوان:** "**المشكلات التربوية المرتبطة بسوء إدارة الوقت المدرسي في مصر في ضوء التوجهات العالمية لتعظيم زمن التعلّم: دراسة مقارنة مع اليابان وتونس**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلات إدارة الوقت المدرسي في مصر، مثل الغياب والتأخر وفترات الفراغ والاستخدام غير الفعّال للحصص، بوصفها عوامل تؤثر مباشرة في نواتج التعلم، وذلك في إطار التوجهات العالمية لتعظيم زمن التعلم الفعّال، وفي سياق الإدارة المدرسية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات تنظيم اليوم الدراسي وساعات التدريس الفعلية، مثل عدد أيام الدراسة، وطول الحصة، وأنظمة الفترات، وإدارة الجدول، وسياسات الانضباط المرتبطة بالحضور. ويتمثل المتغير التابع في مقدار الزمن التعلمي الحقيقي الذي يقضيه الطالب في نشاط تعليمي ذي جدوى، ويقاس عبر مؤشرات زمن التعلم الفعلي داخل الحصة، واستمرار التدريس دون انقطاع، وجودة استثمار وقت الحصة. ويتوسط العلاقة متغير أساليب القيادة المدرسية في ضبط اليوم الدراسي، وممارسات المعلمين في إدارة الحصة والانضباط، إضافة إلى متغير ثقافة الطلاب والأسر تجاه الانتظام المدرسي. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الابتدائي والإعدادي، مع حدود مكانية تشمل مدارس حضرية وريفية لرصد اختلاف أنماط الوقت. وتشمل الحدود البشرية المعلمين والمديرين والطلاب وموجهي المواد وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الملاحظة الصفية وتحليل العمليات والمنهج المقارن، بمقارنة مصر باليابان وتونس لاستخلاص ممارسات تعظيم زمن التعلم. ويهدف البحث إلى اقتراح استراتيجيات إدارية وبيداغوجية لتحسين استثمار الوقت المدرسي في مصر وربطه بمؤشرات متابعة ومساءلة واقعية.

2386. **العنوان:** "**ضعف المشاركة المجتمعية في دعم المدرسة المصرية في إطار التوجه العالمي لمدرسة المجتمع: دراسة مقارنة مع المغرب وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يتناول هذا البحث مشكلة ضعف المشاركة المجتمعية في دعم المدرسة المصرية من الأسر والمجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية، في وقت تتجه فيه نظم تعليمية عديدة نحو نموذج مدرسة المجتمع الذي يعزز الشراكة والمساءلة المحلية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات وأطر تنظيم المشاركة المجتمعية، مثل مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، والشراكات، والحملات التطوعية، وأطر التبرع والدعم، وآليات التواصل المجتمعي. ويتمثل المتغير التابع في مستوى مساهمة المجتمع في تحسين البيئة المدرسية وتوفير موارد إضافية وتعزيز انضباط ودافعية الطلاب، بما يشمل دعم الأنشطة، وتحسين الصيانة، والمشاركة في متابعة الغياب والسلوك. ويتوسط العلاقة متغير اتجاهات القيادات المدرسية وأولياء الأمور تجاه المشاركة، وتحديد الأدوار بوضوح، ومستوى الثقة المتبادلة والشفافية في إدارة الموارد. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي الحكومية، مع حدود مكانية تشمل محافظات تمثل أوساطًا اجتماعية واقتصادية مختلفة. وتشمل الحدود البشرية المديرين وأعضاء مجالس الأمناء والمعلمين وأولياء الأمور وممثلي المجتمع المدني. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل الحوكمة المدرسية والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالمغرب وكوريا الجنوبية لاستخلاص نماذج تنظيم المشاركة. ويهدف البحث إلى تقديم نموذج عملي لتفعيل المشاركة المجتمعية في مصر يوازن بين دعم المدرسة وحماية العدالة والشفافية.

2387. **العنوان:** "**تحديات التعليم في المناطق الريفية النائية في مصر في سياق المشكلات العالمية لتعليم المجتمعات الطرفية: دراسة مقارنة مع الهند والمغرب**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات الخاصة بالتعليم في المناطق الريفية النائية في مصر، مثل ضعف الوصول ونقص المعلمين والبنية التحتية المحدودة والفقر الثقافي، بوصفها جزءًا من مشكلة عالمية تتعلق بتعليم المجتمعات الطرفية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات واستراتيجيات الدولة تجاه التعليم في هذه المناطق، مثل المدارس الصغيرة متعددة الصفوف، والمعلم المتنقل، ومدارس المجتمع، والحوافز المالية والمعنوية للمعلمين، وخدمات النقل أو الإقامة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى النفاذ إلى التعليم وجودته، بما يشمل الانتظام، والتحصيل، واستقرار المعلمين، وجودة البيئة التعليمية، وتكافؤ فرص التعلم مقارنة بالمناطق الأكثر حظًا. ويتوسط العلاقة متغير مشاركة المجتمع المحلي في دعم المدرسة، ومتغير التنسيق بين الوزارات المعنية مثل التعليم والتنمية المحلية والتضامن والنقل، لأن المشكلات مركبة وليست تعليمية بحتة. ويقتصر مجال البحث على التعليم الأساسي في القرى النائية والنجوع، مع حدود مكانية تشمل محافظات من صعيد مصر وبعض مناطق سيناء ومطروح. وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأسرهم والمعلمين والقيادات المحلية ومسؤولي الإدارات التعليمية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالهند والمغرب لاستخلاص سياسات استبقاء المعلمين وتوسيع الإتاحة. ويهدف البحث إلى اقتراح برامج تعليمية تلائم خصوصيات الريف المصري وتضمن عدالة مكانية في التعليم.

2388. **العنوان:** "**الفجوة الجندرية في بعض مجالات التعليم في مصر بوصفها امتدادًا لمشكلة المساواة بين الجنسين عالميًا: دراسة مقارنة مع باكستان والمغرب**"

الموضوع: يتناول هذا البحث الفجوة الجندرية في بعض مؤشرات التعليم في مصر، إن وُجدت، سواء في الالتحاق أو الاستمرار أو الاختيار التخصصي، خاصة في التعليم الفني أو مدارس Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM)، بوصفها امتدادًا لمشكلة عالمية تتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق المساواة الجندرية، مثل حملات التوعية، والحوافز للفتيات، وتوفير مدارس آمنة، وبرامج الإرشاد المهني، ومراجعة الصور النمطية في المناهج والأنشطة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى مشاركة الفتيات والبنين على قدم المساواة في التعليم ومجالاته المختلفة،

ويقاس بمعدلات الالتحاق والاستمرار والانتقال والتخصصات المختارة. ويتوسط العلاقة متغير العوامل الثقافية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، بما يشمل اتجاهات الأسرة، وأدوار النوع الاجتماعي، وتصورات سوق العمل. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي العام والفني، مع حدود مكانية تشمل محافظات حضرية وريفية ذات أنماط مختلفة من مشاركة الفتيات. وتشمل الحدود البشرية الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين ومسؤولي التعليم المحلي ووحدات الحماية المدرسية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل السياسات والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بباكستان والمغرب لاستخلاص تدخلات واقعية لتعزيز العدالة الجندرية. ويهدف البحث إلى تقديم توصيات لتعزيز المساواة بما يتسق مع أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

2389. **العنوان:** **"ضعف مهارات القراءة والفهم القرائي لدى طلاب الإعدادي والثانوي في مصر في سياق أزمة القراءة العالمية: دراسة مقارنة مع تشيلي وإندونيسيا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة ضعف مهارات القراءة والفهم القرائي لدى طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية في مصر، بوصفها جزءًا من أزمة عالمية في مهارات القراءة تمتد آثارها إلى التعلم في جميع المواد، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في الممارسات التعليمية والتقويمية المرتبطة بالقراءة، مثل طرق تدريس اللغة العربية واللغات الأخرى، ونوعية النصوص، واستراتيجيات الفهم، وأساليب التقييم التي قد تركز على الاستظهار بدل الاستيعاب. ويتمثل المتغير التابع في مستوى الفهم القرائي كما يقاس باختبارات معيارية أو تشخيصية، وبمؤشرات مثل القدرة على الاستنتاج والتفسير ونقد النص وربطه بالسياق. ويتوسط العلاقة متغير توافر ثقافة مدرسية وأسرية تشجع القراءة الحرة خارج الكتب المدرسية، وتوافر مكتبات مدرسية نشطة ووقت مخصص للقراءة، إضافة إلى متغير الدافعية القرائية. ويقتصر مجال البحث على مناهج اللغة العربية واللغات الأجنبية في المرحلتين، مع حدود مكانية تشمل مدارس حكومية في عدد من المحافظات. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين وموجهي المواد ومسؤولي المكتبات المدرسية وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التقويم التشخيصي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بتشيلي وإندونيسيا لاستخلاص برامج رفع الفهم القرائي. ويهدف البحث إلى اقتراح سياسات وبرامج لتحسين الفهم القرائي، مثل حصص قراءة ممتدة، وتدريب المعلمين، وتطوير التقويم ليقيس الفهم لا الحفظ.

2390. **العنوان:** **"تعليم القيم والمواطنة في المدارس المصرية في سياق صعود النزعات الفردية والعولمة القيمية عالميًا: دراسة مقارنة مع فرنسا والمغرب"**

الموضوع: يتناول هذا البحث كيفية تعامل المدرسة المصرية مع تعليم القيم والمواطنة في ظل تحديات عالمية تتجسد في صعود النزعات الفردية والعولمة القيمية وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، وما يرتبط بذلك من إعادة تشكيل المرجعيات الأخلاقية لدى النشء، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات والمناهج والبرامج الموجهة لتعليم القيم والمواطنة، مثل مقررات التربية الوطنية والدينية، وبرامج الأنشطة، والمشروعات المدرسية، وممارسات الانضباط الإيجابي، وخطط التوعية الرقمية. ويتمثل المتغير التابع في سلوكيات الطلاب واتجاهاتهم نحو القيم الوطنية والإنسانية، مثل الانتماء، واحترام القانون، والمشاركة، واحترام الآخر، ونبذ العنف، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. ويتوسط العلاقة متغير المناخ المدرسي بوصفه حاضنة للقيم، ودور المعلم كنموذج مرجعي، إضافة إلى متغير الاتساق بين خطاب المدرسة وخبرة الطالب في الإعلام والفضاء الرقمي والأسرة. ويقتصر مجال البحث على مناهج التربية الوطنية والدينية والدراسات الاجتماعية والأنشطة القيمية، مع حدود مكانية تشمل مدارس في أقاليم مختلفة اجتماعيًا وثقافيًا. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين وقيادات المدارس وأولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل المناهج والمناخ المدرسي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر

بفرنسا والمغرب لاستخلاص نماذج تربية قيمية معاصرة. ويهدف البحث إلى تقديم تصور لتجديد التربية القيمية في المدرسة المصرية يوازن بين الثوابت الوطنية والانفتاح الإنساني ويعالج تحديات العولمة القيمية بفاعلية.

.2391 العنوان: "المشكلات التربوية المرتبطة بتعدد أنماط المدارس (حكومية، خاصة، دولية) في مصر في سياق العولمة التعليمية: دراسة مقارنة مع قطر وماليزيا"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل المشكلات التربوية والإدارية الناشئة عن تعدد أنماط المدارس في مصر (حكومية، خاصة، دولية، لغات) بوصفه مظهرًا للعولمة التعليمية وما تخلّفه من فجوات في الجودة والإنصاف والهوية، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في سياسات تنظيم التعليم الخاص والدولي داخل المنظومة المصرية، بما يشمل قواعد الترخيص، والإشراف، ومعايير الجودة، ونظم الرسوم، وضوابط المناهج، ومكوّنات الهوية الوطنية الإلزامية. ويتمثل المتغير التابع في مستوى العدالة والجودة والانسجام القيمي بين مخرجات الأنماط المختلفة، ويقاس بتفاوت نواتج التعلم، ودرجة تكافؤ الفرص، ومستوى الانتماء والهوية، واتساق القيم المدرسية مع الأهداف التعليمية في جمهورية مصر العربية. ويتوسط العلاقة متغير قوة الأطر الرقابية والتنسيقية بين الوزارة والمديريات والمدارس، وفاعلية أدوات المتابعة والمساءلة، وقدرة الدولة على ضبط سوق التعليم دون الإضرار بالتنوع. ويقتصر مجال البحث على التعليم قبل الجامعي في مصر مع حدود موضوعية تركز على الحوكمة والضبط التنظيمي لا على المفاضلة الأيديولوجية بين الأنماط. وتشمل الحدود المكانية محافظات تتوافر فيها الأنماط الأربعة بما يسمح بالمقارنة الداخلية، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات المدرسية والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور وممثلي جهات الإشراف. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل السياسات والمنهج المقارن، بمقارنة الخبرة المصرية بقطر وماليزيا لاستخلاص أدوات حوكمة توازن بين التنافسية والحفاظ على الهوية والإنصاف. ويهدف البحث إلى اقتراح إطار تنظيمي يحد من التفاوتات بين الأنماط، ويعزز العدالة التعليمية، ويحفظ هوية التعليم المصري في ظل ضغط المنافسة العالمية.

.2392 العنوان: "تحديات الحوكمة التعليمية المتعددة المستويات في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية نحو اللامركزية: دراسة مقارنة مع إندونيسيا والمغرب"

الموضوع: يتناول هذا البحث تعقّد الحوكمة التعليمية في مصر نتيجة تعدد المستويات والجهات الفاعلة (المستوى المركزي، والمديريات، والإدارات، والمدارس، ومجالس الأمناء) في ضوء الاتجاهات العالمية نحو اللامركزية الرشيدة، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في نموذج الحوكمة المتعدد المستويات من حيث توزيع الصلاحيات، ووضوح الأدوار، وآليات التنسيق الرأسي والأفقي، ونظم المساءلة، وتدفق البيانات، وقدرة المستويات المختلفة على اتخاذ القرار. ويتمثل المتغير التابع في فاعلية الإدارة التعليمية في تحسين أداء المدارس ونواتج التعلم، بما يشمل سرعة الاستجابة للمشكلات، وعدالة توزيع الموارد، ورفع جودة التدريس، وتحسين الانضباط والمناخ المدرسي. ويتوسط العلاقة متغير قدرات القيادات المحلية واستعدادها لتحمل المسؤوليات، ومتغير توافر نظم معلومات داعمة للقرار، ودرجة الثقة المؤسسية بين المستويات. ويقتصر مجال البحث على هياكل الإدارة التعليمية قبل الجامعية في مصر، مع حدود موضوعية تركز على الحوكمة والقدرات لا على الوصف التنظيمي فقط. وتشمل الحدود المكانية عينة من المحافظات ذات تباين في الخبرات الإدارية والموارد لإبراز أثر السياق، بينما تشمل الحدود البشرية القيادات في المستويات المركزية واللامركزية ومديري المدارس والخبراء. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بإندونيسيا والمغرب لاستخلاص نماذج لامركزية قابلة للتكييف وتحدد ما يجب تفويضه وما ينبغي ضبطه مركزيًا. ويهدف البحث إلى اقتراح نموذج حوكمة تعليمية متعددة المستويات يناسب مصر ويحقق التوازن بين وحدة السياسة ومرونة التنفيذ.

2393. **العنوان:** "المشكلات التربوية المرتبطة بتطبيق التعليم المدمج في المدارس المصرية في إطار التوجه العالمي لما بعد الجائحة: دراسة مقارنة مع الأردن والبرتغال"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى تحليل المشكلات التربوية والتقنية والتنظيمية المصاحبة لتطبيق التعليم المدمج في المدارس المصرية بعد جائحة كوفيد-19، بوصفه توجهًا عالميًا لإعادة تصميم التعلم، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في نماذج التعليم المدمج المطبقة داخل المدارس من حيث نسب الحضور والافتراض، وتصميم المقررات الرقمية، وأدوات التفاعل، وآليات دعم الطلاب والمعلمين، ونظم التقويم الملائمة للتعلم الحضوري والرقمي. ويتمثل المتغير التابع في جودة التعلم ومدى رضا الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، ويقاس بمؤشرات التحصيل، والتفاعل، والانضباط، والعدالة في الوصول، والاستمرارية، وتقلص الفاقد التعليمي. ويتوسط العلاقة متغير جاهزية البنية التحتية الرقمية (أجهزة، إنترنت، منصات، دعم فني) ومتغير التطوير المهني للمعلمين في تصميم الدروس الرقمية وإدارة الفصل المدمج، إضافة إلى متغير دعم الأسرة ومحو الأمية الرقمية المنزلية. ويقتصر مجال البحث على المدارس التي تبنّت تجارب التعليم المدمج فعليًا، مع حدود مكانية تميل إلى المحافظات الحضرية مع تضمين مدارس ريفية لإظهار فجوة التطبيق. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والمديرين ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات وموجهي المواد. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تقييم البرامج والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالأردن والبرتغال لاستخلاص شروط نجاح التعليم المدمج وتحديد حدوده الواقعية. ويهدف البحث إلى وضع إطار سياسات وتوجيهات تشغيلية لتطبيق فعّال وعادل للتعليم المدمج في مصر يحقق جودة التعلم ولا يوسّع الفجوة الرقمية.

2394. **العنوان:** "تحديات إدارة الأزمات والطوارئ التربوية في المدارس المصرية في ضوء التجارب العالمية: دراسة مقارنة مع اليابان وتركيا"

الموضوع: يتناول هذا البحث جاهزية المدارس المصرية لإدارة الأزمات والطوارئ التربوية، مثل الحوادث المدرسية، والأوبئة، والاضطرابات المحلية، ومخاطر السيول أو الحرائق، بوصفها جزءًا من معايير المدرسة الآمنة القادرة على الصمود، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في وجود خطط وسياسات لإدارة الأزمات على مستوى المدرسة والإدارة التعليمية، مثل الأدلة الإجرائية، والتدريبات والمحاكاة، وتشكيل لجان طوارئ، وخطط الإخلاء، وآليات التواصل مع الجهات المعنية، وإدارة استمرارية التعلم أثناء التعطل. ويتمثل المتغير التابع في قدرة المدرسة على حماية الطلاب والعاملين واستمرارية العملية التعليمية وتقليل الفاقد التعليمي في أوقات الأزمات، ويقاس بسرعة الاستجابة، وانخفاض الخسائر، واستمرار الخدمات التعليمية، وفعالية التواصل. ويتوسط العلاقة متغير وعي وتدريب العاملين والطلاب على إجراءات السلامة، ومتغير ثقافة الوقاية، ودرجة تكامل المدرسة مع منظومة الحماية المدنية والصحة المحلية. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم قبل الجامعي الحكومية، مع حدود مكانية تشمل محافظات لها سوابق في التعرض لأزمات أو كوارث أو كثافات مرتفعة تؤثر في السلامة. وتشمل الحدود البشرية المديرين والمعلمين والطلاب ومسؤولي الأمن والسلامة والأخصائيين الاجتماعيين، وبعض القيادات بالإدارات التعليمية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج إدارة المخاطر التربوية والمنهج المقارن، بمقارنة مصر باليابان وتركيا لاستخلاص بروتوكولات مدرسية قابلة للتطبيق وفق الإمكانات المصرية. ويهدف البحث إلى صياغة إطار وطني لإدارة الأزمات التربوية يدمج الوقاية والتدريب واستمرارية التعلم ضمن سياسة مدرسية معيارية.

2395. **العنوان:** "ضعف إشراك الطلاب في صنع القرار المدرسي في مصر في سياق الاتجاه العالمي نحو المدرسة الديمقراطية: دراسة مقارنة مع فنلندا والمغرب"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة مظاهر ضعف إشراك الطلاب في صنع القرار المدرسي في مصر، في قضايا الانضباط والأنشطة والحياة المدرسية، بوصفها قضية مرتبطة بجودة المناخ المدرسي وبناء المواطنة، وذلك في إطار الاتجاه العالمي نحو المدرسة الديمقراطية، وفي سياق الإدارة المدرسية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في الأطر والآليات التي تتيح مشاركة الطلاب، مثل اتحادات طلابية فعّالة، ومجالس طلاب، ولجان نشاط، وقنوات اقتراح وشكاوى، واستفتاءات مدرسية، وممارسات التفاوض التربوي في قضايا السلوك. ويتمثل المتغير التابع في مستوى انتماء الطلاب للمدرسة ومسؤوليتهم تجاهها، ونمو مهارات الحوار والمشاركة والعمل الجماعي، وانخفاض مشكلات السلوك، وارتفاع الدافعية. ويتوسط العلاقة متغير اتجاهات القيادات المدرسية والمعلمين نحو تمكين الطلاب، ومدى قبول المدرسة لتقاسم القرار ضمن حدود تربوية منضبطة، إضافة إلى متغير ثقافة الأسرة تجاه صوت الطالب. ويقتصر مجال البحث على مدارس التعليم الإعدادي والثانوي، مع حدود مكانية تشمل مدارس حضرية وريفية لالتقاط الفروق الثقافية والتنظيمية. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين والمديرين والأخصائيين الاجتماعيين وبعض أولياء الأمور. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة المناخ المدرسي والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بفنلندا والمغرب لاستخلاص آليات مشاركة لا تصطدم باللوائح وتدعم الانضباط الإيجابي. ويهدف البحث إلى اقتراح آليات قابلة للتطبيق لتعزيز مشاركة الطلاب في إدارة الحياة المدرسية بما يخدم الأهداف التعليمية في مصر.

2396. **العنوان:** "**المشكلات التربوية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم المدرسي في مصر: دراسة استشرافية مقارنة مع إستونيا وكوريا الجنوبية**"

الموضوع: يتناول هذا البحث، من منظور استشرافي، المشكلات والتحديات التربوية المحتملة المرتبطة بإدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم المدرسي المصري، مثل التقويم الآلي، والتعلم التكيفي، والمساعدات الذكية، وتحليلات التعلم، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن الاستشرافي. ويتمثل المتغير المستقل في درجة إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام التعليمي من حيث حجم الاستخدام ومجالاته وطبيعة التطبيقات ومصادرها، ومدى توطينها ومواءمتها للغة العربية والسياق المصري. ويتمثل المتغير التابع في أثر هذا الإدماج على العدالة التعليمية والأبعاد الأخلاقية ودور المعلم ونواتج التعلم، بما يشمل مخاطر التحيز الخوارزمي، والخصوصية، والفجوة الرقمية، وتغير وظيفة المعلم من ملقّن إلى موجّه. ويتوسط العلاقة متغير سياسات الحوكمة الرقمية والأطر القانونية والأخلاقية الناظمة للاستخدام، ومتغير جاهزية البنية التحتية وبناء قدرات المعلمين، إضافة إلى متغير ثقافة الاستخدام الرشيد داخل المدرسة. ويقتصر مجال البحث على مشروعات التحول الرقمي الحالية والمقترحة في المدارس المصرية، مع حدود مكانية تشمل مدارس تتوافر بها بنية رقمية جيدة بما يسمح بدراسة تطبيقات فعلية أو شبه تجريبية. وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات، والخبراء التقنيين، والمعلمين، ومديري المدارس، ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستشرافي ومنهج تحليل السياسات والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بإستونيا وكوريا الجنوبية لاستخلاص مبادئ حوكمة تقلل المخاطر وتعظم الفوائد. ويهدف البحث إلى تقديم إطار سياسات حوكمة تربوية للذكاء الاصطناعي يضمن السيادة الرقمية، وحماية البيانات، والإنصاف، وجودة التعلم في مصر.

2397. **العنوان:** "**تحديات تعليم التربية البيئية والتغير المناخي في المدارس المصرية في ضوء المشكلات البيئية العالمية: دراسة مقارنة مع كينيا وألمانيا**"

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات المرتبطة بإدماج التربية البيئية وقضايا التغير المناخي في المناهج والممارسات المدرسية في مصر، باعتبارها استجابة تربوية لمشكلة بيئية عالمية تؤثر في مستقبل الأجيال، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات والمناهج والأنشطة البيئية المتبناة داخل المدرسة المصرية، مثل دمج مفاهيم البيئة في العلوم والدراسات الاجتماعية، وتنفيذ مشروعات مدرسية، وحملات توعية،

وأنشطة مرتبطة بالمياه والطاقة والمخلفات وحماية نهر النيل. ويتمثل المتغير التابع في مستوى وعي الطلاب وسلوكهم البيئي، ويقاس بمؤشرات ترشيد الموارد، والمشاركة في مبادرات مدرسية، وتغير الاتجاهات نحو البيئة المحلية، والقدرة على ربط المشكلات البيئية بالسلوك اليومي. ويتوسط العلاقة متغير قوة الشراكات المدرسية مع الجهات البيئية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، مثل حملات التشجير، وإدارة المخلفات، وبرامج التوعية، إضافة إلى متغير تدريب المعلمين على التربية البيئية. ويقتصر مجال البحث على مناهج العلوم والدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية والأنشطة البيئية، مع حدود مكانية تشمل مدارس في بيئات حضرية وزراعية وصناعية وساحلية لإبراز أثر البيئة المحلية. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والمعلمين ومسؤولي الأنشطة ومديري المدارس وشركاء محليين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تقييم البرامج والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بكينيا وألمانيا لاستخلاص نماذج إدماج فعّالة تربط المنهج بالسلوك. ويهدف البحث إلى اقتراح إطار لتفعيل التربية البيئية في التعليم المصري ينسجم مع أولويات التنمية المستدامة ويحمي الموارد الوطنية.

2398. **العنوان:** **"المشكلات التربوية المرتبطة بالهجرة الداخلية لأسر الطلاب في مصر (من الريف إلى الحضر) في سياق المشكلات العالمية للهجرة والتعليم: دراسة مقارنة مع الصين والمغرب"**

الموضوع: يتناول هذا البحث أثر الهجرة الداخلية لأسر الطلاب في مصر من الريف إلى الحضر أو من محافظات أقل حظًا إلى المدن الكبرى على استقرار تعليم الأبناء وجودته، بوصفه جزءًا من مشكلة عالمية تتعلق بالهجرة والتعليم، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في نمط الهجرة الداخلية (دائمة أو موسمية، منظمة أو عشوائية) والسياسات المدرسية لاستيعاب الطلاب المنتقلين، مثل إجراءات نقل القيد، وبرامج دعم تعليمي تعويضي، وخدمات إرشاد نفسي واجتماعي، وآليات الدمج داخل الفصول. ويتمثل المتغير التابع في مستوى اندماج هؤلاء الطلاب في المدارس الجديدة وتحقيقهم للأهداف التعليمية، ويقاس بمؤشرات المواظبة، والتحصيل، والاستقرار السلوكي، والشعور بالانتماء، وانخفاض مخاطر التسرب. ويتوسط العلاقة متغير مرونة الإدارة التعليمية وقدرتها على الاستجابة السريعة لتدفقات الطلاب، ومتغير قدرة الأسرة على دعم الأبناء أثناء الانتقال، بما يشمل السكن المستقر والموارد الأساسية والمتابعة المنزلية. ويقتصر مجال البحث على التعليم الأساسي والثانوي، مع حدود مكانية تشمل مدارس في المدن الكبرى تستقبل أعدادًا من الطلاب الوافدين من الريف. وتشمل الحدود البشرية الطلاب والأسر والمعلمين والمديرين والأخصائيين الاجتماعيين ومسؤولي شؤون الطلاب. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بالصين والمغرب لاستخلاص سياسات استيعاب تمنع الانقطاع وتدعم التعلم. ويهدف البحث إلى اقتراح برامج داعمة لأبناء الأسر المهاجرة داخليًا تضمن حقهم في تعليم مستقر وعادل.

2399. **العنوان:** **"تحديات تطوير التعليم المهني المبكر في مرحلة التعليم الأساسي في مصر في إطار التوجهات العالمية نحو التوجيه المهني المبكر: دراسة مقارنة مع ألمانيا وفنلندا"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات التي تواجه إدخال مكوّنات للتوجيه المهني المبكر والتعليم المهني التمهيدي في مرحلة التعليم الأساسي في مصر، في ظل توجه عالمي نحو مساعدة التلاميذ على اختيارات تعليمية ومهنية واعية، وذلك في إطار الإدارة التعليمية المقارنة والمنهج المقارن. ويتمثل المتغير المستقل في السياسات والبرامج الخاصة بالتوجيه المهني المبكر، مثل الأندية المهنية، والزيارات الميدانية، والمشروعات التطبيقية، ووحدات التعرف على المهن، ومواد مهارات الحياة والعمل، وآليات الإرشاد داخل المدرسة. ويتمثل المتغير التابع في مستوى وعي التلاميذ بميولهم وقدراتهم وخياراتهم المستقبلية، ويقاس بقدرتهم على تصور مسارات متعددة، وتقدير قيمة العمل، وتحديد ميول أولية، وتكوين اتجاه إيجابي نحو التعليم الفني والمهني دون وصم اجتماعي. ويتوسط العلاقة متغير إعداد المعلمين والموجهين للقيام بمهام الإرشاد المهني، ومتغير تعاون الأسر والمؤسسات المهنية المحلية، ومدى توافر شراكات مدرسية مع ورش ومصانع ومزارع ومؤسسات

خدمية. ويقتصر مجال البحث على الحلقة الإعدادية من التعليم الأساسي، مع حدود مكانية تشمل مدارس في محافظات متنوعة لتعكس اختلاف فرص العمل المحلية. وتشمل الحدود البشرية التلاميذ والمعلمين والموجهين وأولياء الأمور وبعض الشركاء المهنيين المحليين. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تقييم السياسات والمنهج المقارن، بمقارنة مصر بألمانيا وفنلندا لاستخلاص نماذج إرشاد مهني مبكر قابلة للتكييف المصري. ويهدف البحث إلى تقديم نموذج لإدماج التوجيه المهني المبكر في التعليم المصري بما يخدم أهداف التنمية وسوق العمل الوطني.

2400. **العنوان:** **"نموذج مقارن مقترح لمعالجة المشكلات التربوية العالمية ذات الأولوية في التعليم قبل الجامعي المصري في ضوء خبرات دولية مختارة"**

الموضوع: يهدف هذا البحث إلى بناء نموذج مقارن مقترح لمعالجة حزمة من المشكلات التربوية العالمية ذات الأولوية كما تتجلى في السياق المصري، مثل الفاقد التعليمي، وعدم المساواة، والفجوة الرقمية، والعنف المدرسي، وضعف المواءمة مع سوق العمل، وتحديات الحوكمة، وذلك في إطار الإدارة الدولية المقارنة والمنهج المقارن البنائي. ويتمثل المتغير المستقل في مكوّنات النموذج المقترح بوصفها حزمة سياسات وإجراءات وبرامج، تشمل حوكمة متعددة المستويات، وتمويل موجه بالاحتياج، وتطوير مهني للمعلم، وإصلاح مناهج وتقويم، وشراكات مجتمعية، وأنظمة بيانات، ومتابعة. ويتمثل المتغير التابع في قدرة منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر على تقليص حدة هذه المشكلات ورفع مؤشرات الجودة والإنصاف والاستبقاء والتحصيل والرفاه المدرسي على المدى المتوسط. ويتوسط العلاقة متغير السياق التشريعي والمؤسسي وإرادة الإصلاح، ودرجة التنسيق بين الجهات الوطنية، وقدرة النظام على التنفيذ والمتابعة وتقويم الأثر. ويقتصر مجال البحث على منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر بمراحلها وأنماطها، مع حدود موضوعية تركز على التداخل بين المشكلات وكيفية إدارتها كنظام لا كمبادرات منفصلة. وتشمل الحدود البشرية صانعي السياسات والخبراء والقيادات التعليمية والمعلمين وممثلي المجتمع المدني وشركاء التنمية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن الاستشرافي ومنهج تحليل النظم، بمقارنة خبرات دولية مختارة مثل فنلندا والمغرب والبرازيل وجنوب أفريقيا وألمانيا لاستخلاص مبادئ تصميم نموذج إصلاحي متكامل. ويهدف البحث إلى تقديم خارطة طريق وطنية قابلة للتنفيذ والمتابعة، تُعين متخذي القرار على توجيه الإصلاح وفق أولويات واضحة ومؤشرات قياس أثر دقيقة ضمن الخصوصية المصرية.

مراجع الفصل الخامس:

1. Ainscow, Mel. 2020. Promoting Inclusion and Equity in Education: Lessons from International Experiences. Nordic Journal of Studies in Educational Policy.
2. Altbach, Philip G. 2016. Global Perspectives on Higher Education. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
3. Anderson, Erin, Lisa Damaschke-Deitrick, Ericka Galegher, Nino Dzotsenidze, and Maureen Park. 2025. Handbook on Comparative Education. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.
4. Anderson, Janna, and Lee Rainie. 2023. The Future of Digital Education and Learning Environments. Washington, DC: Pew Research Center.
5. Archer, Louise, et al.. 2023. Global Youth, Education and Inequality in a Digital World. London: Routledge.
6. ASEAN. 2022. ASEAN Policy Brief on Safe School Reopening, Learning Recovery and Resilience. Jakarta: ASEAN Secretariat.
7. Baker, David. 2021. The Schooled Society Revisited: Global Educational Expansion. Stanford: Stanford University Press.
8. Barrett, Angeline M., and Michael Crossley. 2023. International Collaboration in Educational Research: North-South Partnerships. Bristol: Bristol University Press.
9. Beckner, Elizabeth, ed. 2022. Comparative & International Education: Leading Perspectives from the Field. Cham: Palgrave Macmillan.
10. Bieber, Tonia, and Kerstin Martens. 2021. OECD PISA and Global Education Governance. Comparative Education Review.
11. Biesta, Gert. 2022. World-Centred Education: A View for the Present. London: Routledge.
12. Bray, Mark, Bob Adamson, and Mark Mason, eds. 2022. Comparative Education Research: Approaches and Methods. 3rd ed. Cham: Springer
13. Bray, Mark. 2021. Shadow Education in Comparative Perspective. Oxford: Oxford University Press.
14. Burnett, Nicholas, and Steven Lewis. 2021. Global Education Evidence Advisory Panel: Cost-Effective Approaches to Improve Global Learning. Washington, DC: World Bank.
15. Caldwell, Brian J., and James M. Spinks. 2021. Leading the Self-Managing School: A Practical Guide to Transforming Education. London: Routledge.
16. Cambridge University Press. 2024. Researching Global Education Policy. Cambridge: Cambridge University Press.
17. Carnoy, Martin, and others. 2024. The COVID-19 Pandemic and Educational Inequality: International Perspectives. Stanford: Stanford University Press.
18. Carvalho, Luís Miguel. 2022. The Fabrications of OECD Education Policy. Critical Studies in Education.
19. Council of Europe. 2023. Reference Framework of Competences for Democratic Culture (Updated Edition). Strasbourg: Council of Europe Publishing.
20. Cuban, Larry. 2023. The Flight of a Butterfly or the Path of a Bullet? Using Technology to Transform Teaching and Learning. Cambridge, MA: Harvard Education Press.

21. Dale, Roger. 2020. The State and Education Policy in Comparative Perspective. Globalisation, Societies and Education.

22. Darling-Hammond, Linda. 2023. The Flat World and Education: How America's Commitment to Equity Will Determine Our Future. 2nd ed. New York: Teachers College Press.

23. Daun, Holger. 2021. Globalization and Education Reforms. New York: Springer.

24. Ehren, Melanie, and Jacqueline Baxter, eds. 2021. Trust, Accountability and Capacity in Education System Reform: Global Perspectives in Comparative Education. London: Routledge.

25. Elfert, Maren, and Christian Ydesen. 2023. Global Governance of Education: The Historical and Contemporary Entanglements of UNESCO, the OECD and the World Bank. Cham, Switzerland: Springer.

26. Elsayed, Mahmoud, and others. 2023. "Digital Divide and Educational Inequality in Egypt: A Post-Pandemic Analysis." International Journal of Educational Development 98: 102745.

27. European Commission. 2021. Digital Education Action Plan 2021–2027. Brussels: European Commission.

28. Fernandez, Frank, Jason L. Pallas, and William G. Tierney, eds. 2023. Comparative Higher Education Politics: Policy Making in a Global Context. Cham: Springer.

29. Freeman, Sydney Jr., and Linda Serra Hagedorn, eds. 2021. Comparative and International Education: Survey of an Infinite Field. Bingley: Emerald Publishing

30. Fremerey, Michael, and Jürgen Schriewer (eds.). 2022. Reconstructing the Global Education Reform Movement: Comparative Perspectives. Cham, Switzerland: Springer.

31. Fullan, Michael. 2023. The Principal 2.0: Three Keys to Maximizing Impact. San Francisco: Jossey-Bass.

32. Garcia, Ofelia, Susana Ibarra Johnson, and Kate Seltzer. 2023. The Translanguaging Classroom: Leveraging Student Bilingualism for Learning. 2nd ed. Philadelphia: Caslon Publishing.

33. GEM Report. 2022. Global Education Monitoring Report 2021/2: Non-state Actors in Education—Who Chooses? Who Loses?. Paris: UNESCO.

34. GEM Report. 2023. Global Education Monitoring Report 2023: Technology in Education—A Tool on Whose Terms?. Paris: UNESCO.

35. GEM Report. 2024. 2024 Education Finance Watch. Paris/Washington, DC: UNESCO GEM Report & World Bank.

36. GEM Report. 2024. 2024 SDG 4 Scorecard: Progress Report on National Benchmarks. Paris: UNESCO.

37. GEM Report. 2024. Global Education Monitoring Report 2024/5: Leadership in Education—Lead for Learning. Paris: UNESCO.

38. Grek, Sotiria. 2021. Education Policy and Power: Comparative Governance. Journal of Education Policy.

39. Gunnulfsen, Ann Elisabeth, Helene Ärlestig, and Merete Storgaard (eds.). 2023. Education and Democracy in the Nordic Countries: Making Sense of School Leadership, Policy, and Practice. Cham, Switzerland: Springer.

40. Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2023. The Knowledge Capital of Nations: Education and the Economics of Growth. 2nd ed. Cambridge, MA: MIT Press.

41. Hargreaves, Andy, and Dennis Shirley. 2021. Well-Being in Schools: Three Forces That Will Uplift Your Students in a Volatile World. Alexandria, VA: ASCD.

42. Hargreaves, Andy, and Michael T. O'Connor. 2021. Collaborative Professionalism: When Teaching Together Means Learning for All. Thousand Oaks, CA: Corwin Press.

43. Holmes, Wayne, Maya Bialik, and Charles Fadel. 2023. Artificial Intelligence in Education: Promise and Implications for Teaching and Learning. 2nd ed. Boston: Center for Curriculum Redesign.

44. IEA. 2023. PIRLS 2021 International Results in Reading. Amsterdam: IEA.

45. International Labour Organization. 2022. Skills for a Greener Future: A Global Overview of Skills Needs for the Green Transition. Geneva: ILO.

46. Jansen, Jonathan, ed. 2024. Decolonising Education: Politics, Pedagogy and Practice. London: Routledge.

47. Jules, Tavis D., and Florin D. Salajan, eds. 2022. Comparative and International Education (Re)Assembled: Examining a Scholarly Field through an Assemblage Theory Lens. London: Bloomsbury Academic.

48. Jules, Tavis D., Robin Shields, and Matthew A. M. Thomas, eds. 2021. The Bloomsbury Handbook of Theory in Comparative and International Education. London: Bloomsbury Academic.

49. Jules, Tony D., and Patrick Ressler. 2021. Re-Reading Educational Policy and Practice Through Comparative and International Lenses. Cham, Switzerland: Springer.

50. Kerikmäe, Tanel, and Archil Chochia. 2016. "Digital Society and Education: The Case of Estonia." In The Future of Law and eTechnologies, edited by Tanel Kerikmäe and Addi Rull, 75-90. Cham: Springer.

51. Kerikmäe, Tanel, ed. 2021. Digital Transformation and Human Rights in a Post-Covid World: Ethical, Social, and Legal Challenges. Cham: Springer.

52. Khalil, Mohamed K., and Martin Ebner, eds. 2024. Technology-Enhanced Learning and Digital Transformation in African Education. Cham: Springer

53. Kim, Terri. 2022. Transnational Academic Mobility, Knowledge, and Identity. London: Bloomsbury Academic.

54. King, Kenneth, and Simon McGrath. 2022. Skills for Development in the Post-COVID World: Comparative Perspectives. London: Routledge.

55. Krejsler, John Benedicto, and Lejf Moos (eds.). 2023. School Policy Reform in Europe: Exploring Transnational Alignments, National Particularities and Contestations. Cham, Switzerland: Springer.

56. Lindsay, Beverly (ed.). 2021. Comparative and International Education: Leading Perspectives from the Field. Cham, Switzerland: Springer.

57. Lindsay, Beverly, ed. 2021. Comparative and International Education: Leading Perspectives from the Field. Cham: Palgrave Macmillan

58. Lingard, Bob, and Greg Thompson. 2023. Globalizing Educational Accountabilities. London: Routledge.

59. Lingard, Bob, and Sam Sellar (eds.). 2022. Globalizing Educational Accountabilities: Comparative and International Perspectives. London: Routledge.

60. Madsen, Miriam. 2022. Governing by Numbers and Human Capital in Education Policy: Beyond Neoliberalism. Cham, Switzerland: Springer.

61. Marcus, Rachel, Susan Nicolai, Carmen León-Himmelstine, Shelby Carvalho, Asma Zubairi, and Ruth Rodas-Kamminga. 2023. Including Refugee Learners in National Education Systems. Florence: UNICEF Office of Research—Innocenti.

62. Mertala, Pekka, Jenni Rikala, and Teemu Valtonen. 2024. AI Literacy in Education: Theoretical Foundations and Practical Applications. London: Routledge.

63. Meyer, Heinz-Dieter, and Brian Rowan, eds. 2023. The New Institutionalism in Education: Advancing Research and Policy. 2nd ed. Albany: State University of New York Press.

64. Meyer, Heinz-Dieter. 2021. The OECD as a Global Actor in Education. Oxford Review of Education.

65. Misiaszek, Lauren Ila, ed. 2022. Emergent Trends in Comparative Education: The Dialectic of the Global and the Local. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

66. Mohamed, Rania, and others. 2023. "Teacher Professional Development in Egypt: Challenges and Opportunities in the Digital Age." Teaching and Teacher Education 125: 104048.

67. Mok, Ka Ho, ed. 2010. The Search for New Governance of Higher Education in Asia. New York: Palgrave Macmillan.

68. Monkman, Karen, and Ann Frkovich, eds. 2022. Belonging in Changing Educational Spaces: Negotiating Global, Transnational, and Neoliberal Dynamics. London: Routledge.

69. Morgan, Clara, Karen Mundy, Antonia Wulff, and Maren Elfert, eds. 2022. The Handbook of International Education: Challenges and Practice. London: Bloomsbury Academic.

70. Mundy, Karen, Francisco Menashy, Susan L. Robertson, and Antoni Verger (eds.). 2021. The Palgrave Handbook of Global Education Policy. London: Palgrave Macmillan.

71. Normand, Romuald, Lejf Moos, and Luís Miguel Carvalho (eds.). 2025. National and Transnational Elite Influences on Education: A Comparative Perspective on Shaping and Justifying Reforms. Cham, Switzerland: Springer.

72. Nóvoa, António, and Tali Yariv-Mashal. 2024. Futures of Education: Learning to Become. Brussels: European Education and Culture Executive Agency.

73. OECD. 2021. Education at a Glance 2021: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

74. OECD. 2021. The State of School Education: One Year into the COVID Pandemic. Paris: OECD Publishing.

75. OECD. 2022. Education at a Glance 2022: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

76. OECD. 2023. Education at a Glance 2023: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.

77. OECD. 2023. PISA 2022 Results (Volume I): The State of Learning and Equity in Education. Paris: OECD Publishing.

78. OECD. 2024. Education Policy Outlook 2024: Reshaping Teaching into a Thriving Profession from ABCs to AI. Paris: OECD Publishing.

79. OECD. 2025. Trends Shaping Education 2025. Paris: OECD Publishing.

80. Park, Julie J., Erin E. Doran, and Kat Love. 2023. Equity in STEM Education: Advancing Research, Policy, and Practice. Cambridge, MA: Harvard Education Press.

81. Phillips, David, and Michele Schweisfurth. 2021. Comparative and International Education: An Introduction. London: Bloomsbury Academic.

82. Raisa Ahtiainen, Eija Hanhimäki, Jaana Leinonen, Mika Risku, and Ann-Sofie Smeds-Nylund (eds.). 2024. Leadership in Educational Contexts in Finland: Theoretical and Empirical Perspectives. Cham, Switzerland: Springer.

83. Rasmussen, Annette, and Marianne Dovemark (eds.). 2022. Governance and Choice of Upper Secondary Education in the Nordic Countries: Access and Fairness. Cham, Switzerland: Springer.

84. Reimers, Fernando M., ed. 2022. Primary and Secondary Education During Covid-19: Disruptions to Educational Opportunity During a Pandemic. Cham: Springer.

85. Rizvi, Fazal. 2021. Globalization and Education Policy. London: Routledge.

86. Robertson, Susan L., and Risto Rinne, eds. 2023. Global Networks and Local Actions in Educational Policy. Bristol: Bristol University Press.

87. Robertson, Susan L.. 2022. Global Education Policy Networks. Globalisation, Societies and Education.

88. Sahlberg, Pasi. 2021. Finnish Lessons 3.0: What Can the World Learn from Educational Change in Finland?. New York: Teachers College Press.

89. Sayed, Yusuf, and Kate Moriarty. 2024. Teacher Education and Development in Sub-Saharan Africa: Issues and Trends. Oxford: Symposium Books.

90. Schleicher, Andreas. 2022. World Class: How to Build a 21st-Century School System, Stronger Than Ever. Paris: OECD Publishing.

91. Sellar, Sam, and Anna Hogan, eds. 2023. The Commercialisation of Education: Examining the Implications for Educational Equity. London: Routledge.

92. Selwyn, Neil. 2022. Is Technology Good for Education? 2nd ed. Cambridge: Polity Press.

93. Selwyn, Neil. 2023. Should Robots Replace Teachers? AI and the Future of Education. Cambridge: Polity Press.

94. Silova, Iveta. 2021. Post-Socialism Is Not Dead: Comparative Education Revisited. Comparative Education.

95. Spreen, Carol Anne, and Kristine M. Kuhn (eds.). 2021. The Education SDG: Policy, Research and Comparative Perspectives. Leiden: Brill Sense.

96. Steiner-Khamsi, Gita, ed. 2021. Comparative and International Education: Policy Transfer, Context Reception. Cham: Springer

97. Steiner-Khamsi, Gita. 2021. Policy Borrowing and Lending in Education. Oxford: Oxford University Press.

98. Steiner-Khamsi, Gita. 2025. Time in Education Policy Transfer: The Seven Temporalities of Global School Reform. Cham: Palgrave Macmillan.

99. Takayama, Keita, Yuto Shibata, and Ryo Ikeda, eds. 2023. Reimagining Japanese Education: Borders, Transfers, Circulations, and the Comparative. London: Bloomsbury Academic.

100. Takayama, Keita. 2020. Policy Learning and the Global Education Agenda. Comparative Education Review.

101. Thomas, Matthew A. M., Tavis D. Jules, Michele Schweisfurth, and Robin Shields, eds. 2025. The Bloomsbury Handbook of Method in Comparative and International Education. London: Bloomsbury Academic.

102. Tikly, Leon, and Michael Crossley, eds. 2024. Education for Sustainable Development in Africa: Critical Perspectives. London: Routledge.

103. Uljens, Michael, and Janne Elo (eds.). 2024. Multilevel Pedagogical Leadership in Higher Education: A Non-Affirmative Approach. Cham, Switzerland: Springer.

104. UNESCO Global Education Monitoring Report Team. 2023. Global Education Monitoring Report 2023: Technology in Education—A Tool on Whose Terms? Paris: UNESCO.

105. UNESCO. 2021. AI and Education: Guidance for Policy-Makers. Paris: UNESCO.

106. UNESCO. 2021. Reimagining Our Futures Together: A New Social Contract for Education. Paris: UNESCO.

107. UNESCO. 2022. Global Education Monitoring Report 2022: Gender Report (UNESDOC record). Paris: UNESCO.

108. UNESCO. 2022. Reimagining Our Futures Together: A New Social Contract for Education. Paris: UNESCO.

109. UNESCO. 2023. Global Education Monitoring Report 2023: Technology in Education (UNESDOC record). Paris: UNESCO.

110. UNESCO. 2023. Global Governance of Education (UNESDOC record). Paris: UNESCO.

111. UNESCO. 2023. Guidance for Generative AI in Education and Research. Paris: UNESCO.

112. UNESCO. 2024. Global Education Monitoring Report 2024/5: Leadership in Education (UNESDOC record). Paris: UNESCO.

113. UNESCO. 2024. Greening Curriculum Guidance: Teaching and Learning for Climate Action. Paris: UNESCO.

114. UNESCO. 2024. Leadership in Education: Lead for Learning (Full report PDF). Paris: UNESCO.

115. UNHCR, UNESCO, UNICEF, and World Bank. 2021. Framework for Reopening Schools Supplement: From Reopening to Recovery. Geneva/New York/Washington, DC: UN agencies.

116. UNICEF. 2021. Reopening with Resilience: Lessons from Remote Learning During COVID-19. Florence: UNICEF Innocenti.

117. UNICEF. 2021. The State of the World's Children 2021: On My Mind—Promoting, Protecting and Caring for Children's Mental Health. New York: UNICEF.

118. United Nations. 2022. Transforming Education Summit 2022: Vision Statement and Policy Briefs. New York: United Nations.

119. Unterhalter, Elaine, and Cynthia Lloyd. 2023. Education, Poverty and Global Goals for Gender Equality: How People Make Policy Work. London: Routledge.

120. Vavrus, Frances, and Lesley Bartlett. 2023. Rethinking Case Study Research: A Comparative Approach. 2nd ed. London: Routledge.

121. Verger, Antoni, Mario Novelli, and Hülya Kosar Altinyelken, eds. 2018. Global Education Policy and International Development: New Agendas, Issues and Policies. 2nd ed. London: Bloomsbury Academic.

122. Verger, Antoni. 2021. Privatisation and Global Education Reform. Teachers College Record.

123. Williamson, Ben, Julian Sefton-Green, and Rebecca Eynon, eds. 2023. The Digitalisation and Datafication of Education. London: Routledge.

124. Wiseman, Alexander W. (ed.). 2021. Annual Review of Comparative and International Education 2021. Bingley, UK: Emerald Publishing.

125. Wiseman, Alexander W. (ed.). 2022. Annual Review of Comparative and International Education 2022. Bingley, UK: Emerald Publishing.

126. Wiseman, Alexander W. (ed.). 2023. Annual Review of Comparative and International Education 2023. Bingley, UK: Emerald Publishing.

127. Wiseman, Alexander W., ed. 2021. Annual Review of Comparative and International Education 2020. Bingley: Emerald Publishing.

128. Wiseman, Alexander W., ed. 2023. Annual Review of Comparative and International Education 2022. Bingley: Emerald Publishing.

129. Wiseman, Alexander W., ed. 2024. Annual Review of Comparative and International Education 2023. Bingley: Emerald Publishing.

130. Wiseman, Alexander W.. 2021. Comparative Education Research: Approaches and Methods. Bingley, UK: Emerald.

131. World Bank. 2023. The State of Global Learning Poverty: 2022 Update. Washington, DC: World Bank.

132. World Economic Forum. 2024. Shaping the Future of Learning: The Role of AI in Education 4.0. Geneva: World Economic Forum.

133. Zajda, Joseph, ed. 2021. Third International Handbook of Globalisation, Education and Policy Research. Cham: Springer.

134. Zapp, Mike. 2021. The World Bank and Education Governance. Comparative Education.

135. Zhao, Yong, Pedro Noguera, and Ruth Sessler Bernstein, eds. 2021. World Yearbook of Education 2021: Accountability and Datafication in the Governance of Education. London: Routledge.

136. Zhao, Yong. 2022. What Works May Hurt: Side Effects in Education. New York: Teachers College Press

كشاف المصطلحات

حرف - أ

1. ابتكار اجتماعي: (145)، (188)، (489)، (1414)، (2198)
2. ابتكار إداري: (651)، (658)، (664)، (666)، (673)، (679)، (682)، (687)، (738)، (781)، (1091)، (1228)، (1820)، (2016)، (2047)، (2068)
3. ابتكار تربوي: (122)، (184)، (191)، (210)، (369)، (628)، (663)، (672)، (685)، (733)، (812)، (1085)، (1096)، (1284)، (1382)، (1521)، (1548)، (1591)، (1606)، (1621)، (2007)، (2064)
4. ابتكار تنظيمي: (660)، (662)، (668)، (677)، (681)، (684)، (687)، (690)، (978)، (1065)، (2278)
5. ابتكار عالمي: (1698)، (1979)
6. ابتكار علمي: (100)، (229)، (249)، (286)، (2215)
7. ابتكار مؤسسي: (201)، (631)، (670)، (675)، (676)، (677)، (683)، (686)، (689)، (2178)
8. ابتكارية عاملين: (665)، (680)
9. أبعاد قيادة أخلاقية: (2046)، (2351)
10. أبعاد قيادة: (602)، (630)، (631)، (655)، (725)، (735)، (737)، (738)، (749)، (767)، (846)، (868)، (1445)، (1459)، (2042)، (2046)، (2051)، (2067)، (2177)، (2349)، (2351)
11. اتجاهات إدارة دولية: (97)، (243)، (1855)، (1977)
12. اتجاهات إدارة: (97)، (243)، (635)، (1855)، (1977)
13. اختبارات دولية: (5)، (88)، (104)، (134)، (139)، (213)، (274)، (286)، (303)، (310)، (316)، (329)، (362)، (372)، (379)، (496)، (1213)، (1273)، (1281)، (1293)، (1354)، (1638)، (1640)، (1667)، (1693)، (2018)، (2056)، (2239)
14. أخلاقيات ذكاء اصطناعي: (212)، (215)، (1404)، (1408)، (1671)، (2339)
15. أداء إداري: (629)، (647)، (648)، (673)، (712)، (761)، (775)، (781)، (818)، (887)، (893)، (902)، (914)، (975)، (980)، (1087)، (1093)، (1106)، (1163)، (1184)، (1286)، (1503)، (1814)، (1923)، (2116)، (2173)، (2306)، (2329)، (2350)
16. أداء تعليمي: (70)، (98)، (231)، (372)، (687)، (898)، (932)، (967)، (1027)، (1183)، (1388)، (1471)، (1508)، (2227)
17. أداء قيادة مدرسية: (107)، (1477)
18. أداء معلم: (44)، (73)، (104)، (307)، (369)، (628)، (732)، (768)، (820)، (824)، (844)، (866)، (869)، (989)، (1036)، (1149)، (1283)، (1391)، (1538)، (1543)، (1544)، (1549)، (1852)، (2023)، (2105)، (2194)، (2346)
19. أداء مؤسسي: (631)، (727)، (739)، (871)، (886)، (890)، (914)، (942)
20. إدارة اختبارات: (246)، (326)، (334)، (983)
21. إدارة أداء: (44)، (973)، (2273)
22. إدارة إدماج: (2197)
23. إدارة أزمات: (32)، (106)، (110)، (266)، (421)، (426)، (428)، (429)، (432)، (450)، (649)، (725)، (726)، (745)، (816)، (843)، (912)، (948)، (1035)، (1054)، (1079)، (1081)، (1090)، (1133)، (1153)، (1184)، (1190)، (1337)، (1342)، (1357)، (1477)، (1479)، (1499)، (1654)، (1669)، (1701)، (1809)، (1848)، (1859)، (1863)، (1932)، (1935)، (1970)، (2068)، (2070)، (2071)، (2072)، (2074)، (2075)، (2076)، (2077)، (2079)، (2080)، (2081)، (2082)، (2083)، (2084)، (2085)، (2086)، (2087)، (2088)، (2089)، (2090)، (2091)، (2092)، (2093)، (2094)، (2095)، (2096)، (2097)، (2098)، (2099)، (2100)، (2101)، (2229)، (2278)، (2282)، (2302)، (2306)، (2308)، (2345)، (2377)، (2391)، (2395)
24. إدارة أزمة انقطاع: (2077)، (2094)
25. إدارة أزمة تعليمية:

(266)، (649)، (1190)، (1357)، (1499)، (1863)، (1935)، (1970)، (2072)، (2074)، (2076)، (2079)، (2083)، (2088)، (2089)، (2095)، (2229)، (2282)، (2345)، (2377)

26. إدارة أزمة طوارئ: (1935)، (2071)، (2099)، (2395)

27. إدارة أزمة مرتبطة: (2075)، (2084)، (2088)، (2093)، (2101)

28. إدارة استجابة: (2302)

29. إدارة استراتيجيات تعلم: (309)

30. إدارة استراتيجيات: (309)، (975)، (2119)

31. إدارة استراتيجية: (330)، (969)، (1745)، (1852)، (1977)، (2341)

32. إدارة إعادة: (2286)

33. إدارة التزام: (1119)

34. إدارة آليات: (1658)، (2320)

35. إدارة أنشطة: (249)، (504)، (610)، (867)، (1025)، (1367)، (2156)، (2193)، (2198)

36. إدارة إنفاق: (942)، (948)

37. إدارة برامج: (243)، (248)، (250)، (255)، (258)، (260)، (264)، (269)، (307)، (346)، (986)، (989)، (990)، (1031)، (1161)، (1168)، (2101)، (2104)، (2112)، (2124)، (2133)، (2136)، (2153)، (2190)، (2238)، (2305)، (2317)، (2329)، (2363)

38. إدارة برنامج إعداد:

39. (347)، (2140)، (2194)

40. إدارة برنامج تبادل: (1170)، (2137)

41. إدارة برنامج تدريب: (2116)، (2128)

42. إدارة برنامج تعلم: (250)، (2321)

43. إدارة برنامج تعليم: (242)، (243)، (248)، (252)، (258)، (264)، (269)، (992)، (2108)، (2150)

44. إدارة برنامج تنمية: (251)، (307)، (1033)، (2105)

45. إدارة برنامج: (242)، (243)، (247)، (248)، (250)، (251)، (252)، (255)، (257)، (258)، (260)، (264)، (269)، (307)، (347)، (988)، (991)، (992)، (1033)، (1039)، (1163)، (1170)، (1819)، (1910)، (2105)، (2108)، (2116)، (2124)، (2128)، (2137)، (2140)، (2150)، (2157)، (2169)، (2194)، (2242)، (2309)، (2321)، (2333)، (2360)، (2367)

46. إدارة بنية تحتية: (58)

47. إدارة بيانات: (620)، (652)، (1084)، (1388)، (1399)، (1662)، (1957)، (1969)، (2070)، (2180)، (2349)

48. إدارة تأثير: (2129)

49. إدارة تحالفات: (2190)، (2316)

50. إدارة تحمل: (1625)

51. إدارة تحول رقمي: (611)، (1062)، (1173)، (1385)، (1655)، (1807)، (2123)، (2136)

52. إدارة تحول: (170)، (329)، (611)، (617)، (1001)، (1062)، (1173)، (1211)، (1385)، (1655)، (1807)، (1954)، (2106)، (2123)، (2136)، (2290)، (2319)، (2327)، (2330)، (2349)

53. إدارة تدخلات: (2251)

54. إدارة تربوية: (252)، (254)، (601)، (630)، (632)، (637)، (638)، (639)، (649)، (650)، (654)، (659)، (660)، (668)، (689)، (690)، (738)، (750)، (753)، (755)، (757)، (761)، (769)، (818)، (823)، (837)، (863)، (864)، (867)، (869)، (872)، (885)، (886)، (890)، (891)، (899)، (903)، (909)، (912)، (913)، (914)، (915)، (919)، (920)، (924)، (928)، (930)، (966)، (970)، (1004)، (1006)، (1012)، (1036)، (1102)، (1111)، (1113)، (1121)، (1123)، (1133)، (1135)، (1158)، (1163)، (1185)، (1388)، (1483)، (1490)، (1819)، (1973)، (2144)، (2173)، (2210)، (2213)، (2220)، (2330)، (2338)، (2345)، (2346)، (2361)، (2363)، (2370)

55. إدارة تربية: (2195)، (2330)، (2359)

56. إدارة تصميم: (2135، (2198)

57. إدارة تطوير منهج: (276)، (1955)، (2115)، (2142)

58. إدارة تطوير: (276)، (2111)، (2138)

59. إدارة تعاقب: (2260)

60. إدارة تعاون: (2179)، (2180)

61. إدارة تعلم: (15)، (161)، (177)، (179)، (250)، (261)، (309)، (337)، (493)، (615)، (626)، (754)، (788)، (1018)، (1084)، (1263)، (1270)، (1272)، (1543)، (1551)، (1572)، (1802)، (1816)، (1849)، (1865)

62. إدارة تعليم:

(113)، (245)، (252)، (256)،
(267)، (269)، (349)، (352)،
(396)، (402)، (421)، (423)،
(435)، (448)، (511)، (521)،
(549)، (602)، (610)، (636)،
(761)، (985)، (1015)، (1186)،
(1460)، (1653)، (1731)،
(1774)، (1843)، (1922)،
(1927)، (1931)، (1933)،
(1936)، (1947)، (1951)،
(1968)، (2029)، (2101)،
(2110)، (2131)، (2138)،
(2141)، (2158)، (2176)،
(2179)، (2195)، (2197)،
(2234)، (2235)، (2236)،
(2285)، (2296)، (2302)،
(2307)، (2310)، (2314)،
(2316)، (2319)، (2323)،
(2324)، (2335)، (2353)،
(2354)، (2357)، (2359)،
(2361)، (2362)، (2381)

63. **إدارة تغيير:**
(53)، (170)، (178)، (317)،
(343)، (361)، (607)، (661)،
(682)، (688)، (898)، (1193)،
(1391)، (1947)، (2017)،
(2038)، (2047)، (2052)،
(2098)، (2165)، (2270)،
(2334)، (2364)

64. **إدارة تفاعل:** (482)، (768)، (1551)

65. **إدارة تكامل:** (2120)، (2167)

66. **إدارة تمكين:** (1001)، (2278)

67. **إدارة تمويلات:** (2250)

68. **إدارة تنقل:** (2295)

69. **إدارة تنموية:** (2322)

70. **إدارة تنمية:**
(255)، (1070)، (1180)، (2166)،
(2244)، (2255)، (2318)،
(2319)، (2356)، (2357)

71. **إدارة تنوع ثقافي:**
(439)، (474)، (1008)، (1018)،
(1148)، (1157)، (1243)،
(1496)، (1554)، (1784)،
(1977)، (2069)، (2149)،
(2156)، (2177)، (2181)،
(2191)، (2251)

72. **إدارة تنوع:**
(43)، (84)، (195)، (264)، (319)،
(356)، (439)، (467)، (474)،
(551)، (729)، (1008)، (1018)،
(1148)، (1157)، (1214)،
(1243)، (1356)، (1376)،
(1496)، (1554)، (1784)،
(1949)، (1977)، (2034)،
(2039)، (2069)، (2149)،
(2151)، (2156)، (2165)،
(2177)، (2181)، (2191)،
(2251)، (2264)، (2359)

73. **إدارة تنويع:** (966)

74. **إدارة تهيئة:** (2268)

75. **إدارة توطين:** (597)، (2364)

76. **إدارة جدول:** (623)، (2386)

77. **إدارة جودة شاملة:**
(41)، (871)، (878)، (979)،
(1177)، (2023)، (2038)،
(2109)، (2175)

78. **إدارة جودة:**
(41)، (372)، (375)، (380)،
(381)، (384)، (385)، (387)،
(871)، (878)، (900)، (979)،
(1177)، (1989)، (1995)،
(2012)، (2021)، (2023)،
(2024)، (2026)، (2031)،
(2038)، (2041)، (2061)،
(2109)، (2125)، (2175)،
(2249)، (2354)

79. **إدارة حاضنات:** (1570)، (2329)

80. **إدارة حراك:** (2292)

81. **إدارة حوار:**
(436)، (455)، (474)، (761)،
(770)، (1310)، (2084)، (2139)،
(2154)

82. **إدارة حوافز:** (1929)، (2301)

83. **إدارة دعم:** (332)، (950)، (1850)

84. **إدارة دمج:** (643)، (2298)

85. **إدارة ذاكرة:** (1159)

86. **إدارة رفاه:** (2279)

87. **إدارة ريادة:** (2201)

88. **إدارة سلسلة:** (1134)

89. **إدارة سلوك:**
(75)، (766)، (767)، (780)،
(1028)، (2378)

90. **إدارة سياسات:**
(390)، (693)، (794)، (1958)،
(1960)، (1979)، (2011)،
(2114)، (2117)، (2123)، (2151)

91. **إدارة سياسة تعليمية:**
(696)، (721)، (725)، (733)،
(1090)

92. **إدارة شبكات:** (2293)

93. **إدارة شراكات ريادة:** (2112)، (2178)

94. **إدارة شراكات:**

95. (317)، (995)، (1003)، (1093)،
(1200)، (1228)، (1563)،
(1775)، (1793)، (1977)،
(2058)، (2066)، (2112)،
(2121)، (2164)، (2168)،
(2169)، (2171)، (2174)،
(2175)، (2178)، (2188)،
(2189)، (2190)، (2191)،
(2193)، (2199)، (2316)،
(2320)، (2326)، (2354)

96. **إدارة شراكة مجتمعية:**
(997)، (1040)

97. **إدارة شراكة:**
(391)، (441)، (997)، (1040)،
(1150)، (2002)، (2104)

98. إدارة شكاوى: (1130)

99. إدارة شهادات: (1089)، (2317)

100. إدارة شئون: (2283)

101. إدارة صراع: (47)، (579)، (737)، (745)، (842)، (1675)، (1955)، (2134)، (2274)

102. إدارة صراعات: (1673)

103. إدارة صف: (51)، (78)، (203)، (282)، (440)، (515)، (752)، (757)، (762)، (769)، (789)، (827)، (831)، (1022)، (1047)، (1458)، (1888)، (2139)

104. إدارة صفية:

105. (196)، (203)، (309)، (314)، (320)، (383)، (456)، (474)، (482)، (491)، (493)، (750)، (751)، (754)، (757)، (758)، (762)، (765)، (766)، (769)، (826)، (856)، (971)، (990)، (1005)، (1008)، (1031)، (1039)، (1049)، (1482)، (2142)، (2150)

106. إدارة صورة: (45)

107. إدارة صيانة: (58)، (1201)، (1902)

108. إدارة ضغوط: (70)، (587)، (1050)، (1342)، (2172)

109. إدارة علاقات: (1747)، (1995)، (2231)

110. إدارة علاقة: (1187)، (1781)، (2168)، (2222)

111. إدارة عمل: (1156)، (2337)

112. إدارة عمليات: (179)، (611)، (629)، (640)، (879)، (881)، (891)، (898)، (961)، (1387)، (1475)، (1958)، (2011)

113. إدارة فرق: (662)، (1105)، (2273)

114. إدارة فصول: (51)، (61)، (78)، (218)، (256)، (474)، (506)، (610)، (612)، (636)، (765)، (773)، (829)، (1280)، (1313)، (1314)، (1541)، (1542)، (1619)، (1806)، (2290)

115. إدارة كفاءات: (2036)، (2255)

116. إدارة كوارث: (32)، (1331)، (1338)، (1479)، (2080)

117. إدارة مبادرات: (268)، (2198)

118. إدارة مجتمع: (66)، (988)، (1559)، (2344)

119. إدارة مجتمعات: (2340)

120. إدارة مجموعات: (764)، (1015)، (2360)

121. إدارة محتوى: (114)، (253)، (494)، (576)، (1007)، (1009)، (1019)، (1097)، (1103)، (2091)، (2320)

122. إدارة مخاطر: (266)، (285)، (432)، (726)، (816)، (1054)، (1078)، (1090)، (1124)، (1348)، (1427)، (1479)، (1817)، (1831)، (1924)، (1935)، (1969)، (1970)، (2073)، (2099)، (2178)، (2192)، (2197)، (2206)، (2395)

123. إدارة مخلفات: (594)، (1057)، (1589)، (1712)، (2319)، (2398)

124. إدارة مدرسة: (10)، (32)، (62)، (149)، (179)، (216)، (284)، (419)، (427)، (460)، (902)، (1094)، (1172)، (1178)، (1236)، (1285)، (1459)، (1684)، (1757)، (1779)، (1802)، (1886)، (1923)، (1925)، (1933)، (1940)، (1950)، (2019)، (2066)، (2074)، (2077)، (2084)، (2085)، (2091)، (2100)، (2155)، (2163)، (2233)، (2235)، (2296)، (2336)، (2349)، (2361)

125. إدارة مدرسية بمصر: (631)، (656)، (909)، (912)، (1045)، (2134)، (2358)

126. إدارة مدرسية رقمية: (470)، (1285)، (1315)

127. إدارة مدرسية: (31)، (32)، (39)، (41)، (42)، (46)، (48)، (51)، (52)، (59)، (60)، (98)، (152)، (182)، (184)، (216)، (314)، (319)، (324)، (362)، (380)، (385)، (387)، (388)، (389)، (427)، (456)، (460)، (461)، (465)، (470)، (473)، (475)، (490)، (498)، (527)، (559)، (574)، (605)، (620)، (631)، (633)، (635)، (636)، (637)، (638)، (639)، (640)، (645)، (646)، (647)، (648)، (649)، (651)، (652)، (653)، (654)، (655)، (656)، (658)، (660)، (666)، (672)، (675)، (687)، (690)، (696)، (699)، (707)، (709)، (712)، (718)، (720)، (721)، (733)، (736)، (744)، (759)، (762)، (764)، (775)، (776)، (781)، (793)، (797)، (806)، (859)، (860)، (863)، (868)، (870)، (896)، (902)، (905)، (909)،

(911)، (912)، (938)، (943)، (950)، (956)، (960)، (964)، (971)، (972)، (974)، (975)، (978)، (980)، (982)، (989)، (1007)، (1011)، (1022)، (1025)، (1027)، (1028)، (1029)، (1030)، (1038)، (1044)، (1045)، (1087)، (1091)، (1111)، (1142)، (1151)، (1161)، (1162)، (1164)، (1168)، (1169)، (1170)، (1173)، (1184)، (1189)، (1192)، (1195)، (1237)، (1254)، (1275)، (1283)، (1285)، (1296)، (1299)، (1303)، (1315)، (1330)، (1334)، (1373)، (1376)، (1391)، (1452)، (1459)، (1463)، (1468)، (1472)، (1483)، (1485)، (1503)، (1514)، (1530)، (1543)، (1548)، (1552)، (1554)، (1637)، (1754)، (1792)، (1793)، (1805)، (1815)، (1832)، (1839)، (1887)، (1902)، (1904)، (1912)، (1920)، (1978)، (2001)، (2003)، (2015)، (2016)، (2018)، (2027)، (2036)، (2038)، (2044)، (2045)، (2049)، (2051)، (2054)، (2055)، (2062)، (2063)، (2066)، (2071)، (2073)، (2087)، (2097)، (2104)، (2106)، (2108)، (2114)، (2127)، (2134)، (2138)، (2144)، (2149)، (2159)، (2174)، (2189)، (2194)، (2195)، (2198)، (2199)، (2206)، (2212)، (2223)، (2231)، (2263)، (2267)، (2273)، (2275)، (2286)، (2298)، (2303)، (2304)، (2358)، (2371)، (2373)، (2375)، (2383)، (2386)، (2396)

128. إدارة مراكز: (245)، (1005)، (2314)

129. إدارة مركز: (245)، (1007)، (1417)، (1855)، (2318)

130. إدارة مسابقات: (2200)

131. إدارة مسار وظيفي: (1183)، (2253)

132. إدارة مستقبل: (640)

133. إدارة معرفة: (665)، (1065)، (1851)، (1885)، (2266)، (2320)، (2366)

134. إدارة مقاومة: (53)، (2052)

135. إدارة مكتبات: (251)، (2327)

136. إدارة ملف: (244)، (991)، (997)، (1145)، (1747)، (1978)، (2328)، (2338)، (2357)

137. إدارة ملكية: (1097)، (1766)

138. إدارة مناخ مدرسي: (427)، (2149)

139. إدارة مناهج: (1019)، (1951)

140. إدارة منح دراسية: (1661)، (1750)، (2311)

141. إدارة منح: (597)، (1661)، (1750)، (1786)، (2238)، (2242)، (2311)

142. إدارة منصات: (253)، (2316)

143. إدارة منظومة: (98)، (128)، (324)، (326)، (588)، (963)، (984)، (1119)، (1399)، (2124)، (2141)، (2340)

144. إدارة منهج: (181)، (470)، (1021)، (1853)، (1955)، (2139)، (2151)، (2304)

145. إدارة موارد بشرية: (152)، (385)، (632)، (696)، (709)، (711)، (715)، (729)، (738)، (749)، (1120)، (1132)، (1459)، (1929)، (1954)، (2001)، (2166)، (2194)، (2251)، (2252)، (2253)، (2254)، (2255)، (2256)، (2257)، (2258)، (2260)، (2261)، (2263)، (2264)، (2265)، (2266)، (2268)، (2269)، (2270)، (2271)، (2272)، (2273)، (2274)، (2275)، (2276)، (2278)، (2289)، (2294)، (2297)، (2301)، (2312)، (2321)، (2337)، (2342)، (2350)، (2352)، (2356)، (2367)

146. إدارة موارد تعليمية: (615)، (738)، (931)، (1288)، (2176)

147. إدارة موارد: (144)، (152)، (165)، (191)، (201)، (209)، (312)، (315)، (330)، (331)، (381)، (385)، (435)، (565)، (581)، (592)، (615)، (632)، (696)، (698)، (699)، (700)، (709)، (711)، (712)، (715)، (729)، (738)، (749)، (891)، (931)، (938)، (1087)، (1116)، (1120)، (1132)، (1140)، (1288)، (1329)، (1337)، (1459)، (1740)، (1874)، (1914)، (1923)، (1924)، (1926)، (1927)، (1928)، (1929)،

(1931)، (1932)، (1934)،
(1935)، (1954)، (1995)،
(2000)، (2001)، (2049)،
(2164)، (2166)، (2174)،
(2176)، (2179)، (2194)،
(2210)، (2251)، (2252)،
(2253)، (2254)، (2255)،
(2256)، (2257)، (2258)،
(2260)، (2261)، (2263)،
(2264)، (2265)، (2266)،
(2268)، (2269)، (2270)،
(2271)، (2272)، (2273)،
(2274)، (2275)، (2276)،
(2278)، (2280)، (2289)،
(2294)، (2297)، (2301)،
(2305)، (2312)، (2321)،
(2337)، (2342)، (2343)،
(2350)، (2352)، (2356)،
(2367)، (2387)

148. إدارة موازنات:
(1504)، (1920)، (2241)

149. إدارة مواهب:
(38)، (1026)، (1059)، (1102)،
(2060)، (2166)، (2342)

150. إدارة مؤسسات:
(142)، (248)، (349)، (550)،
(601)، (1666)، (2002)، (2060)،
(2138)، (2234)، (2327)،
(2335)، (2340)

151. إدارة نتائج:
(469)، (764)، (775)، (960)،
(961)، (2059)، (2237)

152. إدارة نظام:
(246)، (248)، (267)، (982)،
(1537)، (1787)، (1949)،
(2039)، (2113)، (2126)،
(2130)، (2169)، (2233)،
(2296)، (2303)، (2311)،
(2313)، (2317)

153. إدارة نظم:
(267)، (2035)، (2109)، (2122)،
(2126)، (2309)

154. إدارة نفايات:
(37)، (72)، (721)، (1335)،
(1347)

155. إدارة نقل:
(1965)، (2165)، (2308)، (2364)

156. إدارة نماذج: (390)

157. إدارة نموذج: (2114)

158. إدارة هياكل: (2315)

159. إدارة وتوثيق: (2299)

160. إدارة وسم: (1745)

161. إدارة وقت:
(184)، (277)، (362)، (633)،
(687)، (731)، (751)، (827)،
(946)، (1491)، (1601)، (2057)،
(2203)، (2207)، (2212)،
(2265)، (2280)، (2386)

162. إداري داخل مدرسة:
(621)، (647)، (664)، (666)،
(673)، (679)، (705)، (716)،
(775)، (818)، (848)، (857)،
(893)، (1040)، (1087)، (1143)،
(2368)

163. إدارية تعليم:
(258)، (1931)، (1936)، (1938)،
(1942)، (1943)، (1946)،
(1947)، (2115)

164. إداريات مدرسية:
(41)، (636)، (639)، (649)،
(681)، (706)، (806)، (1035)،
(1051)، (1114)، (2125)،
(2351)، (2368)

165. إدماج طالب لاجئين:
(264)، (1857)، (1961)

166. أرجنتين: (1650)، (1680)

167. أردن:
(172)، (227)، (264)، (356)،
(369)، (371)، (377)، (383)،
(395)، (402)، (420)، (421)،
(424)، (427)، (439)، (462)،
(497)، (498)، (501)، (505)،
(521)، (547)، (1221)، (1249)،
(1433)، (1708)، (1731)،
(1854)، (1896)، (1904)،
(1913)، (1957)، (1968)،
(1983)، (1995)، (2001)،
(2004)، (2009)، (2050)،
(2068)، (2085)، (2129)،
(2179)، (2181)، (2216)،
(2218)، (2373)، (2377)، (2390)

168. إسبانيا:
(328)، (341)، (507)، (1469)،
(1549)، (1641)، (1734)،
(1743)، (1923)، (2091)،
(2336)، (2380)

169. استخدام تعلم قائم:
(1602)، (1604)، (1608)

170. استخدام تعلم:
(1001)، (1301)، (1599)،
(1602)، (1604)، (1606)،
(1608)، (1616)، (2147)، (2375)

171. استدامة أثر: (596)

172. استدامة أداء:
(741)، (774)، (2260)، (2367)

173. استدامة إصلاح:

174. (1833)، (2164)

175. استدامة بنية:
(160)، (580)، (948)، (1447)

176. استدامة بيئية:
(37)، (721)، (1057)، (1349)،
(1529)، (1789)، (2246)، (2343)

177. استدامة تطوير:
(15)، (97)، (140)، (307)، (366)،
(409)، (646)، (664)، (711)،
(732)، (736)، (740)، (742)،

(805)، (806)، (807)، (889)، (936)، (1062)، (1065)، (1263)، (1315)، (1316)، (1318)، (1407)، (1439)، (1462)، (1481)، (1502)، (1563)، (1613)، (1813)، (1854)، (2071)، (2276)، (2298)، (2353)، (2362)

178. استدامة تعاقب: (1059)

179. استدامة تعلم: (58)، (86)، (91)، (128)، (242)، (441)، (798)، (994)، (1054)، (1431)، (1848)، (2063)، (2098)، (2315)

180. استدامة تعليمية: (736)، (1499)، (1517)، (2176)

181. استدامة تمويل: (193)، (395)، (433)، (996)، (1174)، (1520)، (1655)، (1702)، (1705)، (1720)، (1732)، (1846)، (1858)، (1886)، (1889)، (1907)، (2226)، (2293)، (2326)

182. استدامة توطين: (1656)

183. استدامة جودة: (16)، (18)، (130)، (535)، (538)، (656)، (701)، (720)، (804)، (878)، (881)، (914)، (926)، (931)، (934)، (995)، (1116)، (1271)، (1465)، (1514)، (1660)، (1833)، (1846)، (1852)، (1911)، (2034)، (2081)، (2125)، (2170)، (2172)، (2179)، (2226)

184. استدامة خطط: (736)

185. استدامة قوى: (1657)

186. استدامة قيادة: (38)، (2342)، (2352)، (2358)

187. استدامة مالية: (1061)، (1076)، (1090)، (1094)، (1190)، (1375)، (1421)، (1652)، (1678)، (1724)، (2008)، (2119)، (2300)، (2362)

188. استدامة مشروعات: (92)، (180)، (933)، (1427)، (1670)، (2168)، (2224)، (2243)، (2329)

189. استراتيجيات إدارة أزمة: (1190)، (2079)، (2087)، (2093)، (2282)

190. استراتيجيات إدارة: (38)، (47)، (58)، (114)، (203)، (249)، (252)، (323)، (325)، (469)، (474)، (551)، (660)، (673)، (735)، (754)، (768)، (827)، (966)، (1024)، (1031)، (1090)، (1190)، (1195)، (1660)، (1809)، (1821)، (1830)، (1855)، (1954)، (1959)، (1969)، (1978)، (1979)، (2018)، (2034)، (2059)، (2063)، (2079)، (2087)، (2093)، (2114)، (2119)، (2123)، (2126)، (2134)، (2165)، (2166)، (2179)، (2282)، (2298)، (2300)، (2306)، (2315)، (2321)، (2326)، (2330)، (2333)، (2335)

191. استراتيجيات تدويل تعليم: (1336)، (1350)، (1403)

192. استراتيجيات تدويل: (351)، (1202)، (1209)، (1231)، (1269)، (1270)، (1280)، (1289)، (1303)، (1336)، (1350)، (1403)

193. استراتيجيات تعلم تعاوني: (493)، (752)، (1609)

194. استراتيجيات تعلم قائم: (296)، (309)، (489)، (508)، (1439)

195. استراتيجيات تعلم نشط: (178)، (345)، (482)، (754)، (763)، (766)، (789)، (824)، (1022)، (1467)، (1492)، (1557)، (1599)، (2204)

196. استراتيجيات تعلم: (110)، (178)، (192)، (296)، (309)، (345)، (482)، (489)، (493)، (508)، (636)، (752)، (754)، (755)، (763)، (766)، (789)، (824)، (1022)، (1301)، (1413)، (1426)، (1439)، (1467)، (1492)، (1557)، (1599)، (1605)، (1609)، (1629)، (1802)، (2204)

197. استراتيجيات تعليم: (9)، (105)، (212)، (227)، (284)، (295)، (591)، (785)، (1231)، (1332)، (1334)، (1342)، (1348)، (1430)، (1475)، (1511)، (2380)، (2383)

198. استراتيجيات دمج: (6)، (63)، (68)، (69)، (291)، (303)، (431)، (526)، (535)، (791)، (840)، (1272)، (1487)، (1496)، (1810)، (2333)

199. استراتيجيات قيادة تعليمية: (657)، (2060)، (2068)، (2360)

200. استراتيجيات قيادة: (40)، (47)، (51)، (53)، (628)، (657)، (724)، (1482)، (1484)، (1488)، (1497)، (2047)، (2060)، (2068)، (2360)

201. استراتيجية تعلم: (763)، (1432)، (1556)، (1605)

202. أستراليا :
(52)، (55)، (59)، (61)، (66)، (74)، (154)، (343)، (346)، (580)، (1225)، (1316)، (1428)، (1443)، (1478)، (1491)، (1531)، (1539)، (1612)، (1617)، (1631)، (1640)، (1671)، (1692)، (1768)، (1810)، (2054)، (2060)، (2122)، (2330)

203. استشراف مستقبل تعليم :
(2)، (1081)، (1382)، (1393)، (1411)

204. استمرارية تعلم :
(227)، (248)، (266)، (435)، (445)، (448)، (561)، (998)، (1559)، (1817)، (1848)، (1872)، (1935)، (2029)، (2072)، (2077)، (2100)، (2377)، (2395)

205. إستونيا :
(1)، (11)، (34)، (41)، (216)، (304)، (337)، (351)، (579)، (1224)، (1509)، (1623)، (1632)، (1660)، (1686)، (1785)، (1861)، (1883)، (1916)، (1944)، (2043)، (2097)، (2119)، (2156)، (2197)، (2212)، (2295)، (2324)، (2393)

206. اصطناعي داخل مدرسة :
(34)، (602)، (618)، (1821)، (1812)، (1976)

207. إصلاح تعليم :
(14)، (88)، (136)، (310)، (348)، (358)، (390)، (420)، (478)، (510)، (800)، (808)، (906)، (1172)، (1358)، (1556)، (1568)، (1591)، (1775)، (1838)، (1870)، (1871)، (1883)، (1884)، (1885)، (1936)، (1980)، (2052)، (2222)، (2224)

208. إصلاح تعليمي :
(91)، (97)، (99)، (299)، (360)، (379)، (748)، (1453)، (1457)، (1686)، (1772)، (1833)، (1839)، (1861)، (1862)، (1863)، (1865)، (1866)، (1867)، (1868)، (1869)، (1870)، (1871)، (1872)، (1873)، (1874)، (1875)، (1876)، (1877)، (1878)، (1880)، (1881)، (1882)، (1883)، (1884)، (1885)، (1886)، (1887)، (1888)، (1889)، (1890)، (1891)، (1953)، (1956)، (1965)، (1973)، (1980)، (2270)

209. إصلاح سياسات تعليم :
(94)، (1183)، (1868)، (1870)، (1871)، (1876)، (1877)، (1882)، (1883)، (1887)، (1888)، (1889)، (1890)

210. إصلاح سياسات :
(94)، (358)، (492)، (1183)، (1864)، (1865)، (1866)، (1868)، (1869)، (1870)، (1871)، (1872)، (1873)، (1874)، (1875)، (1876)، (1877)، (1878)، (1879)، (1880)، (1881)، (1882)، (1883)، (1884)، (1885)، (1886)، (1887)، (1888)، (1889)، (1890)

211. إصلاح منهج :
(134)، (270)، (271)، (274)، (278)، (282)، (283)، (292)، (299)، (361)، (1616)، (1621)، (1780)، (1864)، (2385)، (2401)

212. إطار إدارة دولية :
(166)، (185)، (195)، (204)، (212)، (250)، (258)، (1731)، (1824)، (1973)، (1976)، (1978)، (1985)، (1992)، (1996)، (1998)، (2005)، (2007)، (2010)، (2014)، (2026)، (2031)، (2033)، (2052)، (2072)، (2121)، (2132)، (2158)، (2161)، (2162)، (2165)، (2177)، (2182)، (2184)، (2186)، (2192)، (2204)، (2206)، (2214)، (2218)، (2221)، (2222)، (2392)، (2397)، (2401)

213. إطار إدارة :
(166)، (185)، (195)، (204)، (212)، (250)، (258)، (1000)، (1285)، (1299)، (1731)، (1824)، (1973)، (1976)، (1978)، (1985)، (1992)، (1996)، (1998)، (2005)، (2007)، (2010)، (2014)، (2026)، (2031)، (2033)، (2052)، (2072)، (2075)، (2077)، (2084)، (2087)، (2088)، (2089)، (2121)، (2132)، (2138)، (2143)، (2145)، (2149)، (2154)، (2158)، (2160)، (2161)، (2162)، (2165)، (2176)، (2177)، (2182)، (2183)، (2184)، (2186)، (2187)، (2192)، (2202)، (2203)، (2204)، (2205)، (2206)، (2207)، (2208)، (2209)، (2210)، (2211)، (2212)،

(2213)، (2214)، (2215)، (2216)، (2217)، (2218)، (2219)، (2220)، (2221)، (2222)، (2372)، (2373)، (2374)، (2375)، (2376)، (2377)، (2378)، (2379)، (2380)، (2381)، (2382)، (2383)، (2384)، (2385)، (2387)، (2388)، (2389)، (2390)، (2391)، (2392)، (2393)، (2394)، (2395)، (2397)، (2398)، (2399)، (2400)، (2401)

214. أطر إدارة: (338)، (1808)، (1811)، (1816)، (1822)، (1823)، (2114)، (2134)، (2227)، (2305)، (2306)، (2321)

215. أطفال خارج مدرسة: (206)، (244)

216. اعتراف تعلم سابق: (246)، (261)، (270)، (344)، (1889)، (2291)، (2313)

217. اعتراف تعلم: (246)، (261)، (262)، (270)، (293)، (344)، (1889)، (2291)، (2313)

218. اعتماد أكاديمي مدرسة: (872)، (874)، (889)

219. اعتماد مدرسة: (106)، (881)، (884)، (894)، (1443)، (1917)، (1985)، (2007)، (2025)

220. إعداد قيادة: (343)، (507)، (645)، (661)، (712)، (725)، (795)، (837)، (841)، (852)، (864)، (956)، (1485)، (1819)، (1832)، (1928)، (2017)، (2042)، (2054)، (2156)، (2173)، (2210)

221. إعداد معلم بمصر: (1253)، (2166)، (2339)

222. إعداد معلم تعليم: (817)، (1008)، (1247)، (1536)، (1568)

223. إعداد معلم رقمي: (836)، (1080)، (1491)، (1535)، (1551)

224. إعداد معلم كليات: (93)، (191)، (282)، (455)، (579)، (1242)، (1318)، (1541)، (1558)، (2140)، (2194)

225. إعداد معلم: (8)، (13)، (62)، (67)، (68)، (73)، (76)، (79)، (82)، (89)، (93)، (180)، (191)، (202)، (205)، (215)، (222)، (282)، (289)، (310)، (317)، (411)، (455)، (478)، (482)، (502)، (508)، (527)، (540)، (567)، (579)، (789)، (817)، (836)، (949)، (971)، (1008)، (1047)، (1068)، (1080)، (1204)، (1209)، (1225)، (1233)، (1234)، (1242)، (1245)، (1247)، (1253)، (1259)، (1283)، (1288)، (1313)، (1318)، (1361)، (1384)، (1396)، (1458)، (1491)، (1507)، (1531)، (1532)، (1534)، (1535)، (1536)، (1539)، (1540)، (1541)، (1542)، (1550)، (1551)، (1554)، (1556)، (1558)، (1561)، (1568)، (1615)، (1621)، (1644)، (1677)، (1687)، (1722)، (1739)، (1849)، (1864)، (1865)، (1880)، (1883)، (1890)، (2005)، (2023)، (2134)، (2140)، (2161)، (2166)، (2186)، (2194)، (2221)، (2339)، (2400)

226. اقتصاد أخضر: (4)، (68)، (72)، (105)، (312)، (572)، (1087)، (1180)، (1324)، (1343)، (1438)، (1589)، (2319)

227. اقتصاد رقمي: (104)، (147)، (225)، (232)، (281)، (609)، (952)، (1104)، (1422)، (1590)، (1795)، (1821)، (1856)، (1919)، (2201)، (2312)

228. اقتصاديات تعليم موازي: (90)، (1728)

229. اقتصاديات تعليم: (90)، (130)، (420)، (930)، (1095)، (1652)، (1695)، (1703)، (1705)، (1707)، (1711)، (1714)، (1728)، (2119)، (2301)

230. أكاديمي: (872)، (874)، (889)

231. التحاق تعليم عالي: (204)، (246)، (350)، (352)، (544)، (548)، (1363)، (2033)، (2186)

232. التحاق تعليم: (168)، (204)، (246)، (350)، (352)، (544)، (545)، (548)، (557)، (1363)، (2033)، (2186)، (2213)

233. إلكتروني مدرسة: (604)، (613)، (813)، (836)، (922)، (1125)، (1830)، (2095)

234. ألمانيا: (12)، (16)، (35)، (72)، (86)، (148)، (223)، (225)، (275)،

(345)، (438)، (453)، (458)، (581)، (592)، (597)، (1210)، (1266)، (1299)، (1384)، (1391)، (1415)، (1430)، (1493)، (1504)، (1511)، (1534)، (1561)، (1565)، (1569)، (1641)، (1674)، (1693)، (1724)، (1726)، (1741)، (1760)، (1821)، (1853)، (1868)، (1884)، (1897)، (1915)، (1925)، (1933)، (1963)، (1973)، (1990)، (1992)، (2015)، (2057)، (2063)، (2093)، (2100)، (2105)، (2106)، (2121)، (2133)، (2148)، (2159)، (2189)، (2191)، (2195)، (2201)، (2209)، (2284)، (2287)، (2302)، (2321)، (2339)، (2350)، (2396)

235. إمارات عربية متحدة:
(77)، (152)، (275)، (328)، (401)، (484)، (514)، (522)، (524)، (1216)، (1220)، (1381)، (1515)، (1521)، (1657)، (1681)، (1740)، (1770)، (1811)، (1823)، (1856)، (1959)، (1967)، (1981)، (1987)، (2017)، (2022)، (2033)، (2079)، (2087)، (2182)، (2192)، (2196)، (2202)، (2205)

236. أمن سيبراني:
(24)، (177)، (180)، (337)، (605)، (1078)، (1263)، (1271)، (1511)، (1715)، (1805)، (1809)، (2349)

237. أمن قومي:
(24)، (406)، (432)، (921)، (1045)، (1151)، (1158)، (1169)، (1326)، (1540)، (1652)، (1662)، (1675)، (1681)، (1682)، (1689)، (1690)، (1705)، (1742)، (2138)، (2231)، (2245)، (2285)، (2288)، (2307)، (2328)

238. أمن مدرسي:
(816)، (912)، (930)، (1118)، (1358)، (1463)، (1881)، (2079)، (2303)

239. أمناء آباء ومعلم:
(690)، (691)، (916)، (1040)، (1162)، (1503)، (2003)، (2055)، (2351)، (2387)

240. انخراط نواتج تعلم: (488)، (499)

241. إندونيسيا:
(37)، (573)، (1332)، (1516)، (1567)، (1652)، (1725)، (1847)، (1866)، (1901)، (2135)، (2360)، (2389)

242. أنماط قيادة:
(32)، (170)، (482)، (604)، (606)، (647)، (651)، (679)، (841)، (1197)، (1472)، (1475)، (1482)، (1498)، (1995)، (2044)، (2056)، (2059)، (2060)، (2066)، (2068)، (2069)، (2156)

243. أوغندا: (1525)، (1931)

244. أيرلندا:
(272)، (354)، (401)، (430)

245. آيسلندا: (587)، (595)

246. إيطاليا:
(533)، (539)، (574)، (1370)، (1622)، (1934)، (1939)، (2155)، (2355)

حرف - ب

247. باكستان:
(1678)، (1713)، (1721)، (2385)

248. بحث علمي جامعة:

249. (346)، (1676)، (1738)، (1973)، (2293)

250. برازيل:

251. (288)، (345)، (429)، (440)، (518)، (541)، (575)، (590)، (1356)، (1412)، (1426)، (1495)، (1503)، (1514)، (1643)، (1670)، (1683)، (1772)، (1832)، (1857)، (1878)، (1881)، (1886)، (1895)، (1903)، (1907)، (1930)، (1936)، (2000)، (2215)، (2294)، (2329)، (2366)، (2368)، (2379)

252. برتغال:
(510)، (591)، (1820)، (1855)، (1876)، (1906)، (1935)، (2073)

253. برنامج إعداد قيادة:
(343)، (645)، (661)، (712)، (725)، (837)، (841)، (852)، (864)، (1485)، (1819)، (1832)، (2042)، (2156)، (2173)

254. برنامج إعداد معلم:
(62)، (68)، (89)، (191)، (215)، (222)، (282)، (289)، (411)، (455)، (482)، (579)، (836)، (971)، (1047)، (1068)، (1080)، (1204)، (1225)، (1234)، (1242)، (1247)، (1253)، (1259)، (1288)، (1318)، (1384)، (1396)، (1458)، (1491)، (1532)، (1535)، (1536)، (1539)، (1540)،

(1541)، (1542)، (1551)، (1558)، (1568)، (1615)، (1677)، (1722)، (1849)، (1883)، (2134)، (2140)، (2166)، (2194)، (2339)

255. **برنامج تدريب:** (65)، (71)، (76)، (89)، (105)، (134)، (140)، (155)، (291)، (326)، (345)، (464)، (515)، (535)، (572)، (605)، (624)، (639)، (680)، (726)، (732)، (813)، (817)، (824)، (829)، (832)، (834)، (838)، (839)، (849)، (885)، (890)، (895)، (910)، (956)، (1031)، (1040)، (1107)، (1187)، (1228)، (1296)، (1303)، (1372)، (1386)، (1389)، (1393)، (1397)، (1415)، (1435)، (1438)، (1440)، (1445)، (1448)، (1451)، (1455)، (1462)، (1467)، (1471)، (1475)، (1477)، (1482)، (1485)، (1487)، (1491)، (1498)، (1502)، (1517)، (1521)، (1523)، (1527)، (1532)، (1533)، (1535)، (1543)، (1545)، (1564)، (1569)، (1588)، (1614)، (1636)، (1700)، (1716)، (1773)، (1784)، (1788)، (2090)، (2116)، (2128)، (2181)، (2184)، (2244)، (2319)، (2322)، (2356)

256. **برنامج تعلم:** (65)، (166)، (199)، (250)، (441)، (997)، (1003)، (1195)، (1230)، (1360)، (1413)، (1420)، (1428)، (1436)، (1439)، (1637)، (2182)، (2292)، (2321)

257. **برنامج تعليم غير نظامي:** (241)، (243)، (248)، (252)، (258)، (264)، (269)، (441)، (501)

258. **برنامج تعليم فني:** (2)، (123)، (136)، (226)، (1188)، (1578)، (1994)، (2108)، (2217)

259. **برنامج تعليم كبار:** (242)، (258)، (466)، (992)، (994)، (997)، (998)، (1000)، (1005)، (1016)، (1017)، (1412)، (1425)، (1427)، (1429)، (1889)

260. **برنامج تعليم مهارة:** (1418)، (1427)، (1435)، (1438)

261. **برنامج تعليم:** (2)، (123)، (129)، (136)، (204)، (226)، (241)، (242)، (243)، (248)، (252)، (258)، (264)، (269)، (288)، (319)، (422)، (425)، (438)، (441)، (466)، (477)، (501)، (548)، (564)، (582)، (589)، (992)، (994)، (997)، (998)، (1000)، (1005)، (1016)، (1017)، (1188)، (1219)، (1289)، (1319)، (1328)، (1335)، (1345)، (1365)، (1377)، (1379)، (1412)، (1418)، (1425)، (1427)، (1429)، (1430)، (1435)، (1438)، (1550)، (1578)، (1708)، (1712)، (1737)، (1746)، (1748)، (1846)، (1876)، (1889)، (1994)، (2006)، (2022)، (2037)، (2108)، (2143)، (2150)، (2169)، (2174)، (2208)، (2217)، (2288)، (2314)، (2326)، (2335)، (2336)

262. **برنامج دمج تعليمي:** (523)، (1901)، (2034)

263. **برنامج شراكة:** (313)، (532)، (930)، (2184)

264. **برنامج عليا:** (67)، (437)، (890)، (915)، (1000)، (1256)، (1537)، (1540)، (1732)

265. **برنامج مدرسة صديقة:** (198)، (471)

266. **برنامج مدرسة:** (186)، (198)، (471)، (554)، (574)، (1996)، (2163)

267. **بلجيكا:** (2007)

268. **بنغلاديش:** (544)، (588)، (1362)، (1414)، (1523)، (1730)، (1773)، (1784)، (1843)، (1873)، (2002)، (2304)

269. **بولندا:** (1702)، (1712)، (1824)

270. **بيانات تعليمية:** (152)، (172)، (179)، (221)، (386)، (608)، (692)، (710)، (794)، (1084)، (1191)، (1271)، (1292)، (1297)، (1313)، (1388)، (1401)، (1407)، (1613)، (1655)، (1662)، (1688)، (1804)، (1840)، (1844)، (1969)، (2012)، (2245)، (2339)

271. **بيانات ضخمة:** (22)، (97)، (126)، (216)، (221)، (233)، (361)، (634)، (637)، (646)، (652)، (681)، (708)، (710)، (967)، (972)، (1054)، (1062)، (1075)، (1081)،

(1084)، (1173)، (1275)، (1279)، (1286)، (1294)، (1315)، (1316)، (1387)، (1390)، (1399)، (1493)، (1662)، (1681)، (1805)، (1816)، (2016)، (2180)، (2245)، (2287)، (2341)، (2355)

272. بيئات تعلم رقمية: (58)، (229)، (659)، (1280)، (1283)، (1289)، (1313)، (1616)

273. بيئات تعلم مدرسية: (642)، (839)

274. بيئات تعلم: (15)، (58)، (132)، (177)، (210)، (229)، (268)، (337)، (352)، (361)، (463)، (470)، (484)، (494)، (511)، (530)، (531)، (593)، (609)، (617)، (624)، (642)، (644)، (657)، (659)، (750)، (753)، (754)، (760)، (777)، (791)، (792)، (825)، (832)، (834)، (839)، (888)، (935)، (960)، (992)، (1001)، (1061)، (1095)، (1227)، (1280)، (1281)، (1283)، (1289)، (1291)، (1296)، (1310)، (1313)، (1389)، (1400)، (1406)، (1408)، (1426)، (1452)، (1463)، (1489)، (1545)، (1554)، (1557)، (1605)، (1616)، (1623)، (1625)، (1628)، (1635)، (1639)، (1806)، (1969)، (2034)، (2063)، (2190)، (2236)

275. بيئات تعليم: (440)، (506)، (655)

276. بيئة تعلم داعمة: (483)، (888)

277. بيئة تعلم: (35)، (91)، (129)، (139)، (153)، (158)، (161)، (172)، (184)، (193)، (198)، (303)، (483)، (489)، (499)، (646)، (753)، (755)، (757)، (772)، (788)، (825)، (888)، (971)، (1005)، (1018)، (1023)، (1029)، (1222)، (1300)، (1379)، (1400)، (1452)، (1473)، (1482)، (1490)، (1559)، (1602)، (1648)، (1903)، (1917)، (2022)، (2055)، (2079)، (2338)

حرف – ت

278. تأثير ذكاء اصطناعي: (217)، (225)، (236)

279. تأثير ذكاء: (217)، (225)، (236)

280. تايلاند: (1787)

281. التحاق تعليم عالي: (204)، (246)، (350)، (352)، (544)، (548)، (1363)، (2033)، (2186)

282. التحاق تعليم: (168)، (204)، (246)، (350)، (352)، (544)، (545)، (548)، (557)، (1363)، (2033)، (2186)، (2213)

283. تحديات إدارة مدرسية: (1045)، (1472)، (2106)

284. تحديات إدارة: (248)، (387)، (650)، (1045)، (1472)، (2106)، (2395)

285. تحسين إدارة: (380)، (610)، (731)، (766)، (768)، (1140)، (1164)، (1285)، (1299)، (1931)، (1935)، (2057)، (2128)

286. تحسين بيئة تعلم: (139)، (161)، (198)، (646)، (1023)، (1490)، (1648)، (2055)

287. تحسين جودة أداء: (70)، (653)، (727)، (811)، (821)، (826)، (980)، (2306)

288. تحسين جودة تعليم: (151)، (194)، (320)، (362)، (544)، (675)، (683)، (732)، (773)، (782)، (791)، (824)، (879)، (914)، (926)، (941)، (942)، (943)، (987)، (1022)، (1047)، (1263)، (1305)، (1391)، (1460)، (1463)، (1473)، (1477)، (1490)، (1517)، (1528)، (1537)، (1549)، (1720)، (1869)، (1873)، (1874)، (1924)، (1951)، (2037)، (2067)، (2105)

289. تحسين جودة حياة: (242)، (584)، (843)، (846)، (852)، (855)، (869)، (899)، (916)، (1002)، (1012)، (1029)، (1372)، (1416)، (1425)، (1441)، (1484)، (1636)، (2048)

290. تحسين جودة خدمات: (632)، (656)، (791)، (804)، (901)، (931)، (960)، (1126)، (1516)

291. تحسين جودة: (5)، (70)، (115)، (130)، (151)، (152)، (175)، (194)، (196)، (222)، (242)، (320)، (362)، (363)، (365)، (373)، (399)، (403)، (404)، (477)، (544)، (568)، (584)، (608)، (619)، (620)، (621)، (627)، (629)،

(632)، (633)، (638)، (653)، (656)، (661)، (675)، (677)، (683)، (685)، (692)، (695)، (696)، (697)، (700)، (707)، (727)، (728)، (732)، (734)، (749)، (765)، (768)، (770)، (773)، (775)، (782)، (788)، (791)، (792)، (804)، (806)، (808)، (811)، (817)، (821)، (824)، (826)، (828)، (837)، (838)، (839)، (842)، (843)، (846)، (852)، (855)، (869)، (879)، (896)، (899)، (901)، (904)، (914)، (916)، (922)، (926)، (928)، (931)، (936)، (938)، (941)، (942)، (943)، (960)، (972)، (977)، (980)، (987)، (1001)، (1002)، (1003)، (1005)، (1012)، (1022)، (1026)، (1029)، (1035)، (1047)، (1091)، (1107)، (1126)، (1131)، (1182)، (1263)، (1268)، (1274)، (1275)، (1288)، (1294)، (1305)، (1318)، (1353)، (1372)، (1383)، (1391)، (1399)، (1409)، (1416)، (1418)، (1425)، (1441)، (1448)، (1460)، (1463)، (1473)، (1477)، (1484)، (1490)، (1494)، (1516)، (1517)، (1523)، (1528)، (1534)، (1537)، (1546)، (1549)، (1551)، (1553)، (1574)، (1591)، (1619)، (1636)، (1720)، (1836)، (1869)، (1873)، (1874)، (1875)، (1883)، (1884)، (1890)، (1896)، (1905)، (1913)، (1924)، (1951)، (1961)، (1989)، (1992)، (2035)، (2037)، (2048)، (2067)، (2077)، (2105)، (2109)، (2116)، (2185)، (2263)، (2306)

292. تحسين كفاءة إدارة:
(738)، (781)، (1285)، (1503)، (1803)، (2018)

293. تحسين كفاءة عصبية:
(1629)، (1630)

294. تحسين كفاءة:
(34)، (92)، (227)، (233)، (637)، (660)، (664)، (668)، (692)، (738)، (781)، (807)، (812)، (822)، (857)، (944)، (951)، (965)، (971)، (1007)، (1174)، (1285)، (1387)، (1388)، (1395)، (1503)، (1542)، (1621)، (1629)، (1630)، (1643)، (1803)، (2018)، (2042)، (2241)، (2273)

295. تحسين مخرجات تعليم:
(614)، (796)، (935)، (959)، (1568)، (1649)

296. تحسين مهارة:
(71)، (128)، (171)، (176)، (185)، (194)، (352)، (611)، (680)، (739)، (745)، (834)، (928)، (945)، (981)، (984)، (991)، (995)، (1009)، (1011)، (1015)، (1019)، (1031)، (1309)، (1328)، (1409)، (1439)، (1838)، (1846)، (1870)

297. تحسين نواتج تعلم:
(22)، (29)، (31)، (46)، (71)، (97)، (174)، (378)، (427)، (481)، (624)، (685)، (751)، (773)، (834)، (840)، (842)، (865)، (898)، (931)، (963)، (986)، (999)، (1017)، (1032)، (1103)، (1225)، (1270)، (1293)، (1360)، (1462)، (1471)، (1480)، (1485)، (1521)، (1530)، (1544)، (1555)، (1616)، (1624)، (1726)، (1804)، (1861)، (1902)، (1921)، (1985)، (2042)، (2071)، (2248)، (2355)، (2368)

298. تحقيق استدامة مالية:
(1061)، (1076)، (1090)، (1094)، (1678)، (2362)

299. تحقيق استدامة:
(4)، (151)، (591)، (594)، (698)، (740)، (955)، (1036)، (1059)، (1061)، (1072)، (1076)، (1081)، (1090)، (1094)، (1098)، (1172)، (1215)، (1344)، (1499)، (1678)، (1708)، (1789)، (1967)، (2322)، (2326)، (2342)، (2343)، (2358)، (2362)

300. تحقيق جودة:
(1)، (6)، (9)، (39)، (364)، (367)، (380)، (535)، (589)، (613)، (707)، (753)، (766)، (890)، (921)، (935)، (942)، (943)، (953)، (962)، (1058)، (1121)، (1209)، (1283)، (1315)، (1391)، (1405)، (1443)، (1449)، (1451)، (1494)، (1536)، (1734)، (2057)، (2059)، (2065)، (2127)، (2166)، (2280)

301. تحول تربوي:
(151)، (155)، (160)، (162)، (169)، (170)، (172)، (173)،

(178)، (179)، (180)، (1382)، (1550)

302. تحول رقمي تعليم : (165)، (2047)، (2123)

303. تحول رقمي تعليمي : (166)، (177)، (180)، (315)، (1265)، (1321)، (1523)

304. تحول رقمي ذكاء: (223)، (226)، (233)، (2115)

305. تحول رقمي مدرسي : (163)، (169)، (1807)، (1814)، (1938)

306. تحول رقمي وزارة: (603)، (710)، (756)، (768)، (813)، (822)، (935)، (1024)، (1089)، (1635)

307. تحول رقمي : (1)، (6)، (15)، (41)، (76)، (90)، (91)، (110)، (121)، (122)، (126)، (130)، (138)، (145)، (150)، (151)، (153)، (154)، (156)، (157)، (158)، (159)، (161)، (163)، (165)، (166)، (167)، (169)، (173)، (174)، (177)، (178)، (180)، (214)، (215)، (221)، (222)، (223)، (226)، (228)، (232)، (233)، (235)، (239)، (249)، (253)، (263)، (304)، (311)، (315)، (337)، (360)، (375)، (384)، (407)، (410)، (421)، (448)، (470)، (485)، (494)، (565)، (600)، (601)، (602)، (603)، (604)، (605)، (606)، (607)، (609)، (610)، (611)، (612)، (613)، (614)، (615)، (616)، (617)، (619)، (624)، (626)، (628)، (630)، (631)، (632)، (636)، (639)، (648)، (652)، (655)، (656)، (659)، (660)، (661)، (681)، (710)، (716)، (756)، (762)، (768)، (788)، (789)، (793)، (806)، (813)، (822)، (829)، (834)، (836)، (894)، (910)، (935)، (942)، (958)، (970)، (972)، (982)، (999)، (1007)، (1019)، (1024)، (1042)، (1062)، (1078)، (1080)، (1081)، (1088)، (1089)، (1095)، (1097)، (1103)، (1109)، (1111)، (1117)، (1137)، (1143)، (1173)، (1205)، (1230)، (1262)، (1265)، (1270)، (1285)، (1287)، (1290)، (1292)، (1305)، (1306)، (1315)، (1317)، (1321)، (1330)، (1385)، (1387)، (1391)، (1407)، (1411)، (1415)، (1422)، (1423)، (1433)، (1437)، (1445)، (1447)، (1475)، (1499)، (1511)، (1523)، (1535)، (1541)، (1559)، (1572)، (1625)، (1635)، (1655)، (1662)، (1671)، (1688)، (1707)، (1718)، (1728)، (1737)، (1766)، (1773)، (1802)، (1805)، (1807)، (1814)، (1819)، (1822)، (1827)، (1832)، (1838)، (1858)، (1919)، (1938)، (1969)، (1975)، (2025)، (2047)، (2052)، (2063)، (2095)، (2101)، (2115)، (2116)، (2123)، (2136)، (2171)، (2180)، (2197)، (2216)، (2231)، (2245)، (2250)، (2270)، (2299)، (2315)، (2320)، (2325)، (2328)، (2333)، (2334)، (2339)، (2345)، (2356)، (2397)

308. تحول مناهج : (273)

309. تحول نحو اقتصاد : (9)، (104)، (124)، (126)، (346)، (489)، (964)، (1919)، (1954)، (2174)، (2319)

310. تحول نحو تعليم : (175)، (433)، (586)، (612)، (613)، (797)، (1013)، (1105)، (1782)

311. تحول نحو مدرسة : (676)، (733)، (839)، (1383)، (1530)، (1565)، (2180)، (2349)

312. تحولات حوكمة : (331)

313. تحولات رقمية ذكاء: (210)، (223)، (232)، (234)

314. تخطيط إدارة: (282)، (285)، (1054)، (1299)، (1924)، (1926)، (1928)، (1931)، (2128)، (2135)، (2216)، (2314)، (2375)

315. تخطيط برامج : (1186)، (1188)

316. تخطيط تعاقب : (2342)

317. تخطيط قوى: (1072)، (2252)، (2312)، (2323)

318. تخطيط موارد : (1109)

319. تدريب بمواقع : (2110)، (2116)

320. تدريب تأهيل : (1554)، (2369)

321. تدريب تقني مهني : (593)، (1095)، (1191)، (1506)، (1748)، (2288)

322. تدريب تقني : (2)، (105)، (132)، (142)، (229)، (405)، (485)، (516)، (593)، (604)، (615)، (634)، (772)، (836)، (910)، (1095)، (1191)،

(1327)، (1498)، (1506)،
(1543)، (1748)، (1807)،
(2197)، (2288)

.323 تدريب داخل مدرسة: (801)، (811)

.324 تدريب دولي: (2181)

.325 تدريب ذكي: (1303)

.326 تدريب ريادي:
(1427)، (1573)، (1588)

.327 تدريب صيفي: (2128)

.328 تدريب عملي:
(136)، (490)، (796)، (944)،
(979)، (985)، (1049)، (1086)،
(1095)، (1176)، (1190)،
(1197)، (1204)، (1212)،
(1331)، (1338)، (1386)،
(1393)، (1420)، (1450)،
(1458)، (1506)، (1532)،
(1533)، (1540)، (1550)،
(1553)، (1562)، (1563)،
(1565)، (1566)، (1567)،
(1568)، (1572)، (1574)،
(1594)، (1610)، (1792)،
(1865)، (1900)، (1918)،
(1936)، (1942)، (2061)،
(2097)، (2104)، (2106)،
(2110)، (2111)، (2141)،
(2195)، (2205)، (2208)،
(2217)، (2384)

.329 تدريب معلم:
(25)، (43)، (65)، (72)، (76)،
(82)، (89)، (114)، (117)، (134)،
(154)، (157)، (160)، (173)،
(178)، (192)، (218)، (285)،
(291)، (292)، (295)، (305)،
(326)، (361)، (382)، (403)،
(428)، (431)، (435)، (464)،
(471)، (489)، (491)، (511)،
(513)، (521)، (526)، (529)،
(532)، (537)، (567)، (579)،
(609)، (612)، (632)، (639)،
(659)، (742)، (766)، (767)،
(785)، (931)، (941)، (973)،
(983)، (993)، (1042)، (1148)،
(1213)، (1226)، (1243)،
(1284)، (1296)، (1304)،
(1314)، (1324)، (1360)،
(1366)، (1367)، (1372)،
(1376)، (1380)، (1389)،
(1390)، (1397)، (1455)،
(1457)، (1467)، (1482)،
(1487)، (1491)، (1496)،
(1502)، (1514)، (1517)،
(1522)، (1523)، (1527)،
(1529)، (1593)، (1594)،
(1598)، (1599)، (1603)،
(1604)، (1607)، (1608)،
(1614)، (1619)، (1653)،
(1700)، (1773)، (1782)،
(1784)، (1788)، (1796)،
(1801)، (1864)، (1877)،
(1886)، (1887)، (1888)،
(1901)، (1938)، (2086)،
(2122)، (2123)، (2126)،
(2194)، (2203)، (2244)،
(2334)، (2378)، (2380)،
(2390)، (2398)

.330 تدريب مهني بمصر:
(1197)، (1824)، (2131)، (2224)

.331 تدريب مهني للمعلمين:
(822)، (1888)، (2090)

.332 تدريب مهني مستمر:
(1313)، (1384)، (1462)،
(1465)، (1492)، (2319)

.333 تدريب مهني:
(95)، (128)، (209)، (267)،
(299)، (324)، (374)، (447)،
(572)، (582)، (589)، (602)،
(624)، (643)، (649)، (734)،
(817)، (822)، (890)، (895)،
(918)، (924)، (944)، (995)،
(1138)، (1196)، (1197)،
(1201)، (1313)، (1369)،
(1384)، (1386)، (1413)،
(1417)، (1428)، (1432)،
(1435)، (1438)، (1462)،
(1465)، (1471)، (1492)،
(1506)، (1583)، (1588)،
(1591)، (1708)، (1723)،
(1756)، (1781)، (1824)،
(1856)، (1871)، (1888)،
(2017)، (2019)، (2090)،
(2101)، (2102)، (2105)،
(2116)، (2117)، (2120)،
(2131)، (2141)، (2224)،
(2232)، (2310)، (2312)،
(2316)، (2319)، (2323)

.334 تدريب وتأهيل: (2365)

.335 تدويل أنظمة: (1270)

.336 تدويل بحث علمي:
(351)، (1289)، (1676)، (2188)،
(2309)

.337 تدويل بحث:
(351)، (1221)، (1289)، (1676)،
(2188)، (2309)

.338 تدويل برامج:
(1202)، (1219)، (1286)،
(1347)، (1635)

.339 تدويل برنامج إعداد:
(1204)، (1225)، (1288)

.340 تدويل برنامج:
(360)، (1204)، (1221)، (1225)،
(1288)، (1349)، (1637)

.341 تدويل تعليم دامج: (1304)، (1353)

.342 تدويل تعليم عالي:
(17)، (96)، (141)، (297)، (333)،
(353)، (1064)، (1204)، (1208)،
(1223)، (1277)، (1278)،

(1287)، (1403)، (1531)،
(1659)، (1661)، (1713)،
(1749)، (1768)، (2240)، (2292)

343. تدويل تعليم:
(17)، (96)، (141)، (297)، (333)،
(353)، (1064)، (1202)، (1204)،
(1208)، (1212)، (1215)،
(1218)، (1222)، (1223)،
(1226)، (1250)، (1270)،
(1271)، (1277)، (1278)،
(1287)، (1304)، (1336)،
(1337)، (1350)، (1351)،
(1353)، (1403)، (1531)،
(1659)، (1661)، (1664)،
(1713)، (1749)، (1768)،
(1771)، (1772)، (1986)،
(2067)، (2165)، (2189)،
(2240)، (2292)

344. تدويل تنمية: (1303)

345. تدويل حوكمة: (1302)

346. تدويل ذكاء: (1292)

347. تدويل فصول: (1280)

348. تدويل مدرسة:
(1211)، (1226)، (2177)

349. تدويل مناهج:
(17)، (1271)، (1615)

350. تدويل منهج:
(17)، (297)، (1064)، (1202)،
(1269)، (1273)، (1351)،
(1615)، (1617)، (1637)، (1742)

351. تدويل مهارات: (1275)

352. تدويل مهارة: (1277)، (1289)

353. تربوي- مدرسة ابتدائية:
(672)، (733)

354. تربوي مدرسة:
(193)، (638)، (650)، (672)،
(733)، (828)، (830)، (838)،
(914)، (789)، (977)، (1030)،

(1037)، (1275)، (1459)،
(1829)، (2017)، (2355)، (2070)

355. تركيا:
(333)، (394)، (398)، (399)،
(431)، (441)، (499)، (529)،
(535)، (1568)، (1651)، (1659)،
(1676)، (1682)، (1714)،
(1739)، (1749)، (1771)،
(1825)، (1844)، (1872)،
(1941)، (1978)، (2117)،
(2214)، (2220)، (2290)، (2303)

356. تزام مدرسة معايير:
(879)، (1447)، (1500)

357. تزام مدرسة:
(402)، (799)، (816)، (879)،
(1119)، (1447)، (1500)،
(1982)، (1986)، (1997)، (2013)

358. تشكيل سياسات تعليم:
(1399)، (1952)

359. تشكيل سياسات:
(447)، (539)، (1399)، (1952)،
(1978)

360. تشيلي:
(349)، (398)، (412)، (431)،
(435)، (513)، (1544)، (1658)،
(1682)، (1714)، (1851)،
(1914)، (1956)، (1988)،
(1996)، (2006)، (2066)،
(2221)، (2375)، (2386)

361. تصميم منهج دراسية:
(1385)، (1606)، (1618)

362. تصميم منهج:
(14)، (24)، (122)، (138)، (180)،
(185)، (208)، (210)، (242)،
(275)، (276)، (298)، (394)،
(1009)، (1019)، (1260)،
(1385)، (1455)، (1461)،
(1592)، (1606)، (1616)،

(1618)، (1625)، (1642)،
(1954)، (2135)

363. تطبيقات ذكاء اصطناعي:
(34)، (91)، (222)، (233)، (602)،
(633)، (661)، (1075)، (1279)،
(1543)، (1643)، (1803)،
(1806)، (2106)، (2180)،
(2201)، (2397)

364. تطبيقات ذكاء:
(34)، (91)، (222)، (233)، (602)،
(633)، (661)، (1075)، (1279)،
(1543)، (1643)، (1803)،
(1806)، (2106)، (2180)،
(2201)، (2397)

365. تطوير ابتكار:
(144)، (677)، (683)، (690)،
(1101)

366. تطوير أداء:
(67)، (91)، (97)، (611)، (624)،
(631)، (646)، (648)، (659)،
(662)، (677)، (693)، (695)،
(715)، (724)، (748)، (761)،
(809)، (818)، (820)، (824)،
(837)، (864)، (868)، (873)،
(879)، (886)، (890)، (914)،
(926)، (942)، (972)، (975)،
(1029)، (1035)، (1042)،
(1087)، (1091)، (1093)،
(1451)، (1454)، (1462)،
(1464)، (1530)، (1816)،
(1829)، (2044)، (2056)،
(2064)، (2067)، (2105)،
(2156)، (2236)، (2244)، (2329)

367. تطوير إدارة:
(130)، (316)، (324)، (330)،
(382)، (490)، (623)، (643)،
(653)، (654)، (656)، (660)،
(687)، (743)، (759)، (764)،
(768)، (793)، (872)، (912)،

(923)، (957)، (971)، (972)،
(992)، (1005)، (1011)، (1029)،
(1033)، (1131)، (1152)،
(1315)، (1459)، (1787)،
(1802)، (2001)، (2097)،
(2124)، (2130)، (2131)،
(2173)، (2195)، (2235)، (2236)

368. تطوير أدوات:
(3)، (6)، (8)، (12)، (196)،
(366)، (983)، (985)، (1146)،
(1213)، (1405)، (1500)،
(1792)، (2027)

369. تطوير أساليب:
(139)، (300)، (502)، (635)،
(687)، (1229)، (1485)، (1521)،
(1525)، (2018)

370. تطوير استراتيجيات:
(6)، (9)، (83)، (227)، (325)،
(328)، (400)، (431)، (436)،
(484)، (508)، (605)، (657)،
(729)، (890)، (912)، (994)،
(1031)، (1054)، (1090)،
(1538)، (1571)، (1645)،
(1680)، (1746)، (2134)، (2241)

371. تطوير إطار:
(189)، (193)، (282)، (364)،
(369)، (419)، (465)، (477)،
(551)، (612)، (626)، (1673)،
(1838)، (2026)، (2093)،
(2291)، (2377)

372. تطوير آليات:
(350)، (441)، (448)، (872)،
(1061)، (1131)، (1197)،
(2234)، (2334)

373. تطوير أمن: (930)

374. تطوير أندية: (1252)

375. تطوير أنشطة:
(454)، (683)، (1147)

376. تطوير أنماط:
(448)، (721)، (2331)، (2335)

377. تطوير بحث:
(360)، (1107)، (1515)، (1676)،
(1683)، (2284)

378. تطوير برنامج:
(49)، (87)، (96)، (102)، (115)،
(134)، (185)، (191)، (236)،
(254)، (255)، (267)، (297)،
(335)، (342)، (343)، (388)،
(440)، (482)، (500)، (533)،
(548)، (553)، (557)، (560)،
(589)، (630)، (639)، (642)،
(645)، (658)، (712)، (725)،
(745)، (835)، (836)، (841)،
(846)، (858)، (863)، (898)،
(901)، (904)، (992)، (1034)،
(1047)، (1204)، (1216)،
(1224)، (1225)، (1234)،
(1241)، (1242)، (1245)،
(1247)، (1278)، (1316)،
(1318)، (1355)، (1360)،
(1396)، (1415)، (1423)،
(1433)، (1438)، (1458)،
(1535)، (1536)، (1540)،
(1542)، (1558)، (1568)،
(1629)، (1633)، (1649)،
(1716)، (1722)، (1763)،
(1781)، (1791)، (1820)،
(1945)، (2042)، (2097)،
(2130)، (2156)، (2173)

379. تطوير بنية:
(221)، (240)، (306)، (315)،
(332)، (391)، (580)، (637)،
(656)، (708)، (760)، (788)،
(797)، (888)، (903)، (933)،
(940)، (1024)، (1053)، (1080)،
(1082)، (1126)، (1296)،
(1387)، (1473)، (1720)،
(1728)، (1740)، (1777)،
(1881)، (1886)، (1969)،
(1981)، (2119)، (2170)، (2250)

380. تطوير بيئات:
(229)، (361)، (470)، (511)،
(617)، (642)، (734)، (792)،
(813)، (825)، (831)، (834)،
(849)، (888)، (960)، (1227)،
(1452)، (1489)، (1554)،
(1605)، (1628)، (1979)

381. تطوير بيئة:
(91)، (129)، (396)، (552)،
(567)، (668)، (728)، (750)،
(753)، (788)، (848)، (854)،
(936)، (1005)، (1018)، (1130)،
(1356)، (1397)، (1452)،
(1723)، (1749)، (2123)، (2201)

382. تطوير تخصصات:
(582)، (1386)، (2242)

383. تطوير تدريس:
(740)، (1296)، (1623)، (2050)

384. تطوير تشريعات:
(248)، (344)، (570)، (696)،
(784)، (803)، (810)، (1045)،
(1058)، (1115)، (1403)،
(1515)، (1732)

385. تطوير تصميم: (1618)

386. تطوير تعلم: (508)

387. تطوير تعليم فني:
(123)، (447)، (667)، (734)،
(817)، (1056)، (1195)، (1268)،
(1393)، (1397)، (1432)،
(1506)، (1536)، (1562)،
(1563)، (1567)، (1569)،
(1572)، (1582)، (1692)،
(1824)، (2117)، (2121)، (2179)

388. تطوير تعليم مدرسي:
(1485)، (1601)، (2185)

389. تطوير تعليم:

(12)، (92)، (121)، (123)، (168)، (194)، (208)، (214)، (219)، (305)، (347)، (360)، (368)، (396)، (405)، (447)، (468)، (481)، (493)، (597)، (638)، (644)، (647)، (667)، (671)، (672)، (734)، (742)، (772)، (795)، (802)، (817)، (824)، (873)، (959)، (967)، (1021)، (1033)، (1056)، (1195)، (1268)، (1324)، (1327)، (1332)، (1347)، (1382)، (1390)، (1393)، (1397)، (1398)، (1406)، (1412)، (1432)، (1438)، (1444)، (1452)، (1471)، (1485)، (1504)، (1506)، (1517)، (1536)، (1551)، (1562)، (1563)، (1567)، (1569)، (1572)، (1582)، (1592)، (1601)، (1615)، (1659)، (1667)، (1681)، (1683)، (1686)، (1692)، (1693)، (1718)، (1751)، (1767)، (1779)، (1801)، (1803)، (1824)، (1965)، (1975)، (2025)، (2117)، (2121)، (2162)، (2176)، (2179)، (2183)، (2185)، (2221)، (2238)، (2400)

390. تطوير تنمية: (62)، (2244)

391. تطوير توجيه: (2346)

392. تطوير ثقافة: (507)، (602)، (688)، (746)، (1328)، (2038)

393. تطوير جامعة: (335)، (350)

394. تطوير جدارة: (1043)

395. تطوير جودة: (120)، (613)، (631)، (853)، (890)، (922)، (931)، (944)، (1207)، (1531)، (1532)، (1710)، (1770)، (2186)

396. تطوير حوكمة: (144)، (251)، (349)، (692)، (847)، (955)، (1023)

397. تطوير دور: (440)، (907)

398. تطوير دورة: (1130)، (1137)

399. تطوير سلوك: (746)

400. تطوير سياسات: (26)، (70)، (93)، (129)، (134)، (143)، (251)، (302)، (322)، (361)، (432)، (439)، (511)، (564)، (595)، (601)، (636)، (647)، (654)، (657)، (661)، (664)، (673)، (676)، (681)، (686)، (687)، (689)، (694)، (697)، (701)، (720)، (733)، (747)، (749)، (753)، (755)، (765)، (768)، (785)، (787)، (789)، (794)، (798)، (803)، (806)، (812)، (816)، (817)، (820)، (827)، (829)، (831)، (838)، (849)، (855)، (861)، (869)، (885)، (915)، (936)، (950)، (956)، (961)، (981)، (1002)، (1006)، (1022)، (1025)، (1028)، (1030)، (1032)، (1034)، (1037)، (1041)، (1092)، (1095)، (1100)، (1108)، (1113)، (1123)، (1157)، (1168)، (1186)، (1203)، (1216)، (1229)، (1249)، (1250)، (1262)، (1305)، (1323)، (1327)، (1357)، (1394)، (1399)، (1447)، (1483)، (1494)، (1504)، (1514)، (1515)، (1523)، (1615)، (1630)، (1664)، (1667)، (1773)، (2008)، (2021)، (2138)، (2148)، (2187)

401. تطوير شراكة: (523)، (690)، (908)

402. تطوير صورة: (920)

403. تطوير ضمان: (1450)

404. تطوير طاقة: (1060)

405. تطوير طرائق: (1599)، (1600)

406. تطوير طرق: (643)، (685)، (1539)

407. تطوير قطاع: (806)، (1221)، (1512)، (1661)، (1742)، (2117)، (2224)

408. تطوير قيادات: (1925)

409. تطوير قيادة: (210)، (249)، (601)، (851)، (978)، (1105)، (1472)، (1477)، (1858)، (1928)، (2043)، (2048)، (2071)

410. تطوير كفاءة: (63)، (600)، (634)، (646)، (649)، (801)، (811)، (1228)، (1275)، (1316)، (1472)، (1544)

411. تطوير كفايات: (84)، (203)، (314)، (333)، (519)، (700)، (742)، (778)، (822)، (829)، (834)، (840)، (872)، (881)، (941)، (1042)، (1303)، (1490)، (1536)، (1542)، (1555)، (2181)، (2247)

412. تطوير مجتمع: (833)

413. تطوير مجتمعات: (832)

414. تطوير مدرسة: (324)، (644)، (679)، (792)، (808)، (852)، (896)، (932)، (947)، (1048)، (1206)، (1299)،

(1358)، (1383)، (1740)،
(1883)، (1998)، (2185)

415. تطوير مسار: (74)، (86)

416. تطوير معايير:
(247)، (249)، (260)، (413)،
(671)، (709)، (769)، (868)،
(1254)، (1379)، (1414)،
(1456)، (1460)، (1461)،
(1858)، (2118)، (2150)

417. تطوير ممارسات:
(31)، (67)، (161)، (178)، (186)،
(195)، (233)، (316)، (345)،
(362)، (617)، (628)، (629)،
(642)، (654)، (659)، (682)،
(752)، (812)، (814)، (831)،
(832)، (841)، (843)، (847)،
(852)، (856)، (857)، (937)،
(1029)، (1210)، (1270)،
(1429)، (1464)، (1482)،
(1527)، (1542)، (1547)،
(1618)، (2003)، (2064)،
(2163)، (2169)، (2224)

418. تطوير مناخ:

419. (759)، (839)، (855)، (899)،
(2048)

420. تطوير مناهج:
(18)، (23)، (28)، (275)، (276)،
(286)، (288)، (316)، (582)،
(584)، (782)، (1211)، (1253)،
(1258)، (1336)، (1339)،
(1344)، (1574)، (1590)،
(1591)، (1593)، (1594)،
(1595)، (1596)، (1600)،
(1601)، (1605)، (1606)،
(1608)، (1610)، (1611)،
(1617)، (1838)، (2111)،
(2138)، (2179)

421. تطوير منظومة:
(3)، (5)، (13)، (44)، (91)، (92)،
(112)، (146)، (157)، (262)،
(300)، (320)، (326)، (341)،
(342)، (360)، (374)، (378)،
(385)، (469)، (485)، (537)،
(543)، (570)، (576)، (627)،
(669)، (695)، (700)، (702)،
(802)، (811)، (812)، (816)،
(822)، (830)، (838)، (884)،
(924)، (982)، (986)، (1013)،
(1020)، (1038)، (1095)،
(1114)، (1119)، (1146)،
(1176)، (1205)، (1223)،
(1272)، (1285)، (1315)،
(1343)، (1406)، (1408)،
(1412)، (1417)، (1425)،
(1442)، (1451)، (1457)،
(1462)، (1478)، (1489)،
(1502)، (1507)، (1510)،
(1513)، (1517)، (1527)،
(1555)، (1569)، (1619)،
(1621)، (1628)، (1649)،
(1832)، (1852)، (1958)،
(2003)، (2010)، (2019)،
(2054)، (2114)، (2131)،
(2162)، (2166)، (2179)،
(2226)، (2358)

422. تطوير منهج:
(1)، (4)، (14)، (17)، (18)، (19)،
(22)، (23)، (28)، (95)، (117)،
(126)، (133)، (134)، (202)،
(258)، (273)، (274)، (275)،
(276)، (277)، (278)، (279)،
(283)، (286)، (288)، (290)،
(292)، (294)، (295)، (296)،
(316)، (320)، (329)، (330)،
(405)، (431)، (439)، (451)،
(455)، (457)، (466)، (472)،
(480)، (489)، (499)، (510)،
(524)، (579)، (581)، (582)،
(583)، (585)، (663)، (758)،
(783)، (925)، (995)، (1004)،
(1012)، (1018)، (1021)،
(1032)، (1049)، (1077)،
(1086)، (1178)، (1204)،
(1209)، (1213)، (1232)،
(1235)، (1251)، (1255)،
(1260)، (1306)، (1329)،
(1337)، (1338)، (1341)،
(1345)، (1346)، (1365)،
(1376)، (1385)، (1401)،
(1408)، (1432)، (1438)،
(1455)، (1461)، (1465)،
(1531)، (1556)، (1564)،
(1576)، (1591)، (1592)،
(1593)، (1595)، (1596)،
(1597)، (1598)، (1602)،
(1603)، (1604)، (1607)،
(1608)، (1609)، (1610)،
(1612)، (1613)، (1616)،
(1617)، (1619)، (1621)،
(1666)، (1719)، (1741)،
(1758)، (1766)، (1778)،
(1801)، (1811)، (1841)،
(1955)، (1962)، (2052)،
(2115)، (2130)، (2132)،
(2135)، (2142)، (2148)،
(2158)، (2159)، (2162)،
(2165)، (2183)، (2224)،
(2236)، (2331)

423. تطوير مهارات:
(304)، (621)، (739)، (825)،
(917)، (926)، (997)، (1305)،
(1309)، (1413)، (1481)، (1489)

424. تطوير مهارة:
(121)، (196)، (207)، (226)،
(304)، (328)، (410)، (622)،
(629)، (651)، (656)، (674)،

(740)، (754)، (756)، (822)، (826)، (830)، (885)، (887)، (904)، (911)، (919)، (922)، (928)، (943)، (956)، (985)، (999)، (1227)، (1277)، (1307)، (1311)، (1326)، (1415)، (1475)، (1482)، (1483)، (1491)، (1667)، (2203)

425. **تطوير مهني:** (43)، (91)، (201)، (300)، (307)، (347)، (485)، (678)، (680)، (684)، (740)، (801)، (810)، (814)، (815)، (819)، (821)، (833)، (837)، (839)، (885)، (941)، (1176)، (1178)، (1424)، (1451)، (1537)، (1813)، (2005)، (2030)، (2050)، (2054)، (2056)، (2244)، (2257)، (2317)، (2356)، (2379)، (2394)، (2401)

426. **تطوير موارد:** (174)، (895)، (1097)، (2270)

427. **تطوير مؤسسي:** (97)، (186)، (355)، (380)، (646)، (662)، (664)، (687)، (807)، (871)، (897)، (1059)، (1065)، (1317)، (1407)، (1465)، (1481)، (1854)، (2041)، (2056)، (2270)، (2276)، (2282)، (2353)، (2362)

428. **تطوير مؤشرات:** (1)، (385)، (465)، (568)، (1249)، (1259)، (1419)، (1521)

429. **تطوير نظام:** (20)، (30)، (107)، (146)، (167)، (206)، (246)، (250)، (270)، (318)، (334)، (442)، (497)، (627)، (681)، (695)، (698)، (703)، (720)، (744)، (774)، (775)، (786)، (790)، (803)، (807)، (857)، (874)، (891)، (973)، (1026)، (1079)، (1183)، (1191)، (1398)، (1448)، (1450)، (1456)، (1478)، (1498)، (1509)، (1511)، (1513)، (1518)، (1522)، (1528)، (1563)، (1569)، (1653)، (1673)، (1704)، (1761)، (1954)، (1964)، (2045)، (2166)، (2170)، (2172)، (2233)، (2238)، (2335)

430. **تطوير نظم:** (889)، (1446)

431. **تطوير نماذج:** (398)، (635)، (648)، (2106)

432. **تطوير نمط:** (759)، (964)، (978)

433. **تطوير نموذج:** (301)، (1553)

434. **تطوير نواتج:** (216)، (361)، (489)، (1492)، (1502)

435. **تطوير هياكل:** (152)، (349)، (893)، (984)، (993)، (1001)، (2280)، (2327)، (2341)

436. **تطوير هيكل:** (1192)، (2036)، (2050)، (2346)

437. **تعزيز ابتكار تنظيمي:** (662)، (677)، (684)، (687)، (690)، (978)، (1065)

438. **تعزيز ابتكار:** (412)، (628)، (658)، (661)، (662)، (666)، (670)، (673)، (676)، (677)، (679)، (684)، (685)، (687)، (688)، (690)، (978)، (1065)، (1091)، (2199)

439. **تعزيز قيم مواطنة:**

440. (254)، (431)، (469)، (476)، (919)، (1154)، (1157)، (1249)، (1253)، (1409)، (1429)، (2132)، (2134)، (2143)، (2155)، (2156)، (2181)

441. **تعزيز كفاءة:** (62)، (498)، (601)، (645)، (699)، (784)، (806)، (893)، (961)، (969)، (972)، (984)، (995)، (1009)، (1017)، (1019)، (1061)، (1070)، (1093)، (1230)، (1475)، (1491)، (1502)، (1629)، (1753)، (1767)، (1828)، (2018)، (2168)، (2181)، (2306)

442. **تعزيز مهارة:** (11)، (23)، (183)، (308)، (489)، (770)، (783)، (850)، (981)، (1018)، (1142)، (1170)، (1231)، (1319)، (1327)، (1404)، (1479)، (1492)، (1557)، (1566)، (1607)، (1635)، (1913)، (2135)

443. **تعزيز مواطنة:** (571)، (1143)، (1157)، (1170)، (1340)، (1423)، (1429)، (1791)، (2140)، (2145)

444. **تعلم إلكتروني:** (22)، (152)، (158)، (506)، (610)، (612)، (829)، (922)، (1230)، (1475)، (1511)، (1541)، (1551)، (2216)

445. **تعلم برامج:** (2)

446. **تعلم بيني:** (2321)

447. **تعلم تحسين:** (788)، (991)، (1816)، (2068)، (2258)

448. **تعلم تعاوني:** (203)، (207)، (345)، (488)، (493)، (684)، (752)، (766)، (828)، (990)، (1001)، (1005)،

(1467)، (1605)، (1609)، (2056)، (2273)

449. تعلم تكيفي: (214)، (218)، (624)، (636)، (655)، (1279)، (1293)، (1309)، (1603)، (1634)، (1671)، (2397)

450. تعلم داعم: (1360)

451. تعلم ذاتي: (11)، (84)، (104)، (114)، (137)، (154)، (162)، (168)، (196)، (232)، (251)، (253)، (263)، (268)، (277)، (298)، (352)، (381)، (494)، (506)، (527)، (732)، (756)، (758)، (783)، (811)، (812)، (813)، (831)، (904)، (910)، (1277)، (1304)، (1307)، (1318)، (1395)، (1418)، (1422)، (1431)، (1441)، (1447)، (1461)، (1541)، (1606)، (1619)، (1629)، (1864)، (2347)، (2385)

452. تعلم رقمي: (58)، (104)، (149)، (151)، (162)، (163)، (166)، (232)، (253)، (277)، (337)، (352)، (384)، (428)، (450)، (510)، (565)، (922)، (1230)، (1266)، (1280)، (1284)، (1303)، (1355)، (1368)، (1371)، (1394)، (1447)، (1511)، (1514)، (1551)، (1606)، (1909)، (1919)، (1932)، (2026)، (2376)

453. تعلم رقمية: (58)، (91)، (172)، (229)، (463)، (494)، (608)، (659)، (834)، (1280)، (1283)، (1289)، (1301)، (1313)، (1402)، (1616)، (1879)، (2026)

454. تعلم سابق: (204)، (246)، (261)، (270)، (344)، (1889)، (2291)، (2313)

455. تعلم شخصي: (192)، (609)، (1616)

456. تعلم طالب: (81)، (235)، (315)، (369)، (373)، (488)، (542)، (608)، (609)، (812)، (820)، (1194)، (1401)، (1451)، (1455)، (1462)، (1481)، (1494)، (1521)، (1548)، (1560)، (1816)، (1829)، (1945)، (1989)، (2370)

457. تعلم طلاب: (1192)

458. تعلم عابر: (1230)، (1307)

459. تعلم عاطفي: (75)، (1637)

460. تعلم علوم: (26)، (1293)، (1309)، (1325)، (1811)

461. تعلم غير رسمي: (250)، (263)، (489)، (992)، (995)، (1007)، (1307)، (1411)، (1414)، (1420)، (1426)، (1428)، (1434)، (2337)

462. تعلم غير نظامي:

463. (1411)، (1414)، (1420)، (1428)، (2337)

464. تعلم فائق: (1402)

465. تعلم قائم: (62)، (122)، (123)، (129)، (175)، (181)، (199)، (289)، (296)، (303)، (309)، (318)، (345)، (371)، (489)، (508)، (533)، (535)، (585)، (645)، (657)، (732)، (754)، (763)، (766)، (964)، (1259)، (1260)، (1284)، (1389)، (1390)، (1416)، (1432)، (1439)، (1467)، (1556)، (1602)، (1604)، (1605)، (1608)، (1618)، (1620)، (1996)، (2007)، (2142)، (2202)، (2212)، (2218)

466. تعلم كبار: (359)، (998)

467. تعلم لتحسين: (1813)

468. تعلم لغات: (1211)، (1281)، (1311)

469. تعلم مجتمعي:

470. (40)، (199)، (232)، (598)، (991)، (992)، (1414)، (1416)، (1421)، (1431)، (1439)

471. تعلم مدرسة ثانوية: (757)، (1279)

472. تعلم مدرسة: (538)، (642)، (757)، (839)، (941)، (987)، (989)، (1046)، (1279)، (2100)

473. تعلم مدى الحياة: (1411)، (1439)

474. تعلم مقلوب: (755)

475. تعلم مهارات: (1643)

476. تعلم مهارة: (317)، (1424)، (1645)

477. تعلم مهنية: (35)، (66)، (104)، (178)، (490)، (757)، (811)، (814)، (828)، (839)، (1303)، (1507)، (1538)، (1548)، (2056)، (2344)

478. تعلم نشط: (78)، (178)، (328)، (345)، (482)، (487)، (502)، (563)، (742)، (754)، (763)، (766)، (767)، (769)، (777)، (789)، (792)، (824)، (1001)، (1005)، (1022)، (1296)، (1300)، (1425)، (1446)، (1452)، (1467)، (1492)، (1540)، (1557)، (1599)، (1888)، (1932)، (2007)، (2086)، (2204)

479. تعليم ابتدائي: (20)، (78)، (139)، (174)، (194)، (481)، (563)، (664)، (690)، (701)، (709)، (733)، (761)، (853)، (862)، (959)، (965)، (1027)، (1237)، (1300)، (1323)، (1347)، (1593)، (2386)

480. تعليم أبناء: (442)، (549)، (1370)، (2399)

481. تعليم أبنائها:

482. تعليم أخضر: (586)، (925)، (1392)، (1436)، (1680)، (1695)، (1712)، (1789)، (1822)

483. تعليم إدارة: (1124)، (1329)، (1331)، (1338)، (1347)، (1874)، (2301)

484. تعليم أساسي بمصر: (15)، (92)، (383)، (398)، (507)، (534)، (537)، (587)، (693)، (818)، (826)، (859)، (870)، (873)، (882)، (913)، (915)، (949)، (966)، (971)، (1039)، (1044)، (1143)، (1347)، (1358)، (1636)، (1682)، (2044)

485. تعليم أساسي: (4)، (5)، (8)، (15)، (18)، (27)، (31)، (48)، (59)، (60)، (67)، (92)، (139)، (153)، (156)، (159)، (166)، (194)، (198)، (214)، (228)، (234)، (244)، (271)، (273)، (289)، (367)، (368)، (370)، (373)، (383)، (388)، (393)، (398)، (404)، (408)، (415)، (421)، (423)، (424)، (427)، (434)، (446)، (453)، (456)، (460)، (461)، (465)، (467)، (469)، (470)، (473)، (475)، (483)، (487)، (491)، (498)، (504)، (505)، (507)، (509)، (511)، (514)، (522)، (527)، (528)، (534)، (537)، (542)، (543)، (546)، (547)، (558)، (560)، (562)، (563)، (566)، (581)، (587)، (590)، (603)، (610)، (619)، (634)، (663)، (671)، (673)، (693)، (699)، (704)، (707)، (717)، (720)، (735)، (741)، (750)، (752)، (758)، (759)، (764)، (767)، (769)، (773)، (777)، (778)، (779)، (783)، (793)، (798)، (808)، (810)، (814)، (818)، (826)، (828)، (830)، (839)، (841)، (843)، (846)، (850)، (852)، (859)، (865)، (870)، (873)، (876)، (878)، (880)، (882)، (893)، (905)، (909)، (913)، (915)، (919)، (921)، (925)، (927)، (935)، (936)، (939)، (941)، (949)، (953)، (956)، (962)، (966)، (968)، (971)، (973)، (975)، (978)، (983)، (990)، (995)، (1028)، (1030)، (1031)، (1039)، (1042)، (1044)، (1048)، (1055)، (1143)، (1148)، (1152)، (1169)، (1249)، (1253)، (1257)، (1260)، (1296)، (1314)، (1328)، (1345)، (1347)، (1358)، (1360)، (1362)، (1367)، (1373)، (1437)، (1462)، (1477)، (1482)، (1488)، (1494)، (1497)، (1501)، (1512)، (1524)، (1543)، (1595)، (1596)، (1603)، (1609)، (1611)، (1616)، (1618)، (1636)، (1637)، (1639)، (1649)، (1658)، (1660)، (1672)، (1677)، (1682)، (1685)، (1721)، (1726)، (1735)، (1790)، (1792)، (1794)، (1798)، (1804)، (1805)، (1808)، (1810)، (1813)، (1823)، (1828)، (1843)، (1864)، (1868)، (1874)، (1877)، (1881)، (1888)، (1897)، (1898)، (1906)، (1908)، (1910)، (1912)، (1915)، (1916)، (1920)، (1924)، (1930)، (1932)، (1934)، (1937)، (1940)، (1941)، (1942)، (1950)، (1955)، (1962)، (1983)، (1993)، (2001)، (2020)، (2028)، (2037)، (2044)، (2048)، (2053)، (2054)، (2055)، (2059)، (2063)، (2065)، (2068)، (2073)، (2078)، (2083)، (2086)، (2087)، (2090)، (2143)، (2156)، (2158)، (2159)، (2198)، (2209)، (2214)، (2218)، (2243)، (2253)، (2263)، (2273)، (2286)، (2374)، (2380)، (2383)، (2385)، (2388)، (2399)، (2400)

486. تعليم إعدادي: (30)، (472)، (590)، (611)، (637)، (653)، (756)، (858)، (924)، (1025)، (1233)، (1297)، (1309)، (1311)، (1322)، (1325)، (1329)، (1331)، (1349)، (1887)، (2026)،

(2075)، (2077)، (2095)، (2149)، (2210)، (2254)، (2396)

487. تعليم افتراضي دولي: (1289)، (1319)

488. تعليم افتراضي: (643)، (1289)، (1319)، (1395)

489. تعليم اقتصاد: (299)، (1324)، (1335)، (1681)، (1968)

490. تعليم إلكتروني: (168)، (604)، (613)، (622)، (636)، (798)، (1022)، (1092)، (1394)، (1461)، (1491)، (2026)، (2216)

491. تعليم أمن: (1342)، (1344)، (1511)

492. تعليم بديل: (243)، (381)، (422)، (2227)

493. تعليم برمجة: (305)

494. تعليم بيئي:

495. (189)، (312)، (415)، (1349)، (1392)، (1436)، (2143)

496. تعليم تحسين: (768)، (807)، (823)، (1098)

497. تعليم تدريب تقني: (105)، (142)، (593)، (1095)، (1506)، (1748)، (2288)

498. تعليم تدريب مزدوج: (1179)، (1192)، (2354)

499. تعليم تدريب: (105)، (128)، (138)، (142)، (226)، (246)، (582)، (593)، (1095)، (1179)، (1192)، (1506)، (1723)، (1748)، (2288)، (2310)، (2316)، (2354)، (2371)

500. تعليم تربية: (2398)

501. تعليم تعاوني: (140)، (201)، (1015)

502. تعليم تكيف: (1350)

503. تعليم ثانوي بمصر: (14)، (46)، (502)، (904)، (1266)

504. تعليم ثانوي تجاري: (9)، (1155)

505. تعليم ثانوي عام: (14)، (32)، (103)، (154)، (187)، (204)، (219)، (275)، (323)، (452)، (454)، (468)، (545)، (571)، (605)، (674)، (687)، (708)، (724)، (763)، (768)، (772)، (794)، (806)، (874)، (918)، (1029)، (1053)، (1124)، (1151)، (1236)، (1244)، (1255)، (1264)، (1266)، (1273)، (1339)، (1802)، (1954)، (1988)، (2205)، (2384)

506. تعليم ثانوي فني: (293)، (796)، (1077)، (1369)

507. تعليم ثانوي: (9)، (12)، (14)، (32)، (34)، (46)، (103)، (122)، (146)، (154)، (187)، (204)، (219)، (275)، (293)، (311)، (323)، (334)، (436)، (452)، (454)، (468)، (489)، (495)، (502)، (545)، (548)، (569)، (571)، (605)، (627)، (629)، (639)، (669)، (674)، (687)، (695)، (708)، (722)، (724)، (728)، (745)، (749)، (760)، (763)، (768)، (772)، (794)، (796)، (806)، (844)، (874)، (904)، (918)، (969)، (1029)، (1053)، (1077)، (1079)، (1124)، (1144)، (1151)، (1155)، (1236)، (1244)، (1255)، (1264)، (1266)، (1273)، (1276)، (1280)، (1298)، (1306)، (1310)، (1327)، (1330)، (1339)، (1369)، (1802)، (1915)، (1954)، (1988)، (1996)، (1998)، (2197)، (2205)، (2220)، (2257)، (2267)، (2384)

508. تعليم جامعي: (147)، (323)، (325)، (347)، (359)، (405)، (406)، (448)، (557)، (786)، (904)، (1067)، (1222)، (1240)، (1245)، (1250)، (1271)، (1272)، (1277)، (1282)، (1301)، (1305)، (1307)، (1312)، (1387)، (1403)، (1451)، (1466)، (1513)، (1531)، (1714)، (1918)

509. تعليم حرف: (1440)

510. تعليم حقوق: (459)، (1245)، (1247)، (1380)

511. تعليم حكومي: (117)، (190)، (392)، (408)، (425)، (543)، (544)، (578)، (790)، (1022)، (1036)، (1041)، (1226)، (1519)، (1684)، (1701)، (1719)، (1916)، (1972)، (1984)، (2007)، (2290)

512. تعليم خاص تنمية: (1996)، (1997)

513. تعليم خاص دولي: (36)، (190)، (1090)، (1119)، (1517)، (1668)، (1959)، (1971)، (1986)، (2021)، (2392)

514. تعليم خاص: (36)، (45)، (190)، (357)، (370)، (402)، (416)، (433)، (513)، (517)، (538)، (544)، (881)، (947)، (1090)، (1107)، (1119)، (1517)، (1668)، (1684)،

(1701)، (1710)، (1847)، (1875)، (1959)، (1971)، (1974)، (1981)، (1982)، (1983)، (1984)، (1986)، (1987)، (1988)، (1990)، (1991)، (1992)، (1993)، (1994)، (1995)، (1996)، (1997)، (1999)، (2000)، (2003)، (2004)، (2005)، (2006)، (2007)، (2008)، (2009)، (2021)، (2228)، (2304)، (2307)، (2357)، (2392)

515. تعليم داخل : (791)، (805)، (822)، (824)، (943)، (1085)، (1205)، (1218)، (1843)، (1933)، (2287)

516. تعليم دامج : (94)، (165)، (235)، (284)، (319)، (469)، (505)، (785)، (1304)، (1353)، (1368)، (1468)، (1487)، (1527)، (1550)، (1810)، (1878)، (2187)، (2359)، (2380)

517. تعليم دولي : (77)، (799)، (1058)، (1066)، (1218)، (1219)، (1220)، (1225)، (1230)، (1231)، (1287)، (1308)، (1351)، (1403)، (1490)، (1510)، (1519)، (1520)، (1621)، (1622)، (1652)، (1675)، (1684)، (1711)، (1717)، (1719)، (1739)، (1743)، (1752)، (1771)، (1826)، (1959)، (1974)، (1986)، (2021)، (2145)، (2235)، (2285)، (2290)، (2320)، (2357)

518. تعليم ذكاء : (212)

519. تعليم ذوي إعاقة : (552)، (558)، (567)

520. تعليم ذوي :

521. (552)، (558)، (562)، (567)

522. تعليم رقمي : (90)، (208)، (237)، (315)، (384)، (436)، (463)، (649)، (797)، (813)، (820)، (1007)، (1013)، (1042)، (1271)، (1274)، (1305)، (1371)، (1378)، (1402)، (1408)، (1491)، (1511)، (1671)، (1795)، (1814)، (1889)، (1938)، (1963)، (2026)، (2063)، (2101)، (2180)، (2327)

523. تعليم ريادة أعمال : (285)، (1697)، (2191)، (2197)، (2202)، (2203)، (2205)، (2207)، (2208)، (2214)، (2216)، (2218)، (2219)، (2221)

524. تعليم رياضيات : (218)، (484)

525. تعليم سلام : (1233)، (1260)

526. تعليم شامل بمصر : (519)، (527)، (530)، (535)، (536)

527. تعليم شامل : (372)، (439)، (510)، (511)، (512)، (513)، (514)، (515)، (516)، (517)، (518)، (519)، (520)، (521)، (522)، (523)، (524)، (525)، (526)، (527)، (528)، (529)، (530)، (531)، (532)، (533)، (534)، (535)، (536)، (537)، (538)، (539)، (540)، (1357)، (1468)، (1486)، (1550)، (1636)

528. تعليم طاقة : (1327)

529. تعليم ظل : (99)، (1640)

530. تعليم عابر للحدود : (1205)، (1218)، (1403)، (1751)، (1815)، (1963)، (2285)

531. تعليم عالي بمصر : (137)، (350)، (1287)، (1451)، (1694)، (2249)

532. تعليم عالي تربوي : (289)، (1883)، (1918)، (2023)

533. تعليم عالي : (6)، (17)، (22)، (93)، (96)، (101)، (109)، (115)، (120)، (124)، (137)، (141)، (150)، (161)، (168)، (204)، (223)، (233)، (246)، (289)، (297)، (306)، (321)، (323)، (330)، (332)، (333)، (337)، (338)، (340)، (342)، (343)، (344)، (347)، (349)، (350)، (352)، (353)، (355)، (357)، (359)، (360)، (395)، (396)، (400)، (405)، (450)، (474)، (509)، (544)، (548)، (557)، (567)، (787)، (840)، (947)، (1064)، (1079)، (1089)، (1093)، (1105)، (1107)، (1109)، (1110)، (1186)، (1203)، (1204)، (1205)، (1208)، (1214)، (1216)، (1223)، (1224)، (1227)، (1245)، (1250)، (1252)، (1277)، (1278)، (1282)، (1286)، (1287)، (1305)، (1308)، (1316)، (1317)، (1357)، (1363)، (1387)، (1403)، (1424)، (1449)، (1451)، (1456)، (1466)، (1469)، (1513)، (1531)، (1534)، (1541)، (1659)، (1661)، (1673)، (1683)، (1690)، (1694)، (1699)، (1702)،

(1707)، (1713)، (1720)، (1730)، (1742)، (1743)، (1744)، (1749)، (1750)، (1751)، (1754)، (1761)، (1765)، (1768)، (1799)، (1821)، (1883)، (1918)، (1992)، (2023)، (2033)، (2146)، (2186)، (2234)، (2240)، (2249)، (2250)، (2292)، (2293)، (2300)، (2309)، (2311)، (2314)، (2316)، (2317)، (2320)، (2329)، (2331)، (2353)، (2362)

534. **تعليم عام بمصر :**
(658)، (774)، (812)، (863)، (957)، (1491)، (1544)، (1546)، (2171)، (2280)

535. **تعليم عام فني :**
(127)، (293)، (1069)، (1089)، (1577)، (1900)

536. **تعليم عام :**
(18)، (68)، (70)، (76)، (83)، (91)، (94)، (97)، (127)، (132)، (164)، (165)، (170)، (192)، (193)، (204)، (275)، (293)، (328)، (369)، (416)، (418)، (522)، (524)، (535)، (544)، (552)، (604)، (638)، (645)، (648)، (658)، (660)، (672)، (677)، (689)، (697)، (718)، (730)، (765)، (774)، (788)، (798)، (805)، (809)، (810)، (811)، (812)، (815)، (820)، (822)، (825)، (831)، (834)، (837)، (845)، (861)، (863)، (866)، (870)، (876)، (885)، (890)، (900)، (904)، (916)، (930)، (937)، (957)، (958)، (1023)، (1033)، (1034)، (1038)، (1040)، (1043)، (1045)، (1056)، (1065)، (1069)، (1076)، (1080)، (1089)، (1104)، (1126)، (1127)، (1129)، (1136)، (1166)، (1175)، (1269)، (1454)، (1460)، (1464)، (1468)، (1473)، (1491)، (1492)، (1502)، (1525)، (1527)، (1544)، (1546)، (1555)، (1560)، (1577)، (1620)، (1631)، (1639)، (1674)، (1682)، (1710)، (1760)، (1782)، (1783)، (1806)، (1820)، (1883)، (1900)، (1998)، (2040)، (2046)، (2148)، (2167)، (2171)، (2172)، (2244)، (2256)، (2262)، (2268)، (2271)، (2272)، (2277)، (2280)

537. **تعليم عدالة :**
(66)، (1340)، (1346)، (1510)، (1603)، (1655)، (1720)، (1891)، (1907)، (1946)

538. **تعليم علوم تكنولوجيا :**
(300)، (306)، (310)، (313)، (329)، (330)، (923)، (1273)، (1617)، (1657)

539. **تعليم علوم :**
(296)، (300)، (303)، (306)، (310)، (312)، (313)، (319)، (329)، (330)، (362)، (923)، (1273)، (1334)، (1617)، (1657)، (1811)

540. **تعليم عن بعد :** (2033)

541. **تعليم غير نظامي :**
(147)، (206)، (232)، (244)، (245)، (246)، (248)، (252)، (258)، (264)، (265)، (266)، (269)، (270)، (298)، (441)، (501)، (1414)، (1708)، (1846)، (1876)، (1911)، (2006)، (2243)، (2318)، (2325)، (2333)

542. **تعليم غير :**
(147)، (206)، (232)، (240)، (241)، (243)، (244)، (245)، (246)، (248)، (252)، (255)، (258)، (264)، (265)، (266)، (269)، (270)، (298)، (402)، (441)، (501)، (1414)، (1428)، (1429)، (1460)، (1525)، (1708)، (1846)، (1876)، (1911)، (2006)، (2243)، (2307)، (2318)، (2325)، (2333)، (2360)

543. **تعليم فتيات :**
(243)، (311)، (437)، (499)، (501)، (545)، (555)، (928)، (1349)، (1354)، (1364)، (1583)، (1777)، (2032)، (2053)، (2251)

544. **تعليم فني بمصر :**
(19)، (25)، (90)، (1134)، (1155)، (1165)، (1167)، (1183)، (1185)، (1188)، (1268)، (1464)، (1525)، (1566)، (2120)، (2141)، (2152)، (2355)، (2363)

545. **تعليم فني تدريب :**
(95)، (324)، (374)، (447)، (1197)، (1450)، (1583)، (1588)، (1591)، (1723)، (1731)، (1824)، (1856)، (1871)، (2102)، (2117)، (2131)، (2141)، (2224)، (2310)، (2319)

546. **تعليم فني تقني :**

(394)، (796)، (1196)، (1731)،
(1967)، (1994)، (2101)،
(2131)، (2141)، (2174)، (2179)

547. تعليم فني زراعي:
(1180)، (1326)، (2217)

548. تعليم فني صناعي:
(2)، (72)، (123)، (136)، (278)،
(324)، (459)، (490)، (582)،
(593)، (1167)، (1176)، (1183)،
(1184)، (1195)، (1506)،
(1565)، (1570)، (1580)،
(1581)، (1723)، (1900)،
(1936)، (2102)

549. تعليم فني مزدوج:
(572)، (1450)، (1563)، (2152)

550. تعليم فني مهني:
(25)، (167)، (226)، (275)،
(374)، (459)، (918)، (1212)،
(1268)، (1393)، (1432)،
(1536)، (1561)، (1582)،
(1583)، (2019)، (2400)

551. تعليم فني:
(2)، (9)، (16)، (19)، (24)، (25)،
(72)، (87)، (90)، (91)، (92)،
(93)، (94)، (95)، (97)، (98)،
(105)، (123)، (126)، (136)،
(167)، (169)، (204)، (213)،
(226)، (244)، (261)، (262)،
(263)، (272)، (275)، (278)،
(293)، (300)، (307)، (310)،
(313)، (314)، (324)، (374)،
(391)، (394)، (421)، (447)،
(459)، (470)، (480)، (490)،
(545)، (549)، (556)، (570)،
(572)، (582)، (593)، (602)،
(667)، (689)، (691)، (697)،
(700)، (714)، (726)، (734)،
(737)، (748)، (764)، (774)،
(784)، (789)، (790)، (796)،
(797)، (799)، (807)، (811)،
(817)، (819)، (827)، (838)،
(858)، (861)، (871)، (887)،
(888)، (898)، (901)، (905)،
(918)، (921)، (932)، (933)،
(937)، (939)، (943)، (944)،
(945)، (961)، (969)، (974)،
(979)، (985)، (988)، (1027)،
(1029)، (1031)، (1056)،
(1059)، (1060)، (1061)،
(1069)، (1076)، (1077)،
(1082)، (1084)، (1086)،
(1095)، (1096)، (1106)،
(1111)، (1132)، (1134)،
(1150)، (1155)، (1165)،
(1167)، (1172)، (1174)،
(1175)، (1176)، (1178)،
(1180)، (1181)، (1182)،
(1183)، (1184)، (1185)،
(1186)، (1187)، (1188)،
(1189)، (1190)، (1191)،
(1192)، (1194)، (1195)،
(1196)، (1197)، (1198)،
(1199)، (1201)، (1202)،
(1209)، (1212)، (1249)،
(1251)، (1268)، (1302)،
(1324)، (1326)، (1333)،
(1343)، (1345)، (1369)،
(1386)، (1388)، (1393)،
(1396)، (1397)، (1411)،
(1432)، (1438)، (1447)،
(1450)، (1453)، (1460)،
(1464)، (1473)، (1483)،
(1490)، (1492)، (1502)،
(1504)، (1506)، (1508)،
(1509)، (1514)، (1525)،
(1533)، (1536)، (1561)،
(1562)، (1563)، (1564)،
(1565)، (1566)، (1567)،
(1568)، (1569)، (1570)،
(1571)، (1572)، (1573)،
(1575)، (1576)، (1577)،
(1578)، (1579)، (1580)،
(1581)، (1582)، (1583)،
(1584)، (1585)، (1586)،
(1587)، (1588)، (1589)،
(1590)، (1591)، (1611)،
(1628)، (1635)، (1641)،
(1664)، (1692)، (1705)،
(1712)، (1718)، (1721)،
(1723)، (1731)، (1773)،
(1817)، (1820)، (1824)،
(1854)، (1856)، (1871)،
(1900)، (1919)، (1936)،
(1942)، (1954)، (1967)،
(1969)، (1977)، (1994)،
(2019)، (2023)، (2041)،
(2061)، (2062)، (2097)،
(2099)، (2101)، (2102)،
(2103)، (2104)، (2105)،
(2106)، (2107)، (2108)،
(2109)، (2111)، (2112)،
(2113)، (2114)، (2115)،
(2116)، (2117)، (2119)،
(2120)، (2121)، (2122)،
(2123)، (2124)، (2126)،
(2127)، (2128)، (2129)،
(2130)، (2131)، (2141)،
(2152)، (2156)، (2164)،
(2169)، (2172)، (2174)،
(2179)، (2181)، (2191)،
(2195)، (2213)، (2217)،
(2224)، (2230)، (2245)،
(2247)، (2288)، (2310)،
(2319)، (2323)، (2328)،
(2338)، (2341)، (2354)،
(2355)، (2360)، (2363)،
(2367)، (2384)، (2389)، (2400)

552. تعليم قائم :
(16)، (185)، (189)، (191)،
(300)، (784)، (1347)، (1365)،
(1388)، (1397)، (1536)،
(1564)، (1569)، (1582)،
(1601)، (1612)، (1708)،
(1782)، (1893)، (2103)، (2331)
553. تعليم قضايا :
(215)، (1242)، (1325)، (1558)
554. تعليم قياس : (326)
555. تعليم قيم : (27)، (1404)، (2391)
556. تعليم كبار بمصر :
(466)، (993)، (1000)، (1007)،
(1008)، (2236)
557. تعليم كبار :
(86)، (128)، (209)، (242)،
(258)، (359)، (466)، (598)،
(928)، (990)، (991)، (992)،
(993)، (994)، (995)، (996)،
(997)، (998)، (999)، (1000)،
(1001)، (1002)، (1004)،
(1005)، (1007)، (1008)،
(1009)، (1010)، (1011)،
(1012)، (1013)، (1015)،
(1016)، (1017)، (1018)،
(1019)، (1020)، (1021)،
(1411)، (1412)، (1418)،
(1425)، (1427)، (1429)،
(1433)، (1889)، (2236)،
(2314)، (2318)
558. تعليم لتحسين : (767)
559. تعليم لغات أجنبية :
(143)، (1281)، (1615)، (1679)،
(1691)، (1719)، (1767)، (1880)
560. تعليم لغات :
(88)، (143)، (1281)، (1311)،
(1615)، (1679)، (1691)،
(1719)، (1767)، (1880)
561. تعليم لغة :
(486)، (493)، (1311)، (1377)،
(1433)، (1595)، (1615)،
(1746)، (1880)، (2183)، (2247)
562. تعليم مبكر :
(129)، (371)، (550)، (965)،
(1379)، (1540)، (1703)
563. تعليم متعدد ثقافات :
(439)، (551)، (1376)، (1490)،
(1496)، (2181)
564. تعليم متعدد :
(202)، (439)، (551)، (1013)،
(1376)، (1490)، (1496)، (2181)
565. تعليم مجتمعي :
(84)، (113)، (149)، (381)،
(422)، (501)، (532)، (573)،
(589)، (928)، (1412)، (1416)،
(1422)، (1439)، (1708)،
(1846)، (1876)، (2022)،
(2032)، (2168)، (2172)،
(2202)، (2227)، (2243)،
(2307)، (2318)، (2333)
566. تعليم مخاطر :
(1337)، (1338)، (1345)، (1348)
567. تعليم مدرسة ثانوية :
(635)، (708)، (1034)
568. تعليم مدرسة حكومية :
(696)، (960)، (1041)
569. تعليم مدرسة فنية : (1069)، (1570)
570. تعليم مدرسي :
(205)، (267)، (313)، (375)،
(683)، (1206)، (1220)، (1322)،
(1329)، (1390)، (1442)،
(1458)، (1473)، (1476)،
(1485)، (1601)، (1887)،
(2140)، (2180)، (2185)،
(2330)، (2376)، (2381)، (2397)
571. تعليم مدمج :
(298)، (612)، (829)، (1514)،
(2063)، (2394)
572. تعليم مزدوج بمصر :
(278)، (1692)، (2110)، (2233)،
(2354)
573. تعليم مزدوج :
(2)، (136)، (275)، (278)، (349)،
(394)، (447)، (572)، (1268)،
(1386)، (1393)، (1413)،
(1420)، (1432)، (1506)،
(1563)، (1664)، (1692)،
(2110)، (2116)، (2118)،
(2174)، (2233)، (2288)، (2354)
574. تعليم مستمر :
(137)، (168)، (344)، (359)،
(573)، (1424)، (1427)، (1429)،
(1436)، (1889)، (2314)،
(2324)، (2325)، (2326)
575. تعليم معاصرة :
(875)، (881)، (889)، (907)،
(910)، (968)، (1382)
576. تعليم مهارات :
(1416)، (1425)، (1428)،
(1433)، (1436)، (1789)، (1792)
577. تعليم مهارة حياتية :
(1418)، (1435)، (1792)
578. تعليم مهارة :
(1418)، (1427)، (1430)،
(1435)، (1438)، (1792)، (1795)
579. تعليم مهني :
580. (72)، (245)، (477)، (589)،
(593)، (1004)، (1077)، (1171)،
(1343)، (1438)، (1450)،
(1504)، (1506)، (1573)،
(1584)، (1585)، (1589)،
(1926)، (1928)، (1934)،
(2129)، (2222)، (2243)، (2400)
581. تعليم موازي :
(90)، (146)، (397)، (1073)،
(1658)، (1686)، (1728)،
(1733)، (2232)، (2360)

582. تعليم مؤسسي : (820)، (880)، (910)، (926)، (935)، (987)، (2031)، (2067)
583. تعليم هجرة دولية : (1339)، (1781)
584. تعليم هجرة : (1339)، (1781)
585. تعليم هندسة : (314)
586. تعليم وتحسين : (806)
587. تعليم وقياس : (326)
588. تعليمي مدرسي فعال: (282)، (439)، (516)، (631)، (635)، (657)، (659)، (696)، (697)، (708)، (720)، (747)، (753)، (875)، (877)، (960)، (986)، (1023)، (1034)، (1041)، (1045)، (1069)، (1158)، (1321)، (1356)، (1570)، (1619)، (2024)، (2026)، (2083)، (2092)
589. تفاعل صفي مدرسة: (761)، (768)
590. تقنيات ذكاء اصطناعي : (211)، (212)، (214)، (226)، (228)، (236)، (238)، (239)، (602)، (633)، (635)، (661)، (1075)، (1103)، (1279)، (1292)، (1301)، (1302)، (1304)، (1305)، (1321)، (1385)، (1387)، (1393)، (1401)، (1402)، (1404)، (1408)، (1603)، (1718)، (1806)، (2106)، (2180)، (2339)، (2397)
591. تقويم أثر : (1099)
592. تقويم أداء: (13)، (44)، (308)، (369)، (383)، (614)، (758)، (775)، (1033)، (1106)، (1582)، (2225)، (2257)
593. تقويم إدارة : (1163)
594. تقويم أصيل : (968)، (975)
595. تقويم تجربة : (2203)
596. تقويم تشخيصي : (838)، (988)، (2390)
597. تقويم جدارات : (13)، (25)
598. تقويم دور : (1167)
599. تقويم سياسة : (959)
600. تقويم عملي : (979)، (1309)
601. تقويم فاعلية: (7)، (279)، (520)، (1135)، (2147)
602. تقويم قيم : (27)، (2161)
603. تقويم محتوى : (21)
604. تقويم معلم : (44)، (369)، (2225)
605. تقويم مناهج : (26)، (290)
606. تقويم منهج : (4)، (9)، (26)، (290)
607. تقييم إتاحة : (575)
608. تقييم أثر : (378)، (808)، (2181)
609. تقييم أداء: (73)، (81)، (92)، (189)، (336)، (371)، (376)، (386)، (389)، (401)، (603)، (628)، (695)، (700)، (764)، (765)، (768)، (802)، (820)، (830)، (852)، (911)، (964)، (968)، (989)، (1038)، (1048)، (1051)، (1060)، (1092)، (1115)، (1127)، (1141)، (1149)، (1178)، (1183)، (1283)، (1432)، (1500)، (1546)، (1988)، (2021)، (2191)، (2257)، (2273)
610. تقييم برامج : (1752)
611. تقييم برنامج إفريقي : (1755)، (1756)
612. تقييم برنامج: (29)، (1587)، (1755)، (1756)، (2019)، (2216)، (2373)، (2394)، (2398)
613. تقييم تجربة: (16)، (1268)، (1272)، (1387)، (1389)، (1397)، (1399)، (1401)، (1498)، (1659)، (1745)، (2039)، (2235)
614. تقييم جاهزية: (1086)، (1331)، (1923)، (2302)، (2363)
615. تقييم جودة: (11)، (231)، (376)، (389)، (390)، (732)، (900)، (1162)، (1216)، (1748)
616. تقييم دولي : (134)، (360)
617. تقييم سياسات: (243)، (341)، (538)، (605)، (1026)، (1032)، (1037)، (1044)، (1285)، (1309)، (1512)، (1524)، (1817)، (1915)، (2114)، (2242)، (2376)، (2400)
618. تقييم عائد : (932)، (943)، (1689)
619. تقييم فاعلية: (379)، (697)، (701)، (714)، (722)، (725)، (732)، (740)، (762)، (771)، (780)، (784)، (788)، (799)، (801)، (803)، (804)، (811)، (821)، (824)، (830)، (833)، (837)، (844)، (848)، (851)، (878)، (897)، (934)، (937)، (995)، (999)، (1013)، (1016)، (1101)، (1106)، (1135)، (1145)، (1188)، (1437)، (1514)، (1755)، (1756)، (1959)، (1971)، (2002)، (2026)، (2031)، (2103)، (2227)
620. تقييم كفاءة: (75)، (393)، (772)، (802)، (836)، (840)، (907)، (948)،

(1051)، (1182)، (1546)، (1720)، (1724)، (1750)، (1757)، (2116)، (2250)، (2296)، (2329)

621. تقييم كفايات: (262)، (515)، (1146)

622. تقييم مدارس: (567)، (1446)

623. تقييم مدرسة: (568)، (1030)، (1448)

624. تقييم منهج: (4)، (1107)، (1767)

625. تكافؤ جندري: (1638)

626. تكنولوجيا تطبيقية: (16)، (278)، (593)، (1056)، (1069)، (1086)، (1172)، (1175)، (1664)، (1692)، (1731)، (2019)، (2117)، (2118)، (2174)، (2179)، (2354)

627. تكنولوجيا تعليم: (22)، (90)، (153)، (169)، (215)، (315)، (381)، (407)، (428)، (494)، (565)، (910)، (1082)، (1085)، (1093)، (1099)، (1470)، (1655)، (1728)، (1886)، (1957)، (2190)، (2299)

628. تكنولوجيا ذكاء: (34)

629. تكنولوجيا روبوتات: (648)

630. تكنولوجيا رياضيات: (281)، (310)، (313)

631. تكنولوجيا هندسة: (10)، (26)، (62)، (122)، (193)، (234)، (249)، (286)، (300)، (301)، (305)، (306)، (307)، (310)، (311)، (314)، (322)، (325)، (326)، (327)، (328)، (329)، (330)، (499)، (531)، (923)، (952)، (1273)، (1293)، (1309)، (1354)، (1398)، (1498)، (1594)، (1617)، (1629)، (1638)، (1657)، (1799)، (1821)، (1998)، (2007)، (2215)، (2226)

632. تمكين إدارات: (1518)، (2227)

633. تمكين أسر: (1370)، (1828)، (2010)، (2219)

634. تمكين اقتصادي: (242)، (258)، (589)، (598)، (995)، (1002)، (1004)، (1021)، (1098)، (1419)، (1435)، (1565)، (1573)، (1697)، (1719)، (1723)، (1786)، (2322)

635. تمكين المرأة: (112)، (258)، (311)، (322)، (501)، (573)، (588)، (593)، (1014)، (1168)، (1245)، (1419)، (1428)، (1638)، (1780)، (1807)، (2322)

636. تمكين رقمي: (132)، (573)، (627)، (631)، (661)، (1276)، (1304)، (1371)، (1805)، (2236)، (2318)

637. تمكين شباب: (149)، (1426)

638. تمكين طالب: (14)، (132)، (273)، (449)، (469)، (491)، (516)، (770)، (971)، (990)، (1142)، (1147)، (1340)، (1680)، (2136)، (2208)، (2214)، (2396)

639. تمكين فتيات: (234)، (311)، (330)، (593)، (1257)، (1349)، (1583)، (1777)، (1821)، (2032)، (2202)

640. تمكين قيادات: (655)، (696)، (734)، (745)، (2348)، (2062)، (2352)

641. تمكين مجالس: (1162)

642. تمكين مجتمع: (1680)، (1708)، (1925)، (1934)

643. تمكين مجتمعات: (1678)

644. تمكين معلم: (63)، (65)، (68)، (71)، (75)، (76)، (83)، (85)، (155)، (604)، (609)، (613)، (624)، (651)، (668)، (677)، (732)، (801)، (829)، (980)، (1474)، (1543)، (1545)، (1547)، (1554)، (1806)، (2064)، (2134)، (2140)

645. تمكين معلمين: (65)

646. تمكين مهني: (140)، (846)، (956)، (1197)، (1481)، (2048)، (2310)

647. تمويل انتقال: (1915)

648. تمويل أنشطة: (945)، (1912)

649. تمويل بحث علمي: (148)، (1515)، (1738)، (1973)، (2293)

650. تمويل برامج: (1898)

651. تمويل برنامج: (348)، (576)، (1901)، (1919)

652. تمويل تعليم فني: (944)، (1174)، (1182)، (1900)، (2119)

653. تمويل تعليم: (54)، (92)، (124)، (130)، (270)، (332)، (419)، (521)، (578)، (586)، (804)، (944)، (1061)، (1104)، (1174)، (1182)، (1333)، (1504)، (1678)، (1700)، (1702)، (1705)، (1724)، (1854)، (1873)، (1891)، (1892)، (1893)، (1894)، (1895)، (1897)، (1899)، (1900)، (1903)، (1905)، (1906)، (1907)، (1908)، (1911)، (1914)، (1917)، (1918)، (1919)،

(1921)، (1960)، (2119)،
(2238)، (2282)، (2324)، (2326)

654. تمويل قائم :
(29)، (120)، (130)، (148)،
(1696)، (1854)، (1893)، (1960)

655. تمويل مشروعات:
(903)، (932)، (1002)، (1104)،
(1740)، (1744)، (1942)

656. تنظيم مدرسة ابتدائية :
(668)، (690)

657. تنظيم مدرسة ثانوية :
(681)، (687)، (743)

658. تنظيم مدرسة حكومية :
(899)، (1022)، (1024)، (1038)

659. تنظيم مدرسة :
(662)، (668)، (681)، (687)،
(690)، (743)، (899)، (1035)،
(1038)، (1044)

660. تنظيمي داخل مدرسة :
(626)، (651)، (709)، (723)،
(730)، (860)، (882)، (898)،
(899)، (1024)، (1029)، (1051)،
(1476)، (2264)، (2266)

661. تنمية قراءة : (194)

662. تنمية محو أمية : (581)

663. تنمية مدرسة مستدامة :
(721)، (1822)، (2169)

664. تنمية مهارة بحث :

665. (73)، (229)، (923)، (1289)،
(1319)، (1620)

666. تنمية مهارة تفكير :
(12)، (103)، (249)، (304)،
(314)، (318)، (328)، (365)،
(489)، (760)، (767)، (824)،
(832)، (880)، (964)، (978)،
(984)، (1158)، (1227)، (1273)،
(1314)، (1406)، (1467)،
(1514)، (1605)، (1629)، (1811)

667. تنمية مهارة تواصل :
(983)، (1030)، (1609)

668. تنمية مهارة حل :
(301)، (870)، (975)، (1284)،
(1582)، (2200)

669. تنمية مهارة حياتية:
(241)، (596)، (928)، (968)،
(1365)، (1426)، (1566)، (1888)

670. تنمية مهارة عالمية :
(1216)، (1217)، (1266)

671. تنمية مهارة قرن:
(93)، (181)، (220)، (1273)،
(1279)، (1539)، (1616)

672. تنمية مهارة:
(11)، (12)، (14)، (19)، (26)،
(73)، (78)، (85)، (93)، (103)،
(114)، (137)، (145)، (149)،
(153)، (154)، (181)، (183)،
(194)، (220)، (229)، (241)،
(249)، (255)، (301)، (303)،
(304)، (308)، (314)، (318)،
(328)، (353)، (365)، (383)،
(410)، (452)، (470)، (474)،
(489)، (493)، (528)، (596)،
(601)، (602)، (603)، (622)،
(645)، (756)، (760)، (767)،
(777)، (786)، (796)، (822)،
(824)، (832)، (836)، (863)،
(870)، (880)، (919)، (923)،
(924)، (928)، (935)، (952)،
(962)، (964)، (968)، (973)،
(975)، (978)، (983)، (984)،
(990)، (1002)، (1012)، (1030)،
(1035)، (1158)، (1167)،
(1216)، (1217)، (1225)،
(1227)، (1266)، (1269)،
(1273)، (1276)، (1279)،
(1281)، (1284)، (1289)،
(1300)، (1301)، (1306)،
(1314)، (1319)، (1320)،
(1324)، (1328)، (1365)،
(1373)، (1406)، (1412)،
(1413)، (1422)، (1426)،
(1431)، (1432)، (1461)،
(1467)، (1489)، (1514)،
(1536)، (1539)، (1540)،
(1566)، (1573)، (1582)،
(1593)، (1605)، (1609)،
(1616)، (1619)، (1620)،
(1629)، (1636)، (1637)،
(1638)، (1645)، (1669)،
(1789)، (1799)، (1811)،
(1886)، (1888)، (1996)،
(2007)، (2112)، (2183)،
(2196)، (2200)، (2212)،
(2319)، (2331)، (2337)

673. تنمية مهنية :
(29)، (35)، (60)، (61)، (62)،
(64)، (65)، (66)، (71)، (72)،
(75)، (77)، (82)، (84)، (88)،
(132)، (140)، (151)، (155)،
(178)، (186)، (205)، (210)،
(253)، (276)، (307)، (320)،
(382)، (388)، (440)، (464)،
(480)، (515)، (528)، (535)،
(636)، (638)، (666)، (672)،
(680)، (727)، (730)، (732)،
(738)، (742)، (778)، (789)،
(791)، (797)، (801)، (811)،
(812)، (815)، (817)، (825)،
(827)، (831)، (837)، (839)،
(875)، (885)، (926)، (932)،
(941)، (956)، (960)، (962)،
(993)، (1031)، (1033)، (1078)،
(1138)، (1148)، (1149)،
(1225)، (1234)، (1253)،
(1261)، (1283)، (1303)،
(1356)، (1391)، (1432)،
(1481)، (1491)، (1507)،

(1522)، (1523)، (1531)، (1537)، (1538)، (1543)، (1547)، (1549)، (1552)، (1553)، (1555)، (1557)، (1561)، (1568)، (1617)، (1622)، (1633)، (1649)، (1657)، (1792)، (1802)، (1806)، (1811)، (1820)، (1852)، (1872)، (1945)، (2020)، (2030)، (2062)، (2064)، (2071)، (2073)، (2090)، (2103)، (2105)، (2134)، (2173)، (2181)، (2194)، (2244)، (2284)، (2332)، (2339)، (2341)، (2344)، (2346)، (2347)، (2356)، (2357)، (2359)، (2361)، (2363)، (2364)، (2366)

674. تنمية مواطنة عالمية: (1203)، (1238)، (1607)

675. توزيع معلم: (387)، (542)، (559)، (800)، (1026)، (1075)، (1154)، (1356)، (1867)، (1895)، (1917)، (1929)، (1939)، (1944)، (2372)

676. توسيع فرص تعليم: (352)، (1583)

677. توظيف تعليم فني: (1578)، (2152)

678. توظيف ذكاء اصطناعي: (6)، (211)، (213)، (222)، (629)، (1279)، (1309)، (1404)، (1803)، (1976)

679. تونس: (1701)، (1720)، (1758)، (1764)، (2094)، (2104)، (2125)، (2285)

حرف - ث

680. ثقافة ابتكار: (135)، (613)، (733)، (1100)، (1108)، (1303)، (1485)، (2058)، (2178)، (2210)

681. ثقافة جودة: (97)، (662)، (693)، (873)، (878)، (879)، (885)، (887)، (891)، (1443)، (1471)، (1480)، (1500)، (2014)، (2016)

682. ثقافة ريادة: (1083)، (1087)، (1427)، (1996)، (2209)، (2334)

حرف - ج

683. جامعة أجنبية: (339)، (396)، (1205)، (1224)، (1278)، (1308)، (1659)، (1683)، (1694)، (1768)، (1885)، (2234)، (2284)

684. جامعة أهلية: (395)، (1694)، (1699)، (1730)

685. جامعة تكنولوجية جديدة: (1177)، (1729)

686. جامعة حكومية: (6)، (93)، (96)، (111)، (120)، (124)، (141)، (144)، (233)، (331)، (335)، (340)، (343)، (350)، (353)، (356)، (395)، (400)، (405)، (448)، (462)، (548)، (904)، (1071)، (1074)، (1093)، (1105)، (1109)، (1203)، (1207)، (1210)، (1227)، (1245)، (1250)، (1252)، (1259)، (1278)، (1301)، (1305)، (1307)، (1316)، (1318)، (1456)، (1466)، (1513)، (1515)، (1531)، (1532)، (1542)، (1661)، (1676)، (1696)، (1702)، (1714)، (1720)، (1732)، (1738)، (1749)، (1761)، (1764)، (2240)، (2284)، (2292)، (2293)، (2295)، (2297)، (2309)، (2314)، (2317)، (2329)، (2362)

687. جامعة خاصة: (357)، (395)، (1469)، (1694)، (1699)، (1730)

688. جامعة دولية:

689. (150)، (345)، (1074)، (1099)، (1205)، (1224)، (1277)، (1659)، (1751)، (1762)، (2285)

690. جامعة عالمية: (335)، (1245)، (1252)، (1673)، (1762)، (2292)

691. جامعة قطاع صناعة: (133)، (1101)

692. جامعة كفر شيخ: (1057)، (1064)، (1107)، (1516)، (1973)

693. جامعة كفر:

694. (1057)، (1064)، (1107)، (1516)، (1973)

695. جاهزية قيادة تربوية: (640)، (1669)، (1817)

696. جاهزية قيادة: (640)، (1479)، (1669)، (1817)، (2071)

697. جاهزية مدرسة للاعتماد: (882)، (885)، (888)، (892)، (897)

698. جاهزية مدرسة:

(465)، (471)، (517)، (609)، (611)، (612)، (633)، (669)، (726)، (788)، (859)، (882)، (883)، (885)، (888)، (892)، (897)، (914)، (926)، (970)، (1086)، (1262)، (1309)، (1331)، (1866)، (2076)، (2089)، (2100)، (2107)، (2206)، (2381)، (2395)

699. جذب طالب دولي: (96)، (141)، (297)، (342)، (396)، (1287)، (1317)، (1403)

700. جذب طالب: (96)، (141)، (297)، (342)، (396)، (939)، (1069)، (1223)، (1287)، (1317)، (1403)، (1711)، (1721)، (1745)، (1747)، (1763)، (1769)، (1771)، (2283)، (2285)

701. جنوب أفريقيا: (336)، (350)، (355)، (397)، (429)، (1238)، (1310)، (1761)، (1803)، (1891)، (2048)، (2089)، (2115)

702. جودة اتصال: (506)، (565)، (621)، (669)، (2376)

703. جودة أداء إداري: (781)، (902)، (980)، (1503)، (2173)، (2306)

704. جودة أداء مؤسسي: (386)، (668)، (706)، (707)، (727)، (739)، (839)، (851)، (1038)، (1050)، (1315)، (1474)، (2071)، (2107)، (2262)

705. جودة أداء: (17)، (64)، (67)، (70)، (81)، (88)، (90)، (98)، (120)، (315)، (341)، (347)، (369)، (386)، (465)، (614)، (627)، (653)، (668)، (687)، (694)، (706)، (707)، (727)، (735)، (739)، (767)، (773)، (781)، (789)، (811)، (814)، (817)، (821)، (822)، (826)، (829)، (831)، (835)، (839)، (851)، (877)، (902)، (980)، (985)، (1038)، (1050)، (1058)، (1114)، (1183)، (1279)، (1315)، (1454)، (1460)، (1474)، (1503)، (1507)، (1513)، (1522)، (1557)، (1852)، (2023)، (2071)، (2107)، (2127)، (2173)، (2227)، (2259)، (2262)، (2263)، (2272)، (2289)، (2306)، (2347)، (2379)

706. جودة إدارة صف: (762)، (769)

707. جودة إدارة: (243)، (245)، (248)، (253)، (257)، (269)، (300)، (307)، (309)، (326)، (330)، (347)، (349)، (362)، (490)، (504)، (610)، (615)، (666)، (687)، (762)، (769)، (898)، (974)، (983)، (1008)، (1010)، (1033)، (1089)، (1135)، (1459)، (1745)، (1822)، (1910)، (1955)، (1977)، (1978)، (1979)، (1995)، (2002)، (2017)، (2150)، (2169)، (2188)، (2253)، (2274)، (2371)

708. جودة اعتماد تربوي: (677)، (1385)، (1454)، (2011)، (2017)، (2029)، (2175)

709. جودة اعتماد مدرسة: (881)، (884)، (2025)

710. جودة اعتماد: (97)، (129)، (201)، (231)، (282)، (290)، (355)، (517)، (577)، (662)، (677)، (720)، (799)، (819)، (870)، (881)، (884)، (890)، (902)، (938)، (954)، (976)، (1001)، (1196)، (1231)، (1305)، (1385)، (1403)، (1441)، (1446)، (1454)، (1465)، (1469)، (1587)، (1591)، (1664)، (1687)، (1711)، (1849)، (1852)، (1958)، (1994)، (2011)، (2012)، (2017)، (2019)، (2020)، (2021)، (2024)، (2025)، (2028)، (2029)، (2030)، (2039)، (2041)، (2175)، (2235)، (2285)، (2313)، (2317)، (2325)

711. جودة إنتاج: (167)، (341)، (1207)، (1221)، (2188)

712. جودة بحث: (96)، (120)، (354)، (1208)، (1221)، (1387)، (1676)، (1690)، (1730)، (1754)، (1770)، (1973)

713. جودة برنامج: (100)، (104)، (122)، (129)، (343)، (355)، (357)، (376)، (500)، (589)، (732)، (949)، (1003)، (1068)، (1188)، (1223)، (1365)، (1372)، (1386)، (1393)، (1397)، (1400)، (1430)، (1438)، (1440)، (1449)، (1456)، (1458)، (1462)، (1469)، (1489)، (1502)، (1532)، (1536)، (1540)، (1553)، (1556)، (1560)، (1561)،

(1564)، (1568)، (1569)، (1570)، (1615)، (1743)، (1746)، (1771)، (1786)، (1789)، (1790)، (1857)، (2002)، (2022)، (2034)، (2037)، (2268)

جودة بنية تحتية:
(586)، (883)، (1061)، (1343)، (1352)، (1463)، (1511)، (1574)، (1809)، (1873)، (1926)، (1931)

714. جودة بيئة تعليمية:
(106)، (200)، (391)، (788)، (875)، (938)، (953)، (955)، (1011)، (1076)، (1131)، (1162)، (1229)، (1628)، (1855)، (2388)

715. جودة بيئة:
(40)، (43)، (48)، (51)، (54)، (106)، (191)، (200)، (391)، (438)، (499)، (533)، (541)، (555)، (595)، (765)، (788)، (819)، (825)، (875)، (883)، (938)، (940)، (953)، (955)، (968)، (994)، (1011)، (1076)، (1126)، (1131)، (1154)، (1162)، (1229)، (1353)، (1452)، (1468)، (1484)، (1498)، (1628)، (1632)، (1653)، (1716)، (1749)، (1855)، (1904)، (1916)، (1995)، (2125)، (2372)، (2388)

716. جودة تخطيط:
(276)، (608)، (828)، (1047)، (1840)، (1945)، (1975)، (2116)، (2194)

717. جودة تدريب:
(123)، (133)، (295)، (535)، (734)، (1138)، (1179)، (1192)، (1194)، (1212)، (1221)، (1324)، (1327)، (1384)، (1420)، (1458)، (1533)، (1536)، (1537)، (1542)، (1550)، (1565)، (1567)، (1572)، (1574)، (1584)، (1748)، (1871)، (1900)، (1918)، (2019)، (2061)، (2109)، (2116)، (2120)، (2125)، (2312)، (2324)، (2357)

718. جودة تدريس:
(56)، (77)، (412)، (685)، (817)، (833)، (837)، (926)، (937)، (1026)، (1033)، (1036)، (1296)، (1451)، (1473)، (1507)، (1537)، (1548)، (1551)، (1621)، (1699)، (1752)، (1895)، (1916)، (2013)، (2027)، (2105)، (2357)، (2360)، (2375)، (2379)، (2393)

719. جودة تصميم:
(11)، (15)، (118)، (520)، (526)، (811)، (976)، (1383)، (1455)، (1457)، (1461)، (1582)، (1601)، (1605)، (1612)، (1618)، (1625)، (1832)، (1864)، (1878)، (2026)

720. جودة تطبيق:
(300)، (604)، (627)، (712)، (887)، (1199)، (1602)، (1731)

721. جودة تعلّم:
(78)، (156)، (196)، (208)، (211)، (321)، (328)، (365)، (377)، (387)، (401)، (403)، (410)، (412)، (450)، (565)، (786)، (836)، (922)، (1018)، (1042)، (1358)، (1383)، (1384)، (1467)، (1553)، (1635)، (1672)، (1693)، (1707)، (1734)، (2026)، (2089)، (2376)، (2382)، (2383)، (2394)، (2397)

722. جودة تعليم رقمي:
(384)، (1274)، (1305)، (2026)

723. جودة تعليم عالي:
(101)، (120)، (347)، (1205)، (1208)، (1305)، (1449)، (1456)، (1469)، (1531)، (1690)، (1699)، (1768)، (2249)

724. جودة تعليم مدرسي:
(205)، (375)، (683)، (1206)، (1442)، (1458)، (1473)

725. جودة تعليم:
(6)، (22)، (44)، (74)، (97)، (101)، (110)، (120)، (129)، (130)، (131)، (139)، (151)، (155)، (194)، (201)، (205)، (231)، (262)، (290)، (314)، (320)، (332)، (347)، (357)، (360)، (362)، (363)، (364)، (365)، (366)، (367)، (368)، (369)، (370)، (371)، (374)، (375)، (376)، (378)، (379)، (380)، (381)، (384)، (385)، (387)، (388)، (389)، (390)، (409)، (411)، (419)، (420)، (425)، (435)، (440)، (460)، (486)، (518)، (520)، (522)، (535)، (538)، (542)، (544)، (559)، (568)، (576)، (577)، (604)، (613)، (614)، (675)، (676)، (683)، (695)، (701)، (720)، (732)، (753)، (773)، (782)، (791)، (799)، (801)، (802)، (805)، (809)، (814)، (820)، (822)، (824)، (833)، (871)، (872)، (874)، (879)،

(881)، (882)، (883)، (885)، (886)، (887)، (888)، (889)، (890)، (891)، (892)، (893)، (897)، (898)، (899)، (900)، (903)، (914)، (926)، (932)، (941)، (942)، (943)، (951)، (953)، (965)، (987)، (989)، (1022)، (1041)، (1047)، (1068)، (1116)، (1177)، (1202)، (1205)، (1206)، (1208)، (1212)، (1220)، (1226)، (1257)، (1263)، (1274)، (1304)، (1305)، (1374)، (1379)، (1391)، (1395)، (1397)، (1400)، (1403)، (1405)، (1442)، (1444)، (1448)، (1449)، (1450)، (1454)، (1456)، (1458)، (1460)، (1463)، (1465)، (1466)، (1468)، (1469)، (1470)، (1473)، (1477)، (1480)، (1490)، (1494)، (1500)، (1508)، (1514)، (1517)، (1519)، (1520)، (1525)، (1528)، (1531)، (1532)، (1537)، (1540)، (1546)، (1547)، (1549)، (1550)، (1554)، (1560)، (1564)، (1572)، (1603)، (1634)، (1652)، (1656)، (1660)، (1667)، (1675)، (1684)، (1686)، (1690)، (1699)، (1710)، (1715)، (1720)، (1721)، (1768)، (1776)، (1778)، (1792)، (1804)، (1869)، (1870)، (1873)، (1874)، (1881)، (1886)، (1891)، (1894)، (1906)، (1917)، (1924)، (1926)، (1951)، (1958)، (1963)، (1964)، (1972)، (1974)، (1983)، (1993)، (2018)، (2019)، (2020)، (2021)، (2022)، (2024)، (2026)، (2027)، (2028)، (2029)، (2030)، (2031)، (2032)، (2035)، (2036)، (2037)، (2039)، (2041)، (2057)، (2062)، (2067)، (2074)، (2087)، (2105)، (2117)، (2140)، (2145)، (2166)، (2175)، (2182)، (2186)، (2247)، (2249)، (2271)، (2284)، (2289)، (2325)، (2375)، (2385)

726. جودة تعليمية: (51)، (361)، (367)، (375)، (444)، (514)، (787)، (881)، (890)، (914)، (935)، (943)، (1058)، (1154)، (1283)، (1442)، (1470)، (1471)، (1702)، (1787)، (2022)، (2032)، (2057)، (2059)، (2226)، (2255)، (2281)، (2357)

727. جودة تقارير: (692)، (704)، (894)، (1519)

728. جودة تقديم: (876)، (892)، (1964)، (2172)، (2265)

729. جودة تقييم: (25)، (794)، (895)، (1454)، (1457)، (1831)

730. جودة تنظيمية: (693)، (699)، (887)، (912)، (962)، (993)

731. جودة حوكمة: (512)، (677)، (695)، (709)، (715)، (795)، (1453)، (1661)، (1971)، (2000)، (2139)، (2178)

732. جودة حياة مدرسية: (39)، (184)، (750)، (759)، (765)، (792)، (839)، (848)، (850)، (852)، (855)، (865)، (903)، (916)، (921)، (930)، (938)، (1025)، (1029)، (1044)، (1048)، (1254)، (1345)، (1484)، (1501)، (1636)، (1637)، (2081)

733. جودة حياة: (39)، (94)، (115)، (184)، (242)، (385)، (509)، (584)، (589)، (595)، (724)، (730)، (735)، (750)، (759)، (765)، (778)، (792)، (839)، (843)، (846)، (848)، (850)، (852)، (855)، (858)، (865)، (869)، (899)، (903)، (907)، (916)، (921)، (930)، (938)، (1002)، (1012)، (1016)، (1021)، (1025)، (1029)، (1044)، (1048)، (1254)، (1345)، (1372)، (1416)، (1421)، (1425)، (1441)، (1484)، (1501)، (1636)، (1637)، (1790)، (2048)، (2081)، (2279)، (2305)، (2315)، (2367)

734. جودة خدمات تعليمية: (92)، (252)، (264)، (378)، (538)، (546)، (632)، (656)، (713)، (776)، (791)، (797)، (804)، (878)، (901)، (960)، (1017)، (1023)، (1041)، (1126)، (1352)، (1503)، (1504)، (1516)، (1517)، (1757)، (1843)، (1845)،

(1853)، (1892)، (1899)، (1914)، (1982)، (2024)، (2229)، (2381)، (2383)

735. جودة خدمات:
(92)، (141)، (235)، (252)، (264)، (378)، (393)، (500)، (521)، (538)، (546)، (632)، (656)، (713)، (776)، (791)، (797)، (804)، (878)، (901)، (931)، (944)، (960)، (1017)، (1023)، (1041)، (1126)، (1154)، (1229)، (1352)، (1402)، (1478)، (1503)، (1504)، (1516)، (1517)، (1524)، (1571)، (1757)، (1763)، (1786)، (1800)، (1807)، (1827)، (1843)، (1845)، (1853)، (1868)، (1892)، (1899)، (1901)، (1903)، (1914)، (1920)، (1934)، (1949)، (1982)، (1999)، (2002)، (2024)، (2034)، (2187)، (2229)، (2295)، (2311)، (2332)، (2381)، (2383)

736. جودة دولية:
(379)، (387)، (1506)، (2174)، (2233)

737. جودة سياسات:
(93)، (783)، (803)، (1124)، (1294)، (1839)

738. جودة شاملة:
(8)، (41)، (198)، (364)، (367)، (380)، (568)، (658)، (676)، (727)، (751)، (789)، (833)، (849)، (871)، (878)، (880)، (883)، (890)، (959)، (979)، (987)، (993)، (1023)، (1177)، (1209)، (1391)، (1446)، (1450)، (1465)، (1466)، (1566)، (1980)، (2023)، (2038)، (2109)، (2175)، (2280)، (2361)

739. جودة علاقات:
(854)، (860)، (861)، (1501)

740. جودة عمليات:
(608)، (631)، (695)، (782)، (807)، (896)، (1445)، (1982)، (2012)، (2054)، (2360)

741. جودة قيادة مدرسية:
(697)، (863)، (898)، (1445)، (1483)

742. جودة قيادة:
(697)، (700)، (863)، (898)، (1445)، (1459)، (1483)، (1814)، (1946)، (2371)

743. جودة محتوى:
(11)، (90)، (162)، (172)، (178)، (256)، (259)، (263)، (328)، (414)، (613)، (941)، (1033)، (1092)، (1153)، (1273)، (1277)، (1306)، (1319)، (1361)، (1406)، (1433)، (1434)، (1447)، (1514)، (1541)، (1559)، (1572)، (1588)، (1728)، (1784)، (1791)، (1795)، (1858)، (2037)، (2244)

744. جودة مخرجات:
(1)، (5)، (6)، (9)، (18)، (26)، (84)، (86)، (87)، (91)، (101)، (113)، (130)، (139)، (160)، (198)، (247)، (272)، (276)، (282)، (301)، (308)، (333)، (338)، (339)، (345)، (362)، (376)، (396)، (399)، (402)، (404)، (409)، (416)، (420)، (481)، (490)، (521)، (597)، (620)، (630)، (638)، (640)، (647)، (661)، (664)، (670)، (696)، (697)، (699)، (700)، (707)، (728)، (731)، (738)، (766)، (775)، (786)، (802)، (806)، (807)، (808)، (826)، (829)، (838)، (853)، (873)، (904)، (936)، (937)، (944)، (945)، (956)، (961)، (971)، (972)، (1001)، (1008)، (1009)، (1017)، (1022)، (1051)، (1071)، (1095)، (1132)، (1138)، (1163)، (1182)، (1191)، (1196)، (1197)، (1201)، (1205)، (1216)، (1262)، (1265)، (1272)، (1288)، (1293)، (1307)، (1352)، (1355)، (1356)، (1364)، (1382)، (1385)، (1387)، (1399)، (1402)، (1409)، (1416)، (1420)، (1442)، (1451)، (1454)، (1469)، (1473)، (1491)، (1505)، (1506)، (1510)، (1515)، (1523)، (1528)، (1538)، (1543)، (1562)، (1567)، (1568)، (1571)، (1574)، (1617)، (1619)، (1626)، (1630)، (1640)، (1659)، (1667)، (1668)، (1694)، (1699)، (1704)، (1724)، (1730)، (1734)، (1751)، (1779)، (1802)، (1810)، (1819)، (1855)، (1924)، (1953)، (1960)، (1968)، (1971)، (1994)، (2020)، (2023)، (2026)، (2028)، (2029)، (2030)، (2035)، (2039)، (2050)،

(2056)، (2060)، (2063)، (2109)، (2114)، (2116)، (2120)، (2121)، (2123)، (2126)، (2134)، (2151)، (2162)، (2168)، (2179)، (2224)، (2263)، (2297)، (2317)، (2321)، (2339)، (2360)

745. جودة مدرسية بمصر: (2025)، (2030)

746. جودة مدرسية: (926)، (987)، (2031)

747. جودة مدرسية: (882)، (885)، (893)، (894)، (900)، (1454)، (1500)، (2012)، (2014)، (2025)، (2027)، (2028)، (2030)، (2031)

748. جودة معلم: (373)، (716)، (881)، (882)، (892)، (894)، (1534)، (1561)، (1568)، (1776)، (1883)، (2016)

749. جودة ممارسات تعليمية: (154)، (169)، (602)، (619)، (626)، (659)، (833)، (922)، (1263)، (2186)، (2277)، (2281)

750. جودة ممارسات: (20)، (29)، (63)، (154)، (169)، (371)، (376)، (602)، (619)، (626)، (643)، (649)، (659)، (676)، (693)، (711)، (749)، (767)، (789)، (790)، (801)، (805)، (824)، (833)، (838)، (922)، (979)، (993)، (1036)، (1263)، (1365)، (1537)، (1547)، (1555)، (1563)، (1813)، (1816)، (1829)، (2185)، (2186)، (2239)، (2277)، (2281)، (2359)

751. جودة منهج: (125)، (288)، (563)، (1332)، (1341)، (1389)، (1392)، (1424)، (1435)، (1455)، (1461)، (1502)، (1540)، (1554)، (1558)، (2183)

752. جودة مؤسسية: (662)، (880)، (886)، (900)، (1443)، (1460)، (1465)، (1508)

753. جودة ميزة: (2189)

754. جودة نظام: (140)، (1464)، (1943)، (2025)، (2170)، (2252)

755. جودة نظم: (1462)

756. جورجيا: (50)

حرف - ح

757. حقوق إنسان: (21)، (319)، (450)، (451)، (453)، (455)، (457)، (458)، (459)، (461)، (463)، (464)، (465)، (466)، (467)، (469)، (472)، (473)، (475)، (476)، (477)، (478)، (480)، (791)، (840)، (1149)، (1150)، (1231)، (1232)، (1235)، (1236)، (1239)، (1244)، (1247)، (1249)، (1251)، (1252)، (1254)، (1255)، (1257)، (1258)، (1260)، (1261)، (1346)، (1380)، (1428)، (1496)، (1666)، (1877)، (1955)، (1961)، (2184)، (2359)

758. حقوق إنسان تعليم: (480)، (1261)

759. حقوق طفل: (206)، (453)، (471)، (473)، (1149)، (1237)، (1254)، (1978)، (2291)

760. حكومية تعزيز كفاءة: (1767)، (2168)

761. حوكمة اتصال: (475)

762. حوكمة إجراءات: (1112)، (1122)، (1132)، (1509)

763. حوكمة إدارة دولية: (1802)، (1807)، (1810)، (1813)، (1815)، (1821)، (1823)، (1828)، (1830)، (1832)، (1839)، (2170)، (2172)، (2229)

764. حوكمة إدارة شراكات: (2171)، (2178)، (2189)

765. حوكمة إدارة مدرسية: (470)، (2127)

766. حوكمة إدارة: (251)، (470)، (1116)، (1134)، (1417)، (1802)، (1807)، (1810)، (1813)، (1815)، (1821)، (1823)، (1828)، (1830)، (1832)، (1839)، (1970)، (1981)، (2099)، (2127)، (2136)، (2150)، (2167)، (2170)، (2171)، (2172)، (2178)، (2180)، (2181)، (2189)، (2229)، (2280)، (2296)، (2305)، (2322)، (2335)، (2337)، (2357)

767. حوكمة إدماج: (1831)، (1857)

768. حوكمة أزمات: (1966)

769. حوكمة أزمة: (1848)، (1970)

770. حوكمة استخدام: (315)، (1281)، (1671)، (2356)

771. حوكمة استراتيجيات: (2326)

772. حوكمة استقلالية: (1853)

773. حوكمة إصلاح تعليم: (1775)، (1838)

774. حوكمة إصلاح: (1775)، (1838)

775. حوكمة أطر: (2332)

776. حوكمة إعلام : (259)
777. حوكمة آليات : (1102)
778. حوكمة أمن سيبراني :
(1271)، (1809)
779. حوكمة أمن :
(1271)، (1663)، (1809)
780. حوكمة أنشطة :
(60)، (254)، (1142)
781. حوكمة إنفاق : (29)، (942)
782. حوكمة بحث : (1665)، (1973)
783. حوكمة برامج :
(242)، (993)، (1816)، (2146)،
(2177)، (2284)
784. حوكمة برنامج :
(242)، (246)، (342)، (995)،
(1819)، (1851)، (2150)،
(2181)، (2288)
785. حوكمة بيانات تعليمية :
(710)، (1191)، (1840)، (2245)
786. حوكمة بيانات :
(239)، (240)، (710)، (1062)،
(1191)، (1275)، (1286)،
(1321)، (1399)، (1662)،
(1840)، (2025)، (2101)، (2245)
787. حوكمة تثقيف : (1790)
788. حوكمة تحول : (963)
789. حوكمة تدريب : (1417)، (1801)
790. حوكمة تطوير : (1841)، (2224)
791. حوكمة تعاون : (1278)، (1851)
792. حوكمة تعليم خاص :
(544)، (1668)، (1847)، (1982)،
(2003)
793. حوكمة تعليم فني : (1856)، (1967)
794. حوكمة تعليم :
(233)، (266)، (544)، (551)،
(641)، (646)، (1073)، (1382)،
(1503)، (1513)، (1658)،
(1668)، (1673)، (1717)،
(1789)، (1792)، (1831)،
(1836)، (1839)، (1843)،
(1846)، (1847)، (1848)،
(1856)، (1861)، (1967)،
(1982)، (2003)، (2063)
795. حوكمة تعليمية متعددة :
(1837)، (2092)، (2393)
796. حوكمة تعليمية :
797. (126)، (134)، (389)، (696)،
(712)، (781)، (790)، (1114)،
(1442)، (1453)، (1661)،
(1774)، (1801)، (1814)،
(1827)، (1831)، (1834)،
(1836)، (1837)، (1840)،
(1991)، (2092)، (2393)
798. حوكمة تقويم : (979)، (1842)
799. حوكمة تمويل :
(270)، (399)، (416)، (1104)،
(1501)، (1652)، (1676)،
(1891)، (1892)، (2131)
800. حوكمة تنمية : (2030)، (2357)
801. حوكمة توظيف : (211)
802. حوكمة جامعات : (331)
803. حوكمة جامعة :
(144)، (331)، (342)، (349)
804. حوكمة جمعيات : (1136)
805. حوكمة حركات : (1122)
806. حوكمة خصخصة : (406)
807. حوكمة خوارزميات : (1671)
808. حوكمة داخل إدارات : (703)، (715)
809. حوكمة داخل مدرسة :
(376)، (703)، (712)، (714)،
(715)، (716)، (719)، (795)،
(1920)
810. حوكمة ذكاء :
(1302)، (1976)، (2339)
811. حوكمة رسوم دراسية :
(1987)، (2008)
812. حوكمة رسوم :
(1875)، (1987)، (2008)
813. حوكمة رقمية :
(126)، (180)، (233)، (343)،
(352)، (485)، (618)، (641)،
(654)، (692)، (1294)، (1433)،
(1453)، (1466)، (1491)،
(1662)، (1773)، (1819)،
(1827)، (1830)، (1858)،
(1861)، (1947)، (1951)،
(2047)، (2083)، (2123)،
(2190)، (2296)، (2320)، (2397)
814. حوكمة سياسات إدارية :
(2312)، (2331)
815. حوكمة سياسات تعليم :
(95)، (105)، (1964)
816. حوكمة سياسات تمويل :
817. (111)، (1591)، (1652)
818. حوكمة سياسات :
(95)، (101)، (105)، (111)،
(114)، (119)، (530)، (1039)،
(1591)، (1652)، (1661)،
(1844)، (1849)، (1850)،
(1852)، (1857)، (1964)،
(2312)، (2331)
819. حوكمة شبكات : (1971)
820. حوكمة شراكات دولية :
(1885)، (2176)، (2178)، (2179)
821. حوكمة شراكات :
(512)، (1082)، (1700)، (1845)،
(1885)، (1942)، (1954)،
(1977)، (1994)، (2162)،
(2164)، (2176)، (2178)،
(2179)، (2199)
822. حوكمة شراكة :
(92)، (244)، (586)، (916)،
(996)، (1003)، (1082)، (1150)،
(1172)، (1655)، (1670)،
(1685)، (1845)، (2224)، (2231)
823. حوكمة شركات : (2196)
824. حوكمة شفافية :

(893)، (1129)، (1321)، (1989)، (2035)، (2269)، (2283)
825. حوكمة صناعة: (1835)
826. حوكمة ضمان جودة: (2025)، (2026)، (2029)
827. حوكمة ضمان: (709)، (2025)، (2026)، (2029)
828. حوكمة عالمية: (700)، (1651)، (1657)، (1693)، (1976)، (1978)، (1981)
829. حوكمة علوم: (348)
830. حوكمة قطاع: (1073)، (1658)، (1668)
831. حوكمة قياس: (977)
832. حوكمة لامركزية: (1850)، (1922)
833. حوكمة لجان: (1140)
834. حوكمة مبادرات: (256)
835. حوكمة مدارس: (2300)
836. حوكمة مدرسة: (36)، (152)، (1971)، (2061)، (2127)، (2304)
837. حوكمة مدرسية: (36)، (152)، (456)، (677)، (695)، (699)، (707)، (711)، (713)، (714)، (716)، (717)، (719)، (720)، (847)، (902)، (1035)، (1299)، (1503)، (1803)، (1839)، (1874)، (1940)، (2000)، (2028)، (2127)، (2186)، (2387)
838. حوكمة مراكز: (1766)
839. حوكمة مركز: (95)، (1769)، (2321)
840. حوكمة مسابقات: (308)
841. حوكمة مشاركة: (491)، (809)، (2028)، (2101)
842. حوكمة مشتريات: (1126)، (1927)، (1938)
843. حوكمة مظلة: (1196)
844. حوكمة معايير: (366)، (577)، (989)، (2041)
845. حوكمة ممارسات قيادة: (2343)، (2362)
846. حوكمة ممارسات: (2136)، (2343)، (2362)
847. حوكمة مناهج: (2135)، (2154)
848. حوكمة منصات: (114)، (172)، (494)، (1092)، (1655)، (1823)، (1858)، (2312)
849. حوكمة منظومة تعليم: (1855)، (2102)
850. حوكمة منظومة: (1020)، (1153)، (1743)، (1842)، (1855)، (2012)، (2041)، (2099)، (2102)، (2363)
851. حوكمة منهج: (396)، (2139)، (2158)
852. حوكمة مؤسسات: (1815)، (2002)، (2288)
853. حوكمة نظام إدارة: (2317)، (2320)، (2328)، (2337)
854. حوكمة نظام ضمان: (2016)، (2019)، (2020)، (2034)، (2325)
855. حوكمة نظام: (246)، (251)، (1051)، (1179)، (1509)، (1846)، (1860)، (1958)، (2016)، (2019)، (2020)، (2034)، (2239)، (2317)، (2320)، (2325)، (2328)، (2337)، (2347)
856. حوكمة نظم: (246)، (1049)، (1507)، (1857)، (2012)، (2015)، (2016)، (2030)، (2235)، (2313)، (2316)، (2321)، (2324)، (2333)، (2343)
857. حوكمة نماذج: (1851)، (1955)
858. حوكمة هجرة: (1657)
859. حوكمة وقف: (1678)
860. حوكمة وكالات: (1709)

حرف - خ

861. خارج مدرسة: (206)، (244)، (268)، (298)، (563)، (1846)، (1997)، (2203)، (2291)
862. خدمات تعليمية مدرسة: (960)، (1023)، (1069)
863. خريجي تعليم فني: (226)، (572)، (1178)، (1187)، (1506)، (1563)، (1564)، (1578)، (1579)، (1581)، (1587)، (1589)، (1590)، (1718)، (1871)، (1967)، (2019)، (2061)، (2103)، (2130)
864. خريجي تعليم: (146)، (226)، (572)، (1178)، (1187)، (1506)، (1563)، (1564)، (1578)، (1579)، (1581)، (1587)، (1589)، (1590)، (1718)، (1719)، (1871)، (1967)، (2019)، (2061)، (2103)، (2130)

حرف - د

865. دعم ابتكار: (210)، (323)، (580)، (662)، (664)، (669)، (672)، (678)، (681)، (952)، (1085)، (1101)، (1932)، (2007)، (2193)
866. دعم تعلم: (94)، (154)، (159)، (194)، (235)، (259)، (486)، (743)،

(906)، (1293)، (1300)، (1309)،
(1370)، (1375)، (1390)،
(1408)، (1416)، (1421)،
(1858)، (2370)
867. دعم تعليم شامل:
(512)، (516)، (521)، (523)،
(532)، (537)
868. دعم تعليم:
(165)، (235)، (243)، (398)،
(403)، (410)، (437)، (512)،
(516)، (521)، (523)، (532)،
(537)، (796)، (808)، (928)،
(1370)، (1435)، (1439)،
(1510)، (1740)، (1994)،
(2053)، (2176)، (2182)،
(2216)، (2221)، (2247)
869. دعم طالب ذوي:
(520)، (538)، (1878)، (2065)
870. دعم طالب:
(200)، (233)، (350)، (356)،
(440)، (448)، (520)، (538)،
(917)، (1297)، (1388)، (1489)،
(1524)، (1724)، (1878)،
(1920)، (2065)، (2359)، (2394)
871. دعم قيادة مدرسية:
(285)، (610)، (667)، (856)،
(860)، (1233)، (1291)، (1313)،
(1323)، (1464)، (1895)،
(1945)، (2193)
872. دمج أبعاد:
(531)، (571)، (1002)، (1066)،
(1202)، (1226)، (2141)
873. دمج أبناء: (2153)، (2286)
874. دمج استناداً: (1648)
875. دمج أطفال:
(206)، (425)، (533)، (1911)،
(2243)
876. دمج أنشطة:
(498)، (1012)، (1335)، (1635)
877. دمج أهداف:
(1322)، (1822)، (2167)
878. دمج تربية:
(14)، (312)، (426)، (431)،
(1016)، (1153)، (1158)،
(1627)، (1674)، (2211)
879. دمج تطبيقاتها: (1636)
880. دمج تعلم:
(303)، (328)، (508)، (612)،
(992)، (1437)، (1541)، (1618)
881. دمج تعليم فني:
(204)، (1589)، (1721)
882. دمج تعليم:
(18)، (108)، (204)، (314)،
(344)، (643)، (921)، (1004)،
(1007)، (1022)، (1338)،
(1573)، (1584)، (1589)،
(1612)، (1619)، (1721)،
(2129)، (2243)، (2307)
883. دمج تعليمي لطلاب:
(1901)، (2034)، (2065)
884. دمج تعليمي:
(61)، (195)، (244)، (512)،
(515)، (522)، (523)، (529)،
(532)، (538)، (552)، (1353)،
(1542)، (1901)، (2034)،
(2065)، (2089)، (2291)، (2298)
885. دمج تفكير: (1614)
886. دمج تقنيات:
(19)، (91)، (161)، (211)، (226)،
(229)، (617)، (636)، (639)،
(655)، (965)، (1086)، (1095)،
(1268)، (1279)، (1385)،
(1394)، (1397)، (1404)،
(1433)، (1482)، (1603)،
(1636)، (1645)، (1727)،
(1811)، (2106)، (2339)
887. دمج تكنولوجيا:
(34)، (113)، (155)، (167)،
(304)، (345)، (347)، (630)،
(648)، (756)، (788)، (894)،
(1024)، (1042)، (1263)،
(1384)، (1430)، (1461)،
(1466)، (1475)، (1485)،
(1514)، (1535)، (1879)، (2349)
888. دمج تنمية مستدامة: (108)، (571)
889. دمج تنمية: (108)
890. دمج ذكاء اصطناعي:
(6)، (34)، (63)، (213)، (226)،
(1292)، (1396)، (1603)
891. دمج ذكاء:
(6)، (34)، (63)، (213)، (226)،
(1292)، (1396)، (1603)، (1794)
دمج ذوي احتياجات: (69)،
(385)، (521)، (523)، (1636)،
(2065)، (2359)
892. دمج رعاية: (527)، (1790)
893. دمج ريادة أعمال:
(188)، (286)، (1565)، (1584)،
(2198)
894. دمج ريادة:
(188)، (286)، (1427)، (1565)،
(1584)، (2198)
895. دمج طالب ذوي احتياجات:
(195)، (284)، (319)، (514)،
(524)، (526)، (528)، (534)،
(540)، (575)، (785)، (1304)،
(1487)، (1527)، (2114)، (2187)
896. دمج طالب:
(195)، (284)، (319)، (514)،
(524)، (526)، (528)، (534)،
(540)، (551)، (575)، (785)،
(1304)، (1357)، (1487)،
(1527)، (1653)، (1763)،
(2006)، (2089)، (2114)،
(2187)، (2229)، (2282)
897. دمج طلاب:

(195)، (523)، (525)، (533)، (574)، (784)، (2110)

898. دمج فنون: (10)، (185)، (1018)، (1611)، (1617)

899. دمج قيم: (39)، (451)، (480)، (502)، (599)، (1148)، (1256)، (1429)، (1484)، (1782)، (1784)، (1788)، (1826)، (1877)، (2051)، (2134)، (2139)، (2140)، (2146)، (2149)، (2158)، (2169)، (2204)

900. دمج كفاءات: (277)، (281)، (287)، (291)

901. دمج لاجئين: (252)، (522)، (536)، (1435)، (1490)، (2172)

902. دمج محتوى: (999)، (1273)، (1535)

903. دمج مداخل: (1018)

904. دمج مفاهيم: (68)، (324)، (583)، (587)، (594)، (721)، (727)، (1083)، (1087)، (1161)، (1232)، (1253)، (1334)، (1339)، (1343)، (1366)، (1529)، (1607)، (1666)، (1674)، (1680)، (1955)، (2343)، (2398)

905. دمج مهارات: (6)، (2118)

906. دمج مهارة: (6)، (24)، (30)، (70)، (75)، (105)، (149)، (230)، (589)، (602)، (647)، (661)، (975)، (984)، (1021)، (1100)، (1110)، (1158)، (1227)، (1389)، (1414)، (1455)، (1501)، (1539)، (1566)، (1697)، (1718)، (1792)، (2122)، (2194)، (2319)، (2331)

907. دمج نزلاء: (248)

908. دمج وعي: (592)، (997)، (1155)، (2334)

909. دنمارك: (75)، (1313)، (1436)، (1517)، (1626)، (1635)، (1646)، (1786)، (1841)، (1864)، (2327)

حرف - ذ

910. ذكاء اصطناعي توليدي: (6)، (63)، (211)، (217)، (224)، (654)، (661)، (1103)، (1385)، (1830)

911. ذكاء اصطناعي داخل: (238)، (618)، (1812)، (1976)

912. ذكاء اصطناعي مدرسة: (34)، (602)، (1821)

913. ذكاء اصطناعي: (2)، (6)، (16)، (34)، (63)، (91)، (93)، (95)، (136)، (210)، (211)، (212)، (213)، (214)، (215)، (216)، (217)، (218)، (219)، (220)، (221)، (222)، (223)، (224)، (225)، (226)، (227)، (228)، (229)، (230)، (231)، (232)، (233)، (234)، (235)، (236)، (238)، (239)، (240)، (304)، (305)، (308)، (602)، (618)، (629)، (631)، (633)، (635)، (652)، (654)، (656)، (661)، (1053)، (1056)، (1062)، (1067)، (1075)، (1086)، (1103)، (1279)، (1291)، (1292)، (1295)، (1296)، (1298)، (1301)، (1302)، (1303)، (1304)، (1305)، (1306)، (1309)، (1313)، (1321)، (1384)، (1385)، (1387)، (1393)، (1396)، (1401)، (1402)، (1404)، (1407)، (1408)، (1410)، (1433)، (1535)، (1543)، (1603)، (1613)، (1634)، (1643)، (1671)، (1715)، (1718)، (1723)، (1727)، (1737)، (1803)، (1806)، (1812)، (1821)، (1830)، (1831)، (1976)، (2106)، (2115)، (2180)، (2201)، (2297)، (2309)، (2339)، (2397)

914. ذوي إعاقة مدرسة: (518)، (520)، (575)

915. ذوي صعوبات تعلم: (524)، (538)، (562)، (1372)، (1649)

حرف - ر

916. رفع كفاءة: (3)، (5)، (12)، (28)، (120)، (127)، (136)، (145)، (170)، (186)، (190)، (196)، (201)، (205)، (218)، (221)، (229)، (241)، (249)، (251)، (261)، (288)، (319)، (329)، (337)، (338)، (361)، (386)، (388)، (399)، (483)، (501)، (535)، (590)، (593)، (632)، (633)، (639)، (648)، (653)، (656)، (660)، (662)، (663)، (665)، (670)، (674)، (679)، (681)،

(684)، (689)، (690)، (691)، (698)، (700)، (707)، (715)، (716)، (727)، (729)، (736)، (744)، (753)، (762)، (767)، (769)، (774)، (775)، (784)، (788)، (794)، (804)، (807)، (809)، (812)، (813)، (817)، (827)، (831)، (847)، (871)، (877)، (878)، (881)، (886)، (892)، (894)، (900)، (902)، (904)، (914)، (931)، (934)، (935)، (936)، (942)، (943)، (946)، (951)، (956)، (962)، (966)، (967)، (969)، (982)، (986)، (991)، (993)، (1001)، (1011)، (1018)، (1020)، (1022)، (1023)، (1024)، (1028)، (1032)، (1033)، (1034)، (1039)، (1042)، (1043)، (1050)، (1052)، (1061)، (1095)، (1103)، (1105)، (1138)، (1173)، (1187)، (1191)، (1197)، (1199)، (1205)، (1210)، (1212)، (1216)، (1232)، (1235)، (1245)، (1249)، (1250)، (1259)، (1262)، (1268)، (1273)، (1282)، (1283)، (1284)، (1285)، (1294)، (1295)، (1296)، (1297)، (1298)، (1299)، (1300)، (1304)، (1305)، (1306)، (1309)، (1318)، (1324)، (1325)، (1326)، (1327)، (1328)، (1329)، (1330)، (1331)، (1332)، (1339)، (1358)، (1407)، (1432)، (1442)، (1448)، (1449)، (1451)، (1464)، (1466)، (1471)، (1472)، (1480)، (1483)، (1493)، (1503)، (1509)، (1513)، (1526)، (1605)، (1622)، (1664)، (1692)، (1726)، (1731)، (1748)، (1789)، (1840)، (1850)، (1852)، (1885)، (1886)، (1891)، (1902)، (1921)، (1969)، (2027)، (2030)، (2052)، (2056)، (2072)، (2080)، (2082)، (2087)، (2103)، (2104)، (2105)، (2111)، (2116)، (2120)، (2127)، (2264)، (2272)، (2322)، (2323)، (2325)، (2326)، (2335)، (2360)

917. رقمنة عمليات: (50)، (731)، (844)، (958)، (1173)

918. رقمي تعليمي: (166)، (177)، (180)، (315)، (565)، (1097)، (1265)، (1321)، (1511)، (1523)، (1728)، (1795)، (1810)، (1823)

919. رقمية ذكاء اصطناعي: (93)، (210)، (214)، (223)، (232)، (234)، (240)، (1321)، (2180)

920. رقمية مدرسية: (602)، (604)، (608)، (1082)، (1111)، (1807)، (1808)، (1822)، (1823)، (2047)، (2201)

921. روسيا: (24)، (1627)، (1751)

922. ريادة أعمال اجتماعية: (188)، (1167)، (1584)، (2198)

923. ريادة أعمال رقمية: (281)، (1100)، (1276)، (1590)، (2201)

924. ريادة أعمال مدرسية: (2178)، (2200)

925. ريادة أعمال: (9)، (133)، (135)، (137)، (147)، (149)، (169)، (188)، (191)، (281)، (285)، (286)، (288)، (323)، (346)، (589)، (1081)، (1083)، (1087)، (1093)، (1098)، (1100)، (1102)، (1106)، (1167)، (1185)، (1276)، (1427)، (1561)، (1565)، (1570)، (1573)، (1578)، (1580)، (1584)، (1588)، (1590)، (1591)، (1697)، (1723)، (1732)، (1741)، (1778)، (1887)، (1996)، (2058)، (2112)، (2178)، (2191)، (2192)، (2194)، (2195)، (2197)، (2198)، (2200)، (2201)، (2202)، (2203)، (2204)، (2205)، (2207)، (2208)، (2209)، (2210)، (2211)، (2213)، (2214)، (2215)، (2216)، (2217)، (2218)، (2219)، (2220)، (2221)، (2322)، (2334)

حرف – س

926. سلطنة عمان: (1664)

927. سنغافورة: (19)، (29)، (63)، (73)، (81)، (135)، (179)، (213)، (218)، (229)، (303)، (310)، (344)، (361)، (483)، (599)، (1211)، (1239)، (1386)، (1425)،

(1463)، (1473)، (1480)، (1507)، (1519)، (1537)، (1615)، (1619)، (1621)، (1631)، (1640)، (1654)، (1695)، (1757)، (1813)، (1835)، (1849)، (1860)، (1869)، (1885)، (1929)، (1958)، (1991)، (2013)، (2026)، (2046)، (2086)، (2101)، (2116)، (2118)، (2142)، (2190)، (2206)، (2288)، (2293)، (2308)، (2338)، (2351)

928. سويد:
(4)، (68)، (165)، (195)، (235)، (384)، (576)، (1258)، (1474)، (1499)، (1527)، (1556)، (1630)، (1707)، (1777)، (1804)، (1833)، (1852)، (1867)، (1875)، (1898)، (1998)، (2016)، (2061)، (2146)، (2183)، (2315)، (2376)

929. سويسرا:
(25)، (87)، (571)، (593)

930. سياسات اتحاد: (2240)، (2245)

931. سياسات أجهزة: (163)

932. سياسات إدارة:
(91)، (93)، (95)، (110)، (165)، (177)، (179)، (182)، (184)، (213)، (393)، (432)، (687)، (689)، (733)، (747)، (749)، (765)، (823)، (826)، (837)، (858)، (861)، (864)، (869)، (873)، (880)، (886)، (890)، (891)، (899)، (903)، (909)، (912)، (913)، (914)، (915)، (916)، (919)، (920)، (922)، (928)، (930)، (1019)، (1021)، (1154)، (1168)، (1814)، (1935)، (1969)، (1970)، (2191)، (2242)، (2274)، (2305)، (2319)، (2360)، (2395)

933. سياسات إدارية أكاديمية:
(302)، (2331)

934. سياسات إدارية دمج:
(2172)، (2319)، (2334)

935. سياسات إدارية دولية:
(93)، (1806)، (1824)

936. سياسات إدارية:
(49)، (93)، (94)، (166)، (168)، (241)، (250)، (257)، (263)، (264)، (269)، (302)، (317)، (319)، (322)، (325)، (341)، (352)، (392)، (397)، (475)، (490)، (494)، (504)، (511)، (544)، (547)، (552)، (574)، (657)، (664)، (677)، (681)، (735)، (751)، (780)، (963)، (969)، (972)، (975)، (976)، (981)، (984)، (986)، (988)، (989)، (991)، (994)، (995)، (997)، (1001)، (1002)، (1009)، (1010)، (1018)، (1019)، (1020)، (1021)، (1028)، (1030)، (1032)، (1033)، (1037)، (1041)، (1044)، (1046)، (1059)، (1092)، (1093)، (1095)، (1097)، (1100)، (1108)، (1134)، (1143)، (1148)، (1168)، (1184)، (1185)، (1187)، (1285)، (1424)، (1654)، (1802)، (1806)، (1807)، (1810)، (1818)، (1824)، (1830)، (1955)، (1959)، (1971)، (1974)، (1978)، (2000)، (2008)، (2019)، (2024)، (2025)، (2026)، (2028)، (2029)، (2043)، (2055)، (2059)، (2065)، (2069)، (2070)، (2081)، (2094)، (2095)، (2097)، (2108)، (2134)، (2135)، (2136)، (2137)، (2138)، (2140)، (2141)، (2149)، (2151)، (2166)، (2170)، (2172)، (2190)، (2193)، (2194)، (2197)، (2199)، (2229)، (2234)، (2242)، (2243)، (2282)، (2312)، (2314)، (2317)، (2319)، (2322)، (2331)، (2334)، (2335)، (2336)، (2337)، (2343)، (2362)

937. سياسات إدماج:
(485)، (1288)، (1857)، (1887)، (1961)، (2201)

938. سياسات استباقية: (1081)

939. سياسات استبقاء:
(1356)، (1716)، (2256)، (2388)

940. سياسات استخدام:
(626)، (1103)، (1241)، (1264)، (1795)، (1886)

941. سياسات استقرار: (805)

942. سياسات إصلاح تعليمي:
(1686)، (1861)، (1862)، (1867)، (1868)، (1881)، (1882)، (1890)، (1891)

943. سياسات إصلاح:
(310)، (420)، (745)، (800)، (807)، (906)، (1249)، (1411)، (1520)، (1686)، (1801)، (1861)، (1862)، (1864)، (1865)، (1866)، (1867)، (1868)، (1870)، (1871)، (1881)، (1882)، (1883)، (1890)، (1891)

944. سياسات إعارة: (2289)

945. سياسات اعتماد: (297)، (1587)، (1659)، (1958)، (2020)، (2325)

946. سياسات اعتمادات: (1717)

947. سياسات إعداد معلم: (67)، (93)، (789)، (1532)، (1550)، (1561)، (1687)، (1849)، (1865)

948. سياسات إعداد: (67)، (93)، (212)، (682)، (789)، (795)، (1507)، (1532)، (1550)، (1561)، (1687)، (1849)، (1865)، (1928)

949. سياسات اقتصاد: (134)

950. سياسات أمن: (106)، (177)، (816)، (1263)، (2073)، (2079)

951. سياسات إنماء: (104)

952. سياسات بحث: (338)، (1515)

953. سياسات برنامج: (200)، (234)، (311)، (330)، (594)، (1862)، (2146)، (2373)، (2381)، (2389)، (2400)

954. سياسات بناء: (967)، (1951)

955. سياسات بيانات: (221)، (1836)

956. سياسات تأمين: (430)

957. سياسات تحسين: (792)، (1860)، (1861)

958. سياسات تحول رقمي: (91)، (228)، (603)، (628)، (768)، (806)، (822)، (935)، (1089)، (1262)، (1265)، (1511)، (1635)، (2123)

959. سياسات تحول: (91)، (118)، (228)، (603)، (628)، (768)، (797)، (806)، (822)، (839)، (935)، (970)، (1089)، (1262)، (1265)، (1511)، (1530)، (1635)، (2123)

960. سياسات تخطيط: (98)، (1026)، (1399)، (1679)، (2004)، (2115)، (2142)

961. سياسات تدريب: (95)، (122)، (128)، (299)، (789)، (817)، (829)، (1080)، (1413)، (1522)، (2181)

962. سياسات تدوير: (2365)

963. سياسات تدويل تعليم: (96)، (1250)، (1353)، (1661)

964. سياسات تدويل:

965. (96)، (141)، (1211)، (1250)، (1274)، (1286)، (1293)، (1302)، (1353)، (1403)، (1531)، (1661)

966. سياسات ترخيص: (402)، (1985)

967. سياسات ترقي: (820)، (2225)

968. سياسات تطبيق: (489)، (606)

969. سياسات تطوير جامعة: (335)

970. سياسات تطوير: (335)، (782)، (1515)

971. سياسات تعزيز: (117)، (557)، (587)، (808)، (1364)، (1373)

972. سياسات تعليم دامج: (94)، (505)، (1527)، (1810)، (2187)، (2359)

973. سياسات تعليم فني: (72)، (95)، (447)، (979)، (1155)، (1183)، (1186)، (1664)، (1871)

974. سياسات تعليم معاصرة: (875)، (881)، (889)، (907)، (910)، (968)

975. سياسات تعليم: (67)، (68)، (70)، (72)، (76)، (94)، (95)، (105)، (113)، (124)، (127)، (134)، (138)، (142)، (143)، (150)، (214)، (234)، (243)، (447)، (505)، (511)، (514)، (525)، (535)، (540)، (569)، (627)، (636)، (640)، (649)، (663)، (666)، (759)، (768)، (776)، (781)، (818)، (819)، (840)، (845)، (846)، (858)، (860)، (862)، (865)، (867)، (868)، (872)، (874)، (875)، (876)، (877)، (878)، (881)، (884)، (888)، (889)، (894)، (896)، (897)، (904)، (907)، (910)، (917)، (918)، (921)، (923)، (925)، (927)، (929)، (968)، (979)، (985)، (997)، (998)، (999)، (1014)، (1076)، (1077)، (1079)، (1093)، (1097)، (1107)، (1113)، (1123)، (1124)، (1125)، (1129)، (1135)، (1152)، (1155)، (1183)، (1186)، (1190)، (1281)، (1294)، (1337)، (1340)، (1347)، (1357)، (1399)، (1496)، (1502)، (1506)، (1527)، (1615)، (1664)، (1719)، (1789)، (1792)، (1810)، (1833)، (1868)، (1870)، (1871)، (1875)، (1876)، (1877)، (1882)، (1883)، (1887)، (1888)، (1889)، (1890)، (1952)، (1954)، (1964)، (2187)، (2205)، (2211)، (2219)، (2236)، (2347)، (2359)

976. سياسات تعليمية داعمة: (1039)، (1159)، (1245)، (1398)، (1514)، (1521)،

(1524)، (1527)، (1529)،
(1531)، (1800)

977. سياسات تعليمية معاصرة:
(648)، (653)، (655)، (658)،
(702)، (903)، (969)، (988)،
(1058)، (1117)، (1132)

978. سياسات تعليمية:
(2)، (6)، (26)، (83)، (91)،
(121)، (126)، (127)، (131)،
(138)، (139)، (151)، (160)،
(169)، (234)، (237)، (239)،
(246)، (253)، (271)، (305)،
(306)، (310)، (314)، (316)،
(317)، (318)، (338)، (344)،
(348)، (352)، (358)، (361)،
(372)، (379)، (382)، (390)،
(397)، (417)، (421)، (423)،
(425)، (430)، (432)، (439)،
(442)، (461)، (474)، (478)،
(480)، (484)، (500)، (506)،
(510)، (513)، (528)، (531)،
(532)، (539)، (540)، (551)،
(570)، (578)، (586)، (599)،
(601)، (605)، (630)، (632)،
(635)، (636)، (638)، (640)،
(646)، (647)، (648)، (653)،
(654)، (655)، (656)، (657)،
(658)، (660)، (661)، (662)،
(664)، (665)، (676)، (690)،
(693)، (694)، (695)، (701)،
(702)، (706)، (709)، (711)،
(714)، (715)، (716)، (718)،
(720)، (723)، (724)، (725)،
(726)، (728)، (729)، (734)،
(738)، (739)، (741)، (742)،
(746)، (748)، (753)، (755)،
(756)، (759)، (760)، (762)،
(763)، (766)، (767)، (769)،
(770)، (773)، (774)، (779)،
(788)، (790)، (791)، (794)،
(798)، (803)، (806)، (810)،
(811)، (816)، (834)، (857)،
(870)، (887)، (892)، (898)،
(901)، (903)، (905)، (932)،
(933)، (937)، (956)، (959)،
(961)، (967)، (969)، (972)،
(973)، (977)، (983)، (988)،
(997)، (1000)، (1003)، (1023)،
(1024)، (1026)، (1027)،
(1033)، (1034)، (1036)،
(1039)، (1049)، (1058)،
(1066)، (1079)، (1081)،
(1101)، (1110)، (1117)،
(1118)، (1119)، (1132)،
(1137)، (1144)، (1159)،
(1202)، (1204)، (1206)،
(1216)، (1231)، (1232)،
(1234)، (1235)، (1242)،
(1245)، (1249)، (1255)،
(1258)، (1261)، (1264)،
(1265)، (1294)، (1302)،
(1305)، (1323)، (1327)،
(1333)، (1357)، (1361)،
(1362)، (1364)، (1381)،
(1382)، (1394)، (1398)،
(1399)، (1410)، (1411)،
(1412)، (1413)، (1414)،
(1415)، (1418)، (1421)،
(1435)، (1445)، (1461)،
(1483)، (1494)، (1501)،
(1502)، (1505)، (1506)،
(1510)، (1511)، (1512)،
(1513)، (1514)، (1517)،
(1521)، (1523)، (1524)،
(1525)، (1527)، (1529)،
(1531)، (1538)، (1542)،
(1545)، (1562)، (1565)،
(1615)، (1616)، (1619)،
(1621)، (1628)، (1630)،
(1635)، (1636)، (1647)،
(1652)، (1656)، (1667)،
(1674)، (1682)، (1685)،
(1698)، (1704)، (1742)،
(1770)، (1772)، (1773)،
(1774)، (1780)، (1784)،
(1785)، (1786)، (1787)،
(1788)، (1789)، (1800)،
(1817)، (1819)، (1831)،
(1839)، (1841)، (1859)،
(1953)، (1954)، (1956)،
(1959)، (1964)، (1965)،
(1966)، (1969)، (1975)،
(1976)، (1980)، (1999)،
(2040)، (2098)، (2117)،
(2134)، (2165)، (2177)،
(2185)، (2248)، (2304)،
(2306)، (2325)، (2326)،
(2368)، (2384)

979. سياسات تغذية: (1375)، (1630)

980. سياسات تفعيل: (1010)

981. سياسات تقويم:
(406)، (487)، (492)، (510)،
(693)، (708)، (782)، (786)،
(1731)، (2225)، (2382)

982. سياسات تقييم امتحانات:
(103)، (1866)

983. سياسات تقييم:
(97)، (103)، (492)، (534)،
(802)، (838)، (1377)، (1528)،
(1866)

984. سياسات تكييف: (1682)

985. سياسات تمكين:
(112)، (588)، (1257)، (1807)

986. سياسات تمويل تعليم:
(130)، (578)، (804)، (1504)،
(1873)، (1895)، (1897)،
(1919)، (1921)، (1960)

987. سياسات تمويل:
(29)، (111)، (120)، (130)، (148)، (514)، (578)، (804)، (936)، (943)، (1504)، (1516)، (1591)، (1652)، (1702)، (1873)، (1895)، (1897)، (1900)، (1901)، (1903)، (1906)، (1914)، (1918)، (1919)، (1921)، (1960)، (2010)، (2031)

988. سياسات تنظيمية:
(518)، (544)، (595)، (799)، (882)، (947)، (1006)، (1022)، (1658)، (1684)، (1831)، (1847)، (1875)، (1963)، (2265)، (2297)

989. سياسات تنمية مهنية:
(666)، (680)، (812)، (817)، (827)، (831)، (885)، (956)، (993)، (1522)، (1538)، (1549)، (1557)، (2064)، (2105)

990. سياسات تنمية:

991. (666)، (680)، (812)، (817)، (827)، (831)، (885)، (956)، (993)، (1507)، (1522)، (1538)، (1549)، (1557)، (2064)، (2105)

992. سياسات توجيه:
(119)، (556)، (593)

993. سياسات توسع: (101)، (102)

994. سياسات توظيف:
(64)، (1976)، (2005)

995. سياسات جامعات: (224)

996. سياسات جامعة:
(223)، (224)، (337)

997. سياسات جذب:
(141)، (1661)، (2301)

998. سياسات جودة:
(715)، (976)، (1385)، (1950)

999. سياسات حد: (595)، (988)

1000. سياسات حماية:
(33)، (433)، (437)، (439)، (471)، (543)، (549)، (564)، (939)، (1028)، (1168)، (1237)، (1486)، (1672)، (1688)، (1786)، (1898)، (1969)، (1978)، (2093)، (2099)، (2245)

1001. سياسات حوكمة:
(101)، (114)، (172)، (244)، (357)، (705)، (712)، (741)، (1228)، (1513)، (1526)، (1657)، (1665)، (1717)، (1874)، (2039)، (2121)، (2158)، (2397)

1002. سياسات دعم طالب:
(1524)، (1878)

1003. سياسات دعم:
(124)، (553)، (565)، (1000)، (1017)، (1505)، (1510)، (1524)، (1619)، (1723)، (1878)، (1915)، (1918)، (1984)، (2010)، (2156)، (2256)

1004. سياسات دمج تنمية: (108)

1005. سياسات دمج طالب:
(534)، (785)، (1357)، (2114)

1006. سياسات دمج:
(64)، (108)، (243)، (425)، (469)، (534)، (536)، (567)، (575)، (785)، (791)، (1157)، (1189)، (1353)، (1357)، (1377)، (1468)، (1505)، (1550)، (1878)، (2006)، (2114)، (2339)

1007. سياسات ربط: (1954)

1008. سياسات رعاية موهوبين:
(100)، (1979)

1009. سياسات رعاية:
(100)، (115)، (1979)، (2081)

1010. سياسات رقمنة: (91)، (1879)

1011. سياسات ريادة: (1697)

1012. سياسات سوق: (299)

1013. سياسات شراكات: (1885)، (1994)

1014. سياسات شراكة:
(92)، (808)، (903)، (1823)

1015. سياسات شفافية: (116)، (974)

1016. سياسات شمول: (550)، (1376)

1017. سياسات ضمان:
(97)، (1305)، (1772)، (2021)، (2371)

1018. سياسات عدالة:
(99)، (876)، (950)، (1290)، (1320)، (1505)، (1844)، (1909)، (2024)

1019. سياسات قبول:
(94)، (101)، (109)، (115)، (293)، (334)، (350)، (395)، (416)، (513)، (525)، (530)، (531)، (538)، (554)، (557)، (1026)، (1053)، (1077)، (1191)، (1219)، (1362)، (1363)، (1534)، (1583)، (1684)، (1961)، (1974)، (2002)، (2011)، (2033)، (2229)، (2286)

1020. سياسات قيادة:
(91)، (849)، (855)، (1502)، (1815)، (1862)، (1951)، (2041)، (2069)، (2370)

1021. سياسات لامركزية تعليمية:
(781)، (1850)، (1869)

1022. سياسات لامركزية:
(713)، (781)، (1063)، (1518)، (1850)، (1869)، (1923)، (1946)، (1948)، (2107)

1023. سياسات لغة أجنبية:
(197)، (321)، (524)، (1880)، (1966)

1024. سياسات متابعة:

(899)، (1528)، (1884)

1025. سياسات مجلس: (2244)

1026. سياسات محوأمية: (1004)، (1006)

1027. سياسات مدارس: (2222)

1028. سياسات مدرسة: (217)، (1371)، (1940)، (2053)، (2226)

1029. سياسات مركزية: (98)، (1356)، (1808)، (2031)، (2062)

1030. سياسات مساءلة تعليمية: (107)، (701)

1031. سياسات مساءلة: (107)، (697)، (701)، (720)، (2368)

1032. سياسات معلم: (1507)، (1852)، (1866)، (1872)، (1891)

1033. سياسات مكافحة: (99)، (1941)

1034. سياسات ممارسات:

1035. (48)، (59)، (160)، (195)، (214)، (356)، (439)، (469)، (511)، (538)، (1270)، (2187)

1036. سياسات مناهج: (1861)، (1958)

1037. سياسات منصات تعليمية: (114)

1038. سياسات منصات: (114)

1039. سياسات منظمة: (133)، (182)، (245)، (291)، (293)، (302)، (338)، (342)، (428)، (516)، (542)، (764)، (768)، (806)، (830)، (961)، (966)، (973)، (974)، (993)، (997)، (1205)، (1315)، (1856)، (1999)، (2236)

1040. سياسات منهج: (6)، (143)، (230)، (300)، (1143)، (1366)، (1674)، (1864)، (1930)، (1962)، (2145)، (2161)، (2372)، (2376)، (2381)، (2384)، (2389)، (2391)، (2392)، (2397)، (2398)، (2400)

1041. سياسات مواءمة: (796)

1042. سياسات موارد: (686)، (715)، (1852)، (1895)، (1946)، (2005)، (2365)

1043. سياسات نشر: (341)، (1754)، (2091)

1044. سياسات وبرامج: (357)

1045. سياسات وطنية: (125)، (140)، (151)، (162)، (262)، (360)، (478)، (573)، (788)، (801)، (809)، (1002)، (1219)، (1220)، (1243)، (1262)، (1265)، (1271)، (1364)، (1407)، (1409)، (1506)، (1511)، (1512)، (1514)، (1515)، (1517)، (1519)، (1527)، (1657)، (1812)، (1815)، (1826)، (1827)، (1831)، (1952)، (1992)، (2186)

1046. سياسات وممارسات: (510)

1047. سياسة شراكة: (959)، (1885)

1048. سياق تحول رقمي: (156)، (177)، (1969)

1049. سياق تحول: (155)، (156)، (164)، (177)، (1919)، (1969)

1050. سيبراني حماية بيانات: (177)، (1078)

حرف – ش

1051. شراكات استراتيجية دولية: (2164)، (2169)، (2171)

1052. شراكات استراتيجية: (72)، (398)، (796)، (1085)، (1107)، (1403)، (1438)، (1664)، (1692)، (1764)، (1808)، (1822)، (2060)، (2079)، (2131)، (2164)، (2169)، (2171)، (2174)، (2316)، (2320)

1053. شراكات بحثية دولية: (1207)، (2188)

1054. شراكات تعليمية: (410)، (904)، (1236)، (1345)، (1460)، (1563)، (1779)، (2162)، (2189)، (2285)

1055. شراكات دولية تطوير: (2176)، (2179)

1056. شراكات دولية: (96)، (210)، (249)، (333)، (339)، (522)، (914)، (922)، (1257)، (1267)، (1320)، (1398)، (1409)، (1449)، (1515)، (1531)، (1676)، (1700)، (1729)، (1744)، (1748)، (1754)، (1768)، (1775)، (1885)، (1977)، (2067)، (2161)، (2162)، (2169)، (2170)، (2173)، (2175)، (2176)، (2178)، (2179)، (2181)، (2182)، (2184)، (2186)، (2187)، (2190)، (2222)، (2282)

1057. شراكات ريادة أعمال: (2112)، (2178)

1058. شراكات مدرسية دولية:

1059. (914)، (1977)

1060. شراكات مدرسية: (901)، (913)، (914)، (923)، (927)، (1977)، (2398)، (2400)

1061. شراكة مجتمعية:

(40)، (102)، (460)، (808)، (916)، (930)، (996)، (997)، (1040)، (1431)، (1828)، (1925)، (1983)، (2046)

حرف – ص

1062. صحة انفعالية: (870)

1063. صعوبات تعلم:

1064. (8)، (65)، (319)، (519)، (524)، (529)، (538)، (562)، (988)، (1372)، (1540)، (1641)، (1649)

1065. صياغة سياسات تعليمية: (91)، (237)، (338)، (551)، (636)، (648)، (718)، (756)، (762)، (766)، (790)، (887)، (901)، (933)، (973)، (983)، (1036)، (1101)، (1333)، (1413)، (1502)، (1506)، (1511)، (1565)، (1619)، (1628)، (1647)، (1704)

1066. صياغة سياسات: (79)، (91)، (127)، (134)، (156)، (221)، (237)، (242)، (335)، (338)، (358)، (551)، (554)، (569)، (636)، (648)، (718)، (735)، (756)، (762)، (766)، (781)، (790)، (829)، (830)، (887)، (901)، (933)، (947)، (969)، (973)، (983)، (988)، (993)، (1001)، (1036)، (1042)، (1087)، (1095)، (1101)، (1143)، (1333)، (1413)، (1502)، (1506)، (1511)، (1520)، (1565)، (1619)، (1628)، (1647)، (1704)، (1813)، (1895)، (1983)، (1992)، (2000)، (2226)، (2234)

1067. صين: (51)، (54)، (142)، (349)، (1205)، (1218)، (1222)، (1229)، (1343)، (1393)، (1632)، (1656)، (1659)، (1663)، (1687)، (1699)، (1705)، (1725)، (1739)، (1747)، (1775)، (2283)، (2305)، (2310)، (2335)، (2344)، (2395)

حرف – ض

1068. ضعف إدارة: (2263)، (2264)، (2268)، (2273)، (2278)، (2340)

1069. ضمان استدامة: (18)، (25)، (38)، (58)، (89)، (92)، (140)، (256)، (325)، (421)، (448)، (480)، (494)، (510)، (516)، (564)، (599)، (602)، (631)، (646)، (662)، (701)، (720)، (729)، (742)، (747)، (794)، (806)، (818)، (819)، (849)، (882)، (907)، (923)، (929)، (962)، (995)، (996)، (1000)، (1009)، (1023)، (1033)، (1059)، (1090)، (1116)، (1138)، (1156)، (1190)، (1203)، (1205)، (1216)، (1217)، (1285)، (1297)، (1301)، (1421)، (1429)، (1463)، (1465)، (1502)، (1514)، (1517)، (1563)، (1670)، (1720)، (1833)، (1855)، (1969)، (2016)، (2023)، (2060)، (2063)، (2066)، (2223)، (2231)، (2289)، (2298)، (2353)، (2370)، (2373)

1070. ضمان جودة اعتماد: (97)، (231)، (282)، (355)، (799)، (976)، (1196)، (1305)، (1454)، (1587)، (1591)، (1852)، (1958)، (1994)، (2011)، (2012)، (2017)، (2019)، (2020)، (2025)، (2028)، (2029)، (2030)، (2039)، (2285)، (2313)، (2325)

1071. ضمان جودة برنامج: (1743)، (2034)، (2037)

1072. ضمان جودة مدرسية: (893)، (2025)، (2028)، (2030)

1073. ضمان جودة: (17)، (22)، (81)، (90)، (97)، (98)، (161)، (198)، (215)، (231)، (241)، (247)، (252)، (262)، (270)، (282)، (290)، (300)، (347)، (355)، (357)، (360)، (366)، (373)، (378)، (380)، (388)، (402)، (408)، (450)، (509)، (568)، (577)، (676)، (720)، (764)، (799)، (809)، (872)، (874)، (881)، (882)، (883)، (885)، (886)، (887)، (888)، (889)، (890)، (891)، (892)، (893)، (897)، (898)، (899)، (900)، (904)، (916)، (976)، (977)، (979)، (1031)، (1038)، (1058)، (1061)، (1068)، (1092)، (1126)، (1145)، (1177)، (1179)، (1196)، (1199)، (1228)، (1229)، (1272)،

(1274)، (1293)، (1305)،
(1420)، (1442)، (1447)،
(1448)، (1450)، (1454)،
(1456)، (1457)، (1465)،
(1469)، (1500)، (1525)،
(1554)، (1560)، (1561)،
(1587)، (1591)، (1640)،
(1659)، (1673)، (1710)،
(1730)، (1743)، (1751)،
(1764)، (1772)، (1819)،
(1823)، (1830)، (1849)،
(1852)، (1853)، (1865)،
(1891)، (1958)، (1971)،
(1985)، (1991)، (1994)،
(2011)، (2012)، (2016)،
(2017)، (2018)، (2019)،
(2020)، (2021)، (2022)،
(2024)، (2025)، (2026)،
(2027)، (2028)، (2029)،
(2030)، (2031)، (2032)،
(2034)، (2035)، (2037)،
(2039)، (2041)، (2110)،
(2175)، (2249)، (2285)،
(2300)، (2313)، (2317)،
(2325)، (2357)، (2360)، (2371)

حرف ـ ط

1074. طالب تعليم أساسي:
(581)، (767)، (777)، (783)،
(850)، (865)، (870)، (909)،
(919)، (925)، (927)، (968)،
(975)، (978)، (983)، (990)،
(1030)، (1044)، (1048)،
(1345)، (1488)، (1595)،
(1596)، (1603)، (1611)،
(1618)، (1639)، (1660)،
(1790)، (1794)، (1798)،
(2037)، (2218)

1075. طالب تعليم إعدادي:
(756)، (858)، (924)

1076. طالب تعليم ثانوي:
(293)، (468)، (502)، (760)،
(763)، (772)، (918)، (1155)،
(1266)

1077. طالب تعليم عام:
(95)، (117)، (123)، (227)،
(293)، (295)، (296)، (468)،
(490)، (502)، (561)، (581)،
(756)، (760)، (763)، (767)،
(772)، (777)، (783)، (784)،
(796)، (850)، (858)، (861)،
(865)، (870)، (909)، (918)،
(919)، (924)، (925)، (927)،
(968)، (975)، (978)، (983)،
(990)، (1030)، (1037)، (1044)،
(1048)، (1155)، (1167)،
(1185)، (1209)، (1238)،
(1266)، (1268)، (1345)،
(1369)، (1488)، (1506)،
(1565)، (1566)، (1570)،
(1571)، (1573)، (1576)،
(1578)، (1579)، (1580)،
(1581)، (1582)، (1584)،
(1585)، (1588)، (1589)،
(1592)، (1595)، (1596)،
(1603)، (1606)، (1611)،
(1618)، (1620)، (1628)،
(1638)، (1639)، (1647)،
(1660)، (1728)، (1789)،
(1790)، (1794)، (1798)،
(2037)، (2124)، (2152)،
(2218)، (2382)

1078. طالب تعليم فني:
(95)، (123)، (293)، (490)،
(784)، (796)، (1167)، (1185)،
(1268)، (1369)، (1506)،
(1565)، (1566)، (1570)،
(1571)، (1573)، (1576)،
(1578)، (1579)، (1580)،
(1581)، (1582)، (1584)،
(1585)، (1588)، (1589)،
(1628)، (2124)، (2152)

1079. طالب جامعة:
(82)، (109)، (168)، (548)،
(1097)، (1203)، (1214)،
(1227)، (1239)، (1250)،
(1307)، (1312)، (1403)،
(1451)، (1753)، (2292)، (2295)

1080. طالب ذو احتياجات خاصة:
(18)، (43)، (94)، (165)، (195)،
(235)، (284)، (319)، (385)،
(469)، (505)، (513)، (514)،
(515)، (516)، (517)، (518)،
(519)، (520)، (524)، (525)،
(526)، (527)، (528)، (530)،
(531)، (534)، (537)، (538)،
(540)، (552)، (558)، (562)،
(567)، (575)، (785)، (840)،
(982)، (1304)، (1353)، (1358)،
(1368)، (1468)، (1487)،
(1527)، (1550)، (1636)،
(1878)، (1901)، (2006)،
(2065)، (2114)، (2161)،
(2187)، (2208)، (2359)

1081. طالب ذو اضطراب:
(526)، (1636)

1082. طالب ذو إعاقة:
(165)، (195)، (235)، (284)،
(319)، (385)، (469)، (505)،
(513)، (514)، (515)، (516)،
(517)، (518)، (519)، (520)،
(525)، (528)، (530)، (534)،
(537)، (540)، (552)، (558)،
(567)، (575)، (785)، (1304)،

(1353)، (1368)، (1468)، (1487)، (1527)، (1550)، (1878)، (1901)، (2065)، (2114)، (2187)، (2208)، (2359)

1083. طالب لاجئ: (252)، (264)، (425)، (439)، (536)، (1357)، (1653)، (1857)، (1961)، (2089)، (2229)

1084. طالب مدرسة حكومية: (113)، (117)، (284)، (288)، (301)، (313)، (329)، (372)، (479)، (596)، (753)، (756)، (759)، (773)، (867)، (923)، (974)، (984)، (985)، (1022)، (1028)، (1048)، (1155)، (1165)، (1166)، (1170)، (1220)، (1236)، (1248)، (1326)، (1332)، (1334)، (1389)، (1390)، (1392)، (1393)، (1398)، (1405)، (1486)، (1563)، (1566)، (1569)، (1571)، (1574)، (1575)، (1580)، (1582)، (1584)، (1629)، (1630)، (1635)، (1640)، (1647)، (1760)، (1782)، (1784)، (1796)، (2000)، (2126)، (2143)، (2145)، (2147)، (2153)، (2157)، (2159)، (2212)، (2215)

1085. طالب مرحلة ابتدائية: (3)، (11)، (19)، (59)، (60)، (103)، (109)، (114)، (119)، (131)، (145)، (156)، (164)، (171)، (188)، (212)، (218)، (281)، (318)، (328)، (365)، (384)، (412)، (414)، (454)، (468)، (473)، (482)، (485)، (489)، (495)، (500)، (571)، (583)، (585)، (599)، (600)، (753)، (756)، (758)، (759)، (760)، (762)، (763)، (770)، (772)، (779)، (783)، (786)، (843)، (848)، (853)، (855)، (862)، (864)، (865)، (867)، (868)، (905)، (918)، (921)، (952)، (961)، (968)، (969)، (974)، (976)، (980)، (988)، (1029)، (1049)، (1087)، (1151)، (1154)، (1158)، (1170)، (1203)، (1220)، (1227)، (1233)، (1239)، (1241)، (1244)، (1250)، (1251)، (1255)، (1279)، (1305)، (1306)، (1309)، (1310)، (1314)، (1317)، (1322)، (1323)، (1325)، (1327)، (1329)، (1330)، (1331)، (1335)، (1339)، (1345)، (1362)، (1365)، (1394)، (1404)، (1408)، (1577)، (1598)، (1605)، (1608)، (1609)، (1612)، (1614)، (1615)، (1617)، (1618)، (1623)، (1625)، (1626)، (1628)، (1629)، (1631)، (1635)، (1637)، (1638)، (1640)، (1643)، (1646)، (1649)، (1651)، (1725)، (1818)، (2132)، (2133)، (2136)، (2160)، (2201)، (2211)، (2213)، (2220)

1086. طالب مرحلة إعدادية: (11)، (156)، (164)، (218)، (412)، (482)، (485)، (600)، (753)، (756)، (759)، (762)، (770)، (848)، (855)، (867)، (952)، (961)، (980)، (1233)، (1309)، (1322)، (1325)، (1329)، (1331)، (1335)، (1404)، (1598)، (1608)، (1612)، (1614)، (1617)، (1635)، (1638)، (1646)، (2132)

1087. طالب مرحلة ثانوية: (3)، (19)، (103)، (114)، (119)، (131)، (145)، (171)، (188)، (212)، (281)، (318)، (328)، (365)، (384)، (414)، (468)، (489)، (495)، (500)، (571)، (583)، (585)، (599)، (760)، (763)، (772)، (786)، (868)، (918)، (969)، (974)، (976)، (1029)، (1049)، (1087)، (1154)، (1158)، (1170)، (1220)، (1241)، (1244)، (1251)، (1255)، (1279)، (1306)، (1310)، (1327)، (1330)، (1339)، (1365)، (1394)، (1408)، (1577)، (1605)، (1615)، (1623)، (1625)، (1626)، (1628)، (1629)، (1631)، (1640)، (1643)، (1725)، (1818)، (2133)، (2136)، (2160)، (2201)، (2211)، (2213)، (2220)

1088. طالب وافد: (115)، (353)، (1064)، (1157)، (1223)، (1490)، (1661)، (1689)، (1711)، (1742)، (1743)، (1747)، (1754)، (1763)، (1769)، (1771)، (1999)، (2089)، (2282)، (2283)، (2285)، (2295)، (2302)، (2399)

1089. طلاب دوليين: (96)، (115)، (141)، (297)، (342)، (396)، (400)، (1223)،

(1229)، (1287)، (1317)،
(1403)، (1490)، (1661)،
(1743)، (1771)، (2295)

1090. طلاب مصريين:
(5)، (9)، (10)، (11)، (12)، (21)،
(30)، (119)، (175)، (297)،
(301)، (308)، (310)، (313)،
(361)، (362)، (372)، (443)،
(452)، (461)، (474)، (492)،
(496)، (600)، (1157)، (1169)،
(1203)، (1216)، (1217)،
(1220)، (1222)، (1224)،
(1226)، (1229)، (1230)،
(1239)، (1248)، (1251)،
(1258)، (1264)، (1266)،
(1269)، (1272)، (1273)،
(1276)، (1277)، (1280)،
(1281)، (1282)، (1284)،
(1293)، (1295)، (1298)،
(1300)، (1306)، (1307)،
(1309)، (1310)، (1311)،
(1312)، (1322)، (1323)،
(1324)، (1325)، (1326)،
(1327)، (1328)، (1329)،
(1330)، (1331)، (1332)،
(1336)، (1337)، (1339)،
(1340)، (1341)، (1342)،
(1344)، (1346)، (1347)،
(1348)، (1351)، (1355)،
(1363)، (1366)، (1367)،
(1380)، (1394)، (1400)،
(1402)، (1404)، (1409)،
(1442)، (1451)، (1452)،
(1455)، (1457)، (1461)،
(1467)، (1492)، (1495)،
(1497)، (1501)، (1565)،
(1577)، (1594)، (1595)،
(1596)، (1597)، (1598)،
(1599)، (1601)، (1604)،
(1606)، (1607)، (1608)،
(1610)، (1611)، (1612)،
(1628)، (1640)، (1660)،
(1663)، (1760)، (1763)،
(1770)، (1782)، (1790)،
(1795)، (1797)، (1799)،
(1915)، (1963)، (1999)،
(2089)، (2157)، (2229)،
(2231)، (2296)

1091. طلاب موهوبين متفوقين:
(79)، (100)، (200)، (325)،
(527)، (1111)، (1361)، (1489)،
(1521)، (1629)، (1979)

حرف - ظ

1092. ظل تحول رقمي:
(121)، (145)، (470)، (605)،
(656)، (659)، (661)، (836)،
(1117)، (1391)، (1423)،
(1447)، (1523)، (1707)،
(2095)، (2339)

حرف - ع

1093. عدالة التحاق: (548)

1094. عدالة تعليمية:
(18)، (43)، (84)، (99)، (113)،
(156)، (162)، (172)، (174)،
(206)، (234)، (239)، (334)،
(352)، (356)، (397)، (401)،
(408)، (409)، (418)، (419)،
(433)، (461)، (501)، (514)،
(518)، (529)، (531)، (536)،
(542)، (544)، (546)، (550)،
(551)، (552)، (553)، (554)،
(555)، (558)، (559)، (560)،
(561)، (562)، (563)، (564)،
(565)، (566)، (567)، (568)،
(569)، (625)، (785)، (791)،
(800)، (840)، (928)، (939)،
(947)، (996)، (1000)، (1014)،
(1219)، (1262)، (1352)،
(1372)، (1380)، (1416)،
(1434)، (1444)، (1457)،
(1468)، (1477)، (1505)،
(1542)، (1557)، (1603)،
(1634)، (1652)، (1682)،
(1720)، (1724)، (1728)،
(1810)، (1833)، (1844)،
(1845)، (1861)، (1867)،
(1898)، (1906)، (1921)،
(1939)، (1959)، (1974)،
(1976)، (1981)، (1983)،
(1987)، (2006)، (2011)،
(2032)، (2034)، (2037)،
(2238)، (2359)، (2372)،
(2381)، (2392)، (2397)

1095. عدالة تقويم: (492)، (974)

1096. عدالة تقييم:
(217)، (876)، (963)، (1115)،
(1295)، (1528)

1097. عدالة توزيع معلم: (542)، (1895)

1098. عدالة توزيع:
(201)، (214)، (306)، (334)،
(367)، (541)، (542)، (547)،
(554)، (563)، (566)، (569)،
(570)، (730)، (804)، (974)،
(1017)، (1023)، (1290)،
(1333)، (1352)، (1356)،
(1364)، (1369)، (1375)،
(1504)، (1516)، (1549)،
(1843)، (1893)، (1895)،
(1896)، (1909)، (1912)،

(1916)، (1920)، (1929)، (1946)، (2008)، (2241)، (2287)، (2301)، (2372)، (2393)

1099. عدالة توزيعية: (42)، (1120)، (1710)، (1717)، (1891)، (1892)، (1897)، (1898)، (1900)، (1902)، (1903)، (1904)، (1905)، (1907)، (1909)، (1912)، (1913)، (1914)، (1918)، (1919)، (1920)، (1921)، (1960)، (2000)، (2024)

1100. عدالة رقمية: (151)، (165)، (180)، (407)، (506)، (580)، (625)، (1071)، (1261)، (1262)، (1267)، (1279)، (1290)، (1320)، (1355)، (1378)، (1619)، (1688)، (1773)، (1783)، (1909)

1101. عدالة شفافية: (627)، (794)، (810)، (979)، (984)، (2306)، (2387)

1102. عدالة نفاذ: (549)، (2376)

1103. عدالة وشفافية: (793)

1104. عدالة وصول: (131)، (376)، (428)، (550)، (556)، (558)، (1219)، (1363)، (1379)، (1552)، (1685)، (1707)، (1728)، (1863)، (1898)، (2002)

1105. عصر تحول رقمي: (632)، (1407)، (1475)، (1535)

1106. عصر تحول: (632)، (652)، (1407)، (1475)، (1535)

1107. عصر ذكاء اصطناعي: (220)، (221)، (225)، (230)، (238)، (239)، (1303)، (1393)

1108. عصر ذكاء: (220)، (221)، (225)، (230)، (238)، (239)، (1303)، (1393)

1109. علمي جامعة: (346)، (1676)، (1738)، (1973)، (2293)

1110. علوم ابتكار: (249)، (1185)

1111. عمل تعليم فني: (1167)، (2116)

1112. عولمة رقمية: (263)، (1385)، (1957)، (1963)، (1976)

حرف - غ

1113. غانا: (517)

حرف - ف

1114. فاقد تعليمي مدرسة:

1115. (701)، (988)

1116. فجوة مهارة: (253)، (1034)، (1110)، (1212)، (1420)، (1708)، (1715)، (1727)، (2111)، (2125)، (2366)

1117. فرص تعلم: (176)، (234)، (251)، (598)، (767)، (998)، (1006)، (1014)، (1267)، (1280)، (1352)، (1354)، (1355)، (1360)، (1371)، (1378)، (1421)، (1431)، (1434)، (1441)، (1468)، (1773)، (1845)، (1889)، (1909)، (2059)، (2273)، (2340)، (2372)، (2388)

1118. فرص تعليم: (352)، (367)، (557)، (561)، (785)، (1219)، (1304)، (1358)، (1527)، (1583)، (2314)

1119. فرنسا: (45)، (217)، (352)، (375)، (392)، (435)، (451)، (461)، (1216)، (1360)، (1506)، (1628)، (1659)، (1664)، (1673)، (1732)، (1739)، (1742)، (1839)، (1863)، (1874)، (1911)، (2029)، (2071)، (2078)، (2084)، (2309)، (2387)

1120. فروع جامعة دولية: (1074)، (1099)، (1659)، (1751)، (2285)

1121. فروع جامعة: (1074)، (1099)، (1205)، (1659)، (1683)، (1751)، (2234)، (2285)، (2300)

1122. فصول مدرسة ابتدائية: (754)، (771)

1123. فصول مدرسة: (754)، (771)، (772)

1124. فعالية برامج: (67)، (1254)، (1535)، (1538)، (1729)

1125. فلبين: (48)، (266)، (425)، (440)، (449)، (1418)، (1564)، (1655)، (1662)، (1754)، (1778)، (1920)

1126. فنلندا: (14)، (30)، (42)، (56)، (62)، (70)، (80)، (82)، (127)، (151)، (222)، (277)، (328)، (344)، (350)، (363)، (388)، (448)، (464)، (480)، (488)، (534)، (536)، (569)، (577)، (586)، (1200)، (1223)، (1251)،

(1252)، (1263)، (1354)،
(1363)، (1383)، (1403)،
(1410)، (1416)، (1429)،
(1440)، (1470)، (1479)،
(1490)، (1498)، (1500)،
(1530)، (1543)، (1545)،
(1554)، (1559)، (1603)،
(1610)، (1614)، (1616)،
(1642)، (1648)، (1665)،
(1679)، (1691)، (1723)،
(1770)، (1800)، (1802)،
(1815)، (1829)، (1830)،
(1836)، (1846)، (1859)،
(1862)، (1889)، (1927)،
(1947)، (1969)، (1977)،
(1997)، (2003)، (2012)،
(2024)، (2038)، (2042)،
(2099)، (2109)، (2128)،
(2136)، (2169)، (2188)،
(2193)، (2203)، (2211)،
(2323)، (2337)، (2340)،
(2359)، (2364)، (2381)، (2392)

1127. فني تدريب مهني:

1128. (95)، (324)، (374)، (447)،
(1197)، (1583)، (1588)،
(1591)، (1723)، (1824)،
(1856)، (1871)، (2019)،
(2102)، (2117)، (2131)،
(2141)، (2224)، (2310)

1129. فني تدريب:
(95)، (324)، (374)، (447)،
(611)، (1197)، (1450)، (1583)،
(1588)، (1591)، (1723)،
(1731)، (1824)، (1856)،
(1871)، (2019)، (2102)،
(2117)، (2131)، (2141)،
(2189)، (2224)، (2310)،
(2319)، (2346)

1130. فيتنام:
(23)، (88)، (288)، (596)،
(1689)، (1748)، (1848)،
(1882)، (1893)، (1899)،
(1910)، (1984)، (2371)

حرف – ق

1131. قرار تربوي مدرسة:
(1275)، (2355)

1132. قطاع تعليم خاص:
(36)، (357)، (517)، (538)،
(881)، (1090)، (1107)، (1119)،
(1517)، (1668)، (1710)،
(1847)، (1959)، (1971)،
(1994)، (1995)، (2000)،
(2003)، (2008)، (2009)

1133. قطاع تعليم عام:
(36)، (50)، (77)، (86)، (92)،
(116)، (120)، (161)، (278)،
(337)، (357)، (391)، (419)،
(490)، (517)، (538)، (601)،
(638)، (689)، (709)، (714)،
(726)، (738)، (741)، (783)،
(799)، (806)، (812)، (857)،
(881)، (932)، (936)، (951)،
(958)، (971)، (995)، (1009)،
(1019)، (1021)، (1032)،
(1058)، (1061)، (1065)،
(1073)، (1076)، (1077)،
(1084)، (1090)، (1091)،
(1099)، (1104)، (1107)،
(1119)، (1126)، (1130)،
(1141)، (1165)، (1181)،
(1182)، (1190)، (1191)،
(1199)، (1254)، (1256)،
(1260)، (1266)، (1268)،
(1287)، (1291)، (1317)،
(1338)، (1349)، (1383)،
(1450)، (1516)، (1517)،
(1519)، (1563)، (1639)،
(1658)، (1668)، (1685)،
(1694)، (1705)، (1710)،
(1730)، (1731)، (1743)،
(1748)، (1824)، (1847)،
(1913)، (1958)، (1959)،
(1970)، (1971)، (1979)،
(1981)، (1994)، (1995)،
(2000)، (2003)، (2008)،
(2009)، (2010)، (2021)،
(2025)، (2038)، (2041)،
(2098)، (2099)، (2102)،
(2104)، (2107)، (2116)،
(2117)، (2131)، (2141)،
(2179)، (2224)، (2227)،
(2228)، (2231)، (2234)،
(2236)، (2241)، (2244)،
(2288)، (2326)، (2352)، (2366)

1134. قطاع تعليم عام:
(638)، (689)، (1065)، (1076)،
(1126)، (1639)، (2244)

1135. قطاع تعليم فني:
(278)، (490)، (714)، (1077)،
(1181)، (1182)، (1191)،
(1199)، (1268)، (1450)،
(1731)، (1824)، (2102)،
(2104)، (2107)، (2116)،
(2117)، (2131)، (2141)،
(2179)، (2224)

1136. قطاع تعليم موازي: (1073)، (1658)

1137. قطر:
(1657)، (1762)، (1955)،
(1982)، (2141)، (2388)

1138. قيادة ابتكار:
(145)، (150)، (613)، (644)

1139. قيادة ابتكارية:

(638)، (644)، (651)، (661)، (1485)

1140. قيادة أخلاقية: (39)، (671)، (705)، (1476)، (1812)، (2046)، (2351)

1141. قيادة إدارية: (91)، (241)، (247)، (249)، (255)، (325)، (656)، (694)، (700)، (722)، (782)، (876)، (932)، (942)، (956)، (996)، (997)، (1010)، (1017)، (1020)، (1021)، (1041)، (1088)، (1150)، (1185)، (1196)، (1223)، (1254)، (1498)، (1557)، (1817)، (1827)، (2017)، (2069)، (2115)، (2125)، (2157)، (2232)، (2241)، (2315)

1142. قيادة إيجابية مدرسة: (852)، (857)

1143. قيادة بينية: (2354)

1144. قيادة تحول: (155)، (178)، (222)، (1386)، (1393)، (1567)، (1827)، (1832)، (1938)، (2180)

1145. قيادة تحويلية: (602)، (675)، (688)، (846)، (859)، (875)، (887)، (897)، (1029)، (1158)، (1472)، (1473)، (2017)، (2042)، (2047)، (2054)، (2057)، (2059)، (2071)

1146. قيادة تدويل: (2067)

1147. قيادة تربوية رقمية: (626)، (1801)، (1803)، (1817)، (1818)، (1819)، (1825)، (1826)، (1827)، (1832)

1148. قيادة تربوية مستدامة: (720)، (722)، (723)، (726)، (727)، (729)، (730)، (731)، (732)، (733)، (734)، (735)، (736)، (737)، (738)، (739)، (740)، (741)، (742)، (743)، (744)، (745)، (746)، (747)، (748)، (749)، (750)، (2341)

1149. قيادة تربوية: (39)، (178)، (480)، (507)، (600)، (605)، (611)، (619)، (626)، (635)، (636)، (640)، (645)، (661)، (720)، (721)، (722)، (723)، (726)، (727)، (729)، (730)، (731)، (732)، (733)، (734)، (735)، (736)، (737)، (738)، (739)، (740)، (741)، (742)، (743)، (744)، (745)، (746)، (747)، (748)، (749)، (750)، (789)، (887)، (911)، (943)، (956)، (958)، (971)، (984)، (1005)، (1018)، (1035)، (1040)، (1103)، (1113)، (1155)، (1202)، (1211)، (1226)، (1270)، (1294)، (1302)، (1388)، (1396)، (1399)، (1485)، (1492)، (1523)، (1669)، (1680)، (1801)، (1803)، (1804)، (1817)، (1818)، (1819)، (1825)، (1826)، (1827)، (1832)، (1863)، (1883)، (1928)، (1946)، (1979)، (1980)، (1995)، (2013)، (2014)، (2060)، (2166)، (2173)، (2210)، (2341)، (2347)، (2366)، (2369)، (2371)

1150. قيادة تشاركية: (186)، (482)، (662)، (679)، (819)، (847)، (978)، (1197)، (1391)، (1459)، (1472)، (1474)، (1481)، (2043)، (2344)

1151. قيادة تعليمية داعمة: (2064)، (2069)

1152. قيادة تعليمية فعّالة: (2068)، (2071)

1153. قيادة تعليمية: (112)، (116)، (170)، (475)، (588)، (657)، (692)، (795)، (940)، (956)، (960)، (964)، (966)، (970)، (975)، (1025)، (1096)، (1352)، (1407)، (1453)، (1459)، (1473)، (1483)، (1502)، (1518)، (1520)، (1621)، (1836)، (1843)، (1875)، (1897)، (1933)، (1936)، (1959)، (1963)، (1967)، (1969)، (1976)، (1994)، (2004)، (2035)، (2052)، (2057)، (2058)، (2059)، (2060)، (2061)، (2062)، (2064)، (2065)، (2068)، (2069)، (2070)، (2071)، (2092)، (2094)، (2180)، (2345)، (2360)، (2366)، (2372)، (2377)، (2401)

1154. قيادة تغيير: (191)، (725)، (837)، (1349)، (1407)، (1411)، (1534)، (2038)، (2042)

1155. قيادة جودة: (871)، (2017)

1156. قيادة خضراء: (37)، (721)، (2343)

1157. قيادة داعمة للصحة: (59)، (849)، (862)، (869)

1158. قيادة داعمة: (59)، (613)، (676)، (742)، (759)، (841)، (849)، (858)، (862)، (864)، (869)، (872)،

(1029)، (1487)، (1490)،
(2014)، (2056)

1159. قيادة رقمية أخلاقية: (606)، (618)

1160. قيادة رقمية كمتغير: (627)، (628)

1161. قيادة رقمية مدرسة: (608)، (1807)

1162. قيادة رقمية:
(34)، (375)، (601)، (604)،
(606)، (608)، (609)، (612)،
(614)، (617)، (618)، (621)،
(622)، (623)، (625)، (626)،
(627)، (628)، (629)، (630)،
(640)، (655)، (1062)، (1105)،
(1173)، (1407)، (1475)،
(1491)، (1802)، (1803)،
(1805)، (1806)، (1807)،
(1808)، (1809)، (1810)،
(1811)، (1813)، (1814)،
(1815)، (1816)، (1817)،
(1818)، (1819)، (1821)،
(1822)، (1824)، (1826)،
(1827)، (1828)، (1832)،
(2047)، (2063)، (2173)، (2349)

1163. قيادة ريادية:
(54)، (667)، (1174)، (2058)،
(2210)، (2362)

1164. قيادة مدرسية داعمة:
(181)، (504)، (814)، (821)،
(856)، (860)، (1487)، (1490)،
(1494)، (1501)، (2133)

1165. قيادة مدرسية رقمية:
(170)، (621)، (1803)

1166. قيادة مدرسية:
(32)، (43)، (675)، (678)، (711)،
(890)، (964)، (1498)، (2047)

1167. قيادة مستدامة:
(722)، (723)، (724)، (725)،
(728)، (729)، (732)، (733)،
(735)، (736)، (737)، (738)،
(740)، (741)، (743)، (744)،
(745)، (747)، (748)، (749)

1168. قيادة مستقبلية:
(631)، (642)، (644)، (647)،
(658)، (1407)

1169. قيادة موزعة:
(31)، (695)، (1474)، (1820)،
(2044)، (2342)، (2348)

1170. قيادة وسطى:
(650)، (682)، (715)، (746)،
(776)، (837)، (875)، (1039)،
(1043)، (1139)، (1965)،
(2052)، (2139)، (2260)

1171. قيادة:
(31)، (35)، (38)، (40)، (42)،
(47)، (49)، (50)، (51)، (53)،
(55)، (56)، (57)، (97)، (107)،
(121)، (158)، (170)، (179)،
(181)، (186)، (190)، (196)،
(210)، (216)، (220)، (285)،
(302)، (375)، (385)، (404)،
(429)، (469)، (473)، (491)،
(504)، (507)، (510)، (519)،
(523)، (531)، (542)، (544)،
(552)، (574)، (602)، (603)،
(606)، (607)، (608)، (610)،
(611)، (612)، (613)، (614)،
(615)، (616)، (617)، (618)،
(621)، (622)، (624)، (625)،
(627)، (630)، (633)، (634)،
(637)، (639)، (642)، (645)،
(646)، (649)، (654)، (655)،
(658)، (659)، (662)، (664)،
(666)، (667)، (669)، (671)،
(676)، (679)، (681)، (688)،
(690)، (693)، (696)، (697)،
(700)، (701)، (707)، (712)،
(714)، (716)، (719)، (720)،
(723)، (725)، (726)، (727)،
(729)، (731)، (736)، (748)،
(751)، (754)، (781)، (787)،
(799)، (802)، (804)، (806)،
(807)، (809)، (814)، (819)،
(821)، (837)، (839)، (841)،
(842)، (843)، (849)، (850)،
(851)، (855)، (856)، (858)،
(860)، (861)، (863)، (864)،
(865)، (866)، (867)، (868)،
(872)، (878)، (879)، (881)،
(882)، (884)، (886)، (888)،
(889)، (891)، (895)، (896)،
(898)، (899)، (902)، (903)،
(907)، (915)، (924)، (931)،
(933)، (951)، (962)، (969)،
(974)، (975)، (976)، (988)،
(989)، (1019)، (1024)، (1025)،
(1027)، (1035)، (1051)،
(1091)، (1118)، (1127)،
(1133)، (1147)، (1151)،
(1152)، (1161)، (1166)،
(1168)، (1173)، (1211)،
(1233)، (1275)، (1285)،
(1291)، (1299)، (1313)،
(1321)، (1323)، (1349)،
(1388)، (1391)، (1409)،
(1443)، (1445)، (1448)،
(1459)، (1464)، (1465)،
(1472)، (1473)، (1474)،
(1475)، (1477)، (1479)،
(1480)، (1481)، (1483)،
(1484)، (1485)، (1486)،
(1487)، (1488)، (1490)،
(1492)، (1493)، (1494)،
(1496)، (1497)، (1499)،
(1500)، (1501)، (1503)،
(1518)، (1519)، (1521)،
(1530)، (1538)، (1548)،
(1555)، (1556)، (1619)،

(1802)، (1803)، (1804)،
(1805)، (1806)، (1808)،
(1809)، (1810)، (1811)،
(1812)، (1813)، (1814)،
(1815)، (1816)، (1818)،
(1823)، (1825)، (1826)،
(1828)، (1829)، (1857)،
(1872)، (1895)، (1906)،
(1924)، (1935)، (1941)،
(1942)، (1945)، (1950)،
(1957)، (1961)، (1976)،
(1978)، (1982)، (1983)،
(1984)، (1989)، (1995)،
(1998)، (2001)، (2007)،
(2017)، (2021)، (2025)،
(2027)، (2038)، (2042)،
(2044)، (2049)، (2051)،
(2054)، (2055)، (2056)،
(2058)، (2063)، (2067)،
(2069)، (2071)، (2072)،
(2074)، (2075)، (2077)،
(2079)، (2083)، (2089)،
(2091)، (2096)، (2098)،
(2099)، (2133)، (2136)،
(2137)، (2151)، (2156)،
(2161)، (2173)، (2177)،
(2180)، (2193)، (2197)،
(2210)، (2221)، (2252)،
(2254)، (2261)، (2262)،
(2269)، (2272)، (2275)،
(2276)، (2278)، (2342)،
(2358)، (2360)، (2368)،
(2378)، (2386)، (2387)،
(2392)، (2396)

1172. قيم حقوق إنسان:
(451)، (457)، (461)، (463)،
(1255)

1173. قيم ريادة أعمال: (1167)، (2204)

1174. قيم مواطنة عالمية:
(474)، (480)، (1157)، (1232)،
(1236)، (1244)، (1253)،
(1256)، (1409)، (1784)،
(2131)، (2132)، (2133)،
(2134)، (2135)، (2137)،
(2138)، (2139)، (2140)،
(2141)، (2143)، (2145)،
(2146)، (2147)، (2150)،
(2152)، (2153)، (2155)،
(2156)، (2157)، (2158)،
(2159)، (2160)، (2161)

1175. قيم مواطنة:
(254)، (276)، (284)، (431)،
(452)، (456)، (457)، (460)،
(467)، (469)، (474)، (476)،
(478)، (480)، (571)، (759)،
(919)، (927)، (1153)، (1154)،
(1157)، (1159)، (1232)،
(1235)، (1236)، (1244)،
(1249)، (1253)، (1256)،
(1409)، (1429)، (1784)،
(1877)، (2084)، (2131)،
(2132)، (2133)، (2134)،
(2135)، (2137)، (2138)،
(2139)، (2140)، (2141)،
(2143)، (2145)، (2146)،
(2147)، (2150)، (2151)،
(2152)، (2153)، (2155)،
(2156)، (2157)، (2158)،
(2159)، (2160)، (2161)،
(2181)، (2391)

حرف - ك

1176. كفاءات ريادة أعمال: (285)، (2192)

1177. كفاءة اتخاذ قرار: (1191)، (1803)

1178. كفاءة أداء:
(81)، (86)، (107)، (151)، (170)،
(205)، (216)، (331)، (343)،
(621)، (629)، (653)، (656)،
(663)، (679)، (691)، (711)،
(716)، (775)، (807)، (812)،
(826)، (847)، (857)، (858)،
(890)، (892)، (896)، (943)،
(956)، (962)، (1023)، (1197)،
(1286)، (1407)، (1442)،
(1459)، (1469)، (1471)،
(1519)، (1530)، (1534)،
(2001)، (2016)، (2023)،
(2062)، (2107)، (2117)،
(2123)، (2191)، (2252)،
(2264)، (2280)، (2332)،
(2350)، (2361)، (2368)

1179. كفاءة إدارة موارد:
(729)، (738)، (938)، (2280)

1180. كفاءة إدارة:
(32)، (60)، (97)، (152)، (179)،
(184)، (196)، (214)، (241)،
(247)، (250)، (252)، (255)،
(258)، (260)، (327)، (337)،
(368)، (373)، (378)، (384)،
(388)، (391)، (470)، (494)،
(540)، (550)، (601)، (633)،
(662)، (687)، (690)، (700)،
(714)، (729)، (736)، (738)،
(751)، (756)، (761)، (762)،
(766)، (768)، (769)، (773)،
(781)، (788)، (804)، (818)،
(883)، (900)، (902)، (938)،
(946)، (950)، (960)، (961)،
(986)، (1022)، (1038)، (1039)،
(1042)، (1049)، (1093)،
(1105)، (1148)، (1285)،
(1299)، (1316)، (1463)،
(1472)، (1483)، (1491)،
(1503)، (1504)، (1661)،

(1669)، (1675)، (1757)،
(1786)، (1803)، (1805)،
(1813)، (1886)، (1933)،
(1947)، (1969)، (2018)،
(2027)، (2030)، (2034)،
(2036)، (2039)، (2047)،
(2071)، (2077)، (2116)،
(2120)، (2124)، (2127)،
(2131)، (2137)، (2141)،
(2142)، (2151)، (2190)،
(2198)، (2273)، (2279)،
(2280)، (2283)، (2303)،
(2311)، (2328)، (2349)،
(2360)، (2372)

1181. كفاءة استخدام:
(516)، (698)، (768)، (804)،
(910)، (1006)، (1266)، (1838)،
(1853)، (1902)

1182. كفاءة إشراف:
(1458)، (1544)، (1601)، (2125)

1183. كفاءة إنفاق:
(120)، (130)، (168)، (221)،
(233)، (251)، (310)، (391)،
(393)، (399)، (586)، (683)،
(703)، (804)، (932)، (936)،
(941)، (944)، (949)، (1017)،
(1084)، (1116)، (1134)،
(1138)، (1182)، (1333)،
(1417)، (1504)، (1516)،
(1621)، (1696)، (1734)،
(1739)، (1854)، (1891)،
(1897)، (1902)، (1921)،
(1960)، (1983)، (2119)

1184. كفاءة برامج: (575)

1185. كفاءة برنامج:
(241)، (269)، (532)، (576)،
(836)، (944)، (1059)، (1490)،
(1498)، (1517)، (1523)،
(1614)، (1660)، (1788)، (1807)

1186. كفاءة تخطيط:

1187. (20)، (632)، (634)، (639)،
(1299)، (1814)، (2250)،
(2252)، (2287)

1188. كفاءة تدفقات: (1043)

1189. كفاءة تشغيل:
(951)، (1299)، (2008)، (2354)

1190. كفاءة تقديم:
(241)، (1510)، (2168)

1191. كفاءة تمويل:
(92)، (586)، (944)، (1202)،
(1226)

1192. كفاءة حرفيين: (1187)

1193. كفاءة خارجية:
(965)، (975)، (995)، (1009)،
(1021)، (1077)، (1093)،
(1150)، (1988)

1194. كفاءة داخلية خارجية:
(1750)، (1988)

1195. كفاءة داخلية:
(668)، (701)، (731)، (961)،
(969)، (988)، (1001)، (1010)،
(1018)، (1019)، (1127)،
(1195)، (1395)، (1750)،
(1988)، (2347)

1196. كفاءة رقمية:
(1)، (63)، (607)، (633)، (658)،
(935)، (972)، (992)، (2101)،
(2201)، (2336)، (2366)

1197. كفاءة شبكات: (1624)

1198. كفاءة عمليات:
(34)، (646)، (664)، (737)،
(871)، (877)، (894)، (972)،
(1102)، (1459)، (1630)،
(2113)، (2167)

1199. كفاءة فرق:
(885)، (1442)، (2263)، (2273)

1200. كفاءة قانونية: (712)

1201. كفاءة قيادة:
(249)، (342)، (611)، (640)،
(682)، (891)، (897)، (924)،
(956)، (1018)، (1043)، (1466)،
(1518)، (1810)، (1815)،
(1817)، (1828)، (2063)

1202. كفاءة متابعة: (807)، (1836)

1203. كفاءة منظومة:
(3)، (93)، (263)، (310)، (338)،
(344)، (361)، (369)، (440)،
(604)، (634)، (637)، (649)،
(665)، (674)، (693)، (699)،
(885)، (886)، (1024)، (1050)،
(1235)، (1249)، (1262)،
(1283)، (1295)، (1309)،
(1324)، (1327)، (1464)،
(1468)، (1533)، (1663)،
(1704)، (1707)، (1787)،
(1828)، (1852)، (2018)،
(2041)، (2131)، (2347)، (2360)

1204. كفاءة نظام:
(50)، (157)، (190)، (201)،
(244)، (289)، (307)، (319)،
(436)، (449)، (542)، (590)،
(689)، (831)، (877)، (918)،
(950)، (967)، (982)، (1022)،
(1023)، (1039)، (1052)،
(1103)، (1135)، (1205)،
(1232)، (1259)، (1279)،
(1287)، (1354)، (1453)،
(1460)، (1503)، (1506)،
(1509)، (1512)، (1522)،
(1528)، (1532)، (1546)،
(1636)، (1654)، (1660)،
(1726)، (1802)، (1886)،
(1898)، (1929)، (1964)،
(2010)، (2113)، (2156)،
(2172)، (2234)، (2282)،
(2321)، (2379)

1205. كفاءة نواتج:

(537)، (1358)، (2026)، (2042)
1206. كفاءة وحدات: (716)، (989)، (1106)، (1885)
1207. كفاءة وظائف: (1623)، (1626)
1208. كفايات معلم: (63)، (65)، (68)، (191)، (203)، (205)، (240)، (602)، (829)، (941)، (1031)، (1086)، (1247)، (1306)، (1309)، (1322)، (1336)، (1536)، (1551)، (1555)، (1795)، (1804)، (1816)، (1883)، (1909)، (2134)، (2244)، (2356)
1209. كفايات مهنية: (79)، (84)، (87)، (289)، (314)، (515)، (602)، (742)، (817)، (826)، (829)، (914)، (1047)، (1212)، (1225)، (1303)، (1432)، (1542)، (1814)، (1849)، (1930)، (2162)، (2166)
1210. كمدخل تحسين كفاءة: (965)، (1629)
1211. كمدخل تحقيق استدامة: (1098)، (2342)، (2362)
1212. كمدخل تحقيق جودة: (535)، (962)، (1391)
1213. كمدخل تحقيق مواطنة: (1155)، (1280)
1214. كمدخل تطوير إدارة: (660)، (971)
1215. كمدخل رفع كفاءة: (715)، (1018)، (1043)، (1726)
1216. كندا: (8)، (64)، (219)، (343)، (438)، (519)، (550)، (1212)، (1228)، (1241)، (1259)، (1314)، (1361)، (1422)، (1476)، (1513)، (1529)، (1552)، (1557)، (1630)، (1634)، (1640)، (1645)، (1717)، (1736)، (1799)، (1807)، (1826)، (1831)، (1926)، (2021)، (2039)، (2044)، (2124)، (2204)
1217. كوبا: (1672)، (1787)
1218. كوريا جنوبية: (15)، (58)، (76)، (79)، (85)، (150)، (494)، (515)، (526)، (530)، (1312)، (1357)، (1419)، (1445)، (1533)، (1541)، (1555)، (1566)، (1611)، (1615)، (1638)، (1656)، (1715)، (1782)، (1827)، (1838)، (1975)، (1994)، (2052)، (2102)، (2132)، (2222)، (2311)، (2332)، (2361)، (2378)
1219. كولومبيا: (84)، (583)
1220. كينيا: (265)، (400)، (428)، (448)، (531)، (1424)، (1508)، (1774)، (1786)، (1892)، (1917)، (1924)، (1999)، (2064)، (2139)، (2194)، (2319)، (2394)

حرف – ل

1221. لاجئين وافدين: (1157)، (1857)، (1961)، (2381)
1222. لامركزية إدارية تعليم:
1223. (1931)، (1936)، (1938)، (1942)، (1943)، (1946)، (1947)
1224. لامركزية تعليم: (1921)، (1933)، (1944)، (1949)
1225. لبنان: (423)، (456)، (1675)، (1698)، (1814)، (1845)، (1966)، (2025)، (2178)

حرف – م

1226. ماليزيا: (287)، (342)، (399)، (418)، (1213)، (1315)، (1421)، (1441)، (1494)، (1502)، (1562)، (1613)، (1666)، (1706)، (1740)، (1812)، (2065)، (2108)، (2131)، (2219)، (2281)، (2331)، (2357)
1227. متابعة تقويم داخلي: (697)، (874)
1228. مجتمع تعلم مهنية: (35)، (66)، (104)، (178)، (757)، (828)، (839)، (1303)، (1507)، (1538)، (1548)، (2056)، (2344)
1229. مجتمع تعلم: (35)، (66)، (104)، (162)، (178)، (232)، (277)، (483)، (674)، (739)، (757)، (828)، (839)، (1005)، (1018)، (1096)، (1303)، (1441)، (1462)، (1507)، (1538)، (1548)، (1813)، (1950)، (2056)، (2147)، (2216)، (2326)، (2344)
1230. مجر: (1625)
1231. محتوى رقمي عالمي: (1273)، (1281)، (1311)
1232. محتوى رقمي: (11)، (76)، (114)، (153)، (162)، (172)، (173)، (253)، (259)، (263)، (328)، (407)، (428)، (463)، (470)، (494)، (506)، (565)، (613)، (616)، (756)،

(829)، (922)، (999)، (1007)، (1013)، (1019)، (1097)، (1158)، (1273)، (1277)، (1281)، (1288)، (1295)، (1306)، (1311)، (1433)، (1447)، (1461)، (1511)، (1593)، (1619)، (1625)، (1728)، (1757)، (1759)، (1795)، (1879)، (1886)، (1957)، (2026)، (2037)، (2201)

1233. مخرجات تعلم مدرسة:
(941)، (1279)

1234. مخرجات تعلم:
(2)، (8)، (13)، (78)، (97)، (297)، (361)، (388)، (470)، (486)، (490)، (602)، (603)، (604)، (616)، (757)، (758)، (876)، (941)، (988)، (1009)، (1203)، (1216)، (1279)، (1307)، (1405)، (1451)، (1454)، (1463)، (1472)، (1542)، (1548)، (1628)، (1635)، (1672)، (1811)، (1970)، (2000)، (2012)، (2034)، (2123)، (2206)، (2315)

1235. مخرجات تعليم ثانوي:
(275)، (796)، (904)، (918)، (969)، (1053)، (1298)، (1330)

1236. مخرجات تعليم فني:
(2)، (9)، (72)، (87)، (136)، (572)، (784)، (1095)، (1106)، (1167)، (1175)، (1183)، (1536)، (1562)، (1563)، (1568)، (1664)، (1692)، (1712)، (2109)، (2111)، (2112)، (2121)، (2288)

1237. مخرجات تعليم:
(2)، (3)، (4)، (9)، (18)، (72)، (87)، (90)، (121)، (127)، (136)، (138)، (147)، (198)، (206)، (225)، (241)، (250)، (255)، (275)، (299)، (323)، (405)، (483)، (509)، (572)، (614)، (620)، (783)، (784)، (786)، (790)، (796)، (802)، (878)، (880)، (904)، (918)، (935)، (959)، (969)، (973)، (983)، (1011)، (1027)، (1053)، (1067)، (1077)، (1095)، (1106)، (1167)، (1175)، (1183)، (1188)، (1216)، (1218)، (1231)، (1245)، (1250)، (1261)، (1281)، (1282)، (1298)، (1300)، (1301)، (1330)، (1339)، (1387)، (1389)، (1413)، (1495)، (1509)، (1536)، (1562)، (1563)، (1568)، (1569)، (1615)، (1649)، (1664)، (1671)، (1692)، (1698)، (1712)، (1718)، (1727)، (1742)، (1760)، (1778)، (1781)، (1810)، (1855)، (1870)، (1954)، (1959)، (2020)، (2097)، (2109)، (2111)، (2112)، (2121)، (2151)، (2199)، (2237)، (2288)، (2316)

1238. مدرسة ابتدائية:
(153)، (174)، (184)، (198)، (202)، (488)، (508)، (606)، (664)، (668)، (672)، (680)، (685)، (690)، (698)، (701)، (706)، (709)، (713)، (727)، (733)، (736)، (744)، (747)، (754)، (761)، (771)، (780)، (824)، (827)، (835)، (853)، (862)، (864)، (906)، (959)، (988)، (1022)، (1027)، (1039)، (1132)، (1237)، (1550)، (1624)، (1630)، (2050)، (2057)، (2202)

1239. مدرسة أجنبية:
(88)، (1281)، (1647)، (1767)

1240. مدرسة أسرة:
(159)، (327)، (590)، (915)، (1040)، (1237)، (1328)، (1798)، (2034)، (2136)

1241. مدرسة إعدادية:
(5)، (185)، (189)، (199)، (207)، (301)، (320)، (482)، (492)، (602)، (604)، (607)، (611)، (620)، (626)، (630)، (632)، (637)، (642)، (646)، (653)، (659)، (671)، (675)، (684)، (711)، (716)، (721)، (730)، (759)، (762)، (848)، (855)، (858)، (867)، (961)، (964)، (973)، (980)، (1111)، (1127)، (1129)، (1147)، (1168)، (1233)، (1335)، (1338)، (1341)، (1346)، (1509)، (1599)، (1600)، (1806)، (1809)، (1811)، (1822)، (1825)، (1902)، (2018)، (2043)، (2132)، (2144)، (2153)، (2193)، (2206)، (2378)

1242. مدرسة أولياء أمور:
(42)، (159)، (198)، (423)، (713)، (915)، (965)، (1828)، (1875)، (1917)، (1992)، (2011)، (2085)، (2303)، (2391)

1243. مدرسة تعزيز:
(792)، (1148)، (1159)، (1165)، (2073)، (2085)، (2263)

1244. مدرسة تعليم ابتدائي:
(563)، (709)، (2386)

1245. مدرسة تعليم أساسي: (367)، (368)، (373)، (404)، (415)، (423)، (424)، (427)، (434)، (446)، (453)، (456)، (460)، (461)، (465)، (467)، (469)، (475)، (487)، (491)، (498)، (505)، (507)، (514)، (522)، (534)، (537)، (542)، (547)، (558)، (560)، (562)، (566)، (587)، (603)، (610)، (619)، (634)، (663)، (693)، (699)، (704)، (717)، (720)، (741)، (750)، (752)، (758)، (764)، (769)، (773)، (779)، (810)، (814)، (818)، (826)، (830)، (839)، (843)، (859)، (870)، (873)، (876)، (878)، (882)، (893)، (939)، (949)، (962)، (966)، (971)، (1031)، (1143)، (1314)، (1358)، (1477)، (1609)، (1636)، (1790)، (1798)، (1804)، (1805)، (1808)، (1810)، (1813)، (1823)، (1828)، (1910)، (2044)، (2048)، (2054)، (2055)، (2059)، (2063)، (2065)، (2068)، (2073)، (2078)، (2083)، (2087)، (2143)، (2156)، (2159)، (2198)، (2209)، (2214)، (2253)، (2263)، (2273)، (2380)، (2383)

1246. مدرسة تعليم إعدادي: (611)، (653)، (1025)، (2075)، (2077)، (2149)، (2210)، (2254)، (2396)

1247. مدرسة تعليم ثانوي:

1248. (34)، (452)، (669)، (674)، (695)، (708)، (874)، (2257)، (2267)

1249. مدرسة تعليم عام: (68)، (91)، (94)، (97)، (165)، (170)، (193)، (604)، (658)، (697)، (774)، (788)، (820)، (822)، (834)، (837)، (863)، (866)، (870)، (876)، (885)، (890)، (900)، (904)، (916)، (930)، (957)، (958)، (1023)، (1038)، (1040)، (1043)، (1045)، (1104)، (1166)، (1527)، (1544)، (1546)، (2040)، (2046)، (2256)، (2262)، (2268)، (2271)، (2272)، (2277)، (2280)

1250. مدرسة تعليم فني: (459)، (582)، (700)، (714)، (734)، (817)، (1106)، (1155)، (1180)، (1189)، (1195)، (1536)، (1578)، (1584)، (1871)، (1900)، (1936)، (2019)، (2061)، (2114)، (2122)، (2152)، (2195)، (2217)، (2288)

1251. مدرسة تعليم مجتمعي: (381)، (573)، (589)، (928)، (2032)، (2227)، (2333)

1252. مدرسة تكنولوجيا تطبيقية: (16)، (278)، (593)، (1056)، (1086)، (1172)، (1175)، (1664)، (1692)، (1731)، (2019)، (2118)، (2174)، (2179)، (2354)

1253. مدرسة تكنولوجيا: (16)، (278)، (593)، (1056)، (1086)، (1172)، (1175)، (1664)، (1692)، (1731)، (2019)، (2118)، (2174)، (2179)، (2354)

1254. مدرسة ثانوية عامة: (12)، (220)، (489)، (569)، (601)، (631)، (651)، (655)، (661)، (665)، (687)، (691)، (695)، (737)، (757)، (806)، (868)، (874)، (922)، (1078)، (1131)، (1151)، (1153)، (1298)، (1327)، (1365)، (1802)، (1816)، (1830)، (2033)، (2042)، (2058)، (2133)، (2203)

1255. مدرسة ثانوية فنية: (2)، (490)، (955)، (1083)، (1189)، (1199)، (1718)، (1741)، (2178)، (2199)

1256. مدرسة ثانوية: (2)، (3)، (12)، (32)، (58)، (119)، (145)، (154)، (183)، (187)، (193)، (219)، (220)، (225)، (313)، (315)، (318)، (489)، (490)، (497)، (569)، (583)، (601)، (608)، (609)، (612)، (617)، (618)، (621)، (623)، (627)، (629)، (631)، (635)، (638)، (639)، (643)، (649)، (651)، (655)، (661)، (665)، (674)، (679)، (681)، (686)، (687)، (691)، (695)، (702)، (705)، (708)، (712)، (719)، (722)، (724)، (728)، (732)، (737)، (739)، (743)، (745)، (749)، (751)، (755)، (757)، (763)، (768)، (772)، (775)، (806)، (829)، (836)، (844)، (851)، (868)، (874)، (887)، (912)، (918)، (922)، (955)، (963)، (969)، (974)،

(1029)، (1034)، (1062)،
(1078)، (1083)، (1087)،
(1115)، (1117)، (1131)،
(1142)، (1151)، (1153)،
(1163)، (1173)، (1180)،
(1189)، (1190)، (1193)،
(1199)، (1232)، (1236)،
(1244)، (1264)، (1266)،
(1279)، (1298)، (1310)،
(1327)، (1334)، (1336)،
(1340)، (1342)، (1365)،
(1380)، (1457)، (1605)،
(1625)، (1626)، (1718)،
(1741)، (1753)، (1802)،
(1812)، (1816)، (1830)،
(2033)، (2042)، (2047)،
(2058)، (2133)، (2134)،
(2136)، (2142)، (2147)،
(2160)، (2178)، (2196)،
(2197)، (2199)، (2201)،
(2203)، (2211)، (2213)،
(2303)، (2349)، (2360)

1257. مدرسة جامعة:
(313)، (420)، (904)، (1097)،
(1230)، (1263)، (1678)، (1697)

1258. مدرسة حكومية خاصة:
(389)، (393)، (417)، (445)،
(479)، (515)، (526)، (527)،
(544)، (548)، (786)، (1054)،
(1258)، (1281)، (1306)،
(1323)، (1362)، (1465)،
(1474)، (1480)، (1484)،
(1492)، (1503)، (1540)،
(1548)، (1635)، (1779)،
(1791)، (1814)، (1966)،
(2027)، (2093)، (2139)،
(2204)، (2211)، (2232)،
(2256)، (2392)

1259. مدرسة حكومية:
(11)، (23)، (31)، (45)، (51)،
(78)، (88)، (91)، (99)، (156)،
(159)، (181)، (190)، (195)،
(207)، (264)، (301)، (302)،
(329)، (369)، (378)، (386)،
(389)، (393)، (399)، (403)،
(407)، (413)، (416)، (417)،
(418)، (425)، (428)، (429)،
(440)، (445)، (479)، (481)،
(484)، (488)، (493)، (511)،
(512)، (515)، (522)، (524)،
(526)، (527)، (536)، (544)،
(548)، (559)، (562)، (574)،
(661)، (673)، (677)، (689)،
(696)، (709)، (718)، (748)،
(751)، (756)، (781)، (786)،
(789)، (790)، (795)، (797)،
(801)، (802)، (804)، (810)،
(812)، (819)، (822)، (823)،
(840)، (841)، (845)، (857)،
(858)، (864)، (865)، (869)،
(871)، (880)، (886)، (888)،
(892)، (895)، (899)، (901)،
(903)، (909)، (910)، (915)،
(917)، (919)، (928)، (929)،
(931)، (933)، (934)، (941)،
(942)، (946)، (947)، (956)،
(960)، (1022)، (1024)، (1028)،
(1036)، (1038)، (1041)،
(1043)، (1050)، (1054)،
(1072)، (1073)، (1114)،
(1135)، (1157)، (1164)،
(1170)، (1209)، (1211)،
(1226)، (1235)، (1243)،
(1253)، (1254)، (1258)،
(1269)، (1273)، (1275)،
(1281)، (1285)، (1291)،
(1297)، (1303)، (1306)،
(1309)، (1321)، (1323)،
(1332)، (1362)، (1366)،
(1372)، (1374)، (1375)،
(1390)، (1452)، (1454)،
(1459)، (1462)، (1463)،
(1465)، (1471)، (1474)،
(1480)، (1481)، (1484)،
(1492)، (1503)، (1507)،
(1521)، (1537)، (1538)،
(1540)، (1543)، (1545)،
(1548)، (1552)، (1553)،
(1554)، (1555)، (1556)،
(1559)، (1562)، (1572)،
(1582)، (1592)، (1593)،
(1595)، (1601)، (1603)،
(1611)، (1635)، (1639)،
(1647)، (1653)، (1657)،
(1685)، (1691)، (1719)،
(1728)، (1767)، (1779)،
(1782)، (1791)، (1792)،
(1794)، (1795)، (1796)،
(1814)، (1899)، (1902)،
(1960)، (1966)، (1988)،
(1989)، (1992)، (2001)،
(2015)، (2023)، (2027)،
(2048)، (2064)، (2072)،
(2074)، (2079)، (2087)،
(2093)، (2094)، (2096)،
(2100)، (2139)، (2143)،
(2154)، (2155)، (2172)،
(2189)، (2192)، (2204)،
(2211)، (2219)، (2232)،
(2244)، (2252)، (2255)،
(2256)، (2258)، (2259)،
(2260)، (2261)، (2264)،
(2265)، (2266)، (2269)،
(2270)، (2272)، (2274)،
(2275)، (2276)، (2278)،
(2279)، (2281)، (2290)،
(2294)، (2307)، (2348)،

(2373)، (2375)، (2376)، (2381)، (2390)، (2392)

1260. مدرسة خاصة دولية: (36)، (392)، (402)، (414)، (1066)، (1090)، (1107)، (1119)، (2021)

1261. مدرسة خاصة منخفضة: (401)، (518)، (1905)، (1983)، (2000)

1262. مدرسة خاصة: (36)، (69)، (370)، (392)، (401)، (402)، (414)، (416)، (513)، (517)، (518)، (521)، (523)، (530)، (538)، (561)، (566)، (567)، (596)، (787)، (881)، (947)، (1066)، (1090)، (1107)، (1113)، (1119)، (1460)، (1701)، (1717)، (1847)، (1875)، (1905)، (1982)، (1983)، (1984)، (1985)، (1987)، (1988)، (1989)، (1991)، (1993)، (1995)، (1996)، (1997)، (1999)، (2000)، (2001)، (2003)، (2004)، (2005)، (2007)، (2008)، (2010)، (2011)، (2021)، (2208)، (2247)، (2275)

1263. مدرسة دامجة: (43)، (197)، (235)، (284)، (319)، (385)، (469)، (505)، (517)، (520)، (537)، (539)، (567)، (791)، (1468)، (1487)، (1550)

1264. مدرسة دمج: (18)، (43)، (94)، (385)، (521)، (539)، (575)، (765)، (791)، (840)، (1353)، (1368)، (1487)، (1636)، (1648)، (2034)، (2208)، (2305)، (2359)

1265. مدرسة دولية بمصر: (117)، (1145)، (1675)، (1706)

1266. مدرسة دولية خاصة: (1717)، (1752)، (2039)، (2069)، (2145)، (2186)، (2290)

1267. مدرسة دولية رسمية: (1622)، (1679)، (1691)، (2151)، (2235)

1268. مدرسة دولية: (77)، (117)، (190)، (376)، (525)، (799)، (1058)، (1066)، (1094)، (1145)، (1170)، (1206)، (1211)، (1220)، (1236)، (1248)، (1258)، (1269)، (1300)، (1622)، (1637)، (1657)، (1675)، (1679)، (1684)، (1691)، (1706)، (1717)، (1739)، (1752)، (1815)، (1826)، (1959)، (1971)، (1984)، (1986)، (2011)، (2021)، (2039)، (2069)، (2145)، (2151)، (2186)، (2235)، (2290)، (2304)، (2357)

1269. مدرسة ذات احتياجات خاصة: (518)، (773)، (1041)، (1544)، (1739)، (1943)، (1984)، (1986)، (1997)، (1999)، (2057)، (2068)

1270. مدرسة رسمية لغات: (73)، (388)، (399)، (416)، (485)، (662)، (666)، (670)، (678)، (683)، (694)، (723)، (729)، (738)، (740)، (746)، (753)، (766)، (776)، (833)، (842)، (847)، (854)، (872)، (877)، (891)، (914)، (931)، (972)، (984)، (1116)، (1125)، (1460)، (1633)، (1637)، (1647)، (1916)، (2189)، (2290)، (2342)

1271. مدرسة رسمية: (33)، (41)، (73)، (88)، (190)، (388)، (397)، (399)، (416)، (435)، (485)، (507)، (662)، (666)، (670)، (678)، (683)، (694)، (723)، (729)، (738)، (740)، (746)، (753)، (766)، (776)، (833)، (842)، (847)، (854)، (859)، (861)، (872)، (877)، (891)، (913)، (914)، (920)، (926)، (931)، (934)، (972)، (984)، (1046)، (1094)، (1111)، (1116)، (1125)، (1131)، (1299)، (1460)، (1557)، (1622)، (1633)، (1637)، (1639)، (1647)، (1658)، (1752)، (1818)، (1916)، (2189)، (2202)، (2247)، (2282)، (2289)، (2290)، (2307)، (2342)، (2347)، (2365)

1272. مدرسة ريفية حضرية: (131)، (367)، (461)، (514)، (713)، (1337)، (1367)، (1373)، (1776)، (1808)

1273. مدرسة ريفية: (131)، (174)، (214)، (367)، (461)، (514)، (713)، (928)، (1257)، (1326)، (1337)، (1344)، (1351)، (1367)، (1373)، (1444)، (1477)، (1549)، (1733)، (1776)، (1805)، (1808)، (2031)، (2059)، (2344)، (2394)

1274. مدرسة فنية: (2)، (9)، (95)، (105)، (123)، (136)، (226)، (288)، (324)،

(374)، (447)، (459)، (582)،
(667)، (700)، (734)، (796)،
(944)، (955)، (979)، (985)،
(1069)، (1077)، (1083)،
(1106)، (1167)، (1174)،
(1178)، (1184)، (1186)،
(1187)، (1198)، (1199)،
(1200)، (1212)، (1268)،
(1324)، (1386)، (1393)،
(1450)، (1506)، (1563)،
(1564)، (1565)، (1566)،
(1567)، (1568)، (1569)،
(1570)، (1571)، (1572)،
(1573)، (1574)، (1575)،
(1580)، (1581)، (1582)،
(1584)، (1585)، (1588)،
(1589)، (1712)، (1824)،
(1900)، (1936)، (1994)،
(2061)، (2097)، (2102)،
(2103)، (2104)، (2106)،
(2108)، (2109)، (2112)،
(2113)، (2114)، (2115)،
(2116)، (2119)، (2121)،
(2123)، (2124)، (2125)،
(2126)، (2127)، (2141)،
(2195)، (2233)، (2384)

1275. مدرسة قطاع:
(403)، (415)، (459)، (907)،
(910)، (921)، (2097)، (2218)

1276. مدرسة لغات أجنبية:
(88)، (1281)، (1647)، (1767)

1277. مدرسة للاعتماد أكاديمي:
(882)، (885)، (888)، (892)،
(897)

1278. مدرسة للاعتماد:
(882)، (885)، (888)، (892)،
(897)

1279. مدرسة متفوقين:
(10)، (62)، (79)، (100)، (229)،
(286)، (302)، (531)، (958)،
(1102)، (1273)، (1309)،
(1327)، (1489)، (1498)،
(1629)، (1760)، (1979)،
(2060)، (2215)، (2226)، (2343)

1280. مدرسة مجتمع محلي:
(40)، (584)، (690)، (691)،
(808)، (920)، (929)، (959)،
(1045)، (1326)، (1783)،
(2143)، (2162)

1281. مدرسة مجتمع:
(40)، (317)، (501)، (584)،
(690)، (691)، (713)، (808)،
(920)، (929)، (959)، (1027)،
(1045)، (1326)، (1670)،
(1783)، (1828)، (1925)،
(1937)، (2143)، (2152)،
(2162)، (2168)، (2202)،
(2374)، (2387)

1282. مدرسة مجتمعية:
(113)، (149)، (182)، (264)،
(317)، (381)، (401)، (429)،
(501)، (546)، (591)، (928)،
(1098)، (1911)، (1984)،
(2066)، (2219)، (2370)

1283. مدرسة مهنية:
(119)، (225)، (729)، (745)،
(825)، (1571)، (2113)

1284. مديرو مدرسة ثانوية:
(743)، (745)، (751)، (768)،
(775)، (868)، (887)، (1029)،
(1062)، (1117)، (2042)، (2349)

1285. مديرو مدرسة:
(2)، (38)، (39)، (40)، (43)،
(47)، (48)، (60)، (97)، (107)،
(130)، (152)، (163)، (170)،
(174)، (198)، (211)، (214)،
(216)، (220)، (227)، (314)،
(318)، (319)، (364)، (366)،
(368)، (369)، (370)، (373)،
(374)، (375)، (378)، (380)،
(385)، (386)، (389)، (391)،
(393)، (398)، (403)، (407)،
(413)، (421)، (425)، (426)،
(429)، (442)، (456)، (460)،
(465)، (468)، (470)، (471)،
(488)، (507)، (511)، (513)،
(517)، (521)، (525)، (530)،
(532)، (538)، (549)، (559)،
(568)، (584)، (601)، (603)،
(613)، (624)، (630)، (633)،
(634)، (640)، (647)، (648)،
(650)، (651)، (661)، (671)،
(673)، (687)، (689)، (691)،
(696)، (698)، (699)، (700)،
(706)، (708)، (709)، (713)،
(720)، (721)، (722)، (733)،
(735)، (737)، (738)، (741)،
(743)، (745)، (748)، (750)،
(751)، (759)، (761)، (764)،
(765)، (768)، (774)، (775)،
(776)، (790)، (793)، (794)،
(795)، (806)، (808)، (816)،
(818)، (843)، (845)، (846)،
(848)، (850)، (851)، (852)،
(854)، (855)، (857)، (859)،
(864)، (868)، (871)، (872)،
(874)، (877)، (879)، (881)،
(882)، (883)، (887)، (938)،
(948)، (951)، (955)، (956)،
(959)، (960)، (961)، (963)،
(965)، (969)، (971)، (973)،
(975)، (978)، (980)، (982)،
(984)، (987)، (988)، (990)،
(1023)، (1025)، (1027)،
(1028)، (1029)، (1031)،
(1038)، (1041)، (1062)،

(1086)، (1087)، (1090)،
(1091)، (1111)، (1112)،
(1116)، (1117)، (1118)،
(1125)، (1127)، (1129)،
(1131)، (1132)، (1133)،
(1136)، (1145)، (1148)،
(1149)، (1150)، (1151)،
(1156)، (1157)، (1158)،
(1159)، (1164)، (1172)،
(1174)، (1175)، (1181)،
(1189)، (1190)، (1195)،
(1200)، (1253)، (1299)،
(1315)، (1369)، (1391)،
(1442)، (1445)، (1459)،
(1472)، (1475)، (1477)،
(1481)، (1493)، (1506)،
(1511)، (1516)، (1521)،
(1526)، (1530)، (1567)،
(1633)، (1669)، (1803)،
(1805)، (1813)، (1817)،
(1820)، (1837)، (1839)،
(1845)، (1848)، (1850)،
(1853)، (1854)، (1867)،
(1869)، (1872)، (1893)،
(1895)، (1902)، (1904)،
(1905)، (1917)، (1922)،
(1924)، (1925)، (1929)،
(1932)، (1933)، (1934)،
(1936)، (1937)، (1938)،
(1940)، (1943)، (1945)،
(1950)، (1958)، (1971)،
(1977)، (1992)، (1993)،
(1995)، (2001)، (2003)،
(2005)، (2008)، (2010)،
(2012)، (2013)، (2014)،
(2015)، (2016)، (2017)،
(2023)، (2028)، (2029)،
(2033)، (2034)، (2038)،
(2042)، (2043)، (2045)،
(2046)، (2047)، (2048)،
(2050)، (2051)، (2052)،
(2054)، (2056)، (2058)،
(2059)، (2062)، (2063)،
(2064)، (2065)، (2068)،
(2070)، (2073)، (2088)،
(2090)، (2092)، (2093)،
(2095)، (2097)، (2102)،
(2103)، (2104)، (2105)،
(2109)، (2112)، (2113)،
(2114)، (2118)، (2119)،
(2121)، (2127)، (2130)،
(2134)، (2136)، (2138)،
(2141)، (2162)، (2163)،
(2169)، (2171)، (2174)،
(2177)، (2178)، (2179)،
(2182)، (2185)، (2187)،
(2189)، (2193)، (2195)،
(2202)، (2203)، (2212)،
(2214)، (2217)، (2218)،
(2226)، (2235)، (2248)،
(2253)، (2254)، (2256)،
(2257)، (2268)، (2271)،
(2277)، (2282)، (2286)،
(2288)، (2290)، (2294)،
(2298)، (2302)، (2303)،
(2305)، (2338)، (2342)،
(2343)، (2344)، (2347)،
(2348)، (2349)، (2350)،
(2351)، (2354)، (2355)،
(2357)، (2358)، (2359)،
(2360)، (2364)، (2365)،
(2367)، (2368)، (2370)،
(2371)، (2372)، (2376)،
(2383)، (2384)، (2393)،
(2397)، (2398)

1286. مرحلة تعليم أساسي:

(5)، (15)، (27)، (48)، (59)،
(60)، (156)، (166)، (408)،
(421)، (470)، (473)، (483)،
(509)، (543)، (735)، (750)،
(752)، (759)، (779)، (783)،
(828)، (846)، (905)، (921)،
(956)، (968)، (973)، (1055)،
(1148)، (1314)، (1345)،
(1360)، (1362)، (1373)،
(1462)، (1482)، (1494)،
(1512)، (1543)، (1609)،
(1618)، (1637)، (1658)،
(1660)، (1672)، (1682)،
(1735)، (1804)، (2001)، (2400)

1287. مرحلة تعليم ثانوي:

(32)، (46)، (122)، (323)، (452)،
(454)، (545)، (768)، (806)،
(1151)، (1802)، (2220)

1288. مرحلة تعليم:

(5)، (15)، (20)، (27)، (32)،
(46)، (48)، (59)، (60)، (91)،
(122)، (156)، (166)، (172)،
(174)، (314)، (323)، (408)،
(421)، (452)، (454)، (470)،
(473)، (476)، (483)، (509)،
(543)، (545)، (561)، (590)،
(690)، (733)، (735)، (750)،
(752)، (759)، (768)، (779)،
(783)، (806)، (828)، (846)،
(905)، (921)، (956)، (965)،
(968)، (973)، (1055)، (1148)،
(1151)، (1249)، (1314)،
(1345)، (1360)، (1362)،
(1373)، (1383)، (1445)،
(1451)، (1462)، (1482)،
(1494)، (1507)، (1509)،
(1512)، (1543)، (1609)،
(1618)، (1637)، (1658)،
(1660)، (1672)، (1682)،
(1735)، (1802)، (1804)،
(2001)، (2113)، (2220)، (2400)

1289. مركز تعلم مجتمعي: (598)، (991)، (1416)، (1421)، (1439)

1290. مركز تعلم: (598)، (991)، (1007)، (1416)، (1421)، (1428)، (1429)، (1431)، (1439)، (2327)، (2340)

1291. مركز تعليم كبار: (86)، (242)، (992)، (994)، (1005)، (1007)، (1009)، (1010)، (1019)، (1433)، (2318)

1292. مركز تعليم: (86)، (168)، (242)، (442)، (992)، (994)، (1005)، (1007)، (1009)، (1010)، (1019)، (1433)، (1746)، (1846)، (2307)، (2318)

1293. مرونة مؤسسية: (32)، (723)، (726)، (1190)، (1654)، (2073)، (2290)

1294. مساءلة تعليمية مدرسة: (697)، (708)

1295. مساءلة تعليمية: (107)، (368)، (386)، (690)، (693)، (697)، (701)، (704)، (707)، (708)، (1519)، (2028)

1296. مساءلة دولية: (1667)

1297. مستدامة مدرسة: (721)، (829)، (1822)، (2169)

1298. مستقبل تعليم:

1299. (2)، (525)، (1053)، (1081)، (1358)، (1382)، (1386)، (1392)، (1393)، (1395)، (1411)، (1727)، (1741)

1300. معايير جودة شاملة:

1301. (676)، (727)، (789)، (833)، (849)، (880)، (890)، (959)، (987)، (993)، (1023)، (1446)

1302. معايير جودة: (11)، (76)، (93)، (129)، (139)، (201)، (204)، (290)، (329)، (332)، (333)، (334)، (352)، (366)، (371)، (381)، (384)، (387)، (390)، (394)، (401)، (402)، (422)، (514)، (517)، (533)، (577)، (604)، (656)، (659)، (662)، (676)، (677)، (692)، (699)، (720)، (727)، (750)، (789)، (797)، (799)، (817)، (819)، (831)، (833)، (848)، (849)، (865)، (870)، (871)، (874)، (875)، (876)، (879)، (880)، (881)، (884)، (886)، (889)، (890)، (891)، (895)، (897)، (902)، (912)، (930)، (931)، (933)، (936)، (954)، (959)، (970)، (976)، (983)، (987)، (993)، (1001)، (1008)، (1011)، (1019)، (1023)، (1061)، (1073)، (1082)، (1090)، (1092)، (1187)، (1205)، (1212)، (1289)، (1379)، (1407)، (1417)، (1442)، (1446)، (1447)، (1449)، (1450)، (1454)، (1455)، (1456)، (1457)، (1458)، (1459)، (1460)، (1461)، (1465)، (1468)، (1470)، (1472)، (1500)، (1506)، (1508)، (1512)، (1513)، (1522)، (1541)، (1564)، (1658)، (1659)، (1687)، (1720)، (1748)، (1751)، (1776)، (1815)، (1831)، (1840)، (1846)، (1847)، (1858)، (1870)، (1875)، (1876)، (1954)، (1958)، (1977)، (1982)، (1990)، (2000)، (2009)، (2019)، (2020)، (2021)، (2022)، (2023)، (2026)، (2027)، (2029)، (2030)، (2031)، (2034)، (2041)، (2125)، (2141)، (2150)، (2152)، (2172)، (2174)، (2175)، (2188)، (2207)، (2233)، (2237)، (2285)، (2316)، (2332)، (2392)

1303. معلم تعليم فني: (72)، (817)، (1536)، (1568)

1304. معلم رقمي: (829)، (836)، (1080)، (1410)، (1491)، (1535)، (1551)

1305. معلم كليات تربية: (13)، (93)، (191)، (282)، (455)، (579)، (1242)، (1318)، (1541)، (1558)، (2140)، (2194)

1306. معلم كليات: (13)، (93)، (191)، (282)، (455)، (579)، (1242)، (1318)، (1541)، (1558)، (2140)، (2194)

1307. معلم: (9)، (25)، (72)، (84)، (87)، (132)، (140)، (155)، (178)، (228)، (271)، (275)، (369)، (515)، (528)، (535)، (663)، (673)، (734)، (765)، (778)، (798)، (805)، (817)، (826)، (830)، (831)، (841)، (846)، (880)، (909)، (913)، (935)، (949)، (1008)، (1030)، (1042)، (1183)، (1194)، (1253)، (1313)، (1462)، (1471)، (1491)، (1522)، (1536)، (1547)، (1552)، (1555)، (1559)، (1562)، (1616)، (1677)، (1865)، (2090)، (2379)

1308. معلمي تعليم أساسي:
(228)، (271)، (528)، (663)،
(673)، (778)، (798)، (826)،
(830)، (841)، (846)، (880)،
(909)، (913)، (935)، (949)،
(1030)، (1042)، (1253)،
(1462)، (1616)، (1677)، (2090)

1309. معلمي تعليم فني:
(72)، (87)، (734)، (817)،
(1183)، (1194)، (1536)، (1562)

1310. مغرب:
(306)، (311)، (321)، (362)،
(366)، (378)، (386)، (387)،
(414)، (422)، (426)، (444)،
(457)، (460)، (465)، (466)،
(506)، (512)، (523)، (527)،
(540)، (554)، (1438)، (1475)،
(1547)، (1677)، (1716)،
(1767)، (1776)، (1840)،
(1865)، (1870)، (1877)،
(1879)، (1908)، (1912)،
(1928)، (1943)، (1960)،
(1961)، (1962)، (1971)،
(1976)، (1980)، (1986)،
(1993)، (2010)، (2018)،
(2028)، (2032)، (2049)،
(2062)، (2080)، (2088)،
(2092)، (2103)، (2113)،
(2134)، (2140)، (2149)،
(2150)، (2158)، (2180)،
(2210)، (2370)، (2374)، (2383)

1311. مكسيك:
(441)، (1690)، (1718)، (1938)،
(2282)

1312. ممارسات تعلم:
(65)، (186)، (263)، (345)،
(369)، (1429)، (1551)

1313. ممارسات قيادة إيجابية:
(852)، (857)

1314. ممارسات قيادة تربوية:
(619)، (737)، (741)، (745)،
(747)

1315. ممارسات قيادة تشاركية:
(847)، (1481)

1316. ممارسات قيادة خضراء:
(721)، (2343)

1317. ممارسات قيادة مدرسية:
(574)، (616)، (624)، (843)،
(858)، (861)، (865)، (1391)،
(1474)، (1490)، (1494)

1318. ممارسات قيادة مستدامة:
(725)، (728)، (733)، (736)،
(741)، (745)، (747)، (748)

1319. ممارسات قيادة:
(31)، (42)، (43)، (46)، (54)،
(56)، (574)، (601)، (603)،
(605)، (608)، (616)، (619)،
(620)، (621)، (622)، (623)،
(624)، (625)، (626)، (627)،
(629)، (642)، (644)، (661)،
(721)، (722)، (723)، (725)،
(728)، (733)، (735)، (736)،
(737)، (738)، (741)، (745)،
(746)، (747)، (748)، (841)،
(843)، (847)، (852)، (857)،
(858)، (861)، (865)، (1029)،
(1391)، (1407)، (1474)،
(1476)، (1481)، (1482)،
(1485)، (1490)، (1494)،
(1499)، (1802)، (1804)،
(1808)، (1810)، (1813)،
(1814)، (1816)، (1818)،
(1820)، (2046)، (2051)،
(2054)، (2056)، (2065)،
(2343)، (2348)، (2351)،
(2355)، (2360)، (2362)،
(2370)، (2371)

1320. مملكة عربية سعودية:
(115)، (152)، (342)، (350)،
(1213)، (1508)، (1722)،
(1753)، (1759)، (1765)، (2367)

1321. مملكة متحدة:
(6)، (17)، (31)، (36)، (44)،
(57)، (342)، (385)، (415)،
(585)، (1204)، (1208)، (1219)،
(1226)، (1253)، (1535)،
(1558)، (1620)، (1639)،
(1644)، (1649)، (1683)،
(1704)، (1763)، (1766)،
(1801)، (1817)، (1850)،
(1871)، (1890)، (1937)،
(1985)، (2008)، (2011)،
(2031)، (2045)، (2081)،
(2208)، (2316)، (2326)،
(2328)، (2362)، (2367)

1322. مناخ تنظيمي:
(170)، (452)، (491)، (507)،
(528)، (658)، (664)، (666)،
(673)، (678)، (700)، (715)،
(728)، (733)، (734)، (757)،
(764)، (769)، (815)، (823)،
(825)، (828)، (833)، (839)،
(842)، (849)، (858)، (860)،
(876)، (881)، (899)، (964)،
(971)، (973)، (974)، (976)،
(990)، (1001)، (1002)، (1010)،
(1018)، (1020)، (1025)،
(1029)، (1035)، (1040)،
(1044)، (1093)، (1139)،
(1150)، (1161)، (1211)،
(1407)، (1459)، (1476)،
(1481)، (1494)، (1633)،
(1807)، (2001)، (2042)،
(2348)، (2366)

1323. مناخ مدرسي:
(27)، (33)، (39)، (139)، (145)،
(198)، (370)، (389)، (427)،

(451)، (454)، (456)، (459)،
(460)، (464)، (465)، (484)،
(502)، (503)، (551)، (579)،
(613)، (617)، (628)، (661)،
(669)، (679)، (718)، (745)،
(768)، (779)، (791)، (809)،
(841)، (845)، (852)، (854)،
(855)، (859)، (861)، (864)،
(872)، (875)، (898)، (905)،
(907)، (909)، (911)، (915)،
(916)، (925)، (927)، (983)،
(1037)، (1048)، (1148)،
(1157)، (1473)، (1496)،
(1503)، (1518)، (1636)،
(1796)، (1818)، (2048)،
(2065)، (2075)، (2084)،
(2093)، (2149)، (2156)،
(2264)، (2269)، (2274)،
(2358)، (2367)، (2378)،
(2383)، (2391)، (2393)، (2396)

1324. مناهج إعداد: (282)

1325. مناهج بحث: (6)

1326. مناهج تاريخ:
(12)، (1249)، (1253)، (1595)

1327. مناهج تربية:
(4)، (9)، (21)، (275)، (283)،
(287)، (295)، (456)، (1336)،
(1594)، (1596)، (1608)،
(1615)، (1951)، (2135)

1328. مناهج تعليم:
(30)، (164)، (271)، (278)،
(284)، (288)، (294)، (298)،
(570)، (1010)، (1258)، (1344)،
(1574)، (1591)، (2111)،
(2144)، (2154)، (2200)

1329. مناهج ثانوية: (122)

1330. مناهج حاسب: (24)

1331. مناهج دراسات:
(17)، (238)، (276)، (450)،
(1605)

1332. مناهج دراسية:
(14)، (18)، (108)، (160)، (173)،
(188)، (230)، (238)، (272)،
(274)، (275)، (279)، (415)،
(422)، (466)، (472)، (480)،
(489)، (571)، (592)، (1032)،
(1049)، (1209)، (1225)،
(1232)، (1233)، (1235)،
(1249)، (1264)، (1273)،
(1279)، (1322)، (1325)،
(1336)، (1339)، (1385)،
(1389)، (1392)، (1401)،
(1404)، (1455)، (1468)،
(1529)، (1554)، (1556)،
(1564)، (1603)، (1604)،
(1606)، (1609)، (1611)،
(1613)، (1614)، (1616)،
(1618)، (1620)، (1666)،
(1679)، (1745)، (1753)،
(1758)، (1780)، (1784)،
(1841)، (1955)، (2128)،
(2132)، (2162)

1333. مناهج ذوي احتياجات: (18)

1334. مناهج رياض: (1600)

1335. مناهج رياضيات:
(28)، (213)، (274)، (304)،
(1606)

1336. مناهج صحة: (1339)

1337. مناهج طفولة: (280)

1338. مناهج عابرة: (318)

1339. مناهج عابرة:
(318)

1340. مناهج علوم:
(26)، (296)، (303)، (471)،
(584)، (1271)، (1610)، (1640)،
(2138)

1341. مناهج لتنمية: (1618)

1342. مناهج لغة:
(23)، (273)، (292)، (1593)

1343. مناهج محافظات: (591)

1344. مناهج مدارس: (286)، (1332)

1345. مناهج مرحلة:
(1)، (281)، (1230)، (2188)

1346. مناهج مهارات: (1019)

1347. مناهج وأنشطة: (582)

1348. منصات تعليم إلكتروني:
(622)، (1092)، (2026)، (2216)

1349. منصات تعليم:
(11)، (90)، (137)، (397)، (622)،
(1092)، (1274)، (1957)،
(2026)، (2216)

1350. منظور إدارة دولية:
(392)، (1819)، (1821)، (1833)،
(1834)، (1835)، (1852)،
(1854)، (1855)، (1862)،
(1922)، (1955)، (1958)،
(1959)، (1965)، (1968)،
(1971)، (1972)، (1974)،
(1975)، (1977)، (1978)،
(1979)، (1983)، (1985)،
(1986)، (1990)، (1993)،
(1997)، (2000)، (2001)،
(2002)، (2004)، (2006)،
(2009)، (2011)، (2016)،
(2019)، (2021)، (2023)،
(2027)، (2031)، (2035)،
(2042)، (2054)، (2055)،
(2063)، (2079)، (2102)،
(2134)، (2137)، (2139)،
(2142)، (2146)، (2150)،
(2151)، (2153)، (2156)،
(2157)، (2165)، (2167)،
(2170)، (2171)، (2173)،
(2174)، (2177)، (2194)،
(2197)، (2201)، (2223)،
(2225)، (2227)، (2228)،

(2229)، (2231)، (2232)، (2233)، (2250)، (2251)، (2279)، (2280)، (2293)، (2305)، (2321)، (2325)

1351. منظور إدارة:
(392)، (761)، (924)، (1105)، (1819)، (1821)، (1833)، (1834)، (1835)، (1852)، (1854)، (1855)، (1862)، (1922)، (1955)، (1958)، (1959)، (1965)، (1968)، (1971)، (1972)، (1974)، (1975)، (1977)، (1978)، (1979)، (1983)، (1985)، (1986)، (1990)، (1993)، (1997)، (2000)، (2001)، (2002)، (2004)، (2006)، (2009)، (2011)، (2016)، (2019)، (2021)، (2023)، (2027)، (2031)، (2035)، (2042)، (2054)، (2055)، (2063)، (2074)، (2079)، (2089)، (2102)، (2133)، (2134)، (2137)، (2139)، (2140)، (2142)، (2146)، (2150)، (2151)، (2153)، (2155)، (2156)، (2157)، (2165)، (2167)، (2170)، (2171)، (2173)، (2174)، (2177)، (2193)، (2194)، (2195)، (2196)، (2197)، (2199)، (2200)، (2201)، (2223)، (2225)، (2227)، (2228)، (2229)، (2231)، (2232)، (2233)، (2250)، (2251)، (2279)، (2280)، (2293)، (2305)، (2321)، (2325)

1352. منظومة إدارة:
(262)، (378)، (384)، (397)، (649)، (885)، (1119)، (1121)، (1750)، (1757)، (1852)، (2041)، (2045)، (2072)، (2082)، (2088)، (2099)، (2114)، (2175)، (2228)، (2316)، (2361)

1353. مهارات تحسين: (65)

1354. منظومة تعليم شامل:
(519)، (521)، (523)، (527)، (528)، (529)، (532)، (534)، (536)، (1486)

1355. منظومة تعليم فني:
(95)، (324)، (394)، (700)، (1188)، (1212)، (1569)، (1628)، (1723)، (1967)، (2102)، (2121)، (2122)، (2129)، (2131)، (2141)، (2174)، (2179)

1356. منظومة تعليم:
(15)، (29)، (92)، (95)، (137)، (176)، (324)، (330)، (344)، (357)، (360)، (394)، (469)، (489)، (513)، (519)، (521)، (522)، (523)، (527)، (528)، (529)، (532)، (534)، (536)، (645)، (664)، (693)، (695)، (700)، (722)، (733)، (823)، (832)، (840)، (864)، (868)، (992)، (1000)، (1007)، (1010)، (1073)، (1077)، (1080)، (1095)، (1117)، (1134)، (1157)، (1188)، (1205)، (1206)، (1212)، (1343)، (1412)، (1420)، (1425)، (1451)، (1455)، (1473)، (1486)، (1491)، (1502)، (1513)، (1523)، (1545)، (1569)، (1628)، (1649)، (1723)، (1778)، (1781)، (1855)، (1967)، (2003)، (2039)، (2099)، (2102)، (2121)، (2122)، (2129)، (2131)، (2141)، (2161)، (2162)، (2171)، (2174)، (2179)، (2182)، (2191)، (2218)، (2221)، (2401)

1357. منظومة تقويم أداء: (13)، (44)

1358. منظومة ضمان جودة:
(355)، (976)، (1442)، (1994)، (2012)، (2020)، (2025)، (2028)، (2029)، (2030)، (2032)

1359. منهج إعداد: (282)، (2161)

1360. منهج أنشطة:
(55)، (164)، (185)، (197)، (479)، (583)، (592)، (925)، (1018)، (1226)، (1306)، (1322)، (1376)، (1380)، (1680)، (1785)، (1877)، (1930)، (1996)، (2086)، (2145)، (2149)، (2184)، (2334)، (2389)، (2398)

1361. منهج تربية دينية:
(287)، (457)، (502)، (1596)، (2139)

1362. منهج تربية فنية: (283)، (1617)

1363. منهج تربية مهنية: (275)، (1598)

1364. منهج تربية:
(4)، (9)، (21)، (275)، (283)، (287)، (295)، (436)، (457)، (502)، (1235)، (1326)، (1338)، (1596)، (1598)، (1610)، (1617)، (1955)، (2139)، (2391)

1365. منهج تعليم فني:
(278)، (324)، (1167)، (1565)، (1566)، (1576)، (2115)

1366. منهج تعليم:

(4)، (9)، (30)، (164)، (271)، (277)، (278)، (284)، (288)، (294)، (298)، (324)، (571)، (572)، (1012)، (1167)، (1260)، (1346)، (1565)، (1566)، (1576)، (1593)، (1718)، (1741)، (2086)، (2115)، (2139)، (2148)، (2158)، (2165)، (2204)، (2385)

1367. منهج تنمية: (210)، (1202)، (1620)

1368. منهج ثانوية: (122)

1369. منهج حاسب: (24)، (305)، (1143)

1370. منهج دراسات اجتماعية: (230)، (238)، (276)، (284)، (431)، (451)، (1169)، (1607)، (1666)، (2204)

1371. منهج دراسات:

1372. (17)، (230)، (238)، (276)، (284)، (431)، (451)، (1169)، (1607)، (1666)، (2204)

1373. منهج رياض أطفال: (280)، (1602)

1374. منهج رياضيات علوم: (213)، (304)، (321)

1375. منهج رياضيات: (19)، (28)، (213)، (274)، (304)، (316)، (321)، (484)، (1608)

1376. منهج صحة: (1341)

1377. منهج علوم: (4)، (14)، (19)، (26)، (122)، (212)، (229)، (286)، (296)، (303)، (305)، (312)، (314)، (472)، (571)، (581)، (585)، (1273)، (1324)، (1327)، (1612)، (1637)، (1642)، (1667)، (1674)، (1706)، (1751)، (1811)، (2142)، (2398)

1378. منهج لغة أجنبية: (23)، (153)، (273)، (292)، (458)، (493)، (524)، (1595)، (1615)، (1624)، (2151)، (2183)، (2390)

1379. منهج مرحلة ثانوية: (1)، (281)، (298)، (1232)، (1365)، (1650)، (2192)

1380. منهج مرحلة: (1)، (30)، (281)، (285)، (291)، (298)، (301)، (1232)، (1260)، (1365)، (1614)، (1650)، (2192)

1381. منهج مهارة: (1021)

1382. مهارات إدارة: (744)

1383. مهارات اقتصاد: (131)، (138)، (145)

1384. مهارات بحث: (739)، (921)، (1317)، (1618)

1385. مهارات تعبير: (979)

1386. مهارات تعلم: (755)، (1309)

1387. مهارات تعليم: (621)

1388. مهارات تعهيد: (1108)

1389. مهارات تفكير: (5)، (12)، (304)، (759)، (831)، (982)، (1225)، (1312)، (1603)

1390. مهارات تكيف: (849)

1391. مهارات تنظيم: (777)

1392. مهارات تواصل: (769)، (981)، (1016)، (1028)، (1607)

1393. مهارات حل مشكلات: (973)، (1282)، (2196)

1394. مهارات حياتية: (595)

1395. مهارات ذكاء: (6)

1396. مهارات ريادة: (1571)

1397. مهارات طلاب: (950)، (1275)

1398. مهارات عمل: (2208)

1399. مهارات قراءة: (997)، (2386)

1400. مهارات قيادة: (255)، (609)، (861)، (917)، (1481)، (1489)

1401. مهارات قياس: (960)

1402. مهارات كبار: (1413)

1403. مهارات كتابة: (1013)، (1633)

1404. مهارات مساندة: (1627)

1405. مهارات مستقبل: (30)، (1304)، (1734)

1406. مهارات معلم: (769)

1407. مهارات مواطنة: (230)، (909)، (1605)

1408. مهارة إدارة: (110)، (288)، (631)، (683)، (745)، (816)، (1021)، (1031)، (1554)، (2349)، (2353)، (2358)، (2359)

1409. مهارة اقتصاد معرفة: (131)، (132)، (138)، (145)، (149)، (167)

1410. مهارة اقتصاد:

1411. (131)، (132)، (138)، (145)، (149)، (167)، (1714)

1412. مهارة القرن الحادي والعشرين: (30)، (93)، (130)، (132)، (145)، (171)، (176)، (181)، (220)، (263)، (345)، (489)، (760)، (783)، (968)، (1049)، (1273)، (1279)، (1280)، (1284)، (1306)، (1318)، (1389)، (1411)، (1447)، (1592)، (1609)، (1616)، (1962)، (2042)، (2122)

1413. مهارة بحث علمي: (229)، (296)، (740)، (923)، (1289)، (1319)، (1620)

1414. مهارة بحث:

1415. (73)، (229)، (296)، (740)، (783)، (923)، (1289)، (1319)، (1620)

1416. مهارة تعبير: (981)، (1015)

1417. مهارة تعلم: (11)، (68)، (75)، (114)، (196)، (352)، (756)، (758)، (910)، (1011)، (1300)، (1311)، (1422)، (1461)، (1551)، (1557)، (1619)، (2337)

1418. مهارة تعليم: (622)، (1739)، (2111)

1419. مهارة تعهيد: (1110)

1420. مهارة تفكير إبداعي: (129)، (153)، (651)، (832)، (978)، (1276)، (1314)، (2200)

1421. مهارة تفكير عليا: (5)، (103)، (139)، (157)، (328)، (365)، (489)، (497)، (832)، (880)، (964)، (1273)، (1389)، (1405)، (1467)، (1492)، (1509)، (1605)، (1629)، (1667)

1422. مهارة تفكير نقدي: (14)، (123)، (171)، (207)، (318)، (345)، (760)، (1049)، (1227)، (1599)، (2135)

1423. مهارة تفكير: (5)، (12)، (14)، (26)، (103)، (123)، (129)، (131)، (139)، (153)، (157)، (171)، (207)، (249)، (304)، (314)، (318)، (328)، (345)، (365)، (489)، (497)، (599)، (651)، (760)، (767)، (824)، (832)، (880)، (904)، (923)، (964)، (975)، (978)، (984)، (1049)، (1158)، (1227)، (1266)، (1273)، (1276)، (1314)، (1389)، (1404)، (1405)، (1406)، (1467)، (1492)، (1509)، (1514)، (1539)، (1599)، (1605)، (1607)، (1620)، (1629)، (1647)، (1650)، (1667)، (1811)، (1864)، (2135)، (2200)

1424. مهارة تكيف: (850)، (863)، (1681)، (1789)

1425. مهارة تنظيم: (75)، (756)، (778)

1426. مهارة تواصل: (146)، (171)، (404)، (682)، (726)، (739)، (768)، (770)، (840)، (928)، (968)، (983)، (1012)، (1018)، (1030)، (1031)، (1040)، (1148)، (1170)، (1203)، (1230)، (1269)، (1280)، (1289)، (1310)، (1365)، (1418)، (1433)، (1566)، (1609)، (2203)

1427. مهارة حل مشكلات: (185)، (301)، (674)، (870)، (964)، (975)، (1284)، (1582)، (2200)

1428. مهارة حل: (185)، (301)، (674)، (870)، (964)، (975)، (1284)، (1582)، (2200)

1429. مهارة حياتية: (176)، (241)، (267)، (275)، (422)، (483)، (587)، (596)، (598)، (779)، (928)، (945)، (968)، (1021)، (1365)، (1412)، (1418)، (1424)، (1426)، (1435)، (1439)، (1455)، (1539)، (1566)، (1792)، (1888)، (2331)

1430. مهارة ذكاء: (6)، (842)، (864)، (1214)، (1501)

1431. مهارة رقمية: (127)، (131)، (137)، (149)، (153)، (225)، (234)، (251)، (253)، (298)، (410)، (506)، (565)، (609)، (632)، (836)، (935)، (1286)، (1288)، (1307)، (1355)، (1413)، (1415)، (1455)، (1458)، (1545)، (1559)، (1585)، (1590)، (1600)، (1714)، (1715)، (1718)، (1795)، (1909)، (1919)، (2366)، (2376)

1432. مهارة ريادة: (589)، (1167)، (1276)، (1565)، (1573)، (1697)، (2178)، (2194)، (2201)، (2202)، (2207)، (2216)

1433. مهارة طالب: (16)، (114)، (173)، (183)، (410)، (609)، (922)، (952)، (1071)، (1190)، (1277)، (1298)، (1309)، (1324)، (1400)، (1582)، (1585)، (1886)، (2007)، (2105)، (2106)

1434. مهارة عالمية: (1064)، (1216)، (1217)، (1266)، (1962)

1435. مهارة عمل: (122)، (440)، (995)، (1609)، (2208)، (2212)

1436. مهارة قراءة: (194)، (268)، (991)، (999)، (1009)، (1019)، (1412)، (1437)، (1595)، (1641)، (1846)، (2183)، (2373)، (2390)

1437. مهارة قيادة: (150)، (255)، (482)، (601)، (602)، (603)، (610)، (621)، (629)، (634)، (640)، (645)،

(647)، (661)، (675)، (761)،
(837)، (855)، (862)، (919)،
(956)، (990)، (1035)، (1275)،
(1373)، (1407)، (1426)،
(1483)، (1491)، (1492)،
(1499)، (1669)، (1924)،
(1928)، (2062)، (2098)، (2347)

1438. مهارة قياس: (962)

1439. مهارة كبار: (1415)

1440. مهارة كتابة: (1015)، (1635)

1441. مهارة مستقبل:
(30)، (328)، (1306)، (1737)،
(2312)

1442. مهارة معلم:

1443. (73)، (175)، (284)، (602)،
(622)، (754)، (770)، (778)،
(822)، (829)، (836)، (943)،
(987)، (1008)، (1225)، (1396)،
(1461)، (1482)، (1501)،
(1541)، (1572)، (1600)،
(1611)، (1612)

1444. مهارة مواطنة:
(230)، (911)، (1078)، (1607)،
(2140)، (2335)

1445. مواطنة رقمية:
(164)، (171)، (230)، (463)،
(470)، (922)، (1078)، (1143)،
(1241)، (1249)، (1264)،
(1415)، (1423)، (1429)،
(1496)، (1714)، (1788)،
(1791)، (2136)، (2160)،
(2161)، (2312)، (2328)

1446. مواطنة عالمية:
(21)، (291)، (474)، (480)،
(1157)، (1170)، (1203)،
(1209)، (1231)، (1232)،
(1234)، (1236)، (1238)،
(1244)، (1245)، (1249)،
(1250)، (1253)، (1256)،
(1258)، (1259)، (1261)،
(1270)، (1280)، (1409)،
(1496)، (1539)، (1607)،
(1666)، (1784)، (1955)،
(2131)، (2132)، (2133)،
(2134)، (2135)، (2136)،
(2137)، (2138)، (2139)،
(2140)، (2141)، (2142)،
(2143)، (2144)، (2145)،
(2146)، (2147)، (2148)،
(2150)، (2152)، (2153)،
(2155)، (2156)، (2157)،
(2158)، (2159)، (2160)، (2161)

1447. مؤسسات إعداد معلم: (579)، (2166)

1448. مؤسسات تعليم:
(93)، (147)، (350)، (356)،
(357)، (447)، (459)، (539)،
(550)، (557)، (598)، (605)،
(656)، (660)، (882)، (885)،
(893)، (924)، (1002)، (1020)،
(1029)، (1080)، (1109)،
(1136)، (1175)، (1187)،
(1190)، (1205)، (1206)،
(1212)، (1214)، (1219)،
(1220)، (1246)، (1271)،
(1302)، (1382)، (1424)،
(1441)، (1541)، (1582)،
(1587)، (1720)، (1803)،
(1859)، (2019)، (2103)،
(2112)، (2120)، (2123)،
(2174)، (2234)، (2250)،
(2310)، (2317)، (2325)

حرف – ن

1449. نرويج:
(39)، (448)، (463)، (578)،
(1413)، (1501)، (1510)،
(1538)، (1607)، (1633)،
(1900)، (1942)، (1974)

1450. نظام إدارة جودة: (2023)، (2024)

1451. نظام إدارة:
(44)، (253)، (259)، (261)،
(331)، (378)، (379)، (384)،
(388)، (390)، (396)، (497)،
(538)، (576)، (614)، (615)،
(638)، (651)، (698)، (764)،
(806)، (1061)، (1084)، (1089)،
(1108)، (1130)، (1183)،
(1572)، (1816)، (2000)،
(2023)، (2024)، (2056)،
(2070)، (2112)، (2113)،
(2157)، (2172)، (2234)،
(2235)، (2237)، (2255)،
(2266)، (2293)، (2315)،
(2317)، (2320)، (2322)،
(2328)، (2335)، (2337)،
(2338)، (2344)

1452. نظام تعليم:

1453. (25)، (53)، (61)، (71)، (136)،
(167)، (210)، (221)، (275)،
(364)، (394)، (425)، (436)،
(484)، (540)، (643)، (843)،
(844)، (918)، (1052)، (1146)،
(1179)، (1205)، (1232)،
(1395)، (1432)، (1518)،
(1539)، (1563)، (1625)،
(1627)، (1631)، (1636)،
(1654)، (1681)، (1723)،
(1846)، (1852)، (1876)،
(2103)، (2110)، (2118)،
(2233)، (2288)

1454. نظام تقييم مدرسة: (568)، (1448)

1455. نظام ضمان جودة:
(355)، (1450)، (2016)، (2018)،
(2019)، (2020)، (2021)،
(2034)، (2039)، (2325)

1456. نواتج تعلم:
(1)، (3)، (11)، (15)، (17)، (19)، (22)، (23)، (29)، (31)، (34)، (46)، (51)، (62)، (71)، (81)، (83)، (97)، (154)، (174)، (182)، (184)، (190)، (198)، (216)، (229)، (271)، (272)، (274)، (278)، (279)، (290)، (315)، (319)، (320)، (361)، (362)، (364)، (369)، (373)، (378)، (380)، (383)، (384)، (398)، (407)، (421)، (427)، (444)، (481)، (483)، (485)، (488)، (489)، (499)، (504)، (509)، (514)، (520)، (535)، (537)، (541)، (542)، (544)، (546)، (547)، (566)، (624)، (685)، (701)، (751)، (767)، (770)، (773)، (786)، (787)، (801)، (812)، (820)، (825)، (834)، (840)، (842)، (865)، (868)، (880)، (898)، (912)، (930)، (931)، (932)، (937)، (941)، (963)، (982)، (984)، (986)، (989)، (999)، (1007)، (1009)، (1013)، (1017)، (1028)، (1032)، (1034)، (1041)، (1068)، (1103)، (1194)، (1209)، (1213)، (1225)، (1263)، (1270)، (1272)، (1282)، (1293)، (1295)، (1306)، (1309)، (1314)، (1325)، (1359)، (1360)، (1374)، (1383)، (1388)، (1390)، (1394)، (1398)، (1442)، (1447)، (1451)، (1455)، (1457)، (1462)، (1471)، (1480)، (1481)، (1482)، (1485)، (1492)، (1494)، (1498)، (1502)، (1505)، (1511)، (1517)، (1521)، (1530)، (1533)، (1544)، (1546)، (1552)، (1553)، (1555)، (1557)، (1560)، (1592)، (1593)، (1604)، (1616)، (1618)، (1621)، (1624)، (1625)، (1726)، (1734)، (1776)، (1804)، (1811)، (1816)، (1829)، (1833)، (1841)، (1844)، (1852)، (1853)، (1854)، (1861)، (1862)، (1863)، (1867)، (1879)، (1881)، (1891)، (1895)، (1902)، (1916)، (1921)، (1958)، (1985)، (1991)، (2005)، (2016)، (2018)، (2022)، (2026)، (2027)، (2031)، (2037)، (2040)، (2042)، (2054)، (2062)، (2063)، (2068)، (2071)، (2225)، (2248)، (2355)، (2368)، (2373)، (2375)، (2377)، (2386)، (2392)، (2393)، (2397)

1457. نيجيريا: (400)، (1713)، (1784)

1458. نيوزيلندا:
(71)، (532)، (1472)، (1497)، (1524)، (1528)، (1536)، (1630)، (1647)، (1667)، (2047)، (2313)، (2347)، (2354)، (2363)

حرف – ه

1459. هجرة دولية:
(1339)، (1781)، (1961)

1460. هجرة غير شرعية:
(1748)، (2288)، (2310)

1461. هجرة كفاءات أكاديمية:
(1690)، (2284)

1462. هجرة كفاءات:
(116)، (1690)، (1716)، (1781)، (2284)

1463. هند:
(9)، (90)، (288)، (305)، (380)، (396)، (400)، (429)، (440)، (511)، (516)، (528)، (572)، (1206)، (1217)، (1255)، (1265)، (1420)، (1522)، (1628)، (1653)، (1661)، (1668)، (1683)، (1688)، (1697)، (1703)، (1711)، (1773)، (1783)، (1805)، (1818)، (1842)، (1887)، (1894)، (1902)، (1905)، (1922)، (1946)، (1970)، (1979)، (1989)، (2027)، (2053)، (2083)، (2096)، (2107)، (2123)، (2172)، (2198)، (2213)، (2280)، (2292)، (2314)، (2322)، (2369)، (2372)، (2384)

1464. هولندا:
(47)، (144)، (275)، (343)، (594)، (1207)، (1333)، (1658)، (1738)، (1880)، (2126)

حرف – و

1465. واقع افتراضي:
(638)، (658)، (1093)، (1808)، (2365)

1466. واقع مأمول: (535)

1467. واقع مختلط: (656)

1468. واقع معزز: (19)، (629)، (648)

1469. واقع ممتد: (229)، (616)، (1395)

1470. ولايات متحدة أمريكية:
(3)، (10)، (13)، (18)، (20)،
(22)، (28)، (33)، (38)، (43)،
(46)، (65)، (69)، (286)، (302)،
(344)، (1201)، (1227)، (1233)،
(1250)، (1254)، (1268)،
(1272)، (1275)، (1277)،
(1284)، (1287)، (1392)،
(1395)، (1398)، (1496)،
(1512)، (1518)، (1526)،
(1540)، (1546)، (1614)،
(1624)، (1658)، (1685)،
(1696)، (1722)، (1727)،
(1729)، (1735)، (1750)،
(1822)، (1837)، (1940)،
(2041)، (2143)، (2207)،
(2312)، (2325)، (2333)،
(2341)، (2342)، (2346)،
(2349)، (2352)، (2358)، (2365)

حرف – ي

1471. يابان:
(5)، (7)، (26)، (27)، (32)، (49)،
(53)، (60)، (67)، (345)، (431)،
(570)، (582)، (1209)، (1215)،
(1331)، (1371)، (1423)،
(1439)، (1460)، (1477)،
(1492)، (1505)، (1520)،
(1532)، (1618)، (1628)،
(1637)، (1741)، (1752)،
(1753)، (1785)، (1808)،
(1909)، (1932)، (1945)،
(2072)، (2082)، (2120)،
(2200)، (2317)، (2334)،
(2382)، (2391)

1472. يونان: (2070)، (2090)

هذا الكتاب ليس مجرّد مصنَّفٍ أكاديمي يُضاف إلى رفوف المكتبات، بل هو مشروع فكري متكامل، وخريطة معرفية كبرى تعيد تعريف البحث في علوم التربية المقارنة والإدارة التعليمية في زمن التحولات الجذرية. إنَّه كتاب كُتب بعقلٍ علميٍّ يقظ، وبقلبٍ تربويٍّ مشغولٍ بمستقبل التعليم، وبعينٍ ناقدة ترى في المقارنة أداة للفهم، وفي الإدارة مدخلًا للإصلاح، وفي البحث سبيلًا للتغيير الرشيد.

يقوم هذا العمل على بنية علمية فريدة غير مسبوقة في مجالها؛ إذ ينتظم في أربعة فصول كبرى، يمثل كل فصل منها حقلًا معرفيًا متكاملًا من حقول علوم التربية المعاصرة. ويتفرع عن كل فصل عشرون محورًا رئيسًا، تعالج القضايا الجوهرية والمستجدة في هذا الحقل، ليأتي تحت كل محور ثلاثون موضوعًا بحثيًا دقيقًا، مصاغًا وفق منطق علمي يراعي الإشكالية، والمتغيرات، والسياق المقارن، وقابلية التطبيق. وبهذا البناء المتدرج المحكم، يضع الكتاب بين يدي القارئ (2400) موضوع بحثي فريد، لا تكرر المألوف، ولا تعيد إنتاج المستهلك، بل تفتح آفاقًا جديدة للبحث والتفكير والاستشراف.

إن القيمة الحقيقية لهذا الكتاب لا تكمن في ضخامته، بل في فلسفته؛ فهو لا يقدّم عناوين جاهزة بقدر ما يدرّب العقل البحثي على هندسة الموضوع، وتحويل الاتجاهات العالمية والتقارير الدولية إلى مشكلات بحثية قابلة للفحص العلمي داخل السياق المصري والعربي. كما أنه يوازن بوعي بين الانفتاح على الخبرات الدولية، والتشبث بنقطة الارتكاز الوطنية، فيرفض النقل الآلي، ويؤسس لثقافة التعلم عبر الحدود لا استنساخها.

وهكذا، فإن هذا الكتاب يُخاطب الباحث قبل أن يُخاطب القارئ، ويصاحب طالب الدراسات العليا في رحلته الأولى، ويمد يد العون لعضو هيئة التدريس، ويقدّم لصانع القرار التربوي مخزونًا ثريًا من الأسئلة القابلة للتحول إلى سياسات وحلول. إنه كتاب يُقرأ بعين الباحث، ويُستثمر بعقل المخطِّط، ويُقدَّر بقيمة ما يفتحه من مسارات لا بما يغلقه من قضايا.

إنه دعوة صريحة إلى أن يكون البحث التربوي أداة بناء لا ترفًا فكريًا، وأن تتحول التربية المقارنة والإدارة التعليمية من وصف الواقع إلى صناعته، ومن متابعة التحول إلى قيادته.

دار العنقاء للنشر والتوزيع

الجيزة، جمهورية مصر العربية

الهاتف: 01003344881 (20+)